موسوعة

علوم الحديث وفنونه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

مَوْسُوعَة

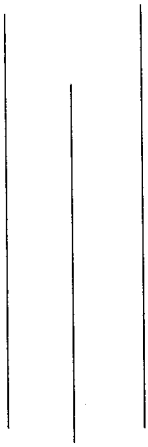
عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الأول

دار ابن كثير
دمشق - بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم



مَوْسُوْعَة

عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من

دار ابن كثير

للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : موسوعة علوم الحديث وفنونه ٣/١

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٢٢٠٠

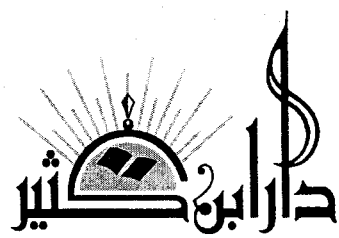
القياس : ١٧×٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ٣,٧ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أيبكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

إهْـــدَاء
إلَى
مَعْهَدِ الفَتْحِ الإسْلامِيِّ[1]
(بِدِمَشْق)

وَالَّذِي أَدِيْنُ لَهُ في دِرَاسَتِي الشَّرْعِيَّةِ، وثَقَافَتِي الدِّيْنِيَّةِ، لَقَدْ أَتَاحَتْ لي فَتْرَةُ الدِّرَاسَةِ فيه فُرْصَةَ التَّتَلْمُذِ عَلَىٰ الْعُلَمَاءِ الأَعْلَام وَالإسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ[2]، كَمَا أَتَاحَتْ فُرْصَةَ الإطِّلَاعِ الْكَبِيْرِ عَلَىٰ أُمَّاتِ كُتُبِ الْحَدِيْثِ وَعُلُوْمِهِ مِنْ خِلَالِ مَكْتَبَتِهِ الْقَيِّمَةِ.

---

(١) أسَّسه العالمُ الرَّبَّاني، الشيخ المربِّي، الأديب الشاعر: العلاَّمة محمَّد صالح بن عبد الله الفَرْفُوْر (المتوفىٰ سنة ١٤٠٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ، في عام ١٩٥٦ م، وقد خَرَّج المعهدُ نُخْبَةً مباركةً من العلماء والدعاة، وصَفْوَةً طَيِّبَةً من الأساتذة والباحثين الفضلاء من بلاد الشام وغيرها.

(٢) أَخُصُّ بالذِّكر: المحدِّثَ الفقيه، العالم الجليل، العلاَّمة الشيخ، الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به، والذي يرجع إليه الفضلُ في توجُّهي إلىٰ دراسة علم الحديث النبوي الشريف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصدق الحديثِ كتابُ الله، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمورِ مُحْدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّد الأَوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل وخُلُقِه العظيم، وعلىٰ آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعهم بإحسان ودعا بدعوتهم إلىٰ يوم الدِّين.

أمَّا بعد: فإذا نظرنا إلىٰ حياة أصحاب النِّحَل، ودُعاة المِلَل، وهُدَاة البَشَر من الأنبياء والرُّسُل نظرَ النَّاقد البصير؛ فلا نجد من يشهد لهم التاريخُ منهم إلاَّ ثلاثة أو أربعة، ومع ذلك فإنَّ التاريخ لا يعرف من تفاصيل أحوالهم، وشُؤون حياتهم، ودخائل سيرتهم إلاَّ نَزْراً يسيراً. أليس مِن المستغرب أنَّ بوذا (Buddah) الذي يَبْلُغ عددُ المُنتسبين إليه رُبُعُ سُكَّانِ العالم، ولا يحفظ التاريخُ من سيرته إلاَّ عِدَّةُ أقاصيصَ وحكاياتٍ! و«زَرْدشت» الذي كان يُعَدُّ مِن الَّذين أَسَّسوا بُنْيَان الدِّين وبدؤوا بالدعوة إليه؛ حياتُه كذلك مجهولةٌ، ولا يتتبَّع

أثرَها إلاَّ أهلُ القِياس والاستنتاج من علماء التاريخ.

وقد بُعِثَ أكثر من مئة وعشرين ألف نبيٍّ، ومن أكثرهم ذكراً وأوضحهم حياةً هو: سيِّدُنا موسىٰ عليه الصَّلاة والسَّلام، فلا تحدِّثنا أسفارُ التَّوراة الخمسة عنه إلاّ عن مَوْلِده، وشبابه، وهجرته، وزواجه، وبعثته، ثم قتاله المشركين، ووفاتِه، مع أنَّه ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ عُمِّرَ طويلاً، وقد نسأ الله مِن أجله حتىٰ عاشَ عشرين ومئة سنة، فما الذي نعرفه عن حياته الطويلة، وبأيّ الأعمال شَغَل فراغَ حياته المباركة؛ لتكون لنا أسوةً؟

ومِن أقرب الأنبياء عهداً بالإسلام: سيِّدُنا عيسىٰ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، الذي يزيد عددُ المنتسبين إليه في سُكَّان المعمورة علىٰ عدد المنتسبين إلىٰ الدِّيانات الأخرىٰ، وإنَّ المرءَ ليستغرب حين يعلم أنَّ شؤون حياته، وأحوال معيشته أَخْفَىٰ مِن غيره وأَغْمَضُ، مع أنَّه ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ عاشَ في هٰذه الدنيا ثلاثاً وثلاثين سنةً كما يروي الإنجيل، تنطوي صحيفةُ حياته دُون أن نعلم: أين قضىٰ هذه السّنوات الطويلة من حياته؟ وفيم قضاها؟ وبأيّ الأعمال شَغَل هٰذا الفراغَ الواسع من عُمُره؟.

إنَّ الأمور التي يحتاج البَشَرُ إلىٰ معرفتها من حياة الأنبياء والرُّسُل الاجتماعية هي: الأخلاقُ والعاداتُ، والهَدْيُ، وكلُّ ذلك لا نجده في سيرتهم، غير سيرة خاتم الأنبياء، وأفضل المُرْسَلين: أبي القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المُطَّلب عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وقد كَرَّمه الله بكُلّ وُجُوه التكريم، وخَصَّه علىٰ كلِّ مخلوقٍ سِواه، وقد سَخَّر سبحانه وتعالىٰ لجمع كلِّ ما له أدنىٰ علاقةٍ بذاته ﷺ الشريفة، وحفظ شؤون حياته المباركة، وأحواله، وأخباره أُناساً وقفوا حياتَهم منذ العصر النبوي، فلم يتركوا أمراً من أموره، ولا شأناً من شؤونه إلاَّ وحفظوه وذكروه، فَرَوَوْا أحاديثَه وكتبوها فدوَّنوها، وصاروا يُسَمَّون: «رواة الحديث» أو «المحدِّثين» ـ وهم طبقاتٌ متسلسةٌ من «الصحابة» و«التابعين» و«تابعي التابعين» ـ فلمَّا كملت هٰذه الذخيرةُ التاريخيةُ العظيمةُ جمعاً وكتابةً وتدويناً؛ أَوجد هؤلاء علوماً وقواعدَ لحفظ هٰذه الذخيرة، من الدَّسِّ والتزوير، والخطأ والتغيير، ومن التحريف والتصحيفِ.

فكان واحداً مِن تلك العلوم: «علمُ مصطلح الحديث»، ـ والذي يُسَمَّىٰ: «أُصولَ الحديث» و«علومَ الحديث» أيضاً ـ فاستوفوا فيه البحثَ في آداب الراوي والمحدِّث، وطُرُقِ التَّحَمُّل والأداء، وعرَّفوا فيه بأصولٍ يُعْرَف بها حالُ الراوي والمروي من حيثُ

القبول والرَّدّ، وتناولوا أقسام الصحيح والحَسَن والضَّعيف، وما يتعلَّق بهٰذا العلم من أمورٍ كثيرةٍ، يدعو حصرُها والكلامُ فيها إلىٰ الإعجاب والتقدير، بحيث يصل القارئُ بعد استعراضٍ سريعٍ لأهمِّ قواعده إلىٰ نتيجةٍ تطمئنّ لها القلوبُ والعُقُولُ، وترتاح لها النُّفوسُ بأنَّ أصولَ هٰذا الدِّينِ ـ الإسلام ـ ثابتةٌ وراسخةٌ رُسوخَ الجبال، ولا يُمكن النَّيْلُ منها ولا التَّشكيكُ في أصالتها مهما حاوَلَ المغرضون والحاقدون، ولولا هٰذا العِلمُ لالتبس الحديثُ الصحيحُ بالضَّعِيف والموضوع، ولاخْتَلَطَ كلامُ الرسول ﷺ بكلام غيره.

ثم صُنِّفَتْ في هٰذا العلم كُتبٌ كثيرةٌ، وكان من رُوّاد التصنيف فيه الأئمةُ والحفَّاظُ، أمثال: الرَّامَهُرْمُزِيّ، والحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابوري، والخطيب البغدادي، والقاضي عياض، وابن الصَّلاح، والنَّوَوِي، وابن كثير، وزين الدين العِراقي، وابن حجر العَسْقَلاني، وعبد الرحمن السَّخَاوي، وجلال الدِّين السُّيوطي في آخرين.

وتَبِعَهم من المعاصِرين جماعةٌ من المحدِّثين الأجلَّاء، والعلماء الفطاحل، أمثال: الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي، والشيخ شَبِّير أحمد العُثْماني الدِّيُوْبَنْدي، والشيخ ظفر أحمد العُثْماني التَّهَانَوِي، والشيخ أحمد شاكر، وعلَّامة الشَّام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي، والدكتور محمد محمد السَّمَاحي، والدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، والشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، وأستاذنا الشيخ الدكتور نُور الدين عِتْر، والدكتور محمد عَجَاج الخطيب، والدكتور محمود الطَّحَّان، وغيرهم[1].

وأمَّا الكتابُ الَّذي أسعد بتقديمه اليومَ إلىٰ طَلَبَة الحديثِ النبويِّ الشريفِ، فهو ـ في الحقيقة ـ ليسَ كتاباً تَمَّ تأليفُه أو إعدادُه علىٰ منهجٍ علميٍّ رصينٍ، أو خِطَّةٍ مدروسةٍ دقيقةٍ؛ إنَّما هو عُصَارَةُ ما قرأتُه في علم الحديث أيَّامَ طلبِ العلم سواء كان في الهند أو الشَّام، وقد اتَّفَقَ لي أن أقرأ في هٰذا العلم أكثر من قراءة جميع العلوم الشرعية التقليدية، وقد قرأتُ معظمَ ما أُلِّف فيه قديماً وحديثاً، فكنتُ أثناء القراءة إذا وجدتُ نكتةً علميةً، أو فائدةً قيمةً، أو مُصْطَلَحاً جديداً، أو شرحاً جديداً له أُبادر إلىٰ كتابته في المذكِّرة مع العَزْو إلىٰ مصدره، فهٰكذا اجتمعت عندي خلال فترة الدِّراسة ـ وهي تمتدّ سِتَّ سنوات ـ جملةٌ كبيرةٌ من النُّكت والفوائد والفرائد والمصطلحات في هٰذا العلم، والتي كانت تحويها أكثرُ من

---

(١) لاستعراض جهود هؤلاء في خدمة هٰذا العلم الجليل، ارجع إلىٰ كتابنا: «علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله»، طبع دار ابن كثير ـ دمشق.

خمسة عشر مذكّرةً ذات أحجامٍ كبيرة، وقد أشار عليَّ إلىٰ نشرها في كتابٍ مستقلٍّ بعضُ من اطَّلَع عليها من أساتذتي وزملائي؛ ليَعُمّ بها النَّفعُ، ولكني انصرفتُ عن مشورتهم تلك، أملاً لو طالت بي الحياةُ، واتَّسعت مطالعتي في الموضوع؛ لعلّي أعثر علىٰ النُّكَت والفوائد والمصطلحات المتعلِّقة بهٰذا العلم، أكثر ممَّا كنتُ قد عثرتُ عليها، وكنتُ أصطحب هٰذه المذكّرات في أسفاري ـ وما كان أكثرها بين الهند وسورية ـ وأُطيل فيها النظرَ، وأقرؤها مَثْنَىٰ وثُلاثَ ورُبَاعَ، لِمَا كان فيه مُتْعَةٌ ولَذَّةٌ لي، ولكني شعرتُ بأنَّ هٰذه المذكّرات تتعرَّض للضَّياع بسبب اصطحابي إيَّاها في الأسفار، وتنقُّلي معها في دار الغُربة من مكانٍ إلىٰ مكانٍ، فرأيتُ أنّ الحِفاظَ عليها لا يكون إلاَّ بنَشْرِها، وإلاَّ كنتُ أستصغر نفسي في هٰذا الأمر.

وقد رَتَّبْتُ في هذا الكتابِ جميعَ مصطلحاتِ علوم الحديث وفنونه، والمصطلحاتِ الخاصَّةِ بالأئمة في كُتبهم، وألفاظِ وعباراتِ الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة وقليلة الاستعمال على الحروف الهجائية، وذكرتُ عَقِبَ تعريفِ كلِّ مصطلحٍ أو علمٍ جميعَ الكُتب التي أُلِّفَتْ فيه قديماً وحديثاً، وأرجو أن يكون هذا الكتابُ موسوعةً تعريفيةً في هذا العِلم، بحيث يستغني طالبُه أو الناظرُ فيه عن غيره، ولكني كما ذكرتُ آنفاً: أنَّ هذا العملَ لم يكن على منهجٍ خاصٍّ أو خِطّةٍ مدروسةٍ، فلذلك لعليّ لم أَقُمْ بشُمول واستيعاب كلِّ ما يتعلَّق بهذا العلم، والعملُ يبقى جُهْداً بَشَرِيّاً، وفرديّاً كذلك، لا غرابةَ إذا اعتراه النَّقْصُ أو الخَللُ، ولهذا فإنَّ ما فاتني منه في هذه الطبعةِ فسأقوم باستدراكه في الطبعة اللاَّحقة إنْ شاء الله.

وأخيراً أتوجَّه بالشُّكر الجزيل للنَّاشر المخلص **الأستاذ أبي مالك علي دِيْب مِسْتُو**، علىٰ استجابته لنشر الكتاب فَوْرَ العرضِ عليه، كما لا يَسَعُني إلاَّ أن أشكر الأخَ الفاضل **الأستاذ أبي حمزة محمود خلف الياسين المحمد الجَعْبَري** علىٰ عنايته الخاصَّة بتنضيده.

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هٰذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نبيِّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، إنه سميعٌ مجيب، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

دمشق ١ / محرَّم الحرام / ١٤٢٧هـ
٣٠ / ١ / ٢٠٠٦ م

كَتَبَه
المُعْتَزُّ بالله تعالى
سيد عبد الماجد الغوري

لمحة عن تاريخ

علم مصطلح الحديث

الفصل الأول: علم مصطلح الحديث نشأته وتطوُّره.

الفصل الثاني: علم مصطلح الحديث في العصر الحديث.

الفصل الثالث: مساهمة علماء الهند في خدمة الحديث وعلومه.

الفصل الأول

علم مصطلح الحديث

نشأته وتطوّره

القسم الأول: تعريف علم مصطلح الحديث.

القسم الثاني: نشأة علم مصطلح الحديث وتطوّره.

القسم الثالث: عصر التآليف الواسعة المستقلة في علم مصطلح الحديث.

القسم الرابع: عصر اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث.

القسم الخامس: كتبٌ مستقلةٌ في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصَّلاح.

القسم السادس: علم مصطلح الحديث في عصر الركود والجمود.

القسم الأول

تعريف علم مصطلح الحديث

الكلامُ في تعريف «علم مصطلح الحديث» علىٰ وجهين: علىٰ الإفراد، وعلىٰ الإضافة. أمّا علىٰ الإفراد، فنعرِّف كلَّ لفظٍ من التعريف.

١ ـ «العِلْمُ»: هو إدراك الشيء علىٰ ما هو عليه.

وقيل: هو المعرفةُ.

وقيل: بل هو غيرُ المعرفة، والفرقُ بينهما: أنَّ العلم يُطْلَق لإدراك الكُلِّيَّات عن دليلٍ، والمعرفة لإدراك الجُزئيَّات، وكلُّ هـٰذا اصطلاحٌ لا مشاحَّة فيه[1].

٢ ـ «المصطلح»: اسمُ مفعولٍ من (اصْطَلَح)، والمصدرُ (الاصطلاحُ).

ومعناه: اتفاقُ القوم علىٰ استعمال لفظٍ في معنىً معيَّنٍ غير المعنىٰ الذي وُضِعَ له في أصلِ اللغة، وذلك كلفظِ (الواجب)، فإنه في أصلِ اللغة بمعنىٰ: الثابتِ واللاَّزم، وقد اصْطَلَح الفقهاءُ علىٰ وَضْعِه: لما يُثابُ المرءُ علىٰ فعلِهِ، ويُعاقَبُ علىٰ تركِه، واصطَلَح المتكلِّمون علىٰ وَضْعِه لما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عَدَمُه.

واللَّفْظُ إذا استُعمِلَ في المعنىٰ الذي وَضَعَهُ له المُصطلِحون يكونُ حقيقةً بالنسبةِ إليهم، ومجازاً بالنسبةِ إلىٰ غيرهم.

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عِتْر (ص: ٢٩)، و«الفوائد المستمدة» للدكتور ماجد (ص: ٢٩).

قال السَّكَّاكيُّ: الحقيقةُ هي الكلمةُ المستعمَلةُ في معناها بالتحقيق، والحقيقةُ تنقسِمُ عند العلماء إلىٰ لُغَوِيَّةٍ، وشَرْعيَّةٍ، وعُرْفِيةٍ، والسَّبَبُ في انقسامِها هٰذا، هو ما عرَفتَ أنَّ اللَّفظةَ يَمتنِعُ أن تَدُلَّ علىٰ مُسمًّىً من غيرِ وَضْعٍ، فمتىٰ رأيتَها دالَّةً لم تَشُكَّ في أنَّ لها وَضْعاً، وأنَّ لوَضْعِها صاحباً.

فالحقيقةُ لدلالتها علىٰ المعنىٰ تستدعي صاحبَ وَضْعٍ قطعاً، فمتىٰ تعيَّنَ عندك نَسَبْتَ الحقيقةَ إليه، فقلتَ: لُغَوِيَّةٌ إن كان صاحبُ وَضْعِها واضعَ اللغة، وقلتَ: شرعيةٌ إن كان صاحبُ وَضْعِها الشارع، ومتىٰ لم يتعيَّن قلتَ: عُرْفِيَّةٌ. وهٰذا المأخَذُ يُعرِّفُك أنَّ انقسام الحقيقة إلىٰ أكثَرَ مما هي منقسمةٌ إليه غيرُ ممتنع في نفسِ الأمر[1].

هٰذا، وقد ذَكَر المحقِّقون أنه ينبغي لمن تكلَّم في فنٍّ من الفنون، أن يُورِدَ الألفاظَ المتعارَفةَ فيه، مُستعمِلاً لها في معانيها المعروفةِ عندَ أربابِه، ومخالِفُ ذلك إمَّا جاهلٌ بمقتضىٰ المقام، أو قاصدٌ للإبْهامِ أو الإيْهام، مثالُ ذلك فيما نحن فيه أن يقول قائلٌ عن حديثٍ ضعيفٍ: إنه حديثٌ حَسَنٌ، فإذا اعتُرِضَ عليه قال: وَصَفْتُهُ بالحَسَن، باعتبارِ المعنىٰ اللُّغوي، لاشتمالِ هٰذا الحديثِ علىٰ حِكمةٍ بالغةٍ. وأمَّا قولُهم لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، فهو من قَبِيل تمحُّلِ العُذْر، وقائِلُ ذلك عاذِلٌ في صورة عاذِر[2].

٣ ـ و«الحديثُ»: في الأصلِ يُطلَق علىٰ: الجديد من الأشياء، ويُطلَقُ علىٰ الخَبَرِ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[النساء: ٨٧]، وقوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ﴾[سبأ: ١٩].

وفي الاصطلاحِ: ما أُضِيفَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صِفَةٍ.

---

(١) «مفتاح العلوم» (ص: ٥٨٩).

(٢) «توجيه النظر» (١/ ٧٨).

فالقَوْلُ: هو الألفاظُ النَّبويَّةُ. مثلُ: حديثِ مُعاويةَ بن أبي سفيان، رضي الله عنه، قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «مَن يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ»[1].

والفعلُ: هو التَّصرُّفاتُ النَّبويَّةُ العمليَّةُ. مثلُ حديثِ عبد الله بنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما: «أنَّه توَضَّأَ فغَسَلَ وجهَه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فمَضْمَضَ بها واسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فجَعَلَ بها هكذا، أَضَافَها إلىٰ يده الأخرىٰ فغَسَلَ بهما وجهَه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فغَسَلَ بها يدَه اليُمْنىٰ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فغَسَلَ بها يَدَه اليُسْرَىٰ، ثُمَّ مَسَحَ برأسه، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً من ماءٍ فَرَشَّ علىٰ رِجْلِه اليُمْنىٰ حتَّىٰ غَسَلَها، ثُمَّ أخَذَ غَرْفَةً أخرىٰ فغَسَلَ بها رِجْلَه، يعني اليُسرىٰ، ثُمَّ قال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يَتَوَضَّأُ»[2].

والتَّقريرُ: ما يَقَعُ من غيرِه ﷺ باطِّلاعه أو عِلْمِه فلا يُنْكِرْه. مثلُ حديثِ عائشةَ، رضي الله عنها، قالت: «لقد رأيتُ رسول الله ﷺ يوماً علىٰ باب حُجْرَتي والحَبَشَةُ يَلْعَبون في المسجد، ورسولُ الله ﷺ يَسْتُرُني بردائِه أنْظُرُ إلىٰ لَعِبِهِم»[3].

والصِّفَةُ: خصائصُ بَشَرِيَّتِهِ ﷺ فيما لا يَرْجِعُ إلىٰ كَسْبِه وعَمَلِهِ، مثلُ حديثِ البراءِ بن عازِب، رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأَحْسَنَهُم خَلْقاً: ليس بالطَّويلِ البائنِ، ولا بالقَصيرِ»[4].

ولا يَدْخُلُ في الصِّفةِ بهٰذا التَّفسيرِ ما يُحِبُّه أو يَكْرَهُه ﷺ مِن الأفعالِ والأحوالِ، وإنَّما يَنْدَرِجُ هٰذا النَّمَطُ من الأحاديثِ تحت (الفِعْل) باعتبارِ الصَّادر عنه ﷺ علىٰ وَفْقِ محبَّتِه أو كُرْهِه، مِثلُ حديثِ عائشةَ، رضي الله عنها، قالت: كان

---

(١) أخرَجَه البخاريُّ في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً. . .، برقم: (٧١).

(٢) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: الوضوء، باب: غسل الوجه باليدين. . .، برقم: (١٤٠).

(٣) أخرَجَه البُخاريُّ في كتاب: الصلاة، باب: الحراب في المسجد، برقم: (٤٥٤).

(٤) أخرَجه البُخاريُّ في كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، برقم: (٣٥٤٩).

النَّبيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ما استطاع في شأنِه كُلِّه: في طُهورِه وتَرَجُّلِه وتَنَعُّلِه[1].

تعريف (علم مصطلح الحديث) من حيث الإضافة:

فبناءً على ما تقدَّم يُمكِن القول: إنَّ «علم مصطلح الحديث»، هو معرفة تلك القواعد والضَّوابط التي اصطلح عليها علماءُ هٰذا الفنِّ ـ الحديث ـ.

وبعبارةٍ أُخرىٰ: علم مصطلح الحديث: هو مجموعُ القواعد والمباحث الحديثيّة المتعلّقة بالإسناد والمَتْن أو بالراوي والمروي حتىٰ تُقْبَل الروايةُ أو تُرَدُّ، التي بدأ تأسيسها في منتصف القرن الأوَّل للهجرة، حتىٰ تكامَلَتْ ونَضِجَتْ واحتَرقَتْ في أواخر القرن التاسع؛ لحِفظ حديث سيِّدنا رسول الله ﷺ مِن الدَّسِّ والتزوير، والخطأ والتغيير، وهي تتَّصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفةِ المقبول والمردود، والصحيحِ والضعيفِ، والناسخ والمنسوخِ.. وما تفرَّع عن ذلك كلِّه من الفنون الحديثية الكثيرة. وكلُّ ذلك يُسَمَّىٰ (علم مصطلح الحديث)، أو (علم أصول الحديث)، و(علم المصطلح)[2].

أقسام «علم الحديث»:

يشمل علمُ الحديث موضوعَيْن رئيسيين، وهما: علم الحديث روايةً، وعلم الحديث درايةً، فنعرِّف كُلاًّ منهما فيما يلي:

١ ـ علمُ الحديث روايةً:

علمٌ بنقل ما أُضيف إلىٰ النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفةٍ خَلْقِيّةٍ أو خُلُقِيّةٍ. وكذا ما أُضيف إلىٰ الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية هٰذا المنقول وضبطه وتحرير ألفاظه.

٢ ـ علم الحديث درايةً:

علمٌ بقوانين يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن، ويتوصَّل بهٰذه القوانين إلىٰ

---

(١) أخرَجه البُخاريُّ في كتاب: الصلاة، باب: التيمن في دخول المسجد وغيره، برقم: (٤٢٦).

(٢) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ١٩٨).

معرفة المقبول والمردود وفهمِ المُراد من الأحاديث[1].

مكانة هٰذا العِلم بين العلوم الإسلامية:

يُعْتَبر «علم مصطلح الحديث» مفخرةً من مفاخر المسلمين، كما يُعَدُّ سبقاً علمياً في عالم البحث العلمي ومناهج الوصول إلىٰ الحقيقة التي كثيراً ما تضيع بين أوهام الباحثين عنها أو في تضاعيف أهوائهم الشخصية. يصل القارئُ بعد استعراضٍ سريع لأهمِّ قواعد هٰذا العلم إلىٰ نتيجةٍ تطمئن لها القلوبُ والعقولُ وترتاح لها النفوسُ بأنَّ أصول هٰذا الدين العظيم ـ الإسلام ـ ثابتةٌ وراسخةٌ رسوخ الجبال، ولا يمكن النَّيلُ منها ولا التشكيكُ في أصالتها مهما حاول المغرضون والحاقدون، خصوصاً فيما يتعلَّق بسُنَّة النبي ﷺ المصدر الثاني من مصادر التشريع، وليس هٰذا الثباتُ وتلك العظمةُ جرياً وراء عواطف ومشاعر خيالية؛ بل إنها حقائقُ العلم وثوابتُ الفكر وضوابط المعرفة التي يسجد أمامها كلُّ من يحترم عقله ويحرص علىٰ كرامته الإنسانية.

وشعارُنا في جميع ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[البقرة: ١١١].

وقولُ النبي ﷺ: «نَضَّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مقالتي فوَعَاها وحفظها وبَلَّغها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلىٰ مَن هو أفقه منه»[2].

ولو أنَّ الأمة الإسلامية ـ ورجالَ العلم والفكر فيها علىٰ وجه الخصوص ـ اهتمّوا بهٰذا العلم وقواعده وساروا عليه في جميع مساراتهم العلمية والمعرفية لكان حالنا أحسن مما نحن عليه بكثيرٍ علماً وحالاً. إذ إننا يوم تخلَّينا عن الإسناد في تحقيق الرواية وقبولها، ونسينا قواعدَ الجرح والتعديل من قاموسنا، يوم فعلنا ذلك

---

(١) انظر تعريفة الجامع في الجزء الثاني (ص: ٤٩٩) بعنوان «علم دراية الحديث».

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في الحثِّ علىٰ تبليغ السماع، برقم: (٢٦٥٨).

صارت الساحةُ خاليةً يقول من شاء ما شاء فيها ووجد كلُّ ناعقٍ بهوىٰ من يسمع له ويتتلمذ علىٰ يديه، وغابتْ شمسُ الحقيقة وسط سحب الأهواء والأباطيل إلاَّ عند من رحم الله وقليلٌ ما هم. ونسأل الله أن يلهمنا رشدنا ويبصرنا بمواضع الخَلَل في حياتنا، ويعيننا علىٰ النهوض، ويبعدنا عن الغفلة[1].

غاية «علم مصطلح الحديث»:

وقد أُقيم بُنيان هـٰذا العلم لغايةٍ عظيمةٍ جليلةٍ هي حِفظُ الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدَّسِّ والافتراء عليه، وتلك الوظيفةُ هي غايةٌ في الأهمية تشتمل علىٰ فوائد لها خطرُها الكبيرُ، منها:

١ ـ أنَّه تَمَّ بذلك حفظُ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، فقد نقلت الأمةُ الحديثَ النبويَّ بالأسانيد، وميَّزتْ به الصحيحَ عن السقيم. ولولا هـٰذا العلمُ لالتبس الحديثُ الصحيحُ بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلامُ الرسول بكلام غيره.

٢ ـ أنَّ قواعد هـٰذا العلم تجنب العالِمَ خطر الوعيد العظيم الذي يقع علىٰ من يتساهَلُ في رواية الحديث وذلك بقوله ﷺ في الحديث الصحيح المستفيض عنه: «مَنْ حَدَّث عَنّي حديثاً وهو يَرَىٰ أنَّه كَذِبٌ فهو أَحَدُ الكاذبين»[2]. وقولِه ﷺ في الحديث المتواتر: «مَنْ كَذَبَ عَليَّ فَلْيَتَبَوَّأ مقْعَدَهُ من النَّار»[3].

٣ ـ أنَّ هـٰذا العلم قد أجدىٰ فائدةً عظيمةً في تنقية الأذهان من الخرافات. وذلك أنَّ الإسرائيليين وغيرهم حاولوا نَشْرَ ما لديهم من الأقاصيص والخرافات الكاذبة والأباطيل، وهـٰذه الأمور داءٌ وبيلٌ يفت في عضد الشعوب ويمزِّق الأمم، إذ

---

(١) انظر: «تأملات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث» للدكتور موسىٰ إبراهيم الإبراهيم (ص: ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في تعظيم الكتاب، برقم: (٦٦٢).

(٣) انظر: مقدمة «صحيح مسلم» (ص: ٨).

تجعلها أوزاعاً متفرّقةً هائمةً على وجه البسيطة لا تميِّز الحقَّ من الباطل ولا تفرِّق بين الصواب والخطأ، فيسهل مقادها ويسلس لكل ناعقٍ يدعو إلى الهلاك والردى.

فالعالِمُ الإسلاميُّ حين يقوم بذَبِّ الكذب عن الحديث يقوم بعملٍ ذي صبغةٍ إنسانيةٍ وأخلاقيةٍ، فضلاً عن أداء الواجب الديني ؛ لأنه يربِّي بذلك عقولاً صحيحةً تعقل وتفكِّر وتسير في الحياة بمنهجٍ علميٍّ وعقليٍّ صحيحٍ[1].



(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٣٤ ـ ٣٥).

القسم الثاني

نشأةُ علم مصطلح الحديث وتطوُّره

إنَّ تاريخ (علم مُصْطَلَح الحديث) أو(علم أصول الحديث) أو (مُصْطَلَح الحديث) كعلمٍ مستقلٍّ تُصَنَّفُ فيه الكتبُ، وتُفْرَد له رسائلٌ يَرْجِع إلىٰ القرن الرابع الهجري، فمنه بدأتْ تظهر لهٰذا العلمِ أصولٌ منضبطةٌ، وقواعدُ معلومةٌ.

وقد بدأ تدوينُ مبادئه وتسهيلُ بعض مسائله ببَدْء تدوين التاريخ للرجال والتصنيف للحديث في الكتب، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصُّدور متردّداً علىٰ الألسنة، فلمّا دُوِّنت تلك الكتب بدأ يدخل في التأليف جُمَلٌ من هنا وهناك، ولم يُؤلَّف فيه تأليفٌ خاصٌ جامعٌ في الجملة إلاَّ في القرن الرابع، وما جاء قبل ذلك كان رسائلَ مستقلَّة ونُتَفاً وجُمَلاً منثورة ورسائلَ في بعض المسائل منه تجيء بها المناسبات[1].

وفي أواخر القرن الثاني بُدِئَ بتأليف بعض المباحث من علوم الحديث، علىٰ شكلِ أبواب مستقلَّةٍ في موضوعها، يَجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزء أو أجزاء تكُونُ كتاباً لطيفاً بمِقْياسنا اليوم، وأقدَمُ من يُمكِنُ إضافةُ ذلك إليه هو الإمام عليُّ بن المَدِيني البصري، (المتوفىٰ سنة: ٢٣٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ، فقد ألَّفَ في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث، خَصَّ كلَّ نوعٍ منها بكتابٍ علىٰ حِدَة.

ويُمكن أن يقال أيضاً: إنَّ الإمام الشافعي رضي الله عنه (المتوفىٰ

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السُّنة وعلوم الحديث» (ص: ٢٠٠ ـ ٢٠١).

سنة: ٢٠٤ هـ) هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابه «الرسالة»، فتَعرَّضَ فيها لجُملةِ مسائلَ هامَّةٍ مما يتصل بعلم المصطلح، كذِكْر ما يُشترَط في الحديث للاحتجاج به، وشرطِ حفظ الراوي، والروايةِ بالمعنىٰ، وقبولِ حديث المدلِّس، واشتَهَر عنه اشتهاراً موقفُه من (الحديث المُرْسَل)، واستَعمَلَ (الحديثَ الحَسَنَ) كما ذكره الحافظُ العراقيُّ في حاشيته علىٰ «مقدِّمة ابن الصلاح»[1].

وقد تكلَّم الإمامُ الشافعيُّ في «الرسالة» عن:

١ ـ قبول حديث الواحدِ والمرأة.

٢ ـ وصِفَةِ مَن تُقْبَل روايته ومَن تُرَدُّ.

٣ ـ وقبول العنعنة من غير المُدَلِّس.

٤ ـ وقبول رواية المُدَلِّس إن صَرَّح بالتَّحديث.

٥ ـ وَرَدِّ من كَثُرَ غلطُه.

٦ ـ وكيف تُعْرَف عدالةُ الراوي... إلخ.

فما انتهىٰ القرن الثاني إلاَّ وكثيرٌ من مباحث المصطلح قد تأسَّسَتْ بالشكل الذي يكون عليه كلُّ عملٍ ناشىءٍ جديدٍ.

أمَّا بَدْءُ طَوْرِ الاكتمال لهـٰذا العلم فهو مِن أوائل القرن الثالث وما بعده حتىٰ القرن الخامس. ففي القرن الثالث وُجِدَ من تَكَلَّم في الرجال جَرْحاً وتعديلاً بكثرةٍ أو باستقصاءٍ كيحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة: ٢٣٣ هـ)، وأحمد بن حَنْبَل (المتوفىٰ سنة: ٢٤ هـ)، والبخاري (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ)، وأبي جعفر المُخَرِّمي (المتوفىٰ سنة: ٢٤٢ هـ)، وخَلْقٌ سِواهم.

كما وُجِدَ من تكلَّم علىٰ الحديث سنداً ومَتْناً أثناءَ تدوينِه وجمعِه له، مثلُ الحافظِ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الكوفي (المتوفىٰ سنة: ٢٣٤ هـ)، والحافظ

---

(١) (ص: ٨، و٣٨).

يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوسي البَصْري (المتوفىٰ سنة: ٢٦٢ هـ). فدُوْنَك القِطعةَ الصغيرة التي طُبِعَتْ من كتابه «المُسْنَد الكبير المُعَلَّل»، وهي صفحاتٌ من (مسند عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه)، لا تَبلغُ ثلاثين حديثاً، جاء فيها جُمَلٌ كثيرةٌ جدّاً من الحُكم علىٰ الأحاديث بما يرَاه ملاقياً لها.

قال رحمه الله تعالىٰ: «هـٰذا حديثٌ حسنُ الإسناد» في تسعة مواضع. وقال (في صفحة: ٦٠): «هـٰذا حديثٌ حسنُ الإسناد، وهو صحيحٌ». وقال في موضع: «حديث إسنادُه وسطٌ، ليس بالثابت ولا الساقط، هو صالحٌ». وقال في موضعٍ: «حديثٌ صالحُ الإسناد، فإن كان هـٰذا الشيخُ ضَبَط هـٰذا الحديثَ، فقد جَوَّده وحَسَّنه». يَعني أنه يرتفع حينئذٍ من صالح إلىٰ جيِّدٍ وحَسَنٍ.

وقد حَدَّد في هـٰذه الجُمَل التي نقلتُها هنا مُرادَه من قوله: (حسَنُ الإسناد) تحديداً واضحاً، وهو فوقَ الصالح ودُون الصحيح. وبهـٰذا تبيَّنَ أنه من جملة السابقين للترمذي في استعمال (الحسن) في كتبهم.

ففي خلال القرن الثالث اتضحت معالم هـٰذا العِلم بما ذُكِرَ من مسائله في كُتب الرِّجال، أو في كتب الحديث، أو في كتبٍ مُستقلَّةٍ ذاتِ موضوعٍ واحدٍ، مثلِ كتب الإمام علي بن المَدِيني، وكَثُر الكاتبون في مسائله:

فمنهم: الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة: ٢٥٥ هـ)، في المقدِّمة النفيسة لكتابِهِ «السنن»[1].

---

(١) انظر من مقدمته لكتابه «السنن» الأبواب التالية: (١/ ٧١)، باب: من هاب الفتيا مخافة السقط؛ أي: الخطأ، (٧٩)، باب: من رخص في الحديث إذا أصاب المعنىٰ، (٩٢)، باب: في توقير العلماء، (٩٣)، باب: في الحديث عن الثقات، (٩٨)، باب: من لم ير كتابة الحديث، (١٠٣)، باب: من رخص في كتابة العلم، (١١١)، باب: البلاغة عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن، (١١٤)، باب: الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه، (١١٧)، باب: السنة قاضية علىٰ الكتاب، (١١٨)، باب: تأويل حديث رسول الله ﷺ، (١١٩)، باب: مذاكرة العلم، (١٢٢)، باب: في العرض.

وفي «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله البخاري، (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ): جُمَلٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث، وكذلك في كُتبه في التاريخ والضعفاء، فيُلتَقَطُ منها جُمَلٌ جَمَّةٌ من علوم الحديث[١].

كما جاءت بعضُ قواعد هٰذا الفَنِّ مدوَّنةً في أثناء كتب الرواية، كتلك التي جاءت في تراجم بعض أبواب «صحيح البخاري» حيث تقرأ في كتاب العلم التراجم التالية:

١ ـ باب قول المحدِّث: حَدَّثنا وأخبرنا.

٢ ـ باب ما يُذْكَر في المناولة.

٣ ـ باب متىٰ يَصِحُّ سماعُ الصغير؟.

٤ ـ باب الخروج في طلب العلم.

٥ ـ باب الحرص علىٰ الحديث.

٦ ـ باب كتابة العلم.. وغيرها.

كما أشار البخاريُّ ـ رحمه الله ـ إلىٰ بعض مسائل هٰذا الفَنِّ في مواضعَ متعدِّدةٍ من صحيحه كمسألة: زيادة الثقة، والمتابعات، وبيان غريب بعض الألفاظ، واختلاف الرِّوايات.

وقَدَّم الإمامُ مسلمُ بن الحَجَّاج (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ) لكتابه «الجامع الصحيح» مقدِّمةً نفيسةً، تضمَّنَتْ جملةً صالحةً من علم المصطلح، وجاءت هٰذه المُقدِّمة الحديثيَّة الاصطلاحيةُ بالغةَ الرَّوعةِ في لُغَتِها وقُوَّتِها ومضمونِها وأمثلتِها. قال العلاَّمةُ الكوثري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «ومقدِّمةُ صحيح مسلم من أقدم ماسَطَّرَه أئمةُ الحديث في التمهيد لقواعد المصطلح، كـ: «كتاب التمييز» لمسلم»[٢].

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ٢١١).

(٢) «مقالات الكوثري» (ص: ٨٣).

وقد أورد في مقدِّمة صحيحه جملةً من المسائل، منها:

١ ـ تقسيم حَمَلة الأخبار إلىٰ طبقات.

٢ ـ كيفية معرفة المُنْكَر في حديث المحدِّث.

٣ ـ زيادة الثقة.

٤ ـ آداب الرِّواية.

٥ ـ منزلة الإسناد من الدِّين.

٦ ـ جواز الجَرْح وأنَّه ليس من الغِيْبَة.

٧ ـ الحديث المُعَنْعَن وصِحَّة الاحتجاج به.

وخَتَم الإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة أبو عيسىٰ التِّرْمذي (المتوفىٰ سنة: ٢٧٩ هـ) «جامِعَه» بجزءٍ نفيسٍ للغاية، ألحَقه به، وعُرِفَ بكتاب «العلَل الصغير»، جاءت فيه المباحثُ الكثيرةُ الهامَّةُ.

وقد تكلَّم فيها علىٰ أنواع التحمُّل، وخَصَّ الإجازةَ بتوسُّعٍ نِسْبِيٍّ، وتكلَّم علىٰ مسألة الرِّواية باللَّفْظ، والرواية بالمعنىٰ، وتكلَّم علىٰ زيادة الثقة أيضاً.

وتحدَّث عن اختلاف العلماء في مشروعية الجَرْح والتعديل، وردَّ علىٰ الذين انتقدوا كلامَ المحدِّثين في ذلك؛ بسبب تحرُّجهم من الغِيبة التي توهَّموها في جَرْح الضُّعفاء، وشَدَّد النكيرَ عليهم، ورجَّح وجوبَ نقدِ الرجال؛ لأنه السبيلُ الوحيدُ إلىٰ معرفة الصحيح من الضعيف من السُّنن.

يتناول هـٰذا الجزءُ أَهَمَّ أركانِ علوم الحديث، وقد أَثنىٰ عليه الأئمَّةُ وأصحابُ هـٰذه الصناعة، وناهيك قول ابنِ الأثير فيه في مقدِّمة «جامع الأصول»: «... قد جَمَع فيها فوائدَ حسنةً لا يخفىٰ قَدْرُها علىٰ من وَقَف عليها».

وكَتَب الإمامُ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفىٰ

سنة: ٢٧٥ هـ) «رسالتَه في وصف سُنَنه» إلىٰ أهل مَكَّة[١]، فجاء فيها قَدْرٌ حسنٌ من مسائل هـٰذا العلم أيضاً. وكتابُ «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل، فيه علمٌ كثيرٌ من علم المصطلح.

وكتب قبلَ هؤلاءِ الأجلّةِ جُمَلاً هامةً في المصطلح الإمامُ الحافظُ عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيْدِي (المتوفىٰ سنة: ٢١٩ هـ) شيخُ البخاريِّ والذُّهْليِّ وهـٰذه الطبقة، فقد روىٰ عنه الحافظُ أبو بكر الخطيب في مواضع من «الكفاية في عمل الرواية» كلماتٍ هامّةً في مصطلح الحديث يُمكِن أن تُعَدّ رسالةً لطيفةً في الموضوع، فيها التعريفُ الكاشفُ للحديث الصحيح المُحْتَجّ به، ولحكم الحديث المُعَنْعَن، وما يُعَدُّ جرحاً عامّاً في الراوي، وما لا يُعَدّ إلاَّ جرحاً في بعض حديثه، وغير ذلك ممَّا له أهميَّته[٢].

وتُوجَد جملةٌ من ألفاظ الجرح والتعديل والمصطلح، في «ثقات» العِجْلي: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي الكوفي ثم الطرابلسي، (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وفي كتاب «تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمَشْقي» (المتوفىٰ سنة: ٢٨١ هـ) رحمه الله تعالىٰ: كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائلُ من علوم المصطلح، بل هو مَحْشُوٌّ حَشْوَاً بتلك الفوائد والمسائل، حتىٰ إنَّ تلميذه أبا بكر الخَلَّال أحمد بن محمد بن هارون (المتوفىٰ سنة: ٣١١ هـ)، سَمَّىٰ كتاب شيخه هـٰذا: «كتاب التاريخ وعِلَل الرجال».

ففيه نُقولٌ في مسائل هامَّة من علم مصطلح الحديث، من كلام الإمام التابعي محمد بن شهاب الزُّهري (المتوفىٰ سنة: ١٢٤ هـ)، ومن كلام الإمام الأوزاعي

---

(١) وقد طُبعت بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ مع «شروط الأئمة الستة» للمَقْدِسي، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، في مجموعة من ثلاث رسائل في مصطلح الحديث.

(٢) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ٢١١ ـ ٢١٢).

(المتوفىٰ سنة: ١٥٧ هـ)، ومن كلام الإمام مالك (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ)، ومن كلام كثيرٍ سواهم من أئمة القرن الثاني والثالث.

وقد جاء في كلام هؤلاء الأئمة: التوثيقُ والتضعيفُ والجرحُ والتعديلُ، والتفضيلُ لبعض الرواة الثقاتِ علىٰ بعضٍ، وذِكْرُ من يدلِّس ومن لا يدلِّس، والمفاضلةُ بين الحافِظ والأحفظ والفقيهِ وغيرِ الفقيه. . ، وحكمُ التحديث والإخبارِ والإجازةِ، والقراءةِ علىٰ العالم والسَّماع منه، وكيف يُرْوَىٰ عنه في ذلك، وذِكْرُ مصطلحِ بعض المحدِّثين كعبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ «دُحَيْم» (المتوفىٰ سنة: ٢٤٥ هـ) شيخ أبي زُرْعَة الدمشقي.

وذِكْرُ من حَظِيَ بالصُّحبة واللِّقاءِ والإدراكِ للنبي ﷺ وعدمِه، وذِكْرُ الموالي ومَوَاليهم والأسماء المتّفقة والمفترِقة، وأنسابِ الرواة وألقابِهم وكُناهم، وبيانُ مواليدهم ووفَيَاتهم وبعضِ شيوخهم، والجرحُ ببدعة القَدَرِيَّة والخَوارج، وبالزَّنْدِقة، وباللُّصوقِ بالسلطان والخروج عليه، وغيرِ ذلك من المسائل الهامَّةِ المفيدة.

وكذلك في كتاب (المعرفة والتاريخ) للحافظ الإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفىٰ سنة: ٢٧٧ هـ)، جملةٌ صالحةٌ من علوم المصطلح منثورةٌ في خلال بحوثه، يقف عليها الباحثُ المتتبّعُ بُيْسرٍ وسهولةٍ.

وللحافظ العلاَّمة أبي بَكْر أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالق البَزَّار (المتوفَّىٰ سنة: ٢٩٠ هـ) جزءٌ في معرفة من يُتْرَك حديثه أو يُقْبَل. ذكره الحافظُ العراقي ونقل عنه في «شرح الألفية»[1].

وتُوجَد مباحثُ مُستقِلَّةٌ من المصطلح أيضاً في كتابات بعض المحدِّثين الفقهاء في القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع، كالإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي محدِّث الديار المصرية وفقيهها (المتوفىٰ سنة: ٣٢١ هـ) رحمه الله تعالىٰ، فله رسالةٌ

---

(١) (١/ ١٨٠).

لطيفةٌ نفيسةٌ حَقَّق فيها (التسوية بين: حَدَّثنا وأخبرنا فيما سُمِعَ من الشيخ أو قُرِئَ عليه)[1].

وهي رسالةٌ معروفةٌ عند العلماء المتقدِّمين، اختَصَرَها الحافظُ ابنُ عبد البَرّ في «جامع بيان العلم»[2]، ونَقَل منها الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «الكفاية»[3]، وذكَرَها غيرُهما من المتأخِّرين.

كما ألَّفَ فيه أيضاً حافظُ المغرب الإمامُ ابنُ عبد البَرّ الأندلسي، أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ) رحمهما الله تعالىٰ، وذلك فيما أودَعَهُ ابنُ عبد البر في مقدمتِهِ النفيسة الواسعة الشاملة، لكتابه العُجَاب الفريد «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» في ستين صفحة[4].

وقد نَقَل الحافظُ ابنُ الصَّلاح كلامَ الحافظ ابن عبد البَرّ في علم المصطلح، في غيرِ موضعٍ من كتابه في «علوم الحديث». وفات الحافظَ ابنَ حجر في مقدِّمة «شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثَر»، الإشارةُ إلىٰ ما كتبه الحافظُ ابنُ عبد البر في علوم المصطلح[5].

وقد كَتَبَ أيضاً في (المصطلح): الإمامُ مجد الدين أبو السَّعادات مُبارَكُ بن محمد المشهور بابن الأثير، (المتوفىٰ سنة: ٦٠٦ هـ) رحمه الله تعالىٰ، في مقدِّمة كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ». وذلك في (الباب الثالث في بيان أصول الحديث، وأحكامها، وما يَتعلَّقُ بها)، وقد بلَغَ هٰذا البابُ (١١١) صفحةً،

---

(١) وقد طُبعت بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مجموعة «خمس رسائل في مصطلح الحديث».

(٢) (٢/ ١٧٥).

(٣) (ص: ٢١٠).

(٤) (١/ ٦٨ ـ ١٧٨).

(٥) وقد طُبعت رسالة ابن عبد البَرّ هٰذه بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مجموعة «خمس رسائل في مصطلح الحديث».

فهو كتابٌ، وليس بابٍ، صاغه الإمامُ ابنُ الأثير بفصاحةِ عبارته، وجمالِ أسلوبه، ودِقَّةِ صِياغته، واستوفىٰ فيه أهمَّ مباحث المصطلح تقريباً. واستَخلَصَ ذلك من كُتب الترمذي والحاكم النَّيسابوري والخطيب البغدادي والغزالي وغيرِهم، كما أشار إلىٰ ذلك في فاتحة ذلك الباب، فإنَّ كتابَته هـٰذا (البابَ) درجةٌ عاليةٌ في ارتقاءِ هـٰذا العلم[1].

وهـٰكذا تعدَّدَتْ التآليفُ، وتنوَّعت التصانيفُ، وكَثُرَت الروافدُ والأصولُ، فأصبح التصنيفُ أمراً متَّبعاً لا ينفكُّ عنه إمامٌ في الحديث.

❐ ❐ ❐

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ٢١٨).

القسم الثالث

عصر التآليف الواسعة المستقلّة في مصطلح الحديث

وفي القرن الرابع الهجري توجَّهت أنظارُ بعض العلماء إلىٰ جمع تلك المباحث والقواعد المتفرِّقة في كتابٍ جامعٍ ناظمٍ لمسائل هـٰذا العلم، فأكبّوا علىٰ تصانيف السابقين التي كانت تجربةً أولىٰ في التدوين، فجمعوا ما تفرَّق في مؤلَّفات الفنِّ الواحد، واستدركوا ما فاتَ السابقين، معتمدين في كلِّ ذلك علىٰ نقل المعلومات عن العلماء بالسَّند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوُجدت كتبٌ في علوم الحديث لا تزال مراجع لا يغني عنها غيرها، ومن أهمِّها:

١ ـ **المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي**: للحافظ القاضي الإمام البارع الذَّوَّاقة: أبي محمد الحسن بن عبد الرحمـٰن بن خَلَّاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفىٰ سنة: ٣٦٠ هـ).

وكان الرَّامَهُرْمُزِيُّ هو أوَّل من دَوَّن في علوم الحديث تدويناً مستقلاً، وهو أكبرُ كتابٍ وُضِع في علوم الحديث حتىٰ ذلك العصر، استوفىٰ فيه البحثَ في آداب الراوي والمحدِّثِ وطُرق التحمُّل والأداء واجتهاد المحدِّثين في حمل العلم وما يتعلَّق بهـٰذا الفنِّ من الأمور. فهو في الحقيقة من كتب علوم الحديث بمعناه الإضافي لا باعتبار كونه اسماً ولقباً للعلم الخاص المعروف.

فمحاولة الرَّامَهُرْمُزي في كتابه هـٰذا هي الأولىٰ من نوعها، وإن كان غيره ممَّن قبله قد ذكروا نتفاً من هـٰذا العلم في بعض مصنَّفاتهم.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عَجَاج الخطيب.

٢ ـ **معرفة عُلوم الحديث وكَمِّيَّةِ أجناسه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة: ٤٠٥ هـ).

ذكر فيه الحاكمُ خمسين نوعاً من علوم الحديث، وأظهر فيه براعةً تامّةً، ومعرفةً فائقةً، وابتدعَ فيه مَحاسِنَ لم يُسْبَق لها، ذاع هـٰذا الكتاب وانتشر بين الناس في زمان مؤلِّفه، شأنه في ذلك شأن سائر كتبه التي يتهاداها الناس وتتناقلها الركبان، ومن عجائب ما وقع لهـٰذا الكتاب، ما ذكره الذهبي في ترجمة الحاكم، من أن المقرئ الجليل، والحافظ الكبير، أبا عمر الطلمنكي، محدِّث المغرب، روىٰ كتاب «المعرفة» عن خمسة عن المصنف، وذلك في حياة مؤلفه، ولا أعلم وقع مثل هـٰذا في التاريخ لمصنَّف مثل «المعرفة»، مع إمام سني مصنف مثل الطلمنكي.

ثم عمل أبو نعيم مستخرجاً علىٰ المعرفة، لم يصلني خبره بعد اجتهادٍ في البحث والتنقيب.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب أوّلاً بتحقيق الدكتور السيد معظم حسين ـ رحمه الله تعالىٰ ـ والذي اجتهد في تصحيحه غاية الاجتهاد، واعتنىٰ بجمع نسخه ومقابلتها، ثم صدرت له طبعةٌ منقَّحةٌ بتحقيق ودراسة الأستاذ السَّلوم، من دار ابن حزم ببيروت.

٣ ـ **الكفايةُ في معرفة أصول علم الرواية**: للإمام الحافظ المحدِّث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

أتىٰ الخطيب في هـٰذا الكتاب علىٰ ما يحتاجه طلابُ علم الآثار، والناظرين في صِحَّة الأسانيد والأخبار، من أصولٍ في الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح والتعليل، وأبرز الفوائدَ الكامنات والكنوز الخَفِيّات من مأثور كلام الحفَّاظ في مراعاة الألفاظ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، والفَرْق بين قول (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا)،

وجواز إصلاح اللَّحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحُجَّة علىٰ من أنكر ذلك، وحكم الرواية علىٰ الشَّكّ وغلبة الظَّنّ، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتىٰ يَصِحُّ سماعُ الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة، والمكاتبة، وغير ذلك مما يعظم النفع به ويحتاج إليه طالبو التحقيقات.

٤ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي:

هو من أقدم ما صنِّف في آداب الطلب، وأخلاق الراوي وآدابه، وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه، وطرق التلقي عن الشيوخ، ومجالس الإملاء، واتخاذ المسلمين، والتعاون بين طلبة العلم، ووجوب المناصحة فيما يُروىٰ، وذكر إفادة الطلبة بعضهم بعضاً، والكلام في كتابة أحاديث التفسير وأحاديث المغازي وأشعار المتقدِّمين، وتواريخ الرواة والجرح والتعديل، وعرض للرحلة في طلب الحديث وأهميتها وفوائدها، وحثّ علىٰ الجمع بين الرواية والدراية، ثم بيَّن أهمية التصنيف وفضله وغير هـٰذا.

طُبع الكتاب محققاً في مجلدين كبيرين بتقديم وتعليق وتخريج الدكتور محمد عجاج الخطيب، في مؤسسة الرسالة سنة: ١٤١١ هـ.

٥ ـ **الإلماع في أصول الرواية والسَّماع**: للحافظ المحدِّث الفقيه المؤرِّخ اللُّغَوي، القاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصُبِيّ السبتي المغربي (المتوفىٰ سنة: ٥٤٤ هـ).

ومن عنوانه نعرف أنه في طُرق تحمُّل الحديث وأدائه، وهو كتابٌ مفيدٌ جدّاً.

جمعَ فيه المؤلِّفُ نكتاً غريبة من مقدِّمات علم الأثر وأصوله، وقدَّم بين يدي ذلك كله أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، والأمر بالضبط والوعي والإتقان، وختمه بباب في أحاديث غريبة، ونُكَت مفيدة عجيبة من آداب المحدِّثين وسِيَرهم، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم.

وظلَّ كتاب «الإلماع» مشرعاً يستقي منه المؤلِّفون في علم الحديث، وممَّن انتفع به وصرح بأنه قد قلَّده: أبو عمرو بن الصلاح، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه. وكذلك استقىٰ منه كلُّ المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح، وجعلوها كعبةً يطوفون بها، ويوجِّهون إليها وجوه أبحاثهم، كالعراقي، والزَّرْكشي، والبقاعي، وابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والبُلقيني، وابن جماعة، وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

وقد طُبع هٰذا الكتاب في دار التراث بتونس، ودار التراث بالقاهرة، بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر.

٦ ـ **ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه**: لأبي حَفْص عمر بن عبد المجيد المَيَّانِشِي (المتوفىٰ سنة: ٥٨٠ هـ).

وهي رسالةٌ مختصرةٌ، وهي في الحقيقة عبارةٌ عن نحو سبع صفحاتٍ، فيها نُبَذٌ عن (الصحيح) و(الحسن) وبعض أنواع الحديث، لكنَّها محشوَّةٌ بما لا فائدة منه ممّا يَسَعُ كلَّ محدِّث جهلُه، تكثر فيها الأخطاء العلمية، وقَلَّ أن ترىٰ فيه بحثاً محرَّراً سليم الوجه والحكم، مع ضعف التبويب وسوء الترتيب. ولو لم يذكرها الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة «شرح النخبة» أثناء تعريفه ببعض أهمِّ كتب علوم الحديثِ لمَا كان لها اسمٌ يُذْكَر، كأن الحافظ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ انخدع بعنوان الكتاب واستعظمه فذكره فيها دون أن يراه.

وهي مطبوعةٌ بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث».

***

وكان من أبرز الأعلام الذين شَيَّدوا بُنْيانَ علوم الحديث في هٰذا العصر،

واعْتَمَد عليهم من جاء بعدهم: الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري، والحافظ الخطيب البغدادي.

أمَّا الحاكمُ فقد شَقَّ الطريقَ لمن بعده، بوضع كتابه «معرفة علوم الحديث وكَمِّيَّةِ أجناسه» ـ المعرَّفة به آنفاً ـ، قال ابن خلدون: «ومن فحول علمائه ـ يعني علوم الحديث ـ وأئمتهم أبو عبد الله الحاكم، وتآليفه فيه مشهورةٌ، وهو الذي هَذَّبه وأظهر محاسِنَه»[1].

وأمَّا الخطيبُ فإنه قد صَنَّف في كل فَنٍّ من فنون الحديث كتاباً مفرداً جامعاً مستوفياً، حتىٰ أضحت كتبُه ملاذَ الأئمة في فنون الحديث، كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقْطَة: «كلٌّ من أنصف عَلِمَ أنَّ المحدِّثين بعد الخطيب عيالٌ علىٰ كُتبه».

وكان طابعُ الجمع في هٰذه التآليف بارزاً ظاهراً، فقد عَمَد المصنِّفون إلىٰ نقل أقوال أئمة الفنِّ في كل مسألةٍ بأسانيدهم، ووضعوا لكل مجموعةٍ منها عنواناً يَدُلُّ علىٰ مضمونها مُعتمدين علىٰ القارئ في فهمها وإدراك مراميها، سِوىٰ شيءٍ يسيرٍ من الإيضاح أو المناقشة، إلا أنَّ الحاكم قَصَد ضَبْطَ القواعد، لٰكن فاته كما ذكر العلماء: أمران: استيعاب أنواع الحديث، وتهذيب العبارات وضَبْطِها حتىٰ يتضح المرادُ من التعريف[2].

❐ ❐ ❐

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٣٧١).

(٢) «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٦٤ ـ ٦٥).

القسم الرابع

عصرُ اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث

هـٰذا عصرُ النُّضْج والاكتمال في تدوين فنٍّ «علوم الحديث»، وذلك يَمْتَدّ من القرن السابع إلىٰ القرن العاشر، وفيه بَلَغ فنُّ التصنيف لهـٰذا العلم كمالَه التامَّ، فوُضِعت تصانيفُ ومؤلَّفاتٌ استوفَتْ أنواعَ هـٰذا العلمِ، وجمعت إلىٰ ذلك تهـٰذيب العبارات وتحرير المسائل بدِقَّةٍ، وكان أصحابُ تلك التصانيف والمؤلَّفات من الأئمة الكبار الذين أحاطوا بالحديث حفظاً، واضطلعوا من فنونه وأحوال أسانيده ومتونه دراية وعلماً، علىٰ غِرار الأئمة السابقين الكبار.

وكان رائدُ هـٰذا التحوُّلِ العظيمِ في تدوين هـٰذا الفنِّ الإمامُ الحافظُ المحدِّثُ الفقيهُ الضَّابطُ المُتقِنُ الجِهْبِذُ أبو عَمْرو عثمانُ بن عبد الرحمن الشَّهرَزُوْرِي، المشهور بابن الصَّلاح (المتوفىٰ سنة: ٦٤٣ هـ)، الذي صَنَّف كتابه: «معرفة أنواع علم الحديث» والذي يُعْرَف «بمقدِّمة ابن الصلاح»، وهو الكتابُ الذي أَصبح عُمْدَةَ المتأخِّرين، وكان قد أملىٰ فيه ابنُ الصَّلاح شيئاً بعد شيءٍ، ولهـٰذا لم يحصل ترتيبهُ علىٰ الوضع العلمي المناسب، وجَمَعَ فيه ما تَفَرَّق في غيره من كتب الخطيب البغدادي وغيرِه من علماء الأصول في أصول الفقه أو أصول الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً. ولكثرة جَمْعِه وتحريرِه انتشر واشتهر، وعكف عليه العلماء تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، ومعارضةً وانتصاراً، حتىٰ لا تجد كتاباً من كتب الأصول الأساسية بعده (ككتاب «فتح المُغيث» للسَّخاوي، و«تدريب الراوي» للسُّيوطي وغيرهما) إلا وهي تحوم حول حماه، وتتعلَّق بأذياله، وهو من الكتب

النهائية التي تُدَرَّسُ اليوم في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات.

وَضَع ابن الصلاح هـٰذا الكتاب وقد تقدَّمت سِنُّه، واكتمل وبلغ أَشُدَّه في العِلم، وراعىٰ في تصنيفه الأناةَ والتبصُّـرَ، فأملاه في مجالس كثيرة، تخلَّلتها فتراتٌ.

وقد مَهَّد المؤلِّفُ بمقدِّمةٍ بَيَّن فيها مَزِيّةَ هـٰذا الفَنِّ، وإلحاف الحاجة إليه، وقال: «فحين كاد الباحثُ عن مشكله لا يُلْفِي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقىٰ به عارفاً، منَّ الله الكريم ـ تبارك وتعالىٰ عليَّ وله الحمد أجمع ـ بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، هـٰذا الذي باحَ بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية».

ثم سَرَد مضامينَ الكتاب فذكر خمسة وستين نوعاً من علوم الحديث. فكان ذلك بمثابة الفهرس لكتابه.

ويلاحظ المتأمِّلُ أنَّ الأنواع لم تُرَتَّبْ علىٰ نظامٍ معيَّنٍ، فتراه يبحث في نوعٍ يتعلَّق بالسند مثلاً، ثم ينتقل إلىٰ نوعٍ يتعلَّق بالمتن، أو بهما معاً.

لـٰكنَّ العلماء في تآليفهم تابعوه علىٰ هـٰذا الترتيب كما فعل الإمامُ النَّووي في «التقريب» والحافظُ العراقي والسُّيوطي في ألفيتيهما، وغيرهم؛ لأن الكتاب أصبح القدوةَ في هـٰذا الفنِّ.

خصائصُ كتاب ابن الصلاح:

وامتاز هـٰذا الكتابُ في منهجه علىٰ ما سبقه من التصانيف بمزايا جعلته عُمْدَةَ هـٰذا الفنِّ، نذكر منها:

١ ـ الاستنباطُ الدقيقُ لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث، والاكتفاء بذكر حاصلها، ولم ينقل من تلك الأخبار إلا القدر المناسب للمقام.

٢ ـ ضَبْطُ التعاريف التي سبق بها ووضع تعاريف لم يصرِّح بها مَن قبله.

٣ ـ تهذيبُ عبارات السابقين والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها.

٤ ـ إيجادُ نموذجٍ في ترتيب أنواع علوم الحديث وقوانينه، وهو عملٌ هامٌّ؛ لأن المراجع السابقة على هذا الكتاب ـ باستثناء كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري ـ لم تلتزم ترتيباً أو تقسيماً ما لهذه الأصول، على الرغم مما ضَمَّنْه من العلوم والمعارف الجليلة، وهذا يَدُلُّ على الجهد الضخم الذي بذله الإمامُ ابن الصلاح في تنسيق التأليف في هذا العلم، إضافةً إلى ما اشتمل عليه عمله من التحقيق في أصوله ومسائله كذلك.

٥ ـ التعقيبُ على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاده، ويصدر ذلك عادةً بلفظ «قلتُ»، ويشعر قارئ الكتاب أنَّ مصنِّفه قد رصد مسائل العلم بِدِقَّةٍ، وحقَّقها تحقيقاً جعل شخصيتَه تتفوَّق على كلِّ منْ سبقه، إذ لا يكاد يَمُرُّ بصفحة إلا ويجد للمؤلِّف كلاماً واجتهاداً يبدؤه بعبارة: «قلتُ».

ويلاحظ أيضاً أنَّ التواضُع والاحتياط غلب عليه ـ رحمه الله ـ فختم كلَّ فقرةٍ من كتابه بقوله: «والله أعلم»[1].

وغدا هذا الكتابُ ـ لمحاسنه الجمّة، وتفوُّقه فيه على كلِّ مَن سبقه ـ المنهل العذب المورد في المصطلح، لكل حديثيٍّ ومحدِّثٍ وعالِمٍ، وتوجَّه العلماء من بعده إليه بشرحه، أو اختصاره، أو تحشيته، أو نظمه، كما نذكره فيما يلي:

وقد صدرت لهذا الكتاب طبعاتٌ عديدةٌ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، من دار الفكر بدمشق.

* شروح «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

١ ـ الجواهر الصِّحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح: للإمام شيخ الإسلام عَزّ الدِّين أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جَمَاعة، (الابن)، الدِّمشقيّ ثم المصري (المتوفى سنة: ٧٦٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدِّمة المحقِّق للكتاب.

٢ ـ **الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصَّلاح**: للإمام الفقيه الأصولي النحوي برهان الدين أبي إسحاق وأبي محمد إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب الأَبْناسِي القاهري (الموفىٰ سنة: ٨٠٢ هـ).

رسم الأبناسيُّ لنفسِه منهجاً قال في مقدِّمته للكتاب: «ثم إني نظرتُ فوجدتُ أحسن شيء عليه ـ أي كتاب ابن الصلاح ـ كلام الحافظ زَيْن الدين العِراقي أمتعنا الله تعالىٰ به، نظمه ألفية، وشرحها في مجلَّدة، وله عليه نكتٌ في مجلَّدةٍ لطيفةٍ، ذكر فيها اعتراضاتٍ وأجوبةً عن المصنِّف، وردّ علىٰ من اعترض عليه فلخصتُ من كلامه، وكلام غيره لنفسي جملةً جمّـةً، وأموراً مهمةً، وضممتُ إلىٰ ذلك فوائدَ حديثيةً، ومُهِمّاتٍ فقهيةً.

فأذكر أولاً كلام المصنِّف بنصِّه من أول النوع، أو المسألة، إلى آخر كلامه غالباً، ثم أقول في آخره: (انتهىٰ)، ثم أردف ذلك بكلام الحافظ زين الدين أو كلام غيره، إن وُجد أو ما يسَّره الله تعالىٰ من فضله.

وأستوفي كلام المؤلِّف نوعاً نوعاً كما رتَّبه، ولا أغادر شيئاً من أنواعه، ولا من غالب كلام الحافظ زين الدين، بل أستوعب ما في الكتب الثلاثة ـ يعني كتاب ابن الصلاح، وكتابي العراقي ـ من غير تكرارٍ.

مع ما أضُمُّه إلىٰ ذلك من كلام غيرهما».

وقال في آخر كتابه: «هـٰذا آخر ما يسَّره الله تعالىٰ من تلخيص كلام الحافظ زين الدين العراقي أبقاه الله تعالىٰ، ومن كلام غيره، وما زدته علىٰ ذلك من الفوائد الحديثية والفقهية، وغير ذلك فأسأل الله تعالىٰ المانَّ بفضله وكرمه أن يجعله خالصاً لوجهه..» اهـ.

وقد أفلح الأبناسيُّ رحمه الله في استيفاء ما عند العراقي في كتابَيْه إلا قليلاً لكنه لم يُفلِح في اختصار كلام العراقي اختصاراً سائغاً، بل أخلّ في اختصاره هـٰذا

في مواضع، بل بلغ به الأمرُ أحياناً إلىٰ اختصار كلام العراقي إلىٰ درجة الألغاز والرموز.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب في مكتبة الرسالة بالرياض، بتحقيق الأستاذ صالح فتحي هَلَل.

٣ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رَسْلاَن بن نصير المصري البُلْقِيني (المتوفىٰ سنة: ٨٠٥ هـ).

صَنَّف البلقينيُّ هـٰذا الكتابَ تضميناً لكتاب ابن الصلاح مع إضافات هامة، تتبَّعَ فيه المصنِّفُ مقدمة ابن الصلاح فقرةً فقرةً، فأعاد صياغتها تضميناً، ثم عقب عليها بفوائد وزيادات، تفصِّل ما أجمل ابن الصلاح، وتستدرك ما فاته، وتناقش ما يَرِدُ علىٰ كلامه حيثما بدا وجه الاعتراض، ثم لمَّا وصل في محاسنه إلىٰ نهاية المقدمة تابع تقديمَ أنواع خمسة من علوم الحديث لم يتكلَّم عنها ابن الصلاح في مقدمته.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب مع «مقدِّمة ابن الصلاح» في الهيئة المصرية العامة بالقاهرة، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمـٰن، عام (١٣٩٤ هـ).

* النُّكات المفيدة علىٰ «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

١ ـ **النُّكت**[1] **علىٰ كتاب ابن الصلاح**: للإمام بَدْر الدين أبي عبد الله محمد بن

---

(١) النُّكَت: بضَمّ النُّون وتشديدها وفتح الكاف، جمع «نُكْتَة» بضَمّ النّون وسكون الكاف، وهي مأخوذَةٌ من النَّكْت بفتح النون وسكون الكاف. ومعناه: أن تضرب في الأرض بقضيب فيؤثر فيها «الصحاح» (١/ ٢٦٩).

قال الزَّبيْدي: «والنُّكْتَة ـ بالضَّمّ ـ هي: النقطة»، ثم نقل عن بعض مشايخه أنه قال: «وهي اللطيفةُ المؤثرةُ في القلب من النَّكْت، كالنقطة من النَّقْط، وتُطْلَق على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثرة في القلب التي يقارنها نكت الأرض غالباً بنحو الأصبع، والجمع نُكَات» «تاج العروس» (١/ ٥٩٣). =

بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري (المتوفىٰ سنة: ٧٩٤ هـ).

تمَّيزت نُكَتُ الزَّركشي بتنوُّعها وشُمولها بعدَّة نواحٍ علميةٍ، فهي تجمع بين حديثيةٍ وفقهيةٍ وأصوليةٍ ولُغَويةٍ ونحويةٍ، رُزق الزركشيُّ حاسة نقدٍ جريئةٍ، أقدمتْه علىٰ الاستدراك علىٰ ابن الصَّلاح، وانتقاد بعض الأقوال الأخرىٰ.

اشتمل كتابُه علىٰ نقولٍ هامَّةٍ وغزيرةٍ، وحرَّر فيه من علم مصطلح الحديث كثيراً، بما أوتيه من سعة الاطِّلاع وحُسن الجمع والترتيب، ولقد نوَّه بالأنواع التي أضافها الزركشيُّ في علوم الحديث، الحافظُ ابن حجر، والحافظُ السُّيوطي.

كذلك أولىٰ الزَّركشيُّ بآرائه القيِّمة في عِدَّة قضايا في علم مصطلح الحديث.

وقد طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق ودراسة الدكتور زَيْن العابدين بن محمد بَلا فريج، في أضواء السَّلف بالرياض، عام (١٤١٩ هـ).

٢ ـ التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصَّلاح: للإمام الحافظ زَيْن الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفىٰ سنة: ٨٠٦ هـ).

لم يُورِد فيه مؤلِّفُه نصوصَ كتاب ابن الصلاح كلَّها، وإنما اقتطع منها قطعاً رأىٰ أنَّ مجال الشرح والتنكيت إنما يتركَّز عليها ويجتمع فيها وينبعث منها.

وهٰذا وصفٌ عامٌّ لمنهج الحافظ العراقي استناداً إلىٰ ما ذكره هو في مقدِّمة كتابه أولاً، وإلىٰ ما لاحَ لي من خلال دراسة فِقَره ونصوصه ومباحثه ثانياً.

قدَّم المؤلِّفُ رحمه الله لكتابه بمقدِّمةٍ أوضح فيها مقصودَه من تأليفه وحَدَّد في كلماتٍ دقيقةٍ عميقةٍ منهجَه الذي اختطَّه لنفسه فيه، فقال:

= أمّا في الاصطلاح فيمكن أن تعرف بأنها «مسألة لطيفة، أخرجت بدِقَّةِ نظرٍ وإمعانٍ من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها، وسمِّيت المسألةُ الدقيقةُ نكتةً لتأثير الخواطر في استنباطها» «التعريفات» (ص: ٣١٦).

«أمَّا بعد: فإن أحسن ما صنَّف أهلُ الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح، جمع فيه غِرَرَ الفوائد فأوعىٰ، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً، إلَّا أنَّ فيه غير موضعٍ قد خُولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلىٰ تقييدٍ وتنبيهٍ، فأردتُ أن أجمع عليه نُكَتاً تقيِّد مُطْلَقه، وتفتح مُغْلَقَه. وقد أورد عليه غيرُ واحدٍ من المتأخِّرين إيراداتٍ ليست بصحيحةٍ، فرأيتُ أن أذكرها وأبيِّن تصويب كلام الشيخ وترجيحه، لئلا يتعلَّق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، وينفق من مُزْجىٰ البضاعات ما لا يصلح للسوم».

وقد صدر هٰذا الكتابُ من دار البشائر الإسلامية ببيروت، بتحقيق ودراسة الدكتور أسامة بن عبد الله الخيَّاط.

٣ ـ **إصلاح ابن الصَّلاح**: للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مُغْلَطايْ بن قُلَيْج البَكْجَري المصري (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

حاولتُ جاهداً أن أعثر علىٰ هٰذا الكتاب القيِّم النفيس، الذي لهج به لسانُ كثيرٍ من العلماء، ولٰكني لم أتمكَّن من الحصول عليه.

٤ ـ **النُّكَت علىٰ كتاب ابن الصَّلاح**: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

قرأ الحافظ ابن حجر علىٰ شيخه العراقي الفوائدَ التي جمعها علىٰ مصنَّف ابن الصلاح (المقدِّمة) وكان في أثناء قراءته علىٰ شيخه وبعد ذلك إذا وقعت له النكتةُ الغريبةُ والنادرةُ العجيبةُ والاعتراضُ قوياً كان أو ضعيفاً ربما علق ذلك علىٰ هامش الأصل وربما أغفله.

ثم رأىٰ ـ فيما بعد ـ أن الصواب الاجتهاد في جمع ذلك لإكمال التنكيت علىٰ كتاب ابن الصلاح فشرع في تنفيذ رأيه بتأليف كتابه هٰذا «النكت علىٰ ابن الصلاح».

وقد بيَّن الحافظ غرضه من هٰذا العمل فقال: «وغرضي بذلك جَمْعُ ما تفرَّق من الفوائد واقتناص مالاح من الشوارد. هٰذا وقد بلغت نكتُه علىٰ ابن الصلاح

مائة وتسعاً وعشرين نكتةً اتخذ منها منطلقاً لإبراز كثير من القواعد والفوائد والعلوم الغزيرة في ثنايا هـٰذا الكتاب.

سلك الحافظُ ابن حجر في نكته علىٰ كلٍّ من الإمام ابن الصلاح والحافظ العراقي وغيرهما مسلك الناقد البصير الشُّجاع الصريح في آرائه وتعقُّباته، مع الأدب والإجلال والتقدير، غير أنَّ الحقّ أكبر في نظره من الأشخاص، فهو يقول ما يعتقده أنه الحَقُّ حينما ينتقد ويقيم الأدلة علىٰ صواب رأيه، وحينما يدافع يقول ما يرىٰ أنه الحق مع إقامة حُجَجه علىٰ ما يرىٰ.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ في ثلاثة أجزاء بتحقيق الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، عام (١٤٠٤ هـ).

* مختصرات «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

١ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلىٰ معرفة سُنَن خير الخلائق ﷺ: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف الدين النَّووي (المتوفىٰ سنة: ٦٧٦ هـ).

ربما ذُكِرَ اسمُ هـٰذا الكتابِ اختصاراً باسم «الإرشاد» أو ذكر باسم «الإرشاد في علوم الحديث»، من باب بيان موضوع الكتاب. أمَّا اسمه الأصلي فهو «إرشاد طلاب الحقائق إلىٰ معرفة سنن خير الخلائق» صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

ويوضِّح لنا الإمام النَّووي منهجَه في هـٰذا الكتاب إيضاحاً جلياً، فيقول: «وأبالغ إن شاء الله تعالىٰ في إيضاحه بأسهل العبارات، ولا أخلُّ بشيءٍ من مقاصده المُهِمَّات وغير المُهِمَّات، وأحرِصُ علىٰ الإتيان بعبارة صاحب الكتاب في معظم الحالات، ولا أعدل عنها ولا لمقاصد صالحاتٍ، وأذكر فيه جُمَلاً من الأدلة والأمثلة المختصرات، وأَضُمُّ إليه في بعض المواطن لُفَيْظَات وفُرَيْعات وتَتِمّات».

وقد طُبع هـٰذا الكتاب ـ أي: «إرشاد طلاب الحقائق» ـ في دار البشائر

الإسلامية ببيروت بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

٢ ـ **رسوم التحديث في علوم الحديث**: للإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجَعْبَري، (المتوفىٰ سنة: ٧٣٢ هـ).

هو مختصرٌ نفيسٌ، يذكِّر العالمَ بأبحاث علم الحديث دون أن يُسهب في الشرح والتوضيح، وقد طُبع في دار البشائر بدمشق، بتحقيق الأستاذ ياسين محمود الخطيب.

٣ ـ **المنهل الرَّوِي في علوم الحديث النبوي**: للإمام قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الحَمَوي (المتوفى سنة: ٧٣٣ هـ).

هو تلخيصٌ نفيسٌ لمقدِّمة ابن الصلاح، لاحتوائه الفوائد المستدركة، ونساقته وترتيبه اللذين حرص ابنُ جماعة على أن يحقِّقهما، فضلاً عن أنه صنعةُ عالمٍ، شهد له الأعلامُ بطول باعه وقُوّة مشاركته في هٰذا الباب من العلم الشريف.

وقد طُبع هٰذا الكتاب في دار الفكر بدمشق، بتحقيق الأستاذ محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان.

كان هٰذا الكتابُ موضعَ اهتمام فئةٍ من جُلّة علماء عصر المؤلِّف، ومَنْ وَلِيَهُ، والذين ولوه، ولقد عُني منهم به حفيدُه محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز (المتوفى سنة: ٨١٩ هـ) ـ وهو شيخٌ للحافظ ابن حجر وعلم الدين البُلْقيني وغيرهما من الكبار ـ فَشَرَح الكتاب[1].

٤ ـ **الخلاصة في معرفة الحديث**: للإمام شرف الدِّين الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبي، المصري، الشافعي، (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

---

(١) «بغية الوعاة» (١/ ٦٦).

وهو رسالة صغيرة في هٰذا العلم، عرَّف فيها المؤلِّفُ بأهمِّ مصطلحات الحديث.

٥ ـ **المنتخب في علوم الحديث**: للإمام الحافظ قاضي القضاة علاء الدِّين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارْدِيْني المصري، الحنفي، المعروف بابن التُّرْكُماني، (المتوفَّى سنة: ٧٥٠ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٢٦): «اختصر فيه كتابَ ابن الصَّلاح اختصاراً حسناً مستوفى».

٦ ـ **اختصار علوم الحديث**: للإمام الحافظ ابن كثير عماد الدِّين أبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي (المتوفى سنة: ٧٧٤ هـ).

اختصر الحافظُ ابن كثير ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كتابَ ابن الصَّلاح في رسالةٍ لطيفةٍ بعبارةٍ سهلةٍ فصيحةٍ، وجُمَلٍ مفهومةٍ مليحةٍ، واستدرك على ابن الصَّلاح استدراكاتٍ مفيدةً، يبدؤها بقوله «وقلتُ»: لم يختصر ابنُ كثير الأصلَ اختصاراً مضغوطاً مخلاً، ولا أطالها تطويلاً منتشراً مشوِّشاً، فسهل علىٰ الطَّلَبَة تناوُلهُ في رسالةٍ وسطٍ.

وقد كتب العلاَّمة المحدِّث أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة: ١٣٧٧ هـ) تعليقاتٍ مفيدةً على هٰذا الكتاب، كما حقَّق فيه المسائل الدقيقة في علم مصطلح الحديث، وقد طُبع الكتاب مع عنايته به باسم «الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث».

وقد صدر هٰذا الكتاب مع شرحه الباعث الحثيث...» من دار السلام ـ الرياض، بعناية أستاذنا الدكتور بديع السيد اللَّحَّام.

٧ ـ **المُقنِع في علوم الحديث**: للإمام الحافظ سراج الدِّين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).

إنَّه مِن أجود مختصرات «علوم الحديث» لابن الصَّلاح، وقد جرىٰ فيه المؤلِّفُ

علىٰ تقسيم «علوم الحديث» فاستقصىٰ علوم الاصطلاح استقصاء العالِم المتضلِّع منها.

ومُجْمَل خُطَّته: أنَّه عَمَد إلىٰ اختصار كتاب ابن الصَّلاح، واعتنىٰ بتهذيبه بإيجاز ألفاظِه، واستدراكِ فوائد من متناثرات المصنَّفات في فنون الحديث، وما يتّصل به، فأتىٰ علىٰ استيعاب مرادِ ابن الصَّلاح، وزاد أشياءَ مفيدةً إليه.

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيع، في دار فَوَّاز للنشر بالإحساء، عام: (١٤١٣ هـ).

* منظومات حول «علوم الحديث» لابن الصَّلاح:

١ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح (للإمام البُلْقِيني): نظمه الإمامُ الأديب المحدِّث زَيْن الدِّين أبو العِزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعْرَف بابن حبيب، وهو تلميذ البُلْقيني، قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٥/ ٣٢٥): «وأحسن ما نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني».

٢ ـ أقصىٰ الأمل والسُّوْل في علوم أحاديث الرَّسول: للإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّي الأذربيجاني الأصل، ثم الدِّمشقي، الشافعي، (المتوفىٰ سنة: ٦٩٣ هـ) وهو تلميذُ ابن الصَّلاح قرأ عليه، وتُعْرَف هٰذه المنظومة بـ «منظومة ابن خليل».

٣ ـ التَّبْصِرة والتَّذْكِرة: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِراقي (المتوفىٰ سنة: ٨٠٦ هـ).

اشتهرت هٰذه المنظومةُ بين عوام الناس ودهمائهم، بل بين علمائهم ومختصيهم ـ خطأً ـ باسم «ألفية الحديث»[1]، ولعلَّ هَذا كان من باب التجوُّز

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ١٧٦).

محاكاةً لألفية ابن معطٍ وابن مَالِك في النحو، فإن النَّاظِم لَمْ يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفيةً، وما هَـٰذا إلا لمغزىً لم يغب عن ذِهْن الحافظ العراقي، ولم يأت من باب الاتفاق وعدم القصد، فلقد كان يقصد هـٰذا فعلاً من خِلال الواقع، إذ زادت أبياتُ النظم علىٰ الألف ببيتين، وهـٰذه الالتفاتةُ قلَّ من تَنبَّه عليها، وهي السِّرُّ في عدم قوله في النظم: إنها ألفيةٌ، علىٰ الرغم من أنه قال ذلك في الشرح[1] من باب التغليب.

لقد اهتمَّ العلماءُ بهـٰذا الكتاب لما تمتَّع به من جزالة الأسلوب، وثراءِ المعاني، وسلاسةِ الألفاظ، وترتيبِ الأفكار والموضوعات، فقد أصبحت دَيْدَنَ طلّاب هـٰذاالعلم والمشتغلين فيه.

إنَّـه من أكثر شروح «علوم الحديث» أصالةً في مادته العلمية، وأوفرها إغناءً لجوانب البحث العلمي، سواء أكان في مجاله الأصيل أم في المجالات الطارئة الأخرىٰ، لغويةً كانت أم نحويةً، وسواء أكان توضيحه لتلك المباحث بشكل مطوَّلٍ أم مختزلٍ.

وقد شَرح العِراقيُّ هـٰذه المنظومة باسم «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»، ولـٰكنه لم يُكْمِله[2].

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٠٢).

(٢) ولخَّص «التذكرةَ» هذه عددٌ كبيرٌ من العلماء، ومنهم:

الإمام الحافظ شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمـٰن بن محمد السَّخاوي القاهري، الشافعي، (المتوفَّى سنة: ٩٠٢ هـ) وسمَّى شرحه: «فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث». انظر: تعريفه في (ص: ٥٩).

الإمام الحافظ زين الدِّين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد المصري، الشافعي، الشهير بلقب القاضي زكريا، (المتوفَّىٰ سنة: ٩٢٦ هـ) وسمَّاه: «فتح الباقي بشرح ألفيّة العراقي». انظر: تعريفة في (ص: ٥٩).

ونظمه الإمامُ الحافظُ جلالُ الدِّين أبو الفضل عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي المصري، =

وهكـٰذا جاء كتابُ ابن الصَّلاح «علوم الحديث» صَفْوة المؤلَّفات في بابه، إماماً كبَدْر التِّمِّ في مِحْرابه متكاملاً في فنِّ التصنيف في هـٰذا العلم، وكان ـ حَقّاً ـ فتحاً في تدوينه، وبه ابتدأ عهدٌ جديدٌ له، نالَ من العلماء حظوةً، وطارت شهرته في الآفاق، وعَمَّ الثَّناءُ عليه، حتىٰ صارَ صاحبُه يعرَّف به فيُقال: «صاحب كتاب علوم الحديث».

فعوَّل عليه كلُّ من جاء بعده، فمنهم ـ كما ذكرنا آنفاً ـ من اختصره، ومنهم من نظمه شعراً، ومنهم من شرحه وعلَّق عليه.



= الشافعي (المتوفَّىٰ سنة: ٩١١ هـ)، «ألفيّةً في علم الأثر»، اقتفى فيها ألفية العراقي، فهي تُعَدّ من الكتب التي نظم فيها كتاب ابن الصَّلاح.

ثم شرحها الحافظ السيوطي نفسه بكتابه الذي سمَّاه: «البحر الذي زخر في شرح ألفيّة الأثر».

القسم الخامس

كتبٌ مستقلّةٌ في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصَّلاح

المصنِّفون في هـٰذا العصر كانوا أئمَّةً أجلَّةً في الحديث وعلومه، ولم يكونوا مقلِّدين لابن الصَّلاح في القواعد العلمية فحسب. بل اجتهدوا رأيَهم وكثيراً ما ناقشوه أو خالفوه فيما قرَّره.

فأذكر هنا مؤلَّفات هؤلاء في علم مصطلح الحديث التي يغلب عليها طابعُ الابتكار والاجتهاد أكثر من التقليد.

١ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلىٰ ذلك من الأحاديث المعدودة في الصِّحاح: للإمام أبي الفَتْح محمد بن علي بن دَقِيق العِيد (المتوفَّىٰ سنة ٧٠٢ هـ).

لهـٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في مصطلح الحديث، حيث جاءت عباراته واضحةً مختصرةً مهذَّبةً، جميلةَ الترتيب والنظام.

وقد انتبه إليه العلماءُ الذين صنَّفوا في المصطلح، فاعتمدوا عليه وأكثروا الاقتباسَ، وذلك لِمَا حواه من تحريرٍ جيّدٍ وتلخيصٍ وافٍ لفنِّ المصطلح. ونظراً لأهميته وعلوِّ منزلته فقد نظمه الحافظُ زين الدين العراقي في أربعمئة وسبعة وعشرين بيتاً[1]. وشرح منه مواضع متفرّقةً ابنُه الحافظ أبو زُرْعة (المتوفىٰ

---

(١) انظر: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد المكي (ص: ٢٣١)، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٣٧١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٧٣).

سنة: ٧٢٦ هـ)[١]، ثم شرحه الحافظُ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي وسمَّاه (الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح)[٢].

وممّا يجدر ذكره أنَّ لابن دقيق آراءً ذَكَرها في ثنايا هـٰذا الكتاب، وهي آراء تَدُلُّ علىٰ أنه لم يكن مجرَّدَ ناقلٍ أو مقلِّدٍ، ولـٰكنه كان ذا رأيٍ وموقفٍ فيما ينقل.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق ودراسة الدكتور عامر حسن الصَّبري، في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٢ ـ **المُوقِظَة في علم مصطلح الحديث**: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفي سنة: ٧٤٨ هـ).

حَوَتْ هـٰذه الرسالةُ خلالَ سطورها ـ علىٰ لطافةِ حجمها ـ غُرَرَ الفوائد ودُرَرَ الفرائد، التي يَجودُ بها قَلَمُ الإمام الذهبي في كتاباته وتعليقاته، إذْ مِن المعروف لدىٰ العلماء أنَّ كلام الذهبي دائماً يتميَّز بالإفادات الغالية، والتحقيقاتِ النفيسة، والنُّكَتِ العلمية البديعة.

هـٰذه الرسالةُ (المُوقِظة) اختصرها الحافظُ الذهبي، رحمه الله تعالىٰ، من كتاب شيخه الإمام ابن دَقِيق العِيد، المُسَمَّىٰ: «الاقتراح في بيان الاصطلاح...» المذكور آنفاً، فاختَصَر فيها جُلَّ مباحثِ المصطلح، ولم يَدخل في مباحث الأحاديث. وكان اختصارُه في بعض المباحث اختصاراً حسناً مقبولاً، وفي بعضها كان اختصاراً مُخِلاً مُجحِفاً لا يَتحرَّرُ به الموضوع، ويتَّجه عليه في بعض المواضع مناقشات[٣].

---

(١) انظر: «لحظ الألحاظ» لابن فهد بالصفحة السابقة.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (٨/ ١٦).

(٣) ومن الغريب جدّاً أنَّ الحافظ الذهبي لم يُشِرْ في موضعٍ مَّا من الرسالة، إلى أنه اختصَرَها من «الاقتراح»، غير أنه قد ذكر فيها ناقلاً كلامَه، مرّةً واحدةً باسم (شيخنا ابن دقيق العيد) في مبحث (الحديث الموضوع)، وأربعَ مرّات باسم (شيخنا ابنِ وَهْب): مرّةً في مبحث =

وقد طُبعت هـٰذا الرسالة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣ ـ **مختصر في علوم الحديث**: للسيِّد الشريف علي بن محمَّد بن علي الحُسَيني الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة: ٨١٦ هـ).

هـٰذا الكتابُ خلاصةُ هـٰذه الكتب الخمسة: «مقدِّمةِ ابن الصلاح»، و«تقريبِ النَّووي»، و«مختصرِ ابن جَمَاعة: المَنْهَل الروي» و«خلاصةِ الطِّيبي»، و«مقدِّمةِ شرحه للمشكاة».

وكان هـٰذا (المختصر) بحاجةٍ ماسَّةٍ إلىٰ الشرح، لشِدَّة اختصارِه واكتنازِ عباراته، فنهَضَ بذلك الإمامُ محمد عبد الحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالىٰ، وكتب له شرحاً مجيداً مَديداً، سَمَّاه «ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر ـ السيد الشريف ـ الجرجاني». وهو من آخر مؤلَّفاته أو آخِرُها[1].

٤ ـ **جواهر الأصول في علم حديث الرسول**: للعلامة أبي الفضل محمد بن الفارسي المعروف بفصيح الهَـرَوي (المتوفىٰ سنة: ٨٣٧ هـ).

هو ملخَّصٌ ومختصرٌ من «مقدمة ابن الصلاح»، و«تقريب النووي»، وأكثر عباراته مأخوذة من «تقريب النووي» من غير تغيير أو تغيير يسير، وذلك يظهر بعد المقابلة بين هـٰذه الكتب الثلاثة، فأصل هـٰذا الكتاب «تقريب النووي» مع الزيادة عليه والنقص منه، وتغيير الترتيب، فـ«جواهر الأصول» من أحسن الكتب المصنَّفة في هـٰذا الفن... عبارةً؛ وترتيباً؛ وبياناً؛ ومنهجاً؛ واستيعاباً.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق وتعليق القاضي أطهر المُبَارَكْفُوري رحمه الله

= (الحسن)، وثلاثَ مرّاتٍ في أواخر الرسالة.

(١) انظر: تعريفه في (ص: ٩٤).

تعالىٰ (المتوفىٰ سنة: ١٤١٦هـ)، من دار الفجر بدمشق.

٥ ـ **تنقيح الأنظار**: للإمام محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الزَّيْدي (المتوفىٰ سنة: ٨٤٠ هـ).

هو مختصر في أصول الحديث اشتمل علىٰ أُمَّات مسائله، وعرضَ أراء العلماء فيه عرضاً واضحاً بحيث يرد كلَّ قول إلىٰ صاحبه، مع دِقَّة النقل، ويبيِّن أحياناً ما في بعض هٰذه الأقوال من نقص، ويعترض ويلتمس الجواب أحياناً علىٰ بعض ما يأتي به من اعتراض، وفي أغلب الأحوال يختاره رأياً قد يوافق بعض الأقوال التي يحكيها، وقد يتوسَّط بين جميعها، وهو يَدُلُّ دلالةً واضحةً علىٰ سعة مدارك مؤلِّفه، وعظيم اطلاعه علىٰ كتب القوم، وعلىٰ أنه لم يصنِّف كتابه إلا بعد أن فرغ من دراسة ما صُنِّف قبله واستيعابها فهماً وتحصيلاً.

ذكر فيه المؤلِّفُ مذاهب الزيدية وأصحابها بجانب ذكره لمذاهب غيرهم من المِلَّة الإسلامية، بحيث يظهر بأدنىٰ تأمُّلٍ من وافق الزيدية في كل مسألة من مسائل هٰذا العلم ومن خالفهم فيها.

وقد طُبع هٰذا الكتاب مع شرحه «توضيح الأفكار» بتحقيق العلامة المحقِّق الشيخ محيي الدين عبد الحميد في دار الفكر بدمشق.

٦ ـ **«نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»**: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني المصري (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

وقد ظَلَّ كتابُ الحافظ ابن الصَّلاح «علوم الحديث» المَنْهَلَ الوحيدَ المُفَضَّلَ في علم المصطلح لدىٰ العلماء والطلّاب نحو مئتي سنة، ثم ألَّف الحافظُ ابن حجر رسالتَه المختصرةَ الجامعةَ الماتعةَ، التي سَمَّاها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» ثم شَرَحها بكتابه الذي اشتهر باسم «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

ويمتازُ كتابُ «نزهة النَّظَر» بمزايا مهمة، منها:

١ ـ الابتكارُ والتجديدُ في صياغةِ عُلومِ الحديثِ، وأنَّ هٰذا الابتكارَ ليس

بمُجرَّدِ تقديمٍ وتأخيرٍ لمَا رَتَّبَ السَّابقونَ، بل إنَّه يُقَدِّم لدارسِه تصوُّراً جديداً شامِلاً لعلوم الحديث بطريقة السَّبْرِ والتقسيم التي اتَّبَعها، ومِن ثَمَّ فإنه يُفيد قارئه نوعاً جديداً من التصوّر لهـٰذا العِلم، كما يُكْسِبُه التعمُّقَ في فَهْمِ منهجِ النقد الحديثي.

٢ ـ الدِّقَّةُ والشُّمُولُ؛ لأنَّ طريقةَ التأليفِ هـٰذه تقوم علىٰ الدِّقَّةِ في الدراسة، وتمَيُّزِ الفُروعِ والأنواع، والشمولِ لهـٰذه الفُروعِ التي يُنتِجها التقسيمُ العقليّ.

٣ ـ رَبْطُ أنواعِ الحديثِ ببعضِها، وبيانُ العلاقةِ بين أنواعِ الحديثِ وصِلتها ببعضها البعض؛ لأنَّ التقسيم هو إخراجٌ للأقسام من الأصل الشامل، وذلك يُفيد معرفةَ نوعِ الصِّلَةِ بين أنواع الحديث، وقد صَرَّح الحافظُ ابنُ حجر في شرحِه ببيانِ كثيرٍ من هـٰذه الفوائد، مِثْل بيانِ الصِّلةِ بين المتواتِر والمشهور والمُستفِيضِ[1]، والصِّلةِ بين المُعَلَّقِ والمُعْضَل[2].

٤ ـ تمحيصُ المسائلِ المُخْتَلَفِ فيها، والقضايا الشَّائِكةِ، واستخراجُ زُبْدَةِ التحقيقِ فيها، وذلك كثيرٌ في هـٰذا الكتاب علىٰ إيجازه واختصاره.

٥ ـ تحاشي المآخِذ التي وَرَدَتْ علىٰ المؤلِّفين السابقين، بأنهم لم يتَّبعوا نظاماً مُعيَّناً في تصنيفِ كُتُبِهم وترتيبِ أنواع الحديثِ فيها. فجاءَ هـٰذا الكتابُ بطريقةِ السَّبْرِ والتقسيمِ لِيَلتزِم نظاماً دقيقاً، يَستوعبُ كُلَّ مجموعةٍ من علوم الحديث في ظِلِّ قسمٍ واحدٍ يَجْمعُها في موضعٍ واحدٍ.

بهـٰذه المزايا التي تميَّزَ بها «شرحُ النُّخْبَةِ» للحافظ ابنِ حجرٍ كان له مكانةٌ كبيرةٌ عاليةٌ في عِلم الحديث، جعلتْه مَطْمَحَ أنظارِ طَلَبَةِ الحديث، وعُلَمائه والمُصَنِّفين فيه، ونُلَخِّصُ أبرزَ جوانبِ ذلك فيما يأتي:

١ ـ الأثَرُ الواضِحُ الذي خلَّفَه في مصطلحات الحديث، فما اختارَه في هـٰذه المصطلحاتِ جرىٰ عليه العملُ، واستقرَّ عليه المُحَدِّثون بعدَه، مِثْلُ اختيارِه في

---

(١) انظر: (ص: ٤٣، و٤٦).

(٢) انظر: (ص: ٨٠).

الشاذِّ والمُنْكَر[1]، ومِثْلُ تمييزه أنواع الحديثِ المقبولِ بهـٰذه الإضافاتِ: الصحيح لذاتِه[2]، الصحيح لغيرِه[3]، الحَسَنِ لذاته[4]، الحَسَنِ لغيرِه[5].

فكان له أَثَرٌ في تحديد الاصطلاحات واستقرارِها، ولم يكن ذلك إلاَّ لأفذاذٍ من المتقدِّمين الكبار.

٢ ـ إنَّ شرحَ النُّخْبَةِ له أهميةٌ علميةٌ بالغةٌ من حيثُ إنه خلاصةُ الفِكرِ النقدي لأَعظمِ مُحدِّث في زمنه، وقد لَقَّبوه «أمير المؤمنين في الحديث». وأنّه يَضُمُّ زُبْدَةَ تحقيقاتِ هـٰذا الإمامِ في مسائل عُلوم الحديثِ، لذلك نجدُ مسائلَ كثيرةً من بُحوثه متناقلةً في المراجِعِ العلميّة، ومُعْتَمَداً عليها.

٣ ـ شَحْذُه لِذِهْنِ دارِسِه، بسببِ إيجازِهِ وغزارة مادته العلمية، ثُمّ اتّباعِه طريقةَ السَّبْرِ والتقسيم، التي تقومُ علىٰ بحثِ العقل في احتمالاتِ الأحوال المُمكِنة للشيء المدروس، والقِسْمِ الذي تُفَرَّعُ فُروعُه[6].

وقد اتَّجهت أنظار العلماء إليه، وعوَّلوا في علم المصطلح عليه، لاختصاره وتنسيقه، وتمحيصه وتحقيقه، واحتوائه لزيادة جملة هامّة مِن أنواع علم المصطلح، خلت عنها «مقدّمةُ ابن الصَّلاح»، فمن ثم صارت «نخبة الفكر»، وشرحها محلّ الدرس والنظر، من علماء الأثر، فكَثُر شرَّاحها، ومختصروها، ومحشُّوها، وناظموها، كثرةً بالغةً، كادت تبلغ ما بلغته «مقدمةُ ابن الصَّلاح»[7].

---

(١) انظر: (ص: ٧١ ـ ٧٢).

(٢) انظر: (ص: ٥٨).

(٣) انظر: (ص: ٥٨، و٦٦).

(٤) انظر: (ص: ٥٨، و٦٥).

(٥) انظر: (٥٨، و٦٧، و١٠٥).

(٦) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

(٧) وقد ذكرتُ شروحَ «نخبة الفكر» في حاشية كتابي «علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره»، طبع دار ابن كثير بدمشق (انظر صفحة: ١٠٥ ـ ١٠٨).

٧ ـ **التذكرة في علوم الحديث**: للإمام سراج الدين بن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة: ٨٩٣ هـ).

وهي رسالة صغيرة، لٰكنها علىٰ وِجازتها جمعت أنواع علوم الحديث التي أوردها ابنُ الصلاح في مقدمته وزادت عليها شيئاً كثيراً.

٨ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للإمام الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفىٰ سنة: ٩٠٢ هـ).

من متأخِّري العلماء الأعلام الذين برزوا في أصول الحديث، ولقيت مؤلَّفاتهم قبولاً عاماً لدىٰ العلماء والباحثين: مؤلِّفُ هٰذا الكتاب الحافظ السخاوي رحمه الله تعالىٰ، فقد شرح فيه منظومةَ الحافظ زين الدين العراقي (المتوفىٰ سنة: ٨٠٦ هـ)، المشهورة بـ: «التَّذكرة والتبصرة»، وسمَّىٰ شرحه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وقد حظي هٰذا الشرح بعناية العلماء وثنائهم، وصار متداولاً لدىٰ المشتغلين بالحديث وعلومه تدريساً وتأليفاً، حتىٰ قال عنه صاحب «كشف الظنون»: «لعله أحسن الشروح»، ووصف الشارح نفسه كتابه هٰذا فقال: «هو مع اختصاره في مجلَّدٍ ضخمٍ، وسبك المتن فيه علىٰ وجهٍ بديعٍ، فلا يعلم في هٰذا الفنِّ أجمع منه، ولا أكثر تحقيقاً لمن تدبَّره».

وسببُ هٰذا الشمول والجمع أنَّ السخاوي قد عاش في دور اكتمال التصنيف في علوم الحديث، وتمكَّن من الاطلاع علىٰ مؤلَّفات هٰذا الفن، وتلقَّىٰ من الشيوخ الذين عُرفوا بالكمال فيه، ولزم شيخَه الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ)، حتىٰ حمل عنه علماً جماً، ومن هنا جاء شرحه هٰذا جامعاً لكثير من الفوائد والأصول التي لم تجتمع في غيره من الشروح.

وقد طُبع هٰذا الشرح بتحقيق الشيخ علي أحسن علي، في خمس مجلَّدات، من مكتبة السنة بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، وهو من أحسن التحقيقات له.

٩ ـ **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**: للإمام الحافظ زَيْن الدِّين أبي يحيىٰ

زكريا بن محمد بن أحمد المصري، الشهير بلقب القاضي زكريا (المتوفىٰ سنة: ٩٢٦ هـ).

التزم القاضي زكريا الأنصاري في أثناء شرحه هـٰذا، بمبدأ اختصار الشرح وإنْ لم يكن صرَّح بهـٰذا، ولم يكن من منهجه التطويلُ والدخولُ في مناقشاتٍ طويلةٍ ذات عُمْقٍ علميٍّ، وقد حاوَلَ جاهداً توضيح وفكَّ عبارات «التبصرة والتذكرة» للعِراقي، وكما كان هدفه منذ البدء تحقيقاً لطلب ذلك العزيز، فقال: «طلب مني بَعْض الأعزة عليَّ، من الفضلاء المتردِّدين إليَّ، إلىٰ أن أضع عليها شرحاً يَحِلُّ ألفاظها، ويبيِّن دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرِّر دلائلها فأجبتُه إلىٰ ذلك»[1].

وقد طُبع هـٰذا الشرحُ في دار الكتب العلمية عام: (١٤٢٢ هـ)، بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الرحيم، والشيخ ماهر ياسين فَحْل.

١٠ ـ **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

قدَّمنا أَنَّ كتاب «علوم الحديث» لابن الصَّلاح يُعَدُّ غايةَ ما وصل إليه علمُ مصطلح الحديث، ولذلك اعتنىٰ به العلماءُ عنايةً فائقةً، وكان من جملة الذين اعتنوا به الإمامُ النَّووي، إذْ اختصر كتابَ ابن الصلاح بكتاب سمَّاه: «إرشاد طلاب الحقائق إلىٰ معرفة سنن خير الخلائق ﷺ»، ثمَّ اختصر هـٰذا المختصرَ وسمَّاه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، فجاء هـٰذا بالغ الاختصار من غير إخلالٍ، مع وضوحٍ في العبارة.

ومن ثم اعتنىٰ طلابُ العلم بدرسه وحفظه لسهولة ألفاظه ووضوح جُمَلِه وعباراته، وغزارة مادته العلمية، وقد اختار الإمامُ السيوطي هـٰذا الكتابَ ليبني عليه شرحه، وقد علَّل اختياره لهـٰذا الكتاب بقوله:

«فرأيتُ كتاب (التقريب والتيسير) لشيخ الإسلام الحافظ ولي الله تعالىٰ

---

(١) «فتح الباقي» (١/ ٨٥).

أبي زكريا النَّووي كتاباً جلّ نفعه، وعلا قدره، وكثرت فوائده، وغزرت للطالبين فوائده، وهو مع جلالته وجلالة صاحبه وتطاول هـٰذه الأَزمان من حين وضعه لم يتصدَّ أحدٌ إلىٰ وضع شرحٍ عليه ولا الإنابة إليه، فقلتُ: لعلَّ ذلك فضل ذخره الله تعالىٰ لمن يشاء من العبيد، ولا يكون في الوجود إلا ما يريده، فقوي العزمُ علىٰ كتابة شرح عليه»[1].

ثم ذكر السيوطي رحمه الله أَنَّ شرحه هـٰذا هو شرحٌ لكتاب «التقريب» خصوصاً، ولمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفنِّ عموماً[2]، فمن ثَمَّ جاء كتابه هـٰذا:

«أَوْفَىٰ ما كُتب في علم مصطلح الحديث وأُصوله، وعليه المُعَوَّلُ لكلِّ من ألَّف في الفنِّ بعده، وقد أكثر فيه من النقول والنصوص»[3].

وقد بلغت أَنواعُ علوم الحديث التي ذكرها السيوطيُّ في تدريبه ثلاثة وتسعين نوعاً، منها خمسة وستون نوعاً ذكرها النووي تبعاً لابن الصلاح والأنواع الباقية زادها السيوطي في آخر كتابه، كما قدَّم السيوطي لكتابه بمقدِّمةٍ ضافيةٍ ضمَّنها فوائد عِدَّة.

فإنَّ أبرز ما يمتاز به كتابُ السيوطيِّ هـٰذا هو كثرةُ النقول، وهـٰذه ظاهرةٌ عامّةٌ في كافة كتبه، وهـٰذا لا يعني أنّه لم يكن صاحبَ رأيٍ واختيارٍ، فللسيوطيِّ جملةٌ كبيرةٌ من الآراء والاختيارات التي بَثَّها في طيات كتابه[4].

وقد صَدرَ لهـٰذا الكتاب طبعاتٌ محقَّقةٌ كثيرة، ولـٰكن معظمها لا تخلو من الأخطاء العلمية والطباعية، وقد صدر له طبعة محقَّقة بعناية أستاذنا الدكتور بديع

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٠ ـ ٢١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢).

(٣) «الوسيط في علوم مصطلح الحديث» (ص: ٦٣).

(٤) انظر: «الحافظ جلال الدين السيوطي» للدكتور بديع السيد اللحام (ص: ٣٩٠ ـ ٣٩٩).

السيد اللَّحَّام عن دار الكلم الطيب بدمشق عام ١٤٢٦ هـ، وهي من أحسن التحقيقات للكتاب.

* * *

وغيرُ ذلك من التآليف التي جاءت بعد ابن الصلاح، يصعب حصرُها في هٰذا المقام، وقد بُنِي كثيرٌ منها علىٰ كتابه، قال الحافظ ابن حجر: «فلهٰذا عكف الناسُ عليه وساروا بسيره، فلا يُحْصَىٰ كم ناظمٍ له ومختصرٍ، ومستدركٍ عليه ومقتصرٍ، ومُعارِضٍ له ومنتصرٍ»[1].

لٰكن يلاحظ المتأمِّلُ أنَّ الأنواع لم تُرَتَّب في كتاب ابن الصلاح علىٰ نظامٍ مطردٍ، فتراه يبحث في نوع يتعلَّق بالسند مثلاً ثم ينتقل إلىٰ نوعٍ يتعلَّق بالمتن أو بهما معاً، والسِّرُّ في ذلك كما ذكر البُقَاعي: أنَّ ابن الصلاح أملىٰ كتابَه إملاءً فلم يقع مرتّباً وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيباً يراعي ما كتب من النسخ[2].

لٰكن العلماء تابعوه علىٰ هٰذا الترتيب؛ لأن الكتاب أصبح قدوةً في هٰذا الفن. اللهم إلا كتاب «نخبة الفكر» وشرحه للحافظ ابن حجر فإنه علىٰ وَجازته يمتاز بغزارة فائدته واستقلال شخصية مؤلِّفه فيه ويمتاز بأنَّ الحافظ قد وَضَعه علىٰ ترتيبٍ جديدٍ، وهو أسلوب السَّبْر والتقسيم في ترتيب كثيرٍ أنواع الحديث.

❐ ❐ ❐

(١) «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» (ص: ٣).

(٢) «كشف الظنون» (ص: ١١٦٢).

القسم السادس

عِلم مُصطَلح الحديث في عصر الركود والجمود

لقد امتدَّ هٰذا العصرُ من القرن العاشر إلىٰ مَطْلَع القرن الخامس عشر الهجري، وتوقَّف في هٰذا العصر الاجتهادُ في مسائل العلم، والابتكارُ في التصنيف، وكَثُرت المختصراتُ في علوم الحديث شعراً ونثراً، وشغل الكاتبون بمناقشاتٍ لفظيةٍ لعبارات المؤلِّفين دون الدخول في عُمْق الموضوع تحقيقاً أو اجتهاداً.

ومن المؤلَّفات التي ظهرت في هٰذا العصر:

١ ـ **المنظومة البَيْقُونية**: لعُمَر بن محمد بن فتوح البَيْقُوني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة: ١٠٨٠ هـ) تمتاز هٰذه المنظومةُ عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتىٰ إنها لتصلح مذكِّرة للطالب في هٰذا العلم. وُضِعَتْ لها شروحٌ كثيرةٌ. وقد شرح هٰذه المنظومةَ المحدِّثُ المفسِّرُ الشيخ عبد الله سراج الدِّين الحسيني الحلبي (المتوفَّىٰ سنة: ١٤٢٢ هـ) شرحاً نفيساً في كتابٍ مستقلٍّ.

٢ ـ **توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار**: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة: ١١٨٢ هـ).

وفي الحقِّ أنَّ كتاب «تنقيح الأنظار»[1] اشتمل علىٰ أنظار عالية وأفكار دقيقة، وأنَّ هٰذه الأنظار، وهٰذه الأفكار كانت بحاجة إلىٰ من يجليها ويبسِّطها ويبيِّن مآخذها ومراميها، ويفصِّل مُجْمَلاتها، ويفتح مقفلاتها، وقد هيَّأ الله تعالىٰ لهٰذه

---

(١) وقد سبق تعريفه في (ص: ٥٦).

المباحث أبا عُذْرَتِها، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني سعةَ اطلاعٍ وقُوَّةَ باعٍ ؟

ولقد كان الشارحُ المحقِّق في كتابه هـٰذا ـ كما عهد فيه في مؤلَّفاته كلِّها ـ الرجل العارف بما قيل، ولِمَ قيل ؟ وماذا فيما قيل مما يرد عليه أو يدفع عنه أو يَدْفَع به ؟ وكان ـ مع هـٰذا كله ـ رجلاً حُـرَّ الرأي: يوافق المُصَنِّفَ ما وافق الحقَّ في نظره، ويخالفه ما انحرف عما يعتقده صواباً، ويبيِّن ما في عبارة المؤلِّف من قصور عن تأدية المعنىٰ الذي يحوم حوله، وما فيها من استيعاب أحياناً [1].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب مع «تنقيح الأفكار» بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في دار الفكر بدمشق.

٣ ـ **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث العلاَّمة علي بن سلطان محمد الهَـرَوي القارئ (المتوفىٰ سنة: ١٠١٤ هـ).

هـٰذا من أروع شروح «نخبة الفكر» وأنفسها، وقد أكثر فيه العلاَّمة المؤلِّفُ النُّقول عن السابقين؛ كالخطيب البغدادي، والقاضي عياض، والطِّيْبِي، والعراقي، والجَزَرِي والسَّخَاوي، نقلاً مفيداً نافعاً: شارحاً تارةً، وضابطاً بعض الألفاظ تارةً أخرىٰ، ومستدرِكاً، ومناقشاً، ومعترضاً مرَّاتٍ كثيرةً.

إنَّ مناقشته، واستدراكه، واعتراضه، لهو دليلٌ علىٰ دِقَّة فهمِه وإمامتِه في هـٰذا الفنِّ، حيث إنه لا يسلِّم لمقولاتِ غيره إلا بعد أن يغوص في أعماقها، ويقتنع بمضمونها.

ونقوله تلك إن دَلَّتْ علىٰ شيءٍ، فهي تَدُلُّ علىٰ سَعة اطِّلاعه، ووفير علمِه، ودِقَّة انتخالِه للمسائل، فهو ينقل بعضَ المسائل المتعلِّقة بالمصطلح من كتب غير مختصّةٍ في هـٰذا الفنِّ، وكأنَّ هـٰذه الكتب مفتوحةٌ أمامه، ينقل منها ما شاء عنها.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب (ص: ٧٧).

ولقد استخدم الشارحُ رحمه الله أسلوباً يتميَّز بالإيجاز المفيد، وسهولةِ العبارة، وسلامةِ الذَّوق في التعبير، وحُسْنِ الاختيار في النقل عن العلماء، واتَّبع منهجاً قويماً ينفرد بالدِّقَّة والتحقيق، والاستيعاب والتدقيق.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب القيِّم بتحقيق الأخوين الفاضلين: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، في دار الأرقم بن الأرقم ببيروت، عام ١٤١٥ هـ.

***

لـٰكنَّ الله تعالىٰ أقام نهضةً للحديث في ديار الهند خلال هـٰذه الفترة كانت علىٰ مستوىٰ عالٍ في البحث والعلم، وذلك علىٰ يد العلَّامة الإمام المحدِّث شاه ولي الله الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة: ١١٧٦ هـ)، ثم علىٰ يد أولاده وأحفاده ومن تخرَّج علىٰ طريقته ومدرسته، فهؤلاء الكرام قد رجَّحوا علوم السنة علىٰ غيرها من العلوم، وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهلُ الرواية ويبتغيه أصحاب الدراية[1].

وهـٰذه الكتبُ الحديثيةُ والشروحُ الكبيرةُ التي تَرِدُنا من تلك الدِّيار شاهدُ صدقٍ علىٰ ما نهضوا به في هـٰذا العلم، وما أسدوا من خدماتٍ جليلةٍ.

إلا أنا نسجِّل أخيراً أنه مهما يكن من الأمر الذي كان عليه التأليفُ في هـٰذا الدور فإنَّ العلماء لم يتوقَّفوا أبداً عن البحث في الأسانيد وتمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وهـٰذه شروحهم لكتب السنة وتآليفهم كثيرةٌ غزيرةٌ تقوم بالواجب المطلوب، ألا وهو تمييزُ الحديث الصحيح والحسن عن غيرهما ونفي الكذب والواهي عن الحديث. مع الجهد المشكور في شرح الحديث النبوي[2].

❐ ❐ ❐

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص: ٢٦).

(٢) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٧٠).

الفصل الثاني

علم مصطلح الحديث

في العصر الحديث

القسم الأول: مؤلَّفات في علم مصطلح الحديث في العصر الحديث.

القسم الثاني: مؤلَّفات مبتكرة في مصطلح الحديث في هٰذا العصر.

القسم الثالث: مؤلَّفات في «علوم الحديث» علىٰ الطريقة المنهجية.

القسم الرابع: معاجم في المصطلحات الحديثة.

القسم الأول

مؤلَّفاتٌ في علم مصطلح الحديث في العصر الحديث

هٰذا ومن مظاهر حفظ الله لسُنَّة نبيِّه عليه الصلاة والسلام أنه يهيِّئ لها في كل عصر من يحملها ويرفع رايتَها ويَذُبُّ عنها كيد الكائدين، وإنَّ عصرنا هٰذا لم يَخْلُ من جهودٍ مشكورةٍ قام بها علماء أفاضل أخيار أدلوا بدَلْوهم في هٰذا الميدان، وكتبوا عن علوم السنَّة كتباً فيها تبسيطٌ لما كتبه أئمتنا الأعلام بلغة العصر الحاضر ومناهجه وأساليبه الحديثة.

ومن أهمِّ الكتب التي ظهرتْ في أصول الحديث ومصطلحه إبَّان النهضة الجديدة:

١ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: لعلاَّمة الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (المتوفىٰ سنة: ١٣٣٢ هـ).

تقسيم هٰذا الكتاب وترتيب أبوابه وفصوله ومباحثه ووضع عناوينها في غاية في الحُسن وتسهيل المطالعة والمراجعة بكثرتها، وجَعْلِها عامةً شاملةً لوسائلها كمقاصدها، وفروعها كأصولها.

وقد فتح فيه المؤلِّفُ بعد الخُطبة والمقدِّمة تسعة أبواب لمباحث الحديث من: فضله وعلومه ومصطلحاته ورواته وكُتبه ومصنِّفيها ودرجاته وما يُحْتَجُّ به وما لا يحتجّ به وحكم العمل به، وغير ذلك من المسائل في نوعَيْ الرواية والدراية، وفتح الباب العاشر لفِقه الحديث ومكانه من أصول الدين والمذاهب فيه، وما رُوي

وألِّف في الاهتداء والعمل به، يليها الخاتمةُ وهي في فوائد متفرقة لا يستغني عنها طالبُ الحديث[1].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب النفيس لأول مرَّةٍ بتحقيق العلامة محمد بهجة البَيْطار - رحمه الله تعالىٰ -، ثم صدرت له طبعةٌ مُنقَّحةٌ بعناية الأخ الفاضل الأستاذ مصطفىٰ شيخ مصطفىٰ، من مؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام: ١٤٢٥ هـ.

٢ - **توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**: للعلاَّمة المحقِّق الشيخ طاهر الجزائري (المتوفَّىٰ سنة: ١٣٣٨ هـ).

اختَطَّ العلاَّمةُ المؤلِّفُ في كتابه هـٰذا خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقش رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلافٌ وتعرُّجٌ مناقشةً علميةً هادئةً دقيقةً، حتىٰ استقام عِمادُها، وثَبَتَتْ أوتادُها، وتجلَّىٰ الأصحُّ من الصحيح، والصحيحُ من الجريح، وأتىٰ بالنصوص في الباب من غير مظانها، فزاد علىٰ من سبقه فيها تحقيقاً، وخَرَج عن طريقة التأليف المعتادة بنقلِ النصوص المكرورة، والأقوالِ المعروفة المشهورة، فجاء كتابه هـٰذا محرَّرَ المباحث، نقيَّ الحقائق، غنياً بالجِدَّة والجديد[2].

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بعناية العلاَّمة المُحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة - رحمه الله تعالىٰ - في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣ - **المصباح في أصول الحديث**: لسيِّد قاسم الأَنْدَجاني التُّرْكِي.

يبدأ هـٰذا الكتابُ القيِّمُ بمقدِّمةٍ فَذَّةٍ جامعةٍ مانعةٍ في نشأة علم الحديث، ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ عرض مباحث هـٰذا العلم مرقَّمة، وقد بلغت هـٰذه المباحث ثمانية وتسعين مبحثاً، وقد سار الكتابُ من أوَّله إلىٰ آخره علىٰ النهج القويم، وابتكر

---

(١) انظر: مقدمة العلامة رشيد رضا المصري للكتاب.

(٢) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

في عرضه طريقةً جميلةً ومنهجاً سليماً، مما لا يدع صعوبةً أمام الدارس الباحث أو الطالب المستفيد إلا ذلَّلها ومهَّدها، وجعلها في متناول الجميع.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ في مكتبة الزَّمان للثَّقافة والعلوم، بالمدينة المنوَّرة، عام: (١٤٠٨ هـ).



القسم الثاني

مؤلَّفاتٌ مبتكرةٌ في علم مصطلح الحديث في هٰذا العصر

ظهرت نهضةُ الحديث وعلومه علىٰ قدمٍ وساقٍ في العالم الإسلامي في أواسط هٰذا القرن المُنْصَرِم، وفيه تنبَّهت الأمة للأخطار المحدقة نتيجةَ اتصال العالم الإسلامي بالشرق والغرب، ثم نتيجة الصدام العسكري العنيف، والاستعمار الفكري الذي يفوق في خُبْثه وخطرِه كلَّ الأخطار، فقد ظهرت دسائسُ وشبهاتٌ حول السُّنَّة النبوية المطهَّرة، أثارها المستشرقون وتلقَّفها ضعفاءُ النفوس من عبيد الأجنبي، فصاروا يُدَنْدِنون بها ويَلْهجون، ممَّا اقتضىٰ تأليفَ أبحاثٍ حولها، والرَّدَّ علىٰ أغاليطهم وافتراءاتهم، كما اقتضىٰ الحالُ تجديدَ طريقة التأليف في علوم الحديث، فظهرت كتاباتٌ قويةٌ كثيرةٌ في مختلف علوم الحديث، منها ما خُصَّتْ بعلوم الحديث أو مُصْطَلَحِه أو أصوله ـ بصفةٍ عامَّةٍ ـ، ومنها ما أُفْرِدَتْ لمواضِعَ خاصَّةٍ من علوم الحديث. نذكر فيما يلي بعضَ أهمِّ تلكم الكتب التي ظهرت في هٰذا العصر:

١ ـ **الوسيط في علوم الحديث**: للعلامة الدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفَّىٰ سنة: ١٤٠٣ هـ).

هو أنفس ما قرأتُه في علم مصطلح الحديث من كتب المعاصرين، وقد جاء هٰذا الكتاب خلاصاتٍ محرَّرةً لما يُوجَد في متفرّقات كتب الفنِّ من لدن الرَّامَهُرْمُزِي إلىٰ عصرنا هٰذا، وقد مَخَضَها المؤلِّفُ حتىٰ استخرج زُبْدَها مع حُسن

التبويب والتنسيق وتيسير العسير، وتقريب البعيد، ومع حسن العبارة وطلاوتها؛ وجمال العرض والأسلوب.

ولم ينهج المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب المنهج الذي اتَّبعه الإمام ابن الصلاح في «علومه» ومن نهج منهجَه في هـٰذا ممن جاء بعده بالبدء ببحوث «الصحيح، و«الحسن»، و«الضعيف»، ولا المنهج الذي اتَّبعه الحافظ ابن حجر في «النخبة وشرحها»، ولـٰكنه نهج منهجاً آخر ألهمه الله إيَّاه.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ في دار المعرفة بجُدَّة، عام: (١٤٠٣ هـ).

٢ ـ **علوم الحديث ومُصْطَلحه**: للعالم الشهيد، الدكتور صُبْحي الصالح (المتوفىٰ سنة: ١٤٠٧ هـ).

حاول فيه المؤلِّفُ إحكامَ الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد. فعكف علىٰ أمَّهات المطبوعات والمخطوطات في علوم الحديث، يدرسها دراسةً تاريخيةً تحليليةً ليجمع شتاتها في كتابٍ واحدٍ يضمّها بين دَفَّتيه، مستخلصاً منها مقاييسَ المحدِّثين التي قامتْ علىٰ فلسفةٍ نقديةٍ دقيقةٍ رُوْعِيَ فيها المعنىٰ قبل المبنىٰ، والمتن قبل السَّند، والعقل والمنطق قبل المحاكاة والتقليد.

وقد طُبع هـٰذا الكتابُ مرَّاتٍ عديدةً في دار العلم للملايين ببيروت.

٣ ـ **لمحاتٌ في أصول الحديث**: للعالم الفاضل الدكتور محمد أديب صالح.

هو من أوائل الكتب التي أُلِّفت في علم مصطلح الحديث بأسلوبٍ عصريٍّ، عرض فيه المؤلِّفُ الفاضل أهمَّ المعلومات عن الموضوع بالقدر الذي يفي بحاجة دارس النصوص، ليكون في مقدوره التعرُّفُ من خلال قواعد هـٰذا العلم علىٰ الحديث المقبول الذي يصلح لأن يلتزم مضمونه ويعلم به.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب مرَّاتٍ عديدةً في المكتب الإسلامي ببيروت.

٤ ـ **الحديث النبوي: مصطلحاته، بلاغته، كتبه**: للأستاذ الدكتور محمد بن لُطفي الصَّبَّاغ.

هو من أنفس الكتب التي أُلِّفت في هـٰذا الموضوع، يتضمَّن بحوثاً يجدر بكلِّ مسلمٍ مُثقَّفٍ أن يطَّلع عليها، تحدَّث فيه المؤلِّفُ عن قضايا حول السنة ومكانتها

وتدوينها، ثم عُني بالبلاغة النبوية ومكانة السنة في اللغة والأدب والاحتجاج بها في قواعد النحو، ثم عرض أهمَّ موضوعات علم مصطلح الحديث.

وقد طُبع الكتاب أكثر من مَرَّةٍ في المكتب الإسلامي ببيروت.

٥ ـ **أصول الحديث؛ علومه ومصطلحه**: للأستاذ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب.

عرض فيه المؤلِّفُ الفاضلُ علومَ الحديث عرضاً مدرسياً مناسباً لروح العصر، وتناول فيه أهمَّ القواعد والأُسس التي اتبعت في قبول الحديث ورَدِّه، وفي تحمُّلِه وأدائه، وما يلحق بهٰذا من علومٍ مختلفةٍ تتعلَّق بأحوال الرُّواة والمَرْويّات، وما يترتَّب علىٰ ذلك من أحكامٍ بين القبول والرَّدِّ. تلك العلوم التي ساهمتْ في الحديث وبيانه، وميَّزَتْ قويَّه من سقيمه، وصحيحَه من ضعيفه، وسليمَه من معلّه، وناسخَه من منسوخه، وبَـيِّـنَه من مُشْكِله، وأصيلَه من دخيلِه، وختم كلاًّ من تلك العلوم بذكر أهمِّ ما صُنِّف فيه. كما تناول أهمَّ وأشهر المصطلحات الحديثية وبيَّن مدلولاتها.

وللمؤلِّف كتابان في علم مصطلح الحديث غير هٰذا، وهما: «الوجيز في علوم الحديث ونصوصه»، و«المختصر الوجيز في علوم الحديث» كأنهما تلخيصٌ من الأوَّل.

وقد طُبع هٰذا الكتاب في دار الفكر بدمشق.

٥ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للأستاذ الدكتور محمود الطحَّان.

هو من أسهل وأحسن الكتب في مصطلح الحديث، راعىٰ فيه مؤلِّفُه الفاضل مستوىٰ الطُّلاَّب المبتدئين، فوضع لهم هٰذا الكتابَ ييسِّر عليهم فَهْمَ قواعد الفنِّ ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحثٍ إلىٰ فقراتٍ مرقَّمةٍ متسلسلةٍ، مبتدئاً بتعريفه، ثم بمثاله، ثم بأقسامه، ومختتماً بفقرة «أشهر المصنَّفات فيه». كلُّ ذلك بعبارةٍ سهلةٍ، وأسلوبٍ علميٍّ واضحٍ ليس فيه تعقيدٌ ولا غموضٌ، ولم يُعرِّج فيه المؤلِّفُ

علىٰ كثيرٍ من الخلافات والأقوال، وبَسَط المسائلَ مراعاةً للحصص الزمنية القليلة المخصَّصة لهـٰذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية.

وقد صدر له أكثر من طبعةٍ، من مكتبة المعارف بالرياض.

٦ ـ **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**: للأستاذين الدكتور مصطفىٰ سعيد الخَنِّ، والدكتور بديع السيِّد اللَّحَّام حفظهما الله وأمتع بهما.

وقد حاول مؤلِّفاه في هـٰذا الكتاب أن يضعا فيه عُصارة تجربتهما لتدريس هـٰذا العلم، وخلاصةَ مطالعتهما له، حيث بَسَّطا عبارة الكتاب جُهْدَ المستطاع، مع عَدَم الإخلال بالمادة العلمية، وبَذَلا وُسْعَهما في توضيح المسائل العويصة في لغةٍ سهلةٍ من خلال الأمثلة التطبيقية المشروحة، والمنتقاة من مصادر هـٰذا العلم الأصلية، وقد دَعَّما كلامَهما في كثيرٍ من المباحث بنقولٍ من كتب المتقدِّمين الذين صنَّفوا في هـٰذا الفنِّ ليكون الكتابُ صِلَةَ وصلٍ بين تراثنا التليد والأصيل. وعُنِيا كذلك في كثيرٍ من المصطلحات ببيان وجه ارتباط بعض أنواعها من بعضٍ، ممَّا يُساعد علىٰ إعطاء تصوُّرٍ شموليٍّ لهـٰذا العلم. وهـٰذه الميزةُ من أهمِّ ميزات هـٰذا الكتاب، يخلو منها معظمُ كتب أصول الحديث.

وقد صدرت للكتاب طبعاتٌ عديدةٌ من دار الكَلِم الطَّـيِّب بدمشق.

٧ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع.

يشتمل هـٰذا الكتاب علىٰ مجلَّدين ضخمين، بنىٰ فيه المؤلِّفُ تحريرَ أصول هـٰذا العلم علىٰ طريق السَّلَف المتقدّمين، واستفاد من تحريرات المتأخِّرين.

اجتهد المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب في ضرب الأمثال في واقع الحال لا من نسيج الخيال، تقريباً لمسائل هـٰذا العلم. واسْتَبْعَد من مباحثه من الأبواب: غريبَ الحديث، وفِقْه الحديث، ومُشْكِلَ الحديث، والنَّسخَ في الحديث، كما ألغىٰ من ذِكر بعض المسائل جرت كتبُ مصطلح الحديث علىٰ ذكرها في وقتٍ لم تزل فيه الروايةُ والإسنادُ، واليوم قد استغنىٰ الناسُ عن التقنين لها إذ لم تَعُدْ تُسْتَعمل مثلُ

(من ينسخ وقتَ القراءة والعرضِ علىٰ الشيخ)، فهـٰذه لا تكاد ترىٰ لها تأثيراً في الواقع التطبيقي، كذلك الجانب التنظيري انتهت الحاجةُ إليه، كاعتبار السِّن عند الأداء.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب في دار الرَّيَّـان ببيروت عام ١٤٢٤ هـ.



القسم الثالث

مؤلَّفاتٌ في «علوم الحديث» على الطريقة المنهجية

كان لبعض المؤلِّفين المعاصرين في «علوم الحديث» الفضلُ في ابتكارِ ما يُمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف، حيث قسَّموا أصولَ الحديث وعلومه إلىٰ أقسامٍ، بين أفراد كل قسمٍ من هٰذه الأقسام قاسمٌ مشتركٌ، فقِسْمٌ في علوم الرواة، وقسمٌ في علوم الرواية، وقسمٌ في أنواع الحديث من حيث القبول والرَّدُّ، وقسمٌ في علوم المَتْن، وقسمٌ في علوم السَّند، وقسمٌ في العلوم المشتركة بين السَّند والمتن.. وهٰكذا، وإليك بعضَ أهمِّ الكتب المؤلَّفة علىٰ هٰذه الطريقة:

١ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للعلاَّمة الشيخ الأستاذ الدكتور محمَّد بن محمَّد السَّماحي (المتوفىٰ سنة: ١٤٠٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وهو كتابٌ حافلٌ في عِدَّة أجزاء، قَصَدَ فيه المؤلِّفُ إلىٰ إعداد موسوعةٍ جامعةٍ شاملةٍ لعلوم الحديثِ كلِّها، وتناول فيها المشاكلَ الحالية (من الدَّسائس والشُّبهات حول السُّنَّة) فعالجها وناقشها، ثم بحث قواعدَ علوم الحديث بحثاً جامعاً موسَّعاً لم يَسْبِقْه فيها أحدٌ.

وقد قسَّم كتابَه هٰذا إلى أقسامٍ عديدة وهي:

١ ـ قِسْمُ تاريخ الحديث، وهو يتألَّف من ثلاثة أجزاء.

٢ ـ قسمُ مُصْطلح الحديث.

٣ ـ قسمُ الرواية.

٤ ـ قسمُ الرواة.

وقد بَذَلَ المؤلِّفُ في جميع أجزاء هـٰذا الكتاب طاقةَ وُسْعِه في تذليل هـٰذا العلم، مع المحافظة علىٰ كلام الأقدمين فيه، حتىٰ لا ينقطع طالبُ العلم من الخَلَف عن سالفه، وحتىٰ يسير الركبُ في تقدُّمٍ مطردٍ لا ينقطع فيه الآخرُ عن أوَّله.

وقد طُبع هـٰذا الكتاب بمصر قبل ثلاثين سنة، أو أكثر، ولم تُعَدْ طباعته بعد.

٢ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله ومَدَّ في عُمُره.

يتميَّز هـٰذا الكتاب علىٰ المؤلَّفات في هـٰذا الفنِّ بمزايا كثيرةٍ تجعله في مقدِّمة المؤلَّفات الحديثة في هـٰذا الفنِّ الجليل، ومن هـٰذه المزايا: «حُسْن التقسيم والتفصيل، فإنَّ المؤلِّف الفاضل قد ابتكر في تقسيم وتنويع «علوم الحديث» أو «أصول الحديث» فصاغه صياغةً جديدةً، في نظريةٍ علميةٍ كاملةٍ تُبرز كمالَ هـٰذا العلم ودِقَّته، وتجعل الأنواع المتعلّقة بكل جانبٍ من الحديث مجتمعةً في بابٍ خاصٍّ، فجعل ما يتعلَّق بالمتن من أنواع علوم الحديث أو قواعد الحديث علىٰ حِدَةٍ، وما يتعلَّق بالأسانيد علىٰ حِدَةٍ، وما يجمع بين الأسانيد والمتون علىٰ حِدَةٍ، بالإضافة إلىٰ الدراسة التاريخية المبتكرة لأدوار هـٰذا العلم، وكيف كان الحديثُ يحاط في كل عصرٍ بما يكفل حِفْظه من الدَّسِّ أو الخلطِ.

كلُّ هـٰذا مع المحافظة علىٰ جوهر هـٰذا العلم وعرضه في حُلَّةٍ جديدةٍ، فكان الكتابُ بذلك وثيقةً علميةً هامَّة وفريدةً في طريقتها يثبت حفظَ هـٰذه الأمة لحديث نبيِّها ﷺ وصيانتها إيَّاه، ويبطل ما قد يقع في بعض الأوهام من شكٍّ أو تردُّدٍ[1].

وقد صَدَر له أكثر من طبعةٍ من دار الفكر بدمشق.

٣ ـ **المنهاج الحديث في علوم الحديث**: للأستاذ الدكتور شرف القُضاة.

---

(١) انظر: تقريظ العلامة الشيخ محمد أبو شهبة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ للكتاب.

أعاد المؤلِّف في هٰذا الكتاب ترتيبَ الموضوعات؛ لتكون متسلسلةً تسلسلاً يسهِّل علىٰ الطلاب فهم المادة، وأعاد النظرَ في بعض التعريفات لتكون أقصر، وأكثر وضوحاً وأدقَّ في التعبير عن المقصود، وتوسَّط في طول الكتاب بحيث يناسب طلبةَ السَّنة الأولىٰ في كليات الشريعة، وبحيث يمكن إكماله في فصلٍ دراسيٍّ واحدٍ، وعرض المادةَ العلميةَ بأسلوبٍ سهلٍ باستخدام الوسائل التوضيحية، واعتنىٰ بضبط الكلمات بحيث لا يجد الطلبةُ حديثو العهد بهٰذه المادة الصعوبة في القراءة.

طُبع الكتاب في: «الأكاديميون للنشر والتوزيع» في عمان (الأردن)، عام ١٤٢٥ هـ.

٤ ـ **المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث**: للأستاذ الفاضل الدكتور علي نايف بُقاعي.

لقد بدأ أكثَرُ مؤلِّفي كتب علوم الحديث بـ: (الحديث الصحيح)، فلمَّا عرَّفوه أدخلوا في تعريفه كثيراً من المصطلحات التي كان الطَّلَبَةُ في زمانهم يعرفونها، أمَّا في زماننا فيحتاج كلٌّ منها إلىٰ تعريف. قالوا: الحديث الصحيح «هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شاذّاً ولا معلّلاً».

ونحتاج ليُفهم تعريفُ الحديث الصحيح ـ اليوم ـ إلىٰ شرح معنىٰ (المُسْنَد)، و(المُتَّصل)، و(الإسناد)، و(العدالة)، و(الضَّبْط)، و(النقل)، و(الشُّذوذ)، و(العِلَّة)، وشرح هٰذا يطول، فالبدء بالصحيح لا يَحْسُن اليوم، والتدرُّج مما هو أسهل منه إلىٰ الوصول إليه أفضل.

وأولىٰ بنا هٰذه الأيام أن نبدأ بتعريف العناصر المُفْرَدة ثم المركَّبة، متدرِّجين من الجزئي إلىٰ الكُلِّيّ.

وهٰذا ما نهجه المؤلِّفُ في هٰذا الكتاب تبسيطاً للمادة؛ لأنه راعىٰ فيه ربطَ التعريفات والقواعد بالأمثلة التطبيقية، واختار الأمثلة بدقة، لتقود الطالب وتأخذ

بيده من المثال إلىٰ التعريف والقاعدة وتطبيقاتها بحسب ما تدعو الحاجة إليه.

وقد طُبع الكتاب في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤٢٦ هـ.



القسم الرابع

معاجم في المصطلحات الحديثية

هناك كثيرٌ من المسائل المُتَشَتِّتَة والقضايا المتفرِّقة بهٰذا العلم، لا يسهل للمبتدئ الاهتداءُ إليها ومعرفة مظانها من خلال تلكم الكتب التي ذكرناها في الصفحات السابقة، فانتبه إلىٰ ذلك علماء ذوي الشَّأْن، ووضعوا في هٰذا العلم المعاجمَ، وأودعوا فيها المصطلحاتِ حسب ترتيب الحروف الهجائي. أعرِّف هنا ببعض المعاجم التي عثرتُ عليها:

١ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

هو أوَّلُ معجمٍ وُضع في مصطلح الحديث، وكان نِبْراساً للَّذين وَضعوا المعاجمَ علىٰ غِراره بعدَه.

يمكن الإفادة من هٰذا المعجم في عددٍ كبيرٍ وهامٍّ من المصنَّفات الحديثية كـ: «علوم الحديث» لابن الصَّلاح، و«التقريب والتيسير لأحاديث البشير» للإمام النَّووي، و«تدريب الراوي» للحافظ السُّيوطي، و«منهج النقد في علوم الحديث» للمؤلِّف؛ لأن المؤلِّف أحال كلَّ مصطلحٍ واردٍ إلىٰ تلكم المصنَّفات مع الإشارة إلىٰ رقم الصفحة والجزء؛ فإنه يسهِّل للباحث سبيلَ الدراسة والموازنة حيث يعرض له البحثَ في أربعة مصادر مختلفة.

طُبع هٰذا المعجمُ في مجمع اللغة العربية بدمشق (مع الترجمة الفرنسية) عام ١٣٩٦ هـ.

٢ ـ **قاموس مصطلحات الحديث النبوي**: للشيخ محمد صِدِّيق المَنْشاوي.

عرض فيه المؤلِّفُ مصطلحاتِ الحديث عرضاً سهلاً ميسَّراً، مختصراً، بعيداً عن الإطالة والإملال، وبعيداً عن التقصير والإخلال، حتىٰ لا يشكل علىٰ الدارس فهمُه.

وقد طُبع هـٰذا القاموس في دار الفضيلة بالقاهرة.

٣ ـ **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: للأستاذ الشيخ الدكتور محمد ضياء الرَّحمـٰن الأعظمي.

ذكر المؤلِّفُ في هـٰذا المعجم بحوثاً في مصطلحات الحديث وعلومه، ولطائف أسانيده، مرتِّباً إيَّاها علىٰ حروف المعجم، وقد ذكر فيه إلىٰ جانب المصطلحات الحديثية أهمَّ كتب الحديث، والنُّكَت والفوائد القيمة.

وقد طُبع هـٰذا المعجم في دار أضواء السَّلَف بالرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٤ ـ **معجم مصطلحات الحديث**: للأستاذَيْن: سليمان مسلم الحرش، وحسين إسماعيل الجمل.

أورد فيه مؤلِّفاه كلَّ مصطلحٍ مع التعريف الخاص به، بحيث يكون هـٰذا التعريف جامعاً، وأردفا مع التعريف طائفةً وافرةً من المراجع والمصادر في صورة إحالات، مذيِّلين كلَّ مرجع بالصفحة أو الجزء أو الصفحة الوارد فيها هـٰذا المصطلح، كما وَضعا في آخر المعجم تراجمَ موجزةً لأعلام المصنِّفين في الحديث وعلومه.

وقد طُبع هـٰذا المعجم في مكتبة العُبَيكان بالرياض، عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٥ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للأساتذة الفضلاء: الدكتور محمود أحمد الطَّحَّان، الدكتور عبد الرزَّاق خليفة الشَّايجي، والدكتور نهاد عبد الحليم عبيد.

وهو في الحقيقة بحثٌ مشتركٌ لهؤلاء الأساتذة، نُشر في مجلَّة «الدراسات الإسلامية» الصادرة عن إدارة الأبحاث في جامعة الكويت.

وقد جمعوا فيه المصطلحات الحديثية من بطون أُمَّات كتب علوم الحديث، واختاروا منها صيغةَ المصطلح الراجحة والبعيدة عن التعقيد، وذكروا أشهرَ الأقوال في المصطلح إذا كان هناك أكثر من قولٍ، وعزوها إلىٰ قائليها من أئمة الحديث، كما التزموا ذِكْرَ التعريف اللُّغَوي قبل كل مصطلحٍ مع عَزْوِه لمصادر اللغة المعتمدة المشهورة.

٦ ـ **معجم علوم الحديث النبوي**: للدكتور عبد الرحمٰن بن إبراهيم الخميسي.

هو من أحسن وأكمل المعاجم من حيث حُسن الترتيب والمادة العلمية، وقد أودع فيه المؤلِّفُ الفاضلُ جميعَ ما يتعلَّق بعلم مصطلح الحديث روايةً ودرايةً، مع ذكر الأمثلة والشواهد.

وقد طُبع هٰذا المعجم في دار ابن حزم ببيروت، عام ١٤٢١هـ.

٧ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للأستاذ الدكتور محمد أبي اللَّيث الخَيْرآبادي.

جمع فيه المؤلِّفُ معظمَ المصطلحات المتعلِّقة بالرواية والراوي، كما أورد في آخر المعجم قائمةً ـ علىٰ ترتيب المعجم ـ لأسماء بعض المحدِّثين الذين اشتهروا بالنسب أو الكنية أو اللَّقب، مع تقديم تراجمهم الوجيزة.

وقد طُبع هٰذا المعجم في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٢٦ هـ.

٨ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيِّد عبد الماجد الغَوْري.

ذكر فيه المؤلِّفُ جميعَ المصطلحات المتعلِّقة بعلوم رواية الحديث ودرايته، وذلك مع الشرح وعرض الشواهد والأمثلة.

وقد طُبع هذا الكتابُ في دار ابن كثير، بدمشق، عام ١٤٢٧هـ.

❐ ❐ ❐

الفصل الثالث

مساهمة علماء الهند

في خدمة الحديث وعلومه

القسم الأول: مؤلَّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث.

القسم الثاني: مؤلَّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث في العصر الأخير.

كلمة عن مساهمة علماء الهند
في خدمة الحديث النبوي الشريف

لقد أكرم اللهُ أهلَ الهند من المسلمين بخدمة السُّنَّة النبوية، فقد سبقوا سِواهم في خدمة السُّنَّة، وتفوَّقوا عليهم، ولقد شهد لهم أفاضلُ أهل العلم بهٰذا الجهد، وذلك السَّبق، إليك شهادةَ أحدهم، وهو العلامة محمد رشيد رضا المصري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، حيث يقول: «ولولا عنايةُ إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هٰذا العصر؛ لقُضي عليها بالزوال من أمصار الشرق، فقد ضعفت في مصر والشام والعراق والحجاز، منذ القرن العاشر الهجري، حتىٰ بلغت منتهىٰ الضَّعْف في أوائل القرن الرابع عشر الهجري»[1].

ويقول العلاَّمة عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليماني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «ومن تتبَّع ما أنتجته النهضةُ العلميةُ في القرن الرابع عشر بالهند ومصر والشام وغيرها، من المعارف والمؤلَّفات والرسائل وغيرها، علم أن للهند ولا سِيّما (حَيْدَرْآباد، الدَّكَنْ)[2] الفضل الأكبر في ذلك بما نشرته من كتب الحديث وكتب

---

(١) انظر: مقدمة «مفتاح كنوز السنة» (ص: ق).

(٢) يعني بها «دائرةَ المعارف» الواقعة في هٰذه المدينة، والتي تُعَدُّ من المؤسَّسات العلمية الكبيرة التي كان لها فضلٌ كبيرٌ في إحياء الكتب الدينية والعلمية، وبعثها من مدافنها في المكتبات العتيقة، ونشرها في العالم الإسلامي.
وقد نشرت أكثرَ من مئة وخمسين كتاباً قيماً من كتب الحديث، وأسماء الرجال، والتاريخ، والعلوم الرياضية، والحكمة، حرمها العالمُ الإسلاميُّ، والأوساطُ العلميةُ من عهد بعيد، =

الرِّجـــــال[1].

ويقول الإمام زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «وكان حَظُّ إقليم الهند من هٰذا الميراث ـ منذ منتصف القرن العاشر ـ هو النشاط في علوم الحديث، فأقبل علماء الهند عليها إقبالاً كلياً، بعد أن كانوا منصرفين إلىٰ الفقه المجرَّد والعلوم النظرية، ولو استعرضنا ما لعلماء الهند من الهِمَّة العظيمة في علوم الحديث من ذاك الحين ـ مُدَّة ركود الأقاليم ـ لوقع ذلك موقع الإعجاب الكُلِّيّ، والشكر العميق»[2].

تلكم شهادات كبار علماء هٰذا العصر لأهل الهند وجهودهم في خدمة السنة، بما يحفز علىٰ التعرُّف علىٰ جهدهم في هٰذا الفصل، ولقد لخَّص الإمامُ الكوثري جهودَهم في خدمة السنة فقال: «وكم لعلمائهم من شروحٍ ممتعةٍ، وتعليقاتٍ نافعةٍ علىٰ الأصول السِّتَّـة وغيره، وكم لهم من مؤلَّفاتٍ واسعةٍ في أحاديث الأحكام، وكم لهم من أياد بيضاء في نقد الرجال، وعِلَل الحديث، وشرح الآثار، وتأليف مؤلَّفات في شتَّىٰ الموضوعات»[3].

وقد قمتُ باستقصاء جهود علماء الهند في خدمة الحديث وعلومه ـ خاصّـةً في القرن الرابع عشر الهجري ـ في كتابي «أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري»[4]. يُرجَع إليه للاطِّلاع.

❐ ❐ ❐

= وتسامع بها العلماء، والمدرِّسون، وقد اعترف بجهود هٰذه المؤسَّسة العظيمة، وجلالة عملها، وقيمة ما تنشره من التراث العلمي كبارُ العلماء، ورجالُ الثقافة في الشرق، وأوربَّـة.

(١) «علم الرجال» (ص: ٥٨ ـ ٥٩)

(٢) «مقالات الكوثري» (ص: ٧٣).

(٣) المصدر السابق (ص: ٧٣).

(٤) المطبوع في دار ابن كثير بدمشق.

القسم الأول

مؤلّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث

اعتناءُ علماء الهند بـ«علم مصطلح الحديث» تأليفاً وتحقيقاً قديمٌ، فقد أَلَّفُوا فيه رسائلَ وكتباً، وشروحاً لكتب المُصْطَلَح لا سِيَّما «شرح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر، فقد اعتنوا به أكثرَ من أيِّ كتابٍ، وأَذْكُرُ فِهْرِساً لشروحهم ومؤلَّفاتهم المستقلَّة فيما يلي:

١ ـ **شرح علىٰ شرح النخبة**: للشيخ وَجِيْه الدين العَلَوي الكُجْراتي (المتوفىٰ سنة: ٩٩٨ هـ).

٢ ـ **إمعانُ النظر في توضيح نخبة الفكر**: شرحٌ بسيطٌ للشيخ محمَّد أكرم بن عبد الرحمٰن السِّنْدي.

٣ ـ **وشرح له**: للشيخ عبد النَّبي بن عبد الله الشَّطَاري الكُجْرَاتي.

٤ ـ **وشرح له**: للشيخ عبد الله بن صابِر الطُّوْنَكي.

٥ ـ **وشرح له**: (بالفارسية) للشيخ محمَّد حسين الإسرائيلي الهَزَارَوي.

٦ ـ **استجلاء البصر من شرح نخبة الفكر**: (بالأردية) للشيخ عبد العزيز بن عبد السَّلام العُثْماني الهَزَارَوي.

ومن الكتب المؤلَّفة في هٰذا العلم بصفةٍ مستقلَّةٍ:

١ ـ **المنهج**: للشيخ نظام الدين بن سيف الدين العَلَوي الكَاكُوْرَوي (المتوفىٰ سنة: ٩٨١ هـ).

٢ ـ **مقدِّمةٌ في أصول الحديث**: للمحدِّث الشيخ عبد الحقّ الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة: ١٠٥٢ هـ)[١].

٣ ـ **مختصر في علوم الحديث**: للشيخ سلام الله بن شيخ الإسلام الدِّهْلَوِي (المتوفىٰ سنة: ١٢٢٩ هـ).

٤ ـ **مختصر في علوم الحديث**: لولده نور الإسلام الرَّامْفُوري.

٥ ـ **بُلْغَة الغريب في مصطلح آثار الحبيب**: لسيد مرتضىٰ بن محمد الحسيني البِلْكِرَامي الزَّبِيْدي (المتوفىٰ سنة: ١٢٠٥ هـ)[٢].

٦ ـ **العُجَالة النافعة**: للشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدِّهْلَوِي (المتوفىٰ سنة: ١٢٣٩ هـ).

٧ ـ **منهج الوصول في اصطلاح أحاديث الرسول**: (بالفارسية) للسيد صِدِّيق حسن خانْ الحسيني القَنُّوجي، (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٧ هـ).

٨ ـ **عمدة الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**: للشيخ محمد شاه الدِّهْلَوي.

❐ ❐ ❐

---

(١) وقد طُبعت هٰذه المقدِّمة في دار ابن كثير بدمشق، بتحقيق وتعليقات أستاذنا الشيخ سلمان الحسيني النَّدْوي.

(٢) وقد طُبع هٰذا الكتاب في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ.

القسم الثاني

مؤلَّفات علماء الهند في «علم مصطلح الحديث» في العصر الأخير

يجدر بي أن أنقُل هنا كلمةً فيَّاضةً لهج بها لسانُ العلاَّمةِ المحدِّث، الفقيه الأصولي الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، يقول: «ألَّف العلماءُ كتباً كثيرةً في علوم الحديث الشريف وقواعده، وتفنَّنوا فيها غاية التفنُّن، حتىٰ كاد الواقفُ عليها يقول: إنهم استوفوا كلَّ شيءٍ، فلم يتركوا زيادةً لمستزيدٍ، أو ثَغرةً لمستدركٍ أو متعقِّبٍ، ولـٰكن سُرعان ما يتبدَّد هـٰذا، عندما نقف بين حينٍ وآخر من هـٰذا العصر علىٰ آثار إخواننا علماء الهند وباكستان في هـٰذا العلم الشريف، فنجد لديهم الجديدَ والمفيدَ، والنادرَ الفريدَ، ويتبدَّىٰ لنا صِدْقُ كلمةِ الإمام مالك النَّحْوي، في فاتحة كتابه «التسهيل»، إذ يقول رحمه الله تعالىٰ:

«وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلٰهيّةً، ومواهبَ اختصاصيةً، فغيرُ مستبعَدٍ أن يُدَّخر لبعض المتأخّرين، ما عَسُر علىٰ كثيرٍ من المتقدِّمين، نعوذ بالله من حَسَدٍ يَسُدُّ بابَ الإنصاف، ويَصُدُّ عن جميل الأوصاف»[1].

وإنَّ من مِصْداق هـٰذه الكلمة الصادقة، الكتب التَّالية، والتي نعرِّف كلَّ واحدٍ منها باختصار.

١ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٤ هـ).

ومن العَجَب العُجَاب: أنَّه لم يُؤلَّف في جَمْع القواعد المتفرِّقة في (علم الجرح

---

(١) انظر: مقدمة «قواعد في علوم الحديث».

والتعديل) كتابٌ مستقلٌّ على تمادي القرون! واذُّخِرَ هـٰذا الفضلُ لنابغة المتأخِّرين في القرن الثالث عشر، وشيخِ المحقِّقين الإمام محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي، فألَّف رحمه الله تعالىٰ كتابَه الماتعَ البديعَ: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ذَكَر فيه الشروطَ والأوصاف للمزكِّين والمجرَّحين والمجرُوحِين، وسائرَ المباحثِ والاصطلاحات المتعلّقةِ بالجرح والتعديل، وبكتبِ الجرح والتعديل، وبصفاتِ مؤلِّفيها من التساهُلِ أو التشدُّد أو الاعتدالِ، أو التعصُّبِ أو الارتِجَال[1].

فجاءَ هـٰذا الكتاب متضمِّناً فوائدَ حديثيةً مهمّةً لا يستغني عنها باحثٌ ولا عالمٌ، فهو يَرْوِي كلَّ غليلٍ، ويشفي كلَّ عليلٍ، فلا شكَّ أنه مِن أهمِّ المراجع الجامعة في عِلْم الجرح والتعديل وهو من دُرَرِ الإمام اللكنوي، ولا نُجاوز الحقيقة إذا قلنا: إنَّ الإمام اللكنوي له السَّبْقُ في جمع وتحرير هـٰذه المباحثِ على هـٰذا النحو الّذي وَرَدَ في الكتاب، فَلَمْ أقِف على كتابٍ على شاكلته من الكتب التي سَبَقَتْه[2].

٢ ـ ظَفَرُ الأماني بشرح مُخْتَصر السيِّد الشريف الجُرْجاني في مصطلح الحديث: للإمام عبد الحي اللَّكْنَوي أيضاً.

هـٰذا كتابٌ حَفِيلُ العلم، جليلُ القَدْر، وعِلْقٌ نفيسٌ جَمُّ الفوائد، رفيعُ الذكر، من أواخر ما ألَّفه الإمام اللكنوي رحمه الله تعالىٰ.

شرح به «مختصرَ السيد الشريف الجُرْجاني» في مصطلح الحديث، شرحاً وافياً، أَسْهَب فيه وأَوْعَب، وأطالَ المباحثَ المحرَّرةَ وأطْنَب، وأرخىٰ العِنان في البيان حتىٰ أَربَىٰ على الغاية، وتعرَّض فيه لمباحِثَ شائكةٍ، ومسائلَ مُعْضِلَةٍ، اجتهد في حلِّها وتنقيحها، وتقييدها وتوضيحها، بالأدلة الناطقة، والنَّصَفَةِ الفائقةِ، فأحسنَ

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ١٨٨).

(٢) انظر: «أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري» للمؤلِّف (ص: ٦٣ ـ ٦٤).

وأجادَ كما هي عادتُه في اقتحام الأبحاثِ الصَّعبةِ المُسْتَعْصِية وتذليلها وتجليتها، فجزاه الله خيراً.

لقد تميّزَ هـٰذا الشرحُ بكثيرٍ من الخصائصِ والمحاسن التي تفرَّدَ بها عن الكتب المؤلَّفة في موضوعِهِ، علىٰ تأخُّر زمن مؤلِّفِهِ، فقد عُرِفَ مؤلِّفُه رحمه الله تعالىٰ بعُمْقِ التحقيق والتدقيق، وطولِ النَّفَس في الأبحاث، والنَّصَفَة في الأحكامِ وتقريرِ المسائل، فهو حنفيُّ المذهب ولـٰكنه كثيراً ما يَميلُ إلىٰ غير مذهبِه ويرجِّحه تبعاً للنصوص القائمة بين يديه حسب رأيهِ واجتهادِه، مع الأدب والتوقير للمخالفِ، وهـٰذه خصيصةٌ غاليةٌ يَنْدُر وجودُها في العلماء المحقِّقين المتأخِّرين[1].

٣ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للعلاَّمة المحقِّق المحدِّث الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٩٤ هـ).

هـٰذا الكتابُ جليلُ القدر، رفيعُ المقام والذكر، عظيمُ النفع والإفادة، فريدُ المعرفة في كثيرٍ من جوانبه وفصوله، جميلُ الترتيب والنظام، تدارَكَ به مؤلِّفُه قسماً كبيراً من المباحث المُغْفَلة في كتب مصطلح الحديث وعلومه، فنَظَّمها خيرَ تنظيمٍ، وقَعَّدها أحسن تقعيدٍ، فساقها مساقَ القواعد المستقرّة، وأوردها موردَ الضوابط المستقلَّة، تصحبُها أدلَّتُها وشواهدُها.

وقد نَخَلَ المؤلِّفُ من أجل ذلك: كتبَ الرجالِ والمصطلح والأصول والفقه والتخاريجِ وشروح الحديث والتاريخ وما إليها، مما وصلَتْ إليه يدُه، وغربَلَها غربلةَ العارف البصير، فاستخرج ما فيها من الفوائد المغمورة، والقواعد المنثورة، ونسَّقها وبوَّبها خيرَ تبويبٍ.

وقد استَخرج بدأبِهِ العجيب ونظره الثاقب نصوصاً نادرةً، وقواعدَ فريدةً غاليةً من غير مظانِّها، حتىٰ إنه ليَصدُقُ فيه ما قيل في الإمام زاهد الكوثري رحمه الله تعالىٰ: «كان كأنَّـه بيده مِنْوَرٌ وضَّاءٌ، يُوجِّهُ أشِعَّـتَه إلىٰ بطون الكتب والأسفار،

---

(١) انظر: «مقدمة المحقق».

فيُنيرُها ويُخرِجُ من مَكامِنِها النصوصَ الفريدةَ العجيبةَ إلىٰ أنظار الباحثين والمحقِّقين».

وقد استطاع المؤلِّفُ الجليلُ أن يؤلِّف من تلك النصوص المبعثرة: وحدةً متماسكةً، جسَّمَتْ قواعدَ أساسية في موضوعها، وأخرجَتْها إلىٰ صعيد الاستناد والاعتماد، بعد أن كانت مغمورةً في مطاوي الكتب والأسفارِ، لا يَهتدي إليها ولا يَتنبّه لوَحْدَتِها إلا من آتاه الله ذلك الذِّهْنَ الوَقَّادَ، وتلك اليقظةَ الناقدَةَ البصيرةَ، وذاك الصبرَ العجيبَ علىٰ البحث والتنقيب.

وقد تميَّز هـٰذا الكتاب من جِهة أخرىٰ، هي أنه لم يكن قاصراً علىٰ موضوعٍ واحدٍ، بل اشتمل علىٰ مباحثَ شائكةٍ، وفصولٍ وأنواعٍ مستصعبةٍ من علوم الحديث، فتصدَّىٰ لها بالشرح والتحقيق[1].

وقد طُبعت هـٰذه الكتب الثلاثة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، بتحقيق العلاَّمة المحدِّث الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

٤ ـ **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**: للأستاذ الدكتور محمد أبي اللَّيْث الخَيْرآبادي.

حاول فيه المؤلِّفُ الفاضل أن يجمع بين القديم الذي تناقلته الأجيال من بداية هـٰذا العلم إلىٰ عصر استقراره علىٰ المصطلحات، وبين الجديد الذي استجدَّ نتيجة التطوُّر في العلوم والعقول.

وأن يعرض عن ذكر الآراء في المسائل الخلافية، إلا في البعض القليل منها.

وأن يأتي بأمثلة جديدة من الأحاديث أو الرُّواة لتوضيح مسائل علوم الحديث.

وقد زاد علىٰ علوم الحديث بعضَ المباحث، مثل مباحث: «تعريف جديد لعلم رواية الحديث ولعلم دراية الحديث، وما يتعلَّق بهما من موضوع وفائدة وغاية

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ووضوح»، و«تعريف معاصر للمحدِّث»، و«تنسيق جديد لمكانة السُّنَّة التشريعية والمعرفية»، و«ترتيب مبتكر لحفظ السُّنَّة»، و«ضوابط المحدِّثين للحكم علىٰ الحديث أو الرجال ضوابط فطرية عقلية»، و«الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث»، و«الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها»، و«عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدُّد الطُّرق، وعواضد غير صالحة لها»، و«البُعْد الزَّماني والمكاني في السُّنَّة، وضوابط التعامل معه»، وغير ذلك من المباحث القيمة التي زانت الكتابَ قيمةً وقدراً.

وقد طُبع الكتابُ في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٢٦ هـ.

٥ ـ **المدخل إلىٰ دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري.

يتميَّز هـٰذا الكتابُ عمَّا أُلِّف قبله من الكتب في هـٰذا الموضوع منهجاً وترتيباً، تناول فيه المؤلِّفُ جميعَ أنواع علوم الحديث كُلاًّ من علم مصطلح الحديث، والعِلَل، والجرح والتعديل، والرِّجال، والناسخ والمنسوخ، واختلاف الحديث، وغريب الحديث، وأسباب وُرود الحديث، وزوائد الحديث، وتخريج الحديث وغير ذلك. وتحدَّث في مستهلِّ كل علمٍ من هـٰذه العلوم عن نشأته وتطوُّره، ثم عرَّف المصطلح الذي يتعلَّق به، وذكر في آخر تعريف كلٍّ من هذه العلوم جميعَ الكتب التي أُلِّفَتْ فيها قديماً وحديثاً.

سيصدر هذا الكتابُ عن دار ابن كثير بدمشق.

مؤلَّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث باللُّغَة الأُردوية:

أذكر هنا بعضَ أهمِّ مؤلَّفاتهم بالأردوية:

١ ـ **خير الأصول في أحاديث الرسول**: للشيخ خير محمد الجالَنْدهري.

٢ ـ **رسالة في أصول الحديث**: للشيخ أبي بكر بن محمد شيث الجُوْنَفُوري.

٣ ـ **علم الحديث (من وجهة نظر الشِّيعة)**: للشيخ علي حسنين شيفته.

٤ ـ **علم الحديث وبعض كبار المحدِّثين**: للأستاذ الدكتور سالم القُدْوَائي.

٥ ـ **اصطلاح المحدِّثين**: للأستاذ سلطان محمود.

٦ ـ **مطالعة الحديث**: للشيخ محمد حنيف النَّدْوي.

٧ ـ **أصول الحديث**: للأستاذ خالد العَلَوي.

٨ ـ **الحديث النبوي: أهميته وحاجته**: للأستاذ خالد العَلَوي.

٩ ـ **أصول الحديث**: للشيخ تقي الدين الأميني.

١٠ ـ **أصول الحديث**: للأستاذ عبَّاس خانْ.

١١ ـ **حَسَنات الأخبار**: للأستاذ قاضي عبد الصَّمد صارم الرَّامْفُوري.

١٢ ـ **الدِّراية في أصول الحديث**: للشيخ أمجد علي.

١٣ ـ **المنهج القوي في شرح المقدِّمة للدَّهْلَوي**: للشيخ أبي نصر محمد نجيب الله قاسم نَغَري.

١٤ ـ **مقدِّمة الأحاديث النبوية**: للأستاذ الدكتور عبد الأحد خانْ خليل.

١٥ ـ **تقريب المأمول في أصول حديث الرَّسول**: للشيخ شَبِّير أحمد أزهر المِيْرَتهي.

١٦ ـ **تعريف الحديث**: للأستاذ محمد فاروق خانْ.

١٧ ـ **أصول الحديث**: للمفتي نظام الدين الأعظمي.

١٨ ـ **آثار الحديث**: للدكتور خالد محمود.

١٩ ـ **علوم الحديث**: للشيخ عبيد الله الأسعدي، وهو مِن أنفس الكُتب التي أُلِّفت بالأردوية في هٰذا الموضوع.

٢٠ ـ **مفتاح الحديث**: للمفتي عبد الجليل القاسمي.

٢١ ـ **مبادئ الحديث**: للمفتي أحمد الخانْفُوري.

٢٢ ـ **شرح مقدِّمة عبد الحق الدِّهْلَوي**: للشيخ سعد مشتاق القاسمي.

٢٣ ـ **المُيَسَّر في أصول الحديث**: للعلاَّمة الفقيه الشيخ خالد سيف الله الرَّحْماني.

٢٤ ـ **علوم الحديث: تاريخها وتعريفها**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، وسيد أحمد زكريا الغَوْري النَّدْوي. وهو أوَّلُ كتابٍ أُلِّف في الموضوع باللغة الأُردوية على طريقةٍ منهجيةٍ مبتكرةٍ وفي أسلوبٍ عصريٍّ، يشمل جميعَ أهَمِّ المباحث المتعلِّقة بالحديث وعلومه روايةً ودرايةً، ويعرِّف أُمّات كتب الحديث مع بيان ميزاتها وخصائصها، ويقدِّم تراجمَ مُوْجَزةً لأئمة الحديث وأعلامِ المصنِّفين فيه.

٢٥ـ **تسهيل مصطلحات الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، وهو من أسهل الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الموضوع بالأردوية.

٢٦ ـ **معجم مصطلحات الحديث**: لسيد أحمد زكريا الغَوْري النَّدْوي، وهو أوَّلُ كتابٍ أُلِّف بالأردوية على غِرار المعجم.

❐ ❐ ❐

كلمـــةُ الخِتـــــام

والمُهِمُّ من هـٰذه الجولة التاريخية في الموضوع: أنَّ (علم مصطلح الحديث) نشأ من العهد الأول إلى جَنْب السُّنَّة المُطَهَّرة، حارساً لها محافظاً عليها من أن يتسرَّب إلىٰ جَنَابها زُوْرٌ أو بهتانٌ، أو تلاعبٌ أو تغييرٌ أو بطلانٌ، فَيُقَوَّلُ رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ، ويُدخَل علىٰ دين الله ما ليس منه، فقد حَفِظ الله بهـٰذا العلم وما صَحِبَه: دِينَه وشريعتَه وحديثَ رسول الله ﷺ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

وقد كان هـٰذا العلمُ مقياساً دقيقاً مرهفاً، سُرعانَ ما يَكشِفُ الزَّيفَ، ويُظهِرُ الضَّعْفَ، ويُقَوِّمُ القويمَ بقيمته ومَرْتَبته، فيتنزَّل أو يتصعَّد الناقد في حكمه علىٰ الحديث، بحسب حال الراوي والمروي أو السَّند أو المَتْن، وبذلك أحبط اللهُ كَيْدَ الكائدين، ودسَّ الدَّسَّاسين، وحَفِظَ سُنَّةَ سيِّدنا محمد عليه الصلاة والسلام أبداً إلىٰ يوم الدِّين[1].

قال العلَّامة الجليلُ الشيخُ أحمد شاكر (المتوفىٰ سنة: ١٣٧٧ هـ) ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مقدِّمة شرحه علىٰ «جامع الترمذي»[2] بعد أن عَدَّد أصنافاً من المسلمين يجهلون الإسلامَ، ويجهلون فضلَ علوم الإسلام ومزايا علوم الإسلام، وَيَرون ما هُمْ عليه من تقليد الفرنجة في مشاربهم ومذاهبهم وعقولهم وعلومهم هو السَّدادَ

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٢) (١/ ٧٣).

السَّديدَ، والصوابَ العتيدَ، قال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ مخاطباً لهم:

«ليعلمَ هؤلاء كلُّهم، وليعلم مَن شاء مِن غيرهم: أنَّ المحدِّثين كانوا محدَّثين مُلْهَمين، تحقيقاً لمعجزة سيِّد المُرْسَلين، حين استنبطوا هٰذه القواعدَ المُحْكَمةَ لنقد رواية الحديث، ومعرفة الصِّحاح من الزِّياف، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين، وأنهم كانوا جادِّين علىٰ هُدىً وعلىٰ صراطٍ مستقيمٍ، فكانت تلك القواعدُ التي ارتضوها للتوثُّق من صحَّة الأخبار أحكمَ القواعد وأدقَّها، ولو ذهب الباحثُ المتثبِّتُ يطبِّقُها في كلّ مسألةٍ لا إثباتَ لها إلَّا صحةُ النقل فقط: لَآتَتْه ثمرتَها الناضجةَ، ووضعتْ يده علىٰ الخبر اليقين.

وعلىٰ ضوء هٰذه القواعد سار علماؤنا المتقدِّمون في إثبات مفردات اللغة وشواهدها، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة، ولن تجد من ذلك شيئاً ضعيفاً وباطلاً إلَّا ما أبطلته قواعدُ المحدِّثين، وإلَّا فيما لم يَنَلِ العنايةَ بتطبيقها عليه».

وقال الإمام أحمد بن الحسين أبو بكر البَيْهَقي (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨ هـ):

«إنَّ الحديثَ في الابتداء كانوا يأخذونه من لفظ المحدِّث حفظاً، ثم كتبه بعضُهم احتياطاً، ثم قام بجَمْعِه ومعرفةِ رواته والتمييز بين صحيحه وسقيمه جماعةٌ لم يخْفَ عليهم إتقان المتقنين مِن رواته، ولا خطأ مَن أخطأ في روايته، حتىٰ لو زِيْدَ في حديثٍ حرفٌ أو نُقِصَ منه شيءٌ، أو غُيِّر منه لفظٌ يغيِّر المعنىٰ؛ وقفوا عليه وتبيَّنوه ودوَّنوه في تواريخهم، حتىٰ ترك أوائلُ هٰذه الأمة أواخرها ـ بحمد الله ـ علىٰ الواضحة.

فمَن سَلَك في كلِّ نوعٍ من أنواع العلوم سبيلَهم لها واقتدىٰ بهم صارَ علىٰ بيِّنةٍ من دينه، نسأل الله التوفيق والعصمة بفضله ومَنِّه»[1].

❐ ❐ ❐

(١) انظر: «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

مَوْسُوعَة

عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

تأليف

سيّد عبد الماجد الغوريّ



الآباءُ الرُّواة عن الأبْنَاءِ:

هو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

فائدته:

أمنُ الخطأ الذي ينشأ عن توهُّم الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه.

يدلُّ هـٰذا النوعُ على تواضُع العلماء، وأَخْذِهم العلمَ من أيِّ شخصٍ، وإنْ كان دُوْنَهم في القَدْر والسِّنِّ. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٥٧).

مثاله:

١ ـ في الصحابة:

حديثٌ رواه العبَّاس بن عبد المُطَّلب، عن ابنهِ الفَضْل بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَعَ بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة».

(الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصله في «الصحيحين»، وغيرهما).

٢ ـ في التابعين:

روايةُ وائل عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ على صَفيَّةٍ بسَوِيْقٍ وتَمْرٍ». (أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في استحباب الوليمة، برقم: ٣٧٤٤).

أشهر المصنَّفات فيه:

«رواية الآباء عن الأبناء» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

آدابُ طالب الحديث:

وهي آدابُ كلِّ طالب علمٍ تُبيِّن له كيف يَنْهَج في تحصيل العِلْم، لكن عُنِي بها المحدِّثون وخصُّوا بها طالبَ الحديث الشريف لأهمية شأن علمه، وهذه الآداب التي تَصْقِل شخصيةَ طالب علم الحديث لابُدَّ من الاهتمام، والالتزام بها، وإليك تلخيصُها:

١ ـ إخلاص النيّة في طلب الحديث الشريف:

حَثَّ المحدِّثون طَلَبَةَ الحديث على أن يُخْلِصوا نواياهم في طلبه، وألا يطلبوه للدنيا، على الرغم من أنّهم لم يكونوا يَرِدُون طالباً لا نيّة خالصة له فيه، رجاء أن تحسن نيّتُه فيما بعد.

أَخْرَج الإمام الرَّامَهُرْمُزي في «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» (ص: ١٨٣)، بسنده إلى مجاهد أنّه قال: «طلبنا هذا الأمرَ وما لنا في كثيرٍ منه نيّةٌ، ثمّ حَسَّن الله عزَّ وجلَّ النيّة بعد».

والأصلُ في إخلاص النيّة آياتٌ وأحاديث. منها حديث أبي

هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «مَنْ تَعَلَّم عِلْماً ممَّا يُبْتَغى به وَجْهُ الله عزَّ وجلَّ لا يَتَعَلَّمه إلاَّ ليُصِيْبَ به عَرَضاً مِن الدُّنْيا؛ لم يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ القيامة»، يعني رِيْحَهَا. (أخرجه أبو داود في كتاب: العلم، باب: في طلب العلم لغير الله تعالىٰ، برقم: ٣٦٦٤).

وقد كان الإمامُ البُخَاري رحمه الله حكيماً ومُوَفَّقاً في بَدْءِ كتابه «الجامع الصحيح» بحديث: «إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّات، وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِىءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه إلى دُنْيَا يُصِيْبُهَا، أَوْ إلى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إلى مَا هَاجَرَ إلَيْهِ». (أخرجه البخاري في أول كتاب: بدء الوحي، برقم: ١، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه).

وقد حَقَّق الإمامُ بهـٰذا البَدْء الشريف الحكيم غَرَضَيْن:

أوَّلُهمـــا: الإشارةُ إلى أنَّ جَمْعَه للأحاديث الصِّحَاح وتأليفه لهـٰذا الكتاب، إنَّما كان ابتغاءَ رضوانِ الله، ورجاءَ ثوابِه، وتبليغَ كلامِ الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام (بأصَحِّ ما ثَبت ورُوِي) إلى القُرَّاء عامَّةً، والعلماء والمشتغلين بعلم الحديث خاصَّةً.

والغرض الثـاني: حَثُّ الدَّارسين على تصحيح النيَّة وابتغاء رضوان الله، وكانت خيرَ فاتحةٍ ومقدِّمةٍ لكتابٍ يؤلَّف في الحديث.

فالمطلوبُ والمَرْجُوُّ أوَّلاً من طَلَبَة علم الحديث وقُرَّاء مجاميعه أن يُصَحِّحُوا نِيَّتَهم، وأن يكونوا مُخلِصين مُحْتَسِبين، مُتقرِّبين إلى الله، راجِين ثوابَه وتوفيقَه، مُتجرِّدين عن طلب الدنيا وتحقيق غَرَضٍ من الأغراض المادِّيَّة ـ كنيل الجَاه والشُّهْرَة، والتميز والافتخار، والاكتساب ـ وإنْ تَحَقَّق شيءٌ من ذلك من غير قصدٍ ونيَّةٍ. («المدخل إلىٰ دراسة الحديث النبوي الشريف» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

٢ ـ المناصحة وبذل الفائدة:

حَثَّ المحدِّثون طَلَبَةَ الحديث على المناصحة، وإفادة بعضهم

بعضاً، وعَقَد الخطيبُ البغدادي لذلك باباً في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع». ساق فيه بسنده إلى زيد بن أبي الزَّرْقاء قال: حَدَّثنا سفيانُ الثَّوْرِي ونحن شبابٌ على بابه فقال: «يا معشر الشباب، تعجَّلوا تركَة هـٰذا العلم، فإنكم لا تدرون لعلَّكم لا تبلغون ما تؤمِّلون منه، ليُفِدْ بعضكم بعضاً». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢١١).

وبسنده إلى عبد الله بن المبارك يقول: «إنَّ أوّل منفعة الحديث أن يُفيدَ بعضُكم بعضاً». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٢).

٣ ـ التدرُّج في طلب الحديث والصبر عليه:

قال الإمامُ النَّوَوي رحمه الله تعالى: «فإذا أَخذ فيه (أي في طلب الحديث) فليُشَمِّر، ويغتنم مدَّة إمكانه. ويبدأ بالسَّماع مِن أسندِ شيوخِ مصره وأرجحهم علماً وشهرةً ودِيناً... وإذا فرغ من سماع المُهِمَّات ببلده فليرحل في الطلب.

وينبغي أن يقدِّم العناية بالصحيحين، ثمّ سُنَن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، ضَبْطاً لمُشْكِلها، وفهماً لخفيّ معانيها... وليكن كلَّما مَرَّ به اسمٌ أو لفظةٌ مُشْكِلة بحَث عنها فأَتقنها، ثمّ حفظها بقلبه وكتبها. وليتحفَّظ الحديثَ على التدريج قليلاً قليلاً، وليكن الإتقانُ شأنه، وليذاكر بمحفوظه، فإنَّ المذاكرة مِن أقوى أسباب الإمتاع به». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧٢ ـ ١٧٣).

ويَجدر بكلِّ مَن طلب الحديثَ أن يرجع إلى كتاب الخطيب البغدادي «الرحلة في طلب الحديث» وإلى كتاب الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ «صفحات من صبر العلماء» ويذاكر فيهما، عسى أن يكون هؤلاء العلماء قدوةً له في الصبر على طلب هـٰذا العلم الشريف.

٤ ـ العمل بالعلم:

قال الإمامُ ابنُ الصَّلاح رحمه الله تعالى: «وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصَّلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاةُ الحديث على ما رُوينا عن العبد الصالح بِشْر بن الحارث الحافي رضي الله عنه أنّه قال: «يا أصحابَ الحديث، أَدُّوْا زكاة هٰذا الحديث، اعْمَلُوا من كلّ مئتي حديثٍ بخمسة أحاديث». ورُوينا عن وَكِيْعٍ قال: «إذا أردتَ أن تحفظ الحديثَ فاعْمَلْ به». («علوم الحديث» ص: ٢٢٣).

وقال الداعيةُ المجدِّد العلاَّمة أبو الحسن الندوي رحمه الله تعالىٰ في إحدىٰ نصائحه للطلبة: «فتجب العنايةُ الخاصة بالاستفادة من كتب الحديث ودواوين السنَّة في هٰذا الجانب (تزكية النفس، وتهٰذيب الأخلاق، واتِّباع الأُسْوَة النبويَّة، والتعليمات والآداب التي جاءت في كتب الحديث ودواوين السُّنَّة) والحِرْص والجهد لكون طالب الحديث ـ فضلاً عن مُعلِّمه، والمؤلِّف والمحقِّق في موضوعه ـ أسوةً للناس في الأخلاق والمعاملات والسُّلوك، والعشْرة، مُثْبِتاً ومُبَرْهِناً على تأثير علم الحديث، والاشتغال بالسُّنَّة، والسِّيرة في حياته وسلوكه، ومعاملاته ومظاهره، فيكون ذلك محرِّضاً للناس (خصوصاً في بلد الأكثرية فيه لغير المسلمين، أو بلدٍ ومجتمعٍ تسود فيه الحضارةُ الغربيةُ) على التأمُّل في أسباب هٰذه الميزة والاتسام، ودراسة الإسلام، والسِّيرة النبويَّة، فتكون خير دعوةٍ، وأقوى استلفاتٍ من غير دعايةٍ وإشاعةٍ. («المدخل إلىٰ دراسات الحديث» ص: ٦٢ ـ ٦٣).

٥ ـ تعظيم المحدِّث وتبجيله:

قال الإمامُ النَّووي رحمه الله تعالى: «... وينبغي أن يعظِّم

شيخه، ومن يسمع منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقدَ جلالةَ شيخه ورُجْحانَه، ويتحرَّى رِضَاه، فذلك أعظم الطُّرُق إلى الانتفاع به». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧١).

أَخرج الخطيبُ البغدادي بسنده إلى محمّد بن سيرين قال: «رأيتُ عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، وأصحابه يعظِّمونه ويسوِّدونه ويشرِّفونه مثلَ الأمير». («الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٧٢).

٦ ـ الاهتمام بتجويد الحديث:

قال الإمامُ البَدِيْريُّ في آخر شرحه لـ: «منظومة الْبَيْقونيَّة»: «وأمَّا قراءة الحديث مُجَوَّدَةً كتجويد القرآن فهي مندوبةٌ؛ وذلك لأنَّ التجويد من محاسن الكلام، ومن لغة العرب، ومن فصاحة المتكلِّم، وهٰذه المعاني مجموعةٌ فيه ﷺ، فمن تكلَّم بحديثه ﷺ، فعليه بمراعاة ما نَطَق به ﷺ» انتهى.

ولا يخفى أنَّ التجويد من مقتضيات اللغة العربية؛ لأنه من صفاتها الذاتية؛ لأنَّ العرب لم تَنْطِقْ بكلمها إلَّا مُجَوَّدَةً، فمن نَطَق بها غيرَ مجوَّدةٍ، فكأنَّه لم ينطق بها، فما هو في الحقيقة من محاسن الكلام، بل من الذاتيات له، فهو إذاً من طبيعة اللغة، ولذلك مَنْ ترَكَه فقد وقع في اللَّحن الجَلِيّ؛ لأن العرب لا تعرف الكلامَ إلا مجوَّداً. («قواعد التحديث» للقاسمي ص: ٢٤٥ ـ ٣٤٦).

٧ ـ الاحتراز عن الهجوم على مذهبٍ من المذاهب الفقهية:

وأخيراً لا آخراً يحترز الطالبُ بقدر الإمكان عن الهُجوم بعُنْفٍ وقَسْوَةٍ على مذهبٍ من المذاهب الفقهية، المعمول به من قديم الزمان، والمؤسَّس على استخراج الأحكام واستنباط الآراء والقضايا من الكتاب والسُّنَّة ـ على اختلاف في الاجتهاد والمعايير ـ بحُسْن النِّية

والإخلاص، والوَرَع والتقوى، وإجلال الكتاب والسُّنَّة، وإحلالهما المحلَّ الأوَّل، وما كتب الله له من الشيوع والانتشار، والقبول والإقبال، فيكون ذلك جهاداً في غير جهادٍ، ونضالاً في غير عَدُوٍّ.
(«المدخل إلىٰ دراسة الحديث» ص: ٦٣).

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

آدابُ كِتَابة الحديث:

ذكر علماءُ الحديث آدابَ كتابة الحديث الشريف، والْتزم بها أصحابُ هـٰذا الشأن تطبيقاً لها في كتبهم ومصنَّفاتهم. أَنْقُل هنا منها البعضَ بالاختصار:

١ ـ ينبغي الإتقانُ والضَّبْطُ فيما يَكتب مُطْلقاً، لا سيّما هـٰذا الفنّ؛ لأنه بين إسنادٍ ومَتْنٍ.

والمَتْنُ لفظُ رسول الله ﷺ، وتغييرُهُ يؤدِّي إلى أن يقال عنه ما لم يقلْ، أو يثبت حكمٌ من الأحكام الشرعية بغير طريقه.

وأمّا الإسنادُ ففيه أسماء الرُّواة الذي لا يدخله القياسُ، ولا يستدلُّ عليه بسياق الكلام، ولا بالمعنى الذي يدلُّ عليه باللفظ.

٢ ـ وقد اختلف الناسُ: هل الأولى ضَبْطُ كلِّ ما يُكْتَبُ، أو يُخَصُّ الضبطُ بما يُشكلُ؟

فقيـــل: يُضْبَطُ الكلُّ؛ لأنَّ الإشكالَ يختلفُ باختلافِ الناسِ، فقد يكون الشيءُ غير مُشْكلٍ عند الكاتب ويكون مُشْكلاً عند من يقف عليه ممَّن ليس له معرفةٌ.

وقيـــل: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ؛ فإنَّ في ضبطِ الكُلِّ عَناءً، وقد يكون بعضُه لا فائدةَ فيه، لذا لا يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس.

ومِن أشدّ ما ينبغي أن يُعتنى به أسماءُ البلاد الأعجمية والقبائل العربية، وأسماء الناس؛ لأنها سماعيةٌ، ولا مَدْخلَ للمعنى والذِّهْن فيها. (انظر: «علوم الحديث»، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح» ص: ٤١ ـ ٤٢، و«مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»، و«قواعد التحديث» ص: ٢٤٦).

٣ ـ ويُسْتَحبُّ أن يكون الخَطُّ مُحَقَّقاً، وقد كُرِه الخطُّ الدقيق من غير عُذْرٍ، وكذلك التعليق والمشق. وجعلوا علاماتٍ للإهمال والإعجام.

٤ ـ وينبغي في هـٰذا كلِّه ألا يصطلح الإنسانُ مع نفسه اصطلاحاً لا يعرفه غيرُه، يخرجه به عن عادة الناس.

٥ ـ وإذا كتب: فلان بن فلان، وكان الأول من الأسماء المعبَّدة كعبد الله وعبد الرحمن، فالأدبُ أن لا يجعل اسم الله تعالى في أوَّل سطرٍ، والتعبيد في آخر ما قبله، احترازاً عن قباحة الصورة، وإن كان غير مقصودٍ.

وكذلك الحكمُ في قوله: رسول الله ﷺ، لا تجعل رسولَ في آخر سطرٍ، واسم الله مع الصلاة في أول الثاني.

٦ ـ وإذا فُقدتِ الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ من الرواية، فلا ينبغي أن يتركها لفظاً.

قال الإمامُ النَّووي: «يُسْتَحَبُّ لكاتب الحديث إذا مَرَّ بذكر الله عزَّ وجلَّ أن يكتب «عزَّ وجلَّ» أو «تعالىٰ» أو «سبحانه وتعالىٰ» أو «تبارك

وتعالىٰ» أو «جلَّ ذكرُه» أو «تبارك اسمُه» أو «جلَّت عَظَمَتُه» أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وكذلك يذكُر عند ذكر النبيِّ ﷺ «ﷺ» بكمالهما، لا رَمْزاً إليهما، ولا مقتصراً على أحدهما.

وكذلك يقول في الصحابي «رضي الله عنه»، فإنْ كان صحابياً ابنَ صحابيٍّ قال «رضي الله عنهما» وكذلك يترضَّى ويترحَّم على سائر العلماء والأخيار ويكتب. كلُّ هـٰذا وإنْ لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإنَّ هـٰذا ليس روايةً، وإنما هو دعاءٌ، وينبغي للقارىء أن يقرأ كلَّ ما ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسأم من تكرُّر ذلك؛ ومَنْ أغْفَل هـٰذا حُرِمَ خيراً عظيماً، وفُوّتَ فضلاً جسيماً».

آدابُ المحدِّث:

وهي آدابٌ يحتاج إليها كلُّ من يتصدَّر مجالسَ العلم، أو يتصدَّى للتدريس، فضلاً عن المحدِّث أو العالم بالحديث، نبَّه المحدِّثون وحَضُّوا عليها كلَّ من يتصدَّى للتحديث عن رسولِ الله ﷺ، أُلَخِّصها فيما يأتي:

١ ـ إخلاصُ النيّة في رواية الحديث:

إخلاص النيّة ممّا يشترك فيه المحدِّثُ وطالبُ الحديث، بل الإخلاص منهجٌ في جميع العلوم الشرعية.

قال الإمامُ ابنُ الصَّلاح: «علم الحديث علمٌ شريفٌ يناسب مكارمَ الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم، وينافي مساوئ الأخلاق ومَشاين الشِّيَم، وهو من علوم الآخرة، لا من علوم الدنيا. فمن أراد التصدِّيَ لإسماع الحديث، أو لإفادة شيءٍ من علومه فليقدِّم تصحيحَ النيّة

وإخلاصَها، وليطهِّر قلبه من الأغراض الدنيويّة وأدناسها، وليحذر بليّة حُبِّ الرياسة ورُعُوناتها». («علوم الحديث» ص: ٢١٤).

٢ ـ التحلّي بمكارم الأخلاق:

قال سفيانُ الثَّوْرِي: «زيِّنوا الحديثَ بأنفسكم، ولا تُزَيِّنوا بالحديث». («الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٣٩).

وجديرٌ بالمحدِّث أن يفوق غيرَه في مكارم الأخلاق ومحاسن الشِّيَم، كما كان سلفُه من علماء الحديث، ليكون جديراً بالنَّسب، كما قال القائل:

أهــلُ الحــديــثِ هُــمُ آلُ النبــيِّ وإنْ
لــم يَصْحَبُــوا نَفْسَــه أنفــاسَــه صَحِبــوا

٣ ـ عدم التصدِّي للتحديث قبل التأهُّل لذلك:

قال ابنُ الصلاح: «اخْتُلِفَ في السِّنِّ الذي إذا بلغه اسْتُحِبَّ له التصدّي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله: إنّه متى احْتِيْجَ إلى ما عنده اسْتُحِبّ له التصدّي لروايته ونَشره في أيِّ سنٍّ كان». («علوم الحديث» ص: ٢١٣).

٤ ـ ما يفتقر إليه المحدِّثُ:

قال الإمام النَّوويُّ رحمه الله: «ممَّا يَفْتَقِرُ إليه من أنواع العلوم صاحبُ هٰذه الصِّناعة: معرفة الفقه والأُصوليِّين، والعربية، وأسماء الرجال، ودقائق الأسانيد، والتاريخ، ومعاشرة أهل هٰذه الصَّنْعَة، ومُباحثتهم، مع حسن الفكر، ونباهة الذِّهْن، ومداومة الاشتغال به، ونحو ذلك من الأدوات التي يُفْتَقَرُ إليها». («قواعد التحديث» ص: ٢٤٢).

٥ ـ الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط:

أخرج الخطيبُ البغداديُّ بسنده إلى ابن أبي لَيْلى قال: «كنّا

نجلس إلى زيد بن أَرْقَم، فنقول: حدِّثْنا حدِّثنا. فيقول: إنّا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديدٌ». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٤٧٢).

قال الرَّامَهُرْمُزي: «فإذا تناهى العُمُرُ بالمحدِّث، فأَعجبُ إليَّ أن يُمسك في الثمانين، فإنّه حَدُّ الهَرَمِ، والتسبيحُ والاستغفارُ وتلاوةُ القرآن أَوْلى بأبناء الثمانين». («المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ص: ٣٥٤).

وقال النَّووي: «وينبغي له أن يُمْسِك عن التحديث إذا خُشي عليه الهَرَمُ والخَرَفُ والتخليطُ، وروايةُ ما ليس من حديثه، وذلك يختلف باختلاف الناس». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٦٦ ـ ١٦٧).

٦ ـ توقير مَنْ هو أَوْلَى منه والدلالة عليه:

قال سفيانُ الثَّوْرِي لسفيان بن عُيَيْنَة: «ما لَكَ لا تحدِّث؟ فقال: أما وأنت حيٌّ فلا». («المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ص: ٣٥٢).

وقال يحيىٰ بن مَعِين: «إنَّ الذي يحدِّث بالبلدة وبها من هو أَوْلَى بالتحديث منه أَحْمَقُ». («الجامع لأخلاق الراوي»: ١/ ٤٩٩).

قال النَّووي: «ولا ينبغي للمحدِّث أَنْ يحدِّثَ بحضرة مَن هو أَوْلى منه بذلك. وقيل: يكره أنْ يحدِّثَ ببلدٍ فيه من هو أَوْلى منه، لسِنِّهِ أو غير ذلك.

وينبغي له إذا التُمِس منه ما يعلَمه عند غيره، في بلده أو غيره، بإسنادٍ أعلى من إسناده، أو أرجح من وجهٍ أن يُعلم الطالبَ به، ويُرْشِدَه إليه، فإنّ الدين النصيحة». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٦٧).

٧ ـ توقير مجلس الحديث:

يُسْتَحَبُّ للمحدِّث إذا أراد حضورَ مجلس التَّحديث أن يتطهَّر

بغُسلٍ أو وضوءٍ، ويتطيَّبَ، ويتبخَّر، ويَسْتاك ـ كما ذكره ابنُ السَّمْعَاني ـ ويُسَرّح لحيته، ويَجلِسَ في صدر مجلسه متمكِّناً في جلوسه بوَقَارٍ وهَيْبَةٍ. وقد كان الإمام مالكٌ يفعل ذلك فقيل له، فقال: «أُحِبُّ أن أُعظِّم حديثَ رسول الله ﷺ، ولا أحدِّث إلا على طهارةٍ متمكِّناً». وكان يكره أن يحدِّث في الطريق، أو وهو قائمٌ.

عن قَتَادَة قال: «لقد كان يَسْتحِبُّ أن لا تُقرأ الأحاديثُ إلَّا على طهارةٍ».

وعن ضِرَار بن مُرَّة قال: «كانوا يكرهون أن يحدِّثوا على غير طُهرٍ».

وعن سعيد بن المُسَيَّب أنه سُئِل عن حديثٍ وهو مضطجعٌ في مرضه، فجلس وحَدَّث به، فقيل له: وددتُ أنك لم تَتعنَّ؛ فقال: «كَرِهْتُ أن أُحِدِّث عن رسول الله ﷺ وأنا مُضْطجِعٌ!».

وعن بشر بن الحارث أنَّ ابن المبارك سُئِل عن حديثٍ وهو يمشي فقال: «ليس هـٰذا من توقير العلم!».

وعن الإمام مالكٍ قال: «مجالس العلم تُحْتَضَرُ بالخُشوع والسَّكينة والوَقار، ويُكره أن يقوم لأحدٍ» فقد قيل إذا قام القارىء لحديث رسول الله ﷺ لأحدٍ، فإنه يُكْتَبُ عليه خطيئةٌ.

فإنْ رَفَعَ أحدٌ صوته في المجلس زَبَرَهُ ـ أي انْتَهَرَهُ ـ وزَجَرَهُ، فقد كان مالكٌ يفعل ذلك أيضاً ويقول: قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[الحجرات:٢] فمَن رفع صوته عند حديثه، فكأنما رفع صوتَه فوق صوتِه.

ويُقْبل على الحاضرين كلِّهم، فقد قال حبيبُ بن أبي ثابت: «إنَّ من السُّنَّة إذا حَدَّث الرجلُ القومَ، أن يُقْبِلَ عليهم جميعاً».

ويَفْتَتِح مَجْلِسَه ويخْتِمُه بتحميد الله تعالى، والصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ، ودعاءٍ يليق بالحال بعد قراءة قارىءٍ حَسَنِ الصوت شيئاً من القرآن العظيم، فقد روى الحاكم في «المُسْتَدرَك» عن أبي سعيدٍ قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذاكروا العلم، وقرؤوا سورة، ولا يُسْرَدُ الحديثُ سَرْداً عَجَلاً يمنع فَهْمَ بعضه؛ كما رُوِي عن مالك أنه كان لا يستعجل ويقول: «أُحِبُّ أن أفهم حديثَ رسول الله ﷺ» وأورد البيهقي في ذلك حديثَ البخاري عن عروة قال: جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة وهي تصلِّي، فجعل يحدِّث، فلمَّا قضت صلاتها قالت: «ألا تعجب إلى هٰذا وحديثه؟ إنَّ النَّبيَّ ﷺ إنّمَا كانَ يُحدّثُ حَديثاً، لَوْ عَدَّهُ العادُّ أحْصَاهُ». (أخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث، برقم: ٢٤٩٣).

٨ ـ طُرُق تدريس الحديث:

لتدريس الحديث الشريف ثلاثةَ طُرُقٍ عند العلماء:

أوّلها: السَّرْدُ: وهو أن يتلو الشيخُ المُسْمِعُ أو القارئُ كتاباً مِن كُتُب هٰذا الفَنِّ، من دون تعرُّضٍ لمَبَاحِثِه اللُّغوية والفقهية، وأسماء الرِّجال ونحوها.

وهٰذه الطريقة بالنسبة إلى الخَواصِّ المتبحِّرين، لِيَحْصُل لهم سَمَاعُ الحديث، وسِلْسِلةُ رِوايته على عُجَالَة؛ ثم إحالةُ بقيةِ المَبَاحث على شروحه؛ لأن ضبط الحديث مَدَارُهُ اليوم على تَتَبُّع الشروح والحواشي.

وثانيها: **طريق الحَلِّ والبحث**: وهو أن يتوقَّف بعد تلاوة الحديث الواحد مثلاً على لفظه الغريب، وتراكيبه العويصة، واسمٍ قليل الوقوع من أسماء الإسناد، وسؤالٍ ظاهر الورود والمسألة

المنصوص عليها، ويَحُلَّه بكلامٍ متوسِّطٍ، ثم يستمرُّ في قراءة ما بعدها.

وهٰذا الطريقُ بالنسبة إلى المبتدئين والمتوسِّطين ليُحيطوا بالضروري في علم الحديث عِلْماً، ويستفيدوا منه على وجه التحقيق دَرْكاً وفَهْماً، وعلى هٰذا يُسرِّحون أنظارهم في شرحٍ من شروح كتب الحديث غالباً، ويرجعون إليه أثناء البحث لحلِّ العُضَال، ورفع الإشكال.

وثالثها: طريقُ الإمعان: وهو أن يذكر على كلمةٍ ما لها وما عليها، كما يذكر مثلاً على كل كلمةٍ غريبةٍ، وتراكيبَ عويصةٍ، شواهدَها من كلام الشعراء، وأخوات تلك الكلمة، وتراكيبها في الاشتقاق، ومواضع استعمالاتها؛ وفي أسماء الرِّجال حالاتِ قبائلهم وسِيَرَهم، ويُخرِج المسائل الفقهية على المسائل المنصوص عليها، ويقص القِصَصَ العجيبة، والحكايات الغريبة بأدنى مُنَاسَبةٍ وما أشبهها. فهٰذه الطُرُق هي المنقولة عن علماء الحَرَمَيْن، قديماً وحديثاً.

أمَّا هٰذا الطريقُ، فهو طريق القُصَّاص القاصدين منه إظهار الفضل والعلم لأنفسهم ونحوها والله أعلم. (انظر: «قواعد التحديث» ص: ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

٩ ـ الاشتغال بالتصنيف والإنتاج العلمي:

وهو لمن توفَّرتْ فيه الأهليةُ لذلك، فإنَّه يفتح له من مغاليق العلم، ويوسِّع أمامه من مجاله ما لم يكن بحُسْبانه.

قال الإمام النَّوَويُّ: «... وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعدَّ لذلك وتأَهَّل له». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧٣).

وقال الخطيب البغدادي: «وقَلَّ ما يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفيَّ من فوائده إلَّا مَن جَمَع متفرِّقَه، وألَّف مُتَشَتِّته، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه.

فإنَّ ذلك الفعل ممّا يقوِّي النفسَ، ويثبِّت الحِفْظَ، ويُذكِّي القلبَ، ويَشْحَذ الطبعَ، ويَبسط اللِّسانَ، ويُجيد البيانَ، ويكشف المشتبهَ، ويوضِّح الملتبسَ، ويُكسب أيضاً جميلَ الذكر، ويخلِّده إلى آخر الدَّهر». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٤٢٢).

قال الإمام النَّووي: «ليحذر [المصنِّفُ] أَنْ يُخرج إلى الناس تصنيفَه إلَّا بعد تهذيبه وتحريره، وإعادة النظر فيه وتكريره. وليحذر من تصنيف ما لم يتأهَّل له. وينبغي أن يتحرَّى في تصنيفه العباراتِ الواضحةَ، والاصطلاحاتِ السهلةَ». («إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٧٥).

١٠ ـ العناية بطالب الحديث:

قال الإمام حسن البَصْري رحمه الله: «قدِّموا إلينا أحداثكم، فإنّهم أفرغ قلوباً، وأحفظ لِمَا سمعوا. فمن أراد الله عزَّ وجلَّ أن يتمَّ ذلك له أتمّه». («المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» ص: ١٩٢).

يقول الشيخُ أحمد محمّد نور سيف ـ حفظه الله تعالىٰ ـ: «للمحدِّثين منهجٌ تربويٌّ سليمٌ في إعداد طالب العلم والحِرْص على مواهبه وملكاته، بتنميتها وصَقْلها، وحُسْن استغلالها.

ومن ذلك استغلالُ ملَكة الحفظ والفهم في وقتٍ مبكِّرٍ من أعمار الطلَّاب. ولقد أَوْلَوْا ذلك عنايةً كبيرةً منذ نعومة أظفارهم؛ لأنَّهم أدركوا بحاسَّة الفطرة أنَّ ملكة الحفظ لها فترةٌ في سِنِّ الإنسان تكون

متوقِّدةً، وقادرةً على الحفظ والاستيعاب، من سِنِّ الخامسة إلى سِنِّ الخامسة عشرة.

فكانت تُسْتَغَلُّ قديماً أحسن استغلال، في حفظ القرآن الكريم، والسنّة النبويّة، وعلوم الشريعة، والعلوم المساعدة لها، في شكلِ نَظْمٍ سريع الحفظ. فإذا احتاج إليه الطالبُ كان مخزوناً مفيداً لفهم العلوم واستيعابها... بعكس ما كانت تروّجه النظريات التربوية، قبل أن نتبيّن خطأها ومخاطرها وأهدافها». («أدب المحدِّثين في التربية والتعليم» ص: ١٦١ ـ ١٦٥).

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

آفَةٌ مِنَ الآفَاتِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو زُرْعَة الرَّازي في تجريح بعض الرواة، وهم:

١ ـ أحمد بن عبد الرحمٰن بن وَهْب بن مسلم المصري مولاهم (المتوفىٰ سنة: ٢٦٤ هـ)، قال البَرْذَعي: «حملتُ معي من مصر جزءاً بخطِّي مما أنكرتُه من حديث أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي ابن وهب أبي عبيد الله، ومما لديهم من الأسانيد والمتون، فدفعتُ الجزء إلىٰ أبي زُرْعَة... وذكر أنَّ علان بن عبد الرحمٰن المصري (المتوفىٰ سنة: ٢٧٢ هـ) أعطاه بعضَ الأحاديث بخطِّ ابن أخي ابن وهب.

قال البرذعي: «فدفعت الرقعة ـ أيضاً ـ إلىٰ أبي زُرْعَة، فجعل يقرأ مافي الكتاب، ويتعجَّب، ثم قال لي أبو زرعة: لا أرىٰ ظَهَر بمصر منذ دهر أوضع للحديث، وأجسر علىٰ الكذب مِن هٰذا...

وأنكر أبو زرعة بعضَ الأحاديث المروية في الكتاب، ثم قال ـ أي: أبو زرعة ـ: كان أبو حاتم يلقي إليَّ عنه أحاديثَ كنتُ أستحسنها، مثل حديث أبي الزعراء، وغيره، فإذا هـٰذا آفةٌ من الآفات، قلت ـ أي: البرذعي ـ: فتكتب بخطِّك إلىٰ أصحابِنا بمصر، فكتب بخطِّه كلاماً غليظاً يأمر بهجرانه، ومباينته، ونسبه إلىٰ الكذب المصرَّح...». («أجوبة أبي زرعة علىٰ أسئلة البرذعي» ٢/ ٧٠٩).

٢ ـ أحمد بن الخليل بن حَرْب بن عبد الله بن سوَّار بن سابق النَّوفلي أبو عبد الله القومسيّ (المتوفىٰ سنة: ٣١٠ هـ).

قال البَرْذعي: جري بيني وبين أبي زُرْعَة في بابه ـ أحمد بن الخليل القومسيّ ـ كلامٌ كثيرٌ، فسمعتُ أبا زرعة يقول: كذَّابٌ يكذب علىٰ من لقي، ويحدِّث عن من لم يَلْقَه، ويحدِّث عن قومٍ قد ماتوا قبل أن يُوْلَد بنحو عشر سنين... وذكر روايته عن عفَّان بن سيَّار الجُرْجَاني (المتوفىٰ سنة: ١٨١ هـ).

ثم قال: وَحَمَل إلىٰ أبي زُرْعَة كتباً رواها بالمَرَاغة، فكان أبو زرعة يوقفني علىٰ حديثٍ، حديث من رواياته، ويعجب من إقدامة علىٰ الكذب...، ثم نصح أبو زرعة البرذعيَّ بعد أن بيَّن له بعض أوهامه، وأحاديث أخطأ فيها، بقوله «بادِرْ إلىٰ كتبك إلىٰ محمد بن خلَّاد، ومحمد بن مالك، ومن هناك، ولا تقصر فيه؛ فإنَّ هـٰذا آفةٌ من الآفات». («أجوبة أبي زرعة» ٢/ ٧٣٢).

٣ ـ سليمان بن عمرو النَّخَعي، وهو ابن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود الكوفي.

ذكره أبو زُرْعَة في «أسماء الضعفاء» (٢/ ٦٤٢)، وقال عنه: «آفةٌ من الآفات»، ولم ينفرد أبو زرعة في تجريح سليمان النخعي هـٰذا، بل قال ابن عدي: أجمعوا علىٰ أنه يضع الحديثَ. («الكامل» ٣/ ١١٠٠).

قال الحافظ ابن حجر: الكلامُ فيه لا يحصر فقد كذبه ونسبه إلىٰ الوضع من المتقدِّمين والمتأخِّرين ممن نقل كلامَهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً. («لسان الميزان» ٣/ ٩٩).

آفَتُهُ فُلانٌ:

الآفة في اللغة: العاهَة، وهي عَرَضٌ مُفْسِدٌ لما أصاب من شيءٍ. (لسان العرب).

وفي الاصطلاح: وقال بُرْهان الدِّين الحَلَبي: «الظاهر من قولهم: «إنَّ آفته فلانٌ» كنايةٌ عن الوَضْع، ويُحْتَمل أن يكون المرادُ: آفته في رَدِّه، أو نكارته، أو غيرُ ذلك». (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث).

وقال ابنُ عَرَّاق: «إنْ قالوا: «موضوعٌ، أو باطلٌ آفتُه فلانٌ» فهو كنايةٌ عن الوَضْع، وإنْ قالوا: «مُنكرٌ آفتُه فلانٌ» فمرادهم في نكارته؛ وإنْ قالوا: «آفتُه فلانٌ» فقط فهـٰذا محلُّ التردُّدِ، والله أعلم». («تنزيه الشريعة» ١/ ٣٤).

وعلى هـٰذا فيكون معنى «آفتُه فلانٌ» في الحديث الموضوع أو الباطل: هو المُتّهَمُ بوَضْعه فلانٌ، أو وَاضِعُه فلانٌ، أو وَضَعه فلانٌ. (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص: ١٦٩).

ويكون معنىٰ «آفته فلانٌ» في الحديث المُنْكَر هو عِلَّته فلانٌ.

تكرَّرت هـٰذه العبارةُ كثيراً في «تنزيه الشريعة المرفوعة» وأسوقُ منها هنا ثلاثة نماذجٍ للمعرفة والبيان.

١ - في ترجَمة (إبراهيم بن صبيح الطَّلْحي) شيخٌ لمُطيَّن، روى عن ابن جُرَيْج خبراً موضوعاً، هو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٢).

٢ ـ إبراهيم بن عيسى القَنْطَري، عن أحمد بن أبي الحَوَاري، بخبرٍ موضوعٍ، هو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٣).

٣ ـ وأحمد بن حجَّاج بن الصَّلْت، عن سَعْدُوْيَهْ، وعنه محمَّد بن مَخْلد العَطَّار، بخبرٍ باطلٍ، وهو آفتُه. («تنزيه الشريعة» ١/ ٢٦).

آيَـةٌ:

تُسْتَعْملُ هـٰذه العبارةُ بمعنى: أنَّ الرَّاوي قد بَلَغَ الغايةَ والنهايةَ في التعديل أو في التجريح، فإذا أُضِيْف إليها ألفاظُ الجَرْح مثل «متروك» فتكون من ألفاظ الجرح.

وإذا أُضِيْفَ إليها لفظٌ من ألفاظ التعديل فتكون من ألفاظ التعديل والتوثيق:

مثـــــاله:

١ ـ **مثال الجَرْح**: سُئل الإمام الدَّارَقُطْني عن الحسن بن عبد الغفَّار بن عمرو الأَزْدِي، فقال: «هـٰذا آيةٌ متروكٌ، كان بَلِيَّةً». («سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» ص: ٢٠٥).

٢ ـ **مثال التعديل**: قال الحافظُ الذَّهَبيُّ في ترجَمة (الحافظ الإمام البارع: أبو محمد عبد الله بن مَظَاهر الأَصْبهاني، المتوفَّى سنة ٣٠٤هـ): «كان آيةً في الحفظ، حَفِظَ المُسْنَداتِ كلَّها...». («تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٨٩).

آيةٌ مِن الآياتِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو إسحاق الجُوْزَجاني (المتوفىٰ سنة: ٢٥٩ هـ) في تجريح: عوبد بن أبي عمران الجَوْنيُّ،

فقال عنه: «آيةٌ من الآيات». «أحوال الرجال» (ص: ١٠٧). وعَوْبَد هـٰذا ما عدَّله أحدٌ من النقاد، وهـٰذه طائفةٌ من أقوالهم فيه:

قال البخاري: مُنْكَر الحديث («التاريخ الكبير» ٤/ ٩٢).

وكذا قال أبو حاتم وزاد: ضعيفٌ («الجرح والتعديل» ٣/ ق٢/ ٤٥).

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء («التاريخ: برواية الدوري» ٢/ ٤٦٠).

وقال النَّسائي: متروكُ الحديث («الضعفاء والمتروكين» ٤٤).

واستعمله أبو داود السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة: ٢٥٧ هـ)، في تجريح عبد الرحمٰن بن مالك بن مغول أبي زكريا الكوفي (المتوفىٰ سنة: ١٩٥ هـ)، فقد سأل الآجُرِيُّ أبا داود عنه فقال: «أيةٌ من الآيات كذَّابٌ، وسئل عنه مرةً أخرىٰ؟ فقال: كان يضع الحديث» («سؤالات أبي عبيد الآجري» ٥/ ق ٥٢).

وهـٰذا هو حاله؛ فلم يوثِّقه أحدٌ من النقاد.

قال أحمد والدارقطني: متروك («ميزان الاعتدال» ٢/ ٥٨٤).

والمنقول عن الإمام أحمد في المصادر الأخرىٰ أنه قال عنه: ليس بشيء، خرقنا حديثه منذ دهر من الدهر. («الجرح والتعديل» ٢/ ق ٢/ ٢٨٦).

واستعمل هـٰذا الأسلوبَ أيضاً الإمامُ الناقد الدارقطني حيث جرح به طائفةً من الرواة، وأراد به تجريحَهم، وهم:

١ ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، أبو الحسن نزيل مصر.

قال حمزة بن يوسف السَّهْمي: سألت الدارقطنيَّ عنه؟ فقال:

«آية من آيات الله، ذلك الكتاب هو وضعه، أعني العلويات». («سؤالات حمزة السهمي» ص: ١٠١).

ويتَّضح لنا من خلال ترجَمة وأقوال بعض النقاد فيه أنه كذَّابٌ، وقد رُمي بالوضع.

٢ ـ محمد بن سليمان بن زبَّان، شيخ كان بالبصرة.

قال حمزة بن يوسف السهَّمْي سألتُ الدارقطنيَّ عنه ؟ قال: «مدبر، آيةٌ من آيات الله، قلتُ له: ـ القائل هو السهمي ـ كان يضع الحديثَ؟ قال: نعم («سؤالات السهمي» ص: ١٠٣).

هـٰذا ما وقفتُ عليه في ترجَمته.

المعنىٰ اللغوي:

المعنىٰ اللغوي للكلمة أن «المدبر» هو الرجل الضعيف الذي يروي أحاديثَ شيوخ بعد وفاتهم، حتىٰ لا يُسألوا عن رواية الضعيف عنهم ويُثبت منهم عن صدق روايته، ونعتُ الدارقطني لمحمد بن سليمان هـٰذا ينطبق عليه، فلا يستبعد عن الذي يضع الحديث أن يحدِّث عن شيوخه الذين ماتوا حتىٰ إذا ما تصرَّف في الحديث من زيادةٍ أو نقصانٍ أو تغييرٍ في الإسناد يطمأن بأنه لا يُنَقِّر عليه أحدٌ ـ والله أعلم.

٣ ـ محمد بن عبيد الله الخُوَارِزْمي، أبو جعفر ختن أبي الأذان (المتوفىٰ بعد ٣٠٠ هـ).

قال عنه الدارقطنيُّ: «كان مخلطاً» «آية من آيات الله». («سؤالات حمزة السهمي» ص: ١١٣).

ومحمد هـٰذا قال فيه ابنُ المنادي: كان من المشهورين بالطلب والجدل بالحديث، وقد كتب الناس عنه.

وقال غيرُه: كان حافظاً سمع أبا زُرْعَة الدمشقي. («ميزان الاعتدال» ٣/ ٦٣٧).

ومن الرواة عنه: أبو العباس بن عُقْدَة مع تقدُّمه، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الفتح الأزدي، وأبو بكر الجِعَابي.

٤ ـ الحسين بن عبد الغفَّار بن عمرو أبي علي الأزدي، حدَّث بمصر سنة (٢٩٩ هـ)، (٣٠٥ هـ).

قال عنه: «هـٰذا آيةٌ، متروكٌ، كان بليةً». («سؤالات حمزة السهمي» ص: ٢٠٥).

٥ ـ خالد بن غَسَّان بن مالك أبو عيسىٰ الدَّارمي، كتب عنه ابنُ عدي في البصرة.

قال عنه: «متروك يحدِّث بمالم يسمع، وكان آيةً». («سؤالات حمزة السهمي» ص: ٢١٣).

فجعل يذكره بأسوأ الذكر، قال ـ أي: أحمد بني سيار ـ: وسمعت أبا رجاء يقول: حُدِّثتُ أنه بالكوفة شتم أم المؤمنين فأرادوا أخذه فهرب من ثم. («تاريخ بغداد» ١/ ٢٣٥).

وقال ابن عدي: «لا أرىٰ حديثه يُشْبِه حديثَ أهل الصدق». («الكامل» ٦/ ٢٢٨٢)، وقد رُمي بالوضع.

ومن خلال التراجم السابقة تبيَّن لنا: أنَّ قول الدارقطني «آية من آيات الله» يعتبر من أقوال التجريح الشديدة، وهو في أغلب الحالات يستعملها مقرونةً بكلمة تَدُلُّ علىٰ اتِّهام صاحبها بالوَضْع أو الكذب.

واستعملها أحمد بن سيَّار بن أيوب المَرْوَزي (المتوفى سنة: ٢٦٨ هـ) في مدح محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي السَّهْمي

مولاهم البلخي (المتوفىٰ سنة: ٢٤٤ هـ).

فقد روىٰ الخطيبُ البغداديُّ بسنده إلىٰ أحمد بن سيَّار ـ وذكر من كان ببلخ من أهل العلم ـ فقال: وكان بها إنسانٌ يقال له: ابن أبي يعقوب، واسمه محمد بن إسحاق أبو عبد الله، وكان لا يخضب، وكان قد قارب ثمانين سنة، وكان آيةً من الآيات في حفظ الحديث ومعرفة أيام الناس وله لسانٌ وبصرٌ بالشعر، ومعرفةٌ بالأدب، ولا يكلِّمه إنسانٌ إلاَّ علاه في كل فنٍّ. («تاريخ بغداد» ١/ ٢٣٥).

فالحافظ أحمد بن سيار حَدَّد مرادَه من هـٰذا التعبير حيث شهد له بالحفظ في الحديث، وأيام الناس، والأدب، ولا يلزم الحفظُ التوثيقَ، فكم من حافظٍ وهو مردودُ الرواية أو كذَّابٌ مجروحٌ، ومحمد بن إسحاق هـٰذا لم يوثِّقه النقاد، فهـٰذا الخطيب البغدادي قال عنه: لم يكن يُوثَقُ به.

وذكره أحمد بن سيار المروزي لأبي رجاء قتيبة بن سعد (المتوفىٰ سنة: ٢٤٠ هـ)، فجعل يذكره بأسوأ الذكر، قال ـ أي: أحمد بن سيار ـ: وسمعت أبا رجاء يقول: حدِّثتُ أنه بالكوفة شتم أمَّ المؤمنين فأرادوا أخذه فهرب من ثَمَّ. («تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٥).

أَبَـاحَ لِـي:

مِن ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

إِبَـاضِيٌّ:

تفسير العبارة:

قال الحافظُ ابنُ حجر: «منهم أتباعُ عبد الله بن إبَاض».

والإباضيَّة، فرقةٌ من الخوارج، ليست مقالتُهم شديدةَ الفحش.

مثال من ذلك الوصف:

١ ـ الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المَدَني، نزيل الكوفة، (المتوفىٰ سنة: ١٥١ هـ).

قال الحافظ: قال السَّاجي: «قد كان ثقةً ثَبْتاً يُحْتَجُّ بحديثه، لم يُضَعِّفه أحدٌ، إنما عابوا عليه الرَّأيَ، وقال الآجُري عن أبي داود: ثقةٌ إلا أنه إباضيٌّ».

ثم قال الحافظ: «والإباضيَّة فرقةٌ من الخوارج، ليست مقالتُهم شديدةَ الفحش، ولم يكن الوليد داعيةً». («هدي الساري» ص: ٤٥٩ ـ ٤٥٠).

٢ ـ عِكْرِمَةُ مولى ابن عبَّاس (المتوفىٰ سنة: ١٠٤ هـ).

ذكره الحافظُ فيمن رُمي بمذهب الإباضية ولا يَضُرُّه، وقد اعتمد الأئمةُ روايته.

والرَّاجح أنَّ أهل الحديث يَرْوُون في كتبهم عن أهل الأهواء ما لم تكن بِدَعُهم تُبيح الكَذِبَ (كالخطَّابية)، روى الخطيبُ بإسناده عن علي بن المَدِيْني قال: «قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان: إنَّ عبد الرحمن بن مَهْدي قال: «أنا أترك من أهل الحديث كلَّ من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد وقال: كيف يصنع بحديث قتادة؟ كيف يصنع بِعُمَرَ بن ذَرٍّ الهَمَداني؟ كيف يصنع بابن أبي داود؟» وعَدَّ يحيى قوماً أمسكتُ عن ذكرهم. ثم قال يحيى: «إن ترك عبد الرحمن هٰذا الضربَ ترك كثيراً». (انظر: «الكفاية» ص: ١٥٧).

ويتناقل علماءُ المصطلح في كتبهم الدُّرَرَ من كلمات الكبار في

هـٰذا المناط، ومن ذلك قولُ ابن جرير رحمه الله حيث يقول عن قبول رواية أهل البِدَع:

«لو كان كلُّ من ادُّعِيَ عليه مذهبٌ من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادُّعِي به، وسقطتْ عدالته، وبطلتْ شهادته بذلك، للزم تَرْكَ أكثر محدِّثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يرغب به عنه». (انظر: «قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٤٠).

قال العلاَّمة ظفر أحمد التَّهَانَوي بعد سَوْق عبارة ابن جرير: «قلتُ: فهـٰذا إمامُ المحدِّثين البخاري رحمه الله، لم يَسْلَمْ من الرَّمي بالبدعة أيضاً، فقد رماه الذُّهْلي في مسألة القرآن بالقول بالخلق». («قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٤٠).

قال ابنُ أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ١٩٠): في ترجَمة البخاري: «سمع منه أبي، وأبو زُرْعَة، ثم تركا حديثَه عندما كتب إليهما محمدُ بن يحيى النيسابوري الذُّهْلي، أنه أظهر عندهم أنَّ لفظه بالقرآن مخلوقٌ».

قال الحافظ: «قال أبو حامد ابن الشَّرقي: سمعتُ محمد بن يحيى الذُّهلي يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو مبتدعٌ، ولا يجالس، ولا يكلَّم، ومن ذهب بعد هـٰذا إلى محمد بن إسماعيل، فاتَّهِمُوه؛ فإنه لا يحضر مجلسَه إلا من كان على مذهبه». («هدي الساري» ص: ٤٩١).

قال الحاكم: «ولمَّا وقع بين البخاري وبين الذُّهْلي في مسألة اللفظ، انقطع الناس عن البخاري إلا مسلمٌ بن الحجَّاج وأحمد بن سلَمة. قال الذُّهْلي: «ألا من قال باللفظ فلا يَحِلُّ له أن يحضر مجلسنا» فأخذ مسلمٌ رِدَاءَه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس،

فبعث إلى الذُّهلي جميعَ ما كان كتبه.

ثم قال الحافظُ: «وقد أنْصَف مسلمٌ فلم يُحدِّث في كتابه عن هـٰذا ـ الذُّهْلي ـ ولا عن هـٰذا ـ البخاري».

وبسبب جرح الذُّهليِّ للإمام العظيم محمد بن إسماعيل البخاري تركه مسلمٌ وأبو حاتم وأبو زُرْعَة وذكره الذهبيُّ في كتابه «الضعفاء والمتروكين»!!.

وكلُّ هـٰذا ما ضَرَّ البخاريَّ بشيءٍ ولم يؤثِّر على روايته التي تلقَّتها الأمةُ بالقبول، وأجمعت على صحة كلِّ حديثٍ في صحيحه. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٩١).

الأَبْـدال:

الأَبْدَال: جمع «بَدَلٍ» وهو نوعٌ من أنواع العُلُوِّ في الإسناد.

رَاجِعْ «البَدَل» في حرف الباء.

ابْـنُ خَمْسٍ:

الصَّبِيُّ ابنُ خمسِ سنين يَصِحُّ له السَّمَاعُ، وهو أولُ زمنٍ حدَّده بعضُ المحدِّثين لصحة السَّماع، منهم: الإمامُ ابن الصَّلاح، والذي قال: «التحديدُ بخمس هو الذي استقرَّ عليه عملُ أهل الحديث المتأخِّرين، فيكتبون لابن خمسٍ فصاعداً (سَمِع)، ولمن لم يبلُغْ خمساً (حَضَر) أو (أُحْضِرَ)، والذي ينبغي في ذلك أن تُعْتَبر في كلِّ صغيرٍ حالُه على الخُصوص، فإنْ وجدناه مرتفعاً عن حالِ من لا يَعْقِل فهماً للخطاب، ورَدّاً للجواب ونحو ذلك صحَّحْنا سماعَه، وإنْ كان دُوْن خمسٍ، وإنْ لم يكن كذلك لم نُصَحِّحْ سَمَاعَه وإنْ كان ابنَ خمسٍ بل ابنَ خمسين». («علوم الحديث» ص: ١٣٠).

أبنـا:

هو اختصارُ كلمةِ «أخْبَرَنا» وقيل: ولا تَحْسُنُ زيادةُ «الباء» قبل النُّون، وإنْ فعله البَيْهَقيُّ وغيرُه، لئلاَّ تَلْبِسُ برمز «حدَّثَنا». («تدريب الراوي» ٢/ ٨٢).

الأَبْنَاءُ الرُّواةِ عن الآبَاءِ:

هو أن يكون في سند الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جَدِّه.

لهـٰذا النوع قسمان:

أولهمـا: رواية الابن عن أبيه فقط، وذلك كثيرٌ جدّاً في كتب الحديث.

مثالـــه:

روايةُ أبي العُشَرَاء عن أبيه سألتُ رسول الله ﷺ: «أمَا تكونُ الذَّكَاةُ إلا في الحَلْقِ واللَّبَّة؟ . . . .». (أخرجه الترمذي في أبواب الذبائح، باب في الذكاة في الحلق واللبة، برقم: ١٤٨١).

أبو العُشَرَاء لم يأتِ في الأسانيد إلاَّ مَكْنياً، ووالدُه لم يُسَمَّ في شيءٍ من طُرُق الحديث، والأشهر: أنَّ أبا العُشَراء هو أُسَامة بن مالك ابن قِهْطِم. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٥٩).

والثانـــي: روايةُ الابن عن أبيه، عن جدِّه، وهي أيضاً كثيرةٌ لكن دون كثرة الأول.

مثالـــه:

١ ـ عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه، عن جَدِّه.

يُرْوَى بهـٰذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةُ الحديث، أكثرها فقهيات جِيَادٌ في «المسند» للإمام أحمد بن حَنْبَل وفي السنن الأربعة.

٢ ـ بَهْزُ بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْريِّ، عن أبيه، عن جَدِّه.

رُوي بهـٰذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ في «مسند الإمام أحمد»، وبعضُ حديثه في السنن الأربعة، وروى له الإمامُ البخاري معلَّقاً؛ لأنه ليس على شرطه. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٥٩ ـ ١٦٠).

٣ ـ طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كَعْب اليامى، عن أبيه، عن جَدِّه.

طلحة: ثقةٌ فاضلٌ، وجَدُّه عمرو بن كعب: صحابيٌّ، لكنّ أباه (أي: أبا طلحة): مصرَّفاً مجهولٌ، روى له الإمام أبو داود في سننه.

٤ ـ كثيرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف المُزَنِيّ، عن أبيه عبد الله، عن جَدِّه عَمْرو.

روىٰ له الإمام الترمذي خمسةَ أحاديث، حكم لها بالحسن لتَعَضُّدِها بالرواية من طُرُقٍ أخرى، لكن كثيراً منها ضعَّفه الأكثرون، ومنهم من تركه ورماه، ومشَّاه الباقون. («منهج النقد»: ص: ١٦١).

طعن بعضُ المحدِّثين علىٰ تحسين الإمام الترمذي أحاديث كثير ابن عبد الله، وقد أزال أستاذنا الدكتور نور الدين عتر الشُّبُهةَ عن ذلك في كتابه القيِّم (انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» ص: ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

فائدتـــــه:

١ ـ البحثُ لمعرفة اسم الأب أو الجَدِّ إذا لم يُصَرِّحْ باسمه.

٢ ـ بيانُ المراد من الجَدِّ، هل هو جَدُّ الابن، أو جَدُّ الأب.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم:** لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزي (المتوفىٰ سنة: ٤٤٤ هـ).

٢ ـ **جزء من روى عن أبيه عن جَدِّه:** لأحمد بن زُهير بن حرب المعروف بـ: «ابن خَيْثَمة»، (المتوفىٰ سنة: ٢٧٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الوَشْيُ المعلَّم فيمن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ:** للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي المَقْدِسي، (المتوفىٰ سنة: ٧٦١ هـ)، وهـٰذا أجمع مصنَّفٍ في هـٰذا النوع.

الإِبْهَامُ:

انظر: «المُبْهَم» في حرف الميم.

الأَبْـوَاب:

جمعُ «باب»، ويقال: «الأَصْنَاف» وهي «الأحكام» «والفقه».

وهو طريقةُ جمع الأحاديث الدَّالَّة على الأحكام والفقه حَسْبَ موضوعِ المَرْوِيَّات.

قال الحافظُ ابن حجر: «أَصْلُ وَضْع التصنيف للحديث على الأبواب: أن يقتصر فيه على ما يَصْلُحُ للاحتجاج أو الاستشهاد بخلاف ما رُتِّب على المسانيد، فإنَّ أصْل وضعه: مُطْلَق الجمع». (انظر: «تعجيل المنفعة» ص: ٨، و«النكت» ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧).

أهمية الأبواب وفوائدها:

ولفضيلة أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر كلامٌ قَيِّمٌ في أهمية

الأبواب وفوائدها، وهو جديرٌ بالنَّقْل هنا، يقول ـ حفظه الله وأمتع به ـ:

«. . . الترتيبُ والتنسيق أوَّل ما يصادف قارئَ الكتاب، ويلفت نظره وانتباهه، ويحكم منه على عقل المؤلِّف، قبل أن يحكم على علمه، فطريقة العرض، ووَضْعِ المعلومات في المؤلَّفات العلمية لها قيمةٌ بالغةٌ في رفع شأن الكتاب، وأثرٌ عظيمٌ في انتفاع القارئ به، فكم من كتبٍ ضَمَّتْ غزيرَ العلم نَزَلَتْ رتبتُها بسبب ضُعْف تبويبها، حيث يجد القارئُ نفسَه محتاجاً لقراءة جميع الكتاب في سبيل مسألةٍ يطلبها منه.

فلحكمةٍ جليلةٍ نجد الكتبَ الستة الأصول قد رتِّبت على الموضوعات، فجمع مؤلِّفوها الأحاديثَ المتعلِّقة بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، ثم أعلموا عليها بعناوين تُرشِد القارئَ، فيما عدا مُسْلِماً.

ذلك أنَّ هـٰذه الطريقة التي ساروا عليها تمتازُ عن طريقة الترتيب على المسانيد، أو على حروف المعجم لأوَّل كلمةٍ في الحديث، وغير ذلك من الطُّرُق بفوائدَ مهمَّةٍ، منها:

١ ـ أنَّ الإنسان ربَّما لا يعرف راويَ الحديثَ لكنَّه يعرف المعنى الذي يطلب الحديث من أجله، فكم يحتاج من الجهد في سبيل العثور على ضالَّته.

٢ ـ وكذلك ربَّما لا يحفظ لفظَ الحديث، أو أوَّلَ جملةٍ منه، كما أنَّ ألفاظ الحديث تختلف بحسب الرِّوايات، فيكون أمراً عسيراً العثورُ على الحديث المطلوب.

أمَّا إذا أَثبتت الأحاديثُ في الأماكن التي هي دليلٌ عليها من

موضوعها، فإنَّه يكون الوصولُ إلى الحديث المطلوب أَيْسَرَ، وأدنى إلى توفير جهد القارئ.

٣ ـ تقريبُ الحديث من الفهم لأوَّل وهلةٍ، فإنَّ الحديث إذا وَرَد في كتاب الصَّلاة علم الناظرُ فيه أنَّ الحديث دليلُ ذلك الحكم، وأنَّه يتعلَّق بمسألةٍ كذا مما وضع عنواناً على الحديث، فلا يحتاج لأن يفكِّر في ذلك، وهكذا تقوم الأبوابُ بمهمة المُرشِد الذي يوضِّح الطريق للسَّالك.

٤ ـ تنشيطُ القارئ بانتقاله من وحدةٍ موضوعيةٍ إلى وحدةٍ أخرى، فإنَّ ذلك يكسبه تركيزاً في الفكر، ونشاطاً عند انتقاله إلى موضوعٍ آخر.

إنَّ وضع الأبواب وعناوينها يكلِّف صاحبَ المؤلَّف مجهوداً ذهنياً، وتفكيراً عميقاً، لذلك كانت دراسةُ تراجم أيِّ كتابٍ في الحديث عملاً هامّاً، لابُدَّ منه لمن يريد دراسةَ الكتاب، ويشرح طريقته وفقهه، فإنَّ العناوين والتراجم ليست دليلاً على ذوق المؤلِّف فحسب، بل على فهمِه وفقهه، وعلى اختياره في المسألة التي تضمَّنها الحديثُ، كما قالوا: «فقه البخاري في تراجمه» (انظر: تعريفه في حرف الفاء).

ولقد حَظي كتابُ أبي عبد الله البخاري بكامل العناية في دراسة تراجمه، لما عُرف من دِقَّته في وضعها، وما أودعها من الفقه والعلم (انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» ص: ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

أَتْبَاعُ التَّابِعِيْنَ:

أي: تَابِعُ التَابِعين: هو من شَافَهَ التابعيَّ مؤمناً بالنبيِّ ﷺ.

وهم الطبقةُ الثالثةُ بعد الصحابة والتابعين، إذ جعلهم النبيُّ ﷺ خير الناس بعدهم (أي بعد الصحابة والتابعين).

وقال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ».

(أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا اشتد، برقم: (٢٦٥٢)، عن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ).

وفي هٰذه الطبقة جماعةٌ من أئمَّة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل:

١ ـ الإمام مالك بن أنس الأَصْبَحِي.

٢ ـ عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعي.

٣ ـ سفيان بن سعيد الثَّوْرِي.

٤ ـ شُعْبَة بن الحَجَّاج العَتَكِي.

٥ ـ عبد الملك بن عبد العزيز، المعروف بـ: «ابن جُرَيْج».

ثم فيهم أيضاً جماعةٌ من تلامذة هؤلاء الذين ذكرناهم، مثل:

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان، وقد أَدرك أصحابَ أنسِ بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ.

٢ ـ عبد الله بن المُبَارك، وقد أَدرك جماعةً من التابعين.

٣ ـ محمَّد بن الحَسن الشَّيْبَاني، هو ممَّن روى «الموطَّأ» عن الإمام مالك، وقد أدرك جماعةً من التابعين. («معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ٤٦ ـ ٤٨، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

مصادر معرفة رجال التابعين وتابعيهم:

١ ـ **الطَّبقاتُ الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد بن مَنِيع البَصْري (المتوفىٰ سنة: ٢٣٠).

٢ ـ **الطَّبقات**: لخليفة بن خَيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُري، (المتوفىٰ سنة: ٢٤٠).

٣ ـ **الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذَّهبي، (المتوفىٰ سنة: ٧٤٧ هـ).

٤ ـ **تذكرة الحفَّاظ**: للإمام الذهبي.

اتِّحَادُ الْمَخْرَجِ:

المُرَادُ بذلك: أنَّ الحديث المُخَرَّج مَدَارُه على صحابيٍّ واحدٍ.

مثالـــه:

حديثُ: «كَلِمَتَانِ حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، خَفِيْفَتان على اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَان في المِيْزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيم». (أخرجه البخاري في آخر كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧]، برقم: ٧٥٦٣).

هٰذا الحديث تفرَّد به أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ.

ومداره عليه، ويُوجَد مثلُ هٰذا أحاديث كثيرةٌ مدارُها على صحابيٍّ واحدٍ.

الاتِّصَالُ:

انظر: «المُتَّصِل» في حرف الميم.

اتِّصَـالُ السَّنَدِ:

هو الحديثُ الذي اتَّصَلَ سندُه مِن أوَّله إلى آخره، وأن يكونَ كلُّ راوٍ من رُوَاتِه قد تحمَّله بوجهٍ مِن وُجوه التحمُّل الصحيح عن شيخه، فيخرج بهٰذا القيدِ ما في سنده نوعُ انقطاعٍ، كـ:

١ ـ **المُرْسَل**: الذي يَرْفَعُه التابعيُّ للنبيِّ ﷺ بإسقاطِ الواسطة بينهما.

٢ ـ **والمُنْقَطِع**: الذي سَقَط من سنده راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ أو أكثر.

٣ ـ **والمُعْضَل**: الذي سَقط من سنده راويانِ أو أكثر على التَّوَالي.

٤ ـ **والمعلَّق**: الذي يَسْقُطُ من أوَّلِ سنده راوٍ أو أكثر. («الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٥٦، بتصرُّف).

اتَّقِ حَيَّاتِ سَلْمٍ لا تَلْسَعُكَ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك، فجَرَح به (سَلْمَ بن سَالِم البَلْخي الزَّاهد، المتوفىٰ سنة: ١٩٦ هـ).

وفي روايةٍ أخرى ذُكر عند ابن المبارك حديثٌ لسَلْم بن سالِمٍ فقال: «وهٰذا من عَقَارِب سَلْمٍ».

وقولُ ابن المبارك هٰذا يَدُلُّ على اتهامِه له بالكذب في الحديث، ويؤكِّد هٰذا تصريحُ ابن المبارك نفسُه بتكذيبه لسَلْم. (انظر: «شرح ألفاظ الجرح والتعديل النادرة» ص: ٥٦).

قال ابنُ حِبَّان: «كان ابنُ المبارك يكذِّبه».

وقال يحيىٰ بن مَعِيْن: «ليس حديثُه بشيءٍ». (انظر: «الضعفاء والمتروكين» ٢/ ٩).

اتِّهَامُ الرَّاوي بِالْكَذِبِ أو الوَضْعِ:

انظر: «تُهْمَة الراوي بالكذب» في حرف التَّاء.

اتُّهِمَ بأَمْرٍ سُوءٍ:

مِن عبارات التجريح النادرة.

تفسير العبارة:

تعاون مع مَرْوان الحمار الأموي علىٰ حبس (إبراهيم الإمام) من آل البيت حتىٰ مات عنده.

والعبارة للإمام الحافظ الناقد بن حِبَّان، ولَفْظُها شديدٌ جدّاً فيمن قيلت فيه كما سيأتي، وهي بعيدةٌ عن ظاهرها، لاحتمالاتٍ عديدةٍ في سبب الحبس عنده، دون الحبس في سجن مَرْوان، فلعلَّه طلب ذلك حِفاظاً عليه، أو أنه ضامنٌ له ونحو ذلك.

مَن قيلت فيه ولم أجدها لغيره: «سالِم بن عَجْلان الحَرَّاني الأَفْطَس، تابعيٌّ مشهورٌ».

قال الحافظ ابنُ حجر: «روىٰ له البخاريُّ وأبو داود، وابن ماجَهْ والنَّسَائي، وقال ابنُ حِبَّان: «اتُّهِمَ بأَمْرٍ سُوءٍ».

ثم قال الحافظُ: ذكر ابنُ سعد أنَّ عبد الله بن علي بن عبد الله بن عبَّاس، قَتله لمَّا غلب علىٰ الشام.

وذكر العِجْلِيُّ أنَّه كان مع بني أميَّة، فلمَّا قَدِم بنو العبَّاس قتلوه.

وقال أبو داود: «كان إبراهيم الإمام عند سالم الأفطس محبوساً، فمات في زمن مروان الحمار، فلمَّا قَدِم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عبَّاس حَرَّانَ دعا به فضرب عُنُقَه».

ثم قال الحافظ: فهٰذا هو أمر السُّوء، الذي زَعم ابنُ حِبَّان أنَّه اتُّهِمَ به. («هدي الساري» ص: ٤٠٤).

وقال فيه ابنُ حِبَّان أيضاً: «كان ممَّن يرىٰ الإرجاءَ، ويقلِّب

الأخبار، ويتفرَّد بالمُعْضَلات عن الثقات». (انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٨٢، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٦٧٩).

اتُّهِمَ بسَرِقَة الحديث:

هـٰذه العبارةُ قِيْلَتْ في الجَرْح المُبْهَم.

قال العلاَّمة ظفر أحمد التَّهَانَوي:

«... فلينتبه لهـٰذا المعنىٰ فقد يَعُدُّه بعضُ القاصرين من الجرْح المُفَسَّر!». («قواعد في علوم الحديث» ص: ٤١٨).

مثـــاله:

ما جاء في ترجَمة (عبد الملك بن الصَّبَاح المِسْمَعي) وذكره الحافظُ الذهبيُّ ناقلاً عن الخليلي أنَّه قال فيه: «كان مُتَّهماً بسرقة الحديث» وهـٰذا جَرْحٌ مُبْهَمٌ. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٢١).

اتُّهِمَ في اللِّقَاء:

تُسْتَعْمَل هـٰذه العبارةُ علىٰ سبيل التُّهْمَة في الرَّاوي، لا التصريحِ بكذبه.

أي: أنَّه حَدَّث عن أقوامٍ لم يَلْقَهم، وادَّعىٰ السَّمَاعَ مِن مشايخ لم يُدْرِكْهم.

مثـــال ذلـــك:

١ ـ قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ في (يحيىٰ بن إبراهيم بن أبي زيد أبو الحسين بن البيان الأُنْدُلُسِي المقرئ): «اتُّهِمَ في اللِّقَاءِ». («المغني في الضعفاء» ٢/ ٧٩٢).

٢ ـ وقال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (عليّ بن معاذ الرَّعيني، المتوفىٰ سنة: ٣٨٩ هـ).. اتُّهِم في اللِّقاء، وقال ابن صابر في

تاريخه: عليُّ بن معاذ كذَّابٌ. . . («لسان الميزان» ٤/ ٢٦٣).

الأَثْبَاتُ:

جمع (ثَبَتٍ)، وهو أن يَذْكُر فيه مؤلِّفه أسانيدَه للكتب التي قرأها علىٰ شيوخه إلىٰ مؤلِّفيها. (تاج العروس).

فالأثبات في الأصل مجموعةٌ من الإجازات التي حصل عليها الطالبُ من شيوخه لرواية كتب الحديث، فإذا جمعت هٰذه الإجازات في مؤلَّفٍ سُمِّيَتْ «الأثبات».

ومن فوائد الأثبـــات:

١ ـ الوقوفُ علىٰ تراجم العلماء المعاصرين للمؤلِّف.

٢ ـ تراجُمُ رجالٍ قد لا نجدهم في كتب التراجم العامة.

٣ ـ وجودُ أسانيد المصنَّفات مما يعين علىٰ تحقيق التراث.

ومن الأثبـــات المشـــهورة:

١ ـ **المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس**: للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **الأمم لإيقاظ الهِمَم**: للشيخ إبراهيم بن حسن الكردي الكَوْراني المدني، (المتوفىٰ سنة: ١١٠٢ هـ)، طُبِعَ بِحَيْدَرْآباد عام (١٣٢٨ هـ).

٣ ـ **بغية الطالبين لبيان المشايخ المحقِّقين**: للشيخ أحمد بن محمد النخلي المكِّي، (المتوفىٰ سنة: ١١٣٠ هـ).

٤ ـ **الإمداد بمعرفة عُلُوِّ الإسناد**: للشيخ عبد الله بن سالم البصري، (المتوفىٰ سنة: ١١٣٥ هـ)، طُبع عام (١٣٢٨ هـ)، جمعه ولده سالم.

٥ ـ **الإرشاد إلىٰ مُهِمَّات علم الإسناد**: للشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي، صاحب «حجة الله البالغة»، (المتوفىٰ سنة: ١١٧٦ هـ)، وعليه يدور أسانيدُ علماء الهند، طُبع الكتاب بمدينة لاهور عام ١٩٦٠ م.

٦ ـ **إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدِّث والفقيهُ له**: باللغة الفارسية، حقَّقه الشيخ المحدِّث عطاء الله حنيف، طبع بمدينة لاهور في عام ١٣٨٦ هـ.

٧ ـ **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**: للعلامة المحدِّث الفقيه أبي علي محمد بن علي الشَّوكاني، (المتوفىٰ سنة: ١٢٥٥ هـ) مؤلِّف «نيل الأوطار»، وغيره.

٨ ـ **العُجالة النافعة (بالفارسية)**: للشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدِّهْلَوي، (المتوفىٰ سنة: ١٢٣٩ هـ).

٩ ـ **حصر الشارد في أسانيد محمد عابد**، (المتوفىٰ سنة: ١٢٥٧ هـ).

١٠ ـ **الوجازة في الإجازة**: للعلاَّمة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، (المتوفىٰ سنة: ١٣٢٩ هـ).

١١ ـ **وفهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات**: للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكَتَّاني، (المتوفىٰ سنة: ١٣٤٧ هـ)، طُبع بدار الغرب الإسلامي.

١٢ ـ **إتحاف القاري بثبت الأنصاري**: للعلامة المحدِّث الشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري المدني، (المتوفىٰ سنة: ١٤١٨ هـ).

(انظر: «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» للأعظمي، ص: ٥ ـ ٧، و«كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها»: للشيخ ابن عقيل الظاهري»).

أَثْبَتُ البِلادِ في الْحَدِيْثِ الصَّحِيح:

قال الخطيبُ البغدادي: «أَصَحُّ طُرُق السُّنَن ما يرويه: أهلُ الحرمَين: مكّة والمدينة؛ فإنَّ التدليس فيهم قليلٌ، والكذبُ، ووَضْعُ الحديث عندهم عزيزٌ؛ أي: نادِرٌ».

ولأهل اليَمَن: رواياتٌ جيِّدةٌ وطُرُقٌ صحيحةٌ، إلا أنَّها قليلةٌ، ومَرْجِعُها إلىٰ أهل الحجاز أيضاً.

ولأهل البَصْرة من السُّنَن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكُوْفِيُّون مثلهم (أي مثل أهل البصرة) في الكثرة، غير أنَّ رواياتهم كثيرةُ الدَّغَل، قليلةُ السَّلامة من العِلَل.

وحديثُ الشاميِّين أكثرُه مراسيل ومقاطيع، وما اتَّصل منه ممَّا أسنده الثقاتُ؛ فإنَّه صالحٌ، والغالبُ عليه ما يتعلَّق بالمواعظ». («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

وقال شيخُ الإسلام الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفق أهلُ العلم بالحديثِ علىٰ أنَّ أَصَحَّ الأحاديث ما رواه: أهلُ المدينة، ثم أهلُ البصرة، ثم أهلُ الشام». («قواعد التحديث» ص: ٨١).

أَثْبَتُ النَّاسِ:

هٰذه العبارةُ مِن أعلىٰ مراتب التعديل التي زادها الحافظُ ابن حجر. (انظر: «شرح النخبة» (ص: ١٣٩).

وقيل: إنَّ ابن حجر تَبَعٌ لغيره في هٰذا.

حكمـــــها:

يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ بها.

أَثْبَتُ النَّاسِ في فلانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ بمعنىٰ: أنَّ الرَّاوي إذا كان مُكْثِراً عن شيخٍ في الأَخْذ والمُلَازَمة كان من أثْبَتِ النَّاسِ فيه وعَرَفَ كلَّ ما عند الشيخ فلا يستطيع أحدٌ أن يأتيَ بأحاديثَ عن ذلك الشيخِ لا يَعْرِفها هـٰذا التلميذُ.

ومثـالُ ذلـك:

١ ـ قال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (جعفر بن إِيَاس أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة، المتوفىٰ سنة: ١٣١ هـ): «ثقةٌ من أَثْبَتِ النَّاس في سعيد بن جُبَيْر وضَعَّفه شعبةُ في حبيب بن سالم وفي مجاهد من الخامسة مات سنة خمس ـ وقيل ست ـ وعشرين ٤». («تقريب التهذيب» ص: ١٣٩).

٢ ـ وقال الحافظُ الذَّهَبيُّ في ترجَمة (سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمَّد الكوفي ثم المكِّي، المتوفَّىٰ سنة ١٩٨هـ): «أحدُ الثقات الأعلام، أَجمعت الأمَّـةُ علىٰ الاحتجاج بـه... قـال أحمـد بـن حنبـل: هـو أثْبَـتُ النَّـاس فـي عَمْـرو بـن دينار...». («ميزان الاعتدال» ٣/ ٢٤٧).

الأَثَـرُ:

لغـةً: بَقِيَّةُ الشيءِ.

واصطلاحـاً: فيه قَوْلان:

١ ـ هو مرادفٌ للحديث: أي أنَّ معناهما واحدٌ، فيكون تعريفُه بناءً علىٰ ذلك كتعريف «الحديث»، وهو: «ما أُضِيْفَ إلىٰ النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ». («تدريب الراوي»: ١/ ١٨٥).

٢ ـ هو مُغَايِرٌ للحديث: يعني أنَّ المراد بـ «الأثر» غيرَ المراد بـ «الحديث».

فيكون تعريفُ الأثر ـ علىٰ هـٰذا القول ـ هو: «ما أُضِيْفَ إلىٰ الصحابة والتابعين من أقوالٍ أو أفعالٍ». (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ١٨٤).

٣ ـ وعند فقهاء خُرَاسان: «الأثر» مُغَايِرٌ لـ «الحديث»، لـٰكنَّ المراد به: الموقوف فقط، دون المقطوعِ.

الأَثَـرِيُّ:

قال الحافظُ السُّيُوطيّ: «يُسَمَّىٰ المحدِّثُ أَثَرِيّاً، نسبةً للأثر». («تدريب الراوي»: ١/ ١٨٥).

ويؤيِّد ذلك إطلاقُ الحافظ العِرَاقي علىٰ نفسِه لَقبَ (الأَثَرِيّ)، بمعنىٰ (المحدِّث)، حيثُ قال في أوَّل ألفيته:

يقـــولُ راجـــي ربِّـــه المقتـــدر
عبـد الـرحيـم بـن الحسيـن الأَثَـرِيّ

(انظر: «فتح المغيث» ١/ ٦)

أُجائِيْهِ بَيْنَ يَدِي اللهِ غَداً:

هـٰذا التعبيرُ استعمله القاسمُ بن زكريا المُطَرِّز في تجريح (محمد بن يونس بن موسىٰ الكُدَيْمي، المتوفىٰ سنة: ٢٨٦ هـ).

فقد نقل الدارقطنيُّ عن شيخه أحمد بن المُطَّلِب بن عبد الله بن الواثق الهاشمي، أنه قال: كنَّا يوماً عند القاسم المُطرِّز، وكان يقرأ علينا مسندَ أبي هريرة، فمرَّ في كتابه حديثٌ عن الكُدَيْمي، فامتنع عن قراءته، فقام إليه محمدُ بن عبد الجبَّار ـ وكان قد أكثَرَ عن الكديمي ـ، فقال: أيها الشيخ! أُحِبُّ أن تقرأه، فأبىٰ، وقال: أنا

أجائيه بين يدي الله يوم القيامة؛ وأقول: إنَّ هـٰذا كان يكذب علىٰ رسول الله ﷺ، وعلىٰ العلماء. («سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» ص: ١١٢).

الإِجَازَةُ:

لغــةً: الإذن.

قال الفَيْرُوز آبادي: «استجاز: طلب الإجازةَ، أي الإذن». (القاموس المحيط).

وقال الزَّبِيْدِيُّ: «ومن المجاز: استجاز رجلٌ رجلاً: طلب الإجازةَ، أي الإذنَ في مَرْوِيَّاته ومسموعاته، وأجازه فهو مُجَازٌ.

والمجازات: المَرْوِيَّات.

والإجازة: أحدُ أقسام الأخذ والتحمُّل». (تاج العروس).

وقال: الحافظُ ابنُ الصَّلاح (نقلاً عن ابن فارس): ومعنىٰ الإجازة في كلام العرب مأخوذٌ من جواز الماء الذي يُسْقَاه المالُ من الماشية والحرث، يقال منه: استجزتُ فلاناً فأجازني، إذا أسقاك ماءً لأرضك أو ماشيتك».

كذلك طالبُ العلم، يَسْأل العالمَ أن يُجيزه عِلْمَه، فيُجيزه إيَّاه. («علوم الحديث» ص: ١٦٣ ـ ١٦٤).

واصطلاحــاً: وبناءً علىٰ هـٰذا التعريف تكون صورةُ الإجازة كما يلي:

«هي إذنُ الشيخ للطالب أن يرويَ عنه حديثاً أو كتاباً، من غير أن يَسْمَعَ ذلك منه، أو يَقْرَأَ عليه». (انظر: «فتح المغيث» ٢/ ٩١).

وقال ابنُ جَمَاعة: «الإجازة إذنٌ، وصُوْرَتُها: أن يقول الشيخُ

لأحدِ طُلاَّبه: «أَجَزْتُ أن تروِيَ عني كذا». («المنهل الروي» ص: ٨٧).

إِجَازَةٌ للمَحْمُول أو بالمجهول:

وهو أن يقول: «أَجزتُ محمَّداً أن يرويَ عنِّي كتابَ السُّنَن، وهناك جماعةٌ مشتركون في هٰذا الاسم «محمَّد»، وكتب السُّنَن كثيرةٌ.

لذا ذهب أكثرُ العلماء إلىٰ أنَّ هٰذه الإجازةَ فاسدةٌ لا فائدةَ لها.

ولٰكن لو قال: «أجزتُ لفلانٍ كذا وكذا إنْ شاء روايتَه عني، أو لك إن شئتَ، أو أَحْبَبْتَ، أو أَرَدْتَ» فالأظهر الأقوىٰ أنَّ ذلك جائزٌ، إذ قد انتفتْ فيه الجهالةُ وحقيقةُ التعليق، ولم يَبْقَ سوىٰ صيغتِه، والعلم عند الله تعالىٰ. (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٥٨).

إِجَازَةُ الشَّيْخِ:

عبارةٌ يُجيز بها الشيخُ روايةَ الكتابِ عنه، وغالباً ما تكون بهٰذه الألفاظِ: «سَمِعَه منِّي، وأَجَزْتُ له روايتَه». (انظر: «المنهل الروي» ص: ٨٣).

إِجَازَةٌ عَامَّة:

وهو أن يُجيز لغير مُعَيَّنٍ، بوصف العُموم، وذلك كقوله: «أَجَزْتُ للمسلمين» أو «أجَزْتُ لكلِّ أحدٍ» أو «أَجَزْتُ لِمَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي» وما أَشْبَهَ ذلك.

قال ابنُ الصَّلاح: «هٰذا نوعٌ تكلَّم فيه المتأخِّرون ممَّن جوَّز أصلَ الإجازة واختلفوا في جوازه، فإن كان ذلك مُقَيَّداً بوصفٍ حاصرٍ أو نحوه فهو إلىٰ الجوازِ أَقْرَبُ. («علوم الحديث» ص: ١٥٤).

والصحيحُ في هٰذه الصورةِ الصِّحَّةُ، فقد قال القاضي عِيَاض في

«الإلماع»: ما أحْسَبُهم اختلفوا في جوازه ممَّن يَصِحُّ عنده الإجازةُ، ولا رأيتُ مَنَعه لأحدٍ؛ لأنَّه محصورٌ موصوفٌ كقوله: لأولاد فلانٍ». (انظر: «الإلماع» للقاضي عياض، ص: ١٠).

أَجَازَ لي:

مِن ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاولَةَ. (انظر: «الكفاية» ص: ٣٣٢).

أَجَازَني:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاولةَ. («تدريب الراوي» ٢/ ٥٢).

إِجَازَةُ مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ المُجِيْزُ بَوَجْهٍ لِيَرْوِيَهُ المُجَازُ إِذَا تَحَمَّلَهُ المُجِيْزُ:

قال القاضي عِيَاض: «لم أرَ من تكلَّم فيه، ورأيتُ بعضَ المتأخِّرين يَصْنَعونه، ثم حكىٰ عن قاضي (قُرْطُبَةَ) أبي الوَليد، مَنْعَ ذلك.

وقال عياض: «وهو الصحيحُ».

قال الإمامُ النَّووي: «وهـٰذا هو الصَّواب». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩).

إِجَــازَةُ الْمَعْــدُوْمِ:

وهي أن يقول: «أَجَزْتُ لمن يُوْلَد لفلانٍ».

واختلف المتأخِّرون في صحة هـٰذه الإجازة، فإنْ عَطَفه علىٰ موجودٍ كـ: «أَجزتُ لفلانٍ، ومن يُولَد له، أو لك، ولعَقِبك ما تناسَلُوا»، فأولىٰ بالجوازِ.

فقد جوَّزها جماعةٌ، منهم: الخطيب البغدادي، والحافظ أبو بكر بن أبي داود.

ومَنَعها الآخرون: منهم القاضي أبو الطيب. («تدريب الراوي» ١/ ٣٢).

وقال ابنُ الصَّلاح: «وهو الصحيحُ الذي لا ينبغي غيرُه». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٧).

وما أَظُنُّ وَقَع شيءٌ من هـٰذه الإجازة في كتب الحديث، والله أعلَمُ.

إِجَـازَةُ مُعَيَّنٍ غَيْـرَه:

وهي كأن يقول: «أجزتُكَ مَسْمُوعاتي ومَرْوِيَّاتي». (المنهل الروي: ص: ٨٥).

قال الإمام النَّووي: «فالخلافُ فيه أَقوىٰ وأكثرُ، والجمهورُ من الطَّوائف جَوَّزُوا الرِّوايةَ وأوجبوا العملَ». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٢، و«الإلماع» ٧٨ ـ ١٧٠).

إِجَـازَةُ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّـنٍ:

وهـٰذه مِن أعلىٰ أنواع الإجازة المجرَّدة عن المناولة، وهي أن يقول: «أَجزتُكَ البُخاريَّ أو ما اشْتَمَلتْ عليه فهرستي». («المنهل الروي» ص: ٨٤).

حكم هـٰذه الإجازة:

قال أبو الوليد الباجي: «لا خلافَ في جواز الرِّوايةِ بالإجازة من سَلَفِ هـٰذه الأُمَّة وخَلَفِها». («تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

والصحيح الذي قاله الجمهورُ من الطَّوائف، واستقرَّ عليه العملُ

جوازُ الرِّواية والعملُ بها، وأَبطلها جماعاتٌ من الطَّوائف. (انظر: «المنهل الروي» ص: ٨٤، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

إجَازَةُ الطِّفْلِ:

قال الخطيبُ البغدادي: «رأينا كافَّة شيوخنا يُجيزون للأطفالِ الغُيَّبِ عنهم من غير أن يسألوا عن مَبْلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نَرَهُم أجازوا لمَن لم يكن مولوداً في الحال، ولو فعَله فاعلٌ يَصِحُّ، لمقتضىٰ القياس إيَّاه، والله أعلم». («الكفاية» ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

ولاحَظَ الإمامُ ابن الصلاح في مثل هـٰذه الإجازةِ مجرَّدَ بقاء سلسلةِ الإسناد وقال: «كأنَّهم رأوا الطِّفْلَ أهلاً لتحمُّل هـٰذا النَّوع من أنواع تحمُّل الحديث، لِيُؤدِّي به بعدَ حصول أهليَّته، حِرْصاً علىٰ سبيل السبيل إلىٰ بقاء الإسناد الذي اختصَّتْ به هـٰذه الأمَّةُ، وتقريبِه من رسولِ الله ﷺ، والله أعلم». («علوم الحديث» ص: ١٦٠).

أَجْرَأُ مِنْ خَاصِي الأَسَدِ:

وفي الأصْلِ هو المَثَلُ، ولكنَّه مُسْتَعْمَلٌ في ألفاظ التعديل النادرة ومن أعلىٰ مراتبها.

وأمَّا المثلُ فهو كما حكىٰ المَيْدانيُّ: «يُقالُ: إنَّ حَرَّاثاً كان يَحْرُث، فأتاه أسدٌ فقال: ما الذي ذَلَّل لك هـٰذا الثَّوْرَ حتىٰ يُطيعك؟

قال: إني خَصْيتُه، قال: وما الخِصَاء؟ قال: ادْنُ منِّي أُرِكَهُ، فدنا منه الأسدُ مُنقاداً ليَعْلَم ذلك، فشَدَّه وَثَاقاً وخَصَاه، فقيل: (أَجْرَأُ من خاصِي الأَسَدِ). (انظر: «مجمع الأمثال» ١/ ١٨٢).

وهـٰذا الرجلُ كان كما ترىٰ علىٰ درجةٍ من الحذر واليَقظَة، والانتباه والفِطْنة ما مَكَّنه مِن فعل ما يريد، وهو ثابتُ القَلْب، والعزيمة، رغم ما قد يلحق به فيما لو لم يكن كذلك.

وقد قيل هـٰذا المَثَلُ في حَقِّ الإمام علي بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي، أبي الحسن الدَّارَقُطْنِي، (المتوفَّىٰ سنة: ٣٨٥ هـ)، لمَّا قرأ «كتاب النَّسب» علىٰ مسلم العَلَوي، ولم يُؤْخَذ عليه في ذلك لحنٌ، علىٰ ما فيه من الشعر والأدب وغير ذلك، فقال: «يا أبا الحسن، أنت أجْرَأُ من خاصِي الأَسَدِ، تقرأ مثلَ هـٰذا الكتابِ مع ما فيه من الشعر والأدب فلا يُؤْخَذُ عليك فيه لحنةٌ، وأنت رجلٌ من أصحاب الحديث!!» وتعجَّب منه. (انظر: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٥٣).

فدَلَّ ذلك علىٰ مدىٰ إتقان الإمام الدَّارَ قُطْني رحمه الله تعالىٰ، وإحاطتِه بعلومٍ كثيرةٍ أخرىٰ، وهـٰذه العبارة أيضاً من أعلىٰ مراتب التعديل وإنْ كانت نادرةَ الاستعمالِ.

الأَجْـزَاءُ:

لغــةً: هو جَمْعُ «جُزْء»، ومعناه: البعضُ، والنصيبُ، والقطعةُ من الشيء. (القاموس المحيط).

وفي اصطلاح المحدِّثين: تأليفٌ يَجْمَعُ الأحاديثَ المَرْوِيَّة عن رجلٍ واحدٍ، سواء كان ذلك الرجلُ من طبقة الصحابة، أو من بعدهم: كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالكٍ.

كما أنَّ الجزءَ يُطْلَق علىٰ التأليف الذي يَدْرُس أسانيد الحديث الواحد ويتكلَّم عليه، مثل: «اختيارُ الأَوْلىٰ في حديث اختصام المَلأ الأعلىٰ» للحافظ ابن رَجَب الحَنْبَلي.

كما أنَّ الأجزاء الحديثية قد تُوْضَع في بعض الموضوعات الجزئية، مثل: «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري، و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، و«جزء قيام الليلة» للمَرْوَزِي.

وقد يَجْمَع الجزءُ أحاديثَ انتخبها المؤلِّفُ لِمَا وَقَع لها في نفسِه، ك: «العُشَاريات»، و«العِشْرينات» و«الأرْبعينات» و«الخمْسينات» و«الثَّمانينات» ومنه «كتاب الوُحْدان» للإمام مسلم. (انظر: تعريف كلَّ واحدٍ منه في حرفه).

ويتفَاوَتُ حجمُ الأجزاءُ مِن بِضْع أَوراقٍ، بل من ورقةٍ واحدةٍ، إلىٰ العشرات، والغالبُ أن تكون صغيرةً.

فائـدة الأجـزاء:

مِن أَبْرَز فوائد الأجزاء: أنَّها تمتاز بعلم الأئمَّة، لِمَا أنَّ إفرادَ الموضوعِ الجزئيِّ بالبحث يتطلَّبُ استقصاءاً وعُمْقاً.

أَجَزْتُ فُلَاناً الفُلَانِيّ:

تُسْتَعْمَل هـٰذه العبارةُ عند إجازة مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٢٩).

أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ:

تُسْتَخْدَمُ هـٰذه العبارة في إجازة المُعَيَّن لمجهولٍ من النَّاس.

حكمـــها:

لا تَصِحَّ الروايةُ بهـٰذه الإجازة، ولا تُفيد، إذْ لا سبيلَ إلىٰ معرفة هـٰذا المُبْهَم ولا تعيينه. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥، و«فتح المغيث» ٢/ ٨٤).

وصَرَّح ابنُ الصلاح بقوله: «... هـٰذه إجازةٌ فاسدةٌ لا فائدةَ فيها». («علوم الحديث» ص: ١٥٦).

أَجَزْتُ لِفُلَانٍ كَذَا، إِنْ شاءَ رِوَايَتَهُ عَنِّي:

قال الإمام النَّووي: «فالأظْهَرُ جوازه»؛ أي: جوازُ تلك

الإجازة. («تدريب الراوي» (٢/ ٣٦).

أَجَزْتُ لَكَ إِنْ شِئْتَ أَوْ أَحْبَبْتَ أَوْ أَرَدْتَ:

قال الإمام النَّووي: «فالأظهَرُ جوازه، أي جوازُ تلك الإجازة». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

وقال الحافظ السَّخَاوي: «... فالأظهرُ الأقوىٰ فيها الجوازُ إذ قد انتفت فيها الجهالةُ وحقيقةُ التعليق، ولم يَبْقَ سوىٰ صِيْغَتِه فاعْتَمِدْ ذلك....». («فتح المغيث» ٢/ ٩٠).

أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي إِنْ شِئْتَ الرِّوَايَةَ عَنِّي:

وهي من ألفاظ الإجازة، والأظْهَرُ والأَقوىٰ هما الجوازُ، لانتفاء الجهالة. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

أَجَزْتُ لِمَن يَشَاءُ الرِّوَايَةَ:

قال الإمام النَّووي: «فالأَوْلىٰ بالجواز؛ لأنَّه تصريحٌ بمقتضىٰ الحال». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

والصحيحُ فيه عَدَمُ الصِّحَّة كما سبق. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٦).

إِجَازَةُ المُجَازِ:

قال النَّووي: «وهو كأن يقول: (أجزتُكَ مُجَازاتي) مَنَعه بعضُ من لا يُعْتَدُّ به، والصحيحُ الذي عليه العملُ بجوازه، وبه قَطَع الحُفَّاظُ أمثال: أبي الحسن الدَّارَقُطْني، وأبي العبَّاس بن عقدة، وأبي نُعَيْم الأصبهاني، وأبي الفتح نصر المَقْدِسِي وغيرهم. («تدريب الراوي» ٢/ ٤٠).

إِجَازَةٌ مُعَلَّقَةٌ:

وهو أن يقول: «أجزتُ مَنْ شاء فلان»، أو «إنْ شاءَ زَيْدٌ إجازةَ أحدٍ أجزتُه».

قال ابنُ الجَمَاعة: «. . . فهاهُنا جهالةٌ وتعليقٌ، والأَظهرُ أنَّها لا تَصِحُّ. . .». («المنهل الروي» ص: ٨٦).

أَجَزْتُ لِمَن يَشَاءُ فُلَانٌ:

قال الحافظ السيوطي: «أُدْخِلَت هـٰذه العبارةُ في ضَرْبِ الإجازة المجهولة». («تدريب الراوي» ٢/ ٣٤).

والتي لا تَصِحُّ، وتكون باطلةً.

أَجَـزْتُكَ:

يُسْتَخْدَمُ هـٰذا اللفظُ عند إجازة مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ. («تدريب الراوي» ٢/ ٣٤).

أَجَزْتُكَ جَمِيْعَ مَسْمُوْعَاتِي أَوْ مَرْوِيَّاتِي:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ عند إجازةِ مُعَيَّنٍ لغير مُعَيَّنٍ. («تدريب الراوي» ٢/ ٣١، و«المنهل الروي» ص: ٨٥).

أَجَزْتُكُـــمْ:

انظر: «أَجَزْتُكَ».

أَجْوَدُ الأَسَانِيْدِ:

هـٰذه عبارةُ الإمام أحمد بن حَنْبَل، يعني بها «أَصَحَّ الأسانيد».

وقد تحدَّث عنه الحافظُ السيوطيُّ وقال: «أمَّا الجيِّدُ: فقال شيخُ الإسلام (أي الحافظ ابن حجر) في الكلام علىٰ أَصَحِّ الأسانيد ـ لما

حكىٰ ابنُ الصَّلاح عن أحمد بن حنبل أنَّ أصَحَّهما: الزُّهْرِيُّ، عن سالمٍ، عن أبيه: عبارةُ أحمد: «أجود الأسانيد».

وقال: هٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ ابن الصَّلاح يرىٰ التسويةَ بين «الجَيِّد» و«الصحيح». («تدريب الراوي» ١/ ١٤٣).

ولذا قال الحافظ البُلْقِيْني بعد أنْ نَقَل ذلك: «ومن ذلك يُعْلَم أنَّ الجودةَ يُعَبَّر بها عن الصِّحَّة». («محاسن الاصلاح» ص: ١٥٤).

الآحادُ:

لغـةً: جمع «أَحدٍ» بمعنىٰ الواحد، وهو ما يرويه شخصٌ واحدٌ.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لم يجمع شروطَ المتواتر، وهو يَشْمُل هٰذه الأنواع:

١ ـ مشهور.

٢ ـ عزيز.

٣ ـ فرد.

٤ ـ غريب.

ويقالُ لكلٍّ منها خَبَرُ واحدٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وفيها ـ أي الآحاد ـ المقبولُ وهو ما يجبُ العملُ به عند الجمهور.

وفيها المردودُ، وهو الذي لم يَرْجَحْ صِدْقُ المُخْبِر به لتوقُّف الاستدلال بها علىٰ البحث عن أحوال رُوَاتِها دونَ الأَوَّل، وهو المتواتِر فكلُّه مقبولٌ، لإفادته القَطْعَ بصِدْقِ مُخْبِره، بخلاف غيرِه من أخبار الآحاد.

لكن إنَّما وجب العملُ بالمقبول منها؛ لأنَّها إمَّا أن يُوجَد فيها أَصْلُ صفةِ القبول، وهو ثبوتُ صدقِ الناقِلِ [لاتصاله بالعَدالة والضَّبْطِ]، أو أصلِ صفةِ الرَّدِّ، وهو ثبوتُ كَذِبِ الناقِلِ، أَوْ لا [أي: أو لا يتَّصف بأصل صفة القبول ولا بأصل صفة الرَّدِّ، فيكون مُحتمِلاً للقبول والرَّدِّ، مثل: سَيِّئ الحفظ، والمجهول].

فـالأول: يَغْلِبُ على الظَّنِّ صِدْقُ الخَبَرِ لثُبوت صِدْقِ ناقِلِه فيُؤخَذُ به.

والثاني: يَغْلِبُ على الظَّنِّ كَذِبُ الخَبَرِ لثُبوتِ كَذِب ناقِلِهِ فَيُطْرَحُ.

والثالث: إنْ وُجِدَتْ قرينةٌ (أي صفةٌ أو حالةٌ) تُلْحِقُه بأحد القسْمَين التَحق، وإلاَّ فَيُتَوَقَّفُ فيه، فإذا تُوُقِّفَ عن العمل به صار كالمردود، لا لثُبوت صفة الرَّدِّ؛ بَلْ لكونِه لم تُوجَد فيه صفةٌ توُجِبُ القبولَ، والله أعلم». («شرح النخبة» ص: ٥١، شرح الكلمات والعبارات بين المعقوفتين هو من تحقيق نسخة الدكتور نور الدين عتر).

أَحَادِيْثُ الآحَاد:

انظر: «الآحاد».

أَحَادِيْثُهُ تُشْبِهُ أحادِيْثَ فُلاَنٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ في الراوي جَرْحاً وتعديلاً، وذلك بالنَّظر في المُشَبَّه به، فإنْ كان ثِقَةً فهـٰذا تعديلٌ، وإنْ كان غيرَ ثقةٍ فهو جَرْحٌ.

مثالُ استعمالها في الثقة:

ما جاء في ترجَمة (وضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري، أبي عَوانة مولىٰ يزيد بن عطاء الواسِطي، المتوفىٰ سنة: ١٧٦ هـ) قال الإمام

يحيىٰ بن سعيد القَطَّان: «ما أَشْبَهَ حديثُهُ بحديثهما» يعني: أبا عَوَانة بسفيان وشعبة. («الجرح والتعديل» ٩/ ٤٠).

ومثال استعمالها في غير ثقةٍ:

ما جاء في ترجَمة (يعقوب بن محمَّد بن عيسىٰ الزُّهْرِي المَدِيني، المتوفىٰ سنة: ٢١٣ هـ) قال الإمام يحيىٰ بن مَعِيْن: «صدوقٌ: ولكن لا يبالي عمَّن حَدَّث».

وقال مَرَّةً: «أحاديثُه تُشْبِهُ أحاديثَ الواقِدي محمَّد بن عمر - يعني تركوا حديثَه - وقال محمَّد بن أحمد الفقيه: «سئل عنه صالحُ بن محمَّد فقال: حديثُه يُشْبِهُ حديثَ الواقدي - كأنَّه يُضَعِّفه. (انظر: «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٧٠).

وهناك حالةٌ أخرىٰ؛ وهي: أنَّ بعض الرُّواة لسُوْءِ حفظه واضطرابه قد يحدِّث بحديث أحد المشايخ ويَعْزوه إلىٰ شيخٍ آخر، فإذا سَمِع ذلك أحدُ الأئمَّة الذين يَعْرِفون الرَّاويَ، وما رَوىٰ، قال: قال: «هٰذا يُشْبِهُ حديثَ فلانٍ، وليس من حديثِ فلانٍ». (انظر: «شفاء العليل» ص: ٣٩٤).

الأَحَادِيْثُ الثُّلاَثِيَّةُ:

هي ما كان بين الإمام المُصَنِّف، وبين النبيِّ ﷺ ثلاث وسائط.

مثالــه:

١ - حديث الإمام أحمد قال: «ثنا سفيان قال: قلتُ لعَمْرو: سمعتُ جابراً يقول: مرَّ رجلٌ في المسجد معه سِهامٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِها»؟ قال: نعم. (أخرجه أحمد في «مسنده» ٣/ ٣٠٨، برقم: ١٤٣٤٩).

٢ - وحديث رواه البخاري: حدَّثنا مَكِّيُ بن إبراهيمَ قال: حدَّثنا

يزيدُ بن أبي عُبَيْدٍ، عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَعِ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ يَقُلْ عليَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ». (أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي، برقم: ١٠٩).

الثلاثيَّات في كُتب السُّنَّة المشهورة:

تَنحصِرُ الثلاثيَّاتُ في «صحيح البخاري» كما في «كشف الظنون» في اثنين وعشرين (٢٢) حديثاً، وهي مطبوعةٌ مع شرحها.

وأمَّا في «صحيح مسلم» فليس فيه ثلاثيٌّ.

وكذا «سنن أبي داود» و«سنن النَّسائي» ليس فيهما ثلاثيٌّ أيضاً.

وأمَّا «جامع الترمذي» ففيه حديثٌ ثلاثيٌّ واحدٌ، وهو ما رواه في أواخر الفِتَن قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن موسىٰ الفَزَارِي ـ ابن ابنه السُّدِّيُّ الكُوفي ـ، حدَّثنا عُمَرُ بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي علىٰ النَّاسِ زمانٌ الصَّابِرُ فيهم علىٰ دِيْنِهِ كالقَابِضِ علىٰ الجَمْرِ». (في باب الصابر علىٰ دينه في الفتن...، برقم: (٢٢٦٠)، وقال: هٰذا حديث غريب من هٰذا الوجه).

وأمَّا «سُنَن ابن ماجه» ففيه عِدَّةُ ثلاثياتٍ، وهي من طريق جُبَارَة بن المُفَلِّس.

وأمَّا «سنن الدَّارِمي» فثلاثيَّاتُه خمسة عشر (١٥) حديثاً وقعتْ في «مسنده» بسنده.

وأمَّا «مسند أحمد» فثلاثيَّاتُه اثنان وثلاثون وثلاثمئة (٣٣٢)، طُبعت مع شرحها للشيخ محمَّد السَّفَارِيْني.

أحَادِيثُهُ لا تُشْبِهُ أحَادِيثَ الثِّقَاتِ:

قد تُسْتَعْمَلُ هٰذه العبارةُ في الجَرْح الشَّديد، فقد يكون سببُ

ذلك أنَّ الرَّاوي رَوىٰ ما لم يُتابَع عليه لوَهْمِه وسوء حِفْظه، أو لروايته عن كلِّ أحدٍ، أو يأتي عن الثقات بمَناكير علىٰ سبيل التدليس، وقد كَثُر استعمالُ هـٰذه العبارة عند ابن حِبَّان في كتابه: «المجروحين»، وعند ابن عدَيٍّ في «الكامل».

مثـــال ذلـــك:

١ ـ قال ابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٢٢) في ترجَمة (مِيْنا مولىٰ عبد الرحمـٰن بن عَوْف): «روىٰ عنه عبدُ الرَّزَّاق، عن أبيه عنه، مُنْكَرُ الحديث، قليلُ الرِّواية، رَوىٰ أَحْرُفاً يسيرةً لا تُشْبِهُ أحاديثَ الثقات، وجَبَ التنكُّبُ عن روايته».

٢ ـ وقال ابنُ عَدَيٍّ في «الكامل» (٥/ ٢١٢) في ترجَمة (عليِّ بن يزيد بن سُلَيمْ الصُّدَائي أبي الحسن): «قال ابنُ عَرَفَة: حدَّثنا أبو الحسن صاحبُ الأكَفان ولا يُسَمِّيه وهو عليُّ بن يزيد، هـٰذا أَظُنُّه بَصْرِيّاً، أحاديثُه لا تُشْبِهُ أحاديثَ الثِّقات، إمَّا أن يأتي بإسنادٍ لا يُتَابَع عليه، أو بمَتْنٍ عن الثقات مُنْكَرٍ، أو يروي عن مجهولٍ...».

أَحَادِيثُهُ لا تُشْبِهُ أَحَادِيْثَ فُلَانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ في راوٍ لكثرة أخطائه واضطرابِه في الأحاديث التي يرويها.

مثـــالُ ذلـــك:

قال الجُوْزَجاني في «أحوال الرجال» (١/ ٩٦) في ترجَمة (شهر بن حَوْشَب الأَشْعَري الشامي): «أحاديثُه لا تُشْبِه حديثَ الناس...».

الأَحادِيْثُ المُشْتَهِرَةُ علىٰ الأَلْسِنَةِ:

المرادُ بها ما تَدُور علىٰ أَلْسِنَة النَّاس، ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبةٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ، وقد يكون بعضُ هـٰذه الأحاديث

صحيحاً أو حَسَناً، ولكنَّ الكثير منها ضعيفٌ، أو موضوعٌ، أو لا أَصْلَ له.

تنبيـــه:

و«الشهرة» في هـٰذه الأحاديث ليستْ هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها: أنْ يُرْوَىٰ الحديثُ من ثلاث طُرُقٍ أو أكثرَ، وإنَّما المرادُ بها الشهرةُ اللُّغَوية، أي انتشارُ هـٰذه الأحاديث علىٰ ألسنة الناس ومعرفتها لدىٰ عامَّتِهم.

وبما أنَّ انتشار مثلِ هـٰذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين، يُفْسِد عليهم دِينَهم، لاعتقادهم: أنَّها مرويةٌ عن نبيِّهم، وبالتالي عملُهم بمقتضاها، وزعمُهم أنَّه لا يَصْلُح سِوَاها، لذا قام كثيرٌ من العلماء المتخصِّصين بالحديث في أعصارٍ متعاقبةٍ بتصنيف كتبٍ جمعوا فيها الأحاديثَ المشتهرةَ علىٰ الألسنة في تلك العصور، وبيَّنوا صحيحَها من سقيمها.

وبيَّنوا مَن رواها وخَرَّجها من أصحاب المصنَّفات إنْ كان لها أصلٌ؛ وذلك تحذيراً للناس مِنَ العمل بها، أو التأدُّب بأدبها إنْ كانت مكذوبةً أو لا أصلَ لها.

أشهر المصنَّفات في الأحاديث المشهورة:

وأكثرُ هـٰذه المصنَّفات مُرَتَّبٌ علىٰ نسق حروف المعجم، ومنها:

١ ـ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشِي، (المتوفىٰ سنة: ٧٩٤ هـ).

٢ ـ **الدُّرَرُ المنتشرة في الأحاديث المشتهرة**: لجلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطي، (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

٣ ـ **اللَّآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة ممَّا أَلِفَه الطبعُ، وليس له أصلٌ في الشرع**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٤ ـ **المقاصد الحسَنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشهورة علىٰ الألسنة**: لمحمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوي، (المتوفىٰ سنة: ٩٠٢ هـ).

٥ ـ **تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث**: لعبد الرحمٰن بن علي بن الدَّيْبَع الشَّيْباني، (المتوفىٰ سنة: ٩٤٤ هـ).

٦ ـ **البَدْرُ المنير في غريب أحاديث البشير النذير**: لعبد الوهَّاب بن أحمد الشَّعْرَاني، (المتوفىٰ سنة: ٩٧٣ هـ).

٧ ـ **تسهيل السَّبيل إلىٰ كشف الالتباس عمَّا دارَ من الأحاديث بين الناس**: لمحمَّد بن أحمد الخليلي، (المتوفىٰ سنة: ١٠٥٧ هـ).

٨ ـ **إتقانُ ما يَحْسُن من الأحاديث الدائرة علىٰ الأَلْسُن**: لنجم الدين محمَّد بن محمَّد الغزي، (المتوفىٰ سنة: ٩٨٥ هـ) جَمَع فيه بين كتاب الزَّرْكَشي، وكتاب السُّيُوطي، وكتابِ السَّخاوي، وزياداتٍ حسنة عليها.

٩ ـ **كشف الخَفَاء ومُزِيْل الإلْبَاس عمَّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العَجْلُوني، (المتوفىٰ سنة: ١١٦٢ هـ).

١٠ ـ **أَسْنَىٰ المَطَالب في أحاديث مختلفة المراتب**: لمحمَّد بن درويش الشهير بـ «الحُوْت البَيْرُوتي»، (المتوفىٰ سنة: ١٢٧٦ هـ)، جَمَعها له ولدُه أبو زيد عبد الرحمٰن.

احْتَجَّ بِهِ البُخَارِي ومُسْلِم:

هٰذه العبارةُ يَسْتَعْمِلها المحدِّثون في كُتبهم، ويريدون بها: أنَّه روىٰ له أحدُهما في صحيحه الأحاديثَ التي علىٰ شرطه.

أَحْدَاثُ الصَّحَابَةِ:

لغـةً: هو جمعُ «حَدَثٍ»، أي الصغيرُ في السِّنّ.

واصطلاحاً: هم صِغارَ الصحابة من حيث العُمُر، أمثال: الحَسَن، والحُسَيْن، وعبد الله بن الزُّبَيْر، وابن عبَّاس، والنُّعْمان بن بَشِير، والسَّائب بن يزيد، والمِسْورَ بن مَخْرَمَة ـ رضي الله عنهم ـ وغيرِهم من غير فرقٍ بين ما تحمَّلوه قبل البلوغ وبعد. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٤).

أَحَدُ الأَحَدِيْنَ:

لغـةً: يقال: «فُلانٌ أَحَدُ الأَحَدِيْن» و«وَاحِدُ الأَحَدِين» و«أَحَدُ الوَاحِدَين»، و«أَحَدُ الوَاحِدين» و«وَاحِدُ الآحَاد» و«إِحْدَىٰ الإِحَد» تُسْتَعمل جميع هـٰذه العبارات بمعنىٰ: «لا مثيلَ له»؛ وهو أَبْلَغُ المَدْح؛ لأنَّه جَعله داهيةً، ومنفرداً فضله علىٰ ذوي الفضائل لا علىٰ المُطْلق مع إبهام «إحدىٰ» و«أحد» الدَّالُّ علىٰ أنَّه لا يُدرىٰ كُنْهُه، ويقال: «فلانٌ أَحَدُ الأَحَدِ»: أي: واحدٌ لا نظيرَ له. (انظر: «القاموس المحيط»، و«تاج العروس»).

واصطلاحاً: وعلىٰ هـٰذا فهو مِن أبلغ المَدْح، وأعلىٰ مراتب التعديل، بل هو في المرتبة الأولىٰ منها؛ لأنَّه بمعنىٰ: «لا نظيرَ له». («الجرح والتعديل» ١/ ٣٣).

هـٰذه العبارةُ استعملها عددٌ من أئمة الحديث النُّقَّاد في توثيق الرُّواة.

مثالـــه:

١ ـ قال سفيان الثَّوْرِيّ عن سفيان بن عُيَيْنَةَ؟ فقال: «ذاك أَحَدُ

الأَحَدِيْن، يقول: ليس له نظيرٌ». (انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٦٢٢، و«تاريخ بغداد» ٩/ ١٨٠، و«تهذيب الكمال» ١١/ ١٨٩).

٢ ـ واستعملها الإمامُ الناقد عبد الله بن المبارك في توثيق (النَّضْر بن شُمَيل المازِنيّ البَصْرِيّ النحوي، الإمام، الثقة، الثَّبْت، (المتوفَّىٰ سنة: ٢٠٤ هـ).

فقال: «ذاك أَحَدُ الأَحَدِيْنَ» لم يكن أحدٌ من أصحاب الخليل بن أحمد يُدانيه». (انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ١٤٢١).

أَحْسَنُ شَيءٍ فِي الْبابِ:

هٰذه العبارةُ مثل عبارةِ «أَصَحُّ شيءٍ في هٰذا الباب كذا»؛ أي: أنَّه أقوىٰ حديثٍ في موضوعه، وإنْ لم يكن حَسَناً حقيقةً.

انظر: «أَصَحُّ شيءٌ في هٰذا الباب».

أَحْسَنُ شَيءٍ في هٰذا البَابِ كَذَا:

انظر: «أَحْسَنُ شيءٍ في البابِ».

أَحْكَامُ الرِّوَايَةِ:

هي القَبُولُ والرَّدُّ، وحالُ الرُّوَّاة، العدالةُ والجَرْحُ وشروطُهم في التحمُّل، وفي الأداء، وأصناف المَرْوِيَّات المصنَّفات من المسانيد والمعاجم وغيرها... وما يتعلَّق بها: وهو معرفةُ اصطلاح أهلها.

أَخْ نا:

رَمْزٌ إلىٰ «أَخْبَرَنا» في خطِّ بعض المَغارِبة. قال الحافظُ السَّخَاوي: «ولكنَّه لم يشتهر». («فتح المغيث» ٢/ ١٩٠).

أَخَافُ أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الَّذِيْنَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا:

من الأقوال النادرة التي قيلت في (عبد الرزَّاق بن هَمَّام بن نافع

أبي بكر الحِمْيَري الصَّنعاني، المتوفىٰ سنة: ٢١١ هـ) ما رواه العُقَيْليُّ بسنده إلىٰ عبد الله بن محمد المُسْنَدي أنه قال: «وَدَّعْتُ ابنَ عُيَيْنَةَ قلتُ: أريد عبدَ الرزاق؟ قال: أخاف أن يكون من الذين ضَلَّ سعيهم في الحياة الدنيا». («الضعفاء» ٣/ ١٠٩).

وابنُ عيينة أحدُ شيوخ عبد الرزاق، وقد روىٰ عنه أيضاً، ولعلَّه قال هـٰذا لما اتُّهِمَ عبدُ الرزاق، من قبل بعض النقاد بتهمة التشيُّع، والله أعلم.

أَخْبَارُ الآحَاد:

الأحاديثُ التي لم تتوفَّر فيها شروطُ (الحديث المتواتر)، وهي تشمل (الغريب، والعزيز، والمشهور).

أَخْبَارِيٌّ:

يَتَّضِح معنىٰ هـٰذا الاصطلاح بشرح «الخَبَر» الذي عند علماء الحديث مُرَادِفٌ للحديث، وقيل: (الحديث): ما جاء عن النبي ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عن غيرِه، ومن ثَمَّةَ قيل لمن يشتغل بالتواريخ، وما شاكلها:

«الأخباريّ» ولمن يَشتغل بالسُّنَّة النبوية «المحدِّث»، وقيل بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، كأن يكون أحدُ اللَّفْظَيْن دالاً علىٰ كلِّ معنىٰ الآخر وزيادةٍ عليه، مِثْلُ كلمةِ: (إنسانٍ ومؤمنٍ) فإنسانٌ تشملُ المؤمنَ وغيرَه، فنقول بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، كذلك لفظُ «خَبَر» يشمل الحديث النبويَّ وغيره. (انظر: «شرح النخبة» ص: ٤١).

أَخْبَرَ فُلَانٌ:

وهو إحدىٰ ألفاظ الرَّاوي المُدَلِّس في تدليس حديثٍ، مثل: عن

فلانٍ، أو أنَّ فلاناً قال كذا، أو قال فلانٌ أو حدَّث بكذا، أو نَحْو ذلك ممَّا يُوْهِم السَّماعَ ولا يُصَرِّح به.

رَاجِع «المؤنَّن» في حرف الميم.

أَخْبَرَكَ:

مِن ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، بمعنىٰ «حَدَّثَك» و«حَدَّثَنا» عن بعض المحدِّثين.

أَخْبَرَني الثِّقَـــةُ:

ربَّما لو سَمَّاه كان ممَّن جَرَحه غيرُه بجَرْحٍ قادحٍ، بل إضرابُه عن تسميته ريبةٌ تُوقِع تردُّداً في القلب.

وكذا لو قال: كلُّ شيوخي ثقاتٌ، لم يعلم بتزكيته حتىٰ يُسَمِّي الرُّواةَ.

لكن استثنوا من ذلك الإمام المجتهد، كمالكٍ، وأبي حنيفة، والشافعيِّ، وأحمد، إذا قال ذلك أحدٌ منهم كفىٰ في حقِّ من يقلِّده في المذهب. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٠٤).

هٰذا من ألفاظ التعديل علىٰ الإبهام، كأن يقول «حَدَّثني الثقةُ» أو «أخبرني الثقةُ» أو «من لا أتَّهِم» ونحوه، من غير أن يُسَمِّيه، لم يُكْتَفَ به علىٰ الصحيح حتىٰ يُسَمِّيه؛ وإن كان ثقةً عنده.

قال أبو الحسن الأبري: سمعتُ بعضَ أهل الحديث بقوله:

إذا قال الشافعيُّ: أخبرنا الثقةُ عن ابن أبي ذُؤَيب فهو (ابنُ أبي فُدَيْك).

وإذا قال: أخبرنا الثقةُ عن اللَّيْث بن سَعْد فهو (يحيىٰ بن حسان).

وإذا قال: أخبرنا الثقةُ عن الوليد بن كثير فهو (أبو أسامة).

وإذا قال: أخبرنا الثقةُ عن الأوزاعي فهو (عَمْرو بن أبي سَلَمة).

وإذا قال: أخبرنا الثقةُ عن ابن جُرَيْجٍ فهو (مسلم بن خالد).

وإذا قال: أخبرنا الثقةُ عن صالح مولىٰ التَّوْأمة فهو (إبراهيم بن يحيىٰ).

وإذا قال الشافعيُّ: «أَخبرني الثقةُ» يريد به (يحيىٰ بن حسان).

وقال الحافظ ابنُ حجر: «يُوجَد في كلام الشافعيِّ» أخبرني الثقة عن يحيىٰ بن أبي كثير، والشافعيُّ لم يأخذ عن أحدٍ ممَّن أدْرَك يحيىٰ بن أبي كثير، فيُحْمَل أنَّه أراد بسنده عن يحيىٰ «قال».

وذكر عبد الله بن أحمد: أنَّ الشافعيَّ إذا قال: «أخبرنا الثقةُ» وذكر أحداً من العِرَاقِيِّين فهو يعني أباه (أي: الإمام أحمد بن حَنبل). (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٢٦٦).

أَخْبَرَني:

«تُسْتَعْمَل فيما قُرِئَ عليه [أي علىٰ المحدِّث] أَخْبَرَني».

وما قُرِئَ بحَضْرَته «أَخْبَرَنا».

ورُوي نَحْوَه عن ابن وَهْبٍ وهو حسَنٌ فإنْ شَكَّ فالأظْهَرُ أن يقولُ: «حدَّثَني» أو يقولُ: «أَخْبَرني»، لا «حدَّثَنا» و«أَخْبَرَنا». (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٤، و«المنهل الراوي»).

وقال السُّيُوطي: «أنَّ و(حَدَّثَني) أَكْمَلُ مرتبةً، فيُقْتَصَرُ في حالة الشَّكِّ علىٰ الناقص». («تدريب الراوي» ٢/ ٥).

أَخْبَرَني مَنْ لا أَتَّهِمُ:

هٰذه عبارةُ الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، يُكثِر استعمالَها

في كتابه «الأُمّ» وكذلك جاءتْ في «سُنن الشافعي».

وقال الرَّبيع: «كان الشافعيُّ إذا قال: «أخبرني من لا أتَّهِم» يريد به «إبراهيم بن يحيىٰ».

وقال الحافظُ الذهبي: «إنَّ قول الشافعيِّ» (أخبرني من لا أتهم) «ليس بحُجَّةٍ؛ لأنَّ من أنزله من رتبة الثقة إلىٰ أنَّه غير مُتَّهَمٍ، فهو لَيِّنٌ عنده، ولابُدَّ، وضعيفٌ عند غيره؛ لأنه عندنا مجهولٌ، ولا حُجَّةَ في مجهولٍ، ونفي الشافعيِّ التُّهْمَةَ عَمَّن حَدَّثه لا يَستلزم نفيَ الضَّعْفِ، فإنَّ ابن لَهِيْعَة، ووالد عليِّ بن المديني، وعبد الرحمن بن زياد الإفريقيِّ وأمثالهم ليسوا ممَّن نتَّهِمُهم علىٰ السُّنَن، وهم ضعفاء، لا نقبل حديثَهم للاحتجاج به.

قال ابنُ السُّبْكي: «وهو صحيحٌ» إلَّا أن يكون قولُ الشافعيِّ ذلك حين احتجاجِه به، فإنه هو والتوثيق حينئذ سواء في أصل الحُجَّة، وإنْ كان مدلول اللَّفْظِ لا يزيد علىٰ ماذكره الذهبيُّ، فهن ثم خالفناه في مثل الشافعي، أمَّا من ليس مثله فالأمرُ كما قال».

أَخْبَرَنِيْ مَنْ لا أَتَّهِمُ مِنْ أهل العِلْم:

وهي عبارةُ الإمام مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «الموطأ» وقال ابنُ وَهْب في مراد مالك بها: «كلُّ ما في كتاب مالك: «أخبرني من لا أتَّهِمُ من أهل العِلْم» فهو «اللَّيْث بن سعد». («تدريب الراوي» ١/ ٢٦٥).

أَخْبَرَنَا:

مِنْ ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، ثم شاعَ تخصيصُ هٰذه الصِّيغة بالقراءة علىٰ الشيخ بمعنىٰ: قُرِئَ الحديثُ علىٰ راويه (أي الشيخ) ونحن نَسْمَعُ، فأَقَرَّه، وهو اصطلاح مسلمٍ وجمهور أهل

المشرق. («تدريب الراوي» ٢/ ١٥ ـ ١٦).

قال الإمام أحمد: «أَخْبَرَنَا» أَسْهَلُ مِن (حَدَّثَنا). («تدريب الراوي» ٢/ ٤٩).

(حدَّثنا) و(أَخْبَرَنا) أَرْفَعُ من (سَمِعْتُ) من جهةٍ أخرىٰ، إذْ ليس في (سَمِعْتُ) دلالةٌ علىٰ أنَّ الشيخ رَواه.

وخصَّص الإمامُ الأَوْزَاعيُّ (خَبَّرَنا) للإجازة المجرَّدة، و(أَخْبَرَنا) للقراءة.

وقال الحافظُ العِراقيُّ: «ولم يَخْلُ من النزاعِ؛ لأنَّ (خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) بمعنىٰ واحدٍ لغةً واصطلاحاً». («تدريب الراوي» ٢/ ٤٩).

أَخْبَرَنَا إِجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

قال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ، وأهلُ التحرِّي: المنعُ (أي من إطلاق (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرنا) وتخصيصُها بعبارةٍ مُشْعِرَةٍ بها، ك: (حَدَّثَنا، وأَخْبَرنا إجازةً أو مناولَةً، وإجازةً، أو إذناً، أو في إذنِهِ، أو فيما أَذِن لي». (تدريب الراوي: ٢/ ٥٠).

وقال ابنُ دقيق العِيد: «أنَّه لا يجوز في الإجازة (أَخْبَرَنا) لا مُطْلَقاً، ولا مقيَّداً لبُعْد دلالة لفظ الإجازة علىٰ الإخبار. («تدريب الراوي» (٢/ ٥٠).

أَخْبَرَنَا إِذْناً:

مِن ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنَا بِقِرَاءَتِي وَقِرَاءَةً عَلَيْهِ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً (أو سَماعاً) على الشيخ، تُسْتَعْمَل مقيَّدةً بالقراءة، لا مُطْلَقَةً. («تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

أَخْبَرَنَا بِقِرَاءتي عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ:

هي من عبارات السَّمَاعِ مُقيَّدةً بالقراءة لا مُطْلَقةً، وتُسْتَعْمَلُ عند السَّماع من الشيخ. («تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

انظر: «أَخْبَرَنا بقراءتي وقراءةً عليه».

أَخْبَرَنَا سَمَاعاً أَوْ قِرَاءَةً:

قال السُّيوطيُّ: وهو من باب قولهم: (أتيتُهُ سَعْياً)، و(كلَّمتُه مشافهةً).

وللنُّحَاةَ فيها مذاهب. («تدريب الراوي» ٢/ ١٨).

أَخْبَرَنا فُلانٌ وفُلانٌ واللَّفْظُ لِفُلانٍ، أَوْ هـٰذا لَفْظُ فُلانٍ:

تُسْتَعْمَلُ هـٰذه العبارةُ عندما تكون الرِّوَايتان اتفقتا في المعنىٰ، واختلفتا في اللَّفْظِ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ١١٩).

أَخْبَرَنا في إِذْنِهِ:

مِن ألفاظ الأداء لمن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا جَازَنِي أَوْ أَجَازَ لِي:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازة والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا أَذِنَ لِي فِيْهِ:

من ألفاظ الأداء لمَن تحمَّل بالإجازةِ والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

أَخْبَرَنا فِيْمَا أَطْلَقَ لِي رِوَايَتَهُ:

من ألفاظ الأداء كمن تحمَّل بالإجازة والمناولة.

انظر: «أَخْبَرَنَا إجازةً».

أَخْبَرَنا قِرَاءَةً عَلَيْهِ:

من ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

قال السُّيوطي: «فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ الحديثَ المرويَّ قد أُخذ عن الشيخ بطريق العَرْض». («تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

انظر: «العَرْض».

أَخْبَرَنَا كِتَابَةً:

يُسْتَعْمَلُ في رواية ما تلقَّاه بالكتابة، وقد يُستعمل في رواية ما تلقَّاه بالإجازة المكتوبة.

أَخْبَرَنَا فِي كِتَابِهِ:

انظر: «أَخْبَرَنَا كتابةً».

أَخْبَرَنَا مُشَافَهَةً:

قد يُسْتَعْمَل فيما تَلقَّاه بالإجازة الشفهية. («تدريب الراوي» ٢/ ٢٣٦).

أَخْبَرَني مُكَاتَبَةً:

مِن ألفاظ الأداء في المكاتبة. («تدريب الراوي» ٢/ ١٦٢).

أَخْبَرَنَا مُنَاوَلَةً:

من ألفاظ الأداء لمَن تَحمَّل بالإجازةِ والمناولةِ.

انظر: «أَخْبَرَنا إجازةً».

الاخْتِبَار:

هو النَّظرُ والتفتيش في الرواية، هل هي موافقةٌ لمرويات الثِّقات أم لا ؟ هل صحَّح صاحبُها، أو حَسَّن النُّقّادُ لما تفرَّد به أم لا ؟ وهل أخرج له الشيخان في صحيحيهما أم لا ؟

اخْتِصَارُ الحَدِيْث:

لغةً: مصدرُ «اخْتَصَرَ» أَصْلُهُ مادة «خصر» ومعنىٰ الاختصار: الإيجاز، يقال: اختصر الكلامَ أي: أَوْجَزَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: حَذْفُ بعضِ الحديث، والاقتصارُ في الرواية علىٰ بعضِه، ويقال للحديث الذي اخْتُصِرَ «المُخْتَصَر».

وللعلماء في اختصار الحديث أقوالٌ:

الأوَّل: المَنْعُ من ذلك مُطْلَقاً، بناءً علىٰ المَنْع من الرواية بالمعنىٰ؛ لأنَّ حَذْفَ بعض الحديث وروايةَ بعضِه ربَّما أَحْدَثَ الخَلَلَ فيه، والمُخْتَصِرُ لا يَشعُر.

الثاني: الجوازُ مُطْلَقاً، وينبغي تقييدُ الإطلاق بما إذا لم يكن المحذوفُ متعلِّقاً بالمأتيِّ به تعلُّقاً يُخِلُّ حَذْفُه بالمعنىٰ كالاستثناء والشَّرْط، فإنْ كان كذلك لم يَجُزْ بلا خلافٍ، وهو ظاهرٌ.

الثالث: إنْ لم يكن رَواه المختصرُ علىٰ التَّمَام قبل ذلك هو أو غيرُه لم يَجُزْ، وإنْ كان قد رَواه علىٰ التَّمَام قبل ذلك هو أو غيرُه جازَ.

الرابع: أنَّه يَجوزُ الاختصارُ للعالِم العارفِ إذا كان ما تركه متميِّزاً

عمَّا نَقَله، غيرَ متعلِّقٍ به بحيثُ لا يَخْتَلُّ البيان ولا تَخْتَلِفُ الدَّلالةُ فيما نَقَله بتركِ ما تَرَكه.

وهـٰذا ينبغي أن يَجوزَ حتىٰ عند من لم يُجِز الروايةَ بالمعنىٰ؛ لأنَّ المحذوفَ والمرويَّ حينئذ يكونانِ بمنزلةِ خبَرَيْنِ مُنْفَصِلَينِ، وهو الصحيحُ كما قال ابنُ الصَّلاح، ولا فَرْقَ في هـٰذا بين أن يكونَ قد رواه قبلُ علىٰ التَّمَام أوْ لا.

ومَحَلُّ جوازِ رواية الرَّاويُ مُختصَراً ما إذا كان الراويُ رفيعَ المنزلة، مشهوراً بالضَّبْطِ والإتقان، بحيث لا يُظَنُّ به زيادةُ ما لم يَسْمعْهُ أو نُقْصَانُ ما سَمِعَه، بخلافِ من ليس كذلك. (انظر: «شرح النخبة» ص: ٩٧، و«توجيه النظر» للعلاَّمة طاهر الجزائري ٢/ ٧٠٣ ـ ٧٠٤).

مثالُ وقوع الخَلل في اختصار الحديث:

وقع لبعض من اختصر الأحاديثَ الخَلَلُ في اختصارهم، مثالُ ذلك: حديثُ شُعْبَةَ، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا وُضُوءَ إلاَّ من صوتٍ أو رِيْحٍ».

قال ابن أبي حاتم: «هـٰذا وَهْمٌ، اختصر مَتْنَ هـٰذا الحديث فقال: «لا وُضُوءَ إلاَّ من صوتٍ أو رِيْحٍ». («علل ابن أبي حاتم» ١/ ٤٧).

ورواه أصحابُ سهيل عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحَدُكم في المسجد فوَجَد رِيْحاً بين أَلْيَتَيْهِ فلا يَخْرُج حتىٰ يَسْمَعَ صَوْتاً، أو يَجِدَ رِيْحاً». (أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الريح، برقم: ٧٥).

وشُعْبَةُ أمير المؤمنين في الحديث، حافظٌ، مُتْقِنٌ، عابِدٌ، من

السابعةِ، مات سنة ستين ومئة، روىٰ له الجماعةُ، وقد اختصر الحديثَ فأَخَلَّ به، وهـٰذا أَنْدَرُ ما يقع لمثلِه. (انظر: «المحات موجزة في أصول علم العِلَل» للدكتور عتر، ص: ٥٦ ـ ٥٧).

الاخْتِلاَطُ:

لغـةً: يقـال: اخْتَلَـطَ عقلُـه، أي: فَسَـد، والشـيءُ بـالشـيء: خالَطَه، ويقال: اختلطوا في الحديث، أي: اشتبكوا.

واصطلاحاً: هو اختلالُ الضَّبْط إمَّا لفساد العقل عند كِبَرِ السِّنِّ، أو لِذَهاب البصر، أواحتراقِ الكتب، ونحو ذلك.

١ ـ مثل حديث يزيدِ بن هارون عن حَمَّاد بن سَلَمَة، عن الأَزْرَق بن قَيْس، عن ذَكْوَانِ عن أُمِّ سَلَمَة قالَتْ: «صَلَّىٰ رسولُ الله ﷺ العَصْرَ، ثم دَخَل بيتي فصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، فقلتُ: يا رسولَ الله، صَلَّيْتَ صلاةً لم تكن تُصَلِّيها؟ فقال: «قَدِمَ عليَّ مالٌ فشَغَلَني عن الرَّكْعَتَيْنِ كُنْتُ أَرْكَعُهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فصَلَّيْتُهُمَا الآن» فقلتُ: يا رسولَ الله، أفَنَقْضِيْهُمَا إذا فَاتَتا؟ قال: «لاَ». (أخرجه أحمد في «مسنده» ٦/ ٣٩٥).

قال الهَيْثَمِيُّ: «رجالُ أحمدَ رجالُ الصحيح».

قلنا: لكن فيه عِلَّةٌ، هي أنَّ (حَمَّاد بن سَلَمَة) ثقةٌ جليلٌ احتُجَّ به مسلمٌ في روايته عن ثابت البُنَاني، وروىٰ له مقروناً مع غيره، وقد اخْتَلَط، و(يزيد بن هارون) متأخِّرُ السَّمَاع منه، يُخْشَىٰ أن يكون هـٰذا سَمِعَه منه بعد الاختلاط.

٢ ـ ومثل حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يَكْفِيْكِ غَسْلُ الدَّمِ، ولاَ يَضُرُّكِ أَثَرُهُ». (أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما في كتاب: الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها، برقم: ٣٦٥).

وفي سنده عندهم (ابنُ لَهِيْعَةَ) وهو عبدُ الله بن لَهِيْعَة، مُحَدِّثٌ

مُكْثِرٌ صَدوقٌ، احْتَرَقَتْ كتبُه فاخْتَلَطتْ روايتُه، وهـٰذا الحديثُ من رواية قُتَيْبة بن سعيد عنه، وسَماعُه منه متأخِّرٌ، فيكون ضعيفاً. (انظر: «لمحات موجزة في أصول علم العِلَل» ص: ٥٢ ـ ٥٣).

اخْتَلَط/ خُوْلِطَ:

لغةً: أي: فسد عَقْلُه. (انظر تعريفَه اللُّغوي في: «الاختلاط»).

واصطلاحاً: هو أن يختَلَّ الضَّبْطُ عند الراوي إمَّا لفساد العَقْل عند كِبَر السِّنِّ، أو لذهاب البصر، أو احتراقِ الكتب ونحو ذلك، ويعنىٰ: أنَّ حاله كان مستقيماً ثم اختلط بعد.

أمَّا الذي لا يزالُ مُخَلِّطاً من أوَّلِ أمرِه فلا يقال فيه «اخْتَلَطَ» أو «خُوْلِطَ».

وقد قال أبو ضَمْرةَ في (عبد الله بن عبد العزيز بن أبي ثابت اللَّيْثِيّ): «كان قد خُوْلِطَ» وقال ابنُ حِبَّان: «اخْتَلَطَ بأخَرَةٍ فاسْتَحَقَّ التَرْكَ». (انظر: «لسان الميزان» ٢/ ٤٥٥).

اخْتِلافُ الْحَدِيْث:

انظر: «مُخْتلِف الحديث» في حرف الميم.

اخْتِلاَفُ الرِّوَايَات:

لغـــةً: (اختـلاف) هـو ضِـدُّ «الاتفـاق» ومـادتـه، (خَلَـف)، و(الرِّوايات): جمع «الرِّوَاية» ومعناه: نَقْلُ الحديث أو الشِّعْر إلىٰ الغير.

واصطلاحاً: حَمْلُ الحديث ونَقْلُه، وإسنادُه، إلىٰ من عُزِيَ إليه بِصِيغَةٍ من صِيَغ الأداء. (انظر: «الرِّواية» في حرف الرَّاء).

تعريف «اختلاف الروايات»:

إنَّ التَّرجيحَ بين الرِّوايات المختلفة، وإثبات أدَقِّها وأصوبها يجب أن يكون مَبنيّاً على أدِلَّةٍ عِلْميَّةٍ وإثباتاتٍ بَـيِّنَةٍ واضحةٍ. . .

وكذلك ترجيحُ الرِّوايات بعضها على بعض يجب أن لا يُثَبَّتَ إلاَّ بعدَ تدقيق وتمحيص دقيقين. . . وأحياناً كثيرةً لا يُمكنُ للمرءِ التَّثبُّتُ مِن الرِّوايةِ إذ يكونُ المُصَنِّفُ قد ذَكَرَ أكثرَ مِنْ رِوايَةٍ وِفْقَ مُرَاجَعَتِهِ للكتابِ، فتتعَدَّدُ النُّقُولُ والرِّواياتُ عنهُ.

ومثالُ ذلك «الموطَّأ» لمالك بن أنس. . فإنَّهُ ما زال يُنقِّحُ ويزيدُ وينقصُ في «الموطَّأ» إلى آخر عُمُرِهِ. . . وبذلك تَعَدَّدت الرِّوايات عنهُ، حيث ذَكَرَ له الرُّوْدَاني في «صلة الخلف بموصول السَّلَف» (ص: ٣٣ ـ ٤٠) اثني عشرة روايةً.

ومثاله أيضاً «صحيح البخاري» ذَكَرَ لَهُ الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١/ ٥) أربعَ رواياتٍ.

وكان للمحدِّثين منهجهم في بيان اختلاف الروايات، فلا يخلطونها، ولا يلفِّقون فيما بينها، فإذا أراد المحدِّثُ كتابةَ نُسخةٍ من كتابٍ معيَّنٍ له عدد من الروايات المختلفة، فإنّه يبني أوّلاً كتابَهُ على روايةٍ واحدةٍ، ولا يجعله ملفَّقاً من روايتين لِمَا فيه من الالتباس، ثمّ يعتني بالروايات الأخرى، ويُبَيِّن ما وقع فيه التخالفُ من زيادةٍ، أو نقصٍ، أو إبدال لفظٍ بلفظٍ، أو حركةٍ لإعراب أو نحوها.

فإمَّا أن يكتبَ ما زاد أو أبدل بين السطور إن اتّسعت، وإمّا أن يكتبه بالحاشية، ويُعَيِّن في كلٍّ ذلك صاحب الرواية المختلفة بذكر اسمه بتمامه، أو برمزٍ يَدُلُّ عليه، ويبيّن في أوّل كتابه أو آخره دلالة هـٰذا الرمز.

وقد يستعمل بعضُهم خطوطاً بألوانٍ مختلفةٍ يدلُّ كلُّ لونٍ منها

علىٰ روايةٍ مختلفةٍ، فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ علىٰ التي في متن الكتاب كتبها باللون الأحمر مثلاً، وإن كان فيها نقصٌ والزيادة في الرواية التي في مَتْن الكتاب حَوَّقَ عليها باللون الأحمر، ويُبيِّن صاحب الرواية المعلَّمة باللون الأحمر في أوّل الكتاب أو آخره.

وممَّن فعل ذلك الإمامُ اليُوْنِيْنِي، (المتوفىٰ سنة: ٧٠١ هـ) فيما عُرف بالنسخة اليونينيّة لـ: «صحيح البخاري» حيث ذكر اختلافَ الروايات في حاشية الكتاب، وظهرت في حاشية «صحيح البخاري» عند نَشْرِ الطبعة اليونينيّة.

قال الحافظ السَّخَاوي: «واعْلَم أنَّ العناية باختلاف الروايات مع الطُّرق من المُهِمَّات، وهو أحدُ الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري [فتح الباري] لشيخنا [ابن حجر] علىٰ سائر الشروح». («فتح المغيث» (٢/ ٢١٢).

وفي هٰذا بيان أنَّ أصول التحقيق العلمي إنَّما هي من ابتكارِ علماء المسلمين، لا مِن ابتكار المستشرقين كما يدّعي مدّعون، ولله الحمد والمِنّة.

أمثلة اختلاف الروايات:

أَضرِبُ هنا أمثلةً علىٰ ذلك من كتاب «تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل» للحافظ أبي علي الحسين بن محمَّد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني، (المتوفَّىٰ سنة: ٤٩٨ هـ).

١ ـ قال البخاريُّ: حدَّثنا عَمْرُو بنُ خالد، حدَّثنا أبو إسحاق، عن البَرَاء، وذَكَرَ شأنَ تحويل القِبْلَة.

قال الشَّيخ رضي الله عنهُ: كان في نُسْخَةِ أبي زيد المَرْوَزِيِّ:

حَدَّثنا عُمَرُ بْنُ خالد، هٰكذا نَقلَهُ عَنْهُ أبو الحسن القابِسِيُّ، وأبو الفرَج عبدوس بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّلَيْطليُّ.

وذلك وهم، والصَّواب: عَمْرو: بفتح العين وسكون الميم، وهو عَمْرو بن خالد الحَرَّانيُّ الجَزَرِيُّ.

وليسَ في شيوخ البخاريِّ من يُقالُ لَهُ: عُمَرُ بْنُ خالد.

٢ ـ ومثال ذلك أيضاً: (قال البخاريُّ: حَدَّثنا مُسَدَّدُ، حَدَّثنا مُعْتَمِرُ، قال: سمعتُ أبي قال: سَمِعْتُ أنساً: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لِمُعَاذ:

«مَن لَقِيَ اللهَ لا يُشْرِكُ بِه شيئاً دَخَل الجَنَّةَ...» الحديث.

سقط ذِكر مُسَدَّد في هٰذا الإسناد مِنْ نُسخَةِ أبي زيد المَرْوَزِيّ، قاله أبو الحسن القابِسِيُّ، وعَبدُوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وذلك وهم لا يتصل السَّنَد إلاَّ به.

اخْتُلِفَ فِيْهِ:

مِن ألفاظ الجَرْح، ومعناها: اختَلَف فيه الأئمَّةُ، فمنهم من عَدَّله، ومنهم من ضَعَّفه، وهي عند المحدِّثين في مراتب مختلفة.

وقد عدَّها الحافظُ الذهبيُّ، والعراقيُّ في المرتبة الخامسة.

وعدَّها الحافظُ السَّخَاويُّ، والسُّيُوطيُّ في المرتبة السادسة.

وأمَّا ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح فلم يذكراها.

ولكن لكونها هي و(ليِّن الحديث) في مرتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة، فتكون عندهما من المرتبة الأُولىٰ، والله أعلم.

أَخَذَ الأُجْـرَةَ عَلىٰ التَّحْدِيْثِ:

مضت سُنَّةُ الصحابة والتابعين أن يَرْووا الحديثَ للناس احتساباً

يبتغون الأجرَ عند الله، حتىٰ شاعَ قولهم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمْتَ مَجَّاناً» («الكفاية» ص: ١٥٣ ـ ١٥٤).

ثم جاء بعضُ الرُّواة وخالفوا هـٰذا العُرْفَ، وصاروا يتقاضون من طُلَّابهم أجراً لإسماعهم الحديثَ.

وقد أثار هـٰذا التصرُّفُ استياءَ علماء الحديث ونُقَّاده، واستنكروه وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتأخرين بالرِّواية، لِمَا في صنيعهم هـٰذا من خَرْم المُرُوْءَة، ولِمَا يُخْشَىٰ أن يَجُرَّ أحدَهم الحرصُ علىٰ الأجرة إلىٰ وقوعٍ في شُبْهَة الكَذِب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه...!!

لـٰكنَّ بعض حفَّاظ الحديث الثقات ألجأتهم ظروفُ معيشتهم الضيِّقة لأخذ الأجرة، حيث كانوا مَحطَّ رحالِ الطلَّاب.

حتىٰ لقد مَنَعهم اشتغالُهم بالعِلْم ونشرِه عن الكسب لعِيَالهم، فاغتفر لهم النُّقَّادُ ذلك لِمَا عُلِم من صِدْقهم وأمانتهم، مثل: (أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَين) و(عبد العزيز المكِّي)، وهمام من شيوخ الإمام البخاري، قال أبو نُعَيْم: «يَلُومونني علىٰ الأجر وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ». «تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٢٧).

وفيما عدا تلك القِلَّة التي تقاضت الأجرَ علىٰ الحديث جرىٰ سائرُ المحدِّثين علىٰ رَفْض الأجرة، وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جدّاً. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٨٥).

عُدَّتْ هـٰذه العبارةُ من ألفاظ الجَرح.

أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ أو مُسْلِمٌ في الأُصُولِ:

تمرُّ هـٰذه العبارة أو مثلُها كثيراً بالقارئ في تَرْجَمة راوٍ ما، ومعناها: أنَّ هـٰذا الرَّاوي قد روىٰ له أحدُ الشَّيْخَين في صحيحه،

محتجّاً به في مقاصد الكتاب التي هي علىٰ شَرْطه.

أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ في المُتَابَعَاتِ والشَّوَاهِد:

يجد القارئ هـٰذه العبارةَ أو مثلَها كثيراً في تراجم الرُّواة، ومعناها: أنَّ أحد الشَّيْخَين قد أَخْرَج لهـٰذا الرَّاوي في صحيحه، لكن في الأحاديث التي يُوْرِدُها متابعةً وشواهدَ للأحاديث الأصول تقويةً لها، وليست تلك الأحاديثُ علىٰ شرطه.

انظر: «متابعة» في حرف الميم و«الشواهد» في حرف الشين.

أَخْرَجَ المُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره في كتابه بسنده، لا في محادَثته.

أَخْسَرُ مِنْ حَمَّالةِ الحَطَب:

مِنْ عبارات الجَرْح الشديد النادرة.

وأَصْلُ هـٰذه العبارةِ مثلٌ ضُرِبَ به (أُمِّ جميل) أخت أبي سفيان بن حَرْب وامرأة أبي لَهَبٍ المذكورة في سورة المَسَد، وفيها يقولُ الشاعر:

جَمَعْتَ شَتًّىٰ وقد فَرَّقْنَها حُمُلاً
لأنْتَ أَخْسَرُ مِنْ حَمَّالَةِ الحَطَبِ

أي: أَظْهَرُ خُسْراناً، وذلك أنَّها كانت تَحْمِل العَضَاةَ والشَّوْكَ فَتطرحه في طريق رسولِ الله ﷺ لِيَعْقِرَه.

وقال قتادة: ومجاهد، والسُّدِّي: كانت تمشي بالنميمة بين النَّاس، فتلقىٰ بينهم العداوةَ وتهيج نارها كما تُوقِد النارَ بالحطب، وتُسَمَّىٰ النميمةُ حَطَباً، ويقال: فلان يَحْطِبُ علىٰ فلان، إذا كان يُغْري به.

وقد استعمل نُقَّادُ الحديث هـٰذا المَثَلَ في مجال الجَرْح، بل هو أبْلَغُ الجَرْح.

مثالــه:

قال الإمام عثمان بن الدَّارِمِيِّ: قلتُ لابن مَعِين: النَضْر بن منصور تَعْرفه، يروي عنه ابنُ أبي مَعْشَر، عن أبي الجنوب ـ يروي عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ من هؤلاء ؟

قال: هؤلاء «أخْسَرُ من حَمَّالَةِ الحَطَب». («تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٢٧).

وقال ابنُ أبي حاتم: يعني أنَّهم ضعفاء («الجرح والتعديل» ٨/ ٤٧٩).

وهؤلاء في الواقع ممَّن وُصِفُوا بالضَّعْف الشديد، ففي الأول قال ابن معين: مُنكَر الحديث («تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٢٧).

كما ليَّن الثاني، والثالثُ ضعيفٌ باتفاقٍ. (انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٤).

أَخْشَنَ فيه القَوْلَ فُلاَنٌ:

أي: أَغْلَظَ فيه القَوْلَ:

وهـٰذه عبارةُ جَرْحٍ شديدٍ، تُسْتَعْمَل فيمن حَدَّث بما لم يَسْمَعْ.

مثالــه:

وقد جاء في ترجَمة (الحسين بن أحمد الشَّمَّاخي الهَرَوي الصَّفَّار، المتوفَّىٰ سنة ٣٧٢ هـ): «قال البُرْقاني: «كتبتُ عنه ثم بانَ لي أنَّه ليس بحُجَّةٍ، وقال الحاكمُ: كذَّابٌ لا يشتغل به... اجتمعتُ بأبي عبد الله بن أبي ذُهْل، وذاكرتُه به كتبنا عن الشَّمَّاخي فأَخْشَنَ القولَ فيه...». («لسان الميزان» ٢/ ٢٦١).

الإِخْوَةُ والأَخَواتُ:

هـٰذا العِلْمُ هو إحدىٰ معارفِ أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفةُ الإِخْوَة والأخوات من الرُّواة، في كلِّ طبقةٍ.

من فوائده:

مِن فوائد هـٰذا العلم ألا يُظَنُّ مَن ليس بأخٍ أخاً عن الاشتراك في اسم الأب.

مثل: (عبد الله بن دِيْنار) و(عَمْرو بن دِيْنار) فالذي لا يدْري يَظُنُّ أنَّهما أَخَوان! مع أنَّهما ليسا بأخَوَيْن، وإنْ كان اسمُ أبيهما واحداً. («علوم الحديث» ص: ٣٢٠).

أَمْثِلَتُه:

١ ـ مثالٌ للاثنين: في الصحابة: عُمَرُ وزَيْد ابنا الخطَّاب ـ رضي الله عنهما ـ.

٢ ـ مثال للثلاثة: في الصحابة: عَلِيّ، وجَعْفر، وعَقِيْل: بنو أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ.

٣ ـ مثال للأربعة: في أتباع التابعين: سُهَيْل، وعبد الله، ومحمَّد، وصالح: بنو أبي صالح ـ رضي الله عنهم ـ.

٤ ـ مثال للخمسة في أتباع التابعين: سفيان، وآدم، وعِمْرَان، ومحمَّد، وإبراهيم: بنو عُيَيْنَة.

٥ ـ مثالٌ للسِّتَّة في التابعين: محمَّد، وأنَس، ويحيىٰ، ومَعْبَد، وحَفْصَة، وكَرِيْمَة: بنو سِيْرِين.

٦ ـ ومثالُ للسَّبْعة في الصحابة: النُّعْمَان، ومَعْقِل، وعَقِيْل،

وسُوَيْد، وسِنَان، وعبد الرحمن، وعبد الله: بنو مُقَرِّن.

وهؤلاء السَّبعةُ كلُّهم صحابةٌ مهاجرون، لم يُشارِكهم في هٰذه المَكْرُمة أحدٌ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **كتاب الإخوة:** لأبي العبَّاس محمد إسحاق المعروف بـ«السَّرَّاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ).

٢ ـ **كتاب الإخوة:** لأبي المُطَرِّف بن فُطَيْس الأندلسي (المتوفى سنة ٤٠٢هـ).

وقد صنَّف في هٰذا النوعِ جماعةٌ من الأئمَّة والمحدِّثين والحفَّاظ أمثال: الإمام علي بن المَدِيني، والإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري، والإمام أبي داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجستاني، والإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي وغيرِهم.

أخ نا:

هو رَمْزٌ إلىٰ «أَخْبَرَنا» في خطِّ المَغَارِبَة.

الأَدَاءُ:

لغـــةً: الأَدَاء في اللغة: اسم مصدرٍ، من فِعْل، (أدَّىٰ يُؤدِّي تأديةً وأداءً).

ومن معاني (الأداء): الإيصال: أَدَّاه تأديةً، أي: أوْصَلَه، والاسم: الأداء. (القاموس المحيط).

فكأنَّ الشيخ عندما يُؤَدِّي الحديثَ لطُلَّابه يُوْصِله إليهم.

واصطـــلاحاً: هو تبليغُ الحديث بصورةٍ من صُوَر الأداء والتحمُّل بأحد ألفاظ الأداء مثل: «سَمِعْتُ» أو «سَمِعْنا» «حَدَّثني» أو «حدَّثنا» أو «أخْبَرني» أو «أخْبَرَنا» أو «أنبَأني» أو «أَنْبَأنَا» أو «قال» أو «عَنْ» أو «أنَّ».

ويُشْتَرَطُ في المُحدِّث المُؤَدِّي لِمَا تحمَّله أن يكون عند أدائه قد بَلَغ أهلية الأداء حتىٰ يُقْبَل منه ويُحْتَجَّ بحديثه.

والأهلية هو أن يكون المؤدِّي: مسلما، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوارِم المُرُوْءَة، ضابطاً.

أَهميّة التعبير عن كيفية التحمّل:

إنَّ الألفاظ المستخدمة في التعبير عن كيفيَّة التحمُّل لها أهميَّةٌ كبيرةٌ، وليست مجرَّدَ ألفاظٍ تُسوَّد بها الصفحاتُ.

قال أستاذُنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ:

«إنَّ لهـٰذه الاصطلاحات صلةً قويّةً بالهدف الأساسي لهـٰذا العِلْم، أي معرفة المقبول والمردود، ومن أوجه ذلك:

١ ـ أنَّها تُعَرِّفنا الطريقَةَ التي حَمَل بها الراويُ حديثَه الذي نبحثه فنعلم هل هي صحيحةٌ أو فاسدةٌ، وإذا كانت فاسدةٌ فقد اختلَّ أحدُ شروط القبول في الحديث.

٢ ـ إنَّ الرَّاوي إذا تحمَّل الحديثَ بطريقة دنيا من طُرُق التحمُّل ثمّ استعمل فيه عبارةً أعلىٰ، كأن يستعمل فيما تحمَّله بالإجازة (حَدَّثَنا) أو (أخْبَرَنا) كان مدلِّساً، وربَّما اتَّهمه بعضُ العلماء بالكذب بسبب ذلك.

قال الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ في «تعريف أهل التقديس...» (ص: ١١ ـ ١٢): «ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدِّثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة مُوْهِماً للسَّماع، ولا يكون سَمِع من ذلك الشيخِ شيئاً.. وممَّن وصف بالتدليس من صرَّح بالتحديث في الوجادة، أو صرَّح بالتحديث لكن تجوّز في صِيْغَة الجمع، فأَوْهَم دخولَه، وليس كذلك».

ثمّ بيَّن الحافظ ابن حجر مَن فعل ذلك من أهل المرتبة الأولىٰ، منهم: (أبو نُعَيم الأَصْبَهاني): كانت له إجازةٌ مِن أُناسٍ أدركهم ولم يَلْقهم، فكان يروي عنهم بصيغة (أخْبَرَنا) ولا يبيّن كونها إجازةً.

ومنهم: (إسحاق بن راشد الجَزَرِي): كان يُطْلِق (حدَّثنا) في الوِجَادة، فإنَّه حدَّث عن الزهري، فقيل له: أين لَقِيْتَه؟ قال: مَرَرْتُ ببيت المَقْدِس، فوجدتُ له كتاباً.

ومنهم: (محمَّد بن عمران بن موسىٰ المَرْزُبَاني) الكاتب الإخباري: كان يُطْلِق التحديثَ والإخبار في الإجازة ولا يبيِّن. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٢٦، و«مناهج المحدِّثين العامة والخاصة» ص: ٨٥ ـ ٨٦).

أَدَاءُ الْحَدِيْثِ:

هو روايةُ الشيخ الحديثَ لطُلّابه بعد تحمُّله من شيخه بأحد ألفاظ الأداء.

انظر: «صِيَغ الأداء» في حرف الصَّاد.

أَدْخَلَ علىٰ المَشَايخ:

أَصْلُ استعمال هـٰذه العبارةِ في الجَرْح الشديد في راوٍ من جهة عدالته.

ولكن قد يقع هـٰذا من العُبَّاد الذين لا يَضْبِطون الحديثَ فيقع منهم قَلْبُ الأسانيد علىٰ سبيل الغفلة والوَهْم، لا علىٰ سبيلِ العَمْد.

وقد يَفْعل هـٰذا بعضُ الأئمَّة لاختبار الرُّواة، ومثال ذلك:

وقد جاء في ترجمة (أحمد بن منصور الشِّيْرَازي الحافظ الرَّحَّال، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ): أنَّ الحاكم قال: «جَمَع هـٰذا من

الحديث ما لم يَجْمعْه أحدٌ، وصارَ له من القَبول بـ (شِيْرَاز) بحيث يُضْرَبُ به المَثَلُ». («لسان الميزان» ١/ ٣١٣).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «أَدْخَل الشِّيْرَازيُّ هٰذا بـ: (مصر) على شيوخٍ أحاديثَ وأنا بمصر». («ميزان الاعتدال» ١/ ٥٣٠).

والظاهر أنَّ هٰذا الفِعْل إنْ كان من الشِّيرازي الحافظ فهو على سبيل الاختبار والامتحان، والله أعلم.

الإدْرَاجُ:

انظر: «المُدْرَج» في حرف الميم.

الإدْرَاجُ فِي السَّنَدِ، أو مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

انظر: «المُدْرَج» في حرف الميم.

الإدْرَاجُ فِي الْمَتْنِ أَوْ مُدْرَجُ المَتْنِ:

انظر: «المُدرَج» في حرف الميم.

إذا حَدَّث عَبْدُ الرَّحمٰن بْنُ مَهْدِي عَنْ رَجُلٍ فَهُو حُجَّةٌ:

من أساليب التوثيق النادرة التي قيلت في (عبد الرحمٰن بن مهدي البَصْري، المتوفى سنة: ١٩٨ هـ) رُوي عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا حَدَّث عبدُ الرحمٰن بن مهدي عن رجلٍ فهو حُجَّةٌ».

وفي رواية أخرى عنه أنه قال: «إذا حدَّث عبد الرحمٰن عن رجلٍ، فهو ثقةٌ» («سير أعلام النبلاء» ٩/ ٢٠٣).

والحُجَّةُ والثقةُ في منزلةٍ واحدةٍ عند بعض النقاد، وهما من أرفع العبارات كما قال الخطيب.

ولعلَّ مُعْتَرِضاً يعترض فيقول: قد رُوِيَ عن ابن مهدي أنه قال حدَّثنا أبو خَلْدَةَ، فقال له رجلٌ: أكان ثقةً؟ فقال: كان صدوقاً، وكان

خياراً ـ وفي رواية وكان خيراً ـ وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة. («الكفاية» ص: ٢٢).

فهو قد روىٰ عمن هو دون الثقة؟

والجـــــواب:

لعلَّ الإمام الناقد كان لا يتشدَّد في الرواية، وكان يروي عنه، ثم بعد أخذ يتشدَّد وترك الرواية عنه كتركه الرواية عن بعض الرواة، ومنهم جابر الجُعْفي، يؤيِّد ذلك ما رواه أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا روىٰ الحديثَ عبدُ الرحمٰن بن مهدي عن رجلٍ فهو حُجَّةٌ»، ثم قال: «كان عبد الرحمٰن أوّلاً يتساهَلُ في الرواية عن غير واحدٍ، ثم تشدَّد بعدُ، وكان يروي عن جابرٍ، ثم تركه». («شرح علل الترمذي» ١/ ٨٠).

إذا رَأَيْتَني قَدْ كَتَبْتُ عَنِ الرَّجُلِ ولاَ أُحَدِّثُ عَنْهُ فلا تَسْأَلْ عَنْهُ:

هٰذا الأسلوبُ انفرد به عبدُ الله بن محمد بن أبي شَيْبَة، (المتوفىٰ سنة: ٢٣٥ هـ) فيما أعلم. حيث جَرَح به (الحَكم بن ظُهير الفَزَاري، المتوفىٰ سنة ١٨٠ هـ).

فقد وَرَد هٰذا التعبيرُ حينما ـ أجاب البَرْذَعي أبا زُرْعَة لمَّا قال عنه: ـ أي الحكم ـ متروكُ الحديث، فقال ـ أي: البرذعي ـ قلتُ: قال ابنُ أبي شيبة: إذا رأيتَني قد كتبتُ، عن الرجل ولا أحدِّث عنه فلا تسأل عنه، وكان كتب عن الحكم، ولم يحدِّث عنه، ثم قال: حَدَّث، عن عاصم، عن زرٍّ، عن عبد الله فجعل يعدِّد المناكيرَ إذا رأيت معاوية، وغيره فأراد رجلٌ أن يكتب حديثاً مما ذكر، فقال له الحكمُ، عن السُّدي، عمَّن قال: لا تكتب عني، عن الحكم بن ظهير شيئاً. («أجوبة أبي زرعة علىٰ أسئلة البرذعي» ص: ٤٢٧ ـ ٤٤٨).

إذا قَامَتِ الخَيْلُ لم يَجْلِسْ مَعَ الرَّجَّالَةِ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله ابنُ عُيَيْنَة في توثيق (علي بن المَدِيني، المتوفىٰ سنة: ٢٣٤ هـ)، وهو تشبيهٌ لطيفٌ استعلمه للمقارنة في الحفظ والعلم والإتقان بين علي بن المديني وابن الشَّاذكوني.

قال حفص بن محبوب الخُزَاعي: «كنتُ عند سفيان بن عيينة ومعنا عليُّ بن المديني، وابن الشَّاذكوني، فلما قام ـ يعني ابنُ المديني ـ قال ـ يعني سفيان بن عيينة ـ: «إذا قامت الخيل لم يجلس مع الرجالة»(«تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٠).

وأراد ـ رحمه الله ـ بالخيل الذين يركبون الخيلَ.

وهـٰذا مِن استعمال العرب. فالخيلُ في الأصل اسمٌ للأفراس والفرسان جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾، ويستعمل كلُّ واحدٍ منهما منفرداً نحو ما روي: يا خيْلَ الله ارْكبي، أي: يا فُرسان خَيْلِ الله اركبي».

فحذف للعلم اختصاراً فهـٰذا للفرسان («النهاية في غريب الحديث» ٢/ ٩٤).

والخيَّالة بالتشديد: أصحاب الخيول، والرجالة: هم المُشاة علىٰ الأقدام. (تاج العروس).

ووَرد في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[البقرة:٢٣٩]، والمشاة: الرجالة ـ هم الذي يقع عليهم عبء الاصطدام المباشر مع العدوِّ، وفرق الخيالة تكون بمحاذاتهم للذَّبِّ عنهم، وكان الذين يركبون الخيلَ هم أمراء المشاة ـ الرجالة ـ لكي يسهل عليهم الانتقال في المعركة بين الجيش لذلك يقول الجاحظُ: «وقائد الرجالة لا يكون إلا فارساً» («رسائل الجاحظ» ١/ ٣٣).

وعليه فابنُ عيينة وُفِّق في تشبيه المقارن هٰذا كلَّ التوفيق، والنقاد الذين قارنوا بين الاثنين ـ ابن المديني والشَّاذكوني ـ جعلوهما كما هو الحال بين أمير الخيالة في قُوَّة شكيمته وشِدَّة بأسه، وصولاتِه وجولاتِه، وبين أحد جنده الذين يأتمرون بأمره وينفذون تخطيطه.

قال أبو داود: «عليُّ بن المديني خيرٌ من عشر آلاف مثل الشَّاذكوني». («تاريخ بغداد» ١١/ ٤٦٠).

ويرىٰ الإمامُ أحمد أنَّ الشَّاذكوني كان يتميَّز عن غيره من النقاد الحافظ بحفظه للأبواب، فقال: «كان أعْلَمُنا بالرجال يحيىٰ بن معين، وأحْفَظُنا للأبواب سليمان الشَّاذكوني، وكان عليُّ بن المديني أحْفَظَنا للطُّوال. («تاريخ بغداد» ٩/ ٤١).

قال صالح جَزَرة: «قال لي أبو زُرْعَة الرازي ببغداد أريد أن اجتمع مع سليمان الشاذكوني فأناظره قال صالحٌ: فذهبتُ إليه فلمَّا دخل عليه قلتُ له: هٰذا أبو زُرْعَة الرازي أراد مذاكرتَك فتذاكرا حديث أستارِ الكعبة، وما قطع منها، فكان الشَّاذكوني يضع الأسانيدَ في الوقت ويذاكره بها فتحيَّر أبو زُرْعَة وسكت، فلما قُمْنا من عنده قال لي أبو زُرْعَة: اغتممتُ ولو ذاكرتُه بشيءٍ آخر لوضع مثلها». («تاريخ بغداد» ٩/ ٤٣).

ومَن كان هٰذا حالُه لا يرقىٰ إلىٰ مستوىٰ عليِّ بن المديني إمامُ النقد والحفظ بالجملة، وصدق أبو داود حيث قال: ابن المديني خيرٌ من عشرة آلاف مثل الشاذكوني، وصدق ابنُ عيينة في قوله: «إذا قامت الخيل لم يجلس مع الرجالة» فأين الثرىٰ من الثُّرَيَّا ؟!

إذَا صَحَّ الحديثُ فهو مَذْهَبِي:

هو قولٌ مشهورٌ للإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، قد تَوَاتر النقلُ عنه بلَفْظِه ومعناه.

يقول حَرْمَلَةُ: «قال الشافعيُ: كلُّ ما قلتُ، فكان عن النبيِّ ﷺ خِلاَفَ قولي ممَّا يَصِحُّ فحديثُ النبيِّ ﷺ أَوْلَىٰ، ولا تُقَلِّدوني».

ويقول الرَّبِيْعُ: «سمعتُ الشافعيَّ يقول: إذا وَجدتم في كتابي خِلاَفَ سُنَّةِ رسول الله ﷺ فقُولوا بها، ودَعُوْا ما قلتُه».

وعنه أيضاً قال: «سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: كلُّ مسألةٍ تكلَّمتُ فيها صحَّ الخبرُ فيها عن النبيِّ ﷺ عند أهل النَّقْل، بخلاف ما قلتُ، فأنا راجعٌ عنها في حياتي وبعد مَمَاتِي».

فهـٰذا قولٌ جامعٌ مانعٌ لا يختلف اثنان في صِحَّة نسبته إلىٰ الإمام الشافعيّ ـ رضي الله عنه ـ.

وقد ساق الإمامُ تقي الدِّين السُّبْكي رواياتٍ عديدةً له، بلفظه وبمعناه، بسندٍ متَّصلٍ من بعض الأئمَّة إلىٰ الإمام الشافعيّ.

وجديرٌ بالذكر القولُ: إنَّ الإمامَ الشافعيَّ قد سَبَقه إلىٰ هـٰذا القول غيرُ واحدٍ من الأئمة، كما تبعه فيه أئمَّة آخرون. ومن الذين سبقوه الإمامُ أبو حنيفة. وقد صحَّت نسبة القول إليه من غير طريقٍ.

١ ـ جاء في كتاب «الحجَّة علىٰ أهل المدينة» (١/ ٣٩٢): «قال أبو حنيفة: لولا ما جاء في هـٰذا من الآثار لأمرتُ بالقضاء».

٢ ـ وروىٰ المُوفَّقُ ابن أحمد المَكيُّ بسنده إلىٰ أبي حنيفة قوله: «إذا جاء الحديثُ عن النبيِّ ﷺ لم نَحُلْ عنه إلىٰ غيره وأخذنا به». . . و«إذا جاء الحديثُ عن النبيِّ ﷺ فعلىٰ الرأسِ والعينِ». («مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه» ١/ ٧٧).

٣ ـ وذكر في «خِزانة الفتاوىٰ» عن «الروضة الزندويسية»: سُئل أبو حنيفة، إذا قلتَ قولاً وكتاب الله يُخالِفه؟ قال: «اتركوا قولي لكتاب الله»، فقيل: إذا كان خبرُ الرسول ﷺ يُخالِفه؟ قال: «اتركوا

قولي لخبر رسول الله ﷺ». («إيقاظ همم أولي الأبصار» ص: ٦٢).

٤ ـ وكتب الخليفةُ أبو جعفر المنصور إلىٰ الإمام أبي حنيفة: بَلَغني أنَّك تقدِّم القياسَ علىٰ الحديث، فقال: ليس الأمرُ كما بَلَغك يا أمير المؤمنين؛ إنَّما أَعْمَلُ أولاً بكتاب الله ثمَّ بسُنَّة رسول الله ﷺ، ثمَّ بأقضية أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٍّ ـ رضي الله عنهم ـ، ثم بأقضية بقيَّة الصحابة، ثمَّ أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا». («الميزان الكبرىٰ: للشعراني» ١/ ٥٨).

ومنهم القاضي أبو يوسف الذي اجتمع بمالكٍ ـ رحمهما الله ـ، فسأله عن مسألة الصَّاع، وصدقةِ الخضراوات، ومسألةِ الأجناس، فأخبره مالكٌ بما تَدُلُّ عليه السُّنَّةُ في ذلك، فقال: رجَعْتُ إلىٰ قولك يا أبا عبد الله، ولو رأىٰ صاحبي ما رأيتُ لرجع إلىٰ قولك كما رجعتُ». («مجموع الفتاوى: لابن تيمية» ٢٠/ ٢١١).

ومنهم محمَّدُ بن الحسن ـ رحمه الله ـ، ففي باب الضَّحِك في الصلاة، قال محمَّد بن الحسن: «لولا ما جاء من الآثار كان القياسُ علىٰ ما قال أهلُ المدينة، ولكن لا قِياسَ مع أثرٍ، وليس ينبغي إلَّا أن يُنقاد للآثار». («الحجة علىٰ أهل المدينة» ١/ ٢٠٤).

أمَّا مالكٌ ـ رحمه الله ـ فقد قال: «إنما أنا بَشَرٌ أُخطئ وأُصيب، فانظروا في رأيي، فكلُّ ما وافق الكتابَ والسُّنَّةَ فخذوه، وكلُّ ما لم يُوافِق الكتابَ والسُّنَّةَ فاتركوه». (انظر: «مختصر المؤمل في الردِّ إلىٰ الأمر الأوَّل» ص: ٣٣، و«مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية، ص: ٢٠/ ٢٢١، و«إيقاظ همم أولي الأبصار» للفلَّاني، ص: ٧٢).

وقال أيضاً: «ما من أحدٍ إلَّا ومأخوذٌ من كلامه ومردودٌ عليه إلَّا صاحب هـٰذه الروضة» يعني به رسول الله ﷺ. (انظر: «مختصر

المؤمل» ص: ٣٣، و«الميزان الكبرىٰ» ١/ ٥٢).

فهـٰذا بعضُ ما جاء عن الإمام أبي حنيفة، ومالكٍ، وأبي يوسف، ومحمَّد بن الحسن ـ رضي الله عنهم ـ في اتِّباع سنَّة رسول الله ﷺ.

وكيف لا يصرِّحون بذلك وقد قال الإمام الشافعيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «لم أسمع أحداً ـ نسبَه الناسُ أو نسبَ نفسه إلىٰ علمٍ ـ يخالف في أنَّ فرض الله ـ عزَّ وجلَّ ـ اتِّباعُ أمرِ رسول الله ﷺ والتسليمُ لحكمه، بأنَّ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ لم يجعل لأحدٍ بعده إلاَّ اتِّباعه، وأنَّه لا يلزم قولٌ بكلِّ حالٍ إلاَّ بكتاب الله، أو سنَّةِ رسوله ﷺ، وأنَّ ما سِواهما تَبَعٌ لهما، وأنَّ فَرْضَ الله علينا وعلىٰ من بعدَنا وقبلَنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحِدٌ». («جماع العلم» ص: ١١ ـ ١٢).

وليس هـٰذا من كلام الشافعيِّ وحده، بل إنَّ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أَمَر في كتابه العزيز باتِّباع ما جاء به رسولُ الله ﷺ فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر: ٧]. فما أعتقد بعد هـٰذا أنَّ مسلماً يرفض أن يأخُذ بكلام رسول الله ﷺ. والله أعلم.

ليس هـٰذا القول علىٰ إطلاقه، بل هو مُقيَّدٌ بقيودٍ:

إنَّ قول الإمام الشافعيِّ: «إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبي» له شروطٌ، وقيودٌ سنتلمَّسها من خلال الفقرات التالية:

قال رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم: «غسل الجُمُعَةِ واجبٌ علىٰ كلِّ محتلمٍ». (أخرجه البخاري في أبواب: صفة الصلاة، باب: وضوء الصبيان، ومتىٰ يجب عليهم الغسل والطهور... إلخ، برقم: (٢٣٩)، (٢/ ٢٣)، ومسلم في كتاب: الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة علىٰ كلِّ بالغ... إلخ، حديث رقم: ٨٤٦).

بينما كُتب المذهب الشافعي وَرَد فيها النصُّ بالاكتفاء بالوضوء دون الغسل للجمعة.

وقال رسول الله ﷺ فيما رواه عنه تسعةَ عشرَ صحابياً: «أَفْطَرَ الحاجِمُ والْمَحْجُوْمُ».

وفي كُتب المذهب الشافعي: لا يُفطِر الحاجمُ ولا المحجومُ.

وروىٰ مسلمٌ في صحيحه من حديث أنس بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ فكانوا يَستفتِحون بالحمد لله ربِّ العالمين، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوَّل قراءةٍ ولا في آخرها». (أخرجه في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة، برقم: (٨٩٢).

بينما ورد النصُّ في كُتب المذهب الشافعي بسنيَّة الجهر بالبسملة أوَّل الفاتحة وأوَّل كلِّ سورة في الصلاة الجهرية.

وروىٰ مسلمٌ في «صحيحه» من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «أنَّ رسول الله ﷺ نَهَىٰ عن بيع الغرر». (أخرجه في كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر).

ومعلومٌ أنَّ بيع القَمْح في سُنْبُله غررٌ حتَّىٰ بعد اشتداد القمح، ومع ذلك فقد قال الشافعي في «الأم»، كتاب: البيوع، مسألة بيع القمح في سنبله (٣/٦٨)، فيما روىٰ عليُّ بن مَعْبَدٍ بإسنادٍ عن النبيِّ ﷺ «أنَّه أجاز بيع القمح في سنبله»: أمَّا هو فغرر؛ لأنَّه مَحُولٌ دونه لا يُرىٰ؛ فإنْ ثبت الخَبَرُ عن النبي ﷺ قلنا به، وكان هـٰذا خاصّاً مستخرجاً من عامٍّ.

فهـٰذه أربعةُ أحاديثٍ علىٰ سبيل المثال ـ وهناك غيرُها ـ وكلُّها

تُوهِم أنَّ الإمام الشافعيَّ يُخالفِ حديثَ رسول الله ﷺ. فما هو الجواب يا تُرىٰ ؟

الجواب عن مخالفة ظاهر بعض الأحاديث:

الجواب ببساطةٍ هو أنَّ قول الشافعي «إذا صَحَّ الحديثُ فهو مَذْهَبِي» له قيودٌ وشروطٌ حتىٰ يُعْمَل به، وهي: ألا يكون الحديثُ منسوخاً، ولا مخصوصاً، ولا مؤوَّلاً. هٰذا عند الشافعيِّ باختصارٍ.

أمَّا حديثُ: «غُسْلُ الجُمُعَةِ واجبٌ علىٰ كل محتلمٍ» فهو وإن كان صحيحاً إلاَّ أنه مؤوَّلٌ تأويلاً لا مدفع له.

قال الشافعي: «كان الوضوء عامّاً في كتاب الله من الأحداث، وكان أمرُ الله الجنب بالغسل في الجنابة دليلاً ـ والله أعلم ـ ألا يجبَ الغسلُ إلاَّ من جنابةٍ إلاَّ أن تَدُلَّ السنَّةُ علىٰ غسلٍ واجبٍ، فتُوجبه السنَّةُ بطاعة الله في الأخذ بها. ودلَّت علىٰ وجوب الغسل من الجنابة. ولم أعلم دليلاً بيِّناً علىٰ أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره. وقد رُوِيَ في غسل الجمعة شيءٌ، فذهب ذاهبٌ إلىٰ غير ما قلنا، ولسان العرب واسعٌ.

أخبرنا سفيانُ عن الزهريِّ، عن سالمٍ، عن أبيه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جاءَ مِنكُمْ إلىٰ الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِل». (رواه البخاري في «الصحيح»، كتاب: الجمعة، باب: هل علىٰ من لم يشهد الجمعة غسل... إلخ، حديث رقم: ١٩).

قال الشافعي: أخبرنا مالكٌ وسفيان عن صَفْوان بن مسلمٍ، عن عطاء بن يَسَارٍ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «غُسْلُ الجُمُعَةِ واجبٌ علىٰ كلِّ محتلمٍ». فاحتمل: واجبٌ لا يجزئ غيره، وواجبٌ في الأخلاق، وواجبٌ في الاختيار، وفي النظافة ونفي تغيُّر

الرِّيح عند اجتماع الناس، كما يقول الرجلُ للرجل: وجب حَقُّك عليَّ إذا رأيتَني موضعاً لحاجتك، وما أشبه هـٰذا. فكان هـٰذا أولىٰ معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث، وخصوص الغسل من الجنابة، والدلالة عن رسول الله ﷺ في غسل يوم الجُمُعة أيضاً.

فإنْ قال قائلٌ: فاذكر الدلالة. قلتُ: أخبرنا مالكٌ عن ابن شهاب، عن سالمٍ، [عن] عبد الله قال: «دخل رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ [هو عثمان بن عفَّان] المسجدَ يوم الجُمُعة، وعُمَرُ بن الخَطَّاب يخطب، فقال عمر: أيُّ ساعةٍ هـٰذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين انقلبتُ من السوق، فسمعتُ النداء، فما زدتُ علىٰ أن توضَّأتُ. فقال عمر: والوضوء أيضاً! وقد علمتَ أنَّ رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل!. (راه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة...إلخ، حديث رقم: (٣) (٢/٢٨)، ومسلم في كتاب: الجمعة (٤/٨٨٤) (٢/٥٨٠).

قال الشافعي: فلمَّا علمنا أنَّ عمر وعثمان علما أنَّ رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة، فذكر عمر علمه وعلم عثمان، فذهب عنَّا أن نتوهَّم أن يكونا نسيا علمهما عن رسول الله ﷺ في غسل يوم الجمعة، إذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضَّأ فيه عثمان يوم الجمعة ولم يغتسل، ولم يخرج عثمان فيغتسل، ولم يأمره عُمَرُ بذلك، ولا أحدٌ ممَّن حضرهما من أصحاب رسول الله ﷺ ممَّن علم أمرَ رسولِ الله ﷺ بالغسل معهما، أو بإخبار عُمَرَ عنه، دلَّ هـٰذا علىٰ أن عُمَرَ وعثمان قد علما أمرَ النبيِّ ﷺ بالغسل علىٰ الأحبِّ لا علىٰ الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره. وكذلك ـ والله أعلم ـ دَلَّ علىٰ أنَّ عِلْمَ مَنْ سمع مخاطبةَ عُمَرَ وعثمان في مثل علمِ عُمَرَ وعثمان إمَّا

أن يكون علموه علماً، وإمَّا أن يكونوا علموه بخبر عُمَرَ كالدلالة عن عُمَرَ وعثمان.

وروت عائشةُ الأمرَ بالغسل يوم الجمعة، أخبرنا سفيان عن يحيىٰ بن سعيد، عن عَمْرَةَ، عن عائشةَ قالت: «كان الناسُ عمَّال أنفسهم، فكانوا يروحون بهيآتهم، فقيل لهم: لو اغتسلتم». (رواه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: من أين توتىٰ الجمعة... إلخ، حديث رقم: ٢٥، ومسلم في كتاب: الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة... إلخ، حديث ح: ٦/ ٢٤٧، ٢/ ٥٨١).

ورُوي من حديث البَصْرِيِّين أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومن اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أَفْضَلُ». (رواه من حديث سَمُرَة بن جُنْدُبٍ، وأبو داود في «السنن»، كتاب: الطهارة، باب: [في] الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، حديث رقم: ٣٥٤).

قال الشافعيُّ: وقولُ أكثر من لقيتُ من المفتين اختيار الغسل يوم الجمعة، وهم يَرَوْنَ أنَّ الوضوء يجزئ عنه، وفي حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» ما يَدُلُّ علىٰ أنَّ غسل يوم الجمعة لا يجب الوجوبَ الذي لا يجزئ غيره؛ لأنَّ الغسل إذا وجب الوجوبَ الذي لا يجزئ غيره وجب علىٰ كلِّ مصلٍّ جاء الجمعةَ أو تخلَّف عنها؛ لأنَّ قول رسول الله ﷺ: «من جاء منكم الجمعة فلغتسل» يَدُلُّ علىٰ أن لا غسلَ علىٰ من لم يأتِ الجمعة.

وحديثُ أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ مُؤَوَّلٌ أيضاً عند الشافعي.

وأمَّا حديثُ «أَفْطَرَ الحاجِمُ والمَحْجُوْمُ» فقد قال فيه أبو الوليد موسىٰ بن أبي الجارود: قد صَحَّ الحديثُ فأنا أقول: أفطر الحاجمُ والمحجومُ، ووافقه أبو الوليد حسَّانُ بن محمَّد النَّيسابوري، وكان

يحلف بالله أنَّ مذهب الشافعيّ أنَّه يُفطِر الحاجم والمحجوم، إلاَّ أنَّ فقهاء الشافعيَّة غلَّطوهما؛ لأنَّ الشافعيّ مع معرفته بصحة الحديث فقد قال بنسخه.

قال الشافعيُّ: «أخبرنا عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد، عن خالد الحَذَّاء، عن أبي قِلاَبَة، عن أبي الأشعث الصَّنْعَاني، عن شَدَّادْ بن أَوْسٍ قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ زمانَ الفتح، فرأىٰ رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال ـ وهو آخذٌ بيدي ـ: «أَفْطَرَ الحاجِمُ والمَحْجُوْمُ».

أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زِيَاد، عن مِقْسَمٍ، عن ابن عبَّاس «أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ محرماً صائماً».

قال الشافعي: وسَماعُ ابن أوسٍ عن رسول الله ﷺ عام الفتح ولم يكن يومئذٍ محرماً، ولم يصحبه محرمٌ قبل حِجَّة الإسلام، فذكر ابنُ عباس حجامة النبي [ﷺ] عام حجَّة الإسلام سنة عشر، وحديث «أفطر الحاجم والمحجوم» في الفتح سنة ثمان، قبل حجَّة الإسلام بسنتين؛ فإن كانا ثابتين فحديثُ ابن عباس ناسخٌ، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخٌ. (انظر: «اختلاف الحديث»، المطبوع مع «الأم» ٨/ ٦٤٠ ـ ٦٤١).

وأمَّا حديثُ النهي عن بيع الغرر فهو مخصوصٌ، خُصَّ منه السنبلُ إذا اشتدَّ ـ في القديم من مذهب الشافعيّ ـ، وخصَّ منه بيع السلم أيضاً وغير ذلك. والله أعلم.

يتبيَّن لنا ممَّا سبق أنَّ الإمام الشافعيَّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لا ينظر إلىٰ ظواهر الأحاديث نظرةً سطحيةً، ولا يجتهد في حديثٍ واحدٍ إن كان هناك غيرُه في موضوعه، بل يجمع كلَّ ما في الموضوع من

أحاديثٍ وآياتٍ، ويوفَّق ما وجد إلىٰ التوفيق بينها سبيلاً، فإن أمكن الجمعُ بينها فلا يعتذر عن شيءٍ منها، وأمَّا وإنْ لم يُمكن الجمعُ بينها؛ فإنَّه يصير إلىٰ القول بالتأويل، أو التخصيصِ، أو النسخِ.

ولشيخ الإسلام تقي الدين السُّبْكي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ (المتوفىٰ سنة: ٧٥٦ هـ) رسالةٌ بذلك، وفيه كثيرٌ من الأقوال عن الإمام الشافعيِّ، وقد طُبعت بدراسة وتحقيق الأستاذ الفاضل الدكتور علي بُقاعي، وبعضُ ما ذكرناه آنفاً هو منقول من دراسته للرسالة.

إِذْنٌ مُجَرَّدٌ:

أي: أُذِنَ له في النظر في كتبه دون أن يُجيزه بروايتها، أي ليس له سَمَاعٌ من راوٍ بعينه لا في جميع مَرْوِيَّاته، وإنَّما في شخصٍ واحدٍ حَصَل علىٰ إذنٍ مُجَرَّدٍ من الإجازة.

مثـــــاله:

مثال من ذُكِرَتْ فيه (الحَكَم بن نافع مولاهم البَهْرَاني أبو اليَمَان الحِمْصِي مشهور بكنيته، المتوفَّىٰ سنة ٢٢٢ هـ).

قال الحافظ ابن حجر: «مُجْمَعٌ علىٰ ثقته، اعتمده البخاريُّ وروىٰ عنه الكثيرَ، وروىٰ له الباقون بواسطةٍ، وتكلَّم بعضهُم في سَمَاعِه من شعيب.

فقيل إنَّه «مناولة»، وقيل «إذْنٌ مُجَرَّدٌ» ثم قال الحافظ: «وبالَغَ أبو زُرْعَة الرَّازي فقال: لم يَسْمَعْ أبو اليَمَان من شعيب إلا حديثاً واحداً! قلتُ: إنْ صحَّ فهو حُجَّةٌ في صحة الرواية بالإجازة، إلَّا أنه كان يقول في جميع ذلك «أَخْبَرَنا» ولا مُشَاحَّةَ في ذلك؛ إنْ كان اصطلاحاً له». («هدي الساري» ص: ٣٢٢).

الأَرْبَعَةُ:

المرادُ به: الإمام أبو داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجَهْ.

الأَرْبَعِينِيَّات:

وهي أجزاءٌ حديثيةٌ، يَجْمَعُ فيها مؤلِّفوها الأحاديثَ في بابٍ واحدٍ، أو في أبوابٍ شَتَّىٰ بسندٍ واحدٍ، أو بأسانيدَ متعدِّدةٍ.

ودَافِعُهم في ذلك ما رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال:

«من حَفِظَ علىٰ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيْثاً بُعِثَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَقِيْهاً»، رواه أبو نعيم بنحوه عن ابن عباس وابن مسعود، وأخرجه ابن الجوزي في «العِلَل المتناهية» عن أنسٍ وعليٍّ ومعاذ وأبي هريرة وغيرهم.

ورواه ابنُ عدي عن ابن عبَّاسٍ بلفظِ: «من حَفِظَ علىٰ أُمَّتِي أَرْبَعِين حَدِيْثاً مِنَ السُّنَّةِ؛ كُنْتُ لَهُ شَفِيْعاً وشَهِيْداً يَوْمَ القِيَامَةِ».

وأخرجه ابن النَّجَّار في تاريخه عن أبي سعيد الخُدْرِي بلفظِ: «مَنْ حَفِظَ عَلىٰ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حديثاً مِنْ سُنَّتِي؛ أَدْخَلْتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي شَفَاعَتِي».

وقال الدَّارَقُطْنِي: «طُرُقُه كُلُّها ضعيفةٌ، وليس بثابتٍ».

ولذا قال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «جمعتُ طُرُقَه فيها في جزءٍ ليس فيه طريق تَسْلَمُ من عِلَّةٍ قادحةٍ».

وقال البيهقي في «شعبه» عَقِبَ حديث أبي الدَّرْدَاء ـ رضي الله تعالىٰ ـ عنه: «هٰذا بَيِّنٌ مشهورٌ فيما بين الناس، وليس له إسنادٌ صحيحٌ، وقال ابنُ عساكر فيها مقالٌ كلُّها».

وقال النَّوويُّ في خطبة أربعينه: «واتفق الحُفَّاظُ علىٰ أنه حديثٌ ضعيفٌ وإنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ». (انظر: «كشف الخفاء» ٢/ ٣٢٢).

الإِرْجَاءُ:

الإرجاء نوعان:

النوع الأول:

١ ـ اعتقاد أنَّ الإيمان إقرارٌ باللِّسان فقطْ ولو مع عَدَمِ الإيمان بالقلب.

وأنَّ الكبيرة مِنَ الذنوب لا تَضُرُّ مع الإيمان.

وأنَّ الطاعات المفروضة والنافلة لا تؤثِّر ولا تفيد الإيمانَ بالتقوية والزيادة، ويكتفون من الإيمان بمعرفة الله، ويجعلون ما سوىٰ الإيمان من الطاعات، وما سوىٰ الكُفْر من المعاصي، غير مُضِرٍّ ولا نافعٍ، ويتشبَّثون بظاهر الحديث: «مَنْ قالَ لا إله إلَّا الله دَخَلَ الجَنَّةَ». (أخرجه الحاكم في «مستدركه» (ح:٢٧٩)، برقم: (٧٦٣٨)، من حديث عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أبيه عن جَدِّه).

ومن اتُّصف بهـٰذا الضَّلَالِ فهو مجروحٌ شديدُ الجَرْح.

٢ ـ اعتقادُ أنَّ الأعمال ليست جزءاً من الإيمان.

وإنَّ الإيمان لا يزيد ولا يَنْقُص.

وأنَّ أمر المؤمنين يُرْجَأُ إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يحكم لهم بجَنَّةٍ أو نارٍ.

والنوع الثاني: من الإرجاء ليس بجَرْحٍ فقد أخرج الأئمَّةُ في كتبهم لعددٍ كبيرٍ من الرُّواة ممَّن اتُّصِفَ بهـٰذا الإرجاء المخالف ما عليه الجمهورُ القائل: بأنه لا يكتفىٰ في الإيمان بالمعرفة، بل لا بُدَّ من التصديق بالجَنَان، والتلفُّظِ باللِّسان، والعملِ بالأركان.

وأنَّ الإيمان يزيد بالطاعة ويَنْقُصُ بالمعصية، وأنَّ المعاصي

مُهْلِكَةٌ بالإيمان، ضارَّةٌ به وتؤدِّي صاحبَها إلىٰ دار الخُسْران، وأنَّ تارك الطاعات، ومرتكبَ المحرمات مُفسَّقٌ لا مُكفَّرٌ فلم يشدِّد أهلُ السنَّة فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يُوْهِنوا أمرها كالمرجئة.

وعليه فَغَمْزُ الرَّاوي بالإرجاء في كتب الجَرْح والرجال، قد يكون جَرْحاً، وقد لا يُعْتَدُّ به.

مثال من غُمِزَ بالإرجاء ولا يَضُرُّهُ وقد أخرج له الأئمَّةُ:

١ ـ الحافظ (أبو معاوية الضَّرِير محمد بن خَازِم الكوفي، المتوفي سنة ١٩٥ هـ)، أخذ عنه يحيىٰ بن سعيد القطَّان وهو مِن أقرانه.

قال الذهبي في «الميزان» (٧/ ٤٢٨): «أحدُ الأعلام الثقات لم يتعرَّض إليه أحدٌ»[1]. ثم ذكر عن العِجْليِّ ويعقوب بن شَيْبَة: كان يرىٰ الإرجاءَ. وعن أبي داوود: كان مُرْجِئاً.

٢ ـ الحافظ (إبراهيم بن يوسف الباهِلي البَلْخي)، المعروف بالمَاكِيَاني، صاحب الرَّأي، شيخ النَّسائي.

قال الذهبيُّ في ترجَمته: «لزم أبا يوسفَ حتىٰ بَرِع في الفقه، وعنه النَّسائي ووثَّقه، وقال أبو حاتم: لا تشتغل به، قلتُ: «هـٰذا تحاملٌ لأجل الإرجاء الذي فيه». (انظر: «تهذيب التهذيب» ١/ ٩٦، و«الجرح والتعديل» ٢/ ١٤٨).

والمُرْجِئة فِرَقٌ كثيرةٌ عَدَّ منها أبو الحسن الأشعري ثنتي عشرة فرقةً، ولهم مقالاتٌ كثيرةٌ ومختلفةٌ في الإيمان وغيره.

وممن مال إلىٰ بدعة الإرجاء ـ وهو تأخيرالقول في الحكم علىٰ مرتكب الكبائر بالنار ـ عدد غير قليل، أذكر نماذج ممن أخرج له الصحيحان أو أحدهما:

١ ـ **إبراهيم بن طَهْمان** أبو سعيد الهَرَوي الخُرَاسانيُّ، (المتوفىٰ سنة: ١٦٨ هـ).

قال أبو داود: ثقةٌ، كان من أهل سَرَخْس فخرج يريد الحدَّ فقَدِمَ نيسابور، فوجدهم علىٰ قول جَهْمٍ فقال: الإقامة علىٰ هؤلاء أفضل من الحجِّ، فنقلهم من قول جهم إلىٰ الإرجاء.

وقال صالح بن محمد: ثقةٌ حسنُ الحديث، يميل شيئاً من الإرجاء في الإيمان.

وقال أبو الصَّلت الهَـرَوي: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما قَدِمَ علينا خراسانيٌّ أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الهَرَوي، قلتُ له: فإبراهيم بن طهمان ؟ قال: كان ذلك مرجئاً.

قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هـٰذا المذهب الخبيث أنَّ الإيمان قولٌ بلا عملٍ وأنَّ تَرْكَ العملِ لا يَضُرّ بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران رَدّاً علىٰ الخوارج وغيرهم الذين يكفِّرون الناس بالذنوب، وكانوا يرجئون ولا يكفِّرون بالذنوب، ونحن كذلك، سمعتُ وكيع بن الجَرَّاح يقول: سمعتُ سفيان الثوري يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين علىٰ ديننا ويُصَلُّوا صلاتنا وإن عملوا أيَّ عملٍ.

وكان إبراهيم بن طهمان شديداً علىٰ الجهمية.

وقال الدارقطني: ثقةٌ تكلَّموا فيه للإرجاء.

وقال الجُوْزَجاني: فاضلٌ رُمِي بالإرجاء.

ولـٰكن حِفْظَ هـٰذا الإمامِ وإتقانُه محلُّ اتفاق إلاَّ ما كان من محمد بن عبد الله بن عمَّار الموصلي إذ كان تضعيفُه لحديثٍ

مخصوصٍ، وكذلك ليَّنه السليمانيُّ لحديثٍ مخصوصٍ، وضَعَّفه ابن حزم فَردَّ عليه.

قال يحيىٰ بن أكثم القاضي: كان مِن أنبل من حَدَّث بخراسان والعراق والحجاز، وأوثقهم وأوسعهم علماً، وقال عثمان بن سعيد الدَّارِمي: كان ثقةً في الحديث، لم يَزَلْ الأئمة يشتهون حديثَه ويرغبون فيه ويوثِّقونه.

وقال إسحاق بن رَاهُوْيَهْ: كان صحيحَ الحديثِ حسنَ الروايةِ، كثيرَ السَّماع.

قال الحافظ ابن حجر: الحَقُّ فيه أنه ثقةٌ صحيحُ الحديث إذا روىٰ عنه ثقةٌ، ولم يثبت غُلُوُّه في الإرجاء، ولا كان داعيةً إليه، بل ذكر الحاكمُ أنه رَجَع عنه.

وقد روىٰ عنه الجَمُّ الغفيرُ من العلماء وأخرج حديثَه أصحابُ الكتب الستة يتصدَّرهم الشيخان وناهيك بذلك. (انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» ١/ ٢٩٤، و«تاريخ بغداد» ١/ ١٠٥، و«تهذيب التهذيب» ١/ ١٢٩).

٢ ـ أيوب بن عائذ بن مُدْلِج الطَّائي البُحْتُري الكوفي:

قال البخاري: كان يرىٰ الإرجاءَ، وأدخله في كتابه «الضعفاء» بهٰذا السبب، وقال: كان يرىٰ الإرجاء وهو صدوقٌ.

وقال ابنُ المبارك: كان صاحبَ عبادةٍ ولٰكنه كان مرجئاً.

وقال أبو داود: ثقةٌ إلاَّ أنه مرجىءٌ، وفي رواية: لا بأسَ به.

وقال ابن حبان: كان مرجئاً.

ولٰكنه في حفظه وصدقه وعدالته لم يكن محلَّ شكٍّ أو نظرٍ،

فقد وثّقه مع من تقدم يحيىٰ بن معين.

وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث صدوق.

وقال علي بن المديني والنسائي وابن شاهين، والعجلي: ثقة.

ولهٰذا روىٰ عنه الأئمة الكبار السفيانان، وغيرهما. وأخرج له حديثه وإن كان قليلاً البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، وكانوا يعرفون نزعته وبدعته ولٰكنهم أخذوا صدقه وتركوها له، وهٰذا هو عين الأمانة والإنصاف. (انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٣/ ٤٧٨، و«ميزان الاعتدال» ١/ ٢٨٩، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٤٠٦، و«هدي الساري» ص: ٣٩٢، و«تقريب التهذيب» ص: ١٤٨).

٣ ـ ذر بن عبد الله بن زُرَارة الهَمْداني المُرْهبي أبو عمر الكوفي التابعي:

قال محمد بن سَعْد في «الطبقات»: كان ذرٌّ مِن أبلغ الناس في القصص، وكان مرجئاً.

وقال أحمد: لا بأسَ به، وهو أوَّلُ من تكلَّم في الإرجاء.

وقال أبو داود: كان مرجئاً.

وقال الأزدي: يتكلَّمون فيه كان مرجئاً.

وقد شكا ذرٌّ هٰذا سعيدَ بن جبير إلىٰ أبي البحتري الطائي قال: سلَّمتُ عليه فلم يَرُدَّ عليَّ، وكلَّمه فيه، فقال سعيد بن جبير: إنَّ هٰذا كل يوم يحدِث ديناً والله لا كلَّمتُه أبداً.

وسلَّم علىٰ إبراهيم النَّخَعي فلم يَرُدَّ عليه لبدعته.

وروىٰ البخاري بسنده عنه قال: لقد تركتُ أشياء أخشىٰ أن تتخذ

ديناً ـ يعني: المحدِّث من الرأي ـ وهو صدوقٌ في الحديث، قلتُ: وكان أحدَ العباد الصلحاء.

وبهٰذا كانوا يعرفون بدعته وهواه، ولٰكنهم اختبروه في صدقه وأمانته فوجدوه أهلاً للرواية، قال أحمد بن حنبل: ما بحديثه بأسٌ، وقال ابن معين والنَّسائي وابن خِرَاش: ووَثَّقه غيرُ واحدٍ حتىٰ قال الحافظ ابن حجر: أحدُ الثقات الأثبات، ولهٰذا روىٰ عنه الأئمةُ الكبارُ: الحكم بن عيينة، والأعمش، وسلمة بن كُهَيل، ومنصور بن المعتمر، وآخرون.

وأخرج حديثَه الأئمةُ الستةُ في كتبهم وغيرهم بدون تردُّدٍ. (انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٨/ ٥١١، و«ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٢، و«تهذيب التهذيب» ٣/ ٢١٨، و«هدي الساري» ص: ٤٢٠، و«تقريب التهذيب» ص: ٢٤٣).

وقد وُجِدَ من هٰذا الصِّنف المرجئة ـ عددٌ غير قليل ـ كانوا قد جازوا القنطرةَ في عدالتهم وضبطهم، واشتهروا بصِدْقِهم وأمانتِهم، فأخرج حديثَهم الصحيحان أو أحدُهما، وحازوا بذلك قَصَب السَّبْق ولم يؤثِّر علىٰ روايتهم هواهم عند المنصفين ومنهم: عبد الحميد بن عبد الرحمٰن أبو يحيىٰ الحِمَّاني، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رُوَّاد، عثمان بن غياث البصري، عمر بن ذر، عمرو بن مرة، وورقاء بن عمر اليَشْكُري، يحيىٰ بن صالح الوُحَاظي، يونس بن بكير، وآخرون.

ولو تتبَّعنا بقية المصنَّفات الستة لوجدنا الكثير. (انظر: «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٩٠ ـ ٩٦).

أرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ به:

هِي من ألفاظ التعديل، من المرتبة السادسة، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبار.

وهي من الألفاظ التي زادها الحافظُ العِراقي، وهي عنده من المرتبة الرابعة. وعند الحافظ السَّخاوي والسُّيوطي من المرتبة السادسة.

مراد ابن عدي بهٰذه العبارة:

سَبَق أنَّ هٰذا اللفظ مِنْ ألفاظ التعديل التي يشهد بأهلها، وابنُ عدي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يُكْثِر استعمال هٰذا اللفظِ في «كامله» علىٰ معانٍ متعدِّدةٍ، وقد بَيَّن بعضُ العلماء المعاصرين مرادَ ابن عدي بهٰذا اللفظ، أذكر هنا أقوالهم:

وقد ذكر العلاَّمة عبد الرحمٰن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أنَّه يرىٰ أنَّ ابن عدي يُطْلِق هٰذا اللفظَ في مواضِعَ تقتضي أن يكون مقصوده: «أرجو أنَّه لا يتعمَّد الكَذِبَ». (انظر: «مقدمة الفوائد المجموعة» للشوكاني ص: ٣٥).

وذكر أحدُ المحقِّقين لكتاب «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي: أنَّ هٰذا القولَ عند ابن عدي لا يَقصِد به التوثيقَ، وإنَّما يريد أنَّ المترجَم يُكْتَبُ حديثُه للمتابعة والاعتضاد. (انظر: «حاشيته» ٧/ ٣٤١).

ويقول الأستاذ أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل: «والذي يظهر لي من خلال تتبُّعي لهٰذا اللفظ في (كامل ابن عدي) أنَّ ابن عدي ـ رحمه الله ـ يقوله علىٰ معانٍ مختلفة». (انظر: «الشفاء العليل» ص: ٢٨٩).

فأتىٰ الأستاذ أبو الحسن بشواهدَ عديدةٍ، أذكر هاهنا مع التوسُّع فيها:

١ ـ وقد يقول ابنُ عدي هـٰذا التعبيرَ (أي: «أرجو أنَّه لا بأسَ به») في الراوي إذا كان ينفرد بأشياء، كما قال في ترجَمة (بَشَّار بن الحكم أبي بدر الضَّبي البَصْري): «أحاديثه عن ثابتٍ إفراداتٌ، وأرجوا أنه لا بأسَ به». («الكامل» ٢/ ٢٣).

٢ ـ أو يقول إذا كانت المناكيرُ قد وقعت في روايته، لـٰكنها من قبل الراوي عنه ـ ومعلومٌ أنَّ مثلَ هـٰذا لا يضُرُّ الشيخ ـ كما في ترجمة (بشر بن محمَّد بن أبَان بن مسلم السُّكَّري، أبو محمد الواسِطي): «أرجو أنه لا بأسَ به، ومقدار ما ذكرتُه أَنْكَرُ ما رأيتُ له من رواياته، وأرجو أنَّ هـٰذه الأحاديث ليست مِنْ قِبَله، إنما هي من قِبَلِ من رواه عنه وهو في نفسه لا بأسَ به». («الكامل» ٢/ ١٨).

٣ ـ ويقول هـٰذا التعبيرَ أيضاً فيمن روايته تُحْتَمَلُ وإنْ كان فيها بعضُ الضَّعْف، كما في ترجمة (الحسن بن داوود المنكدري):

«.. للحسن بن داوود أحاديث غير ما ذكرتُه، ولم أجد له أنكر مِن الذي ذكرتُها له، والذي ذكرتُ كلُّه يُحْتَمَلُ، وأرجو أنه لا بأس به». («الكامل» ٢/ ٣٣٣).

٤ ـ ويقوله أيضاً فيمن اخْتُلِفَ فيه وقول من وَثَّقه أَقربُ إلى الصَّواب مِن قول مَن ضَعَّفه، كما في ترجمة (بَشَّار بن موسى الخَفَّاف):

«بَشَّار بن موسىٰ رجلٌ مشهورٌ بالحديث، ويروي عن قومٍ ثقاتٍ، وأرجوا أنْ لا بأسَ به، وأنَّه قد كتب الحديثَ الكثيرَ، وقد حدَّث عنه النَّاس، ولم أرَ في حديثه شيئاً مُنْكراً، وقول مَن وَثَّقه أَقربُ

إلىٰ الصواب ممَّنْ ضعَّفه». («الكامل» ٢/ ٢٤).

٥ ـ ويقوله فيمن ليس حديثهُ بمُنْكَرٍ جداً، كما في ترجمة (بُـكَيْر بن معروف الخُراساني): «... وهو قليلُ الروايات، وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جدّاً». («الكامل» ٢/ ٣٤).

٦ ـ ويقوله فيمن هو مستقيمُ الحديث، وليس في حديثه ما يُنْكَر عليه، كما في ترجمة (بُكَيْر بن مِسْمار): «... عندي أنه مستقيمُ الحديث، فأستغني عن أن أذكُرَ له حديثاً لاستقامة حديثه ولأنَّ من روىٰ عنه صَدوقٌ». («الكامل» ٢/ ٤٢).

٧ ـ ويقوله فيمن هو ليس بمُنْكَر الحديث، وهو ممَّنْ يُكْتَبْ حديثُه، كما في ترجمة (جعفر بن ميمون أبي العوام البَصْري):

«... جعفر بن ميمون ليس بكثير الرواية، وقد حدَّث عنه الثقاتُ مثل سعيد بن أبي عَرُوْبَة وجماعةٍ من الثقات، ولم أرَ بأحاديثه نكرةً، وأرجو أنه لا بأسَ به، ويُكتَبُ حديثه في الضَعفاء». («الكامل» ٢/ ١٣٨).

٨ ـ ويقوله فيمن يجب قبول حديثه كما في ترجمة (جعفر بن سليمان الضَّبعي البَصْري، أبي سليمان):

«.... أحاديثه ليست بالمُنْكَرة، وما كان منها مُنْكراً فلعلَّ البلاء فيه من الرَّاوي عنه، وهو عندي ممَّن يجب أن يُقْبَل حديثُه».

وقاله في ترجمة (الحسن بن ذَكْوان) مع قوله: «روىٰ عنه القَطَّان، وابنُ المبارك، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه، وأرجو أنه لا بأس به». («الكامل» ٢/ ٣١٧).

٩ ـ وقاله فيمن حديثه المسند مستقيمٌ، كما في ترجمة (زُهَيْر بن إسحاق السَّلولي البَصْري): «... لزهير أحاديثُ صالحةٌ، وأَرْوَىٰ

الناسِ عنه من البَصريِّين: محمدُ بن أبي بكر المَقْدَمي، وأرجو أنه لا بأس به، فإنّ ابن مَعِين إنما أنكر عليه حديثاً مقطوعاً... فأمّا حديثُه المسند فعامته مستقيمة». («الكامل» ٣/ ٢٢٣).

١٠ ـ ويقوله في الزُّهاد الذين لا يَضْبِطون الحديثَ، كما في ترجمة ميمون بن سياه).

١١ ـ ويقوله فيمن تَعْرِف منه وتُنْكِر، كما في ترجمة (عبد الله بن سَلَمة أبي عالية الهَمَذاني». («الكامل» ٤/ ١٦٩).

وقال في (عبد الله بن مُعاذ الصَّنْعاني): «لعبد الله بن معاذ أحاديث حِسَانٌ غير ما ذكرتُ، وأرجو أنَّه لا بأس به». («الكامل» ٤/ ٢٣٩).

وكلُّ هـٰذه التراجم لها أشباهٌ ونظائرُ متعددةٌ، وإنْ كان الغالبُ مِن استعمال ابن عدي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لهـٰذا التعبير فيمن يُسْتَشْهَدُ به ولا يُحْتَجُّ به.

فلعلَّ العلاَّمة المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقف علىٰ عدَّة مواضع، كلها بمعنىٰ أنَّ الرواي ممَّن لا يتعمَّد الكَذِبَ، والله أعلم.

أَرْجُوْ أَنْ يُحْتَمَلَ حَدِيْثُه:

من ألفاظ مراتب الشواهد والمتابعات، وهو مثل قولهم: «أرجو أنَّه لا بأس به». ولكن هناك فَرْقٌ بين هـٰذين اللَّفْظَين».

فالأوَّل (أي: «أرجو أن يُحْتَمَل حديثُه») يَدُلُّ علىٰ أنَّ القائل يَعْلَم أنَّ في الرَّاوي كلاماً وطَعْنَاً، لكنَّه يرىٰ مع وجود هـٰذا الكلامِ أنَّ الرجل لا يُتْرَك حديثُه بالمرَّة، بل يُحْتَمَلُ ويُكْتَبُ علىٰ سبيل النظر فيه للاعتبار.

واللفظ الثاني (أي: «أرجو أنَّه لا بأسَ به») يَدُلُّ علىٰ أنَّ الإمام

منهم يرجو نَفْيَ البَأسِ والقَدْحِ عن الرَّاوي، وإنْ لم يَجْزِم بنفي ذلك.

هـٰذا الظاهر في الفَرْق بين اللَّفظين، ولكنَّ اللفظ الثاني هو أرْفَعُ مِن الأوَّل. (انظر: «شفاء العليل» ص: ٤٤٦).

مثال قولهم: «أرجو أن يُحْتَمَلَ حديثه»:

قال ابنُ عدي في «الكامل» (٣/ ٤٢٨) في ترجمة (حِبَّان بن علي العَنَزِيّ الكُوْفِي، المتوفَّىٰ سنة ١٧١ هـ): «له أحاديثُ صالحةٌ، وعامَّةُ حديثِه إفراداتٌ وغرائبُ، وهو ممَّنْ يُحْتَمَلُ حديثُه ويُكتَبُ» وقال أبو زُرْعَة: «حِبَّان لَيِّنٌ» وقال البخاري: «ليس عندهم بالقوي». (انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٣، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٣٤٥).

ومثال قولهم: «أرجو أنه لا بأس به»:

انظر صفحة (٢٠٥)، وقد ذكرنا فيها مع الشّواهد.

الإِرْسَالُ:

انظر: «المُرْسَل» في حرف الميم.

ارْمِ بِهِ:

من ألفاظ التجريح، والتي لا يَصْلُح حديثُ أهلِها للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهي من الألفاظ التي زادها الحافظُ العِراقيُّ. وهي عنده من المرتبة الثالثة، وعند الحافظ السَّخاوي والسُّيوطي من المرتبة الرابعة.

مثالــه:

قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجَمة (يزيد بن أبي زياد القُرَشِيّ الهاشميُّ: أبو عبد الله مولاهم الكوفي، (المتوفىٰ سنة: ١٣ هـ): أحدُ علماء الكُوْفَةِ المشاهير علىٰ سُوْءِ حفظه. قال يحيىٰ: ليسَ بالقويِّ،

وقال أيضاً: لا يُحْتَجُّ به، وقال ابنُ المبارك: ارْمِ به». («ميزان الاعتدال» ٧/ ٢٤٠).

أَرَنا:

هو اختصار كلمة «أَخْبَرَنَا».

أَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ:

إذا سُئِلَ المحدِّثُ الجِهْبِذُ عن الراوي فأجاب بهٰذا، فإنَّ هٰذا منه توهينٌ وتضعيفٌ لهٰذا الراوي، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة (هارون بن حاتم الكوفي، المتوفي سنة ٢٤٩) في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٢) قال الحافظُ الذهبي: «وقَعَ لنا (تاريخُه)، وقد سَمِعَ منه أبو زُرْعَة وأبو حاتم، وامتنعا من الرواية عنه، سئل عنه أبو حاتم، فقال: «أسأل الله السَّلاَمة». (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص: ١٧٦).

أَسْبَابُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «أسباب وُرُوْد الحديث».

أَسْبَابُ الطَّعْنِ في الرَّاوي:

المراد بالطَّعْن في الرَّاوي؛ هو التكلُّم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن حيث ضَبْطِه وحِفْظِه للأحاديث. وأسباب الطعن في الرَّاوي عشرةٌ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ بـ «العدالة» وخمسةٌ تتعلَّقُ بـ «الضَّبْط».

أ ـ الأسباب التي تتعلَّق بالطعن في العدالة:

أمَّا الأسبابُ التي تتعلَّق بالطعن في الراوي من حيث العدالة فهي:

١ ـ الكَذِبُ.

٢ ـ التُّهْمَة بالكذب.

٣ ـ الفِسْق.

٤ ـ البدعة.

٥ ـ الجَهَالة.

ب ـ الأسباب التي تتعلَّق بالطعن في الضبط:

أمَّاالأسباب التي تتعلَّق بالطَّعن في الرواي من حيث الضَّبْط والحِفْظ فهي:

١ ـ فُحْشُ الغَلَطِ.

٢ ـ سُوء الحِفْظ.

٣ ـ الغَفْلَة.

٤ ـ كثرة الأَوْهام.

٥ ـ مخالفة الثقات.

أَسْبَابُ وُرُوْدِ الحَدِيْثِ:

لغـــةً: أسباب: جَمعُ «سَبَبٍ» والسَّبَبُ: الحَبْلُ، وما يتوصَّل به إلىٰ غيره، و«وُرُوْد الحديث» أي مجيئه «القاموس المحيط».

واصطلاحـاً: ما وَرَد الحديثُ متحدِّثاً عنه أيَّام وقوعه.

ومنزلةُ هـٰذا الفنِّ مِنَ الحديث كمنزلة أسباب النزول من القرآن الكريم.

وهو طريقٌ قويٌّ لفَهْمِ الحديث؛ لأنَّ العمل بالسَّبب يورِثُ العلم بالمُسبَّب. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٣٤).

والسَّبَبُ قد يُنْقَلُ في نفس الحديث، مثل حديث عمر بن الخطاب:

١ ـ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رسول الله ﷺ ذات يوم إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيْدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيْدُ سَوَادِ الشَّعر، لا يُرَىٰ عليهِ أَثَرُ السَّفر، ولا يَعْرِفُه مِنَّا أحدٌ حتىٰ جَلَس إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إلىٰ ركبتيه، وَوَضَعَ كَفَّيه علىٰ فَخِذَيْهِ وقال: يا مُحمَّد! أَخْبِرْني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تَشْهَدَ أَنْ لا إلـهَ إلا الله وأنَّ مُحمَّداً رسول الله، وتُقِيْمَ الصَّلاَةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وتَصُومَ رَمضَان، وتَحُجَّ البَيْتَ إن اسْتَطَعتَ إليه سبيلاً... (أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، برقم: ٨).

وربَّما لا يُنْقَلُ السَّبَبُ في نفس الحديث، ويُنْقَلُ في بعضِ طُرُقِهِ، وهو الذي ينبغي الاعتناءُ به.

٢ ـ مثل حديث «الخَرَاجُ بالضَّمَان» جاء في بعض طُرُقِهِ عند أبي داود وابن ماجه: أنَّ رجلاً اشترىٰ عَبْداً فاسْتَغَلَّه ثم وَجد به عيباً فرَدَّهُ، فقال: يا رسول الله! إنَّه قد اسْتَغَلَّ غُلاَمي. فقال رسول الله ﷺ: «الخَرَاجُ بالضَّمَانِ». (أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: فيمن اشترىٰ عبداً...، برقم: ٣٥٠٨، وابن ماجه في أبواب التجارات، باب: الخراج بالضمان، برقم: ٢٢٤٣، عن عائشة رضي الله عنها).

٣ ـ حديث: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في البحر: «هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ».

سبب وُروده: عن أبي هريرة قال: كنّا عنْدَ رسول الله ﷺ يوماً، فجاء صَيَّادٌ فقال: يا رسولَ الله إننا نَنْطَلِقُ فِي البحر نريد الصَّيْدَ، فيحمل أحدُنا معه الأدواةَ وهو يرجو أن يأخذ الصَّيْدَ قريباً، فربَّما

وجده كذلك، وربما لم يجد الصَّيْدَ حتىٰ يَبْلُغَ من البحر مكاناً لم يَظُنَّ أنه يبلغه، فلعلَّه يحتلم أو يتوضَّأ، فإن اغتسلَ أو توضَّأ بهٰذا الماء، فلعلَّ أحدنا يُهْلِكه العطشُ. فهل ترىٰ في ماء البحر أن نغتسلَ به أو نتوضَّأَ بهِ إذا خِفْنا ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «اغْتَسِلُوا منْه وتَوَضَّؤوا، فإنَّه الطَّهُوْرُ ماؤُهُ، الحِلُّ مِيْتَتُه». (أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، برقم: ٨٣).

أشهر المؤلَّفات في أسباب ورود الحديث:

١ ـ أسباب ورود الحديث أو «اللُّمَع في أسباب الحديث»: للحافظ أبي الفَضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

٢ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لإبراهيم بن محمد بن حمزة الحسيني (المتوفىٰ سنة ١١٢٠ هـ).

٣ ـ علم أسباب ورود الحديث: للدكتور أسعد حليمي الأسعد.

أَسْتَخِير اللهَ فيه:

عُرِفَتْ هٰذه العِبارَةُ عن ابنِ حِبَّان، ولا تكادُ تَراها لغيرِه، ووَجَدْتُها من كلامِ عبدِ الرَّحمٰنِ بن مَهْديٍّ، لٰكنِّي لم أَجِدْها عنه بإسنادٍ يَصِحُّ، ولو صَحَّ عنهُ فهو نادِرٌ قَليلٌ.

وظاهِرُها: تَرَدُّدُ النَّاقدِ في الرَّاوي: يُلْحَقُ بالثِّقاتِ أو الضُّعفاءِ، والتَّرجيحُ بحسبِ ما يَتبيَّنُ من كلامِ سائرِ النُّقَّادِ والنَّظَرِ في حديثِ الرَّاوي.

الاستشهاد:

هو روايةُ الشاهد للتقوية به.

انظر «الشاهد» في حرف الشِّين.

اسْتِشْكَالُ الْحَدِيثِ:

انظر «مُشْكِلُ الحدِيثِ» في حرف الميم.

اسْتَشْهَدَ بِهِ البُخَارِيُّ تعليقاً ولم يُخرِّجْ له احتجاجاً ولا مَقْرُوناً ولا مُتابَعَةً:

قال الحافظ ابن حجرَ - رحمه الله تعالىٰ - في «هدي الساري» (ص: ٤٥٦):

«فصل من علَّق البخاريُّ شيئاً من أحاديثهم ممَّن تُكُلِّمَ فيه، وما يعلِّقه البخاريُّ من أحاديث هؤلاء، إنَّما من يُوْرِده في مقام الاستشهاد وتكثير الطُّرُق، فلو كان ما قيل فيهم قادحاً لما ضَرَّ ذلك».

وعليه المعنىٰ، اسْتَشْهَدَ به البخاريُّ تكثيراً للطُّرُق لا للاعتماد عليه، فالعبارة جَرْحٌ في الرَّاوي.

مثال لمن وُصِفُ بذلك: (حمَّاد بن سَلَمَةَ بن دِيْنار البَصْري، المتوفىٰ سنة ١٦٧ هـ).

وقال الحافظ ابن حجر: «اسْتَشْهَدَ بِهِ البخاريُّ تعليقاً، ولم يُخْرِج له احتجاجاً ولا مَقْرُوناً ولا مُتابعةً إلاَّ في موضعٍ واحدٍ قال فيه: «قال لنا الوليد: حدَّثنا حمَّادُ بن سلمة» فذكره وهو في كتاب الرِّقاق.

قال الحافظ: «... وهٰذه الصنيعةُ يستعملها البخاريُّ في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يُحْتَجُّ به عنده».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر ناقلاً عن أبي الفضل بن طاهر، ثبت عدم احتجاج البخاري بأحاديث حَمَّاد بن سلمة، وقال: «إنَّ بعض الكَذَبةِ أَدْخَلَ في حديثه ما ليس منه. لم يُخْرِجْ عنه البخاريُّ معتمداً

عليه، بل اسْتَشْهَدَ به في مواضع ليُبيِّن أنه ثقةٌ...».

وقال البَيْهَقِيُّ: «هو ـ أي حمَّاد ـ أحدُ أئمة المسلمين إلاَّ أنَّه لمَّا كبر ساء حِفْظُهُ، فلذا تركه البخاريُّ، وأمَّا مسلمٌ فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابتٍ ما سَمِع منه قبل تغيُّره...». (انظر: «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٨٢).

اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّيْخَانِ أو أَحَدُهُمَا:

كثيراً ما يتردَّدُ هـٰذا اللفظُ علىٰ ألسنة المحدِّثين فيقولون في راوٍ ما: «اسْتَشْهَدَ به البخاريُّ أو مسلمٌ» ومُرَادُهم بذلك: أنَّه روىٰ له أحدُهما في صحيحه الأحاديثَ التي ليست علىٰ شرطِه، لكن في المتابعات والشواهد.

الاسْتِفَاضَةُ:

انظر «المُسْتَفِيض» في حرف الميم.

الاسْتِقرَاءُ:

لغـةً: مصدر (اسْتَقْرَأَ) أَصْلُهُ من مادة (قَرَأَ)، ومعنىٰ استقراء: تتبُّعُ الجزئيَّات للوصول إلىٰ نتيجةٍ كُلِّيَّةٍ.

واصطلاحاً: هو معرفة أحوال الرُّواة ونَقْدِهم جَرْحاً وتعديلاً. يَسْتَعْمِلُه المحدِّثون إذا لم يَثْبُتْ عندهم عدالةُ الرَّجُل أو ضَعْفُه بنَصٍّ من أئمة النَّقْد والجرح؛ التجؤوا إلىٰ استعمال «الاستقراء» في مَرْوِيَّاته، وعَرضِها علىٰ روايات الآخرين، فإذا كان مُصيباً في أكثرها حَكموا عليه بالعدالة، وإذا خَالَف في أكثرها حكموا عليه بالضَّعف علىٰ مراتب الجرح.

ومعظم النقَّاد الأوائل بَنَوْا منهجَ نَقْدهم علىٰ «الاستقراء»، ومن أصحاب «الاستقراء»، من المتأخِّرين:

١ ـ شيخ الإسلام أحمد بن تَيْمِيَّة الحَرَّاني الدِّمَشْقِي (المتوفي سنة ٧٢٨ هـ).

٢ ـ والإمام الحافظ المحدِّث المؤرِّخ شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (المتوفي سنة ٧٤٨ هـ).

٣ ـ والإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العَسْقَلاني (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

فإنَّ أحكام هؤلاء الأئمة المحدِّثين في الحديث ورجاله لا تَصْدُرُ إلا بعد الاستقراء التَّام، والتحرِّي الدقيق.

الاسْتِقْرَاءُ التَّامّ:

انظر «الاستقراء».

اسْتِقْلالُ السُّـنَّةِ بِتَشْرِيْعِ الأَحْكَامِ:

في شرح هـٰذا المصطلح أو العبارة، نستفيد من هـٰذا الحديث الذي رواه المِقْدَامُ بن مَعْدِ يْكرِبَ ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَلاَ، إنِّي أُوْتِيْتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَّ يُوْشِكَ رَجُلٌ شَبْعَانُ علىٰ أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بهـٰذَا القُرْآنِ فما وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ فأَحِلُّوهُ، وما وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ، أَلاَ، لا يَحِلُّ لَكُم لَحْمُ الحِمَارِ ولا كُلُّ ذي نابٍ مِنَ السَّبُعِ ولا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِي عنها صَاحِبُها، ومَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوْهُ، فإِنْ لَمْ يَقْرُوْهُ فَلَهُ اَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاه». (أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، برقم: ٤٦٠٤).

أفاد هـٰذا الحديثُ: في تساوي (الكتاب) و(السنة) في شأنِ الحُجِّيَةِ، وفي شأنِ الرُّتْبَةِ أيضاً، وإن كان (الكتابُ) يمتازُ عن (السنة) بمزايا وخصائص كثيرة.

كما يُستفاد من قوله ﷺ: «ألا إنِّي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه»، ثم من تعقيبه مُباشَرةً بالإنكار علىٰ من يَترُكُ ما ليس في القرآن، ثم ذكرِهِ جملةً من الأحكام الهامَّةِ التي سَبَق بيانُها: إنَّ النبي ﷺ يُشِيرُ إلىٰ أنَّ هٰذه الأحكام لم يَنُصَّ عليها الكتابُ، بحيث يُمكِنُ المجتهدَ أن يَستنبطها، وإلَّا لما ذَكَرَ قبلها تلك المقدِّمة المُنَبِّهة إلىٰ أهمية ما سيذكُرُه بعدَها.

ثم حديثُ المِقْدَام هٰذا ـ وأمثالهُ من الأحاديث الكثيرة ـ وعُموم الآياتِ الدَّالة علىٰ حُجيَّةِ (السنَّة) بأنواعِها الثلاثةِ الآتي بيانُها قريباً: تُفِيد (استقلالَ السنَّةِ بالتشريع)، وقد كَثُرَتْ هٰذه الآياتُ الشريفة كثرةً بالغةً، بحيث تُفِيدُ القطع بعمومها للأنواع الثلاثة، وبعَدَمِ احتمالِها للتخصيصِ بإخراج السنَّةِ المستقلَّةِ منها.

والأنواعُ الثلاثة للسُّنَّة هي:

أولاً: المُؤكِّدةُ لِمَا في الكتاب.

ثانياً: المُبَيِّنةُ لِمَا في الكتاب أيضاً. بأن تُفصِّلَ مُجْمَلَهُ، أو تُوضِّحَ مُشْكِلَهُ، أو تُقَيِّدَ مُطْلَقَهُ، أو تُخَصِّصَ عامَّهُ، وهٰذه الصفةُ هي الغالبةُ علىٰ السنَّة، ولذلك وُصِفَتْ بأنها (مُبَيِّنةٌ للكتاب).

ثالثاً: المُسْتَقِلَّةُ، وهي ما سَكَتَ عنه الكتابُ، فلم يَنُصَّ عليه ولا علىٰ ما يُخالِفُه. وقيل: هناك قسمٌ رابعٌ، وهو الناسِخَةُ، وليس بوجيهٍ؛ لأنَّها في هٰذه الحال، ما تَخْرُجُ عن النوع الثاني: المُبَيِّنة، والله أعلم.

وحديثُ المِقْدَامِ ـ رضي الله عنه ـ صريحٌ في إثبات حُجيَّةِ السنَّةِ واستقلالها بتشريع بعض الأحكام لا سِيَّما فيما يتعلَّق بتنظيم الآداب العامة وأبواب الحلال والحرام، لقوله ﷺ: «إنِّي أُوتِيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ

معه»، والمرادُ بالكتاب: (القرآن)، وبالمثل: (السُّنَّة). ومِثْلِيَّتُها له في أنه يجبُ العملُ بها كما أنه يجبُ العملُ به. ولقوله أيضاً: «وإنَّ ما حرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله» وقد اشتمل هـٰذا الحديثُ الشريفُ علىٰ عِدَّةِ أمورٍ، استقلَّت السُّنَّةُ ببيانها، وهي:

تحريمُ لحم الحِمار الأهلي (أي الإنسيِّ)، أمَّا الحمارُ الوحشيُّ فهو حلالٌ، وتحريم لحم كل ذي نابٍ من السباع (أي سِباع الوحوش كالأسد والذئب..) وتحريمُ لحم كل ذي مِخْلَبٍ من الطير يُصطادُ به كالصقر والنسر...

وتحريم لُقَطَةِ المُعاهِدِ، هو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عَهْدٌ بأمانٍ في تجارةٍ أو رسالةٍ، ومثلهُ الذميّ. واللُّقَطَةُ: ما يُلتَقَطُ مما ضاع من شخصٍ بسقوطٍ أو غفلةٍ.

ولزومُ قِرَىٰ الضَّيف (أي إطعامه وإكرامه)، وهـٰذا من الآداب العامة الهامَّة التي كانت لا يُستغنَىٰ عنها في حياة أهل البادية قديماً.

وقد أَسهب الإمامُ ابن قَيِّم الجَوْزيَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، في «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠، وما بعدها)، في ذكر الأحكام المستقِلَّةِ الثبوتِ بالسنَّة، وقال أيضاً. (انظر: ٢/ ٢٩٠): «أحكام السنَّة التي ليست في القرآن إنْ لم تكن أكثَرَ منها، لم تَنقُص عنها».

وقال العلاَّمة الشَّوْكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، في أبحاث السنَّة: «اعلَمْ أنه قد اتَّفَق من يُعتَدُّ به من أهل العلم علىٰ أنَّ السنَّة المطهّرة مستقلةٌ بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام. وقد ثَبَت عنه ﷺ أنه قال: «أَلا إني أُوتِيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه»، أي أُوْتيتُ القرآنَ، وأُوْتِيتُ مِثلَهُ من السنَّة التي لم يَنطِق بها القرآنُ، وذلك كتحريم لحوم الحُمُرِ الأهلية، وتحريم كل

ذي نابٍ من السباع، ومِخْلَبٍ من الطير، وغير ذلك ممَّا لم يأتِ عليه الحَصْرُ.

قال الإمام الأوزاعي: «الكتابُ أحوَجُ إلىٰ السُّـنَّة من السنَّة إلىٰ الكتاب. (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

قال ابنُ عبد البَرِّ: «إنها تَقْضِي عليه وتُبيِّنُ المرادَ منه. (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

وقال يحيىٰ بن أبي كثير: «السُّنَّة قاضيةٌ علىٰ الكتاب». (انظر: «إرشاد الفحول» ١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

الحاصلُ: أنَّ ثبوتَ حُجِّيَّةِ السُّنَّة واستقلاَلَها بتشريع الأحكام ضَرُورةٌ دينيةٌ، ولا يُخالِفُ في ذلك إلاَّ من لاحَظَّ له في دِينِ الإسلام».

هـٰذا، وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ علىٰ ذكر معجزةٍ باهرةٍ للنبي ﷺ، وهي الإخبار عما وقع من قَبْلِ أيامِنا وفي أيامنا هـٰذه: من إنكار بعض المتحلِّلين من الدين والخارجين عنه: العملَ بالسنَّة المطهّرة والاعتماد عليها.

وقد بَيَّن النبيُّ ﷺ في هـٰذا الحديث: أنه لا يجوز الإعراضُ عن حديثه؛ لأنَّ المُعرِضَ عنه مُعرِضٌ عن القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ . . .﴾[الحشر:٧]. وبَيَّنَ أيضاً أن ما حرَّمه ﷺ ممَّا لم يُذكَر في القرآن. كما حرَّمه الله في القرآن. وفي اقتصاره ﷺ علىٰ ذكر التحريم من غير ذكر التحليل: إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأصل في الأشياء الإباحةُ إلاَّ ما خَصَّه الدليلُ.

وقد قرَّر العلماءُ أَخْذاً من نصوص الكتاب والسنَّة وأصَّلوا: الأصلُ في الأشياء الإباحةُ، والأصلُ في الأفعال الحِلُّ، والأصلُ في

الذِّمَم البراءةُ، والأصلُ في الأبضاع التحريم. فاحْفَظْ هـٰذا التأصيلَ، فإنه يَنفعُك ويُنقِذُك في ساعةِ العُسْرَة عند التوقُّفِ في معرفة الحكم.

بيان السُّنَّة لِمَا أجمله القرآن وذكرُ نماذج لذلك:

روىٰ الحافظُ أبو عُمَر بن عبد البَرّ النَّمَري الأندلسي حافظ المغرب، في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٩١ ـ ١٩٢)، بسنده «عن الصحابي الجليل عِمْران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ، أنَّ رجلاً أتاه فسأله عن شيءٍ، فحَدَّثه، فقال الرجلُ: حَدِّثُوا عن كتاب الله ولا تحدِّثوا عن غيره.

فقال ـ عِمرانُ بن حصين رضي الله عنه ـ: إنَّكَ امرؤٌ أحمق! أتجدُ في كتاب الله تعالىٰ صلاةَ الظهر أربعاً لا يُجْهَر فيها؟ ثم عَدَّد عليه الصلاة ـ والزكاة ـ ونحوَ هـٰذا، ثم قال: أتجد هـٰذا في كتاب الله مُفَسَّراً؟! إنَّ كتاب الله قد أبْهَمَ هـٰذا، وإنَّ السنَّة تُفَسِّر ذلك». انتهىٰ.

وقال الحافظُ السُّيُوْطِي في «مفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة» (ص: ٩، ٣٤، ٣٥، ٤٣): «أخرج البيهقيُّ في «المَدْخَل إلىٰ دلائل النبوَّة» ـ هو المدخل الصغير ـ بسندِهِ عن حَبيبِ بن أبي فَضَالة المَالِكي، أنَّ عِمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ ذَكَر الشفاعةَ.

فقال رجلٌ من القوم: يا أبا نُجَيْد، إنكم تُحَدِّثونا بأحاديث لم نجد لها أَصْلاً في القرآن، فغَضِبَ عِمرانُ وقال للرجل: قرأتَ القرآن؟ قال: نعم.

قال: فهل وجدتَ فيه صلاةَ العشاء أربعاً؟ ووجدتَ المغرب ثلاثاً؟ والغَدَاة ركعتين؟ والظهرَ أربعاً، والعصرَ أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمَّن أخذتُم ذلك؟ ألستم عنَّا أخذتموه؟ وأخذناه عن رسول الله ﷺ أوَجَدْتُمْ فيه: من كلِّ أربعين شاةً شاةٌ؟ وفي كل كذا بعيراً كذا؟ وفي

كلٌّ كذا دِرْهَماً كذا؟ قال: لا، قال: فعمَّن أخذتم ذلك؟ ألستم عناأخذتموه؟ وأخذناه عن النبيِّ ﷺ.

وجَدْتُم في القرآن: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج: ٢٩] أوَجَدْتُم فيه: فطُوفوا سَبعاً، واركعوا خَلْفَ المَقَام؟

أوجدتُم في القرآن: لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ، ولا شِغارَ في الإسلام؟.

أمَا سمعتم الله قال في كتابه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[الحشر: ٧].

قال عِمرانُ: فقد أخَذنا عن رسول الله ﷺ أشياءَ ليس لكم بها عِلْمٌ.

هٰذا النصُّ ـ وأمثالُه كثيرٌ ـ مما ذَكَره الصحابيُّ الجليلُ عمرانُ بن حصين ـ رضي الله عنه وغيرهُ ـ يُفيدُ بتأكيدٍ وجَزْمٍ: أنَّ السُّنَّةَ النبويةَ استَقَلَّتْ بكثيرٍ من الأحكام، مثلُ «لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ، ولا شِغَارَ في الإسلام»، ومثل: المَسْحِ علىٰ الخُفَّيْن، وصلاةِ الخُسُوفِ، وصلاةِ الكُسوفِ، وصلاةِ الاستسقَاء، والشُّفْعَة، والقِراضِ بلغةِ أهلِ الحجاز، والمُضارَبةِ بلغةِ أهل العراق، واللُّقَطةِ، وسواها من أبوابِ الأحكام.

وهٰذا الذي بَيَّنْتُه من (استقلال السنَّة بالتشريع) لا يُعارضُه ما قرَّره العلماء من أنَّ خبر الواحد إذا خالفَ الكتابَ أو السنَّةَ المتواترة ولم يمكن الجمعُ بينهما: يكون مردوداً، فإنَّ خبر الواحد كهٰذا ليس من السنَّة النبوية في شيءٍ، بل هو مكذوبٌ علىٰ النبي ﷺ عَمْداً أو وَهْماً.

قال الإمامُ العلاَّمةُ أبو إسحاق الشَّاطبي في «الموافقات»

(٣/١٨ ـ ٢٥) ما ملخصه بحروفه: «خبر الواحد إذا كملت شروطُ صحته هل يجب عرضه علىٰ الكتاب أم لا؟ فقال الشافعي: لا يجب؛ لأنه لا تتكامل شروطُه إلاَّ وهو غير مخالف للكتاب. وعند عيسىٰ بن أبَان يجب، محتجّاً بحديثٍ في هـٰذا المعنىٰ، وهو قوله: «إذا رُوِيَ لكم حديثٌ فاعرضوه علىٰ كتاب الله، فإنْ وافق فاقبلوه، وإلاَّ فرُدّوه»، فهـٰذا الخلافُ كما ترىٰ راجعٌ إلىٰ الوفاق...

وللمسألة أَصْلٌ في السَّلف الصالح، فقد رَدَّتْ عائشةُ رضي الله تعالىٰ عنها حديثَ: «إنَ المَيِّت ليُعَذَّب ببكاء أهله عليه». بهـٰذا الأصل نفسه، لقوله: تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[النجم: ٣٨ ـ ٣٩]. ورَدَّتْ حديث رؤية النبي ﷺ لربِّه ليلة الإسراء، لقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٣] وإنْ كان عند غيرها غيرَ مردودٍ، لاستناده إلىٰ أصلٍ آخر يُناقِض الآية، وهو ثبوت رؤية الله تعالىٰ في الآخرة بأدلةٍ قرآنيةٍ وسنيةٍ تبلغ القطع، ولا فرق في صحة الرؤية بين الدنيا والآخرة.

وردَّتْ أيضاً خبرَ ابن عمر في الشؤم، وقالتْ: إنما كان رسول الله ﷺ: يُحدِّثُ عن أقوال الجاهلية، لمعارضته الأَصْل القطعي: أنَّ الأمر كله لله، وأنَّ شيئاً من الأشياء لا يفعل شيئاً، ولا طيرةَ ولا عدوىٰ...

وفي الشريعة من هـٰذا كثيرٌ جداً، وفي اعتبار السَّلَف له نقلٌ كثيرٌ. ولقد اعتَمَده مالكُ بن أنس في مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار... وهـٰذا أيضاً رأيُ أبي حنيفة... وإذا ثبت هـٰذا كلُّه ظَهَر وجهُ المسألة إن شاء الله.

بيان السُّنَّة لما أغفله القرآنُ:

أخرج البَيْهَقِيُّ فيه أيضاً، عن أميَّة بن عبد الله بن خالد، أنه قال

لعبد الله بن عمر: إنَّا نجدُ صلاةَ الحضَر وصلاةَ الخوف في القرآن، ولا نجد صلاةَ السَّفَر في القرآن، فقال ابنُ عمر: يا ابن أَخِي، إنَّ الله بَعَثَ إلينا محمَّداً ﷺ ولا نَعلمُ شيئاً، فإنما نفعلُ كما رأينا محمَّداً ﷺ يفعل. (وهٰذا الخبر رواه النسائي في «سننه» ٣/ ١١٧، في أول كتاب تقصير الصلاة في السفر، وابن ماجه في «سننه» ١/ ٣٣٩، في باب: تقصير الصلاة في السفر).

تفسير السُّنَّة للكتاب:

أخرج البيهقيُّ أيضاً بسنده عن أيوب السَّخْتِياني، قال: إذا حَدَّثتَ الرجلَ بسُنَّةٍ، فقال: دَعْنا من هٰذا وأَنْبِئْنا عن القرآن، وفي رواية: وأَجِبْنا عن القرآن، فاعْلَمْ أنه ضالٌّ! قال الأوزاعيُّ: وذلك أنَّ السنَّة جاءت قاضيةً علىٰ الكتاب، ولم يجيء الكتابُ قاضياً علىٰ السُّنَّة.

جاء في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ (١/ ٢٥٢)، في ترجمة (الفضل بن زياد القطان)، صاحب الإمام أحمد، «سمعتُ أحمد بن حنبل وسُئل عن الحديث ـ أي الأثر ـ الذي رُوي: أنَّ السنَّة قاضية علىٰ الكتاب، فقال أحمد: ما أجسُرُ علىٰ هٰذا أن أقوله، ولٰكنَّ السنَّة تفسِّرُ الكتاب وتبيِّنُه». انتهىٰ فتحاشىٰ أدبَاً لفظ قاضيةٌ علىٰ الكتاب.

وأخرج البيهقيُّ أيضاً عن أيوب السَّخْتِياني، وقال: قال رجلٌ عند مُطَرِّفِ بن عبد الله بن الشِّخِّيْر ـ أحدِ كبار التابعين الأجِلَّة ـ: لا تُحدِّثونا إلاَّ بما في القرآن، فقال مُطَرِّفٌ: إنَّا واللهِ ما نُريدُ بالقرآن بدَلاً، ولٰكن نُريدُ من هو أعلَمُ بالقرآن منا». انتهىٰ.

قال أبو عمر بن عبد البَرِّ بعد ذكره نحوَ هٰذه الآثار: «قال

الأوزاعيُّ: الكتاب أحوج إلىٰ السنة، من السنَّة إلىٰ الكتاب. قال أبو عمر: يريد أنها تقضي عليه ـ أي تَفصِلُ فيه ـ وتُبيِّنُ المراد منه.

وروىٰ عيسىٰ بن يونس عن الأوزاعيِّ عن مَكحُوْلٍ قال: القرآن أحوَجُ إلىٰ السنَّة من السنَّة إلىٰ الكتاب. وبه عن الأوزاعيِّ قال: قال يحيىٰ بن أبي كثير: السنَّة قاضيةٌ علىٰ الكتاب، وليس الكتاب قاضياً علىٰ السنَّة». (انظر: «جامع بيان العلم وفضله» ٢/ ١٩١).

ودَخَلَ علىٰ الإمام أبي حنيفةَ مرَّةً رجلٌ من أهلِ الكوفة، والحديثُ يُقْرَأُ عندَهُ، فقال الرجلُ: دَعُونا من هـٰذه الأحاديث! فزَجَرَهُ الإمامُ أشدَّ الزَّجْر، وقال له: لولا السنَّةُ ما فَهِمَ أحدٌ مِنَّا القُرآنَ. ثم قال الرجلُ: ما تقولُ في لَحْمِ القِرْدِ؟ وأين دليلهُ في القرآن؟ فأُفحِمَ الرجلُ، فقال للإمام: فما تقولُ أنتَ فيه؟ فقال: ليس هُوَ من بَهِيْمَةِ الأنعام. (انتهىٰ من «لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث» للشيخ أبو غدة، ص: ٢١ ـ ٣٣، بتصرُّف واختصار).

فالسنَّة من الكتاب بمنزلة الجزء من الكلِّ. ولقد تعهَّد الله سبحانه بحفظ كتابه الكريم فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

وحِفْظُ السُّنَّة من حفظِ الكتاب، ولا رَيْب، فهي محفوظةٌ بحفظ الله تعالىٰ لها.

الاسْتِمْلاَءُ:

لغـةً: هو مصدر «اسْتَمْلَىٰ يَسْتَمْلِي». وأصلُه مادته من «مَلاَ يَمْلُو». ويُقال: اسْتَمْلاه الكتابَ: أي سأله أن يُمْلِيَهِ عليه.

واصطلاحاً: هو أَخْذُ الحديث عن المُمْلِي، وتَبليغُهُ إلىٰ من بَعُدَ مكانُه في مجلس الحديث.

انظر «المُسْتَمْلِي» في حرف الميم.

الأَسَدُ:

من ألفاظ التوثيق النادرة، كان (الحافظ عثمان بن أبي شَيْبَة) يَصِفُ أحدَ مشايخه بـ «الأَسَدُ» فقيل له: من هو؟، فقال: «الفَضْلُ بن دُكَيْن». (انظر: «تاريخ بغداد» ١٢/ ٣٥٤).

الإِسْرَائِيْلِيَّات:

هي ما يذكره أهلُ الكتاب أو مسلمة أهل الكتاب من قِصَص وأخبار الأُمم الماضية وبدء الخلق وغيرها.

أُسْطُوَانَة:

لغــةً: السَّارية، وسمِّيت بذلك لارتفاعها، يقال: جَمَلٌ أُسْطُوانٌ، إذا كان طويلَ العُنُقِ مرتفعاً. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هـٰذا من ألفاظ التوثيق نادرةُ الاستعمال، وقد وردتْ هـٰذه اللفظةُ علىٰ لسان إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسِي يَصِفُ بها (قَيْسَ بن أبي حازم الأَحْمَسِي البَجَلِيّ. يقولُ: «حَدَّثنا قَيْسٌ هـٰذه الأُسْطُوانَة يعني في الثقة؟ عبَّر بهـٰذه العبارة عن رسوخه في العدالةَ والضَّبْط كرسوخ الأسطوانة وثباتها وارتفاعها. (انظر: «تهذيب التهذيب» ٣/ ٤٤٥).

الإِسْقَاطُ:

هو إسقاطُ رجلٍ من سلسلة الإسناد. انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الأَسْمَاءُ:

انظر: «المُفرَدات» في حرف الميم.

أَسْمَاءُ رِجَالِ الْحَدِيثِ:

تعدَّدت عنايةُ المحدِّثين ـ جنبَ عنايتهم بجَمْع الحديث وتدوينه، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل ـ إلى الوسائط التي قد وقعتْ في رواية الحديث، وهم الرُّواة الذين رووا هذه الأحاديثَ، فعنوا بمعرفتهم ومعرفة أسمائهم، وأسماء آبائهم، وحوادث حياتهم وأخلاقهم، ومكانتهم في الأمانة والصِّدق والحفظ، وهكذا أصبح الذين اتصلوا بالشخصية الكريمة التي وَعَد الله لها بالخلود وبقاء الذكر، وانتشار الاسم ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[الشرح: ٤] أصبح الذين اتصلوا بها موضوعَ الدارسين والباحثين، وخرجوا من زَوايا الخُمول، واستحقوا الحياةَ والاجتهاد، وأصابهم فيضٌ من حياة هذه الشخصية الخالدة، وحيوا وظهروا، واحتفظ التاريخُ بأسمائهم وأحوالهم، ورآه حَقّاً على نفسه.

وهكذا ظهر علمُ «أسماء الرجال» إلى عالم الوجود، وكان مِن مفاخر هذه الأمة التي لا يشاركها فيها أمةٌ من الأُمم.

ولم يُعْنَ المحدِّثون بتعريف رجال الحديث فحسب، بل التزموا الصِّدْقَ والصراحة في تعريفهم، وجمعوا كلَّ ما يتصل بأخلاقهم وعاداتهم، وما يَدُلُّ على قُوَّتِهم وضَعْفِهم، واحتياطِهم وتساهُلِهم، وتَقْوَاهم، وعلمِهم، وذاكرتِهم، وجمعوا كلَّ ما قاله معاصروهم فيهم، ولم يداروا ولم يجاملوا في ذلك، ولم يهابوا أحداً، ولو كان بعضهم أميراً مهاباً، أو شيخاً وقوراً، وقد روى التاريخُ في ذلك طرائفَ تَدُلُّ على شهادة هؤلاء الناقدين بالحَقِّ وتدقيقهم وعملهم بقوله تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ

أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[النساء: ١٣٥] (انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام»: ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨، و«المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف» ص: ٤٨ ـ ٤٩، للعلاَّمة أبي الحسن الندوي).

قال أبو داود: «كان أبو وَكِيْعٍ على بيت المال: فكان وَكِيْعٌ إذا رَوى عنه قَرَنه بآخرٍ» («تهذيب التهذيب» ٤/ ٣١٤).

وقد تَرك مُعاذُ بن معاذ العنبريّ روايةَ المَسْعودي؛ لأنه رآه يُطالِع الكتابَ، يعني قد تغيَّر حفظُه («تهذيب التهذيب» ٢/ ٥٢٤).

وقال العِجْلِيُّ في ترجَمة (عفَّان بن مسلم الصَّفَّار أبو عثمان البَصْري): «ثَبْتٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، وكان على مسائل مُعَاذ بن معاذ فجُعِل له عشرة آلاف دينار على أن يقفَ عن تَعْديل رجلٍ فلا يقول: عدل ولا غير عدلٍ، قالوا: له قِفْ عنه لا تقل فيه شيئاً فأَبى فقال: «لا أُبطل حقّاً من الحقوق»، وكان يذهب برقاع المسائل إلى الموضع البعيد يسأل، فجاء يوماً إلى معاذ بالرقاع وقد تلطَّختْ بالناطف فقال له: أيُّ شيءٍ ذا، قال له: «إنّي أذْهَبُ إلى الموضع البعيد فيصيبني الجوعُ فأخذت ناطفاً فجعلتُه في كُمِّي وأكلته» (معرفة الثقات: ٢/ ١٤٠).

وهذا قليلٌ من كثيرٍ يدُلُّ على أمانة علماء الحديث والرِّجال، وتدقيقهم في موضوعهم، وتحرِّيهم الحقَّ والعدلَ في شهادتهم، فهل يُوجَد في تاريخ العلم نظيرٌ لهذه الأمانة والتدقيق؟

أشهر المؤلَّفات في أسماء الرجال:

لقد عُني المحدِّثون منذ فترةٍ مبكِّرةٍ بتأليف الكتب التي تتناول رواةَ الحديث للإفادة منها في بيان صحيح الحديث من سقيمه. وحينما وُضعت الكتب الستة في الحديث (وهي: صحيح البُخاريّ، وصحيح مسلم، وجامع التِّرمذي، وسُنن النَّسائي، وسُنن

أبي داود، وسنن ابن ماجة القَزْوينيّ)، عدَّها جَهابِذة المحدِّثين دواوين الإسلام، فعُنوا بها وبروايتها وتدقيقها، فاشتُهرت في بلاد الإسلام، وذاع صيتُها بين الأنام، ونتيجةً لذلك ألَّفوا الكتب المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري.

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النّبل**: لحافظ الشام أبي القاسم ابن عساكر (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ)، والذي ألَّفه بعد كتابه «الأطراف» وسار فيه على المنهج الآتي:

١ ـ اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دُون الرواة الآخرين.

٢ ـ رتَّب الكتابَ على حروف المعجم المشرقية، وابتدأ كتابه بمن اسمه «أحمد».

٣ ـ أَوْرَدَ التراجمَ على سبيل الاختصار فذكر اسمَ المُتَرْجَم ونسبته، ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم توثيقه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إنْ وقع له، وأشار في نهاية الترجَمة فيما إذا وقع له من حديثِه ما كان موافقةً أو بدلاً عالياً ونحو ذلك من رُتَبِ العُلُوِّ في الرواية.

٤ ـ ومِنْ أَجْل التخفيف على النُّسّاخ استعمل لأصحاب الستة علامات تَدُلُّ عليهم، وهي: (خ) للبخاري و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنَّسائيّ، و(ق) لابن ماجة القَزْوينيّ.

٢ ـ **الكمال في أسمَاء الرّجال**: للحافظُ الكبير أبي محمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسيّ الجَمَّاعِيليّ الحنبليّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) تناول فيه رجالَ الكتب الستة.

وإذا كان الحافظُ أبو القاسم ابن عساكر أوَّلَ من ألَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة، فإنَّ الحافظ عبد الغني أوَّلُ من ألَّف في رواة

الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

أمَّا نطاق الكتاب ومنهجُه فيُمكِن تلخيصُه بما يأتي:

١ ـ اجتهد أن يَسْتَوْعِبَ جميعَ رجال هذه الكتبِ غايةَ الإمكان، لكنه قال: «غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها؛ لاختلاف النُّسَخ، وقد يَشِذُّ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه» (انظر «نقد الإكمال»).

٢ ـ بيَّن أحوالَ هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغَ جهده، وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار «إذ لو استوعبنا ذلك، لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار» (انظر مقدمة الكتاب).

٣ ـ استعمل عباراتٍ دالَّةً على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول «روى له الجماعةُ» إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: «اتفقا عليه» أو «متفقٌ عليه» إذا كان الرَّاوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما» وأمَّا الباقي فسمَّاه تسميةً.

٤ ـ ابتدأ كتابهَ بترجمةٍ قصيرةٍ للرسول ﷺ أخذها بسنده من كتاب «السيرة» لابن هشام استغرقت صفحةً واحدةً فقط، وقال في نهايتها «وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصراً لا يستغني طالب الحديث ولا غيرُه من المسلمين عن مثله» وأتبع ذلك بفصلٍ من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنَّقلة، أورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثمانَ أوراق.

٥ ـ أفْرَدَ الصحابةَ عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب،

وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنَّة، فكان أوَّلهم (الصديق أبو بكر رضي الله عنهم)، وأفرد الرجالَ عن النساء، فأورد الرجالَ أولاً، ثم أتبعهم بالنساء، ورتَّب الرواة الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمَّدين لشرف هذا الاسم.

وقد امتدحه العلماءُ، وأثنوا عليه، فقال ياقوت الحَمَوِيّ في «معجم البلدان» (٢/١١٣): «جوَّده جداً» وقال الحافظ المِزِّيّ في مقدِّمته («تهذيب الكمال»): «وهو كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ الفائدة، لكن لم يَصْرِفْ مُصَنِّفه رحمه الله عنايته إليه حقَّ صرفها ولا استقصى الأسماءَ التي اشتملت عليها هذه الكتبُ استقصاءً تاماً، ولا تتبَّع جميعَ تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبُّعاً شافياً، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفالٌ وإخلالٌ».

٣ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام الحافظ الحُجَّة أبي الحَجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢هـ).

دَرَس المِزِّيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كتاب «الكمال» للحافظ عبد الغني، فوجد فيه نقصاً وإخلالاً وإغفالاً لكثيرٍ من الأسماء التي هي من شرطه بلغت مئاتٍ عديدةً، وقرَّر تأليفَ كتابٍ جديدٍ يستند في أُسُسه على كتاب «الكمال» وسمَّاه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». والظاهرُ أنه اشتغل بمادة الكتاب منذ فترةٍ مبكِّرةٍ، فقد أشار الذهبيُّ في مقدمة كتابه «تاريخ الإسلام» إلى أنه طالع مُسْوَدَّة كتاب «التهذيب» قبل قيامه بتأليف كتابه، ثم طالع المُبيَّضة كلَّها. وقد بدأ المزِّيُّ يضع كتابه بصيغته النهائية المُبيَّضة في اليوم التاسع من محرم سنة (٧٠٥ هـ) ولم ينته منه إلا يوم عيد الأضحى من سنة (٧١٢ هـ)

وبذلك يكون قد قضى في تبيضه وإعادة النظر فيه ثمانيةَ أعوام إلا شهراً.

وقد ظَنَّ بعضُهم غلطاً أنَّ الحافظ المِزِّي إنما اختصر كتاب «الكمال» لعبد الغني حينما ألَّف كتاب «تهذيب الكمال»، وكأنهم ربطوا بين كلمتي «الاختصار» و«التهذيب» مع أنَّ الأخيرة تَدُلُّ في الأغلب على التنقية والإصلاح، والحقُّ أنَّ المِزِّيّ قد تجاوز كتابَ «الكمال» في كتابِه هذا تجاوزاً أصبح معه التناسبُ بينهما أمراً بعيداً، سواء أكان ذلك في المحتوى، أم التنظيم، أم الحجم، وإليك بيان ذلك على وجه الاختصار:

تفضيل التّهذيب على الكمال في المحتوىٰ:

أولاً: اقتصر كتابُ «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المِزِّيُّ ما فات المؤلِّفَ من رواة هذه الكتبِ أولاً، وهم كثرةٌ، ودقَّق في الذين ذكرهم، فحذف بعضَ من هو ليس من شرطه، وهم قِلَّةٌ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة، وهي:

* **للبخاريّ:**

١ ـ كتاب القراءة خلف الإمام.

٢ ـ كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣ ـ كتاب الأدب المفرد.

٤ ـ كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥ ـ ما استشهد به في الصحيح تعليقاً.

* ولمسلمٍ:

٦ ـ مقدمة كتابه الصحيح.

* ولأبي داود:

٧ ـ كتاب المَراسِيل.

٨ ـ كتاب الرَّدِّ على أهل القدر.

٩ ـ كتاب الناسخ والمنسوخ.

١٠ ـ كتاب التفرُّد (وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنَن).

١١ ـ كتاب فضائل الأنصار.

١٢ ـ كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل).

١٣ ـ كتاب مُسْنَد حديث مالك بن أنس.

* وللترمذيّ:

١٤ ـ كتاب الشَّمائل.

* وللنَّسائيّ:

١٥ ـ كتاب عمل اليوم والليلة.

١٦ ـ كتاب خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

١٧ ـ كتاب مُسْنَد عليّ رضي الله عنه.

١٨ ـ كتاب مُسْنَد حديث مالك بن أنس.

* ولابن ماجه القزويني:

١٩ ـ كتاب التفسير.

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبع مئة ترجمة.

ثانياً: وذكر جملةً من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجال أصحابِ الكتب الستة.

ثالثاً: أضاف المزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ صاحب الترجَمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جَرْحٍ أو تعديلٍ أو توثيقٍ، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحوِ ذلك، فتوسَّعتْ معظم التراجم توسعاً كبيراً.

رابعاً: وأضاف المِزِّيُّ بعد كلِّ هذا أربعةَ فصولٍ مهمةٍ في آخر كتابه لم يذكر صاحبُ «الكمال» منها شيئاً وهي:

١ ـ فصل فيمن اشْتُهِرَ بالنسبة إلى أبيه أو جَدِّه أو أُمِّه أو عمِّه أو نحوِ ذلك.

٢ ـ فصل فيمن اشْتُهِرَ بالنسبة إلى قبيلةٍ أو بلدةٍ أو صناعةٍ أو نحوِ ذلك.

٣ ـ فصل فيمن اشْتُهِرَ بلقبٍ أو نحوِه.

٤ ـ فصل في المُبْهَمات.

وهذه الفصول تُيسِّر الانتفاعَ بالكتاب تيسيراً عظيماً في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية، فضلاً عن إيراد بعضهم مفرداً في هذه الفصول.

خامساً: رَجَع المِزِّيُّ إلى كثيرٍ من الموارد الأصلية التي لم يرجع إليها صاحبُ «الكمال» يَعرِفُ ذلك كلُّ من يُلقي نظرةً على الكتابين، وكان لابُدَّ للمِزِّيِّ أن يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كلَّ هذا التوسيع، فلم يكن ذلك مُمكِناً إلا بزيادة الموارد المعتمدة.

سادساً: هذا فضلاً عن زيادة التدقيق والتحقيق وبيان الأوهام ومواطن الخَلَل في كل المادة التاريخية التي ذَكَرها عبدُ الغني في «الكمال»، فوضَّح سقيمَها، ووثَّق ما اطمأنَّ إليه، فأَورده في كتابه الجديد.

لقد أدَّتْ كلُّ هذه الإضافات الأساسية إلى تضخُّمِ الكتاب تضخُّماً كبيراً، فصار ثلاثة أضعاف «الكمال» تقريباً، وأصبح يتكوَّن من مئتين وخمسين جزءاً حديثياً، فإذا علمنا أنَّ الجزء الحديثي الذي كتبه المؤلِّفُ المِزِّي بخَطِّه يتكوَّن من عشرين ورقة (أربعين صفحة) عرفنا أن المزي وضع كتابه في عشرة آلاف صفحة، في كل صفحة (٢١) سطراً، فضلاً عما كتبه المؤلِّفُ من تحقيقاتٍ في حواشي نسخته.

من أجل كلِّ هذا الذي قَدَّمنا أصبح كتابُ «تهذيب الكمال» أعظمَ كتابٍ في موضوعه غير مُدَافعٍ، قال الصلاح الصَّفديّ (المتوفَّى سنة ٧٦٤): «وصنَّف كتاب (تهذيب الكمال) في أربعة عشر مجلداً كسف به الكتب المتقدّمة في هذا الشأن، وسارت به الركبانُ، واشتهر في حياته» (أعيان العصر: ١٢ الورقة: ١٢٥، وعيون التواريخ لابن شاكر، الورقة؛ ٥٩). وقال تاج الدين السُّبْكيّ (المتوفى ٧٧١ هـ): «وصنَّف (تهذيب الكمال) المجمع على أنه لم يُصنَّف مثله».

(الطبقات: ١٠/ ٤٠١). وقال العلاَّمة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفيّ (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) بعد أن كتب كلَّ ذلك النقد الطويل عليه إنه: «كتاب عظيم الفوائد، جَمُّ الفرائد، لم يُصنَّف في نوعه مثله؛ لأن مؤلِّفه أبدع فيما وَضَع، ونهج للناس منهجاً لم يُشْرع» وقال أيضاً: «وقد صار كتاب (التهذيب) حكماً بين طائفتي المحدِّثين والفقهاء إذا اختلفوا قالوا: بيننا وبينكم كتابُ المِزيّ» (انظر مقدّمة «إكمال تهذيب الكمال») فانظر إلى هذه المرتبة العظيمة التي وصل إليها كتابُ «التهذيب» بعد أن أجمع جهابذة الفَنِّ على عظمته وفضله على جميع الكتب التي من بابه.

وقد استمرَّ التصنيفُ والتأليفُ في «أسماء الرجال» بعد هذه الكتب الثلاثة المذكورة آنفاً، ولم تفتر هِمَمُ علماء الحديث، ولم يكتفوا بها فقطْ، بل أَلَّف في هذا الموضوع بعدُ أئمَّةُ وحُفَّاظ الحديث عِدَّةَ كُتبٍ، وكانت مُعْظَمها تهذيباً وتلخيصاً للكتب التي ذكرناها، وإليكم أسماءَ تلك الكتب بالتسلسُل الزمني لمؤلِّفيها:

٤ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**: للحافظ شمس الدين الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو تذهيبٌ لكتاب «تهذيب الكمال».

وقد حافَظَ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حريّاً بالإضافة، وعلَّق على كثيرٍ من تراجم الأصل، من حيث الرواية، وضبط الأسماء، والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين.

وقد علَّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: أطال فيه العبارةَ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظَّنّ

والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح.

٥ ـ **الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتَّة**. للحافظ شمس الدين الذهبي.

وقد اقتصر فيه على الرُّواة الذين لهم روايةٌ في الكتب السِّتَّة، وهو مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» وليس من «تهذيب التهذيب»، يقول المصنِّفُ في مقدِّمة كتابه: «هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب السِّتَّة: الصحيحين، والسُّنن الأربعة، مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجَّاج المِزّي، اقتصرتُ فيه من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجَّاج المِزّي، اقتصرتُ فيه على ذِكْر من له روايةٌ في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب» ـ يعني تهذيب الكمال ـ ودون من ذكر للتمييز، أو كرّر للتنبيه.

والرموز فوق اسم الرجل: (خ) للبخاري، (ص) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(س)للنَّسائي، و(ق) لابن ماجَه.

فإن اتفقوا فالرمز (ع)، وإن اتفق أرباب السنن الأربعة فالرمز (٤).

وعلى الله أعتمد وإليه أنيب.

وقد يظهر منهج الحافظ الذهبيّ في «الكاشف» على النحو التالي:

ـ ترجم لرجال الكتب الستة الذين لهم روايةٌ فيها.

ـ حذف من له روايةٌ في كتب أخرىٰ سِواها، اعتمدها المِزّيُّ في «تهذيب الكمال».

ـ حذف من ذُكر في «تهذيب الكمال» للتمييز.

ـ حذف من كُرِّر في «التهذيب» للتنبيه على وهمٍ فيه، أو نحوه.

ـ يذكر اسمَ المُترجَم له ونسبَه، ونسبتَه، وأسماءَ بعض شيوخه، وأسماءَ بعض تلاميذه.

ـ يذكر حالَه جرحاً وتعديلاً إمَّا بنسبته إلى قائله، أو بدون نسبة.

ـ نادراً ما يُورد الراويَ ولا يحكم عليه.

ـ يذكر وفاةَ الراوي، ورموزَ من أخرج حديثَه.

٦ ـ **المجرَّد من تهذيب الكمال**: للحافظ الذهبي أيضاً.

اقتصر فيه على رجال الكتب الستة، ورتَّبهم على الطبقات، فجعلهم في عشر طبقاتٍ.

٧ ـ **المقتضب من تهذيب الكمال**: للحافظ الذهبي أيضاً.

٨ ـ **اختصار تهذيب الكمال**: للحافظ الأَنْدرشي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

٩ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ علاء الدين مُغْلَطَايْ (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

ذكر مُغْلَطَايْ في مقدِّمة كتابه أنَّ استدراكه هذا لا ينقص من قيمة كتاب المِزّي وأهميته.

وقال: «معتقدي أنَّ لو كان الشيخُ حيّاً لرحَّب بهذا الإكمال»، وقد أشار إلى عظمة كتاب المِزّي ومنزلته، ثم أخذ عليه جملةَ أمورٍ، من أبرزها:

- ذِكره أشياء لا حاجةَ إليها مثل الأسانيد التي يذكرها من باب العُلُوّ، أو الموافقات، أو نحو ذلك.

- ذكره للترجَمة النبوية وأخذه معظم ما ذكره فيها من كتاب أبي عمر بن عبد البَرّ.

- إيراد بعض أخبار المترجَمين مما لا ينفع في بيان أحوالهم في التوثيق أو التجريح.

- محاولة المِزّي استيعابُ شيوخ صاحب الترجَمة والرواة عنه، مع أنَّ الإحاطة بذلك متعذِّرةٌ لا سبيلَ إليها.

- مسامحة المِزّي لصاحب الكمال في بعض المواضع التي لم يرد عليه فيها.

هذا وقد تلخص منهج الإكمال فيما يلي:

- ترك نقد المقدِّمة، وابتدأ بالأسماء مباشرةً.

- أورد اسمَ المترجَم كما ذكره المِزّيُّ، ثم أورد تعليقاتِه على الترجَمة، وتتكوّن هذه التعليقاتُ من نقولٍ كثيرةٍ عن المصادر السابقة.

- أعاد تدقيقَ جميع النصوص التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ فيما نقله.

- عُني بإيراد المزيد من التوثيق والتجريح، ورَجَع إلى مصادرَ كثيرةٍ جداً.

- عُني بضبط كثيرٍ من الأسماء والأنساب، وأورد ما يُوافِق

المؤلِّف وما يخالفه في هذا الباب، معتمداً في ذلك عدداً كبيراً من المصادر.

ـ استدرك على المِزّي بعض ما فاته من المترجَمين وأكثر ما استدرك عليه في «التمييز».

١٠ ـ **أوهام تهذيب الكمال**: للحافظ مُغْلَطَايْ أيضاً.

١١ ـ **التذكرة في رجال العشرة**: للحافظ شمس الدين الحسيني (المتوفىٰ سنة: ٧٧٥ هـ).

اختصر فيه «تهذيبَ الكمال» وحذف منه من ليس في الكتب الستة، وأضاف إليهم رجالَ كتبٍ، وهي: «الموطأ» للإمام مالك، و«المسند» للإمام أحمد، و«مسند الشافعي»، و«مسند أبي حنيفة» للحارثي.

١٢ ـ **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**: للحافظ عماد الدين أبي الفِداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (المتوفىٰ سنة: ٧٧٤ هـ).

جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للمِزِّي، و«ميزان الاعتدال» للذَّهبي مع زياداتٍ.

١٣ ـ **بُغْية الأريب في اختصار التهذيب**: لابن بَـرْدِس البَعْلَبَكِّي (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ).

١٤ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ سراج الدين المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفىٰ: ٨٠٤ هـ).

اختصر فيه «التهذيبَ» مع التذييل عليه من رجال ستة كتبٍ هي:

«مسند» الإمام أحمد، و«صحيح» ابن خُزَيْمَة، و«صحيح» ابن حِبَّان، و«المستدرك» للحاكم، و«السُّنن» للدَّارَقُطْني، و«السُّنن» للبَيْهَقي.

١٥ ـ **منتخب تهذيب الكمال**: لعماد الدين الحنبلي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

١٦ ـ **الأحاديث العوالي من التهذيب**: لأحمد بن عمر الجوهري (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

١٧ ـ **نهاية السُول في رواة الستة الأصول**: للحافظ سِبْط ابن العَجَمِي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

١٨ ـ **اختصار تهذيب الكمال**: لابن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٨٥١ هـ).

١٩ ـ **تهذيب تهذيب الكمال (المعروف بـ «تهذيب التهذيب»)**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) اختصر فيه «تهذيبَ الكمال» إلى نحو الثلث، واستفاد من المؤلَّفات التي سبقته مما وضع على «تهذيب الكمال» استدراكاً، أو اختصاراً، ولا سيَّما «تذهيب التهذيب» للذهبي، و«إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغْلَطَايْ.

وقد دفعه إلى تلخيص «تهذيب الكمال» عِدَّة أمورٍ منها:

أولاً: طُول كتاب المِزِّيّ، وقد قصرت الهِمَمُ عن تحصيله فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من (الكاشف) للذهبي.

ثانياً: وُجود عددٍ من الأسماء من (تهذيب الكمال) لم يعرف المِزِّيُّ بشيءٍ من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روىٰ عن فلانٍ،

روىٰ عنه فلانٌ، أخرج له فلانٌ، وهذا لا يروي الغِلَّةَ، ولا يشفي العِلَّةَ.

ثالثاً: محاولةُ الحافظ المِزّي استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، لكنه شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه، ولا حصره بسبب انتشار الروايات، وكثرتها، وتشعبها، وسعتها.

وقد تجلَّى منهجُ الحافظ في كتابه فيما يلي:

ـ ذكر رجالَ «تهذيب الكمال» كلَّهم، ولم يحذف منهم شيئاً، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل.

ـ اقتصر من شيوخ الرَّاوي، ومن الراوين عنه إذا كان مكثراً على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

ـ إنْ كانت الترجمةُ قصيرةً لم يحذف منها شيئاً، وإن كانت متوسِّطةً اقتصر على ذكرالشيوخ، والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلةً اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعةٍ غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحةٍ.

ـ حذف ما طالَ به الكتابُ من الأحاديث التي يخرجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغيرُ ذلك من أنواع العلوم؛ لأن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب.

ـ اقتصر الحافظُ على ما يفيد الجرحَ والتعديلَ خاصَّةً، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ أو تجريحٍ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحُكم على الراوي.

وقد ذكر أنَّ فائدة إيراد كلِّ ما قيل في الرجل من جرحٍ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة.

- حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرّاوي إلا لمصلحةٍ تقتضى عدم الاختصار.

- ميَّز الحافظُ إضافاتِه على الترجَمة أو تصحيحاته بلفظةٍ (قلت).

والكتاب دُرَّةٌ نفيسةٌ، عليه يعتمد المحقِّقون والباحثون.

٢٠ - **تقريب التهذيب**. للحافظ ابن حجر أيضاً.

وقد اختصره من كتابه «تهذيب التهذيب» لما طلب منه أحدُ الإخوان اختصاره.

وقد تجلَّى منهجه فيما يلي:

- يذكر اسمَ الرجل واسمَ أبيه، وجدِّه، ومنتهى أشهر نسبته، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

- ضبط ما يشكل من الأسماء بالحروف.

- يذكر الحكمَ على الراوي من جرحٍ أو تعديلٍ بعبارةٍ موجزةٍ، كقوله ثقةٌ، أو ثَبتٌ، أو صدوقٌ، أو ضعيفٌ، ونحو ذلك.

وقد جعل مراتب الجرح والتعديل في اثنتي عشرة مرتبة.

- لا يذكر شيئاً من شيوخ الراوي ولا من تلاميذه، وإنما يعرِّف بعصر الراوي عن طريق ذكر طبقته، وقد جعل الطبقات اثنتي عشرة طبقةً.

- يذكر سنة وفاة الراوي مع حذفه للمئة أو المئتين بمعنى أنَّ

الراوي إذا كان من الطبقة الأولى، أو الثانية، فوفاته قبل المئة، وإذا كان من الثالثة حتى الثامنة فوفاته بعد المئة حتى المئتين، وما كان من التاسعة إلى الثانية عشرة فوفاته بعد المئتين.

ومن ندر عن ذلك بيَّنه.

ـ زاد الحافظ ابن حجر فصلاً في بيان المُبْهَمات من النِّسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

والكتابُ مع اختصاره مفيدٌ نافعٌ في بابه، يرجع إليه كثيرٌ من المحقِّقين في الحُكم على الرجال وخاصةً فيما اخْتُلِفَ فيهم. لكن ينبغي أن لا يقتصر عليه، وإنما لا بُدَّ من مراجعة الأصل.

٢١ ـ **نهاية التقريب وتكميل التهذيب بالتذهيب**: لتقي الدين بن فهد (المتوفى سنة ٨٧١هـ).

٢٢ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ صفي الدين الخَزْرَجي الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٣هـ)، وهو يتميَّز على التقريب في أمورٍ منها:

١ ـ أنه يذكر لكل راوٍ مَنْ أشهر شيوخه وتلاميذه.

٢ ـ ينقل ألفاظَ الجرح والتعديل من الأئمة النقاد.

٣ ـ يذكر لكثيرٍ من الرواة وبخاصة الصحابة عددَ الأحاديث التي رَوَوْها.

٤ ـ يذكر معلوماتٍ دقيقةً عن بعض الرُّواة لتعيين طبقتهم.

هذه بعضُ الكتب التي أُلِّفت لمعرفة رجال الكتب الستة التي عثرنا عليها، وأكثرُ هذه المعلوماتِ اقتبسناها من مقدمة «تهذيب

الكمال» التي كتبها المحقِّق العلاَّمة الدكتور بشار عواد معروف؛ لأن (تهذيب الكمال) أصبح مصدراً هامَّاً للمؤلِّفين المتأخِّرين، وآخر من ذكرناهم هو الخَزْرَجي ومن جاء بعده لم أذكرهم؛ لأنهم عيالٌ على الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالىٰ.

أَسْمَاءُ رِجَالِ الكُتُبِ السِّتَّةِ:

انظر: «أسماء رجال الحديث».

الأسْمَاء والكُنَىٰ:

لغـةً: (الأسماء): جمع «اسْمٍ» و(الكُنَىٰ): جمع «كُنْيَة»، وهو ما صُدِّر بأَبٍ أو أُمٍّ، كأبي فلانٍ، وأُمِّ فلانٍ.

واصطلاحاً: المُرَادُ بهـٰذا النَّوعِ بيانُ أسماء ذَوِي الكُنَىٰ، وكُنَىٰ المعروفين بالأسماء.

فائدتُـــه:

تسهيلُ معرفة اسم الرَّاوي المشهور بكُنْيَتِهِ، ليكشف عن حاله.

والاحترازُ عن ذكر الراوي مرَّةً باسمه ومرَّةً بكنيته، فيَظُنُّها من لم يتنبَّه لذلك رَجُلَين، أو ربَّما ذَكَرَهما معاً فيتوهَّم رَجُلَين سَقَط بينهما حرفُ «عن» أو غيرهُ. وفي ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ. منها:

ما رُوِيَ عن موسىٰ بن أبي عائشة، وعن عبد الله بن شَدَّاد، عن أبي الوليد، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «مَنْ صَلَّىٰ خَلْفَ الإمام، فإنَّ قرأته له قراءةٌ».

وفي سند هـٰذا الحديثِ وَهْمٌ؛ عبد الله بن شَدَّاد هو (أبو الوليد) نفسه.

وعكسُ ذلك وقع للإمام النَّسَائي حيثُ قال: «عن أبي أُسَامة حَمَّاد بن السَّائب».

والصواب: «عن أبي أسامة عن حَمَّاد». (انظر: «موضح الأوهام» ٢/٣٥٨).

الأَسْمَاءُ الَّتِي يَشْتَرِك فِيْهَا الرِّجالُ والنِّسَاءُ:

وله قسمان:

الأول: أن يشتركا في الإسم فقط، ك: «أسماء بن الحارثة» و«أسماء بنت أبي بَكْرٍ، رضي الله عنهم».

الثاني: أن يشتركا في الاسم واسم الأب، ك: «بُسْرَة بن صَفْوان» و«بُسْرَةَ بنت صفوان»[1].

الأَسْمَاءُ المُفْرَدَة والكُنَىٰ والأَلْقَاب:

هي معرفة الاسم الذي لم يُسَمَّ به غيرُ راوٍ واحدٍ، أو الكُنْيَة، أو اللَّقب الذي علىٰ تلك الصِّفَة.

انظر: «الأسماء والكُنَىٰ والألقاب».

الإِسْـــمَاعُ:

هو إسماعُ الحديث، أي: «التحديث».

أَسَانِيْدُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ:

أي: أسانيدُ الأحاديث المَرْوِيَّة عن محدِّثي (المدينة).

أَسَانِيْدُ الخُرَاسَانِيِّيْنَ:

أي: أسانيدُ الأحاديث المَرْوِيَّةِ عن محدِّثي (خُرَاسان).

أَسَانِيْدُ الشَّامِيِّيْنَ:

أي: أسانيدُ الأحاديث المَرْوِيَّة عن محدِّثي (الشَّام).

أَسَانِيْدُ المِصْرِيِّين:

أي: أسانِيدُ الأحاديث المَرْوِيَّة عن محدِّثي (مِصْر).

أَسَانِيْدُ المَكِّيِّيْنَ:

أي: أسانيدُ الأحاديث المَرْوِيَّة عن محدِّثي (مكَّة).

أَسَانِيْدُ اليَمَانِيِّيْنَ:

أي: أسانيدُ الأحاديث المَرْوِيَّة عن محدِّثي (الحجاز).

الإِسْقَاطُ:

هو إسقاطُ رجلٍ من سلسلة الإسناد.

انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الإِسْنادُ:

لغةً: هو مصدر (أَسْنَدَ، يُسْنِدُ، إسناداً) بمعنى: «اعتمدَ»، قال في اللِّسان: «وقد سَنَدَ إلى الشيء يَسْنُدُ سُنُوداً، واسْتَنَدَ، وتَسَانَدَ، وأَسْنَدَ» أي بمعنى: اعْتَمَدَ عليه، وقال أيضاً: وأَسْنَدَ الحديثَ: رَفَعه، والإسنادُ في الحديث: رَفْعُهُ إلى قائِله».

واصطلاحاً: عرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حكايةُ طريقِ مَتْنِ الحديث. وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضَعْفِه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جدارٍ أو غيره. والمُحَدِّثون يستعملون كُلاًّ من (السَّنَد) و(الإسناد) في موضع الآخَر، ويُعْرَفُ المراد بالقرائن. قال الحافظ ابن حجر: «ولكون الإسنادِ يُعْلَمُ به الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فُروضِ الكفاية» (انظر: «مرقاة المفاتيح» للعلامة علي القاري ١/ ٢١٨).

وهذا (الإسنادُ) لم يكن يُسألُ عنه إلاَّ بعد وقوع الفتنة، وبُروزِ النزاعات، وظهور الزَّنَادقة ومن شابَههُم في الإغارة على السنَّة المطهَّرة.

قال التابعيُّ الجليلُ أبو العالية ـ رُفَيْع بن مِهْرَان الرِّياحي البَصْري ـ: «كنا نسمَعُ الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبَصْرة، فما نرضى حتى نركَب إلى المدينة، فنَسمَعَها من أفواههم» (الكفاية: ص: ٤٠٣).

وقال التابعيُّ الجليلُ هشام بن عُرْوَة: «إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ، فقال: عمَّن هذا؟ فإنَّ الرجل يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإتقان والصِّدق» (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ١/ ١٥ ـ ٣٦).

وقال الحافظُ الجَوَّالُ والرحَّال أبو سَعْد السَّمْعاني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٤ ـ ٥٥): «وألفاظُ رسول الله ﷺ لابُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعْرَفُ صِحَّتُها إلاَّ بالإسناد الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعْرَفُ إلاَّ بروايةِ الثقةِ عن الثقةِ والعَدْلِ عن العدل.

ثم ساقَ بإسناده إلى «زُنَيْجٍ محمد بن عَمْرو ـ الرَّازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ، قال: سمعتُ بَهْزَ بنَ أسَدٍ ـ العَمِّي البَصْريَّ، المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠ رحمه الله تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شَهَاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيءٌ، قالَ: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ: لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشْرةَ دراهم، ثم جَحَدهُ، لم يستطع أَخْذَها منه إلاَّ بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، فدِيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول».

وقال التابعيُّ الجليلُ محمد بن سِيْرين: «إنَّ هذا العِلم دِيْنٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

وقال الإمام أبو العبَّاس محمَّد بن عبد الرحمن الدَّغُوْلي السَّرَخْسِي رحمه الله تعالى: سمعتُ محمَّد بن حاتم بن المُظَفَّر يقول:

«إنَّ الله تعالى قد أكرم هذه الأمةَ وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمِها وحديثِها إسنادٌ، وإنما هي صُحفٌ في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل، مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ـ زادها الله شرفاً بنبيِّها ـ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ـ أي ترويه ـ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصِّدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تتناهَى أخبارُهم، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبطَ فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصرَ مُجالَسَةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ـ أي طريقاً ـ وأكثر، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط والزَّلل، ويَضْبِطُوا حُروفَه، ويَعُدُّوه عَدّاً.

فهذا من أفضل نِعَم الله تعالى على هذه الأمّة.

و(الإسنادُ) من الدِّين بموقعٍ عظيمٍ ومكانٍ رفيعٍ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه وأهميتِهِ وفضلِهِ كلماتُ العلماء، وتعدَّدَتْ وتنوَّعَتْ أقوالُهم في تعظيم أمرِه، ومن خيرِها وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المُبارَك رضي الله عنه.

روى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» وغيرُه في غيره: عن عَبْدَان ـ تلميذِ عبد الله بن المبارك ـ قال: سمعتُ عبدَ الله بن

المبارك يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِيَ؟ [أي: سَكَت]، قال عَبْدانُ: ذكر ابنُ المبارك هذا عندَ ذكرِ الزَّنادقةِ وما يضعون من الأحاديث. وقال ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القومِ ـ أي المبتدِعةِ والكَذَبةِ ـ القوائم. يعني الإسناد.

وقال سفيان الثوري: الإسناد سِلَاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يقاتل؟!

وقال الأوزاعيُّ: «ما ذَهَابُ العلم إلَّا ذهاب الإسناد».

وقال الإمام الجليل والمحدِّث الناقد النبيل: شُعْبَةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطام الواسِطيُّ البَصْريُّ: «كلُّ حديثٍ ليس فيه (حَدَّثَنَا) أو (أخبرَنَا)، فهو خَلٌّ وبَقْلٌ». أي رخيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به، لفقدهِ الإسناد. وفي رواية أخرى: «كلُّ حديثٍ ليس فيه (حدَّثنا)، فهو مِثلُ الرجلِ في فلاةٍ معه بعيرٌ بغيرِ زمام!».

وشعبةُ هذا، أوَّلُ من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين، قال الإمام أحمد فيه: «هو أُمَّةٌ وحدَه في هذا الشأن»، وقال الثوري فيه: «أميرُ المؤمنين في الحديث». وقال الشافعي: «لولا شُعْبَةُ ما عُرِف الحديثُ بالعراق».

وكان التابعيُّ الجليل الإمام محمد بن شهاب الزُّهْري: إذا حدَّث أتَى بالإسناد ويقول: «لا يَصلح أن يُرقى السطحُ إلَّا بدَرَجِهِ». إلى غير هذا وذاك من الأقوال الكثيرة، التي وردَتْ عن التابعين وتابعيهم في أهمية الإسناد ولزوم الاستناد إليه في سياقه كلِّ خيرٍ أو أثرٍ.

المؤلَّفات في موضوع الإسناد:

ومن أنفع الكتبِ في هذا الموضوع: «الإسناد من الدِّين»

للمحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ).

إِسْنَادٌ صَحِيْحٌ نَظِيْفٌ:

أي توافرتْ فيه جميعُ شروط الصحة، جاء هذا الإطلاقُ على لسان بعض المحدِّثين، أمثال ابن الصَّلاح، والنَّووي، والعراقي، وفصيح الهَرَوي وغيرِهم، ويَقْصِدون بهذه العبارة: صحةَ الإسناد، فكأنَّه لمَّا خلا من أسباب الضَّعْف صار كالثوب الأبيض في نقائه وطهارته حين ينقى من الدَّنَسِ، فهو إذاً كقولهم: «إسناده صحيحٌ» وحكمه حكمه (انظر «التبصرة والتذكرة» ٢/ ٢٥٤).

قال الحافظُ الذهبي في ترجَمَة (سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شُرَحْبِيل، المتوفي سنة ٢٥٣ هـ): راويُ حديثِ دعاء حِفْظ القرآن، وهو مع نظافة سنده حديثٌ مُنْكَرٌ جدّاً، في نفسي منه شيءٌ («ميزان الاعتدال»: ٢/ ٢١٣).

إِسْنَادُهُ تالِفٌ:

يُرَاد بمثل هذه الألفاظ: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين الموضوع والضعيف جدّاً.

إِسْنَادُهُ ثَابِتٌ:

يُطْلِق المحدِّثون هذا اللفظَ على الحديث الذي صَحَّ إسنادُه، فهو مثل قولِهم: «إسناده صحيحٌ».

وحُكم هذا اللفظ كحُكم لفظ «إسناده صحيحٌ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ:

في معناه قولان:

١ ـ هو مثلُ قولِهم: «إسناده صحيحٌ» إذاً حُكْمُه كحُكْمِه.

٢ ـ هو أقَلُّ رتبةً من قولهم «إسنادهُ صحيحٌ» وأعلى من قولهم «إسناده حَسَنٌ لذاته».

وهو الصحيح؛ لأنَّه لا يَعْدِل عن وصف الإسناد بالصحة إلى «جيِّدٍ» إلاَّ لنكتةٍ.

إسْنَادُهُ حَسَنٌ:

يقالُ في معناه ما قيل في قولهم «إسنادُه صحيحٌ» إلاَّ أنَّ رُواته خفيفو الضَّبْط فقطْ.

انظر: «إسناده جَيِّدٌ».

إسْنَادُهُ ذَاهِبٌ:

يريد المحدِّثون بمثل هذا اللفظ وأمثاله: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين «الموضوع» و«الضعيف جدّاً».

الإسْنَادُ السَّافِلُ:

انظر «الإسناد النَّازل».

إسْنَادُهُ سَاقِطٌ:

يريد المحدِّثون بهذا اللفظِ وأمثاله: أنَّ سند الحديث دائرٌ بين «الموضوع» و«الضعيف جدّاً».

إسْنَادُهُ صَالِحٌ:

في معناه قولان:

الأول: يَشْمُلُ «الصحيحَ» و«الحَسَنَ» لصلاحيتهما للاحتجاج.

الثاني: يُطْلَق كذلك على «الضعيف» الذي يَصْلُح للاعتبار.

لعلَّ مُراد الأئمّة من هذا الاصطلاحِ: النظرُ في إسناد الحديث، والله أعلمُ!

إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ: أو «صحيحُ الإسْنَاد»:

المقصودُ بالإسناد هنا هم (الرُّواة)، أي: أنَّ رواة هذا الحديثِ ثقاتٌ، واستوفى سندُ هذا الحديث جميعَ شروط الصحة، وهي:

١ ـ اتصال السَّند.

٢ ـ عدالة الرُّواة.

٣ ـ ضَبْط الرواة.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

٥ ـ عدَم العِلَّة القادحة.

وهذا بغَضِّ النظر عن انتفاء الشُّذوذ والعِلَّة عن متن الحديث.

ومعنى هذا: أنَّه قد يَصِحُّ الإسنادُ ولا يَصِحُّ المتنُ لكونه شاذّاً أو معلَّلاً.

لكن إنْ أطْلَق ذلك حافظٌ معتمدٌ، ولم يذكر للحديث علَّةً في المَتْن ولم يَقْدَحْ فيه، فالظاهر منه الحُكْمُ بصحة المَتْنِ أيضاً؛ لأنَّ عَدَم العِلَّةِ والقادحِ هو الأصلُ والظاهرُ (انظر: «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص ٥٧).

إسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ: أو «ضَعِيْفُ الإسْنَادِ»:

المقصودُ بذلك: أنَّ رواته أو أحدَهم قد فقد شرطاً من شروط الصحَّة (أو القبول) وهي:

١ ـ اتصالُ السَّنَد.

٢ ـ عدالةُ الرُواة.

٣ ـ ضَبْطُ الرواة.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

٥ ـ عَدَمُ العِلَّة القادحة.

ولا يقصد بقولهم هذا «إسناده ضعيفٌ» أنَّ مَتْنَه أيضاً ضعيفٌ، فقد يكون مَتْنُ هذا السَّندِ صحيحاً أو حَسَناً من طريقٍ آخر.

وعلى هذا من رأى حديثاً في إسناده ضَعْفٌ فله أن يقول: «هذا الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسناد»، ولا يقول: «هذا الحديثُ ضعيفٌ» أو «ضعيفُ المَتْنِ» لاحتمال أن يكونَ له إسنادٌ آخر لم يَطَّلع عليه، كما ذكرنا آنفاً.

أمَّا إذا قال إمامٌ أو حافظٌ في حديثٍ: «إنَّه لم يُرْوَ من وجهٍ صحيحٍ» أو «حديثٌ ضعيفٌ»، مُبيِّناً ضَعْفَه ومُفسِّراً وجهَ القدح فيه فهذا كافٍ منه (أي من إمامٍ أو حافظٍ) بالحكم على الحديث بالضَّعْفِ سنداً وإسناداً.

ثم من زالتْ عنه الرِّيْبَةُ من رواته ببحثٍ عن حاله أوْجَبَ الثقةُ بعدالته قبلنا حديثَه، ولم نتوقَّف كالذين احتجَّ بهم الشيخان (أي البخاري ومسلم) وغيرهما ممَّن مَسَّهُمْ هذا الجرح من غيرهم، والله أعلم. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص: ١٠٥).

الإسْنَادُ الْعَالِي:

لغةً: (الإسناد) انظر تعريفَه اللُّغوي في «الإسناد» أمَّا «العالي» فهو اسمُ فاعلٍ من (العُلُوِّ) ضِدَّ النُّزول.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي قَلَّ عددُ رجال سنده مع

الاتصال، بالنِّسبة إلى سندٍ آخَرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ نفسُه بعددٍ أكثر من الرجال (أي رجال السند).

أهمية عُلُوّ الإسناد عند المحدِّثين:

إنَّ عُلُوَّ الإسناد له عند المحدِّثين شأنٌ كبيرٌ، وذلك أنَّه يُفيد قوَّة السند؛ لأنَّه يُبْعِد احتمالَ الخَلل عن الحديث؛ لأنَّ كل رجلٍ من رجاله قد يحتمل أن يقع من جهته خَلَلٌ، فإذا قلَّت الوسائطُ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخَلل، فيكون عُلُوُّ السَّند قوَّةً للحديث.

قال الحافظ أبو الفضل المَقْدِسِي: «أجمَع أهلُ النَّقْل على طلبهم العُلُوَّ ومَدْحه، إذ لو اقتصروا على سَمَاعه بنزولٍ لم يَرْحَلْ أحدٌ منهم».

وقد رَحَل المحدِّثون فيه، وأتعبوا مطاياهم من أجلِه، ما إنْ يَسْمَع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره، حتى يَرْحَل إليه يَسْمَعُه منه مباشرةً.

قال الإمام أحمد بن حَنْبَل: «طلبُ الإسناد العالي سنَّةٌ عمَّن سَلَف»: وقيل للإمام يحيى بن مَعِين في مرضه الذي مات فيه: «ما تَشْتَهي؟» قال: «بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي»!! (انظر «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٣٥٨ ـ ٣٥٩، بتصرُّف يسير).

مراتب العُلُوّ:

وينقسم العُلُوُّ في خمسة مراتب، وهي:

الأولى: أجَلُّها القُرْبُ من النبيِّ ﷺ بعددٍ أقلَّ في إسنادٍ صحيحٍ، فإنَّ قُرْبَ الإسناد قُرْبةٌ إلى الله عزَّ وجلَّ.

الثانية: العُلُوُّ والقُرْبُ من إمامٍ من أئمّة الحديث، وإنْ كَثُر العددُ منه إلى النبيِّ ﷺ.

الثالثة: العُلُوُّ بالنِّسبة إلى رواية مُصنِّف كتابٍ من الكتب المُعْتَمدة، وهو ما كَثُر اعتناءُ المتأخِّرين به من الموافقات، والأبدال، والمساواة، والمصافحات (راجِعْ تلك المصطلحات في بابها).

الرابعة: العُلُوُّ بتقدُّم السَّمَاع إمَّا من شَيْخَين أو من شيخٍ واحدٍ، فالأوَّل أعلى وإنْ تساوى العددُ واتَّحد الشيخُ، فمن سَمِع من ستِّين سنةً أعلى ممَّن سمع من أربعين سنةً.

الخامسة: العُلُوُّ بتقدُّم وفاة الرَّاوي، فمن روى عن ثلاثة عن الإمام الشافعي، عن الإمام مالكٍ أعلى ممَّن روى عن قُتَيْبَةَ، عن مالكٍ، لتقدُّم وفاة الشَّافعيِّ على وفاة قُتَيْبَة بسِتٍّ وثلاثين سنةً.

أمَّا العُلُوُّ المستفادُ من تقدُّم وفاة الشيخ من غير نظرٍ إلى قياسه براوٍ آخر فقد حدَّه الحافظُ أبو الحسين بن جَوْصاء بخمسين سنةً (انظر «المنهل الروي» ص: ٦١).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **ثلاثيات البخاري**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **ثلاثيات أحمد بن حنبل**: لمحمَّد السَّفاريني الحنبلي (المتوفى سنة: ١١٨٨ هـ).

وللمعاصرين:

٣ ـ **الإمام الأعظم أبو حنيفة والثنائيات في مسانيده**: تأليف الأخ الأستاذ عبد العزيز يحيى السَّعدي.

٤ ـ **ثلاثيات الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ**: ترتيب وتعليق: الأستاذ خليل إبراهيم مُلَّا خاطر.

إسْنَادُهُ على شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ:

اشتهر استعمالُ هذه العبارةِ عند الإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيْسَابوري في «مُسْتَدركه على الصحيحن».

وقد فسَّر علماءُ الحديث مُرَادَ الحاكم بهذه العبارة، وذهب الإمامُ ابن الصَّلاح (وتَبِعه بَعْدُ الإمامُ النَّووي، وابنُ دقيق العيد، والحافظُ الذَّهبي رحمهم الله تعالى) إلى أنَّ مُرادَه بها: هو أن يكون رجالُ ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرُّف الحاكم يُقَوِّيه، فإنَّه إذا كان عنده الحديثُ قد أخرجا معاً أو أحدُهما لرُواته قال: «صحيحٌ على شرطهما أو أحدهما».

وإذا كان بعضُ رُواته لم يُخْرِجا له قال: «صحيحُ الإسناد» فحسب.

ويُوَضِّح ذلك قولُه في باب التوبة، لمَّا أَوْرَد حديثَ أبي عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: «لا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إلاَّ مِنْ شَقِيٍّ»، قال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النَّهْدِي، ولو كان هو النَّهْدِي لحَكمتُ بالحديث على شرط الشيخين» (المستدرك: ح/٢٤٩).

فدَلَّ صنيعُه هذا على أنَّه إذا لم يُخْرِجا لأحد رُوَاة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وإنْ كان قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيُصَحِّح على شرطهما بعضَ ما لم يُخْرِجا لبعض رُوَاتِه فيحمل ذلك على السَّهْو والنِّسْيان (التقييد والإيضاح: ص:١٧ ـ ١٨).

ورَجَّح الحافظُ العِراقيُّ رحمه الله تعالى: أنَّ مراد الحاكم من قوله: «على شرطهما» هو خلافُ ما فَهِمه ابنُ الصلاح ومن تبعه، فقال في مَعْرِض ردِّه على ابن الصلاح في فهمه لشرط الشيخين: «ولم يُرِدِ

الحاكمُ ذلك، فقد قال في خطبة كتاب «المستدرك»: «وأنا أستعينُ الله تعالى على إخراج أحاديث رُوَاتها ثقات، قد احتجَّ بمثلها الشيخان أو أحدُهما» فقولُ الحاكم: (بمثلها)، أي بمثل رُوَاتها لا بهم أنفسهم، ويُحْتَمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظرٌ» (انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» / ٣٢٠، «فتح المغيث» ١/ ٤٨).

وأمَّا الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فله تقسيمٌ حسنٌ لأحاديث «المستدرك»، وبيان ما هو منها على شرط الشيخين أو أحدِهما وما ليس كذلك، وأنا أَسُوْقه هنا بجملته لأهميته ولما فيه من التقعيد العلمي.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «ينقسم (المستدرك) أقساماً، كلُّ قسمٍ منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسنادُ الحديث الذي يُخْرِجه مُحْتَجّاً برواته في الصحيحين أو أحدِهما على صورة الاجتماع سالماً من العِلَل.

واحترزنا بقولنا: «على صورة الاجتماع» عمَّا احْتَجَّا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزُّهْري، فإنهما احْتَجَّا بكل منهما على انفرادٍ، ولم يَحْتَجَّا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأنَّ سماعه من الزهري ضعيفٌ دون بقيةِ مشايخه.

فإذا وُجد حديثٌ من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين؛ لأنَّهما احْتَجَّا بكلٍّ منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احْتَجَّا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسنادُ قد احْتَجَّ كلٌّ منهما برجلٍ منه ولم يَحْتَجَّ بآخر منه، كالحديث الذي يُرْوَى عن طريق شُعْبَةَ ـ مثلاً ـ عن سِمَاك بن حَرْب، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس، فإنَّ مسلماً احْتَجَّ بحديث سِمَاكٍ إذا كان من رواية الثقات عنه،

ولم يحتج بعِكْرِمَة، واحْتَجَّ البخاريُّ بعِكْرِمَة دون سِمَاكٍ، فلا يكون الإسنادُ والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورةُ الاجتماع.

وقد صَرَّح بذلك الإمام أبو الفتح القُشَيْري وغيره.

واحترزتُ بقولي: (أن يكون سالماً من العِلَل) بما إذا احْتَجَّا بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلاَّ أنَّ فيهم من وُصِف بالتدليس أو اخْتَلَطَ في آخر عُمُره، فإنَّا نعلم في الجملة أنَّ الشيخين لم يُخْرِجا من رواية المُدَلِّسين بالعَنْعَنة إلا ما تحقَّق أنه مسموعٌ من جهةٍ أخرى، وكذا لم يُخْرِجا من حديث المُخْتَلِطِيْن عمَّن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقَّقوا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإذا كان كذلك لم يَجُز الحكمُ للحديث الذي فيه مدلِّسٌ قد عَنْعَنَه، أو شيخٌ سمع ممَّن اخْتَلَطَ بعد اختلاطه بأنه على شرطهما، وإنْ كان قد أَخْرَجا ذلك الإسنادَ بعينه إلا إذا صَرَّح المُدَلِّسُ من جهةٍ أخرى بالسَّماع وصَحَّ أنَّ الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسمُ يُوْصَفُ بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يُوجَد في «المستدرك» حديثٌ بهذه الشروط ولم يُخْرِجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قَدَّمْناه، نعم وفيه جملةٌ مستكثرةٌ بهذه الشروط لكنها ممَّا أخرجها الشيخان أو أحدُهما استدركها الحاكمُ واهماً في ذلك، ظانّاً أنهما لم يُخْرِجاها.

القسم الثاني: أنَّ كَوْن إسناد الحديث قد أخْرَجا لجميع رُوَاتِه لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخْرَجا لرجلٍ وتجنَّبا ما تفرَّد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ما لم يتفرَّد به، فلا يحسن أن يقال: إنَّ باقي

النسخة على شرط مسلمٍ؛ لأنه ما خرَّج بعضها إلا بعد أن تبيَّن أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكمُ في كتاب «المدخل» باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدَّد ما أخْرَجا له من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يُخْرِج أحاديث هؤلاء في «المستدرك» زاعماً أنها على شرطهما.

ولا شكَّ في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربَّما كان فيها (الشَّاذُّ) و(الضعيفُ) لكن أكثرها لا ينزل عن درجة (الحَسَن).

والحاكمُ وإنْ كان ممَّن لا يفرِّق بين (الصحيح) و(الحسن)، بل يجعل الجميعَ (صحيحاً) تبعاً لمشايخه كما قدَّمْنا عن ابن خُزَيْمَة وابن حِبَّان، فإنه يُناقِش في دعواه أنَّ أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدِهما، وهذا القسم هو عُمْدَةُ الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسنادُ لم يُخْرِجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكمُ فيُخْرِج أحاديثَ عن خَلْقٍ ليسوا في الكتابين ويُصَحِّحها، لكن لا يَدَّعي أنها على شرط واحدٍ منهما، وربما ادَّعى ذلك على سبيل الوَهْم، وكثيرٌ منها يعلِّق القولَ بصحتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق اللَّيْث عن إسحاق بن بَزْرجٍ، عن الحسن بن علي في التزيُّن للعيد، قال في أثره: لولا جهالةُ إسحاق لحكمتُ بصحته.

وكثير منها لا يتعرَّض للكلام عليه أصلاً.

ومن هنا دخلت الآفةُ كثيراً فيما صحَّحه، وقلَّ أن تجد في هذا القِسْم حديثاً يَلْتَحِق بدرجة (الصحيح)، فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخَيْن» (النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣١٤ ـ ٣١٨).

إِسْنَادُهُ فاسِدٌ:

المرادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، وقد استعمله ابنُ عَدِي في «الكامل» (١/ ٣١٤ ـ ٣١٨) بلفظٍ مقاربٍ له في ترجَمة (سليمان بن داود الخَوْلاني) عند كلامه على حديث الصَّدَقات؛ فقال:

«. . . . وأمَّا حديثُ الصَّدَقات فله أصلٌ في بعض رواية مَعْمر، عن الزُّهْرِي، عن أبي بَكْر بن عَمْرو بن حَزْم، فأفسد إسنادَه، وحديثُ سليمان بن داود مُجَوِّدُ الإسناد».

قَصَد ابنُ عدي بقوله: «أفْسَدَ إسنادَه» أي أفْسَد بروايته مُرْسَلاً أو موقوفاً فصار ضعيفاً؛ وذلك لأنَّه فَقَد شرطاً من شروط القبول، وهو «الاتصالُ»، ودَلَّ على مراده هذا قولُه: «مجوَّد الإسناد» أي: «مُتَّصِلُ الإسناد وحَسنُه».

إِسْنَادُهُ فِيْهِ اخْتِلاَفٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ اختَلَفَ الأئمَّة في رُوَاته.

إِسْنَادُهُ فِيْهِ ضَعْفٌ:

المراد به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتحِق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ فِيْهِ مَقَالٌ:

المراد به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ وقد تُكُلِّم في رواته.

إِسْنَادُهُ فِيْهِ نظرٌ:

انظر «في إسناده نظرٌ» في حرف الفاء.

إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ أو «قَوِيُّ الإِسْنَادِ»:

وفي معناه قولان:

الأول: وهو مرادفٌ لقولهم: «إسناده صحيحٌ» وحُكْمُه كحُكْمِه.

الثاني: وهو أَنْزَلُ رتبةً من قولهم «إسناده صحيحٌ»، وأعْلىٰ رتبةً من قولهم «إسنادُه حَسَنٌ لذاته»، وهذا هو الرَّاجِحُ؛ وذلك لأنَّه لا يُعْدَلُ عن وصف الإسناد بالصحة إلى غيره إلاَّ لنكتةٍ.

وقد فرَّق الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ بين القويِّ والصحيح، وكلامه فيهما مُهِمٌّ، جديرٌ بالنَّقْل هنا، يقول ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» (٩/ ٥٩٥) في الحديث الذي وَرَد أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النُّبُوَّة: أخرجه أبو الشيخ من وَجْهَين، فذكَر الأوّلَ، ثم قال: ثانيهما من رواية أبي بَكْرٍ المُسْتَمْلي عن الهَيْثَم بن جميل وداود بن المُحَبَّر قالا: حدَّثنا عبد الله بن المُثَنَّى عن ثُمَامَة، عن أنَسٍ.

و(داودُ) ضعيفٌ، لكن (الهَيْثَم) ثقةٌ، و(عبد الله) من رجال «البخاري»، فالحديث «قويُّ الإسناد»، ولولا ما في (عبد الله بن المُثَنَّى) من المقالِ لكان هذا الحديثُ صحيحاً.

لكن قد قال ابنُ مَعِيْن: ليس بشيءٍ.

وقال النَّسَائيُّ: ليس بقويٍّ.

وقال أبو داود: لا أُخْرِج حديثَه.

وقال السَّاجي: فيه ضَعْفٌ، لم يكن من أهل الحديث، روى مَناكير.

وقال العُقَيْلِيُّ: لا يُتَابَعُ على أكثرِ حديثِهِ.

وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: ربَّما أخطأ.

ووثَّقه العِجْليُّ والتِّرْمِذيُّ وغيرُهما (انظر «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤١٧).

فهذا مِن الشيوخ الذين إذا انفرد أحدُهم بالحديث لم يكن حُجَّةً، وقد مشى الحافظُ الضياء على ظاهر الإسناد، فأَخرج هذا الحديثَ في «الأحاديث المختارة ممَّا ليس في الصحيحين».

وقال العلَّامةُ ظفر أحمد العُثماني التَّهانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ معلِّقاً على كلام الحافظ في «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٣٤٧): «قلتُ: واستُفِيْدَ من هذا الكلام أمور:

الأوَّل: إذا كان في الإسناد راوٍ أخرجَ له صاحبُ «الصحيح»، وفيه مقالٌ: لا يُقال فيه: «صحيحٌ»، بل يقال: إنَّه «قوِيُّ الإسناد» كما قاله الحافظُ.

والثاني: أنَّ من اخْتُلِفَ في توثيقه وتضعيفه لا يكون تفرُّدُه بشيءٍ حُجَّةً...».

إسْنَادُهُ كالشَّمْسِ:

يُراد بهذا اللفظِ المبالغةُ في صحة إسناد الحديث.

مثال ذلك:

قال الإمام ابن قيِّم الجَوْزيَّة رحمه الله تعالى في أثناء كلامه على حديث: (مَنْ عَشِقَ فعفَّ فمَاتَ ماتَ شهيداً): «فلو كان إسنادُ هذا الحديث كالشَّمْس كان غَلَطاً ووَهْماً، ولا يُحْفَظ عن رسول الله ﷺ لفظُ العِشْق في حديثٍ صحيحٍ البتَّة» (انظر: «زاد المعاد» ٣/ ٢٦٧، و«روضة المحبِّين» ص: ١٨٠ ـ ١٨٢، و«الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي» ص: ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

إِسْنَادُهُ لاَ بَأْسَ بِهِ أو «لا بَأْسَ بإسْنَادِه»:

هذا اللفظُ في مرتبة قولهم: «إسناده حَسَنٌ»؛ لأنَّ لفظ «صَدُوق» الذي يقال فيمن وُصِف به بأنَّ حديثه حسنٌ، هو وقولهم: «لا بأْسَ به»، و«ليس به بَأْسٌ» في مرتبةٍ واحدةٍ على الصحيح، ولا يعني إطلاقُ هذا الحُكْمِ على حديثٍ ما: أنَّه حَسَنٌ في نفسِه، فقد يكون المَتْنُ مضطرباً أو مُعَلَّلاً، وإنَّما هذا الحُكْمُ مُنْصَبٌّ على الإسناد فقط، لكن إنْ أُطْلِقَ ولم يُذْكَرْ للحديث علَّةٌ تَمْنَع من قَبوله، فالرَّاجحُ أنَّه حُكْمٌ على المَتْنِ أيضاً (معجم مصطلحات الحديث: ص: ٣٠).

إِسْنَادُهُ لا يَمْضِي:

لغةً: (لا يَمْضي): أي: لا ينفذ، ولا يجوز.

واصطلاحاً: تُسْتَعْمَلُ هذه العبارةُ للجَرْح إذا وُصِف راوي الإسناد بالضَّعْف، أو بسُوء الحفظ.

وأمَّا إذا اسْتُعْمِلَتْ في راوٍ بسبب عَدَمِ انتقائه في الرواية، وتحديثِه عن كلِّ أحدٍ فلا قَدْحَ فيه، إلاَّ إذا كان عن عَدَمِ تمييزٍ وفَهْمٍ، وكَثُر منه ذلك.

ومثالُ ذلك:

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٧/ ٣٤٧) في ترجَمة (ثُمَامَة بن حصين، أبو ثفال، المري الشاعر المدني) بعد سَوْقِ هذا الحديث: «لا صلاةَ لمَن لا وُضُوءَ له، ولا وُضُوءَ لمن لم يَذْكُرِ اسمَ الله عليه، ولا يُؤْمِنُ بي مَنْ لا يُحِبُّ الأَنْصارَ»: لفظ (وَهْب)، وقد روى عن أبي ثفال ابنُ حَرْمَلَة، وصَدَقَة مَولى الزُّبَيْر، وسليمانُ بن بلال... وجماعةٌ ويقال هو ثمامة بن وائل، ما هو بقويٍّ، ولا إسنادهُ يَمْضي...».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بالْقَوِيِّ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتَحِق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذلِكَ الْقَائِم:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ويَلْتَحق بقولهم: «إسناده ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِشَيءٍ:

المراد به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوعِ) و(الضعيف جداً).

تنبيه:

إنْ أُريد بهذه العبارة باضطراب الإسناد فهو من عبارات الجَرْح في راويه، مثال ذلك: قال العُقَيْليُّ في ترجَمة (نَجيح أبي مَعْشَر المَدِيني مولى المَهدي): حَدَّثني محمَّد قال: حدَّثني معاويةُ بن صالح قال: سمعتُ يحيى قال: أبو مَعْشَر نَجيح مولى بني هاشم ضعيفٌ، إسنادُه لَيْس بشيءٍ، يُكْتَب مِن حديثه الرقائقُ..» (الضعفاء: ٤/٣٠٨).

وإنْ أُريد به: أنَّ راويه يروي عن كلِّ أحدٍ وليس من أهل التحرِّي فالقَدْحُ بهذا له شروطٌ، فقد فَعله من أئمَّة الحديث: سفيان الثوري، وقتادة بن دعامة السَّدُوسي، وابن جُرَيْج وغيرهم.

ولكن يُقْدَح فيمن لا يُمَيِّز ولا يَفْهَم، وإنْ كان بمعنى: أنَّه لم يَسْمَعْ من مشايخه، وادَّعى سَماعَ ما لم يَسْمَعْ، ولقاءَ مَن لم يَلْقَ فهذا طعنٌ في العدالة، ومنزلتُه أَرْدَأُ مِن ذلك في الجَرْح، والله أعلم (انظر «الشفاء العليل» ص: ١٨٣).

إِسْنَادُهُ لَيِّنٌ:

المُرادُ به أنَّ إسناد الحديث ضَعِيْفٌ، ويَلْتَحق بقولهم: إسنادُه ضعيفٌ».

إِسْنَادُهُ مُتَمَاسِكٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث ضعيفٌ، ولكنَّه لم يَبْلُغْ درجةَ الوَضْع، استعمل هذه العبارةَ الحافظُ السَّخَاوي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: «وأعْلى ما يقع لنا ما بين القُدَماء من شيوخنا وبين النبيِّ ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرةُ أنْفُسٍ؛ وذلك من الغَيْلانِيَّات، وجزء الأنصاري، وجزء ابن عَرَفَة، وجزء الغِطْريفي وغيرها، بل وتقع لي العِشَارِيَّات بالسَّند المتماسِك من «المعجم الصغير» للطَّبَراني وغيره، ولا يكون الآن في الدنيا أقلُّ من هذا العدد، وكذا وقعت العشارياتُ لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوِها» (انظر «فتح المغيث» ٣/ ١١).

وقولُ الحافظ العِراقي: «أنَّه وقعت العشارياتُ لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة» ونحوه، يَدُلُّ على أنه أراد بـ «المتماسِك» (الضعيفَ) الذي لم يَبْلُغ درجةَ الوَضع، وإلَّا لكان أَطْلَق عليه وَصْفَ الصِّحَّة أيضاً.

إِسْنَادُهُ مُسْتَقِيْمٌ:

هذا اللفظُ مشتركٌ بين الصحة والحسن؛ وذلك بحسب حال رُواة سُنَن الحديث في العدالة والضَّبْط، كما هو مُقرَّرٌ في الفَرق بين شروط (الحديث الصحيح)، و(الحديث الحسن).

انظر: «مُسْتَقيمٌ» في حرف الميم.

إسْنَادُهُ مُظْلِمٌ:

اسْتَعْمَلَ هذه العبارةَ بعضُ أئمَّةُ الحديث أمثال الإمام يحيى بن مَعِيْن، وابن عدي، والحافظ الذَّهبي وغيرِهم، والمراد بها أنَّ في إسناد الحديث مجاهيلَ لا يُعْرَفون.

مثالُ ذلك:

١ ـ حديثُ أُبَيِّ بن عِمَارةَ ـ رضي الله عنه ـ أنَّه قال: يا رسول الله! أَمْسَحُ على الخُفَّيْن؟ قال: «نَعَمْ»، قال: يوماً؟ قال: «نَعَمْ»، قال: ويَوْمَيْن؟، قال: «ويَوْمَين» قال: وثلاثةُ أيَّامٍ؟ قال: «نَعَمْ، وما شِئْتَ» (رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب التوقيت في المسح، برقم: ١٥٨، وقال: ليس بالقويِّ).

قال المُنْذِرِيُّ: «قال الإمام أحمد: رجالُه لا يُعْرَفون، وقال ابنُ مَعِيْن: إسناده مُظْلِمٌ» (انظر «مختصر سنن أبي داود»).

٢ ـ قال ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/ ١١٦٢) في ترجَمة (سَلاَمة بن رَوْح الأَيْليِّ) عن حديث: «مَنْ صَلَّى صَلاَةً لَمْ يَقْرَأْ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِدَاجٌ» قال: «وقد رُوي هذا أيضاً بإسنادٍ مُظْلِمٍ عن مالكٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي السَّائب والمحفوظُ في هذه الرواية، روايةُ العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السَّائب.

الإسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ:

هو قولُ الرَّاوي: فلانٌ عن فلانٍ، بلفظ «عَنْ» من غير تصريحٍ بالتحديث والإخبار والسَّمَاع.

انظر: «تدليس الإسقاط» في حرف التَّاء.

الإِسْنَادُ النَّازِلُ:

لغةً: النازل: اسمُ فاعلٍ من «النُّزُول» وهو: «الحُلُوْل».

واصطلاحاً: هو السَّنَدُ الذي كَثُرَ عددُ رجاله بالنِّسْبة إلى سندٍ آخَرَ، يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أقلَّ، وهو ضِدُّ «العالي».

مراتب النُّزُول:

ينقسم «النُّزول» إلى خمسة مراتب، وهي:

١ ـ كثرةُ الوسائط إلى النبيِّ ﷺ وهو نزولُ مسافةٍ مُطْلَقٍ.

٢ ـ كثرةُ الوسائط إلى إمامٍ من أئمّة الحديث، وهو نزولُ مسافةٍ نِسْبِيٍّ.

٣ ـ نزولُ الإسناد من طريق غير الكُتب السِّتَّة، عن الإسناد من طريقها، وهو نزولُ مسافةٍ نسبيٍّ أيضاً.

٤ ـ تأخُّرُ الوفاة وهو نزولُ صفةٍ.

٥ ـ تأخُّرُ السَّمَاع، وهذا أيضاً نزولُ صفةٍ.

النُّزُول مفضولٌ ومرغوبٌ عنه عند المحدِّثين.

قال الإمام يحيى بن مَعِيْن: «الإسنادُ النازل قُرْحَةٌ في الوجه».

وقال الإمام عليُّ بن المَدِيني: «النُّزُولُ شُؤْمٌ» (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٢، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٤٧).

إِسْنَادُهُ نَظِيْفٌ:

انظر: «إسنادٌ صحيحٌ نظيفٌ».

إِسْنَادُهُ هَالِكٌ:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوع) و(الضعيف) جدّاً.

إسْنَادُهُ واهٍ بمَرَّة:

المُرَادُ به أنَّ إسناد الحديث دائرٌ بين (الموضوع) و(الضعيف) جدّاً.

الإشَارَةُ بالرَّمْز:

لغةً: (الإشارة): أي: «الإيماء» و(الرَّمْزُ): كلُّ ما أَشَرْتَ إليه ممَّا يُبَان بلفظٍ بأيّ شيءٍ أشرتَ إليه بيدٍ أو بعينٍ (لسان العرب).

واصطلاحاً: اختصارُ بعض ألفاظ الأداء في الخَطِّ دون النُّطْق.

وكان من منهج المحدِّثين أن يختصروا بعضَ الكلمات التي يَكْثُر ذكرُها، في الكتابة فقطْ، وينطقون بها كاملةً دون اختصارٍ، وشاع ذلك وَظَهر، حتَّى لا يكاد يلتبس، ولا يحرج الواقف عليه، وممَّا اختصروه:

ثنا = دثنا = نا = حَدّثنا.

ثني = دثني = حَدَّثَنِي.

أنا = أرنا = أنّاً = أَخْبَرَنا.

ولم يَصطلحوا على اختصار: (أنبأنا)، وكذا (أخبرني) (فتح المغيث: ٢/ ٢١٤).

قثنا = ق ثنا = قال حَدَّثنا.

(ح): حرفٌ يُوَضَع عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر للحديث يلتقي مع ما سبق، وهذا كثيرٌ جدّاً في «صحيح مسلم» وغيره.

وجَرَتْ عادةُ المحدِّثين بحذف «قال» أو نحوه فيما بين رجال الإسناد خطّاً، ولابُدَّ مِنَ اللفظ به حال القراءة.

وإذا كان في الإسناد «قُرِىء على فلانٍ حَدَّثَنا فلانٌ» فينبغي للقارىء أن يقول: «قُرِىء على فلانٍ، قال: حَدَّثَنا فلانٌ» (انظر: «مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصة» ص: ٦٨ ـ ٦٩).

وإذا تكرَّرت كلمةُ قال: كقوله في «صحيح البخاري»، وحدَّثَنا صالحُ بن حَيَّان، قال: قال عامرُ الشَّعْبي: فإنَّهم يَحْذِفون إحداهما في الخَطِّ، وعلى القارىء أن يلفظ بهما، والله أعلم.

إشْكالُ الْحَديْثِ:

انظر: «مُشْكِل الحديثِ» في حرف الميم.

أَشْهَدُ على فُلَانٍ أنه:

هي من ألفاظ الأداء التي عَقَّد الرَّامَهُرْمُزِيّ أبواباً في تنويعها في كتابه الرَّائد الشهير: «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي».

مثالُ ذلك

١ ـ كقول أبي سعيد: «أَشْهَدُ على رسولِ اللهﷺ أنَّه نَهَى عن الجَرِّ أن يُنْتَبَذَ فيه» («المحدِّث الفاصل» ١/ ٤٦٢).

٢ ـ وقول عبد الله بن طاووس: «أَشْهَدُ على والدي أنَّه قال: أَشْهَدُ على جابرِ بن عبد الله أنَّه قال: أَشْهَدُ على رسول اللهﷺ أنَّه قال: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ...» (أخرجه الطَّبَراني في «الأوسط» ٤/ ٣٠٩، برقم: ٤٢٨٦).

الأَصَاغِرُ:

انظر: «أصاغر الصحابة».

أَصَاغِرُ الصَّحَابَة:

هم صِغَار الصَّحابة الذين توفِّي النبيُّﷺ عنهم ولم يصلوا سِنَّ البُلُوغ.

أَصْحَابُ الْحَدِيث:

انظر: «أهل الحديث».

أَصْحَابُ الرَّأي:

انظر: «أهل الرَّأي».

أَصْحَابُ الفُنُوْنِ:

يُراد بهم: علماء الحديث، والفقه، والأصول.

أَصْحَابُ الْمَحَابر:

يُرَادُ بِهِم: طُلَّاب الحديث، يَكْتُبونه استملاءً من المحدِّثين أو من مَجَالس الحديث.

أَصَحُّ الأَسَانِيْد:

تَنْقُلُ إلينا كتبُ «أصول الحديث» اتجاهاتٍ للعلماء في الحكم على الأسانيد، فما هو أصحُّها؟

فجَنح البعضُ إلى الإطلاق فعبَّر بأَصَحِّ الأسانيد دون قيدٍ، والمروي عن أحمد وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ أَنَّ أصحها: الزهريُّ، عن سالمٍ، عن أبيه.

ويقول الإمام يحيى بن مَعِيْن: أَصَحُّها: الأعمش، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن ابن مسعود.

كما نُقِلَ عن الإمام البخاري: أَصَحُّ الأسانيد: مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ.

ويرى أبو منصور التَّمِيْمي أنَّ أجلَّ الأسانيد: الشافعيُّ عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ؛ لإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن

في الرُّواة عن مالكٍ أَجَلُّ من الشافعيِّ.

وبنى بعضُ المتأخِّرين على ذلك أن أجَلَّها: رواية أحمد بن حنبل، عن الشافعي لاتفاق أهل الحديث على أنَّ أجلَّ من أخذ عن الشافعيِّ من أهل الحديث الإمامُ أحمد.

ولكن الذي انتهى إليه التحقيقُ عندهم، وكان هو المذهبُ المختار؛ أنه لا يُجْزَمُ في إسنادٍ أنه أَصَحُّ الأسانيد مُطْلَقاً من غير قيدٍ، بل يُقَيَّد بصحابيٍّ أو بلدٍ مخصوصٍ؛ فيقال مثلاً: أَصُّح أسانيد أبي بكر، وأصح أسانيد المدينة. . . . الخ.

وإنما طلب التقييدُ لعُسْر الإطلاق في هذا؛ إذ يتوقَّف الأمر على وجود درجاتِ القبول في كل فردٍ من أفراد الرواة في السَّند المحكوم له. (انظر: «تدريب الراوي»، و«ألفية السيوطي» شرح الشيخ أحمد شاكر ص: ٧ ـ ٩).

وقد نَصّوا على أسانيد جمعتُها، وزِدْتُ عليها قليلاً، وهي:

أَصَحُّ الأسانيد عن أبي بَكْرٍ:

إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن حازم، عن أبي بَكْرٍ.

وأَصَحُّ الأسانيد عن عُمَرَ:

الزُّهْرِيُّ عند عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عبَّاس، عن عُمَرَ.

والزهريُّ، عن السَّائب بن يزيد، عن عُمَرَ.

وأَصَحُّ الأسانيد عن عليٍّ:

محمَّد بن سِيْرين عن عَبِيْدَة، ـ بفتح العين ـ السَّلْمَاني، عن عليٍّ.

والزهريُّ، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليٍّ.

وجعفر بن محمَّد بن عليِّ بن الحسين عن أبيه، عن جَدِّه، عن علي.

ويحيى بن سعيد القَطَّان، عن سفيان الثَّوْرِي، عن سليمان ـ وهو الأَعْمَش ـ، عن إبراهيم التَّيْمِي، عن الحارث بن سُوَيْد، عن عليٍّ.

وأصَحُّ الأسانيد عن عائشة:

هِشَام بن عُرْوَة عن أبيه، عن عائشة.

وأَفْلَحُ بن حُمَيْدٍ، عن القاسم، عن عائشة.

وسفيان الثَّوْرِي، عن إبراهيم عن الأَسْوَد، عن عائشة.

وعبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة.

ويحيى بن سعيد، عن عُبَيْد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، عن عائشة.

والزهريُّ، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر، عن عائشة.

وأصَحُّ الأسانيد عن سَعْد بن أبي وَقَّاص:

عليُّ بن الحسين بن عليٍّ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن سعد بن أبي وَقَّاص.

وأصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود:

الأعمش، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن ابن مسعود.

وسفيان الثَّوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن ابن مسعود.

وأصَحُّ الأسانيد عن ابن عُمَرَ:

مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر.

الزهريُّ عن سالمٍ، عن أبيه ابن عمر.

وأيوبُ، عن نافعٍ، عن ابن عمر.

ويحيى بن سعيد القَطَّان، عن عُبَيْدِ الله بن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر.

وأصَحُّ الأسانيد عن أبي هريرة:

يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلمَة، عن أبي هريرة.

والزهريُّ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن أبي هريرة.

ومالكٌ عن أبي الزِّنَاد، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة.

وحَمَّادُ بن زيد، عن أَيُّوبَ، عن محمد بن سِيْرين، عن أبي هريرة.

وإسماعيلُ بن أبي حكيم، عن عَبِيْدَة ـ بفتح العين ـ ابن سفيان الحَضْرَمي، عن أبي هريرة.

ومَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة.

وأصَحُّ الأسانيد عن أمِّ سَلَمَة:

شُعْبَة، عن قَتَادة، عن سعيد، عن عامِر أخي أم سلمة، عن أمِّ سلَمَة.

وأصَحُّ الأسانيد عن عبد الله بن عَمْرو بن العَاص:

عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه، (وفي هذا الإسناد خلافٌ معروفٌ، والحقُّ أنه من أصحِّ الأسانيد).

وأصَحُّ الأسانيد عن أبي موسى الأَشْعَرِي:

شُعْبَة، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن أبيه مُرَّة، عن أبي موسى الأشعري.

وأصَحُّ الأسانيد عن أنس بن مالكٍ:

مالكٌ، عن الزهريِّ، عن أنسٍ.

وسفيان بن عُيَيْنَة، عن الزهريِّ، عن أنس.

ومَعْمَرُ، عن الزهريِّ، عن أنسٍ. وهذان الأخيران زَادهما الشيخُ أحمد شاكر رحمه الله وقال: «فإنَّ ابن عُيَيْنَة ومَعْمَراً ليسا بأقَلَّ مِن مالك في الضَّبْط والاتقان، عن الزهريِّ». (انظر: «الباعث الحثيث...» ص: ٣٣).

وحَمَّادُ بن زيد، عن ثابتٍ، عن أنسٍ.

وحَمَّادُ بن سَلَمَة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ.

وشُعْبَة، عن قَتَادة، عن أنسٍ.

وهِشَام الدَّسْتُوَائي، عن قَتَادة، عن أنس.

وأصَحُّ الأسانيد عن ابن عبَّاسٍ:

الزهريُّ، عن عُبَيْدِ الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن ابن عبَّاس.

وأصَحُّ الأسانيد عن جابر بن عبد الله:

سفيان بن عُيَيْنَة، عن عمرو بن دِيْنار، عن جابرٍ.

وأصَحُّ الأسانيد عن عُقْبَة بن عامر:

اللَّيْثُ بن سعد، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن عُقْبَة بن عامر.

وأصَحُّ الأسانيد عن بُرَيْدَة:

الحُسين بن وَاقِد، عن عبد الله بن بُرَيْدَة.

وأصَحُّ الأسانيد عن أبي ذَرٍّ:

سعيدُ بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلَاني، عن أبي ذَرٍّ.

هذا ما قالوه في أَصَحِّ الأسانيد عن أفرادٍ من الصحابة وما زدناه عليهم.

وقد ذكروا إسنادَين عن إمامَين من التابعين يرويان عن الصحابة، فإذا جاءنا حديثٌ بأحد هذين الإسنادَين، وكان التابعيُّ منهما يرويه عن صحابيٍّ؛ كان إسنادُه من أَصَحِّ الأسانيد أيضاً، وهما:

شُعْبَةُ عن قَتَادة، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن شيوخه من الصَّحابة.

والأوزاعيُّ عن حسان بن عطية، عن الصَّحابة، والله أعلم.

(انظر: «الباعث الحثيث» ص: ٣٣ ـ ٣٥، و«ألفية السيوطي في علم الحديث» ص: ٥ ـ ٧ للشيخ أحمد شاكر).

أَصَحُّ أسانيد البلاد:

١ ـ أَصَحُّ أسانيد المكِّيِّين:

سفيان بن عُيَيْنَة، عن عَمْرو بن دِيْنَارٍ، عن جابرٍ رضي الله عنه.

٢ ـ وأَصَحُّ أسانيد اليَمانِيِّين:

مَعْمَرٌ، عن هَمَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة.

٣ ـ وأثْبَتُ أسانيد المِصْرِيِّين:

اللَّيْثُ بن سَعد، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن عُقْبَة بن عامر الجُهَنِيِّ.

٤ ـ وأثْبَتُ أسانيد الشَّاميِّين:

عبد الرحمن بن عَمرو الأوْزَاعِيّ، عن حسان ابن عطية، عن الصحابة.

٥ ـ وأثبت أسانيد الخُرَاسَانِيِّين:

الحسين بن واقِد، عن عبد الله بن بُـرَيْدَة، عن أبيه. (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ٥٥ ـ ٥٨).

هذا هو التصوُّرُ العامُّ في أَصَحِّ الأسانيد، وقد تقترن القرائنُ والأدلة الأخرى لتقديم بعض الأسانيد على بعضٍ، والأمرُ في هذا راجعٌ إلى الباحث والمحققِّ نفسه. (انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٥٩).

قال الحافظُ رحمه الله تعالى: «فإنْ عارضَه من نصٌّ أيضاً على أصحيته نَظَر إلى المرجِّحين، فأيُّهما كان أرجح حَكَم بقوله، وإلا فَيَرجِع إلى القرائن التي تَحِفُّ أحدَ الحديثين فيقدِّم بها على غيره» (انظر «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» ١/ ٢٥٩).

وقد أَطْلَق علماءُ الحديث على إسناد (مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر) بأنَّهُ «سلسلة الذهب» لاجتماع الأئمَّة الثلاثة في هذا الإسناد. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٢٣).

قال ابنُ مهدي: «لا أقدِّم أحداً على مالكٍ في صحة الحديث».

ومن أجَلِّ روَاة مالكٍ: الشافعي، وأجَلُّ من روى عن الشافعي: الإمامُ أحمد، فالإسناد الذي فيه: (أحمدُ، عن الشافعيِّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر) يُسَمَّى «سلسلة الذهب»، ويكون أصَحَّ حديثٍ في الدنيا.

أَصَحُّ شَيءٍ في الْبَابِ:

يُوجَد في «جامع الترمذي» كثيراً، وفي «تاريخ البخاري» وغيرهما قولُهم.

«أَصَحُّ شيءٍ في الباب كذا»، أو «أَحْسَنُ شيءٍ كذا»، أو«حديثُ فلانٍ أَصَحُّ من حديثِ فلانٍ أو أحسن».

فهل هذا حكمٌ للأحاديث بالصحة أو الحسن؟

ربَّما يتوهَّم من لا إحاطةَ عنده أنَّ ذلك هو المرادُ، وليس الحالُ كذلك، بل المراد المفاضلة، وبيان رُجْحان بعضها على بعضٍ بقطع النظر عن ثبوت الصحة أو الحسن، قال النَّووي في «الأذكار»:

«لا يَلْزَم من هذه العبارةِ صحةُ الحديث، فإنَّهم يقولون: (هذا أَصَحُّ ما جاء في الباب)، وإنْ كان ضعيفاً، ومرادهم أَرْجَحُه أو أَقَلُّه ضَعْفاً» ا هـ. (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٩).

أمثلة في ذلك:

١ ـ حديث عائشة: «مَنْ حَدَّثَكم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَبُوْلُ قائماً فلا تُصَدِّقُوْه...» أخرجه الترمذيُّ من طريق شَرِيكٍ (في أبواب الطهارة، باب النهي عن البول قائماً، برقم: ٢١)، وقال: في الباب عن عُمَرَ وبُـرَيْدَة، حديث عائشة أَحْسَنُ شيءٍ في الباب وأَصَحُّ، ثم تكلَّم على حديث عمر وبريدة وضَعَّفَهما.

وحديثُ شريك الذي قال فيه الترمذيُ: «أَحْسَنُ شيءٍ في الباب» هو حديثٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ فيه شريكُ بن عبد الله النَّخَعِي، وهو صَدوقٌ يخطىء كثيراً، وتغيَّر حفظُه منذ وُلِّي الكُوْفَةَ فهو ضعيفٌ، وكذا أحاديث الباب كلُّها ضعيفةٌ، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «لم يَثْبُتْ عن النبي ﷺ في النَّهْي عن البَوْل قائماً شيءٌ، كما بَيَّنْتُه في شرح الترمذي» (انظر «فتح الباري» ١/ ٣٣٠).

فالمراد إذاً من كلام الترمذيِّ أنه أَقَلُّ ضَعْفاً، وأَرْجَحُ ما وَرَد في هذا الباب.

٢ ـ أخرج الترمذيُّ في الطلاق، في باب ما جاء في طلاق المعتوه، (برقم: ١١٩٢) حديثَ عائشة في نزول آية ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ رواية يَعْلى بن شَبِيْب، عن هِشَام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائشةَ، ثم رواه من حديث عبد الله بن إدريس، عن هشام بن عروة، عن أبيه مُرْسَلاً، لم يَذْكُرْ عائشةَ وقال: «وهذا أَصَحُّ من حديث يَعْلى بن شبيب» ا هـ.

ويَعْلى بن شبيب لَيِّنُ الحديث، فحديثه ضعيفٌ، أمَّا عبد الله بن دِيْنار فهو ثقةٌ لكن حديثه مُرْسَلٌ، والمُرْسَلُ ضعيفٌ عند المحدِّثين.

فليس مراد الترمذيِّ أنهما صحيحان، بل إنَّ الرواية المُرْسَلة أَصَحُّ، لأنَّ راويها أحْفَظُ وأتْقَنُ.

وهكذا ينبغي التنبيهُ لمثل هذه العبارات، لئلاَّ يقع القارئُ في الخطأ والوَهْمِ، فَفَرْقٌ بعيدٌ بين قولهم: «هذا حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ»، وقولهم: «هذا أَصَحُّ شيءٍ في الباب أو أَحْسَنُ»، أو «أَصَحُّ من حديث فلانٍ، أو أحسن». (انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر، ص: ١٦٢ ـ ١٦٤).

أَصَحُّ شَيْءٍ في الْبَابِ كَذَا:

انظر: «أَصَحُّ شيءٍ في الباب».

أَصْدَقُ البَشَرِ وأَوْثَقُ الخَلْقِ:

مِنْ أعَلى مراتب ألفاظ التعديل، زاده الحافظُ السَّخَاوي، وهو بمثابة «أَوْثَقُ الناس» بصيغة (أفعل)، أو بتكرير الصفة لفظاً، ك «ثِقَةٍ ثِقَةٍ» أو معنىً، ك «ثِقَةٍ حَافِظٍ».

شاهده:

قالَ هشامُ بن حسان: «حدَّثَني أَصْدَقُ من أدركتُ من البَشَر: محمَّد بن سِيْرين...». (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٦٢).

وأَلْحق به الحافظُ ابن حجر: «إليه المنتهى في التثبُّت».

الأَصْلُ:

هو الكتابُ الذي جَمَع فيه المحدِّثُ مَرْوِياتِه سَماعاً أو إجازةً بخَطِّه أو بخطِّ غيره، مع مقابلتِه وكتابة سماعِه فيه.

شرح التعريف:

قوله: (سَماعاً) أي ما تَحَمَّله من المرويات عن طريق السَّماع.

قوله: (إجازةً) أي ما تحمَّله عن شيخه عن طريق الإجازة ولم يَسْمَعْه منه.

قوله: (بِخَطِّه أو بَخطِّ غيره) أي سواء كَتَبه بَخطِّه إنْ كان ممَّن يَعْرِف الكتابةَ، أو بِخَطِّ غيره من الموثوقين المُؤْتَمَنين إنْ كان ضريراً أو أُمِّياً.

قوله: (مع مقابلته) أي: مع مقابلته ما تحمَّله وُجوباً بكتاب شيخه الذي سَمِع منه أو أجازه له، أو بأَصْل أصلِ شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السَّماع.

قوله: (وكتابة سماعه فيه) أي: يَكْتُب سماعَه في أصله واسم الشيخ الذي سمع منه كاملاً، وتاريخ السَّماع وأسماء مَن سمع منه.

قال الخطيب البغداديّ: «يكتب الطالبُ بعد التسمية اسمَ الشيخ الذي سمع الكتابَ منه وكنيته ونسبه... وإذا كتب الطالبُ الكتابَ المسموعَ، فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماءَ من سَمِع معه وتاريخَ وقت السَّماع، وإنْ أحَبَّ كتب ذلك في حاشية أوَّل ورقةٍ من الكتاب، فكُلاًّ قد فعله شيوخُنا.

وإنْ كان سَماعه الكتابَ في مجالس عِدَّةٍ كتب عند انتهاء السَّماع

في كلِّ مجلسٍ علامةَ البلاَغ، ويكتب في الذي يليه التسميعَ والتاريخَ، كما يكتب أول الكتاب، فعلى هذا شاهدتُ أصولَ جماعةٍ من شيوخنا مرسومةً، ورأيتُ كتاباً بخَطِّ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبل ممَّا سمعه منه ابنُه عبد الله، وفي حاشيةِ ورقةٍ منه: (بَلَغ عبدُ الله)» (انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٦٨).

ويرى ابنُ الصَّلاح رحمه الله أنَّه لا ضَيْرَ في أنْ لا يكتب الشيخُ المُسَمِّعُ خَطَّه بالتصحيح؛ إذا كان مِن كتب التسميع شخصاً موثوقاً به غير مجهولِ الخَطِّ، وكذا لا بأسَ على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به أن يقتصر على إثبات سَماعه بخَطِّ نفسه فطالما فعل الثقاتُ ذلك («علوم الحديث» ص: ٢٠٥).

وقال ابنُ الصَّلاح أيضاً، بعد أنْ ذكر رأيَ المتشدِّدين في رواية الحديث، وهو أنه لا حُجَّةَ إلا فيما رواه الراوي من حفظِه وتَذَكُّرِه، وكذلك رأيُ المتساهلين على النقيض من ذلك، قال: «والصَّواب ما عليه رأيُ الجمهور وهو: التوسُّط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمُّل بالشرط الذي تقدَّم شرحه، وقابل كتابَه وضَبَط سماعَه على الوجه الذي سبق ذكره جازت له الروايةُ منه» (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٠٨ ـ ٢١٠).

وقد شَدَّد جمهور المحدِّثين على مسألة كتابة الطالب سَماعَه على الكتاب، وقالوا: إنَّه إذا سمع كتاباً ثم أراد روايتَه من نسخةٍ ليس فيها سَمَاعُه، ولا هي مقابلةٌ بنسخةٍ سماعِه غير أنَّه سمع منها على شيخه لم يَجُزْ له ذلك، وعَزاه الخطيبُ إلى عامة أصحاب الحديث (انظر: «الكفاية في علم الرواية» ص: ٢٥٧، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٣٧ ـ ٣٩).

وجاء عن أيوب السَّخْتِيَاني ومحمد بن بكر البَرْسَاني الترخُّصُ فيه.

أَصْلُ الحَدِيْث:

كثيراً ما يذكر المُحدِّثون في تخريجاتهم هذه العبارةَ، فيقولون مثلاً بعد تخريج حديثٍ ما: «وأَصْلُه في الصحيحين أو في أحدِهما»، أو «أصله في السُّنَن من رواية فلانٍ ـ لشخصٍ آخَرَ» فما مرادهم بذلك؟

الأصلُ في اللغة: أسفل كلِّ شيءٍ، وجمعه: (أصول)، لا يكسر على غير ذلك (انظر: «لسان العرب»).

قوله: (أسفل كلِّ شيء): يعني الذي يعتمد عليه أعلاه، كجَذْعِ الشجرة أصلُ لها لا تقوم إلا به، ونحو ذلك.

و«أصل الحديث» في اصطلاح المحدِّثين:

اتحاد مَخْرَج الحديث، وإنْ اختلف لفظهُ ومعناه عن الأصل المَرْوِيّ فيه، وقد يراد به اتحادُ لفظه ومعناه، أو أحدُهما دون اتحاد مخرجه.

شرح التعريف:

قوله: (اتحاد مَخْرَج الحديث، وإنْ اختلفَ...) الخ، أي: أنَّه من رواية الصحابيِّ نفسِه، وإنْ اخْتَلَف لفظُ الحديث المُخرج ومعناه عما هو في الأصل المروي فيه.

ويُوَضِّحُ ذلك كتبُ المُسْتَخْرَجات التي على الصَّحيحَيْن، فإنَّ المُسْتَخْرِجين لم يلتزموا لفظَ أي من الصحيحين، بل رَوَوْه بالألفاظ التي وقعتْ لهم عن شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الصحيحين، وربَّما وقعت المخالفةُ أيضاً في المعنى، ولهذا لا يَصِحُّ عَزْوُ ألفاظ متون

المستخرَجات للصحيحين، إلاَّ إنْ عُلِم أنها في «المستخرج» بلفظهما بمقابلته عليهما، فيقال مثلاً: رواه الإسماعيليُّ في مستخرجه وأصلُه في «صحيح البخاري».

يوضِّح ذلك الاعتراضُ الذي أَوْرَده الحافظُ العِراقيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وجوابه عليه، حيث قال: «فإنْ قيل: فهذا البَيْهَقِيُّ في «السنن الكبرى» و«المعرفة» وغيرهما، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة»، وغيرُ واحدٍ يروُون الحديثَ بأسانيدهم ثم يَعْزونه إلى البخاريِّ أو مسلمٍ مع اختلاف الألفاظ والمعاني؟

والجـــــواب:

أنَّ البيهقي وغيره ممَّن عزا الحديثَ لواحدٍ من الصحيحين، إنما يريدون أَصْلَ الحديث لا عَزْوَ ألفاظِه» (انظر «التبصرة والتذكرة» ١/ ٥٨ ـ ٦٢).

أمثلةٌ لاتحاد المَخْرَج:

١ ـ قال الحافظ العراقيُّ في تخريج أحاديث «الإحياء» (١/ ١٣٧)، في حديث: «كان كَثَّ اللِّحْيَةِ»: «أَخرجه الترمذيُّ في «الشمائل» من حديث هِنْد بن أبي هَالَة، وأبو نعيم في «دلائل النبوَّة» من حديث عليٍّ، وأَصْلُه عند الترمذيِّ».

وبالرُّجوع إلى حديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ عند الترمذي نجده قد رواه في سننه في كتاب المناقب رقم (٣٦٣٨)، وفي الشمائل رقم (٦)، وليس فيه أنه ﷺ كان كَثَّ اللِّحْيَةِ، وإنما فيه صفاتٌ أخرى غيرها، وكذلك بالرجوع إلى «دلائل النبوَّة» (ص: ٥٥٤) لأبي نُعَيْم، نجده قد رواه من طريق الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب، عن أبيه، وليس فيه شيءٌ من صفاته الخَلْقِيَّة.

٢ ـ وقال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «بلوغ المرام» (ص: ١٥)، في حديث أنسٍ: «كان أصحابُ رسول الله ﷺ ـ على عهده ـ يَنتظرون العِشَاءَ حتى تخفق رؤوسُهم. . .» أَخرجه أبو داود، وصَحَّحه الدَّارَقُطْنِيُّ، وأصْلُه في «صحيح مسلم». ا هـ.

قلتُ: وبالرُّجوع إلى حديث أنسٍ في «صحيح مسلم» نجده قد رواه في كتاب المساجد (رقم: ٦٤٠)، وليس فيه ذكرٌ لأصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم ـ أي من النوم ـ وإنَّما فيه أنَّ رسول الله ﷺ أخَّر العِشَاءَ ذاتَ ليلةٍ إلى شَطْرِ اللَّيل، أو كاد يذهب شَطْرُ الليل، ثم جاء فقال: «إنَّ الناسَ قد صَلَّوْها ونامُوْا، وإنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوْا في صَلاَةٍ ما انْتَظَرْتُمُ الصَّلاَةَ»، ولكن ثبت في أحاديث أخرى من رواية عائشة، وعبد الله بن عُمَرَ، وابن عبَّاس أنَّهم ـ رضي الله عنهم ـ ناموا حتى قال ابنُ عبَّاس في روايته: «حتى رقد ناسٌ واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا». (انظر أحاديثهم في «صحيح مسلم» في كتاب: الصلاة، باب: وقت العشاء وتأخيرها، أرقام الأحاديث: ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٢). .

أمثلة لعَدَم اتحاد المخرج:

١ ـ قال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «بلوغ المرام» (ص: ١٨) في حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ في صَلاَتِهِ فَيَنْفُخُ في مَقْعَدَتِهِ فَيُخَيِّلُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ أَحْدَثَ وَلَمْ يُحْدِثْ، فإذا وَجَدَ ذَلك فلا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صوتاً أَوْ يَجِدَ رِيْحاً»: أخرجه البزَّارُ، وأصلُه في الصحيحَيْن من حديث عبد الله بن زيد».

قلتُ: وبالرُّجوع إلى حديث عبد الله بن زيد في «الصحيحَيْن»

نجد لفظَه كالآتي: شُكِيَ إلى النبيِّ ﷺ الرَّجُلُ الذي يُخَيَّلُ إليه أنَّه يجد الشيءَ في الصَّلاَةِ، فقال: «لا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيْحاً» (أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب لا يتوضَّأ من الشَّكِّ.. برقم: ١٣٧، ومسلم في كتاب الحيض، باب الدليل على أنَّ من تيقَّن الطهارة.... برقم: ٣٦١).

٢ ـ وقال الحافظُ ابن حجر في «بلوغ المرام» (ص: ٢٢) في حديث ابن عبَّاس أنَّ النبي ﷺ سأل أهلَ قُبَاء، فقال: «إن الله يُثْنِي عَلَيْكُمْ» فقالوا: «إنَّا نُتْبِعُ الحجارةَ الماء»: رواه البَزَّارُ بسندٍ ضعيفٍ، وأصلُه في أبي داود.

قلتُ: وبالرجوع إلى «سنن أبي داود» نجده قد رواه في كتاب الطهارة (في باب الاستنجاء بالماء، برقم: ٤٤)، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ، قال: «نَزَلَتْ هذه الآيةُ في أَهْلِ قُبَاء ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾[التوبة: ١٠٨]» قال: «كانُوا يَسْتَنْجُوْنَ بالْمَاءِ فنَزَلَتْ فِيْهِمْ هذه الآيةُ».

أَصْلُ الشَّيخِ:

الكتابُ الذي كتب فيه الشيخُ أحاديثَه بخَطِّ يده.

أَصْلُ المُصَنِّف:

أي: كتاب المُصَنِّف بخَطِّ يده، «انظر» «أَصْل الشيخ»

أَصْلٌ مَعْمُوْلٌ بِهِ:

يراد به: حديثٌ يُطَبَّق ما جاءَ به من أحكامٍ.

أَصْلَحَ في كتابه أو في كتاب غيره:

تُسْتَعْمل هذه العبارةُ طَعْناً في الراوي من جِهَة عدالته، إذا روى

حديثاً وخُوْلِفَ فيه، وطُلب منه الأَصْلُ فقد يكون الأَصْلُ رديئاً، ويجد الناقدُ فيه: أنَّ الراوي قد أَلْحَقَ فيه بعضَ الأحاديث، أو أَصْلَحَ فيه بعَض الأسانيدَ والمتونِ، ومِن هنا يَطْعَنُون في الراوي من جهة عدالته.

لكن قد يَفْعَل هذا الثِّقَةُ المُتْقِنُ لحديثه، أو لحديث بعض المشايخ.

مثال ذلك:

وقد جاء في «الكامل» (٥/ ١٩٨٣) في ترجَمة (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد) قال الإمام يحيى بن مَعِيْن: «كان أَصْلَحَ كُتُبَ (ابن عُلَيَّة) عن (ابن جُرَيْج)، فقيل له: كان عبدُ المجيد بهذا المحلِّ؟ فقال: «كان عالماً بكتب ابن جُرَيْجٍ إلاَّ أنَّه لم يكن يَبْذُلُ نفسَه للحديث».

كذلك قد تَذْهَبُ كُتُبُ المحدِّث في حريقٍ أو غَرَقٍ، أو تُسْرَق فَيَنْسَخ أحاديثَه ومَرْوِيَّاتِه من كتبٍ أخرى عليها سَماعُه، فمثلُ هذا لا يَضُرُّه، لكن إذا كَتَبها من كتبٍ ليس عليها سماعُه فهذا يَضُرُّه ما لم يكن ثَبْتاً؛ لأنَّه إذا كان ثَبْتاً يُحْمَل على أنَّه يَحْفَظ حديثَه ثم قابَلَ هذه النُّسَخَ بما يَحْفَظ وتأكَّدَ من صِحَّتَها، أو عَلِمَ أنَّ هذه الكُتبَ قُوبِلَتْ على أصوله قبل ضِياع أصوله وكانت مطابقةً لها (انظر «شفاء العليل» ص: ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

الأَصْنَاف:

انظر: «الأبواب».

الأُصُوْلُ:

الأحاديثُ التي أخرجها المحدِّثُ أصالةً، لا شاهداً ولا متابعاً،

وهٰذا الاصطلاحُ خاصٌّ بأحاديث «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

أُصُوْلُ التَّخْرِيْجِ:

لغةً: (الأُصُوْل) جمع: «أَصْل» وهو أساسُ كلِّ شيءٍ يبنى عليه غيرُه، من الأعيان، أو المعاني (معجم مقاييس اللغة» انظر مادة (أصل)، و«القاموس المحيط» انظر مادة (أصل) و«الكليات» ص: ١٢٢ ـ ١٢٤).

فمِن الأعيان: أصل الجِدَار، أي: أساسُه وقاعدته.

ومن المعاني: الجزء والفَرْع، يُبْنَيان في مسائل العلم على الأَصْل فاشتقاقه دائماً أَنْ تقول: «أَصْلُ الشيءِ قاعدتُه التي لو تُوهِّمَتْ مرتفعةً لارتفَعَ بارتفاعه سائره؛ لذلك قال الله تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[إبراهيم: ٢٤]. وقد تأصَّلَ كذا، ومَجْدٌ أصيلٌ، وفلانٌ لا أصلَ له ولا فصلَ.

و«التأصيل» مصدر: (أَصَّل الشيءَ تأصيلاً): إذا جعله أصلاً يُبنى عليه غيرُه. [انظر «المفردات» للراغب الأصفهاني، ص: ١٩، و«التأصيل في أصول التخريج» ص: ٤١).

لغةً: (التخريج) من «خَرَّج» الرباعي على وزن «فَعَّل» مصدره «التخريج»: مشتقٌّ من النفاذ والخروج والانفصال من مكانٍ إلى آخر سواء في الأعيان أو المعاني.

واصطلاحاً: هو: معرفة حال الراوي، والمَرْوِي، ومَخْرَجِه، وحُكْمه صحةً وضَعْفاً بمجموع طُرُقه، وألفاظه [التأصيل في أصول التخريج: ص: ٤١).

هذا تعريف «التخريج» بمعناه الدقيق، وهو المراد عند الإطلاق.

وأمَّا معرفةُ كيفية حصول هذه الأصول فهو كما قال الشيخُ

بَكْر بن عبد الله أبو زَيْد في كتابه القيِّم [«التأصيل في أصول التخريج» (ص: ٤١)]:

«إنَّ هذه الأُصول تحصل ملكتها للمحدِّث، حِفْظاً، وفَهْماً، ومعرفةً؛ من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، للاصطلاح وكتب السنَّة والأَثر، ونفاذ البصيرة بمنازل الرواية والرُّواة، ومعرفة طبقاتهم ومراتبهم، واعتبار أسانيد المَرْوِي، مع ما يحصل للمحدِّث بطول تمرُّسه كقولهم: (هذا الحديثُ يُشْبه حديثَ فلانٍ)، (أو لا يُشْبِه حديثَ فلانٍ)».

انظر «التخريج» في بابه للاطلاع على تعريفاتٍ أخرى له.

أَصُوْلُ الحَدِيث:

لغةً: انظر تعريفَ «الأصول» اللُّغَويَّ في: «أصول التخريج»، وتعريف «الحديث» اللُّغَويَّ والاصطلاحيَّ في «الحديث» في حرف الحاء.

واصطلاحاً: يُقْصَد بـ «أصول الحديث» مجموعةُ القواعد والقوانين التي يُتوصَّل من خلالها إلى تمييز مقبول الحديث مِن مَرْدُوْدِه، ومعرفة آداب روايته، وكيفية فهمه.

ولهذا العلم تسمياتٌ أخرى «علم مُصْطَلَح الحديث» أو «علم الحديث» أو «علوم الحديث» وقد كتبنا عنه في مستهلِّ الموسوعة تعريفاً جامعاً.

الأُصُولُ الْخَمْسَةُ:

يُقْصَد بها: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«سُنَن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«سُنَن النَّسَائي».

اشتهرتْ هذه الخمسةُ عند المحدِّثين لاشتمالها على صحة

أصولها، كما قال أبو طاهر السِّلَفي رحمه الله تعالىٰ (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

الأُصُوْلُ السِّتَّةُ:

يُراد بها كُتُب الحديث السِّتَّة، وهي:

١ ـ **الجامع الصحيح المُسْنَد من حديث رسول الله ﷺ** وسُننه وأيَّامه (المعروف بـ«صحيح البخاري»): للإمام محمد بن إسماعيل ابن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي البخاري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **المُسْنَد الصحيح المختصر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ** (المعروف بـ «صحيح مسلم»): للإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القُشَيْري النَّيْسابوري (المتوفىٰ ٢٦١ هـ)

٣ ـ **الجامع المختصَر من السُّنَن عن رسول الله ﷺ** ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العملُ (المعروف بـ«جامع الترمذي»): للإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة بن موسىٰ بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي، أبو عيسىٰ (المتوفىٰ ٢٧٩ هـ).

٤ ـ **كتاب السُّنن** (المعروف بـ«سنن أبي داود»): للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شدَّاد بن عمرو بن عامر الأزدي السِّجستاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

٥ ـ **سُنَن النَّسَائي**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار النَّسائي (المتوفىٰ ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَن ابن ماجَهْ**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجَهْ الرَّبَعي القَزْويني (المتوفىٰ ٢٧٥ هـ).

وأمَّا تسمية هذه الكُتب بـ «الأصول» فهي لاحتوائها على معظم الأحاديث النبويَّة، والاستغناءِ بها في الجملة عن غيرها، وهي كادتْ لا تُغادِر من صحيح الحديث إلاَّ النَّزْرَ اليسيرَ، وهي التي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن محياها تُجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضَّالُّ، وببرد يقينها تثلج الصدورُ.

أَضْبَطُ النَّاسِ:

هذه اللَّفْظَةُ من أعلى مراتب التعديل، التي زادها الحافظُ ابن حجر، وجعلها مرتبةً من مراتب التعديل (انظر: «شرح النخبة» ص: ١٣٦ ـ ١٣٧).

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ بها.

الاضْطِرَابُ:

انظر: «المُضْطَرِب» في حرف الميم.

الأَطْرَافُ:

لغةً: (الأطراف): جمع «طَرَفٍ» وطَرَفُ الشيءِ: منتهاه، وطرف الشيء: جانباه. (لسان العرب).

وطَرَفُ الحديث معناه: الجزءُ من مَتْنِه الدَّالُّ على بقيته، مثل قولنا: حديث «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ...»، و«بُنِيَ الإِسْلَامُ على خَمْسٍ».

واصطلاحاً: كتب الأطراف: وهي كتبٌ يقتصر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالِّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه

بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

ترتيب كتب الأطراف:

أمَّا ترتيبُها فالغالبُ أنَّ مؤلِّفيها رَتَّبوها على مسانيد الصحابة، مرتِّبين أسماءَهم على حروف المعجم، أي يبدؤون بأحاديث الصحابيِّ الذي أوَّلُ اسمه (ألف) ثم (ب)، وهكذا، وربَّما رتَّبها بعضُهم - وهو قليلٌ - على الحروف بالنسبة لأوَّل المَتْن، كما فَعَلَ أبو الفَضل بن طاهر في كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للدَّارقطني، فقد رَتَّبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون، وكذلك فعل الحافظُ محمد بن علي الحسيني في كتابه «الكشَّاف في معرفة الأطراف».

فوائدها:

للكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، أشهرها ما يلي:

١ - تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢ - معرفة مَن أخْرَجَ الحديثَ من أصحابِ المَصادر والأصول، والبابِ الذي أخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّد الفوائد (انظر: «مناهج المحدِّثين العامة» ص: ٩٥).

٣ - معرفة عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يُعلَم أنَّ كتب الأطراف لا تُعطي مَتْنَ الحديث كاملاً، وكما أنها لا تُعطي لفظَ الحديث ذاتَه في الكتب التي يَشْمَلُها كتابُ الأطراف، وإنما تُعطي المَعْنَى الموجودَ في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد مَتْنَ الحديث كاملاً، باللفظ نفسِه أن يرجع إلى

المصادر التي أشارتْ إليها كتبُ الأطراف، فهي بمثابة دليلٍ على مكانِ وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تُعطي الحديثَ كاملاً، ولا تُحْوِج الباحثَ أو الطالبَ للرجوع إلى مَصْدَرٍ آخر.

أشهر كتب الأطراف:

وكتب الأطراف كثيرةٌ، أذكرُ هنا ما هو الأشهر منها:

١ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي مسعود إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

٢ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي محمَّد خَلَف بن محمَّد الواسِطِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

٣ ـ **الأشرافُ على معرفة الأطراف**: (أي أطراف السُّنَن الأربعة):

للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ «ابن عَسَاكر» (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ).

٤ ـ **تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ الإمام أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفَّى سنة ٧٤٢ هـ)، جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتها، وهذه الملحقات هي:

مقدِّمة «صحيح مسلم» و «المَراسيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، و«العِلَل الصغير» للترمذي، «الشمائل» للترمذي، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي.

ورَمَز لكلٍّ من هذه الكتب، وكلِّ كتابٍ من الكتب الستة برَمْزٍ خاصٍّ، أوْضَحه في مقدِّمة كتابه، ويرتِّب الكتاب تراجمَ الصحابة بحسب ترتيب الألف باء.

٥ ـ **إتحافُ المَهَرة بأطراف العَشَرة**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفَّى سنة ٨٥٢ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ كتب الحديث العشرة، وهي:

* الموطَّأ.

* مُسْنَدُ أحمد.

* صحيح ابن خُزَيْمَة.

* صحيح ابن حِبَّان.

* مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة.

* سُنَن الدَّارقُطْنِي.

* مسند الشافعي.

* مسند الدَّارمي.

* مُنْتَقى ابن الجارُود.

* مُسْتَدْرَك الحاكم.

* شرح معاني الآثار للطَّحاوي.

وإنَّما زادَ العددَ واحداً؛ لأن «صحيح ابن خُزَيْمَة» لم يُوجَد منه سوى قدر رُبعه.

٦ ـ **أطرافُ المسانيد العَشَرة**: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد البُوصِيْري (المتوفَّىٰ سنة: ٨٤٠ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ عشرة مسانيد وهي:

* مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ.

* مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد.

* مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ.

* مسند أحمد بن مَنِيْع.

* مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسَامة.

* مسند أبي بكر الحُمَيْدي.

* مسند محمد بن يحيى العَدَني.

* مسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة.

* مسند عبد بن حميد.

* مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلي.

٧ ـ **ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الحديث**: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (المتوفَّى سنة ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة والموطأ، على طريقة ترتيب «تحفة الأشراف» وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف، حيث لحظ التنوُّعَ في تراجم أسماء الصحابة، فقسَّم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبوابٍ. (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٠١ ـ ٢٠٢، و«مناهج المحدِّثين العامة» ص: ٩٦، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص: ٤٨ ـ ٤٩).

الإطْلاَقُ:

إطلاق نحو «حدَّثنا» و«أَخْبَرَنا» من غير تقييد عبارة «قراءةً عليه» ك «حدَّثَنا قراءةً عليه».

أَظُنُّ أنَّ الشَّيْطَانَ تَبَدَّى على صُوْرَتِهِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ مُعَمَّر بن عبد الواحد (المتوفى سنه ٥٦٤هـ) في تجريح (إبراهيم بن الفضل

البآر الأصبهاني الحافظ (المتوفىٰ سنة ٥٣٠هـ) حيث نقل عنه الذهبيُّ أنه قال: «رأيتهُ في السُّوق وقد روى مناكيرَ بأسانيد الصِّحاح، وكنتُ أتأمَّله تأمُّلاً مفرطاً أظنُّ أنَّ الشيطان تبدَّى على صورته» (ميزان الاعتدال: ١/ ٥٣).

والظاهرُ أنَّ الحافظ المفيد ما قال هذا الكلامَ إلَّا بعدما فحص مروياته، وسماعه للأسانيد الواهية المُنْكَرة التي كان يحدِّث بها في سوق أصبهان والتي فضحته وكشفت حالَه، ولم ينفرد ابنُ الفاخر المفيد في تجريحه ونقده وتكذيبه، بل جميعُ نقاد الحديث الذين اطَّلعوا على حاله كذَّبوه وجَرَحوه، وقد فصَّل أبو سعد السَّمْعَاني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢هـ) في بيان حاله فقال: (كان ممّن رَحَل في طلب الحديث وجالَ في الأقاليم، ورأى الشيوخَ المُسنِدين، وحفظ الحديثَ، ونسخ بخطِّه الكثيرَ غير أنه كان كذَّاباً غيرَ موثوقٍ به، وسمعتُ أنه يضع الحديثَ ويركب المتونَ على الأسانيد، ولما دخلتُ أصبهان وجدتُ الألسنة كلَّها متفقةً على جرحِه وطرحِه، وكان قد مات عن شهرين، فقال لي أستاذي أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ: أشكر الله أنك ما أدركت البآر ولا لحقته وأساء القول فيه (الأنساب: ٢/ ٢٣).

الاعْتِبَارُ:

لغةً: مصدر (الاعتبار) «اعْتَبَرَ»، وهو «اخْتَبَرَ» و«امْتَحَنَ» «واعتدَّ به».

ومعناه: النظر في الأمور ليعرف بها شيءٌ آخر من جِنْسها، ليستدلَّ بها على غيرها (انظر «لسان العرب» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: هو تتبُّعُ طُرُق حديثٍ انْفَرَد بروايته راوٍ، ليعرف هل

شارَكه في رواية ذلك الحديثِ راوٍ غيرُه من الرُّواة، بأن يرويه بلفظه، أو بمعناه، من نفس السَّند، أو من طريق صحابيٍّ آخر، أو لم يُشارِكه في روايته أحدٌ لا في اللفظ ولا في المعنى.

فالاعتبارُ إذاً ليس قِسْماً مقابلاً لـ «المتابعات» و«الشواهد» ـ والذي سيأتي تعريفُهما في بابهما ـ كما قد يُتوَهَّمُ؛ إنما هو البحث في الأسانيد لمعرفة وجود المتابعات والشواهد، أو عَدَمِ وجودها، أي لمعرفة تعدُّد إسناد الحديث أو عَدَمِ تعدُّده، ولمعرفة وُرود حديثٍ آخر بمعناه أو عَدَمِ ذلك.

مثال الاعتبار:

أن يروي حَمَّادُ بن سَلَمة حديثاً لم يُتَابَعْ عليه، عن أيوبَ، عن ابن سِيْرِيْن، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ.

فيُنْظَرُ: هل رَوى ذلك ثقةٌ غيرُ أَيُّوْبَ عن ابن سيرين؟

فإن وُجِدَ عُلِمَ أنَّ للخبر أصْلاً يُرْجَع إليه، وإنْ لم يُوْجَد ذلك فثقةٌ غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلاَّ فصحابيٌّ غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأيُّ ذلك وُجِد يُعْلَم به أنَّ للحديث أَصْلاً يُرْجَع إليه، وإلاَّ فلا. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٤).

الاعْتِزالُ:

انظر «المُعْتَزِلَة» في حرف الميم

الإِعْجَامُ:

هو لَفْظُ الكتاب.

يقال: عَجَم أو أَعْجَمَ الحَرْفَ والكتابَ: أي أَزال إبهامَه بالنَّقْط والشَّكل.

الإِعْرَابُ:

لغةً: مصدر «أَعْرَبَ».

واصطلاحاً: وهو الشَّكْلُ (أي ضَبْطُ الكلمةِ نحوياً وصَرْفياً) (انظر «علوم الحديث» ص: ٨٣).

أعرابيٌّ مجهولٌ:

هذه اللَّفْظَةُ بظاهرها تَقْضي بجهالة الراوي.

ولكن يقولُها الإمامُ أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في الصحابي الذي لم يَرْوِ عنه أئمَّةُ التابعين، ولا يُريد بذلك جهالةَ عدالةِ الصحابيِّ.

مثالُ ذلك:

١ ـ قال الحافظُ ابنُ حجر في ترجَمة (مسعود بن الرَّبِيْع بن عَمْرو القاري). «قال أبو حاتم: أعرابيٌّ مجهولٌ، وقد ذكره ابنُ حِبَّان في الصحابة، وقال: مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان».

٢ ـ وجاء في «الجرح والتعديل» (٤/١/٤٢٨) في ترجَمة (مِدْلاج بن عَمْرو السُّلَمي) قال أبي: «مجهولٌ» («لسان الميزان» ٦/٢٦).

ومِدْلَاجُ بن عَمْرو هذا صحابيٌّ بَدْرِيٌّ جليلٌ، شَهِد بَدْراً، وأُحُداً والمشاهدَ كلَّها، وتوفي سنة ٥٠هـ، وله ترجَمةٌ في الكتب المصنَّفة.

الإِعْضالُ:

«المُعْضَل» في حرف الميم.

الإِعْلَالُ:

انظر: «المُعَلّ» في حرف الميم.

الإِعْلاَمُ:

انظر: «إعلام الشَّيخ».

إِعْلاَمُ الشَّيْخِ:

لغةً: مَصْدَر «أَعْلَمَ» أي «أَخْبَرَ».

واصطلاحاً: أن يُعْلِم الشيخُ الطالبَ بأنَّ هذا الحديثَ أو الكتابَ روايتُه أو سَمَاعُه من فلانٍ، أي من غير أن يقولَ: «ارْوِهِ عَنِّي» أو «أَذِنْتُ لك في رِوَايَتِه» أو نحو ذلك.

وقد ذَهَب بعضُ أئمَّة الأصول، واختاره ابنُ الصلاح إلى أنه لا تَجُوْز الروايةُ بذلك؛ لأنه يَجُوْز أن يكون فيه خَلَلٌ يَمْنَع من روايته عنه (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٧٥ ـ ١٧٦، و«الإلماع» ص: ١١٠).

وذَهَب كثيرٌ من المحدِّثين والفقهاء والأُصوليِّين إلى جواز الرواية لِمَا تحمَّله بالإعلام من غير إجازةٍ، ورَجَّحه الرَّامَهُرْمُزِي.

وقال القاضي عِيَاض: «صحيحٌ؛ لا يقتضي النظرُ سواه؛ لأنَّ مَنْعَه أنْ لا يحدِّث بما حدَّثه، لا لِعلَّةٍ ولا رِيْبةٍ في الحديث لا يؤثِّر؛ لأنَّه قد حدَّثه فهو شيءٌ لا يرجع فيه» (انظر: «الإلماع» ص: ١١٠).

ووجهُ هذا: إنَّ التحمُّلَ قد صَحَّ بالإجازة لِمَا فيها من إخبارٍ على سبيل الإجمال، و«الإعلام» فيه نفس المعنى، بل هو أقوى، حيثُ أشار إلى الكتاب بعينه وقال: «هذا سَمَاعي من فلانٍ».

أَعْلَمُ النَّاسِ في فلانٍ:

انظر: «أَثْبَتُ الناسِ في فلانٍ».

أَغْرَبَ عَلَى أَقْرَانِهِ:

أي: تفرَّد بالحديثِ وإنْ لم يُخالِف.

الافْتِتَاحُ:

افتتاح مجلس الحديث أو كتابه بعبارة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

الأفْرَادُ:

لغةً: (الأفراد) جمع «فَرْدٍ».

و«الفَرْد»: نصف الزوج، ومن لا نظيرَ له، جَمْعُه: «أفراد». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: الحديث الفَرْد: هو ما تفرَّدَ به راويُه بأيِّ وجهٍ من وجوه التفرُّد، وهو قسمان: «الفَرْد المُطْلَق» و«الفَرْد النِّسْبِي».

القسم الأول: الفَرْدُ المُطْلَقُ:

وهو ما تفرَّد به راويُه عن جميع الرواة لم يَرْوِه أحدٌ غيرَه.

مثاله:

١ ـ حديث: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّات...» تفرَّد به عن عُمَرَ عَلْقَمةُ، وعن علقمة محمدُ بن إبراهيم التَّيْمي، وعن التيميِّ يحيى بن سعيد الأنصاري.

ولا يُعْرَف هذا الحديثُ عن عُمَرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه إلاَّ من طريق عَلْقَمَة.

٢ ـ حديث «النَّهي عن بَيْع الوَلاَء وهِبَتِه» تفرَّد به عبدُ الله بن دِيْنَار، عن ابن عُمَرَ، ولا يُعْرَف هذا الحديثُ عن ابن عمر إلاَّ من طريق عبد الله بن دينار.

حكمه:

حكم (الفَرْد المُطْلَق) يختلف باختلاف أحواله، وهي حالتان:

الأولى: عدم مخالفة راويه بغيره، أي:

إذا كان الراوي ثقةً فحديثُه صحيحٌ.

إذا كان الراوي خفيفَ الضَبْط فحديثه حسنٌ.

إذا كان الراوي ضَعيفاً فحديثُه ضعيفاً.

تنبيه:

وإذا رَوى راوي (الفَرْد المُطْلق) أمراً زائداً لم يَرْوِه أحدٌ غيره، فيُنْظَر: فإنْ كان عَدْلاً حافظاً مُتْقِناً موثوقاً به كان ما تفرَّد به صحيحاً، وإنْ كان دون ذلك في الحفظ والضَّبْط كان ما انفرد به حَسَناً.

والثانية: مخالفة راويه لغيره:

إذا كان الراوي والمخالف متساويَيْن، ولا يُمكِن ترجيحُ أحدهما على الآخر، فالمَرويُّ مضطربٌ.

إذا كان الراوي ثقةً خالفَ من هو أَوْلى منه، فالمَرْوِيُّ شاذ.

إذا كان الراوي ضعيفاً والمخالفُ ثقةً فالمَرْوِيُّ مُنْكَرٌ.

القسم الثاني: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ:

وهو ما يقع فيه التفرُّدُ بالنسبة إلى جهةٍ خاصَّةٍ، أيّاً كانت تلك الجهةُ (انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٠٠).

وقد نَوَّع الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هذا النوعَ إلى أربعة أقسامٍ، هاكها مع أمثلتها:

الأول: تفرُّدُ شخصٍ عن شخصٍ:

ومثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في كتاب المغازي في باب غزوة الخندق

وهي الأحزاب، برقم (٤١٠١) من صحيحه قال: حدَّثنا خَلَّادُ بن يحيى قال: حدَّثنا عبد الواحدُ بن أيْمَن، عن أبيه قال: أتيتُ جابراً ـ رضي الله عنه ـ فقال: إنّا يومَ الخَنْدَق نَحْفِرُ، فعُرِضَتْ كُدْيَةٌ شديدةٌ فجاؤوا النبيَّ ﷺ فقالوا: هذه كُدْيَةٌ عُرِضَتْ في الخَنْدَق، فقال ﷺ: «أنا نَازِلٌ».

فهذا الحديثُ تفرَّدَ بروايته: عبدُ الواحد، عن أبيه، من حديث ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ وقد رُوِيَ من غير حديث جابر رضي الله عنه.

الثاني: تفرُّد أهل بلدٍ عن شخصٍ:

ومثاله:

ما رواه عبدُ الله بن بُـرَيْدَةَ، عن أبيه بُـرَيْدَةَ ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَقول: «القَضَاةُ ثَلَاثَةٌ، فاثْنَانِ في النَّارِ، وَوَاحِدٌ في الجَنَّةِ، فأمَّا الاثنانِ: فقاضٍ قَضَى بغير الحَقِّ، وهو يَعْلَمُ فهو في النَّارِ، وقاضٍ قَضَى بغير الحَقِّ وهو لا يَعْلَمُ فهو في النَّارِ، وأمَّا الواحدُ الذي هو في الجَنَّةِ فقاضٍ قَضَى بالحَقِّ فهو في الجَنَّة». (أخرجه البخاري في أول بدء الوحي).

فقد تَفرَّدَ برواية هذا الحديثِ الخُرَاسَانِيُّوْن، قال الحاكم: «رُوَاتُه عن آخرهم مَرَاوِزَة» («معرفة علوم الحديث» ص: ٩٩).

الثالث: تَفَرُّد شخصٍ عن أَهل بلدٍ:

قال الحافظُ ابن حجر: «وهو عكسُ الذي قَبْله، وهو قليلٌ جدّاً، وصُورته: أن ينفردَ شخصٌ عن جماعةٍ بحديثٍ تفرَّدوا به» (النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٧٠٢).

الرابع: تفرُّدُ أَهل بلدٍ عن أَهل بلدٍ أُخرىٰ:

ومثاله:

ما أخرجه الحاكمُ من حديثِ الحسين بن داود البَلْخي، قال:

حدَّثنا الفُضَيل بن عياض قال: حدَّثنا منصورٌ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقُوْلُ الله عَزَّ وجَلَّ للدُّنْيَا: يا دُنْيَا! اخْدِمي مَنْ خَدَمَني، وأتْعِبي يا دُنْيَا مَنْ خَدَمَكِ». (أخرجه القُضَاعيُّ في «مسند الشهاب» ٢/ ٣٢، برقم: ١٤٥٤، والديلميُّ في «الفردوس» ٥/ ٢٣٩، برقم: ٨٠٩٤).

قال الحاكمَ: «هذا الحديثُ مِنْ أفراد الخُرَاسَانِيِّيْن عن المَكِّيِّيْنَ، فإنَّ الحسين بن داود بَلْخِيٌّ، والفُضَيْلَ بن عياض عِداده في المَكِّيِّيْنَ»(«معرفة علوم الحديث» ص: ١٠١).

ملاحظة مهمَّة:

يُطْلِقُ كثيرٌ من العلماء علىٰ «الغَريب» ـ انظر تعريفه في حرف الغين ـ اسماً آخر، هو «الفَرْد» الذي عرَّفناه، وذهبوا إلىٰ أنهما مترادفان، وغايَرَ بعضُ العلماء بينهما، فجَعَل كُلاًّ منهما نوعاً مستقلاً، لكنَّ الحافظ ابن حجر يَعتبرهما مترادفَيْن لغةً واصطلاحاً، إلاَّ أنَّه قال: «... أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كَثْرَة الاستعمالِ وقِلَّته، فالفَرْدُ أكثرُ ما يُطْلِقونه علىٰ «الفَرْد المُطْلَق»، والغريب أكثرُ ما يُطلِقونه علىٰ «الفَرْد النِّسْبِيّ» وهذا من حيثُ إطلاقُ الاسم عليهما، وأمَّا من حيثُ استعمالهم الفعلَ المشتقَّ فلا يُفَرِّقُون، فيقولون في المُطْلَق والنِّسْبِيّ: «تَفَرَّد به فلانٌ» أو «أغْرَب به فلانٌ». («شرح النخبة» ص: ٥٧).

من مَظَانِّ «الأحاديث الأفراد» و«الغرائب»:

١ ـ **مُسْنَد البَزَّار**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَصْري، (المتوفىٰ سنة: ٢٩٦ هـ).

٢ ـ **المُعْجَم الأَوْسَط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبَراني، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٠ هـ).

أشهر المصنَّفات فيها:

١ ـ **غرائب مالكٍ**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدَّارَقُطْني، (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **الأفراد**: للدَّارَقُطْني.

٣ ـ **السُّنَن التي تفرَّدَ بكلِّ سُنَّةٍ منها أهلُ بلدةٍ**: للإمام سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

أَفْرَادُ البُخَارِيِّ:

يُراد به تلك الأحاديث الصحيحة التي أَخرجها الإمامُ البخاري في صحيحه، ولم يُخَرِّجْها مسلمٌ.

مثال:

١ ـ عن أبي موسىٰ الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قالوا: يا رسولَ اللهِ، أيُّ الإسلامِ أَفْضَلُ؟ قال: «مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: أي الإسلام أفضل، برقم: ١١).

٢ ـ عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ قال: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيْهِ ما يُحِبُّ لنَفْسِهِ». (أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان...، برقم: ١٣).

أَفْرَادُ البُلْدَانِ:

هو تفرُّدُ أهلِ بلدٍ، أو قُطْرٍ أو قبيلةٍ بحديثٍ لا يرونه لغيرهم، كحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «صَلَّى ﷺ على سُهَيْل بن البَيْضَاءِ

في المسجد». (أخرجه الترمذي في أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الميت في المسجد، برقم (١٠٣٣) وقال: هذا حديث حسن).

قال الحاكمُ: «تفرَّدَ أهلُ المدينة بهذه السنَّةِ» (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ٨٥ ـ ٨٦).

تنبيه:

هذا وينبغي أن يُتَنَبَّه إلى: أنَّه قد يقع قولُهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ» أو «تفرَّدَ به البَصْرِيُّوْنَ عن المَدَنِيِّيْنَ» أو نحو ذلك، على الحديث الذي لم يَرْوِهِ إلاَّ واحدٌ من أهل مكَّة، أو واحدٌ من القبيلة، وذلك على سبيل المجاز، كما يُطْلِق العربُ فعلَ الواحد على قبيلته مجازاً.

أفْرَادُ الْعَلَمِ:

لغةً: «الأفراد» هو جمع «فَرْدٍ» سبق تعريفه في «الأفراد».

و«العَلَم» يُطْلَق على عِدَّة معانٍ، منها: العَلاَمة، والجَبَل، والرَّايَة وغير ذلك.

وأَطْلَقَه النَّحْوِيُّوْنَ على «الاسم»، وعلى هذا فيكون معنى «أفراد العَلَم»، أي آحاد الأسماء، والكُنَى، والألقاب التي لا يكون منها في كل حرفٍ سِواه.

واصطلاحاً: هو ما يُجْعَل علامةً على الرَّاوي من اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ.

أمثلتها:

١ ـ مثالُ أفراد الأسماء: لُبَيّ بن لَبَا الأسَدِيّ، صحابيٌّ، من بني أَسَدٍ، هو وأبوه فَرْدان.

الأول مُشَدَّدٌ مُصَغَّرٌ على وزن «أُبَيّ» والثاني مُخَفَّفٌ مُكَبَّرٌ على

وزن (عَصَا)، فاعْلَمْه فإنَّه يُغْلَط فيه.

٢ ـ ومثال أفراد الكُنَى: أبو العُبَيْدَيْن مُصَغَّرٌ مُثَنًّى، واسمُه: معاوية بن سَبْرَةَ، من أصحاب ابن مسعود، له حديثان أو ثلاثة.

٣ ـ مثالُ أفراد الألقاب: سَفِيْنَة مَوْلَى رسولِ اللهِ ﷺ، من الصحابة، لَقَبُ فَرْدٍ، واسمه: مِهْرَان على خلافٍ فيه («علوم الحديث» ص: ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

أَفْرَادُ الْقَبَائل:

انظر: «تفرُّد أهل بلدٍ عن أهل بلدٍ أخرى» في (الأفراد).

أَفْرَادُ مُسْلِمٍ:

يرادُ به تلك الأحاديث التي أخرجها الإمامُ مسلمٌ في صحيحه، ولم يُخْرِجْها الإمامُ البخاريُّ.

مثاله:

١ ـ عَن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيْلاً ولَبَكَيْتُمْ كَثِيْراً» (أخرجه مسلم في كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، برقم ٩٠١).

٢ ـ وَعْن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ في الجَنَّةِ لَشَجَرةً، يَسِيْرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّها مِئَةَ عامٍ، لا يَقْطَعُها» (أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة، برقم: ٣٢٥١).

أَفْسَدُوْهُ عَلَيْنا:

لعلَّه يقصد بوَصْفهم إيَّاه، بما يقلِّل من شأن روايته مع أنَّه ثقةٌ.

ويَذْكُر هذه العبارةَ ـ في الغالب ـ الإمامُ القُدْوَة الحافظُ: يحيى بن سعيد القَطَّان.

مثاله:

ومِن ذلك وَصْفهم بهذه العبارة لـ (موسى بن نافع الأسَدي، أبو شهاب الحَنَّاط».

قال الحافظ بن حجر: أثنى عليه أبو نعيم، وقال إسحاق بن منصور عن ابن مَعِيْنَ: «ثقةً».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «موسى بن نافع بن مُنْكَرُ الحديث».

وقال عليُّ بن المَدِيني عن يحيى القطَّان: «أفسدوه علينا».

قلتُ: ـ القائل الحافظ ـ «ماله في الصحيحَيْن سوى حديثه عن عطاء، عن جابرٍ في مُتْعَة الحَجِّ، بمتابعة ابن جُرَيْج» (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٤٧) في حرف التّاء.

الإقْرَارُ:

انظر «التقرير» في حرف التّاء.

الأَقْرَانُ:

لغةً: (الأقران): جمع «قَرِيْن»: وهو المُقَارِنُ والمُصَاحِبُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (الأقران) هم الرُّوَاةُ المُتَقَارِبُوْنَ في السِّنِّ والإسناد.

وقال ابنُ دقيق العِيد: «هم المتقاربون في السِّنِّ والطبقة» ويَقْصُد بالطبقة» الإسناد (انظر «الاقتراح» ص: ٣١١).

واكتفى الحاكمُ النَّيسَابوري فيه بالتقارب في الإسناد وإنْ لم يُوْجَد التَقارُبُ في السِّنِّ (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٢٠).

تعريف رواية الأقران: أن يرويَ أحدُ القَرِينَيْن عن الآخر.

مثاله:

روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرِ بن كِدَام، فهما قرينانِ، لكن لا نَعْلَم لِمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي.

من أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأقران:** لأبي الشيخ بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأَصْبَهاني، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٩ هـ).

أَقْسَامُ (الحديث) الحَسَنِ:

وهي: «الحسن لذاته» و«الحسن لغيره». انظر تعريفَهما في حرفهما.

أَقْسَامُ (الحديث) الصحيحِ:

وهي «الصحيح لذاته» و«الصحيح لغيره» انظر تعريفهما في حرفهما.

أَقْسَامُ الصَّحِيْحِ:

بما أَنَّ اعتمادَنا في معرفة «الحديث الصحيح» يكون بالعودة إلى الكتب التي التزمت إخراجَ الأحاديث الصحيحة، وهذه الكتب تتفاوتُ من حيث القوَّة والصِّحة، لذلك فقد جَعَل العلماءُ أقسامَ الأحاديث بحسب تخريجها في كتب الصِّحاح والسُّنن إلى سبعة أقسام هاكها مع التمثيل والتوضيح:

القسم الأوَّل: حديثٌ صحيحٌ اتفق على تخريجه البخاريُّ ومسلمٌ جميعاً، وهو الذي يقال فيه: «مُتَّفَقٌ عليه».

ومثاله:

ما أخرجه البخاريُّ قال: حدَّثنا سعيدُ بن يحيى بن سعيد القُرَشِيّ

قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أبو بُرْدَة بن عبد الله بن أبي بُرْدَةِ عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله، أيُّ الإسلام أفضل؟ قال: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ» وقد أخرجه مسلمٌ أيضاً بسندِه ومَتْنِه (في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، برقم: ٤٢).

٢ ـ **القسم الثاني**: حديثٌ صحيحٌ أَخرجه البخاريُّ في صحيحه ولم يُخْرِجْه مسلمٌ، وهو الذي يُسَمَّى بـ «أفراد البخاري».

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ (في كتاب صفة الصَّلاة، باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد» برقم: ٧٦٦) قال: حدَّثنا عبدُ الله بن مَسْلَمَة عن مالكٍ، عن نُعَيْم بن عبد الله المُجْمِر، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد الزُّرْقي، عن أبيه، عن رِفَاعَة بن رافع الزُّرْقي قال: كنَّا نُصَلِّي وراءَ النبيِّ ﷺ، فلمَّا رَفَع رأسَه من الرَّكْعَة قال: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قال: رَجُلٌ وراءَه: رَبَّنا ولكَ الحَمْدُ حَمْداً طَيِّباً مُبارَكاً فيه، فلمَّا انصرفَ قالَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ؟» قال: أنا، قال: «رأَيْتُ بِضْعَةَ وثَلَاثِيْنَ مَلَكاً يَبْتَدِرُونَها، أَيُّهُمْ يَكْتُبُها أَوَّلاً».

القسم الثالث: حديثٌ صحيحٌ، أخرجه مسلمٌ في صحيحه ولم يُخْرِجْه البخاريُّ، وهو الذي يُسَمَّى بـ «أفراد مسلمٍ».

مثاله:

ما أخرجه مسلمٌ (في كتاب المساجد، باب ما يستفاد منه في الصلاة، برقم: ٥٩٠) قال: حدَّثنا قُتَيْبَةُ بن سعيد، عن مالكِ بن أنسٍ (فيما قُرِئَ عليه) عن أبي الزُّبَيْر، عن طاوُوْسٍ، عن ابن عبَّاسٍ أنَّ رسول الله ﷺ كان يُعَلِّمُهم هذا الدعاءَ كما يُعَلِّمُهم السُّورةَ من القرآن،

يقول: «اللَّهُمَّ إنَّا نَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَاب جَهَنَّم، وأَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيْحِ الدَّجَّالِ، وأَعُوْذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

القسم الرابع: الحديثُ الصحيحُ، الذي توفَّرتْ فيه شروطُ البخاري ومسلمٍ، ولم يُخْرِجاه في صحيحيهما.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ في «المُسْتَدْرك» (في العلم: ١/ ١٦٠، برقم ٢٨٨) من طريق: ابن وَهْبٍ، عن فُلَيْح بن سليمان الخُزَاعِيّ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر الأنصاري، عن سعيد بن يَسَار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يُبْتَغى به وَجْهُ اللهِ، لا يَتَعَلَّمُه إلَّا لِيُصِيْبَ بِهِ عَرَضاً مِن الدُّنْيَا؛ لم يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال الحاكمُ: «صحيحٌ، سندُه ثقاتٌ على شرط الشيخين ولم يُخْرِجاه» وقد وافقه الحافظُ الذهبيُّ.

القسم الخامس: الحديثُ الصحيحُ، الذي توفَّرتْ فيه شروطُ الإمام البخاري ولم يُخْرِجَاه.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ في «المستدرك» (في العلم: ١/ ١٦٩، برقم: ٣١١) من طريق: أبي عاصم، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدَان، عن أبي أُمَامَة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ غَدَا إلى المَسْجِدِ لا يُرِيْدُ إلَّا لِيتَعَلَّم خَيْراً، أو يُعَلِّمَه كان له أَجْرُ مُعْتَمِرٍ تامِّ العمرة، ومَنْ رَاحَ إلى المَسْجِدِ لا يُرِيْدُ إلَّا لِيتَعَلَّمَ خَيْراً، أو يُعَلِّمَه فله أجرُ حاجٍّ تامِّ الحَجَّة».

وقد صَحَّحه الحاكمُ على شرط البخاري ووافقه الحافظُ الذهبيُّ؛ وذلك لأنَّ أحد رواته ـ وهو ثَوْرُ بن يزيد ـ احتجَّ به البخاريُّ فقطْ وأخرج له مسلمٌ في الشواهد.

القسم السادس: الحديثُ الصحيحُ الذي توفَّرتْ فيه شروطُ الإمام مسلم ولم يُخْرِجاه.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ أيضاً في «المستدرك» (في الصلاة: ١/ ٣١٣/١، برقم: ٧٧٤) من طريق: ابن وَهْبٍ قال: أخبرني معاويةُ بن صالح عن أبي الزَّاهِريَّة، عن كَثير بن مُرَّة، عن عبد الله بن عَمْرو أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَصَلَ صَفّاً وصَلَهُ اللهُ، ومَنْ قَطَع صَفّاً قَطَعَهُ اللهُ».

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ ولم يُخْرِجاه» ووافقه الحافظُ الذهبيُّ.

وإنَّما صَحَّح الحاكمُ هذا الحديث على شرط مسلمٍ؛ لأنَّ (معاوية بن صالح الحِمْصِيّ) احتجَّ به مسلمٌ، ولم يُخْرِج له البخاريُّ شيئاً، وكذلك الأمرُ بالنسبة لأبي الزَّاهِريَّة حُدَيْرِ بن حُرَيْبٍ.

القسم السابع: ما كان من الحديثِ صحيحاً عند غير البخاريِّ ومسلمٍ، ولم تتوفَّر فيه شروطُهما ولا شروطَ أحدِهما، ولم يُخْرِجاه.

مثاله:

ما أخرجه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (في الإحسان: ١/ ٣٥٥، برقم: ١٤٢) قال: أَخْبَرَنا أبو يَعْلَى قال: حدَّثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوْخ قال: حدَّثَنا حَمَّاد بن سَلَمَة، عن حمَّاد ـ هو ابن أبي سليمان الكُوْفي ـ عن إبراهيم، عن الأَسْوَد، عن عائشة رضي الله عنها قالتْ: قال رسولُ الله ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وعَنِ الْمَجْنُوْنِ حَتَّى يَفِيْقَ».

وهذا الترتيبُ في الأصحِّيَّة من حيث الجُمْلَة، إذ لا يمتنع أن يكون حديثٌ من أحاديث مرتبة أَصَحَّ من حديثٍ من أحاديث مرتبة أعلى لاعتبارٍ خارجيٍّ، والله أعلم. (انظر: «الاقتراح» ص: ٦٦ ـ ٧٣، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٦٨ ـ ٧٠).

أَقْسَامُ العُلُوِّ:

انظر: «الإسناد العالي».

الإِقْلاَبُ:

انظر: «المَقلُوْب» في حرف الميم.

الأَكَابِرُ عَنِ الأَصَاغِرِ:

انظر: «رواية الأكابر عن الأصاغر» في حرف الرَّاء.

اكْتُبْ عَنْهُ:

مِن ألفاظ التوثيق عند الإمام مسلمٍ في الراوي الثقة:

مثالُه:

فقد جاء في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤ ـ ١٥) في ترجَمة (أحمد بن الأزهر بن مَنِيْعٍ، أبي الأزهر النَّيْسَابُوري، (المتوفَّى سنة: ٢٦٣ هـ). «قال مكِّيُّ بن عَبْدَان: سألتُ مسلمَ بن الحَجَّاج عن أبي الأزهر؟ فقال: «اكْتُبْ عنه».

قال الحاكمُ: «هذا رَسْمُ مسلمٍ ـ أي اصطلاحُ مسلمٍ، وطريقتُه في الثقات».

وقال النَّسائي والدَّارقُطْنِي: «لا بأسَ به».

وقال أبو حاتم: «صَدوقٌ».

أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رِوَايَةً لِلْحَدِيْثِ:

انظر: «الصَّحابة» في حرف الصَّاد.

أَكْذَبُ النَّاسِ:

هذه اللَّفْظَةُ من أَعلى مراتب التجريح والطَّعْن في الرَّاوي.

حُكمـــه:

مَن كانت هذه صِفَتُه لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهو من نوعِ الموضوع.

أَلْجَأَ الحَدِيْثَ إلى فُلاَنٍ:

نَسَبُ رواية الحديث إلى فلانٍ، وهي من الألفاظ التي ذكَرها الإمام الرَّامَهُرْمُزي في «المحدِّث الفاصل...». (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٢٣).

أَلْحَقَ في كِتَابِهِ أَوْ في كِتَابِ غَيْرِهِ:

انظر: «أَصْلَحَ في كتابه أو في كتاب غيره».

الإِلْزَامَات:

وهي نوعٌ من التصنيف عن المحدِّثين، يَقْصِدون بها إلزامَ مُصنِّفٍ بأحاديث تَرَكها، وهي على شروطه.

أشهر المصنَّفات فيها:

ومن أشهر المصنَّفات في هذا النوع كتاب «الإلزامات»: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ (المتوفَّىٰ سنة: ٣٨٥ هـ) على «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، جَمَع فيه ما وَجَده على شرط الشيخَيْن من الأحاديث وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمهما ذِكْرَه، وهو مُرَتَّبٌ على المسانيد. («الرسالة المستطرفة» ص: ٢٣).

وقام شيخُ الإسلام أبو ذَرّ الهَرَوِي (المتوفّى سنة ٤٣٥ هـ) «بتخريج الإلزامات» (انظر: «فهرست ابن خير» ص: ٣٠٢).

أَلْفَاظُ الأَدَاءِ:

هي الألفاظُ التي تؤدَّى بها الأحاديثُ بصِيْغَةٍ تَدُلُّ على كيفية تَحَمُّلِه، وهي:

«حدَّثَني»، و«حَدَّثَنا»، و«سَمِعْتُ»، و«سَمِعْنَا»، و«أَخْبَرَني»، و«أَخْبَرَنا»، و«أَنْبَأَني»، و«أَنْبَأَنَا»، و«قالَ لِيْ»، و«قَالَ لَنَا»، و«ذَكَرَلِيْ»، و«ذَكَرَ لَنَا»، و«نَبَّأَنِيْ»، و«نَبَّأَنَا»، و«قالَ»، و«أنَّ»، و«عَنْ».

أَلْفَاظُ تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ وأَدائِهِ:

انظر: «ألفاظ الأداء» و«صِيَغ الأداء».

أَلْفَاظُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

الأَلْقَابُ:

لغةً: (الألقاب): جمع «لَقَبٍ» واللَّقَبُ معناه: النَّبْزُ (لسان العرب).

والمُرَادُ بـ «اللَّقَبِ»: ما يُطْلَق على الإنسانِ، ممَّا يُشْعِر بمَدْحٍ أو ذَمٍّ.

واصطلاحاً: قال الحافظ العِرَاقِيُّ: «هي أَوْصافٌ تَدُلُّ على رِفْعَةٍ أَوْ ضَعَةٍ، تُطْلَق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الاسميةِ العلمية («فتح المغيث» ٣/ ١٩٥).

مثالُ ما دَلَّ على رِفْعَةٍ أو مَدْحٍ:

١ ـ «الصِّدِّيق»: هو أبو بكر رضي الله عنه.

٢ ـ «الفاروق»: هو عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه.

٣ ـ «ذو النُّوْرَيْن»: هو عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه.

٤ ـ «أبو تُرَاب»: هو عَليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥ ـ «زَيْنُ العَابِدَيْن»: هو عليُّ بن الحسين رضي الله عنهما.

٦ ـ «ذو اليَدَيْن»: هو عمير بن عبد عمرو السَّلَمي، وقيل: خرباق، الصحابيُّ المعروف الذي نبَّه على سَهْوٍ وقع في الصلاة.

ومثالُ ما دَلَّ على ضَعَةٍ أو ذَمٍّ:

١ ـ «أَنْف النَّاقَة»:

أَلْقَابُ المحدِّثين:

هذا نوعٌ هامٌّ؛ فإنَّ في رُواة الحديث جماعةً لا يُعْرَفُوْنَ إلاَّ بألقابهم، ومن لا يَعْرِفها يُوْشِكُ أن يَظُنَّها أسَامي، وأن يَجْعَلَ من ذكر باسمه في موضعٍ، وبلَقَبِه في موضعٍ آخر شَخْصَيْن، كما اتفق لكثيرٍ ممَّن أَلَّف. («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٠).

فائدته:

وفائدة معرفة الألقاب أمْرَان، وهما:

١ ـ عَدَمُ ظَنِّ الألقاب أَسَامِيَ ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَرُ تارةً باسمه، وتارةً بلقبه شَخْصَيْن، وهو شخصٌ واحدٌ.

٢ ـ معرفةُ السَّبَب الذي مِن أجله لُقِّبَ هذا الراوي بذاك اللَّقَب، فيُعْرَف عندئذ المرادُ الحقيقيُّ عن اللقب الذي يُخالِف في كثيرٍ من الأحيان معناه الظاهر.

أقسامه:

الألقاب لها قسمان، وهما:

١ ـ لا يَجُوْزُ التعريفُ به: وهو ما يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

٢ ـ يَجُوْزُ التعريفُ به: وهو ما لا يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

أمثلة ألقاب المحدِّثين:

وأسُوق فيما يلي أمثلةً لطيفةً من ألقاب المحدِّثين:

قال الحافظُ عبد الغني بن سعيد المصري: رَجُلان جليلان لَزِمَهما لَقَبان قبيحان:

١ ـ معاويةُ بن عبد الكريم «الضَّالُّ»، وإنما ضلَّ في طريق مكَّة.

٢ ـ وعبد الله بن محمد «الضَّعيف»، وإنما كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

قال ابنُ الصلاح:

٣ ـ وثالث، وهو «عارِم» أبو النعمان محمد بن الفَضْل السَّدُوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العَرَامة، والعارِم: الشِّرِّير المُفْسِد.

٤ ـ (غُنْدَر): لَقَبٌ لمحمَّد بن جعفر البَصْري الرَّاوي عن شُعْبَةَ.

ولمحمَّد بن جعفر الرَّازي رَوَى عن أبي حاتم الرَّازي.

ولمحمَّد بن جعفر البغدادي الحافظ الجوَّال شيخ الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني وغيره.

ولمحمَّد بن جعفر بن دُرَّان البغدادي، روى عن أبي خليفة الجُمَحي، ولغيرهم.

٥ ـ (غُنْجار): لَقَبٌ لعيسى بن موسى التَّميمي أبي أحمد البخاري، وذلك لحُمْرَة وَجْنَتَيه، روى عن مالكٍ والثوري وغيرهما.

(وغُنْجار) آخر متأخِّرٌ، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب «تاريخ بُخَارىٰ»، (المتوفَّى سنة: ٤١٢ هـ).

٦ ـ (صاعقة): لُقِّب به محمَّدُ بن عبد الرحيم شيخُ البخاري، لقُوَّة حفظِه وحسن مُذاكرته.

٧ ـ (شَبَاب): هو خليفة بن خَيَّاط المؤرِّخ.

٨ ـ (زُنَيْج): محمَّد بن عمرو الأصبهاني الرَّازي، شيخُ مُسْلِمٍ.

٩ ـ (رُسْتَهْ): عبد الرحمن بن عُمَر.

١٠ ـ (سُنَيْد): هو الحسين بن داود المُفَسِّر.

١١ ـ (بُنْدَار): محمد بن بَشَّار، شيخ الجماعة، لأنه كان بُنْدَار الحديثَ. أي مكثراً منه، والبُنْدَارُ: المُكْثِرُ من الشيء يشتريه ثم يبيعه. قاله السَّمْعاني. وفي القاموس: بندار الحديث حافظه، وهو بضم الباء.

١٢ ـ (قَيْصَر): لَقَبُ أبي النَّضْر هاشم بن القاسم، شيخُ الإمام أحمد بن حنبل.

١٣ ـ (الأَخْفَش): لَقَبٌ لجماعةٍ منهم: أحمد بن عمران البَصْري النَّحْوي روى عن زيد بن الحُبَاب، وله «غريب الموطأ».

قال ابنُ الصلاح: وفي النَّحْوِيِّين أخافشُ ثلاثة مشهورون.

أكبرهم: (أبو الخطَّاب عبد الحميد بن عبد المجيد)، وهو الذي ذَكَره سِيْبَوَيْه في كتابه المشهور.

والثاني: (أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة)، راوي كتاب سيبويه عنه.

والثالث: (أبو الحسن علي بن سليمان)، تلميذ أبوي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) ومحمد بن يزيد (المُبَرّد).

١٤ ـ (مُرَبَّع): لَقَبٌ لمحمَّد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

١٥ ـ (جَزَرَة): صالح بن محمد الحافظ البغدادي. لُقِّبَ بذلك لأنه سمع ما رُوِيَ عن (عبد الله بن بسر) أنه كان يرقي بخرزةٍ (بالخاء المعجمة والرَّاء والزاي) فصَحَّفها «جزرة» بالجيم والزاي والراء، فذهبت عليه لقباً له، وكان ظريفاً، له نوادر تحكى (انظر «علوم الحديث» ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

١٦ ـ (كِيْلَجَة): محمد بن صالح البغدادي أيضاً.

١٧ ـ (مَا غَمَّه): علي (بن الحسن بن) عبد الصَّمَد البغدادي الحافظ ويقال: «عَلَّانُ مَا غَمَّه» فيُجْمَع له بين لَقَبين.

١٨ ـ (عُبَيْد العِجْلُ): لَقَبُ أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ أيضاً.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء البغداديون الحفَّاظ كلُّهم من تلامذة يحيى بن مَعِيْن وهو الذي لَقَّبَهم بذلك.

١٩ ـ (سَجَّادة): الحسن بن حَمَّاد، مِن أصحاب وَكِيْع، والحسين بن أحمد، شيخ ابن عَدِيّ.

٢٠ ـ (عَبْدَان): لَقَبُ جماعةٍ، فمنهم: عبد الله بن عثمان، شيخُ البخاري.

فهؤلاء ممَّن ذكره ابنُ الصَّلاح واستقصاء ذلك يطول جدّاً. والله أعلم. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٣٨ ـ ٣٣٩» و«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص: ٢٠٦ ـ ٢٠٩).

إنَّ بعضَ الألْقابِ أصبحتْ لِمَنْ عُرِفَ وشاعَ ذِكْرُه بها بمنزِلةِ الاسم العَلَم، لا تُذْكَرُ على سبيلِ الانتقاصِ، فلا تتصوَّرُ مُحدِّثاً يأتي على ذِكْرِ (الأعْمَشِ) في إسنادٍ وهو يَقْصِدُ شَيْنَهُ بصفةِ العَمَشِ، إنَّما هو في استعماله بمنزلة قولِه: (سُليمان بن مِهْران)، بل ربَّما اقْتَرَنَ عندَه ذِكْرُ (الأعْمَشِ) بأجْمَلِ الصِّفاتِ اللاَّئقة به رحمه اللهُ، فهو يَستحضِر (الأعْمَشَ) الإمامَ الثِّقَةَ الحافظَ المُتْقِنَ القارىءَ الصَّالحَ.

وأنْتَ ترى في الأسماءِ ما لو رَجَعْتَ إلى أصله ومعناهُ وأصلِ اشتقاقه لوجدتَه يَرْجِعُ إلى معنى غيرِ محمودٍ، لكن حيثُ عُرِفَ به المُسمَّى به وصارَ عَلماً عليه فقد أُهْمِلَ اعتبارُ أَصْلِه، فلا فَرْقَ في اعتبارِ هذا المعنى في الألقابِ أيضاً لنفسِ العِلَّةِ. («تحرير علوم الحديث» ١/ ٨٤).

قال عَبْدَةُ بنُ سُليمان المَرْوَزيُّ: سمعتُ ابنَ المُبارَك وسُئل عن (فلان القَصير) و(فلان الأعرَج) و(فلان الأصْفَر) و(حُميد الطَّويل)؟ قال: «إذا أرادَ صِفَتَه ولم يُرِدْ عَيْبَه فلا بَأْسَ». («الجامع لأخلاق الراوي»: ٢/ ١٦٥).

وقال أبو بكْرٍ الأثْرَمُ: سمعتُ أحمدَ ـ يعني ابنَ حنبل ـ سُئل عن الرجل يُعْرَفُ بلَقَبه؟ قال: «إذا لم يُعْرَفْ إلاَّ به جازَ» ثُمَّ قال: «الأعْمَشُ إنَّما يَعْرِفُه النَّاسُ بهذا» («نزهة الألباب: لابن حجر»: ١/ ٤٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

صَنَّف في هذا النوعِ جماعةٌ من العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، منهم: أبو بَكْر أحمد بن عبد الرحمن الشِّيرازي، (المتوفىٰ سنة: ٤٠٧ هـ)، وكتابه في ذلك مفيدٌ كثيرُ النفع، ثم أبو الفضل ابن الفَلَكي الحافظ.

وأحسن هذه الكتب وأَخْصَرها كتاب «**نزهة الألباب**» للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

وللإمام أبي الفرج بن الجَوْزي، (المتوفىٰ سنة: ٥٩٧ هـ)، «**كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب**» وللحافظ شمس الدين الذهبي، (المتوفىٰ سنة: ٧٤٨ هـ): «**ذات النقاب في الألقاب**» وكلاهما مفيدان لا يستغني عنهما باحثٌ.

وكذلك يمكن البحثُ عن الألقاب في الكتب التالية:

١ ـ **تهذيب الكمال**: للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن الزَّكي المِزِّي، (المتوفىٰ سنة: ٧٤٢ هـ)، وفروعه في فصلٍ خاصٍّ في أواخرِها.

٢ ـ كُتُب (المُشْتَبه) في أفرادٍ من تلك الألْقاب ليستْ كَثيرةً.

٣ ـ في بعضِ معاجِمِ اللُّغةِ، كـ «**القاموس المحيط**» وغيرِهِ ضِمْنَ الموادِّ اللُّغويَّة، والبحثُ عن اللَّقَبِ فيها كالبحثِ عن أيِّ مادَّةٍ لُغويَّةٍ بالتَّجريد من الحروفِ الزَّائدة في الكلمة.

أَلْقَابُ المُحدِّثِيْنَ:

انظر: «الألقاب».

اللهُ أَعْلَمُ:

مثلُ هذه العبارةِ يَسْتَعْمِلُها المحدِّثُ الجِهْبِذُ عن الراوي إذا سُئل عنه، إشارةً إلى الجَرْح وعَدَمِ التزكية؛ لأنَّ هذا يُفيد أنَّ حاله بالنسبة للمسؤول عنه مجهولةٌ؛ لأنَّه لم يُجب عن السؤال، ورَدَّ العِلْمَ إلى الله تعالى، ودائماً وأبداً: اللهُ أَعْلَمُ، فلم يُوَثِّقْه بشيءٍ، فقوله فيه: «اللهُ أَعْلَمُ» هو من باب الجَرْح، وليس من التعديل في شيءٍ، كما قرَّره

الفقهاءُ في كتاب الشهادة وبحثِ تزكية الشهود، والله تعالى أعْلَمُ. (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٣).

اللهُ المُسْتَعَانُ:

إنَّ هذه العبارةُ إذا قيلتْ في الراوي المَجْروح، فلعلَّها تكون من المرتبة الثانية أو الثالثة من مراتب الجَرْح.

ولتحقُّقِ هذا المعنى تَرى المحدِّثين والمؤرِّخين حين يذكرون خَبَراً كاذباً، أو راوياً دَجَّالاً، أو مُدَّعياً الصحبةَ لرسول الله ﷺ، أو التعميرَ إلى أزمانٍ متأخِّرةٍ، يُتْبِعون كلامِهم عليه، أو يخْتَتِمونه بقولهم: «الله المستعان» أو «فالله المُسْتَعان» إيذاناً بكذبه، أو كَذِبِ ما ذُكِر قبل هذا الخِتَام، أو بأنَّه شبيهٌ بالكذب، كما تراه كثيراً منتشراً في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و«لسان الميزان» و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر وغيرها من كتب الرجال. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٣).

أمثلة ذلك:

١ ـ جاء في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤٣) في ترجَمَة (مُقاتِل بن سليمان الأَزْدي الخُرَاساني، أبو الحسن البَلْخي) صاحب التفسير: «قال عليُّ بن خَشْرَم، عن وَكِيْعٍ: أَردنا أن نَرْحَل إلى مُقاتِلٍ، فقَدِمَ علينا، فأَتيناه فوَجدناه كذَّاباً، فلم نكتب عنه.

وقال نافعُ بن أشْرَس عن وكيعٍ: سمعتُ من مقاتلٍ، ولو كان أهلاً أن يُرْوَى عنه لَرَوَيْنا عنه.

وقال محمود بن غَيْلَان عن وكيعٍ: سمعتُ من مقاتلٍ فاللهُ المُسْتَعان!».

٢ ـ وجاء في «الميزان» (١/ ٤٨) في ترجَمة (إبراهيم بن عثمان

الكاشْغَري) قولُ الذهبي: «مات سنة ٦٤٥هـ، حدَّثونا عنه، وانفرد في زمانه بالغُلُوّ، فيه تَشَيُّعٌ، وفي دينه رِقَّةٌ، والله المُسْتَعَان».

اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ أحمد في غَمْزِ (الحافظ عثمان بن أبي شَيْبَة الكوفي، المتوفى سنة: ٢٣٩ هـ) في روايته شهود النبيِّ ﷺ مشاهدَ المُشرِكين ولفظه: «كان رسولُ الله ﷺ يَشْهَدُ مع المُشركين مشاهدَهم، قال: فسمع مَلَكَيْن خلفه، وأحدُهما يقول لصاحبه: اذْهَبْ بنا حتى نقوم خلف رسولِ الله ﷺ فقال: وكيف أقوم خَلْفَه وإنما عَهْدُه باستلام الأصنامِ، فقال: فلم يَعُدْ بعد ذلك يشهد مع المُشرِكين مشاهدهم».

فلمَّا عَرَضَ عبدُ الله هذا الحديثَ على الإمام أحمد أَنْكَرَه جِدًّا وقال: «نَسْأَلُ اللهُ السَّلامَة في الدِّين والدُّنيا».

وقال أيضاً: «تراه يَتَوهَّم هذه الأحاديث: نَسْأَلُ اللهُ السَّلَامَة، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ» (انظر «العِلل ومعرفة الرجال» ١/ ٢٢٦).

وقال الحافظُ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤/ ١٧٩) بعد أن عَزَاه إلى أبي يَعْلى: «هذا الحديثُ أنكره الناسُ على عثمان بن أبي شَيْبَة، فبالغوا، والمنكر منه قوله: عن الملك أنه قال: (عَهْدُه باستلام الأصنام) فإنَّ ظاهره أنه باشر الاستلامَ، وليس ذلك مراداً، بل المراد أنَّ الملك أنكر شهودَه لمباشرة المُشركين استلامهم أصنامَهم».

إلىٰ:

يُكْتَبُ في آخر الزيادة من مَتْن الكتاب.

إلى الصِّدْقِ مَا هُوَ:

من ألفاظ التعديل، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه، وهو

من زيادات الحافظ العِرَاقي. (تدريب الراوي: ١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

وتعني هذه العبارةُ: أنَّه قريبٌ من الصِّدْق ما هو ببعيدٍ.

وهذا لا يلْزَم منه التأكُّدُ من ثبوت الصِّدْق؛ بل يُظَنُّ فيه الصِّدْقُ.

وقد قال السُّيوطي: «وقولُهم (إلى الصِّدْق ما هو) و(للضَّعْف ما هو) معناه: قريبٌ من الصِّدْق و الضَّعْفِ، فحرف الجَرِّ يتعلَّق بـ «قريب» مقدَّرٌ، و«ما» زائدةٌ في الكلام. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٧).

شاهده:

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» (٥/ ١٣٩) في ترجَمة (علي بن أحمد بن محمد بن داود الرَّزَّاز، المتوفىٰ سنة: ٤١٩ هـ): «صدوقٌ، سَمِع ابنَ السِّمَاك وطَبَقَتَه، قال الخطيب: مُكْثِرٌ، إلى الصِّدق ما هو..».

٢ ـ وذَكَرَ الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٠) في ترجَمة (سعيد بن سالم القَدَّاح، أبو عثمان المكِّي، المتوفىٰ قبل المئتين للهجرة) أنَّ أبا زُرْعَةَ قال فيه «هو عندي إلى الصِّدْق ما هو»، وقال أبو حاتم: «محلُّه الصِّدْقُ».

إلى الضَّعْفِ ما هُوَ:

عبارةُ تَليينٍ شائعةٌ، لكنَّها قليلةُ الاستعمالِ في كلامِهم، والتَّليينُ فيها لَم أجِدْه إلاَّ من جهةِ سُوءِ الحفظِ.

كقولِ الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ في (عاصِم بن عُبيدِ الله بن عاصِمٍ العُمَريِّ): «حديثُهُ وحديثُ ابنِ عَقيلٍ إلى الضَّعْفِ ما هو». («تاريخ دمشق»: ٢٥/ ٢٦٦).

وقالها يحيى بنُ مَعينٍ في (بِشْرِ بن حَرْبٍ النَّدَبيِّ). («الكامل»: لابن عَديٍّ ٢/ ١٥٨).

ويُبيِّنُها قولُ أبي حاتم الرَّازيُّ في (الصَّلتِ بن دينارٍ الأزْديِّ): «ليِّنُ الحديثِ، إلى الضَّعْفِ ما هو، مُضْطَربُ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُه». («الجرح والتعديل»: ٢/ ١/ ٤٣٨).

وهؤلاءِ الرُّواةُ جميعاً عُرِفوا بسوءِ الحِفْظِ وحديثُهم يُعتَبَرُ به، ولا يُحْتَجُّ به، وبَعْضُهم أرْفَعُ من بَعْضٍ، وعَبْدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ عَقيلٍ من أحْسَنهم حالاً، وقد يُحَسَّنُ حديثُه مع لينه.

وشَذَّت عِبارَةُ يَعقوبَ بنِ شَيْبَةَ في (عبد الكريم بن مالكٍ الجزَريِّ)، حيثُ قال: «إلى الضَّعْفِ ما هو، وهو صَدوقٌ ثِقَةٌ». (أخرَجه ابنُ عَساكر في «تاريخه»: ٣٦/ ٤٦٦).

قلتُ: وابنُ شَيْبَةَ يَجْمَعُ بين ألفاظٍ لا تأتي على استقامة مُصْطَلحاتِهم، فتنبَّه، وكأنَّه يَعني هنا أنَّ الجَزَريَّ يُتَرَدَّدُ فيه بين أن يكون صدوقاً أو ثقةً، إذْ في حفظِه ما يَميلُ به إلى الضَّعْفِ عن دَرَجة الثِّقاتِ، وليس المرادُ الضَّعْفَ الَّذي يَنْزِلُ بالرَّاوي عن درجةِ الاحتجاجِ، بل إنَّ الجزريَّ مِمَّن يُحتَجُّ بحديثِهِ. (انظر: «تحرير علوم الحديث»: ١/ ٦٦٠).

إلَيْهِ الْمُنْتَهَى في الثَّبْتِ/ التَثَبُّت:

هذه اللَّفظَةُ من أعلى مراتب التعديل، وتتقدَّم في الرتبة والقُوَّة من قولهم: «ثقةٌ ثقةٌ»، وهي إحدىٰ المراتب التي زادها الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في التعديل. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

شاهده:

١ ـ قال الإمام أحمد بن حَنْبَل في (يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القَطَّان البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٩٨ هـ): «إليه المنتهى في التثبُّت بالبَصْرة». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٣).

٢ ـ وقال الحافظُ الذَّهبي في «الميزان» (٢/ ٦٧٧) في ترجَمه (عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٨٠ هـ): «وإليه المنتهى في التثبُّت، إلاَّ أنه قَدَرِيٌّ...».

إِلَيْهِ المُنْتَهى في الكَذِبِ:

انظر: «إليه المنتهى في الوَضْع».

إِلَيْهِ المُنْتَهَى في الْوَضْعِ أو الكَذِبِ:

هذه اللَّفْظَةُ من أَعلى مراتب التجريح، وهي من المرتبة الأولى عند الحافظ ابن حجر. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

وقيل في معنى هذه العبارة أنَّه أَقصى غايةٍ يَبْلُغها الإنسانُ في الكذب». (انظر «شرح النخبة» ص: ١٣٦).

حكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديثِ أصحاب هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَد، ولا يُعْتَبَر به.

الأَمَالِي:

جمع «إملاء». هو نوعٌ من أنواع طُرُق تدريس الحديث النبوي في العصور الأولى.

والإملاء وظيفةٌ من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفَّاظ من أهل الحديث. وطريقُهم في ذلك: أن يَكتب المُسْتَمْلي في أوَّل لقائه: هذا مجلسٌ أمْلاَه شيخُنا فلانٌ بجامع كذا، يوم كذا، ويَذْكُر التاريخَ، ثم يُوْرِد من الفوائد المتعلِّقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسَّر له.

أشهر المصنَّفات فيها:

وقد جُمِعَتْ أمالي عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيةٍ، سُمِّيتْ باسم «الأمالي» منها:

١ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بـ: «ابن عَسَاكر»، (المتوفىٰ سنة: ٥٧١ هـ).

٢ ـ **والأمالي**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه الأصبهاني، (المتوفىٰ سنة: ٣٩٥ هـ).

٣ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

٤ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلاَمي، (المتوفىٰ سنة: ٥٥٠ هـ).

٥ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة: ٦٢٣ هـ) وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشَرَحها.

٦ ـ **الأمالي**: لأبي عبد الله المُحَامِلي الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة: ٣٣٠ هـ) وهي في ستة عشر جزأً.

٧ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد

(المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) وغيرِهم. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١١٩).

الإمَام:

لغةً: «الإمام» هو الذي يُقْتَدَى به.

واصطلاحاً: «الإمام» أي الكامل في علم الحديث يُقْتَدى به في هذا العلم، هو من ألفاظ التعديل.

وقد جعله الحافظُ السَّخَاوي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي: ما انفرد فيه بصِيْغَةٍ دالَّةٍ على التوثيق، «ثقة»، أو «ثَبْت»، أو «كأنَّه مُصْحَفٌ»، أو «حُجَّة»، أو «إمام»، «ضابط» أو «حافظٌ».

وقال الحافظُ الذهبي: «إنَّ قولَهم: ثَبْتٌ، وحُجَّةٌ، وإمامٌ، وثقةٌ، ومُتْقِنٌ، من عبارات التعديل التي لا نِزَاعَ فيها».

وقال في ترجَمة (يحيىٰ بن سعيد القطَّان، البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٩٨ هـ) بعد أنْ ذكر طبقات الحفَّاظ: «... فمثل يحيى القطّان يقال فيه: إمامٌ، وحُجَّةٌ، وثَبْتٌ، وجِهْبِذٌ، وثقةٌ ثقةٌ». (انظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث» ص: ٧٦).

فجعَل ـ رحمه الله تعالى ـ لفظ «الإمام» في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وهو الأَلْيَقُ به، والله أعلم. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠ و«الرفع والتكميل» ص: ١٥٥ ـ ١٥٨).

إمَامُ المُتَّقِيْنَ:

مِن ألفاظ التوثيق النادرة، قاله الإمام يحيى بن مَعِيْن في (شُعْبَةَ بن الحجَّاج بن الوَرْد العَتَكي، أبي بِسْطام الواسطي، المتوفىٰ سنة: ١٦٠ هـ): «شعبة إمامُ المتَّقين». (انظر «تاريخ بغداد» ٩/ ٢٦٣).

وقوله أخذه من قوله تعالى في وَصْف عباد الرحمن: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾[الفرقان: ٧٤].

إِمَامُ الدُّنْيا:

من ألفاظ التوثيق النادرة.

شاهده:

١ ـ قاله قُتَيْبَةُ بن سَعد في (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني، المتوفىٰ سنة: ٢٤١ هـ): «أحمد إمامُ الدُّنيا». (انظر «تهذيب الكمال» ١/ ٤٥١).

٢ ـ سُئل إسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ عن الاحتجاج بحديث (عِكْرِمَة البَرْبَري، أبي عبد الله المَدَني، المتوفّى سنة ١٠٧ هـ) فقال: عِكْرِمَة عندنا إمامُ الدنيا». (تهذيب التهذيب: ٣/ ١٣٨).

إِمَامُ الأئمَّة:

من أقوال التوثيق النادرة.

شاهده:

قال الإمامُ أبو عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوري في (شعبة بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكي أبي بِسْطام الواسِطي، المتوفىٰ سنة: ١٦٠ هـ): «شعبة إمام الأئمَّة في البَصْرة في معرفة الحديث، رأى أنسَ بن مالكٍ، وعَمْرو بن سَلَمَة الجَرْمي ـ رضي الله عنهما ـ وسَمِع من أربعمئة شيخٍ من التابعين». (انظر «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٠٦).

إِمَامُ أَهْلِ زَمَانِهِ في العِلْمِ والأَخْبَارِ:

من عبارات التوثيق النادرة.

شاهده:

قالها الإمامُ ابنُ خُزَيْمَة في (محمَّد بن بَشَّار بن عثمان، أبي بكر الحافظ البَصْري بُنْدار، المتوفىٰ سنة: ١٥٢ هـ): «حَدَّثَنا إمامُ أهل زمانه في العِلْم والأخبار: محمد بن بشَّار بُنْدَر» وذكر حديثاً (انظر «ميزان الاعتدال» ١/ ٨٠).

أُمِرْنَا بِكَذَا:

إذا صَدَرَ مثلُ هذا القول: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهِيْنا عن كذا» أو «مِن السُّنَّة كذا» ونحوه فهو مرفوعٌ على الصحيح، الذي قاله الجُمهورُ؛ لأنَّ مُطْلَق ذلك ينصرف بظاهره إلى مَن له الأمرُ والنهيُ، ومن يجب اتباعُ سُنَّتِه، وهو رسولُ الله ﷺ (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٣٠).

أمثلة ذلك:

١ ـ حديث أنسِ بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ وأن يُوْتِرَ الإقامَةَ». (أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الإقامة واحدة برقم: ٦٠٧).

٢ ـ وكحديث عِمْران بن حُصَين ـ رضي الله عنه ـ قال: «نُهِيْنا عن الْكَيِّ». (أخرجه الترمذي في أبواب الطِّب، باب ما جاء في كراهية الكي، برقم: ٢٠٤٩، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

٣ ـ وكحديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: «مِن السُّنَّةِ أن تَخْرُجَ إلى العيد ماشياً، وأن تَأْكُلَ شيئاً قبل أن تَخْرُجَ». (أخرجه الترمذي في أبواب العيدين، باب ما جاء في المشي يوم العيد، برقم: ٥٣٠، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ).

الأمْرُ عِنْدَنا:

وهي من اصطلاحات الإمام مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ».

يقول الإمامُ مالكٌ موضِّحاً قصدَه من استعمال هذا اللفظِ: «وما قلتُ: (الأمرُ عندنا)؛ فهو ما عَمِلَ الناسُ به عندنا، وجرت به الأحكامُ، وعرفه الجاهلُ والعالمُ، وكذلك ما قلتُ فيه: ببلدنا». («ترتيب المدارك»: للقاضي عياض ٢/ ٧٤، وانظر: «نيل الابتهاج» ص: ٢٩٦؛ و«المعيار المعرب» للونشريسي ٦/ ٣٦٠ و«إحكام الفصول في أحكام الأصول» لأبي الوليد الباجي ص: ٤١٨).

وهذا يعني الرأي الفقهي المعمول به، والذي جَرَتْ عليه الأحكامُ، وربَّما تكون هناك آراء أخرى لكنها لا يعمل بها، فإذا قال (الأمر عندنا)؛ فهذا يَدُلُّ على الرأي الفقهي الذي اختاره الإمامُ مالك من بين عِدَّة آراء للصحابة والتابعين، وأيضاً لا يَدُلُّ قولُه السابق على إجماع أهل المدينة؛ لأنَّه أن تجري الأحكامُ برأيٍ فقهيٍّ، وأن يعرف هذا الأمرَ الجاهلُ والعالمُ، لا يعني عدم وجود رأي آخر مخالفٍ ولا يَدُلُّ على الإجماع.

يقول العلاَّمة أحمد محمد نور سيف ـ حفظه الله ـ: «الموضوعات التي وَرَدَتْ كلُّها تحت هذا المصطلح «الأمر عندنا» تشير إلى أنه لا يعني إجماعاً لأهل المدينة، أو عملاً لهم، إنما يعبِّر به عن رأيه الذي يَستحسنه من مسائل الخلاف من أقوال الصحابة والتابعين». (انظر «عمل أهل المدينة» ص: ١٧٣).

ويأتي هذا الاصطلاحُ على لسان الإمام مالكٍ بعِدَّة ألفاظٍ منها:

ـ كذا الأمرُ عندنا.

ـ وهو الأمرُ عندنا.

ـ وذلك الذي عليه الأمرُ عندنا.

ومن أمثلة استعمالاته لهذا الاصطلاح:

١ ـ ما جاء في كتاب الصَّلاة، في ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه (برقم: ١٩٦) «عن نافعٍ، أنَّ عبد الله بن عُمَرَ كان إذا سُئِل هل يَقْرأُ أحدٌ خَلْفَ الإمام؟ قال: إذا صَلَّى أحدُكم خَلْفَ الإمامِ فحَسْبُه قراءةُ الإمام، وإذا صَلَّى وَحْدَه فَلْيَقْرَأْ.

قال: وكان عبد الله بن عُمَرَ لا يَقْرَأُ خَلْفَ الإمامِ.

وقال يحيى [راوي الإمام مالك]: سمعتُ مالكاً يقول:

«الأمْرُ عندنا أن يَقرأ الرَّجُلُ وراءَ الإمام، فيما لا يَجْهَرُ فيه الإمامُ بالقراءةِ، ويَتْرُك القراءةَ بما يَجْهَرُ فيه الإمامُ بالقراءة».

٢ ـ ما جاء في كتاب الشفعة (برقم: ١٤٦٠) في الرَّجُل يُوَرِّث الأرضَ نَفَراً من ولدِه، ثم يُوْلَد لأحدِ النَّفَرِ، ثم يَهْلِك الأبُ، فيبيع أحدُ ولدِ المَيِّت حَقَّه في تلك الأرضِ، فإنَّ أخا البائعِ أَحَقُّ بالشُّفْعَةِ مِن عُمُوْمَتِه، شُرَكاءِ أبيه.

قال مالكٌ: «وهذا الأمر عندنا».

٣ ـ وممَّا جاء في كتاب البيوع، (برقم: ١٣٦٨) في بيع الذَّهَب بالفِضَّة تِبْراً وعَيْناً قال: فإنْ كان قيمةُ ذلك الثُّلُثَيْن وقيمةُ ما فيه من الوَرِق الثُّلُثُ فذلك جائزٌ ولا بأسَ به إذا كان ذلك يداً بيدٍ، ولم يزل ذلك مِن أمر النَّاس عندنا».

الأَمْرُ المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا:

مِن اصطلاحات الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ».

يقول الإمامُ مالكٌ مبيِّناً مرادَه من هذا الاصطلاح: «وما كان فيه الأمرُ المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه قولُ أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه». (انظر: «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوىٰ علماء إفريقية والأندلس والمغرب»: لأحمد بن يحيى الونشريسي ١/ ٣٦٠، و«إحكام الفصول في أحكام الأصول»، لأبي الوليد الباجي ص: ٤١٨).

ويقول العلاَّمة أحمد نور سيف: «... ويَسْتَعْمِل ـ أي الإمام مالك ـ هذا المصطلحَ حين يَعْلَم أنَّ أهل المدينة مُجْمِعُون على ذلك، أو حيث لا يَعْلَم لأهل المدينة قَوْلاً يُخالِف ذلك». (انظر «عمل أهل المدينة» ص: ٣٥٦ ـ ٣٥٨).

فهو يُشير بذلك إلى إجماع أهل المدينة في حكم مسألةٍ ما، أو حين لا يرى لهم رأياً يخالفه، ولا يعني ذلك إجماعَ المجتهدين في المدينة وغيرها.

أمثلة ذلك:

١ ـ مالكٌ، عن الثِّقة عنده: أَنَّه سَمِع سعيدَ بن المُسَيَّب يقولُ: أَبى «عُمرُ بن الخطَّابِ أن يُوَرِّثَ أحداً من الأعاجِمِ؛ إلاَّ أحدا وُلِد في العرب».

قال مالكٌ: «وإنْ جاءتْ امرأةٌ حاملٌ من أرض العَدُوِّ، فَوَضَعَتْه في أرض العرب، فهو وَلدُها، يَرِثُها إنْ مَاتَتْ، وتَرِثُه إنْ مات مِيْرَاثَها في كتاب الله».

قال مالكٌ: «الأمرُ المُجْتَمَعُ عليه عندنا، والسُّنَّة التي لا اختلافَ فيها، والذي أدركتُ عليه أهلَ العِلْم ببلدنا: أنه لا يرِثُ المسلمُ الكافرَ بقَرَابةٍ، ولا وَلاءٍ، ولا رَحِمٍ، ولا يَحْجُبُ أحداً عن ميراثه. (انظر: كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل برقم: ١١٣٠).

٢ ـ مالكٌ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «مَا حَقُّ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ، له شَيءٌ يُوْصَى فيه، يَبِيْتُ لَيْلَتَيْنِ؛ إلاَّ ووَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوْبةٌ».

قال مالكٌ: «الأمرُ المُجْتَمَعُ عليه عندنا: أنَّ المُوصي إذا أَوصى في صحَّته أو في مَرَضِه بوصيَّةٍ، فيها عَتاقةُ رقيقٍ من رقيقه، أو غيرُ ذلك، فإنَّه يغيِّر من ذلك ما بدا له، ويَصْنَع من ذلك ما شاء حتى يموتَ، وإنْ أحبَّ أن يَطْرَحَ تلك الوصيةَ، ويبدِّلها؛ فَعَلَ؛ إلاَّ أن يدبِّر مملوكاً، فإن دَبَّر، فلا سبيلَ إلى تغيير ما دَبَّر، وذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «ما حَقُّ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ لهُ شيءٌ يُوْصَى فيه، يَبِيْتُ لَيْلَتَيْنِ، إلاَّ وَوَصِيَّتُهُ عنده مكتوبةٌ. (انظر: «الموطأ» كتاب: الوصية، باب: الأمر بالوصية، رقم الحديث: ١٥١٨، وأخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب الوصايا، وقول النبيِّ ﷺ «وصية الرجل مكتوبة عنده» برقم: ٢٧٣٨).

ولهذا الاصطلاح ألفاظٌ أخرى مرادفةٌ، وانظرْ شرحَ بعضٍ منها في بابها، أمَّا مرادفات الاصطلاح فهي:

١ ـ الأمرُ المجتمع عليه عندنا....

٢ ـ وتلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

٣ ـ والذي أَدركتُ عليه أهل العلم.

٤ ـ الأمر المجتمع عليه عندنا والذي لا اختلافَ فيه.

٥ ـ والذي أَدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا.

٦ ـ وذلك الأمرُ المجتمع عليه عندنا.

٧ ـ وهو الأمرُ المجتمع عليه عندنا.

٨ ـ وعلى ذلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

٩ ـ السُّنَّةُ التي لا شَكَّ فيها ولا اختلافَ.

١٠ ـ ذلك مِن سُنَّة المسلمين التي لا اختلافَ فيها.

إِمْسَاكُ الثِّقَةِ:

إمساكُه لأصْلِ الشيخ الذي يَقرأ عليه.

الإِمْلاءُ:

لغـــةً: مصدر «أَمْلَى» ويقال: أَمْلَى عليه الكتابَ: أي قاله له فكتب عنه. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: إملاء الحديث: هو أن يُمْلِيَ الشيخُ على طالبه، ويكتبه الطالبُ من لفظ شيخه.

و«الإملاء» عند أصحاب الحديث: أن يُلْقي المحدِّثُ حديثاً على أصحابه، فيتكلَّم فيه مَبْلَغَ علمِه إسناداً ومَتْناً، ومن الغريب والفقه، وما يَعلمه من النوادر والنُّكَت، وبعد أن يفرغ من إملائه يُقابِل ما أملاه لإصلاح ما يُمكِن أن يقع فيه من الخطأ.

لـ «الإملاء» آدابٌ منها: أَنْ يتحرَّى بإملائه الأحاديثَ: الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المتن، وأن يُتْبِع روايته للحديث ببيان درجته، ويَضْبُط غريبَه، ويشرح مُشكِلَه، ويُبيِّن ما يستفاد منه.

الأُمَّهَاتُ السِّتُّ:

هي كُتب السُّنَّة السِّتَّة المشهورة، وسُمِّيَتْ بذلك لفَضْلها ومكانتها عند النَّاس، والاستغناء بها في الجملة عن غيرها.

يُكْتَب ويُنْطق هكذا وهو غَلَطٌ، والأصح «الأمَّات الست»؛ لأنّ «الأمَّهات» للناس، و«الأمَّات» للأشياء.

انظر: «الأصول الستة».

فائدة لُغوية:

لا يُقال «الأُمّهات» كما ذكرنا؛ لأن «الأمهات» لبنات آدم خاصّةً، و«الأُمّات» للأشياء.

أميرُ المُؤمِنِيْنَ في الحديثِ:

وهذا اللَّقَبُ هو أعلى ألقابِ الروايةِ عند علماء الحديث، والمقصودُ منه أنَّ الموصوف به ذِرْوَةٌ أو رأسُ الذِّرْوَةِ في علماء زمانِهِ في علمِهِ الذي مَهَر فيه، كما أنَّ (أميرَ المؤمنين) في الأُمَّة رأسُ الأُمَّةِ في شخصِهِ ومَقَامِهِ الذي آتاه الله إيَّاه بين رعيته. وقد فَسَّرَ ابنُ أبي حاتم وَصْفَ شُعْبَةَ بأمير المؤمنين في الحديث بقوله: (يعني فوقَ العلماءِ في زمانِه) كما سيأتي في الترجَمة ذات رقم (٤) من التراجم الموصوفين بهذا اللَّقَبِ.

والموصوفون بهذا اللَّقَب أَفْذَاذٌ قِلَّةٌ، بالنظرِ إلى كثرة جُموعِ المُحدِّثين الذين خدموا السنَّةَ المُطهَّرَةَ، وكانوا على مستوىً رفيعٍ سامٍ، ولا يَلزَمُ من وَصْفِ المحدِّث بهذا اللقب أن يكون قد سَلِمَ من الخَطَأ والغَلَط، أو النقدِ والكلام فيه، ولا أن يكونَ لا يتقدَّمُهُ أو يُساوِيهِ أحَدٌ في عَصرِه.

وهذا اللَّقَبُ الرفيع إنما يُقالُ بحَسَبِ زَمَنِ مَنْ أُطلِقَ عليه، وإلا فلا تَسَاويَ ولا تَقَارُبَ بين مَنْ لُقِّبَ به من السَّلَفِ الأئمة، وبين مَنْ لُقِّبَ به من الخَلَفِ المُؤْتَمِّين، على كبيرِ فضلِهم وعلمِهم وبُروزِهم، فيما اشتهروا به من خدمة السنَّة المطهَّرة.

هذه كوكبةٌ يسيرةٌ من كواكب الأئمةِ المُحَدِّثين، الذين خدموا السنَّةَ المطهَّرةَ، ولُقِّبَ كلُّ واحدٍ منهم بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مُرَتَّبِينَ على سِنِيْ وَفَياتِهم، رحمهم الله تعالى وجزاهم عن خدمةِ السنَّة النبويةِ الشريفةِ خيرَ الجزاء.

فمِمَّن لُقِّب به:

١ ـ **أبو الزِّنَاد عبدُ الله بن ذَكْوَان، المَدَني، التابعي،** (المتوفى سنة: ١٣٠ هـ)، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٨) وابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٤) في ترجمته: «قال حَرْبٌ عن أحمد: كان سفيانُ الثوريُّ يُسمِّيه أميرَ المؤمنين في الحديث».

٢ ـ **أبو بكر محمدُ بن إسحاق المُطَّلبِي، المَدَني،** صاحبُ «المَغَازي»، (المتوفىٰ سنة: ١٥٢ هـ)، ففي «المغني» للذهبي (٢/ ٥٥٣) «قال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: كان شعبةُ وسفيانُ يقولان فيه: أميرُ المؤمنين في الحديث».

٣ ـ **أبو بكر هشامُ بنُ أبي عبد الله الدَّسْتُوائيَ، البَصْري،** التاجر، (المتوفى سنة: ١٥٣ هـ)، وهو شيخُ شعبة وأبي داود الطَّيَالسي وابنِ مَهْدي وهذه الطبقة، قال فيه أبو داود الطيالسي: هِشامٌ الدَّسْتُوَائي أميرُ المؤمنين في الحديث. كما في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٤) و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٠) و«تهذيب التهذيب».

٤ ـ **أبو بِسْطَام شُعبةُ بن الحَجَّاج، الواسِطي البَصْري،** (المتوفى سنة: ١٦٠ هـ)، قال ابنُ مَهْدي: كان الثوريُّ يقول: شُعبةُ أميرُ المؤمنين في الحديث، وقال ابنُ أبي حاتم: «يعني فوْقَ العلماء في زمانه». (انظر تقدمة «الجرح والتعديل» ١/ ١٢٦).

٥ ـ **أبو عبد الله سُفيانُ بنُ سعيد الثَّوْري، الكوفي،** (المتوفى سنة: ١٦١ هـ)، قال يحيى بنُ يَمَانٍ: كان سُفيانُ الثوري في الحديث أميرَ المؤمنين» (انظر تقدمة «الجرح والتعديل» ١/ ٥٩) وقال شعبةُ وابنُ عيينة وأبو عاصم وابنُ مَعِين وغيرُ واحدٍ من العلماء: سُفيانُ أميرُ المؤمنين في الحديث». «تهذيب التهذيب»: ٢/ ٥٧).

٦ ـ **أبو سَلَمَة: حَمَّاد بن دينار، البصري،** (المتوفى سنة: ١٦٧ هـ) قال رجلٌ لعفَّان بن مُسْلِم البصري محدِّثِ بغداد: أُحَدِّثُك عن حَمَّاد، قال: مَنْ حَمَّادٌ وَيْلَكَ؟! قال: ابنُ سَلَمة، قال: هلاَّ قلتَ: أميرُ المؤمنين!». (انظر «معجم الأدباء» ١٠/ ٢٥٦).

٧ ـ **أبو عبد الله مالكُ بنُ أنس الأَصْبَحي، المَدَني،** الإمامُ المتبوع، (المتوفى سنة: ١٧٩ هـ)، قال يحيى بن سعيد القَطَّان: «مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث، وقال علي بن المَدِيني: مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر: «ترتيب المدارك»، و«تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»: للقاضي عياض ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

٨ ـ **أبو عبد الرحمن عبدُ الله بنُ المبارك، المَرْوَزِيُّ،** (المتوفى سنة: ١٨١ هـ)، قال يحيى بن معين: «ابنُ المبارك أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر: «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٦٥ و«سير أعلام النبلاء» ٨/ ٣٤٧).

٩ ـ **أبو محمد عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي،** (المتوفى سنة: ١٨٧ هـ)، قال مَعْنُ بن عيسى ـ المَدَني القزَّاز الحافظ الحُجَّة ـ: «يَصلُحُ الدراورديُّ أن يكون أمير المؤمنين». (انظر «تذكرة الحفاظ»: ١/ ٢٦٩).

١٠ ـ **أبو عبد الله الفَضْلُ بن موسى السِّيْنَاني، المَرْوَزِيُّ،** أحَدُ أئمةِ خُرَاسان الحافظُ الإمامُ الحُجَّةُ، (المتوفى سنة: ١٩٢ هـ)، قال

المحدِّثون له: «أميرُ المؤمنين، لِفِطنتِهِ ووَقَارِهِ، وهذا اللقبُ أعطاهُ - إياه - يحيى بنُ معين». («الأنساب»: للسمعاني ٧/ ٣٥٧).

١١ - **أبو سعيد يحيى بنُ سعيد القطَّانُ، البصري،** (المتوفىٰ سنة: ١٩٨ هـ)، قال الحافظُ الذهبي في ترجمته: «يحيى بنُ سعيد القطان، الإمامُ الكبير، أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر «سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٧٥).

١٢ - **أبو عبد الله محمدُ بنُ عُمَر بن واقِد السَّهْمي، المَدَني، الواقِدي،** إمامُ عِلم المَغَازي، (المتوفى سنة: ٢٠٧ هـ)، قال يعقوبُ مَوْلَى آلِ عُبَيد الله، سمِعتُ الدَّرَاوَرْدِيَّ - وذَكَر الواقِدَيَّ - فقال: ذاك أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر «تاريخ بغداد» ٣/ ٩، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ٤٥٨).

١٣ - **أبو نُعَيم الفَضْلُ بن دُكَيْن، الكوفي،** الحافظُ التاجِرُ (المتوفى سنة: ٢١٠ هـ)، قال أبو أحمد الفَرَّاءُ: «سمعتُهم يقولون بالكوفة: قال أميرُ المؤمنين، وإنما يَعنون الفَضْلَ بن دُكَين، رواه الحاكم في تاريخه». («تهذيب التهذيب» ٨/ ٢٧٦).

١٤ - **أبو الوليد الطَّيَالسيُّ هشامُ بن عبد الملك البَصْري،** (المتوفىٰ سنة: ٢٢٧ هـ)، قال أحمدُ بن سِنَان الواسِطي: «حدَّثَنا أبو الوليد أميرُ المُحَدِّثين». (انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ٢: ٦٦ و«تذكرة الحفاظ» ١/ ٣٨٣).

١٥ - **أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، البصري، المعروف بابن المَدِيني،** (المتوفىٰ سنة: ٢٣٤ هـ)، قال الذهبي في ترجمته: «عليُّ بن المديني، الشيخُ الإمام الحُجَّةُ، أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤١).

١٦ ـ **أبو يعقوب إسحاقُ بنُ إبراهيم الحَنْظَلي، المَرْوَزي، المشهورُ بابن راهُوْيَهْ،** (المتوفى سنة: ٢٣٥ هـ)، قال الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣٣) «ولقَبُ المُحدِّث بأميرِ المؤمنين لُقِّبَ به جَمَاعةٌ، منهم سُفيان، وابنُ راهُوْيَهْ، والبُخَاريُّ، وغيرهم» وقال أحمد: «إذا حدَّثك أبو يعقوب أميرُ المؤمنين فتمسَّكْ به». (انظر «تهذيب الكمال» ١/ ٣٨٤).

١٧ ـ **أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ،** (المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ)، قال الحافظُ السُّيوطي في تدريب الراوي(١): «لَقَبَ المُحدِّث بأميرِ المؤمنين لُقِّبَ به جَمَاعةٌ منهم سُفيان، وابن راهُوْيَهْ، والبخاريُّ، وغيرُهم» وقال الخَزْرَجي في ترجمته: «أبو عبد الله البخاريُّ الحافظ: أميرُ المؤمنين في حديث سَيِّد المرسلين».

١٨ ـ **أبو عبد الله محمد بن يحيى الذُّهْلي، النَّيْسَابُوري،** (المتوفى سنة: ٢٥٨ هـ) قال أبو بكر بنُ أبي دَاوُد: «كان أمير المؤمنين في الحديث». (انظر «تذكرة الحفاظ»: ٢/ ٥٣١).

١٩ ـ **أبو حاتم الرَّازي محمدُ بنُ إدريس الحَنْظَلِي الرَّازي،** (المتوفى سنة: ٢٧٧ هـ)، قال ابنُ دِيْزِيل «أبو حاتم الرازي عندنا أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ١٨٩).

٢٠ ـ **أبو الحسن عليُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ، البغداديُّ،** (المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ)، قال القاضي أبو الطيِّب الطَّبَريُّ: «الدارقطنيُّ أميرُ المؤمنين في الحديث». (انظر: «تاريخ بغداد» ١٢/ ٣٦، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٣ و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٥٤).

٢١ ـ **أبو محمد عبدُ الغني بنُ عبد الواحد، الجَمَّاعِيْلي المَقْدِسيُّ ثم الدمشقي،** (المتوفى سنة: ٦٠٠ هـ)، قال الحافظُ الضياءُ

ـ محمدُ بنُ عبد الواحِدِ المقدسيُّ تلميذُه ـ: وكان لا يَكادُ أحَدٌ يَسألُهُ عن حديثٍ إلا ذَكرَهُ له وبيَّنَهُ، ولا يُسألُ عن رجلٍ إلا قال: هو فلانُ بنُ فلانٍ وبيَّنَهُ، فأقولُ: كان أميرَ المؤمنين في الحديث» (انظر «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣٧٤).

٢٢ ـ **برهانُ الدين أبو الوفاء وأبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد بن خليل، سِبْطُ ابن العَجَميُّ الحلبيُّ، الشافعي،** (المتوفى سنة: ٨٤١ هـ) رحمه الله تعالى. قال فيه تلميذُهُ الحافظ الضابط المحدِّث المُتْقِن أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن علي الفَرَّاقِيُّ، المِصري، الشافعي: «أميرُ المؤمنين في الحديث».

٢٣ ـ **شهاب الدين أبو الفَضْل أحمدُ بنُ علي بن محمد بن حَجَر، الكِنَاني المصري، العَسْقَلاني الأصلِ، الشافعي،** (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ)، كان يُدْعَى في حياتِهِ بأميرِ المؤمنين في الحديث. (انظر «فهرس الفهارس والأثبات» للكتَّاني ١٢/ ٢٣٧).

٢٤ ـ **وجيهُ الدين أبو محمد عبدُ الرحمن بن علي ابن الدَّيْبَع، الشيباني الزَّبِيدي اليَمَني،** (المتوفى سنة: ٩٤٤ هـ)، قال عبد القادر العَيْدَرُوسيُّ في ترجمته: «الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ المُتقِنُ، شيخُ الإسلام، علاَّمةُ الأنام، الجِهْبِذُ الإمام، مُسْنِدُ الدنيا، أميرُ المؤمنين في حديثِ سيِّد المرسلين». (انظر: «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» ص: ١٩١).

٢٥ ـ **عبدُ الله بنُ سالم بن محمد البَصْري ثم المكيُّ،** (المتوفى سنة: ١١٣٤ هـ)، قال عنه الشيخُ إسماعيل بن الشيخ محمد سعيد سَفَر في إجازتِهِ للدَّمِّيني: «أميرُ المؤمنين في الحديث» وقال عنه المحدِّثُ المُسْنِدُ الشمسُ محمد بن أحمد الجوهري المصري: «محدِّثُ العَصْرِ وإمامُه، وجِهْبِذُهُ وهُمَامُه، أميرُ المؤمنين في

الحديث». (انظر «فهرس الفهارس والأثبات» للكتّاني ١/ ١٣٦ ـ ١٤١).

٢٦ ـ **محمدُ بنُ إسماعيل الأميرُ، الصَّنْعَانيُّ** صاحب كتاب «سُبُل السلام» وغيرِه، (المتوفىٰ سنة: ١١٨٢)، حلاَّه الوجيهُ الأهْدَلُ ـ وجيهُ الدين عبدُ الرحمن بن سُليمان الأهدَلُ الزَّبِيديُّ اليمني، (المتوفى سنة: ١٢٥٠ هـ) ـ في «النَّفَس اليَمَاني والرَّوْح الرَّيْحاني»: بأمير المؤمنين». (انظر «فهرس الفهارس والأثبات» للكتاني ١/ ٣٨٧).

هذا ما وقفتُ عليه ممن لُقِّب بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث) وقال الشيخ محمد حبيب الله الشِّنْقِيطي، (المتوفى سنة: ١٣٦٢ هـ) رحمه الله تعالى، في رسالته المنظومة: «هَدِيَّة المُغِيثِ في أُمَراءِ المؤمنين في الحديث».

«وقد لاحَظَ القارىءُ أنَّ هذا اللَّقَب لم يُطْلَق على بعض الأئمَّة المحدِّثين، مثال الزهريِّ، واللَّيْث، والأوزاعيِّ، ومسلمٍ، وأحمدَ، وابن مَعِين.

فأقول: ولا غرابةَ أن لا يُطْلَق على هؤلاء الأئمَّة الكبار ـ ومن أَشْبَههم ـ لَقَبُ «أمير المؤمنين في الحديث»، فقد قيل: الأسماء تَنزِلُ من السَّماء، ومثلُها الألقاب، والقياس لا يدخُلُ في هذا الباب، وهذه كلمةٌ عن هؤلاء الأئمَّة المحدِّثين الستة:

فالإمام الزهريُّ هو: **أبو بَكْر، محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري**، الفقيه الحافظ، مُتَّفَقٌ على جلالته وإتقانه، (المتوفى سنة: ١٢٥ هـ).

والإمام اللَّيْثُ هو: **أبو الحارث، اللَّيْثُ بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي المِصْري**، الثقة الثَّبْت الفقيه، الإمام المشهور، (المتوفىٰ سنة: ١٧٥ هـ).

والإمام الأوزاعيُّ: هو أبو عَمْرو، عبد الرحمن بن عَمْرو بن أبي عَمْرو الأَوزاعي الفقيه، الثقة الجليل، (المتوفىٰ سنة: ١٥٧ هـ).

والإمامُ مُسْلِمٌ هو: أبو الحُسَين مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاج القُشَيْرِيُّ النَّيسابوريُّ، (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ).

والإمامُ أحمدُ هو: أبو عبد الله أحمدُ بنُ محمد بنِ حنبل بنِ هلال الذُّهْلِيُّ الشَّيبانيُّ المَرْوَزِيُّ المولد، ثم البغداديُّ الدَّارِ والقَرار، الإمامُ المتبوع، (المتوفىٰ سنة: ٢٤١ هـ).

والإمامُ ابنُ مَعِين هو: أبو زكريَّاءَ، وأبو زكريَّا يحيى بنُ مَعِين المُرِّي مولاهم، البغدادي، (المتوفىٰ سنة: ٢٣٣ هـ).

وقال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى:

«وقد رأيتُ ما يُفيدُ أنَّ ابنَ مَعِين: أميرُ المؤمنين في الحديث، ففي «تهذيب الكمال»(١/ ١٤٢) و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٦٠) في ترجَمة (نُعَيم بن حمَّاد المَرْوَزِي) مايلي:

«رَوَى الحافظُ أبو نصر الحسنُ بن محمد بن إبراهيم اليُوْنَارْتي، بإسنادِهِ عن عباس الدُّوْرِي، قال: سمعتُ يحيى بن مَعِين يقول: حَضَرْنا نُعَيْمَ بن حَمَّاد بمصر، فَجَعَل يقرأ كتاباً من تصنيفه، ثم قال: حَدَّثَنا ابنُ المبارك عن ابنِ عَوْن، فقلتُ له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغَضِبَ، وقام فدخل البيتَ، ثم أَخرج صحائفَ، فجعَلَ يقولُ وهي بيدِهِ: أين الذين يزعمون أنَّ يحيى بنَ مَعِين ليس أميرَ المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكرياء ـ وهذه كنيةُ يحيى بن معين ـ، غَلِطتُ!» انتهى.

وهذه كلمةٌ عن الحافظ السُّيوطي، هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بنُ أبي بكر الخُضَيري السُّيوطي القاهري، (المتوفىٰ

سنة: ٩١١ هـ). ولم يَذكُره أحدٌ بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، فيما وقفتُ عليه. وهو حَرِيٌّ بهذا اللَّقَب بما عُرِف ـ رحمه الله تعالى ـ من متانته وتضلُّعه من الحديث وعلومه، وكثرة تآليفه فيه. (انتهى اختصاراً وتصرُّفاً من «أمراء المؤمنين في الحديث» للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى).

إنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ:

هذه ليست من عبارات الجَرْح في الراوي، وإنما يقولها المحدِّثون في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيان موقعِ مستواه من الحفظ والضَّبْط ونحوهما.

انظر التفسيرَ المزيدَ لهذه العبارة مع الشواهد، عند تفسير عبارة «إنَّه ليس مثلَ فلانٍ».

أنَّ:

هي الصيغةُ الثانيةُ من الصِّيَغِ التي ليست صريحةً في التحديث والاتصال، بل تحتمله كما تحتمله «عَنْ»، فما هو حُكْمُها، وهل تفترق عن صيغة «عن» أم لا؟ هذا ما سأبيِّنه فيما يلي:

معنى الإسناد المؤنن، أو كيف تقع «أنّ» في الإسناد؟:

إنَّ صيغة «عَنْ» تقع في الإسناد، فتأتي على صورة: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ، أمَّا صيغة «أنَّ» فإنها لا تجيء مُجرَّدةً، بل تأتي في الإسناد دائماً مقترنةً بغيرها مثل: أنَّ فلاناً قال، أو أنَّ فلاناً ذَكَر، أو أنَّ فلاناً سَمِعَ، أو أنَّ فلاناً حَدَّث... وهكذا، فلا تجد إسناداً فيه: فلانٌ أنَّ فلاناً أنَّ فلاناً أنَّ فلاناً.... فهذا لم يأتِ في إسنادٍ قَطُّ؛ لأنه ليس له أيُّ معنى.

أمثلة في ذلك:

وبالمثال يتضح المقال، والأمثلة توضِّح المسألة:

١ ـ قال البخاريُّ: «حَدَّثنا إبراهيمُ بن موسى قال: أخبرنا هِشامُ أنَّ ابن جُرَيْجٍ أخبرهم قال: أخبرني عطاءٌ عن جابر بن عبد الله قال: سمعتُه يقول: إنَّ النبي ﷺ. . . . الحديث» (انظر: كتاب: العيدين، باب: المشي والركوب. . .، برقم: ٩٥٨).

٢ ـ وقال أيضاً: «حَدَّثنا موسى بن إسماعيل، حَدَّثنا إبراهيمُ بن سعد، حَدَّثنا الزهريُّ عن هِنْدٍ بنت الحارث أنَّ أمَّ سَلَمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان رسولُ الله ﷺ. . . الحديث» (انظر: كتاب: الأذان، باب: التسليم، برقم: ٨٣٧).

٣ ـ وقال: «حَدَّثنا إبراهيمُ بن موسى، أخبرنا هشامُ بن يوسف أنَّ ابن جُرَيْج أخبرهم قال: أخبرني سعيدُ بن أبي أيُّوب أنَّ يزيد بن أبي حَبيب أخبره أنَّ أبا الخير حَدَّثه عن عُقْبَةَ بن عامرٍ قال: نذرتْ أختي أن تمشي إلى بيت الله. . . . الحديث» (انظر في كتاب: جزاء الصيد، باب: من نذر المشي إلى الكعبة، برقم: ١٨٦٦).

٤ ـ وقال: «حدَّثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني علي بن حسين أنّ حسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ أخبره أنّ علياً قال: كانت لي شارف من نصيبي من المغنم. . . الحديث». (في كتاب: البيوع، باب: ما قيل في الصوّاغ، برقم: ٢٠٨٩).

٥ ـ وقال: «حدَّثنا قتيبة حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عِرَاك بن مالك أنّ زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أنّ أم حبيبة قالت

لرسول الله ﷺ. . . الحديث». (في كتاب: النكاح، باب: عرض الإنسان ابنته. . .، برقم: ٥١٢٣).

٦ ـ وقال أيضاً: «حدَّثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني يحيى بن عبد الله بن صيفي أنّ عكرمة بن عبد الرحمٰن بن الحارث أخبره أنّ أم سلمة أخبرته أنّ النبيّ ﷺ. . . الحديث». (في كتاب: النكاح، باب: هجرة النبي ﷺ. . .، برقم: ٥٢٠٢).

فالمُلاحَظ على هذه الأسانيد كلِّها ـ وهي قُلٌّ من جُلٍّ ـ أنَّ صيغةَ «أنَّ» فيها ليست مُجرَّدةً، بل جاءت مقترنةً بغيرها: أنَّ فلاناً أخبرهم، أنَّ فلانةً قالتْ، أنَّ فلاناً أخبره، أنَّ فلاناً قال. . . وعليه فإنَّ المتبادر للذِّهْنِ، أنَّ حُكْمَ صيغة «أنَّ»، تابعٌ لحكم الصيغة التي جاءت مقترنةً بها، وهذا ما سأحقِّقه هنا.

حكمها، والفَرْقُ بينها وبين «عَنْ»:

تنازع بعضُ أهل العلم بالحديث، في التفريق بين «أنَّ» و«عَنْ»، أو عدم التفريق بينهما، على قولين مشهورين، نُسِبَ الأوَّلُ للإمام أحمد، والثاني للإمام مالكٍ ـ رحمهما الله ـ: يقول الحافظُ ابن عبد البَرّ: «واختلفوا في معنى (أنَّ) هل هي بمعنى (عَنْ) محمولةٌ على الاتصال بالشرائط التي ذكرنا حتى يتبين انقطاعُها، أو هي محمولةٌ على الانقطاع حتى يُعْرَف صحةُ اتصالها؟ وذلك مثل: مالكٍ عن ابن شهاب أنَّ سعيد بن المُسَيَّب قال كذا. . .». («التمهيد» ١/ ٢٦ وانظر أيضاً: مبحث (أن)، عند خلدون الأحدب: «أسباب اختلاف المحدثين»: ١/ ١٩٧، ٢٠١).

وكذا قال ابنُ الصَّلاح، ثم قال: «فرَوَيْنا عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ

أنَّه كان يرى (عن فلانٍ) و(أنَّ فلاناً) سواءٌ. .» («علوم الحديث» ص: ٦٢).

وروى الخطيبُ البغدادي عن أحمد بن حنبل قال: «كان مالكٌ زعموا يرى (عن فلان وأنَّ فلاناً) سواء. («الكفاية» ص: ٤٠٧).

وهذا هو الذي مال إليه الحافظُ ابن عبد البَرّ تبعاً لإمامه، ونسبه إلى جُمهور أهل العلم، فقال: «فجمهور أهل العلم على أنَّ «عَنْ» و«أنَّ» سواءٌ، وأنَّ الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللِّقاء والمجالسةِ والسَّماعِ والمشاهدةِ، فإذا كان سماعُ بعضِهم من بعض صحيحاً، كان حديثُ بعضهم عن بعض أبداً بأيِّ لفظٍ وَرَد محمولاً على الاتصال، حتى يتبيَّن فيه عِلَّةُ الانقطاع» («التمهيد»: ١/ ٢٦).

ويقول الحافظُ ابن رجب: «وقد ذكر الإسماعيليُّ في صحيحه، أنَّ المتقدِّمين كانوا لا يفرِّقون بين هاتين العبارتين، وكذلك ذكر أحمدُ أيضاً، أنهم كانوا يتساهلون في ذلك مع قوله أنهما ليسا سواء، وأنَّ حكمهما مختلفٌ، لكن كان يقع ذلك منهم أحياناً على وجه التسامُحِ وعدم التحرير. . .» («شرح علل الترمذي»: ٢٢٤، ونسبه النَّووي كذلك إلى الجمهور، وقال: إنه هو الصحيح «شرح صحيح مسلم»: ١/ ١٢٨).

ثم قال الحافظُ ابن الصلاح: «وعن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ ويعقوب بن شَيْبَةَ ـ رحمه الله ـ وأبي بكر البَرْديْجِي ـ رحمه الله ـ، أنهما ليسا سواء» («علوم الحديث» ص: ٦٣).

أمَّا الإمامُ أحمد فرواه عنه الخطيبُ، أنه: «قيل له: إنَّ رَجُلاً قال: عَنْ عُرْوةَ أنَّ عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواءٌ؟ قال: كيف هذا سواءٌ! ليس هذا بسواءٍ» («الكفاية» ص: ٤٠٨).

أمَّا الحافظ يعقوب بن شَيْبَةَ، فقال ابنُ الصلاح: «أنَّ الحافظ

يعقوب بن شَيْبَةَ ـ رحمه الله ـ ذكر في مُسْنَدِه ما رواه أبو الزُّبَيْر عن ابن الحَنَفِيَّة عن عَمَّارٍ قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يصلِّي فسَلَّمْتُ عليه فرَدَّ عليَّ السلام» (أخرجه النسائي ٣/ ٦، وأحمد ٤/ ٢٦٣، وابن أبي شيبة ٢/ ٧٥: عن عمّار: ـ رضي الله عنه ـ قال: «أتيت النبيّ ﷺ. . . الحديث». وجعله مُسْنَداً موصولاً).

وذكر روايةَ قَيْسِ بن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رَبَاح عن ابن الحَنَفيَّة: «أنَّ عَمَّاراً مَرَّ بالنبيِّ ﷺ وهو يصلِّي. .»، فجعله مُرْسَلاً، من حيث كونُه قال: إنَّ عمَّاراً فعل، ولم يَقُلْ: عن عَمَّارٍ» («علوم الحديث» ص: ٦٣).

وأمَّا البَرْدِيْجِيُّ فقال ابن عبد البَرِّ: «وقال البَرْدِيْجِيُّ: «أنَّ» محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبيَّن السَّماعُ في ذلك الخبر بعينه من طريقٍ آخَرَ، أو يأتي ما يَدُلُّ على أنه قد شَهِدَ وسَمِعَه». («التمهيد»: ١/ ٢٦).

ولكن نسبة القولين هكذا على الإطلاق إلى مالكٍ وإلى أحمدَ، فيه نَظَرٌ، بيَّنه الحافظُ ابن حجر، فقال: «ليس كلامُ كلٍّ منهما على إطلاقه، وذلك يتبيَّن من نصِّ سؤالِ كلٍّ منهما عن ذلك، أمَّا مالكٌ، فإنه سُئل عن قول الراوي: «عن فلانٍ أنَّه قال كذا»، و«أنَّ فلاناً قال كذا»، فقال: «هما سواء». وهذا واضحٌ.

وأمَّا أحمدُ، فإنه قيل له: إنَّ رجلاً قال: عن عُرْوَةَ عن عائشةَ، وعن عروة أنَّ عائشة سألتْ النبيَّ ﷺ، هل هما سواء؟ فقال: «كيف يكونان سواء!؟ ليسا سواء».

قد ظهر الفَرْقُ بين مراد مالكٍ وأحمدَ» (النكت: ٢٢٨).

وبعد عرض هذه الأقوالِ ونسبتها إلى أصحابها، فإنَّ المسألة

تحتاج إلى إيضاحٍ وتحقيقٍ، حتى يتبيَّن الصوابُ فيها، وبخاصةٍ مع ذكر بعض الأمثلة التي تبيِّن حقيقةَ استعمال هذه الصِّيغة: «أنَّ» في أسانيد الأحاديث والأخبار، عند أئمَّة الحديث والآثار، كما هي في الكتب والأسفار.

يقول الحافظُ العِراقي ـ رحمه الله تعالى ـ مُوضِّحاً سببَ تفريق أحمدَ ويعقوبَ بن شَيْبَةَ بين لفظتي «عَنْ و«أنَّ»: «ولم يفرِّق أحمدْ ويعقوبُ بين «عَنْ» و«أنَّ»، لصيغة «أنَّ»، ولكن لمعنى آخَرَ أذكرُه: وهو أنَّ يعقوب إنما جعله مُرْسَلاً، من حيث إنَّ ابن الحَنَفيَّة لم يُسْنِد حكايةَ القصة إلى عَمَّارٍ، وإلا فلو قال ابنُ الحنفية: إنَّ عَمَّاراً قال: «مَرَرْتُ بالنبيّ ﷺ»، لَمَا جَعَله يعقوبُ بن شيبة مُرْسَلاً، فلمَّا أتى به بلفظِ: أنَّ عَمَّاراً مَرَّ، كان محمَّدُ بن الحنفية هو الحاكي لِقصَّةٍ لم يُدْركْها؛ لأنه لم يُدْرِكَ مرورَ مَارٍّ بالنبيّ ﷺ، فكان نقلُه لذلك مُرْسَلاً، وهذا أمرٌ واضحٌ. ولا فَرْقَ بين أن يقول ابنُ الحنفية: إنَّ عَمَّاراً مَرَّ بالنبيّ ﷺ، أو أنّ النبيّ ﷺ مَرَّ به عمارٌ، فكلاهما مُرْسَلٌ بالاتفاق.

بخلاف ما إذا قال: عن عَمَّارٍ قال مَرَرْتُ، أو أنَّ عَمَّاراً قال مَرَرْتُ، فإنَّ هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أُسْنِدَتا إلى عَمَّارٍ.

وكذلك ما حكاه المصنِّفُ عن أحمدَ بن حنبل من تفرقته بين «عَنْ» و«أنَّ» فهو على هذا النحو. ويوضِّح ذلك حكايةُ كلام أحمد، وقد رواه الخطيب في الكفاية.

وإنما فرَّق بين اللفظين؛ لأن عروة في اللفظ الأول لم يُسْنِدْ ذلك إلى عائشةَ، ولا أدرك القصةَ، وإلا فلو قال عروةُ: إنَّ عائشة قالت: قلتُ: يا رسول الله، لكان ذلك متصلاً؛ لأنَّه أسند ذلك إليها.

وأمَّا اللفظُ الثاني، فأسنده عروة إليها بالعَنْعَنَة فكان ذلك متصلاً.

فما فَعَله أحمدُ ويعقوبُ بن شيبة صوابٌ سواءٌ، ليس مخالفاً لقول مالكٍ ولقول غيره، وليس في ذلك خلافٌ بين أهل النقل». («التقييد والإيضاح» ص: ٨٥ ـ ٨٦).

ومِن خلال هذا التوضيح الدقيق للحافظ العراقي، لمقصود الإمام أحمد والحافظ يعقوب بن شَيْبَة بالتفريق بين الحالتين، ومن خلال كلام الحافظ ابن حجر السابق في مقصود الإمامين مالكٍ وأحمدَ بكلامهما، يتبيَّن لنا بوضوح طريقة استعمال الرواة لصيغة «أنَّ»، وأنَّ ذلك على وجهين أو قسمين:

الأول: أن يستعمل الراوي صيغةَ «أنَّ» مُسْنداً الحكاية أو القصة مباشرةً لشيخه ويجعله هو صاحبها وراويها.

الثاني: أن يستعمل الراوي صيغة «أنَّ»، مسنداً الرواية لنفسه، ويحكيها على أنه هو صاحبها وشاهدها.

ففي القسم الأول، لا فَرْقَ بين استعماله لصيغة «أنَّ» أو صيغة «عَنْ»، فهما سواءٌ في الاستعمال، أمَّا في القسم الثاني، ففرق بين استعماله لصيغة «أنَّ» واستعماله لصيغة «عَنْ»، فلو استعمل صيغة «عن» لكان إسنادُ الرواية والقصة لشيخه، ولو استعمل صيغةَ «أنَّ» لكان إسنادُها لنفسه، وهنا يختلف أيضاً الحكمُ، فإنْ أدرك تلك القصةَ التي حكاها، لكان الحديثُ مُتَّصِلاً، وإنْ لم يُدرِكْها لكان مُرْسَلاً.

وممَّا يؤكِّد صحةَ هذا التقسيم ووجودَ الفَرْقِ بين الحالتين، قولُ الحافظ ابن رجب: «فأمَّا قولُ الراوي: أنَّ فلاناً قال، فهل يحمل على الاتصال أم لا؟ فهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون ذلك القولُ المحكيُّ عن فلانٍ، أو الفعلُ المحكيُّ عنه بالقول ممَّا يُمكِن أن يكون الراويُ قد شهده وسمعه منه، فهذا حكمُه حكم قول الراوي: قال فلانٌ كذا، أو فعل فلانٌ كذا...

القسم الثاني: أن يكون ذلك القولُ المحكيُّ عن المروي عنه أو الفعل، ممَّا لا يُمكِن أن يكون قد شهده الراوي، مثل أن لا يكون قد أدرك زمانَه، كقول عُرْوَةَ: أنّ عائشة قالت للنبيِّ ﷺ كذا وكذا.

فهل هو مُرْسَلٌ لعدم الإتيان بما يبيِّن أنه رواه عن عائشةَ، أم هو متصلٌ؛ لأن عُرْوَةَ قد عُرِفَ بالرواية عن عائشة، فالظاهرُ أنه سمع ذلك منها. هذا فيه خِلافٌ.

وأمَّا روايةُ عُرْوَةَ عن عائشةَ عن النبيّ ﷺ، وعُرْوَةُ أنَّ عائشةَ قالت للنبيِّ ﷺ، فهذا هو القسم الثاني، وهو الذي أنكر أحمدُ التسويةَ بينهما. والحفَّاظُ كثيراً ما يذكرون مثلَ هذا، ويَعُدُّونه اختلافاً في إرسال الحديث واتصالِه، وهو موجودٌ كثيراً في كلام أحمد وأبي زُرْعَةَ وأبي حاتم والدَّارَقُطْنِيّ وغيرِهم من الأئمَّة.

ومن الناس من يقول هما سواء، كما ذكر ذلك أحمد، وهذا إنما يكون فيمن اشتهر بالرواية عن المحكي قصته كعُرْوَةَ مع عائشة.

أمَّا من لم يُعْرَفْ له سماعٌ عنه، فلا ينبغي أن يحمل على الاتصال، ولا عند من يكتفي بإمكان اللّقي، والبخاري قد يخرج من هذا القسم في صحيحه...» («شرح علل الترمذي» ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٤).

وهذا هو التحقيقُ الذي بيَّنه كذلك الحافظُ العراقيُّ أحَسَن بيانٍ، فقال: «وجملةُ القول فيه: أنَّ الراوي إذا روى قصةً أو واقعةً، فإنْ كان أدرك ما رواه، بأن حكى قصةً وقعت بين يدي النبيِّ ﷺ وبين بعض أصحابه، والراوي لذلك صحابيّ قد أدرك تلك الواقعةَ، حَكمنا لها

بالاتصال، وإنْ لم نعلم أنَّ الصحابي شهد تلك القصةَ، وإنْ علمنا أنه لم يُدرِك الواقعةَ، فهو مُرْسَلُ صحابيٍّ. وإنْ كان الراوي كذلك تابعياً كمحمَّد بن الحَنَفيَّة مثلاً، فهي منقطعةٌ.

وإنْ روى التابعيُّ عن الصحابيِّ قصةً أدرك وقوعَها كان متصلاً، ولو لم يصرِّح بما يقتضي الاتصالَ وأسندها إلى الصحابي بلفظ: أنَّ فلاناً قال، أو بلفظ: قال: قال فلانٌ، فهي متصلةٌ أيضاً كرواية ابن الحَنَفيَّة الأولى عن عَمَّارٍ، بشرط سلامة التابعيِّ من التدليس، وإنْ لم يُدْرِكْها ولا حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعةٌ كرواية ابن الحَنَفيَّة الثانية. فهذا تحقيقُ القول فيه». («التقييد والإيضاح» ص:٨٦، و«التبصرة والتذكرة» ١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

ثم قال العراقي: «وممَّن حكى اتفاق أهل النقل على ذلك، الحافظ عبد الله بن المُوَّاق في كتاب «بغية النقاد». («التقييد والإيضاح» ص:٨٦).

ومِن هؤلاء الأئمَّة أبو عمر الدَّارَقُطني، قال الحافظ العَلائي: «وكذلك قال الدَّارَقُطْنيُّ في الحديث الذي أخرجه مسلمٌ من طريق عَمْرِو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحِمْيري عن ثلاثة من ولد سعد عن أبيهم، قصة مرضه والوصية، ثم من طريق محمد بن سيرين عن حميد عن ثلاثة من ولد سعد أنَّ سعداً.

وجعل هذه الروايةَ مرسلةً لقوله فيها: أنَّ». («جامع التحصيل» ص:١٢٢).

والإمامُ البَيْهَقيُّ كذلك، قال في حديث عِكْرِمَةَ بن عَمَّارٍ عن قَيْس بن طَلْق: «أنَّ طلقاً سأل النبيَّ ﷺ عن الرجل يَمُسُّ ذكرَه وهو في الصَّلاة، فقال: لا بَأْسَ به، إنما هو كبعض جسده» (رواه

أبو داود ١/٤٦، رقم: ١٨٢، والترمذي ١/٥٦، رقم ٨٥).

وإلى هذا التحقيق الذي ذكره الحافظُ ابن رجب والحافظُ العِراقيُّ، ذهب الخطيبُ البغداديُّ (في «الكفاية» ص: ٤٠٦ ـ ٤٠٨)، والحافظ ابن حجر (في «النكت» ص: ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، والسُّيوطي في «تدريب الراوي» ١/٢١٧ ـ ٢١٨)، والشيخ أحمد شاكر (في «شرح ألفية السيوطي»: ٣٢ ـ ٣٣)، وهو الظاهر من كلام عبد الرحمن المُعَلِّمي (كما ذكره في «التنكل» ص: ٢٧٤).

ومِن هنا يُمكِننا تلخيصُ القول في الفرق بين صيغتي «أنَّ» و«عَنْ»، بأنَّ ذلك على قسمين:

١ ـ قسمٌ تتفق فيه «أنَّ» مع «عَنْ»، ولا فَرْقَ بينهما، وهو ما يُمكِن للراوي أن يُدرِكه ويشهده، ويأتي بصيغة «أنَّ»، لكن يسند حكاية القصة وروايتها إلى صاحبها ـ أي شيخه ـ فهنا لا فرقَ بين اللفظتين.

٢ ـ قسمٌ تختلف فيه «أنَّ» عن «عَن»، وهو ما لا يُمكِن للراوي أن يُدرِكه، فهنا تكون روايةُ الراوي بصيغة «عَنْ» متصلةً، مع ملاحظة شرط عدم التدليس، أمَّا روايته بصيغة «أنَّ» فتكون مُرْسَلَةً غير متصلةٍ.

وهذا إذا قرن «أنَّ» بصيغة محتملة كـ: قال، ذكر... أمَّا إذا قرنها بصيغة التحديث، فهي صريحةٌ في التحديث.

٣ ـ كذلك فإنَّ تأثير الخلاف بين الصِّيغتين، إنما يظهر في طبقة التابعين فمن بعدهم فقطْ، أمَّا عند الصحابة، فلا أثرَ لهذا الخلافِ؛ لأن مراسيل الصحابة حُجَّةٌ بالاتفاق، ويظهر الخلافُ فقط في أيِّ مسندٍ من مسانيد الصحابة يكون الحديث؛ لأن صاحب القصة يختلف

باختلاف الصيغتين، وعليه ينبني الخلافُ في أيِّ مسندٍ يكون الحديث.

٤ ـ وهناك فارقٌ آخَرُ بين الصِّيغتين سبق ذكره في بداية البحث، وهو طريقةُ استعمال «أنَّ»، ذلك أنَّ لفظة «عَنْ» تأتي مُجرَّدةً، بينما لفظةُ «أنَّ» لا تأتي مُجَرَّدةً، بل تكون دائماً مقرونةً بغيرها من الصِّيغ، وهذا واضحٌ كما سَبَق.

وأخيراً، وحتى يكون البحثُ بعيداً عن الجانب النظري الجدلي، فإني أختمه بمجموعةٍ من الأمثلة من أسانيد الأحاديث، تبيِّن عملياً الحالاتِ التي تتفق فيها الصِّيغتان، والأخرى التي تختلف فيها، مع ملاحظة اقتران صيغة «أنَّ» دائماً بصيغةٍ معها:

أولاً: أمثلةٌ لعدم الفَرْق بين الصِّيغتين في الاستعمال:

١ ـ قال البخاريُّ: «حَدَّثنا إسماعيلُ قال: حَدَّثني مالكٌ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحة أنَّ أبا مرة مولى عَقِيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقدٍ اللَّيْثي أنَّ رسول الله ﷺ. . . . .الحديث» (انظر كتاب: العلم، باب: من قعد حيث ينتهي به المجلس، برقم: ٦٦).

فقولُ إسحاق هنا: أنَّ أبا مُرَّة أخبره عن أبي واقدٍ، كقوله: عن أبي مُرَّة أخبره عن أبي واقدٍ، فلا فَرْقَ.

٢ ـ وقال البخاري: «حَدَّثنا إسماعيلُ: حَدَّثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عَتيق، عن ابن شهاب، عن هند بنت الحارث الفِراسية أنَّ أمَّ سَلَمة زوج النبيّ ﷺ قالت: استيقظ رسولُ الله ﷺ ليلةً فَزِعاً يقول. . . الحديث». (انظر: كتاب: الفتن، باب: لا يأتي زمان. . .، برقم: ٧٠٦٩).

فهنا أيضاً: قولُ هند أنَّ أمّ سلمة قالت: استيقظ رسول الله ﷺ،

كقولها عن أمّ سلمة قالت: استيقظ رسولُ الله ﷺ.

٣ ـ وقال ابنُ ماجَهْ: «حَدَّثنا محمَّدُ بن رُمْحٍ: أخبرنا اللَّيْثُ بن سعد، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن بُكَيْر بن عبد الله عن المُنذِر بن المُغِيْرَة، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر أنَّ فاطمة بنت أبي حُبَيْش حَدَّثتْه أنها أتتْ رسولَ الله ﷺ... الحديث» (انظر: كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة...، برقم: ٦٢٠).

وكذلك هنا: قولُ عُرْوَةَ أنَّ فاطمةَ حَدَّثتْه أنها أتت رسولَ الله ﷺ، كقوله عن فاطمة حَدَّثته أنها أتت رسولَ الله ﷺ.

ثانياً: أمثلة لوجود الفرق بين استعمال اللفظتين:

١ ـ قال البخاريُّ: «حَدَّثنا أحمدُ بن محمد: أخبرنا عبدُ الله: أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ أنَّ عِكْرِمَةَ بن خالدٍ سأل ابنَ عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن العُمْرَة قبل الحج... الحديث». (انظر: كتاب: العمرة، باب: من اعتمر قبل الحج، ، برقم: ١٧٧٤).

فقولُ ابن جريج: أنَّ عِكْرِمَة سأل ابنَ عمر، ليس كقوله: عن عِكْرِمَةَ سألتُ ابنَ عمر، ففي الحالة الأولى «أنَّ» يكون ابن جريج أسند الحكايةَ لنفسه وهو لم يشهدها، وفي الحالة الثانية «عَنْ» يكون أسندها لعِكرِمَة، وهذا هو الفَرْقُ.

ولهذا قال الحافظُ ابن حجر: «هذا السِّياق يقتضي أنَّ هذا الإسنادَ مُرْسَلٌ؛ لأن ابن جريج لم يُدْرك زمانَ سؤال عِكْرِمَةَ لابن عُمَرَ، ولهذا استظهر البخاريُّ بالتعليق عن ابن إسحاق» (فتح الباري: ٣/ ٥٩٩)، قال البخاري: «وقال إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق: حَدَّثَني عِكْرِمَةُ بن خالد سألتُ ابنَ عمر... مثله» (فتح الباري: ٣/ ٥٩٩).

فأكَّد بهذا ثبوت سؤال عِكْرِمَةَ لابن عُمَرَ عن العمرة قبل الحَجِّ.

٢ ـ قال البخاريُّ: «حَدَّثنا أبو نعيم: حَدَّثَنا أبو الأشهب عن الحسن، أنَّ عبيد الله بن زِيَاد عادَ مَعقِلَ بن يَسَار في مرضه الذي ماتَ فيه..

حَدَّثنا إسحاقُ بن منصور: أخبرنا حسينٌ الجُعْفِيّ: قال زائدة ذكره هشام عن الحسن قال: أتينا مَعْقِلَ بن يَسَارٍ نعوده فدخل علينا عبيدُ الله فقال له مَعْقِلٌ..» (انظر: كتاب: الأحكام، باب: من استرعىٰ رعيةً...، برقم: ٧١٥٠ ـ ٧١٥١).

فهذا مثالٌ آخر لاختلاف صيغة «أنَّ» عن صيغة «عَنْ» في الاستعمال مع اتصال الخبر، لإدراك الراوي ـ وهو الحسن هنا ـ للقصة التي رواها. يقول الحافظُ ابن حجر: «ووقع في رواية هشام.... ما يَدُلُّ على أنَّ الحسن حَضَر ذلك من عبيد الله بن زياد عند مَعْقِل».

فهنا: عن الحسن أنَّ عبيد الله عاد مَعْقِلاً، لا يكون كقوله: عن الحسن عن عبيد الله عُدْتُ مَعْقِلاً، ففي الأولى الحسن هو صاحبُ القصة والحكاية، بينما في الثانية صاحبُها عبيد الله.

٣ ـ وقال البخاريُّ: «حَدَّثنا عبدُ العزيز بن عبد الله الأوَيْسيُّ: حَدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عليٍّ بن حسين أنَّ النبيّ ﷺ أتَتْهُ صفيةُ بنت حُيَيٍّ.... الحديث.

رواه شعيبٌ وابنُ مسافر وابن أبي عَتيق وإسحاق بن يحيى، عن الزهريِّ عن عليٍّ، ـ يعني ابن حسين ـ عن صفية عن النبيِّ ﷺ» (انظر: كتاب: الفتن، باب: خروج النار، برقم: ٧١٧١).

فالإسنادُ الأوَّلُ الذي فيه صيغة «أنَّ» يختلف عن الإسناد الثاني

الذي فيه صيغة «عَنْ»، فالثاني موصولٌ، لكن الأول صورته منقطعةٌ، لعَدَمِ إدراكِ الراوي وهو عليُّ بن حسين لقصَّة صفية.

وهذا من الأمثلة التي يقع فيها التساهُلُ في هذه العبارات، كما سبق من قول الإمام أحمد والحافظ ابن رجب؛ لأن الإسناد الثاني يَدُلُّ على أنَّ (عليَّ بن حسين) إنما أخذ القصةَ عن صفية، رضي الله عنها. يقول الحافظُ ابن حجر عن الإسناد الأول: «هذا صورتُه مُرْسَلٌ، ومن ثَمَّ عَقَّبه البخاريُّ بقوله: «رواه شعيبٌ وابن مسافر وابن أبي عَتيق وإسحاق بن يحيى عن الزهريِّ عن عليٍّ ـ أي ابن حسين ـ، عن صفية». يعني فوصلوه، فتحمل روايةُ إبراهيم بن سعد على أنَّ عليَّ بن حسين تلقَّاه عن صفية...». (فتح الباري: ١٣/ ١٦٢).

٤ ـ ومَثَّلَ أبو بكر الخطيب البغدادي لهذا، بحديث الوضوء للجنب قبل النوم: فرواه من طريق أيُّوب، عن نافع، عن ابن عُمَرَ، عن عُمَرَ أنه سأل النبيَّ ﷺ أيَرْقُدُ أحدُنا، وهو جنبٌ، قال: نعم، إذا توضَّأ أحَدُكم فَلْيَرْقد وهو جنبٌ». (رواه البخاري (رقم: ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠)، ومسلم (٣٠٦)، وغيرهما). (استفدنا في البحث من كتاب «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» للأستاذ صالح بن سعيد عومار الجزائري).

أَنَّ فُلَاناً أَخْبَرَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أَنَّ فُلَاناً حَدَّثَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أَنَّ فُلَاناً قَالَ:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

إنَّ هذا الحديثَ مِن مَناكِير فُلاَنٍ، أو مِنْ أَنْكَرِ ما رَوَاهُ فُلاَنٌ:

انظر: «أَنكَرُ ما رواه فلانٌ كذا».

إنَّه لَيْسَ مِثْلَ فُلاَنٍ/ أو إنَّ غَيْرَهُ أَحَبُّ إلَيَّ:

كثيراً ما يقول أئمَّةُ الجَرْح و التعديل في حقِّ راوٍ: «إنَّه ليس مثل فلانٍ»، كقول الإمام أحمد بن حنبل في (عبد الله بن عُمَر العُمَري): إنَّه ليس مثلَ أخيه» ـ أي: عُبَيْدِ الله بن عُمَر العُمَري (انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ١٤١) و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٢٩).

أو «إنَّ غيرَهُ أَحَبُّ إليَّ كقول الإمام أحمد نفسه ـ كما حكاه العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (١/ ١٣٢) ـ في (أَزهر بن سعد السَمَّان): «ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر» (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٣٢٠).

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنوي: «... وهذا كلُّه ليس بجَرْحٍ» (انظر: «الرفع والتكميل» ص: ٢٦١).

أَنَا:

مختصرٌ من لفظ التحمُّل والأداء: «أَخْبَرَنا»، وقيل: ولا تحسن زيادة الباء قبل النُّون، وإنْ فعله البَيْهَقيُّ وغيرُه، لئلاَّ يلتبس برمز «حَدَّثَنا».

الأَنْأَنَة:

انظر: «المُؤَنَّن» في حرف الميم.

أَنْبَأَنَا:

مِن ألفاظ التحمُّلِ سَمَاعاً من الشيخ، لكنَّه قليلُ الاستعمال. قيل: تُطْلَق علىٰ القراءة علىٰ الشيخ، اشتهر استعمالُها في الإجازة، ويستعمله الراوي إذا كان معه زميلٌ آخر.

أَنْبَأَنَا إِجَازَةً:

من ألفاظ التحمُّل سَمَاعاً من الشيخ، مع التصريح بالإجازة، وهو من استخدام الإمام البَيْهَقي رحمه الله تعالى. (انظر: «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

أَنْبَأَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ وأنا أَسْمَعُ:

من ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

أَنْبَأَنِي:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، لكنَّه قليلُ الاستعمال.

أَنْبَأَنِي إِجَازَةً:

من ألفاظ التحمُّل سماعاً من الشيخ مع التصريح بالإجازة.

وهو من استخدام الإمام البَيْهقي رحمه الله تعالى. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

الانْتِخَابُ:

لغةً: مصدر «انْتَخَبَ» الشيءَ: أي اختاره، والانتخابُ: الاختيار والانتقاء.

واصطلاحاً: هو اختيارُ الطالبِ بعضَ أحاديث الشيخ ليَسْمَعها ويَكْتبها عنه.

قال الخطيبُ البغدادي: «إذا كان المحدِّثُ مُكْثِراً، وفي الرواية متعسِّراً، فينبغي للطالب أن يَنتقيَ حديثَه ويَنتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنَّب المُعَادَ من روايته.

هذا حكمُ الواردين من الغُرَباء الذين لا يُمكِنهم الإقامةُ والثواء،

وأمَّا من لم يتميَّز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يُشارِك في روايته مما ينفرد به، فالأولى أن يكتب حديثَه على الاستيعاب دون الانتخاب والانتقاء». (انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

انْتَهَى اللَّحَقُ:

عبارةٌ كَتَبها بعضُ المحدِّثين في انتهاء اللَّحَق الساقط من مَتْن الكتاب بدلاً من «صَحَّ».

انظر: «اللَّحق» في حرف اللَّام.

الأَنْسَاب:

واحدة «النَّسَب» وهو: القَرَابَة، ويكون بالآباء وإلى البلاد، وفي الصناعة.

(النَّسَبُ) تكون إلى القَبيلةِ أو الجَدِّ أو البلدِ أو الصَّنْعَةِ أو غيرِ ذلك، وهي واقعةٌ في الرُّواةِ على الوجوهِ المختلفةِ.

من أمثلتها:

(الأَشْجَعِيُّ) يَروِي عنه أبو النَّضْرِ هاشِمُ بنُ القاسِمِ وطَبَقَتُه، هو: عُبَيْدُ الله بنُ عُبَيْدِ الرحمنِ، ونسبته إلى القبيلة.

(المَسْعُوْدِيُّ) يَروي عنه أبو نُعَيْم الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ وطَبَقَتُه، هو: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ، ونسبته إلى الجَدِّ.

(الفِرْيَابي) مِن أصحاب سُفيان الثَّوريِّ، هو: محمَّدُ بن يوسف، ونسبته إلى البلد.

(المُجْمِر) من أصحاب أبي هُرَيْرة، هو: نُعَيْمُ بن عبدِ الله، ونسبته إلى صَنْعَةٍ، وهي تجميرُ المسجدِ، أي: تطييبه بالبَخُورِ.

وما مِن راوٍ إلَّا وله نِسْبَةٌ، وليس يَعني الباحثَ في الرِّجالِ معرفةُ

ذلك إلاَّ بمقدارِ ما يُفيد في التعريفِ بشخصيةِ الرَّاوي.

كذلك المقصودُ هاهنا: من يأتي مِن الرُّواةِ في الأسانيدِ بنَسَبِه فقطْ، أو بنَسَبِه مع علامةٍ لا تُساعِد في تمييزِه، أمَّا من يأتي اسْمُه مقروناً بنَسَبِه، وهو كثيرٌ في الرُّواةِ جِداً، فهذا ليس مَعْنِيًّا بهذه الدَّلالةِ لإمكانِ الوُقوف عليه بطريقٍ سَهْلَةٍ.

الطريقُ إلى تمييزِها:

بالنَّظَرِ فيما يأتي:

١ ـ فَصْلٍ خاصٍّ في (الأنْساب) في أواخرِ «تهذيب الكمال» وفروعِهِ، وذلك إذا كان الرَّاوي مِن شَرْطِ «التَّهذيب».

٢ ـ كُتُبٍ مخصوصةٍ مؤلَّفةٍ في (الأنساب) رُتِّبَتْ على حروفِ المُعْجَم.

وليس فيها أفْضَلُ ولا أجْمَعُ مِن كتاب «الأنْساب» للحافِظِ أبي سَعْدٍ السَّمْعاني (المتوفَّى سنة: ٥٦٢ هـ).

لكنَّك قد لا تَقِفُ على بُغْيَتِك فيه، فإنَّه يذْكُرُ النِّسْبَةَ ويَذْكُرُ أمْثِلَةً مِمَّن يندرج تحتَها من الرُّواةِ أو غيرِهم، ولا يستقصي.

٣ ـ يقع في (الأنساب) الاشتباهُ كثيراً في الرَّسْم والضَّبْطِ، فربَّما وَجَدْتَ بُغْيَتَك في كُتُبِ (المُشْتَبِه)، تمييز الأسماء.

٤ ـ إن وَقَعَت النِّسْبَةُ إلى بلدٍ، فارْجِعْ إلى اسم ذلك البلدِ في «مُعْجَم البُلْدان» للعلاَّمةِ المؤرِّخ ياقُوْت الحَمَويِّ (المتوفَّىٰ سنة: ٦٢٦ هـ).

الانْقِطَاعُ:

انظر: «المُنْقَطع» في حرف الميم.

الإِنْكَارُ:

انظر: «المُنْكَر» في حرف الميم.

أَنْكَر ما رَوَاهُ فُلَانٌ:

قال المحدِّثُ الفقيه الشيخ ظَفَر أحمد العثماني التَهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«إذا قالوا: (أَنْكَرَ ما رَواه فلانٌ كذا) لا يَلْزَم منه ضَعْفُ الحديث ولا ضَعْفُ راويه، فإنهم ربَّما يُطْلِقون هذا اللفظَ على الحديث الحَسَن والصحيح أيضاً بمجرَّد تفرُّد راويه». («قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٧٣).

وقال الحافظُ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢١٤): «وقع في عباراتهم: (أَنْكَرَ ما رواه فلانٌ كذا)، وإنْ لم يكن ذلك الحديثُ ضعيفاً، وقال ابن عَدِي: (أَنكر ما روى بُرَيْدُ بن عبد الله بن أبي بُرْدَة): «إنَّ الله عزَّ وجلَّ إذا أَرَادَ رحمةً بأُمَّةٍ من عباده قَبَضَ نَبِيَّها قَبْلَها». (أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة...، برقم ٢٢٨٨).

قال: وهذا طريقٌ حسنٌ، رواتُه ثقاتٌ.

وقد أَدخله قومٌ في صحاحهم.

وقال الحافظُ الذهبيُّ: «أَنْكَرُ ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديثُ حفظِ القرآن يعني حديث دعاء حفظ القرآن، وهو الحديث الطويل الذي فيه شكوى سيدنا علي بن طالب رضي الله عنه عن تفلُّتِ القرآن من صدره، وتعليم الرسول ﷺ له أن يُصَلِّي أربع ركعاتٍ في

ليلةِ الجمعة آخرِها أو وسطِها أو أوَّلها إنْ لم يستطع، ثم يدعو بالدعاء. . .

وقد أخرجه الترمذي في أبواب الدعاء، باب في دعاء الحفظ، برقم (٣٥٧٠)، والحاكمُ في «المستدرك» وتعقَّبه الذهبيُّ فقال: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ شاذٌّ أخافُ أن يكون موضوعاً!»، وهو عند الترمذي وحَسَّنه، وصَحَّحه الحاكمُ على شرط الشيخَيْن». («تدريب الراوي» ١/ ٢٤١).

تنبيـــــه:

تمثل الحافظ السيوطي رحمه الله بعبارة الحافظ الذهبي في الوليد بن مسلم غير مستقيم؛ لأنَّ مراد الذهبي هنا هو: أنَّ هذا الحديثَ أضْعَفُ ما رواه الوليدُ بن مسلم، بدليل حُكْمه على هذا الحديث في «المستدرك» بقوله: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ شاذٌّ، أخاف أن يكون موضوعاً»!.

قال الشيخ ظفر أحمد العثماني التَهانَوِيُّ:

«فلا تَغْتَرَّ بقول الذهبي في «الميزان» وابن عدي في «الكامل»: (إنَّ هذا الحديث مِن مَنَاكير فلانٍ)، أو (مِنْ أَنْكَرِ ما رَواه) ولا تَحْكُم عليه بالضَّعْف بمجرَّد هذا القول؛ لأنهم يريدون بذلك كونَه متفرِّداً به فحسب، قال الحافظُ في «مقدِّمة الفتح»: مِن عادته ـ أي ابن عدي ـ أن يُخرِج الأحاديثَ التي أُنكِرتْ على الثقة أو على غير الثقة». (انظر «قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

أَنْوَاعُ (أَوْ طُرُق) تَحَمُّلِ الْحَدِيْث وأدائه:

وهي ثمانية:

١ ـ السَّمَاعُ.

٢ ـ العَرْضُ.

٣ ـ الإجازة.

٤ ـ المُنَاوَلَة.

٥ ـ المُكاتَبة.

٦ ـ إعلامُ الشيخ (أو الإعلام).

٧ ـ الوَصِيَّة.

٨ ـ الوِجَادَة.

انظر تعريفات هذه الأنواع كلِّها في حروفها.

أَنْوَاعُ الرِّوَايَةِ:

هي الاتصالُ والانقطاعُ ونحوها.

الأَوابِدُ:

لغةً: جمع «آبِدَة» وهي الأمرُ العظيمُ يُنْفَر منه ويُسْتَوْحَشُ.

والآبدة: الداهية تبقى على الأبَد، والكلمة والفعلة الغريبة. (لسان العرب).

واصطلاحاً: يُرَادُ بهذه اللَّفْظَةِ: المُنْكَرات، والمتروكات، والموضوعات؛ ذلك بحسب حال المُترجَم له.

وأول من وقفتُ عليه من النقاد الذين استعملوا هذه الكلمةَ الإمام يحيى بن معين، حيث استعملها في تجريح (الحسن بن ذكوان أبي سلمة البصري)، فقد نقل الذهبيُّ عنه أنه قال ـ أي ابن معين ـ: كان صاحبَ أوابد. («ميزان الاعتدال»: ١/ ٤٩٠).

والذي نقله عنه ابنُ حجر «صاحب الأوابد منكر الحديث،

وضَعَّفَهُ» («تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٧٧).

ولم ينفرد ابنُ معين في تضعيفه، بل ضَعَّفه أيضاً ابن المديني، وأحمد ابن حنبل وقال عنه: «أحاديثه أباطيل».

وأبو حاتم، وقال عنه: «ليس بالقويِّ» وكذا قال النسائي.

وقال الذهبي: «صالح الحديث». («تهذيب الكمال» ١/ ٢٦١).

وممن استعمل هذه العبارةَ في التجريح أبو زُرْعة الرازي في تجريح (الوليد بن سلمة الطبري الأزدي).

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زُرْعة عنه؟ فقال: «آه آه أتينا ابنَه وكان صدوقاً وكان يحدِّث بأحاديثَ مستقيمةٍ، فلمَّا أخذ في أحاديث أبيه جاء يعني بالأوابد» («الجرح والتعديل»: ٤/ ق ٢/ ٧).

وهكذا نجد أبا زرعة فصَّل وبيَّن في أمرِهما ـ الوليد وابنه إبراهيم ـ فنعت إبراهيم بالصدق فقال: «كان صدوقاً» وذلك في روايته عن غير أبيه، أمَّا إذا حدَّث عن أبيه فلا يعتبر بتلك الأحاديث المروية عنه، وسببها ليس إبراهيم نفسه بل والده؛ لأن أسانيد أحاديثه التي يرويها عامتها غيرُ محفوظةٍ، وقولُ ابن حِبّان يُشبه قولَ أبي زرعة، فقد رضيَ برواية إبراهيم، عن غير أبيه. (الكامل: ٧/ ٣٥٣٩).

أمَّا الوليد بن سلمة والده فقال فيه: «كان ممن يضع الحديثَ على الثقات، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال». (المجروحين: ٣/ ٨٠).

وكذَّبه عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث (الجرح والتعديل: ٤/ ق ٢/ ٧).

وقال الدارقطني: متروكٌ ذاهبُ الحديث (لسان الميزان: ٦/ ٢٢٢).

وممن استعمل هذه العبارةَ أبو داود السِّجِسْتاني في تجريح

(السَّرِيّ بن إسماعيل الكوفي ابن عمّ الشعبي).

روى الآجُرِّيُّ، عن أبي داود أنه قال عنه: «ضعيفٌ متروكُ الحديث جيء عن الشعبي بأوابد». (تهذيب الكمال: ١/ ٤٦٧).

وأبو داود يقصد بالأوابد المُنْكَرات من الأحاديث، وهذا ما ذكره ابنُ عدي حيث قال في ترجَمته: «وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحدٌ، خاصةً عن الشعبي فإنَّ أحاديثه عنه مُنْكَراتٌ لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب». (الكامل: ٣/ ١٢٩٦).

واستعمل هذا التعبيرَ ابن حبان في تجريح بعض الرواة، واستعماله غالباً ما يكون مقروناً بلفظ آخر يوضِّح مرادَه فيه فمثلاً قال في:

١ ـ أحمد بن سَمُرَة بن أبي سَمُرَة، يروي عن الثقات الأوابد والطَّامات لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحال (المجروحين: ١/ ١٤٠).

٢ ـ أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدَّب يعرف بالهشيمي، يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطَّامات (المجروحين: ١/ ١٥٢).

٣ ـ إسرائيل بن حاتم المَرْوَزي ابن عبد الله، شيخٌ يروي عن مقاتل بن حِبّان الموضوعات، وعن غيره من الثقات الأوابد والطَّامات (المجروحين: ١/ ١٧٧).

٤ ـ إبراهيم بن أبي حَيَّة ـ اليسع بن أسعد ـ يروي عن جعفر بن محمد وهشام بن عروة مناكيرَ وأوابد، تسبق إلى القلب أنه المتعمّد لها (المجروحين: ١/ ١٠٣).

واستعمل الحافظُ الذهبي هذا التعبيرَ في تجريح طائفةٍ من الرواة فقال في:

١ ـ إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني، أبي يعقوب المدني (المتوفى

سنة: ٢١٦هـ) روى عن مالكٍ، وغيره صاحب أوابد. («ميزان الاعتدال»: ١/ ١٧٩).

وأراد الذهبيُّ بـ: «الأوابد» الأحاديث الشاذَّة المُنْكَرَة، ومن هذه الأحاديث المنكرة حديثٌ رواه عن مالك، عن يحيى بن محمد بن طحلاء، عن أبيه عن عمر أنَّ النبي ﷺ قال: «أحَبُّ البيوت إلى الله بيتٌ فيه يتيمٌ مكرَّمٌ» (الضعفاء: للعقيلي: ١/ ٩٨).

٢ ـ علي بن يَزْدَاد الجرجاني قال عنه: «مُتَّهمٌ، روى عن الثقات أوابدَ» (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٦٣).

٣ ـ عمر بن أبي عمر الكَلَاعي، شيخٌ لبقيَّة قال عنه: «لبقية عنه عجائب وأوابد». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٢١٥).

٤ ـ أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَريط شيخ الطبراني (المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ) «ساقط ذو أوابد» (المغني في الضعفاء: ١/ ٣٤).

أَوْثَقُ النَّاسِ:

وهو من أَرْفَعِ مراتب التعديل، وأحد المراتب التي زَادها الحافظُ ابن حجر، ومثله: «أَثْبَتُ النَّاس»، و«إليه المنتهى في التثبُّت»، ويأتي بَعْده من كُرِّر وَصْفُه مثل: «ثِقَة ثقة» و«ثقة عَدْل» و«ثقة حافظ».

حكمه:

يُحْتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ بهٰذا اللَّفْظِ.

أَوْرَدَ الْمُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره دُون السَّند في كتابه، لا في محادثته.

أَوْسَاطُ التَّابِعِيْنَ:

انظر: «التابعين». في حرف التَّاء.

أَوْسَاطُ الصَّحَابَةِ:

انظر: «الصحابة». في حرف الصَّاد.

أَوْطَانُ الرَّوَاةِ وبُلْدَانِهِمْ:

لغةً: الأوطان: جمع «وطَنْ»: وهو المنزل الذي يُقيم فيه الإنسانُ، فالوَطن: منزل الإقامة. (القاموس المحيط).

وقال الحافظُ السَّخَاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٠): «الأوطان: جمع (وَطَنٍ)، وهو مَحَلُّ الإنسان: من بلدةٍ، أو ضَيْعَةٍ، أو سِكَّةٍ ـ وهي الزُّقَاق ـ أو نحوها».

واصطلاحاً: هو معرفة أَوْطان الرُّواة، وأقاليمهم، وبُلْدانهم التي وُلدوا فيها، أو أقاموا فيها. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠٤، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٣٤، و«فتح المغيث» ٣/ ٣٥٩).

وقد كانت العربُ إنّما تَنْتَسِب إلى قبائلها، فلمَّا جاء الإسلامُ وغَلَب عليهم سكنى القُرَى والمَدَائن حَدَثَ فيما بينهم الانتسابُ إلى الأوطان كما كانت العَجَمُ تَنْتَسِبُ.

والمُقَرَّر في العُرْف في هذا: أنَّ من كان من قريةٍ فله الانتسابُ إليها بعينها، وإلى مدينتها إن شاء أو إقليمها، ومن كان من بلدةٍ ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتسابُ إلى أيِّهما شاءَ، والأَحْسَنُ أنْ يَذْكُرهما فيقول مثلاً: «الشامِيُّ ثم العِرَاقيُّ» و«الكُوْفيُّ ثم المَدَنِيُّ». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٨).

وقال بعضُ العلماء: إنما يسوغ الانتسابُ إلى البلد إذا أقام فيه

أربع سنين فأكثر. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢٣٢).

فوائده:

ومن فوائده: التمييزُ بين الاسمَيْن المُتَّفِقَين في اللفظ إذا كان من بلدَيْن مختلفَيْن. (انظر «الباعث الحثيث» ص: ٢٣٢).

ومنها: معرفةُ شيخ الرَّاوي، فربَّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه تعيَّن بَلَدِيُّه غالباً، وهذا مُهِمٌّ جليلٌ، فضلاً عن تعيينِ شخصِ الراوي أيضاً ـ كما سبق آنفاً ـ وتمييزه عمَّن يُشابِهُه في الاسم.

وقد يتعيَّن بهذا العلمِ المُهْمَلُ، ويَظْهَر الراوي المدلِّسُ، ويُعْلَم تلاقي الرواة، وقد يتبيَّن به ما وقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي. (انظر «منهج النقد في علم الحديث» ص: ١٧٨).

مثالُ ذلك: (مَعْمَر بن راشد الإمام) قال فيه يعقوبُ بن شيبة: «سَمَاعُ أهل البَصْرة من مَعْمَر حين قَدِمَ عليهم فيه اضطرابٌ؛ لأنَّ كُتبه لم تكن معه». (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢).

أشهر المؤلَّفات فيه:

١ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمَّد بن سَعْد بن مَنيع البَصْري، (المتوفَّى سنة: ٢٣٠ هـ).

٢ ـ **الأنساب**: لعبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني، (المتوفَّى سنة: ٥٦٢ هـ).

٣ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير علي بن محمَّد بن عبد الكريم الجَزَري، (المتوفَّى سنة: ٦٣٠ هـ). وهو كما يَدُلُّ عليه عنوانُه تهذيبُ «الأنساب» للسَّمْعاني المذكور آنفاً، رتَّبه ابنُ الأثير على الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الحرف الأوَّل وفي الحرف الثاني من النسبة.

٤ ـ أسماء القبائل وأنسابها: للعلاَّمة مُعِزّ الدين محمَّد المَهْدي الحسيني، الشهير بالقَزْويني، (المتوفَّىٰ سنة: ١٣٠٠ هـ).

أوْ كما قالَ:

قال الإمام النَّوَوِي رحمه الله تعالى:

«ينبغي للرَّاوي، وقارىء الحديث إذا اشْتَبَهَ عليه لفظةٌ فقرأها على الشَّكِّ أن يقول عَقيبه: (أو كما قالَ).

وكذا يُسْتَحَبُّ لمَن رَوى بالمعنى أن يقول بعده: «أَوْ كما قالَ» أو نحو هذا. (انظر: «قواعد التحديث» ص: ٢١٩).

وكان قومٌ من الصحابة يَفعلون ذلك وهم أعْلَمُ الناس بمعاني الكلام خوفاً من الزَّلَل لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر.

وقد روى الإمامُ أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي في سننه آثاراً كثيرةً في ذلك، أسوق منها هنا البعضَ، قال:

١ ـ أَخْبَرَنا عثمانُ بن محمَّد: ثنا إسماعيل، عن أيوبَ، عن محمَّد قال: كان أَنَسٌ إذا حَدَّث عن رسول الله ﷺ حديثاً قال: «أو كما قال رسول الله ﷺ». (أخرجه في المقدمة، في باب من هاب الفتيا مخافة السقط برقم: ٢٨٢).

٢ ـ أَخْبَرَنا محمَّدُ بن كثير عن الأَوْزاعي، عن إسماعيل بن عبيد الله قال: كان أبو الدَّرْدَاء إذا حَدَّث بحديثٍ عن رسول الله ﷺ قال: «هذا، أو نَحْوُه، أو: شِبْهُه، أو شَكْلُه». (أخرجه في المقدِّمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط، برقم: ٢٧٣).

٣ ـ أَخْبَرَنا يزيدُ بن هارون: أنا أَشْعَثُ، عن الشَّعْبِيِّ وابن سِيْرين: أنَّ مسعوداً كان إذا حَدَّث عن رسول الله ﷺ في الأيَّام

تَرَبَّدَ وَجْهُه، وقال: «هكذا أو نَحْوُه، هكذا أو نَحْوُه». (أخرجه في المقدِّمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط، برقم: ٢٧٦).

أَوْمَأَ إِليَّ فيه:

لغـةً: الإيماء: الإشارة بالأعضاء كالرأس، واليد، والعين، والحاجب.

يُقال: أَوْمَأْتُ إليه أُوْمِيءُ، و: وَمَأْتُ لغةٌ فيه. («النهاية في غريب الحديث» ١/ ٨١).

واصطلاحاً: هذه من عبارات الجَرْح الشديد، يعني الراوي لا يَحترِزُ عن لسانه، كنايةً عن أنَّه يضع الحديثَ ويكذِّبُ على رسول الله ﷺ.

وقد وُصِف كثيرون بذلك، ومنهم:

١ ـ سَلْم بن سالم البَلْخِيُّ الزاهد (المتوفىٰ سنة: ١٩٦ هـ):

قال ابنُ أبي حاتم سمعتُ أبا زُرْعَةَ يقول: «ما أعْلَمُ أني حَدَّثْتُ عن سَلْم بن سالم إلَّا أظُنّه مَرَّةً».

قال ابنُ أبي حاتم، قلتُ: كيف كان في الحديث؟

قال: لا يُكْتَبُ حديثُه، كان مُرْجِئاً، وكان لا ـ وأَومَأ بيده إلى فيه ـ يعني لا يَصْدُق». (انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٢٦٧).

٢ ـ رَبَاح بن عبيد الله بن عُمَر العُمَري:

قال البَرْذَعيُّ: قلتُ لأبي زُرْعَة: رَبَاح بن عبيد الله؟

فقال: كان أحمدُ بن حنبل يقول: وأشار أبو زُرْعَة بيده إلى لسانه ـ أي: أنَّه كذَّابٌ ـ القائل: «أي أنَّه كذَّابٌ» البَرْذَعي، ثم قال لي أبو زُرْعَة: مُنْكَرُ الحديث، يحدِّث عن سُهَيْل عن أبيه، عن

أبي هريرة: «بِئْسَ الشِّعْبُ جِيَادٌ»، لا أَصْلَ له عندي. (انظر: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي» ص: ٣٦٠).

أَوْهَىٰ الأَسَانيد:

أي: أَضْعَفُها، وقد خاضَ في ذلك الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٦ ـ ٥٨)، ولكنه قَيَّد ذلك بأشخاصٍ مُعَيَّنين، فذكر:

١ ـ **أَوْهَى أسانيدِ أهل البيت**: عَمْرو بن شُمَّر، عن جابر الجَعْفِي، عن الحارث الأَعْوَر، عن عليٍّ.

وأوهى أسانيد أبي بكر الصِّدِّيق: صَدَقة بن موسى الدَّقيقي، عن فَرْقَد السَّبخي، عن مُرَّة الطيب، عن أبي بكر الصِّدِّيق.

وأَوهى أسانيد العُمَرِيِّين: محمَّدُ بن القاسم بن عبد الله بن عُمَر بن حَفْص بن عاصم بن عُمَرَ، عن أبيه، عن جَدِّه، فإنَّ محمَّداً والقاسم وعبد الله لم يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السَّرِيُّ بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأَوْدِي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأَوْهى أسانيد عائشة: نسخةٌ عند البَصْرِيين، عن الحارث بن شِبْل، عن أمِّ الكِنْدِيَّة، عن عائشة.

وأَوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريكٌ عن أبي فَزَارة، عن أبي زيد، عن عبد الله، إلَّا أنَّ أبا فزارة، راشد بن كَيْسان كُوْفِيٌّ ثقةٌ.

وأَوهى أسانيد أَنَسِ بن مالكٍ: داودُ بن المُحَبَّر بن قَحْذَم عن أبيه، عن أَبَان بن أبي عَيَّاش، عن أنسٍ.

وأَوهى أسانيد المَكِّيِّين: عبدُ الله بن مَيْمون القَدَّاح عن

شهاب بن خِرَاش، عن إبراهيم بن يزيد الخُوْزِي، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس.

وأَوهى أسانيد اليَمَانيين: حَفْصُ بن عُمَر العَدَني عن الحَكَم بن أَبَان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس.

وأَوهى أسانيد المِصْرِيِّين: أحمدُ بن محمَّد بن الحَجَّاج بن رِشْدين بن سعد عن أبيه، عن جَدِّه، عن قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيْوَئيل، عن كلٍّ من روى عنه فإنها نسخةٌ كبيرةٌ.

وأَوهى أسانيد الشاميين: محمدُ بن قَيْس المَصْلوب عن عُبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أُمَامَة.

وأَوهى أسانيد الخُرَاسانيين: عبدُ الله بن عبد الرحمن بن مَلِيْحَة عن نَهْشَل بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عبَّاس».

أَهْلُ الأَهْوَاء:

هم أهلُ القبلة الذين لا يكون معتقدُهم مثل معتقد أهل السُّنّة؛ كالرَّوافض، والخوارج، والقَدَريَّة، والمُشَبِّهَة، وكلّ منهم اثنىٰ عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين. (أنظر: كتاب «التعريفات» للجرجاني ص: ٩٨).

أَهْلُ الْحَدِيْثِ: (تعريفٌ عامٌّ):

يقول شيخُ الإسلام الإمام ابن تَيْمِيَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في عامة المُرَاد بـ «أهل الحديث»:

«نحن لا نعني بـ (أهل الحديث) المقتصرين على سَمَاعِه، أو كتابتِه، أو روايتِه، بل نَعني بهم: كلَّ من كان أَحَقَّ بحفظه، ومعرفتِه، وفهمِه ظاهراً وباطناً، واتِّباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن».

وقال: «وأَدْنى خصلةٍ هؤلاء: محبَّة القرآن والحديث، والبحثُ عنهما، وعن معانيهما، والعملُ بما علموا من موجبها، وفقهاء الحديث أَخْبَرُ بالرَّسول ﷺ من فقهاء غيرهم».

وقال: (أهلُ الحديث) هم الذين قال فيهم رسولُ الله ﷺ: «ما أَنا عليه وأَصْحَابي»، وفي رواية: «هي الجَمَاعَةُ، يَدُ اللهِ على الجَمَاعَةِ» (مجموع فتاوىٰ ابن تيمية: ٤/ ٩٥).

و(أهل الحديث) هم خيرُ أهل الدنيا كما قال حَفْصُ بن غياث. (انظر: «الإلماع» للقاضي عياض، ص: ٢٧).

وقال الإمامُ الشافعي: «إذا رأيتُ صاحبَ حديثٍ فكأنِّي رأيتُ رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ، هو بمنزلته».

وقال: جَزاه الله عنَّا خيراً؛ أنَّهم حَفِظوا لنا الأَصْلَ، فلهم علينا فضلٌ». (انظر «مسألة العُلو والنزول» ص: ٤٥).

وقال الإمامُ عليُّ بن المَدِيني: «ليس قومٌ خيراً من أصحاب الحديث، النَّاسُ في طلب الدنيا، وهم في إقامة الدِّين [أي: السُّنَّةِ]». (انظر: «مسألة العلو والنزول» ص: ٤٥).

وقال الحافظ ابنُ رَجب الحنبلي: «أهلُ الحديث هم المَرْجِعُ في معرفة الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه». (انظر: «جامع العلوم والحِكَم» ٢/ ١٠٥).

وقد دعا النبيُّ ﷺ بالنَّضَارة لمن يشتغل بعلم الحديث حفظاً وتبليغاً وفِقْهاً فقال: «نَضَّر الله امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حديثاً فحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فِقْهٍ لَيْسَ بفَقِيْهٍ». (أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على العلم، برقم: ٢٦٥٦).

أمَّا في هٰذا العصر فيُطْلَق (أهل الحديث) على جماعةٍ لا يقلِّدون أحداً من المذاهب الأربعة المتبوعة، منهم: الشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنُّوجي، (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٧ هـ)، والمحدِّث الشيخ محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُوري، (المتوفىٰ سنة: ١٣٥٣ هـ)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفىٰ سنة: ١٤٢٠ هـ)، وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

أشهر المصنَّفات في الموضوع:

شرف أصحاب الحديث: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

أَهْلُ الحَدِيْثِ:

كانت مدرسةُ الحديث في الحجاز، فأُطْلِق على علماء الحجاز ومن سارَ على منهجهم من التمسُّك بالحديث وغلبةِ الطريقة النَّصِّيَّة في استنباط الأحكام «أهل الحديث».

نشأت هذه المدرسةُ (أي مدرسة «أهل الحديث») في الحجاز، وفي رُبُوع المدينة بالذات؛ لأنَّ المدينة دارُ الهجرة ومَهْبِطُ الوحي، ومَوطِنُ نزول التشريع، وفيها تكوَّنت سُنَّةُ الرسول وقضى فيها الخلفاءُ الراشدون الشطرَ الأكبرَ من خلافتهم، وكانت قِبْلتَهم باعتبارها مكملاً للقرآن، وباعتبارها نصوصاً تعبَّد بها الشارعُ الإسلاميُّ كلَّ من دان بالإسلام، من غير نظرٍ إلى عِلَلٍ راعاها في تشريعه، ولا أصولٍ خاصة بالأبواب المختلفة، فكانوا إذا لم يجدوا في المسألة نَصّاً سكتوا ولم يُفْتوا، وكان إمامُ هذه المدرسة: سعيدُ بن المُسَيَّب، رأسُ علماء التابعين، وأحدُ الفقهاء السبعة الذين عكفوا على جمع أحاديث

الرسول، وما أُثِر عن الصحابة، وقد جمعوا فتاوى أبي بكر وعُمَرَ وعثمان، وأحكامَهم، وفتاوى عليٍّ قبل الخلافة، وعائشة، وابن عباس، وابن عُمَر، وزَيد بن ثابت، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ، وحفظوا كثيراً من هذه المجموعة، ورأوا بعد هذا أنهم في غنيةٍ عن استعمال الرأي.

وقد تفرَّع عن هذه المدرسة مذهبُ المالكية، والشافعية والحنابلة، ومذهب الظاهرية ـ أتباع داود بن علي، وهم الذين يتمسَّكون بالظاهر من القرآن والحديث. (انظر: «تاريخ الفقه الإسلامي» للأستاذ بدران أبو العيني بدران ص: ٧٧).

ويرجع وقوف الحجازيين عند النصوص إلى أمور ثلاثة:

١ ـ تأثرُّهم بطريقة شيوخهم ـ كعبد الله بن عُمَر ـ في تعلُّقهم بالآثار وتورُّعِهم عن الأخذ بالرأي.

٢ ـ كثرةُ ما بيدهم من الآثار، وقِلَّةُ ما يعرض عليهم من الحوادث التي لم يكن لها نظيرٌ في عصر الصحابة.

٣ ـ بداوةُ أهل الحجاز، فكانوا إذا استفتوا في مسألةٍ عرضوها على الكتاب ثم السُّنَّة ثم آثار الصحابة، فإنْ أَعياهم العثورُ على الحكم في شيءٍ من ذلك ـ وقلَّما يكون ذلك ـ أعملوا رأيهم وربما توقَّفوا عن الإفتاء.

رُوِيَ أنَّ رجلاً سأل سَالِمَ بن عبد الله بن عُمَرَ عن شيءٍ فقال: لم أَسْمَعْ في هذا شيئاً، فقال الرجل: فأَخْبِرني أصلحك الله برأيك، قال: لا، ثم أعاد عليه فقال: أرضى برأيك، فقال سالمٌ: أنى؟ لعلِّي أن أُخبرك برأيي ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأياً غيره فلا أجدك. (انظر «تاريخ التشريع الإسلامي» للسَّايس ص: ١٣٥).

مِن هنا تعلم أنَّ مميزاته أنهم كرهوا السؤالَ عما لم يقع؛ لأنَّه قد يَضْطَرُّهم إلى الرأي الذي يكرهونه، واعتدوا بالأحاديث والآثار، ولو لم تكن مشهورةً.

خصائص مدرسة «أهل الحديث»:

١ ـ التساهلُ في شروط قبول الأحاديث، والاعتدادُ بالحديث مهما كان ولو ضعيفاً، وتقديم الحديث ولو كان آحاداً على الرأي.

٢ ـ الكراهيةُ الشديدةُ للسُّؤال عن المسائل الفرضِيَّة التي تقع، حيثُ إنَّ ذلك كان يَضْطَرُّهم إلى استعمال الرَّأي الذي يبغضون مباشرتَه.

أَهْلُ الرَّأْي:

كانت مدرسةُ الرأي بالعراق وخاصةً الكُوْفَةَ، فأُطْلِق على علماء (الكُوْفَة) ومن سارَ على طريقهم من التوسُّع في الأخذ بالقِيَاس، وما عُرِفُوا به من دِقَّة الرأي، والاستنباط والتفريع؛ «أهل الرأي».

ويُسَمَّي «أهلُ الحديث (مدرسةَ العراق) بـ(مدرسة الكوفة) أيضاً؛ لأنها نشأتْ بها ـ خاصةً بالكوفة ـ وكان إمامُ هذه المدرسة هو عبد الله بن مسعود، الذي تخرَّج على يديه تلاميذها، وأشهرهم عَلْقَمَةُ بن قَيْس، وقد أخذ عن علقمة إبراهيمُ النَّخَعِي حاملُ لواء (أهل الرأي)، والمؤسِّس لطريقتهم في هذا الدور، وشيخُ الإمام أبي حنيفة، وكانت لهذه المدرسةِ قيمةٌ فقهيةٌ عظيمةٌ، وإن لم تكن مثلَ مدرسةِ الحديث في الشهرة، والمركز الممتاز بين المسلمين.

وكان شعارُ فقهاء هذه المدرسةِ: أنَّ أحكام الشرع معقولةُ المعنى، ومُعَلَّلَةٌ بِعِلَلٍ، فكانت طريقتُهم تقوم على البحث عن عِلَلِ الأحكام، ثم يربطون الحُكمَ بالعلَّة متى وُجِدَتْ، وينفونه متى

عُدِمَتْ، وربما يَرُدُّون بعضَ الأحاديث الضعيفة التي لم تثبت لديهم، لمخالفتها تلك العِلَل، أو إذا وجدوا لها معارضاً.

فهؤلاء رأوا أنَّ الشريعة معقولةُ المعنى مبنيةٌ على أصولٍ عامةٍ نطق بها القرآنُ الكريمُ وأيَّدتْها السُّنَّةُ، ورأوا أنَّ لكل بابٍ من أبواب الفقه أصولاً أخذوها من الكتاب والسنَّة، فرَدُّوا إليها جميعَ المسائل التي تكون منها لم يكن فيها نَصٌّ. على أنهم بالنسبة إلى السنة كأهل الحديث، متى وثقوا من صحتها وإنْ كانوا لا يستكثرون من روايتها، ثقة بما عندهم من الأصول.

فإذا رأوا ما يُخالِف تلك الأصولَ في السُّنَّة، وثبت عندهم ذلك لم يتأخَّروا عن العمل به، وإذ ذاك يُسَمُّونه (استحساناً)، بل إنهم تارةً يتركون القياسَ على أصلٍ من الأصول المعيَّنة في الباب إلى الأصول العامة، ويُسَمُّونه أيضاً (استحساناً).

والسبب في شيوع الرأي في العراق:

أنَّ العراق لم تكن فيه الأحاديث بالكثرة التي كانت في المدينة، كما كانوا لا يقبلون ما يُروى لهم إلا بعد توفُّرِ شروطٍ كثيرةٍ، أَضِفْ إلى هذا أنَّ العراق كان موطنَ الخوارج والشيعة، والإكثار مِن وَضْع الحديث، كذلك كان قُطْراً مُمَدَّناً تأثَّر بحضارات الفُرُس واليونان، والمدنيةُ تضع تحت عين المشرِّع مسائلَ كثيرةً تحتاج إلى أحكامٍ، فمع قِلَّة ما وصل إليهم من الحديث، كان لابُدَّ من إعمال الرأي.

خصائص مدرسة «أهل الرأي»:

أ ـ كثرةُ التفريع للمسائل، والاندفاعُ وراء الفروض، فأكثروا من قول: «أَرَأَيْتَ لو كان كذا» حتى سَمَّاهم أهلُ الحديث «الأَرَأَيْتِيِّيْنَ»، ولعلَّ الذي دفعهم إلى ذلك أول الأمر، هو كثرة ما يعرض لهم من

الحوادث، التي هي نتيجةٌ حتميةٌ للمدنيَّة.

ب ـ عَدَمُ الخوف من الفتوى، وعدمُ كراهيتهم المسألةَ، ولقِلَّة روايتهم الحديثَ بسبب اشتراطهم فيه شروطاً لا يَسْلَم معها إلا القليلُ، فكانوا يهابون روايةَ الأحاديث، والرفعَ إلى رسول الله ﷺ، فهذا ابن مسعود كان إذا حَدَّث عن رسول الله تَرَبَّدَ وجهُه، واعترتْه رِعْدَةٌ شديدةٌ ويقول بعد أن يروي الحديث: هكذا أو نحوه. (انظر: «سنن الدَّارمي، باب من هاب الفتيا مخافة السخط، برقم: ٢٧٦).

وإنَّ الذي يتتبَّع مراجعَ الفقه، يرى بوضوحٍ كثرةَ الاختلافات في الأحكام الفقهية بين (أهل الرأي) والحديث، وأنها كانت نتيجةَ اختلافهم في الأصول التي يَرْجِعون إليها في التشريع.

ومما تجدر الإشارة إليه: أنَّ (أهل الرأي) لا يُقَدِّمون العملَ بالرأي على العمل بالسنة الصحيحة الثابتة، كما أنَّه كان من بين «أهل الحديث» من يميل إلى الرأي، كربيعة بن فروخ ـ شيخ الإمام مالك ـ الذي كان يُسَمَّى «ربيعة الرأي» من كثرة استعماله الرأيَ، وأيضاً كان من العراقيين من يكره الرأيَ كالشعبي، فإنه كان يقول: ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله فخذوه، وما كان من رأيهم فاطرحوه في الحَشِّ... كما كان يقول: لا تُجالِسْ أصحابَ القياس، فتُحِلَّ حراماً أو تُحَرِّم حلالاً. (انظر «تاريخ الفقه الإسلامي» للأستاذ بدران، ص: ٧٩ ـ ٨٠، و«تاريخ التشريع الإسلامي» للشيخ السايس، ص: ١٣٦ ـ ١٣٧، و«الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث» ص: ٩١).

قال الإمام فخر الإسلام البَزْدَوي في مقدِّمة كتابه «أصول الفقه»:

«وأصحابُنا هم السابقون في هذا الباب ـ أي الفقه ـ، وهم

الربَّانيون في علم الكتاب والسنَّة وملازمةِ القُدْوة، وهم أصحابُ الحديث والمعاني.

أمَّا المعاني فقد سَلَّم لهم العلماء، حتى سَمَّوْهم أصحابَ الرأي، والرأيُ اسمٌ للفقه. وتُسمَّى كتب الفقه: كتب الرأي، قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (١٨/ ٧٤).

وهم أَولى بالحديث أيضاً، ألا تَرى أنهم جَوَّزوا نسخَ الكتاب بالسنَّة، لقُوَّة منزلةِ السنَّة عندهم، وعَمِلُوا بالمَراسيل تمسُّكاً بالسنَّة والحديث، ورأوا العملَ بها مع الإرسال أولى من الرأي، ومن رَدَّ المَراسيل فقد رَدَّ كثيراً من السنَّة، وعَمِلَ بالفرع بتعطيل الأصل، وقدَّموا روايةَ المجهول على القِياس، وقدَّموا قولَ الصحابي على القياس. وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب أدب القاضي: لا يستقيمُ الحديثُ إلا بالرأي، ولا يستقيمُ الرأيُ إلا بالحديث». انتهى كلام البَزْدَوي.

وقد أُطلِقَ هذا اللَّقَبُ: (أصحابُ الرأي) على علماء الكوفة وفقهائها من قِبَلِ أناسٍ من رواة الحديث، كان جُلُّ علمهم أن يخدموا ظواهرَ ألفاظ الحديث ولا يرومون فهمَ ما وراء ذلك من استجلاء دقائقِ المعاني وجليلِ الاستنباط، وكان هؤلاء الرواةُ يَضيقون صدراً من كلِّ من أعملَ عقله في فهم النصِّ وتحقيق العِلَّة والمناط، وأخذَ يبحث في غير ما يبدو لأمثالهم من ظاهر الحديث، ويرونه قد خرج عن الجادَّة، وترك الحديثَ إلى الرأي، فهو بهذا ـ في زعمهم ـ مذمومٌ منبوذُ الرواية.

وقد جرحوا بهذا اللَّقب طوائفَ من الرواة الفقهاء الأثبات، كما تراه في كثيرٍ من تراجم رجال الحديث. وخُذْ منها بعضَ الأمثلة:

١ ـ جاء في ترجَمة (محمد بن عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري) عند الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٦١) قولُ الحافظ: «مِن قدماء شيوخ البخاري، ثقةٌ وثَّقَه ابنُ معين وغيرُه قال أحمد: ما يُضَعِّفهُ عند أهل الحديث إلا النظرُ في الرأي، وأمَّا السمَاعُ فقد سَمِعَ». انتهى.

٢ ـ وقال الحافظ أيضاً في «هدي الساري» (٢/ ١٧٠) في ترجَمة (الوليد بن كثير المَخْزومي) «وَثَّقه إبراهيمُ بن سَعْد وابنُ معين وأبو داود، وقال السَّاجي: قد كان ثقةً ثَبْتاً، يُحتَجُّ بحديثه، لم يضعِّفه أحدٌ، إنما عابوا عليه الرأيَ».

٣ ـ وقال الحافظ الذهبي في «المغني» (٢/ ٦٧٠) ما يلي: «مُعَلَّى بن منصور الرَّازي، إمامٌ مشهورٌ، موثَّقٌ، قال أبو داود: كان أحمد لا يروي عنه للرأي. وقال أبو حاتم: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عنه؟ قال: كان يكتبُ الشُّروط، من كتَبَها لم يَخْلُ من أن يكذب». انتهى.

وقد كَثُر هذا النَّبْزُ لأهل الرأي، والنَّبْذُ لرواياتٍ كثير منهم، حتى أثار مثلَ الإمام أبي الوَفاء بن عقيل الحنبلي وغيره من أئمة الحنابلة، أن يتكلَّم بسبب هذا القول فيهم، أو تأويله على وجهٍ يُحتَمل، جاء في «مسوَّدة آل تيمية في أصول الفقه» (ص: ٢٦٥):

«قال والدُ شيخنا: في قولِ أحمد: (لا يُروَى عن أهل الرأي)، تكلَّم عليه ابنُ عقيل بكلامٍ كثيرٍ. قال في رواية عبد الله: (أصحابُ الرأي لا يُروَى عنهم الحديثُ) قال القاضي ـ أبو يعلى ـ : وهذا محمولٌ على أهل الرأي من المتكلِّمين كالقَدَريَّة ونحوهم.

قلتُ ـ أي الشيخُ ابن تيمية ـ: ليس كذلك، بل نصوصُه في ذلك

كثيرةٌ، وهو ما ذكرتُه في (المبتدع) ـ (ص: ٢٦٤) في «المسوَّدة»: أنه نوعٌ من الهجرة، فإنه قد صَرَّح بتوثيق بعض من تَرَك الروايةَ عنه كأبي يوسف ونحوه، ولذلك لم يُرْوَ لهم في الأُمَّهات كالصحيحين». انتهى.

قال العلَّامة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، في كتابه «الجرح والتعديل» (ص: ٢٤):

«وقد تجافَى أربابُ الصِّحاح الروايةَ عن أهل الرأي، فلا تكادُ تجد اسماً لهم في سَنَدٍ من كتب الصِّحاح أو المسانيد أو السُّنن، كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد ليَّنَهما أهلُ الحديث! كما تَرى في «ميزان الاعتدال»! ولعمري لم يُنصفوهما، وهما البحران الزاخران، وآثارُهما تَشهدُ بسَعة علمهما وتبحُّرهما، بل بتقدُّمهما على كثيرٍ من الحُفَّاظ، وناهيك كتابَ «الخَرَاج» لأبي يوسف، و«موطأ برواية الإمام محمد». وإن كنتُ أعُدُّ ذلك في البعض تعصُّباً، إذ يَرى المُنصِفُ عند هذا البعض من العلم والفقه، ما يَجْدُرُ أن يُتحمَّلَ عنه، ويُستفادَ من عقله وعلمه، ولكن العصبيَّة!

ولقد وُجِدَ لبعض المحدِّثين تراجمُ لأئمة أهل الرأي، يَخْجَلُ المرءُ من قراءتها! فضلاً عن تدوينها! وما السَّبَبُ إلا تخالُفُ المَشْرَبِ، على توهُّمِ التخالُفِ، ورَفْضُ النظرِ في المآخذِ والمدارك، التي قد يكون معهم الحقُّ في الذهاب إليها، فإنَّ الحقَّ يستحيلُ أن يكون وَقْفَاً على فئةٍ معيَّنةٍ دون غيرها، والمنصِفُ من دَقَّق في المدارك غايةَ التدقيق ثم حكم.

نعم، كان وَلَعُ جامعي السُّنَّة بمن طَوَّف البلاد، واشتهر بالحفظ، والتخصُّص بعلم السنَّة وجمعِها، وعلماءُ الرأي لم يشتهروا بذلك، وقد أُشيع عنهم! أنهم يُحكِّمون الرأيَ في الأثر! وإن كان لهم مرويَّاتٌ

مُسْنَدَةٌ معروفةٌ، رضي الله عن الجميع، وحشرنا وإيَّاهم مع الذين أنعم الله عليهم». انتهى.

يقول شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في كتابه «إقامة الدليل على إبطال التحليل» (٣/ ٢٢٧) ضمن «الفتاوي الكبرى»:

«ما وَرَدَ في الحديث والأثر من ذمِّ الرأي وأهلِهِ، فإنما يتناولُ الحِيَلَ، فإنها أُحدِثت بالرأي، وإنها رأيٌ محضٌ، وليس فيه أثرٌ عن الصحابة، ولا له نظيرٌ من الحِيَل ثَبَت بأصلٍ فيُقاس عليه بمثله، والحكم إذا لم يَثبت بأصلٍ ولا نظيرَ كان رأياً محضاً باطلاً.

وفي ذمِّ الرأي آثارٌ مشهورةٌ عن عمر وعثمان وعليٍّ وابن عباس وابن عمر وغيرِهِم، وكذلك عن التابعين بعدَهم بإحسانٍ، فيها بيانُ أنَّ الأخذ بالرأي يُحلِّلُ الحرامَ، ويُحرِّمُ الحلالَ.

ومعلومٌ أنَّ هذه الآثار الذامَّة للرأي، لم يُقصَد بها اجتهادُ الرأي على الأصول من الكتاب والسنَّة والإجماع، في حادثةٍ لم تُوجَد في كتابٍ ولا سنَّةٍ ولا إجماعٍ، ممن يعرِف الأشباهَ والنظائر، وَفَقِهَ معاني الأحكام، فيَقيسُ قياسَ تشبيهٍ وتمثيلٍ، أو قياسَ تعليلٍ وتأصيلٍ، قياساً لم يُعارِضْه ما هو أولى منه، فإنَّ أدلة جوازِ هذا للمفتي لغيرِه والعامِلِ لنفسه، ووجوبهِ على الحاكم والإمامِ أشهَرُ من أن تُذكَر هنا، وليس في هذا القياسِ تحليلٌ لما حَرَّمه الله سبحانه، ولا تحريمٌ لما حَلَّله الله.

وإنَّما القياسُ والرأيُ الذي يَهدم الإسلامَ، ويُحلِّل الحرامَ، ويُحرِّمُ الحلالَ، ما عارضَ الكتابَ والسنَّةَ، أو ما كان عليه سَلَفُ الأمة، أو معاني ذلك المعتبرة. ثم مخالفتُه لهذه الأصول على قسمين:

أحدُهما: أن يُخالِف أصلاً مخالفةً ظاهرةً، بدون أصلٍ آخر.

فهذا لا يقع من مُفْتٍ إلا إذا كان الأصلُ مما لم يبلغه عِلمُه، كما هو الواقعُ من كثيرٍ من الأئمة، لم يَبلغهم بعضُ السُّنن، فخالفوها خطأً. وأمَّا الأصولُ المشهورةُ، فلا يخالفها مسلمٌ خلافاً ظاهراً، من غير معارضةٍ بأصلٍ آخر، فضلاً عن أن يخالفها بعضُ المشهورين بالفُتْيَا.

الثاني: أن يُخالِف الأصلَ بنوع تأويلٍ وهو فيه مخطىءٌ، بأن يضع الاسمَ على غيرِ موضعه، أو على بعض موضعه، ويُراعيَ فيه مجرَّدَ اللفظ دون اعتبار المقصود لمَعنى أو غير ذلك.

وإنَّ مِن أكثر أهل الأمصار قياساً وفقهاً أهلَ الكوفة، حتى كان يقال: فقهٌ كوفيٌّ، وعبادةٌ بصريةٌ. وكان عِظَمُ علمِهم مأخوذاً عن عُمَرَ وعليٍّ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، وكان أصحابُ عبدِ الله، وأصحابُ عُمَرَ، وأصحابُ عليٍّ من العلم والفقه بالمكان الذي لا يخفى.

ثم كان أفقهَهم في زمانه إبراهيمُ النَّخَعي، كان فيهم بمنزلة سعيد بن المُسَيَّب في أهل المدينة، وكان يقول: إني لأسمَعُ الحديثَ الواحدَ، فأقيسُ به مئةَ حديثٍ. ولم يكن يَخرج عن قول عبدِ الله وأصحابهِ. وكان الشعبيُّ أعلَمَ بالآثار منه. وأهلُ المدينة أعلم بالسُّنَّة منهم.

وقد يُوجَد لقدماء الكوفيِّين أقاويلُ متعدِّدةٌ، فيها مخالفةٌ لسنَّةٍ لم تبلغهم، ولم يكونوا مع ذلك مطعوناً فيهم، ولا كانوا مذمومين، بل لهم من الإسلام مكانٌ لا يخفى على من عَلِمَ سيرةَ السَّلف؛ وذلك لأنَّ مِثلَ هذا قد وُجِدَ لأصحاب رسول الله ﷺ؛ لأن الإحاطة بالسنة كالمتعذِّر على الواحِدِ أو النفرِ من العلماء. ومن خالَفَ ما لم يَبلغه فهو معذورٌ». انتهى.

وبهذا يتبيَّنُ أنَّ جَرْحَ الراوي بأنه (من أهل الرأي) ليس مقبولاً. ومأتى جرحهم الراوي بهذا الجرح المردود: أنه كانت هِمَّةُ أكثر أهل الحديث متوجِّهةً إلى الروايةِ والسَّماع، ويرفضون النظرَ في المآخِذِ والمدارك، كما أشار إليه الشيخُ القاسميُّ رحمه الله تعالى فيما تقدَّم من كلامه.

بل كان أولئك الرواةُ يَرَوْن العلمَ كلَّ العلم روايةَ الحديث سنداً ومتناً لا بحثاً وفقهاً، ويرون إعمالَ الرأي في فَهْمِ الأثر خروجاً عليه، فإذا بَلَغَهم عن فقيهٍ أنه تكلَّم في مسألةٍ باحثاً مجتهداً، أو عن متكلِّم قال في صفةٍ من صفات الله تعالى قولاً، أو عن مذكِّرٍ تحدَّث عن حال النفس كاشفاً منقباً، أو عن محدِّثٍ روى شعراً: ثارت لذلك حفيظتهم، ونقموا عليه ما صَنَع، وقالوا فيه من الجَرْح ما يرونه ملاقياً للجارح الذي اتصف به في نظرهم.

وقد جاء في ترجَمة الإمام الشافعي رضي الله عنه، في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (١٧/ ٢٩٩) ما نصُّه: «عن مُصْعَب الزُّبَيْري قال: كان أبي والشافعي يتناشدان، فأتى الشافعيُّ على شعر هُذَيْل حفظاً، وقال: لا تُعلِم بهذا أحداً من أهل الحديث، فإنهم لا يحتملون هذا» انتهى.

قلتُ: بل إنَّ أهل الحديث لم يَحتملوا أقلَّ من هذا بكثيرٍ! لم يحتملوا تصنيف الحديث على الأبواب! جاء في «الحِلْية» لأبي نُعَيْم (٨/ ١٦٥) في ترجَمة الإمام الجليل القُدوةِ عالمِ خُراسان: (أبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك)، المتوفى سنة ١٨١ هـ، رحمه الله تعالى ما يلي:

«قال أحمدُ بن أبي الحَوَاري: سمعتُ أبا أُسَامة ـ هو الحافظُ

الإمامُ الحُجَّةُ حَمَّاد بن أسامة الكوفي ـ يقول:

مَرَرْتُ بعبد الله بن المبارك بطَرْسُوس وهو يُحدِّث، فقلتُ: يا أبا عبد الرحمن، إني لأنكرُ هذه الأبوابَ والتصنيف الذي وضعتموه! ما هكذا أدركنا المَشْيَخَةَ!». انتهى.

فإذا كان هذا شأنَ أحدِ كبار المحدِّثين مع شيخ المحدِّثين والزهاد، وإمام المجاهدين والعُبَّاد: عبدِ الله ابن المبارك، وكلُّ الذي صَنَعه هو أنه جَمَع الأحاديث تحت عناوين: (الأبواب والتصنيف عليها)! فلا شكَّ أنَّ شأنهم أشدُّ إنكاراً خمسين مرَّةً مع الذي يُعمِلُ رأيَه في فهم النَّصِّ أو يؤوِّلُه لدليلٍ يقتضي ذلك عنده!

وقال الحافظُ الذهبي في «الميزان» (١/١٩٩)، في ترجَمة (الحارث المُحَاسِبي، المتوفى سنة ٢٤٣ هـ): «والمحاسبيُّ العارفُ صاحبُ التآليف، صَدوقٌ في نفسه، وقد نقموا عليه بعضَ تصوُّفه وتصانيفه» انتهى.

وروى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/٢١٥) في ترجَمة المحاسبي أيضاً «عن سعيد بن عمرو البَرْذَعي، قال: شهدتُ أبا زُرْعَةَ ـ الرازي ـ وقد سُئل عن الحارث المحاسبيِّ وكُتُبِه؟ فقال للسَّائل: إيَّاك وهذه الكتب! هذه كتبُ بِدَعٍ وضلالاتٍ! عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يُغنيك عن هذه الكتب». فهذه نماذجُ من مواقف أهل الحديث من غيرهم فقهاءَ كانوا أو سواهم.

في حينٍ أنَّ هؤلاء الفقهاءَ المحدِّثين ـ أهل الرأي ـ يستحقون كلَّ تقديرٍ وإجلالٍ، ولا يَصِحُّ أن يكون هذا مدعاةَ نقصٍ لهم أو طعنٍ فيهم. قال الشهاب ابن حجر الهَيْتَمي المَكِّي الشافعي في «الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان» (ص: ٢٩): «اعلمْ أنه يتعيَّن

عليك ألا تفهمَ من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه: (إنهم أصحابُ الرأي) أنَّ مرادهم بذلك تنقيصُهم، ولا نسبتُهم إلى أنهم يقدِّمون رأيهم على سنَّة رسول الله ﷺ، ولا على أقوال أصحابه؛ لأنهم بَراءٌ من ذلك».

قال الأقدمون: المحدِّثُ بلا فقهٍ كعطَّار غير طبيبٍ، فالأدوية حاصلةٌ في دكانه ولا يدري لماذا تصلح، والفقيه بلا حديثٍ كطبيبٍ ليس بعَطَّارٍ، يعرف ما تصلح له الأدوية، إلا أنها ليست عنده».

ويُقرِّرُ الإمام الخَطّابيُّ رحمه الله تعالى احتياجَ كلٍّ من الفقيه والمحدِّث إلى الآخر، فيقول في فاتحة كتابه العظيم «معالم السنن» (١/ ٥):

«ورأيتُ أهلَ العلم في زماننا، قد انقسموا إلى فرقتين: أصحابِ حديثٍ وأثرٍ، وأهلِ فقهٍ ونَظَرٍ، وكلُّ واحدةٍ منهما لا تتميَّزُ عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في دَرْكِ ما تنحوه من البُغْية والإرادة؛ لأن الحديثَ بمنزلة الأساس الذي هو الأصلُ، والفِقهَ بمنزلة البناء الذي هو كالفَرْع. وكلُّ بناءٍ لم يُوضَع على قاعدةٍ وأساسٍ فهو مُنْهَارٌ، وكلُّ أساسٍ خلا عن بناءٍ وعِمارة فهو قَفْر وخَرَاب». (من حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٨٣ ـ ٩٣ بتصرف يسير).

أَهْلُ السُّنَّةِ:

هذه الكلمةُ يُطْلِقها النُّقَّادُ على من يَتَّبع السُّنَّةَ، ويَبتعد عن البدعة، مثل الإمام مالك بن أنس، والإمام عبد الرحمن بن مَهْدي، والإمام أحمد بن حَنْبَل، والإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم، يقالُ لكلٍّ واحدٍ من هؤلاء: «إمام أهل السنَّة».

وبين قولهم: «أهل السُّنَّة والجماعة» و«أهل الحديث» عمومٌ وخصوصٌ، فكل من قيل فيه إنَّه من «أهل السُّنَّة والجماعة» فهو من «أهل الحديث» أيضاً، وليس العكسُ.

وقد وُصِف كثيرٌ من الرواة بأنَّهم من «أهل الحديث» لاشتغالهم به، ولكنَّهم ليسوا من «أهل السُّنَّة والجماعة» لابتعادهم عن منهج السَّلَف في الأمور الكثيرة، وسُلوكهم مسالكَ المتكلِّمين استدلالاً وتقريراً، إلاَّ أنَّ «أهل الحديث» عند الإطلاق لا يُفْهَم منه إلاَّ من كان مُتَّبِعاً لا مبتدعاً، فقد يكون المبتدعُ محدِّثاً لاشتغاله بالحديث، ولكنَّه ليس من «أهل الحديث» الذين جمعوا بين المعرفة الحديثية والعمل بما عليه «أهلُ السَّنَّة والجماعة»، ففي هذه الصورة يُرادِف «أهلُ الحديث» «أهلَ السُّنَّة والجماعة». (معجم المصطلحات الحديثية ولطائف الأسانيد: بتصرُّفٍ واختصار يسيرٍ، ص: ٦٣ ـ ٦٤).

أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ:

هم الَّذين التزموا طريقَ السُّنَّة التي كانت عليها الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ قبل بدو البدعات كالاعتزال والتشيُّعِ والرَّفْضِ وغيرِها. ورئيسُ أهل السُّنَّة رَجُلان: أحدهما حنفيٌّ وهو الإمامُ أبو منصور محمد بن محمد بن محمود المَاتُرِيْدي (المتوفىٰ سنة: ٣٣٣ هـ) إمامُ الهدى، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن.

والآخر: شافعيٌّ وهو إمامُ المتكلِّمين أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشْعَري (المتوفىٰ سنة ٣٢٤ هـ)، صاحب «مقالات الإسلاميين».

أَهْلُ الصَّنْعَةِ:

هم العلماءُ المُخْتَصُّون بأحدِ أَفْرُع العِلْم، ويُطْلَق على علماء الحديث أيضاً.

أَهْلُ الظَّاهِر:

الظاهر في اللغة: ضِدُّ: (الباطن).

وفي الاصطلاح (عند الأصوليين): الوقوفُ عند حدود الألفاظ التي وَرَدتْ من الشارع، دون عنايةٍ بالبحث عن عِلَلها ومقاصدها، ودون اهتمامٍ بالقرائن والظروف التي أحاطت بالألفاظ حين وُرودها.

تعريف عامٌّ:

«أهلُ الظاهر» هم طائفةٌ من المحدِّثين، ولكنَّهم يُفارقونهم في أمورٍ كثيرةٍ ـ سأبيِّنها في الصفحات الآتية ـ، يمثِّلهم أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأَصْبَهاني الظاهري (المتوفَّى سنة ٢٧٠ هـ)، سمِّي بذلك لتمسُّكه بظاهر الكتاب والسُّنَّة، دون (الرَّأي) و(القياس) و(الاستحسان) والمصالح ونحوها؛ لكنَّه يأخذ بالإجماع إذا اتفق علماءُ الأمة كلُّهم على مسألةٍ شرعيةٍ، تردَّى أبو سليمان داود الظاهري هذا، في مفارقاتٍ عجيبةٍ، ومخالفاتٍ شديدةٍ، لا يسلِّمها العقلُ، ولا يردُ فيها نقلٌ، ولأجلها قال بعضُ العلماء: «إنَّ مذهبه بدعةٌ ظهرتْ بعد المئتين». (انظر «تاريخ التشريع الإسلامي» للسَّايس، ص: ٣٠٦).

تعريفٌ جامعٌ:

وكان للاتجاه إلى «الظاهر» جذورٌ عميقةٌ ممتدَّةٌ إلى عصر الصحابة، والاتجاهُ إليه لم يكن مذهباً ملتزماً في كلِّ الأحوال ولا في

جميع المسائل، بل كان يخضع لذاتية المجتهد فيهما يؤدِّيه إليه اجتهادُه في بعض المسائل دون بعضها الآخر.

أمَّا أوَّلُ من جَعَلَ الاتجاهَ إلى «الظاهر» مذهباً ملتزماً، يدعو إليه وينتصر له، فهو أبو سليمان داود بن علي الأَصْفَهاني ـ المذكور آنفاً ـ وقد أَسْهَم المحدِّثون بنصيبٍ وافرٍ في نشأة (المذهب الظاهري)، ويُمكِنني أن اتبع آثارهم في هذه النشأة، وأن أوجزها فيما يأتي:

١ ـ (أهل الظاهر) محدِّثون، من المحدِّثين انبثقوا، وعلى أيديهم تخرَّجوا، وإمامُهم (داود بن علي) قد تلقَّى عِلمَه على أعلام المحدِّثين في عصره كإسحاق بن راهُوْيَهْ وغيره، كما تلقَّى فقههم على أصحاب الشافعي، وقد كان بين أهل الحديث ومذهب الشافعيِّ تعاطُفٌ، منشؤه تقدير المحدِّثين لبلاء الإمام الشافعي في نُصْرتهم، وتقدير الإمام أحمد بن حنبل له، وإعجابه به، وقد أُعْجِبَ داود أيضاً بالشافعي، وتعصَّب له حتى ألَّف كتابين في مناقبه. وقد كانت كتبُ داود مملوءةً بالأحاديث والآثار. (انظر «تاريخ بغداد» ٨/ ٣٧٠).

٢ ـ أهدى المحدِّثون لـ «أهل الظاهر» المادَّة التي يعتمدون عليها في فِقْهَهم، فقد نَجَحَ المحدِّثون في أن يجمعوا قدراً كبيراً من الحديث من مختلف البلدان وبمختلف الطُّرُق، فيَسَّرُوْا لـ «أهل الظاهر» تناوُلَها، وأمَدُّوْهم بالنصوص التي تُسْعِفهم في الإجابة عن كثيرٍ من المسائل.

٣ ـ كراهيةُ المحدِّثين (القياسَ) وغَضُّهم من شأنه، وتحذيرُهم من استعماله، وعَدَمُ التجائهم إليه إلاَّ عند الضَّرورة... كلُّ ذلك مَهَّد لـ «أهل الظاهر» أن يُنكِروا القياسَ جملةً، بل هم (أي «أهلُ الظاهر») يَحْتَجُّوْن بأقوال المحدِّثين في إثبات مذهبهم.

وقد سُئِل أبو سليمان داود بن علي عن سبب إنكاره (القياسَ)، ومخالفتِه إمامَه الشافعي في ذلك، فأجاب بأنَّه قد وَجَد أدلَّةَ الشافعي في إنكار (الاستحسان)، تنطبق على (القياس) فلذلك أنكره.

ومِن هنا نرى أنَّ هجوم المحدِّثين على (الرَّأي) و(القياس) كان من الأسباب القويَّة التي أدَّتْ إلى نشأة «الظاهرية»، بالإضافة إلى غُلُوِّ بعض العلماء في (القياس) وإغراقهم فيه، وإعطائهم له قُوَّةَ معارضةِ النصوص، ممَّا نَتَج عنه رَدُّ فعلٍ، بدأ بالهُجوم على (القياس) وكبحِ جِمَاحِه، حتى لا يعدو قَدْرَه، وانتهى بإنكاره جملةً، وَعَدَمِ الاعتراف به كمصدرٍ تشريعيٍّ، ونقد المستعملين له، وتخطئتهم.

الفَرْق بين «المحدِّثين» و«أهل الظاهر»:

وإذا كان المحدِّثون يَميلون إلى الأخذ بالظاهر، ويكرهون الرأيَ، وإذا كان «أهلُ الظاهر» طائفةً من المحدِّثين، فما الفَرْقُ إذاً بين المحدِّثين و«أهل الظاهر»؟

إنَّ بين هاتين الطائفتين فروقاً كثيرةً، أذْكُرُ أهَمَّها فيما يلي:

١ ـ جَعَلَ «أهل الظاهر» من الاتجاه إلى الظاهر مذهباً ملتزماً تقرَّرَ له أصولٌ وقواعدُ، جعلوها مطردةً لا تتخلَّف، حتى لو أَدَّتْ بهم إلى الإغراب والشُّذُوذ.

فالالتزامُ والاطِّراد هما ما يميِّز «أهلَ الظاهر» عن «أهل الحديث» إذْ أنَّ اتجاه «أهل الحديث» إلى الظاهر وإنْ كان وصفاً غالباً لم يكن مذهباً ملتزماً، ومنهجهم في ذلك أَقْرَبُ شبْهاً بمنهج الصحابة بعامةٍ، وأوثق صلةً بمنهج ابن عمر وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ بخاصةٍ.

هذا الالتزامُ والاطِّرادُ اللَّذان فرَّقا بين المحدِّثين و«أهل الظاهر»

يمثِّلان العامل المشترك بين «أهل الظاهر» و«أهل الرأي»، وإنْ كان «أهل الظاهر» يَحتَلُّون الطرفَ البعيدَ المقابل لـ «أهل الرأي».

٢ ـ بالنِّسْبَة للأصول المعتمدة عليها في استنباط الأحكام ـ افترق المحدِّثون عن «أهل الظاهر» فيما وراء القرآن والسُّنَّة، فقد كان المحدِّثون يتَّجهون إلى الآثار، يجعلونها مع القرآن مرجعاً لأحكامهم، ودليلاً عليها، والآثارُ عندهم تَشْملُ الأحاديثَ وغيرَها من أقوال الصحابة والتابعين، وكانوا يقصرون الحُجَّةَ عليها أو يكادون، فإذا لم يُوجَد نَصٌّ أو أثَرٌ، فليس لديهم حينئذٍ خُطَّةٌ موحَّدةٌ، بل يتوقَّف بعضُهم فلا يُفتي فيما لا أثرَ فيه، وقد يُفتي بعضُهم بما يمليه عليه الوَرَعُ والاحتياطُ، وقد يُحيل بعضُهم مستفتيه إلى من يميل إليه، ممَّن جَرُؤَ على الفتوى من المعاصرين أو السابقين.

أمَّا «أهلُ الظاهر» فقد قصروا الحُجَّةَ على نصوص القرآن والسُّنَّة، ولم يروا لآراء الصحابة ومن بعدهم ما يرفعها إلى مرتبة النصوص، فلم يجعلوها حُجَّةً، إلَّا إذا اجتمع الصحابةُ جميعاً على أمرٍ، فإنَّ هذا الإجماعَ حينئذ حُجَّةٌ، يَحتجُّون (أي: «أهل الظاهر») بأقوال الصحابة لا بتفسيرهم، إنَّما الحُجَّةُ عندهم في النصوص التي يرويها الصحابةُ عن رسول الله ﷺ، والنصوصِ المُطْلَقةِ في النَّهْي، مع أنَّ المحدِّثين ألْحَقُوا أقوالَ الصحابة والتابعين بالنصوص!

٣ ـ اختلف «أهلُ الظاهر» مع المحدِّثين في بعض صُوَر الإسناد: فـ «أهلُ الظاهر» لا يَعْتَبِرُوْن من النصوص إلَّا ما نُسِبَ إلى الرسول ﷺ بنَصٍّ صريحٍ، فأمَّا أن يقول الصحابيُّ: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهِيْنا عن كذا» أو «مِن السُّنَّةِ كذا» أو «كنَّا نَفْعَلُ كذا على عهد النبي ﷺ» فإنَّ كل أولئك لا يدخل في دائرة النصوص عندهم فلا يَصْلُح للاحتجاج به.

أمَّا المحدِّثون فهم يُعطون أمثالَ هذه الصِّيَغِ حُكْمَ الحديث

المرفوع. (استفيد في تعريف هذا البحث من: «ابن حزم» للشيخ أبو زهرة، و«الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث» للدكتور عبد المجيد عبد المجيد).

فكانت هذه بعضُ العناصر الأساسية التي تفرِّق بين المحدِّثين و«أهل الظاهر» وتجعلهم فرقةً خاصةً لها منهجُها ومميِّزاتُها.

ومَعْذِرةً من القارئ على هذه الإطالة في التعريف، والتي تعمدتها نظراً إلى أهميته، وحاجةِ طالب علوم الحديث إلى إطلاعه عليه، والذي لا يحصل له إلا بعد قراءة صفحاتٍ كثيرةٍ في الموضوع.

الأَهْلِيَّةُ:

انظر: «أهلية الرواية».

أَهْلِيَّةُ الرِّوَايَة:

أي: الأداء، لقد أَجْمَعَ جماهيرُ أئمَّة المسلمين من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين على أنه يُشْتَرَطُ فيمن يُحتجُّ بحديثه من الرُّواة أَنْ يكون عَدْلاً ضابطاً:

أولاً: العدالة:

«وهي ملكةٌ تحمل صاحبَها على ملازمة التقوى والمروءة» أي تحمله على امتثال الأوامر واجتناب النَّواهي، والوقوف عند محاسن الأَخلاق وجميل الصِّفات.

والعَدْل: «هو المسلمُ البالغ العاقل السَّالم من أَسباب الفِسْق وخَوَارِم المُرُوْءَة».

وعليه فلا يُقْبَلُ حديث من كان: صغيراً، أو مجنوناً، أو كافراً، أو فاسِقاً، أو مرتكباً لما يُخِلّ بالمروءة.

هذا وقد قَسَّم العلماء ما يُخِلُّ بالمروءة إلى قِسْمَين:

الأول: الصَّغائر الدَّالة على الخِسَّة كَسِرقَة الشيء الحقير، أو التَّطفيف بالشيء اليسير.

الثاني: المُباحات التي تُسَبِّب الازدراءَ من قِبَل الآخرين، وتذهب بالهيبة كفَرْط المِزَاح الذي يتجاوز به حدَّ الاعتدال، أو البول في الطريق.

وأمَّا الفاسقُ الذي تُرَدُّ روايته فهو: مرتكبُ الكبيرة، أو المُصِرُّ على فعل صغيرةٍ.

كما فَصَّل العلماءُ ـ في هذا المَوْطِن ـ القولَ في مسألة قبول رواية المبتدع: «وهو من فُسِّق لاعتقاده ما يُخالِف عقيدةَ أهل السُّنة والجماعة» فقسَّموا البدعةَ إلى قسمين:

الأول: «البدعة المُكَفِّرة»، وصاحبها مردودُ الرّواية ولا كرامةَ.

الثاني: (البدعة غير المُكَفِّرة) وصاحبها:

ـ إمَّا أن يكون ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه، فهذا ساقطُ العدالة ومردودُ الرواية.

ـ أو أن يكون ممَّن لا يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ ولكنَّه داعيةٌ إلى بدعته، فالجُمهور أيضاً على رَدِّ روايته وعَدَمِ الأَخذ بها.

ـ أو أَن يكون ممَّن لا يَسْتَحِلُّون الكَذِبَ وهو غير داعيةٍ إلى بدعته، فهذا تُقْبَل روايتُه إذا استكمل باقيَ صفات العدالة والضَّبْط.

هذا ما عليه الجمهورُ، وذهب البعضُ إلى قبول رواية المبتدع إذَا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ سواء كان داعيةً إلى بدعته أَم لا.

(انظر «المُبْتَدع» في حرف الميم، و«البدعة» في حرف الباء».

ثانياً: الضَّبْط:

«وهو إتقان ما يرويه الرَّاوي بأَن يكون مُتَيَقِّظاً غير مُغَفَّلٍ، حافظاً إنْ حَدَّث من حِفْظِه، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّث منه، عالماً بما يُحيل إليه المعاني إن حَدَّث بالمعنى».

وقد ظهر من التعريف أنَّ (الضَّبْطَ) على قسمين:

١ ـ **ضَبْطُ الصَّدر**: ويراد به أَنْ يحفظ الرَّاويُ ما سَمِعَه وحَفِظَه في صدره، من وقت التَّحَمُّل إلى وقت الأَدَاء، بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاءَ.

٢ ـ **ضَبْطُ الكتابة**: بأن يَصونَ كتابه الذي دوَّن فيه ما تَحمَّلَه من الحديث، من وقت تحمُّلِهِ إلى وقت أَدائه، بحيث يأْمَنُ عليه من التغيّير والتبديل والزيادة والنَّقص. (انظر «الضَّبْط، في حرف الضَّاد).

رواية مَن اخْتَلَطَ: ويدخلُ في الكلام على (الضَّبط) الحديثُ عن رواية من اخْتَلَط.

والمُخْتَلِطُ: «هو من ساءَ حفظُه لعارضٍ من كِبَرٍ، أو خَرَفٍ، أو ذهابِ بصره، أو احتراقِ كُتبه التي كان يعتمد عليها في روايته».

ـ فهذا إنْ حَدَّث قبل الاختلاطِ قُبِلَتْ روايتُه.

ـ وإنْ حَدَّث بعده رُدَّتْ روايتُه ولم يُحْتَجَّ بها.

وإنْ لم يتميَّز ما رواه، هل رواه قبل الاختلاط أو بعده توقَّف فيه.

ويُعْرَف ما رواه قبل الاختلاط باعتبار الرَّاوين عنه، فمن عُلِم أنَّه لم يَسْمَع منه إلاَّ قبل الاختلاط قُبِلَ. (انظر: «المختطلون» في حرف الميم).

كيف تُعْرَف عدالةُ الرَّاوي وضَبْطُه:

أ ـ أمَّا (العدالة) فتُعرف بأحد شيئين:

١ ـ **الشهرة والاستفاضة**: فمن اشتهرتْ عدالته بين أَهل العلم من أهل الحديث وغيرهم كان عَدْلاً، ولا يحتاج إلى البحث عن عدالته أو إلى أقوال أهل الجَرْح والتَّعديل فيه، ومن هؤلاء ـ أي الذين ثَبَتَتْ عدالتُهم بالشُّهْرة والاستفاضة ـ الأئمَّة الأَربعة ـ أصحاب المذاهب المتبوعة، وسفيان بن عُيَيْنَة، وسفيان الثَّوْري، والزُّهري، والأوزاعيّ، واللَّيْث بن سعد، وشعبة بن الحَجَّاج، وابن المُبَارك، ووكيع بن الجَرَّاح، والبخاري، ويحيى بن مَعيْن، وعلي بن المَدِيْني، وإسحاق بن راهُوْيَهْ، وأمثالهم ممَّن عطَّر الله ذِكْرَهم، ورفع شأنَهم.

٢ ـ بتعديل أئمَّة الجرح والتعديل: بأن يَنُصَّ إمامٌ ـ من أهل هذا الشأن ممَّن يُقْبَل قوله في الجرح والتعديل ـ على عدالة راوٍ. هذا على الصحيح الذي اعتمده ابنُ الصلاح وغيره، وقيل: لابُدَّ من تعديل اثنين على الأقل.

ويُقْبَل تعديلُ العبد والمرأة إذا كانا عارفين بما يجب أن يكون عليه العَدْلُ وما يحصل به الجَرْحُ؛ وذلك لأنه يُقْبَل خَبَرُهما فيقبل قولُهما في الجرح والتعديل.

ب ـ أمَّا (الضَبْطُ): فيُعْرَف بمقارنة مروياته بمرويات الثِّقات المُتْقِنين الضَّابطين، فإنْ وافقهم غالباً فهو ضابطٌ ولا تَضُرُّ مخالفته النادرة، فإن كَثُرت مخالفتُه ونَدُرَتْ موافقتُه اخْتَلَّ ضَبْطُه ولم يُحْتَجَّ بحديثِهِ. (انظر «علوم الحديث» ص:١٠٥ ـ ١٠٩ و«الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي، ص: ٨٦، و«الإيضاح في علوم الحديث». ص: ٢٨٧ ـ ٢٩٠).

إهْمَالُ اللَّفْظِ:

أي: عَدَمُ نَقْطِه.

أَيُّ شيءٍ عند فُلاَنٍ:

مِنْ ألفاظ التليين.

تَدُلُّ هذه العبارةُ على أنَّ الرَّاوي مُقِلٌّ جدّاً، وأنَّه غيرُ معروفٍ بطلب الحديث.

وقد تكون بمعنى: أنَّ الذي عنده من الأحاديث عند غيره من الثقات، ولَسْنا في حاجةٍ إلى ما عنده، ويكون معنى هذه العبارةِ حينئذ: أيُّ شيءٍ عنده ونحن محتاجون إليه!!». (انظر «شفاء العليل» ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١).

وهناك عبارة أخرى ينعكس استعمالُها عن هذه، وهي: «أيُّ شيءٍ لم يكن عند فلانٍ!».

ومعناها: أنَّ الرَّاوي مُكْثِرٌ جدّاً من الرَّوايات، ولم يَفُتْه شيءٌ، كما جاء في ترجَمة (قَبِيْصَة بن عُقْبَة، أبي عامر الكُوْفِي، المتوفَّى سنة ٢١٣ هـ)، قال الذَّهْبِيُّ: «هو مُحْتَجٌّ به عندهم، مُوَثَّقٌ مع وجود غَلَطِه، وقال أحمد: كان صغيراً لا يَضْبِط، وكان صالحاً ثقةً، وأيُّ شيءٍ لم يكن عنده». (انظر «ميزان الاعتدال» ٣/ ٣٨٤).

أَيُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ فُلاَنٍ:

انظر: «أيّ شَيْءٍ عِنْدَ فُلاَنٍ».

❐ ❐ ❐

حـــرف البَـــــــاء

البَاءُ المُوَحَّدَةُ:

حرف الباء الذي تحته نقطةٌ واحدةٌ.

بأَخَرَة:

انظر: «تَغَيَّر بأَخَرة» في حرف التَّاء.

البَاطِلُ:

كَثُر استعمالُ هذا اللفظِ عند المحدِّثين القُدَماء والمتأخِّرين، وكانوا يُطْلِقونه، على الخَبَرِ المكذوب على رسول الله ﷺ، فهو وقولُهم «موضوعٌ» بمعنى واحدٍ، وقد سمَّى أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجَوْزَقانيُّ (المتوفَّى سنة ٥٤٣ هـ) كتابَه به فقال: «الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير».

الشواهد:

١ ـ قال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أحمد بن المُفَضّل القُرَيشي الأُمَوِي، أبي على الكُوْفي الحَفَري، المتوفى سنة ٢١٤ هـ):

بعد إيراد هذا الحديث بروايته سنداً ومتناً: روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن عليٍّ مرفوعاً: «إذا تقرَّب الناسُ إلى خالقِهم بأنواع البِرِّ فتقرَّب إليه بأنواع العقل» هذا حديثٌ باطلٌ، لعلَّه أُدْخِل عليه. (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٧).

٢ ـ وقال في ترجَمة (أَشْعَث بن سعيد البَصْري، أبي الرَّبيع السَّمَّان): بعد إيراد هذا الحديث بروايته: «وله عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: (نباتُ الشَّعْر في الأنف أمانٌ من الجُزَام) قال البَغَوِيُّ: هذا باطلٌ، وقد رواه غيرُ أبي الرَّبيع من الضعفاء». (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ١٧٨).

البَالِغُ:

الراوي الذي ليس بصبيٍّ غير مميِّزٍ.

بخ:

هو رَمْزٌ لما أَخرجه الإمامُ البخاريُّ في كتابه «الأدب المفرد»، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

وهو أيضاً رَمْزٌ لما أخرجه (أي: البخاريُّ) في صحيحه، كما ذكره الأستاذ محمَّد فُؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله ـ في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

بد:

هو رَمْزٌ للإمام أبي داود كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

البَدْرِيُّوْن:

هم الصحابةُ الذين شَهِدوا غزوةَ بدرٍ الكبرى.

البِدْعَةُ:

لغةً: مصدر (بَدَع)، فلانٌ بَدَعَ الشيءَ بَدْعاً، وابتدعه: أي: أنشَأه وبَدَأه، (لسان العرب).

وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[الأحقاف: ٩]؛ أي: ما كنتُ أوَّلَ من أُرسل، وقد أُرْسِلَ قبلي رُسُلٌ كثيرون، فلأيِّ شيءٍ تُنكِرون ذلك!.

واصطلاحاً: «البِدْعَة» في الشَّرع هي: إحداثُ ما لم يكن في عهد رسولِ الله ﷺ. أو: الحَدَثُ في الدِّين بعد الكَمال.

وفي معنى أكثر تحديداً نقول: إنَّ كلمة «بدعة» أو «تجديد» استُخْدِمَتْ بمعنى مُغايرٍ لكلمة «السُّنَّة»، وعليه فأيُّ شيءٍ يدخل الإسلامَ دون سندٍ من السُّنةِ يُطْلَق عليه «بدعة». (انظر «دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث» ص: ٢٩).

وتُطْلَق «البدعةُ» على الزيادة والنقصان في الدِّين ممَّا لم يأْمُر به الشارعُ، روى البَيْهَقِيُّ بإسناده في «مناقب الشافعي» عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ، قال: «المُحْدَثات من الأمور ضَرْبان.

أحدهما: ما أحدث ممَّا يُخالِفُ كتاباً، أو سُنَّةً، أو أَثَراً، أو إجماعاً، فهذه هي البدعة الضَّالَّة.

والثاني: ما أحدث من الخير، لا خلافَ فيه لواحدٍ من العلماء؛ وهذه مُحْدَثَةٌ غيرُ مذمومةٍ، وقد قال عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ في قيام شهر رمضان: (نِعْمَتِ البدعةُ هذه)، يعني: أنها مُحْدَثَةٌ لم تكن، وإنْ كانت ليس فيها رَدٌّ لما مضى.

لم يَمْضِ القرنُ الأول من الهجرة حتى افترقت الأمَّةُ الإسلامية إلى فِرَقٍ كثيرةٍ، وطوائفَ عديدةٍ، ويُمكِن تقسيُمها إلى قسمين رئيسين:

أحدهما: أهل السنَّة والجماعة، وكان في مقدِّمتهم: علماء الحديث، الذين دَعوا إلى اتِّباع آثار الرسول ﷺ باطناً وظاهراً، واتِّباعِ سبيل السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، واتِّباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «عَلَيْكُم بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدين المَهْدِيِّين من بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذ، وإيَّاكُم ومُحْدَثات الأُمور؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة». رواه أبو داود في كتاب السنَّة، باب في لزوم السنَّة، برقم (٤٦٠٧).

والقسم الثاني: أهلُ البدعة من المعتزلة، والجَهْمِيَّة، والخَوَارج، والرَّوافض، وكان لواؤُها بأيدي الذين كانوا يُسَمَّون بالمدرسة العقلية؛ لأنهم غَذَّوا عقولَهم بالفلسفات المختلفة، وتجوَّلوا بين الديانات والعقائد المتنوِّعة، وكانت دعوتُهم جهاراً إلى تأويل آيات الله وصفاته، وتعطيلِ ما يَصْعُبُ فهمُه منها، والتطاوُلِ على الله ورسوله بالحُجَج الواهية، والعقول الزائفة.

قال مُؤَمَّل بن هشام اليَشْكُرِيّ: سمعتُ ابن عُلَيَّةَ يقول: «أوَّل من تكلَّم في الاعتزال (واصِلُ الغَزَال)، ودخل معه في ذلك عَمْرو بن عبيد، فأُعجب به، وزَوَّجه أُخْتَه، وقال لها: زَوَّجْتُكِ برجلٍ ما يصلح إلا أن يكون خليفةً». (انظر: «ميزان الاعتدال» ٥/ ٢٣١، و«ضعفاء العُقيلي» ٥/ ٢٨٥).

ويبدو أنَّ أوَّل من غاصَ في علم الكلام وتطاول على الله ورسوله هو: عمرو بن عبيد هذا.

قال نعيم بن حمَّاد: «سمعتُ معاذَ بن معاذ يصيح في مسجد البَصْرة، يقول ليحيى القَطَّان: أمَا تتقي الله! تروي عن عمرو بن عبيد وقد سمعتُه يقول: لو كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد حُجَّةٌ». (انظر «ميزان الاعتدال» ٥/ ٢٣٢).

يقول عبيدُ الله بن معاذ عن أبيه: إنَّه سمع عَمْرَو بن عبيد يقول ـ وذكر حديثَ الصَّادق المصدوق ـ فقال: «لو سمعتُ الأعمشَ يقول هذا لكَذَّبْتُه، ولو سمعتُه من زيد بن وَهْبٍ لما صَدَّقْتُه، ولو سمعتُه من ابن مسعود يقوله ما قَبِلْتُه، ولو سمعتْ رسولَ الله ﷺ يقول هذا لردَدْتُهُ، ولو سمعتُ الله يقول هذا لقلتُ: ليس على هذا أخذتَ ميثاقنا». (انظر «ميزان الاعتدال» ٥/ ٢٣٢).

ومع هذا فلم يكن موقفُ المحدِّثين شديداً في رواية الحديث عن المبتدعة.

فقد قسَّم المحدِّثون البدعة إلى قسمين: بدعة مكفِّرة، وبدعة غير مكفِّرةٍ، وقالوا:

أمَّا المبتدعُ الذي يُرمى ببدعةٍ مكفِّرةٍ فَتُرَدُّ روايتُه قولاً واحداً، خلافاً لِمَنْ شَذَّ في ذلك، لكن ينبغي التثبُّتُ ممَّا يُرْمى به، وألا تُسْرِع بتكفيره، خلافاً لمن دَرَج عليه كثيرٌ من المبتدعة في الأعصُرِ الخالية وفي زماننا هذا حيث تهوَّكو في رمي المسلمين بالكُفْر والشِّرك لمجرَّد الأوهام. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٨٥).

وأمَّا المبتدع الذي لم يَبْلُغ في بدعته حَدَّ الخروج عن المِلَّة وخلع رِبْقَة الإسلام، فقد قال فيه ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ١١٤ و١١٥):

«اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايتَه مُطْلَقاً؛ لأنه فاسقٌ ببدعته. . . ، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكذبَ في نُصْرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته، أو لم يكنْ.

وقال قومٌ: تُقْبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته، وهذا مذهبُ الكثيرِ أو الأكثرِ من العلماء، وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتي من أئمَّة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمَّتِنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهب الثالث أَعْدَلُها وأولاها، والأوَّلُ بعيدٌ مباعد للشائع عن أئمَّة الحديث، فإنَّ كُتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول».

واشترط الإمامُ الجُوْزَجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو: ألا يكون الحديثُ الذي رواه مؤيِّداً لبدعته، فقال: «ومنهم زائغٌ عن الحقِّ ـ أي عن السُّنَّة ـ صادقُ اللَّهْجة فليس فيه حيلةٌ إلاَّ أنْ يُؤْخَذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يُقَوِّ به بدعته».

وأيَّد الحافظُ ابن حجر هذا الرأيَ فقال:

«ما قاله ـ أي الجُوْزَجاني ـ مُتَّجِهٌ؛ لأن العِلَّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع ولم يكن داعيةً». (انظر «شرح النخبة» نسخة «لفظ الدرر» ص: ٩١).

وإجماعُ الأئمَّة على تلقِّي الصحيحين بالقبول، وفيهما أحاديث المبتدعة غير الدعاة خيرُ شاهدٍ لتقوية هذا المذهب.

وأمَّا ما وقع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة، فلا يُخِلُّ بهذه القاعدة، ولا يَطْعَن في الكتابين؛ لأنه قليلٌ نادرٌ جدّاً

كما حَقَّق الحافظُ ابن حجر مفصّلاً ذلك في «هدي الساري»، وقد توفَّر فيهم من الصِّدق ما لو أنَّ أحدهم أن يَخِرَّ من السَّماء أَهْوَنُ عليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، لذلك استُثْنِي هؤلاء الرواة القلائل، وواضحٌ أنَّ هذا أمرٌ لا يستطيع تقديرَه غيرُ أولئك الأئمَّة المعاصرين للرُّواة أو قريب العهد بهم، كما أنَّ النادر لا حكم له. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٨٤).

البِدْعَة الْحَقِيْقِيَّة:

قال شيخُ الإسلام الإمام ابن تيمية: «البدعة في الدِّين هي ما لم يشرعه الله ورسولُه بأمرِ إيجابٍ، ولا استحباب، فأمَّا ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله؛ وإنْ تنازع أولو الأمر في بعض ذلك، وسواء كان هٰذا مفعولاً علىٰ عهد النبي ﷺ، أو لم يكن، فما فعل بعده بأمره من قتال المرتدّين والخوارج المارقين وفارس والرُّوم والتُّرْك وإخراج اليهود والنصارىٰ من جزيرة العرب وغير ذلك هو من سنته». (كتب ورسائل وفتاوىٰ في العقيدة: ٤/ ٢١٠٨).

وهٰذه التي سمَّاها الشَّاطِبيُّ «البدعة الحقيقية» وعرَّفها بأنها ما لم يدلُّ عليها دليلٌ شرعيٌّ، لا من كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا إجماعٍ، ولا استدلالٍ معتبرٍ عند أهل العلم، لا في الجملة، ولا في التفصيل؛ وإن ادّعىٰ مبتدعها ومن تابعه أنّها داخلة فيما استنبط من الأدلة؛ لأن ما استند إليه شبه واهية لا قيمة لها. («الاعتصام»: ١/ ١٩٤).

البِدْعَةُ الإِضَافِيَّةُ:

عرَّفها الشاطبيُّ بأنها ما لها شائبتان: إحداهما: لها من الأدلة

متعلَّقٌ فلا تكون من تلك الجهة بدعةً. والأخرىٰ: ليس لها متعلّقٌ إلا مثل ما للبدعة الحقيقيَّة؛ أي: أنّها بالنسبة لإحدىٰ الجهتين سنة؛ لاستنادها إلىٰ دليلٍ، وبالنسبة للجهة الأخرىٰ بدعة؛ لأنها مستندةٌ إلىٰ شبهةٍ، لا إلىٰ دليلٍ، أو لأنها غيرُ مستندةٍ إلىٰ شيءٍ، وسُمِّيت إضافية؛ لأنها لم تتخلَّص لأحد الطرفين: (المخالفة الصريحة) أو (الموافقة الصريحة). («الاعتصام»: ١/ ١٩٤).

قلتُ: أي هي تشبه السنَّة من جهةٍ، وتشبه البدعة من جهةٍ، وتتضح بالأمثلة التالية ذكرها الشاطبي نفسه:

١ ـ تخصيص يوم أو أيام ـ غير ما نهىٰ الشارع عن صومه، أو ندب إلىٰ صومه ـ بالصوم والمداومة عليه.

٢ ـ تخصيص الأيام الفاضلة بأنواع من العبادات لم تشرع لها خصوصاً؛ كتخصيص اليوم الفُلاني بكذا وكذا من الرَّكعات، أو بصدقةٍ كذا وكذا، أو اللَّيلة الفلانية بكذا وكذا من الركعات، أو قراءة القرآن أو الذكر، فإنَّ ذلك التخصيص والعمل به إذا لم يكن بحكم الوفاق، أو بقصد مثله أهل العقل والفراغ والنشاط، كان تشريعاً زائداً.

٣ ـ ومن ذلك تحرِّي ختم القرآن في بعض ليالي رمضان، أو قراءة القرآن أو الدعاء بهيئة الاجتماع في عشية يوم عرفة في المسجد تشبهاً بأهل عرفة ونحو ذلك.

٤ ـ ومن ذلك الأذان والإقامة في صلاة العيدين.

والسبب في كون هٰذه الأمور بدعاً، ذكره الشاطبيُّ:

أولاً: أن فيها تخصيصاً بغير مخصِّصٍ من الشرع، وقد أصبحت بهٰذا التخصيص غير ما كانت عليه بدونه، فكما أن الصلاة المفروضة

لا تصح قبل الوقت مع كونها هي هي؛ لوقوعها في غير وقتها المخصَّص لها، فكذلك ما تقدَّم من الأمثلة بما انضمَّ إليها من الأوصاف غير الواردة تصير غير مشروعةٍ.

ثانياً: أن مثل هـٰذه الأمور عمل اشتبه أمره، أهو بدعةٌ فينهىٰ عنه أم غير بدعة فيعمل به ؟ ومثل هـٰذا جاء الأمر بالتوقِّي والاحتراز منه، كما يجب التوقُّف عن تناوُلِ اللَّحم المشتبه فيه.

ثالثاً: مخالفة السُّنَّة، حيث ترك مثل هـٰذا العمل مع ظهور ما يقتضي فعله في عهد الرسول ﷺ وأصحابه، وعلىٰ فرض أنَّه وقع في بعض الأحيان فالأمر الأشهر والأكثر عدم فعله، كما في سُجود الشكر، حيث لم يداوم الرسولُ ﷺ والصحابة عليه وإنْ وَرَد.

رابعاً: أن العملَ بمثل هـٰذه الأمور قد يؤدِّي إلىٰ اعتقاد ما ليس بسنةٍ سنةً، وكذلك فالمداومةُ علىٰ فعلٍ لم يُداوِم عليه الرسولُ ﷺ قد تؤدِّي إلىٰ اعتقاد النافلة سُنَّـةً، وهـٰذا فسادٌ عظيمٌ؛ لأن اعتقاد ما ليس بسنةٍ سُنَّـةً، والعمل به علىٰ حد العمل بالسنة، نحو من تبديل الشريعة، وعلىٰ ذلك كان قطع عمر رضي الله عنه للشجرة التي يتبرك بها الصحابةُ، ونهيه الصحابي عن الإحرام من بلده، ونحو ذلك، ونهيه عن إتيان المساجد التي صلَّىٰ فيها رسول الله ﷺ. ولذلك كان مالكُ بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار للنبي ﷺ ما عدا قباء وحده، وأيضاً كان مالك يكره المجيء إلىٰ بيت المَقْدِس خيفةً أن يتخذ ذلك سنةً، وكان يكره مجيء قبور الشهداء، ويكره مجيء قباء خوفاً من ذلك. («الاعتصام»: ١/ ١٩٤).

البِدْعَةُ المُفَسِّقَةُ:

أكثر ما يُطلَق ذلك على بدعِ العقيدة كالرَّفض غير الغالي، والاعتزال، والخروج، والإرجاء، والقدر، وغيرها من بدع الفِرَق الضالَّة والمُضِلَّة.

البِدْعَةُ المُكَفِّرَةُ:

هي إنكارُ ركنٍ من أركان الدِّين، أو وَصفُ الله تعالىٰ بما لا يليق به من التجسيم والتشبيه. مثل غلاة الروافض القائلين بحلول الإلٰهية في علي - رضي الله عنه - أو غيره، والإيمان برجوع علي - رضي الله عنه - إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة، أو وُقوع التحريف في القرآن، وغيرها.

البَدَلُ:

هذا مِن أقسام الإسناد العالي، وهو الوصولُ إلى شيخ شيخ المؤلِّف.

مثالـــه:

حديثٌ يرويه البخاريُّ - مثلاً - عن الحُمَيْدي، عن ابن عُيَيْنَة، فيأتي المُخرِّجُ فيرويه من طريق العوفي عن ابن عُيَيْنَة فيُبَدِّل بشيخ البخاريِّ راوياً آخر، فلذلك سُمِّي «البَدَل»، وقد يُسَمَّى مثلُ هذا «موافقة» أيضاً، لكن مع التقييد.

البَرْنَامِجُ:

هو كتاب يَذْكُر فيه مؤلِّفُه أسماءَ شيوخِه ومروياتِه عنهم، ويرتِّبه حَسب التواريخ أو البُلْدان التي رَحَل إليها، أو المشايخ الذين رَوى عنهم.

ويُطْلَق على هذا النَّوْعِ من المؤلَّفات أيضاً: (الفَهْرَسَة)، و(المُعْجَم)، و(الثَبَت)، و(المَشْيَخَة)، انظر تعريفَ كلَّ واحدٍ منه في حرفه.

أشهر كُتب البرنامج:

١ ـ برنامج محمَّد بن خير الإشبيلي (المتوفَّى سنة ٥٧٥ هـ).

٢ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي: (المتوفَّى سنة ٧٤٦ هـ).

بَعْرَةٌ أَحَبُّ إليَّ مِنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، انفرد بها الإمامُ الناقد الوَرِعُ الثقة الثَّبت عبد الله بن المبارك (المتوفى سنة: ١٨١هـ) حيث جرح به (عبدَ الله بن مُحرَّر الجَزَري، القاضي، المتوفى سنة: ١٥٨هـ) روى مسلمٌ في مقدِّمة الجامع الصحيح بسنده إلى عبد الله بن المبارك أنه قال: «لو خُيِّرْتُ بين أنْ أدخل الجنَّةَ وبين أنْ ألقى عبدَ الله بن مَحَرَّر، لاخترتُ أنْ ألقاه ثمَّ أدخل الجنّة. فلما رأيته؛ كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليّ مِنْهُ» (صحيح مسلم: ١/ ٢٧).

المعنى اللُّغَوي:

والبَعْرَة في اللغة: (واحدة البَعْرِ. والبَعْرُ: رجيع ذي الخف والظِّلف من الإبل والشاء وبقر الوحش والظباء)، وقالت العرب في الذَّمّ: هو أهوَنُ عليَّ من بَعْرَةٍ يُرمى بها كلبٌ، وأصله من فعل المعتدَّة بعد وفاة زوجها، ويقال منه بَعَرت المُعْتَدَّة فهي باعرةٌ إذا انقضتْ عدّتها أي رمت بالبعرة، وبعرته: رمته بها. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس» و«أساس البلاغة»).

وما قال عبدُ الله بن المبارك هذا القولَ الشديدَ في ذمِّ عبد الله بن محرَّر إلاّ بعد ما اجتمع به، وخبر رواياته، ورُبَّ حديثٍ يحدِّث به

الراويُ لأحد صيَارفة الحديث يفسد به باقي حديثه، فيزهد به ذلك الناقد الحافظ، ويكون سببُ تركِ الرواية عنه، وهذا حالُ عبد الله الجزري.

فقد روىٰ عن عبد الرزَّاق الصَّنْعاني أنه قال: «إنما تركوه ـ أي عبد الله ـ لحال هذا الحديث» أي الحديث الذي رواه عبدُ الله عن قتادة عن أنس «أنَّ النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوَّة» ولقد اعتمد النقادُ على تجريح ابن المبارك لعبد الله هذا، في ترك الرواية عنه قال أحمد بن حنبل: ترك الناسُ حديثَه، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، منكرُ الحديث، ضعيفُ الحديث، ترك حديثه عبد الله ابن المبارك. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زُرْعَة عنه؟ فقال: ضعيف الحديث، وامتنع من قراءة حديثه وضربنا عليه.

وقال عمرو بن عليٍّ، وعلي بن الجنيد، والدَّارقطني: متروكُ الحديث، وكذا قال النَّسائي، وقال مرّةً: ليس بثقةٍ ولا يُكْتَب حديثه.

وقال فيه البخاريّ: مُنْكَر الحديث. و«منكر الحديث» عند البخاري يعني: لا تَحِلُّ الروايةُ عنه كما هو معروفٌ عنده. وعليه فكلمة بعرة أحَبُّ إليّ منه تعني متروكَ الحديث. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة «ص: ٢٩ ـ ٣٠).

البَلاغَات:

لغةً: «البلاَغات» جمع (بَلاَغٍ).

واصطلاحاً: هي قولُ الرَّاوي: «بَلَغَني عن النبيِّ ﷺ كذا».

وأَشْهَرُ من كان يفعل ذلك هو إمامُ دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه في «الموطأ».

وحكمُ هذه البلاغاتِ الضَّعْفُ لإعضالها؛ لأنَّ فيها جميع رجال

السَّند محذوفون، وأقَلُّ إسنادٍ فيه بين النبيِّ ﷺ وبين الإمام مالك ثلاثةُ رواةٍ.

وقد وَصَل هذه البلاغاتِ الإمامُ العلاَّمة الحافظ أبو عُمَر يوسف بن عبد البَرّ الأنَدْلُسِي القُرْطُبِيّ (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالى، في كتابه «التمهيد» الذي شرح به «الموطأ»، سوى أربعة بلاغات لم يجد لها إسناداً، ولا رآها في غير «الموطأ».

فوَصَلها بعده جميعاً الحافظُ أبو عَمْرو عثمان بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوري (المتوفَّى سنة: ٦٤٣ هـ)، في رسالةٍ له، طُبعت بعناية المحدِّث الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، في دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، عام ١٤٢٣هـ، بعنوان: «رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ» ضمن كتاب «خمس رسائل في علوم الحديث».

قد يقول القائل: لا فَرْقَ إذاً بين «صحيح البخاري» و«الموطَّأ» خاصةً بعدما وَصَل الحافظُ بن عبد البر بلاغاتِ «الموطأ» ثم وَصَلَ ما بقي منها الأربعةُ الحافظُ ابن الصَّلاح:

فجواب ذلك:

لو فرضنا أنَّ تلك الأحاديثَ الأربعةَ صحيحةٌ، لم يكن «الموطأ»، في درجة «صحيح البخاري» لأمورٍ:

١ ـ أنَّ تلك الأحاديث إنَّما وَرَد ما يُصَحِّحُ معناها فقط، ولفظُها غير واردٍ إطلاقاً، وأحاديثُ «صحيح البخاري» صحيحةٌ بلفظِها ومعناها.

٢ ـ أنَّ «صحيح البخاري» صحيحٌ في ذاته، لا يحتاج إلى ما يَصِلُ بعضَ أحاديثه، بخلاف «الموطأ» فإنَّه محتاجٌ إلى من يَصِلُ

منقطعاتِه ومُرْسَلاتهِ وبلاغاتهِ، بحيث لا نطمئنّ إلى شيءٍ منها حتى نقف على أسانيدها في «التمهيد» أو غيره.

٣ ـ أنَّ «الموطأ» فيه أحاديثُ مسندةٌ، لم تَبْلُغ درجةَ الصحة، ولم يُخرجها الإمامُ البخاريُّ، إذاً لا يكون «الموطأ في درجة «صحيح البخاري». (انظر: مقدمة الشيخ عبد الله بن محمد بن الصِّديق الغُمَاري، في «رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ»).

البَلاَءُ فِيْهِ مِنْ فُلاَنٍ:

أو «البَلِيَّةُ فيه من فلانٍ»، هذه من تلك العبارات التي يَسْتَعْمِلها المحدِّثون في المُتَّهَم بوَضْع الحديث.

وعليه فيكون مثلُ هذه العباراتِ من المرتبة الثانية من مراتب الجَرْحِ عند الحافظ الذَّهَبيِّ، والعِرَاقيِّ، والسَّخَاوي.

شواهده:

١ ـ قال الحافظ الذهبي في (إسحاق بن محمَّد بن إسحاق السَّوْسِي): «أتى بموضاتٍ سَمِجَةٍ في فضائل مُعاوية، فالبلاء منه أو مِن شيوخه المجهولين». (انظر: «تنزيه الشريعة» ١/ ٣٧).

٢ ـ قال ابنُ حِبَّان في (زَيَّاد بن فايد بن زَيَّاد بن أبي هِنْد الدَّاري): بعد إيراد حديث في ترجَمة ابنه سعيد بن زَيَّاد: «نِعْمَ الطَّعَامُ الزَّبيبُ، يَشُدُّ العَصَبَ، ويُذْهِبُ الوَصبَ»: لا أدري البَلِيَّةُ ممَّن هي، منه، أو مِن أبيه، أو من جَدِّه». (انظر «ميزان الاعتدال» ٨/ ١٠٩).

ومِن هذه المرتبة أيضاً قولُهم:

١ ـ «فلانٌ له بَلاَيا» أي: موضوعات.

٢ ـ «حَدَّث بنسخةٍ فيها بلاَيا».

٣ ـ «مِنْ بَلاَيا فُلاَنٍ كَذا».

٤ ـ «ومِنْ مَصَائِبِ فُلاَنٍ كَذا».

٥ ـ «له طامَّاتٌ» أو «فيه طامَّات».

٦ ـ «له أوابِدُ».

٧ ـ «يأتي بالعَجَائب».

انظر معنىٰ وشرح هذه العبارات في حرفها مع الشَّواهد.

البَلاَيَا:

يعني بها المحدِّثون الموضوعاتِ والأكاذيبَ، قال ابنُ العَرَّاق: قولهم: «فلانٌ له بَلاَيا»، أو «هذا الحديثُ مِنْ بَلاَيا فلانٍ»، قال الحافظ برهان الدين الحَلَبي: هو كنايةٌ عن الوَضْع فيما أَحْسِبُ؛ لأنَّ البَلِيَّةَ المصيبةُ».

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٧١): «ومِن هذه المرتبة والباب أيضاً قولُهم: «حَدَّث بنسخةٍ فيها بلاَيا»، أي: موضوعات وأكاذيب، وقولُهم أيضاً: (من بَلايا فلانٍ كذا) و(من مصائب فلانٍ كذا) أي: من موضوعاتِه ومُفْتَرياته، وما وقع في كلام الحافظ برهان الدين الحَلَبي بَلَدِيِّنا ـ رحمه الله تعالى ـ من التردُّدِ في هذا المقام فلا داعيَ له.

ومن شواهد ذلك:

١ ـ قال الحافظُ الذهبي في ترجَمة (عيسى بن مِهْران المُسْتَعْطِف، أبي موسىٰ): «رافضيٌّ كذَّابٌ جَبَلٌ!، وقع إليَّ كتابٌ من تصنيفه في الطَّعن في الصحابة وتكفيرهم، فلقد قَفَّ شعري، وعَظُمَ تعجُّبي ممَّا فيه من الموضوعات والبلايا». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٢٤).

٢ ـ وقال الذهبيُّ في ترجَمة (الخَصِيْبُ بن جَحْدَر البَصْري): «كَذَّبه شعبةُ، والقَطَّان، وابنُ مَعِيْن... ومن بلاياه: روى عن النَّضْر بن شُفَيّ ـ ولا يُدْرى مَن ذا؟ ـ عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثَوْبان مرفوعاً: لا يَمَسُّ القرآنَ إلاَّ طاهرٌ، والعمرة خيرٌ من الدُّنيا وما فيها، هي الحَجُّ الأصغر». (ميزان الاعتدال: ١/ ٦٥٣).

البُلْدَانِيَّات:

وهي كتب الأحاديث التي تدور على بلدٍ واحدٍ، قال الحافظ السَّخاوي: «.... والاعتناء بالبلدانيات، أول من ابتكره فيما علمتُ: أبو بكر عتيق بن علي بن داود ابن السمنطاري الصِّقلي، تلميذ أبي نُعيم الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٦٤هـ (انظر: «الجواهر والدرر» ١/ ١٣٠ ـ ١٣١).

بلَغَنِي عَنْ فُلاَنٍ:

يُكثِر هذا القولَ الإمامُ مالك في «الموطأ»، وذلك أنه نَظر في كتب القوم، ويعبِّر عمَّا أخذَه عنها بالبلاغ أي بقوله: «بلغني عن...». انظر: «البلاغات».

البَلِيَّةُ فِيْهِ مِنْ فُلاَنٍ:

انظر: «البَلاَء فيه من فلانٍ».

بُنْدَار:

من ألفاظ التوثيق النادرة.

المعنى اللُّغَوي:

قال السَّمْعَاني في «الأنساب» (٢/ ٣٣٦) في مادة (بُنْدار): «هذه النسبةُ إلى من يكون مُكْثِراً من شيءٍ يشترى منه مَن هو أَسْفَلُ منه، أو

أَخَفُّ حالاً، وأَقَلُّ مالاً منه ثم يبيع ما يشتري منه من غيره، وهذه لفظةٌ أعجميةٌ».

وقيل في معناها أيضاً: هم تُجَّارٌ يلزمون المعادنَ، أو هم الذين يخزنون البضائعَ للغلاء، والبنادرة جمع (بُنْدار)، وفي النَّوادر: رجلٌ بُنْدَرِيٌّ، ومُبَنْدَر، ومُتَبَنْدَر، وهو: كثير المال.

وبندار معناه: الحافظ، وهذا المعنى هو المُسْتَعْمَل عند المُحدِّثين، وَوَرَد أيضاً: البنادرة: جمعُ (بُنْدَار) وهو الناقد. (انظر: «تاج العروس»، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/ ١٤٤).

وأوَّلُ من استعمل هذا التعبيرَ، هو: الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ، أبو حامد أحمد بن محمَّد بن الحسن بن الشرقي النَّيْسابوري، (المتوفَّىٰ سنة: ٣٢٥ هـ)، في توثيقِ ثلاثة من الحُفَّاظ، هم:

١ ـ أحمد بن الأَزْهر بن مَنِيع بن سَليط بن إبراهيم العَبْدي، أبو الأزهر النَّيْسَابوري، (المتوفىٰ سنة: ٢٦٣ هـ).

رَحَل في طلب الحديث إلى الحجاز، واليمن، والشام، والكُوْفة، والبَصْرة، وكان يُطْلق عليه بمحدِّث خُرَاسان». (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ٨٢، و«تذكرة الحفاظ»: ٢/ ٥٤٦، و«تهذيب التهذيب»: ١/ ١٤).

٢ ـ **الثاني**: هو: أمير المؤمنين في الحديث، وشيخ الإسلام، الإمام الحافظ البارع: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلي، مولاهم النَّيْسَابوري، (المتوفَّى سنة: ٢٥٨ هـ)، قال الحافظ الذهبي: «انتهت إليه رئاسةُ العِلم والعظمة، والسُّؤْدُدُ ببلده، كانت له جلالةٌ عجيبةٌ بنَيْسابور من نوع جلاله الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة». (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٢٧٤).

٣ ـ وأمَّا الثالثُ فهو: أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم الأَزْدِيُّ، المُهَلَّبِيُّ، أبو الحسن النَّيسابوري، السُّلَمِي، (المتوفَّى سنة: ٢٦٤ هـ).

قال الحافظُ الذهبي: «كان محدِّثَ خُرَاسان في زمانه». (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٨٤).

وقال الحاكم النَّيسابوري: «أحدُ أئمَّة الحديث، كثيرُ الرحلة، واسعُ الفَهْم، مقبولٌ عند الأئمَّة في أقطار الأرض، أَكْثَرَ إبراهيمُ بن أبي طالب النَّيسابوري، وابنُ خُزَيْمَة، وكافَّةُ أئمَّتِنا الرِّوايةَ عنه». (انظر: «تهذيب الكمال»: ١/ ٥٢٥، و«تاريخ دمشق»: ٢/ ١٢٢، و«سير أعلام النبلاء»: ١٢/ ٣٨٤).

البَوَاطِيْل:

أي: الموضوعات.

انظر «الباطل».

الشواهد:

١ ـ قال ابنُ عَدِيّ في (عُمَر بن رِيَاح العَبْدي، أبي حفص البَصْري الضَّرير): «يروي عن ابن طاووس بالبواطيل ما لا يُتابعه أحدٌ عليه، والضَّعْفُ بَـيِّنٌ على حديثه».

٢ ـ وقال في (يحيى بن سعيد التَّمِيمي المَدَني): «يروي عن الثقات البواطيلَ». (ميزان الاعتدال: ٧/ ١٧٩).

بَيانُ المُجْمَلِ:

مثلُ الأحاديث التي بَـيَّنَتْ جميعَ ما يتعلَّق بصُوَر العباداتِ والأحكامِ من كَيْفِيَّاتٍ، وشروطٍ، وأوقاتٍ، وهَيْئاتٍ.

بَيَّضَ اللهُ عَيْنَيَّ مَنْ يَرْوِي عَنْهُ:

من عبارات التجرح النادرة، انفرد باستعمالها الإمامُ محمد بن إدريس الشافعي حيث جَرَح به (محمدَ بن عبد الرحمٰن أبي جابر البياضي المدني).

قال ابن أبي حاتم الرازي: ثنا ابن عبد االحكيم، سمعتُ الشافعي وذكر له أبو جابر البياضي، فقال: «بَيَّض الله عيني من يروي عنه». («آداب الشافعي» ص: ٢١٨، و«الجرح والتعديل» (٣/ ق٢/ ٣٢٥).

والإمام الشافعي كان وَرعاً يتجنَّب الألفاظَ الشديدةَ القاسيةَ في التجريح، حتىٰ إنه أوصىٰ تلميذه المُزَنِيَّ بعَدم استخدام كلمة «كذَّاب» في تجريح الرواة الضعفاء.

فقد ورد عنه أنه قال له: يا أبا إبراهيم اكْسُ ألفاظَك أَحْسِنْها، لا تَقُل فلانٌ كذَّابٌ، ولكن قُلْ حديثُه ليس بشيءٍ. («فتح المغيث»: ١/ ٣٤٥).

ولكن، يبدو عليه أنه كان مضطراً في بعض الأحيان لاستخدامها ـ أي: الألفاظ القاسية ـ وذلك للتنفير عن بعض الرواة.

فالبياضي ـ محمد بن عبد الرحمٰن ـ من الرواة الذين أجمع النقادُ علىٰ أنه ضعيفٌ متروكُ الحديث. («لسان الميزان»: ٥/ ٢٤٥).

ونسبه الإمام يحيىٰ بن معين إلىٰ الكذب. (انظر: «التاريخ» رواية الدوري: ٢/ ٢٥٧).

قال النسائي، والنباتي، وغيرهما، متروك الحديث. («ميزان الاعتدال»: ٣/ ٦١٧).

ولذا كان إمام دار الهجرة ينهىٰ طلابه، ومن يسأله عن أخذِ الحديث عنه.

قال بشر بن عمر سالتُ مالكاً عن البياضي ؟ فقال: ليس بثقةٍ، فلا تأخذن عنه شيئاً. («الكامل»: ٦/ ٢١٨٩).

ولضَعْفِه وكذبِه، بَـرَّز الأئمةُ الحفاظُ قولَ الشافعي فيه.

قال ابنُ أبي حاتم بعد أن روىٰ قولَ الشافعي فيه: «أراد بذلك ـ أي: الشافعي ـ تغليظاً علىٰ من كذب علىٰ رسول الله ﷺ. («الجرح والتديل»: ٣/ ق٢/ ٣٢٥).

وعليه فكلامُ الشافعي يَدُلُّ علىٰ التجريح الشديد له، والحكم عليه بالترك لكذبه. (انظر: «شرح ألفاظ الجرح النادرة» ص: ٢٠٨ ـ ٢١٠).

بَيَّضَ لَهُ:

هذه العبارةُ كثيراً ما يستعملها الحافظُ الذهبيّ ـ رحمه الله تعالى ـ فيقول مثلاً: «ذكره ابنُ أبي حاتم وبيَّض له».

ومراده بذلك أنَّ ابن أبي حاتم في كتابه «الجَرْح والتعديل» ذَكَره مُهْمَلاً من الجَرح والتعديل، أو الشيوخ والتلاميذ، وترك لذلك فراغاً (بياضاً) رجاءً أن يجد فيه شيئاً فيُلْحِقه به فلم يجد.

وفي ذلك يقول ابنُ أبي حاتم: «على أنَّا قد ذكرنا أساميَ كثيرةً مُهْمَلةً من الجَرْح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتابُ على كلِّ من رُوِي عنه العلمُ رجاءَ وجودِ الجرح والتعديل فيهم فنحن مُلْحِقوها بهم مِن بعد إنْ شاء الله تعالى». (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٨).

الشواهد:

تبيَّن بالاستقراء أنَّ كلَّ من بيَّض له ابنُ أبي حاتم فهو مجهولٌ،

وإليك الشَّواهد على ذلك من «ميزان الاعتدال»:

قال الذهبيُّ:

١ ـ أبَان بن عُمَر الوَالِبيّ: قال أبو حاتم: مجهولٌ، نقَله ابنُ أبي حاتم وبَيَّض له. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ١٠، و«الجرح والتعديل»: ٢/ ٣٠٠).

٢ ـ إيَّاس بن نذير الضَّبي الكُوْفي: ذكره ابنُ أبي حاتم وبَيَّض له، مجهولٌ. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ٢٨٣)، و«الجرح والتعديل»: ٢/ ٢٨٢).

وقال الحافظ بن حجر: «ذكره ابنُ حِبَّان في (الثقات) وذكره ابنُ أبي حاتم وبيَّض له، فهو مجهولٌ». (انظر: «تهذيب التهذيب»: ١/ ٣٩١).

وهذا عن الحافظ ابن حجر من أوضحِ الأدلَّة على أنَّ من بَيَّض له ابن أبي حاتم فهو مجهولٌ.

٣ ـ حَيَّان بن عبيد الله المَرْوَزِي: ذكره ابنُ أبي حاتم، وبَيَّض، مجهولٌ، أو ابن عبد الله. (انظر: «الميزان»: ١/ ٦٢٣، و«الجرح والتعديل»: ٣/ ٢٤٦).

٤ ـ خالد بن يَسَار: عن أبي هريرة وجابرٍ مجهولٌ، وبَيَّض له ابنُ أبي حاتم. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ١/ ٦٤٨، و«الجرح والتعديل»: ٣/ ٣٦٢).

٥ ـ الزُّبَيْر بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام: بَيَّض له ابنُ أبي حاتم، مجهولٌ. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ٢/ ٦٨، و«الجرح والتعديل»: ٣/ ٥٨٢).

❐ ❐ ❐

حـــــرف التَّـــــاء

ت:

رَمْزٌ للإمام الترمذي في جامعه.

التَّابِعُ:

انظر: «المتابعة» في حرف الميم.

تَابِعُ الأَتْبَاع:

انظر «أتْبَاع التَّابِعِيْن» في حرف الألف.

تَابِعُ التَّابِعِيْن:

انظر «أتباع التَّابِعِيْن» في حرف الألف.

التَّابِعُوْنَ:

لغـةً: (التَّابعون) جَمْعُ: (تَابِعِيٌّ)، أو (تابِعٍ)، والتابع: اسمُ فاعلٍ مِن: تَبِعَه، بمعنى: مَشَى خَلْفَه، أو مَرَّ به، فمضى معه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو «مَن شَافَهَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ أي: مع كونه مؤمناً (معرفة علوم الحديث: ص: ٤٢).

فائدة هذا العلم:

ولهذا العلمِ فائدةٌ عظيمةٌ، فإنَّه إذا غَفَل الإنسانُ عن هذاالعلم لم يفرِّق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرِّق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين، ويُمكن أن نقول أيضاً في فائدة هذا العلم: تمييز «المُرْسَل» من «المتصل».

طبقات التابعين:

اخْتُلِفَ في عدد طبقاتهم، فقَسَّمهم العلماءُ كلٌّ حسب وِجْهَته.

١ ـ فَجَعَلهم الإمامُ مسلمٌ ثلاثَ طبقاتٍ.

٢ ـ وجعلهم ابنُ سَعْد أربعَ طبقاتٍ.

٣ ـ وجعلهم الحاكمُ النَّيْسابوري خمسَ عشرة طبقةً، ذكر منها ثلاثَ طبقاتٍ، فقط في مقدِّمته:

الذين لحقوا العشرةَ الذين شَهِدَ لهم رسولُ الله ﷺ بالجَنَّة، مثل: قَيْس بن أبي حازم، سمع العشرةَ وروى عنهم، وليس في التابعين أحدٌ روى عن العشرة سِوَاه. وآخرُ طبقات التابعين: مَن لَقِيَ أنسَ بن مالكٍ من أهل البَصْرة، ومن لقي عبدَ الله بن أبي أَوْفى، ومن لقي السَّائبَ بن يزيد مِن أهل المدينة... وهؤلاء آخرُ الصحابةِ موتاً ـ رضي الله عنهم ـ (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٤٨).

ومن هذه الطبقة: الإمام أبو حنيفة على الأصحِّ.

ويُمكن تقسيمُ التابعين إلى ثلاث طبقاتٍ شاعتْ في كتب العلم، وهي:

١ ـ طبقة كبار التابعين: وهم الذين رووا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يقع حديثُهم موقعَ حديث متأخِّري الصحابة، أكثر ما يُوْجَد عند تابعيٍّ.

٢ ـ طبقة متوسِّطي التابعين: وهم الذين أدركوا هؤلاء الأئمَّة وأمثالهم، ورووا عن الصحابة، وعن التابعين.

٣ ـ طبقة صِغَار التابعين: وهم الذين حَدَّثُوا عن صِغار الصحابة الذين تأخَّرت وفاتُهم. فأَدركوهم في حال صِغْر سِنِّهم وكِبَر سِنِّ الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد رسولِ الله ﷺ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٤٨، نقلاً عن «مسائل العلوِّ والنزول»).

وأوَّلُ التابعين مَوْتاً: أبو زيد مَعْمَر بن يزيد، قُتِل سنة ٣٠ هـ.

وآخرهم موتاً: خلف بن خليفة، توفِّي سنة ١٨٠ هـ.

المُخَضْرَمون:

ومن التابعين «المُخَضْرَمون» واحدُهم: «مُخَضْرَم»: هو الذي أَدرك الجاهليةَ وزمنَ رسولِ الله ﷺ ولم يَرَه، أو رآه وهو مُشْرِكٌ؛ لأنه لا يعتدّ بتلك الرُّؤية.

وعددُ «المخضرمين» نحو عشرين شخصاً كما عَدَّهم الإمامُ مسلمٌ رحمه الله، والصحيحُ أنَّهم أكثرُ من ذلك، ومنهم:

١ ـ سُوَيْد بن غَفَلة، المتوفَّى سنة ٨٠ هـ.

٢ ـ عَمْرو بن مَيْمون الأَوْدي، المتوفى سنة ٧٤ هـ.

٣ ـ أبو عثمان النَّهْدي عبد الرحمٰن بن مُلٍّ (وهو من المُعَمَّرين)، المتوفى سنة ٩٥ هـ.

٤ ـ والأسود بن يزيد النَّخَعي، المتوفَّى سنة ٧٥ هـ.

٥ ـ عمران بن مِلْحان أبو رجاء العُطَاردي، المتوفى سنة ١٠٥ هـ.

أفضل التابعين:

هناك أقوالٌ للعلماء في أفضلهم، والمشهور أنَّ أفضلهم (سعيد ابن المُسَيَّب).

وقال أبو عبد الله محمَّد بن خفيف الشِّيرازي:

١ ـ أهلُ المدينة يقولون: أفضلُ التابعين (سعيد بن المُسَيَّب).

٢ ـ وأهلُ الكُوْفة يقولون: (أُوَيْس بن عامر القَرَني).

٣ ـ وأهلُ البَصْرة يقولون: (الحسن البَصْري).

التَّابِعِيُّ:

انظر «التَّابِعُوْن».

التَّابِعِيَّات:

انظر: «التابعيون» لتعريف «التابعي» لغةً واصطلاحاً.

لم أجد مَنْ حصر عددَ «التابعيَّات» بشكلٍ صحيحٍ حسب علمي الضعيف لذا أكتفي بذكر أكابر النساء من التابعين، وهن:

١ ـ حفصة بنت سيرين، توفِّيت بعد ١٠٠ هـ.

٢ ـ عَمْرَة بنت عبد الرحمن، توفِّيت سنة ٩٨ هـ.

٣ ـ أُمّ الدَّرْدَاء الصُّغرى الدِّمَشْقِيَّة، توفِّيت سنة ٨١ هـ، رضي الله عنهنَّ أجمعين.

التَّارِيْخُ:

انظر: «تاريخ الرُّواة».

تاريخ الرُّوَاة:

لغة: التاريخُ: مصدر: أَرَّخ يؤرِّخ بمعنى: وَقَّته، أرَّخ الكتابَ، وأَرَّخه وآرخَه: وَقَّته. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَط به الأحوالُ في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك (فتح المغيث: ٣/ ٢٨٠).

أهميته وفائدته:

قال الحافظُ ابن الصَّلاح «النوعُ المُوْفي ستين: معرفةُ تواريخ الرواة، وفيها معرفةُ وفيَاتِ الصحابةِ والمحدِّثين والعلماءِ، ومَواليدهم، ومقاديرِ أعمارهم، رَوَينا عن سفيان الثوري أنه قال: لمَّا استَعملَ الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخَ. ورَوَينا عن حَفْص بن غِيَاث، أنه قال: إذا اتَّهمتم الشيخَ، فحاسِبوه بالسِّنِيْنِ. يعني: احسُبُوا سِنَّه وسِنَّ من كَتَب عنه.

وهذا كنحو ما روينا عن إسماعيل بن عَيَّاش، قال: كنتُ بالعراق فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يحدِّث عن خالد بن مَعْدان، فأتيته فقلتُ: أيُّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعدان؟ فقال: سنةَ ثلاثَ عشرة يعني: ومئة. فقلتُ: أنت تزعم أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِه بسبع سنين! قال إسماعيلُ: ماتَ خالدٌ سنة ست ومئة.

وروينا عن الحاكم أبي عبد الله، قال: لمَّا قَدِمَ علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشّي، وحَدَّث عن عبد بن حُمَيْد، سألتُه عن مولِده، فذَكَر أنه وُلِدَ سنة ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من

عبد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عشرةَ سنة!» (علوم الحديث: ص: ٣٨٠ ـ ٣٨٦).

ونحوه قول حَسَّان بن يزيد كما رواه الخطيب في «تاريخه»: لم يُسْتَعَنْ على الكذَّابين بمثل التأريخ، يقال للشيخ: سنةَ كم وُلِدْتَ؟ فإذا أقرّ بمولده عُرِفَ صِدْقُه من كَذِبه.

ومن هنا تظهر أهميةُ معرفة المواليد أيضاً، ولا رَيْبَ أنَّ أهميتها تُقارِب أهميةَ معرفة الوفاة أو تُماثِلها في بعض الأحوال، إذْ بها تُعرَف طبقَةُ الرجل، ويُعرَف أيضاً حالُ التلميذ عند تحمُّلِه عن شيخه، فهل تحمَّل طفلاً بإجازة، أو تحمَّل صغيراً مميِّزاً يَصِحُّ له السَّماعُ، أو تحمَّل كبيراً مُدْرِكاً واعياً ضابطاً، فيختلف النظرُ إليه باختلاف حال تحمُّله عن الشيخ، من القصور أو التساهُل، أو الوَعْي والضَّبْط، أو عَدَمِهما.

وأذكر لذلك مثالاً يُوضِّحُ أهميةَ معرفة سنة الولادة: القاضي زكريا الأنصاري ـ زكريا بن محمد بن أحمد المصري الفقيه الشافعي الإمام ـ توفي سنة ٩٢٦ رحمه الله تعالى، ويقولُ كثيراً جداً في كتابه «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث: «قال شيخنا الحافظ ابن حجر...»، والحافظ ابن حجر توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله تعالى.

فكيف يتأتَّى للقاضي زكريا التلقِّيُ الفعليُّ عنه، وقد مضى على وفاة الحافظ ابن حجر ٧٤ سنةً؟ فإذا عرفنا أنَّ ولادة القاضي زكريا في سنة ٨٢٣ اتضح لنا صحةُ هذا التلقِّيِّ وهذه التلمذةِ له على الحافظ ابن حجر؛ لأن القاضي زكريا كان قديمَ الولادة قبل وفاة الحافظ بتسع وعشرين سنة، وهما في بلدٍ واحدٍ القاهرة، فقد أدرك الحافظ ابنَ حجر إدراكاً بيِّناً (لمحات من تاريخ السنّة وعلوم الحديث: ص: ١٥٤).

أمثلة مِن عيون التاريخ:

أ) الصحيح في سِنِّ سيدنا محمَّد ﷺ، وصاحبيه: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون.

١ ـ وقُبِضَ رسول الله ﷺ ضحى الإثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة ١١ هـ.

٢ ـ وقُبض أبو بكر رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ١٣ هـ.

٣ ـ وقُبض عمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ.

٤ ـ وقُتل عثمان رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٣٥ هـ وعمره ٨٢ سنة وقيل ابن ٩٠ سنة.

٥ ـ وقُتل عليٌّ رضي الله عنه في شهر رمضان سنة ٤٠ هـ وهو ابن ٦٣ سنة.

ب) صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام وماتا بالمدينة سنة ٥٤ وهما:

١ ـ حَكيم بن حِزَام.

٢ ـ حَسَّان بن ثابت.

ج) أصحاب المذاهب المتبوعة:

١ ـ النعمان بن ثابت: (أبو حنيفة) وُلِدَ سنة ٨٠ توفي سنة ١٥٠.

٢ ـ مالك بن أنس وُلِدَ سنة ٩٣ وتوفي سنة ١٧٩.

٣ ـ محمد بن إدريس الشافعي: وُلِدَ سنة ١٥٠ توفي سنة ٢٠٤.

٤ ـ أحمد بن حنبل: وُلِدَ سنة ١٦٤ توفي سنة ٢٤١.

د) أصحاب كتب الحديث المعتمدة:

١ ـ محمد بن إسماعيل البخاري: وُلِدَ سنة ١٩٤ توفي سنة ٢٥٦.

٢ ـ مسلم بن الحجاج النَّيْسَابوري: وُلِدَ سنة ٢٠٤ توفي سنة ٢٦١

٣ ـ أبو داود السِّجِسْتاني: وُلِدَ سنة ٢٠٢ توفي سنة ٢٧٥.

٤ ـ أبو عيسى الترمذي: وُلِدَ سنة ٢٠٩ توفي سنة ٢٧٩.

٥ ـ أحمد بن شعيب النَّسائي وُلِدَ سنة ٢١٤ توفي سنة ٣٠٣.

٦ ـ ابن ماجه القَزْويني وُلِدَ سنة ٢٠٧ توفي سنة ٢٧٥.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد اعتنى الحفَّاظُ والمؤرِّخون بذكر مواليد الرواة ووفياتهم في كتب الطبقات وتراجم الرجال، وكتب التواريخ الجامعة بين الحوادث والوفيات، وأمّا بخصوص المواليد فلا أَعْرِفُ فيه تأليفاً مستقلاً، نعم ألَّفوا في الوفيات كتباً كثيرةً، وقد اعتنوا فيها غالباً بذكر المواليد أيضاً، فمنها:

١ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله محمد بن البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، تكلَّم فيه بإيجازٍ عن الرَّاوي، وذكر شيوخَه وتلامذتَه، وتعرَّض أحياناً للجَرْح والتعديل، وسَكت في الأكثر عن بيان ذلك، طُبع هذا الكتاب في ثمانية مجلَّداتٍ.

٢ ـ **التاريخ**: لأبي بكر بن أحمد بن خَيْثمة زُهير بن حرب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ)، وهو كتابٌ كبيرٌ، أثنى عليه الحافظُ ابن الصَّلاح، وقال: «... وما أغزر فوائده» («علوم الحديث» ص: ٣٨٨).

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لأبي حاتم محمَّد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفىٰ سنة: ٣٥٤ هـ)، تكلَّم فيه عن كلِّ راوٍ بإيجازٍ شديدٍ في سطرِين أو ثلاثة، وذكر تاريخَ وفاته. والكتابُ مطبوعٌ في جزئين.

تَارِيْخُ مَوْلِدِ الْعُلَمَاءِ وَوَفَيَاتِهم:

لَمَّا كان لمعرفة مواليد العلماء وتاريخ وفياتهم أهميةً كبرى في معرفة طبقات الرِّجال ولقاء التلاميذ بالشيوخ؛ اهتمَّ المحدِّثون بهذا النوع من التصنيف.

فائدته:

وهذا النوع من التصنيف يُفيد في معرفة من اختلط من الرُّواة، ومتى كان اختلاطُه، كما يُفيد أيضاً في تمييز المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب وغير ذلك.

أشهر المصنَّفات فيه:

فأوَّلُ من صَنَّف في هذا النوع هو: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، (المتوفَّىٰ سنة: ٣٥١ هـ) ابتدأه من الهجرة وانتهى به إلى سنة ٣٤٦ هـ.

ثم تَلَاه الحافظُ أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زَبْر الرِّبْعِي الدِّمَشْقِي، (المتوفىٰ سنة: ٣٧٩ هـ) وسمَّاه: «تاريخ ولادة العلماء ووفياتهم».

وذيَّل عليه تلميذُه الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكَتَّاني (المتوفى سنة: ٤٦٦ هـ)، ابتدأ تذييلَه من سنة ٣٣٨ هـ، وانتهى إلى سنة ٤٦٢ هـ.

ثم تلاه تلميذُه الحافظ أبو محمد هبة الله الأكفاني الحافظ

(المتوفى سنة: ٥٢٤ هـ) فذيَّل على تذييل شيخه بذيلٍ ابتدأه من سنة ٤٦٣ هـ وانتهى بسنة ٤٨٥ هـ.

ثم تلاه شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضَّل المَقْدِسي الإسكندراني المالكي (المتوفى سنة: ٦١١ هـ) سمَّاه: «وفيات النقلة»، وصَلَ فيه إلى سنة ٥٨١ هـ.

ثم تلاه تلميذه الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المنذري (المتوفى سنة: ٦٥٦ هـ) بكتابٍ سمَّاه: «التكملة لوفيات النقلة» وهو ذيلٌ كبيرٌ، كثيرُ الإتقان والفائدة، مطبوع في أربع مجلَّداتٍ مع الفهارس العامة بتحقيق الدكتور بشّار عوَّاد معروف، والكتابُ يبدأ من سنة ٥٨١ ويقف عند سنة ٦٤٢، والمطبوع ـ تبعاً للمخطوطة الأصل ـ تنقصه وفياتُ سنة ٥٨١ هـ وعددٌ من تراجم سنة ٥٨٢ هـ.

تَالِفٌ:

أي: هالِكٌ. من ألفاظ الجَرْح، وقد ذكره السيوطيُّ في المرتبة الرابعة من مراتب الجَرْح عنده.

حُكمها:

لا يُحتجُّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

تَبَعُ التَّابِعِيْن:

انظر «أَتْبَاعُ التَّابِعِيْن» في حرف الألف.

التَّتَبُّعُ:

وهو نوعٌ من التصنيف عن المحدِّثين، يَقْصِدون به الاستدراكَ والتَّتَبُّعَ على مصنَّفٍ التزم الصحةَ، وأشهرها: تَتَبُّعُ الدَّارَقُطْنيِّ

(المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) على الصحيحين، وعددُها مئتان وعشرة أحاديث، يختص البخاريُّ منها بثمانين حديثاً، يشترك مع الإمام مسلمٍ في ثلاثين حديثاً، وانفرد مسلمٌ بمئة حديثٍ، وسمَّاه ابنُ خير في فهرسته (ص: ٢٠٤) «الاستدراك»، وسمَّاه القاضي عِيَاض: «الاستدراكات على البخاري ومسلم»، وكذا سَمَّاه أيضاً ابنُ الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» وتعقَّب الحافظُ أبو مسعود إبراهيم الدِّمَشْقِي (المتوفى سنة ٤٠٠ هـ) الدَّارَقُطْنِيَّ وسَمَّاه: «جوابات أبي مسعود الدمشقي على استدراكات الدَّارقطني».

وقد تَـتَبَّعَ الإمامُ النووي استدراكاتِ الدَّارقطنيِّ فأجاب عن أكثرها في شرحه لصحيح مسلمٍ، كما أنَّ الحافظ ابن حجر تَتَبَّعَ استدراكاتِه على البخاري فأجابَ عن أكثرها، واعتذر عن بعضٍ.

وقد طُبِع «التتبعُ» مع «الإلزامات» بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل.

موضوع التتبُّع:

إنَّ موضوع التتبُّع يدور حول فقه الإسناد، ومن المعلوم لدى طَلَبَة الحديث: أنَّ للإسناد أهميةٌ كبرى في صحة الحديث وضَعْفِه، فإذا جاء الحديثُ مرةً متصلاً، وأخرى مُرْسَلاً فللعلماء في ترجيح أحدهما على الآخر مذاهب ثلاث.

١ ـ تقديمُ الرَّفْعِ على الوَقْف، والوَصْلِ على الإرسال، وبه قال أكثرُ المحدِّثين ومعظمُ الفقهاء والأصوليين؛ بحُجَّةِ أنَّ الرفع زيادةٌ من الثقة، وزيادةُ الثقة مقبولةٌ.

٢ ـ تقديم الوَقْفِ عَلَى الرَّفْعِ، والإرسالِ على الوَصْل، وبه قال

بعضُ المحدِّثين وقليلٌ من الفقهاء والأصوليين؛ وحُجَّتُهم في ذلك: أنَّ الوقف يقينٌ، والرفعُ فيه شبهةٌ.

٣ ـ اللُّجُوْءُ إلى القرائن وهي كثيرةٌ جدّاً، مثل كثرة الرواة، واجتماع الحفاظ وغيرهما.

والدَّارَقُطْنيُّ رحمه الله تعالى اختار الطريقَ الثالثَ، فمَرَّةً يرجِّح بالكثرة وأخرى بالحفظ والإتقان، ولهذا صار فيه مجالٌ للمناقشة.

وقد قام الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي بدراسة الإمامين مسلم والدارقطني، فتتبَّع الدارقطنيَّ وأبدى ما يترجَّح عنده في كل تتبعٍ. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٨١ ـ ١٨٢).

التَّجَهُّمُ:

انظر: «الجَهْمِيَّة» في حرف الجيم.

تَجْوِيْدُ الإسْنَادِ:

المرادُ به عند القدماء هو (تدليس التسوية) حيث قالوا: (جَوَّده فلانٌ) فمعناه دلّسه تدليس تسوية بأن ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم (انظر: «فتح المغيث: ١/ ١٨٢، و«تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٦).

وقد يكون معنى: جَوَّده فلانٌ، أي: حَسَّنه أو ساقَه سِياقاً حَسَناً، ويَدُلُّ على ذلك قولُ الحافظ يعقوب بن أبي شَيْبَةَ: «هذا حديثٌ صالحُ الإسناد، فإن كان هذا الشيخُ ضَبَط هذا الحديثَ فقد جَوَّده وحَسَّنه» (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: ص: ١٥٥ ـ ١٠١).

وفي حديثٍ: «أنه ﷺ توضَّأ من بئر بُضَاعة، وقال: الماءُ طَهُوْرٌ لا يَنْجِسُه شيءٌ» قال ابنُ حجر: «حديثٌ حَسَنٌ وقد جَوَّده أبو أسامة، وصَحَّحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِيْن، وأبو محمد بن حَزْم» (تلخيص الحبير: ١/ ٢٤).

فقوله: (جَوَّده أبو أسامة) أي ساقه سِياقاً جيّداً حَسَناً، ويَدُلُّ على هذا كلامُ الدَّارقُطْنيِّ على إسناده كما نَقَله عنه ابنُ حجر في الموضع السابق، حيث قال: «وأحسنها إسناداً روايةُ الوليد بن كثير، عن محمد بن كَعْب، يعني عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع، عن أبي سعيد» ا هـ.

قلتُ: وهذا الإسنادُ الذي حكاه الدَّارقُطْنِيُّ هو من طريق أبي أسامة حَمَّاد بن أسامة الكوفي، والله أعلم.

وفي حديث ابن عبَّاس: «الماءُ لا يُنْجِسُهُ شيءٌ»، نقل ابنُ حجر عن الحازمي أنه قال: «لا يعرف مجوّداً إلا من حديث سِمَاك بن حَرْب عن عِكْرِمَة، وسِمَاكٌ مختلفٌ فيه، وقد احْتَجَّ به مسلمٌ» («تلخيص الحبير» ١/ ٢٦).

ومراده: أنه لا يُعْرَف له سِياقٌ حَسَنٌ إلا من حديث سِمَاك بن حَرْبٍ.

ومثل هذا قولُ ابن حجر في حديث البحر: «هو الطهورُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتَتُه» الذي رواه البَيْهَقِيُّ من طريق يحيى بن بُكَيْرٍ، عن اللَّيْثِ، عن جعفر بن رَبِيْعَة، عن مسلم بن مَخْشِيّ، أنه حَدَّثه أن الفراسي قال: كنتُ أصيد... إلخ، قال: «فهذا السياقُ مجوَّدٌ، وهو على رأي البخاري مُرسَلٌ» («تلخيص الحبير» ١/ ٢٤).

التَّحْدِيْثُ:

أي: روايةُ الحديثِ.

التَّحْرِيْفُ:

لغةً: مصدر «حَرَّفَ» أي: غَيَّر وبَدَّل.

وأصل التحريف مشتقٌّ من قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[النساء: ٤٦].

واصطلاحاً: هو العُدُوْلُ بالشيء عن جهته، وحَرَّف الكلام تحريفاً: عَدَل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعضِ كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه، فالتحريفُ أعَمُّ من التصحيف (انظر: «تصحيفات المحدِّثين»: ١/ ٣٩).

ومثالُه: ما رواه الإمام مسلمٌ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «رُمِيَ أُبَيٌّ يومَ الأحزاب على أَكْحُلِهِ فكَوَاه رسولُ الله ﷺ».

فحَرَّفه أحدُ الرواة فقال: أبى ـ بالإضافة ـ وإنما هو: أبيّ بن كَعْبٍ؛ لأن أبا جابر استشهد بأُحُدٍ قبل الأحزاب.

ومنه حديث: «نَهْيُه ﷺ عن الحِلَق قبل الصَّلاة في الجمعة».

فحَرَّفَه بعض الرواة إلى «الحَلْق».

قال الخَطَّابي: «قال لي بعضُ مشايخنا: لم أَحْلِقْ رأسي قبل الصلاة نحواً من أربعين سنة بعد ما سمعتُ هذا الحديث» (إصلاح خطأ المحدّثين: ص: ١٢ ـ ١٣).

ومنه كتحريف (يوم كُلَاب) بضَمِّ الكاف إلى يوم كِلَاب بكسر الكاف.

ومن المتقدِّمين من لم يفرِّقوا بين التصحيف والتحريف.

قال أبو أحمد العسكري اللُّغَوِي (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ) في أوّل كتابه «تصحيفات المحدِّثين»، شرحتُ في كتابي هذا الألفاظَ والأسماءَ المشكلةَ التي تتشابه في صورة الخَطِّ، فيقع فيها التصحيفُ، ويدخلها التحريفُ. فجمع بين التصحيف والتحريف في مكانٍ واحدٍ.

وقد صَنَّف فيه الدَّارَقُطْنِيُّ، والخَطَّابي، وابن الجَوْزي، وغيرهم؛ لأن هذا الموضوع هامٌّ جداً، قد وقع فيه كبارُ الحفاظ والنقاد، ولذا عُني به المحدثون وضبطوه.

أشهر المصنَّفات فيه:

انظر المصنَّفات المذكورة في تعريف «التصحيف».

تحريك الرَّأس:

أي لا يُؤْخَذ الحديثُ عنه، ومعناها تضعيفُ الرَّاوي جِدّاً، وأنَّه يُهْمَل وتُتْرَكُ الروايةُ عنه، إلاَّ أنَّه ليس بكذَّابٍ.

مثاله: مثالُ من حَرَّك النُّقَّادُ الرأسَ عند ذكره:

١ ـ سُوَيد بن سعيد بن سهل الهَرَوي، أبو محمَّد الحَدَثاني الأَنْباري، (المتوفَّى سنة ٢٤٠ هـ).

فقد روى الخطيبُ البغدادي بسنده عن عبد الله بن علي بن المَدِيْني أنه قال: سُئل أبي عنه فحرَّك رأسَه، وقال: «ليس بشيءٍ» (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٢٩).

٢ ـ القاسم بن عَوْف الشَّيْباني البَكْري الكُوْفي:

قال ابنُ المَدِيني: ذَكرناه ليحيى القَطَّان فقال: قال شعبةُ: دخلتُ عليه، فحرَّك (أي يحيى) رأسَه، قلتُ ليحيى: ما شأنُه؟ قال: فجعل يحيد، فقلتُ ضَعَّفه في الحديث؟ فقال: لو لم يضعفه لروى عنه» (انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ١١٥).

تَحْرِيكُ الْيَدِ:

يعني أنَّ الرَّاوي ضعيفٌ.

ويستعمل الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذا الأسلوبَ من الجَرْح في جَرْح الضعفاء المعروفين بشيءٍ من الفَضْل والمروءة، من باب كَسْرِ الجرح ألطفه، فلا يَنْطِقون، ويكتفون بالإشارة.

مثال من وُصِف بذلك:

١ - زَيْدُ بن أبي أُنَيْسَة، أبو أسامة الرُّهَاوي (المتوفَّى سنة ١١٩ هـ).

قال المَرْوَزي: سألتُ أحمدَ عنه، فحرَّك يدَه وقال: «صالحٌ، وليس هو بذاك» (تهذيب التهذيب: ١/ ٦٥٩).

٢ - سعيد بن سِنَان، أبو مَهْدي الحَنَفيّ، ويقال الكِنْديّ الحِمْصِيّ، (المتوفى سنة ١٦٣ هـ).

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرْعَةَ عنه، فأَوْمأَ بيده أنَّه ضعيفٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨).

التَّحْقِيْقُ:

المرادُ به: توضيحُ الخطِّ وتبيينُه وتجويدُه في الكتابة، بحيث يتميَّز كلُّ حرفٍ بصورته المميَّزة عن الحرف الآخر.

التَّحَمُّلُ:

انظر «تَحمُّلُ الْحَدِيْثِ».

تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: التحمُّل: مصدرُ تَحمَّلَ يَتَحَمَّلُ تَحَمُّلاً. معناه: تجلَّد وصَبَر.

واصطلاحاً: هو تَلَقِّي الحديثِ وأخذُه عن الشيوخِ.

تَحْمِيْضُ الْوَجْهِ:

(حَمَضَ يَحْمُضُ حَمْضاً) أي كَرِهَه، وبالتشديد (حَمَّض تَحْمِيضاً) أي جَعَل الشيء حامضاً (لسان العرب).

تفسير هٰذه العبارة عند المحدِّثين:

جَمْعُ سريرة الوجه، وتجعيدُها مع تغوير العَيْنَيْن، وشَدُّ الوَجْنَتَيْن، كنايةً عن عَدَمِ الرِّضَا، وهو دون تكليحِ الوجه، وكلاهما جَرْحٌ شديدٌ.

مثالُ من ذُكرت فيه:

قال الحافظ ابن حجر عند ترجَمة (ميمون أبي عبد الله البصري الكِنْدي) قال ابن المَدِيْني: «سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن ميمون الكندي، فحَمَّض وَجْهَه» (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٠٠).

وإذا انْضَمَّ إلى التحميض الغَضَبُ والتكشيرُ عَبَّر عنها النُّقَّادُ (بالتكليح) فيقال «كَلَّح وَجْهَه».

وفي اللغة: «الكلوح: تكشر في عبوس، قال ابن سِيَدَه: «الكلوح والكلاح بدو الأسنان عند العبوس، وقال أبو إسحق: الكالح الذي فصلت شفتُه عن أسنانه نحو ما ترى من رؤوس الغَنَم إذا برزت الأسنانُ وشمرت الشفاه» (انظر: لسان العرب وتاج العروس).

مثال من تكلح وجه النُّقَّاد عند ذكره:

١ ـ عمرو بن عثمان بن سَيَّار الكِلابي:

قال البَرْذعي: «ذكرتُ لأبي زُرْعَة: عمر بن عثمان الكِلاَبي؟ فكَلَّح وَجْهَه، وأساء الثناءَ عليه». (أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: ص: ٧٥٩).

٢ ـ عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصَّائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المَدني. قال البرذعي: «ذكرتُ أصحاب مالكٍ، فذكرتُ عبدَ الله بن نافع الصَّائغ، فكلَّح وجهه» (أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: ص: ٧٣٢، و«انظر شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٢٨).

التَّحْوِيْقُ:

لغة: مأخوذٌ مِن (الحوق)، وهو: الإطار المحيط بالشيء المستدير حوله (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو جَعْلُ دَوَائر حمراء أو غيرها على أوَّلِ الكلام الزائد وآخره.

التَّحْوِيْلُ:

إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فيكتب أهلُ الحديث عند الانتقال من إسنادٍ إلى إسنادٍ ما صورته(ح) وهي حاء مفردةٌ مُهْمَلةٌ للإشارة إلى التحويل من سندٍ إلى سندٍ آخر، وقيل بأن الحاء رَمْزٌ لكلمة (الحائل)، أو (الحديث)، أو (صح).

والمختارُ لقارىء الحديثِ ـ كما قال ابنُ الصَّلاح ـ إذا صادف هذه الحاءَ أن يقرأها كما هي (حا)، ثم يَمُرُّ إلى الكلام بعدها، ولا يقول: (التحويل) أو (الحائل) أو (الحديث) (علوم الحديث: ص: ٢٣٢).

مثال التحويل:

أُورد هنا على سبيل المثال حديثاً في سنده (التحويل)، رواه البخاريُّ وقال:

حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنانٍ قالَ: حَدَّثَنا فُلَيْحٌ؛ ح: وحدَّثَني إبراهِيمُ ابنُ المُنْذِرِ قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ فُلَيْحٍ قالَ: حدَّثَني أبي قال: حَدَّثَني هلالُ بنُ عَليٍّ عَن عَطاءِ بنِ يَسارٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قالَ: بَيْنَما النَّبيُّ ﷺ في مَجْلسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ جاءَهُ أعْرَابِيٌّ فَقالَ: مَتى السَّاعةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ الله ﷺ يُحَدِّثُ، فَقالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قالَ فكَرِهَ ما قالَ، وقالَ بَعضُهُم: بَلْ لَمْ يَسْمَع، حَتى إذا قضَى حدِيثَهُ قال: «أيْنَ ـ أُرَاهُ ـ السَّائِلُ عَنِ السَّاعةِ؟» قال: ها أنا يا رَسُولَ اللهِ! قالَ: «فإذا ضُيِّعَتِ الأمانَةُ فانْتَظِر السَّاعَةَ»، قالَ: كَيْفَ إضَاعَتُها؟ قالَ: «إذَا وُسِّدَ الأمْرُ إلى غيرِ أَهْلِهِ فانْتَظِر السَّاعَةَ» (صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سُئل علماً وهو مشتغلٌ في حديثه، برقم: ٥٩).

تخ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير».

تَخَرَّجَ بفُلَانٍ:

أي: لازَمَه وصارَ قاعدةَ شيوخه، كم نرى في عددٍ من التراجم قولهم في الثناء: «وتخَرَّج بفلانٍ».

ومنه ترجَمة أبي بكر الجِعَابي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ) قولُ الحافظ الذهبي عنه في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٩٢٥): «تخرَّج بأبي العباس ابن عقدة»

وتُسْتَعْمل هذه العبارةُ لمدح الشيخ والثناء عليه لمن دانَ له أهلُ عصره كقول الذَّهبي في ترجَمة يحيى القطَّان (المتوفى

سنة: ١٩٨ هـ): «وتخرَّج به الحفَّاظُ» (انظر: سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٧٥).

وكقول الذَّهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٨٤) في ترجَمة: أبي جعفر بن الزُّبَيْر (المتوفى سنة ٧٠٨ هـ): «... وتخرَّج به الأصحابُ».

التَّخْريج:

لغةً: (التخريج) في أصل اللغة: اجتماعُ أمْرَيْن مُتضادَّيْن في شيءٍ واحدٍ، وفي (القاموس المحيط): «وعام فيه تخريجٌ: خِصْبٌ وجَدْبٌ. وأرْضٌ مُخَرَّجةٌ (كمُنَقَّشَة) نَبْتُها في مكانٍ دونَ مكانٍ. وخرَّجَ اللَّوْحَ تخريجاً: كَتَب بَعْضاً وتَرَك بعضاً. والخَرَج: لونان، من بياض وسواد».

واصطلاحاً: التخريجُ في اصطلاح المحدِّثين يُطْلَق على ثلاثة معانٍ، وهي:

١ ـ يُطلق على أنَّه مُرادِفٌ لـ «الإخراج» أي إبرازُ الحديث للنَّاس بذِكْر مَخْرَجِه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم.

فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاريُّ، أو خَرَّجه البخاريُّ، أي رَواه، وذَكَر مَخْرَجَه استقلالاً.

قال ابن الصَّلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهُما: التصنيفُ على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...». (علوم الحديث: ص: ٢٢٨).

فالمرادُ بقوله: «تخريجه» أي إخراجُه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويُطْلَق على معنىً: إخراجُ الحديث من بطون الكتب وروايتها.

قال الحافظ السَّخاوي: «والتخريجُ: إخراجُ المُحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مَرْوِيَّات نفسِه، أو بعضِ شيوخِه، أو أقرانِه، أو نحوِ ذلك، والكلامُ عليها، وعَزْوُها لمَنْ رَواها من أصحابِ الكتب والدَّواوِيْن». (فتح المغيث: ٢/ ٣٣٨).

٣ ـ ويُطْلَق على معنى الدَّلالة: أي الدلالةُ على مصادر الحديث الأصليَّة، وعَزْوُهُ إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلِّفين.

قال المُنَاوِيُّ في «فيض القدير» (١/ ٢٠) عند قول السُّيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج: «. . . بمعنى اجتهدتُ في تهذيب عَزْوِ الأحاديث إلى مُخَرِّجيها من أئمَّة الحديث من الجوامع والسُّنَنَ والمَسانيد، فلا أَعْزُو إلى شيءٍ منها إلاَّ بعد التفتيش عن حالِه وحالِ مُخرِّجِه، ولا أكتفي بعَزْوِه إلى مَنْ ليس مِنْ أهله ـ وإنْ جَلَّ ـ كعُظماء المفَسِّرين».

قلتُ: وهذا المعنى هو الذي شاعَ بين المحدِّثين في القرون المتأخِّرة.

وبناءً على المعنى الثالث يُمكِننا أن نُعَرِّف التخريجَ اصطلاحاً بما يلي:

التخريجُ: هو الدَّلالةُ على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجَتْه بسنده، ثم بيانُ مرتبتِه عند الحاجة.

هذا، ويُطْلَقُ (التخريجُ) على معنى آخر غير المعاني الثلاثة التي مَرَّتْ، وهذا المعنى هو: إثباتُ شيءٍ ساقطٍ من الكتاب في حواشيه بطريقةٍ مُعيَّنةٍ ويُسمَّى «اللَّحق» أيضاً. (انظر «المحدِّث الفاصل»: ص ٦٠٦ و«الإلماع»: ص: ١٦٢ وما بعدها، و«علوم الحديث»: ص: ١٩٣ وما بعدها

و«التقريب» مع التدريب ٢/ ٧٩ وما بعدها، و«فتح المغيث»: ٢/ ١٧٢، و«توضيح الأفكار»: ٢/ ٣٦٦).

لمحةٌ عن تاريخ «التخريج»:

لم يكن العلماءُ والباحثون في القديم بحاجةٍ إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم «أصول التخريج»؛ لأن اطِّلاعهم على مصادر السُّنَّة كان اطلاعاً واسعاً، وصِلَتُهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقةً، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديثٍ ما، سُرْعان ما يتذكَّرون موضعَه في كتب السُّنَّة، بل وفي أيّ جزء من تلك الكتب، أو يعرفون ـ على الأقلِّ ـ مظانَّه في المصنَّفات الحديثيّة، وهم على علمٍ بطريقة تأليف تلك المصنَّفات وترتيبها، لذلك يَسْهُلُ عليهم الاستفادةُ منها، والمراجعةُ فيها لاستخراج الحديث، وقُلْ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنَّفٍ من المصنَّفات غير الحديثية. فإنَّ لديه القدرةَ على معرفة مصدره والوصولِ إلى موضعه بسهولةٍ ويُسرٍ.

وبَقِيَتْ الحالُ على ذلك عِدَّة قرونٍ إلى أنْ ضاقَ اطِّلاعُ كثيرٍ من العلماء والباحثين على كتب السُّنَّة ومصادرها الأصلية فصَعُب عليهم حينئذ معرفةُ مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنِّفون في العلوم الشرعية وغيرها. كالفقه والتفسير والتاريخ فنهض بعضُ العلماء، وشمَّروا عن ساعد الجِدِّ، فخرَّجوا أحاديثَ بعض الكتب المصنَّفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديثَ إلى مصادرها من كتب السُّنَّة ـ الأصولَ، وذكروا طُرُقَها، وتكلَّموا على بعضها أو كلِّها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقامُ، فظَهر ما يُسَمَّى بـ «كتب التخريج» (أصول التخريج ودارسة الأسانيد: للدكتور الطحان، ص: ١٣ ـ ١٤).

ومن أوائل كتب التخريج على ما يبدو تصنيفُ محمد بن موسىٰ

الحازمي الشافعي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ) المسمَّى بـ «تخريج أحاديث المهذَّب» هو كتابٌ في الفقه الشافعي تصنيفُ أبي إسحاق الشِّيرازي. ثم كَثُر التخريجُ في القرن الثامن وما تلاه، سنذكر بعضاً من كتبه.

فوائد التخريج:

للتخريج فوائدُ عديدةٌ، نذكر منها الفوائدَ الآتيةَ:

١ ـ بالتخريج نعرف مكانَ الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي نعرفُ إسنادَه ومَتْنَه بِدِقَّةٍ، ونستطيع المقارنةَ بين المَتْن الأصلي والذي معنا فنكشف مدى الدقّة في نقل النصّ الذي معنا.

٢ ـ بالتخريج نعرف كلامَ الأئمّة في الحديث صحّةً أو ضَعْفاً، فالإمام البخاري قد اتّفقت الأمّةُ على صحّة ما أخرجه في صحيحه، وكذا الإمامُ مسلمٌ.

والإمامُ الترمذيُ يقول فيما يخرجه في جامعه: حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو غريبٌ، أو غير ذلك.

وكثيرٌ من الأئمّة يحكمون على الحديث في كتبهم، فيسهل معرفة أحكامهم.

٣ ـ بالتخريج البسيط يمكن تتبُّعُ طُرُقِ الحديث، وبالتالي معرفة إنْ كان آحاداً أو مشهوراً أو متواتراً أو غير ذلك.

٤ ـ بالتخريج البسيط يمكن معرفةُ ما للحديث من شواهد، وما في بعض طرقه من متابعاتٍ، وبالتالي يُمكِن معرفةَ ما إذا كان الحديث يتقوَّى بهذه الطُّرق أو لا يمكن تقوّيه بها.

٥ ـ بتخريج الحديث وجَمْعِ طُرقه والمقارنةِ بينها يمكن التوصُّلُ إلى ما في الحديث من عِلَلٍ، أو ما في بعضِ طُرُقِه من شُذوذٍ أو زيادةِ ثقةٍ، كما قال الإمامُ عليُّ بن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم

يتبيَّن خطؤُه» (علوم الحديث: ص: ٨٢).

٦ ـ بتخريج الحديث يُمكِن معرفةُ أسباب وُرودِه التي قد تُذْكَر في بعض طُرُقِه، وكذا يُمكِن معرفةُ معاني الغريب التي قد تُذْكَر في رواياتٍ أخرى، مِصْداقاً لقول أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديثَ من سِتّين وجهاً ما عَقَلْناه»[1].

٧ ـ بالتخريج يُمكِن جمعُ الأحاديث التي تتحدَّث في موضوعٍ مُعيَّنٍ، وبالتالي يُمكِن للباحث أن يوفِّي هذا الموضوعَ حقَّه من الدراسة بالرجوع إلى شروح هذه الأحاديث ومعرفة أحكام الأئمّة عليها، وما استنبطوه منها.

٨ ـ للتخريج فوائدُ أخرى كتعيين المُبْهَم، وتمييز المُهْمَل، وتصريح المدلِّس بالسَّماع، وعلوّ الإسناد وغير ذلك. (تخريج الحديث الشريف: للدكتور بُـقاعي، ص: ٢٣ ـ ٢٤ بشيءٍ من التصرُّف).

صَوْغ العَزْو للمصادر:

أعني بصَوْغ العزو: كيفيةَ كتابة المعلومات التي أظهرتُها من بطون الكتب المسندة عن الحديث المراد تخريجَه لإرشاد القارىء إلى مواضع الحديث.

وهذه المعلوماتُ تتعلَّق باسم المصنِّف ومصنَّفه، والكتاب والباب اللَّذَيْن وَرَد فيهما الحديثُ، ورقمُه إنْ وُجِدَ، ورقمُ الجزء والصفحة اللَّذَيْن ذُكر فيهما الحديث.

وكلَّما بيَّنتُ أكثرَ هذه المعلومات ـ إن لم أستطع بيانها كلَّها ـ عن الحديث فهو أفضل، كي يتمكَّن القارىء من الرُّجوع إلى الحديث في طبعة الكتاب الذي يملكه. هذه الطبعةُ التي ربَّما تختلف عن طبعتي التي ذكرتُ المعلومات منها.

وأيّاً كان الأمرُ، فإنَّ الذي لا ينبغي إغفالُه هو ذِكْرُ الكتاب والباب اللَّذَيْن وَرَد فيهما الحديثُ في المصنَّف المعيَّن؛ لأنَّ هذين العُنْصُرين لا يتغيَّران باختلاف الطبعات عادةً، بينما العناصرُ الأخرى، كرقم الحديث والجزء والصفحة، ورقم الكتاب والباب تتغيَّر من طبعةٍ إلى أخرى.

وينبغي التزامُ ترتيبٍ معيَّنٍ دائماً في صَوْغ التخريج، فلا نسرد المعلوماتِ خَبْطَ عشواء.

ويُستحسَن أن نبدأ باسم المصنِّف ثمَّ المصنَّف، ونُتْبع ذلك باسم الكتاب والباب، ثمّ رقم الحديث إنْ وُجِدَ، ثمَّ رقمي الجزء والصفحة، ولا بأسَ بذكر أرقام الكتب والأبواب قبلها إنْ وُجِدَتْ، على أن توضع بين قوسين.

مثال ذلك: حديث: «الأنْصَارُ لا يُحِبُّهُمْ إلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُهُمْ إلاَّ مُنَافِقٌ، فَمَنْ أحَبَّهم أحَبَّه اللهُ، ومَنْ أبْغَضَهُمْ أبْغَضَهُ الله».

أخرجه من حديث البَرَاء بن عازبٍ رضي الله عنه:

ـ البخاريُّ، الصحيح: كتاب المناقب، باب حُبِّ الأنصار من الإيمان، ح (٢٧١)، ٥/ ١١٠.

ـ ومسلمٌ، الصحيح: كتاب (١) الإيمان، باب (٣٣) الدليل على أنَّ حُبَّ الأنصار وعليّ رضي الله عنهم من الإيمان... إلخ، ح (١٢٩/ ٧٥)، ١/ ٨٥.

ـ والترمذيُّ، الجامع: كتاب (٥٠) المناقب، باب (٦٦) في فضل الأنصار وقُرَيْش، ح (٣٩٠٠)، ٥/ ٧١٢.

ـ وابن ماجَهْ، السُّنن: المقدِّمة، باب (١١) في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل الأنصار: ح (١٦٣)، ١/ ٥٧.

لاحِظْ أنّنا ذكرنا أرقام الكتب والأبواب بين قوسَيْن عند مسلمٍ، والترمذيِّ وابن ماجَه؛ لأنَّها ذُكِرَتْ في الطبعات التي نستخدمها، ولم نذكرهما عند البخاري؛ لأنَّهما لم يُذكرا في الطبعة المنيريَّة التي نستخدمها (من «تخريج الحديث الشريف» للدكتور علي نايف بقاعي، ص: ٢٢ ـ ٢٣، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

أشهر كتب التخاريج والتعريف ببعضها:

١ ـ **تخريجُ أحاديث المهذَّب**: لأبي إسحاق الشِّيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

٢ ـ **تخريج أحاديث المختصر الكبير**: لابن الحاجب، تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى ٧٤٤ هـ).

٣ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للمَرْغِيْنَاني، تصنيف عبد الله ابن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٤ ـ **تخريج أحاديث الكشَّاف**: للزَّمَخْشَري. للحافظ الزَّيْلَعي أيضاً.

٥ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: للرَّافعي: تصنيف عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى ٨٠٤ هـ).

٦ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**: تصنيف الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِرَاقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

٧ ـ **تخريج الأحاديث التي يُشير إليها الترمذي في كلّ بابٍ**: للحافظ العراقي أيضاً.

٨ ـ **التلخيص الحَبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير**: للرافعي: تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ).

٩ ـ **الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

١٠ ـ **تحفة الراوي في تخريج أحاديث البَيْضاوي**: تصنيف عبد الرؤوف بن علي المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

وقد ذكر العلاَّمةُ الكتَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ أربعين كتاباً في «التخريج» في كتابه «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٥ ـ ١٩١) ارجع إليه إنْ شئتَ.

بعض كتبٍ في تعليم التخريج:

والتأليفُ في تعليم التخريج ليس قديماً، وإنّما هو حديثٌ، ولعلَّ أقدم كتابٍ في هذا الموضوع يرجع ـ في علمي ـ إلى ما لا يزيد على أربعين عاماً. ولا يزال معظمُ من ألَّف في تعليم التخريج على قيد الحياة.

وهذه أسماء الكتب التي وقفتُ عليها في هذا الموضوع، أذكرها متبوعةً بأسماء مؤلِّفيها وناشريها فيما يأتي:

١ ـ **حصول التفريج بأصول التخريج**: لأبي الفيض أحمد بن الصِّديق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠) نُشر في الرياض بمكتبة طبرية، د.ت.

٢ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطَّحَّان. نُشر في بيروت، بدار القرآن الكريم، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٣ ـ **كشف اللِّثام عن أسرار تخريج أحاديث سيّد الأنام**: للدكتور عبد الموجود محمّد عبد اللطيف. نشر في مصر، بدار ابن تيمية، ١٩٨٥ م.

٤ ـ **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**: للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي. نشر في مصر، بدار الاعتصام، ١٩٨٧ م.

٥ ـ **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها (ويليه دراسة في تخريج الأحاديث)**: للدكتور وليد بن حسن العاني (المتوفى سنة ١٤١٦ هـ) نشر في الأردن بدار النفائس ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٦ ـ **علم تخريج الأحاديث: أصوله. طرائقه. مناهجه**: للدكتور محمد محمود بكّار. نشر بدار طيبة في الرياض، ١٤١٨ هـ.

٧ ـ **تبسيط علم التخريج**: للدكتور مصطفى سليمان النَّدْوِي. نشر دار الكلمة.

٨ ـ **التأصيل لأصول التخريج**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد. نشر بدار العاصمة في الرياض، ١٤١٣ هـ.

٩ ـ **مفاتيح علوم الحديث وطُرق تخريجه**: لمحمّد عثمان الخشت. نشر مكتبة الساعي في الرياض. د. ت. وغالبه في مصطلح الحديث.

١٠ ـ **مناهج المحدِّثين، حدودها وغاياتها ومصادرها**: لأستاذنا الدكتور نور الدِّين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ وهو مقالٌ نُشر في مجلَّة «الأحمدية» العدد الخامس، المحرم ١٤٢١ نيسان ٢٠٠٠ م ميَّز فيه بين التخريج ومناهج المحدِّثين.

١١ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بُقاعي، نشر دار البشائر الإسلامية في بيروت، وهو مِن أنفس وأسهل الكُتب التي

أُلِّفت في هذا الموضوع، وهو مفيدٌ للغاية لمن أراد التمرُّنَ على هذا العلم.

تَخْرِيْجُ الحاشِيةِ:

كيفيّةُ كتابه التعليقات على الكتاب.

تَخْرِيْجُ الْحَدِيْثِ:

بيانُ المصادر التي رَوَتِ الحديثَ بسنده. انظر: «التخريج».

تَخْرِيْجُ الْحَوَاشي:

انظر «تَخْرِيْجُ الحاشِيَةِ».

تَخْرِيْجُ السَّاقِطِ:

هو كتابةُ ما سَقَط من أصل الكتاب إمَّا في الحاشية، أو بين السُّطور، وهذا يُسَمَّى «اللَّحْق» أيضاً، انظر تعريفه في حرف اللَّام.

التَّخْلِيْطُ:

لغةً: الإفساد.

واصطلاحاً: هو الإتيانُ بالسَّند أو المَتْنِ على غير وجهه من تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو زيادةٍ، أو نُقْصانٍ، أو اضطرابٍ ونحو ذلك.

الفرقُ بين (الاختلاط) و(التخليطِ):

(الاختلاطُ) يكون في الشخص نفسِه، وهو فسادُ عَقْلِه، ويَلْزَم من ذلك فسادُ روايته والتخليطُ فيها، بخلاف (التخليط) فإنَّه صادرٌ من الشخص مع سلامة عقله من الفساد، وذلك ناتجٌ عن عَدَم ضَبْطِه وإتقانه.

فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، فكلُّ مُخْتلطٍ مخلِّطٌ، ولا عكسَ (معجم علوم الحديث: ص: ٦٨).

التَّدْلِيْسُ:

لغةً: التدليس مأخوذٌ من الدَّلَس، والدَّلَس ـ بالتحريك ـ الظُّلْمةُ أو اختلاطُ النورِ بالظلمة، والتدليسُ إخفاء العيب والتمويه، ودَلَّس في البيع وفي كل شيءٍ إذا لم يبيِّن عيبَه.

قال الأزهري: «ومن هذا أُخِذَ التدليسُ في الإسناد، وهو أن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأكبر، وقد كان رآه إلا أنه سَمِعَ ما أسنده إليه من غيره من دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعةٌ من الثقات، والدَّلسة الظلمة» (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط» و«تاج العروس»).

وسَمَّاه المحدِّثون تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللُّغَوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصَّواب فيه (مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص ٢٥٩).

واصطلاحاً: عرَّفه الدكتور محمود الطَّحَّان بقوله: «إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره» (تيسير المصطلح الحديث: ص: ٧٩).

والَّذي أراه أنَّ تعريف «التدليس» في الاصطلاح يختلف باختلافِ أقسامه، فقد قَسَّمه ابنُ الصلاح في «مُقَدِّمته»، والبُقَاعي، وابنُ كثير إلى قسمين: (تدليس الإسناد)، و(تدليس الشيوخ). (انظر «علوم الحديث» ص: ، و«توضيح الأفكار»: ١/ ٣٧٦، و«الباعث الحثيث» ص: ٤٥).

أمَّا الحافظان العِراقي، والسُّيوطي فجعلاه ثلاثةَ أقسامٍ: (تدليس الإسناد) و(تدليسَ الشيوخ) و(تدليسَ التسوية). والفرقُ بين

الفريقين: أنَّ ابن الصلاح ومن وافقه أدخلوا (تدليس التسوية) في (تدليس الإسناد) وجعلوه أحدَ أنواعه. (انظر «التقييد والإيضاح» ص: ٧٣ ـ ٧٤، و«شرح ألفية العراقي» ص: ٧٩، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٢٣).

التعريف المختار:

ويُمكِننا أن نعرِّف (التدليسَ) اصطلاحاً بقولنا: إنه «مُطْلَق الإيهام» لو روى أحدٌ عن آخر مُوهِماً ـ بقصد أو بغيره ـ غير الحقيقة فهو تدليسٌ «في الجملة» (منهج المتقدِّمين في التدليس: ص: ٥٧).

والأولىٰ منه تعريفُ أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ حيث عَرَّف (التدليسَ) بأنه: «التمويهُ في إسناد الحديث أوْ رُواتِه». (انظر «أصول الجرح والتعديل»: ص: ١٢٠).

*** صُوَر التدليس:**

١ ـ رواية الراوي عمَّن لَقِيَه وسَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْه منه:

وهذه الصورةُ هي الصورةُ المشهورةُ عند المتأخِّرين، بل خَصَّص الحافظُ ابن حجر «تدليسَ الإسناد» بها، وتبعه عليه كثيرٌ ممن جاء بعده (انظر: «النكت» ٢/ ٦١٤).

مثاله:

ما قاله يحيى بن معين: سمعتُ يحيى يقول: «الأَعْمَشُ سمع من مجاهدٍ، وكلُّ شيء يروي عنه لم يسمع إنما هي مرسلةٌ مدلَّسةٌ» (من كلام يحيى بن معين في الرجال: ص: ٤٦).

فالأعمشُ سمع من مجاهدٍ أحاديثَ، وروى عنه أحاديثَ لم يسمعها منه بل سمعها من غيره عنه.

قال عبد الله بن أحمد: «قلتُ لأبي: أحاديثُ الأعمش عن

مجاهدٍ عمَّن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عيَّاش: قال رجلٌ للأعمش: ممَّن سمعتَه؟ في شيءٍ رواه عن مجاهد.

قال: «مر كزاز مر» بالفارسية، حَدَّثَنِيْه لَيْثٌ عن مجاهدٍ» (العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد، ١/ ٢٥٥).

٢ ـ روايةُ الراوي عمَّن عاصَرَه ولم يَلْقَه، أو لَقِيَه ولم يسمع منه:

وهذه الصورةُ التي جعلها المتأخِّرون باسم «المُرْسَل الخفي» وفَرَّقوا بينها وبين «التدليس» اتباعاً لابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ الذي قال معلِّقاً على قول ابن القَطَّان في تعريفه للتدليس: «ونعني به أن يروي المحدِّثُ عمَّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، ولمَّا كان في هذا قد سمع منه جاءتْ روايتُه عنه بما لم يسمعه منه، كأنها إيهامُ سماعِه ذلك الشيء، فلذلك سُمِّي تدليساً» قال ابنُ حجر معلِّقاً: «وهو صريحٌ في التَّفْرِقَة بين التدليس والإرسال، وأنَّ التدليس مختصٌّ بالرواية عمَّن له عنه سَماعٌ، بخلاف الإرسال، والله أعلم» (انظر «النكت»: ٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥).

مثاله:

قولُ الإمام أحمد بن حنبل: «لم يسمع سعيدُ بن أبي عَرُوْبَة من الحَكَمِ، ولا من الأعمش، ولا مِن حَمَّاد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هِشَام بن عُرْوة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من ابن عَقِيْل، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عمر بن أبي سَلَمَة، ولا من أبي الزِّنَاد، وقد حَدَّث عن هؤلاء على التدليس» (سير أعلام النبلاء: ٦/ ٤١٥).

وقد ذكر الحاكمُ في أجناس المدلِّسين الجنسَ السادسَ من التدليس فقال: «قومٌ رووا عن شيوخٍ لم يَرَوْهم قطُّ، ولم يسمعوا

منهم، إنما قالوا: قال فلانٌ. فَحُمِلَ ذلك منهم على السَّماع وليس عندهم سماعٌ عالٍ ولا نازلٌ، ثم مَثَّل لذلك فقال: فلْيَعْلَمْ صاحبُ الحديث:

أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا مِن جابرٍ، ولا مِن ابن عمر، ولا من ابن عبَّاس شيئاً قطُّ.

وأنَّ الأعمش لم يسمع من أنسٍ.

وأنَّ الشَّعْبي لم يسمع من صحابيٍّ غيرِ أنسٍ، وأنَّ الشَّعْبِيَّ لم يسمع من عائشةَ، ولا من عبد الله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، ولا من عليٍّ، إنما رآه رؤيةً، ولا من معاذ بن جَبَلٍ، ولا من زيد بن ثابتٍ.

وأنَّ قتادةَ لم يسمع من صحابيٍّ غير أنسٍ.

وأنَّ عامة حديثِ عمرو بن دينار عن الصحابة غيرُ مسموعةٍ.

وأنَّ عامة حديث مَكْحُولٍ عن الصحابة حوالةٌ.

وأنَّ ذلك كان كلُّه يخفى إلا على الحفَّاظ الثقات. (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٩).

٣ ـ روايةُ الراوي عمَّن لم يُعاصِرْه ولم يُدرِكْه إذا كانت روايتُه مُوْهِمةَ الاتصال:

مثاله:

قولُ ابن حِبَّان عن عبد الجَبَّار بن وائل بن حجر: «ماتَ أبوه وائلٌ وأمُّه حاملٌ به، كل ما روى عن أبيه مدلَّسٌ وإن كان لا يصغر عن صحبة الصحابة، ماتَ سنة ثنتي عشرة ومئة». (مشاهير علماء الأمصار: ١/ ١٦٣).

فقد ذكر ابنُ حِبَّان أنَّ عبد الجبَّار وُلِدَ بعد وفاة أبيه، ومع ذلك جعل روايتَه عنه مدلّسة؛ لأن رواية الابن عن أبيه موهمةٌ للاتصال في الغالب، وإطلاق التدليس على هذه الصورة قليلٌ، لوضوح الانقطاع في الغالب لمن لم يُدْرِكْه، فلا إيهامَ في الرواية عنه (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ٦٣).

٤ ـ روايةُ الراوي من صحيفةِ عمَّن قد عاصَره، ولقيه أو لم يَلْقَه:

مثاله:

قول ابن حِبَّان: «ما سمع التفسيرَ عن مجاهدٍ أحدٌ غيرُ القاسم بن أبي بَزَّة، نظَر الحَكَمُ بن عُتَيْبَة، ولَيْثُ بن أبي سليم، وابنُ أبي نَجِيْح، وابنُ جُرَيْجٍ وابنُ عُيَيْنَة في كتاب القاسم ونَسَخوه ثم دَلَّسوه عن مجاهدٍ» (مشاهير علماء الأمصار: ١/ ١٦٤).

٥ ـ رواية الراوي عن شيخ فيسمِّيه أو يلقِّبه أو يكنيه بخلاف ما يشتهر به حتى لا يعرف، وهو ما يعرف بـ «تدليس الشيوخ»:

مثاله:

قول الدَّارَقُطْنِي: «قال لي أبو طالب أحمد بن نَصْر بن طالب الحافظ: معاوية بن أبي العباس هو عندي معاوية بن هشام دَلَّسه مروان الفَزَاري» (موضع أوهام الجمع والتفريق: ٢/ ٤٩١).

والمقصودُ من كلِّ ما سبق: هو أنَّ كلمة «مدلِّس» عند الأئمة المتقدِّمين ليست على معنىً واحدٍ فقط حتى تعطى حكماً واحداً، بل لها معانٍ متعدِّدةٌ تُعْرَف من كلامهم.

فإذا وُجِدَ نصٌّ لأحد الأئمة يصف فيها أحدَ الرواة بأنه مدلِّسٌ فلابُدَّ من النظر في التدليس المراد؛ لأن حكم كلِّ صورةٍ يختلف عن الأخرى.

حكم صُوَرِ التدليس الخمس:

فالصورةُ الثانية والثالثة: يُعْرَف فيها الانقطاعُ، ولا يُنْظَر فيها إلى الصِّيْغة، فمتى تحقَّق السَّماعُ في الجملة تحقَّق الاتصالُ.

والصورةُ الرابعةُ: يُنْظَر فيها إلى صحة الصحيفة وثقة الواسطة.

والصورةُ الخامسةُ: يُعْرَف فيها الاتصالُ، ولا يُنْظَر فيها إلى الصِّيْغة، بل يتحقَّق من شيخ المدلِّس.

وأمَّا الصورة الأولى: ففيها تفصيلٌ.

ثم إنَّ مِن الرواة من قد يجتمع فيه أكثرُ من صورةٍ من هذه الصُّوَرِ كابن جُرَيْج مثلاً، ومنهم من لا يُعْرَف له إلا صورةٌ واحدةٌ كابن أبي نَجيْح وزكريا ابن أبي زائدة.

فإذا تبيَّن ما سَبَق: علمتَ أن النظر في مسألة (التدليس) من خلال تعريف المتأخِّرين فقط وهو: «أن يروي عمَّن لَقِيَه وسمع منه شيئاً لم يَسْمَعْه منه بصيغةٍ محتملةٍ» يترتَّب عليها أخطاءٌ من نَوَاحٍ عدّةٍ:

من أهمِّها: قَصْرُ النظر في مسألة (التدليس) على (صيغة رواية المدلِّس) هل عَنْعَنَ أو صَرَّحَ بالتحديث؟

فعند النظر ـ مثلاً ـ إلى «طبقات المدلِّسين» للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ وهو عمدةُ كثيرٍ ممَّن جاء بعده ـ نجد أنه اعتمد في تقسيمه لمراتب المدلِّسين على مسألة «قبول عنعنة المدلِّس أورَدِّها»، ووَضَع فيه جميعَ أو أكثر من ذَكَر عنه السَّلَفُ أنه «مدلِّسٌ»، وهذا خطأٌ ظاهرٌ بناءً على ما سَبَق من مصطلح «التدليس» عند السَّلف وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ من المدلِّسين من لا ينظر في روايته إلى

«العنعنة أصلاً» بل ينظر فيه إلى مُطْلَق سَماعِه ممَّن فوقه، فإن سمع منه وإلا فهو منقطعٌ ولو وُجِدَ في بعض الطُّرقِ التصريحُ بالتحديث ـ لتحقُّق الانقطاعُ ـ وذلك كروايات الحسن وابن أبي عَرُوْبَة.

الوجه الثاني: أنَّ من المدلِّسين من لا ينظر فيه إلى الصِّيْغة أصلاً؛ لأن تدليسهم (تدليسُ الشيوخ) لا (تدليس الإسناد) وذلك نحو مروان الفَزَاري وعطية العَوْفي.

الوجه الثالث: أنَّ من المدلِّسين من تدليسه في التصريح بالتحديث وهو ما يُسَمَّى (تدليس القطع) كتدليس عمر بن علي المَقْدَمي، فالخوف ـ إن وُجِدَ ـ فهو من تصريحه بالتحديث لا مِن «عنعنته».

الوجه الرابع: أنَّ من المدلِّسين من لا يدلِّس عن شيوخ معيَّنين كهشيم بن بشير مثلاً في روايته عن حُصين، والثَّوريِّ في روايته عن عددٍ من شيوخه كمنصور وحبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كُهَيْل، فحتى لو سلمت هذه الأحكامُ فإنها لا تُغني مُطْلَقاً عن النظر في تراجم المدلِّسين الموسَّعة. (انظر «ضوابط قبول عنعنة المدلِّس» ص: ٦١ ـ ٦٧، و«منهج المتقدِّمين في التدليس» ص: ٦٦ ـ ٦٨).

*** صِيَغُ التدليس:**

للصيغة التي تكون بين المدلِّس وشيخه دَوْرٌ مُهِمٌّ ـ عند المعاصرين على وجه الخصوص ـ في الحكم على رواياتِ المدلِّسين.

ولكن هل العنعنةُ التي تُذْكَر في الروايات من تصرُّفِ الراوي المدلِّسِ أو تصرُّفِ مَنْ دونَهُ من الرواة كتلاميذه أو تلاميذهم؟

الذي يتَّضح من أقوال الأئمَّة المتقدِّمين هو: أنَّ العنعنة ليست

دائماً من قول المدلِّس أو الراوي، بل قد تكون منه، وقد تكون ممَّن دونه؛ إذ إنَّ من يتتبع نقولَ العلماء وتصرُّفاتِهم، والنظرَ في الأسانيد يتَّضح له: أنَّ العنعنة في الغالب تكون من المدلِّس، وأحياناً من تصرُّفاتِ مَنْ دون المدلِّس، وهذا الأمر يعتمد اعتماداً كبيراً على جمع الطُّرُق، وعلى القرائن المحتفة بالأسانيد والرواة ونحو ذلك. (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ١٢٩ ـ ١٣٠).

وذلك أنَّ المتقدِّمين إذا ذكروا طريقةَ الرواة في روايتهم ما لم يسمعوه أنهم يأتون بألفاظٍ عديدةٍ محتملةٍ للسَّماع، ومن الألفاظ التي ذكروها:

١ ـ أن يقول: «قال فلانٌ»: وهو كثيرٌ جدّاً من تصرُّفاتِ المدلِّسين والرواةِ عموماً في ذِكْرِهم ما لم يسمعوه.

مثاله:

قولُ شُعْبَة: كنتُ أعرف إذا جاء ما سمع قتادةُ ممَّا لم يَسْمَعْ، كان إذا جاء ما سمع قال: حدَّثَنا أنسٌ بن مالك، حَدَّثنا الحَسَنُ، حَدَّثنا مُطَرِّفٌ، حَدَّثَنا سعيدٌ، وإذا جاء ما لم يَسْمَعْ قال: قال سعيدُ بن جُبَيْرٍ، قال أبو قِلَابة (طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٢٩).

٢ ـ أن يقول الراويُ لما لم يَسْمَعْه «حَدَّث فلانٌ»:

مثاله:

قولُ شُعْبَة: «كنتُ أتفقَّد فَمَ قتادة فإذا قال: «سمعتُ» أو «حَدَّثنا» حفظتُ، وإذا قال: «حَدَّثَ فلانٌ» تركتُه» (الجرح والتعديل: ١/ ١٦١ و٤/ ٣٧٠).

٣ ـ أن يقول الراوي لما لم يَسْمَعْه «ذَكَر فلانٌ»:

مثاله:

قولُ عليِّ بن المَدِيْني: «لم أجِدْ لابن إسحاق إلَّا حديثَيْن مُنْكَرَيْن:

نافعٌ عن ابن عمر عن النبيِّ ﷺ: «إذا نَفَس أحدُكم يومَ الجُمُعَةِ».

والزهريُّ عن عُرْوَة عن زيدِ بن خالد: «إذا مَسَّ أحدُكم فَرْجَه».

هذين لم يَرْوِهما عن أحدٍ، والباقون يقولون: ذَكَر فلانٌ، ولكن هذا فيه حَدَّثنا» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٢٨).

٤ ـ أن يقول: «فلانٌ»، ولا يقول قَبْلَه شيئاً:

مثاله:

قولُ أحمد: «كلُّ شيءٍ يقول ابنُ جُرَيْجٍ: قال عطاءٌ، أو عطاءٌ، فإنه لم يَسْمَعْه من عطاء» (بحر الدم: ص: ٢٧٨).

٥ ـ أن يقول الراوي: «حَدَّثنا» و «سَمِعْتُ» ثم يسكت، ثم يقول: فلانٌ، ولا يقصده بالتحديث الأول:

مثاله:

قولُ ابن سعد في عمر بن علي: «وكان يدلِّس تدليساً شديداً، وكان يقول: سمعتُ وحَدَّثنا ثم يسكت، ثم يقول: هِشام بن عُرْوَة الأعمش» (طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩١٠).

٦ ـ أن يقول: «عن فلانٍ»:

مثاله:

قول النَّسائي في بَقِيَّة بن الوليد: «إنْ قال: (أَخْبَرَنا) أو (حَدَّثَنا) فهو ثقةٌ، وإنْ قال: (عنْ) فلا يؤخذ عنه، لا يدري عمَّن أخذه(تاريخ بغداد: ٧/ ١٢٦٠).

فيحصل ممَّا سَبَق: أنَّ معظم ما دَلَّسه الرواة ـ إن لم يكن كلُّه ـ إنما هو بذكر ألفاظٍ ليس بينها العنعنةُ، وذلك بأن يقول: «قال فلانٌ» ونحوه؛ فذِكْرُ العنعنةِ بين الراوي المدلِّس وشيخِه لا يَدُلُّ على أن

المدلِّس هو الذي ذكرها، فلا يبنى حكم على مجرَّد وجود هذه العنعنة هنا.

ومن يتتبَّع نقولَ العلماء وتصرُّفاتِهم؛ والنظرَ في المسانيد يتَّضح له أنَّ العنعنة في الغالب تكون من تصرُّفات المدلِّس، وأحياناً من تصرُّفاتِ مَنْ دون المدلِّس، وهذا الأمرُ يعتمد اعتماداً كبيراً على جمع الطُّرق وعلى القرائن المحتفة بالأسانيد والرواة ونحو ذلك.

فقد تكون صيغةُ أداء المدلِّس ـ أو الراوي عموماً ـ هي (حَدَّثنا) أو (أَخْبَرَنا) أو (قالَ) ونحوُها مما فيه التصريحُ بالتحديث أولا، فيَنْصَرِف فيها الرواةُ عنه، ويجعلونها بالعنعنة، وهذا الأمرُ كثيرٌ جداً من فعل الثقات الحفاظ وَمَنْ دونهم (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ١٣٥ ـ ١٣٧).

قال العلاَّمة عبد الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «التنكيل» (١/ ٨٢):

اشتهر في هذا الباب «العنعنة»، مع أنَّ كلمة «عَنْ» ليست مِن لفظ الراوي الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي لفظُ مَنْ دونه، وذلك كما لو قال هَمَّامٌ: حَدَّثنا قتادةُ عن أنسٍ، فكلمةُ «عن» من لفظ «هَمَّام»، لأنها متعلِّقةٌ بكلمة «حَدَّثنا»، و هي من قول «هَمَّام»؛ ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدىء الشيخ فيقول «عن فلانٍ»، وإنما يقول: (حَدَّثنا)أو (أَخْبَرَنا) أو (قالَ) أو (ذَكَر)، أو نحو ذلك، وقد يبتدىء فيقول (فلان) كما ترى بعضَ أمثلةِ ذلك في بحث التدليس من «فتح المغيث» وغيره؛ ولهذا يَكْثُر في كتب الحديث إثبات (قالَ) في أثناء الإسناد قبل (حَدَّثنا) و(أخبرنا).

وذلك في نحو قول البخاري: «حَدَّثنا الحُمَيْديُّ قال: حَدَّثنا

سفيانُ قال: حَدَّثنا يحيى بن سعيد» وكثيراً ما تحذف فيزيدها الشُّرَّاحُ أو قرَّاءُ الحديث، ولا تثبت قبل كلمة «عن»، وتَصَفَّحْ إن شئتَ «شرح القَسْطَلَّاني على صحيح البخاري»، فبهذا يتضح أنَّ قول هَمَّام «حَدَّثنا قتادةُ عن أنسٍ» لا يدري كيف قال قتادةُ، فقد يكون قال: «حَدَّثني أنسٌ» أو «قال أنسٌ» أو «حَدَّث أنسٌ» أو «ذكر أنسٌ» أو «سمعتُ أنساً» أو غير ذلك من الصِّيَغ التي تصرِّح بسماعه من أنسٍ أو تحتمله، لكن لا يحتمل أن يكون قال: «بَلَغَني عن أنسٍ»؛ إذ لو قال هكذا لزم هَمَّاماً أن يحكي لفظَه أو معناه كأن يقول: «حَدَّثني قتادةُ عمَّن بلغه عن أنسٍ» وإلا كان هَمَّامٌ مدلِّساً تدليس التسوية، وهو قبيحٌ جداً وإنْ خَفَّ أمره في هذا المثال لما يأتي في قسم التراجم في ترجَمة الحجَّاج بن محمد.

والعنعنة ـ كما تبيَّن ـ تكون غالباً من تصرُّف الرواة عن المدلِّس، لا من قول المدلِّس، وعندها فالحكمُ بكون هذه العنعنة منه مُطْلَقاً خطأٌ، كما أنَّ الحكم بأن المدلِّس ـ أو الراوي عموماً ـ قد صَرَّح بالتحديث لمجرَّد وجود هذا التصريح في بعض الطُّرق مُطْلَقاً خطأ.

على أنَّ تغير الصِّيْغة يقع من الثقات الحفَّاظ كما يقع من خفيفي الضَّبْط، وإنْ كان في القسم الثاني أكثرُ.

مثالٌ لتغير الصِّيْغة من الثقات الحفَّاظ:

قال يحيى بن مَعين: «أخطأ عبدُ الرحمن بن مَهْدي يوماً فقال: «حَدَّثَنا هُشَيْمٌ قال: حَدَّثَنا منصورٌ، ولم يكن هُشَيْمٌ سمعه من منصورٍ» (تاريخ الدوري: ٤/ ١٤٥).

مثال لتغير الصِّيْغةِ من خفيفي الضبط:

قال الدُّوْرِي: سمعتُ يحيى ـ أي ابن مَعِيْن ـ يقول: «كان جَرِيْرُ

ابن حازم يحدِّث فيقول: حَدَّثنا قال حَدَّثنا، فكان حَمَّاد بن زَيْد يقول له: عَنْ عَنْ، قال يحيى: وكان حَمَّادُ بن زيد يقول لجرير بن حازم فيما بينه وبينه» (تاريخ الدوري: ٤/ ٣٣٧).

والأمرُ يعود في ذلك كلِّه إلى النظر في الأسانيد والرجال والاعتبار والقرائن، وهو ما لا يضبط بضابطٍ مُطْلَقٍ يكون مطَّرداً في جميع الحالات، وهذا كلُّه يؤكِّد أن الأخذ بالضوابط فقطْ من دون نظرٍ في الطُّرق والأسانيد واعتبار الروايات ومقارنتها ـ كما هو منهجُ كثيرٍ من المعاصرين في الحكم على رواية المدلِّس ـ خطأٌ. (انظر: «منهج المتقدّمين في التدليس» ص: ١٥١، و«ضوابط قبول عنعنة المدلِّس» ص: ٧١ ـ ٧٨).

*** طُرُق معرفة التدليس:**

يُعْرَف التدليسُ بطُرُقٍ عشر يمكن إجمالها بحالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الدليلُ قد قام على أنَّ حديثه هذا بعينه مدلَّسٌ.

الحالة الثانية: ألا يعلم وجود التدليس، ولكن تكون في الحديث عِلَّةٌ فتحمل هذه العِلَّةُ على احتمال وجود التدليس.

والطرق التي يُعْرَف بها (التدليس) نذكرها فيما يلي من كتاب «ضوابط قبول عنعنة المدلِّس» للدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي (ص: ٨١ ـ ٩٢) بشيءٍ من التصرُّف والاختصار.

١ ـ إخبارُ المدلِّس عن نفسه بذلك:

مثاله:

ما وَقَع لهُشَيْمِ بن بشير عندما سأل طلاَّبَه: هل دَلَّسْتُ لكم اليومَ؟ فقالوا: لا.

فقال: «لم أسمع من مُغِيْرَة حرفاً مما ذكرتُه، وإنما قلتُ: حَدَّثَني حصينٌ ومغيرةُ غير مسموعٍ لي» (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٥).

٢ ـ أن يكون المدلِّسُ لم يسمع أصلاً من شيخه في السند:

مثاله:

ما رواه الترمذيُّ عن يحيى بن موسى قال: حَدَّثَنا محمدُ بن بَكْرٍ، أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ، عن عمران بن أبي أنس، عن مالك بن أوْس بن الحَدَثان، عن أبي ذَرٍّ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «في الإبل صَدَقَتُها، وفي البُرِّ صَدَقَتُه».

سألتُ محمداً ـ يعني البخاريَّ ـ عن هذا الحديث، فقال: «ابن جُرَيْجٍ لم يَسْمَعْ من عمران بن أبي أنس يقول حدَّثتُ عن عمران بن أبي أنس». (العلل الكبير: ١/ ١٠٠).

٣ ـ أن يكون الحديثُ الذي رواه المدلِّسُ معروفاً من رواية أحد الضُّعفاء:

وذلك أن يكون الحديثُ مشهوراً من رواية أحد الضعفاء، ولم يَرْوِه غيرُه، ثم يأتي من رواية مدلِّسٍ معروفٍ بالأخذ من هذا الضعيف (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ٢٢١).

مثاله:

ما قاله الدُّوْرِيُّ: سمعتُ يحيى ـ يعني ابنَ مَعِيْن ـ يقول: حَدَّثنا مُعْتَمِرٌ عن زُهَيْر، شيخ من بني سَلُوْل، عن يونس عن الحسن قال: «يجزىء من الصِّرْم السَّلَامُ» قال يحيى: وليس هذا الشيخُ بشيءٍ، وقد دَلَّسه هُشَيْمٌ عن يونس، وليس هذا الحديثُ بشيءٍ ليس يرويه ثقةٌ» (تاريخ الدوري: ٤/ ٢٠٤).

فالحديثُ هذا معروفٌ من رواية زهير بن إسحاق السَّلُولي عن يونس؛ لذلك قال يحيى بن معين: «زهير هذا ليس بشيءٍ، ومن روى هذا الحديثَ فاتَّهِمْهُ». (تاريخ الدوري: ٤/ ١٩٩).

وقد ذكر هذا الحديث من مُنْكَرات زهير هذا: النسائيُّ، والعُقَيْلِيُّ وابنُ عدي، وغيرُهم (انظر: «كتاب الضعفاء والمتروكين» للنَّسائي ص: ٤٣، و«الضعفاء» للعقيلي: ٣٢/ ٩١، و«الكامل» لابن عدي: ٣/ ٢٢٣).

٤ ـ أن يروي الحديثَ نفسه عنه من وجهٍ آخر بالتصريح بواسطة بين الراوي المدلِّس وشيخِه:

وذلك أن يتبيَّن بعد اعتبار الحديث والنظر في الأسانيد والرواة عن المدلِّس: أنَّ الإسناد رُوي من وجهٍ أخرَ بذكر واسطةٍ بين المدلِّس وشيخِه مما يَدُلُّ على أن الإسناد الذي لم تذكر فيه الواسطةُ مدلَّسٌ. (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ١٩٢).

مثاله:

ما أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٩٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، قال: ثنا عبد الله بن بَكْر، قال: ثنا سعيد ـ هو ابن أبي عَرُوْبَةَ ـ عن عليِّ بن زيدٍ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن ابن عباس أنَّ علياً قال للنبيِّ ﷺ في ابنة حمزة، وذكر من جمالها، قال: «إنها ابنةُ أخي من الرّضاعة»، ثم قال نبيُّ الله ﷺ: «أو ما علمتَ أنَّ الله حَرَّم من الرضاعة ما حَرَّم من النَّسب».

ثم قال النَّسائي: لم يَسْمَعْه سعيدٌ عن علي بن زيد:

أخبرنا قتيبةُ بن سعيد قال: ثنا غُنْدُر، قال: ثنا سعيد عن رجلٍ عن عليِّ بن زيدٍ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن ابن عبَّاس أنَّ علياً قال للنبيِّ ﷺ في ابنة حمزة فذكر من جمالها، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّها

ابنةُ أخي من الرضاعة، أو ما علمتَ أنَّ الله حَرَّم من الرضاعة ما حَرَّم من النَّسب».

فتبيَّن بالسندِ الآخر أنَّ الحديث هذا مدلَّسٌ عن رجلٍ.

٥ ـ أن يسأل الراوي المدلِّس عن سماعه فيجيب بالنفي:

بمعنى أنَّ المدلِّس قد يروي حديثاً ولا يصرِّح فيها بالسَّماع، فيقوم الراوي عنه أو غيره بسؤاله عن هذا الحديث بعينه: هل سَمِعَه ممَّن روى عنه؟ فيجيبه بالنفي، وقد يَذْكُر الواسطةَ بينهما(منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ١٨٨).

مثاله:

قولُ أبي داود الطَّيَالِسِيّ: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن عمرو عن جابرٍ قال: «كنا نَعْزِل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن يَنْزِلُ عليه».

فقلتُ ـ أي: شعبة ـ: أنت سمعتَه من جابرٍ؟

قال ـ أي: عمرو ـ لا». (المسند: ص:٢٣٦)، وهو في النسائي في «الكبرى» (برقم: ٩٠٩٢) من طريق آخر عن شعبة أيضاً.

٦ ـ أن يُسْأَل الراوي المدلِّس عن سماعه فيجيب بذكر الواسطة:

قال الحاكمُ أبو عبد الله: «... فقوم» يدلِّسون الحديثَ فيقولون: قال: فلانٌ، فإذا وَقَع إليهم من يُنفِّر عن سماعاتهم ويُلِحُّ ويُراجِعهم ذكروا فيه سَماعاتِهم. (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٤).

مثاله:

مَثَّل ابنُ الصَّلاح لتدليس الإسناد بما أخرجه الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٤) من طريق إبراهيم بن محمد السُّكَّري

قال: «ثنا علي بن خَشْرَم قال: قال لنا ابن عُيَيْنَةَ عن الزهري فقيل له: سمعتَه من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممَّن سمعه من الزهريِّ، حَدَّثني عبدُ الرزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري».

٧ ـ تصريحُ شيخ المدلِّس بأنه هو من حديث المدلِّسِ بالحديث، وأسقط روايتَه منه:

بمعنى أن يصرِّح شيخُ المدلِّس بأنَّ الحديث لم يسمعه المدلِّسُ ممن فوقه؛ لأنه هو الذي حَدَّث به، ويذكر وَجْهَ الذي حَدَّثه به، ثم يذكر تحديثَ المدلِّس، فيتبيَّن تدليسُه.

مثاله:

ما رواه الخطيبُ عن عبد الله بن المُبارك قال: قلتُ لشَرِيْكِ بن عبد الله النَّخَعي: تعرف أبا سعد البَقَّال؟

قال: إيْ، والله أعرفه عاليَ الإسناد، أنا حَدَّثْتُه عن عبد الكريم الجَزَري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن مَعْقِل عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبةٌ». (رواه الإمام أحمد في مسنده ـ مسند عبد الله بن مسعود ـ (١/ ٣٧٦، ٤٢٣). فتركني، وترك عبد الكريم، وترك زياد بن أبي مريم، وحَدَّث عن عبد الله بن مَعْقِل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ (الكفاية: ص: ٥١٤).

٨ ـ أن يصرِّح أحدُ الأئمة بأنَّ الحديث لم يسمعه المدلِّسُ ممن فوقه، كأن يَنُصَّ الإمامُ على عدد مسموعات المدلِّس عن راوٍ معيَّنٍ:

وذلك أن يَنُصَّ أحدُ الأئمة بأنَّ فلاناً لم يسمع من فلانٍ إلا كذا وكذا، فيستفاد من هذا النَّصِّ أنَّ ما عدا هذه الرواياتِ المنصوصة تكون مدلَّسةً لم يسمعها.

مثاله:

قولُ شُعْبَة: «لم يسمع أبو إسحاق الهَمْداني من الحارث الأَعْورِ

إلا أربعةَ أحاديث» (الجرح والتعديل: ١/ ١٤٨).

وقال أبو داود: «لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعةَ أحاديث ليس فيها مُسْنَدٌ واحدٌ» (رسالة أبي داود لأهل مكة: ص: ٣١).

٩ ـ بمعرفة التاريخ:

وذلك بمراجعة كتبِ التراجم والمراسيل والعِلَل وغيرها لمعرفة سَماعات الرواة وأحوالهم، فإذا وجدنا فيها ـ مثلاً ـ أنَّ فلاناً لم يسمع من فلانٍ إلاَّ حديثَ كذا، أو أربعةَ أحاديث أو عشرةً ونحوَها، ثم وجدناه قد روى عنه أكثرَ مما ذُكِرَ؛ علمنا أنَّ ذلك مما دَلَّسه عنه(التدليس في الحديث: ص: ١٠١).

مثاله:

وقال غيرُه لم يسمع الحكمُ حديثَ مِقْسَم إلا خمسةَ أحاديث، وعَدَّها يحيى القَطَّان: حديثَ الوِتْرِ، والقُنُوْتِ، وَعزْمَة الطَّلاق، وجزاء الصَّيْد، والرجل يأتي امرأتَه وهي حائضٌ. (تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٧٣).

١٠ ـ جَمْعُ طُرُقِ الحديث:

فإذا وجدنا في إحدى الطُّرق زيادةَ راوٍ على غيرها. فإنْ صَرَّح بالسماع في موضع الزيادة كانت الناقصةُ مُعَلَّةً بالزائدة، فإذا كان الراوي مدلِّساً عُرِفَ أنَّ ذلك مما دَلَّسه(التدليس في الحديث: ص: ١٠١)،

لكن يعتمد ذلك على حَصَافة الباحث ودرايته وخبرته وإلا فقد يكون في باب (المزيد من متصل الأسانيد).

قال أبو الحسن بن القَطَّان: «إذا روى المدلِّسُ حديثاً بصِيْغةٍ محتملةٍ، ثم رواه بواسطةٍ تبيَّن انقطاعُ الأوّلِ عند الجميع» قال الحافظُ ابن حجر مُعقِّباً عليه: «وهذا بخلاف غير المدلِّس، فإنَّ غيرَ المدلِّس

يحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنه سمعه من الشيخ الأعلى وثبته فيه الواسطة» (النكت: ٢/ ٦٢٥).

١١ ـ ما يُعْرَف ـ لظهوره ـ من تدليس الشيوخ:

فإذا اشتهر باسمه أو بكنيته بغير ما اشتهر به عند الناس كان تدليساً لا يحتاج إلى دليلٍ، وأمثلته أكثر وأظهر من أن نمثِّل له. (التدليس في الحديث: ص: ١٠١).

١٢ ـ إذا لم يُعْلَم وجودُ التدليس ولكن تكون في الحديث عِلَّةٌ إسناديةٌ فتُحْمَل هذه العِلَّةُ على احتمال وجود التدليس:

وذلك فيما إذا وَرَدَ إسنادُ أحدِ رواته مدلِّسٌ ثقةٌ احتمل تدليسه ولم يصرِّح بالتحديث، ثم وُجِدَتْ عِلَّةٌ في هذا الحديث، كمخالفة لمجموعة من الثقات مثلاً أو نكارة على وجه ما ونحو ذلك، فإنَّ الأئمة يحملون العِلَّةَ الأصليةَ احتمالاً، ولا يكون هذا جَزْماً منهم بأنَّ الحديث مدلَّسٌ، ويعلِّلون السندَ تبعاً للعِلَّة التي وجدوها في أصل الحديث، ويحاولون أن يبتعدوا عن تخطئة الثقة أو توهيمه ما وجدوا لذلك سبيلاً.

فالعلَّةُ الأصليةُ موجودةٌ في الحديث بحيث لو كان موضع الراوي المدلِّس راوٍ غير مدلِّسٍ فالعِلَّةُ متحقّقةٌ ـ المخالفة أو النكارة ونحوها ـ، فليس تعليلُ الحديث لأجل عَدَمِ تصريح المدلِّس.

لذا فإثباتُ تصريح المدلِّس بالتحديث من إحدى الطُّرق في حديث من هذه الأحاديث لا يفيد تقويةً للحديث، بل يفيد انتفاءَ احتمالِ وجود التدليس، فينظر في عِلَّةٍ أخرى. (منهج المتقدمين في التدليس: ص: ٢٢٩).

وقد ذكر العلاَّمة المُعَلِّمي ـ رحمه الله ـ قاعدةً جيدةً في مثل هذه

المسألة وإن لم تكن في التدليس غير أنَّ لها علاقةٌ وثيقةٌ بهذا البحث، فانظرها لزاماً في مقدِّمته الضافية لـ «الفوائد المجموعة» للإمام الشَّوْكاني.

حكم رواية المدلِّس:

ونذكُرُ فيها المذاهبَ والترجيحَ بينها فيما يأتي:

١ ـ «قال خَلْقٌ كثيرٌ من أهل العلم: خَبَرُ المدلِّس مقبولٌ؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذَّاب، ولم يروا (التدليسَ) ناقصاً لعدالته. وذهب إلى ذلك جُمهورُ مَنْ قَبِلَ المراسيلَ من الأحاديث، وزعموا أنَّ نهاية أمرِه أن يكون (التدليسُ) بمعنى الإرسال».

٢ ـ «وقال بعضُ أهل العلم: إذا دَلَّس المحدِّثُ عمَّن لم يسمع منه ولم يَلْقَه وكان ذلك الغالبُ على حديثه لم تُقْبَلْ رواياتُه. وأمَّا إذا كان تدليسُه عمَّن قد لَقِيَه وسمع منه فيدلِّس عنه روايةَ ما لم يسمعه منه فذلك مقبولٌ بشرط أن يكون الذي يدلِّس عنه ثقةٌ».

٣ ـ وقال آخرون: خَبَرُ المدلِّس لا يُقْبَلُ إلَّا أن يُورِده على وجهٍ مُبَيَّنٍ غير محتملٍ للإبهام، فإنْ أورده على ذلك قُبِلَ». قال الحافظُ الخطيبُ في هذا الأخير: «وهذا هو الصحيحُ عندنا» (انظر «الكفاية» ص: ٣٦١).

وما صَحَّحه الخطيبُ هو الذي اعتمده علماءُ الفَنِّ، وله استدلالٌ قويٌّ ظاهرٌ، وهو أنَّ ما رواه المدلِّسُ بلفظٍ مُحتَمَلٍ لم يبيِّن فيه السَّماعَ والاتصالَ؛ حُكْمُه حكمُ المُرْسَل وأنواعِه، وما رواه بلفظٍ مُبيِّنٍ الاتصال نحو (سمعتُ، وحَدَّثَنا، وأَخْبَرَنا) وأشباهِها فهو مقبولٌ مُحْتَجٌّ به. وفي الصحيحين وغيرِهما من الكتب المعتمدة من حديث

هذا الضَّرْبِ كثيرٌ: كقَتادة، والأعمش، والسُّفْيَانَيْن، وهُشَيْم بن بَشير، وغيرِهم.

وهذا لأنَّ (التدليس) ليس كَذِباً، وإنما هو ضَرْبٌ من الإيهام بلفظٍ محتملٍ، والحكمُ بأنه لا يُقْبَل من المدلِّس حتى يبيِّن أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلَّس مرةً، والله أعلم. (علوم الحديث: ص: ٦٧ ـ ٦٨).

إشكالٌ وجوابُه:

وقد تعرَّض الخطيبُ هنا لفائدةٍ مهمّةٍ تفرَّد بها، بإثارة الإشكال حول الرأي الذي اختاره وصَحَّحه، وحَقَّق رُجْحانَه فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر في كتابه: «أصول الجرح والتعديل..» (ص: ١٢٣ ـ ١٢٤)، يقول حفظه الله تعالىٰ:

«فقال الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٣٦٣ ـ ٣٦٤): «فإن قيل: يجب أن لا تقبلوا قولَ المدلِّس: (أخبرني فلانٌ)؛ لأنّ ذلك لفظٌ يُسْتَعْمَل في السَّماع وفي غيره، فيقال: (أَخْبَرَني) على معنى المناولة والإجازة والمكاتبة؟

يقال: لا يَلْزَم هذا؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا ـ فيما تقدَّم ـ أنَّ قول (حَدَّثني) و(أَخْبَرَني فلانٌ) لفظٌ موضوعٌ ظاهره، للمخاطبة، وإنْ اسْتُعْمِلَ ذلك فيما قُرِىء على المحدِّث والطالبُ يسمع، وإنما يستعمل (أخبرني) في المناولة والإجازة والمكاتبة اتساعاً ومجازاً. فإن كان كذلك وجب حملُ الكلام على ظاهره المفيد للسماع ورفع اللُّبْس والإشكال.

على أنَّ المدلِّس إذا قال: (أَخْبَرَني فلانٌ) وهو يرى استعمالَ ذلك جائزاً في أحاديث الإجازة والمكاتبة والمناولة، وَجَب أن يقبل خَبَرُه؛ لأن أقصى حاله أن يكون قوله: (أَخْبَرَني فلانٌ) إنما هو إجازةٌ

مشافهةً أو مكاتبةً، وكلُّ ذلك مقبولٌ».

وحاصلُ هذا الإشكال الذي أثاره الخطيبُ: أنَّ لفظ (حَدَّثني) و(أَخْبَرني) قد يُسْتَعْمَل لغير السَّماع من الشيخ، كالإجازة والمكاتبة، فيقول الراوي: (حَدَّثَني) أي إجازةً شفهيةً، و(أَخْبَرَني) أي مكاتبةً.

فأجاب الحافظُ الخطيبُ مُتدرِّجاً في الجواب: أنَّ الأصل للَّفْظِ هو السَّماعُ. فلا يعدل عنه إلى غيره إلا بدليلٍ.

ثم تدرَّج في الحِوار بأنه على أسوأ الفروض فإنه يكون قد استعمل اللفظَ في طريقٍ مقبولةٍ من طُرُق التحمُّل، فليس في التدليس فيهما ضَرَرٌ، فيُقْبَلاَن من الراوي أيّاً كان مرادُه.

ثم تابع الخطيبُ فقال: فإن قيل: لِمَ إذا عُرِفَ تدليسُهُ في بعض حديثه وجب حَمْلُ جميعِ حديثه على ذلك؛ مع جواز أن لا يكون كذلك؟

قُلْنا: لأنَّ تدليسه الذي بانَ لنا صيّر ذلك هو الظاهرُ من حاله، كما أنَّ من عُرِفَ بالكَذِب في حديثٍ واحدٍ صار الكَذِبُ هو الظاهرُ مِن حاله، وسقط العملُ بجميع أحاديثه، مع جواز كَوْنِه صادقاً في بعضها، فكذلك حالُ من عُرِفَ بالتدليس ولو بحديثٍ واحدٍ.

فإن وافقه ثقةٌ على روايته وَجَب العملُ به لأجل رواية الثقةِ له خاصةً دون غيره.

وربّما لم يُسْقِطِ المدلِّسُ اسمَ شيخِه الذي حَدَّثه، لكنه يُسْقِطُ مَنْ بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغيرَ السِّنّ، ويحسِّن الحديثَ بذلك، وكان سليمانُ الأعمش وسفيانُ الثَّوْرِي وبَقِيَّةُ بن الوليد يفعلون ذلك».

وهذا نَصٌّ مُهِمٌّ جدّاً نجده عند الخطيب يبيِّن لكلِّ ناظرٍ بإنصاف

مدى عُمْقِ الرؤية الناقدة ودِقَّتها لدى علماء هذا الفَنِّ، حيث إنّهم وضعوا في ميزانهم كلَّ احتمالٍ للقُوَّة أو الضَّعْفِ، ووازنوا بينها، وجعلوا الحُكْمَ يدور على مراعاة احتمال الضَّعْفِ والاحتياط له. وذلك أبلغ ما يمكن في ميزان النقد ومنهجيته. (من «أصول الجرح والتعديل» للشيخ عِتْر، ص: ١٢٢ ـ ١٢٤).

* **أقسام التدليس:**

١ ـ تدليس الاستدراك.

٢ ـ تدليس الإسناد.

٣ ـ تدليس البلاد.

٤ ـ تدليس التسوية.

٥ ـ تدليس السكوت.

٦ ـ تدليس الشيوخ.

٧ ـ تدليس الصِّيَغ.

٨ ـ تدليس العطف.

٩ ـ تدليس القطع.

انظر تعريفَ كلِّ واحدٍ منه في حروفه.

تَدْلِيسُ الاسْتِدْرَاكِ:

هو أن يقول الراوي: «لَيْسَ فلانٌ حَدَّثَنا، ولكن فلانٌ، مُوهِماً أنَّه سَمِع منه.

مثاله:

ما نُقِلَ عن أبي إسحاق السَّبيعي حيثُ قال: «ليس أبو عُبَيْدة حدَّثنا، ولكن عبد الرحمن عن أبيه». (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٩).

فهو بهذا يُوهِم أنه سمع من عبد الرحمن، ولم يَقُلْ: ولكن عبدُ الرحمن حَدَّثَنا.

حكمه: أنه مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ الإِسْنَادِ:

عَرَّفه أبو بكر البَزَّار بأنه: «روايةُ الراوي عمَّن قد سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْه منه من غير أن يَذْكُرَ أنه سَمِعَه منه» (التقييد والإيضاح: ص: ٩٧).

وبمثله عَرَّفه أبو الحسن ابن القَطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩٣) حيث قال: «ونعني به أن يروي المحدِّثُ عمَّن قد سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْ منه من غير أن يذكر أنه سَمِعَه منه».

وبتعريف البَزَّار عَرَّفه كلٌّ من الخطيب البغدادي (في «الكفاية»: ص: ٥١٠) وابن عبد البَرّ في «التمهيد» ١/ ١٥) والعَلائي (في «جامع التحصيل» ص: ٩٧)، ووصَف الحافظُ ابنُ حجر تعريفَ ابن القطَّان بأنه تعريفٌ غير معترضٍ (النكت: ٢/ ٦١٤)، حيث يشترط هؤلاء اللِّقاء والسَّماع في حدِّ التدليس.

وذَهَب آخرون إلى التوسُّع في مدلول التدليس، فيمثل عندهم من سمع، ومن أَدْرَك ولم يسمع، ومن هؤلاء الإمام ابنُ الصلاح حيث قال: «تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمَّن لَقِيَه ما لم يَسْمَعْ منه مُوْهِماً أنه سَمِعَه منه، أو عمَّن عاصَرَه، ولم يَلْقَه مُوهِماً أنه لَقِيَه وسَمِعَه منه» (علوم الحديث: ص: ٦٦).

وبمثل تعريف ابن الصلاح عَرَّفه النَّووي في «التقريب» (ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وابنُ كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص: ٥٠)، والعِراقي في «التقييد والإيضاح (ص: ٨٠)، وذَكر أنَّ تعريفَ ابن الصلاح هو المشهورُ بين أهل الحديث.

لكنَّ الحافظ ابن حجر لم يَرْتَضِ هذا، وفَرَّق بين النوعين باعتبار أنَّ التدليس يَخْتَصُّ بمن روى عمَّن عُرِفَ لقاءه إيَّاه، وأمَّا إذا عاصره ولم يُعْرَفْ: أنه لَقِيَه فهو «المُرْسَلُ الخفيُّ» (نزهة النظر: ص ٣٩ ـ ٤٠).

وهو الظاهرُ أيضاً من صنيع الحافظ العَلاَئي؛ حيث تكلَّم على التدليس بنوعيه، ثم أفرد للمُرْسَل الخفيّ باباً مستقلاً في كتابه «جامع التحصيل».

والرَّأيُ الذي ذَهَب إليه ابنُ حجر هو المعتمدُ؛ لأنه يفرِّق تفريقاً دقيقاً بين «المدلَّس» و«المُرْسَل الخفي»، وهذا التفريقُ له أثرُه الواضحُ في حال الراوي؛ حيث أن المتهم بالتدليس يُتوَقَّف في حديثه إذا عَنْعَنَ إلا أن يصرِّح بالسماع أو ما يقوم مقامَه، أمَّا المتهمُ بالإرسال فإنه يُنْظَر إلى حال من روى عنه، هل لَقِيَه أم لا، فإن لَقِيَه قُبِلَتْ عنعنتُه، وإن لم يصرِّح بالسَّماع، وإلا وصف الإسنادُ بالانقطاع.

وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ بعض المحدِّثين يعبِّرون عن «السَّماع» بـ «اللِّقاء».

قال الإمامُ عبد الحي اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «ظفر الأماني» (ص: ٣٧٤): «المراد باللِّقاء السَّماعُ لا مجرَّد اللقاء. أشار إليه العراقيُّ في ألفيته، وصرَّح به السَّخاويُّ في شرحها».

قال السَّخاوي عند تفسيره لقول شيخِه ابن حجر بذلك: «وكنى شيخنا باللِّقاء عن السَّماع لتصريح غير واحدٍ من الأئمة في تعريفه بالسَّماع».

وهذا يفسِّر نصرةَ السَّخاوي للقول القائل بتخصيص التدليس بالسماع، وأنَّ من أطلق اللِّقاء فإنما أراد به السَّماع أيضاً، ووافق البَزَّارَ وابنَ القطان ومن قال بقولهما، وأنه الذي ارتضاه شيخُه الحافظ ابن

حجر (التدليس في الحديث: ص: ٤١).

وقال العَلائيُّ في كلامه عن العنعنة وهل هي من قبيل الموصول: «بأنَّ طُول الصحبة يتضمَّن غالباً السَّماع لحمله ما عند المحدِّث أو أكثره، فتحمل «عن» على الغالب وإن كانت محتملةً للإرسال». (جامع التحصيل: ص ١١٦).

مثاله:

ما رواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٥١٢) عن علي بن خَشْرَم، قال: «كنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة في مجلسه فقال: الزهريُّ.

فقيل له: حَدَّثكم الزهريُّ؟ فَسكَت، ثم قال: الزهريُّ. فقيل له: سمعتَه من الزهريِّ؟

فقال: لا لم أسْمَعْه من الزهريِّ، ولا ممَّن سَمِعَه من الزهري: حَدَّثني عبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري».

الأسبابُ الحاملةُ على تدليس الإسناد:

١ ـ إيهامُ عُلوِّ الإسناد.

٢ ـ فواتُ شيءٍ من الحديث عن شيخٍ سَمِعَ منه الكثيرُ.

٣ ـ الأنفةُ من الرِّواية عمَّن حدَّثه (انظر «ضوابط قبول عنعنة المدلس» ص: ٢١ و ١١٤).

حكمه:

هو أنه مكروهٌ جدّاً، قد ذَمَّه أكثرُ العلماء، وكان شعبةُ بن الحجَّاج من أشدِّهم ذمّاً له، فقد قال: «التدليسُ أخو الكذب». (الكفاية: ص: ٣٥٥).

وسئل يحيىٰ بن مَعِين عن التدليس فكرهه وعابه، وقال: «لا يكون حُجَّة فيما دلَّس» (الكفاية: ص: ٣٦٢).

تَدْلِيْسُ الْبِلاَدِ:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ويلتحق بقسم (تدليس الشيوخ) تدليسُ البلاد، كما إذا قال المِصْرِيُّ: «حَدَّثني فلانٌ بالأندلس»، وأراد موضعاً بالقرافة.

أو قال: «بزِقَاق حلب» وأراد موضعاً بالقاهرة.

أو قال البغداديُّ: «حَدَّثَني فلانٌ بما وراء النهر»، وأراد نهر دِجْلَة.

أو قال: «بالرَّقَّة»، وأراد بستاناً على شاطىء دجلة.

أو قال الدِّمَشْقِيُّ: «حَدَّثني بالكَرَك»، وأراد كرك نوح، وهو بالقُرْب من دمشق. (النكت: ٢/ ٦٥١).

حكمُه:

و«تدليسُ البلاد» يُوهِم الرحلةَ في طلب الحديث؛ لذا كَرِهَه الحافظ ابنُ حجر حيث قال في النكت (٢/ ٦٥): «حكمه الكراهةُ؛ لأنه يدخل في باب التشبُّع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا أن كان هناك قرينةٌ تَدُلُّ على عدم إرادة التكثير فلا كراهة».

تَدْلِيْسُ الْبُلْدَانِ:

انظر «تدليس البلاد».

تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ:

عَرَّفه الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «أن يجيء الراوي ـ يشمل المدلِّس وغيره ـ إلى حديثٍ قد سَمِعَه من شيخٍ، وَسمِعَه ذلك الشيخُ

من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغةٍ محتملةٍ، فيصير الإسنادُ عالياً وهو في الحقيقة نازلٌ» (النكت: ٢/ ٦٢١).

مثاله:

مثَّل له الحافظُ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦٢١) بما رواه هُشَيْمٌ، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن عبد الله بن الحنفية، عن أبيه، عن عليٍّ في تحريم لحوم الحمر الأهلية (أخرجه الترمذي في أبواب الأطعمة، باب ما جاء في لحوم الحمر الأهلية، برقم: ١٧٩٤).

قال ابنُ حجر: «قالوا: ويحيى بن سعيد لم يَسْمَعْه من الزهري إنما أخذه عن مالكٍ عن الزهري، وهكذا حَدَّث به عبدُ الوهَّاب الثَّقَفي، وحَمَّادُ بن زيد، وغيرُ واحدٍ عن يحيى بن سعيد عن مالكٍ، فأسقط هُشَيْمٌ ذكرَ مالكٍ منه، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهري، ويحيى قد سمع من الزهري فلا إنكارَ في روايته عنه، إلا أنَّ هُشَيْماً قد سَوَّى هذا الإسنادَ، وقد جَزَم بذلك ابنُ عبد البَرّ في «التمهيد» (١٠/ ٩٥) وغيرُه، فهذا كما ترى لم يَسْقُطْ في التسوية شيخٌ ضعيفٌ وإنما سقط شيخٌ ثقةٌ، فلا اختصاصَ لذلك بالضعيف، والله أعلم». (النكت: ٢/ ٦٢١).

و(تدليسُ التسوية) سَمَّاه القدماءُ «تجويداً» أيضاً فيقولون: جَوَّده فلان، أي: ذكر من فيه من الأجواد وحَذَف غيرَهم. و«التسوية» أطلقها عليه أبو الحسن بن القَطَّان كما قال الحافظ العراقي: «وقد سمَّاه بذلك أبو الحسن بن القَطَّان وغيرُه من أهلِ الشأن». (انظر «التقييد والإيضاح»: ص: ٩٥، و«تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٦).

و(تدليس التسوية) مذمومٌ جدّاً، قال العَلَائي: «وهو مذمومٌ جداً

من وجوهٍ كثيرةٍ»، ثم ذكر ثلاثةً منها، هي:

١ ـ أنه غِشٌّ وتغطيةٌ لحال الحديث الضعيف، وتلبيسٌ على من أراد الاحتجاجَ به.

٢ ـ أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمَّله عنه؛ لأنه لم يسمع منه إلا بتوسُّط الضعيف، ولم يَرْوِه شيخُه بدونه.

٣ ـ أنه يتصرَّف على شيخه بتدليسٍ لم يَأْذَنْ له فيه، وربما أَلْحَق بشيخه وصمةَ التدليس إذا اطَّلع عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف، ثم يُوجَد ساقطاً في هذه الرواية فيُظَنُّ أنَّ شيخَه الذي أسقطه ودَلَّس الحديث، وليس كذلك.. وقال: «وبالجملة فهذا النوع أَفْحَشُ أنواعِ التدليس مُطْلقاً وشَرُّها، لكنه قليلٌ بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلِّسين» (جامع التحصيل: ص: ١٠٢ ـ ١٠٤).

وقال العراقي: «... ومما يلزم منه من الغرور الشديد: أنَّ الثقة الأوَّل قد لا يكون معروفاً بالتدليس، وقد يكون المدلِّسُ قد صَرَّح بسماعه من هذا الشيخ الثقة، وهو كذلك، فتزول تُهْمَةُ تدليسِه، فيقف الواقفُ على هذا السند، فلا يرى فيه موضعَ عِلَّةٍ؛ لأن المدلِّسَ صَرَّح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلِّساً، وقد رواه عن ثقةٍ آخر فيحكم له بالصحة، وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها، وهذا قادحٌ فيمن تعمَّد فِعلَه» (التقييد والإيضاح: ص: ٦٧).

هذا وقد أحصى د. مسفر الدَّمِيْني في كتابه: «التدليس في الحديث» (ص: ٦٠) مَن وُصِف بتدليس التسوية من الرواة ليُعْرَفوا ويُتَتَبَّع السَّماع في حديث من ثَبَت أنه يفعله، وهم:

١ ـ إبراهيم بن عبد الله المِصِّيْصي، وَصَفه بذلك ابنُ حِبَّان في «كتاب المجروحين» (١/ ١١٦).

٢ ـ بقية بن الوليد.

٣ ـ حُسَيْن الأشقر.

٤ ـ سفيان الثَّوري، وَصَفه بذلك الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٦٤).

٥ ـ سليمان بن مِهْران الأعمش، وَصَفه بذلك الدَّارمِيُّ والخطيبُ (انظر «الكفاية» ص: ٣٦٤).

٦ ـ سُنَيْد بن داود، وَصَفه بذلك ابنُ رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٩٢).

٧ ـ صَفْوان بن صالح الدمشقي، وَصَفه بذلك أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِي (توضيح الأفكار: ١/ ٣٧٦).

٨ ـ عبد المجيد بن أبي رُوَّاد المَكِّي.

٩ ـ مبارك بن فَضَالة الفَزَاري.

١٠ ـ محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي.

١١ ـ محمد بن المُصَفَّى، وصفه بذلك أبو زُرْعَة الدِّمشقي (التقييد والإيضاح: ص: ٩٥).

١٢ ـ مَرْوان بن معاوية الفَزَاري.

١٣ ـ مُصْعَب بن سعيد أبو خَيْثَمَة المِصِّيصي.

١٤ ـ هُشَيْم بن بشير، وَصَفه بذلك ابن حجر. (تدريب الراوي: ١/ ٢٢٣).

١٥ ـ الوليد بن مسلم.

١٦ ـ يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني.

١٧ ـ يونس بن أبي إسحاق السَّبِيْعي.

١٨ ـ يونس بن عبيد البَصْري.

١٩ ـ أصحاب بقية بن الوليد (انظر: «كتاب المجروحين»: ١/ ٢٠١).

هذا ويُمكن إلحاقُ (تدليس التسوية) بتدليس الشيوخ أيضاً. قال الصَّنْعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٦): «قال البُقَاعي: . . . وأمَّا (تدليسُ التسوية) فيدخل في القسمين، فتارةً يصِف شيوخ السَّند بما لا يعرفون من غير إسقاطٍ، فتكون تسويةُ الشيوخ. وتارةً يسقط الضعفاء، فتكون (تسويةُ السند) وهذا يسمِّيه القدماء تجويداً، فيقولون؛ «جَوَّده فلانٌ»، يريدون: ذَكَر مَنْ فيه مِنَ الأجواد، وحَذْف الأدنياء، وهذا النوعُ من التدليس من حيث الناحية العملية ليس بالكثير، لو فَتَّشْتَ عن أمثلةٍ لهذا النوع من التدليس قد لا تجد إلا مثالاً واحداً ذكره الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٣٦٤).

عن أبي حاتم الرازي، وهو في «العلل» (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، وذَكَر أيضاً هذا المثالَ من جاء بعد الخطيب.

ولعلَّ الوليد بن مسلم أكثر من يفعل ذلك كما في ترجَمته، وهذا لم يثبت عنه إلا في حديثِ الأوزاعي خاصةً (منهج المتقدّمين في التدليس: ص: ٢٨).

وكان مالكُ بن أنس يفعل ذلك، ولكن لم يكن يقصد التسويةَ. (النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٠).

حُكمه:

«تدليس التسوية» حرامٌ، وهو شَرُّ أقسام التدليس؛ لأن فيه الغِشَّ والتغطيةَ، وربما يلحق الثقةَ الذي هو دون الضعيفِ الضَّرَرُ من بعد

تبيُّن الساقط بإلصاق ذلك به مع براءته. (انظر «فتح المغيث» للسخاوي، ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٧).

تَدْلِيْسُ السُّكُوْتِ:

وهو أن يقول ـ المدلِّس ـ (حَدَّثنا)، ثم يسكت قليلاً، ثم يقول: (فلانٌ)، وقد سَمَّاه الحافظُ ابنُ حجر (تدليسَ القطع)، لكنه عند تعريفه لتدليس القطع قال: هو أن يَحْذِفَ الصيغةَ»، وهذا التدليسُ لم تُحْذَف منه الصيغةُ، إنما حَذَف المدلِّسُ شيخَه الذي صَرَّح بالتحديث عنه، وسكت عن ذكر اسمِه، وكأنه أسمع من عنده الصِّيغةَ، وأسَرّ اسمَ من سمع منه في أثناء سُكوته، ثم ذكر شيخَ الشيخ أو مَن بعده، وهذه التسميةُ مأخوذةٌ من تعريفهم له (التدليس في الحديث: ص: ٦٤).

وممَّن اشتهر بتدليس السكوت: عمر بن علي المَقْدَمي، قال ابنُ سعد: «كان يدلِّس تدليساً شديداً، يقول: (سمعتُ)، و(حَدَّثنا)، ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عُرْوَة والأعمش». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٢١٤).

مثاله:

مثَّل له الحافظُ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦١٧) بما رواه ابنُ عدي عن عمر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيّ أنه كان يقول: «حَدَّثَنَا»، ثم يسكت، ينوي القطعَ، ثم يقول: «هِشَام بن عُرْوَة، عن أبيه عن عائشة».

حُكْمه: أنه مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ الشُّيُوْخِ:

عَرَّفه الخطيبُ البغداديُّ في «الكفاية» (ص: ٥٢٠) بقوله: «أن يروي المحدِّثُ عن شيخٍ سمع منه حديثاً فغيَّر اسمَه، أو كنيَته، أو

نسبَه، أو حالَه المشهور من أمره لئلا يُعْرَف».

وعَرَّفه ابن الصلاح في «المقدِّمة» (ص: ٧٤) بقوله: «أن يروي عن شيخه حديثاً سمعه منه فيسمِّيه، أو يَكْنِيه، أو يَنْسِبه، أو يَصِفه بما لا يُعْرَف به كي لا يُعْرَف».

كما فعل بـ «محمد بن سعيد الأَزْدي المَصْلوب» قال ابن حجر: «قيل: قلبوا اسمَه على مئة وجهٍ ليخفى».

إلَّا أنَّ ابن حجر تعقَّب قولَ ابن الصلاح: «بما لا يُعْرَف به» بقوله: «ليس قوله»: بما لا يُعْرَف به «قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرفُ به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً» (انظر «النكت على ابن الصلاح» ٢/ ٦١٥).

ولا يختص (تدليس الشيوخ) بوقوعه في شيخ الراوي فقط، بل ربما يقع في شيخ شيخه (مناهج المحدثين: ص: ٢٦٨).

قال السُّيوطي: «قال شيخُ الإسلام: ويدخل ـ أيضاً ـ في هذا القسم التسويةُ بأن يصف شيخَ شيخِه بذلك» (تدريب الراوي: ١/ ٢٢٨).

هذا، وقد وَقَع في هذا النوع من التدليس عددٌ كثيرٌ من الأئمة، بعضُهم من الذين حذروا منه.

مثاله:

مَثَّل له ابنُ الصلاح في «المقدمة» (ص: ٧٤) بقوله: «مثاله ما رُوي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرىء أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السِّجِسْتاني فقال: **«حَدَّثنا عبدُ الله بن أبي عبد الله»**.

الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ:

الفَرْقُ بين هذين القسمين هو: «الحذف»، فتدليسُ الإسناد فيه حَذْفٌ للشيخ الذي سمع منه هو، أو سمع منه شيخه، وربما حذف أيضاً الصِّيغة كما تقدَّم، أمَّا (تدليس الشيوخ) فلا حَذْفَ فيه لشيخه، ولا لأحدٍ من الإسناد، لكنه يسمِّيه أو يَصِفُه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يُعْرَف به، أو بما عُرِفَ به لكنه لم يشتهر به كي لا يُعْرَف. (التدليس في الحديث: ص: ٨٠).

الأسبابُ الحاملة على تدليس الشيوخ:

١ ـ كَوْنُ شيخ المدلِّس غيرَ ثقةٍ في اعتقاده أو في أمانته، فيدلِّس الراوي حتى لا يُعرف ضَعْفُه إذا خرج باسمه.

٢ ـ تأخُّرُ وفاة شيخ المدلِّس فيشاركه في الرواية عنه جماعةٌ دونه في السماع منه، فيدلِّسه للإغراب.

٣ ـ إيهامُ كثرة الشيوخ.

٤ ـ كثرةُ الرواية عن شيخه، فلا يُحِبّ تكرارَ الرواية عنه والإكثار من ذكر اسمه على صورةٍ واحدةٍ فيغيِّر حالَه.

٥ ـ امتحانُ الأذهان في معرفة الرجال واستخراج التدليسات.

٦ ـ التفنُّنُ في الرواية في تنويعه لاسم شيخه مع كونه مُكْثِراً من الشيوخ والمسموع.

٧ ـ صِغَرُ سنّ الشيخ سواء كان أصغر من المدلِّس أو أكبر منه بيسيرٍ.

٨ ـ تحسينُ الحديث.

٩ ـ إيهامُ الرحلة في طلب الحديث.

١٠ ـ لشيءٍ وقع بين المدلِّس وشيخه.

١١ ـ الخشيةُ من عدم أخذ الحديث عنه وانتشاره مع الاحتياج إليه.

١٢ ـ لكَوْن شيخ المدلِّس حيّاً وعدم التصريح به أبعد عن المحذور.

١٣ ـ الخشيةُ من وقوع الفتنة إذا أظهر الروايةَ عن ذلك الشيخ.

١٤ ـ أن يستخدم تدليس الشيوخ لإخفاء تدليس الإسناد. (من «ضوابط قبول عنعنة المدلِّس» ص: ١١٢ ـ ١١٣، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

حكمه:

أنه مكروهٌ عند علماء الحديث؛ لأنه ذكر شيخَه بما لا يُعْرَف به، فقد دعا إلى جهالته، فربَّما يَبحث عنه الناظرُ فيه فلا يعرفه، ولِمَا في ذلك من تضييع المروي عنه؛ ويختلف الحالُ في كراهة هذا القسم باختلاف القصد الحامل عليه، وربما يصل إلى الحرام إذا كان الحاملُ على التدليس هو ضَعْفُ المروي عنه، فيدلِّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا يتضمَّن الغِشَّ والخيانةَ (انظر: «شرح البيقونية» ص: ١٠٣ ـ ١٠٤، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٩٤).

تَدْلِيْسُ الصِّيَغِ:

وهو أن يُطلِق الصيغةَ في غير ما تواطأ عليه أهلُ الاصطلاح، كأن يصرِّح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجادة أو فيما لم يسمعه. (فتح المغيث: ١/ ٢١٢).

ذلك أنه قد استقرَّ الاصطلاحُ على استخدام صِيَغٍ معيَّنةٍ في كلّ طريقٍ من طُرُق التحمُّل. (التدليس في الحديث: ص: ٦٦).

قال السَّخاوي: «حصلت التفرقةُ بين الصِّيغ بحسب افتراق التحمُّل، وخُصَّ ما يلفظ به الشيخُ بالتحديث، وما سمع في العرض بالإخبار، وما كان إجازة مشافهة بالإنباء» (فتح المغيث: ٢/ ٧٥١).

وقال ابنُ الصَّلاح بعد أن ذكر صِيَغَ الأداء فيما أخذه سماعاً: وينبغي فيما شاعَ استعمالُه من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سُمِعَ من غير لفظ الشيخ ألا يُطلق فيما سمع من لفظ الشيخ؛ لما فيه من الإيهام والإلباس. (انظر: «المقدمة» ص: ٢٤٥).

صُوَر «تدليس الصِّيَغ»:

لهذا التدليس صُوَرٌ ثلاث:

الأولى: التصريحُ بالتحديث فيما لم يسمعه الراويُ.

مثاله:

صنيعُ فِطْر بن خَليفة؛ حيث كان يقول فيما سمعه من شيخه: (سمعتُ)، وفيما لم يسمعه (حدَّثنا)، قال ابنُ عَمَّار عن القَطَّان: «كان فِطْرُ صاحب ذي (سَمِعْتُ) (سمعت)، يعني أنه يدلِّس فيما عداها» (فتح المغيث: ١/ ٣٤٥).

الصورة الثانية: التصريحُ بالتحديث في الوِجَادة.

مثاله:

روى الحاكمُ عن عليِّ بن المَدِيني قال: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: (حَدَّثَنا صالحُ بن الأخضر قال: حديثي منه ما قرأتُ على الزهري، ومنه ما سمعتُ، ومنه ما وجدتُ في كتاب ولستُ أفصل ذا من ذا، قال يحيى: وكان قَدِمَ علينا فكان يقول: (حَدَّثنا الزهريُّ، حدثنا الزهري) (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٠٨).

الصورة الثالثة: من صَرَّح بالإخبار في الإجازة.

ونحوه من يقول: «وجدتُ بخطِّ فلانٍ وأجازنيه» (فتح المغيث: ٢/ ٣٠٥)، وإطلاق «الإخبار» على ما هو «بالإجازة» مذهبٌ معروفٌ قد غلب استعمالُه على محدِّثي الأندلس، وتوسَّعوا فيه. (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٤٦١).

وممَّن اشتهر به: أبو نُعَيم، ومحمد بن عمران بن موسى المَرْزُباني، ومحمد بن يوسف بن مسدي الأندلسي، وصالح بن أبي الأخضر، وأحمد بن عمر الغازي الأصبهاني، والدَّارَقطني. (ضوابط قبول عنعنة المدلِّس: ص: ٣٤ ـ ٣٥).

مثاله:

قول السَّاجي في عبد الله بن وَهْب: «صَدوقٌ ثقةٌ، وكان من العُبَّاد، وكان يتساهَلُ في السَّماع؛ لأن مذهب أهل بلده أنَّ الإجازة عندهم جائزةٌ، ويقول فيها: حَدَّثني فلانٌ»؛ بدليل قول عبد الله بن وهب لسفيان بن عُيَيْنَة على ما نَقَله عنه ابنُ مَعِين: يا أبا محمد الذي عَرَض عليك أمس فلانٌ أجِزْه لي، فقال: نعم.

وروى الخطيبُ عن الحُمَيْدي أنه كان يقول: كنتُ أرى ابنَ وهب يجيء إلى سفيانَ، وكان يسكن في دار كِرَاء، وله درجةٌ طويلةٌ، فكنتُ أرى ابنَ وهب يقف عند الدرجة فيقول لسفيان: يا أبا محمد، هذا ما سمع ابنُ أخي منك فأجِزْه لي. فيقول سفيان: «نعم» (الكفاية: ص: ٢٣٢).

حكمه:

أنه مكروهٌ.

تَدْلِيسُ الْعَطْفِ:

وقد عَرَّفه الحافظُ ابنُ حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص: ٦٩) بقوله: «هو أن يصرِّح بالتحديث في شيخٍ له، ويعطف عليه شيخاً آخرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني».

وعَرَّفه ابنُ حجر أيضاً في «النكت» (٢/ ٦١٧) بقوله: «وهو أن يروي عن شيخَيْن من شيوخه ما سمعاه من شيخٍ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأول بالسَّماع، ويَعْطِف الثانيَ عليه، فيُوهِم أنه حَدَّث عنه بالسماع أيضاً وإنما حَدَّث بالسَّماع عن الأوّل، ثم نَوَى القطعَ، فقال: وفلانٌ، أي: وحَدَّث فلانٌ».

وقال السَّخاوي: في «فتح المغيث» (١/ ٢١٣) بعدم اشتراط اشتراكهما في الرواية عن شيخٍ واحدٍ، قال: «إنما قَيَّده ـ به شيخُنا ـ أي: ابن حجر ـ لأجل المثال الذي وَقَع له».

مثاله:

ما ذكره الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٥٠): «وفيما حَدَّثونا أنَّ جماعةً من أصحاب هُشَيْم، اجتمعوا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليسَ، ففَطِنَ لذلك، فكان يقول في كلِّ حديثٍ يذكره: حَدَّثنا حصينٌ، ومُغِيْرَةُ، عن إبراهيم. فلمَّا فَرِغَ قال لهم: هل دَلَّسْتُ لكم اليومَ؟ فقالوا: لا فقال: لم أسمع من مُغِيْرَةَ حرفاً مما ذكرتُه، إنما قلتُ: حَدَّثني حصينٌ، ومغيرةُ غيرُ مسموعٍ لي.

ويبدو أنَّ هُشَيْماً كان يُداعِب تلامذتَه، ولو أُغفِل ذِكْرُ هذا القسم من التدليس والذي قبله لكان يستحسن؛ لأن الأمثلة عليهما نادرةٌ جداً لا تكاد تزيد على ما ذكرته كتبُ المصطلح، وكانت حالةُ هُشَيْمٍ حالةً

خاصةً وقعت مرّةً واحدةً (انظر: «الاجتهاد في علم الحديث» ص: ٢٦٧ و«التدليس في الحديث» ص: ٦١).

ثم إنَّ القصة لم يُسندها الحاكمُ؛ فعلى هذا لا تَصِحُّ، ومن ذكرها إنما ذكرها عن الحاكم.

ولكن في «العِلَل» للإمام أحمد برواية عبد الله خبراً من رواية هُشَيْمٍ قد يَصْلُح أن يكون مثالاً على هذا النوع، قال عبد الله: «ثني أبي ثنا هُشَيْمٌ قال: وعبيد الله بن عمر عن نافعٍ عن ابن عمر.

قال عبد الله: سمعتُ أبي يقول: لم يسمعه هُشَيْمٌ من عبيد الله.

وكان عبد الله قد روى قبل ذلك عن أبيه: ثنا هُشَيْمٌ أخبرنا الكَلْبِيُّ عن أبي صالح عن ابن عباس... ثم قال: ثنا هُشَيْمٌ قال: وعبيد الله بن عمر. فظاهرُ هذا أنَّ هذا من تدليس العطف». (منهج المتقدِّمين في التدليس: ص: ٣١).

حكمه:

أنه مكروهٌ.

تَدْلِيسُ الْقَطْعِ:

عَرَّفه الحافظُ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص: ٦٨) بقوله: «هو أن يَحْذِف الصيغةَ، ويقتصر على قوله مثلاً: الزهريُّ عن أنسٍ».

مثاله:

ما رواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص: ٥١٦) عن عليِّ بن خَشْرَم قال: كنّا عند سفيان بن عُيَيْنَة في مجلسه فقال: الزهريُّ.

فقيل له: حَدَّثكُم الزهريُّ؟

فسَكت، ثم قال: الزهريُّ.

فقيل له: سَمِعْتَه من الزهريِّ؟

فقال: لا لم أَسْمَعْه من الزهريِّ، ولا ممَّن سمعه من الزهريِّ: حَدَّثني عبدُ الرزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري».

حكمه:

أنه مكروهٌ.

تَدْلِيْسُ المَتْنِ:

هو أن يقدِّم المدلِّسُ أو يؤخِّر شيئاً في مَتْن الحديث، ممَّا يُخِلُّ معناه.

حكمه:

أنَّه إذا تعمَّد الراوي ذلك فهو حرامٌ؛ لأنه تحريفُ الكَلِم عن مواضعه (انظر «فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٢٢٩).

التَدْقِيْقُ فِي الْخَطِّ:

هو كتابةُ الحديثِ بالخطِّ الدقيق بحيث لايكون فيه غَلَطٌ.

تَدْوِيْنُ الحديثِ أو السُّنَّةِ

قد مَرَّ الحديثُ الشريفُ في طريقه إلينا بمراحلَ عدَّةٍ ساعدتْ على تخليصه من الشَّوائب، ونستطيع أَنْ نحصر هذه المراحلَ في أربع مراحل هي:

المرحلة الأُولى ـ الحفظ في الصدور:

واستمرَّتْ هذه المرحلةُ في الصَّدر الأوّل من الإسلام، أي: في عهد النبي ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين، ومطلع الخلافة الأُمَوِيَّة.

ويرجع الاعتمادُ في حفظ السُّنَّة النَّبوية على حفظ الصدر في هذه المرحلة لِعِدَّة أسبابٍ هي:

السبب الأول: أَنَّ الأُمَّة العربية التي وُجِدَ فيها رسولُ الله ﷺ ـ وكان واحداً منها ـ أُمَّةٌ أميَّةٌ لا تُحسِن القراءةَ ولا الكتابةَ إلا النَّزْرَ اليسيرَ منهم، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك في معرض الامتنان عليهم فقال عَزَّ من قائل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[الجمعة: ٢٠] وقال رسول الله ﷺ: «إنَّما نحن أُمَّةٌ أُميّةٌ لا نحسب..» (أخرجه البخاري في الصوم، باب: قول النبي ﷺ «لا نكتب ولا نحسب» برقم: ١٨١٤).

لكنها إلى جانب ذلك كانت مَضْرِبَ المَثَل في الذَّكاء وصفاء الطَّبْع وقُوَّةِ الذاكرة وسُرْعَةِ الحفظ، وإنك لتجد ذلك في حفظهم لأنسابهم وشِعْرِهم، وتواريخِ وقائعهم، وأيَّامهم مع الإحاطة والدِّقَّةِ.

السبب الثاني: عَدَمُ توفُّر وسائل الكتابة عند من يَسْتطيع الكتابةَ منهم؛ لأنَّ الحضارة آنذاك لم تكن قد مَدَّتْ رُوَاقَها مَدّاً صحيحاً في قلب الجزيرة العربية، فقد كانوا يكتبون على ما يتوفَّر لديهم من حجارةٍ صالحةٍ لذلك، أو عِظَامٍ، أو سُعُفِ نخلٍ، أو جلودِ ماشيةٍ، وقليلاً ما كانت تتوفَّر لديهم.

السبب الثالث: انشغالُهم بكتابة القرآن الكريم وعنايتهم به وانصرافهم إليه دون ما عداه. وهذا السبب له ارتباطٌ بالسبب التالي.

السبب الرابع: ما وَرَد من نهي النَّبي ﷺ عن كتابة أيِّ شيءٍ غير القرآن مخافة أن يلتبس بالقرآن الكريم، فقد قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عنِّي، ومن كتب غير القرآن فليَمْحُه». (أخرجه مسلم: في

الزهد، باب: التثبيت في الحديث، رقم: ٣٠٠٤) اللَّهم إلاّ ما أَذِن به رسولُ الله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فقد قال عبد الله: كنتُ أكتب كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ، فنهتني قريشٌ، وقالوا: أتكتب كلَّ شيءٍ تسمعه من النبيِّ ﷺ، ورسولُ الله ﷺ بَشَرٌ يتكلَّم في الغَضَب والرِّضا؟ فأَمْسَكْتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأومأَ بأُصبعه إلى فيهِ فقال: «اكْتُبْ، فو الذي نفسي بيده لا يَخْرُجُ منه إلا حَقٌّ». (أخرجه أبو داود: في العلم، باب: في كتاب العلم، رقم: ٣٦٤٦).

وإلاَّ ما أذن به أيضاً لأبي رافِع وأَبي شَاة، وما كتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام، وما كتبه من عهود ومواثيق... وغير ذلك.

المرحلة الثانية ـ مرحلة التدوين:

وهي مرحلةُ تدوين السُّنَّة وكتابتها مخافةَ الاندراس والضَّياع، وخشيةَ الاختلاط بغيرها، أو الوَضْع والدَّسِّ فيها.

ففي رأس المئة من الهجرة رأى خليفةُ المسلمين (عمر بن عبد العزيز، المتوفىٰ سنة: ١٠١ هـ) رحمه الله أن يحمل العلماءَ على أن يدوِّنوا السُّنَّة، فكتب إلى أُمرائه على الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك.

فكتب إلى واليه على المدينة (أبي بَكْر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، المتوفىٰ سنة: ١٢٠هـ): «انْظُرْ ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكْتُبْه، فإنِّي خِفْتُ دُروسَ العلم وذهابَ العلماء، ولا تَقْبَلْ إلاّ حديثَ رسولِ الله ﷺ». (انظر «تقييد العلم للخطيب» البغدادي، ص: ١٠٥، و«تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ص: ١/ ٢١).

وكذلك كَتَب إلى سائر ولاة الأمصار.

هذا وقد امتثل الولاة والعلماء هذا الأمرَ، فكان ممَّن بادر إلى الكتابة الإمامُ محمد بن مسلم بن شِهَاب الزُّهْرِي، المتوفىٰ سنة: ١٢٤هـ) عالمُ الحجاز والشام، وكذلك فعل أبو بكر بن حزم وغيرُه، ولكن المَنِيَّةَ عاجلت أميرَ المؤمنين عمر بن عبد العزيز قبل أن يجتمع لديه نتاجُ ما قام به هؤلاء العلماء الأفذاذ.

وفكرة التَّدوين للسُّنة النبوية هذه كانت تُراوِد سيِّدَنا عمر بن الخَطَّاب، المتوفىٰ سنة: ٢٣هـ) رضي الله عنه مِن قَبْل، إلَّا أنَّه بعد التَّـرَوي والتَّشاوُر صرف النظرَ عنها خشيةَ أن يؤدِّي ذلك إلى الانصراف عن كتاب الله تعالى.

أخرج الهَرَوِيُّ في كتابه «ذَمّ الكلام» من طريق الزهري قال: أخبرني عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السُّنَنَ، واستشار فيه أصحابَ رسولِ الله ﷺ فأشار عليهم عامَّتُهم بذلك، فلبث شهراً يستخير الله في ذلك شاكّاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إنِّي ذكرتُ لكم من كتابة السُّنَن ما قد علمتم، ثم تذكَّرتُ فإذا أُناسٌ من أهل الكتاب مِن قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فَأَكَبُّوا عليها وتركوا كتابَ الله، وإني والله لا أَلبس كتابَ الله بشيءٍ. فتركَ كتابةَ السنن (انظر: «تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك» للسيوطي: ١/ ٥، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر: ١/ ٦٤، و«تقييد العلم والعمل به»: ٤٩، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي: ١/ ٥).

هذا وقد نَهَج العلماءُ في ظِلِّ الخلافة العبَّاسية ـ في القرن الثاني الهجري ـ نَهْجَ سيدنا عمر بن عبد العزيز في تدوين السنَّة، وزادت العنايةُ والاهتمام بها في هذا القرن، كما شَجَّع الخلفاءُ العلماءَ على التَّقَصِّي والجمع. فقد طلب أبو جعفر المنصور ـ ثاني خلفاء بني العباس ـ مثلاً من الإمام مالك بن أنس، المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ) إمام

أهل المدينة أن يجمع له كتاباً في الحديث، فدَوَّن الإمامُ مالك كتابه «الموطّأ» في مقبول الحديث وصحيحه.

وامتاز التَّدوينُ في هذه المرحلة بالجَمْع والمَزْج بين السُّنَن والأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ وبين أقوال الصحابة وفتاوي التابعين وأقاويلهم.

ومن كتب هذه المرحلة التي وصلتنا سوى «الموطأ» للإمام مالك: «المصنَّف» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ العَبْسِي، المتوفىٰ سنة: ٢٣٥ هـ) و«المُصَنَّف» لأبي بكر عبد الرزَّاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَري الصَّنْعاني، المتوفىٰ سنة: ٢١١ هـ).

وهذه الكتبُ مرتَّبةٌ على الأبواب.

المرحلة الثالثة ـ مرحلة تجريد الحديث النبوي:

وفي هذه المرحلة قام العلماءُ الحفَّاظُ بتدوين السُّنَّة النبوية فقط، وذلك بتخليصها مما كان ممتزجاً بها من آثار الصحابة وفتاوي التابعين، وهذه المرحلة ترجع إلى أثناء القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين.

وفي هذه المرحلة كَثُر تدوينُ الحديث على طريقة المسانيد، ومن أشهر من صَنَّف على هذه الطريقة:

١ ـ الإمامُ أحمد بن محمد بن حَنْبَل، المتوفىٰ سنة: ٢٤١ هـ).

٢ ـ والإمام أبو داود الطَّيَالِسِيّ سليمان بن الجارود، المتوفىٰ سنة: ٢٠٣ هـ) ومسنده أول مسندٍ وصلنا.

٣ ـ وأَبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم التَّمِيْمي المَرْوَزِي المعروف بابن رَاهْوَيْه، المتوفىٰ سنة: ٢٣٨ هـ).

كما ظهرت في هذه المرحلةِ الأصولُ السِّتَّةُ التي عليها التعويلُ عند جُمْهُور أهل السُّنَّة والجماعة، وهي: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، و«السُّنن» لأبي داود، و«الجامع» للترمذي، و«السنن» للنَّسائي، و«السنن» لابن ماجَهْ.

ولم يَكِد القرنُ الرابعُ الهجريُّ ينتهي حتى كاد الحديثُ النبويُّ أن تُحْصَىٰ متونُه وتُستوعَب أسانيدُه في مصنَّفاتٍ حديثيةٍ ما فاتها إلا ما شَذَّ ونَدَر.

المرحلة الرابعة ـ مرحلة الترتيب والتهذيب:

وقد ابتدأت هذه المرحلةُ مع أواخر القرن الرابع الهجري وهي مستمرَّةٌ إلى يومنا هذا، فكان كلُّ جيلٍ من أئمة المسلمين يقوم بترتيب تلك السُّنَنِ وتنسيقها وتهذيبها وشرحها وتنميقها في مؤلَّفاتٍ تتناسبُ وأذواق أهل عصورهم، يستلهمون حاجةَ تلك العصور فيما يُعَنْوِنونَ ويُبوِّبون ويجمعون ويفرِّقون.

ومن ألوان التَّصنيف التي ظهرت في هذه المرحلة:

ـ الجَمْعُ بين عدد من كتب المتقدِّمين مع شيءٍ من التصرُّف والاختصارِ والترتيبِ على الأبواب، مثل كتاب «جامع الأصول» لأبي السَّعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجَزَري (المتوفىٰ سنة: ٦٠٦ هـ)، الذي جَمَع بين الأصول الستة: «البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وموطأ مالك».

ـ الجمْعُ بين كتب المتقدِّمين على طريقة الأطراف، أي ترتيب الأحاديث على أسماء الصحابة الرواة، وترتيب الصحابة على حروف المعجم، وأشهر الكتبِ على هذه الطريقة: «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف» للحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّي يوسف بن عبد الرحمن،

المتوفىٰ سنة: ٧٤٢ هـ) جَمَع فيه أطرافَ الكتبِ الستة وملحقاتها.

وهناك من جَمَع بين كتب المتقدِّمين على طريقة الزوائد، فيذكر ما زادته بعض الكتب على الكتب الستة، ومن المؤلَّفات على هذه الطريقة «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين علي الهيثمي، المتوفىٰ سنة: ٨٠٧ هـ) الذي جَمَع زوائد «مسند أحمد» وأبي يَعْلىٰ والبَزَّار ومعاجم الطَّبراني الثلاثة على الكتب الستة. (انظر: «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» ص: ١١ ـ ١٦).

أشهر المصنَّفات في (تدوين الحديث):

١ ـ **تدوين الحديث:** للعلاَّمة مَناظِر أحسن الكِيْلاني (المتوفى سنة: ١٣٧٧ هـ) نقله من الأردوية إلى العربية الأستاذ الدكتور عبد الرَّزَّاق الإسكندري.

٢ ـ **السَّيْر الحثيث في تاريخ تدوين الحديث:** للأستاذ محمَّد زُبَيْر الصِّدِّيقي.

٣ ـ **تدوين الحديث:** للأستاذ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب.

تر:

رمزٌ للإمام التِّرْمِذِي في جامعه.

التَّراجِمُ:

المُراد بها كتبُ التراجم. (انظر «أَسْمَاءُ الرِّجَالِ» في حرف الألف).

تَرَاجِمُ الأَبْوَابِ:

يُراد بـ«التَّراجِم» العناوينُ (أي: عناوين الأبواب) والكلمات التمهيدية التي تكون كمقدِّمةٍ وتمهيدٍ لأحاديث الباب، أذكر هنا نوعية التراجم في أمَّات كتب الحديث: بَدْءاً بـ «صحيح البخاري».

(أ) تراجم أبواب البخاري

قَسَّم الإمام البخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ صحيحَه إلى سبعةٍ وتسعين كتاباً، وقسَّم كلَّ كتابٍ منها إلى عددٍ من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوينَ تَدُلُّ على ما فيها من أحاديث، عُرِفَتْ هذه العناوينُ بـ «التراجم».

وتنوَّعت هذه التراجمُ ـ بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها ـ إلى:

١ ـ **تراجم ظاهرة**: وهي التي يَدُلُّ عنوانُ الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالةً واضحةً، لا يحتاج القارئُ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال.

٢ ـ **تراجم خفيَّة**: أو استنباطية، وهي التي يحتاج قارئُ أحاديث الباب فيها إلى إعمال فكره لمعرفة كيفية دلالة عنوان الباب على هذه الأحاديث.

٣ ـ **مُرْسَلة**: وهي التي اكتفى البخاريُّ فيها بالعنوان «باب»، دون أن يُترجِم بشيء.

وكان للبخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ في التراجم الظاهرة والخفيَّة مسالكُ متعدّدةٌ يستعملها في صَوْغ هذه التراجم، وشَحَنها باجتهاداتٍ فقهيةٍ حَيَّرَت الأفكارَ وأدهشت العقولَ والأبصارَ.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «هدي الساري» (ص: ١٣): «ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرةٌ وخفيَّةٌ.

أوّلاً: التراجم الظاهرة:

ليس ذِكْرُها مِن غرضنا هنا. وهي أن تكون الترجمةُ دالّةً بالمطابقة لِمَا يورد في مضمَّنها، وإنّما فائدتُها الإعلامُ بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبارٍ لمقدار تلك الفائدة، كأنَّه يقول: هذا الباب الذي فيه كَيْتَ وكَيْتَ، أو بابُ ذكر الدَّليل على الحكم الفلاني مثلاً».

مثال ذلك:

قال البخاريّ في كتاب العلم: «باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصار»، ثمَّ أخرج فيه حديثَ أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «آيةُ الإيمان حُبُّ الأنصار، وآيةُ النفاق بُغْضُ الأنصار».

وفي هذه التراجم الظاهرة يقول ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ١٣): «وقد تكون الترجمةُ بلفظ المُترجَم له، أو بعضه، أو بمعناه».

ومثال الترجمة بلفظ المُترجم له:

قول البخاري في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «اللّهُمّ عَلِّمْه الكتابَ»، ثمّ أخرج فيه حديثَ ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ: ضَمَّني رسولُ الله ﷺ وقال: «اللّهُمّ عَلِّمْه الكتابَ».

ومثال الترجمة ببعض المُتَرْجَم له:

قولُ البخاري في كتاب العلم: «باب من يُرِدُ الله به خيراً يفقِّهه في الدِّين» ثمّ أدرج فيه حديثَ معاوية ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «مَن يُرِدُ الله به خيراً يفقِّهه في الدين. وإنّما أنا قاسِمٌ، والله يُعطي، ولا تزال هذه الأمّةُ قائمةً على أمر الله لا يَضُرُّهم مَن خالفهم حتّى يأتي أمر الله».

ومثال الترجمة بمعنى المُتَرْجَم له:

قول البخاري في كتاب العلم: «باب الاغتباط في العلم والحكمة»،

ثم أخرج فيه حديثَ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لا حَسَدَ إلاّ في اثنتين: رَجُلٌ آتاه الله مالاً فَسُلِّط على هَلَكَتِه في الحَقِّ. ورجلٌ آتاه اللهُ الحكمةَ فهو يقضي بها ويُعَلِّمها».

فالحسدُ المقصودُ هنا معناه الاغتباطُ، وهو ما ترجم به البخاري.

ومن هذه التراجم الظاهرة ما يسلك البخاري فيه مسلك الاستفهام.

قال ابن حجر رحمه اللهُ تعالى (في «هدي الساري» ص: ١٤): «وكثيراً ما يُترجِم بلفظ الاستفهام، كقوله: «باب هل يكون كذا؟» أو «من قال كذا»، ونحو ذلك. وذلك حيث لا يتّجه له الجَزْمُ بأحد الاحتمالين، وغَرَضُه بيانُ: هل يثبت ذلك الحكمُ أو لم يَثْبُتْ، فيُترجِم على الحكم ومرادُه ما يتفسَّر بعدُ من إثباته أو نفيه، أو أنّه محتملٌ لهما، وربّما كان أحد المحتملين أظهرَ، وغرضه أن يبقي للنظر مجالاً وينبِّه على أنّ هناك احتمالاً أو تعارُضاً يُوجِب التوقُّفَ حيث يعتقد أنّ فيه إجمالاً، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به».

ومن أمثلة ما سَلَك فيه البخاريُّ مسلكَ الاستفهامِ قوله في كتاب العلم: «باب هل يُجْعَل للنساء يومٌ على حِدَةٍ في العلم؟».

ومن التراجم الظاهرة أيضاً ما يَسْلُك فيه البخاريُّ مسلكَ الاقتباس، فيقتبس الترجمةَ من آيةٍ أو حديثٍ أو أثرٍ.

قال ابن حجر (في «هدي الساري» ص: ١٤): «وربَّما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظُ حديثٍ، لم يَصِحَّ على شرطه،

وأَوْرَدَ معها أثراً أو آيةً، فكأنّه يقول: لم يَصِحَّ في الباب شيءٌ على شرطي».

هذا وقد ذكر أستاذُنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله تعالى وأمتع به ـ مسلكين آخرين في التراجم الظاهرة في كتابه القيم «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (أنظر: ص: ٢٧٥).

مسلك الترجمة بصيغةٍ خبريةٍ عامّةٍ، وذلك بأن تكون الترجمةُ عبارةً تَدُلُّ على مضمون الباب بصيغةٍ خبريةٍ عامّةً تحتمل عِدَّةَ أوْجُهٍ، فتَدُلُّ على محتوى الباب بوجهٍ عامٍّ، ثمّ يتعيَّن المرادُ بما يذكر من الحديث في الباب».

مثال ذلك: قول البخاري في كتاب الوضوء: «باب المسح على الخُفّين»، أخرج فيه أحاديثَ تَدُلُّ على مشروعيته فقط، مع أنّ الترجمةَ عامّةٌ تحتمل أموراً كمشروعية المَسْح، وكيفية المسح، وتوقيت المسح، وغير ذلك.

ومسلك الترجمة بصيغةٍ خبريةٍ خاصةٍ بمسألة الباب، تحدِّدها دون أن يتطرَّق إليها الاحتمالُ،

مثالُ ذلك قول البخاري في كتاب الوضوء: «باب الوضوء مرّةً مرّةً» أخرج فيه حديثَ ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: «تَوَضَّأ النبيُّ ﷺ مرّةً مرّةً».

وتجدر الإشارةُ في هذا المقام إلى أنَّ البخاري قد يجمع بين عددٍ في هذه المسالك في ترجمةٍ واحدةٍ.

ثانياً: التراجم الخفيّة:

مِن مسالكها ما ذكره ابنُ حجر (في «هدي الساري» ص: ١٣) بقوله: «قد يأتي مِن ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر مِن

معنىً، فيعيِّن أحدَ الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث».

ومعنى ذلك أنَّ البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ يُترجِم بترجمةٍ عامّةٍ تحتمل أكثرَ من معنىً، ثمّ يذكر في الباب حديثاً يبيِّن المعنى الذي قصده من الترجمة دون سِواه.

مثاله:

قول البخاري كتاب الوضوء، «باب أبوال الإبل والدَّوابّ والغَنَم ومَرَابِضها». فهذه ترجمةٌ عامّةٌ تحتمل أن يكون المقصودُ منها غُسْلُ ما أصابه البَوْلُ، أو التداوي به، أو غير ذلك.

فأخرج البخاريُّ حديثاً دَلَّ على قصده من الترجمة، وهو حديثُ أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: «قَدِمَ أناسٌ مِن عُكْلٍ أو عُرينة فاجْتَوَوْا المدينةَ، فأمرهم النبيُّ ﷺ بلِقَاحٍ وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فانطلقوا، فلمّا صَحُّوْا قتلوا راعيَ النبيِّ ﷺ. .» الحديث.

قال ابن حجر (في «هدي الساري» ص: ١٣): «وقد يُوجَد فيه ما هو بالعكس من ذلك، بأن يكون الاحتمالُ في الحديث، والتعيينُ في الترجمة: والترجمةُ هنا بيانٌ لتأويل ذلك الحديث، نائبةٌ مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا، أو: بهذا إشعارٌ بالقياس لوجود العِلَّةِ الجامعةِ، أو أنَّ ذلك الخاصّ المراد به ما هو أعمُّ مِمَّا يَدُلُّ عليه ظاهرُه بطريق الأعلى أو الأدنى. ويأتي في المُطْلَق والمُقَيَّد نظيرُ ما ذكرنا في الخاصّ والعامّ، وكذا في شرح المُشْكِل، وتفسير الغامض، وتأويل الظاهر، وتفصيل المُجْمَل، وهذا الموضعُ هو معظمُ ما يُشْكِل مِنْ تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فِقْهُ البخاريِّ في تراجمه.

مثال ذلك قولُ البخاري في أبواب الصلاة: «باب جهر الإمام

بالتأمين»، أخرج فيه حديثَ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «إذا أمَّن الإمامُ فأمِّنوا، فإنَّه مَنْ وافَق تأمينُه تأمينَ الملائكة غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه».

فهذه ترجمةٌ خاصّةٌ يجهر الإمام بالتأمين، مع أنّه ليس في الحديث ذكرٌ صريحٌ للجهر، بيد أنّ الحديث محتملٌ لذلك، فجاءت الترجمةُ هنا تعيِّن هذا الاحتمالَ.

ومن مسالك التراجم الخفيّة ما ذكره ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ (في «هدي الساري» ص: ١٤)بقوله: «وكثيراً ما يُترجِم بأمرٍ ظاهره قليلُ الجَدْوى، لكنّه إذا حقّقه المتأمّلُ أجدى، كقوله في كتاب الأذان: «باب قول الرجل: ما صَلَّيْنا»، فإنّه أشار به إلى الردِّ على مَن كَرِهَ ذلك». ومنه قوله في كتاب الأذان: «باب قول الرجل: فاتَتْنا الصَّلاةُ». وأشار بذلك إلى الرَّدِّ على مَن كَرِهَ إطلاقَ هذا اللفظ»، وهو ابنُ سِيْرِين.

قال الإمام شاه وليّ الله الدِّهْلَوي رحمه الله تعالى (في «رسالة شرح تراجم أبواب الصحيح» ص: ٤) ـ: «وأكثر ذلك تعقُّباتٌ وتبكيتاتٌ على عبد الرزَّاق وابن أبي شَيْبَة في تراجم مصنَّفيهما، إذ شواهدُ الآثار تُرْوَى عن الصحابة والتابعين في مصنّفيهما. ومثل هذا لا ينتفع به إلاَّ مَن مارس الكتابَيْن، واطّلع على ما فيهما».

هذا وقد ذكر الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله تعالىٰ ـ مَسْلَكَيْن آخَرَيْن في التراجم الخفيّة هما:

ـ أن تتضمَّن الترجمةُ حكماً زائداً على مدلول الحديث لوجود ما يَدُلُّ على هذا الحكم من طريقٍ آخر.

مثاله قول البخاري في كتاب الصلاة: «باب الشعر في المسجد».

أخرج فيه حديثَ أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ «أنّه سمع حَسَّانَ بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة: أَنْشُدُكَ اللهَ، هل سمعتَ النبيَّ ﷺ يقول: يا حسّانُ أجِبْ عن رسول الله ﷺ، اللّهُمّ أيِّده بروح القُدُس؟ قال أبو هريرة: نَعَمْ».

قال ابنُ حجر (في «فتح الباري» ١/٥٤٨): «قال ابن بَطَّال: ليس في حديث الباب أنَّ حَسَّان أنشد شِعْراً في المسجد بحضرة النبيّ ﷺ، لكن رواية البخاري في بَدْء الخَلْق من طريق سعيدٍ تَدُلُّ على أنّ قوله ﷺ لحَسَّان «أجِبْ عنّي» كان في المسجد، وأنّه أنشد فيه ما أجاب به المُشْرِكين».

ـ أن يكون تطابُقُ الترجمة مع الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم.

مثاله:

قول البخاري: في كتاب الأذان «باب أهل العلم والفضل أحَقُّ بالإمامة». أخرج فيه مِنْ طُرُقٍ متعدّدةٍ بألفاظٍ متقاربةٍ حديثَ مرض النبيّ ﷺ وإنابتِه أبا بكر ليصلِّي بالناس، وفيه قولُ عائشة: «إنّه رجلٌ رقيقٌ إذا قام مقامَك لم يستطع أن يصلِّي بالناس. قال: مُرُوْا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناس...» الحديث.

فقد قَدَّمه النبيُّ ﷺ على مَن هو أجهر صوتاً وأقوى. ومعلومٌ أنّ أبا بكرٍ أعظم الصحابة علماً وفضلاً، كما دَلَّت الدلائلُ الأخرى في غير هذا المقام. فعُلِمَ أنّ التقدُّمَ للعلم والفضل كما تَرْجَمَ البخاريُّ.

ثالثاً: التراجم المُرْسَلَة:

هي قولُ البخاريّ: «بابٌ» حَدَّثنا فلانٌ، من غير أن يذكر عنواناً لهذا الباب، ويذكر البخاريُّ في هذه الأبواب المُرْسَلة أحاديثَ تتعلَّقُ

بالأبواب السابقة عليها. فيَكون البابُ المُرْسَلُ بمنزلة الفصل ممّا قبله مع تعلُّقه به.

وهذا في الغالب. وقد تكون أحاديثُ الباب المُرْسَل متعلّقةً أحياناً بالكتاب الذي وَرَد فيه هذا البابُ لا بالباب السابق عليه. وهذا قليلٌ، والله أعلم.

والتراجم المُرْسَلةُ قليلةٌ إذا ما قِيْسَتْ بالظاهرة أو الخفيّة، أَحصيتُ منها في كتاب الإيمان تَرْجَمَتَيْن مُرْسَلَتين فقط، هما: الباب (١٨)، والباب (٣٨) بترقيم «فتح الباري»، وفي كتاب التيمّم أحصيتُ ترجمتين أيضاً، وهما الباب الأوّل والأخير، وأحصيتُ في كتاب الصلاة ثلاث تراجم فقط هي الأبواب (٥٥) و(٧٩) و(٩٧).

ويمكن إحصاءُ جميع التراجم المُرْسَلة في «صحيح البخاري» باستخدام الفهرس التفصيلي لصحيح البخاري في كتاب «تيسير المنفعة» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

أمثلة التراجم المُرْسَلَة:

التي هي بمنزلة الفصل ممّا قبلها قولُ البخاري في كتاب الإيمان: «بابٌ حَدَّثنا أبو اليَمَان قال: أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزهريّ قال: أخبرني أبو إدريس عائذُ بالله بن عبد الله أنّ عُبَادة بن الصَّامت رضي الله عنه وكان شَهِدَ بَدْراً وهو أحد النُّقباء ليلةَ العَقَبَةِ أنّ رسول الله ﷺ قال ـ وحوله عِصَابةٌ من أصحابه ـ: بايِعُوْني على أن لا تُشركوا بالله شيئاً ولا تَسْرِقوا، ولا تَزْنُوا، ولا تقتلوا أولادَكم، ولا تأتوا ببهتانٍ تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تَعْصُوا في معروف. فمن وَفَى منكم فَأَجْرُه على الله. ومَن أصاب من ذلك شيئاً فعُوْقِبَ في الدنيا فهو كفَّارةٌ له. ومن أصاب من ذلك شيئاً ثمّ سَتَرَه الله فهو إلى الله، إنْ شاء

عفا عنه، وإنْ شاء عاقبه. فبايعناه على ذلك».

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ (في «فتح الباري» ١/ ٦٤): «قوله: بابٌ، كذا هو في روايتنا بلا ترجمة... الباب إذا لم يُذْكَر له ترجمةٌ خاصّةٌ يكون بمنزلة الفصل ممّا قبله مع تعلُّقه به، كصنيع مصنِّفي الفقهاء. ووجه التعلُّق [بالباب السابق وهو باب علامة الإيمان حبّ الأنصار] أنّه لمَّا ذكر الأنصارَ في الحديث الأوّل أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تلقيبهم بالأنصار؛ لأنَّ أوَّل ذلك كان ليلة العقبة لمّا توافقوا مع النبيّ ﷺ عند عقبة مِنىً في الموسم».

ومثال الترجمة التي ليست بمنزلة الفصل ممّا قبلها ولكنّها تتعلَّقُ بالكتاب قولُ البخاري في كتاب الصلاة بعد «باب إدخال البعير في المسجد للعلّة»: «بابٌ: حدثنا محمّد بن المُثَنَّى قال: حَدَّثنا مُعَاذُ بن هشام قال: حَدَّثني أبي عن قتادة قال: حَدَّثنا أنسٌ أنّ رَجُلَيْن من أصحاب النبيّ ﷺ خرجا مِن عند النبيّ ﷺ في ليلةٍ مظلمةٍ ومعهما مثل المصباحين يُضِيْئان بين أيديهما، فلمّا افترقا صار مع كلّ واحدٍ منهما واحدٌ حتّى أتى أهلَه».

قال ابن حجر (في «فتح الباري» ١/ ٥٥٨): «قوله: بابٌ، كذا هو في الأصل بلا ترجمة، وكأنّه بَـيَّض له فاستمرَّ كذلك. وأمّا قول ابن رُشَيْد: «إنَّ مثل ذلك إذا وَقَع للبخاري كان كالفصل من الباب» فهو حسنٌ حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبةٌ، بخلاف مثل هذا الموضع. وأمّا تعلُّقه بأبواب المساجد فمن جهة أنّ الرجلين تأخَّرا مع النبيّ ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة، لانتظار صلاة العشاء معه».

(ب) تراجم أبواب مسلم

قَسَّم الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ صحيحَه إلى أربعةِ

وخمسين كتاباً، وقَسَّم كلَّ كتابٍ منها إلى عددٍ من الأبواب، لكنّه لم يجعل لهذه الأبواب عناوينَ تَدُلُّ عليها، بيد أنّه رَتَّبها ترتيباً مُحْكماً سَهَّل على من جاء بعده وَضْعَ عناوين لها.

قال الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ (في شرحه لصحيح مسلم: ١/ ٢١): «ثمّ إنَّ مسلماً ـ رحمه الله ـ رَتَّب كتابَه على أبواب، فهو مُبَوَّبٌ في الحقيقة، ولكنّه لم يذكر تراجمَ الأبواب فيه لئلاّ يزداد بها حَجْمُ الكتاب، أو لغير ذلك، قلتُ (والكلام للنَّووي): وقد تَرْجَمَ جماعةٌ أبوابَه بتراجم بَعْضُها جيِّدٌ، وبعضُها ليس بجيّدٍ، إمَّا لقصورٍ في عبارة الترجمة، وإمّا لركاكة لفظها، وإمّا لغير ذلك. وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعباراتٍ تليق بها في مواطنها، والله أعلم».

وقد وَفَى النَّوويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بما وَعَد به، فوضع لأبواب «صحيح مسلم» تراجمَ تليق به. فكان يقول: بابٌ كذا، أو بابُ بيانٍ كذا. وكلُّها من باب التراجم الظاهرة، وقد غَلَب على بعض التراجم الطولُ، بسبب محاولة النووي جعل العنوانِ شاملاً لكلّ المعاني المندرجة في أحاديث الباب.

(جـ) تراجم أبواب أبي داود والترمذي والنّسائي

كان الغالبُ على تراجم أبواب هذه الكتب الثلاثة التراجم الظاهرة. وقَلَّ في هذه الكتبِ وجودُ التراجم الاستنباطية التي كَثُرَ وجودُها في «صحيح البخاري».

أوّلاً: الظاهرة:

تَنَوَّعَتْ مسالكُ التراجم الظاهرة في هذه الكتب كما تَنَوَّعَتْ عند الإمام البخاري. وهذه أمثلةٌ على المسالك التي استخدمت في التراجم الظاهرة:

١ ـ مسلك الاستفهام:

قال أبو داود: «في كتاب الطهارة «باب أَيَرُدُّ السَّلام وهو يبول؟»».

وقال الترمذي في أبواب الطهارة: «باب هل تنقض المرأةُ شعرها عند الغسل؟».

وقال النَّسائي في كتاب الأذان: «باب هل يؤذِّنان جميعاً أو فرادى؟».

٢ ـ مسلك الصيغة الخبرية العامّة:

قال أبو داود في كتاب الطهارة: «باب السِّوَاك».

وقال الترمذي في أبواب الطهارة: «باب ما جاء في السِّوَاك».

وقال النَّسائي في كتاب الطهارة: «باب الماء الدائم».

٣ ـ مسلك الصيغة الخبرية الخاصّة:

قال أبو داود في كتاب الطهارة: «باب في الاستنجاء بالماء».

وقال الترمذي في أبواب الطهارة: «باب ما جاء في أنَّ مَسْحَ الرأس مرّةً».

وقال النَّسائي في كتاب الطهارة: «الأمر بإراقة ما في الإناء إذا وَلَغَ فيه الكلبُ».

٤ ـ مسلك الاقتباس:

قال أبو داود في كتاب الطهارة: «باب الماء لا يجنب».

وقال الترمذي في أبواب الطهارة: «باب لا تُقْبَل صلاة بغير طُهور».

وقال النَّسائي في كتاب المواقيت: «باب من أدرك ركعةً من الصلاة».

ثانياً: الخفيّة:

وكذلك تنوَّعَتْ مسالكُ التراجم الخفية في كتب أبي داود والترمذي والنَّسائي، كما تَنَوَّعَتْ عند البخاري، وهذه أمثلةٌ على المسالك التي اسْتُخْدِمَتْ في التراجم الخفيّة.

١ ـ مسلك كون الترجمة أَعَمَّ من المُتَرْجَم له:

قال أبو داود في كتاب الصلاة: «بابُ التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله». أخرج فيه حديثَ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً «أمَا يخشى ـ أو ألا يخشى ـ أحدُكم إذا رفع رأسَه والإمامُ ساجدٌ أن يحوِّل اللهُ رأسَه رأسَ حمارٍ، أو صورتَه صورةَ حمارٍ».

فالترجمة هنا أَعَمُّ؛ لأن فيها الرفعَ قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلاّ ذكر الرفع.

وقال الترمذي في أبواب الطهارة: «باب ما جاء في الوضوء من القيء والرُّعاف».

أخرج فيه حديثَ أبي الدَّرْداء ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ رسول الله ﷺ قاءَ فأَفْطَرَ فتوضَّأ...» الحديث.

فالترجمة هنا أَعَمُّ؛ لأنّ فيها ذِكْرَ القيء والرُّعاف، وليس في الحديث إلاّ ذكرُ القيء.

وقال النَّسائي في كتاب الطهارة: «باب الوضوء من النوم». أخرج فيه حديثَ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «إذا استيقظ أحدُكم من منامه فلا يُدْخِلْ يدَه في الإناء حتى يُفْرِغَ عليها ثلاثَ

مرَّاتٍ، فإنّه لا يدري أين باتَتْ يده»

فالترجمة هنا أَعَمُّ؛ لأنّ فيها ذِكْرَ الوضوء، وليس في الحديث إلاّ غَسْلُ اليدين ثلاثاً.

٢ ـ مسلك كون الترجمة أَخَصُّ من المُتَرْجَم له:

قال أبو داود في كتاب الطهارة: «بابٌ في الرجل يذكر الله تعالى على غير طُهْرٍ». أخرج فيه حديثَ عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كان رسولُ الله ﷺ يذكر الله عزَّ وجلَّ على كلِّ أحيانه».

فالترجمةُ هنا أَخَصُّ؛ لأنّ فيها الذِّكْرَ على غير طُهْرٍ فقط، والحديثُ فيه الذِّكْرُ كلّ حين.

وقال الترمذي في أبواب الصلاة: «بابُ ما جاء في السَّهْو عن وقت صلاة العصر». أخرج فيه حديثَ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «الذي تفوته صلاةُ العصرِ فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه»

فالترجمة هنا أَخَصُّ؛

لأنّ فيها ذِكْرَ السَّهْوِ فقط، والحديث فيه ذِكْرُ الفوت، وهو أعَمُّ من الفوت بالسهو فقط.

وقال النَّسائي في كتاب الطهارة: «[باب] الرخصة في السِّوَاك بالعَشِيّ للصائم». أخرج فيه حديثَ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لولا أنْ أَشُقَّ على أمّتي لأمرتُهم بالسِّواكِ عنه كلّ صلاةٍ».

فالترجمة هنا أَخَصُّ؛ لأنّ فيها ذِكْرَ السِّواك بالعَشِيِّ للصائم، والحديثُ يفيد السِّواكَ للصائم وغيره، ووقت العشيّ وسواه، فهو أعَمُّ.

٣ ـ مسلك الترجمة بأمرٍ ظاهره قليلُ الجَدْوى، فإذا تُأُمِّل كان مُجْدِياً:

قال أبو داود في كتاب الصَّلاة: «باب الصَّلاة على الخُمْرَة».

وقال الترمذي في أبواب الصلاة: «باب الصَّلاة على الخُمْرَة».

وقال النَّسائي في كتاب المساجد: «باب الصَّلاة على الخُمْرَة».

وعند الثلاثة أيضاً قبل هذا الباب أو بعده «باب الصَّلاة على الحصير». والصَّلاةُ على الخُمْرَة (أي السَّجَّادة) والحصير شيءٌ مألوفٌ عندنا، وظاهرُ الترجمة به أمرٌ قليلُ الجدوى، لكنَّ هذه الترجمة جاءت للرَّدِّ على مَن يَظُنُّ عَدَم جوازِ الصَّلاة على غير الأرض.

وقد بَوَّبَ الإمامُ البخاري (في كتاب الصلاة) أيضاً بالصَّلاة على الحصير والصلاة على الخمرة أيضاً.

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري» (١/ ٤٨٩): «قال ابن المُنَيِّر: وجهُ إدخال الصلاة في السفينة في (باب الصلاة على الحصير) أنّهما اشتركا في أنّ الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض، لئلاّ يتخيَّل متخيّلٌ أنّ مباشرة الأرض شرطٌ». وقال ابن حجرَ(في «فتح الباري» (١/ ٤٩١) أيضاً: «النكتةُ في ترجمة الباب (أي باب الصَّلاة على الحصير) الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شَيْبَة وغيرُه من طريق شُرَيْحِ بن هانىء أنّه سأل عائشةَ: أكان النبيُّ ﷺ يصلِّي على الحصير والله يقول: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾[الإسراء:٨]! فقالت: لم يكن يصلِّي على الحصير، فكأنّه لم يَثْبُتْ عند المصنِّف (أي البخاري)، أو رآه شاذّاً مردوداً لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب».

وأُحِبُّ في هذا المقام الإشارةَ إلى أنّه كما تطابقت الترجمةُ لهذين البابين في الكتب الأربعة، فإنّ كثيراً من الأبواب تتطابق تراجمها عند هؤلاء الأئمّة أو عند بعضهم على الأقلِّ، ولا غرابةَ في ذلك. وهذا الأمرُ إمَّا أن يكون من باب توارُدِ الأفكار، أو من باب

اقتباس التلميذ من شيخه، والله تعالى أعلم.

٤ ـ مسلك تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللُّزوم:

قال أبو داود في كتاب الصلاة: «باب سترة الإمام سترة مَن خَلفه» أخرج فيه حديثَ عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه قال: «هَبَطْنا مع رسول الله ﷺ من ثنيّة أذاخِر، فحضرت الصلاةُ ـ يعني فصلّى إلى جدر ـ فاتّخذه قبلةً ونحن خلفه، فجاءت بَهمةٌ تَمُرُّ بين يَدَيْه، فما زال يُدارئها حتّى لَصَقَ بطنَه بالجدار ومَرَّتْ من ورائه».

فانظر كيف استنتج أبو داود ـ رحمه الله تعالى ـ مِنْ منع البَهمة من المرور بين يدي الإمام، والسَّماح لها بالمرور أمام المصلِّين، أنّ سترة الإمام سترة مَن خلفه.

وقال الترمذي في أبواب الصلاة: «باب ما جاء متى يُؤْمَر الصبيُّ بالصلاة». أخرج فيه حديثَ سَبْرَة بن مَعْبَد الجُهَني ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «علِّموا الصبيَّ الصلاةَ ابنَ سبعِ سنين، واضربوه عليها ابن عشر».

يلزم من هذا الحديثِ أن يكون أمرُ الصبيِّ بالصلاة بين السابعة والعاشرة أي بعد تعليمه وقبل ضربه إذا لم يمتثل الأمرَ.

وقال النَّسائي في كتاب الطهارة: «باب النيّة في الوضوء» أخرج فيه حديثَ عمر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «إنّما الأعمال بالنيات..» الحديث.

فوجهُ مطابقة الحديث للترجمة أنّ الوضوء عملٌ فتلزم له النيّةُ للحديث، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: المرسلة:

أمَّا التراجم المُرْسَلة عند أبي داود والترمذي والنَّسائي فهي قليلةٌ

إذا ما قِيْسَتْ بما في « صحيح البخاري». مع ما تقدَّم من أنّ هذه الأخيرة قليلةٌ إذا ما قِيْسَتْ بالظاهرة أو الخفية، والله تعالى أعلم.

مثال الترجمة المرسلة عند أبي داود قوله في كتاب الطهارة: «باب حَدَّثنا مُسَدَّدٌ وعَبَّادُ بن موسى قالا: حَدَّثنا هُشَيْمٌ. .» الحديث.

ومثالها عند النَّسائي قوله في كتاب الطهارة: «[باب] نوعٌ آخر. أخبرنا عبدُ الله بن محمّد بن تَمِيْم، قال: حَدَّثَنا حَجَّاجٌ. . .» الحديث. ومرادُه نوعٌ آخر من التيمّم، لتقدُّم [باب] الاختلاف في كيفية التيمّم عليه، والله أعلم. (استفدنا في هذا البحث من كتاب «مناهج المحدِّثين العامة و الخاصة» للدكتور على نايف بُقاعي).

التَّرْجِيْحُ بأَمْرٍ خَارِجِيٍّ:

كتقديم ما وافقه ظاهرُ القرآن أو سُنَّةٌ أُخرى، أو ما قبل الشَّرع أو القياس، أو عمل الأُمَّة أو الخلفاء الرَّاشدين، أو معه مُرْسَلٌ آخر، أو مُنْقَطِعٌ، أو لم يشعر بنَوْع قَدْحٍ في الصَّحابة، أو له نظيرٌ متَّفقٌ على حكمه، أو اتَّفق على إخراجه الشيخان.

التَّرْجِيْحُ بالتَّحَمُّل:

وذلك بوجوهٍ:

أحدها: الوقتُ، فيرجَّح منهم من لم يتحَمَّل بحديثٍ إلَّا بعد البلُوغ على من كان بعض تحمُّله قبله أو بعضه بعده، لاحتمال أن يكون هذا ممَّا قبله، والمُحْتَمَلُ بعده أقوى لتأهُّله للضَّبْطِ.

ثانياً وثالثاً: أن يتحمَّل ب(حَدَّثنا)، والآخرُ عَرْضاً، والآخر كتابةً أو مُناولةً أو إجازةَ الراوي:

التَّرْجِيْحُ بحَالِ الرَّاوي

وذلك بوجُوه، منها: كثرةُ الرّواة، وقِلَّة الوسَائط، وفقه الرَّاوي،

وعِلْمه بالنَّحو واللُّغَة، وحفْظه، وزيادة ضَبْطه، وشُهرته، وَوَرَعه وغير ذلك من الوجُوه.

التَّرْجِيْحُ بالحُكمِ:

وذلك بوُجُوهٍ منها:

تقديمُ النَّاقل على البراءة الأصلية على المقرِّر لها، وقيل: عكسُه.

وَتَقْديمُ الدَّالِّ على التحريم على الدَّالِّ على الإباحة والوجُوب.

وتَقْديم الأحوط، وتَقْديم الدَّال على نفي الحَدِّ.

التَّرجِيْحُ بكَيْفِيَّةِ الرِّوَايَةِ

وذلك بوُجُوهٍ، منها:

تَقْديمُ المحكي بلفظه على المحكى بمعناه، المشكوك فيه على ما عُرِفَ أنَّه مرويٌّ بالمعنى.

وما ذكر فيه سبب وروده على ما لم يذكر فيه، لدلالته على اهتمام الرَّاوي به، حيث عرف سببه.

أن لا ينكره راويه ولا يتردَّد فيه.

أن تكون ألفاظُه دالّةً على الاتصال، ك: (حَدَّثَنا) و(سَمِعْتُ)، أو اتّفق على رفعه أو وصله، أو لم يختلف في إسناده، أو لم يضطرب لفظُه، أو رُوي بالإسناد وعُزِيَ ذلك.

التَّرْجِيْحُ بلَفْظِ الخَبَرِ

وذلك بوُجُوهٍ، منها:

ترجيحُ الخاصِّ على العامِّ، والعام الذي لم يُخصَّص على

المخصَّص لضَعْفِ دلالته بعد التَّخْصيص على باقي أفراده، والمُطْلَق على ما ورد على سببٍ، والحقيقة على المجاز والشرعية على غيرها، والعرفية على اللّغوية، والمستغنى على الإضمار.

التَّرْجِيْحُ بوَقْتِ الوُرُودِ:

وذلك بوُجوهٍ، منها:

تَقَدُّمُ المَدَنِيِّ على المَكِّيّ، ترجيح المتضمِّن للخفيف لدلالته على التأخُّر.

وترجيح ما تحمَّل بعد الإسلام على ما تحمّل قبله، أو شَكّ؛ لأنَّهُ أظهر تأخُّراً.

وترجيح غير المؤرَّخ على المؤرَّخ بتاريخٍ متقدّمٍ، وترجيح المؤرَّخ بمقاربٍ بوفاته ﷺ على غير المؤرَّخ.

التَّرْغِيْبُ والتَّرْهِيْبُ:

وهي الكتبُ الحديثيةُ المرتَّبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمرٍ من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمرٍ من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببرِّ الوالدين، والترهيب من عُقوقهما.

وقد صُنِّف في هذا النوعِ عددٌ من المصنَّفات، منها مصنَّفاتٌ صنَّفها مؤلِّفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتبٌ مجرَّدةٌ من الأسانيد، ومنتقاةٌ من مصنَّفاتٍ أخرى، ك:

١ ـ **الترغيب والترهيب**: لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ المُنْذِري (المتوفى سنة ٦٥٦هـ)، وهو من الكتب المنتقاة والمجرَّدة عن الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومرتبتها.

٢ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف

بابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، وهذا الكتابُ صَنَّفه مؤلِّفُه استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

التَّرْكُ:

تَرْكُ الرّاوي وعَدَمُ الأخذِ عنه الحديثَ.

تَرَكُوْهُ:

أي تَرَك الأئمةُ الروايةَ عنه، إمَّا لكَذِبِه أو تهمتِه بذلك أو فِسْقِه، أو كثرةِ غَلَطِه ونحوِ ذلك، وهو الذي يقال فيه: (متروكٌ) أو (متروكُ الحديث).

قال الحافظُ السَّخاوي: «قال ابنُ مهدي: سُئِلَ شُعْبَةُ من الذي يُتْرَكُ حديثُه؟ قال: من يُتَّهَم بالكذب، ومن يُكْثِر الغَلَطَ، ومن يُخطىء في حديثٍ يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجلٌ روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون». (فتح المغيث: ١/ ٣٤٤).

تَرَكَهُ فُلَانٌ

تَرِدُ هذه العبارةُ أحياناً في تراجم بعض الرجال عند الأئمَّة والنُّقَّادِ فيقولون: (ترَكه شعبةُ) أو (ترَكه يحيى القَطَّان)، وهذه العبارةُ قد تكون جَرْحاً، وقد تكون غيرَ ذلك.

أنقُلُ هنا ما ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (٢٤/ ٣٤٩)، قال رحمه الله تعالى:

«قولُهم (تركه شعبةُ) معناه لم يَرْوِ عنه، وتَرْكُ الروايةِ قد يكون لشُبْهَةٍ لا تُوجِب الجرحَ، وهذا معروفٌ في غير واحدٍ قد خُرِّج له في الصحيح».

وقال الإمامُ عبد الحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالىٰ في «الرفع والتكميل..» (ص: ٢٦٠): «ذُكِرَ في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتب أسماء الرجال في حَقِّ كثيرٍ من الرواة: (تَرَكه يحيى

القطَّان). فاعْرِفْ أنَّ مجرَّد تَرْكِه لا يُخرِج الراويَ من حيِّز الاحتجاج مطلقاً.

والذي يَدُلُّ عليه قولُ الترمذي في كتاب «العِلَل» في آخر كتابه «الجامع»: وقال عليُّ بن المَدِيني: لم يَرْوِ يحيى عن شَريكٍ، ولا عن أبي بَكْرِ بن عَيَّاشٍ، ولا عن الرَّبِيْع بن صُبَيْحٍ، ولا عن المُبارَك بن فَضَالة.

قال أبو عيسى ـ أي الترمذي ـ: وإنْ كان يحيى ترك الروايةَ عن هؤلاء، فلم يترك الروايةَ عنهم؛ لأنه اتَّهمهم بالكَذِب، ولكنه تركهم لحال حِفْظِهم، وذُكِرَ عن يحيى بن سعيد القطَّان أنه كان إذا رأى الرجلَ يحدِّث عن حفظه مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا ولا يَثْبُتُ على روايةٍ واحدةٍ، تركه».

وقد يُطلَق التركُ على معنى تَرْك الكتابة عنه، لا تَرْكِ حديثِه، ففي ترجمة الإمام (عطاء بن أبي رَبَاح المَكِّي) سيِّدُ التابعين عِلْماً وعملاً وإتقاناً في زمانه بمكة: «... وروى محمد بن عبد الرحيم، عن علي بن المَدِيني قال: كان عطاء بأَخَرَةٍ قد تركه ابنُ جُرَيْجٍ وقَيْسُ بن سعد. قلتُ: ـ القائل الذهبي ـ: لم يَعْنِ التركَ الاصطلاحيَّ، بل عنى أنهما بَطَّلا ـ أي تَرَكا ـ الكتابةَ عنه، وإلا فعطاء ثَبْتٌ رِضَاً حُجَّةٌ إمامٌ كبيرُ الشأن» («الرفع والتكميل» انظر: حاشية صفحة: ١٥٣).

التَّزْكِيَةُ:

تزكيةُ الراوي تعديلاً باعتباره ثقةً. انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ». في حرف الجيم.

التِّسَاعِيَّاتُ:

وهي الأحاديثُ التي في إسنادها تسعةُ رواةٍ بين المصنِّف

والنبيِّ ﷺ، أمَّا مصنِّفو «التِّساعيات» فهم:

١ ـ رضي الدين إبراهيم بن محمد الطَّبَري المكِّي (المتوفي سنة ٧٢٨ هـ).

٢ ـ قاضي القُضاة عز الدين أبي عمر عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن الجَمَاعة الكِنَاني الشافعي المصري (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ)، وهي الأربعون التي خرَّجها أبو جعفر محمد ابن عبد اللطيف بن الكُوَيْك الرِّبْعي (المتوفىٰ سنة: ٧٩٠هـ).

٣ ـ أثير الدين أبي حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأُنْدُلُسي الغَرْناطي النحوي اللُّغَوي المقرىء المفسِّر، صاحب الكتب المشهورة (المتوفىٰ سنة: ٧٤٥ هـ) (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

التَّسَلْسُلُ:

انظر: «المُسَلْسَلُ» في حرف الميم.

التَّسْمِيْعُ:

التسميع أو الطباق يعني أن يكتب الطالبُ ـ بعد البَسْمَلة وكتابةِ اسم الشيخ الذي سمع الكتابَ منه وكنيتَه ونسبَه وكتابةِ ما سمعه منه على لفظه ـ يكتب فوق سطرِ التسمية أسماءَ من سمعه معه وتاريخَ السَّماع. أو يكتب ذلك في حاشية أوّلِ ورقةٍ من الكتاب، أو آخره حيث لا يخفى منه.

وعلى كاتب التسميع بيانُ السَّامع والمسموع والمسموع منه، بلفظٍ غير محتملٍ، ومجانبةُ التَّساهُلِ فيمن يُثْبِت اسمَه، والحَذَرُ من إسقاط اسمِ واحدٍ من السامعين لغرضٍ فاسدٍ.

فإن كان مُثْبِتُ السَّماع غيرَ حاضرٍ في بعض الأيّام فأثبته معتمداً

على إخبار مَن يثق بخبره مِن حاضريه فلا بأسَ.

ومَن ثَبَت سماعُه في كتابِ غيره فقبيحٌ بصاحب الكتاب كِتْمانه إيّاه ومنعه مِن نقل سماعه ونسخ الكتاب.

وإذا نسخ الكتابَ فلا ينقل سماعَه إلى نسخته إلاَّ بعد المقابلة المرضيّة. وكذا لا ينبغي لأحدٍ أن ينقل سماعاً إلى شيءٍ من النسخ إلاَّ بعد المقابلة المرضيّة بالمسموع، والله تعالى أعلم.

التَّسْوِيْدُ:

هو نوعٌ من الضَّرْبِ، أي نفيُ الكلمةِ من الكتاب، وبيانُه ألاّ يخلط الضربُ بالمضروب عليه؛ بل يكون فوقه منفصلاً عنه، ويعطف طرفي الخطِّ على أوَّله وآخره.

التَّسْوِيَةُ:

انظر «تَدْلِيْسُ التَّسْوِيَةِ».

تَشْكِيْلُ الْحَدِيْث:

أي: تقييد ألفاظ الحديث بحركات الإعراب، من الرفع والفتح والكسرة، مثل: الرَّامَهُرْمُزِيّ، أو بالحروف بأن يقول في تشكيل «عُبَيْد» بضمِّ العين، وفتح الباء الموحَّدة، وسكون الياء...

التَّشَيُّعُ:

قال الحافظُ ابن حجر في تعريفه:

«التشيُّع في عُرْف المتقدِّمين هو: اعتقادُ تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما، وأنَّ عليّاً كان مصيباً في حروبه، وأنَّ مُخالِفَه مخطىءٌ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربَّما اعتقد أنَّ عليّاً أفضل الخَلْقِ بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقدُ ذلك وَرِعاً ديِّناً صادقاً مجتهداً فلا تُرَدُّ

روايتُه بهذا، لا سيَّما إنْ كان غيرَ داعيةٍ.

وأمَّا (التشيُّع) في عُرْف المتأخِّرين فهو الرَّفْضُ المَحْضُ، فلا تُقْبَلُ روايةُ الرَّافِضِيّ الغالي، ولا كرامةَ. (تهذيب التهذيب: (١/ ٩٤).

التشيُّعُ وحده ليس جَرْحاً في الرواة:

لم يَسْلَمْ كثيرٌ من المحدِّثين وكبارُ الرواة من الاتهام بالتشيُّع، وهو في بداية الأمر يُعْرَف بحُبِّه لعَلِيٍّ، وتقديمِه على عثمان رضي الله عنهما جميعاً، فمن كان معتقداً بهذا بدون سَبِّ أحدِ الصحابة أو تكفيرِهم كان أمرُه هيِّناً لأجل مجال الاجتهاد فيه، فلم يأنف المحدِّثون من الرواية عنه.

وعلى سبيل المثال: (عليُّ بن المُنْذِر الطَّرِيْقي) قال النَّسائي: «شيعيٌّ مَحْضٌ، وكان ثقةً».

وقال ابن أبي حاتم: صدوقٌ ثقةٌ (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٥٧).

قال أبو داود: عن عليِّ بن هاشم: «ثَبْتٌ يتشيَّعُ».

وقال البخاري: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما».

ومع ذلك فقد أخرج عنه مسلمٌ.

قال الذهبيُّ: «ولغُلُوِّه ترك البخاريُّ إخراجَ حديثِه، فإنه يتجنَّب الرافضةَ كثيراً، كان يخاف مِن تديُّنهم بالتقية، ولا نراه يتجنَّب القَدَرِيَّةَ ولا الخوارجَ ولا الجَهْمِيَّة، فإنهم على بِدَعِهم يلزمون الصِّدْقَ» (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

قال أحمدُ عن (فِطْر بن خليفة): «كان ثقةً صالحَ الحديث، حديثُه حديثُ رجلٍ كَيِّسٍ إلا أنه يتشيَّع» (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٦٤).

و(خالد بن مَخْلَد القَطَوَاني أبو الهيثم البَجَلي) روى عنه البخاريُّ

ومسلمٌ وأبو داود إلاَّ أنه كان يتشيَّع.

قال الآجُرِّيُّ عن أبي داود: «صَدوقٌ ولكنه يتشيَّع».

وقال ابن سعد: «كان متشيِّعاً مُنْكَرَ الحديث، في التشيُّع مُفْرِطاً، وكتبوا عنه للضَّرورة».

قال العِجْليُّ: «ثقةٌ فيه قليلُ تَشَيُّعٍ وكان كثيرَ الحديث». وقال الجُرْجاني: «كان شَتَّاماً مُعلِناً لسوء مذهبه».

وقال الأَعْيُن: «قلتُ له عندك أحاديثٌ في مناقب الصحابة! قال: قُلْ في المثالب أو المثاقب، بالمُثَلَّثة لا بالنون. (تهذيب التهذيب: ٣/ ١١٧).

أقول: القول الأخير فيه مبالغةٌ، ولا أَظُنُّ أنَّ الشيخين يرويان عن مثلِ هذا، وقد وَثَّقه ابنُ شاهين وعثمانُ وابن أبي شَيْبَة، وابنُ حِبَّان وغيرهم.

قال ابنُ مَعِيْن عن الحارث بن حصيرة الأزدي: «ثقةٌ».

ووَثَّقه أيضاً النَّسائي.

وقال أبو أحمد الزَّبِيْدي: «كان يؤمن بالرجعة».

وقال ابنُ عدي: «يُكْتَب حديثُه على ضَعْفه، وهو من المتحرفين بالكوفة في التشيُّعِ».

وقال أبو حاتم: هو من الشِّيْعَةِ العُتَّقِ، لولا الثوريُّ روى عنه لَتُرِكَ (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٣٣).

كان الحافظُ أبو بَكْر عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني أيضاً يتشيَّعُ، فقيل له: أستاذُكَ أصحابُ السُّنَّةِ، وهم: مَعْمَرُ، وابنُ جُرَيْج، والأوزاعي، ومالِكٌ، وسفيانُ فعمَّن أخذتَ هذا المذهَب؟

فقال: قَدِمَ علينا جعفرُ بن سليمان فرأيتُه فاضلاً حسن الهدي فأخذتُ هذا عنه. (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٠٩).

كان إسماعيل بن أبَان الأزْدِي شيخاً للبخاري، وقال عنه صَدُوْقٌ، وكان يتشيَّع. (ميزان الاعتدال: ١/ ٢١٢).

يبدو من هذا: أنَّ (التشيُّعَ) ليس بكافٍ في جرح الرواة، وإنما الجرحُ يكون لمن جَمَع بين التشيُّعِ والكَذِبِ كما قال أبو نعيم في حَقِّ (عبد الجَبَّار بن العباس الشامي الكوفي): «لم يكن بالكوفة أكذبَ منه وكان يتشيَّع».

كأنه جَمَع بين التشيُّعِ والكذبِ. (دراسات في الجرح والتعديل: للأعظمي، ص: ١٠٨ ـ ١٠٩، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

التَّصْحِيْحُ:

هو كتابةُ كلمةِ(صَحَّ) على الكلام الذي صَحَّ روايةً ومعنىً وهو عُرْضَةٌ للشَّكِّ فيه أو الخلافِ، فيُكْتَبُ ذلك ليُعْرَف أنه لم يُغْفَلْ عنه، وأنه قد ضُبِطَ وصَحَّ على ذلك الوجهِ. (تدريب الراوي: ٢/ ٨٢).

تَصْحِيْحُ الْحَدِيْثِ في الأَزْمِنَةِ المُتَأَخِّرَةِ:

يَرَى ابنُ الصلاح أنَّه ليس للمُتَأخِّرين أنْ يَحْكُمُوا على الحديثِ، وكأنَّه أخَذ بسَدِّ باب الاجتهادِ وطَبَّقه على الحديثِ، وذلك خَوْفاً على الحديثِ النَّبويِّ من أَشْباهِ المُحدِّثين، ولكنَّ أعلامَ المحدِّثين من بَعْدِه لم يُوافِقُوه على ذلك، ومنهم: النَّوَوِيُّ وابْنُ كثيرٍ والعراقيُّ وابْنُ حجرٍ، وهذا هُوَ الصَّوابُ لِمَا يَلي:

ـ أنَّ المِقْيَاسَ فيمن يَحْكُمُ على الحديث هو عِلْمُه وأهْلِيَّتُه لذلك، بِغَضِّ النَّظَرِ عن زمانِه، فما كلُّ المتقدِّمين يُعْتَمَدُ حُكْمُه، ولا كلُّ المتأخِّرين يُرَدُّ حُكْمُه.

ـ أنَّ مسألَة سَدِّ بابِ الاجْتهادِ لا دليلَ عليها، ولا يَمْلِكُ أحدٌ من النَّاسِ أن يَسُدَّ بابَ الاجتهادِ بَعْدَ أنْ شَرَعَه اللهُ تعالى لمَن تَوَفَّرتْ فيه شروطُه.

ولكنْ يُمْكِن أن يُقالَ: يَنبغي أن لا نُعِيدَ النَّظَرَ فيما اتَّفَقَ عليه السَّابقون، فما اتَّفَقُوا على تصحيحهِ فهو صحيحٌ، وما اتَّفقوا على تضعِيفِهِ فهو ضعيفٌ، وما اخْتَلَفُوا فيه فلِلْمُتَأَخِّرين رأيٌ في التَّرجيح، وما لم يَنُصُّوا على حكمِه فيجِب على المُتَأخِّرين المُؤَهَّلين الحُكْمُ عليه.

ويَرَى بعضُهم أنَّ الأحْوَط للمُتَأخِّرين أنْ يقولوا: صحيحُ الإسنادِ، أو صَحيحٌ إنْ شاءَ اللهُ. (انظر «المنهاج الحديث في علوم الحديث: ص: ١٩٢).

التَّصْحِيْحُ الكَشْفِيُّ:

هو تصحيحُ الصُّوْفِيَّةِ الأحاديثَ كَشْفاً. وذلك كثيرٌ عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربيِّ رحمه الله تعالى.

وقد انتقد على مثل هذا التصحيح أئمَّةُ الحديثِ ونُقَّادُه انتقاداً شديداً، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله تعالى: «التصحيحُ الكَشْفِيُّ شِنْشِنَةٌ لهم».

أشار الإمامُ المُفسِّرُ الآلوسي ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أنَّه لا عبرَةَ بالتصحيح الكشفي عند المحدِّثين، ويزيدُ في لزوم التمسُّكِ بأقوال الحفَّاظ المحدِّثين العارفين بهذا الشأن، فهم أصحاب الحقِّ، والمَرْجِعُ المُتَتَبَّعُ في التصحيح والتضعيف، بما سَنُّوْه من قواعدهم لحفظِ سُنَّة رسول الله ﷺ، من أن يَدْخُل عليها ما ليس منها.

التَّصْحِيْفُ:

لغةً: هو مصدر «صَحَّف يصحِّف» وهو: الخطأُ في الصحيفة،

ومنه (الصَّحَفِيّ) وهو من يُخطىء في قراءة الصحيفة، فيغيِّر بعضَ ألفاظِها بسبب خطئه في قراءتها.

واصطلاحاً: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رَواها الثقاتُ لفظاً ومعنىً.

وقد مَيَّز الحافظُ ابن حجر بين (التصحيف) و(التحريف) فقال رحمه الله تعالى: «إن كانت المخالَفةُ بتغيير حرفٍ أو حروفٍ مع بقاء صورة الخطِّ في السِّياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْط فالْمُصْحَّف. وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالْمُحَرَّف» (شرح النخبة: ص: ٩٦).

ـ (التَّصحيفُ) هو الذي يكون في النَّقْط، أي في الحروف المتشابهة التي تختلف في قراءتها مثل الباء، والتَّاء، والثَّاء، والجيم، والحاء المُهْمَلة، والخاء المُعْجَمة، والدَّال المهملة، والذَّال المعجمة، والرَّاء، والزَّاي. أو يكون التغييرُ في حركات الحروف مع بقاء صورة الخَطِّ كما تقدم. مثل: أَسِيْد، وأُسَيْد، ونَجِيَّة، ونَجْبة.

ولقد حَذَّر الأئمَّةُ الحُفَّاظُ من خطر (التَّصحيف) و(التَّحريف)، وأدركوا خطرَه على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وعلى اللغة، والأدب، وعالم الفِكْر والدِّين (توثيق النصوص وضبطها: ص: ١٦٥).

قال الإمام يحيى بن مَعين رحمه الله تعالى: «من حَدَّث وهو لا يفرِّق بين الخطأ والصَّواب فليس بأهلٍ أن يُحْمَلَ عنه» (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ص: ١٧).

وقال سليمان بن موسىٰ: «لا تأخذوا الحديثَ عن الصَّحْفِيِّين، ولا تقرؤوا القرآنَ علىٰ المُصَحِّفين» (تصحيفات المحدّثين: ١/ ٦).

مثالُ التصحيف في الحديث:

مثال التصحيف في الحديث ما ذكره الخطيبُ البغدادي في

«الجامع لأخلاق الراوي والسامع» (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) عن زكريا بن مِهْران قال: «صَحَّف بعضهم: «لا يورث حميل إلاَّ بِبَيِّنَةٍ»، فقال: «لا يَرِثُ جميل إلاَّ بُثَيْنَة».

ونَقل الخطيبُ عن الدَّارَقُطْنِيِّ قولَه: «أنَّ أبا الحسن موسى بن محمد بن المُثَنّى العَنَزي يُحدِّث بحديثٍ عن النبي ﷺ قال: «لا يأتي أحدُكم يومَ القيامةِ ببقرةٍ لها خُوَارَ، فقال: أو شاة تَنْعر، بالنُّون، وإنَّما هو: تَيْعَر بالياء».

أهميةُ هذا العلمِ ودقته:

معرفة «التصحيف» هو فَنٌّ جليلٌ رقيقٌ، وتَكْمُن أهميتُه في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعضُ الرواةِ، وإنما يَنْهَض بأعباء هذه المُهِمَّةِ الحُذَّاقُ من الحفَّاظ كالإمام الدَّارَقُطْني، والذي اعتنى به ووَضَعَ فيه كتاباً مفيداً.

أقسام «التصحيف»:

وقد قَسَّم العلماءُ «التصحيفَ» أقساماً، فهي كما يلي:

١ ـ التصحيفُ في الإسناد.

٢ ـ التصحيفُ في البَصَرِ.

٣ ـ التصحيفُ في السَّمْعِ.

٤ ـ التصحيفُ في اللَّفْظِ.

٥ ـ التصحيفُ في المَتْنِ.

٦ ـ التصحيفُ في المعنى.

انظر تعريفَ كلٍّ من هذه الأقسام واحداً واحداً في بابه.

أشهر المصنَّفات في «التصحيف»:

إنَّ شيوع (التَّصحيف) و(التَّحريف) جعل الأئمةَ الحفَّاظَ من أهل

الحديث واللغة والأدب يهبون للدِّفاع عن القرآن والحديث، فألَّفوا المصنَّفاتِ التي تنبِّه على التَّصحيف والتَّحريف وبيان الصَّواب من الخطأ. . ومَن هذه المُصَنَّفَات المطبوعة:

١ ـ **التنبيهُ على حدوث التصحيف**: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٢ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العَسْكَري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

٣ ـ **تصحيف المحدِّثين**: للإمام الحافظ أبي الحسن عليّ بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، وهو تصنيفٌ مفيدٌ للغاية، توسَّع مؤلِّفُه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فأَورد فيه كلَّ تصحيفٍ وَقَع للعلماء سواء أكان في الحديث النبوي أو القرآن الكريم.

٤ ـ **إصلاح خطأ المحدِّثين**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٥ ـ **مشارق الأنوار على صحيح الآثار**: لأبي الفضل عياض بن موسى اليَحْصُبي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

٦ ـ **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**: لخليل بن أَيْبَكْ الصَّفَدي (المتوفي سنة ٧٦٤ هـ).

٧ ـ **التطريف في التصحيف**: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

كما كَتَب عن «التَّصحيف» و«التَّحريف» معظمُ من صَنَّف في علوم مصطلح الحديث من المتقدِّمين والمتأخِّرين، فقد تكلَّم الإمامُ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث» عن التَّصحيفات في المتون

والأسانيد، وكذا تكلَّم عن «التَّصحيف والتَّحريف» الخطيبُ البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي والسامع» وكتابه «الكفايه»، وأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) في كتابه «علوم الحديث»، وأبو زكريا محيي الدين بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) في كتابه «التقريب» وغيرُهم في كتبهم. (توثيق النصوص وضبطها: ص: ١٧٤ ـ ١٧٦ باختصار وتصرُّفٍ وزيادةٍ).

التَّصْحِيفُ في الإِسْنَادِ:

مثالُهُ:

كما مثَّل له ابنُ الصَّلاح: حديثُ شُعْبَةَ عن العَوَّام بن مُرَاجِم، عن أبي عُثمان النَّهْديِّ، عن عثمانَ بنِ عَفَّان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها... الحديث» صَحَّف فيه يحيى بن مَعِين، فقال: «ابنُ مُزَاحِم» بالزَّاي والحاء فَرُدَّ عليه، وإنَّما هو «ابن مُرَاجِم» بالراء المهملة والجيم (علوم الحديث: ص: ٢٧٩).

تَصْحِيْفُ البَصَر:

وهو سُوء القراءة بسبب تشابُهِ الحروف والكلمات، ويَحصُل هذا في الأكثر للآخذين من بطون الكتب والصُّحف دون التَّلَقي من الشيوخ أرباب هذا الشأن، ولذلك قالوا: «لا تحملوا العِلْمَ عن صُحَفِيٍّ، ولا تأخذوا القرآن من مُصْحفيٍّ».

مثالُهُ:

ما رواه ابنُ لَهِيْعة عن كتاب موسى بن عُقْبَة إليه بإسناده عن زيد ابن ثابتٍ: «أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد»، وإنما هو بالرَّاء «احْتَجَرَ في المسجد بخُصٍّ أو حَصيرٍ حُجْرَةً يُصلِّي فيها» (أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب صلاة الليل). قال ابنُ الصلاح: فَصَحَّفَه

ابن لَهِيْعَة لكونه أخذه من كتابٍ بغير سماعٍ. (علوم الحديث: ص: ٢٨).

وكان الحُفَّاظُ يتشدَّدون في أمر التَّصحيف والتَّحريف فلا يأخذون من مُصَحِّف. قال مجاهد: قُلت لحَمَّاد بن عمرو: «أخرِجْ إليَّ كتابَ خُصَيْف؟ فأخرج إليَّ كتابَ حُصَيْن، فإذا هو ليس يفصل بين خُصَيْف وحُصَيْن فتركته» (تاريخ بغداد: ٨/ ١٥٤).

ومن أجل الإتقان في الحفظ وصيانة الرواية من الإخلال والخَلَل فقد حرص طَلَبَةُ الحديث على ملازمة الشيوخ والسَّماع منهم سماعاً شفَهياً.

تَصْحِيْفُ السَّمْعِ:

ويَحْدُث بسبب تشابُه مخارج الكلمات في النُّطْق فيختلط الأمر على السَّامع فيقع في التَّصحيف أو التَّحريف.

مثالُهُ:

حديث «لعاصم الأحْوَل» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحْدَب». فذكر الدَّارَقُطْني أنَّه من «تصحيف السَّمْع» لا من (تصحيف البصر)، كأنه ذهبَ ـ والله أعلم ـ إلى أنَّ ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابةُ، وإنَّما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه (علوم الحديث: ص: ٢٨٣).

ويكون «تصحيفُ السَّمع» بأن يكون الاسمُ واللَّقَبُ، أو الاسمُ واسمُ الأب، وعلى وزن آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، وبالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه ذلك على السَّمْعِ. (تدريب الراوي: ٢/ ١٩٤).

وَوَصَف الحافظُ السَّخاوي «تصحيفَ السَّمْع» بقوله: «وهو قليلٌ» (فتح المغيث: ٣/ ٧١).

تَصْحِيْفُ اللَّفْظِ:

مثالُهُ:

أنَّ أبا بكر الصُّولي أملى في «الجامع» حديثَ أبي أيوب «مَنْ صام رمضانَ ثم أتبعه سِتّاً من شَوَّال...»، فقال فيه: «شَيئاً بالشِّين والياء» (علوم الحديث: ص: ٢٨٢).

قال ابن الصلاح: «تصحيفُ اللَّفْظِ وهو الأكثرُ» (علوم الحديث: ص: ٢٨٣).

التَّصحِيْفُ في المَتْنِ:

مثاله:

في حديث أنس: «ثم يخرجُ منَ النَّار من قَالَ لا إله إلاَّ الله وكان في قلبه مِنَ الخير ما يزن ذَرَّة» (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان) قال فيه شُعْبَةُ: «ذُرَة» بالضَّمّ والتخفيفِ، ونُسِب فيه إلى التَّصحيف (علوم الحديث: ص: ٢٨١).

تَصْحِيْفُ الْمَعْنى:

كقول محمد بن الْمُثَنَّى: نحنُ قَوْمٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ من عَنَزَةٍ صلَّى إلينا رسولُ الله ﷺ. فتَوَهَّمَ أنه صَلَّى إلى قبيلتهم، وإنَّما العَنَزَةُ هنا الحَرْبَة تُنْصَبُ بين يديه (علوم الحديث: ص: ٢٨٢).

ووصَفَ السَّخاوي (تصحيفَ المَعْنَى) بقوله: «وهو قليلٌ» (فتح المغيث: ٣/ ٧١).

فتصحيف المعنى مَرَدُّه إلى خطأ الفَهم، والتباس المعنى.

التَّصْنِيْفُ:

- **في اللغة:** قال في القاموس: «وَصَنَّفَه تصنيفاً: جعله أصنافاً، ومَيَّزَ بعضها من بعض».

ـ **وفي الاصطلاح**: «هو جمع المادة العلمية، مع الربط بين مفرداتها برابطٍ مناسبٍ».

هذا تعريفُ (التصنيف) بشكلٍ عامٍّ، وأمَّا (التصنيف) في السنة فهو: «جمع المادة العلمية في موضوعٍ متعلِّقٍ بالسنة، مع الربط بين مفرداتها برابط مناسب.

أنواع التصنيف في الحديث:

وقد صُنِّفَتْ كتبُ الحديث على أنواع:

الأوّل: التصنيف على المسانيد وهو: أن يجمع مسندَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَة، فإنْ شاء رتَّبه على سوابقهم، وإنْ شاء رتَّبه على حروف المعجم وهو الأسهل، وإنْ شاء رتَّبه على الشرف وكل ذلك جائزٌ عند المحدِّثين.

والثاني: التصنيف على الأبواب الفقهية، وهو أن يجمع في كلِّ بابٍ ما وَرَد فيه مما يَدُلُّ على حُكمه أمراً أو نَهْياً.

ومن أهل هذه الطريقة من يتقيَّد بالصحيح كالشَّيخين، ومنهم من لم يتقيَّد بذلك كبقية الكتب السِّتَّة وغيرها، والأولى في هذا أن يقتصر على الصِّحَاح والحِسَان، وإنْ تطَّرق إلى غيرها بيَّن عِلَّتها.

والثالث: التصنيف على العِلَل: فيُذْكَر المَتْنُ وطُرُقُه، وبيانُ اختلاف نقلته، فإن رُتِّب على الأبواب فهو أحسن وأسهل؛ لأنَّ معرفة علل الحديث مقصدٌ عظيمٌ عند المحدِّثين، يقول ابنُ مهدي: «لأن أعرف عِلَّةَ حديثٍ هو عندي أحبُّ إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»، ومن أشهر كتابٍ في هذا (عِلَل الدَّارَقُطْنِيّ).

والرابع: التصنيف على الأطراف، فيُذْكَرُ طرفُ الحديث الدَّالّ

على بقيته، وتُجْمَعُ أسانيده إمَّا مستوعبةً، وإما مُقيَّدةً بكتبٍ مخصوصةٍ.

ومن أشهر كتابٍ في هذا: «تحفة الأشراف» للحافظ المِزِّي، وعليه استدراكٌ من الحافظ العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) سَمَّاه: «الإطراف بأوهام الأطراف» واستدراكٌ من الحافظ ابن حجر سَمَّاه «النُّكَت الظِّرافُ على الأطراف»، (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٠٠).

مبرِّرات التصنيف:

لابُدَّ لمن يصنِّف من مبرِّرٍ لتصنيفه الذي صنَّف، وقد ذكر أهل العلم مبرِّراتٍ للتطبيق، ونحن هنا نبحث في التصنيف في السنَّة، ويعنينا مبرِّرات التصنيف في السنَّة،

وقد أجمل الخطيب البغدادي مبرِّراتِ التصنيف في الحديث فقال:

«قلَّ من يتمهَّر في علم الحديث. ويقف على غوامضه، ويستثير الخفيَّ من فوائده إلاَّ من جمع متفرّقَه، وأَلَّف مشتّتهَ، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢٨٠).

ويقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به: «وينبغي لمن يتصدَّى للتصنيف أن يلحظ في عمله فائدةً جديدةً، إمَّا باشتمال مصنّفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدةٍ، تَوَصَّل إليها باجتهاده، أو حُسْنِ ترتيب وتنسيق، أو حَلٍّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامضٍ، أو تجديد أسلوبٍ يقدِّم به المادةَ العلميةَ في ثوبٍ يناسب عصرَه» (منهج النقد: ص: ١٩٧).

مما تقدَّم نقلُه عن الخطيب البغدادي والدكتور عتر يُمكننا إجمالَ مبرِّرات التصنيف في السنة في العصر الحديث بما يلي:

١ ـ جمع الفوائد المتفرِّقة.

٢ ـ شرح المصطلحات الغامضة، والمفردات الغامضة.

٣ ـ تيسير المادة العلمية وتوضيحها وتقريبها للقارىء المعاصر.

٤ ـ دفع شبهة التعارض بين النصوص.

٥ ـ الدفاع عن الشخصيات العلمية التي نقلت العلم.

٦ ـ الترتيب والتبويب الجديد للمادة العلمية.

تلك هي مبررات التصنيف في السنة في تصوُّري، والله أعلم.

جوانب التصنيف في السُّنَّة في العصر الحديث:

صَنَّف المعاصرون في السنة، وقد تعدَّدت مصنَّفاتهم، ويمكن أن نُجمل الجوانب التي جرى التصنيف في السنة من خلالها بما يلي:

١ ـ التصنيفُ في تخريج أحاديث كتب معيّنة:

أمثال:

ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للشيخ ناصر الدين الألباني.

ـ **والهداية في تخريج أحاديث البداية**: للشيخ أحمد الغُماري، وغيرها.

٢ ـ التصنيف في علم مصطلح الحديث:

وهذا مثل:

ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عِتْر.

- **ولمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب الصالح.

- **وأصول الحديث**: للدكتور محمد عَجَاج الخطيب، وغيرها.

٣ - الدفاع عن السُّنَّة، ودفع الشبه عنها:

سواء كانت هذه الشبهة لمستشرقين أو غيرهم ممن اغْتُرَّ بهم، وهذا مثل:

- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفىٰ السِّباعي.

- **والسنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عَجَّاج الخطيب.

- **ودراسات في الحديث النبوي**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وغيرها.

٤ - التأريخ للسنَّة:

وهذا مثل:

- **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتَّاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٤ هـ).

- **ومفتاح السنة**: للأستاذ محمد عبد العزيز الخولي.

- **والحِطَّة في ذكر الكتب الستة**: للعلاَّمة صِدِّيق حسن خان القَنُّوجي.

٥ - شرح الأحاديث:

فقد صنَّف المعاصرون شروحاً لكتب الأحاديث النبوية الشريفة.

ومنها:

*** شروح «صحيح البخاري»، وهذا مثل:**

ـ **فيض الباري بشرح صحيح البخاري**: لإمام العصر المحدِّث الشيخ أنورشاهْ الكشميري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ)

ـ **والنظر الفسيح عند مضائق الجامع الصحيح**: لابن عاشور.

ـ **ولامع الدُّراري شرح صحيح البخاري**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ).

* **شروح «صحيح مسلم» وهـٰذا مثل:**

ـ **السراج الوهَّاج في حلّ أسرار صحيح مسلم بن الحجّاج**: للشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوجي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٧ هـ).

ـ شروح سنن أبي داود، وهـٰذا مثل:

ـ **المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمود خطاب السُّبْكي.

ـ **عون المعبود بشرح سنن أبي داود**: للمحدِّث الشيخ شمس الحق العظيم آبادي (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ).

ـ بذل المجهود في شرح سنن أبي داود: للمحدِّث الفقيه الشيخ خليل أحمد السَّهارَنْفوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

* **شروح «جامع الترمذي» وهـٰذا مثل:**

ـ **العرف الشَّذي بشرح سنن الترمذي**: للعلاَّمة أنور شاهْ الكشمِيري (المتوفىٰ سنة: ١٣٥٢ هـ).

ـ **تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**: للمحدِّث الشيخ عبد الرحمن المباركفوري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٣ هـ).

ـ **شرح سنن الترمذي**: للعلاَّمة المحدِّث الشيخ أحمد شاكر (المتوفىٰ سنة: ١٣٧٧ هـ).

* «شروح سنن النّسائي»، وهذا مثل:

- **بذل الإحسان بشرح سنن النّسائي أبي عبد الرحمن**: لأبي إسحاق الجويني الأثري.

- **شروح سنن النَّسائي**: للشِّنقيطي.

- **التعليقات السلفية علىٰ سنن النَّسائي**: للراشدي.

* شروح «الموطأ» وهذا مثل:

- **التعليق الممجّد بشرح موطأ محمد**: للإمام عبد الحي اللَّكْنوي (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٤ هـ).

- **أوجز المسالك بشرح موطأ الإمام مالك**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة: ١٤٠٢ هـ).

* شروح «مسند أحمد»، وهذا مثل:

- **شرح مسند أحمد**: للعلاَّمة المحدِّث الشيخ أحمد بن شاكر، (المتوفىٰ سنة: ١٣٧٧ هـ).

- **الفتح الرَّباني لترتيب المسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا السَّاعاتي (المتوفىٰ ١٣٥٨ هـ).

* شروح أحاديث الأحكام، وهذا مثل:

- **فتح العلاّم بشرح بلوغ المرام**: للشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنّوجي (المتوفىٰ سنة: ١٣٠٧ هـ).

- **تيسير العلام بشرح عمدة الأحكام**: للشيخ عبد الله البسَّام.

- **الإلمام بشرح عمدة الأحكام**: للشيخ إسماعيل الأنصاري.

- **الموجز في أحاديث الأحكام**: للكتور عَجَاج الخطيب.

ـ **إعلام الأنام في شرح بلوغ المرام**: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر.

*** شروح «رياض الصالحين» وهذا مثل:**

ـ **نزهة المتقين في شرح رياض الصالحين**: لأستاذنا الشيخ الدكتور مصطفىٰ سعيد الخَنْ ورفاقه.

ـ **منهل الواردين**: للعالم الشهيد الدكتور صبحي الصَّالح (المتوفىٰ ١٤٠٧ هـ).

ـ **شرح رياض الصالحين**: للدكتور عبد المجيد هاشم الحسيني، وغيرها.

٦ ـ الدِّراسة الأدبية للحديث:

وهذا مثل:

ـ **التصوير الفني في الحديث الشريف**: للدكتور الصَّبَّاغ.

ـ **والبيان النبوي**: للدكتور عدنان زرزور،

ـ **والمختار من كنوز السنة**: للدكتور دراز، وغيرها.

٧ ـ الفهرسة:

حيث قام المعاصرون بعمل فهارس لكتب السنة، وهذه أمثال: (فهارس صحيح مسلم) و(سنن ابن ماجه)، و(الموطأ) للأستاذ فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالىٰ.

٨ ـ تجلية مناهج أصحاب الكتب الأصلية:

عمل بعضُ الكُتَّاب المعاصرين على تجلية مناهج بعض الكتب الأصلية، وهذا مثل:

- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: للدكتور نور الدين عِتْر.

- **والإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**: للدكتور محمد عبد الرحمن الطوالب.

- **والإمام أبو داود وكتابه السنن**: للدكتور محمد بن لُطفي الصباغ.

٩ - الدفاع عن الصحابة والرواة:

دافع بعضُ الكُتَّاب المعاصرين عن بعض الصحابة الذين وقع لبعض الكتاب هجومٌ على عدالتهم وحديثهم، وهذا مثل:

- **دفاع عن أبي هريرة**: للأستاذ عبد المنعم صالح العلي.

- **وأبو هريرة راوية الإسلام**: للدكتور محمد عَجَاج الخطيب، وغيرهما.

١٠ - ترتيب كتب الحديث:

رتَّب بعض المعاصرين بعض الكتب الحديثية الأصلية على الأبواب الفقهية، وهذا مثل:

- **الفتح الربَّاني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشَّيباني**.

- **ومنحة المعبود بترتيب مسند الطَّيالسي أبي داود**.

- **وبدائع المِنَن بترتيب مسند الشافعي والسُّنن**: ثلاثتها للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنَّا الساعاتي رحمه الله.

١١ - تجميع أحاديث كتب معينة:

جمع بعضُ المعاصرين مجموعاتٍ من الأحاديث، ورتَّبها في مصنَّفٍ واحدٍ، وهذا مثل:

- **التاج الجامع للأصول**: للشيخ منصور علي ناصيف.

ـ **الأساس في السنة والسيرة**: للشيخ سعيد حوى.

ـ **إعلاء السنن**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهانوي، وغيرها.

١٢ ـ إفراد زوائد بعض الكتب الحديثية:

قام بعضُ المعاصرين بإفراد زوائد كتبٍ معيَّنةٍ على كتب أخرى، وهذا مثل:

ـ **الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود**: للشيخ ناصر الدين الألباني.

ـ **وزوائد سُنن الدَّارِمي على الكتب الستَّة**: للأستاذ سيف الرحمن الهندي، وغيرها.

١٣ ـ تمييز الصحيح من الضعيف في بعض الكتب الحديثية:

قام بعضُ المعاصرين بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة في بعض الكتب الحديثية؛ وهذا مثل:

ـ صحيح أبي داود.

ـ وصحيح الترمذي.

ـ وصحيح النسائي.

ـ وصحيح ابن ماجه.

ـ وضعيف أبي داود.

ـ وضعيف الترمذي.

ـ وضعيف النسائي.

ـ وضعيف ابن ماجه: كلُّها للشيخ ناصر الدين الألباني.

١٤ ـ التقعيد لعلم التخريج:

كتب بعضُ المعاصرين في أصول التخريج وقواعده، ومن هذا:

- **أصول التخريج**: للدكتور محمود الطَّحَّان.

- **وكشف اللِّثام عن أسرار تخريج حديث النبي عليه السلام**: للدكتور رفعت فوزي.

- **والتأصيل لعلم التخريج**: للدكتور بكر عبد الله أبو زيد، وغيرها.

١٥ - جمع أحاديث موضوع معيّن:

وهذا مثل:

- **مرويات اللعن**: للدكتور باسم جوابرة.

- **وإثبات تواتر أحاديث النصيحة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صَعليك.

- **والمهدي المنتظر**: للشيخ عبد الله الغُماري، وغيرها.

١٦ - جمع مسانيد بعض العلماء:

جمع بعض أهل العلم من المعاصرين مسانيد لبعض أهل العلم من كانت لهم مسانيد، لكنها فقدت، وهذا مثل: «مسند خليفة بن خيَّاط» جمع الدكتور أكرم ضياء العُمْري.

تلك في تصوُّري هي أهمُّ الجوانب التي صَنَّف فيها المعاصرون في السنة، في حدود اطِّلاعي القاصر. (انظر «جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرَّفة» ص: ٧٤ - ٧٩).

تَصْنِيْفُ الْحَدِيْثِ:

انظر «التَّصْنِيْفُ».

التَّصْنِيْفُ على الأَبْوَابِ:

هو رَمْزٌ للتأليف على المتون، وذَكَر من فروعه: التصنيفُ مفرداً في بابٍ واحدٍ.

ومنه قولهم: «كان حديثُ فلانٍ أصنافاً» ويريدون باللَّفظَين: «على التصنيف» و«أصنافاً» أي على «الأبواب».

وهذا معنى منتشرٌ في كلامهم، ومنه قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الجامع لأخلاق الراوي...» (٢/ ٢٨٠): «قَلَّ من يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفيَّ من فوائده إلا من جَمَع متفرِّقَه، وألَّف مُتَشَتِّته، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشْتَغل بتصنيف أبوابه وترتيبِ أصنافه..».

الفرق بين التصنيف على الأبواب والتصنيف على التراجم:

قال الحاكم النَّيسابوري في «المدخل في أصول الحديث» (ص: ٤):

«والفَرْقُ بين الأبواب والتراجم أنَّ التراجمَ شَرْطُها أن يقولَ المصنِّف: ذِكْرُ ما رُوِي عن أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ثم يُترجِمَ على هذا المُسْنَدِ فيقولُ: ذِكْرُ ما رَوَى قَيْسُ بنُ أبي حازم عن أبي بكر الصديق، فحينئذٍ يَلزَمُهُ أن يُخْرِجَ كلَّ ما رَوَى قيس عن أبي بكر صحيحاً كان أو سقيماً.

فأمَّا مُصَنِّفُ الأبوابِ فإنه يقول: ذِكْرُ ما صَحَّ وثبَتَ عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة أو الصَّلاةِ وغيرِ ذلك من العبادات».

وبالجملة: فطريقةُ المسانيدِ أن يُرَتِّبَ الأحاديثَ على حسَبِ الرواة من الصحابة، ثم على ترتيبِ من رَوَى عن ذلك الصحابي،

مهما اختلفَتْ موضوعاتُها، من صلاةٍ أو صومٍ أو صدقةٍ أو جهادٍ، فأساسُ التقسيم في الأبواب وَحْدَةُ الموضوع، وأساسُ التقسيم في هذه الطريقة هو وَحْدَةُ الصحابي.

وهذا الذي ذَكَره الحاكمُ من الفرق بين التصنيفِ على الأبواب والتصنيفِ على التراجم إنما هو بالنظر إلى الأصل في وَضْع هذين النوعين، فإن ظاهرَ حالِ من يُصنِّف على الأبواب أنه ادَّعَى على أن الحكمَ في المسألة التي بَوَّبَ عليها ما بَوَّبَ به، فيَحتَاجُ إلى مُستَدَلٍّ لصحة دعواه، والاستدلالُ إنما ينبغي أن يكون بما يَصْلُحُ أن يُحْتَجّ به، وأما من يُصنِّف على المسانيد والتراجم فإن ظاهرَ قصدِه جمعُ حديث كلِّ صحابي على حِدَةٍ، سواء أكان يَصْلُحُ للاحتجاج به أم لا.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٤٧):

«هذا هو الظاهرُ من أصلِ الوَضْع بلا شكٍّ، لكنَّ جماعةً من المُصنِّفين في كل من الصِّنفين خالف أصلَ موضوعه فانحَطَّ أو ارتفَعَ، فإن بعضَ من صَنَّف الأبوابَ قد أخرج فيها الأحاديثَ الضعيفةَ بل والباطلةَ، إمَّا لذهولٍ عن ضَعفِها وإما لقِلَّةِ معرفةٍ بالنقد، وبعضُ من صَنَّف على المسانيد انتَقَى أحاديثَ كل صحابيٍّ، فأخرج أصحَّ ما وُجد من حديثه. انتهى.

التَّصْنِيْفُ على المَسَانِيْد:

هو رَمْزٌ للتأليف على الإسناد، وذَكَر من فروعِه: التصنيفُ على تراجم الأسانيد، وعلى العِلَل، وفي أخبار سَلَف المسلمين من الأُمم الماضين، وأقاصيص الأنبياء، وسِيَر الأولياء. (التأصيل: ص: ٩٦٠).

التَّضْبِيْبُ:

لغةً: مأخوذٌ من «ضَبَّة» لكون الحرف مقفلاً بها، لا يتَّجه لقراءةٍ كضَبَّة الباب يُقْفَل بها.

واصطلاحاً: هو يُسَمَّى «التمريض» أيضاً، والتضبيبُ هو أن يجعل على الكلام الذي صَحَّ وُرودُه كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً أو معنىً، أو ضعيفٌ، أو ناقصٌ، مثل أن يكون غيرَ جائزٍ من حيث العربية، أو يكون شاذّاً، وما أَشْبَهَ ذلك. فَيُمَدُّ على مثل هذا الكلام خطٌّ أوَّلُه مثل الصَّاد، ولا يُلْزَقُ بالكلمة بالمُعَلَّم عليها كيلا يُظَنّ ضرباً. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ٢٦٣ ـ ٢٣٧).

ومن مواضع (التضبيب) أن يقع في الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ، فمن عادتهم تضبيبُ موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل التضبيب على الكلام الناقص.

هذا، وقد يختصر بعض المحدِّثين علامة التصحيح، فتصير بصورة علامة التضبيب، فالفِطْنَةُ والإتقانُ من خير ما أوتيه الإنسان، والله تعالى أعلم. (مناهج المحدّثين العامة والخاصة: ص: ٦٥).

التَّضْعِيْفُ:

لغةً: مصدر: (ضَعَّف الشيءَ)، أي: صَيَّره ضعيفاً.

واصطلاحاً: هو الحكمُ على الرُّواة بالضَّعْف، أي بجَرْحِهم بواحدٍ من عشرةِ أشياء، هي:

١ ـ الكَذِبُ.

٢ ـ أو التُّهْمَةُ به.

٣ ـ أو فُحْش الغلط.

٤ ـ أو الغفلة.

٥ ـ أو الفِسْق.

٦ ـ أو الوَهْم.

٧ ـ أو المخالفة.

٨ ـ أو الجهالة.

٩ ـ أو البدعة.

١٠ ـ أو سُوء الحفظ.

وغير ذلك. وهناك أسبابٌ عديدةٌ، يُضَعَّف بها الراوي إذا اتَّصف بأحدٍ منها، أذكر منها هنا البعضَ مع الأمثلةِ اختصاراً ممَّا ذكره الدكتورُ محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه «دراسات في الجرح والتعديل» (ص: ١١٩ ـ ١٣٢)، فمنها:

١ ـ تضعيفُ الراوي بسَبب ذهاب مسموعاته:

وأوضح ذلك ما يقال عن (عبد الله بن لَهِيْعَة)، عالمُ مصر وقاضيها، وقد تلقَّى العلمَ على أيدي اثنين وسبعين تابعياً إلا أنَّ كُتبه احترقَتْ، فمن سمع منه بعد ذهاب كتبه فأحاديثه غيرُ صحيحةٍ، ومن سمع قبل ذلك فأحاديثه مقبولةٌ، وقد اختبر العلماءُ أحاديثَ العبادلة، وهم: عبدُ الله بن المبارك، وعبدُ الله بن وهب، وعبدُ الله بن يزيد المقري، فوجدوهم أنَّهم سمعوا منه قبل ذهاب كتبه، فبذا صَحَّت أحاديثُهم.

٢ ـ روايةُ الحديث من الكتاب بدون السَّماع سببٌ في تضعيف الراوي:

قال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: سألتُ سفيان: حديثُ عبدِ الأعلى

ابن عامر الثَّعْلبي؟ فقال: كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية ولم يسمع منه شيئاً. وقال ابن مَهْدي في روايةٍ أخرى: كلُّ شيءٍ روى عبد الأعلى الثعلبي عن محمد بن الحنفية إنما هو كتابٌ أخذه ولم يسمعه.

وقد ضَعَّفه أحمدُ ويحيى بن مَعِين.

وسُئل أبو حاتم عمَّا يرويه عن ابن الحنفية فقال: «شِبْهُ رِيْحٍ لم يصحِّحها، وقع إليه كتابُ الحارث الأَعْور» (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٦).

٣ ـ تضعيف الراوي بسبب تخطئته إذا روى من حفظِه:

يقول يحيى بن مَعِين: كان محمد بن مُسْلمٍ الطَّائفي لا بأسَ به، وكان ابن عيينة أثبت منه ومن أبيه، كان إذا حَدَّث من حفظه يخطىء، وإذا حَدَّث من كتابه فليس به بأسٌ. (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٧٧).

قال أبو حاتم: أيُّوب بن عُيَيْنَة أبو يحيى إذا حَدَّث من كتابه يُصيب، وإذا حَدَّث مِن حفظه يخطىء. قال أبو داود: كان صحيحَ الكتاب. (ميزان الاعتدال: ١/ ٢٩٠).

وقال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: زُهَيْر بن محمَّد ما حَدَّث من كتبه فهو صالحٌ، وما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٥٩٠).

ومن يُطالِع كتبَ الجرح والتعديل يقف على أمثلةٍ كثيرةٍ من هذا النوع.

٤ ـ تضعيف الراوي لأجل تقليب الأسانيد.

قال أبو حاتم: «سمعتُ أبا نُعَيْم يضعِّف أسباطَ بن نصر الهَمْداني، ويقول: أحاديثُه عامة سقط مقلوب الأسانيد. (تهذيب التهذيب: ١٥/ ٢١٢).

وقال أيضاً: «ومنهم من كان يقلِّب الأخبارَ، ويسوِّي الأسانيد لخبرٍ مشهورٍ عن صالحٍ يجعله عن نافعٍ، وآخر لمالكٍ يجعله عن عبيد الله بن عمرو ونحو هذا. (المجروحين: ١/ ٧٣).

قال نعيم بن حَمَّاد: «سمعتُ عبد الرحمن بن مَهْدي يقول: قلتُ لشُعْبَة: من الذي تُتْرَك الروايةُ عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف». (المجروحين: ١/ ٧٣).

٥ ـ تضعيف الراوي لَعَدمِ الحفظ وحُسْنِ القراءة:

اتَّفق النُّقَّادُ على ضَعْف محمد بن عبيد الله العَرْزَمي الفَزَاري ابن أخي عبد الملك بن أبي سليمان فقد قال عنه أحمدُ: ترك الناسُ حديثَه، وقال يحيى بن مَعِين: لا يُكْتَب حديثُه، وقال عمرو بن علي الصَّيْرَفي: متروكُ الحديث، وضَعَّفه أبو حاتم وأبو زُرْعَة وغيرهما.

والسَّبَبُ في ذلك كما يظهر ما رواه يحيى القَطَّان قال: «سألتُ العَرْزَمِيَّ الأصغرَ فجعل لا يحفظ فأتيتُه بكتابٍ فجعل لا يُحسِن القراءة». انتهى (الجرح والتعديل: ٤/ ١/).

٦ ـ تضعيف الراوي لأجل ورَّاقه:

كان سفيانُ بن وَكِيْع بن الجَرَّاح شيخاً صدوقاً، إلاَّ أنه ابْتُلِي بوَرَّاقٍ أفسد عليه حديثَه، وقد نُبِّهَ إلى ذلك فلم يتنبه، قال ابنُ أبي حاتم: «أشار أبي عليه أن يغيِّر ورَّاقه فإنه أفسد حديثَه وقال له: لا تحدِّث إلا مِن أصولك». فقال سأفعل، ثم تمادى وحَدَّث فأحاديث أدخلت عليه.

وقد ساق له أبو أحمد خمسةَ أحاديث منكرةِ السَّند لا المَتْنِ ثم قال: وله حديثٌ كثيرٌ، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقَّن ما لُقِّن. يقال كان له

وَرَّاقٌ يلقِّنه من حديثٍ موقوفٍ فيرفعه، أو مُرسَلٍ فيوصله، أو يبدِّل رجلاً برجلٍ.

قال ابن حِبَّان: «كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابْتُلِيَ بورَّاقٍ سوءٍ، كان يدخل عليه فكُلِّم في ذلك فلم يرجع» (المجروحين: ١/ ٧٧).

٧ ـ تضعيف الراوي لأجل روايته عن قَوْمٍ:

قال البُخاريُّ عن عبد الله بن عبد القُدُّوس التَّمِيْمي السَّعْدي: «هو في الأصل صدوقٌ إلا أنه يروي عن أقوامٍ ضِعَافٍ (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٠٣).

وأقوامٌ ضِعَافٌ قد يكونون من الرَّوافض؛ لأن السعدي كان يذهب مذهبَ الرفضِ، حتى قال عنه ابنُ مَعِين: ليس بشيءٍ، رافضِيٌّ خبيثٌ.

وكان عبد الحميد بن بَهْرام الفَزَاري من الثقات، وقد وَثَّقه جماعةٌ من النُّقَّاد منهم: ابنُ المَدِيني، وأحمد، وابن مَعِين، وأبو داود إلاَّ أنه ضُعِّف لأجل روايته عن شَهْر بن حَوْشَب.

قال ابنُ عَدِي: هو في نفسِه لا بأسَ به، وإنما عابوا عليه كثرةَ روايته عن شهر، وشهر بن حَوْشَب ضعيفٌ.

ولذا قال عنه ابنُ حِبَّان: يُعْتَبر حديثُه إذا روى عن الثقاتِ (تهذيب التهذيب: ٢/ ٤٧٣).

٨ ـ تضعيف الراوي لأجل الاختلاف في رواية الحديث باختلاف البلاد:

أحياناً يكون عند المحدِّث كتابٌ فيحدِّث من كتابه فيُصيب، وأحياناً ينتقل إلى مكانٍ آخر ولم يكن لديه كتابٌ فيحدِّث بدون كتابٍ

ويُخطىء، ولا يَعْرِف هذا الأمرَ إلا من مَارَسَ دراسةَ أقوال الرجال، وإليكم بعضُ الأمثلة:

مَعْمَر بن راشد في حديثه في البصرة بعضُ الاضطراب؛ لأنه كان يحدِّث من حفظِه، وأمَّا تحديثُه في اليمن فكان من كتابه فلم يَقَعْ فيه خطأٌ إلا قليلاً.

قال يعقوب بن شَيْبَة: «سَماعُ أهل البصرة من مَعْمَر حين قَدِمَ عليهم فيه اضطرابٌ؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه». (تهذيب التهذيب: ١٢٦/٤).

ومن هذا القسم من رَوى عن أهل مصرٍ أو إقليمٍ فحفظ حديثهم، وإذا حَدَّث عن غيرهم فغَلِط فيه كَبقِيَّة بن الوليد الحِمْصي، الذي يُكثِر الرواية عن المجهولين، ولكن إذا حدَّث عن الثِّقات المعروفين من أهلُ الشام يكون حديثُه جيِّداً، كروايته عن بُجَيْر بن سعد ومحمد بن زِيَاد وغيرهما. وأمَّا روايته عن أهل الحجاز وأهل العراق ففيها مخالفةٌ كثيرةٌ لروايات الثقات كما ذكر ابنُ عدي وغيرُهم.

ومِن هذا القسم أيضاً من حَدَّث عنه أهلُ مصرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَه وحَدَّث عنه غيرُهم فلم يُقيموا حديثَه، منهم زُهَيْرُ بن محمد الخُرَاساني، وهو ثقةٌ مُتقِنٌ، وإنَّ أهل العراق يَرْوُوْن عنه أحاديثَ مستقيمةً وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يَرْوَوْن عنه رواياتٍ مُنْكَرَةً، وقد بلغ الإمامُ أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ الإنكار، قال أحمد في رواية الأثرم، الشاميون يَرْوُوْن عنه أحاديثَ مناكيرَ.

قال البخاري في زهيرٍ: روى عنه ابنُ مَهْدي، والعَقَدي، وموسى بن مسعود، وروى عنه أهل الشام أحاديثَ مناكيرَ.

هذه بعضُ الأمثلة لإثبات المُدّعى، وقد أطال الكلامَ فيه الحافظُ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في تتمة كتابه «شرح علل الترمذي» فمن يريد الزيادةَ فليرجع إليه.

٩ ـ تضعيف الراوي لأجل أخذ الحديث من الكتاب بدون السَّماع من المحدِّث:

قال مسلمٌ: حَدَّثنا زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنا إسحاقُ بن عيسى، ثنا ابن لَهِيْعَة قال: كتب إلى موسى بن عُقْبَة يقول: حَدَّثني بُسْرُ بن سعيد عن زيد بن ثابتٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ «احْتَجَمَ في المسجد» قلتُ لابن لَهِيْعَة: مسجدٌ في بيته قال: مسجدُ رسولِ الله ﷺ. قال مسلمٌ: هذه روايةٌ فاسدةٌ من كلِّ جهةٍ، فاحشٌ خطؤُها في المَتْنِ والإسنادِ جميعاً. وابنُ لَهِيْعَة المُصَحِّفُ في مَتْنِه، المغفَّل في إسناده، وإنما الحديثُ: أنَّ النبي ﷺ احْتَجَر في المسجد بخَوْصَةٍ أو حصيرٍ يصلِّي فيها.

ثم قال: وابنُ لَهِيْعَةَ إنَّما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديثَ من كتابِ موسى بن عُقْبَة إليه فيما ذَكَر، وهي الآفةُ التي تُخْشَى على من أخذ الحديثَ من الكتب، من غير سماعٍ من المحدِّث أو عرضٍ عليه.

والخطأُ في الإسناد قول ابن لَهِيْعَة: كتب إليَّ موسى بن عُقْبَة يقول حَدَّثني بُسْرُ بن سعيد، وموسى إنما سمع هذا الحديثَ من أبي النَّضْر يرويه عن بُسْرِ بن سعيد. (كتاب التمييز: ص: ١٤٠، ١٤١ وذكر عدة أمثلة للتصحيف).

وقد أَكَّد غيرُ واحدٍ من الأئمة بأنَّ الخطأ يحصل غالباً للأخذ من بطون الدفاتر والصُّحف، ولم يكن له شيخٌ يوثِّقه على ذلك. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ٦٨).

١٠ ـ تضعيفُ الراوي لأجل روايته عمَّن لم يسمع منه:

قال الآجُرِّيُّ في سؤالات أبي داود: قال أبو داود: «كان عند إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زَاذَانْ التَّمِيْمي أبو إسحاق الرَّازي حديثٌ بخَطِّ إدريس، فحَدَّث به فأنكروه عليه فتَرَكه، وهو ثقةٌ في نفسه، وقد كتب عنه أبو زُرْعة مِئَة ألف حديثٍ، وكان أحمد يُكْبِرُه، ويجلُّه. (تهذيب التهذيب: ١/ ٨٩).

١١ ـ تضعيفُ الراوي لأجل المُتون:

قال ابنُ عدي عن طَرِيْف بن شهاب أبو سفيان السَّعْدي الأَشَلّ، روى عنه الثِّقاتُ، وإنما أُنكِر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأتِ بها غيرُه، وأمَّا أسانيدُه فهي مستقيمةٌ. (تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٣٧).

ولأجل ذلك ضَعَّفه جماعةٌ من النُّقَّاد.

١٢ ـ تضعيفُ الراوي لأجل الإسناد والحديث صحيحٌ:

قال ابنُ عدي عن أَحْوَص بن حَكيم بن عُمَيْر العَنْسِي الهَمْدَاني: «له رواياتٌ، وهو ممَّن يُكتَب حديثُه، وليس فيما يرويه شيءٌ مُنْكَرٌ إلا أنه يأتي بأسانيدَ ولا يُتابَع عليها. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٠٠).

وقد ضَعَّفه جماعةٌ من النُّقَّاد، ويظهر أنَّ السبب في ذلك هو ما ذكره ابنُ عدي.

قال عبدُ الرحمن بن أبي حاتم: «عَرضتُ على أبي حديثَ أحمد بن بَحْرالعسكري فقال: حديثُ صحيحٌ وهو لا يعرفه» (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٤٢).

وقال مثلَ هذا عن أحمد بن المُنذِر بن الجارُوْد القَزَّاز، وقُتَيْبَة بن مِهْران (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٧٨ و٣/ ٢/ ١٤٠).

١٣ ـ تضعيفُ الراوي لأجل روايته عن أبيه الضعيف:

قال عليُّ بن المَدِيني عن الخَليل عن عمر بن إبراهيم العَبْدِي: «كان من أهل القرآن، وذكره ابن حِبَّان في الثقات وقال: يُعْتَبر حديثُه من روايته عن غير أبيه؛ لأن أباه كان واهياً، والمناكيرُ في أخباره من ناحية أبيه فإذا سُبِرَ ما روى عن غير أبيه وجد أشياء مستقيمة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٥٥٥).

١٤ ـ تضعيفُ الراوي لأجل روايته عن الضعفاء والمجهولين:

قال أبو زُرْعة عن أحمد بن صالح المَكِّي السَّوَّاق: «صدوقٌ لكنه يحدِّث عن الضعفاء والمجهولين». وقال عنه ابن أبي حاتم: «روى عن مُؤمَّلٍ أحاديثَ في الفِتَن تَدُلُّ على توهين أمره». («ميزان الاعتدال» ١/ ٥١، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٢٨ ـ ٢٩).

يبدو أنَّ الرجل صار ضعيفاً لأجل روايته عن الضعفاء والمجهولين، وقد كان في نفسِه صَدوقاً، لذا حَكَم عليه الدَّارَقُطْنِيُّ بالضَّعْف.

قال الحَكَمُ عن عيسى بن موسى التَّمِيْمِي: «هو إمامُ عصرِه، صَدوقٌ في نفسِه، مُحْتَجٌّ به في «الجامع الصحيح» إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكيرُ في حديثه، وليس الحملُ فيها عليه، فأنى تتبَّعتَ رواياتِه عن الثقات؛ ووجدتَها مستقيمةً.

قال الحافظُ: قال الخَليليُّ: زاهدٌ ثقةٌ، قديمُ الموت، ربَّما روى عن الضعفاء، فالحملُ على شيوخه لا عليه، والبخاريُّ قد احْتَجَّ به في أحاديث ولا يضعِّفه، وإنما يقع الاضطرابُ من تلامذته وضَعْفِ شيوخِه لا منه. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٦٨).

١٥ ـ تضعيفُ الرجل لأجل اشتغاله بالحديث وهو ليس من اختصاصه:

إبراهيم بن عُيَيْنَة الهِلاَلي ـ أخو سفيان ـ روى عنه ابنُ مَعِين، قال عنه أبو حاتم: «يأتي بالمَناكير»، وقال النَّسائي: «ليس بالقَوِيّ».

وقال ابن مَعِين: «كان مسلماً صدوقاً لم يكن من أصحاب الحديث» (ميزان الاعتدال: ١/ ٥١).

يظهر من قول ابن مَعين أنَّ إبراهيم كان صدوقاً في نفسِه إلا أنَّ صناعة الحديث لم تكن من اختصاصه فضُعِّف لأجل هذا.

١٦ ـ تضعيفُ الراوي لأجل رَفْعِ الحديث:

قال الفَسَوِيُّ عن إبراهيم بن مسلم العَبْدي أبي إسحاق الكوفي المعروف بالهَجَري: «كان رَفَّاعاً لا بأسَ به».

وقال الأَزْدِيُّ: «هو صَدوقٌ ولكنه رَفَّاعٌ كثيرُ الوهم (تهذيب التهذيب: ١/ ٨٧).

ولهذا ضَعَّفه جماعةٌ من النُّقَّاد وقالوا عنه: مُنْكَرُ الحديث.

١٧ ـ تضعيفُ الراوي عند قومٍ لأسبابٍ خفيةٍ:

قال الغَلاَبيُّ عن (أَسْبَاط بن محمَّد بن عبد الرحمن القُرَشِيّ مولاهم أبو محمد): «ثقةٌ، والكوفيون يُضعِّفونه». وقال البَرْقِيُّ عنه: «الكوفيون يُضعِّفونه، وهو عندنا ثابتٌ فيما يروى عن مُطَرِّف والشَّيْبَاني، وقد سمعتُ أنا منه».

وَثَّقه ابنُ معين ويعقوبُ بن شَيْبة (تهذيب التهذيب: ١/ ١٠٩).

١٨ ـ تضعيفُ الراوي إذا نَسَب الحديثَ إلى غير المَرْوِيِّ عنه:

قال ابنُ عَدِي: سألتُ عَبْدانَ عن محمد بن أحمد بن حُسين

الأَهْوَازي الجُرَيْجي، فقال: «كذَّابٌ، كَتَب عني أحاديثَ ابن جُرَيْجٍ وادَّعاها عن شيوخٍ» (ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٥٥).

١٩ ـ تضعيفُ الراوي من أجل انفرادِه:

قال أبو حاتم عن (كثير بن سليم أبي سَلمة المَدَائني): «ضعيفُ الحديث، مُنكَرُ الحديث لا يروي عن أنسٍ حديثاً لم أصل من رواية غيره. (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ١٥٢).

ويَصِحُّ هذا إذا كان الرجلُ في نفسِه ضعيفاً، وأمَّا إذا انفرد الثقاتُ والحفَّاظُ فهذا يَرْفَع شأنَهم ويُعْلِي مرتبتَهم؛ لأنه يَدُلُّ على اعتنائهم بعلم الآثار، وضَبْطِهم دون غيرهم من الأقران. قال الذهبيُّ: «وإنْ تفرَّد الثقةُ المُتقِنُ يُعَدُّ صحيحاً غريباً. وإنْ تفرَّد الصَّدوقُ ومن دونه يُعَدُّ مُنكَراً، وإنَّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروكَ الحديث». (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٤٠).

٢٠ ـ تضعيفُ الراوي من أجل التدليسِ عن الضعفاء:

ذَكَر أبو عمر بن عبد البَرّ معنى «التدليس» فقال: «هو أن يحدِّث الرجلُ عن الرجل قد لَقِيَه، وأدرك زمانَه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما من غيره عنه، ممن ترضى حالُه أو لا ترضى، على أنَّ الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضيةً لذكره، وقد يكون لأنه استصغره.

ثم قال: واختلفوا في حديثِ الرجل عمَّن لم يَلْقَه، مثلُ مالكٍ عن سعيد بن المُسَيَّب، والثوريِّ عن إبراهيم النَّخَعي وما أشبه ذلك.

فقالت فرقةٌ: هذا تدليسٌ؛ لأنهما لو شاءا لسَمَّيا من حَدَّثهما كما فعلا في كثيرٍ ممَّا بلغهما عنهما قالوا: وسكوتُ المحدِّث عن ذكر من حَدَّثه مع علمه به دُلْسَةٌ».

قال ابنُ عبد البَرّ: فإنْ كان هذا تدليساً فما أعلَمُ أحداً من العلماء سَلِمَ منه في قديم الدهر ولا في حديثه، اللّهم إلا شُعْبَةُ بن الحَجَّاج ويحيى بن سعيد القَطَّان، فإنَّ هذين ليس يُوجَد لهما شيءٌ من هذا، لا سيّما شعبة فهو القائل: لأنْ أَزْنِي أَحَبُّ إليّ من أن أدلِّس.

وروى ابن عبد البَرّ بطريق غُنْدُر قال: سمعتُ شعبةَ يقول: التدليسُ في الحديث أشَدُّ من الزِّنىٰ، ولأن أسقط من السَّماء إلى الأرض أحَبُّ إليّ من أن أدلِّس. (التمهيد: ١/ ١٥ ـ ١٦).

وقال ابنُ الجَوْزي: أقبَحُ مِن هذا حالُ المدلِّسين الذين يَرْوُون عن كَذَّابٍ وضعيفٍ لا يُحْتَجُّ به، فيغيِّرون اسمَه أو كنيتَه، أو نسبَه، أو يُسقِطون اسمَه من الإسناد، أو يُسَمُّونه، ولا يَنسِبونه مثل أن يكون في الإسناد (عمر بن صبح) وهو ممَّن يضع الحديثَ فيرويه الراويُ ويقول: عن عُمَرَ ولا يَنسِبه، ولا يدرىٰ مَن عمر، وقد دلَّسوا (محمدَ بن سعيد) الكذَّاب، وكان قتل على الزندقة على وجوهٍ كثيرةٍ ليخفى. (الموضوعات: ١/ ٥٢).

قال أبو الحسن بن القَطَّان: «بقية (ابن الوليد) يدلِّس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إنْ صَحَّ فمُفْسِدٌ عدالتِه».

قال الذهبيُّ: «نعم، والله صَحَّ هذا عنه أنه يفعله، وصَحَّ عن الوليد بن مسلم، بل عن جماعةٍ كبارٍ فِعْلَه، وهذه بَلِيَّةٌ منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهادٍ وما جوَّزوا على ذلك الشخص الذي يُسقِطون ذكره بالتدليس أنه تعمَّد الكذبَ هذا: مثل ما يعتذر به عنهم» انتهى.

وقال ابنُ حِبَّان: سمع من شعبة ومالكٍ وغيرِهما أحاديثَ مستقيمةً، ثم سمع من أقوامٍ كذَّابين عن شعبةَ ومالكٍ، فروى عن

الثِّقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).

وقد قال عنه ابنُ المبارك: «بقيةُ صَدوقُ اللِّسان، ولكنه يأخذ عمَّن أَقْبَلَ وأَدْبَرَ» (مقدّمة مسلم).

وأمَّا التدليسُ عن الثقات فهو ليس قَدْحاً في الرواية؛ لأنَّ الراوي أحياناً يَنْشِط فيَسْرِد الحديثَ بإسناده كاملاً، وأحياناً يتكاسَلُ فيحذف بعضَ شيوخه.

٢١ ـ تضعيفُ الراوي من أجل قبوله التلقين:

لأنَّ (التلقين) ينشأُ من الاختلال في الضَّبْط، فمن اخْتَلَّ ضبطُه فهو مردودُ الرواية، وإلى هذا يُشير قولُ يحيى بن سعيد القَطَّان لمَّا سُئل عن ترك روايته عن عبد الرحمن بن حَرْمَلَة، فقال: «لو شئتُ أن ألقِّنه لفعلتُ»، فقال له عليُّ بن المَدِيني: كان يُلَقَّن؟ قال: نعم» (شرح علل الترمذي: ١/ ١١٦).

يُعْرَف (التلقينُ) بمقارنة روايتِه بما حَدَّث في السابق. قال سفيان: «حَدَّثنا يزيدُ بن أبي زِيَاد بمَكَّة، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، عن البَرَاء بن عازبٍ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ افْتَتَحَ الصَّلاةَ فرَفَعَ يَدَيْهِ.

قال سفيانُ: فلمَّا قَدِمْتُ الكوفةَ سمعتُه يحدِّث به فيقول فيه: «ثم لا يَعُوْدُ» فظننتُ أنهم لَقَّنوه. (الكفاية: ص: ١٤٩).

ويُعْرَف (التلقين) بوَضْعِ حديثٍ له عن شيخٍ فلانٍ.

قال الآجُرِّي: سمعتُ أبا داود يقول: «عطاء بن عَجْلان بَصْرِيٌّ يقال له: (عطاء العطَّار) ليس بشيءٍ، قال أبو معاوية: «وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له: قُلْ حَدَّثَنا محمد بن حازِم فقال: ثنا

محمد بن حازم، فقلتُ: يا عَدُوَّ الله أنا محمد بن حازم ما حَدَّثْتُك بشيءٍ» (الكفاية: ص: ١٤٩).

قال أبو الأسود: «إذا سَرَّك أن تكذب صاحبك فَلَقِّنْه». وقال يحيى بن سعيد: كان الشيخُ إذا لقَّنْتَه قَبِلَ فذاك بلاءٌ وإذا ثبت على شيءٍ واحدٍ فذاك ليس به بأسٌ». (الكفاية: ص: ١٤٩).

وقال الحُمَيْدِيُّ: «ومن قَبِلَ (التلقينَ) تُرِكَ حديثُه الذي لُقِّنَ فيه، وأُخِذَ عنه ما أتقن حفظَه، إذا علم ذلك (التلقين) حادثاً في حفظه لا يُعْرَف به قديماً. وأمَّا من عُرِفَ به قديماً في جميع حديثه، فلا يُؤمَن أن يكون ما حفظه مما لقِّن» (الكفاية: ص: ١٤٩).

وأمَّا إذا كان اعتمادُه على الأصلِ المحفوظِ لديه فلا يَضُرُّه كثرةُ السَّهْو والتلقين؛ لأنه حينئذ لا يحدِّث من حفظه.

تَضْعِيْفُ ثِقَةٍ:

أي: تضعيفُ راوٍ ثقةٍ.

تَطْرِيْقُ الْحَدِيْثِ:

أي: جَمْعُ طُرُق الحديث وأسانيدِه، وجمع ألفاظ الرواة لمَتْنِه.

قال الإمام عليُّ بن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خطؤُه» (علوم الحديث: ٩١).

ومنه لمَّا وَصَف الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ كتابَه بالصحيح قال أبو زُرْعه الرَّازي: «هذا يطرِّق لأهل البِدَع علينا» أي: يجعل لهم على أهل السُّنَّة طريقاً بحيث إذا لم يجدوا حديثاً في «كتاب مسلم» قالوا: ليس الحديثُ صحيحاً، ورُدَّ هذا بأنَّ مسلماً يريد وَصْفَ كتابه بالصحة لا حصرَ الصحيح فيه (انظر «توضيح الأفكار» ١/ ٥١ ـ ٥٢).

تَعَارُضُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

انظر «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

تَعَارُضُ الرِّوَايَاتِ:

التعارُضُ هو اقتضاء كلٍّ من دليلَين عَدَمَ مقتضى الآخر. والتعارض الحقيقي بين الروايات الصحيحة لا يُتَصَوَّر وجودُه في الأحكام الشرعية؛ لأنّ التناقُضَ محالٌ من الشارع، وأمَّا التعارُضُ الظاهريُّ فيُمكِن وقوعُه، وهو في الحقيقة ليس بتعارُضٍ؛ لأنه يمكن جَمْعُه، وهو ما يُسَمَّى عند المحدِّثين بـ (مختلف الحديث)، وقد صَنَّف فيه الإمامُ الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ولكنه لم يَسْتَوْفِ، ثم ابنُ قتيبة وغيرهما. انظر لفظ (مختلف الحديث) في حرف الميم.

فإذا وقع التعارُضُ في الظاهر بين الرِّوايات يمكن دفعُه بإحدى الطُّرق التالية:

١ ـ الجمع بين المتعارضين؛ بأن يحمل أحدُهما على المُطْلَق، والآخر على المُقَيَّد.

٢ ـ فإذا تعذَّر الجمعُ يلجأ إلى النسخ إذا عُرِف المتقدِّمُ منهما والمتأخِّرُ، فيُعتبر الأوَّلُ منسوخاً، والآخرُ ناسخاً.

٣ ـ فإذا تعذَّر النسخُ يُرجَّحُ بينهما بالمرجحات المعتبرة، فيُعتبر الراجحُ محفوظاً، والمرجوحُ شاذّاً.

٤ ـ فإذا تعذَّر الترجيحُ بينهما يتوقَّف عن العمل، وينتقل إلى ما دونهما من الأدلة.

ومن العلماء من يرى التخييرَ بينهما، ولكن إذا صحب التخيير بينهما دليلٌ فينتقل إلى ما قبله وهو الترجيحُ.

وأمَّا التناقضُ الحقيقيُّ بين الروايات الصحيحة فأنكر العلماءُ وقوعَه (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٠٠).

قال السيوطيُّ: «وكان ابنُ خُزَيْمَة مِن أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال: لا أعرفُ حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأُأَلِّفَ بينهما (تدريب الراوي: ٢/ ١٩٦).

تَعَدُّدُ رِوَايَاتِ المَتْنِ:

كَثِيراً ما تَمُرُّ بالقارىء عبارَةُ: «وفي روايَةٍ أُخْرَى كذا» فهل هذا داخلٌ في مُخْتلفِ الحَدِيثِ؟

والجوابُ أنَّهُما علمان مُخْتَلِفان وذلك من وجوه:

قد تَتَعَدَّدُ الرِّواياتُ لَفْظاً دُون اختلافٍ في المعنى، فهذا من التَعَدُّدِ وليس من مُخْتلف الحدِيثِ.

ـ تَعَدُّدُ الرِّواياتِ لا علاقةَ له بسُوءِ فهمِ الحديثِ مثلُ مُخْتَلِف الحَدِيثِ، إلَّا إذا روى الراوي الحديثَ بالمعنى ولم يكن عالماً بالمعاني.

ـ تَعَدُّدُ الرِّواياتِ يكونُ في الحديث نفسِه، أمَّا مُخْتلفُ الحَدِيثِ فمع آيَةٍ أوْ حديثٍ آخر، أو مع العلمِ أو العَقْلِ.

أسْبابُهُ:

ما هو سَبَبُ تَعَدُّدِ الرِّوَاياتِ في مَتْنِ الحَدِيْثِ الوَاحِدِ؟

فلها أسْبابٌ كَثِيرةٌ، ولكنَّها تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْن رَئيسَيْن هما:

القِسْمُ الأوَّلُ: التَّعَدُّدُ الصَّادِرُ عن الرَّسُولِ ﷺ، وهذا أقْسامٌ أهَمُّها:

ـ اتِّفاقُ المعنى وتَعَدُّدُ اللَّفْظِ؛ لأنَّهُ ﷺ يَذْكُرُ المعنى كُلَّما وَجَدَ

حاجَةً لذلك بأيِّ لَفْظ يُفِيدُ المعنَى، مِثْلُ «يا أَيُّهَا النَّاسُ إنَّ مِنكُم مُنفِّرينَ فأيُّكُم أمَّ النَّاسَ فلْيُوجِزْ فإنَّ مِنْ ورَائِه الكبيرَ والضَّعيفَ وذا الْحَاجَةِ». (أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، برقم: ٤٦٦).

وحديثُ «مَنْ أمَّ قَوْماً فلْيُخفِّف فإنَّ فيهم الكبير وإنَّ فيهم المريضَ وإنَّ فيهمْ الضَّعيفَ وإنَّ فيهم ذا الحَاجَةِ، إذا صلَّى أحَدُكُم وَحْدَهُ فلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاء» (أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، برقم: ٤٦٨).

فقد قِيلا في مُنَاسَبَتَيْن، والمعنى واحدٌ.

ـ قيامُ النَّبيِّ ﷺ بالعَمَلِ بأكْثَر مِنْ طَريقةٍ، مِثْلُ «تَوَضَّأَ النَّبيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً» (أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، برقم: ١٥٧).

وحديثُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. (أخرجه البخاري في كتاب الوضوء برقم: ١٥٨).

ولكنَّ أكْثَرَ فِعْلِهِ ﷺ ثلاثاً، فهذا دليلٌ على جوازِ المَرَّةِ والمَرَّتَيْن، واستحبابُ الثَّلاثَةِ.

القِسْمُ الثَّاني: التَّعَدُّدُ الصَّادِرُ عن الرُّوَاةِ، وهذا أيضاً أقْسامٌ، أهَمُّها:

ـ الرِّوَايَةُ بالمَعْنَى، مِثْلُ حَدِيث «إنَّما الأعْمالُ بِالنِّيَّاتِ» (أخرجه البخاري في مستهلِّ صحيحه)، فإنَّ له رواياتٍ، منها «العَمَلُ بِالنِّيَّةِ» (أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب من هاجر...، برقم: ٥٠٧٠).

ـ حكايةُ الفِعْلِ، فإذا وَصَفَ عَدَدٌ من الصَّحابةِ رضي اللهُ عنهم صلاةَ النَّبيِّ ﷺ، فَهَلْ يُمْكِنُ أنْ تَتَّحِدَ عِباراتُهُم؟ هذا غَيْرُ مُمْكِن.

ـ جَمْعُ الرَّاوي بين حَديثَيْن، أوْ اختصارُ الحديثِ، أوْ التَّقديمُ

والتأخيرُ في الكلماتِ، وغير ذلك من الأسباب. (المنهج الحديث في علوم الحديث: ص: ١٣٤ ـ ١٣٥، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

التَّعْدِيْلُ:

هو تزكيةُ الرُّواة والثَّناء عليهم. انظر «الجَرْحُ والتَعْدِيْلُ» في حرف الجيم.

التَّعْدِيْلُ المُبْهَمُ:

توثيق الراوي بدون ذِكر أسباب عدالته. انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

التَّعْدِيْلُ الْمُفَسَّرُ:

توثيق الراوي مع ذِكر أسباب عدالته. انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم.

تَعْرِفُ وتُنْكِرُ:

ويقال أيضاً «يُعْرَفُ ويُنْكَرُ» يعني: أنه يأتي مَرَّةً بالأحاديث المعروفة ومَرَّةً بالأحاديثِ المُنْكَرة يتفرَّد بروايتها ما لا يُعْرَف عن غيره، فأحاديثُه في مثل هذه الحالةِ تحتاج إلى عرضٍ وموازنةٍ بأحاديث الثقات المعروفين.

وهي عبارةُ جَرْح في التَّحقيق، تتَّصِلُ بحديثِ الرَّاوي لا بشخصه، والمعنى: تارةً هكذا وتارةً هكذا، يأتي بالحديث مرَّةً على الوَجْهِ، ومَرَّةً على غيرِ ذلك، أي: لم يكن يُتْقِنُ حديثَه.

ولذا كان النَّاقدُ رُبَّما قالها في الرَّاوي، وقَرَنَها بالتَّعبيرِ بالحَرَكَةِ إشارةً إلى عَدَمِ استقرار حالِ الرَّاوي وثَباتِه فيما يُؤدِّيه.

كما قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: سألتُ يحيى بنَ سعيدٍ (يعني القطَّانَ)

عن (الرَّبيعِ بن حَبيبٍ)؟ فقال: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» وقال بيدِه. (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٤٥٧).

قلتُ: وهو قد روى عن الرَّبيعِ هذا، وهو صَدوقٌ جَيِّدُ الحديثِ.

وكما قال ابنُ أبي حاتم الرَّازيُّ في (الحُسَين بن زَيْدِ بن عليٍّ الهاشميِّ): قلتُ: لأبي: ما تقولُ فيه؟ فحرَّكَ يده وقَلَبَها، يَعني تَعرِفُ وتُنْكِرُ. (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٥٣).

وفَسَّرَ القولَ فيه ابنُ عَديٍّ فقال: «أرجو أنَّه لا بأسَ به، إلَّا أنِّي وَجَدْتُ في بعضِ حديثِه النُّكْرةَ». (الكامل: ٣/ ٢١٨).

وكذلك قال ابنُ أبي حاتم في (زَيد بن عَوْفٍ القُطَعيِّ) الملقَّب بـ (فَهْدٍ): قيل لأبي: ما تقولُ فيه؟ فقال: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» وحَرَّكَ يدَه. (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٥٧٠).

قلتُ: وقد وَجَدْتُ هذا اللَّفْظَ وقَعَ في كلامِ يحيى القطَّانِ، وعبد الرَّحمن بن مَهديٍّ، والبُخاريِّ وأبي حاتم الرَّازي وغيرهم، وليس بالكثيرِ، وقيل في رُواةٍ دَرَجاتُهم مُتفاوِتَةٌ في اللِّينِ والضَّعفِ، وفيهمِ مَنِ الرَّاجحُ قَبولُه، وفيهم مَن الرَّاجِحُ ضَعْفُه، لذا فهي عبارةُ تَليينٍ مُجْمَلَةٌ في قَدْرِ اللِّينِ في الرَّاوي، فتُحَرَّرُ فيمن قيلت فيه بحَسَبِ دلالةِ سائرِ أقوالِ النُّقَّادِ في الرَّاوي، أو بتأمُّل حديثِه وروايتِه.

وهذه العبارةُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبي والعراقي، ومن المرتبة السادسة عند السَّخَاوي والسِّنْدي والسُّيوطي.

حكمها:

حديثُ أهل هاتين المرتبتين يَصْلُح للاعتبار فقط، لاعتبار هذه

الصيغة بصلاحية المُتَّصِف بها لذلك، وعدم منافاتها لها («فتح المغيث»: ٢/ ١٢٥).

نكتةٌ:

لقد كان عند المحدِّثين استعمالُ هذه العبارة «تَعْرِف وتُنْكِر» أكثر من عبارة «يُعْرَف ويُنْكَر» ولعلَّ سببَ في ذلك؛ لأنَّها وَرَدتْ في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ «قومٌ يَسْتَنُّونَ بغير سُنَّتي، ويَهْتدُونَ بغير هَدْيي، تَعْرِفُ منهم وتُنْكِرُ». (أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة المسلمين...، برقم: ١٨٤٧).

تَعْرِيْفُ عُلُومِ الْحَدِيْثِ:

هو معرفةُ القواعد التي يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة حال الراوي والمَرْوِيّ. وقسم أبو شَامَة (المتوفى سنة ٦٦٥ هـ) علومَ الحديث إلى ثلاثة:

١ ـ حِفْظ متونها، ومعرفة غريبها، وفِقْهها.

٢ ـ حِفْظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها مِن سقيمها.

٣ ـ جَمْعه، وكتابته، وسَماعه، وتطريقه، وطلب العُلُوّ فيه، والرحلة إلى البلدان.

وقال الحازِمِيُّ: «اعلَمْ أنَّ علوم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تَقْرُب من مئة نوعٍ، وكلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقلٌّ، لو أنفق الطالبُ فيه عُمُرَه ما أدرك نهايتَه)».

وبعلوم الحديث تمَّ حفظُ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، كما أنَّ هذا العلم يُجَنِّبُ العَالِمَ خطر الوعيد الشديد من قوله ﷺ: «من حَدَّثَ عَنِّي حديثاً يرى أنه كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذبين»،

ومن قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ».

وفائدةُ هذا العلم أنه يُنَمِّي قدرةً في العالم تمنعه من قبول الخُرَافات والبِدَع التي وضعها الكذَّابون والدَّجَّالون والمنحرفون عن طريق الصحابة والتابعين ومن تَبِعَهم بإحسانٍ، والتي انتشرت في الأمة باسم الدين (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص: ١٠٢).

التَّعْلِيْقُ:

انظر «المُعَلَّقُ» في حرف الميم.

التَّعْلِيْقُ في الخَطِّ:

هو خَلْطُ الحروف التي ينبغي تَفْرِقَتُها، وإذهابُ أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطَمْسُ ما ينبغي إظهارُ بَياضه (فتح المغيث: ٢/ ١٥١).

تَعْلِيْقُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُعَلَّقُ» في حرف الميم.

تَعْلِيْقَاتُ البُخَارِيِّ:

انظر «مُعَلَّقاتُ البُخَارِيِّ» في حرف الميم.

التَّعْلِيْلُ:

أي: التمريضُ. انظر المُعَلّ» في حرف الميم.

التَّعَنُّتُ:

المقصودُ به: التشدُّدُ في الجرح، والإفراطُ فيه لأدنى سببٍ.

ومن الأئمَّة المشهورين بذلك: أبو حاتم الرَّازي، والنَّسَائي ويحيى بن سعيد القَطَّان، وأبو الحسن بن القَطَّان وابن حِبَّان وغيرهم.

حكم جرح المتعنِّتين:

قال الحافظ الذهبيُّ: «اعْلَمْ ـ هَدَاك الله ـ أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن مَعِين وأبي حاتم الرَّازي.

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرُّواة كمالكٍ وشُعْبَة.

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل كابن عُيَيْنة والشافعي.

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ منهم مُتعنِّتٌ في الجرح مُتَثَبِّتٌ في التعديل، يَغْمِزُ الراويَ بالغلطتين والثلاث ويليِّن بذلك حديثَه، فهذا إذا وَثَّق شخصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْكَ، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً فانظرْ: هل وافقه غيرُه على تضعيفه؟ فإنْ وافقه، ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ، وإن وَثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَل تَجْريحُه إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يوضِّح سببَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْنِ أقرب، وابنُ معين وأبو حاتم والجُوْزَجَاني متعنِّتون.

٢ ـ وقسمٌ في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة وابن عَدِيّ: معتدلون منصفون». (ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٧١ ـ ١٧٢).

تَغَيَّرَ بآخِرِه:

بمَدِّ الهمزة، وكسر الخاء والرَّاء: وقد قُرِئَ بوجهين آخرين أيضاً، وهما: (تغيَّر بآخِرَة): بمَدّ الهمزة، وكسر الخاء، وفتح الراء، وبعدها تاء مربوطة. و(تغيَّر بأخرَة): بفتح الهمزة والخاء والراء، وبعدها تاء مربوطة.

والمعنى واحدٌ؛ أي: اختلط بأخرَة، وهي و: (سيِّء الحفظ) في مرتبةٍ واحدةٍ؛ وذلك لأنّ سوء الحفظ إمّا أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو الشاذُّ على رأي بعض أهل الحديث، وإمَّا أن يكون طارئاً على الراوي، إمّا لكِبَره، أو لذَهَابِ بَصَرِه، أو لاحتراق كُتبه، أو عَدَمِها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساءَ، فهو المختلط. (شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، ومن الخامسة عند الحافظ الذهبيِّ، والعراقي، وابن حجر، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي، والله أعلم.

يقول المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني رحمه الله تعالى: «ربّما يَجْرَحون الراوي الثقة بقولهم: «تَغيَّر بأَخَرَةٍ»، أو «اخْتَلَطَ» وهذا ليس بجرحٍ ما لم يَكْثُر منه ذلك، قال الذهبيُّ في «الميزان» (٣/ ٢٥٥) في ترجمة (هِشَام بن عُرْوَة)، بعد توثيقه: «لا عبرةَ بما قاله أبو الحسن ابن القَطَّان من أنَّه اختلط وتغيَّر. نعَم الرجلُ تغيَّر قليلاً، ولم يَبْقَ حفظهُ كهو في حال شبابه، فنسي بعضَ محفوظه أو وَهِمَ فكان ماذا؟ أهو معصومٌ من النِّسْيان؟ ومثلُ هذا يقع لمالكٍ ولشُعْبَة ولوَكِيْعٍ ولكبار الثقات» وإذا كَثُر منه الاختلاطُ فما رواه أصحابُه القدماء عنه فهو

حُجَّةٌ، وما رواه المتأخِّرون من أصحابه لا يُحْتَجّ به إلاَّ إذا عُلِمَ بالتاريخ أنَّ سماعه منه كان قبل الاختلاط. (من «قواعد في علوم الحديث» بتصرفٍ واختصارٍ، ص: ٤٣١).

تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ:

انظر «تَغَيَّر بآخِرِه».

التَّفْرِيْقُ:

يَستعمل المحدِّثون هذه الكلمة (أي: التفريق) في عَدِّ الواحدِ اثنين فأكثر.

المثال على ذلك:

محمد بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مَعْبَد بن عبَّاس الهاشمي، ذكرهما البخاريُّ في «التاريخ الكبير» على أنهما رجلان.

والصواب أنهما واحدٌ. استفتح به الخطيبُ كتابه «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»، وهو موضوعُ كتابه.

ومثالٌ آخر ذكره الخطيبُ أيضاً فقال: «أبو بكر محمد بن الحسن ابن زياد المقري النَّقَّاش».

هو: (محمد بن أبي سعيد الموصلي).

وقال: هو: (محمد بن سند).

فهذه ثلاثة أسماء لشخصٍ واحدٍ وهو: النَّقَّاش، محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند مولىٰ أبي دُجَانَة.

ويقابل التفريقُ الجمعَ: وهو في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً. انظر:

(الجمع) في حرف الجيم. (انظر «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق» ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ويُقابِل «التفريقُ» الجمعَ، وهو في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً (انظر تعريفه في بابه).

تَقَارَبَا في اللَّفْظِ:

يُطْلَق على الحديث الذي تَقَارَبَ لفظُه واتَّحد معناه.

التَّقْرِيْرُ:

لغةً: يقال: قَرَّرْتُ عنده الخبرَ حتى استقرَّ: ثبت بعد أن حَقَّقْتُه له. وقرَّر المسألةَ أو الرأيَ: وَضَّحَه وحقَّقه.

واصطلاحاً: هو أحدُ أنواع «الحديث المرفوع» إلى النبي ﷺ، فما نُسِبَ إليه إمَّا أن يكون مِن قوله، أو فعله، أو تقريره؛ لأن تقريرَ الرسول للفعل مع القدرة على إنكاره دليلٌ على إباحته.

و(التقرير) قد يحصل بالسُّكوت التَّامِّ وهو الغالبُ الكثيرُ.

وقد يحصل بالاستبشار كما في حديث مُجزِّز المُدْلِجي. «بأنَّ أقدام أسامة وأبيه زيد يُشْبِه بَعْضُها بعضاً».

وقد يكون بالقول كقوله: أَصَبْتَ السُّنَّة.

وقد يكون باستحسانه ورِضَاه.

أو بأيّ سببٍ آخر يحصل منه المقصودُ.

ومن العلماء من يرى: أنه ﷺ إذا أَفْصَحَ، أو أَبَانَ إقرارَه عليه، خَرَج مِن كونه سُنَّةً تقريريةً إلى السُّنَّة القولية أو الفعلية، فهذا خطأٌ في الفهم.

أنقُلُ هنا ما كَتَبه الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة عن «التقرير» في آخر

تعليقاته على «الموقظة» نظراً لما جاء فيه بعضُ الفوائد القيِّمة التي تخلو منها عامةً كتبُ مصطلح الحديث أو علومه. يقول ـ رحمه الله تعالى ـ:

ورأيتُ هنا أن أُنبِّهَ لِمَا قد شاع عند بعض العلماء، ووَقَع لبعض كبار العلماء المعاصرين: أنَّ (السنَّة التقريرية) هي ما سَكَت عنه النبيُّ ﷺ سكوتاً، فإذا أفصَحَ أو أبانَ إقرارَه عليه بالقول أو بالفعل، لم يَبْقَ من السنة التقريرية، بل صارَ من السُّنَّة القولية أو الفعلية، وهذا خطأٌ في العلم، وكَبْوَةٌ في الفهم، ولذا رأيتُ كَشْفَه في هذه التَّتِمَّة بالشواهد الحديثية الصريحة، وبأقوال العلماء المحدِّثين والأصوليِّين والفقهاء، فأقول وبالله التوفيق:

معنى (التقرير) منه ﷺ: هو أن يَصْدُرَ فعلٌ أو قولٌ من إنسانٍ في حضرة النبيِّ ﷺ ومجلسِهِ الشريف، أو يُخْبَرَ به، فيَعْلَمُه الرسولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، ويُقِرَّ الفاعلَ أو القائلَ أو الناقلَ على ذلك، بمعنى: أنه ﷺ لا يَنْهَاهُ ولا يُنكِرُ عليه، ولا يُشِيْرُ له إلى أنه خلافُ الأولى.

فأقلُّ ما يَتحقَّقُ به التقريرُ أو الإقرارُ من النبيِّ ﷺ ـ بعدَ علمه بما كان ـ السُّكوتُ منه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، إذ لا يَسْكُتُ رسولُ الله على باطلٍ، ولا يُمالِئُ أحداً خالَفَ شَرْعَ الله في تصرُّفه أو قوله.

وليس معنى (التقرير) أو (الإقرار): السُّكوتَ التامَّ لا غيرُ منه ﷺ، كما هو مشتهرٌ عند بعض العلماء وكما فَهِمَه أحدُ الشيوخ الأجلَّة، ورأى: أنَّ فعلَ الغير أو قولَه، إذا لَحِقَه أو صَحِبَه استرواحٌ من النبيِّ ﷺ بالقول، خَرَجَ عن كَوْنِه إقراراً إلى كونه قولاً وإنشاءً من الرسول ﷺ.

وهذا غيرُ سديدٍ، فإنَّ عِمادَ الإقرار هو الرِّضَا والموافقةُ على ما

صَدَر من غيره بالسكوتِ منه، أو بالثَّناء والاستبشار. أمَّا الإنشاءُ فهو غيرُه، وهو أن يَبتدىء الرسولُ ﷺ ببيان الشيء من تِلْقاء نفسِه، فيُصرِّحَ بجوازه أو يُشِيرَ إليه.

أمَّا إذا صَحِبَ أو لَحِقَ صُدورَ ذاك القولِ أو الفعلِ من القائم به: استبشارٌ من النبيِّ ﷺ، أو تبسُّمٌ، أو إقرارٌ قوليٌّ بمثل قولِه: (صَدَقَ سلمانُ)، وقولِه: (أَصَبْتَ السُّنَّة)، وقولِه في حديث دَابَّةِ البحر ـ العَنْبَر ـ: (هَلْ معكم من لَحْمِه شيءٌ فتُطعِمُونا)؟ وقوله: (وما أَدْرَاكَ أنَّها رُقْيَةٌ؟ خُذُوْها ـ أي الغَنَم ـ واضرِبوا لي معكم بسَهْمٍ)، وقوله: (لقد حَكَمْتَ بحكم الله من فَوْقِ سَبْعَةِ أرْقِعَة) أي سماواتٍ.

إذا صَحِبَه هذا كان مِن أقوى الإقرارِ وأوضحِه في الدلالة على جواز ذلك القول أو الفعل، كما ذكره علماءُ أصول الفقه في مبحث (التقرير) من كتبهم، وعلماءُ مصطلح الحديث في كتبهم، وتقدَّم في قولُ العلامة علي القاري: «سواءٌ قرَّرَهُ صَرِيحاً، أو حُكماً بأن سَكَتَ عليه».

وقال العلاَّمةُ الشَّوكاني الفقيه الأصولي المحدِّث في كتابه «إرشاد الفحول» (ص: ٣٩) في آخر مبحث (التقرير): «وإذا وَقَع من النبي ﷺ الاستبشارُ بفعلٍ أو قولٍ، فهو أقوى في الدلالةِ على الجواز». انتهى.

وقال من الأصوليين المتأخِّرين المعاصرين العلاَّمة الشيخ محمد الخضري في كتابه «أصول الفقه» (ص: ٢٣٧): «تقريرُ الرسول للفعل مع القُدْرَةِ على إنكاره دليلُ إباحتِه، ويَنسَخُ ما سَبَقَه ممَّا يَدُلُّ على تحريم الفعل أو يُخصِّصُه؛ لأنه لو لم يُعْتَبر كذلك، لكان سكوتُ الرسولِ عن الإنكار تأخيراً للبيان عن وقت الحاجة، وهو مُحالٌ، فإنْ رُئِيَ النبيُّ ﷺ مستبشِراً من الفعل، كان ذلك أَدَلَّ على إباحته».

انتهى. ثم ساق دليلاً على ذلك استبشارَ الرسول الله ﷺ بحُكم مُجَزِّزٍ المُدْلِجيّ بأنَّ أقدامَ أسامة من أقدام أبيه زَيْد.

ومنهم: العلاَّمة الفقيه الأصولي الحُجَّة الشيخ أحمد إبراهيم، في كتابه «علم أصول الفقه» (ص: ١٧) قال: ومن أمثلة «التقرير»: كلُّ ما أقرَّه ولم يُنْكِره رسولُ الله ﷺ، ممَّا رآه أو سَمِعَه من عملِ أصحابِه بحضرته أو في غَيْبَته، وقد يَظهَرُ منه ﷺ ما يَدُلُّ على استحسانه ورِضاه به.

ومن أمثلة ذلك: أنَّه لمَّا أرسل معاذاً إلى اليمن قاضياً، قال له: بم تقضي؟ فقال: بكتاب الله، قال: فإن لم تَجِدْ؟ فقال: بسُنَّة رسول الله، قال: فإن لم تَجِدْ؟ فقال: أجتهدُ رأيي، فقال النبيُّ ﷺ: الحمدُ لله الذي وفَّق رسولَ رسولِه لِمَا يُرضي اللهَ ورسولَه». انتهى.

ومنهم: العلاَّمة الفقيه الأصولي الشيخ عبد الوهَّاب خَلاَّف، في كتابه «علم أصول الفقه» (ص: ٣٦). قال: «والسُّنَنُ التقريرية: هي ما أقرَّه الرسولُ مما صَدَر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بسُكوتِهِ وعَدَمِ إنكاره، أو بموافقتِه وإظهارِ استحسانِه، فيُعتَبَرُ ـ القولُ أو الفعلُ ـ بهذا الإقرار والموافقةِ صادراً عن الرسول ﷺ نفسِه.

مثلُ ما رُوي أنَّ صحابِيَّيْنْ خَرَجا في سفر، فحَضَرَتْهما الصَّلاةُ، ولم يجدا ماءً، فتيمَّما وصَلَّيا، ثم وَجَدا الماءَ في الوقت، فأعاد أحدُهما ولم يُعِدِ الآخَرُ، فلمَّا قَصَّا أمْرَهما على الرسول أَقَرَّ كلاً منهما على ما فَعَل، فقال للذي لم يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّة وأجزأَتْكَ صلاتُك، وقال للذي أعاد: لكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْن». انتهى.

ومنهم: العلاَّمة الفقيهُ الأصوليُّ الضليعُ الشيخ محمد أبو زهرة، في كتابه «أصول الفقه» (ص: ١٠٠)، قال: «والسُّنَّةُ التقريريَّةُ هي أن

يَرَى النبيُّ ﷺ فعلاً، أو يَسمع قولاً، فيُقِرَّه، فقد يقعُ من أصحابه في حضرتِه أقوالٌ وأفعالٌ فلا يُنكِرها، فيُعَدُّ ذلك إقراراً لها.

ومن ذلك إقرارُه ﷺ لمن تَيَمَّمَ من الصحابة للصلاة، إذ لم يجدوا الماءَ، ثم وجدوه بعدَ الصلاة، وإقرارُه لعليٍّ رضي الله عنه في بعض أقضيته، وإقرارُه لمن أكلوا حِمَارَ الوَحْش، وهكذا كثيرٌ من المسائل التي كانت تقع من الصحابة، في حضرته أو غيبته ويُقِرُّها، فإنَّ إقرارَها بيانُ شَرْعِيَّتِها». انتهى.

وقال الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢١١ ـ ٢١٢) في كتاب الصوم في (باب من أقسَم على أخيه ليُفطِر في التطوُّع)، عند حديثِ سَلْمان وأبي الدَّرْداء، وقولِ الرسول فيه: صَدَق سلمان: «وفي هذا الحديث في رواية ابن سعد: فقال النبيُّ ﷺ: لقد أُشْبِعَ سلمانُ عِلْماً، وقَرَّره النبيُّ ﷺ على ذلك».

وقال الحافظُ ابن حجر أيضاً في «فتح الباري» (٤/ ٢٥ ـ ٢٦) في كتاب جزاء الصَّيْد، في (باب إذا صادَ الحلالُ فأَهدَى للمُحرِم الصَّيْدَ أكَلَه)، عند حديث أبي قَتَادة الذي فيه اصطيادُه حِمارَ وَحْشٍ، إذ لم يكن هو مُحرِماً، وإطعامُه منه للصحابة وهم مُحرِمون، ثم قولُ الرسول لهم ـ وهو مُحرِم ـ بعد أن وصلوا إليه وسألوه عنه: هل معكم منه شيءٌ؟ فقال قتادة: «فناوَلْتُه العَضُدَ، فأكَلَها حتى تعرَّقَها وهو مُحرِمٌ».

قال الحافظُ ابن حجر هنا: «وفي حديث أبي قتادة من الفوائد: الاستيهابُ من الأصدقاء، وقبولُ الهدية من الصديق. وقال عياض: عندي أن النبي ﷺ طَلَب من أبي قَتَادة ذلك، تطييباً لقلبِ من أكل منه، بياناً للجوازِ بالقولِ إذْ قال لهم: كُلُوا، وبالفعلِ إذْ أكلَ هو منه، لإزالة الشبهة التي حَصَلَتْ لهم». انتهى.

وروى البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب البيوع (٤/ ٢٩٩) في (باب التجارة في البحر): «عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه ذَكَر رجلاً في بني إسرائيل خرج في البحر فقَضَى حاجَتَه. . وساق الحديث». انتهى.

وهو حديثُ الرجل الإسرائيلي الذي خَرَجَ يَستقرِضُ من رجلٍ في بلدةٍ أخرى على البحر: ألفَ دينار لموعدٍ معيَّنٍ، فطَلَب منه صاحبُ المال شهيداً يَشهَدُ عليه وكفيلاً يَكْفُلُه، فقال له المُستقرِضُ: كفى بالله شهيداً، وكفى بالله كفيلاً، فقال: صَدَقْتَ وأعطاه الألفَ دينارٍ، ثم لمَّا حانَ الموعدُ خَرَج بالمال لوفائِهِ فلم يَجِدْ مَرْكَباً يُسافِرُ به في البحر إلى صاحب المال، فنَقَر خَشَبةً وأدخَلَ فيها الألفَ دينار مع صحيفةٍ. . . ، وأَوْلَجَها في البحر رجاءَ أن تَصِلَ إلى الرجل المُقرِضِ في حينها فوَصَلَتْ. . .

قال الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٣٠٠) عند شرح هذا الحديث: «ووَجْهُ تعلُّقِ هذا الحديث بالترجمة ظاهرٌ، من جهةِ أنَّ شَرْعَ من قَبْلَنا شَرْعٌ لنا إذا لم يَرِدْ في شرعنا ما يَنسخُه، ولا سِيَّما إذا ذكره ﷺ مُقَرراً له، أو في سياقِ الثناءِ على فاعله، أو ما أشبَهَ ذلك». انتهى.

وهذا الحديثُ رواه البخاري بتمامهِ في كتاب الكفالة (٤/ ٤٦٩) في (باب الكفالة في القَرْضِ والدُّيون. . .) قال الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٤٧٢) «ووَجْهُ الدلالة من الحديث على الكفالة: تَحَدُّثُ النبيِّ ﷺ بذلك، وتقريرُهُ له. وإنما ذَكَر ذلك ليُتَأَسَّى فيه، وإلا لم يكن لذكره فائدةٌ». انتهى.

وقال الإمامُ ابن القيِّم في «زاد المعاد» (٢/ ٣٨٠) بعد ذِكْرِهِ سَرِيَّةَ

الخَبَط، التي جاء فيها أنَّ البحر قَذَف للصحابة بدابَّةِ العَنْبَر، التي أكلوا منها حتى سَمِنُوا، ثم لمَّا قَدِمُوا على رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك، فقال لهم: «هو رِزْقٌ أخرجه الله لكم، فهل معكم من لَحْمِهِ شيءٌ فَتُطْعِمُونا؟ قال جابرٌ: فأَرسَلْنا إلى رسول الله ﷺ منه فأَكَله»، قال ابنُ القيِّم: «وفي هذه الواقعة من الفقه: دليلٌ على جواز الاجتهاد في الوقائع في حياة النبيِّ ﷺ، وإقرارهُ على ذلك». انتهى.

قال الإمام أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي رحمه الله تعالى، في كتاب «الجَدَل» له (ص: ٥): «وتزيدُ السُّنَّة على الكتاب بقسمين يختصان بها دون الكتاب: الفعل، والإقرار على الفعل.

ففعلُ النبيِّ ﷺ يجوزُ أن يَدُلَّ على ما يُقتَدَى به فيه، من إيجابٍ وندبٍ وإباحةٍ، لمساواته لنا في التكليفِ والدخولِ تحت المرسوم والمحدود، فأمَّا فعلُ الله تعالى فخارجٌ عن هذا القبيل، لعَدَمِ دخوله تحت مرسومِ غيرِهِ، فهو حاكمٌ غيرُ محكومٍ عليه.

وإقرارُ النبيِّ ﷺ على القول والفعل، يَدُلُّ على جوازهما؛ لأنه بُعِثَ مُبيِّناً ومُؤدِّياً ومُعرِّفاً وجوهَ المصالح والمفاسد، فلا يجوز عليه الإقرارُ على ما هو قبيحٌ في الشرع.

وإقرارُ الله تعالى على ما يَعلمُ قُبْحَه لا يَدُلُّ على التشريع؛ لأنه إنما أَقَرَّ، بتأخير المؤاخذة والإمهالِ عن المعاجلة. وذلك إقرارٌ لا يُوجِبُ أن يكون ما العاصي عليه: شرعاً ولا جائزاً، مع أنه أَقَرَّ مع النهي على ألسِنَةِ الرُّسل. فالرسل سُفراء عنه في إنكار المفاسد والنهي عنها، والحثّ على المصالح المأمور بها». انتهى.

التَّقْرِيْرُ الحُكْمِيُّ:

كإخبار الصحابي غير المعروف برواية الإسرائيليات بما لا مجالَ

للاجتهاد فيه، مثل إخباره عن الأحوال الماضية، كأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفِتَن وأهوال يوم القيامة، أو عن ترتيب ثوابٍ مخصوصٍ، أو عقابٍ مخصوصٍ علىٰ فعلٍ، فإنه لا سبيلَ إليه إلاّ السَّماع عن النبيّ صلىٰ الله عليه وسلم ـ. (انظر «معجم المصطلحات الحديثية»ص: ٢٨).

التَّقْرِيْرُ الصَّرِيْحُ:

هو كأنْ يقول الصحابيُّ أو غيرُه: فعل فلانٌ، أو أحدٌ بحضرة النبيّ ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره. انظر «التقرير».

التَّقْرِيْرُ الفِعْلِيُّ الحُكْمِيُّ:

هو أن يخبر الصحابيّ بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبيِّ ﷺ؛ لأنَ الظَّاهر اطِّلاعه علىٰ ذلك، ونزول الوحي به، أو يقولون: من السُّنّة كذا؛ لأن الظَّاهر أنَّ السُّنّة سنة رسول الله ﷺ، وقيل: إنه يُحْتَمل سنة الصحابة، وسنة الخلفاء الراشدين، فإنّ السُّنّة تُطْلَق عليها. (انظر: معجم المصطلحات الحديثية: ص: ٢٨ ـ ٢٩).

تَقْطِيْعُ الْحَدِيْثِ:

هو تجزئةُ مَتْنِ الحديث وتفريقه في الأبواب لغرض الاستدلال، وقد فَعله الإمامُ مالكٌ والبخاريُّ وغيرُهما. قال ابنُ الصلاح: «ولا يخلو من كراهيةٍ» (علوم الحديث: ص: ٢١٧).

انظر «اختصار الحديث». في حرف الألف.

التَّقْمِيْشُ:

هو في اللغة: جَمْعُ الشيء من هاهنا وهاهنا (انظر «لسان العرب»).

والمرادُ به: كتابةُ العلم عن كلِّ أحدٍ، سواء كان له أهلاً أو لا.

قال أبو حاتم الرَّازي: «إذا كتبتَ فقَمِّشْ، وإذا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ» (انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/ ٣٣٠).

وذلك يعني: اكْتُبْ كلَّ ما تسمعه دون تمييز، ولكن ميِّز المقبولَ من غيره إذا أردتَ التحديثَ.

أخرج الخطيبُ بسنده إلى الوليد بن أبان الكَرَابيسي قال: «قلتُ ليزيد بن هارون: يا أبا خالد، هذه المَشْيَخَة الضعفاء الذين تحدِّث عنهم! قال: أدركتُ الناسَ يكتبون عن كلِّ أحدٍ، فإذا وقعت المناظرةُ خصَّلوا». (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/ ٣٢٩).

قال الدكتورُ الفاضل أحمد محمّد نور سَيْف تعليقاً على قول يزيد بن هارون: «فقد ميَّز يزيد بن هارون بين ثلاثَ حالاتٍ:

الأولى: في حال السَّماع والأخذ.

والثانية: في حال الإملاء والتحديث.

والثالثة: في حال المناظرة. ويندرج تحتها الاحتجاجُ والتصنيفُ.

وهو يقول: أدرك مَن قبله من المحدِّثين وهم يتساهلون في الحالة الأولى والثانية؛ لأنّها لغرض الجمع والتحصيل. أمّا الحالة الثالثة، فهو يرى أنّ المحدِّث لا يَسَعَهُ فيها إلاَّ البحثُ والتنقيبُ ومعرفةُ المقبول من المردود..

وغالب المحدِّثين ينهجون المنهجَ الذي ذكره يزيدُ بن هارون، فيتساهلون في الأخذ والتحديث والإملاء، ويتشدَّدون في التصنيف

والمناظرة والاحتجاج». (من أدب المحدِّثين في التربية والتعليم: ص: ٩١ ـ ٩٢).

التَّقْيِيْدُ:

تقييد نحو: «حَدَّثَنا» و«أَخْبَرَنا» بعبارة (قراءة عليه).

تَقْيِيْدُ الْحَدِيْثِ:

أي: كتابتُه وروايتُه.

تُكُلِّمَ فِيْهِ لأَجْلِ الْوَقْفِ:

المرادُ بـ «الوَقْف» هنا القرآنُ، أي تُكُلِّم فيه لأجل القرآن، فلا يقول: هو مخلوقٌ، ولا ليس بمخلوقٍ (انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: ١٢/ ٤٢٠).

انظر «تُكُلِّمَ فيه لمسألة اللَّفْظ».

أي أنه اعتقد اعتقادَ (القَدَرِيَّة) النُّفَاة، وهو أنَّ أفعال العباد وإنْ كان الله يعلمها، غير أنَّها تقع بغير إرادته، وقُدْرَته، وخلقه، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

تُكُلِّمَ فِيْهِ لِمَسْأَلَةِ اللَّفْظِ:

المرادُ باللَّفْظ: هو قولُ: إنَّ القرآن كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، ولفظُ العبد به مخلوقٌ، أي تلاوتُه للقرآن واللَّفْظُ به مخلوقٌ. (مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٢/ ٤٢٠).

انظر «مسألة اللَّفْظِ» في حرف الميم.

تَكَلَّمُوْا فِيْهِ:

أي: ضَعَّفُوه، من ألفاظ الجرحِ، وهي من المرتبة الخامسة

عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسادسة عند: السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حكمها:

يُعتبر بحديث من اتّصَفَ بها؛ لإشعار هـٰذه الصيغة بصلاحية المُتّصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. (انظر: «فتح المغيث»: ٢/ ١٢٥).

تَلْخِيْصُ الْمُتَشَابِهِ:

انظر «المُتَشَابِهُ» في حرف الميم.

التَّلْقِيْنُ:

في اللغة: هو «التفهيم».

وفي اصطلاح المحدِّثين: وهو نوعٌ من الاختلاط، ينشأ من الاختلال في الضَّبْط، فمن اخْتَلَّ ضَبْطُه فهو مردودُ الرواية.

قال الإمام ابن حَزْم: «من صَحَّ أنه قبل التلقينَ ولو مرّةً سقط حديثُه كلُّه؛ لأنه لم يتفقَّه في دين الله عزَّ وجلَّ، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «نَضَّر اللهُ امْرَءاً سَمِع مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَه حَتَّى بَلَّغه غَيْرَه»، فإنما أمر رسولُ الله ﷺ بقوله تبليغ الحافظ».

و(التلقينُ) هو أن يقول القائل: «حَدَّثك فلانٌ بكذا، ويُسَمِّي له ما شاء من غير أن يسمعه منه، **فيقول: «نَعَم»**.

فهذا لا يخلو من أحد أمرين: **إمّا أن يكون فاسقاً يحدِّث بما لم يسمع**، أو يكون من الغفلة بحيث **يكون ذاهلَ العقل، مدخولَ الذِّهْن**، ومثل هذا لا يُلْتَفت له؛ لأنه ليس مِن **ذَوِي الألباب»**. **(انظر: «الإحكام** في أصول الأحكام ١٥/ ١٥٩).

ويُعْرَف (التلقين) بمقارنة روايته بما حَدَّث في السابق.

قال سفيان: حدَّثنا يزيد بن زياد بمكَّة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البَرَاء بن عازِبٍ قال: «رأيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ افْتَتَح الصَّلاةَ فَرَفَع يَدَيْه».

قال سفيان: «فلمَّا قدمتُ الكوفةَ سمعتُه يحدِّث به فيقول فيه: ثمَّ لا يَعُود؛ فظننتُ أنهم لقَّنوه» (الكفاية: ص:١٤٩).

ويُعْرَف (التلقينُ) بوضع حديثٍ له عن شيخِ فلانٍ.

قال الآجُرِّيُّ: سمعتُ أبا داود يقول: «عطاء بن عَجْلان بَصْرِيٌّ، يقال له: عطاء العطَّار، ليس بشيءٍ، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له: قُلْ: حدَّثنا محمّدُ بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عَدُوَّ الله! أنا محمد بن خازم، ما حدَّثتُك بشيءٍ» (الكفاية: ١٤٩).

قال أبو الأسود: «إذا سَرَّك أن تَكْذِب صاحبُك فلقِّنه».

وقال يحيى بن سعيد: «إنَّ الشيخ إذا لقَّنْتَه قَبِلَ، فذاك بلاءٌ، وإذا ثبت على شيءٍ واحدٍ، فذاك ليس به بأسٌ». (الكفاية: ص١٤٩).

وقال الحُمَيْدِيُّ: «ومن قَبِلَ التلقينَ تُرِكَ حديثُه الذي لُقِّن فيه، وأُخِذ عنه ما أتقن حفظَه، إذا علم ذلك التلقينَ حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً، وأمّا من عرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقِّن» (الكفاية: ص: ١٤٩).

وأمَّا إذا كان اعتمادُه على الأصل المحفوظ لديه، فلا يَضُرُّه كثرة السَّهْوِ والتلقين؛ لأنه حينئذ لا يحدِّث من حفظه (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص:١٠٦).

تم:

رمزٌ للإمام الترمذي في كتاب الشمائل، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

تَمَتَّنَ بِأَخَرَةٍ.

وهو عكسُ مَن اخْتَلَطَ بآخِرَةٍ.

مثاله:

مثالُ ذلك ما قاله الحافظُ ابن رجب الحنبلي في «شرح عِلَل الترمذي» (٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩):

«هَمَّام بن يحيى العَوذي أحد الثقات المشهورين، قال عبد الله ـ وهو ابن الإمام أحمد بن حنبل ـ: وقال أبي: (ومن سمع من همام بآخرة فهو أجود؛ لأن همام كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب فقلَّ ما يخطئ».

قال أستاذنا الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعليقاً علىٰ هذا القول: «حديثه بآخرة أَصَحُّ مما سمع منه قديماً، فهو عكس من اختلط بآخرة، قد تمتَّن بآخرة، احتج به الجماعة» («لمحات موجزة في أصول الحديث» ص: ٥٣).

التَّمْرِيْضُ:

في اللغة: التوهينُ والتضعيفُ.

وفي الاصطلاح: هو أن يُمَدَّ خَطٌّ، أوَّله كالصَّاد هكذا: (صـ) على الكلام الذي صَحَّ وروده من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً ومعنىً، أو ضعيفٌ أو ناقصٌ، مثل أن يكون غير جائزٍ من حيث العربية، أو يكون شاذّاً عند أهلها يأباه أكثرُهم، أو مُصَحَّفاً، أو ينقص

من جملة الكلام جملةً أو أكثر، وما أشبه ذلك.

ولا يُلْزَق هذا الخَطُّ بالكلمة المُعَلَّم عليها كيلا يُظَنّ ضَرْباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، كُتبت كذلك ليفرِّق بين ما صحَّ مُطْلَقاً من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صَحَّ من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيحُ، وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعار بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيه بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعلَّ غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر به بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرّضاً لِمَا وقع فيه غيرُ واحدٍ من المتجاسرين الذين غيَّروا وظهر الصوابُ فيما أنكروه والفسادُ فيما أصلحوه. (علوم الحديث: ١٧٤ـ١٧٥).

التَّمْرِيْضُ في الرِّوَايَةِ:

صيغة في رواية الحديث كقولك: «يُرْوَى عنه» و«رُوِيَ عنه»، و«بَلَغَنا» و«وَرَدَ عنه»، و«جاءَ عنه»، و«يُذْكَرُ عن فُلَانٍ» و«ذَكَرَ عنه» ونحو ذلك.

التَّمْيِيْزُ:

وهو إنْ فهم الخطابَ ورَدَّ الجوابَ كان مُميِّزاً صحيح السَّماع، وإن لم يَبْلُغ خمساً، وإلَّا فلا، وإن كان ابن خمسٍ فأكثر، ولا يلزم مِنْ عقلٍ محمودٍ المجَّةَ في هذا السِّنِّ أنَّ تمييز غيره مثل تمييزه؛ بل قد ينقص عنه، وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسِنُّه أقَلُّ من ذلك، ولا يلزم مِنْ عَقْلِ المجَّة عقلُ غيرِها ممَّا يسمعه.

وقال القَسْطَلَّاني: «ما اختاره ابنُ الصَّلاح هو التحقيقُ والمذهبُ الصحيحُ». (تدريب الراوي: ١/ ٤٥).

تُهْمَةُ الرَّاوي بالكَذِبِ أو الْوَضْعِ:

هي أن يثبت في حقِّه الكذب والوضع في حديثه العادي مع النّاس، ولم يثبت كذبه علىٰ النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ.

التَّوَاتُرُ:

انظر «المُتَوَاتِر». في حرف الميم.

تَوَارِيْخُ الرُّوَاةِ:

«انظر تَارِيْخُ الرُّوَاةِ».

التَّوَارِيْخُ والْوَفَيَاتُ:

انظر «تَاريخ الرُّوَاةِ».

تَوَارِيْخُ المُتُوْنِ:

علمٌ يُعْرَف به أوَّلُ ما كان كذا، وما كان قبل وبعد، وما آخر الأمرين، وما يكون بذكر السَّنة والشهر وغير ذلك.

التَّوَاطُؤُ والتَّوَافُقُ:

هو أن يتفق قومٌ علىٰ اختراع شيءٍ مُعَيَّنٍ بعد المشاورة والتقرير بأن لا يقول أحدٌ خِلاف صاحبه، والتوافُقُ: هو حصولُ هٰذا الاختراع من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق، سواء كان ذلك عن سَهْوٍ أو غلطٍ أو عن قصدٍ. (انظر: «معجم المصطلحات الحديثية» ص: ٣٠).

التَّوْثِيْقُ:

لغةً: مصدر (وَثَّق الشيءَ توثيقاً، فهو مُوَثِّق) و(وَثَّقْتُ فلاناً، أي: إذا قلتُ: إنه ثِقَةٌ).

واصطلاحاً: هو التعديلُ، أي الحكمُ على الرُّوَاة بأنهم ثقاتٌ عدولٌ وصادقون.

تَوْثِيْقُ ضَعِيْفٍ:

أي توثيقُ راوٍ ضعيفٍ.

التَّوْثِيْقُ والتَّجْرِيْحُ في الرَّاوِي الوَاحِدِ مِن الْعَالِمِ الْوَاحِدِ:

كثيراً ما تجدُ الاختلافَ عن ابن مَعِيْن وغيرِه من أئمَّة النقد في حقِّ راوٍ وهو قد يكون لتغيير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال

مثال ذلك:

ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤٤) في ترجَمة (بكر بن خُنَيْس الكوفي العابد): «قال ابنُ معين: ليس بشيءٍ، وقال مَرَّةً: ضعيفٌ، وقال مَرَّةً: شيخٌ صالحٌ لا بأسَ به».

وسَبَبُ الاختلاف في هذه العباراتِ ـ والله أعلم ـ أنه يَحكُمُ على الراوي بحسب ما يقع له من حديثِه في حينه، وبحسب سَبْره لِمَا رُوي من طريقه، فإذا كان مَرْضِيّاً قال فيه: شيخٌ صالحٌ لا بأسَ به، وإذا كان واهياً أو مُنكِراً قال: ليس بشيءٍ، وإذا كان مخالفاً لِمَا رواه الثقاتُ ـ مثلاً ـ قال: ضعيفٌ. والله أعلم. (انظر حاشية «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ص: ٢٦٢).

❐ ❐ ❐

حـــــرف الثَّـــــاء

الثَّاءُ الْمُثَلَّثَةُ:

حرف الثَّاء الذي فوقه ثلاث نقاطٍ.

الثَّابِتُ:

صفةٌ للحديث يَشْمَلُ الصحيحَ. انظر «إسناده ثابتٌ». في حرف الألف.

الثَّبَتُ:

بتحريك الباء، وهو ما يُثْبِت فيه المحدِّثُ مسموعَه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحُجَّة عند الشخص لسَماعه وسماع غيره (فتح المغيث: ١/ ٣٣٧).

انظر «البَرْنَامج». في حرف الباء.

ثَبْتٌ:

قال الحافظُ السَّخَاوي: «ثَبْتٌ: بسكون الموحَّدة: الثابت القلب، واللِّسان، والكتاب، والحُجَّة» (فتح المغيث: ١/ ٣٣٧).

وهي من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والنَّووي، ومن الثانية عند: الحافظ الذهبي والعراقي، ومن الثالثة عند: ابن حجر والسيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حكمها:

يُحتَجُّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثَبْتٌ ثَبْتٌ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل، عند الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن المرتبة الثالثة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثَبْتٌ حَافِظٌ:

هي من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن المرتبة الثالثة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثَبْتٌ حُجَّةٌ:

هي من ألفاظ المرتبة الأولىٰ من مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي والعراقي، ومن المرتبة الثالثة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتّصفَ بها.

ثُبُوتُ السَّمْعِ:

أي: ثبوت سَماع الرَّاوي من شيخِه.

الثِّقَاتُ والضُّعَفَاءُ:

لغةً: الثقةُ في اللغة: المُؤْتَمَنُ، والضعيفُ ضِدَّ القويِّ، ويكون حِسِّياً ومعنوياً.

واصطلاحاً: الثقةُ: هو العَدْلُ الضابطُ.

والضعيف: هو اسمٌ عامٌ يَشْمَلُ من فيه طَعْنٌ في ضبطه أو عدالتِه.

أهمية معرفة هذا العلم:

إنه يُنتِج من الأبحاث التي قام بها العلماءُ لمعرفة صفة كلِّ راوٍ من رواة الحديث، ثم ما رأوه مناسباً له مِن مراتب الجرح والتعديل.

مِن هنا نَبَّه العلماءُ على أهمية هذا النوع، وأنه كما قال ابنُ الصَّلاح: «من أَجَلِّ نوعٍ وأفخمه، فإنه المِرْقاةُ إلى معرفة صِحَّة الحديث وسقمه» (علوم الحديث: ص: ٣٨٧).

وقد لقي هذا العلمُ عنايةَ أئمَّة الحديث في القديم والحديث، فصنَّفوا فيه التآليفَ الكثيرةَ، وتكلَّموا فيها على الرواة ممَّا شاهدوه من أحوالهم، أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة العلم.

وتنقسم التصانيفُ في هذا العلم إلى ثلاثة أقسامٍ: ما أُفْرِد في الثقات، وما أُفْرِد في الضعفاء، وما جُمِع فيه بين الثقات والضعفاء.

أمَّا المؤلَّفات في الثقات: فأشهرها:

١ ـ **كتاب الثقات**: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة: ٣٥٤ هـ)، ذكر فيه مَن هو ثقةٌ بما يشمل اصطلاحُه

الخاصُّ الذي ذهب إليه إلى أنَّ الراوي إذا خلا من أن يكون مجروحاً أو فوقه في السَّند مجروحٌ أو دُونه مجروحٌ ولم يَرْوِ مُنْكَراً؛ فإنه يُقْبَل حديثُه، لذلك فإنه يوثِّق الراويَ المجهولَ إذا روى عن ثقةٍ وكان الراوي عنه ثقةً، ولم يَرْوِ مُنْكَراً. ولا يخفى أنه لا يلزم ممّا ذكره أن يكون الراوي ثقةً، فما أكثرَ الضعفاء الذين يروون عن الثقات، وما أكثرَ الثقات الذين يروون عن الضعفاء، لذلك وُصِف ابنُ حِبَّان بالتساهلُ في تصحيح الأحاديث وفي تعديل الرواة، في هذه النقطةِ وهي تعديلُ المجهولين، وإن كان متعنِّتاً في الجرح من جهةٍ أخرى لأدنى سببٍ يلوح له («منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٠٤ ـ ١٠٥).

٢ ـ **الثِّقات**: للإمام أحمد بن عبد الله العِجْلِيُّ (المتوفى سنة: ٢٦١ هـ) في مجلَّدٍ متوسِّطِ الحجم، لكنه غيرُ مرتَّبٍ، فرتَّبه الإمام السُّبْكي وسَمَّاه «ترتيب الثقات».

٣ ـ **كتاب تذكرة الحفَّاظ**: للإمام الحافظ شمس الدين محمد الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، تَرْجَم فيه لكلِّ من بَلَغ مرتبة توصف بالحافظ، وقال في مقدمته:

«هذه تذكرةٌ بأسماء معدِّلي حَمَلة العلمِ النبويِّ، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف».

لكنَّه ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر في كتابه هذا، عدداً كبيراً ممَّن لقَّبهم بالحافظ، وهم لم يكونوا يَحْفَظوا عشرةَ آلاف حديثٍ فضلاً عن مئات الآلاف!

وأمَّا المؤلَّفات في الضعفاء:

فهي كثيرةٌ جداً مثل كتب «الضعفاء» للبخاريِّ، والنَّسائيِّ، والعُقَيْلِيِّ، وابن حِبَّان، والجُوْزَجاني، والأزْدِي، وغيرِهم، ممَّن

كانوا المَرْجِعَ والعمدةَ في هذا الفنِّ، ومن أهمِّ هذه المؤلَّفاتِ:

١ ـ **الكامل في الضعفاء**: للحافظ الإمام أبي أحمد عبد الله ابن عَديّ (المتوفى سنة ٣٦٥)، جَمَع فيه كلَّ من تُكُلِّم فيه، ولو لم يكن الكلامُ مؤثِّراً، لكنه على كلِّ حالٍ جمودٌ وتشديدٌ.

٢ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للإمام الذَّهبي، اعتمد فيه على كتاب «الكامل»، فسار على منهجه في إيراد كلِّ من تُكُلِّمَ فيه.

لكنَّه تَعَقَّب ابنَ عَدِيّ، وشَنَّع عليه في مواطن كثيرة؛ لأنه أَورد في كامله من الثقات الحفَّاظ ما لا يُناسِب الكتابَ.

ملاحظة:

ينبغي أن تتنبَّه إلى أنَّ ذِكْر الراوي في كتاب «الكامل» أو «الميزان» لا يستلزم أن يكون ضعيفاً. وقد أوهم بعضُ الناس غير هذا حيث قال في يزيد بن خَصِيْفة: «ذكره الذَّهبي في الميزان، ومعلومٌ أنه يذكر فيه من تُكُلِّم فيه»، فأوهم بهذا أن كلَّ المذكورين في «الميزان» ضعفاء، مع أنَّ الذهبي نَبَّه في مقدمة الكتاب وفي خاتمته، ثم في مواطنَ كثيرةٍ من الكتاب على ما ذكرناه، فالقول بعد ذلك أنه يذكر فيه من تكلِّم فيه هذا القول على إطلاقه تعميةٌ وتلبيسٌ لا يليقان بالبحث المُنصِف.

٣ ـ **المغني في الضعفاء**: للإمام الذهبي أيضاً، جَمَع فيه من تُكُلِّم فيهم من الرواة على سبيل الاختصار الشديد، فاجتزأ في الكلام على كلِّ راوٍ بجملةٍ يسيرةٍ، لَخَّص فيها أبحاثاً طويلةً، ويَسَّر على القارىء البحثَ، مع تفرُّده بفوائدَ ليستْ في غيره.

٤ ـ **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، أورد فيه من رجال كتاب «الميزان» من لم يذكرهم في كتابيه «تهذيب التهذيب»،

و«تقريب التهذيب» وهو يذكر كلامَ الذهبيِّ في «الميزان» أولاً، ثم يتكلَّم بما عنده تأييداً للذهبي، أو نقداً له، أو استدراكاً عليه.

وأمَّا الكتب التي تجمع الثقاتِ والضعفاءَ:

فهي كتبٌ كثيرةٌ وفي غايةٍ من الأهمية، منها:

١ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام سيِّد النُّقَّاد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧)، وهو كتابٌ جليلٌ في هذا الشأن، اعتمد فيه مصنِّفُه على أئمة العلم ولا سيَّما الإمام الكبير والده، رحمهما الله.

٢ ـ **الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسيّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ)، اقتصر فيه على رجال الكتب السِّتَّة فقط. وكان السَّابقُ لهذا الاقتصار، فحذا العلماءُ من بعده حَذْوَه، واستدركوا عليه أشياءَ في كتابه.

٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال**: للإمام الحافظ الحُجَّة أبي الحَجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢) رحمه الله، هَذَّب كتابَ «الكمال» السابق، واستدرك عليه ما فاته، واستوفى البحثَ فيه في كلِّ راوٍ، فجاء كتاباً حافلاً لم يُصَنَّفْ مثله.

٤ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر، لَخَّص فيه «تهذيبَ الكمال»، وأضاف إليه فوائدَ زادها على الكتاب الأصل فبلغ ثُلُثَ حَجْمِه.

٥ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أيضاً، لَخَّص فيه «تهذيبَ التهذيب»، وأتى فيه بنتائج البحث في كلِّ راوٍ بكلمةٍ واحدةٍ، واستعمل الرُّموز المصطلحة للكتب التي تروي له، فرَمَزَ للبخاري:

خ، ولمسلمٍ: م، ولأبي داود: د، وللترمذي: ت، وللنَّسائي: س، ولابن ماجَهْ: ق، وللسِّتَّة: ع، ولأصحاب السُّنَن، أي ما عدا البخاري ومسلماً: عه.

مثل: «خ م د ت ق أحمد بن سعيد بن صخر الدَّارمي، أبو جعفر السَّرَخْسِي ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة. مات سنة ثلاث وخمسين».

فالرُّموز تعني أنَّ هذا الراوي روى له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، وابنُ ماجَهْ القَزْويني. وقوله: «الدَّارمي»: نسبة إلى القبيلة التي ينتمي إليها. والسَّرَخْسِي: نسبة إلى البلد التي عاش فيها. وقوله: من الحادية عشرة، أي ممَّن مات بعد المئتين. فتكون وفاته سنة مئتين وثلاث وخمسين. والكتاب بهذه المثابة في غاية الأهمية لطالب الحديث. (من كتاب «منهج النقد في علوم الحديث» بتصرُّفٍ وزيادةٍ، ص: ١٣٠ ـ ١٣٢).

الثِّقَةُ:

لغةً: مصدر (وَثِقَ به، يَثِقُ وِثاقَةً وثِقَةً) أي: ائتمنه.

واصطلاحاً: هو مَنْ جَمَع بين العَدَالة وتَمَام الضَّبْطِ والإتقانِ.

قال الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى: «تُشْتَرط العدالةُ في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثقةُ بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ فهو حافظٌ» (الموقظة: ص: ٦٧).

وقال أيضاً: «اليَقِظُ الثقة المتوسِّط المعرفة والطلب، هو الذي يُطْلَق عليه أنه ثقةٌ، وهم جُمهورُ رجال «الصحيحين» فتابِعيُّهم، إذا انفرد بالمَتْن خُرِّج حديثُه ذلك في «الصحاح» (الموقظة: ص: ٧٧).

قال الحافظ البِقَاعي: «الثقة من جَمَع الوصفين: العدالةَ والضَّبْطَ، ومن نزل عن التمام إلى أوَّل درجات النقصان، قيل فيه:

صدوقٌ، أو لا بأسَ به، ونحوُ ذلك، ولا يقال فيه: ثقةٌ، إلا مع الإرداف بما يُزِيل اللَّبْسَ». (انظر حاشية «الموقظة» ص: ٦٧ ـ ٦٨).

قولُهم: (ثِقَةٌ)، ويُشْبِهُها: (مُتْقِنٌ)، و(ثَبْتٌ):

هذه اللَّفْظَةُ إذا صَدَرَتْ من ناقدٍ عارفٍ، فإنها تَعني أنَّ الموصوف بها صحيحُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه ويُحتَجُّ به في الانفراد والاجتماع.

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيّ في (حُصَيْن بن عبد الرَّحمن السُّلَمِي): «ثقةٌ»، فقال ابنُ أبي حاتِمٍ: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «إي، والله!». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٩٣).

لكنَّهم إذا اختلَفوا فلاحِظْ أنَّ لفظَ (ثقة) يُمكِن أن يُجامِع اللِّينَ اليَسيرَ الَّذي لا يُضَعَّفُ به الرَّاوي، وإنَّما قد يَنزِلُ بحديثِه إلى مَرْتَبَة الحَسَنِ، كقولِ عليِّ بن المَدِينيِّ في (أيْمَن بن نابلٍ): «كان ثقةً، وليس بالقويِّ». (سؤالات ابن أبي شيبة: النص: ١٩٥).

وقولِ يعقوبَ بن سفيانَ في (الأجْلَح بن عبد الله الكِنْديِّ): «ثقةٌ، في حديثِه لينٌ». (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٠٤).

وفي (فِراس بن يحيى): «في حديثِه لِيْنٌ، وهو ثقةٌ». (المعرفة والتاريخ: ٣/ ٩٢).

كما أنَّه قد يُجامِعُ الضَّعْفَ الَّذي يُبقي الرَّاويَ في إطارِ مَن يُعتَبَرُ بحديثِه، مثلُ قولِ يعقوبَ بن شَيْبَة في (عليِّ بن زَيْد بن جُدْعانَ): «ثِقَةٌ، صالحُ الحديثِ، وإلى اللِّينِ ما هو». (تهذيب الكمال: ٢٠/ ٤٣٨).

وإدراكُ هذا يُعين على الإجابة عن تَعارُضٍ ظاهرٍ في العباراتِ المنقولةِ عن النَّاقدِ المعيَّنِ، ويكثُرُ مثلُه عن يحيى بن مَعينٍ، حيثُ تختلفُ عنه الرِّواياتُ في شأنِ بعضِ الرُّواةِ جَرْحاً وتعديلاً، كما يُعين على الإجابةِ كذلك عن تَعارُضٍ يَقَع بين عباراتِ النُّقَّادِ في الرَّاوي

المعيَّنِ. (تحرير علوم الحديث: ١/ ٥٧٠).

ثِقَةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الأولى عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والنَّووي، ومن الثانية: عند الذَّهبي والعراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسُّيوطي، ومن الرابعة عند السَّخاوي، والسِّنْدي.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ ثَبْتٌ:

من ألفاظ التعديل. قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كرِّر في لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ ثِقَةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهي أعلىٰ من قولهم «ثقةٌ» فقط. وقد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ حَافِظٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِرَاقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ حُجَّةٌ:

من ألفاظ التعديل، وقد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ سُنِّيٌّ:

من ألفاظ التعديل في الرَّاوي، المراد أنه يعتقد اعتقادَ أهلِ السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وله باعٌ في جِدال أهل البدعة والرَّدِّ عليهم.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ ضَابِطٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتَبِعَه على ذلك العِراقيُّ، وهي عند: ابن

حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ عَدْلٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مَأْمُوْنٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّنْدي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مُتْقِنٌ:

من ألفاظ التعديل، قد جعله الحافظُ الذَّهبي ما كُرِّر فيه لفظُ التوثيق من المرتبة الأولى، وهي عند: ابن حجر والسُّيوطي من المرتبة الثانية، وعند: السَّخاوي والسِّندي من الثالثة.

حكمها:

يُحْتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

ثِقَةٌ مُتَّهَمٌ:

أي: ثقةٌ يُفْرِط في التشيُّع. فظاهرُ العبارة غيرُ مرادٍ، والاعتراض على المحدِّثين بأنهم جمعوا في الراوي الواحد بين التُّهْمَةِ والإتقانِ ساقط، فقِفْ على كلامهم بدِقَّةٍ وتتبُّعٍ، والعبارة لا ضَرَرَ منها وليستْ بجَرْحٍ قادحٍ.

مثال من وُصِفَ بذلك: (خالد بن عبد الرحمن بن بُـكَيْر السُّلَمي أبو أُميَّة البَصْري).

هو ممَّن أخرج له الجماعةُ سوى أبي داود. قال صالحُ جَزَرَة: «ثقةٌ إلا أنَّه كان مُتَّهماً». قال ابنُ سَعْد: يعني كان متشيِّعاً مُفْرِطاً.

قال الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري»: (ص: ٤٠٠) «أمَّا التشيُّعُ فقد قدمنا: أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لا يَضُرُّه، لا سيّما ولم يكن داعيةً إلى رأيه».

الثُّلاثِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ، ويكون في إسنادها ثلاثةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وأشهرها:

١ ـ الثلاثيات للبخاري، وهي إثنان وعشرون، جمعها الحافظُ ابن حجر وغيره، وشرحها غيرُ واحدٍ، وأطول أسانيده تسعة.

٢ ـ ولمسلم خارج صحيحه؛ لأنها ليستْ على شَرْطِه.

٣ ـ وللترمذي في جامعه، وهي حديثٌ واحدٌ أو إثنان، ومنهما:

حديثُ أنسٍ: «يأتي على النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فيهم على دِيْنِهِ كالقابِضِ على الجَمْر».

٤ ـ ولابن ماجه، وهي خمسةُ أحاديثٍ بسندٍ واحدٍ عن أنسٍ،

لكن من طريق جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني الكوفي، وهو ضعيفٌ عن كثير بن سليم الضَّبِّي، وهو ضعيفٌ أيضاً عن أنسٍ رضي الله عنه.

٥ ـ وللدَّارِميِّ في سننه، وهي خمسةَ عشرَ حديثاً.

٦ ـ وللشافعي في مسنده وغيره من حديثه، وهي جملة أحاديث.

٧ ـ ولأحمد في مسنده، وهي ثلاثمئة وسبعة وثلاثون حديثاً على ما في «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي»، وقيل: ثلاثمئة وثلاثة وستون، وهو ما جرى عليه الشيخُ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان النَّابُلسي السَّفَاريني (المتوفى بنابلس سنة ١٠٨٨ هـ في «نفثات الصدر المكمَّد بشرح ثلاثيات المسند»، وهو في مجلَّدٍ ضخمٍ.

٨ ـ ولعبد بن حُمَيْد في مسنده، وهي واحد وخمسون حديثاً.

٩ ـ وللطبراني في معجمه الصغير، وهي ثلاثة.

الثَّمَانِيَّاتُ:

وهي الكتب التي جُمعت فيها الأحاديثُ التي يكون في إسنادها ثمانيةُ رواةٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ.

ومن كتبها:

١ ـ تحفة المستفيد في الأحاديث الثمانية الأسانيد: للرشيد أبي الحسن يحيى بن علي بن عبد الله العطَّار.

٢ ـ وللضياء المَقْدِسي أيضاً كتابٌ في الموضوع كما ذكره العلاَّمةُ الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٠).

ثنا:

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَنا».

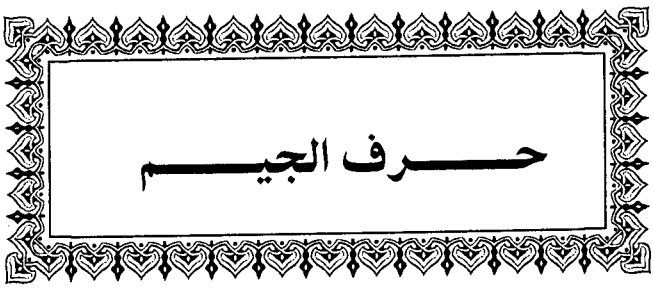
الثُّنَائِيَّاتُ:

المرادُ بها تلك الكتبُ التي جُمعت فيها الأحاديثُ، بحيث يكون في إسنادها راوِيان اثنان بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، ويُوجَد ذلك عند الإمام مالك رحمه الله تعالى في «الموطأ»، وهي أعلى ما عنده.

ثني:

رَمْزُ إلى «حَدَّثَني».





جِئْتَني بِشَيْطَانٍ:

من الأقوال النادرة في التوثيق، رُوي عن ابن مهدي أنه قال: «لمَّا قَدِمَ الثَّوريُّ البَصْرةَ قال: يا عبد الرحمن، جِئْني بإنسانٍ أُذاكِره، فأتيتُه بيحيىٰ بن سعيد القطَّان فذاكره، فلمَّا خَرَج قال: قلتُ لك: «جِئني بإنسانٍ، جِئتَني بشيطانٍ» يعني: بَهَره حِفظُه. (سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٧٧).

الجَادَّةُ:

يَسْتعمل المحدِّثون هذه الكلمةَ في الحديث الذي يُرْوَى بلفظٍ مُنْكَرٍ، فيأتي أحدٌ ويرويه بلفظٍ معروفٍ. فيقال: «جرى فيه على الجادة».

مثاله:

ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، عن عَوْن بن عُمَارة: ثنا رَوْح بن القاسم، عن عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن

شعيب، عن أبيه، عن جدِّه أن النبي ﷺ قال: «من حَلَف على يمينٍ، فرأى غيرَها خيراً منها، فَلْيَتْرُكْها، فإنَّ تَرْكَها كَفَّارتُها».

هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، عَوْن بن عُمارة ضعيفٌ جدّاً، كما قال البُوصِيْري وغيرُه إلاَّ أنه لم ينفرد.

فقد رواه الإمامُ أحمد عن أبي سعيد مولى بني هاشم: ثنا خليفة بن خيَّاط، حدَّثني عمرو بن شعيب به مثلَه. (مسند أحمد: برقم: ٢/ ١٨٥).

وكذا رواه أيضاً عن عبد الصَّمد: ثنا خليفة بن خيَّاط به، إلا أنه لم يذكر فيه لفظَ «تَرْكَها». (المسند: ٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

ورواه أيضاً أبو داود عن المُنذِر بن الوليد: ثنا عبد الله بن بَكْر، ثنا عبيد الله بن الأَخْنَس، عن عمرو بن شعيب به مثله مع زياداتٍ. (سنن أبي داود، برقم: ٣٢٧٣).

وحديث عمرو بن شعيب هذا رُوِيَ بهذا اللفظ وهو مُنْكَرٌ. وإن كان له متابعاتٌ فقد قال أبو داود: «الأحاديثُ كلُّها عن النبي ﷺ: «وليكفِّر عن يمينه» إلا فيما لا يعبأ به، ولكن رواه النَّسائي عن عمرو ابن علي، عن يحيى، عن عبيد الله بن الأَخْنَسَ، عن عمرو بن شعيب به، ولفظه: «فليكفر عن يمينِه، ولْيَأْتِ الذي هو خيرٌ». (سنن النسائي: برقم: ٣٧٨١).

وهذا اللفظُ لحديثٍ مشهورٍ رُوِيَ عن عِدَّةٍ من الصحابة غير عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، فلمَّا جاء هذا اللفظُ في حديث عمرو بن شعيب عند النَّسائي فيقال فيه: لعلَّ بعض الرواة جروا فيه على الجادة فرووا بهذا اللفظ؛ ولأن النَّسائي رَوَى فيما بعد عن إبراهيم بن محمد، ثنا يحيى به ولفظه: (لا نَذْرَ ولا يَمينَ فيما

لا تملك، ولا في معصيةٍ ولا قطيعةِ رَحِمٍ». (سنن النسائي: برقم: ٣٧٢٩).

الجَارِحُ:

الإمام الذي يبيِّن الأسبابَ المُوجِبة لتضعيف الراوي بناء على علمه ومعرفته عنه وعن أحاديثه.

الجَامِعُ:

«الجامع» في اصطلاح المحدِّثين: هو كتابُ الحديث المرتَّب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديثٌ في جميع موضوعات الدين وأبوابه. وعددُها ثمانيةُ أبوابٍ رئيسيةٍ هي: العقائد، الأحكام، السِّيَر، الآداب، التفسير، الفِتَن، أشراط الساعة، المناقب.

وكتبُ الجوامع كثيرةٌ، أشهرها هذه الثلاثة:

١ ـ **الجامع المُسْنَد الصحيح المُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ** وسُنَنِه وأيامه (المعروف بـ «صحيح البخاري»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **المُسْنَد الصحيح المختصر من السُّنَن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ** (المعروف بـ «صحيح مسلم»): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

٣ ـ **الجامعُ المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ** ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العملُ (المعروف بـ «جامع الترمذي»): للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى التِّرْمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) وقد اشتهر هذا الكتابُ بـ «السُّنَن» أيضاً، وذلك لاعتناء الإمام الترمذي بأحاديث الأحكام.

وغير هذه الكتب الثلاثة هناك بعضُ كتبٍ اشتهرت بالجوامع، وهي.

٤ ـ **جامع مَعْمَر بن راشد** (المتوفى سنة ١٥٤ هـ) رواه عبدُ الرزَّاق عنه، وطُبع في آخر مصنَّفه في الجزء العاشر (ص ٣٧٩) وينتهي بنهاية الجزء الحادي عشر ويبلغ عددُه (٢٦١٤) حديثاً وأثراً.

٥ ـ **جامع ابن وَهْب الفِهْري** (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

٦ ـ **جامع رَزِيْن بن معاوية السَّرقُسْطي** (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

نقل منه ابنُ الأثير في «جامع الأصول» في أماكن متفرقة.

وكذلك توجَد «الجوامعُ» للمتأخِّرين غير المُسْنِدين، هي العُمْدةُ في مؤلَّفاتهم لِمَا فيها من تقريب السُّنَّةِ، فيَعُمّ نفعُها، ومنها:

١ ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للحافظ ابن الأثير المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

٢ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**: لوجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمٰن بن علي الشَّيباني المعروف بابن الدَّيْبَعْ (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ)، وهو مختصر «جامع الأصول» لابن الأثير.

٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: للشيخ علاء الدين علي المُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

٤ ـ **جمعُ الفوائد من جامِع الأصول ومجمع الزوائد**: محمد بن سليمان الروداني المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

انظر «مجاميع الحديث» في حرف الميم، فيه تعريفٌ بكُتب كثيرةٍ غير ما ذكرناه هنا.

جَبَلٌ:

تُقَال هذه اللَّفْظَةُ في أعلى التعديل، وتُقَال في أسوأ التجريح، ويفرَّق بينهما بالإضافة أو الوصف.

فيقال عن كبار الكذَّابين (جَبَلٌ في الكَذِب) أو (كَذَّابٌ جَبَلٌ).

مثال من وصف بذلك ـ أسوأ التجريح ـ:

(عيسى بن مِهْران) قال الحافظ الذهبي في الميزان (٣/ ٣٢٤): «رافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ».

مثال من وصف بذلك ـ أعلى التعديل ـ:

ويقال ذلك عن الراوي الضابط المتمكِّن، ويقصدون أنه كالجبل في ثبات العلم ورُسُوخه، أو في عظم العلم وكثرته واتساعه مع الإتقان.

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٤٤٥) «بِشْر بن الحارث بن عبد الرحمن البغدادي، العابد، الزاهد، المحدِّث، الفقيه... قال الدَّارقطني: ثقةٌ زاهدٌ جَبَلٌ ليس يروي إلا حديثاً صحيحاً».

وأكثر من يستعمل هذه العبارة الدَّارَقُطْنِيُّ رحمه الله في التوثيق، ومن هؤلاء:

١ ـ محمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي مُطَيَّن (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢ ـ وأحمد بن هارون بن روح البَرْدِيجي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ). (انظر «سؤالات حمزة السهمي» ص: ٧٣).

جَبَلٌ في الكَذِبِ:

هذه العبارة من أعلى مراتب الجرح تَدُلُّ على المبالغة.

وهي من المرتبة العليا من مراتب الجرح عند الحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

قال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى معلِّقاً على هذه المرتبة:

«كقولهم في بعض كبار الكذَّابين: (جَبَلٌ في الكذب)، أو (كذَّابٌ جَبَلٌ)، ففي الميزان للذهبي (٣/ ٣٢٤): عيسى بن مِهْران: رافِضِيٌّ كذَّابٌ جبلٌ، وعلى هذا فلفظ (جبل) يقال في أعلى التعديل، ويقال في أسوأ التجريح، ويفرَّق بينهما بالإضافة أو الوصف، وكقولهم في الراوي المحترق بكثرة الكذب (جِرَاب الكذب)، ففي الميزان (٣/ ٥١٦)، في ترجَمة (محمد بن الحسن الأَهْوازي): قال أحمد بن علي الجَصَّاص: كنا نسمِّيه: جِرَاب الكذب، وفيه أيضاً (٣/ ٦٠٤)، في ترجمة (محمد بن عبد الله الحارثي): عن أبي حاتم الرازي: كان يقال له جِرَاب الكذب. روى الفلكيُّ في «الألقاب» له، قال: قيل لمحمد: إنك تُلَقَّب جِرَاب الكذب! فقال: بل أنا جُوَالِق الكذب، فإن شئتَ فاسْمَعْ أو دَعْ». (انظر حاشية «الرفع والتكميل....» ص ١٦٧).

جِرَابٌ:

بمعنى: وَضَّاعٌ يَختلِق الحديثَ.

وفيه الوصف بالمبالغة بالكَذِب، وأنه يجمع ذلك ويجوِّزه، ومن النوع الذي يتبجَّح بالكذب ولا يبالي بأحدٍ. انظر «جَبَلٌ في الكذب».

جِرَابُ الْكَذِب:

انظر «جِرَاب» و«جَبَلٌ في الكذب».

الجَرْحُ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ».

الجَرْحُ البَرِيُّ:

هو الجرحُ الصَّادرُ عن غير تعصُّبٍ، أو عداوةٍ، أو مُنافَرةٍ، أو معاصرةٍ، أو نحو ذلك.

الجَرْحُ المُبْهَمُ:

هو الذي لم يُذْكَرْ فيه سببُ الجرحِ. انظر «الجرح والتعديل».

الجَرْحُ المُفَسَّرُ:

الجَرْحُ الذي فسِّر فيه أسبابُ التجريح.

الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ:

* تعريف «الجرح والتعديل» اللغوي والاصطلاحي:

«**الجَرْحُ**» **لغةً**: معناه (الطَّعْنُ)، ويقال: جَرَح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عَثَر منه على ما تسقط به عدالتُه من كَذِبٍ، وغيره.

ويقال: جَرَح الرَّجُلُ: غَضَّ شهادتَه، والاستجراحُ: النقصانُ، والعَيْبُ، والفسادُ.

وفي خطبة عبد الملك: وَعَظْتُكم فلم تزدادوا على الموعظة إلا استجراحاً، أي: فساداً.

قال الأزهريُّ: ويُرْوَى عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديثُ واستجرحت: أي: فسدت وقَلَّ صِحَاحُها. وهو استفعل من: جرح الشاهد: إذا طعن فيه، ورَدَّ قوله.

أراد أنَّ الأحاديث كَثُرَتْ حتى أَحْوَجَتْ أهلَ العلم بها إلى جرح بعض رواتها ورد روايته.

ومن المجاز: جَرَحه بلسانه: سَبَّه، وَجَرَحُوه: إذا شَتَموه

وعابوه. (انظر «لسان العرب» مادة «جرح» ٢/ ٤٢٢ ، ٤٢٣ «أساس البلاغة» ١/ ١٣١).

واصطلاحاً: وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد سَقَط الاعتبارُ بقوله وبَطَل العملُ به، وعُرّف أيضاً بأنه: الطعن في الراوي بما يخل بعدالته أو ضبطه. (أصول الجرح والتعديل: ص: ٧).

«**التعديلُ**»: **لغةً**: يُقال العَدل من الناس: المرضي قوله، وحكمه، قال الباهِليُّ: رَجُلٌ عَدْلٌ، وعادلٌ: جائزُ الشهادة، ورَجُلٌ عَدْلٌ: رِضَاً، ومقنع في الشهادة.

وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عُدُوْلٌ، وعَدَّل الحكم: أقامه، وعَدَّل الرجل: زَكَّاه. («لسان العرب» و«مقاييس اللغة»).

واصطلاحاً: وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد اعتبر قولُهما وأُخِذَ به، وعُرِّفَ أيضاً بأنه: تزكية الراوي بأنه عَدْلٌ أو ضابطٌ.

والتعريف الثاني للجَرْح والتعديل أولى؛ لأنه بيانٌ للحقيقة، ومناسِبٌ لتفاوُتِ المراتب في الجرح وفي التعديل. (أصول الجرح والتعديل: ص: ٨).

*** مشروعية الجرح والتعديل:**

وجوِّز الجَرْحُ والتعديلُ صيانةً للشريعة، ونفياً للخطأ والكَذِب، وذبّاً عنها، وكما جاز الجَرْحُ في الشهود؛ جاز في الرواية.

وقد دَلَّ على ذلك الكتابُ، والسنَّةُ، والإجماعُ، والآثارُ عن أهل العلم.

١ ـ الكتابُ:

أمَّا الكتابُ فالآياتُ التي تأمُرُ بقَبول خَبَرِ العَدْل وشهادتِه،

وتحذر من خَبَرِ الفاسق: كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾[الطلاق: ٢].

وقولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[الحجرات: ٦].

ولا يُمكِن أن نعرف العَدْلَ من غيره إلاّ بالبحث عن أحوال الرواة، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلاّ به فهو واجبٌ، فيكون البحث عن أحوال الرواة واجباً. (انظر «شرح الألفية» للعراقي، ١٥٩/٤، و«تدريب الراوي» ٣٦٨/٢).

٢ ـ السُّنَّة:

وأمَّا السُّنّةُ فمِن أهمِّها: حديثُ ابن عبَّاس أنَّ ماعِزَ بن مالكٍ أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنّه زَنَى! فأعرضَ عنه، فأعادَ عليه مِرَاراً، فأعرض عنه، فسأل قومَه: «أمَجْنُوْنٌ هُو» فقالوا: ليس به بأسٌ. قال: «أفَعَلْتَ بِهَا؟».

قال: نعم. فأمر به أن يُرْجَم، فانطلق به فَرُجِم، ولم يَصُلِّ عليه. (أخرجه البخاري في المحاربين، ومسلم في الحدود، وأبو داود (باب رجم ماعز بن مالك) رقم ٤٤٢١ و٢٦ ـ ٢٧، واللفظ المثبت يوافق رواية أبي داود.

فقد سأل قومَه عن حاله، وقَبِلَ قولَهم فيه «ليس به بأسٌ» وغير ذلك من أحاديث. لا سيَّما ما يُفيد منها أنَّه «قد أخبر النبيُّ ﷺ بأنّ في أمّته ممَّن يجيء بعده كذَّابين، فحَذَّر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أنّ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظرُ

في أحوال المحدِّثين، والتفتيشُ عن أمور الناقلين، احتياطاً للدين، وحفظاً للشريعة من تلبيس المُلحِدين».

٣ ـ الإجماعُ:

وأمَّا الإجماعُ فقال فيه الإمامُ الخطيبُ أبو بَكْر في («الكفاية»، ص: ٣٥): «أجمعَ أهلُ العلم على: أنّه لا يُقْبَلُ إلا خبرُ العَدْلِ، كما أنه لا تُقْبَلُ إلا شهادةُ العدلِ، ولمَّا ثبت ذلك وَجَب متى لم تُعْرَف عدالةُ المُخْبِر والشاهد أن يُسْأَلَ عنهما، أو يُسْتَخْبَرَ عن أحوالهما أهلَ المعرفة بهما، إذ لا سبيلَ إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفاً في تزكيتهما، فدَلَّ على أنه لابُدَّ منه».

وقد ذكر الإمامُ النَّووي في «رياض الصالحين» وغيرُهما أنّ غِيْبَةَ الرجل حَيّاً ومَيْتاً تُباح لغرضٍ شرعيٍّ، لا يُمْكِن الوصولُ إليه إلا بها، وعددها ستة أسباب، منها جرح رواة الحديث، وإليك ما ذكره النووي رحمه الله:

الأول: التظلُّمُ؛ فيجوز للمظلوم أن يتظلَّم إلى السلطان والقاضي وغيرهما، فيقول: ظَلَمني فلانٌ بكذا.

الثاني: الاستعانةُ على تغيير المنكر، ورَدِّ العاصي إلى الصواب؛ فيقول لمن يرجو قدرتَه على إزالة المنكر: فلانٌ يعمل كذا فازْجِرْه عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصدُه التوصُّلُ إلى إزالة المُنْكَر.

الثالث: الاستفتاءُ؛ فيقول للمفتي: ظَلَمني أبي أو أخي أو فلانٌ بكذا، فهل له ذلك؟ فهذا جائزٌ للحاجة.

الرابع: تحذيرُ المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم، وذلك من وجوهٍ.

منها: جَرْحُ المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائزٌ

بإجماع المسلمين، بل واجبٌ للحاجة.

ومنها: المشاورةُ في مصاهرةِ إنسانٍ.

ومنها: إذا رأى متفقِّهاً يتردَّد إلى مبتدعٍ، أو فاسقٍ يأخذ عنه العلمَ.

ومنها: أن يكون له ولايةٌ لا يقوم بها على وجهها.

الخامس: أن يكون مجاهراً بفِسْقِه أو بدعتِه، كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المُكْس، وجباية الأموال ظلماً.

السادس: التعريفُ؛ فإذا كان الإنسانُ معروفاً بلقب ـ كالأَعْمَش، والأَعْرَج، والأَصَمّ، والأَحْوَل، وغيرِهم ـ جاز تعريفُهم بذلك، ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى. (من «رياض الصالحين» باب في بيان ما يباح من الغيبة، رقم الباب: ٢٥٦، باختصارٍ).

٤ ـ الآثارُ عن أئمَّة العلم:

أمّا الآثارُ عن أهل العلم، فأخرج العلماءُ جملةً كبيرةً منها، ليقرِّروا بذلك إجماعَ الأئمة على أنَّ الجرح والتعديل ليس غيبةً محرَّمةً، إنما هو نصيحةٌ، وقد سلك ذلك كثيرٌ من المحدِّثين بالاستشهاد بأقوال أئمة العلم، كما فَصَّل الترمذيُّ في كتاب «العلل»، ومسلمٌ في مقدِّمة صحيحة، وابنُ أبي حاتم الرَّازي في مطلع كتابه «الجرح والتعديل»، ثم الخطيب البغدادي.

لكنّ الخطيب البغدادي توسَّع في إيراد النقول من كلام أئمة العلم توسُّعاً كبيراً، فاقَ من سَبَقه، وأودع بحثَه ما لم نجده لدى السابقين، حتى صار مَنْ بعدَه يعتمد على كتابه ومروياته، وينقل منها مقتطفاتٍ من تلك الأقوال.

ونذكر فيما يأتي طائفةً منها، ممَّا لم يشتهر في المراجع، وبعضاً ممَّا اشتهر فيها:

وعن يحيى بن سعيد قال: سألتُ شعبةَ، وسفيانَ، ومالكَ بن أنسٍ، وسفيانَ بن عُيَيْنَةَ عن الرجل يُتَّهَمُ في الحديث أوْ لا يحفظه؟ قالوا: بَيِّنْ أمرَه للناس». (الكفاية: ص: ٤٢).

ومن طريق مسلم بن الحَجَّاج ثنا عمرو بن علي، ثنا عفان قال: «كنّا عند إسماعيلَ بن عُلَيَّة جلوساً، قال: فحَدَّث رجلٌ عن رجلٍ. فقلتُ: إنَّ هذا ليس بثَبْتٍ. فقال الرجلُ: اغتبتَهُ. فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت». (الكفاية: ص: ٤٣، وانظر مقدمة «صحيح مسلم» ص: ٢٠).

وقال محمَّد بن أبي خَلَف: «كنّا عند ابن عُلَيَّةَ فجاءه رجلٌ فسأله عن حديثٍ اللَّيْث بن أبي سُلَيْمٍ؟ فقال بعضُ من حَضَره: وما تصنع بلَيْث بن أبي سُلَيم؛ وهو ضعيفُ الحديث؟! لم لا تسأله عن حديث لأيوب. قال فقال: سبحان الله! أتغتاب رجلاً من العلماء؟! قال: فقال ابن عُلَيَّة: يا جاهل، نصحك، إنَّ هذا أمانة ليس بغيبة». (الكفاية: ص: ٤٣، انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٦).

وقيل لشُعْبَة بن الحَجَّاج: «يا أبا بِسْطام! كيف تركتَ علم رجال وفَضَحْتَهُم؟ فلو كَفَفْتَ! فقال: أجِّلُوني حتى أنظُرَ الليلةَ فيما بيني وبين خالقي هل يَسَعني ذلك. قال: فلمَّا كان من الغَد، خرج علينا على حُمَيِّرٍ له، فقال: قد نظرتُ فيما بيني وبين خالقي، فلا يَسَعني دون أنْ أبيِّن أمورَهم للناس، والسَّلام». (الكفاية: ص: ٤٤).

وعن أبي بَكْر بن أبي خَلَّاد قال: قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان: «أمَا تخشى أن يكونَ هؤلاء الذين تَرَكْتَ حديثَهم خُصَمَاءَك عند الله تعالى؟!».

قال: «لأنْ يكون هؤلاء خُصْمائي أحَبُّ إليَّ من أن يكونَ خَصْمي رسولُ الله ﷺ، يقول: لم حَدَّثْتَ عني حديثاً تَرى أنه كَذِبٌ». (الكفاية: ص: ٤٤).

وقال مَكِّيُ بن إبراهيم: «كان شُعْبَةُ يأتي عمرانَ بن حُدَيْرٍ يقول: يا عمران! تعالَ حتى نغتابَ ساعةً في الله عزَّ وجلَّ، يذكرون مساوىءَ أصحابِ الحديث». (الكفاية: ص: ٤٤).

وقد سبق الإمامُ الترمذيُّ الخطيبَ البغداديَّ، وقعَّد ما فصَّله الخطيبُ: قال الترمذي في عِلَل جامعه (ص ٤٣ ـ ٤٤):

«وقد وَجَدْنا غيرَ واحدٍ من الأئمة من التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم: الحسن البَصْري، وطاووس، قد تكلَّمنا في مَعْبَدِ الجُهَنِيّ، وتكلَّم سعيدُ بن جُبَيْر في طَلْق بن حَبيب، وتكلَّم إبراهيمُ النَّخَعي وعامرُ الشَّعْبي في الحارث الأَعْوَر.

وهكذا رُوِيَ عن أيّوبَ السَّخْتِياني، وعبدِ الله بن عَوْن، وسليمان التَّيْمي، وشعبة بن الحَجَّاج، وسفيان الثَّوْري، ومالك بن أنسٍ، والأوزاعي، وعبد الله بن المُبارك، ويحيى بن سعيد القَطَّان، ووَكِيْع ابن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وغيرِهم من أهل العلم: أنهم تكلَّموا في الرجال وضَعَّفوا.

فما حَمَلهم على ذلك عندنا ـ والله أعلم ـ إلّا النصيحةُ للمسلمين، لا نَظُنُّ أنهم أرادوا **الطَّعْنَ على الناس أو الغِيبةَ، إنما** أرادوا عندنا أنْ يبيِّنوا ضَعْفَ هؤلاء **لكي يُعْرَفُوا؛ لأنّ بعضاً من الذين** ضُعِّفُوا كان صاحبَ بدعةٍ، **وبعضهم كان مُتَّهَماً في الحديث،** وبعضهم كانوا أصحابَ غفلةٍ وكثرةَ خطأ. **فأراد هؤلاء الأئمّة أن يبيِّنوا** أحوالَهم شفقةً على الدين وتبييناً؛ لأنّ الشهادة في الدين أحَقُّ أن

يُـتَـثَـبَّتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال». انتهى.

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما سَبَق ذكرُه أنَّ الكلام في الجَرْح والتعديل ليس غيبةً، ولا مُحَرَّماً، بل هو واجبٌ يمليه الحِفَاظُ على سُنَّة النبي ﷺ من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

تفرُّد الأمة الإسلامية بعلم الجرح والتعديل:

ثم إنَّ هذا العلم (علم الجرح والتعديل) مما تفردَّتْ به الأمةُ الإسلاميةُ عن سائر الأمَم، وتميَّزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنُّن فيه، وقد أدَّاها إلى إبداعه: الحفاظُ على سنَّة المصطفى ﷺ من التقوُّل والدَّخيلِ، والمكافَحَةُ للدَّجَّالين والمُشَعْوِذين والخَرَّاصين، فكان هو من أكبر النتائج النافعةِ التي تولَّدَتْ عن تلك الحَمْلَةِ الضَّارَّة على السُّنَّة المطهَّرة.

*** نشأة علم الجرح والتعديل:**

نشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً، ثم نَمَا وازدادَ، وقَوِي واشتَدَّ في القرن الأول والثاني، وامتدَّ واتَّسع وبدَأ يتكامَلُ في القرن الثالث والرابع، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة، فكَثُرَتْ فيه الكتُب، وتنوَّعَتْ فيه المؤلَّفاتُ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل والجزئيات والشخصيات دراسةً خاصةً، فقارَبَ النُّضْجَ والاحتراق، وإنْ كان العلمُ ليس له غايةٌ ولا نهايةٌ.

وبهذا العِلم العظيم، والمِسْبَارِ الدقيقِ الحكيمِ، تمكَّن السَّلَفُ والخَلَفُ من كشف العِلَل في كلِّ علمٍ منقولٍ: حديثاً نبوياً، أو كلاماً عادياً، أو شعراً أو نثراً أدبياً، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً.. ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً، ونَظَّارةً صافيةً، تَعزِلُ للناظر بها الصحيحَ

عن القريحِ، وتَميزُ له الزَّيْنَ من الشَّيْن، والصِّدْقَ من المَيْنِ، وتَزِنُ له المَحامِدَ والمَثالِبَ بالقِسْطاسِ المستقيم. (لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث: للشيخ أبو غُدَّة، ص: ١٨٩).

سَبَق أنَّ ذكرنا في مشروعية الجرح والتعديل أنَّ النبي ﷺ عَدَّل وجَرَّح.

كما تكلَّم في الرجال جماعةٌ من الصحابة والتابعين فمَن بعدهم، ولكن في التابعين ـ أي بالنسبة لمن بعدهم ـ بقِلَّةٍ، لقلة الضَّعْف في متبوعهم؛ إذ أكثرهم صحابةٌ عُدُوْلٌ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرُهم ثقاتٌ.

ولا يكاد يُوجَد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة، وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحدُ بعد الواحد.

فلمَّا مضى القرن الأول، ودَخَل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعةٌ من الضعفاء الذين ضُعِّفوا غالباً من قِبَل تحمُّلِهم، وضَبْطِهم للحديث.

فتراهم يرفعون (الموقوف)، ويُرسِلون كثيراً، ولهم غَلَطٌ. (تحفة المستفيد في الجرح والتعديل: ص: ١٨).

*** المتكلِّمون في الرجال:**

فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين ـ وهو حدودُ الخمسين ومئة ـ تَكَلَّم في التوثيق والتضعيف طائفةٌ من الأئمَّة.

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القيّم «المتكلمون في الرجال» (ص: ٩٣).

«. . . . . وأمَّا المتكلِّمون في الرجال فخَلْقٌ من نجوم الهُدَى، ومَصَابيحَ الظُّلَم، المُسْتَضَاءِ بهم في دَفْع الرَّدَى، لا يَتَهَيَّأُ حَصْرُهم،

في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وهَلُمَّ جَرّاً.

سَرَد ابنُ عَدِيٍّ في مقدِّمة «كامله» (من صفحة ٨٣ إلى ٢٢٧) منهم خَلْقاً إلى زمنه.

فالصحابة الذين أوْرَدَهم:

١ ـ عُمَرُ.

٢ ـ وعليّ.

٣ ـ وابن عباس.

٤ ـ وعبد الله بن سَلاَم.

٥ ـ وعُبَادة بن الصَّامت.

٦ ـ وأَنَس.

٧ ـ وعائشة.

رضي الله عنهم.

وسَرَد من التابعين عدداً:

١ ـ كالشَّعْبي (المتوفى سنة ١٠٣هـ).

٢ ـ وابن سِيْرين (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

٣ ـ وسعيد ابن المُسَيَّب (المتوفى بعد ٩٤ هـ).

٤ ـ وسعيد بن جُبَيْر (المتوفى سنة ٩٥ هـ).

فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة تكَلَّم في التوثيق والترجيح طائفةٌ من الأئمَّة.

فقال أبو حنيفة: ما رأيتُ أكذبَ من جابر الجُعْفي.

وضَعَّف الأعمشُ (المتوفى سنة ١٤٨ هـ) جماعةً، ووَثَّق آخرين.

ونظر في الرجال شُعْبَةُ (المتوفى سنة ١٦٠ هـ) وكان متثبِّتاً لا يَكاد يروي إلا عن ثقةٍ.

وكذا كان مالك (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

وممَّن إذا قال في هذا العصرِ قُبِلَ قولُه:

١ ـ «مَعْمَر [المتوفى ١٥٣ هـ].

٢ ـ وهِشام الدَّسْتُوَائي [المتوفى سنة ١٥٤هـ].

٣ ـ والأوزاعي [المتوفى سنة ١٥٦].

٤ ـ والثَّوْري [المتوفى سنة ١٦١ هـ].

٥ ـ وابن الماجِشُوْن [المتوفى سنة ١٦٤ هـ].

٦ ـ وحَمَّاد بن سَلَمة [المتوفى سنة ١٦٧ هـ].

٤ ـ واللَّيْث بن سَعْد [المتوفى سنة ١٧٥ هـ]، وغيرُهم.

ثُمَّ سَرَد طبقاتٍ متعدّدةً ممن تكلّم في الرجال حتى وصل إلى الحافظَيْن الحُجَّتَيْن:

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان [المتوفى سنة ١٩٨].

٢ ـ وعبد الرحمن بن مَهْدي [المتوفى سنة ١٩٨].

فقال: فمن جَرَحاه لا يكادُ يَنْدَمِلُ جَرْحُه، ومن وَثَّقاه فهو المقبولُ. ومن اختَلَفا فيه ـ وذلك قليلٌ ـ اجتُهِدَ في أمره.

ثم ذَكَر بعدهم كثيراً مِن أهل العلم.

ثم صُنِّفت الكتبُ، ودُوِّنتْ في الجَرْح والتعديل والعِلَل، وبيِّن

مَنْ هو في الثِّقَة والتثبُّت كالسَّارِيةِ، ومَنْ هو في الثقة كالشابِّ الصحيح الجسم، ومَنْ هو ليِّنٌ كمن يَوْجَعُه رأسُه وهو مُتماسِكٌ يُعَدُّ من أهل العافِيَة، ومَنْ صِفَتُه كمحمومٍ يَرْجَحُ إلى السَّلامة، ومَنْ صِفَتُه كمريضٍ شَبْعَانَ من المَرَض، وآخَرُ كمَنْ سَقَطَتْ قُوَاه وأشرَفَ على التَّلَف، وهو الذي يَسْقُطُ حديثُه.

ثم ذَكَر من وُلاة الجرح والتعديل:

١ ـ يحيى بنُ مَعِين [المتوفى سنة ٢٣٣ هـ].

٢ ـ وأحمد بن حنبل [المتوفى سنة ٢٤١ هـ].

٣ ـ ومحمَّد بن سَعْد [المتوفى ٢٣٠ هـ].

٤ ـ وعلي بن المَدِيْني [ت ٢٣٤ هـ].

وغيرَهم كثير مما يطول المقام بذكرهم اكتفينا بما ذكرناه.

طبقات المتكلِّمين في الرجال:

ذكر الحافظُ الذهبيُّ في رسالته النفيسة: «ذِكر من يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢) أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجَرْح والتعديل، على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن مَعِين، وأبي حاتم الرَّازي.

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة، كمالِكٍ، وشُعْبَة.

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عُيَيْنَة، والشَّافعي.

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ منهم مُتعنِّتٌ في الجَرْح، مُتثبِّتٌ في التعديل» يَغْمِز الراوي بالغَلْطَتَيْن والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثَه.

فهذا إذا وثَّق شخصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْك، وتمسَّكْ بتوثيقه.

وإذا ضَعَّف رجلاً فانظرْ هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإنْ وافقه، ولم يوثِّقْ ذاك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ، وإنْ وَثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَل تجريحُه إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ مَعِين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يوضِّح سبَبَ ضَعْفِه، وغيرَه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْن أقرب. وابنُ مَعِين، وأبو حاتم، والجُوْزَجاني مُتعنِّتون.

ومن ثم قال الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقراء التامِّ في نقد الرجال ـ: لم يجتمع اثنانِ من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ.

٢ ـ وقسمٌ في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البَيْهَقي، مُتساهِلون.

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل وأبي زُرْعَة، وابن عَدِيّ: مُعتدِلون مُنصِفون.

أرى من اللِّزام أن أقف وقفةً هنا عند كلمة الحافظ الذهبي هذا «لم يجتمع إثنان من علماء...» والتي كَثُر فيه الخلافُ في فهمها، فقد ذكر الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ما ترجَّح لديه معناها، فيقول رحمه الله تعالى:

«لم يقع الاتفاقُ من العلماء على توثيق (ضعيفٍ) بل إذا وَثَّقه بعضُهم ضَعَّفه آخرون، كما لم يقع الاتفاقُ من العلماء على تضعيف (ثقةٍ) فإذا ضَعَّفه بعضُهم وَثَّقه آخرون، فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جَرْح راوٍ أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ.

ولفظ «اثنان» هنا المراد به الجميعُ كقولهم: «هذا أمرٌ لا يَختلِف عليه اثنان» أي يتفق عليه الجميعُ ولا يُنازِع فيه أحدٌ. (انظر هامش «الرفع والتكميل...» ص: ٢٨٦).

شروطٌ لمن يتصدَّى «الجرحَ والتعديلَ»:

وبعد الاستقراء لكلام العلماء تبيَّن أنه لابُدَّ من توفُّرِ شروطٍ لمن يتصدَّى للجرح والتعديل، وهي:

١ ـ أن يكون الجارحُ مستيقظاً ومستحضراً.

٢ ـ أن يكون متحرِّياً لكلام العلماء.

٣ ـ أن يَضْبُط ما يَصْدُر عنه لئلا يقع في التناقض.

٤ ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٥ ـ أن يكون عالماً بتعاريف كلام العرب فلا يغيِّر كلامَ الناس حتى لا يكون عكس ما يريده المتكلِّمُ.

٦ ـ أن يكون بعيداً عن التعصُّب المذهبي كرَمْي الجُوْزَجاني سعيدَ بن عمرو الكوفي بالتشيع، وقوله فيه: «كان زائغاً غالياً في التشيع» وقد وَثَّقه ابنُ مَعِين، والنَّسائيُّ، والعِجْليُّ، وإسحاقُ بن راهُوْيَهْ، وكان من فقهاء الكوفة، أخرج له الشيخان، والترمذي، لذا قال الحافظُ: الجُوْزَجاني غالٍ في النصب فتعارضا. (هدي الساري: ص: ٤٠٦).

٧ ـ ألا تَحْمِله العداوةُ الشخصيةُ في جَرْح رجلٍ.

٨ ـ أن يكون حليماً وصَبوراً حتى لا يغضب في كلام الناس فيه فيَرْميهم بما لا يَستحقُّون به.

٩ ـ أن لا تَحْمِله القَرابةُ عن العُدول بقول الحَقِّ في الراوي. قال

محمد بن أبي السري عن أخيه الحسين بن أبي السري: لا تكتبوا عنه فإنه كَذَّابٌ، وقال عنه أبو عَرُوْبَة الحَرَّاني: هو خالُ أمّي وهو كَذَّابٌ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٥٣٦).

وقال عليُّ بن المَدِيْني عن أبيه: «أبي ضعيفٌ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٠١).

هذه هي بعضُ الشروط التي لابُدَّ من توفُّرها لمن يتصدَّى للجرح والتعديل، وقد أشار إلى بعضها الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ فارْجع إليه إن شئتَ.

*** فهل يُقْبَل الجرحُ مُجْمَلاً أم لا؟**

إنَّ مناهج المحدِّثين في قَبول (الجرح) أَشَدُّ من قبولِ (التعديل)؛ لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفِسْق بأدنى سببٍ.

يقول الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص: ١٠٩): «مذاهبُ النُّقَّاد للرجال غامضةٌ دقيقةٌ، وربّما سَمِع بعضُهم في الراوي أو في مَغْمَزٍ فتوقَّف عن الاحتجاج بخبره وإنْ لم يكن الذي سمعه مُوْجِباً لرَدِّ الحديث، ولا مُسقِطاً للعدالة».

فكانوا يشدِّدون من قبولِ الرواية حتى من مُرتكِبي المُباحات، كالجلوس في الطُّرُقات، والأكلِ في الأسواق، والمشي كاشفَ الرأس، والتبسُّط في المداعبة والمِزاح.

ونظراً لهذه الشِّدَّةِ المتناهيةِ والدِّقَّةِ البالغةِ في النقد على رواة الحديث اختلف العلماءُ في قبول الجرح على رأْيَيْن:

أحدهما: لا يُقْبَل الجرحُ مُبْهَماً، وذلك لسبَبَيْن: أنَّ الجرح يحصل بأمرٍ واحدٍ فلا يَشُقُّ ذكرُه.

والثاني: أنَّ الناس يختلفون في أسباب الجرح. فيُجْرَح أحدٌ

بأمرٍ لا يراه غيرُه جرحاً في نفس الأمر، لذا لَزِم بيانُ سبب الجرح ليكون واضحاً أمام العلماء، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «يجب ذكرُ سبب الجرح دون التعديل، إذْ قد يجرح بما لا يراه جارحاً لاختلاف المذاهب فيه». (انظر «المستصفى» ١/ ١٦٢).

وقد ذكر الحافظُ الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٥٠) مثالاً لذلك في ترجَمة (مُعَلَّى بن منصور الرَّازي الفقيه)، قيل لأحمد: كيف لم تكتب عنه، قال: كان يكتب الشروطَ، ومن كتبها لم يَخْلُ من أن يكذب.

قال الذهبيُّ: فهذا الذي صَحَّ عن أحمد بن حنبل فيه، وهكذا حكى أبو الوليد الباجي في كتابه.

وأمَّا ابنُ أبي حاتم فحكى عن أبيه أنه قال: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عن مُعَلَّى، فقال: كان يَكْذِبُ.

وقال أبو داود في سننه: كان أحمد لا يروي عن مُعَلَّى؛ لأنه كان ينظر في الرأي.

وابن مَعِين يوثِّقه، وقال أبو زُرْعَة: رَحِمَ اللهُ أحمدَ بن حنبل، بَلَغني أنه كان في قلبه غُصَصٌ من أحاديثٍ ظهرتْ عن (المُعَلَّى بن منصور)، وقد أخرج له أصحابُ الكتب السِّتَّة» انتهى من كلام الذهبي.

ذُكِرَ (الحسنُ بن موسى الأَشْيَبُ) عند ابن المَدِيني فقال: «كان ببغداد» كأنه ضعَفَّه.

عَقَّب عليه الخطيب البغدادي بقوله: لا أعلم عِلَّةَ تضعيفه إيَّاه، انتهى. كأنه لم يقبل من ابن المديني هذا الجرحَ المُجْمَلَ، لذا نرى وَثَّقه ابنُ معين وابنُ سَعْد ومسلمٌ وغيرُه، وأخرج له أصحابُ الكتب الستة. (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٤١٥).

يقول جرير الضَّبِّيّ: أتيتُ سِمَاكَ بن حَرْبٍ فرأيتُه يَبول قائماً، فرجعتُ ولم أسأله. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

وقد وَثَّقه جماعةٌ من العلماء، منهم سماك بن حرب، وأخرج له مسلمٌ، وكان فيه ضعفٌ قليلٌ.

قال الشافعيُّ: حضرتُ بمصر رجلاً مزكِّياً يجَرَح رجلاً، فسُئل عن سببه وأُلِحَّ عليه فقال: رأيتُه يبول قائماً، قيل: وما في ذلك؟ قال: يرُدُّ الريحُ مِن رَشاشه على يده وثيابه، فيصلِّي فيه، قيل: هل رأيتَه قد أصابه الرَّشاشُ وصلَّى قبل أن يغسل ما أصابه؟ قال: لا، ولكن أُراه سيفعل. (انظر «قاعدة الجرح والتعديل» للسُّبْكي، ص: ٥٢).

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ ذكرها الخطيبُ في الكفاية (ص: ١١٠) ولذلك أخرج الإمامان البخاري ومسلمٌ أحاديثَ جماعةٍ سَبَق الجرحُ فيهم من غيرهم كعِكْرِمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أبي أُوَيس وعاصم بن علي، وعمرو بن مَرْزُوق عند البخاري، وسُوَيْد بن سعيد عند مسلمٍ.

قال الإمام النَّووي في مقدِّمة شرح مسلم: (١/ ٢٥): «قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي وغيره: ما احتجَّ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود به من جماعةٍ عُلِمَ الطعنُ فيهم من غيرهم محمولٌ على أنه لم يثبت الطعنُ المؤثِّر مفسِّر السبب.

الرأي الثاني: قَبُولُ الجرح من غير بيان السبب إذا كان الجارحُ عالماً بأسباب الجرح.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٠٨): «وهذا اختيارُ القاضي أبي بكر البَاقِلاَّني، ونقله عن الجُمهور واختاره الغزاليُّ والرازيُّ والخطيبُ، وصَحَّحه أبو الفضل العِراقي، والبُلْقِيْني».

الجارح لا يخلو من أحد الحالَيْن، إمَّا أن يكون عالماً بأسباب الجرح، فهذا لا يكلَّف أن يفسِّر ما أَجمل من الجرح في شخصٍ من الأشخاص، وحكمُه من مثل العدل الذي لا يُسْتَفْسَر عمّا به صار عنده المزكَّىٰ عَدْلاً؛ لأننا متى استفسرنا الجارحَ لغيره؛ فإنما يجب علينا بسوء الظَّنِّ والاتهام بالجهل بما يصير به المجروحُ مجروحاً. أمَّا إذا كان الجارحُ عامياً وجب لا محالةَ استفساره. (انظر «الكفاية» ص: ١٠٧).

يتبيَّن من هذا: أنَّ الجرح إذا كان من عالمٍ لا يحتاج إلى الاستفسار، ومن هذا الباب أقوالُ الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال.

قال ابنُ الصلاح: «ولقائلٍ أن يقول إنما يعتمد الناسُ في جرح الرواة ورَدِّ حديثهم على الكتب التي صَنَّفها أئمةُ الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقَلَّ ما يتعرَّضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرَّد قولهم «فلانٌ ضعيفٌ، وفلانٌ ليس بشيءٍ» ونحو ذلك، أو هذا حديثٌ ضعيفٌ، وهذا حديثٌ غيرُ ثابتٍ ونحو ذلك. فاشتراطُ بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسَدِّ باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابُه: أنَّ ذلك وإنْ لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أنَّ توقُّفَنا عن مثل حديثِ من قالوا فيه مثل ذلك بناءً على أنَّ ذلك أوقع عندنا فيهم ريبةً قويةً يُوجِب مثلُها التوقُّف». (علوم الحديث: ص: ١٠٨).

وعلى هذا فالمحدِّثون لم يعتمدوا كثيراً على هذه الكتب لأخذ التُّهَم على الرواة، بَلْ هذه الكتبُ أثارت ريبةً في نفوسهم فبدؤوا يدرسون قضيةً قضيةً حتى تذهب هذه الريبةُ وتَثْبُت عدالةُ الراوي فيُقْبَل

حديثُه أو تتقوَّى هذه الريبةُ بالشواهد والقرائن الأخرى، فيُرَدُّ حديثُ هذا الرجل المتهم في دينه وأخلاقه.

يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة اللِّسان (١/ ٢١١): «بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسَّراً؛ قُبِلَ وإلا عُمِلَ بالتعديل، وعليه يُحمَل قولُ من قدَّم التعديلَ كالقاضي أبي الطيب الطَّبَري وغيره.

فأمَّا من جُهِل حاله ولم يُعْلَم فيه سِوى قول إمام من أئمة الحديث. إنه ضعيفٌ، أو متروكٌ، أو ساقطٌ، أو لا يُحْتَجُّ به، أو نحوُ ذلك فإن القول قولُه، ولا نطالبه بتفسير ذلك، إذْ لو فسَّره وكان غيرَ قادحٍ لمَنَعَتْنا جهالةُ حال ذلك الرجلِ من الاحتجاج به، كيف وقد ضُعِّف».

* تَعارُضُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

إذا تعارَضَ (الجَرْحُ والتعديلُ) في راوٍ واحدٍ بأن وَرَدَ فيه الجَرْحُ والتعديلُ، ففيه أقوالٌ ذكرها العلماءُ.

الصحيحُ الذي نَقَله الخطيبُ البغدادي عن جُمهور العلماء وصَحَّحه ابنُ الصلاح وغيرُهما من المحدِّثين وجماعةٌ من الأصوليين: أنَّ الجرح مقدَّمٌ على التعديل ولو كان المعدِّلون أكثر، «لأنَّ المعدِّل يُخبِر عما ظهر من حاله، والجارحُ يُخبِر عن باطنٍ خفيٍّ على المعدِّل».

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجدناهم يقدِّمون التعديلَ على الجرح في مواطنَ كثيرةٍ، ويمكننا أن نقول: إنَّ القاعدة مقيَّدةٌ بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون الجَرْحُ مفسَّراً، مستوفياً لسائر الشروط التي وَضَعها علماءُ هذا الشأنِ.

٢ ـ ألا يكون الجارحُ متعصّباً على المجروح، أو متعنّتاً في جَرْحه. فلم يُقْبَل كلامُ النَّسائي في (أحمد بن صالح المصري) لما بينهما من الجفاء. (علوم الحديث: ص: ٩٩).

٣ ـ أن لا يبيِّن المُعَدِّلُ أنَّ الجرح مدفوعٌ عن الراوي، ويثبت ذلك بالدليل الصحيح، مثل ثابت بن عَجْلان الأنصاري: قال العُقَيْليُّ: «لا يُتابَع على حديثه». وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يَضُرُّه إلاَّ إذا كثرتْ منه روايةُ المناكير ومخالفةُ الثقات، وأَقَرَّ ذلك الحافظُ ابن حجر فقال: «وهو كما قال». (هدي الساري: ص: ١٢٠).

وهذا يَدُلُّ على أنَّ اختلاف ملحظ النقاد يؤدِّي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل، لذلك قال الذهبيُّ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قَطُّ على توثيقِ ضعيفٍ ولا على تضعيفِ ثقةٍ». أي: لأن الثقة إذا ضُعِّف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قادحٍ، والضعيفُ إذا وُثِّق يكون توثيقُه من الأخذ بمجرَّد الظاهر.

فاعْرِفْ هذه القيودَ التي ذكرناها لقاعدة تقديم الجرح، فقد زَلَّ قَدَمُ كثيرٍ من الباحثين لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهُّماً منهم أنَّ الجرح مُطْلَقاً أيَّ جَرْحٍ كان، مقدَّمٌ على التعديل مُطْلَقاً أيَّ تعديلٍ كان من أيِّ معدِّلٍ كان في شأن أيِّ راوٍ كان، فوقعوا بسبب ذلك في الخطأ. (من «منهج النقد في علوم الحديث» بتصرّفٍ يسير، ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

رواية المجهول:

ينقسم رواةُ الحديث مِن حيث معرفة صفتِهم وعدمِ معرفتِها إلىٰ قسمين رئيسيَّين:

القسم الأول: معروف الوصف، وهؤلاء على قسمين؛ (مُعَدَّلٌ) أو (مجروحٌ)، فيُعْمَل بما عُلِمَ فيهم من الجرح أو التعديل حسب مراتبها التي ذُكِرت في كتب علم مصطلح الحديث.

القسم الثاني: مَن لم يُعْرَف وصفُه، وهو (المجهول)، والذي نعرِّفه فيما يلي:

المجهول على ثلاثة أنواع:

١ ـ مجهولُ العَيْن.

٢ ـ مجهولُ الحال ظاهراً وباطناً.

٣ ـ مجهولُ الحال باطناً، وهو ما يُسَمَّى «المَسْتُور».

وإليك حكمَ كلٍّ من هـٰذه الأنواع:

الأول: مجهول العين:

وهو: من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ. وفي الاحتجاج به أقوالٌ:

القول الأول: لا يُقْبَل. يقول الحافظ العِراقي عن هـٰذا الرأي: إنه الصحيحُ الذي عليه أكثَرُ العلماء من أول الحديث، وغيرهم (فتح المغيث: ١/١٥٨).

القول الثاني: يُقْبَل مطلقاً. وهـٰذا قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام.

القول الثالث: إنْ كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدلٍ. كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ومن ذُكر معهما، اكتفينا في التعديل بواحدٍ قُبِلَ، وإلاَّ فلا.

القول الرابع: إنْ كان مشهوراً في غير العلم بالزُّهْد أو النَّجْدَة؛ قُبِلَ، وإلاَّ فلا. وهو قولُ ابن عبد البَرّ.

القول الخامس: إنْ زَكَّاه أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدٍ عنه؛ قُبِلَ، وإلاّ فلا. وهو اختيار أبي الحسن بن القَطَّان في كتاب: «بيان الوَهْم والإيهام».

قال الخطيبُ البغدادي: «(المجهولُ) عند أصحاب الحديث هو: كلُّ من لم يشتهر بطلب العِلم في نفسِه، ولا عَرَفه العلماءُ به، ومن لم يُعْرَف حديثُه إلاَّ من جهة راوٍ واحدٍ».

وقد مَثَّل الخطيبُ لذلك بجماعةٍ من الرواة، منهم:

١ ـ عمرو بن زومر.

٢ ـ وجبَّار الطَّائي.

٣ ـ وعبد الله بن أغرّ الهَمْداني.

٤ ـ وهيثم بن حَنَش.

٥ ـ ومالك بن أغرّ.

٦ ـ وسعيد بن ذي حُدَّان.

٧ ـ وقَيْس بن كَرْكَمْ.

٨ ـ وحمر بن مالك.

ثم ذَكَر بعد ذِكر هٰذه الأسماء عدداً من الرُّواة، ومَن تفَّرد بالرواية عنهم.

ثم يقول: «وأقَلَّ ما ترتفع به الجهالةُ أن يروي عن الرَّجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعِلم: إلاَّ أنه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه». (الكفاية: ص: ١١١ ـ ١١٢).

ثم روىٰ بسنده عن محمَّد بن يحيىٰ الذُّهْلي قوله: «إذا روىٰ عن

المحدِّث رَجُلان ارتفع عنه اسمُ الجهالة» (الكفاية: ص: ١١١ ـ ص ١١٢).

النوع الثاني: مجهولُ الحال في العَدالة في الظاهر والباطن.

وهـٰذا (معروف العَيْن)، برواية عَدْلَين عنه. وفي حكم الاحتجاج به أقوالٌ:

أحدُهما: وهو قولُ الجماهير ـ كما حكاه ابنُ الصَّلاح ـ: أنَّ مروياتِه غيرُ مقبولةٍ. (علوم الحديث: ص: ١٠٠).

الثاني: تُقْبَل مروياته مُطْلَقاً، وإنْ لم تُقْبَل روايةُ النوع الأول. قال ابن الصَّلاح: وقد يَقْبَلُ رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية مجهول العين.

الثالث: إنْ كان الرَّاويان، أو الرُّواة عنه فيهم من لا يروي إلا عن عَدْلٍ؛ قُبِلَ، وإلاَّ فلا.

النوع الثالث: مجهولُ العدالة الباطنة وهو عَدْلٌ في الظاهر.

يقول ابن الصَّلاح: «وهو (المَسْتُورُ)، فقد قال بعضُ أئمّتنا (المستور): من يكون عَدْلاً في الظَّاهر، ولا تُعْرَف عدالتُه باطناً». (علوم الحديث: ص: ١٠١).

أقوالٌ في حُكم الاحتجاج به.

يَحْتَجّ به بعضُ من رَدَّ القِسمَين الأوَّلَيْن.

وبه قطع الإمامُ سليم بن أيوب الرَّازي، قال: لأنَّ الإخبار مبنيٌّ على حُسن الظّنِّ بالراوي؛ ولأنَّ رواية الأخبار تكون عند من تتعذَّر عليه معرفةُ العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفةِ ذلك في الظاهر.

وتفارق الشهادة، فإنها تكون عند الحُكَّام، ولا يتعذَّر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

يقول ابن الصَّلاح: «ويشبه أن يكون العملُ على هـٰذا الرأي في كثيرٍ من كُتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرُّواة الذين تقادم العهدُ بهم، وقد تعذَّرت الخبرةُ الباطنةُ بهم والله أعلم». (علوم الحديث: ص: ١٠١).

قال الحافظ ابنُ حجر في حكم رواية «المستور»: «قد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيدٍ». (شرح النخبة: ص: ٧٨) أي: بغير اعتبارٍ لعصرٍ دون عصرٍ وردّها الجمهورُ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون غيرَ عَدْلٍ، فلا تُقْبَل روايتُه حتىٰ يتبيَّن حالُه. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٩٠ ـ ٩١).

والتحقيقُ: أنَّ رواية (المستور) ونحوه مما فيه الاحتمالُ ـ أي احتمالُ العدالة وضِدّها ـ لا يُطلَق القولُ برَدِّها ولا بقَبولها، وبل هي موفوفةٌ إلىٰ استبانة حاله. (شرح شرح النخبة: ٥١٨).

وما اختاره الحافظُ ابن حجر من التوقُّفِ في خبر «المستور» حتىٰ يتبَيَّن حالُه لا يختلفُ كثيراً عمّا ذكرناه عن الجمهور من عَدَم قبولِ روايته، غاية الأمر: أنَّه أراد ألا يُعْتَبَر ذلك جرحاً له وطعناً فيه، وذلك ما تقضىٰ به العدالةُ في الحُكم والتحرِّي فيه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٩١)

*** صفةُ مَن تُقبَل روايته ومَن تُرَدُّ:**

الروايةُ عن أهل الأهواء والبِدَع:

اختلف أهلُ العلم في الرواية عن المُبْتَدِعين الذين أَحدثوا في الدِّين ما ليس منه، ممَّا لم يكن على عهد الرسول ﷺ، أو لم يُؤْثَر عن

الصحابة رضي الله عنهم، ويُمكِن تلخيصُ هذا الاختلافُ فيما يلي:

أوَّلاً: لا تُقْبَل روايةُ أهل الأهواء والبِدَع مطلقاً:

ومهما تَكُنْ بدعتُهم. وهو قولُ بعض أهل العلم، ورُوِي هذا عن الإمام مالك رحمه الله تعالى.

ثانياً: تُقْبَل روايةُ المنسوب إلى بدعةٍ عند بعض أهل العلم بشروط:

١ ـ ألَّا تكون البدعةُ مكفِّرةً، فالكافرُ ببدعته لا تُقْبَل روايتُه عند جماهير أهل العلم.

٢ ـ ألَّا يَسْتَحِلَّ الكَذِبَ لنُصرة مذهبه؛ لأن الصِّدْق والأمانةَ رأسُ مال الرُّواة.

٣ ـ إنْ كان لا يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ؛ قُبِلَت روايتُه عند بعضهم، سواء أكان داعيةً إلى بدعته أم لم يكن.

والذي عليه أكثرُ أهل الحديث: عَدَمُ قبولِ رواية الداعية إلى بدعته، وقبولِ رواية غير الداعية إليها. (انظر «الإيضاح والتقيد» ص: ١٤٨ ـ ١٤٩).

خبرُ التَّائب عن الفِسْق:

إذا تابَ الراوي المجروحُ لفِسْقه عن فِسْقه، وحَسُنَتْ حالُه، وعُرِفَتْ عدالتُه بعد توبته؛ تُقْبَل أخبارُه بعدها، وهذا عامٌّ في كلِّ المعاصي عدا من تَعَمَّد الكَذِبَ في الحديث، فإنه لا يُقْبَلُ خبرُ من كَذَبَ في أحاديث الرسول ﷺ وإنْ تابَ عن الكذب، وحَسُنَتْ حالُه بعد ذلك.

قال أبو المظفَّر السَّمْعاني: «من كَذَبَ في حديثٍ واحدٍ وَجَب

إسقاطُ ما تقدَّم من حديثِه».

وقد توعَّد الرسولُ ﷺ متعمِّدَ الكَذِبِ عليه بقوله: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وذَهَب بعضُ العلماء إلى تكفيره، وأوجب بعضهم قَتْلَه. (انظر: «التقيد والإيضاح» ص: ١٥٠ ـ ١٥١).

أَلْفَاظُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْل

لقد وَضَع العلماءُ الجَهَابِذَةُ ألفاظاً خاصةً في (الجَرْح والتعديل) تُناسِب حالَ الرَّاوي من الصِّدق والكَذِب، وذلك نظراً لدِقَّة هذا الموضوعِ، وصعوبة الوصول إلى المقصد المطلوب.

وألفاظ (الجرح والتعديل) كثيرةٌ جداً، بحيث يتعذَّر حصرُها وجمعُها، وهي أيضاً متعدِّدةُ المراتب والدرجات، كما أنَّ منها ما يُفْهَم من اللغة، ومنها ما يُدْرَك بالتتبُّع والاستقراء، ومنها المصطلحات الخاصة التي لا يُتَوَصَّل إليها إلا بالنَّصِّ مِن قائلها على معناها أو من غيره، ومنها غير ذلك.

والمتتبِّعُ لكتب الجَرْحِ والتعديل ـ وخاصةً الموسَّعة منها ـ يرى في طَيَّاتها تفسيراً لكثير من العبارات، أو بياناً لمراتبها من القبول والرَّدِّ، أو ذكراً لبعض تقسيماتها، وهذا متعذِّرُ المعرفة على كثيرٍ من الناس، لذا كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى وضع قواعد كلية لمراتب تلك الألفاظ وبيان أحكامها.

وأئمَّتنا السابقون ـ رضوان الله عليهم ـ لم يكونوا بحاجةٍ إلى تلك الضَّوابط، لِسَيَلان حفظِهم، وجودة فهمِهم، وغزارة علمِهم، ولكن بعد أنْ اعتمد الناسُ على الكتاب، واستهانوا بالحفظ، فأصبحوا بحاجةٍ شديدةٍ لذلك.

وعلماؤنا الأوائل كانت تَصْدُر عنهم قواعدُ منظَّمةٌ لمراتب الرُّواة ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل عفوياً مع أحكامها لا يريدونها لنفسها، ومِن هذه أخذ المتأخِّرون ترتيبها وتنظيمها وإحكامها، والمُتأمِّلُ في كتاب «الكفاية» للحافظ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أمثلةً عِدَّةً على ذلك عن عددٍ من الأئمة، وذلك في بابي: «ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه» و«فيمن رجع عن حديثٍ غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحةُ أنَّ ذلك لا يَضُرُّه».

وأذكُرُ هنا مثالاً واحداً منها، وهو:

ما ساقه الخطيبُ بسنده إلى ابن مَهْدي قال: «النَّاس ثلاثةٌ: «رَجُلٌ حافظٌ مُتْقِنٌ، فهذا لا يُخْتَلَف فيه، وآخَرُ يَهِمُ والغالبُ على حديثه الصحةُ، فهذا لا يُتْرَك حديثُه، وآخَرُ يَهِمُ والغالبُ على حديثه الوَهْم، فهذا يُتْرَكُ حديثُه». (انظر «الكفاية» ص: ٢٢٧).

كما أنَّ بعض أصحاب الكتب المعتمدة لمَّا ذكروا مناهجَهم في تآليفهم؛ تعرَّضوا لذكرِ ذلك، وقد وجدتُ تنظيماً حسناً لطبقات المجروحين وأحكامها في «معرفة الرجال» للجُوْزَجاني (ورقة: ٣) حيث قال: «وسأَصِفُهم على مراتبهم ومذاهبهم:

ـ منهم الزائغ عن الحَقِّ، كَذَّابُ في حديثه.

ـ ومنهم الكَذَّابُ في حديثه لم أَسْمَع عنه ببدعةٍ، وكفى بالكَذِب بدعةً.

ـ ومنه زائغٌ عن الحقِّ صَدوقُ اللهجة، قد جرى في الناس حديثُه؛ إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلةٌ إلا أن يُؤْخَذ من حديثهم ما يُعْرَف إذا لم يُقَوِّ به بدعته فُيتَّهَم عند ذلك.

ـ ومنهم الضعيفُ في حديثه غيرُ سائغٍ لذي دينٍ أن يحتج بحديثه

وحده إلاَّ أن يقوِّيه حديثُ مَن هو أقوى منه؛ فحينئذ يُعْتَبر به». (انظر: «مباحث في علم الجَرح والتعديل» للدكتور قاسم على سعد، ص (٢٣ ـ ٢٤) و«دراسات في الجرح والتعديل» للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ص: ٢٠٥).

فائدة معرفة ألفاظ الجرح والتعديل:

معرفةُ ألفاظ (الجرح والتعديل) التي يستعملها المحدِّثون والمراتب التي تَدُلُّ عليها أمرٌ على غاية الأهمية في علم الحديث عامةً والجَرْح والتعديل خاصةً؛ لأنها كالصَّنْجَات التي تُستَعمل في الميزان، لِمَا أنَّ هذه الألفاظ تَدُلُّ على حال الراوي وحكمه في ميزان الجرح والتعديل قبولاً أو رَدّاً، كما أنَّ هذه الألفاظ تُغْني عن إسهاب ترجَمة الراوي وبيان ما فيه من الفضائل والرذائل.

وأوَّلُ تصنيفٍ وقفنا عليه لسلم ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها هو تصنيفُ: سيد النقَّاد الإمام عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٦ هـ) في كتابه العظيم: «الجرح والتعديل»، (١/ ٣٧) وقد صَنَّف فيه مراتبَ التعديل أربعاً، ومراتبَ الجرح أربعاً.

فجاء بعده الإمامُ أبو بكر الخطيب البغدادي فقفى أثرَ الرَّازيِّ واعتمد عليه وأورد كلامَه بنَصِّه في تصنيف مراتب الجرح والتعديل وألفاظها، بعد أن مَهَّد لذلك تمهيداً إجمالياً عن هذه المراتب وتفاوتها. فقال في هذا التمهيد في كتابه: «الكفاية في علم الرواية» ص: ٢٢):

«فأمَّا أقسامُ العبارات بالإخبار عن أحوال الرُّواة: فأَزْفَعُها أن يقال: (حُجَّةٌ) أو (ثِقَةٌ) وأَدْوَنُهَا أن يقال: (كَذَّابٌ) أو (سَاقِطٌ).

وَأَخرج عن أبي جعفر أحمد بن سِنَان قال: «كان

عبدُ الرحمن بن مَهْدي رُبَّما جرى ذكرُ حديث الرجل فيه ضَعْفٌ، وهو رجلٌ صَدوقٌ فيقول: «رجلٌ صالحُ الحديث».

وعن أحمدَ بن أبي خَيْثَمَةَ قال: قلتُ ليحيى بن مَعِيْن: إنَّك تقول: «فلانٌ ليس به بأسٌ» و«فلان ضعيفٌ»؟ قال: «إذا قلتُ لك: ليس به بأسٌ فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ لك: هو ضعيفٌ فليس هو بثقةٍ، لا يُكْتَبُ حديثُه».

وعن الدَّارقُطْني في قوله: «ليِّنٌ» قال «لا يكون ساقطاً متروكَ الحديث ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يُسْقِط العدالةَ».

ثم بَيَّن الخطيبُ تفصيلَ مراتب الجرح والتعديل، فقال:

«وقال أبو محمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي: (وَجَدْتُ الألفاظَ في الجرح والتعديل على مراتب شتّى:

فإذا قيل للواحد: إنه (ثِقَةٌ)، أو (مُتْقِنٌ)، أو (ثَبْتٌ)، فهو ممَّن يُحْتَجُّ بحديثه.

وإذا قيل له: (صَدُوْقٌ) أو (مَحَلُّه الصِّدْقُ)، أو (لا بأسَ به) فهو ممَّن يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: (شَيْخٌ) فهو بالمنزلة الثالثة، يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قالوا: (صَالِحُ الحديث) فإنه يُكْتَبُ حَدِيثُه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل بـ: (لَيِّنُ الحديث) فهو ممَّن يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَر فيه اعتباراً.

وإذا قالوا: (ليس بِقَويٍّ) فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه.

وإذا قالوا: (ضعيفُ الحديث) فهو دون الثاني لا يُطْرَحُ حديثُه بل يُعْتَبَرُ به.

وإذا قالوا: (مَتْرُوْكُ الحديث)، أو (ذَاهِبُ الحديث)، أو (كَذَّابٌ) فهو ساقطُ الحديث لا يُكْتَبُ حديثُه، وهي المنزلة الرابعة».

وجاء بعد الخطيبِ ابنُ الصَّلاح، والمُنْذِري، والنَّوَوِي فَحَذَوْا حَذْوَ الخطيبِ واعتمدوا كلامَ الرَّازي بنصِّه أيضاً.

وقال ابنُ الصَّلاح يُوَضِّح حكم المرتبة الثانية في التعديل ـ وهي من قيل فيه: (صَدُوْقٌ)، أو (لا بأسَ به)...: «إنَّه يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَرُ فيه» ـ قال ابنُ الصلاح: «هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُشْعِر بشريطة الضَّبْط، فيُنْظَر في حديثه ويُخْتَبَر حتى يُعرَف ضَبْطُه».

وجاء مَنْ بَعدهم فوافقوا على أحكام المراتب موافقةً تامةً، وزادوا على التقسيم بعضَ التفصيل، لمزيد إيضاح مراتب الألفاظ، وأشهر هؤلاء الأعلام الأئمَّةِ النُّقَّادِ: الحافظ الذهبي، والعِراقي، وابن حجر، والسَّخاوي رحمهم الله تعالىٰ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في ديباجة كتابه «ميزان الاعتدال»:

١ ـ «فأَعلى الرُّواة المقبولين: (ثَبْتٌ حُجَّةٌ)، و(ثَبْتٌ حَافِظٌ)، أو (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ)، (ثِقَةٌ ثِقَةٌ).

٢ ـ ثم (ثِقَةٌ).

٣ ـ ثم (صَدُوْقٌ)، و(لَا بَأْسَ به)، و(ليس به بأسٌ).

٤ ـ ثم (مَحَلُّهُ الصِّدْقُ)، و(جَيِّدُ الحديث)، و(صَالِحُ الحديث)، و(شَيْخٌ وَسَطٌ)، و(شيخٌ حسنُ الحديث)، و(صَدُوْقٌ إنْ شاء الله)، و(صُوَيْلِحٌ)، ونحو ذلك».

فقد زاد الحافظُ الذهبي في مراتب التعديل رتبةً أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي داخلةٌ في حكم الأولى في الاحتجاج، لكنها لمَّا كانتْ أعلى أُفْرِدَتْ برتبةٍ مستقلَّةٍ، وجعل الثالثةَ والرابعة مرتبةً واحدةً.

وأمَّا في مراتب الجرح فقال الذهبيُّ:

١ ـ «وَأَرْدأُ عبارات الجَرْح: «دَجَّالٌ»، «كَذَّابٌ»، «وَضَّاعٌ»، «يَضَعُ الحديثَ».

٢ ـ ثم: «مُتَّهَمٌ بالكَذِب»، و«مُتَّفَقٌ على تَرْكِهِ».

٣ ـ ثم: «مَتْرُوْكٌ»، و«لَيْسَ بثقةٍ»، و«سَكَتُوا عنه».

٤ ـ ثم: «واهٍ بِمَرَّةٍ»، و«ليس بشيءٍ»، و«ضعيفٌ جِدّاً»، و«ضَعَّفُوْه».

٥ ـ ثم: «يُضَعَّفُ»، و«فيه ضَعْفٌ»، و«وقد ضُعِّفَ»، و«ليس بالقوِّي»، «سَيِّءُ الحِفْظ».

وجاء الحافظُ العراقيُّ فتابع الذهبيَّ في تقسيمه، وأَدْخل عليه تفصيلاً وإيضاحاً كلمةَ: المرتبة الأولى ـ المرتبة الثانية ـ بدلاً من كلمة «ثم»: وتوسَّع في ذكر ألفاظ كلِّ مرتبةٍ، وأبَانَ حُكمَ المراتب وأَوْضَحَه.

فالأُولى والثانيةُ من مراتب التعديل، إذا قيل للواحد شيءٌ من ألفاظهما فهو ممَّن يُحْتَجُّ بحديثه، والثالثة يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَر فيه، والرابعةُ بمنزلة التي قبلها يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَر فيه إلا أنه دُونها.

وقال في المراتب الثلاث الأولى من مراتب الجرح:

«وكلُّ مَن قيل فيه ذلك مِن هذه المراتب الثلاث لا يُحْتَجُّ به،

ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ به».

وقال في المرتبتين الرابعة والخامسة: «يُخَرَّج حديثُه للاعتبار».

ثم جاء الحافظُ ابن حجر العَسْقَلَاني فزاد في نخبته (ص: ١٥٦، وانظر: ١٣٦) مرتبةً في التعديل أعلى من المرتبة التي زادها الذهبيُّ والعراقيُّ، وهي ما عَبَّر فيها بأفعل التفضيل، كـ «أوثق الناس»، فصارت مراتبُ التعديل خمساً وزاد عليها في كتابيه «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» رتبةً أخرى اعْتَبَرَها أعلى أيضاً، وهي رتبةُ الصحابة، فصارت مراتبُ التعديل سِتّاً، وصنيعُ الحافظ ابن حجر في إفراد رتبة الصحبة معقولٌ، فإنَّ توثيقهم إنما علم بالنصوص من الكتاب والسُّنَّة، وهي أعْلى دلالةً وأَسْمى شرفاً ممَّن ثَبَتَتْ عدالتُه بتعديل بَشَرٍ.

وأمَّا مراتبُ الجرح فزاد عليها الحافظُ رتبةَ المبالغة «أكذب الناس». (انظر: «شرح النخبة» ص: ١٤٩ و١٣٣).

وتابعه عليها الحافظُ السَّخَاويُّ فصارت مراتبُ الجرح سِتّاً أيضاً. (انظر: «أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال» للدكتور نور الدين عتر، ص: ١٤٤ ـ ١٤٨).

ألفاظ (الجرح والتعديل) حسب مراتبهما:

وبعد هذا التمهيد، أذكرُ هنا التقسيمُ السُّدَاسيَّ للمراتب مع تفصيل كلّ رتبةٍ وما ينطبق عليها من ألفاظ الجرح والتعديل، وذلك حسبما اختاره فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله ومدَّ في عمره ـ في كتابه القيِّم: («أصول الجرح والتعديل وعلم الرِّجال»).

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: وهي أَعلاها شرفاً، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

المرتبة الثانية: وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية، وهي ما جاء التعديلُ فيها بما يَدُلُّ على المبالغة، أو عَبَر بأفعل التفضيل، كقولهم:

أَوْثَقُ النَّاسِ.

وأَثْبَتُ النَّاسِ.

وأَضْبَطُ النَّاسِ.

وإليه المُنْتَهىٰ في التَّثَبُّتِ.

ويلحق به:

لا أعْرِفُ له نَظِيراً في الدُّنْيا.

وقولهم: لا أَحَدَ أثْبَتُ مِنْه.

أو: مَنْ مِثْلُ فُلانٍ؟.

أو: فُلَانٌ لا يُسْأَلُ عنه.

المرتبة الثالثة: إذا كُرِّر لفظُ التوثيق، إمَّا مع تبايُن اللفظَين كقولهم:

ثَبْتٌ حُجَّةٌ.

أو: ثَبْتٌ حَافِظٌ.

أو: ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

أو: ثِقَةٌ مُتْقِنٌ.

أو مع إعادة اللفظِ الأوَّل كقولهم: «ثِقَةٌ ثِقَةٌ»، ونحوها.

وأكثر ما وجدوا قول ابن عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنا عَمْرو بن دِيْنار وكان ثِقَةً ثِقَةً ثِقَةً...» إلى أن قال تسع مَرَّاتٍ.

ومِن هذه المرتبة قولُ ابن سعد في شُعْبَةَ: «ثِقةٌ مَأْمُونٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، صاحبُ حديثٍ».

المرتبة الرابعة: ما انفرد فيه بصيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق، ك:

ثِقَة.

أو: ثَبْت.

أو: مُتْقِن.

أو: كَأَنَّه مُصْحَفٌ.

أو: حُجَّةٌ.

أو: إِمَامٌ.

أو: عَدْلٌ ضَابِطٌ.

و«الحُجَّةُ» أقوى من «الثقة».

المرتبة الخامسة:

ليس به بأسٌ.

أو: لا بأسَ به.

أو: صَدُوْقٌ.

أو: مَأْمُوْنٌ.

أو: خِيَارُ الخَلْق.

أو: ما أَعْلَمُ به بَأْساً.

أو: مَحَلُّه الصِّدْقُ.

المرتبة السادسة: ما أَشْعَرَ بالقُرْب من التجريح، وهي أَدنى المراتب، كقولهم:

ليس ببعيدٍ من الصَّواب.

أو: شيخٌ.

أو: يُرْوَىٰ حديثُه.

أو: يُعْتَبرُ به.

أو: شيخٌ وَسَطٌ.

أو: رُوِيَ عنه.

أو: صالِحُ الحديث.

أو: يُكْتَبُ حديثُه.

أو: مُقارَبُ الحديث.

أو: ما أَقْرَبَ حديثهُ.

أو: صُوَيْلِحٌ.

أو: صَدُوْقٌ إنْ شاءَ الله.

أو أَرْجُوْ أنْ لا بأسَ به.

أو: جَيِّدُ الحديث.

أو: حَسَنُ الحديث.

أو: وَسَطٌ.

أو: مَقْبُوْلٌ.

أو: صَدُوْقٌ تَغَيَّرَ بأَخَرَةٍ.

أو: صَدُوْقٌ سَيِّىء الحِفْظِ.

أو: صَدُوْقٌ له أَوْهَامٌ.

أو: صَدُوْقٌ مُبْتَدِعٌ.

أو: صَدُوْقٌ يَهِمُ.

حُكْمُ هذه المراتب:

قال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٤٠): «ثم إنَّ الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاجُ بالأربعة الأولى منها.

وأمَّا التي بعدها فإنه لا يُحْتَجُّ بأحدٍ من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تُشْعِرُ بشريطة الضَّبْط، بل يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ.

وأمَّا السَّادسة فالحُكم في أهلها دُون أهل التي قبلها، وفي بعضهم مَن يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار دون اختبار ضَبْطِهم لوضوح أمرهم».

يقول الشيخ نور الدين عِتْر: «وهو ينطبق على تقسيمنا هذا أيضاً، لما عرفتَ أثناء الشرح. وهو موافقٌ لما قاله ابنُ أبي حاتم وأقرَّه ابنُ الصلاح في أحكام التقسيم لمراتب التعديل.

وهذا اتفاقٌ منهم على أنَّ كلمة (صَدُوْق) لا يُحْتَجُّ بمن قيلتْ فيه إلا بعد الاختبار والنظر، لِيُعْلَمَ هل يَضْبِطُ الحديثَ أوْ لاَ؟

وذلك يرد ما زَعَمه بعضُ الناس مِن أن مَنْ قيلت فيه يكون حديثُه حُجَّةً من (الحسن لذاته)، دون أن يقيِّده بأن ينظر فيه».

مراتب الجَرْح:

المرتبة الأولى: وهي أسهل مراتبِ الجَرْح، قولهم:

فيه مَقَالٌ.

أو: أَدْنى مَقَالٍ.

أو: يُنْكَرُ مَرَّةً ويُعْرَفُ أخرى.

أو: ليس بذاك.

أو: ليس بالقويِّ.

أو: ليس بالمَتِين.

أو: ليس بحُجَّةٍ.

أو: ليس بعُمْدَةٍ، أو ليس بمَأْمُوْنٍ. كذا في «فتح المغيث» (١/ ٣٤٦) وهو مشكلٌ؛ لأنَّ ظاهر العبارة فيه طعنٌ بعدالة الراوي.

أو: ليس بالمَرْضِيِّ.

أو: ليس يَحْمَدُوْنَه.

أو: ليس بالحافظِ.

أو: غيْرُه أوْثَقُ منه.

أو: فيه شيءٌ.

أو: فيه جَهَالَةٌ.

أو: لا أَدْرِي ما هو؟

أو: فيه ضَعْفٌ.

أو: ليِّنُ الحديث.

أو: سَيِّء الحِفْظ.

أو: ضُعِّفَ.

أو: للضَّعْفِ ما هُوَ.

أو: فيه لِينٌ. (عند غير الدَّارَقُطْنِيّ، فإنه قال: إذا قلتُ: «ليِّنٌ» لا يكون ساقطاً متروكَ الاعتبار. ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يَسْقُطُ به عن العدالة).

ومنه قولهم:

تَكَلَّمُوا فيه.

أو: سَكَتُوا عنه.

أو: مَطْعُوْنٌ فيه.

أو: فيه نَظَرٌ. قيل: «هذا عند غير البخاري، أمَّا البخاريُّ فيقول: «فيه نَظَرٌ» فيمن تركوا حديثه، لكن الاستقراء لمن قال فيهم البخاريُّ ذلك يَدُلُّ على غير هذا القول، ففيهم من وثَّقوه، وفيهم من ضعَّفوه ولم يترك، وقلَّما وُجد فيهم المتروكُ، مما يُوجِب النظرَ كما قال البخاري نفسه. انظر هذه العبارة في حرف الفاء، ففيه استقصاءٌ جَيِّدٌ.

المرتبة الثانية: وهي أسوأُ من سابقتها، وهي:

فُلَانٌ لا يُحْتَجُّ به.

أو: ضَعَّفُوْه.

أو: مُضْطَرِبُ الحديث.

أو: له ما يُنْكَرُ.

أو: حديثه مُنْكَرٌ.

أو: له مَنَاكِيْرُ.

أو: ضَعِيْفٌ.

أو: مُنْكَرٌ. (عند غير البخاري، أمَّا البخاريُّ فقد قال: كلُّ من قلتُ فيه «منكر الحديث» فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه).

وحكم مَن ذكر في هاتين المرتبتين

ـ كما بيَّن السَّخاويُّ في «فتح المغيث» ـ: يُعْتَبَرُ بحديثه، أي يُخرَّج حديثُه للاعتبار ـ وهو البحث عن رواياتٍ تقوِّيه ليصير بها حُجَّةً ـ لإشعار هذه الصِّيَغ بصلاحية المُتَّصِف بها لذلك، وعَدَمِ مُنَافاتِهَا لها.

المرتبة الثالثة: أسوأُ من سابقتيها. كقولهم:

فُلانٌ رُدَّ حديثُه.

أو: مَرْدُوْدُ الحديثِ.

أو: ضَعِيْفٌ جِدّاً.

أو: ليس بثِقَةٍ.

أو: واهٍ بِمَرَّةٍ.

أو: طَرَحُوْهُ.

أو: مَطْرُوْحُ الحديثِ.

أو: مَطْرُوْحٌ.

أو: اِرْمِ به.

أو: لا يُكْتَبُ حديثُه.

أو: لا تَحِلُّ كتابةُ حديثه.

أو: لا تَحِلُّ الروايةُ عنه.

أو: ليس بشيءٍ.

أو: لا يُسَاوي شيئاً.

أو: لا يُسْتَشْهَدُ بحديثه.

أو: لا شيءَ. (خلافاً لابن مَعِيْن).

المرتبة الرابعة: كقولهم:

فُلَانٌ يَسْرِقُ الحديثَ.

أو: فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ أو الوَضْعِ.

أو: سَاقِطٌ.

أو: مَتْرُوْكٌ.

أو: ذاهبُ الحديثِ.

أو: تَرَكُوْهُ.

أو: لا يُعْتَبَرُ به أو بحديثِه.

أو: ليس بالثِّقةِ.

أو: غَيْرُ ثِقَةٍ.

وكذا قولهم: «مُجْمَعٌ على تَرْكِهِ» و «ومَوْدِ» أي: هالكٌ و«هو على يَديْ عَدْلٍ».

المرتبة الخامسة:

كالدَّجَّالِ.

والكَذَّاب.

والوَضَّاع.

وكذا:

يَضَعُ ويَكْذِبُ.

ووَضَعَ حديثاً.

المرتبة السادسة: ما يَدُلُّ على المبالغة، ك:

أَكْذَب النَّاسِ.

أو: إليه المُنْتَهَى في الكَذِبِ.

أو: هو رُكْنُ الكَذِبِ.

أو: مَنْبَعُه.

أو: مَعْدِنُه، ونحو ذلك.

وحكم هذه المراتب الأربع الأخيرة

قال فيه الحافظُ السَّخاوي: «إنَّه لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهلها، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ به.

يقول الشيخُ نور الدين عِتْر في خِتَام هذا البحث:

«... وهكذا نتبيَّن بعد هذا العرضِ لتقسيمات مراتب (الجَرْح والتعديل) عند العلماء: أنها تلتقي كلُّها في الأصل الجوهري وهو أحكام تلك المراتب، وإنما وقع اختلافٌ في بعض الجزئيات اليسيرة، وفي فصل بعض المراتب عن بعض لزيادة تمييزٍ بين درجات الرواة، وكلُّ ذلك لا يقدح بما بدأ به السُّلَّمُ عند الرازي ثم الخطيب البغدادي، وإن كان نموذجاً من الجهود التي لا تتوقَّف في السُّمُوِّ إلى الأكمل.

وتقوم هذه التقسيماتُ كلُّها على أصلٍ واحدٍ، هو الاعتمادُ على ثبوت رُكْنَي العدالة والضبط في مرتبة (الثقة)، وهي المرتبة الأولى عند الإمام الرازي وهي أساسُ التقسيم، وفوقها مراتب التأكيد عند غيره، وبعدها ما ثبت فيه التعديلُ بوصف العدالة وسُكِتَ عن الضَّبْط في (صَدوق) و(لا بأسَ به)، ثم ما قَرُبَ من التجريح.

ثم التجريحُ الصريحُ غير الشديد الذي: (يُعْتَبَر به)، ثم التجريح

الشديد في الضبط أو العدالة وهو: (لا يُعْتَبَرُ به)، ثم التجريح الأشد في الوصف الصريح بالكذب».

أهَمُّ مصادر الجرح والتعديل:

تنقسم مصادر الجرح والتعديل في الترتيب الذي يلي:

أولاً ـ كتب الثقات:

١ ـ **تاريخ الثقات:** للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، وتضمنات الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢ ـ **كتاب الثقات:** للحافظ أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات ممَّن نقل عنهم العلم:** لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٤ ـ **الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم:** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

ثانياً ـ كتب الضعفاء:

٥ ـ **الضعفاء الكبير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٦ ـ **الضعفاء الصغير:** للإمام البخاري.

٧ ـ **الضعفاء والمتروكون:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

٨ ـ **الضعفاء:** للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ العُقَيلي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٩ ـ **معرفة المجروحين من المحدِّثين**: للإمام محمد بن أحمد بن حِبّان البُستي (المتوفىٰ سنة٣٥٤ هـ).

١٠ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ).

١١ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٢ ـ **ميزان الاعتدال**: للحافظ الذهبي.

١٣ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٤ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

١٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

١٦ ـ **ذيل علىٰ ميزان الاعتدال**: للحافظ زين الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

١٧ ـ **الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث**: للحافظ برهان الدين الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٨٤ هـ).

١٨ ـ **الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

ثالثاً ـ كتب الجرح والتعديل التي جمعت بين الثقات والضعفاء:

(أ) كتب الجرح والتعديل غير المختصَّة بمكان ولا بكتاب معيَّن:

١٩ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢٠ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام ابن أبي حاتم الرازي (المتوفىٰ سنة ٢٨٣ هـ).

٢١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليل القزويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

٢٢ ـ **بحر الدَّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ**: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (المتوفىٰ سنة ٩٠٩ هـ).

٢٣ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: لأقوال البخاري ومسلم والعِجْلي وأبي زرعة الرازي وأبي داود الفَسَوي وأبي حاتم الرازي والترمذي وأبي زُرْعَة الدمشقي والنسَّائي والبزَّار والدَّار قطني، جمعه ورتَّبه: السيِّد أبو المعاطي النوري، وآخرون.

(ب) كتب الجرح والتعديل المختصَّة برجال كتب معيَّنة:

٢٤ ـ **رجال البخاري: المسمَّىٰ: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد**: لأبي نصر الكَلاباذي (المتوفىٰ سنة ٣٩٨ هـ).

٢٥ ـ **التعديل والتجريح لمن روىٰ عنه البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد الباجيّ الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ).

٢٦ ـ **رجال صحيح الإمام مسلم**: لأحمد بن علي بن مَنْجُويه الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ).

٢٧ ـ **إسعاف المبطأ برجال الموطأ**: للحافظ جلال الدين السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٢٨ ـ **التعريف برجال الموطأ**: لمحمَّد بن الحذَّاء

التميمي: (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٢٩ ـ **تسمية شيوخ أبي داود في سننه**: لأبي عليّ الحسين بن محمَّد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ).

٣٠ ـ **شيوخ أبي عيسىٰ الترمذي في سننه**: لأبي عبد الله محمَّد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّورقي.

٣١ ـ **تسمية شيوخ النسائي**: لأبي عليّ الحسين بن محمَّد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٣٢ ـ **الإيثار بمعرفة رواة الآثار لمحمَّد بن الحسن الشيباني**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣٣ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار** (تلخيص معاني الأخبار): لأبي التراب رشد الله السِّنْدِي.

٣٤ ـ **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم**: للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٣٥ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن علي المَقْدِسي المعروف بابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

٣٦ ـ **الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ).

٣٧ ـ **تهذيب الكمال**: للحافظ أبي الحَجَّاج جمال الدين المِزّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ).

٣٨ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**: للحافظ شمس الدين الذهبي. (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

٣٩ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: لصفيّ الدِّين أحمد بن

عبد الله الخَزْرَجي، (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ).

٤٠ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٤١ ـ **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني.

٤٢ ـ **الكاشف لمن له رواية في الكتب السِّتَّة**: للذهبي.

٤٣ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمَّة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤٤ ـ **التذكرة بمعرفة رجال العشرة**: لمحمَّد بن عليّ الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

٤٥ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ).

٤٦ ـ **معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**: للحافظ ابن كثير (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

٤٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للسراج عمر بن علي ابن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

(ج) كتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكان معيَّن (كتب التواريخ المحليَّة):

٤٨ ـ **تاريخ علماء أهل مصر**: ليحيىٰ بن علي بن محمد بن إبراهيم الحَضْرَمي المعروف بابن الطَّحَّان (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ).

٤٩ ـ **ذكر أخبار أصبهان**: لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المعروف بابن نُعَيْم (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

٥٠ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي (المتوفىٰ سنة ٤٢٧ هـ).

٥١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٥٢ ـ **تاريخ دمشق**: للحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر (المتوفىٰ سنة ٦٢٣ هـ).

٥٣ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**: لنجم الدِّين عمر بن محمَّد الرافعي القزويني.

٥٤ ـ **التدوين في أخبار قزوين**: لعبد الكريم بن محمَّد السمعاني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

٥٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمَّد بن السمعاني.

٥٦ ـ **ذيل تاريخ مدينة السَّلام**: لمحمد بن سعيد بن يحيىٰ، أبي عبد الله ابن الدُّبَيْثي (المتوفىٰ سنة ٦٣٧ هـ).

٥٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحبّ الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن محمود النجَّار (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

٥٨ ـ **تاريخ إربل**: **المسمَّىٰ**: **نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل**: لأبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي (المتوفىٰ سنة ٦٣٧ هـ).

كتب السُّؤالات:

من أشكال التأليف في تراجم رجال الحديث ما يُسَمَّىٰ بكُتب **السُّؤالات**، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحدِ أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها.

٥٩ ـ **سُؤالات ابن الجُنيد** (المتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ) **ليحيىٰ بن**

مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٦٠ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة** (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ) لعليٍّ بن المَدِيني المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٦١ ـ **مسائل صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل** (المتوفىٰ سنة ٢٦٦ هـ) عن أبيه (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٦٢ ـ **سؤالات المَيْمُوني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٤ هـ) عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٦٣ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني صاحب السُّنن**(المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) للإمام أحمد (٢٤١ هـ) في جرح الرُّواةِ وتعديلهم.

٦٤ ـ **مسائل أبي بَكْر المَرْوَزي** (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الرِّجال عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ). في الجرح والتعديل.

٦٥ ـ **سؤالات التِّرْمِذي** (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) للبُخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٦٦ ـ **سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود السِّجِسْتاني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٦٧ ـ **سؤالات أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي للدَّارقُطْنِي** (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٦٨ ـ **سؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر وغيره للدَّارقطني** (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٦٩ ـ **سؤالات البَرْقانِي للدَّارقطني** (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٧٠ ـ **سؤالات الحاكم للدَّارقطني** (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٧١ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمِي للدَّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل.**

٧٢ ـ **سؤالات مسعود بن علي السَّجزي** (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديِّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٧٣ ـ **سؤالات الحافظ السِّلَفِي** (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ) لخميس الحَوْزِي (المتوفىٰ سنة ٥١٠ هـ) عن جماعةٍ من أهل واسِط.

*** التجريح بعد أن دُوِّنت الكتبُ:**

قال الحافظ الذهبيُّ (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ):

«كذلك من تكلَّم فيه من المتأخِّرين، لا أُورد منهم في هٰذا الكتاب إلا من قد تبيَّن ضعفه، واتَّضح أمره، إذ العُمدةُ في زماننا ليس علىٰ الرواة، بل علىٰ المحدِّثين والمفيدين، والذين عُرفت عدالتُهم وصِدقهم في ضبط أسماء السَّامعين، ثم من المعلوم أنه لابُدَّ من صَون الراوي وستره، فالحَدُّ الفاصلُ بين المتقدِّم والمتأخِّر هو رأسُ سنة ثلاثمائة.

وقال ابن المُرابِط:

«قد دُوِّنَتُ الأخبارُ، وما بقي للتجريح فائدةٌ، بل انقطعت علىٰ رأس أربعمئة».

وقال السُّيوطي:

«إنَّ الجرح إنما جُوِّز في الصدر الأول، حيث كان الحديثُ يؤخَذ من صدور الأحبار لا من بُطون الأسفار، فاحتُيج إليه ضرورة

للذَّبِّ عن الآثار، ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار، وأمَّا الآن فالعُمدة على الكُتب المدوَّنة، غاية ما في الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد تصونه وثبوت سماعه بخطِّ مَن يصلح عليه الاعتمادُ، فالعُمدة على الكُتب المدوَّنة، غاية ما في الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن، فإذا احتيج الآن إلى الكلام في ذلك؛ اكتُفِيَ بأن يقال: غيرُ مصونٍ أو هو مستورٌ، وبيان أنَّ في سماعه نوعاً من التهوُّرِ والزُّورِ، وأمَّا مثل الأئمة الأعلام، ومشايخ الإسلام، كالبُلْقِيني، والقاياتي، والقَلْقَشَنْدِي، والمُنَاوي، ومن سلك في جوادهم، فأيُّ وجهٍ للكلام فيهم، وذكر ما رماهم الشعراء به في أهاجيهم».

أقول: هٰذا ما كان في عصر السُّيوطي ـ أما الآن في وقتنا الحاضر فالعمدة على الشروح المعتبرة مثل: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر و«عمدة القارئ» للحافظ العيني، ونحوهما مما ألَّفه العلماء الأجلاء. (انظر: «المنهج الحديث في علوم الحديث» «قسم الرواة» للسَّماحي، ص: ٩٥).

جَرَى فِيْهِ على الجَادَّة:

انظر «الجادة».

الجُزْءُ:

انظر «الأجزاء» في حرف الألف.

الجَزْمُ في الرِّوَايَةِ

هو نحو قولك: «رَوَى»، و«ذَكَر»، و«قالَ»، وهذا صورةٌ من صُوَر المعلَّق، وقد وقع في «صحيح البخاري» من ذلك كثيرٌ، وأمَّا في «صحيح مسلم» فقليلٌ جدّاً.

وأمَّا حكمُ هذه الصِّيغة فقد قال ابنُ الصلاح في مقدمته (ص: ٢٢٦): «ينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظٍ فيه جَزْمٌ، وحُكِم به على من عَلَّقه عنه فقد حكم بصحته، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا كان عنده ذلك عنه، ثم إذا كان الذي علَّق الحديث عنه دون الصحابة فالحُكم بصحته يتوقَّف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي، وأمَّا ما لم يكن في لفظه جَزْمٌ وحكمٌ، مثل: رُوِي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو رُوِي عن فلانٍ كذا وكذا، أو في الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيءٍ منه حُكم فيه بصحة ذلك عمَّن ذَكَره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تُسْتَعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيرادُه له في أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعاراً يُؤْنَس به ويُرْكَن إليه».

وذكر الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه أنَّ المعلَّق بصيغة التمريض منه ما هو صحيحٌ ومنه ما هو حسنٌ، ومنه ما هو ضعيفٌ، وهذا الضعيفُ منه ما يَنْجَبِر بأمرٍ آخر، ومنه ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٣٢٦).

الجَعْدِيَّاتُ:

هي اثنا عشر جزءاً من جمع (أبي القاسم عبد الله بن محمد البَغَوي) لحديث شيخ بغداد (أبي الحسن علي بن الجَعْد بن عبيد الهاشمي مولاهم، الجوهري، المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، عن شيوخه مع تراجمهم، وتراجم شيوخهم. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٩١).

جِمَالُ الْمَحَامِلِ:

يعنون به في الإثبات، كمالَ عدالة الراوي، وإتقانَ وضَبْطَ المحدِّثِ، وأنه يَقْوَى على تحمُّل الحديث وبقاءِ حفظه في ذاكرته

زماناً طويلاً، يؤدِّيه بطُرُقِه المختلفة، مع كمال معرفته بألفاظه دون تغييرٍ ولا تحريفٍ.

فهو كالبعير الذي يَقْوَى على حمل الأثقال المسافات الطويلة، يَشُقُّ بها الصحراءَ ويعرف طوقَها.

ومن أمثلة من ذكر فيه:

وَصْفُ مالك بن أنس لـ (عطَّاف بن خالد المدني) حيث قال: «ليس هو من أهل المحامل» وذلك حين بلغه أنه رأى (عطَّاف) حدَّث. (انظر «تهذيب التهذيب» ٣/ ١١٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: (سالم بن قتيبة الشَّعيري أبو قتيبة) روى له الجماعةُ، ووَثَّقه ابن مَعِين، وأبو داود، وأبو زُرْعَة والدَّارَقُطْنِي وغيرُهم كما قاله الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٠٤).

ثم قال الحافظ، وقال يحيى بن سعيد: «ليس هو مِنْ جمال المحامل».

ثم قال الحافظ: قلتُ: له في البخاري ثلاثةُ أحاديثٍ أو أربعة.

جِمَالاَتُ المَحَامِلِ:

انظر «جمال المحامل».

الجَمْعُ:

يستعمل المحدِّثون هذه الكلمةَ في عَدِّ الاثنين فأكثر واحداً، مثل (إسماعيل بن أبَان) هما اثنان بهذا الاسم اشتركا في الاسم، واسم الأب، أحدُهما كذَّابٌ وهو (إسماعيل بن أبان العَنْزي)، والثاني ثقةٌ وهو (إسماعيل بن أبَان الوَرَّاق) فإذا جاء في الإسناد بغير نسبةٍ يُتَوقَّف في أمرهما؛ لأن عدم التمييز بينهما هو بمثابة الجهالة بحالهما.

ومثله (إسماعيل بن مسلم) هما اثنان بَصْرِيَّان في طبقةٍ واحدةٍ، وحَدَّثا جميعاً عن الحسن البصري، غير أنَّ أحدهما نزل مكَّةَ فنُسِبَ، إليها وكنيته أبو ربيعة، وكان متروكَ الحديث، والآخر ويُكْنىٰ أبا محمد، وهو ثقةٌ.

سُئل ابنُ مَعِين عن (إسماعيل بن مسلم المَكِّي) فقال: ليس بشيء، وسُئل عن (إسماعيل بن مسلم العَبْدي) فقال: ثقةٌ. (الكفاية: ص: ٣٧٢، وانظر أيضاً «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٢٧).

ويقابله التفريقُ: وهو عَدُّ الواحد اثنين فأكثر، انظر: «التفريق» في حرف التاء.

الجُمْهُوْرُ:

أي: جُمهور المحدِّثين.

الجَوَامِعُ:

انظر «الجامِعُ» و«مجاميع الحديث».

جَوَّدَ إِسْنَادَهُ:

أي: ساقه سِياقاً جيِّداً؛ لأنه ذكر من فيه من الأجواد وحَذَف غيرَهم من الضعفاء، فيستوى الإسناد كلُّه ثقاتٍ بحسب الظاهر لمن لم يَخْبُرْ بهذا الشأنِ.

انظر للمزيد من التفصيل «تجويد الإسناد» في حرف التاء.

جه:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في سننه.

الجَهَالَةُ:

لغة: مصدر (جَهِلَ) ضِدَّ (عَلِمَ)، وجهالة الراوي عدم معرفته.

واصطلاحاً: هي جهالة العين والحال. وقيل: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، مجهول العين. (ابن الجماعة).

انظر: «المجهول» في حرف الميم.

جَهَالَةُ الصَّحَابِيِّ:

هي غيرُ قادحةٍ؛ لأن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كلَّهم عدولٌ.

انظر «الصَّحابِيِّ». في حرف الصَّاد.

جِهْبِذٌ:

نَقَّادٌ خبيرٌ، جمعه (جهابذة).

جَهْلَةُ الرَّاوِي:

انظر «الجهالة».

الجَهْمِيَّةُ:

هم أتباعُ (جَهْمِ بن صَفْوان السَّمَرْقَنْدي، المتوفى سنة ١٢٨ هـ)، وقال: بالإجبار، والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعاتِ كلِّها، وزَعَم أنَّ الجَنَّة والنَّار تبيدان وتفنيان، وزعم أنَّ الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهلُ بالله فقط، ونفى صفاتِ الله عزَّ وجلّ، وقال بخَلْق القرآن. (انظر: «مقالات الإسلاميين» ١/ ٣٣٨، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ١٩).

وممَّن كان يذهب إلى رأي (جَهْم) في نفي صفات الله، والقول

بخَلْق القرآن: بِشْرُ بن السَّريّ البَصْري، أبو عمرو الأَفْوَه، المتوفى سنة (١٩٦هـ) سَكَن مكَّةَ، وحَدَّث عن سفيان الثوري وغيرِه، وكان صاحبَ مواعظ فلقِّب بالأَفْوَه، قال الدَّارَقُطْنِيّ: إنما وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف واعتذر من ذلك.

وقال أحمد بن حنبل: كان بِشْرُ بن السَّرِي رجلاً من أهل البَصْرة، ثم صار بمكَّة، سمع من سفيان نحو ألف، وسمعنا منه، ثم ذكر حديث: ناضرةٌ إلى ربِّها ناظرة، فقال: ما أدري ما هذا؟ إيْش هذا، فوثب به الحُمَيْدِيُّ وأهلُ مكَّةَ وأسمعوه كلاماً شديداً فاعتذر بعد، فلم يُقْبَل منه فزهد الناسُ فيه.

وقال الحُمَيْدِيُّ: جَهْمِيٌّ لا يَحِلُّ أن يُكْتَب عنه.

أمَّا عن صِدْقه وأمانته فقال أحمد: كان مُتقِناً للحديث عجباً.

وقال أبو حاتم: ثَبْتٌ صالحٌ.

وقال ابن مَعِين: ثقةٌ.

وقال ابن عَدِيّ، وهو حَسَنُ الحديث، ممَّن يُكْتَب حديثُه.

وقال العُقَيْلِيّ: هو في الحديث مستقيمٌ.

ووَثَّقه غيرُ واحدٍ من الأئمة الكبار، ورووا عنه، وأخرج حديثَه الصحيحان، وبقية الكتب، وتركوا له رأيَه، الذي قيل: إنه قد رَجَع عنه كما نُقِل ذلك عن ابن مَعِيْن. (التواصل بين المذاهب الإسلامية: ص ٨٢ ـ ٨٣).

الجَيِّدُ (من الحديث):

الحديث «الجيِّد» و«المجوَّد» و«القَوِيّ» و«الصالح» و«المعروف» و«المُشَبَّه».

كلُّ هذه الألفاظ متقاربةٌ في الاصطلاح، والفرق بينها موجودٌ إلا أنه دقيقٌ جداً، ولا يكاد يلحظ من دِقَّته.

و«الجيد» أي الصحيحُ، وكثيراً ما يقول الإمام الترمذي مسوِّياً بين (الجيِّد)، و(الصحيح) في الاصطلاح، ففي كتاب «الطِّب» عنده قال: «هذا حديثٌ جيِّدٌ حَسَنٌ».

قال المحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي: «وكذا قال غيرُه: لا مغايرةَ بين جيِّدٍ وصحيحٍ عندهم، إلا أنَّ الجِهْبِذَ مِنْهُم لا يَعْدِل عن صحيح إلى جيِّدٍ إلا لنكتةٍ، كأن يرتقي الحديثُ عنده عن (الحسن لذاته) ويتردَّد في بلوغه الصحيحَ، فالوصفُ به أنزَلُ رتبةً من الوصف بصحيحٍ وكذا القويُّ». (انظر «قواعد في علوم الحديث» ص: ١١٦).

جَيِّدٌ (من الرُّواة):

هذه اللَّفْظَةُ من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ العراقي. (انظر «تدريب الراوي» ٢٩١/ ١).

حكمها:

يُكتَب حديث الموصوفِ بها ويُنْظَر فيه.

جَيِّدُ الحَدِيْثِ:

عِبَارةُ تعديلٍ واحتِجاجٍ، مُستَعمَلَةٌ عندَهم بغيرِ شُيوعٍ، واستعملوها بما يُساوي (ثِقَةٌ)، ولذا فرُبَّما اقترَنَت بها في كلام بعضِ النُّقَّاد.

فمن ذلك، قولُ أحمدَ بن حنبلٍ في (زَكَرِيَّا بنِ أبي زائِدَةَ): «جَيِّدُ الحديثِ، ثِقَةٌ». (انظر «العلل ومعرفة الرجال» النص: ٣٦٣).

وفي (سليمان بنِ أبي مُسْلمٍ الأحْوَلِ): «ثِقَةٌ، جَيِّدُ الحديثِ» (انظر «العلل ومعرفة الرجال» النص: ٣٦٧).

ووقَعَت مُرسَلةً في كلام أبي داوُدَ السِّجِسْتانيِّ، فقد قال في (عُمَرَ بن عبد الله الرُّوميِّ): «جَيِّدُ الحديثِ». (انظر «مسؤولات الآجُرِّي» النص: ٨٢٤).

وكذلك قال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ في (الوَليدِ بن عَبد الرَّحمن الجُرَشيِّ). (تاريخ أبي زُرْعة: ٢/ ٧١٣).

وهذا اللفظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي والسِّنْدِي.

ولم يَذْكُرها ابنُ أبي حاتم ولا ابنُ الصلاح، إلَّا أنها لما كانت في مرتبة: (صالح الحديث) فتكون عند ابن أبي حاتم من الرابعة، وعند ابن الصلاح من الخامسة.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب، ويُنظَر فيه للاعتبار.

❐ ❐ ❐

فهرس موضوعات المباحث في تاريخ علم مصطلح الحديث

الموضوع — الصفحة

الإهداء ٥

مقدمة الكتاب ٧

الفصل الأول
لمحة عن تاريخ علم مصطلح الحديث

القسم الأول: تعريف علم مصطلح الحديث ١٥

١ ـ العلم ١٥

٢ ـ المصطلح ١٥

٣ ـ الحديث ١٦

تعريف علم مصطلح الحديث ـ من حيث الإضافة ١٨

أقسام علم الحديث ١٨

١ ـ علم الحديث رواية ١٨

٢ ـ علم الحديث دراية ١٨

مكان هذا العلم بين العلوم الإسلامية ١٩

غاية علم مصطلح الحديث ٢٠

الموضوع	الصفحة

القسم الثاني: نشأة علم مصطلح الحديث ٢٣

القسم الثالث: عصر التأليف الواسعة المستقلّة في مصطلح الحديث ٣٣

١ ـ المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي: للرَّامهرمزي ٣٣

٢ ـ معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: للحاكم النَّيسابوري ٣٤

٣ ـ الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: للخطيب البغدادي ٣٤

٤ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي ٣٥

٥ ـ الإلماع في أصول الراوية والسَّماع: للقاضي عياض ٣٥

٦ ـ ما لا يسع المحدِّثَ جهلُه: للميَّانِشي ٣٦

القسم الرابع: عصر اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث ٣٩

١ ـ معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ «مقدمة ابن الصَّلاح» ٣٩

خصائص كتاب ابن الصلاح ٤٠

● شروح «علوم الحديث» لابن الصلاح ٤١

١ ـ الجواهر الصحاح: لعز الدين ابن جماعة ٤١

٢ ـ الشذا الفياح من علوم الحديث: للأبناسي ٤٢

٣ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح: للبلقيني ٤٣

● النُّكت المفيدة على كتاب ابن الصلاح ٤٣

١ ـ النكت على كتاب ابن الصَّلاح: للزركشي ٤٣

٢ ـ التقييد والإيضاح: للحافظ العراقي ٤٤

٣ ـ إصلاح ابن الصَّلاح: لمُغلطاي ٤٥

٤ ـ النكت على كتاب ابن الصَّلاح: للحافظ ابن حجر ٤٥

● مختصرات كتاب ابن الصَّلاح:

الموضوع	الصفحة

١ ـ إرشاد طلاب الحقائق: للإمام النَّووي ٤٦
٢ ـ رسوم التحديث في علوم الحديث: للجعبري ٤٧
٣ ـ المنهل الروي في علم الحديث النبوي: لابن جماعة ٤٧
٣ ـ الخلاصة في معرفة الحديث: للطِّيبي ٤٧
٤ ـ المنتخب في علوم الحديث: للتركماني ٤٨
٥ ـ اختصار علوم الحديث: لابن كثير ٤٨
٦ ـ المقنع في علوم الحديث: لابن الملقِّن ٤٨
● منظومات حول كتاب ابن الصَّلاح ٤٩
١ ـ محاسن الإصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح: لابن حبيب ٤٩
٢ ـ أقصى الأمل والسّول في علوم أحاديث الرّسول: لابن خليل ٤٩
٣ ـ التبصرة والتذكرة: للحافظ العراقي ٤٩
القسم الخامس: كتب مستقلّة في علم مصطلح الحديث بعد ابن الصلاح ٥٣
١ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد ٥٣
٢ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث: للحافظ الذهبي ٥٤
٣ ـ مختصر في علوم الحديث: للجُرجاني ٥٥
٤ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول: لفصيح الهَرَوي ٥٥
٥ ـ تنقيح الأنظار: لابن الوزير الزيدي ٥٦
٦ ـ نخبة الفكر وشرحه نزهة النظر: للحافظ ابن حجر ٥٦
٧ ـ التذكرة في علوم الحديث: لابن الملقِّن ٥٩
٨ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ السَّخاوي ٥٩
٩ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للقاضي زكريا ٥٩
١٠ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي: للسيوطي ٦٠

الموضوع	الصفحة

القسم السادس: علم مصطلح الحديث في عصر الركود والجمود ٦٣
١ ـ المنظومة البيقونية: لابن فتوح البيقوني ٦٣
٢ ـ توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار: للصنعاني ٦٣
٣ ـ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: لعلي القارئ ٦٤

الفصل الثاني
علم مصطلح الحديث في العصر الحديث

القسم الأول: مؤلفات في علم مصطلح الحديث في العصر الحديث ٦٩
١ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للقاسمي ٦٩
٢ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: للشيخ طاهر الجزائري ٧٠
٣ ـ المصباح في أصول الحديث: للأندجابي ٧٠
القسم الثاني: مؤلفات مبتكرة في مصطلح الحديث في هذا العصر ٧٣
١ ـ الوسيط في علوم الحديث: للشيخ محمد محمد أبو شهبة ٧٣
٢ ـ علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح ٧٤
٣ ـ لمحات في أصول الحديث: للدكتور محمد أديب صالح ٧٤
٤ ـ الحديث النبوي مصطلحاته بلاغته وكتبه: للدكتور محمدالصباغ ٧٤
٥ ـ أصول الحديث وعلومه ومصطلحه: للدكتور عجاج الخطيب ٧٥
٦ ـ تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحّان ٧٥
٧ ـ الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: للدكتور الخن واللحام ٧٦

الموضوع	الصفحة

٨ ـ تحرير علوم الحديث: للشيخ عبد الله الجُدَيع ٧٦

القسم الثالث: مؤلّفات في علوم الحديث على الطريقة المنهجية المبتكرة ٧٩

١ ـ المنهج الحديث في علوم الحديث: للدكتور السَّماحي ٧٩

٢ ـ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر ٨٠

٣ ـ المنهاج الحديث في علوم الحديث: للدكتور شرف القضاة ٨٠

٤ ـ المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث: للدكتور علي نايف بُقاعي ... ٨١

القسم الرابع: معاجم في المصطلحات الحديثية ٨٣

١ ـ معجم المصطلحات الحديثية: للدكتور نور الدين عتر ٨٣

٢ ـ قاموس مصطلحات الحديث النبوي: للشيخ المنشاوي ٨٤

٣ ـ معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: للدكتور الأعظمي ٨٤

٤ ـ معجم مصطلحات الحديث (تأليف مشترك) ٨٤

٥ ـ معجم المصطلحات الحديثية (تأليف مشترك) ٨٤

٦ ـ معجم علوم الحديث النبوي: للدكتور عبد الرحمن الخميسي ٨٥

٧ ـ معجم المصطلحات الحديثية: للدكتور أبي اللَّيث الخير آبادي ٨٥

الفصل الثالث
مساهمة علماء الهند في خدمة الحديث وعلومه

كلمة عن مساهمة علماء الهند في خدمة الحديث ٨٩

القسم الأول: مؤلّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث ٩١

الموضوع	الصفحة

القسم الثاني: مؤلّفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث في العصر الأخير ٩٣

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للإمام عبد الحي اللكنوي ٩٣

٢ ـ ظفر الأماني: للكنوي ٩٤

٣ ـ قواعد في علوم الحديث: للشيخ التَّهانوي ٩٥

٤ ـ علوم الحديث أصيلها ومعاصرها: للدكتور أبي الليث الخير آبادي ٩٦

٥ ـ المدخل إلىٰ دراسة علم الحديث: س ع م غ ٩٧

مؤلفات علماء الهند في علم مصطلح الحديث بالأردوية ٩٧

كلمة الختام ١٠١

❐❐❐

فهرس مصطلحات الجزء الأوّل

المصطلح — الصفحة

حـــــرف الألـــــــف

الآباء الرواة عن الأبناء ١٠٥
آداب طالب الحديث ١٠٦
آداب كتابة الحديث ١١١
آداب المحدِّث ١١٣
آفةٌ من الآفات ١٢٠
آفته فلان ١٢٢
آيةٌ ١٢٣
آيةٌ من الآيات ١٢٣
أباحَ لي ١٢٧
إباضِيٌّ ١٢٧
الأبدال ١٣٠

الموضوع	الصفحة

ابن خمس ١٣٠
أبنا ١٣١
الأبناء الرواة عن الآباء ١٣١
الإبهام ١٣٣
الأبواب ١٣٣
أتباع التابعين ١٣٥
اتِّحاد المخرج ١٣٧
الاتِّصال ١٣٧
اتِّصال السند ١٣٧
اتَّق حيَّات سَلْمٍ لا تلسعك ١٣٨
اتِّهام الراوي بالكذب أو الوضع ١٣٨
اتُّهم بأمر سوء ١٣٩
اتُّهم بسرقة الحديث ١٤٠
اتُّهم في اللِّقاء ١٤٠
الأثبات ١٤١
أثبَتُ البلاد في الحديث الصحيح ١٤٣
أثبَتُ الناس ١٤٣
أثبَتُ الناس في فلان ١٤٣
الأثر ١٤٤
الأثريّ ١٤٥
أجُائيه بين يدي الله غداً ١٤٥
الإجازة ١٤٦

الموضوع	الصفحة

إجازة للمحمول أو بالمجهول ١٤٧
إجازة الشيخ ١٤٧
إجازةٌ عامّةٌ ١٤٧
أَجاز لي ١٤٨
أجازني ١٤٨
إجازةُ ما لم يتحمَّله المجيزُ بوجهٍ ليرويه المجازُ ١٤٨
إجازة المعدوم ١٤٨
إجازة معيَّنٍ غيره ١٤٩
إجازةُ معيَّنٍ لمعيَّنٍ ١٤٩
إجازة الطِّفل ١٥٠
أجرأ من خاصي الأسد ١٥٠
الأجزاء ١٥٠
أجزتُ فلاناً الفلاني ١٥٢
أجزتُ لبعض الناس ١٥٢
أجزتُ لفلانٍ كذا إن شاء روايته عني ١٥٢
أجزتُ لك إن شئتَ أو أحببتَ أو أردتَ ١٥٣
أجزتُ لك أن تروي عني إن شئتَ الرواية عني ١٥٣
أجزت لمن يشاء الرواية ١٥٣
إجازة المجاز ١٥٣
إجازة معلّقة ١٥٤
أجزت لمن يشاء فلان ١٥٤
أجزتُك ١٥٤

المصطلح	الصفحة

أجزتك جميع مسموعاتي أو مروياتي ١٥٤
أجزتكم ١٥٤
أجوَدُ الأسانيد ١٥٤
الآحاد ١٥٥
أحاديث الآحاد ١٥٦
أحاديثه تُشبه أحاديثَ فلان ١٥٦
الأحاديث الثلاثية ١٥٧
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ الثقات ١٥٨
أحاديثه تُشبه أحاديثَ الثقات ١٥٨
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ فلانٍ ١٥٩
الأحاديث المشتهرة على الألسنة ١٥٩
احتجَّ به البخاري ومسلم ١٦١
أحداث الصحابة ١٦٢
أحدُ الأحدين ١٦٢
أحسَنُ شيءٍ في الباب ١٦٣
أحسَنُ شيءٍ في هٰذا الباب كذا ١٦٣
أحكام الرواية .....
أخ نا ١٦٣
أخافُ أن يكون من الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا ١٦٣
أخبار الآحاد ١٦٤
أخباريٌّ ١٦٤
أخبر فلانٌ ١٦٤

المصطلح	الصفحة

أخبرك ١٦٥
أخبرني الثقة ١٦٥
أخبرني ١٦٦
أخبرني مَن لا أتَّهم ١٦٦
أخبرني من لا أتَّهم من أهل العلم ١٦٧
أخبرنا ١٦٧
أخبرنا إجازةً ١٦٨
أخبرنا إذناً ١٦٨
أخبرنا بقراءتي وقراءةً عليه ١٦٩
أخبرنا بقراءتي عليه وأنا أسمع ١٦٩
أخبرنا سماعاً أو قراءةً ١٦٩
أخبرنا فلانٌ وفلانٌ واللفظ لفلانٍ، أو هـٰذا لفظُ فلانٍ ١٦٩
أخبرنا فيما أجازني أو أجاز لي ١٦٩
أخبرنا فيما أذن لي فيه ١٧٠
أخبرنا فيما أطلق لي روايته ١٧٠
أخبرنا قراءةً عليه ١٧٠
أخبرنا كتابةً ١٧٠
أخبرنا مشافهةً ١٧٠
أخبرنا مكاتبةً ١٧٠
أخبرنا مناولةً ١٧١
الاختبار ١٧١
اختصار الحديث ١٧١

المصطلح	الصفحة

اختلط ١٧٣
الاختلاط ١٧٤
اختلاف الحديث ١٧٤
اختلاف الروايات ١٧٤
اختُلف فيه ١٧٧
أخذ الأجرةَ على التحديث ١٧٧
أخرج له البخاري أو مسلم في الأصول ١٧٨
أخرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد ١٧٩
أخرج المحدِّثُ الحديث ١٧٩
أخسَرُ من حمّالة الحطب ١٧٩
أخشَنَ فيه القولَ ١٨٠
الإخوة والأخوات ١٨١
أخ نا ١٨٢
الأداء ١٨٢
أداء الحديث ١٨٤
أدخل على المشايخ ١٨٤
الإدراج ١٨٥
الإدراج في السَّند ١٨٥
الإدراج في المتن ١٨٥
إذا حدَّث عبد الرحمن بن مهدي عن رجلٍ فهو حُجَّةٌ ١٨٥
إذا رأيتني قد كتبتُ عن الرجل ولا أحدِّث عنه فلا تسأل ١٨٦
إذا قامت الخيل لم يجلس مع الرجالة ١٨٧

المصطلح	الصفحة

إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي ١٨٨
إذنٌ مجرَّدٌ ١٩٧
الأربعة ١٩٧
الأربعينات ١٩٨
الإرجاء ١٩٩
أرجو أنّه لا بأسَ به ٢٠٥
أرجو أن يُحتمل حديثه ٢٠٨
الإرسال ٢٠٩
ارْمِ به ٢٠٩
أرنا ٢١٠
أسأل الله السَّلامة ٢١٠
أسباب الحديث ٢١٠
أسباب الطعن في الراوي ٢١٠
أسباب وُرود الحديث ٢١١
أستخير الله فيه ٢١٣
الاستشهاد ٢١٣
استشكال الحديث ٢١٤
استشهد به البخاري تعليقاً ولم يخرِّج له احتجاجاً، ولا مقروناً ولا متابعةً ٢١٤
استشهد به الشيخان أو أحدهما ٢١٥
الاستفاضة ٢١٥
الاستقراء ٢١٥
الاستقراء التّام ٢١٦

المصطلح	الصفحة

استقلال السُّنّة بتشريع الأحكام ٢١٦
الاستملاء ٢٢٤
الأسد ٢٢٥
الإسرائيليّات ٢٢٥
أسطوانةٌ ٢٢٥
الإسقاط ٢٢٥
الأسماء ٢٢٥
أسماءَ الرجال ٢٢٦
أسماء رجال الكتب الستة ٢٤٤
الأسماء والكنىٰ ٢٤٤
الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنّساء ٢٤٥
الأسماء المفردة والكُنىٰ والألقاب ٢٤٥
الإسماع ٢٤٥
الإسناد ٢٤٦
إسنادٌ صحيحٌ نظيفٌ ٢٥٠
إسناده تالفٌ ٢٥٠
إسناده ثابتٌ ٢٥٠
إسناده جيّدٌ ٢٥٠
إسناده حسنٌ ٢٥١
إسناده ذاهبٌ ٢٥١
الإسناد السَّافل ٢٥١
إسناده ساقطٌ ٢٥١

المصطلح	الصفحة

إسناده صالحٌ ٢٥١
إسناده صحيحٌ أو «صحيحُ الإسناد» ٢٥٢
إسناده ضعيفٌ أو «ضعيفُ الإسناد» ٢٥٢
الإسناد العالي ٢٥٣
إسناده على شرط الشيخين ٢٥٦
إسناده فاسدٌ ٢٦٠
إسناده فيه اختلافٌ ٢٦٠
إسناده فيه ضعفٌ ٢٦٠
إسناده فيه مقالٌ ٢٦٠
إسناده فيه نظرٌ ٢٦٠
إسناده قويٌّ أو «قويُّ الإسناد» ٢٦٠
إسناده كالشمس ٢٦٢
إسناده لا بأسَ به أو «لا بأسَ بإسناده» ٢٦٣
إسناده لا يمضي ٢٦٣
إسناده ليس بالقويّ ٢٦٤
إسناده ليس بذلك القائم ٢٦٤
إسناده ليس بشيءٍ ٢٦٤
إسناده ليِّنٌ ٢٦٥
إسناده متماسكٌ ٢٦٥
إسناده مستقيمٌ ٢٦٥
إسناده مظلمٌ ٢٦٦
إسناده نظيفٌ ٢٦٦

المصطلح	الصفحة

الإسناد المعنعن ٢٦٦
الإسناد النازل ٢٦٧
إسناده نظيفٌ ٢٦٧
إسناده هالكٌ ٢٦٧
إسناده واهٍ بمرَّة ٢٦٨
الإشارة بالرَّمز ٢٦٨
إشكال الحديث ٢٦٩
أشهد على فلانٍ أنه ٢٦٩
الأصاغر ٢٦٩
أصاغر الصحابة ٢٦٩
أصحاب الحديث ٢٧٠
أصحاب الرأي ٢٧٠
أصحاب الفنون ٢٧٠
أصحاب المحابر ٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد ٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد عن أبي بكر ٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن علي ٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن عائشة ٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن سعد بن أبي وقَّاص ٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود ٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن عمر ٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن أبي هريرة ٢٧٣

المصطلح	الصفحة

أصَحُّ الأسانيد عن أمّ سلمة ٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن أبي موسىٰ الأشعري ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أنس بن مالك ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن ابن عباس ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن جابر بن عبد الله ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن عقبة بن عامر ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن بريدة ٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أبي ذرٍّ ٢٧٤
أصَحُّ أسانيد المكِّيّين ٢٧٥
أصَحُّ أسانيد اليمانيين ٢٧٥
أصَحُّ أسانيد المصريّين ٢٧٥
أصَحُّ أسانيد الخراسانيّين ٢٧٦
أصَحُّ أسانيد الشاميِّين ٢٧٦
أصَحُّ شيءٍ في الباب كذا ٢٧٦
أصدَقُ البشر وأوثق الخلق ٢٧٨
الأصل ٢٧٨
أصل الحديث ٢٨١
أصل الشيخ ٢٨٤
أصل المصنَّف ٢٨٤
أصلٌ معمولٌ به ٢٨٤

المصطلح	الصفحة

أصلح في كتابه أو في كتاب غيره ٢٨٤
الأصناف ٢٨٥
الأصول ٢٨٥
أصول التخريج ٢٨٦
أصول الحديث ٢٨٧
الأصول الخمسة ٢٨٧
الأصول الستة ٢٨٧
أضبَطُ الناس ٢٨٩
الاضطراب ٢٨٩
الأطراف ٢٨٩
الإطلاق ٢٩٣
أظن أنّ الشيطان تبدَّىٰ علىٰ صورته ٢٩٣
الاعتبار ٢٩٤
الاعتزال ٢٩٥
الإعجام ٢٩٥
الإعراب ٢٩٥
إعرابيٌّ مجهولٌ ٢٩٦
الإعضال ٢٩٦
الإعلال ٢٩٦
الإعلام ٢٩٧
إعلام الشيخ ٢٩٧
أعلَمُ الناسِ في فلانٍ ٢٩٧

المصطلح	الصفحة

أغرَبَ على أقرانه ٢٩٧
الافتتاح ٢٩٨
الأفراد ٢٩٨
أفراد البخاري ٣٠٢
أفراد البلدان ٣٠٢
أفراد العلم ٣٠٣
أفراد القبائل ٣٠٤
أفراد مسلم ٣٠٤
أفسدوه علينا ٣٠٤
الإقرار ٣٠٥
الأقران ٣٠٥
أقسام (الحديث) الحسن ٣٠٦
أقسام (الحديث) الصحيح ٣٠٦
أقسام العلو ٣١٠
الإقلاب ٣١٠
الأكابر عن الأصاغر ٣١٠
اكتبْ عنه ٣١٠
أكثر الصحابة روايةً للحديث ٣١٠
أكذَبُ الناس ٣١١
ألجأ الحديثَ إلى فلانٍ ٣١١
ألحق في كتابه أو في كتاب غيره ٣١١
الإلزامات ٣١١

المصطلح	الصفحة

ألفاظ الأداء ٣١٢
ألفاظ تحمّل الحديث وأدائه ٣١٢
ألفاظ الجرح والتعديل ٣١٢
الألقاب ٣١٢
ألقاب المحدِّثين ٣١٨
الله أعلَمُ ٣١٨
الله المستعان ٣١٩
اللهم سلِّم سلِّم ٣٢٠
إلىٰ ٣٢٠
إلىٰ الصِّدق ماهو ٣٢٠
إلى الضَّعف ما هو ٣٢٠
إليه المنتهىٰ في الثبت ٣٢٢
إليه المنتهىٰ في الكذب ٣٢٣
إليه المنتهىٰ في الوضع ٣٢٣
الأمالي ٣٢٣
الإمام ٣٢٥
إمام المتقين ٣٢٥
إمام الدنيا ٣٢٦
إمام الأئمة ٣٢٦
إمام أهل زمانه في العلم والأخبار ٣٢٦
أُمرنا كذا ٣٢٧
الأمر عندنا ٣٢٨
الأمر المجتمع عليه عندنا ٣٢٩

المصطلح	الصفحة

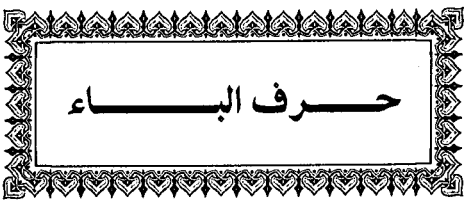
إمساك الثقة ٣٣٢
الإملاء ٣٣٢
الأمّهات السِّتّ ٣٣٢
أمير المؤمنين في الحديث ٣٣٣
إنّ غيره أحبّ إليّ ٣٤١
أنَّ ٣٤١
أنَّ فلاناً أخبر ٣٥٤
أنَّ فلاناً حدَّث ٣٥٤
أنَّ فلاناً قال ٣٥٤
إنّ هـٰذا الحديث من مناكير فلان، أو من أنكر ما رواه فلانٌ ٣٥٥
إنّه ليس مثل فلانٍ، أو إنّ غيره أحبّ إليّ ٣٥٥
أنا ٣٥٥
الأنثنة ٣٥٥
أنبأنا ٣٥٥
أنبأنا إجازةً ٣٥٦
أنبأنا قراءةً عليه وأنا أسمع ٣٥٦
أنبأني ٣٥٦
أنبأني إجازةً ٣٥٦
الانتخاب ٣٥٧
انتهىٰ اللَّحقُ ٣٥٧
الأنساب ٣٥٨
الانقطاع ٣٥٩

المصطلح	الصفحة

الإنكار ٣٥٩
أنكر ما رواه فلانٌ ٣٥٩
أنواع تحمُّل الحديث وأدائه ٣٦٠
أنواع الرواية ٣٦١
الأوابد ٣٦١
أوثق الناسِ ٣٦٤
أورد المحدِّثُ الحديثَ ٣٦٤
أوسط التابعين ٣٦٥
أوسط الصحابة ٣٦٥
أو طان الرواة وبلدانهم ٣٦٥
أو كما قال ٣٦٧
أومأ إليّ فيه ٣٦٨
أوهى الأسانيد ٣٦٩
أوهى أسانيد أهل البيت ٣٦٩
أوهى أسانيد أبي بكر الصّديّق ٣٦٩
أوهى أسانيد العُمريين ٣٦٩
أوهى أسانيد أبي هريرة ٣٦٩
أوهى أسانيد عائشة ٣٦٩
أوهى أسانيد عبد الله بن مسعود ٣٦٩
أوهى أسانيد أنس بن مالك ٣٦٩
أوهى أسانيد المكِّيّين ٣٦٩
أوهى أسانيد اليمانيِّين ٣٧٠

المصطلح	الصفحة

أوهى أسانيد المصريِّين ٣٧٠
أوهى أسانيد الشَّاميين ٣٧٠
أوهى أسانيد الخراسانيِّين ٣٧٠
أهل الأهواء ٣٧٠
أهل الحديث (تعريف عامٌّ) ٣٧٠
أهل الحديث ٣٧٢
أهل الرّأي ٣٧٤
أهل السُّنّة ٣٨٤
أهل السُّنّة والجماعة ٣٨٥
أهل الصنعة ٣٨٦
أهل الظاهر ٣٨٦
الأهلية ٣٩٠
أهلية الرواية ٣٩٠
إهمال اللفظ ٣٩٤
أيُّ شيءٍ عند فلانٍ ٣٩٤
أيُّ شيءٍ لم يكن عند فلانٍ ٣٩٤



الباء الموحَّدة ٣٩٥
بأَخَرة ٣٩٥
الباطل ٣٩٥
البالغ ٣٩٦
بخ ٣٩٦
بد ٣٩٦
البدريون ٣٩٦
البدعة ٣٩٧
البدعة الحقيقية ٤٠١
البدعة الإضافية ٤٠١
البدعة المفسِّقة ٤٠٤
البدعة المكفِّرة ٤٠٤
البدل ٤٠٤
البرنامج ٤٠٤
بعرةٌ أحبُّ إليّ منه ٤٠٥
البلاغات ٤٠٦

المصطلح	الصفحة

البلاء فيه من فلان ٤٠٨
البلايا ٤٠٩
البُلدانيات ٤١٠
بلغني عن فلانٍ ٤١٠
البليّة فيه من فلان ٤١٠
بُندار ٤١٠
البواطيل ٤١٢
بيان المُجْمَل ٤١٢
بيَّض الله عيني من يروي عنه ٤١٣
بيَّض له ٤١٤

حـــرف التـــــاء

ت ٤١٧
التابع ٤١٧
تابع الأتباع ٤١٧
تابع التابعين ٤١٧
التَّابعون ٤١٧
التابعي ٤٢٠
التابعيات ٤٢٠

الموضوع	الصفحة

التاريخ ٤٢٠
تاريخ الرواة ٤٢١
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٤٢٥
تالفٌ ٤٢٦
تبع التابعين ٤٢٦
التتبُّع ٤٢٦
التجهُّم ٤٢٨
تجويد الإسناد ٤٢٨
التحديث ٤٢٩
التحريف ٤٢٩
تحريك الرَّأس ٤٣١
تحريك اليد ٤٣٢
التحقيق ٤٣٢
التحمُّل ٤٣٢
تحمُّل الحديث ٤٣٣
تحميض الوجه ٤٣٣
التحويق ٤٣٤
التحويل ٤٣٤
تخ ٤٣٥
تخرَّج بفلان ٤٣٥
التخريج ٤٣٦
تخريج الحاشية ٤٤٥

الموضوع	الصفحة

تخريج الحديث ٤٤٥
تخريج الحواشي ٤٤٥
تخريج الساقط ٤٤٥
التخليط ٤٤٥
التدليس ٤٤٦
تدليس الاستدراك ٤٦٧
تدليس الإسناد ٤٦٨
تدليس البلاد ٤٧١
تدليس البلدان ٤٧١
تدليس التسوية ٤٧١
تدليس السكوت ٤٧٦
تدليس الشيوخ ٤٧٦
تدليس الصِّيغ ٤٧٩
تدليس العطف ٤٨٢
تدليس القطع ٤٨٣
تدليس المتن ٤٨٤
التدقيق في الخطّ ٤٨٤
تدوين السُّنّة ٤٨٤
تر ٤٩٠
التراجم ٤٩٠
تراجم الأبواب ٤٩٠
الترجيح بأمر خارجي ٥٠٦

الموضوع	الصفحة

الترجيح بالتّحمُّل ٥٠٦
الترجيح بحال الراوي ٥٠٦
الترجيح بالحُكم ٥٠٧
الترجيح بكيفية الرواية ٥٠٧
الترجيح بلفظ الخبر ٥٠٧
الترجيح بوقت الوُرود ٥٠٨
الترغيب والترهيب ٥٠٨
التَّرك ٥٠٩
تركوه ٥٠٩
تركه فلانٌ ٥٠٩
التزكية ٥١٠
التساعيات ٥١٠
التسلسل ٥١١
التسميع ٥١١
التسويد ٥١٢
التسوية ٥١٢
تشكليل الحديث ٥١٢
التشيُّع ٥١٢
التصحيح ٥١٥
تصحيح الحديث في الأزمنة المتأخِّرة ٥١٥
التصحيح الكشفي ٥١٦
التصحيف ٥١٦

الموضوع	الصفحة

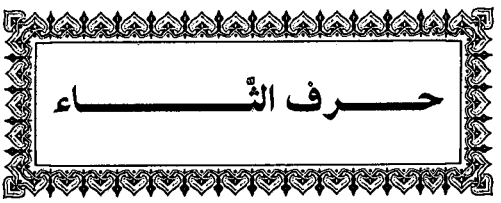
التصحيف في الإسناد ٥٢٠
تصحيف البصر ٥٢٠
تصحيف السَّمع ٥٢١
تصحيف اللفظ ٥٢٢
التصحيف في المتن ٥٢٢
تصحيف المعنىٰ ٥٢٢
التصنيف ٥٢٢
تصنيف الحديث ٥٣٢
التصنيف علىٰ الأبواب ٥٣٣
التصنيف علىٰ المسانيد ٥٣٤
التضبيب ٥٣٥
التضعيف ٥٣٥
تضعيفُ ثقةٍ ٥٤٨
تطريق الحديث ٥٤٨
تعارُض الجرح والتعديل ٥٤٩
تعارُض الروايات ٥٤٩
تعدُّد روايات المتن ٥٥٠
التعديل ٥٥٢
التعديل المُبْهَم ٥٥٢
التعديل المفسَّر ٥٥٢
تعرف وتُنكر ٥٥٢
تعريف علوم الحديث ٥٥٤

الموضوع	الصفحة

التعليق ٥٥٥
التعليق في الخطِّ ٥٥٥
تعليق الحديث ٥٥٥
تعليقات البخاري ٥٥٥
التعليل ٥٥٥
التعنُّت ٥٥٥
تغيَّر بأَخَرَة ٥٥٧
تغيَّر بآخِرِهِ ٥٥٨
التفريق ٥٥٨
تقاربا في اللفظ ٥٥٩
التقرير ٥٥٩
التقرير الحُكمي ٥٦٥
التقرير الصَّريح ٥٦٦
التقرير الفعلي الحُكمي ٥٦٦
تقطيع الحديث ٥٦٦
التقميش ٥٦٦
التقييد ٥٦٨
تقييد الحديث ٥٦٨
تُكلِّم فيه لأجل الوقف ٥٦٨
تُكلِّم فيه لمسألة اللفظ ٥٦٨
تكلّموا فيه ٥٦٨
تلخيص المتشابه ٥٦٩

الموضوع	الصفحة

التلقين ٥٦٩
تم ٥٧١
تمتَّن بأخرة ٥٧١
التمريض ٥٧١
التمريض في الرواية ٥٧٢
التمييز ٥٧٢
تهمة الراوي بالكذب أو الوَضْع ٥٧٣
التواتر ٥٧٣
تواريخ الرواة ٥٧٣
التواريخ والوفيات ٥٧٣
تواريخ المتون ٥٧٣
التواطُؤ والتوافُق ٥٧٣
التوثيق ٥٧٣
توثيق ضعيف ٥٧٤
التوثيق والتجريح في الرواي الواحد من العالم الواحد ٥٧٤



الثاء المثلّثة ٥٧٥
الثابت ٥٧٥

الموضوع	الصفحة

الثَّبَت ٥٧٥
ثَبْتٌ ٥٧٥
ثبتٌ ثبتٌ ٥٧٦
ثبتٌ حافظ ٥٧٦
ثبتٌ حُجَّةٌ ٥٧٦
ثبوت السَّمع ٥٧٧
الثقات والضعفاء ٥٧٧
الثقة ٥٨١
ثقةٌ ٥٨٣
ثقةٌ ثبتٌ ٥٨٣
ثقةٌ ثقةٌ ٥٨٣
ثقةٌ حافظٌ ٥٨٤
ثقةٌ حُجَّةٌ ٥٨٤
ثقةٌ سُنِّيٌّ ٥٨٤
ثقةٌ ضابطٌ ٥٨٤
ثقةٌ عَدْلٌ ٥٨٥
ثقةٌ مأمونٌ ٥٨٥
ثقةٌ مُتقِنٌ ٥٨٥
ثقةٌ مُتَّهمٌ ٥٨٦
الثُّلاثيات ٥٨٦
الثَّمانيات ٥٨٧
ثنا ٥٨٧
الثُّنائيات ٥٨٨
ثني ٥٨٨

حـــــــرف الجيـــــــم

جئتني بشيطان ٥٨٩
الجادَّة ٥٨٩
الجارح ٥٩١
الجامع ٥٩١
جبلٌ ٥٩٢
جبلٌ في الكذب ٥٩٤
جِرابٌ ٥٩٤
جرابُ الكذب ٥٩٤
الجرح ٥٩٤
الجرح البري ٥٩٥
الجرح المُبْهَم ٥٩٥
الجرح المفسَّر ٥٩٥
الجرح والتعديل ٥٩٥
جرى فيه على الجادة ٦٤٤
الجزء ٦٤٤
الجزم في الرواية ٦٤٤
الجَعْدِيّات ٦٤٥
جِمال المحامل ٦٤٥
جِمالات المحامل ٦٤٦

الموضوع	الصفحة

الجمع ٦٤٦
الجمهور ٦٤٧
الجوامع ٦٤٧
جَوَّد إسناده ٦٤٧
جه ٦٤٧
الجهالة ٦٤٨
جهالة الصحابي ٦٤٨
جِهْبِذٌ ٦٤٨
جهلة الرّاوي ٦٤٨
الجَهْمِيّة ٦٤٨
الجيّد (من الحديث) ٦٤٩
جيِّدٌ (من الرواة) ٦٥٠
جيِّدُ الحديث ٦٥٠



موسوعة

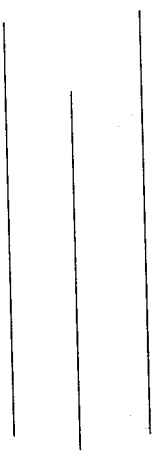
علوم الحديث وفنونه

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثاني

دار ابن كثير
دمشق - بيروت





مَوْسُوْعَة

عُلُوْمِ الحَدِيْثِ وَفُنُوْنِهِ



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : موسوعة علوم الحديث وفنونه ٣/١

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٢٢٠٠

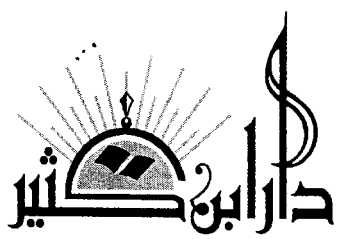
القياس : ١٧×٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ٣,٧ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أيبكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

حـــــرف الحـــــاء

ح:

تُكْتَب بحرف (ح) مفردةً مُهْمَلةً يَرْمُزُ بها المحدِّثون إلى الانتقال من سندٍ إلى سندٍ آخر إذا كان للحديث إسنادان فأكثر، ثم جمعوا بينها في مَتْنٍ واحدٍ.

وقيل: هي حاءٌ من (التحويل) من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر كما سبق.

وقيل: هي من (حائل)؛ لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث.

وقيل: هي رمزٌ إلى قولنا: (الحديث) لا يُلْفَظ عندها بشيءٍ.

ويقول المحدِّثون المغاربة: (الحديث) إذا وصلوا إليها.

واختار الإمامُ النَّووي أن يقال عند الوصول إليها: (الحاء) والمختار هو الأوَّلُ (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٥٥ و«تدريب الراوي» ٢/ ٨٨).

الحَاشِيَةُ:

(الحاشية) و(الهامش): يَكْثُرُ استخدامُ لفظ «حاشية الكتاب» و«هامش الكتاب» في كتب الحديث وغيره.

فما هو المقصودُ من «الحَاشية» أو «الهامش»؟

قَالَ الأَزْهَرِيُّ: الحَاشيةُ، النَّاحيةُ، وحَاشيةُ الثَّوب، وكلُّ شيءٍ: نَاحيته، وَحاشية كلُّ شيءٍ: طرفه الأقصى. (انظر «تهذيب اللغة» ٥/ ١٣٧).

وفي (تاج العروس): حَاشية الكِتاب: طرفُهُ وَطُرَّتُهُ.

فالمقصود بالحاشية: هو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصفحة.

وأمَّا (الهامشُ) فهو: «حاشيةُ الكتاب، قال الصَّاغاني: يُقالُ: كَتَبَ علىٰ هامِشهِ، وعلىٰ الطُّرَّةِ، وهو مُولَّدٌ. (تاج العروس).

وهَمَّشَ الكتاب: «عَلَّقَ على هامِشهِ ما يَعِنُّ لهُ». (المعجم الوسيط).

وعلى هذا فـ(الحاشيةُ)، و(الهامِشُ) مُصْطَلَحَان لِمعنىً واحدٍ، وهو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصَّفحة.

وهكذا كانَ العُلماءُ والنُّسَّاخُ يكتبونَ اللَّحق، أو فروقَ النُّسخ، أو بعضَ الملاحظات على هامش الصَّفحة، وهو الفراغُ الموجودُ على جوانبِ الصَّفحة سواء مِن أسْفَلِ الصَّفحة، أو أعلاها أو جانبيها، غير أنَّ البعضَ قد فَرَّقَ بينَ الحاشِيةِ والهامِشِ، فجعلَ الهامِشَ الفراغ الموجود على جَانبي الصَّفحة، والحاشيةَ الفراغُ الموجودُ في أسْفَلِ الصَّفحة.

ومثالُهُ:

«حَاشية العَطَّار على جَمع الجوامعِ» للعلاَّمة الشَّيخ حسن العَطَّار

الجلال المَحَلِّي، وعلى «جمع الجوامع» للإمام ابْنِ السُّبْكي. وبهامشهِ تقريرٌ للعَلاَّمةِ المحقِّق والفَهَّامة المدقِّق، الأستاذ الشَّيخ عبد الرَّحمٰن الشِّربيني على «جمع الجوامعِ» للإمام ابن السُّبْكي.

فكتب الحاشيةَ في أسفل الكتاب، والهامِش على جانبي الفراغ الموجود على جوانب الصفحة.

وكذا «شرح مختصر المنتهى» لعضد الدِّين الإيجي مع حواشيه الثَّلاثة.

وأمَّا المتقَدِّمونَ مِن أهلِ الحَديث فاستعملوا لفظ «حاشية» وأرادوا بها الفراغَ الموجودَ على جوانب الصَّفحة، قالَ الرَّامَهُرْمُزِيُّ: «التَّخريجُ على الحواش: أجودُهُ أن يُخرَّجَ من موضعهِ حتَّى يلحقَ به طرفُ الحرف المبتدأ بهِ مِن الكلمة السَّاقطةِ في الحاشية...» (المحدِّث الفاصل...: ص: ٦٠٦).

وقال الإمامُ أحمدُ بْنُ حَنْبَل:

مَنْ طَلَبَ العِلْمَ والحَدِيْثَ فلا ... فيَضْجَرُ من خمسةٍ يُقاسِيها
دَراهِمٌ للعُلُومِ يَجْمَعها ... وعند نَشْرِ الحديثِ يُفْنِيها
يُضْجِرُهُ الضَّربُ في دفاترهِ ... وكَثرة اللَّحقِ في حَواشيها
يغسلُ أثوابه وبَزَّتهُ ... من أثر الحِبْر ليسَ يُنْقيها

(إلماع: ص: ١٦٥)

عِلماً أنَّ هذا اللَّحَق يكتب حَاشية إلى اليمينِ أو إلى اليسار مِن جَانِبي الورَقة.

قالَ العِراقيُّ:

ويُكْتَبُ السَّاقِطُ وهو اللَّحقُ ... حاشيةً إلى اليَمينِ يُلْحَق

(التبصرة والتذكرة: ٢/ ١٣٧)

وهكذا استخدمَ المحدِّثون لفظَ حاشية، وأرادوا بها الفراغَ الموجودَ على جانبي الصفحة. (انظر «الجامع لأخلاق الراوي...» ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

حَاطِبُ لَيْلٍ:

استعمل هذا التشبيهَ سعيدُ بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدِّمَشْقي الثقة الثَّبْت في تجريح (سعيد بن بشير الأزدي مولاهم البصري) حيث قال عنه: «كان حاطِبَ ليلٍ».

ومعناه كما قال أهلُ اللغة: رجلٌ حاطبُ ليلٍ: يتكلَّم بالْغَثِّ والسَّمِين، مخلط في كلامه وأمره، لا يتفقَّد كلامه كالحاطب بالليل يحطب كلَّ رديءٍ وجيِّدٍ.

وفي «مجمع الأمثال» (١/ ٢٠٣) يقال: المِكْثار كحاطب ليلٍ، هذا من كلام أكْثَم الصَّيْفي، قال أبو عبيد: وإنما شَبَّهه بحاطب الليل؛ لأنه ربما نهشته الحَيَّةُ ولدغته العقربُ في احتطابه ليلاً، فكذلك المِكْثارُ ربما يتكلَّم بما فيه هلاكه، يُضْرَب للذي يتكلَّم بكل ما يهجس في خاطره.

ومن هذا المعنى اللُّغَوي نجد أنَّ تشبيه (سعيد بن عبد العزيز) ينطبق على حال سعيد بن بشير، فلكثرة مروياته عن قتادة وقعت فيها بعضُ الزيادات التي أنكرها النُّقَّادُ عليه، ويعود السَّببُ في كثرة روايته عن قتادة بالرغم من كونه دِمَشْقِيّاً، وقتادة بصريٌّ: صحبته لأبيه، وإقامته معه في البصرة، وذلك لأنّ اباه كان شريكاً لسعيد بن أبي عَرُوْبَة.

قال أبو حاتم الرَّازي لأحمد بن صالح: «سعيد بن بشير دمشقيٌّ، كيف هذه الكثرةُ عن قتادة؟ قال: كان أبوه شريكاً لابن أبي عَرُوْبَة،

فأقدم بشيرُ ابنَه سعيداً البصرة فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عَرُوْبَة.

ولم يكن سعيدُ بن بشير مُتْقِناً ضابطاً لروايته عن قتادة، ومن أجل ذلك ضَعَّفه العلماء.

قال محمد بن محمد بن عبد الله بن نَمِير: «مُنْكَر الحديث، ليس بشيءٍ، ليس بقويٍّ الحديث، يروي عن قتادة المنكراتِ».

وقال السَّاجي: «حدَّث عن قتادة بمناكير».

وقال ابن حِبَّان: «كان رديءَ الحفظ، فاحشَ الغلط، يروي عن قتادة ما لا يُتابَع عليه» (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٩٠ ـ ٩٢).

الحَافِظُ:

الحافظ: لَقَبٌ خاصٌّ للمحدِّثين، وهو أن يكون عارفاً بسُنَن رسول الله ﷺ، بصيراً بطُرُقها، مميِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه.

قال تقي الدين السُّبْكي: «إنه سأل الحافظَ جمال الدين المِزِّي عن حدِّ الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ جاز أن يُطْلَق عليه الحافظُ؟ قال: يرجع إلى أهل العُرْف. فقلتُ: وأين أهلُ العرف؟ قليلٌ جدّاً، قال: أَقَلُّ ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالَهم، وبلدانَهم، أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكمُ للغالب».

وقال ابن سَيِّد النَّاس: «المحدِّث إذا توسَّع في حفظه حتى عرف شيوخَه، وشيوخَ شيوخه طبقةً بعد طبقةٍ بحيث يكون ما يعرفه من كلّ طبقةٍ أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظُ».

ومن الحفَّاظ الذين يُضْرَب بهم المثلُ (الإمام أحمد بن حنبل) الذي يقول: انتقيتُ «المسند» من سبعمئة ألف حديثٍ وخمسين ألف حديثٍ.

وقال أبو زُرْعَة الرَّازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ، قيل له: وما يُدْرِيكَ؟ قال: ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبوابَ».

وممَّن يُضْرَب به المثلُ في الحفظ (يحيى بن مَعِيْن) الذي يقول: «كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديثٍ»، وغيرهما مثل البخاري، وأبي زُرْعَة، ومسلم، وغيرهم.

وكفى بالمحدِّثين فخراً أنَّ هذا اللَّقَبَ يختصُّ بهم فلا يقال لِلُّغَوِيِّ أو النحويِّ ـ مهما بلغ في علمه ومعرفته ـ: إنه حافظٌ.

وذكر الحافظُ ابن حجر شروطَ التسمية بالحافظ فقال:

١ ـ الشهرة بالطلب والأخذ مِن أفواه الرجال لا من الصُّحُف.

٢ ـ والمعرفة بطبقات الرُّواة ومراتبهم.

٣ ـ والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

قال: فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سَمَّوْه حافظاً. (انظر: «النكت على ابن الصلاح» ١/٢٦٨، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٢٨).

بيانُ نَقْصِ ما ذُكِرَ في شَرْطِ لقبِ (الحافظِ) وغيرِه:

هذا؛ وممَّا ينبغي التنبيهُ عليه أنَّ ما ذُكِرَ في شَرْط لَقَب (الحافظ) وكذلك في شرط(الحُجَّة) و(الحاكم): ليس بلازِمٍ للوصفِ بهذه الألقاب، ولا معروفٍ عند المتقدِّمين، ولا اللغةُ تقتضيه، ولا مسلكُ المُحدِّثين السابقين يرتضيه، بل هو منقوضٌ مردودٌ بشواهد الواقع الكثيرة من حالِ الحُفَّاظ المتقدِّمين.

فهذا الإمامُ الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ سمَّى كتابه «تذكرة الحفَّاظ»، واختصره الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ، وسمَّاه «طبقات الحفاظ» وذُكِرَ في الأصل والمختصر حُفَّاظٌ كثيرون جداً لُقِّبَ كلٌّ واحدٍ منهم بالحافظ، ولم يكن يحفَظُ عشرةَ آلاف حديث فضلاً عن مئاتِ الآلاف، ومنهم من لم يَذكر الذهبيُّ في ترجَمتهِ عدَدَ أحاديثه، ومنهم من ذَكَر في ترجَمتِهِ عدَدَ أحاديثه، فكانت دون عشرة آلافِ حديثٍ بكثير.

وأُورِدُ هنا نماذجَ منهم تنويراً للمقام، ودليلاً لصحة هذا الكلام.

١ ـ ففي «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٢١) «عَمْرو بن مُرَّة الحافظُ أبو عبد الله المُرادي الكوفيُّ الضَّرير، كان ثقةً ثَبْتاً إماماً، له نحوُ مِئَتَي حديث، قال ابنُ مَهدي: هو من حُفَّاظ الكوفة».

٢ ـ وفي (١/ ١٢٥): «ثابت بن أسْلَم، الإمامُ الحُجَّة القُدوة، أبو محمد البُنَاني البصري، قال ابن المَدِيْني: له نحُو مئتين وخمسين حديثاً».

٣ ـ وفي (١/ ١٣٠): «أيوبُ بنُ أبي تَمِيمة السَّخْتياني، الإمامُ أبو بكر البَصْري الحافظُ أحَدُ الأعلام، قال ابن المَدِيْني: له نحو ثمانمئة حديثٍ».

٤ ـ وفي (١/ ١٣٧): «يحيى بن سعيد بن قَيْس بن عَمْرو الحافظُ شيخُ الإسلام أبو سعيد الأنصاري النَّجَّاري المَدَني قاضي المدينة، ثم قاضي القُضاةِ للمنصور، قال الثوري: كان مِن الحفَّاظ، وقال ابن المَدِيْني: له نحوٌ من ثلاثمئة حديثٍ».

٥ ـ وفي (١/ ١٤٥): «يونس بن عُبَيدٍ الإمامُ القُدْوَةُ الحُجَّة، أبو عبد الله العَبْدي مولاهم، البَصْري الحافظُ» انتهى. وقال الذهبي أيضاً

في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٨) «قال عليُّ بن المَدِيْني: له نحُو مئتي حديث».

٦ ـ وفي (١/ ١٥٠): «سليمان التَّيْمي الحافظُ الإمام شيخ الإسلام، أبو المُعْتَمر سليمان بن طَرْخَان القَيْسي مولاهم، البَصْري، قلتُ: له نحوٌ من مئتي حديثٍ».

٧ ـ وفي (١/ ١٦٤): «حبيب بن الشهيد أبو محمَّد الأَزْدِي الحافظ، قال أبو أسامة: وإنما رَوَى مِئَة حديثٍ».

٨ ـ وفي (١/ ١٧٥): «بَحِير بن سعد، حِمْصِيٌّ حافظٌ، يكنى أبا خالد السَّحُوْلي الكَلاَعي، له نسخةٌ عن خالد بن مَعْدَان وشيءٌ عن مكحول ليس إلاَّ».

٩ ـ وفي (١/ ١٧٦): «حَرِيزُ بن عثمان الحافظ أبو عثمان الرَّحَبِي المَشْرِقي الحِمْصِي، محدِّثُ حِمْص، له نحو مئتي حديثٍ».

١٠ ـ وفي (١/ ١٨٦): «حَجَّاج بن أَرْطَاة الإمام، مفتي العراق، أبو أرطاة النَّخْعي الكوفي، أحَدُ الأعلام، قال يحيى بن آدم: حَدَّثنا أبو شهاب عبدُ ربِّه بنُ نافع، قال: قال لي شعبةُ: عليك بحَجَّاجِ بن أرطاة وابنِ إسحاق، فإنهما حافظان. وقيل: له نحو من ستمئة حديثٍ».

١١ ـ وفي (١/ ١٩٣): «شُعْبَةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد، الحُجَّة الحافظُ شيخ الإسلام أبو بِسْطام الواسِطي نزيلُ البَصْرة ومُحدِّثُها، رَوَى عنه أمم لا يُحصَون، قال ابنُ المَدِيْنيّ: له نحوُ ألفَيْ حديثٍ، وكان الثوريُّ يقول: شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث». انتهى.

فهذه أحدَ عشر نموذجاً أكتفي بها، ذُكِرَ فيها لَقَبُ (الحافظ) و(الإمام) و(الحُجَّة) و(أمير المؤمنين في الحديث)، وذُكِرَ معها عَدَدُ حديثٍ من لُقِّبَ بذلك الوصف، فلم يَبْلُغْ حديثُ واحدٍ منهم خمسةَ آلاف حديث.

ولا نبعُدُ بعيداً، فهؤلاء الصحابةُ السِّتَّةُ المُكْثِرون من الرواية: أنسُ بن مالك، وجابرُ بن عبد الله، وعبدُ الله بن عُمَر، وعبدُ الله بن عَمْرو بن العاص، وأبو هريرة، وعائشة الصِّدِّيقة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ أقْصَى ما رَوَوْا عن الواحد منهم من الحديث: دُون سبعة آلاف حديث، وهم الحُفَّاظ المكثرون.

قال الذَّهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٣٢): في ترجَمة أبي هريرة رضي الله عنه: «أبو هريرة الدَّوْسِيُّ اليمانيُّ، الحافظُ الفقيه، صاحبُ رسول الله ﷺ، عبدُ الرحمن بنُ صَخْر، حَفِظَ عن النبي ﷺ الكثيرَ، وكان مِن أوعية العلم». انتهى.

فوصَفَهُ الذهبيُّ بالحافظ، وأحاديثُه دون سبعة آلاف! وبهذا كلِّه يتبيَّنُ أنَّ ما قاله بعضُ المتأخِّرين، من أنَّ الحافظ، والحُجَّةَ، والحاكم: مَنْ يَحفَظُ كذا من مِئاتِ الآلاف، غيرُ صحيحٍ.

وتقدَّم في النموذج (١٠) قولُ شُعْبَة في: (حَجَّاج بن أَرْطَاة): «حافظ»، ثم قال الذهبي: «وقيل: له نحوٌ من سِتِّمِئَةِ حديثٍ». انتهى. فوَصْفُ شعبة له بأنه حافظٌ، يُفيدُ اصطلاحَ السَّلَفِ المتقدِّمين في هذا اللفظ، وهو على خلاف ما قاله المتأخِّرون. ومما يَقطَعُ بإبطالِ قولِهم قولُ الحافظ ابن حجر في «نُزهة الألباب في الألقاب» (١: ١٨٨) «الحافِظُ لقَبُ مَنْ مَهَرَ في معرفة الحديث». فلم يَذكُر عَدَداً ما للَقبِ (الحافظ)، ولم يَذكر فيها (الحاكم)، وقال في (الحُجَّة): «جماعة...».

هذا، وقد استَوفَى الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الفريد «الجواهر والدُّرَر في ترجَمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» (١/ ١٧ ـ ٤٥)، كلَّ ما يُستجادُ من الكلام على شروط لَقَبِ

(المُحدِّث) و(الحافظ)، وعلى من لا يُوصَفُ بلَقَب (المحدِّث) ولا (الحافظ)، وعلى (الحِفظِ)، و(الحُفَّاظ)، وما يتصلُ بذلك خيرَ استيفاءٍ، فانظره إذا شئت ففيه مغانمٌ من العلم غالية.

أمَّا لفظُ (الحاكم) فليس هو بلَقَبٍ من ألقابِ رُتَب المُحدِّثين. جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» للدكتور حسن الباشا (ص ٢٥٤) «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْم بمعنى القُضَاء، وهو من ألقاب القُضَاة»، وعزاه إلى «صُبْح الأعشى» للقَلْقَشَنْدِي (٦/١١٨).

هذا، ولا بأسَ من تكرار الإشارة إلى أنَّ هذه الألقابَ: (المُحَدِّثَ) و(الحافظَ) و(أمير المؤمنين في الحديث)، ألقابُ تحديثٍ وروايةٍ، وليست ألقابَ توثيقٍ ودرايةٍ، لكن قد تُورَدُ في بعض التراجِم مَوْرِدَ التعديلِ والتوثيقِ، والإمامةِ والتحقيق، كما إذا قِيلَتْ في ترجَمةِ أحَدِ الثقات الأثبات، كالإمام مالك، ويحيى القَطَّان، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والطَّبَري، والطَّحَاوي، والإسماعيلي، وابنِ عبد البَرّ، والبَغَوي، والنَّوَوِي، والذَّهبي، وابنِ حجر، وأشباهِهم، كما تراه في «تذكرة الحفَّاظ» وغيره، ولكن هي في أصل استعمالها لرُتَبِ الرواية لا تُفيدُ التوثيقَ.

ويَشهَدُ لذلك ويَدُلُّ عليه أوضَحَ الدلالة: أنَّ لَفْظَ (الحافظ) مثلاً، لُقِّبَ به جملةٌ من الحُفَّاظ كثيري الحفظ، وكانوا من حيث الثقةُ والقبولُ موصوفين بالضَّعِيفِ، والمتروكِ، والوضَّاع، ونحوِ ذلك.

وإليك ثلاثةُ نماذجَ من هذا القَبِيل، يتجلَّى لك فيها هذا الأمرُ خيرَ تجليةٍ، أُطلِقَ فيها لَقَبُ (الحافظ) على من اتَّصَفَ بتلك الصفات:

١ ـ الشَّاذَكُوني، قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ» (٢/٤٨٨): في ترجَمته: «الشَّاذَكُوني: الحافظُ الشهير أبو أيوب

سُلَيمان بن داود المِنْقَري البَصْري، من أفرادِ الحافِظين إلا أنه وَاهٍ، وسُئل عنه صالحُ بنُ محمد جَزَرَةُ فقال: ما رأيتُ أحفَظَ منه، لكنه يَكذِبُ في الحديث. وقال يحيى بنُ مَعِين: جَرَّبتُ عليه الكَذِبَ. وقال النَّسائي وغيرُهُ: ليس بثقةٍ، ونَفَى عنه ابنُ عَدِيّ الكذبَ في الحديث فقال: مَعاذَ الله أن يُتَّهم، إنَّما كان قد ذهبَتْ كتبُه، فكان يُحدِّثُ حفظاً. مات سنة ٢٣٤، سامَحَهُ الله تعالى». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» (٢/ ٢٠٥) و«لسان الميزان» (٣/ ٨٤).

٢ ـ الكُدَيْمي، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦١٨) في ترجَمته: «الكُدَيْمي: الحافظُ المُكثِرُ، المُعمَّر، أبو العباس محمد بن يونس القُرَشي السَّامي البَصْري، مُحدِّثُ البَصْرة، وهو واهٍ، قال ابن عدي: اتُّهِمَ الكُدَيْمِيُّ بوضع الحديث، وقال ابن حِبَّان: لعلَّه وضَعَ أكثَرَ من ألفِ حديث، وقال ابنُ عَدِيّ: تَرَك عامَّةُ مشايخنا الروايةَ عنه، ورماه أبو داود بالكذب.

وقال موسى بنُ هارون ـ وهو متعلِّقٌ بأستار الكعبة ـ: اللَّهُم إني أُشهِدُك أنَّ الكُدَيْمِيَّ كذَّابٌ يَضَعُ الحديثَ. وقال قاسمٌ المُطَرِّز: أنا أُجاثي الكُدَيميَّ بين يَدَيْ الله، وأقول: يَكذِبُ على نبيِّك. وقال الدَّارَقُطْنيُّ: يُتَّهَمُ بالوَضْع. وأما إسماعيلُ الخُطَبيُّ فقال ـ بجهلٍ، كما في «الميزان»، فتَبَارَدَ، كما في «السِّيَر ـ فقَالَ: ثقةٌ، ما رأيتُ جَمْعاً أكثَرَ من مجلِسِه. مات سنة ٢٨٦، وكان من أبناء المئة، اللهُ يُسامحه».

وقال الذهبي أيضاً، في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٢) في ترجَمته: «الشيخُ الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المعمَّر الضَّعيفُ، وُلِدَ سنة ١٨٣، ومات سنة ٢٨٦، وقد نَيَّف على المئة»، وساق في ترجَمتِهِ أقوالَ الجارحين له على نحوِ ما سبَقَ. ونحوُه في «تهذيب التهذيب»

(٩/ ٣٩) ونحوُهُ في «الميزان» (٤/ ٧٤) وقال فيه: الحافظُ أحَدُ المتروكين».

٣ ـ المُصْعَبِيّ، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٣) في ترجَمته: «المُصْعَبِيّ: الحافظُ الأَوْحَدُ، أبو بِشْر أحمد بن محمد بن عَمْرو بن مُصعَب المَرْوَزي، الفقيهُ، إلا أنه كذَّابٌ، قال الدَّارَقُطْني: كان حافظاً عَذْبَ اللِّسان، مُجَوِّداً في السُنَّةِ والردِّ على المبتدعة، لكنه يضَعُ الحديث ـ ووقع في «تذكرة الحفَّاظ»: (مجرداً في السُّنَّة)، وهو تحريف! صوابُهُ (مُجَوِّداً) من (التَّجْويد) كما أثبته، وكما جاء في «تاريخ بغداد».

وقال ابنُ حِبَّان: وكان ممَّن يَضَعُ المُتُونَ ويَقلِبُ الأسانيدَ، لعلَّه قد قَلَب على الثقاتِ أكثَرَ من عشرة آلافِ حديث. . . . ، على أنه من أصْلَبِ أهلِ زمانِهِ في السُّنَّة!! وأبصَرِهم بها، وأذَبِّهم عن حَرِيمها!! وأقْمَعِهم لِمَنَ خالَفَها!! نسألُ الله السِّتْرَ، مات سنة ٣٥٣ وهو ابن ٧٣ سنة». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» (١/ ١٤٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٩٠)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ٧٣).

وهناك في كتب تراجم الرجالِ والضعفاء والمجروحين من أمثالِ هؤلاء (الحُفَّاظ)! عَدَدٌ غيرُ قليلٍ. ومن هذا يَتبدَّى جليّاً أنه لا تَعارُضَ بينَ الوصفِ للواحِدِ منهم بلَقَبِ (الحافظ)، أو (أمير المؤمنين في الحديث)، أو غَيرِهما من الألقاب الرفيعةِ في الرِّوَاية، وبينَ الوصف له بأنه: (متروكٌ) كالواقدي، وبين الوصف له أنه (مُدلِّسٌ) كابن إسحاق؛ لأنَّ هذا في شأنِ أدائِهِ، وذاك في شأنِ تحمُّله، فالجهةُ بينهما مُنْفَكَّةٌ.

وقد بيَّنَ شعبةُ سبَبَ تلقِيبهِ ابنَ إسحاق: (أميرَ المؤمنين في الحديث) لمن سأله عنه، فقال: (لحفظِهِ). وبيَّنَ يحيى بنُ معين سَبَب

تلقيبِهِ أبا عبد الله السِّيْنانيَّ: (أميرَ المؤمنين في الحديث)، فقال: (لِفِطنتِهِ ووَقارِهِ)، والله تعالى أعلم.

نعم قد يُرَى في ترجَمة بعض الشيوخ، أو في مجال الحديث في الدفاع عنه: تلقيبُهُ بلقب (أمير المؤمنين في الحديث)، مُورَداً مَوْرِد التوثيق والتمتين، فيكون حينئذ من ألقاب الدراية، (من تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة على «الموقظة..» للذهبي، بتصرُّفٍ واختصارٍ، ص: ١٢٩ ـ ١٣٥).

الحَافِظَةُ:

الذَّاكِرة.

الحَاكِمُ:

مِن ألقاب أهل الحديث، يقولون: من أحاط علمُه بجميع الأحاديث المروية مَتْناً وسنداً، وجرحاً وتعديلاً وتأريخاً، ولا يفوته إلا القليلُ.

وفي الحقيقة أن هذا اللَّقَب (الحاكم) وَصْفٌ لمن وَلِيَ القضاءَ، ولا دَخْلَ له في حفظ الحديث وروايتِه، جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» (ص: ٢٥٤): «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْمِ بمعنى القَضاء، وهو من ألقاب القُضَاة».

وجاء في «تذكرة الحفَّاظ» (٣: ٩٧٦) في ترجَمة (الحاكم الكبير أبي أحمد): «محدِّثُ خُرَاسان، الإمامُ الحافظُ الجِهْبِذُ، محمدُ بن محمد النَّيْسابوري الكَرَابِيْسيّ، وهذا هو الحاكمُ الكبيرُ، قال الحاكم: وُلِّيَ القضاءَ سنة ٣٣٣، إلى أن قُلِّد قضاءَ (الشَّاش) فَحَكَمَ بها أربعَ سنين وأشْهُراً، ثم قُلِّدَ قضاءَ (طُوْسَ)، فكنتُ أدخُلُ عليه والمصنَّفَاتُ

بين يديه، فيَحكُمُ ثم يُقبِلُ على الكُتُب، وُلِدِ سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٧٨ رحمه الله تعالى».

وقال ابنُ خَلِّكان في «الوَفَيات» (١/ ٤٨٥) في ترجَمة (الحاكم النَّيْسَابوري) تلميذِ الحاكم الكبير أبي أحمد: «أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الله الضَّبِّي، المعروفُ بالحاكم النَّيْسَابوري، الحافظُ المعروفُ بابن البَيِّع، صَنَّف «المستدرك على الصحيحين»، وتقلَّدَ القضاءَ بنيسابور، وُلِد سنة ٣٢١، وتوفي سنة ٤٠٥، وإنما عُرِفَ بالحاكم لتقلُّدِه القضاءَ» انتهى.

فبيَّن أنَّ (الحاكم) لَقَبُ قَضَاءٍ، ومثلُهُ تلقيبُ شيخِهِ (الحاكمِ الكبير)، لتقلُّده القضاءَ كما تقدَّم (انظر: «أمراء المؤمنين في الحديث» ص ١٣٣).

حَالُ الصِّبَا:

تَلَقِّي الحديثِ حالَ الصِّبا، أي قبل البلوغ وروايته.

حَالُ الكُفْرِ:

تَلَقِّيُ الحديثِ حالَ الكُفْرِ وروايته.

حب:

رَمْزٌ للإمام ابن حِبَّان في صحيحه.

حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّد نائِماً أَوْثَقُ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ يَقْظَان:

هذا التعبيرُ استعمله إسحاقُ بن عبد الله السَّلمي في تفضيل (حَجَّاج بن محمد المِصِّيصِّي الأعور، أبي محمد، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) على عبد الرزَّاق الصَّنْعاني.

روى الخطيبُ بسنده إلى إسحاق بن عبد الله السَّلمي أنه قال:

«حجَّاج بن محمد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان» (تاريخ بغداد: ٨/ ٢٣٨).

وإسحاقُ بن عبد الله السَّلمي ليس من نُقَّاد الحديث الذين يُرْجَع إليهم في توثيق الرجال وتجريحهم إضافةً إلى ذلك فهو غيرُ معروفٍ، ولم أقِفْ على ما يفيد في توثيقه غير الذي ذكره عنه الزَّبيدي ـ أي قوله: المحدِّث ـ ولو جاريناه فيما قال فأيضاً يَرِدُ عليه اعتراضٌ. فعلى الرَّغم من توثيق الأئمة للحجَّاج بن محمد المِصِّيصِّي منهم ـ ابن المَدِيني، ومسلم، والعِجْلي، والنَّسائي، وابن قانع، ومسلمة بن القاسم الأندلسي، وابن حِبّان، والذَّهَبي، وابن حجر (تهذيب الكمال: ٥/ ٤٥٦).

وقول الإمام أحمد عنه: ما كان أضبطَه وأصَحَّ حديثه وأشدَّ تعاهده للحروف. ورفع أحمدُ أمرَه جدّاً (انظر «تاريخ بغداد» ٨/ ٣٣٨).

الحُجَّةُ:

لغةً: البُرْهان.

واصطلاحاً: من ألقاب المحدِّثين، يقولون: من أحاط علمُه بثلاثمئة حديثٍ، وقيل: هو أقوى من الثقة.

وكلام أبي داود السِّجِسْتاني رحمه الله يقتضيه، فقد سأله الآجُرِّيُّ عن سليمان ابن بنت شُرَحْبيل: أهو حُجَّةٌ؟ فقال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحُجَّةٍ، وقال ابنُ مَعِين في (محمد بن إسحاق): ثقةٌ، وليس بحُجَّةٍ، وفي (أبي خالد الأحمر): صَدوقٌ وليس بحُجَّةٍ.

ولعلَّه لهذه النكتة قدَّمها الخطيبُ حيث قال: «أرفع العبارات أن

يقال: حُجَّةٌ أو ثقةٌ». (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٧، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٨٩).

ملاحظة:

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى في رسالته «أمراء المؤمنين في الحديث» (ص: ١٢٦): أنَّ بعض المحدِّثين المتأخِّرين، ذكروا لبعض الألقاب ـ كلَقَبِ (الحافظ)، و(الحُجَّة)، و(الحاكم) ـ تحديدَ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث يَحفظُهُ المُحدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ ليُطْلَق عليه، وذكر أنَّ هذه التحديدات لم تُعْرَف في اصطلاح المحدِّثين المتقدِّمين، وإنما هي اصطلاحٌ متأخِّرٌ جدّاً، وليس بمُسَلَّمٍ.

انظر لزاماً «الحافظ» و«الحاكم» في بابهما وقد جاء عقب تعريف كلٍّ واحدٍ منهما توضيحٌ عن أصالة هذين اللَّقَبين.

فهكذا لفظُ (الحُجَّة) ليس من ألقاب الرواية، بل هو من أعلى ألفاظ التوثيق والدراية، كما تراه في (مراتب ألفاظ التعديل) في كُتب المصطلح.

حُجَّةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسُّيوطي، ومن الرابعة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتَّصف بهذا اللفظ من أهل هذه المراتب.

من هو (الحُجَّة)؟

قولُهم: (فُلانٌ حُجَّةٌ)، أو: (يُحتَجُّ بحديثِهِ) أو: (لا يُحتَجُّ بحديثِهِ) مِمَّا يتكرَّرُ كثيراً في كلام النُّقَّادِ في تعديلِ الرُّواةِ وتجريحِهم.

فقولُهم: (حُجَّةٌ) يَعني (ثقةٌ)، بل فوقَ الثِّقَةِ (انظر «تذكرة

الحفَّاظ» ٣/ ٩٧٩)، يُصَحَّحُ حديثُه ويُحْتَجُّ بهِ.

وتأتي عبارَةُ (يُحْتَجُّ بهِ)، في أكْثَرِ الأحيانِ وصفاً إضافيّاً مع لفظٍ آخرَ أو أكثرَ من ألفاظِ التعديلِ، لكن قد يَسْتَعْمِلُها النَّاقِدُ أحياناً وصفاً مُستقلاً، وهي عندئذٍ من أوصاف التَّعديلِ، وصريحةٌ في صِحَّةِ الاحتِجاجِ بحديث الموصوفِ بها عند قائلها.

من ذلك قولُ الدَّارَقُطنيِّ في (مُغيرَةَ بنِ سُبَيْعٍ الكوفيِّ) يروي عن بُرَيْدَةَ الأسْلَميِّ: «يُحْتَجُّ به» (سؤالات البرقاني: النص: ٥١١).

ويُقابِلها قولُهم: (لا يُحتَجُّ به) في التَّجريحِ، (انظر تعريفه في حرف اللَّام).

فإذا قال النَّاقِدُ: (فُلانٌ لا بأسَ به) فيُقال له: يُحتَجُّ به؟ فيقول: (لا)، دلَّ ذلك على أنَّه لم يُرِدْ بِعبارَةِ التَّعديلِ ما يُفْهِمُه إطلاقُها مِن صِحَّةِ أو حُسنِ حديثِ ذلك الرَّاوي.

ويأتي في شرحِ عِبَارَة: (لا بأس به) من الأمثِلَة ما يُوضِّحُ ذلك. (انظر تعريفه في حرف اللَّام).

وللأئمَّةِ في إطلاق وصفِ «حُجَّة» إرادَةُ مَعنى خاصٍّ.

فقال أحمدُ بنُ حنبلٍ وقد سُئِلَ عن عُقيلِ بن خالدٍ، ويونُسَ بن يَزيدَ، وشُعيبِ بن أبي حَمْزة من أصحاب الزُّهريِّ: «ما فيهم إلاَّ ثقةٌ» قال المَرُّوذيُّ: وجَعَل يقولُ: «تَدْري من الثِّقَةُ؟ إنَّما الثِّقَةُ يحيى القطَّانُ، تَدري من الحُجَّةُ؟ شُعْبَةُ وسُفيانُ حُجَّةٌ، ومالكٌ حُجَّةٌ»، قلتُ: ويحيى؟ قال: «يحيى وعبدُ الرَّحمن، وأبو نُعيمٍ الحُجَّةُ الثَّبْتُ، كان أبو نُعيمٍ ثَبْتاً».

وشبيهٌ به ما نَقَلَه المرُّوذيُّ، قال: قلتُ (يعني: لأحمدَ بن حنبَلٍ): عبدُ الوَهَّابِ (يعني ابنَ عَطاءٍ) ثِقَةٌ؟ قال: «تَدْري مَن الثِّقةُ؟

الثِّقَةُ يَحيى القطَّانُ» (العلل ومعرفة الرجال: رواية المرُّوذي، النص: ٤٨).

وقال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ: قلتُ ليحيى بنِ مَعِينٍ، وذكَرتُ له الحُجَّةَ، فقلتُ له: محمَّدُ بنُ إسحاقَ منهُم؟ فقال: «كان ثقةً، إنَّما الحُجَّةُ عُبيدُ الله بنُ عُمَرَ، ومالكُ بنُ أنَسٍ، والأوزاعيُّ، وسعيدُ بنُ عبد العَزيزِ». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢).

قال أبو زُرْعةَ: فقلتُ ليحيى بنِ مَعينٍ: فلو قال رجُلٌ: إنَّ محمَّدَ بنَ إسحاقَ كان حُجَّةً، كان مُصيباً؟ قال: «لا، ولكنَّه كان ثقةً». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٤٦٢).

قلتُ: وهذه العِباراتُ وشِبهُها من هؤلاءِ الأعلام أرادوا بها الحُجَّة الَّذي يكونُ حَكَماً على غيرِه فيما يَرويهِ، يُنازَعُ الرُّواةُ إلى روايتِهِ، ولا يُنازَعُ هو إلى غيره، لكونِه قد تجاوَزَ في الحفظِ والإتقانِ أن يكونَ محكوماً عليه، أو أرادُوا من يَليقُ به إطلاقُ القولِ: «هو ثقةٌ»، أو «هو حُجَّةٌ» دون تحفُّظٍ.

وإلاَّ فإنَّهم احتَجُّوا بروايات الثِّقاتِ المُقِلِّينَ، وبالثِّقاتِ الَّذين قُورِنُوا هنا ببعضِ كِبارِ المتقنين، بل واحتجُّوا بحديث الصَّدوقِ لكن بعدَ عَرْضِه على المحفوظِ من حديثِ الثِّقاتِ.

فإنَّها تُحمَلُ على تأكيدِ التَّعديل، كقول أبي حاتم الرَّازيِّ في (السَّريِّ بن يحيى الشَّيبانيِّ): «صَدوقٌ، ثقةٌ، لا بأسَ به، صالحُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٤)، وقولِه في (عبد الله بن محمَّد بن الرَّبيعِ الكَرْمانيِّ): «شيخٌ ثقةٌ صَدوقٌ مأمونٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٩٢).

وربَّما جُمِعَتْ إلى وصفٍ أدنى، فتَنْزِلُ بالرَّاوي عند النَّاقِد له إلى تلك المرتَبَةِ الدُّنيا، مع بَقاءِ الوصفِ بالصِّدْقِ في الجُملةِ.

مثلُ: (عَبَّادِ بن عبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ)، قال فيهِ أبو حاتمٍ: «صَدوقٌ، لا بأسَ به»، قيل له: يُحتَجُّ بحديثِهِ؟ قال: «لا» (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٨٣).

أمَّا إذا جاءَ الوصفانِ من أكثرَ من قائلٍ، فالأصلُ اعتبارُ دلالاتِ ألفاظِ كُلٍّ على سبيلِ الاستقلالِ، فإنَّ الرَّجُلَ يُخْتَلَفُ فيه بين أن يكونَ ثقةً أو صَدوقاً، فيُصارُ إلى تحريرِ أمرِه تارةً بالجمعِ بين أقوالهم، وتارَةً بالتَّرجيح بدليلِه. (تحرير علوم الحديث: ١/ ٥٧٣).

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

انظر «اسْتِقْلَالُ السُّنَّةِ بِتَشْرِيعِ الأَحْكام» في حرف الألف.

حَدَّثَ بِنُسْخَةٍ فِيْهَا بَلاَيَا:

أي: حَدَّث موضوعاتٍ وأكاذيبَ(انظر «البلايا» في حرف الباء). وعلى هذا المعنى تكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم الرازي، وابن الصَّلاح، والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

الموصوفُ بها لا يُحْتَجُّ بحديثه، لا اعتباراً ولا استشهاداً.

حَدَّثَنا:

مِن عبارات التحمُّل سماعاً من لفظ الشيخ إذا كان معه غيرُه، ويجوز أن يعبِّر بقوله: حَدَّثنا إذا قُرِىء على الشيخ وهو يسمعه.

ومن العلماء من جَعل (حَدَّثنا) أعلى مِن (سَمِعْتُ)، والصوابُ: أنَّ (سَمِعْتُ) أعلى من (حَدَّثنا)، وإن لم يكن في بعض الأحيان في (سَمِعْتُ) دلالةٌ على أنَّ الشيخ رَوَاه.

يقول أحمدُ بن عبد الرحمن: «سمعتُ عمِّي (وهو عبد الله بن وَهْب المصري صاحبُ الإمام مالك) يقول: إنّما هو أربعةٌ:

١ ـ إذا قلتُ: (حَدَّثَني) فهو ما سمعتُه من العالِم وحدي.

٢ ـ وإذا قلتُ: (حَدَّثَنا) فهو ما سمعتُه مع الجماعة.

٣ ـ وإذا قلتُ: (أَخْبَرَني) فهو ما قرأتُه على المحدِّث.

٤ ـ وإذا قلتُ: (أَخْبَرَنا) فهو ما قُرِىءَ على المحدِّث وأنا أسمَعُ.

(انظر: «الكفاية» ص: ٢٩٤).

فائدة: هذه الصيغةُ (حَدَّثَنا) يستعملها الإمامُ البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسناده مَن لا يُحْتَجُّ به عنده (قواعد في علوم الحديث: للتهانوي: ص: ٤٠٦).

حَدَّثَنا إِجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاوَلةَ.

والصحيحُ ـ الذي عليه الجُمْهُوْرُ وأهلُ التحرِّي ـ المنعُ من إطلاق (حَدَّثنا) و(أَخْبَرَنا) في مثل هذه الإجازة، وتخصيصها بعبارةٍ مُشْعِرَةٍ بها، ك (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا إجازةً أو مناولةً) وإجازةً وإذْناً، أو في أذنه، أو فيما أَذِنَ لي.

وذهب ابنُ دقيق العِيْد إلى أنَّه: لا يَجور في الإجازة (أَخْبَرَنا) لا مُطْلَقاً ولا مقيَّداً (تدريب الراوي: ٢/ ٢٤).

حَدَّثَنا أَبُوْ الزُّبَيْر، وأَبُو الزُّبَيْر أَبُو الزُّبَيْر:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أيوبُ السِّخْتياني في تصنيف (محمَّد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبي الزُّبَيْر المكي، المتوفى سنة ١٢٦هـ).

قال الإمام أحمد ـ فيما رواه عنه ولدُه عبد الله ـ: وكان أيّوب يقول: حدَّثنا أبو الزُّبير، وأبو الزُّبير أبو الزبير، قلتُ لأبي: كأنه يضعِّفه؟ قال: نعم. (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٢١٩).

ولقد فهم بعضُ النقاد والحفاظ أنَّ أيوب السِّخْتياني أراد بهذا التوثيقَ.

١ ـ فقد روى الإمامُ الترمذي في كتابه العِلل بعضَ أقوال الأئمة في حفظ أبي الزبير، ومنها:

قال الترمذي: حدَّثنا ابن أبي عمر: حدَّثنا سفيان قال سمعتُ أيوب السختياني يقول: حدَّثني أبو الزُّبير وأبو الزُّبَيْر أبو الزُّبَيْر، قال سفيان: ـ أي ابن عيينة ـ بيده يقبضها، قال أبو عيسى: إنما يعني به الإتقان والحفظ. (شرح علل الترمذي: ١/ ٣٢٢).

٢ ـ وروى يعقوب بن سفيان: حدَّثني محمد بن يحيى، حدَّثنا سفيان قال: سمعتُ أيوب إذا ذكر أبا الزبير يقول: أبو الزبير، أبو الزبير، أبو الزبير، وقال ـ أي سفيان ـ بكفه يقبضها، قال محمد: أبي يوثِّقه. (معرفة التاريخ: ٢/ ٢٣).

حَدَّثَنَا إمَامُ أَهْلِ زَمَانِهِ في العِلْمِ والأَخْبَار:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في: (الحافظ الكبير أبي بكر محمد بن بشَّار بن عثمان العَبْدي البَصْري. المتوفى سنة ٢٥٢هـ)، قال ابنُ خُزَيْمَة: «حدَّثنا إمامُ أهل زمانِه في العِلم والأخبار محمد بن بشَّار» (تهذيب الكمال: ٣/ ١١٧٦).

حَدَّثَنَا الضَّخْمُ عَنِ الضُّخَامِ:

من عبارات التوثيق النادرة، كان يقولُ المحدِّثُ الكبيرُ حَمَّادُ بن زَيْد إذا حَدَّث عن شعبة: «حدَّثنا الضَّخْم عن الضُّخام، شعبةُ الخير أبو

بِسْطام» (انظر: حاشية «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي، ص: ٣٢١).

حَدَّثَنا بِقِرَاءَتِيْ عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

حَدَّثَنا في إذْنِهِ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة. انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْما أَجَازَني، أَوْ أَجَازَ لِيْ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْمَا أَذِنَ لِيْ فِيْهِ:

مِن ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حدَّثنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْما أَطْلَقَ لِيْ رِوَايَتَهُ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدةِ.

انظر «أَخْبَرَنَا إجازةً»، و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْمَا نَاوَلَنِيْ:

من ألفاظ الأداء في المناولة.

انظر «المُنَاوَلَةُ» في حرف الميم.

حَدَّثَنا قِرَاءةً عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

حَدَّثَنا مُذَاكَرةً:

من ألفاظ التحمُّل عن طريق المذاكرة.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أخْبَرَنا إجازَةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً وإجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمناولةَ.

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً». في حرف الألف.

حَدَّثَني:

مِن ألفاظ التحمُّل أن يقول الراوي (حَدَّثَني) إذا سمع الحديثَ من لفظ الشيخ وليس معه غيرُه، ويجوز استعمالُه أيضاً إذا سَمِعَ مع غيره أيضاً، كما يَجوز استعمالُه في العرض.

وقالَ الحاكمُ النَّيسابُوْري: «الذي أختارُه وعَهِدْتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمّةَ عصري أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدَّثني) ومع غيره: (حَدَّثَنا) (تدريب الراوي: ٢/ ٢١).

حَدَّثَني الصَّدُوْق عَنِ الصَّدُوْقِ:

كان ابنُ المبارك إذا حَدَّثَ عن جَرِيْرٍ، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة عن عبد الله؛ قال: «حدَّثني الصَّدُوْقُ عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّادق المصدوق (يعني به: النبيَّ ﷺ». (انظر: «الجرح والتعديل» ١/ ١/ ٢٥).

حَدَّثَنِيْ فُلاَنٌ وَرَدَّ ذَلِكَ إلى فُلاَنٍ:

أي: نَسَب ما رواه إلى فلانٍ.

الحَدِيْثُ:

لغة: ضِدُّ (القديم)، و(الحديثُ): الجديدُ، والخَبَرُ، جمعه: أحاديث. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو أُضِيفَ إلى الصحابي أو التابعي من قولٍ أو فعلٍ.

مثالُ ذلك:

وإليك أمثلةٌ موضِّحةٌ لهذا التعريفِ:

١ ـ مثال الحديث القَوْلي:

ما أُضيف إلى النبيّ ﷺ من قولٍ: قوله عليه الصَّلاةُ والسلام: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ». (أخرجه أحمد برقم: ١/ ٣١٣).

٢ ـ مثال الحديث الفعلي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاة والسَّلام من فعلٍ: قولُ السيدة عائشة رضي الله عنها: «كان عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَصُوْمُ حتى نقولَ: لا يُفْطِرُ، ويُفْطِرُ حتى نقولَ: لا يَصُوْمُ». (أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب شعبان، برقم: ١٩٦٩).

٣ ـ مثالُ الحديث التقريري:

كإقرارِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حديثَ مُعَاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ عندما أرسله النبيُّ ﷺ إلى اليَمَن حيث قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لمُعَاذٍ: «كيف تَقْضي إذَا عَرَضَ لكَ قضاءٌ؟» قال بكتابِ الله. قال:

«فإنْ لَمْ تَجِدْ في كتابِ الله»؟ قال: فبسُنَّة رسولِ الله ﷺ. قال: «فإنْ لَمْ تَجِدْ في سُنَّة رسولِ الله ولا في كتابِ الله؟» قال: أَجْتَهِدُ رَأْيِي ولا آلُوْ. فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ صَدْرَه، وقال: «الحَمْدُ للهِ الذي وَفَّقَ رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرْضِي رسولَ الله». (أخرجه أبو داود، في كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم: ٣٥٩٢).

فقد أَقرَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على طريقته في القَضَاء ولم يُنْكِرْ عليه.

٤ ـ مثالُ حديث الوصف الخِلَقِي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من خُلُقٍ كما رواه أبو سعيد الخُدْري رضي الله عنه: «كان رسولُ الله ﷺ أَشَدَّ حياءَ من العَذْرَاء في خِدْرِها، وكان إذا كَرِهَ شيئاً رأيناه في وجهه». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٦٢).

٥ ـ مثال حديث الوصف الخَلْقي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من وصفٍ خَلْقِيٍّ:

«كان رسولُ الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأَحْسَنَه خَلْقاً، ليس بالطَّويل البائن، ولا بالقصير». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٤٩).

الْحَدِيْثُ الإلـٰهِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

حَدِيْثٌ جَيِّدٌ:

هو الحديثُ الذي اقتربَ من درجة الحديث الصحيح، ويَعْنون به الصحةَ أيضاً، ولكن المتأخّرين ربَّما استعملوه في منزلة تردُّدٍ بين

الصحيح والحسن بعد التفريق الاصطلاحي.

وجرى استعمالُه في وصف الحديث في كلام المتقدِّمين قليلاً نادراً، ومنه قولهم في الرَّاوي: (جيِّدُ الحديث)، فهو في التحقيق يُساوي قولَهم: (هذا حديثٌ قويٌّ) و(إسنادٌ قويٌّ) وليس في القِسْمَة درجةٌ بين (الصحيح) و(الحَسَن)؛ فلذا فإنَّ هذين الاستعمالَيْن يُلْحَقان عندهم بـ (الصحيح).

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في «الصحيحين» وغيرهما، وهو مثلُ أحاديثِ: عبد الملك بن عُمَيْر، وحَمَّاد بن سَلَمة، وسُهَيْل بن أبي صالحٍ، والعلاء بن عبد الرحمن، ومحمَّد بن إسحاق (صاحبِ السِّيْرَة)، وسِمَاك بن حَرْبٍ، وأبي بَكْر بن عَيَّاش. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٩٠٠).

حَدِيْثٌ حَسَنٌ: :

مراد المحدّثين منه: حسنٌ فيما ظَهَرلهم عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوعٌ بحسنه في نفس الأمر، بجواز الخطأ والنسيان على الثقة (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩)

حَدِيْثٌ حَسَنُ الإِسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ حَسَنُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ حَسَنٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ أو يَحْسُنُ الإسنادُ دون المَتْنِ لشُذوذٍ أو عِلَّةٍ (تدريب الراوي: ١/ ١٤٣).

حَدِيْثُ خُرَافَة:

أَصلُ هذا المثل مأخوذٌ من واقعةٍ وقعت لرجلٍ اسمُه خرافة، استهوته الجِنُّ، فلمَّا خلّت عنه؛ رجع إلى قومه فجعل يحدِّثهم بالعجائب، فكانت العربُ إذا سمعت حديثاً لا أصلَ له قالت: حديثُ

خرافة، ثم كَثُرَ هذا حتى قيل للأباطيل خرافات.

وقد حَدَّث النبيُّ ﷺ يوماً نساءه بحديثٍ فقالت إحداهن: كأنَّ الحديث حديث خرافة، فقال أتدرون ما خرافة؟ وذكر مأسور الجن. وقد ضَعَّف أهل الحديث هذه الرواية. (أخرجه أحمد في المسند: ٦/ ١٥٧).

وفي «لسان العرب» أنَّ الخرافة الحديث المستملح من الكذب. وقال ابن منظور بعد ذكر حديث خرافة السابق الذكر: «ولا تدخل الألفُ واللاَّم على خرافة؛ لأنه معرفة، إلا أن يريد به الخرافات الموضوعة».

وفي الجملة فإنَّ هذا المثل يُطْلَق على ماتناوله الناسُ من الأعاجيب وطرائف الأخبار، فيقولون لما يتحقَّقون من عدم صحته: هذا خرافةٌ، أو حديثُ خرافة.

وممن قيل في حقِّه هذا (إبراهيم بن أبي يحيى) وقد كَذَّبه النُّقَّادُ. كما استعمله الجُوْزَجَاني في تضعيف (بقية بن الوليد) حيث قال: وأما أبو مُحمّد رحمه الله، وغفر له، ما كان يُبالي إذا وجد خرافةً عمن يأخذه، فأمَّا حديثه عن الثقات فلا بأس به. (ميزان الاعتدال: ١/ ٦٠ ـ ٣٣٢).

الحَدِيْثُ الرَّبَّانِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

الحَدِيْثُ الشَّاذ:

انظر «الشَّاذ» في حرف الشِّين.

حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ:

مرادُ المحدِّثين منه: صحيحٌ فيما ظَهر لهم عملاً بظاهر الإسناد،

لا أنه مقطوعٌ بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنّسيان على الثقة. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ صَحِيْحُ الإِسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ الإسنادُ دون المَتْنِ. (تدريب الراوي: ١/ ٩٧).

حَدِيْثٌ غَيْرُ صَحِيْحٍ:

مراد المحدِّثين منه: الحديثُ الذي لم يَسْتَوفِ شروطَ الصحة أو الحَسَن بقسميهما في الظاهر، لا أنَّه مقطوعٌ بعَدَم صِحّته في الواقع لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ ضَعِيْفٌ:

مُراد المحدِّثين منه: ضعيفٌ إذا لم تظهر لهم فيه شروطُ الصحة أوالحسن، لا أنَّه كذبٌ في نفس الأمر لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَسْنَدُ:

المرادُ بذلك أنَّ حديثه أَصَحُّ مِن غيره.

مثاله:

قال ابنُ عَبدُ الهادي في «المحرَّر»، عند حديث رقم (٢٤٠)، وهو حديث ابنِ عباس، قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ على رجلٍ وفَخِذُه خارجةٌ، فقال: «غَطِّ فَخْذَكَ، فإنَّ فَخْذَ الرَّجُلِ مِنْ عَوْرَتِهِ»، فقد قال بعد أن خَرَّجه: وقال البخاريُّ: ورُوي عن ابن عباس، وجَرْهَد، ومحمد بن

جَحْش، عن النبي ﷺ: «الفَخْذُ عَوْرَةٌ»، وقال أنَسٌ: «وحَسَر النبيُّ ﷺ عن فَخْذِهِ»، وحديث أنسٍ أسْنَدُ، وحديث جَرْهَد أحْوَطُ حتى يخرج من اختلافهم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص: ٩٢).

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَصَحُّ:

هذا مثل قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هذا الباب كذا» (وقد تقدَّم تعريفهُ في حرف الألف).

حَدِيْثٌ فِيْهِ ضَعْفٌ والعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا:

يُكثِر الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه المقولةِ، ومعناها: أنّ الحديث وإن كان ضعيفاً من حيث الرواية لكنه جرى العملُ به في عصور الصحابة والتابعين، وبالتالي فإنَّ الحديث له أصلٌ قويٌّ قد يرتقي إلى الصحة أو الحسن.

وأمَّا إذا كان العملُ مَبْنِيّاً على هذا الحديث الضعيف، إمَّا تساهُلاً من بعض الفقهاء، فلا يَدُلُّ قطعاً على أنَّ الحديثَ له أصلٌ، وهنا نجد الفَرْق واضحاً بين قول الإمام الترمذي، وبين ما يردِّده كثيرٌ من المتأخِّرين في كتب الفقه: والله أعلم. (انظر «سؤالات حديثية» للدكتور المَلِيْباري، ص: ١٧٧ ـ ١٧٨).

الحَدِيْثُ القُدْسِيُّ:

لغة: (الحديثُ): «الجديدُ». انظر تعريفه اللُّغَوِيّ في «الحديث» في حرف الحاء.

و(القُدْسِيُّ): نِسْبَةً إلى «القُدْس» وهو الطُّهْرُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ.

سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي: المُنَزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ «الحديث الإلٰهي» و«الحديث الربَّاني».

و«الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ اللهِ تعالى، والدَّلِيلُ على ذلك ما يَلي:

أ ـ أنَّنا نجد في كُلِّ حديثٍ قُدْسِيٍّ عبارةَ «قال اللهُ تعالى» أو «يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ» فكيف يكون معنى: (قال الله) يعني: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ)؟!!

ب ـ أنَّ صِيغَةَ كلِّ حديثٍ قُدْسِيٍّ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ إلاَّ من اللهِ، وإليك أمثلةً مُتعدِّدةً من الأحاديثِ القُدْسِيَّةِ لِتُلاحظَ صِيغَتَها:

ـ يقولُ اللهُ تعالى: «أنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَني». (أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: «ويحذركم الله نفسه، برقم: ٧٤٠٥).

فلوْ كان اللَّفْظُ من الرَّسُولِ ﷺ لقالَ: إنَّ الله عند ظَنِّ عبدِه به، وإنَّهُ معهُ إذا ذَكَرَه، وهكذا في كُلِّ حديثٍ.

ـ فيما روي عن اللهِ تبارك وتعالى أنَّهُ قال: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً فَلاَ تَظَالَمُوا...». (أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحرير الظلم، برقم: ٢٥٧٧).

ـ قالَ اللهُ تبارك وتعالى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنْ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَملاً أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». (أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله، برقم: ٢٩٨٥).

هل هذا مِنْ كَلامِ النَّبيِّ ﷺ؟

ت ـ أنَّ الَّذين قالوا: إنَّ الحديثَ القُدْسيَّ معناه من اللهِ ولَفْظُه من النبيِّ ﷺ، لَم يَسْتَطِيعُوا التَّمييزَ بوضوحٍ بين الحَدِيثِ القُدْسِيِّ والحَدِيثِ النَّبَويِّ.

وأمَّا الذين قالوا: إنَّ لَفْظَهُ من النَّبيِّ ﷺ فَليسَ لهم - فِيما أعْلَمُ - دَلِيْلٌ واحِدٌ على ذلك، ولهم تَساؤُلاتٌ سَنُجِيبُ عَنْها إنْ شاءَ اللهُ.

وبذلك يكون مَوْقِعُ الحَدِيثِ القُدْسِيِّ من القرآن الكريم والحديثِ النَّبويِّ كما يلي:

النصُّ الشَّرْعِيُّ	مصْدَرُ اللَّفْظِ والمَعْنَى
القرآن الكريم	لفْظُه ومعناهُ من الله تعالى
الحديث القدسي	لَفْظُه ومعناه من الله تعالى
الحديث النَّبوي	معناهُ من اللهِ تعالى، ولَفْظه من الرَّسول ﷺ

اعْتِراضاتٌ وأجوبتُها:

يَعترِضُ بعضُهم على هذا باعْتِراضاتٍ أهَمُّها:

* لَمْ يَبْقَ إذاً فَرْقٌ بين القرآنِ الكريمِ والحديثِ القُدْسِيِّ؟

والجوابُ: أنَّه لا فَرْقَ بينهما من حيث كون مصدر اللَّفْظِ والمعنى مِن اللهِ تعالى، ولكن تُوجَدُ بينهما عِدَّةُ فُروقٍ من جوانبَ أخرى أهَمُّها:

القرآنُ الكريمُ	الحديثُ القدسيُّ
مُعْجَزٌ بِلَفْظِه	غير مُعْجَزٍ بلَفْظِه
مُتَعَبَّدٌ بتِلاوَتِه	غير مُتَعَبَّدٍ بتِلاوَتِه
مُتَواتَرٌ كُلُّه	غير مُتَواتِرٍ كُلِّه

* لو كان الحديثُ القُدْسِيُّ من كلامِ اللهِ لَكان قرآناً، ولكان مُعْجِزاً.

وهذا غيرُ صحيحٍ، فإنَّ كلامَ اللهِ ليس القرآنَ فَقَطْ، فالكتبُ السَّماويَّةُ السَّابِقةُ قبلَ أن تُحَرَّفَ هي من كلامِ اللهِ، وليست قرآناً،

وليست مُعْجِزَةً، فكذلك الحديثُ القُدْسِيُّ.

بَلْ إنَّ كلامَ اللهِ تعالى لا يَعْلَمُ كَثْرَتَهُ إلاَّ اللهُ، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[الكهف: ١٠٩].

إنَّ معنى (قال الله) يُمْكِنُ أن يكون بالمعنى، فإنَّ القرآن الكريمَ يَقُولُ: قالَ نُوحٌ مثلاً، وليس المقصودُ أنَّه قاله باللَّفْظِ بل بالمعنى، فكذلك قال اللهُ في الحديثِ القُدْسِيِّ.

والجوابُ عن ذلك: أنَّنا عَلِمْنا أنَّ كلامَ نُوحٍ بالمَعْنَى لا باللَفظِ بقَرينَتَيْنِ:

ـ أنَّ كلامَه الواردَ في القُرآنِ باللغة العَربيَّة، ونُوحٌ لم تكن لغتُه عَربيَّةً. واللهُ أعلمُ.

ـ أنَّ كلامَه جاءَ بأسلوبٍ مُعْجِزٍ، ولا يُمْكِنُ أن يكون كلامُ نُوحٍ مُعْجِزاً.

فالأصْلُ في كلمة «قال» في اللغة العربيَّة أنَّها باللَّفْظِ، إلاَّ إذا جاءتْ قرينةٌ تَصْرِفُه إلى القولِ بالمعنى، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تَصْرِفُ عبارةَ «قالَ اللهُ» الواردةَ في الحديثِ القُدْسِيِّ من الحقيقةِ إلى المجازِ، أيْ من اللَّفْظِ إلَى المَعْنَى (المنهج الحديث في علوم الحديث: ص: ١١٧ ـ ١١٩).

عددُ الأحاديث القدسية:

الأحاديثُ القدسيةُ ليستْ بكثيرةٍ بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعددُها يزيد على (٢٠٠) حديثٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

الاتحافات السُّنِّيَّة في الأحاديث القدسية: للعلاَّمة محمد عبد

الرؤوف المَنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، جَمَع فيه (٢٧٢) حديثاً قدسياً.

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِشَيءٍ:

إذا قال الإمام الشافعي أو المُزَني في الراوي: «حديثه ليس بشيءٍ» فيَعني به: أنَّه كذَّابٌ. قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (ص ١٦١):

«روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذَّابٌ، فقال لي: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، صُنْها، لا تقلْ: كذَّاب، ولكن قُلْ: «حديثه لَيْسَ بشيءٍ».

وهذا يقتضي أنها حيث وُجِدت في كلام الشافعي أو المُزني - تكون من المرتبة الأولىٰ» فهي عندهما مِن ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التجريح، ولكنها كنايةٌ وليست بالصريح (حاشية «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص: ٢٥٢).

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِالْمَحْفُوْظِ:

أي: شَاذٌّ ولكن لا يعني هذا أنَّ مَن قيل فيه ذلك أنه ضعيفٌ، حتى تكْثُرَ منه المخالفةُ فيسقط الاحتجاجُ به؛ وذلك لأن الشَّاذ: هو ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لمن هو أَوْثَقُ منه، أو هو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أَوْلَىٰ منه، ويُقابِله (المحفوظ): وهو ما رواه الأَوْثَقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ.

وإذا تبيَّن هذا فالراوي الذي يقال فيه: إنَّ حديثه ليس بمحفوظٍ لا يُعْتَبَرُ جرحاً له حتى يَكْثُر منه ذلك، فيُوصَف بالمخالفة، وهي السَّبَبُ السابعُ من أسباب الطعن في الراوي. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤١).

الحَدِيْثُ الضَّعِيْفُ:

انظر «الضَّعِيْفُ» في حرف الضَّاد.

الحَدِيْثُ الْمُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَوَاتِرُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحَرَّفُ:

انظر «المُحَرَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحْكَمُ:

انظر «المُحْكَم» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُخْتَلِفُ:

انظر «المُخْتَلِف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَرْدُوْدُ:

انظر «المَرْدُوْدُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُسَلْسَلُ:

انظر «المُسَلْسَلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُضَعَّفُ:

انظر «المُضَعَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَعْلُوْلُ:

انظر «المَعْلُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ الْمَقْبُوْلُ:

انظر «المَقْبُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْقَطِعُ:

انظر «المُنْقَطِعُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْكَرُ:

انظر «المُنْكَر» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ النَّاسِخُ:

انظر «النَّاسِخُ» في حرف النون.

حَدِيْثُ فُلَانٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ فُلَانٍ، أَوْ أَحْسَنُ:

انظر: «أَصَحُّ شَيءٍ في البابِ» في حرف الألف.

حَدِيْثُهُ مُنْكَرٌ:

وهي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرحِ عند الحافظ العراقي، ومن المرتبة الخامسة عند السَّخاوي.

حُكمها:

الموصوف بها يُكْتَب حديثه، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

حَدِيْثُهُ يُشْبِهُ حَدِيْثَ أَهْلَ الصِّدْقِ:

يَكْثُر استعمالُ هذه العبارةِ عند الحافظ ابن عدي رحمه الله تعالى في كتابه: «الكامل في ضعفاء الرجال».

يعني بها أنَّ حديثَ هذا الراوي قريبٌ من حديث الرَّاوي الصَّدُوق. وهي عبارةُ التجريح والتضعيف، لا عبارةُ التعديل كما تراها.

الشاهد:

محمد بن إسحاق بن حرب اللُّؤْلُؤي البَلْخي، كان أحدَ الحفَّاظ إلاَّ أن صالح بن محمد جَزَرة قال: كذَّابٌ. وقال الخطيبُ: لم يكن يوثق به، وقال أحمد بن سَيَّار: كان آيةً من الآيات في الحفظ، وكان لا يكلِّمه أحدٌ إلاَّ علاه في كل فنٍّ، وقال ابنُ عدي: «لا أرى حديثَه

يُشْبِهُ حديثَ أهل الصِّدق». (انظر «لسان الميزان» ٦/ ٥٤٨، و«الكامل» ٦/ ٢٧٩).

حَرَامٌ الرِّوَايَةُ عَنْهُ حَرَامٌ:

مِن عبارات الجرح الشديد، بمعنى: كذَّابٌ ووَضَّاعٌ.

مثالُ من وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك قولُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ الذي رواه ابنُ حِبَّان بسنده إلى حَرْمَلَة بن يحيى قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «الحديثُ عن حرام بن عثمان حرامٌ، والحديث عن مُجالِد يجلد الحديثَ، وعن أبي العالية الرِّياحي رِيَاحٌ» (انظر «المجروحين» ٣/ ١٠).

حَرُوْرِيٌّ:

نسبةٌ إلى (الحَرُوْرِيَّة)، وهي إحدى فِرَقِ «الخوارج» الكثيرة. وهم الذين أنكروا على عليٍّ رضي الله عنه التحكيمَ، وتبرَّؤُوا منه ومن عثمان ـ رضي الله عنه ـ وذوِيْه، وقاتلوهم.

وهذا الجرحُ غيرُ قادحٍ في روايته إن لم تكن (أي الروايةُ) مروِّجةً له بدعتَه. وقد أخرج الأئمَّةُ كالبخاري للحرورية، وذلك لشِدَّة تحرُّزِهم عن الكَذِبِ؛ لأنهم يرون: أنَّ أهل الكبائر مخلَّدين في النَّار، والكَذِبُ من أكبر الكبائر.

مثال مَن وُصِفَ بذلك:

أبو حَسَّان الأعرج، ويقال: الأحرد البَصْري، واسمُه مسلم بن عبد الله (المتوفى سنة ١٣٠ هـ).

قال البخاريُّ: دخل في الحرورية، وقال العِجْلي: بَصْرِيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ، ويقال: كان يرى رأيَ الخوارج.

وعن أبي داود قال: ليس في أهل الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمرانَ بن حَطَّان وأبا حَسَّان الأعرج.

ولكنه في الثقة والصِّدْق والأمانة غير مدفوعٍ، روى عنه الأئمَّةُ الكبارُ، عاصم الأحول، وقتادة السَّدُوْسِي.

قال الإمام أحمد: مستقيمُ الحديث أو مقارَبٌ. وقال يحيى بن معين: ثقةٌ.

ولهذا اسْتَشْهَدَ به الإمام البخاري، وأخرج حديثَه مسلمٌ، وأصحابُ السُّنَن وغيرهم (انظر: «التواصل بين المذاهب الإسلامية تأصيله وتطبيقه عن المحدّثين» ص: ٧٩ ـ ٨٠).

الحِسَانُ:

هذا اصطلاح الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦هـ) في كتابه «مصابيح السُّنَّة»، وقد اصطلحه على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب كتابه إلى قسمين، هما (الصِّحَاحُ) و(الحِسَان).

وأراد بـ (الصِّحَاح) ما رُوي في الصحيحين أو أحدهما، وأراد بـ (الحِسَان) ما أَورده أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، أو أحدُهم. (انظر «علوم الحديث» ص ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ١٣٢).

الحَسَنُ (لِذَاتِهِ):

لغةً: صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الحُسْنِ، بمعنى الجمال (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: اختلف علماءُ الحديث في تعريف (الحَسَن) اختلافاً كبيراً، وكثرت فيه أقوالُهم نظراً لأنه متوسِّطٌ بين «الصحيح» و«الضعيف».

أختارُ هنا التعريفَ الذي ذكره فضيلةُ أستاذنا الدكتور نور الدِّين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٢٦٣ ـ ٢٦٦) بشيءٍ من التصرُّف والزيادة، يقول:

«هذا النَّوعُ من الحديث له أهميةٌ خاصَّةٌ، لِمَا وقع فيه بين العلماء من الاختلاف، ولِمَا في الحكمُ على الحديث بالحسن من الدِّقَّة.

والذي يتبيَّن بالبحث أنَّ اختلاف المحدِّثين يرجع في صورته الجوهرية إلى اختلاف مرادهم من الحديث الحسن، منهم من أراد (الحَسَنَ لذاته)، ومنهم من أراد (الحَسَنَ لغيره).

والذي ندرسه هنا هو (الحَسَن لذاته) ونختار في تعريفه هذه العبارةَ فنقول:

«الحديث الحسن»: هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقل عدلٍ خَفَّ ضَبْطُه غير شاذٍّ ولا مُعَلَّلٍ.

وبالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح، نجد بينهما تشابُهاً كبيراً، حيث اتَّفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلَّق بالضَّبْط، فالحديثُ الصحيحُ راويْه تامُّ الضبطِ، وهو من أهل الحفظ والإتقان، أمَّا راوي (الحديث الحسن) فهو قد خَفَّ ضَبْطُه.

وهذا ينطبق عليه ويوضِّحه قولُ ابن الصلاح: «أن يكون من المشهورين بالصِّدْق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ من يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه مُنْكَراً».

وهذا المعنى للحديث الحسن هو الذي قَصَده الإمامُ أحمد الخَطَّابي حيث قال في «معالم السنن» (١/ ١١): «الحَسَنُ: ما عُرِفَ مَخْرَجُه واشتهر رجالُه، وعليه مدارُ أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَله

أكثرُ العلماء، ويستعمله عامةُ الفقهاء».

إلا أنَّ العلماء انتقدوا هذا التعريفَ بأنه لا يحقِّق الغايةَ منه، وهي تمييزُ الحسن عمَّا يُشابِهه وهو الصحيح، قال ابنُ كثير: «فإن كان المعرف هو قوله: «ما عُرِف مخرجُه واشتهر رجاله» فالحديث الصحيح كذلك بل والضعيف. وإنْ كان بقية الكلام من تمام الحَدِّ فليس هذا الذي ذكره مسلَّماً له» أي لا يُسَلَّم له قوله: إنَّ أكثر الحديث من قبيل الحِسَان، ولا هو الذي يقبله أكثرُ العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

لكنَّ التعريف الذي اختاره فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر جاء مختصراً، ودقيقاً؛ لأنه ميَّز (الحَسَنَ) عن (الضعيف) بالشروط التي تَضْمَنُها، ثم مَيَّزه عن (الصحيح) بأنه قَلَّ ضَبْطُه. فجاء مطابِقاً للمعرَّفِ، مميِّزاً له عن غيره تماماً.

مثال الحديث الحسن:

ما رواه الإمامُ أحمدُ قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن بَهْزِ بن حكيم، حدَّثني أبي عن جَدِّي قال قلتُ: «يا رسولَ الله! مَنْ أَبَرُّ؟ قال: أُمَّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: ثم أُمَّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: أُمَّكَ، ثم أباكَ، ثم الأقْرَبُ فَالأَقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سندُه مُتَّصِلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلَّةَ قادحةً، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المَتْنِ.

والإمامُ أحمد وشيخُه يحيى بن سعيد ـ وهوالقَطَّان ـ إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدق والصِّيانة حتى وَثَّقه عليُّ بن المَدِيْني ويحيى بن مَعِيْن والنَّسَائي وغيرهم، لكن استشكل العلماءُ بعضَ مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحَجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا

يسلبه صفةَ الضَّبْطِ، لكنه يُشْعِر بأنه خَفَّ ضبطُه، ووالدُه (حكيم) وَثَّقه العِجْلِيُّ وابنُ حِبَّان. وقال النَّسَائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْزٍ هذا (حسناً لذاته) كما حكم العلماءُ: بل هو مِن أعلى مراتب (الحسن).

ومن هذا تبيَّن أنَّ ثَمَّة تشابُهاً كثيراً بين (الحسن) و(الصحيح) حتى إنَّ طائفة من أهل الحديث [كالحاكم النيسابوري وابن حِبَّان، وابن خُزَيْمة وهم من المتقدِّمين] جَعَلَتْ (الحسنَ) مندرجاً في (الصحيح)، ولم يجعلوه نوعاً منفرداً، وهو الظاهرُ من كلام الحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوري في تصرُّفاته.

لكن العمل بين المحدِّثين [المتأخِّرين] استقرَّ على اعتبار (الحسن) نوعاً منفرداً؛ لأن الحديثَ الذي يُحْتَجُّ به إمَّا أن يكون في أعلى درجاتِ القبول، وهو (الصحيح)، أو في أدناها وهو (الحسن).

حكم الحديث الحسن:

«الحديثُ الحسنُ» مقبولٌ عند الفقهاء كلِّهم في الاحتجاج والعمل به، وعليه معظم المحدِّثين والأصوليين؛ وذلك لأنه قد عُرِفَ صِدْقُ راويه وسلامة انتقاله بالسند، وخِفَّةُ الضَّبط كما عرفت لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع؛ لأن المقصود أنه درجة أدنى من (الصحيح)، من غير اختلالٍ في ضبطه، وما كان كذلك فإن النَّفس تميل إلى قبوله، ولا يأباه القلبُ، والظَّنُّ يحسن بسلامته، فيكون مقبولاً.

مراتب الحديث الحسن:

تتفاوت مراتبُ «الحديث الحسن» كما تفاوتت مراتبُ (الصحيح)، وذلك بحسب قُرْب راوي (الحسن لذاته) من الصحيح في ضبطه.

وقد ذكروا هنا أمثلةً من تفاوت مراتب (الحسن لذاته):

فذكر الذَّهَبيُّ أنَّ أعلىٰ مراتبه:

بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه.

وعَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

وأمثالُ ذلك مما قيل: إنه صحيحٌ، وهو من أدنى مراتب الصحيح. ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضَمْرة.

وهكذا يتوسَّط «الحديث الحسن» بين منزلتي الصِّحَّة والضَّعْف، وقد يكون أدنى إلى الصحة حيناً، وأدنى إلى الضَّعْف حيناً آخر، ولا تزالُ مثلُ هذه الحال مثارَ اجتهادِ العلماء وتحرِّيهم، وموضع تخوُّفهم، حتى عَسُرَ التعبيرُ عن (الحسن) وضبطه على بعض منهم: لأنه أمرٌ نسبيٌّ، وشيءٌ ينقدح في نفس الحافظ، وربما تقصر عبارته عن تبريره تفصيلاً. (منهج النقد: ص: ٢٦٤ ـ ٢٦٦ بتصرُّفٍ يسير).

كلمة عن تاريخ هذا المصطلح:

يَعْزو كثيرٌ من المتأخِّرين استعمالَ مصطلَح «الحديثِ الحَسَنِ» بمعنى: الحديثِ النَّازِل عن دَرَجةِ (الصَّحيح) ـ كما سبق في تعريفه آنفاً ـ دون الرَّدِّ، إلى الإمامِ التِّرمذيِّ صاحبِ «الجامع».

نَعَم، تقسيمُ الحديثِ المقبولِ إلى: (صحيح)، (وحَسَنٍ) لم يكن شائعاً قبلَ الإمام التِّرمذيِّ، وكان بعضُ من تقدَّمَ قَبْلهُ من أئمَّة الحديث يرَوْنَ (الحديث الحَسَنَ) درجةً من الضَّعْفِ ولم يكُن مرادُهم به الضَّعيفَ المردودَ.

فلمَّا جاءَ التِّرمذيُّ أظْهرَ الاصطلاحَ بجَعْلِ (الحَسَنِ) أحدَ قِسْمَي المقبول.

والتَّحقيقُ: أنَّه مَسبوقٌ إلى استعمالِ هذا المصْطَلَحِ بالمعنى الَّذي قصَدَ إليه، سَبَقه بهِ أئمَّةُ الحديث، لكنَّه لم يتحرَّر يومئذٍ بتعريفٍ، وفَضْلُ التِّرمذيِّ أنَّه أوَّلُ من صاغَ قانونَه، وحرَّرَ تعريفَه.

فمِمَّن استعمَلَه قبلَه أو مِن مُعاصريهِ من أئمَّةِ الحديثِ:

(١) الإمامُ مالكُ بنُ أنَسٍ:

وهو أقْدَمُ مَن عُرِفَ عنه ذِكْرُ «الحديث الحَسَنِ»، وذلك فيما أخرجه الحافظُ ابن أبي حاتِم الرَّازيُّ (في تقدمة «الجرح والتعديل» ص: ٣١ ـ ٣٢) قالَ: حدَّثنا أحمدُ بن عبد الرَّحمن ابن أخي ابنِ وَهْبٍ، قال: سَمِعْتُ عمِّي (يعني عبدَ الله بن وَهْبٍ) يقولُ: سَمِعْتُ مالكاً سُئِلَ عن تَخْليل أصابع الرِّجْلَيْنِ في الوُضوء؟ فقال: ليس ذلك على النَّاس، قال: فترَكْتُه حتَّى خَفَّ النَّاسُ، فقلتُ له: عندنا في ذلك سُنَّةٌ، فقال: وما هي؟ قلتُ: حَدَّثنا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، وابن لَهيْعَةَ، وعَمْرُو بن الحارِثِ، عن يَزيدَ بن عَمْرٍو المَعَافِريِّ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ الحُبُلِيِّ، عن المُسْتَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ القُرَشِيِّ، قال:

رَأيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَدْلُكُ بخِنْصَرِهِ ما بَيْنَ أَصابع رِجْلَيْهِ».

فقال: «إنَّ هذا الحديثَ حَسَنٌ، وما سَمِعْتُ به قطُّ إلاَّ السَّاعَةَ» ثُمَّ سَمِعْتُه بعدَ ذلك يُسْأَلُ فيأْمُرُ بتخليلِ الأصابعِ.

وهذا الحديثُ لو تَتَبَّعْتَه صِرْتَ إلى أنَّه (حَسَنٌ) بالمعنى الاصطلاحيِّ، مع أنَّ الاصطلاحَ لم يُعْرَفْ بعدُ.

(٢) الإمامُ عليُّ بن المَدِيْنيِّ.

وممَّا جاءَ عنه في ذلك في حديث عَمَّارِ بنِ ياسِرٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن كانَ ذا وَجْهَيْنِ في الدُّنيا جَعَلَ الله لَهُ لِسَانَيْنِ مِن نارٍ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قال ابنُ المَدِينِيِّ: «إسنادُه حَسَنٌ، ولا نَحْفَظُه عن عَمَّارٍ عن النَّبيِّ ﷺ إلاَّ من هذا الطَّريقِ» (انظر «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٨٢).

(٣) الإمامُ مُحمَّدُ بنُ إسْماعيلَ البُخاريُّ صاحبُ «الصحيح».

فقد نَقَل عنه التِّرمذيُّ تحسينَه لعِدَّةِ أحاديثَ، وذلك في كِتَابي «الجامِع» و«العِلَل الكبير»، جميعُها ممَّا يتطابَقُ مع تعريفِ «الحديثِ الحسَنِ» بما تقدَّمَ، وعَنى به البُخاريُّ درجةً في الثُّبوتِ، منها: حديثُ عُثْمانَ في تخليل اللِّحْيَةِ في الوُضوء، وحديثُ ابن عبَّاسٍ في تخليلِ الأصابعِ، وحديثُ عائِشَةَ في «وَيْلٌ للأعقابِ من النَّارِ» في الوُضوءِ كذلك، وغيرُها.

(٤) أبو حاتِم الرَّازيُّ.

والذي حَكَم به على الحديثِ المُعَيَّن، قولُه في ترجَمة (عَمْرو بن محمَّد) الرَّاوي عن سَعيدِ بن جُبيرٍ: «هو مجهولٌ، والحديث الذي رواه عن سَعيدِ بن جُبيرٍ فهو حَسَنٌ» (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ٣٦٢).

وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ شُعْبَةُ واللَّيْثُ عن عَبد رَبِّهِ بن سَعيدٍ، واختَلفاً: فقال اللَّيْثُ: عن عِمرانَ بن أبي أنَسٍ.

وقَالَ شُعْبَةُ: عن أَنَسِ بن أبي أَنَسٍ.

واختَلفا: فقال اللَّيْثُ: عن رَبِيْعَةَ بن الحارثِ.

وقال شُعْبَةُ: عنِ المُطَّلِبِ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «الصَّلاةُ مَثْنَىَ مَثْنَىَ، تَخَشُّعٌ، وتَضرُّعٌ، وتَمَسْكُنٌ، وتُقْنِعُ بيَدَيْكَ ـ يقول: يرفعُهما ـ وتقول: يا رَبِّ، يا رَبِّ، فمَنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِداجٌ»؟

قال أبي: «ما يقول اللَّيْثُ أصَحُّ؛ لأنَّهُ قد تابَعَ اللَّيْثَ عَمْرُو بن الحارِث، وابنُ لَهِيْعَةَ، وعَمْرٌو، واللَّيْثُ كانا يَكْتُبانِ، وشُعْبَةُ صاحبُ

حِفْظٍ».

قلت لأبي: هذا الإسنادُ عندك صَحيحٌ؟

قالَ: «حَسَنٌ».

قلتُ لأبي: مَن رَبِيْعَةُ بنُ الحارثِ؟

قال: «هو رَبِيْعَةُ بنُ الحارثِ بن عبد المُطَّلبِ».

قلتُ: سَمِعَ من الفَضْلِ؟

قال: «أدرَكَه».

قلتُ: يُحْتَجُّ بحديثِ رَبِيْعَةَ بنِ الحارثِ؟

قال: «حَسَنٌ».

فكرَّرْتُ عليه مراراً فلم يَزِدْني على قولِه: «حَسَنٌ»، ثُمَّ قال: «الحُجَّةُ سُفيانُ وشُعْبَةُ».

قلتُ: فعَبْدُ رَبِّهِ بنُ سَعيدٍ؟

قال: «لا بأسَ به».

قلتُ: يُحْتَجُّ بحَديثِه؟

قال: «هُوَ حَسَنُ الحديثِ» (علل الحديث: رقم: ٣٦٥).

قلتُ: حُكْمُ أبي حاتِم على راوٍ بكونِه (حَسَنَ الحديثِ) كثيرٌ في «الجرح والتعديل».

قلتُ: والأَشْبَهُ أن يكونَ ما اصطَلَحَه التِّرمذيُّ في عَدِّ «الحديثِ الحسَنِ» قسيماً للصَّحيحِ في جُمْلَةِ الحديثِ المَقْبولِ، ممَّا أخَذَه عن شَيْخِهِ البُخاريِّ، وأخَذَهُ البُخاريُّ عن شَيْخِهِ عليِّ بنِ المَدِينيِّ.

ولا نَعْلَمُ أحداً من أئمَّةِ هذا الشَّأنِ عابَ على التِّرمذيِّ هذا

الاصطلاحَ عند ظُهورِه منه، بل إنَّ من جاءَ من بعدُ قد توارَدوا على مُتابَعَةِ التِّرمذيِّ في استعمالِه.

خُلاصَةُ ما تَقدَّم:

إنَّ استعمالُ مُصْطَلَح «الحديث الحسَن» قديمٌ لأهْلِ العلم بالحديثِ، واقعٌ في كلامِ المتقدِّمين، يعنون به مَرْتَبةً من مراتب القَبولِ والاحتِجاجِ، وإنَّما كان للتِّرمذيِّ فيهِ فَضْلُ الإبرازِ والتَّعريفِ (تحرير علوم الحديث: ٢/ ٨١٩ ـ ٨٢٢، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

تنبيهان:

الأوَّل: وَقَع إطلاقُ لفظ (حديثٌ حَسَنٌ) في كلامِ بعضِ المتقدِّمين، يَعنون به الغَريبَ، وليس هذا من المعنى الاصطلاحيِّ في شيءٍ، والقرينةُ هي الَّتي أخرَجَت المرادَ به عن المعنى المتقدِّم.

فمن ذلك:

قوْلُ وَكيعِ بنِ الجرَّاح: «كُلُّ حديثٍ حَسَنٍ عبدُ السَّلامِ بنُ حَرْبٍ يَرْويهِ» (الضعفاء: للعقيلي، ٣/ ٧٠).

فهو يُشير إلى أفرادِهِ وروايتِه الغرائبَ، وليس هذا من الحُسْنِ الاصطلاحيِّ.

ومن هذا ما حَدَّث به أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ، قال: قلتُ لشُعبَةَ: مالَكَ لا تُحَدِّثُ عن عبد الملك بن أبي سُلَيْمانَ؟

قال: «تَرَكْتُ حديثَه»، قالَ: قلتُ: تُحَدِّثُ عن فلانٍ وتَدَعُ عبدَ الملكِ بن أبي سُليمانَ؟

قال: «تَرَكْتُهُ».

قلتُ: إنَّه كان حَسَن الحديثِ.

قال: «من حُسْنها فَرَزْتُ» (تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، ص: ١٤٦).

والثَّاني: وَقَع في كلام بعضِ العلماء إطلاقُ وَصْفِ (حديثٌ حَسَنٌ)، يُريدون به حُسْنَ السِّيَاقةِ لا الثُّبوتَ، وهو قليلٌ نادرٌ.

منه: قولُ الحافظ أبي عُمَرَ ابن عبد البَرِّ (في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ٥٥) بعدَ إيرادِه حديثاً ـ هو عند أهل العِلْم موضوعٌ ـ من حديثِ مُعَاذِ بن جَبَلٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَعَلَّمُوْا العِلْمَ، فإنَّ تَعْلِيْمَه لله خَشْيَةٌ، وطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، ومُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيْحٌ» في سياقٍ طويلٍ، قال: «هو حديثٌ حَسَنٌ جدّاً، ولكن ليس له إسنادٌ قويٌّ» فهذا قد يُشْكِل ويلتبِسُ بالاصطلاح، فالحَذَارِ.

مصادر الحديث الحسن:

لم يُفرِد العلماء «الحديث الحسن» بالتصنيف، بل جمعوا معه «الصحيح»، ونزلوا إلى «الضعيف»، وإن كانوا لا ينزلون في هذه التصانيف إلى الضعيف التالف إلا قليلاً نادراً جداً.

وأهم مصادر «الحديث الحسن»: السنن الأربعة، والمسند للإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، نعرف بها فيما يلي:

١ ـ جامع التّرمذي: للإمام أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمذِي، (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وكان الترمذيُّ من خواص تلامذة البخاري، شَهِدَ له العلماءُ بالعلم والحفظ والمعرفة، وبالدِّيانة والوَرَع.

قال الحافظُ أبو سعيد الإدريسي: «أحدُ الأئمَّة الذين يُقْتَدى بهم في علم الحديث، صَنَّف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتقِنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ». (تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨).

وكتابه «الجامع» المشهور بـ (سُنَن الترمذي) أَهَمُّ مصادر «الحديث الحسن»، عُنِيَ به فيه، وأشاد به. قال ابنُ الصَّلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّه باسمه وأَكْثَرَ من ذِكْرِهِ في جامعه» (علوم الحديث: ص: ٣٥ ـ ٣٦).

ويمتاز الكتابُ بكثرة فوائده العلمية وأصنافها، وفي ذلك يقول ابن رُشَيْد:

«إنَّ كتاب الترمذي تَضَمَّن الحديثَ مصنَّفاً على الأبواب، وهو علمٌ برأسِه، والفقهُ وهو علمٌ ثانٍ، وعِلَلُ الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب وهو علمٌ ثالثٌ، والأسماء والكُنَى وهو علمٌ رابعٌ، والتعديلُ والتجريحُ وهو علمٌ خامسٌ، ومن أدرك النبيَّ ﷺ ومن لم يُدرِكه ممَّن أسند عنه في كتابه وهو علمٌ سادسٌ، وتعديدُ من روى ذلك وهو علمٌ سابعٌ.

هذه علومُه المُجْمَلة، وأمَّا التفصيلية فمتعدِّدةٌ، وبالجملة فمنفعتُه كثيرةٌ، وفوائده غزيرةٌ» (انظر مقدمة «تحفة الأحوذي» ص: ١٧٥ ـ ١٧٦).

٢ ـ **السُّنَن (المعروفة بـ«سنن أبي داود»)**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ).

وأبو داود من تلامذة البخاري أيضاً، أفاد منه وسلك في العلم سبيلَه، وكان يُشْبِه الإمامَ أحمد في هَدْيِه ودَلِّه وسَمْتِهِ.

قال محمَّد بن إسحاق الصَّاغاني وإبراهيم الحَرْبي: «لُيِّنَ لأبي داود الحديثُ كما لُيِّنَ لداود الحديدُ».

وقال الحافظُ موسى بن هارون: «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنَّة، ما رأيتُ أفضلَ منه». وقال الحاكم أبو

عبد الله: «أبو داود إمامُ أهل الحديث في عصره بلا مدافعةٍ» (تذكرة الحفاظ: ٥٩١ ـ ٥٩٢).

وكتابه «السُّنن» صَنَّفه وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِيَ فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سندُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أَصَحُّ من بعضٍ» (انظر رسالته لأهل مكَّة: ص٦).

أي: أنه وضَعَ فيه الصحيحَ وما يُقارِبه، أي الحَسَنَ، وبيَّن ما فيه ضعفٌ شديدٌ، وما لم يُذكَر فيه شيءٌ فهو صالحٌ للاحتجاج، أي صحيحٌ أو حَسَنٌ عنده، وقيل: بل هو صالحٌ للاحتجاج أو الاعتبارِ، فيكون ما سَكَت عليه أبو داود دائراً بين الصحيح والحَسَنِ والضعيف ضَعْفاً يسيراً قابلاً للارتقاء إلى (الحسن لغيره)، وهذا هو الرَّاجحُ عند استقراء الكتاب.

٣ ـ **المُجْتَبَى (المعروف بـ«سنن النَّسائي»)**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «أبو عبد الرحمن مقدَّمٌ على كلِّ من يُذكَر بهذا العلم من أهل عصره».

وقال الحافظُ ابن يونس: «كان النَّسائيُّ إماماً حافظاً ثَبْتاً» (تذكرة الحفّاظ: ٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١).

وقد اشتهر النَّسائيُّ بشِدَّة تحرِّيه في الحديث والرجال، وأنَّ شرطه في التوثيق شديدٌ، وَأنه وضع كتاباً كبيراً جدّاً حافلاً عُرِفَ «بالسُّنَن الكبرى» وهذا الكتاب «المُجْتَبَى» المشهور بـ «سُنَن النَّسائي» منتخبٌ منه، وقد قيل: إنَّ اسمه «المُجْتَنَى» بالنُّون.

وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تجمع بين الفقه وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الأحاديثَ على الأبواب، ووضَعَ لها عناوينَ تبلغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّة، وجمع أسانيدَ الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سَلَك أغمض مسالك المحدِّثين وأجلَّها.

٤ ـ **سُنَن المصطفى (المعروف بـ«سُنن ابن ماجَهْ»)**: لابن مَاجَهْ محمَّد بن يزيد القَزْويني الحافظ الكبير المفسِّر (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

قال أبو يَعْلى الخَليلي الحافظ: «ابنُ ماجَهْ ثقةٌ كبيرٌ متّفقٌ عليه، مُحْتَجٌّ به، له معرفةٌ وحفظٌ».

قال ابنُ ماجه «عرضتُ هذه السُّنَنَ على أبي زُرْعَة فنَظَر فيه، وقال: أَظُنُّ إنْ وَقَع هذا في أيدي النَّاس تَعَطَّلَتْ هذه الجوامعُ أو أكثرُها» (تذكرة الحفَّاظ: ٢/ ٦٣٦).

وقد اعْتُبِرَ هذا الكتابُ رابعَ السُّنن، ومُتمِّمَ الكتبِ السِّتَّةِ التي هي المراجعُ الأصول للسُّنَّة النبوية، وكان المتقدِّمون يَعُدُّونها خمسةً، ليس فيها كتابُ ابن ماجَه، ثم جعل بعضُهم «الموطأ» سادسَها، ولمَّا رأى بعضُ الحفَّاظ كتابَه كتاباً مفيداً قويَّ النفعِ في الفقه، ورأى من كثرة زوائده؛ أدرجه في الأصول وجعلوه آخرها منزلةً؛ وذلك لأنه تفرَّد بأحاديثَ عن رجالٍ مُتَّهَمين بالكَذِب، وبسَرِقَة الأحاديث ممَّا حكم عليه بالبُطْلان أو السقوط أو النكارة. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠).

نعلم أنَّ إطلاق (الصحيح) على أحد كتب السُّنن الأربعة هذه أو عليها مجتمعةً مع الصحيحين ناشيءٌ عن التساهل؛ لأن أحاديث الأربعة ليست كلُّها صحيحةً، نعم أكثرها صحيحٌ أو حسنٌ، وربَّما كان ذلك سببُ إطلاق الصِّحاح عليها من باب التغليب.

٥ ـ **المُسْنَد**: للإمام المُبَجَّل أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

قال الإمامُ الشافعي: «خرجتُ من بغداد فما خلفتُ بها رجلاً أفضلَ ولا أعلمَ ولا أفقهَ مِنْ أحمد بن حنبل».

وقال الإمامُ إبراهيم الحَرْبي: «رأيتُ أحمدَ كأنَّ الله قد جَمَع له عِلْمَ الأوَّلين والآخرين». وقال الإمام أبو زُرْعَة لعبد الله بن أحمد: «كان أبوكَ يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ».

كان الإمامُ أحمد غَيوراً على السُّنَّة، شديدَ التأسِّي بالسَّلَف، وقد كان لموقفه العظيم من المعتزلة وقولِهم بخَلْق القرآن أثرٌ عظيمٌ في سلامة اتجاه الفكر الإسلامي، وحسبنا في ذلك قول الإمام عليٍّ بن المَدِيْني: «إنَّ الله أَيَّد هذا الدينَ بأبي بَكْر الصديق يوم الرِّدَّة، وبأحمد بن حنبل يوم المِحْنَة» (تذكرة الحفاظ: ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

وَضَع الإمام أحمد هذا الكتابَ ليكون مَرْجِعاً للمسلمين وإماماً، وجعله مرتَّباً على أسماء الصحابة الذين يَرْوُوْن الأحاديثَ كما هي طريقةُ المسانيد. فجاء كتاباً حافلاً كبيرَ الحجم، يبلغ عددُ أحاديثه ثلاثين ألفاً تقريباً. فيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ، ومنها أحاديثُ يسيرةٌ شديدةُ الضَّعْفِ حتى حَكَمَ على بعضها بعضُ المحدِّثين بالوضع.

لكنَّ الحافظ ابن حجر أَلَّف كتاباً سَمَّاه «القولُ المُسَدَّدُ في الذَّبِّ عن المُسْنَدِ» حَقَّق فيه نَفْيَ الوَضْعِ عن أحاديث المسند التي أشرنا إليها، وظهر من بحثِه أنَّ غالبها جِيَادٌ وأنه لا يتأتَّى القطعُ بالوضع في شيءٍ منها، بل ولا الحكمُ بكون واحدٍ منها موضوعاً إلا الفردَ النادرَ مع الاحتمال القويِّ في دفع ذلك. (تعجيل النفقة: ص: ١٦ و«تدريب الراوي» ١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

٦ ـ المُسْنَد: لأبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي بن المُثَنَّى (المتوفى سنة ٣٠٧هـ).

ارتحل في طلب الحديث وهو ابنُ خمس عشرة سنة، وعمِّر وتفرَّد ورحل إليه الناسُ.

أثنى عليه العلماءُ ووصَفوه بالحفظ والإتقان والدين، قال الحاكمُ النَّيْسابوري: «كنتُ أرى أبا علي الحافظ [وهو شيخُ الحاكم] مُعْجَباً بأبي يَعْلى وإتقانِه وحفظِه لحديثِه حتى كان لا يخفى عليه منه إلا اليسيرُ».

قال الحاكم: «وهو ثقةٌ مأمونٌ».

و«مُسْنَدُ أبي يَعْلى» هو المسندُ الكبيرُ، وله مسندٌ آخر صغيرٌ. والمسند الكبير مرجعٌ ضخمٌ حافلٌ، يُقارِب في درجةِ أحاديثه «المسندَ» للإمام أحمد، قال فيه الحافظ محمد بن الفضل التَمِيْمي: «قرأتُ المسانيدَ كمسند العَدَني ومسندِ ابن مَنِيْع وهي كالأنهار، ومسند أبي يَعْلى كالبحر يكون مجتمعَ الأنهار» (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨).

هذه أَهَمُّ مصادر (الحديث الحسن) وهي تجمع الصحيحَ والضعيفَ إلى الحسن كما عرفتَ. (من «منهج النقد في علوم الحديث»، ص: ٢٧٥ ـ ٢٨٠ بتصرف وزيادةٍ).

حَسَنُ الإسْنَادِ:

أي: إسناد الحديث الذي استوفى صفاتِ الحُسْن، ولا يُعْتَبَر هذا حُكماً بحُسْن المَتْن. (تدريب الراوي: ١/ ١٤٢).

هو مثلُ: «إسنادُه حَسَنٌ». انظر تعريفه في حرف الألف.

حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الرابعة عند الحافظ العراقي،

والتي يُكْتَب حديثُ أهلها ويُنْظَر فيه للاعتبار، وهي من الألفاظ التي زادها العِراقيُّ (تدريب الراوي: ١/ ٢٩٤).

حَسَنٌ صَحِيْحٌ:

هذه العبارةُ تَرِدُ كثيراً في «جامع الترمذي»، وفيها إشكالٌ عند العلماء، ومن ثم اختلفوا في المراد منها، فقال ابنُ الصلاح:

«إنَّ ذلك راجِعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوِيَ الحديثُ الواحدُ بإسنادَيْن، أحدُهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخرُ إسنادٌ صحيحٌ استقام أن يقال فيه: إنَّه حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، أي أنه حَسَنٌ بالنسبة إلى إسنادٍ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنادٍ آخر.

على أنه غيرُ مُسْتَنْكَرٍ أن يكون بعضُ من قال ذلك أراد بالحَسَن معناه اللُّغَوِيّ، وهو ما تَميل إليه النفسُ ولا يأباه القلبُ دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصَدَدِه، فاعْلَم ذلك» (علوم الحديث: ص: ٣٩).

وقال ابنُ دَقِيق العيد: «إنَّه لا يشترط في الحسن قيدُ القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصورُ ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حَسَنٌ، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصاد لا من حقيقته وذاتِه، قال: وللرُّواة صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفات درجاتٌ بعْضُها فوق بعضٍ، فإذا وُجِدَت الدرجةُ العليا لم ينافِ ذلك وجودَ الدُّنيا كالحِفْظِ مع الصِّدْق، فيَصِحُّ أن يقال في هذا: إنَّه حَسَنٌ باعتبار وجود الصفة الدُّنيا وهي الصِّدْقُ مثلاً، صحيحٌ باعتبار الصِّفة العليا وهي الحِفْظُ والإتقانُ، ويَلْزَم على هذا أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً» (الاقتراح: ١٧٥ ـ ١٧٦).

وقال ابنُ كَثير: «والذي يَظْهَر لي: أنَّه يُشَرَّبُ الحكمُ بالصحة على الحديث كما يُشَرَّبُ الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه:

«حَسَنٌ صحيحٌ» أعلى رتبةً عنده من الحَسَنِ، ودون الصحيح، ويكون حكمُه على الحديث بالصحة المَحْضَة أقوى مِن حكمه عليه بالصحة مع الحُسْن، والله أعلم» (اختصار علوم الحديث: ص: ٥٣).

وذَكَر الحافظُ ابن حجر في ذلك جوابَيْن:

الأوَّل: أنه للتردُّدِ الحاصلِ من المجتهد في الناقِل، هل اجتمعَتْ فيه شروطُ الصحة أو قَصرَ عنها؟ وهذا حيثُ يحصلُ منه التفرُّدُ بتلك الرواية، وغايةُ ما فيه أنه حُذِفَ منه حرفُ التردُّدِ؛ لأنَّ حقَّه أن يقول: «حَسَنٌ أو صحيحٌ».

والثاني: أنَّ إطلاق الوصفَيْن معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادَيْن، أحدُهما صحيحٌ والآخرُ حَسَنٌ، وعلى هذا فما قيل فيه حَسَنٌ صحيحٌ فَوْق ما قيل فيه صحيحٌ فقط إذا كان فرداً؛ لأنَّ كثرة الطُّرُق تُقَوِّي» (شرح النخبة: ص: ٦٦ ـ ٦٧).

فعلى هذا يُمكن الفَرْقُ ما بين وَصْفِ الحديثِ بكونِهِ (صحيحاً) أو (حسَناً صحيحاً): أنَّ الوَصْفَ بالصِّحةِ المجرَّدةِ غيرُ مشروطٍ أن يكون معناهُ جاءَ من وَجْهٍ آخر، فبهذا الاعتبارِ يكونُ قولُه: (حَسَنٌ صَحيحٌ) أقوى مرتبةً من القَولِ: (صحيحٌ) فقط؛ من جهةِ أنَّه صحيحٌ لذاتِه، وأنَّ معناهُ جاءَ من غيرِ وجهٍ، فله عاضدٌ من غيره (انظر معنى ذلك في «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٨).

ولكثرةِ استعمالِ التِّرمذيِّ لهذه الصِّيغة ظَنَّ كثيرٌ من النَّاس أنَّهُ أقْدَمُ من عُرِفَ عنهَ ذلك، وليس كذلك، بل وَقَع استعمالُه في كلام شيخه البُخاريِّ، كما نقَل التِّرمذيُّ عنه شيئاً من ذلك، وأبي حاتمٍ الرَّازيِّ، لكن قليلاً.

فمنهُ قولُ ابنِ أبي حاتِمٍ، سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ إبراهيمُ بن

شَيْبان، عن يُونُسَ بنِ مَيْسَرَة بنِ حَلْبَسٍ، عن أبي إدريسَ، عن عَبْدِ الله بنِ حَوالَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: يُجَنَّدونَ أجناداً؟ قال: «هو صحيحٌ حَسَنٌ غَريبٌ». (علل الحديث: رقم: ١٠٠١).

وقال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ يَحْيَى بن حَمْزَةَ، عن زَيْدِ بنِ واقِدٍ، عن مُغِيثِ بنِ سُمَيٍّ، عن عَبْدِ الله بنِ عَمْرٍو، قال: قيل: يا رسولَ الله، أيُّ النَّاسِ أفْضَلُ؟ قال: «مَحْمومُ القَلْبِ، صَدُوقُ اللِّسانِ»، قالوا: صَدُوقُ اللِّسانِ نَعْرِف، فما مَحْمُومُ القَلْبِ؟ قال: «هُو التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لا إثْمَ فيهِ، ولا غِلَّ، ولا حَسَدَ»، قالوا: من يَلِيهِ يا رَسُولَ الله؟ قالَ: «الَّذي يَشْنَأ الدُّنْيا، ويُحِبُّ الآخِرَةَ»، قالوا: ما نَعْرِفُ هذا فينا إلَّا رافِعٌ مَولى رَسولِ الله ﷺ، فمَن يَليهِ؟ قال: «مُؤْمِنٌ في خُلُقٍ حَسَنٍ»؟ قال أبي: «هذا حَديثٌ صَحيحٌ حَسَنٌ، وَزَيْدٌ مَحِلُّهُ الصِّدْقُ، وكانَ يَرَى رَأي القَدَرِ» (علل الحديث: رقم: ١٨٧٣).

حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

هو قولُ الإمام الترمذي في جامعه، يعنى: إنْ كان غريباً سنداً فقط فالمعنى: أنَّ الحديث قد جمع بين الصِّحَّةِ والغرابةِ أي تفرَّد الراويُ به، والذي يُسَمَّى «الحديثَ الغريبَ» وقد يكون صحيحاً، (وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً)، وغايةُ الأمر أنَّه أفاد أنَّ في الإسناد تفرُّداً عمَّا اشتهرتْ به الأسانيدُ الأخرى.

وإنْ كان غريباً سنداً ومَتْناً فيكون قد ذكر (الحَسَنَ) هنا لإفادةِ أنه وَرَد ما يُوافِق معنَى الحديث (منهج النقد: ص: ٢٧٢ بتصرُّفٍ وزيادةٍ).

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخُ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «أمَّا إنْ كان الحديثُ غريباً سنداً ومَتْناً، ولا يكون ثَمَّة شيء يُوافِق معناه، فهذا التعبيرُ يفيد التردُّدَ في الحديث بين الصحة والحَسَن للخِلاف بين

العلماء فيه، أو عدم الجَزْمِ من المجتهد، على ما اتَّجه إليه الحافظُ ابن حجر. لكن لم أقع بعد على مثالٍ من الترمذي يَصْلُح لهذه الصورة الأخيرة، فالله تعالى أعلم (منهج النقد: ص ٢٧٢).

حَسَنٌ غَرِيْبٌ:

قولُ الإمام الترمذي في جامعه: «حَسَنٌ غريبٌ» يعني: إن كانت الغرابةُ في السَّند والمَتْنِ وهو الذي لم يُرْوَ إلاّ بإسنادٍ واحدٍ، فهذا يعني أنَّ الحديثَ «حَسَنٌ لذاته» (انظر تعريفه في بابه) وقد يُحْكَم عليه بذلك لوجود دلائل تقوِّي معناه.

وإذا كان الحديثُ غريباً في السَّند فقط وهو الذي اشتهر من عِدَّة أوجُهٍ، ثم جاء من طريق غير مشهورةٍ ـ فهذا مُتَّفِقٌ مع تعريف (الحديث الحسن) عند الترمذي؛ لأنه يصدق عليه أنّه رُوِيَ من غير وجهٍ (انظر: «منهج النقد»: ص: ٢٧٢).

حَسَّنَ فُلانٌ حَدِيْثَهُ:

أي جعله حَسَناً، والراويُ الذي حُسِّن حديثُه هو الذي يُقال فيه: (حَسَنُ الحديثِ).

الحَسَنُ لِذَاتِهِ:

هو «الحَسَنُ» نفسُه (انظر تعريفه في بابه) وسُمِّي حسناً لذاته؛ لأن شروط الحسن موجودةٌ في الحديث نفسِه، ولا يحتاج إلى تقويةٍ من حديثٍ آخر ليَصِلَ إلى درجة الحسن.

الحَسَنُ لِغَيْرِهِ:

لغةً: قد مَرَّ تعريفُ اللُّغوي لـ«الحَسَن» في «الحسن».

أمَّا «لغيره» أي: أنَّ صفة الحُسْنِ لم تأتِ من ذات السند الأوَّل،

وإنما جاءتْ من انضمام غيره له.

واصطلاحاً: وهو الحديثُ الذي ترقَّى إلى درجة الحسن بالتقوية أيضاً (وهذا النوعُ هو المقصودُ في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله «حديثٌ حَسَنٌ»).

وقد كَشَف الترمذيُّ النِّقَابَ عن هذا النوع من الحديث، وأبانَ مقصدَه منه؛ فقال يُعَرِّف «الحديثَ الحسن» في كتابه:

«وما قُلنا في كتابنا (حديثٌ حَسَنٌ) فإنما أردنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا: كلُّ حديثٍ يُرْوَى لا يكون في إسناده من يُتَّهمُ بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذاً، ويُرْوَى من غير وجهٍ نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ» (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣١٠).

فقد بيَّن الترمذيُّ أنه يشرح اصطلاحاً استعمله في كتابه خاصةً، ولم يجعل هذا شرحاً لاصطلاح المحدِّثين عامةً، ثم وصف «الحديثَ الحسنَ» بثلاثة أوصافٍ هي قيودٌ في التعريف تميِّزه عمَّا عداه:

الأول: «ألَّا يكون في إسناده من يُتَّهَمُ بالكذب».

هذا قيدٌ يخرج حديث المُتَّهَمِ بالكذب، ويدخل في الحسن ما كان بعض رواته سيِّىء الحفظ، أو مستوراً لم ينقل فيه جرحٌ ولا تعديلٌ.

أو اختلف في جَرْحِه وتعديلِه ولم يترجَّح فيه شيءٌ، أو مدلِّساً روى بالعنعنة، فإنَّ أوصاف هؤلاء يَصْدُق عليها عَدَمُ الاتهام بالكذب.

لكنَّ ظاهر هذا الوصف لراوي الحسن مُشْكِلٌ؛ لأنه يشمل الثقةَ والمُغَفَّلَ الشديدَ التغفيلِ الكثيرَ الخطأ. وحديثُ الثقة من الصحيح لا الحسن، والمُغَفَّلُ الكثيرُ الخطأ الفاحشُ لا يُعْتَبَرُ به.

والجوابُ عن هذا: أنَّه لا يَصْلُح أن يقصد الثقة بهذا التعبير؛ لأنه يشير إلى انخفاض منزلته، كما لا يَصْلُح أن يقال عن السَّيْف الصَّارم إنه خيرٌ من العصا!!

وأمَّا المُغَفَّلُ الذي يُخطىء الكثيرَ، فهو في حكم المُتَّهَمِ بالكذب؛ لأن الترمذي نفسَه صَرَّح بأنه لا يشتغل بالرواية عنه. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٤).

القيد الثاني: «ألا يكون الحديثُ شاذاً».

والمُتَتَبِّعُ يعلم أنَّ مراد الترمذي من الشَّاذِّ أن يروي الثقاتُ خلافَه، فاشترط في «الحديث الحسن» أن يَسْلَم من المعارضة؛ لأنه إذا خالف الثقاتِ كان مردوداً.

القيد الثالث: «أن يروى من غير وجهٍ نحوه».

يعني أن يروىٰ الحديثُ من طريقٍ أخرى فأكثر على أن تكون مثلَه أو أقوى منه لا دونه، ليترجَّح به أحدُ الاحتمالين ـ كما قال السَّخاوي (في «فتح المغيث» ١/ ٢٤٣) ـ لكن لا يُشْتَرط أن يُرْوَى بلفظه، بل يكفي أن يُرْوَى بمعناه من وجهٍ أو وجوهٍ أخر.

هذا ونلاحظ أنَّ الترمذي لم يشترط اتصالَ السند في «الحديث الحسن» فيدخل فيه المنقطعُ إذا استوفى سائرَ الشروط.

والحاصل:

أنَّ «الحسن لغيره» هو الحديثُ الذي فيه ضَعْفٌ غيرُ شديدٍ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبةِ من يعتبر به، أو مدلِّساً لم يصرِّح بالسَّماع، أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروطٌ بأمرين: ألا يكون الحديث شاذاً، وأن يُروَى من وجهٍ آخر مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه.

وإذا أَطلق الترمذيُّ قولَ «حديث حسن» فإنَّ الأصل فيه أن يراد به «الحَسَنُ لغيره».

مثالٌ للحسن لغيره:

قال الترمذي: «حدَّثنا عليٌّ بن حُجْر، حدَّثَنا حَفْصُ بن غِيَاث عن حَجَّاج، عن عطية، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبي ﷺ في السَّفر ركعَتَيْن وبعدها ركعتَين».

قال أبو عيسى: «هذا حديثٌ حَسَنٌ، وقد رواه ابنُ أبي ليلى، عن عطية، ونافعٌ، عن ابن عمر:

حدَّثنا محمد بن عبيد المُحَارِبي، حَدَّثنا عليُّ بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية ونافع، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ في الحَضَرِ والسَّفَر: فصَلَّيْتُ معه في الحضرِ الظُّهْرَ أربعاً وبعدها ركعتَيْن، وصَلَّيْتُ معه في السفر الظُّهرَ ركعتَيْن وبعدها ركعَتَيْن.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حَسَنٌ» انتهى في (باب ما جاء في التطوع في السفر): (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

فالحديثُ في إسناده الأول «الحَجَّاجُ» وهو ابن أَرْطَأة. قال الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتدليس». وفيه عطيةٌ وهو ابن سعد بن جُنَادة العَوْفي، وهو كسابقه أيضاً مع كونه شِيْعيّاً، لكن كُلاًّ منهما لم يُتَّهَمْ بالكذب ولم ينزل عن رتبة الاعتبار.

وقد حَسَّنَ الترمذيُّ حديثَهما؛ لأنه اعْتُضِدَ بروايته من وجهٍ آخر كما رأيتَ، وهذا الطريقُ الآخرُ فيه ابنُ أبي ليلى وهو فقيهٌ جليلٌ لكن تكلَّم فيه المحدِّثون من قِبَل حفظه. لكن الحديث تقوَّى بوُروده من هذا الطريق، ومن هنا حَسَّنه الترمذي.

حكم «الحديث الحسن لغيره»:

إنَّ «الحديثَ الحسنَ لغيره» حُجَّةٌ يُعْمَل به أيضاً عند جماهير

العلماء من المحدِّثين والأصوليين وغيرهم؛ لأنه وإنْ كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انْجَبَر وتَقَوَّى بوروده من طريقٍ آخر، مع سلامته من أن يُعارِضه شيءٌ، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته، وتحصَّل بالمجموع قُوَّةٌ تَدُلُّ على أنه ضَبَطَ الحديثَ، وحَسُنَ الظنُّ براويه أنه حفظه وأدَّاه كما سمعه، لذلك سُمِّيَ الحديث حَسَناً. (منهج النقد: ص: ٢٦٩ـ٢٧١).

«حَضَرَ» أو «حَضَرْتُ» أو «حَضَرُوْا»:

يُقال هذا للصَّغير الذي حضر مجلسَ الحديث، وهو دون سِنِّ التحمُّل.

الحِفْظُ حِفْظُ الثِّقَةِ:

أي: حفظُ الثِّقةِ لِمَا يقرأه على الشيخ.

حَقِيْقَةُ الرِّوَايَةِ:

أي: نقلُ السُّنَّةِ ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديثٍ أو إخبارٍ وغير ذلك.

الحَكُّ:

هو الكَشْطُ، ويُنْفَى به الزائدُ الذي ليس من الكتاب بسِكِّينٍ أو نحوه، والضربُ خيرٌ منه وأجوَدُ؛ لأن الحَكَّ تُهْمَةٌ عند المحدِّثين.

الحُكْمُ على إسْنَادِ الْحَدِيْثِ:

انظر «الحُكْمُ على الحَدِيْث».

الحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ:

المقصودُ بـ «الحكم على الحديث» أن نقرِّر النتيجةَ التي تَوَصَّلْنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسنادٌ صحيحٌ» أو «هذا

إسنادٌ ضعيفٌ» أو «هذا إسنادٌ موضوعٌ»، وذلك حَسَب قواعد دقيقةٍ وأصولٍ محدودةٍ، لا يستطيع تطبيقَها بشكلٍ جيِّدٍ إلاَّ من تمرَّس في بحث الأسانيد مُدَّةً طويلةً، وعرف طريقةَ القوم من تلك الممارسة الطويلة.

والحكمُ على مَتْنِ الحديث، فإنَّه يحتاج ـ زيادة على ما تقدَّم ـ إلى أمورٍ أخرى مهمَّةٍ، مثلُ النظر في ذلك المَتْنِ هل فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ قادحةٌ، أو هل رُوِيَ هذا المَتْنُ بإسنادٍ آخر أو بأسانيد أخرى يُمكن أن يتغيَّر الحكمُ بسببها؟

والحكمُ على مَتْن الحديث كقولنا مثلاً: «هذا حديثٌ صحيحٌ» أو «هذا حديثٌ ضعيفٌ» أصْعَبُ وأدَقُّ من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمّة الجَهابِذَةُ، أو مَن عانى هذه الصَّنْعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطِّلاعٌ واسعٌ على الأسانيد والمتون. (انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٣٧ ـ ١٣٨).

الحُكْمُ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيْثِ:

انظر: «الحكم على الحديث».

الحِكْمَةُ:

لغةً: إنَّ كلمة «حكمة» وُجِدَتْ في كلٍّ من أدبِ ما قبل الإسلام وما بعد الإسلام: ففي الشعر الجاهليِّ اسْتُخْدِم هذا المصطلحُ للأقوال المتَّسِمة بالعقلانية، والكلمات المتعلِّقة بالحكمة، وخيرُ مثالٍ على ذلك: عندما سمع الأَصْمَعِيُّ ـ الشاعر المخضرم ـ قصيدةً بعينها لسُوَيْد بن أبي كاهل عَلَّق قائلاً: «إنَّ العرب يَعُدُّونها من حِكَمِهِ» (المفضَّليات: ص ١٩٠).

وفي حِقْبَةِ ما بعد الإسلام، ذاتَ مرَّةٍ ـ روى عمرانُ بن حصين: «أنَّ الحديث النبوي لا يعدو أكثر من كونه شيئاً من الحكمة».

وقال بِشْر بن كعب «إنه كَتَب بحكمةٍ كذلك».

والنبيُّ ﷺ استخدم كَلِمه الحكمة بالمعنى الحرفي عندما قال: «خذوا الحكمةَ ولو من أفواه الكفَّار» (العقد الفريد: ٢/ ١٠٦).

ولنأخذ مثالاً آخر من الحقبة الإسلامية الأولى، لقد ذكر أنَّ معاوية قال لأحد رجال حاشيته: «إنَّه لرَدٌّ بارعٌ حكيمٌ من عدي بن حاتم بعد سماعه قولاً منه».

ويقول حبيبُ بن مَسْلَمة: دوّن هذا في كتابك إنها حكمة (العقد الفريد: ٤/ ١١٠).

فالحكمة تمَّ تعريفُها على أساس أن تَعْرِف جوهَر الأشياء وتتصرَّف طبقاً لمتطلَّباتها.

وبمعنى آخر إنَّها موافقة الحكم مع السُّلوك الشخصي، وبهذا المعنى استخدم علماءُ الفلسفة لفظَ «الحكمة».

وفي مناسباتٍ معروفةٍ تحدَّث القرآنُ عن الحكمة وعلاقتها بالكتاب، وفي مواضع أخرى استخدمها بمفردها.

ولكن ماذا تعني الحكمة؟ إنها بالضَّرورة تعني شيئاً آخر مختلفاً عما ذكره القرآنُ؛ لأن كلمة «حكمة» انفصلت من الكتاب بحرف العطف [و] كما في الآية ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[النساء: ١١٣].

لقد تناول الإمامُ الشافعيُّ باستفاضة استعمال لفظي: الحكمة والكتاب، وخلصَ إلى أن الكتاب يقصد به القرآنُ الكريمُ، بينما

الحكمة تشير إلى سُنَّة النبي ﷺ (الرسالة: ص: ٢٤، و«جامع بيان العلم» ص ٢٤٧).

وبنفس هذه النتيجة فسَّر قتادةُ (المتوفى سنة ١١٨ هـ) قولَه تعالى: ﴿مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ فقال: «تشير آيات الله إلى القرآن، ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ تعني: السُّنَّة (طبقات ابن سعد: ٨/ ١٤٤).

وربما يكون الشافعيُّ قد استعار تفسيراً لكلمة الحكمة بالسنة من الإمام قتادة؛ لأن الشافعي يقول «لقد سمعتُ علماء القرآن ـ وقتادة واحداً منهم ـ يقولون بأن الحكمة تعني سُنَّةَ النبي ﷺ (الرسالة: ص: ٢٤).

ومع هذا ستظل حقيقة: أن الحكمة مساويةٌ تماماً للسُّنَّة بإجماع العلماء بعد الشافعي بذلك؛ ولأنَّ الشافعي لم يَضَعْ خطاً فاصلاً بين الحديث والسنة فيمكن أن نقول: إن الحكمة عنده مساويةٌ للحديث.

ويبدو أنَّ الحسن البصري اعتاد أن يستخدم هذا المصطلحَ بمعنى الحديث، ففي خطابه الشهير إلى الخليفة عبد الملك يُشير إلى حكمة الآباء، ويقول: «إنهم يتصرَّفون وفقاً لأوامر الله، لقد رَوَوْا حكمتَه، واتبعوا سنةَ رسول الله ﷺ.

فكلمة «حكمة» التي استخدمت هنا مع كلمة «سنة»، وكلمة أوامر الله ارتبطت بتعبيرِ «روى» توضح أن الحكمة بالنسبة للحسن البصري تعني الحديث. (انظر «دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث» ص: ١٢٨ ـ ١٣٠).

حُكِيَ:

وهي بمعنى «رُوِيَ».

حل:

رَمْزٌ لأبي نُعَيْم الأَصْبَهاني في «حِلْيَة الأولياء».

الحَلَقَةُ:

أي: مجلس التحديث.

حم:

رَمْزٌ للإمام أحمد بن حَنْبَل في مُسْنَده.

حَمَّادَانِ:

عند الإطلاق يُقْصَدُ بهما الإثنان من أئمة الحديث:

الأوَّلُ ـ حَمَّادُ زيد بن دِرْهم الأَزْدِي، الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البَصْري، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، من كبار الثامنة، مات سنة (١٧٩ هـ)، وله إحدى وثمانون سنة (تقريب التهذيب: ص: ٧٨).

قال ابنُ مهدي: لم أَرَ أحداً قطُّ أعلم بالسُّنَّة وما يَدْخُل في السُّنَّة مِن حَمَّاد بن زيدٍ» (شرح علل الترمذي: ١/ ١٨٩).

والآخرُ ـ حَمَّاد بن سَلَمة بن دينار البَصْري، أبو سلمة، ثقةٌ عابدٌ، من كبار الثامنة، مات سنة (١٦٧ هـ).

قال ابنُ عدي «حَمَّاد من أجِلَّة المسلمين، وهو مفتي البَصْرة، وقد حَدَّث عنه مَن هو أكبرُ منه سِنّاً، وله أحاديثٌ كثيرةٌ وأصنافٌ كثيرةٌ ومشايخ.

وهو كما قال ابنُ المَدِيْني: «من تكلَّم في حَمَّاد بن سلمة فاتَّهِمُوْه في الدِّين» (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٨٣).

حَمَّالَةُ الْحَطَب:

من عبارات الجَرَح في الراوي، استعملها الإمامُ يحيى بن مَعِين في (النَّضْر بن منصور الباهِلي، ويقال: العَنْزِي، ويقال: الغَنَوي، ويقال: الفَزَارِي، أبي عبد الرحمن، الكوفي).

قال عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي: قلتُ: ـ أي: ليحيى بن معين ـ: النضر بن منصور العَنْزي تَعْرِفه؟ يروي عنه ابنُ أبي مَعْشر، عن أبي الجنوب، عن عليٍّ، من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حَمَّالة الحطب. (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: ص: ٢٢٠).

ولقد بَيَّن ابنُ أبي حاتم مُرادَ يحيى بن معين مِن قوله هذا، فقال بعد إيراده: يعني: أنهم ضعفاء.

ويتبيَّن هذا المرادُ أيضاً من ابن معين نفسه، فقد صَرَّح بتضعيف النضر بقوله: ليس بشيءٍ، وقال مرَّةً: ضعيفٌ، ومرَّةً: ليس بثقةٍ، كذَّابٌ، وقال عنه أيضاً: مُنكَرُ الحديث.

وللوقوف على المعنى اللُّغَوِي لهذه اللفظة يقول الثَّعالبي: «حَمَّالة الحطب هي أمُّ جميل بنت حربٍ امرأة أبي لَهَبٍ، وأخت أبي سفيان التي ذكرها الله تعالى في سورة تبت، يضرب بها المثل في الخُسْران، فيقال: أَخْسَر من حمَّالة الحطب، قال الشاعر:

جَمَعْتَ شيئاً ولم تُحْرِز له بَدَلاً ... لأنتَ أَخْسَرُ مِن حَمَّالة الحَطَب

وبهذا يتبيَّن مراد ابن معين من تعبيره هذا، وهو توهين الراوي وتضعيفه. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص ٨٨).

الحُمْرَةُ:

علامةٌ بالمداد الأحمر تلحق الزيادات على الرواية في كتب الحديث.

قال الحافظُ العِراقي: «إذا كان الكتابُ مَرْوِيّاً بروايتين فأكثر، ويقع الاختلافُ في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخةٍ واحدةٍ أن يَبني الكتابُ أوَّلاً على روايةٍ واحدةٍ، ثم ما كان من روايةٍ أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها، مع كتابة اسم راويها معها، أو بالإشارة إليه بالرمز إنْ كانت زيادةً، وإن كان الاختلافُ بالنقص أعلم

على الزائد أنه ليس في رواية فلانٍ باسمه أو بالرمز إليه، وإنْ شاء كتب زيادةَ الرواية الأخرى بحُمْرَةٍ، وما نقص منها حوّق عليه بالحمرة» (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٥١).

الحَمْلُ فِيْهِ عَلَى فُلَانٍ:

أي المُتَّهَم بوضعه فلانٌ، وعليه فتكون من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

وقد جعلها الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى من الثانية عند السَّخاوي، والسِّنْدي، ولا أَظُنُّ ذلك يستقيم على تقسيمهما، فقد نقل عنهما المحدِّثُ عبد الحي اللَّكْنَوِيّ في «الرفع والتكميل»: أنَّ المرتبة الثانية عندهما من وُصِفَ بدَجَّال و(كَذَّابٍ) و(وضَّاع)، والثالثة من قيل فيه: (يسرق الحديثَ)، أو (مُتَّهَمْ بالكذب أو الوَضْع)، فكان حَقُّ هذه الجملةِ بهذا المعنى الذي قرَّرتُه وقرَّره الشيخُ أيضاً قبلي، هو المرتبة الثالثة على تقسيمهما، لا الثانية، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٩٨ وحاشية «الرفع والتكميل»، ص ١٦٨ ـ ١٦٩).

الحَوَاسُ الخَمْسُ:

وهي: السَّماع، والمشاهدة، واللَّمس، والذَّوق، والشَّمّ.

حَيَوَانٌ مُتَّهَمٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (موسى بن عبد الله الطويل، المتوفى بعد المئتين للهجرة).

قال الذهبي بعد أن أورد له بعضَ الأحاديثِ الموضوعةَ: ومنها ما روى بالسند إلى موسى الطويل أنه قال: (رأيتُ عائشة رضي الله عنها).

بالبصرة على جمل أورق في هودجٍ أخضر) قلتُ: انظر إلى هذا الحيوان المتّهم، كيف يقول في حدود سنة مئتين: أنه رأى عائشة فمن الذي يصدِّقه؟! (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٠).

حَيَّةُ الوَادِي:

من عبارات التَّوثيق النادرة، كان سفيان بن عُيَيْنَةَ يُسَمِّي بها (الإمامَ عليّ بن المَدِيْني، المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وذلك لقُوَّةِ معرفتِه بالرِّجال والسُّنَّة ودِقَّة نظرِه، فلا يخفى عليه زَغَلُ الواهين والضعفاء. (حاشية «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي ص: ٣٢٤).



حـــــرف الخـــــاء

خ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في صحيحه.

الخائبُ:

من عبارات التجريح النادرة التي استعملها النُّقّاد في تجريح (سليمان بن داود المنقري البَصْري الشَّاذَكُوني، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) ما رُوي عن الإمام الناقد يحيى بن سعيد القطَّان البصري أنه كان إذا ذُكر عنده الشاذكوني قال: «ذاك الخائب» (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٨).

المعنى اللغوي:

خابَ يخيبُ خَيْبَةً: حُرِم ولم يَنَلْ ما طَلَب

والخَيْبة: الحِرْمانُ والخُسْران، وفي حديث عليّ، كرَّم الله وجهه: مَنْ فازَ بكُمْ، فقد فازَ بالقَدْحِ الأخْيَبِ أي بالسَّهْمِ الخائِب، الذي لا نصيبَ له، من قِداحِ الميْسرِ، وهي ثلاثة المَنيحُ، والسَّفيحُ، والوغْدُ.

والوَغْدُ هو الخائب. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

وقال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾[طه: ١١١].

وكلُّ من ظلَم فهو خائبٌ خاسرٌ (الكشاف: طه: ١١١).

وقولُ القطَّان ينطبق على الشَّاذكوني فأيُّ ظلمٍ وأيُّ خسرانٍ لمن لم ينفعه اللهُ بعلمه، وصَدَق الحافظُ ابن قيِّم الجوزيّة حينما قال: «ومن عقوباتها ـ أي الذنوب ـ إنها تمحق بركةَ العُمُر، وبركَة الرزق، وبركَة العلم، وبركةَ العمل، وبركةَ الطاعة». (الجواب الكافي: ص: ٩٦).

الخَبَرُ:

لغةً: (الخَبَر) النَّبأُ، وجمعُه: أخبارٌ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه ثلاثةُ أقوالٍ.

١ ـ الخَبَرُ: مُرادِفٌ للحديث، أي: معناهما واحدٌ.

٢ ـ الخَبَرُ: مُغايِرٌ للحديث؛ لأن الحديث هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عن غيره.

٣ ـ الخَبَرُ أعَمُّ من الحديث: أي: أنَّ الحديث ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عنه، أو عن غيره (شرح النخبة: ص١٨).

كان (الخَبَرُ) مصطلحاً عامّاً لـ (المرفوع) و(الموقوف) من الأحاديث، وعليه فهناك عبارةٌ تقول «كلُّ حديثٍ يَعُدُّ خَبراً، وليس كلُّ خَبَرٍ يُعَدُّ حديثاً (قواعد التحديث: ص: ٦٢).

وذَهَب علماء خُرَاسان خطوةً أبعد من هذا: فقد ساوَوْا بين (الخبر) و(حديث) النبي ﷺ، وميَّزوا أيضاً بين (الموقوف) و(المرفوع) من الأحاديث، وأطلقوا على الأول: «الأثر»، والثاني أطلقوا عليه:

«الخبر». وبهذه الطريقة أصبح الحديث والخبر متماثلين (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣).

خَبَرُ الآحَادِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَواتِرُ» في حرف الميم.

خَبَرُ الْوَاحِدِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

خَبَّرَنا:

هي من الألفاظ التي خصَّص بها الإمام الأوزاعيُّ الإجازةَ المجرَّدة (تدريب الراوي: ٢/ ٣١).

خت:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه معلَّقاً.

خد:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتابه «الأدب المفرد» كما ذكره السُّيوطيُّ في «الجامع الصغير».

خُذْ عَنِّي:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه «المحدِّث الفاصل...». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣).

خُرَافَةٌ:

من عبارات التضعيف النادرة، استعلمها الثقةُ الحُجَّةُ إبراهيم بن

سَعْد بن إبراهيم الزهري المَدَني (المتوفىٰ سنة: ١٨٥ هـ) في تضعيف شأن (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم المدني).

فقد روى العُقَيْليُّ بسنده إلى إبراهيم بن سعد أنه قال: «كنا نسمِّي إبراهيمَ بن أبي يحيى، ونحن نطلب الحديثَ: خرافةً». (الضعفاء: ١/ ٦٢).

وكلمةُ «خرافة» جاءت في حديثٍ رَوَتْه عائشةُ وأنسٌ رضي الله عنهما قالت عائشة: حدَّث رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ نساءَه حديثاً، فقالت امرأةٌ منهن: كأنَّ الحديثَ حديثُ خرافةٍ فقال: «أتدرون ما خُرافة؟ إنَّ خرافة كان رجلاً من عُذْرَةَ أسَرَتْهُ الجنُّ في الجاهلية، فمكث فيهم دهراً ثم رَدّوه إلى الإنس، فكان يحدِّث الناسَ بما رأى فيهم من الأعاجيب.

فقال الناسُ: حديثُ خرافة (رواه الترمذي في الشمائل، باب ما جاء في كلام رسول الله ﷺ في السمر. وأخرجه أحمد في مسنده٦: /١٥٧).

ووَرَدَتْ في كتب اللغة، وغريب الحديث والأمثال، والأدب.

المعنىٰ اللُّغوي:

قال ابن منظور: والخرافة: الحديثُ المُسْتَمْلَحُ من الكذب. ثم قال بعد ذكره لحديث عائشة رضي الله عنها: ولا تدخله الألفُ واللاَّمُ؛ لأنه معرفة إلا أن يُراد به الخرافات الموضوعة من حديث اللَّيل أجروه على كلِّ ما يُكَذِّبُونه من الأحاديث، وعلى كلِّ ما يُسْتَمْلَحُ ويُتعجَّب منه. (لسان العرب).

والمعنى اللُّغوي الذي ذكره أهلُ الحديث، واللغة، والأدب ينطبق على حال (إبراهيم بن أبي يحيى) فقد كذَّبهُ جمعٌ من الأئمة النقاد الصَّيارفة في تمييز الحديث ومعرفة الرجال.

واستعملها أيضاً أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني في تضعيف (بقية بن الوليد أبي يُحْمِد الحِمْصي، المتوفىٰ سنة: ١٩٧ هـ). حيث قال: وأمَّا أبو يُحْمِد فرحمه الله وغفر له، ما كان يبالي إذا وجدَ خرافةً عن أن يأخذُهُ فأمَّا حديثه عن الثقات فلا بأسَ به. (أحوال الرجال: ص: ١٧٥).

ولعلَّ هذا التعبيرَ يصدق على (بقية) الذي وصفه الذهبيُّ بقوله: «وبقية ذو غرائب وعجائب ومناكير». (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣٩).

خَرَّجَ لِفُلَانٍ:

أي أَسْنَدَ له أو: خَرَّج لِغَير واحدٍ. أو: خَرَّج كتابَه، أو: خَرَّج التخاريجَ لنفسه.

مثاله:

١ ـ ابن النَّجَّار مُحِبّ الدين محمد بن محمود البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٢٨): «وخَرَّج لغير واحدٍ».

٢ ـ ويحيى بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٥١١ هـ)، قال الذَّهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٢٥٠): «وخرَّج التخاريجَ لنفسه».

٣ ـ وفي ترجَمة: ابن ناصر السَّلامي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) قال الحافظ ابن رجب عنه في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢٨): «واستملى للأشياخ الكثيرَ، وخرَّج لهم التخاريج الكثيرةَ».

خِرِّيجُ فُلَانٍ:

انظر «تَخَرَّج بفلانٍ».

خَشَبِيٌّ:

أي: شيعيٌّ، ولا يَضُرُّه ذلك، وليست هذه من ألفاظ الجَرْح إلاَّ فيما يروي عن بدعته، أو يدعو إليها.

مثال من ذُكِر فيه ذلك:

١ ـ (مالك بن إسماعيل بن دِرْهَم أبي غَسَّان النَّهْدي، المتوفىٰ سنة: ٢١٩ هـ) من كبار شيوخ الإمام البخاري، مُجْمَعٌ على ثقته، روى له الجماعةُ.

ذكره ابنُ عدي في «الكامل» من أجل قول الجُوْزَجاني: «إنَّه كان خَشَبِياً».

قال الحافظ: «يعني شِيْعِياً» (انظر «هدي الساري» ص: ٤٤٢).

٢ ـ ذكر الحافظُ ابن حجر في ترجمة (هشام بن حَسَّان الأَزْديُّ القُرْدوسيُّ أبو عبد الله البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٤٨ هـ) قول شُعَيْب بن حرب عن شُعْبَة في هشام: «لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هشامَ بن حسَّان، وكان خَشبيّاً، ولم يكن يحفظ» (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٦٩).

الخَصَائِصُ:

نوعٌ من التأليف عند المحدِّثين يقصدون به جمعَ الأحاديث الواردة في خصوصية النبيِّ ﷺ، مثل: أنه ﷺ سيِّدُ ولدِ آدم يوم القيامة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومِ القيامة، وأوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه القَبْرُ، وأوَّل شافعٍ، وأوَّلُ مُشَفَّعٍ».

وفي حديثٍ آخر في الصحيحين: «أنا سيِّدُ النَّاسِ يومَ القيامة».

ومن خصائصه: أنه ﷺ خاتَمُ النبيِّين كما في حديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرفوعاً: «مَثَلِي ومَثَلُ الأنبياءِ كمَثَلِ رَجُلٍ بَنى بُنْيَاناً، فأَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ، فجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بهِ، ويَقُوْلُوْنَ: ما رَأَينا بُنْيَاناً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إلاَّ هذه اللَّبِنَةَ، فكُنْتُ أنا تلك اللَّبِنَة». (أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، برقم: ٢٢٨٦).

ولهذا اهتمَّ المحدِّثون بتأليف كتب الخصائص بالنبي ﷺ. ومن هذه الكتب:

١ ـ **الدُّرُّ الثمين في خصائص النبي الأمين**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي (المتوفىٰ سنة: ٥٩٧ هـ).

٢ ـ **خصائص النبي ﷺ**: للحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي، (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

٣ ـ **غاية السّول في خصائص الرسول ﷺ**: للحافظ ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

٤ ـ **الأنوار بخصائص المختار**: للحافظ ابن حجر العَسْقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٥ ـ **الخصائص الكبرى**: للحافظ أبي بكر جلال الدين السُّيوطي، (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

خط:

رَمْزٌ للحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد».

الخَطَّابِيَّة

أحدُ فِرَق الشِّيعة، وهم أتباعُ (أبي الخطَّاب بن أبي زينب) وهو مولىٰ لبني أسد، وهم خمسُ فِرَقٍ يزعمون: أنَّ رُسُل الله وحُجَجَه على خَلْقه لا يزال منهم رسولان، أحدهما ناطقٌ ـ وهو محمد ـ والآخرُ

صامتٌ ـ وهو عليُّ بن أبي طالب ـ، وزعموا أنَّ أبا الخطَّاب نبيٌّ، وأنَّ الرُّسُل فرضوا عليهم طاعتَه (انظر: «مقالات الإسلاميين» ١/ ٧٦).

خَفّ الضَّبْط

أي: قَلَّ. يقالُ: خَفَّ القومُ خفوفاً، قَلُّوا.

خَفِيْفُ الضَّبْطِ:

أي: قليل الضَّبْطِ.

الخَفِيُّ:

انظر «المُرْسَل الخَفِيّ» في حرف الميم.

خَفِيُّ الإرْسَالِ:

انظر «المُرْسَل الخَفِي» في حرف الميم.

الخِلَعِيَّاتُ:

لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين المَوْصلي الأصل، المصري الشافعي الخِلَعي (المتوفى سنة ٤٩٢هـ)، وله (الفوائد العشرون) جَمَعها وخَرَّجها أبو نصر الشِّيرازي، وسمَّاها «الخِلَعِيَّات» (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

والخِلَعِيُّ هذا شيخٌ معتزليٌّ له عُلُوٌّ في الرواية، وعنده فوائد كما قال ابنُ العربي، حَدَّث عنه الحُمَيْدِيُّ. (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

خُلْفٌ:

المعنىٰ اللُّغَوي:

بضَمٍّ الخاء وإسكان اللاَّم: الإخلال بالوعد وعَدَمِ الوفاء به، وبكسر الخاء وإسكان اللاَّم (خِلْف) المختلف ـ العُشْبُ الذي يَنْبُتُ في

الصَّيف، وشُبِّه الراوي الذي يأتي بما يخالف به الثقاتُ بالنَبْتَة التي مَوْسِمُها الشِّتاءُ فشَذَّتْ واحدةٌ فنبتتْ في الصَّيف على غير العادة والمألوف.

معناه عند المحدِّثين:

أي في الرَّاوي اختلافٌ بين العلماء، فوثَّقه بعضُهم وضَعَّفه بعضُهم. أو أنَّ الراوي المتكلَّم فيه يأتي في رواياته بما يُخالِف الثقات. فيُكْتَبُ حديثُه للاعتبار وهو دون قولهم: (لَيِّنٌ).

قال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي: «وأمَّا ألفاظُ الجرح فلها مراتبُ سِتّ، فأدناها ما قَرُبَ من التعديل، فإذا قالوا: (لَيِّنُ الحديث)... فيه خُلْفٌ». (قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٥١).

مثال من ذكرت فيه:

زَمْعة بن صالح الجَنَدي اليَماني:

في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٨١) قال البخاريُّ: «يُخالِف في حديثه» تركه ابنُ مهدي أخيراً، وقال النَّسائي: لَيْس بالقوي، كثيرَ الغَلَطِ، وقال أبو داود: ضَعِيْفٌ».

الخَمْسَةُ:

هم: الإمام أحمد، وأصحاب السُّنَن الأربعة.

الخُمَاسِيَّاتُ:

وهي كتبُ الأحاديث، يكون في إسنادها خمسةُ أشخاصٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وتوجد مثلُ هذه الكتب لمُسْنِدِ العراق في وقته: أبي الحسن أحمد بن محمَّد بن أحمد (ابن النقور) البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ)، وعند الإمام علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ،

(المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ) في سُنَنه، وأبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النَّيسابوري، (المتوفىٰ سنة: ٥٣٣ هـ). (انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٩٩).

الخَوَارِجُ:

تعود نشأةُ الخوارج السياسية إلى حادثة التحكيم في صِفّين سنة ٣٧ هـ في خلافة الإمام عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حين اعتبر الخوارجُ قضيةَ التحكيم أمراً خارجاً عن الإسلام فضلاً عما يترتَّب عليه من نتائج، وتبعاً لذلك فإنهم طالبوا عليّاً بإعلان التوبة والبراءة حتى انتهى بهم الأمرُ إلى الخروج عليه.

على أنَّ الجذور التاريخية للخوارج تعود إلى عهد النبيِّ ﷺ، إذا ما راعينا ظاهرَ التسمية التي تعني الخروجَ على الإمام وطاعة وليِّ الأمر، دون تحديدٍ لزمنٍ معيَّنٍ، فقد جاءَ في الصحيح من قولِه عليه الصَّلاة والسَّلام رَدّاً على من أنكر عليه قِسْمَةَ عطاءٍ بين أصحابه: «إنَّه يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِىءِ هذا قومٌ يَتْلُوْنَ كِتَابَ اللهِ رَطْباً، لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْن كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَة» قال: «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُوْدَ». (أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، برقم: ٤٣٥١).

والخوارج فِرَقٌ كثيرةٌ جدّاً، ك:

١ ـ الأزارقة.

٢ ـ والنجدات.

٣ ـ والعطوية.

٤ ـ والعجاردة.

٥ ـ والإباضيَّة.

٦ ـ والصُّفَرية.

٧ ـ والبَيْهَسِيَّة.

٨ ـ والحَرُوْرِيَّة.

انظر تعريفَ بعضاً منها في بابه.

مبادئ الخوارج العامَّة:

لعلَّ من أهمِّ مبادئهم العَقَديَّة: القولُ بالحاكمية، بمعنى أنه لا حُكْم إلا لله، وهو قولُ حَقٌّ لا يختلف عليه اثنان، ولكن الخوارج يرون أنَّ مجرَّد مخالفة الإنسان لحكم الله يخرج من الملة؛ لأنه ترجيحٌ لحكم العباد على حكم الله.

والخوارجُ يذهبون إلى تعديل الصحابة قبل الفتنة، ويكفِّرون عليّاً وعثمان وأصحاب الجَمَل، والحكمين ومن قبلهما، وما قضوا به، وهذا كلامٌ خطيرٌ في ذاته ويستلزم ردَّ مروياتِ الصحابة الكرام بعد الفتنة.

ثم إنَّ من معتقداتهم: عَدَمُ التفريق بين المؤمن والكافر في مرتكب الكبيرة، فالفاعلُ لها فاسقٌ، والفاسق في نظرهم كافرٌ؛ لأن من عطل الشرائع وفعل المحظورات، فعلاً أو تركاً، يُعَدُّ كافراً؛ لأن الإيمان كلٌّ لا يتجزَّأ، ولذا فقد تطاولت ألسنتهُم في الصحابة الكرام، فكفَّروا أكثرهم، فعليٌّ ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ ومن تَبِعَهما كفَّارٌ تنبغي مقاتلتُهم.

كما يرى أكثرُهم استحلالَ دماء المخالفين لهم من المسلمين، وأنكروا كثيراً من الأحكام الشرعية لوُرودها في السُّنَّة دون القرآن الكريم، ويظهر أنَّ أكثرهم كانوا على درجةٍ من الجهل بالحديث ودوره كمصدرٍ من مصادر التشريع، فأنكروا رَجْمَ الزاني المحصن،

وأجروا أحكامَ القرآن على ظاهرها دون الرجوع إلى السُّنَّة فيما تدعو الضرورةُ إليه، فقطعوا يدَ السارقِ دون نظرٍ فيما إذا كان المسروقُ قد بلَغ النصابَ أم لا، ودون الالتزامِ بالسُّنَّة في تحديد موضعِ القطع، وجَوَّز بعضُهم نكاحَ بناتِ الأبناء والبنات، وقالوا بخَلْق القرآن، والقَدَرِ، ووُجوب الخروج على الأئمة إنْ بدا منهم ما يفسّق. (انظر «نقد العلم والعلماء» لابن الجوزي، ص: ٩١ ـ ٩٢، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٥٥، و«مقالات الإسلاميين» ص: ٢٠٣).

وخلاصةُ القول: أنَّ عامة الخوارج حرَّموا كثيراً مما أحَلَّ الله، وأحَلّوا كثيراً مما حرَّم الله، وهذه سمةٌ غالبةٌ عند أكثرهم، وإنْ كان هذا الحكمُ لا يجري عليهم جميعاً، فلقد كان منهم من هو على درجةٍ كبيرةٍ من الفهم والمعرفة بأحكام الإسلام ومقاصده، وهذا هو الذي سَوَّغ لبعض المحدِّثين قبولَ الرواية عمَّن يُوْثَق بدينه وأمانته منهم.

الخوارج والحديث:

لقد شارك الخوارجُ غيرهم روايةَ الحديث، ولكنهم لم يبلغوا فيه ما بَلَغه باقي المسلمين، ويعود ذلك إلى انشغالهم بأمورٍ تبدو في نظرهم أكثرَ أهميةٍ، كالعمل على تنصيب الخلافة فيمن يقوى عليها في نظرهم، وما زالوا يُحارِبون في سبيل ذلك في وقتٍ كانت الروايةُ في أحسن عصورها، لاعتقادهم أنَّ الولاة وقتئذٍ كانوا غاصبين للولاية، والخروج عليهم واجبٌ إحقاقاً للحقِّ، وتحكيماً لأمر الله.

والخوارجُ على ما يبدو لم يَرِثُوا أسلافاً في الحديث وعلمِ الرواية، لا من الصحابة ولا من التابعين، مما ساعد على اتساع الفَجْوة بينهم وبين الحديث وروايته.

ولا رَيْبَ: أنَّ اعتقاد الخوارج بكُفْر مرتكبِ الكبيرة ـ والكَذِبُ

منها ـ قد خَفَّف إلى حدٍّ كبيرٍ من حِدَّة الصراع بينهم وبين المحدِّثين في موضوع قبول الرواية، على ما في هذا المعتقد من خطورةٍ، إلا أنه جعل من الخوارج أهلاً للثقة في نقل الحديث، وقد صَرَّح بذلك غيرُ واحدٍ، كالإمام أبي داود السِّجِسْتاني الذي يقول: «ليس في أصحاب الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حِطَّان، وأبان حسان الأعرج» (الكفاية: ١٣٠).

وهذا الذي جَرَى عليه الإمامُ البخاري وغيرهُ ممن روى لهم في مصنَّفاته.

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في معرض الرَّدِّ على الشيعة: «ونحن نعلم أنَّ الخوارج شَرٌّ منكم، ومع هذا فما نَقْدِر أن نرميهم بالكذب؛ لأننا جَرَّبْناهم فوجدناهم يتحرَّون الصِّدْقَ لهم وعليهم». وقال في موضعٍ آخرَ: «ومن تأمَّل كتبَ الجرح والتعديل رأى المعروفَ من مصنِّفيها بالكذب الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارجُ مع مُرُوْقهم من الدِّين فهم أَصدقُ الناس، حتى قيل: إنَّ حديثهم أَصَحُّ الحديث» (السنة: ١/ ١٥).

وقد بَرَّر الحافظُ ابن تيمية صِدْقَ الخوارج بالإضافة إلى معتقدهم فيه ـ أي الصدق ـ بأنَّ بدعتهم لم تكن عن زَنْدَقَةٍ وإلحادٍ، بل عن جهلٍ وضلالٍ في معرفة معاني الكتاب (منهاج السنة: ١/ ١٩). وهذا الحكمُ يَصْدُق على جميع الخوارج؛ إذ إنَّ جميع فِرَقِهم يُبَرَّؤون من الكذب وذوي المعصية الظاهرة. (الكامل: للمبرّد، ٢/ ١٠٦).

علىٰ أنَّ القول بأنَّ حديثهم أَصَحُّ الحديث أولى أن لا يكون على إطلاقه لما سنورده بعد من نسبة الوضع إليهم على ما رواه عبد الله بن لَهِيْعَة احتياطاً.

على أنَّ هناك اتجاهاً آخر يمثِّله بعضُ المحدِّثين، كعبد الرحمن بن مَهْدي وغيرِه ممن يرون رَدَّ مروياتهم بحُجَّةٍ أنَّ أحد الخوارج نَسَبَ إليهم الوضعَ في الحديث، قال ابن لَهِيْعَة: «سمعتُ شيخاً من الخوارج تابَ ورَجَع يقول: إنَّ هذه الأحاديثَ دِيْنٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، فإنّا كنّا إذا رأينا أمراً صَيَّرْناه حديثاً. (لسان الميزان: ٩/١).

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ دور الخوارج في ميدان الرواية كان محدوداً إلى حدٍّ ما، كما أنَّ ما أُضيف إليهم من وَضْعِ الحديث كان على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً إذا ما لُوحِظَتْ معتقداتُهم واعتمادُ أكثرهم على ظواهر القرآن دون السُّنَّة؛ ولأنهم من العربِ الخُلَّص، والعربُ لولا مخالطتُهم العجمَ ما كذبوا، ولم يُعْهَدْ عنهم ذلك في الجاهلية، ولربما يموت الرجلُ مع علمه أنَّ الكذب ينجيه فلا يفعل خشيةَ أن يُعْهَدُ عنه ذلك، ولم يكن من السهل على غير العرب أن يدخلوا فيهم كما هو حال الشيعة، ثم إنَّ الصراحةَ كانت شعارُهم، فلم يكن في نظرهم ما يدعو إلى وضع الحديث للتأكيد على صحة مذهبِهم طالما كان بالإمكان إحلال السَّيْفِ محلَّه.

وإذا دَقَّقْنا النظرَ في الأدلة التي ساقها أصحابُ الرأي الثاني ـ أعني القائلين بكذب الخوارج ـ فإنَّ ما رواه ابنُ لَهِيْعة غيرُ ثابتٍ في تحديد أنَّ القائل كان من الخوارج، بل الذي وَرَد أنه كان من أهل البِدَع دون تخصيصٍ، كما ذكر ذلك غيرُ واحدٍ من مصنِّفي كتب الرواية. (الكفاية: ١٢٣).

وعلى فرض الجَزْم بصحة هذه الرواية فإنَّ القلب ليميل إلى القول بأنَّ الوضع عند الخوارج قليلٌ نادرٌ، والعبرة عندي بما يُشْبِه الإجماعَ على صِدْق الخوارج ومجانبتهم الكَذِبَ، ويشهد لذلك عَدَمُ

نسبة الكَذِبِ أو الوَضْعِ الخارجيِّ في كتب الجَرْح التعديل إليهم، فضلاً عن عَدَمِ وجود أحاديثَ موضوعةٍ نُسِبَتْ إليهم.

الإشكال في توثيق النواصب وتضعيف الشيعة:

إنَّ المحدِّثين كانوا أقربَ إلى توثيقِ الخوارج منهم إلى الشيعة، مع أنَّ كِلاَ الفريقين جانب الصوابَ فيما ادَّعاه ودعا إليه، وكيف يَسُوْغ أن يُعَدَّ من نُسِبَ إلى التشيُّع ـ وأعني به مجرَّد حُبِّ عليٍّ وتفضيله على الصحابة ـ مجروحاً في وقتٍ تجد فيه أنَّ بعض الخوارج يرون ابن مُلْجِم (قاتِل عليٍّ رضي الله عنه) من أهل الفضل، ويشهدون له بالجَنَّةِ، وأنَّ ذا الخويصرة [حرقوص بن زهير الخارجي، الذي قال فيه النبيُّ ﷺ حين أنكر على النبيِّ عليه الصلاة والسلام قسمةَ عطاء بين أصحابه: «سيَخرُجُ من ضِئْضِىء هذا قومٌ يَمْرُقُونَ من الدِّين كَما يَمرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة» الحديث] كذلك، ويشهد بعضهم لنفسه بالجَنَّة؟! (انظر «مقالات الإسلاميين» ص: ١١٩، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٧٦ ـ ١٠٤).

ويزيد وضوحُ الإشكال إذا ما عَلِمْنا ما وَرَد عن النبيِّ ﷺ في حقِّ عليٍّ رضي الله عنه حين قال له: «إنَّه لا يُحِبُّكَ إلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُكَ إلا مُنَافِقٌ». (وهو حديث صحيح أخرجه أحمد في مسنده: ١/ ٩٥ ـ ١٢٨).

والذي يَظهر مِن صنيع المحدِّثين وغيرِهم من أهل السُّنَّة: أنَّ بُغْضَ عليٍّ رضي الله عنه إنما يكون آيةَ نفاقٍ إذا كان الحاملُ عليه نصرته للنبي ﷺ، وبذلك يشترك عليٌّ مع الأنصار وبقية الصحابة في هذا المعنى، وهم الذين قال فيهم الرسولُ ﷺ: «لا يُحِبُّ الأنصارَ إلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُهُمْ إلا مُنَافِقٌ» (وهذا صحيح أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ٧٠) ثم كيف يكون مَنْ أفرطَ في حُبِّ عليٍّ حتى ادَّعى عصمتَه ونبوَّتَه بل وألوهيَّتَه محسناً فتَصْدُق عليه آيةُ الإيمان؟!

ثم إنَّ الخوارج في جملتهم يتحرَّون الصِّدْقَ ولا يَسْتَحِلُّون الكَذِبَ، ولو استحلُّوه على الرسول ﷺ لاستحلُّوه على غيره من أئمَّة الجور من بابٍ أولى خلافاً لِمَا ثَبَتَ من ذلك في حَقِّ الشيعة، إذ لم يتورَّع أكثرُهم عن الكَذِبِ والوَضْعِ، وكانت بدعةُ أكثرهم ناتجةً عن زَنْدَقةٍ وإلحادٍ، بخلاف الخوارج فكانت ناتجةً عن الجهل في معرفة الشرع، وأكثرُهم موصوفٌ بالتدين والوَرَعِ وحتى مع الجهل. (منهاج السنة: ١/ ١٥، ١٩).

وهذا لا يعني: أنَّ مجرَّد الوصف بالتشيُّع يعني الطَّعْنَ في العدالة، فكم من إمامٍ فاضلٍ نُسِبَ إلى التشيُّع، كالحسن بن حَيّ، وعبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني، وهم كُثُر، فمن ثَبَتَتْ أهليتُه وأمانتُه قُبِلَتْ روايتُه، وإنْ قيل فيه كذا وكذا، ولذلك وجدنا أنَّ كثيراً من المحدِّثين رَدُّوا قولَ الحافظ الجُوْزَجاني وهو مشهور بالنصب في أهل الكوفة لإفراطه في الطَّعن فيهم، حتى أخذ يضعِّف مثلَ الأعمش، وأبي نُعَيْم، وغيرِهما من أئمة الحديث وأركان الرواية، ومن هذا القَبيل أيضاً تجريحُ الحافظ ابن خِرَاش لأهل الشام، وهو شِيْعِيٌّ معروفٌ. (لسان الميزان: ١/ ١٦).

وأخيراً أقولُ: إنَّ للمحدِّثين تفصيلاً في بدعة التشيع، وهو أنَّها على ضربين: صغرى: كالتشيُّع بلا غُلُوٍّ ولا تحرُّقٍ، وهذا كثيرٌ في التابعين وأتباعهم، وهم مشهورون بالصدق والورع والتديُّن.

- وكبرى: كالرفض الكامل، والغُلُوُّ فيه، والحَطُّ من قدر الشيخين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، وكثيرٍ من الصَّحابة، فهؤلاء هم الذين ترك الحفَّاظُ حديثَهم دون غيرهم، فأحسنوا بذلك (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٤ «لسان الميزان»، ١/ ٩، و«فتح المغيث» ١/ ٣٢٩).

حكم رواية الشِّيعة والخوارج عند المحدِّثين:

إنَّ عدداً غيرَ يسيرٍ من الشيعة والخوارج قد تحمَّلوا الحديثَ ورَوَوْهُ، وكان هؤلاء أئمَّةً في وقتٍ رأينا فيه من يُوْصَف منهم بالوَضْع واختلاقِ الحديث، والوقوفِ على حقيقة رأي المحدِّثين من مرويات هؤلاء على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية.. فهل مثل هؤلاء أهلٌ للرواية بغَضِّ النظر عن معتقداتهم؛ لأن لهم فيما ذهبوا إليه نوعُ شبهةٍ، ولكثيرٍ منهم تأويلٌ سائغٌ في نظرهم؟ أم أنَّ مجرَّد مخالفة هؤلاء لِمَا عليه أهلُ السُّنَّة من معتقدات موطن تجريحٍ؟ أم أنَّ هناك دوافعٌ أخرى وَضَعَتْ هؤلاء موضعَ الشبهة، فلم تُقْبَل لهم روايةٌ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك فما هذه الدوافعُ؟

لقد تتبَّع نُقَّادُ الحديث كلَّ من نُسِبَ إلى بدعةٍ شيعياً كان أو خارجياً أم غير ذلك، وحكموا عليهم بما هم أهله، غير أني ذاكرٌ هنا حكم المحدِّثين في حقِّ هؤلاء في الجملة، ومن يتتبَّع صنيعَ المحدِّثين في هؤلاء يرى أنهم على قسمين:

الأول: قسمٌ حَكَم المحدِّثون بكُفره، وهم من أنكروا معلوماً من الدِّين بالضرورة، كغُلَاة الشيعة القائلين بألوهية عليٍّ، وغير ذلك ما هو مبسوطٌ في موضعه من كتب الفِرَق، فهؤلاء وأمثالُهم أجمع المحدِّثون على رَدِّ رواياتهم لخُروجهم عن المِلَّةِ؛ إذ الإسلامُ شرطُ الرواية. (فتح المغيث: للسخاوي: ٣/ ٣٣٣).

الثاني: قسمٌ أحدثوا في الدِّين ما ليس منه اعتماداً على التأويل، سواء كان هذا التأويلُ محتملاً أو على سبيل التعنُّتِ من غير عِنَادٍ، وقد وقع الخلافُ بين النُّقَّاد في قبول مرويات هؤلاء إذا كانوا ممن عُرِفَ بالتحرُّز من الكذب، والتثبُّتِ عند الأخذ والأداء مع توفُّر باقي شروط

الرواية الأخرى على مذاهب ثلاثة:

أ ـ الرَّدُّ المُطْلَقُ بحُجَّة فِسْقِ هؤلاء، ولاتفاقهم على رَدِّ رواية الفاسق من غير تأويلٍ، فيلحق به المتأوِّلُ، والتأويلُ لا يُعَدُّ عُذْراً، بمعنى أنه فاسقٌ بقوله أو تأويله، مثل هذا ينبغي ألا يُقْبَل خَبَرُه (كفاية: ١٢٠).

وهو في رأي الثَّوريِّ وابن عُيَيْنَةَ، والحُمَيْدِيِّ في آخرين.. (الإحكام: للآمدي ١/ ٢٦٨).

وعُمْدَتُهم في ذلك ما وَرَد من الأخبار، نحو قولِ النبي ﷺ لابن عمر ـ راوي الخبر ـ: «يا بنَ عُمَر! دِيْنُكَ دِيْنُكَ، إنما هو لَحْمُكَ ودَمُكَ، فانْظُرْ عَمَّنْ تأْخُذُه، خُذْ عَنِ الَّذِيْنَ اسْتَقَامُوْا، ولا تَأْخُذْ عَنِ الَّذِيْنَ مَالُوْا» الحديث، وما جاءَ من الآثار عن كثيرٍ من التابعين، ومفادُها: أنَّ الحديثَ دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، على ما ثَبَت في ذلك عن ابن سِيْرين وغيره. (العلل المتناهية: لابن الجوزي، ١/ ١٢٢).

وأكثرُ ما عُلِّل به هذا الموقف هو: أنَّ الروايةَ عن هؤلاء ترويجاً لأمرهم وتنويهاً بذكرهم، والأولى تفويتُ ذلك. (فتح المغيث: ١/ ٣٢٦).

ب ـ القَبُوْلُ المُطْلَقُ وإنْ كانوا فُسَّاقاً بالتأويل، وهو رأيُ جماعةٍ من أهل النقل. (الكفاية: ١٢١).

وقد بَرَّر العَزُّ بن عبد السَّلام ذلك بالقياس على الشهادة قال: «تُرَدُّ شهادةُ أهل الأهواء؛ لأن الثقة حاصلةٌ بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السُّنَّة، ومدارُ قبول الشهادة والرواية الثقة بالصِّدْقِ، وذلك متحقّقٌ في أهل الأهواء». (الكفاية: ١٢٤ ـ ١٢٥).

وممن ذهبوا إلى ذلك من المتقدِّمين: يحيى بن سعيد القَطَّان، وابن مَهْدي، وابن المَدِيني الذي يقول: «لو تركتُ أهلَ البصرة

للقَدَر، ولو تركتُ أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيُّع ـ لخربت الكتب». (الكفاية: ص:١٢٩).

وهذا الرأيُ لم يَسْلَم من الاعتراض كسابقه، وصنيع أكثر الأئمَّة على خلافه، وقد سَبَقَتِ الإشارةُ إلى أنَّ بعضهم قد رَدَّ روايةَ هؤلاء من أجل بدعتهم ذاتِها، ولأن قصد آخرين تجنُّبَ الوقوع في الكذب وخاصةً أنَّ من هؤلاء من كَذَبَ لنصرة مذهبه، وقبول هذه الروايات ترك للعمل بالأحوط على ضرورته.

ج ـ القول بالتفصيل، والتفريقُ بين أهل مذهبٍ وآخرَ؛ إذ إنَّ مدار قبول الرواية عند أصحاب هذا الرأي لا يتعلَّق بذات المذهب سواء كان في حَقِّ الشيعة أم الخوارج بقدرِ ما يتعلَّق بما يترتَّب عليه من أفكارٍ ومبادىءَ، كالغُلُوِّ في البدعة، والدعوةِ إليها، واستحلالِ الكذب من أجلها، فمن عُرِفَ عنه ذلك تُرِكَ، وإلا فلا.

على أنَّ أكثر المحدِّثين قد اشترط لقبول رواية المبتدع بالإضافة إلى ما سبق ذكرُه من عَدَمِ استحلال الكذب وعَدَمِ شَتْمِ الصحابة أن يكون غيرَ داعٍ لبدعته؛ لأنَّ دعوته تستلزم التزيينَ، والتزيينُ قد يكون حاملاً على تحريف ما يرويه و تسويته بما يتفق مع مذهبه... وهذا القولُ أكثر إحكاماً ورصانةً، وهو ما تبنَّاه أكثرهم، (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٥)، ومنهم ابن مَهْدي، وابن مَعِين، وابن حنبل. علماً بأنَّ جماعةً ممن ذهبوا إلى قبول رواية الداعية قد قَيَّدوا ذلك بما إذا لم يَرْوِ ما يقوِّي بدعته وينصرها، وممن صَرَّح بذلك أبو إسحاق الجُوْزَجَاني الذي قال: «ومنهم زائغٌ عن الحَقِّ، صادقُ اللهجة، فليس فيه حِيْلَةٌ إلا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعتُه». (أحوال الرجال: ص:٣٢). وهو مما انشرح له الحافظُ ابن حجر، وأيَّده معقِّباً عليه بقوله: «وهو مُتَّجِهٌ؛ لأنَّ العِلَّة التي لها رُدَّ حديثُ الداعية

واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع، ولو لم يكن داعيةً. (شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وهذا الرأيُ الأخيرُ بتفصيلاته المذكورة أَعْدَلُ الأقوالِ وأَوْلاها بالقبول لِمَا فيه من التحرُّزِ والاحتياطِ، وهو مذهبُ جمهور المحدِّثين. ثم إنَّ الذين خالفوا في بعض ما قلناه لم يقبلوا روايةَ المبتدعة على إطلاقها كما قد يُظَنّ، وإنما وفق اعتباراتٍ لاحظها النُّقَّادُ بعد تتبُّعٍ تامٍّ لحال ومرويات مَنْ قَبِلوا ذلك منهم، على ما هو ظاهرُ صنيع كثيرٍ من نُقَّاد الحديث، كالبخاري ومسلم في الصحيحين أحياناً حيث رَوَيا لعددٍ من الموصوفين بالغُلُوِّ، أو الدُّعاة. (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٥)، كعمران بن حِطَّان الخارجي عند البخاري، وأبي معاوية الضَّرير عندهما وهو من الغُلَاة، ومثله عبيد الله بن موسى.. لكن الذي ينبغي أن نؤكِّده هنا: أنَّ أمثال هؤلاء من الدعاة في الصحيحين نَوادِرُ كما بيَّنه الحافظ ابن حجر (في «هدي الساري» ص: ٣٨٤) ثم إنَّ هؤلاء من الموصوفين بالصِّدْق التامِّ بحيث لو خُيِّر أحدُهم بين الكذب وما يؤذيه أو ما هو أشدُّ من ذلك بكثير لاختارَ الصِّدْقَ، وما أكثر ما أشار النُّقَّاد في مواضع إلى مثل هذا كقول ابن خُزَيْمَةَ الحافظ: «حَدَّثنا الثقةُ في روايته المُتَّهَمُ في دينه عباد بن يعقوب» (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٧٩)، وأبي داود في عمر بن ثابت حيث وَصَفه بأنه رجلٌ سوء، وهو من الرافضة لكنه قال في روايته: «ليس يُشْبِه حديثُه حديثَ الشيعة» يعني أن أحاديثه مستقيمةٌ. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٩) بمعنى أنَّ هؤلاء كانوا من المأمونين على الرواية، ولا أدَلَّ على مصداقية هذا من قبول الصحابة لأخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم، واستمرار التابعين والمخالفين على ذلك. (الخطيب، الكفاية: ١٢٥).

الرواة الخوارج الذين أُخْرِج عنهم في الصحيحين:

١ ـ عمران بن حِطَّان بن ظِبْيان السَّدُوسي البَصْري (المتوفى سنة: ٨٤ هـ):

من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج العقَدية، وكان قبل أن يكون خارجياً من المشهورين بطلب العلم والحديث، ثم ابْتُلِي بالزواج من امرأةٍ ترى رأيَ الخوارج قاصداً أن يَرُدَّها عن مذهبها فذَهَبَتْ به.

قال يعقوبُ بن شَيْبة: أدرك جماعةً من أصحاب رسول الله ﷺ وصار في آخر أمره أن رأى رأيَ الخوارج، وكان سببُ ذلك فيما بَلَغَنَا أنَّ ابنة عَمٍّ له رأتْ رأيَ الخوارج فتزوَّجها ليَرُدَّها عن ذلك فصَرَفَتْه إلى مذهبها.

قال المُبَرِّدُ: كان عمران رأس العقدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم.

والعَقدية قومٌ من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروجَ على الأئمة بل يزيِّنونه، وكان عمران داعيةً إلى مذهبه، وهو الذي رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلْجِم قاتلَ عليٍّ عليه السلام، وهو شاعرٌ مجيدٌ.

وقال ابنُ البَرقي: كان حَرُوْرِيّاً، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروكٌ لسوء اعتقاده وخُبْث مذهبه.

أمَّا من ناحية حفظه وصدقه، فقد أثنى عليه به غيرُ واحدٍ، قال قتادة بن دعامة ـ معاصِرُه ـ: كان لا يُتَّهَمُ في الحديث.

وقال أبو داود: ليس في الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمرانَ هذا، وأبا حسانَ الأعرج.

وذَكَره ابن حِبَّان في (الثقات) وقال: يَميل إلى مذهب الشَّراة، وقال العِجْلِيُّ: بَصْريٌّ تابعيٌّ ثقةٌ.

ولهذا رَوَى عنه الكبارُ من العلماء وأخرج حديثَه البخاريُّ، وأبو داود والنَّسائي وغيرُهم. (من «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٧٨ ـ ٧٩ بتصرُّفٍ يسيرٍ).

٢ ـ **أبو حَسَّان الأَعْرَج** ويقال: الأَحْرَد البَصْري، واسمه مسلم بن عبد الله، (المتوفىٰ سنة: ١٣٠ هـ) يوم الحَرُوْرِيّة.

قال البخاريُّ: دَخَل في الحرورية، وقال العِجْلِيّ: بَصْرِيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ، ويقال: كان يرى رأيَ الخوارج، وعن أبي داود قال: ليس في أهل الأهواء أصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حِطَّان وأبا حَسَّان الأعرج هذا.

ولكنه في الثقةِ والصِّدْقِ والأمانةِ غيرُ مدفوعٍ، روى عنه الأئمَّةُ الكبارُ، عاصمُ الأحول وقَتادة السَّدُوْسي، وقال أبو حاتم الرازي: وزعموا: أنَّ ابن سيرين كان يروي عنه.

قال أحمدُ بن حنبل: مستقيمُ الحديث أو مقاربٌ، وقال يحيى بن مَعِين: ثقةٌ، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: قُتل يوم الحرورية، وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله.

ولهذا اسْتَشْهَدَ به البخاريُّ، وأخرج حديثَه مسلمٌ وأصحابُ السنن وغيرهم. (من «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٧٩ ـ ٨٠ بتصرُّف واختصارٍ).

خُوَيْلِطٌ:

انظر: «اخْتَلَطَ» في حرف الألف.

خِيَارٌ:

وهو من الخَيْر، ضِدَّ الشَّرِّ. من ألفاظ التعديل، من المرتبة الثالثة عند الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

تفسير العبارة:

من وُصِفَ بذلك يكون منحطّاً عن درجة الثقة قليلاً، ولا خَدْشَ عليه بل هو من خيار الثقات، لكنه ما ارتقى ليُوْصف مع الثقات على سَرْجٍ واحدٍ.

والعبارةُ على كل حالٍ مَدْحٌ لا قَدْحٌ، كما هو مُشْعِرٌ من حروفها.

مثال من ذُكِرَتْ فيه:

١ ـ قال ابن معين: «أيوب، ويونس بن عبيد، وابن عَوْن هؤلاء خيار الناس». (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٤٧).

٢ ـ «أبو جَلْدَة خالد بن دينار التَّمِيْمي».

في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٨) في معرض الحديث على الفرق بين عبارة «ثِقَةٍ» وعبارة «خِيَارٍ»، قال: «وَرَد عن عبد الرحمن بن مَهْدي مثل ما تقدَّم في الفرق بين العبارتين، وذلك أنه سأله ـ عمرو بن علي الفَلَّاس ـ حين روى عن «أبي جَلْدة»: أكان ثقةً؟ قال ابنُ مهدي: «كان صَدُوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً» وفي رواية: «كان خياراً ثم قال: الثقةُ شُعْبةٌ وسفيانُ».

وفي بعض الروايات «مِسْعَر» بدل «سفيان».

وهذا تفريقٌ دقيقٌ جعل كلمةَ (خِيَار) مُنْحَطَّةٌ عن ثقةٍ.

قال الصَّنْعاني: «ولا يَخْدِشُ فيه قولُ ابن عبد البَرِّ: «كلام ابن

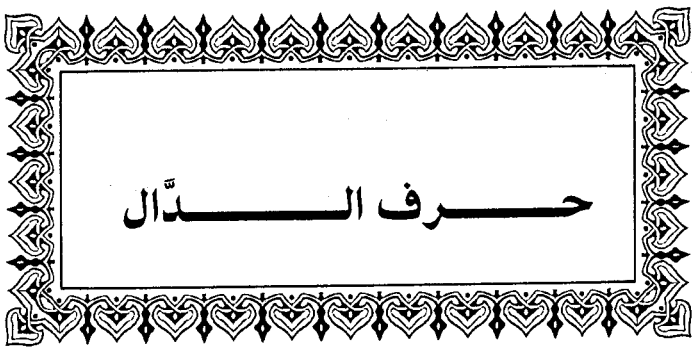
مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ»، إذ أبو جلدة ثقةٌ عند جميعهم، كما صَرَّح به الترمذيُّ، حيث قال: «هو ثقةٌ عند أهل الحديث» فإنَّ هذا لا يمنع الاستدلال المشار إليه، قاله السخاوي».

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئِل عن: (عبد الوهَّاب بن عطاء): هل هو ثقة؟ فقال للسَّائل: أتدري ما الثقةُ؟ إنما الثقةُ يحيى بن سعيد القطان». (الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: ص:٤٦).

خِيَارُ الْخَلْقِ:

انظر: «خِيَار».

❐❐❐



حـــــرف الـــــــدَّال

د:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في سُنَنه.

الدَّائِرَةُ أو «الدَّارة»:

هي علامةٌ (○) للفصل بين حديثَيْن أو فِقْرَتينِ لتمييزِ أحدِهما عن الآخر.

قال ابنُ الصَّلاح: «واسْتَحَبَّ الخطيبُ الحافظُ أن تكون الدَّاراتُ غفلاً ـ أي لا علامةَ فيها ـ فإذا عارض، فكل حديث يفرغ من عرضه، يُنْقَط في الدارة التي تليه نقطةٌ، أو يُخَطّ في وسطها خطٌّ، قال: وقد كان بعضُ أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه». (علوم الحديث: ص: ١٦٦).

الدَّارَةُ:

انظر «الدَّائرةُ».

دَاعِيَةٌ:

هو من يدعو الناسَ لبِدْعَته، حتى يكون إماماً فيها، ويرجع إليه في ضلالتها.

ويلحق الحافظُ ابن حجر عامة المبتدعة بالمرتبة الخامسة حيث قال في مقدِّمة «التقريب»: «ويلحق بذلك من رُمِي بنوع من البدعة، كالتشيُّع، والقَدَر، والنَّصْب، والإرجاء، والتجهُّم مع بيان الداعية من غيره».

وسُئِل الإمامُ أحمد: «تَكْتُب عن المُرْجىء والقَدَرِي؟».

قال: «نَعَمْ إذا لم يكن يدعو إليه ويُكثِر الكلام فيه» (الضعفاء: لابن حبان: ١/ ٨٢).

ومع أنَّ أحوال المبتدعة وصفاتِهم منفرةٌ في الرواية عنهم، إلاَّ أن أهل الورعِ والصَّلاح قَبِلُوا روايتَهم، وكانوا يرونهم في اليقظة والمنام على الضَّلال. عن ثابت قال:

«رأيتُ عمرو بن عبيد في المنام، في حِجْره مُصْحَفٌ، وهو يَحُكُّ منه شيئاً، فقلتُ له: ما تَصْنَع؟ قال: أُنْبِتُ مكانَها خيراً منها».

مثال من وُصِف بذلك:

في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٣) في ترجَمة (ثَوْر بن زَيْد الدِّيْلي المدني، المتوفىٰ سنة: ١٣٥ هـ): شيخُ مالكٍ.

وسُئل مالك: كيف رَوَيْتَ عن «داود بن الحصين» «وثور بن زيد» وكانوا يرون القَدَرَ؟

فقال: «كانوا لأن يَخِرُّوا من السَّماء إلى الأرض أفضل عليهم من أن يَكْذِبُوا».

فكَوْن الرجلِ مُتَّهَماً ببدعته لا يؤثِّر في روايته إلا إنْ كان يَكْذِب.

(الشرح والتعليل في ألفاظ الجرح والتعديل: ص: ٤٨).

دثنا:

هو اختصارُ كلمةِ (حَدَّثَنا)، وممَّن كان يَفعل ذلك: الحاكم أبو عبد الله النَّيْسَابوري، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأحمد بن الحُسَين البَيْهَقي. (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٨٠).

دثني:

اختصارُ كلمة «حَدَّثَني».

دَجَّالٌ:

من أعلى ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأولى عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: ابن حجر، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حكمها:

من اتَّصَفَ به لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ:

هٰذا التعبيرُ استعمله اثنان من الأئمة النقاد، وهما:

١ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي، (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ).

٢ ـ وأبو حاتم محمَّد بن حِبّان البُسْتي، (المتوفىٰ سنة: ٣٥٤ هـ).

والإمام مالك هو أوَّلُ من استعمله، وأورد به التضعيفَ والتخريجَ والكذبَ في رواية الحديث، أمَّا ابن حِبّان فقد أراد به هٰذا

المعنىٰ، ومعنىٰ ثانٍ، وهو التنبيهُ علىٰ بعض المبتدعة المفارقين لأهل السنة والجماعة. ولقد رضي نقادُ الحديث قولَ ابن حِبّان واحتاطوا وتوقَّفوا في قبول قول أول من استعمله في هٰذا المقام.

أمَّا كلمة (دجَّال) فقد استعملها كثيرٌ من نقاد الحديث، وفرسان أهل الأثر.

المعنىٰ اللُّغوي:

قال الأزهري: «كُلّ كذَّابٍ فهو دَجَّالٌ، وجَمَعه: دَجَّالون، قيل للكذَّاب: دجَّالٌ؛ لأنه يستر الحقَّ بكذبه». (انظر «تهذيب اللغة»).

وقال الزَّمَخْشَري: «ومن المجاز: رجلٌ دَجَّالٌ: كذَّابٌ شبه بالدجَّال».

ودجَّل فلانٌ: إذا لبَّس وموَّه وفعل فِعْلَ الدَّجَّال، كما يقال طَفَّل إذا فعل فِعْلَ طفيلٍ. (انظر «أساس اللغة»).

وقال ابن منظور: «والدَّجَّال: هو المسيح الكَذَّاب، وإنما دَجَّله سحره، وكذبه» (لسان العرب).

وقال ابن سيده: «المسيح الدجَّال رجلٌ من يهود يخرج في آخر هٰذه الأمة، سُمِّي بذلك؛ لأنه يدجل الحق بالباطل، وقيل: بل لأنه يغطي الأرض بكثرة جموعه، وقيل: لأنه يغطي علىٰ الناس بكفره، وقيل: لأنه يدعي الربوبية، سُمِّي بذلك لكذبه، وكل هٰذه المعاني متقاربة». (لسان العرب).

معناه عند المحدِّثين:

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين: فإنهم يُطلِقون كلمةَ (دجَّال) ويريدون بها الضعيفَ الكذَّاب. ولقد عَدَّها الحافظ السَّخاوي في المرتبة الثانية من مراتب التجريح. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٣).

ويُطلِقونها على الضَّالّ المبتدع الذي لا يستحق أن يذكر ضِمن رواة الحديث، كما قاله ابن حِبّان في (صالح بن محمد التِّرْمِذي).

قول الإمام مالك: دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة:

استعمل الإمامُ مالك كلمة (دَجَّالٌ من الدجاجلة) حيث أطلقها في نعت إمام السِّير والمغازي (محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبي بكر المطلبي مولاهم، المتوفى سنة: ١٥١ هـ).

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن إدريس الأَوْدي، (المتوفى سنة: ١٩٢ هـ)، أنه قال: كنتُ عند مالك بن أنس، فقال له رجلٌ: يا أبا عبد الله إني كنتُ بالرَّيّ عند أبي عبيد الله وزير المهدي، وعنده محمدُ بن إسحاق فسمعته يقول: اعرضوا عليَّ علم مالكٍ فإني أنا بيطارُه. فغضب مالكٌ، وقال: انظروا إلى دَجَّالٍ من الدَّجَاجلة يقول: اعرضوا علي علم مالك:

قال ابن إدريس: وما سمعتُ أحداً جمع (الدَّجَّال) قبل ذلك. (انظر: تقدمة الجرح والتعديل: ص: ١٩ ـ ٢٠).

وفي روايةٍ: دَجَّالٌ من الدجاجلة يقولُ هٰكذا ؟! نحن نفيناه من المدينة. (الجرح والتعديل: ٣/ ٥/ ١٩٣).

واحتاط الأئمةُ والحفَّاظُ من المحدِّثين في قبول هٰذا التجريح في إمام المغازي محمد بن إسحاق، إذ هما من الأقران، ووقع بينهما ـ من تجريح أحدِهما للآخر ـ ما يقع بين الأقران، وغاية كلام الإمام مالك: أنَّ محمد بن إسحاق ضعيفٌ كذَّابٌ.

ونختم الكلامَ عن محمد بن إسحاق بقول الحافظ الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامّ بالرجال رحمه الله ـ قال رحمه الله تعالى:

«لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النَّادر،

ولا من الكلام بنفسٍ حادٍ فيمن بينهم وبينه شحناءٌ وإحْنَةٌ، وقد عُلم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدرٌ لا عبرةَ به، ولا سيما إذا وَثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح علىٰ قولهم الانصافُ. . . . أثَّر كلامُ مالك في محمد بعض اللِّين، ولم يؤثِّر كلامُ محمد فيه ولا ذرَّةَ وارتفع مالك، وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاعٌ بحسبه، ولا سِيمَّا في السِّيَر، وأمَّا في أحاديث الأحكام، فينحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصحة إلىٰ رتبة الحَسَن، إلا فيما شَذَّ فيه، فإنه يُعَدُّ مُنْكراً. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ٣/ ٥٤٩).

استعمالُ ابن حِبّان لهـٰذا القول «دجال من الدجاجلة»:

استعمل الإمامُ ابن حبان قول: (دجال من الدجاجلة) في نعت بعض الرواة وأراد به أنَّ صاحبه الموصوف به كذَّابٌ وَضَّاعٌ، وكذلك استعمله وهو يريد به أنَّ صاحبه الموصوف به مبتدعٌ ضالٌّ. فمن الاستعمال الأول قولُ ابن حبان في:

١ ـ محمد بن أبي الزعيزعة، قال فيه ابنُ حبان: «الذي روىٰ عنه أهلُ العراق، دَجَّالٌ من الدَّجاجلة كان يروي الموضوعات». (المجروحين: ٢/ ٤٨٩).

٢ ـ واستعمل هـٰذا التعبيرَ في (أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسىٰ بن فارس بن مِرْادس بن نهيك التَّيمي العَنْسي، أبي علىٰ الجُوَيباري)، فقال: «دَجَّالٌ من الدَّجاجلة، كذَّابٌ، يروي عن ابن عُيَيْنَة ووكيع وأبي ضَمْرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم مالم يحدِّثوا، وقد روىٰ عن هؤلاء الأئمة ألوفَ الأحاديث، ما حدَّثوا بشيءٍ منها، كان يضعها عليهم، ولا يحلُّ ذِكْرُه في الكتب إلاَّ علىٰ سبيل الجرح فيه»، (انظر: المجروحين: ١/ ١٤٢).

ومن استعماله للمراد الثاني قوله في: صالح بن محمد الترمذي الذي يروي عن محمد بن مَرْوان السُّدّي، قال عنه: «مرجئ دجَّالٌ من الدجاجلة». ويَدُلُّ على مراده هٰذا ما قاله في ترجَمته: . . . من أنه كان رجلُ سوءٍ مرجئاً جَهْمياً داعيةً إلى البدع يبيع الخمرَ ويُبيح شُرْبَه، وقد رَشا لهم حتى ولّوه قضاء التِّرْمِذ، فكان سيفاً على أهل الحديث ويؤدِّب من يقول: الإيمان قولٌ وعملٌ حتى أنه أخذ رجلاً من الصالحين من أهل الحديث. فجعل الحبلَ في عنقه وأمر أن يطاف به في الناس فينادى عليه، وكان الحُمَيْدِيُّ يقنت عليه بمكة، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي إذا ذكره بكى من تجرُّئه على الله عزَّ وجلَّ، لا تَحِلّ كتابةُ حديثه ولا الرواية عنه، لم يكتب عنه أصحابُ الحديث، وإنما وقع روايته عند أهل الرأي، ولٰكني ذكرتُه ليعرف فتجنَّب روايته.

قال عنه البخاري: منكر الحديث جداً لا يُكْتَب حديثُه. (العلل المتناهية: ١/ ٢٣٦).

وواضحٌ من كلام ابن حبان أنَّ صالح بن محمد الترمذي من الضَّالِّين المبتدعين، أنه ليس يجيز الكذب، ويكذب في الحديث، ويروي الأحاديث الموضوعة فقط، بل هو من الدُّعاة للبدع المنعوت بها، ويبيع ويكتسب في الحرام ـ الخمر ـ مما جعل الأئمة يقنتون عليه. (انظر: شرح ألفاظ الجرح والتعديل النادرة: ص: ٥٩ ـ ٦٦).

دَخَلَ حَدِيْثُ بَعْضِهِمْ في بَعْضٍ:

إذا روى الحُفَّاظُ حديثاً في صِحَاحِهم أو سُنَنِهم أو مسانيدهم واتفقوا في لفظٍ أو معناه، ووُجِدَ عند كلٍّ منهم ما انفرد به عن الباقين، وأراد راوٍ أن يُخرجه عنهم بسياقٍ واحدٍ فيقول حالتئذٍ: أخرج فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ، دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ، إشارةً إلى أنَّ اللفظ

لمجموعهم، وأنَّ عند كلٍّ ما انفرد به عن غيره. (قواعد التحديث: ص: ٢٢٠).

دُخُوْلُهُ فِيْ عُمَّالِ السُّلْطَانِ:

لغةً: العَامِل، جمع (عُمَّال)، وعاملون وعَمَلَة «والعامل في اصطلاح أرباب السِّياسة: الرئيس والوالي ومن تولَّى أيّاً له». «وعَمِلَ لفلانٍ على البلد: كان عاملاً له عليها». «وعُمِّل فلانٌ عليهم بصيغة المجهول: أُمِّر» (انظر «قطر المحيط»: ٢/ ١٤٤٣).

تفسير العبارة:

أي: كان يَعْمَل للسُّلطان، أو يَدْخُلُ عليه.

وهذا لا يَضُرُّ بالراوي، سواءً قالوا: (كَرِهَه) أو (لا يَرْضَاه)، ومن ذلك عبارة: «طرح زائدةُ حديثَ حميد» وذلك لدخوله في أمر السلطان.

مثال من وُصِفَ بذلك:

(عبد الله بن ذَكْوان أبو الزِّنَاد المَدَني).

أحدُ الأئمة الأثبات الفقهاء ـ قال الحافظُ: «وَثَّقه الناسُ ويقال: إنَّ مالكاً كَرِهَه؛ لأنه كان يَعْمَل للسلطان».

«كان سفيانُ الثوري يسمِّيه (أميرَ المؤمنين) واحتجَّ به الجماعةُ». (هدي الساري: ص: ٤١٤).

ومن ذلك ممَّن أخرج له البخاريُّ: «حميد بن هلال العَدَوي أبو النَّصْر من كبار التابعين» وثَّقه ابنُ مَعِين، والعِجْلي، والنَّسائي، وآخرون، قال الحافظُ وقال يحيى القَطَّان: «كان ابنُ سِيْرين لا يَرْضاه» قال الحافظ: «بَيَّن أبو حاتم الرَّازي: أنَّ ذلك بسببِ أنه دَخَل في شيءٍ

من عمل السلطان». قال الحافظُ: «احتجَّ به الجماعة». (هدي الساري: ص: ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

وممَّن أخرج له البخاريُّ أيضاً وجُرِحَ بذلك ولا يَضُرُّه: (حُمَيْدُ بن حميد الطَّويل البَصْري) مشهورٌ من الثقات.

قال المُحَاربي: «طرح زائدةُ حديثَ حُمَيْد الطَّويل».

قال الحافظ: «إنما تركه زائدةُ لدخوله في شيء من أمر الخلفاء».

ثم قال الحافظُ: «وقد اعتنى البخاريُّ في تخريجه لأحاديث حُمَيْد الطويل، التي فيها تصريحُه بالسَّماع، فذكرها متابعةً وتعليقاً وروى له الباقون» (هدي الساري: ص ٤١١).

ومن ذلك أيضاً:

(عاصم بن سليمان الأَحْول أبو عبد الرحمن الأَحْوَل). مِن صِغَار التابعين، روى له الجماعةُ، وقدَّمه شعبةُ بن أبي عثمان النهدي على قتادة، وعَدَّه سفيانُ الثوري رابعَ أربعةٍ من الحافظ.

قال الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٠١): «وقال ابنُ إدريس: رأيتُه أتى السُّوقَ، فقال: اضْرِبوا هذا! أقيموا هذا! فلا أروي عنه شيئاً».

وتركه وهيب: «لأنه أنكر بعضَ سيرتِه» ثم قال الحافظ: «كان يلي الحسبة بالكوفة».

ومن ذلك:

(أحمد بن واقد الحَرَّاني).

قال الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٦٠): «تكلَّم فيه أحمدُ لدخوله في عمل السلطان».

(انظر «الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل» ص: ٥١ ـ ٥٢).

الدِّرَايَةُ:

لغةً: مصدر: دَرَى الشيءَ دَرْياً، ودَرْيَةً، ودِرْيَاناً، ودِرَايَةً، أي: عَلِمَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو عِلْمٌ يُعْرَف به أحوالُ السَّنَدِ والمَتْنِ، أي: يُحَقَّق به معرفةُ القواعد وتطبيقها للوصول إلى الحُكْم على الحديث، كما يهدف هذا العلمُ إلى فهم المَتْن فهماً صحيحاً.

انظر: «علم الحديث دراية» في حرف العين، فيه تعريفٌ مُفَصَّلٌ له.

دُرَّةٌ بَيْنَ مَرْوَيْنِ ضَائِعَةٌ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (نَضْر بن شُمَيْل المازِني، المتوفى سنة: ٢٠٤ هـ)، رُوي عن عبد الله بن المبارك أنه سُئل عنه ـ أي: النَّضْر بن شُميل ـ، فقال: دُرَّةٌ بين مَرْوَين ضائعةٌ، يعني كورةُ مَرْوٍ، وكورة مَرْوِ الرُّوذ. (الجرح والتعديل: ٤/ق١/ ٤٧٨).

يعني: ما تُعْرَف مكانتُه ومنزلتُه بين أهل تلك البلاد من أهل العلم وغيرهم، ولم يستفيدوا من علومه ومعارفه، وربما كان السَّبَبُ في ذلك هو نفسُه حيث لم يكن يَهْتَمُّ بنفسه وبمظهره وسمته كاهتمام العلماء وطلابهم، والله أعلم.

ويؤيِّد ذلك ما ذكره ياقوتُ الحَمَوي عنه أنه: «كان متقلِّلاً متقشِّفاً». (معجم الأدباء: ١٩/ ٢٣٩).

دَرَجَةُ الْحَدِيْثِ:

يُراد بها المرتبة اللاَّئقة به من الصحة، أو الحُسْن، أو الضَّعف، أو الوضع.

دَقَّكَ بالمِنْحَازِ دَقَّ الفُلْفُلِ:

هٰكذا بفائَين مضمومَتيْن، كما في بعض المصادر، (الفُلْفُل) نوعٌ من التَّوابل معروفٌ كما في فصل المقال، وجاء في «المستقصى» (٢/ ٨٠) بقافين مكسورتين، وقال: وهو حَبٌّ شاقُّ المَدَقّ، وأشار كلٌّ من البَكْري والزَّمَخْشري إلى الخلاف في ذلك، وزاد الثاني: ويضرب ـ يعني: هذا المثل ـ في الإلحاح على الشحيح.

وضَعَّف الأصمعيُّ ذِكْرَه بالفاء، وقال: هو تصحيفٌ، وإنما هو القِلْقِل، بقافين مكسورتين. وقال أبو الهيثم: بل بالفاء: لأن حَبَّ القِلْقِل لا يُدَقُّ، والظاهر أنَّ الأكثرين على أنه بالقاف لا الفاء.

و(المِنْحَازُ) هو المِدَقُّ الذي يُدَقُّ به، وقد يُسَمَّى الهاوِنْ، والنَّحْزُ هو الدَّقُّ، وقد ذكر البَكْرِيُّ في «فصل المقال» (ص: ٤٣٤) هذا المَثَلَ في باب ما يؤمر به من الإلحاح في سؤال البخيل.

وممن استعمل هذا المثل ابنُ أبي عَرُوْبَة في حقِّ نفسه، وقد أعجبه حفظه. وقاله أحمدُ بن حنبل في حقِّ سعيدٍ هذا لمَّا وَرَد الكوفَةَ تأكيداً منه على شِدَّة حفظِه، ومدى اتقانه.

كما ذكره عبدُ الله بن أحمد: «سمعتُ أبي يقول لمَّا قَدِم سعيدُ بن عَرُوْبَة الكوفةَ قال: (دَقَّكَ بالْمِنْحَازِ دَقَّ الْفُلْفُلِ) يعني: شِدَّة الحفظ» (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤٣٨).

دَلاَئِلُ النُّبُوَّةِ:

نوعٌ من التصنيف عند المحدِّثين، يقصدون بذلك جَمْعَ الأحاديثِ الواردة في صِدْق نُبُوَّة النبيِّ ﷺ من معجزاتٍ وغيرها.

يقولُ الحافظ البَيْهَقيُّ في خصوص الدَّلائل في مقدِّمة كتابه «دلائل النبوَّة»: «ثم إنَّ لنبيِّنا ﷺ وراء القرآن من الآيات الباهرة والمُعْجِزات الظاهرة ما لا يخفى، وأكثر من أن يُحْصَىٰ.

فمِن دلائل نُبُوَّته التي استدلَّ بها أهلُ الكتاب على صِحَّة نُبوَّته: ما وجدوا في التوراة والإنجيل وسائر كتب الله المنزَّلة من ذكرِه ونَعْتِه، وخروجه بأرض العرب، وإن كان كثيرٌ منهم حرَّفوها عن مواضعها.

ومِن دلائل نُبُوَّته: ما حَدَث بين أيام مَوْلِده ومَبْعَثه ﷺ من الأمور الغريبة، والأكْوَان العجيبة القادحة في سلطان أئمَّة الكفر والموهِيَة لكلمتهم، المؤيِّدة لشأن العرب، المُنَوِّهة بذكرهم كأمر الفِيْل وما أَحَلَّ الله بحزبه من العقوبة والنَّكال.

ومنها: خُمود نارِ فارس، وسُقوط شُرُفات إيوان كِسْرىٰ، وغَيْض ماءِ بُحَيْرَة ساوة، ورؤيا المَوْبِذان وغير ذلك.

ومنها: ما سمعوه من الهواتف الصَّارخة بنُعُوته وأوصافه، والرُّمُوز المتضمِّنة لبيان شأنه، وما وجد من الكَهَنَةِ والجِنِّ في تصديقه، وإشارتهم على أوليائهم من الإنس بالإيمان به.

ومنها: انتكاس الأصنام المعبودة، وخُرُوْرُهَا لوجوهها من غير دافعٍ لها عن أمكنتها تُومِىء - إلى سائر ما رُوي في الأخبار المشهورة من ظهور العجائب في ولادته وأيام حضانته، وبعدها - إلى أن بُعِثَ نبيّاً وبعدما بُعِثَ.

ثم إنَّ له من وراء هذه الآياتِ المعجزات: انشقاقَ القمر، وحنينَ الجَذْعِ، وخروجَ الماء من بين أصابعه حتى توضّأ منه ناسٌ كثيرٌ، وتسبيحَ الطعام، وإجابَة الشجرة إيّاه حين دعاها، وتكليمَ الذِّرَاع المسمومة إيّاه، وشهادةَ الذِّئْب، والضَّبِّ، والرَّضيع، والميِّت له بالرسالة، وازديادَ الطعام والماء بدعائه حتى أصاب منه ناسٌ كثيرٌ، ما كان من حلبه الشاةَ التي لم يَنْزُ عليها الفحلُ، ونزولَ اللَّبن لها، وما كان من إخباره عن الكوائن، فوُجد تصديقه في زمانه، وبعده، وغير ذلك مما قد ذُكِر، ودُوِّن في الكتب». انتهى.

أشهر المصنفات في دلائل النبوَّة:

١ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

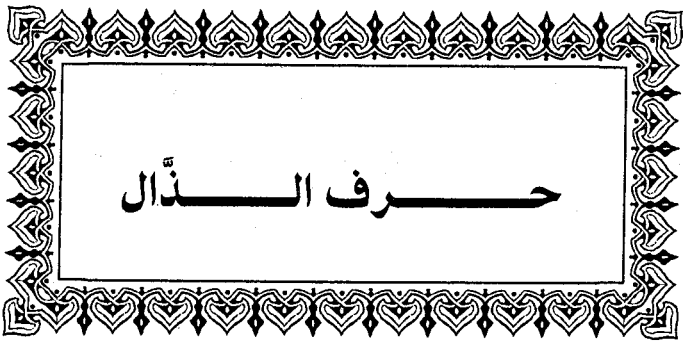
٢ ـ **دلائل النبوَّة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهقي (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨هـ).

ومنها: «دلائل النبوة» لابن قُتَيْبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) وابن أبي الدُّنيا (المتوفىٰ سنة: ٢٨١هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبي، (المتوفى سنة: ٢٨٥هـ) والفريابي، (المتوفىٰ سنة: ٣٠١ هـ)، والطَّبراني، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) والشَّاشي، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٦ هـ) وأبي الشيخ، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٩ هـ)، والهَرَوي، (المتوفىٰ سنة: ٣٤٣ هـ)، والمستغفري، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) وغيرهم.

دي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمِيِّ في سُنَنه، كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

❐ ❐ ❐



ذَاكَ لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ أنْ يَرْوِيَ عَنْهُ، كَانَ لُعْنَةً:

هذا التعبيرُ استعمله الإمام يحيىٰ بن معين في تجريح (عبد الحميد بن سليمان أبي عمر المدني الضَّرير الخُزَاعي).

فقد سأله ابن الجنيد عنه؟ فقال: ذاك لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه كان لُعْنةً. (سؤالات ابن الجنيد: ص: ٤٧٣).

واللُّعْنَةَ بالضمِّ من يلعنه الناسُ لشَرِّه.

وحكى اللِّحْيَاني: لا تكُ لُعْنةً على أهل بيتك، أي لا يُسَبَّنَّ أهل بيتك بسببك. قال الشاعر:

والضَّيْفَ أكرِمْه فإنَّ مَبِيتَه ... حَقٌّ ولا تَكُ لُعْنَةً للنُّزَّلِ

(انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

وابنُ مَعين أراد بتعبيره هذا التجريحَ الشديدَ وأن يُنَفِّر الرواةَ عن عبد الحميد بن سليمان.

ويكاد النقاد يجمعون على تضعيف عبد الحميد هذا.

فقال ابن المَديني، وصالح بن محمد الأسدي، والنَّسائي: ضعيفٌ. (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٦٦).

وقال أبو زُرْعَة، والدَّارقطني أيضاً: ضعيفُ الحديث. (الجرح والتعديل: ٣/ ١٤، و«الضعفاء والمتروكين» ص: ١٧٥).

وقال أبو داود، والنسائي: ليس بثقة. (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٦٦).

وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ١٤).

الذَّاكِرَةُ:

الحافظة.

ذَاهِبٌ:

أي: زائلٌ.

من ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأُولى عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن المرتبة الثانية عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن المرتبة الثالثة عند: الذهبي والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب، للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ذَاهِبُ الْحَدِيْثِ:

أي: زائلُ الحديثِ.

من أعلى ألفاظ الجَرْح.

وهي من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابنِ الصَّلاح، ومن الثانية عند: العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديث أهل هذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ذَكَرَ:

مِن ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ بشرط معرفة اللِّقاء، والسَّلامةِ من التدليس.

وهو به أَشْبَهُ من (حَدَّثَنا)، وأَوْضَحُ العبارات: (قال) أو (ذَكَر) من غير «لي» أو «لنا» وهو مع ذلك أيضاً محمولٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقَاءُ وسَلِمَ من التدليس كما ذكرنا آنفاً (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٣).

ذَكَرَ فلانٌ إذا وَجَدَ حديثاً في تأليف شخصٍ، وليس بخَطِّه قال: (ذَكَرَ فُلَانٌ)، أو (قالَ فُلَانٌ)، أو (أَخْبَرَنا فُلَانٌ)، وهذا منقطعٌ، لا شوبَ من الاتصال فيه (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لَنا:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ:

إذا قال أحدٌ: (ذَكَرَ لنا)، أو (ذَكَرَ لي)، أو (قالَ لنا)، أو (قالَ لي)، فهو ك: (حَدَّثنا) في أنَّه لائقٌ بسَماع المُذَاكَرة، وهو به أَشْبَهُ من: (حَدَّثَنا) (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لِيْ:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ المُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره بدُون السَّند في كتابه أو محادثته.

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّان في «الثِّقَات»:

تُستعمَل هذه العبارةُ كثيراً في توثيق راوٍ ما، ولكنَّ هذه العبارةَ لا تَدُلُّ على أنَّ ابن حِبَّان وَثَّق الرَّجُلَ الذي قيل فيه ذلك؛ لأن ذِكْرَه في «الثقات» لا يعني توثيقاً له، والدليلُ على ذلك أنه قال في (أيوب الأنصاري): «يروي عن سعيد بن جُبَيْر، روى عنه مهدي بن مَيْمون، لا أدري مَن هو، ولا ابنُ مَنْ هو» (الثقات: ٦/ ٦٠).

قال الحافظُ ابن حجر (في «لسان الميزان» ١/ ٤٩٢): «وهذا القولُ من ابن حِبَّان يؤيِّد ما ذهبنا إليه، من أنه يذكر في «كتاب الثقات» كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يُجْرَحْ، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكَراً، هذه قاعدتُه، وقد نَبَّه على ذلك الحافظُ صلاح الدين العَلائي، والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي، وغيرُهما رَحِمهم الله تعالى»..

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته: أنَّه وثَّقه، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً.

ومن المُهِمّ أن أذكر هنا أنَّ توثيق ابن حِبَّان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمّة سواءٌ بسواءٍ، وقد بيَّن ذلك العلاَّمة عبدُ الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «التنكيل» (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) فقال: «... التحقيقُ أنَّ توثيقه على درجاتٍ:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: كان مُتْقِناً، أو مستقيمَ الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخَبِرَهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعْلَم أنَّ ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرةٍ.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيِّدةً.

الخامسة: دون ذلك.

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلَّها أَثْبَتُ من توثيق كثيرٍ منهم، والثانية قريبٌ منها، والثالثة مقبولةٌ، والرابعة صالحةٌ، والخامسة لا يُؤْمَن فيها الخَلَلُ».

ولابن حِبَّان تناقُضٌ عجيبٌ، وقد يذكر بعضَ الرواة في الضعفاء وفي الثقاتِ معاً، وأمثلةُ ذلك تجدها كثيراً في كتابيه «الثقات» و«المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين» أعرض هنا مثالين لهذا التناقض عنده.

١ ـ بُكَيْر بن أبي السَّمِيْط المِسْمَعي مولاهم، البَصْري:

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٩٥): «كثيرُ الوَهْمِ، لا يُحْتَجُّ بخَبَره إذا انفرد ولم يوافق الثقات».

وذكره في «الثقات» (٦/ ١٠٥) فقال: «مولى المسامعة من أهل البَصْرة، يروي عن قتادة، روى عنه حِبَّانُ بن هلال ومسلم بن إبراهيم».

أقول: مِن أجل كلام ابن حبان أدخله الحافظ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٣٤٩) وفاته: أنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» أيضاً، وقد نَبَّه ابنُ حجر إلى ذِكْر ابن حِبَّان له في «المجروحين» و«الثقات» معاً (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٩٠).

بُكَيْر هذا قال فيه ابنُ مَعِين: «صالحٌ». وقال أبو حاتم الرَّازي: «لا بأسَ به» (الجرح والتعديل: ٢/ ٤٠٦).

وقال العِجْليُّ: «بَصْرِيٌّ ثقةٌ» (معرفة الثقات: ١/ ٢٥٣).

وقد خَرَّج له النَّسائيُّ في سُنَنه حديثاً واحداً (انظر «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٣٦).

قال الذهبي: «صَدوقٌ» (الكاشف: ص: ٦٦٧).

وقال ابنُ حجر: «بَصْرِيٌّ صَدوقٌ» (تقريب التهذيب: ص: ٨٥٢).

وعلى هذا فالصَّوابُ اعتماد قول ابن حِبَّانِ لِمَا ذكره في «الثقات».

٢ ـ جعفر بن زِيَاد الأَحْمَر أبو عبد الله (المتوفىٰ سنة: ١٦٧ هـ):

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢١٣): «كثيرُ الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياءَ في القلب منها».

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٨/ ١٥٩) وسمَّاه: «جعفر الأحمر».

أقولُ: وهما شخصٌ واحدٌ بلا شَكٍّ، كما تَرْجَم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٢) وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، والخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠)، وقد غفل ابنُ حِبَّان لمَّا ذكره في «الثقات» و«المجروحين» معاً، ولَمْ أَرَ أحداً نَبَّه على ذِكْر ابن حِبَّان له في الثقات، فعامة من تَرْجَمَ لجعفر حكى كلامَ ابن حبان في المجروحين.

وجعفر الأحمر تكلَّم فيه جماعةٌ من أهل العلم لتشيُّعه، وقد خَرَّج له الترمذي في «الجامع» قال ابنُ حجر: «صَدوقٌ، يتشيَّع (تقريب التهذيب: ص ٩٤٠).

ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ جَرْحاً:

كثيراً ما يقوله الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة»؛ لأن كُلَّ من ذَكَرَه الإمام البخاريُّ في «تواريخه» ولم يطعن فيه فهو ثقةٌ، فإنَّ عادتَه ذِكْرُ الجَرْح والمجروحين. (قواعد في علوم الحديث: ٢٢٣).

ذَكَرَهُ فُلَانٌ فِي كِتَابِهِ:

يقالُ في العَزْو إلى كتابٍ لا يروي فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ بسنده إلى النبيِّ ﷺ، مثل: الإمام النَّووي في «رياض الصالحين» والحافظُ المُنْذري في «الترغيب والترهيب»، والإمام السُّيوطي في «الجامع الصغير»، والحافظ ابن حجر «في بلوغ المرام» وغير ذلك من الكتب، فيُقال حينئذٍ: (ذَكَرَه فُلَانٌ)، ولا يُقال (رَوَاه فُلانٌ).

ذَهَب كَالأَمْسِ الذَّاهِبِ:

من عبارات التجريح النادرة: انفرد بها محمد بن يحيى الذُّهْلي، في تجريح (يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني أبي زكريا الكوفي، المتوفىٰ سنة: ٢٢٨ هـ). فقد روى الخطيبُ البغدادي بسنده إلى ابن خُزَيْمَة: أنه قال: سمعتُ محمد بن يحيى ـ وذكر يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني ـ فقال: «ذَهَب كالأمس الذاهب» (تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٥).

ومما يؤكِّد تجريح الذهلي للحِمَّاني بهذا القول ما رواه الخطيبُ بسنده إلى الذهلي نفسه أنه قال: اضربوا على حديث يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني ستة أقلام. (تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٥).

ولم ينفرد الذُّهْلِيُّ بتجريحه ليحيى الحِمَّاني، بل ذهب معظمُ النقاد إلى تضعيفه، وترك حديثَه.

الذَّيْلُ:

لُغَةً: آخِر كُلِّ شيءٍ، وذَيْلُ الثَّوْبِ والإزارِ: مَا جُرَّ مِنه إذا أُسْبِلَ. (لسان العرب).

ويُقالُ: ذَيَّلَ كِتابَهُ، أو كلامَهُ: أرْدَفَهُ بكلامٍ كالتَّتِمَّةِ لَهُ. والتَّذييلُ: لَحَقُ الكتاب، والجَمْعُ: أَذْيَالٌ، وَذُيُولٌ.

واصطلاحاً: يُطْلَقُ «الذَّيْلُ» في الاصطلاح، ويُرادُ به أحياناً أسفل الصَّفحة كما في «سُنن الدَّارَقُطني» وبذيله «التَّعليق المُغْني علىٰ الدَّارَقُطني».

وَيُطْلَقُ «الذَّيْلُ» أحياناً وَيُرادُ بهِ تَتِمَّةُ مَا فَاتَ المصنِّفَ، أو ما حَدَثَ أو جَاءَ بعده، ويكون هذا على الأغلب كتاباً مُسْتَقِلاً مُنْفَصِلاً عن الكتابِ «المُذَيَّل» عليه.

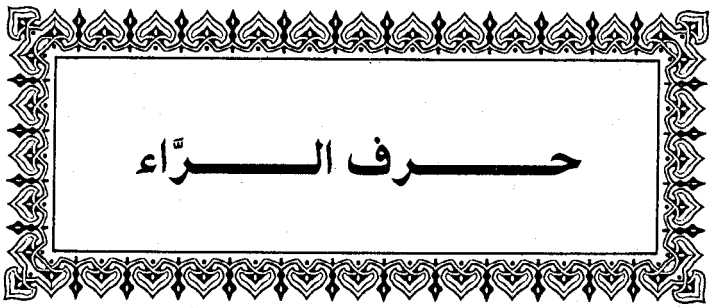
مثالُهُ:

١ ـ **الذَّيل على تاريخ الخطيب**: لأبي سَعْد السَّمْعَاني «في نحو ثماني مُجَلَّدات». (الوافي بالوفيات: ٣/ ٢١٠).

٢ ـ **وذَيْل التَّقييد**: لتقي الدِّين محمد بن أحمد الحُسيني الفاسي المَكِّي (المتوفىٰ سنة: ٨٣٢هـ)، وهو ذَيْلٌ على كتاب «التقييد لمعرفةِ الرُّواةِ والسُّنن والمسانيد» لأبي بكرٍ مُحَمَّد بْنِ عَبْدَ الغَني الشَّهير بابْنِ نُقْطة (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩هـ).

٣ ـ **الذَّيْل على رَفع الإصْرِ**: للإمام شمسِ الدِّين أبي الخير مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ). وغير ذلك مِن «الذّيول».

❐ ❐ ❐



رَافِضِيٌّ، كَأَنَّهُ جَرْوُ كَلْبٍ:

هذا التشبيهُ استعمله أبو أحمد الزُّبَيْري في تجريح (عمران بن مسلم الفَزَاري، ويقال الأودي الكوفي ـ من السابعة ـ).

روى العُقَيْليُّ بسنده إلى أبي أحمد الزبيري: أنه قال: «كان عمران بن مسلم ـ الذي قال: سألتُ مجاهداً عن السَّلام ـ رافضيّاً كأنه جَرْوُ كلبٍ». (الضعفاء: ٣/ ٣٠٤).

وعمران هذا إنما قال فيه الزُّبيريُّ هذا القولَ؛ لأنه من الرافضة الذين يطعنون في الشيخَينَ: أبي بكر، وعمر ويتبرَّؤون منهما، وقد اختلف نقادُ الحديث في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

١ ـ المنعُ مُطْلَقاً.

٢ ـ الترخُّصُ مُطْلَقاً إلا فيمن يكذب، ويضع.

٣ ـ التفصيلُ، فتقبل روايةُ الرافضيِّ الصدوقِ العارفِ بما يحدِّث، وتُرَدّ روايةُ الرافضيِّ الداعيةِ ولو كان صدوقاً. (ميزان الاعتدال: ١/ ٢٧).

لذا نجد النقادَ قد اختلفوا في حكمهم على عمران.

أمَّا أحمد الزبيري الكوفي ـ الذي قال عنه العِجْليُّ: ثقة يتشيَّع، فشبَّهه بجرو الكلب تنقيصاً له وهو أعرف به من غيره؛ لأنه كوفيٌّ مثله.

ومِن النقَّاد من عَدَّله، فقد ذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٧/ ٢٤٢). وعَدَّله كذلك الأزديُّ، فقال: «قد حَدَّث عنه يحيى بن سعيد ـ يعني القطَّان ـ ومَن حدَّث عنه فهو في عداد أهل الصِّدق». (تهذيب التهذيب: ٨/ ١٤٠).

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ٥/ ٤٠٩).

وشرح ابنُ القطَّان الفاسي (المتوفىٰ سنة: ٦٢٨هـ) مرادَ أبي حاتم بقوله: «شيخ» يعني أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية. نصب الراية: (٤/ ٢٣٣).

وقال الحافظ الذهبي: فقوله ـ أبو حاتم ـ هو شيخ، ليس هو عبارةُ جرحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا هذا ممن قال فيه ذلك. ولكنها أيضاً ما هي بعبارةِ توثيقٍ. وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحُجَّةٍ. ومن ذلك قوله ـ أي: قول أبي حاتم: يُكتَبُ حديثه «أي ليس هو بحجة». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٨٥)، أي أنَّ حديثه يُكتب للاعتبار. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ١٨١ ـ ١٨٤).

رَافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ:

من أعلىٰ مراتب الجرح.

حُكمها:

من اتَّصف به لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رَافِضِيٌّ مِثْلُ الحِمَارِ:

هذا التشبيهُ استعمله جريرُبن يزيد بن هارون في تجريح (جعفر بن سليمان الضُّبَعي، المتوفىٰ سنة: ١٧٨هـ).

روى ابنُ حِبّان بسنده إلى جرير بن يزيد بن هارون أنه قال بين يدي أبيه: «بعثني أبي إلى جعفر بن سليمان الضُّبَعي فقلتُ له: بلغنا أنك تَسُبُّ أبا بكر، وعمر! قال: أمَّا السَّبُّ فلا، ولكن البُغض ما شئت قال: فإذاً هو رافضيٌّ مثل الحمار». (الثقات: ٦/ ١٤٠).

وقوله هذا يَدُلُّ على تجريحه وتضعيفه ولم ينفرد هو وحده بذلك بل شاركه غيرُه، وليس التضعيف بسبب بدعة الاعتقاد فقط ـ كما يلوح من كلام جرير ـ بل من حيث الصناعة الحديثية، وهذه طائفةٌ من أقوال النقاد التي تتناول الناحيتين.

كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثَه، ولا يروي عنه، كان يَسْتَضْعِفه. (الضعفاء: للعقيلي: ١/ ١٧٨٩).

وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. (التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٦٢).

وقال عليُّ بن المديني: أكثر عن ثابتٍ وكتب مراسيلَ، وفيها أحاديثُ مناكيرُ عن ثابت عن النبي ﷺ. (الجرح والتعديل: ١/ ق١/ ٤٨١).

وقد ذهب بعضُ النقاد إلى تعديله على القاعدة التي سلكوها في المبتدع غير الداعية.

فقال العِجْلِيُّ: «ثقةٌ وكان يتشيَّع». (معرفة الثقات: ١/ ٢٦٩).

وحتى يحيىٰ بن معين الذي يُعَدُّ من النقاد المتشدِّدين قال عنه:

«ثقةٌ». (التاريخ، برواية الدوري: ٢/ ٨٦).

الرَّافِضَةُ:

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة: وهم الذين تبرَّؤوا من أبي بَكْرٍ، وعُمَرَ رضي الله عنهما، ورَفَضوهما، ويذهبون إلى القول بثبوت الإمامة لعليٍّ بالنَّصِّ، ويقطعون بضَلال الصحابة لتَرْكِهم تولية عليٍّ، والعمل على ذلك، وأكثر آرائهم تَدُور حول الإمامة، كما ذهبوا إلى القول بعِصْمَة عليٍّ، رضي الله عنه، وهؤلاء ينقسمون إلى أربع وعشرين فرقةً. (مقالات الإسلاميين: ص: ١٦ ـ ٣٠).

الرَّاوِي:

لغةً: النَّاقل.

واصطلاحاً: هو الشَّخص الذي ينقل الحديثَ، أو الأثر بسنده إلىٰ منتهاه.

رأَيْتُ بَحْراً اخْتَلَطَ:

أي: اخْتَلَطَ وتغيَّر في آخر عُمُرِهِ.

فالعبارةُ ليستْ بجَرْحٍ، وصدرها مَدْحٌ وتوثيقٌ لمن قِيلتْ فيه، إذ قوله: (بَحْراً) أي: في العلم وسَعَتِه إلَّا أنه تغيَّر بعاملِ السِّن.

مثال من ذُكِرَتْ فيه:

(بَحْر بن مَرَّار بن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة الثَّقفي).

قال البخاريُّ: بَحْر بن مَرَّار...

قال يحيى بن القطان: رأيتُ بحراً اخْتَلَطَ. (الضعفاء الكبير: العُقَيْلي: ١/ ١٥٢، و«التاريخ الكبير» و١/ ٢/ ١٢٦).

وفي رواية الذَّهَبيِّ في «الميزان» (١/ ٢٩٨) زيادةٌ ترجح ما

ذكرت من معنى كلام يحيى بن سعيد القَطَّان حيث قال: رأيتُه قد خُوْلِطَ، فلم أكتب عنه، وفي بعض النسخ: (قد خلط).

ثم قال الذَّهبيُّ:

وقد حَدَّث عنه الأسودُ بن شَيْبان وغيرُه، وساقَ له ابنُ عدي أحاديثَ حَسَنَة المَتْنِ، ثم قال: لَمْ أَرَ له فيما رأيتُ حديثاً مُنْكَراً.

قال النَّسائي: «تغيَّر» وقال مَرَّةً: (ليس به بأسٌ).

وقال الكَوْسَج، عن ابن مَعِين: (ثقةٌ). (الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: ص: ٥٣).

رَأَيْتُ عَلَى حَدِيْثِهِ النُّوْرَ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها يعقوبُ بن سفيان الفَسَوي في توثيق (محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمي، المتوفىٰ سنة: ١٢٠هـ).

فقال بعد تعقيبٍ له على جواب عليٍّ بن المَدِيني له: «وهو ـ أي: محمد بن إبراهيم ـ حَسَنُ الحديث، مستقيمُ الرواية، ثقةٌ إذا روىٰ عنه ثقةٌ، رأيتُ على حديثه النُّور...». (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٦).

وهذا التعبيرُ يَدُلُّ على أنَّ أحاديثه صحيحةٌ إذا رواها عنه الثقاتُ، وعبَّر عن صِحَّتها بالنُّور لوضوحها وسلامتها من الشُّذوذ والعِلَّة، أمَّا إذا رواها عنه غيرُ الثقات والضعفاء فلا تكون حينئذ صحيحةً، وضرب مثالاً على مجموعةٍ من الأحاديث الضعيفة المروية عنه على هذه الشاكلة بأحاديث أهل الكوفة عن ابنه عنه فقال: «وأمَّا روايةُ أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيءٍ، ابنه ضعيفٌ مُنْكَرُ الحديث». (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٧)؛ وذلك لأن ولدَه ضَعَّفه الأئمةُ النقاد.

قال البخاريُّ، وأبو زُرْعَة، والنَّسائي، وأبو أحمد الحاكم:

«مُنكَر الحديث». وزاد أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد عنه من جناية موسى ليس لعقبة فيها جرم. (الجرح والتعديل: ٤/ق ١/ ١٦٠ و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٣٩٢).

وقال الدَّارقُطْني: «متروكٌ» (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٨).

أمَّا والدُه محمد بن إبراهيم فقد وثَّقه الأئمةُ: ابن معين، وأبو حاتم، والعِجْلِيُّ، وابنُ سعد، وابن حِبَّان. (تهذيب الكمال: ٣/ ١١٥٧).

رَأْيُ جَهْمٍ:

تفسير العبارة:

قال الحافظُ ابن حجر: «الجَهْمِيُّ من ينفي صفاتِ الله تعالى، ويقول: إنَّ القرآن مخلوقٌ». (هدي الساري: ٣/ ٤٥٩).

يعني: من (المُرْجِئَة)، القسم الأوَّل، فهو مبتدعٌ احْتُمِلَتْ بدعتُه؛ لأنه لا يدعو لها، وليس كلُّ بدعةٍ قادحةٌ، كما أنَّ كل مبتدعٍ ليس بمطروح الحديث، ومُلَخَّص رأي جَهْم بن صَفْوان: «الإيمانُ إنما هو معرفةُ الله بالقلب فقط، وإنْ أظهر اليهوديةَ أو النصرانيةَ أو سائرَ أنواع الكفر بلسانه وعباراته، فإذا عرف الله بقلبه فهو مسلمٌ». (الملل والنحل لابن حزم: ٢/ ١١١).

مثال لمن وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك وصفهم لـ «يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ الحِمْصي» من شيوخ البخاري، وثَّقة يحيى بن مَعِين، وأبو اليَمان، وابنُ عَدِي.

وذَمَّه أحمدُ؛ لأنه نَسَبه إلى شيءٍ من رأي جَهْم، وقال إسحاق ابن منصور: كان مرجئاً. (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

قال الحافظ ابن حجر: «روى له البخاريُّ حديثَيْن أو ثلاثةَ...

وروى له الباقون سِوَى النَّسائي». (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٦):

«يحيى بن صالح الوُحَاظي الحِمْصي، الفقيهُ من كبار العلماء. روَى عن عُفَيْر بن مَعْدان، وسعيد بن عبد العزيز، وفُلَيْح.

وعنه البخاريُّ وأبو حاتم، وعَلِيُّ بن محمد الجكاني، وخَلْقٌ، وثَّقَه ابنُ معين وغيرُه، وقال أبو حاتم: صَدوقٌ.

وقال أحمد بن صالح المصري: حدَّثنا يحيى بن صالح بثلاثة عشر حديثاً عن مالكٍ، ما وجدناها عند غيره، وقال أحمدُ بن حنبل: أخبرني مُحَدِّثٌ: أنَّ يحيى بن صالح قال: لو ترك أصحابُ الحديث عشرةَ أحاديث ـ يعني: هذه التي في الرؤية ـ قال أحمد: كأنَّه نزع إلى رأي جهم.

وقال العُقَيلي: حِمْصِيٌّ جَهْمِيٌّ.

الرُّبَاعِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي يكونُ في إسنادها أربعةُ رواةٍ بين المصنِّف وبين النبيِّ ﷺ، ومن أشهرها:

«الرُّباعيات» للإمام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بَكْر محمد بن عبد الله الشافعي، وهي جزءٌ ضخمٌ، وقد تكون في جزءَيْن.

ولأبي عبد الله البخاري، وقد شرحها بعضُهم، وسَمَّاه دُرَرَ الدَّراري في شرح رباعيات البخاري».

ولمسلمٍ في صحيحه.

وللنَّسائي في سننه، وهي أعلىٰ ما عندهما.

وللطَّبرَاني في معاجمه، وهي على ما قال في صلة الخلف أربعة أحاديث.

وللتِّرْمذي في جامعه، وهي مئةٌ وسبعون حديثاً.

وللبخاريِّ حديثان من الرباعيات الملحقة بالثلاثيات.

ولأبي داود منها حديثٌ واحدٌ في السؤال عن الحَوْض، وهي أن يروي تابعيٌّ عن تابعي عن الصحابيِّ، أو صحابيٌّ عن صحابيٍّ، فيحسب التابعيان أو الصحابيان في درجةٍ واحدةٍ، فهما اثنان في حكم الواحد، فإذا كان معهم راوٍ أخذ عنه المؤلِّفُ يقال فيه رباعيٌّ في حكم الثُّلاثي، وهو أعلى ما عند أبي داود.

وعندهم أيضاً رباعياتُ الصحابة لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزْدي.

ولأبي الحجَّاج شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي (المتوفى سنة ٦٤٨هـ) وله أيضاً ثمانيات لنفسه.

ورباعياتُ التابعين: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، ولأبي المواهب، محدِّث دمشق ومفيدها، الحسن بن أبي العظائمِ هبة الله بن محفوظ ابن صَصَرِيْ الرِّبْعي التَّغْلبي الدمشقي الحافظ (المتوفى سنة ٥٨٦هـ وله أيضاً «المعجم» و«فضائل الصحابة» و«فضائل بيت المَقْدِس» و«عوالي ابن عُيَيْنَة»، وغير ذلك. (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

رُبَّمَا أَخْطَأَ:

هذه العبارةُ تَدُلُّ على وقوع الخطأ من الراوي ولكنه نادرٌ، والوصف بها يَدُلُّ على تضعيف الراوي، قال المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي: «إذا قالوا في رجلٍ: له أوهامٌ، أو يَهِمُ في

حديثه، أو يُخطِىء فيه، فهذا لا يُنزِله عن درجة الثقة، فإنَّ الوَهْمَ اليسيَر لا يَضُرُّ، ولا يخلو عنه أحدٌ».

قال الحافظُ الذهبيُّ في الميزان (٣/ ١٤٠ ـ ١٤١) رَدّاً على العُقَيْلِيّ في إدخاله (عليَّ بن المَدِينِيّ) في الضُّعفاء ما نَصُّه: «أفما لَكَ عَقْلٌ يا عُقَيْلِيّ؟! أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما يُتَابَعُ عليه، ثم ما كلُّ من له هفوةٌ، أو ذنوبٌ يُقْدَحُ فيه بما يُوْهِنُ حديثَه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعةٍ، أو لهم أوهامٌ يسيرةٌ في سَعَة علمهم: أن يُعْرف أنَّ غيرهم أرجَحُ منهم، وأوثَقُ إذا عارضَهم أو خالفهم، فزِن الأشياءَ بالعدل والوَرَع».

ثم عَقَّب الشيخ التَّهَانَوِي على كلام الذَّهبي هذا قائلاً: «وعُلِم بذلك أنَّ وجود أدنى بدعةٍ في الراوي لا يَضُرُّ أيضاً، ولا يُنزِله عن الثِّقَة». (انظر: «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٧٦).

رُبَّما أَغْرَبَ:

هذا اللَّفْظُ يستعمله ابنُ حِبَّان كثيراً في كتابه «الثقات»، ومراده أنَّ هذا الراوي أحياناً وليس دائماً يروي الأحاديثَ الغريبةَ أو المُنْكَرةَ.

ولا تظنّ أنَّ الراوي الذي قيل فيه ذلك هو ضعيفٌ، فإنَّ ابن حِبَّان يقول هذا في الثقات والحفَّاظ والصادقين ونحوهم.

فقد قال في ترجَمة (أحمد بن علي النُّميري): «يُغرِب». (كتاب الثقات: ٨/ ٧)، وقال فيه الحافظُ ابن حجر: «صدوقٌ، ضعَّفه الأَزْدِيُّ بلا حُجَّةٍ». (تقريب التهذيب: ص ٨٣).

وقال في ترجَمة (إسماعيل بن بَهْرام الكوفي): «يُغرب». (كتاب

الثقات: ٨/ ١٠٠)، وقال فيه ابن حجر: «صدوقٌ» (التقريب: ص: ١٠٦).

وقال في ترجَمة (أحمد بن أيوب الضَّبِّيّ): «ربما أَغرب» (كتاب الثقات: ٨/ ١٩)، وقال فيه ابن حجر: «مقبولٌ» (تقريب التهذيب: ص: ٧٧).

ومما يَدُلُّ على أنَّ الثقة قد يُغرب ولا يؤثر ذلك فيه، قولُ ابن حجر في ترجَمة (إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي مولاهم الحَرَّاني): «ثقةٌ، يُغرب»، والله أعلم. (انظر «تقريب التهذيب» ص: ١٠٩).

رُبَّمَا خَالَفَ:

أي رُبَّما خالَف الثقاتِ، فروى غير ما رووا، وهذا مثل عباراتهم: (رُبَّما أَخْطأ)، و(رُبَّمَا أَغْرَبَ) و(رُبَّما يَهِمُ)، انظر تعريف كلٍّ منها في بابها.

رُبَّمَا لُقِّنَ:

قَبُول الراوي التلقينَ في الحديث، إنما يَضُرَّ ذلك إذا لم يُحدِّث من أصلٍ صحيحٍ، بخلاف ما إذا حدَّث من ذاكرته. (انظر «تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٧).

مثال مَن وُصِفَ بقريبٍ من ذلك: (بَكْرُ بن بَكَّار أبو عَمْرٍو القَيْسِي) في «ميزان الاعتدال». (١/ ٣٤٣): قال ابنُ حِبَّان: «ثِقَةٌ، رُبمَّا يُخْطِىء».

رُبَّما يُخَالِفُ:

انظر: «رُبَّما خَالَفَ».

رُبَّمَا يَهِمُ:

هذا اللَّفْظُ مثل: (ربَّما أَخْطأَ) رتبةً ومعنىً، وهو يُطْلَق على الثقة كما يُطْلَق على مَن دونه، فيقال: (ثقةٌ يَهِمُ)، أو: (له أوهامٌ) و: (صَدُوقٌ يَهِمُ) و: (له أوهامٌ)، ونحو ذلك، فإذا أُطلِق على الثقة بأنه يَهِمُ؛ فإنَّ ذلك يقصر به عن درجة الثقة الذي لا يَهِمُ، وكذلك إذا قيل في الصَّدوق: إنه يَهِمُ؛ فإنه يقصر به عن درجة الصدوق الذي لا يَهِمُ، ولهذا نرى الحافظ ابنَ حجر رحمه الله تعالى في «التقريب»، جَعل درجة الصَّدوق الذي يَهِمُ، أو له أوهامٌ، أو يُخطِىء، أو الذي تغيَّر بأخَرَةٍ قاصِرةً عن درجة الصَّدوق الذي لا يَهِمُ، أو من قيل فيه: (لابأسَ فيه)، أو: (ليس به بأسٌ)، فالأوَّلُ حديثُه ضعيفٌ، والثاني حديثُه حَسَنٌ، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث»: ص ١٠٨).

الرُّتْبَةُ:

أي: الدَّرَجَةُ.

رُتْبَةُ الثِّقَاتِ:

الدَّرجة التي إذا بَلَغها الراويُ صار ثقةً.

رِجَالُ الْحَدِيْثِ:

أي رواةُ الحديث.

رِجَالُهُ ثِقَاتٌ:

يُنْتَبه لهذه العبارةِ، إنَّها لا تَدُلُّ عند إطلاقها على صحة الحديث، أو الإسنادِ؛ لأنه قد يكون رجالُ الإسنادِ ثقاتٌ غير أنَّه منقطعٌ.

رِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ أوْ أَحَدِهِما:

انظر «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

يَحْكُم بعضُ العلماء على الإسناد بأنَّ رجالَه رجالُ الصحيح، كما يفعله الهَيْثَمي في «مجمع الزوائد»، ويُطلِق بعضٌ آخرون، فيقولون: رجالُه رجال «التهذيب»، وكلُّ هذا لا يعني به بأنَّ الإسناد صحيحٌ لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ، أو عِلَّةٌ قادحةٌ.

فيَغْتَرُّ من لا دراية له بعلم الحديث بأنَّ الحديثَ صحيحٌ. والصَّوابُ: أنه لا يَلْزَمُ ذلك حتى يخلو الإسنادُ من الشذوذ والعِلَّة القادحة.

وكذلك قولُهم: «رجالُه رجالُ الشَّيْخَيْن أو أحدهما»، أو «على شرط الشيخين أو أحدهما». فهذا لا يعني أيضاً عند المحقِّقين من علماء الحديث أنه صحيحٌ، فإنَّ شرط الشيخين يتوقَّف على النظر على أي وجهٍ رَوَيا.

فقد وُجِدَ في رجال الشيخين مَن هم (صدوقٌ) أو دونه، إلاَّ أنَّ حديثهم في الصحيحين يُحْكَمُ عليه بالصحة، وفي غيرهما يُحْكَم عليه بما يستحقون، ونجد هذا كثيراً في «مستدرك الحاكم»، فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ لمجرَّد رجال أحدهما يحكم بأنه على شرطه.

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يَلْزَمُ مِنْ كَوْن رجالِ الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديثُ الواردُ به صحيحاً، لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ» (النكت: ١/ ٢٧٤).

مثاله: (هُشَيْم بن بَشِيْر السُّلَمي، عن الزُّهْري)، فكلٌّ من هُشَيْم،

والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على واحدٍ منهما؛ لأنهما إنما أخرجا عن هُشيم من غير حديث الزهري، فإنه يُضَعَّف فيه؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحبٌ له وهو راجعٌ، فسأله رؤيتَها، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدةٌ، فذَهَبَتْ بالأوراق من يد الرجل، فصار هُشيم يحدِّث بما عَلِقَ منها بذهنه، ولم يكن أتْقَنَ حِفْظَها فَوَهِمَ في أشياء منها، فضُعِّف في الزهري بسببها.

(انظر: «الباعث الحثيث» ص:٣٧، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص:١٥٢).

رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

انظر: «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ لابَأْسَ بِهِمْ:

هذا مثلُ قَوْلِهِم: «إسنادُه لابأسَ به» انظر معناه في حرف الألف.

رَجَعَ:

وهي كلمةٌ يكتبها بعضُ المحدِّثين عند تخريج السَّاقط في الحواشي، وهي (اللَّحْق)، وهي تُعادل (صَحَّ).

رَجُلٌ:

أدْرَجَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في المنقطع الإسنادَ الذي ذُكِرَ فيه بعضُ رُواته بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحو: «رَجُل» أو «شَيْخ» إذا لم يَعْرِفْ اسمَه.

مثاله:

مثالُ ذلك الحديث الذي رواه الجُرَيْريُّ عن أبي العلاء بن عبد الله ابن الشِّخِّيْر، عن رَجُلَيْن من بني حَنْظَلة، عن شَدَّاد بن أَوْسٍ، قال:

«كان رسولُ الله ﷺ يعلِّم أحدَنا أن يقول في صلاته: «اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ في الأمرِ والعَزِيْمَةَ على الرُّشْد...» الحديث. (المعرفة: ٢٧ ـ ٢٨).

وهذا يُفيدنا التَّنَبُّهَ إلى هذا الاصطلاح عند الحاكم خاصةً في مؤلَّفاته الحديثية.

أمَّا عبارات أهل هذا الفَنِّ، فقد جَعلتْ ذلك «متصلاً في إسناده مُبْهَمٌ»، قال الحافظ العلائي: «والتحقيق: أنَّ قول الراوي عن (رَجُلٍ) ونحوه متصلٌ، ولكن حُكمه حكم المنقطع لعَدم الاحتجاج به». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٩).

رَجُلُ سُوءٍ:

أي: كَذَّابٌ يضع الحديثَ.

مثال من وُصِف بذلك:

١ ـ نُقَيْع بن الحارث أبو داود الأعمى الهَمْداني الدَّارِمي الكوفي القاصّ.

قال يحيى بن مَعِين: «أبو داود النَّخعي، رَجُل سوء، كذَّابٌ يضع الأحاديثَ، وانصرفنا من عند (هُشَيْم) في أبواب الطَّلاق، فقال: ليس منها شيءٌ إلا وعندي بإسنادٍ ـ كان يدخل فيضع الحديثَ ثم يخرج».

وقال أيضاً: «سمعتُ أبا داود النخعي يقول: «حَدَّثني خُصَيْفُ وخَصَّاف ومُخَصِّف، كَذِبٌ كلُّه» (تاريخ بغداد: ٩/ ١٩، و«الجرح والتعديل» ٤/ ١/ ٤٩٠).

وفي «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٩): قال هَمَّامٌ: «قَدِمَ علينا أبو داود نقيع فجعل يقول: حَدَّثَنا البَرَاءُ بن عازبٍ، وحَدَّثنا زيدُ بن أرقم،

فأتينا قتادةَ فحَدَّثْناه عنه.

فقال: كَذبَ، إنما كان هذا سائلاً يتكفَّف الناسَ قبل الطاعون».

٢ ـ طلحة بن زيد الرَّقِّي، وقيل الكوفي.

قال عليُّ بن المَدِيني: «كان طلحةُ بن زيد سَيِّئاً يضع الحديثَ». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٣٨).

الرِّحْلَةُ:

أي: الرِّحلةُ إلى الشيخ أو الرَّاوي لتَلَقِّي الحديث.

انظر: «الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ».

الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ:

هي الخروجُ إلى الأمصار لملاقاة الشيوخ، وأخذِ الحديث عنهم بأحد طُرق التحمُّل المعروفة.

وقد اهتمَّ بها العلماءُ وطَلَبَةُ العلم اهتماماً كبيراً، لِمَا لها من فضلٍ عظيمٍ كما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ومَنْ سَلَك طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فيه عِلْماً سَهَّلَ اللهُ له طَرِيقاً إلى الجَنَّةِ». (أخرجه مسلم في كتاب العلم، برقم: ٦٧٩٣).

وقال عليه الصَّلاةُ والسلام أيضاً: «مَنْ خَرَجَ في طَلَبِ العِلْمِ فهُوَ في سَبِيْلِ الله». (أخرجه الترمذي في أبواب العلم، برقم: ٦٢٤٧).

وقد كتب فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ دراسةً نفيسةً حول هذا الموضوع في مستهلِّ تحقيقه لـ «الرحلة في طلب الحديث» للإمام الخطيب البغدادي، وأجلى فيها فوائدَ قيمةً، أنُقُلها هنا بشيءٍ من الاختصار والتصرُّف، عسى أن تكون نافعةً وشاحذةَ هِمَم الطلَّاب:

ولمَّا كان الحديثُ النبويُّ هو المصدرُ الثانيُ للإسلام، وكان منه بهذه المثابة فقد أعطاه العلماءُ غايةَ اهتمامهم، وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كلَّ ما في وُسْعِهم، حتى رحلوا المسافاتِ البعيدةَ، على بعد الشُّقة وعظم المشقَّة، طلباً للحديث وبحثاً عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد امتثالاً لأمر الله تعالى، وتحقيقاً لما حَثَّ عليه النبيُّ ﷺ المسلمين:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[التوبة: ١٢٢].

وقال ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فِيْهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إلى الجَنَّةِ».

وقد كانت الرحلةُ في طلب الحديث من لوازم طريقة المحدِّثين ومنهجهم في التحصيل العلمي، قال الإمامُ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤٥): «وإذا فَرَغَ من سماع العوالي والمهمَّاتِ التي ببلده فلْيَرْحَل إلى غيره».

وقال يحيى بن مَعِين: «أَربعةٌ لا تَأْنَسْ منهم رُشْداً: حارس الدَّرْب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجلٌ يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

ويبدو أثرُ الرحلة للناظر في أسانيد الأحاديث واضحاً جلياً؛ فإذا ما تناولنا أيَّ إسنادٍ منها ودرسنا تاريخَ رواته نجد في أغلب الأحيان أنهم ينتمون إلى أكثر من موطنٍ، بل ربما وجدنا كلَّ واحدٍ منهم من بلدةٍ، جمعت الرحلةُ في طلب الحديث شَتَاتَهم وقَرَّبَتْ بُعْدَ ما بينهم حتى تسلسلوا في قرنٍ واحدٍ في سند الحديث الواحد. . . !!

أهـــداف الرحلـــة عند المحدِّثيـــن:

وللرحلة أهدافٌ ومقاصدٌ جليلةٌ لدى أهل الحديث، نوضِّح أهمَّها فيما يلي:

١ ـ تحصيل الحديث:

ولعلَّ هذا أوَّل أسبابِ الرحلة، خصوصاً في عهود الإسلام الأولى، ومنه جاءت رحلات الصحابة ثم التابعين، وهكذا...

وذلك أنَّ الصحابة رضي الله عنهم تفرَّقوا في البلاد، ومع كلِّ واحدٍ منهم علمٌ حَمَله عن النبي ﷺ، وإنْ كان هناك عددٌ منهم نستطيع أن نقول إنهم كانوا يحملون جملةَ الحديث، وهم الذين كان الخلفاء يُرْسِلونهم إلى البلاد دُعاةً ومعلِّمين، مثل عبد الله بن مسعود في العِراق، وأبي الدَّرْداء في الشام...

ثم انتشر علمُ الصحابة في تلامذتهم التابعين وتفرَّق بينهم، فاحتاج العلماءُ إلى تحصيل الحديث من صدور حملته استكمالاً لعلم السنَّة النبوية. وقد ضرب المسلمون في ذلك مثلاً عالياً، وبلغوا شَأْواً عزيزَ المنال، حتى رحلوا في طلب الحديث الواحد.

٤ ـ التثبُّتُ من الحديث:

وهذا كان مقصدُ أبي أيُّوب رضي الله عنه في رحلته من المدينة المنوَّرة إلى مصر، ليتثبَّت من حديثٍ سَمِعَه من النبيِّ ﷺ لم يَبْقَ أحدٌ سمعه غيره وغير عُقْبَة بن عامر. (انظر «الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٨٨ـ ١١٩).

وكذلك رَحَلَ شعبةُ بن الحَجَّاج من أجل إسنادٍ لحديث فضلِ الوضوء والذكر بعده، فإنَّ أبا إسحاق السَّبِيْعي الذي سمع منه شعبةُ

هذا الحديثَ مدَلِّسٌ، ولم يكشف لشعبة عن حقيقة أمر السند، وكان شعبة كثيرَ العناية بتتبع المدلِّسين، فَرَحل تلك الرحلةَ المُضْنِيةَ حتى توصَّل إلى نتيجةٍ مؤسفةٍ هي سقوط رواةٍ من السند أحدهم مطعونٌ فيه، فلم يملك نفسه أن قال: «دَمَّرَ عليَّ هذا الحديثُ، لو صَحَّ لي هذا الحديثُ كان أحبَّ إليَّ من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلِّها». (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٥٣).

٣ ـ طلبُ العُلُوِّ في السند:

والعُلُوُّ في السند: قِلّةُ عدد الوسائط في سند الحديث مع اتصال السند.

ويحصل العُلُوُّ بأن يسمع المحدِّثُ حديثاً من راوٍ عن شيخٍ موجودٍ، فيذهب المحدِّثُ إلى ذلك الشيخ ويسمعه منه، وهكذا يَقِلُّ عَددُ وسائط النقل في السند.

وللعُلُوِّ فائدةٌ عظيمةٌ، هي أنه يبعد الإسنادَ من الخَلَلِ؛ لأن كل رجلٍ من رجاله قد يحتمل أن يقع من جهته خللٌ في النقل، فإذا قلَّت الوسائطُ؛ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخلل، فيكون علوُّ السند قوةً للحديث.

لذلك عُنِيَ المحدِّثون بالعلو عنايةً كبيرةً، وألِّفوا فيه المصنَّفات وتجشَّموا لتحصيله المشقَّات، حتى رحلوا إلى الأقطار النائية سَعْياً وراء علوِّ السند، ما إن يسمع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره حتى يرحل إليه ليسمعه منه مباشرة.

قال الحافظ أبو الفضل المَقْدِسِي: «أجمع أهلُ النقل على طلبهم العُلُوّ ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عمن سلف».

وقيل ليحيى بن مَعِين في مرض موته: «وما تشتهي؟»، قال: «بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي!». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

وقيل للإمام أحمد بن حنبل: أيرحل الرجلُ في طلب العُلُوّ؟

فقال: «بلى والله شديداً، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديثُ عن عمر رضي الله عنه فلا يقنعهما حتى يَخْرُجا إلى عمر فيسمعانه منه». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

٤ ـ البحث عن أحوال الرواة:

وذلك لأن معرفة أداء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصدُ الذي عليه مدارُ هذا العلم، ومن أجله بُذِلَتْ كلُّ الجهود، ووُضِعَتْ قواعدُ النقد، فكان لابُدَّ من تقصِّي أحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميَّز مقبولهم من مردودهم، ولولا ما بذله الأئمة النقاد في هذا الشأن من الجهود في البحث عن عدالة الرواة واختبار حفظِهم وتيقُّظِهم حتى رحلوا في سبيل ذلك وتكبَّدوا المشاق، ثم قاموا في الناس بالتحذير من الكذَّابين والضعفاء المخلطين؛ لاشتبه أمرُ الإسلام واستولت الزنادقة ولخرج الدَّجالون.

وحسبنا دليلاً على أهمية هذا البحث تلك العلوم الكثيرة التي تبحث في الرواة من كل جهات البحث فيهم، والتي بلغت أصولها ثلاثين علماً!!

ومن أمثلة الرحلة لهذا الغرض سعي الإمام يحيى بن معين إلى أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن ليختبر حفظه وتيقُّظه حتى شهد له أنه قد بلغ الغايةَ في ذلك. (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٠٧).

٥ ـ مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها:

وهو فنٌّ جليلٌ يحتاج إلى عُمْق النظر وتقصِّي الأسانيد والروايات، لذلك قال العلماء: إنَّ التعمُّقَ فيه وتحصيلَ الملكة العلمية لا يَتِمُّ إلا بالمجالسة والمذاكرة ولقاء جَهَابِذَة الفَنِّ.

قال الخطيبُ البغدادي في كتابه «الكفاية» (ص: ٤٠٢ ـ ٤٠٣): «ولو كان حكم المتصل والمُرْسَل واحداً لما ارتحل كَتَبَةُ الحديث وتكلَّفوا مشاق الأسفار إلى ما بَعُدَ من الأقطار للقاء العلماء، والسَّماع منهم في سائر الآفاق...».

وكان سفيان بن عُيَيْنَة بمكَّة يرحل إليه عليُّ بن المَدِيني من العِراق للمذاكرة في ذلك، فقال ابن عيينة: «يلومونني على حبِّ علي ابن المَدِيني، والله لما أتعلَّم منه أكثر مما يتعلَّم مني....» وقال يحيى القطان: «أنا أتعلَّم من عليٍّ أكثر مما يتعلَّم مني».

وكان الإمامُ أحمد بن حنبل يصلِّي من الليل مئةَ ركعةٍ وأكثر، فإذا زاره يحيى بن مَعِين اكتفى بالقليل من النافلة وجلس للمذاكرة مع يحيى، فقال له ابنُه في ذلك؟ فقال: «يا بُنَيَّ إنَّ ما يفوت من النافلة يُدْرَك، لكن إذا فاتَ ما عند هذا الفتى لا يُدْرَك».

فوائد الرِّحلة:

وهي فوائدُ عامةٌ نضيفها إلى ما سَبَق من أغراض الرحلة عند المحدِّثين نستثير بها عزائم الشَّباب حتى يتخطوا الصِّعاب، وتَخِفَّ عليهم أعباؤها المالية ومشقاتها.

من هذه الفوائد:

١ ـ التمكُّن من الجوانب العلمية:

وذلك أنَّ الإنسان يتأثَّر ببيئته ومحيطه، وقد تتحكَّم فيه

المألوفات التي عاش بينها، فإذا رحل إلى بيئةٍ أخرى ألفى مشاكلَ جديدةً تُبحث، أو آراء جديدةً في مسائل سَبَق له أن دَرَسها، فيتَّسع أفقُه واجتهادُه بدراسة الجديد من المسائل، أو الجديد من الآراء، وكثيراً ما يؤدِّي ذلك إلى تغييرٍ في آرائه واجتهاداته بعد أن كان سار عليها زمناً لا يحيد عنها، وهذا الفقه الشافعي برهانٌ ساطعٌ على ذلك، فإنَّ من المعروف المشهور أنَّ للإمام الشافعي مذهبان: المذهب القديم، والمذهب الجديد، والمذهب الجديد يختلف في مسائلَ جوهريةٍ كثيرةٍ عن القديم، وقد صار إليه الشافعيُّ بعد رحلته إلى العراق، حيث لقي الإمامَ محمد بن الحسن الشَّيْباني (صاحب أبي حنيفة) ولقي تلامذةَ أبي حنيفة، وغيرهم من العلماء.

٢ ـ نشر العلم الذي حصله العالم:

وذلك أنَّ العالم كثيراً ما ينبغ في بلدٍ يضيق عن حمل نبوغه، لعَدَمِ توفُّر الكفاءات، أو لِقلَّة اهتمام أهل البلد بهذا الفنِّ، أو الاختصاص، فيرحل إلى مدينةٍ تكون أوسعَ مجالاً للآراء الخطيرة، أو أشدَّ حاجةً، فتعظم مكانتُه ويَكْثُرُ الانتفاعُ بحكمته، ولولا الرحلةُ لما عَظُم شأنه، ولما كثرت ثمراتُ نبوغه، وهذا الشيخ عَزّ الدين بن عبد السلام مَرَّ عند خروجه من الشام بالكَرَك فتلقَّاه صاحبُها وسأله الإقامة عنده، فقال له الشيخ: «بلدك صغيرٌ عن علمي»، وتوجَّه إلى القاهرة.

٣ ـ اتساع الثقافة العامة:

وذلك لكثرة احتكاك الإنسان بالجديد عليه من الناس، وما لديهم من عاداتٍ وثقافةٍ وحِكَمٍ وأمثالٍ ونوادر، فيتأثَّر بذلك وينطبع في نفسه حتى تتكوَّن لديه من كلِّ رحلةٍ ولقاءٍ فائدةٌ، أو يحفظ حكمةً، أو نُكْتَةً، أو تقع له حادثةٌ طريفةٌ، فيحفظ ذلك كلَّه ويصبح له زاداً

يجتذب إليه الناسَ بالحديث عنه، وفي الناس حُبُّ التطلُّع لأخبار غيرهم ومعرفةِ ما لم يألفوه من أحوالهم، لذلك احتلَّ الرَّحَّالون مراكزَ الصدارة في المجالس واجتذبوا الناسَ إليهم بما يحكون من أنباء رحلاتهم العلمية، وما يذكرون من أحوال مشايخهم وأخبار أساتذتهم، ومن مشاهداتهم الاجتماعية، ولطائف الحِكَم وطرائف النكت التي سمعوها، والوقائع العجيبة التي صادفوها.

٤ ـ تنمية الفضائل والكمالات في النفس:

وقد كان هذا غَرَضاً يَرْحَل إليه الراحلون، يقصدون أهلَ الفضل للتأسِّي بأحوالهم وصفاتهم.

قال الإمام العالم الحافظ الزاهد أحمد بن فرح الإشْبِيْلِيّ في الإمام النَّووي: «الإمام محيي الدين قد صار إلى ثلاث مراتبٍ، كلُّ مرتبةٍ لو كانت لشخصٍ لشدَّت إليه الرِّحَالُ: العلمُ، والزهدُ، والأمرُ بالمعروف، والنهي عن المنكر». (انظر: «تذكرة الحفاظ» ص: ١٤٧).

ورَحَل الإمامُ الكبير الحافظ يحيى بن يحيى بن بُكَيْر التَّمِيْمي إلى الإمام مالك بن أنس للسَّماع منه، وبعد أن أَتَمَّ ذلك بقي عند مالكٍ، وقال: «أقمتُ لأستفيد من شمائله». (انظر «تذكرة الحفاظ» ص: ٤١٥).

وهذا التلقِّيُ للفضائل من الأكابر يفتح رِحَابَ الصدر للاختلاف، حيث يعذر كلُّ واحدٍ الآخرَ في خطته، أو في اجتهاداته وآرائه، ولا يتسرَّع للحَطِّ من مخالفه، أو الطعن عليه بالابتداع، أو الضَّلال...!!

٥ ـ كسبُ صداقاتٍ جديدةٍ خالصةٍ:

والصَّداقة الخالصة من أَلَذِّ ما يتمتَّع به الإنسانُ في الدنيا، وقد

ذكر اللهُ تعالى من نعيم أهل الجنة أن متعهم بمحبة بعضٍ لبعض: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

والرحلةُ وسيلةٌ نافعةٌ في كسب أصدقاء جُدَدٍ يتعرَّف عليهم، ويعرِّف بهم أهلَ بلده، ويتحدَّث عن فضائلهم ومحاسنهم في مجالسه، فيؤدِّي ذلك إلى تعارف الشعوب وتحابها، وقد كان المسلمون على غاية التحابب والتعاون حيث كانت البلادُ الإسلاميةُ كلُّها مفتوحةً للمسلم، لا تضيق به الدنيا، ولا تَعْسُرُ عليه المعيشةُ، ولا ينتهي مدى جناحه على الأرض.

آدابُ الرِّحلة:

وهي أصولٌ ينبغي مراعاتها حتى تؤتي الرحلةُ ثمارَها وتتحقَّق أهدافها أيّاً كان العلمُ الذي يرحل فيه الطالبُ، ونُجمل لك أهمَّها فيما يلي:

١ ـ أن يقدِّم السماعَ من علماء بلده على الرحلة للآفاق، فهو أيْسَرُ وأقَلُّ كُلْفةً، وأمكَنُ له في التثبُّت مما يسمع وتدوينِه وضَبْطِه ومراجعة ما يُشكِل منه، ولا يستخفنَّ طالبُ العلم بأساتذة بلده، شأنَ بعض الغافلين يرى أحدُهم الدِّرْهَم في بيتِ جاره خيراً من الدينار في بيته. فإذا فرغ من التلقي عن علماء بلده؛ عَزَم على الرحلة وسَلَك سبيلها.

٢ ـ حُسْنُ اختيارِ أماكن الرحلة؛ بأن تكون عامرةً ببعض العلماء أو الفضلاء ممن يفاد منهم، وكان العلماء يعتنون بذلك ويستشيرون فيه، سأل رجلٌ الإمامَ أحمدَ بن حنبل: ممَّن ترى أن يُكْتَبَ الحديث؟

فقال له: «أخْرُجْ إلى أحمد بن يوسف فإنه شيخُ الإسلام». (انظر: «الرحلة في طلب الحديث» ص: ٩٤٩١).

وعن مَعْمَر قال: قال لي أيّوب: «إن كنتَ راحلاً إلى أحد فارحل إلى ابن طاووس وإلا فالْزَمْ تجارتَك» (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٩).

٣ ـ أن يهتَّم بكثرة المادة العلمية المتلقاة، وكثرة المسموع مما ليس عنده من الأسانيد والمتون، ويقدِّم ذلك على الاستكثار من الأساتذة.

قال الحافظُ ابنُ حجر في «شرح النخبة» (ص: ١٤٧): «ثم يَرْحَل فيحصِّل في الرحلة ما ليس عنده، ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أَوْلَى من اعتنائه بتكثير الشيوخ».

وقال العلاَّمة على القاري في شرحه: «لأنَّ المقصود الأصليَّ الأولى هو الدرايةُ لا مجرَّدُ الرواية، نعم قد يحتاج إلى تكثير الرواية لتصحيح الدراية». (شرح شرح النخبة: ص: ٨١٥).

٤ ـ أن يعتني بالمذاكرة مع المحقِّقين لتمكين التعمُّقِ في العلم، وذلك بأن يحضِّر ما توصَّل إليه من آراءَ أو علاجٍ لمشكلات العلم، فيلقيه على أهل التحقيق والدِّقَّة، ويَعرِض عليهم ما وقع له من استشكالٍ، فيكسب بذلك آراءَ جديدةً تزيده تمكُّناً وتعمُّقاً، أو تُزيح ما وقع له من إشكالٍ، وهي فائدةٌ هامَّةٌ يكْمُل بها العلمُ ويَسْمو، وينبغي عَدَمُ التساهُلِ في ذلك، وأن يستكثر من الأساتذة الذين يعرض عليهم هذه الأمورَ إن اقتضى الأمرُ، كما يستكثر الباحثُ من الرجوع إلى المصادر المكتوبة في المسائل العَويصة حتى يَحلَّها، والمصادر الحيَّة (الأساتذة) أهمُّ من الكتب لعلاج المشاكل فيما لَمَسْناه؛ لأنها تقدر على تتبُّعِ الخواطر ومناقشاتها إلى النهاية.

٥ ـ مراعاةُ الآداب العامة في السفر: وهي مطلوبةٌ من كلِّ مسافرٍ خصوصاً صاحب الرحلة لطلب العلم، أو لتحصيل شيءٍ من خصال الخير، فهو أحرى بمراعاتها وأجدرُ، ومن أهمِّها: المداومةُ على الطاعات والعبادات وذكر الله تعالى، والسَّخاءِ بالمال، ثم تحمُّل متاعبِ السفر والطريق، والصَّبر على الرِّفاق، وغير ذلك من آدابٍ وسُنَنٍ لا نطيل بذكرها هنا، لكنا نذكِّر بتأكيدها لما لها من أثرٍ كبيرٍ في النفس يهذِّبها ويكسبها فضائل تَسْمو بها، حتى كان كثيرٌ من الأكابر يرحلون لمجاهدة أنفسِهم على تلك الخصال (من مقدِّمة الدكتور نور الدين عِتْر لـ«الرحلة في طلب الحديث» باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عطاءاتُ الرحلات في طلب الحديث:

وقد أعطت هذه الرحلاتُ الحديثيةُ خلال ثلاثةَ قرونٍ من الزمان نتائجَ في غاية الأهمية للسنَّة النبوية، فقد ذكرها الباحثُ المحقّقُ الدكتور فاروق حَمادة ـ حفظه الله تعالىٰ ـ في كتابه «التواصل بين الفِرَق الإسلامية. . . .» (ص: ١٣٨ ـ ١٤٢) أنقُلُها منه هنا نظراً إلى قيمتها العلمية بشيء من التصرُّف.

١ ـ توحيد المنهج لضبط السنة النبوية في طول العالم الإسلامي وعرضه:

توحيدُ المنهج لضَبْط السنَّة النبوية تلقّياً وروايةً، ثم نشراً وأداءً، فالمنهج واحدٌ في جميع المراكز العلمية المتباعدة والمتقاربة في طول العالم الإسلامي وعرضِه؛ إذ كانت موجاتُ الرَّاحلين من النابهين وغير النابهين تَنْحُو هذا المنهج وتبيِّنه وتؤكِّده وتعليه، وتساهم جميعُ المدارس فيه بدءاً من بخارى وما قاربها في أقصى الشرق، إلى قُرْطُبة وما والاها في أقصى الغرب، ولهذا فالمنهجُ الحديث في التصحيح

والتضعيف، والتجريح والتعديل واحدٌ عند جميع العلماء، ولا تستطيع مدرسةٌ من مدارسه أن تقول: إنها هي التي فازتْ بالرِّيادة في صُنْعه أو بالأَسْبَقِيَّة في الدلالة عليه؛ لأن المحدِّثين الراحلين كانوا منتشرين في نفس الوقت في جميع الأقطار، فأهلُ الشرق يَشُدُّون الرحلةَ إلى الغرب، وفي الوقت ذاته نجد أهلَ الشام والحجاز ومصر والغرب عموماً موجودين في خُرَاسان وأصْبَهان ونواحي المشرق، وتتردَّد الفكرةُ الواحدةُ في جميع الأرجاء في وقتٍ واحدٍ، حتى إنَّ مؤرِّخي هذا العلم صَعُب عليهم تحديدُ السابقين بالتصنيف، والفائزين بقَصْب السبق في التأليف، وخلصوا إلى أن الانطلاقة كانت في وقتٍ واحدٍ على يد مجموعةٍ من الرُّواد في عددٍ من الأقطار، قال الرَّامَهُرْمُزِي في «المحدِّث الفاصل...» (ص: ٦٧):

١ـ أول من صَنَّف وبَوَّب فيما أعلم: الرَّبِيْع بن صَبيح بالبصرة (ت ١٦٠هـ)، ثم سعيد بن أبي عَرُوْبة بها (ت ١٥٧ هـ).

٢ـ وخالد بن جميل الذي يقال له العبد، ومَعْمَر بن راشد باليمن (ت ١٥٣ هـ).

٣ ـ وابن جُرَيْج بمكَّة (ت ١٥٠ هـ).

٤ ـ ثم سفيان الثَّوْري بالكوفة (ت ١٦٠ هـ).

٥ ـ وحَمَّاد بن سلمة بالبصرة (ت ٦٧ هـ).

٦ ـ وصَنَّف سفيان بن عُيَيْنَة بمكَّة (ت ١٩٨ هـ).

٧ ـ والوليد بن مسلم بالشام (ت ١٩٤ هـ).

٨ ـ وجرير بن عبد الحميد بالرَّيّ (ت ١٨٨ هـ).

٩ ـ وعبد الله بن المبارك بخُرَاسان (ت ١٨١ هـ).

١٠ ـ وهُشَيْم بن بشير بواسِط (ت ١٨٣ هـ).

وصَنَّف في هذا العصر بالكوفة:

١١ ـ ابنُ أبي زائدة (ت ١٤٩ هـ)، وابن فضيل ـ محمد ـ ووَكِيع بن الجَرَّاح (ت ١٩٧ هـ).

ثم صنَّف باليمن:

١٢ ـ عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (ت ٢١١ هـ).

١٣ ـ وأبو قُرَّة موسى بن طارق (ت ٢٠٣ هـ).

١٤ ـ وبالمدينة عدد، منهم: مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ).

وجاء بعد هؤلاء جيلٌ آخر كان في جميع الأقطار، ففي الوقت الذي كانت الكتبُ الستةُ في المشرق تؤلَّف، كان بقي بن مَخْلَد الأندلسي المتوفى (٢٧٦ هـ) وأضرابه في أقصى الأرض في المغرب يَضَعون مصنَّفاتِهم، وما هذا إلا من تأثير الرحلة وتشابُكها إلى جميع البلدان.

٢ ـ تأكيد هذه الرحلات ضرورة إبراز الإسناد:

أكَّدت هذه الرحلةُ ضرورة إبراز الإسناد، إذ الراحلُ من أقصى الأرض إلى أقصاها لابُدَّ أن يَعْرِفَ عمَّن روى من الشيوخ في مراكزهم المعتمدة، ومُدُنهِم المتباعدة، فأصبح لإبراز ذكرِهم وتأكيدِ السماع منهم يقول الراوي: حدَّثَني فلانٌ، وسمعتُ فلاناً، وقال لنا فلانٌ، كأنه قال: إني من جملة الراحلين السائحين في الأرض للحديث، وبيانه بذكره لشيوخه تاريخَ رحلتِه؛ لأن ذكره مع معرفة وفياتهم يُبيِّن ذلك، فكان هذا العملُ ـ أي: الرحلة ـ في غاية الأهمية في دعم وتقوية الأسانيد.

٣ ـ «علم الجرح والتعديل» ثمرة الرحلات في طلب الحديث:

إنَّ التجريح للضعفاء والتنبيه إلى ضَعْفهم عدالةً وضبطاً قد بدأ في وقتٍ مبكِّرٍ، فكانت هذه الرحلةُ الحديثيةُ المباركةُ إلى جميع الأقطار معروفةً، فيتأكَّد الراحلون من صِدْق تجريح المجرّحين، وتعديلِ المعدِّلين، ويعرفون ثقةَ وأمانةَ الذين جرحوا وعدَّلوا من الأئمة الأعلام وأنهم على حقٍّ، أو على غير ذلك من قربٍ وإطلاعٍ، وبمعاشرةٍ وتتبُّعٍ، وبهذه الرحلة تُسْبَر أحاديثُهم، وتُعْرَف مروياتُهم، ويحصل التأكُّدُ منها، فيوافقون على ذلك أو يخالفون على بيِّنةٍ وهدىً من أمرهم لا يخيفهم من الصَّدع بالحقِّ مانعٌ، ولا يرغبهم في السكوت طمعٌ ولا يمكن عقلاً أن يتفقوا على ذلك، وبهذا العلم الفذِّ الفريد استطاعوا حصرَ مروياتِ الرواة عدداً، والشيوخ إحصاءً، واستطاعوا بذلك المقارنات والخروج بنتائج حاسمة.

ولهذا وصل هذا العلمُ إلى تدقيقٍ متناهٍ حتى في تحديد الكلمات التي اختلفت فيها الرواة بدءاً من الصحابة، وعبر الطبقات المتتابعة، ثم في التجريح والتعديل، ولهذا قرَّروا أنه لم يجتمع اثنان على تضعيفِ ثقةٍ، أو تعديلِ وتقويةِ ضعيفٍ.

وتقدَّم بهم الحالُ إلى تحديد مرويات الراوي كلِّها بالحصر وبيان المنكر، والضعيف منها، كما تجد ذلك ماثلاً عند ابن حِبَّان، وابن عَدِيّ وقد لخَّصا جهودَ السابقين وأبرزاه بشكل جليٍّ كاملٍ.

قال ابن حِبَّان في صدر كتابه «المجروحين» (١/ ٤): «وإني ذاكرُ ضُعفاء المحدِّثين، وأضداد العُدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القَدْحَ، وصحَّ عندنا فيهم الجَرْحُ، وأذكر السَّبب الذي من أجله جُرِحَ، والعِلَّةَ التي بها قُدِحَ...».

ويقول في موضع آخر: «ونذكر ما نعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كلِّ شيخٍ منهم من حديثه ما يستدل به على وهن في روايته تلك».

ويقول ابنُ عَدِيّ في صدر كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢): وذاكر لكل رجل منهم مما رواه يُضَعَّف من أجله، أو يلحقه بروايته، وله اسمُ الضَّعْف لحاجة الناس إليها لأقربه على الناظر، وفي ترجَمة كلِّ واحدٍ يذكر مروياته التي انتقدت عليه، أو بعضها إن كانت كثيرةً.

٤ ـ تدوين أسماء الرواة:

ولقد بدأ هذا العملُ ـ أي: تدوين أسماء الرواة ـ من منتصف القرن الثاني مع شعبة وأقرانه، وكانت الإضافاتُ تتوالى وتتجدَّد في كل طبقةٍ مع الأيام، حتى إذا ما جاء جيلُ البخاري جمع كتابَه «التاريخ الكبير»، وضَمَّ فيه نحواً من أربعين ألف ترجَمةٍ من الصحابة إلى طبقة شيوخه. (انظر: «لسان الميزان» ١/ ١٦، و«هدي الساري» ص: ٤٤٦).

وقال: «قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله قصةٌ إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب» (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٠٠ ـ ٤٧٠).

ثم أضيف إليه ما تجدَّد من رواة، وهكذا عَبْرَ العصور، وفيها تحدَّد تاريخُ الرواة ومكانهم في سُلَّمِ الجرح والتعديل، وبهذه الرحلة تمَّ حصرُ الرواة جميعاً، وأمكن معرفتهم في شرق الأرض وغربها بدِقَّةٍ واستيعابٍ، وقد اكتمل تدوينُ السنَّة برجالها وأسانيدها ونصوصها على رأس ثلاثمئة هجرية.

فرجالُ الحديث من جميع الطوائف والفِرَق الإسلامية بصفةٍ عامةٍ، ولما كان المحدِّثون وأعلام الجرح والتعديل ينقدون الرجال

ويبيِّنون مكاناتهم لم يستطع أحدٌ أن يَرُدَّ عليهم أو يكذِّبهم في ذلك، بل كان هناك تقارُبٌ في العبارات، واتِّفاقٌ على المضامين: ودعاهم هذا إلى تدقيق توجُّهات الذين كانوا يعدِّلون ويَجْرَحون، فمن كانت عنده مشاعرٌ تجاه فرقةٍ معيَّنةٍ أو أشخاصٍ معيَّنين ذكروهم بأسمائهم، ونبَّهوا إلى احتمال الجنوح في الجرح ولو كان بسبب غير مجرِّحٍ أو بسيطٍ.

قال الحافظ بن حجر ملخِّصاً لأقوال السالفين: وممن ينبغي أن يتوقَّف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين مَنْ جرَحه عداوةٌ سببها الاختلافُ في الاعتقاد، فإنَّ الحاذق إذا تأمَّل ثَلْبَ (أبي إسحاق الجُوْزَجاني) لأهل الكوفة رأى العَجَبَ، وذلك لشِدَّة انحرافه في النصب، وشُهرة أهلها بالتشيُّع، فتراه لا يتوقَّف في جرح من ذكره منهم بلسان ذِلِقَةٍ، وعبارة طَلِقَةٍ... فهذا إذا عارضه مثلُه أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ضعفه؛ قُبل التوثيق.

ويلتحق به (عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش) المحدِّث الحافظ، فإنه من غُلاَة الشيعة، بل نُسب إلى الرفض، (فكان) في جرحه لأهل الشام للعداوة البيِّنة في الاعتقاد.

ونبَّهوا إلى عدم قبول الجرح في مواطن محدَّدةٍ إلا إذا كان بحُجَّةٍ ظاهرةٍ واضحةٍ، كأن يكون جرحاً بين أقران، أو العداوة لسببٍ ما، أو لتعصُّبٍ ما كالذي يحصل بين أهل الرأي وأهل الحديث.

٥ ـ بروزُ المصطلحات الحديثية:

وكان من نتائج هذه الرحلة إلى جميع الأقطار بروزُ المصطلحات الحديثية التي تمثِّل معالمَ المنهج العلميِّ للسنَّة، بل لجميع العلوم الإسلامية، مثل: «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» و«المُرْسَل» و«المنقطع»... الخ.

وبرزت هذه المصطلحاتُ ـ التي أصبح لها من بعد مصنَّفاتُها الخاصة ـ مبكِّراً في جميع مراكز الحديث وبمساهمة جميع المدارس، وليس لمدرسةٍ دون أخرى خصوصيةٌ في ذلك إلا النَّذْرُ اليسيرُ الذي لا يكاد يُذْكَر، وكان ذلك في الجانب التطبيقي وتحديدِ دلالات بعض المصطلحات، كالمنكر؛ إذ يعني عند بعض المحدِّثين دلالة أعم من دلالته المتعارف عليها، وجُلّ هذه المصطلحات لا يُعْرَف من هو واضعُ كلمتِها، وأبو عُذْرَتها.

وبروزُ مصطلحات هذا المنهج بهذه الكيفية التي لم تستطع مدرسةٌ من أي مذهبٍ من المذاهب الإسلامية أو فرقةٍ من فِرَقِهم أن تخرج عنها أو ترفضها، أو تعرض عنها وتتركها بحُجَّةٍ حتى يومنا هذا.

وهذا يعني ضِمْناً أنَّ ضَبْطَ السنَّة وجمعَها وتصنيفَها إلى «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» وغير ذلك، ثم إلى الصِّحاح والسُّنن وقبل ذلك المسانيد والمصنَّفات والجوامع، هو أمرٌ مُجمَعٌ عليه، ويؤكِّد هذا الإجماع الإسلامي من جميع الفِرَق رجوعهم إلى مصنفاتهم واعتماد هذه المصنَّفات في مؤلفاتهم، والنقل من مصادرها، ولو كانوا مخالفين في الاعتقاد لمؤلِّفيها كالخوارج والشيعة، والزيدية، والمعتزلة، والقَدرية، والشعوبية، وغيرهم.

٦ ـ شيوع المصنَّفات الحديثية في جمع أرجاء العالم الإسلامي:

هذه الرحلةُ كان من آثارها العظمى شيوعُ المصنَّفات الحديثية منذ بداية تأليفها وإلى عدة قرون في جميع أرجاء العالم الإسلامي، فالواردون الأوَّلون حملوا مصنَّفاتِ شيوخهم إلى بلادهم، وأتَوْهُم

بمصنَّفاتهم، ومصنَّفات بلادهم، ولك أن تنظر في فهارس الشيوخ لتجد أنَّ المؤلَّفات كانت تنتقل من مصنفيها مباشرةً إلى أقصى الغرب والشرق، وهذا يعطيها الثباتُ والرسوخُ، ويجعل الثقةَ بها عاليةً بأنها لم تتعرَّض للنَّحْل أو التزويرِ، أو التزيُّد أو النقصانِ، ولهذا تجد التطابقَ بين نسخ الكتاب مغرباً ومشرقاً، وهذا أمرٌ مُهِمٌّ جداً لعلَّه كان من مزايا علم السنَّة دون غيرها.

وبهذا غَدَتْ مؤلَّفاتُ المَغاربة متداولةً في المشرق، والمشارِقة متداولةً في المغرب، ومؤلَّفاتُ الخُرَاسانيِّين والأصبهانيِّين والرَّازيِّين في كل مدرسةٍ ومركزٍ للحديث في العالم الإسلامي، وهذا جعل المصنَّفات الحديثية محورَ الدراسات الإسلامية وأكثرها رواجاً ودوراناً في مراكز العلم عبر العصور.

٧ ـ تداخل الأسانيد:

هذه الرحلةُ المباركةُ، جعلت الأسانيدَ تتداخَلُ، ففي الإسناد الواحد تجد الرواة من عِدَّةِ أقطارٍ، وهذا ما يجعل عملَ المحدِّثين أبعد عن الظَّنَّة، وأنفى للتُّهمَة، وأسمى من الشُّبْهة، وبهذا قلَّت الأسانيدُ التي يتناقلها أهلُ إقليمٍ واحدٍ فيما بينهم كالبَصْريِّين والحجازيِّين، وتدخل في الصِّحاح والسُّنن؛ لأن أصحاب هذه الكتب كانوا ينتقون رجالَ أسانيدهم الأعلى فالأعلى عدالةً وضَبْطاً وصِدْقاً، دونَ النظر إلى قبيلتهم أو موطنهم، وخاصةً في منتصف القرن الثاني وما تلاه فقد نَدَرَتْ جدَّاً، ولهذا كان الشُّرَّاحُ والمحدِّثون ينوِّهون بهذا النوع، وأندر مِن ذلك أن تكون هناك سُنَنٌ يتفرَّد بروايتها مدينةٌ واحدةٌ أو قطرٌ واحدٌ دون غيره، ونظراً لنُدْرَتها جمعها الإمامُ الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث (صاحب السنن) المتوفى ٢٧٥ هـ في كتابٍ سَمَّاه: (التفرُّد)، وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنن وذلك خلال القرن

الأول، وهي مسائل قليلةٌ في خضم السُّنة الأعظم الذي كان شائعاً منذ القرن الأول ورحلات الصحابة والتابعين إلى جمع الحديث الشريف.

أشهر الكتب في الموضوع:

١ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **صفحات من صبر العلماء علىٰ شدائد العلم والتحصيل**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة: ١٤١٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

الرِّحْلَةُ لِلْحَدِيْثِ:

انظر «الرِّحْلَة في طَلَبِ الحَدِيْثِ».

رُدَّ حَدِيْثُهُ:

أو (رَدُّوْا حديثَه)، أو (مَرْدُوْدُ الحديثِ) كلُّ هذه الألفاظِ بمعنىً واحدٍ، وهي تَدُلُّ على تَرْك حديث الرَّاوي ورَدِّه، وعَدَمِ الاحتجاج به.

وهي من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رَدُّوْا حَدِيْثَهُ:

انظر: «رُدَّ حَدِيثُه».

رِضَا:

في اللغة: رَجُلٌ رِضَا من قومٍ رضا: قنعان مرضيّ، وصفوا بالمصدر.

قال زُهَيْر: هم بيننا فهم رضا وهم عُدولٌ. والرضي: المرضي (انظر: «لسان العرب».

وفي الاصطلاح: هو عند علماء الحديث بمعنى (ثقة) أو (عَدْل)، وهذا التعبيرُ عن (العدل) أو (الثقة) بلفظ (الرِّضَا) كثيرٌ جدّاً في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي.

الشواهد:

١ ـ قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة (عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني البَصْري، المتوفىٰ سنة: ٢١٩ هـ): «ثقةً رِضاً» (انظر «الجرح والتعديل» ٢/ ٢: ٥٥).

٢ ـ وقال في ترجَمة (أحمد بن خالد الخلَّال الفقيه، المتوفىٰ سنة: ٢٤٦ هـ): «كان خَيِّراً، فاضلاً، عَدْلاً ثقةً، صدوقاً رِضاً» (انظر «تاريخ بغداد» ٤/ ١٢٦).

الرِّضَا:

انظر: «رِضَا».

رَضِيَ:

هو رَمْزُ «رَضِيَ الله عنه»، ولكنه يُكْرَه عند المحدِّثين كتابته بالرَّمْز.

الرَّفْضُ:

انظر: «الرافضة».

الرَّفْعُ:

انظر «المَرْفُوع» في حرف الميم.

رَكَاكَةُ اللَّفْظِ والْمَعْنَىٰ:

أي: رداءتهما، بحيث يعلم العارفُ باللغة العربية الفصيحة أنه لا يَصدر عن فصيح اللِّسان، فضلاً عن أفصح الفصحاء، وأبلغ البُلغاء: سيدنا رسول الله ﷺ، مثل الحديث الذي يقول: «إنَّ لله مَلَكاً من حجارةٍ، يُقال له عِمارة، يَنزل علىٰ حمارٍ من حجارة كلَّ يومٍ، فيُسَعِّر الأسعار». هو رديء اللَّفظ والمعنىٰ. (انظر: «المنار المنيف» ص: ١٨٣).

رُكْنُ الكَذِبِ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهلها للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رُكْنٌ مِنْ أَرْكانِ الكَذِبِ:

من أَشَدِّ مراتب الجَرْح، وهو الذي لا تَحِلُّ روايةُ مَن وُصِفَ بها.

الشاهد:

في «لسان الميزان» (٢/ ١٨١) في ترجمة (إسماعيل بن يحيى عُبَيْد الله بن طلحة بن عبد الله... أبو يحيى التَّيْميُّ) عن أبي سِنَان الشَّيْباني، وابن جُرَيج، ومِسْعَرٍ: بالأباطيل.

قال صالحُ بن محمَّد جَزَرَةَ: «كان يضعُ الحديث».

وقال الأزدي: «رُكْنٌ مِن أركان الكَذِب، لا تَحِلُّ الروايةُ عنه».

الرَّمْزُ:

ما يُرْمَزُ إلى الراوي، مثل (خ) للإمام البخاري (فا) للفِرَبْرَوِي،

و(س) للنَّسَفي، و(ح) لحَمَّاد ونحو ذلك.

رُمِيَ بالإرْجَاءِ:

أي: اتُّهِمَ بعقيدة (المُرْجِئَة) وهي تأخير العمل عن الإيمان، وأنَّه لا تَضُرُّ معه المعصيةُ، وقد يُطْلَق (الإرجاءُ) على غير هذا، ومن (الإرجاء) ما هو غُلُوٌّ كمن يقول: إنَّ مُظْهِر الشهادتين يدخل الجنَّةَ، وإنْ لم يعتقد ذلك بقلبه (انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي: ١/١٦٦).

انظر لزاماً: «الإرجاء» في حرف الألف، و«المرجئة» في حرف الميم، لاستيعاب هذا التعريف جيداً.

رُمِيَ بالاعْتِزَالِ:

أي اتُّهِمَ بالانتساب إلى مذهب (المعتزلة)، (أصحاب واصِل بن عطاء الغَزَّال، المتوفىٰ سنة: ١٣١ هـ)، ومذهبهم في الصفات هو التعطيلُ والنفيُ كالجَهْميَّة، وأنَّ صاحب الكبيرة ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، ولكنه مُخلَّدٌ في النار، إلى غير ذلك.

انظر: «المعتزلة» في حرف الميم.

رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ:

أي اتُّهِمَ بالإفراط في مَحَبَّة آل البيت، وتفضيل عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ على الشَّيْخَين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، مع سبِّ مَن حاربه من الصحابة، فإن كَفَّر الشيخين أو انتقص منهما؛ فهو (الرافضيُّ).

قال الحافظُ الذَّهبي: «فالشِّيْعيُّ الغالي في زمان السَّلَف وعُرْفِهم هو: مَنْ تكلَّم في عثمان، والزُّبَيْر، وطلحة، ومعاوية، وطائفةٍ ممَّن

حاربَ علياً رضي الله عنه وتعرَّض لسَبِّهم، والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادةَ، ويتبرَّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ معثرٌ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٦٦).

رُمِيَ بالزَّنْدَقَةِ:

يذكر الإمام النَّووي أنَّ (الزِّنْدِيق) هو الذي يُنكِر الشَّرْعَ جملةً. (انظر: «شرح صحيح مسلم» ١/ ١٥٧).

وبالتَّتَبُّع في أحوال الزنادقة، تبيَّن أنهم هم الذين كانوا يُطْلَق عليهم المنافقون في صدر الإسلام؛ لأنَّ هؤلاء (الزنادقة) يُظهِرون للناس الصَّلاحَ والاستقامةَ، وفي الخفاء يكيدون للإسلام ويعملون على هَدْمِهِ.

فكان من هؤلاء (محمد بن سعيد المَصْلوب الشَّامي)، قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «قَتَله المنصورُ على الزندقة، وصَلَبَه».

(انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١١٣ و«تقريب التهذيب»).

انظر: «الزندقة» في حرف الزاي.

رُمِيَ بالرَّفْضِ:

أي: أنَّه يَدِيْنُ بمذهب (الرافضة) المتمثِّل في سَبِّ الصحابة، والحَطِّ على الشَّيْخَيْن (أبي بكر وعمر) ـ رضي الله عنهما ـ خاصَّةً.

انظر: «الرافِضَةُ» في حرف الرَّاء.

رُمِيَ بالقَدَرِ، أو تُكُلِّم فيه للَقَدرِ: المراد بأنَّه يعتقد اعتقادَ (القدرية) النُّفَاة، وهو: أنَّ أفعال العباد وإنْ كان الله يعلمها، غير أنها تقع بغير إرادته وقدرته وخلقه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. («معجم مصطلحات الحديث» ص ١١٣).

انظر «القدرية» في حرف القاف.

رُمِيَ بالْكَذِب:

أي قيل فيه: كَذَّابٌ، وعليه فتكون من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي، والسِّنْدي، والتي لا يُحْتَجُّ بحديث أهلها.

رُمِيَ بالنَّصَب:

أي اتُّهِمَ بمُعَاداة عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وبُغْضِه.
انظر: «الناصبة» في حرف النون.

رُمِيَ بَرأْيِ الخَوَارِج:

الخوارج هم الذين خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلوه بسبب التحكيم، ومذهبهم التبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما، والخروج على الإمام إذا خالف السُّنَّة، وتكفير فاعل الكبيرة، وتخليده في النار.

انظر «الخوارج» في حرف الخاء.

رُمِيَ برأْيِ جَهْمٍ:

أي اتُّهِمَ بعقيدة (الجَهْمِيَّة) المنسوبة إلى (جَهْم بن صَفْوان، المتوفى سنة ١٣١ هـ)، وعقيدتهم: نفي الصفات عن الله، وتأويلها لزعمهم أنَّ في إثباتها لله تعالى تشبيهاً له بالمخلوق، إلى أشياء أخرى في القدر والإيمان. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٣).

انظر: «الجهمية» في حرف الجيم.

الرُّوَاةُ:

جمع (راوٍ)، وهو ناقِلُ الحديثِ بإسنادِه.

رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ:

هم أصحاب السُّنَن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

رَوَاهُ الثَّلاَثَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسَائيُّ.

رَوَاهُ الجَمَاعَةُ:

المقصود بـ (الجماعة) أصحاب الكتب السِّتَّة، مع الإمام أحمد بن حنبل.

رَوَاهُ الخَمْسَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ، وأحمد (أي ما عدا البخاري ومسلم).

رَوَاهُ السَّبْعَةُ:

المرادُ بهم: الإمام البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابن ماجَهْ، وأحمدُ بن حنبل.

رَوَاهُ السِّتَّةُ:

المقصود بهم: الإمام البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجَهْ، أي: أصحابُ الكتب السِّتَّة.

رَوَاهُ الشَّيْخَانِ

المراد بهما: الإمام البخاري، والإمام مسلمٌ.

رَوَاهُ بِصِيْغَةِ التَّمْرِيْضِ:

انظر: «التمريض في الرواية» في حرف التاء.

رَوَاهُ بِصِيْغَةِ الجَزْمِ:

انظر: «الجزم في الرواية» في حرف الجيم.

رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُقَارَبٍ:

هذا مثلُ قولِهم: «رواه بنَحْوِه».

رَوَاهُ بِلَفْظِهِ:

هذا الاصطلاحُ يستعمله المخرِّجون عند سياق الأسانيد لحديثٍ ما، فإذا كانت ألفاظُه هي نفسها ألفاظ الحديث الأصل، وإنْ كان فيها تقديمٌ وتأخيرٌ قالوا: (رواه بلفظه)، وهذا عندهم لا يشعر بالمساواة في كلِّ شيءٍ، فإنَّ المراد اللفظ فقط دون أيِّ اعتبارٍ. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

رَوَاهُ بِمِثْلِهِ:

الصحيحُ في هذا أنَّه لا يجوز للمخرِّج أن يقول عن حديثٍ ما: إنَّه (رواه فلان بمثله) وبينهما اختلافٌ ولو كان يسيراً؛ لأنه لا مثلية مع وجود الاختلاف، والذين أجازوا ذلك بناءً على جواز الرواية بالمعنى لا حُجَّةَ لهم؛ لأن من يروي بالمعنى لا يدَّعي المثليةَ بخلاف من يقول بمثله، فإنه يجزم بها، فكان لابُدَّ من أن يكونا سواء. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

قال الحاكم رحمه الله: «إنَّه لا يَحِلُّ للمحدِّث أن يقول: (مِثْلُه)

إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظٍ واحدٍ، ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه»، (علوم الحديث: ص ٢٠٨).

وما وُجِدَ في تخاريج العلماء على خلاف ذلك فهو تَجَوُّزٌ منهم ـ رحمهم الله ـ في قولهم (مثله).

رَوَاهُ بِمَعْنَاه:

ويقال هذا في الحديثَيْن اللَّذَيْن اختَلَفَ لفظُهما واتَّفق معناهما.

رَوَاهُ بِنَحْوِهِ:

يقال هذا فيما إذا كانت ألفاظُ الحديثَيْن متقاربةً أو أكثرها، وقد بيَّنه الحاكُم ـ رحمه الله ـ قال: «ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه».

ومراده بذلك: أنَّه إذا كانت أكثرُ ألفاظ الحديثِ المُخَرَّجِ موجودةً في الأصل جازَ له أن يقول: (نَحْوُه) (انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٠٨).

رَوَوْا عَنْهُ:

انظر: «رَوَى النَّاسُ عنه».

الرِّوَايَةُ:

لغةً: نَقْلُ الحديث أو الشِّعْرِ إلى الغير. يقال: «رَوَى الحديثَ والشِّعْر يَرْوِيْه روايةً». (لسان العرب: ١٤/ ٣٤٨).

واصطلاحاً: هو حَمْلُ الحديث ونَقْلُه، وإسنادُه إلى من عُزِي إليه، بصيغةٍ من صِيَغ الأداء (انظر مقدمة «تدريب الراوي» ١/ ٤٠).

وقال بعض المحدِّثين: هي الإخبارُ عن عامٍّ لا ترافُعَ فيه إلى الحكَّام، وخلافها الشهادة، ولها أحكامٌ مذكورةٌ في كتب أصول

الحديث. (انظر «معجم مصطلحات توثيق الحديث» ص: ٣٧).

رِوَايَةً:

قولُهم هذا: (روايةً)، أو (يَرْفَعُهُ)، أو (يَنْمِيْهِ) وشِبْهُه مرفوعٌ عند أهل العلم.

رِوَايَةُ الآبَاءِ الرُّواةِ عن الأبْنَاءِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوي لـ«الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: هو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

فائدته:

أمنُ الخطأ الذي ينشأ عن توهُّمِ الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه.

يَدُلُّ هذا النوعُ على تواضُع العلماء، وأَخْذِهم العلمَ عن أيِّ شخصٍ، وإنْ كان دُوْنَهم في القَدْر والسِّنِّ (منهج النقد في علوم الحديث: ص (١٥٨) و«تيسير مصطلح الحديث»، ص (١٩١)، بتصرُّفٍ).

أمثلة ذلك:

١ ـ في الصحابة:

حديثٌ رواه العبَّاس بن عبد المطَّلب، عن ابنهِ الفَضل بن عبَّاس ـ رضي اللهُ عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة». (الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه: «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصلُه في الصحيحين وغيرهما).

٢ ـ في التابعين:

روايةُ وائل، عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنسٍ

ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صفِيَّةَ بسَوِيْقٍ، وتَمْرٍ». (أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة، برقم: ٣٧٤٤).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الآباء عن الأبناء**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بـ«الخطيب البَغْدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباء عن الأبناء**: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المِنْجَنِيقي البغدادي الورَّاق، نزيل مصر (المتوفىٰ سنة: ٣٠٤ هـ).

رِوَايَةُ الأَبْنَاء الرُّوَاةِ عن الآبَاءِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوِي لـ «الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: أن يكونَ في سنن الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جَدِّه.

لهذا النوع قِسمان:

أولهما: رواية الابن عن أبيه فقط، وذلك كثيرٌ جِدّاً في كتب الحديث.

مثاله:

روايةُ أبي العُشَرَاء، عن أبيه «سألتُ رسولَ الله ﷺ: أمَّا تكونُ الذكَاةُ إلاَّ في الحَلْقِ واللَّبَّة؟ . . .» (أخرجه الترمذي في أبواب الذبائح، باب في الذكاة في الحلق واللبة، برقم: ١٤٨١).

أبو العُشَرَاء لم يأتِ في الأسانيد إلاَّ مَكْنِياً، ووالدُه لم يُسَمَّ في شيءٍ من طُرُق الحديث، والأشهر: أنَّ أبا العُشَراء هو: أُسامة بن مالك ابن قِهْطِم. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٥٩).

والثاني: روايةُ الابن عن أبيه، عن جَدِّه، وهي أيضاً كثيرة لكن دون كثرة الأول.

مثاله:

عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه، عن جدِّه.

يُرْوَى بهذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةُ الحديث، أكثرها فقهيات جِيادٌ في المسند للإمام أحمد بن حَنْبَل وفي السنن الأربعة.

٢ ـ بَهْزُ بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْري عن أبيه، عن جَدِّه.

رُوي بهذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ في مسند الإمام أحمد، وبعض حديثه في السنن الأربعة، وروى له الإمام البخاري معلَّقاً؛ لأنه ليس على شرط.

٣ ـ طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب اليامي عن أبيه، عن جَدِّه.

طلحة: ثقةٌ فاضلٌ، وجَدُّه: عمرو بن كعب صحابيٌّ، لكنّ أباه (أي: أبا طلحة): مصرِّفاً مجهولٌ. روى له الإمام أبو داود في سننه.

٤ ـ كثيرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف المُزَنِيّ، عن أبيه عبد الله، عن جَدِّه عَمْرو.

روى له الإمام الترمذي خمسة أحاديث حكم لها بالحسن لتعَضُّدها بالروايةَ من طُرُق أخرى، لكن كثيراً ضعَّفه الأكثرون، ومنهم من تركه ورماه، ومشَّاه الباقون. (منهج النقد: ١٦١).

طعن بعضُ المحدِّثين على تحسين الإمام الترمذي أحاديثَ

(كثير بن عبد الله)، وقد أزال أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر الشُّبْهَة عن ذلك في كتابه القيِّم «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (انظر صفحة: ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

فائدته:

١ ـ البحثُ لمعرفةُ اسم الأب أو الجَدِّ إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

٢ ـ بيانُ المراد من الجَدِّ، هل هو جَدُّ الابن، أو جَدُّ الأب.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم**: لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزي (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ).

٢ ـ **جزء من روى عن أبيه عن جَدِّه**: لأحمد بن زُهَير المعروف بابن خَيْثَمة. (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الوَشْيُ المعلم فيمن روى عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ**: للحافظ خليل ين كَيْكَلْدي بن عبد الله العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ)، وهذا أجمع مصنَّفٍ في هذا النوع.

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ:

لغةً: (الأقران) جمع (قَرِيْن) بمعنى «المُصاحِب». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: أن يَرْوِي أحدُ القرينَيْن عن الآخَر، ولا يروي القرينُ الآخرُ عنه.

مثاله:

روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرٍ، وهما قرينان، ولا نَعْلَم لِمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٥٤).

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوِي لـ «الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: هو أن يَرْوِيَ الكبيرُ القدر، أو السِّنِّ، أو هما عمن هو دونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي القدر والسِّنِّ. (الباعث الحثيث: ص: ١٨٤).

فائدة معرفته:

١ ـ أن لا يُتَوَهَّم كونُ المروي عنه أكبر، أو أفضلُ من الراوي، نظراً إلى أنَّ الأغلب كون المرويِّ عنه كذلك فيجهل منزلتهما.

٢ ـ أن لا يُظَنّ أنَّ في السَّند انقلاباً.

٣ ـ التنويهُ من الكبير بذكر الصغير، وإلفاتُ الناسِ إليه في الأخذ عنه، كما قيل: «لا يَنْبُلُ الرجلُ حتى يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

مثاله:

١ ـ أن يكون الراوي أقدم طبقةً وأكبر سِنّاً من المروي عنه، كرواية الزهري عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المروي عنه لعِلْمِه وحِفْظِه، كرواية مالك عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوري، وكرواية الصحابة عن التابعين. (انظر: «التبصرة» ٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

ومن «رواية الأكابر عن الأصاغر» نوعٌ طريفٌ؛ هو رواية صحابيٍّ، عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ، وإنْ كان نادراً، مثل حديث

السَّائب بن يزيد الصحابي، عن عبد الرحمن بن عبد القارّي التابعي، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نامَ عَنْ حِزْبِهِ، أو عن شَيْءٍ منه، فَقَرأهُ فيما بَيْن صلاة الفَجْر وصلاة الظُّهْر؛ كُتِبَ له كأنَّما قرأه من اللَّيْل...». (رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل...، برقم: ١٧٤٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباء عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنيقي البغدادي الورَّاق، نزيل مصر (المتوفىٰ سنة: ٣٠٤ هـ)

الرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ:

هي أن يؤدِّي الرَّاويُ المَرْوِيَّ علىٰ لفظه الذي سمعه من شيخه من غير تغييرٍ فيه أو تبديلٍ، أو تقديم أو تأخيرٍ، أو زيادةٍ أو نُقصانٍ، إذا توفَّرت فيها شروطُ الصحيح، أو الحَسَن، لا خِلاف بين الأئمة في جوازها وقبولها.

الرِّوَايةُ بالمعنى:

لغة: قدَّره.

انظر المعنى اللُّغَويّ لـ «الرواية» في حرف الرَّاء.

واصطلاحاً: هي إبدالُ ألفاظ الحديث، أو بعضها بألفاظٍ أخرى لا تخلُّ بمعناه الحقيقيِّ.

حكم الرواية بالمعنى:

اتَّفق العلماء على أنَّه لا يجوز للجاهل وللمبتدىء أن يروي الحديثَ بالمعنى.

قال الخطيبُ البغدادي في «الكفاية» (ص ٢٣٣): «وليس بين أهل العلم خِلافٌ في أنّ ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل».

واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعالم بالمعاني ومواقع الخطاب، قال ابن الصَّلاح: «فأمَّا إذا كان عالماً بذلك [أي بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها، بصيراً بمقادير التَّفاوُت بينها] فهذا ممَّا اختلف فيه السَّلَفُ وأصحابُ الحديث وأربابُ الفقه والأصول، فجوَّزه أكثرُهم، ولم يجوِّزه بعضُ المحدِّثين وطائفةٌ من الفقهاء والأصوليِّين من الشافعيين وغيرهم، ومَنَعه بعضُهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره» (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩١).

ويجدر التنبيهُ هنا إلى أنَّه يشترط في الرواية بالمعنى أن لا يكون الحديثُ من جوامع كَلِمِهِ ﷺ ولا من الأحاديث المتعبّد بألفاظها كالتشهُّد والقُنوت ونحوِهما، بل هذه الأحاديث ممَّا اتَّفق على روايتها باللفظ. (انظر: «تدريب الراوي» ٣/ ١٠٢).

والخِلافُ في الرواية بالمعنى إنّما يجري في غير الكتب المصنَّفة، قال ابنُ الصلاح: «ثمّ إنَّ هذا الخلافَ لا نراه جارياً، ولا أجراه الناسُ ـ فيما نعلم ـ فيما تضمَّنته بطونُ الكتب، فليس لأحدٍ أن يغيِّر لفظَ شيءٍ من كتابٍ مصنَّفٍ ويُثْبِتَ بَدَلَه فيه لفظاً آخرَ بمعناه، فإنَّ الرواية رَخَّص فيها من رَخَّص لِمَا كان عليهم في ضَبْط الألفاظ والجُمود عليها من الحرج والنَّصَبِ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملت عليه بطونُ الأوراق والكتب؛ ولأنَّه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظ فليس يملك تغييرَ تصنيف غيره، والله أعلم». (انظر «علوم الحديث» ص: ١٩١).

قال العلاَّمة طاهر الجزائري رحمه الله تعالىٰ في «توجيه النظر

إلى أصول الأثر» (١/٣٠٦): «وقد تبيَّن من البحث في هذه المسألة والتتبُّع لِمَا قيل فيها أنَّ للمجيزين للرواية بالمعنى ثمانية أقوال». ا هـ.

قلتُ: ذكر رحمه الله تسعةَ أقوال، وأنا أذكرها هنا ملخَّصةً:

١ ـ قولُ من فَرَّق بين الألفاظ التي لا مجالَ للتأويل فيها، وبين الألفاظ التي للتأويل فيها مجالٌ، فأجاز الروايةَ بالمعنى في الأولى دون الثانية.

٢ ـ قولُ من فَرَّق بين الأوامر والنواهي وبين غيرِهما، فأجاز الروايةَ بالمعنى في الأولى دون الثانية.

٣ ـ قولُ من فَرَّق بين من يستحضر لفظَ الحديث، وبين ما لا يستحضر لفظَه بل نَسِيَه، وإنّما بقي في ذِهْنه معناه فأجاز الروايةَ بالمعنى للثاني دون الأوَّل.

٤ ـ قولُ من فَرَّق بينهما غير أنَّه عكسَ الحكم، فأجاز الروايةَ بالمعنى لمن يستحضر اللفظَ.

٥ ـ قولُ من أجاز الروايةَ بالمعنى بشرطِ أن يقتصر في ذلك على إبدال ألفاظ مُفْرَدةٍ بمرادفها دون التركيب.

٦ ـ قولُ من فَرَّق من يُورِد الحديثَ على قصد الاحتجاج أو الفُتْيا، وبين من يُورِده لقصد الرواية، فأجاز الروايَة بالمعنى للأوَّل دون الثاني.

٧ ـ قولُ من أجازَ الروايةَ بالمعنى للصحابة خاصةً.

٨ ـ قولُ من أجاز الروايةَ بالمعنى للصحابة والتابعين.

٩ ـ قولُ من قال: تجوز الروايةُ بالمعنى إنْ كان مُوجَب الحديث

عِلْماً، فإن كان موجَبه عملاً لم تَجُزْ في بعضٍ، وتجوز في بعضٍ.

أدلَّة جواز الرواية بالمعنى:

قال الحافظ ابنُ حجر في «شرح نخبة الفكر» (ص: ٩٤): «ومن أقوى حُجَجهم: الإجماعُ على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدالُ بلغةٍ أخرى فجوازُه بالعربية أولى». ا هـ.

ولو كان أداءُ الحديث بألفاظه هو المطلوبُ دون معناه؛ لأمَرَ رسول الله ﷺ أصحابَه ـ رضي الله عنهم ـ أن يكتبوه كما كتبوا القرآنَ الكريمَ.

ويشهد لجواز الرواية بالمعنى حالُ السَّلَفِ، قال ابنُ سِيْرين: «كنتُ أسمع الحديثَ من عشرة، اللَّفْظُ مختلفٌ والمعنى واحدٌ». (شرح علل الترمذي: ٥/ ٧٤٧).

ذكر بعض من روى بالمعنى فأخطأ:

ليس إعلالُ الحديث المرويِّ بالمعنى لمجرَّد أنه رُوِيَ بالمعنى، ولكن لاطِّلاع الناقد على خطأٍ ما فَهِمه الراويُ من معنى الحديث.

من ذلك ما وَقَع لشُعْبَة ـ مع جلالته وإتقانه ـ فإنَّه سمع من إسماعيل بن عُلَيَّة حديثَ النهي عن أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ، فرواه عنه بالمعنى «نهى عن التزعفرِ»، فأنكر إسماعيلُ ذلك عليه لدلالة روايته على العُموم، مع أنَّ الرواية في الأصل إنَّما تَدُلُّ على اختصاص النهي بالرجال، فانتبه إسماعيلُ لما لم ينتبه له شعبةُ، مع أن رواية شعبة عنه من قَبيل رواية الأكابر عن الأصاغر. (فتح المغيث: للسَّخاوي ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

حجيّة الحديث المرويّ بالمعنى:

قال الإمام وليُّ الله الدِّهْلَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القيِّمْ «حجَّة الله البالغة» (١/ ١٣٩):

«وقد تختلف صِيَغُ حديثٍ لاختلاف الطُّرُق، وذلك من جهة نقل الحديث بالمعنى.

فإن جاء حديثٌ ولم يختلف الثقاتُ في لفظه كان ذلك لفظُه ﷺ ظاهراً، وأمكن الاستدلالُ بالتقديم والتأخير، والواو والفاء، ونحو ذلك من المعاني الزائدة على أصل المراد، وإن اختلفوا اختلافاً محتملاً ـ وهم متقاربون في الفقه والحفظ والكثرة ـ سقط الظهورُ، فلا يمكن الاستدلالُ بذلك إلاَّ على المعنى الذي جاؤوا به جميعاً، وجمهور الرواة كانوا يعتنون برؤوس المعاني لا بحواشيها.

وإنْ اختلفت مراتبُهم أخذ بقول الثقة، والأكثر، والأعرف بالقصّة، وإن أشعر قول ثقةٍ بزيادة الضبط مثل قوله: «قالت: وثب، وما قالت: قام، وقالت: أفاض على جِلْده الماء، وما قالت: اغتسل» أخذ به.

وإن اختلفوا اختلافاً فاحشاً ـ وهم متقارَبون ـ ولا مرجِّح سقطت الخصوصيات المختلف فيها». ا هـ. (الاجتهاد في علم الحديث: ص: ٥٣٩ ـ ٥٤٢، بشيء من التصرّف).

رِوايَةُ بَعْضِ الحَدِيْثِ:

أي روايةُ بعضِ الحديث الواحد دون بعضٍ، فمَنَعَه بعضُهم مُطْلَقاً بناءً على منع الرِّواية بالمعنى، ومَنَعه بعضُهم مع تجويزها بالمعنى، وجَوَّزه بعضُهم مُطْلَقاً.

والصحيحُ التفصيل وجوازُه من العارِف إذا كان ما تَرَكه غيرَ

متعلِّقٍ بما رواه، بحيث لا يَخْتَلُّ البيانُ، ولا تختلف الدَّلالةُ بتركه فيما نَقَله بترك ما تركه، فيجوز هذا وإن لم تجز الرواية بالمعنى. (انظر إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٧).

رِوَايَةُ الْحَدِيْث باللَّفْظِ:

انظر: «الرِّواية باللَّفظ».

رِوَايَةُ الحَدِيْثِ بالمَعْنَى:

انظر: «الرِّوايَةُ بالْمَعْنى».

الرِّوَايَةُ والدِّرَايَةُ:

علمُ الحديثِ يشتمل على أنواعٍ كثيرةٍ، جعلها الحازِميُّ تبلغ مئةً.

منها «علمُ الرواية»: وهو علمٌ يُعْلَم به أقوالُ النبيِّ ﷺ وأفعالُه وتقاريرُه، وضَبْطُها وروايتُها وتحريرُ ألفاظها.

و«علمُ دراية الحديث»: علمٌ يتعرَّف منه أنواعُ الرواية وأحكامها، وشروطُ الرواة وأصناف المرويات، واستخراجُ معانيها، ويحتاج ما يحتاج إليه علمُ التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعاني والبديع والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مِسْبَارٍ يميِّزه كالكلام فيما سبق، والكتب المنسوبة إلى هذا العلم. (انظر «توجيه النظر»: ص ٢٣ ـ ٢٤).

وقال ابنُ الأَكْفانِيّ: «علمٌ يُعْرَفُ منه حقيقةُ الرواية، وشروطُها، وأنواعُها، وأحكامُها، وحالُ الرواة، وشروطُهم، وأصنافُ المرويات، وما يتعلَّق بها» (تدريب الراوي: ١/ ٤٠).

وفي هذه التعاريف رَدٌّ على من زَعَمَ أنَّ علم الحديث كان قاصراً

على نقل الأخبار المجرَّدة التي أُضِيْفتْ إلى النبي ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً دون الخوض في فقهه.

قال الحاكمُ: «الحديثُ الصحيحُ لا يُعْرَف بروايته فقط، وإنَّما يُعْرَفُ بالفهم والحفظِ وكثرةِ السَّماع». (معرفة علوم الحديث: ص: ٥٩).

وإنْ كان المحدِّثون قد توسَّعوا في نقد الإسناد أكثر من نقد المتون فلأسبابٍ:

منها: أنَّه قد يكون مَتْنُ الحديث متشابهاً، لا يُدْرِكُ معناه كلُّ واحدٍ.

ومنها: أنه قد يكون الحديثُ مشتملاً على مُعْجزاتٍ نبويَّةٍ، يكشفها العلمُ فيما بعد، مثلُ حديث الذُّبَاب، وحديث وُلوغ الكلب؛ فاحتاط المحدِّثون في تكذيب مثل هذه الأحاديث؛ لأنها جاءت بأسانيد صحيحةٍ، ونحن نحمد الله أنه لم يصدر من المحدِّثين أحكامُ بطلان هذه الأحاديث، وإلا رموا بالقصور في الفهم والنظر.

ومنها: أنه قد تكون الأحاديثُ تشتمل على أمورٍ غيبيةٍ لا يمكن إنكارُها بمجرَّد النقد الداخلي كما يقولون.

ومنها: أنَّ المحدِّثين قاموا بأداء مهمَّة الحفظ والإبلاغ، مُتَّبِعين في ذلك قولَ النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً...» فمن يأتي بعدهم يَستنبط منه.

والشيء الذي نستطيع أن نجزم به: أنَّ المحدِّثين لم يحكموا بصحة حديثٍ يُخالِف العقلَ والقياسَ الجَلِيَّ، وإنْ كانوا قد حكموا بصحة أحاديث لا تُدْرَكُ بالعقل؛ وبينهما فرقٌ كبيرٌ.

والحَقُّ أنَّ المحدِّثين لم يغفلوا عن النقد الداخلي كما يزعم الزاعمون، بل يدعون إلى دراسة الحديث سنداً ومَتْناً من جديدٍ، وإلا

لما عُلِمَ (الشَّاذُّ) و(المُنكَر) و(المضطربُ) و(الموضوع المختلق)؛ فإنَّ هذه الأنواعَ من الأحاديث وغيرها كما ترجع إلى دراسة الأسانيد، ترجع أيضاً إلى دراسة المتن. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص:١٦٧).

رِوَايَةُ السَّابِقِ عَنِ اللَّاحِقِ:

انظر «السَّابِقُ واللَّاحِقُ» في حرف السِّين.

رِوَايَةُ المُبْتَدِعَةِ:

اختلف أَهْلُ العلم في أهلِ البِدَع (كالقَدَرِيَّة والرافضة، والخوارج) فقالت طائفةٌ: لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يُعْرَفُ منهم استحلالُ الكَذِبِ، ولا الشهادةُ لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادةٌ.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول غيرِ الدُّعَاةِ من أهل الأهواء، فأمَّا الدُّعَاةُ فلا يُحْتَجُّ بأخبارهم.

ومنهم من ذهب إلى أنه يُقبَلُ حديثُهم إذا لم يكن فيه تقويةٌ لِبدعتهم. (انظر «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل» ص: ٦٧).

فهكذا موضوعُ قبولِ رواية المبتدعةِ أو ردِّها اختُلِف فيه علماءُ الحديث كثيراً، وأخذ هذا الموضوعُ حيزاً كبيراً من كتب المصطلح وأصول الفقه، وخيرُ من نَقَّحَه وحَرَّرَه من المُحدِّثين الإمامُ الحافظ ابنُ حجر، في «شرح النخبة» (ص ٨٨ ـ ٩١) بحاشية «لقط الدُّرَر»، و«هدي الساري» (٢/ ١١١)، وتابعه تلميذُهُ الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٢٦ ـ ٣٣٥)، والحافظُ السُّيوطي في «تدريب

الراوي» (ص ٢١٦ ـ ٢٢٠ و١: ٣٢٤ ـ ٣٢٩)، والشيخُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (ص ١١٠ ـ ١١١)، والعلاَّمةُ المحقِّق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّةَ رحمه الله تعالى في تعليقاته القيِّمة على «قواعد في علوم الحديث» للمحدِّث ظفر أحمد التَّهَانَوِي (ص : ٢٢٧ ـ ٢٣٠) وعلى «الرفع والتكميل» للإمام عبد الحي اللَّكْنَوي (ص: ١٤٤ ـ ١٤١) فعُدْ إلى هذه الكُتُب إذا شئتَ، ففيها تجليةُ هذه المسألة، خاصةً ما أَتْبَعه الشيخُ أبو غُدَّة في آخر «الموقظة» (ص: ١٤٧ ـ ١٦٥) من مقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، والذي وفَّى الموضوع حَقَّه بالأدلة والشواهد.

فأكتفي هنا بإيراد بعض ما كتبه أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر عن «رواية المبتدعة» في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٨٣ ـ ٨٤) ثم أذكر موقفَ المحدِّثين من أهل البدع والأهواء عبر القرون الثلاثة.

خبرُ المُبْتدِع:

(المبتدعُ هو من فُسِّق لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ إلى قسمين: بدعةٌ مكفِّرةٌ، وبدعةٌ غيرُ مكفِّرةٍ، أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى ببدعةٍ مكفِّرة فتُرَدُّ روايتُه قولاً واحداً، خلافاً لمن شَذَّ في ذلك، لكن ينبغي التثبُّتُ مما يرمى به، وألا يُسْرَع بتكفيره خلافاً لما دَرَج عليه كثيرٌ من المبتدعة في الأعصر الخالية، وفي زماننا هذا حيث تهوَّكوا في رَمْي المسلمين بالكفر والشرك لمجرَّد الأوهام.

وأمَّا المبتدعُ الذي لم يَبْلُغْ في بدعته حَدَّ الخروج عن المِلَّة وخَلْعِ رِبْقَة الإسلام فقد قال فيه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ١١٤ ـ ١١٥).

«اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايته مطلقاً؛ لأنه فاسقٌ ببدعته. . . ، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يَكُنْ.

وقال قومٌ: تُقَبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته، وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء، وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي من أئمة الحديث: الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهبُ الثالث أَعدَلُها وأولاها، والأوَّلُ بعيدٌ مباعِدٌ للشائع عن أئمَّة الحديث، فإنَّ كُتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول».

واشترط الإمام الجَوْزَجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو أن لا يكون الحديثُ الذي رواه مؤيِّداً لبدعته، فقال: «ومنهم زائغٌ عن الحقِّ ـ أي عن السُّنَّة ـ صادقُ اللَّهْجة فليس فيه حيلةٌ إلا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنْكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعته».

وأيَّد الحافظُ ابن حجر هذا الرأيَ فقال: «ما قاله ـ أي الجُوْزَجاني ـ مُتَّجِهٌ؛ لأن العِلَّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهر المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع ولم يكن داعيةً» (انظر شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وإجماعُ الأئمَّة على تلقِّي الصحيحين بالقبول، وفيهما أحاديثُ المبتدعة غيرُ الدعاة خيرُ شاهدٍ لتقوية هذا المذهب.

وأمَّا ما وَقَع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة، فلا يخل بهذه القاعدة، ولا يُطْعَن في الكتابين؛ لأنه قليلٌ نادرٌ جداً

كما حَقَّق الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» وقد توفَّر فيهم من الصدْقِ: ما لو أنَّ أحدهم أن يَخِرَّ من السماء أَهْوَنُ عليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، لذلك اسْتُثْنِي هؤلاء الرواة القلائل، وواضحٌ أنَّ هذا أمرٌ لا يستطيع تقديرَه غير أولئك الأئمة المعاصِرين للرواة أو قريبي العهد بهم، كما أنَّ النادر لا حُكْمَ له). انتهى من «منهج النقد» للشيخ عِتْر.

وقد رَوَى الإمامان الجليلانِ البخاريُّ ومسلمٌ، عن جماعةٍ من الخوارج والقَدَرِيَّة وغيرِهم في «الصحيحين»، قال الإمام النووي في «التقريب» (ص: ٢١٦ ـ ٢١٧) في مبحث الرواية عن المبتدعة: «ومن لم يُكفِّر ببدعتِهِ قيل: لا يُحْتَجُّ به، وقيل: يُحْتَجُّ به إنْ لم يكن داعيةً إلى بدعتِه، وهذا هو الأظهَرُ الأعدَلُ وقَوْلُ الكثير أو الأكثر، وضُعِّفَ الأولُ باحتجاجِ صاحبَي «الصحيحين» وغيرِهما بكثير من المبتدعةِ غير الدُّعَاة. زاد السيوطي في «التدريب» عَقِبَهُ: «كعِمْرَانَ بن حِطَّان، وداودَ بن الحُصَين، قال الحاكم: وكتابُ مسلمٍ ملآنُ من الشيعة».

ثم قال السيوطي (في ص: ٢١٩) «فائدة: أردتُ أن أسرُدَ هنا من رُمِيَ ببدعةٍ ممن أَخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ أو أحدُهما» ثم ذَكَرهم وسَمَّاهم، فَبَلَغ عددُ من رُمِيَ بالإرجاء (١٣)، ومن رُمِيَ بالنَّصْب (٧)، ومن رُمي بالتشيُّع (٢٤)، ومن رُمي بالقَدَر (٣٠)، ومن رُمي برأي جَهْم (١)، ومن رُمي برأي الحَرُورِيَّة وهم الخوارج (٢)، ومن رُمي بالوَقْف (١)، ومن رُمِي بالحرُوْرية من الخوارج القَعَدِيَّة(١) ومجموعُهم (٧٩) رجلاً، وأصلُ هذا الإحصاء للحافظ ابن حجر في «هدي الساري».

موقف المحدِّثين من أهل البدع والأهواء:

وقد خلص المحدِّثون في هذا إلى نتيجةٍ جليلةٍ وهي: أنَّ مَنْ كان

عَدْلاً في سيرته، ضابطاً لعلمه وحديثه، متمسِّكاً بحبل الصِّدْق في نقله وروايته يُرْوَى عنه، ويُقْبَل حديثُه، ولو كانت له بدعةُ رأيٍ، ونزعةُ هوَى، إذا كان ذلك عن تأويلٍ لنصٍّ أو شبهةٍ لأثرٍ، وإن تشدَّد بعضُ المحدِّثين فلم يأخذ إلا عمَّن ابتعد عن البدع كلِّها وجانبَ الأهواء بأجمعها، مثل ما وَرَد عن يونس بن أبي إسحاق عندما سُئل: لأيِّ شيءٍ تركتَ ثُوَيْر - ابن أبي فاختة -؟ قال: لأنه رافضيٌّ، وقال أبو بكر بن عَيَّاش: لا أصلِّي على الرافضي؛ لأنه زَعَم أنَّ عُمَر كافرٌ، ولا على الحَرُوْرِي؛ لأنه زَعَم أن علياً كافرٌ.

وقال الفِرْيَابي: من شَتَم أبا بكر فهو كافرٌ لا يصلَّى عليه. (انظر «المغني» لابن قدامة، ١٠/ ٦٧ و١٢/ ٢٩).

ولكن رُوَّاد المحدِّثين وأهل السنَّة والجماعة وعمدة المصنِّفين عبر العصور وخاصة أصحاب (الصِّحاح) الذين سلَّمت لهم الأمة بالإمامة، وتبوَّؤوا باستحقاق ذُرْوَة القيادة في هذا العلم والزعامة، أعني: البخاري ومسلماً، قد التزموا هذا المَهْيَع، وأخرجوا في صحاحهم ومسانيدهم حديثَ أهل العدالة والإتقان، ولو لُمِزوا بشيءٍ من البدع مهما كانتْ، طالما لا تدعوهم بِدَعُهم إلى الكذب والتزيُّد في الأخبار.

قيل للإمام مالك بن أنس: كيف رويتَ عن داود بن الحصين، وثور بن زيد الدِّيْلي وذُكر غيرُهما، وكانوا يرون القَدَر؟! فقال: كانوا لأن يَخِرُّون من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا (هدي الساري: ص: ٣٩٤) قلتُ: وكان مالكٌ ينتقي، ولا يروي عن كل أهل البدع، ولو وثَّقوا.

قال الإمام الشافعيُّ: أقبل شهادةَ أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادةَ بالزُّور لموافقيهم، وقد روى الشافعيُّ عن إبراهيم بن أبي يحيى وكان قَدَرِيّاً، قيل للرَّبيع: فما حمل الشافعيَّ

على أن روى عنه، قال: كان يقول: لأنَّ إبراهيم لئن يخرَّ من بعد أحبُّ إليه من أن يكذب. (الكفاية: ص: ٢٠٢، و«فتح المغيث» ١/ ٣٢٨).

وإلى مثل قول الشافعي ذهب ابنُ أبي ليلى، وسفيانُ الثَّوْري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المَدِيني.

وقال ابنُ حِبَّان: «وأمَّا المُنتحِلون المذاهب من الرواة؛ مثل: الإرجاء والرفض وما أشبههما، فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقاتٍ ـ على الشرط الذي وصفناه ـ ونكِل مذاهبهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جلَّ وعلا، إلا أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا، فإنَّ الداعي إلى مذهبه والذَّابَّ عنه حتى يصير إماماً فيه، وإنْ كان ثقةً ثم روينا عنه، جعلنا لأتباع مذهبه طريقاً، وسوَّغنا للمتعلِّم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط في ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه. (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ١/ ١٦٠).

وقال في ترجَمة (جعفر بن سليمان الضُّبَعي) من الثقات: وكان يبغض الشيخين، وكان جعفر بن سليمان من الثقات المُتقِنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميلَ إلى أهل البيت، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه.

وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصَّدوق المُتقِن إذا كان فيه بدعةٌ ولم يكن يدعو إليها أنَّ الاحتجاج بأخباره جائزٌ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاجُ بأخباره، ولهذه العِلَّةِ تركوا حديثَ جماعةٍ ممَّن كانوا ينتحلون البِدَعَ ويدعون إليها وإن كانوا ثقاتٍ، واحتججنا بأقوامٍ ثقاتٍ انتحالهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحالُ العبد بينه وبين ربِّه إن شاء عَذَّبه، وإن شاء

عَفا عنه، وعلينا قبولُ الروايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ. (انظر: «الثقات» ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).

ونَقل البَيْهَقِيُّ بإسناده عن عبد الرحمن بن مَهْدي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) قوله: يُكْتَب العلمُ عن أهل الأهواء، وتجوز شهادتُهم ما لم يدعوا إليه». (السنن الكبرى: ١٠/ ٢٠٨).

وقد سأل محمد بن عبد العزيز الأبيوردي أحمدَ بن حنبل: أيُكْتَب الحديثُ عن المُرْجِئ والقَدَرِي؟ قال: نعم إذا لم يكن داعيةً (الكفاية: ص: ٢٠٥).

وهذا القيدُ كان عند التطبيق غيرَ ملتزمٍ به بدِقَّةٍ، بل أخذوا حديثَ العدول الضابطين الصادقين مهما كانت آراؤهم طالما لم يَخرجوا عن مِلَّة الإسلام.

وإن كانوا في خضم الحياة يُحاصِرونهم ويحذِّرون منهم، ويقلِّلون من شأنهم حتى لا يُقبِل الناسُ على بدعتهم، وكان هذا التقليلُ والتحذيرُ يصدر من الأئمة الأجلَّة، المجمع على جلالتهم وقدرهم، ومن ذلك أن ذَرَّ بن عبد الله الهَمْداني شَكا سعيدَ بن جُبَيْر إلى أبي البَخْتَري الطَّائي فقال: مررتُ فسلَّمتُ عليه فلم يَرُدَّها عليَّ، فقال أبو البَخْتَرِيِّ لسعيد بن جُبَيْر في ذلك، فقال سعيدٌ: إنَّ هذا يُحدِث كلَّ يومٍ ديناً، والله لا كَلَّمْتُه أبداً (انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ٥١٢).

قلتُ: لأنه كان مرجئاً.

وسَلَّم ذَرٌّ على إبراهيم النَّخَعي، فلم يَرُدَّ عليه. (انظر «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٢).

ولمَّا ماتَ عمرُ بن ذَرٍّ بن عبد الله المرهبي، وكان رأساً في

الإرجاء، لم يحضر سفيان الثوري جنازتَه، قال محمد بن سَعْد: «توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة، وكان مُرْجِئاً، ولم يشهده سفيانُ الثوري، ولا الحسنُ بن صالح بن حيٍّ، وكان ثقةً إن شاء الله، كثيرَ الحديث» (الطبقات: ٦/ ٣٢٦).

قال عليُّ بن المَدِيْني: لو تركتُ أهلَ البصرة لحال القَدَرِ، ولو تركتُ أهلَ الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيُّع ـ خربت الكتب.

وقال: قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان: إنَّ عبد الرحمن بن مَهْدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كلَّ من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد، فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعُمَر بن ذَرّ الهَمْداني؟ كيف يصنع بابن أبي رُوَّاد؟ وَعَدَّ يحيى قوماً أسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إنْ ترك عبدُ الرحمن هذا الضَّرْبَ ترك كثيراً. (تهذيب الكمال: ٢١/ ٣٣٦).

بل إنَّ عبد الرحمن بن مَهْدي روى عن بعضهم، وربما لأنهم ليسوا رؤوساً في هذه البِدَعِ، قال سليمان بن أحمد الواسِطي: قلتُ لعبد الرحمن بن مَهْدي: سمعتُك تُحدِّث عن رجلٍ من أصحابنا يكرهون الحديثَ عنه؟ قال: مَنْ هو؟ قلت: محمد بن راشد الدِّمَشْقِي، قال: ولِمَ؟ قلتُ: كان قَدَرياً، فغضب، وقال: وما يَضُرُّه؟! (انظر: «الكفاية» ص: ٢٠٦).

وقال الحسين بن إدريس: سألتُ محمد بن عبد الله بن عمَّار المَوْصلي عن علي بن غُرَاب؟ فقال: كان صاحبَ حديثٍ بصيراً به، قلتُ: أليس هو ضعيفٌ؟ قال: كان يتشيَّع، ولستُ بتاركِ الرواية عن رجلٍ صاحب حديثٍ يبصر الحديثَ بعد أن لا يكون كذوباً للتشيُّع أو للقَدَرِ، ولستُ براوٍ عن رجلٍ لا يبصر الحديثَ، ولا يَعْقِله، ولو كان أفضل من فَتْحٍ المَوْصلي. (انظر «الكفاية»: ص: ٢٠٧).

وهذا هو الإنصافُ والعقلُ وسَدادُ المنهج في البحث عن الحقِّ وحماية السُّنَّة خالصة مِن شوائب العاطفة.

وقال الفضل بن مَرْوان: «كان المُعْتَصِمُ يختلف إلى عليِّ بن عاصم المحدِّث، وكنتُ أمضي معه إليه، فقال يوماً: حَدَّثنا عمرو بن عبيد ـ وكان قَدَرِياً ـ فقال له المعتصمُ: يا أبا الحسن، أما تروي أنَّ القدرية مجوسُ هذه الأمة؟

قال: بلى، قال: فلِمَ تَرْوِ عنه؟ قال: لأنه ثقةٌ في الحديث صَدوقٌ. (الكفاية: ص: ٢٠٠).

وقال الخطيبُ البغدادي: في «الكفاية» (ص: ٢٠١): «والذي يُعْتَمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم (ما) اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومَنْ جرى مجراهم من الفُسَّاق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحرِّيهم الصِّدْقَ، وتعظيمهم الكَذِبَ، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الرَّيْب والطرائق المذمومة، وروايتهم الأحاديث التي تُخالِف آراءَهم ويتعلَّق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا بعمران بن حَطَّان، وكان من الخوارج، وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القَدَرية والتشيُّع. . . . في خَلْقٍ كثيرٍ دوَّن أهلُ العلم قديماً وحديثاً روايتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبرُ الحُجَجِ في هذا الباب، وبه يقوى الظَّنُّ في مقاربة الصواب».

قال الحافظ ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص: ٣٣٣): «والذي تقرَّر عندنا أنه لا تُعْتَبر المذاهبُ في الرواية؛ إذ لا نكفِّر أحداً من القبلة

إلا بإنكارٍ متواترٍ من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك وانْضَمَّ إليه التقوى، والوَرَعُ، والضَّبْطُ، والخوفُ من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه».

وقال النَّووي: «جُمهور الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لا يكفِّرون أحداً من أهل القبلة، وقال: لم يزل الخَلَفُ والسَّلَفُ على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم، ومناكحتهم وإجراء أحكام أهل الإسلام عليهم» (انظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٠٠/ ١١/ ٢٣٩).

وقال الحافظُ ابن حجر: «والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كلُّ مكفِّرٍ ببدعة؛ لأن كل طائفةٍ تَدَّعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تبالغ فتكفِّر مخالفيها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفيرَ جميع الطوائف، فالمعتمدُ أن الذي تُرَدُّ روايتُه مَنْ أنكر متواتراً من الشَّرع معلوماً من الدِّين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمَّا من لم يكن بهذه الصفة وانْضَمَّ إلى ذلك ضَبْطُه لما يرويه مع وَرَعِه وتقواه؛ فلا مانِعَ من قبوله. (انظر «نزهة النظر» ص: ١٠٣، و«فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٣٣٣).

هذا هو تأصيلُ المحدِّثين وعملهم عبر العصور، وهو دليلٌ على تسامُحِهم ومحبتهم لأمَّة محمدٍ ﷺ، وحرصِهم على الحقِّ أينما كان، وسعيهم لجمع كلمة هذه الأمة (انظر «التواصل بين الفِرَق الإسلامية وتأهيله وتطبيقه عند المحدِّثين» ص: ٣٣ ـ ٣٩).

رِوَايَةُ المُدَبَّجِ:

انظر «المُدَبَّجُ» في حرف الميم.

رَوَوْا عَنْهُ:

أو «رَوَى الناسُ عنه» أو «يُرْوَى عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه». هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ العِراقي،

ومن الخامسة عند السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّندي.

رَوَى أَحَادِيْثَ مُعْضَلَةً، أو: «يَرْوِي المُعْضَلاَتِ»:

جاء استعمالُ (المُعْضَلِ) في كلامِ السَّلفِ بمعنى: الحديثِ المُنْكَرِ، أو شديدِ النَّكارةِ، أو الموضوعِ، وَقع ذلك في مَواضِعَ عِدَّةٍ في كلامِ الجُوْزَجانيِّ، وابنِ عَديٍّ، وابنِ حِبَّان، كما وَقَع بِنَدْرَةٍ في كلامِ آخرينَ، كالبخاري، كقولِه في ترجَمة (عُمَر بن غِياثٍ): «مُعْضَلُ الحديثِ» (التَّاريخ الأوسَط ٢/ ١٨٦)، ونَقَلَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦/ ١١٧).

وأبي حاتم الرازي في ترجَمة (عِمرانَ بن وَهْبٍ) في «الجرح والتَّعديل» (٣/ ١/ ٣٠٦)، و(عُفير بن مَعدان) في «علل الحديثِ» (٢/ ١٧٣).

والعُقَيْليِّ، كقولِه في ترجَمة (عُمَر بن يزيدَ الشَّيْبَانيِّ): «مجهولٌ بالنَّقل، جاء عن شُعبةَ بحديثٍ مُعْضَلٍ». (الضُّعفاء ٣/ ١٩٥).

ومِن عباراتهم فيهِ:

قال الجُوْزَجانيُّ في (ضُبَارةَ بن عبد الله بنِ مالكٍ الحَضرَميِّ): «رَوَى عن ذُوَيْدٍ عنِ الزُّهريِّ حديثاً مُعْضَلاً عن أبي قَتَادَةَ»، يعني: مُنْكَراً، وهذا رجلٌ مَجهولٌ.

وقال ابنُ عَديٍّ في (الحسن بن زَيْدِ بن الحسَنِ الهاشِميِّ): «يَروي عن أبيه، وعِكْرِمَةَ أحاديثَ مُعْضَلَةً». (الكامل: ٣/ ١٧٢)، أرادَ مُنْكَرَةً.

وبمعناهُ قولُه في (حُصَيْنِ بن عُمَرَ الأَحْمَسيِّ): «عامَّةُ أحاديثِه مَعاضِيلُ يَنْفَرِدُ عن كُلِّ مَن يَروي عنه». (الكامل: ٣/ ٣٠١).

وقال ابنُ حِبَّان في (عُمَرَ بنِ محمَّدِ بن صُهْبَانَ الأسلميِّ): «كان مِمَّن يروي عن الثِّقاتِ المُعْضَلاتِ الَّتي إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعتُه لم يَشُكَّ أنَّها معمولَةٌ، يَجِبُ التَّنكُّبُ عن روايتِه في الكُتُبِ». (المجروحين: ٢/ ٨١ ـ ٨٢).

ولابنِ حِبَّان في هذا الاستعمالِ نظائرُ أخرَى معروفةٌ.

ومنه قولُه في (سَلَّام بن أبي خُبْزَةَ العَطَّارِ): «كثيرُ الخطأ، مُعْضَلُ الأخبارِ، يروي عن الثِّقاتِ المقلوباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ». (المجروحين: ١/ ٣٤٠).

وجميعُ هذا لا يَعنون به (المُعْضَلَ) بمعناه الاصطلاحيِّ الَّذي شاعَ استعمالُه عند المتأخِّرين، وكان يُذْكَرُ عند المتقدِّمين نادراً. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٦١٧).

رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً:

أو «يَرْوِي المَناكِيرَ»، أو «مُنْكَرُ الحديثِ».

هٰذه عبارةُ جرحٍ، لكن لا يَلْزَمُ منه جَرحُ ذاتِ الرَّاوي الَّذي وُصِفَ بها، حتَّى لا يكون في الإسناد مَن يُحمَلُ عليه سِواه، أو كان ذلك الرَّاوي لم يُعدَّل أصلاً.

والرَّاوي يأتي بالمُنكَراتِ من الرِّواياتِ، والمأخذُ فيها عليه دون سِواه من رجالِ الإسنادِ سببٌ شائعٌ من أسبابِ الطَّعنِ عليه، وينالُهُ من قَدرِ الضَّعفِ بحسبِ ما روى من المُنْكَراتِ بالنَّظَرِ إلى سائر مرويَّاته.

قال حَرْبُ بن إسماعيلَ الكِرْمانيُّ: قلتُ لأحمدَ بن حنبلٍ: قيسُ ابن الرَّبيعِ، أيُّ شيءٍ ضَعَّفَه؟ قال: «روى أحاديثَ منكرَةً». (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ٩٨).

ولمعنى النَّكارَةِ هنا ولِما سيأتي مِمَّا يتَّصلُ بهذا اللَّفْظِ.

هذه العباراتُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدِي.

انظر: «مُنْكَر الحديث» في حرف الميم، فيه شرحٌ لها.

رُوِيَ عَنْهُ:

انظر «رَوَوْا عنه».

رُوِيَ:

قال الحافظ زكي الدين المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في مقدِّمة كتابه «الترغيب والترهيب» (١/ ٥١):

«إذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذَّابٌ، أو وَضَّاعٌ، أو مُتَّهَمٌ، أو مُجْمَعٌ على تَرْكِه، أو ضَعْفِه، أو ذاهِبُ الحديث، أو هالكٌ، أو ساقطٌ، أو ليس بشيءٍ، أو ضعيفٌ جدّاً، أو ضعيفٌ فقط، أو لم أَرَ فيه توثيقاً، بحيث لا يَتطَّرق إليه احتمالُ التحسين، صَدَّرْتُه بلفظة (رُوِيَ)، ولا أذكُرُ ذلك الراويَ، ولا ما قيل فيه البَتَّة، فيكون للإسناد الضَّعيفِ دلالتان: تصديرُه بلفظة (رُوِيَ)، وإهمالُ الكلام عليه في آخره».

رَوَى النَّاسُ عَنْهُ:

أو «رَوَوْا عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه» هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

حكمها:

يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب للاعتبار فقط.

رَوَى الْمَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً».

رَوَى لَهُ مَقْرُوناً

يُقْصَدُ بذلك أنَّ البخاري أو مسلماً روى له في صحيحه، لكن لا على سبيل الاستقلال، وإنما قَرَنه بشخصٍ آخر هو أَوْثَقُ منه.

وصورةُ ذلك أن يقول: حَدَّثَني فلانٌ وفلانٌ، قالا: حَدَّثَنا فلانٌ.

وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّخْصُ الذي يُخْرَج له مقروناً لا يكون على شرط الصحيح، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١١٨).

رُوِيْنَاهُ وبُلِّغْناهُ:

أي: ما رواه لنا العَدَدُ الكبيرُ من الشيوخ وبلغوناه (علوم الحديث: ص: ٣٨٩).

وأكثر ما يستعملها المصنِّفون في سوقهم لخَبَرٍ مشهورٍ في كتبهم، فيكتفون بذلك عن الإسناد والعَزْو لشهرة الخبر المَرْوِيّ، وكثيراً ما تُسْتَعْمَل هذه العبارةُ فيما دون الموقوف ـ كالآثار وأقوال وآثار التابعين وأتباعهم.

مثال ذلك:

قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٦١) و«الإعلان بالتوبيخ» ص: (٦٨ ـ ٦٩) ما نَصُّه:

«رُوينا عن المُزَني، قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فُلَانٌ كَذَّابٌ، فقال لي: «يا إبراهيم اكْسُ ألفاظَكَ أَحْسِنْهَا، لا تَقُلْ: كَذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ».

الرِّيَاحِيُّ رِيَاحٌ:

وهي عبارةُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ويقصد بها حديثاً

واحداً مَدَارُهُ على أبي العالية، وهو حديثُ القَهْقَهَةِ مُبْطِلَةٌ للصلاة والوضوء ـ ولا يقصد أنَّ كلَّ أحاديث أبي العالية الرِّيَاحي ـ باطلةٌ. وهو «رفيع أبو العالية الرياحي» من كبار التابعين، روى له الجماعةُ حتى البخاري.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ١٤٠) قولَ الشافعي: «حديثُ أبي العالية الرياحي رياحٌ» قال ابنُ عدي: «وعَنَى بذلك حديثَه في الضَّحِك في الصَّلاة».

وقال في «تهذيب التهذيب»: (١/ ٦١٠) «قال ابنُ عدي: «له أحاديثُ صالحةٌ، وأكثر ما نُقِم عليه حديثُ الضَّحِك في الصلاة، وكل من رواه غيرُه، فإنما مَدَارُهم ورجوعُهم إلى أبي العالية، والحديث له وبه يُعْرَف، ومن أجله تكلَّموا فيه، وسائر أحاديثه مستقيمةٌ صالحةٌ».

❐❐❐

حـــــرف الـــــزّاي

ز:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاري في كتاب «جزء القراءة خلف الإمام» قاله الحافظُ المزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

وهو رَمْزٌ لـ «مسند زيد بن علي» أيضاً كما ذكره صاحبُ «مفتاح كنوز السُّنَّة».

زَائِداً:

عبارةٌ تُكْتَبُ في أوَّل الزيادة من مَتْن الكتاب.

زَاوِيَةٌ قَائِمَةٌ يَمِيْنِيَّةٌ:

وهي هكذا ⌐، تُوضَع في موضعِ سقطٍ بين الكلمتين، معطوفةً إلىٰ اليمين لكتابته علىٰ جهة اليمين في الهامش، ومثلها الزَّاوية القائمة اليسارية هكذا ¬ عند كتابة السَّقط في اليسار.

زَعَمَ لَنا فُلانٌ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي زادها الإمامُ الرَّامَهُرْمُزِيّ (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٥٠٥).

الزَّوَائِدُ:

الزَّائدُ: في اللغة:

تُطْلَق (الزيادة) في لغة العرب علىٰ النُّمو. وفي هـٰذا يقول ابن فارس: «زَيَد: الزاء والياء والدال أصلٌ يدلُّ علىٰ الفضل، يقولون: زاد الشيءُ يزيد فهو زائدٌ، ويقال شيءٌ كثيرُ الزيايد، أي: الزيادات، وربما قالوا: زوائد». (معجم المقاييس).

هـٰذا ويعرِّف أبو البقاء الكَفَوي (الزيادةَ) بقوله: «هي أنْ ينضم إلىٰ ما عليه الشيء في نفسه شيءٌ آخر»، ويقول أيضاً: «والشيء لا يوصف بالزيادة إلاَّ إذا كان الزائد مقدَّراً بمقدارٍ معيَّنٍ من جنس المزيد عليه، وقد تتحقَّق الزيادةُ من غير جنسه، وحول الزيادة يقول: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يَتِمّ به الشيء، ويكمل به في عين الكمال».

وحول نوع الزيادة يقول: «والزائد في كلامهم لابُدَّ أن يفيد فائدةً معنويةً أو لفظيةً، وإلاَّ كان عبثاً، أو لغوياً». (الكليات: ٢/ ٤٠٦).

هـٰذا ما وقفتُ عليه من تعريف للزائد عند أهل اللغة، ويلاحظ أنَّ معظم معاجم اللغة تذكر ما نقلناه عن ابن فارس، وليس فيها زيادة علىٰ المعنىٰ الذي عنده.

«الزَّائد» عند المحدِّثين:

و«الزَّائد» عند المحدِّثين هو: «كُلُّ حديثٍ تفرَّد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ عن كتابٍ آخر معيَّنٍ بتمامه، أو زيادة في متنٍ أو سندِ حديثٍ شاركه فيه، وهـٰذه الزيادة تُوجب معنىٰ جديداً».

فقد راعينا في هـٰذا التعريف النظر إلىٰ المتن والسند معاً، والحديث بالمعنىٰ الأعم (مرفوع، موقوف، مقطوع) ونوع الزيادة عند

المشاركة في الحديث، وإفادة الزيادة لحكم جديدٍ.

فالزائد عند المحدِّثين: حديثٌ زاد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ، فمجموعُ الأحاديث المشتركة قد انضمَّ إليه أحاديث أخر لم يُورِدها صاحب الكتاب المعيَّن، فسمَّيناها (زوائد)، والحديث إذا تفرَّد أحدُهم فيه بزيادةٍ يدخل في مُسَمَّىٰ الزائد، فانضمامُ الزيادة إلىٰ أصل الحديث، انضمامُ شيءٍ آخر إلىٰ ما عليه الحديث في نفسه، يقول أبو البقاء: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمل به في عين الكمال» (الكليات: ٢/ ٤٠٧).

بهـٰذا يظهر انسجامُ التعريف المختار عند المحدِّثين مع تعريف أهل اللغة، والله أعلم. (انظر «كتب الزوائد نشأتها، أهميتها» لمحمد عبد الله أبو صعليك، ص: ١٢ ـ ١٣).

كلمةٌ عن «علم الزَّوائد»:

هو علمٌ يتناوَلُ إفرادَ الأحاديث الزائدة في مصنَّفٍ رُوِيَتْ فيه الأحاديثُ بأسانيد مُؤَلِّفِهِ على أحاديث كتب الأصول السِّتَّة أو بعضها من حديثٍ بتمامه، لا يُوجَد في الكتب المزيد عليها، أو هو عن صحابيٍّ آخرَ، أو من حديثٍ شارَكَ فيه أصحابُ الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادةٌ مؤثرة عنده».

غايةُ هـٰذا العِلم وثمرته:

إذا أردنا الوقوفَ على غاية هذا العلم وفائدته؛ فخيرُ وسيلةٍ لذلك أن نتلمَّس حقيقةَ تلك المصنَّفات التي أُفرِدَتْ زوائدها، ومناهج أصحابها فيها.

وقد لَخَّص الإمام ولي الله الدِّهْلويّ ـ رحمه الله تعالى ـ القولَ في

ذلك عند ذكره للطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث في كتابه «حُجَّة الله البالغة» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٥) فقال:

«والطبقةُ الثالثةُ: مسانيد وجوامع ومصنَّفاتٌ، صُنِّفَتْ قبل البخاري ومسلمٍ، وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم يتداول ما تفرَّدت به الفقهاء كثيرَ تداولٍ، ولم يَفْحَصْ عن صحتها وسَقَمِها المحدِّثُونَ كثيرَ فحصٍ، ومنه ما لم يخدمه لُغَوِيٌّ لشرح غريبٍ، ولا فقيهٌ بتطبيقه بمذاهب السَّلف، ولا محدِّثٌ ببيان مشكله، ولا مؤرِّخٌ بذكر أسماء رجاله.

ولا أريد المتأخِّرين المتعمِّقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدِّمين من أهل الحديث، فهي باقيةٌ على استتارها واختفائها وخمولها، كـ «مسند أبي يَعْلى» و«مصنَّف عبد الرزاق» و«مصنَّف أبي بكر بن أبي شَيْبَة»، و«مسند عبد بن حُمَيْد»، والطَّيَالِسي، وكتب البَيْهَقي، والطَّحاوي، والطَّبراني.

وكان قصدُهم جَمْعَ ما وجدوه، لا تلخيصَهُ وتهذيبَهُ وتقريبَهُ من العمل». انتهى.

فمثلُ هذه الحالة لتلك المصنَّفات هو الذي دفعَ بعضَ الأئمة المتأخِّرين للتوجُّه إليها بالخدمة والعناية، وأي خدمة ابتداءً أجدر بالتقديم من إفراد زوائدها على الكتب السِّتَّة حيث إنَّ ما فيها مما هو في الكتب الستة، فائدته محصورةٌ على الغالب ـ من حيث الصناعة الحديثية ـ في التعضيد والتقوية لطريقٍ ضعيفٍ في «السُّنَن الأربعة» أو بعضِها، أمَّا «الصحيحين» فقد اتفقت الأمَّة على صحة ما فيهما.

فالعنايةُ أوَّلاً لابُدَّ من أن تتوجَّه صوبَ هذه الزوائد؛ لأن القيمة

التشريعية والتفسيرية والتوجيهية وغيرها، إنما تحصل بها بعد حصولها بأحاديث الأصول الستة، فهي مُتمِّمَةٌ مُكمِّلةٌ لها.

بعد هذا التقدُّم يمكن القول: إنَّ غاية «علم الزوائد» وفائدته هي: تقريبُ السُّنَّة النبوية وتيسيرها للمسلمين بعامة، ولعلمائهم بمختلف تخصصاتهم بخاصّة.

حيث إنها مع القرآن الكريم ـ كما هو مقرَّرٌ معلومٌ ـ المصدران الأوليان لهذا الدين في مجموع بنيته: عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً، وأنتَ إذا قرأت كلامَ بعضٍ من صنَّف في الزوائد وجدتَه ينص أو يشير صوب هذه الغاية.

فهذا الإمامُ الهَيْثَمِيُّ ـ وهو رائدُ علم الزوائد ـ يقول في مقدمة كتابه «كشف الأستار عن زوائد البزَّار» (١/ ٥):

«فقد رأيتُ مسند الإمام أبي بَكْر البَزَّار، المُسَمَّى بـ «البحر الزَّخَّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغِزار، يصعب التوصُّلُ إليها على مَنْ التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردتُ أن أتتبَّع ما زاد فيه على الكتب الستة...».

ويقولَ ـ رحمه الله ـ في مقدمة «المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلى الموصلي» (ص: ٨١):

«فقد نظرتُ مسند الإمام أبي يَعْلى أحمد بن علي بن المُثَنَّى رضي الله عنه، فرأيتُ فيه فوائدَ غزيرةً لا يَفْطَن لها كثيرٌ من الناس، فعزمتُ على جمعها على أبواب الفقه لكي يسهل الكشفُ عنها لنفسي، ولمن أراد ذلك».

ويقول في مقدِّمه كتابه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»:

«فقد رأيتُ «المعجم الأوسط»، و«المعجم الصغير»، لأبي

القاسم الطَّبَراني ذي العلم الغزير قد حَوَيا من العلم ما لا يحصل لطالبه إلَّا بعد كشفٍ كبيرٍ، فأردتُ أن أجمع منهما كلَّ شاردةٍ إلى بابٍ من الفقه يحسن أن تكون فيه واردةٌ».

وهذا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يقول في مقدِّمة كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (١/ ٣ ـ ٤):

«إنَّ الاشتغال بالعلم خصوصاً بالحديث النبوي، من أفضل القُرُبات. وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المرتبات، فرأيتُ جَمْعَ جميع ما وقفتُ عليه من ذلك في كتابٍ واحدٍ، ليسهل الكشفُ منه على أولىٰ الرغبات، ثم عَدَلْتُ إلى جمع الأحاديث الزائدة على الكتب المشهورات في الكتب المسندات.

وعنيتُ بالمشهورات: الأصول الستة، ومسند أحمد وبالمسندات: ما رُتِّب على مسانيد الصحابة... ورتَّبتُه على أبواب الأحكام الفقهية....».

وهذا التقريبُ والتيسيرُ أخذ وجوهاً متعدِّدةً يمكن حصرُها بالأوجه الرئيسة التالية:

* **الوجه الأول:**

حصرُ زوائد هذه المصنَّفات وجعلها في متناول يد عامّة المسلمين وخاصتهم من العلماء والباحثين، والاستفادة منها كلٌّ في مجاله وتخصُّصه، حيث أَثْرَتْ اجتهاداتهم ودراساتهم وأعمالهم أيَّما إثراء، وكانت الاستفادةُ من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدُها، قبل أن تُفْرَد وتُخْدَم إمَّا معدومةً أو متعذِّرةً عَسِرةً، لِقلَّة نسخ كثير من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدُها، وعَدَمِ شهرتها وتداولها، ولصعوبة الوقوف على ما يراد منها.

* الوجه الثاني:

ترتيبُ الأحاديث الزوائد تلك على الكتب الفقهية، مزيداً عليها غيرها مما تتطلَّبه موضوعاتُ الأحاديث المُدْرَجة في الكتاب، وتفريعها بعد ذلك إلى أبوابٍ مُعْنَوْنةٍ بِدِقَّةٍ وبصيرةٍ بعد أن كانت في معظم أصولها مرتَّبةً على حسب المسانيد، وهذا له من عظيم الأهمية: استدلالاً واجتهاداً واستنباطاً، وتوفيراً للجهود، واختصاراً للأوقات، وتيسيراً للبحث، ما لا يُدْرِكه إلاَّ من عاناه واشتغل به، وحسبك في ذلك أن تعلم أنَّ عدد الكتب في مثل كتاب الإمام البُوصيري «إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة» قد بلغ مئةً وأربعة كتب، أتى على ذِكْرها كلِّها في مقدمته، وكل كتاب أدرج تحته أبواباً مختلفةً.

وحَسْبُك في ذلك أيضاً أن تعلم أنَّ عدد أبواب كتاب العلم وحده في كتاب «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي، قد بلغ مئةَ بابٍ، بمئة ترجمة، تَنِمُّ عن دِقَّةٍ في فهم النصوص، وحُسْنِ تقسيمٍ لها وعرضٍ.

* الوجه الثالث:

بيانُ مراتب أسانيد تلك الأحاديث الزوائد في أهمِّ موسوعات هذا الفن.

وهذا الوجهُ يكاد أن يكون أهَمَّ أوجهِ التقريب والتيسير؛ إنْ لم يكن أهمها فعلاً، والحكم على أسانيد تلك الأحاديث أو رجالها، وفي أحايين نادرةٍ على الأحاديث نفسِها، ليس مما يُسْتَسهل، وخاصةً في مثل تلك المصنَّفات التي أُفردت زوائدها، بل هو أمرٌ خطيرٌ جليلٌ، ومسؤوليته غيرُ مُنفكَّةٍ، مع ملاحظةِ أنَّ هذه الأحكام قد طالت آلافاً مؤلَّفةً من الحديث النبوي.

* الوجه الرابع:

التأكيد على منهجٍ علميٍّ في البحث والعَزْو وتيسيره وضَبْطه؛ لأن إفراد الأحاديث الزوائد في تلك المصنَّفات، إنما تَمَّ ـ كما تقدَّم ـ على أحاديث الكتب الستة الأصول، وأحاديث المصنَّفات التي أُفردت زوائدها تأتي في المرتبة بعد أحاديث الأصول الستة، بحيث لا يَصِحُّ في علم التخريج، عَزْوُ الحديث إلى «مسند أحمد»، وهو في «صحيح البخاري» أو عَزْوُه إلى أحد «معاجم الطَّبراني»، وهو في «السنن» لأبي داود، وهكذا.

ومن ثم فإنَّ وجود هذه الزوائدَ في مصنَّفاتٍ جامعةٍ، والتي يتسم بعضها بالموسوعية كـ «مجمع الزوائد» و«إتحاف الخِيَرة المَهَرة» و«المطالب العالية»، جعل الباحثَ يعتمد أولاً على أحاديث الكتب الستة الأصول، ويصرف همته نحوها، فإنْ لم يجد بُغْيَتَه فيها، عَرَّج صوب كتب الزوائد.

وحتى كتب الزوائد هذه، ليستْ في منزلةٍ واحدةٍ، حيث إنَّ ما ضَمَّه «مجمع الزوائد» من الحديث هو من حيث الجملة أعلى منزلةً مما ضَمَّه كتابُ «إتحاف الخِيَرَة المَهَرة» وكتاب «المطالب العالية» مع اتحاد موضوعهما.

وهناك فائدةٌ لكتب الزوائد تتعلَّق بعصرنا هذا خاصةً، وهي أنَّ من لُطْف الله تعالى ورحمته أنْ ألهم هؤلاء الأئمةَ بإفراد زوائد هذه المصنَّفات بعينها؛ لأنَّ بعضاً منها لا يُعْلَمُ له وجودٌ في عالم المخطوطات اليوم، أو يُعْلَم وجوده ناقصاً، ولولا وجودُ تلك المصنَّفات في فنِّ الزوائد، لضاعَ من بين أيدينا بعضٌ قليلٌ من حديث رسول الله ﷺ، وإن كان معلوماً لمن سَبَقنا مستفاداً منه في اجتهاداتهم

وكتاباتهم وتخاريجهم ونحوِها.

مراتب الأحاديث الزَوائد روايَةً واستدلالاً:

مِن خلال النظر في الأحاديث الزوائد، نجد أنها ليستْ جميعاً بمنزلةٍ واحدةٍ، فمن حيثُ الرواية، نجد أن فيها (المتصل) و(المرفوع) و(المُرْسَل) و(البلاغ) و(الموقوف) و(المقطوع).

ومن حيث الاستدلال والاستنباط، نجد أنَّ منها ما هو محلُّ اتفاقٍ في الاحتجاج والعمل، ومنها ما هو مختلفٌ فيه، ومنها ما لا يُحْتَجُّ به.

وباعتبار هذين الأمرين يُمكِن ترتيبُها على النحو التالي:

أولاً: الأحاديثُ الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي لم تُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابيِّ الذي رواه صاحب المُصَنَّفِ المزيد منه، ولا من حديث غيره من الصحابة.

ثانياً: الأحاديث الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي خرَّجها أصحابُ الأصول الستة أو بعضها، لكن عند صاحب المُصَنَّف المزيد منه، زيادةٌ مؤثرةٌ ليست عندهم.

ثالثاً: الأحاديثُ الزوائدُ الموقوفةُ التي لها حكمُ المرفوع والتي لم يُخَرِّجْهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم.

رابعاً: الأحاديثُ الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي خَرَّجَهَا أصحابُ الأصول الستة أو بعضُهم، لكن مع اختلاف الصحابي الراوي.

خامساً: الأحاديث الزوائد المُرْسَلةُ والتي لم تُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها.

سادساً: الأحاديث الزوائدُ من البلاغات والموقوفات التي ليس لها حكمُ الرفع، والمقطوعات، مما لم يُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضِها (انظر «علم زوائد الحديث» للأحدب، ص: ٤٥ ـ ٤٦).

كتب الزَّوائد:

نشأة كتب الزوائد:

في خضم تنُّوعِ المصنَّفات الحديثية من جوامع، ومسانيد، وسُنَن، ومصنَّفات، وأجزاء، ومَشْيَخات وغيرها، ظهر عند المتأخِّرين نوعٌ من المصنَّفات الحديثية يعرف باسم (كتب الزوائد)، ولابُدّ هنا من تعريف به، وبنشأته.

تعريف كتب الزاوئد:

عرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم مايلي:

١ ـ قال الأستاذ الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ».

٢ ـ ويقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «هي مصنَّفات تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦).

نشأة كتب الزوائد وتطورها:

عند البحث في بداية التأليف في الزوائد نجد أنه لم يذكر مؤرِّخو السُّنّة متىٰ بدأ التأليفُ في كتب الزوائد، هٰذا وإن كان علماءُ الحديث قد صنَّفوا مصنَّفات تُعَدّ بدايةً للتصنيف في كتب الزوائد، وإن

لم تأخذ شكلَ التصنيف الحقيقي للزوائد، كما هو الحال المتعارف عليه عند المتأخّرين، وهـٰذه المصنَّفات هي:

١ ـ المستخرجات.

٢ ـ المستدركات.

ولابُدّ من لمحة عن هـٰذه الكتب لمعرفة قصد العلماء بهـٰذه التسميات.

أما (المستخرَج) فهو: «أنْ يأتي المصنِّفُ المستخرجُ إلىٰ كتابٍ من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي، أو شرطه ألاَّ يصل إلىٰ شيخ أبعد حتىٰ يفقد سنداً يوصله إلىٰ الأقرب إلاَّ لعُذرٍ من عُلوٍّ أو زيادةٍ مهمةٍ، وربما أسقط المستخرجُ أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب» (تدريب الراوي: ١/ ١٦٢).

فالناظرُ في التعريف السَّابق يجد الزيادة في المتن أو السند واضحةً جليةً يقصدها صاحبُ المستخرج. هـٰذا وقد صنَّف علماء الحديث مستخرجاتٍ كثيرةً نذكر منها مايلي:

١ ـ مستخرج الإسماعيلي (المتوفىٰ سنة ٣٧١) علىٰ صحيح البخاري.

٢ ـ مستخرج الغِطْرِيفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧) علىٰ صحيح البخاري.

٣ ـ مستخرج أبي بكر بن مَرْدُوَيْهْ (المتوفى سنة ٤١٦) علىٰ صحيح البخاري.

٤ ـ مستخرج أبي عَوَانة الإسْفِرائيني (المتوفىٰ سنة ٣١٠) علىٰ

صحيح البخاري.

٥ ـ مستخرج الجِيَري (المتوفىٰ سنة ٣١١) علىٰ صحيح مسلم وغيرها.

وأمَّا (المستدركات) فهي جَمْعُ مستدركٍ، و(المستدرك) هو: كُلُّ كتابٍ جمع فيه مؤلِّفهُ الأحاديث التي استدركها علىٰ كتابٍ آخر مما فاته علىٰ شرطه، ومن المستدركات ما يلي:

١ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٢ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي ذَرّ الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ).

٣ ـ الإلزامات والتتبّع: للحافظ علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)... وغيرها.

يجد الناظر في معنىٰ (المستدرك) أنَّ صاحبه يجمع أحاديثَ زائدةً علىٰ كتابٍ معيَّنٍ أو هي علىٰ شرطه، وليست فيه.

أردنا بهٰذا التقديم الحديثَ عن بدايات كتب الزوائد عند المتقدِّمين، وأما بالنسبة لنشأة هٰذا النوع من الكتب عند فصل المصنَّفات الحديثية، فإنَّ أقدم من صَنَّف في كتب الزوائد بالشكل الرسمي هو الحافظ مُغلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ)، حيث أنه قد أفرد زوائدَ ابن حِبّان علىٰ الصحيحن، ثم تبعه الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ)، فصنَّف كتابه «جامع المسانيد والسنن»، وقد رَتَّب فيه «مسندَ الإمام أحمد بن حنبل» علىٰ حروف المعجم، وضمَّ إليه زوائد الطبراني وأبي يَعْلىٰ، ومسند البَزَّار، وأضاف إليها كثيراً من «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيْم

الأصبهاني، وغير ذلك، بالإضافة إلىٰ الأصول الستة، ثم تبعهما العلامةُ عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ)، فصنَّف كتباً في الزوائد، فشرح زوائد مسلم علىٰ البخاري، وزوائد أبي داود علىٰ الصحيحين، وزوائد الترمذي علىٰ الثلاثة وغيرها مما سنذكره، ثم كان دورُ الحافظ العراقي الذي دَرَّب تلاميذته علىٰ هـٰذا النوع من التصنيف، فكان أن تبع هؤلاء الحافظ نور الدين الهَيْثَمي الذي صَنَّف عدَّةَ كتب في الزوائد بإشارة شيخه الحافظ العراقي، ثم تبعه مجدُ الدين الفيروز آبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ)، فصنَّف كتاباً في الزوائد علىٰ «جامع الأصول» أسماه (تسهيل الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول)، وكان ذلك في أربع مجلَّدات، وقد صنَّفه للناصر ولد الأشرف صاحب اليمن، ثم تبعه الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، فصَنَّفَ كتباً في الزوائد سيمر بنا ذكرها عما قريب، ثم تبعه البوصيري فصنَّف كتابيه (مصباح الزجاجة)، و(إتحاف السادة المَهَرة)، ثم تبعهم السيوطيُّ فصنَّف (زوائد شعب الإيمان للبيهقي) و(زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي).

هـٰذا ما استطعتُ الوقوفَ عليه عند قدماء علمائنا، ولم أطَّلع علىٰ أحدٍ أفرد الزوائد بالتصنيف بعد السيوطي، ثم تابع العلماءُ المسيرَ، فمن المعاصرين: الشيخ ناصر الدِّين الألباني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الذي ذكر مُترجِموه أنَّ له كتاباً باسم (الحوض المورود في زوائد منتقىٰ ابن الجارود)، ولكن مترجميه يذكرون أنَّهُ لم يتمه وأنه مفقود، ثم قام الأستاذ سيف الرحمن مصطفىٰ بجمع زوائد «سنن الدارمي» علىٰ الكتب السِّتة في رسالة علمية (ماجستير) بجامعة الملك عبد العزيز بإشراف الدكتور مصطفىٰ التَّازي، وقد نال درجةَ الماجستير به، كما سجل الأستاذ حسين النقيب بحثاً لنيل درجة

الدكتوراة من جامعة أم القرىٰ بمكة بعنوان (زوائد مصنَّف ابن أبي شيبة علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد)، وقد نال به درجة الدكتوراة، كما سجلت رسالتان في زوائد بعض الكتب الحديثة في شعبة الحديث بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، أولاهما باسم (زوائد مسند الحُمَيدي على الكتب الستة)، وقد أعدَّها الباحث محمد كامل، والثانية بعنوان (زوائد مسند الطيالسي علىٰ الكتب الستة)، وقد أعدَّها الباحث فايز عبد الفتاح، وكلا الرسالتين بإشراف الدكتور محمد عويضة ـ حفظه الله ـ وممّن أفرد (الزوائد) بالتصنيف من المعاصرين: الدكتور الأحدب خلدون، علىٰ «تاريخ بغداد» وهو مطبوع في «دار القلم بدمشق في عشر مجلَّدات ضخمة (انظر «كتب الزوائد» لأبي صعليك، ص: ١٨ ـ ٢٠).

المصنّفات في فنِّ الزَّوائد:

سأذكر هنا ما وقفتُ عليه من مصنَّفاتٍ للأئمة في هذا الفنّ، معرِّفاً بها، مراعياً في ترتيبها الأقدم وفاةً لمؤلِّفيها.

١ ـ **زوائدُ ابن حِبَّان على الصحيحين**: للإمام مُغَلْطَاي بن قَليج البَكْجَري الحَنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو في مجلَّدٍ كما قاله الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكِّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩)، والظاهر أنَّ عمله هذا لم يُكْتَبْ له الذيوعُ والانتشارُ، ولم أقِفْ على من ذكره أو أشاد به ممن صنَّف في هذا الفن أو غيرهم.

٢ ـ **غاية المقصد في زوائد المسند**: للإمام نور الدين عليّ بن أبي بكر الهَيْثَمي أبو الحسن (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

وقد جمع فيه زوائدَ «مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة،

مرتَّباً له على الأبواب، ملتزماً بذكر أسانيدها.

٣ ـ كشف الأستار عن زوائد البَزَّار: للإمام الهَيثمي.

وقد جَمَع فيه زائدَ «مسند البزَّار» المُسمَّى بـ «البحر الزَّخَّارِ» على الكتب الستة، وقد رَتَّبَ الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها، وقد بلغ عدد أحاديثه (٣٦٩٨) حديثاً.

٤ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصلي: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يَعْلى»، ـ الرواية المختصرة ـ على الكتب الستة، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة المبشَّرين بالجنَّة من الرواية المطولة التي سمّاها «المسند الكبير» ورتَّبه على الأبواب، مورداً الأحاديث بأسانيدها.

وقد تبلغ أحاديثُه مجموعة ما يقارب ألفين وأربعمئة حديثاً».

٥ ـ البدر المنير في زوائد المعجم الكبير: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جمع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني على الكتب الستة، وهو في ثلاثة مجلَّداتٍ.

٦ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للإمام الهَيْثَمِي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «المعجمين»: «الأوسط» و«الصغير»، للإمام الطَّبراني، على الكتب الستة، مرتَّباً له على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام الهَيْثَمي.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة، بعد حذف

أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً وردّاً، مرتّباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدّمته» (١/ ٨): «وما تكلّمتُ عليه من الحديث من تصحيحٍ أو تضعيفٍ وكان من حديث صحابيٍّ واحدٍ، ثم ذكرتُ له مَتْناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديثِ الأول إلاَّ أن يكون المَتْنُ الثاني أصحَّ من الأول، وإذا روى الحديثَ الإمامُ أحمد وغيرُه؛ فالكلام على رجاله إلاَّ أن يكون إسنادُ غيره أصحَّ، وإذا كان للحديث سندٌ واحدٌ صحيحٌ اكتفيتُ به من غير نظرٍ إلى بقية الأسانيد وإنْ كانت ضعيفةً، ومن كان من مشايخ الطَّبَراني في «الميزان» نَبَّهْتُ على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقتُه بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهلُ الصحيح فإنهم عُدولٌ، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!».

٨ ـ **بُغْيَة الباحث عن زوائد مسند الحارث**: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أُسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها، وعدد أحاديثه (١١١١) حديثاً.

٩ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان**: للإمام الهَيْثَمي.

جَمَع فيه رحمه الله زوائد «صحيح ابن حِبَّان» على «الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم، وقد بلغت أحاديثه (٢٦٤٧) حديثاً.

١٠ ـ **إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة**: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكِنَاني البُوْصِيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

وقد جَمَع فيه زوائدَ عشرة «مسانيد» على الكتب الستة، وهذه «المسانيد» هي:

ـ مُسْنَد أبي داود الطَّيَالِسي سليمان بن أحمد (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن الزُّبَير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢١٩ هـ).

ـ مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأَسدي (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ـ مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ) ـ القسم الموجود منه ـ.

ـ مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ـ مسند أحمد بن مَنِيع البَغَوي الأصم (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ).

ـ مسند عَبْد بن حُمَيد الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التَّميمي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ).

«المسند الكبير» للإمام أبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

وقد رَتَّبَ كتابَه هذا على الأبواب في أربعة ومئة كتاب، وذكر الأحاديثَ بأسانيدها، وتكلَّم عليها ـ إلاَّ قليلاً منها ـ قبولاً وردّاً.

وقد اختصره بعد أن جَرَّدَهُ من أسانيده بكتاب سَمَّاه: «مختصر إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة».

١١ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على «الكتب الخمسة»: «الصحيحين» و«السنن الثلاثة» لأبي داود والترمذي والنَّسَائي. وعدد أحاديثه (١٣٣٩) حديثاً.

١٢ ـ **فوائد المنتقي لزوائد البيهقي**: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائد «السنن الكبرى» للإمام البَيْهَقي أحمد بن الحسين (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

١٣ ـ **زوائد مسند البزَّار**: للإمام ابن حَجر العسقلاني أحمد بن علي أبو الفضل (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

١٤ ـ **زوائد مسند أبي أُسامة**: للحافظ ابن حَجر.

جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

١٥ ـ **زوائد مسند أحمد بن مَنِيع**: للحافظ ابن حَجر.

١٦ ـ **زوائد الأدب المفرد للبخاري** للحافظ ابن حَجَر.

جمَع فيه زوائد كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الكتب الستة.

١٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ ابن حَجَر.

وقد جَمَع فيه الحافظَ ـ رحمه الله ـ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب السِّتَّة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق

بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل، والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحققة المتداولة بتحقيق المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

١٨ ـ **زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو في مجلَّدٍ.

١٩ ـ **زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي**: للحافظ السُّيوطي.

إدراجُ بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تَمَّام» على الكتب الستة، للإمام الهَيْثَمي، وهو وَهْمٌ ممن نسبه. والذي ذكره مُترجِمو الإمام الهَيْثَمي، هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات» و«الخِلْعِيَّات» و«الأفراد» للدَّارَقُطْني، كلٌّ على حِدَةٍ.

كما نُسِبَ كتاب «زوائد سنن الدَّارَ قُطْني» لزَيْن الدين القاسم بن قُطْلُوبُغَا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ)، وهو وَهْمٌ أيضاً، والذي قام به

الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْني» على الكتب الستة.

كما نُسِبَ كتابُ «زوائد مسند الفردوس» للدَّيْلَمي شَهْرَدَار بن شيرَوَيْه الهَمَذَانِيّ (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، ولم أقف على من ذكره منسوباً إليه غير المحدِّث الكتَّابي في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١) والذي قام به الحافظُ رحمه الله هو اختصار «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سَمَّاه «تسديد القوس». (انظر «علم زوائد الحديث» للدكتور خلدون الأحدب، ص: ٣٥ ـ ٦٥).

أهمية كتب الزوائد:

ممَّا لاشَكَّ فيه أنَّ لكل تصنيفٍ جديدٍ مخترعٍ أهميةٌ وفوائدُ، وإلاَّ كان العملُ عبثاً، ونجل علماءنا عن ذلك، ولذا فإنَّ الناظر في كتب الزوائد يجد أنَّ له أهميةً عظيمةً، تتبدَّىٰ فيمايلي:

١ ـ إنها قد حلَّت محَلَّ أصولها التي فقدت مما ساهم في إثراء المكتبة الحديثية، فقد حلَّ كتاب «مجمع الزوائد» للهيثمي محلَّ أصوله فترةً زمنيةً لا بأس بها في هٰذا العصر، كما حلَّ كتاب «موارد الظمآن» للهيثمي محلَّ أصله «صحيح ابن حبان» فترةً طويلةً، وهكذا.

٢ ـ خدمت كتبُ الزوائد السنَّةَ المشرّفةَ في نطاقٍ عامٍّ، باعتناء مصنِّفيها عنايةً بالغةً في سبيل إخراجها سهلةً ميسورةً للباحث، فوفَّرت له جهده بالبحث عن الأحاديث التي يريدها من تلك المعاجم أو المسانيد بترتيب زوائدها وتصنيفها علىٰ أبواب الفقه. فإذا أردتَ حديثاً في معاجم الطبراني مثلاً حول موضوعٍ معيَّنٍ، فما عليك إلاَّ التعامل مع «مجمع الزوائد» حتىٰ تخرجه علىٰ الباب بسهولةٍ ويُسْرٍ،

ولربما طالَ بك الوقتُ عند البحث لإخراج هـٰذا الحديث الذي تريده من معاجم الطبراني مثلاً.

٣ ـ إنَّ بعض مصنِّفي كتب الزوائد قد اجتهد في الحكم علىٰ أحاديثها، وهـٰذا واضحٌ في صنيع الإمام الهيثمي في كتابه العظيم (مجمع الزوائد) حيث تتراءى لعينيك عباراتٌ في الحكم علىٰ الأحاديث، وعند العلاَّمة البوصيري في كتابه (مصباح الزجاجة) حيث يحكم علىٰ الحديث، وعند الحافظ ابن حجر في كتابه (مختصر زوائد البزَّار) حيث يحكم علىٰ الحديث فيه بما يليق بحاله حسب القواعد الحديثية، وهـٰذا الصَّنيع منهم يشكِّل مادةً طيبةً تساعد الباحثين في تسهيل الحكم علىٰ الحديث عندهم، ذلك الأمرُ الصَّعبُ الذي لا يقدر عليه إلاَّ أهلُه.

٤ ـ إنها ربطت بين مؤلِّفيها وبين مؤلِّفي أصولها بسلسلة الإسناد، وفي هـٰذا محافظة علىٰ الإسناد، وعلىٰ تقاليد المحدِّثين في رواية السُّنَّة.

٥ ـ إنَّ بعض كتب الزوائد قد عُنيت بتخريج الحديث الزائد من المصادر الأخرىٰ التي لم تكن داخلةً في شرطه، وهـٰذا مثل صنيع العلامة البوصيري في كتابه «مصباح الزجاجة»، حيث عُني بتخريج الحديث من المصادر الأخرىٰ أمثال «مسند أحمد»، ومسند أحمد بن منيع» و«مسند ابن أبي شيبة» وغيرها.

٦ ـ إنَّ كتب الزوائد تُعتبر مرحلةً متقدّمةً في طريق موسوعة الحديث الشاملة، حيث إننا عند التجميع نعمد إلىٰ الروايات المكرَّرة، فلا نحسبها، فنجمع ما في الكتب الستة مثلاً، ثم نضيف إليه زوائد غيرها من كتب السنَّة عليها، عبر «مجمع الزوائد»، و«المطالب العالية»، و«موارد الظمآن»، و«إتحاف السَّادة المَهَرة»،

وغيرها، وعندئذٍ فإننا نجد أمامنا عدداً ضخماً من الأحاديث غير المكررة مما يشكل نَواةً لموسوعةِ الحديث، وما علينا إلاَّ القيام ببرمجته، وحُسن ترتيبه، ويقرب الأمر صنيع العلامة محمد بن سليمان الرّوداني في كتابه (جمع الفوائد) الذي جمع فيه بين «جامع الأصول» الذي حَوَىٰ كُلاً من من الكتب التالية «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي الصغرىٰ» و«موطأ الإمام مالك»، و«مجمع الزوائد» الذي حَوَى زوائد الكتب التالية علىٰ الكتب الستة: المعاجم الثلاثة للطبراني (الصغير والكبير والأوسط)، ومسانيد الإمام أحمد بن حنبل، وأبي يعلىٰ الموصلي، والبزَّار، ثم أضاف إليها صاحب «جمع الفوائد» زوائدَ «سنن الدارمي» و«سنن ابن ماجه»، ولذا فقد حَوَىٰ كتابه هٰذا، اثني عشر ألف حديث من غير تكرار.

٧ ـ إنَّ كتب الزوائد تُعتبر نسخاً أخرىٰ لأصولها، تساعد في خدمتها ونشرها، ولقد تمنَّىٰ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وجودَ كتاب (موارد الظمآن) للهيثمي، من أجل الاستفادة منه عند تحقيق كتاب (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حِبّان)، فقال: «ولو وُجد كتاب الهيثمي، لكان ذا فائدةٍ جَمَّةٍ لنا في إخراج هٰذا الصحيح». فكم يحتاج محقِّقو الكتاب المخطوط، ولقد استفاد الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ من كتاب ابن كثير في عمله في شرح وتحقيق «مسند الإمام أحمد».

٨ ـ إنَّ كتب الزوائد قد حَوَتْ مادّةً عظيمةً لِعلَل الأحاديث لا تجدها في غيرها من الكتب، فقد حوت تعليلَ مصنِّفيها الأصليين للأحاديث كما هو الحال مع البزَّار في مسنده، والذي تُوجَد تعقيباته وتعليلاته علىٰ أحاديث الزوائد في (كشف الإسناد)، أو تعليلات

مصنِّفي الزوائد لأحاديث الزوائد، هو الحالُ في (مجمع الزوائد) للهيثمي، أو (مصباح الزجاجة) و(اتحاف المَهَرة) للبوصيري، و(مختصر زوائد البزَّار) لابن حجر.

وبعد: فبهٰذا الذي ذكرنا في هٰذا المقام، يمكننا إدراك ما لكتب الزوائد عند المحدِّثين من أهميةٍ بالغةٍ يمكن علىٰ ضوئها لطالب العلم الاستفادة من هٰذه الكتب وفقَ ماذكرناه (انظر «كتب الزوائد» لأبي صعليك ص: ٢١ ـ ٢٤).

زِيَادَاتُ الثِّقَاتِ:

لغةً: الزيادات: جمع (زيادَةٍ) بمعنى: النُّمُوّ، والزيادة: خلاف النُّقْصان («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

والثِّقات: جمع (ثِقَةٍ) والثقةُ: مصدرُ «وَثِقَ به يَثِقُ بمعنى: ائْتَمَنَه (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هي ما ينفرد به الثقةُ في رواية الحديث، من لَفْظَةٍ، أو جملةٍ في السَّند أو المتن (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ١٦٢).

هذه الزياداتُ من بعض الثقات في بعض الأحاديث لَفَتَتْ أنظارَ العلماء، فتتبَّعوها واعتنوا بجَمْعها ومعرفتِها، وممَّن اشتهر بذلك الأئمة:

١ ـ أبو بَكْر عبد الله بن محمَّد بن زياد النَّيْسابوري (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ).

٢ ـ أبو نُعَيْم الجُرْجَاني.

٣ ـ أبو الوليد حَسَّان بن محمد القُرَشِيّ (المتوفى سنة ٣٤٩ هـ).

مكان وقوع الزيادات:

في المتن: بزيادة كلمةٍ أو جملةٍ.

في الإسناد: برفع موقوفٍ، أو وصل مُرْسَلٍ.

ولكن المحدِّثين أفردوه بموضوعٍ خاصٍّ اسمُه «المزيدُ في مُتَّصِل الأسانيد» انظر تعريفه في حرف الميم.

الزيادة في المتن:

أمَّا الزيادة في المَتْن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

١ ـ فمنهم من قَبِلهَا مُطْلَقاً سواء وقعتْ من الرَّاوي نفسه أو من غيره، وسواء كانت زيادة في اللفظ دون المعنى، أو كانت زيادة في اللفظ والمعنى.... وذهب إلى هذا القول جُمهور المحدِّثين والفقهاء.

٢ ـ ومنهم من رَدَّها مُطْلقاً، وهو محكي عن قومٍ من المحدّثين.

٣ ـ ومنهم من رَدَّ الزيادةَ من راوي الحديث الذي رواه أوَّلاً بغير زيادةٍ، وقَبِلَها من غيره. (انظر «علوم الحديث» ص: ٧٧، و«الكفاية» ص: ٤٢٤).

وقد قَسَّم ابنُ الصَّلاح الزيادةَ بحسب قبولِها ورَدِّها إلى ثلاثة أقسامٍ، وهو تقسيمٌ حَسَنٌ، وافقه عليه الإمامُ النَّووي وغيرُه، وهذا التقسيمُ هو:

١ ـ زيادةٌ ليس فيها منافاةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حكمُها: القَبول؛ لأنها كحديثٍ تفرَّدَ برواية جملته ثقةٌ من الثِّقات.

مثاله:

ومثال هذه الزِّيادة حديثُ أُمِّ سَلَمة ـ رضي الله عنهما ـ أن

النبيَّ ﷺ يقول: «الذي يَشْرَبُ في إِنَاءِ الفِضَّةِ إِنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نارَ جَهَنَّم».

فقد أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من طريق نافعٍ مولى عبد الله بن عمر، وقد رواه عن نافعٍ عددٌ من الثِّقات، منهم: مالكٌ، واللَّيْثُ بن سَعْد، ويحيى بن سعيد وغيرُهم، وروىٰ عن كلٍّ واحدٍ من هؤلاء عددٌ من الرُّواة الثِّقات، وتفرَّدَ عليُّ بن مِسْهَر ـ وهو ثقةٌ ـ في روايته عن عُبيد الله عن نافعٍ بزيادةٍ ليستْ عند غيره ممَّن روى الحديث، وهي: «الذي يأْكُلُ ويَشْرَبُ في آنِيَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ» قال الإمامُ مسلمٌ بعد أنْ أَخرج هذه الرِّواية: «وليس في حديث أحدٍ منهم ذِكْرُ الأكلِ والذَّهَبِ إلاَّ في حديثِ ابن مُسْهِرٍ».

٢ ـ زيادةٌ مُنافِيةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حُكمُها: الرَّدُّ كحُكم «الحديث الشَّاذ».

٣ ـ زيادةٌ فيها نوعُ منافاةٍ لِمَا رواهُ الثِّقاتُ أو الأوثقُ ولم يذكروها، وهذه مرتبةٌ متردِّدةٌ بين المرتبتين السابقتين.

وهذه الزيادةُ لم يَحْكُم عليها ابنُ الصَّلاح بالقَبول ولا بالرَّدِّ؛ لأنَّ أمر قبولها يعود للمجتهد، فإنْ رأى أنَّها موافقةً لأصل الحديث قَبِلَها، ومثلُ هذه الزيادةِ أحدُ أسباب اختلاف الأئمَّة.

مثاله:

ومثال هذه الزيادة: ما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، من طُرُقٍ كثيرةٍ عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «وجُعِلَتْ لي الأرضُ مَسْجِداً وطَهُوْراً...».

وجاء في حديث حُذَيْفَة بن اليَمَان رضي الله عنه زيادةٌ، وهي: «وجُعِلَتْ لنا الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِداً، وجُعِلَتْ تُرْبَتُها لنا طَهُوْراً». روى

هذه الزيادةَ أبو مالك سعد بن طارق الأَشْجَعي، عن رِبْعي بن حِرَاشٍ، عن حذيفة.

فهذا يُشْبِه المردودَ من حيث أنَّ ما رواه الجماعةُ «عامٌّ» معنىً لشموله جميع أجزاء الأرض، وأمَّا ما رواه المنفردُ بالزيادة فـ «مخصوصٌ»؛ لأنَّه خَصَّ الطَّهوريةَ بالتُّراب، وفي ذلك: مغايرةٌ في الصِّفة، ومخالفةٌ يختلف بها الحكمُ.

وهو يُشْبِه القسمَ المقبولَ من حيث إنه لا منافاةَ بينهما، بل يُمكِن الجمعُ بينهما.

ولذلك اختلف المجتهدون في هذا:

فذَهب الإمام أبو حنيفة ومن وافقه إلى ما دَلَّ إليه أصلُ الحديث بدون الزيادة، وأجازوا بناءً على ذلك التيمُّمَ بأيِّ جزءٍ من الأرض، وقالوا: إنَّ ذِكْرَ بعض أفراد العام لا يُخصِّص.

وذهَب الإمام الشافعيُّ ومن وافقه إلى قبول هذه الزيادةِ؛ لأنها في رأيهم غيرُ منافيةٍ لأصل الحديث، بل أصلُ الحديثِ مُطْلَقٌ، والزيادةُ مقيَّدةٌ، والمُطْلَقُ يُحمل على المقيَّد، وبالتالي فإنهم لا يُجيزون التيمُّمَ إلا بالتُّراب خاصَّةً.

والخُلاصة: فإنَّ التقسيم الذي قسَّمه ابنُ الصلاح في مسألة «زيادة الثقة» تقسيمٌ وجيهٌ ورأيٌ حسنٌ.

الزِّيَادَةُ في الإسناد:

أمَّا الزيادةُ في الإسناد، فتَنْصَبُّ هنا على مسألتين رئيسيتين يَكْثُر وقوعُهما، وهما: تعارُض الوصل مع الإرسالِ، وتعارُضِ الرفع مع الوقف، أمَّا باقي صُوَر الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماءُ لها أبحاثاً خاصة مثلَ «المزيد في مُتَّصِل الأسانيد» انظر تعريفه في حرف الميم.

هذا وقد اختلف العلماءُ في قبول الزيادة وردِّها على أربعة أقوال وهي:

١ ـ الحُكْمُ لمن وَصله أو رَفَعه (أي: قبول الزِّيادة)، وهو قولُ جُمهور الفقهاء والأصوليِّين.

٢ ـ الحكم لمن أَرْسَله أو وَقَفه (أي: ردُّ الزيادة) وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

٣ ـ الحكم للأكثر: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

٤ ـ الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله:

حديث «لا نكاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ» فقد رواه يونسُ بن أبي إسحاق السَّبِيعي، وابنُه إسرائيل، وقَيْسُ بن الرَّبيع عن أبي إسحاق مسنداً متَّصلاً، ورواه سفيان الثوري، وشعبة بن الحَجَّاج عن أبي إسحاق مُرْسَلاً.

كيف تُعْرَف الزيادةُ؟

إنَّ معرفة الزيادة علمٌ جليلٌ من علوم الحديث، لِمَا فيه من توضيحٍ وزيادةِ بيانٍ، ولابُدَّ في معرفته من تتبُّعِ طُرُق الحديث، ورواياتهِ، وجمعها والمقارنةِ بينها.

وهذا يتطلَّب سَعَةَ الاطِّلاعِ وقُوَّةَ معرفةٍ وإدراكاً وفهماً، وقد كان الإمامُ ابن خُزَيْمَة مجلِّياً في هذا الفَنِّ حتى قال عنه تلميذُه ابنُ حِبَّان: «ما أريتُ على أديم الأرض من يحفظ الصِّحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادة كلِّ لَفْظَةٍ زادها في الخبر ثقةٌ، حتى كأنَّ السُّنَن نصب عينيه غيره» (انظر «فتح المغيث» للسخاوي: ١/١٩٩، و«الإيضاح في علوم الحديث

والاصطلاح» ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٢، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٧ ـ ١٤٠).

زِيَادَةُ الثِّقَةِ:

انظر «زِيَاداتُ الثِّقَاتِ».

زِيَادَةُ السَّاقِطِ:

هو اللَّحْقُ، أي السَّاقطُ في الحواشي، يُسَمَّى بذلك عند أهل الحديث والكتابة.

الزِّيَادَةُ في الإِسْنَادِ:

انظر: «زِيَادَاتُ الثِّقَات».

الزِّيَادَةُ في الْمَتْنِ:

انظر: «زيادةُ الثِّقاتِ».

الزَّيْدِيَّة:

إحدى فِرَق الشِّيعة وأقربها لأهل السُّنَّة، وهم أتباعُ (زَيْد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب) أيام أن بُويع بالكوفة في ولاية هشام بن عبد الملك.

هم يذهبون إلى القول بأفضلية عليٍّ على سائر الصحابة، لكنهم يتولَّون أبا بَكْرٍ وعمر رضي الله عنهما، ويرون أنَّ الخلافة في أولاد عليٍّ من فاطمة، واختلفوا في الإمامة هل هي بالنَّصِّ أو بغيره.

كما افترقوا في تعريف الإيمان على قولين: الإيمانُ هو المعرفةُ والإقرارُ، واجتنابُ ما جاء فيه وعيدٌ، والكفرُ ترك ما تقدَّم وفعل الإنسان لِمَا فيه وعيدٌ يُعْتَبر من باب الكفر، لكنه كفرُ النعمة، بمعنى أنَّ كفر الجحود لا يكون عندهم إلا بترك المعرفةِ والإقرارِ.

ومنهم مَنْ يرى أنَّ الإيمان إتيانُ جميع الطاعات، وأمَّا المعرفة والإقرار فليسا من مُسَمّى الإيمان، أي: إنَّ الإيمان عندهم فعلُ الطاعات، وتركُ كلِّ ما فيه وعيدٌ، ولذلك يذهبون إلى تكفير من فعل ما جاء فيه الوعيدُ مما توارَدَ في القرآن الكريم.

وقد اجتمعت (الزيديةُ) على القول بمذهب الخوارج والمعتزلة الذي يقضي بعذاب مرتكب الكبيرة، وخلودِه في النار من غير خروجٍ، ولهم من المبادىء غير ذلك، وجمهورهم على أن أفعال العباد مخلوقةٌ لله محدثةٌ بقدرته. ينقسم «الزيدية» إلى ست فِرَقٍ (مقالات الإسلاميين: ص: ٦٥ ـ ٧٥).

❐❐❐

حـــرف السِّـــين

س:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سننه كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

السُّؤَالات:

من أشكال التأليف في تراجم الحديث ما يُسَمَّىٰ بـ(كُتب السُّؤالات)، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحد أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها، ولقد حفظت لنا هٰذه الأسئلةُ المدوَّنةُ علماً غزيراً، وكشفت عن أحوال الكثير من الرُّواه ـ وصفاتهم ومروياتهم، وشيوخهم وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كُتب علم الرجال الأخرىٰ، هٰذه الأسئلةُ قد تكون خاصَّةً بالرجال الضعفاء والكذَّابين (كأسئلة البرذعي لأبي زُرْعَة الرَّازي وغيره) وقد تتعلَّق بالثقات والضعفاء معاً، أو تبيِّن أحوالَ الرُّواة من خلال تعليل الأحاديث، وهٰذه أهمّ الأسئلة التي أذكرها فيما يلي:

١ ـ سُؤالات ابن الجُنيد (المتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ) ليحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٢ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ) لعليٍّ بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٣ ـ مسائل صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٦٦ هـ) عن أبيه (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرجال.

٤ ـ سؤالات المَيْمُوني (المتوفىٰ سنة ٢٧٤ هـ) عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٥ ـ سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني صاحب السُّنن (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) للإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) في جرح الرُّواة وتعديلهم.

٦ ـ مسائل أبي بَكْر المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الرِّجال عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ). في الجرح والتعديل.

٧ ـ سؤالات التِّرْمِذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) للبُخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٨ ـ سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٩ ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمي للدَّارَ قُطْنِي (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق سليمان آتش، بدار العلوم في الرياض ١٤٠٨ هـ/ ١٤٨٨ م.

١٠ ـ سؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر وغيره للدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ): طُبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، بدار عمّار في الأردن، عام ١٤٠٨ هـ.

١١ ـ سؤالات البَرْقاني للدَّارقطني (المتوفىٰ سنة٣٨٥ هـ): طُبع بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقري بمكتبة خانه في لاهور بباكستان ١٤٠٤ هـ.

١٢ ـ سؤالات الحاكم للدَّارقطني (المتوفىٰ سنة٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار المعارف في الرياض، عام ١٤٠٤ هـ.

١٣ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار المعارف في الرياض ١٤٠٤ هـ.

١٤ ـ سؤالات مسعود بن علي السَّجزي (المتوفىٰ سنة٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديِّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ): طبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار الغرب الإسلامي في بيروت ١٤٠٨ هـ.

١٥ ـ سؤالات الحافظ السِّلَفِي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ) لخميس الحَوْزِي (المتوفىٰ سنة ٥١٠ هـ) عن جماعةٍ من أهل واسِط: طُبع بتحقيق مُطاع الطَّرابيشي، بمجمع اللغة العربية في دمشق عام ١٣٩٦ هـ وأعاد طبعه بدار الفكر في دمشق عام ١٤٠٣ هـ.

السَّابِقُ واللاَّحِقُ:

لغةً: (السابق) اسمُ فاعلٍ من السَّبْق، بمعنى (المتقدِّم)، يقالُ: سَبَقَه إلى الشيءِ سَبْقاً، أي: تقدَّمه. (القاموس المحيط).

و(اللاَّحق) اسمُ فاعلٍ من اللَّحَق، بمعنىٰ (المُدرِك)، أي: ما يجيءُ بعد شيءٍ يسبقه.

واصطلاحاً: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان:

أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّر في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراويُ بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلى أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

فائدته:

ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، ورَفْعُ توهُّمِ الخطأ في الإسناد.

مثاله:

قال أبو داود: حدَّثنا محمَّد بن يحيى بن فارس، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبد الله بن المُثَنَّى، حَدَّثني الأَشْعَثُ عن محمَّدِ بن سِيْرين، عن خالدٍ يعني: الحَذَّاء، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي المُهَلَّبِ، عن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى بهم فَسَها، فَسَجَد سَجْدَتَيْنِ، ثم تَشَهَّدَ، ثم سَلَّمَ. (رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو برقم: ١٠٣٩).

قال ابنُ حِبَّان: «ما رَوَى ابنُ سِيْرين عن خالدٍ غيرَ هذا الحديثِ، وخالدٌ تلميذُه». (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٦/ ٣٩٣، برقم: ٢٦٧٠).

ومحمَّد بن سِيْرين مات سنة (١١٠ هـ)، وبقي بعدَه شيخُهُ في هذا الحديث خالدٌ الحَذَّاءُ إلى أن مات سنة (١٤١ هـ)، فكان ممَّن أدركه وحَدَّث عنه: عبدُ الوهَّاب بن عطاءٍ الخَفَّافُ، ومات سنة (٢٠٤ هـ).

قال الإمامُ أحمد: حَدَّثنا عبدُ الوهَّابِ الخَفَّافُ، حَدَّثنا خالدٌ عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ المسلم إذا عاد أخاهُ لم يَزَلْ في خُرْفَةِ الجَنَّةِ حتى يَرْجِعَ». (المسند: ٥/ ٢٨٣).

فهٰذان راويانِ اتَّفَقا في التحديث عن خالدٍ الحَذَّاء، وبين وفاتَيْهِما (٩٤) سنة.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّف الحافظ أبو بكر بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ) في هذا كتاباً سَمَّاه: «السَّابق واللَّاحق»، وهو أوَّلُ من أَطْلَق هذه التسميةَ على هذا النوع.

(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص١٥٧، و«تحرير علوم الحديث»: ١/ ٩٣).

السَّابِقُوْنَ الأَوَّلُوْنَ:

هم الَّذين صَلَّوا إلى القِبْلَتَين، وهم: أهلُ بَدرٍ، وأهل بَيْعَة الرِّضوان.

سَارِقُ الْحَدِيْثِ:

هذه عبارةُ الجرحِ الشديدِ، ومعناها: أن ينفردَ راوٍ بحديثٍ، فيجيء السارقُ ويدَّعي أنه شارَك هذا الراوي في سماع هذا الحديث من الشيخ نفسِه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٨).

أو يجد الراوي كتاباً يُبَاع في السُّوق، فقبل أن يسمع من الشيخ المصنِّف يبدأ يحدِّث بهذا الكتابِ؛ فيقال: إنه سَرَقَ هذا الحديثَ من هذا الكتاب.

أن يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ، فيُضِيفه السَّارقُ لراوٍ غيره ممَّن شاركه في طبقته.

أن يركِّب مَتْناً على إسناد ليس له.

ورُوِي عن سفيان بن وَكِيْع أنه قال: «كان أبو أسامة [حمَّاد بن أسامة] يتتبَّع كتبَ الرواة، فيأخذها وينسخها». ثم قال سفيان بن

وكيع: «إني لأَعْجَبُ كيف جازَ حديثُه، وكان أمرُه بَيّناً، وكان من أسرق الناس لحديث حُمَيد». (هدي الساري: ص: ٣٣٩).

وكَذَّب ابنُ مَعِيْن إبراهيمَ بن أبي اللَّيْث؛ لأنه كان يَسْرِق الحديثَ، ويقول للناس: «اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصلٍ عتيقٍ، فهذه أحاديثُ حمَّاد بن سَلَمة، لم يشركه فيها أحدٌ» (تاريخ بغداد: ٦/ ١٩٤).

قال الحافظ الذهبي: «ومن تَعَمَّد ذلك ـ أي القلب ـ وركَّب مَتْناً على إسنادٍ ليس لهو فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: (فلان يَسْرِق الحديثَ)، ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدَّعي سماعه من رجلٍ، وإنْ سرق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمَتْنٍ لم يثبت سَنَدُه، فهو أَخَفُّ جرماً ممن سَرَق حديثاً لم يَصِحَّ مَتْنُه ورَكَّبَ له إسناداً صحيحاً، فإنَّ هذا نوعٌ من الوَضْعِ والافتراءِ، فإنْ كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظمُ إثماً، وقد تبوَّأ بيتاً في جَهَنَّمَ.

وأمَّا سَرِقَةُ السَّماع وادِّعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كَذِبٌ مجرَّدٌ، ليس من الكذب على رسول الله ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ، ولن يُفْلِح من تعاناه ـ أي صَنَعه وتعاطاه ـ وقَلَّ من سَتَر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله السِّتْرَ والعفْوَ» (الموقظة: ص ٦٠).

ومرتبة من يَسْرِق الحديثَ عموماً في المرتبة التي تلي الكَذَّابَ والوضَّاعَ، إلا الذي يسرق مَتْناً ضعيفاً ويركِّب له إسناداً صحيحاً، فإنه في مرتبة الكذَّاب والوضَّاع. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١٢٥).

السَّافِلُ:

السَّنَدُ الذي كَثُر عددُ رجاله عن عدد رجال السَّند المُقابل له.

السَّاقِطُ:

لغةً: ما وقع من الأشياء وأسقط منها.

واصطلاحاً: هو «اللَّحْقُ». انظر تعريفَه في حرف اللَّام.

سَاقِطٌ:

أي: ساقِطُ الحديثِ، هو من المرتبة الأولى من مراتبِ الجرح عند ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب، للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ساقِطُ الحَدِيْثِ:

انظر «ساقطُ».

السُّبَاعِيَّاتُ:

هي الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سبعةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ.

وتُوجَد «السُّبَاعيات» عند:

١ ـ أبي موسى المديني.

٢ ـ وأبي جعفر الصَّنْدلاني.

٣ ـ وأبي القاسم بن عَسَاكر.

٤ ـ وقاسم بن عساكر.

٥ ـ وأبي الفَرج النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصَّيْقَل

الحَرَّاني الحنبلي، مُسْنِد الديار المصرية (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) من تخريج السيِّد الشريف الحافظ عز الدين أحمد بن محمد الحسيني، ولغيرهم (الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٠).

السَّبْرُ:

لغة: التَّجْرِبَة، وسَبَر الشيءَ سَبْراً: حَزَرَه وخَبَرَه، واسْبُرْ لي ما عنده، أي: اعْلَمْه، والسَّبْرُ: استخراجُ كُنْهِ الأمرِ.

و(السَّبْرُ): مصدر سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه وَيسْبِرُه سَبْراً: نَظر مقدارَه، وقاسه ليعرف غَوْرَه، وفي حديث الغار: قال له أبو بكر: «لا تَدْخُلْه حتى أَسْبُرَه قَبْلَك؟ أي: أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يؤذي» (لسان العرب: ٤/ ٣٤٠).

واصطلاحاً: هو تتبُّع طُرُقِ الحديث واختبارُها، والنظرُ فيها لمعرفة ما إذا كان هذا الراوي قد تفرَّد به أم شاركه فيه غيرُه، وهو (الاعتبارُ) الذي قد مَرَّ تعريفه في حرف الألف.

سَبَبُ وُرُوْدِ الْحَدِيثِ:

انظر «أسْبَابُ وُرُوْدِ الحَدِيْثِ» في حرف الألف.

السَّبْعَةُ:

يُراد بها: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة.

سَبِيْلُهُ كسَبيل فلانٍ:

أي: حالهُ كحالِه، وقد وَرَدَتْ هذه العبارةُ على لسان ابن عَدِيٍّ يَصِفُ بها (سعيدَ بن إيَاس الجُرَيْري)، فبعد أن ذكر ترجَمته قال في آخرها.

«وسعيد الجريري هذا مستقيمُ الحديث، وحديثُهُ حُجَّةٌ، لِمَنْ سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحدُ من يجمع حديثَه من البَصْرِيِّين، وسبيلُه كسبيل (سعيد بن أبي عَرُوْبَةَ)؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاطِ، فحديثُه مستقيمٌ حُجَّةٌ» (الكامل: ٣/ ١٢٢٩).

السِّتَّةُ:

يراد بها: الإمام البخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة.

سِدَادٌ مِنْ عَيْشٍ:

في اللغة: ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ.

وقد جاء هذا الوصفُ على لسان الحافظ أبي بكر الأعين في حَقِّ (سُوَيْد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الحَدْثَاني) حيث قال فيه: هو سِدَادٌ من عَيْشٍ، هو شيخٌ. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٨).

ومعناه: إذا لم يُوجَد الحديثُ إلا من طريقه فإنه يَسُدُّ عن غيره، كما يَدُلُّ عليه جوابُ مسلمٍ لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله: كيف استجزتَ الرواية عن سُوَيْدٍ في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن مَيْسَرَة!» (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٥٥).

السُّدَاسِيَّات:

تلك الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سِتَّةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ، وتُوَجد «السُّداسِياتُ» عند: مُسْنِد الديار المصرية: محمد بن أحمد بن إبراهيم الرَّازي (يُعْرَف بابن الخطَّاب، المتوفى سنة ٥٢٥ هـ)، من تخريج أبي طاهر السِّلَفِي، وعند أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحَامي (المتوفى سنة ٥٣٣ هـ).

سَرِقَةُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «سَارِقُ الْحَدِيْثِ».

سَعِيْدَان:

يُراد بهما الاثنان عند المحدِّثين إذا ذُكِرا مُطْلَقاً:

الأوَّل: سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القُرَشِي المخزومي: أحدُ العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أنَّ مُرْسَلاتِه أصَحُّ المراسيل، وقال ابنُ المَدِيْني: «لا أعلم في التابعين أوسَع علماً منه» مات سنة ٩٤ هـ، وقد ناهز الثمانين، روى عنه الجماعةُ. (انظر: «تقريب التهذيب» ص: ٢٤١).

الثاني: وسعيد بن جُبَيْر الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، من الثالثة، وروايتُه عن عائشةَ وأبي موسى ـ رضي الله عنهما ـ مُرْسَلةٌ، قُتِلَ بين يدي الحجَّاج سنة ٩٥ هـ ولم يُكمِل الخمسين، روىٰ عنه الجماعةُ. (انظر: «تقريب التهذيب» ص: ٢٣٤).

سُفْيَانَانِ:

إذا ذُكِرا مُطْلَقاً يراد بهما الاثنان:

الأوَّل: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْرِي، الكوفي، وُلِد سنة ٩٧هـ ومات ١٦١هـ. ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربَّما دلَّس، ولكن عن الثقات، له «الجامع». (كما في «الرسالة المستطرفة» ص: ٤٢).

الثاني ـ أبو محمَّد، سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران: مَيْمون الهلالي الكوفي ثم المَكِّي، وُلِدَ سنة ١٠٧ هـ، ومات سنة ١٩٨ هـ،

ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ، إلاَّ أنه تغيَّر حفظُه بأَخَرَةٍ وكان ربَّما دَلَّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبتَ الناسِ في عمرو بن دينار، وله «الجامع» و«التفسير». (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٤٥).

السَّقَطُ:

لغةً: هو ما وَقَع من الأشياء، وسَقَط منها.

واصطلاحاً: هو ما يَقَع به الناسخُ في نسخهِ، وقد يكون (السَّقَطُ) كلمةً، أو جُمْلَةً، أو سَطْراً كاملاً أو أكثر من ذلك.

ولـ (السَّقَط) تسمياتٌ أخرى، كـ: (اللَّحَق).

وأسبابُ السَّقَطِ كثيرةٌ منها: انتقالُ النَّظرِ من كلمةٍ أو جُمْلَةٍ إلى أخرى تحتها مشابهةً لها في الحروف أو المعنى... أو انشغالُ القَلب بأمرٍ ما، أو السَّهو، أو غير ذلك من الأسباب....

وقد يتنبَّهُ النَّاسخُ بعد المعارضةِ والمقابلةِ فيُشير إلى هذا السَّقط ويكتبُه في الهامش ويُشير إلى دخولِه في الأصل، ويكتب كلمةَ «صَحَّ» أو مع كلمة «صَحَّ» «رَجع»، أو «انتهى اللَّحَق».

وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه؛ إذ يُلْحَق في الأصلِ ويُشير المحقِّقُ إلى ذلك في حاشية التَّحقيق، وإذا لم يُشر إلى ذلك فلابأسَ عليهِ.

أمَّا إذا لم يُلْحَق ذلك السَّقَط، وعُثِرَ عليهِ في النُّسخِ الأُخرى، فإنَّهُ يوضع بين [ ] معقوفتَيْن ويُشَارُ في حاشية الكتاب إلى أنَّ هذه الزِّيادة من نُسْخَةِ كذا وكَذا....

أمَّا إذا لم يقف المحقِّقُ إلاَّ على نُسْخَةٍ واحدةٍ، فإن بإمكانه أن يُتِمَّ النَّقْصَ سواءٌ أكان هذا النَّقْصُ من النَّاسخِ، أو ما اندرسَ بسبب التآكُلِ والرُّطُوبَةِ... بالرُّجوع إلى المصادر الَّتي اقتبست نَصَّ كلامِ المؤلِّف، أو المصادر الَّتي لها صلةٌ بِمَادَّةِ الكتاب.

وكان بعضُ الحفَّاظ: يُلْحِق السَّاقِطَ في مَوْضِعِه من الكتاب مع كلمة: يعني، كما فَعَل الخطيبُ الحافظُ، إذ روى عن عُمَر بن مَهْدي، عن القاضي المَحَامِلي بإسنادِه، عن عُرْوَة، عن عَمْرَة بنت عَبْدِ الرحمن ـ يعني: عن عائشة ـ: أنَّها قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يُدْني إليَّ رأسَهُ فأُرَجِّلُهُ». (علوم الحديث: ص ٣٤١).

قال الخطيبُ: كان في أصل ابن مَهْدي: عن عَمْرة أنَّها قالت: «كانَ رَسُولُ الله ﷺ يُدْني إليَّ رأسَهُ» فألْحقنا فيه ذِكْرَ «عائشَة» إذْ لم يكن منه بُدٌّ، وعَلِمْنا أنَّ المَحامِليّ كذلك رواه، وإنَّما سقط من كتاب شيخنا أبي عُمر، وقلنا فيه: «يعني عَائِشَةَ» لأجلِ أن ابن مهدي لم يَقُل لنا ذلك.

هكذا رأيتُ غيرَ واحدٍ من شيوخنا يَفْعَلُ في مثل هذا. (الكفاية: ص: ٢٥٣، و«علوم الحديث» ص: ٣٤١).

وقال الخطيبُ: بابُ إلحاق الاسم المُتَيقَّن سقوطُه في الإسنادِ إذا كان في الأصل حديثٌ محفوظٌ معروفٌ وقد سقط من إسنادِه رجلٌ؛ جازَ أن يُلْحَقَ بمكانِهِ ويُكْتَب في موضِعِه، ومَثَّلَ مثالاً بالحديث السَّابق. (الكفاية: ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

وذَكَرَ أبو داود أنَّهُ قال لأحمدَ بن حَنْبَل: وجدتُ في كتاب: «حجَّاج، عن جُرَيْج، عن أبي الزُّبير» يجوزُ لي أن أصلحَهُ: «ابن جُرَيْج»، فقال: أرجو أن يكون هذا لابأسَ بِهِ. (الكفاية: ص: ٣٥١).

قال ابنُ الصَّلاح: وهذا من قَبيل ما دَرَس من كتابهِ بعضُ الإسنادِ أو المَتْنِ، فإنه يجوزُ له استدراكُه من كتابِ غيره، إذا عَرف صحتَه، وسكَنت نَفْسُه إلى أنَّ ذلك هو السَّاقط من كتابه، وإن كان من المحدِّثين من لا يستجيز ذلك. (علوم الحديث: ص: ٣٤٢).

ويُنبَّه هنا أنَّ هنالك سَقَطاً لا يُمْكِنُ إلحاقُه في الأَصْلِ، نَظَراً لأنَّ السَّقط من مُصَنِّفِ الكتاب وهو هكذا في أصلِهِ، وأنَّ هذا السَّقطَ قد قرأه الحُفَّاظُ وأشاروا إليه في مصنَّفاتهم، فإلحاقُ السَّقط وإصلاحُهُ يُسيءُ إلى الكتاب وإلى المصادِر التَّي جاءت من بَعدِه واعترضت عليه، وإنَّما يشارُ إلى السَّقط في حاشية الكتاب وتُنْقَلُ أقوالُ الحُفَّاظِ حول هذا الأمرِ.

ومثال ذلك ما جاء في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» (١/ ١٧٧) للإمام الدَّارقُطني، قال الدَّارقُطْنيُّ، (عَرْعَرَةُ بْنُ البِرِنْد بْنِ النُّعْمَانَ بن عَلَجَة...).

وقد نقل ابن مَاكُولا نَصَّ كلام الدَّارَقُطني في كتابه «تهذيب مُسْتمر الأوهام» الورقة: (٣٢ ب) وقال: (وفي هذا أوهامٌ، منها: قوله: البِرِنْد بْنُ النُّعْمَان بْنِ عَلَجَة لأنَّهُ: النُّعمان بن عبد الله بن علجة.

وقد أسقطَ [أبو الحسن: عبد الله] مِنَ النَّسَب).

ومثال ذلك أيضاً قول الدَّارَقُطْنِيِّ في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» (٢/ ٧٤٩): (وأمَّا جَمَّالٌ بالتَّشديد: فهو جَدُّ الشَّرْقي بن القُطَاميّ العلاَّمة، واسم الشَّرقي: الوليدُ بن الحُصَين بن جَمَّال بن حبيب بن جَابر بن مالك، من بني عَمْرو بْنِ امرىء القَيْس بن عَامر بنِ النُّعْمَان بن عَامِر الأكبر، من بني عُذْرَة بن زَيد اللاَّت بن رُفَيْدَة، قال ذلك السُّكَّري، عن ابْنِ حَبيب).

وقد نَقَلَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧٨) بسندِه الَّذي يروي به كتابَ «المؤتلف والمختلف» للدَّارقُطْني وقال: «ذَكَر غيرُ الدَّارَقُطني نَسَبَه، فقال: ابن جَابِر بن مالِك من بني عَمْرو بن امرىء القَيْس بن عَامِر بن النُّعْمَان بن عَامِر بن عبد وُدٍّ بن عَوْف بن

كِنَانَةَ بن بَكر بنِ عَوْف بن عُذْرَة بن زَيد اللاَّت بن رُفَيْدَةَ بْنِ ثَوْر بن كَلْب بن وَبَرَة).

كما نَقَل ابنُ ماكولا في «تهذيب مُسْتَمِر الأوهام» (الورقة: ١٦٩) نَصَّ كلام الدَّارَقُطني وقال: «وقد سقطَ في هذا النَّسب الذي ذَكَرَه: رجلُ امرىء القَيْس، هو: ابن عَامر بن النُّعْمَانَ بن عَامِرِ بن عبد ودّ بنِ عَوف.

فأسقط الدَّارَقُطنيُّ، عبد ودّ، وجَعَل عامراً بن عوف» أما السَّمْعاني فَذَكر في «الأنساب» (٣/٣٠٨ ـ ٣١٩) نسب الشَّرْقي بن القُطَامِي كما ذَكَره الدَّارقُطْني.

فأيُّ إلحاقٍ للسَّقط هنا معناهُ إفسادٌ للأصولِ وتخريبٌ لكُتبِ التُّراث.

لذا يجبُ أن يحذَرَ المُحقِّقُ ويتَّقي رَبَّهُ، ويَدْرُسَ الإلْحاقَ جَيِّداً قبلَ إلحاقه بالأصلِ المُحَقَّقِ.

وهنا تَظْهرَ مَقْدِرَةُ المحقِّقِ العلميَّة، وقدرته على الاستفادة من المراجعِ الَّتي اقتبست كلامَ المصنِّف، ومعرفته للنُّصوصِ، وفَهْمُه الدَّقيق.

ومِثالُ الإلحاق الَّذي يَشْعُر المحقِّقُ أنَّ الواجب يُحتِّمُ عليه إلحاقه وإثباته في النَّصِ:

مَا جاءَ في كتاب «صِيانَة صحيح مُسلمٍ من الإخلالِ والغَلط، وحِمايتُه من الإسقاط والسَّقط» (ص: ١٨٨) لابن الصَّلاح: «... فاحْتَفَرْتُ فَدَخَلْتُ على رَسولِ الله ﷺ».

أَلْحَقَ المُحقِّقُ: (.... فاحْتَفَزْتُ [كما يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ]، فَدَخَلْتُ على رسولِ الله ﷺ).

فإلحاق [كما يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ] ضرورةٌ تقتضيها سلامَةُ النَّص:

(أ) لأن أصل هذه الزِّيادَة موجودةٌ في «صحيح مسلم»: ١٠/ ٦٠)، وابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ هو بِصَدَدِ شرح الحديث.

(ب) أنَّ ابنَ الصَّلاح رحِمه الله تعالى أشارَ إلى هذه الإضافة في شرحه للحديث فقال: «ومعناهُ تضاممتُ وهذا أقربُ من حيث المعنى، ويَدُلُّ عليه تشبيهه بفِعْلِ الثَّعْلَبِ، وهو تضامُّه للدُّخولِ في المضايقِ، واللهُ أعلم». (صيانة صحيح مسلم: ص: ١٩٠).

أمَّا إذا كَثُرَ السَّقَطُ وبلغ عِدَّة سطور أو صفحات، وعُثِرَ عليه في مصدر آخر؛ فالأصح نقله في الحاشية وعدم وضعه في الأصل، ذلك أنَّ كثيراً من المصنِّفين كانَ من عادتهِ إذا نقلَ مِن المصادر اختصر، أو أنَّهُ يتصرَّف بالنقل.

لذا وجب الحذر والاحتياط وعدم وضع الكلام المنقول في الأصلِ، وإنَّما وضعهُ في حاشية الكتاب. (انظر «توثيق النصوص وضبطها...»، ص: ١٣٩ ـ ١٤١).

السَّقَطُ الخَفِيُّ:

هو ما لا يعرفه إلاَّ الحُذَّاقُ المُطَّلِعون على طُرُق الحديث وعِلَل الأسانيد، تَفرَّع عنه نوعان من الحديث الضَّعيف، وهما: (المدلَّس) و (المُرْسَل الخفيّ) انظر تعريفَ كلٍّ منها في حرف الميم.

السَّقَطُ الظَّاهِرُ:

وهو مايعرفه الأئمّةُ الحُذَّاقُ وغيرهم، ويُعْرَف هٰذا السَّقطُ من عدم حصول اللِّقاء بين الراوي ومن روىٰ عنه؛ لأنه لم يُدرِكُ عصرَه، أو أدركه ولكنه لم يجتمع به، وليست له منه إجازةٌ، ولا وِجَادةٌ، تفرَّعت عنه أربعةُ أنواعٍ من الحديث الضَّعيف، وهي: (المعلَّق)،

و(المُرْسَل) و(المُعْضَل) و (المنقطع). انظر تعريفَ كلٍّ مِن هٰذه الأنواع في حرف الميم.

سَكَتُوْا عَنْهُ:

ظاهر هذه العبارةِ غيرُ مرادٍ، وعَدَّها كثيرٌ من العلماء من مراتب الجرح الذي لا ينجبر، فعند: الحافظ العراقي هي في المرتبة الرابعة من ست مراتب للجرح بمنزلة (الهالك)، وهي عند الحافظ الذهبي في المرتبة الثالثة من خمس مراتب للجرح بمنزلة (المتروك)، وعدَّها السُّيوطي بمنزلة (المتروك) أيضاً، لكنَّه جعلها في المرتبة الخامسة من ستّ مراتب للجرح.

إلاَّ أنَّ السَّخاوي قد عَدَّها من مراتب الجرح الذي ينجبر، بل عَدَّها من أسهل مراتب الجرح مع الذين قيل فيهم: (فلانٌ فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٍ)... أو (فلانٌ لَيِّنٌ)... أو (تَكَلَّموا فيه). قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٧٢): «وكذا (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري».

وكذا عَدَّها شيخُنا الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر، فذكرها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح الستّ.

فهذا موضعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ والتحقيقُ قبل إصدار الحكم، لمراعاة مصطلح القائل كما عرفتَ. (انظر «الاجتهاد في علوم الحديث» ص ١٠٠).

معنى العبارة «سَكَتُوْا عَنْهُ» عنْدَ الإمام البُخَارِيِّ:

هذه العبارةُ: «سكتوا عنه» عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ لم أجد من قال: إنها من أسوأ مراتب الجَرْح عنده، وهو

يقولها فيمَن تركوا حديثَه. (انظر «التقييد والإيضاح» للعراقي، ص: ١٦٣، و«فتح المغيث» للسخاوي، ١/ ٣٧١، و«تدريب الراوي» للسيوطي: ١/ ٣٤٩).

وقد استقرأ الدكتور نايف البُقاعي حُكْمَ البخاريِّ هذا، في كتابه «الضعفاء الصغير»، فوجده قد قال: «سكتوا عنه» في ثلاثة عشر رجلاً، هم:

١ ـ إبراهيم بن عثمان أبو شَيْبَة العَبْسِي.

٢ ـ وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخُوزي.

٣ ـ وحجَّاج بن نُصير.

٤ ـ وعبد الله بن زياد بن سَمْعان.

٥ ـ وعمران بن زيد العَمّي.

٦ ـ والقاسم بن عبد الله العُمَري.

٧ ـ ومحمَّد بن الفضل بن عطية المَرْوَزِي.

٨ ـ ومحمَّد بن مَرْوان الكوفي.

٩ ـ ومُسَيَّب بن شَريك.

١٠ ـ ووهب بن وهب أبو البَخْتري.

١١ ـ وهَيْثم بن عديّ الطَّائي.

١٢ ـ ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن.

١٣ ـ ويوسف بن خالد السَّمْتِي.

وهناك بعضُ من قال فيهم البخاريُّ: «سكتوا عنه»، وهم:

١ ـ إسحاق بن إدريس الأَسْوَاري.

٢ ـ وحَفْص بن سليمان الأَسَدي أبو عمر البَزَّار الكوفي.

٣ ـ وزيد بن عَوْف أبو ربيعة.

٤ ـ وعَبَّاد بن صُهَيْب البَصْري المَدَري.

٥ ـ وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرَّاني.

يقول الدكتور البُقاعي: «فهؤلاء ثمانية عشر راوياً تَتَبَّعْتُ كلامَ بعض الأئمة فيهم في كتاب «الجامع في الجرح والتعديل» و«تقريب التهذيب» و«الكاشف» فلم أجد «سكتوا عنه» إلاَّ بمعنى «متروك»».

وأذكُرُ قليلاً من ذلك خشيةَ الإطالة.

١ ـ و(إبراهيم بن عثمان، قال فيه النَّسائي: «متروكُ الحديث».

٢ ـ و(إبراهيم بن يزيد الخُوزي) قال فيه ابن حجر: «متروكُ الحديث».

٣ ـ و(حجَّاج بن نُصَير) قال فيه مسلمٌ: (متروكُ الحديث).

٤ ـ و(عبد الله بن زياد بن سَمْعان) قال فيه الدَّارَقُطْنيُّ: «متروكٌ».

٥ ـ و(القاسم بن عبد الله العُمَري) قال فيه أبو حاتم الرَّازي: «متروكُ الحديث».

وهكذا دواليك، بل إنَّ البخاري قد فَسَّر قولَه: «سكتوا عنه» في بعض هؤلاء بنفسه فقال في:

(إسحاق بن إدريس الأَسْواري): «تركه الناسُ».

وقال في (عبد الله بن واقد): «تركوه».

وقال في (زيد بن عوف): «تركه عليٌّ وغيرُه».

ولولا خشية الإطالة لذكرتُ أكثر من ذلك، وأرى أنَّ فيما ذكر كفاية، والله أعلم. (من «الاجتهاد في علم الحديث» بتصرُّفٍ يسيرٍ ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

ونَدَرَ جِدًّا استعمالُ هذه العبارةِ عن غَيْرِ البخاريِّ، كأبي حاتمٍ الرَّازي، وأبي زُرْعَةَ، ومُسْلمِ بن الحجَّاجِ.

ولا يُعابُ استِعمالُها منهُم فيمَن قالوها فيه، وأمَّا قولُ البُخاريِّ في (أبي حَنيفَة النُّعمانِ بن ثابتٍ الإمامِ الفقيهِ): «سَكَتوا عنهُ، وعن رأيِهِ، وعن حديثِهِ». (التاريخ الكبير: ٤/ ٢/ ٨١). فهذه حِكايةٌ من البُخاريِّ عن أهلِ الحديثِ، ومَن تأمَّلَ فاحصاً مُنْصِفاً مُتبرِّئاً من العَصبيَّةِ؛ وجَدَ هذا القولَ خطأً، وذلك ـ بإيجازٍ ـ من جِهَتينِ:

الأولى: دلالةُ الاستقراءِ على أنَّ أهلَ الحديثِ قد اختَلَفت عباراتُهم في أبي حَنيفَةَ بين مُعدِّلٍ وجارِحٍ، علماً أنَّ الجَرْحَ عندَ مَن جَرَحَ لم يُفسَّر بسَبَبِ حديثِه، فكيف سَكَتوا عنه، وفيهم من أثنى عليه وأطراهُ ورَفَع من شأنِه.

والثَّانية: أنَّ عباراتِ الجارحين وَقَعَ فيها من المبالَغَةِ والتَّهويلِ، وذلك بسَبَبِ الشِّقاقِ الَّذي كان بينَ (أهلِ الرَّأي) و(أهلِ الحديثِ) في تلك الفترةِ، علماً بأنَّ كثيراً من تلك الأقاويلِ لا تَصِحُّ نِسْبَتُها إلى من عُزِيَتْ إليه. (انظر «تحرير علوم الحديث: ١/ ٦٣٢).

وأبو حَنيفَةَ شَغَلَه الفقهُ عن الحديثِ، ولعلَّه لو اشتَغلَ به اشتغالَ كثيرٍ من أهلِ زَمانِهِ، لم يُمَكَّنْ مِمَّا مُكِّنَ فيه من الفِقْهِ، ومع ذلك فإنَّه قد رَوَى وحدَّثَ.

سِلْسَلَةُ الذَّهَبِ:

المرادُ بذلك الإسنادُ الذي يُرْوَى من طريق:

١ ـ عُبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة، رضي الله عنها.

٢ ـ والزهريُّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَة، عن عبد الله بن عَبَّاس، عن عمر رضي الله عنهما.

٣ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن أبي الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوان، عن الأعرج عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ ـ وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عليٍّ كرَّم اللهُ وجهه.

٥ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن نافعٍ مولى بن عمر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وشَبَّهوا هذه الأسانيدَ بـ «سلسلة الذهب» لنَقائِه وخُلوصِه من شوائب الضَّعْف كالذهب الخالص الذي نقي مما سواه.

وقد روى الخطيبُ، عن ابن بُكَيْرٍ أنه قال لأبي زُرْعَة الرَّازي: «يا أبا زرعة! ليس ذا زَعْزَعَةٍ عن زَوْبَعَةٍ، فإنما ترفع السِّتْرَ تنظر إلى النبي ﷺ وأصحابِه بين يديه، ثنا مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر». (الكفاية: ص: ٣٩٩).

وقد ذَهَب الإمام البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى أنَّ هذا الإسناد هو أَصَحُّ الأسانيد على الإطلاق.

سِلْسِلَةُ الْكَذِبِ:

انظر «أوهى الأسانيد» في حرف الألف.

السِّلَفِيَّاتُ:

وهي تزيد على مئة جزءٍ لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي،

انتخبها من أصولِ الشَرْفِ الأنْمَاطِي، ومن أصولِ ابن الطُّيُوْري (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٢).

السَّمَاعُ:

وهو أحدُ طُرُقِ تحمُّلِ الحديث الثمانية، وأعلاها عند الجماهير.

قال الخطيب البغداديُّ رحمه الله تعالى: «من أرفعِ عبارات التحمُّل أن يقول الراوي (سمعتُ)».

وذلك أن يحدِّث الشيخُ بمَرْوِيَّاته سواءً من حفظه، أو من كتابه، والتلاميذُ يسمعونه.

أمَّا لفظُ الأداء الذي يستخدمه السَّامعُ، فقد قال الإمام النَّووي: «قال القاضي عِيَاض: لا خِلافَ أنه يجوز في هذا للسَّامع أن يقول في روايته: (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) و(سمعتُ فلاناً) و(قال لنا) و(ذكر لنا).

قال الخطيبُ: أرفعها (سمعتُ)، ثم (حدَّثنا)، (حدَّثني)، ثم (أخبرنا)، وهو كثيرٌ في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيصُ (أخبرنا بالقراءة على الشيخ)، قال: ثم (أنبأنا) وهو قليلٌ في الاستعمال.

قال الشيخ ـ أي ابنُ الصَّلاح ـ: (حدَّثنا) و(أخبرنا) أرفعُ من (سمعتُ) من جهةٍ أخرى، إذ ليس في (سمعتُ) دلالةٌ على أن الشيخ رواه إيَّاه بخلافهما، وأمَّا (قال لنا فلانٌ)، أو (ذكر لنا فلانٌ)، فكحَدَّثنا غير أنه لائقٌ بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من (حَدَّثنا)، وأوضح العبارات: (قال) أو (ذكر) من غير (لي)، أو (لنا).

وهو أيضاً محمولٌ على السماع إذا عُرِفَ اللِّقاء على ما تقدَّم في

نوع المُعْضلِ ـ راجِعْه ـ لاسيَّما إن عرف أنه لا يقول: (قال) إلا فيما سمعه منه، وخَصَّ الخطيبُ حَمْلَه على السماع به، والمعروف أنه ليس بشرطٍ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٠).

سَمَاعُ المُذَاكَرَةِ:

أي: السَّماع من الشيخِ.

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ:

وهذه الطريقُ أعلى طُرُقِ التحمُّلِ عند الجُمْهُورِ، وهي تنقسم إلى:

أ ـ إملاء:

ويُقْصَدُ به أن يتَّخذ المحدِّثُ مَوْعِداً محدَّداً يجتمع إليه فيه طلاب الحديث، يقوم بينهم ويُملي عليهم الحديثَ وهم يكتبون، وبعد أن يَفْرَغ من إملائه يُقابِل ما أملاه لإصلاح ما يُمكِن أن يقع فيه مِن الخطأ.

وللإملاء آدابٌ منها: أَنْ يتحرَّى بإملائه الأحاديثَ: الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المَتْن، وأن يُتْبِع روايتَه للحديث ببيان درجته، ويَضْبُط غريبَه، ويشرح مُشْكِلَه، ويُبَيِّن ما يُستفاد منه.

وقد جُمِعَتْ أماليُ عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيَّةٍ سُمِّيَتْ بـ «الأمالي» منها:

١ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

٢ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ) وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشرَحها.

٣ ـ **الأمالي**: لأبي عبد الله المَحاملي الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ) وهي في ستة عشرَ جزءاً.

٤ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (المتوفى ٤٣٠ هـ) وغيرهم.

ب ـ التحديثُ من غير إملاء:

أي بسَرْد الحديث متتابعاً. وهذه الصُّورة هي الأكثر شيوعاً.

وفي الحالَيْن يُمكن أن يكون تحديثُ الشيخ من حفظه أو من كتابه.

كما أنَّ الإملاء أعلى من التحديث من غير إملاءٍ لِمَا فيه من شِدَّة التَحرِّي والضَّبْطِ.

ويجوزُ لمن تحمَّل بالسَّماع أن يؤدِّي بقوله: (حدَّثَنا)، أو (أَخْبَرَنا)، أو (أَنْبَأَنا)، أو (أَمْلَى عَلَيْنا)، أو (سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ)، أو (قالَ لنا فُلَانٌ)... أو ما شاء من الألفاظ التي تعبِّر عن تحقُّقِ السَّماع. (الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: ص: ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

سَمِعَ مِنِّي الحَدِيْثَ وأجزْتُ لَهُ رِوَايَتَهُ:

وهذا يُفيد السَّماعَ والإجازةَ في بابهما. انظر «السَّماع» و«الإجازة».

سَمِعْتُ:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سَمِعْتُ فُلَاناً:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سَمِعْتُ فُلاَناً يَأْثُرُ عَنْ فَلاَنٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الإمام الرَّامَهُرْمُزِيّ، وعَقَد لها أبواباً. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص: ٤٩١).

سَمِعْتُ فُلاَناً يَقُوْلُ:

أجازها قومٌ عند القراءةِ على الشيخ، ورُوِيَ عن مالكٍ والسُّفيانانِ. والصحيحُ: لا يجوز. (تدريب الراوي: ١/ ٢٧٦).

السُّنَّةُ:

١ ـ السُّنَّة في اللغة:

استعمل العربُ كلمة (السُّنَّة) منذ عهد الجاهلية قبل مَبْعَث النبيِّ ﷺ بمعنى (الطريقة) حسنةً كانت أو قبيحةً.

قال ابنُ منظور في «لسان العرب» (١٣/ ٢٢٥): «السُّنَّة: السيرة حسنةٌ كانت أو قبيحة» وقال: «والسيرة: الطريقة».

واستشهد ابنُ منظور على أنَّ (السنَّة) تعني الطريقةَ المعتادةَ حسنةً كانت أو قبيحةً بقول الشاعر الجاهلي خالد بن عُتْبَة الهُذلي:

فلا تجز عَنْ سيرةٍ أنت سِرْتَها ... فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يسيرها

وَورد لفظ (السنة) في القرآن الكريم بمعنى الطريقة والشريعة في أكثر من موضع. منها قولهُ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[النساء: ٢٦].

كما وَرَد لفظُ (السنَّة) في كلام الرسول ﷺ بمعنى الطريقة في أكثر من موضعٍ أيضاً. منها ما رواه مسلمٌ في حديثه الطَّويل عن جرير بن عبد الله البَجَليّ، وفيه: فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في

الإِسْلاَم سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعدَه مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيءٌ، ومَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً كان عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْده مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ». (أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، برقم: ١٠١٧).

٢ ـ السُّنَّة في الاصطلاح:

يختلف معنى (السنة) في اصطلاح الفقهاء عنه في اصطلاح المحدِّثين واصطلاح الأصوليِّين.

فأمَّا الفقهاءُ فيذكرون (السُّنَّة) في أبواب العبادات مثلاً في مقابلة الفرض، فغَسْل الوجه في الوضوء فَرضٌ، بينما تثليث الغسل سُنَّةٌ، فهي تُطْلَق عند الفقهاء على «ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٢٨).

وتنقسم عندهم إلى سنَّة هدى، وسنَّة زوائد، فما فعله النبيُّ ﷺ على سبيل العبادة يُسَمَّى سنَّة هدى كصلاة الضُّحىٰ، وصلاة ركعتين قبل الفجر.

وما فعله على سبيل العادة فهو سُنَّة الزوائد، كطريقة النبيِّ ﷺ في قيامه وقعودِه ومَشْيِه ولباسِه وأَكْلِه.

وأمَّا الأصوليون فيذكرون (السنَّة) دليلاً من أدلَّة الفقه في مقابلة (الكتاب) و(الإجماع) و(القياس)، ويعرِّفونها من بين هذه الأدلَّة بأنَّها «ما ثَبت عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ» (انظر «السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص: ٤٧).

وأمَّا المحدِّثون فيعرِّفون (السنَّة) بأنَّها «ما أُضِيْف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ أو سيرةٍ»، هذا عند بعضِهم،

وعند «الأكثر أنَّها تشمل ما أُضِيْفَ إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ» ويشمل الوصف صفاته الخِلْقيّة والخُلُقيّة.

كما تشمل السيرة حياته ﷺ قبل البعثة وبعدها.

وهذا التعريف للسنّة يبيِّن أنَّها عند المحدِّثين أعمّ منها عند الأصوليِّين الذين لا يدخلون السيرةَ والوصفَ في تعريفهم.

وحول سبب الاختلاف في تعريف السنّة يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى: «ومَرَدُّ هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلافهم في الأغراض التي تُعنى بها كلُّ فئةٍ من أهل العلم، فعلماءُ الحديث إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر عن الله أنَّه أسوةٌ لنا وقدوةٌ، فنقلوا كلَّ ما يتَّصل به من سيرةٍ وخُلُقٍ وشمائلَ وأخبارٍ وأقوالٍ وأفعالٍ، سواء أثبت ذلك حكماً شرعيّاً أم لا.

وعلماءُ الأصول إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّع الذي يضع القواعدَ للمجتهدين من بعده، ويبيّن للناس دستورَ الحياة، فعنوا بأقواله وأفعالِه وتقريراتِه التي تُثبت الأحكامَ وتقرِّرها.

وعلماءُ الفقه إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعالُه عن الدلالة على حكم شرعيٍّ، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمةً أو إباحةً أو غير ذلك» (انظر «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص: ٤٨ ـ ٤٩).

هذا وقد يَرِدُ لفظُ (السنَّة) ولا يراد به معناها في اصطلاح الفقهاء أو الأصوليِّين أو المحدِّثين، وذلك كما إذا وَرَد لفظُ (السنَّة) في الحديث النبويّ وكلام الصحابة والتابعين، كحديث أنس رضي الله عنه في النفر الثلاثة الذي تقالّوا عبادته ﷺ فقال لهم: «أمَّا والله إني لأخْشَاكُمْ للهِ وأتْقَاكُمْ لَهُ، أَصُومُ وأُفْطِرُ، وأُصَلِّي وأَرْقُدُ، وأَتزوَّجُ

النساء، فمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». (أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، برقم: ٦٣ ـ ٥).

فالسنَّة في كلام النبيِّ ﷺ هنا معناها: «الطريقةُ المشروعةُ المتبَعةُ في الدين». (انظر: «السنّة النبوية ومدلولها الشرعي» للشيخ أبو غدَّة، ص: ١٧).

وفي هذا يقول الحافظ ابنُ حجر العسقلاني: «المراد بالسنَّة الطريقةُ، التي لا تقابل الفرضَ» (فتح الباري: ٩/ ١٠٥).

إذاً معلومٌ أنَّ زواج النساء قد يكون واجباً وقد يكون سنّةً أو يكون مباحاً باصطلاح الفقهاء، وذلك يختلف بحسب الأحوال.

أقسام السُّنَّة:

١ ـ السُّنَّة القولية.

٢ ـ السنَّة الفعلية.

٣ ـ السنَّة التقريرية.

٤ ـ السنَّة الخِلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّة.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفها.

السُّنَّةُ التَّشْرِيْعِيَّةُ:

يُعنىٰ بها: الأحاديث التي تُفيد أحدَ الأحكام الخمسة:

١ ـ الواجب.

٢ ـ المندوب.

٣ ـ الحرام.

٤ ـ المكروه.

٥ ـ المُبَاح.

هـٰذا حَسبُ تعريف المحدِّثين لـ«السُّنة». وأمّا حسبُ تعريف الأصوليِّين لـ«السُّنة» فالتي تُطلَق عليها السُّنّة هي لا تكون إلا تشريعاً.

السُّنَّةُ التَّقْرِيْرِيَّةُ:

وهي عبارةٌ عن سُكوته ﷺ عن إنكار قولٍ، أو فعلٍ صدر من أحدٍ من أصحابه في حَضْرَته، أو غَيْبَتِه، وعَلِمَ به ﷺ، فهذا السُّكوت منه ﷺ يَدُلُّ على جواز القَوْل أو الفعلِ؛ لأنه ﷺ لا يَسْكُت على باطلٍ.

ومن أمثلة ذلك:

ما رُوِيَ أنَّ صحابيَّيْن خرجا في سفرٍ، فانْعَدَم الماءُ منهما، فتيمَّما وصَلَّيا، ثم وَجَدا الماءَ قبل خروج الوقت، فتوضَّأ أحدُهما، وأعاد الصلاةَ، ولم يتوضَّأ الآخرُ، ولم يُعِدِ الصلاةَ، فلما رجعا قَصَّا ما حَدَث للرَّسول ﷺ، فقال ﷺ للَّذي توضَّأ وأعادَ: «لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»، وقال للذَّي لَمْ يَتَوضَّأْ ولم يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وأَجْزَأَتْك» (أخرجه أبو داود في كتابه الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء... برقم: ٣٣٨).

السُّنَّةُ الخِلْقِيَّة والخُلُقِيَّة:

فمِن صفته الخِلْقِيَّة: قَوْلُ كَعْب بن مالكٍ رضي الله عنه: «كان إذا سُرَّ استنارَ وَجْهُهُ كأنَّه فلقةُ قمرٍ».

ومن صفته الخُلُقِيَّة: قولُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أَشَدَّ حياءً من العَذْراء في خِدْرِها».

السُّنَّةُ الفِعْلِيَّةُ:

وهي ما صَدر عن النبيِّ ﷺ من أفعالٍ ليست جِبِلِّيَّةً، كـ: أداء الصَّلاة بهيئاتها المعروفة، وكيفية الوضوء، وقطع يد السارق من

الرسغ، وقضائه ﷺ بشاهدٍ ويمينٍ، إلى غير ذلك.

السُّنَّةُ القَوْلِيَّةُ:

الأحاديثُ القوليةُ تمثِّل في الواقع جَمْهرةَ السُّنَّة، وعليها مدارُ التوجيه والتشريع، وفيها يتجلَّى البيانُ النبويُّ، وتتمثَّل البلاغةُ المُحمَّديَّةُ بأجلى صُوَرِها، وفيها «جوامع الكَلِم» التي خَصَّ اللهُ بها خاتَمَ رُسُلِهِ ﷺ.

ومنها ما يلي:

١ ـ قال رسول الله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لاَ يَعْنيهِ» (أخرجه الترمذي، في أبواب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة... برقم: ٢٣٦٧).

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ».

٣ ـ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه البخاري في كتاب العلم، برقم: ١٠٧).

السُّنَّة المَعْرِفِيَّةُ:

هي الأحاديث التي كَشَفتْ عما ليس تشريعياً، وإنما أفادَ علماً ومعرفةً فقط في الكون والطبيعة، والاجتماع، والاقتصاد، وما إلىٰ ذلك من العلوم والقضايا.

السَّنَدُ:

لغةً: المُعْتَمد، يقال: فلانٌ سَنَدٌ؛ أي: مُعْتَمَدٌ، وكذلك ما ارتفع من الأرض، والجمعُ: أسنادٌ، لا يكسر على غير ذلك، وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئاً هو مُسْنَدٌ (لسان العرب: ٣/ ٢٢٠)، وسُمِّي كذلك لأنَّ الحديثَ يُسْتند إليه، ويعتمد عليه.

واصطلاحاً: هو الإخبارُ عن طريق المتن، أي: سلسلةُ الرجال المُوصِلةُ للمَتْنِ.

انظر «الإسنادِ» في حرف الألف.

السَّنَدُ العالي:

انظر: «العالي» في حرف العين.

السَّنَدُ السَّافِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السَّنَدُ النَّازِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السُّنَنُ:

هي في اصطلاح المحدِّثين الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخْلو غالباً من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب.

ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسْمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد به لا غير.

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي منها بذكر ما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**، أبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز الرُّوْمي المَكِّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور** (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)، وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل».

٣ ـ **سُنَن أبي جعفر** (محمد بن الصباح الدَّوْلابي) (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٤ ـ سُنَن الإمام الشافعي: (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ)، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ سُنن الدَّارِمي: لأبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وقد اشتهرت هذه السُّنَنُ (أي: الدَّارِمي) عند المحدِّثين بالمُسْنَد على اختلاف الاصطلاح؛ لأنها ليست على ترتيب المسند، ذلك أنَّ الكتاب مُقَسَّمٌ إلى كتبٍ وإلى أبوابٍ فقهية، ويَشْتَمِلُ كلُّ بابٍ على الأحاديث المتصلة به، ويمتاز بقلَّة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديثُ مُنْكَرةٌ ولا شاذَّةٌ، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلَةٌ وموقوفةٌ.

وكثيرون من رجال الحديث يعتبرون «سُننَ الدَّارِمي» أحْسَنُ صحةً من «سُنن ابن ماجَهْ»؛ لأنَّ مؤلِّفه أقْدَمُ زماناً، ورجال رُواتِهِ أقَلُّ ضَعْفاً، وكما قال الحافظُ ابن حجر: «ليس دونَ السُّنَن في الرُّتْبَة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ لكان أمْثَلَ من ابن ماجَهْ، فإنَّه أمْثَلُ منه بكثير». (تدريب الراوي: ١/ ١٧٣).

٦ ـ سنن الترمذي أو الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) صَنَّفَهُ علىٰ أبواب الفقه، وهـٰذا المصنَّف من أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعةً حديثيةً، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والغريبَ والمُعَلَّل وكشف عن عِلَّته، كما ذكر المُنْكَر وبيَّن وجه النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث ومذاهب السَّلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلةٌ بالحديث وبعلومه.

٧ ـ سنن ابن ماجَهْ: لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن

ماجَهْ، وهو لقَبُ أبيه (المتوفى سنة ٢٧٣ ـ أو ٢٧٥ هـ).

وقد اعْتُبِرَ هذا الكتابُ رابعَ السُّنَن، ومُتَمِّمَ الكتبِ السِّتَّةِ التي هي المراجع الأصول للسُّنَّة النبويَّة، وكان المتقدِّمون يَعُدُّونها خمسة، ليس فيها كتابُ ابن ماجه، ثم جَعَل بعضُهم «الموطَّأ» سادسها، ولمَّا رأى بعضُ الحفَّاظ كتابَه كتاباً مفيداً قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده أدرجه في الأصول وجعلوه آخرَها منزلةً، فكَمُلَتْ به الكتبُ السِّتَّةُ، والسُّنَنُ الأربعةُ بعد الصحيحين. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠، و«الإمام ابن ماجه وكتاب السُّنَنَ» للعلاَّمة محمد عبد الرشيد النعماني، ص: ١٧٩).

وإذا قال المحدِّثون: رواه الجماعةُ يريدون به الرِّجال السِّتَّة في تلك الكتب السِّتَّةِ، وإذا قالوا: رواه الأربعة، فمرادُهم هؤلاء الأربعة غير البخاري ومسلم.

٨ ـ **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق الأزْدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو من أَنْفعِ كُتب الحديثِ لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال والحرام، حتى قال الإمام الغزالي بكفايته للمجتهد في الأحاديث. (انظر: «المستصفى من أصول الفقه» ٢/ ٣٥١).

وقد صنَّفه أبو داود وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِي فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه فيه بقوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سنده، وما لم أَذْكُرْ فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضُها أَصَحُّ من بعضٍ». (انظر: «رسالة الإمام أبي داود السِّجستاني إلى أهل مكَّة في وصف سننه»).

٩ ـ **سنن النَّسائي**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، وهي تُسَمَّى «المجتبى».

وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تَجْمَع بين الفقه وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الإمام النَّسائيُّ رحمه الله تعالى الأحاديثَ على الأبواب، ووضَع لها عناوين تَبْلُغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّةِ، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سلك النَّسائيُّ أغْمضَ مسالك المحدِّثين، وأجلَّها في كتابه هذا، وهو معروف بشدَّة تحرِّيه في الحديث والرجال.

١٠ ـ **سُنَن الكَشِّي**: لأبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١١ ـ **سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم**: لأحمد بن محمد بن هانىء المعروف (بالأَثْرَم) صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ) هي تَدُلُّ على إمامته وسَعَةِ حفظه.

١٢ ـ **سُنَنُ الخَلاَّل**: لأبي علي الحسن بن علي (الخَلاَّل) (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

١٣ ـ **سُنَن أبي قُرَّة**: لموسى بن طارق اليَمَاني الزَّبيْدِي المعروف بأبي قُرَّة، روى عنه أحمد وغيرُه.

١٤ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: لأبي عَمْرو (سهل بن أبي سهل) الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٥ ـ **سُنَن أبي الحسين**: لأحمد بن عبيد أبي الحسن، وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٦ ـ **سُنَن أبي بكر**: لمحمد بن يحيى الشافعي الهَمَداني، أبي بكر.

١٧ ـ **سُنَن ابن لال**: لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف (بابن لال) (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

١٨ ـ **سنن الدَّارقُطْنِي**: للإمام أبي الحسن عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

هذا الكتابُ هو كتابُ الإمام الناقد البارع كاشف العِلَل وطبيبها، وإمامِ معرفَتها وخطيبها، الإمام أبي الحسن الدَّارقطني البَغْدادي، رحمه الله تعالى وأكرمه برضوانه العظيم، فقد ألَّفه، ليتعقَّب فيه الأحاديثَ التي ذُكِرَتْ في (السُّنن)، وفيها مآخِذُ ومغامزُ، وقد عَمِل بها بعضُ الفقهاء، أو خَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين، فكَشف الإمامُ الدَّارَقُطْني ما فيها بمهارتِه الفائقة في هذا الفَنِّ الدقيق العَوِيص.

فهو لم يؤلِّف هذا الكتابَ على غرار تأليف أبي داود، والنَّسَائي، وابن ماجَه، وأمثالِهم، الذين يُورِدُون في كلِّ باب من «السُّنَن» أصَحَّ ما ثبت عندهم، وإنما ألَّفه على غِرار كتابه الفذِّ العجيب «العِلَلِ» لكنه جَمع في «السُّنَن» أحاديثَ الباب المعلولةَ في صعيدٍ واحدٍ، مع إبانةِ عِلَلِها ومطاعِنِها، ليقف عليها مَنْ جَهِلها، أو مَنْ لم يَرها عِلَّةً مانعةً من العمل بالحديث، فيقتنعَ بها، أو ينتفعَ بها عند الموازنة والترجيح بين الحديثين الورادين في الباب، المتعارضين، أو الزائدِ أحدِهما على الآخر زيادةً ذاتَ شأنٍ في استنباط الحكم منها، فيُقدِّمَ الراجحَ على المرجوح، والسليمَ على المجروح.

فخرج الكتابُ بهذا الصنيع عن أن يكونَ أو يُذكَرَ من كتب (السُّنَن) بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلَّفةٌ ـ في نظر مؤلِّفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابُهُ مؤلَّفٌ لبيان مافي السُّنن من المغامز والعِلَل، فتباينَتْ بُنْيَةُ كتابه عن بُنْيَتِها مباينةً شديدةً، واختلفت الغايةُ من تأليفه

عن الغاية من تأليفها، فحَقُّهُ أن يكون عنوانُه واسمُهُ: (السُّنَن المعلولة)، تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزءٍ يسيرٍ منه. (انظر: «السُّنَّة النبويَّة وبيان مدلولها الشرعي» عبد الفتاح أبو غُدَّة، ص: ٢٣ ـ ٢٤).

١٩ ـ **سُنَن أبي بكر النجار**: لأحمد بن سليمان (النَّجَّار) (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢٠ ـ **سُنَن أبي إسحاق**: لإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢١ ـ **سُنَنُ أبي محمد** ليوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٢ ـ **سُنَنُ أبي القاسم**: لهبة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير (باللاَّلْكَائي) (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٣ ـ **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين (البَيْهقِي) الخُسْروجَردي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٣٣): «ويُقال له السُّنن الكبرى، وهي عشرة مجلَّدات، وهي علىٰ ترتيب مختصر المُزَني، لم يُصَنَّف في الإسلام مثلها، وهي مستوعبةٌ لأكثر أحاديث الأحكام. وعليها حاشيةٌ للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ الماردِيني الحنفي المعروف بابن التُّرْكَماني، المتوفىٰ سنة خمسين وسبعمئة، سَمَّاها «**الجوهر النقي في الردّ علىٰ البيهقي**» في سِفْرٍ كبيرٍ، أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له ومباحثاتٌ معه». ويلحظ القارىء في الحاشية كثيراً من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرَّحين، وتجريح

الموثَّقين، وتَطْويعٌ للأدلّة لنُصرة مذهبه، أفسد فيها الكتاب وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، ودلّت علىٰ جهله وتعصّبه وتحامله، وليته لم يضعها.

٢٤ ـ **السُّنن الصغرىٰ**: للبَيْهَقِي أيضاً.

ومما ينبغي أن يُعَدَّ في (السُّنَنِ):

١ ـ **كتاب الآثار**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفى سنة ١٨٢ هـ)، قال ابن مَعِيْن: «ليس في أصحاب الرَّأْي أكْثَرُ حديثاً ولا أَثْبَتُ منه.

٢ ـ **كتاب الآثار**: لمحمَّد بن الحسن الشَّيْباني (المتوفى ١٨٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الأم**: لمحمَّد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ هـ)، رواية الربيع بن سليمان المُرَادِي.

٤ ـ **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ **تهذيب الآثار**: لأبي جعفر محمد بن جرير(الطَّبَري) (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) بدأه بمسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتحدَّث في فقه الحديث واختلاف العلماء وحُجَجِهم، مات قبل تمامه.

٦ ـ **كتاب الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٧ ـ **معرفة السُّنَن والآثار**: لأبي سليمان حَمَد بن محمَّد البُسْتِي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) وهو صاحب «معالم السُّنَن».

٨ ـ **شرح السُّنَّة**: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

لكن من أشهر كتب السُّنَن هي الأربعةُ الآتيةُ:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ وسنن الترمذي (وهو يُسَمَّىٰ «جامع الترمذي» أيضاً).

٣ ـ وسنن النَّسائي.

٤ ـ وسنن ابن ماجه.

ويُطلَق على هذه السُّنَنِ «السُّنَن الأربعة» ويُرْمَز لها بـ «الأربعة».

وإذا قالوا: «الثلاثة» فمرادهم بها هذه ما عدا «سنن ابن ماجه».

وإذا قالوا: «الخمسة» فمرادُهم «السُّنَن الأربعة» و«مُسْنَد أحمد».

وإذا قالوا: «السِّتَّة» فمرادهم (الصحيحان) و(السُّنَن الأربعة).

ويَرْمُزون لها في كتب التخريج والرِّجال بهذه الرُّموز:

١ ـ خ: للإمام البخاري.

٢ ـ م: للإمام مسلم.

٣ ـ د: للإمام أبي داود.

٤ ـ ت: للإمام الترمذي.

٥ ـ س: للإمام النَّسَائي.

٦ ـ هـ: للإمام ابن ماجَهْ.

٧ ـ ع: للكتب السِّتَّة.

٨ ـ عه: لكتب السُّنَن الأربعة.

السُّنَنُ الأَرْبَعَةُ:

يراد بها:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ سنن الترمذي.

٣ ـ السُّنن الصُّغرىٰ (المجتبىٰ) للنَّسائي.

٤ ـ سنن ابن ماجَهْ.

سُوءُ الْحِفْظِ:

وهو السَّبَبُ العاشرُ من أسباب الطَّعْنِ في الراوي، والمرادُ به مَن لم يَرْجَحْ جانبُ إصابتِه على جانب خَطئه. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٥٤) أي: أن يكون الغالب علىٰ حديثه الخطأ.

سُوْءُ الحِفْظِ المُلاَزِمُ للرَّاوِي:

هو أن ينشأ سوءُ الحفظ من أوَّل حياته، ويُلازمه في جميع حالاته، ويُسَمَّىٰ خبرُه «الشَّاذ» علىٰ رأي أهل الحديث.

سُوْءُ الحِفْظِ الطَّارِىء عَلىٰ الرَّاوِي:

هو أن يطرأ علىٰ الراوي لكِبَره؛ كـ(عطاء بن السَّائب)، أو لذهاب بصره؛ كـ(عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني)، أو لاحتراق كُتبه التي كان اعتمادُه عليها في الرواية؛ كـ(عبد الله بن لَهِيْعَة)، أو عدم وُجودها معه، وهـٰذا الرَّاوي يُسَمَّىٰ «المُختلط» والاختلاط هو فسادُ العقل، أو تغيُّره. انظر تعريفه في حرف الميم.

سَوَّغَ لِي أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة، والتي ذكرها الحافظُ السُّيوطيُّ رحمه الله. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩).

سي:

رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ رحمه الله في «تهذيب الكمال».

سَيِّـئُ الْحِفْظِ:

عبارةٌ صريحةُ التَّعلُّقِ بحديثِ الرَّاوي، وليست كثيرةَ الوُرودِ في كلام المتقدِّمين مُطْلَقةً دون وَصْفٍ آخَرَ، وإنَّما كان أكثرُ ما تَرِدُ عنهم مقرونةً بوَصْفٍ آخرَ كالقول: (صَدوقٌ سَيِّئُ الحفظِ)، و(سيِّئُ الحفظِ كثيرُ الوَهْمِ)، أو (كثيرُ الغَلَطِ)، أو (كثيرُ الخطأ)، وما في معناها، أو (مُضْطَرِبُ الحديث)، وغير ذلك، وإنَّما جاءت مُطْلقةً في الرَّاوي بعدَ الرَّاوي. وَقَعَتْ في كلامِ الإمام أحمَد بن حنبلٍ، وأبي حاتم الرَّازيِّ، وأبي بكرٍ البزَّارِ، والدَّارَقُطنيِّ، وكَثُرَ استعمالُها بإطلاقٍ في كلام المتأخِّرين.

ويَنْدُرُ أن تَجِدَها تُستَعملُ فيمَن بَلَغَ بِهِ سوءُ الحفظِ إلى حَدِّ التَّرْكِ.

كما وَقَع فيما حَكَاهُ عَمْرُو بنُ علي القلاَّسُ عن يحيى بن سعيدِ القَّطانِ في (عيسى بن أبي عِيسَى الحَنَّاط)، وهو مَتروكُ الحديثِ، قال: «كانَ سَيِّءَ الحفْظِ» (الكامل: ٦/ ٤٣٦).

وكما قال عَمْرُو بنُ عليٍّ في (عُبَيْدَة بن مُعتِّبٍ الضَّبِّيِّ): «سَيِّئُ الحفظِ، متروكُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٩٤).

قلتُ: وهو متروكٌ عند جماعةٍ من النُّقَّادِ، ضعيفٌ لا يَبْلُغ التَّرْكَ عند آخرينَ.

وقالوا في جماعةٍ: (سَيِّئُ الحِفْظِ جِداً)، ولا تَعني السُّقوط.

والتَّحقيقُ: أنَّ الضَّعْفَ العائِدَ إلىٰ سوءِ الحفظِ قد يَبْلُغُ صاحبُه حَدَّ التَّرْكِ، لكن يَنْدُرُ ذلك في الرُّواةِ الَّذين قيلت فيهم هٰذه العبارةُ، بل أكثرُهم يُعْتَبَر بحديثِهِ، ولا يكادُ يُقْبَلُ حديثُ مَن رَجَحَ له هٰذا الوَصْفُ لذاتِه؛ وإن كان مَنْعوتاً بالصِّدْقِ.

تُعَدُّ هذه العبارةُ من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْحِ عند الحافظ العراقي، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه اعتباراً. وهي من الألفاظ التي زادها العِراقي رحمه الله.

السِّياقُ:

لغةً: مصدر (ساقَ، يَسُوْقُ، سَوْقاً، وسِيَاقاً)، وهو معروفٌ.

واصطلاحاً: هو الحالةُ التي وَرَدَ بها السَّنَدُ أو المتنُ.

السِّيْرَةُ:

لغةً: هي الطريقةُ. يقال: سارَ بهم سيرةً حَسَنةً.

والسِّيْرَةُ: السُّنَّة والهيئةُ. (لسان العرب: ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

واصطلاحاً: الطريقةُ التي سارَ عليها رسول الله ﷺ في حياته، منذ ولادته إلىٰ وفاته، وما تخلَّل ذلك من أحداثٍ.

❐❐❐

حـــــرف الشّـــــين

الشَّاذُّ:

لغةً: المنفردُ عن الجُمْهورِ (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما يرويه الثِّقةُ أو المقبولُ مخالفاً لمن هو أَولىٰ منه في الحفظ والإتقان أو الكثرة».

ويُقابِل الشَّاذَّ المحفوظُ (انظر: تعريفه في حرف الميم).

هذا هو المعتمدُ في تعريف «الحديث الشاذ»، وهذا مأخوذٌ من كلام الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالىٰ، حيث قال: «ليس الشَّاذ من الحديث أن يرويَ الثِّقةُ مالا يرويه غيره ـ هذا ليس بشاذٍّ ـ إنما الشَّاذُّ: أن يروي الثِّقةُ حديثاً يُخالِف فيه النَّاسَ. هـٰذا الشَّاذ من الحديث». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١١٩، و«الإرشاد» للخليلي، ص: ١٣).

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بقوله: «ما يُخالِف فيه الرَّاوي من هو أَرْجَحُ منه». (شرح شرح النخبة، ص: ٢٥٢).

وعليه فإنَّه يُشْتَرطُ في الحديث الشَّاذ:

١ ـ أن يكون رواية ثقةً، أو ما ينفرد في روايته مقبولاً.

٢ ـ أن يخالف في روايته من هو أولىٰ منه بالقبول، ويُقْصَدُ بالمخالفة: عَدَمُ إمكانية الجمع بين ما رواه وبين ما رواه غيرُه.

أقسام الشَّاذِّ:

ينقسم (الشَّاذُّ) بحسب موقعه في الحديث إلىٰ قسمين: شاذٌّ في السَّنَدِ، وشاذٌّ في المَتْن:

أ ـ الشَّاذُّ سنداً: «وهو أن يُخالِف ثقةٌ في إسناده لحديثٍ ما اشتهر عند الثِّقات».

مثاله:

أخرج الترمذيُّ من طريق: سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَةَ، عن ابن عبَّاس: «أنَّ رَجلاً مات علىٰ عهد رسول الله ﷺ لم يَدَعْ وارثاً إلاَّ عَبداً هو أعْتَقَه، فأعطاه النَّبيُّ ﷺ مِيْرَاثَه». (أخرجه الترمذي في أبواب الفرائض، باب ميراث المولىٰ الأسفل برقم: ٢٠٦).

وقد روىٰ هٰذا الحديثَ النَّسائيُّ أيضاً من طريق: ابن جُرَيْج، عن عمرو بن دينار، وعن عَوْسَجَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ رَجُلاً... الحديث. (أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤٠٦).

فقد اتَّفق كلٌّ من سفيان بن عُيَيْنَةَ وابنُ جُرَيْج علىٰ روايةِ هٰذا الحديثِ متصلاً مرفوعاً، رفعه سيدنا عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ.

وخالفهما في الرواية حَمَّادُ بن زَيْد ـ وهو ثقةٌ ـ فروىٰ هٰذا الحديثَ مُرْسلاً حيث قال في روايته: عن عمرو بن دينار عن

عَوْسَجَة: أنَّ رجلاً... الحديث. (أخرجه النسائي، في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤١٠).

وعليه فإنَّ رواية «حَمَّاد» يُحْكَمُ لها بالشُّذوذ، بينما يُحْكَمُ لرواية عبد الملك بن جُرَيْجٍ وسفيانَ بن عُيَيْنَة بالحفظ.

ومن ثمَّ قال ابن أبي حاتم الرَّازي: «المحفوظُ حديث ابن عيينة». (علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢/ ٥٢).

ب ـ الشَّاذُّ متناً: «وهو أن يُخالِف الرَّاويُ الثقةَ في ألفاظ الحديث من هو أوثق منه أو أرجح منه».

مثاله:

ومثال الشُّذُوذِ في المَتْنِ حديثُ: «... وحَلَّقَ حَلْقَةً ثُمَّ رَفَعَ إِصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بها». (أخرجه النسائي في كتاب التطبيق، باب موضع اليمين من الشمال، برقم: ٨٨٩).

فإذا فَهِمْنا (يُحرِّكُها) أي يَرْفَعُها ويَخْفِضُها بعد نَصْبها، فإنَّ ذلك يتعارضُ مع روايةِ كُلِّ من رَوىٰ الحديث، فقد رُوِيَ الحديثُ عن عددٍ كبيرٍ من الصَّحابة، منهم: أبو هُرَيْرَةَ، وابْنُ عُمَرَ، وعَبْدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ، وجابرُ بنُ سَمُرَةَ، وكُلُّ مَن رَوىٰ عنهم لم يَذْكُرْ كلمة (يُحَرِّكُها) أو ذَكَر كملة (لا يُحَرِّكُها) أو ذكَرَ عبارة (نَصَبَ أُصْبُعَهُ).

ولم تُرْوَ كلمةُ «يُحَرِّكُها» إلَّا عن زائِدَةَ بِسَنده عن وائل بن حُجْرٍ، وقد خالَفَ زائِدَةُ في ذلك بِضْعَةَ عَشَرَ راوِياً رَوَوْا الحديثَ بالسَّنَدِ نفسِه عن وائِلٍ.

وهٰكذا فتُعَدُّ الزِّيادةُ زيادةً شاذَّةً.

حُكم الشَّاذِّ:

الحديث الشَّاذ ضعيفٌ مردودٌ؛ وذلك لأنَّ راويَه وإنْ كان ثقةً إلَّا

أنَّه لمَّا خالف مَنْ هو أولىٰ منه بالقبول، دَلَّنا ذلك علىٰ أنَّه لم يَضْبِطْ في هٰذه الرِّواية التي خالف بها، فلذلك نقبل ما رواه الأَضْبَطُ ونَرُدُّ ما عداه.

أقوال أخرىٰ في مفهوم «الشَّاذِّ»:

ما ذكرناه في تعريف «الشَّاذ» هو ما عليه الجُمْهُورُ وهو المعتمدُ، ولٰكن هناك آراءٌ أخرىٰ في «الشَّاذ» نُقِلَتْ عن أئمَّةٍ في هٰذا العلم لذا رأينا أن نعرضها هنا:

١ ـ **قال الحاكم**: «الشَّاذُّ: حديثٌ يتفرَّد به ثقةٌ من الثِّقات، وليس للحديث أصلٌ متابعٌ لذلك الثقةِ». (معرفة علوم الحديث: ص: ١١٩).

٢ ـ **قال الخَليليُّ**: «الشَّاذُّ: ماليس له إلاَّ إسنادٌ واحدٌ يَشُذُّ بذلك شَيْخٌ، ثقةٌ كان أو غيرُ ثقةٍ». (الإرشاد: ص: ١٣).

فـ«الشَّاذُّ» في رأيه هو ما يتفرَّدُ راويه بروايته، سواءٌ كان هٰذا الرَّاويُ ثقةً أو ضعيفاً، ولا يُشْتَرطُ فيه المخالفةُ، وهٰذا خلافٌ ما عليه العُمْدَةُ في تعريف «الشَّاذِّ» من اشتراط المخالفة وكَوْن الرَّاوي ثقةً.

وحكم «الشاذِّ» عند الخليلي ذكره بقوله: «فما كان عن غير ثقةٍ؛ فمتروكٌ لا يُقْبَلُ، وما كان عن ثقةٍ؛ يُتوقَّف ولا يُحْتَجُّ به». (الإرشاد: ص: ١٣).

٣ ـ أمَّا ابنُ دقيق العيد، فقد حاولَ الجَمْعَ بين ما ذكره الخليليُّ والحاكم، وبَيْنَ ما عليه الجُمْهُورُ، فعرَّف «الشَّاذ» بقوله: «وهو ما خالف راويه الثقاتِ، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يُقْبَل ما تفرَّد به». (الاقتراح: ص: ١٧).

وظاهرُ من كلام ابن دقيق هـٰذا أنَّه يجعل «الشَّاذَّ» و«المُنْكَرَ» و«المتروكَ» بمعنًى واحدٍ.

هـٰذا؛ وقد انتقد العلماءُ ما ذهب إليه غيرُ الجُمْهُورِ في «الشَّاذِّ» مستدلِّين بالأحاديث التي تفرَّد بها بعضُ الثقات وهي مرويةٌ في الصَّحيحَيْن، ومَثَّلوا لذلك بحديث: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيات...» حيث رواه البخاريُّ في مفتتح صحيحه، وهو حديثٌ قد تفرَّد بروايته سيِّدنا عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: عن النبيِّ ﷺ.

وتفرَّد بروايته عن سيِّدنا عمر: عَلْقَمَةُ بن وَقَّاص اللَّيْثِي.

وتفَّرد بروايته عن علقمة محمَّدِ بن إبراهيم، ثمَّ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

ثم عن يحيىٰ بن سعيد رواه جَمْعٌ غَفيرٌ... (علوم الحديث: ص: ٧٧).

وقد سَلَك ابنُ الصَّلاح في مبحث «الشَّاذ» مسلكاً آخر، فقد أَورد تعريفَ كلٌّ من الشافعيِّ والخليليِّ والحاكِم، وبيَّن ما يَرِدُ علىٰ تعريف الخليليِّ والحاكِم من النَّقْد ثم قال: «الأمرُ في ذلك علىٰ تفصيلٍ نُبَيِّنُه فنقول: إذا انفرد الراوي بشيءٍ؛ نُظِرَ فيه».

١ ـ فإذا كان ما انفرد به مُخالِفاً لِمَا رواه من هو أَولىٰ منه بالحفظ لذلك وأَضبط كان ما انفرد به شاذّاً مردوداً.

٢ ـ وإن لم يكن فيه مخالفةٌ لِمَا روَاه غيره وإنَّما هو أَمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هـٰذا الراوي المنفرد.

أ ـ فإنْ كان عَدْلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضَبْطه؛ قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفرادُ به.

ب ـ وإنْ لم يكن ممَّن يُوْثَق بحفظِه وإتقانِه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفردُه به خارماً له مُزَحْزِحاً له عن حيِّز الصحيح». (علوم الحديث: ص: ٧٩).

فتلخَّص ممَّا ذكره ابنُ الصلاح أنَّ «الشَّاذ» على قسمين:

١ ـ قسم مقبولٌ: وهو ما انفرد بروايته من تُقْبَلُ روايتهُ لثقته وضَبْطِه، وهـٰذا المنفرد:

إن كان تامَّ الضَّبْط فحديثُه صحيحٌ.

وإنْ خَفَّ ضَبْطُه فحديثُه صحيحٌ.

وإنْ خَفَّ ضَبْطُه فحديثُه حَسَنٌ.

٢ ـ قسمٌ مردودٌ وهو:

أ ـ ما انفرد بروايته من لا يُوثَقُ بضَبْطِه ومن لا يُقْبَلُ حديثُه، والذي يُسَمَّىٰ «المتروك».

ب ـ ما خالف فيه الثقةُ من هو أولىٰ بالقبول منه، وهـٰذا هو «الشَّاذُّ» علىٰ ما عليه الاعتمادُ.

ج ـ ما خالف فيه الضعيفُ من الرواة من هو ثقةٌ، وهو الذي يُسَمَّىٰ «المُنْكَر».

ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذا فيه محاولةٌ للجَمْع بين الأقوال مع رَدٍّ لبعض ما جاء فيها. (استفيد في هـٰذا البحث من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٢٨ ـ ٤٢٩، و«الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح»، ص: ١٧٤ ـ ١٧٧).

شَاذُّ الإِسْنَادِ:

انظر «الشَّاذُّ سنداً» في «الشَّاذ».

شَاذُّ المَتْنِ:

انظر «الشَّاذُّ مَتْناً» في «الشَّاذِّ».

شَافَهَنِي:

استعمله قومٌ من المتأخِّرين في الإجازة باللَّفْظِ (تدريب الراوي: ٢/ ٥٣).

الشَّاهِدُ:

١ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من طريق صحابيٍّ آخر، وإطلاق الشاهد على هذا كثيرٌ.

٢ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من غير متابعةٍ لذلك الحديث، وهذا يَشْمَل الصحابيَّ الذي رُوِيَ الحديثُ من طريقه ويَشْمَلُ غَيْرَه.

والغَرْضُ من إيراد الشَّواهد قد يكون لبيان التواتُرِ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وقد يكون لإثبات زياداتٍ في المَتْن.

وقد يكون للتقوية إذا كان الضَّعْفُ يسيراً محتملاً.

وأمَّا إذا كان الضَّعْفُ شديداً كأن يكون في إسناده مُتَّهَمٌ، أو متروكٌ فلا يُسْتَشْهَدُ بحديثه.

وقد يكون لتوضيح بعض الغُموض في المَتْن.

وقد يكون لبيان الزَّمان والمكان وغيرهما.

والمحدِّثون القدماء لم يفرِّقوا بين «الشاهد» و«المتابعة» فأطلقوا «الشاهدَ» على «المتابعة»، و«المتابعة» على «الشاهد»، والأمرُ فيه يُسْرٌ

كما قال الحافظُ ابن حجر، (انظر «شرح النخبة» ص: ٧٥).

ولكن الآن بعد أن اسْتَقَرَّتْ الاصطلاحاتُ الحديثيةُ فمِن الأفضل أن يُسْتَعْمَلَ كلٌّ واحدٍ منهما في موضعه.

شِبْهُ الرِّيْحِ:

عبارات التضعيف النادرة استعملها بعضُ النقّاد في وصف روايات بعض الأئمة والرواة الثقات.

مثالهُ:

١ ـ كما قال يحيى بن سعيد القطَّان عن سعيد بن المَسَّيب، عن أبي بَكْرٍ: «ذاكَ شِبْهُ الرِّيْحِ» (انظر «تقدمة الجرح والتعديل» ص: ٢٣٤).

وسَبَبُ قول ابن القطَّان هذا فيه؛ لأنَّ سعيد بن المُسَيَّب وُلِدَ لسنتين مَضَتا من خلافة عُمَرَ، فكيف يروي عن أبي بَكْرٍ؟!

ولكن يُوَجَّه بأنه لا يَقْصِدُ إسنادَ الحديث إلى أبي بَكْرٍ، وإنما يَقْصِدُ ذِكْرَ ما وَقَع له بَلاغاً. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص ٢٠١).

٢ ـ وقال الإمامُ أحمد بن حَنْبَلَ رحمه الله تعالى في (عبد الأعلى بن عامر الثَّعْلَبي): «روايتُه عن ابن الحَنَفِيَّة شِبْهُ الرِّيْحِ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٠).

الشُّذُوْذُ:

هو مخالفة الثقة لمَن هو أوثق منه، أو لجماعةٍ من الثقات. انظر «الشَّاذ».

شَرْطُ البُخَارِيِّ:

وهو أن يأتي الحديثَ بنفس إسناد البخاريِّ الذي روى به.

شَرْطُ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا:

المراد به أن يكون الحديثُ مَرْوِيّاً برجال صحيحيهما أو أحدِهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في صحيحيهما في الرواية عنهم، علماً أنه لا شرطَ لهما مذكورٌ في صحيحيهما، ولا في غيرهما.

شَرْطُ مُسْلِمٍ:

وهو أن يأتي الحديثُ بنفس إسناد الإمام مسلمٍ الذي رَوى به.

شُرُوْحُ الحَدِيْثِ:

اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا علىٰ أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبط منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كُتب الحديث كـ«صحيح البخاري»، ومنهم من ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دُون التقيُّد بكتابٍ معيَّنٍ كما فعل البَغَوي في «شرح السُنَّة»، ومنهم من شَرَح غريبَ ألفاظ الحديث فقط وأطلقوا علىٰ كتابهم «غريب الحديث». أما أشهر الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ. فنذكر منها:

* شروح صحيح البخاري:

١ ـ **إعلام السُّنن في شروح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَّطابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ)، ويُسَمَّىٰ أيضاً: «الإعلام بشرح ما أشكل في البخاري علىٰ الأفهام» و«إعلام المحدِّث». قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥): «وهو شرحٌ لطيفٌ فيه نُكَتٌ لطيفةٌ ولطائفُ شريفةٌ»:

ذكر فيه أنه لمَّا فرغ من تأليف «معالم السُّنن» شرح أبي داود، ببلخ، سألهُ أهلُها أن يُصنِّف شرحاً للبخاري فأجاب». طُبع بعنوان: «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» بتحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمٰن آل سعود، بمركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أمّ القرىٰ في مكة المكرّمة، عام ١٤٠٩ هـ.

٢ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفىٰ سنة ٦٧٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٣): «وهو شرح لمشكل إعرابه». طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في دار العروبة بالقاهرة عام ١٣٧٦ هـ.

٣ ـ **الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفىٰ سنة ٧٨٦ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦): «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وسَمَّاه: (الكواكب الدراري). وقال الحافظُ ابن حجر في «الدُرر الكامِنة» (٤/ ٣١٠): «وهو شرحٌ مفيدٌ علىٰ أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا مِنَ الصُّحُف» ولِوَلَدِه تقي الدين يحيىٰ (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ) شرحٌ سمّاه: «مجمع البحرين» استمدّ فيه مِن شرح أبيه. طُبع «الكواكب» بالمطبع المصرية في القاهرة عام ١٣٥٠ هـ.

٤ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري الشافعي المعروف ببدر الزَّركشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩): «وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلَّدٍ، قصد إيضاحَ غريبه، وإعرابَ غامضه، وضَبْطَ نَسَبٍ أو اسْمٍ يُخشىٰ فيه التصحيف، مُنْتَخِباً من الأقوال

أصحّها، ومِن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة» طُبع بالمطبع المصرية عام ١٣٠٥ هـ.

٥ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر العَسْقلاني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٤٧): «مِن أعظم شروح البخاري، وهو في عشرة أجزاء، ومقدّمتُه في جزء سَمَّاها: «هَدْيُ الساري مقدّمة فتح الباري» علىٰ عشرة فصولٍ، وشُهْرَتُه وإفرادُه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنُكات الأدبية، والفرائد الفقهية تُغْنِي عن وَصْفِه، سيما وقد امتاز بِجَمع طُرُق الحديث التي ربّما يتبيَّن من بعضها تَرَجُّح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً. وطريقتُه في الأحاديث المكرَّرة أنه يشرح في كلِّ موضعٍ ما يتعلَّق بمقصد البخاري يذكر فيه، ويُحيل بباقي شرحه علىٰ المكان المشروح فيه، وكذا ربّما يَقَع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، وفي موضعٍ آخر غيره، إلىٰ غير ذلك ممَّا لا طَعْنَ عليه بسببه، بل هـٰذا أمْرٌ لا ينفكُّ عنه أحدٌ من الأئمة.

طُبع هـٰذا الشرحُ أوّلاً في بولاق بمصر عام ١٣٠٠ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب بالمكتبة السَّلفية في القاهرة، عام ١٣٧٩ هـ.

٦ ـ **عُمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن محمد بدر العيني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٨٥٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٤٨): «وهو شرحٌ كبيرٌ في عشرة أجزاء وأَزْيَد، . . . ذكر فيه أنه لما رَحَل إلىٰ البلاد الشامية قبل الثمانمئة مستصحباً فيه هـٰذا الكتاب ـ صحيح البخاري ـ ظفر هناك من بعض

مشايخه بغرائب النَّوادر المتعلّقة بذلك الكتاب، ثم لمَّا عاد إلىٰ مصر شرحه... وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة ٨٢١ هـ، واستمدّ فيه من «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، وطوَّله بما تعمد الحافظُ حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٍّ من تراجم الرواة بالكلام، وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث، والأسئلة والأجوبة... وبالجملة فإن شرحه حافِلٌ كامِلٌ في معناه، لكن لم ينتشر كانتشار «فتح الباري» في حياة مؤلّفه». طُبع في الآستانة عام ١٣٠٨ هـ ثم توالت طبعاتُه.

٧ ـ **التوشيح علىٰ الجامع الصحيح**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون (١/ ٥٥٣):

«وهو تعليق لطيف قريب من «تنقيح» الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)» طُبع بتحقيق علاء الدين إبراهيم الأزهري، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٢٠ هـ. وللسيوطي أيضاً: «الترشيح علىٰ الجامع الصحيح» ولم يتمّ. وكتب أبو الحسن علي بن سليمان الدِمْنَتي البوجُمعاوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) حاشيةً علىٰ التوشيح سَمَّاها: «روح التوشيح».

٨ ـ **إرشاد السَّاري إلىٰ شرح صحيح البُخاري**: للشهاب أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢):

«وهو شرحٌ كبيرٌ ممزوجٌ في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ... قال فيه بعد مدح الفنِّ والكتاب ـ صحيح البخاري ـ : طالما خَطَر لي أن أُعلِّق عليه شرحاً أمْزُجُه فيه مَزْجاً أُمَيِّزُ فيه الأصل من الشرح بالحُمرة ليكون كاشفاً بعضَ أسراره، مدركاً باللمحة، مُوضحاً مُشْكِلَه، مُقَيِّداً مُهْمَلَه،

وافياً بتغليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري إلىٰ طريق تحقيقه، فشمَّرتُ ذَيْلَ العَزْم، وأتيتُ بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقتُ لسان القلم بعبارات صريحة لَخَّصْتُها من كلام الكُبَراء». طُبع هٰذا الشرحُ قديماً في بولاق عام ١٢٧٦ هـ، ثم توالت طبعاتُه.

٩ ـ فيض الباري علىٰ صحيح البخاري: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

اعتنىٰ العلاّمة الكشميري «بصحيح البخاري» درساً وإملاءً وخوضاً وإمعاناً مالم يعتن بما عداه. فطالعه قبل الشروع في تدريسه ثلاث عشرة مرَّة من أوله إلىٰ آخره مطالعةَ بحثٍ وفحصٍ وتحقيقٍ، وطالَعَ شروحَه المطبوعةَ من ديار الهند والحجاز، وكان «العُمدةُ» و«الفتح» كأنهما صفحةٌ بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه مايربو علىٰ عشرين مرةً دراسةَ إمعانٍ وتدقيقٍ، حتىٰ أجهد في التدريس أن يأتي بتحقيقاتٍ رصينةٍ وأبحاثٍ متينةٍ، وكان أكبر عنايته بإفصاح ما لم يذكره الشارحون.

وكان كثيرٌ من الطَّلَبة في كلّ عامٍ يضبطون ما يلقيه العلاّمةُ ويحتطب كلٌّ بحبله حسب مقدرته، فقام من بينهم الشيخ بدر عالم المِيْرَتهي، الّذي قرأ عليه أو سمع نحو خمس مرَّاتٍ، ووُفِّق للاستفادة منه ما لم يتيسَّر لأحدٍ غيره من أفاضل تلامذته وأصحابه، فرتَّبَ ما ضَبَطه، وجَمَع ما سَمِعه، وحَاوَلَ أن يحرِّر ويصوِّر، فوُفِّق في كثير من المواضع إلىٰ ذلك، وحازَ قصبَ السَّبق من بين أصحاب العلاّمة في أداء ما وَصَلَ إليه علمُه وفهمُه، ولم يقصر في التحرير والإيضاح حسب مقدرته والاعتناء بإحساسيات العلاّمة الناضجة بعد طول التدرب والتفكير.

طُبعَ هٰذا الكتابُ في أربع مجلَّدات ضخمةٍ في «المجلس العلمي» في دابهيل ـ الهند، وفي «جمعية العلماء» في جوها نسبرج (إفريقية الجنوبية)، ونال قبولاً عاماً بين الأوساط الدينية والعلمية في الهند وخارجها، ولا يزال عمدةً ومرجعاً لأساتذة وطلبة هٰذا الفنِّ الشريف.

* شروح صحيح مسلم:

١ ـ **المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّميمي المازُرِي (المتوفىٰ سنة ٥٣٦ هـ) ـ نسبة إلىٰ «مازر» بجزيرة صقيلية ـ المالكي.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النّيفر، بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤١٢ هـ، وكمّله القاضي عياض في الكتاب التالي.

٢ ـ **إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: للقاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصُبي السَّبْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ): قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٨): «كمّل به «المُعْلِم» للمازَرِي». طبع بمطبع السعادة في القاهرة عام ١٣٢٧ ـ ١٣٢٨ هـ علىٰ هامش «صحيح مسلم» ومعه «مُكمِل إكمال الإكمال» لمحمد بن يوسف السَّنُوسي (ت ٨٩٢ هـ)، وقد أكمل كتابَ القاضي عياض: محمدُ بن خِلْفَة الأُبّي (ت ٨٢٧ هـ) في «إكمال إكمال المُعْلم» ويأتي.

٣ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاط والسَقَّط**: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الكردي الشافعي الدمشقي المعروف بابن الصَّلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ)، طُبع بتحقيق الدكتور مُوفَّق بن عبد الله بن عبد القادر (العراقي)، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٤ هـ.

٤ ـ **المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم**: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بابن المُزَيِّن المالكي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ). وهو شرحٌ علىٰ «مختصر صحيح مسلم» له أيضاً. طُبع بتحقيق الحسني أبو فرحة، وآخرين، بدار الكتاب المصري في القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، في بيروت عام ١٤١٣ هـ، ثم بتحقيق لفيفٍ من المحققين، في دار ابن كثير بدمشق.

٥ ـ **المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٨): «وهو شرح متوسِّطٌ مفيدٌ، قال فيه النَّووي: ولولا ضعفُ الهِمَم، وقِلَّةُ الراغبين لَبَسطتُه، فَبَلَغْتُ به ما يزيدُ علىٰ مئةٍ من من المجلّدات، لكنّي اقتصرت علىٰ التوسّط». طُبع بالمطبع المصرية في القاهرة عام ١٣٤٧ هـ مع «صحيح مسلم». واختصره الشمسُ محمد بن يوسف القونوي (المتوفىٰ سنة ٧٨٨ هـ).

٦ ـ **إكمالُ إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لمحمد خِلْفَة بن عمر الوشتاتي المالكي الأُبّيّ (المتوفىٰ سنة ٨٢٧ هـ)، وهو منسوب إلىٰ «أُبّة» مِن قُرىٰ تونس. أكمل به شرحَ القاضي عياض. طُبع بمطبع السعادة في القاهرة، عام ١٣٢٨ هـ ومعه: «مكمل إكمال الإكمال» لأبي عبد الله محمد بن محمد السَّنوسي (المتوفىٰ سنة ٨٩٢ هـ).

٧ ـ **الدِّيباج علىٰ صحيح مسلم ابن الحجّاج**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر الشافعي السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بالمطبع الوهبية في القاهرة عام ١٢٩٩ هـ. وطُبع

بتحقيق أستاذنا الدكتور بديع السيّد اللحّام، بإدارة نشر علوم القرآن، في كراتشي، عام ١٤١٢ هـ وطُبع بتحقيق أبي إسحاق الجُوَيْني، بِدار ابن عفّان، في الخُبَر بالسعودية، عام ١٤١٦ هـ. وقد كَتب عليه محمدُ بن محمد بن علي البُجُمعَوِي الدِمْنَتِي حاشيةً سمّاها: «وَشْيُ الديباج».

٨ ـ **فتح المُلْهِم في شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة شَبِّير أحمد العثماني (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ). كان هذا الشرحُ ناقصاً، فكتب له الشيخ تقي العثماني تكملةً. يتميَّز هٰذا الشرحُ عن غيره من الشروح بأنه الكتاب الذي يخترق الأزمان فيعيش معك في هٰذا العصر، بما يضطرب فيه من قضايا، فتجد من شجاعة الشارح المستنيرة بوَرَع العالم المؤمن، ما يضع أمامَ عقلك وقلبك وجهة نظر جامعة بين التعليل والتأصيل، كالاقتصاد في الإسلام والأوراق النقدية، والضمان، وتعدد القضاء، ونقض الأحكام.. ويُضاف لذلك قوته في الرد علىٰ ما يلبّسه المبطلون من مطاعن، فيكشف عن جرثومة انحرافهم، وتهافت آرائهم، ويحرص كلما ظفر بفائدة مهمة في بطون الكتب التي فترت العزائم عن مخالطتها، وضعفت الهِمَمُ عنها، يحرص علىٰ تخصيصها بالذكر والتنبيه (انظر مقدِّمة الشيخ محمد مختار السَّلامي: ص: ٤/ ١).

وقد طُبع هذا الشرحُ في باكستان مع تكملة الشيخ محمد تقي العثماني، وستصدر له طبعةٌ أنيقةٌ في دار القلم بدمشق.

*** شروح سنن أبي داود:**

١ ـ **معالم السُّنن**: لحَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «لخّصهُ الحافظ شهاب الدين أو محمود، أحمد بن إبراهيم بن هلال

المَقْدِسي الشافعي (ت ٧٦٥٥ هـ) وسَمَّاه: «عُجَالة العالِم مِن كتاب المعَالم». طُبع «المعالم» في القاهرة، عام ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م. وطُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامِد الفِقِي، بمطبع أنصار السُنَّة المحمدية في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ ومعه: «مختصر سنن أبي داود» للمُنذري، و«تهذيب السنن» لابن القَيِّم.

٢ ـ **تهذيب سُنن أبي داود**: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيِّم الجَوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «ولابن القيّم شرحٌ مختصرٌ لِلسُّنَن المذكورة، ذكر فيه أنَّ الحافظ المُنْذِري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) قد أحسن في اختصاره، فهذَّبته نحو ما هَذَّب هو به الأصل، وزدتُ عليه من الكلام علىٰ عِللٍ سكت عنها أو لم يكملها، وتصحيح الأحاديث، والكلام علىٰ مُتونٍ مُشْكِلَةٍ لم يُفْتَح مُقْفَلها، وبسط الكلام علىٰ مواضع لعلَّ الناظِر لا يجدها في كتابٍ سِواه».

طُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ، مع «معالم السنن» للخطّابي المتقدّم.

٣ ـ **شرح سنن أبي داود**: للسراج عمر بن رَسْلان بن نصير البُلْقِيني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ). وهو مخطوطٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة (انظر: «تاريخ التراث العربي» لسِزكين: ١/ ١/ ٢٩٣).

٤ ـ **مِرْقَاة الصُّعود إلىٰ سنن أبي داود**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، وهي حاشيةٌ ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥)، وهي مخطوطةٌ.

٥ ـ **عَوْن المعبود شرح سُنن أبي داود**: لأبي الطيّب محمد شمس

الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ). اختصر به كتابَه المُوَسَّع «غاية المقصود» الذي ظهر منه ثلاث مجلَّدات، وطُبعت عام ١٤١٧ هـ. وأمَّا «العون» فهو شرحٌ فقهيٌّ حديثيٌّ، طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٢٣ هـ، ثم طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٩ هـ.

٦ ـ **بذل المجهود في حَلّ أبي داود**: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ)، وهو شرحٌ فقهيٌّ حيديثيٌّ مُوسَّعٌ، يشهد بجهده العلمي الكبير الموفَّق، وهو لَيْسَ شرحاً وافياً لِسُنَنِ أبي داود فحسب، بل إنه سفرٌ ضخمٌ يحتوي علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في علم الحديث وشرحِ كلام النبوَّة، ورُواةِ الحديث ومكانتهم وتراجمهم في ضوء أَقْوَال الأئمة.

التزم فيه الشارحُ بعضَ التزامات في هٰذا الشرح، منها:

أنه اهتمّ بأقوال الإمام أبي داود، وكلامه في الرواة.

ومنها: أنه اهتم بتنقيح نسخ السنن المختلفة المنتشرة.

ومنها: الاهتمام البالغ بتخريج التعليقات والفحص عنها في كتب أخرىٰ.

ومنها: تطبيق الروايات بالترجمة، وقد ظهرت في ذلك دقة فهمه وطول تأمله.

ومنها: أنه حكم فيما اختلف فيه الشراح بما شرح الله صدره.

كما يمتاز هٰذا الشرحُ بأنه كُتب علىٰ نهج المشتغلين بالحديث والباحثين فيه وكبار الشُّرَّاح الّذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبولٍ عامٍّ، وانتفع بها طلبةُ العلم في كل عصر، واشتمل علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في أسماء الرجال وأصول الحديث، وعارض الحُجَّة بالحُجَّة، وكان

كلامه في أكثر الأحيان محذوراً في صناعة الحديث ومتعلقاتها من الفنون. طُبع هذا الشرحُ في المطبع النامي بالهند، مع «**تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي**» (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ) وأعيد طبعه بمطبع ندوة العلماء بالهند؟ وطبع بدار اللِّواء في الرياض، ستُطبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، في أربعة عشر مجلداً.

٧ ـ **المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ). وَصَل فيه إلىٰ باب الهدي في كتاب الحجّ، ثم توفي، فأكمله ابنُه أمين السُّبكي في أربعة أجزاء تالية، وسَمَّاه: «**فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود**» طُبع الكتاب مع ذيله وفهارسه بمطبع الاستقامة في القاهرة عام ١٣٥١ ـ ١٣٥٣ هـ وصوّرته دارُ إحياء التراث العربي في بيروت.

*** شروح سنن الترمذي:**

١ ـ **عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي**: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي المعروف بابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ): وهو شرحٌ يجمع بين الاستنباطات الفقهية علىٰ المذهب المالكي مقارناً بسائر المذاهب، والصِّناعة الحديثية. طُبع في كانْبُور بالهند عام ١٢٩٩ هـ ضمن: (مجموعة شروحي أربعي ترمذي). وطُبع مستقلاً في القاهرة في المطبع المصرية، عام ١٣٥٠ هـ وطُبع بتصحيح الشيخ هشام بخاري، بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام ١٤١٨ هـ.

٢ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي المعروف بابن سيّد الناس (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ). قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وصل

به إلىٰ باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجدٌ إلاّ المقبرة والحمّام. ولو اقتصر فيه علىٰ فَنّ الحديث لكان تماماً، ثم كَمَّله الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي». طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ.

٣ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ). وهو غير «**تكملة النفح الشذي**» لابن سيّد الناس المتقدِّم، قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وله تكملةُ شرح جامع الترمذي لابن سيّد الناس، وهي من باب ما جاء أن الأرض كلّها مسجد إلاّ المقبرة والحمام، إلىٰ قوله في أثناء كتاب البِرّ والصلة: باب ما جاء في السَّتر علىٰ المسلمين، ثلاثة عشر مجلَّداً». وجاء في هامش مطبوعة «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٢٩): «في مشيخة برهان الدين الحلبي أنه أكمل شرح الترمذي لابن سيِّد الناس، ثم استأنف العملَ من أوّل الجامع وكتبه عليه فأكمله». وهو مخطوطٌ.

٤ ـ **قُوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع في كانْبور بالهند عام ١٢٩٩ هـ وطُبع في القاهرة عام ١٢٩٨ هـ وقد اختصره علي بن سليمان الدمنتي البوجمعوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) في «**نفع قوت المغتذي**».

٥ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبارَكْفُوري الهندي (المتوفى ١٣٥٣ هـ): وهو شرحٌ فقهيٌّ نفيسٌ يَدُلُّ علىٰ غزارة علم المؤلِّف وسعةِ اطِّلاعه في علم الحديث روايةً ودرايةً، تَتَجَلَّىٰ فيه براعتُه النادرةُ في حلِّ المشاكل سواء كانت في الإسناد أَوْ في المَتْن، ومهارةٌ في استِخْرَاجِ الدقائق

الخفية، واستنباطُه للأحكام الفقهية، وقدرتُه الفائقة في نقاش المذاهب والآراء المختلفة. طُبع في الهند في ٤ مجلّدات كبار. وأُعيد طبعه بتحقيق الأستاذ عبد الوهّاب عبد اللطيف، وعبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية، في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٣ـ١٣٨٧هـ.

٦ـ **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف البِنّوري (المتوفىٰ سنة ١٣٩٧ هـ) وهو شرحٌ جيِّدٌ نافعٌ للطلبة وأساتذة الحديث. طُبع في المكتبة البِنّورية بكراتشي، عام ١٣٨٦ هـ.

*** شروح سنن النَّسائي:**

١ ـ **زَهر الرُّبَى علىٰ المُجْتَبَىٰ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ): قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٠٠٦): «وعلىٰ السُّنن تعليقة لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي» قال السيوطي: هي علىٰ نمطِ ما علَّقْتُه علىٰ الصحيحين وغيرهما مِن السُّنن، إذْ له مُنذُ صُنِّفَ أكثر من ستمئة سنة ولم يشتهر عليه من شرحٍ ولا تعليقٍ. وفرغ من تأليفه في ربيع الأول سنة ٩٠٤ هـ».

قلتُ: وَهَم السيوطي بظنّه، فقد وُضع عليه قبله شرحٌ لأبي الحسن، علي بن عبد الله بن خلف ابن النِعمة الأنصاري الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٦٧ هـ) نَصَّ عليه الضَّبّي في بُغْيَة الملتمس (ص: ٤١١)، وشرحٌ آخر لزوائد النَّسائي علىٰ الأربعة: الصحيحين وأبي داود والترمذي، للسراج عمر بن علي ابن المُلَقِّن المصري (المتوفىٰ سنة ٨٠٤). نَصَّ عليه ابنُ حجر في المجمع المؤسس (٢/٣١٩) وله مختصرٌ لعلي بن سليمان الدِّمناتي البُوجمعوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) يُسمّىٰ «**عَزفُ زَهْرِ الرُّبَىٰ**»، وحاشية لمحمد عبد الهادي السِّندي (المتوفىٰ سنة ١٣١٨ هـ).

٢ ـ **حاشية السِّنْدِي علىٰ المجتبىٰ**: لأبي الحسن، محمد

عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفىٰ سنة ١١٣٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٧): «وهي تعليقة بالقول ولكنها أبسط من تعليقة السيوطي بالقول». طُبع بدلهي في الهند، عام ١٢٨١ هـ ومعه «زهر الرُّبَىٰ» للسيوطي. وطُبع بالمطبع الميمنية في القاهرة عام ١٣١٢ هـ وطُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ.

*** شروح سنن ابن ماجه:**

١ ـ **الإعلام بسُنّتِه عليه السلام**: لعلاء الدين مُغُلْطاي بن قليج (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤): «وشرح قطعةً منها في خمس مجلَّدات». وقال السَّخاوي في «الضوء اللّامع» (٦/ ١٠٠): «وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلَّدات». وقال سزكين في «تاريخ التراث» (١/ ١/ ٢٨٧): «غير كامل». وهو مخطوطٌ.

٢ ـ **ما تَمَسُّ إليه الحاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للسراج عمر بن علي ابن الملقِّن المصري الفقيه الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ): شرح فيه زوائدَ ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي.

ذكره الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣١٩) وقال السَّخاوي في «الضوء اللَّامع» (٦/ ١٠٠): «في ثلاث مجلَّدات، قال في خطبته أنه لم يَرَ مَن كتب عليه شيئاً، وأن يُبيِّن من وَافَقه من بين الأئمة السِتَّة، وضَبَط المشكل في الأسماء والكُنَىٰ وما يُحتاج إليه من الغريب والغرائب، ممّا يُوافِق الباقين» قال السَّخاوي: «سبقه للكتابة علىٰ ابن ماجه شيخه مُغُلْطاي، وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلّدات» وهو مخطوط.

٣ ـ **الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه**: للكمال محمد بن موسىٰ الدَّميري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ) قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٣٤١): «وكان شرع في شرح ابن ماجه فماتَ عنه مُسَوَّدة، وقد بَيَّضَ بعضه علىٰ ما فيه مِن إعواز». وقال التقي الفاسي في ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ٣٧٣): «وهو في خمس مجلَّدات علىٰ ما وجدتُ بخطّه». ما زال مخطوطاً.

٤ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ). طُبع بتحقيق محمد المنتقىٰ الكشناوي، بدار العربية في بيروت ١٤٠٢ هـ، وطُبع بتحقيق موسىٰ محمد علي، وعزّت علي عطية، بدار الكتب الإسلامية في القاهرة عام ١٤٠٣ هـ.

٥ ـ **مصباح الزُّجاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٨٢ هـ علىٰ هامش «السنن». واختصره علي سليمان الدِّمناتي البوجمعوي (ت ١٣٠٦ هـ) في «نور المصباح».

*** شروح الموطأ للإمام مالك:**

١ ـ **التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد**: للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمْري القرطبي المالكي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٣): «تَرْجَم فيه لرُواة مالك في الموطّأ، علىٰ حروف المعجم، مع الكلام علىٰ مُتونها وإخراج الأحاديث المتعلِّقة بها بأسانيده، وهو كتابٌ كبيرُ الجُرْم، في سبعين جزءاً، غزيرُ العِلم، لم يتقدّمه أحدٌ إلىٰ مثله، وقد قال ابن حَزْم: لا أعلم في الكلام علىٰ فقه الحديث مثله أَصْلاً، فكيف أحسن منه». طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ أحمد العلوي وآخرين،

بـوزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلاميـة بـالـرَّبـاط المغـرب عـام ١٣٨٧ ـ ١٤٠٦ هـ، واختصـره المـؤلِّف فـي «تجـريـد التمهيـد» أو «التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك».

٢ ـ **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنّه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار**: لابن عبد البَر أيضاً ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٥) ضِمن الشروح الحديثية. طُبع منه جزءان بتحقيق علي النَّجدي ناصف، بالمجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، في القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ وطُبع كاملاً بتحقيق عبد المعطي أمين قَلْعَجي، بدار قتيبة في حلب، ودار الوعي في القاهرة، عام ١٤١٤ هـ.

٣ ـ **المنتقىٰ شرح موطأ إمام الهجرة مالك بن أنس**: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ). طُبع بمطبع السعادة في القاهرة، عام ١٣٣١هـ.

٤ ـ **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المالكي ابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ). حقَّقه محمد ولد عبد الكريم، كرسالة دكتواره، في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ.

٥ ـ **تنوير الحوالك شرح علىٰ موطّأ مالك**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بدار إحياء التراث العربي في القاهرة عام ١٣٤٣ هـ ومعه: «إسعاف المُبَطأ برجال الموطّأ» للسيوطي أيضاً. وظهرت له طبعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

٦ ـ **أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو شرح الزُّرقاني**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني

(المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ) طُبع بالمطبع الخيرية، في القاهرة عام ١٣١٠ هـ وبهامشه «صحيح سنن المصطفىٰ ﷺ» لأبي داود السِّجستاني. وطُبع بمكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٩٩ هـ، وطُبع بمطبع مصطفىٰ محمد في القاهرة عام ١٣٥٥ هـ وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وطُبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، بمطبع مصطفىٰ الحلبي، في القاهرة عام ١٣٨٢ هـ.

٧ ـ **المُسَوَّىٰ شرح الموطأ**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدِّهْلوي، (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ) طُبع بالمطبع السلفية بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٥٣ هـ. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٨ ـ **دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك**: لمحمَّد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشِّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ). وهي منظومةٌ شعريةٌ ضِمن مجموعة (ثلاث رسائل علمية) نشرها محمدُ علي حسين، بدار إحياء الكتب العربية ١٣٤٠ هـ. وله شرحٌ للمؤلّف سَمَّاه: «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك» طُبع بمطبع الاستقامة في القاهرة عام ١٣٥٤ هـ.

٩ ـ **التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني)**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكنوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ)، وهٰذا من أحفل الشروح، مشحونٌ بعيون المسائل، وقد طُبع في الهند مرَّاتٍ، صدرت له طبعةٌ محققةٌ بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، من دار القلم بدمشق عام ١٤١٢ هـ.

١٠ ـ **أوجز المسالك إلىٰ موطأ مالك**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ). وهو في (١٥) مجلَّداً، يُعَدّ من أوسع الشروح، وقد استوفىٰ فيه الشارحُ بيان المذاهب الأربعة

وما عداها من المسائل الخلافية، كما أنه ذكر الفوائد المتعلّقة بالإسناد. وقد طُبع بالمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ، ثم صدرت له طبعة أنيقة بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، من دار القلم بدمشق.

* شروح مسند أحمد:

١ ـ **الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري**: لعلي بن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٨٣٧ هـ). وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرٌ، يقع في (١٢٠) جزءاً، مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. ويُعَدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السَّلَف.

٢ ـ **نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين المُسْعَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد**: للشمس محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفىٰ سنة ١١٨٨ هـ)، طُبع في المكتب الإسلامي في دمشق عام ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ **بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ)، شرح فيه ترتيبَه لمسند الإمام أحمد علىٰ الأبواب المُسَمَّىٰ «**الفتح الربَّاني**» شرح فيه بعضَ ما يحتاج إلىٰ الشرح والبيان، وخرَّج أحاديثه، وأشار إلىٰ زوائد ابنه عبد الله. طُبع مع «**الفتح الرّباني**» بدار الشهاب في القاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٨ هـ.

* شروح سُنن الدّارقُطني:

١ ـ **التعليق المُغني علىٰ سُنَن الدَّارقطني**: للشيخ أبي الطيّب محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٢ هـ). طُبع مع «**السنن**» في مطبعة الأنصار، بدلهي في الهند عام ١٣٠٩ هـ، وطبع بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، بشركة الطباعة الفنية المتحدة، في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٦ هـ.

* الشروح العامة:

ـ شروح السُنَّة: لأبي مسعود، الحسين بن مسعود البَغَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ)، جمع في هـٰذا الكتاب ما تفرَّق من الحديث المحتجّ به في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وقد اختار أحاديثه من جميع أبواب العلم، فجاء كتابه جامعاً لما يتعلَّق بالعقائد وأصول الدين، والعلم والعبادات، والمعاملات، ودلائل النبوَّة والوحي، والسِّيَر والمغازي والمناقب، وأشراط الساعة والبعث والحساب... والرَّقائق وغير هـٰذا ممّا له صلةٌ بمحاسن الأخلاق والسُّنن والآداب، ليكون مرجعاً شاملاً لما يحتاجه المسلمُ في دينهِ: عقيدةً وشريعةً وعبادةً وأخلاقاً... وتجد إلىٰ جانب الحديث الصحيح الحسن، وقد يذكر بعضَ الضعيف ليبيِّن معنىٰ مُجْمَل في حديثٍ صحيحٍ، أو إذا لم يكن لديه في الباب ما يُغني عن الضعيف من الصِّحاح والحِسَان، أو يذكرها في الشواهد والمتابعات.

رَتَّب كتابه على أبواب العلم، وذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه واجتهادات الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين في أمَّهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وكثيراً ما يذكر أدِلَّةَ العلماء فيها ويرجِّح بعض الأقوال علىٰ بعض إن اقتضىٰ المقام الترجيح، ولم يفته أن يفسِّر بعضَ غريب الحديث ويضبط أسماء الرواة وأنسابهم، ويترجم لبعضهم، وقد اعتمد في هـٰذا علىٰ تواليف من سبقه وكثيراً ما يعزو إليهم، فيخرج كتابه للناس مستوفياً ما أراده.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ زهير الشَّاويش سنة ١٣٩١ هـ بالمكتب الإسلامي في بيروت. (انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية» للمرعشلي، ص: ١٦٥ ـ ١٧٩، و« أعلام المحدّثين في الهند» للمؤلِّف، و«دراسات في مناهج المحدثين»لعامر صبري وشرف الدين القضاة).

الشُّعُوْبِيُّونَ:

هم الذين يَدْفَعون عن العرب كلَّ فضيلةٍ، ويلحقون بهم كلَّ رذيلةٍ، ويغلون في القول، ويُسرِفون في الذَّمِّ، وقد انبثقت من الموالي في العصر الأموي، ثم عَلَتْ وصار لها صولةٌ في العصر العبَّاسي، ومن الرُّواة الشُّعوْبِيِّين:

أحمد بن بشير أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حُرَيْث المخزومي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

روى عن جَمْعٍ من الأئمَّة الكبار: إسماعيل بن أبي خالد، وابن أبي عَرُوبَة، والأعمش، وشُعْبَة، ومِسْعَر بن كِدَام، وهشام بن حسان وغيرِهم.

وروى عنه جَمْعٌ من المحدِّثين والرواة.

سُئل عنه تلميذه محمد بن عبد الله بن نُمَير؟ فقال: كان صدوقاً، حَسَنَ المعرفةِ بأيام الناس، حَسَنَ الفهمِ، رأساً في الشعوبية، أستاذاً يُخاصِم فيها فوضعه عند ذلك الناس.

ومع ذلك فقد قوَّاه بعضُهم فقال يحيى بن مَعِين: كان يقيِّن ـ أي يبيع القينات وهي الجواري ـ ليس بحديثه بأسٌ، وقد رأيتُه وكتبتُ عنه.

وقال أبو زُرْعَة: صَدُوقٌ.

وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدْقُ.

وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقةً كثيرَ الحديث، ذهب حديثُه فكان لا يحدِّث.

ووضَع قومٌ منه فقال النَّسائي: ليس بذاك القويِّ.

وقال الدَّارقطني: ضعيفٌ يُعْتَبر به.

وقال ابن عدي: له أحاديثٌ صالحةٌ، وهو في القوم الذين يُكْتَب حديثُهم.

ومع ذلك فقد انتقى البخاريُّ الإمام من حديثه، وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً في الطِّبِّ، وإنْ كان له متابعٌ فيه، فذكره في الصحيح يرفع من قيمته ويجعلنا لا نلتفت إلى بدعته لصدقه وأمانته، وما سوى ذلك فبينه وبين الله، وأخرج له الترمذيُّ وابن ماجه من الستة.

وحَقَّ للبخاري ومسلم أن يتمثَّلا لمن يُنكِر فضلَهما ويتنقَّص صنيعهما من أهل البِدَع القُدامى والمُحْدَثين الذين وجدوا أحاديثَ رسول الله ﷺ عندهما على غير ما يريدون، وتدحض ما يبتدعون.

(انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٩٨ ـ ٩٩).

الشَّقُّ:

لغةً: مَصْدر (شَقَّ): وهو: الصَّدْعُ، أو: شَقَّ العَصا، وهو التفريقُ، كأنه فَرَّق بين الزَّائد وما قبله، وبعده من الثابت بالضَّرْب.

واصطلاحاً: هو مُقابل (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المغرب، كما أن (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المشرق.

و«الشَّقُّ» هو أن يَخُطَّ فوق المضروب عليه خَطّاً بيِّناً دالاً على إبطاله بكونه مختلطاً به (أي بأوائل كلماته) ولا يَطْمِسه، بل يكون ما تحته مُمْكِنُ القراءةِ (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

شَكُّكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يَقِيْنِ غَيْرِكَ:

عبارة التوثيق، استعملها الإمامُ الناقد شعبة بن الحجَّاج في توثيق (أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، المتوفى سنة: ١٣١ هـ).

فقد روى أنَّ شعبة بن الحجَّاج «سأل أيوبَ عن حديثٍ؟ فقال

أَشُكُّ فيه. فقال له: شَكُّكَ أَحَبُّ إليَّ من يقين غيرك» (التهذيب: ١/ ٣٩٨).

وكلامُ شعبة يَدُلُّ على شِدَّة إتقان أيوب وتثبُّتِه من حفظِه، وهكذا كان أيوب على نظر الأئمة النقاد.

قال مالكٌ: «ما حدَّثتُكم عن أحدٍ إلا وأيوب أوثَقُ منه» (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٤).

قال هشام بن عُرْوَة: «ما رأيتُ بالبصرة مثل أيوب السَّخْتِياني، ولا بالكوفة مثل مِسْعَر» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٦٨٩).

وقال ابنُ سعد: «كان أيوب ثقةً ثَبْتاً في الحديث، جامعاً، كثيرَ العلم، حُجَّةً عدلاً» (الطبقات الكبرى: ٧/ ١٤).

الشَّكْلُ:

هو مصدر (شَكَل الكتابَ يَشْكُلُه وأشْكَلَهُ) أي: قَيَّده بالإعراب (أي بالحركات) من الضَّمِّ والفتح والكسرة والسُّكون، مثل (عُمَيْر)، أو بالحروف بأن يقول في تشكيل (عمير): بضمِّ العين، وفتح الميم وسكون الياء التحتانية، وآخره الرَّاء المُهْمَلَة.

شَكْلُ الْحَدِيْثِ

انظر: «الشَّكل».

الشَّمَائِلُ:

لغةً: جمعُ (الشِّمَالِ) وهو: الطَّبْعُ والخُلُقُ.

واصطلاحاً: يُقْصَدُ بها عند الإطلاق: أخلاقُ النبيِّ ﷺ وأحواله المَعِيْشيَّةِ.

كذلك هو نَوْعٌ مستقلٌّ من التأليف عند المحدِّثين يَقْصِدون به جَمْعَ أخلاق النبيِّ ﷺ وشمائله.

ومن أشهر الكتب في الشمائل:

١ ـ **الشمائل النبوية والخصائص المُصْطَفَوِيَّة**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وعليه شروحٌ كثيرةٌ، منها «جمع الوسائل في شرح الشمائل» للعلاَّمة الفقيه علي بن سلطان محمد القاري (المتوفى سنة ١٠١٦ هـ).

٢ ـ **شمائل الرسول ودلائل نبوَّته وفضائله وخصائصه**: للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

الشَّوَاهِدُ:

انظر «الشَّاهِدُ».

الشَّيْخُ:

الذي يُرْوَى عنه الحديثُ.

شَيْخٌ:

من ألفاظ التعديل من المرتبة الثالثة عند: ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند: ابن الصَّلاح، والذَّهبيِّ، والعِراقي، ومن الخامسة عند: السيُّوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

قال الحافظُ الذَّهبي رحمه الله تعالى: «ولم أتعرَّض لذِكْر من قيل فيه: (مَحَلُّه الصِّدْقُ)، ولا من قيل فيه: (لابأسَ به)، ولا من قيل فيه: (هو صالحُ الحديث) أو (يُكْتَبُ حديثُه) أو (هو شَيْخٌ) فإنَّ هذا وشِبْهُه يَدُلُّ على عدم الضَّعْف المُطْلَقَ» (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٠٣).

وقال أيضاً في ترجمة (العبَّاس بن الفضل): «قال أبو حاتم: شَيْخٌ، فقولُه: (هُو شيخٌ) ليس هي عبارةُ جَرْحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا

أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيقٍ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحُجَّةٍ» (ميزان الاعتدال: ٢/ ١٩).

قال الحافظ الزَّيْلَعِي (في نصب الراية: ٤/ ٢٣٢)، نَقْلاً عن ابن القَّطان في كتابه (الوَهْم والإيهام) ما نَصُّه: وسُئِلَ عنه ـ أي عن طالب بن حُجَيْر ـ الرَّازيان فقالا: شَيْخٌ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحبُ روايةٍ. (انظر «حاشية الرفع والتكميل»... ص: ١٤٩).

وجاء في «ترتيب المدارك» (٣/ ١٧) للقاضي عياض رحمه الله تعالى، في ترجَمة (زكرياء بن منظور القُرَظِيّ الأنصاري): «قال أحمدُ بن حنبل: زكرياء بن منظور شَيْخٌ. ولَيِّنه».

وفي ترجمة (عثمان بن الحكم الجُذَامي المصري): «قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: شَيْخٌ ليس بالمُتْقِن». (ترتيب المدارك: ٣/ ٢٥).

وفي ترجمة (البهلول بن راشد القَيْرَواني): «قال العُقَيْلِيُّ: هو شَيْخٌ من أهل المغرب ليس به بأسٌ. وقال مثلَه عليُّ بن المَديني». (ترتيب المدارك: ٣/ ٨٨).

حُكمها:

المُتَّصفُ بهـٰذا اللَّفظِ يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه للاعتبار.

شَيْخُ الإِسْلاَم:

من أرفع ألقاب المحدِّثين.

ومن أشهر من لُقِّبَ به:

١ ـ الإمامُ الحافظُ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي

الأنصاري الهَرَوِي (المتوفى سنة ٤٨١ هـ) مصنِّفُ كتاب «ذَمّ الكلام» وهو من ذُرِّيَّة أبي أيوب الأنصاري صاحب النبيِّ ﷺ.

كان يعظِّم الإمام أحمد أيَّ تعظيم، ويفتخر بانتسابه إليه ويقول:

أنا حنبليٌّ ما حَيِيْتُ وإنْ أمُتْ فَوَصِيَّتي للنَّاس أن يَتَحَنْبَلُوا

كان ـ رحمه الله تعالى ـ صَلْباً في السُّنَّة ومتَّبِعاً لها.

يقول الحافظُ الذهبي: «وقد كان هذا الرجلُ سَيْفاً مسلولاً على المتكلِّمين، له صولةٌ وهيبةٌ واستيلاءٌ على النفوس ببلده. وقال ابنُ طاهر: سمعتُه يقول: عُرِضْتُ على السيف خمس مرَّاتٍ، لا يقال لي: ارْجَعْ عن مذهبك، لكن يقال لي: اسْكُتْ عمَّن خالفك، فأقول: لا أسْكُتُ. ويقول: أحفظ اثني عشر ألف حديث أسردُها سَرْداً». (سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٥٠٩).

٢ ـ الإمام تقيُّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تَيْميَّة الحَرَّاني الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ)، وممَّن اشتهر بـ(شيخ الإسلام) هو، وكان له درايةٌ تامَّةٌ بالحديث وعلومه.

٣ ـ الإمامُ الحافظُ العلامة أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (المتوفى سنة ٣١١ هـ) صاحب «الصحيح».

٤ ـ والحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الإسماعيلي) الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٧١هـ)، صاحب (المستخرج) وإمام أهل خراسان، وهو الذي قال فيه الذَّهَبِيُّ: ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأنَّ المتأخِّرين على يأسٍ من أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة. ومن تصانيفه «المعجم» و«المسند الكبير».

٥ ـ والحافظ سراج الدين أبو حفص بن عمر بن رَسْلان البُلْقِيني

الشَّافعي، عَلاَّمة الدنيا (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ) صاحب «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح».

٦ ـ والحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) صاحب التصانيف الكثيرة.

شَيْخُ الْحَدِيْثِ:

يُلقَّب به ـ في الجامعات الإسلامية في بلاد شبه القارة الهندية ـ مَن يقوم بتدريس «صحيح البخاري»، وقد لُقِّب به عددٌ من كبار العلماء والمحدِّثين أمثال: الشيخ حسين أحمد المدني (المتوفى سنة١٣٧٧ هـ) والشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَويّ (المتوفى سنة ١٤٠٢هـ) وغيرهما كثيرين.

شَيْخٌ وَسَطٌ:

من ألفاظ الجرح، من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

المتَّصفُ به يُكتَب حديثُه ويُنْظَر فيه للاعتبار.

الشَّيْخَان:

إذا أُطْلِق عند المحدِّثين، يُقْصَدُ بهما:

١ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة ابن بَرْدِزْبَه الجُعْفيّ مولاهم، (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، جَبَلُ الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، وصاحب «صحيح البخاري».

٢ ـ والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْريّ النَّيسابوري، (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)، ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ مصنِّفٌ عالمٌ بالفقه، صاحب «صحيح مسلم».

الشِّيْعَةُ:

التشيُّع في اللغة معناه: المناصرة: وسُمِّي (الشيعةُ) بذلك لمناصرتهم عليّاً، رضي الله عنه، وتقديمِهم إيَّاه على سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد بدأت فكرةُ التشيُّع بعد وفاة النبي ﷺ، حين رأى بعضُ الصحابة أنَّ أولى الناس بإمامة المسلمين هو عليُّ بن أبي طالب لقُرْبِه من النبيِّ عليه الصلاة والسلام وسابقته في الإسلام، وما إلى ذلك من مزايا أُخَر، إلا أنَّ حرص هؤلاء على وحدة الأمة حالَ دون مطالبتهم بتحقيق ذلك، لذا لم نَرَ منهم من ترك بيعةَ الخلفاء الثلاثة الأول، وبقي الأمرُ طبيعياً حتى وقعت الفتنةُ التي قُتِلَ فيها الخليفةُ الراشد عثمان بن عَفَّان، رضي الله عنه فتولَّى عليٌّ الخلافةَ.

وما أنْ تولَّى عليٌّ رضي الله عنه حتى بدأت المطالبةُ بدَم عثمان ممَّن قَتَله، وكان يمثِّل هذا الاتجاهَ معاويةُ بن أبي سفيان رضي الله عنه، وما لبث أن تحوَّل الأمر إلى فتنةٍ أخرى توالت على أثرها الأحداثُ التي انتهت بوقعةِ صفين.

في خضم هذه الأحداثِ، وتوالي بواعثِ الفتنة، وتصدُّع وحدة المسلمين، بدأ التشيُّعُ في اتجاهٍ جديدٍ كردِّ فعلٍ، فبعد أنَ كانت المطالبةُ بخلافة عليٍّ تحمل طابعَ الأولوية، أخذت طابعاً جديداً يحمل صفةَ الإلزام والوجوب باعتباره ميراثاً مشروعاً بوصية الرسول ﷺ، وهي في ولده من بعده. (انظر «مقالات الإسلاميين»، ص: ١٦، و«مختصر التحفة الاثني عشرية»، ص: ٣ ـ ٦).

ومما ينبغي ملاحظته: أنَّ هذا الرأي لم يكن له وجودٌ سابقٌ، وليس من المصلحة للأمَّة أن يثار في ذلك الوقت اللاَّحق، ولكن هناك

أعدادٌ كبيرةٌ من المجوس، واليهود وغيرهم ـ قد دخلوا الإسلامَ على غير رغبةٍ فأضمروا في أنفسهم حِقْداً دفيناً، ظهرت نتائجُه فيما بعد، كيف وقد بدل الإسلامُ عِزَّهم ذُلاً؟

فما لبث هؤلاء أن تستَّروا بالتشيُّع، وأخذوا بالعمل على إثارة الفتنة، من خلال التأكيد على حقِّه وأهل بيته في الخلافة، وضرورةِ استرداد حقِّهم المغصوب، الأمرُ الذي أدَّى في نهاية المطاف إلى الطعن في الشيخين (أبي بكر وعمر)، وانتقاصِهما وبقية الصحابة وتضليلهم لسُكوتهم عن نصرة عليٍّ في حينه، حتى ادَّعى بعضُهم كُفْرَ الصحابةِ، إلا نفراً يسيراً(انظر «العواصم» لابن العربي ص:١٨٣)، وكذا وضع الأحاديث لتدعيم وجهة نظرهم، وانتقاصِ الأُمَوِيِّين أيضاً والنَّيْل منهم، مما يؤكِّد قِلَّة الوَرَعِ، والجُرأةِ على أحكام الشرع، ومحاولةِ التفلُّت من نظامه. (انظر «مختصر التحفة الاثني عشرية» ص:٣٩ ـ ٥٠، و١٠٠ ـ ١٠٢).

ومن يرقب واقعَ الشيعة من حيث ما يذهبون إليه، من معتقداتِ زائفةٍ، لا يخالجه شَكٌّ أنهم لا يقصدون سوى العمل على تفتيت الأمة وإفسادها في عقائدها، وخاصة إذا ما لاحظنا أنَّ فتنة التشيُّع تعود في أصلها إلى رجلٍ يهوديٍّ، هو عبد الله بن سَبأ، وهو أوَّلُ من غَلاَ في حُبِّ عليٍّ كرَّم الله وجهَه، حتى زعم: أنَّ الله حَلَّ فيه (انظر «الفرق بين الفِرَق» ص:٢٣٣ ـ ٢٣٥).

وقد تولَّى الشيعةُ أبناءَ عليٍّ: الحسن، والحسين، ولمَّا توفِّي الثانيُ اختلفوا فيمن يتولَّى من أبناء عليٍّ فذهب بعضُهم إلى جعلِ الولاية في أكبر أولاده، محمَّد بن الحنفية، وتولَّى بعضُهم أولادَ فاطمة، فتولَّوا بعد الحسين ابنه زين العابدين، وبعده ابنَه محمَّدَ الباقر، وبعده انقسموا، فمنهم من تولَّى زيدَ بن عليٍّ، وهم الزَّيْدِيَّة، ومنهم من تولَّى جعفرَ الصادق بن محمَّد الباقر. (انظر: «الملل» للشهرستاني، ١/ ١٧٤،

و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

الشيعةُ في ميزان المحدِّثين:

يرى المحدِّثون أنَّ أكثر من وُصِفوا بالرفض أو التشيُّع قد ذهب إلى تجريح الصحابة وعلى رأسهم الشيخان (أبو بكر وعمر) والطعنِ في عدالتهم، ورَدِّ مروياتهم إلا من رَضِيَه الشيعةُ أنفسهم، وهم في أحسن الأحوال لا يتعدَّون خمسةَ عشر صحابياً، اللهم إلا ما رواه أتباعُ عليٍّ رضي الله عنه وأنصارُه على أن تكون روايةُ أحاديثهم من طريق أئمتهم ـ لاعتقادهم بعصمتهم ـ أو ممن هو من نحلتهم، إذْ إنَّ مَنْ خذل علياً وترك نُصرتَه قد خان الأمانة وترك العمل بالوصية (انظر لمزيد من التوضيح: «منهاج السنة» لابن تيمية، ١/ ١٥، و«الروض الباسم» لابن الوزير، ص: ٤٨، و«مختصر التحفة الاثني عشرية» ص: ٣٠ و٣٢ و٣٣ و٤٧، ٥٠).

ويذكر مثلاً أنَّ (الشيعة) قد قَسَّموا أخبارَهم إلى صحيحٍ وحسنٍ وموثَّقٍ وضعيفٍ، و(الصحيحُ) ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عَدْلٍ إماميٍّ. والفَرْقُ بينه وبين (الحسن) أنَّ راوي (الصحيح) منصوصٌ على عدالته، لكن راوي (الحسن) ممدوحٌ من غير نَصٍّ، وأكثر قيود هذا التعريف غيرُ معمولٍ بها، فظاهرُ التعريف مثلاً يخرج (المُرْسَل) و(المنقطع)، وهما معتبران عندهم، وكذا اشتراط أن يكون الراويُ عَدْلاً حيث قبلوا روايةَ من دعا عليه المعصومُ أو لَعَنه، كما لم يلتزموا في الحكم بالصحة أو الحسن بالقيد الذي يلزم أن يكون الراوي إمامياً.

وأمَّا الموثَّقُ فهو ما دخل في طريقه من نَصٍّ الأصحاب على توثيقه و(الضعيفُ) ما اشتمل طريقه على مجروحٍ بالفِسْق أو نحوه.

ثم إنَّ أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون بمرويات أصحابهم من غير تفتيشٍ أو تمييز بين الرجال، ولم يكن لهم في تاريخ الرواة مؤلَّفاتٌ

خاصةٌ كما هو حال المحدِّثين من أهل السُّنَّة، وبقي أمرُهم على ما هو عليه حتى سنة ٤٠٠ هـ حيث صَنَّف الكَشِّيُّ في أسماء الرواة كتاباً، ثم توالت الكتبُ، وكلُّها لم تكن موفيةً بالغرض. (انظر «مختصر التحفة» ص: ٤٧).

وهم على هذا والمحدِّثون على طرفي نقيض، ولذلك فإنا نجد أنَّ الشيعة كانوا أكثر من وُجِّه إليه الطعنُ من قِبَل المحدِّثين بالنظر إلى بقية الفِرق الأخرى، ومن يتعقَّب هذه الطعونَ يرى أنها في الشيعة أكثر منها في غيرهم، وخاصةً أنَّ الشيعة كانوا أكثر من هاجَمَ السُّنَّةَ وحاول العبثَ بها من جهة تكذيبِ نقلتها بَدْءاً بالصحابة أو بالاختلاق فيها، وعَدَمِ قبولهم لمنهج المحدِّثين في الرواية، واقتصارِهم على ما يُوافِق هَوَاهُم، وينصر بدعتَهم منها، فلم يَسْلَم من ذلك حتى أَصحّ الصحيح من روايات الإمامين البخاري ومسلمٍ، رغم اتفاق جمهور الأمة على العمل به.

ومن ذلك مثلاً: قولُهم ببُطْلان حديث البخاري الوارد في فضل أبي بَكْرٍ الذي مفاده: «أنَّ النبي ﷺ أمَر بسَدِّ الأبواب التي تُطِلُّ على المسجد إلا باب أبي بكر... الحديث» (صحيح البخاري: ٢/ ٢٨٩) لمناقضته للحديث الوارد في حقِّ عليٍّ رضي الله عنه وهو: أنَّ النبي ﷺ أمر أن تُسَدَّ الأبوابُ كلُّهَا إلا بابُ عليٍّ (أخرجه أحمد في مسنده، وهو صحيح لكثرة رواياته، وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر وخالفه في ذلك المسند: ٢/ ٢٦). مع أنَّ حديث أبي بكر خاضعٌ لمنهج نقديٍّ في غاية من الدِّقَّة عند المحدِّثين، وهو المنهجُ الذي شَهِدَ به غيرُ المسلمين ما شاؤوا بعِلْم حديثهم». (انظر مقدمته لـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، (١/ب)، فقد أبدى غيرُ واحدٍ منهم إعجابَه بهذا المنهج. (دائرة المعارف الإسلامية: ٧/ ٣٣٥).

ولجُملة ما ذكر فإنَّ المحدِّثين يحتاطون في الرواية عن الشيعة، ويتشدَّد بعضُهم في الأسانيد التي فيها من يُوصَف بالرفض، وقد يُفْهَم من هذا: أنَّ المحدِّثين لم يَقبلوا إلا روايةَ نفرٍ يسيرٍ من الشيعة مع أنَّ الواقع خلافُه، ولم يكن تشدُّدُ جُمهور المحدِّثين في قبول الرواية ليمنعهم عن الرواية عمن يُوثَق بصِدْقه من هؤلاء إذا ثبتتْ أهليتُه من جهةٍ، وحفاظاً على حديث النبي ﷺ من جهةٍ أخرى.

وعلى هذا: فإنَّ أعداد الموصوفين بالتشيُّع ولهم روايةٌ في كتب السنة كثيرةٌ، ومنها ما هو في أصَحِّ الصحيح عند البخاري ومسلم، لكن جُمهور المحدِّثين آثروا تَرْكَ الروايةِ عمن روى في مثالب الشَّيْخَين، ومن ثَبَت أنه كان شَتَّاماً للصحابة رضوان الله عليهم (انظر: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٤، و«لسان الميزان»: ١/ ٩).

الشيعة ووَضْعُ الحديث:

لعب الشيعةُ دوراً كبيراً في وضع الحديث حتى باتَ من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا فقد حَذَّر العلماءُ منهم أمثال أبي حنفية ومالك وابن المبارك والشافعي... في آخرين (الكفاية: ١٢٥ ـ ١٢٧).

ولمَّا سُئل الإمامُ مالك عن الرافضة قال: «لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذبون» (منهاج السنة: ١/ ١٣).

وقال شَريكٌ القاضي، وكان معروفاً بالتشيُّع مع الاعتدال فيه: «احمل عن كلٍّ من لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ ويتخذونه دِيْناً» (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٧).

وقال الشافعيُّ: «لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّوْر من الرافضة» (الكفاية: ١٢٦).

وقد بَالَغ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتهم وفضل عليٍّ وآل البيت، وكذا في ذَمِّ مخالفيهم من الصحابة ومن بعدهم من خلفاء بني أُميَّة، حتى نُسِبَ الكَذِبُ في أحاديث الفضائل إليهم على ما شَهِدَ به رجلٌ منهم وهو ابن الحَدِيد (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) الذي يقول: «إنَّ أصل الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جهةِ الشيعة، فإنهم وضَعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم، حَمَلهم على وضعها عداوةُ خصومهم» (شرح نهج البلاغة: ١/ ١٣٥).

وقال في موضع آخر: «فأمَّا الأمورُ المستبشعةُ التي تذكرها الشيعةُ ـ وذكر ضَرْبَ فاطمة بالسَّوط، وإيذاءَ عمر لها ولابنيها: الحسن والحسين وغيرِ ذلك من المثالب ـ ثم قال: فكلُّ ذلك لا أَصْلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد الشيعةُ بنقله» (شرح نهج البلاغة: ١/ ٤٢، ٤٨).

ويقول أبو يَعْلى الخَليلي الحافظ: «وضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ، وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألفَ حديثٍ، وقد وَصَفها الحافظُ ابن حجر ـ أعني موضوعاتِ الشيعة في الفضائل ـ بأنَّها مما لا يُحْصَى» (انظر «لسان الميزان»: ١/ ١٣).

وقد يكون في تحديد عدد بعينه نوعُ مجازفةٍ، لكن هذه الكثرةَ تؤكِّد أنَّ الوضع كان الشغلُ الشاغلُ لكثيرين من الشيعة، وأنَّهم كانوا أكثرَ جرأةً في ذلك من غيرِهم، ومما يؤكِّد هذا أنَّ المختار الثَّقَفي (المتوفى سنة ٦٧ هـ) قد طلب من أحد الأنصار أن يضَع له حديثاً عن النبي ﷺ يؤكِّد فيه خلافتَه من بعده مقابل عشرة آلاف درهمٍ فأبى. (الموضوعات: لابن الجوزي، ١/ ٣٩).

وأوَدُّ هنا أن أذكر بأنَّ الوضع إما ظَهَر واسْتَشْرى في القرن الثاني؛

إذ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ممَّن وُصِفَ بالكذب والوَضْع، ويعود ذلك لما وُصِفَ به أولئك من صلابة في الدين، وكثرة الحفَّاظ للحديث ونُقَّاده من جهةٍ، ولضعف بواعث الاختلاق للحديث آنذاك من جهةٍ أخرى. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص: ٧٦).

أُسُس الخلافِ بين المحدِّثين والشِّيعة والخوارج في ميدان الرواية:

من يُمْعِن النظرَ في حقيقة الخلاف بين المحدِّثين وكلٌّ من الشيعة والخوراج في ميدان الرواية من جهة القبولِ والرَّدِّ تبعاً لثبوت الأهلية أو نفيها، يُدرِك أنَّ أهمَّ بواعث التجريح بين الفريقين تعود إلى الأسباب التالية:

١ ـ مجرَّد الاختلاف في المعتقد ـ إذ يرى كلُّ فريقٍ أنه على الحقِّ، ومن خالَفَه على الباطل ـ سببٌ للاتهام بالفِسْق، وقد يتعدَّاه إلى القول بالكفر تبعاً لأهمية موطن النِّزاع وأثره في باب العقيدة في نظرِ كلٍّ منهما.

وما من شَكٍّ في: أن الإسلامَ شرطَ الرواية، وكذا ما ينبثق عنه من ملازمة التقوى وترك المفسِّقات وخوارم المروءة، وهي من أبرز مقوِّمات العدالة، وفُقْدانُها في نظر المخالف يعني فقدانَ أهلية الرواية، وهذا يختلف أثره من فرقة لأخرى.

٢ ـ النظرةُ إلى الصحابة رضوان الله عليهم، فإذا كان المحدِّثون يذهبون إلى تعديل الصحابة والأخذِ عنهم جميعاً، ويعتقدون بأقوالهم وأفعالهم، ويقبلون كلَّ مروياتهم ـ مَن شارك منهم في الفِتَن، ومن لم يُشارِكْ دون تخصيصٍ لطرف بعينه، أو لشخصٍ دون آخر (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٢١٤) ـ فإنَّ من أتباع هذين الفريقين من يطعن في عدالة

الصحابة ومنهم من ذَهَب إلى أبلغ من ذلك حتى ذهبوا إلى إطلاق الكفر والظلمِ والتكذيبِ على بعضهم.

ولا رَيْب: أنَّ الطعن في الصحابة أمرٌ في غاية من الخطورة، ولو جَوَّزنا ذلك جدلاً فهذا يعني نسف الدين من أصله، وخاصةً فيما يَخُصُّ مصدرَ التشريع الثاني، إذْ الصحابة هم نَقَلَتُهُ عن رسول الله ﷺ، ولولاهم ما عَرَفْنا من ذلك شيئاً، هذا فضلاً عمَّا وَرَد في فضلهم جميعاً من النصوص التي تؤكِّد بُطْلانَ دعوةٍ من نفي العدالة عنهم، ناهيك عمَّا وُصِفوا به من الضَّلال والغِوَاية.

ومن هنا فإنَّ من روى في مثالب الشَّيْخَيْن، أو شَتَمهما وغيرَهما من الصحابة، وكذا من اشتهرت عدالتُه من الأئمة اللاَّحقين ترك المحدِّثون الروايةَ عنه. والأمرُ في حقِّ الصحابة عند المحدِّثين واضحٌ لا أظنُّه يحتاج إلى أدلةٍ تؤكِّده، بل إنَّ مجرَّد تقديم المبتدع على غيره كان مسوِّغاً لترك الرواية عمَّن يقول به عند البعض، ومن ذلك مثلاً ما قيل لأبي داود: إنَّك لا تروي عن عبد الوارث؟ قال: «أروي عن رجل يزعم أنَّ عمرو بن عبيد ـ وكان معتزلياً ـ خيرٌ من أيوب، ويونس؟».

ولا رَيْبَ أنَّ في هذا مبالغةٌ، فقد يُفضَّل شخصٌ آخر ببعض الخِصَال، وعليه فقد يُقَدَّم من لم يَسْلَم من غوائل التجريح في معنى على من سَلِمَ، ولا يُسَوِّغ هذا تفويتَ الغرض المقصود من الرواية، وهو جمع السُّنة وصيانتها، وقد روى المحدِّثون عن المبتدعة على ما سأوضِّحه في آخر هذا البحث بتقديم بعض الأمثلة، ثم إنَّ عبد الوارث هذا راويةٌ مشهورٌ مُوثَّق.

٣ ـ إباحةُ الكَذِب، وهذا بالطبع في حقِّ بعض فِرَق الشيعة، إذا ارتأت جواز الكذب، وشهادة الزُّور لمن وافقهم على من خالفهم، كما

هو معلوم من مذهب الخَطَّابية مثلاً (الفرق بين الفرق: ص: ٢٤٧).

وقد كان لهذا أكبر الأثر في وَضْعِ الحديث والدَّسِّ فيه. والصِّدْقُ أساس العدالة، وهذا في حديث الناس، فما بالُكَ في حديث المصطفى ﷺ، وفيه الحلالُ والحرامُ؟!

٤ ـ أهليةُ الراوي وشرط الرواية، وهذا بالطبع في حقِّ الرواة من غير الصحابة، فالمحدِّثون يعتمدون الراويَ إذا كان عَدْلاً ضابطاً، في حين أنَّ الشيعة مثلاً يعتمدون على بعض الرواة من أهل البيت فحسب، آخذين بالاعتبار أصولاً، هي:

آ ـ القول بعِصْمة الراوي:

ب ـ أنَّ ما يقوله الراوي إنما يقوله نقلاً عن رسول الله ﷺ، أي مقطوعٌ بصحة نسبة الحديث إليه عليه الصلاة والسلام كما لو سمعه منه مشافهةً.

ج ـ أنَّ ما ينقل عن أحد العِشرة. . ، فهو إجماعُ أهل العشرة الاثني عشر (منهاج السنة: ١/ ١٥).

وهذه بطبيعة الحال أصولٌ فاسدةٌ، إذا ما لُوحِظَتْ من حيث طبيعتها، ولفُقْدانها الكثير من معايير وضوابط النقد، كما هو واضحٌ في منهج المحدِّثين، ولا أهميةَ للاتصال ولا للعدالة ولا للضَّبْط ولا لنفي الشُّذوذ أو العِلَّة، وإنْ رُوْعِي بعضُها فهو بمفهومٍ خاصٍّ وليس بالمفهوم الصحيح الذي جرى عليه المحدِّثون، وهذه الضوابطُ في الجملة لا وجودَ لها عند الفِرَق الأخرى بالوصف المُشَار إليه عند أهل الحديث.

أمثلة الرواة الشيعة الذين أُخرج عنهم في الصَّحيحين وغيرهما:

١ ـ عَبَّاد بن يعقوب الأَسَدي الرَّوَاجِني، محدِّث الشيعة؛ (المتوفى ٢٥٠ هـ)

روى عنه البخاريُّ، والترمذيُّ، وابنُ ماجه، وابن خُزَيْمَة، وغيرُهم.

كان يشتم السَّلَف، وخاصةً عثمانَ رضي الله عنه؛ قال صالحُ جَزَرَة: سمعتُه يقول: الله أعدل مِن أن يُدخِل طلحة والزبير الجَنَّة، قاتلا عليّاً بعد أن بايعاه.

وكان ابن خُزَيْمَة يقول: حَدَّثنا الثقةُ في روايته، المُتَّهَمُ في دينه عَبَّادُ بن يعقوب.

وقال فيه ابنُ عدي: «فيه غُلُوٌّ في التشيُّع».

وقال الدَّارقطني: «شيعيٌّ صَدوقٌ».

وقال ابن حبَّان: «كان رافضياً داعيةً».

وقال الذهبيُّ: «ما أعتقده يتعمَّد الكَذِبَ».

ومن طريف ما جاء عنه: قال القاسمُ بن زكريا المُطَرِّز: «وردتُ الكوفةَ فكتبتُ عن شيوخها كُلِّهم غير عَبَّاد بن يعقوب، فلَّما فرغتُ دخلتُ إليه، وكان يَمتحِن من يسمع منه، فقال لي: مَنْ حَفَر البحرَ؟ فقلتُ: الله خلق البحرَ، قال: هو كذلك، ولكن من حَفَره؟ قلت: يذكره الشيخُ! فقال: حَفَره عليُّ بن أبي طالب. ثم قال: مَنْ أَجْرَاه؟ قلت: الله مُجْرِي الأنهار، ومُنبعِ العيون، فقال: هو كذلك، ولك مَنْ أجرى البحرَ؟ فقلتُ: يُفيدني الشيخ! فقال: الحسينُ بن علي. قال: وكان عَبَّادُ مكفوفاً، ورأيتُ في داره سيفاً معلَّقاً، وجحفةً، فقلتُ: أيها الشيخ لمن هذا السيفُ؟ فقال لي: أعددتُه لأُقاتِل به مع المهدي. قال: فلما فرغتُ من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه، وعزمتُ على الخروج عن البلد، دخلتُ عليه، فسألني: مَنْ حفر البحرَ؟ فقلتُ: حفره معاويةُ، وأجراه عمرو بن العاص، ثم وثبتُ من بين يديه، وجعلتُ أعدو، وجعل يَصيح: أَدرِكوا الفاسقَ عدوَّ الله فاقتلوه!». وقد صحَّح الذهبيُّ

إسنادَ هذه الحكاية في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٦).

لقد أخذ المحدِّثون منه جانبَ الصِّدقِ في الرواية، ولم يلتفتوا إلى ما هو منه من رأي واجتهادٍ ولهذا قال الذهبيُّ: «من غُلاة الشيعة، ورؤوس البِدَع، لكنه صادقٌ في الحديث، وقد ذكره الشيعةُ في رجالهم». (انظر «التوَاصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٢ ـ ٥٣).

٢ ـ عبد الملك بن أَعْيُن الكوفي مولى بني شَيْبان التابعي:

روى له البخاريُّ ومسلمٌ وبقيةُ أصحاب السنن وغيرُهم.

كان سفيان بن عُيَيْنَة يقول: «حَدَّثنا عبدُ الملك بن أَعْيُن، وكان رافِضِياً» وكان يقول: «عبد الملك بن أعين شيعيٌّ كان عندنا رافضياً صاحبَ رأي».

وقال البخاري: «كان شيعياً»، وقال في الضعفاء، «كان شيعياً يُحْتَمل في الحديث».

وقال أبو حاتم الرازي: «من عُتَقِ الشيعة، محلُّه الصدق، صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يتشيَّع».

وقال السَّاجي: «يتشيَّع، ويحمل في الحديث».

وقال ابن حجر «صدوقٌ شيعيٌّ، وقد أخرج له الشيخان حديثاً».

ومما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الرجل كان معروفاً بتشيُّعه ورأيه الذي يذهب إليه، ولكنه في جانب الصِّدْقِ لم يكن مطعوناً فيه، ولا في عدالته، ولهذا أخرج له الشيخان، وتركوه، ونِحْلتَه إلى الله، وذكره الشيعةُ في رجالهم ورووا عنه وأثنوا عليه. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٣).

٣ ـ الفضل بن دُكَين، أبو نُعَيم الملائيُّ الكوفي (المتوفى سنة ٢١٩ هـ):

هو من كبار شيوخ البخاري وأكثر عنه الروايةَ، وروى له بقيةُ أصحاب الكتب الستة بالواسِطة وغيرهم.

كان يذهب إلى التشيُّع، وإنْ كان لا يُعلِنه، ولا يشتم أحداً ممَّن خالف عليّاً رضي الله عنه، قال أحمد بن مُلاعب: حَدَّثني ثقةٌ قال: قال أبو نُعَيْم: ما كتبتُ عليَّ الحفظة أنِّي سببتُ معاوية، وبلغنا عن أبي نعيم أنه قال: حُبُّ عليٍّ رضي الله عنه عبادةٌ، وخير العبادة ما كُتِم، وكان في هواه ونظرته للرجال مع الشيعة.

قال ابن مَعِين: «كان أبو نُعَيم إذا ذَكَر إنساناً فقال: هو جيِّدٌ وأثنى عليه؛ فهو شيعيٌّ، وإذا قال: كان مرجئاً؛ فاعلم أنه صاحبُ سنَّةٍ».

ومع علمهم بتشيُّعه كان في عدالته وضَبْطه وصدقِه وأمانتِهِ محلَّ القبول والرضا والثناء والاستحسان فقالوا عنه: حافظٌ حُجَّةٌ.

قال يعقوب بن شيبة: «أبو نعيم ثقةٌ ثَبْتٌ صدوق».

وقال أحمد بن حنبل: «إنما رفع الله عفان، وأبا نُعَيم بالصِّدق حتى نوَّه بذكرهما»، وقال: «ما رأيتُ أحفظ من وكيعٍ، وكفاك عبد الرحمن ـ ابن مهدي ـ إتقاناً، وما رأيت رجلاً أروى من غير محاباةٍ ولا أشدّ تثبُّتاً في أمر الرجال من يحيى بن سعيد، وأبو نعيم ـ الفضل بن دُكَيْن ـ أقل الأربعة خطأً.

قال عبد الصمد بن سليمان البَلْخِي، قلتُ: يا أبا عبد الله، يُعطى، فيأخذ ـ أي: الأجرة على الحديث ـ قال: أبو نُعَيْم عندي صدوقٌ ثقةٌ موضعٌ للحجة في الحديث.

وقال أحمد بن صالح: «ما رأيت محدِّثاً أصدق من أبي نُعَيم».

وبهذا يتبيَّن أنَّ أبا نعيم مع تشيُّعه تحقَّقتْ فيه شروطُ العدالة والضبط مع الصدق المتين، فاستحقَّ أن يكون من كبار شيوخ البخاري وغيره من أهل الحديث والسنَّة. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٧).

شُيُوْخُ الْحَدِيْثِ:

أي كبارُ المحدِّثين.

❐❐❐



حـــــرف الصَّـــــاد

صـ:

هي علامةُ التضبيب، تُوضَع في كُتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ نقلاً، لكنَّه فاسدٌ لفظاً ومعنًى أو خطأً، أو مصحَّفٍ، أو ناقصٍ. وتُسَمَّىٰ هـٰذه العلامةُ «ضَبَّة» أيضاً.

ص:

رَمْزٌ لسعيد بن منصور في سُنَنه عند السُّيوطي في «الجامع الصغير».

وهو كذلك رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» عند الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

الصَّالِحُ:

لغةً: ضِدُّ الفاسدِ، مأخوذٌ من الصَّلاح، وهو ضِدُّ الفَسَاد (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه قولان:

١ ـ هو الشاملُ لـ «الحديث الصحيح» و«الحديثِ الحَسَنِ» ـ لصلاحيتهما للاحتجاج ـ ولـ «الحديث الضعيفِ» الذي يَصْلُح للاعتبار. (تدريب الراوي: ١/ ١٧٨).

٢ ـ وقيل: هو «الضعيف» الذي يُكْتَبُ حديثُه. (انظر «تنقيح الأنظار مع شرح توضيح الأفكار» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

الصَّالِحُ:

انظر «إسْنَادُه صَالِحٌ» في حرف الألف.

صَالِحُ الْحَدِيْثِ:

إذا قيل في الرَّاوي: إنه (صالحٌ)، أو: (شَيْخٌ صالِحٌ) ولم يُضَفْ إلى (الحديث)، فإنَّ المراد صلاحيتُه في دِينْه، جَرْياً على عادة المحدِّثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون به الدِّين، أمَّا إذا أُضِيْفَ (صالحٌ) إلى (الحديث)، فإنَّ المراد به صلاحيةُ هذا الراوي في تحمُّل الحديث وأدائِه وكَتْب حديثِه والنظر فيه (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

قال الحافظُ أحمد بن سِنان: «كان عبدُ الرَّحمن بن مَهْديٍّ ربَّما جرى ذكرُ حديثِ الرجلِ فيه ضَعْفٌ، وهو رجُلٌ صدوقٌ، فيقولُ: رَجلٌ صالحُ الحديثِ» (الكفاية: ص ٤٠).

واستَعمل الإمامُ أحمد بن حنبل هذه العِبَارةَ فيمن هو دون الثِّقَةِ، ويُحتَجُّ به.

فقال ابنُ هانىء: سألتُه عن الأعمَش: هل هو حُجَّةٌ في الحديثِ؟ قال: «نَعَمْ»، قلتُ له: فأبو الزُّبير؟ قال: «نَعَم، هو حُجَّةٌ»، قلتُ: فيزيدُ التُّسْتَريُّ؟ قال: «نَعَم، هؤلاءِ نَحتَجُّ نحن بحديثِهم»، قلتُ: فابنُ إسحاقَ؟ قال: «وهو صالحُ الحديثِ، وأحْتَجُّ به أيضاً». (رسائل ابن هانىء النَّيسابوري: ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٣).

لكن رُبَّما كانت هذه عبارةَ تردُّدٍ: هل يُحتجُّ به أم لا؟ عند أبي حاتم الرَّازيِّ، فإنَّه قال في (بَشِير بن عُقْبةَ أبي عَقيلٍ الأزْديِّ): «صالحُ الحديثِ». فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «صالحُ الحديثِ». (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، مع أنَّ غيرَه يُطلِقُ توثيقَه كأحمد، وابن مَعينٍ.

بل رُبَّما كانت عنده دون دَرَجَة من يُحتَجُّ به، كما قال في (عُمَرَ بن رُوبَةَ التَّغْلبيِّ): «صالحُ الحديثِ»، فقال ابنُهُ: تقومُ به الحُجَّةُ؟ فقال: «لا، ولكنَّه صالحٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ١٠٨).

وقال في (موسى بن أبي عائشَةَ): «صالحُ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «يُكتَب حديثُه». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ١٥٧).

وهذا يعني أنَّه (صالحُ الحديثِ). للاعتبارِ؛ أي: في الشَّواهدِ، والمتابعات.

هذا إنْ صَحَّ حَملُه على التردُّد، وإلَّا فهو عبارةُ تعديلٍ بلا تردُّدٍ، فتجري في حقِّ الرَّاوي منزلَةَ سائرِ ألفاظِ التَّعديلِ فيه، فإن كانت تلك العباراتُ قد صيَّرتْهُ إلى الاحتجاج أهمَلْنا أثرَ التَّردُّدِ في هذه العبارة، وإن كانت تَنْزِلُ به إلى الاعتبار كان مَحمَلُ هذه العبارةِ عليه صحيحاً أيضاً، فإنَّ من يُعتَبَرُ بحديثه فهو صالحُ الحديثِ كذلك.

كما قال أبو حاتم في (حَنَش بن المُعتَمِر الكِنَانيِّ): هو عندي صالحٌ»، فقالَ ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِهِ؟ قالَ: «ليس أراهُم يَحتَجُّون بحديثه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢٩١).

وقال يَزيدُ بنُ الهيثَم: قيل ليحيى (يعني: ابنَ معين) وأنا أسْمَعُ: (إسماعيلُ بنُ زَكريّا) روى حديثَ حُجَّةٍ عن عليٍّ في قصَّةِ صَدَقَةِ العَبَّاسِ؟

فقال: «ليس بشيءٍ، إسماعيلُ بن زكريا صالحُ الحديث»، قيل له؛ حجَّةٌ هو؟ قال: «الحُجَّةُ شيءٌ آخر». (تحرير علوم الحديث: ١/ ٥٨٦، نقلاً من كلام أبي زكريا: النص: ٣٥٨).

و يُعَدُّ هذا اللفظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والذهبي، والعراقي، ومن الخامسة عند: ابن الصلاح، ومن السادسة: عند ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

الصَّبِيُّ:

مَن ليس بِمُمَيِّزٍ، ولا ببالغٍ.

صَحَّ:

علامةُ التصحيح، تُوضَع في كتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ معنىً وروايةً، وإزالةً للشَّكّ في صِحَّته أو الخلاف.

انظر «انتهى اللَّحَق» و«التصحيح» و«السَّقَط» و«اللَّحق» في حرفها.

صح:

رمْزٌ للانتقال من سندٍ إلى آخر، بدلاً من (ح).

قال ابنُ الصَّلاح: «وحسن إثبات (صح) هاهنا لئلا يُتَوهَّم أنَّ حديث هذا الإسناد سقطٌ، ولئلاَّ يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيُجْعَلا إسناداً واحداً». (علوم الحديث: ص: ١٩٥).

وقد كَتَب ذلك الحفَّاظُ: أبو عثمان الصَّابوني، وأبو مسلم اللَّيْثي البخاري، وأبو سعد الخَليلي وغيرُهم.

صَحَّ ورَجَعَ:

تُكْتَبُ بعد كتابة «اللَّحَق»: «صَحَّ»، انظر: «انتهىٰ اللَّحق» و«التصحيح» و«السَّقط»، و«اللَّحق» في حرفها.

الصَّحابَةُ:

لغةً: جمع «صحابيٌّ»، وهو مأخوذٌ من الصُّحْبَة ـ بضَمِّ الصَّاد المُهْمَلة ـ وصاحَبَهُ: عاشَرَه، والصاحبُ: المُعاشِرُ، وكلُّ ما لازَمَ شيئاً فقد استصحبه. («لسان العرب» والقاموس المحيط).

والأصل في هذا الإطلاقُ: لمن حَصَل له رؤيةٌ ومُجالسَةٌ. (المصباح المنير).

قال أبو بكر الباقِلاَّني: «لا خلافَ بين أهل اللغة: أنَّ (الصحابيَّ) مشتقٌّ من الصحبة، وأنَّه ليس بمشتقٍّ من قدرٍ منها مخصوصٌ، بل هو جارٍ على كلِّ من صَحِبَ غيرَه، قليلاً ـ كان ـ أو كثيراً، يقال: صَحِبْتُ فلاناً حَوْلاً، ودَهْرَاً، وسَنَةً، وشهراً، ويوماً، وساعةً، قال: وذلك يُوجِب في حكم اللغةِ إجراءها على من صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً من نهارٍ، هذا هو الأصلُ في اشتقاق الاسم. (انظر «الكفاية» ص: ٥١).

واصطلاحاً: هو من لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأصَحِّ. (انظر «شرح النخبة» ١١١ و«علوم الحديث» ص: ٢٩٤).

هذا هو المُعْتَمَدُ في تعريف الصحابيِّ عند جُمهور المحدِّثين، وهناك تعريفاتٌ أخرى ضعيفةٌ شاذَّةٌ.

طبقات الصحابة:

١ ـ قومٌ تقدَّم إسلامُهم بمكَّة كالخلفاء الأربعة.

٢ ـ الصحابةُ الذين أسلموا قبل تشاوُرِ أهل مكَّة في دار النَّدْوَة.

٣ ـ مهاجرةُ الحَبَشة.

٤ ـ أصحاب العَقَبَة الأولى.

٥ ـ أصحاب العَقَبَةِ الثانية وهمُ من الأنصار.

٦ ـ أوَّلُ المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقُبَاء قبل أن يدخل المدينة.

٧ ـ أهل بَدرٍ.

٨ ـ الذين هاجروا بين بدر والحُدَيْبِيَة.

٩ ـ أهلُ بَيْعَة الرِّضوان في الحُدَيْبِيَة.

١٠ ـ من هاجر بين الحُدَيْبِيَة وفتح مكَّةَ، كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص وأبي هريرة.

١١ ـ مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكَّة.

١٢ ـ صِبْيانٌ وأطفالٌ رأوا النَّبي ﷺ يومَ الفتح وفي حِجَّة الوداع وغيرِهما. (انظر «الباعث الحثيث» ص: ١٧١ و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

أدلة عدالة الصحابة من الكتاب:

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الفتح: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ

ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[الأنفال: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر: ٨ ـ ١٠].

وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: ١٨].

أدِلَّةُ عدالة الصحابة من السُّنَّةِ:

في صحاح السُّنَّة أحاديثُ كثيرةٌ تشهد بفضل الصحابة جملةً وآحاداً، وفي أكثر الكتب كـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«السُّنن الأربعة» وغيرها أبواب خاصة في فضل الصحابة.

فمن ذلك:

عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابي، فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أنَّ أحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ». (أخرجه مسلم في كتاب الفضائل برقم: ١٩٦٨).

وعن عبد الله بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الله الله في أصْحَابي، لا تَتَّخذُوْهُمْ غَرَضاً بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، ومَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، ومَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ

آذَاني فَقَدْ آذَى اللهَ، ومَنْ آذى الله يُوشِكُ أنْ يَأْخُذَهُ» (أخرجه الترمذي في أبواب المناقب، باب في من سب أصحاب النبي ﷺ، برقم: ٣٨٦٢).

وعن أبي بُرْدَةَ عن أبيه رضي الله عنه قال: صَلَّيْنا الْمَغْرِبَ معَ رسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشاءَ! قالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا فقال: «ما زِلْتُمْ هاهُنَا»، قُلْنا: يَا رَسُولَ اللهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ.

قال: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ «أَصَبْتُم».

قال: فَرَفَعَ رأسَهُ إلى السَّمَاءِ ـ وكان كثيراً مِمَّا يَرْفَعُ رأسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ـ فقال: «النُّجومُ أَمَنَةٌ للسَّمَاءِ، فإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومَ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتى أَصْحَابي مَا يُوعَدُونَ، وأَصْحَابي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ». (أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم: ٢٥٣١، ٢٠٧).

أدلَّةُ عدالة الصحابة من الإجماع:

وفيه عِدَّةُ أمورٍ:

أولاً: أجمعت الأمةُ الإسلاميةُ على عدالة الصحابة رضو ان الله عليهم جميعاً.

ثانياً: خالفت بعضُ الفِرَقِ الضَّالَّةِ هذا الإجماعَ كالباطنية والخوارج، ولا يعتد بخلافهم فلا عبرةَ به.

ثالثاً: ما حَدَث بينهم من خلافٍ كان مبنياً على الاجتهاد، والمجتهدُ المصيبُ له أجرانِ، والمجتهد المخطىء له أجرٌ.

وأهلُ السُّنَّةِ يرون أنَّ علياً رضي الله عنه مجتهدٌ مُصِيبٌ، وأنَّ معاوية رضي الله عنه مجتهدٌ مخطىءٌ.

رابعاً: أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم قد اجتمعتْ كَلِمَتُهم في عام الجماعة، حين تنازل الحسنُ بن عليٍّ رضي الله عنهما لمعاوية رضي الله عنه.

خامساً: لا يجوز لمسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمَّداً رسول الله ﷺ أن يَسُبَّ أصحابَ رسول الله ﷺ وليتذكر جهادَهم وصَبْرَهم وتضحيَتهم.

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازي رحمه الله: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب النبي ﷺ فاعْلَمْ أنه زِنْدِيْقٌ، وذلك أنَّ الرسول حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وما جاء به حقٌّ، وإنما أدَّى ذلك كلَّه إلينا الصحابةُ رضوان الله عليهم، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليبطلوا الكتابَ والسُّنَّة، فالجَرْحُ بهم أولى. (انظر «الكفاية» ص: ١٢٠).

والصحابةُ الأجِلَّةُ، البُدُورُ الأدِلَّةُ، هم مُقْتَدانا في الدِّين بعدَ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، فعلينا الاقتداءُ بهم، والتوقيرُ لهم، والاستمساكُ بهَدْيهم، قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه:

«من كان منكم مُتأسِّياً فلْيتأَسَّ بأصحابِ محمَّدٍ ﷺ، فإنهم كانوا أبَرَّ هذه الأمَّةِ قُلوباً، وأعمَقَها عِلماً، وأقلَّها تكلُّفاً، وأقومَهَا هَدْياً وأحسَنَها حالاً، قَوْمٌ اختارَهم الله لِصُحبةِ نبيِّهِ ﷺ، وإقامةِ دينهِ، فاعْرِفوا لهم فَضْلَهم، واتَّبِعُوهم في آثارِهم، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقِهِم، وسيرهم، فإنَّهم كانوا على الهَدْيِ المستقيم».

وأورده ابنُ الأثير ـ رحمه الله تعالى ـ في «جامع الأصول» (١/ ٢٩٢) في «باب الاستمساك بالكتاب والسُّنَّة»، وقال: «وهذا حديثٌ وجدتُه في كتاب رَزين، ولم أجده في الأصول».

ولفظُه عنده: «من كان مُسْتَنّاً فليَسْتَنَّ بمن قد مات، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ، أولئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفضلَ هذه الأمَّة، أبَرَّها قلوباً...».

وقد أشار الإمامُ ابنُ حَزْم إلى تعريف الصحابي، وفضلِ الصحابة، وما يجبُ علينا حِيالَهم، بأوجز عبارةٍ، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» (٥/ ٨٩) في (باب تسمية الصحابة الفقهاء)، وفي «الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل» (٤/ ٢٠١) في مبحث (شُنَع المعتزلة):

«فأمَّا الصحابةُ رضي الله عنهم، فهم كلُّ من جالَسَ النبيَّ ﷺ ولو ساعةً، وسَمِعَ منه ولو كلمةً فما فوقها، أو شاهدَ منه عليه السلام أمراً يَعِيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتَّصَل نِفَاقُهم واشتَهَر حتى ماتوا على ذلك.

وكُلُّهم عَدْلٌ إمامٌ فاضلٌ رِضاً، فَرْضٌ علينا توقيرُهم وتعظيمُهم، وأن نستغفرَ لهم ونُحِبُّهم. وتَمْرةٌ يتصدَّقُ بها أحدُهم أفضَلُ من صدقةِ أَحَدِنا بما يَملِك، وجَلسةٌ من الواحِدِ منهم مع النبي ﷺ أفضَلُ من عبادةِ أحَدِنا دَهرَهُ كلَّه، ولو عُمِّر أُحدُنا الدهرَ كلَّهُ في طاعاتٍ متصلةٍ، ما وَازَى عَمَلَ امرِىءٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً واحدةً فما فوقَها، قال رسولُ الله ﷺ: «دَعُوا لي أصحابي، فلو كان لأحدِكم مثلُ أُحُدٍ ذهباً فأنفَقَه في سبيل الله، ما بَلَغ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه، فمتى يَطْمَعُ ذو عقلٍ أن يُدرِكَ أحَداً من الصحابة، مع هذا البَوْنِ الممتنعِ إدراكُهُ قطعاً». انتهى.

وقال الإمامُ تقيُّ الدين السُّبكيُّ رحمه الله تعالى: «أبو بكر، وعُمَرُ رضي الله عنهما بل وسَائرُ الصحابةِ لا يَصِلُ أَحَدٌ ممن بَعْدَهم إلى مرتبتهم» (انظر «شرح الإحياء» للزَّبيدي ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

قال الإمامُ ابن الجَوْزي رحمه الله تعالى: «إنَّ المعانيَ المستحسَنة تُحَبُّ أكثرَ من الصُّورَ، ولهذا نُحِبُّ أبا بكرٍ وعمرَ وعثمان وعلياً رضي الله عنهم لمَعَانِيهم لا لِصُوَرِهم». (انظر: «الأداب الشرعية» (لابن مفلح الحنبلي، ٢: ٢٠٤) وحاشية «صفحات من صبر العلماء» للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ص: ٣٨ ـ ٣٩).

عَدَدُ الصحابة:

أولاً: عددُ الصحابة رضوان الله عليهم كثيرٌ.

قال كَعْبُ بن مالكٍ رضي الله عنه: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثيرٌ لا يجمعهم كتابٌ حافظ».

ثانياً: تفرَّقوا في البلدان: الشام والعراق ومصر فصَعُبَ حصرُهم وَعدُّهم.

ثالثاً: هناك نصوصٌ تَدُلُّ على عددٍ تقريبيٍّ، مثل عدد الذين حَجُّوا معه ﷺ وأنهم حوالي تسعين ألفاً. قال أبو زُرْعَة رحمه الله: «قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة». («فتح المغيث» ٤/ ٣٩)، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢٠).

علمُ الصحابةِ:

أوَّلاً: اختلف الصحابةُ ـ رضوان الله عليهم ـ في المدد الزمنية التي قضوها مع النبي ﷺ.

ثانياً: اختلفوا في الأخذ عن النبيِّ ﷺ حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

ثالثاً: لم يستووا في العلم والتحصيل.

قال مسروقٌ رحمه الله: «جالستُ أصحابَ محمَّدٍ ﷺ فوجدتُهم

كالإخَّاذ ـ أي الغدير ـ فالإخَّاذُ يروي الرجلَ، والإخَّاذُ يروي الرَّجُلَين، والإخَّاذُ يروي المئةَ، والإخَّاذُ لو نزل به أهلُ الأرض لأَصْدَرَهم» (الطبقات الكبرى: لابن سعد ٢/ ١٠٤).

رابعاً: بيان الصحابة المُكثِرون من الرواية عن الرسول ﷺ.

أكثر الصحابة رواية عن الرسول عليه السلام سبعة، هم:

١ ـ **أبو هريرة**: عبد الرحمن بن صَخر الدَّوْسِي اليَمَاني رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٥٩ هـ).

وعددُ ما رواه (٥٣٧٤) حديثاً.

٢ ـ **عبد الله بن عمر بن الخطَّاب**: رضي الله عنهما، (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

وعددُ ما رواه (٢٦٣٠) حديثاً.

٣ ـ **أنس بن مالك رضي الله عنه** (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وعددُ ما رواه (٢٢٨٦) حديثاً.

٤ ـ **عائشة بنت أبي بكْر الصِّدِّيق** أم المؤمنين رضي الله عنهما، المتوفاة سنة (٥٨ هـ)، وقيل سنة (٥٧ هـ).

وعدد ما روته: (٢٢١٠) حديثاً.

٥ ـ **عبد الله بن عبَّاس** بن عبد المطلب رضي الله عنهما، (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

وعدد ما رواه: (١٦٦٠) حديثاً.

٦ ـ **جابر بن عبد الله الأنصاري** رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٧٨ هـ).

وعدد ما رواه (١٥٤٠) حديثاً.

٧ ـ **أبو سعيد الخُدْري**: سعد بن مالك بن سِنَان الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٤ هـ).

وعدد ما رواه: (١١٧٠) حديثاً.

آخر الصحابة موتاً:

آخر الصحابة موتاً على الإطلاق هو أبو الطفيل عامر بن وَاثِلَة اللَّيثي رضي الله عنه، توفي بمكة عام (١٠٠ هـ) (انظر «تدريب الراوي» ٢/٢٢٨).

كيف نعرف الصحابة:

يُعرف الصحابة بأحد الطرق الآتية:

١ ـ الخبر المتواتر (أبي بكر...).

٢ ـ الخبر المشهور (عُكَّاشة بن محصن...).

٣ ـ شهادة صحابي له بالصحبة. (شهادة أبي موسى لـ: حممة الدَّوْسِي بالصحبة).

٤ ـ إخباره عن نفسه أنه صحابيٌّ.

٥ ـ إخبار أحد التابعين بذلك.

أشهر المصنَّفات في الصحابة:

١ ـ «الاستيعاب في أسماء الأصحاب: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البَرّ النَمَري (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قصَد فيه إلى جمع ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، ذَكَر منها في مقدِّمته خمسَة عشر مرجِعاً، وأشا رإلى مراجع أخرى كثيرةٍ لم يذكرها، واقتصر في جمعه ذلك على النُّكَت التي هي البُغْيَةُ من المعرفة بهم. فلذلك سَمَّى كتابَه «الاستيعاب»، ورتَّبه على حروف المعجم.

لكن انْتُقِدَ عليه أنه فاته جمعٌ من الصحابة كثيرٌ، فإنَّ غاية ما جَمعه يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمئة.

وأنَّه كما قال ابنُ الصَّلاح شانَه بذكر ما شَجَر بين الصحابة،

وحكايته فيه عن الأخباريِّين لا المحدِّثين. والمحدِّثون لا يرتاحون يروونه.

٢ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: للإمام المحدِّث الحافظ عِزِّ الدين علي بن محمد الجَزَري المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

جَمَع في كتابه هذا بين الكتب التي هي غايةُ ما انتهى إليه الجَمْعُ في الصحابة حتى عهده، فاجتمع له من الصحابة (٧٥٠٠) وعُني بترتيبه على الأحرف ترتيباً أدَقَّ من كتاب «الاستيعاب» فجاء كتاباً عظيماً حافلاً. قال الحافظُ ابن حجر: «إلاَّ أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم». (انظر تقدمة «الإصابة» للحافظ ابن حجر).

٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للإمام الحافظ البحر الحُجة أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

جَمَع في كتابه ما كتبه السابقون، وأعاد النظرَ في مراجع الصحابة الأولى من كتب السُّنَّة وتاريخ الرواة والسِّيَرِ والمغازي، فاستخرج منها أسماءَ صحابةٍ فاتَتْ غيرَه.

وقد رتَّب الكتابَ على أحرف الهجاء، وقَسَّم كلَّ حرفٍ أربعة أقسام، عُني فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ ممَّن لم يثبت، ونبَّه فيه على ما ذكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زُبْدَةٌ ما يمخضه من هذا الفنِّ اللَّبيبُ الماهرُ، وقد وقع فيه التنبيهُ على عجائب يستغرب وقوع مثلها.

٤ ـ **حياة الصحابة**: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٨٣) تغمَّده الله برحمته.

وهو كتابٌ بديعٌ جدّاً في هذا الفَنِّ، تناول فيه سيرَة الصحابة

ـ رضي الله عنهم ـ من حيث كَوْنِهم أمثلةً عليا في تطبيق هذا الدِّين، ومن حيث كَوْنِهم قدوةً تُحْتَذَى في العلم والعمل والتُّقَى والوَرَع، فجمع فيه أخبارَهم مرتَّبةً على الأبواب لا الأسماء. مثل «بَاب تحمُّل الشدائد في الله»، «باب الهجرة»، باب الجهاد» وهكذا... والكتابُ بهذا عُدَّةٌ هامَّةٌ، وسلاحٌ ماضٍ للداعية لا يستغنى عنه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

كتبٌ ومصنَّفات متعلِّقة بالصحابة:

١ ـ **معرفة مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحابَة سائر البُلدان**: للحافظ الثقة، أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي البَصْري، المعروف بابن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ). ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧) وقال: «في خمسة أجزاء لطيفة».

٢ ـ **تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم مِن أصحاب النبي ﷺ، لابن المديني أيضاً**: مخطوطٌ.

٣ ـ **أسماء الصحابة**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَة الجُعْفِي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، مخطوطٌ.

٤ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبد الله ابن عبد الرحيّم بن سعيد البَرْقي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

٥ ـ **عددُ ما لكلِّ واحدٍ من الصحابة من الحديث**: لِبَقِيِّ بن مَخْلَد (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ): مخطوطٌ.

٦ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٧ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن

عيسى المَرْوَزي المعروف بعَبْدان (المتوفىٰ سنة ٢٩٣ هـ). ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٨ ـ **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة ومن بعدهم مِن أهل المدينة**: للإمام أبي عبد الرحمن احمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامرائي بالمكتبة السلفية، بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ.

٩ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي منصور، محمد بن سَعْد البَاوَرْدي، وهو منسوب إلىٰ «باوَرْد» ويُقال: «أَبِيوَرْد» بلدة بخرسان بين «سَرَخْس» و«نسا»، وهو من شيوخ أبي عبد الله محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٨).

١٠ ـ **معجم الصحابة**: للحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبي القاسم البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ)، مخطوطٌ.

١١ ـ **معجم ابن قانع**: للحافظ القاضي أبي الحسين، عبد الباقي بن قَانِع بن مَرْزوق بن واثق الأموي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ). ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧). مخطوطٌ.

١٢ ـ **الحروف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي المصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ). ذكره الكَّتاني في «الرسالة المستطرفة، (ص: ١٢٧).

١٣ ـ **تاريخ الصحابة الذين رُوِيَ عنهم الأخبار**: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البستي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، طُبع بتحقيق بوران الضَّناوي، بدار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ).

١٤ ـ **أسماء مَن يُعْرَف بِكُنْيَتِهِ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**، لأبي

الفتح الأزدي: محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (ت٣٧٤ هـ) طُبع بتحقيق إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوهري بالدَّار السَّلفية في الهند، عام ١٤١٠ هـ.

١٥ ـ **تسمية مَنْ وَافَق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهُم مِن المحدّثين**: لأبي الفتح الأَزْدي أيضاً، مخطوطٌ.

١٦ ـ **تسمية مَن يُرْوَىٰ عنه الحديث من الصحابة والتابعين ممَّن لا أخَ لاسمه في الحديث يُوافقِ اسمُه علىٰ حروف المعجم**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. مخطوطٌ.

١٧ ـ **معرفة الصَّحابة**: لأبي أحمد العَسْكَري، الحسن بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٨٢ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦): «وهو مُرَتّب علىٰ القبائل».

١٨ ـ **أسماء الصَّحابة التي اتَّفق فيها البخاري، ومسلم، وما انفرد به كل منهما**: للحافظ، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. للدارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) مخطوطٌ.

١٩ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني المعروف بابن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

٢٠ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني المعروف بابن مَنْدَه (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «وهو كبيرٌ جليلٌ، قال ابن عساكر: وله فيه أوهامٌ كثيرةٌ، والذَّيل الكبير عليه أو علىٰ أبي نُعَيم لأبي موسىٰ المَدِيني».

٢١ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أحمد بن عبد الله أبي نُعَيْم

الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء». طُبع بتحقيق محمد راضي حاج عثمان بمكتبة الدار في بالمدينة المنورة.

٢٢ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَسَفِي المُسْتَغْفِري (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ). ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ١٢٦).

٢٣ ـ **أسماء الصحابة الرُّواة، وما لكلٍّ واحدٍ من العَدَد**: لأبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي الظاهري المعروف بابن حزم (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ) وهو ترتيبٌ لكتاب «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث»لبقي بن مَخْلَد الأندلسي (ت٢٧٦ هـ). طُبع بتحقيق سيّد كسروي حسن، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤١٢ هـ.

٢٥ ـ **مختصر الإشبيلي من كتاب «اقتباس الأنوار للرشاطي»**، للإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨٠ هـ) مخطوطٌ.

٢٦ ـ **الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»**، لأبي إسحاق ابن الأمين. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٣) فقال: «مِن مُعاصري صاحب الذيل بعدن».

٢٧ ـ **الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»**: لأبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣): «وهو ذيل حافلٌ، ذكر فيه أنَّ ابن عبد البَرّ ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمئة، يعني ممَّن ذكره باسمه أو كنيته أو حَصَلَ له فيه وَهْمٌ، وأنّه استدرك فيه عليه مِمّن هو علىٰ شرطه قريباً مِمّن ذكره، وابن فتحون هـٰذا من شيوخ عياض، قال في «فهرسته»:

أجازني كتابَيْه المؤلَّفَيْن على كتاب الصحابة لأبي عمر ابن عبد البَرّ؛ كتاب «التنبيه»، وكتاب «الذيل» انتهى.

٢٨ ـ **التنبيه على النَّقص في الأصحاب الواقع في كتاب «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لابن فتحون أيضاً. ذكره الكتَّاني، راجع الكتاب السابق.

٢٩ ـ **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار**: لأبي محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

٣٠ ـ **الارتجال في أسماء الرِّجال، أو ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لأبي الحجَّاج، يوسف بن محمد بن مقلّد الجماهري التِّنُّوخي الشافعي المعروف بابن الدَّوانيقي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٤): «استدرك فيه على مالم يُذكَر في «الاستيعاب»). وهو مخطوطٌ.

٣١ ـ **ذيل «معرفة الصحابة لابن مَنْدَه»**: للحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن عمر الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ). ذكره الذهبي في مقدمة «تجريد أسماء الصحابة»وفي السِّير (٢١/ ١٥٤) وقال (جَمَع فأوعى) ويسمِّيه الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٣١٣) «تتمة معرفة الصحابة»، ويسمِّيه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «الذيل الكبير».

٣٢ ـ **ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لأبي القاسِم، محمد بن عبد الواحد بن محمد بن إبراهيم الباهلي الغَرْناطي المَلَّاحي الأندلسي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٤).

٣٣ ـ **الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار**: لأبي محمد،

عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الموفَّق المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ). طُبع بتحقيق علي نويهض، بدار الفكر في بيروت، عام ١٣٩٢ هـ.

٣٤ ـ **روضة الأحباب في مختصر «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: الأذرعي لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم المالكي. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٨١).

٣٥ ـ **مختصر أسد الغابة**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الحَوْرَاني ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ). ذكره النَّووي في كتابه «التقريب» في النوع (٣٩): معرفة الصحابة، فذكر من أَلَّف فيهم وقال: «وقد جمع الشيخ عز الدين ابن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً جمع كتباً كثيرة، وضَبَط وحَقَّق أشياءَ حسنةً وقد اختصرتُه بحمد الله» وهو مخطوطٌ.

٣٦ ـ **مختصر «أسد الغابة لابن الأثير**: لمحمد بن محمد بن علي النَّحوي اللُّغَوي والكاشَفْري (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢).

٣٧ ـ **تجريد أسماء الصحابة تلخيص أُسْد الغابة**: : للحافظ الشمس محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بدائرة المعارف النظامية في حَيْدَرْ آباد(الدَّكَن) في الهند، عام ١٣١٥ هـ.

٣٨ ـ **أعلام الإصابة بأعلام الصحابة**: للشمس محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٧ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٢٠٣): «مختصر من «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البرّ (ت٤٦٣ هـ)». وهو مخطوطٌ.

٤٠ ـ **عين الإصابة في معرفة الصَّحابة**: للحافظ جلال الدين أبي

الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). اختصر به «الإصابة» لابن حجر العسقلاني. وقد اختصر مجهولٌ من أعيان القرن ١٣ هـ كتابَ السيوطي وسَمَّاه: «**مختصر الإصابة بأعلام الصحابة**»، هو مخطوطٌ.

٤١ ـ **مختصر «الاستيعاب في الآل والأصحاب لابن عبد البَرّ»**: لزين الدين محمد «عبد الرؤوف» ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المُنَاوىٰ المصري (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ). مخطوطٌ.

٤٢ ـ **الشُّموس المضيَّة في ذكر أصحاب خير البَرِيَّة**: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي الطرابلسي للسَّنْدَرُوْسي، وهو تلخيصٌ مختصرٌ لكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر. مخطوطٌ.

الصَّحَابِيُّ:

انظر «الصَّحابة».

الصِّحَاحُ:

هو اصطلاحُ الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ)، والذي اصطلحه في كتابه «مصابيح السُّنَن» على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب الكتاب إلى قسمَيْن، هما «الصِّحاح» و«الحِسَان».

وأراد بـ«الصِّحَاح» ما رُوِيَ في الصحيحين أو أحدهما.

وأراد به «الحِسَان» ما أورده أبو داود، والترمذي، والنَّسائي، أو أحدُهم.

الصِّحَاحُ:

وهي الكتبُ التي التزم أصحابُها فيها الصحَّةَ، وهي كثيرةٌ، ولكن

لم يستقم هـٰذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ والضعيفُ، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ). وهو أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صَنَّفه علىٰ أبواب الفقه، وافتنّ البخاري في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة والفوائد الجليلة وغير ذلك مما يَدُلُّ علىٰ غزارة علمه، وعُمْقِ فهمه، هـٰذا إلىٰ جانب تحرِّيه في الرجال والأسانيد، وبهـٰذا احتلَّ «صحيح البخاري» المكان الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس علىٰ دراسته وحفظه، كما اشتغل كثيرٌ من الأئمة في شرحه وبيان ما تضمَّنه من علومٍ وفوائدَ، فكان كتابُ البخاري محلَّ حفظ وعناية ودراسة وتقدير الأمة الإسلامية علىٰ مَرِّ الزَّمان. طُبع طبعات كثيرة جداً، أقدمها في بُومبي بالهند عام ١٢٦٩ هـ، وأصحّ طبعاته «الطبعة السلطانية» التي طُبعت بأمر من السُلطان عبد الحميد (المتوفىٰ سنة ١٣٣٦ هـ) رحمه الله، وتصحيح شيخ الأزهر حَسُّونة النّواوي (المتوفىٰ سنة ١٣٤٣ هـ)، بمطبعة مصر الأميرية عام ١٣١٣ هـ.

٢ ـ صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (ت ٢٦١ هـ). صَنَّف الإمامُ مسلم صحيحَه علىٰ أبواب الفقه وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّىٰ في الرجال والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وقد احتلَّ «صحيح مسلم» المنزلة الثانية بعد «صحيح البخاري»، وأجمع العلماء علىٰ أنَّ جميع ما في الصحيحين من المتصل المرفوع صحيح

بالقطع، وأنهما أصَحُّ كتب الحديث. طُبع «صحيح مسلم» أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، خَصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه.

٣ ـ **صحيح ابن خُزَيْمَة**: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١) (قد قيل: إنَّ أصَحَّ مَن صَنَّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خُزَيْمَة، فابنُ حِبّان». ولم يصلنا كاملاً، وقد طُبع ما وصلنا منه وهو من أوله إلىٰ أوائل كتاب الحج بتحقيق الدكتور مصطفىٰ الأعظمي، طُبع بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ **صحيح ابن حِبَّان أو «التقاسيم والأنواع»**: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أحد كبار الحفَّاظ، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠): «وترتيبه مُخترعٌ ليس علىٰ الأبواب ولا علىٰ المسانيد، والكشف منه عَسِرٌ جداً. وقد رَتَّبه بعض المتأخِّرين علىٰ الأبواب ترتيباً حسناً، وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن، علي بن بَلْبان بن عبد الله الفارسي الفقيه النحوي (ت ٧٣٩ هـ) وسَمَّاه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» كما أنه رتَّب «معجم الطبراني الكبير» علىٰ الأبواب أيضاً. و«صحيح ابن حبان» هٰذا موجودٌ الآن بتمامه بخلاف «صحيح ابن خُزَيْمَة» فقد عُدِمَ أكثره، كما قاله السَّخاوي، وقد قيل: إنَّ أصحّ من صنّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خزيمة، فابنُ حِبّان». طُبع هذا الكتاب من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» المجلد الأول بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، بدار

المعارف في القاهرة عام ١٣٧٢ هـ وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٩٠ هـ، وطُبع كاملاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بمؤسَّسة الرسالة، في بيروت عام ١٤٠٢ هـ، وطُبع بتحقيق كمال الحوت، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ **صحيح ابن السَّكَن**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ)، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص ٢٥: «ويُسَمَّىٰ بـ«الصحيح المنتقىٰ» وبـ«السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ»: لكنه كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة. قال: وما ذكرتُه في كتابي هٰذا مُجْمَلاً فهو ممّا أجمعوا علىٰ صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم، فقد بَيَّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره ونَسَبْتُه إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحَدٌ من أهل النقل للحديث فقد بَيَّنْتُ علتَه، ودَلَلْتُ علىٰ انفراده دون غيره». (انظر: «شفاء السقام» للتقي السبكي).

٦ ـ **صحيح الإسماعيلي**: للإمام أبي بكر أحمد بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (المتوفي سنة ٣٧١ هـ).

٧ ـ **صحيح أبي عَوَانة**: للإمام يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٨ ـ **صحيح الحاكم النيسابوري**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٩ ـ **المنتقىٰ، لابن الجارُوْد** (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، أي «المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام»، للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري الحافظ

المجاور بمكّة (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ). قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في مجلَّدٍ لطيفٍ، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين مِنها إلاّ بِيَسِيرٍ. وله شرح يُسَمَّىٰ بـ«المُرتَقَىٰ في شرح المُنْتَقَىٰ» لأبي عمرو الأندلسي». طُبع بتحقيق عبد الله هاشم يماني بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، عام ١٣٨٣ هـ وطُبع بتحقيق عبد الله عمر البارودي بمؤسَّسة الكتب الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

١٠ ـ **المنتقىٰ**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ)، قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): (وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود، وكان قد فاته السَّماعُ منه، ووجده قد ماتَ، فألفه علىٰ أبواب كتابه بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حَزْم: وهو خيرٌ انتقاءً منه».

١١ ـ **الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الله الرحمٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٤) «وهو مُرتَّبٌ علىٰ المسانيد، علىٰ حروف المعجم، لا علىٰ الأبواب، في ستة وثمانين جزءاً، ولم يُكمل، التزم فيه الصحَّة، وذكر فيه أحاديثَ لم يُسْبَق إلىٰ تصحيحها، وقد سُلِّم له فيه إلاّ أحاديث يَسيرةٌ جداً تعُقِّبَتْ عليه، وذكر الزَّركشي في تخريج الرافعي: أنَّ تصحيحه أعلى مزيَّةً من تصحيح الحاكم، وأنه قريبٌ من تصحيح الترمذي وابن حِبّان. وذكر ابنُ عبد الهادي في «الصارم المُنْكِي» نحوه وزاد: فإنّ الغَلَط فيه قليلٌ، ليس هو مثل «صحيح الحاكم» فإنَّ فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذبٌ

موضوعةٌ، فلهٰذا انحطَّت درجته عن درجة غيره». وسيأتي أنَّ عُذْر الحاكم في ذلك هو وفاته قبل تبييض كتابه، فبقي كتابه مسوَّدةً بحاجةٍ إلىٰ تنقيح. وقد طُبع «الأحاديث المختارة» بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بمكتبة النهضة في مكة المكرّمة عام ١٤١٤ ـ ١٤١٦ هـ. وحقَّقه مجموعةٌ من طلّاب جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بالسعودية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ.

١٢ ـ **صحيح ابن الشَّرقي**: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ)، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» والتاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» وعبارته: «صَنَّف الصحيح وحجّ مرات» قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٤): وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرَّجاً علىٰ «صحيح مسلم».

١٣ ـ **الإلزامات**: لأمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، صاحب «السنن» و «العلل» وغيرهما، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٣): «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مرتبٌ علىٰ المسانيد، في مجلَّدٍ لطيفٍ». طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمٰن، مُقْبِل بن هادي الوادعي، بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

الصِّحَاحُ السِّتَّةُ:

لقد اشتهر هذا الاصطلاحُ على لسان الكُتَّاب، والمقصود عندهم الكتب التَّالية:

١ ـ **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه** وأيامه (المعروف بـ: «صحيح البخاري») للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة الجُعْفي البخاري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ** (المعروف بـ: «صحيح مسلم»): للإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن وَرْد بن كوشاذ القُشَيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ).

٣ ـ **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ** ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المعروف بـ: «جامع الترمذي»): للإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)

٤ ـ **كتاب السنن، المعروف بـ: «سنن أبي داود»**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شَدَّاد بن عمرو بن عامر السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن سِنَان بن زكريا بن دينار النَّسائي (المتوفىٰ سنة: ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الرَّبْعِي القزويني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

ولكن هذا الإطلاق ليس بصحيح، فإنَّ هؤلاء الأئمَّة غير الشيخين ـ لم يَشترِطوا صحةَ الأحاديث التي في كُتبهم، وهي وإن كان أكثرُ

ما فيها من الصحيح الثابت؛ إلاَّ أنها تَشتمل على (الحديث الحسن) و(الضعيف) بأنواع مختلفةٍ من الضَّعْف لذا كان المحدِّثون يُسَمّون هذه المجموعةَ بـ «الأصول السِّتَّة».

وأوَّل من أضاف إلى هذه الأصول «سننَ ابن ماجه» هو أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)، وكان من المعروف قبله الاصطلاح بالأصول الخمسة، وصنَّف كتاباً باسم: «شروط الأئمة الستة»، وتتابع أصحابُ الأطراف والرجال، فألَّف الحافظ عبد الغني المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ) «الكمال في أسماء الرجال» لرجال الكتب الستة، وهذَّبه الحافظُ المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ)، وسمَّاه: «تهذيبَ الكمال» ثم توالى التصنيفُ عليه.

وقد عدل ابنُ طاهر في ضَمِّ «موطأ مالك» إلى الأصول الستة لكون زياداتِ الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف «سنن ابن ماجه» فإنَّ زياداته أضعاف زيادات «الموطأ»، فأرادوا ضَمَّ كتاب إلى الخمسة لتكثير الأحاديث المرفوعة. (النكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٨٧).

لأن الأصول المعروفة قبل ابن طاهر هي الخمسة، والنَّووي رحمه الله ـ وإن تأخَّرت وفاتُه إلى (٦٧٦ هـ) لم يذكر في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير والنذير» الذي شرحه السُّيوطي (٩١١ هـ) باسم: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» إلا الاصطلاحُ بالأصول الخمسة، فتعقَّبه السيوطيُّ قائلاً: «لم يدخل المصنِّفُ (يعني النَّووي) «سُنَن ابن ماجه» في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنِّف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها». (تدريب الراوي: ١/ ١٠٢).

إلا أنَّ الحافظ ابن الأثير الجَزَري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) وضع «موطأ مالك» مكانَ «ابن ماجه» في كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» ولكن لم يُتابع عليه.

يقول الإمام أبو الحسن النَّدوي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد ظَلَّتْ هذه الكتبُ السِّتَّةُ ـ ولا تزال ـ مصدراً من مصادر الإصلاح والتجديد، والتفكير الإسلامي الصحيح في الأمة الإسلامية. تلقَّى منه المصلحون في عصورهم العلمَ الدينيَّ الصحيحَ، والفكرَ الإسلاميَّ النقيَّ، واحْتَجُّوا بأحاديثه، واستندوا إليها في دعوتهم إلى الدِّين والإصلاح، وفي محاربتهم للبِدَع والفِتَن والفساد، ولا يستغني عن هذا المصدر كلُّ من يريد إرجاعَ المسلمين في عصره إلى الدِّين الخالص والإسلام الكامل، ويريد أن يُوجِد صلةً بينهم وبين الحياة النبوية والأسرة الكاملة، وكلُّ من تُلجِئه الحاجةُ وتطوُّراتُ العصر إلى استنباط الأحكام الجديدة. (انظر «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» ١/ ١٤٤).

صَحَّحَه الحاكمُ ووَافقَه الذَّهَبِيُّ:

نجد كثيراً هذه العبارةَ في الكُتُبِ الحديثية المحقَّقَةِ، وهي تعني أن الحافظَ الذهبيَّ وافق على تصحيح الحاكم الأحاديث في «المستدرك» حين يقول تعقيباً على كلام الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه». بقوله: «على شَرْطِهما». وفي الحقيقة هذا من الذهبيِّ ليس موافقةً ولا مُخالفةً، وإنَّما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقةِ ـ كما بدأ يفعل الكثيرُ من المتعالمين والمتطفِّلين على تحقيق كتب الحديث ـ فيقال في الحديث: «صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ».

إنَّما الصَّوابُ: «صَحَّحه الحاكمُ وسَكَت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ لم يبيِّن أنَّ سكوته دالٌّ على الموافقة، فليتنبه إلى ذلك.

الصَّحِيحُ:

لغةً: الصحيحُ، ضدَّ السَّقيم، وهو البريءُ من كلِّ عَيْبٍ ورَيْبٍ. وأرضٌ صحيحةٌ: لا وَبَاءَ فيه، ولا تَكْثُر فيها العِلَلُ والأسقامُ.

والصحيحُ من الشِّعْرِ: ما سَلِمَ من النَّقْصِ، والصحيحُ من الأقوال: ما يُعْتَمَدُ عليه. (لسان العرب).

وهو حقيقةٌ في الأجسام، أمَّا في الحديثِ وسائرِ المعاني فمجازٌ من باب الاستعارة التبعية. (فتح المغيث: ١/ ١٥).

واصطلاحاً: ولـ: «الصحيح» تعريفاتٌ عديدةٌ، فمن أشهرها:

قال الإمام ابنُ الصَّلاح:

١ ـ وهو الحديثُ المُسْنَدُ الذي يَتَّصِلُ إسنادُه بنقل العَدْلِ الضَّابط عن العَدْلِ الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً، ولا مُعَلَّلاً. (انظر «علوم الحديث» ص١١ ـ ١٢).

٢ ـ وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري: «وصِفةُ (الحديث الصحيح) أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابيٌّ زائلٌ عنه اسمُ الجهالةِ، وهو أن يروي عنه تابِعيَّان عَدْلان، ثم يتداوله أهلُ الحديثِ بالقبول إلى وقتنا هذا كالشَّهادة على الشَّهادة. (معرفة علوم الحديث ص: ٧٧).

٣ ـ وقال الخطَّابي: «بأنَّه ما اتَّصَلَ إسنادُه، وعُدِّلَتْ نقَلَتُه». (فتح المغيث: ١/ ٦٤).

شرح التعريف:

اشتمل التعريفُ السابقُ على أمورٍ يجب توفُّرُها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمورُ هي:

١ ـ اتصالُ السند: ومعناه أنَّ كلَّ راوٍ من رواته قد أخذه مباشرةً عمَّن فوقه من أوَّلِ السند إلى منتهاه.

٢ ـ عدالة الرُّواة: أي أنَّ كلَّ راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ فاسقٍ وغيرَ مَخْرومِ المروءة.

٣ ـ ضبط الرواة: أي أنَّ كلَّ راوٍ من رواته كان تامَّ الضَّبْطِ. إمَّا ضَبْطَ صَدْرٍ، أو ضَبْطَ كتابٍ.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ: أي أنْ لا يكون الحديثُ شاذاً. والشُّذوذ: هو مخالفة الثقةِ لمن هو أَوْثَقُ منه.

٥ ـ عَدَمُ العِلَّةِ: أي أن لا يكون الحديثُ معلولاً، والعِلَّةُ سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في صحة الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه.

شروطه:

يتبيَّن من شرح هذا التعريف أنَّ شروط الصحيح التي يجب توفُّرها حتى يكون الحديثُ صحيحاً خمسةٌ، وهي:

١ ـ اتصالُ السند.

٢ ـ عدالةُ الرُّواة.

٣ ـ ضَبْطُ الرُّواة.

٤ ـ عَدَمُ العِلَّة.

٥ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

فإذا اخْتَلَّ شرطٌ واحدٌ من هذه الشروط الخمسة فلا يُسَمَّى الحديثُ حينئذ صحيحاً.

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه قال: «حَدَّثنا عبْد الله بن يوسف: قال: أَخْبَرَنا مَالكٌ عن ابن شهاب، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قرأ في المغرب بالطُّور». (أخرجه في كتاب الأذان).

فهذا الحديثُ صحيحٌ؛ لأن:

أ ـ سندَه مُتَّصِلٌ: إذ إنَّ كلَّ راوٍ من رواته سمعه من شيخه.

وأمَّا عنعنةُ مالكٍ، وابنِ شهابٍ، وابن جُبَيْرٍ فمحمولةٌ على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسِيْنَ.

ب ـ ولأن رواته عدولٌ ضابطون. وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

١ ـ عبد الله بن يوسف: ثقةٌ مُتْقِنٌ.

٢ ـ مالكُ بن أنس: إمامٌ حافظٌ.

٣ ـ ابن شهاب الزهري: فقيهٌ حافظٌ مُتَّفَقٌ على جلالته وإتقانه.

٤ ـ محمَّد بن جُبَيْر: ثقةٌ.

٥ ـ جُبَيْر بن مُطْعِم: صحابيٌّ.

٦ ـ ولأنه ليس فيه عِلَّةٌ من العِلَل.

حكمه:

وجوبُ العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليِّين والفقهاء، فهو حُجَّةٌ من حُجَج الشَّرْع، لا يَسَعُ المسلمَ تركُ العملِ به.

(انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٣٤ ـ ٣٦).

مصادرُ الحديثِ الصحيح:

مصادرُ الحديثِ النَّبويِّ كثيرةٌ جِدّاً، فهي مِئاتُ المصادر، وكلُّها تقريباً تَحتوي على أحاديثَ صحيحةٍ، ولكنَّنا نَقصِدُ بهذا العنوان المصادِرَ الَّتي اقتَصَرَتْ على الحديثِ الصَّحيح فقطْ.

والصَّحيحُ أنَّ مصادرَ الحديثِ المُجَرَّد مصدران، هما:

الأوَّلُ: صحيحُ البُخارِيِّ: وهذا هو اسمه المختصَرُ، أمَّا اسمه الكامِلُ فهو: «**الجامعُ المُسْنَدُ الصَّحيح المُخْتَصَرُ مِن أُمورِ رَسُولِ الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه**»: للإمام محمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

ويتبيَّنُ من اسم الكتابِ وَصْفُ «صحيحِ البخاريِّ» إجمالاً فهو:

ـ الجامعُ، أي الَّذي يَجْمَعُ كلَّ أبواب الحديثِ وموضوعاته من عقيدةٍ وأحكام ورقائقَ وفضائلَ وتاريخٍ وسِيَرٍ وتفسيرٍ وهكذا، ويكونُ ترتيبُه على الأبواب.

ـ المُسْنَدُ، أي المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ، أمَّا ما وَرَدَ فيه من غيرِ ذلك فليس هو من أصل الكتاب، وإنَّما جاءَ عناوينَ ومُقَدِّماتٍ للأحاديثِ فقط، لذلك لا تُعَدُّ الأحاديثُ المُعَلَّقَةُ من أصل كتابِ البُخاريِّ.

ـ الصَّحيحُ، لأنَّه لم يُخْرِجْ فيه إلاَّ الحديثَ الصَّحيح فقط.

ـ المُخْتَصَرُ، لأنَّه لم يَقْصِدْ جَمْعَ كلِّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ في هذا الكتاب، فهذا يَجْعَلُه طويلاً، وقد أرادَهُ البُخاريُّ مُخْتَصراً، كما قال: «ما أدخلتُ في كتابي إلاَّ ما صَحَّ، وتَرَكْتُ من الصحاح لحال الطُّول» (علوم الحديث: ص١٩).

وقال البُخاريُّ: . . . «ما وَضَعْتُ في كتابي «الصَّحيح» حديثاً إلاَّ اغْتَسَلْتُ قبلَ ذلك وصَلَّيْتُ رَكْعَتين» ويبدو أنَّهُما ركعتا الاستخارة.

ويَبْلغُ عددُ الأحاديثِ المُسْنَدَةِ في «صَحيح البُخاريِّ» بدُونِ تَكرارِ (٢٦٠٢) حديثاً، وأمَّا مع المُكَرَّرِ فَتَبْلُغُ (٧٥٦٣) حديثاً بحسب ترقيمِ الأستاذ محمد فُؤاد عبد الباقي رحمه الله، أمَّا عددُها بالمكرر وبالتَّعْلِيقاتِ والمُتابَعاتِ واختِلافِ الرِّواياتِ فعددُها (٩٠٨٢) حديثاً. (انظر «هدي الساري» ٤٦٩).

وقد تَمَيَّز «صحيحُ البُخاريِّ» بفوائده الفقهيَّة الكثيرةِ، وذلك من خِلالِ تَراجِمِ الأبْواب الَّتي تَمَيَّزَت بِدقَّةِ وَضْعِها، ودِقَّةِ مُناسَبَتِها لِلْحَديثِ، ولا يُجارِيْهِ في ذلِكَ أَحَدٌ مِنَ المُصَنِّفين، ولذلِكَ فإنَّهُ كَثِيراً ما يَذْكُرُ الحديثَ في أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ، لتَعَلُّقه بمَوْضُوعاتٍ مُتَعدِّدَةٍ، ولكِنَّهُ خَشْيَةَ التَّكْرارِ يَذْكُرُ الحَدِيثَ في كُلِّ مَرَّةٍ بِسَنَدٍ جَدِيدٍ أَوْ مَتْنٍ جَدِيدٍ، فَإنْ لَمْ يَجِدْ عَلَّقَ الحَدِيثَ، أَوْ اخْتَصَرَ المَتْنَ، وكِتابُهُ «الجامِعُ الصَّحيحُ» يَدُلُّ على إبْداعٍ في التَّصْنيفِ لَيْسَ لَهُ نَظيرٌ.

الثَّاني: صحيحُ مُسلمٍ: للإمام مسلم بن الحجّاج القُشيري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

واسم كتابه «المسند الصحيح» ويُطْلَق عليه أيضاً «الجامع الصحيح» وهو يشبه «صحيحَ البخاري» في: كونه يجمع كلَّ أبواب

الحديث، وأحاديثه مسندة، وصحيحة، وأنه لم يضع فيه كل ما صَحَّ عنده فهو مختصر، قال مسلم: «ليس كلُّ شيء عندي صحيحٌ وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه». (علوم الحديث: ص: ٢٠).

ولكنه يختلف عنه في: أن البخاري ركَّز على الفوائد الفقهية فوزَّع روايات الحديث على الأبواب، أما مسلم فقد ركَّز على الفوائد الإسنادية، فجمع روايات الحديث وأسانيده في أنسب موضع لذكر الحديث، وأقربه إلى الذهن، مما يسهل الوصولُ إلى الحديث، ويسهل المقارنة بين الروايات والأسانيد.

ولكلٌّ من المنهجين ميزته، ولو أن مسلماً سار على نهج البخاري تماماً لما كان لذلك كبيرُ فائدةٍ، ولكنه مع حُبِّه وتقديره لأستاذه ـ الإمام البخاري ـ فقد سارَ على منهجٍ مختلفٍ في هذا الجانب، فأصبح عندنا منهجان متكاملان، كل منهما يركِّز على جانب، وبهذا استطعنا أن نستفيد من فوائد المنهجين.

إنهم أبعد الناس عن التقليد الأعمى، وأقدرهم على الإبداع والابتكار والتنوع في المناهج خدمةً للحديث النبوي الشريف.

وقد بلغت أحاديث «صحيح مسلم» المسندة بغير المكرَّر (٣٠٣٣) حديثاً بحسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وأما مع المكرَّر فقيل إنها حوالي (١٢٠٠٠) اثنا عشر ألف حديث، والله أعلم.

أيُّ الصحيحين أَصَحُّ؟

يرى جمهور المحدِّثين أن «صحيح البخاري» أعلى درجة من «صحيح مسلم» لأسباب منها:

ـ اشتراط البخاري في صحيحه ثبوت اللِّقاء في المُعَنْعَن، واكتفاء مسلم بإمكان اللقاء.

ـ رواة أسانيد البخاري من الدرجة الأولى، بينما يكثر مسلمٌ من رواة الدرجة الثانية من الصحة.

ورجَّح كثير من المغاربة «صحيحَ مسلم»، وهذا من زاوية أخرى وهي تركيزه على الصنعة الحديثية، وهو أسهل من حيث الوصول إلى الحديث، والمقارنة بين الأسانيد والمتون؛ لأنه جمع طرق الحديث كلها في مكان واحد، بينما وزَّع البخاري أسانيد الحديث ومتونه على الأبواب طلباً للفوائد الفقهية.

ولابُدَّ من التنبيه إلى أن تفضيلَ «صحيح البخاري» تفضيلٌ إجماليٌ، فليس معنى ذلك أن كل حديث في البخاري أصح من أي حديث في مسلم، فهناك أحاديث في مسلم أصح من أحاديث في البخاري.

الصحيح في غير الصحيحين:

سبق أن قلنا: إن «الصحيحين» مصدران مختصران في الحديث الصحيح، فلم يضعا فيهما كل ما صح عندهما، ولعل مافي غير الصحيحين من الصحيح أكثر مما فيهما، ومن هنا تعلم عدم صحة قول بعض الناس مستدلاً على عدم صحة الحديث: ليس في الصحيحين.

وإنَّ للحديث الصحيح مصادرَ كثيرةً، فيها كثير من الأحاديث الصحيحة، وإن كان فيها شيءٌ من غير الصحيح، ومن أهم هذه المصادر:

أ ـ الموطأ:

وهو للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩هـ)، وهو إمام المذهب المالكي، والنَّجم الثاقب في الحديث كما قال الإمام الشافعي يصف شيخه.

وكتابه أصَحُّ الكتب في عصره، ولكن الراجح أنه لم يقتصر فيه على الصحيح، بل فيه غير الصحيح، لكن غير الصحيح فيه من المرفوع قليلٌ جداً، وقد جمع فيه المرفوع، والموقوفَ، والمقطوعَ.

ب ـ صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (المتوفى سنة ٣١١ هـ)، وهو كتاب مصنَّف على الأبواب، والراجح أن فيه غير الصحيح، ولكنه قليل جداً.

ت ـ صحيح ابن حبان: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، وهو تلميذ ابن خزيمة، واسم كتابه: «التقاسيم والأنواع» وقد رتَّبه ترتيباً مبتكراً، والوصول إلى الحديث فيه صعبٌ، فأعاد ابنُ بلبان (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ) ترتيبَ الكتاب على الأبواب، وسَمَّى الكتاب بالترتيب الجديد «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» و«صحيح ابن حبان»، دون «صحيح ابن خزيمة» في الصحة، فالأحاديث غير الصحيحة فيه قليلة، لكنها أكثر مما في «صحيح ابن خزيمة» وذلك بسبب تساهله في التوثيق.

ث ـ المستدركات على الصحيحين:

و«المستدرك» هو: الكتاب الذي يذكر الأحاديثَ على شرط كتابٍ معيَّنٍ ولم يُخرجها.

ولقد أُلِّفت مستدركاتٌ كثيرةٌ على الصحيحين أو أحدهما، وأشهر مستدركٍ هو كتاب «المستدرك على الصحيحين» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ج ـ المستخرجاتُ على الصحيحين

المُسْتَخْرَج هو: الكتاب الذي يذكر مؤلِّفه أحاديث كتابٍ معينٍ بسنده هو.

وربما خطر على البال سؤالٌ وهو: ما فائدةُ هذه المستخرجات إذا كانت تذكر الأحاديث نفسها في كتابٍ معيَّنٍ، ولكن بسند صاحب المستخرج؟

والجَوابُ: أنَّ في المُسْتَخْرَجاتِ فوائد كثيرةً، أهمها:

ـ علوُّ السند، فقد يكون الحديث عند صاحب المستخرج بسند أعلى مما هو عند صاحب الكتاب الأصلي.

ـ الزِّيادة في قدر الصحيح، أي إن في المستخرج أحياناً زيادة صحيحة في متن الحديث، فمؤلِّف المستخرج يذكر الحديثَ بالمتن الَّذي وصله، سواء وافق هذا اللفظُ لفظَ الكتاب الأصلي أم لم يوافقه، فينبغي الانتباه لهذا.

ـ تقوية أحاديث الكتاب، وذلك بوروده بأسانيد جديدة، وبالتصريح بسماعِ مَنْ عَنْعَنَ، وتعيين راوٍ مُبْهَمٍ، وتقييدِ مُهْمَلٍ، وهكذا.

والمستخرجات على الصحيحين أو أحدهما كثيرةٌ أيضاً، وأهمها:

١ ـ المستخرج على «صحيح البخاري»: لأبي بكرٍ الإسماعيلي.

٢ ـ المستخرج على «صحيح مسلم»: لأبي عَوَانة الإسفراييني.

٣ ـ المستخرج على «الصحيحين»: لأبي نُعَيم الأصفهاني.

ح ـ السُّنن الأربعة ومسند أحمد.

فإن أكثر ما فيها صحيحٌ، وكثير مما فيها ليس في الصحيحين أو أحدهما.

وهكذا يتبيَّن لك كثرة الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما خشية الإطالة، كما صرحا بذلك.

مراتب الصحيح بحسب مصادره:

علمنا أن المصادر درجاتٌ، وأن لكل مصدر شروطاً معيَّنةً لوضع الأحاديث فيها، وقد قسَّم المحدِّثون مراتب الحديث الصحيح بحسب مصادره إلى ما يلي:

ـ ما اتفق عليه الشيخان، أي: ما أخرجه البخاري، ومسلم، وهذه أعلى المراتب، وهو الذي يُسَمَّى «متفق عليه».

ـ ثم ما انفرد به البخاري؛ لأن شروطه أعلى في الاتصال والرواة.

ـ ثم ما انفرد به مسلم.

ـ ثم ما كان على شرطهما ولم يُخرجاه.

ثم ما كان على شرط البخاري ولم يُخرجه.

ـ ثم ما كان على شرط مسلم ولم يُخرجه.

ـ ثم ما صَحَّ عند غيرهما ولم يكن على شرطهما أو شرط أحدهما.

(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٥٠ ـ ٢٦٣، و«المنهج الحديث في

علوم الحديث: ص: ١٦٩ ـ ١٧٩).

الصَّحِيْحُ:

إذا أُطْلِق يُراد به عند المحدِّثين: «صحيح البخاري»، في مثل قول شخصٍ: «جاءَ في الصَّحيح».

صَحِيْحُ الإسْنادِ:

يعني: أنّ الإسناد توفّرتْ فيه شروط الصحة الظاهرة، وهو دُون قولهم: «حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يُقال: «هـٰذا حديثٌ صحيحٌ» ولا يَصِحُّ الحديثُ ذاته لكوْنه شاذّاً، أو مُعَلاً.

صَحِيْحٌ على شَرْطِهِما:

يُكثِر الحاكم النَّيسابوري في «المستدرك» قولَه: «حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه»، ويختصر ذلك الحافظُ الذهبي بقوله في هامش «المستدرك»: (على شرطهما).

فهذا لا يكون من الذَّهبي موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقة، فيقال في الحديث: «صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبيُّ». إنما الصواب: «صحَّحه الحاكمُ وسكت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبيَّ لم يبيِّن أنَّ سكوتَه دالٌّ على الموافقة، فتنبَّهْ إليه.

صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

قولُ الإمام الترمذي في جامعه، ومعناه: أنَّ الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة (أي: تفرَّد به الراوي)، و«الحديث الغريبُ» قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً. انظر تعريفه في «الغَرِيْب» في حرف الغين.

الصَّحِيْحُ لِذَاتِهِ:

هو الذي بَلَغ درجةَ الصحةِ بنفسه دون أن يحتاج إلى ما يُقوِّيه، ويُسَمَّى هذا بـ «الصحيح لذاته» وهذا لا يُشتَرط للحكم بصحته أن يكون عزيزاً (أي: أن يُرْوَى من وجهٍ آخر).

انظر: «الصَّحِيْحَ».

الصَّحِيْحُ لِغَيْرِهِ:

لغة: قد مَرَّ التعريفُ اللُّغَوي لـ (الصحيح) في «الصحيح».

واصطلاحاً: هو «الحديثُ الحسنُ لذاته» إذا رُوِي من وجهٍ آخرَ مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنَّه يقوى ويرتقي من درجة (الحسن) إلى (الصحيح)، ويُسمَّى (الصحيح لغيره).

مثالُ ذلك:

ما رواه أحمد (في مسنده: ٥/ ٥) قال: ثنا يحيى بن سعيد عن بَهْزِ ابن حكيم حدَّثني أبي عن جدِّي قال: قلتُ: يا رسول الله مَن أبرُّ؟ قال: «أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: ثم أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: أمُّك، ثم أباك، ثم الأقْرَبُ، فالأقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سنده متصلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلّةَ قادحةَ، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المتن.

والإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد القَطَّان إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدْق والصِّيانة حتى وثَّقه عليُّ بن المَدِيني ويحيى بن مَعِين والنَّسائي وغيرُهم، لكنْ استشكل العلماء بعض مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفةَ الضَّبط، لكنه يشعر بأنه خَفَّ ضَبْطُه، ووالدُه حكيمٌ وثَّقه العِجْليُّ وابنُ

حِبَّان. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْز هذا (صحيحاً لغيره).

والظاهر: أن السائل المُبْهَم فيه هو معاوية جَدُّ بهز، وقد ورد بلفظ: «مَن أبَـرُّ» في بعض طرقه عند مسلم، فقوي حديث بهز بذلك، وأصبح «صحيحاً لغيره».

والسَّبَبُ في هذا الارتقاء: أنَّ «الحَسَن» بهذا التعدُّدِ للسند تجتمع له القُوَّةُ من الجهتين، ويزول بذلك ما كان يُخشى من جهة خِفَّةِ ضَبْطِهِ، وينجبر ذلك النقصُ اليسيرُ، فيلتحق الإسنادُ بدرجة الصحيح. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٦٧ـ٢٦٨).

الصَّحِيْحُ المُجَرَّدُ:

المراد به الجامِعُ لـ: «الحديث الصحيح» من الأحاديث النبوية غير ممزوجٍ بغيره، أو بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وغيرهم، مثل: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الصَّحِيْحان:

المراد بهما: «صحيح البخاري» و«صحيح مُسلم».

منزلة الصَّحيحين

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله تعالى: «ليس تحت أديمِ السَّماء كتابٌ أصَحُّ من البخاري، ومسلمٍ بعد القرآن». (مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٨/ ٧٤).

وقال الإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوي ـ رحمه الله ـ: «أمَّا الصحيحان فقد اتَّفق المحدِّثون على أنَّ جميع ما فيهما من المُتَّصل المرفوع صحيحٌ بالقطع، وأنهما مُتواتِران إلى مصنِّفيهما، وأنَّ كلَّ من يُهوِّن أمرَهما فهو مبتدعٌ مُتَّبِعٌ غير سبيل المؤمنين». (حجة الله البالغة: ١/ ١٠٦).

مميِّزات الصحيحين وخصائصهما:

الإمام البخاري: تَرْجَم لأبواب كتابه، وفي تراجمه علمٌ غزيرٌ.

وكَرَّر بعض الأحاديث للاستدلال بها.

وقطَّع بعض الأحاديث في أماكن متعدِّدةٍ.

الإمام مسلم: جَمع طُرُقَ الحديث وألفاظه في مكانٍ واحدٍ.

ولم يُتَرْجِم لأبواب الكتاب.

ولم يقطع الحديثَ بل أورده بمكانٍ واحدٍ.

الصَّحِيْفَةُ:

لغة: جَمْعُها: (الصُّحُف)، هو: ما يُكتب فيه من ورقٍ ونحوه، ويُطْلَق على المكتوب فيها.

واصطلاحاً: هي الأوراق التي كتب فيها بعضُ الصحابة الأحاديث.

ومن أشهر الصُّحف:

١ ـ **الصحيفة الصادقة:** لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٥هـ).

من أشهر الصُّحُف المعروفة في عهد رسول الله ﷺ «الصحيفة الصادقة» التي كَتَبها جامِعُها عبدُ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ بإذنه، قال: كنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ أريد حفظَه فنهتني قريشٌ، فقالوا كيف تكتب كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بَشَرٌ يتكلَّم في الرِّضا والغَضبِ، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكْتُبْ، فو الذي نفسي بيده ما خَرَج مني إلا حقٌّ». (سنن الدارمي ١/ ١٢٥، و«مسند أحمد» ٢/ ١٦٢ ـ ١٩٢).

ويؤيِّده ما قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما كان أحدٌ أعلم بحديث رسول الله ﷺ منِّي إلَّا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده ويَعِيْه بقلبه، وكنتُ أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي، واستأذن رسولَ الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له». (مسند أحمد: ٢/ ٤٠٢).

وكان يقول: «كنَّا عند رسول الله ﷺ نكتب ما يقول».

وهذا الحديثُ دالٌّ على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كتبوا عن النبي ﷺ حديثَه. (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨٧).

وأخرج ابن سعد عن مجاهدٍ قال: «رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفةً فسألتُ عنها، فقال هذه الصادقةُ فيها ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ». (تقييد العلم: ص ٨٤).

وقد صَرَّح عبد الله بن عمرو كتابةَ هذه الصحيفة بنفسِه، وكان يعظِّم أمرَ هذه الصحيفة، فإنه كان يقول: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوَهْطَة، فأمَّا الصادقة فصحيفةٌ كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأمَّا الوهطةُ فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها» (سنن الدارمي: ١/ ٩١٢٧).

ولهذه الصحيفة أهميةٌ علميةٌ عظيمةٌ وقيمةٌ تاريخيةٌ كبرى؛ لأنها تُثبت كتابةَ الحديثِ النبويِّ بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه، وقد اشتملت على ألف حديثٍ ـ كما يقول ابن الأثير ـ وإذا لم تصل إلينا هذه الصحيفةُ كما كَتَبها عبدُ الله بن عمرو بخطِّه فقد وصل إلينا محتواها؛ لأنها محفوظةٌ في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

وفي الحقيقة إنَّ هذه الصحيفة كانت نتيجةً محتومةً لفتوى النبيِّ ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وإرشاده الحكيم له، وإنه من المُمكِن أن يكون رسول الله ﷺ خَصَّ بهذا عبد الله بن عمرو بن

العاص؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة ويكتب بالسِّريانية والعربية، وكان كاتباً مجيداً لا يُخشى عليه الغَلَطُ، ويخيَّل إلينا أنه لابُدَّ أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم وتلك الصحيفة الصادقة، هي ثمرةُ هذه الفتوى.

وأكبر الظنِّ أنَّ عمرو بن شُعَيْب ـ وهو حفيد عبد الله بن عمرو ـ إنما كان يروي فيما بعد من هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها، وجديرٌ بالذكر أنَّه متى قيل: «صحيفة عمرو بن شعيب» فهي في الحقيقة «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص رواها عنه حفيدُه ابن شعيب. (علوم الحديث ومصطلحه: ص: ٢٢ـ٢٨ـ٢٩).

وقد أُتيحَ للتابعيِّ الجليل مجاهد بن جبر أن رأى هذه الصحيفةَ عند صاحبها عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. (التراتيب الإدارية ٢/ ٢٤٦)، وكان لشِدَّة حِرْصِه على هذه الصحيفة لا يكاد يسمح لأعزّ الناسِ عليه بتناولها، ورؤية مجاهد لها لم تكن إلا عرضاً، فإنه قال: «هذه الصادقةُ، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ، إذا سَلِمَتْ لي وكتاب الله تبارك وتعالى والوهط فما أبالي ما كانتْ عليه الدنيا». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨٩).

٢ ـ **الصحيفة الصحيحة:** لهمام بن مُنَبِّه (المتوفى سنة ١٣١ هـ):

وهي في الحقيقةِ صحيفةُ أبي هريرة لهَمَّام، وإنَّ هَمَّامَ بن مُنَبِّه كان أحدَ أعلام التابعين، فلقي أبا هريرة وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ وجَمَعه في صحيفةٍ أو صُحُفٍ أطلق عليها اسم «الصحيفة الصحيحة»، وقد نَقَلها الإمامُ أحمد بتمامها في مسنده كما نقل الإمامُ البخاريُّ عدداً كثيراً من أحاديثها في أبوابٍ كثيرةٍ، ولهذه الصحيفةِ أهميةٌ كبرى في تاريخ كتابة الحديث وتدوينه؛ لأنها حُجَّةٌ قاطعةٌ ودليلٌ ساطعٌ على أن الحديث كان قد كُتِبَ في عصرٍ مبكِّرٍ، وتصحيح الخطأ الشائع

بأنَّ الحديث لم يُدَوَّنْ إلا في القرن الهجري الثاني، ووصلت إلينا هذه الصحيفةُ كاملةً سالمةً كما كَتَبها ودَوَّنها هَمَّامُ عن أبي هريرة.

وعَثَر على هذه الصحيفةِ الباحثُ المحقِّق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي ـ رحمه الله تعالى ـ في مخطوطتَيْن متماثلتَين في دمشق وبرلين، وزادنا ثقةً بما جاء أنها برُمَّتِها ماثلةٌ في مسند الإمام أحمد رحمه الله.

٣ ـ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٨هـ):

كان جابرُ بن عبد الله فقيهاً، مفتي المدينة في زمانه، حَمَل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً، وله منسكٌ صغيرٌ أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه مطوّلاً في كتاب الحج، وقد أكثر الناسُ الكلامَ على ما فيه من الفقه، وألَّف فيه ابنُ المنذر جزءاً كبيراً ذكر فيه مئة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو استقصى لزاد على هذا العدد قريباً منه. (شرح صحيح مسلم: للنووي، ٨/ ١٧٠).

وكتب جابرُ بن عبد الله صحيفةً له فيها جزءٌ من الأحاديث، ومن المُحْتَمل أن تكون هذه الصحيفةُ غير «المنسك الصغير» الذي أورده مسلمٌ في كتاب الحَجِّ من صحيحه. (السنة قبل التدوين: ص: ٣٥٢).

وكان كثيرٌ من التابعين يذهبون إلى جابر بن عبد الله ويكتبون عنه الحديث، كما قَدِم اللَّيْثُ إلى مكة وجاء إلى أبي الزُّبير فأعطاه أبو الزبير كتابَيْن من كُتب جابر رضي الله عنه، كما يحدِّث سعيدُ ابن مريم عن اللَّيْث: أنه قال «قَدِمْتُ مكَّة فجئتُ أبا الزُّبَيْر فدفع إليَّ كتابين فانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتُه فسألتُه: هل سمع هذا كلَّه من جابرٍ؟ فرجعتُ وسألتُه، فقال: ما سمعتُ منه ما حدَّثتُ عنه، فقلتُ له: إعْلِمْ لي على ما سمعتَ، فأَعْلَم لي هذا الذي عندي». (سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٨٢).

وكانت لجابرٍ حلقةٌ في المسجد النبوي يُملي فيها على طلاّبه الحديثَ، فكتب منهم كثيرٌ من كبار التابعين، أمثالُ وهب بن مُنَبّه فهو يروى أحاديثَ جابرٍ من إملائه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ١٧٤)، وكان من جملة تلاميذه أعلام من التابعين أمثال: محمد بن علي، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وإنهم كانوا يُجالِسون جابراً ويسألون عنه عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته فيكتبون عنه ويتعلَّمون. (تقييد العلم: ص: ١٠٤)، وقد كَتَب عن جابر بن عبد الله أبو الزبير مسلم ابن تدرس كثيراً.

على كلِّ حالٍ فصحيفة جابر كانت مشهورةً بين التابعين وكثر تلاميذه وسمعوا منه وكتبوا عنه هذه الصحيفةَ.

٤ ـ صحف عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨هـ):

ذكر العلماءُ أنَّ حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كان يمتلك ألواحاً يكتب فيها، وكان يردِّد عبارة سالفيه: «قيِّدوا العلم بالكتاب، من يشتري مني علماً بدرهم» وكان يزور أبا رافع رضي الله عنه فيقول: ما صنع رسول الله ﷺ يوم كذا وكذا؟ وكان مع ابن عباس ألواحاً يكتب فيها كما روى هذا عبيد الله بن أبي رافع وسلمى زوجة أبي رافع. (انظر: تقييد العلم: ص/ ٩١، وجامع بيان العلم).

وكان قد اعتاد ابنُ عباس رضي الله عنهما أن يحمل هذه الألواحَ معه يكتب فيها أو يسخر مولاه كُريب بن أبي سلم (المتوفى سنة٩٨هـ) بالكتابة فيها، وكان قد انفرد بهذه الوسيلة للكتابة. وهذا يَدُلُّ على شِدّة الاهتمام بها والتفكير بوسائلها.

وكانت قد وصلت إلينا مروياته التي بلغت ألفاً وستمئة حديثٍ وهي مكتوبةٌ مع أحاديث صحابة آخرين عنده على ألواح وصحفٍ

وكتبٍ مما جعل الحجم كبيراً؛ إذ بلغت هذه المخطوطاتُ على اختلاف تصنيفها حِمْلَ بعير ونصف حمل بعير. ولما ذهب بصره آخر حياته صار بعضُ التابعين يقرؤون له من هذه المخطوطات، ولمَّا توفي ـ رضي الله عنه ـ كان ولدُه علي بن عبد الله إذا أراد شيئاً من الحديث يكتب إلى كُرَيْب مولى أبيه: «أن ابعث لي بصيفحة كذا وكذا فينسخها فيبعث إليه بإحداهما». (انظر: فتح الباري: ٥/ ٢١٦، وسير أعلام النبلاء، ٣/ ٢٣٨، والطبقات ٥/ ٢٢٤، والتراتيب الإدارية: ٢/ ٢٥٤).

٥ ـ صحيفة عمرو بن حَزْم الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١هـ):

كُرِّم الصحابي الجليل عمرو بن حزم رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٥١هـ) بصحيفة مشهورة عند رجال الحديث والفقه، وسُمِّيت الصحيفة كتاباً، فيبدو أنها سُمِّيت كذلك، لكونها تنقل كالرسالة والعهد إلى أهل نجران. (الموطأ، العقول: باب ذكر العقول: ٢/ ٨٤٩، والنسائي، القسامة، باب عقل الأصابع: ٨/ ٥٦).

وكان قد استعمله النبي ﷺ على نجران باليمن، وكتب له كتاباً أي رسالة فيها أحكام الطهارة، والصلاة، والغنيمة، والصدقة، والجراح، والميراث، والدِّيات، وغير هذا مما يقوي سببَ تسميتها بالكتاب لاشتمالها على أحاديث كثيرة، فكأنها صحفٌ محيطةٌ. وكان التابعي عطاء بن أبي رَباح (المتوفىٰ سنة١١٤هـ) قد قرأ هذا الكتاب في وقت متأخر.

ويبدو أنه تشرَّف بكتابٍ آخر، ولكن الدَّارسين يرون تماثلاً بين الوثيقتين، ولهذا التماثل أصدر عمر بن عبد العزيز (المتوفىٰ سنة١٠١هـ) بلاغاً يقضي بأنَّ المعاملات لا ينبغي أن تُعالَج إلا في ضوء صحيفة عمرو، ولشدة إعجابه بها طلب من محمد بن عبد الرحمن أن ينسخ نسخةً له.

وقد حَظِيَ كتابُه هذا بقبول وتوقير عند أئمة الفقه الأربعة: أبي حنيفة (المتوفىٰ سنة١٥٩هـ) والشافعي (المتوفىٰ سنة٢٠٤هـ) ومالك بن أنس (المتوفىٰ سنة١٧٩هـ) وأحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة٢٤١هـ)، وكان ينقل وينسخ باستمرار من جيلٍ إلى جيلٍ. (بحوث في تاريخ السنة: د. أكرم ضياء العمري، ص ٢٢٤).

وقد اطَّلع بعضُ العلماء على سند الحديث وضعَّفوا فيه سليمان بن داود، لكن الأئمة صحَّحوا الحديث من جهة شهرته كما عند الشافعي وابن عبد البر؛ لأنه أشبه بالتواتر حيث تلقّاه الناس بالقبول والمعرفة، وبدايته: هذا بيان من الله ورسوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١] كما عند النسائي بقراءة ابن شهاب الزهري.

وقال العُقَيْليّ (المتوفىٰ سنة٤٨٦هـ): «إنَّ هذا حديث ثابت محفوظ، إلا أننا نرى أنه كتاب غير مسموعٍ عمن فوق الزهري، وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصَحّ من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم، وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري لهذا الكتاب بالصحة». (التلخيص الحبير: لابن حجر: ٤/ ١٧).

ويروي العلماء أنَّه قد جمع حوالي إحدى وعشرين وثيقةً رسميةً، كان قد تسلَّمها من النبي الأكرم ﷺ في أثناء ولايته لنجران باليمن، ولعله تلقَّاها بطريق المراسلة.

والظاهر أنه جمع بعضها في شكلِ كتابٍ، وقد روى ابنه هذا الكتاب، ثم طُبع في شكل ملحق لكتاب «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين»، لابن طولون (المتوفى سنة٩٥٣هـ). (راجع «إعلام السائلين» ص: ٤٨ ـ ٥٢).

صُحُفٌ أخرى:

وكان أنسُ بن مالك رضي الله عنه كاتباً منذ العاشرة من عمره، فلاشكَّ أنه كان من المدوِّنين أيام البعثة الشريفة، وكان يقوم بالكتابة والنسخ بيده، وأحياناً يطلب من أبنائه: موسى ونضر وعبد الله، إذ كان معلِّماً لأبنائه الكثيرين مع تلاميذه (انظر: الدارمي، المقدمة: ١/ ١٢٦، تقييد العلم، ص/ ٩٦، وجامع بيان العلم: ١/ ٧٣. والطبقات لابن سعد: ٧/ ١٢).

وثمة صحيفة له، أو صحف دوَّنها في العهد النبوي، هذا ما يؤكِّده أحدُ تلاميذه، يقول هُبَيْرَة بن عبد الرحمن أحد التابعين: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك رضي الله عنه ألقى إلينا مخلاةً، فقال: هذه أحاديث كتبتُها عن رسول الله ﷺ». (انظر: تقييد العلم، ص/ ٩٥، والمحدث الفاصل، ص/ ٣٦٧).

وكأنما كان من عادته أن يلقي صحائفَه بين الطلاب قبل الإملاء أو بعده إذ يقول: «هذه الكتب التي كتبتُ فيها ما سمعتُه من النبي ﷺ، وقد أعطيت لهم كل هذه الكتب لدراستها والتمعن فيها». (تقييد العلم، ص/ ٩٥، وتاريخ بغداد: ٨/ ٢٥٩ وتدوين الحديث، ص/ ٦٧، ومناهج المحدثين ص/ ٤٨).

كذلك كان سَعْدُ بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة١٥هـ) متقناً للكتابة من قبل الإسلام، فقد حرص على تسجيل الحديث النبوي فيما أسماه العلماء بالكتاب، والمقدَّر أنه مجموعة صحف تضبط بخيط أو صحف منفردة، وقد احتفظت عائلتُه بهذه الصحف إذ روى منها ولدُه، وصرَّح بعضُ العلماء بأنه يمتلك كتباً أخرى. (انظر: «الأم» للشافعي: ٧/ ١١٢، والترمذي، والأحكام، وتعجيل المنفعة لابن حجر ص/ ٣٦، ومشاهير العلماء ص/ ١٣٠).

وقد أيَّد هذا المستشرقُ جولد زيهر (في: Islamic Studies)، وهذا

يفيد أن الكتابة كثيرة منذ العهد النبوي، ويكذب خبر الإحراق الذي لم يشمل هذه الصحف المبكرة.

وقد جمع سَمُرَةُ بن جُنْدُب رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٦٠هـ) مجموعةً من الأحاديث النبوية في كتابٍ أسماه نسخةً، وعُرف بالصحيفة كما يرى جولد زيهر، وعُرف بالرسالة كما عند ابن حجر وعرف بالكتاب كما في طبقات ابن سعد. (انظر: تهذيب التهذيب: ٤/ ١٩٨ ، و٤/ ٢٣٦، والطبقات: ٧/ ١١٥، وتذكرة الحفاظ ٤/ ٢٣٦، ودراسات إسلامية لجولذيهر: ٢/ ١١٠، وتاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين: ١/ ٢٥٤، وتوثيق السنة، د. فوزي طلعت، ص/ ٥١، ومناهج المحدثين، ص/ ٤٦).

ولا يبعد أن تكون مجموعة من الصحائف سُمِّيَتْ كتاباً ورسالةً، وقد تسلَّم هذه الصحائفَ ولدُه سليمان بن جندب، والحسن البصري، ورويا منها شفاهاً وإملاءً.

وللصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كتابٌ احتفظ به ابنُه سليمان وأقسم أنه بخط والده. (جامع بيان العلم: ١/ ٧٢).

ولمعاذ بن جبلٍ رضي الله عنه كتابٌ. يشتمل على أحاديث، كان قد حمله معه إلى اليمن لما عيَّنه النبيُّ ﷺ والياً فيها. (حلية الأولياء: ١/ ٢٤٠).

وقال مسلم بن طلحة: «كان عندنا كتاب معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ، إنه إنما أخذ الصدقة من الحِنْطة والشعير والزبيب والتمر». (المسند، ص/ ١٦٢٣، ح (٢٢٣٣٨): ٥/ ٢٢٨).

وهناك صُحُفٌ أخرى ثبتت أخبارُها عند العلماء، ومنها ما هو محفوظٌ مثل صحيفة أبي سلمة نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي رضي الله عنه وهي محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية، وتقع في ثلاث عشرة ورقة. (بحوث في تاريخ السنة، د. أكرم ضياء العمري، ص/ ٢٢٤).

ويجب أن ننبِّه أن هذا المحفوظ ليس علماً مكتوماً على الأمة، فلا

شكَّ أنه أحاديثُ مطبوعةٌ جاءت من طرق أخرى.

ومثلها صحيفة عبد الله بن أبي أَوْفى رضي الله عنهما (المتوفىٰ سنة ٨٠هـ) وكان قد ذكرها الإمامُ البخاري. (البخاري، الجهاد، أبواب الصبر على القتال).

وصحيفةُ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا.

وجاء في مسند الإمام أحمد أنهم وجدوا في كتب عبد الله بن أبي أوفى كتابَ سَعْدِ بن عُبَادة: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» (المسند. ص/ ١٦٦٦١، ح (٢٧٢٨٢٧): وتحفة الأحوذي: ٢/ ٢٨٠).

وللصحابي أبي اليسر كعب بن عمرو بن عباد السُّلمي رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٥٥هـ) صحفٌ، وذكر العلماء أنه كان يمتلك وعاءً ممتلئاً بالأحاديث. (مناهج المحدثين، ص/٤٨).

ولأبي رافع الذي كان يزوره عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهم، كتابٌ فيه استفتاح الصلاة، وقال بعد دفعه الكتاب: كان رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة كبر، فقال: «وَجَّهْتُ وجهي للذي فَطَر السمواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين». (الكفاية، ص/ ٣٣٠، وسير أعلام النبلاء: ٢/ ١٦).

وكانت لمحمد بن مَسْلَمة رضي الله عنه الذي شهد خلافتَي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كانت له صحيفةٌ وَضَعها في غِمْدِ سيفه وفيها: (بسم الله الرحمن الرحيم سمعت النبي ﷺ يقول: «إن لربكم في بقية دهركم نفحات، فتعرضوا لها، لعلَّ دعوة أن توافق رحمة، يسعد بها صاحبها سعادة لا يضر بعدها أبداً». (المحدث الفاصل: ص: ٤٩٧).

صد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «فضائل الأنصار»، ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

صَدُوْقٌ:

هو مَن وُصِفَ بالصِّدْق في الحديث، وهو من ألفاظ التعديل، جعله ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح في المرتبة الثانية التي يُكْتب حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه.

وذكره الحافظُ الذهبيُّ والعراقيُّ في المرتبة الثالثة لألفاظ التعديل، ولم يذكرا بم يُحكم على حديث من وُصِفَ به، وذكر الحافظُ ابن حجر بعد ذِكر المرتبة الثالثة التي فسَّرها بقوله: «من أُفرد بصفةٍ مثل: ثقةٍ، أو مُتقِنٍ، أو ثَبْتٍ، أو عَدْلٍ»، المرتبة الرابعة التي فسَّرها بقوله: «من قَصُر عن الثالثة قليلاً» وذكر فيها: «صدوق» وغيرَه.

والحاصلَ كما ذكره أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به:

«إنَّ مرتبة الرواة الذين قيل فيهم «صدوق»، و«لا بأسَ به»، «خِيَارٌ»، «مأمونٌ» ونحوها تَدُلُّ على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتاً مؤكّداً، وبالتالي: صدقه، وأمانته.

إنَّ هـٰذه المرتبةَ ساكتةٌ عن صفة الضَّبط، والضَّبطُ شرطٌ أساسيٌّ، لابُدَّ منه لكي يُحْتَجّ بحديث الراوي. لكن ألفاظ هـٰذه المرتبة لا تُشعِر بإثباتها للراوي ولا تُشعِر بنفيها عنه كذلك. ودلالة الصِّيَغ اللُّغَوية على ذلك واضحةٌ. ونَصَّ على ذلك أئمةُ علم هـٰذه المصطلحات، والعُمْدَةُ في فهم المصطلحات على فهم أهلها وتداولها، لا خِلافَ في ذلك في أيِّ علمٍ من العلوم.

طريقُ الاستدلال بحديث راوٍ من هـٰذه المرتبة أن نبحث عن دلائل تُثْبِتُ ضَبْطَه، إمّا بصفةٍ عامةٍ، كعبارة توثيق مطلقة، أو غير ذلك، فنحتج بحديثه كلِّه، أو أن يَثْبُتَ دليلُ ضبطه في ضِمْن نصوصٍ أخرىٰ ثابتة، ولو علىٰ سبيل العموم. ويغلب علىٰ من وجد دليل علىٰ ضبطه من هـٰذه المرتبة أن يكون حديثه حسناً، وقد يكون صحيحاً». (انظر: «ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها والتحقيق في مرتبة الصدوق، مناقشات مهمة» للدكتور عِتْر، ص: ٤٧).

فائدةٌ:

وجَديرٌ أن تعلمَ أنَّ عبارةَ (صَدوقٌ) قد تُجامِعُ وصفَ الرَّاوي بكونِه (ثقةً) في قولِ النَّاقِدِ، يوصَفُ الرَّاوي بهما جميعاً، فإذا وجدتَ ذلك في راوٍ، فالأصلُ أنَّه بمنزلةِ التَّوكيدِ لنَعتِه بالثِّقَة من قِبَلِ ذلك الناقد.

كقولِ أحمد بن حنبلٍ في (أبي بكر بن أبي شَيْبة): «صَدوقٌ ثقةٌ». (العلل ومعرفة الرجال: النص: ١٦٥٨) فأبو بكرٍ مَتَّفقٌ على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النَّعتُ له على سبيل التَّردد بين الوصفين.

وأكثرُ ما يأتي ذلك على هذا المعنى.

نعم، قد يُطْلَقُ الوصفان مجموعين تارةً، ويُشعِرُ استعمالُهما مقارنةً بأوصاف سائر النُّقَّادِ لذلك الرَّاوي بأنَّ المرادَ (صَدوقٌ أو ثقةٌ) على سبيل التَّردُّدِ، كقول أبي حاتمٍ الرازيِّ في (سِمَاك بن حَرب): «صَدوقٌ ثقةٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٠).

ورُبَّما جمع النَّاقدُ الأوصافَ المتعدِّدةَ من أوصافِ التَّعديل في الرَّاوي، والتي لو جاءت مفرَّقةً لكان لكل منها دلالتُها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنَّها تُحْمَل على تأكيد التعديل، كقول أبي حاتم الرَّازي في (السَّرِيِّ بن يحيى الشَّيْباني): «صَدوقٌ، ثقةٌ، لا بأسَ به، صالحُ

الحديث». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٤).

ورُبَّما جُمِعَتْ إلى وَصْفٍ أدنى، فتَنْزِلُ بالرَّاوي عند النَّاقد له إلى تلك المرتبةِ الدُّنيا، مع بقاء الوَصْفِ بالصِّدْق في الجملةِ، مثلُ (عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي)، قال فيه أبو حاتم: «صَدوقٌ، لا بأسَ به» قيل له: يُحْتَجُّ بحديثه؟ قال: «لا». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٦٢).

أمَّا إذا جاءَ الوَصْفان من أكثرَ من قائلٍ، فالأصلُ اعتبارُ دلالاتِ ألفاظِ كلٍّ على سبيل الاستقلال، فإنَّ الرَّجُلَ يُخْتَلَف فيه بين أن يكون ثقةً أو صَدوقاً، فيُصار إلى تحرير أمرِه تارةً بالجَمْع بين أقوالهم، وتارةً بالترجيح بدَليله. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧١ ـ ٥٧٣).

صَدُوْقٌ إنْ شَاءَ اللهُ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة مِن مراتب التعديل، عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِيِّ.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار.

صَدُوْقٌ ثِقَةٌ:

انظر «صَدُوْقٌ».

صَدُوْقٌ حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

لَفظهُ (صدوق) يقولونها فيمن ضَعُفَ ضَبْطُه بعضَ الشيءَ. (انظر «صدوقٌ»).

وقد وُجِدَ أيضاً التصريحُ بوصف (الصَّدوق) بأنه (حَسَنُ الحديثِ)، وقال أبو حاتم الرَّازي في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٩) في

ترجمة (محمَّد بن راشد المَكْحولي): «كان صدوقاً حَسَن الحديثِ.

(انظر «قواعد في علوم الحديث» (حاشية: ص: ٢٤٨).

صَدُوْقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

صَدُوْقٌ إِلَى الضَّعْفِ ما هُوَ:

أي: ليس ببعيدٍ عن الضَّعْف بل إليه أقرَبُ من الصِّدق، وأنَّ الضعف غير مدفوعٍ عنه. (فتح المغيث: ١/١٥٨).

ولا يلتفت إلى احتمال كون (ما) نافيةٌ فينجر النفي على الضعف، وتنقلب العبارةُ إلى المدح. بل مقصد المتكلِّمين في الرجال جرح الراوي جرحاً لطيفاً، يخرجه من المراتب المتقدِّمة إلى ما يليق به، من قربه من الضعف.

مثال من وُصِف بذلك: قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة (أيمن بن نابل الحبشي المكِّيِّ):

قال يعقوب بن شيبة: «صَدوقٌ وإلى الضَّعف ما هُو».

وأنكر عليه النَّسائي، والدَّارقطني، وغيرهما: زيادته في أول التشهد «بسم الله وبالله».

ثم قال الحافظُ: «له عند البخاري حديثٌ واحدٌ عن القاسم بن محمد عن عائشة في اعتمارها من التنعيم، أخرجه متابعة». (هدي الساري: ص: ٣٩٢).

صَدُوْقٌ في نَفْسِهِ:

يستعمل الحافظُ الذَّهبي هـٰذه العبارة كثيراً في «ميزان الاعتدال»، لعلَّه يذكرها غالباً فيمن نُسبوا إلى بدعة فيبيِّن أنهم صدوقون في أنفسهم لكنهم رُموا ببدعة النصب أو الخروج أو التشيُّع أو غير ذلك، ويستعملها كذلك فيمن كثر المجاهيل في شيوخه ليبيِّن أنه ـ وإن كان يذكر في أحاديث منكرة أو ضعيفة ـ صدوقٌ أمينٌ. كما لها استعمالاتٌ أخر ويقصد في الغالب أنه ينزل عن مرتبة «الصَّدوق» بيسير، كما أنه قد يقصد نزوله أكثر، وقد يقصد توثيقَه بهذه اللفظة وهو قليلٌ، كما أنَّ لفظة: «ثقة في نفسه» التي استعملها الذهبيُّ قليلاً يريد بها أنه ثقة لكنه دون الثقة المطلق.

صَدُوْقٌ كَثِيْرُ الأَوْهَامِ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة الخامسة من مَراتِب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ لـٰكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ:

هذا اللَّفْظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِن مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي وابن حجر.

حكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ لَهُ أَوْهَامٌ:

أي أخطاءٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند

الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهلِ هذه المرتبة يُكْتَبُ وَيُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ مُبْتَدِعٌ:

انظر «صَدُوْقٌ ولكنَّهُ مُبْتَدِعٌ»

صَدُوْقٌ يُخْطِىءُ:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي. وحديثُ أهل هذهِ المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ يَهِمُ:

أي: يُخطئ. هذا اللَّفظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ وَيُنْظَرُ فيه.

صِغَارُ التَّابِعِيْن:

هم الذين حَدَّثوا عن صِغَار الصحابة الَّذين تأَخَّرَتْ وفاتُهم فأدركوهم في حال صِغَر سِنِّهم، وكِبر سِنِّ الصحابة الذين كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِغَارُ الصَّحابة:

هم الذين تأَخَّرَ إسلامُهم، أو كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ومَنْ تُرَدُّ:

هذا النَّوعُ من علوم الحديثِ له أهميةٌ بالغةٌ، إذ إنَّه يبحث في شروط الراوي الذي يُقْبَل حديثهُ ويُحْتَجُ به.

وقد اختلفت عباراتُ العلماء في تعداد صفات القبول، فمن مُقِلٍّ،

ومن مُكْثِرٍ، وجمع ابن الصَّلاح تلك الخِصَال في كتابه «علوم الحديث» (ص ٩٤)، فقال:

«أجمع جماهيرُ أئمة الحديث والفقه على أنه يُشْتَرَط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لِمَا يروي. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوارِم المروءة، متيقِّظاً غيرَ مُغَفَّلٍ، حافظاً إنْ حَدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّث من كتابه. وإنْ كان يحدِّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك: أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني».

وبالتأمُّل في هذه الصِّفات وغيرِها ممَّا ذكره العُلماء نجد أنها لدى النظر ترجع كلُّها إلى أمرَيْن ذَكَرهُما ابنُ الصلاح هُما: العَدَالَةُ والضَّبْطُ.

ولتعريف كلٍّ واحدٍ منهما يرجع إلى حرفهما.

الصِّفْرُ:

هو دائرةٌ صغيرةٌ تُوضَع أوَّلَ الزيادةِ من الكتاب وآخِرها، وهي تُشعِر بإلغاء الكلام الخطأ من النسخة.

صُفَّرِيٌّ:

بضم الصَّاد والفاء المشدَّدة مفتوحة وكسر الراء. نسبة إلى (الصُّفَّرِية) من الخوارج

مثال من وُصِف بذلك: (إسماعيل بن سُمَيْع الحنفي، كوفيٌّ) بيَّاع السَّابُريّ.

في الضعفاء الكبير «للعُقَيْلي (١/ ٧٩) قال يحيى: «زعم عبدُ الرحمن أنَّ زائدة كان لا يحدِّثهم عن إسماعيل بن سُمَيْع. قال يحيى: إنما تركه زائدةُ لأنه صُفَّريّ، فأما في الحديث فلم يكن به بأسٌ».

وقال سفيان: «كان إسماعيل بن سُمَيْع بَيْهَسِياً فلم أذهب إليه ولم أَقْرَبْه».

والبيهسيّ: طائفةٌ من الخوارج ينسبون إلى أبي بَيْهَس قال أبو نعيم: «كان جار المسجد أربعين سنة لم يُرَ في جمعة ولا جماعة». (ميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٣).

صِفَةُ رِوَايَةِ الحديث:

انظر «صفة مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ».

صَلَّحَهُ فُلانٌ:

يقولون في الإخبار عن الرَّاوي إذا كان «صالحَ الحديثِ»: صَلَّحه فلانٌ، كما يقولون في الإخبار عن الرَّاوي الضعيف: مَرَّضه فلانٌ، وهو تعبيرٌ اصطلاحيٌّ حادثٌ، لم يَأتِ في لغةِ العربِ بهذا المعنى.

شواهد ذلك:

ومن شواهد هذا الاستعمالِ في كلامهم: قولُ الحافظِ الذهبي في «الميزان» (١: ٥٨٩): «حمَّاد بن الجَعْد، ويُقالُ ابن أبي الجَعْد، قال ابن مَعين: ليس بشيءٍ، وقال النَّسائي: ضعيفٌ، وقال أبو زُرْعَةَ: لَيِّنٌ وصَلَّحه أبو حاتم، وفي «الميزان» أمثلةٌ كثيرةٌ في هذا. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

يَكثر استعمالُ هذا التعبير عند الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى، ويُريد به: أنه قال فيه فلانٌ «صالحُ الحديث» واللهُ أعلم.

مثالُ ذلك ما قاله في ترجمة (إسماعيل ابن إبراهيم، أبو يحيى التَّمِيْمي الكوفي) قال محمد بن عبد الله بن النمير: ضعيفٌ جداً. وقال عليُّ بن المَدِيْني: ضعيفٌ. وكذا ضَعَّفه غيرُ واحدٍ، وما علمتُ أحداً صَلَّحه إلاّ ابنُ عَدِي، فإنَّه قال: ليس فيما يرويه حديثٌ مُنْكَرُ المَتْنِ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٠).

صلعم:

هو رَمْزُ كتابة «ﷺ»، يُكْرَهُ عند المحدِّثين كتابةُ ذلك سواء به أو بـ (ص)، كما يُكْرَه عندهم أيضاً كتابةُ الصَّلاة دون السَّلام.

روى ابن الصَّلاح عن حَمْزَة الكِناني: «كنتُ أكتبُ الحديث، وأكتفي بالصَّلاة على النبيِّ ﷺ، فرأيتُ النَّبيَّ ﷺ في المنام فقال لي: مالكَ لا تُتِمُّ عليَّ الصَّلاة؟) قال: فما كتبتُ بعد ذلك الصَّلاةَ إلاّ مع التسليم عليه». (علوم الحديث: ص ٢٣٢).

صَوَابُهُ كَذا:

تُكْتَبُ هذه اللَّفْظَةُ إذا وَقَعَ في الكتاب خطأٌ، وحَقَّقه عليه (كذا) صغيرةٌ، وكتب في الحاشية (صوابُه كذا).

صُوَيْلِحٌ:

وهو تصغيرُ (صالح)، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند ابن حجر والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

أكثَرَ من استعمالِها الحافظُ الذَّهبيُّ فيما لا يخرُجُ عن استعمالِ من تقدَّمَ في المعنى الَّذي بَيَّنْتُ.

واعلَمْ أنَّهُ ليس من هذا أن يقال في الرَّاوي: (لهُ أحاديثُ صالِحَةٌ)؛ إذ ليس هذا وصفاً له في عُمومِ ما روى، بل هَو وَصْفٌ لبعضِ حديثِه، وقد يكون ما عَدا تلك الأحاديثِ واهِيةً مُنكَرةً.

وهذا مثلُ قولِ ابنِ عَدِيٍّ في (سُليمانَ بن أَرْقَمَ) وذكر بعضَ حديثِهِ: «لسُليمان غير ما ذكَرْتُ من الحديثِ أحاديثُ صالِحَةٌ، وعامَّةُ

ما يَرْوِيهِ لا يُتابَعُ عليه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٥٩٤).

وقولِهِ في (القاسِمِ بنِ غُصْنٍ): «له أحاديثُ صالحةٌ غَرائبُ ومَناكِيْرٌ» (الكامل: ٧/ ١٥٣).

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها، ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

صِيَغُ الأَدَاءِ:

جَرَىٰ الاصطلاحُ على تخصيص بعض الألفاظِ لكلِّ طريقةٍ من طُرُق التحمُّلِ، نذكرها هنا بشيءٍ من التفصيل.

١ ـ أمَّا «سمعتُ وسمعنا»: فمقتضى ما تفيده السَّمَاعُ من لفظ الشيخ، فلم يَختلف أحدٌ في جَوازها من أدائه، ولكن اخْتُلِفَ هل هي خاصةٌ به أو تجوز في غيره؟ فجَوَّزها بعضُهم من القراءة على الشيخ، والصحيحُ: لا يجوز.

ووقع في عبارةِ السِّلَفِي في كتاب «التسميع»: سمعتُ بقراءتي. وهو تسامُحٌ خاصٌّ بالكتابة، أو رأيٌ يفصل بين التقييد والإطلاق.

٢ ـ وأمَّا «حَدَّثَني وحَدَّثَنا»: فلا خِلافَ أيضاً في جوازه في السَّماع من لفظ الشيخ، وهل يستعمل في غيره؟

مذهبٌ يَمْنَع، ومذهبٌ يُجِيز، وهؤلاء هم الذين جعلوا القراءَةَ على الشيخ كالسَّماعِ من لفظه، ومنهم من أجازها في الرواية بالمُنَاوَلةِ، وحُكِيَ عن قومٍ جوازُها في الروايةِ بالإجازة، كما ذهب غيرُ واحدٍ إلى جوازِ إطلاقها في الرواية بالمكاتبة، بل وأجازها بعضُهم، فأطلق «حَدَّثنا» في الوِجَادة، بل أطلق بعضهم «حَدَّثنا» من غيرِ ما تحمَّله عن الشيخ.

والذي صَحَّحه ابنُ الصَّلاح، وحكى الاختيارَ عليه، وهو الذي عليه عملُ الجُمهور: المَنْعُ من إطلاقِ استعمال «حَدَّثنا» في الرواية بالمناولة فما بعدها.

والفَرْقُ بين «سمعتُ» و«حدَّثني» و«حَدَّثنا»: أنَّ السَّماع لا يقتضي قَصْدَ الشيخ له بالتحديث، والتحديثُ يقتضيه، و«سمعتُ» و«حَدَّثَني» تقتضي أنه لم يكن معه غيرُه، و«سمعنا» و«حَدَّثنا» تقتضي أن يكون معه غيرُه.

٣ ـ وأمَّا «أَخْبَرَنا» «وأخبَرَني»، فكانتْ في الاستعمال الأول مثل: «حَدَّثنا» قبل أن يشيع تخصيصُ «أَخْبَرَنا» بما قُرِىءَ على الشيخ.

ومَنَع منها ومن «حَدَّثَنا» في القراءة على الشيخ ـ ابنُ المُبارك في آخرين ـ ومنهم من أجاز «أَخْبَرَنا»، ومَنَع «حَدَّثنا» وفَرَّقَ بينهما في ذلك.

وقال صاحِبُ «كتاب الإنصاف»: إنَّ ذلكَ مذهبُ الأكثرين من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحدٌ، وإنهم جعلوا «أَخْبَرَنا» علماً يقوم مقامَ قائِله: «أنا قرأتهُ عليه» لا أنه لفظ به لي.

قال ابنُ الصَّلاح: والفَرْقُ بينهما صار هو الغالبُ على أهل الحديث. أمّا إطلاقُ «أَخْبَرَنا» في الإجازة والمُناولة والمكاتبة والوِجَادة ـ فمن أجاز إطلاقَ «حَدَّثنا» أجازها، ومن مَنَع مَنَعها، غير أنَّ بعضهم كان يخصِّص «حَدَّثَنا» من السَّماع، و«أَخْبَرَنا» في الإجازة، وممَّنْ فعل ذلك أبو نُعَيْم.

قال ابنُ الصَّلاح: «والصحيحُ المختارُ الذي عليه عملُ الجُمهورِ، وإيَّاه اختارَ أهلُ التحرِّي والوَرَعِ: المَنْعُ في ذلك من إطلاقِ «حَدَّثَنا» و«أَخبَرَنا» ونحوِهما من العبارات، وتخصيصِ ذلك بعبارةٍ تُشْعِرُ به، بأن

يُقَيِّد هذا العباراتُ فيقول: «أخْبَرَنا» أو «حَدَّثنا» فلانٌ مناولةً، أو إجازةً، أو «خَبَّرنا» إجازةً، أو «أَخْبَرَنا» مُناولةً، أو «أَخْبَرَنا» إِذْناً، أو في إذنه، أو فيما آذَنَ لي فيه، أو فيما أَطْلَقَ لي روايتَه عنه، أو يقول: أجاز لي فلانٌ، أو أجاز فلانٌ، كذا وكذا، أو نَاوَلني فلانٌ، وما أشبه ذلك من العِباراتِ. (علوم الحديث: ص: ١٤٤).

وأمَّا الفَرْقُ بين «أَخْبَرنا» و«أَخْبَرَني» فما قُرِىءَ على المحدِّثِ وهو حاضرٌ، فإنه يقول: «أَخْبَرنا» وأمَّا ما قرأ على المحدِّث بنفسه فيقول: «أَخْبَرَني» فلانٌ.

وخَصَّص الأوزاعيُّ الإجازةَ بقوله: «خَبَّرَنا» بالتشديد، والقراءةُ عليه بقول: «أخبَرَنا».

٤ ـ وأمَّا «أَنْبَأَني» و «أَنْبَأَنا» فقد كان استعمالُها مثل «أَخْبَرَني»، و«أَخْبَرَنا»، غير أنَّ المتأخِّرين أطلقُوا «أَنْبَأَنا» في الإجازة، وسارَ عليه عملُ النَّاسِ.

وقال الحاكمُ: «الذي أختارهُ، وعهدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمّةَ عصري أن يقول فيما عرض على المحدِّث، فأجاز له روايته شِفاهاً «أَنْبَأَني» فلانٌ، وفيما كَتَبَ إليهِ المحدِّثُ ولم يُشافِهْهُ بالإجازة: كَتَب إليَّ فلانٌ».

٥ ـ وأمَّا «قالَ لنا» و«ذَكَرَ لنا» فلانٌ فهو من قبيل «حدَّثَنا» فلانٌ، غير أنَّه لائقٌ بما سَمِعَه في المذاكرة، وهو به أشبه من «حَدَّثنا».

وقال بعضُهم: متى قال البخاريُّ: «قال لي» و«قال لنا» فاعْلَمْ أنه إسنادٌ لم يذكرْ للاحتجاج به، وإنما ذكرَ للاستشهاد به، وقال أبو جعفر النَّيْسَابُورِي: كلُّ ما قال البخاريُّ: «قالَ لِي» فلانٌ فهو عرضٌ ومناولةٌ.

وقال ابنُ الصَّلاح: وكثيراً ما يعبِّر المحدِّثون بهذا اللَّفظِ عمَّا جَرَى

بينهم في المذاكرات والمفاخرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها.

٦ ـ وأمَّا «عَنْ»، و«أَنْ» و«قَالَ»، و«ذَكَر» فإنَّها محمولةٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقاءُ، وبرئ الراوي من وَصْمَةِ التدليس عند البخاري.

فإذا وَرَدَ عمَّنْ عُرِفَ من حاله أنه لا يقول: «قال فُلانٌ» إلا فيما سَمِعَه منه حمل عليه. أمَّا عند مسلمٍ فهي محمولةٌ على السَّماع متى ثبَتَتْ المعاصرةُ، وأمكن اللِّقاءُ، ولم يكن مُدلِّساً.

واشترط أبو مُظَفَّر السَّمعاني طولَ الصحبة بينهما.

واشترط أبو عمرو الدَّاني معرفتَه بالرواية عنه.

واشترط أبوالحسن القابِسي أن يُدركه إدراكاً بيِّناً.

قال شيخُ الإسلام: من حكم بالانقطاع مُطْلَقاً شَدَّد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سَهَّل، والوسطُ الذي ليس بعده إلا التعنُّتُ مذهبُ البخاري ومن وافَقَه.

وكَثُرَ في الأعصار المتأخِّرة استعمالُ «عن» في الإجازة، فإذا قال أحدُهم: «قرأتُ على فلانٍ» عن فلانٍ فمرادُه أنه رواه عنه بالإجازة، وكذلك «أنَّ» فيقولون في الإجازة: «أَخْبَرَنا فلانٌ أنَّ فلاناً»، و«أنَّ» مثل «عَنْ» عند الجُمهور، وقال بعضُهم: إنها محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبيَّن السَّماعُ.

وحَقَّق الخطيبُ البغدادي أنَّ «قالَ» ليست مثل «عَنْ»، فإنَّ الاصطلاحَ فيها مختلفٌ، وبعضُهم يستعملها في السَّماعِ دائماً، كحَجَّاج بن موسىٰ المِصِّيصي الأَعْوَر، وبعضهم بالعكس، لا يستعملها إلا فيما لم يَسْمَعْهُ دائماً، وبعضُهم تارةً كذا، وتارةً كذا كالبخاري، فلا يحكم

عليها بحكم مُطَّرد، ومثل «قال» «ذكر»، واستعملها أبو قُرَّة في سُنَنِه في السَّماع.

قال ابنُ الصَّلاح: ورُبَّما دَلَّس بعضُهم، فذَكر الذي وجَد خطَّه، وقال فيه: عن فلانٍ أو قال فلانٌ، وذلك تدليسٌ قبيحٌ إذا كان بحيث يُوهِم سماعَه منه.

وإذا وجد حديثاً في تأليف شيخٍ، فله أن يقول: «ذكر» فلانٌ أو «قال» فلانٌ: «أَخبَرَنا» فلانٌ أو «ذكَر» فلانٌ «عَنْ» فُلانٍ، وهذا منقطعٌ لم يأخذ شوباً من الاتصال، وهذا إذا وثق بأنه كتابه.

٧ ـ وأمَّا «قرأتُ» على فلانٍ، أو قُرِىء» على فُلانٍ، وأنا أسمع، فأقرَّ به، فهما الأصلُ في أداء ما تحمَّله المحدِّثُ بالقراءة على الشيخ الأولى فيما قرأه بنفسه، والثانية فيما قرأ غيرُه وهو يسمع، ويليها «أَخْبَرَنا» قراءةً، و«حَدَّثَنا» قراءةً.

٨ ـ أمَّا «حَدَّثَنا» فلانٌ إجازةً، و«أخبرَنا» إجازةً، أو أَخْبَرَنا إذناً، أو في إذْنِهِ، أو فيما أَطْلَقَ لي روايتَه عنه، أو «أَنْبَأَنا» إجازةً، فكلُّ هذا خاصٌّ بالإجازةِ كأَجَازَني، وأَجَازَ لِي.

٩ ـ وأمَّا «حَدَّثنا» مناولةً، أو «أخبرنا» مناولةً، أو «ناوَلني» فهو خاصٌّ بِالمناولة.

١٠ ـ وأمَّا «أَخْبَرَنا» مشافهةً، أو «أَخْبَرَنا» مكاتبةً، أو فيما كَتَب إليَّ، أو في كتابتهِ، فقد خَصَّه قومٌ بالإجازة إذا كان قد أجاز بخَطِّه، فهذا وإنْ تعارفه في ذلك طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين، فلا يخلوا عن طرفٍ من التدليس لِمَا فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بعينه، ومنع منه ـ لذلك ـ أبو المُظَفَّر الهمْداني.

ولكن بعد أن صار اصطلاحاً عرى من ذلك فلا منع.

١١ ـ وأمَّا «كَتَب إليَّ فلانٌ» فهذا خاصٌّ بالمكاتبة، ويليه «أَخْبَرَني» به مكاتبةً، أو في كتابة، أو نحو ذلك من العبارات.

١٢ ـ وأمَّا «وَجَدْتُ» بخَطِّ فلانٍ أو «قرأتُ» بخَطِّ فلانٍ، أو في كتابِ فُلانٍ، فهذا وما أشبهه هو الذي استمرَّ عليه العملُ قديماً وحديثاً فيما تحمل بطُرُقِ الوِجَادة فيما إذا وُثِّقَ بأنه خَطُّه.

١٣ ـ وأمَّا «بَلَغَني عن فلانٍ» أو «وَجَدْتُ عن فلانٍ» وما أشبهه فهو فيما إذا لم يثق بأنه خَطُّه أو كتابه.

وهذه هي ألفاظُ الأداء، ويُمْكِنُكَ أن تعلم ممَّا تقدَّم أنها على مراتب في كلِّ نوعٍ من أنواع التحمُّل الذي يجوز استعمالُها فيه. وما ينبغي أن يفعله الراوي عند الأداء.

جرت العادةُ أن يحذف كتاب الحديث لفظةَ «قالَ» أو «قيل له أخبرك فلانٌ»، ولفظة «أنَّه» أو «أنَّهُ قالَ»، فينبغي في كلِّ هذا أن يأتي بها المؤدَّىٰ لفظاً، وإن حُذِفَتْ خطّاً.

واختلفوا فيما إذا لم يأتِ بها، هل يبطل السَّماع؟

قال النَّووي: تركها خطأ، والظاهر صحةُ السَّماع.

وتأتي «قالَ» تفسيراً للكلمة «حدَّثَنا» و«أَخبَرَنا»، فإذا قال: «حَدَّثَنا فلانٌ حَدَّثَنا فلانٌ» تقول أنتَ بعد حَدَّثَنا الأولى: «قال حدَّثَنا»، وكذلكَ «أَخْبَرَنا» وكذلك «أَنْبَأَنا».

وتأتي «قِيْلَ له: أَخْبَرَكَ فلانٌ» فيما إذا كان في أثناء الإسناد: «قُرِىءَ على فلانٍ: أَخْبَرَك فلانٌ» فالمؤدِّي يقول: «قُرِىء على فلانٍ: قيل له: أَخبَرك فُلانٌ».

أمَّا إذا كانَ «قُرِىءَ على فُلانٍ: حَدَّثنا فلانٌ»، فيقول المؤدِّي:

«قُرِيءَ على فلانٍ: قالَ: حَدَّثَنا فلانٌ».

وإذا تكرَّرَتْ «قال» حذفوا إحدَاهما في الكتاب، فينبغي للمؤدِّي الإتيانُ بها مثل: «حدَّثنا صالحُ بن حيَّان، قال الشَّعْبِيُّ» فتقول: حَدَّثَنا فلانٌ قال: وتُحْذَفُ لفظةُ «أنَّه» بعد «عَنْ» مثل: «عن عطاءِ بن مَيْمُونَ، سَمع أَنَساً» فيقول المؤدِّيُ: أنه سمع، أو أنه قالَ، مثل (حَدَّثَني مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ. . . .) فيقول المؤدِّيُ: حدَّثَني مالكٌ قال: عن ابنُ شهابٍ أنه قال: عن حميد بن عبد الرحمن أنه قال عن أبي هريرة.

وتارةً يُقْتَصَرُ على الرَّمْز، فيؤدِّيهِ المؤدِّيُ كاملاً، فـ(حدَّثَنا) يُرْمَزُ إليها «ثنا»، فتقرؤها «حَدَّثنا»، ومنهم من يَحْذفُ الثاء، ويكتبها «نا»، فيقرؤها المؤدِّيُ: «حَدَّثَنا»، وبعضهُم يزيد دالاً أوَّل الرمز «دثنا». فيقرؤها: «حَدَّثنا»، ومثلها «ثني»، و«دثني».

و«أخبرنا» يكتبها «أنا»، فيقرؤها «أَخْبَرَنا»، وقد يزيدون راء بعد الألف: «أرنا» فتقرأ: «أَخْبَرنا».

أمّا «أَخْبَرَنِي» و«أَنْبَأَنا» وأَنبأني» فلم يَرْمُزوا إليها بشيءٍ. (انظر «غيث المستغيث» للعلاّمة الشيخ محمد محمد السّماحي).

صِيَغُ التَّحْدِيْثِ:

انظر «صِيَغ الأداء».

صِيَغُ التَّمْرِيْضِ:

هو أن يُرْوَى الحديثُ بغيرِ جَزْمٍ، مثل: (يُذْكَرُ)، أو (يُرْوَى)، أو (ذُكِرَ) أو (رُوِيَ)، ونحوِها بصِيَغ المجهول، ولا تُستعمَل هذه الصِّيَغُ إلا في الأحاديثِ الضعيفةِ.

وعلى هذا فما وَقَعَ حَذفُ الإسناد في «صحيح البخاري» وأتي

بالجَزْمِ فهو صحيحٌ، وإنما حَذَفَ الإسنادَ لغرضٍ من الأغراض، وما أتى فيه بغير الجزمِ ففيه مقالٌ (انظر «معجم مصطلحات الحديثِ ولطائف الأسانيد»: ص: ٣٢٥).

صِيَغُ الجَزْمِ:

هو أن يروي الحديثَ بجَزْمٍ، يستعمل في روايته من الأفعال المبنية للمعلوم، مثل: (قالَ) أو (يقول)، و(حكىٰ) أو (يحكي)، (ذكر) أو (يَذْكرُ)، (روىٰ) أو (يروي)، ونحوها من الألفاظ التي تُشعِر بصحة أو حُسْن ما ذُكِرَ بها.

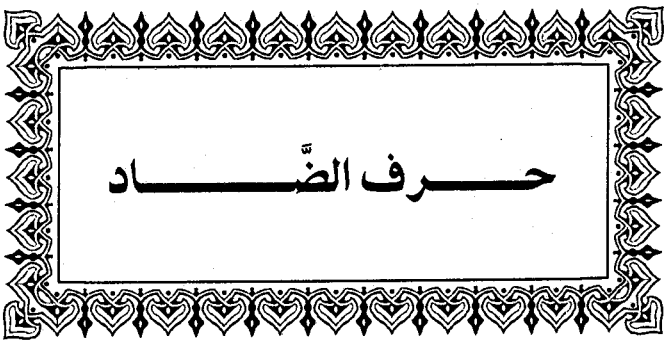
صِيْغَةُ التَّمْرِيْضِ:

انظر «صِيَغ التمريض».

صِيْغَةُ الجَزْمِ:

انظر «صِيَغ الجزم».

❐❐❐



ض:

رَمْزٌ للضياء المَقْدِسي في «المختارة» كما ذَكَره الرُّوْدَاني في «جَمْع الفوائد».

الضَّابِطُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من «ضَبَطَ يَضْبِط» أي حفظه بالحزم.

واصطلاحاً: هو الذي تُوافِق روايتهُ روايةَ الثِّقاتِ الضابطين في اللَّفظِ أو في المعنىٰ ولو في الغالب. وبعبارةٍ أخرى: هو الحافظُ المُتيقِّظُ.

ولكن الاتصاف به فقط لا يَدُلُّ على التوثيق إلا إن كان الراوي عدلاً؛ إذ مجرَّد وصفِه بالضَّبط والحِفظ لا يكفي في قبول روايته. بل لابُدَّ أن يحرز قصبَ السَّبق في وصف (العدالة).

ويشهد لذلك كلامُ علماء أصول الحديث.

قال ابن الصَّلاح بعد قوله فهو ممن يُحْتَجّ به: «وكذا إذا قيل ثَبْتٌ،

أو حُجّةٌ، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظٌ، أو ضابطٌ». (علوم الحديث: ص: ١٣٤).

فنتبيَّن من كلامه أنَّ الراوي لا يُقال عليه (حُجَّةٌ) أو (ثَبْتٌ) إلا بعد اجتماع الحُسْنَيَيْن عليه، أي (الضبط والعدالة) وإنَّ إحداهما لا تَسُدُّ مَسَدَّ الأخرى.

ويشهد لذلك قولُ الحافظ السَّخاوي أيضاً حيث قال تعليقاً على وصف (ضابط) و(حافظ): «كأن قال: حافظ أو ضابطٌ ولعدلٍ. إذ مجرَّد الوصف بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عمومٌ من وجه؛ لأنه توجد العدالة بدونهما، ويوجدان بدونها، وتوجد الثلاثة». (فتح المغيث: ١/ ١٥٧).

مثالٌ وشاهدٌ لما تقدَّم:

سأل ابنُ أبي حاتم أبا زُرْعَة عن رجلٍ، فقال: حافظٌ؟ فقال: أهو صدوقٌ؟ ـ أي: عدل ـ.

وكان «أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني» من الحفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَم بشُرْب النَّبيذ وبالوَضْع، حتى قال البخاري: «هو أضعَفُ عندي من كلِّ ضعيفٍ». (ميزان الاعتدال: ٢٥/ ٢٠٥).

وقال ابن الصَّلاح: «ويُعْرف كون الراوي ضابطاً، بأن تُعْتَبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وُجدت روايته موافقةً، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرةٌ؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً.

وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم؛ عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه». (مقدمة ابن الصَّلاح: ص: ٢١٣).

ضَابِطٌ:

من ألفاظ التعديل.

الضَّبَّةُ:

لغةً: الحديدة العريضة يُضَبُّ بها البابُ والخشب، جمعها: (ضِباب).

واصطلاحاً: هي رأسٌ ممدودةٌ لحرف الضَّاد فوق الكلام، هكذا (صـ) للإعلام بأنَّ ذلك الكلام سقيمٌ.

الضَّبْطُ:

لغةً: يقالُ «ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً وضِبَاطةً»، حَفِظه بالحزم، أي: أنه حازمُ الفُؤاد، ورَجُلٌ ضابطٌ قويٌّ شديدٌ، وأضبط يعمل بيديه معاً، وأضبط من ذرة؛ لأنها تجر ما هو على أضعافها، وربما سقطت وما تحمل من شاهق فلا ترسله. . وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّةِ الحفظ وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ والمحفوظ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وأمَّا مراد المحدِّثين فهو: أن يكون الراوي موصوفاً باليَقَظَة وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ إنْ حَدَّث من حفظه، والإتقانِ إنْ حَدَّث من كتابه، مع الدِّرايةِ بالمعنىٰ إن روى الحديثَ بغير لفظهِ. (انظر «التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٩٣. و «تدريب الراوي» ١/ ٢٠١، و«فتح المغيث ١/ ٢٨٦».

قال ابن حِبَّان: «أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً، ولا يَصِلُ مُرسَلاً، أو يصحِّف سماعاً. (فتح المغيث: للسخاوي (١/ ٢٨٦).

والضَّبطُ له طرفان: العلمُ عند السَّماع، والحفظُ بعد العلم عند التكلُّم، فلو سَمِع ولم يَعْلَمْ، أو لم يَفْهَمْ لَمْ يَكُنْ ضابطاً، وكذا إذا شَكَّ

في الحفظ بعد العلم أو السَّماع (جامع الأصول: لابن الأثير ٣٥١).

وقد ذهب الآمِدِيُّ إلى القول: إنَّ الضبط أن يكون حفظَ الراوي لِمَا سَمِعه أرجح من عدم حفظه. وهذا يعني أنَّ طروء النِّسْيان والسَّهْوِ والوَهْمِ، أحياناً لا يَضُرُّه، إذ لا يخلو من ذلك أحدٌ. (الإحكام: ١٠٦/٢).

أنواع الضبط:

لـ«الضَّبْط» نوعان، نذكر هنا كلَّ واحدٍ منهما:

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر:

وهو الحفظُ بحيث يُثبِت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّةِ الحافظة، وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراويُ حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البَديهةِ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ كالنَّائم أو السَّاهي، إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى. (فتح المغيث: للسخاوي ٢٨٦/١).

إنَّ الحفظَ رأسُ مال المشتغل بعلم الحديث والرواية، وقد اشتهر العربُ بقوَّةِ الحافظة، ومن المعقول أن يكون بعد العرب عن العلم والحضارة، وما عُرفوا به من أُمِّيةٍ، وما قد يضاف إلى ذلك من حياة البَساطة والخُلُوِّ عن التعقيد، وقِلَّة أدوات الكتابة، وغيرها قد أسهم في قوَّةِ الحافظة عند العرب، وقد كان ذلك من مفاخِرهم، بل كان من مقوِّمات الشخصية العربية آنذاك، ولم يزل عند كثيرين.

وإذا كان الأمرُ كذلك في الإخبار والروايات فمِن الطبيعي أن يحتل الحديثُ مكانَته العاليةَ في الحافظة العربية الإسلامية، وقد جاء الحديث الشريف: يقال لقارئ القرآن: «اقْرَأْ وارْتَقِ..، فمَنْزِلَتُكَ عند آخرِ آيةٍ تَقْرَؤُها....» الحديث. (أخرجه أبو داود، برقم: ١٤٦٤). وهذا

يعني أنَّ من حفظ نصف القرآن ليس كمن حفظه كلَّه، ولا من حفظ شيئاً من الحديث كمن حفظ أكثرَ من ذلك، وقد كان هذا المعنى ـ الحرصُ على الحفظ ـ في عُرْف المحدِّثين أظهر منه في غيرهم وأكثر، حتى قال أحدُهم وهو عامرُ بن شُرَاحِيل الشعبي (المتوفى سنة ١٠٥ هـ) كنايةً عن قوَّةِ حافظته، وإتقانه لِمَا يرويه، وهو مَنْ هُوَ في الحديث: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء». (تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩).

وأنشد عبد الرَّزاق الصَّنْعَاني فقال:

ليسَ بِعلمٍ ما حَوَى القِمَطْرُ ... ما العِلمُ إلا ما حَوَاهُ الصَّدْرُ

(الحثُّ على طلب العلم: لابن الجوزي، ص ١٢).

وقال سفيان الثَّوري: «بئس مستودعُ العلمِ القَراطِيس». (تقييد العلم: للخطيب البغدادي، ص ٥٨).

فهذه الأقوالُ، وغيرُها كثيرٌ جداً، تمثِّل الاتجاهَ العامَّ الذي كان يحرص عليه أهلُ الحديث، على تعاقُبِ أجيالهم، وبخاصةٍ في عصر الصحابة والتابعين حتى وصف الحافظُ الذهبيُّ صدروَهم بخزائن العلم. (انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠).

ولقد أذكى هذه الحافظة ما وَرَدَ عن النبي ﷺ من أحاديث تنهى عن كتابة الحديث، أَظْهَرُها وأَصَحُّها حديثُ أبي سعيد الخُدْرِي الذي يقول فيه: قال النبي ﷺ «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شيئاً إلَّا القرآن، فمن كتب عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُه». (أخرجه الدارمي، برقم: ٤٥٠).

ومعلومٌ أنَّ الخطابَ مُوجَّهٌ للصحابةِ دونَ غيرِهم، لكنَّ الإلزامَ بضرورةِ الاعتماد على الحفظ أصبحَ من المؤكِّدات؛ إذ هوالسبيلُ الوحيدُ، إضافةً إلى ما ورد من أحاديث تلزم الصحابةَ بالتحديث عن رسول الله ﷺ نحو قوله: «حَدِّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ...» الحديث. وهذا

الذي ذكرتُه إنما يَصْدُق على مَنْ تَبَنَّى من الصحابةِ كراهةَ كتبِ الحديثِ دون من تبنى خلافَهُ لاعتباراتٍ أخرى، مع حرصِ كُلٍّ طرفٍ على الحفظِ. (تقييد العلم: ص ٤٩).

ولعلَّ من المفيد أن نذكرَ: أنَّ المحدِّثين قد حرصوا على تربية الصِّغارِ على حفظ الحديث، والحفظُ في الصِّغَر على ما هو معروفٌ كالنَّقشِ في الحجر، وقد كان أهلُ البَصْرة يُخْرِجُونَ أَولادَهم لمجالس الحديثِ وهم أبناء عشر سنين. (انظر «الكفاية» ص ٥٥). على أنَّ لعلماءِ الحديث في الرواية عمَّنْ تحمَّل وروى الحديثَ صغيراً كلاماً جميلاً مفادُه جواز الرواية عمن بلغَ سِنَّ التمييز من غير تحديدٍ لِسِنٍّ مُعَيَّنٍ، وهذا يختلف بالطبع من صَبِيٍّ لآخر.

إنَّ الذين تعاهدوا الحديثَ ورَوَوْه ممَّنْ وُصِفُوا بالحفظ وقُوَّةِ الذاكرة، بل كانوا مطبوعي الحفظ لا يحوزهم العددُ، كوَكِيْعِ بن الجَرَّاحِ، والشَّافعي، والبُخارِي والشَّاذَكُونِي في آخرين، وفي كلِّ جيلٍ حفاظه، بحيث كانوا إذا سَمِعُوا أو نظروا في الكتبِ حَفظوا، وليس كلُّ الناسِ كذلكَ؛ مما دعا آخرين إلى ضرورةِ العمل على إحكام الحفظِ من جراء كثرةِ الإعادةِ، ولو على قِلَّة في ذلك.. وقد قال النبي ﷺ: «تعاهدوا القرآنَ، فوالذي نفسي بِيدِهِ لهو أشدُّ تَفصِّياً من الإبل في عُقُلِها». (أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن... برقم: ٥٠٣٣).

فإن كان هذا المعنى في القرآن الكريم الذي يَسَّرَهُ اللهُ للذكرِ والحِفظ، فإنه آكَدُ في الدعوةِ إلى حفظِ الحديث النبوي الشريف.

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب:

ويُقْصَدُ به صونُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِهِ من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع والكتابة إلى أن يؤدِّي ما سمعَ

ويرويه، ويحول دون تغييرٍ ما فيهِ، وبخاصة إذا ما اقتصر عليه عند التحديثِ من جهة الزيادة والنقص أو التبديل، إضافةً إلى الرجوع عما قد يُخالِفُ فيه في مَتْنِ الحديث أو إسنادِه من لفظٍ أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هذا وأمثاله يُعتد بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ ومعرفة الحديث ما رُزِقَ غيرهُم. (انظر «الكفاية» ص ٢٢٠).

وقد ظهرت كتابةُ الحديث في عصر النبي ﷺ حيث ذَهَبَ عددٌ من أصحابهِ عليهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ إلى تدوين بعضِ المسائل ومُهِمَّاتِ الدِّين على علمٍ منه ﷺ وبإذنه، واستمرَّ الأمرُ من بعد في التابعين وأتباعهم. . . وما من شَكٍّ في أنَّ الحرص على الحديث من الضِّياع وعَدَمِ الأمن من اللُّبْسِ، وخيانةِ الحافظة كان الدافعَ إلى ذلك وبخاصة حين تأكَّد لهؤلاء أن النهي عن كتابة الحديث من قبل النبي ﷺ لم يكن مقصوداً لذاته، وإنما لاعتباراتٍ أُخر، إذ يُمْكِنُ الجمعُ بين أحاديثِ النهي عن الكتابة وأحاديث الإباحة بما أقنع أولئكَ أنَّ الكتابة جائزةٌ مستساغةٌ، بل هي في أحايين مندوبةٌ. (تقيد العلم: ص ٦٥ ـ ٨٦).

ومِنَ المُؤكَّد: أنْ يحفظ الناسُ الحديثَ في عصورهم الأولى، إذ العهد بالنبوَّةِ والصحبةِ قريبٌ، ولكن بعدَ أن طالَ العهدُ، وكثرت الأحاديثُ، وطالت الأسانيدُ وما قد يلحق بكل ذلك من معارف، كان لزاماً أن يعمد المتأخِّرون إلى الكتابة والتقييد صيانةً للحديث.

ويحسن أن نشير إلى أنَّ عدداً من التابعين قد توسَّط فاعتمد الكتابةَ واستعان بها على تمكين الحفظ، فإذا تمكَّن من ذلك، واستيقنَ من حفظه مَحَا ما كتب خشيةَ الاتِّكال على المكتوب، وممَّن فعل ذلك مسروقُ بن الأَجْدَعِ، والزهريُّ في آخرين. (تقييد العلم: ص ٥٨ ـ ٥٩).

إنَّ من البدهي أن تصون الكتابةُ الحديثَ من الزَّلَل، وقد قال ابنُ

المبارك: «لولا الكتابُ ما حفظنا» وهو ما أكدَّهُ إمامُ المحدِّثين ابن حنبل في رَدِّه على من كره الكتابةَ للحديث حيث قال: «إذاً يخطئون» قال: «حدَّثنا قومٌ من حفظِهم، وقومٌ مِنْ كُتُبِهِمْ، فكان الذين حدَّثونا من كتبهم أَتْقَن». (تقييد العلم: ص ١١٤ ـ ١١٥). ويعود السببُ في ذلك إلى أنَّ ضبط الكتاب تامٌّ لا يُتصوَّر فيه نقصٌ على خلاف ضبط الصدر الذي يُعتبَر الأساسُ في تقسيم الحديث، مع مراعاة أنَّ الضبط يختلف من كتابٍ لآخر (توضيح الأفكار: ٢/ ١٢٠).

وقد التزم أهلُ الحديث بكتابة لفظ الحديث الذي سمعه الكاتبُ بلفظه ـ حتى مع اللَّحْنِ ما لم يكن يؤدِّي إلى اختلاف المعنى ـ دون ما وقع فيه زيادةٌ من وَهْمٍ، أو ما شابَهَ ذلك، وهذا بالطبع على رأيٍ من لم يَرَ جَوازَ الروايةِ بالمَعنى. (الكفاية: ١٤١ ـ ١٤٣). أما إن كان المحدِّثُ يكتب من كتاب غيره فقد يكون الحاملُ له على ذلك الالتزام بعدَمِ تغييرِ ما ألفَهُ غيره.

كيف يُعْرَفُ الضبط:

لمعرفةِ ضبطِ الراوي طريقان هما:

١ ـ يُعْرَفُ الراوي بالضبط عند مقارنة رواياته بعد سَبْرِها بروايات غيرِهِ ممَّنْ عُرِفَ بالإتقانِ، إنْ وافقهم كان مُتقِناً، وقد لا يكون الإتقانُ تامّاً، لكن تكون المخالفة نادرةً، كما لا يلزم التوافق التامُّ باللفظ، وإنْ كان هو الأَحْوَطُ، لجوازِ الرواية بالمعنى عند كثيرين، لكن من غير إخلال بمضمون الرواية. (علوم الحديث: ص ٢٢٠) وأمَّا إنْ كان كثيرَ المخالفة لهؤلاء؛ عُلِمَ أنه مختلُّ الضبط لا يُمكِن الاحتجاجُ بحديثه، وكلَّما كان ذلك فيه أكثر كان أكثر ضَعْفاً، وقد يصل إلى حدٍّ من لا تُقْبَلُ له روايةٌ ولو مع المتابعة.

وهذا يَستدعِي مراقبةَ الراوي مراقبةً تامةً، والتنقيبَ عن مروياتِه، وتتبُّعَ طُرُقِ تَحمُّلِهِ وأدائه للرواية، والنظرَ في أصلِ كتابهِ إنْ تَيَسَّر ذلك، وبخاصةٍ إذا كان يروي منه، تحرُّزاً من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، إضافةً إلى ما قد يكشف عنه ذلك من وَهْمٍ وسَهْوٍ وغَلَطٍ، بل أحياناً الكَذِبُ والانتحالُ مما ييسِّر الحكمَ على الراوي من حيث الأهلية للرواية عند الإتقان، أو نَفيِها عنه عندما يُوصَفُ بالخَلل غير المحتمل.

وهذا بالطبع شأنُ كبارِ نُقَّادِ الحديث، أصحاب الدراية بتاريخ الرواة، وجَرْحِهم وتعديلهم أمثال: ابن مَهْدي، وابن المَدِيْني، وابن مَعِين، والبُخاري في آخرين، يصعب حَصْرُهم في هذا المقام. وقد كان ابنُ مَعِيْن يؤتى بالأحاديث وقد خُلِّطتْ وتلبَّست فيقول: «هذا الحديث كذا، وهذا الحديث كذا»، فتكون كما قال. (فتح المغيث: السخاوي ١/ ٢٧١). وسأله ابن عُلَيَّة يوماً عن حديثه فرَدَّ عليه يحيى بقوله: أنتَ مستقيم الحديث. قال ابنُ علَيَّة: وكيف علمتم ذلك؟ قال يحيى: عارضنا بها أحاديثَ الناس فرأيناها مستقيمةً. (التاريخ: لابن معين، ٤/ ٦٨).

هذا المسلكُ سَلَكَهُ كلُّ النُّقَّادِ باعتباره أحدَ السُّبُلِ التي يُمكن اعتمادُها للكشف عن حال الرواة، وبيان مدى ضَبْطِهم لِمَا يَرْوُوْنَ، ومن هنا فقد ضُعِّفَ كثيرٌ من الرواة حينَ خالفوا الثقاتَ الضابطين، فوصفوا بما هم أهله من القبولِ والرَّد، وقد كان ابنُ حِبَّان في كتابه «المجروحون»، وابنُ عَدِي في «كامله» ممن أكثروا القولَ في الرواة اعتماداً على هذا المسلك. ومما قاله ابن حِبَّان مثلاً: «يخطىء كثيراً حتى خرج عن حَدِّ الاحتجاج إذا انفرد. قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، يجب التنكُّبُ عن مفاريده، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه، ينفرد بالأشياء التي لا يُتابَعُ عليها، كان ممن ينفرد عن الثقات

بالأشياء المقلوبات، ولا سِيّما إذا حَدَّثَ عن شيوخ بلده. (انظر «المجروحون» ١/ ١٩٢، ٣١٣، ٢/ ١٢٥، ٣/ ٣٠٣). وممَّا قاله ابنُ عدي في هذا: روى عنه الثقاتُ ما لا يُتابَع عليه. كثيرُ الغَلَطِ والوَهْمِ، وليس من أهل الكذب، لم أَجِدْ لَهُ مُنْكَراً جِدّاً لا إسناداً وَلا مَتْناً، وأرجوا أنه صالحٌ. . . » (الكامل: ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٣) وغير ذلك كثير.

٢ ـ يُعْرَفُ الضَّبْطُ بالامتحانِ واختبار الرُّواةِ. وكان هذا النهجُ شائعاً بين النُّقَّاد؛ إذ كانُوا يُدخِلون على من أرادوا اختباره ما ليس من حديثه، فإنْ حَدَّث به عرفوا كَذِبَه، أو يلقِّنونه فيحدِّث به فيُعْلَمْ غَلَطُه ووَهْمُه، وقد يكون حافظاً مُتْقِناً مستحضراً لكل محفوظاته، ومكتوباته بحيث يصعب تخطئتُه.

ولعلَّ مِن أطرف ما جاء في ذلك امتحانُ البغداديِّين للإمام البخاري حين وَرَدها للمرَّةِ الأولى؛ إذ حَدَّثوا بمئة حديثٍ قلَّبوا مُتونَها وأسانيدَها، ولم يتركوا حديثاً واحِداً على سلامته، وألقاها عليه عشرة من المحدِّثين، كلٌّ يقرأُ عليه عشرة، حتى انتهت عن آخرها، والبخاري يقول عَقِبَ كلٍّ منها: لا أعرفه، ولا يزيد على ذلك. . . ثم قال لأوَّلهم: «سألتَ عن حديثٍ كذا وصوابُه كذا» إلى آخر أحاديثه، حتى ردَّ المئةَ إلى سلامتها قبل التغيُّر. . والرواية مشهورةٌ. (انظر «فتح المغيث»: للسخاوي ١/ ٢٩٩).

فروع اختلال الضَّبطِ:

إنَّ مظاهر اختلال الضبط كثيرةٌ، ومن أهمِّها:

١ ـ الاختلاطُ والتغييرُ، وأغلب ما يكونُ ذلك بعد كِبَرٍ في السِّنِّ، وقد ينتج عن سببٍ آخر. وأهلُ الحديث على قبول ما رواه الراوي قبل اختلاطه، وردِّ ما رواه بعد الاختلاط، أو ما أشكل أمره فلم يعلم أهو

قبل الاختلاط أم بعده. مع مراعاة دور بعض تلامذة المختلط من الثقات الملازمين له والمميِّزين لصحيح حديثه من غيره إضافةً إلى قرائن أخرى تؤكِّد سلامةَ الرواية. (انظر «تدريب الراوي»: ٢/ ٣٧١).

٢ ـ روايةُ الغريب والأفراد، وهذا يكون بعد سَبْر مرويَّاتِ الراوي ومقارنتِها برواياتٍ، كالإكثار من رواية الشَّاذ والمناكير. وتفرُّدِ الثقة أحياناً لا يَضُرُّه حتى يَكْثُر منه.

٣ ـ الغَلَطُ والوَهْمُ، والوهم كما يكون في الحفظ يكون في الكتابة، فمن كَثُر وَهْمُه وخطؤهُ، نُظِرَ في أمره ويُعتنىٰ بروايته، وتُكْتَب روايتُه للاعتبار والمتابعة، فقد تُقْبَل لوُرودِها من طُرُقٍ أُخرى إذا ما رُوْعي باقي ما تبقى من شروط الرواية، لكنَّ ذلك قد يغلب على حديث الراوي بحيث يكون أكثر من صوابِه، وربما زاد على ذلك؛ فمثل هذا الأخير يُرَدُّ حديثه. وأكثر ما يكون الغَلَطُ والوَهْمُ في الإدْرَاجِ والقلب، أو رفع مُرْسَلٍ وخلافه. (انظر «الكفاية»: ص ١٤٢ ـ ١٤٤).

٤ ـ السَّهْوُ والغفلةُ، وخاصةً إذا ما حَدَّث الراويُ من حِفظه، ولم يكن له كتابٌ صحيحٌ، ويلحق به من عُرِفَ بالتساهُل في السَّماع، أو نسخ ما يرويه ثم حَدَّثَ به، كأن يعتمد على كتابٍ غير مقابَلٍ على أصولٍ مسموعةٍ عمن يروي عنه من أصحاب هذه الكتب، وكذا من عُرِفَ بالتساهل في رواية الحديث. (انظر «الكفاية» ص: ١٤٧ ـ ١٥٢) (انظر: «دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين» للدكتور العمري ص ٣١٢ ـ ٣٢٤،).

مراتب الضبط ودلالتها:

و«الضَّبْط» مراتب: عُليا، ووسطىٰ، ودنيا، وكذا «العدالة»؛ وعليه فمراتب الرواة من حيث العدالة والضبط تنقسم إلىٰ تسع مراتب:

١ ـ رواةٌ في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

٢ ـ رواةٌ في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبْطِ.

٣ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضَّبط.

٤ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة الوسطىٰ من الضَّبط.

٦ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبط.

٧ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضَّبط.

٨ ـ رواةٌ في الدرجة الدُّنيا من العدالة، وفي الدرجة الوسطىٰ من الضَّبط.

٩ ـ رواة في الدرجة الدُّنيا من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبط.

ولعلَّه اتضح لك أنَّ العدالة والضبط من الأمور المقولة بالتشكيك، لا بالتواطؤ. فدرجات الرواة متفاوتةٌ في العدالة والضبط، والله أعلم. (انظر: علم الجرح والتعديل: ص: ٥٩).

ضَبْطُ النُّصُوْصِ وتَقْيِيْدُها:

اختلف الناسُ فِي ضبطِ النُّصوصِ وتقييدها إلى قسمين، فمنهم من ذَهب إلى وجوبِ تقييد كافَّة النُّصوص مُطْلَقاً، ومنهم من ذَهب إلى أنَّه يَشْكُلُ ما يُشْكِلُ.

قال ابنُ دقيق العيد: «ينبغي الإتقان والضَّبط فيما يُكْتَبُ مُطلقاً» (الاقتراح: ٢٨٥).

ولا شك أنَّ القُرآنَ الكَريمَ وعلومَه لا سيما فيما يَتَعَلَّقُ بالقراءات هي أوْلَى الكُتُبِ بالضَّبطِ والإتقان.

وكُتب القراءات لا يُكتفىٰ بِضبطها بالشَّكْلِ فقط، بل لا بُدَّ مِنْ تقييد تلك القراءاتِ كتابةً في حاشية الكتاب إذا لم يكتبها المصنِّف، وكما يجبُ الإشارة إلى مصدر ذلك الضَّبْطِ، إذ إنَّ كُلَّ حركةٍ توضَعُ على الحرفِ تُعطيه قراءةً جديدةً، ورُبَّما حُكماً جديداً سواء كان من جِهة المعنى أوالإعراب، أو الحُكم الشَّرعيِّ وما يترتَّبُ عليه من اختلافاتٍ فقهيَّةٍ.

ولا يَقِلُّ الأمرُ خُطورةً بالنِّسبَةِ لكُتب الحديثِ لا سيما: هذا الفَنُّ لأنَّه بين إسنادٍ ومَتْنٍ لذا وَجبَ تقييدُ الأسماءِ بالشَّكْلِ والإعْجامِ حَذَراً مِنْ بوادر التَّصحيف والإيهَامِ. (الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ١/ ٢٦٩).

ولقد نُقِلَ عن أبي إسحاقَ إبراهيم بن عبدِ الله قوله: «أَوْلَى الأشياءِ بالضَّبطِ أسماءُ النَّاسِ؛ لأنَّهُ شيءٌ لا يَدخُله القياسُ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يَدُلُّ عليهِ، ولا بَعْدَهُ شيءٌ يَدُلُّ عليه» (الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢٦٩).

وأمَّا المَتْنُ فهو: لفظُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وتغييرُه يُؤدِّي إلى أَنْ يُقالَ ما لم يَقُلْ، أو يَثْبُتُ حكمٌ مِن الأحكامِ الشَّرعِية بغير طريقة». (الاقتراح: ص ٢٨٥).

ولقد اهتَمَّ المحدِّثُون في ضَبْطِ وإعجامِ حديثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ اهتماماً كبيراً فاق كُلَّ تصوُّرٍ.

ونَظْرَةً سريعةً إلى كُتبِ السُّنَّة مخطوطةً كانت أو مطبوعةً تُرينا مَدَىٰ الجُهدِ العظيمِ الذي بذلوهُ في الضَّبْطِ والإتْقانِ، فقد ضَبطُوا الرِّواياتِ سَنَداً ومتناً وشكَّلوها حَرفاً حرفاً ولقد اختلفَ النَّاسُ: هل الأولى ضبطُ كُلِّ ما يُكْتَبُ، أو يُخَصُّ بما يُشْكِلُ؟

فقيل: إنَّما يَشْكُلُ ما يُشْكِلُ، فإنَّ في ضبطِ الكُلِّ عناءً، وقد يكونُ بعضُه لا فائدةَ فيه. (انظر «الاقتراح» ص ٢٨٦).

ونقل ابن الصَّلاح عن قومٍ: أنَّهُ ينبغي أن يَشْكُلَ ما يُشْكِلُ وما لا يُشْكِلُ؛ وذلكَ لأنَّ المُبتدىءَ وغيرَ المُتَبَحِّرِ في العِلم، لا يُمَيِّزُ ما يُشْكِلُ مِمَّا لا يُشْكِل، ولا صَوابَ الإعرابِ من خطئه. (علوم الحديث: ص: ١٨٣). وهذا هو السَّائدُ في عَصرنا والغالبُ عليه.

ويُنَبَّهُ هُنا: أنَّ ضَبْطَ الأسماءِ، أو الكلمات يَجبُ أَنْ يَشْمَلَ الضَّبْطَ بالقَلَمِ، في مَتْنِ الكتابِ، ثُمَّ بتقييدها كتابةً في الحاشية مع الإشارةِ إلى مصدرِ هذا التَّقييدِ.

فَإِنَّ ذلك أبلغ في إبانتها وأبعدُ مِن التباسِها. كما قال ابنُ الصَّلاح رَحمهُ اللهُ تعالى. (علوم الحديث: ص ١٨٤).

ضَبْطُ الحُروفِ المُهْمَلَةِ:

اعتاد النُّسَّاخُ أن يضبطوا الحروفَ المهملةَ، وقيل: تُجْعَلُ تحت الدَّالِ، والرَّاءِ، والسِّينِ، والصَّادِ، والطَّاءِ، والعينِ النُّقَطُ الَّتي فوقَ نَظائرِها.

وقيل: فوقَها كَقُلامَةِ الظُّفرِ مُضْطَجِعَةً على قفاها، وقيل: تحتها حَرْفٌ صَغِيْرٌ مِثْلُها.

وفي بعض الكتب القديمة فوقها خَطٌّ صغيرٌ، وفي بعضها تحتها همزةٌ. (انظر «تدريب الراوي» (١/ ٧١ ـ ٧١).

قال ابن دقيق العِيْد: «ومن عادةِ المُتقنين أن يُبالِغوا في إيضاحِ المُشْكِلِ، فيُفَرِّقُوا حُروفَ الكَلمةِ في الحاشيةِ، ويضبطوها حرفاً حرفاً». (انظر «الاقتراح» ص ٢٨٦).

ونقل الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٠) بسندهِ عن ابنِ إدريس قوله: «كَتَبْتُ حديث أبي الحَوْراء، فخِفْتُ أَنْ أُصَحِّفَ فيه فأقول: أبو الجَوْزَاءِ، فكَتبتُ أسفَلَه: حورٌ عين»، ومثلُ ذلكَ ما جاءَ في كتابِ «المؤتَلِف والمُختَلِف» للإمامِ الدَّارقُطني: (بابُ بُخْتُر، بالباء المضمومة، والتاء] [باب حَرى، بالحاء).

فيلاحظ هنا أنَّ(ح) تعني الحاء المهملة وتكتب أحياناً حـ.

و: تَعْني علامةَ الإهمال، وتُوضَعُ فوقَ الحرف علىٰ الأغلب.

و: عـ: تَعْني العَيْنَ المُهْمَلةَ، وتُوضَع تحت الحرف، وتُكْتَبُ أحيانا: ع.

و: كـ، أو ك: تعني الكافَ، وتُكْتَبُ لاماً مائلةً ويوضَعُ فوقها خطّاً مائلاً لتمييزها عن اللاّم.

قال الإمامُ القَلْقَشَنْدِيُّ:

«... فأمَّا الألفُ فإنَّها لا تُنْقَطُ لانفرادها بصورةٍ واحدةٍ، إذ ليس في الحروف ما يُشْبِهُها في حالتي الإفراد والتَّركيب.

أمَّا الباءُ فإنَّها تُنْقَط مِنْ أَسْفَل لِتُخالِفَ التَّاءَ المُثَّناةِ من فوق، والثَّاء المُثلَّثة في حالتي الإفراد والتَّركيبِ، الياء المُثَنَّاةِ من تحت، والنُّونُ في حالةِ التركيب ابتداءً أو وَسَطاً، وَنُقطت من أسفل لئلاَّ تلتبس بالنُّونِ حالة التركيب.

وأمَّا التَّاء فإنَّها تُنْقَط باثنتين من فوق لتُخالِفَ ما قبلها وما بعدها مِنَ الصُّورتين فِي حالَةِ الإفرادِ، وتُخالِفَهما مع الياء والنُّونِ حالةَ التركيب ابتداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الثَّاءُ فإنَّها تُنْقَطُ بِثلاث مِن فوق لتُخَالِفَ ما قبلها مِنَ

الصُّورتين في الإفرادِ وتُخالِفهما مع النون والياء أيضاً في التركيب ابتداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الجيمُ فإنَّها تُنْقط بواحدة من تحته لتُخالف الصُّورتين بعدها.

وأمَّا الحاءُ فإنَّها لا تُنْقَط، ويكون الإهْمَالُ بها علامةً، وحُذَّاقُ الكُتَّابِ يجعلون لها علامةً غير النُّقَطِ، وهي حاءٌ صغيرةٌ مكانَ النُّقطةِ من الجيم.

وأمَّا الخاءُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ أَعلاها لِتُخالِفَ ما قبلها مِن الجيم والحاء.

وأمَّا الدَّالُ فإنَّها لا تُنقَطُ ولا تُعَلَّم، ويكون تركُ العلامةِ لها علامةً.

وأمَّا الذَّالُ فتُنْقَطُ بواحدةٍ من فوقِ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الرَّاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعلَّمُ ويكون الإهمالُ لها علامةً.

وأمَّا الزَّايُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ فَوق فَرقاً بينها وبين الرَّاء.

وأمَّا السِّيْنُ فإنَّها لا تُنْقَطُ وتكون علامتُها الإهمالُ كغيرِها، وبعضُ الكُتَّاب ينقطها بثلاث نقطٍ من أسفلها.

وأمَّا الشِّينُ فإنَّها تُنْقَطُ بثلاث من فوق فرقاً بينها وبين أختها، فإن كانت مُدْغَمَةً فلا بُدَّ مِنْ جَرّة فوقها، ثم إن كانت مُحَقَّقةً فاللَّائقُ التأسيس بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلاهما، وإنْ كانت مُدْغَمَةً فالأَوْلَى جعل الثَّلاث نُقَطٌ سطراً واحداً.

وأمَّا الصَّادُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، نعم حُذَّاقُ الكُتَّابِ يجعلونَ لها علامةً كالحاء، وهي صادٌ صَغيرةٌ تحتها.

وأمَّا الضَّادُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أعلاها فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الطَّاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، لكن لها علامةٌ كالصَّادِ وَالحاء، وهي طاءٌ صغيرةٌ تحتها.

وأمَّا الظَّاء فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن فَوْقِها فَرقاً بينها وبين أختها.

وأمَّاالعَيْنُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، ولها علامةٌ كالحاء، والصَّاد، والطَّاء، وهي عينٌ صغيرةٌ في بطنها.

وأمَّا الغَيْنُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحِدَةٍ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الفاءُ فمذهبُ أهلِ الشَّرقِ أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أعلاها، ومذهبُ أهل الغَرْبِ أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أسفلها.

وأمَّا القافُ فلا خِلافَ بين أهل الخَطِّ أنَّها تُنْقَطُ مِنْ أعلاها إلاَّ أنَّ مَنْ نَقَطَ الفاءَ بواحدةٍ من أعلاها نَقَطَ القاف باثنتين مِنْ أعلاها؛ ليحصل الفرقُ بينهما، ومَنْ نَقَطَ الفاءَ مِن أسفلها نَقَطَ القافَ بواحدةٍ من أعلاها.

وقد تقدَّمَ مِنْ كلام الشيخ: أثير الدِّين أبي حَيَّان ـ رحمه الله ـ عن بعض مشايخه: أنَّ القافَ إذا كُتِبَتْ على صُورتها الخاصة بها ينبغي ألاَّ تُنْقَطَ إذ لا شبه بينهما ـ أي بين القاف والفاء ـ وذلك في حالتي الإفراد والتطرف أخيراً.

وأمَّا الكافُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، إلاَّ إذا كانت مشكولةً عُلِّمَتْ بشكلةٍ، وإنْ كانت مُعَرَّاةً رُسِمَ عليها كافٌ صغيرةٌ مبسوطةٌ؛ لأنَّها رُبَّما التَبَسَتْ باللاَّم.

وأمَّا اللاَّمُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعَلَّم، تَرْكُ العلامةِ لها علامةٌ.

وأمَّا المِيْمُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعَلَّم أيضاً لانفرادها بصورةٍ.

وأمَّا النُّونُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ أعلاها، وكان ينبغي اختصاصُ النُّقطِ بحالة التَّركيب ابتداءً أو وَسَطاً لالتباسها حينئذٍ بالباء، والثَّاء والثَّاء أوائل الحرف، والياء آخر الحروف، بخلاف حالةِ الإفراد والتطرُّفِ في التَّركيب أخيراً، فإنَّها تختص بصورةٍ لا تلتبس كما أشار إليه الشيخُ أثير الدِّين أبو حَيَّان رحمه الله، إلَّا أنَّها غلبت فيها حالة التَّركيب فرُوعِيَتْ.

وأمَّا الهاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ بِجَميعِ أشكالها، وإنْ كَثُرَتْ؛ لأنَّهُ ليس في أشكالها ما يَلْتَبِس بغيره من الحروف.

وأمَّا الواوُ فإنَّها لا تُنْقَطُ وإنْ كانت فِي حالَةِ التَّركيب تُقارِبُ الفاءَ، وفي حالةِ الإفرادِ تُقارِبُ القافَ؛ لأنَّ الفاءَ لا تُشابِهها كُلَّ المُشابهة؛ ولأنَّ القاف أكبرُ مساحةً منها.

وأمَّا اللَّامُ أَلِفٌ فإنَّها لا تُنْقَطُ لانفرادها بصورةٍ لا يُشابِهُها غيرُها.

وأمَّا الياءُ فإنَّها تُنْقَطُ بنُقْطَتين مِنْ أسفلها، وإنْ كانت في حالة الإفراد والتَّطرُّف في التَّركيب لها صورةٌ تَخُصُّها؛ لأنَّها في حالة التَّركيب في الابتداء والتَّوسُّطِ تُشابِه الباءَ، والثَّاءَ، والتَّاءَ، والنُّونَ، فيحتاج إلى بيانها بالنُّقطِ لتغليب حالة التَّركيب على حالةِ الإفرادِ كما في النُّونِ، ورُبَّما نَقَطَها بعضُ الكُتَّابِ فِي حالةِ الإفراد بنقطتين في بطنيها، والله سُبحانه أعلم. (انظر «صبح الأعشى»: ٣/ ١٥١ ـ ٤١١١٥٤).

ضَبْطُ المُشْكِلِ:

انظر «الضَّبْطُ».

ضَبْطُ الصَّدْرِ:

انظر «الضَّبْطُ».

ضَبْطُ الكِتَابِ:

انظر: «الضَّبْطُ».

الضَّرْبُ:

لغةً: الإبطالُ وَالإلغاءُ.

واصطلاحاً: إبطالُ ما يَقَعُ في الكتاب ممّا ليس منه، وله عِدَّةُ صُوَرٍ.

قال الإمام النَّوَوي: «الأكثرون: يَخُطُّ فوق المضروب عليه خَطّاً بَيِّناً دالاً على إبطاله مخلتطاً به ولا يطمسه، بل يكون مُمكِنُ القراءةِ، وقيل لا يُخْلَطُ بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفاً على أوّله وآخره، وقيل: يُحَوَّق على أوّله نصف دائرة وكذا آخره، وإذا كَثُرَ المضروب عليه فقد يُكتفى بالتحويق أوّلِه وآخره، وقد يُحَوَّق أول كلِّ سطرٍ، وآخرهُ، ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، وقيل: يُكْتَبُ (لا) في أوّله، و(إلى) في آخره. (تدريب الراوي: ٢/ ٨٤).

الضَّربُ على المُكرَّر:

عِبارتان مكرَّرتان خطأً في متنِ الكتاب، قيل يُضْرَب على الثاني. وقيل: يُبقى أحسنُهما صورةً وأبينهما قراءةً، ويُضْرَب على الآخر.. هذا إذا كانتا في أثناء السطر، أمَّا إن وَقَعَا أولَ سَطرٍ ضُرِبَ على الثاني، وإنْ وَقعا آخره فعلىٰ الأول صَوْناً، لأوائل السطور وأواخرها عن الطمس. فإنْ تكرَّر المضافُ والمضافُ إليه أو الموصوف والصفة ونحوهُ رُوْعِيَ اتصالُهما بأن لا يُضْرَب على المتكرِّرُ بينهما، بل على الأول في المضاف والموصوف، أو على المتكرِّرُ بينهما، أو على الآخر في المضاف إليه والصفة؛ لأنَّ ذلك مُضْطَرٌّ إليه للفهم،

فمراعاته أولىٰ من مراعاة تحسين الصورة في الخَطِّ. (معجم مصطلحات توثيق الحديث: ص ٤٩).

الضُّعَفَاءُ:

انظر «الثِّقات والضعفاء» في حرف الثَّاء.

ضُعِّفَ:

أو يُضَعَّفُ، هذه العبارةُ لا تَدُلُّ على أنَّ هذا التضعيف شديدٌ، أو متفقٌ عليه، ولذلك وَردتْ في المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

ضَعَّفُوْهُ:

انظر: «ضَعِيْفٌ».

الضَّعيفُ:

لغةً: ضِدَّ (القَوِيّ)، وضَعُفَ الشيءُ: هَزُلَ، أو مَرِضَ، وذَهَبتْ قُوَّتُه، أو صحتُه. (القاموس المحيط).

واصطلاحا: فيه قولان:

١ ـ كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ «الحديثِ الصحيح» ولا صفاتُ «الحديث الحَسَنِ». (انظر «علوم الحديث» ص ٤١).

٢ ـ أو هو ما لم يَبْلُغ مرتبةَ «الحسن». (فتح المغيث: للسخاوي ١/٩٦).

وأَحْسَنُ ما يُعَرَّف به «الحديثُ الضعيفُ» هو: ما فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول». وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، الاتصالُ، فَقْدُ الشُّذوذِ، فَقْدُ

العِلَّةِ القادحةِ، العاضِدُ عند الاحتياج إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٢٨٦).

تفاوته:

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه، كما يتفاوَتُ «الصحيحُ»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعهِ «الموضوع». (علوم الحديث: ص ٩٨).

أَوْهَى الأسانيد:

فقد ذَكَرَ العُلماءُ في بحث «الضعيف» ما يُسَمَّى بـ «أوهى الأسانيد» وقد ذَكَر الحاكمُ النَّيْسابُورِيُّ في: «معرفة علوم الحديث» (ص ٧١ ـ ٧٢) جملةً كبيرةً من «أوهَى الأسانيد» بالنسبة إلى بعض الصحابةِ أو بعض الجِهاتِ والبُلْدَانِ، وأذكُرُ هنا بعضَ الأمثلة.

أ ـ أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بَكْرِ الصِّديق رضي الله عنه «صَدَقة بن موسى الدَّقيقي عن فَرْقَدْ السبخي عن مُرَّة الطبيب عن أبي بَكْرٍ».

ب ـ أوهى أسانيد الشاميين «محمَّد بن قَيْسٍ المصلوب، عن عُبيد الله بن زَحْر، عن عليٍّ بن يزيد، عن القاسم عن أبي أُمامة».

ح ـ أوهى أسانيد ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه: «السُّدِّي الصَّغير محمَّد بن مَروان، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس». قال الحافظُ ابن حجر: «هذه سلسلةُ الكَذِب لا سلسلة الذَّهَبِ». (تدريب الراوي: ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

مثاله:

ما أخرجه الترمذيُّ من طريق «حَكيم الأَثْرَمْ»، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِيّ، عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أتَى حائِضاً أو امْرَأَةً

في دُبُرِها، أوكاهِناً: فقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ على مُحمَّدٍ».

ثم قال الترمذيُّ بعد إخراجه: «لا نَعْرِفُ هذا الحديثَ إلّا من حديث حكيم الأَثرم، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِي، عن أبي هريرة» ثم قال: «وضَعَّفَ محمد (أي: البخاريُّ) هذا الحديثَ من قِبَلِ إسناده». (جامع الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: ١٣٥).

قلتُ: لأنَّ في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضَعَّفه العلماء، فقد قال عنه الحافظُ ابن حجر: «فيه لِيْنٌ» (انظر «تقريب التهذيب»).

حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرِهم روايةُ الأحاديث الضعيفة، والتساهُلُ في أسانيدها من غير بيانِ ضَعْفِها ـ بخلاف الأحاديث الموضوعة، فإنه لا يجوز روايتُها إلّا مع بيان وَضْعِها ـ بشَرْطين:

أ ـ ألا تتعلَّقَ بالعقائد، كصِفات الله تعالى.

ب ـ ألا تكون في بيان الأحكام الشرعية ممَّا يتعلَّق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتُها في مثل المواعظِ، والترغيب والترهيب، والقِصَص، وما أشبه ذلك، وممن رُوِيَ عنه التساهُلِ في روايتها: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مَهدي وأحمد بن حنبل. (انظر «علوم الحديث» ص ٩٣ و«الكفاية» (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).

وينبغي التنبُّهُ إلى أنَّكَ إذا رويتَها من غير إسنادٍ فلا تَقُلْ فيها: قال رسولُ اللهِ ﷺ كذا، وإنما تقول: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا، أو بَلَغَنا عنه كذا، وما أشبه ذلك لئلاَّ تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول؛ وأنت تعرف ضَعْفَه.

حكم العمل به:

اختلف العلماءُ في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جُمهور العلماء أنه يُستَحَبُّ العملُ به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة. أوضحها الحافظُ ابنُ حجر، وهي:

١ ـ أن يكون الضَّعْفُ غيرُ شديدٍ.

٢ ـ أن يندرج الحديثُ تحت أصلٍ مَعْمُوْلٍ به.

٣ ـ أن لا يُعْتَقَدُ عند العمل به ثبوتُه، بل يعتقد الاحتياطُ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، و«فتح المغيث» ١/ ٢٦٨).

أشهر المصنَّفات التي هي مَظِنَّة الضعيف:

أ ـ الكتب التي صُنِّفَتْ في بيان الضعفاء:

ككتاب «الضعفاء» لابن حِبَّان، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، فإنهم يذكرون أمثلةً للأحاديث التي صارت ضعيفةً بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.

انظر تعريف هٰذه الكتب في «الثقات والضعفاء» في حرف الثّاء.

ب ـ الكتب التي صُنِّفَت في أنواع من الضعيف خاصَّةً: مثل كتب «المَراسِيل» و«العِلَل» و«المُدْرَج» وغيرها ككتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العِلَل» للدَّارَقُطْنِيّ وغيرهما.

انظر تعريف هٰذه الكُتب في حرفها.

ضَعِيْفٌ:

أي: ضعيفُ الحديثِ، هٰذا اللَّفْظُ و«ضعيف الحديث» و«ضَعَّفُوْه» من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح ـ وهما ذكرا فقط: «ضعيف الحديث»، ومن الرابعة:

عند الحافظ الذهبي، والعراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهلِ هذه المرتبة يُكْتَب للاعتبار فقط.

ضَعِيْفُ الْحَدِيْثِ:

أو ضعيفٌ، هي صيغَةُ جَرحٍ بلا تَرَدُّدٍ، لكن هل هي مُفَسَّرةٌ أو مُجمَلَةٌ؟

التَّحقيقُ: أنَّها مُجْمَلَةٌ، فإذا عارَضَها تعديلٌ مُعتَبَرٌ؛ لم يُعتَدَّ بها حتَّى يُبيِّنَ وَجْهُهُا.

ثُمَّ إنَّ التَّضعيف بها قد يُرادُ به الضَّعْفُ اليسيرُ، كثقةٍ أو صَدوقٍ إذا قُورِنَ بمَن هو فوقَه قيل فيه: «ضَعيفُ الحديثِ».

وقد تُطلَقُ على الرَّاوي ويُرادُ بها أنَّه دون مَن يُحتَجُّ بحديثِه، لسُوءِ حفظِه مثلاً، ولكن يُعتَبرُ به.

قال أبو حاتم الرَّازيُّ في (عُبَيْدِ بن واقدٍ أبي عَبَّادٍ القَيْسيِّ): «ضعيفُ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُه».

وقال الدَّارقُطنيُّ في (قابوسِ بن أبي ظَبْيانَ): «ضعيفٌ، ولكن لا يُتْرَكُ».

وقد تُطلَقُ هٰذه العبارةُ على المجروح الشَّديدِ الضَّعْفِ الَّذي لا يكادُ يُكتَبُ حديثُهُ، كقولِ أبي حاتم الرَّازيِّ في: (حَمْزةَ بن نَجيح أبي عُمارَة): «ضعيفُ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُكتَبُ حديثُه؟ قال: «زَحْفاً». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢١٦).

وعلى شديدِ الضَّعفِ الَّذي يَبلُغُ حديثُه التَّرْكَ، وإن كان غيرَ

مُتَّهم، كقول عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبا زُرْعَة عن أبي قتادَةَ الحَرَّانيِّ، قلتُ: ضَعيفُ الحديثِ؟ قال: «نَعَم، لا يُحَدَّثُ عنه» ولم يَقرأ علينا حديثَه. (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٩٢).

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ في (الوَليد بن مُحمَّدٍ المُوَقَّريِّ): «ضعيفٌ، ليس بشيءٍ، وكان قد رَوَى عنِ الزُّهريِّ، ولا نَرْوي عنه شيئاً». (سؤالات ابن أبي شيبة: النص: ١٥١).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في: (رَوْحِ بنِ مُسافرٍ أبي بِشْرٍ): «ضعيفُ الحديثِ، لا يُكْتَبُ حديثُه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٤٩٦).

ومن هذا استعمالُ يحيى بنِ مَعينٍ لها، حيثُ قال: «وإذا قلتُ لك: (هو ضَعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حَديثُه».

ومن هذا قولُهم: (ضعيفٌ جِداً)، وهي دالَّةٌ بلفظها على مَعناها.

ويُطلَبُ تَعيينُ مرتبةِ ذلك الضَّعفِ بالنَّظَرِ في القَرائِن.

ومن هذا قولُ ابنِ عَديٍّ في «كامِلِه» في كَثيرٍ من الرُّواةِ: «هُوَ في جُمْلَةِ الضُّعفاءِ»، فرُبَّما قالها فيمَن يُعتَبَرُ بهِ، ورُبَّما قالها في مَتروكٍ.

ضَعِيفٌ جِدّاً:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ضَعِيْفٌ ضَعِيْفٌ:

وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على أردأ المنازل، وقلَّما نجد من النُّقَّاد من يستعمله. ومن هؤلاء: الإمام عليُّ ابن المَدِيْني، الذي وَصَف به (سليمانَ بن أبي سليمان القافِلاَّني) قائلاً: «ضعيفاً ضعيفاً ليس بشيء» (ميزان الاعتدال: ١/ ٢١٠).

وقال أيضاً عن (الحارث بن نَبْهان): «كان ضعيفاً ضعيفاً». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٤٤).





حـــــرف الطَّـــــاء

ط:

رَمْزٌ للإمام مالك في «الموطأ» كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

وهو كذلك رَمْز للإمام أبي داود الطَّيالِسِي كما في «جَمْع الفوائد» و«مفتاح كنوز السُّنَّة».

الطَّالِبُ:

مِن مراتب أهل الحديث، وهو المبتدئُ في طلب الحديث الذي شَرَع في تحصيله.

طَالِبُ الْحَدِيْثِ:

انظر «الطَّالِبُ».

طَامَّاتٌ:

لغةً: هي جمع (طامة)، معناها: الأمرُ العظيمُ، والداهيةُ تغلب ما سواها. (لسان العرب).

واصطلاحاً: قال ابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة»: (١/ ١٩): «قولُهم: (له طامَّاتٌ) و(أوابدُ) و(يأتي بالعجائب) فلا أدري هل يقتضي اتِّهامَ المقول فيه ذلك بالكَذِب، أو لا يفيد غيرَ وصف حديثه بالنكارة؟

وقد سألتُ بعضَ أشياخي عن ذلك، فلم يُفِدْني فيه شيئاً، نعم رأيتُ الحافظَ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: «إنه لم يُتَّهَم بكَذِبٍ».

قال الشيُخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى ، معلِّقاً على كلام ابن عَرَّاق السابق في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٧٢).

«قد يَصِحُّ جعلُ هذا مطَّرداً بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد)، و(يأتي بالعجائب)، أمَّا بالنسبة إلى قولهم: (له طامَّاتٌ) فلا يَصِحُّ جعلُه مطَّرداً، بل يكون بحسب حال المُترجَم، ففي مثل الجُوَيْبَاريِّ ـ ويقال: الجُوْبَاري (أحمد بن عبد الله) الهَرَوي المشهور بوَضْع الحديث ـ يقتضي اتهامَه فيه بالكَذِب، وإليك بعضُ الشواهد في ذلك:

١ ـ في «الميزان» (١/ ١٠٧)، في ترجَمته، قال الذهبيُّ: قلتُ: الجُوْبَاري ممَّن يُضْرَب المَثَلُ بكَذِبه، ومن طامَّاته عن إسحاق بن نَجِيح الكذَّاب، عن هشام بن حسان، عن رجاله قال: حضورُ مجلس عالمٍ خيرٌ من حضور ألفِ جنازةٍ، ومن ألفِ ركعةٍ، ومن ألفِ حجَّةٍ، ومن ألف غَزْوَةٍ، وبه مرفوعاً، قال: «أما علمتَ أن السنة تقضي على القرآن؟!».

وفي «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٠): أحمد بن علي الأفطح عن

يحيى بن زَهْدَم، بطامَّاتٍ. قال ابنُ عَدِي: لا أدري البلاءُ منه أو من شيخِه.

وفيه (١/١٠٧) أيضاً: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: كذَّابٌ له طامَّاتٌ.

وفيه (١/١٢٨) أيضاً: يزيد أبو الحسن المؤدِّب عن حازم بن جَبَلة والأوزاعي بحديثٍ لحذيفة طويل، وهو موضوعٌ، وفيه طامَّاتٌ من اختلاق الطُّرُقيَّة.

قلتُ: والذي يشهد أنَّ (الطَّامات) هي الموضوعات إضافةً إلى ما تقدَّم، ما جاء في «تنزيه الشريعة» (١/١٠٧) كذلك: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: «كذَّابٌ له طامَّاتٌ».

وقال ابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٧٣) في ترجَمة (النعمان ابن شِبْل): «يأتي عن الأثبات بالطامَّات، وعن الأثبات بالمقلوبات».

وقال (٣/١٤٨) أيضاً في ترجَمة (ابن سفيان الأَنْماري): «شيخٌ يروي الطامَّات من الروايات، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد».

قال الحافظُ الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٣١) عنه: «مجهولٌ»، وهذا يعني عدمَ الاحتجاج به مطلقاً سواء انفرد أو لم ينفرد. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٢، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٤٢ ـ ١٤٤).

الطَّاقَة:

تَرِدُ في بعضِ التَّراجم لفظةُ «طاقَة»، قالَ السَّمْعاني في ترجَمة شيخه (أبي عَبدِ الله الحسين بن أحمد بن عليٍّ البَيهقي): «ورُبَّما يَكتُبُ

في كُلِّ يوم خمس طاقاتٍ من الكاغدِ، وهذا عجيبُ ما رأيتُه». (التحبير: ١/ ٢٢٣).

وقال ابنُ النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» في ترجمة (أبي سعد السَّمْعانيِّ): «نَقَلتُ أسماءَ تصانيفه من خطِّه: «الذَّيل على تاريخ الخطيب» أربعمئة طاقة...

١ ـ (تاريخ مَرْو) خمسمئة طاقةٍ..

٢ ـ (معجم شيوخه) ثمانون طاقةً...

٣ ـ (الإملاء والاستملاء) خمس عشرة طاقةً..

٤ ـ (الأنساب) ثلاثمئة وخمسون طاقةً. (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

فرطُ الغَرَام إلى ساكني الشام خمس عشرة طاقةً. (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦١).

فما هو المقصود بـ «طاقة»؟

ممَّا تقدَّم من قول ابن عساكر في وصفه لكتاب «فرط الغرام» يتبيَّن لنا أنَّ «الطاقة» نصف جزءٍ أو نحوه.

وقال الذَّهبيُّ: «يقعُ لي أنَّ الطَّاقة نِصْفُ كُرَّاسٍ». (طبقات الشافعية: ٢/ ١٣).

وقال الذَّهبيُّ أيضاً: «والطَّاقةُ يُخالُ إليَّ أنَّها الطَّلحِيَّة». (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٤٦٣). وفي «القاموس المحيط»: والطَّلْحيةُ: للوَرَقة من القِرْطاس، مُوَلَّدةٌ.

وتقدَّم أنَّ كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسَّمْعاني يقع في «خمس عشرة طاقة». (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦١).

والنُّسخة المحفوظة من الكتاب والتي بين أيدينا نسخة فيض الله تحت رقم: (١٥٥٧) والتي كُتبت سنة ستٍّ وأربعين وخمسمائة في المدرسة العميدية بمَرْو ـ أي أنَّها كُتبت في حياة المصنِّف وقبلَ وفاته بـ (١٦) سنة ـ تقعُ في (١٥٤) ورقة من ضمنها لوحة عنوان الكتاب، وعلى هذا فإنَّ الطَّاقة هنا تقرب من (١٠) أوراق، وعلى كُلِّ حالٍ فإنَّ النسخ يختلف عدد أوراقها باختلاف النَّاسخ.

والذي يَظْهَرُ لي أنَّ كلمة «الطَّاقة» هو اصطلاحٌ بغداديٌّ، يُقْصَدُ به لَفَافَةٌ، أو طَبَقٌ من الورق، لو فُتح فإنَّ عددَ أوراقه قد تبلغ (١٠) أوراق. وهذا اللفظ (طاقة الورق) بالمعنى المذكور لا زالَ مُسْتخدماً إلى يومنا هذا في بغداد.. وهو الموافق لما ذكرهُ ابن النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» عن كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسَّمعاني، واللهُ تعالى أعلم. (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٣١ ـ ٢٣٣).

طب:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الكبير».

الطِّبَاقُ:

هو التحقُّقُ من مطابقة الكتاب المنسوخ لرواية الشيخ. انظر «التَّسميع» في حرف التَّاء.

الطَّبَقُ:

لُغَةً: (الطَّبَقُ) غِطاء كُلّ شيءٍ، والجَمْعُ: أطْباق.. والمطابقة: الموافقة، والطبقة: الأمَّة بعد الأمَّة.

وقال ابنُ سِيْده: (الطَّبقُ) الجماعة من النَّاس يعدلون جماعةً.

وقال الأصْمَعيُّ: الطِّبْقُ، بالكسر، الجماعة من الناس.

والطِّباقُ: طبقةٌ فوقَ طبقة. وطبقةٌ طائفةٌ، ومضى طَبَقٌ بَعْدَ طَبَقٍ: عالَمٌ من النَّاس بعدَ عالَم. (انظر «تهذيب اللّغة» ٩/ ٩ ـ ١١).

واصطلاحاً: هو كتابة أهل العِلم أسماءهم، وأسماء من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، أو أوَّله وتُسمَّى السَّماعات.

شرح التعريف:

كان من عادة المُحدِّثين، والقُرَّاء، وغيرهم من أهل العلم أن يُدوِّنوا أسماءهم، وأسماءَ من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، وتُسمَّى السَّماعات، أو الطَّبق أو الطِّباق، نظراً لأنَّها تُكتب على طبقاتِ القُرَّاء للكتاب، مع الحرص على ذِكْرِ تواريخ تلك المجالس أحياناً. وتُكتب أحياناً تلك السماعات في أوَّل الكتاب أيضاً.

مثاله:

ومثالُ ذلك ما جاءَ في آخر كتاب «إرشاد المبتدي، وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» للإمام الحافظ أبي العِزِّ مُحمَّد بن الحسين بن بُنْدار الواسطي القلانِسي (المتوفى سنة ٥٢١ هـ)، نسخة دار الكتب المصرية رقم: (١٧٦) تفسير، تيمور:

«.. بلغ سماعاً من أوَّله إلى آخرِه بقراءة.. الورقة: ٨٥أ» (إرشاد المبتدى: ص: ٧٧ ـ ٧٨) و(شاهدتُ على الأصل المعارض به ما صورته:

سمعَ جميعَ كتاب «الإرشاد في القراءات العشر» صحَّ ذلك وكتب علي بن المُبارَك بن الحسن بن أحمد بن باسُوْيَه الواسِطي في التاريخ». (إرشاد المبتدىء: ص: ٧٧ ـ ٧٨).

«نقلتُ طبقَ السَّماع هذه واللَّتين بعدها من أصل الشيخ بقية

السَّلفِ شيخنا المُقْرِىء العلاَّمة نور الدين بن القاصح».

«قرأتُ جميع هذا الكتاب. . .». (إرشاد المبتدي: ص: ٧٨ ـ ٧٩).

«سَمِعَ عليَّ جميعَ هذا الكتاب وهو الإرشادُ. .». (إرشاد المبتدي (ص: ٧٩ ـ ٨٠).

«هذه طِبَقُ سماع شيخنا نقلتُها من خطِّه سلَّمَهُ اللهُ: قرأتُ جميع الكتاب، وهو كتاب الإرشاد في القراءات العشر». (إرشاد المبتدي: ص: ٧٩ ـ ٨٠).

فكاتبُ الطِّباقِ، أو الطَّبَقِ، أو الطَّبقةِ، هو الَّذي يُدَوِّنُ هذه السَّماعاتِ ويُثْبِتُها في آخر الكتاب، وأحياناً تُكْتَب في أوَّل الكتاب أيضاً.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ينبغي للطالبِ أن يَكتب بعد البَسْملة اسمَ الشَّيخ الذي سَمِعَ الكتابَ منه، وكنيتَه ونسبَه، ثُمَّ يسوق ما سمعهُ منهُ على لفظِه، ويكتب فوق سطر التَّسمية أسماءَ من سمع معهُ وتاريخ السَّماع، وإنْ أحَبَّ كتب ذلك في حاشية أوَّل ورقةٍ من الكتاب، فكُلاً فَعَلَهُ الشيوخ، قال النَّووي: وهذا الذي قاله الخطيبُ أَحْوَطُ وأَقْرَبُ إلى معرفةِ السَّماعِ لمن أراده، ولا بأسَ بكَتْبه آخر الكتاب، وحيث لا يخفى منه». (انظر: «إرشاد طلاب الحقائق»: ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، و«الجامع لأخلاق الراوي والسامع» ١/ ٢٦٨).

وقال الحافظ العِرَاقي: «يُقال: إنَّ أوَّلُ من كَتَب الإجازةَ في طِباق السَّماع (أبو الطاهر إسماعيلُ بنُ عَبْدِ المحسن الأنْماطيُّ) (المتوفى سنة ٦١٩ هـ)، فجزاهُ اللهُ خيراً في سَنِّهِ ذلك لأهلِ الحديثِ فقد حَصل به نفع كثير». (التبصرة والتذكرة: ٢/ ٥٠).

قلت: إنَّ كلام القاضي عياض الآتي يَدُلُّ على أنَّ كتابة الإجازة في طبق السَّماع كان معروفاً قبل إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطي.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ): «وقد وقفتُ على تقييد سَماع لبعض نبهاء الخُراسانيين من أهل المشرق: سمع هذا الجزءَ فلانٌ وفلانٌ على الشيخ أبي الفضل عبد العزيز بن إسماعيل البُخاريّ وأجاز ما أُغفل وصُحِّف ولم يُصِغْ إليه أن يُرْوى عنه على الصحة.

قال القاضي: وهذا منزعٌ نبيلٌ في الباب جدّاً جدّاً». (الإلماع: ص: ٩٢ ـ ٩٣).

وقد اشترط المحدِّثُونَ في كاتب الطِّباق ـ ويُسمَّى أيضاً كاتب التَّسميع ـ شروطاً منها:

١ ـ العَدَالةُ:

قال ابنُ الصَّلاح: وينبغي أن يكون التَّسميع بخطِّ شخصٍ موثُوقٍ به غير مجهولِ الخَطِّ، ولا ضَير حينئذٍ في ألا يكتب الشَّيخُ خَطَّهُ بالتَّصحيح، وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثُوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخَطِّ نفسه فطالما فعل الثِّقاتُ ذلك. (علوم الحديث: ص: ٣٢٢).

٢ ـ التَّحَرِّي والاحتياط والدِّقَّة:

قال ابن الصَّلاح: «على كاتب التَّسميع التَّحرِّي والاحتياطُ، وبيانُ السَّامع، والمُسمع، والمَسْموع، بلَفظٍ غير مُحْتَمَلٍ، ومجانبةُ التَّساهُلِ فيمن يُثْبِتُ اسمَهُ، والحَذَرُ من إسقاط واحدٍ منهم لغَرَضٍ فاسِدٍ، فإن كان مُثْبِتُ السَّماعِ غيرَ حاضرٍ في جميعه، لكن أثبته معتمداً على إخبار من يثقُ بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله

تعالى». (علوم الحديث: ص: ٣٢٣).

وهكذا فقد بَلَغ من حرص المحدِّثين على اتِّصال سندهم في رواية الأصول إلى مُؤلِّفيها مَبْلَغاً عجيباً، وأخذوا يُدوِّنون تاريخ سماعهم للكتاب، وأحياناً كثيرةً يذكرون أسماء الحاضرين من أهل العِلْمِ ممَّن يحضرُ قراءةَ الكتاب.. وأحياناً كثيرةً يذكرون في نهاية كُلِّ جزءٍ من الأجزاء السَّماعات والبلاغات لذلك الجزء من الكتاب، واشترطوا شُروطاً في كاتب الطِّباق، وتركوا الرِّواية عن كُلِّ من يُخلُّ بهذه الشروط، واعتبروا النُّسخَةَ الَّتي فيها اسمُ من يُخِلُّ بهذه الشروط نسخةً غير موثَّقة.

الطَّبَقَاتُ:

لغةً: جمع (طَبَقةٍ) وهي: القومُ المُتشابِهون في سِنٍّ، أو عَهْدٍ.

واصطلاحاً: هي اشتراكُ المتعاصرين في السِّنِّ ـ ولو تقريباً ـ والأخذ عن المشايخ.

تعريفٌ آخر: هي قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسنادِ، أو في الإسناد فقطْ، بأن يكون شيوخُ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقارِبوا شيوخه. (انظر: «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨١).

وقال الحافظ ابن حجر: «الطبقة عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ». (نزهة النظر: ص: ٨٦).

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك». (علوم الحديث: ص: ٣٥٨).

فائدتُه:

الأمنُ من تداخُلِ المشتبهين، كالمتَّفقين في اسمٍ، أو كنيةٍ، أو

نحو ذلك. (انظر «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١).

وقد ذكر الأستاذُ الفاضلُ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي بعضَ طبقاتٍ من الرواة والصحابة ونقاد الحديث، في كتابه «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» (ص: ٢٤٤ ـ ٢٦١) أنقلُه هنا بشيءٍ من الاختصار والتصرُّف.

طبقات الرواة: هي اثنتان:

الأولى: الصَّحابة رضي الله عنهم، وهم يَنقسِمون إلى عِدَّة طبقاتٍ، أشهرها تقسيمُ الحاكم إلى اثنتي عشرة طبقة. (انظر «الباعث الحثيث» للعلَّامة أحمد محمد شاكر، ص: ١٦٩ ـ ١٨٠).

والثانية: طبقةُ غير الصحابة، وهم يَنقسِمون حسب الضَّبْطِ والإتقان وطول الصحبة، والمشهورُ عند المحدثين أنهم على خمس طبقاتٍ.

الطبقات عند المحدِّثين:

والمثالُ على ذلك ما ذَكَره الحازِميُّ وغيرُه: أنَّ أصحاب الزهري على خمس طبقاتٍ:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظَ والإتقانَ، وطولَ الصحبة للزهري، والعلمَ بحديثه، والضَّبْطَ له: كمالكٍ، وابن عُيَيْنة، وعُبيد الله بن عمر، ومَعْمَر، ويونس، وعَقيل، وشُعَيْب، وغيرِهم. وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهلُ حفظٍ وإتقانٍ، لكن لم تَطُلْ صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مُدَّةً يسيرةً، ولم يُمارِسوا حديثَه، وهم في إتقانهم دون الطبقة الأولى: كالأوزاعي، واللَّيْث، وعبد الرحمن بن

خالد بن مُسافِر، والنعمان بن راشد، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج لهم مسلمٌ عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهريَّ وصحبوه ورووا عنه، لكن تُكلِّمَ في حفظِهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح ابن أبي الأَخْضَر، وزَمْعَة بن صالح ونحوِهم، وهؤلاء يُخْرِج لهم أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقد يُخرِج مسلمٌ لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ رووا عن الزهريِّ من غير ملازمةٍ، ولا طولِ صحبةٍ، ومع ذلك تكلِّم فيهم: مثل إسحاق بن يحيى الكَلْبي، ومعاوية ابن يحيى الصَّدَفي، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد المَكِّي، والمُثَنَّى بن الصَّباح، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج الترمذيُّ لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين: كالحكم الأيْلي، وعبد القُدُّوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المَصْلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوِهم؛ فلم يُخرِج لهم الترمذيُّ، ولا أبو داود، ولا النَّسائيُّ، ويُخرِج لبعضهم ابنُ ماجه. (شرح علل الترمذي: ١/ ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

فالطبقةُ الأولى هم على شرط البخاريِّ.

وقد يُخرِج من أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعابٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وأكثرُ ما يُخرِج البخاريُّ حديثَ الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً».

ولكن ليس معنى هذا خُلُوُّ كتابِه من مواضع النقد؛ فالحُفَّاظُ والنُّقَّادُ تناولوه بالنقد بحُرِّيةٍ كاملةٍ، وأشهرهم جميعاً سيد الحفَّاظ الإمام الدَّارَقُطْني؛ فإنه انتقد الشيخَيْن من وَجْهَيْن:

الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث بأسانيدَ ليستْ على شرطِهما، وتَرْكِهما أسانيدَ أصَحَّ منها.

الثاني: إلزامُهما بإخراج أحاديث تَرَكاها وهي صِحَاحٌ؛ بناءً على شرطهما.

إلَّا أنَّ أغلب هذه الأحاديث المُنْتَقَدةِ قد أُجيبَ عنها إجاباتٌ مقبولةٌ ومعقولةٌ، وبعضُها قد يعسر الإجابةُ عنها، وهي أحاديثُ قليلةٌ جدّاً.

ومن أشهر كُتُبِ الطبقات في الرواة:

«الطبقات الكبرى» لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ) وهو كتابٌ حافلٌ لا نظيرَ له، إلا أنه كثيرُ الرواية عن الضعفاء، منهم الواقِدِيُّ وهو شيخُه، و(اسمه محمد بن عمر)، فيروي عنه ولا ينسبه، فمن لا خِبْرَة له في معرفة الرجال يظن أنه شخصٌ آخر.

وقد اعتمد ابنُ سَعْد على مصدرَيْن هامَّيْن في تأليف طبقاته:

أحدهما: النقلُ المباشرُ من أفواه الشيوخ على طريقة المحدِّثين والمؤرِّخين في عصره.

والمصدر الثاني: الموادُ المكتوبةُ في الكَراريس والقَراطيس؛ لأنه في نهاية القرن الثاني تَمَّ تأليفُ مئاتٍ من الكتب الحديثية في شَتَّى المجالات، وقد استفاد ابنُ سَعْد من هذه المصادر المتوفِّرة، وكان أكبرُ اعتماده على كُتب شيخِه الواقِدِي التي بلغت ستمئة قِمَطْرٍ من الكتب، وحملت على عشرين ومئة حملٍ، منها كتابه المُسَمَّى «التاريخ الكبير»، وكتابُه المشهور «المغازي»؛ ولهذا فإنَّ من يُطالِع «الطبقات»، لا يكاد يقع على ترجَمةٍ، أو بابٍ عَقَده لغَزْوَةٍ من غَزَوات

النبي ﷺ إلا يرى اسمَ شيخِه الواقدي في سلسلة الإسناد.

وقد اتفق نُقَّادُ الحديث على تضعيف الواقِدي؛ حتى قال فيه ابنُ مَعِين: «إنه أَغْرَبَ على رسول الله ﷺ عشرين ألفَ حديثٍ» وكذَّبه أحمدُ والنَّسائي وغيرُهما، وقال الإمام الشافعيُّ فيما أسنده البيهقي: «كتبُ الواقدي كلُّها كَذِبٌ».

إلاَّ أنَّ ابن سَعْد لم يَكتفِ بنقل الرواية عن شيخه الواقِدي في المغازي والفتوح والأنساب، بل حاول أن يَعْضِدها بروايات أخرى، واستعان في ذلك بهِشَام الكَلْبي غالباً، كما استعان أيضاً في مواضع أخرى بمجموعة من العلماء من طبقةِ شيوخ أستاذه الواقِدي، من أمثال موسى بن عُقْبَةَ (المتوفى سنة ١٤١ هـ)، ومَعْمَر بن راشد (المتوفى سنة ١٥٤ هـ) ومحمَّد بن إسحاق (المتوفى سنة ١٥١ هـ) وغيرهم؛ حتى صار يُعَدُّ من أهل العَدالة والصِّدْقِ من كثرة تحرِّيه في رواياته.

هكذا صار كتابه «الطبقات الكبرى» من أجَلِّ الكتب الحديثيَّة من حيث الترتيب والمنهج، وفتح باباً جديداً لتأليف الطبقات في العلوم الأخرى مثل الأدب والشعر والطِّبِّ والحكمة وغير ذلك.

*** فوائد معرفة الطبقات:**

١ ـ تمييزُ ثبوت السَّماع بين راويين أو غلبة ثبوته:

فمعرفةُ الإدراكِ من التِّلميذ للشَّيخ علامةٌ على اتِّصال الإسنادِ غالباً، ما لم يكن التِّلميذ مدلِّساً.

وإنَّما قلتُ: (غالباً) مع انتفاء التَّدليس عنه؛ استثناءً للرَّاوي الَّذي تيقَّنَا إدراكَه، لكنَّه ثبت عدَمُ اللِّقاء بينه وبين الشَّيخ الَّذي روى عنه.

كما ترى مثلاً في قول الدَّارقُطنيِّ في (زِرِّ بن حُبَيْش): «لم يلْقَ

أنس بن مالكٍ، ولا يَصِحُّ له عنه روايةٌ» (جامع التحصيل: للحافظ العلائي، ص: ٢١٣)، مع أنَّ أنساً من صغار الصَّحابة وآخرهم موتاً، وزرٌّ تابعيٌّ قديمٌ، أدركَ الجاهلية، وسمعَ من عُمَرَ وعُثْمان وعبدِ الله بن مسعودٍ والكبارِ من الصَّحابة، بل إنَّه مات قبلَ أنسٍ بنحوِ عشر سنين، فالإدراك مُتَيَقَّنٌ، ولكن قام البُرْهانُ على عَدَمِ اللِّقاءِ والسَّماعِ، فسَقَط اعتبارُ مُجرَّدِ الإدراكِ.

٢ ـ تمييزُ الانْقطاع في الإسناد:

وهذه الفائدةُ ظاهرةٌ من الَّتي قبلَها، فإنَّ وُقوعَ الرَّاوي في طَبَقةٍ لم تُدرِك طَبَقَة الشَّيخِ دليلٌ على الانقطاعِ، ولا أظْهَرَ في إفادةِ ذلك من وُقوعِ مولد الرَّاوي بعدَ وفاةِ الشَّيخ، أو وفاة الشَّيخ والرَّاوي عنه له من العُمُرِ ما لا يتهيَّأُ في مثله التَّحمُّلُ والسَّماعُ، كأرْبَعِ سنين أو دونَها.

٣ ـ تزييف دعوى السَّماعِ وكشف الغَلَط أو الكذب:

وذلك في حال قولِ الرَّاوي: (حَدَّثنا) وشِبْهَها من صِيَغِ السَّماعِ، وقامت الحُجَّةُ على عَدَمِ إدراكِه لمن روى عنه بتلك الصِّيغَةِ.

وهذا كما تقدَّمَ يَقَعُ غَلَطاً من الرَّاوي أو بعضِ من رَوى عنه، أو كَذباً.

٤ ـ جرحُ الرُّواة أو تعديلُهُم:

وذلك أنَّ الرَّاويَ إذا ادَّعى السَّماعَ، وطَبَقَتُه تَمْنَعُ إمْكانَ ذلك، فإمَّا أن تكون تلك الدَّعوى وَهْماً، أو كَذِباً، وذلك إمَّا منه أو ممَّن هو في سياقِ الإسنادِ إليه، وإذا تَعيَّنَ الواهِمُ أو الكاذِبُ كان ذلك جرحاً فيه بحَسَبه، فإن كان قد استَقَرَّ صِدْقُه حَكَمْنا بوَهْمِهِ، وإذا تكرَّرَ ذلك منه فرُبَّما صَيَّرَنَا للحُكم بسُوءِ حِفْظِه، وإن لم يَسْتَقِرَّ صِدْقُه كان ذلك سَبباً لجَرْحِه بالكَذِب. (انظر «تحرير علوم الحديث»: ١/ ١٠٩).

طَبَقاتُ السَّنَدِ:

عموماً كلُّ راوٍ من الرُّواة في السَّند يمثِّل طبقةً، فالصحابيُّ يمثِّل طبقةَ الصحابة، والتابعيُّ يمثِّل طبقةَ التابعين، وتبعُ التَّابعيِّ يمثِّل طبقةَ تبع التابعين، وهكذا دواليك.

طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ:

هي الخلفاء الأربعة، ثم تمام العَشَرة، ثم أهل بَدْرٍ، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بَيْعَة الرِّضْوَان، وممَّن له مزيةُ أهل العقبتين من الأنصار. (انظر «المنهل الروي» ص: ١١٢).

انظر: «الصحابة» في حرف الصّاد.

طَبَقاتُ المحدِّثين:

لغةً: قد سبق تعريفها اللُّغوي في «الطبقات».

واصطحلاحاً: انظر تعريفه الاصطلاحي في «الطبقات».

أشهر تقسيمٍ لطبقات الرُّواة ما قال به الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة: «تقريب التهذيب» (ص: ٧٥) فقد جَعَلهم اثنتي عشرة طبقةً؛ إلا أنه حصر هذه الطبقاتِ فيمن له روايةٌ في الكتب الستة، وهي:

الأولى: الصحابةُ على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقةُ كبار التابعين، كسعيد بن المُسَيَّب.

الثالثة: الطبقةُ الوسطى من التابعين، كالحسن البَصْري، وابن سِيْرين.

الرابعة: طبقةٌ تلي الوسطى، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهريِّ، وقَتادة.

الخامسة: الطبقةُ الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحدَ أو الاثنين، ولم يثبت لهم السَّماعُ من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقةٌ عاصروا الخامسةَ، لكن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابن جُرَيْجٍ.

السابعة: طبقةُ كبار أتباع التابعين، كمالكِ بن أنس، وسفيان الثَّوري.

الثامنة: الطبقةُ الوسطى من أتباع التابعين، كابن عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة.

التاسعة: الطبقةُ الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطَّيالسي، وعبد الرَّزَّاق.

العاشرة: كبارُ الآخذين عن أتباع التابعين ممَّن لم يَلْقَ التابعين، كأحمد بن حَنْبَل.

الحادية عشرة: الطبقةُ الوسطى منهم، كالذُّهْلي، والبُخَاري.

الثانية عشرة: صغارُ الآخذين عن أتباع التابعين، كالتِّرْمِذيّ.

وألحق بهذه الطبقةِ باقيَ شيوخ الأئمَّة الستة الذين تأخَّرتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

ثم قال الحافظ: «من كان في الطبقة الأولى والثانية فوَفاتُه قبل المئة، وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاتُه بعد المئة، وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاتُه بعد المئتين».

وهذا التقسيمُ الذي ذكره الحافظُ ابن حجر مِن أنسب التقاسيم للرُّواة؛ حيث ينتهي عصرُ الرواية بآخرِ المئة الثالثة على رأي بعض أهل العلم، وهو عصرُ الأئمَّة الستة ومن معهم، كبقي ابن مَخْلد

(المتوفى سنة ٢٧٦ هـ)، وإسماعيل القاضي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)، والإسماعيلي أبو بكر محمد بن إسماعيل (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ)، والبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ)، ومحمد بن نصر المَرْوزي (المتوفى سنة ٢٩٤ هـ)، وغيرهم.

لذا يرى الحافظُ الذهبي عامَ ثلاثمئة حدّاً فاصلاً بين المتقدِّم والمتأخِّر.

إلا أنَّ عصرَ الروايةِ استمرَّ إلى نهاية القرن الخامس؛ لأنه تُوجَد رواياتٌ مُخرَّجةٌ في مصنَّفات البَيْهَقي، والخطيب، وابن عبد البَرِّ، وابن حَزْم، وغيرِهم من الحفَّاظ؛ ولذلك يُمكِن تأويلُ كلام الذهبي بأنه لعلَّه يقصد بالحدِّ الفاصل ـ العصرَ الذَّهَبي.

مصادر طبقاتِ المحدِّثين:

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١٣٨): «ومنها كُتب الطَّبقات وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ وأحوالهم وروايتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر» وأشهر كتب الطبقات:

١ ـ **طبقات الفقهاء والمحدِّثين**: للهيثم بن عدي (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٥).

٢ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

٣ ـ **الطبقات**: لابن المَدِيني، علي بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ **الطبقات**: لخليفة بن خَيَّاط العصفري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

٥ ـ **طبقات رُواة الحديث**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري

النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٦ ـ **طبقات التَّابعين**: لأبي حاتم، محمد بن إدريس بن المُنْذر الرَّازي الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

٧ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: للبَرْدِيجي أبي بكر، أحمد بن هارون بن روح (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) مخطوطٌ.

٨ ـ **الطبقات**: للإمام أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، ذكره الكَّتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨).

٩ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة الحَرَّاني، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ) مخطوطٌ في الظاهرية.

١٠ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفىٰ سنة ٣٣٣ هـ). طُبع بتحقيق محمد بن أبي شنب في الجزائر، عام ١٣٢١.

١١ ـ **طبقات المحدِّثين**: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ) ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١١٠٦).

١٢ ـ **طبقات علماء إفريقيا**: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني(المتوفىٰ سنة بعد ٣٦٦ هـ) طُبع مع «**طبقات علماء إفريقيا وتونس**» لأبي العرب، المتقدّم.

١٣ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ ابن حَيّان، أبي محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري

الإصفهاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ). طُبع بتحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين بُرّ البَلُوشي. بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٤ ـ **طبقات الهَمْدَانيين**: لأبي الفضل، صالح بن أحمد بن محمد السِّمْسار الحافظ المُعَمَّر الهمداني (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

١٥ ـ **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ). مخطوطٌ.

١٦ ـ **الحَثّ علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ). طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٧ ـ **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة، أبي بكر، محمد بن عبد البغدادي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ). طُبع بمطبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، ١٤٠٣ هـ.

١٨ ـ **تحفة الناظرين في طبقات التابعين**: لابن النَّجَّار، محبّ الدين أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن، البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٩٦).

١٩ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو (طبقات الجَنَدي)**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني

(المتوفىٰ سنة ٧٣٢ هـ)، مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية.

٢٠ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد المَقْدِسي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ). طُبع بتحقيق أكرم البوشي، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ.

٢١ ـ **تذكرة الحُفَّاظ، أو (طبقات الحفّاظ)**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٧/٢): «أخذه مِن تاريخ الكبير». صَنَّفه علىٰ طبقات الرواة، فترجم للصحابة ثم للتابعين ثم لمَن جاء بعدهم في إحدىٰ وعشرين طبقةً، مِن صدر الإسلام حتىٰ الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمٰن المِزِّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ)، ثم ألحق بالتذكرة بعض شيوخه رحمه الله. وعِدَّة من ترجم لهم الذهبي في تذكرته (١١٧٦) ألف ومئة وستة وسبعون، طُبع الكتاب في أربع مجلَّدات عِدَّة مرات، آخرها سنة ١٣٧٦ هـ في دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، وصُوِّر أخيراً في بيروت.

وصَنَّف تلميذُ الإمام الذهبي الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) (ذيل طبقات الحفاظ للذهبي)، واستدرك الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) علىٰ الذَّهبي والحسيني في كتابه: (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ)، كما ذَيَّل الحافظ جلال الدين السيوطي علىٰ «التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي»، وطُبعت الذيول الثلاثة في مجلَّدٍ واحدٍ كبيرٍ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

٢٢ ـ **المُعِين في طبقات المحدِّثين**: للذهبي أيضاً، طُبع بتحقيق الأستاذ همام عبد الرحيم سعيدو بدار الفرقان، في عمّان، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٣ ـ **ذيل تذكرة الحفّاظ**: للحُسَيْني، أبي المحاسن، محمد بن علي بن الحسن (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ). ذيَّل به علىٰ كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلىٰ سنة ٧٦٥ هـ. طُبع بتحقيق الشيخ محمَّد زاهد الكوثري، في دمشق، عام ١٣٤٧ هـ، ومعه «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٤ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس أو (طبقات المدلِّسين)**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). طُبع بالمطبعة الحسينية في القاهرة، ١٣٢٢ هـ.

٢٥ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لابن فَهْد المَكِّي، تقي الدين، محمد ابن فهد (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) ذيل به علىٰ «تذكرة الحفاظ» للذهبي، طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في دمشق ١٣٤٧ هـ ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٦ ـ **رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ**: لسِبْط ابن حجر، يوسف بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٨٩٩ هـ) مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس، بخط ابن قطلوبُغا، في مجلدين.

٢٧ ـ **طبقات الحُفَّاظ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر المصري الشافعي (ت ٩١١ هـ) لخَّصه من«طبقات الحفاظ» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) وزاد عليه من

جاء بعده. طُبع بتحقيق المستشرقِ وسْتِنْفِلْد غوننجي عام ١٢٧٧ هـ وله طبعات أخرىٰ.

٢٨ ـ **ذيل طبقات الحُفَّاظ**: للسُّيوطي أيضاً، ذَيَّل به علىٰ «تذكرة الحفّاظ» للذهبي من سنة ٧٤٠ إلىٰ سنة ٩١١. طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في دمشق ١٣٤٧ هـ، ومعه: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل» التقي ابن فهد).

٢٩ ـ **إنجاز الوَعْد، المُنْتَقَىٰ من طبقات ابن سَعْد**: للسُّيوطي أيضاً، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٩٩).

٣٠ ـ **تاريخ طبقات العلماء**: للشيخ أحمد زيني دَحْلان، مفتي الشافعية بمكَّة (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ) ذكره زكي مجاهد في «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٦٥).

طَبَقَاتُ النُّقَّادِ:

لغةً: انظر تعريفها اللُّغوي في «الطبقات».

واصطلاحاً: انظر تعريفها الإصطلاحي في «الطبقات».

إنَّ كلَّ طبقةٍ من هٰذه الطبقاتِ لا تخلو من متشدِّدٍ ومتوسِّطٍ.

فمن الطبقة الأولى: شعبةُ وسفيانُ، وشعبة أشَدُّ.

١ ـ شعبة بن الحجّاج:

هو أبو بِسْطام شعبة بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكي الأَزْدي مولاهم (المتوفى سنة ١٦٠هـ)، من أئمَّة الجرح والتعديل.

وقد نال إعجابَ المحدِّثين في الحكم على الرجال، وحازَ ثقتَهم. يقول الإمام أحمد: «كان شعبةُ أمَّةً وحدَه في هذا الشأن» يعني في الرجال، وبَصَرِه بالحديث، وتثبُّتِه، وتنقيتِه للرجال. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٥٩).

قال الإمام الشَّافعيُّ: «لولا شعبةُ لَمَا عُرِفَ الحديثُ بالعراق». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٦٩).

ولا شَكَّ أنَّ شعبة كان من المحدِّثين الذين لهم نصيبٌ وافرٌ في رفع هذا الفَنِّ؛ حتى قال فيه صالحُ بن جَزَرة: «أوَّلُ من تكلَّم في الرجال شعبةُ، ثم تبعه القَطَّان، ثم أحمدُ، ويحيى». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٦٩).

وقال ابنُ رجب: «وهو أوَّلُ من وَسَّع الكلامَ في الجرح والتعديل، واتصالِ الأسانيد وانقطاعِها، ونَقَّب عن دقائق علم العِلَل؛ وأئمَّةِ هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٢).

منهجُه في النقد:

ذكر الحافظ الذهبي: أنَّ شعبة من الأئمَّة النُّقَّادِ الذين تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة. انظر «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٧٣؛ وكلُّ من تتبَّع كلامَه في الرجال، لا يَشُكُّ أنه كان شديداً في الجرح.

وقد نقلوا عنه أنه تَرَك روايةَ رجلٍ رأى أنه يَرْكُض دابته. (المجروحين: ١/ ٣٠)، وترك رجلاً رآه إذا وَزَن يرجِّح في الميزان. (المجروحين: ١/ ٣٠).

وترك أبا الزُّبَيْرَ حين رآه لم يكن يُحسِن الصلاة. (تقدمة الجرح والتعديل: ص: ١٥١).

وترك المِنْهَالَ بن عمرو من أجل صوتٍ سمع في بيته. (تقدمة الجرح والتعديل: ١٥٣).

ولا شَكَّ أنَّ بعض هذه الأسباب ليستْ بجارحةٍ؛ ولذا انتقد ابنُ

الصَّلاح بعضَها في «علوم الحديث» (ص: ١٤٠)، وأشار الذهبيُّ ـ في ترجَمة المِنْهال ـ: أنَّ ما غَمَز به شعبة لا يُوجِب غمزَ الشيخ. (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٩٢).

٢ ـ سفيان الثَّوْري:

هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْري؛ نسبةً إلى بني ثَوْر بن مناة من مُضَر (المتوفى سنة ١٦١هـ)، أحد أئمَّة الجرح والتعديل، وُلِد بالكُوْفة.

وقد وَصَفه غيرُ واحدٍ بأنه أميرُ المؤمنين في الحديث. (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٧).

قال الأوزاعيُّ: «لم يَبْقَ من يجتمع عليه العامةُ بالرضا والصحة إلا سفيان».

وقال الإمام أحمدُ: «سفيان أحفَظُ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة». (شرح علل الترمذي ١/ ١٧٨).

وقال أيضاً: «الثوريُّ أعلَمُ بحديث الكُوْفِيِّين ومشايخِهم من الأعمش». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٨).

وقد خَضَعَ لكلامه في الرجال الأئمةُ الكبارُ الذين عاصروه؛ فهذا شعبة حَدَّث عن أبي إسحاق، فقال رجلٌ: إنَّ سفيان خالَفَك فيه. فقال: «دعوه؛ سفيان أحفظ مني».

ومن **الطبقة الثانية**: يحيىٰ القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدي، ويحيىٰ أشَدُّ من عبد الرحمن.

١ ـ ويحيىٰ بن سعيد القَطَّان:

هو: يحيىٰ بن سعيد بن فَرُّوْخ التَّمِيْمي ولاءً، البَصْري،

الأَحْوَال، القَطَّان أحدُ أئمَّةِ الجرح والتعديل (١٢٠ ـ ١٩٨ هـ).

وكان يحيىٰ من أساطين الجرح والتعديل.

قال ابنُ المَدِيْني: «ما رأيتُ أعلم بالرجال من يحيىٰ القَطَّان» (سير أعلام النبلاء: ٩/ ٦٧٧).

وقال أحمد: «ما رأيتُ مثلَ يحيىٰ بن سعيد في هـٰذا الشأنِ» يعني في معرفةِ الحديث، ومعرفةِ الثِّقات، وغيرِ الثِّقات، فقيل له: ولا هُشَيْم؟ فقال: «هشيمُ شيخٌ، ما رأيتُ مثل يحيىٰ»، وجعل يرفع أمرَه جداً (الجرح والتعديل: ٢/ ٢١).

ووَصَفه ابنُ رجب بقوله: «هو خليفةُ شعبةَ، والقائمُ بعده مقامَه في هـٰذا العلم، وعند تلقَّاه أئمةُ هـٰذا الشأن: كأحمد، وعلي، ويحيىٰ، ونحوِهم، وقد كان شعبةُ يُحكّمه علىٰ نفسه في هـٰذا العلم» (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٢).

أمَّا من ناحية قيمةِ الجرح والتعديل الصادر من يحيىٰ القطان، فالمعروفُ أنه من المتشدِّدين.

يقول عليُّ بن المَدِيني: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبدُ الرحمـٰن بن مَهْدي علىٰ تَرْكِ رجلٍ لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أقْصَدُهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ» (تهذيب التهذيب:).

وقال في (ميزانِ الاعتدال): «إنَّ يحيىٰ متعنِّتٌ في الرجال».

وقال الحافظُ: «إذا وَثَّق ابنُ مهدي شخصاً وضَعَّفه القَطَّان، فإنَّه لا يُتْرَك؛ لِما عُرِف من تشديد يحيىٰ، ومن هو مثله في النقد». (الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٦٨). رحمه الله رحمةً واسعةً.

٢ ـ وعبد الرحمـٰن: بن مَهْدي بن حَسَّان بن عبد الرحمـٰن.

هو: أبو سعيد العَنْبَري، قيل: مولىٰ الأَزْد صاحب اللؤلؤ، أحدُ

أئمة الجرح والتعديل (١٣٥ ـ ١٩٨ هـ).

كانَ من عُظماء المحدِّثين، ذا نظرٍ ثاقبٍ، وخبرةٍ تامَّةٍ في الرجال، ومع حفظه الكامل كان يَعتمد علىٰ الكتاب.

وقال ابنِ حِبَّان: «ممَّن جعلوا هـٰذا الشأنَ صناعةً لم يتعدَّوها إلىٰ غيرها مع لُزوم الدِّين والوَرَعِ الشديدِ والتفقُّهِ ـ رجلان: يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمـٰن بن مهدي». (مقدمة المجروحين: ١/ ٥٢).

وكان يعتقد أنَّ النَّقْدَ والتفتيشَ في الرجال مِن أوجب الواجبات علىٰ المحدِّث.

لا يكونُ إماماً في الحديثِ من يحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ، ولا يكونُ إماماً في العلم مَن يحدِّث عن كلّ أحدٍ، ولا يكونُ إماماً في العلمِ من يحدِّث بالشَّاذِّ من العلمِ، والحفظُ والإتقانُ». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٩).

فقد عَدَّه الحافظُ ابن حجر من النُّقَّاد المتوسِّطين المُنصِفين. (الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٨).

يقول عليُّ بن المَدِيْني: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد القَطَّان وعبدُ الرحمـٰن ابن مَهْدي علىٰ تَرْكِ رَجُلٍ، لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أَقْصَدُهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ». (تهذيب التهذيب:).

وقد رُوِيَ عنه ما يَدُلُّ علىٰ مذهبه في القبول والرَّدِّ.

يقول: «أحفظ عن الرجل الحافظ المُتقِن؛ فهـٰذا لا يختلف فيه، وآخر يَهِمُ والغالبُ علىٰ حديثه الصحة؛ فهـٰذا لا يُتْرَك حديثُه، لو تُرِكَ حديثُ مثل هـٰذا لذَهَب حديثُ الناس، وآخر يَهِمُ والغالبُ علىٰ

حديث الوَهْمُ؛ فهـٰذا يُتْرَكُ حديثُه»، يعني لا يَحْتَجُّ بحديثه. (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٨).

ومن **الطبقة الثالثة**: يحيىٰ بن مَعِين وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ أشَدُّ من أحمدَ.

١ ـ ويحيىٰ بن مَعِين:

هو: أبو زكريا يحيىٰ بن مَعِين بن عَوْن بن زِيَاد بن بِسْطام بن عبد الرحمٰن، المري مولاهم، الغِطْفَاني، البغدادي، أحدُ أئمة الجرح والتعديل (١٥٨ ـ ٢٣٣ هـ).

بدأ كتابةَ الحديث وهو ابنُ عشرين سنةً. (سير أعلام النبلاء: ١١/ ٧١)؛ فطاف البلادَ، ولَقِيَ المشايخَ، وكَتب كثيراً.

قال ابن المَدِيْني: «لا نعلم أحداً من آدمَ عليه السلام كتب الحديثَ ما كتب يحيىٰ بن مَعِين». (تذكرة الحافظ: ٢/ ٤٣٠).

إنَّ شِدَّةَ حرصِ ابن معين علىٰ معرفة الصحيح والسقيم كانت تحمله علىٰ الكتابة حتىٰ عن الضعفاء والمتروكين؛ وقد رآه أحمدُ بصَنْعاء يكتب صحيفةَ مَعْمَر، عن أَبَان، عن أنسٍ؛ فقال: «تَكتب هـٰذه الصحيفةَ، وتعلم أنها موضوعةٌ، فلو قال لك قائلٌ: أنت تتكلَّم في أَبَان، ثم تكتب حديثَه علىٰ الوجه؟» فقال: «نعم أَكْتُبُها فأَحْفَظُها، وأَعْلَمُ أنها موضوعةٌ؛ حتىٰ لا يجيء إنسانٌ بعده فيجعل أباناً ثابتاً». (تهذيب التهذيب:).

وكان ابن مَعِين من كبار أئمَّة الجرح والتعديل، بل وقد عُرِفَ به، وامتاز بين أقرانه.

يقول أحمد: «كان ابنُ مَعِين أَعْلَمَنا بالرجال». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٠٥).

وقال ابنُ رجب: «كان يحيىٰ يوسِّع القولَ في الجرح، ولا يحابي أحداً، بل يَصْدَع به في وجهِ صاحبه». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٩).

وقال ابنُ رجب: «الإمامُ المُطْلَقُ في الجرح والتعديل، وإلىٰ قوله في ذلك يَرْجِع الناس، وعلىٰ كلامه فيه يعوِّلون». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٨).

وقد عَدَّه الذهبيُّ من الأئمة الذين تكلَّموا في أكثر الرواة. (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل).

يقول أبو حاتم: توفِّي بجمع بمدينة رسول الله ﷺ، ووُضِعَ على سرير النبي ﷺ، واجتمع في جنازته خَلْقٌ كثيرٌ؛ وإذا رجلٌ يقول: هذه جنازةُ يحيى بن معين، الذَّابِّ عن رسول الله ﷺ الكَذِبَ، والنَّاس يَبْكون». (تقدمة الجرح والتعديل: ص: ٣١٧).

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

هو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ أحمد بن محمد بن حَنْبَل بن هِلال بن أسد الشَّيْباني المَرْوَزي البغدادي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

وكان أحدَ أئمَّة الجرح والتعديل، وكان الإمامُ الشافعيُّ وهو شيخُه يعترف بعلمه في معرفة الرجال، وصحيحِ الحديث وسقيمِه وكان يقول: «أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديثُ صحيحاً فأَعْلِموني؛ إنْ كان كوفِيّاً، أو شامِيّاً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً». (طبقات الحنابلة: ١/ ٦).

وكتابه «العِلَل» يشهد ببراعته في هذا الميدان.

ومن الطبقة الرابعة: أبو حاتم الرَّازي، والبخاري، وأبو حاتم أَشَدُّ من البخاري.

١ ـ أبو حاتم الرَّازي:

هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران الغَطْفاني الحَنْظَلي أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

يقول الحافظ الذهبيُّ: «كان من بُحور العلم، طوَّافَ البلاد، وبرع في المَتْن والإسناد، وجَمَع وصنَّف، وجَرَح وعَدَّل، وصَحَّح وعَلَّل». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٤٧).

ويقول أيضاً: «أنه مِن النُّقَّاد الذين تكلَّموا في أكثر الرواة، إلا أنه كان من المتشدِّدين». (انظر: «من يعتمد قولُه في الجرح والتعديل» ص: ١٧٤).

ويصِفُه في «سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨١)» في ترجمة أبي زُرْعَة فيقول: «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَة في الجرح والتعديل... بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنَّه جَرَّاحٌ».

ويقول في ترجَمته: «إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسَّكْ بقوله، فإنه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا لَيَّن رجلاً أو قال فيه (لا يُحْتَجُّ به) فتوقَّفْ حتى ترى ما قال فيه غيرُه، فإن وثَّقه أحدٌ فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح ليس بحُجَّةٍ، ليس بقويٍّ، أو نحوِ ذلك». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٠).

وقد نَبَّه الحافظُ ابن حجر كثيراً في «هدي الساري» على هذه الناحية، يقول في ترجَمة محمد بن أبي عَدِي البصري: وأبو حاتم عنده عَنَتٌ. (هدي الساري: ٤٤١).

ومع هذا التعنُّتِ والتشديدِ فآراؤُه في الرجال موضعُ العناية لدى العلماء، رحمهم الله جميعاً.

٢ ـ محمَّدُ بْن إسماعيلَ البخاري:

ابن إبراهيمَ بنِ المُغِيْرةِ، الجُعْفِيُّ مولاهم، البخاريُّ (المتوفى سنة

٢٥٦ هـ) الإمامُ أبو عبدِ اللهِ، صاحبُ الصَّحيحِ، وإمامُ المحدِّثين في وقتِهِ، وأستاذُ هذه الصِّناعةِ.

وعنه أخذَها كثيرٌ من الأئمَّةِ، منهم: مسلمُ بن الحَجَّاجِ، وسمَّاهُ أستاذَ الأستاذين، وسيِّدُ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه. ومنهم: وأبو عيسى التِّرمذيُّ.

وقد ذكرَ أبو عيسى في أوَّلِ كتابِ العِلَلِ: أنَّهُ لم يَرَ بالعراق ولا بُخرَاسانَ في معنى العِلَل والتاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمَّد بن إسماعيلَ رحمهُ الله».

وقال ابنُ خُزَيْمَة: «ما رأيتُ تحتَ أدْيم هذه السَّماء أعلمَ بالحديثِ ولا أحفظَ له من محمدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ».

وقال محمَّد بن حَمْدُوَيْهِ: سمعتُ البخاريَّ يقولُ: «أحفظُ مئة ألفِ حديثٍ صحيحٍ، وأعرفُ مئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح».

وقال أحمدُ بن حَمْدُون: «رأيتُ البخاريَّ ومحمدُ بن يحيى يسألهُ عن الأسامي والكُنَى والعِلَل، ومحمدُ بن إسماعيل يَمُرُّ فيه مثلَ السهمِ، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وقال ابنُ المديني في البخاري: «ما رأى مثلَ نفسه!».

وقال القَلَّاس: «حديثٌ ليسَ يعرِفُه محمدُ بن إسماعيلَ ليس بحديثٍ».

وسُئِلَ صالحُ بن محمد الحافظُ عن البخاريِّ وأبي زُرْعَة؟ فقال: «أعْلَمُهُم بالحديثِ البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ أحفظُهم وأكثرُهم حديثاً».

وعن أبي حاتم الرَّازيِّ قال: «محمَّدُ بن إسماعيلَ أعلمُ مَن دَخَلَ العِراقَ».

وللبخاريِّ تصانيفُ كثيرةٌ، وقد سبقَ الناسَ إلى تصنيفِ «الصحيح» و«التاريخ»، والناسُ بعدَه تَبَعٌ له في هذين الكتابينِ، إذ كلُّ مَنْ صنَّف في هذين العِلْمَين يحتاجُ إلى كتابِهِ. وقد كانَ أبو أحمدَ الحاكمُ يَعيبُ من صَنَّفَ فيهما بعدَه، ويزعُم أنهم إنما أخذوا كتابَيْ البخاريِّ، ولا رَيْبَ أنهم استعانوا بهما، وزادوا عليهما. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٩).

طَبَقَاتُ المُدَلِّسِين:

جعلها الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤) سِتَّةَ أجناسٍ، إلا أنَّ فيها تداخُلاً كما لحظ الحافظُ العَلاَئيُّ في كتابه «جَامِع التحصيل» (ص: ١١٣)، فأدخل العلائيُّ عليها تعديلاً، وجعلها خمسَ طبقاتٍ. (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ١١٣ ـ ١١٤).

ثم جاء الحافظُ ابن حجر فتبنَّى تصنيفَ العلائيِّ للطبقات مع تعديلٍ طفيفٍ عليه، فنُورِد تصنيف طبقات المدلِّسين أخذاً من العلائيِّ.

وهذا التقسيمُ هو كما يأتي:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَفْ بذلك إلا نادراً، مثل (يحيى بن سعيد الأنصاري).

الطبقة الثانية: من احتَمل الأئمَّةُ تدليسَه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقِلَّةِ تدليسه في جنب ما رَوَى كالثوريِّ، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنة.

الطبقة الثالثة: من أكثرَ من التدليس، فلم يَحْتَجَّ الأئمةُ من

أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، [ومنهم من رَدَّ حديثهم مطلقاً]، ومنهم من قَبِلَهم، كأبي الزُّبَيْر المكِّي.

الطبقة الرابعة: من اتُّفِقَ على أنه لا يُحْتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبَقيَّة بن الوَليد.

الطبقة الخامسة: مَنْ ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس مع كونه مُدلِّساً، فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع كعطية بن عَوْف، إلا أن يُوَثَّقَ من كان ضَعْفُه يسيراً، كابن لَهِيْعَة.

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على هذا التقسيم في كتابه القَيِّم «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص: ١٠٣):

«إلا أنَّ هناك مَلْحَظاً على هذا التقسيم، هو أنَّ الطبقة الثانية فيها: من احتمل الأئمةُ تدليسَه لإمامته، مع أنَّ كون الراوي إماماً في العلم والتُّقَى ممَّا لا يحمل على قبول أحاديثه التي دَلَّس فيها، بقي إذاً سببانِ لاحتمال الأئمة تدليسَه: قِلَّةُ تدليسِه في جنب ما روى، وأنه لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ.

فالسَّبب الأول هو قِلَّةُ تدليسه يجعلنا نُدخِل أصحابه في الطبقة الأولى من طبقات المدلِّسين، فيكون التقسيم هكذا:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَف بذلك إلا نادراً أو قليلاً بالنسبة لِمَا روى.

الطبقة الثانية: من كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ، وباقي الطبقات كما ذكرها الحافظُ العَلَائِيّ، والله أعلم.

وبالنظر في أحكام هذه الطبقات نجدها تَؤُوْلُ إلى ثلاثٍ.

وقد هَوَّل بعضُ العصريين شأن التدليس، وجاوز الحَدَّ مجاوزةً عظيمةً حتى قال: «ما أقلَّ من سَلِمَ من التدليس!» فهذا قولٌ مبالَغٌ جداً في تضخيم أمر التدليس وغُلُوٌّ لا تسنده الحقيقةُ العلميةُ. فإنَّ أوسع إحصاء للمدلِّسين بلغ مئة واثنين وخمسين مدلِّساً من بين آلاف الرواة، مما يَدُلُّ على أنَّ الأولى أن نقول: «ما أكثر مِن سَلِمَ من التدليس!».

طَبْلٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها ابنُ عدي في تجريح بعض الرواة.

فقال في (موسى بن عبد الله الطويل) يحدِّث عن أنس بمناكيرَ وهو مجهولٌ يُكْنَى أبا عبد الله فارسي حدَّث عنه أهلُ واسط، روى من طريقه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ: «طوبى لمن رآني ومَنْ رأى مَن رآني، ومَن رأى مَنْ رأى مَنْ رآني». (الكامل: ٣/ ٦٧٧).

ثم قال: هذا الحديثُ يرويه عن أنس كلُّ طبلٍ، وكلُّ مجهولٍ، وكل ضعيفٍ، موسى هذا رواه عن أنس وهو مجهولٌ، ورواه إبراهيم بن هُدْبَة عن أنسٍ وهو أضعف منه.

ورواه دينار عن أنس وكلُّهم ضعفاء». (الكامل: ٧/ ٢٣٥٠٧).

وكلام ابن عدي هذا لا يحتاج إلى تفصيل فموسى هذا عنده

مجهولٌ روى عن أنس مناكير وقال عنه ابن حِبَّان: روى عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً كان يضعها أو وُضِعَتْ له فحدَّث بها. لا يَحِلُّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. (المجروحين: ٢/ ٢٤٣).

طَبْلٌ لا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها غيرُ واحدٍ من نقَّاد الحديث، في تجريح أو تليين بعض الرواة.

فقد روى محمد بن عبد الله بن نعيم النَّيسابوري ـ أبو عبد الله الحاكم ـ قال: سألتُ أبا علي الحسين بن علي الحافظ النيسابوري ـ أحد جهابذة الحديث (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ) ـ عن حديث مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنَّ النبي ﷺ: «أهدىٰ جملاً كان لأبي جهل». (أخرجه مالك في الموطأ: ١/ ٣٣٧).

فقال: باطلٌ، فقلتُ حدَّث به يعقوبُ بن الأخرم عن سُوَيْد بن سعيد. قال: أخطأ فيه فإنه لم يُتابع عليه.

قلتُ: وقد حَدَّثُ به أيضاً شيخُكم أحمد بن الحسن الصوفي، عن سويد، فأنكره جدّاً عن أحمد بن الحسن. قال: من يرويه؟ قلتُ: حدَّثنيه أبو الفتح ابن بنت أبي القاسم بن منيع في المذاكرة. قال: قد عرفتُ أبا الفتح هذا هو طبلٌ لا يدري ما يَخْرُج من رأسِه. قلت: أبو بكر الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم (المتوفىٰ سنة ٣٧١ هـ) ترضاه؟ قال: إمامٌ. قلت: قد حدَّث بهذا الحديث عن الصوفي فسكت أبو علي. (تاريخ بغداد: ١/ ٣١٢).

المعنى اللُّغَوي:

والطَّبْلُ: معروف وهو الذي يُضْرَبْ به وهو ذو الوجه الواحد

والوجهين والجمع أطبال وطبول. (لسان العرب).

وأراد الحسين بن علي الحافظ بتعبيره هذا أن يُشَبِّه أبا الفتح ابن بنت أبي القاسم بالطبل، فكما أنَّ الطبل أجوف فارغٌ فكذلك هذا الراوي فارغٌ من العلم، أي جاهلٌ لا يدري بالذي يقوله خطأٌ أم صوابٌ وَهِمَ فيه أمْ أتقن الجوابَ.

ولعلَّ الحسين النيسابوري تشدَّد في تجريحه هذا فالخطيب البغدادي قال عن أبي الفتح لم يبلغني عن حاله إلا خير، إضافةً إلى ذلك رواية الإسماعيلي لهذا الحديث وإقرار النَّيسابوري بإمامته. («شرح ألفاظ التجريح» النادرة: ص: ١١٧ ـ ١١٨).

طَبْلٌ مُخَرَّقٌ لَيْسَ لَهُ صَوْتٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ الناقدُ الأعمشُ سليمان بن مِهْران في تجريح وتليين بعض الرواة.

فقد روى ابنُ عدي في مقدِّمة «الكامل» (١/ ٧٧) بسنده إلى أبي بكر بن عيَّاش أنه قال: «كنا نسمِّي الأعمشَ سيِّدَ المحدِّثين، فكنا نَمُرُّ به إذا انصرفنا من عند المشيخة، وكان يقول لنا عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ، فيقول: جيِّدٌ (ويعقد ثلاثين)، ثم يقول: عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ فيقول بأصابعه: أمّيٌ ما به بأسٌ، ويحرِّك أصابعه. ثم يقول: عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ، فيقول بأصابعه إلى فوق: طيَّارٌ. ثم يقول عند من كنتم؟ فنقول عند فلانٍ فيقول: طبلٌ مخرّقٌ ليس له صوتٌ».

والشاهد في هذا النص قوله: (طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ». ومُخَرَّقٌ معناه ممزَّقٌ. وتعبيره هذا أبلغ في التليين والتضعيف من التعبير

السابق. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة»..... : ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

الطَّبَقَةُ:

انظر «الطَّبَقاتُ».

الطُّرَّة:

قال ابنُ خَلَّكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ١٩٠) في ترجمة (الحسين بن علي بن محمد الطُّغرائيُّ): «هي التي تُكْتَب في أعلى الكُتب فوق البسملة بالقلم الغليظ، ومضمونها نعوت المَلِك الَّذي صَدَر الكِتابُ عنه.

ومن يكتب الطُّغْرى يقال له: الطُّغْرَائيُّ: بضَمِّ الطَّاء المهملة، وسكون الغين المعجمة، وفتحِ الرَّاءِ، وبعدها ألفٌ مقصورة. هذه النِّسبةُ إلى من يَكْتُب الطُّغْرى، وهي لفظٌ أعجميٌّ».

وقال الزُّبيديُّ في «تاج العروس» (٣/ ٣٩٥): «طُغْرى: بالضَّمِّ مقصوراً كلمةٌ أعجميةٌ استعملها العربُ، ويعنون بها العلامَةُ التي تُكتبُ بالقلم الغليظِ في طُرَّةِ الأوامر السُّلطانية تقومُ مقامَ السُّلطان».

ويطلقُ المَغَارِبةُ على حواشي الكتب الطُّرَر (انظر «أساس البلاغة» ص ٣٨٧)، وهو الفَراغُ الموجودُ على جانبي الصَّفحة، ويُرمز لها أحياناً بحرف «ط».

قال مُحَمَّدُ بْنُ الحسن الزُّبَيْديُّ (المتوفى سنة ٣٧٩ هـ) في كتابه: «لحن العامَّة» (ص: ٥٣): «والطُّرَّةُ: شبه العَلَم يكونُ بجانبِه على حاشيته، وكذلك الطُّرَّتان في جنبي الحمار والظبي، حيث ينقطع لون الظهر من لون البطن».

وطُرَّةُ الثوب موضعُ هُدْبِهِ، وهي حاشيته التي لا هدبَ لها. وطُرَّةُ الأرض حاشيتها. والجمع طُرَرُ، وطِرَارُ، وهي الطُّرُورُ. (لسان العرب).

وحاشية الكتاب طرفُه وطُرَّتُه (تاج العروس). (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ:

أي: رَمَوْا بحديثِه.

وهذه الألفاظ «طرحوا حَدِيْثَه» و«مُطَّرَحُ الحديثِ» و«مُطَّرَحٌ» كلُّها من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

طَرَحُوْهُ (الرَّاوي):

هي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجَرْح عند السخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

الطَّرَفُ:

انظر «الأَطْرَاف» في حرف الألف.

طُرُقُ التَّحَمُّلِ:

انظر «طُرُق تحمُّلِ الْحَدِيْثِ».

طُرُقُ التَّحَمُّلِ والأَداءِ:

انظر «طُرُق تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ».

طُرُقُ تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ:

المرادُ بها تلك الأوجُه التي أُخِذَ بها الحديثُ عن المشايخ، وقد حَصَرها العلماءُ بثمانية طُرُقٍ، وهي:

١ ـ السَّماعُ من لفظ الشيخ.

٢ ـ القراءةُ على الشيخ.

٣ ـ الإجازةُ.

٤ ـ المُناوَلةُ.

٥ ـ الكتابةُ.

٦ ـ الإعلامُ.

٧ ـ حَيَّة.

٨ ـ الوِجَادَةُ.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ من هذه الطُّرق في حرفه.

طُرُقُ الْحَدِيْثِ:

أي: أسانيدُ الحديث أو مخارجُه ومسانيده.

الطَّرِيْقُ:

لغةً: معناه السبيلُ.

واصطلاحاً: هو السَّنَدُ، وسببُ تسميته بذلك؛ لأنه يُوصِل إلى المَتْنِ.

الطَّرِيْقُ النَّاقِصَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديثِ بالنقص من رجال الإسناد.

الطَّرِيْقُ المُزَيَّدَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديث بالزيادة في رجال الإسناد.

طس:

رَمزٌ للإمام الطَّبراني في «المعجم الأوسط».

طص:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الصغير».

الطَّعْنُ في الرَّاوِي:

هو جرحُ الراوي في عدالته، أو ضبطِه، أو في كِلَيهما بما يُسَبِّبُ تضعيفَ حديثِه.

طَعَنُوْا فِيْهِ:

أي: تكلَّموا فيه وعابوه، و(الطَّعْنُ) في اللغة: الثَّلبُ.

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العِراقي، ومن السادسة عند السُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

طُوْلُ الصُّحْبَةِ:

أي طولُ صُحْبةِ الرَّاوي لمن يروي عنه.

طَيْرٌ طَرَأ عَلَيْنَا:

عبارةُ تضعيف الراوي، وقد أُثِرتْ هذه العبارةُ عن الحاكم أبي

عبد الله النَّيسابوري يُضعِّف بها (أحمدَ بن علي الأنصاري) المتوفى سنة ٣١٨ هـ، قال الحاكم: «طَيْرٌ طَرَأَ علينا» فتعقَّب عليه الحافظُ الذَّهبيُّ قائلاً: «يُوهِنه الحاكِمُ بهذا القول». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٢٠).

وقد استُعْمِلتْ هذه العبارةُ تضعيفاً عند الآخرين أيضاً، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أبي ماجِدُ ـ ويقال: أبو ماجِدَة ـ الحَنَفِي العِجْلي الكوفيّ) قال: «قال البخاريُّ، قال الحُمَيْدَيُّ عن ابن عُيَيْنَةَ: قلتُ ليحيى الجابر: مَن أبو ماجِدْ؟ قال: طَيْرٌ طَرَأَ علينا، وهو مُنْكَرُ الحديثِ». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٥٧٩).

طَيْرٌ طَرَأَ:

المعنى اللُّغوي:

يقال: طَرَأَ يَطْرَأ علينا طَرْأً وطُروءاً: أي: جاء علينا من بلدٍ بعيدٍ جدّاً فُجَاءةً فهو طارئٌ. ومنه قولهم: طَرَأ عليَّ هَمٌّ لا أُطيقه، وطرأ عليَّ ما لا أجد بدّاً من قضائه». (فاكهة البستان: ص: ٨٥٧).

تفسيرها:

أي: دخل في الرواة وليس منهم، فالعبارة جرحٌ وتوهينٌ.

مثال من وصف بها: (أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى سنة ٣١٨ هـ). نقل الحافظُ الذهبي عن الحاكم قال: «طَيْرٌ طَرأ علينا».

وعن أحمد بن حنبل: «إنه واهٍ».

قال الذهبي: يوهنه بهذا القول. (انظر «ميزان الاعتدال» ١/ ١٢٠).

طَيْرٌ طَيَّارٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها سليمانُ بن مِهْران

الأعمش في تجريح أحد الرُّواة.

وتعبيره هذا لم أَقِفْ على اسم الراوي الذي نَعتَه به، أطلقه حينما سأل أبا بكر بن عَيَّاش. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ١١٥).

طَيْرٌ غَرِيْبٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح:

١ ـ القاسم بن داود البغدادي. فقال عنه: «طيرٌ غريبٌ، أو لا وجودَ له. انفرد عنه أبو بكر النَّقَّاش ذاك التالفُ، وقال عنه: من حيوانات البرِّ، أو لا وجودَ له..» (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٧٠).

ولعلَّ الحافظ الذهبي حمل عليه بهذا الأسلوبِ الشديدِ؛ لأنه ادَّعى كتابتَه الحديث عن ستة آلاف شيخٍ، ومن كتب عن هذا العدد (إن صَحَّتْ رواية النقاش ـ وهو تالفٌ ـ عنه) لا يمكن أن يكون مجهولاً لا يعرفه أهلُ العلم، ولما كان أهل بغداد لم يعرفوا خبرَه أو حالَه ـ فلم يذكر الخطيب البغدادي في ترجَمته ما يفيد ذلك ـ قال عنه الذهبي ما قال واحتمل عدم وجوده.

٢ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (منصور بن الحكم الفرغاني) فقال في ترجَمته «عن أبي روى عن جعفر بن نِسْطور طيرٌ غريبٌ. متَّهمٌ بالكذب. (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٨٣).

٣ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (محمَّد بن إبراهيمُ السَّمَرْقَنْدي الكِسَائي).

فقال في ترجمَته: شيخٌ لابن السَّماك في وصية النبي ﷺ لعليٍّ الموضوعة. طيرٌ غريبٌ لا يدرىٰ من هو (المغني في الضعفاء: ٢/ ٥٤٦). وقال الحافظُ في ترجَمة ابن السماك: صدوقٌ في

نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن طيورٍ كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق. ذكر حديثاً في ترجَمته ثم قال: وهذا الإسنادُ ظلماتٌ وينبغي أن يغمز ابن السماك لروايته هذه الفضائح. (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٣).

وعقب عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: ولو فتح المؤلِّفُ ـ أي الذهبي ـ على نفسه ذكر من روى خبراً كذباً آفته من غيره ما سَلِمَ معه سِوى القليل من المتقدِّمين فضلاً عن المتأخِّرين، وإني لكثيرُ التألّم من ذكره لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستندٍ ولا سلف وقد عظَّمه الدارقطنيُّ وذكر توثيقَه وتوثيق النقاد الآخرين. (لسان الميزان: ٤/ ١٤٠).

فهو ـ أي الذهبي ـ نَصَّ عليه ـ في ترجَمته وترجَمة ابن السَّماك أنَّه من الطيور، وذلك لعدم معرفة النقاد له، وروايته لبعض الأخبار الموضوعة، منها خبر الوصية.

٤ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (موسى الطويل) حيث قال بعد أن ذكر حديثَ «طوبى لمن رآني...». ورواه دينار عن أنس ورواه أبو هُدْبَة عن أنسٍ: فكلُّ طبلٍ وكل طيرٍ غريب يزعم أنه رواه عن أنس. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٠).

الطُّيُوْرِيَّاتُ:

انتخبها الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ)، من حديث أبي الحسين المبارك بن عبد الجبَّار الأزْدِي الصَّيْرَفي، المعروف بابن الطُّيوري (المتوفى سنة ٥٠٠ هـ)، وهي في مجلَّدين.





ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ:

من عبارات التجريح النادرة استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (محمد بن يوسف الرازي، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ).

فقال عنه: «شيخٌ يَرْوي عنه أبو بكر بن زياد النَقَّاش، ظالمٌ لنفسِه وضع كثيراً في القراءات. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٧٤).

وكلامُ الذهبي في هذا الوضَّاع هـٰذا، لا يحتاج إلى إيضاحٍ وتفصيلٍ لبيان مقصوده، وهو يريد ـ بلا شكٍّ ـ تجريحَه وتَرْكَه بها ـ ظالم لنفسه ـ ومستند الذهبي في تجريحه هذا قولُ الإمام الناقد الدارقطني فقد قال فيه: «شيخٌ دجَّال كذَّابٌ، يضع الحديثَ، والقراءات والنُسَخ، وضع نحواً من ستين نسخة قراءات ليس لشيءٍ منها أصلٌ، ووضع من الأحاديث المسندة ما لا يضبط، قَدِمَ إلى هاهنا قبل الثلاثمئة فسمع منه ابن مجاهد، وغيره ثم تبيَّن كذبُه فلم يحكِ عنه ابنُ مجاهد حرفاً.

وقد روى عنه النَّقَّاشُ غيرَ شيءٍ، فمَّرةً ينسبه إلى محمد بن طريف

بن عاصم مولى علي بن أبي طالب، ومرَّةً يقول: محمد بن نَبْهان، ومرَّةً يقول: محمد بن يوسف، ومرَّةً يقول: محمد بن عاصم الحنفي. (تاريخ بغداد: ٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

ولعلَّ الحافظ الذهبي وَهِمَ حيث قال في ترجَمته: قال الخطيب: يُتَّهم بوضع الحديث. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٧٢).

والصواب هذا كلامُ الدارقطني، ويؤيِّد هذا أنَّ الذهبي قال في ترجمته في «المغني» (٢/ ٦٤٥) قال الدارقطني: «يتهم بوضع الحديث».

ظَاهِرُ الحَدِيْثِ:

ما تَدُلُّ عليه ألفاظُ الحديث بتركيبها الموجودة من المعنىٰ.

ظَاهِرُ السَّنَدِ:

ما عليه السَّنَدُ من ظاهر الحالات من الاتّصال وعدالة الرُّواة وضبطِهم مثلاً.

الظَّنُّ:

لغةً: هو ضِدّ (القطع) و (اليقين).

واصطلاحاً: هو التردُّدُ الراجحُ بين طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظَّنُّ الْغَالِبُ:

هو رُجحانُ أحد طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظِّنَّةُ:

أي: التُّهْمَة، مثل التُّهمة بكثرة الخطأ، أو التُّهمة بالكذب في الحديث أو غيرهما.

ظَنِّيُّ الثُّبُوْت :

هو مالم يثبت بطريق التَّواتُر ، أو ما ثبت بطريق أخبار الآحاد .

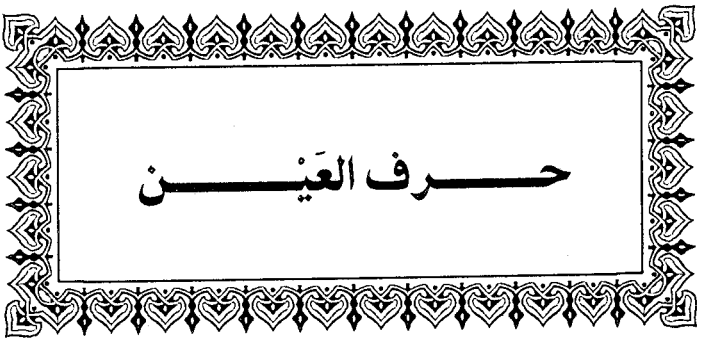
ظَنِّيُّ الدَّلاَلَةِ :

هو ما ليس صريحاً في معنىً من المعاني .

ظُهُوْرُ اللَّفْظِ في الْمَعْنَىٰ :

هو الَّذي دَلَّ عليه أنَّه موضوعٌ ، أو الَّذي قامت عليه قرينةٌ واضحةٌ .





حـــــرف العَيْـــــن

ع:

رَمْزٌ لِمَا اتَّفَقَ عليه الجماعةُ في الكتب السِّتَّة، ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال». وهي رَمْزٌ أيضاً لأبي يَعْلَى المَوْصلي في مُسنَده كما ذكره السُّيوطي في «الجامع الصغير».

العَارِضُ:

هو ما خَطَر ببال المحدِّث أثناء تحديثه من شَكٍّ أو احتمالٍ.

العَارِفُ:

الذي يَعْرِف مواطنَ الجرح والتعديل في الرواة.

العَاقِلُ:

الذي ليس بمجنونٍ.

العَالِي:

لغةً: الرفيع: مأخوذٌ من العُلُوِّ، وعُلُو كُلِّ شيء: أرفعه.

واصطلاحاً: الإسناد العالي: هو الذي قلَّ عددُ رجالِ إسنادِه

بالنسبةِ إلى إسنادٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ.

وعُلُوُّ الإسناد له عند المحدِّثين شأنٌ كبيرٌ، وذلك أنه يُفيد قوَّةَ السند؛ لأنه يُبْعِد احتمالَ الخَلَلِ عن الحديث؛ لأن كلَّ رجلٍ من رجالهِ قد يحتمل أن يقع من جهته خَلَلٌ، فإذا قَلَّتِ الوسائطُ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخَلَلِ، فيكون عُلُوُّ السند قوَّةً للحديث.

قال الحافظ أبو الفضل المَقْدِسِي (في كتابه «مسألة العلو والنزول» (ق ٥/آ): «أجمع أهلُ النقل على طلبهم العلوَّ ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم». وقد رحل المحدِّثون فيه، وأتعبوا مطاياهم مِنْ أجله. ما إن يسمع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره حتى يَرْحَل إليه ليَسْمَعَه منه مباشرةً.

قال الإمام أحمدُ بن حنبل: «طلبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عمَّنْ سَلَف».

وقيل ليَحْيَىٰ بن مَعِيْنٍ في مَرَضِه الذي ماتَ فيه: «ما تشتهي؟» قال: «بيتٌ خاليٌ، وإسنادٌ عالي».

وينقسم العُلُوُّ بحسبِ جهته أقساماً خمسة، ترجع إلى قسمين رئيسيين: علوُّ مسافة بقلَّةِ الوسائط، وعلوُّ صفةٍ:

أمَّا العلو بالمسافة فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القُرْبُ من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ. وهذا عُلُوٌّ مُطْلَقٌ، وهو أفضَلُ أنواع العُلُوِّ وأجلِّها.

قال محمد بن أسلم الطُّوْسِي الزاهد: «قُرْبُ الإسناد قُرْبٌ أو قُرْبَةٌ إلى الله عَزَّ وجَلَّ».

ووجه كلامه هذا فيما نرى: أنَّ قُرْبَ الإسنادِ يُفيدُ قوَّةَ السند كما عرفت، واستخراجُ المحدِّث لذلك يقرِّبه إلى الله عزَّ وجلَّ.

وقد اعتنى العلماءُ بهذا النوع، وجمعوا فيه تآليفَ، أشهرها ما جمعت فيه الأحاديث الثلاثية، مثل كتاب «ثلاثيات المسند» وكتاب «ثلاثيات البخاري».

والأحاديث الثلاثية هي ما كان بين الإمام المصنِّف وبين النبي ﷺ ثلاث وسائط.

مثل: حديثِ الإمام أحمد قال: «ثنا سفيانُ، قال: قلتُ لعمر وسمعتُ جابراً يقول: مَرَّ رجلٌ في المسجد معه سِهَامٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بنَصْلِها»؟ قال: نعمْ. (ثلاثيات المسند: ١/ ٢٦٤).

وروى البخاريُّ: حَدَّثَنا مَكِّيُّ بن إبراهيم، قال حَدَّثَنا يزيدُ بن أبي عبيد، عن سَلَمَة قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (ثلاثيات البخاري: ص ٣).

القسم الثاني: القُربُ من إمام من أئمَّةِ الحديث، وهو عُلُوٌّ نَسَبِيٌّ، كالعُلُوِّ إلى مالكٍ، والأوزاعيِّ، وسفيانَ، وشعبةَ، وإنما يُوصَف بالعُلُوِّ إذا صَحَّ الإسنادُ إلى ذلكَ الإمام بالعدد اليسير من الرجال.

ووجهُ اعتبار هذا عُلُوٌّ ـ فيما يبدو لنا ـ أنَّ هؤلاء الأئمَّة قد انتهى إليهم علمُ الحديث وحفظُه، فأصبح خوفُ الخَلَلِ في رواياتهم مأموناً، فرغبوا في العُلُوِّ إليهم، لِمَا فيه مِنْ قوَّةِ السند.

القسم الثالث: العُلُوُّ بالنسبة إلى الكتب الحديثية المشتهرة، وهو أن يعلو إسنادُ المحدِّث بالنسبة إلى روايته عن طريق الصحيحين وبقية السِّتَّة، إذ لو روىٰ الحديثَ عن طريق كتابٍ من الستة يقع أنزل مما لو رواه عن غير طريقها.

وغالباً ما يكون العُلُوُّ في هذا القسم بسبب نزول الإسناد عن طريق هذه الكتب.

قال الحافظُ العِراقي (في «شرح الألفية» ٣/ ١٠١): «مثاله: حديثٌ رواه الترمذيُّ لابن مسعود مرفوعاً»: «يوم كَلَّمَ اللهُ موسى كانت عليه جُبَّةُ صُوْفٍ. . .». رواه الترمذي عن عليِّ بن حُجْرٍ عن خَلَف بن خليفة، فلو رويناه عن طريق الترمذي وقع بيننا وبين خلف تسعةٌ، فإذا رويناه من جزء ابن عَرَفَةَ وقع بيننا وبينه سبعةٌ بعُلُوٍّ درجتين. . .».

وقد كثر اعتناءُ المحدِّثين المتأخِّرين بهذا القسم، وأصبح له شهرةٌ كبيرةٌ عندهم، ففرَّعوه إلى عدَّةِ فروعٍ، هي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة. (انظر تعريف كلٍّ واحدٍ منها في حرفها).

أمَّا عُلُوُّ الصِّفةِ: فهو هذان القسمان الباقيان، ذكرهما الحافظُ أبو يَعْلى الخَيلي في كتاب: «الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث» واشتهرا بعده:

الأوَّل: العُلُوُّ بتقدُّمِ وفاة الراوي، بأن يتقدَّم موتُ الراوي في هذا السند على موت الراوي الذي في السند الآخر، وإن كانا متساوِيَيْن في العدد.

الثاني: العُلُوُّ بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ، بأن يكون أحدُ الرواة سمع منه قبل غيره، إلا أنه يقع التداخُلُ كثيراً بين هذين القسمين، حتى عَدَّهما بعضُ العلماء قسماً واحداً، ونلاحظ أنَّ فائدة العُلُوِّ لا تظهر في هذين القسمين إلا في بعض الصور، التي تدخل في أنواعٍ أخرى من علوم الحديث، مثل: «معرفة من اختلط في آخر عمره» ونحوه من الأبحاث. لذلك لم يذكرهما بعضُ المحقِّقين كالحافظ ابن حجر. (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢، باختصارٍ وتصرُّفٍ).

العَالِي والنَّازِلُ:

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منهما في حرفهما.

عب:

رَمزٌ للإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني في جامعه.

العَبَادِلَةُ (من الصَّحابة):

لغةً: هو جَمْعُ (عَبدِ) أو جمعُ (عَبْدلَ)؛ لأن من العرب من يقول في (عبدِ) عَبْدَلْ.

واصطلاحاً: المقصود بهم عند المحدِّثين أربعةٌ، وهم:

١ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب.

٢ ـ عبد الله بن عباس.

٣ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص.

٤ ـ عبدُ الله بن الزُّبَيْرِ. رضي الله عنهم جميعاً.

وأخرجوا عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لتقدُّم موتِه، قال ابنُ الصَّلاح: «قال الحافظ البَيْهَقِي: وهذا لأنَّ ابن مسعود تقدَّم موتُه، وهؤلاء عاشوا حتى احْتِيْجَ إلى عِلمهم، فإذا اجتمعوا على شيءٍ قيلَ: هذا قولُ العَبَادِلَة». (علوم الحديث: ص:٢٩٦).

فائدة:

وقد ذكر في «البناية» (٢/ ٣٤٥) أنَّ كلمة «العَبَادِلَة» إذا أُطْلِقَتْ عند الحنفية فالمقصود بهم: أربعةٌ، وهم هؤلاء:

١ ـ عبد الله بن عباس.

٢ ـ عبدُ الله بن عمر.

٣ ـ عبدُ الله بن مسعود.

٤ ـ عبدُ الله بن الزُّبَير رضي الله عنهم جميعاً.

العَبَادِلَةُ (من الرّواة):

١ ـ عبد الله بن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

٢ ـ عبد الله بن وهب (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبيّ (المتوفىٰ سنة ٢٢١ هـ).

٤ ـ عبد الله بن يزيد المقرئ (المتوفىٰ سنة ١٤٦ هـ). رحمهم الله جميعاً.

عَبْدُ الرَّحْمٰن يَسْمَعُ نائِماً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أن يُمْلِيَ عَلَيَّ ذَلِكَ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان العَنْبَري الأزدي، المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ). روي عن يحيى بن سعيد القطَّان أنَّ رجلاً قال له: «يا أبا سعيد إن فلاناً يقول: إنَّ عبد الرحمن كان سيِّىء الأخذ، كان يسمع من الشيخ والكتابُ في كمِّه!، فغضب يحيى ثم قال: عبدُ الرحمن يسمع نائماً أَحَبُّ إليَّ من أن يملي عليَّ ذلك» تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٤).

وذلك لشِدّة توثُّقِه من تثبُّتِ حفظِ عبد الرحمن الذي «كان يذكر له الحديث عن الرجل فيقول خطأٌ، ثم يقول: ينبغي أن يكون أُتِيَ هذا الشيخُ من حديث كذا مِن وجه كذا، فنجده كما قال». (تاريخ بغداد: ١/ ٢٤٥).

عُثْمَانِيٌّ:

أي: يفضِّل عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه على عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، لكن على سبيل التقليل في عليٍّ ـ فهو قريبٌ من النَّاصِبي.

قال ابنُ معين: «كان طلحة عثمانيّاً وزُبَيْدُ عَلَوياً». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٤٤).

وطلحةُ: هو ابن مُصَرِّف اليامي الكوفي (المتوفىٰ سنة ١١٢ هـ). ثقةٌ قارىءٌ فاضلٌ من الخامسة كما في التقريب (ص: ٢٨٣).

زُبَيْد ـ مصغّراً ـ: هو ابن الحارث بن عبد الكريم اليَامي أبو عبد الرحمن (المتوفىٰ سنة ١٢٢ هـ)، ثقةٌ ثَبْتٌ عابد من السَّادسة كما في التقريب (ص: ٢١٣).

العَجَائِبُ:

لغةً: قيل: إنَّها جَمْعُ (عجيب) مثل أَفِيْل، وأفائل، وتَبِيع وتبائع. وقال ابن منظور: إنها لا واحدَ لها من لفظها، والعجيبُ: الأمر يتعجَّبُ منه، وأمر عجيبٌ، مُعجِبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: معناها: الموضوعات.

أمَّا ابنُ عَرَّاق، فقد تردَّد في معناها، فقال: «قولُهم: (له طامَّاتٌ) و(أوابدُ)، و(يأتي بالعجائب)، فلا أدري هل يقتضي اتِّهام المقول فيه ذلك بالكَذِب أو لا يُفيد غير وصفِ حديثه بالنَّكارة؟ وقد سألتُ بعضَ أشياخي عن ذلك فلم يُفِدني فيه شيئاً، نعم رأيتُ الحافظَ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك إنه لم يُتَّهم بكَذبٍ». (تنزيه الشريعة: ١/ ٩).

قلتُ: والذي يشهد لِمَا رجحتُهُ من أنَّ (العجائب) معناها: الموضوعات في أقوال العلماء، حيث يُطلِقُون هذا اللفظ على أحاديث الرجل الكذَّاب والوضَّاع.

وإليك الشواهدُ من «تنزيه الشريعة»:

١ ـ الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البَلْخي، عن عبد الرزَّاق والفُضَيل بن عياض، قال الخطيبُ: حديثه موضوعٌ، وقال الحاكمُ: له عجائبٌ يُسْتَدَلُّ بها على حاله. (١/ ٥٢).

٢ ـ حَفْصُ بن أسلم الأصفر، عن ثابتٍ. قال ابنُ عَدِي: له عجائبُ، وقال ابن حِبَّان: يروي ما لا أَصْلَ لَهُ، حتى يسبق إلى القلب إنه الواضعُ لها. (تنزيه الشريعة: ١/ ٥٥٣، وانظر «الكامل» ٢/ ٨٠١، و«المجروحين» ١/ ٢٥٦).

٣ ـ عبد الله بن السِّرِّي المَدَائني، قال ابن حِبَّان: يروي عن أبي عِمْران الجُوْني العجايبَ التي لا يُشَكُّ أنها موضوعةٌ. (تنزيه الشريعة: ١/ ٧٣، و«المجروحين» ٢/ ٢٣).

٤ ـ عبيد الله بن تَمَّام. قال البخاري: عنده عجائبُ، وقال السَّاجي: «كذَّابٌ». (تنزيه الشريعة: ١/ ٨٣).

٥ ـ قاسم بن بَهْرام بن عطاء، أو هَمْدَان الأُمَوِي قاضي هيت. قال ابن النَّجَّار: قال ابن مَعِين: كذَّابٌ. وقال في الميزان: له عجائبُ، وهَّاه ابنُ حِبَّانِ وغيره. قال ابن عَدِي: كذَّابٌ. (تنزيه الشريعة: ١/ ٦٧).

فهذه الشواهدُ كلُّها تَدُلُّ على ما قرَّرتُه من معنى العجائب، غير أنَّ هناك شواهدُ أخرى عن ابن حِبَّان أيضاً لا تَدُلُّ على ذلك المعنى، ولعلَّهُ أراد بلفظ (العجائب) هنا المعنى اللُّغَوي لا غيرَ، ومن ذلك:

١ ـ سهل بن عبد الله، شيخٌ يروي عن عبد الملك بن مِهْران، روى عنه مروانُ بن معاوية، منكر الحديث، يأتي بالعجائب التي تُنكِرُها القلوبُ. (المجروحين: ١/ ٣٤٥).

٢ ـ عبد الله بن عيسى الفَرَوِي، أبو عَلْقَمَة الأَصَمّ، من أهل

المدينة، يروي عن ابن نافع ومُطَرِّف بن عبد الله بن الأَصَمِّ العجائبَ، ويَقلِب على الثقات الأخبارَ. (المجروحين: ٢/ ٤٥).

٣ ـ عبد الله بن صالح بن سليمان بن مَيْسَرَة، أبو الصَّلْتِ الهَرَوِي، يروي عن حَمَّاد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل عليٍّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفردَ. (المجروحين: ٢/ ١٥٢).

٤ ـ محمَّد بن عيسى بن كَيْسان الهُذَلِي، كنيتهُ أبو يحيى صاحب الطَّعام، من أهل البصرة، ويقال له: العَبْدي، شيخٌ يروي عن محمد بن المُنْكَدِر العجايبَ، وعن الثقات الأوابدَ، لا يجوز الاحتجاجُ بخَبرِهِ إذا انفرد، روى عنه أهلُ البصرة. (المجروحين: ٢/ ٢٥٦) والله أعلم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: للخُميسي، ص١٤٨ ـ ١٥١ باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عخ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

عد:

رَمْزٌ لابن عَدِي في «الكامل في ضُعفاء الرجال»، وكذلك هو رَمْزٌ لابن سَعْد في طبقاته، كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

العَدَالَةُ:

وهي ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس.

ويُشترَط فيها الأمورُ الآتيةُ:

١ ـ **الإسلامُ**: لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً.

٢ ـ **البُلوغ**: لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

٣ ـ **العقل**: لأنه لابُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ وضَبْطِ الكلام.

٤ ـ **التَّقوى**: وهي اجتنابُ الكبائر وتَرْكُ الإصرار على الصغائر.

أما الكبائر فرُكوبها فِسْقٌ قطعاً، وكذا الإصْرَارُ على الصغائر؛ لأن الإصرار يجعلها كبيرةً ـ والعياذُ بالله ـ كما قالوا: «لا صغيرةَ مع الإصرار».

ودليلُ اشتراط التقوى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٖ مِّنكُمْ﴾، وقوله عزَّ من قائل: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، وهذه الآيات وإنْ كانَتْ في الأموالِ ونحوها، فإنَّ الروايةَ للحديثِ دِيْنٌ، كما قال ابن سيرين «... إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ انظروا عمَّن تأخذونه» فهي أجدَرُ من المال في أن يُشْتَرط لها هذه الشروط.

٥ ـ **الاتصاف بالمروءة وتَرْكِ ما يُخِلُّ بها**: وهو كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوَّل في الطريق، وكثرةِ السخرية والاستخفاف؛ لأن من فَعَل ذلك كان قليلَ المبالاة، لا نأمن أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي.

هذه الخِصَالُ إذا تَوفَّرت في الراوي عُرِفَتْ عدالتُه وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ حمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته وتحمُّل المسؤولية.

ثبوت العدالة:

قال ابنُ الصلاح: «عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين على عدالته، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل أو نحوِهم، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة والأمانة؛ اسْتُغْنِي فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً، وهذا هو الصحيحُ من مذهب الشافعي، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصول الفقه». (علوم الحديث: ص٥).

وممن اشتهرت عدالتهم: سفيانان، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وأحمَدُ، واللَّيْثُ، وشُعْبَةُ، وابنُ المُباركَ، ووَكِيْعٌ، وابنُ مَعِين، وابنُ المَديني، ومَنْ جَرَى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر؛ فلا يُسْأَلُ عن عدالتهم وإنما يُسأل عن عدالة من خَفِيَ أمرُه.

وقد سُئِلَ ابنُ حَنبَل عن إسحاق بن راهُوْيَهْ، فقال: «مثل إسحاق يُسْأَلُ عنه»؟

وسُئل ابنُ مَعِين عن أبي عبيد، فقال: «مثلي يُسْأَلُ عَنْ أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس».

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحة في كتابه كالشيخين وغيرهما؛ فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون على العدالة حتى يتبيَّن في أحدهم جرحٌ فيُنْظَرُ في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلانٌ من رجال الشيخين أو أحدِهم؛ لأن الأَمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكل حديثٍ، فإنَّ الظن حاصلٌ. (انظر «توضيح الأفكار» ١/ ٩٦).

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ عند بعض آخر بروايةِ من اشترط ألا يروي إلا عن ثقةٍ كمالكٍ وغيره، وفي ذلك خلافٌ وللعلماء فيه آراء:

منها: إذا روى العَدْلُ عمَّنْ سَمَّاه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين من أهل الحديث؛ بجواز رواية العدل عن غير العدل، وذلك لكشف أحوال المروي عنه أو بغير ذلك.

فقد رُوِيَ عن الشَّعْبيِّ أنه قال: «حَدَّثنا الحارثُ، وأشهد بالله أنَّه كذَّابٌ».

وروى الحاكمُ وغيرُه عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن مَعِينْ وهو يكتب صحيفة مَعْمَرَ عن أبَان، عن أنسٍ فإذا اطَّلع عليه إنسانٌ كَتَمَه، فقال له أحمدُ: «تكتبُ صحيفةَ مَعْمَرٍ عن أبان، عن أنسٍ وتعلمُ أنها موضوعةٌ، فلو قال لك قائلٌ: أنتَ تتكلَّم في أبَان ثم تكتب حديثَه؟ فقال أبا عبدَ الله! أكتب هذه الصحيفةَ فأحفظها كلَّها، وأعلم أنها موضوعةٌ؛ حتى لا يجيء إنسانٌ فيجعل بَدَلَ أبَان ثابتاً، ويرويها عن مَعْمَر، عَنْ ثابِتٍ، عن أنسٍ، فأقول لَهُ: كذبتَ، إنما هي عن مَعْمَر، عن أبان عن أنس (تهذيب التهذيب: ١/ ١٠١).

روىٰ الإمامُ الزهري، عن عُمارة بن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِي حديثَيْن: أحدَهُما في القراءة خلف الإمام، وهو مشهورٌ والآخرَ في المغازي.

وقال عنه ابنُ سَعْد: «توفي سنة إحدى ومئة، وهو ابن ٧٩ سنة، روىٰ عنه الزهري حديثاً واحداً»، ومنهم من لا يُحْتَج بحديثه ويقول: هو مجهولٌ. وكذا قال الحُمَيْديُّ والبَيْهَقِيُّ أيضاً. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٤١).

وقد تَرْجَمَ البَيْهَقِيُّ في (المَدْخَل) على هذه المسألةِ: لا نَسْتَدِلُّ بمعرفةِ صِدْقِ مَنْ حَدَّثنا على صدق من فَوقه. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ٢٩١).

قال ابنُ رجب: «إنَّ رواية الثقة عن رجل لا تَدُلُّ على توثيقه؛

فإنَّ كثيراً من الثقات رَوَوْا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشُعْبَةَ وغيرِهما، وكان شعبةُ يقول: لو لم أحدِّثكم إلا عن الثقات لم أحدِّثكم إلا عن نفرٍ يسيرٍ».

وقال يحيى القَطَّان: «إنْ لَمْ أَرْوِ عَمَّنْ أرضى، ما رويتُ عن خمسة أو نحو ذلك». (شرح علل الترمذي: ١/ ٧٩ ـ ٨٠).

وذَكَرَ العُقَيْليُّ بإسنادٍ له عن الثوريِّ قال: «إني لأروي الحديثَ على ثلاثة أوجُهٍ: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديثَ من الرجل أوقف حديثَه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحِبُّ معرفَته». (شرح علل الترمذي (١/ ٨٧).

وقال السَّاجي: «روىٰ شُعْبَةُ عن الشَّرْقِي بن القُطَامِي حديثاً واحداً عن عُمَرَ بن الخطَّاب وكان يقول: «حِماري ورِدَائي صدقةٌ إنْ لم يكن الشرقيُّ كَذَبَ على عُمَر».

ومنها: أنَّ رواية العدلِ عمَّنْ سَمَّاه تعديلٌ؛ إذ لو علم فيه جرحاً لَذَكَرَهُ، ولو لم يذكره كان غاشّاً في الدِّين. وبه قال علماء الحنفية، وعند أحمد روايتان، وعند الشافعي خلافٌ في ذلك، وقيَّدَه بعضُهم بالقرون الثلاثة.

والجوابُ عن هذا: أنَّ الراوي قد لا يعرف أحوالَ المروي عنه بالعدالة والجرح، ومشىٰ على القاعدة المعروفة: (من أَسْنَدَ فقد فَوَّض).

وأوضحُ مثالٍ لذلك ما فعله أبو نُعَيْمٍ في كتابه (الحِلْيَة)؛ فإنه كان من الثقات الضابطين، وكان كثيرَ الحديث واسعَ الرواية، إلَّا أنه روىٰ كثيراً من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة باتفاق علماء الحديث في كتابه على أساسِ أنه أَسْنَدَه.

ومنها: أنه إن اشترط الراوي على نفسه بأنه لا يروي إلا عن ثقةٍ فروايتهُ تعديلٌ له، وإلا فلا، كمالِك بن أنس.

قال بشرُ بن عمر الزَّهْراني: سألتُ مالكَ بن أنسٍ عن رجلٍ، فقال: هل رأيتَه في كتبي؟ قلت: لا، قال: «لو كان ثقةً لرأيتَه في كتبي». (الجرح والتعديل (٢/ ٢٢) و«التمهيد» (١/ ٦٨) و«مقدمة الكامل» (ص١٤٨).

قال ابنُ هانِي: «ما روىٰ مالك عن أحدٍ إلا هو ثقةٌ، وكلُّ من روىٰ عنه مالكٌ فهو ثقةٌ». (شرح علل الترمذي: ١/ ٨٠).

قال المَيْمُوني: سمعتُ أحمدَ غيَر مرَّةٍ يقول: «كان مالكٌ من أثبتِ الناسِ، ولا تبال أن تسأل عن رجلٍ روى عنه مالك، ولا سيَّما مَدَنِي». قال: قال لي يحيى بن مَعِين: «لا نُريد أن نسأل عن رجال مالكٍ، فإنَّ كلَّ من حدَّث عنه ثقةٌ، إلا رجلاً أو رجلين».

وقد هاب العلماءُ أن يتكلَّموا في (داود بن الحصين المدني) لأجل رواية مالكٍ عنه؛ فوَثَّقه ابنُ مَعِين، وابنُ سَعْد، والعِجْلِيُّ، وابنُ إسحاق، وأحمدُ بن صالح المصري، والنَّسائي.

ولذلك روى عنه الإمامُ البخاري في صحيحه: في البيوع ـ باب بيع المزابنة ـ قال: حدَّثنا عبدُ الله بن يوسف، أخْبَرَنا مالكٌ، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: «إنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ المُزابَنَةِ والمُحاقَلةِ. والمزابنة: شراء التمر بالتمر على رؤوس النخل).

وقال الحافظُ ابن حجر في «هَدْي الساري» (ص٤٠١): عن أبي هريرة بدل أبي سعيد الخُدْري؛ فلعلَّهُ سها في ذلك.

وقال أبو حاتم: «ليسَ بقويٍّ، لولا روايةُ مالكٍ عنه؛ لتُرِكَ حديثُه».

وقال الجُوْزَجاني: «لا يَحْمدون حديثَه».

وقال السَّاجي: «مُنكرُ الحديثِ، مُتَّهَمٌ برأي الخوارج».

وللذهبي رأيٌ وجيهٌ في هذا، يقول: «لا يلزم ممَّا قال: أن كلَّ من روىٰ عنه ـ وهو عنده ثقةٌ ـ أن يكون ثقةً عندنا؛ فقد خفي عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حالٍ كثيرُ التَّحرِّي في نقد الرجال». (سير أعلام النبلاء: ٨/ ٦٤).

وقد روى مالكٌ، عن عاصم بن عُبيد الله، وعُمَر بن أبي عمر، وشَرِيْك بن عبد الله بن أبي نَمِر، وعبد الكريم بن أبي المَخارِق؛ وكلُّهم ضعفاء، كما انتقد البخاريُّ عطاءَ الخُراساني (شيخ مالك) لسوء حفظِه.

فيحمل قولُ ابن مَعين بأنه على الأغلب، ويؤخذ بقول الذهبي بأنَّ مالكاً خفي عليه حالُ شيوخه وظهر لغيره.

وللقاضي إسماعيل المالكي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) تعليلٌ آخَرُ: وهو: يُعْتَبر قولُ مالكٍ في شيوخه من أهل المدينة، وأمَّا الغُرباء؛ فلا، كعبد الكريم بن أبي المخارق وغيره؛ فكانوا من الغرباء (شرح علل الترمذي: ١/ ٨٥).

والأئمَّةُ الذين اشترطوا أن لا يَرْوُوْا إلا عن الثقات: أحمد بن حنبل، وبقي بن مَخْلَد، وحَرِيزُ بن عثمان، وسليمان بن حَرْب، وشُعبة، والشَّعبي، وعبد الرحمن بن مَهْدي، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وسعيد بن المُسَيَّب، وإبراهيم النَّخَعي، ويحيى بن مَعين، ويحيى بن أبي كثير، وسفيان بن عُيَيْنة، والشَّافعي، وابن أبي ذِئْب،

والنَّسائي، والبُخَاري، ومُسْلِم وأبو داود، والقاسم بن محمد بن أبي بَكْر، ومحمد بن جُحَادة الأَوْدِي، وأبو الهُذَيْل، وعلي بن المَدِيْني، وأبو زُرْعَة، وأبو بَكْر بن محمد بن إسحاق الصَّاغاني وغيرهم. (انظر: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي» ص٢١٦ ـ ٢٢٧).

إلاَّ أن الحكم ليس كُلِّياً، بل هو غالبٌ في مروياتهم، وإلاَّ فما من أحدٍ منهم إلاَّ وله شيوخٌ ضعفاء.

وقد بَوَّب الحاكمُ في: (المدخل في أصول الحديث» (ص ٧٨) باباً فقال: «رواية بعض الأئمَّة عن بعض المجروحين من المحدِّثين»، وذكر فيه: «مالكاً، والشافعيُّ، وأبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمَّد بن الحسن الشَّيْباني، وغيرَهم، وذكر الأمثلة لكل واحدٍ منهم».

قالَ ابنُ الصلاح: «ذكر الخطيبُ الحافظ أنَّ العالم إذا قال: كلُّ من رويتُ عنه فهو ثقةٌ وإنْ لم أسمِّه، ثم روى عمَّن لم يُسَمِّه، فإنه يكون مزكِّياً له، غير أنه لا يُعمل بتزكيته هذه». (علوم الحديث: ص٥٢).

وكذلك من قال: «حَدَّثَني الثقةُ»، من غير تسميته؛ فالصحيحُ أنه لا يُلْتَفَتُ إليه فيما ذكره الخطيبُ والصَّيْرَفِيُّ الفقيهُ وغيرُهما، خلافاً لمن اكتفى بذلك. (علوم الحديث: ص٥٢ و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص٢٧٤ ـ ٢٨٠).

فروع اختلال العدالة:

١ ـ لا يُقْبَلُ حديثُ الراوي الكافر، بل يجب أن يكون وَقْتَ روايته للحديث مسلماً، فإنَّ الكفر أعظم مُوجِبات العداء للدين وأهله، وها نحن نتَّبع أخبارَ المحدِّثين السَّابقين واللَّاحقين، والعلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، فمحالٌ أن نجد محدِّثاً أو عالماً تلقَّى الحديثَ أو عَلِمَ الإسلامِ عن غير المسلمين.

٢ ـ ٣ ـ لا تُقْبَلُ روايةُ الصَّبيِّ والمجنون؛ لأنهما لا مسؤوليةَ عليهما، فقد يتعمَّد الصَّبِيُّ الكَذِبَ بهذا الاعتبار، أو يتساهَلُ، والمجنون أولى؛ لأنه فاقدُ شريطةِ الضبط من الأصل.

٤ـ لا يُقْبَلُ خبرُ الفاسق بارتكاب المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى، وإن لم يظهر عليه الكَذِبُ، وكذلك من كان فِسْقُه بسبب كذبه في حديث الناس وإن توقَّى الكَذِبَ في الحديث النبوي؛ لأنه لا يُؤْمَن أن يقع فيه حيث إنه مستهترٌ بمقام ربِّه، قد هتك السِّتْرَ بينه وبينه والعياذ بالله؛ ولأن النصوص قد نهت عن قبول خبره بمُجَرَّدِ الفِسْقِ. إلا إذا أَقْلَعَ عن ذَنْبِهِ وتابَ توبةً نصوحاً تُبَدِّلُ ما كان من حاله إلى حال التقى، فإنه يُقْبَل خبرُه وتعود عدالته. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

أمَّا من لم يَقَعْ في الكبيرة، ولا عُرِفَ بالإصرار والاستهتار في الصغائر، فإنه يُقْبَل حديثُه، ويُغتفر له ما قد يبدو منه من الهَفَواتِ، ويوهب نقصه لفضله.

٥ ـ تُرفَضُ روايةُ التائب من الكذب في الحديث:

لكن العلماء استثنوا خبرَ التائبِ من الكذب مُتعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا يُقْبَلُ خَبرُه.

والسَّبَبُ في عدم قبوله الزَّجْر والتغليظُ، والمبالغةُ في الاحتياط للحديث، وكما أنَّ الشريعة غلظت حرمة أعراض الناس فرَدَّتْ شهادة القاذف ولو تاب بعد ذلك على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء.

٦ ـ خَبَرُ المبتدع:

«المبتدعُ» هو من فُسِّقَ لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ

إلى قسمين: بدعةٍ مكفِّرةٍ، وبدعةٍ غير مكفِّرةٍ، أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى بِبدعةٍ مُكفِّرةٍ فتُردُّ روايته قولاً واحداً، خلافاً لمن شَذَّ في ذلك.

وأمَّا «المبتدع» الذي لم يبلغ في بدعته حدَّ الخروج عن المِلَّة وخَلْعِ رِبْقَةِ الإسلام فقد قال فيه ابنُ الصَّلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايتَه مطلقاً؛ لأنه فاسقٌ ببدعته...، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرَةِ مذهبِهِ أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يكن.

وقال قومٌ: تُقْبَلُ روايته إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته. وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء. وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي، من أئمَّةِ الحديث: الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهبُ الثالثُ أَعْدَلُها وأولاها. والأولُ بعيدٌ مباعدٌ للشَّائع عن أئمة الحديث، فإنَّ كتبهم طافحةٌ بالروايةِ عن المبتدعة غير الدعاة وفي (الصحيحين) كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول». (انظر «علوم الحديث» ص: ١١٤ ـ ١١٥).

٧ ـ خَبَرٌ من أخَذ على التحديث أَجْراً:

مضت سُنَّةُ الصحابة والتابعين أن يَرْوُوا الحديثَ للنَّاس احتساباً يبتغون الأَجْرَ عند الله، حتى شاعَ قولهم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمتَ مجاناً». (الكفاية: ١٥١ ـ ١٥٤). ثم جاء بعضُ الرُّواةِ وخالفوا هذا العُرْفَ وصاروا يتقاضون من طلابهم أجراً لإسماعهم الحديث.

وقد أثار هذا التصرُّف استياءَ عُلماء الحديث ونُقَّادِه، واستنكروه، وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتاجرين بالرواية، لما

في صنيعهم هذا من خَرْمَ المروءة، ولما يُخشى أن يجر أحدهم الحرصُ على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه. . !!

ولكنَّ بعضَ حُفَّاظِ الحديث الثقات ألجأتهم ظروفُ معيشتِهم الضِّيقةِ لأخذ الأجرة، حيث كانوا مَحَطَّ رِحَالِ الطلاب، حتى لقد مَنَعَهمْ اشتغالُهم بالعلم ونشره عن الكسب لِعيَالِهم، فاغتفر لهم النُّقَّادُ ذلك لما عُلِمَ من صِدْقِهم وأمانتِهم، مثل: (أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، وعبد العزيز المَكِّي) وهما من شيوخ البخاري، قال أبو نُعَيْم: «يلومونني على الأجر وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ!». (تهذيب التهذيب: ٨/ ٢٧٥).

وفيما عدا تلك القِلَّةِ التي تقاضت الأجرَ على الحديث جرى سائرُ المحدِّثين على رفض الأجرة وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جداً. (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص٨١ ـ ٨٥، باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عَدَالَةُ الرُّوَاةِ:

انظر: «العدالة».

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ:

المراد بها: استقامتهم علىٰ الدِّين، وائتمارهم بأوامره، وانتهاؤهم عن نواهيه، وأنّهم لا يتعمَّدون الكذبَ علىٰ رسول الله ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ. وليس معنىٰ عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي، أو من السَّهْو، أو من الغَلط؛ فقد ثبت علىٰ البعض منهم المعصيةُ والخطأُ والسَّهْوُ، وأمَّا من لابس منهم الفِتَنَ أمرُه علىٰ الاجتهاد المأجور فيه لكلٍّ منهم؛ لأنهم من القرون المشهود لها بالخير. (معجم المصطلحات الحديثية: للخيرآبادي، ص: ٦٠).

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد.

العَدْلُ:

هو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السَّالمُ من أَسْبابِ الفِسْقِ وخَوَارِمِ المُروءة.

وعليه فلا يُقْبَلُ حديثُ من كان: صغيراً، أَوْ مجنوناً، أو كافراً، أَوْ فاسقاً، أو مرتكباً لما يُخِلُّ بالمروءة.

هذا وقد قسَّم العُلماءُ ما يُخِلُّ بالمروءةِ إلى قسمين:

الأول: الصَّغائر الدَّالة على الخسَّة كَسَرِقةِ الشيء الحقير، أو التَّطفيف بالشيء اليسير.

الثاني: المباحاتُ الَّتي تسبِّب الازدراءَ من قِبَل الآخرين وتذهب الهَيْبَة كفرط المِزاح الذي يتجاوز به حدَّ الاعتدال، أَوْ البَوْلَ في الطريق.

وأمَّا الفاسِقُ الذي تُرَدُّ روايتُه فيه: مُرتكِبُ الكبيرة، أو المُصِرُّ على فعلٍ صغيرةٍ.

كما فَصَّل العلماءُ ـ في هذا الموطِن ـ القولَ في مسألة قبول رواية المبتدع: «وهو من فُسِّقَ لاعتقادِهِ ما يُخالِفُ عقيدةَ أهل السُّنَّةِ والجماعة» فقسَّموا البدعةَ إلى قسمين:

الأول: البدعةُ المُكَفِّرَةُ، وصاحبُها مردُود الرِّواية ولا كرامةَ.

الثاني: البدعةُ غير المُكَفِّرَةِ، وصاحبها:

ـ إمَّا أن يكون ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه، فهذا ساقطُ العدالة ومردودُ الرواية.

ـ أَوْ أَنْ يكون ممَّن لا يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ ولكنَّه داعيةٌ إلى بدعتِه،

فالجُمْهورُ أيضاً على رَدِّ روايتِه وعَدَمِ الأخذِ بها.

ـ أَوْ أنْ يكونُ ممَّنْ لا يَسْتَحِلُّونَ الكَذِبَ وهو غيرُ داعيةٍ إلى بدعته، فهذا تُقْبَلُ روايتُه إذا استكمل باقيَ صفاتِ العدالةِ والضَّبْطِ.

هذا ما عليه الجمهورُ، وذهب البعضُ إلى قَبول رواية المبتدع إذا لم يكن ممَّنْ يَستَحِلُّ الكذِبَ سواء كان داعيةً إلى بدعته أَمْ لا. (الإيضاح في علوم الحديث: ص٢٨٧ ـ ٢٨٨).

عَدْلٌ حافِظٌ:

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الإمام ابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي وابن حجر، ومن الثالثة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

يقول الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى في تعليقه على هذه العبارة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص ١٥٨ ـ ١٥٩).

وقال الحافظُ السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (ص١٥٧) تعليقاً على وصف (حافظ، أو ضابط): «كأن يقول: حافظٌ، أو ضابطٌ، لعَدْلٍ، إذ مُجرَّدُ الوصفِ بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بأبيَنِ العدالة وبينهما عمومٌ من وجهٍ؛ لأنه توجَدُ العدالة بدونهما، ويوجدانِ بدونها، وتُوجَدُ الثلاثة.

ويَدُلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زُرْعَةَ عن رجلٍ، فقال: حافظٌ، فقال: أهو صَدُوقٌ ـ أي عَدْلٌ ـ؟. وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحُفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَمُ بشُرب النَّبيذِ وبالوَضْعِ، حتى قال البخاريُّ: هو أضعفُ عندي من كل ضعيفٍ.

ثم إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقانُ وجيِّدُ المعرفة لابُدَّ أن يكون في (عدلٍ) فيكون الموصوفُ بأحد هذه الأوصافِ من

هذه المرتبة الرابعة ـ بحسب تقسيم السَّخاوي ـ إذا لُوحِظَ فيه أن (عَدْلٌ) مع هذه الأوصاف، دُونَ أَنْ يُصَرِّح ذاك الإمام في وصفه بلفظ (عَدل). أمَّا لو صَرَّحَ به فقال: (عَدْلٌ حافظٌ) كان أعلى، ولذا أَدرجَ شيخُنا ـ الحافظ ابن حجر ـ (عدلٌ ضابطٌ) في «شرح النُّخبة» في المرتبة الثانية بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر ـ في التي قبلها ـ وهي الثالثة هنا في تقسيم السخاوي. انتهى.

وقال الحافظُ السَّخاوي أيضاً في «فتح المغيث» (ص: ٦) عند شرح تعريف: (الحديث الصحيح) وشروطه: «وهذا أعني الضبط، وهو ثالثُ الشروط، على ما ذهب إليه الجُمهورُ، حيث فرَّقوا بين (الصَّدوق) و(الثقة) و(الضابط)، وجعلوا لكلٍّ صفةٍ منها مرتبةً دُون التي بعدَها، وعليه مَشَى المصنِّفُ ـ أي الحافظ العراقي ـ وقال: إنه احتَرز به عما في سندهِ راوٍ مغفَّلٍ كثير الخطأ في روايته، وإن عُرف بالصِّدق والعدالة.

ويتأيَّدُ ـ هذا ـ بفصل شروط العدالة عن شروط الضَبط، في معرفة من تُقبل روايتُه، ولذلك تَعقَّب المصنِّف ـ أي الحافظ العراقيُّ ـ الخَطَّابي ـ في اقتصارِه على العدالة، فقال في «شرحه» على «الألفية» ١: ٢١: قال الخَطَّابيُّ في أول «معالم السُّنَن»: والصحيحُ عندهم ما اتَّصل سندهُ، وعُدِّلَتْ نَقَلَتُه. فلم يَشترط الخطابي في الحدِّ: ضبطَ الراوي، ولا سلامة الحديث من الشُّذوذ والعِلَّة. ولاشكّ أنَّ ضبط الراوي لابُدَّ من اشتراطه؛ لأنَّ من كَثُر الخطأ في حديثه وفَحُش، استحقَّ التركَ وإن كانَ عَدلاً.

وانتصر شيخنا ـ الحافظ العراقي ـ للخَطَّابي، حيث كادَ أن يجعلَ الضبطَ من أوصافها ـ أي أوصاف العدالة ـ ولكن قال في موضعٍ آخر: إنَّ تفسير (الثقة) بمن فيه وصفٌ زائدٌ على العدالة وهو الضبطُ، إنما

هو اصطلاحٌ لبعضهم». انتهى كلام السخاوي رحمه الله تعالى، بزيادات ـ المدرجات ـ فيه، مع تصرُّفٍ يسيرٍ.

عَدْلٌ ضَابِطٌ:

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الإمام ابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، وابن حجر، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يحتَجّ بحديث أهل هذه المراتب.

انظر كلاماً نفيساً عنه في تعريف عبارة «عدل حافظ».

العَرْضُ:

انظر «القِرَاءةُ على الشَّيخِ» في حرف القافِ.

عَرْضُ الحَدِيْثِ عَلَى أَصْلٍ آخَرَ:

يقول المحدِّثون: «إذا صحَّ الحديثُ صارَ أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصلٍ آخر؛ لأن الآخر ليس أولى من الأول».

ومن هذا يُعْلَم بطلانُ من رَدَّ حديث أبي هريرة في المُصَرَّاةِ المتَّفَقِ عليه. ولذا عندما أخرجه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه ذكر عَقِبَه فتوى ابنِ مسعودٍ لِيَرُدَّ على من يزعم أنَّ حديثَ المُصَرَّاة مخالفٌ للقياس، وقد درس الأستاذُ الفاضلُ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي الموضوعَ بتفصيلٍ في: «إتمام المنن في شرح السُّنن»؛ فراجعه، تجد فيه فوائدَ كثيرةً.

وراوي هذا الحديثِ أبو هريرة رضي الله عنه اخْتَصَّ بمزيد الحفظ

لدعاء رسول الله ﷺ له، فحفظ ما لم يحفظ غيره، وكان يقول: «إنَّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق، وكنتُ أَلْزَمُ رسولَ اللهِ ﷺ، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا...».

واستند هؤلاء إلى حديث مكذوبٍ وهو: ما رواه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العبَّاس، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «سيأتي ناسٌ يحدِّثون عنِّي حديثاً فمن حدَّثكم حديثاً يُضارعُ القرآنَ فأنا قلتُه، ومن حدَّثكم بحديثٍ لا يضارعُ القرآنَ فلم أَقُلْهُ، فإنما هو حُسْوةٌ من النَّار».

قال الإمام ابنُ حَزم: «الحسين بن عبد الله ساقطٌ متهمٌ بالزندقة، وبه إلى ابن وَهْب أخبرني عمرو بن الحارث، عن الأصبغ بن محمد بن أبي منصور: أنه بَلَغهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الحديثُ عني على ثلاث؛ فأيُّما حديثٍ بَلَغَكُم عَنِي تعرفونه بكتاب الله تعالى فأقْبَلوه، وأيُّما حديثٍ بَلَغَكُمْ عَنِي لا تجدون في القرآن ما تُنْكِرونه ولا تعرفون مَوْضِعَهُ فيه فأقبلوه، وأيُّما حديثٍ بَلَغكم عنِّي تَقْشَعِرُّ منه جلودُكم وتشمئِزُّ منه قلوبُكم وتجدون في القرآن خلافَه فرُدُّوْه».

قال ابن حزم: هذا حديثٌ مُرْسَلٌ ـ والأصبغ ـ مجهولٌ، وقال: ثنا أحمد بن عمر، ثنا ابن يعقوب، ثنا ابن محلون، ثنا المغامي، ثنا عبد الملك بن حبيب، عن مُطَرِّف بن عبد الله، عن رَبِيْعَة بن أبي عبد الرحمن: أنَّ رسول الله ﷺ قال في مرضه: «لا يُمْسِكُ النَّاسُ عليَّ شيئاً، لا أُحِلُّ إلَّا ما أحَلَّ اللهُ في كتابه، ولا أُحَرِّمُ إلَّا ما حَرَّمَ اللهُ في كتابه».

وهذا مُرْسَلٌ، إلَّا أنَّ معناه صحيحٌ؛ لأنه عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يَقُلْ شيئاً من عند نفسِه بغير وحي من الله تعالى به إليه،

وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾، فنَصُّ كتابِ اللهِ تعالى يقضي بأنَّ كل ما قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى، وقال: وأخبرني المُهَلَّبُ بالسند الأول إلى ابن وَهْبٍ، حَدَّثني سليمانُ بن بلالِ بن عمرو بن أبي عمرو، عمَّنْ لا يُتَّهَمُ عن الحسن: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «وإنِّي لا أدري لعلَّكم أن تقولوا عليَّ بعدي ما لم أَقُلْ، ما حُدِّثْتُم عني ما يُوافِقُ القرآنَ فصَدِّقُوا به، وما حَدَّثْتُمْ عَنِّي مما لا يوافِقُ القرآنَ فلا تُصَدِّقُوا به، وما لرسول الله ﷺ حتى يقول ما لا يوافق القرآنَ، وبالقرآنِ هداه الله».

قال ابن حزم: وهذا مُرْسَلٌ وفيه ـ عمرو بن أبي عمرو ـ وهو ضعيفٌ، وفيه أيضاً مجهول». (انظر «الإحكام في أصول الأحكام» ٢/ ٧٦ ـ ٧٧).

كما ردَّ هذه الأحاديث وغيرَها الإمامُ الشافعيُّ والبَيْهَقيُّ وغيرُهما: وقالوا: لا يثبت شيءٌ من هذا الباب. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٨٢١ ـ ٨٢٢).

عَرْضُ القِرَاءَةِ:

انظر: «القِرَاءةُ» في حرف القاف.

عَرْضُ المُناوَلَةِ:

انظر: «المُناولَةُ» في حرف الميم.

العَزْوُ:

انظر: «عَزْو الحَدِيْثِ».

عَزْوُ الحَدِيْثِ:

هو نسبةُ الحديث إلى مصادره الأصلية مع بيان حُكمِه إن أمكن

بدون التنصيص على مَدار الإسناد.

وإليه يُشيرُ الحافظ العِراقي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله في مقدمة: «المُغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار»:

«فإن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدِهما اكتفيتُ بعَزْوه إليه، وإلا عزَوْتُه إلى مَنْ خَرَّجهُ من بقية السِّتَّة. وحيث كان في أحد السِّتَّة لم أَعْزُه إلى غيرها إلا لغرضٍ صحيحٍ أن يكون في كتابٍ التزم مخرجه الصحة...».

وقال أيضاً: «وحيث عزوتُ الحديثَ لمن خرَّجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللَّفظَ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلافٍ على قاعدة المُسْتَخْرَجات».

فالعَزْوُ أخَصُّ من (التخريج) فإنَّ التخريج يشمل العَزْوَ وزيادةً، وهي بيانُ مدارِ الإسناد، وعِلَلِها، ثم الحكمُ عليها. ويجوز استعمالُ أحدِهما في مكان الثاني، وعليه يحمل قولُ الحافظِ السُّيوطي في مقدمة كتابه: «الجامع الصغير»: «وبالغتُ في تحرير التخريج».

قال المُنَاوي: «بمعنى اجتهدت في تهذيب عَزْو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسُّنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيءٍ منها إلا بعد التفتيش عن حاله، وحال مخرجه». (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص٢٨٤).

وأمَّا (التخريج) فانظره في حرف التاء.

العَزِيْزُ:

لغةً: العزيزُ: صفةٌ مُشبَّهَةٌ، مأخوذٌ مِنْ (عَزَّ يَعِزُّ) بكسر العين أي: قَوِيَ واشْتَدَّ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [يس: ١٤].

وعزَّ الشيء يَعَزُّ بفتح العين: قَلَّ، فلا يكادُ يُوجَد، فهو: عزيزٌ.

وعَزَّ يَعُزُّ بضَمِّ العين كمَدَّ ورَدَّ: غَلَب. مأخوذٌ من قولهم: «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أي: مَنْ غَلَبَ سَلَب. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «ما كانت طُرُقُهُ محصورةً باثنين».

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «هو ألَّا يرويه أقَلُّ من اثنين عن اثنين». (انظر: «شرح شرح النخبة» ص١٩٧).

وهذا هو المُعتمد.

وبعبارةٍ أخرى نستطيع القولَ: بأنَّ «الحديث العزيزَ» هو الذي يكون عددُ الرواةِ في إحدى طَبَقاتِ إسناده راويان، وهذا لا يَمْنَعُ من أَنْ يكون عددُه في بقيَّة طَبَقاتِ الإسناد أكثرَ مِنْ اثنين.

مثالهُ:

حديث: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ووَلَدِه وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنِ». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان: باب حب رسول الله ﷺ، برقم: ١٥).

فقد رواه اثنان من الصحابة، ورواه عنهما عددٌ مِنَ التابعين كما يَلي:

١ ـ رواه أَنسُ بن مالك رضي الله عنه، ورواه عن أنسٍ: عبدُ العزيز بن صُهَيْب وقَتادة، ورواه عن عبد العزيز كلٌّ مِنْ: عبد الوارث وإسماعيل بن عُلَيَّة، ورواه عن قتادة كلٌّ من: شعبَة وحسين المعلِّم.

٢ ـ ورواه أبو هريرة رضي الله عنه، ورواه عن أبي هريرة: الأَعْرَجُ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، وعنه رواه أبو الزِّناد (أخرجه ابن ماجه في الجهاد، في باب «التكبير في سبيل الله» رقم: ٢٧٦٩، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٨٦).

ممَّا تقدَّم يتبيَّن لنا أنَّ الحديث مرويٌّ عن اثنين من الصحابة، وهذا أَقَلُّ عددٍ في طبقاتِ سندِه، وجاء عددُ الرواة في الطبقة التي تليها (طبقة التابعين) ثلاثة، وهكذا يزداد عددُ الرّواة في الطبقة التي تليها.

حكمه:

لا يَلْزَمُ من كَوْنِ الحديث «عَزيزاً» أَنْ يكون «صحيحاً»، فقد يكون صحيحاً أو حَسَناً، أو ضَعيفاً، وذلك تَبَعاً لتوافُرِ شروط الصحيح أو تخلفها.

وكما لا يلزم من عِزَّة الحديث الصِّحَّةُ، ولا يُشترط في الصحيح أَنْ يكون عزيزاً، بل قد يكون غريباً. (الإيضاح في علوم الحديث: ص٢٣٨ ـ ٢٣٩ بتصرفٍ وزيادةٍ).

عس:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد علي رضي الله عنه» كما ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

عَسَىٰ الغُوَيْر أَبْؤُساً:

من عبارات الجرح النادرة، استُعملت فيمن ظاهره السَّلامةُ ويُخشى منه العطبُ.

استعمله عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه (سُنَيْن أبي جميلة) عندما وجد منبوذاً، وأتيَ به إليه. وكأنَّه يتَّهمه. (ذكره البخاري معلّقاً في كتاب الشهادات، باب إذا زكّىٰ رجلٌ رجلاً كفاه).

و(الغُوَيْرُ) تصغيرُ: غار، و(أَبْؤُساً) جمع: بُؤسٍ، وهو الشِدَّةُ، كأنه أراد أن ينفي الولد، فقال له هذا الكلامَ. (انظر للتفصيل «فتح الباري» ٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

العَشَارِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي توجَدُ فيها الأسانيدُ عشرة أنفسٍ بين المصنِّف وبين النبي ﷺ. وقد وقع من ذلك للإمام الترمذي، والنَّسائي في كتابيهما، وهي أنزَلُ ما عندهما، ومن الحُفَّاظ المتأخِّرين الذين وَقعَ لهم ذلك أيضاً: الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، وهم من علماء التاسع الهجري. (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١).

العَشَرَةُ الْمُبَشَّرُوْنَ بالجَنَّةِ:

وهم:

١ ـ **أبو بكر الصِّدِّيق**: عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر بن كَعْب التَّيمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ١٣ هـ).

٢ ـ **عمر بن الخَطَّاب**: عمر بن الخطَّاب بن نُفَيل القرشي العَدَوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأوَّلُ من لقِّب بأمير المؤمنين (المتوفى سنة ٢٣ هـ).

٣ ـ **عثمان بن عَفَّان**: عثمان بن عَفَّان بن أبي العاص بن أُمَيَّة، من قريش، ذو النُّورَين، ثالثُ الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٤ ـ **عليُّ بن أبي طالب**: عليُّ بن أبي طالب بن عبد المُطَّلِب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابعُ الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ٤٠ هـ).

٥ ـ **طَلْحَة الجُود**: طلحة بن عبيد الله بن عثمان التَّيمي القرشي المَدَني، أبو محمد، أحدُ الثمانية السابقين إلى الإسلام، ومن الأجواد الصحابة (المتوفى سنة ٣٦ هـ).

٦ ـ **الزُّبَيْر بن العَوَّام**: الزُّبَيرْ بن العَوَّام بن خُوَيْلد الأسدي القرشي، أبو عبد الله، أوَّلُ من سَلَّ سيفَه في الإسلام (المتوفى سنة ٣٦ هـ).

٧ ـ **عبد الرحمن بن عَوْف**: عبد الرحمن بن عَوْف بن عبد الحارث، أبو محمد، الزُّهري القرشي، أحد السابقين إلى الإسلام (المتوفى سنة ٣٢ هـ).

٨ ـ **سَعْدُ بن أبي وَقَّاص**: سَعْدُ بن أبي وَقَّاص مالك بن أهيب بن عبد مَناف القرشي الزُّهري، أبو إسحاق: أوَّلُ من رَمى بسَهْمٍ في سبيل الله (المتوفى سنة ٥٥ هـ).

٩ ـ **سَعِيد بن زَيْد**: سعيدُ بن زَيْد بن عمرو بن نُفَيْل العَدَوي القرشي، أبو الأعور، كان من ذوي الرَّأي والبسالة (المتوفى سنة ٥١ هـ).

١٠ ـ **أبو عُبَيْدة ابن الجَرَّاح**: عامر بن عبد الله بن الجَرَّاح بن هلال الفِهْري القرشي: فاتحُ الدِّيار الشَّامية، وكان لَقَبهُ «أمين الأُمَّة» (المتوفى سنة ١٨ هـ).

جاء في «الرياض النَّضِرة في مناقب العشرة» عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: دَخَل رسولُ الله ﷺ منزلَ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ فقال:

يا عائشة، ألا أُبَشِّرك؟!، فقالتْ: بلى يا رسولَ الله! قال:

ـ أَبُوْكِ في الجَنَّةِ، وَرَفيقُهُ إِبْرَاهِيْمُ.

ـ وعُمَرُ في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ نُوْحٌ.

ـ وعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ أنا.

ـ وعَلِيٌّ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ يَحْيَى بن زَكَرِيَّا.

ـ وَطَلْحَةٌ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ دَاوُد.

والزُّبَيْرُ في الجَنَّة، ورَفِيْقُه إِسْمَاعِيْلُ.

وسَعْدُ بن أبي وَقَّاص في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُه سُلَيْمَان.

وسَعِيْدُ بن زَيْدٍ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُه مُوْسىٰ بن عِمْرَان.

وعَبْدُ الرَّحْمن بن عَوْفٍ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُه عِيْسَى ابن مَرْيَم.

ـ وأبو عُبَيْدَة بن الجَرَّاح في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُه إِدْرِيْس عليه السَّلام.

عَصَا مُوسَىٰ تَلْقَفُ ما يَأْفِكُوْنَ:

من عبارات الجرح النادرة.

قال الجاحِظُ: من يستطيعُ أن يدعي الإحاطة بما في قول موسى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨] ثم ذكر من فوائد العصا عدداً غير قليل. (انظر: «ثمار القلوب» ص: ٥٠).

وأما موضع الشاهد هنا قوله: (تلقف ما يأفكون) وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿۞ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧]، أي ما افتراه السَّحَرَةُ من سحرِهم لأعين الناس، فإذا بعَصا موسى حَيَّةٌ تَسْعَىٰ تَلْتَهم كلَّ ما صَنعه أولئك من الحيَّات وغيرها مما استرهبوا الناسَ به.

وكأني بتشبيه المحدِّثين لبعض الرواة بـ «عصا موسى» من أبلغ الجَرح، وهو شبيهٌ بقوله: «حَاطِبُ لَيْلٍ»، إذ الموصوفُ بمثل ذلك هَمُّه الجَمعُ وكثرةُ الروايةِ من غير تمييز، وربما روىٰ الموضوعَ، وما لا أصلَ له، وقد يفعل ذلك مع العلم به؛ إذ يكون همُّه ادِّعاءُ السَّماع، والإتيانُ بكل ما قد يحصل عليه من غير تتبُّعٍ، فيكون في ذلك مهلكة.

ومِثْلُ هذا عند المحدِّثين لا يُقْبَل حديثُه، حتى ولو تُوبع، إنما يُذكَر حديثُه على سبيل البيان له، والتشهير بأمره، حتى لا يَغْتَرَّ به من لم يعرف خَبَرَه. وممن استخدم هذا المثلَ الحافظُ مُطيّن في (محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة)، وكلاهما إمامٌ معروفٌ، وقد صَرَّحَ مطين بكَذِب محمَّدٍ هذا فيحمل عليه كلامه، كما كذبه ابن خِرَاش أيضاً. (انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٢٢/ ٤٢).

لكن هناك قاعدةً معروفةً عند علماء الحديث ذهب إليها جُلُّهم، يتمثَّل في رَدِّ جرح الأقران بعضهم بعضاً، لذلك أحسن الحافظ الذهبي حيث ردَّ مثل الجرح في ابن أبي شيبة، كما ردَّ جرح محمَّد هذا في مُطَيَّن.

على أنَّ من المُمكن أن يقال: أنَّ ذكر عصا موسى في القرآن إنما كان على سبيل المدح لا الذَّمِّ؛ لأن الله تعالى أزهق بها الباطلَ، فالأولى أن يكون استعمالُها في مقام التعديل فيكون الموصوفُ بها من كبار أهل الحديث كما يفهم من ظاهر العبارة، إذ يكون بالمرصاد لكل أفَّاكٍ أو وضَّاع مما تولَّوا روايةَ المُنْكَراتِ والأباطيل، فأبانَ بفضل علمه وجهَ الحقِّ، وبيَّنَ الصَّوابَ، ومَيَّزَ الصحيحَ من غيره... لكن القرائن تَدُلُّ على أنَّ الجرح هو المراد، وهو المتبادِرُ إلى الذِّهْنِ، والله أعلم. (انظر «شفاء العليل» ص: ٢٥٦).

عَصْرُ الرِّوايَةِ:

من العلماء مَن جعله خمسَ طَبَقاتٍ، وهي:

١ ـ عصرُ الصحابة.

٢ ـ عصرُ التابعين.

٣ ـ عصرُ أتباع التابعين.

٤ ـ عصر أتباع أتباع التابعين.

٥ ـ عصر أتباع أتباع أتباع التابعين.

وتنتهي هذه الطَّبَقاتُ الخمسُ حتى نهاية القرن الثالث؛ لأن الروايات المنتشرة في الآفاق قد جُمِعَتْ ودُوِّنَتْ في الكتب بانتهاء هذه الفترةِ، ولكن لا يَعْني هذا انتهاء عصر الرواية كلياً، فإنَّ الرواية قد استمرَّتْ إلى نهاية القرن الخامس، فكم من أحاديثَ في مؤلَّفاتِ البيهقيِّ، والخطيب، وأبي نُعَيْم، وابن عبد البَرِّ، لا نجد لها تدويناً سابقاً، وهو دليلٌ قويٌّ لمن ذَهَب إلى القول بأنَّ عصر الرواية استمرَّ حتى نهاية القرن الخامس.

العَظَائِمُ:

أي: «الموضوعات» قال الحافظ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ «إسحاق بن بِشْر، أو حُذَيْفَة البخاري، صاحبُ كتاب «المبتدأ»، تركوه، وكذَّبهُ عليُّ بن المَدِيْني، وقال ابن حِبَّان: لا يَحِلُّ حديثه إلاَّ على وجه التعجُّب، وقال الدَّارقُطْنِيُّ: كذَّابٌ مَتروكٌ». قلتُ: يَروي العَظَائمَ عن ابن إسحاق، وابنِ جُرَيْجٍ، والثَّوْرِيِّ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٤).

عق:

رَمْزٌ للعُقَيْلِيِّ في «الضعفاء الكبير».

عَقَبِيٌّ:

يقال للصَّحابي الذي بايَعَ النبيَّ ﷺ عند العَقَبة.

علامات التَّرقيم:

إنَّ الترقيمَ هو وَضْعُ علاماتٍ بين أجزاءِ الكلامِ المكتوب، لتمييز

بعضه من بعض وتنظيمه، وجَعْلِه مُتسلسِلاً مُقسَّماً واضحاً خالياً من اللَّبْسِ والغُموضِ، أو لتنويع الصوتِ عند قراءته، فعلاماتُ الترقيم تُوضِّحُ المعنى، وتُبرِزه للقارىء، وتُبيِّنُ حالةَ الكاتِب وقتَ كتابة حديثه، فهي الضوابطُ الكتابيَّةُ التي لا يستغني عنها باحثٌ أو محقِّقٌ.

وأكثرُ هذه العلاماتِ مُحْدَثةٌ لا علاقةَ لها بأهل الحديث ولكن نظراً لفائدتها العظيمة في ضَبْطِ النُّصوصِ وسلامتِها وِفْقَ الطباعة الحديثة لَزِمَ الباحثَ والمحقِّقَ أَنْ يُلِمَّ بها؛ لذا أَردتُ ذكرها هُنا.

وهي كثيرةٌ نذكرُ أَشهرَها:

١ ـ **النقطةُ**: (.) تُوضَع في نهاية الجُملة التامَّة المعنىٰ.

٢ ـ **النقطتان القائمان**: (:) تُوضَعان بعد القول وأقسام الكلام للتفسير والتمييز.

٣ ـ **الفصْلَةُ، وسمَّاها البعضُ: الفاصلة، أو الفارِزَة** (،) تُوضَع بين الجُمَلِ، أو أجزائها المتَّصلَة المعنى، وبعد المنادىٰ، وبعد حرف الجواب مثل: (يا عَلِيُّ، أَقِمِ الصَّلاة)، ومثل: (نَعَم، أنا مجتهدٌ).

٤ ـ **الفَصْلَةُ المنقوطة**: (؛) وتُسْتَعْملُ في مَوضِعَيْن:

(١) بين الجُمَلِ الطَّويلة، مثل: (إنَّ النَّاسَ لا يَنظرونَ إلى الزَّمان الَّذي فيهِ العمل؛ وإنَّما ينظرونَ إلى مقدارِ جَوْدَتِهِ).

(٢) بينَ جُملتين تكون الثَّانية منهما سبباً في الأولى، مثل: «سَهِرْتُ الليلَ كُلَّهُ؛ لأُنْجِزَ بعضَ الأعمال».

٥ ـ **علامةُ الحذف**: (. . .) تَدُلُّ على ما حُذِفَ مِن الكلام، أو ما سَقط منهُ.

٦ ـ **علامةُ الاستفهام**: (؟) تُوضَع في نهاية الجملة الْمُسْتَفْهَم بها عن شيءٍ.

٧ ـ **علامةُ التعجُّب أو التأثُّر**: (!) تُوضَع في نهاية الجُمَل التَّعجبيَّة، أو المعبِّرة عن فَرحٍ وحُزْنٍ، أو في نهاية جُمَلِ الدُّعاء.

٨ ـ **علامتا التَّنصيص**: «» يُوضَع بينهما ما يُنْقَل بنَصِّه دون تغييرٍ، أو أسماء المصنَّفات.

٩ ـ **القَوْسَان**: () يُوضَع بينهما الألفاظُ المُفَسِّرةُ لِمَا قبلها أو رقمٌ، أو كَلِمةٌ أجنبيَّةٌ، أو كلمةٌ ذات قيمةٍ...

١٠ ـ **المَعْقُوْفتان**: [] يُوضَع بينهما مَا زادَ عَن نُسخة الأصل، سواء مِن نسخة أخرىٰ، أو ما أضافه المحقِّقُ من عنده، وهو اصطلاحٌ ذكره المحدِّثون غير أنهم كانوا يرسمونه فوقَ الكلام الزائد هكذا.

١١ ـ **القَوْسَان المُزَهَّران**: ﴿﴾ تُوضَع بينهما الآيةُ القرآنيةُ.

١٢ ـ **الشَّرْطَةُ، أو الوَصْلَةُ**: ـ تُوضَع وَراء العَدَد، مثل:

ـ «لا عَمَل إلَّا بنيَّةٍ».

ـ و«لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْح».

وتوضع كذلك في بداية الجُمَل ولا سيما في المحاورات مثل:

ـ ما اسْمُك؟

ـ سَعيدُ بْنُ جُبَيْر.

١٣ ـ **الشَّرْطَتان**: ـ ـ تُوضَع بينهما الجُمَلة، أو الجُمَل الَّتي تعترض الكلامُ المُتَّصِلَ.

مثل: قالَ رَسُولُ الله ـ ﷺ ـ «مِن حُسْنِ إسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيْهِ».

وَيُنَبَّه هنا أنَّ المسلمين قَدْ عرفوا أنواعاً أخرىٰ مِنْ هذِه العلاماتِ

أثبتوها علىٰ المصاحف وسَمَّوها «علامات الوَقْفِ»، ومن هذه:

مـ: علامةُ الوقف اللّازم.

لا: علامةُ الوقفِ الممنوعِ.

ج: علامةُ الوقف الجائز جوازاً مستوىٰ الطَّرفين.

صلے: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوصل أولىٰ.

قلے: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى.

علامة تعانُق الوقف بحيث إذا وُقِفَ على أحدِ المَوضِعين لا يَصِحُّ الوقفُ على الآخر.

ونَظرةً لأواخر معظم المصاحف تُرينا هذه العلاماتُ مع الأمثلة.

وكذلك استخدموا «اصطلاحات الضَّبْطِ» في المصاحف. كوضع الصِّفرِ المستدير(o) فوق حرفِ عِلَّةٍ يَدُلُّ على زيادة ذلك الحرف فلا يُنْطَقُ به في الوصل ولا في الوقفِ.

ووَضْعِ الصِّفرِ المستطيل (o) فوق ألفِ بعدها متحرِّكٌ يَدُلُّ على زيادتها وَصْلاً ولا في الوقفِ.

وَضْعِ الصِّفرِ المستطيل القائم (حـ) فوق أيِّ حرف يَدُلُّ على سكون ذلك الحرفِ وعلى أنَّهُ مُظْهَر بحيث يَقْرَعُه اللِّسان.

ووَضْعُ هذه العلامةِ (≃) فوق الحرف يَدُلُّ على لُزومِ مَدِّه مَدّاً زائداً على المَدِّ الأصلي الطَّبيعي.

وغير ذلك من «اصطلاحات الضبط» الَّتي وُضِعَت في معظم المصاحف، واستُخدم بعضُها من قِبَل المحدِّثين.. وهذه «العلامات» سواء كانت «علامات الوقف» أو «اصطلاحات الضبط» قد أدَّتْ دَوْرَها في ضبط النَّص، سواء من جهة رسم الحرف أو النُّطْقِ، وساهمت في

المحافظةِ على سلامةِ النَّصِ مِنَ التَّحريف أو التصحيف . . (انظر «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» ص٦٢٣ ـ ٢٦٦ و«سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين»).

عَلاَقَةُ السُّنَّةِ مَعَ الْقُرْآنِ:

هي عبارةٌ عن تأكيد لِمَا جاء في القرآن، وتفسيرها لشرح إجماله، أو تخصيص عامِّه، أو تقييد مُطْلَقِه، وزيادتها عليه ما ليس فيه.

عَلاَّمَةُ الإِسْلاَم:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (سليمان بن مِهْران المعروف بـ«الأعمش» المتوفى سنة ١٤٧ هـ).

قال يحيى القطَّان: «هو علاَّمةُ الإسلام». (سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٢٨).

وقال أبو بكر بن عيَّاش: «كنا نُسمِّيه سيِّد المحدِّثين» (الكامل: ١/ ٧٧).

وكان شعبةُ إذا ذكر الأعمشَ قال: «المُصْحَف، المُصْحَف» وقال عمرو بن علي: كان الأعمشُ يُسمَّى المصحف لِصدْقه». (تاريخ بغداد: ٩/ ١١).

عِلَلُ الحَدِيْثِ:

انظر «العِلَّةُ».

العِلَّةُ:

لغةً: العِلَّةُ: المَرَضُ، والحَدَثُ يشغل صاحبَه عن حاجته، والسبب.

قال ابن منظور: «العِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ أي مَرَضَ، فهو عليلٌ، وأَعلَّهُ الله، ولا أَعلَّكَ اللهُ، أي: لا أصابك بِعِلَّةٍ، والعِلَّةُ:

الحَدَثُ يشغل صاحبَهُ عن حاجته، كأنَّ تلكَ العِلَّةَ صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سببٌ». (لسان العرب).

واصطلاحاً: هي عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ قادحٍ في الحديث مع أنَّ الظاهِرَ السَّلامةُ منه.

وتُدْرَكُ هذه العِلَّةُ: بتفرُّدِ الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تَنْضَمُّ إلى ذلك تنبِّهُ العارِفَ بهذا الشأن على وَهْمٍ وقع بإرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو غير ذلك، بحيث يَغْلِبُ على ظَنِّهِ فيحكم بعدم صحةِ الحديث، أو يتردَّدُ فيتوقَّف فيه، وربما تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحُجَّة على دعواه كالصَّيْرفيِّ في نقد الدينارِ والدرهم. والطريق إلى معرفته: جمع طُرُقِ الحديث والنظر في اختلاف رواتِهِ وضَبْطِهم، وإتقانِهم. (انظر «تدريب الراوي» ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

السبب الأصلي لـ «العِلَّة»:

ذكر أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ وهو المؤلِّف الرائد في موضوع علم العِلَل ـ السَّببَ الأصلي للعِلَّةِ في كتابه القيِّم: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص: ٣٣) مع سوق بعض أقوال المتقدِّمين فيها: يقول حفظه الله تعالى:

قال الحاكم النَّيسابوري: «وإنَّ ما يُعَلَّلُ به الحديثُ من أوجُهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديث المجروح ساقطٌ واهٍ. وعِلَّةُ الحديثِ يَكْثُر في أحاديث الثِّقات أن يحدِّثوا بحديثٍ له علَّةٌ، فيخفى عليهم عِلْمُه، فيصير الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عِنْدَنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غيرُ. (معرفة علوم الحديث: ص: ١١٢ ـ ١١٣).

ولمَّا كان شأنُ العِلَلِ الدِّقَّةَ والخفاءَ؛ توقَّف المحدِّثون كثيراً عن

التصريح بما يُعَلَّ به الحديثُ، إمَّا لَعَدِم استحضارِ عبارةٍ يعبِّرون بها، أو لعَدَمِ قابلية السامع أن يتفهَّم. قيل لعبد الرحمن بن مَهْدي: «إنَّكَ تقول للشيء: هذا صحيحٌ. وهذا لم يَثْبُتْ، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: «أرأيتَ لو أتيتَ الناقدَ فأريتَه دراهمَك. فقال: هذا جيِّدٌ وهذا بَهْرجٌ. أكنتَ تسألُ عمَّن ذلك أو تسلِّم الأمرَ؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة، والمناظرة، والخبرة».

وقال ابنُ مهدي أيضاً: «.. في معرفة عِلَل الحديث إلهامٌ، لو قلتَ للعالم بِعِلَل الحديث: من أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ. وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك». (تدريب الراوي: ١/ ٢٥٢).

والمقصودُ بهذا ما ذكرناه، لا أنَّ الحكم في العِلَل أمرٌ مزاجيٌّ لا مسوِّغَ له في لغة العلم، لذلك عَقَّب السَّخاويُّ على قولة ابن مهدي: «لم يكن له حجَّةٌ» بقوله: «يعني يعبِّر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حُجَجٌ للقَبول وللرفض».

وهذا دأبُ كلِّ ذي اختصاصٍ أن يحكم بممارسته، وكثيراً ما يغيب عنه التعبيرُ عن هذا المعنى الدقيق الذي في نفسه، وهذه كلمةُ أبي حاتم توضِّح ذلك حيث يقول: «مَثَل معرفة الحديث كمثل فَصٍّ ثَمنُه مئةُ دينارٍ، وآخر مثله على لونه ثمنُه عشرةُ دراهم». (منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٥٢ ـ ٤٥٣).

ومعرفةُ السَّبب طريقٌ قويٌّ لمعرفة المُسَبَّب؛ لذلكَ عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الأسباب ودراسِتها، مثلُ علم أسباب النزول في التفسير، وأسباب وُرود الحديث، وغير ذلك من العلوم.

وكذلك معرفة أسباب العِلَّةِ تُساعِد على كشفها، وتُفْهِمُ حقيقتها، وقد وجدنا للعِلةِ أسباباً عديدةً ترجع إلى أصل واحد نبحثه هنا.

«الوَهْمُ» سبب العِلَّة الأصلي:

السَّبَبُ الأصليُّ للعِلَّةِ هو «الوَهْمُ»، وقد أشار إليه أئمةُ الاصطلاح في بحثهم في العِلَل، واكتفوا به؛ لأنه هو الأصلُ.

الوَهْمُ، والسَّهْوُ، والنِّسْيانُ من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سُمِّيَ إنساناً على قول بعض اللُّغَوِيِّين، ومن هنا لم يَسْلَم من الوهمِ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمة، كما نَبَّه الإمامُ الترمذي فقال: «لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبير أحدٍ من الأئمة مع حفظهم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٥٣).

وقد عُنِيَ الحافظُ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه عِلَل الترمذي فقال: «وقد وهَّمتْ عائشةُ جماعةً من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جَمَع بعضُهم جزءاً في ذلك.

ووَهَّم سعيدُ بن المُسَيَّب ابنَ عباس في قوله: «تزوَّجَ النبيُّ ﷺ ميمونةَ وهو محرمٌ». (أخرجه البخاري في كتاب الحج، ومسلم في كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم).

وقرأتُ بِخطِّ أبي حفصٍ البَرْمَكيِّ الفقيه الحنبلي: ذكرتُ لأبي الحسن - يعني الدَّارقُطْنِي -: جاء عمرو بن يحيى المَازِني في ذِكْرِه الحمارَ موضعَ البعيرِ، في توجُّه النبي ﷺ يخطبُ على بَغْلَةِ بِمنىً» وروى النَّاسُ كلُّهم خطبة النبيِّ ﷺ على ناقةٍ أو جملٍ، أفيُضَعَّفُ الصحابيُّ بذلك؟!».

كذلك حالُ غير الصحابة، قال ابن المُبارَك: «ومن يَسْلَمُ من الوَهْمِ؟». وقد ذكر الأَثْرَمُ لأحمدَ أنَّ ابنَ المَدِيْنِيَّ كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديثَ: أنَّ النبي ﷺ صَلَّى على حمارٍ، وقال: إنما هو على بعيرٍ، فقال: «هذا سهلٌ».

وقال أحمد: «كان ما لك من أثبتِ الناسِ، وكان يُخطىء».

وقال: «حَمَّادُ بن زيد قد أخطأ في غير شيء».

وقال علي بن المَدِينِيِّ: «المحدِّثون صَحَّفوا وأخطؤوا، ما خلا أربعة: يزيد بن زُرَيْعٍ، وابن عُلَيَّةَ، وبشر بن المُفَضَّل، وعبد الوارث بن سعيد».

وقال البَرْذَعِي: «شَهِدْتُ أبا زُرْعَةَ ذكر عبدَ الرحمن بن مَهْدِي ومدَحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيءٍ، ثم ذكر عدَّة أسماء صحَّفها، وقال: عن سِماكٍ عن عبد الله بن ظالمٍ، وإنما هو مالكُ بن ظالمٍ».

وقال ابن مَعِيْن: «يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كيِّسٌ، لا أعلم أخطأ إلا في حديثٍ واحدٍ».

وقال ابنُ مَعِين: «من لم يخطىء فهو كذَّاب».

وقال ابنُ معين أيضاً: «لستُ أعجَبُ ممَّنْ يُحدِّثُ فيُخطىءُ، وإنما أعجَبُ ممَّنْ يُحدِّثُ فيُصيب». (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٥٩ ـ ١٦١).

وهذا لأنَّ الضعفاء والمتكلَّم فيهم من الرواة أكثر من الثقات، كما يُعْرَفُ من التمرُّس بالأسانيد، ولهذا قال ابنُ مَعِيْن قولَه هذا، وهو تنبيهٌ على توجُّس المحدِّث وحَذَرِه الشديد، وأنهم غير معصومين من الغلط والخطأ والسَّهو.

فإن قلتَ: إذا كان الحفَّاظُ المُتقِنون قد يُخْطِئون فكيف نطمئنُّ على الحديث النبوي الشريف؟

فالجواب: أنَّ المحدِّثين احتاطوا لذلك غايةَ الاحتياطِ، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في الصحيح والحسن، وهما: عَدَمُ الشذوذ، وعدَمُ العِلَّةِ القادحةِ، هذان الشرطان حارسان يَقِظان أمينان، يكشفان أيَّ وهمٍ أو غلطٍ من الراوي الثقة الحافظ.

ومن أمثلة الوهم عامَّةً:

حديثُ هَمَّام بن يحيى العَوْذي، عن ابن جُرَيْجٍ، عن الزهري عن أنس رضي الله عنه: «أنَّ النَّبي ﷺ كان إذا دخل الخلاءَ وضع خاتِمَه». (أخرجه الأربعة، منهم أبو داود في كتاب الطهارة).

والعِلَّةُ في هذا الحديث، كما قال أبو داود: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وإنما يُعْرَف عن ابنِ جُرَيْجٍ عن زياد بن سعد، عن الزهري عن أنس بن مالك: أنَّ النبي ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِقٍ ثم ألقاه».

والوَهْمُ فيه من هَمَّامٍ، ولم يَرْوِه سواه.

قال الحافظُ ابن رجب في «شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩): «هَمَّام بن يحيى العَوْذي أحدُ الثقات المشهورين، قال عبد الله ـ وهو ابنُ الإمام أحمد ـ: وقال أبي: ومن سمع من هَمَّام بأخرةٍ فهو أَجْوَدُ؛ لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانةٌ، فكان يقرب عهدَه بالكتاب فقَلَّ ما يُخطىء».

قال أستاذُنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على هذا الكلام: «حديثُهُ بأخرة أصَحُّ مَّما سُمِعَ مِنْهُ قديماً، فهو عكس من اختلط بأخرةٍ، قد تَمَتَّنَ بأخرة، احْتَجَّ به الجماعةُ».

وسُئِلَ الدَّارقُطْنِيّ عن حديث عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةٍ عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سأَلْتُمْ رَبَّكُمْ فَاسْأَلُوْهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، ولا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا» (أخرجه أبو داود).

فقال: يرويه القاسمُ بن مالك المُزَنِي، عن خالد الحَذَّاء، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة عن أبيه، وَهَمَ فيهِ على خالد، والمحفوظُ عن خالدٍ عن أبي قِلَابة، عن ابن مُحَيْرِيز مُرْسَلاً عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه أيّوبُ، عن أبي قِلَابة، عن ابن سِيْرِيْن مُرْسَلاً.

(انظر: «علل الدارقطني» ٧/ ١٥٧، وفي نسخةٍ (ابن مُخَيْريز) والظاهر أنه الصواب كما يعرف من «عِلل الرازي» (٢/ ٢٠٦) رقم: (٢١١١٠)، وهو الظاهرُ من قوله: «وكذلك»).

صُوَرٌ مِنَ العِلَّة:

لقد قسم الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري أجناسَ العِلَّةِ إلى عشرة أقسامٍ، فلخَّصها الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦١)، فأذكر هنا تلخيصه فيما يلي:

أحدها: أن يكون السَّنَدُ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، وفيه مَنْ لا يُعْرَف بالسَّماع ممَّنْ روىٰ عنه: كحديث موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «من جَلَسَ مَجْلِساً فكَثُرَ فيه لغطُه فقال قبل أن يَقُوم: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لا إِلَه إلاَّ أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ، غُفِرَ لَهُ ما كَانَ فِي مَجْلِسِه ذَلِكَ).

فَرُوِي أنَّ مُسلماً جاء إلى البخاريِّ، وسأله عنه، فقال: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، إلا أنه معلولٌ، حَدَّثَنا به موسى بن إسماعيل، ثنا وُهَيْبٌ، ثنا سُهَيْلٌ، عن عَوْن بن عبد الله قوله. وهذا أولى؛ لأنه لا يُذْكَر لموسى بن عُقْبَةَ سَماعٌ من سُهَيْلٍ.

الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وجهٍ رواه الثقاتُ الحُفَّاظُ، ويُسْنَدَ من وجهٍ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، كحديث قَبِيْصَةَ بن عُقْبَةَ، عن سفيان، عن خالد الحَذَّاء، وعاصِمٍ عن أبي قِلَابَةَ عن أنسٍ مرفوعاً: (أَرْحَمُ أُمَّتي أَبُوْ بَكْرٍ، وأَشَدُّهُمْ في دِيْنِ اللهِ عُمَرُ. . . . .) الحديثُ.

قال: فلو صحَّ إسنادُه لأُخرِج في الصحيح، إنما روى خالدُ الحَذَّاء عن أبي قِلابَة مُرْسَلاً.

الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابيٍّ، ويُرْوَى عن غيرهِ

لاختلاف بلادِ رواتِه، كرواية المَدَنيِّين عن الكُوفيين، كحديثِ موسى بن عُقْبَةَ عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة عن أبيه مرفوعاً: (إنِّي لأَسْتَغْفِرَ اللهُ وأَتُوْبُ إليه في اليَوْمِ مئةَ مَرَّةٍ).

قال: هذا إسنادٌ لا يَنْظُر فيه حَدِيْثِيٌّ؛ إلا ظَنَّ أنه من شرطِ الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زَلَقُوا، وإنما الحديثُ محفوظٌ مِنْ رواية أبي بُرْدَة عن الأَغَر المُزَنيّ.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابيٍّ فيُرْوَى عن تابعيٍّ يقع الوَهْمُ بالتصريح بما يقتضي صحتَه، بل ولا يكون معروفاً من جهته. كحديث زُهَيْر بن محمَّد عن عُثمان بن سليمان، عن أبيه أنَّه سمع رسولَ الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطُّور.

قال: أخرج العسكريُّ وغيرهُ هذا الحديث في الوُحْدان، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ، ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافعِ بن جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكونَ رُوِيَ بالعنعنة، وسقط منه رجلٌ دلَّ عليهِ طريقٌ أخرىٰ محفوظةٌ: كحديث يونس عن ابن شهاب، عن عليِّ بن الحسين عن رجلٍ من الأنصار: (أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلةٍ فرُمِيَ بنجمٍ فاستنارَ...) الحديث.

قال: وعِلَّتُه: أنَّ يونس مع جلالته قَصَّر به، وإنما هو عن ابن عبَّاسٍ، حَدَّثني رجالٌ، هكذا رواه ابنُ عُيَيْنَة، وشُعَيْبٌ وصالحٌ الأوزاعيُّ وغيرهم عن الزهريِّ.

السادس: أن يُخْتَلَفَ على رجلٍ بالإسنادِ وغيرِه ويكون المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد: كحديث عليِّ بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن

عبد الله بن بُرَيْدَة، عن أبيه، عن عمر بن الخَطَّاب قال: قلتُ يا رسول الله: (مالَك أَفْصَحُنا. . .؟) الحديثُ.

قال: وعِلَّتُه ما أسند [أبي الحاكم نفسهُ] عن عليِّ بن خَشْرَم، حَدَّثَنا عليُّ بن الحسين بن واقِدٍ بَلَغَني أنَّ عُمَرَ. . . ، فذكره.

السابع: الاختلافُ على رجلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله: كحديث الزهريِّ، عن سفيان الثوريِّ، عن حَجَّاج بن فُرافِصَةَ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيْمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيْمٌ).

قال: وعلَّتُه ما أَسْنَدَ عن محمَّد بن كثير، حَدَّثنا سفيان، عن حجَّاج، عن رجلٍ، عن أبي سلمة. . . فذكره. .

الثامن: أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديثَ مُعَيَّنةً، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فعِلَّتُها: أنَّه لم يسمعها منه: كحديث يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس أنَّ النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُون. . .» الحديث.

قال: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجهٍ أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أَسْنَد عن يحيى قال: حُدِّثْتُ عَنْ أنسٍ فذكره. . .

التاسع: أن تكون طريقهُ معروفةً، يروي أحد رِجالِها حديثاً من غير تلكَ الطريق فيقع مَنْ رواه من تلك الطريق ـ بناءً على الجادَّة ـ في الوهم ـ كحديثِ المُنْذِر بن عبد الله الحِزَامِي عن عبد العزيز بن الماجِشُون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَرَ: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاةَ قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ. . .» الحديثُ:

قال: أخذ فيه المُنْذِرُ طريقَ الجادة، وإنما هو من حديث

عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبد الله بن أبي رافع، عن عليٍّ.

العاشر: أن يُروَىٰ الحديثُ مرفوعاً من وجهٍ، وموقوفاً من وجهٍ آخر، كحديث أبي فَرْوَةَ.. يزيد بن محمد، ثنا أبي عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «من ضَحِكَ في صَلاَتِهِ يُعِيْدُ الصَّلاَةَ، ولا يُعِيْدُ الوُضُوءَ».

قال: وعِلَّتُهُ ما أسنَد وكيعٌ عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابرٌ... فذكره.

قال الحاكمُ: وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديثَ كثيرة، وما ذكره الحاكمُ من الأجناس يشمله القسمان المذكوران فيما تقدّم، وإنما ذكرناه تمريناً للطَّالب، وإيضاحاً لما تقدَّم». (انتهى تلخيص السيوطي من «تدريب الراوي»).

لمحةٌ عن علْمِ عِلَلِ الحَدِيْثِ:

تعريف علم العِلَل:

هو العِلمُ بالقواعد التي تُكْتَشَفُ بها الأسبابُ الخَفِيّةُ القادحةُ في صحةِ الحديثِ وأحكامها.

تاريخ علم العلل:

(عِلم العِلَل) هو أوَّلُ ما نشأ من علوم الحديث في الإسلام، بل إنه النُّواة التي نبتت منها دوحةُ علوم الحديث في الإسلام.

ذلك أنَّ نقد الروايات بدأ منذ عهد الصحابة الأوَل رضي الله عنهم، وكان عصرُهم عصر العَدَالة، ولم تكن ثمّةَ سلسلةُ إسنادٍ، فلم يكن ثمّةَ حاجةٌ لنقدٍ للتثبُّتِ من صحة نقلِ العدل الضابط وهو هنا الصحابي.

وقد عُني الصحابة بذلك وفندوا المرويّاتِ بعَرْضِها على الكتاب والسُّنَّةِ المعلومةِ لهم، وحكم مجتهدوهم على أحاديث بالوهم فيها؛ نتيجة بحثهم بهذه الطريقة النقدية.

كما أنَّهم نبَّهوا على ما وقع لبعضهم من وَهْمٍ نادرٍ لسببٍ ما، مثل حضور الراوي مجلسَ النبيِّ ﷺ متأخِّراً.

لكن ذلك كان قليلاً نادراً؛ لما كانوا عليه ـ رضي الله عنهم ـ من الإتقان والاحتياط في الرواية والإقلال منها، حتى إن أكثر مُكْثِرٌ منهم لم تَزِدْ أحاديثُه ما صَحَّ منها، وما ضَعُفَ ومع التكرار على (٥٤٠٠) حديثٍ، وهو أبو هريرة رضي الله عنه.

ثم جاء التابعون فَسَلَكوا سبيلَ الصحابة في التحرِّي، والنقدِ، وفي عهدهم كثرت الفِتَنُ، وتعدَّدت الفِرَقُ فازدادت الحاجةُ للنقد، وكان من أعلامهم في ذلك: الإمامُ محمد بن سِيْرين (المتوفى سنة ١٠١) ثم بعده أعلم الحفَّاظِ في زمنه: محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيَّ (المتوفى سنة ١٢٣)، وكان يُملي على تلامذته أشياءَ من نقد الأحاديث وإعلالهاو والكلام في الرواة، وأصولها في ذلك.

وهكذا استمرَّت الجهودُ ونَمَتْ، وتَشعَّبت البحوثُ في إعلال الأحاديثِ، حتى كان القرنُ الثالث عصرَ التدوين، فكان التدوينُ في عِلَلِ الحديثِ من أول ما عُنِي به الأئمة، كما يعرف من إحصاء ما ذكر من ذلك.

التصنيفُ في عِلَلِ الحديث:

لما كان (علمُ العِلَل) يبحث عن القوادح الخَفيَّة في الأحاديث التي ظاهرُها الصحة فقد شَغَل هذا العلمُ العلماءَ شغلاً عظيماً؛ لخطورة موضوعه، وهو الاحتياطُ لحديث النبي ﷺ وصيانته، ليُقَدَّم إلى الأمة

نَقِيّاً من أيِّ شائبةٍ، ومن هنا كان فضلُ البحثِ فيه والتصنيفِ شأن جَهابِذَةِ المحدِّثين الحفَّاظ، واختصاص الأئمَّة من النُّقَّاد، وكثرت المؤلَّفاتُ وتعدَّدتْ، حتى إنه ليصعبُ حَصْرُها في هذا المقام.

إنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في علم علل الحديث كان جَمْعاً لأسئلةٍ وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا استفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام يحيىٰ بن مَعِين. (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري.

٢ ـ **العِلَل**: للإمام عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ). ولابن المديني كتبٌ كبيرةٌ في العِلَل ومتعدِّدةٌ، وطُبِعَ منها هذا الجزءُ برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البَرَاء. ويمتازُ هذا الكتابُ ببعض أصول في علم العِلَل وطبقات الرُّواة في مختلف الأمصار، ومن يدور عليه الإسنادُ من عصر الصحابة إلى عصر ابن المَدِيني.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ):

وقد روى عددٌ من تلامذة الإمام أحمد تآليفَ جمعوها من كلامه طُبع منها كتابان:

ـ **العِلَلُ** ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

ـ الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرْوَزِي والمَيْمُوني كلُّهم عنه.

٤ ـ العِلَل الكبير: للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)، وهو غير مرتَّبٍ، ثم رتَّبه أبو الوليد القاضي.

التأليف المصنَّف:

ثم اتخذت المؤلَّفاتُ في هذا العلم طابَع الترتيب والتصنيف، ونستطيع أن نقسِّم المؤلفات في عِلَلِ الأحاديثِ قسمين رئيسيين:

القسم الأول: المصادر الخاصَّة بالعِلَل.

القسم الثاني: المصادر التي تتعرَّض للعِلَل ضمن بحوثها.

القسم الأول: المصنَّفات في العِلَل:

وهي مصادرُ مصنَّفةٌ في العلل عامَّة، ومصادر في العِلَل خاصةً.

أولاً: المصادر المصنَّفة في العِلَل عامة:

١ ـ التمييز: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)، ألَّفه كما بيَّن في مقدِّمتهِ لسببين: بيان أنَّ جرح الرجال ليس غِيبة وانتقاد من زعم أنَّ عمل المحدِّثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاءُ علم غيبٍ لا يُوصَلُ إليه؟!

فالكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعةٍ صغيرةٍ ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق (حقَّقها وعلَّق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي) وسبق الحافظ ابن رجب فاقتبس معظمَ محتوياتها في شرحه لعِلَل الترمذي.

٢ ـ العِلَل لابن أبي حاتم الرَّازي: الإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ). وهو يمتاز بسُهولةِ المأخذ، مُرتَّبٌ على الأبواب، مطبوع في مجلّدين.

٣ ـ العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن

علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ). مُرتَّبٌ على المسند وأخذ من إجابات الدَّارقُطْني من حفظه على أسئلة وجَّهها إليه شيخُه أبو منصور ابن الكَرْخي. ثم عُرِضَ الكتابُ على الدارقطني نفسه. والكتاب حُافلٌ بالفوائد في علم العِلَل، واسعُ الثروة من تتبُّعِ الأسانيد والروايات.. وهو أجمع كتابٍ يصلنا في العِلَل.

٤ ـ العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، طُبعَ في مجلَّدين.

ثانياً: المصادر المصنَّفة في العلل خاصَّة:

ومنها ما صنِّف في عِلَل أحاديث إمام بعينه مثل «علَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث الزهري» لابن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل «عِلَل الحديث المُسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ الإلزامات والتتبُّع: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ). انتقدَ فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ ورَدُّوا عليه.

٢ ـ تقييد المُهْمَلْ وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني: (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ). ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ رواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما البخاري ومسلم، ونَبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

القسم الثاني: المصنَّفات التي تتعرَّضُ لِعلَل الأحاديث في ضم بحوثها:

أولاً: المصنَّفات في رواية الحديث:

فكثيرٌ من مصنِّفي السُّنَّة يعرضون لِعِلَل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) فإنه يكرِّر الحديثَ ويرويه في كل موضعٍ من طريقٍ، يُشيرُ بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ في بعض الطُّرُق، ويريد بذلك أن يبيِّن أنها لا تَقْدَح في صِحَّة أصل الحديث، مثل حديث بيع جمل جابر.

٢ ـ **المسند الصحيح**: للإمام مسلم أبي الحسن مسلم بن الحجّاج القُشَيري: (المتوفى ٢٦١ هـ)، وقد صَرَّحَ بأنَّه يروي الحديثَ من طُرُقٍ عن رجال المرتبة الأولى ثم الثانية، وينبه إشارةً وأحياناً صراحةً إلى عِلَّة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي.

٣ ـ **المجتبى للنَّسائي**: للإمام أحمد بن شعيب النَّسائي: (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، فإنه يُكثِرُ من إيراد الطُّرُقِ واختلاف الرواة، بل إن كثيراً ما يُتَرجم لذلك بعناوين تَلْفِت الانتباهَ، وذلك مما يكشف به عِلَّةً، أَوْ عِلَلاً في طُرُق الحديث أو في أصلِه، مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشِّغار.

٤ ـ **البحر الزَّخار، مسند البَزَّار**: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). وهو المسندُ الكبيرُ له، انفرد فيه بتعاليل لا تُوجَد في غيره من المسانيد كما قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص: ٦٤).

ثانياً: كتب التخريج:

وهي مصادرُ مُهِمَّةٌ في كشف عِلَلِ الأحاديثِ، أو الدِّفاع عما أُعِلَّ وهو صحيحٌ، لاسيَّما ما كان مؤلِّفوها أئمةً أجِلَّةً، ومن أهمِّها:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، خرَّج فيه أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للغزالي، وفيه فوائدُ مُهِمَّةٌ، طُبع مع كتاب «الإحياء».

٣ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). خرَّج فيه أحاديثَ «شرح الرافعي الكبير على الوجيز» في الفقه الشافعي، للغزالي.

ثالثاً: شروح كتب رواية الحديث:

ومن أهمِّها:

١ ـ **التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسفَ ابن عبد البَرِّ النَّمَرِي حافظِ المغرب (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن أحمد بدر الدين العَيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

٤ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للعلامة محمَّد

عبد الرؤوف بن تاج بن علي المَناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

٥ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: لفضيلة أستاذنا العلاَّمة الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

رابعاً: مصادر فقه المحدِّثين:

عُنِيَ في كلِّ مذهبٍ طائفةٌ من أعلامِ المذهب بجانب الحديث وفنونه في مصنَّفاتهم في فقه مذاهبهم، وأودعوا كتبهم فوائدَ العِلَل يَعِزُّ وجودها. ومن أهمِّ الكتب:

١ ـ **الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار**: لابن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (المتوى في سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **المغني في الفقه الحنبلي**: للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد المعروف بابن قُدَامَة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ) شرح فيه «مختصرَ الخرقي في الفقه الحنبلي».

٣ ـ **المجموع: للإمام أبي زكريا يحيى الدين يحيىٰ بن شرف الدّين النووي**: (المتوفى سنة ٦٧٦هـ) («شرح المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي) لكنه لم يُكْمِله.

٤ ـ **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: (في الفقه الحنفي) للزَّيْلَعي**: لعثمان بن علي بن يحيى بن يونس (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ) شرح «متن كنز الدقائق» للنَّسَفي الحنفي.

٥ ـ **فتح القدير للعاجز الفقير: (شرح الهداية في الفقه الحنفي) للكمال بن الهُمَام**: لمحمد بن عبد الواحد السِّيْوَاسِي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ).

كتبُ تدريس مناهج مصادر الرواية:

صَنَّف بعضُ الأعلام كتباً يَدْرُسونَ فيها مناهجَ بعض مصادر

الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لِمَا أُعِلَّ فيها من الحديث يدافعون عنها، أو يقرِّرون ورود العِلَّة، ومن أهمِّ ذلك:

١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ م)، عقد فيه بعضَ فصولٍ تتصلُ بالعِلَل، منها فصلٌ في الرواة المتكلَّم فيهم من رجال البخاري، وفصلٌ في أحاديثَ انتقدها الإمام الدَّارَقُطنيّ.

٢ ـ **مقدِّمة فتح المُلْهِم شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة الجليل المحدِّث الكبير الشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ) رحمه الله تعالى.

٣ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به، لاسيما (بابُ الصناعة الحديثية وعملُ الترمذيِّ فيها)؛ فهو مُهِمٌّ في بحث العِلَل.
(انظر: «لمحات موجزة في علم أصول العلل» للدكتور عِتْر).

العِلَّةُ القَادِحَةُ:

هي أمرٌ خَفِيٌّ يؤثِّر في صحة الحديث مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منه، ولا يَطَّلِعُ عليه إلاَّ أهلُ المعرفة والنقد من جَهابِذَةِ الحفَّاظ المُتقِنين، فلا يكون الحديثُ صحيحاً إذا وُجِدَتْ فيه عِلَّةٌ قادِحَةٌ.

العِلْمُ:

هو في باللّغة: جمع (عِلْم) بمعنىٰ: فنّ، وهو يُثَنّىٰ ويُجْمَع، فيُقال: هـٰذان علمان، وهـٰذه علومٌ.

وفَنُّ الشيءِ ما تُذكَر فيه مسائله ومباحثه من قواعد وضوابط وغيرها، ومنه «علم الحديث».

عِلْمُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

هو علمٌ يبحث في الرُّواة من حيث ما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ يزينهم، أو تجريحٍ يشينهُم.

انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم، فيه تعريف مفصّلٌ عنه.

عِلْمُ تَأْرِيْخِ الرُّواة:

هو علمٌ يتناول بيانَ أحوال الرُّواة من تاريخ ولادتهم ووفاتهم، وشيوخهم، وتاريخ سماعهم عنهم، وتلاميذهم وبلادهم، ومواطنهم، ورحلاتهم، وتأريخ قدومهم إلىٰ البُلدان المختلفة، وسماعهم من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده... وغير ذلك من الأمور التي لها صلةٌ برواية الحديث.

انظر: «تأريخ الرُّواة» في حرف التّاء.

عِلْمُ الحَدِيْثِ:

انظر «علم الحَدِيْثِ دِرَايَةً».

عِلْمُ الحَدِيْثِ دِرَايةً:

لغة: العِلْمُ لغةً: مصدر «عَلِمَ».

واصطلاحاً: فيه أقوال، وهي:

١ ـ قال ابنُ جَماعة: علمٌ بقوانين يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّند والمَتْنِ، لمعرفة الصحيح من غيره. (تدريب الراوي: ١/ ٤١).

٢ ـ وقيل: هو علمٌ يُعْرَفُ منه حقيقةُ الرِّواية، وشروطُها، وأنواعُها، وأحكامُها، وحالُ الرُّواةِ وشروطُهم، وأصنافُ المَرْوِيَّات، وما يتعلَّق بها. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٤٠).

٣ ـ وقيل: هو عِلْمٌ يُعْرَفُ به حالُ الرَّاوي والمَرْويِّ من جهةِ القَبول والرَّدِّ. (توضيح الأفكار: ١/ ٤٠).

التعريف المختار:

هو علمٌ بقوانين يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن، ويتوصَّل بهٰذه القوانين إلىٰ معرفة المقبول والمردود وفهمِ المُراد من الأحاديث.

تعريفُ دراية الرواية:

هي تطبيقُ القوانين التي يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن علىٰ أسانيد الأحاديث ومتونها لمعرفة المقبول والمردود منها، وفهمِ المراد من تلك الأحاديث واستنباط الأحكام الشرعية منها.

وتختصُّ الروايةُ بالنقل، والدرايةُ بفهم المنقول، وقوانينُ الرواية والدراية هي قواعد مصطلح الحديث.

فمِن كُتب علم الحديث روايةً: مُسْنَد الإمام أحمد، ومعجم الطَّبراني الكبير؛ إذ ليس فيهما إلَّا نقلٌ لأحاديث كلّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة. وإنْ وُجِدَ في هٰذين الكتابين شيءٌ من علم الدراية أو دراية الرواية فإنّما وُجد عَرَضاً ولا يكون مقصوداً.

ومِن كتب علم الحديث دراية: «علوم الحديث» للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري (المتوفىٰ سنة: ٦٤٣ هـ) وما يُشْبِهُهُ، فليس فيه إلَّا قوانينُ الرواية والدِّراية. وإن وُجد فيه شيءٌ من الرواية أو من دراية الرواية فإنّما يكون قد ذُكر فيه علىٰ سبيل التمثيل والإيضاح ولا يكون مقصوداً.

ومن كتب دراية الرواية: «فتح الباري» شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ)، و«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج» للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف الدين

النَّووي (المتوفىٰ سنة: ٦٧٦ هـ) وأمثالهما من شروح كتب الرواية، ففي هـٰذه الكتب كلامٌ علىٰ أحوال السند وأحوال المتن وفقه الحديث وغير ذلك.

ومن كتبٌ دراية الرواية أيضاً: كتب اختصّت بدراية نوعٍ واحدٍ من علوم الحديث كـ«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» لمحمد بن موسىٰ بن عثمان بن حازم أبي بكر الحازمي (المتوفىٰ سنة: ٥٨٤ هـ). و«غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٢٢٤ هـ). و «علل الحديث» للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْنِي (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ). و«اختلاف الحديث» للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة: ٢٠٤ هـ) وغيرها. هـٰذه الكتب الأخيرة وأمثالها هي التي طالعها الإمام ابنُ الصلاح رحمه الله تعالىٰ ولَخَّصَ منها قواعدَ الرِّواية والدِّراية لهـٰذه العلوم، وجمعها في كتابٍ مستقلٍّ هو «علوم الحديث».

بيد أنّ هناك كتباً جمعت بين علم الرواية وبين دراية الرواية كـ: «جامع الترمذي»، الذي يقول فيه ابن رُشَيْد: «إنّ كتاب الترمذي تضمَّن الحديثَ مصنَّفاً علىٰ الأبواب، وهو علمٌ برأسه، والفقهُ وهو علمٌ ثانٍ، وعِلَلُ الحديث. ويشتمل علىٰ بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، وهو علمٌ ثالثٌ. والأسماء والكُنىٰ، وهو علمٌ رابعٌ. والتعديل والتجريح، وهو علمٌ خامسٌ. ومن أدرك النبيَّ ﷺ ومن لم يُدرِكه ممَّن أسند عنه في كتابه، وهو علمٌ سادسٌ. وتعديد من روىٰ ذلك، وهو علمٌ سابعٌ.

هـٰذه علومه المُجْمَلة، وأمّا التفصيلية فمتعدِّدة. وبالجملة فمنفعته كثيرةٌ، وفوائده غزيرةٌ». (قوت المغتذي علي جامع الترمذي: للسيوطي: ١/ ١٥).

فأين نصنّف هـٰذه الكتب كهذا الجامع وأمثاله؟ أفي كتب الرواية أم في كتب دراية الرواية؟.

علينا في مثل هـٰذه الحالِ أن نلجأ إلىٰ التغليب. فالذي تغلب عليه الروايةُ نجعله من كتب الرواية، والذي تغلب عليه درايةُ الرواية نجعله منها. وهـٰذا أمرٌ شائعٌ.

ويحسن بنا في هـٰذا المقام أن نلفت النظرَ إلىٰ أنّه قد جاء ناسٌ من نَقَلَة الحديث أجادوا الراوية، وكانوا فيها ثقاتٌ، ولكنّهم لم يُجيدوا درايتها. وليس يجرح فيها عدم العلم بذلك.

قال الخطيب البغدادي: «وكذلك إنْ لم يكن مِن أهل العلم بمعنىٰ ما روىٰ لم يكن بذلك مجروحاً؛ لأنّه ليس يُؤخَذ عنه فقهُ الحديث، وإنّما يؤخذ منه لفظُه، ويرجع في معناه إلىٰ الفقهاء، فيجتهدون فيه بأرائهم». (الكفاية: ص: ١١٧).

عِلْمُ الحَدِيْثِ رِوَايَةً:

لُغَةً: العِلْمُ لغةً: مصدر «علم».

واصطلاحاً: فيه قولان، وهما:

١ ـ قال ابن الأكفاني: «وهو عِلْمٌ يشتَمِل على أقوال النبيِّ ﷺ. قيل: أو إلى صحابيٍّ فيمن دونه: قولاً، أو فعلاً، أو هَمّاً، أو تقريراً، أو صِفَةً». (توضيح الأفكار: ١/ ٦).

٢ ـ وقال طَاشْ كبرىٰ زَادَهْ: «هو عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن كيفية اتصالِ الأحاديث بالرسول ﷺ مِنْ حيثُ أحوال رواته ضَبْطاً وعدالةً، ومن حيثُ كيفية السَّند اتصالاً وانقطاعاً، وغيرُ ذلك من الأحوال التي يعرفها نُقَّادُ الأحاديث. وموضوعه: ألفاظُ الرسول ﷺ من حيث صحةِ صُدورِها عنه ﷺ وضَعْفِه إلى غير ذلك.

عِلْمُ دِرَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحدِيْثِ دِرايَةً».

عِلْمُ الرِّجَالِ:

يُعبَّر عنه بـ«علوم رجال الحديث»؛ لأن كلّ فنٍّ فيه يعدّونه علماً. والمراد بالرجال رواة الحديث رجالاً ونساء، عبَّروا بالرجال تغليباً.

تعريف علم الرجال:

بأنَّه المباحث الكلية المعرفة بأحوالِ الرواة من حيث قَبولهم ورَدِّهم، وسائر ما يتصل بهم مما يُوصِل إلىٰ ذلك.

وقلنا: «ما يوصل إلى ذلك»؛ لأنَّ معرفة قبول الراوي ورَدِّه لا تَتِمُّ إلا بدراساتٍ كثيرةٍ تحدِّد شخصَه وزمنَه وشيوخَه وتلامذته، وضبطَ اسمِه ونسبِه وكنيتِه ولقبِه، وتمييز كلِّ ذلك عمَّا قد يشتبه به.

وقد تجاوَزَ من قال: هو علمُ تاريخُ الرُّواة ومن فروعه «علم الجرح والتعديل». ولم يحرِّر تعريفَ علم الرجال، فإنَّ من مُهِمّاته علوماً كثيرةً في أسماء الرواة وغيرها، لا تدخل في التاريخ.

وقد بحث أئمةُ الحديث أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وخَصّوا جوانبها بعلوم كالجرح والتعديل. ومعرفةِ الصحابة، والتدليس والمدلِّسين، ومَن اختلط منهم وغير ذلك.

لكن لِمَا أنَّ الحُكم علىٰ الراوي يتوقَّف علىٰ معرفة عينه، وتمييز شخصِه عن غيره بغاية الدِّقَّة لِمَا قرَّر الحكماء من قبلُ: «الحكمُ علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوّره» فقد بحث المحدِّثون الوسائلَ التي تحقِّق ذلك من جميع الجوانب، وجعلوا دراسة كلِّ جانبٍ علماً ألّفوا فيه المؤلَّفات، نعرِّف هنا ببعضٍ من هٰذه العلوم التي تُعَرِّف بشخص

الراوي، وذلك بتقسيمها إلىٰ قسمين:

القسم الأول: علوم الرُّواة من حيثُ التاريخُ.

القسم الثاني: علوم الرُّواة من حيثُ الأسماءُ.

القسم الأوّل: علوم الرواة من حيثُ التاريخُ:

وقد شملت دراسات المحدِّثين جوانبَ الزمان المتعلِّقة بالرواة في علوم كثيرة، نذكر منها هـٰذه السَّبعة ونعرِّف بها؛ ونضمِّنُها علوماً تُلازِمها:

١ ـ علم التاريخ:

أي تاريخ الرُّواة:

التاريخ في اللغة: تعيينُ الوقت لأمرٍ ما.

وعند المحدثين: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَطُ به الأحوال في المواليد والوَفَيات، وما يلتحق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديل وتجريح ونحو ذلك». (فتح المغيث: للسَّخاوي ص: ٤٥٩).

وعلمُ تاريخ الرُّواة جليلٌ، فهو كالأصل للدراسات التاريخية في رواة الحديث، وهو مُهِمٌّ لكشف اتصال الأسانيد وانقطاعها، وكشفِ كذب بعض الرواة، قال الحافظ ابن حجر: «وقد افْتَضَحَ أقوامٌ ادَّعوا الروايةَ عن شيوخٍ ظهر بالتاريخ كذبُ دعوَاهم». (شرح النخبة: ص: ٨٤ ـ ١٣٥).

ومن أهمِّ كتب التاريخ:

١ ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢ـ ومشاهير علماء الأمصار: للإمام ابن حبان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٢ ـ الطبقات:

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفة ما.

وفي اصطلاح المحدِّثين: القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السِّنّ وفي الإسناد، أي: الأخذ عن المشايخ.

وربَّما اكتفوا بالاشتراك في الأخذ عن المشايخ، وهو ملازمٌ للاشتراك في السِّنّ غالباً. (انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٣٩٨).

فوائدها:

ولها فوائدُ مهمّةٌ، منها:

التمييز بين الرواة المتشابهين.

والأمن من التداخل بينهم.

والإطِّلاعُ على تبيين المُدَلِّسين.

ومعرفة حقيقة قول الراوي: «عن فلان»، أهي للاتصال أم للانقطاع...». (شرح النخبة: ص ١٣٤).

ولهم تقسيماتٌ متعددّةٌ للطبقات تزيد فوائدَ هـٰذا العلم.

المصنَّفات فيها:

وأهَمُّ ما صُنِّف فيه: «الطبقات الكبرىٰ» للإمام محمد بن سعد (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ). وعُنِيَ الحافظ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) في «تقريب التهذيب» بتبيين طبقة كلِّ راوٍ، فأفاد كثيراً.

وقد صَنَّفوا الطبقات لعصر الرواية خمسَ طبقاتٍ رئيسةً هي:

أ ـ طبقة الصحابة رضي الله عنهم.

ب ـ طبقة التابعين: وهم الَّذين لقوا أصحابَ النبي ﷺ، ومنهم: الإمام أبو حنيفة.

ح ـ طبقة أَتْباع التابعين: وهم الَّذين لقوا التابعين كذلك، ومنهم: الإمام مالك.

د ـ طبقة أتباع أتباع التَّابعين، ومنهم: الإمام الشافعي.

ه ـ طبقةُ أتباعِ أتباعِ أتباعِ التابعين، وفيهم أجلاء أئمة علوم الإسلام رضي الله عنهم.

وصَنَّف الحافظُ شمس الدّين الذهبي (المتوفىٰ سنة هـ) كتاباً مختصراً فيها سَمَّاه «المُعين في طبقات المحدِّثين» جعل كلَّ (٢٥) سنةً مقياساً للطبقة.

٣ ـ الإخوة والأَخَوات:

أي معرفة الرُّواة الذين تربطهم ببعضهم قرابةُ الأُخُوّة:

فائدته:

ومن فائدته: أنه إذا اشتهر أحدُهم بالرواية فلا يُظَنّ الغلطُ في الرواية عن أخيه.

مثل: محمَّد بن سِيرين، وأنس بن سِيرين، وحفصة بنت سِيرين، كذلك عَمْرو بن شعيب مشهورٌ كثيراً وأخوه عُمر بن شعيب، وشعيب أيضاً». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٥٢).

٤ ـ المُدَبَّج ورواية الأقران بعضُهم عن بعض:

الأقران: هم الرُّواة المتقاربون في السِّنّ والإسناد، واكتفىٰ بعضُهم بالتقارب في الإسناد فقط.

قال الحافظ ابن حجر: «فإن تشارك الراوي ومَن رَوىٰ عنه في أمرٍ من الأمور المتعلِّقة بالرواية، مثل السِّنِّ واللُّقِيِّ والأخذِ عن المشايخِ فهو: النوع الذي يُقال له: رواية الأقران.. وإن روىٰ كل من القرينَيْنِ

عن الآخر فهو: المُدَبَّج». (شرح النخبة: ص: ١١٨).

٥ ـ رواية الأكابرُ عن الأصاغر:

وهو أن يروي الراوي عمَّن دُونه في السِّنِّ، أو التلقِّي عن المشايخ، والمِقْدَار.

وكانوا يفعلون ذلك كثيراً، لِحِرْصِهم على العلم.

فائدته:

ومن فائدة هٰذا العلم المهمة: ألّا يُتوهّمَ انقلابُ السَّند، أو يُتَوهّمَ أن الراويَ دونَ المَرْوِيِّ عنه. (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ٤٨، و«علوم الحديث» ص: ٣٠٧).

ويندرج تحت هٰذا النوع جملةٌ من علوم الرُّواة، منها:

أ ـ رواية الصحابة عن التابعين:

مثاله:

مثل رواية بعض الصَّحابة، ومنهم: عبد الله بن عبَّاس، وعبد الله ابن عَمرو وغيرهما عن كَعْب الأحبار، بعضَ ما كان يحدِّث به من أخبار السابقين.

ب ـ رواية الآباء عن الأبناء:

فائدته:

أمنُ الخطأ عن توهُّم الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند.

مثاله:

ومن أمثلتِه في الصحابة: رواية العباس بن عبد المُطَّلب عن ابنه الفضل بن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ جمع بين الصَّلاتين بالمُزْدَلِفة».

وغير ذلك كثيرٌ جمعه الخطيبُ البغدادي في كتابٍ قيِّمٍ. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٣).

ج ـ رواية الشيخ عن تلميذه:

ومن مقاصد الأئمة فيها التنويهُ بذكر تلامذتهم، وترسيخُ الثقة من الناس بهم.

مثاله:

وأمثلة ذلك كثيرة، منها روايةُ الإمام الزهري عن مالكٍ، كذلك روايةُ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن مالك، وروايةُ الإمام البخاري عن تلميذه الترمذي.

٦ ـ رواية الأبناء عن الآباء:

وهي قسمان:

الأول: رواية الابن عن أبيه، وذلك كثيرٌ جداً.

الثاني: رواية الابن عن أبيه عن جَدِّه، وهي كثيرةٌ، لكن دُون كثرة الأول.

ومعرفة هـٰذه الرواية مُهِمٌّ، لأنه في كثيرٍ من الأحيان لا يُذْكَر اسمُ الأب ولا الجَدّ، بل يقال: أبو عبيدة عن أبيه. وهو عبد الله بن مسعود، أو فلانٌ عن أبيه عن جَدِّه ولا يُذْكَران. وفي بعضها ما يحتاج لبيان حقيقة الرواية في السند، أو حقيقة المراد من جَدِّه.

ومن ذلك روايةُ أبي عبيدة بن مسعود عن أبيه، ولم يَسْمَعْ منه.

ومن المشهور بحثه عند المحدِّثين سلسلة: عَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه (أي: عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جدِّه أي جدِّ شعيب وهو عبد الله بن عَمرو بن العاص).

وللعلماءِ في هـٰذا النوع مصنَّفات كثيرةٌ، أجمعُها تصنيفُ الحافظ

العلائي خليل بن كَيْكلْدِي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

٧ ـ السَّابق واللاَّحق:

وهو أن يشترك في الروايةِ عن الراوي راويان، أحدهما متقدِّمُ الوفاة والآخرُ متأخِّر في الوفاة، وبينهما أمدٌ بعيدٌ.

قال الحافظ ابن حجر:

«وإنِ اشتركَ اثنانِ عن شيخٍ وتقدَّم مَوْتُ أحدِهما علىٰ الآخَرِ فهو السَّابِقُ واللَّاحِقُ.

ومِنْ قديمِ ذلك أنَّ البُخاريَّ حَدَّث عن تلميذه أبي العباسِ السَّرَّاج أشياءَ في التاريخ وغيرِه، وماتَ سنةَ سِتٍّ وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ)، وآخِرُ مَن حَدَّث عن السَّرَّاج بالسَّماع أبو الحُسين الخفّاف وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعين وثلاثمئة (٣٩٣ هـ)، وغالبُ ما يقع من ذلك أنَّ المسموعَ منه قد يتأخَّرُ بعدَ أحدِ الراويَيْن عنه زماناً، حتىٰ يَسْمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ويعيشَ بعدَ السَّماعِ دَهْراً طويلاً فيَحْصُلَ مِن مجموعِ ذلك نحوُ هـٰذه المُدَّةِ. واللهُ الموفِّق». (انظر «شرح النخبة: ١٢٠).

القسم الثاني: علوم الرواة من حيث الأسماء

وهي نوعان: علومٌ تُظهِر أسماءَ الرُّواة، وعلومٌ تميِّز أسماءَ الرُّواة بعضها عن بعضٍ.

أولاً: العلوم التي تُظهر أسماءَ الرواة:

وهي علومٌ تُعَرِّفُ اسمَ الرَّاوي بعد أنْ كان غيرَ معروفٍ بشيءٍ، أو تعرّف به وقد عُرِفَ بغير اسمه الأصلي، أهمُّها:

١ ـ المُبْهَمات:

المُبْهَم: مَن أُغْفِل ذكرُ اسمه في الحديث من الرِّجال والنِّساء:

وهو أقسامٌ بحسب نوع الإبهام، فَمِنْ أَبْهَمِهَا: رجلٌ، امرأةٌ، ثم ابنٌ أو ابنةُ فلانٍ، أو عمُّ فلانٍ أو عَمَّتُه، أو زوجُ فلانةٍ.

ويُسْتَدَلُّ على معرفة المُبْهَم بوُروده مُسَمًّى من طريقٍ أخرىٰ.

وينقسم بحسب موضع الإبهام قسمين: مُبْهَمٌ في السند، ومُبْهَمٌ في المتن.

قال ابن كثير: «وأهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ...، فوردت تسميةُ هـٰذا المُبْهَم من طريقٍ أخرىٰ، فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ أو ممَّن يُنْظَر في أمره». (اختصار علوم الحديث: ص: ٢٣٧).

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يُقبلُ حديثُ المُبْهَم ما لم يُسَمَّ ـ أي وتثبت ثقتُه ـ لأنَّ شرط قبول الخبرِ عَدَالةُ رواتِه، ومَن أُبْهِمَ اسْمُه لا يُعْرفُ عينهُ، فكيف عدالتُه؟!» (شرح النخبة: ص ١٠٠ ـ ١٠١).

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد أُلِّفَتْ في هـٰذا الفَنِّ مؤلَّفات كثيرةٌ، أوسَعُها «المستفاد في مُبْهَمات المتن والإسناد» للحافظ أبي زُرْعَةَ ولي الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

٢ ـ مَنْ ذُكِرَ بأسماءٍ مختلفة:

قد تَكْثُر نعوتُ الراوي من اسم أو كنيةٍ أو لَقَبٍ، أو حِرْفَةٍ، أو غير ذلك، فَيُذكرُ بغير ما اشْتهَرَ به، فَيُظَنُّ أنه آخر، فيحصل الجهلُ بحاله، أو الخطأُ فيه، فيُحتاجُ لمعرفة مَن له نعوتٌ متعدِّدةٌ، تجنُّباً لِلَّبْسِ أو الغَلَط.

أشهر المصنَّفات فيه:

ومما صُنِّف فيه: «الموضِحُ لأوهامِ الجمعِ والتفريق» للخطيب

البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٢٣، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢٠٩).

٣ ـ الأسماء والكُنىٰ:

والمراد به: بيان أسماء ذوي الكُنىٰ، وكنىٰ المعروفين بالأسماء.

وذلك ليَأْمَن الباحثُ في السند من الخطأ.

ومن ذلك معرفةُ مَن اسْمُه كُنْيَتُه، وهم قليلٌ، ومَنِ اخْتُلِفَ في كُنيته، وهم كثيرٌ، ومَن كَثُرَتْ كُنَاه، كابْنِ جُرَيْجٍ، له كنيتان: أبو الوليد، وأبو خالد.

وغيرُ ذلك كثيرٌ من فروع هـٰذا الفنِّ.

أشهر المصنَّفات فيه:

ومما صُنِّف فيه: «الكُنىٰ والأسماء» لأبي بشر الدَّوْلَابي محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣١٠هـ). (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٢٩) و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢١٢).

٤ ـ الألقاب:

اللَّقَبُ: ما يُطْلَق علىٰ الشَّخص ممَّا يُشعر بمدحٍ أوذم.

مثال مادَلَّ علىٰ رفعةٍ:

الصِّدِّيق ـ الفاروق ـ ذُو النُّورين، أبو تراب (للخلفاء الراشدين، وزين العابدين (لعلي بن الحسن رضي الله عنهم).

ومثال ما دَلَّ علىٰ ضعةٍ: أنف النَّاقة..

وهناك ألقابٌ أُطلِقت علىٰ بعض المحدِّثين لزمتهم، ولم يكونوا

كذلك، نحو: «الضَّعيف» (لقب عبد الله بن محمد بن يحيىٰ أبي محمد الطَّرَسُوسي، وكان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

ونحو: «الضَّالّ» (وهو: معاوية بن عبد الكريم، وليس بضالٍّ، وإنما لُقِّبَ بذلك؛ لأنه ضَلَّ في طريق مكَّه.

وأفضل تأليفٍ فيه هو تأليفُ الحافظُ ابن حجر العسقلاني.

٥ ـ من نُسِب لغير ما يَسْبِق للفهم:

معرفةُ نَسَب الراوي علىٰ حقيقته مُهِمّةٌ لمعرفة شخصه، لكن بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ نَسَباً غيرَ حقيقيٍّ؛ لسببٍ ما، فمَسَّتِ الحاجة لمعرفة هـٰذا النوع.

فمنهم من نُسِبَ لغير أبيه: كأُمِّه، كمعاذٍ ومعوِّذِ ابْنَيْ عفراء هي أُمُّهما، وأبوهما الحارثُ بن رفاعة الأنصاري.

أو نُسِبَ إلىٰ جدِّه كالإمام أحمد بن حنبل، وهو أحمد بن محمد بن حنبل.

أو نُسِبَ إلىٰ رجلٍ غير أبيه لِسببٍ كالتربية، مثل المِقْدَاد بن الأسود الصحابي، أبوه عَمْرو، والأسود زوجُ أمِّه رباه فنُسِبَ إليه.

ومنهم مَنْ نُسِب نسبةً خلافَ ظاهر الأمر، كخالد الحَذَّاء، كان يجالس الحذَّائين فنُسِبَ إليهم، ومثل مِقْسم مولىٰ ابن عباس. هو مولىٰ عبد الله بن حارث. لزم ابنَ عبَّاسٍ فقيل له: مولىٰ ابن عباس. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٧٠ ـ ٣٧٣).

٦ ـ أوطان الرُّواة

والنَّظر إليها من حيث انتساب الرواة إليها، أو تأثرهم بالانتقال بينها.

انتسب كثيرٌ من الرواة إلىٰ بُلدانهم الأصلية، أو إلىٰ بُلدانٍ نزلوا فيها، كما أنّ مَنْ كان في قريةٍ له الانتساب إليها أو إلىٰ مدينتها.

فائدته:

ومِن فوائد هـٰذا العلم: معرفةُ شيخ الراوي؛ فضلاً عن تعيين شخص الراوي نفسِه، وقد يتعيَّن المُهْمَل، ويظهر الراوي المدلِّس.

ومن المُهِمَّات معرفةُ ما وَقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي بسبب المكان، مثل مَعْمَرِ بن راشد الحافظ، قال يعقوب بن شيبة: «سماعُ أهل البصرة من مَعْمَرٍ حين قَدِمَ فيه اضطرابٌ؛ لأن كُتبه لم تكن معه». (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢).

٧ ـ الموالي:

قد يُنْسَب الرجلُ إلىٰ قبيلةٍ أو شخصٍ وهو منهم صلباً، وربما يُنْسَب إليهم وليس منهم؛ لكونه مولًى لهم؛ لأنهم أعتقوه، أو كانوا سببَ إسلامه، أو غير ذلك، لذلك لزم معرفةُ الموالي.

أمثلة ذلك:

فمن ذلك: ١ ـ أبو البَخْتَرِيّ الطَّائي: مولىٰ طيِّىء، كان سيِّدُه من طيِّىء فأعتقه فنُسِب إليهم.

٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي: مولىٰ الجُعْفِيِّين. أسلم جدُّه الأعلىٰ علىٰ يد بعض الجُعْفِيِّين فَنُسِبَ إليهم (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩٦).

ثانياً: علوم تميز أسماء الرواة

وهي علومٌ تُزيل إشكالَ التشابه بين اسم الراوي أو كنيته أو نَسَبِه مع غيره، أو أيِّ وجهٍ من الاستشكال.

وأهمُّ هٰذه العلوم.

١ ـ المتفق والمفترق.

٢ ـ المؤتلف والمختلف.

٣ ـ المتشابه (يتركَّب من النوعين السابقين).

٤ ـ المتشابه المقلوب (عكس سابقه).

نسوق بيانها من «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر؛ لما فيه من تلخيصٍ وربط لها بعضها ببعض. قال رحمه الله تعالىٰ:

١ ـ المُتَّفِق والمُفترِق:

ثم الرُّواةُ إنِ اتفقَتْ أسماؤهُمُ وأسماءُ آبائِهم فَصاعَداً واختلَفَتْ أشخاصُهَم سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثنانِ مِنهم أو أكثرُ، وكذلك إذا اتَّفَق اثنانِ فصاعداً في الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ فهو النَّوعُ الذي يُقال له «المُتِفَقُ والمُفْتَرِق»، [وهو أقسامٌ، منها:

١ ـ مَن اتفقَتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائهم، مثلُ: محمدِ بنِ عُبَيدٍ، في رجالِ الكتب السِّتة عَشَرة رواةٍ اسمُهم «محمدُ بن عبيد».

٢ ـ مَن اتَّفقت كنيتُهم ونِسبتُهم معاً.

مثالُه:

أبو عِمْران الجَوْني، اثنان: عبد الملك بن حبيب، وموسىٰ بن سهل].

فائدته:

وفائدة معرفتِه خَشْيَةُ أنْ يُظَنَّ الشخصانِ شخصاً واحداً، وقد صَنَّفَ فيه الخطيبُ كتاباً حافِلاً، وقد لَخَّصْتهُ وزِدْتُ عليه شيئاً كثيراً.

٢ ـ المُؤتلِف والمُختلِف:

وإن اتفقَتِ الأسماءُ خَطّاً واختلفَتْ نُطْقَاً سَوَاءٌ كان مرجعُ

الاختلاف النَّقْطَ أم الشَّكْلَ فهو «المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِف».

[أي: هو ما يتّفِقُ في الخطِّ صُورَتُه، وتَختلِفُ في النُّطْقِ صِيغَتُه.

مِثالُه:

حزام وحَرَام. يَزيد وتزيد وبَرِيد وبُرَيْد].

ومَعْرِفتهُ مِنْ مُهِمَّاتِ هـٰذا الفنِّ، حتىٰ قال عليُّ بنُ المَدِيني: أشدُّ التصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قَبْلَه شيءٌ يدُلُّ عليه ولا بَعْدَه.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّفَ فيه أبو أحمدَ العسكريُّ، لكنَّه أضافَه إلىٰ كتابِ التصيفِ له، ثُمَّ أفردَهُ بالتأليف عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ فجَمَع فيه كِتَابَيْنِ: كتابٌ في مُشْتَبِهِ الأسماءِ، وكتابٌ في مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ، وجَمع شيخه الدارقطنيُّ في ذلك كتاباً حافلاً ثم جَمَع الخطيبُ ذيلاً.

ثم جَمَع الجميعَ أبو نصر بنُ ماكولا في كتابه «الإكمال»، واستدرك عليهم في كتابٍ آخر جَمَع فيه أوهامَهم وبَيَّنها، وكتابُه مِنْ أجْمَع ما جُمِعَ في ذلك، وهو عُمْدَةُ كُلِّ محَدِّثٍ بعدَه، وقد استدرك عليه أبو بكر بن نُقْطَةَ ما فاتَه أو تَجَدَّدَ بعدَه في مُجلَّدٍ ضَخْمٍ، ثم ذَيَّل عليه منصورُ بن سَليم ـ بفتح السين ـ في مُجلَّدٍ لطيف، وكذلك أبو حامد بن الصابوني.

وجَمَع الذهبي في ذلك كتاباً مُختصَراً جِداً، اعتمد فيه علىٰ الضَّبْطِ بالقلم، فكَثُرَ فيه الغَلَطُ والتصحيفُ المُبايِنُ لموضوعِ الكتابِ.

وقد يَسَّر اللهُ تعالىٰ لي توضيحه في كتاب سَمَّيتُه: «تبصيرَ المُنْتَبِه بتحرير المُشْتَبِهِ» وهو مجلَّدٌ واحدٌ فضبطتُه بالحروفِ علىٰ الطريق المَرضِيَّة، وزِدْتُ عليه شيئاً كثيراً مما أهْمَلَهُ، أو لم يَقِفْ عليه، ولله الحمدُ علىٰ ذلك.

٣ ـ المتشابه:

وإنِ اتفَّقتِ الأسماء خَطّاً ونُطقاً، واختَلَفَ الآباءُ نُطقاً مع ائتلافِهما خَطّاً، كمحمدِ بنِ عَقيل ـ بفتح العين ـ ومحمدِ بنِ عُقَيْل ـ بضَمِّها ـ : الأولُ نَيسابورِيّ والثاني فِرْيابيٌّ، وهما مشهورانِ وطبقتُهُما متقاربةٌ.

أو بالعكس: كأنْ تختلفَ الأسماءُ نُطقاً وتأتلفَ خَطّاً، وتتَّفقَ الآباءَ خَطّاً ونُطقاً كشُرَيْح بن النعمانِ وسُرَيج بن النعمان، الأولُ بالشِّينِ المُعْجَمة والحاءِ المُهْمَلَة وهو تابعيٌّ يَروي عن عليٍّ رضي الله عنه، والثاني بالسِّين المُهْمَلَةِ والجيمِ وهو من شُيوخِ البخاريّ، فهو النوعُ الذي يُقالُ له «**المُتَشَابِه**».

وكذا إنْ وَقَعَ ذلك الاتفاقُ في الاسمِ واسمِ الأب والاختلافُ في النِّسبَةِ.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّفَ فيه الخطيبُ كتاباً جليلاً سمَّاه «تَلخيص المُتَشَابِه».

ثُمَّ ذَيَّلَ عليه أيضاً بمافاته أَوّلاً، وهو كثيرُ الفائدةِ.

ويَتركَّبُ منه وممَّا قَبْلَه أنواعٌ:

منها: أَنْ يَحصُلَ الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلاً إلاّ في حرفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ مِنْ أحدِهما أو مِنْهُما.

وهو علىٰ قِسْمَين [أي النوعُ الذي يَحصُلُ فيه الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ فهٰذا علىٰ قِسْمَين، ذَكَرهُما المُصنِّفُ]:

إمّا بأنْ يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع أنَّ عددَ الحروفِ ثابتٌ في الجِهتَين. أو يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ.

أمثلته:

فَمِنْ أمثلةِ الأَوّلِ:

١ ـ محمدُ بنُ سِنَانٍ ـ بكسرِ المُهمَلَةِ ونونَيْنِ بينَهما ألِفٌ ـ وهُمْ جماعةٌ منهم العَوَقِيّ ـ بفتحِ العين والواو ثم القاف ـ شيخُ البخاري.

٢ ـ ومحمدُ بن سَيَّارٍ ـ بفتح المُهْمَلَة وتشديدِ الياء التحتانيةِ وبَعْدَ الألفِ راءٌ ـ وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم اليَمَانيُّ شيخُ عُمَرَ بنِ يُونُسَ.

٣ ـ ومنها: محمدُ بنُ حُنين ـ بضمِّ المُهْمَلَةِ ونونَيْن الأُولىٰ مفتوحةٌ بينهما ياءٌ تحتانيةٌ ـ تابعيٌّ يَروي عن ابنِ عبّاسٍ وغيرِهِ.

٤ ـ ومحمدُ بنُ جُبَيْرٍ ـ بالجيم بَعْدَها مُوَحَّدَةٌ وآخِرَهُ راءٌ ـ وهو محمدُ بنُ جُبَيْرِ بنُ مُطْعِم تابعيٌّ مشهورٌ أيضاً.

٥ ـ ومن ذلك: أحمدُ بنُ الحُسين صاحبُ إبراهيمَ بنِ سَعْدٍ وآخرون.

٦ ـ وأَحْيَدُ بن الحُسيْنِ مِثْلُه لكنْ بدلُ الميمِ تحتانيةٌ، وهو شيخٌ بُخاريٌّ يروي عنه عبدُ الله بنُ محمدٍ البِيكَنْدِي.

٧ ـ ومن ذلك أيضاً: حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ من طبقةِ مالِكٍ، وجعفرُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ لِعُبَيْدِ اللهِ بن موسىٰ الكُوفيّ، الأولُ بالحاءَ المُهْمَلَةِ والفاءِ بعدَها صادٌ مُهْمَلَةٌ، والثاني بالجيمِ والعَيْنِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثم راءٌ.

ومن أمثلةِ الثاني [أي القِسْم الثاني الذي سَبَق في هٰذه الصفحة، وهو أن يكونَ بين الاسمَيْنِ المُتَّفِقَيْنِ أو الأسماء اختلافٌ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ بِحَرْفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ]:

١ ـ عبدُ اللهِ بنُ زَيْد وهُمْ جماعةٌ، منهم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ واسمُ جَدِّه عبدُ رَبِّه، وراوي حديثِ الوُضوءِ واسمُ جَدِّهِ عاصِمٌ، وهمُا أنصاريَّانِ.

٢ ـ وعبدُ الله بنُ يزيدَ بزيادةِ ياءٍ في أوّلِ اسمِ الأبِ والزاي مكسورةٌ، وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم في الصَّحابَةِ الخَطْمِيُّ يُكْنَىٰ أبا موسىٰ وحديثُه في الصحيحين، والقارىءُ له ذِكْرٌ في حديثِ عائِشةَ، وقد زَعَمَ بعضُهم أنّه الخَطْمِيّ وفيه نَظَرٌ.

٣ ـ ومنها: عبدُ الله بنُ يحيىٰ وهُمْ جماعةٌ، وعبدُ اللهِ بنُ نُجَيّ ـ بضَمِّ النُونِ وفتحِ الجيم وتشديدِ الياء ـ تابعيٌّ معروفٌ يَرْوِي عن عليٍّ.

٤ ـ المتشابه المقلوب:

أو أنْ يحصلَ الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ لكنْ يَحصُلُ الاختلافُ أو الاشتباهُ بالتقديم والتأخير إمّا في الاسمَيْن جُملةً، أو نحوِ ذلك كأنْ يَقَعَ التقديمُ والتأخيرُ في الاسمِ الواحدِ في بعضِ حُرُوفِه بالنسبة إلىٰ ما يَشْتَبِهُ به.

أمثلته:

مثالُ الأولِ: الأسودُ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ الأسودِ، وهو ظاهرٌ، ومنه عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ عبدِ الله.

ومثالُ الثاني: أيوبُ بنُ سَيّارٍ، وأيوبُ بنُ يَسارٍ، الأولُ مَدَنِيٌّ مشهورٌ ليس بالقويِّ، والآخَرُ مجهولٌ.

ثم قال الحافظ ابن حجر:

ومن المُهِمِّ في هـٰذا الفنِّ: معرفةُ مَنْ وافقَتْ كُنيتُهُ اسمُ أبيهِ، كأبي

إسحاق إبراهيم بن إسحاق المَدَنيّ أحدِ أَتْباعِ التابعين.

فائدته:

وفائدةُ معرفتِه نَفْيُ الغَلَطِ عمَّن نَسَبَهُ إلىٰ أبيه فقال: أخبرنا ابنُ إسحَاقَ فنُسِبَ إلىٰ التصحيفِ وأنَّ الصوابَ: أنا أبو إسحاق، أو بالعكس، كإسحاق بنِ أبي إسحاق السَّبِيعي، أو وافقتْ كُنيَتُه كُنيةَ زوجتِه، كأبي أيوب الأنصاريّ وأمِّ أيوبَ، صحابيَّانِ مشهورانِ، أو وافَقَ اسمُ شيخهِ اسمَ أبيه، كالرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أنسٍ، هٰكذا يأتي في الرِّواياتِ فَيُظَنُّ أنه يَروي عن أبيه ـ كما وَقَع في الصحيح عن عامرِ بنِ سَعْدٍ عن سَعْدٍ وهو أبوه ـ وليس أنسٌ شيخُ الربيع والدَه، بل أبوه بَكْرِيٌّ وشيخُه أنصاريٌّ، وهو أَنَسُ بنُ مالكٍ الصحابيُّ المشهورُ، وليس الربيعُ المذكورُ مِن أولاده...

ومعرفةُ مَن اتَّفقَ اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه كالحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بن عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي اللهُ عنهم، وقد يقع أكثرُ مِن ذلك وهو مِن فُروع المُسَلْسَلِ.

وقد يَتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع الاسم واسمِ الأبِ فصاعداً، كأبي اليُمْنِ الكِنْدِيّ، هو زيدُ بنُ الحَسَنِ بنِ زَيْدِ بنِ زَيْد بنِ الحَسَنِ.

أو يتَّفِق اسمُ الراوي واسمُ شيخِهِ وشيخِ شيخِه فصاعداً: كَعِمْرانَ عن عِمْرانَ عن عِمْرانَ، الأول: يُعْرَفُ بالقصيرِ، والثاني: أبو رَجَاءٍ العُطَارِدِيٌّ، والثالثُ: ابنُ حُصَينٍ الصحابيُّ. وكَسُليمانَ عن سُلَيمان عن سُلَيمانَ، الأولُ: ابنُ أحمدَ بن أيوبَ الطَّبَرانِيُّ، والثاني: ابنُ أحمدَ الواسِطِيّ، الثالثُ: ابنُ عبدِ الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابْنِ بنْتِ شُرَحْبِيل.

وقد يَقَعُ ذلك [أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب] للراوي ولِشَيْخِه معاً، كأبي العلاءِ الهَمَذَانيِّ العَطَّارِ، مشهورٌ

بالرِّوايةِ عن أبي عليٍّ الأصبهانيّ الحَدَّادِ، وكُلٌّ منهما اسمُه الحَسَنُ بنُ أحمدَ بن الحَسَنِ بنِ أحمدَ، فاتَّفقَا في ذلك، وافْتَرقا في الكُنْيةِ والنِّسْبَةِ إلىٰ البَلدِ والصِّنَاعَةِ، وصنَّفَ فيه أبو موسىٰ المَدِيني جُزْءاً حافِلاً.

ومعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُ شيخِه والراوي عنه، وهو نوعٌ لطيفٌ لم يَتعرَّضْ له ابنُ الصلاح.

وفائدتُه:

رفْعُ اللَّبْسِ عمَّنْ يَظُنُّ أنَّ فيه تكراراً أو انقلاباً، فمِنْ أمثلتِه، البخاريُّ: رَوىٰ عن مسلمٍ ورَوىٰ عنه مسلمٌ، فشَيخُه مسلِمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهِيدي البَصْريّ، والراوي عنه: مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ القُشَيريُّ صاحبُ الصحيح.

وكذا وَقَعَ ذلك لِعَبْدِ بنِ حُمَيْد أيضاً: روىٰ عن مسلمِ بنِ إبراهيمَ، ورَوىٰ عنه مسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحهِ حديثاً بهـٰذه الترجمةِ بِعَيْنِها.

ومنها يحيىٰ بنُ أبي كَثِير: رَوىٰ عن هِشَامٍ وروى عنه هِشامٌ: فشيخُهُ هِشامُ بنُ عُروَةَ وهو من أَقْرانِه، والراوي عنه هشامُ بنُ أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوَائيّ.

ومنها ابنُ جُرَيْجٍ: رَوىٰ عن هشامٍ ورَوىٰ عنه هِشامٌ، فالأَعلىٰ ابنُ عُرْوَةَ، والأَدنىٰ ابنُ يوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ.

ومنها الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ: يَروي عن ابنِ أبي لَيْلى: وعنه ابن أبي ليلىٰ، فالأَعلىٰ عبدُ الرَّحمنِ، والأَدْنىٰ محمدُ بنُ عبدِ الرحمـٰن المذكورِ، وأمثلتُه كثيرةٌ.

وغيرُ ذلك من فنون اختصرناها خوف الإطالة، تنظر في المصادر.

وهكذا نجد أئمةَ الحديث يُعِدُّون لكلِّ شيءٍ عِدَّته الكاملة، فقد اتَّبعوا لتحديد شخص الراوي أصولاً علمية شاملة دقيقة غاية الدقة، ثم

ترجموها في مؤلَّفات تفصيليةٍ تشمل أسماءَ الرّواة كلّهم، مفصَّلةً على العلوم التي أشرنا إليها، لكي يصدر الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً دقيقاً في وقوعه في مواقعه، كما هو دقيق في صوابه. (من «أصول الجرح والتعديل» للدكتور نور الدين عتر» ص: ١٨٩ ـ ١٩٠ بتصرُّفٍ واختصارٍ).

عِلْمُ رِوَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحَدِيْثِ رِوَايَةً».

عِلْمُ زَوَائد الْحَدِيْثِ:

انظر «الزّوائد» في حرف الزّاء.

العِلْمُ الصَّحِيْحُ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «العلمُ: هو الفهمُ والدِّرايةُ، وليس بالإكثار والتوسُّع في الرواية». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٧٤).

وقال الحافظُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّةِ: «صحةُ الفهم، وحسنُ القصد مِنْ أعظم نِعَمِ الله التي أَنْعَمَ على عبده، ما أعطى عبداً عطاءً بعد الإسلام أفضل، ولا أجلَّ منها». (إعلام الموقعين: ١/ ٨٧).

عِلْمُ غَرِيْبِ الْحَدِيْثِ:

هو علمٌ يبحث في الحديث الذي وقعت فيه لفظةٌ غامضةٌ بعيدةٌ عن الفهم لقِلة استعمالها. (تيسير مصطلح الحديث: ص: ١٧٤).

انظر: «غريب الحديث» في حرف الغين.

عِلْمُ مُصْطَلَحِ الحديثِ:

انظر: «أُصُوْلُ الحَدِيْثِ» في حرف الألف.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ التَّابِعِيْنَ:

هو علم «يُعرَف به التَّابعون. انظر: «التّابعون» في حرف التّاء.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ:

هو علمٌ يُعرَف به الصَّحابة. انظر: «الصَّحابة» في حرف الصَّاد.

العُلُوُّ:

هو الإسنادُ الذي قَلَّ عددُ الوسائط فيه مع الاتِّصال.

انظر: «العالي».

العُلُوّ بتَقَدُّمِ السَّمَاعِ:

أي: بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدِّماً كان أعلى ممَّنْ سمع منه بعده.

مثاله:

أن يسمع شخصان من شيخٍ، وسَماعُ أحدِهما منذ ستِّين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنةً، وتساوى العددُ إليهما، فالأول أعلى من الثاني، ويتأكَّد ذلك في حقِّ من اختلط شيخه أو خَرِفَ. انظر «العالي».

العُلُوُّ بِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوي:

ومثاله فيما قاله الإمام النَّوَوِيُّ: «فما أرويه عن ثلاثةَ عن البَيْهَقِي، عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بَكْرِ بن خَلف، عن الحاكم لتقدُّم وفاة البَيْهَقِي عن ابن خلف. (تدريب الراوي).

العُلُوُّ بالصِّفَةِ:

أي بصفة الرُّواة.

العُلُوُّ بالمُسَافة :

أي بِقِلَّةِ الوسائط .

عُلُوُّ التَّنْزِيْل :

انظر «العالي» .

عُلُوُّ السَّنَدِ :

هو قِلّةُ عدد رجال السَّند بالنسبة للسَّند المقابل، وهو يُسَمّىٰ أيضاً : «العُلُوّ المُطْلَق» .

العُلُوُّ المُطْلَقُ :

هو القُرْبُ من رسول الله ﷺ بإسنادٍ صحيحٍ نظيف .

وقيل : هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عَدَدُ رِجال السَّند وينتهي إلى النَّبيّ ﷺ بذلك العددِ القَليل بالنسبة إلى أي سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعددٍ كثيرٍ . (شرح شرح النخبة : ص ٦١٥) .

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ :

هو القُرْبُ مِن إمامٍ من أئمة الحديث، وإنْ كَثُرَ بعده العددُ إلى رسولِ الله ﷺ .

وقيل : هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عددُ رجال السَّند وينتهي إلى إمامٍ من أئمة الحديث ذو صفة عالية كالحفظِ، والفقهِ، والضَّبْطِ، والتَّصنيفِ، وغير ذلك من الصِّفات المقتضية للترجيح كشُعْبَةَ وَمالِكٍ . (شرح شرح النخبة : ص ٦١٧) .

عُلُومُ الحَدِيْثِ :

وهي تشتمل على روايةٍ ودرايةٍ. وتفرَّع عن الدراية علومٌ كثيرةٌ، من أهمِّها ما يلي :

١ ـ علمُ الجَرْحِ وَالتَعديل.

٢ ـ علمُ مختلف الحديث.

٣ ـ علمُ عِلَلِ الحديث.

٤ ـ علمُ غريب الحديث.

٥ ـ علم ناسخ الحديث ومنسوخه.

٦ ـ علم سبب ورود الحديث.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في بابه.

عُلُومُ أَسْمَاءِ الرُّواةِ:

انظر: «أَسْمَاءَ الرِّجَالِ» في حرف الألف.

عَلى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِما:

أي الإمام البخاري ومسلم.

والمرادُ بقولهم: «على شرطهما» أن يكون رجالُ إسناده في كتابَيْهِما؛ لأنه ليس لهما شرطٌ في كتابيهما ولا في غيرهما.

وهذا الكلامُ قد أخذه ابنُ الصَّلاح حيث قال في المستدرك: أودعه ما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجا عن روايته في كتابيهما.

قال: وعلى هذا عمل ابنُ دقيق العيد. (وانظر: «تدريب الراوي»: ١/ ١٢٧).

تنبيه:

حين يقول الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسابوري «حديث صحيح» على شرط الشَّيْخين» يختصر ذلك الحافظُ الذَّهبي بقوله: مثلاً: «على شرطهما» فهذا من الذهبي ليس موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هوسكوتٌ،

فلا يصلحُ أن يُضافَ إليه القولُ بالموافقة ـ كما يفعل الكثيرون في هذه الأيام ـ فيُقالُ في الحديثِ صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ، إنَّ الصَّوابَ «صحَّحه الحاكمُ، وسَكَتَ عنه الذهبيُّ ؛ لأن الذهبي لم يُبيِّن أَنَّ سُكوته دالٌّ على الموافقة:

عَلَى شَرْطِهِمَا:

انظر «عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهما».

على يَدَيْ عَدْل:

هذا المثلُ يُقْرَأ بالإضافَةِ، أي: بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ، وعَدْلٌ، هذا هو ابن سعد العشيرة ـ على وزنِ فِعْلٍ ـ وكان على شرطة تُبَّع، وكان تُبَّعٌ إذا أرادَ هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ، فيقولون: على يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَرُ مثلاً في الميؤوس منه.

وعلى هذا فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا المَثَلِ إنما هو من قبيل الجَرْحِ، بل هو من أبلغه، فهو بمرتبة من يقال فيه: هالكٌ، وساقطٌ، وهذا شأنُ من لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ.

على أنَّ من المُمكنِ: أن يفهم من العبارة معنى التعديل إذا قُرِئت من غير اعتبارٍ للمثل الوارد، ووَجِّهَتْ القراءةُ على نحوٍ آخَرَ، كأن يكون عَدْلٌ مرفوعاً على الخبرية، مع كسر دال يدي وإفرادِها، لكن هذا غيرُ صحيحٍ، وإنْ فَهِمَ البعضُ ذلك. فالعبارةُ بتثنية (يدي) وإضافتها مع جَرِّ (عدل) إذ لولا المثلُ واعتبار معناه ما استخدمت العبارةُ أصلاً، وقد قال الثَّعالِبيُّ: وعهدي بأبي بَكْر الخُوَارِزْمي يقول عند ذمِّ العدول: «ما وقعَ في يدي عدل، فهو علي يدي عدل». (انظر «ثمار القلوب» للثعالبي، ص ١٣٧).

وممّن استشكل أمرَ هذه العبارةِ الحافظُ ابن حجر، فظَنَّها من ألفاظ

التعديل ابتداءً حتى تبيَّن له وجهُ الصَّوابِ في استعمال أبي حاتم الرَّازي لها، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة ابن المُغَلِّس) في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وجُبَارَةُ هذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيه توثيقٌ. . قال الحافظُ: «ومع ذلك فما فهمتُ معناها، ولا اتجه لي ضَبْطُها، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ». كما اسْتَشْكَلَ أَمْرَها ابنُ دقِيقِ العِيْد، فأثبت فيها الوجهين، وكذا العِرَاقِي شيخُ الحافظ ابن حجر. (انظر: «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٤٢ و«فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٣٤٩).

عليه أَدْرَكْتُ النَّاسَ

يَستعمِل الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الاصطلاحَ عندما لا يكون في المسألة إجماعٌ كُلِّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مخالفةٌ ولها رأيٌ آخرُ؛ فهو يَقِلُّ في رتبته عن رتبة الإجماع الكُلِّيِّ الذي لا يُعْلَمُ له مُخالِفٌ. (عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص ٢٩٦).

ومن أمثلته:

١ ـ قال مالكٌ: «لا يقرأ في الصَّلاة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في المكتوبة لا سِرّاً في نَفسه ولا جَهْراً، قال: وهي السُّنَّةُ، وعليها أدركتُ الناسَ». (المدوَّنة: ١/ ٦٤).

٢ ـ قال: حدَّثَني عن مالكٍ أنه سَمِعَ أهلَ العِلم يقولون: مَنْ أَهَلَّ بحَجٍّ مفردٍ ثم بدا له أن يُهِلَّ بعمرةٍ فليس له ذلك، قال مالكٌ: «وذلك الذي أدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا» في كتاب الحج، باب قطع إفراد الحج (رقم: ٣٩).

٣ ـ حدَّثني عن مالكٍ، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه أنَّ عليَّ بن

أبي طالبٍ كان يُلَبِّي بالحَجِّ حتى إذا زاغت الشمسُ من يوم عَرَفَةَ، قطع التلبيةَ قال مالكٌ: «وذلك الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا».

(الموطأ: كتاب الحج، باب قطع التلبية رقم: ٤٤).

ولهذا الاصطلاحُ مرادفاتٌ كثيرةٌ نذكر بعضها:

١ ـ هو الأَمْرُ الذي لم يَزَلْ عليه الناسُ عندنا.

٢ ـ وعلى هذا رأيتُ الناسَ.

٣ ـ وهذا أمرٌ قد مَضَىٰ وجازَ عليه الناسُ.

٤ ـ إنَّ من أمر الجائز بينهم.

٥ ـ ما أدركتُ الناسَ إلّا على هذا.

٦ ـ الذي أردكتُ عليه الناس وأهل العلم ببلدنا.

٧ ـ وهو الأمرُ الذي لم يَزَلْ عليه أهلُ العِلم ببلدنا.

٨ ـ وعلى هذا أدركتُ مَنْ أرضى مِن أَهل العلم.

عم:

رَمْزٌ لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مُسْنَدِ أبيه.

عَنْ:

وهي المرتبةُ الثامنةُ من صِيَغَ الأداء عند الحافظ ابن حجر؛ لأنه يحتمل الإجازةَ بدون سَماعٍ، كما أنه يحتمل التدليسَ.

انظر «العنعنة» في موضعها.

عِنْدي بَلِيَّتُهُ قِدَمُ رِجَالِهِ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله أبو حاتم الرازي في تجريح (يحيىٰ بن نصر القرشي المخزومي، المتوفىٰ ٢١٥ هـ).

قال ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول: قلتُ ليحيىٰ بن نصر بن

حاجب: أيُّ شيءٍ قصتك، أرىٰ أصحابَ الحديث منقبضين عنك؟! قال: كان بيني وبين بشر المريسي في الحداثة معرفةٌ فلما قدمتُ أتاني مسلِّماً علي. قيل لأبي: فضَعُف حاله لذلك؟ قال: هو ادَّعىٰ ذاك، وعندي بَلِيَّتُه قِدَمُ رجالِه». (الجرح والتعديل: ٤/ق٢/ ١٩٣).

ومعنىٰ قول أبي حاتم: أنه يروي عن شيوخ قديمي الوفاة، ومن هؤلاء الشيوخ الذين روىٰ عنهم:

١ ـ سفيان الثَّوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٢ ـ مالك بن أنسٍ (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٣ ـ عبد الله بن شُبْرُمة (المتوفىٰ سنة ١٤٤ هـ).

٤ ـ ثور بن يزيد (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٥ ـ هلال بن خَبَّاب (المتوفىٰ سنة ١٤٤ هـ).

٦ ـ حَيْوَة بن شُرَيْح (المتوفىٰ سنة ١٢٤ هـ).

٧ ـ مغيرة بن مسلم (من السادسة).

٨ ـ النعمان بن ثابت الكوفي. (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٩ ـ يونس بن يزيد (المتوفىٰ سنة ١٥٩ هـ).

١٠ ـ عبد الله بن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

١١ ـ عاصم الأحوال (المتوفىٰ سنة بعد ١٤٠ هـ).

١٢ ـ إسحاق بن سويد (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ).

فبعض هؤلاء الرواة، وابن شُبْرُمَة، وهلال بن خَبَّاب يصعب عليه إدراكهم، والرواية عنهم. لذلك قال عنه أحمدُ بن سيَّار المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ١٦٨ هـ) بعد أن وصف أباه بأنه: كان شيخاً قديماً، وأمَّا

ابنه يحيىٰ بن نصر بن حاجب، فقد رأيتُه وكتبتُ عنه، كان شيخاً طوالاً ممشوقَ البدن، خفيفَ اللِّحية طويلها، صاحبَ عربيةٍ ولسانٍ، وكتبنا عنه، وكان يحدِّث عن سفيان الثوري، وعن مالك بن أنس، وعن حَنْظَلة بن أبي سفيان، ويونس بن يزيد الأيلي، وابن شُبْرُمَة، وثور بن يزيد، وكان يقول لنا تعالوا حتىٰ أحدِّثكم، عن أستاذكم ـ يعني عبد الله ابن المبارك ـ، وكان أول ما حدَّث كان عليه جماعةٌ عظيمةٌ؛ فلمَّا حدَّث عن هلال بن خَبَّاب، وإسحاق بن سويد، برد أَمرُه قليلاً وفتر الناسُ عنه، وبقي في شِرْذِمَةٍ ثم خرج مِن هاهنا ـ أي: بلاد مَرْو ـ ومات بالعراق. (تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٢٢).

وبهـٰذا القول يتبيَّن لنا تطابقُ قول أبي حاتم علىٰ يحيىٰ بن نصر. ولعلَّ الدارقطني لهـٰذا السبب وقف رجالَ إسنادٍ هو فيهم. (لسان الميزان: ٦/ ٢٧٩).

وحكم عليه العُقَيْليّ بـمُنْكَر الحديث. (الضعفاء: ٤/ ٤٣٣)

العَنْعَنَةُ:

لغةً: العَنْعَنَةُ: مصدرٌ مأخوذٌ من «عَنْ فلانٍ عَنْ فلانٍ»، كالسَّبْحَلة والحَوْقَلَة... وهي مصدر عنعن الحديث، أي مصدرٌ جَعْلِيٌّ، مأخوذٌ من لفظ «عن فلان»، كأخذهم: حَوْلَقَ، وحَوْقَلَ من: قال: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العلي العظيم»، وسَبْحَلَ من قال: «سبحان الله». (فتح المغيث: ١/ ١٨٩).

واصطلاحاً: هي روايةُ الحديثِ بصيغة «عَنْ فُلَانٍ» من غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبار أو السَّماع.

قال السَّخاوي: (والعنعنة فعللة، مِن: «عَنْعَنَ الحديثَ»: إذا رواه بـ«عَنْ»، من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السَّماع). (فتح المغيث: ١/ ١٨٩).

«والإسناد المعنْعَن: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ عن فلانٍ». (انظر: التمهيد ١/ ١٢، علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٢، ١٦٣، الاقتراح ص٢٠٦).

أمثلة للإسناد المعنعن:

وهـٰذه أمثلةٌ من كتب السُّنَّة، لبعض الأسانيد الواقعة بالعنعنة:

١ ـ قال الإمام البخاري: «حَدَّثَنا عبدُ الله بن مَسْلَمَة، عن مالكٍ، عن ابن شِهابٍ، عن عبَّاد بن تميم، عن عمِّه أنه: «رأىٰ رسولَ الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدىٰ رجليه علىٰ الأخرىٰ». (صحيح البخاري، رقم: ٤٧٥).

٢ ـ وقال أيضاً: «حَدَّثنا قتيبةُ: حَدَّثنا اللَّيْثُ، عن بُكَيْر، عن بُسْرِ بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن أبي طَلْحَة صاحب رسول الله ﷺ قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الملائكة لا تَدْخُلُ بيتاً فيه صورةٌ...**». (صحيح البخاري، رقم: ٥٩٨٥).

٣ ـ وقال الإمامُ أحمد: «حَدَّثنا وكيعٌ، عن شعبةَ، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عبَّاس قال: «خرج رسولُ الله ﷺ من المدينة صائماً في شهر رمضان، فلمَّا أتىٰ قديداً أفطر، فلم يَزَلْ مفطراً حتىٰ دخل مكَّةَ». (مسند أحمد: ٥/ ٧٥).

٤ ـ وقال الإمام الترمذي: «حَدَّثنا قتيبةُ وغيرُ واحدٍ، عن عبد الله بن وَهْب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أنسٍ قال: «كان خاتمُ النبيّ ﷺ من وَرِقٍ وكان فَصُّه حَبَشِيّاً». (جامع الترمذي: رقم: ١٧٩٣).

مَنْ صاحب العنعنة في الإسناد؟:

اشتهر في هـٰذا الباب: العنعنة، فلانٌ عن فلانٍ شيخه... فمن هو صاحب العنعنة؟

الجوابُ:

هناك صورتان:

الأولىٰ: أن يكون وقوعٌ من قِبَلِ الراوي نفسه...

الصورة الثانية: أن تكون من تصرُّفِ من هو دون الراوي، سواء من هو دونه مباشرةً، أم متأخّرٌ عنه.

لكن، ذهب بعضُ العلماء كالشيخ عبد الرحمن اليَماني المُعَلِّمي، إلىٰ وجود الصورة الثانية فقط، فقال: «اشتهر في هـٰذا الباب العنعنةُ، مع أنَّ كلمة «عن» ليست من لفظ الراوي الذي يُذْكَر اسمُه قبلها، بل هي من لفظ من دونه، وذلك كما لو قال هَمَّامٌ: «حَدَّثنا قتادةٌ عن أنسٍ» فكلمة «عن» من لفظ هَمَّام؛ لأنها متعلِّقةٌ بكلمة «حَدَّثنا» وهي من قول هَمَّام؛ ولأنه ليس من عاداتهم، أن يبتدئ فيقول: «فلانٌ...». ولهـٰذا يكثر في كتب الحديث إثبات «قال» في أثناء الإسناد قبل: «حَدَّثنا» و: «اخبرنا»... ولا تثبت قبل كلمة «عن»...

فبهـٰذا يتَّضح أنه في قول هَمَّام «حَدَّثنا قتادةٌ عن أنس»، لا يُدْرَىٰ كيف قال قتادة، فقد يكون قال: «حَدَّثني أنسٌ» أو «سمعتُ أنساً»، أو غير ذلك من الصِّيغ التي تصرِّح بسماعه من أنس أو تحتمله...». (انظر: «التنكيل» ص: ٢٧٣).

هكذا ذهب الشيخ اليماني إلى أنَّ وجود العنعنة دليل علىٰ إبهام ما قاله الراوي، هل صَرَّح بالإخبار والتحديث أم أبهم ذلك..

لكن يُضَعِّفُ هـٰذا الذي ذكره المعلِّمي ما سأذكره من النقول الكثيرة عن أئمة الحديث، من وجود الصورة الأولىٰ، بل كثرتِها وشهرتِها.

وكذلك، فإنَّ هـٰذا القول، يلزم منه إمَّا: قبول كلِّ أحاديث

المدلِّسين؛ لأن العنعنة ليست منهم، إذاً هم قد صرَّحوا وحديثهم مقبولٌ، ولا يمكننا أن نتهم أيَّ راوٍ بالتدليس، أو نردّ حديثه؛ لأنه ليس هو المسؤول عن وقوع العنعنة.

أو: رَدُّ أحاديثهم كلِّها؛ لأننا لا ندري كيف قال الراوي المدلِّسُ، هـٰذا يُدخل الشَّكَّ حتىٰ في الروايات التي فيها التصريحُ بالسَّماع؛ لأنه يمكن أن يكون المدلِّسُ عَنْعَن، ومَنْ دونه صرَّح بالسماع، وهـٰذا كله خلاف تصرُّفات أئمة الحديث، وعنايتهم بالروايات المعنعنة والمصرّحة، كما ترىٰ ذلك جلياً في تصرفات الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»، مع أحاديث المدلِّسين، وأنه يُراعي ما فوق المدلّس من العبارة، هل هي العنعنةُ أم التحديث...

أما النقول الكثيرة عن الأئمة، الدَّالَّة علىٰ وجود الصورة الأولىٰ - أي كون مصدر العنعنة هو الراوي نفسه -، بل كثرتها وكونها هي الغالبة، فهـٰذا بعضها:

* تصرُّف شعبة مع قتادة، فقد كان ينظر إلىٰ فيه، فما قال: سمعتُ وحدَّثنا حفظه، وما لم يقل تركه، مما يَدُلُّ علىٰ أنَّ الراوي هو الذي يصرِّح، أو لا يصرِّح بالسماع...

* يقول الحافظُ ابن عبد البَرّ عند تعريفه للتدليس: «... فيحدِّث بها عن الشيخ، دون أن يذكر صاحبه الذي حَدَّث بها، فيقول فيها: عن فلانٍ، يعني ذلك الشيخَ.

وهـٰذا لا يجوز إلا في الإسناد المُعَنْعَن، ولا أعلم أحداً يجيز للمحدِّث أن يقول: أخبرني أو حَدَّثني، أو سمعتُ، من لم يخبره، ولم يحدِّثه، ولم يسمع منه، وإنما يقول: اكتبوا «فلانٌ عن فلانٍ»، كما لو قال مالكٌ: اكتبوا «مالك عن نافع»، أو ابن عُيَيْنَة يقول: اكتبوا

«سفيان عن عمرو بن دينار»، أو الثوري، أو شعبة يقول: اكتبوا «سفيان أو شعبة عن الأعمش»، وهو قد سمعه من رجلٍ وثق به عن الذي حمله عنه . . . ». (التمهيد: ١/ ٢٧).

* ورُوي عن يحيىٰ بن مَعِين: أنه قال: «كان ابنُ عُيَيْنَة يدلِّس فيقول: عن الزهري، فإذا قيل له: مَنْ دون الزهري؟ . . . ». (التمهيد: ١/ ٣١).

* وذكر أيضاً عن أحمد بن حنبل: «أنه سُئل عن حديث المُغِيْرَة بن شعبة: «أن النبيّ ﷺ مَسَح أعلىٰ الخُفّ وأسفله»، فقال: هـٰذا الحديثُ ذكرتُه لعبد الرحمن بن مهدي، فقال: عن ابن المبارك أنه: عن ثور . . . ». (التمهيد: ١/ ١٣ ـ ١٤).

* وقال الحاكم النَّيسابوري: «أخبرني محمدُ بن أحمد الذُّهْلي قال: حَدَّثنا إبراهيمُ بن السُّكَّري، قال: ثنا علي بن خَشْرَم، قال: قال لنا ابن عُيَيْنَة: عن الزهري، فقيل له: سمعتَه من الزهري؟، فقال: لا، ولا ممَّن سمعه من الزهري، حَدَّثني عبد الرَّزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري». (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٥).

* وقال الإمام مسلم في صحيحه: «. . . قال أبو أيُّوب: قال أبو الزُّبير عن جابر . . . ». (صحيح مسلم: ٢/ ٩٣).

* وقال النَّسائي في ترجَمة «بَقِيَّة بن الوليد»: «إذا قال: «حَدَّثنا وأخبرنا» فهو ثقةٌ، وإذا قال: «عن فلانٍ»، فلا يُؤْخَذ عنه؛ لأنه لا يُدْرَىٰ عمن أخذه». (تهذيب الكمال: ٤/ ١٩٤).

* ويقول الحافظُ ابن رجب: «واعْلَمْ أنَّ الراوي في روايته، تارةً يصرِّح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وتارةً يقول: عن، ولا يصرِّح بشيءٍ منه . . . ». (شرح علل الترمذي: ٢١٠).

* وقال الإمامُ البخاري: «حَدَّثنا عليُّ بن عبد الله، حَدَّثنا سفيان، قال الزهري عن سالم عن أبيه عن النبيّ ﷺ قال: «لا حسدَ إلا في اثنتين، رجلٌ آتاه اللهُ القرآنَ فهو يتلوه آناء اللَّيل وآناء النهار، ورجلٌ آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار». (أخرجه البخاري برقم: ٧٥٢٩ ، ٥٠٢٥).

سمعتُ من سفيان مرِاراً، لم أسمعه يذكر الخبرَ وهو من صحيح حديثه».

قال الحافظُ ابن حجر: «وقوله: «سمعتُ من سفيان مراراً» هو كلام عليِّ بن عبد الله وهو ابن المَدِيني شيخ البخاري، وقوله: «لم أسمعه يذكر الخبرَ»، أي: ما سمعه منه إلا بالعنعنة...». (فتح الباري: ١٣/ ٥٠٢ ـ ٩٠٣).

* ويقول الشيخ أبو إسحاق الجُوَيني: «... قال الشيخُ المحدِّثُ أيو الأشبال ـ رحمه الله ـ في «شرح المسند» (١/ ١١٧): والذي دفعهم إلىٰ هٰذه الشبهة في التعليل: أنَّ سفيان بن عيينة، شَكَّ في سماع ابن المُنكدِر هٰذا الحديث من جابر، كما روىٰ أحمد (٣/ ٣٠٧) عن سفيان: سمعتُ ابن المنكدر غيرَ مرةٍ يقول: عنجابر... وكأني سمعتُه مرةً يقول: أخبرني من سمع جابراً». (غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود: ١/ ٣٢، رقم: ٢٤).

فهٰذه النقولُ كلُّها، فيها دِلالةٌ واضحةٌ علىٰ وقوع العنعنة من الراوي نفسه، فهو صاحبها، وهٰذا هو الغالبُ علىٰ استعمالات الرواة لصِيَغ الأداء أثناء روايتهم للأحاديث، نعم قد يروي الراوي عن شيخه بصيغةٍ محتملةٍ نحو: قال، وذكر... فيأتي الراوي المتأخِّرُ ويستعملُ «عن»، والحكم نفسه؛ لأنه استعمل صيغةً محتملةً في مكان أخرىٰ مثيلتها.

أمَّا ما يقع من الصورة الثانية، فهـٰذا إنما يكون بقصد الاختصار، والمَلَلِ من ذكر الأسانيد الطويلة، ويكثر هـٰذا وينتشر بعد القرن الثالث حيث طالت الأسانيدُ، استقرَّ تدوينُ السنة في الدواوين المشهورة، وعُرف المدلّس من غيره، وعرف ما سمعه ممالم يسمعه، فالذين يتصرَّفون في الأسانيد، لا يتصرَّفون فيها كلها، إنما يفعلون ذلك في أسانيد الرواة غير المدلِّسين؛ لأنها مقبولةٌ علىٰ كل حالٍ، بالتصريح أم بالعنعنة، يقول الإمام أحمد: «كنتُ أسأل يحيىٰ بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شُرَيح وغيره، فكان في كتابي: إسماعيل قال: حَدَّثنا عامرٌ عن شريح، وحَدَّثنا عامرٌ عن شريح، فجعل يحيىٰ يقول: إسماعيل عن عامر، قلتُ: إنَّ في كتابي: حَدَّثنا عامرٌ، فقال لي يحيىٰ: هي صِحَاحٌ، إذا كان شيء أخبرتك، يعني مما لم يسمعه إسماعيل من عامر». (كتاب العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٥ و ٦٦).

أمَّا الظَّنُّ بأنهم يتصرَّفون في روايات من عُرفوا بالتدليس، بالتغيير والتبديل، فهـٰذا فيه تشكيكٌ بجهود المحدِّثين، بل فيه خلطٌ، وعدم وضوح في منهجهم في التعامل مع روايات الرواة المدلسين.

هـٰذا الذي ظهر لي من تتبع كلام الأئمة ومواقع استعمالهم في هـٰذا المقام، والله أعلم.

أقسام العنعنة:

ذكر الحافظُ ابن حجر: أنَّ العنعنة تنقسم إلىٰ أربع حالاتٍ، فقال: «حاصل كلام المصنف (أي: ابن الصلاح)، أنَّ للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها بمنزلة حدَّثنا، وأخبرنا، بالشرط السابق (أي: ثبوت اللقاء مع السلامة مع من التدليس).

الثاني: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صَدَرَتْ عن مدلِّسٍ، وهاتان الحالتان مختصتان بالمتقدِّمين.

وأمَّا المتأخِّرون، وهم مَنْ بعد الخمسمئة وهلمّ جَرًّا، فاصطلحوا عليها للإجازة، فهي بمنزلة (أخبرنا)، لكنه إخبارٌ جمليٌّ.

الثالثة: ولأجل هـٰذا قال المصنِّف: لا يخرجها ذلك من قبيل الاتصال، إلا أنَّ الفرق بينها وبين الحالة الأولىٰ، مبنيٌّ علىٰ الفرق فيما بين السماع والإجازة، لكون السماع أرجح. والله أعلم.

وإذا تقرَّر هـٰذا، فقد فات المصنِّفَ حالةٌ أخرىٰ لهـٰذه اللفظة وهي خفيةٌ جداً... وهي أنها ترد، ولا يتعلَّق بها حكمٌ باتصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها، سياقُ قصةٍ، سواء أدركها الناقل أو لم يدركها، ويكون هناك شيءٌ محذوفٌ مقدَّرٌ، ومثال ذلك: ما أخرجه ابن أبي خيثمة في تأريخه عن أبيه قال: «ثنا أبو بكر بن عَيَّاش ثنا أبو إسحاق عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه». (العلل: لأحمد، ٢/ ٤٧٠).

فهـٰذا لم يُرِد أبو إسحاق بقوله: عن أبي الأحوص أنه أخبره به، وإنما فيه شيءٌ محذوفٌ، تقديره: عن قصة أبي الأحوص، أو عن شأن أبي الأحوص، أو ما أشبه ذلك؛ لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله». (النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ص٢٢٥، ٢٢٦، وانظر أيضاً ص٢٢٦، ٢٢٧، وفتح المغيث ١/ ١٩٤).

تصوير المسألة والمذاهب فيها:

«فلانٌ عن فلان»، هل هي في حكم المتصل أم المنقطع، أم فيها تفصيلٌ؟.

في ذلك قولان مشهوران لأئمة الحديث، مع وجود بعض الأقوال الأخرىٰ، الواهية جدّاً، تنسب لبعض الفقهاء، أكتفي بذكرها فقط دون

الكلام عنها، وقد حكىٰ الحافظ العلائي هـٰذه المذاهب كلَّها، فقال:

الأول: فذهب بعضُ الأئمة، إلىٰ أن ما كان فيه لفظُ «عن»، فهو من قبيل المُرْسَل المنقطع، حتىٰ يتبيَّن اتصالُه من جهةٍ أخرىٰ، وهـٰذا القول حكاه ابنُ الصلاح. (علوم الحديث: ص: ٨٣)، ولم يُسَمّ قائله، ونقله قبله القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه: «المحدث الفاصل» (ص: ٤٥٠ ـ ٤٥١)، عن بعض المتأخِّرين من الفقهاء...

وثانيها: إنَّ الراوي، إنْ كان طويلَ الصحبة للذي روىٰ عنه بلفظ «عن»، ولم يكن مدلّساً، كانت محمولة علىٰ الاتصال، وإلا فهو مُرْسَلٌ، قاله الإمام أبو المظفَّر بن السَّمعاني...

الثالث: إنها تقضي الاتصالَ، وتَدُلُّ على ثبت اللِّقَاءُ بين المُعنعِن والمُعنعَن عنه، ولو مرةً واحدةً، وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس، وهـٰذا هو الذي عليه رأي الحُذَّاق كابن المَدِيني، والإمام البخاري، وأكثر الأئمة...

القول الرابع: أنه يكتفي بمجرَّد إمكان اللِّقاء دون ثبوت أصله، فمتىٰ كان الراوي بريئاً من تهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روىٰ عنه بالعنعنة ممكناً من حيث السِّنُّ والبلدُ، كان الحديثُ متصلاً، وإن لم يأت أنهما اجتمعا قطُّ، وهـٰذا قول الإمام مسلم، والحاكم أبي عبد الله، والقاضي أبي بكر بن الباقلاَّني، والإمام أبي بكر الصَّيْرَفي من أصحابنا...». (جامع التحصيل: ص: ١١٦ ـ ١١٧).

وبالنظر إلىٰ هـٰذه الأقوال، وما جرىٰ عليه عملُ المحدِّثين، نعلم يقيناً: أنه ليس في المسألة، إلا قولان مشهوران: الثالث، والرابع، أما غيرها فشاذٌّ مطروحٌ لا عبرة به.

ثم إنَّ أئمة الحديث وكذلك أئمة الفقه، الذين ذهبوا هـٰذين

المذهبين في حكم العنعنة اتفقوا كلُّهم على شرطٍ واختلفوا في آخر، أما الذي اختلفوا فيه فهو شرطُ ثبوت اللقاء بين المعنعن وشيخه في الإسناد، بينما اتفقوا على الشرط الأول، وهو براءة المعنعن من التدليس.

يقول الإمام الشافعي: «وأقبل في الحديث «فلان عن فلان»، إذا لم يكن مدلّساً». (الرسالة: ص: ٣٧٣).

ويقول أبو عبد الله الحاكم: «الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليسٌ، وهي متصلةٌ بإجماع أئمة أهل النقل، على توقُّع رواتِها عن أنواع التدليس». (معرف علوم الحديث: ص: ٩٣٤).

أمَّا ما اشتهر عن شعبة مِن ردِّ الأحاديث المعنعنة، فقد رجع عنه. روى ابنُ عبد البر عنه أنه: قال: «فلانٌ عن فلانٍ ليس بحديثٍ. وعن سفيان: أنه قال: هو حديثٌ، قال أبو عمر: ثم إن شعبة انصرف عن هـٰذا إلى قول سفيان». (التمهيد: ١/ ١٣).

ويقول ابنُ عبد البَرّ: «اعْلَمْ وَفَّقك الله، أني تأمَّلتُ أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرتُ في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتُهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلافَ بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهي: عدالة المحدِّثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس...

وقد أعلمتُك: أنَّ المتأخِّرين من أئمة الحديث، والمشترطين في تصنيفهم الصحيح، قد أجمعوا على ما ذكرتُ لك، وهو قول مالك وعامة أهل العلم، والحمد لله! إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس، فلا يُقبل حديثه، حتى يقول: حَدَّثنا، أو سمعتُ، فهـٰذا ما لا أعلم فيه

أيضاً خلافاً». (التمهيد: ١/ ١٢ ـ ١٣).

ويقول الخطيب البغدادي: «وأهل العلم بالحديث مُجْمَعون علىٰ أنَّ قول المحدِّث: «حَدَّثنا فلانٌ عن فلان» صحيحٌ معمولٌ به، إذا كان شيخه الذي ذكره، يعرف: أنه قد أدرك الذي حَدَّث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هـٰذا المحدِّثُ ممن يدلِّس...». (الكفاية: ص: ٢٩١).

ويقول الحافظ ابن رجب: «وقال الحاكم: قرأتُ بخط محمد بن يحيىٰ: سألتُ أبا الوليد، أكان شعبة يفرِّق بين أخبرني وعن؟، فقال: أدركتُ العلماء، وهم لا يفرِّقون بينهما. وحمله البيهقي علىٰ من لا يُعرف بالتدليس». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٤).

الحاصِلُ:

ومن هنا يتلخَّص لدينا، أنَّ (الحديث المعنعن) مقبولٌ باتفاق الأئمة؛ إذا ثَبَت لقاءُ الرواة بعضهم بعضاً، وكانوا برآءٌ من التدليس، ولا خلافَ بينهم في ذلك، قال ابنُ الصلاح: «الإسناد المعنعن... والصحيحُ والذي عليه العمل: أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلىٰ هـٰذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم... وادَّعىٰ أبو عمرو الدَّاني المقرىء الحافظ إجماعَ أهل النقل علىٰ ذلك، وهـٰذا بشرط أن يكون الذين أُضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يحمل علىٰ ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك». (علوم الحديث: ٨٣).

أمَّا إذا كان الراويُ معروفاً بالتدليس؛ فإنه لا يحكم لعنعنته بالاتصال، بل نبني علىٰ أوهىٰ الاحتمالين، وهو الانقطاع، ووجود الواسطة بين المدلِّس ومن روىٰ عنه، وهـٰذا من المتفق عليه بين أئمة الحديث.

ومن هنا يتبيَّن لنا أنَّ الخلاف بين الأئمة، إنما ينحصر في نقطةٍ واحدةٍ، وهي توسيعُ دائرة شرط ثبوت اللِّقاء إلىٰ إمكانه، أي الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء.

عَنْ فُلاَنٍ:

انظر «العَنْعَنَةُ» في حرف العين و«المُعَنْعَنُ» في حرف الميم.

عو:

نَجِدُ في بعض هوامش المخطوطات لا سيِّما النُّسخَ المعارضة، أو الَّتي قُرِئَتْ على مُؤَلِّفِها رُموزاً تَدُلُّ على المعارضةِ أو على قراءتِها على مؤلِّفها... فيُكْتَبُ على هامش الصفحات «عو» أو «بلغ»، والمُرَادُ بها: أنَّ النسخةَ قد «عُوْرِضَتْ»، وأنَّ هذهِ الصفحات قد «بلغ قراءتها على المخَرَّجةِ له» أو «بلغ مقابلةً».

العَوَالِي:

المرادُ بها كتب الأسانيد العالية لبعض المحدِّثين، وممَّن صَنَّف في ذلك:

١ ـ **كتاب عوالي الأعمش**: لأبي الحَجَّاج يوسف بن خليل الدمشقي.

٢ ـ **وعوالي عبد الرزَّاق**: للضياء محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي، في ستة أجزاء.

٣ ـ **وعوالي سفيان بن عُيَيْنَةَ**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه.

٤ ـ **وعوالي مالك**: لأبي عبد الله الحاكم.

٥ ـ **وعوالي الحاكم**: لأبي الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي.

٦ ـ **وعوالي اللَّيْث بن سعد**: لأبي العدل قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي.

٧ ـ **وعوالي البخاري**: لتقي الدين ابن تيمية الحَرَّاني.

٨ ـ **والعوالي**: لأبي الشيخ ابن حِبَّان.

٩ ـ **وعوالي الرشيد**: لأبي الحسين يحيى بن علي العَطَّار.

١٠ ـ **وعوالي أبي المحاسن**: لعبد الواحد بن إسماعيل الرُّوياني الطَّبري الشافعي، صاحب المصنَّفات السائرة في الآفاق، القائل: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، المتوفى شهيداً سنة إحدى أو اثنين وخمسمئة.

١١ ـ **وعوالي أبي محمَّد**: لعبد الرحمن بن مفتي قُرطبة وعالمها أبي عبد الله محمد بن عتاب الجُزَامي الأندلسي المالكي.

١٢ ـ **وعوالي أبي علي** الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصَّدَفي المعروف (بابن سكرة) السَرَقَسْطي الأُنْدُلسي الإمام الحافظ البارع.

١٣ ـ **وعوالي محبِّ الدين**: لأبي عبد الله محمد بن محمود النجار البغدادي الحافظ.

١٤ ـ **والدُّرر الغوالي في الأحاديث العوالي**: لشمس الدين محمد ابن طولون الشامي، إلى غير ذلك مما هو كثيرٌ جداً. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٦٤، ١٦٥).

العَيْنُ المَالِحَةُ:

هذا اللَّفْظُ أطلقه حَمَّادُ بن زَيْد الأَزْدي في (مَهْدي بن هِلال البَصْري) لما جلس للناس، روى ذلك مسلمٌ في المقدِّمة، قال: سمعتُ عبيد الله بن عمر القَوَارِيري يقول: سمعتُ حَمَّاد بن زيدٍ يقول لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيَّامٍ: ما هذه العينُ المالحةُ التي نَبَعَتْ

قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل. (شرح صحيح مسلم: للنووي ١١/ ٧٤).

قال النووي: «قولُه: العين المالحة، كنايةٌ عن ضَعْفِه وجَرْحِه». (شرح مسلم: ١/ ٧٤).

قلتُ: مهدي بن هلال هذا مُتَّفقٌ على ضَعْفِه. قال النَّسائي: متروكُ الحديث.

وقال الدَّارَقُطْني: «يَضَعُ». وقال ابن مَعِين: «كَذَّابٌ». (انظر «الضعفاء والمتروكين» رقم ٥٩٢ ـ ٥٠١، و«التاريخ» ٤/ ١٢٤).



حـــــرف الغَيـــــن

الغَالِيَةُ:

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة، وسُمِّيَتْ بذلك لغُلُوٍّ أتباعها في عليّ رضي الله عنه، وقولهم فيه قولاً عظيماً، فمنهم من قال برجعته إلى الدُّنيا وعدمِ موته، ويؤمن بعضُهم بالتناسُخِ والبداء على الله تعالىٰ، وما إلى ذلك ممَّا لا سبيلَ إلى قبوله لمنافاته للعقل والنقل. وهؤلاء ينقسمون إلى خمس عشرة فرقةً. (انظر «مقالات الإسلاميين» ص: ٥).

الغَرَائِبُ:

جَمْعُ (غَريبةٍ)، وهي جمعُ كثرةٍ، والمرادُ بذلك (الأفرادُ).

انظر تعريفه في حرف الألف.

الغَرَابَةُ:

أي: «التفرُّدُ» انظر «الغَرِيب».

الغَرِيْبُ:

لغةً: (الغريب) هو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الغرابة، و(الغريبُ) هو:

الوحيد الذي لا أهلَ له عنده. (لسان العرب).

والرجلُ الذي ليس من القوم، ولا من البَلَد. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما يتفرَّدُ بروايتهِ راوٍ واحدٌ، في أيِّ مَوضِعٍ وَقَع التفرُّدُ به من السَّنَد. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧١)، و«شرح شرح النخبة» ص: ٥٠).

أي هو الحديثُ الذي يَسْتَقِلُّ بروايته شخصٌ واحدٌ، إمَّا في كلّ طَبَقةٍ من طَبَقات السند، أو في بعض طبقات السَّند ولو في طبقةٍ واحدةٍ، ولا تَضُرُّ الزيادةُ عن واحدٍ في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأَقلّ.

تسميةٌ ثانيةٌ له:

يُطْلِق كثيرٌ من العلماء على (الغريب) اسماً آخرَ هو «الفَرْدُ» على أنهما مُترادِفان، وغايَرَ بعضُ العلماء بينهما، فجعل كُلاً منهما نوعاً مستقلاً، لكنَّ الحافظ ابن حجر يعتبِرهما مترادفَيْن لغةً واصطلاحاً، إلا أنه قال: «إنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقِلَّتِه، فـ «الفَرْدُ» أكثر ما يُطْلِقونه على «الفَرْد المُطْلَق» و«الغريب» أكثر ما يُطلِقونه على «الفَرْد النِّسْبي». (شرح شرح النخبة: ص: ٥٧).

يُقْسَم (الغريبُ) بالنسبة لموضع التفرُّد فيه إلى قسمين، هما:

١ ـ غريبٌ مُطْلَقٌ.

٢ ـ غريبٌ نِسْبِيّ.

انظر تعريف كلِّ واحدٍ منهما في حرفهما.

من مظانِّ الغريب:

أي: مكان وجود أمثلة كثيرة له:

١ ـ مُسْنَد البَزَّار:

لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

٢ ـ **المُعْجَم الأَوْسَط**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ـ **غرائب مالك**: لعليّ بن عمرو الدَّارَ قُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٢ ـ **الأفراد**: للدَّارقُطْني أيضاً.

٣ ـ **السُّنَن التي تفرَّد بكل سُنَّةٍ منها أهلُ بلدة**: لسليمان بن أشعث أبي داود السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

غَرِيْبُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: الغامضُ من الكلام، يُقال: غَرُبَ الكلامُ غَرَابَةً: غَمُضَ وخَفِيَ، فهو: غريبٌ. وأَغْرَبَ في كلامه: أتى بالغريب البعيد عن الفهم. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما وَقَع في مَتْن الحديث من لَفْظَةٍ غامِضةٍ بعيدةٍ من الفهم لقِلَّة استعمالها. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

ومعرفةُ معاني هذه الألفاظِ علمٌ مُهِمٌّ بالنسبة للمحدِّث؛ كي لا يكون زاملةً للأخبار لا يدري ما يرويه.

وقد نَبَّه العلماءُ على وجوب التحرِّي والتوقِّي في بحثه، لئلاَّ يقع المتعرِّضُ له في تحريف الكَلِم عن مَواضِعِه، والقولِ على الله بغير علمٍ.

سُئل الإمامُ أحمد بن حنبل عن حرفٍ من الغريب فقال: «سَلُوا أصحاب الغريبِ، فإنّي أَكْرَهُ أن أتكلَّم في قولِ رسول الله ﷺ بالظَّنِّ فأُخطىء».

وسأل أبو قِلَابة الأَصْمَعيَّ اللُّغَوِيَّ الجليلَ قال: قلتُ: يا أبا

سعيد، ما معنى قولِ رسول الله ﷺ: «الجارُ أَحَقُّ بسقبه»؟ (أخرجه البخاري في كتاب الشفعة) فقال: أنا لا أفسِّر حديثَ رسول الله ﷺ لكنَّ العرب تَزْعُمُ أنَّ السقب: اللزيق».

المصنَّفات في «غريب الحديث»:

أعرّف هنا أشهرَ ما صُنّف في هٰذا الموضوع، وإلاّ المصنَّفات فيه لا تقلّ عن خمسين، ومعظمها مفقودٌ، والموجودُ منها ما زال مخطوطاً غير مطبوعٍ، فمن المصنَّفات المطبوعة فيما يلي:

١ ـ **غريب الحديث والآثار**: لأبي عبيد القاسم بن سَلاَّم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ).

وهو أوسع كتابٍ في غريب الحديث حتىٰ في عصره، مكث المصنِّفُ في تصنيفه أربعين سنة يسأل العلماءَ عمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر. هو غير مرتَّبٍ بحسب الحروف، ولا بحسب الموضوعات، ولا مستوعب لغريب الحديث كلّه.

٢ ـ **غريب الحديث**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وقد جاء كتابه هٰذا، مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه، ولم يُودعه شيئاً من الأحاديث المودَعة في كتاب أبي عبيد إلاّ ما دعت إليه حاجةٌ من زيادةِ شرحٍ وبيانٍ أو استدراكٍ أو اعتراضٍ. وهو مرتَّبٌ علىٰ الموضوعات لا علىٰ حروف الهجاء.

غريب الحديث: لأبي سليمان حَمْد بن محمّد الخطَّابي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

تتبَّع فيه الخطَّابيُّ ما فات أبا عبيد وابنَ قتيبة في كتابيهما، قال ابن الصَّلاح: «فهٰذه الكُتب الثلاثة أمّهات الكتب المؤلَّفة في ذلك،

ووراءها مجامع تشتمل من ذلك علىٰ زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي أن يقلّد منها إلاّ ما كان مصنّفوها أئمّة أجلّة». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

وكتاب الخطّابي هـٰذا كسابقهما غير مرتبٍ علىٰ حروف المعجم.

٤ ـ **كتاب الغريبين**: (أي: غريب القرآن وغريب الحديث): لأبي عبيد أحمد بن محمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠١ هـ).

صنَّف كتابَه هـٰذا في الجمع بين غريبي القرآن الكريم والحديث الشريف، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم، فجاء كتابه جامعاً في الحُسْن بين الإحاطة والوضع.

٥ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري الخوارزمي (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ).

قال ابن الأثير فيه: «لقد صادَفَ هـٰذا الاسم مُسَمّىٰ، وكشف من غريب الحديث كلَّ معنىٰ، ورتَّبه علىٰ وضعٍ اختاره مُقَفًّىٰ علىٰ حروف المعجم، ولكن في العُثور علىٰ طلب الحديث منه كُلْفَةٌ ومَشقَّةٌ؛ لأنه جمع فيه بالتقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعَه أو أكثره أو أقلّه، ثم شرح ما فيه من غريبٍ فيجيء شرحَ كلِّ كلمةٍ غريبةٍ ليشتمل عليها ذلك الحديث في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فترد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلَّبها الإنسان تعب حتىٰ يجدها».

٦ ـ **المغيث في غريب القرآن والحديث**: لأبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

وقد جَمَع فيه المصنّف ما فاتَ الهَرَوِيَّ من غريب القرآن والحديث يُناسبه قدراً وفائدةً، ويماثله حجماً وعائدةً، وسلك في وضعه مسلكه، وذهب فيه مذهبَه، ورتَّبه كما رتَّبه. قال في مقدّمته: «واعلمْ أنه سيبقىٰ بعد كتابي أشياء لم تقع لي، ولا وقفتُ عليها؛ لأن كلام العرب

لا ينحصر» ولقد صَدَق ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فإنّ الذي فاتَه من الغريب كثيرٌ. (انظر: «الفائق في غريب الحديث» ١/ ٩).

٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السَّعادات المبارك ابن محمَّد المعروف بابن الأثير الجَزَري (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

قال الحافظ السُّيوطي: «النهاية لابن الأثير، وهي أحسن كُتب الغريب جمعاً وأجمعها وأشهرها إلىٰ الآن، وأكثرها تداوُلاً». (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٥).

لقد انتهى إلى ابن الأثير حصادٌ طيِّبٌ في شرح غريب الحديث، أفاد منه وأربى عليه في استقصاءِ مُعجزٍ ودأْبٍ مشكورٍ بحيث جاء كتابُهُ بحق «النهايةَ» في هذا الفَنِّ الشريف، ولم تندّ عنه إلا أحاديثُ يسيرةٌ ذكرها السُّيوطيُّ في «الدر النثير» وفي «التذييل والتذنيب».

وقد ظهرت ثقافةُ ابن الأثير المتعدِّدةُ الجوانبُ في كتابه «النهاية»، فهو لم يَقْفِ عند حدود المادة اللُّغَوية في شرح غريب حديث رسول الله ﷺ وآثارِ الصحابة والتابعين فحسب؛ بل نراه يُناقِش مسائلَ فقهيةً؛ مثل ما ورَد في النهي عن جلود السِّباع، ويُثير قضايا صرفيّةً ويحاول التوفيقَ بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، مثل ما وَرَد في الرُّقية، كلُّ ذلك في إيجاز وافٍ بليغٍ.

٨ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**: للعلاّمة محمد طاهر الفَتَّني الغُجْراتي الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

امتاز في هٰذا المجال اللاّزم والحاسم في فهم الحديث وتطبيقه علمياً وعملياً كتابُ الفَتَّني هٰذا، والذي جمع فيه كُلَّ غريب الحديث وما أُلِّف فيه، وجاء كالشرح للصحاح السِّتّة، يشتمل هٰذا الكتابُ علىٰ خمس مجلَّداتٍ، حريٌّ بالاستفادة منه كلُّ معلِّمٍ للحديث ودواوين

السُّنّة فضلاً عن الطالب والدَّارس. وقد طُبع الكتابُ في دائرة المعارف بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٩٥ هـ.

ولم نَقِفْ على أحدٍ صَنَّف في (غريب الحديث) بعد الفَتَّني.

الغَرِيْبُ الْحَسَنُ:

أو «الفَرْدُ الحَسَنُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه صفاتُ «الحَسَنِ لذاتِه» ومنه كثيرٌ في «جامع الترمذي» يقول فيه: «حَسَنٌ غريبٌ لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»

الغَرِيْبُ الصَّحِيْحُ:

أو«الفَرْدُ الصحيحُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه شروطُ الصحة، كحديث «إنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّات» وسائر الأفراد والغرائب التي بَلَغَتْ درجةَ الصحة. ويعبِّر عنه الإمامُ الترمذي بقوله«صحيحٌ غريبٌ». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠١).

الغَرِيْبُ الضَّعِيْفُ:

أو «الفَرْدُ الضَّعيفُ» وهو: ما لم تتوفَّرْ فيه صفاتُ (الحديثِ الصحيحِ) و(الحديثِ الحسنِ)، وهو الكثيرُ الغالبُ في الأحاديث الغريبة؛ لأنَّ تفرُّدَ الراوي بالحديث مظنَّةُ الخطأ والوَهْمِ، وقد كَثُرَ الضَّعْفُ والعِلَلُ الخَفيَّةُ في الغرائب حتى حَذَّر علماءُ الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضُهم على (الغريب الفَرْدِ) اسمَ «المُنْكَر». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠٢).

الغَرِيْبُ إسْناداً لا مَتْناً:

هو الحديثُ الذي اشتهر بوُروده من عِدَّة طُرُقٍ عن راوٍ، أو عن صحابيٍّ أو عِدَّةِ رواةٍ، ثم تفرَّد به راوٍ فرواه من وجهٍ آخَرَ غير ما اشتهر به الحديثُ.

مثاله:

كما ذكره الترمذي في العِلَل: حديثُ أبي موسى الأشعري عن النبيِّ ﷺ قال: «الكافِرُ يَأْكُلُ في سَبْعَة أَمْعَاء، والمُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعىً وَاحِدٍ».

قال الحافظُ ابن رجب (في «شرح علل الترمذي»: ٤٤٠ ـ ٤٤١): «فهذا المَتْنُ معروفٌ عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ مُتعدِّدةٍ، وقد خَرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عُمَرَ عن النبي ﷺ، وأمَّا حديثُ أبي موسى هذا فخَرَّجه مسلمٌ عن أبي كُرَيْبٍ، وقد استغربه غيرُ واحدٍ من هذا الوجهِ، وذكروا أنَّ أبا كُرَيْبٍ تفرَّد به، منهم البخاريُّ، وأبو زُرْعَة».

ومثاله أيضاً: الحديثُ الذي تفرَّد به يحيى بن أيوب في النهي عن الرِّياء في العلم، حيث رواه متّصلاً، ورواه غيرُه مُرْسَلاً، قال الحافظ الذهبيُّ (في «المغني» برقم: ٦٩٣١): «ومن غرائبه: ثنا ابنُ جُرَيْج، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَعَلَّموا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العلماءَ، ولا لِتُمَارُوا به السُّفَهاءَ، ولا تَخَيَّروا به المجالِسَ، فمَنْ فَعَلَ ذلك فالنَّارُ النَّارُ». (أخرجه ابن ماجه في كتاب المقدمة ـ باب الانتفاع بالعلم والعمل به رقم: ٢٥٤).

فالحديث مشهورٌ بروايته عن غير يحيى مرسلاً: لكنه غريبٌ من طريق يحيى بن أيوب المتصلةِ، فهو غريبٌ إسناداً لا مَتْناً.

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القِسمِ بنحو قولِه: «غريبٌ مِن هذا الوجهِ» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٧).

غَرِيْبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ:

انظر «غريب الحديث»

الغَرِيْبُ بَعْضُ المَتْنِ:

هو ما انفرد فيه راويه بزيادةٍ في مَتْنه.

مثاله:

مثلُ حديثِ «جُعِلَتْ لي الأرضُ مسْجِداً وطُهُوْراً» رُوِي هذا الحديثُ عن تسعة من الصحابة على هذا اللَّفْظِ، ورواه عمرو بن يحيى ابن عُمَارة المازِنيُّ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ بلفظِ: «الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِدٌ إلاَّ المَقْبَرَةُ والحَمَّامُ». (أخرجه الترمذي، وأعَلَّه).

فزاد الاستثناءَ، وهذا يَرْجِع إلى «الغريب مَتْناً لا إسناداً» فإنه غريبٌ إسناداً ومَتْناً من حيثُ هذه الزيادة». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٩).

الغَرِيْبُ بَعْضُ السَّنَدِ:

هو ما انفرد فيه راويْه بزيادةٍ في سند الحديث.

مثاله:

مثلُ حديثِ يحيى بن أيُّوب الغافِقِي في النهي عن الرِّياء في العلم، حيثُ رواه مُتَّصِلاً، ورواه غيرُه مُرْسَلاً، قال الحافظ الذهبيُّ (في «المغني» برقم ٦٩٣١): «ومن غرائبه: ثنا ابنُ جُرَيْجٍ، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تعلَّمُوا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العُلَمَاءَ، ولا لِتُمَارُوْا به السُّفَهَاءَ، ولا تَخَيَّروا به المَجالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذلك فَالنَّارُ النَّارُ». (أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم: ٢٥٤).

فالحديثُ مشهورٌ بروايته عن غير يحيى مُرْسَلاً، لكنَّه غريبٌ من طريق يحيى بن أيوب الغافقي المتصلةِ، فهو يرجع إلى «الغريب إسناداً لا مَتْناً» وهذا القسم له صِلةٌ بعلم «زيادات الثقات» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

الغَرِيْبُ مَتْناً وإسْنَاداً:

هو الحديثُ الذي لا يُرْوَى إلا من وجهٍ واحدٍ.

مثاله:

حديثُ محمَّد بن فُضَيْل عن عُمَارة بن القَعْقَاع، عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، خَفِيْفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَانِ فِي الْمِيْزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيم». (أخرجه البخاري ومسلم).

فهذا الحديثُ تَفرَّد به أبو هريرة، ثم تفرَّد به عنه أبو زُرْعَة، وتفرَّد به عن أبي زُرْعَة عُمَارَةُ، وتفرَّد به أيضاً عن عُمَارة محمَّدُ بن فُضَيْل. (انظر: «فتح الباري» في آخره).

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القسمِ بمثل قوله: «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ».

الغَرِيْبُ الْمَشْهُوْرُ:

هو الحديثُ الذي تفرَّد برواية مَتْنِه راوٍ واحدٌ.

الغَرِيْبُ الْمُطْلَقُ (أو الفَرْدُ المُطْلَقُ):

تعريفه:

هو ما كانت الغرابةُ في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخصٌ واحدٌ في أصل سنده.

مثاله:

حديثُ «إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» تفرَّد به عُمَرُ بن الخَطَّاب رضي الله

عنه: هذا وقد يَستمِرُّ التفرُّدُ إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرِّدِ عددٌ من الرواة.

غَرِيْبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ:

من اصطلاحات الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ الخاصَّة في جامعه، ويَقصِد به: «الغريبَ إسناداً لا مَتْناً».

انظر «الغَرِيْبُ إسْنَاداً لاَ مَتْناً».

الغَرِيْبُ النِّسْبِيُّ أو (الفَرْدُ النِّسْبِيُّ)

هو ما كانت الغرابةُ في أثناء سنده، أي أن يرويه أكثرُ من راوٍ في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راوٍ واحدٌ عن أولئك الرُّواةِ.

مثاله:

حديثُ «مالكٍ عن، الزُّهْرِيّ، عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ دَخَل مَكَّةَ وعلى رأسِه المِغْفَرُ» تفرَّد به مالكٌ عن الزهريِّ.

سبب التسمية: وسُمِّي هذا القسمُ بـ«الغريب النِّسْبي»؛ لأن التفرُّدَ وقع فيه بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ.

من أنواع الغريب النِّسْبي:

هناك أنواعٌ من الغرابة أو التفرد يُمكِن اعتبارُها من (الغريب النِّسبي)؛ لأن الغرابة فيها ليست مُطْلَقةً، وإنما حصلت الغرابةُ فيها بالنسبة إلى شيءٍ مُعَيَّنٍ، وهذه الأنواعُ هي:

١ ـ تَفَرُّدُ ثقةٍ برواية الحديث: كقولهم: لم يَرْوِه ثقةٌ إلاَّ فلانٌ.

٢ ـ تفرُّدُ راوٍ مُعَيَّنٍ عن راوٍ مُعَيَّنٍ: كقولهم: «تفرَّدَ به فلانٌ عن فلانٍ» وإن كان مروياً من وجوهٍ أخرى عن غيره.

٣ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو أهل جهةٍ: كقولهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ، أو أهلُ الشام».

٤ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو جهةٍ عن أهل بلدٍ أو جهةٍ أخرى: كقولهم: «تفرَّد به أهلُ البَصْرة عن أهل المدينة، أو تفرَّد به أهلُ الشام عن أهل الحجاز». (تيسير مصطلح الحديث: ص: ٢٩ ـ ٣٠).

الغَفْلَةُ:

لغةً: هي مصدرُ (غَفَلَ عنه، يَغْفُل، غُفولاً) وأَغفله عنه غيرُه: تَرَكه وسَهَا عنه، والمُغَفَّلُ: الذي لا فِطْنَة له. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هي عَدَمُ الفِطْنَةِ لتمييز الصَّواب من الخطأ.

غَيْرُ ثِقَةٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ ثِقَةٍ وَلاَ مَأْمُوْنٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حكُمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ مُعْتَمَدٍ:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «ليس بعُمْدَةٍ»، وهو على هذا من المرتبة

الأخيرة من مراتب الجَرْح عند الجميع.

حُكمها:

لا يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ولا يُعْتَبَرُ به.

قال الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالى في ترجَمة (الحُسين بن عبد الرحمن): «قال عليُّ بن المَدِيْني: تركوا حديثَه. قلتُ: لعلَّه الاحتياطيُّ، فإنَّه غَيْرُ معتمدٍ..». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩٤).

غَيْرُ مُغَفَّلٍ:

أحدُ أحوالِ الرُّواة، أن يكون مستورَ الحالِ بالنِّسبة لأحكام الجرح والتعديل.

غَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

فائدةٌ:

يقول الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هذا اللَّفْظِ وغيرِه من أمثاله:

«أمَّا عبارتُهم في الوجه الأول، وهي قولهم: (غيرُهُ أَوْثَق منه)، فهي كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنها مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، مع تفضيل ذاك المُبْهَمِ عليه، فَتصْدُق في صُورتها على تفضيل كلِّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً.

وهذه العبارةُ تأتي صيغتُها مشتقّةً من ألفاظٍ متعدِّدةٍ، فيقولون:

(غيرُه أَوْثَقُ منه)، ويقولون: (غيرُه أَحْفَظُ منه)، و(غيرُه أَقْوَى منه)، و(غيرُه أَمْتَنُ منه)، و(غيره أَرْضَى منه)، و(غيرُه أَثْبَتُ منه).

ويُرَادُ من هذه العباراتِ: الإخبارُ عمَّن قيلت فيه بأنه في أدنى درجات ذلك الوصف، أو في أدانيه، أو دون وسطه عند واصفِهِ به، وليس هو في أعلاه أو أعاليه طبعاً، وإليك نماذجَ من كلامهم فيها:

١ ـ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٦) في ترجَمة (الحارث بن نَبْهان البصري)، المُتَّفَقُ على ضَعْفه: «وقال إبراهيم الحَرْبي: غيرُه أوثقُ منه». وفيه أيضاً (٦/ ٧٦) في ترجَمة (عبد الله بن واقد الحَرَّاني)، المُتَّفق ـ تقريباً ـ على ضَعْفِه، وأنه كان يغلَط: «وقال الجَرِيْريُّ: غيرُه أوثَقُ منه. وهذه العبارةُ يقولها الجريريُّ في الذي يكون شديدَ الضعف». انتهى.

ويعني الحافظُ ابن حجر بهذا أنَّ استعمال هذه العبارةِ في شديد الضعف خاصٌّ بالجريري، والواقعُ ليس كذلك كما تراه في الأمثلة المذكورة هنا.

وفيه أيضاً: (٦/ ٣٧٨) في ترجَمة (عبد الكريم بن أبي المُخَارِق البَصْري)، المُتَّفَق على ضَعْفه: «وقال الجَزَريُّ: غيرُه أَوْثَقُ منه».

٢ ـ وفي «الميزان» (١/ ٥١٣) و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٠٥) في ترجَمة (الحسن بن عُمَارة البَجَلي الكوفي)، المُتَّفَق على ضَعْفِه وضَعْفِ حفظِه: «قال ابنُ عُيَيْنَةَ: كان له فضلٌ، وغيرُه أَحْفَظُ منه».

٣ ـ وفي رسالة «من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ» للحافظ الذهبي أيضاً ـ مخطوطةٌ ـ: «أُبَيُّ بن عبَّاس المَدَني، قليلُ الرواية، وغيرُه أمتَنُ منه، ضعَّفه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقال أحمدُ: مُنْكَر الحديث، وقوَّاه الدَّارَقُطْنيّ».

٤ ـ وفي «الميزان» (١/ ٥٢) في ترجَمة (إبراهيم بن الفَضْل الأصْبَهاني) الكذَّاب؛ الذي عاصَرَ الحافظَ السِّلَفيَّ: «قال السِّلَفيُّ: سمعنا بقراءته كثيراً، وغيرُه أرضَى منه».

وقد يستعملون هذه الصِّيغةَ بلفظ العُموم والإبهام، في باب المفاضلة بين الراوي الثقة والأوثقِ منه، لكن مع القرينة الدَّالَّة على ذلك، مثلُ ما جاء:

٥ ـ في «تذكرة الحفَّاظ» للذهبي (١/ ٢٧٢) في ترجَمة (أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان الأَزْدِي الكوفي)، الحافظ الصَّدوق، الذي وَثَّقه جماعةٌ، ورَوى حديثَه الجماعةُ، قولُ الذهبي فيه: «قلتُ: هو مِن مشاهير المحدِّثين، وغيرُه أثبَتُ منه».

٦ ـ وفي «تذكرة الحفَّاظ» أيضاً: (١/ ٣٥١) في ترجمة (زَيْد بن الحُبَاب) الحافظ أبي الحُسَين العُكلي الكوفي الزاهد المحدِّث، الذي رَوَى له مسلمٌ والأربعةُ، ووثَّقه أئمةٌ؛ وتكلَّم فيه أئمةٌ، جاء قولُ الذهبي فيه: «قلتُ: ثِقَةٌ، وغيرُه أقوى منه».

٧ ـ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٥) في ترجَمة (إسحاق بن منصور الكَوْسَج المَرْوَزي نزيل نيسابور)، تلميذ إسحاق بن راهُوْيَهْ وأحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين، الذي رَوَى له الجماعةُ سِوى أبي داود، وقال النَّسائي فيه ثقةٌ ثَبْتٌ، وقال أبو حاتم: صَدوقٌ، وقال الحاكمُ: هو أحدُ الأئمَّةِ من أصحاب الحديث الزهَّاد المتمسِّكين بالسُّنَّة، «وقال ابنُ شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شَيْبَة: ثقةٌ صَدوقٌ، وكان غيرُه أثبَتَ منه». (انظر حاشية «الرفع والتكميل:» ص ١٨١ ـ ١٨٢).

غَيْرُهُ أَحَبُّ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

غَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَرْضَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَمْتَنُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

الغَيْلاَنِيَّاتُ:

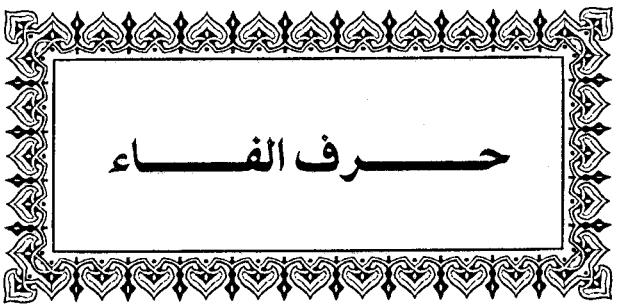
هي الفوائدُ المنتخبةُ عن الشيوخ، جَمَعها أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غَيْلان البَزَّار (المتوفى سنة ٤٠٤ هـ) عن شيخه الإمام المحدِّث محمد بن عبد الله بن إبراهيم مُسنِد العِراق، أبو بكر البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

واشتهرت هذه الفوائدُ بـ(الغَيْلاَنِيَّات)؛ لأن ابن غَيْلان تفرَّد برواية النسخة عن شيخه أبي بكر الشافعي من تخريج الحافظ الدَّارَقُطْني له.

وهي في أحد عشر جزءاً، وهي من أعلى الحديث، وأحسنه.

قال الحافظُ الذهبيُّ: «ومن فاتته الغَيْلانيَّاتُ، والقطيعياتُ، وجزءُ الأنصاري؛ نزل حديثُه درجةً». (سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤١).





ف :

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمام أبو داود في كتاب «التفرُّد» وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنن كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَاحِشُ الغَلَطِ :

من ألفاظ الجرح.

فَارِسٌ في الْحَدِيْثِ :

من أقوال التوثيق النادرة، قيلتْ فيه ما رُوِيَ عن أيُّوبَ أنَّه قالَ: «الآن يَقْدِمُ عليكم رجلٌ من أهل واسِط يُقال له شُعْبَةُ، هو فارسٌ في الحديث، فإذا قَدِمَ فخذوا عنه».

قال حَمَّاد: «فلمَّا قَدِمَ أَخَذْنا عنه». (سير أعلام النبلاء: ٧/ ١٠٨).

المعنىٰ اللُّغوي :

الفارس: صاحبُ الفَرس علىٰ إرادة النسَب، والجمع فُرْسان، وفوارس، وهو أحدُ ما شذَّ من هـٰذا النَّوع فجاء في المذكَّر علىٰ

فواعل ـ ويقال: إنّ فلاناً لفارس بذلك الأمر، إذا كان عالماً به، والفارس: الحاذق بما يمارس من الأشياء كلِّها، وبها سمِّي الرجل فارساً، ومنه حديثُ عُيَيْنة بن حصن الفَزَاري: «أنا أفرس بالرجال، يريد: أبْصَرُ، وأَعْرَف. (لسان العرب).

وروىٰ ابنُ حِبّان بسنده إلىٰ يزيد بن زُرَيْع أنه قال: لكلّ شيءٍ فرسانٌ، ولهـٰذا العلم فرسان» (المجروحين: ١/ ٢٧).

معنىٰ العبارة عند المحدِّثين:

ففارِسُ الحديث أو فارسٌ في الحديث: هو الخبيرُ في الحديث الناقد لرجاله الذي يعرف الرويات وألفاظَها أصبح خبيراً لكثرة ممارسته وسَعةِ محفوظاتِه، فهو كالصَّيرفي الذي يميِّز بين النقد الجيِّد، والنقد الزَّيف لكثرة ممارسته لهـٰذه المِهْنَة.

ولقد أجاد الإمامُ ابنُ حِبَّان وأحسن في وصفه الدقيق الرائع الذي حدَّد فيه مفهومَ هـٰذا التعبير فقال: «فرسانُ هـٰذا العلم الذين حفظوا علىٰ المسلمين الدِّيْنَ، وَهَدَوْهم إلىٰ الصراط المستقيم، الذين آثروا قطعَ المفاوز والقفار علىٰ التنعُّم في الديار والأوطان في طلب السُّنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدَّوران في جميع الأقطار، حتىٰ أنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يُدْخِلَ مُضِلّ في السُّنن شيئاً يُضلّ به، وإن فعل فهم الذَّابُّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذبّ، والقائمون بنُصرة الدين». (المجروحين: ١/ ٢٧).

وذكر الإمامُ البُسْتِيُّ الأئمةَ النقادَ الذين يُعَدُّون من فُرسان الحديث علىٰ طبقاتهم منهم:

١ ـ الزهريُّ.

٢ ـ ومالك بن أنس الأصبحي.

٣ ـ وسفيان الثوريُّ .
٤ ـ وشعبةُ بن الحجَّاج .
٥ ـ ويحيى بن سفيان القطَّان .
٦ ـ وعبد الرحمن بنُ مهدي .
٧ ـ وأحمدُ بن حنبل .
٨ ـ وابنُ المَدِيني .
١٠ ـ والبخاريُّ .
١١ ـ وأبو حاتم الرازي .
١٢ ـ وأبو زُرْعة الرازي .

فَاسِدُ الإسْنَادِ :

انظر «إسْنَادُهُ فاسِدٌ» في حرف الألف .

فَاسِقٌ :

أي من ارتكَبَ معصيةً حدّيَّةً وقامت البيِّنةُ عليه ، وحُدَّ على فعله الحَدَّ الشرعي كشُرْب الخَمَر ونحوه .

و«الفاسقُ» ضِدّه : «العدل» وهو من استقام دينه ، وحسن خُلُقُه ، وسَلِمَ من الفِسْق وخَوارم المُروءة .

الفِتْنَةُ

مع نهاية سنة أربع وثلاثين بدأت الفتنةُ تطل برأسها على دولة الإسلام . . وبدأت الفئةُ الضَّالَّةُ في إثارة النفوس ضِدَّ عثمان رضي الله عنه . . حتى كان مقتلُه في السنة التالية .

وجاءت الفئةُ الباغيةُ من مصر في صفة معتمرين في شهر رجب ، ولِيُنكِروا على عثمان بعض ما اختلقوه .

وانطلق عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ ليُدافِع عن عثمان ويُنكِر عليهم ،

ويُناظِرهم في عثمان، وسألهم: ماذا ينقمون عليه؟

فقالوا: إنَّه حَمَىٰ الحمى، وأنه حَرَق المصاحفَ، وأنه أتَمَّ الصلاةَ، وأنه وَلَّى الأحداثَ، وأنه أعطى بني أمية أكثر من الناس.

فأجاب عليٌّ عن ذلك: أمَّا الحِمى فإنما لإبل الصدقة لِتَسْتَنَّ، ولم يحمه لإبله ولا لغنمِه وقد حمىٰ عُمَرُ مِن قبله.

وأمَّا المصاحفُ فإنما حَرَق ما وقع فيه اختلافٌ، وأبقى لهم المُتَّفَقَ عليه.

وأمَّا إتمامُه الصَّلاةَ بمكَّة، فإنه كان قد تأهَّل بها ونَوَى الإقامةَ فأتَمَّها.

وأمَّا تولِيةُ الأحداثَ، فلم يُوَلِّ إلا رجلاً سَوِيّاً عَدْلاً.. وقد وَلَّى رسولُ الله ﷺ عتَّابَ بن أُسَيْد على مكَّة، وهو ابنُ عشرين سنةً... وولَّى أسامةَ بن زيد بن حارثة، وطعن الناس في إمارته.

وأمَّا إيثارُه قومَه بني أمية، فقد كان رسولُ الله ﷺ يُؤْثِر قريشاً على الناس، ووالله لو أنَّ مفتاح الجنة بيدي لأدخلتُ بني أمية إليها.

تولَّى عثمان رضي الله عنه الخلافة اثنتي عشرة سنة، لا ينقم الناس عليه شيئاً، بل كان أَحَبَّ إلى كثيرٍ من القُرَشِيِّين، من عُمَرَ بن الخطَّاب؛ لأن عمر كان شديداً عليهم، أمَّا عثمان فلاَنَ لهم ووَاصَلهم... ولكنهم تغيَّروا له لمَّا أخذ يستعمل أقاربَه وأهلَ بيته، وكان يتأوَّل عثمان في ذلك صلةَ الرَّحِمِ التي أمر اللهُ بها، وقد انتهى هذا الأمرُ بمقتل عثمان رضي الله عنه.

وقد أَخْرَج ابنُ عساكر عن الزُّهري قال: قلتُ لسعيد بن المُسَيَّب، هل أنتَ مخبري كيف قُتِلَ عثمان؟ وما كان شأن الناس وشأنُه؟ فقال ابن المُسَيَّب: قُتِلَ عثمان مظلوماً، ومن قَتَله كان ظالماً، ومن خَذَله كان

معذوراً، ثم إنَّ ابن المُسَيَّب قَصَّ على الزهريِّ أسبابَ مقتلِه وكيفية ذلك، ونحن نذكره هنا مختصراً:

جاء أهلُ مِصْرَ يشكون من ابن أبي سرح، فكَتَب عثمانُ إليه كتاباً ينصحه ويتهدَّده فيه. فأبى ابنُ أبي سرح أن يقبل ما نهاه عنه عثمان وأغلظ في معاملةِ من ذهبوا فشكوه..

ثم إنَّ كبار الصحابة، كعليٍّ وطلحةَ وعائشةَ، اقترحوا على عثمان عزلَ ابنِ أبي سرح وأن يولِّي على مصر غيرَه. فقال لهم: اختاروا رجلاً أوليه مكانه. فأشار الناسُ عليه بمحمد بن أبي بَكْر، فكتب عثمان عهداً بذلك ووَلاَّه، وتوجَّه معه عددٌ من الأنصار والمهاجرين إلى مصر لتنفيذ الأمر وفيهم محمد بن أبي بكر. فلما كانوا على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة، إذا هم بغلامٍ أسود على بعيرٍ يَخْبِطه ويستعجله. فاستوقفه أصحابُ رسول الله ﷺ وقالوا له: ما قِصَّتُك وما شأنك كأنك هاربٌ أو طالبٌ؟ فقال لهم: أنا غلامُ أمير المؤمنين وَجَّهني إلى عامل مصر، ولما قيل له: غلامُ من أنت؟ تَلَعْثَمَ وأخذ يقول مرّةً: أنا غلامُ أمير المؤمنين، ويقول أخرى: أنا غلامُ مَرْوان.. ثم استخرجوا من أمتعتِه كتاباً، فجمع محمد بن أبي بكر من كان عنده من الأنصار والمهاجرين وغيرهم، ثم فَضَّ الكتابَ بمحضرهم فإذا فيه: إذا أتاك محمد وفلانٌ وفلانٌ.. فاحْتَل في قتلهم وأَبْطِلْ كتابَه، وقَرَّ على عملك حتى يأتيك رأيي واحْبِسْ من يجيء إليَّ يتظلَّم منك.

فرجع هؤلاء الصحابةُ بالكتاب إلى المدينة، وجمعوا طائفةً من أبرز رجال الصحابة وأطلعوهم على الكتاب وقصة الغلام، فلم يَبْقَ أحدٌ من أهل المدينة إلا حنق على عثمان... فلمَّا رأى عليٌّ رضي الله عنه ذلك دعا بعضاً من كبار البَدْرِيِّين منهم طلحةُ والزُّبَيْر، وسَعدُ وعَمَّار، ودخل بهم على عثمان ومعه الكتابُ والغلامُ والبعيرُ. فقال له عليٌّ: هذا

الغلامُ غلامُك؟ قال: نعم. قال: والبعيرُ بعيرُك؟ قال: نعم. قال: فأنت كتبتَ هذا الكتابَ؟ قال: لا، وحلف بالله ما كتبتُ هذا الكتاب ولا أمرتُ به ولا عِلْمَ لي به. قال له عليٌّ: فالخاتُم خاتمُك؟ قال: نعم. قال: كيف يخرج غلامُك ببعيرك وبكتابٍ عليه خاتمُك لا تَعْلَم به؟ فحلف بالله ما كتبتُ هذا الكتابَ ولا أمرتُ به ولا وَجَّهْتُ هذا الغلامَ إلى مصر قطُّ!

ثم نظروا في الخَطِّ، فعلموا أنه خَطُّ مَرْوان، فسألوه أن يدفع إليهم مَرْوان، فأَبَى. وكان مَرْوان عنده في الدَّار. فخرج الجمعُ من عنده غِضَاباً، وعلموا أنَّ عثمان لا يحلف كاذباً، إلا أنهم غضبوا من عَدَمِ تسليم عثمان مَرْوان لهم.

وانتشر الخبرُ في المدينة، وأقبل الناسُ فحاصروا عثمانَ ومنعوه الماءَ، ولما اشتدَّ به وبأهله الظمأُ أشرف عليهم قائلاً: ألا أحدٌ يبلِّغ عليّاً فيسقينا ماء؟ فبلغ الخبرُ عليّاً فبعث إليه بثلاث قربٍ مملوءةٍ ماءً، فما كادت تصل إليه إلا بجهدٍ.

وبلغ عليّاً أنَّ في الناس من يريد قتلَ عثمان، فقال: إنما أردنا منه مروان، فأمَّا قتلُ عثمان، فلا. وقال للحسن والحسين: اذْهَبا بسيفيكما حتى تقوما على بابِ عثمان، فلا تَدَعا أحداً يَصِلُ إليه، وفعل مثلُ ذلك عددٌ من أصحاب رسول الله ﷺ وتزاحَمَ الغَوْغَاءُ على باب عثمان يريدون الوصولَ إليه لقتله، فيَصُدُّهم عن ذلك السِّبْطان ومن معهما من بعضِ الصحابة.

وعندئذٍ تسوَّروا عليه الدَّارَ، وسقطوا عليه من أعلى المنزل، وأقبلوا عليه تتناوَشُه سيوفُهم حتى قتلوه... وبلغ الخبرُ عليّاً رضي الله عنه فأقبل مغضباً، وقال لابنيه: كيف قُتِلَ أميرُ المؤمنين وأنتما على الباب؟ ورفع يده فلَطَم الحسنَ وضرب صَدْرَ الحسين، وشَتَم محمّد بن

طلحة وعبد الله بن الزُّبَيْر (انظر «العشر المبشرون بالجنَّة» للأستاذ عبد اللطيف عاشور ص ٧١ ـ ٧٢ و«فقه السيرة» للدكتور البوطي ـ ص: ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

وهكذا، فقد كان مَقْتَلُ عثمان باباً لسلسلة من الفِتَن امتدَّتْ حلقاتها إلى غير نهايةٍ.

فُحْشُ الغَلَطِ في الرِّوَايَةِ:

أي: غلبةُ غلطِه علىٰ صوابه.

فَحْلُ الْحَدِيْثِ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها يعقوبُ بنُ عبد الله الفَسَوي في توثيق: (إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري النجاري المدني، المتوفىٰ سنة ١٣٤ هـ).

فقال: «وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة فَحْلُ الحديث. (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٧).

المعنىٰ اللُّغوي:

الفَحْلُ: الذكر من كلِّ حيوانٍ، وجمعه: أفْحل، وفحول، وفُحولة، وفحال، وفحول الشعراء هم الذين غلبوا بالهجاء من هجاهم مثل جرير، والفَرَزْدق وأشبهاهما، وكذلك كلُّ من عارض شاعراً فغلب عليه.

والفحول: الرُّواة، الواحد: فَحْلٌ. (لسان العرب).

وأراد يعقوبُ بهـٰذا التعبير توثيقَ إسحاق الأنصاري، وأنه من الرواة المتميّزين، فقد قال عنه في موضعٍ آخر: «وهو ثقةٌ سمع منه الأوزاعيُّ باليمامة، كان والياً علىٰ الصَّوافي والضياع» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٤٦٦).

ولعلَّه وصفه بالفَحْل لإتقانه ولكثرةِ مروياته فقد قال عنه

ابنُ سَعْد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث». (الطبقات الكبرىٰ: ٩/ ٢٠٦).

ووثَّقه يحيىٰ بن معين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، والنَّسائي، والعِجْلِي، وابن حِبّان، وابن شاهين. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٤٠).

فر

: رَمْزٌ للدَّيْلَمي في «مُسْنَد الفِرْدَوس».

الفَرْدُ:

انظر: «الأَفْرَاد» في حرف الألف.

الفَرْدُ الحَسَنُ:

انظر: «الغَرِيْبُ الحَسَن» في حرف الغين.

الفَرْدُ الصَّحِيْحُ:

انظر: «الغَرِيْب الصَّحيح» في حرف الغين.

الفَرْدُ الضَّعِيْفُ:

انظر: «الغَرِيْب الضَّعِيْف» في حرف الغين.

الفَرْدُ المُطْلَقُ:

انظر: «الغَرِيْب المُطْلَق» في حرف الغين.

الفَرْدُ النِّسْبِيُّ:

انظر: «الغَرِيْب النِّسْبِيّ» في حرف الغين.

الفِسْقُ:

لغةً: الفِسْقُ: العِصْيانُ، والتَّركُ لأمر الله عزَّ وجلَّ، والخروجُ عن طريق الحقِّ.

وقيل: الفُسوقُ: الخروج عن الدِّين، وكذلك المَيْلُ إلى المعصية كما فسق إبليسُ عن أمر ربِّه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: في الشرع: ارتكابُ المسلمِ كبيرةً أو صغيرةً مع الإصرار عليها، والمسلمُ المُرتكِبُ الكبيرةَ، أو المُصِرُّ على الصغيرة يُسَمَّى فاسقاً. (انظر «كشَّاف اصطلاحات الفنون» ص: ١١٣٢، و«إرشاد الفحول» ص ١٥).

وقد يكون الفسوق شركاً، وإثماً.

والفِسْقُ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام: ١٤٥] أي: الذبح.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾[الحجرات: ١١]. أي: بئس الاسمُ أن تقول له: (يا يهودي) و(يا نصراني) بعد أن آمَنَ، أي لا تعيروهم بعد أن آمنوا. أو بئس الاسمُ أن يُسَمَّى الإنسانُ فاسقاً بعد أن سُمِّي مؤمناً بفعله شيئاً من هذه الأشياء التي نهي عنها، وهي: السخرية، واللَّمْزُ، والتنابُزُ بالألقاب؛ فهو فاسقٌ وإن كان مؤمناً.

وقال ابنُ الأثير: «أصل الفُسوق: الخروج عن الاستقامة، والجور؛ وبه سُمِّي العاصي فاسقاً. (النهاية: ٣/ ٤٤٦).

والموصوف بالفِسْق مسلوبُ العدالة.

قال ابنُ حبَّان: «ومنهم المُعْلِن بالفسق والسفه، وإنْ كان صدوقاً في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعَدْلُ لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حَدِّ العدالة لا يُعْتَمَدُ على صِدْقه، وإنْ صَدَق في شيءٍ

بعينه في حالةٍ من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضِدُّ الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة لله عزَّ وجلَّ؛ فحينئذ يُحْتَجُّ بخبره، فأمَّا قبل ظهور ذلك عنه فلا». (المجروحين: ١/ ٧٩).

وقال مَعْن: سمعتُ مالكاً يقول: «أربعة لا يُكْتَبُ عنهم: رجلٌ سفيهٌ معروفٌ بالسَّفَهِ، وصاحبُ هَوىً داعيةٌ إلى هواه، ورجلٌ صالحٌ لا يدري ما يحدِّث، ورجلٌ يكذب في حديث رسول الله ﷺ، وسائرهم يُكْتَبُ عنهم». (المجروحين: ١/ ٨٠).

قال الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمة صحيحه: «إنَّ خبر الفاسق غيرُ مقبولٍ، وإنَّ شهادة غير العدل مردودةٌ، والخبر وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما؛ إذ كان خبرُ الفاسق غير مقبولٍ عند أهل العلم، كما أنَّ شهادته مردودةٌ عند جميعهم».

«ودَلَّت السُّنَّةُ على نفي رواية المُنكَر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثرُ المشهورُ عن رسول الله ﷺ: «مَنْ حَدَّث عَنِّي بِحَديثٍ يُرَى أنَّه كَذِبٌ فَهُو أَحَدُ الكَاذِبين». (مقدمة صحيح مسلم: ١/ ٩).

وأمَّا الفاسقُ المتأوِّلُ غير المبيح للفسق؛ فلا خِلافَ في قبول روايته؛ لأن الناس يختلفون في بعض أمور الفِسْقِ، فيرى بعضُهم أنها فِسْقٌ، ولا يرى غيرُهم أنها فِسْقٌ: مثل شُرْب النَّبيذ؛ فقد رأى الحنفيةُ: أنَّ شربه جائزٌ، ومنعه الشافعيةُ.

فلو فُتح بابُ التفسيق لمجرَّد مخالفة ما يراه الإنسانُ؛ لمَا سَلِمَ أحدٌ.

فالفاسقُ الذي يُرَدُّ حديثُه هو: المُجاهِرُ بارتكاب المعاصي

الكبيرة، وعدم مواظبته على الواجبات والفرائض؛ فمثل هذا لا يُؤمَن عليه أن يكذب في حديثه على رسول الله ﷺ، أو يفتري على أحدٍ من الصحابة والتابعين.

قال الحافظ الذهبيُّ في ترجَمة (زاهر بن طاهر أبي القاسم الشَّحامي): «مُسْنِدُ نَيْسابور، صحيحُ السَّماع، لكنه يخل بالصَّلاة؛ فتَرك الروايةَ عنه غيرُ واحدٍ من الحفَّاظ تورُّعاً». (انظر «منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه» للدكتور مصطفى الأعظمي، ص: ٣٠ ـ ٤٧).

فِسْقُ الرَّاوي:

هو ارتكابُ الراوي إحدىٰ الكبائر، أو إصراره علىٰ الصَّغائر. انظر: «الفسق».

فَسْلٌ

المعنىٰ اللُّغوي:

الفَسْلُ: جمع (أَفْسُل وفُسُول وفِسَالٌ)، ومنه (دِرْهَمٌ فَسْلٌ) أي مغشوشٌ ورديءٌ (تهذيب اللغة).

يعني الضعيفُ الذي لا مروءةَ له، وكل مُسْتَرْذل.

تفسير العبارة عند المحدِّثين:

يعني أنه ضعيفٌ، وأنه متكلَّمٌ فيه.

ومِن ذلك وصفُ شعبة بن الحجَّاج لـ(ميمونَ أبو عبد الله البَصْري الكِنْدي، ويقال القُرَشي)، قال ابن المَدِيني: سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن ميمون أبي عبد الله الذي روىٰ عنه عوفٌ، فحمض وجهه وقال: «زعم شعبة: (أنه كان فَسْلاً) وقال أيضاً: كان يحيىٰ لا يحدِّث عنه». (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٣٥).

ومن ذلك أيضاً وصفُ شعبة لـ(سيف بن وهب التَّيْمِني، أبي وهب البصري) حيث قال: «كان فَسْلاً». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٩٨).

فق:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في «كتاب التفسير» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَقْدُ اتِّصالِ السَّنَدِ:

يُقْصَد به أن لا يكون بين رُواة السَّند ترابُطٌ علميٌّ، بحيث لا يتلقَّى اللاَّحِقُ عن السَّابقِ، والمتحمِّلُ عن المؤدِّي، ويكون بين الاثنين من رواةِ الحديث فجوةٌ زمنيّةٌ أو مكانيةٌ يتعذَّرُ معها اللِّقاءُ، أو يستحيل التَّلَقِّيُ.

فَقْدُ العَدَالَةِ:

هو فَقْدُ أحدِ الشروطِ المطلوبةِ لكَوْن ـ أو ـ لاعتبار الرَّاوي عَدْلاً.

فِقْهُ البُخَارِيِّ في تَرَاجِمِهِ:

إنَّ إمامَ الأئمة وعَلَمَ الأُمَّةِ: الإمامَ أبا عبد الله محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ألَّف كتابَه الفَذّ الفريد: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامِه». وقد أبرَزَ فيه إمامتَه الباهرةَ في الحديث الشريفِ وعلومِه، وأبرَزَ إلى جانب ذلك فِقْهَهُ الذي تميَّزَ به على سائر المحدِّثين، وذلك في تراجم كتابه، وعناوين أبوابه، إذْ جَسُرَ على ما جَبُنَ عنه غيرُه، فبوَّب كتابه أبواباً، أوْدَعُ في عناوينها فقهَهُ وفَهْمَهُ للأحاديث بحسب ما أدَّاهُ إليه اجتهادُه، فوَافقَ في فقهه وعناوينِ مباحثِهِ بعض الأئمَّة السابقين وخالف بعضهم، وهو في الحالين ـ كما قال العلاَّمة المحدِّث الحاذق البصيرُ الشيخُ محمد بدر عالم المِيرتهي رحمه الله تعالى في مقدِّمته لكتاب شيخه الإمام محمد أنور شاه الكشْميري «فيض الباري

على صحيح البخاري» (١/ ٤٠ ـ ٤٤): «سَبَّاقُ غاياتٍ، وصاحبُ آياتٍ، في وَضْعِ التراجم، لم يسبقه به أحدٌ من المتقدِّمين، ولم يستطع أن يحاكيه أحدٌ من المتأخِّرين، فكان هو الفاتحَ لذلك الباب، وصار هو الخاتمَ.

وضَع في كلِّ ترجمةٍ آياتٍ تُناسِبها وربما استقصاها، ممَّا يتعلَّق من هذا البابِ، ونبَّه على مسائل الفروع وطُرُقِ استنباطها من الحديث، مع الإيماء إلى مختاراته، وعَلَّم مظانَّ أبواب الفقه في القرآن، بل أقامها منه ودَلَّ على طُرقِ التَّأْنِيسِ من القرآن، وبه يتضحُ ربطُ الفقه والحديث والقرآن بعضهِ مع بعض.

ومن رفعةِ اجتهاده ودِقَّتِه في الاجتهاديات وبَسْطِها في التراجم، قيل: (إنَّ فقه البخاري في تراجمه) فكان في تراجمه علومٌ متفرِّقةٌ من الفقه وأصولِه والكلام، وأومأ إليها بغايةِ إيجازٍ واختصارٍ، قَلَّ من يهتدي إليها، وذلك لِمَعَانٍ: منها...».

ثم شرح الشيخُ المِيْرتَهي تلك المعانيَ والمقاصدَ للإمام البخاري رحمه الله تعالى، في تراجمه في نحو أربع صفحاتٍ كبارٍ، بما لا تجده عند غيره، ثم قال: «وبالجملة: تراجمُهُ حيَّرت الأفكارَ، وأَدهشت العقولَ والأبصارَ، ونعم ما قيل:

أعيا فُحُولَ العلم حَلُّ رموزِ مَا ... أبداهُ في الأبوابِ والأسرارِ

فِقْهُ الْحَدِيْثِ:

هو ما تَضَمَّنه مَتْنُ الحديثِ من الأحكام والآداب المستنبطة.
(انظر: «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي، ص: ٦٢).

بعد معرفة صحةِ الحديث وضَعْفِه يجب الاشتغالُ بفهمه، إذ هو

ثمرةُ هذا العلمِ، فإنَّ الأساس بدون البناء بيتٌ خَرِبٌ. (انظر: مقدّمة الخطابي في «معالم السُّنَن»)

وقال الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦٣):

«فأمَّا فقهاءُ الإسلام أصحابُ القياس والرَّأي والاستنباطِ والجدلِ والنظرِ فمعروفون في كلِّ عصرٍ، وأهل كلِّ بلدٍ، ونحن ذاكرون بمشيئة الله تعالى في هذا الموضع فقهَ الحديثِ عن أهله، ليستدل بذلك على أنَّ أهل هذه الصَّنعةِ من تبحَّر فيها لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوعٌ من أنواع هذا العلم».

ثم سَرَد أسماءَ هؤلاء المحدِّثين الفقهاء مع نُبْذَةٍ يسيرةٍ عن فقههم، فمن هؤلاء:

١ ـ محمَّد بن شهاب الزُّهْري.

٢ ـ ويحيى بن سعيد الأنصاري.

٣ ـ وعبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي.

٤ ـ وسفيان بن عُيَيْنَة الهِلالي.

٥ ـ وعبد الله بن المُبارَك.

٦ ـ ويحيى بن سعيد القَطَّان.

٧ ـ وعبد الرحمن بن مَهْدي.

٨ ـ ويحيى بن يحيى التَّمِيْمي.

٩ ـ وأحمد بن حنبل، قال فيه الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد، وما خلفتُ بها أفقهَ ولا أزهدَ ولا أورعَ ولا أعلمَ من أحمد بن حنبل».

١٠ ـ وعليُّ بن عبد الله بن جعفر المَدِيْني.

١١ ـ ويحيى بن مَعِين .

١٢ ـ وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي .

١٣ ـ ومحمد بن يحيى الذُّهْلِي .

١٤ ـ ومحمد بن إسماعيل البُخَاري .

١٥ ـ وأبو زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم .

١٦ ـ وأبو حاتم محمد بن إدريس الحَنْظَلي .

١٧ ـ وإبراهيم بن إسحاق الحَنْظَلي .

١٨ ـ ومسلم بن الحَجَّاج القُشَيْريّ .

١٩ ـ وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم العَبْدي .

٢٠ ـ وعثمان بن سعيد الدَّارِمِيّ .

٢١ ـ وأبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي .

٢٢ ـ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي .

٢٣ ـ وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ .

٢٤ ـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني .

٢٥ ـ ومحمد بن عبد الوَهَّاب العَبْدي .

٢٦ ـ وأبو بَكْر الجَارُوْدي .

٢٧ ـ وإبراهيم بن أبي طالب .

٢٨ ـ وأبو عيسى التِّرْمِذي .

٢٩ ـ وموسى بن هارون البَزَّار .

٣٠ ـ والحسن بن علي المَعْمَرِي .

٣١ ـ وعلي بن الحسين بن الجنيد.

٣٢ ـ ومحمد بن مسلم بن وَارَة.

٣٣ ـ ومحمد بن عقيل البَلْخي، وغيرهم.

ومن فقهاء أهل الحديث: أبو بَكْر النيسابوري، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «أبو بكر النَّيْسابوري إمامٌ في الفقه والحديث، وكان له عنايةٌ بالأحاديث الفقهية، وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرَبُ إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصُّبَ فيها لقول أحدٍ من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين». (مجموع الفتاوى: ٢٤/ ١٤٦).

ثم قال: «وأمَّا البخاري وأبو داود إمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأمَّا مسلم والترمذي والنَّسائي وابنُ ماجه وابنُ خُزَيمَةَ وأبو يَعْلى والبَزَّار ونحوُهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمَّة المجتهدين على الإطلاق، بل هم لا يَميلون إلى قول أئمة الحديث كالشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد وأمثالهم».

وأمَّا البيهقي فكان على مذهبِ الشافعي منتصراً له في عامة أقواله، والدَّارَقُطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمَّة السند والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبَيْهقي؛ مع أنَّ البيهقي له اجتهادٌ في كثيرٍ من المسائل، واجتهادُ الدَّارَقُطْني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه». (مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠ ـ ٤١).

«ومنهم مَن له اختصاصٌ ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوِه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أَمْيَلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق ـ كأبي حنيفة والثوري».

انتهى كلامُ شيخ الإسلام. (مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠ ـ ٤١).

«ولا يتأتَّى معرفةُ فقهِ الحديث إلا إذا جُمِعَتْ طُرُقُه كما قال الإمامُ أحمد: «الحديث إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُه لم تفهمه، والحديثُ يفسِّر بعضَه بعضاً». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١١٢).

وقال يحيى بن مَعِين: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْناه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١١٢).

والإمامُ الشافعيُّ ألَّف رسالةً في اختلاف الحديث، ثم تبعه ابنُ قُتَيْبَةَ، وأبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي، والطَّحَاوي، والطَّبَري، وابن عبد البَرِّ، وابن الجَوْزي، وكلُّ هذا يَدُلُّ على اهتمام المحدِّثين النُّقَّاد بفقه الحديث، واستنباط الأحكام، وإليه يُشير الخطيبُ في كتابه: (الكفاية): «ولولا عنايةُ أصحاب الحديث، وضَبْط السُّنَن، وجَمْعها واستنباطها من معادنها، والنظرُ في طُرُقها؛ لبطلت الشريعةُ، وتعطَّلت أحكامُها؛ إذ كانت مستخرجةً من الآثار المحفوظة، ومستفادةً من السُّنَنِ المنقولةِ».

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نحدِّد معنى علم الدراية، بأنه إلى جانب أنه علم بقوانين الرواية يشمل أيضاً المعنى المفهومَ والمرادَ من ألفاظ الحديث ودلالاته، مَبنيّاً على قواعد اللغة، وضوابط الشريعة.

فالمحدِّثون لم يغفلوا أيَّ جانبٍ من هذين الجانبين، وإنْ كان جانبُ الرواية يغلب عليهم أكثرَ من جانب الدراية.

وبعد غَرْبَلة الأحاديث روايةً ودرايةً، وجَمْعِها في الكتب جاء دورُ شرحِها وتبسيطِ أحكامها بعد مقارنتها بعضها ببعضٍ، فتوجَّه فقهاءُ المحدِّثين إلى بيان ما يُستفاد منها من الفقه العام المقارن بفقه فقهاء الإسلام، فنرى الإمامَ البَغَوِيَّ (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ) في كتابه: «شرح

السنَّة» التزم هذا المنهجَ بدون خوضٍ في تفريعاتٍ فقهيةٍ معروفةٍ في منهج الفقهاء، وكتابه يعتبر نموذجاً لبيان فقه الحديث، وغلب هذا المنهج على الشُّرَّاح الآخرين، وكان آخرهم الإمام الشَّوْكَاني (المتوفىٰ سنة ١٢٥٥ هـ) صاحب: (نيل الأوطار)، ثم من تبعهم من أهل الحديث رحمهم الله جميعاً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠).

الفَقِيْهُ الْمُحَدِّثُ:

يُلَقَّبْ من جَمَع الثلاثةَ من علوم الحديثِ:

١ ـ حفظ متونِ الحديث، ومعرفة غريبِه وفِقْهِه.

٢ ـ حفظُ أسانيدِ الحديث، ومعرفةُ رجالِه، وتمييزُ صحيحِه من سقيمه.

٣ ـ جَمْعُ الحديثِ وكتابتُه وسَماعُه، وطلبُ العُلُوِّ فيه، والرحلةُ ـ في طلبه ـ إلى البُلْدان.

فاللهُ الْمُسْتَعانُ:

انظر: «واللهُ المُسْتَعانُ» في حرف الواو.

فُلَانٌ:

إشارةٌ لأحد الرُّواة الذين أَخَذ عنهم الرَّاوي، ولم يَجْرِ ذِكْرُهم في الإسناد.

فُلانٌ أَحَبُّ إليَّ منه، أو (فُلَانٌ أوثَقُ منه):

ليست هذه عبارةُ جرحٍ، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين من أشبهها، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوهما. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٠).

فُلانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ

انظر: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

فُلاَنٌ حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنا:

هي من ألفاظ الأداء التي ذكرها الإمامُ الرَّامُهُرْمُزي، وعقد لها أبواباً، وهذا اللَّفْظُ من قبيل تقديم الإسم. (تدريب الراوي: ٢/ ٢٨).

فُلاَنٌ لاَ يُتَابَعُ على حَدِيْثِهِ:

انظر: «لا يُتَابَع عليه».

فُلاَنٌ لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ:

هذه اللَّفْظَةُ من أعلى مراتب التعديل التي زادها الحافظُ السُّيوطيُّ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٣).

حُكمها:

يُحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

فُلاَنٌ لَهُ بَلاَيا:

من ألفاظ الجرح. انظر: «البَلاَيا» في حرف الباء.

فَنُّ الشَّيْءِ:

ما تُذكَر فيه مسائلُه ومباحثُه من قواعد وضبط وغيرها.

الفَوَائِدُ

هي أجزاءٌ حديثيَّةٌ يُدَوَّن فيها ما يُلقيه الشيخُ على التلاميذ. وغالب كتب الفوائد لا تتقيَّدُ بنظامٍ في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديمٍ وتأخيرٍ، ويعود تصنيفُ هذا النوع من الكتب إلى عصر المتقدِّمين. يقول الإمام الترمذي: «كان لمحمَّد بن إسماعيل (البخاري) كتاباً يسجِّل فيه الفوائد». (جامع الترمذي: ٥/ ٦٠٣).

وغالبُ كتبِ الفوائد تكون من تخريج أحد أئمَّة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إمَّا من العوالي، أو الصِّحَاح، أو الحِسَان، أو الغرائب، أو المُستَخْرَجات، أو الأفراد، أو الشيوخ الثِّقات، أو شيوخ في بلدٍ مُعَيَّنٍ، وغيرها من الموضوعات التي تَهُمُّ المحدِّثين. (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٤).

ومن كتب الفوائد المشهورة:

١ ـ **فوائد علي بن الجَعْد**: أبي الحسن الهاشمي البغدادي الجوهري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ) جَمْعُ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ). وتُعرَف أيضاً بـ«الجَعْدِيّات». طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي، بمكتبة الفلاح في الكويت، عام ١٤٠٥ هـ وطُبعت بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر، بمؤسَّسة نادر في بيروت عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ **فوائد خَيْثَمة**: لابن خيثمة سليمان القُرشي الإطرابلسي (المتوفىٰ سنة ٣٤٣ هـ): طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام تَدْمُرِي، بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ.

٣ ـ **فوائد أبي علي**: لأبي علي محمَّد بن أحمد بن الحسن الصَّوَّاف (المتوفىٰ سنة ٣٥٩ هـ): انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٠ هـ)، روايةُ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ). طُبع بتحقيق وتخريج الشيخ أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدَّاد، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٨ هـ.

٤ ـ **فوائد ابن ماسي**: أبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد

الحميد السَّعدني، بمكتبة أضواء السَّلف، في الرياض، عام ١٤١٨ هـ.

٥ ـ **فوائد تمّام**: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). وطُبع بحقيق الأستاذ أبي سليمان، جاسم الفهيد الدوسري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٢ هـ.

٦ ـ **فوائد العراقِيِّين**: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النَّقَّاش الحنبلي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيّد إبراهيم. بمكتبة القرآن في القاهرة، عام ١٤١٠ هـ.

وغير ذلك كثيرة، وهي صعبةُ الحَصْر.

فائدتها:

ومن أهمِّ ما يستفاد من كتب الفوائد: زيادةُ الألفاظ الواردة في الحديث، والأسانيد العالية.

الفَوائدُ الْحَدِيْثِيَّةُ:

انظر «الفَوَائد».

الفَوَاطِمُ:

إذا أُطْلِق هذا الإسمُ في الحديث يرادُ بها:

١ ـ فاطمةُ الزهراء، بَضْعَةُ رسولِ الله ﷺ.

٢ ـ وفاطمة بنتُ أسدٍ أمُّ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣ ـ وفاطمةُ أمُّ أسماءَ بنت حَمْزَةَ رضي الله عنها.

٤ ـ وقيل: والرابعة: فاطمةُ بنت شَيْبَة بن ربيعة. (انظر «فتح الباري» ١٠/ ٢٣١).

فَهَارِسُ الْحَدِيْثِ:

الفهرسة هي ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات على نسقٍ معيَّنٍ وغالباً ما تكون على ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحث في الحصول على معلومته بسهولةٍ ويُسْرٍ وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ والوقتَ.

منذ بدأ التأليفُ في الحديث الشريف كان العلماء يفكِّرون بالحصول على بُغْيَتهم من الحديث بأسرع الطُّرق والوسائل وأسهلها، وكان أوَّلَ أشكال الفهرسة كتابةُ أطراف الحديث، أي القسم الأول منه، وهو يَدُلُّ على بقيّته، وكان هـٰذا موجوداً في أواخر القرن الأول من الهجرة، قبل سنة ٩٦ هـ، أخرج الإمامُ الدَّارمي في سننه (١/ ٩٩) في باب مَن لم يَرَ كِتابة الحديث، بسنده إلى ابن عَوْن قال: «رأيتُ حمّاداً يكتب عن إبراهيم ـ النَّخَعي (المتوفىٰ سنة ٩٦ هـ) ـ فقال له إبراهيم: ألمْ أنهك ـ يعني عن كتابة الحديث ـ قال: إنما هي أطرافٌ». وأخرج ابنُ أبي خَيْثَمة في كتاب العلم (ص: ١٤١) بسنده إلى إبراهيم النَّخعي قال: «لا بأسَ بكتابة الأطراف».

وكان أوَّلُ من صَنَّف على حروف المعجم في الإسلام هم المُعْجَمِيّون اللُّغَوِيّون، ويُعتَبر الإمام الخليل بن أحمد الفَرَاهيدي (المتوفىٰ سنة ١٧٠ هـ) رائدَهم، وهو واضع كتاب «العين» ثم استعمل علماءُ الحديث الترتيبَ المعجميَّ في وضع كتب تراجم الرجال كالبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) في «التاريخ الكبير»، كما استخدموه في تأليف «المعاجم» حينما رتَّبوا أسماء الصحابة على حروف المعجم، كما فعل أبو يعلىٰ الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ) في «معجمه». ثم جاء القرنُ الخامسُ وبدأ علماء الحديث يفكِّرون بخدمة مصادر الحديث التي وُضعت خلال القرون الخمسة الأولىٰ، ومن أشكال خدمته الكثيرة ترتيبُه وفهرستُه، وكان أوَّلَ أشكال الترتيب التي استخدموها وضعُ كتب

أطراف الحديث، ثم ظهرت فكرةُ إعادةِ ترتيبِ أحاديث الكتب علىٰ حروف المعجم لتسهيل الوصول إليها، وأقدَمُ مَن نعلم أنه رَتَّب أحاديث كتاب على حروف المعجم، هو ابنُ طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) الذي جَمَع أحاديث «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ورَتَّبها علىٰ حروف المعجم، كما ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥)، وتوالىٰ العلماءُ بعده بترتيب أحاديث كُتب السَّابقين، وقد نشط الترتيبُ علىٰ يَدَيْ الإمام السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) ووَضَع كتبَه الثلاثة «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته»، وحاول أن يجمع فيها الأحاديثَ النبويةَ كلَّها من كتب السَّابقين علىٰ حروف المعجم حسب أوائلها، وتبعه العلماءُ بعد ذلك إلىٰ زماننا. وسنتكلَّم عن أشهر فهارس الحديث فيما يلي:

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء لابن عدي»**: لابن طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ): الحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الشيباني. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). رَتَّب فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي (ت ٥٩٧ هـ). مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل ـ الحديث» ١/ ٣٦٧).

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني، ابن ملك (المتوفىٰ سنة ٨٠١ هـ). رَتَّب فيه كتاب «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار للرضي الصَّاغاني»، لابن ملك، الذي شرح فيه «**مشارقَ الأنوار**» للصَّاغاني، الذي جَمَع فيه بين صحيحَيْ البخاري ومسلم. وقد شرحه إبراهيم بن مصطفىٰ بن بير

محمد (حياً ٩٨٨ هـ) بعنوان: «أنوار البوارق في شرح ترتيب المشارق».

٤ ـ ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»، لعبد الغني (بعد ٩٠٣ هـ). مخطوطٌ.

٥ ـ الجامع الكبير: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦ ـ الجامع الصغير: للسُّيوطي.

٧ ـ زيادات الجامع الصغير: للسيوطي

٨ ـ ترتيب أحاديث أربعين حديثاً: للشيخ الإمام ابن جَمَاعة، للسُّيوطي أيضاً: مخطوطٌ.

٩ ـ أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار: لابن ملك، لعلي بن الحسن (حياً ٩٣٧ هـ): مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٠ ، ٣٦٦).

١٠ ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور: للمُنَاوي أيضاً:

١٢ ـ المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز: لعبد الله الميرغني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ رموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوني الكَمُشْخانَوي (المتوفىٰ سنة ١٣١١ هـ).

١٦ ـ مفتاح الصحيحين: للحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفىٰ التوقادي (المتوفى سنة ١٣١٣هـ)، رَتَّب أحاديث كتاب

علىٰ حِدَة، فذكر أوائلها علىٰ ترتيب حروف المعجم، وأشار إلىٰ موضع كلِّ حديثٍ بتسمية الكتاب الذي هو فيه، ورَقَّم الباب داخل ذلك الكتاب، وأرقام الأجزاء الصفحات للطبعة التي اعتمدها لكلٍ من الكتابين، وشروحهما. طُبع بالآستانة عام ١٣١٣ هـ. وصوّرته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٥ هـ.

١٥ ـ **مفتاح البخاري**: للشيخ محمد شكري بن حسن الأنقروي التُّركي (المتوفىٰ سنة ١٣١٣ هـ)، مِن مُدرِّسي جامع بايزيد في إسطنبول. رَتَّبه علىٰ أوائل الأحاديث بتسلسل حروف الهجاء، وأحال فيه إلىٰ الكتب وأرقام الأبواب فيها. طُبع بالطباعة الحجرية، في إسطنبول عام ١٣١٣ هـ.

١٦ ـ **نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو مفتاح الصحيح بعون الله الباري**، للفِنْجَابي (المتوفىٰ بعد ١٣٤٥ هـ): للمحدِّث محمد عبد العزيز، الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي. مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري»، وأشار عند أول موضع للحديث إلىٰ باقي مواضع وروده فيه إذا تعدّدت، وأشار بحاشية الكتاب إلىٰ موضع الباب في «**فتح الباري**» و«**عمدة القاري**». طُبع في الهند بالمطبع الكريمي، في لاهور بالهند عام ١٣٤٥ هـ.

١٧ ـ **الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير**: للشيخ يوسف ابن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ **دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية**: لمحمد المصري الكتب الفَيّومي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ)، أحال فيه إلىٰ مواضع كتب البخاري في ثلاث طبعات من المتن، وفي طبعتين من كلٍّ

من شرح القَسْطَلاّني وشرح العَيْني، وثلاث طبعات من شرح ابن حجر، مع ذكر عدد الأبواب، وعَدّ الأحاديث في كل كتاب منها. طُبع بمطبع الصَّاوي، في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ.

١٩ ـ **هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري**: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ)، وهو يرتِّب أحاديث: «تجريد صحيح البخاري» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) علىٰ حروف المعجم، فيذكر الحديثَ بكامله، ويُحيل للكتاب والباب، ومعه بأسفله شرحٌ لطيفٌ له. طُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة، عام ١٣٣٠ هـ، وصوَّرته دارُ الرائد العربي في بيروت.

٢٠ ـ **فهارس البخاري**: للشيخ رضوان محمد رضوان: أحد علماء الأزهر المشتغلين بخدمة السُنَّة رحمه الله، مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «**صحيح البخاري**» فيذكر طَرفاً من الحديث الوارد في بابه، ثم يذكر اسمَ الصَّحابي الراوي لذلك الحديث بين هلالين، ثم يُقفّي بعد ذلك بذكر سائر مواضع الحديث في كتاب البخاري وأبوابه. وعند تكرُّرِ ذكرِ الحديث يُحيل إلىٰ الموضع الأول الذي استوفىٰ بيانَ مواضعه فيه.

وصنع فهرساً ثانياً للأحاديث المعلَّقة غير المستوفية للأسانيد، وفهرساً ثالثاً للآثار الموقوفة الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم رابعاً لكتب البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامِها في نسخة المتن من صحيح البخاري، وأرقام شروح: الكِرْمَاني، وابن حجر، والعَيْني، والقَسْطَلاّني، فأجاد وأفاد وأحسن. طُبع بمطبعة دار الكتاب العربي في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ.

٢١ ـ **أطراف البخاري**: للأستاذ لمحمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ): وقد رتَّب فيه كُتَبَ «صحيح البخاري»

وأبوابه وأحاديثه. واستقصىٰ ذِكْرَ أرقام أطرافه في الموضع الأول لورود الحديث، طُبع مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر. في المطبعة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٨٠ هـ.

وللمؤلِّف خدماتٌ جليلةٌ لكتب السُّنَّة، فله «فهارس صحيح مسلم» طُبعت بآخر الطبعة التي حقَّقها في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وله«جامع مسانيد صحيح البخاري» و«قُرَّة العينين أطراف الصحيحين» وقد ذكر هٰذين الكتابين في مقدِّمة كتابه «اللُّؤلؤ والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان». وله فهارس «سنن ابن ماجه»، و«موطأ مالك»، و«الأدب المفرد» للبخاري، وساهَمَ في وضع «مفتاح كنوز السُّنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» الذي وَضَعه المستشرقون، وله «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس» رَقَّم فيه الكتب والأبواب في الكتب التسعة وفق ما جاء في هٰذه الكتابين.

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي: طُبع بمطابع الشعب في القاهرة عام ١٣٩٣ هـ.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: لعبد الله بن محمد الغنيمان: وهو يُفهرِس لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب «فتح الباري»لابن حجر، في الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمدُ فؤاد عبد الباقي. طُبع بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٤ هـ.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَحَّان: وهو يُفرِس للطبعة التي حقَّقها عادلُ السيّد وعزّت الدعَّاس،

طُبع ملحقاً بالسُّنن بدار الحديث في حمص عام ١٣٩٤ هـ، ملحقاً بالجزء الخامس.

٢٥ ـ **مفتاح سنن الترمذي**: لـ: عبد البَر عباس: وهو يُفهرِس للطبعة التي حقَّقها عِزّت عُبيْد الدعّاس. وطُبع بآخرها بمطابع الأمل في حمص عام ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م، في الجزء العاشر منه، وهو يرتِّب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

٢٦ ـ **المُرشِد إلىٰ أحاديث سُنن التِّرمذي**: لصدقي البيك، (مدرِّس اللغة العربية بثانويات حمص) وهو معجمٌ مفهرسٌ لألفاظه وفق الطبعة التي حقَّقها عزّت عبيد الدعاس، وطُبعت بحمص، وقد ألحقه بجدول مطابقة أحاديثه مع طبعة القاهرة. طبع بمطبع الفجر في حمص عام ١٣٨٩ هـ.

٢٧ ـ **فهارس سنن النَّسائي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ): ويتضَّمن (٩) فهارس متنوِّعة للكتاب، حسب الطبعة المصرية التي طُبعت بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٤٨ هـ بعد أن قامَ بترقيم كتبها وأبوابها وفق كتاب «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

فجاء الفهرسُ في الجزء التاسع مستقلاً.

٢٨ ـ **فهارس سنن ابن ماجه**: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: طُبع ملحقاً بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٩١ هـ.

٢٩ ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد**: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري. فَهْرَسَ أوائل أحاديثه حسب أطرافها علىٰ حروف المعجم، وفق طبعة المسند الميمنية في القاهرة

عام ١٣٠٦ هـ، طُبع الفهرس بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣٠ ـ **فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي**: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي. طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ.

٣١ ـ **فهرس أحاديث موطَّأ مالك**: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ألحقه بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية، في القاهرة، عام ١٣٧١ هـ.

٣٢ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين، فقد فَهْرَسوا جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي»، وهٰذه من أمّهات كتب الحديث، ورتَّبوا هٰذه الألفاظ علىٰ حروف المعجم وذكروا تحت كلِّ لفظةٍ الأحاديثَ التي وردتْ فيها هٰذه اللفظة، ورمزوا لمَن أخرج تلك الأحاديثَ من أصحاب الكتب التي فهرسوا لها، وهٰذا المعجمُ من أوسع المعاجم وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحثُ كلمةً واحدةً من الحديث الذي يبحث عنه ليقف علىٰ الحديث كاملاً، ويعرف مُخَرّجيه. فمثلاً قولُه ﷺ «وابتسامتُكَ في وجه أخيك صدقةٌ» يُمكِنك أن تقف علىٰ هٰذا الحديث في مادة: (بسم)، و(وجه)، و(أخ)، و(صدق)، ففي أيِّ لفظةٍ من هٰذه الألفاظ بحثتَ ستجد هٰذا الحديثَ، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدةٌ من هٰذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولةُ استعمالِه ويُسْرُ الرُّجوعِ إليه والاستفادةُ منه.

طُبعت منه نُسَخٌ محدودةٌ في أوروبَّة، مما جعله مقصوراً علىٰ المكتبات العامة، نادرُ الوجود في المكتبات الخاصة. وكتابُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، قامَ بوضعه بالعربية لفيفٌ من كبار

المستشرقين، كُتِبَتْ أسماؤهم على وجه أجزاء الكتاب، ومنهم الدكتور فِنْسِنْك، وبدؤوا عملهم فيه سنة ١٩١٦ م، وأُعِدَّ للطبع سنة ١٩٣٢ م، ثم بُدئ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣، ثم طُبع منه الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٣٦ م، وطُبع منه الجزء الأخير السابع في ليدن أيضاً سنة ١٩٦٩ م، فكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ثلاثاً وخمسين سنة.

ولم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الأعلام، ولديهم مجلَّدٌ خاصٌّ بأسماء الأعلام طُبع مؤخَّراً. وخدموا بهٰذا الكتابَ تسعة كتب من كتب السنة.

وتمَّ تصويره أخيراً في بيروت سنة (١٣٩٠ ـ ١٩٧٠) وكثرت نسخه وانتشرت بين أهل العلم.

٣٣ ـ **مفتاح كنوز السُّنَّة**: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ. ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفى سنة ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م) أستاذُ اللغة العربية في جامعة ليدن. ومَكَث في تأليفه عشر سنين، وطُبع بالإنكليزية سنة ١٩٢٧ م بـ: «ليدن» ونقله إلى العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجَمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ، وطُبع بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.

وخَدَمَ هٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي. وطريقته أنه يُفهرِس ألفبائياً لموضوعات الحديث، كالصَّلاة مثلاً، تجدها فيه ضِمن حرف الصَّاد، ثم يذكر جميعَ الأبواب المتعلِّقة بالصَّلاة، ويرمز لوجود أحاديثها في الكتب الأربعة عشر بالرُّموز التي وَضَعها في أول كتابه وأوضحها.

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: ألَّفه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطُبع بالقاهرة بمطبعة المنار سنة١٣٥٣ ـ ١٣٥٤ هـ ثم طبعَتْهُ دارُ الحديث، للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، عن هٰذه الطبعة تصويراً في سنة ١٤٠٤ هـ. وقد أراد من تأليفِهِ تيسيرَ الانتفاع بالكتابين المذكورين في عنوانه، في إحالتهما إلىٰ الكتب الثمانية من كتب الحديث النبوي، وهي:

١ ـ صحيح البخاري.

٢ ـ صحيح مسلم.

٣ ـ سنن أبي داود.

٤ ـ جامع الترمذي (سننه).

٥ ـ سنن النسائي.

٦ ـ سنن ابن ماجه.

٧ ـ سنن الدَّارمي.

٨ ـ موطأ مالك.

فرقَّم أبوابَ هٰذه الكتبِ وفق ما جاء في «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة».

٣٥ ـ فهارس سُنن الدَّارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٧ ـ **فهرس أحاديث السُّنن الكبرىٰ للبيهقي**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٨ ـ **فهرس أحاديث المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النَّيْسَابوري**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٣٩ ـ **فهرس أحاديث مسند الحُمَيْدِي**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

٤٠ ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٤١ ـ **فهرس أحاديث موارد الظَّمآن إلىٰ زوائد ابن حِبَّان للهَيْثَمي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي، طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٤٢ ـ **فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

٤٣ ـ **فهارس الأُمّ للشافعي وملحقاته**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٤٤ ـ **فهارس عِلَل الحديث لابن أبي حاتم الرَّازي**: إعداد الأستاذ يوسف المرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٤٥ ـ **فهرس أحاديث التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني**:

إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٦ ـ **فهرس أحاديث التاريخ الصَّغير للبخاري، ومعه فهرس المراسيل لأبي داود السِّجِسْتاني**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٨ ـ **فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني**. إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٩ ـ **فهرس أحاديث الزُّهْد، لعبد الله بن المُبَارك المَرْوَزي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٥٠ ـ **فهرس أحاديث الزُّهْد للإمام أحمد بن حنبل**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٥١ ـ **فهرس أحاديث تفسير البَغَوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طبع بدار النُّور ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٩ هـ.

٥٢ ـ **فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطَّحاوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤١٤ هـ.

٥٣ ـ **موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشريف**: إعداد أبي هاجر، محمد السَّعيد بن بَسْيُوني زغلول. ضمنها أحاديث (١٢٦) كتاب، رَتَّب أوائل أحاديثها علىٰ حروف المعجم، طُبعت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٩ هـ. ثم ألحقها بذيل يحتوي علىٰ مئة كتاب أخرىٰ، طبعه بمكتبة الغرباء، في المدينة المنَّورة، عام ١٤١٤ هـ.

٥٤ ـ موسوعة الحديث النبوي الشريف علىٰ أقراص الكمبيوتر(C.D.): إعداد شركة العريس في بيروت، وله عدّةُ إصداراتٍ، وقد احتوىٰ الإصدارُ الأخيرُ عام ١٤٢٣ هـ علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتابٍ، ومن المتوقَّع صدورَ نسخة مطوّرة أكثر تشتمل علىٰ زيادة مصادر.

وقد ظهرت فهارسُ كثيرةٌ لكتب السنة، وقلَّما يُوجَد كتابٌ إلاّ ووُضِعَ له فهرسٌ مستقلٌ، أو مُلْحَق بالكتاب، كما ظهرت موسوعاتٌ حديثيةٌ كثيرةٌ علىٰ الحاسوب الآلي. (استفدنا في البحث من «علم فهرسة الحديث» ومن «مصادر الدراسات الإسلامية» للأستاذ يوسف المُرعشلي).

الفِهْرِسُ:

بكسر الفاء والرَّاء، يجمع على فهارس، وهو مُعرَّبٌ من الفارسية من «فهرست».

والفِهْرِسُ عند المحدِّثين: هو الكتاب الذي يَجْمَعُ فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيدَه، وما يتعلَّق بذلك، وهو مثل: الأثبات. (انظر: «الأثبات» في حرف الألف).

ومن أشهر الفهارس:

١ ـ فهرسة ابن عطية الإمام الحافظ، الناقد المجوِّد أبو بكر بن عطية المُحارِبي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥١٨ هـ).

٢ ـ فهرس شيوخ القاضي عياض (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

٣ ـ فهرست ابن خير الأشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٧٥ هـ).

الفَهْرَسَةُ:

انظر «البَرْنَامِج» في حرف الباء.

في أُخْرَى:

بعضُ الكُتب تُعارَضُ وتُقابَلُ بأكثر مِنْ نُسْخَةٍ، وقد يكون النَّاسِخُ من أهلِ العِلْمِ، فيأخذ بالمقارنةِ بين هذهِ النُّسَخ ويُشيرُ إلى الفروق بين نُسخته والنُّسَخ الأخرى في الحاشية إمَّا بقوله: «في أخرى...» أو «زيادة في أخرى بِخَطِّ البَيْهقي». («المؤتلف والمختلف» للإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي نسخة الفاتح الورقة: ٣ أ).

وأحياناً يكْتُب: «خ» أو «خـ» ثُمَّ يَذْكُرَ الفروقَ وأحياناً يَضَعُ النَّاسخُ هذهِ الزِّيادةَ في الأصل، كما فَعَل ناسخُ «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغَني الأزْديِّ، في الورقة: (٤٨ب) إذ قال: «في أخرى زيادة: باب كَنْز، وكبر»، وأحياناً يكتب الكلام في الأصل ويَضَعُ فوق أوَّلِ الزِّيادة حرفَ (خـ)، ثُمَّ عندما تنتهي هذهِ الزِّيادةُ يَضَعُ فوق آخر كلمة الحرف (خـ) (انظر «الاقتراح» ص: ٢٨٨، و«فتح المغيث» ٢/ ١٥٦).

أي أنَّ هذه الزيادةَ مِن نسخةٍ أخرى.

أو يَكْتُبَ فوق أوَّل كلمةٍ من الزيادة حرف «حـ» حاء مُهْمَلَةٌ ممدودةٌ أي حاشية، ويُكتب فوق آخر كلمة من الزيادة «إلى» أي إلى هنا انتهت الحاشية كما فَعَلَ ناسخُ كتاب «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغني بن سعيد الأَزْدِي في الورقة: (٣٧ب): «وعَلِيُّ بنُ ظِبْيان، روى عن عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ العُمَيْري، عن نافعٍ، عن ابْنِ عُمَرَ، يَرْفَعُه: «المُدَبَّر من الثُّلث»، تَفَرَّدَ به عن [عبيد إلى] الله»، ووَضَعَ الناسخ هذه الحاشية في مَتْن الكتاب وهذه الزِّيادَةُ لَمْ تُذْكَر في ثلاثِ نُسَخٍ أخرى. (توثيق النصوص وضبطها: ص ٢١٤ ـ ٢١٥).

في أَحَادِيْثِهِ نَظَرٌ:

هذا قولُ الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض الرواة، وقد اخْتُلِفَ في معناه، وقال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي في: «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٤٠١):

«قولُ البخاري: (في إسناده نَظَرٌ) لا يَستلزم ضَعْفَ الرَّاوي مطلقاً، قال في ترجمة (أَوْس بن عبد الله الرَّبَعي): ذكره ابنُ عدي في «الكامل» (ص: ٣٨٩ ، و٢/١١٧)، وحكى عن البخاريِّ: أنه قال: في إسناده نَظَرٌ ويختلفون فيه، ثم شرح ابنُ عَدِي مرادَالبخاري فقال: يريد أنه لم يَسمَع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرِهما، لا أنه ضعيفٌ لمسنده».

أمَّا إذا قال البخاري: «فيه نَظَرٌ» فيكون المراد به فِيمن تركوا حديثَه»

(انظر: «فيه نَظَرٌ»).

في الْبَابِ:

انظر: «وفي الْبَابِ» في حرف الواو.

في حَدِيْثِهِ ضَعْفٌ:

هذا اللَّفْظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المراتب يُكْتَبُ، ويُنْظَر فيه للاعتبار فقطْ.

في حَدِيْثِهِ نَظَرٌ

انظر: «فيه نظر».

في دَارِ فُلَانٍ شَجَرٌ يَحْمِلُ الْحَدِيْثَ:

هذه العبارةُ تحتمل التوثيقَ والتجريحَ، فيُمكِن أن تكون كنايةً عن حمل الحديث دون فهمِه، أو كنايةً عن روايته دون أخذه عن الشيوخ.

ولكن ظاهرها أقرَبُ إلى التجريح، وهوما يقصده الإمامُ عليُّ بن المَدِيْني حين أطلقها على اثنين من الرواة، حيثُ قال: «في دار (عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلة) و(شباب بن خَيَّاط) شجرٌ يَحْمِل الحديثَ».

والراويُ الأوَّلُ ضعيفٌ باتفاقٍ، وأمَّا (شباب) فالأكثرُ على توثيقه، ومنهم من ضَعَّفه، وجَمْعُ ابنُ المديني لهما في هذا القولِ يَدُلُّ على أنَّ مراده فيهما واحدٌ هو تليينهما، والله أعلم. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٣٠).

في رِجْلِهِ خَيْطٌ أو «في رِجْلِهِ حَبَطٌ»:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن مودود الحَرَّاني في تجريح (العباس بن الحسن الخِضْرِمي الجَزَري).

روىٰ ابن نُقْطَة الحنبلي بسنده إلىٰ محمد ابن إبراهيم العاصمي ـ يعني: أبا ـ بكر بن المُقْرئ ـ أنه قال: سألتُ أبا عَرُوبَة، عن العبَّاس بن الحسن الخِضْرِمي؟ فقال: كان لا شيءَ، وفي رِجْلِه خَيْطٌ. قال ابن نُقْطَة: نقلتُه مَضبُوطاً من خَطِّ أبي عامِر العَبْدَري ـ رحمه الله ـ (تكملة الإكمال: ٢/ ٥٠٢).

علىٰ الرَّغم من قول ابن نُقْطَة هٰذا، ومكانة العَبْدَري في اللغة والأدب والنحو، فإنَّ الكلمة ربما وقع فيها تصحيف؛ فإن كلمة الخيط لا معنىٰ لها هنا؛ لأننا إذا ما فتَّشنا عن معاني كلمة الخيط في المعاجم

اللغوية يتبَّين لنا أن من معانيها الوتد، والقطيع من النعام، والقطعة من نوادر الأعراب: خاطَ فلانٌ خيطاً، إذا مَضَىٰ سريعاً وتَخوَّط تَخَوُّطاً... مثلُهُ: (انظر: «تهذيب اللغة «جمهرة اللغة والمحكم المحيط» و«لسان العرب» و«تاج العروس»).

ولا تَنفع ولا تفيد هٰذه المعاني فيما قاله أبو عروبة الحَرَّاني. ولعلَّ الصواب فيها كلمة (حَبَطْ)الحاء، والباء، والطاء.

قال الفيروزآبادي: الحَبَطُ محرّكةً: آثارُ الجُرحِ، أو السياط بالبدن بعد البُرْءِ، أو الآثار الوارمة التي لم تُشَقَّق. (القاموس المحيط).

والحَبَطُ مِثلُ: العَرَب. تقول العربُ: وعَرِبَ الجُرْحُ عَرَباً، وحَبِطَ حبَطاً، بَقِيَ فيه أثرٌ بعد البُرْءِ، ونُكْسٌ، وغُفْرٌ، وعَرِب السَّنامُ عَرَباً: إذا قُدِمَ، وتَقَيَّح («لسان العرب» و«تاج العروس»).

الذي يبدو لي أنَّ أبا الحرَّاني استعار هٰذا المعنىٰ، فكما أنَّ الذي يبقىٰ في رجله أثر جرح ألمَّ به. أو تورَّم يعيقه في مَشيه، عن اللِّحاق بالرَجُلِ السليم الصحيح المعافىٰ، فكذلك العباس بن الحسن الخِضْرِمي لضَعْفٍ في روايته، وبعض الأحاديث المنكرة التي رواها قصر عن اللحاق بالرواة الثقة ـ والله أعلم ـ. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

أقوال النقاد الآخرين فيه:

قال أبو حاتم الرازي عنه: مجهولٌ (الجرح والتعديل: ٣/ ق١/ ٢١٥).

وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات» (٧/ ٢٧٦) وقال: من أهل حَرّان، يروي عن الزهري نسخَة أكثرها مستقيمةً، أمَّا قولُ أبي حاتم فيه (مجهولٌ) فهو في الغالب يريد به جهالةَ الحال، وهي مرتفعةٌ هنا،

فعباس الخِضْرِمي هـٰذا روىٰ عنه ثلاثةٌ من الثقات، وهم:

١ ـ داود بن عبد الرحمن العطَّار المكي، ثقةٌ (المتوفىٰ سنة ١٧٤ هـ).

٢ ـ محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي، مولاهم الحراني، ثقةٌ (ت ١٩١ هـ).

٣ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي المكي، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ... (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

والعلماء النقَّاد يرون أنَّ جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة الوصف.

هـٰذا عند الاكثر. وعند الدارقطني: جهالةُ الوصف أيضاً ترتفع بها. (الرفع والتكميل: ص: ٢٤٨).

فهو علىٰ رأي الجمهور معروفٌ غير مجهولٍ، يُضاف إلىٰ ذلك حُكم ابن حبّان علىٰ نسخته التي رواها عن الزهري بأن أكثرها مستقيمةٌ فهو في الجملة مقبولُ الرواية، وأحاديثه فيها ما يستنكر منها ـ علىٰ رأي ابن عدي ـ وهـٰذا يقارب قول شيخه أبي عروبة الحرَّاني «كان في رجله حبطٌ». أي ـ حاء، باء، طاء ـ لا يكاد يقار روايات الثقات للضعف الذي فيه ـ والله أعلم ـ. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٣٠٩).

فِيْهِ أَدْنَى مَقَالٍ:

أي فيه ضَعْفٌ قليلٌ، وهي من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

يَصْلُح حديث أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ جَهَالَةٌ

هذه اللَّفْظَةُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدِي.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ خُلْفٌ (الرَّاوي):

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اخْتَلَف فيه الجارحون والمعدِّلون، فوثَّقه بعضُهم، وجرحه آخرون، وهي من أقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل. وقد عدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، والحافظُ السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ في السادسة. وأما الإمامُ ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح فلم يَذْكُراها، ولكن لِكَوْنها هي و«لَيِّنُ الحديثِ» في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة، فتكون عندهما أيضاً من المرتبة الأولى.

حُكمها:

يُكْتَب حديثُ أهل هـذه المراتب للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ شَيءٌ:

أي: شيءٌ من الضَّعْفِ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـذين المرتبتين، ويُنْظرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ ضَعْفٌ:

أي: ضَعْفٌ يسيرٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والسادسة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

فِيْهِ لِيْنٌ:

أي: ضَعْفٌ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذّهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ مَقَالٌ:

أي: ضَعْفٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن المرتبة السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ نَظَرٌ:

قَرَن هـٰذه اللَّفظةَ كلٌّ من الذَّهبي، والعِراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي بمنزلة: «سكتوا عنه» وجعلوا اللَّفْظَتَيْن في مرتبةٍ واحدةٍ.

فهي من الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند: الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي. لكنَّها من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند

السَّخاوي. حيث قَرَنَها بمن قيل فيهم: (فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٌ) أو (فلانٌ لَيِّنٌ) أو (تكَلَّمُوا فيه). قال السَّخاوي: «وكذا: (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري». (فتح المغيث: ١/ ٣٢٧).

وكذا عَدَّها أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) مِن أسهل مراتب الجرح، فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم.

أمّا معنى هذه اللفظة عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فليست بمنزلة «سَكَتُوا عنه» عنده، وإنْ كان الحافظُ العِراقي قد قال: «فيه نَظَرٌ» و«سكتوا عنه» وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه». (انظر «التقييد والإيضاح» ص: ١٦٣).

وكذا قال السُّيوطي: «البخاري يُطلِق: (فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه». (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩).

إذ قُمْتُ باستقراء قول البُخاري: «فيه نَظَرٌ» في كتابه «الضعفاء الصغير» فوجدتُه قد ذكرها ثلاثَ مرَّاتٍ في كتابه هذا عند تراجم: عبد الرحمن بن سلمان الحَجْري، وعمرو بن دينار البَصْري، وقطبة بن العَلاء بن المِنْهال الكوفي فقطْ. وقال في محمّد بن عبد الله بن إنسان الثقفي: «في حديثه نَظَرٌ».

أمّا (عبدُ الرحمن بن سلمان الحَجْري) فقد روى له مسلمٌ، والنَّسائيُّ. وقال فيه ابنُ حجر في «تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٢): «لا بأسَ به».

وأمّا (عمرو بن دينار البَصْري) فقد روى له الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ.

قال الترمذيُّ: «وعمرو بن دينار قَهْرُمان آل الزُّبَيْر شيخٌ بَصْرِيٌّ،

وليس هو بالقويِّ في الحديث، وقد تفرَّد بأحاديثَ عن سالم بن عبد الله بن عمر». (الجامع بعد الحديث الموجود على الرقم: ٣٤٣١).

وقال البَزَّارُ: «هو لَيِّنٌ، وأحاديثُه لا يُشارِكه فيها أحدٌ، قد روى عنه جماعةٌ». (كشف الأستار، ٢/ ٥٢، بعد الحديث ١١٨٥).

وأمَّا (قطبة بن العلاء بن المنهال الكوفي) فقد قال فيه العِجْليُّ: «كان يحدِّث عن أبيه حديثاً طويلاً في قِصَّة الجَمَلِ، لم تَطِبْ نفسي أكتب عنه؛ لأنّه كان على شُرْطة الكوفة». (تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي وتضمينات ابن حجر العسقلاني، ترجمة: ١٣٨٩، ص: ٣٩٢).

فهؤلاء كما ترى ليس فيهم متروكٌ؟.

هناك بعضُ من قال فيهم البخاري: «فيه نَظَرٌ»، وهم:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس**: قال البخاريُّ: فيه نَظَرٌ. وقال: في حديثه نَظَرٌ. وقال أيضاً: مُنكَرُ الحديث.

٢ ـ **إسحاق بن الحارث الكوفي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: يتكلَّمون فيه.

٣ ـ **الحسين بن الحسن الأَشْقَر الفَزَاري الكوفي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير. وقال أيضاً: مقارب الحديث.

٤ ـ **حييّ بن عبد الله بن شُرَيْح المُعَافِري**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: في حديثه نَظَرٌ.

٥ ـ **رِشْدِين بن كُرَيْب بن أبي مسلم. قال البخاري**: محمّد بن كريب وأخوه رِشدين فيهما نَظَرٌ. وقال: عندهما مناكير. وقال: قد كتبتُ عنهما في الكتب وأنا ناظرٌ في أمرهما.

٦ ـ **زربيّ بن عبد الله الأَزْدي**: قال البخاري: فيه نظرٌ. وقال: مقارب الحديث.

٧ ـ **سلمة بن الفضل الأَبْرَش الأنصاري**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير، وهَّنه عليٌّ. وقال أيضاً: لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلَّم فيه، ما أروي عنه.

٨ ـ **سعيد بن مَسْلَمَة بن هشام بن عبد الملك**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ، يروي عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيّ ﷺ، وعن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيّ ﷺ مناكير. وقال أيضاً: مُنْكَرٌ.

٩ ـ **سُوَيْدُ بن سعيد بن سهل بن شَهَرْيار**: قال البخاريُّ: فيه نَظَرٌ. كان عَمِيَ، فلقّن ما ليس من حديثه. وقال الترمذي: ذكر محمد [البخاري] سويد بن سعيد فضعَّفه جداً.

١٠ ـ **الطُّفَيْل بن عمرو التَّمِيْمي** عن صَعْصَعَةَ بن ناجية: قال البخاريُّ بعد أن ذكر حديثَه عن صعصعة: فيه نَظَرٌ. وقال أيضاً: لم يَصِحَّ حديثُه.

١١ ـ **عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يَسَارٍ الهِلالي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: مُنكَر الحديث.

١٢ ـ **عبد الله بن سليمان بن جُنَادة**: قال البخاريّ: فيه نَظَرٌ. وقال: لا يُتابَع في حديثه.

١٣ ـ **عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث**: قال البخاري: قال أحمد: مُنْكَر الحديث. فيه نَظَرٌ. وقال: ضعيفٌ. وقال أيضاً: يُضَعَّف، ونظرتُ في حديثه فإذا حديثه مقارَبٌ.

١٤ ـ **عِسْل بن سفيان**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير.

وهؤلاء كما ترى من أحكام البخاري عليهم: بعضُهم مقارَب الحديث يُعْتَبر به، وبعضهم ضعيفٌ جداً لا يتقوَّى حديثُه.

وبهذا يثبت عَدَمُ الدِّقّة في قولي العِراقي والسيوطي: إنّ «فيه نَظَرٌ» يقولها البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه.

قال الحافظُ الذهبيّ في ترجَمة (عبد الله بن داود الواسطي التَّمّار): قال البخاري: «فيه نَظَرٌ». ولا يقول هذا إلاَّ فيمن يتّهمه غالباً. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤١٦).

وقول الذهبيِّ: «غالباً» يَدُلُّ على عدم الاطّراد. وهذا موضعُ اجتهادٍ. (انظر: «الاجتهاد في علم الحديث» للدكتور البُقاعي، ص: ١٠٤ ـ ١٠٦).

يقول الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ٣٨٩) في تعليقه على هذا اللَّفْظِ:

«هذا، وقد انتقد أستاذُنا العلاَّمة المحدِّث المحقِّق النبيل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: كلامَ الحافظ الذهبي المذكور... وكلامَ الحافظ العِراقي المذكور في آخره: «فلان فيه نَظَرٌ، يقوله البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه». فكتَبَ إليَّ سلَّمه الله تعالى من الهند يقول:

«لا ينقضي عَجَبي حين أقرأ كلامَ العِراقي هذا، وكلامَ الذَّهبي: أنَّ البخاري لا يقول: (فيه نَظَرٌ)، إلاّ فيمن يتّهمه غالباً، ثم أرىٰ أئمة هـٰذا الشّأن لا يعبؤون بهـٰذا، فيُوثِّقون من قال فيه البخاري: (فيه نظر) أو يدخلونه في الصحيح، وإليك أمثلتَه:

١ ـ **تمَّام بن نَجيح**: قال فيه البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ). ووَثَّقه ابن مَعِين. وقال البزَّارُ في موضعٍ: هو صالحُ الحديث، ورَوَى له البخاريُّ نفسُه أثراً موقوفاً معلَّقاً، في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع.

أعني فلم يتركه البخاريُّ نفسه، ولم يتركه أبو داود، ولا الترمذي.

٢ ـ **ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني**: قال فيه البخاريُّ: (في حديثه نَظَرٌ، لا يُتابَعُ في حديثه). وقال النَّسائي: ثقةٌ. وقال ابن عَدِي: لم أرَ له حديثاً مُنْكَراً في مقدار ما يرويه. وقال الحافظُ ابن حجر: صَدوقٌ شِيعيٌّ.

٣ ـ **جَعْدَة المخزومي**: قال البخاري: (لا أعرف له إلا هذا الحديث، وفيه نظرٌ). ورَوى له الترمذي. وقال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول. ومعلومٌ: أنَّ الحافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك به حديثُه.

٤ ـ **جُمَيع بن عُمَير التَّيْمي**: قال البخاري: (في أحاديثه نَظَرٌ) وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق، صالحُ الحديث. وقال السَّاجي: صدوقٌ، وقال العِجْليُّ: تابعيٌّ ثقةٌ. وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخطىء، ويتشيَّع، ورَوى له الأربعةُ، وحَسَّن الترمذيُّ حديثَه في «سننه» في (مناقب أبي بكر الصديق) في الباب الرابع.

٥ ـ **حبيب بن سالم**: قال البخاري: (فيه نَظَرٌ) وقال ابن عَدِي: ليس في متون أحاديثه حديثٌ مُنْكَرٌ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه، وقال الآجُرِّيُّ عن أبي داود: ثقةٌ، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، ورَوَى له مسلمٌ والأربعةُ. وقال ابن حجر: لا بأسَ به.

٦ ـ **حَرِيْش بن الخِرِّيْت**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ)، وقال أيضاً: (أرجو) قال اليَمَانِيُّ المُعلِّمي في تعليقه عليه في «التاريخ الكبير»: كأنه يريد: أرجو أنه لا بأسَ به. وفي «تهذيب التهذيب»: «قال البخاريُّ في «تاريخه» أرجو أن يكون صالحاً. وقال أبو حاتم: لا بأسَ به.

٧ ـ **راشد بن داود الصَّنْعاني**: قال فيه البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) لكن

وَثَّقه إمامُ هذا الشأن يحيى بن مَعِين، وقال: ليس به بأسٌ ثقةٌ. وقال دُحَيْمٌ: هو ثقةٌ عندي. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات». ورَوَى له النَّسائي. وقال فيه الحافظُ ابن حجر: صَدوقٌ له أوهامٌ.

٨ ـ **سليمان بن داود الخَوْلاني**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) وقد أثنى عليه أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وعثمان ابن سعيد، وجماعةٌ من الحفَّاظ. قال ابنُ حجر: لا رَيْبَ في أنه صَدوقٌ.

٩ ـ **صَعْصَعَةُ بن ناجية**: قال البخاري: (فيه نَظَرٌ) وهو صحابيٌّ، ذكره ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» و«الإصابة».

١٠ ـ **طالبُ بن حبيب المَدَنِي الأنصاري**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) ورَوى له أبو داود. وقال ابنُ عَدِي: أرجو أنه لا بأسَ به. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» ووَثَّقه الهَيْثَمِيُّ في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٦).

١١ ـ **عبد الرحمن بن سَلْمان الرُّعيني**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) وقد وَثَّقه ابنُ يونس. وقال أبو حاتم: ما رأيتُ من حديثه مُنْكَراً، وهو صالحُ الحديث. وله عند مسلمٍ في مبيت ابن عباس عند ميمونة. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ، كما في «تهذيب التهذيب» (٦/١٨٨) وقال ابنُ حجر: لا بأسَ به، وأدخله البخاريُّ في «الضعفاء» فقال أبو حاتم: يُحوَّل من هناك.

والصَّوابُ عندي: أنَّ ما قاله العراقي ليس بمطَّردٍ ولا صحيحٍ على إطلاقه، بل كثيراً ما يقوله البخاريُّ ولا يُوافِقه عليه الجِهَابِذَةُ وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً، كما قال في «التاريخ الكبير» (٣/١ ١٨٣) في ترجَمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد) رائي الأذان: «فيه نَظَرٌ؛ لأنه لم يذكر سماعَ بعضهم من بعض»، وكما في ترجَمته في «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠).

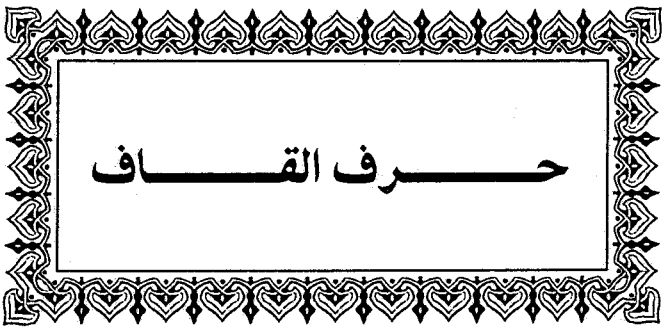
وكثيراً ما يقول ولا يعني الراويَ، بل حديثَ الراوي، فعليك بالتثبُّت والتأني» انتهى كلامٌ شيخنا حبيب الرحمن.

وقد أَيْقَظَ ـ حفظه الله وأمتع به ـ إلى موضوعٍ من العلم هامٍّ جداً، كان مأخوذاً بالتسليم والمتابعة من العلماء، فجزاء، الله تعالى خيراً عن السُّنة وعلومها.

وهذه الأمثلةُ التي ذكرها شيخُنا ـ على كثرتها ـ، هي غَيْضٌ من فَيْضٍ مما في كلام البخاري رحمه الله تعالى، في كتبه مثل «التاريخ الكبير» و«الضعفاء الكبير» وغيرهما». انتهى كلامُ الشيخ أبي غُدَّة.

وبهذا يتبيَّن: أنَّ قول البخاري في الراوي: «فيه نَظَرٌ» ليس معناه أنَّه متروكٌ كما ادَّعى الحافظُ العِراقيُّ، والسُّيوطيُّ، وإنَّما ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ مُعيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمّة في هذا الراوي، خاصّةً أنّ البخاري نفسَه قال في (حبيب بن سالم): فيه نظرٌ (التاريخ الكبير: ٢/٣١٨). ثمّ صَحَّح حديثَه. قال الترمذيُّ: حَدَّثَنا قتيبةُ نا أبو عَوَانة، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر، عن أبيه عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أن النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين والجُمُعَة بسَبِّح اسم ربِّك الأعلى، وهل أتاك حديثُ الغاشية، وربّما اجتمعا في يوم فيقرأ بهما»، سألتُ محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هو حديثٌ صحيحٌ. (علل الترمذي الكبير ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

❐❐❐



ق:

رَمْزٌ لـ (قال) عند بعض المحدِّثين، وللبخاري ومسلمٍ إذا اتفقا على حديثٍ، وللبَيْهَقي في «جمع الجوامع» ولابن ماجَهْ لمقدِّمة سننه، كما في «تحفة الأشراف» و«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي.

ق ثنا:

رَمْزٌ لـ (قال حَدَّثَنا) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣).

قَابَلَ:

أي عَرَضَ النُّسَخَ المكتوبةَ على الأصل الذي نَقَل منه.

القَارِئُ:

قارىء الحديثِ للحاضرين بمجلس الشيخ.

قالَ:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخ بشرط اللِّقاء والسَّلامة من التدليس.

قالَ:

صيغةٌ «قال»، هي الصِّيغة الثالثة من الصِّيغِ غير الصريحة في التحديث والاتصال، بل هي محتملةٌ. وهـٰذه الصيغة لها صورٌ أخرى، فهي لا تأتي دائماً مجرَّدة، بل تستعمل أيضاً في الأسانيد مضافةً، نحو: قال لنا، قال لي، . . . وقد أكثر الإمامُ البخاري من استعمالها في جامعه المسند الصحيح. . . وسوف أعرض أحكام كل هـٰذا بالتفصيل.

حُكم صيغة «قال»:

هـٰذه لفظةٌ غيرُ صريحةٍ في السماع، لهـٰذا، فإنَّ بعض الرواة المدلِّسين، يستعملونها في بعض أخبارهم، وأحاديثهم التي لم يسمعوها من شيوخهم، قال شعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد بن المسيَّب، وحدثنا مطرِّف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة». (رواه ابن عبد البر: ١/ ٣٥).

الأمثلة:

ومن الأمثلة على وقوع هـٰذه الصيغة في الأسانيد.

١ ـ قال البخاري: «حدثنا سعيد بن عُفَير قال: حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حميد بن عبد الرحمن سمعتُ معاوية خطيباً يقول. .». (صحيح البخاري ١/ ١٦٤، رقم ٧١ فتح).

٢ ـ وقال أيضاً: «حدثنا أبو القاسم خالد بن خَلِيٍّ قال: حدثنا محمد بن حرب قال: قال الأوزاعي أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس. .» (رقم: ٧٨).

٣ ـ وقال أيضاً: «أخبرنا محمد ـ هو ابن سلام ـ حدثنا المحاربي قال: حدثنا صالح بن حَيَّان قال: قال عامر الشعبيّ: حدثني أبو بردة عن أبيه. . .» (رقم ٩٧.).

٤ ـ وقال أيضاً: «حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: قال طاوس: قلت لابن عباس. . .» (رقم: ٨٨٤.).

وأمَّا حكمُ هـٰذه الصيغة، فهو حكم غيرها من الصِّيَغ المحتملة للسماع وعدمه، وذلك كما سبق يختلف باختلاف أحوال الرواة وطريقة استعمالهم لها، فحكم صيغة «قال» هو نفسه حكم صيغة «عن»، ويمكن أن نضيف هنا شرطاً وهو: ألا يعرف أن الراوي قد يستعملها أحياناً فيما لم يسمعه، كما هو الحال مع البخاري في جامعه الصحيح..

وقد ذكر ابن عبد البر عن جمهور العلماء: أن «الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأيّ لفظ ورد محمولاً على الاتصال، حتى يتبين فيه عِلّةُ الانقطاع». (التمهيد ١/ ٢٦، وانظر: «شرح العلل» ص: ٢٢٢.).

وهـٰذا بشرط كون اللفظ المستعمل يحتمل السماع، وكون الراوي بريئاً من التدليس، قال النووي: «. . . فالجمهور على لفظة «أنّ» كـ «عن»، فيحمل على الاتصال. . . وكذا «قال»، و«حدَّث»، و«ذكر»، وشبهها، فكله محمول على الاتصال والسماع». (شرح مسلم: ١/ ١٢٨.).

وقال الحافظ ابن الصلاح: «قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال، فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأي لفظ كان.. ومن الحجة في ذلك، وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد

سمعه منه؛ لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه، مدلّساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، فيمن لم يعرف بالتدليس، ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا، مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر...». (علوم الحديث: ص: ٨٨ وانظر أيضاً: «صيانة صحيح مسلم» ص ٨٣.).

مع أنه خالف هـٰذا في موضع آخر، وجعل قول البخاري: «قال عفان، وقال القَعْنَبي» ـ وهما من شيوخه ـ تعليقاً، فاستدرك عليه الحافظ العراقي، وبيَّن: أن الصواب الأول من أن حكم قول الراوي: قال فلان كذا، هو الاتصال إذا ثبت اللقاء والسماع، وسلم من التدليس، فهو كحكم الإسناد المعنعن». (انظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٣، ٣٤، «التبصرة والتذكرة» ١/ ٧٥، ٧٦ وانظر أيضاً: «فتح الباقي» ١/ ٧٦، و«جامع التحصيل» ص ١٢٤، و«الموقظة» ص ٤٧، ٥٩، فكلهم صوّبوا هـٰذا.).

ولعل كلام ابن الصلاح حول استعمال البخاري، خاص به في جامعه الصحيح، وهو ما سيأتي تحقيقه، وليس مقصوده الكلام على كل أحد من الرواة، وبهـٰذا يكون كلام ابن الصلاح سليماً في الموضعين.

فالصواب: أن صيغة «قال» تحمل على الاتصال إذا ثبت اللقاء والسماع، وسلم الراوي من التدليس، ومن الدليل على ذلك قول حماد ـ ابن زيد ـ: «إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن الناس أني قد سمعته منه». (الكفاية: ص: ٢٩٠.).

فهـٰذا يَدُلُّ أن هـٰذه الصيغة كانت في عرفهم ـ أي: المحدِّثين ـ تحمل على السماع والاتصال.

ولهذا نجد الأئمة أخرجوا الأحاديث الصحيحة بأسانيد استعملت فيها هذه الصيغة، وعدوها متصلةً صحيحةً محتجاً بها، وقد سبق بعض الأمثلة على هذا من صحيح البخاري، وهذه أمثلة أخرى تزيد البحث وضوحاً:

١ ـ قال البخاري: «حدَّثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال: قال عطاء: قال جابر ـ رضي الله عنه ـ: أمرَ النبي عليّاً . . .». (صحيح البخاري ٣/ ٤١٦، رقم: ١٥٥٧).

٢ ـ وقال أيضاً: «حدَّثنا عَبْدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال: قال سالم: وقال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: قال رسول الله ﷺ. . .» (رقم: ٣٣٣٧).

٣ ـ وقال أيضاً: «حدثنا الحسن بن محمد بن صبّاح حدثنا حجاج قال: قال ابن جُرَيج: أخبرني محمد بن عباد بن جعفر: أنه سمع ابن عباس. . .» (رقم: ٤٦٨١).

قال الخطيب البغدادي: «وممن كان لا يذكر الخبر في أكثر حديثه حجاج بن محمد الأعور (هو: حجاج بن محمد المصّيصيّ أبو محمد الأعور، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ). فإنه كان يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه، واحتجوا برواياته؛ لأنه كان قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه». (الكفاية: ص: ٢٩٠).

أما إذا عُرِف الراوي بالتدليس، فإن روايته الحديث بصيغة «قال فلان»، يُتوقَّف فيها، ولا تقبل منه حتى يصرِّح بالسماع، وقد سبق من كلام شعبة: أن قتادة كان يقول: قال فلان، فيما لم يسمعه، أو يكون أيضاً لم يدرك تلك القصة، فتكون روايته بهذه الصيغة منقطعة

مرسلة. قال الحافظ ابن حجر: «قوله ـ أي البخاري ـ: «وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف...». وهـٰذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه؛ لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلاً عن عمر، وهـٰذا من المواضع، التي ينبه عليها من يَغْتَرُّ بتعميم قولهم: إن التعليق الجازم صحيح، فيجب تقييد ذلك بأن يزاد إلى من علق عنه، يبقى النظر فيما فوق ذلك» (فتح الباري: ١٣/١٥٩، رقم ٧١٧٠، الباب ٢١.).

ويقول الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي رحمه الله تعالىٰ: «... وقد علمنا أن قول من صحب أنساً: «قال أنس...»، مُوهِمٌ بل مفهم إفهاماً تقوم به الحجة أنه سمع ذلك من أنس، إلا أن يكون مدلساً معروفاً بالتدليس، فإذا كان معروفاً بالتدليس، فقال فيما لم يسمعه من أنس: «قال أنس...»، لم يكن كاذباً ولا مجروحاً، وإنما يلام على شرحه ويذكر بعادته لتعرف، فلا تحمل على عادة غيره، وذلك: أنه لما عرف بالتدليس؛ لم يكن ظاهر حاله أنه لا يقول: «قال أنس...» إلاّ فيما سمعه من أنس، وبذلك زال الإفهام، والإبهام، فزال الكذب، فهكذا...». (التنكيل: ص: ٣١١، ٣١٢،).

وإلى هنا، يمكننا أن نستنتج: أن صيغة «قال» لها أحوال، كما قال الحافظ ابن رجب:

أحدها: أن يكون القائل كذلك ممن يعلم منه عدم التدليس، فتكون روايته مقبولةً محتجاً بها، كهَمَّام (هو: همّام بن يحيى بن دينار المُحَلْمي أبو عبد الله البصري، ت ١٦٣ هـ) وحَّماد بن زيد، وشعبة، وحجَّاج بن محمد وغيرهم، قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة.

وقال حماد بن زيد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً، أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن أني قد سمعته.

وقال شعبة: لأن أزني أحب إليّ من أن أقول: قال فلان، ولم أسمعه منه.

وكذلك حجاج بن محمد، كان إذا قال: قال ابن جريج، فقد سمعه منه». (شرح العلل: ص: ٢٢١).

ونحوه قول أبي بكر الخطيب: «وأما قول المحدِّث قال فلان، فإن كان المعروف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه، جعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيره: ثنا...». (الكفاية: ص ٢٨٩).

وكذلك يحمل على السماع من المدلس، إذا عرف من عادته: أنه لا يستعملها إلا فيما سمع، كما كان يفعل ابن جريج مع عطاء، قال المعلِّمي: «وهـٰذا ابن جريج، أعلم أصحاب عطاء وألزمهم له.. وكان يدلِّس عن غير عطاء، فأما عن عطاء فلا، قال: «إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت». (التنكيل: ص: ٨٦٥).

ثم قال ابن رجب:

الثاني: أن يكون القائل كذلك معروفاً بالتدليس، فحكم قوله: قال فلان، حكم قوله: عن فلان، كما سبق». (شرح العلل: ص٢٢١).

وكذا قال الخطيب البغدادي: «وأما قول المحدِّث قال فلان.. وإن كان يروي سماعاً وغير سماع؛ لم يحتجّ من رواياته إلا بما بين الخبر فيه». (الكفاية ص: ٢٨٩).

ثم استثنى الخطيب من ذلك، من كان يحتاط في الأخذ عن شيوخه الثقات، فقال: «والحكم الذي ذكرناه إنما فيمن روى غير سماع، وكان ممن يجوز عليه التدليس، وأخذ الأحاديث من كل جهة، فأما من كان يروي ما لم يسمعه، غير أنه أجيز له وعرف من حاله الاحتياط في أخذ ذلك من الجهات الموثوق بها؛ فإن حديثه

يحتج به، وإن لم يبين الخبر فيه، على الأصل في تصحيح الإجازة». (الكفاية: ص ٢٨٩ ، ٢٩٠.).

فمن عرف من حاله الأخذ عن الثقات، والاحتياط في رواية الأخبار الصحيحة، فهـٰذا يقبل منه ولو استعملها في غير المسموع له، ويشبه هـٰذا، ما سبق تحريره: أن المدلِّس إذا عُرف من حاله أنه لا يدلِّس إلا عن الثقات، فتدليسه مقبول (الكفاية: ص: ٢٨٩).

أما من لم يعرف من حاله هـٰذا؛ فروايته متوقِّفٌ فيها حتى يبين السماع، كما قال أحمد بن حنبل في ابن وهب (هو: عبد الله بن وهب القرشي أبو محمد المصري الفقيه: المتوفى سنة ١٩٧ هـ): «كان بعض حديثه سماعاً وبعضه عرضاً، وبعضه مناولة، وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوة ـ هو: حيوة بن شُرَيح أبو زرعة المصري الفقيه الزاهد العابد، ثقة باتفاق، أخرج له الجماعة، (المتوفى سنة ١٥٨ هـ) ـ: قال فلان». (الكفاية: ص: ٢٨٩).

ثم ذكر ابن رجب قسماً ثالثاً فقال:

الحال الثالث: أن يكون حاله مجهولاً، فهل يحمل على الاتصال أم لا؟، قد ذكر الفقهاء من أصحابنا وأصحاب الشافعي خلافاً في الصحابي إذا قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ هل يحمل على السماع أم لا؟، وأن الأصح حمله على السماع». (شرح العلل: ص: ٢٢١، ٢٢٢.).

قلت: وكان ينبغي ذكر الحالتين الأولى والثانية فقط؛ لأن الحالة الثالثة غير واردة عملياً: لأن الرواة كلهم ـ باستثناء المجاهيل، ورواية المجهول مردودةٌ لجهالته ـ قد عرفوا ثقاتاً كانوا أم ضعفاء، هل كانوا مدلِّسين أم لا؟ وعليه، فمن لم يعرف بالتدليس، فروايته بصيغة

«قال»، أو بأي صيغة أخرى تحتمل السماع، محمولة على السماع والاتصال حتى يتبين خلاف ذلك، كأن يعرف كما سبق أنه يستعملها أحياناً فيما لم يسمعه.

ومن عرف بالتدليس، فيتوقَّف في روايته حتى يبين السماع والتحديث بالتصريح، أو بطريق اللزوم ـ كمن عرف من حاله أنه لا يستعملها إلا فيما سمعه، كابن جريج مع عطاء مثلاً ـ كما سبق ذلك في حكم العنعنة وفي حكم تدليس الإسناد. أما التمثيل بالصحابة هنا، فلا وجهَ له.

صيغة «قال» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

من الملاحظ والمشهور عند المشتغلين بعلوم الحديث وعلوم السنة، أن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، قد أكثر من استعمال هٰذه الصيغة، وعُرفت بتعليقات البخاري في صحيحه، لهٰذا فقد رأيت أنه حتى يكتمل هٰذا البحث من كل جوانبه، من الضروري أن أبحث هٰذه النقطة في مطلبٍ خاصٍّ أو أكثر، وهٰذا لأسباب منها: إكثار الإمام البخاري من استعمالها في جامعه الصحيح، وهٰذا الكتاب من أهم كتب السنة، التي ينبغي الاعتناء بها فهماً، وشرحاً وخدمة... فمن خلال هٰذه الخدمة نفهم علوم الحديث عند أئمة هٰذا الفن؛ ولأنه كذلك يترتَّب عن هٰذه المسألة، نتائج أخرى في التصحيح والتعليل للأحاديث والآثار، سواء في الجامع أم في غيره من كتب السنة....

فهٰذا كله دفعني لاستقراء صحيح البخاري كله، من أوله إلى آخره، وحصر المواضع التي استعمل فيها البخاري صيغة «قال» أو نحوها، مع تمييز ما كان من ذلك عن شيوخه، وما كان عن غيرهم، ثم محاولة توضيح طبقته ومنهجه في ذلك.

لقد أكثر البخاري من إيراد التعاليق في «الجامع الصحيح»، ولم تكن على نمط واحد، بل هي أنواع مختلفة، قال الحافظ ابن حجر: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه، منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلَّقاً. . وما لا يوجد فيه إلا معلَّقاً فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض. . .». (النكت: ص ٨٨.).

وهناك الموقوفات أيضاً، فمنها ما علقها، ومنها ما أوصلها. . . وليس المقصود هنا هو الكلام عليها كلها (قد تكلم عليها أعلم الحفاظ بصحيح البخاري وهو الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بالتفصيل فأجاد. انظر: هدي الساري ص ١٧ ـ ٢٠، النكت على كتاب ابن الصلاح ص ٨٨ ـ ٩٠، وتغليق التعليق ٢/ ٥ ـ ١٤، وباقي الأجزاء ٣ ، ٤ ، ٥.)؛ لأن هٰذا ليس من موضوع البحث، وإنما المقصود هنا ذكر قسم واحد ـ وهو ما يتعلق مباشرة بموضوع التدليس وبصيغة «قال» في هٰذا البحث ـ ذلك: أن البحث هنا هو عن استعمال الراوي لصيغة «قال» عن شيوخه لا عمن فوقهم، فانقطاع هٰذا الأخير بيّن ولا حاجة للبحث فيه هنا.

إذاً فالكلام هو عن تعاليق البخاري عن شيوخه فقط، سواء في الأحاديث المرفوعة، أم في الموقوفات.

والإمام البخاري أراد أن يكون كتابه جامعاً لكل ما يُحتاج إليه من الأحاديث والآثار، وبما أنها ليست كلها على شرطه، ـ وجمعها كلها أيضاً فيه تطويلٌ، وهو أراد الاختصار ـ فاضطرَّ إلى تغيير السياق، فساق ما هو على شرطه، وما هو أصل في الكتاب مساق المسندات المتصلات، وساق الأخرى بسياق آخر، ففرَّق بين المتصل المرفوع، وبين المتصل الموقوف، ثم بين المتصل الموقوف الذي له حكم الرفع والذي ليس له حكمُ الرفع، وبين ما ليس على شرطه، وهكذا. . .

تنوَّعت مقاصده وأغراضه في جامعه الصحيح.

لكن يبقى «المقصود من هـٰذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلَّقة نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجمٌ به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض، منها مفسِّرٌ ومنه مفسَّرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هـٰذا فإنه مَخْلَصٌ حسنٌ، يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلِّف من هـٰذا القبيل ـ أي من الموقوفات ـ والله الموفِّق». (هدي الساري: ص ١٩.).

ويقول الحافظ أيضاً: «وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصِّنف على تخريج ذلك التعليق، وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يُحتج بها، إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق في إيراده ليمتاز، فانتفى إيراد المعلَّقات...». (هدي الساري: ص ٣٤٦.).

ويقول أيضاً: «ثم ظهر لي: أن البخاري مع ذلك فيما يُورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثاً يناسب ذلك البابَ ولو على وجه خفيّ ووافق شرطه؛ أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي «حدَّثنا»، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده. وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة؛ كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثَمَّةَ أورد التعاليق..». (هدي الساري: ص ٨، ٩.).

ويقول أيضاً، موضحاً عموماً منهج البخاري في تعليقاته في الجامع الصحيح: «فالصيغة الأولى ـ أي صيغة الجزم ـ يُستفاد منها

الصحة إلى من علَّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق. أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده، إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هـٰذا مستوف السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هـٰذا فيما أورده عن مشايخه. . . .

وأما ما لا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون. . . قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. . . ». (هدي الساري: ص ٣٤٦.).

ويقول أيضاً: «الذي يورده البخاري من ذلك ـ أي من المعلَّقات عن شيوخه ـ على أنحاء: منها ما يصرِّح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه، إما في نفس الصحيح وإما خارجه، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه، فتصرف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين، وفي الثاني ألا يكون على شرطه، إما لقصور في بعض رواته وإما لكونه موقوفاً.

ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ، والسبب فيه كالأول، لكنه في غالب هـٰذا لا يكون مكثراً عن ذلك الشيخ.

ومنها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح. . . ». (فتح الباري: ١٠/ ٥٣، رقم ٥٥٩٠.).

وهـٰذه الآن لمحاتٌ خاطفةٌ وعامَّة على منهج الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في إيراده التعليقات في صحيحه، ولكثرة أغراضه وتنوعها سوف أوردها في نقاط محدَّدة، ومختصرة، تكون عوناً، وبياناً لأنواع التعاليق في الجامع المسند الصحيح:

١ ـ ما علَّقه عن شيوخه لم يسمعه كله منهم، بل كثير منه سمعه منهم بالواسطة، قال الحافظ ابن حجر: «. . . وطريق موسى هٰذه موصولةٌ في المغازي عنه، وهو مما يَدُلُّ على أنه قد يعلِّق عن بعض مشايخه ما سمعه منه، فلم يطرد له في ذلك عمل مستمر، فإن كلاً من أبي عاصم وموسى من مشايخه، وقد علَّق عن أبي عاصم ما أخذه عنه بواسطة، وعلَّق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة، ففيه ردّ على من قال: كل ما يعلِّقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم، وفيه رد على من قال: إن الذي يذكر عن مشايخه من ذلك يكون مما حمله عنهم بالمناولة؛ لأنه صرح في المغازي بتحديث موسى له بهٰذا الحديث، فلو كان مناولة لم يصرح بالتحديث». (فتح الباري: ٦/ ٣١٠، رقم ٣٢١٤.).

وقال أيضاً: «وقد استعمل هٰذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة: قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم. . .». (هدي الساري: ص ٣٤٦. .).

وانظر الأمثلة: (رقم ٦٦٥٣ ج ١١ ص ٥٤٠)، (رقم ٥٧٠٧ ج ١٠ ص ١٥٨)، (رقم ٤٣٩٩ ج ٨ ص ١٠٥)، (رقم ٧٣١ ج ٢ ص ٢١٦)، وغيرها كثير (وانظر أيضاً: كلام الحافظ العراقي في هٰذا المعنى في «التقييد والإيضاح» ص ٩١.).

٢ ـ يعلِّق بعض الأحاديث، من أجل فائدة إسنادية أو زيادة يحتاجها، كالتصريح بالسماع من مدلِّس، كما فعل في كثير من حديث حميد عن أنس وغيره.

ومن الأمثلة على هٰذا:

ـ (رقم ١١٥٢ ج ٣ ص ٣٧، ٣٨)، قال الحافظ: «قوله: «وقال هاشم» هو ابن عمَّار... وأراد المصنِّف بإيراد هـٰذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد...».

ـ (رقم ٥٤٢٣ ج ٩ ص ٥٥٢، ٥٥٣)، قال الحافظ: «قوله: «وقال ابن كثير» هو محمد وهو من مشايخ البخاري، وغرضه تصريح سفيان ـ وهو الثوري ـ بإخبار عبد الرحمن بن عابس له به...».

ـ وانظر أيضاً رقم: ٣٥١، ٣٩٣، ٥٩٧، ٧٨٨، ٢٢٣٦، ٤٧٩٤...

قال الحافظ معدِّداً بعض دوافع البخاري في التعليق: «وثالثها: أن يكون إيراده لذلك، منبِّهاً على موضع يُوهِم تعليل الرواية التي على شرطه، كأن يروي حديثاً من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس، ويقول بعده: قال يحيى بن أيوب عن حميد سمعت أنساً، فمراده بهـٰذا التعليق، أن هـٰذا مما سمعه حميد لئلا يتوهَّم متوهِّمٌ أن الحديث معلولٌ بتدليس حميد...». (النكت: ص ٢٣٤.).

٣ ـ ويستعمل صيغة «قال» عن شيوخه وعمن فوقهم، بهدف بيان الاختلاف الواقع في ألفاظ الحديث أو في إسناده، وهو كثير في الجامع الصحيح:

مثاله: قال البخاري: «حدَّثنا يحيى بن بُكَير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: «اللَّهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ».

وقال ابن زُرَيع عن رَوح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمّه عن حفصة بنت عمر ـ رضي الله عنهما ـ قالت: سمعت عمرَ... نحوه.

وقال هشام عن زيد عن أبيه عن حفصة سمعتُ عمر ـ رضي الله عنه ـ . . . » (صحيح البخاري: ٤/ ١٠٠، رقم ١٨٩٠ (فتح).).

ـ وانظر أيضاً: (ج ١ رقم ٤٥٦)، (ج ٢ رقم ٥٣١ ، رقم ٨٥٥)، (ج ٣ رقم ١٣٣٤ ، ١٧٢٢)، (ج ١١ رقم ٦٤٠٤)، (ج ١٣ رقم ٧١٩٨). . .

٤ ـ ويعلِّق بعض الأحاديث بسبب قصور في أسانيدها، حيث لم تبلغ شرطه في الأصول، فيأتي بهٰذا الإسناد ومتنه لفائدة يحتاجها لكنه يعلِّقه لهٰذا القصور .

ومن أمثلة ذلك:

(رقم ٦٥٦ ج٢ ص ١٤٠)، قال الحافظ: «وله نظائر في الكتاب في رواية يحيىٰ بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري (المتوفىٰ سنة ١٦٨ هـ)؛ لأنه ليس على شرطه في الأصول».

ـ (رقم ٧٨٨ ج ٢ ص ٢٧٢)، قال ابن حجر: «قوله: (وقال موسى) هو ابن إسماعيل راوي الحديث عن همَّام، وهو عنده متصل عن همام وأبَان كلاهما عن قتادة، وإنما أفردهما لكونه ـ أي همام ـ على شرطه في الأصول، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات، وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة. . .». وانظر أيضاً الحديث: (رقم ٣٩٣ ج ١ ص ٤٩٧)، (رقم ٤٤٨٣ ج ٨ ص ١٦٨). . . .

٥ ـ وأحياناً يعلِّق الحديث لأنه؛ أتى به مختصراً في ذلك الموضع، بينما يورده كاملاً في موضع آخر وبسنده، مثال هٰذا: .

ـ (رقم ١٣٦٤ ج ٣ ص ٢٢٧)، قال الحافظ: «وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علَّق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه فيه واسطة، لكنه أورده هنا مختصراً، وأورده هناك مبسوطاً»، والموضع الثاني برقم ١٦٦٣ ج ٣ ص ٤٩٣ .

- (رقم ١٦٣٦ ج ٣ ص ٤٩٣)، قال الحافظ: قوله: (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الأنبياء أَتَمَّ منه بلفظ: «وقال لي عبدان»، وأورده هنا مختصراً...».

٦ - يأتي بصيغة التعليق «قال»، عند تكثير الطُّرق للمتابعة والاستشهاد، وبخاصة إذا ذكر الحديث في موضع آخر كاملاً. يقول الحافظ ابن حجر: «فصل في سياق من علق البخاري شيئاً من أحاديثهم ممن تكلم فيه، وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء، إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق...». (هدي الساري: ص ٤٥٦.).

وقال أيضاً عند كلامه على دوافع البخاري في التعليق: «وثانيها: أن يكون أوردها في معرض المتابعة والاستشهاد، لا على سبيل الاحتجاج، ولا شكَّ أن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول، وإنما يعلِّقها وإن كانت عنده مسموعة، لئلا يسوقها مساق الأصول». (النكت: ص: ٢٣٣.).

٧ - ويعلِّق الخبر إذا كان أثراً موقوفاً أحياناً، فلا يسوقه مساق الأصل، مثال ذلك:

- (رقم ٧٣٦١ ج ١٣ ص ٣٣٤)، قال الحافظ: «قوله: (وقال أبو اليمان) كذا عند الجميع، ولم أره بصيغة «حدَّثنا»، وأبو اليمان من شيوخه، فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة، وإما أن يكون ترك التصريح بقوله: «حدثنا» لكونه أثراً موقوفاً، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه. ثم وجدت الإسماعيلي أخرجه عن عبد الله بن عباس الطَّيالسي عن البخاري قال: «حدثنا أبو اليمان»، ومن هٰذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره، فظهر أنه مسموع له، وترجَّح الاحتمال

الثاني، ثم وجدته في (التاريخ الصغير) للبخاري قال: حدثنا أبو اليمان».

والاحتمال الذي رجّحه الحافظ هو المتعيّن، فهو ـ أي البخاري ـ عند إيراده للموقوفات يغيّر السياق، ولا يسوقها مساق المسندات المرفوعات، وعند إيراده للموقوف الذي له حكم الرفع فإنه يسوقه مساق الأصل، أما عند إيراده للموقوف الذي يحتمل الرفع وليس بصريح فيه، فإنه لا يسوقه مساق الموقوفات بصيغة «قال»، ولا مساق الموقوف الصريح في الرفع بصيغة «حدثنا»، بل يستعمل صيغة وسطاً، وهي صيغة «قال لنا». وهكذا تظهر براعة الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الفنية في علوم الرواية وفنونها.

ـ وانظر مثال آخر وهو أثر أبي الزِّنَاد، حيث علّقه عن قتيبة بن سعيد. (كتاب الشهادات ـ ج، ٥/ ، ٢٨٠ باب ٢٠).

٨ ـ يعلِّق الإسناد عند وقوع الخلاف بين الرواة، إشارة منه إلى صحة الطريقين أو تعليل المعلَّقة منهما، أو تنبيهاً على وجود الخلاف دون ترجيحٍ أو حكمٍ على الطريق المعلق. وله أمثلة كثيرة في صحيحه.

يقول الحافظ العراقي: «وقول البخاري في التوحيد: وقال الماجِشُون إلى آخره، هو صحيح عند البخاري بهٰذا السند، وكونه رواه في أحاديث الأنبياء متصلاً فجعل مكان أبي سلمة الأعرجَ، فهٰذا لا يدل على ضعف الطريق التي فيها أبو سلمة...». (التقييد والإيضاح: ص ٣٨.).

ويقول الحافظ ابن حجر مصوِّباً قول شيخه، ثم معلِّقاً: «ومن عادة البخاري: أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف

على بعض رواتها، ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة، وعلَّق الطريق الأخرى، إشعاراً بأن هـٰذا الاختلاف لا يضر؛ لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدَّث به تارة عن هـٰذا وتارةً عن هـٰذا، فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف، وإما ألا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة. والله أعلم» (النكت: ص ١٠٧.).

- وانظر كلام الحافظ على هـٰذا الحديث (ج ١٣ ص ٤١٤ رقم ٧٤٢٨).

٩ - ومن الدوافع على التعليق أيضاً، كونه أخذ الحديث عن شيخه في المذاكرة، وهـٰذا في بعض ما علَّقه لا في كله، يقول الحافظ ابن حجر: «... ولم ينحصر التعليق الجازم في المذاكرة، بل الذي قال: إن البخاري لا يستعمل ذلك إلا في المذاكرة، لا مستند له». (فتح الباري: ١٠/ ١١، رقم ٥٥٥٤.).

وقال في موضع آخر: «قوله: (وقال أبو اليمان)... فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة...». (فتح الباري: ١٣/ ٣٣٤، رقم ٧٣٦١.).

فكونُ سبب التعليق هو أخذ الحديث عن طريق المذاكرة واردٌ كما هو كلام الحافظ ابن حجر، وكذلك السخاوي. (فتح المغيث: ١/ ٦٣.)، لكن ليس هو الغالب. والله أعلم.

١٠ - ومما يلاحظ هنا أيضاً: أن البخاري - رحمه الله -، قد أكثر من التعليق أو الرواية بصيغة «قال» عن شيوخ معيَّنين من شيوخه، وهم:

- سعيد بن أبي مريم ، هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم

المصري أبو محمد الجُمَحي، وثَّقه الأئمة وأخرج له الجماعة، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه»، المتوفىٰ سنة٢٢٤ هـ. (انظر: التاريخ الكبير ٣/ ٤٦٥، الجرح والتعديل ٤/ ١٣، تهذيب الكمال ١٠، رقم ٢٢٣٥).

ـ أحمد بن شبيب هو: أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي أبو عبد الله البصري نزيل مكة، المتوفىٰ سنة ٢٢٩ هـ، وثَّقه أبو حاتم، وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق». (انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٥٤، تهذيب الكمال ١، رقم ٤٧، الميزان ١/ ١٠٣).

ـ عَبْدان وهو عبد الله بن عثمان ، هو: عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد أبو عبد الرحمن المُرْوَزي، ولقبه: عبدان، المتوفىٰ سنة٢٢١ هـ، قال ابن حجر: «ثقة حافظ». (التقريب، رقم ٣٤٨٨).

ـ محمد بن يوسف الفِرْيابي هو: محمد بن يوسف بن واقد أبو عبد الله الفِرْيابي من ساحل الشام، المتوفىٰ سنة٢١٢ هـ، وثَّقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي... وقال الذهبي: «أحد الأثبات، ثقة فاضل عابد»، وفي التقريب: «ثقة فاضل». (انظر الجرح والتعديل ٨/ ١٢٠، تهذيب الكمال ٢٧، رقم ٥٧١٦، الميزان ٤/ ٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧٦).

فالله أعلم بمقصوده في هـٰذا.

١١ ـ كذلك فإن عدداً كبيراً من معلَّقاته عن شيوخه في صحيحه، قد وقع فيها اختلاف في نسخ الصحيح، ففي بعض النسخ رُويت بصيغة «قال»، وفي البعض الآخر بصيغة التحديث.

انظر مثلاً: رقم ٩٢٢، ١١٥١، ١٤٠٤، ١٦١٨، ٤١٨٧، ٧١٤٨، ٧٤٤٠...

١٢ ـ تهمة الإمام البخاري بالتدليس بسبب تعليقاته:.

وبسبب تعليق البخاري لبعض الأحاديث عن شيوخه لم يسمعها

منهم، فرواها في موضع بصيغة: «قال فلان» وفي آخر بالواسطة بينه وبينهم، فقد اتُّهم بالتدليس، وأول من اتهمه بذلك هو الحافظ ابن مَنْدَه، ولم يسبق إلى هـٰذا، بل ولم يتابع عليه أيضاً. يقول الحافظ العراقي: «.. وليس البخاري مدلِّساً، ولم يذكره أحد بالتدليس فيما رأيت إلا أبا عبد الله بن منده، فإنه قال في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها: قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس... وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحدٌ علمته... لكن سيأتي في النوع الحادي عشر، ما يدلك على أن البخاري قد يذكر الشيء عن بعض شيوخه، ويكون بينهما واسطة، وهـٰذا هو التدليس، فالله أعلم». (التقييد والإيضاح: ص ٣٤.).

وذكر في موضع آخر: أن رواية البخاري عن أحد شيوخه حديثاً بصيغة: «قال فلان»، ثم روايته عنه بالواسطة ـ ومثل ذلك من «صحيح البخاري» ـ يُعَدّ تدليساً، فقال: «وهـٰذا تدليس». (التقييد والإضاح: ص ٩١.)، ثم بعد أسطر، وجّه فعل البخاري لذلك بأنه في مغايرته بين الصيغ دلالة على أن ما وقع منه ليس تدليساً. (التقييد والإيضاح: ص ٩١.).

فكأنه لم يحرِّر هـٰذا المبحث جيداً، فظهر في كلامه شيء من الاضطراب. والله أعلم.

ويقول الحافظ ابن حجر: «أقول: لا يلزم من كونه يفرِّق في مسموعاته بين صيغ الأداء من أجل مقاصد تصنيفه أن يكون مدلِّساً. ومنْ هـٰذا الذي صرح أن استعمال «قال»، إذا عبَّر بها المحدِّث عما رواه أحد مشايخه، مستعملاً لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليساً. لم نرهم صرحوا بذلك إلا في العنعنة...». (النكت: ص ٢٣٥.).

وفي هـٰذا الجواب غرابة من مثل الحافظ ابن حجر، فاتهام الراوي بالتدليس، لاستعماله لصيغة «قال» فيما لم يسمعه من شيخه، موجود عند الأئمة، وقد سبق ذكر بعضه، مثل قصة شعبة وكلامه علىٰ رواية قتادة. . .

أما الجواب عن البخاري، فإنه:

أولاً: كما قال العراقي، لا أعلم أحداً اتَّهمه بالتدليس من الأئمة الماضين، هـٰذا مع شهرة كتابه، واطلاع كل الأئمة عليه وعلى صنيعه فيه، فلو كان ما فعله تدليساً؛ لبيّنوا ذلك، ولطعنوا في تعليقاته تلك، بل الإجماع حاصل على قبولها في الجملة والعمل بها.

وثانياً: فإن البخاري لم يُوهِم السماع بهـٰذه الصيغة وهو لم يسمع، حتى يقال: إنه يدلِّس، بل إن المتتبع لصحيحه، يعلم يقيناً ما الذي قصد فيه أنه سمعه، وما الذي ذكره لأهداف أخرى (انظر أيضاً «تغليق التعليق» ٢/ ٩٠).

فاستعماله لهـٰذه الصيغة كان لأهداف وأغراض علمية وفنية، وهـٰذا من براعته وعبقريته في سياق المرويات، بحيث استطاع أن يميّز بين أحاديث الأصول التي هي مقصد الكتاب، فساقها مساق المسندات المرفوعات بصيغة التحديث، وساق بعض الموقوفات بصيغة التعليق لفصلها عن المرفوعات، وساق الموقوفات التي لها حكم الرفع مساق المسندات المرفوعات، وغاير بينها وبين الموقوفات التي تحتمل الرفع وليست صريحة فيه، فاستعمل في هـٰذه الأخيرة صيغة: «قال لنا» فميّز بينها وبين بعض الموقوفات التي صيغتها: «قال» من جهة، وبينها وبين الموقوفات الصريحة في الرفع التي صيغتها: «حدَّثنا» من جهة أخرىٰ، وكذلك في المرفوعات من

الأحاديث النبوية، فإنه إذا ذكرها لغرض ثانوي خارج عن المقصود بالترجمة؛ غاير بينها وبين غيرها، وعلقها.

والممعن في كل هـٰذا يعلم يقيناً دقة الإمام البخاري في منهجه في جامعه الصحيح، وأنه في غِنىً عن إيهام سماع حديث وهو لم يسمعه، بل هو حافظ الدنيا في ذلك العصر، فلماذا، وما الدافع له على التدليس ومرويات المحدِّثين كلها في حافظته. ـ ويؤيِّد هـٰذا الذي حررته ما رواه ابن حجر بإسناد إلىٰ: .

«محمد بن يوسف الفريابي ثنا محمد بن أبي حاتم قال: سئل محمد بن إسماعيل عن خَبَرٍ حديث، فقال: يا أبا فلان! أتُرَاني أُدَلِّسُ؟! وأنا تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظرٌ». قال ابن حجر: «يعني إذا كان يسمح بترك هـٰذا القدر العظيم، كيف نشرُه لقدر يسير، فحاشاه من التدليس المذموم». (تغليق التعليق: ١/ ٩، ١٠).

ثالثاً: كذلك مما يردّ دعوى ابن مَنْدَه: أن الإمام البخاري قد أخرج الكثير من الأحاديث عن كبار شيوخه، بالتحديث تارةً وبالواسطة أخرى، كالمَكِّيّ بن إبراهيم، وخلّاد بن يحيى، وعبيد الله بن موسىٰ، وأبي عاصم النبيل، والأنصاري... وأسانيدهم ثلاثية بالنسبة إليه، فهي غاية في العُلُوِّ، وليس فوقها علوٌّ بالنسبة له، فلو أراد التدليس لأوهم السماع منهم فيما رواه عنهم بالواسطة، فهـٰذا من أوضح الأدلة في براءة الإمام البخاري من تهمة التدليس.

والذي ظهر لي كنتيجة: أنَّ ما علَّقه البخاري عن شيوخه بصيغة «قال»، إما أنه مما فاته سماعه منهم والذي يظهر لي: أنه هو الغالب، أو سمعه ـ وهو موجود ـ، لكنه علَّقه لسببٍ أو غرضٍ علميٍّ في الإسناد، كقصور فيه، أو في أحد رواته.. أو في المتن كالاختصار

مثلاً، أو غرضٍ علميٍّ آخر مما سبق تعداده، أو كونه ذكره في الشواهد والمتابعات، وهو لا يعيد الحديث على صورة واحدة، كما قال الحافظ ابن حجر: «فالسبب في تعليقه: أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرِّر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام، كرَّره في الأبواب بحسبها، أو قطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرىٰ، ومع ذلك فلا يكرِّر الإسناد بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك.

فإذا ضاق مخرجُ الحديث، ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل علىٰ أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه والحالة هـٰذه إما أن يختصر المتنَ أو يختصر الإسنادَ. وهـٰذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر». (النكت: ص ٨٨.)..

فلهـٰذا لم يسقها مساق الأصل طلباً للاختصار وعدم التطويل.

وقال ابن حجر ملخصاً رأيه في تعاليق البخاري عن شيوخه: «والمختار الذي لا محيدَ عنه: أنَّ حكمه مثل غيره من التعاليق، فإنه وإن قلنا يفيد الصحة لجزمه به فقد يُحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علَّق عنه، بدليل أنه علَّق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أسندها في موضع آخر من كتابه، بواسطة بينه وبين من علَّق عنه، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في مواضعه. وقد رأيته علق عن بعض شيوخه شيئاً، وصرَّح بأنه لم يسمعه منه، فقال في ترجمة معاوية: قال إبراهيم بن موسى فيما حدَّثوني عنه عن هشام بن يوسف، فذكر خبراً». (تغليق التعليق: ١/ ٧٠).

فهـٰذا ما تلخَّص عندي في هذا المبحث والله أعلم.

صيغة «قال لنا» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

صيغة «قال لنا» من الصِّيَغ أيضاً التي أكثر منها الإمامُ البخاري في الجامع المسند الصحيح، لكنها ليست في الكثرة كصيغة «قال» مجرَّدةً.

وصيغة «قال لنا» صريحةٌ في الاتصال، وليست موهمةً كسابقتها، فلا إشكال فيها، يبقى السؤال فقط مطروحاً، ما الغرض من استعمال البخاري لمثل هٰذه الصيغة، وتركه للصيغة الصريحة في السماع، وهي «حدَّثنا»؟.

فما يَدُلُّ أولاً، على صراحة صيغة «قال لنا» في الاتصال:

قول البخاري: «وقال لنا الحُمَيْدِيّ: كان عند ابن عيينة، حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ، واحداً». (فتح الباري: ١/ ١٤٤، كتاب العلم باب ٤).

قال ابن حجر: «فهوٌ متصل».

وقول البخاري أيضاً: «وقال لنا إسماعيل: حدثني مالك...». (فتح الباري: ١/ ٥٧٩، رقم ٥٠٥).

قال الحافظ ابن حجر: «فوضَّح وصله».

وقوله أيضاً: «وقال لنا آدم...» قال الحافظ: «هو موصول، وإنما عبَّر بقوله: «قال لنا» لكونه موقوفاً مغايرةً بينه وبين المرفوع، هٰذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه. وقيل: إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد؛ لأني وجدت كثيراً مما قال فيه: «قال لنا» في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرىٰ بصيغة «حدَّثنا..». (فتح الباري: ٢/ ٣٣٥، رقم ٨٤٨).

ويقول الحافظ كذلك: «... والدليل على ذلك وجودُ كثيرٍ من الأحاديث التي عبَّر فيها في الجامع بصيغة القول، معبِّراً فيها بصيغة

التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع». (فتح الباري: ٢/٥١٣، رقم ١٠٢٢.).

ويقول الحافظ العراقي: «قول الراوي: قال لنا فلان، أو قال لي، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، ونحو ذلك، هو من قبيل قوله: ثنا فلان، في أنه متصل...». (التبصرة والتذكرة: ١/٢٨.).

وباستقرائي لـ«الجامع الصحيح»، مع ملاحظة المواضع التي استعمل فيها الإمام البخاري هـٰذه الصيغة، ثم الاستعانة بكلام الحافظ ابن حجر في توضيحها تبيَّن لي: أن البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، استعمل صيغة «قال لنا» غالباً في الآثار الموقوفة، التي يكون ظاهرها الوقف، لكنها تحتمل الرفع وليست بصريحة فيه. واستعملها أيضاً، لكن في مواضع نادرة، لأغراضٍ أخرىٰ، كفائدة في إسناد ـ نحو التصريح بالسماع من مدلِّسٍ ـ، أو قصور في السند ـ كوجود راوٍ فيه ليس على شرطه ـ، أو في المتابعات. يقول الحافظ ابن حجر مبيِّناً هـٰذا: «... لأن قوله: «قال لنا» ظاهر في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنها للإجازة، أو للمناولة، أو للمذاكرة، فكل ذلك في حكم الموصول.. والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنه لا يأتي بهـٰذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج.

فمن أمثلة الأول:.

قوله في كتاب النكاح في «باب ما يحلّ من النساء وما يحرم»: «قال لنا أحمد بن حنبل: حدَّثنا يحيى بن سعيد ـ هو القطان ـ عن سفيان، حدَّثني حبيب عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: حُرِّم من النسب سبع ومن الصهر سبع، ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾. (صحيح البخاري: ٩/ ١٥٣، رقم ٥١٠٥)، قال الحافظ: فهـٰذا من كلام ابن عباس فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع». (فتح الباري ١١/ ٢٥٦، ٢٥٧، رقم ٦٤٤٠.).

بل في سياق كلام ابن عباس ما يشير إلى احتمال الرفع؛ لأنه كأنه نسب ذلك إلى من له التحريم، ثم قرأ الآية، فهو غير صريح في الوقف كما أنه غير صريح في الرفع.

قال ابن حجر: «ومن أمثلة الثاني، قوله في المزارعة: «حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عَوَانة.

ح وحدَّثني عبد الرحمن بن المبارك حدَّثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس ـ رضي الله عنه ـ. . .

وقال لنا مسلم حدَّثنا أَبَان، حدَّثنا قتادة، حدثنا أنسٌ عن النبي ـ ﷺ ـ». (صحيح البخاري: ٥/ ٣، رقم ٢٣٢٠.).

قال الحافظ: «فأبان ليس على شرطه كحمَّاد بن سلمة، وعبّر في التخريج لكل منهما بهـٰذه الصيغة لذلك. . .». (صحيح البخاري: ١١/ ٢٥٧، رقم ٦٤٤٠ (فتح).).

ثم إن الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يُورد هـٰذه الآثار بهـٰذه الصيغة دائماً في المتابعات، بحيث يذكرها ـ غالباً ـ في البداية بعد ترجمة الباب، ويعقبها بالأحاديث المرفوعة المسندة التي تشهد لمعناها وتقويه وتؤكِّده، يقول الحافظ ابن حجر: «. . . وهـٰذه الصيغة، وهي: «قال لنا»، يستعملها البخاري على ما أُستقرئ من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات. ثم إنه ذكر هنا إسنادَ أبان ولم يسق متنه؛ لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس». (فتح الباري: ٥/ ٣، رقم ٢٣٢٠.).

ويقول أيضاً: «. . . وجرت عادة البخاري الإتيان بهـٰذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً، ولم يُصِبْ من قال: إنه لا يأتي بها إلا في المذاكرة، وأبعد من قال: إن ذلك للإجازة». (فتح الباري: ٥/ ٣٩٤، رقم ٢٧٦٧).

والمقصود: أنه يستعملها غالباً في الآثار الموقوفة، وهي غالباً تكون في الاستشهادات والمتابعات، بينما نادراً في الأحاديث المرفوعة وتكون في المتابعات أيضاً، ويؤكِّد هـٰذا في موضع آخر فيقول: «قوله: وقال لنا محمد بن يوسف ـ هو الفريابي ـ قيل: عبَّر بهـٰذه الصيغة؛ لأنه مما أخذه عن شيخه في المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا، وقيل: إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل: هو متصل، من حيث اللفظُ منقطع من حيث المعنى.

والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك، وهو أنه متصل، لكنه لا يعبِّر بهـٰذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً، أو كان فيه راوٍ ليس على شرطه، والذي هنا من قبيل الأول». (فتح الباري: ٢/ ١٨٨، رقم ٦٩٥).

وخلاصة القول في استعمال البخاري لهـٰذه الصيغة: أنه بالاستقراء والتتبع لمواضعها في الجامع المسند الصحيح، يتبيَّن: أنه غالباً ما يستعملها في الآثار التي ظاهرها الوقف، وتحتمل الرفع لكنها غير صريحة فيه، ويتعقَّب الأثر دائماً بالأحاديث المرفوعة التي تشهد لمعناه، فيكون هـٰذا الأثر هو اختياره في الباب، ويأتي بالأدلة من السنة المرفوعة عليه؛ لأنه عرف من عادته: أنه إذا كان في المسألة خلاف بين السلف، فإنه يبدأ الباب بالأثر الذي اختاره ورجَّحه. . .

وأذكر لهـٰذا التلخيص بعض الأمثلة الأخرىٰ، حتى يتأكد ولا يبقىٰ كلاماً نظرياً:

١ ـ قال البخاري: «وقال لنا أبو نعيم: حدثنا سفيان عن عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «أنه طاف طوافاً واحداً، ثم يقيل ثم يأتي منى» يعني يوم النحر. ورفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله». (صحيح البخاري: ٣/ ٥٦٧، رقم ١٧٣٢، ١٧٣٣).

وأشار البخاري إلى أن بعضهم رفعه إلى النبي ـ ﷺ ـ أي: الطواف، ثم القيلولة، ثم الذهاب إلى منى، ثم ذكر حديث عائشة مرفوعاً قالت: «حججنا مع النبيّ ـ ﷺ ـ فأفضنا يوم النحر...». (صحيح البخاري: ٣/ ٥٦٧، رقم ١٧٣٢، ١٧٣٣).

وأثرُ ابن عمر محتملٌ للرفع جداً، لما عُرف من حاله، بشدة حرصه على اتباع النبيّ ـ ﷺ ـ في كل صغيرة وكبيرة، هـٰذا مع كونه في موسم الحج، على مرأى من كثير من الصحابة. والله أعلم.

٢ ـ قال البخاري: «وقال لنا قَبِيْصَة: أخبرنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾؛ جعل النبيّ ـ ﷺ ـ يدعوهم قبائل قبائل». (صحيح البخاري: ٦/ ٥٥١ ص: ٣٥٢٦.).

فهـٰذا الأثر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ليس صريحاً في أن النبي ـ ﷺ ـ فعل ذلك امتثالاً للآية، وبخاصة وأنَّ ابن عباس لم يشهد تلك القصة لصغره، لكن احتمال الرفع كبير جداً، بسبب التعبير بصيغة، لما نزلت آية كذا؛ فعل رسول الله ـ ﷺ ـ كذا...

٣ ـ ونحو هـٰذا قول البخاري: «وقال لنا محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبي الضُّحى عن مسروق عن عائشة قالت: لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة؛ قام رسول الله ـ ﷺ ـ فقرأهن علينا، ثم حرَّم التجارة في الخمر». (صحيح البخاري: ٨/ ٢٠٤، رقم ٤٥٤٣.).

٤ ـ قال البخاري: «وقال لنا أبو نعيم: حدثنا نُصير بن الأشعث عن ابن موهب أن أم سلمة أرَتْهُ شعر النبي ـ ﷺ ـ أحمرَ». (صحيح البخاري: ١٠/ ٣٥٢، رقم ٥٨٩٨ باب: «ما يذكر في الشيب»، قال الحافظ: أي هل يخضب أو يترك؟).

فكون الشعر أحمراً، لا يعني صراحة أنه خضب لكنه يحتمله احتمالاً قوياً، فيكون الأثر غير صريح في الرفع لكنه محتمل جداً.

وكذلك ففي الإسناد نصير بن الأشعث، ولم يحتج به البخاري، إنما روى له هنا في المتابعات فقط، قال الحافظ ابن حجر: «وليس لنصير في البخاري سِوى هٰذا الموضع». (فتح الباري: ١٠/ ٣٥٤).

ـ وانظر كذلك: (رقم ٦٩٥ ج ٢ ص ١٨٨)، (رقم ٨٤٨ ج ٢ ص ٣٣٤). والله أعلم.

صيغة «قال لي» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

ومن الصِّيغ أيضاً، التي كَثُر وجودها في «الجامع المسند الصحيح» للإمام البخاري، صيغة: «قال لي فلان»، لكنها أيضاً ليست في الكثرة كصيغة: «قال فلان» مجرَّدةً، وهٰذه الصيغة أيضاً، صريحة في الاتصال والتحديث، وليست محتملةً، يقول الحافظ العراقي: «قول الراوي: قال لنا فلان، أو قال لي، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، ونحو ذلك، هو من قبيل قوله: ثنا فلان، في أنه متصل، لكنهم كثيراً ما يستعملون هٰذا فيما سمعوه في حالة المذاكرة، قال ابن الصلاح: إنه لائقٌ به وهو به أشبه من: حدَّثنا..». (التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٨، وانظر كذلك: «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ١٦٢، ١٦٣).

وقد ادَّعى بعضهم: أن البخاري إنما يستعمل هٰذه الصيغة، أي «قال لي» كاستعماله لصيغة «قال» مجرَّدةً، وبعضهم قال: إنَّ كل

ما قال فيه البخاري: قال لي، فهو عرضٌ ومناولةٌ، يقول الحافظ ابن الصلاح: «وقد بلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب، أنه جعله قسيماً من التعليق ثانياً، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه: وقال لي فلان، وزادنا فلان، فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى...

قلت: وما ادَّعاه على البخاري مخالفٌ لما قاله مَن هو أقدم منه، وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ)، فقد روينا عنه: أنه قال: كل ما قال البخاري قال لي فلان، فهو عرض ومناولة». (علوم الحديث: ص ٩٣).

فتعقَّب الحافظ ابن حجر كل هٰذا، فقال: لم يُصِبْ هٰذا المغربي في التسوية بين قوله: قال فلان، وبين قوله: قال لي فلان، فإن الفرق بينهما ظاهرٌ لا يحتاج إلى دليل، فإن «قال لي» مثل التصريح في السماع، و«قال» المجرَّدة ليست صريحةً أصلاً.

وأمَّا ما حكاه عن أبي جعفر بن حمدان، وأقرَّه: أن البخاري إنما يقول قال لي في العرض والمناولة؛ ففيه نظرٌ، فقد رأيت في الصحيح عدة أحاديث، قال فيها: قال لنا فلان، وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ: حدَّثنا.

ووجدتُ في الصحيح عكس ذلك (لعل مقصوده أنه وجد تعبير البخاري بصيغة: حدثنا، في الجامع، ويجدها خارج الجامع بصيغة: قال لي.) وفيه دليلٌ على أنهما مترادفان.

والذي تبيَّن لي بالاستقراء من صنيعه: أنه لا يعبِّر في الصحيح بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة، أو المستشهد بها، فيُخرج ذلك

حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمَّل ذلك في كتابه وجده كذلك. والله الموفق». (النكت: ص ٢٣٤.).

ومن الدليل على أنَّ صيغة «قال لي» تستعمل في المتصل كـ: «حدَّثنا، وأخبرنا»: أنها تستعمل في الأسانيد حتى في طبقات التابعين في التحديث والسماع، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال البخاري: «حدَّثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال: قال لي مَعْمَر ـ قال ـ قال لي الثوري: هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قُوت سنتهم أو بعض السنة؟ قال معمر: . . .». (صحيح البخاري: ٩/ ٥٠١، رقم ٥٣٥٧).

فهؤلاء الرواة وهم من الأئمة استعملوا هٰذه الصيغة في التحديث، والسماع، والحديث من المتصل الصحيح.

٢ ـ وقال البخاري: «حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، حدثتني حفصةُ بنت سيرين، قالت: قال لي أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: يحيى، بِمَ مات؟ . .». (صحيح البخاري: ١٠/ ١٨٠، رقم ٥٧٣٢.).

٣ ـ وقال أيضاً: «وقال لي مُسَدَّد: حدثنا معتمر. . .». (صحيح البخاري: ١٠/ ٢٧١، ٢٧٢، رقم ٥٨٠٢.).

قال الحافظ ابن حجر: «وهٰذا الأثر موصول لتصريح المصنِّف بقوله: «قال لي». . .». (فتح الباري: ١٠/ ٢٧١، ٢٧٢، رقم ٥٨٠٢.).

٤ ـ وقال أيضاً: «وقال لي أبو اليمان. . .» في كتاب التفسير في معنى «البحيرة». (فتح الباري: ٨/ ٢٨٣، رقم ٤٦٢٣.).

وقال قبل ذلك في مناقب قريش. (فتح الباري: ٦/ ٥٤٧،

رقم ٣٥٢١): «حدثنا أبو اليمان. . .»، في الحديث نفسه وبالإسناد نفسه.

فهٰذه الأمثلة كلها، تَدُلُّ صراحة على أن صيغة «قال لي» صريحة في التحديث، وتستعمل فيما سمعه الراوي كما تستعمل «حدثنا» و«أخبرنا».

وأمَّا عن سبب استعمال الإمام البخاري لهٰذه الصيغة، فبالاستقراء لتلك المواضع كلها في الجامع الصحيح، يتبين: أنه يستعملها في الموقوفات إذا أسندها، أو في الأحاديث المرفوعة إذا كان في إسنادها نظرٌ عنده، يقول الحافظ ابن حجر: «قوله: (وقال لي يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح، وعادة البخاري الإتيان بهٰذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها. . .». (فتح الباري: ٤/ ١٧٤، ١٧٥، كتاب الصوم، باب ٣٢.).

ويقول أيضاً: «قوله: (قال لي محمد بن المُثَنَّى) كأنه لم يصرِّح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة، كما عُرف من عادته بالاستقراء. . .». (فتح الباري: ٤/ ٢٤٢، رقم ١٩٩٦.).

ويقول في موضع آخر: «قوله: (وقال لي علي بن عبد الله) أي: ابن المديني. . لكن أخرجه المصنِّف في التاريخ فقال: حدثنا علي بن عبد الله، وهٰذا مما يقوي ما قرَّرتُه غير مرة، من أنه يعبِّر بقوله: «وقالي لي»، في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم: أنه يعبِّر بها فيما أخذه في المذاكرة، أو بالمناولة، فليس عليه دليل». (فتح الباري: ٥/ ٤١٠، رقم ٢٧٨٠.).

وانظر كلامه أيضاً في: كتاب الطلاق ـ باب ٢٣ ـ ج ٩ ص ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤.

فهـٰذا الذي قاله الحافظ ابن حجر ـ وهو أعلَمُ الحفاظ بما في «صحيح البخاري» وبمنهجه فيه ـ هو الذي يؤكِّده الاستقراء للجامع المسند الصحيح والتتبع لمواقع استعمال البخاري لهـٰذه الصيغة، فهو قد خَصّ الموقوفات الواضحة في الوقف بصيغة: «قال لي»، وبعضها بصيغة: «قال» كما سبق لكنها قليلة، بينما رأيناه خص الموقوفات التي تحتمل الرفع بصيغة: «قال لنا»، أما الموقوفات الصريحة في الرفع فقد ألحقها بالمرفوعات المسندات، وساقها مساقها بصيغة: «حدثنا» (انظر مثلاً: (٢، رقم ٩٦٦، ٩٦٧ ص ٤٥٥)، (٣/ ١٠٧، رقم ١٢٣٥)، (٣/ ١٤٤، رقم ١٢٧٨)، (١١/ ٥٩٠، ٥٩١، رقم ٦٧٠٥، ٦٧٠٦)، (١٢/ ٤٠، رقم ٦٧٥٣)، (١٢/ ١٨٧، رقم ٦٨٦٣)، (١٣/ ٤٩٦، رقم ٧٥٢٢، ٧٥٢٣)... فكلها موقوفات لكنها صريحة في الرفع فلذلك ساقها مساق المسندات بصيغة التحديث والإخبار.).

ومن الأمثلة على الذي قلته في استعماله لصيغة: «قال لي»:.

١ ـ قال البخاري: «وقال لي عبد الله بن محمد: حدثنا سفيان عن ابن جريج قال: قال لي ابن أبي مُلَيْكَة: يا عبد الله لو رأيت مساجد ابن عباسٍ وأبوابها». (صحيح البخاري: ١/ ٥٥٩، كتاب الصلاة، باب ٨١).

٢ ـ وقال أيضاً: «وقال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: إذا قاءَ فلا يُفطر، إنما يُخرج ولا يُولِج». (صحيح البخاري: ٤/ ١٧٣، كتاب الصوم، باب ٣٢.).

٣ ـ وقال أيضاً: «قال لي محمد بن المُثَنَّى: حدثنا يحيى عن هشام قال: أخبرني أبي كانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ تصوم أيام

منى، وكان أبوه يصومها». (صحيح البخاري: ٤/ ٢٤٢، رقم ١٩٩٦.).

٤ ـ وقال: «وقال لي إسماعيل: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر: «إذا مضت أربعةُ أشهرٍ يُوقَفُ حتى يُطَلِّقَ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق». (صحيح البخاري: ٩/ ٤٢٦، رقم ٥٢٩١.).

هـٰذا هو الغالب على استعمال البخاري لصيغة: «قال لي»، واستعملها أيضاً بنسبة أقل في المرفوعات، لكن الملاحظ أنه لم يستعملها في المرفوعات إلا في حديثه عن شيخ واحد وهو خليفة بن خيَّاط العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ) ، فالمرفوعات التي ساقها بصيغة «قال لي» كلها عن شيخه خليفة. (انظر مثلاً: رقم ١٣٣٨، ١٦٥١، ٣٢٠٧، ٤٤٧٦، ٥٥٩٢، ٧٥٠٨، ٧٥٥٣..)، يقول أبو الوليد الباجي: «وإنما يقول البخاري عنه في أكثر ما خرّج: وقال (الصواب: وقال لي.) خليفة بن خيَّاط، وقد قال: حدثني خليفة وقرنه بابن أبي الأسود جميعاً، عن معتمر في باب مرجع النبيّ ـ ﷺ ـ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة. (صحيح البخاري: ٧/ ٤١٠، رقم ٤١٢٠)...

وقال في الردّة: وحدثني خليفة بن خياط، وقرنه بمحمد بن أبي بكر. (صحيح البخاري: ١٢/ ١١٣، رقم ٦٨٠٧.).

على هـٰذا رأيت أمره إذا أفرده قال: وقال لي خليفة... وإذا قرنه قال: وحدثني خليفة». (التعديل والتجريح: ٢/ ٥٥٨.).

ويقول الحافظ ابن حجر: «لم يحدِّث عنه البخاري إلا مقروناً، وإذا حدَّث عنه بمفرده علَّق أحاديثه» (تهذيب التهذيب: ٣/ ١٦١.).

ويقول أيضاً موجِّهاً سبب هـٰذا التعليق: «قوله: (وقال لي خليفة) هو ابن خياط العصفري، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهـٰذه الصيغة، لا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا، وكأنه أخذ ذلك عنه في

المذاكرة». (فتح الباري: ١٣/ ٤٥، رقم ٧٠٩١).

هكذا وجَّه الحافظ هٰذه المسألة، لكن يظهر لي: أن إكثار البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من استعمال هٰذه الصيغة عن شيخه خليفة، يُبعد هٰذا التوجيه؛ لأنه لو كان ذلك في بعض الأحاديث فقط؛ لسُلّم هٰذا، أما أن يخرج عنه كل ما ذكره عنه في الصحيح ـ وهي أحاديث كثيرة ـ بهٰذه الصيغة، يكون مما سمعه منه في المذاكرة، هٰذا فيه بعد. والله أعلم. وكأن البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إنما تحمل ما أخرجه عن خليفة وحده دون مشاركة غيره. ويبقى توجيه تصرُّف البخاري هٰذا صعباً. والله الموفِّق. (من «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» ص: ٢٣٢ ـ ٢٦٥ بتصرُّف واختصار).

بعضُ الصيغ النادرة الاستعمال:

بعد بيان أحكام الصِّيَغ الثلاثة السابقة، والتي تحتمل التحديث والسماع لكنها ليست صريحةً فيه، وهي: «عن»، و«أنّ»، و«قال»، فإن هناك بعض الصِّيَغ الأخرى التي ليست صريحةً أيضاً في السماع والاتصال، لكنها تحتمله، وهي نادرة الاستعمال، ومنها: ذكر، وحدَّث...

فهٰذه أيضاً عند جماهير أئمة الحديث كسابقاتها في الحكم عليها بالاتصال، بالشروط السابقة من ثبوت اللقاء والسماع بين الرواة، مع سلامتهم من وصمة التدليس. يقول الحافظ ابن الصلاح: «قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر، من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأيّ لفظ كان... ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه؛ لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلِّساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس.

ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا... وكذلك لو قال عنه: «ذكر» أو «فعل» أو «حدَّث» أو «كان يقول» كذا وكذا، وما جانس ذلك، فكل ذلك محمولٌ ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقَّى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة». (علوم الحديث: ص ٨٨. وانظر كذلك: «جامع التحصيل» ص ١٢٣).

إذاً فرواية الراوي للحديث بصيغة من هٰذه الصيغ، تحمل على الاتصال بشرط ثبوت لقائه وسماعه لمن روي عنه، وكونه بريئاً من وصمة التدليس، هٰذا هو الحكم عند أئمة الحديث ونقاده سلفاً وخلفاً.

ومن الأمثلة على هٰذه الصيغ النادرة:

١ ـ قال الإمام مسلم: «... حدَّثنا سفيان بن عيينة قال: سمع عمرٌو جابرَ بن عبد الله يقول: كنا مع النبيّ ـ ﷺ ـ...». (صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/ ١٣٨).

يقول العِجْليُّ: «إذا قال سفيان بن عيينة: عن عمرو سمع جابراً، فصحيحٌ، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً، فليس بشيء». (شرح علل الترمذي: ص ٣٨٩).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «يشير إلى أنه إذا قال: عن عمرو، فقد سمعه منه، وإذا قال: سمع عمرو جابراً فلم يسمعه ابن عيينة من عمرو». (شرح علل الترمذي: ص ٣٨٩).

٢ ـ وقال الإمام البخاري: «باب: من استُرعي رعية فلم ينصح:

حدَّثنا أبو نعيم حدثنا أبو الأشهب عن الحسن أن عُبيد الله بن زياد عاد مَعْقِل بن يَسَار في مرضه الذي مات فيه، فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت النبي ـ ﷺ ـ يقول:

«ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يُحِطْها بنُصحه إلا لم يجدْ رائحة الجنة».

حدَّثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا حسين الجُعْفِي قال زائدة: ذكره هشام عن الحسن قال: أتينا معقل بن يسار نعوده، فدخل عبيد الله فقال له معقل: أُحَدِّثك حديثاً سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموتُ وهو غاشّ لهم إلا حرم الله عليه الجنة». (صحيح البخاري: ١٣/١٢٧، ١٢٨، رقم ٧١٥٠، ٧١٥١).

٣ ـ ويقول الإمام أحمد: «حدَّثنا يعقوب ثنا أبي عن أبي إسحاق قال: وذكر محمد بن كعب القُرَظِي عن الحارث بن عبد الله الأعور قال: قلت: لآتينَّ أمير المؤمنين...». (المسند: ١/ ٩١).

٤ ـ وفي كتاب «الجرح والتعديل»: «ثنا عبد الرحمن ـ بن أبي حاتم ـ قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: أنه قال: أبو إسحاق ثقة». (الجرح والتعديل، ترجمة أبي إسحاق السبيعي، ٦/٢٤٣، رقم ١٣٤٧).

هـٰذا ما تيسَّر لي جمعُه إلى الآن من الصيغ النادرة الاستعمال. والله أعلم وهو الموفِّق. (انظر: «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

قَالَ أَصْحَابُنَا:

يَكْثُر استعمالُ هذا اللفظ عند الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ في جامعه، وبتأمُّلِ صنيعه نرى مرادَهُ به الفقهاءَ المجتهدين من أهل الحديث كمالك بن أنسٍ، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، وغيرِهم، وهذه أمثلةٌ من كتابه تَدُلُّ على ذلك:

١ ـ المثال الأول من «أبواب الطهارة» «باب ترك الوضوء من القُبْلة» (برقم: ٨٦): أخرج الترمذيُّ فيه حديثَ عائشة: أنَّ النبي ﷺ قَبَّل بعضَ نسائه، ثم خَرج إلى الصَّلاة ولم يتوضَّأ. ثم قال: «وهو قولُ سفيان الثَّوْرِي، وأهلِ الكُوْفَة: قالوا ليس في القُبْلَة وُضوءٌ. وقال مالكُ بن أَنَس، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ: في القُبْلَة وُضوءٌ، وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ والتابعين...

وإنَّما تَرَكَ أصحابُنا حديثَ عائشة عن النبيِّ ﷺ في هذا؛ لأنَّه لا يَصِحُّ عندهم لحال الإسناد». انتهى.

فقد عَبَّر الترمذيُّ هنا بكلمة: «أصحابنا» عن الفقهاء الذين لم يأخذوا بحديث عائشة: مالك بن أنس، ومن معه، وهم جميعاً من أئمة الحديث المجتهدين في الفقه، فدلَّت العبارةُ على أنه يريدهم بهذه اللفظة: «أصحابنا» (انظر: «شرح الترمذي» لأبي الطيِّب المدني ١/١١٢).

٢ ـ والمثال الثاني من «أبواب الصلاة» «باب ما جاء فيمَن أدرك ركعةً من العصر» (برقم: ١٨٦) أخرج الترمذيُّ فيه الحديثَ:

«مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً من الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»، ثم قال: «وبه يقول أصحابُنا: الشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ». انتهى.

وهذا صريحٌ بأنه يريدهم بهذه الكلمة، أعني: الفقهاء المحدِّثين، وليس خصوص المذكورين، يَدُلُّ لذلك المثال السابق والتالي، وكذلك جاءت مثلُ هذه العبارة: «أصحابنا: الشافعي، وأحمد، وإسحاق»، في «أبواب الجمعة» في «باب الذي يُصَلِّي الفريضةَ ثم يَؤُمُّ الناسَ» برقم (٥٨٣)، وهي دليلٌ على أنَّ مراده

أصحاب الحديث أيضاً كما قال المُبَارَكْفُوْري في «تحفة الأحوذي» (١/ ٤٠٤).

٣ ـ المثال الثالث من «أبواب النكاح» («باب ما جاء في الرَّجُلِ يُسْلِم وعنده عشر نِسْوَةٌ» (برقم: ١١٢٨).

أخرج الترمذيُّ فيه حديثَ غَيْلَان بن سَلَمَة الثَّقَفِي: أنَّه أَسْلَم وله عشر نِسْوَةٌ في الجاهلية فأَسْلَمْنَ معه، فأمره النبيُّ ﷺ أن يتخيَّر أربعاً منهن. ثم قال: «والعمَلُ على حديثِ غَيْلَان بن سَلَمة عند أصحابنا، منهم: الشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ». انتهى.

وهذا يَدَلُّ على أنَّ المذكورين بعض أصحابه وهم مِن أهل الحديث، فيكون مرادُه الفقهاءَ المجتهدين من أهل الحديث.

هذه الأمثلة ونحوها تَدُلُّنا على أنَّ كلمة «أصحابنا» يريد بها الترمذيُّ الفقهاءَ أهلَ الحديث، وَتَدُلُّ على سلوكه طريقهم ـ فضلاً عن ميله إليهم ـ ومن ثم عُنِيَ بسرد أسمائهم في ذكر الأقوال حتى إنَّ كتابه ليكون أنفع شيءٍ في معرفة مذاهب مدرسة الحديث في فروع الفقه.

(انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر، ص: ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

قَالَ أَهْلُ الكُوْفَة:

أكثر الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من استعماله في «جامعه» في بيان المذاهب، ويذكره في مقابل الأئمَّة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد في كثير من الأحيان، فيقول: «قال أهل الكوفة» أو «قال بعض أهل الكوفة» ونحوُ ذلك من العبارات، فظَنَّ بعضُهم: أنَّ مراده بـ «أهل الكوفة»: الإمام أبو حنيفة، وأنه أغفل ذكرَ اسمِه تعصُّباً عليه!!، كما قال الشيخُ سراج أحمد السَّرْهنْدي في شرحه لـ«جامع الترمذي (ص: ٣٢٠ وما بعد) ما ترجمته: «وذكر المصنِّفُ

لفظَ بعض «أهل الكوفة» يريد به الإمامَ أبا حنيفة ـ رحمه الله عليه ـ وهذا غايةُ التعصُّب منه في شأن الإمام الأعظم».

ولكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ، فإنَّ تأمُّلَ استعمالِ الترمذي هذا اللفظَ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ أبا حنيفة، بل أراد مَنْ كان فيها من الفقهاء كوكيعٍ، والسُّفْيَانَيْن، كقوله في باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمؤخَّر الرأس «وقد ذهب بعضُ أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجَرَّاح». (انظر «أبواب الطهارة» برقم: ٣٣).

وهذا يَدُلُّ على أنه يريد بقوله: «أهل الكوفة» أعَمَّ من الحنفية وإلا ما جاز قوله بعد: «منهم وكيعُ بن الجَرَّاح»، وذلك تعبيرٌ دارجٌ في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية، فالعَيْنِيُّ في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» يُكثر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذيُّ أعني من كان بالكوفة من الأئمة.

ولا نستطيع أن نجزم بأنَّ تَرْكَ الترمذيِّ ذكرَ الإمام الأعظم في صدد بيانه للمذاهب كان للتعصُّب، فلعلَّه لم يَبْلُغْه مذهبُه بطريق يطمئنُّ إليه. (انظر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: للدكتور نور الدين عتر، ص (٣٤٣ ـ ٣٤٤).

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ:

أظْهَرَ الإمامُ البخاريُّ فِقْهَه واجتهادَه في تراجم أبواب «صحيحه» التي بَلَغ عددُها (٣٢٦١) باب، وقد أَلْمَعَ ـ رحمه الله تعالى ـ في كثيرٍ من الترجماتِ وعناوين الأبواب إلى الرَّدِّ على من رأى غيرَ رأيه في تلك المسائل أو الأبواب، واكتفى في الرَّدِّ دون أن يَذْكُرَ أحداً باسمِه، وبيَّن الشُّرَّاحُ ذلك في مواضعه، كما تراه في «فتح الباري»، و«عُمدة القاري»، و«إرشاد السَّاري»، و«فيض الباري».

وقال في مواضِعَ معدودةٍ بلغت نحو (٢٥) موضعاً، عَقِبَ ذكرِ ترجَمة الباب: «وقال بعضُ الناس» واشتَهَر من غير تحقُّقٍ: أنَّ الإمامَ البخاريَّ يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة رحمهما الله تعالى. وهذا غيرُ مطَّردٍكما نبَّه إليه غيرُ واحدٍ من العلماء.

قال محدِّث العصر الإمامُ محمَّد أنور شاه الكَشْمِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فيض الباري على صحيح البخاري» (٣/ ٥٤) في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكازِ... وقال بعضُ الناس..): «اعْلَمْ: أنَّ هذا أوَّلُ موضعٍ استَعمل المصنِّفُ ـ البخاريُّ ـ فيه هذا اللفظ. ولم يُرِدْ به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِمَ، وإنْ كان المرادُ ها هنا هو الإمامَ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعضٍ آخَرَ: الشافعيُّ نفسُه، وفي آخر: محمَّدُ ـ بنُ الحسن ـ.

ثم ـ هذا اللفظُ: (وقال بعضُ الناس..) لا يستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقولُ: (بَعْضُ الناس..) ثم يختارُه وقد يتردَّدُ فيه.

وذَكَر المصنِّف ـ البخاريُّ ـ في كتابه مالِكاً باسمه، وكذا الشافعيَّ، فإنَّ المرادَ بابنِ إدريس هُنا هو الشافعيُّ، ولم يُسمِّ أحمدَ إلا في موضعين، وابنَ مَعِين في موضعٍ». انتهى.

وقال الإمامُ الكشميري أيضاً في «العَرْف الشَّذي» (ص: ٢٨٩): «والرِّكازُ أوَّلُ المسائل التي اعتَرض فيها البخاريُّ على أبي حنيفة، فقال: (وذَكر بعضُ الناس في اثنين وعشرين موضعاً، وليس مرادُهُ بهِ إيَّاه في جميع المواضع؛ لأنه قد يَذكُرُ، ويختارُ كما في سُورة الرحمن، وقد يريد به محمَّدَ بن الحسن، أو عيسى بنَ أبَان، أو زُفَرَ بن الهُذَيل، أو الشَّافعيَّ». انتهى.

قَالَ فُلَانٌ:

إذا وجد حديثاً في تأليف شخصٍ وليس بخطِّه قال: (ذَكَرَ فلانٌ) أو (قَالَ فلانٌ)، أو (أَخْبَرَنا فلانٌ)، وهـٰذا منقطعٌ لا شوبَ من الاتصال فيه. (تدريب الراوي: ٢/ ١٣).

قَالَ لِيْ:

هي مثلُ: (حَدَّثَنا)، أي من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (تدريب الراوي: ٢/ ١٥).

قَبَّانُ المُحَدِّثِيْنَ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (أبي بِسْطام، شعبة بن الحجَّاج الواسِطي البَصْري، المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

قال عبدُ الله بن إدريس الأوْدي: «شعبة قَبَّان المحدِّثين، ولو استقبلت من أمري ما استدبرتُ ما لزمت غيره». (الكامل: ١/ ٨٤).

والقَبَّان: الذي يُوزَن به، وعبد الله بن إدريس الأوْدي أحدُ الرواة عن شعبة ومن المتلهّفين علىٰ مجالسته والاستفادة من علمِه فنعتُه نعتُ خبيرٍ، وشعبة بن الحجاج ينطبق عليه هـٰذا التعبير «قَبّان المحدِّثين»؛ لأنه يتتبَّع أخبارهم ويَسْبُرُ أحوالهم حتى يطمأن على صلاتهم وعبادتهم وتعاملهم، وسيرتهم، ومن ثم يجالسهم ويكتب عنهم مروياتهم ويحدِّث بها.

وهـٰذا المنهج الذي التزمه شعبةُ استفاده من شيوخه الأئمة النقاد قال شعبة: «كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل؛ نظروا إلى صلاته، وإلى هيئته، وإلى سمته». (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٦ ـ ٢٩).

القَبُوْلُ:

هو قَبُولُ الرِّواية والعَمَلُ بها.

قَالَ لَنَا:

من ألفاظِ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٣).

قثنا:

رَمْزٌ لـ: (قال: حَدَّثَنا)، وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظ السُّيوطي. (انظر«تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قثني:

هو رَمْزُ: (قال: حَدَّثَني) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظُ السُّيوطي. (انظر«تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «الرَّدّ على أهل القدر» كما ذكره الحافظ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، وهو رَمْزٌ أيضاً للوَاقِدي في «المغازي» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

قَدْ جَاءَتِ المَدِيْنَةُ:

ومن الأقوال النادرة التي قيلت في: (إسماعيل بن إسحاق القاضي، المتوفىٰ سنة٢٨٢ هـ) ما رُوي عن يحيى بن أكثم القاضي:

فقد روىٰ الخطيبُ بسنده إلى إسماعيل القاضي أنه قال: دخلتُ يوماً على يحيى بن أَكْثَمْ وعنده قومٌ يتناظرون في الفقه وهم يقولون: «قال أهلُ المدينة. فلمَّا رآني مُقبِلاً قال: قد جاءت المدينةُ!». (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٨٦).

وقولُه هـٰذا يَدُلُّ على معرفته بالفقه ومسائله الخلافية وخاصةً فقه الإمام مالك؛ لأنه من الأئمة المتقنين له، قال عنه أبو محمد بن أبي زيد القاضي: «شيخ المالكية في وقته، وإمامٌ تامُّ الإمامة يقتدىٰ به». (الديباج المذهب: ١/ ٢٨٥).

قَدَرِيٌّ:

قال الحافظ ابن حجر مُبيِّناً المرادَ به: «من يزعم أنَّ الشَّرَّ فعل العبد وحده».

هـٰذه ليست عبارةُ الجرح في الراوي تمنع من الأخذ عنه؛ إلَّا فيما يروي في بدعَتْه.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال ابنُ معين: «سَلام بن مِسْكِين، وقتادة، وسعيد، والدَّسْتُوائي، وهمام ـ يذهبون إلى القَدَر». (ميزان الاعتدال: ٢/ ١٥٢).

٢ ـ حسان بن عطية المحاربي، أبو بكر الدِّمشقي (ذكره البخاري في «التاريخ الأوسط» مَن مات من العشرين إلىٰ الثلاثين ومئة).

٣ ـ ثور بن يزيد بن زياد الكِلاعي، الرَّحبي، أبي خالد الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ).

٤ ـ داود بن الحصين الأُموي، أبو سليمان المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٥ هـ).

ذكرهم الحافظ في جملةِ من أخرج له البخاريُّ؛ لأنهم أبعد عن الكذب. (انظر «هدي الساري» ص: ٤٥٩).

انظر: «القدرية».

القَدَرِيَّةُ:

القَدَرِيَّة فِرَقٌ كثيرةٌ، ولهم مقالاتٌ عديدةٌ، وسُمُّوا بـ«القدَرية» لقولهم جميعاً بأنَّ الله تعالىٰ غير خالقٍ لكسب الناس، ولا لشيءٍ من

أعمال الحيوانات، وزعموا: أنَّ النَّاس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في كسبهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنعٌ ولا تقديرٌ، ومقالاتٌ أخرى.

ومن القَدَرية الذين يزعمون أنَّ الشرَّ من خلق العبد عددٌ غيرُ قليلٍ من جُلَّة العلماء، وكبارهم، ومنهم:

١ ـ **ثَوْر بن يزيد الرَّحْبي** أبو خالد الشَّامي الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ):

المحدِّثُ الفقيهُ، كان من أوعية العلم، العبَّاد. وكان معروفاً بالقدَر، ويقال: إنَّ جده ثور بن يزيد، قد شهد صفين مع معاوية وقُتل يومئذ، وكان ثور إذا ذكر علياً قال: لا أحبُّ رجلاً قتل جدِّي.

ولكنه لم يكن يَسُبُّ أو ينال من علي.

قال دُحَيْم: ما رأيتُ أحداً يشك أنه قدَري، وهو صحيح الحديث، حمصيٌّ.

وقال عطاء الخراساني: لا تجالسوا ثور بن يزيد؛ لأنه كان قدَرياً.

وقال أحمد بن حنبل: ثور بن يزيد الكَلاَعي كان يرى القدَرَ، وكان أهل حمص نفوه، وأخرجوه منها؛ لأنه كان يرى القَدَرَ.

وقال عبد الله بن سالم: أدركتُ أهل حمص وقد أخرجوا ثور بن يزيد، وأحرقوا داره لكلامه في القَدَر، ولم يسلِّم عليه الأوزاعيُّ وقد لقيه. وقد قيل: إنه تبرّأ من القدَر.

ولكن مع هـٰذا كان ضابطاً متقناً صادقاً، وكان سفيان الثوري يقول: خُذوا عن ثور بن يزيد، واتَّقوا قرنيه، وفي رواية لا ينطحنكم بقرنيه. (يعرض ببدعته).

وقال وكيع: كان ثور صحيحَ الحديث، وكان مِن أعبد مَن رأيتُ.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيتُ شامياً أوثق من ثور بن يزيد.

وفي روايةٍ: ليس في نفسي شيء أتبعه.

وقال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ حافظٌ، وقال الذهبي: من أوعية العلم لولا بدعته.

ويقع حديثه في البخاري عالياً وروى له بقية الستة سِوى مسلمٍ وغيرهم وذلك لحفظه وعدالته وصدقه. (انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري: ٢/ ١٨١؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٩٩؛ تهذيب الكمال: ٤/ ٤١٨؛ سير أعلام النبلاء: ٦/ ٣٤٤؛ ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٤؛ وتهذيب التهذيب: ٢/ ٣٣).

٢ ـ **حَسَّان بن عطيَّة المُحارِبي**، مولاهم أبو بكر الشامي (المتوفى نحو ١٣٠ هـ):

من مشاهير التابعين، وقد رُمي بالقدَر، قال يحيى بن معين: كان قدَرياً، وقال الجُوْزَجاني: كان ممَّن يُتَوَهَّم عليه القدَر.

وكان يونس بن سيف يقول: ما بقي من القدَرية إلا كبشان، أحدُهما حسان بن عطية.

وقال سعيد بن عبد العزيز: هو قَدَرِيٌّ، ولم يَرْوِ عنه شيئاً، فبلغ كلامُ سعيدِ بن عبد العزيز الأوزاعيَّ فقال: ما أغر سعيداً بالله، ما أدركتُ أحداً أشد اجتهاداً ولا أعمل منه في الخير. وكان لحسان بن عطية غنم فلما سمع في المنائح ـ أي: أحاديث الترغيب في ذلك ـ الذي سمع؛ تركها، قال الأوزاعي: يومٌ له ويوم لجاره،

وكان يتنحَّى إذا صَلَّى العصر في ناحية المسجد، فيذكر الله حتى تغيب الشمسُ.

أما عن حفظه، وعدالته، وصدقه، وأمانته على الحديث، فهو إمام حجة، وثَّقة أحمد بن حنبل، وابن معين، والبَجَلي، وابن حبان، وقال البخاري: كان من أفاضل أهل زمانه، وقال ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار): من أفاضل أهل زمانه، ثقة، وإتقاناً، وفضلاً، وخيراً، وكان يغرب.

وذكره أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) وذكر كثيراً من كلامه.

ولهذا أخرج الأئمة حديثه، ورووا عنه. (انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري: ٣/ ٣٣؛ والمعرفة والتاريخ للفسوي: ٢/ ٢٩٣ وغيره، وحلية الأولياء: ٦/ ٧٠، ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٠، والجرح والتعديل: ٣/ ٢٣٦، وتهذيب الكمال: ٦/ ٣٤، وميزان الاعتدال: ١/ ٤٧٩، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٦٦، وتهذيب التهذيب: ٢/ ٢٥١).

٣ ـ سلام بن مِسْكين الأزدي أبو روح البصري (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

قال ابنُ مَعِين، وأبو داود: كان يذهب إلى القَدَر.

وقال أحمد بن حنبل: كان يرى القدَرَ.

ومع ذلك فقد كان في السُّلوك والصِّدْق غير مدفوع بل مذكورٌ مشهورٌ، قال موسى بن إسماعيل: كان من أعبد أهل زمانه، وأثنى عليه بالثقة أحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن نمير. قال ابن حِبَّان: من المتقنين وأهل الفضل في الدين.

وقال الذهبي: أحدُ ثقات البصريين.

وقال ابن حجر: أحدُ الأثبات.

ولهذا روى عنه جمعٌ كبيرٌ من الأئمة منهم عبد الرحمن بن مهدي، وآدم بن أبي إيَاس، وغيرهم.

وأخرج حديث البخاري ومسلم وغيرهم. (انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٨٣، والتاريخ الكبير: ٤/ ١٣٤، والجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٨، ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧، والثقات لابن حبان: ١/ ٤١٦، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، وتهذيب الكمال: ١٢/ ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء: ٧/ ٤١٤، وميزان الاعتدال: ٢/ ١٨١).

وهذا نموذجٌ من القَدَرية، وهناك جمعٌ آخر كانوا في الصِّدْقِ والعدالة والضَّبْطِ بمكانٍ عليٍّ ولهذا أُخرِج عنهم الصحيحين وهم:

ثور بن زيد المَدني، الحسن بن ذكْوان، داود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عَجْلان، شِبْل بن عَبَّاد، شريك بن أبي نمر، صالح بن كَيْسَان، عبد الله بن عمرو، عبد الله بن أبي لبيد - أبو المُغيرة - عبد الله بن أبي نَجِيْح، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرحمن بن إسحاق المَدَني، عبد الوارث بن سعيد الثَّوري، عطاء بن أبي ميمونة، العلاء بن الحارث، عمرو بن أبي زائدة، عمران بن مسلم القصير، عمير بن هانئ، عَوْف الأعرابي، كَهْمَس بن المِنْهال، محمد بن سواء البصري، هارون بن موسى الأعور النحوي، هشام الدَّسْتُوائي، وهب بن مُنَبِّه، يحيى بن حمزة الحَضْرَمي.

ولو تتَّبعناهم في غير الصحيحين من كتب الحديث لوجدنا جمعاً كبيراً.

قال أبو إسحاق الجُوزجاني: وكان قوم عُرفوا من اجتهادهم في الدين، وصِدْقِ ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يتوهَّم عليهم

الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم، فمنهم:

قتادة، ومعبد الجُهَنِي وهو رأسهم، وقد رُوي عنه، وابن أبي عَرُوْبَة، والدَّسْتَوائي، وكان من أثبات الناس، وسلام بن مسكين، وأبو هلال الراسبي، وعبد الوارث بن سعيد، وكان من أثبت الناس، وعطاء بن أبي ميمونة، كان رأساً في القدَر، وكان عمرو بن عبيد غالياً في القدَر ما ينبغي أن يكتب حديثه، وخالد ابن رَبَاح كان يُرْمَى بالقدَر، وكان منهم: ابن أبي نجيح، وزكريا بن إسحاق، وعبد الحميد بن جعفر، وإبراهيم بن نافع، ومحمد بن إسحاق، وشِبْل بن عباد، وابن أبي ذِئْب، وسيف بن أبي سليمان، وعمرو بن أبي زائدة وكان يُرْمَى بالقدَر، ووهب بن مُنَبِّه كان كتب كتاباً في القدَر ثم حَدَّث أنه نَدِمَ عليه، وابن أبي لبيد ـ عبد الله ـ كان سفيان بن عيينة يقول: إنه قَدَرِيٌّ، ومكحولٌ، يتوهَّم عليه، وهو ينتفي، وحسان بن عطية، وثور بن يزيد. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٨٥ ـ ٨٩).

القُدْسِيُّ:

انظر «الحديثُ القُدْسِيّ» في حرف الحاء.

قَدْ عَرَفْتُهُ:

هذه من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك، قال الحسين بن عيسى مولى ابنِ المبارك: سألتُ عبدَ الله بن المبارك عن (عبد السَّلام بن حَرْب) فقال: «قد عَرَفْتُه». وإذا قال: قد عرفتُه؛ فقد أَهْلَكه. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٥٣).

قَدْ فُرِغَ مِنْهُ منذ دَهْر:

من عبارات التجريح النادرة، قالها الحافظُ إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني، ويَقْصِد به أنَّ الراوي متروكُ الحديثِ. وممَّن أُثِرَ أنه قال

فيه ذلك: (حَفْص بن سليمان الأسدي البَزَّار الكوفي) قال: «أبو عمر حَفْص بن سليمان قد فُرِغَ منه منذ دَهْر». (انظر: «أحوال الرجال» ١/ ١١٠).

القِرَاءَةُ:

من أقسام التحمُّلِ، وأكثرُ المحدِّثين يُسَمُّونه (عَرْضاً) من حيث إنَّ القارىء يَعْرِضُ على الشيخ ما يقرأه.

انظر: «القِراءَةُ على الشَّيْخِ».

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ:

يَستعمِله الراوي عن الشيخ الذي سَمِعَه، في أماكن لم يَسْمَعْها. قال ابنُ طاهر «للدَّارَقُطْني مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول فيما لم يَسْمَعْه من البَغَوِي: قُرِىءَ على أبي القاسم البَغَوي حَدَّثَكم فلانٌ». (انظر: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٤).

وهي من المرتبة الثالثة من صِيَغِ الأداء عند الحافظ ابن حجر.

انظر «صِيغ الأَدَاءِ» في حرف الصَّاد.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَك فُلَانٌ:

قال الإمامُ النَّووي رحمه الله تعالى: «جرت عادةُ أهل الحديث بحذف (قال) ونحوِه فيما بين رجال الإسناد في الخَطِّ، وينبغي للقارىء أن يَلْفِظَ بها، وإذا كان في الكتاب: (قُرِىءَ على فلانٍ، أخْبَرَك فلانٌ) فيقولون: (قُرِىء على فلانٍ، قيل: أخْبَرَك فلانٌ) وإذا تكرَّرتْ كلمةُ (قال) كقوله (حدَّثنا صالحٌ، قال؛ قال الشَّعْبِيُّ) فإنهم يَحْذِفون إحداهما في الخطِّ فليلفظ بهما القارىءُ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ١١٤).

قُرِىءَ عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

من أقسام الأداء عند القراءة على الشيخ. انظر: «القِرَاءَةُ على الشَّيْخِ.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ وَأَنا أَسْمَعُ فَأَقَرَّ بِهِ:

من ألفاظِ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرأْتُ على فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ:

انظر: «قَرَأْتُ في كِتَابِ فلانٍ».

القِرَاءَةُ عَلى الشَّيْخِ:

ويُسَمِّيها بعضُ المحدِّثين: «العَرْضُ» إذ إنَّ القارىء يَعْرِضُ ما يقرؤه على الشيخ كما يُعْرَض القرآنُ على المقرىء، والرّواية بها صحيحةٌ وجائزةٌ عند جُمهور العلماء، لا خلافَ عندهم في الاعتداد بها عند من يعتدُّ به عند أهل الفنِّ. وذلك سواء أَكان الراوي يقرأ من حفظِه أم من كتابِه، أم سمع من غيره يقرأ على الشيخ، بشرطِ: أن يكون الشيخُ حافظاً لِمَا يُقْرَأ عليه، أو يقابل على أَصله الصحيح، وسواء أَكان أصلُه بيده أم بيد ثقةٍ آخَرَ.

وإذا أَراد أَن يحدِّث بما تحمَّله بالقراءة على الشيخ جازَ أن يقول: (قرأتُ) أو (قُرِىءَ على فلان وأَنا أسمع فأَقَرَّ به)، أو (أَخْبَرَنا)، و (حَدَّثَنا قراءةً عليه).

القُرَنَاءُ:

انظر «الأَقْرَان» في حرف الألف.

قَرِيْبُ الإِسْنَادِ:

من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه.

ومعناه: عُلُوُّ إسناده مع شِدَّة ضَعْفِه. (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٦٢).

القَرِيْنُ:

انظر: «الأَقْران» في حرف الألف.

القَشْطُ:

انظر: «الكَشْط» في حرف الكاف.

قط:

رَمْزٌ للحافظ الدَّارَقُطْنِيّ في سُنَنه.

القَطْعُ:

انظر: «تَدْلِيْس القَطْعِ» في حرف التَّاء.

قَطْعُ الحُرُوْفِ:

هو أن تقطع حروف الكلمة المُشكِلة في هامش الكتاب ليظهر شكلُ الحرفِ بكتابته مُفْرَداً في بعض الحروف كالنُّونِ والياء التحتيَّة بخلافِ ما إذا كُتِبَت الكلمةُ كلُّها.

قَعَدِيٌّ:

قال الحافظ: «والْقَعَدِيَّةُ الذين يزينون الخروجَ على الأئمة ولا يباشرون ذلك». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

وإنْ كان في ذلك خطرٌ عظيمٌ وشَرٌّ، وأنَّ الواجب طاعةُ الإمام العادل، وجمع كلمة الناس عليه، وتحبيبهم فيه، وغَضّ الطّرفِ عن هفواته.

مثال من وُصِف بذلك:

«عمران بن حِطّان» رُمِي برأي القَعَدِيَّة من الخوارج. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٦٠).

القَلْبُ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في السَّنَدِ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في المَتْنِ:

انظر: «المَقْلُوب» في حرف الميم.

قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ:

مثالُه: الحديث الذي رواه سفيانُ بن حسين، عن الزُّهْرِيّ، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنهما أنه قال: «كَتَبَ رسولُ الله ﷺ كتابَ الصَّدَقَةِ، فلم يُخْرِجه إلى عُمَّالِهِ حتى قُبِضَ، فقرنه بسيفه، فعمل به أبو بَكْر حتى قُبِضَ، ثم عَمِلَ به عُمَرُ حتى قُبِضَ، فكان: في خمسٍ من الإبل شاةٌ... الحديث بطوله». (رواه أبو داود).

وهـٰذه السِّلْسلَةُ: الزهري عن سالمٍ عن أبيه، في غايةِ الصحة، قيل: إنها أصح الأسانيد مُطْلَقاً.

لكنْ ضَعَّفَ العلماءُ هـٰذا الحديثَ؛ لأنه من رواية سفيان بن

حسين الواسِطي عن الزهري، وسفيان بن حسين ثقةٌ، لكنه ضُعِّفَ في الزهري؛ لأنه لم يُتقِن حديثَ الزهريِّ، لقيه في مَوْسِمِ الحَجِّ، وسمع منه، ثم حدَّث عنه أحاديثَ وقع له فيها الغَلَطُ.

قال ابنُ رَجب في شرحه «عِلل الترمذي» (٢/ ٦٦٤): «قال يحيى بن مَعِين: هو عن غير الزهريِّ أثبَتُ منه عن الزهريِّ، إنما سمع من الزهري بالمَوسِم».

وقال يحيى بن مَعِين أيضاً: ليس به بأسٌ، وهو صالحٌ حديثهُ عن الزهري فقطْ ليس بذاك».

وقال ابنُ حجر في «التقريب» (ص ٢٤٤): «ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم».

وقريبٌ من قِلَّةِ الصحبة قِلَّةُ المُمارسة لحديثِ الشيخ، فقد تطول صحبةُ الطالبِ لشيخٍ، لكن يُقَصِّرُ في ضَبْط حَديثه، ومدارستهِ، وإحكامِ أصله عنه فيُضَعَّف فيه. (انظر: «لمحات موجزة في أصول علم العلل» ص ٨).

قُلْتُ لِفُلَانٍ: أَحَدَّثَكَ فُلَانٌ؟:

من ألفاظ الأداء التي زادَها الإمام الرَّامَهُرْمُزِي. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص ٣٩).

قَلِيْلُ الحَدِيْثِ:

يقول المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي في معنى هٰذه اللَّفْظَةِ:

«قال الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب»: قال إبراهيم بن أبي طالب: سألتُ أبا قُدَامة عن الشَّافعي وأحمد وإسحق وأبي عُبيد فقال: الشافعي أفهَمُهُم؛ إلاّ أنه قليلُ الحديث، وأحمد أَوْرَعُهُم،

وإسحاق أَحفظُهم، وأبو عُبَيْد أَعلمُهم بلُغَاتِ العرب.

وهنا لا بُدَّ مِنَ التنبيه إلى مراده في الإمام الشافعي بأنه قليل الحديث: فمعناه أنه كان قليل التحديث، لم يكن يسرد الحديثَ كسردِ المحدِّثين له، وإنَّما يذكر الحديثَ في كُتبه في غضون الكلام على الأحكام والمسائل، وليس معناه أنه كان قليلَ العلم به، حاشاه عن ذلكَ فإنه إمامٌ مجتهدٌ كبيرٌ، والاجتهادُ لا يتيسَّر لمن كان قليل المعرفة بالحديث والآثار، وهٰذا هو معنى قول من قال في الإمام أبي حنيفة: «إنه كان قليل الحديث». فافهمْ ولا تكن من الجاهلين. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

القَوِيُّ:

من الحديث، أي: قريبٌ من الجيِّد. انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

إذا كان في الإسناد راوٍ أخرَجَ له صاحبُ «الصحيح»، وفيه مقالٌ: لا يُقال فيه: (صحيحٌ) بل يُقال: إنه «قويُّ الإسناد» كما قاله الحافظُ ابن حجر في «الفتح» في الحديث الذي وَرَدَ: أنّ النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بعد النبوَّةِ: أخرجه أبو الشيخ من وجهين، فذكر الأوّلَ، ثم قال: ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهَيْثَمْ بن جميل وداود بن المجبَّر قالا: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بن المُثَنَّى، عن ثُمَامَةَ، عن أنسٍ.

وداود ضعيفٌ، لكن الهيثم ثقةٌ، وعبدُ اللهِ من رجال

«البخاري»، فالحديثُ قَوِيُّ الإسناد، ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال لكان هـٰذا الحديث صحيحاً. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

قَوَّى أَمْرَهُ فُلَانٌ:

لا تعني هـٰذه العبارةُ التوثيقَ الكاملَ لِمَنْ قيلتْ فيه، بل ولا حتى التعديل الذي يقبل معه حديث الراوي، ولكنها تعني تقويةً ترفُّع أمرِ هـٰذا الراوي من الضَّعْفِ المُطْلَقِ الذي يُرَدُّ به حديثُه إلى الضَّعْفِ الهَيِّنِ الذي يُكْتَبُ معه حديثُه.

وشاهدُ ذلك ما قاله الإمامُ الترمذي في (عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي): رأيتُ البخاريَّ يُقَوِّي أمْرَهُ، ويقول: هو مُقارب الحديثِ.

قال السَّخاوي، معلِّقاً على ذلك: «فانظر إلى قول الترمذي؛ إنَّ قوله: مقارب الحديث تقويةٌ لأمره وتفهُّمه فإنه من المُهِمِّ الخافي الذي أوضحناه». (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

ومعنىٰ (مقارب الحديث) أنَّ حديثَه مقاربٌ لحديث الثِّقات، أي: إنَّ هـٰذا الراويَ وَسَطٌ، لا ينتهي إلى درجةِ السُّقوطِ ولا الجَلَالة، وهو نوعُ مدحٍ. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١٦٦).

❐❐❐

حـــرف الكـــــاف

ك

رَمْزٌ للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُورِي في مُسْتَدْرَكِه.

كَأَنَّها الدَّنانِيْرُ:

من أعلىٰ مراتب ألفاظ التعديل، قال أبو حاتم في حديث مُسَدَّدٍ، عن يحيىٰ بن سعيد القطَّان، عن عُقْبة، عن نافعٍ، عن ابن عمر: «كأنها الدنانير»، ثم قال: «كأنَّك تسمعها من في النبيِّ ﷺ».

كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ:

أي الراويُ، الذي اشتهر بالحفظ والضَّبْطِ والصِّدْقِ والإتقان.

أدرج الحافظُ السَّخاويُّ والسِّنْدِيُّ هٰذا اللَّفْظَ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي ما انفرد فيه بصيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق.

الكَاتِبُ:

أي: كاتِبُ الحديثِ.

كَاتَبَ إِلَيَّ شَيْخِي:

أو كَتَبَ إِلَيَّ شَيْخِي: من صِيَغِ «المُكاتبة»، أي حَدَّثني كتابةً أو مكاتبةً.

كَاتِبُ الطِّبَاق:

الطِّباق: التحقيقُ من مطابقةِ الكتاب لرواية الشيخ، ويُسَمَّىٰ المُطابِقُ: «كاتبَ الطباق».

انظر «الطَّبَقَة» في حرف الطَّاء.

كاذبٌ:

هو من تعمَّد الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهو من أعلىٰ مراتب ألفاظ الجرح. انظر «كذَّابٌ».

كالَ لَكَ مِنْ جِرَابِ النُّوْرَة:

هذا التعبيرُ مما تفرَّد به أحدُ رواة الشِّيعة الضعفاء ـ في نظر نقاد الحديث من أهل السنة والجماعة ـ وهو زُرَارَة بن أَعْيُن الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ) حيث فَسَّر به كلامَ الإمام الصالح جعفر الصادق (المتوفىٰ سنة١٤٨ هـ).

فقد روى الحافظُ العُقَيْلِي بسنده إلى ابن السَّماك (المتوفىٰ سنة١٨٣ هـ) أنه قال: خرجتُ إلى مكَّة فلقيني زرارةُ بن أعين بالقادسية، فقال لي: إنَّ لي إليك حاجةً، وأرجو أن أبلغها بك! وعظمها. فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيتَ جَعفرَ بن محمد فاقرئه منّي السلام، وسَلْهُ أن يخبرني: أمِنْ أهْلِ الجنَّةِ أنا، أم من أهل النَّار؟ فأنكرتُ ذلك عليه، فقال لي: إنه يعلم ذلك، فلم يَزَلْ بي حتى أجبتُه، فلمَّا لقيتُ جعفر بن محمد، أخبرتُه بالذي كان منه، فقال: هو من

أهل النار، فوقع في نفسي شيءٌ مما قال، فقلتُ: ومن أين علمتَ ذاك؟ فقال: مَن ادَّعى عليَّ أني أعلم هذا فهو من أهل النار! فلمَّا رجعتُ لقيني زرارةُ بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي أنه من أهل النار، فقال: كالَ لكَ يا عبد الله من جراب النُّورة، قلتُ: وما جرابُ النُّورة؟ قال عمل معك بالتَّقِيَّة».

والجراب معناه لغةً: وعاءٌ من إهاب الشَّاءِ لا يوعى فيه إلا يابسٌ وهو بالكسر والعامة تفتحه فتقول الجَرابُ، والجمع أَجْرِبَةٌ وجُرُبٌ وجُرْبٌ (لسان العرب وتاج العروس).

والنُّورة: الهناءُ وهي الكِلْس يعمل من صدف حيوانٍ بحْريٍّ، ومن حجارةٍ مستديرةٍ، ومن رديء الرُّخام، بأن يحرق حتى يبيض، وقوّة كل كلس محرقة ملهبة مُلذِعة تكوي. (المعتمد في الأدوية المفردة: ص: ٢٨).

وقد بَيَّنَ زرارةُ المرادَ من تشبيهه هذا حيث قال: «عمل معك بالتقية».

والتَّقية لغةً: مصدر توقّى واتَّقى، وتوقَّيتُ إلى الشيء: أي حذرتُه.

قال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] وقرئ: تقيةً، بمعنى إلا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتقاؤه، وفي الحديث قلت: وهل للسَّيف من تقية؟ قال: نعم تقية على اقذاء، وهدنة على دَخَن. يريد: أنهم يتقون بعضهم بعضاً، ويظهرون الصُّلح والاتفاق وباطنهم بخلاف ذلك. والتقية عند علماء أهل السنة هي رخصةٌ جائزةٌ في القول واللِّسان دون الفعل والعمل، وحدَّدها الطبريُّ بالكفار فقال: «التقية إنما تكون إذا كان الرجل في قوم كفارٍ ويخاف على نفسه وماله فيداريهم باللسان) ووضعوا لها ضوابط وشروط. (انظر

«تفسير الطبري»: ٦/ ٣١٣، و«التفسير الكبير»: ٢٥/ ٤٥٣).

أمَّا (التقيةُ) عند الشيعة فهي: «واجبةٌ، لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائمُ، فمن تركها قبل خروجه؛ فقد خرج عن دين الله تعالىٰ، وعن دين الإمامية، وخالف الله، ورسوله، والأئمة. وسُئل الصادق - أي جعفر - عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾: قال: «أعملكم بالتقية» وعرفها الشيخ المفيد (هو أبو عبد العكبري) بأنها «هي كتمان الحقِّ، وستر الاعتقاد به، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدنيا والدين». (انظر «تصحيح الاعتقادات الإمامية» ص: ٦٦).

بعد هذا الإيضاح الموجز عن معنى (التقية) لغةً، عند أهل السنة والجماعة، والشيعة يتبيَّن لنا أنَّ مراد زُرارة في قوله توثيق الإمام بتوجيه كلامه وتفسيره في ضوء عقيدة «التقية» والأخذ بها عند الشيعة دينٌ.

كَانَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها الإمامُ الزُّهْرِيُّ في (عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر) قائلاً: «رأيتُ عُرْوَةَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٩٩٤).

عروةُ بن الزُّبَيْر أحدُ علماء المدينة وفقهائها، المتوفي سنة ٩٤ هـ).

واستعمله يحيى بن أَكْثَم المَرْوَزي القاضي المشهور الفقيه الصدوق في الثناء على مفتي المدينة العلامة الفقيه (عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجِشُون التيمي مولاهم المدني المالكي، المتوفىٰ سنة٢١٣ هـ).

فقد رُوي عن ابن أَكْثَم أنه قال: «كان عبد الملك بحراً لا تُكدِّره الدِّلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٨٥٧).

أمَّا من حيث روايته للحديث، ومكانته عند النقاد فتختلف عن الناحية الفقهية، فقد قال عنه الإمام أحمد؛ وقد سأله ولدُه عنه: «هَوَ كذا وكذا ومَنْ يأخذ عنه؟!» وتعبيرُ الإمام أحمد يَدُلُّ على أنَّ ابن الماجشون فيه لِيْنٌ. (انظر «ميزان الاعتدال»: ٢/ ٦٥٨).

قال الحافظُ الذهبي: هذه العبارةُ يستعملها عبدُ الله بن أحمد بن حنبل كثيراً فيما يجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٤٨٣).

ويبدو أنَّ الذي حمل الإمامَ أحمد على هذا القول استباحة ابن الماجشون الغِنَاء «وكان مولعاً بسماع الغناء» قال الإمام أحمد: «قدم علينا ومعه من يغنِّيه». (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وضَعَّفه كذلك مصعب الزُّبَيْري الحافظ، والسَّاجي، وشيخه عمرو بن محمد العثماني، وابنُ البرقي والأزدي. (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وقال أبو داود: «وكان لا يعقل الحديثَ». (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وعقب الحافظُ الذهبي بقوله: «يعني: لم يكن مِن فُرسانه، وإلا فهو ثقةٌ في نفسه». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٣٦٠).

ولعلَّ الحافظ ابن حجر سَبَر أخبارَه أكثر من الحافظ الذهبي، وخرج بنتيجة تقارب حكمَه؛ حيث قال: «الفقيه، مفتي أهل المدينة، صدوقٌ له أغلاطٌ في الحديث...». (تقريب التهذيب).

وعليه فكلامُ يحيىٰ بن أكثم يَصْدُق، وينطبق على ابن الماجِشُون

من حيث الفقه والفتيا واللغة، أمَّا من حيث الرواية وضبطه ومعرفته بالرجال؛ فالقول لأحمد بن حنبل وأضرابه. (شرح ألفاظ الجرح والتعديل والتوثيق النادرة: ص: ١٤١).

واستعمل هذا التعبيرَ الحافظُ الذهبيُّ حيث وثَّق به (الإمامَ الحافظ الناقد شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

فقال عنه بعد ذكره رحلتَه وطائفةً من شيوخه: «وكان بحراً لا تُكَدِّرُهُ الدلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٤).

وأراد الحافظُ الذهبيُّ بتعبيره هذا سعةَ اطِّلاعه وغزارةَ علمِه في علوم شَتَّى.

واستعمله أيضاً في توثيق (الإمام العلامة الثَّبْت شيخ الإسلام، عالم العصر أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الكِنَانيِّ، المصري الشافعي ابن الحداد، المتوفىٰ سنة ٣٤٥ هـ).

حيث قال عنه بعد ذِكْره لملازمته الإمامَ النَّسائي، تخريجه به، وتعويله عليه: «وكان في العِلْم بحراً لا تكدره الدلاء، وله لَسَنٌ وبلاغة وبَصَرٌ بالحديث ورجاله، وعربيَّة مُتقَنةٌ، وباعٌ في الفِقْه لا يجارىٰ فيه مع التألُّه والعبادة والنَّوافل، وبُعد الصِّيت والعظمة في النفوس». (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٤٦).

كانَ أُمَّةً وَحْدَهُ:

من أقوال التوثيق النادرة، التي قيلت في: (أبي بِسْطام، شعبة بن الحجَّاج الواسِطي البَصْري، المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ)، روىٰ الخطيبُ البغدادي بسنده إلىٰ عبد الله بن أحمد: أنه قال: «سمعتُ أبي يقول: «كان شعبة أمَّةً وحده في هٰذا الشأن، يعني ـ في الرجال ـ وبصره

بالحديث وتثبُّته، وتنقيته للرجال». (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٦٤).

كَانَ عَمْرُو بْنُ عَلِيّ أَرْشَقَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِيْنِيِّ:

من الأقوال النادرة التي قيلت في: (عمرو بن علي الباهلي البصري الفلاَّس، المتوفىٰ ٢٤٩ هـ)، رُوي عن أبي حاتم الرازي: أنه قال عنه: «كان عمرو بن علي أَرْشَقَ من عليِّ بن المديني، وهو بصريٌّ صَدوقٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ق ١/ ٢٤٩).

المعنى اللُّغوي:

والرَّشْقُ: الرَّمْيُ وقد رشَقَهم بالسَّهم والنَّبْل، يرشقهم رَشْقاً: رَمَاهم. ويقال للقَوْس، ما أرشقها! أي ما أخفَّها، وأسرع سهمها! ورشَقْت القوم ببصري، وأَرشقْت؛ أي: طمَحْت ببصري فنظرتُ، والمُرْشِقْ والرَّشيقُ من الغلمان والجواري: الخفيف الحسن القَدّ اللّطيفة، وقد رَشُق، بالضم رَشاقة.

يقال للغلام والجارية إذا كانا في اعتدال. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

ومِن هذه المعاني اللُّغوية قد يُفْهَم أنَّ أبا حاتم الرازي أراد: أنه أكثَرُ دِقَّةً ـ أي: الفلاّس ـ من عليِّ بن المديني في نقد الرجال؟.

أما إذا فُهِمَ: أنه أراد بقوله هذا المقارنة بين (الفلاَّس) و(ابن المديني) وأن الفلاّسَ أخَفُّ وزناً أو أقَلُّ شأناً من ابن المديني فإن اللفظ يصبح من ألفاظ التضعيف لكنه تضعيفٌ نسبيٌّ، ويؤيِّد ذلك أنَّ أبا حاتم الرازي ختم قوله هذا بكلمة: «صَدوق».

بينما قال عن ابن المديني: «كان عليُّ بن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعِلَل، وكان أحمدُ بن حنبل لا يسمِّيه إنما يكنيه أبا الحسن تبجيلاً له. هذا قبل فتنة خَلْق القرآن...». (الجرح والتعديل: ٣/ ق ١/ ١٩٤).

ولعلَّه لهذا القول الذي يُفْهَم منه التوثيق قال الدَّارقطني: «كان من الحفَّاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابن المديني ويتعصَّبون له، وقد صنَّف المسند والعِلَل والتاريخ وهو إمامٌ متقنٌ». (تهذيب التهذيب): ٨/ ٨١).

ويبدو: أنَّ هذا التعصُّب مِن قِبَل بعض أهل الحديث للفلاَّس كان نتيجةَ كلام بعضهما ببعض ـ أي هو وابن المديني ـ، فقد روىٰ الخطيبُ بسنده إلى عبد الله بن علي بن المديني: أنه قال: «سألتُ أبي عن أبي حفص الفلاَّس؟ فقال: قد كان يطلب. قلتُ: روىٰ عن عبد الأعلىٰ عن هشام عن الحسن: الشفعة لا تُوْرَث: فقال: ليس هذا في كتاب عبد الأعلى عن هشام عن الحسن.. ثم نقل الحافظ ابن حجر بعد ذكره كلام ابن المديني، ما قاله الحاكمُ النَّيسابوري «وقد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني، وقد أجَلَّ الله تعالىٰ محلَّهما جميعاً عن ذلك، ثم قال الحافظ: «يعني أنَّ كلام الأقران غيرُ معتبرٍ في حقِّ بعضهم بعضاً، إذا كان غيرَ مفسَّرٍ لا يقدح».

وبيَّن الحافظُ ابنُ حجر سبباً آخر لتلك المشكلة فقال: «طعن علي بن المديني في روايته عن يزيد بن زُرَيْع؛ لأنه استصغره فيه». (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٣١، و«تهذيب التهذيب»: ٨/ ٨١).

كَانَ فَسْلاً:

أُثِرَتْ هـٰذه العبارةُ عن الإمام شُعْبَةَ بن الحَجَّاجِ في اثنين من الرواة، ويَقْصِد منها تجريحَهما.

المعنى اللُّغَوي:

والمعنى اللُّغَوي للفَسْل يُعين على ذلك، فإنَّ معناه: الرَّدِيءُ الرَّذِل من كل شيءٍ، إضافةً إلى أنَّ هـٰذين الراويين مجروحان عند أئمَّة

الحديث، وهما: ميمون أبو عبد الله البَصْرِي، وسيف بن وَهْب التَّيْمِي. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ١٠).

كَانَ مُغَفَّلاً:

أي: ضعيفٌ مجروحٌ. ضعف ذاكرة؛ لأن الْفِطْنَةَ والذَّكاء من مقوِّمات الضَّبط، واستدامة الحِفظ ورُسوخه في الذِّهْن. فإذا فقد الراويُ هذه الخاصيةَ؛ لم يأمنه النُّقَّادُ على ما ينفرد به، وعامة من وُصِفَ بهذا أحاديثُه إما تُخرَّج مُتَابَعَةً، أو شواهدَ، أو معلَّقاتٍ. وقد تكون العبارةُ بالنسبة لبعض شيوخه، أو لبعض الوقت في عمره، كأن يطرأ عليه ذلك في آخر عمره.

مثال من وُصِفَ بذلك:

١ ـ «محتضر المودِّع الكوفي» من مشايخ أحمد، وقال النَّسائي: «ليس به بأسٌ».

وقال أحمد: «كان مُغَفَّلاً، ولم يكن من أصحابِ الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين؛ فيُكْتَب حديثه».

قال الحافظُ: أخرج له البخاري حديثين بصورةِ التعليق، الموصول عن بعض شيوخه عنه وعلّق له غيرهما. (انظر: «هدي الساري» ص: ٢٤٣).

٢ ـ «جرير بن عبد الحميد بن القرط الضَّبِّي» أبو عبد الله الرَّازي.

قال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذَّكِيِّ».

وقال اللَّالْكَائي: «أَجْمَعوا على ثقته».

قال الحافظ: «احْتَجَّ به الجماعةُ». (هدي الساري: ص: ٣٩٥).

ولعلَّ ذلك بالنسبة إلى آخر عُمره، وأنَّ أحمد ما شاهده إلا على تلك الحال، فنقده عليها، ويشهد لذلك قول البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ». (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٥).

كَانَ مِمَّنْ أَخْرَجَتْ لَهُ الأَرْضُ أَفْلاَذَ أَكْبَادِهَا:

قال هٰذه العبارةَ الحافظُ ابن حِبَّان البُستِي في بعض الرواة المتروكين، منهم (محمَّد بن عبد الرحمٰن البَيْلَمَاني الكوفي) حيث قال: «كان ممَّن أَخرجتْ له الأرضُ أَفلاذَ أكبادِها، حَدَّثَ عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ كلُّها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا ذكره في الكتب إلا على جهةِ التعجُّب» (٢/ ٢٦٤).

ومعنى العبارةِ: أنَّ البَيْلَمانِي لم يأخذ أحاديثَهُ بالرواية عن الشيوخ، وهي الأحاديثُ المتداولةُ المعروفةُ، بل جاء بأحاديثَ موضوعةٍ لا تُعْرَفُ أصولُها، فكأنَّ الأرض انْشَقَّتْ عنها، وأَلْقَتْهَا إليه، كما تُلْقِي كُنوزَها. (انظر: «ألفاظ التجريح النادرة» ص ٥٠ ـ ٥١).

كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ:

أي من الذين يقدِّمون الرَّأْيَ على النَّصِّ الجَليّ الصحيح. و(أهلُ الرأي) هم أصحابُ مدرسةِ أبي حنيفة رحمه الله، وقد وَرَدَ عن الإمام أحمد: أنه قال: «لا يُروىٰ عن أهل الرأي»، وقال أيضاً: «أصحابُ الرأي لا يُرْوَىٰ عَنهُم الحَديثُ»، وترك الروايةَ عن بعضهم، وعابَ بعضُ الأئمة على بعض الرواةِ القولَ بالرأي، غير أنَّ هٰذا ليس بجرحٍ على الصحيح، وما فعله أحمدُ هو من بابِ هجر المبتدع؛ لأنه قد صَرَّحَ بتوثيق أبي يوسف ونحوه، وهو من أهل الرأي. (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص ٨٣ ـ ٨٥).

وللاستزادة من الاطلاع على «أهل الرأي» فانظر تعريفَه المُفَصَّل في حرف الألف.

كَانَ يُثَبِّجُ الحَدِيثَ:

التثبيج في اللغة: هو التخليطُ.

وقد أَطْلَقَ هٰذه العبارةَ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي في: (إسماعيل بن شَرُوْس الصَّنْعاني) ويقصد به: أنه وَضَّاعٌ، فقد روىٰ البخاري عنه أنه قال فيه: كان يثبِّج الحديثَ، وروى ابنُ عَدِي أنه قال: كان يَضَع الحديثَ، وهٰذهِ الأخيرة تفسِّر الأولى، والله أعلم.

(انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨٠).

كانَ يَجْلِد في الحَدِيْثِ:

من عباراتِ التجريح النادرة، وردت هٰذه العبارةُ على لسان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في (مُجَالِد بن سعيد الهَمْداني الكوفي). ويَقْصِد بها أنه كان يَكْذِبُ، بيَّن هٰذا أهل اللغةِ فقالوا: وفي حديثِ الشافعيِّ مجالد يجلد ـ أي: يكذب ـ أي: كان يُتَّهَمُ، ويُرْمَى بالكَذِب، فكأنَّه وَضَعَ الظَّنَّ مَوْضِعَ التُّهْمَةِ. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨١ ـ ٨٢).

كانَ يَحْفَظُ الرِّيَاحَ:

هذا التعبيرُ انفرد به عيسى بن يونس أبو إسحاق السَّبيعي في تجريح: (مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

فقد روى العُقَيليُّ بسنده إلى محمد بن داود الحُدَّاني: أنه قال: سمعتُ عيسى بن يونس؛ وسُئل عن مقاتل بن سليمان؟ فقال ابن دَوَال: دُوْرْ جئت إليه أنا وحفص بن غياث ـ ثقةٌ فقيه ـ فسألناه عن حديث؟ قال: أخبرني به الضَّحَّاكُ. فتركتُه أياماً، فسألتُه عن ذلك

الحديث، فقال: أخبرني به عطاء. فتركتُه أياماً ثم جئتُ، إليه فقال: أخبرني به أبو جعفر ـ أو فلانٌ ـ قال عيسى: كان يحفظ الرياحَ. كذا وكذا. (الضعفاء للعقيلي: ٤/ ٢٣٩).

وقوله هذا يَدُلُّ على تضعيفه لمقاتل بن سليمان وتجريحه فهو لا يضبط ولا يحفظ الأسانيدَ ولا يبالي عمَّن رواها، فتارةً يحدِّث بالحديث عن فلانٍ وتارةً يحدِّث به عن آخر، وهكذا من غير عنايةٍ ولا اهتمامٍ، فهو ـ والله أعلم ـ كالريح لا تمسك منها شيئاً، وإذا نقر ودَقَّق معه في ذكر إسناد متنِ حديثٍ ما فلن يستطيع أن يقيمه أو يثبته، لذلك قال الإمام ابن المبارك لما نظر إلى شيءٍ من تفسيره: «يا له من علمٍ لو كان له إسنادٌ» (الضعفاء: ٤/ ٢٣٩).

وذلك لأنه لا يُبالي عمَّن يروي أو يروى الحديث على وجوهٍ مختلفةٍ. فقد روى الخطيبُ بسنده إلى عبد الوارث ـ صدوقٌ ـ قال قَدِمَ علينا مقاتلُ بن سليمان فجعل يحدِّثنا عن عطاء بن أبي رياح، ثم حدَّثنا الأحاديثَ نفسَها عن الضحاك بن مزاحم، ثم حدَّثنا بها عن عمرو بن شعيب، فقلنا له ممن سمعتَها؟ قال عنهم كلهم، ثم قال بعد: لا والله ما أدري ممن سمعتُها! قال ولم يكن بشيءٍ. («تاريخ بغداد»: ١٣/ ١٦٧).

وقد جَرَحه تجريحاً شديداً معظمُ النقاد، وتركوا الروايةَ عنه، بل كذبه بعضهم.

وقال النَّسائي: الكذَّابون المعروفون بوَضْع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة. وذكر منهم مقاتل بن سليمان بخراسان. («تاريخ بغداد»: ١٣/ ١٦٨).

لذا قال فيه الحافظُ ابن حجر: كذَّبوه، وهَجَروه، ورُمي بالتجسيم. (تقريب التهذيب: ص: ٥٤٥).

كَانَ يُسَوِّي الأَحَادِيْثَ:

أي: يُدَلِّسُها تَدْلِيْسَ التسوية. (انظر تعريفه في حرف التاء).

ذكر الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «مراتب المدلِّسين» (ص ١٠٩) في ترجمة (محمد بن مُصَفَّى): «قال أبو حاتم بن حِبَّان: سمعتُ أبا الحسن ابن جوصا يقول: سمعتُ أبا زُرْعَةَ الدِّمشقي يقول: كان (صَفْوان بن صالح) و(محمد بن مُصَفَّى) يُسَوِّيان الحديثَ كبَقِيَّةِ بن الوليد».

وقال الحافظ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١٣) في ترجمة: (صَفْوان بن صالح) «قال أبو زُرْعَة الدمشقي: محمد بن مُصَفَّى كان ممَّنْ يدلِّس تدليسَ التسوية».

فبهـٰذا قد اتَّضح مرادُه من قوله: «كانا يسوِّيان الحديث».

كَانَ يَلْتَقِطُ الشُّيُوْخَ مِنَ السِّكَكِ:

المعنىٰ اللُّغوي:

و(السِّكَكُ) في اللّغة جمع سِكَّةٌ، وهي الطريق المستوي من الأزفة سُمِّيَتْ لاصطفاف الدُّوَر فيها على التشبيه بالسكة من النخل. (انظر: أساس البلاغة: ص: ٢١٦، وغريب الحديث للهروي: ١/ ٣٤٩، ولسان العرب: ١٠/ ٤٤١).

والسِّكَّةُ أوسع من الزُّقاق.

استعمال العبارة عند المحدِّثين:

ولقد عبَّر محمد بن عبد الله بن نمير بهـٰذا الأسلوب اللَّطيف لبيان حال (مَرْوان الفَزَاري) في انتقاء شيوخه، فقد روىٰ ابنُ أبي حاتم بسنده إلى ابن نمير: أنه قال: كان مَرْوَان بن معاوية الفزاري يلتقط الشيوخَ من السِّكَك. (الجرح والتعديل: ٤/ ١٥/ ٢٧٣).

ومن هذا المعنى اللُّغوي يتضح لنا تبكيتُ ابن نمير الفزاري، فكأنه هو يختلق لشيوخه الأسماء؛ وذلك لأنهم مجاهيل غير معروفين بالعلم عند أهله، وإن عرفوهم فهم من الرواة الضعفاء أو الكذَّابين أو المتروكين، وهـٰذا قد يقع لمن تزداد شهوتُه في طلب الشيوخ والاستزادة منهم، وعليه فهذا الأسلوبُ موافقٌ لقول الحافظ الذهبي في شيوخ الفزاري ـ مروان بن معاوية ـ والله أعلم. (انظر: الجرح والتعديل ج ٤/ق ١/ ٢٧٣، وتهذيب الكمال ج ٣/ ١٣١٧، وتهذيب التهذيب ج ١٠/ ٩٨، وميزان الاعتدال ج ٤/ ٩٤).

واستعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (بقية بن الوليد) فقال في ترجَمة علي بن زُبيد، شيخ لبقية لا يُدْرَى مَنْ هو: كَدأبِ بقية في الأخذ عمن دَبَّ ودَرج. (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٢٧).

كَانَ يُلَقِّنُ المَشَايِخَ:

تلقين المشايخ، هي من التُّهَمِ الخطيرةِ في الرَّاوي، ولذا قَرَنَهُ الإمام أبو داود بالكذب، قال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ص: ١٦٤) في ترجمة (الحسن بن مُدرِك السَّدُوسي): «لا بأسَ به، ونَسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ».

والحَسَنُ بن مدرك هـٰذا ـ كما قال أبو داود ـ كذَّابٌ، كان يأخذ أحاديثَ فهد بن عَوْفٍ، فيُلقيها على يحيى بن حَمَّاد. (انظر: «تهذيب التهذيب» ١/ ٤١٥).

كِبَارُ التَّابِعِيْنَ:

وهم الذين رَوَوْا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يَقَع حديثُهم موقِعَ حديث متأخرِّي الصحابة، أكثر ما يُوجَد عند تابعيٍّ.

كسَعِيْد بن المُسَيَّب، وجَعَلَهُمْ الحافظ ابن حجر الطَبَقَةَ الثانيةَ بعد الصحابة. (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٧٥).

انظر «التابعين» في حرف التَّاء.

كِبَارُ الصَّحابة:

كَالعشرة المبشَّرة بالجنَّة، ومَنْ تقدَّمَ إسلامُهم.

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد.

كُتَّابُ الحَدِيْثِ:

انظر «كِتَابَة الحَدِيْث».

الكِتابَةُ:

انظر «المُكَاتَبة» في حرف الميم.

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ:

انظر «التَّسْمِيْعُ» في حرف التَّاء.

كِتَابَةُ الحَدِيْثِ:

لقد شَاعَ في بعضِ أوساطِ المثقَّفين اليومَ في العالم الإسلامي: أنَّ الحديث النبوي ما كُتِبَ بأقلام الرَّعيل الأول من الصحابة؛ لأن النبي ﷺ نَهَاهم عن ذلك، فلم يكتبوا الحديث كما كتبوا القرآنَ الكريمَ، وإنهم لم يعتنوا بكتابة الحديث إعتناءً كبيراً، وإنما نقلوه من حفظِهم وذاكرتهم فقطْ، إلى أن جاءَ القرنُ الثانيُ الهجريُّ وأَمَرَ الخليفةُ الراشد عمر بن عبد العزيز عُمَّالَهُ بجمع الحديث، وتدوينهِ، واتخذ في هٰذا السبيلِ خطوةً منظَّمةً، وكتب إلى عامله في المدينة: المنوَّرةِ أن «اكْتُبْ إليَّ ما ثَبَت عندك من الحديث، فإنِّي خِفْتُ دروسَ العلم وذهابه». (سنن الدارمي: باب من خص في كتابه العلم ١/ ١٢٥).

وكَتَبَ إلى جَميعِ عُمَّاله في البلاد الإسلامية: أنْ «انظروا حديثَ رسولِ الله ﷺ فاجمعوه». (فتح الباري: ١/ ١٩٥).

وما نشأ هٰذا الخطأُ إلا لأجل أنَّ عامة المؤرِّخين القدماء اقتصروا في أكثر الأحيان على ذكر تدوين الحديث في القرن الثاني من الهجرة، وأنهم لم يعتنوا عنايةً كبيرةً بذكر تلك الصُّحُفِ والمجاميعِ التي كُتِبَتْ في القرن الأول بأقلام الصحابة والتابعين، مع أنَّ هٰذه المؤلَّفات قد احتوَتْ على العدد الأكبر من الأحاديث التي دوِّنت في القرن الثالث، وذلك أنَّ هٰذه المجموعات ما بقيت على شكلها وما وصلتْ إلى أيدي أولئك المؤرِّخين القدماء كما كتبها مؤلِّفوها، بل انْدَمَجَ جميعُ ما احتوتْ عليه من الأحاديث في الكتب الحديثية المتأخِّرة تبعاً لسُنَّة التدوين والتأليف، فقد وردت «الصحيفةُ الصحيحةُ» التي كَتَبَها الصَّحابيُّ الجليلُ عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - بتمامها «في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله» ووَرَدتْ كذلك جُملةٌ من أحاديثها موزَّعةً في كتب الأحاديثِ الأخرىٰ، وكذلك وَرَدَتْ مَرْوِيَّاتُ أبي هريرة رضي الله عنه التي كَتَبها ودَوَّنَها تلميذُهُ هَمَّام بن مُنَبِّه في كتب الحديث.

ومِنَ الجدير بالذكر هنا: أنه ما وقع هناك أيُّ فرقٍ أو اختلافٍ بين ما رواه الرواةُ والمحدِّثون من حديث هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة معتمدين على حفظِهم وذاكرتِهم، وبين ما وصل إلينا من الأحاديثِ المدوَّنةِ في هٰذه الصحيفة التي كَتَبها ودَوَّنَها هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهٰذا دليلٌ على أنَّ الرواة والمحدِّثين الذين رووا حديثَ رسولِ الله ﷺ معتمدين على حِفظِهم إنما نقلوه بأمانةٍ تامَّةٍ ودِقَّةٍ بالغةٍ، فلم يَبْقَ هناك مجالٌ لسُوءِ الظَّنِّ بهم، أو الشَّكِّ في حفظِهم.

يقول الإمام أبو الحسن علي النَّدْوِي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «رجال الفكر والدعوة» (١/ ١٣٤).

«وإذا اجتمعت هـٰذه الصُّحُفُ والمجاميعُ وما احتوتْ عليه من الأحاديث؛ كَوَّنَتْ العددَ الأكبرَ من الأحاديث التي جُمِعَتْ في الجوامع والمسانيد والسُّنن في القرن الثالث، وهكذا يتحقَّق: أنَّ المجموعَ الكبيرَ الأكبرَ من الأحاديث سَبَقَ تدوينُه وتسجيلهُ من غير نظامٍ وترتيبٍ في عهد الرسول ﷺ، وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم».

٢ ـ والسَّبَبُ الثاني لنشأة هـٰذا الخطأ ـ كما ذكره الإمام النَّدْوي رحمه الله تعالى ـ: «أنَّ المحدِّثين يَذْكُرون عَدَدَ الأحاديث الضَّخْمِ الهائل الذي لا يُتصوَّر أن يكون قد جاء في هـٰذه المجاميع الصغيرة التي كُتِبَتْ في القرن الأول، مع أنَّ عدد الأحاديث الصِّحاح غيرُ المتكرِّرة المتجرِّدة من المتابعات والشواهد لا يزالُ قليلاً، وقد نبَّه على ذلك العلاَّمةُ مَنَاظِر أحسن الكِيْلاني (المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ) في كتابه العظيم: «تدوين الحديث»: يقول رحمه الله:

(قد يتعجَّب الإنسانُ من ضخامةِ عدد الأحاديث المَرْوِيَّةِ، فيقال: إنَّ أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثرَ من سبعمئة ألف حديثٍ، وكذلك يقال عن أبي زُرْعَةَ، ويُروى عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مِئتي ألفٍ من الأحاديث الضعيفة، ومئةَ ألفٍ من الأحاديث الصحيحة، ويُروى عن مسلمٍ أنه قال: جمعتُ كتابي من ثلاثِمئة ألف حديث».

ولا يَعْرِفُ كثيرٌ من المتعلِّمين ـ فضلاً عن العامة ـ أن الذي يُكوِّن هـٰذا العددَ الضخمَ هو كثرةُ المتابعات والشواهد التي عُنِي بها المحدِّثون؛ فحديثُ: «إنَّما الأعمال بالنيات» مثلاً يُرْوَى من سَبعِمئة

طريقٍ، فلو جَرَّدْنا مجامعَ الحديث من هـٰذه المتابعات والشواهد، لبقيَ عددٌ قليلٌ من الأحاديث.

فـ «الجامع الصحيح» للبخاري لا تزيدُ الأحاديث التي رُوِيَتْ بالسَّند الصحيح فيه على ألفين وستمئةٍ وحديثين، وأحاديثُ مسلمٍ يبلغ عددُها إلى أربعة آلاف حديثٍ، وهكذا لا يبلُغ عددُ الأحاديثِ المَرْوِيَّةِ في الصِّحاحِ الستة، ومسند أحمد، وكُتُبٍ أُخرى، خمسين ألف حديثٍ، منها الصحيح ومنها السقيم، ومنها المتَّفق عليه ومنها المتكلَّمُ فيه.

صرَّح الحاكِمُ أبو عبد الله ـ الذي يُعَدُّ من المتسامحين المتوسِّعين ـ: أنَّ الأحاديثَ التي في الدرجة الأولى لا تبلغ عشرةَ آلاف.

ومُعظَمُ هـٰذه الثروةِ الحديثيةِ قد كُتِبَ ودُوِّنَ بأقلامِ رواةٍ في العصر الأوَّل، وقد يزيد ما حُفِظَ في الكتب والدفاتر كتابةً وتحريراً في العصر النبوي وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم على عشرة آلاف حديثٍ؛ إذا جُمِعَتْ صُحُفُ ومجاميعُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، وعبدِ اللهِ بن عمرو بن العاص؛ وأنسِ بن مالكٍ، وجابر بنِ عبد الله، وعليٍّ، وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهم. فيُمْكِنُ أن يقال: إنَّ ما ثَبَتَ من الأحاديثِ الصِّحاح، واحتوت عليه مجاميعُها ومسانيدُها قد كُتِبَ ودُوِّنَ في عصر النبوَّةِ، وفي عصر الصحابة، قبل أن يُدوَّنَ «الموطأ» و«الصِّحاح» بكثيرٍ). انتهى كلام الشيخ الكيلاني من كتابه: «تدوين الحديث».

ولم يَنْتَصِفْ القرنُ الثاني حتى كانت حركةُ الجمعِ والتدوين أشدَّ وأقوىٰ، وكان ممَّنْ سبقَ إليها من رجال هـٰذا القرن:

١ ـ ابنُ شهاب الزُّهري (المتوفىٰ سنة ١٢٤ هـ).

٢ ـ وابن جُرَيْجِ المَكِّي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٣ ـ وابن إسحاقَ (المتوفىٰ سنة ١٥١ هـ).

٤ ـ ومَعْمَرُ بن راشد اليَماني (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ).

٥ ـ وسعيد بن أبو عَرُوْبَةَ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٥٦ هـ).

٦ ـ وربيعُ بن صَبِيْحٍ (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

وسفيان الثَّوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٧ ـ ومالكُ بن أنس (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٨ ـ واللَّيْثُ بن سعد (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ).

٩ ـ وعبد الله بنُ المُبَارَك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ)، ثم تتابَعَ الناسُ.

النهي عن كتابة الحديث والإذن بها:

لقد انصرف الصحابةُ في أوّل الأمر إلى القرآن جمعاً له في الصُّدور والسُّطور، فانشغلوا به عن كلِّ شيءٍ سِواه، فكان أكبرُ هَمِّهم في ذلك الوقت هو حفظُ القرآن وفهمُه والتدبُّرُ فيه والعملُ به، فإنهم تعلَّموا القرآن والعلمَ والعملَ جميعاً، وكان هٰذا تحت توجيه الرسول ﷺ وإرشادِه له، وهو لا شَكَّ إرشادٌ حكيمٌ وتوجيهٌ مندرجٌ مع حكمةِ التدرُّجِ ومصالح الوقت، مُتطوِّرٌ مع الأحداث التي تعاقبتْ على المجتمع الإسلامي، فنهى رسولُ الله ﷺ عن كتابة الحديث أوَّلَ نزولِ الوحي لئلاّ تُلْتَبَسُ أقوالُه وشروحُه بالقرآن، كما قال الخَطَّابِيُّ في «معالم السنن» (٤/ ١٨٤):

«إنَّما نَهَى الرسولُ ﷺ أن يُكْتَب الحديثُ مع القرآن في صحيفةٍ واحدةٍ لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأمَّا أن يكون نفسُ الكتاب

محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا».

ويقول ابن قُتيبة: «إنَّ النهي كان أول الأمر، فلمَّا رأى رسولُ الله ﷺ أنَّ السُّنَنَ تَكْثُرُ، وتفوت الحفظ؛ أمر بالكتابة والتقييد». (التراتيب الإدراية: للكتاني ٢/ ٢٤٨).

وقال ابنُ الجَوْزِي «إنَّ النَّبي ﷺ قَصَدَ الناسَ في بداية الإسلام على القرآن، فلمّا كثرت الأحاديثُ ورأى قِلَّةَ ضَبْطِهم؛ أَذِنَ لَهُمْ في الكتابة». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٨).

وقال الحافظ الذهبي: «والظاهرُ: أنَّ النهي كان أوّلاً لتتوفَّر هِمَمُهُمْ على القرآن وحدَه، وليمتازَ القرآنُ بالكتابة عمّا سِواه من السُّنَنِ النبوية، فيؤمن اللبس، فلمَّا زالَ المحذورُ، ووضح: أنَّ القرآن لا يشتبه بكلام الناس؛ أُذِنَ في كتابة العلم». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨١).

والحديثُ الذي وَرَدَ في النهي عن كتابة الحديث هو ما أورده مسلمٌ في صحيحه عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه، وهو حديثٌ واحدٌ يبلغ إلى درجة الصحة في هٰذا البابِ، وهناك آثارٌ مختلفةٌ في النهي عن كتابة الحديث كلِّها لا تخلوا عن مقالٍ، فأضربنا صفحاً عن ذكرها.

وحديثُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه الذي رواه مسلمٌ هو هٰذا: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرآنِ فَلْيَمْحُهُ، وحَدِّثُوا عَنِّي؛ وَلا حَرَجَ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه مسلم، في كتاب الزهد، باب التثبيت في الحديث، برقم: ٣٠٠٤).

قال الإمامُ البخاري رحمه الله تعالى: إنَّ هٰذا الحديث موقوفٌ على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. (فتح الباري: ١/ ٢١٨). ولو سلمنا رَفْعَ الحديثِ، فإنَّ النهي إنما كان في أوَّلِ نزول الوحي، كما

أثبتنا قَبْلُ ذلك، فلمّا نزل أَكْثَرُ القرآنُ، وحفظه الكثيرون، وعرفوا القرآن معرفةً تامَّةً، وميّزوه من الحديث، وأمن اختلاطُه بسِواه؛ أَذِنَ الرسولُ ﷺ بكتابة الحديث.

ونَوَدُّ أن نجمع الأحاديثَ التي وَرَدَتْ في الإذن بكتابة الحديث والأمر بها جمعاً يوضِّحُ ما لها من الأهمية البالغة في هٰذا الموضوع، ويؤكِّدُ ما لها من الدلالة القوية من حيثُ صحتها وكثرتها، فنعتقد اعتقاداً جازماً بقطعية هٰذه الأحاديث وحُجِّيَتِها على كتابة الحديث في عصر الرسول ﷺ، وعلى أنه كتب الصحابةُ الحديث تحت أمر الرسول ﷺ وإرشاده الحكيم.

الأول: رُوِيَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قَيِّدُوْا العِلْمَ»، قلتُ ما تَقْيِيْدُه؟ قال: «كِتَابَتُه». (أخرجه الحاكم في المستدرك: ١/ ١٨٨، برقم: ٣٦٢).

ورُوِيَ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَابِ». (جامع بيان العِلم وفضله: ص: ٧١).

حوإنَّ رسول الله ﷺ قد أُعْطِيَ جَوامعُ الكَلِم، وهٰذا الحديثُ منها، فجرت هٰذه الكلمةُ الطيِّبةُ على ألسنة الصحابة، فإنه رُوِيَ عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَاب»، ورُوِيَ عَنْ عليٍّ رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ»، ورُوِيَ عَنْ عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَاب». وأنَّه دعا رسولُ الله ﷺ لأنسٍ رضي الله عنه بالبركة في ماله وأولاده، وبَشَّره بالجنة، فكان أنسٌ يقول: «أعطيت اثنتين منها، وأنتظر الثالثةَ» وكان يقول لبنيه: «يا بَنِي قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَاب». (جامع بيان العلم وفضله: ص ٧١).

الثاني: وأخرج الترمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه قال:

«كان رَجُلٌ يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديثَ فيُعجبه، ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «اسْتَعِنْ بِيَمِيْنِكَ، وأومأ بيده إلى الخطِّ». (تحفة الأحوذي: ٧/ ٤٢٨).

الثالث: عن وَهْبِ بن مُنَبِّه عن أخيه قال: سمعتُ أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: «ما مِنْ أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يَكتبُ، وكنتُ لا أكتبُ». (أخرجه البخاري).

ورُوِيَ كذلك عَنْ أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنه قال: «ما كان أحدٌ أعلمُ بحديثِ رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كانَ يَكْتُبُ بيده، ويَعْيِه بقلبه، وكنتُ أَعِي، ولا أكتب. وأستأذنَ رسولَ اللهِ ﷺ في الكتاب، فأَذِنَ له» (مسند أحمد: ٢/ ٤٠٣).

الرابع: وأخرج أبو نُعَيْم عن عبد الله بن عمرو: أنه قال: «قلتُ: يا رسولَ الله! إني أَسْمَعُ منك أحاديثَ، أفتَأْذَنُ لِي أن أكتُبها؟ قال: «نَعَمْ». فكان أوّلَ كتابٍ كتبتُه بيدي كتابُ النَّبيِّ ﷺ إلى أهل مكة» (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٢).

الخامس: رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عمرو بن العاص: أنه قال: «كُنَّا عند رسول الله ﷺ ناسٌ من أصحابه وأنا معهم وأنا أصغَرُ القوم، فقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» فلمَّا خرجَ القومُ قلتُ: كيفَ تحدِّثونَ عن رسول الله ﷺ وقد سمعتم ما قال وأنتم تنهمكون في الحديث عن رسول الله، فضحكوا وقالوا: يا بن أخينا، إنَّ كلَّ ما سمعنا منه عندنا في كتابٍ». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٤).

السادس: ولمَّا فتح اللهُ مكَّةَ، وقام رسولُ الله ﷺ خطيباً بين الناس وألقى خطبةً بليغةً، قام رجلٌ من أهل اليمن، يقال له أبو شَاه،

وطلب أن تُكْتَب له الخطبةُ، فقال رسول الله ﷺ: «اكْتُبُوا لأبي شاه». (مسند أحمد: ٢/ ٢٣٥).

قال الإمامُ الأوزاعيُّ: «فكُتِبَتْ له الخطبةُ التي سمعها من رسول الله ﷺ». (تقييد العلم: ص: ٨٦).

السابع: رُوِيَ عن رافع بن خَدِيْج الأنصاري: أنه قال: قُلنا يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياءَ فنكتُبها؟! قال: «اكْتُبُوا ولا حَرَج». (مسند أحمد: ٢/ ٢١٥).

الثامن: ورُوِيَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنه قال: كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعه من رسولِ الله ﷺ أريد حِفْظَه، فنَهَتْني قريشٌ، فقالوا: تكتبُ كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ فِي الرِّضا والغضبِ! فأمسكتُ عن الكتابة فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأَوْمَأَ بإصبعِه إلىٰ فيه، وقال: «اكْتُبْ فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، ما خَرَجَ مِنْهُ إلاّ حَقٌّ». (سنن الدارمي: باب من رخص في كتاب العلم، ١/ ١٢٥، والمستدرك: ١/ ١٠٤).

يقول الحاكمُ بعد ذكر هٰذا الحديث في «المستدرك» (١/ ١٠٥): «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ».

التاسع: عن عبد الله بن عمرو: أنه أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! إني أريد أن أروي من حديثك، فأردتُ أن أستعين بكتاب يدي مع قلبي إنْ رأيتَ ذلك. فقال رسول الله ﷺ: «إنْ كَانَ حَدِيْثِي فاسْتَعِنْ بِيَدِكَ مَعَ قَلْبِكَ». (سنن الدارمي: ١/ ١٢٦).

ورَوَى عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّهِ، قال: «قلتُ يا رسول الله! أكتبُ ما أسمع منك؟ قال: «نعم» قلتُ في الرِّضا

والسُّخْط؟ قال: «نعم، فإنَّهُ لا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَقُوْلَ في ذَلِكَ إلاّ حَقّاً». (مسند أحمد: ٢/ ٢٠٧).

فهـٰذهِ جملةٌ صالحةٌ من الأحاديث، بعضٌ منها صِحَاحٌ حِسَانٌ، وتكلَّم في أسانيد بعضها المحدِّثون، ولكن يقوِّي بعضُها بعضاً، ويعضدها، ولها شواهدٌ أخرىٰ، وما تَدُلُّ هـٰذه وتلك إلاّ على أنَّ الحديثَ كُتِبَ في حياة رسول الله ﷺ بأمره وبإذنه، فكان عبدُ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه يكتب حديثَه بعدما استأذَن منه، وكان يسمع حديثَ رسول الله ﷺ عنه، ويكتب وليس بينه وبينه أحدٌ، وكان جماعةٌ من أصحاب الرسول ﷺ يكتبون حديثَهُ، وأنه لمَّا قال عبد الله بن عمرو بن العاص لجماعةٍ من الصحابة بأنكم تتحدَّثون عن رسول الله ﷺ حديثَهُ، وأنه قد أَوْعَدَ بهـٰذا الوعيدِ الشديد على الكَذِبِ عَلَيْهِ؟! فرَدُّوا عليه: أنَّ جميعَ ما سمعوا منه محفوظٌ عندهم في كتابٍ.

فَثَبَت مِن هـٰذا كلِّه: أنه اسْتَقَرَّ الأمرُ في آخر حياة رسول الله ﷺ على الإذن بكتابة الحديث إذناً عامّاً، فصرف الصحابةُ هَمَّهم إلى كتابة الحديث في المصاحف وتدوينه في المجاميع، إلى أن أراد عُمَرُ رضي الله عنه أن يجمع الأحاديثَ جَمْعاً رسمياً، وأن يكتبَ السُّنَنَ كتابةً عامَّةً، فاستفتى أصحابَ النبيِّ ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطَفِقَ عُمَر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح وقد عزم الله له، فقال: «إني كنتُ أريد أن أكتب السُّنَنُ، وإني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأَكَبُّوا عليها، وتركوا كتابَ الله، وإني والله لا أشوب كتابَ الله بشيءٍ أبداً». (تقييد الحديث: ص: ٤٩).

وهـٰذا يَدُلُّ على أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أراد أن يجمع الأحاديث جمعاً شاملاً، وأن يدوِّنَ السُّنَّةَ تدويناً عامّاً، ولكن خشي أن يَنْكَبَّ الناسُ عليها، وينصرفَ هَمُّهم عن كتاب الله، ولو كان عُمَرُ لا يرى

تدوينَ الحديث لما أراد ذلك ابتداء، وإنما أحجم عنه للمحظور الذي ذكره. (مباحث في علوم الحديث: للشيخ منّاع القطّان: ص ٢٩٠).

وقال ابن رشد في «البيان والتحصيل»: «المعنى في هٰذا: أنَّ عُمَرَ أراد أن يكتبَ الأحاديثَ المَأثورةَ عن رسول الله ﷺ ليجعلها أصلاً يحملها الناسُ كما يفعل بالقرآن، فتوقَّفَ عن ذلك؛ إذْ لا يقطع في صحة نقل الأحاديث عن النبيِّ ﷺ كما يقطع على صحة نقل القرآن الذي قد نُقِلَ بالتواتر، فرأى أن يكل أمر الأحاديث إلى الاجتهاد والنظر في صحتها». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٨).

كتابة الحديث بأقلام الصحابة:

أ ـ الصحابة الذين كتبوا الحديث على وجه الخصوص، هم:

١ ـ أبو بَكْر الصديق رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٣ هـ).

٢ ـ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٣ هـ).

٣ ـ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٤ ـ عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٠ هـ).

٥ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٣ هـ).

٦ ـ أبو هريرة بن عامر الدَّوْسِي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٩ هـ).

٧ ـ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

٨ ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٨ هـ) وكان آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بالمدينة.

٩ ـ سَمُرَة بن جُنْدُبٍ رضي الله عنه (المتوفى ٥٨ هـ).

١٠ ـ أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

١١ ـ سعد بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٥ هـ).

ب ـ الصحابة الذين كتبوا الحديث على وجه العموم:

١٣ ـ أبو أَيُّوب الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

١٤ ـ أبو بَكْرة الثَّقَفي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

١٥ ـ أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، يقال: اسمه إبراهيم رضي الله عنه.

١٦ ـ أبو رَيْحَانَةَ الأَزْدِي رضي الله عنه.

١٧ ـ أبو سعيد الخُدْرِي: رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٣ هـ).

١٨ ـ أبو موسى الأشعري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٢ هـ).

١٩ ـ أُبَيُّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٠ هـ).

٢٠ ـ أُسَيْد بن حُضَيْر رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٠ هـ).

٢١ ـ البَرَاءُ بن عازِبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧١ هـ).

٢٢ ـ جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٦ هـ).

٢٣ ـ جَرير بن عبد الله رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ).

٢٤ ـ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما (المتوفي سنة ٤٩ هـ).

٢٥ ـ رافع بن خَدِيْجٍ الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٤ هـ).

٢٦ ـ زيد بن أرقم رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

٢٧ ـ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٥ هـ).

٢٨ ـ سلمان الفارسي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٢٩ ـ ضَحَّاك بن سفيان الكِلاَبِي رضي الله عنه (المتوفى سنة ١١ هـ).

٣٠ ـ ضَحَّاك بن قَيْسٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٤هـ).

٣١ ـ عبد الرحمن بن عائِذٍ رضي الله عنه.

٣٢ ـ عبد الله بن أبي أَوْفَى رضي الله عنه (المتوفى سنة ٨٦ هـ).

٣٣ ـ عبد الله بن الزُّبَير رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

٣٤ ـ عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

٣٥ ـ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٢ هـ).

٣٦ ـ عمرو بن حَزْم الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ).

٣٧ ـ محمد بن مَسْلَمَةَ الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٣ هـ).

٣٨ ـ مُعَاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٧ هـ).

٣٩ ـ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٠ هـ).

٤٠ ـ المُغِيْرَةُ بن شُعْبَة رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

٤١ ـ نُعمان بن بَشير رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٤ هـ كما في الإصابة).

٤٢ ـ وَاثِلَةُ بن الأَسْقَع رضي الله عنه (المتوفى في سنة ٨٣ هـ).

د ـ الصحابياتُ اللاَّتي كتبن الحديثَ.

٤٣ ـ أسماء بنت عُمَيْسٍ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٤٠ هـ).

٤٤ ـ سبيعة الأسلمية رضي الله عنها.

٤٥ ـ عائشة بنت أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ).

٤٦ ـ فاطمة بنت قَيْسٍ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٠ هـ).

٤٧ ـ فاطمة بنت مُحمَّدٍ ﷺ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ١١ هـ).

ومن أهمِّ المؤلَّفات في (كتابة الحديث) في عهد الصحابة:

١ ـ **دراساتٌ في الحديث النبوي**: للدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي، طُبع في المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٢ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصِّدِّيقي، طُبع دار الحديث ـ القاهرة.

الكِتَابَةُ المُجَرَّدَةُ:

أي: من قوله: «أَجَزتُ..» مَنَعَ الروايةَ بها قومٌ، منهم القاضي الماوَرْدِي الشافعي، وأجازها كثيرون من المتقدِّمين والمتأخِّرين، منهم أيُّوبُ السِّجِسْتَاني.. وغيرُ واحدٍ من الشافعيِّين وأصحاب الأصول، وهو الصحيحُ المشهور بين أهل الحديث (تدريب الراوي: ٢/ ٥٣).

الكِتَابَةُ المَقْرُونَةُ بالإِجَازَةِ:

وهي مقرونةٌ بـ: «أَجَزْتُكَ ما كتبتُ لك أو إليك» ونحوِه من عبارةِ الإِجازةِ، وهٰذا في الصحة والقُوَّةِ كـ: «المناولة المقرونة».

انظر تعريفها في حرف الميم.

كَتَبَ إليَّ:

من ألفاظ الأداء في الإجازة بالمكاتبة.

كَتَبَ إلَيَّ شَيْخي:

من ألفاظِ الأداء في الإجازَةِ بالمكاتبة أي: حدَّثني شيخي كتابةً أو مكاتبةً، أو أنبأني كتابةً أو مكاتبةً.

كُتُبُ الأَطْرَاف:

انظر: «الأطراف» في حرف الألف.

كُتُبُ التَّخَارِيْج:

انظر: «التخريج» وقد ذكرنا فيه الكُتبَ المتعلِّقة به.

كُتُبُ التَّرْتِيْبِ:

هي الكُتب التي يجمع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ كتابٍ أو أكثر، مؤلَّفةً أصلاً علىٰ طريقة المسانيد، أو علىٰ أوائل الأحاديث، أو علىٰ ترتيبٍ آخر، فيُرتِّبوها علىٰ الأبواب الفقهية، ومن تلكم الكتب نذكر البعضَ فيما يلي:

١ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان**: للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بُلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

٢ ـ **منحة المعبود بترتيب مسند الطَّياليسي أبي داود**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البَنّا السَّاعاتي المصري (المتوفىٰ ١٣٧١ هـ).

٣ ـ **الفتح الرَّبَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني**: للسَّاعاتي أيضاً.

الكُتُبُ التِّسْعَةُ:

وهي:

١ ـ **صحيح البخاري** (واسمه الصحيح: «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرَةِ بن بَرْدِزْبة الجُعْفِي مولاهم، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم** (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ»): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيْري النَّيسابُوري، المتوفى سنة ٢٦١ هـ.

٣ ـ **سُنَن أبي داود**: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السِّجِسْتَاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسىٰ الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سُنَنُ النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْوِيني المعروف بـ: «ابن ماجه» (وهو لقبُ أبيه) (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ).

٧ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس بن مالك أبي عبد الله الأصبحي (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٨ ـ **سُنَنُ الدَّارِمي**: للإمام محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدِي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

٩ ـ **مُسْنَدُ أحمد**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

كُتُبُ التَّوَارِيْخِ:

هي الكتبُ التي تعنى بتراجم الرواة، كـ:

١ ـ **تاريخ بغداد**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **تاريخ دمشق**: للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله أبي القاسم ثقة الدين ابن عساكر الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

كُتُبُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْل» في حرف الجيم، وقد ذكرنا فيه جميعَ كُتب الجرح والتعديل.

كُتُبُ الجَمْعِ:

يُقصَد بها الكُتب التي جَمَع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ عِدَّةِ كُتب كلها، أو مختارة منها، مثل:

١ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحُمَيْدي الأُندلسي القُرْطُبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ).

٢ ـ **والجمع بين الصَّحيحين**: لأبي محمد عبد الحقِّ بن عبد الرحمن الإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

٣ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن حسن المَرِي (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

٤ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّنعاني (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

كَتْبُ الحَدِيْثِ:

أي كِتابَةُ الحديث وروايتُه. انظر: «كِتَابَة الحدِيْثِ».

الكُتُبُ الخَمْسَةُ:

هي الكتب السِّتَّةُ ما عدا «سنُنَ ابن ماجَهْ» كما عَدَّها الحازِميُّ في رسالته: «شروط الأئمة الخمسة» ولم يَذْكُرْ فيها «سننَ ابن ماجَه».

وأمَّا ابن تَيْمِيَّة الجَدّ في «منتقى الأخبار» والحافظُ ابن حجر «في بلوغ المَرام» أراد بها الكُتبَ ما عدا «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الكُتُبُ السِّتَّةُ:

وهي:

١ ـ **صحيحُ البخاري** (واسمه الصحيح «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **صحيحُ مسلم** (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ): للإمام أبي الحُسَيْنِ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ بن مسلمٍ القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ **سُنَنُ أبي داود**: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السَّجِستاني (المتوفى سنة٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سُنَنُ النَّسائي**: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب بن علي ابن سِنَان النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَنُ ابن ماجه**: للإمام الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن

يزيد الرِّبْعي ابن ماجَهْ القَزْوَيني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

كُتُبُ السُّنَّة:

المرادُ بالسُّنَّةِ هنا ما يُقابِل البدعةَ، وهي الكتبُ التي تَحُضُّ على التمسُّك بالسُّنَّةِ واتِّباعها والعمل بها، وتركِ ما حَدَث بعد الصَّدر الأوَّل من البِدَع والأهواء، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **كتاب السُّنَّة**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني(المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٢ ـ **كتاب السُّنَّة**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٣ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي بَكْر الأَثْرَمْ (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٤ ـ **كتاب السُّنَّة**: عبد الله بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ).

٥ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي القاسم اللَّالكائي (المتوفىٰ سنة ٤١٨ هـ).

٦ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي بكر الخَلَّال (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٧ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي عاصم الشَّيْباني (المتوفى سنة (٢٨٧ هـ).

كُتُبُ الصِّحَاحِ:

المراد بها:

١ ـ **صحيحُ البخاري (واسمه الصحيح «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»)**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ صحيحُ مسلم (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ»): للإمام أبي الحُسَيْنِ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ بن مسلمٍ القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ سُنَنُ أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السِّجِستاني (المتوفى سنة٢٧٥ هـ).

٤ ـ جامع الترمذي: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ سُنَنُ النَّسائي: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب بن علي ابن سِنَان النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ سُنَنُ ابن ماجه: للإمام الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن يزيد الرَّبْعي ابن ماجَهْ القَزْوَيني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

وفي إطلاق الصحة على ما عدا الصحيحين تساهُلٌ واضِحٌ، قال الحافظُ العراقيُّ رحمه الله تعالى:

ومن عليها أطلق الصحيحا فقد أتى تساهلاً صَريحا

وممَّن أَطلق ذلك: الحافظُ أبو طاهر السِّلَفي، حيث قال في الكتب الستة: «اتفق على صحتها علماءُ المشرق والمغرب».

وكذلك الحاكم أبو عبد الله النَّيسابُوري، حيث أطلق على «جامع الترمذي»: (الجامعَ الصحيحَ).

وكذا الحافظ الخطيب البغدادي أطلق على «جامع الترمذي» وعلى «سُنَنِ النَّسائي» اسمَ الصحيح. (انظر «التبصرة مع فتح الباقي» ١/ ١٠٤).

وهـٰذا إطلاقٌ ليس بصحيحٍ، فإنَّ هؤلاء الأئمَّةَ غيرَ الشَّيخين لم

يَشترِطُوا صحةَ الأحاديثِ التي في كُتبهم، وهي وإنْ كان أكثرُ ما فيها من الصحيح الثابتِ، إلاّ أنها تَشْتَمِلُ على (الحديث الحَسَنِ) و(الحديثِ الضعيف) بأنواعٍ مختلفةٍ من الضَّعْفِ.

وأمَّا قولُ الحافظِ أبي طاهر السِّلَفي «اتفق على صحتها علماءُ المشرق والمغرب» فهذا في كُتب «السُنَن» على اعتبار الأغلب، وقِلَّةِ (الحديث الضعيف) فيها.

وأمَّا إطلاقُ الحاكم النَّيسابوري على «جامع الترمذي» الجامعَ الصحيحَ فهو غَلَطٌ؛ لأن الترمذي لم يُطْلِق وَصْفَهُ بالصحة، بل إنه علَّلَ في كتابه كثيراً من الأحاديثِ، وإنَّما سَمَّاهُ «الجامعَ، وكثيرٌ من المتأخِّرين سَمَّوه «السُّنَنَ».

كُتُبُ الضُّعفاء:

المرادُ بها تلك الكتب التي اهتمَّت بذكر الرواة الضعفاء في الحديث، ومن أهمِّ تلك الكتب:

١ ـ **الضعفاء الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **الضعفاء الصغير**: له أيضاً.

٣ ـ **الضعفاء**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

٤ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: لأبي زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ).

٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

٧ ـ **المجروحون من المحدِّثين**: لإمام محمد أحمد بن حبَّان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٥ هـ).

٩ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

١٠ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١١ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: له أيضاً.

١٢ ـ **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

كَتَبَ عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ:

مِنْ عبارات الجرح النادرة، تُستعمَل فيمن يَكتبُ عن شيوخٍ ضعفاء، وإن كان هو في نفسهِ صدوقاً، قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/٩٣) في ترجمة (مَرْوان بن مُعَاوية الفَزَاري الكوفي) وهو من رواة الكتب السِّتَّة: «ثقةٌ عالمٌ صاحبُ حديثٍ، لكن يروي عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ».

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ:

وهي كتبٌ يروي فيها أصحابُها أحاديثَ كتابٍ مُعَيَّنٍ بأسانيدَ لنفسهِ، فيلتقي في أثناء السَّند مع صاحب الكتاب الأصلي. انظر

«المُسْتَخْرَجَاتُ» في حرف الميم.

كُتُبُ الْوَفَيَاتِ:

مِن أشكال التأليف في تراجم الرِّجال التأليف على أساس سِنِي وفياتهم، وذلك لضَبْط لقاء الشيوخ بعضهم ببعضٍ وسماعهم منهم، فيتميَّز به الصادقُ من الكاذب.

أما منهج المؤلِّفينِ في كتب الوفيات فهو أن يذكر المؤلِّفُ السَّنوات الهجرية متسلسلةً، وأيّام كلِّ شهرٍ، ويذكر تحت كلِّ سنةٍ أسماءَ من توفِّي فيها من العلماء، وقد يذكر تراجمهم متفاوتةً في الطُّول والقِصَر، وأقوال العلماء في جرحهم، أو تعديلهم. وقد أطلق الأوائل على هٰذا النوع من الكتب اسمَ «**التاريخ**»؛ لأن أساس تصنيفه هو ذكر وفيات العلماء على السِّنين. وأقدم مَن كَتَب تاريخاً للرجال على هٰذا النَّمط هو الإمام اللَّيث بن سعد الفَهْمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ) ثم توالى التأليفُ فيه ثم سَمّوه بعد ذلك بـ**الوفيات**»، واستقلَّ بعد ذلك «علم التاريخ» لذكر الحوادث على السِّنين، ورغم ذلك ظَلَّ المؤلِّفون في التاريخ يذكرون وفياتِ العلماء على السِّنين إضافة إلى الحوادث في كتبهم، كما في «**العِبَر**»للذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) و«**البداية والنهاية**» لابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة في الوفيات:

١ ـ **التاريخ**: لـ: اللّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ).

٢ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: ليحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٤ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي** (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين.

٥ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرشد الطَّبراني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٨ هـ) عن يحيىٰ بن معين.

٦ ـ **التاريخ**: لعليِّ بن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

٨ ـ **تاريخ خليفة بن خَيَّاط** (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

٩ ـ **التاريخ**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

١٠ ـ **التاريخ**: لعمرو بن علي الفَلّاس (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

١١ ـ **التاريخ الصغير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

١٢ ـ **التاريخ**: للمفضَّل بن غَسَّان الغِلَابي (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

١٣ ـ **التاريخ**: لأبي علي، حنبل بن إسحاق الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ)، ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل.

١٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن ماجَهْ، يزيد بن صاحب «السُّنن» (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

١٥ ـ **تاريخ رواة الحديث**: لزُهَير بن حرب ابن أبي خُثَيْمة النَّسائي. (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

١٦ ـ **تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمشقي** (المتوفىٰ سنة ٢٨١ هـ).

١٧ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

١٨ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرمي، المعروف بالمُطَيَّن (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

١٩ ـ **التاريخ لابن خُرَّم**، الحسين بن إدريس بن مبارك الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

٢٠ ـ **التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم**: للمُقَدَّمي، لمحمد بن أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٢١ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفى سنة ٣١٧ هـ).

٢١ ـ **التاريخ**: للسرَّاج، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

٢٢ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ).

٢٣ ـ **التاريخ**: لأبي عَرُوبَة الحَرّاني، الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

٢٤ ـ **التاريخ**: لابن يونس المصري (المتوفىٰ سنة ٣٤٧ هـ).

٢٥ ـ **التاريخ**: للعَسَّال، لمحمد بن أحمد بن إبراهيم الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ).

٢٦ ـ **التاريخ الكبير**: لابن حَزْم، أحمد بن أحمد بن سعيد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٠ هـ).

٢٧ ـ **الوفيات (١ ـ ٣٤٦ هـ)**: للقاضي الحافظ أبي الحسين، عبد الباقي بن قانع البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

٢٨ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أو (وَفَيات النَقَلة علىٰ السنين)** (١ ـ ٣٨٨ هـ): لابن زَبْر الربعي، أبي سليمان، محمد بن عبد الله بن أحمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٣٧٩ هـ)، قال الذهبي: «له كتاب **الوفيات** مشهور علىٰ السنين»، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠): «ابتدأ بجمعه مِنَ الهجرة ووصل إلىٰ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.

ثم ذيّله أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتّاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

ثم ذيَّل علىٰ الكتّاني أبو محمد هبة الله ابن أحمد الأكفاني الحافظ (المتوفىٰ سنة ٤٨٥) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ خمس وثمانين وأربعمئة.

ثم ذيَّل علىٰ الأكفاني الحافظ أبو الحسن علي بن مفضل المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ) إلىٰ سنة ٥٨١ إحدىٰ وثمانين وخمسمئة.

ثم ذيَّلَ علىٰ ابن المفضل زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) ست وخمسين وستمئة منه إلىٰ سنة... بذيلٍ كبيرٍ في ثلاثة مجلَّداتٍ رأيتُه بخطِّه سمَّاه «**التكملة لوفيات النَّقَلة**»، وذكر أنَّ الكتب المذكورة قد أهمل في كلٍّ منها جماعة، ووعد فيه بجمع ما تضمَّن إهمالهم.

ثم ذيَّل علىٰ المنذري تلميذه عِزُّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الشريف الحسيني الحلبي ثم المصري إلىٰ سنة

٦٧٤ هـ أربع وسبعين وستمئة، ولعلَّه ذيَّله إلىٰ حين وفاته سنة ٦٩٥هـ خمس وتسعين وستمئة وستمئة، كما في المنهل.

والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ حسب وفياتهم في السِّنين والشهور لا علىٰ ترتيب حروف أسمائهم، وذَيَّل علىٰ الشريف شهابُ الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الدِّمْيَاطي الحافظ المحدِّث إلىٰ نازلة الطاعون سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمئة، وذيَّل علىٰ ابن أيبك الحافظُ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥هـ) خمس وثمانمئة إلى سنة [٨٠٥] أي: إلىٰ زمانه. والذيول المتأخِّرة أبسط من الأصل، والكل مُرَتَّبٌ علىٰ السنوات».

٢٩ ـ **التاريخ**: لابن الفُرَات، محمد بن العبَّاس بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

٣٠ ـ **ذيل وفيات النَّقَلَة علىٰ السنين أو (ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)** (٣٨٨ ـ ٤٦٥ هـ): للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدِّمشقي الصُّوفي (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ). قال محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٢): «ثم ذَيَّل أبو محمد الكتَّاني علىٰ كتاب «الوفيات» لابن زبر».

٣١ ـ **الوفيات** (١ ـ ٤٧٠ هـ): لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١١): «وهو مستوعبٌ جداً» قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه».

٣٢ ـ **وفيات قوم من المصريِّين**: لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحَبَّال (المتوفىٰ سنة ٤٨٢ هـ).

٣٣ ـ **جامع الوفيات أو (ذيل تاريخ مولد العُلماء ووفياتهم)** (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ): لأبي محمد، هبة الله بن أحمد الأنصاري الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٢٤ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٢ ـ ٢١٣): «ثم ذيَّل علىٰ الكَتَّاني تلميذه محدّث دمشق أبو محمد هبة الله الأكفاني(المتوفى سنة٤٦٦ هـ) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ هـ، سَمَّاه **جامع الوفيات**».

٣٤ ـ **وفيات الشيوخ**: لأبي المعمر، المبارك بن أحمد عبد العزيز الأنصاري الأزجي (المتوفىٰ سنة ٥٤٩ هـ) ذكره حاجي في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩).

٣٥ ـ **تاريخ الوفاة للمتأخِّرين من الرُّواة**: لأبي سعد السَّمْعَانِي، عبد الكريم بن محمد، صاحب «الأنساب» (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١١).

٣٦ ـ **وفيات جماعةٍ من الحدِّثين من مشايخه وأقرانه**: لأبي مسعود الحاجي الإصبهاني، عبد الرحيم بن أبي الوفاء (المتوفىٰ سنة ٥٦٦ هـ).

٣٧ ـ **كبار الحفّاظ**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي، المعروف بابن الجَوْزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

٣٨ ـ **ذيل الوفيات (٤٨٥ ـ ٥٨١ هـ)**: لابن المُفَضَّل، الحافظ أبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسي. ثم الإسكندري المالكي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣): «ثم ذَيَّل علىٰ الأكفاني إلىٰ سنة إحدىٰ وثمانين وخمسمئة».

٣٩ ـ **التكملة لوفيات النَّقَلَة (٥٨١ ـ ٦٤٢ هـ)**: للحافظ زكي

الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي الدمشقي المنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ). قال عنه الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣) «ذيل به علىٰ ابن المفضَّل الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ)، وهو ذيلٌ كبيرٌ كثيرٌ الإتقان والفائدة، وذكر أنّ الكتب المذكورة ـ قبله ـ قد أُهْمِلَ في كلٍّ منها جماعَةٌ ووعد بذكرهم». طُبع بتحقيق الأستاذ بَشّار عوّاد معروف.

٤٠ ـ **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قزأوغلي (المتوفىٰ سنة ٦٥٤ هـ) طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند ١٣٣٨ هـ.

٤١ ـ **ذيل الروضتين** (تراجم رجال القرنين السادس والسابع) لأبي شامة المَقْدِسي الشهاب أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٦٥ هـ). طُبع بتحقيق عزّت عطّار الحسيني، في دمشق ١٣٦٦ هـ.

٤٢ ـ **صلة التكملة لوفيات النَّقَلة (٦٤٢ ـ ٦٧٥ هـ)**: لابن الحلبي الحسيني، الشريف عز الدين أبي العبّاس، أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الحلبي (المتوفىٰ سنة ٦٩٥ هـ)، وكان المنذري قد وقف في إملاء كتابه«**التكملة لوفيات النقلة**» عند ٢٦ ربيع الأول ٦٤٢ هـ، فقام صاحب الترجَمة بالتذييل عليه مبتدأً كتابه «**صلة التكملة لوفيات النقلة**» من سنة ٦٤٠ هـ فكتب مجلَّدين بلغ فيهما إلىٰ سنة ٦٧٥ هـ».

٤٣ ـ **تاريخ البرزالي أو (الوفيات) (١ ـ ٧٣٨ هـ)**: للبِرْزالي، علم الدين، أبي محمد، القاسم بن محمد بن يوسف الإشبيلي ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ ـ ٢٨٧): «جَمَع فيه وفيات المحدِّثين، بل هو مختصٌّ

بمن له سماعٌ، لكنه لم يُبيِّض». وذيَّل عليه ابن رافع السَلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) في «وفياته».

٤٤ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام** (١ ـ ٧٤٠ هـ): للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ رياض المراد، وسهيل زكّار بدار الفكر المعاصر في دمشق عام ١٤١٢ هـ.

٤٥ ـ **العبر في خبر من غبر** (١ ـ ٧٤٠ هـ): للذهبي أيضاً. وصل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٤٠ هـ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١١٢٣): «في التاريخ مجلَّدان للحافظ المؤرِّخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨) ثمان وأربعين وسبعمئة، قال: فهـٰذا تاريخٌ مختصرٌ علىٰ السنوات، أذكر فيه ما قُدّر لي من أَشْهَر الحوادث والوفيات تَعَيَّنَ علىٰ الذكيِّ حِفْظُه. وبَدَأ من أول سنة الهجرة وانتهىٰ إلىٰ آخر سنة ٧٠٠ ثم ذيَّله إلىٰ سنة ٧٤١ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة (٧٤٠)، ثم ذيلَّه تلميذه السيد شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني إلىٰ سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمئة (٧٦٤). والذَّيْلُ عليه إلىٰ قريب الثمانين لشمس الدين محمد بن موسىٰ ابن سند الحافظ (محمد بن علي الحسيني ولد السابق ذكره إلىٰ آخر سنة ٧٨٥ (المتوفىٰ سنة ٧٩١) إحدى وأربعين وسبعمائة، وذيَّل العبر أيضاً زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦) ست وثمانمئة. والذيل علىٰ ذيل العراقي لولده ولي الدين أحمد العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ) صنَّف ذيلاً علىٰ ذيل أبيه. طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد، فؤاد سيّد، بدائرة المطبوعات والنشر، في الكويت، عام ١٣٨٠.

٤٦ ـ **ذيل صلة التكملة لوفيات النَّقَلَةِ** (٦٩٥ ـ ٧٤٩ هـ): لابن

أَيْبَك الدِّمْيَاطي، الشهاب أبي الحسين، أحمد بن أَيْبَك بن عبد الله، الحُسَامِي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ). ذيَّل به علىٰ «صلة التكملة لوفيات النَقَلَة» لعزّ الدين أحمد بن محمد الحسيني (المتوفىٰ سنة ٤٩٥ هـ) من سنة ٦٩٥ هـ إ لىٰ عام وفاته. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣).

٤٧ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ) مخطوطٌ.

٤٨ ـ **نثر الجمان في تراجم الأعيان**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفَيّومي (المتوفىٰ نحو ٧٧٠ هـ) مخطوطٌ.

٤٩ ـ **عِبَر الأعصار وخبر الأمصار أو (الذيل علىٰ العِبَر للذهبي)** (٧٤١ ـ ٧٦٥ هـ): للشمس أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ ٧٦٥ هـ) وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٦٢ هـ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «قال ابن حجي: كتب الحسيني إلىٰ شهر وفاته وهو شعبان سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمئة والمشهور منه إلىٰ آخر سنة ٧٦٢ اثنين وستين وسبعمئة، وكأنه سقط منه الكراس الأخير. وذَيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٤١ إحدىٰ وأربعين إلىٰ آخر سنة ٦٣ ثلاث وستين وقد تساهَلَ فيه وليس هو علىٰ قدر علمه، والأكثر منه مأخوذٌ من ذيل الحسيني، قال ـ ابن حجّي ـ : وقد وقفتُ علىٰ وفيات آخر للشيخ زين الدين بخطّه بعد تلك الوفيات ولَخَّصتُ منه كراريس انتهىٰ. ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات علىٰ الوجه الأتم ـ شرع مفتي الشَّام أحمد بن حجّي السَّعدي في كتابة ذيل من أول سنة ٧٤١ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات فكَتَب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمئة فانتهىٰ إلىٰ

ذي القعدة سنة ٨١٥ خمس عشرة وثمانمئة، وذلك قبل ضعفه ضعفةَ الموت، غير أنه سقط منه سنة ٧٥ خمس وسبعين، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شهبة الأسدي أن يكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمئة إلىٰ سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمئة فكَمَّله، ثم أراد أن يُذيِّله من حين وفاته ثم رأىٰ أن يستأنف الأمر فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلىٰ وفاته». طُبع بتحقيق الأستاذ محمد رشاد عبد المطّلب، بمطابع حكومة الكويت، عام ١٣٩٠ هـ.

٥٠ ـ **الوفيات** (٧٣٧ ـ ٧٧٤ هـ): لابن رافع السَلاَّمي، تقي الدين أبي المَعَالي، محمد بن رافع بن هجرس (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩): «ذيّل بها علىٰ تاريخ البرزالي من سنة ٧٣٧ هـ إلىٰ سنة ٧٧٤ هـ، و«ذَيْلُه» لشهاب الدين أحمد بن حجّي بن موسىٰ الحسباني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عباس في بغداد عام ١٤٠٠ هـ.

٥١ ـ **الوفيات**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القُرشي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ).

٥٢ ـ **الذيل علىٰ «ذيل العبر للحسيني»** (٧٦٥ ـ ٧٨٠ هـ): لابن سَنَد، الشمس، محمد بن بن موسىٰ بن سَنَد، الحافظ المصري الأصل، الدِّمشقي الوفاة (المتوفىٰ سنة ٧٩٢ هـ) ذيَّل فيه علىٰ «ذيل الحسيني علىٰ العبر للذهبي»، وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٨٠ هـ.

٥٣ ـ **الذيل علىٰ «ذيل العِبَر للذهبي»** (٧٤١ ـ ٧٦٣ هـ): للحافظ زين الدين أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي

الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «وذيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٧٤١هـ إلىٰ آخر سنة ٧٦٣هـ وقد تساهَلَ فيه: وليس هو علىٰ قدر عِلمه والأكثر منه مِن «ذيل» الحسيني».

٥٤ ـ **ترجمان الزَّمان في تراجم الأعيان**: لابن دَقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ) ذكره ابن حجر العسقلاني في «المجمع المؤسِّس» (٣/ ١٨).

٥٥ ـ **ذيل «ذيل العبر للذهبي»** (٧٤١ ـ ٨١٥ هـ): لابن حِجّي، الشهاب أحمد بن حِجّي السعدي مفتي الشام (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات على الوجه الأتمّ ـ شرع مفتيُ الشام الشهاب أحمد بن حِجّي السَّعدي في كتابَةِ «ذَيْلٍ» من أول سنة ٧٤١ هـ علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات، فكتب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ فانتهى إلى أثناء ذي القعدة سنة ٨١٥ وذلك قبل ضَعْفِهِ ضَعْفَةَ المَوْت، غير أنه سقط منه سنة ٧٧٥هـ فعدم، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شُهْبَة الأَسَدِي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) أن يُكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ هـ إلىٰ سنة ٧٦٨ فكَمَّله».

٥٧ ـ **الذَّيل علىٰ ذيل العِبَر في خبر من غَبَر** (٧٦٣ ـ ٨٢٦ هـ): للحافظ ولي الدين العراقي، أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣ ـ ٢١٤): «ذيَّل الحافظ زين الدين العراقي إلىٰ سنة ٧٦٢ هـ، فذيَّل عليه ولدُه الوليّ أبو زُرْعَة إلىٰ أن مات سنة ٨٢٦ هـ. قال السَّخاوي: لكن الذي وقفتُ عليه منه إلىٰ سنة

سبع وثمانين، ووُريقات متفرّقة بعد ذلك» طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عبَّاس، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٩ هـ.

٥٨ ـ **بديعة البيان عن موت الأعيان على الزمان (١ ـ ٨٢٥ هـ)**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي، الشمس، محمد بن أبي بكر بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ). ذكرها ابنُ حجر في «المجمع المؤسِّس» (٣/٢٨٨)، وقال النجم ابن فهد في معجمه (٢٣٩): «ونظم أعيان الحُفّاظ في ألفيّة» طُبعت مع شرحها للمؤلف المُسَمَّاة: «التبيان لبديعة البيان».

٥٩ ـ **تاريخ ابن قاضي شُهْبَة (٧٤١ ـ ٧٨٥ هـ)**: للتقي أبي بكر أحمد بن محمد الأسدي الدِّمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) قال الزِّرِكْلي في «الأعلام» (٢/٦١): «الأول والثاني منه يشتملان على الحوادث والوفيات من بدء سنة ٧٤١ هـ إلى نهاية سنة ٧٨٥ هـ»، وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/١١٢٢): «أوصى ابن حِجّي (المتوفىٰ سنة ٧١٦ هـ) فكمَّله، ثم أراد أن يذيِّله مِن حين وفاته، ثم رأى أن يستأنف الأمرَ، فشرع من أول الذيل؛ أنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلى وفاته».

٦٠ ـ **إنباء الغمر بأنباء العمر (٧٧٣ ـ ٨٥٠ هـ)**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/١٧١): «ذكر فيه أنه جمع الحوادث التي أدركها منذ ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، وأورد في كل سنة أحوال الدُّوَل ووفيات الأعيان، مُسْتَوْعِباً لرواة الحديث وغالب ما نقله من

«تاريخ» ناصر الدين ابن الفُرَات، وصارم الدين ابن دَقْماق، وشهاب الدين بن حِجّي، والمَقْريزي، والتقي الفاسِي، والصلاح خليل الأقْفَهِسي، والبَدر العَيْنِي، وأوْرَدَ ما شاهده أيْضاً قال: وهذا الكتابُ يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على «تاريخ» الحافظ ابن كثير؛ فإنّه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «وفيات» ابن رافِع، وانتهى فيه إلى سنة خمسين وثمانمئة. و«الذيل» عليه لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (المتوفى سنة ٨٨٥)، بلغ فيه إلى آخر سنة سبعين، وسَمَّاه: «إظهار العصر لأسرار أهل العصر» أوله: الحمد لله الذي يبدىء ويعيد... إلخ، وذَيْلٌ آخر المُسَمَّى بـ«إنباء المصر في أبناء العصر» من سنة إحدى وخمسين إلى سنة ست وثمانين». طُبع بدائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٨٧ هـ.

٦١ ـ **نظم وفيات المحدِّثين**: لابن حجر أيضاً، قال عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٦): «وهو ممّا شرع فيه وكتب منه اليسيَر».

٦٢ ـ **إظهار العصر لأسرار أهل العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: للبُقاعي، البرهان إبراهيم بن عمر (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٨): «وهو ذيلُ «إنباء الغمر» لابن حجر العسقلاني».

٦٣ ـ **«إنباء المصر في أبناء العصر» (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: «له أيضاً.

٦٤ ـ **دستور الأعلام بمعارف الأعلام**: لابن عَزْم، محمد بن عزم التُّونسي (المتوفى سنة ٨٩١ هـ) مخطوطٌ.

٦٥ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦٦ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: لبامخرمة، أبي محمد، الطيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٩٤٧ هـ) مخطوطٌ.

٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب** (١ ـ ١٠٠٠ هـ): لابن العِمَاد الحنبلي، أبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْرِي الصالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ). جَمَع فيه تواريخَ من سبقه باختصارٍ، مع وفيات الأعلام تحت كل سنة وتراجمهم باختصارٍ. طُبع بمكتبة القدسي في القاهرة ١٣٧٠ هـ. وقد ذَيَّل عليه الأستاذ محمود الأرنؤوط إلىٰ مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وطبعه مع الأصل بدار ابن كثير في دمشق.

٦٨ ـ **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**: للبُورِيني، بدر الدين أبي الضياء، الحسن بن محمد (المتوفىٰ سنة ١٠٢٤ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، في المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٩ ـ ١٣٨٦ هـ.

٦٩ ـ **ديوان الإسلام**: لابن الغزي، أبي المعالي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ١١٦٧ هـ) مخطوطٌ.

٧٠ ـ **تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**: للأستاذ محمد مطيع الحافظ.

٧١ ـ **معجم المعاجم المشيخات**: للأستاذ يوسف المرعشلي، وهو مرتَّبٌ علىٰ وفيات العلماء علىٰ السنين. طُبع بمكتبة الرشد في

الرياض عام ١٤٢٣ هـ. (انظر «مصادر الدراسات الإسلامية» للمرعشلي، ص: ٣٦٢ ـ ٣٧٣).

كَتَبْتُ عَنْ كَبْشٍ نَطَّاحٍ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها الإمامُ الناقدُ زُهَيْرُ بن حَرْب النَّسائي في توثيق (منصور بن سَلَمَة الخُزَاعي البغدادي، المتوفىٰ سنة ٢١٠ هـ).

قال الحافظ أحمدُ بن أبي خَيثَمَة: «قال لنا أبي يومَ رَجَعْنا من عند أبي سَلَمَةَ الخُزَاعي: «كَتَبْتُ اليومَ عَنْ كَبْشٍ نَطَّاحٍ». (انظر: «تاريخ بغداد» ١٣/ ٢٧٠ و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٣٧٥، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٦١).

وَوَصْفُهُ بالكَبْشِ النطَّاح يَدُلُّ على قوَّةِ تَثَبُّتِهِ في الحديث، وقوةِ حفظِهِ، ومعرفتهِ برجاله، وهٰذه المكانةُ أكَّدها النُّقادُ بوَصْفِهم له، من ذلك:

ما قاله الدَّارَقُطْنِيّ: «هو أحدُ الحفَّاظ الرُّفَعاء، الذين كانوا يسألون عن الرجال، ويُؤْخذُ بقوله فيهم، أخذ عنه أحمدُ بن حنبل، وابنُ مَعِين وغيرهما علم ذلك. (انظر المراجع المذكورة).

كَثْرَةُ غَفْلَةِ الرَّاوي:

أي: غلبةُ غفلته علىٰ تيقُّظِه

كَثِيْرُ الخَطَأ:

هو مَن غَلَب خطؤه علىٰ صوابه.

كَثِيْرُ السَّهْوِ:

هو مَن غَلَب سَهْوُهُ علىٰ عمده.

كَثِيْرُ الغَلَطِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ النِّسْيانِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ الوَهْمِ:

هو مَن غَلَب وهمُه علىٰ علمه.

كـد:

رَمْزٌ للإمامِ أبي داود في «مُسْنَدِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ» كما ذكرهُ الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كَذَا وَكَذَا:

كان الإمامُ أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ إذا سُئلَ أحياناً عن ضعيفٍ يحرِّك يدَه ويقول: «هو كذا وكذا» ذكر الحافظُ الذهبي ذلك عنه، عَقَّبَ عليه بقوله: «هـٰذه العبارةُ ـ يعني: كذا وكذا ـ يَستعملها عبدُ الله كثيراً فيما يُجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ». (انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٥٤، و٤/ ٤٨٣).

والظاهرُ: أنَّ الإمام أحمد قد أكثرَ من ذلك، وشواهده في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» واضحةٌ.

كَذَّابٌ، أو «كاذبٌ»:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والذهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهو من أنواع «الموضوع».

فائدة:

قال محمد بن إبراهيم الوزير اليَمَاني في كتابه «الرَّوض الباسم في الذَّبِّ عن سنة أبي القاسم»:

«ومن لطيف علم هـٰذا الباب أن يُعلَم أنَّ لفظة (كذَّاب) قد يُطلِقها كثيرٌ من المتعنِّتين في الجرح علىٰ من يَهِمُ ويُخطىء في حديثه؛ وإن لم يتبيَّن له أنه تعمَّد ذلك، ولا تبيَّن أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالَعَ كتبَ الجرح والتعديل عرف ما ذكرتُه. وهـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ هـٰذا اللفظ من جملة الألفاظ المُطْلَقة التي لم يُفَسَّر سببُها، ولهـٰذا أطلقه كثيرٌ من الثِّقات، علىٰ جماعةٍ من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة.

فاحذرْه لئلاّ تَغْتَرّ بذلك في حقِّ من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذبُ في الحقيقة اللُّغَوية يَنطلِق علىٰ الوَهْم ـ أي: الغلط ـ والعمد معاً، ويحتاج إلىٰ التفسير، إلاَّ أن يَدُلّ علىٰ التعمُّد قرينةٌ صحيحةٌ».

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة: «وهو كلامٌ نفيسٌ جداً فاحفظه». ثم ذكر عن الشيخ التَّهَانوي، قال الصَّيرفي: «وإذا قالوا: (فلانٌ كذَّابٌ) لابُدَّ من بيانه؛ لأن الكذب يحتمل الغلطَ كقوله: كذب ـ أي: غلط ـ أبو محمد» (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص: ١٦٨).

الكَذِبُ:

لغةً: هو الإخبارُ عن الشيء بخلافِ ما هو عليه، سواء كان متعمِّداً أم مخطئاً.

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): في اصطلاحِ المحدِّثين: هوأن يفتري الرجلُ على رسول الله ﷺ، سواء بقصدٍ سيِّىء أو بقصدٍ حَسَنٍ، كما نُقِلَ عن بعض الصُّوفِيَةِ أنهم قالوا: نحن ما نكذب عليه، بل له.

والكَذِبُ على النبيِّ ﷺ من أكبر الكبائر؛ لأن السُّنَّةَ من مصادر التشريع، فإذا كَذَبَ أحدٌ على النبي ﷺ فكأنه يُشرِّعُ في الدين ما ليس منه؛ ولذا حَذَّر رسولُ الله ﷺ منه، وتوعَّد صاحبَه العقابَ الشديدَ في الدنيا والآخرة فقال: «لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ». وقال صلىٰ الله عليه وسلم: «مَنْ تَعَمَّدَ عليَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار». وقال ﷺ: «إِنَّ كَذِباً علَيَّ لَيس كَكَذِبٍ علىٰ أَحَدٍ؛ فمَنْ كَذِبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار» وغيرها، وهي كثيرة جداً.

وهـٰذه من عُقوبةِ الآخرة.

وأمَّا في الدنيا فإنَّ الكاذب مردودُ الرواية.

قال الإمام ابنُ المُبارَك: «مِنْ عُقوبَة الكاذب أن يُرَدَّ عليه صِدْقُه».

وقال سفيان الثوري: «من كَذَبَ في الحديث افتضح».

وقال أبو نعيم: «من هَمَّ أن يكذب افتضح». (انظر: «الكفاية» ص ١١٧ ـ ١١٨).

حتى لو تاب الكاذبُ من كذِبهِ في الحديث النبوي، فكبارُ المحدِّثين مثل الإمام أحمد، والحُمَيْدِيِّ، وغيرِهما، على أنه لا تُقْبَلُ تَوبتُه؛ لأن فِعْلَهُ الشنيعَ الذي ارتكبه في الماضي يَستدعِي أن يُرْفَضَ كلامُه في المستقبل مهما أظهر من النَّدامة والتوبة، حتى لا يجرؤ أحدٌ بعده أن يرتكب مثل هـٰذا.

يقول ابنُ الصَّلاح: «التائب من الكَذِبِ في حديثِ الناس وغيرِهِ من أسبابِ الفِسْقِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، إلا التَّائِبُ مِنْ الكَذِبِ مُتَعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ؛ فإنَّهُ لا تُقْبَلُ روايتُه أبداً، وإنْ حَسُنَتْ تَوبتُه على ما ذَكَر غيرُ واحدٍ من أهل العِلمِ، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحُمَيْدِي شيخُ البخاري». (علوم الحديث: ص ٥٥).

إذا حَدَّثَ رجلٌ عن رجلٍ أنه سمعه ولم يُدْرِكه، أو عن رجلٍ أَدْركه إلا أنه لم يسمع منه؛ فكأنَّه تعمَّد الكَذِبَ، فلا تجوز عنه الروايةُ.

أبو صالح: يقول الإمام ابن المَدِيني: سمعتُ يحيى بن سعيد القَطَّانِ يحدِّثُ عن سفيان قال: قال الكَلْبي: «قال لي أبو صالح: كلُّ ما حَدَّثْتُكَ به كَذِبٌ». (الكفاية: ص ١١٨).

يقول أبو شيبة: «كنتُ أطوف بالبيت ورجلٌ قدّامي يقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، وما أراكَ تَفْعَلُ! فقلتُ: يا هـذا! قُنُوْطُكَ أكثر من ذَنْبِكَ، فقال: دَعْني، فقلتُ له: أَخْبِرْني، فقال: إني كذبتُ على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً، وطارت فِي الناس، ما أقدر منها شيئاً». (الموضوعات: لابن الجوزي: ١/ ٤٩).

قال ابن لَهِيْعَة: «دخلتُ على شيخٍ وهو يَبْكي، فقلتُ: ما يُبْكِيْكَ؟ فقال: وضعتُ أربعمئةَ حديثٍ، فلا أدري كيف أَصْنعُ؟!». (الموضوعات: ١/ ٤٩).

وأمَّا إذا قال: كنتُ أخطأتُ فيما رَوَيْتُهُ ولم أتعمَّد الكَذِبَ، فإنَّ ذلك يُقْبَلُ منه، وتجوز روايتُه بعد توبته.

قال الخطيبُ: «سمعتُ القاضي أبا الطيِّب طاهر بن عبد الله الطَّبَري يقول: إذا روىٰ المحدِّثُ خَبَراً، ثم رجع عنه، وقال: كنتُ

أخطأتُ فيه وَجَبَ قُبولُه؛ لأن الظاهرَ مِنْ حال العَدْلِ الثقةِ الصِّدْقُ في خبره، فَوجَب أن يُقْبَلَ رجوعُه كما تُقْبَلُ روايتهُ.

وأمَّا إذا تَعَمَّد الكذبَ؛ فقد قال أبو بكر الصَّيْرَفي في كتاب (الأصول): «إنه لا يُعْمَلُ بذلك الخبر، ولا بغيره من روايته». (انظر: «الكفاية» ص ١١٨).

وقد اختلف العلماءُ في قبول إقرار الوضع خوفاً في كَذِبِه في إقرارهِ؛ لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوَضْع، قيل: هـٰذا كافٍ في رَدِّه، لكن ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً؛ لجوازِ أن يكذب في هـٰذا الإقرار بعينه. (تدريب الراوي: ١/ ٢١٥).

قال الحافظُ ابن حجر: «وفَهِم منه بعضُهم أنه لا يُعْمَلُ بذلك الإقرارِ أصلاً، وليس ذلك مُرادُه؛ وإنما نفى القطعَ، ولا يلزم من نفيُ القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظَّنِّ الغالب». (انظر: «شرح النخبة» ص: ٨٩، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٣١٧ ـ ٣٢٠، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

كَذِبُ الرَّاوي:

أن يثبت عليه الكذبُ والوَضعُ علىٰ رسول الله ﷺ وحديثه.

كسر:

رَمْزٌ للحافظ ابن عَساكر في «تاريخ بغداد» كما ذكره الرُّوْذَانِيُّ في: «جمع الفوائد».

الكُرَّاسَةُ:

لُغَةً: بالضَّمِّ واحدةُ (الكُرَّاس والكَرَاريس، والكُرَّاسات، وأكْرَاسٍ)... وكُلُّ ما جُعِلَ بعضُه فوقَ بعضٍ، فقد كُرِّسَ وتكرَّسَ. (انظر: «تاج العروس» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): عبارةٌ عن الجُزْءِ من الكتاب، أو الصَّحيفة، يقالُ: قرأتُ كُرَّاسةً من كتاب سيبويه، وهـٰذا الكتابُ عِدَّةُ كَرَاريس. (انظر: «أساس البلاغة» ص: ٥٤٠، و«تاج العروس» ٤/ ٢٣٢).

عدد أوراقِ الكُرَّاسة:

لم يُحَدِّد أهلُ الحديثِ عددَ أوراقِ الكُرَّاسةِ... غير أنَّ الظاهر عند سَمَاعِ هـٰذه اللفظةِ عند أهلِ الحديثِ يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ «الجزء اللطيف» أو «الصغير».

ولقد سألتُ المشتغلين في تجليس وترميم المخطوطات في مكتبة السُّليمانية (كُتُبْخَانة الواقعة في إسْطَنْبول) عن عددِ أوراق الكُرَّاسَة فأخبروني أنَّها عشرة أوراقٍ، وأنَّهم هكذا وجدوها منذ القِدَم. والله تعالى أعلم. (توثيق النصوص وضبطها: ص: ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

الكَشْطُ:

ويقال له أيضاً: «القَشْطُ».

لغةً: أمَّا (الكشْطُ) في اللغة فهو القَلْعُ، والنَّزْعُ، والكَشْفُ عن الشيء، تقول: كَشَط الغطاءَ عن الشيء، يَكْشِطُه كَشْطاً، أي: قَلَعه، ونَـزَعه، وكَشَف عنه. (لسان العرب).

وكَشَط الحرفَ: أي: مَحَاه، وأزالَه.

واصطلاحاً: سَلْخُ القِرْطاس بالسِّكِّين، ونحوِها؛ ويُسَمَّى أيضاً: (الحَكّ). انظر تعريفَه في حرف الحاء.

كِلاَهُما وتَمْراً:

من عبارات الجرح النادرة.

هكذا، وقد يرد بجرٍّ: كليهما، وأصلُه، مَثَلٌ كما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ في «المستصفى» (٢/ ٢٣١) والميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (٢/ ١٥١)، أوَّل من قال ذلك (عمرو بن حُمْران الجَعْدِيّ، وكان يرعى إبلاً لأهله، ومعه زُبَدٌ وقرصٌ وتَمْرٌ، فمَرَّ به رجلٌ قد جهده الجوعُ والعطشُ، فقال لعمرو: أَطْعِمْني من قرصك، أو زبدِك، فقال له عمرو: «كِلَاهُمَا وتَمْراً» أي وأزيدك تمراً، وهو في الجَرِّ على إضمار الفعل في أوله، أي أُعطيك كليهما وتمراً، فضرب في كلِّ موضعٍ خيَّر فيه الإنسان بين شيئين وهو يريدهما معاً.

وممَّن استعمل هٰذا المثلَ في نقد الرواة الحافظُ ابن مَعِين، حين سُئل عن مِنْدَل بن علي العَنَزِيّ فقال: «ليس به بأسٌ، ثم سُئل عن أخيه حِبَّان بن عليٍّ فقال: «صدوقٌ» فقال له الدَّارمِيُّ ـ وهو السائلُ ـ: أيهما أَحَبُّ إليك؟ فقال: كِلَاهُما وتَمْراً، كأنه يُضَعِّفهما. (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٣٤٥).

ووَجْهُ التضعيفِ يمكن أن يظهر عند توظيف هٰذا المثل، فقد جاء أنَّ أحد الخلفاء عرض على أحدِهم ثَوْبَيْن وخيره بينهما، فقال للخليفة هٰذا المثل ـ أنه قَلَّل من شأنهما ـ فغضب الخليفةُ وقال له: أو تَمْزَح بين يدي؟ وكان يرغب في توليته، فوَلَّى غيرَه وتركه. (انظر: «فصل المقال» ص: ١١٠).

لكن كيف يستقيم هٰذا الفهمُ ـ أعني التضعيف ـ عن ابن مَعِين مع ما وَرَد عنه في توثيقهما، فالأوَّلُ لا بأسَ به، وهي بمرتبة الثقة عند غيره، وفي الآخر صَدُوْقٌ، وهي مرتبةُ تعديلٍ معتبرةٌ، وخاصة في أقوال المتقدِّمين كابن مَعِين..؟

لكن المتتبع لأقوال ابن معين في هٰذين الرجلين يلحظ أنَّ ابن

مَعِين ربما تغيَّر قولُه، فكأنَّه مال إلى التضعيف في نهاية المَطاف، وهـٰذا تغيُّرُ اجتهادٍ منه، فقد جاء في رواية معاوية بن صالح: أنه قال: مِنْدَلُ ضعيفٌ، وأخوه حِبَّان ضعيفٌ، ومِنْدَلُ أصلَحُ منه.

وفي رواية أخرى: ضعيفان في الحديث. (انظر: «الكامل» لابن عدي، ٢/ ٨٨٣).

وإذا كان الأمرُ كذلك فلا تعارُضَ، والله أعلم. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٣١٠).

كَمَا قَالَ:

انظر: «أَوْ كَمَا قَالَ» في حرف الألف.

كن:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد حديثِ مالكٍ» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كُنَّا نَرَى كَذَا:

أو قولهم «كُنَّا نَفْعَلُ كذا».

فالصحيحُ: أنَّه مرفوعٌ كقول جابرٍ: «كُنَّا نَعْزِلُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ والقرآنُ يَنْزِل». متفق عليه، وكقوله: «كُنَّا نَأْكُل لُحُوْمَ الخَيْلِ على عهد رسول الله ﷺ» (رواه النَّسائي، وابن ماجه، وغيرهما، وإسناده صحيحٌ).

لأنَّ الظاهر من قولهم هـٰذا: أنَّ رسول الله ﷺ قد اطَّلَعَ على فِعْلِهم، وقَرَّرَهم على ذلك، والتقريرُ أحد وجوه السنن المرفوعة. (فتح الباري: ٢/ ٢٦).

واختلفوا إذا لم يَكُنْ مقيَّداً بعصر النبيِّ ﷺ فجَعَله الحاكمُ من

قبيل (المرفوع) وجعله الخطيبُ وغيرُه من قبيل (الموقوف). (الكفاية: ص: ٤٢٣).

ورَجَّح الحافظ ابن حجر: أنه موقوفٌ لفظاً مرفوعٌ حكماً؛ لأن الصحابي أَورده في مقام الاحتجاج، فيُحْمَل على أنه أراد كَوْنَه في زمن النبي ﷺ. (انظر «فتح الباري» ٢/ ١٨).

وإخراجُ البخاري حديثَ أنس بن مالكٍ: «كنا نصلِّي العَصْرَ، ثم يخرج الإنسانُ إلى بني عمرو بن عَوف فنجدهم يُصَلُّون العَصْرَ».

مُشْعِرٌ بأنه كان يرى أنَّ قول الصحابي: «كُنَّا نَفعَل كذا» مُسْنَدٌ، ولو لم يصرِّح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم، ولم يفرِّق الحافظُ ابن الأثير في مقدِّمة «جامع الأصول» (١/ ٩٥ ـ ٩٦) بين القيد بزمن النبي ﷺ وبين إطلاقه، فالمرتبةُ الخامسةُ عنده: «أن يقول الراوي: كنَّا نفعل كذا»، وغرضه تعريفُ أحكام الشرع، فإنَّ ظاهره يقتضي أنَّ جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد النبي ﷺ على وجهٍ ظهر للنبي ﷺ ولم يُنْكِره؛ لأن تعريف الحكم يقع به.

ولم يذكر النوع المُبْهَم الذي لم يُضِفْه الصحابيُّ إلى زمن النبي ﷺ، فالظاهرُ: أنه لا يفرق بينهما، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٣٢٤).

كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا:

انظر «كُنَّا نَرَى كَذَا».

الكُنَى:

لغةً: (الكُنَى) جمع: كُنْيَةٍ، وهو ما صُدِّر بأبٍ أو أُمٍّ، كأبي فلانٍ، وأُمِّ فلانٍ.

واصطلاحاً: مجيءُ الرَّاوي بكُنْيَتِه في الإسنادِ كثيرٌ جِداً، ولا يقالُ

(كُنْيَةٌ) إلاَّ لما جاءَ من الأسماء مضافاً إلى (أبو) أو (أُمّ).

ومجيئُه في الأسانيد على صورتين:

الأولى: بلفظِ الكُنْيَة مجرَّداً من قيدٍ زائدٍ، كقولِ المُحدِّثِ: (عن أبي الأحْوَصِ).

والثَّانيةُ: بلفظِ الكُنْيَةِ مع قيدٍ زائدٍ في التَّعريفِ، كقولِ المُحدِّثِ: (حَدَّثَنا أبو كُرَيْبٍ مُحمَّدُ بنُ العَلاءِ)، أو: (حدَّثنا أبو بَكْرٍ بنُ خَلَّادٍ)، أو: (حَدَّثنا أبو الطَّاهِرِ بنُ السَّرْح)، أو: (عن أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ)، أو: (عن أبي حَمْزَةَ القَصَّاب)، أو (حَدَّثنا أبو سعيدٍ مولى بني هاشِمٍ).

والصُّورةُ الثَّانيةُ أسْهَلُ في الوقوفِ عليها من الصُّورةِ الأولى، لِما في القيدِ من فائدة التَّمييزِ، ومن ذُكِرَ منها باسمه مع كُنْيَتِه كـ (أبي كُرَيْبٍ) فلا يُشْكِلُ ذِكْرُ كُنْيَتِهِ في شيءٍ.

الطريقُ إلى تمييزِهم:

يَقَعُ بالرُّجوعِ إلى نوعَيْنِ من التَّصانيفِ:

النَّوعُ الأوَّل: الجوامِعُ من كُتُبِ تراجِم الرِّجال، كالجوامع الثَّلاثة، وذلك في فصلٍ خاصٍّ عُقِدَ في أواخرها في الكُنى، وهي مرتَّبةٌ على حروف المعجم، وكُنى النِّساء بعد أسمائهنَّ في «تهذيب الكمال» وبعد كُنى الرِّجالِ في «الجرح والتَّعديل».

والنوع الثَّاني: كُتُبٌ خاصَّةٌ أُلِّفت في (الكُنى)، ككتاب:

١ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام مُسلم بن الحجَّاج القُشَيري، «الصَّحيح» (المتوفَّى سنة ٢٦١ هـ).

٢ ـ **الكُنى والأسماء**: للحافظ أبي بِشْرٍ الدُّوْلابيِّ (المتوفَّى سنة ٣١٠ هـ).

٣ ـ الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلةِ العلم بالكُنى: للحافظِ أبي عُمَرَ بن عَبْدِ البَرِّ (المتوفَّى سنة ٤٦٣ هـ).

فائدةٌ:

واعْلم أنَّ الَّذين يُذْكَرون من الرُّواةِ بالكُنى على أقْسامٍ:

١ـ من تكونُ كُنْيَتُه اسْمَهُ.

مثالُه:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ المَخْزوميُّ) أحدُ فقهاءِ المدينةِ السبعةِ.

(أبو حَصين بنُ يحيى بن سُلَيْمانَ الرَّازيُّ) قال أبو حاتم الرَّازيُّ: قلتُ له: هل لكَ اسْمٌ؟ قال: لا، اسمي وكُنْيَتي واحدٌ، فقلتُ: فأنا قد سَمَّيْتُك عبدَ اللهِ، فتَبَسَّمَ. (الجرح والتعديل: ح/ ٢/ ٣٦٤).

٢ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَتِه، ولا يُدْرى إن كان له اسمٌ غيرُها أم لا.

مثالُه:

(أبو بَكْر بنُ نافِع مولى ابنِ عُمَرَ)، و(أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ).

هـٰذا القسمُ والذي قبله إنْ كنت بحثت عنهم في النوعين السابقين من كتب التَّراجم وقفتَ على أمرهم فيها، جميعها أو في بعضها.

على أنَّك تحتاجُ إلى استحضارِ الأمرَينِ وهُما: مُراعاةُ طَبَقةِ الرَّاوي من خلالِ موضعِه في الإسنادِ، والكتابِ الَّذي هو مَظِنَّةٌ لوجودِه فيهِ.

٣ ـ مَن اشْتَهَر بكُنْيَتِه، واخْتُلِفَ في اسمِه.

مثاله:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الله بنِ أبي مَرْيَمَ)، فقيلَ في اسمِه: (بُكَيْر) وقيل غيرُ ذلكَ.

فهـٰذا إذا بحثتَ عنه في «التاريخ الكبير» للبُخاري وجدتَه في «الكنى»، بينما ذَكَره ابنُ أبي حاتم فيمَن اسمُه (بُكَير) من حرفِ الباء، وفي «تهذيب الكمال» في (الكُنى)، فتفطَّنْ لمثلِ هـٰذا فليس له قاعدةٌ.

أمَّا كتبُ الكُنى المستقلَّةُ كالثَّلاثةِ الَّتي ذكَرْتُ.، فذِكْرُه فيها من شرطِها.

٤ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَةٍ وله اسمٌ معروفٌ.

مثالُه:

(أَبو عاصِم النَّبيل) و(أبو العاليةَ الرِّيَاحيُّ) و(أبو إدريسَ الخَوْلَانيُّ).

وهـٰذا أكْثَرُ الأقْسامِ وُروداً في الأسانيدِ، وهو لا يُذْكَرُ في فصلِ (الكنى) في كتابَي البُخاريِّ وابنِ أبي حاتمٍ، إنَّما من كان منهم من شرطِ «تهذيب الكمال» وجدتَه فيه، ومن لم يكن من شرطه فربَّما وجدتَه في كُتب الكُنى المستقلَّة، وربَّما لم تَجِدْه؛ لأنَّها لم تستوعِب جميعَ ذلك.

على أنَّكَ إذا جئتَ إلى مَن يُذْكَرُ بالكُنى ممَّن بعدَ مسلِم والدُّوْلَابيِّ ومن قَرُبَ من طَبَقَتِهما ممَّن ألَّف في ذلك، فإنَّه يَشُقُّ الوُقوفُ عليه، وبخاصَّةٍ من كان من هـٰذا القِسم منهم، وابنُ عبدِ البَرِّ مع تأخُّر زمانِه إلاَّ أنَّه اقْتَصَرَ على أصحابِ الكُنى قبلَ شُيوعِ التَّصانيفِ في الحديث، إلى نحوِ أواسِطِ المئة الثَّالثةِ.

فالطَّريقُ الأقْرَبُ لاكتشافهم بعَلامَةٍ أخرى في الإسناد.

٥ ـ من ذُكِرَ بكُنْيَةٍ، وهو مشهورٌ باسمِه.

مثالُه:

(أبو حَفْص عُمَر بن الخطَّاب) و(أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أبي طالبٍ) و(أبو عبد الله مالكُ بنُ أنَسٍ) و(أبو بِسْطام شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ).

وهـٰذا الصِّنْفُ ذِكْرُهُ على سبيلِ التَّتِمَّةِ للأقْسامِ، وإلَّا فإنَّهم لا يُذْكَرون في الأسانيدِ بكُناهم دون أسمائِهم.

ملاحظةٌ مهمّةٌ:

وممَّا عليك أن تُلاحِظَهُ: أنَّ من الرُّواةِ مَن يُذْكَرُ بكُنْيَتِه منسوباً إلى أبيهِ أو جَدِّهِ بكُنْيَةِ الأبِ أو الجَدِّ.

مثالُه:

(أبو القاسم بنُ أبي الزِّنادِ)، اسمُ أبيهِ: عَبدُ الله بنُ ذَكْوانَ.

(أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبة)، هو: عبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ عُثْمانَ، و(أبو شَيْبة) كُنْيَةُ جَدِّهِ إبراهيم.

(أبو عُبَيْدَةَ بنُ أبي السَّفَرِ)، هو: أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله بن أبي السَّفَرِ، واسمُ (أبي السَّفَرِ) سعيدُ بنُ يُحْمِد.

كما ينبغي أن تُلاحِظَ أنَّ من الألقاب ما أتى على لَفظِ الكُنْيَةِ.

(انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٧٧ ـ ٨٠).

أهَمُّ كُتب الكُنَىٰ:

وقد بدأ تأليف كُتب الكُنىٰ في فترةٍ مبكِّرةٍ مع نشأة التأليف بالرجال، فها هو الإمامُ البخاري صاحب «الصحيح» يجمع كتابَه «التاريخ الكبير» ويرتِّب الأسماء فيه علىٰ حروف المعجم، ثمَّ يُفرِد «الكنىٰ» بجزءٍ خاصٍّ في آخر كتابه، وتابعه علىٰ هـٰذا معظم مَن أَلَّف في الرجال.

كما أفرد بعض العلماء «الكنىٰ» بالتأليف، ومن هـٰذه الكتب:

١ ـ **الكنىٰ**: لابن الكَلْبي، أبي المنذر، هشام بن محمد بن السَّائب الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ) ذكره الذهبيُّ في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٢) ضِمن مؤلّفاته.

٢ ـ **الكنىٰ**: لابن المَديني، أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدِي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ) ذكره النَّووي في «التقريب». (تدريب الراوي ٢/ ٢٧٩).

٣ ـ **الأسامي والكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) رواية ابنه صالح (ت ٢٦٥ هـ) عنه. طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله يوسف الجُدَيع، بمكتبة الأقصىٰ، في الكويت ١٤٠٦ هـ.

٤ ـ **الكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) صاحب«الصحيح» وهو جزءٌ من «التاريخ الكبير» له. طُبع بمطابع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدَّكَن) الهند، عام ١٣٦٠ هـ.

٥ ـ **الكنىٰ والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) صاحب «الصحيح». طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري، وصدر عن المجلس العلمي، في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنوَّرة ١٤٠٤ هـ.

٦ ـ **الكنىٰ**: للقَبَّاني، لأبي علي، الحسين بن محمد بن زياد النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ) ذكره الذهبي ضمن تصانيفه في السير (١٣/ ٥٠٠).

٧ ـ **أسماء المحدِّثين وكُنَاهم**: للمُقَدَّمِي، لأبي عبد الله،

ومحمد بن أحمد بن محمد (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) مخطوطٌ.

٨ ـ **الكُنىٰ**: للإمام النسائي، أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن شعيب (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) صاحب «السنن». ذكره الذهبي في السير (٧/ ٧).

٩ ـ **الكُنىٰ**: لابن الجارُوْد، أبي محمد، عبد الله بن علي بن الجارود، النَّيسابوري المجاور بمكة (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ)، ذكره الحافظ ابنُ حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ١٧٤).

١٠ ـ **الكُنَىٰ والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حمّاد الدَّوْلَابي (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ) طُبع بمطبع مجلس دائة المعارف النظامية، في حَيْدَرْ آباد (الدَّكَنْ) بالهند ١٣٢٢ هـ.

١١ ـ **الكُنى**: لابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ) نسبه له الذهبي في السير (١٣/ ٢٦٣) ضمن مؤلَّفاته في ترجمته.

١٢ ـ **كُنَىٰ من يُعْرَف بالأسامي**: لابن حِبَّان، محمد بن حِبّان بن أحمد البُسْتِي السِّجستاني (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، ذكره الذهبي في ترجمته في السير (١٦/ ٩٥) ضمن مؤلّفاته، وقال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١) «في ثلاثة أجزاء».

١٣ ـ **أسامي من يُعْرَف بالكُنىٰ**: لابن حِبَّان البُسْتِي أيضاً، قال الكتَّاني من «الرسالة» المستطرفة (ص: ١٢١) «في ثلاثة أجزاء».

١٤ ـ **مَن وافقت كُنْيَتُه زوجه من الصحابة**: لابن خَيُّوَيْه، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٦٦ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين، بدار البصائر في دمشق ١٤٠٣.

١٥ ـ **من وافق اسمُه اسمَ أبيه، من وافق اسمُه كُنْيَة أبيه**: لأبي

الفتح، محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٦٧ هـ). طُبع بتحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، بجمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، عام ١٤٠٨.

١٦ ـ **من يُعَترف بكنيته ولا يُعْلَمُ اسمُه ولا دليل علىٰ اسمه**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. طُبع بتحقيق عبد الله مرحول السوالمة، بمركز البحوث التربوية، بكليّة التربية، في جامعة الملك سعود، في الرياض ١٤٠٩ هـ.

١٧ ـ **الكُنىٰ لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمٰن إقبال بن محمد بن إسحاف بسكوهري، بالدار السَّلفية بومباي بالهند، عام ١٤١٠ هـ بعنوان: «أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».

١٨ ـ **الكُنىٰ والأسماء**: لأبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابيسي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ). قال العراقي: «وكتاب أبي أحمد أجَلُّ تصنيف في هٰذا النوع، فإنه يذكر فيه مَن عُرف اسمُه ومَن لم يُعْرَف، وكتاب مسلم والنَّسائي لم يذكر فيه إلاّ من عُرِف اسمه». وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١): «حرَّر فيه وأجادَ، وزاد علىٰ غيره وأفاد، ولم يرتِّبه علىٰ المعجم، فرتَّبه الذهبي واختصره وزاد عليه وسمَّاه: «المقتنىٰ في سرد الكنىٰ». طُبع القسم الموجود منه بتحقيق الأستاذ يوسف محمد الدخيل، بدار الغرباء في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٧ هـ وقد اختصره التقي المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠)، واختصره الذهبيُّ (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) في «المُقْتَنَىٰ في سرد الكنىٰ» ويأتي.

١٩ ـ **كُنىٰ الصَّحابة**: لابن الدَّبَّاغ، أبي القاسم، خلف بن القاسم

بن سهل الأزدي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٩٣ هـ)، ذكره الذهبيُّ في ترجمته في السير (١٧/ ١١٣) ضِمن مؤلَّفاته.

٢٠ ـ **فتح الباب في الكُنىٰ والألقاب**: لابن مَنْدَه، أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ). طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا، ١٣٤٦ هـ.

٢١ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ) وهو في أسماء رُواة الحديث وكناهم. (الأعلام: للزركلي ٤/ ١٢١).

٢٢ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: للحاكم النَّيسابوري، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) نسبه له الذهبيُّ في السير ٢٢٠/ ٣٤٨)، والكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

٢٣ ـ **الألقاب والكُنىٰ**: للشَّيرازي، أبي بكر، أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الفارسي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٠): «وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثير النفع، بل هو أجَلُّ كتابٍ أُلِّف في هٰذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر». وقد اختصره أبو الفضل ابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) بعنوان: «**اختصار كتاب الألقاب**».

٢٤ ـ **مَن وافقت كنيتُه اسم أبيه ممّا لا يُؤمَن وقوع الخطأ فيه**: للخطيب أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). ذكره الذهبي في السير (١٨/ ٢٩٠) وقد اختصره علاء الدين مُغُلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ) ويأتي.

٢٥ ـ **الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكنىٰ**: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمري القُرطبي

(المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). طُبع بتحقيق عبد الله مرحول السوالمة، بدار ابن تيمية في الرياض ١٤٠٥ هـ.

٢٦ ـ **الكُنىٰ**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن مِحمد بن إسحاق الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ) نسبه له الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

٢٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤتلِف والمُختلِف من الأسماء والكُنىٰ والألقاب**: لابن ماكولا، علي بن هبة الله (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ). أكمل به «المؤتلف تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي، بدائرة المعارف العثمانية، في حَيْدَرْ آباد (الدَّكَن) بالهند عام١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ.

٢٨ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: لأبي علي الجَيَّاني، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ) مخطوطٌ.

٢٩ ـ **مَن كنيته أبو سعد**: لأبي سعد السَّمْعَاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ). ذكره الذهبي ضَمهن مؤلَفاته في السير (٢٠/ ٤٦٢).

٣٠ ـ **من وافقت كُنيَتُهُ كنيةَ زوجته**: لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ) صاحب «تاريخ دمشق» ذكره الذهبي ضِمن مصنفاته في السير (٢٠/ ٥٦٠) وقال: «أربعة أجزاء».

٣١ ـ **تلخيص الكُنىٰ لأبي أحمد الحاكم**: للتقي المَقْدِسي، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ). مخطوطٌ.

٣٢ ـ **أسماء المَكْنِيِّين من رجال الصحيحين**: للمغربي، محمد بن هارون (؟) مخطوطٌ.

٣٣ ـ **المُقْتَنَىٰ في سَرْد الكنىٰ**: للحافظ شمس الدِّين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صالح عبد العزيز المراد، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٤ ـ **انتخاب كتاب مَن وافقت كُنْيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه**: للحافظ الخطيب البغدادي. انتخاب علاء الدين مُغُلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ). طُبع بتحقيق باسم الجوابرة، ونشرته جمعيةُ إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في الكويت، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٥ ـ **جزء الكُنىٰ**: لقطب الدين الحلبي، عبد الرحيم بن محمد بن عبد الكريم القاهري (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ) تخريج الشيخ حميد الدين حمَّاد بن عبد الرحيم التركماني الماردِيني (ت ٨١٩ هـ) ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ٢٤٣).

٣٦ ـ **رسالة في معرفة حملة الكُنَىٰ والأسماء والألقاب**: للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بتحقيق صرح الدين المنجّد، في مجلة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، (مج ١١١)، عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ هـ.

٣٧ ـ **المُنىٰ في الكُنىٰ**: للسُّيوطي أيضاً. طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٨ ـ **المُغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنىٰ الرُّواة وألقابهم وأنسابهم**: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفىٰ سنة

٩٨٦ هـ). طُبع بدار نشر الكتب الإسلامية، في كوجرا نواله في باكستان، عام ١٣٩٣ هـ، وقد صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ عن مكتبة سَهَارَنْبُور في الهند، بعناية المحدِّث الشيخ زين العابدين الأعظمي.

كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيْثِ:

أي شروط تحمُّل الحديث، وطُرُقُ تلقِّيه، وأحكامها.

انظر: «صِيَغ الأداء» في حرف الصاد، و: «طُرُق تحمُّل الحديث» في حرف الطَّاء.

❐❐❐

فهـرس مصطلحات الجزء الثـاني

المصطلح — رقم الصفحة

حـــرف الحـاء

ح ٥
الحاشية ٦
حاطبُ ليل ٨
الحافظ ٩
الحافظةُ ١٧
الحاكم ١٧
حالُ الصِّبا ١٨
حالُ الكفر ١٨
حب ١٨
حجَّاج بن محمَّد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان ١٨
الحُجَّة ١٩
حُجَّةٌ ٢٠
حُجِّيَّة السُّنَّة النبويَّة ٢٣
حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا ٢٣

المصطلح	رقم الصفحة

حدَّثنا ٢٣
حدَّثنا إجازةً ٢٣
حدَّثنا أبو الزُّبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير ٢٤
حدَّثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار ٢٥
حدَّثنا الضَّخم عن الضّحام ٢٥
حدَّثنا بقراءتي عليه وأنا أسمع ٢٦
حدَّثنا في إذنه ٢٦
حدَّثنا فيما أجازني أو أجاز لي ٢٦
حدَّثنا فيما أذن لي فيه ٢٦
حدَّثنا فيما أطلق لي روايتَه ٢٦
حدَّثنا فيما ناولني ٢٦
حدَّثنا قراءةً عليه وأنا أسمع ٢٦
حدَّثنا مذاكرةً ٢٧
حدَّثنا مناولةً ٢٧
حدَّثنا مناولةً وإجازةً ٢٧
حدَّثني ٢٧
حدَّثني الصَّدوق عن الصَّدوق ٢٧
حدَّثني فلانٌ وردَّ ذلك إلىٰ فلان ٢٨
الحديث ٢٨
الحديث الإلـٰهي ٢٩
حديثٌ جيِّدٌ ٢٩
حديثٌ حَسَنٌ ٣٠
حديثٌ حَسَنُ الإسناد ٣٠
حديثُ خُرافة ٣٠
الحديث الرَّبَّاني ٣١

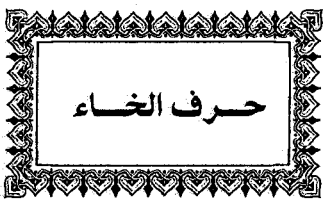
المصطلح	رقم الصفحة

الحديث الشَّاذّ ٣١
حديثٌ صحيحٌ ٣١
حديثٌ صحيحُ الإسناد ٣٢
حديثٌ غير صحيح ٣٢
حديثٌ ضعيفٌ ٣٢
حديثُ فلانٍ أسنَدُ ٣٢
حديثُ فلانٍ أصَحُّ ٣٣
حديثٌ فيه ضعفٌ والعملُ عليه عندنا ٣٣
الحديثُ القدسيُّ ٣٣
حديثُه ليس بشيءٍ ٣٧
حديثُه ليس بالمحفوظ ٣٧
الحديث الضعيف ٣٨
الحديث المتواتر المحرَّف ٣٨
الحديث المُحْكَم ٣٨
الحديث المختلف ٣٨
الحديث المردود ٣٨
الحديث المُسَلْسَل ٣٨
الحديث المضعَّف ٣٨
الحديث المعلول ٣٨
الحديث المقبول ٣٨
الحديث المنقطع ٣٨
الحديث المُنْكَر ٣٨
الحديث النَّاسخ ٣٩
حديثُ فلانٍ أصَحُّ من حديث فلانٍ أو أحسَنُ ٣٩
حديثُه مُنْكَرٌ ٣٩

المصطلح	رقم الصفحة

حديثُه يُشبِه حديثَ أهلِ الصِّدق ٣٩
حرامٌ الرِّواية عنه حرامٌ ٤٠
حروريٌّ ٤٠
الحِسان ٤١
الحَسَنُ لذاته ٤١
حَسَنُ الإسناد ٥٥
حَسَنُ الحديث ٥٥
حَسَنٌ صحيحٌ ٥٦
حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ ٥٨
حَسَنٌ غريبٌ ٥٩
حَسَّن فلانٌ حديثَه ٥٩
الحَسَنُ لغيره ٥٩
حَضَر، أو حضرتُ، أو حضروا ٦٣
الحفظ حفظُ الثِّقة ٦٣
حقيقة الرِّواية ٦٣
الحَكُّ ٦٣
الحُكم علىٰ إسناد الحديث ٦٣
الحُكم علىٰ الحديث ٦٣
الحُكم علىٰ متن الحديث ٦٤
الحكمة ٦٤
حُكي ٦٦
حل ٦٦
الحلقة ٦٧
حم ٦٧
حمَّادان ٦٧

حمَّالة الحطب ٦٧
الحُمْرَة ٦٨
الحملُ فيه علىٰ فلان ٦٩
الحواس الخمسة ٦٩
حيوانٌ مُتَّهَمٌ ٦٩
حيَّة الوادي ٧٠



خ ٧١
الخائب ٧١
الخبر ٧٢
خبر الآحاد ٧٣
الخبر المتواتر ٧٣
خبرُ الواحد ٧٣
خَبَّرَنا ٧٣
خت ٧٣
خد ٧٣
خُذْ عنِّي ٧٣
خُرافةٌ ٧٣
خَرَّجَ لفلانٍ ٧٥
خِرِّيجُ فلانٍ ٧٥
خَشَبِيٌّ ٧٦

الخصائص ٧٦
خط ٧٧
الخطَّابية ٧٧
خَفَّ الضَّبط ٧٨
خفيفُ الضبط ٧٨
الخفيّ ٧٨
خفيُّ الإرسال ٧٨
الخِلَعِيَّات ٧٨
خُلْفٌ ٧٨
الخُماسيات ٧٩
الخمسة ٧٩
الخوارج ٨٠
خُوَيْلِط ٩٢
خِيَارٌ ٩٣
خيار الخَلْق ٩٤

حـرف الـدّال

د ٩٥
الدَّائرة ٩٥
الدَّارة ٩٥
داعيةٌ ٩٦
دثنا ٩٧

دثني ٩٧
دجَّالٌ ٩٧
دجَّالٌ من الدَّجاجلة ٩٧
دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ ١٠١
دخوله في عمال السلطان ١٠٢
الدِّراية ١٠٣
دُرَّةٌ بين مَرْوَيْن ضائعةٌ ١٠٣
درجة الحديث ١٠٥
دَقَّك بالمنحاز دَقَّ الفُلْفُلِ ١٠٥
دلائل النبوَّة ١٠٦
دي ١٠٧

حـــرف الذَّال

ذاكَ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه، كان لُعْنَةً ١٠٩
الذَّاكرة ١١٠
ذاهبٌ ١١٠
ذاهبُ الحديثِ ١١٠
ذَكَر ١١١
ذَكَر لنا ١١١
ذَكَر لنا فلانٌ ١١١
ذَكَر لي ١١١
ذَكَر المحدِّثُ الحديثَ ١١١

ذكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» ١١٢
ذَكَره البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحاً ١١٥
ذَكَره فلانٌ في كتابه ١١٥
ذَهَب كالأمس الذاهب ١١٥
الذَّيْلُ ١١٦

حـــرف الـــرَّاء

رافضيٌّ، كأنَّه جَرْوُ كلبٍ ١١٧
رافضيٌّ كذَّابٌ جبلٌ ١١٨
رافضيٌّ مثل الحِمار ١١٩
الرَّافضة ١٢٠
الرَّاوي ١٢٠
رأيتُ بحراً اختلط ١٢٠
رأيتُ علىٰ حديثه النُّورَ ١٢١
رأيُ جَهْمٍ ١٢٢
الرُّباعيَّات ١٢٣
رُبَّما أخطأَ ١٢٤
رُبَّما أغربَ ١٢٥
رُبَّما خالَفَ ١٢٦
رُبَّمَا لُقِّنَ ١٢٦
رُبَّما يُخالِف ١٢٦
رُبَّما يَهِمُ ١٢٧

المصطلح	رقم الصفحة

الرُّتْبَة ١٢٧
رُتْبَةُ الثِّقات ١٢٧
رجال الحديث ١٢٧
رجاله ثقاتٌ ١٢٧
رجاله رجال الشَّيخين، أو أحدهما ١٢٨
رجاله رجالُ الصَّحيح ١٢٨
رجال الصَّحيح ١٢٩
رجاله لا بأسَ بهم ١٢٩
رَجَع ١٢٩
رجلٌ ١٢٩
رجلُ سوءٍ ١٣٠
الرِّحلة ١٣١
الرِّحلة في طلب الحديث ١٣١
الرِّحلة للحديث ١٤٩
رُدَّ حديثُه ١٤٩
ردَّوا حديثَه ١٤٩
رِضا ١٤٩
الرِّضا ١٥٠
رَضِيَ ١٥٠
الرَّفض ١٥٠
الرَّفع ١٥٠
ركاكة اللَّفظ والمعنى ١٥١
ركنُ الكذب ١٥١
ركنٌ من أركان الكذب ١٥١
الرَّمْزُ ١٥١

المصطلح	رقم الصفحة

رمِيَ بالإرجاء ١٥٢
رُمِي بالاعتزال ١٥٢
رُمِيَ بالتشيُّع ١٥٢
رُمِيَ بالزَّندقة ١٥٣
رُمِيَ بالرَّفض ١٥٣
رُمِيَ بالكذب ١٥٤
رُمِيَ بالنَّصْب ١٥٤
رُمِيَ برأي الخَوارج ١٥٤
رُمِيَ برأي جَهْم ١٥٤
الرُّواة ١٥٥
رواه الأربعة ١٥٥
رواه أهلُ السُّنن ١٥٥
رواه الثَّلاثة ١٥٥
رواه الجماعة ١٥٥
رواه الخمسة ١٥٥
رواه السَّبعة ١٥٥
رواه السِّتَّة ١٥٥
رواه الشيخان ١٥٦
رواه بصيغة التمريض ١٥٦
رواه بصيغة الجزم ١٥٦
رواه بلفظٍ مقاربٍ ١٥٦
رواه بلفظه ١٥٦
رواه بمثله ١٥٦
رواه بمعناه ١٥٧
رواه بنحوه ١٥٧

المصطلح	رقم الصفحة

روَوْا عنه ١٥٧
الرِّواية ١٥٧
روايةً ١٥٨
رواية الآباء الرُّواة عن الأبناء ١٥٨
رواية الأبناء الرواة عن الآباء ١٥٩
رواية الأقران ١٦١
رواية الأكابر عن الأصاغر ١٦٢
الرواية باللفظ ١٦٣
الرواية بالمعنىٰ ١٦٣
رواية بعض الحديث ١٦٧
رواية الحديث باللَّفظ ١٦٨
رواية الحديث بالمعنىٰ ١٦٨
الرواية والدِّراية ١٦٨
رواية السابق عن اللَّاحق ١٧٠
رواية المبتدعة ١٧٠
رواية المدبَّج ١٧٩
رَووا عنه ١٧٩
روىٰ أحاديث معضلة ١٨٠
روىٰ أحاديث منكرة ١٨١
رُوي عنه ١٨٢
رُوي ١٨٢
روىٰ الناس عنه ١٨٢
روىٰ المناكير ١٨٢
روىٰ له مقروناً ١٨٣
رويناه وبلَّغناه ١٨٣

الرياحيُّ رياحٌ ١٨٣

حـــرف الـــزّاي

ز ١٨٥
زائداً ١٨٥
زاويةٌ قائمةٌ يمينيةٌ ١٨٥
زعم لنا فلان عن فلانٍ ١٨٥
الزوائد ١٨٦
زيادات الثقات ٢٠٧
زيادة الثقة ٢١٢
زيادة السَّاقط ٢١٢
الزيادة في الإسناد ٢١٢
الزيادة في المتن ٢١٢
الزَّيدية ٢١٢

حـــرف السّـــين

س ٢١٥
السُّؤالات ٢١٥
السَّابق واللَّاحق ٢١٧

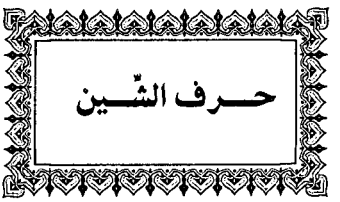
المصطلح	رقم الصفحة

السابقون الأوَّلون ٢١٩
سارق الحديث ٢١٩
السَّافل ٢٢٠
السَّاقط ٢٢١
ساقطٌ ٢٢١
ساقط الحديث ٢٢١
السُّباعيات ٢٢١
السبر ٢٢٢
سبب وُرود الحديث ٢٢٢
السبعة ٢٢٢
سبيله كسبيل فلانٍ ٢٢٢
السِّتَّة ٢٢٣
سدادٌ من عيش ٢٢٣
السُّداسيات ٢٢٣
سرقة الحديث ٢٢٤
سعيدان ٢٢٤
سفيانان ٢٢٤
السَّقط ٢٢٥
السَّقط الخفيّ ٢٢٩
السَّقط الظاهر ٢٢٩
سكتوا عنه ٢٣٠
سلسلة الذهب ٢٣٣
سلسلة الكذب ٢٣٤
السِّلَفِّيات ٢٣٤
السَّماع ٢٣٥

المصطلح	رقم الصفحة

سماع المذاكرة ٢٣٦
السَّماع من لفظ الشيخ ٢٣٦
سمع مني الحديث وأجزت له روايته ٢٣٧
سمعتُ ٢٣٧
سمعتُ فلاناً ٢٣٧
سمعتُ فلاناً يأثر عن فلانٍ ٢٣٨
سمعتُ فلاناً يقول ٢٣٨
السُّنَّة ٢٣٨
السُّنَّة التقريرية ٢٤٢
السُّنَّة الخِلقية ٢٤٢
السُّنَّة الفعلية ٢٤٢
السُّنَّة القولية ٢٤٣
السُّنَّة المعرفية ٢٤٣
السَّند ٢٤٣
السَّند العالي ٢٤٤
السَّند السافل ٢٤٤
السَّند النازل ٢٤٤
السُّنن ٢٤٤
السُّنن الأربعة ٢٥٢
سوء الحفظ الملازم للراوي ٢٥٢
سور الحفظ الطَّارئ على الراوي ٢٥٢
سوَّغ لي أن أروي عنه ٢٥٣
سيي ٢٥٣
سيئ الحفظ ٢٥٣
السِّياق ٢٥٤

السيرة ٢٥٤



الشَّاذ ٢٥٥
شاذُّ الإسناد ٢٦٠
شافهني ٢٦١
الشاهد ٢٦١
شبه الريح ٢٦٢
الشُّذوذ ٢٦٢
شرط البخاري ٢٦٢
شرط الشيخين أو أحدهما ٢٦٣
شرط مسلم ٢٦٣
شروح الحديث ٢٦٣
الشعوبيون ٢٨٢
الشَّقّ ٢٨٣
شكُّك أحبُّ إليَّ من يقين غيرك ٢٨٣
الشَّكل ٢٨٤
شكل الحديث ٢٨٤
الشَّمائل ٢٨٤
الشواهد ٢٨٥
الشيخ ٢٨٥
شيخٌ ٢٨٥

شيخ الإسلام ٢٨٦
شيخ الحديث ٢٨٨
شيخٌ وسطٌ ٢٨٨
الشَّيخان ٢٨٨
الشِّيعة ٢٨٩
شيوخ الحديث ٣٠١

حـــرف الصَّـــاد

صـ ٣٠٣
ص ٣٠٣
الصَّالح ٣٠٣
الصَّالح ٣٠٤
صالح الحديث ٣٠٤
الصَّبي ٣٠٥
صحَّ ٣٠٥
صح ٣٠٥
صحَّ ورجع ٣٠٥
الصحابة ٣٠٥
الصحابي ٣٢٣
الصِّحاح ٣٢٣
الصِّحاح الستة ٣٢٨
صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي ٣٣١

المصطلح	رقم الصفحة

الصحيح ٣٣٢
الصحيح ٣٤٢
صحيح الإسناد ٣٤٢
صحيحٌ على شرطهما ٣٤٢
صحيحٌ غريبٌ ٣٤٢
الصحيح لذاته ٣٤٣
الصحيح لغيره ٣٤٣
الصحيح المجرَّد ٣٤٤
الصحيحان ٣٤٤
الصُّحف ٣٤٥
صد ٣٥٥
صدوقٌ ٣٥٥
صدوقٌ إن شاء الله ٣٥٧
صدوقٌ ثقة ٣٥٧
صدوقٌ حسنُ الحديث ٣٥٧
صدوقٌ سيِّئ الحديث ٣٥٨
صدوقٌ إلى الضعف ما هو ٣٥٨
صدوقٌ في نفسه ٣٥٩
صدوقٌ كثير الأوهام ٣٥٩
صدوقٌ لكنَّه مبتدعٌ ٣٥٩
صدوقٌ له أوهامٌ ٣٥٩
صدوقٌ مبتدعٌ ٣٦٠
صدوقٌ يُخطئ ٣٦٠
صدوقٌ يَهِمُ ٣٦٠
صِغار الصحابة ٣٦٠

صفة من تُقبَل روايته ومن تُرَدُّ ٣٦٠
الصِّفر ٣٦١
صُفَّري ٣٦١
صفة رواية الحديث ٣٦٢
صلَّحه فلانٌ ٣٦٢
صلعم ٣٦٣
صوابه كذا ٣٦٣
صويلح ٣٦٣
صيغ الأداء ٣٦٣
صيغ التحديث ٣٧٠
صيغ التمريض ٣٧٠
صيع الجزم ٣٧١
صيغة التمريض ٣٧١
صيغة الجزم ٣٧١

حـــرف الضّـــاد

ض ٣٧٣
الضَّابط ٣٧٣
ضابطٌ ٣٧٥
الضَّبَّة ٣٧٥
الضبط ٣٧٥
ضبط النصوص وتقييدها ٣٨٣

ضبط الحروف المهملة ٣٨٦
ضبط المشكل ٣٩٠
ضبط الصَّدر ٣٩٠
ضبط الكتاب ٣٩١
الضَّربُ ٣٩١
الضعفاء ٣٩٢
ضُعِّف ٣٩٢
ضعَّفوه ٣٩٢
الضَّعيف ٣٩٢
ضعيفٌ ٣٩٥
ضعيف الحديث ٣٩٦
ضعيفٌ ٣٩٧
ضعيفٌ جدّاً ٣٩٧
ضعيفٌ ضعيفٌ ٣٩٨

حـــرف الطَّـاء

ط ٣٩٩
الطالب ٣٩٩
طالب الحديث ٣٩٩
طامَّات ٣٩٩
الطَّاقة ٤٠١
طب ٤٠٣

المصطلح	رقم الصفحة

الطباق ٤٠٣
الطبق ٤٠٣
الطَّبقات ٤٠٧
طبقات السَّند ٤١٣
طبقات الصحابة ٤١٣
طبقات المحدِّثين ٤١٣
طبقات النقَّاد ٤٢٠
طبقات المدلِّسين ٤٢٩
طبلٌ ٤٣١
طبلٌ لا يدري ما يخرج من رأسه ٤٣٢
طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ ٤٣٣
الطبقة ٤٣٤
الطُّرَّة ٤٣٤
طرحوا حديثه ٤٣٥
طرحوه (الراوي) ٤٣٥
الطَّرف ٤٣٥
طُرق التحمّل ٤٣٥
طُرق التحمَّل والأداء ٤٣٦
طُرق تحمُّل الحديث ٤٣٦
طُرق الحديث ٤٣٦
الطَّريق ٤٣٦
الطريق الناقصة ٤٣٧
الطريق المزيَّدة ٤٣٧
طس ٤٣٧
طص ٤٣٧

المصطلح	رقم الصفحة
الطَّعْنُ في الراوي	٤٣٧
طعنوا فيه	٤٣٧
طُول الصُّحبة	٤٣٧
طيرٌ طراً علينا	٤٣٧
طيرٌ طراً	٤٣٨
طيرٌ طيَّارٌ	٤٣٨
طيرٌ غريبٌ	٤٣٩
الطيوريات	٤٤٠



ظالم لنفسه	٤٤١
ظاهر الحديث	٤٤٢
ظاهر السَّند	٤٤٢
الظَّنّ	٤٤٢
الظَّن الغالب	٤٤٢
الظِّنَّة	٤٤٢
ظَنِّيُّ الثبوت	٤٤٣
ظَنِّيُّ الدَّلال	٤٤٣
ظُهور اللَّفظ في المعنىٰ	٤٤٣



ع	٤٤٥

المصطلح	رقم الصفحة

العارض ٤٤٥
العارف ٤٤٥
العاقل ٤٤٥
العالي ٤٤٥
العالي والنازل ٤٤٩
تعب ٤٤٩
العبادلة (من الصحابة) ٤٤٩
العبادلة (من الرواة) ٤٥٠
عبد الرحمن يسمع نائماً أحبُّ إليَّ من أن يملي علي ذلك ٤٥٠
عثماني ٤٥٠
العجائب ٤٥١
عخ ٤٥٣
عد ٤٥٣
العدالة ٤٥٣
عدالة الراوي ٤٦٣
عدالة الصحابة ٤٦٣
العدالة ٤٦٣
عدلٌ حافظ ٤٦٥
عدلٌ ضابط ٤٦٧
العرض ٤٦٧
عرض الحديث على أصل آخر ٤٦٧
عرض القراءة ٤٦٩
عرض المناولة ٤٦٩
العزو ٤٦٩
عزو الحديث ٤٦٩

المصطلح	رقم الصفحة

العزيز ٤٧٠
عس ٤٧٢
عسىٰ الغوير أبؤساً ٤٧٢
العشاريات ٤٧٣
العشرة المبشرون بالجنة ٤٧٣
عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون ٤٧٥
عصر الرواية ٤٧٦
العظائم ٤٧٧
عق ٤٧٧
عقبيٌّ ٤٧٧
علامات الترقيم ٤٧٧
علاقة السُّنَّة مع القرآن ٤٨١
علَّامة الإسلام ٤٨١
علل الحديث ٤٨١
العِلَّة ٤٨١
العِلَّة القادحة ٤٩٨
العِلم ٤٩٨
علم الجرح والتعديل ٤٩٩
علم تأريخ الرواة ٤٩٩
علم الحديث ٤٩٩
علم الحديث درايةً ٤٩٩
علم الحديث روايةً ٥٠٢
علم الرجال ٥٠٢
علم رواية الحديث ٥٢١
علم زوائد الحديث ٥٢١

المصطلح	رقم الصفحة

العلم الصحيح ٥٢١
علم غريب الحديث ٥٢١
علم مصطلح الحديث ٥٢١
علم معرفة التابعين ٥٢٢
علم معرفة الصحابة ٥٢٢
العُلوّ ٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم السماع ٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم وفاة الراوي ٥٢٢
العُلُوّ بالصفة ٥٢٢
العُلُوّ بالمسافة ٥٢٣
عُلُوّ التنزيل ٥٢٣
عُلُوّ السَّند ٥٢٣
العُلُوّ المطلق ٥٢٣
العُلُوّ النسبي ٥٢٣
علوم الحديث ٥٢٣
علوم أسماء الرواة ٥٢٤
علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما ٥٢٤
علىٰ شرطهما ٥٢٥
علىٰ يدي عدل ٥٢٥
عليه أدركت الناس ٥٢٦
عم ٥٢٧
عن ٥٢٧
عندي بليته قدم رجاله ٥٢٧
العنعنة ٥٢٩
عن فلانٍ ٥٤٠

عو ٥٤٠
العوالي ٥٤٠
العين المالحة ٥٤١

حـــرف الغـــين

الغالية ٥٤٣
الغرائب ٥٤٣
الغرابة ٥٤٣
الغريب ٥٤٣
غريب الحديث ٥٤٥
الغريب الحسن ٥٤٩
الغريب الصحيح ٥٤٩
الغريب الضعيف ٥٤٩
الغريب إسناداً لا متناً ٥٤٩
غريب ألفاظ الحديث ٥٥٠
الغريب بعض المتن ٥٥١
الغريب بعض السند ٥٥١
الغريب متناً وإسناداً ٥٥٢
الغريب المشهور ٥٥٢
الغريب المطلق ٥٥٢
غريبٌ من هـٰذا الوجه ٥٥٣
الغريب النسبي ٥٥٣

الغفلة ٥٥٤
غير ثقة ٥٥٤
غير ثقة ولا مأمون ٥٥٤
غير معتمد ٥٥٤
غير مغفَّل ٥٥٥
غيره أثبت منه ٥٥٥
غيره أحبُّ ٥٥٥
غيره أحفظ منه ٥٥٨
غيره أرضىٰ منه ٥٥٨
غيره أقوىٰ منه ٥٥٩
غيره أمتن منه ٥٥٩
غيره أوثق منه ٥٥٩
الغيلانيات ٥٦٠

حـــرف الفـــاء

ف ٥٦١
فاحش الغلط ٥٦١
فارسٌ في الحديث ٥٦١
فاسد الإسناد ٥٦٣
فاسقٌ ٥٦٣
الفتنة ٥٦٣
فُحش الغلط في الرواية ٥٦٧

المصطلح	رقم الصفحة

فحل الحديث ٥٦٧
فر ٥٦٨
الفرد ٥٦٨
الفرد الحسن ٥٦٨
الفرد الصحيح ٥٦٨
الفرد الضعيف ٥٦٨
الفرد المُطْلَق ٥٦٨
الفرد النِّسبي ٥٦٨
الفسق ٥٦٨
فسق الراوي ٥٧١
فسلٌ ٥٧١
فق ٥٧٢
فقد اتصال السَّند ٥٧٢
فقد العدالة ٥٧٢
فقه البخاري في تراجمه ٥٧٢
فقه الحديث ٥٧٣
الفقيه المحدِّث ٥٧٨
فالله المستعان ٥٧٨
فلانٌ ٥٧٨
فلانٌ أحبُّ إلي ٥٧٨
فلان تعرف وتنكر ٥٧٩
فلان حدَّثنا أو أخبرنا ٥٧٩
فلان لا يُتابع على حديثه ٥٧٩
فلان لا يُسأل عنه ٥٧٩
فلان له بلايا ٥٧٩
فنُّ الشيء ٥٧٩
الفوائد ٥٧٩
الفوائد الحديثية ٥٨١
الفواطم ٥٨١

فهارس الحديث ٥٨٢
الفهرس ٥٩٤
الفهرسة ٥٩٤
في آخره ٥٩٥
في أحاديثه نظرٌ ٥٩٦
في الباب ٥٩٦
في حديثه ضعفٌ ٥٩٦
في حديثه نظرٌ ٥٩٦
في دار فلان شجرٌ يحمل الحديث ٥٩٧
في رجله خيط أو في رجلهِ حبطٌ ٥٩٧
فيه أدنىٰ مقالٍ ٥٩٩
فيه جهالةٌ ٦٠٠
فيه خلفٌ ٦٠٠
فيه شيءٌ ٦٠٠
فيه ضعفٌ ٦٠١
فيه لينٌ ٦٠١
فيه مقالٌ ٦٠١
فيه نظرٌ ٦٠١

حـــرف القـــاف

ق ٦٠٩
ق ثنا ٦٠٩
قابَلَ ٦٠٩
القارئ ٦٠٩
قالَ ٦٠٩
قال ٦١٠
قال أصحابنا ٦٤٥

المصطلح	رقم الصفحة

قال أهلُ الكوفة ٦٤٧
قال بعضُ النَّاس ٦٤٨
قال فلانٌ ٦٥٠
قال لي ٦٥٠
قبّان المحدِّثين ٦٥٠
القبول ٦٥١
قال لنا ٦٥١
قتنا ٦٥١
قتي ٦٥١
قد ٦٥١
قد جاءت المدينة ٦٥١
قدريٌّ ٦٥٢
القدرية ٦٥٢
القدسي ٦٥٧
قد عرضته ٦٥٧
قد فرغ منه منذ دهر ٦٥٧
القراءة ٦٥٨
قُرئ علىٰ فلان ٦٥٨
قُرئ علىٰ فلان أخبرك فلان ٦٥٨
قُرئ عليه وأنا أسمع ٦٥٩
قرئ علىٰ فلان وأنا أسمع فأقرَّ به ٦٥٩
قرأتُ علىٰ فلان ٦٥٩
قرأتُ في كتاب فلانٍ بخطِّه ٦٥٩
القراءة علىٰ الشيخ ٦٥٩
القرناء ٦٥٩
قريب الإسناد ٦٦٠
القرين ٦٦٠
القشط ٦٦٠
قط ٦٦٠
القطع ٦٦٠

قطع الحروف ٦٦٠
قعديٌّ ٦٦٠
القلب ٦٦١
القلب في السَّند ٦٦١
القلب في المتن ٦٦١
قِلَّة الصحبة للشيخ ٦٦١
قلتُ لفلانٍ: أحدَّثك فلان؟ ٦٦٢
قليل الحديث ٦٦٢
القويّ ٦٦٣
قويّ الإسناد ٦٦٣
قوَّي أمره فلانٌ ٦٦٤

حـــرف الكـــاف

ك ٦٦٥
كأنها الدنانير ٦٦٥
كأنه مصحفٌ ٦٦٥
الكاتب ٦٦٥
كاتَبَ إليَّ شيخي ٦٦٦
كاتبُ الطباق ٦٦٦
كاذبٌ ٦٦٦
كالَ لك من جراب النورة ٦٦٦
كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاء ٦٦٨
كان أمَّةً وحده ٦٧٠
كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني ٦٧١
كان فسلاً ٦٧٢
كان مغفَّلاً ٦٧٣
كان ممَّن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها ٦٧٤

المصطلح	رقم الصفحة

كان من أصحاب الرأي ٦٧٤
كان يثبّج الحديث ٦٧٥
كان يجلد في الحديث ٦٧٥
كان يحفظ الرياح ٦٧٥
كان يسوي الأحاديث ٦٧٧
كان يلتفط الشيوخ من السِّكك ٦٧٧
كان يُلَقِّن المشايخ ٦٧٨
كبار التابعين ٦٧٨
كبار الصحابة ٦٧٨
كُتَّاب الحديث ٦٧٩
الكتابة ٦٧٩
كتابة التسميع ٦٧٩
كتابة الحديث ٦٧٩
الكتابة المجرَّدة ٦٩٢
الكتابة المقرونة بالإجازة ٦٩٢
كتب إلي ٦٩٣
كتب إلي شيخي ٦٩٣
كُتب الأطراف ٦٩٣
كُتب التاريخ ٦٩٣
كُتب الترتيب ٦٩٣
الكُتب التسعة ٦٩٤
كُتب التواريخ ٦٩٥
كُتب الجرح والتعديل ٦٩٥
كُتب الجمع ٦٩٥
كَتْب الحديث ٦٩٥
الكُتب الخمسة ٦٩٦
الكُتب السِّتَّة ٦٩٦
كُتب السُّنَّة ٦٩٧

المصطلح	رقم الصفحة

كتب الصِّحاح ٦٩٧
كُتب الضُّعفاء ٦٩٩
كَتَب عمن دبَّ ودرج ٧٠٠
الكُتب المخرَّجة ٧٠٠
كُتب الوفيات ٧٠١
كتبتُ عن كبش نطَّاح ٧١٥
كثرة غفلة الراوي ٧١٥
كثر الخطأ ٧١٥
كثير السَّهو ٧١٥
كثير الغلط ٧١٦
كثير النسيان ٧١٦
كثير الوهم ٧١٦
كد ٧١٦
كذا وكذا ٧١٦
كذَّاب ٧١٦
الكذب ٧١٧
كذب الراوي ٧٢٠
كسر ٧٢٠
الكُرَّاسة ٧٢٠
الكشط ٧٢١
كلاهما وتمراً ٧٢١
كما قال ٧٢٣
كن ٧٢٣
كنَّا نرى كذا ٧٢٣
كنَّا نفعل كذا ٧٢٤
الكُنى ٧٢٤
كيفة سماع الحديث ٧٣٥



مَوْسُوعَة

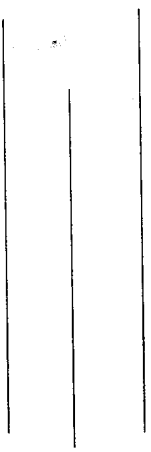
عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثالث

دار ابن كثير
دمشق - بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم



مَوْسُوعَة

عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

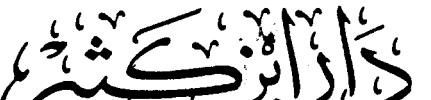


الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
والتصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع
و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : موسوعة علوم الحديث وفنونه ٣/١

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٢٢٠٠

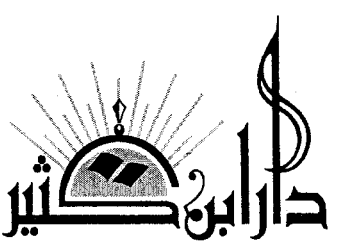
القياس : ١٧×٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ٣,٧ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أبيكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

حـــرف الـــــلام

ل:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المسائل» التي سأل عنها الإمامَ أحمدَ بن حنبل، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

لا:

عبارةٌ تُكْتَبُ عند أوَّل الزيادة في المَتْنِ.

لأَنْ أَسْمَع مِنْ ابْنِ عَوْنَ حَدِيْثاً يَقُوْلُ فِيْهِ: أَظَنُّ أَنِّي سَمِعْتُه أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ ثِقَةٍ غَيْرِه يَقُوْلُ: قَدْ سَمِعْتُ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها أميرُ المؤمنين في الحديث الإمام شعبة بن الحجَّاج (المتوفى سنة ١٦١ هـ) في توثيق (الإمام القدوة عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبان، أبي عَوْن المُزَني مولاهم البصري الحافظ، المتوفى سنة ١٥١ هـ).

روى ابنُ أبي حاتم بسنده إلى شعبة بن الحجَّاج أنه قال: «لأن أسمع من ابن عَوْن حديثاً يقول: أظنُّه قد سمعتُ أحبُّ إليّ مِن أن أسمع من غيره من ثقةٍ يقول: قد سمعتُ». (الجرح والتعديل: ٢/ق ١/ ١٣١).

وقول شعبةُ بن الحجَّاج: هذا مبالغةٌ منه في توثيق ابن عون لقُوَّة حفظِه وتثبُّتِه في الرواية وكثرةِ رواياته.

قال ابنُ المَدِيني: «جمع لابن عون من الإسناد ما لا يجمع لأحدٍ من أصحابه، سمع بالمدينة من القاسم وسالم، وبالبصرة من الحسن وابن سِيْرِين وبالكوفة من الشَّعْبي والنَّخعي، وبمكَّة من عطاء ومجاهدٍ، وبالشَّام من مكحول ورجاء بن حَيْوَة». (تهذيب الكمال: ٢/ ٧١٩).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما كان بالعراق أعلَمُ بالسُّنَّة من ابن عون». (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٢٠).

لَئِنْ أَقْطَعَ الطَّرِيْقَ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك في تجريح (عبد القدوس بن حبيب الكَلاَعي، الشَّامي، الدمشقي). فقد روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى سفيان بن عبد الملك أنه قال «سمعتُ ابن المبارك يقول: لئن أقطع الطريقَ أحبُّ إليّ مِن أن أروي عن عبد القُدّوس الشامي». (الضعفاء: ١/ ٩٦).

وعقب أبو سعد السَّمْعَاني على ذلك بقوله: «قلتُ: إنما قال ـ رحمه الله ـ ذلك لأنه كان يضع الحديثَ على الثقات». (الأنساب: ٣/ ٢٨٧).

ثم استدلَّ على ذلك بقول ابن حبان البُسْتّي: «لا يحلّ كتبة حديثه ولا الرواية عنه». (المجروحين: ٢/ ١٣١).

لاَ أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْهُ:

من ألفاظ التعديل، ذكره الحافظ السُّيوطي في المرتبة الأولى. (انظر «تدريب الراوي» ١٠/ ٢٩١).

حكمها:

يُحتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ به.

لاَ أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْ مِثْلِ فُلاَنٍ:

من ألفاظ التعديل.

لا أَخْتَارُهُ فِي الصَّحِيْح:

أي: لم يرتفع الراوي، ويتقدَّم في الضبط والإتقان إلى درجة الإتقان بانفراده.

وليس هذا بتقليلٍ من قدر الراوي إلى درجة الضَّعْف، وإنما حديثُه من قبيل الحسن إذا انفرد. وبالمتابعة حديثه يكون من قبيل الصحيح، وبغيرها لا يُحْتَجُّ به، فمحلُّه الصِّدق إلا أنه مغفَّلٌ.

مثال من وُصِفَ بذلك وأخرج له البخاريُّ بالمتابعة:

«إسماعيل بن أبي أُوَيس عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، ابن أخت مالك بن أنس».

قال الحافظ: قال الدَّارقطني: «لا أختاره في الصحيح». (هدي الساري: ص: ٣٩١).

ثم قال الحافظ: احْتَجَّ به الشيخان، إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه، وقد أخرج له البخاريُّ مما تفرَّد به سِوى حديثين، وأمَّا مسلمٌ فأخرج له أقلَّ مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سِوى النَّسائي، فإنه أطلق القول بضعفه.

ونقل الحافظُ كلامَ النقاد فيه حيث قال أبو حاتم: «محلُّه الصدق وكان مغفَّلاً».

لا أَدْرِي ما هُوَ:

هٰذا اللَّفْظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

حديثُ أهل هٰذه المرتبة يُكْتَبُ للاعتبار به فقط.

لاَ أَصْلَ لَهُ:

قولُهم في الحديث: (لا أَصْلَ له) له إطلاقاتٌ مُتعدِّدةٌ، أُوجِزُها فيما يلي:

أ ـ تارةً يقولون: هٰذا الحديثُ لا أَصْلَ له، أو: لا أَصْلَ له بهٰذا اللَّفْظِ، أو: ليس له أصْلٌ، أو: لا يُعرَف له أَصلٌ، أو: لم يُوجَد له أصلٌ، أو: لم يُوْجَدْ، أو نحوَ هٰذه الألفاظِ، يريدون بذلك أنَّ الحديث المذكور ليس له إسنادٌ يُنقَلُ به.

قال الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥) «قولُهم: هٰذا الحديثُ ليس له أَصْلٌ، أو: لا أَصْلَ له، قال ابنُ تيمية: معناه ليس له إسنادٌ». انتهى.

قال الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ عَقِبَ هٰذا الكلامِ: «وإذا كان الحديثُ لا إسنادَ له؛ فلا قيمةَ له ولا يُلتَفَت إليه، إذ الاعتمادُ في نقل كلام سيِّدنا رسول الله ﷺ إلينا إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقَعُ موقعه، وما ليس كذلك؛ فلا قيمةَ له.

ومن أمثلة هٰذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبوية، مثلُ حديث تسليم الغَزَالة على النبي ﷺ فهٰذا حديثٌ لا أَصْلَ له، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه؛ لأنه كذِبٌ بحت، ويزيده تحريماً ومَنْعاً أنه كَذِبٌ في شأن من شؤون النبي ﷺ.

ب ـ وتارةً يقولون في الحديث المُسْنَد: هـٰذا الحديثُ لا أَصْلَ له، يعنون به: أنه موضوعٌ مكذوبٌ على رسول الله ﷺ، أو على الصحابيِّ، أو التابعيِّ، الذي أُسنِدَ قولُه إليه، وذلك بأن يكون للحديث سندٌ مذكورٌ، ولكن في سنده كذَّابٌ أو وضَّاعٌ، أو دلالةٌ صريحةٌ أو قرينةٌ ناطقةٌ بكذب المنقول به، فقولُهم فيه حينئذٍ: لا أَصْلَ له، يعنون به كَذِبَ الحديث، لا نَفْيَ وجودِ إسنادٍ له.

ومن أمثلة هـٰذا الإطلاق ما جاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في ترجَمة (هشام بن عَمَّار الدِّمَشْقي): «قال أبو داود: حدَّث هشامٌ بأربع مئةِ حديثٍ مُسنَدةٍ ليس لها أَصْلٌ». انتهى. ونحوه في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٣٠٢).

ومن أمثلة هـٰذا الإطلاق أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٦٨) في ترجَمة (نُعَيم بن حَمَّاد)، ونصُّهُ:

«نُعَيم، عن عيسى بن يونس، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الرحمن ابن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، عن عَوْف بن مالكٍ مرفوعاً ـ أي: مُسْنَداً إلى قولِ رسول الله ﷺ ـ:

«تَفْتَرِقُ أُمَّتي على بِضْع وسبعين فِرْقَةً، أعظمُها فتنةً على أُمَّتي قومٌ يَقِيسون الأمور برأيهم، فيُحِلُّون الحرامَ، ويُحرِّمونَ الحلالَ».

قال محمَّد بن علي بن حمزة المَرْوَزي: سألتُ يحيى بن مَعِين عن هـٰذا؟ فقال: ليس له أَصْلٌ. قلت: فنُعَيمٌ؟ قال: ثقةٌ. قلت: كيف يُحدِّثُ ثقةٌ بباطلٍ؟! قال: شُبِّه له.

قال أبو داود: كان عند نُعَيم بن حَمَّاد نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصلٌ. وقال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقي: عَرَضْتُ على دُحَيْم حديثاً حَدَّثَناه نُعَيمُ بن حَمَّاد، عن الوليد بن مُسْلِم، عن ابنِ جابر، عن

ابنِ أبي زكريا، عن رَجَاء بن حَيْوَة، عن النوَّاس بن سَمْعان: إذا تكلَّم اللهُ بالوحي... فقال دُحَيم: لا أصْلَ له». انتهى ما في «الميزان» للحافظ الذهبي.

وتَرَى في كتاب «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ السُّيوطي، وفي أصله المتعقَّب ـ وهو كتابُ «الموضوعات» لابن الجوزي ـ: مواضعَ كثيرةً جداً يَذكُرُ فيها كلٌّ منهما الحديثَ بسنده، ثم يَختمُ بقوله: (هـٰذا الحديثُ باطلٌ لا أصْلَ له)، أو: (موضوعٌ لا أصْلَ له من كلام رسول الله ﷺ). انظر مثالاً منه في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١١).

ومن تلك المواضع الكثيرة التي أشرتُ إليها: ما جاء في «الموضوعات» لابن الجوزي رحمه الله تعالى (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) في (باب فضل عثمان بن عَفَّان ـ رضي الله عنه ـ)، ونصُّه:

«عن إبراهيم بن عبد الله الفارسي، قال: حَدَّثنا يحيى بن شَبيب اليماميّ، قال: حَدَّثنا حُمَيْد الطويل عن أنس بن مالكٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: دخلتُ الجنَّةَ، فتناولتُ تُفَّاحةً فكَسَرتُها، فخَرَج منها حَوْرَاءُ، أشفارُ عينيها كرِيشِ النَّسْر، فقلت: لمن أنتِ؟ فقالت: للمقتول ظُلْماً: عثمان بن عَفَّان.

عن محمد بن السَّري القِنْطَري، قال: حَدَّثنا يحيى بن شَبيب، عن حُمَيد، عن أنسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: دخلتُ الجنَّةَ، فوُضِعَتْ في يدي تفاحةٌ، فجَعلتُ أُقلِّبُها في يدي، فبينا أنا أقلِّبُها، انفلقَتْ عن حَوْراءَ مَرْضِيَّة، كأنَّ حاجِبَيْها مَقادِيمُ النُّسور، فقلت: لمن أنتِ؟ فقالت: للمقتول ظُلْماً: عثمان بن عفَّان.

ورواه العَبَّاسُ بن محمد العَلَوي، عن عَمَّار بن هارون المستملي، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، فذَكَره.

هـٰذا حديثٌ لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ. فمَدارُ الطريقين الأوَّلين على (يحيى بن شَبِيب)، قال ابنُ حِبَّان: حدَّثَ عن الثوريِّ بما لم يُحدِّث به. فهـٰذا لا يجوز الاحتجاجُ به.

وأمَّا الطريق الثالث، ففيه (عَبَّاس بن محمد العَلَوي)، قال ابن حِبَّان: يروي عن عَمَّار بن هارون ما لا أَصْلَ له.

قال: وهـٰذا الحديثُ شيءٌ لا أَصْلَ له من كلام رسول الله ﷺ، ولا من حديثِ أنسٍ، ولا ثابتٍ، ولا حَمَّاد. قال العُقَيْلِيُّ: هـٰذا الحديثُ موضوعٌ لَا أَصْل له». انتهى ما جاء في «الموضوعات» لابن الجوزي.

فهـٰذه الأخبارُ لها أسانيدُ كما ترَى، ولكنها أسانيدٌ تالفةٌ ساقطةٌ، فلذا قالوا في أحاديثها: لا أصْلَ لها، يعنون بذلك: أنها أحاديثُ موضوعةٌ مكذوبةٌ.

ج ـ وحيناً يقولون: هـٰذا الحديثُ لا أصْلَ له في الكتابِ، ولا في السُّنَّة الصحيحةِ ولا الضعيفةِ، يعنون بذلك: أنَّ معناه ومضمونه غريبٌ عن نصوص الشريعة كلَّ الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

د ـ وتارةً يقولون: هـٰذا الحديثُ لا أصْلَ له في الكتابِ، ولا في السُّنَّةِ الصحيحةِ، يعنون: أنَّ معناه وما يتضمَّنه لفظُه، لم يَرِدْ في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ. فالنَّفْيُ منهم في هـٰذا متوجِّهٌ إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة، لا الضعيفة.

والتمييزُ بين هـٰذه الإطلاقات يَعرفه أهلُ الممارسة، ويُعرَف أيضاً بالقرائن. (انظر مقدِّمة: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ص: ١٧ ـ ٢٣).

لا أَصْلَ لَهُ بِهـٰذَا اللَّفْظِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لاَ أَعْرِفُ لَهُ نَظِيْراً فِي الدُّنْيا:

من عبارات التوثيق النادرة، قالها الإمامُ الشافعيُّ في (الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مَهْدي): «لا أعرفُ له نظيراً في الدنيا». (تهذيب التهذيب: ٢/ ٥٥٧).

وألحق الحافظُ السَّخاوي هـٰذا اللَّفْظَ بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده، (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٦).

لاَ أَعْرِفُهُ:

قولهم في الحديث: «لا أَعْرِفُه»، أو «لم أَعْرِفْه»، أو «لم أَقِفْ عليه»، أو «لا أَعْرِفُ له أَصْلاً»، أو «لم أجِدْ له أصلاً»، أو «لم أَقِفْ له على أصلٍ»، أو «لا أعرفه بهـٰذا اللَّفْظِ»، أو «لم أَرَهُ بهـٰذا اللفظِ»، أو «لم أَجِدْهُ»، أو «لم أَجِدْه هكذا» أو «لم يَرِدْ فيه شيءٌ» أو «لا يُعْلَمُ من أخرجه ولا إسنادُه».

ونحوَ هـٰذه العباراتِ إذا صَدَر من أَحَدِ الحُفَّاظ المعروفين، ولم يَتعقَّبه أحدٌ، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوَضْع.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥): «قال الحافظُ ابن حجر: إذا قال الحافظُ المُطَّلِع الناقدُ في حديثٍ: (لا أعرفه)، اعْتُمِدَ ذلك في نَفْيه». قال السُّيوطي عَقِبَه: «لأنه بعد تدوين الأخبار، والرُّجوع إلى الكتب المصنَّفة يَبعُدُ عدمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهْبِذ على ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عَدَمُه».

وقال السُّيوطي أيضاً (١/ ١٨٠): «وفي (جمع الجوامع) لابن

السُّبْكي أخذاً من «المحصول» وغيره: من المقطوعِ بكذبه ما نُقِّبَ عنه من الأخبار، ولم يُوجَد عند أهله من صدورِ الرُّواة وبطون الكتب. وكذا قال صاحبُ «المعتمد»: قال العِزُّ بن جَمَاعة: وهـٰذا قد يُنازَعُ في إفضائه إلى القطع، وإنما غايتُه غلبَةُ الظَّنّ». انتهى.

وقال الشيخُ ابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ٧ ـ ٨): «للحديث الموضوع أمَاراتٌ، منها: ما ذكره الإمامُ فخر الدين الرَّازي أن يُرْوَى الخبَرُ في زمنٍ قد استُقرِئت فيه الأخبارُ ودُوِّنتْ، فيُفَتَّش عنه فلا يُوجَد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب، فأمَّا في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبارُ قد استُقرِئت، فإنه يجوز أن يَرْوِيَ أحدُهم ما ليس عند غيره.

قال الحافظ العَلائيُّ: «وهـٰذا إنما يقوم به، أي بالتفتيش عنه الحافظُ الكبير الذي قد أحاط حفظُه بجميع الحديث أو مُعظَمه، كالإمام أحمد، وعليِّ بن المَدِيْني، ويحيى بن مَعِين، ومَنْ بعدَهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زُرْعَة ومن دُونَهم كالنَّسائي، ثم الدَّارَقُطْني؛ لأنَّ المآخذ التي يُحكَمُ بها ـ غالباً ـ على الحديث بأنه موضوعٌ إنما هي جَمْعُ الطُّرُق، والاطِّلاعُ على غالب المرويِّ في البُلدان المتنائية، بحيث يُعْرَفُ بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم.

وأمَّا من لم يصل إلى هـٰذه المرتبة، فكيف يقضي بعَدَمِ وجدانه للحديث بأنه موضوعٌ؟! هـٰذا مما يأباه تصرُّفُهم». انتهى كلامَ الحافظ العَلائي.

قلتُ ـ القائل ابنُ عَرَّاق ـ: فاستفدنا من هـٰذا أنَّ الحُفَّاظ الذين ذكرَهُم وأضرابَهم ـ أي أشباهَهُم ـ ويُلحَقُ بهم من المتأخِّرين مِثْلُ الحافظ الضياء المَقْدِسي، وابن الصَّلاح، والصَّاغاني، والمُنْذِري،

والنَّووي، وابن دَقِيق العيد، والدِّمْياطي، وابن تَيْمِيَّة، والمِزِّي، والذَّهَبي، والسُّبْكي، والزَّيْلَعي، وابن كثير، والزَّرْكَشِي، وابن رَجَبْ، وابن المُلَقِّن، والعِرَاقي، والهَيْثمي، وابن حجر، والعَيْنيّ، وابن الهُمَام، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والزُّرْقاني، وابن هِمَّات الدمشقي وأشباههم من المتأَخِّرين ـ إذا قال أحدُهم في حديثٍ: لا أعرفه، أو: لا أَصْلَ له ـ ولم يَتعقَّبه أحدٌ من الحفاظ بعده ـ كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع، والله أعلم». انتهى بزيادةٍ ما بين المعترضتين من كلام الشيخ أبي غُدَّة رحمه الله تعالى من مقدِّمته لـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع».

قال الحافظُ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧): «إذا قال الحافظُ المُطَّلِع الناقدُ في حديثٍ: (لا أَعْرِفُهُ) اعتمد ذلك في نفيِه كما ذكر شيخُ الإسلام، فإن قيل: يعارض هـٰذا ما حُكي عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره، قال: لا أعرف هـٰذا. فقيل له: أحفِظتَ حديثَ رسول الله ﷺ كلَّه؟ قال: لا. قال: فنِصْفَه؟ قال: أرجو. قال: اجْعَلْ هـٰذا من النصف الذي لا تعرفه. هـٰذا وهو الزهريُّ فما ظنُّك بغيره؟

وقريبٌ منه ما أسنده ابنُ النَّجَّار في تاريخه عن ابن أبي عائشةَ قال: تكلَّم شابٌّ يوماً عند الشَّعْبي، قال الشعبيُّ: ما سَمِعْنا بهـٰذا؟ فقال الشابُ: كلُّ العلمِ سَمِعْتَ؟ قال: لا. قال: فشَطْرَه؟ قال: لا. قال: فاجْعَلْ هـٰذا في الشطر الذي لم تسمعه، فأَفْحَمَ الشعبيَّ.

قلنا: أُجيبَ عن ذلك: بأنه كان قبل تدوين الأخبار في الكتب فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفَّاظ، وأمَّا بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنَّفة فيبعد عَدَمُ الاطلاع من الحافظ الجِهْبِذ

على ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عَدَمُه».

تنبيهٌ:

من قال في راوٍ ما: (لا أعرفه) فهو حكمٌ منه على نفسه بعَدَم الاطلاع، ولا ينفي ذلك معرفةَ غيره له، وقد أَكْثَرَ من هـٰذا القولِ الإمامُ يحيى بن مَعِين وهو إذا قال في رجلٍ: «لا أعرفه» فيعني به أنه لا يَعرِف أخبارَه ومروياتِه.

قال ابنُ عَدِي: «قول يحيى بن مَعِيْن في الراوي: (لا أعرفه)، كان يحيى إذا لم يكن له علمٌ ومعرفةٌ بأخباره ورواياته يقول: (لا أعرفه).

والمثالُ في ذلك ما ذكره الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ عن (حاجب بن الوليد بن ميمون) قال عبد الخالق بن منصور: سألتُ يحيى بن معين عن حاجبٍ؟ فقال: «لا أعرفه، وأمَّا أحاديثُه فصحيحةٌ» فقلتُ: أترى أن أكتُبَ عنه؟ فقال: «ما أعرِفُه، وهو صحيحُ الحديثِ وأنت أعلَمُ». (تاريخ بغداد: ٨/ ٢٧١).

لا أَعْلَمُ إلا خَيْراً:

من عبارات التوثيق النادرة، كان يستعملها الإمامُ أحمد بن حنبل في ثقةٍ أو صدوقٍ.

انظر: «لا أعْلَمُ به بَأْساً».

لاَ أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

وقعت هـٰذه العبارةُ في كلام الإمام أحمد بن حنبلٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في جماعةٍ من الرُّواة، منهم: صالحُ بن نَبْهان مولى التَّوْأمَة قَبْل أن يَختلِط، وعبد الله بن شَرِيك، والمختار بن فُلْفُلْ، وداود بن صالح التَّمَّارُ، ويَزيدُ بن عبد الله بن أسامَة بن الهادِ، وعُمَيرُ بنُ سعيدٍ النَّخَعيُّ، وقَيسُ بن طَلْقٍ.

ولم يَقُلْها في راوٍ من هؤلاءِ إلاَّ وهو إمَّا ثقةٌ وإمَّا صَدوقٌ، ليس فيهم من يَنْزِلُ عن ذلك.

وشبيهٌ به استِعمالُ مَن جرت في قوله مِن سِواهُ من النُّقَّادِ، كالذَّهبيِّ من المتأخِّرين، فإنَّه يقولُها في رُواةٍ من المستورين أو مَن فوقَهُم.

ولو جارَيْتَ مجَرَّدَ دلالةِ اللَّفظِ اللُّغَويَّةِ، لوَجَدْتَ بينها وبين: (لا بأسَ به) فرقاً، وذلك شبيهٌ بما حَدَّث به عبدُ الله بن عَوْنٍ، قال: قال ابنُ سيرين لرجلٍ في شيءٍ سأله عنه: «لا أعلَمُ به بأساً»، ثُمَّ قال له: «إنِّي لم أقُلْ لك: لا بأسَ به، إنَّما قلتُ: لا أعْلَمُ به بأساً». (طبقات ابن سعد: ٧/ ١٩٦).

قلتُ: لكن حين تبيَّنَ لنا المرادُ بالتَّعديل بها في حقِّ النَّقَلَةِ، وعَلِمْنا أنَّ النَّاقِدَ قد عنى التَّعديلَ؛ لم يُؤثِّر ما للَّفظِ اللُّغَويِّ من دلالةٍ.

وأرَى مِثْلَها قولَ أحمَدَ بن حنبلٍ في جماعةٍ من الرُّواةِ: (لا أعلَمُ إلاَّ خيراً)، فقد تتبَّعْتُها فوَجَدْتُه لا يكادُ يقولها إلاَّ في ثقةٍ أو صدوقٍ، ونَدَر منهُ قولُها في مجروحٍ يَنْزِلُ عن دَرَجَةِ الاعتبارِ.

وذلك كالَّذي نَقَلَ المَيمونيُّ عن أحمدَ في (الحَكَم بن عَطيَّة) قال: «لا أعلَمُ إلاَّ خيراً»، فقال له رَجُلٌ: حَدَّثني فُلانٌ عنه عن ثَابتٍ عن أنسٍ، قال: كان مَهْرُ أمِّ سَلَمَة مَتاعاً قيمَتُه عشرةُ دَراهِمَ، فأقْبَلَ أبو عبد الله يَتَعجَّبُ، وقال: «هؤلاء الشيوخُ لم يكونوا يَكتُبون، إنَّما كانوا يَحْفَظون، ونُسِبُوا إلى الوَهْمِ، أحدُهم يَسمَعُ الشَّيءَ فيتوهَّمُ فيه». (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٦٨).

وكان أحمَدُ بعدَ ذلك إذا سُئِلَ عنه؛ لَيَّنَه، كما قال له المَرُّوذيُّ: الحَكَمُ بنُ عَطيَّةَ، كيفَ هو؟ قال: البَصْريُّ؟ قلتُ: نَعَم، الَّذي رَوَى

عن ثابتٍ، قال: «كانَ عندي ليس به بأسٌ، ثُمَّ بَلَغني أنَّه حدَّثَ بأحاديثَ مَناكيرَ» وكأنَّه ضَعَّفَه. (العلل: رواية المَرُّوزي: النص: ١٦٥).

قلتُ: وفي هـٰذا من الفائدة دلالةٌ على أنَّ قولَه في الرَّاوي: (لا أعلَمُ إلاَّ خيراً) تعديلٌ يُساوي قولَه: (ليس بهِ بأسٌ).

أمَّا عن غير أحمدَ من سائرِ النُّقَّادِ، فنَدَرَ استعمالُ هـٰذهِ اللَّفْظَةِ في كلامِهم. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧).

لاَ بَأْسَ بِهِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن الثالثة عند: الحافظ الذهبي، والعراقي، ومن الرابعة عند السُّيوطي، ومن الخامسة عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

وهو عند الإمام يحيى بن مَعين وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمٍ بمعنى: ثقة.

قال أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمَة: قلتُ ليحيى بن مَعِينٍ: إنَّك تقول: (فُلانٌ ليس به بأسٌ)، و(فلانٌ ضعيفٌ)؟ قال: «إذا قلتُ: (ليس به بأسٌ) فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ لك: (هو ضعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه». (تاريخ ابن أبي خيثمة: ص: ٣١٥).

وقال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِيُّ: قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن إبراهيمَ: ما تقول في عليِّ بن حَوْشَبٍ الفَزَاريِّ؟ قال: «لا بأسَ به». قلتُ: ولِمَ لا تقول: (ثقةٌ) ولا تعلَمُ إلا خيراً؟ قال: «قد قلتُ لك: إنَّه ثقةٌ». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٣٩٥).

ولك أن تقول: إنَّما جَعَلها ابنُ مَعِينٍ ودُحَيمٌ تُساوي الوَصْفَ بقولِهم: (ثِقة) على اعتبارِ أنَّها مَرْتَبَةٌ من مَراتبِ الثِّقاتِ، لا أنَّها

تُعادِلُها من كُل وَجْهٍ عنْدَ الإطلاقِ.

وقد تكونُ بمنزلةِ قولِهم في الرَّاوي: (صَدوقٌ)، فيُكْتَبُ حَديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، ويُحتَجُّ به بعد انْدِفاع شُبْهَةِ الوَهْمِ والخطأ، لكونِ الوَصْفِ بها حينئذ قاصِراً عن وَصْفِ أهْلِ الضَّبْطِ والإتْقانِ.

مثلُ قولِ ابنِ عديٍّ في (المغيرَة بن زياد الموصِليِّ): «عامَّةُ ما يَرويهِ مستقيمٌ، إلَّا أنَّه يَقَعُ في حديثِه كما يَقَعُ في حَديثِ مَن ليس به بأسٌ من الغَلَطِ، وهُوَ لا بأسَ بهِ عندي». (الكامل: ٨/ ٧٦)

وقد يكونُ مَوضِعَ تردُّدٍ عن النَّاقدِ:

كقولِ أبي حاتم الرَّازيِّ في (إبراهيمَ بن عُقبَة بن أبي عيَّاش الأسَديِّ) وقد وثَّقوه: «صالح، لا بأسَ به»، قال ابنُه: قلتُ: يُحتَجُّ بحَديثِهِ؟ قال: «يُكتَبُ حَديثُه». (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ١١٧).

وقولهِ في (زُهْرَة بن مَعبَدٍ أبي عَقيلٍ): «ليس به بأسٌ، مُستَقيمُ الحديثِ» فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «لا بأسَ به». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٦١٥).

وقد يُعتَبرُ به، ولا يبلُغُ حديثُهُ الاحتجاجَ:

كقولِ أبي حاتمٍ في (عُبيد الله بن أبي رافعٍ المدنيِّ): «لا بأسَ بحديثِه، ليسَ مُنكَرَ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحَديثِه؟ قال: «لا، هو يُحدِّثُ بشيءٍ يسيرٍ، وهو شَيخٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٣٢٨).

وقولِه في (عَنْبَسَةَ بن الأزْهَرِ الشَّيبانيِّ) و(مُحمَّد بن سَعيد بن الأصبهانيِّ) في كُلٍّ منهما: «لا بأسَ به، يُكتَبُ حديثُهُ، ولا يُحتَجُّ به». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٤٠١ و٣/ ٢/ ٢٦٧).

وقولِ ابنِ عَديٍّ في (جَعْفَرِ بنِ مَيمونِ أبي العوَّام البصريِّ): «ليس بكثيرِ الرِّوايةِ، وقد حدَّثَ عنهُ الثِّقاتُ، مثلُ: سَعيدِ بن أبي عَروبَةَ،

وجماعةً من الثِّقاتِ، ولم أرَ بحديثِهِ نكَرَةً، وأرْجو أنَّه لا بأسَ به، ويُكْتَبُ حديثُهُ في الضُّعفاء». (الكامل: ٢/ ٣٧٠).

وعند الدَّارَقُطنيِّ رُبَّما قارَنَ هذا اللَّفْظُ قلَّةَ حديثِ الرَّاوي:

كما قال في (أيُّوبَ بن وائلٍ) الَّذي يحَدِّثُ عن نافعٍ، وعنهُ حمَّادُ بنُ زيدٍ: «مُقِلٌّ، صاحبُ حديثٍ، لا بأسَ به». (سؤالات البرقاني: النص: ١٨).

وقال في (ثُمامَةَ بن شَراحِيلَ) الرَّاوي عن ابنِ عُمَرَ: «لا بأسَ به، شَيخٌ مُقِلٌّ». (سؤالات البرقاني: النص: ٦٥).

وقال في (الخَصيبِ بن زَيْدٍ) الرَّاوي عن الحسنِ البصريِّ: «شيخٌ لا بأسَ به، ليسَ له كبيرُ مُسْنَدٍ». (سؤالات البرقاني: النص: ٣٨٢).

تنبيه:

أمَّا عبارَةُ: (لا أعْلَمُ به بأساً)، فهذهِ وقَعَت في كلامِ أحمَدَ بن حنبل في جماعةٍ من الرُّواةِ، منهم: صالحُ بنُ نَبْهانَ مولىٰ التَّوأمَةِ قَبْلَ أن يختَلِطَ، وعبدُ الله بن شَريكٍ، والمُختارُ بن فُلْفُلٍ، وداودُ بن صالحٍ التَّمَّارُ، ويَزيد بن عبد الله بن أسامَة بن الهادِ، وعُمَيرُ بنُ سَعيد النَّخَعيُّ، وقَيْسُ بن طَلْقٍ.

ولم يَقُلْها في راوٍ من هؤلاء إلَّا وهُوَ إمَّا ثِقَةٌ وإمَّا صدوقٌ، ليس فيهم من يَنْزِلُ عن ذلك.

وشبيهٌ بهِ استِعمالُ مَن جَرت في قولِه مِن سِواهُ من النُّقَّادِ، كالذَّهبي من المتأخِّرين، فإنَّه يقولُها في رُواةٍ من المستورين أو من فَوقَهُم.

ولو جارَيْتَ مُجَرَّدَ دلالَةَ اللَّفظِ اللُّغويَّةِ، لوَجَدْتَ بينها وبين: (لا بأس به) فرقاً، وذلك شَبيهٌ بِما حَدَّثَ به عَبْدُ الله بن عَوْنٍ، قال: قال

ابنُ سِيرين لرجلٍ في شيءٍ سألَه عنه: «لا أعلَمُ بهِ بأساً»، ثُمَّ قال له: «إنِّي لم أقل لك: لا بأسَ به، إنَّما قلتُ: لا أعْلَمُ بهِ بأساً» انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٧/ ١٩٦)، و تاريخ أبي زُرعة (٢/ ٦٨٣)، و«الحلية» (٢/ ٢٩٩ رقم: ٢٢٨٨).

قلتُ: لكن حين تبيَّنَ لنا المرادُ بالتَّعديلِ بها في حقِّ النَّقَلَةِ، وعَلِمْنا أنَّ النَّاقِدَ قد عَنى التَّعديلَ، لم يُؤثِّر ما للَّفْظِ اللُّغويِّ من دلالةٍ.

وأرَى مثلها قولَ أحمَدَ بن حنبلٍ في جماعةٍ مِنَ الرُّواة: (لا أعلَمُ إلَّا خيراً)، فقد تتبَّعتُها فَوَجَدتُه لا يَكادُ يَقولُها إلَّا في ثقةٍ أو صَدوقٍ، ونَدَرَ منهُ قولُها في مَجروحٍ يَنْزِلُ عن دَرَجةِ الاعتِبارِ.

وذلك كالَّذي نَقَل المَيمونيُّ عن أحمَدَ في (الحَكَم بن عَطيَّةَ) قالَ: «لا أعلَمُ إلَّا خيراً»، فقالَ له رَجُلٌ: حَدَّثني فُلانٌ عنهُ عن ثابتٍ عن أَنَس، قالَ: كانَ مَهْرُ أمِّ سَلَمَةَ مَتاعاً قيمَتُهُ عَشَرَةُ دَراهِمَ، فأقْبَلَ أبو عبد الله يَتعجَّبُ، وقالَ: «هؤلاءِ الشُّيوخُ لم يكونوا يَكْتُبون، إنَّما كانُوا يَحْفَظون، ونُسِبُوا إلى الوَهْمِ، أحَدُهم يَسْمَعُ الشَّيءَ فَيَتوهَّمُ فيه». (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٦٨).

وكان أحمَدُ بعدَ ذلك إذا سُئِلَ عنه لَيَّنَه، كما قالَ له المرُّوذِيُّ: الحَكَمُ بن عَطيَّةَ، كيف هو؟ قال: البَصريُّ؟ قلتُ: نَعَم، الَّذي رَوَى عن ثابتٍ، قال: «كان عِنْدي ليس به بأسٌ، ثُمَّ بلَغَني أنَّه حدَّثَ بأحاديث مَناكيرَ» وكأنَّه ضَعَّفَه.

قلتُ: وفي هذا مِن الفائِدةِ دَلالَةٌ على أنَّ قولَه في الرَّاوي: (لا أعلَمُ إلَّا خيراً) تعديلٌ يُساوي قولَه: (ليس بهِ بأسٌ).

أمَّا عن غيرِ أحمَدَ من سائرِ النُّقَّادِ، فنَدَرَ استعمالُ هذهِ اللَّفْظَةِ في كَلامهم. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧٥ ـ ٥٧٨).

لاَ تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لاَ تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيْثِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لاَ شَيْءَ:

عبارةٌ كثيرةُ الاستعمالِ، وهي من ألْفاظِ التَّجريحِ المُجْمَلَةِ.

ومن أكثرِ النُّقَّادِ استعمالاً لها: الإمامُ يحيى بنُ مَعِيْنٍ، كما وَقَعت في كلامِ غيرِه بِقلَّةٍ، كسفيانَ بنِ عُيَيْنَة، وأحمد بن حنبلٍ، والبخاريِّ وأبي زُرْعَة الرَّازيِّ وغيرِهم.

ولم أجِدها خارجةً عن دلالة قولِهم: (ليسَ بشيءٍ)، فأكثَرُ مَن قِيْلَتْ فيهم ضعفاءُ، ومراتبُهم في الضَّعفِ تَتفاوَتُ بين خِفَّتِه كاللِّينِ، وشِدَّتِه كالتُّهْمَةِ بالكَذِبِ.

وفَسَّرها ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ في استعمالِ ابنِ مَعِيْنٍ، فنَقَل عن إسحاقَ بن منصورٍ عن يحيى بنِ مَعِيْنٍ في (خالد بن أيُّوبَ البَصْريِّ) قال: «لا شيء». قال: «يعني: ليس بثقةٍ». (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ٢/ ٣٢١).

قِيْلَتْ في الرَّاوي المُقِلِّ الَّذي لم يتبيَّنْ حفظُه وإتقانُه لقِلَّةِ حديثِهِ، كما قالها مثلاً يحيى بنُ مَعينٍ في (هُبَيْرَةَ بن حُدَيْرٍ العَدويِّ). (الجرح والتعديل: ٤/ ٢/ ١١٠)، وقالَها الدَّارَقطنيُّ في (الهَجَنَّعِ بن قَيْسٍ). (انظر «سؤالات البرقاني» النص: ٥٢٧).

هذه عبارةٌ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبة يُكْتَبُ ولا يُعْتَبَرُ به.

انظر «لَيْسَ بِشَيْء» فيه شيءٌ من التوضيح عنه.

لاَ يُتَابَعُ عَلىٰ حَدِيْثِهِ:

قال ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ: «يُمَسُّ بهذا مَن لا يُعْرَفُ بالثِّقَةِ، فأمَّا مَن عُرِفَ بها فانفرادُه لا يَضُرُّه، إلَّا أن يَكْثُرَ ذلك منه». (بيان الوهم والإيهام: ٥/ ٣٦٣).

قلتُ: والأمرُ كما قال، وأكْثَرُ مَن استَعمَلَ هذهِ العبارةَ مِن المتقدِّمين: البخاريُّ، وإذا قالها في راوٍ فإنَّه يَعني تَفَرُّدَه بِما لا يُعْرَفُ إلَّا من طريقه، وفي الغالبِ هو حديثٌ مُعيَّنٌ ليس لذلك الرَّاوي سِواه، ولذا فهذهِ اللَّفْظَةُ إذا قالها البخاريُّ في راوٍ فهو تضعيفٌ؛ لأنَّها غالباً إمَّا في مجهولٍ أو مُقِلٍّ، ومن كان بـهذه المنزِلَةِ ولا يَروي إلَّا حديثاً واحداً يتفرَّدُ به، فلا يُحْتَجُّ به.

وتَبِعَه على استِعمالها العُقَيْلِيُّ، وأطلَقَها على جماعةٍ من الرُّواةِ هم بـهذه المثابة.

لكنَّه ذَكَرَ بعضَ الثِّقاتِ أيضاً، وقال فيهم مثلَ ذلك، ورُبَّما أورد الحديثَ مِمَّا يعنيهِ: أنَّ ذلك الرَّاويَ لم يُتابَعْ عليه.

فقالها مثلاً في سَعْدِ بن طارقٍ الأشْجَعيِّ، وسلاَّمِ بن سليمانَ أبي المنذرِ، وعُقْبَةَ بن خالدٍ السَّكونيِّ، ويحيى بن عُثمان الحربيِّ، وغيرِهم، وهؤلاء ثقاتٌ، والتَّفرُّدُ لا يَضُرُّ في قَبولِ ما رَوَوْا. (انظر الضعفاء: ٢/ ١١٩ ـ ١٦٠ و٣/ ٣٣٥ و٤/ ٤٢٠).

وقال في (عبد الله بن خَيرانَ البَغداديِّ): «لا يُتابَعُ على حديثه». (الضعفاء: ٢/ ٢٤٥).

فتَعقَّبَه الخطيبُ فقال: «قد اعتَبَرْتُ من رواياتِهِ أحاديثَ كثيرَةً، فوَجَدتُها مُستَقيمَةً تَدُلُّ على ثقتِه». (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٥١).

فمثلُ هـٰذا مِن العُقَيْلِيِّ يُتَثبَّتُ فيه، ولا يُسَلَّمُ ابتداءً كَسَبَبٍ في رَدِّ حديثِ الموصوفِ به. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦١١).

«رُبَّما يَطْعَن العُقَيْلِيُّ أحداً ويجرحه بقوله: (فلانٌ لا يُتابَعُ على حديثه)، فهـٰذا ليس من الجرح في شيءٍ، وقد رَدَّ عليه العلماءُ في كثيرٍ من المواضع بجرحه الثقات بذلك.

قال الحافظ الذَّهبي في الميزان (٣/ ١٤٠): وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما لا يُتابَعُ عليه؟ بل الثقةُ الحافظُ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ وأكملَ لرتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلمِ الأثر وضَبْطِه دون أقرانه لأشياءَ ما عرفوها، إلا أن يتبيَّن غَلَطُه ووَهْمُه في الشيء فيُعْرَف ذلك.

فانظرْ أوَّلَ شيءٍ إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبارِ والصغارِ، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسُنَّةٍ، أفيُقال له: هـٰذا الحديثُ لا يُتابَع عليه؟ وكذلك التابعون، كلُّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغَرَضُ هـٰذا، فإنَّ هـٰذا مقرَّرٌ على ما ينبغي في علم الحديث، وإنَّ تفرُّدَ الثقةِ المُتقِنِ يُعَدُّ صحيحاً غريباً. ا هـ.

وقال الحافظ في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ١٢٠) في ترجَمة (ثابت بن عَجْلان الأنصاري): قال العُقَيْلِيُّ: لا يُتَابَعُ على حديثه، وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القَطَّان بأنَّ ذلك لا يَضُرُّه إلا إذا كَثُرَتْ منه رواياتُ المَناكِير ومخالفةُ الثِّقات، وهو كما قال. ا هـ. (انظر «قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٧٧).

وقال أيضاً في «مقدمة الفتح» (ص: ٣٥٦) وفي «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٦) في ترجَمة (أسماء بن الحَكم الفَزَاري): «قال البخاري: لم يُرْوَ عنه إلا هٰذا الحديثُ وحديثٌ آخَرُ لم يُتَابَعْ عليه. قال المِزِّيُّ: هٰذا لا يَقْدَح في صحة الحديث؛ لأنَّ وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كلِّ حديثٍ صحيحٍ».

لا يَجُوْزُ في الضَّحَايَا:

هذا التعبيرُ انفرد به يحيى بن مَعِين حيث جَرح به (سُوَيد بن عبد العزيز الدِّمشقي، المتوفىٰ سنة ١٩٤ هـ).

فقد نقل أحدُ رواة أقوال يحيى بن معين في الرجال وهو محمد بن عوف الطَّائي (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ) عنه أنه قال في سويد بن عبد العزيز: «لا يجوز في الضحايا». (تهذيب الكمال: ١/ ٥٦١).

وتعبيرُه هذا كنايةٌ عن تجريح هٰذا الراوي، فكأنه في ضَعْفه لم يستوفِ شروطَ من تُقْبَل روايته كالنعم من الضَّأن والبقر والإبل التي لا تُقْبَل في الأضحية لعدم توفُّر الشروط فيها (السِّنّ، وألا تكون عوراء، ولا عرجاء، ولا جرباء، ولا عجفاء). وهذا الراوي كذلك حالُه في عدم توفُّر شروط التوثيق فهو من الضعفاء الذين لا يَحْتَج النقادُ بهم إذا انفردوا. وأقوال يحيى بن معين الأخرىٰ تؤيِّد تجريحَه فقال عنه: ليس بثقةٍ وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ، وقال مرةً: ضعيفٌ،

وكذلك أقوالُ النقاد الآخرين. (انظر: «التاريخ» لعباس الدوري٢/ ٢٤٤، «الكامل» لابن عدي٣/ ١٢٦٠، «الجرح والتعديل» ٢/ق ١/ ٢٣٨، و«الضعفاء» للعقيلي ٢/ ١٥٧).

فقال البخاريُّ: في حديثه مناكيرُ أنكرها أحمدُ، وقال مرّةً: فيه نظرٌ لا يحتمل. (الضعفاء الصغير» و«التاريخ الكبير» ٢/ ١٤٨٢).

لا يُحْتَجُّ بِهِ:

يتبادر الذِّهْنُ من لفظ هٰذه العبارةِ إلى أنها جَرْحٌ، مع أنَّها قد تُطْلَق على راوٍ صالحِ الأمر يُعْتَبَرُ بحديثه في المتابعات والشواهد، ولا يُحْتَجُّ به.

وهي في الحقيقة جَرْحٌ مُبْهَمٌ، فإذا لم يوجَد تفسيرٌ مؤثِّرٌ لسَبَبِها؛ فالأصلُ: أن لا عبرةَ بها إذا عارَضَت التَّعديلَ من أهله، إلَّا مراعاةُ معنى استثنائيٌّ يأتي التَّنبيهُ عليهِ.

قال الحافظ الضِّيَاءُ المَقْدِسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٢/ ١١٤) في (شُرَيح بن النُّعمانِ الصَّائديِّ) بعد أن ذَكَر قولَ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ فيه: «وكان رَجُلَ صِدْقٍ». «وقال أبو حاتم: لا يُحتَجُّ به، وكذا عادةُ أبي حاتِمٍ يقول في غيرِ واحدٍ ممَّن رَوى له أصحابُ الصَّحيحِ: لا يُحتَجُّ به، ولا يُبيِّنُ الجَرْحَ، فلا نَقْبَلُ إلَّا ببيانِ الجرحِ».

وكذلك قال أبو الحسنِ ابنُ القطَّان الفاسيُّ رادّاً قول أبي حاتم في (بَهْزِ بن حَكيمٍ): «وقولُ أبي حاتِمٍ: لا يُحْتَجُّ به لا يَنْبغي أن يُقْبَلَ منه إلَّا بحُجَّةٍ». (انظر «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٥٦٦).

كما قال ردّاً لقولِ أبي حاتم في (أيُّوبَ أبي العَلاء): «وقولُ أبي حاتم فيه: (لا يُحتَجُّ بهِ) لا يُلْتَفَتُ إليه إذا لم يُفَسِّرْه، كسائرِ الجَرْحِ

المجْمَلِ». (انظر «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٤٠٢).

قلتُ: لكن بَيَّنَ أبو حاتم مُرادَه باستعمال هٰذهِ العبارةِ، بما يُزِيحُ عنها بعضَ الإجمالِ، فإنَّه قال: «إبراهيمُ بنُ مُهاجِرٍ ليس بقويٍّ، هو وحُصَيْنُ بنُ عبد الرَّحمن، وعطاءُ بنُ السَّائب قريبٌ بعضُهم من بعضٍ، محلُّهم عندنا الصِّدقُ، يُكْتَبُ حديثُهم ولا يُحْتَجُّ بحديثهم». قال ابنُه عبدُ الرَّحمن: قلتُ لأبي: ما معنى: لا يُحتَجُّ بحديثهم؟ قال: «كانُوا قوماً لا يَحْفَظون، فيُحَدِّثون بما لا يَحْفَظون، فيَغلَطون، تَرَى في حديثهم اضطراباً ما شِئتَ». (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ١/ ١٣٣).

قلتُ: فهٰذا البيانُ يُورِدُ شُبْهَةً في حديثِ مَن وُصِفَ بها، فإن عارَضَها التَّعديلُ، فمع قولنا: (هي جَرْحٌ مُجْمَلٌ)، إلاَّ أنَّ هٰذا البيانَ من أبي حاتمٍ يُوجِب تحوُّطاً في الاحتجاج بحديث مَن وُصِفَ بها حتى تَزول الشُّبْهَةُ، وذلك بتحقُّقِ سلامةِ حديثِه المُعَيَّنِ من الخطأ، شأنَ ما يُشْتَرَطُ لقَبول حديث (الصَّدوق) أو بتفرُّده بإطلاقها دونَ سائر النُّقَّاد، وقد عُرِف بالتشدُّد. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٣ ـ ٥٩٥).

وقد انْتقد شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ قولَة أبي حاتم هٰذه في بعض الرُّواةِ: (يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به) وجَعَلها من تشدُّدِه وتعنُّتِه في التعديل، جاء في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠) له قولُه: «قولُ أبي حاتم: يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به. أبو حاتم يقول مثل هٰذا في كثيرٍ من رجال (الصحيحين)، وذلك أنَّ شرطه في التعديل صعبٌ.

و(الحُجَّةُ) في اصطلاحه ليس هو (الحُجَّةَ) في اصطلاح جُمهور أهل العلم. وأبو حاتم مِنْ أصعب الناسِ تزكيةً».

وقال أيضاً في «إقامة الدليل» (٢/ ٣٤٣): «وأبو حاتم مِنْ أَشَدِّ المُزَكِّين شرطاً في التعديل».

لا يَخْفَىٰ حَالُهُ عَلَىٰ العَمْيَان:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (إسحاق بن بِشْر أبي حُذَيفة البخاري، المتوفىٰ سنة ٢٠٦ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «تفرَّد الدَّاربجْردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحدٌ؛ لأنَّ أبا حذيفة بيِّن الأمرِ لا يخفىٰ حاله علىٰ العميان» (ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٥).

وإسحاق بن بشر لِشدَّة ضَعْفِه ووُضوح أمره في الكذب وسُقوط حديثه بحيث لا يحتاج مَن الحديثُ بضاعَتُهُ أن يبحث في الحكم عليه، لذلك جَرَحه الحافظُ الذهبي بهٰذا الأسلوب وقال عنه: «مجمع على تركه، وقد اتّهِمَ بالكذب». (المغني في الضعفاء: ١/ ٦٩).

بل صَرَّح بعضُ المحدِّثين بوَضْعه الحديث. قال ابنُ حِبّان: كان يضع الحديثَ على الثقات، ويأتي بما لا أصلَ له عن الأثبات، لا يَحِلُّ كَتْبُ حديثه إلاَّ على جهة التعجُّب فقط. (المجروحين: ١/ ١٣٥).

قال عنه ابن المَدِيني، وابنُ أبي شيبة، والدَّارقطني: كذَّاب، وزاد: (متروك).

وقال ابن الجوزي: أجمعوا علىٰ أنه كذَّابٌ. (لسان الميزان: ١/ ٣٢٤).

لا يُدْرَىٰ مَنْ ذَا الْحَيَوَان:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظ الذهبي في تجريح (ضِرار بن سهل الضَّراري) الذي حَدَّث عن الحسن بن عرفة

العبدي (المتوفىٰ سنة ٢٥٧ هـ).

قال الحافظ الذهبي: ضرار بن سهل، عن الحسن بن عرفة بخبرٍ باطلٍ، ولا يُدْرىٰ مَنْ ذا الحيوان. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٢٧).

والحديثُ الذي رواه هو الذي جعل الحافظ الذهبي ينعته بهٰذا النعت، والحديثُ رواه الخطيب بسنده في ترجَمته من طريق عبد الله بن أحمد الغباغبي إلىٰ أنس قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب قال لي رسول الله ﷺ: «يا علي! إنَّ الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والداً، وعمر مشيراً، وعثمان سنداً. وأنت يا علي ظهيراً، أنتم أربعة قد أخذ الله لكم الميثاق في أمِّ الكتاب، لا يحبّكم إلا مؤمنٌ تقيٌّ، ولا يبغضكم إلا منافقٌ شقيٌّ، أنتم خلفاء نبوَّتي، وعقد ذمتي، وحُجَّتي على أمتي».

ثم قال الخطيب: هٰذا الحديث مُنكَرٌ جدّاً لا أعلم من رواه بهٰذا الإسناد إلّا ضرار بن سهل، وعنه الغباغبي، وهما جميعاً مجهولان (تاريخ بغداد: ٩/ ٣٤٥).

لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند الحافظ السُّيوطي، ومن الثانية عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتَّصَفَ به.

لا يُسَاوِيْ شَيْئاً:

من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يُسَاوِي دَسْتَجَةَ بَقْلٍ:

من عبارات التجريح النادرة؛ التي انفرد باستعمالها أحدُ المجرِّحين، فقد جرح بها عثمانُ بن دحية اللُّغوي الإمامَ الزاهد الصادق: (مطرَ بن طهمان الورّاق، المتوفىٰ سنة ١٢٩ هـ). نقل ذلك ـ أي التجريح ـ الحافظ الذهبي. (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٥٣).

المعنىٰ اللُّغوي:

معنىٰ دَسْتَجة ـ بفتح الدَّال وسكون السِّين المهملة وفتح المثناة الفوقية والجيم ـ: الحزمة، والضِّغْثُ ـ وهي قبضةٌ من قضبان مختلفة، يجمعها أصلٌ واحدٌ مثل: الأسل، والكُرَّاثِ، والثُّمَام ـ وقيل: هو ـ أي الضِّغْثُ ـ دون الحُزمة. وقيل: هي الحُزمة من الحشيش، والدَسْتَجة، فارسيٌّ معرّبٌ يقال: دستجة من كذا، وجمعه: الدساتج. (انظر: «تاج العروس»و«لسان العرب»).

ومن معرفة المعنى اللغوي يتبيَّن أن تجريح عثمان بن دحية مبالغٌ فيه، فمطر لا تترك روايته بل يعتبر بها في المتابعات والشواهد، ولذلك نرىٰ الإمام مسلم قد خرَّج حديثه في «صحيحه»، وقد دافع عنه بعض النقاد، قال الحافظ الذهبي بعد أن نقل قول عثمان فيه: «فهـٰذا غلوٌّ من عثمان، فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث». (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٢٧).

يقول النَّسائي فيه ـ وهو من النقاد المتشدِّدين ـ: ليس بالقوي. (الكامل: ٦/ ٢٣٩٢) لا يعني التجريح القوي.

فقد قال الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء بالرجال ـ: «وهـٰذا

النسائي قد قال في عِدّةٍ ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه. قال: قولنا ليس بالقوي، ليس بِجَرْحٍ مُفْسِد». (الموقظة: ص: ٨٢).

لذلك ذكره ابنُ رجب ضِمن قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٢١ ـ ٦٥٧).

وخلاصة القول: أنَّ تجريح عثمان بن دحية اللُّغوي مبالغٌ فيه. وقد تفرَّد به عمَّن سِواه من نقاد الحديث.

لاَ يَسْوَىٰ كَعْباً:

وهـٰذا اللفظُ النادرُ تفرّد به عبيدُ الله بن أحمد الأزهري (المتوفىٰ سنة ٤٣٥ هـ) حيث جرح به. (عليَّ بن الحسن بن علي بن الحسن، أبو الحسن المعروف بابن الرازي، المتوفىٰ سنة ٣٩١ هـ).

فقد نقل الخطيبُ البغدادي عنه: أنه قال: «كذَّابٌ لا يسوى كعباً». (تاريخ بغداد: ١٩/ ٣٨٨).

المعنىٰ اللُّغوي:

معنى الكعب في اللغة: العظمُ لكلِّ ذي أربع. والكَعْبُ: كلُّ مَفْصِل للعظام.

وقال ابن الأثير: الكعبانِ: العظمانِ الناتئان عند مَفْصِل الساق والقدم.

وقال اللحّياني: الكَعْبُ، والكَعْبَةُ الذي يُلْعَبُ به.

«وقال الزمخشري: ولعب الصبيان بالكِعاب» وهو فص النَّرْدِ.

وجمعُ الكعبِ: كِعابٌ، وجمع الكعبة: كعْبٌ، وكعباتٌ، لم يَحْكِ ذلك غيره، كقولك جَمْرة، وجمراتٌ.

والكَعْبُ: عُقْدةُ ما بين الأنبوبَين من القَصَب والقَنَا، وقيل: هو أُنبوبُ ما بين كلِّ عُقْدتين، وقيل: الكعبُ هو طرفُ الأنبوبِ الناشِزُ. (انظر: «أساس البلاغة» و«لسان العرب» و«تاج العروس»).

والظاهر ـ والله أعلم ـ أنَّ الأزهري أراد بالكَعب في قوله هـٰذا «مفصل العظم» وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على التنفير من حديث علي بن الحسن ـ ابن الرازي ـ والتحذير وقرن هـٰذا اللفظ إلى وصمه بالكذب.

ويبدو أنَّ السبب الذي حمل الأزهريَّ علىٰ قوله هـٰذا هو ادِّعاؤه سماعَ «تاريخ ابن أبي خيثمة».

قال الأزهري: «كان يدَّعي أنَّ (تاريخ ابن أبي خيثمة) سماعه من محمد ابن الحسين الزعفراني الواسطي ثقة (المتوفىٰ سنة ٣٣٧ هـ)، ولم يكن له به كتابٌ، وكان عنده تاريخ ابن خِرَاش وقد سمعت منه بعضه». (تاريخ بغداد: ١١/ ٣٨٨).

لاَ يَسْوَى نَوَاةً في الْحَدِيْثِ:

من عبارات التجريح النادرة، تفرَّد بها أبو عروبة الحسين بن أبي معشر محمد بن مودود السّلمي الحَرّاني (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ) حيث ضَعَّف به: (يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، الحمصي، المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ).

قال ابن عدي: سمعتُ الحسين بن أبي معشر يقول: «يحيىٰ بن عثمان هـٰذا لا يسوى نواةً في الحديث، كان يتلقَّن كلَّ شيء وكان يُعَرفُ بالصِّدق». (الكامل: ٧/ ٢٧٦).

وقال الذهبي في ترجمة يحيىٰ بن عثمان: صدوقٌ ليَّنه أبو عَرُوبة الحرّاني وَحده فقال.. وذكر قوله. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٩٦).

المعنىٰ اللُّغوي.

والنَّواة في اللغة: عَجَمَةُ التمر والزبيب، وغيرهما. وقال المبرّد: العرب تريد بالنواة خمسة دراهم، قال: وأصحاب الحديث يقولون علىٰ نواة من ذهبٍ قيمتها خمسة دراهم، قال: وهو خطأ وغلط. وسُئل الإمام أحمد: كم وزن نواة من ذهب؟ قال: ثلاثة دراهم وثلث. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

ومن المعنىٰ اللُّغوي يتبيَّن لنا أنَّ قول أبي عروبة الذي جرح به يحيىٰ بن عثمان فيه مبالغةٌ، فإن كان يريد به المعنىٰ الذي ذهب إليه أصحابُ الحديث؛ فهو التقليلُ من شأنه، وإن أراد العجمة، فقد بالغ أكثر، وعلى كلا المعنيين يريد التزهيد والتنفير من مروياته وعدم التعويل عليها. بينما نظرةُ النقاد الآخرين تختلف عن قول أبي عروبة، فهـٰذا ابن عدي الذي أورد قولَه في ابن عثمان نراه يدافع عنه، وينصفه؛ حيث قال: وليحيى بن عثمان أحاديثُ صالحةٌ عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غيرُ ابن أبي معشر. وهو معروفٌ بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك، وأبوهما، وليس بهم بأس. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٥٦).

لا يُسَاوِيْ فَلْساً:

من ألفاظ الجَرْحِ، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

و(الفَلْسُ): هو القِشْرَةُ على ظهر السَّمَكَةِ.

لا يُسْتَشْهَدُ بِحَدِيْثِهِ:

انظر «لا يُسْتَشْهَد به».

لا يُسْتَشْهَدُ بِهِ:

من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي وابن الصَّلاح.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ ولا يُعْتَبَر به.

لا يَسْوَى نَوَاةً:

من ألفاظ الجَرْحِ النادرة، جَرَح به أبو عَرُوْبَة الحُسين بن أبي مشعر (يحيى بنَ عثمان بن سعيد القُرَشي الحِمْصِي)، قال ابنُ عَدِي: «سَمعتُ الحسينَ بن أبي مشعر يقول: يحيى بن عثمان هـٰذا لا يَسْوَى نَوَاةً في الحديث، كان يتلقَّن كلَّ شيءٍ، وكان يُعْرَف بالصِّدْق» (انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» ٧/ ٢٧٦).

لاَ يُشْتَغَلُ بِهِ:

أي: لا يُكْتَبُ حديثُه، ولا تَحِلُّ الروايةُ عنه، فهو مردودُ الحديثِ، فيكون على هـٰذا من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، وحديث أهل هاتين المرتبتين لا يَصْلُح للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يَصِحُّ:

قولُهم في الحديث: «لا يَصِحُّ»، أو «لا يَثْبُتُ»، أو «لم يَصِحَّ»، أو «لم يَثْبُتْ»، أو «ليس بصحيحٍ»، أو «ليس بثابتٍ»، أو «غيرُ ثابتٍ» أو «لا يَثْبُتُ فيه شيءٌ»، ونحوَ هـٰذه التعابيرِ، إذا قالوه في كتب

الضعفاء أو الموضوعات، فالمرادُ به: أنَّ الحديث المذكور موضوعٌ، لا يتصف بشيءٍ من الصحة، وإنما عبَّروا هـٰذا التعبيرَ - مع وُضوح الحكم على الحديث في نظرهم - حفاظاً على وَرَع التعبيرِ الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم، ولا يَخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبةٍ.

وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام؛ فالمرادُ به نفيُ الصحة الاصطلاحية.

قال الإمامُ زاهد الكوثري - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته لكتاب «انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب» (ص: ١١): «تنبيه: يقول المُسنِدُ الأوحدُ ابنُ هِمَّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة): اعلمْ: أنَّ البخاري وكلَّ من صنَّفَ في الأحكام يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) الصِّحَة الاصطلاحية، ومن صَنَّفَ في الموضوعات، والضعفاء يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) أو (لَم يَثبُت) المعنى الأعمَّ، لا يَلْزَمُ من الأوَّل نفيُ الحُسْنِ أو الضَّعْفِ، ويَلْزَمُ من الثاني: البُطلان».

وقال الإمامُ الكوثري أيضاً في مقدِّمة الكتاب المذكور في (ص: ٩)، تعليقاً على صَنيع العُقَيْلِيِّ في جَرْحِه كثيراً من رجال «الصحيحين» في كتابه المسمَّى «الضُّعفاء»: «وحيث كان كتابهُ في الضعفاء يَتبادَرُ من قوله - في الحديث -: (لا يَصِحُّ)، أو (لا يَثبُت) كونُه مكذوباً، كما قال المُسنِدُ الأوحدُ ابنُ هِمَّات الدمشقي».

وقال الإمامُ الكوثري أيضاً في كتابه: «مقالات الكوثري» (ص: ٣٩): «إنَّ قول النُّقَّاد في الحديث: إنه لا يَصِحُّ، بمعنى: أنه باطلٌ في كتب الضعفاء والمتروكين، لا بمعنى أنه حَسَنٌ وإن لم يكن صحيحاً، كما نصَّ على ذلك أهلُ الشأن، بخلاف كتب الأحكام، كما

أوضحتُ ذلك في مقدمة «انتقاد المغني».

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى جملةً من عبارات المحدِّثين، التي جاء فيها التصريحُ بقولهم: (باطلٌ) مساوياً لقولهم: (لا يَصِحُّ) أو (لا يَثْبُتُ) أو (ليس بصحيحٍ) أو (ليس بثابتٍ) ونحوها، لتكون نموذجاً إيضاحياً للسَّالك في هذا العلمْ الشريف.

١ ـ لمَّا أورد ابن الجوزي في كتابه: «الموضوعات» (١/ ١١٣) حديثَ كلام الله تعالى لموسى يومَ الطُّور، الذي فيه قولُ الله له: «يا موسى إنما كلَّمتُك بقُوَّة عشرة آلاف لسانٍ، ولي قُوَّةُ الألسُنِ كلِّها، وأنا أقوى من ذلك...» قال عَقِبَه: «ليس بصحيحٍ». وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١٢) بقوله: «قلتُ في الحكم بوضعه نَظَرٌ».

وهـٰذا واضحٌ جداً في أنَّ السُّيوطي جَزَم بأنَّ قول ابن الجوزي في هـٰذا الحديث: «ليس بصحيحٍ»، معناه: أنه موضوعٌ، حتى قال في استدراكه عليه: «قلتُ: في الحكم بوضعه نَظَرٌ».

٢ ـ وقال ابن القيِّم في «المنار المنيف» (ص: ٦٧): «الأحاديث التي ذُكِرَ فيها الخَضِرُ وحياته كلُّها كَذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياته حديثٌ واحدٌ».

٣ ـ وقال ابنُ القيِّم أيضاً في «المنار المنيف» (ص: ١٢٠): «وأحاديثُ الذِّكر على أعضاء الوضوء كلُّها باطلٌ، ليس فيها شيءٌ يَصِحُّ».

٤ ـ وقال الحافظُ ابن رجب الحنبلي في «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» (ص: ١٢٣): «أمَّا الصَّلاةُ فلم يَصِحَّ في شهر رجب صلاةٌ مخصوصةٌ تختص به. والأحاديثُ المرويَّةُ في فضل صلاة الرغائب، في أول ليلة جمعةٍ من شهر رجب: كذبٌ وباطلٌ،

لا تَصِحُّ. وهـٰذه الصَّلاةُ بدعةٌ عند جمهور العلماء».

٥ ـ وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٣٠) عند حديث (إنَّ الوَرْدَ خُلِقَ من عَرَق النبيِّ ﷺ، أو من عَرَق البُرَاق): «قال النَّووي: لا يَصِحُّ، وكذا قال شيخنا ـ يعني: الحافظَ ابن حجر ـ: إنه موضوعٌ، وسبقه لذلك ابن عساكر». انتهى.

٦ ـ وقال السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» أيضاً (ص: ٤٩): «حديث الأرُزّ ليس بثابت، وسيأتي في «لو كان» من «اللام». وقال في حرف اللام (ص: ٣٤٦) «حديث لو كان الأرُزُّ رجلاً لكان حليماً. قال شيخنا ـ أي: الحافظ ابن حجر ـ: هو موضوعٌ، وممن صرَّح بكونه باطلاً موضوعاً أبو عبد الله بن القيّم: في «الهَدْي النبوي» (٣/ ٣٣٠).

٧ ـ وقال السُّيوطي في: «ذيل الموضوعات»: أوَّل كتاب العلم (ص: ٣٣) «عن الخطيب بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً: (حَمَلَةُ العلمِ في الدنيا خلفاءُ الأنبياء، وفي الآخرة من الشهداء) قال الخطيبُ: هـٰذا مُنْكَرٌ جداً، لم نكتبه إلا عن شيخنا أبي العباس أحمد بن محمد البِسْطامي بهـٰذا الإسناد، وليس بثابتٍ. وأورده ابنُ الجوزيّ في (العِلَل). وقال في «الميزان»: هـٰذا خبرٌ باطلٌ».

٨ ـ وقال السُّيوطي أيضاً في: «ذيل الموضوعات» (ص: ٢٠٢): «قال الحافظ المزِّي: إنَّ هـٰذه الأحاديث «الوَدْعانيَّة» لا يَصِحُّ منها حديثٌ واحدٌ عن النبيِّ ﷺ، على هـٰذا النَّسَق بهـٰذه الأسانيد المذكورة فيها... وهي مسروقةٌ، سَرَقها ابنُ وَدْعان من الذي وضَعها أوَّلاً، وهو زَيْدُ بن رفاعة الهاشمي، وكان من أجهلِ خلق الله بعلم الحديث، وأقلِّهم حياءً، وأجرئِهم على الكذب، فإنه وَضَعَ عامَّتَها على أسانيد صِحَاحٍ مشهورةٍ بين أهل الحديث».

٩ ـ وقال السُّيوطي أيضاً في «ذيل الموضوعات» (ص: ٢٠٣): «فصلٌ في أحاديث ذكرَ النووي في «فتاويه» أو في غيرها: أنها باطلة: سُئل عن حديث: (من عرَفَ نفسَه عرَفَ ربَّه، ومن عرَفَ ربَّه كلَّ لسانُه) هل هـٰذا الحديثُ ثابتٌ؟ أجاب: ليسْ بثابتٍ. وسُئل: قيل: (إنَّ علياً قال: لمَّا غسلتُ النبيَّ ﷺ امتصصتُ ماءَ محاجر عَيْنيه، وشَرِبتُه، فورِثتُ عِلمَ الأوَّلين، والآخرين) أجاب: ليس بصحيحٍ».

١٠ ـ وقال السيوطي في «اللآلىء» (٢: ٢١١): «يا عليُّ عليك بالمِلْح فإنه شفاء من سبعين داءً: الجُذَام، والبَرَص، والجنون. لا يَصِحُّ، والمتَّهم به عبدُ الله بن أحمد بن عامرٍ، أو أبوه، فإنهما يرويان عن أهل البيت نسخةً كلُّها باطلةٌ».

١١ ـ وقال ابن الجوزي في: «الموضوعات» (٣/ ٣٥)، والسُّيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٢٥٣)، وابن عَرَّاق في: «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/ ٢٤٢): «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنَّ أهل البيت لَيَقِلُّ طعامُهم فتستنير بُطونُهم. لا يَصحُّ. قال العُقَيْليُّ: عبد الله بن المطَّلب ـ في سنده ـ مجهولٌ، وحديثُه مُنْكَرٌ غير محفوظٍ. وقال أحمد: الحسن بن ذَكْوان ـ وهو شيخ ابن المُطَّلبِ ـ أحاديثه أباطيلُ».

١٢ ـ وقال ابن عَرَّاق في: «تنزيه الشريعة المرفوعة» في كتاب الأطعمة في الفصل الأول (٢/ ٢٣٦): وهو الذي يُورِد فيه ما حَكَمَ ابنُ الجوزي بوضعِه ولم يخالَف فيه، قال: «حديثُ من أكَلَ فُولةً بقِشْرها أخرج الله منه من الدَّاء بقدرها. الدَّارَقُطْنيّ وابن عَدِي من حديث عائشة، وليس بصحيحٍ، في الأول: بكر بن عبد الله أبو عاصم، وفي الثاني: عبد الله بن عمر الخُرَاساني مجهولٌ، وتابعهما عبدُ الصَّمَد بن مُطَيْرٍ، وكأنه سَرَقه، وغيَّر إسنادَه. قال الذهبي في «الميزان»: قال ابن

عَدِي: هـٰذا باطلٌ. وقال في ترجَمة: (عبد الصمد بن مُطَيْرٍ): هو صاحبُ هـٰذا الحديث الباطل».

١٣ ـ وجاء في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/ ١٩٣) أيضاً «عن ابن عمر: من احْتَكَر طعاماً أربعين ليلةً، فقد برىء من الله، وبرىء الله منه.. رواه أحمد في «مسنده»، ولا يَصِحُّ، فيه أَصْبَغ بن زيدٍ، ولا يُحْتَجُّ به إذا تفرَّد. تعقَّبه الحافظان العِراقي وابن حجر، فقال الأول: في كونه موضوعاً نَظَرٌ...».

١٤ ـ وجاء فيه أيضاً (٢/ ٢٤١): «عن ابن عباس: إذا دُعي أحدُكم إلى طعامٍ فلم يُرِدْه، فلا يقل: هنيئاً، فإنَّ الهنيء لأهل الجنَّة...» رواه الدَّارَقُطْنيّ ولا يَصِحَّ. قال الذهبيُّ في «تلخيص الموضوعات»: هـٰذا باطلٌ فإن الله يقول: «فكُلوه هنيئاً مريئاً».

وهناك غيرُ هـٰذه الأمثلةِ كثيرٌ منتشرٌ، يراه القارىءُ المتتبِّعُ في الكتاب، فلنكتف بما ذُكِرَ. والله وليُّ التوفيق. (من مقدمة الشيخ أبي غُدَّة لتحقيقه: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، ص: ٢٧ ـ ٣٨) بتصرُّفٍ واختصارٍ).

لاَ يَصِحُّ حَدِيْثُهُ:

أو «لَمْ يَصِحَّ» أو «لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُه» هـٰذه العباراتُ يقولها البخاري ـ رحمه الله ـ في بعض الرُّواة من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، ولا يريد بها تضعيفَ الراوي، وإنما يريد به تضعيفَ حديثِه.

قال ابنُ عَدِي في ترجَمة (زَيْد بن أبي أَوْفى): «وكلُّ مَن له صحبةٌ ممَّن ذكرناه في هـٰذا الكتاب فإنما تكلَّم البخاريُّ في ذلك الإسنادِ الذي انتهى فيه إلى الصحابي: إنَّ ذلك الإسنادَ ليس بمحفوظٍ، وفيه نَظَرٌ، لا أنه يتكلَّم في الصحابة، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ لِحَقٌّ صحبتهم

وتقادم قدمهم في الإسلام لكلِّ واحدٍ منهم في نفسه حَقٌّ، وحُرْمَةٌ للصحبة، فهم أجَلُّ من أن يتكلَّم فيهم أحدٌ». (انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» ٣/ ١٠٦٤).

قال الحافظ ابنُ حجر «في تعجيل المنفعة» (ص: ١٢٩) في ترجَمة (ربيعة بن النابغة): «قال البخاري: لم يَصِحَّ، فذكره العُقَيْلِيُّ في الضعفاء بذلك، ومرادُ البخاري: أنَّ الذي رواه ـ أي: ربيعة ـ عن أبيه، عن عليٍّ، في النهي عن زيارة القبور، وعن ادِّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن الأوعية، لا يعمل به؛ لأنه منسوخٌ».

لا يُعْتَبَرُ بِهِ:

أي: لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بحديث أهل هاتين المرتبتين، ولا يُستشهد به.

لا يُعْتَبَرُ بحَدِيثِهِ:

انظر «لا يُعْتَبَرُ به».

لا يُعْرَفُ:

أي: مجهولٌ.

حُكمه:

وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُول» في حرف الميم.

لا يُعْرَف لَهُ أَصْلٌ:

انظر: «لا أصْلَ له».

لاَ يُعْرَفُ لَهُ حَالٌ:

هـٰذا اصطلاحٌ خاصٌّ بالإمام أبي الحسن بن القَطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرُ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٠) في ترجَمة: (حَفْص بن بُغَيْل): «قال ابن القَطَّان: (لا يُعْرَف له حالٌ) قلتُ: لم أذكر هـٰذا النوعَ في كتابي هـٰذا؛ لأن ابن القَطَّان يتكلَّم في كلِّ من لم يَقُلْ فيه إمامٌ عاصَرَ ذلك الرجلَ، أو أخذ عمَّن عاصَرَه ما يَدُلُّ على عدالته. وفي الصحيحين من هـٰذا النَّمَطِ كثيرون ما ضَعَّفهم أحدٌ، ولا هم مجاهيل».

وقال أيضاً في «الميزان» (٣/ ٣) في ترجَمة: (مالك المصري): «قال ابن القَطَّان: (هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه) يريد: أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقةٌ، وفي رواة الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وَثَّقهم، والجُمهورُ على أنَّ من كان من المشايخ قد رَوى عنه جماعةٌ ولم يأتِ بما يُنكر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ».

لا يَفْقَهُ رَجُلٌ لاَ يَدْخُلُ حُجْرَةَ سَعِيدِ بن أبي عَرُوْبَةَ:

من أقوال التوثيق النادرة أو قليلةً الاستعمال التي قيلت في سعيد بن أبي عروبة.

كما روى ابنُ عدي بسنده إلى أيوب السَّخْتياني: أنه قال: «لا يفقه رجلٌ، لا يدخل حُجرة سعيد بن أبي عروبة». (الكامل: ٣/ ١٢٣٢).

أراد أن يَحُثَّ طلابَ العلم على ملازمة سعيد بن أبي عروبة، ويستفيدوا منه، ويتعلَّموا منه العلم، فهو أحفظ أهل البصرة في وقته، وأوسعهم اطِّلاعاً في التفسير، والحديث، والفقه.

لاَ يَكَادُ يُعْرَفُ:

أي: أنَّه مجهولٌ، وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُوْل» في حرف الميم.

لاَ يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يُكْتَبُ عَنْهُ إلاَّ زَحْفاً:

سُئل الإمام أبو حاتم الرَّازي عن بعض الرواةِ: هل يُكْتَبُ عنهم؟ فقال: «زَحْفاً».

قال العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ: تعليقاً عليه «يريد أبو حاتم: من أراد أن يتكلَّف الكتابةَ عنه فلا بأسَ كالذي يمشي زَحْفاً».

وبالنَّظر في حال الرُّواة الذين قال فيهم ذلك؛ تَبيَّن أنهم جميعاً ضعفاء، فدَلَّ على أنَّ قوله هٰذا هو من ألفاظ التجريح، لكنه ليس بجَرْحٍ قويٍّ. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٤٢).

لاَ يُوْثَقُ بِهِ:

من ألفاظ الجَرْح مثل قولهم: «ليس بالمرضي» أو «ليس بمأمونٍ».

انظر تعريفهما في حرفهما.

اللاَّحِقُ:

هو الراويُ الذي تأخَّر موتُه عن راوٍ آخر بأمَدٍ بعيدٍ، وقد اشترك معه في الرواية عن شخصٍ آخرَ.

انظر تعريفَه الموضَّح بالأمثلة في «السَّابق واللاَّحق» في حرف السِّين.

اللَّحَّانُ:

المراد به عند المحدِّثين: من يُكْثِر اللَّحْنَ في الأحاديث. انظر «اللَّحْن في الحديث».

اللَّحَقُ:

لغةً: شيءٌ يُلْحَق بالأوَّل، واللَّحَقُ من التَّمْر: الذي يأتي بعد الأوَّل، واللَّحَقُ: كلُّ شيءٍ لحق شيئاً، أو لحق به من الحيوان، والنبات، وحملِ النخل، واللَّحَقُ: الشيءُ الزائدُ، ويجمع: ألحاقاً. (انظر «الصحاح» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً: قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «هو ما سَقَط من أصلِ الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور». (انظر «التبصرة» ٢/ ١٣٧).

وكثيراً ما نُلاحِظ في المخطوطات سطوراً مُلْحَقَةً في حواشي الصَّفحات.

وهـٰذه لها معَانٍ، منها: ما يُسَمَّى بـ«اللَّحَقَ» وهو تخريجُ السَّاقط، والإشارةُ إلى دخولِهِ في الأصل، إذ إنَّ النَّاسِخَ قد يسقط شيئاً مِنَ الأصل، وبعد إعادة قراءته للأصل أو معارضته يتبيَّن لَهُ هـٰذا

السَّقطُ، فَيُخطُّ من موضعِ سقوطِه في السَّطر خَطّاً صاعداً إلى فوق، ثُمَّ يعطفهُ بينَ السَّطرين عطفةً يسيرةً إلى جهَة اللَّحَقِ، ومنهم مَن يَمُدُّ العطفةَ إلى أوَّلِ اللَّحَقِ للإيضاح. ويكتب اللَّحَقَ مقابلاً للخطِّ المنعطف، ثُمَّ يكتُبُ عند انتهاء اللَّحَق: «صَحَّ» ومنهم مَن يكتب مع «صَحَّ»: «رَجَع» ومنهم من يكتب: «انتهى اللَّحَقُ».

ومنهم من يكتب في آخر اللَّحَقِ الكلمةَ المتصلةَ به داخل الكتابِ ليؤذن باتصال الكلام، وهٰذا اختيارُ جماعةٍ من أهل المعرفة والمغاربة، وليس ذلك بمرضيٍّ؛ لأنَّهُ تطويلٌ مُوهِمٌ.

والمعنى الثاني للحواشي: ما يُخَرَّجُ في الحواشي من شرحٍ أو تنبيهٍ على غلطٍ أو اختلافِ روايةٍ أو نسخةٍ، أو نحو ذلك، ممَّا ليس في الأصلِ، فقال القاضي عياض ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ: «لا يخرج لذلك خطّ تخريج لئلا يلبس ويحسبَ مِنَ الأصل». (الإلماع: ص ١٦٢).

تنبيهٌ:

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنّ هٰذا النَّوعَ مِنَ الحواشي يخلو من كلمة «صَحَّ» أو «صَحَّ، رَجَع» أو «انتهى اللَّحَقُ»، وتُضَافُ أحياناً كلماتٌ مثل: «في نُسخةٍ أخرى»، أو «قاله فُلانٌ»، وأحياناً تكونُ هٰذه الحواشي للمؤلِّفِ نَفْسِهِ من مُؤلَّفٍ آخرَ، أو تعليقٍ خاصٌّ بهِ غير أنَّهُ لم يَشَأْ وضعهُ في صُلْبِ الكتاب. (انظر «صيانة صحيح مسلم» ص: ٦٧).

ويُرْمَز لها بكلمة «حاشية»، أو بالحرف «ح»، أو «خ» أي نُسخة أخرى، أو بكلمة طُرَّة، أو بالحرف (ط).

ومِن المفيد أن أذكُر: أنَّ ذِكْر الفروق بينَ النُّسخ في بعض حواشي النُّسخ له فوائدُ علميةٌ عظيمةٌ إذ يُرشِدنا إلى نُسَخٍ أخرى جديدةٍ رُبَّما لم نتمكَّن من العثور عليها. (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

اللَّحْنُ في الْحَدِيْثِ:

لغةً: (اللَّحْنُ): هو الخطأُ في الإعراب، ومنه «اللَّحَّان» صيغةُ مبالغةٍ عند المحدِّثين: هو كثيرُ اللَّحْن في الأحاديث.

اللَّحْنَ الواقع في الحديث على قسمين:

أولهما: أن يكون من جهة الرَّاوي بحيث إنَّ الرواية ملحونةٌ، وتحمَّلها الراويُ كذلك، وثبتت الروايةُ على ذلك الوجه، وهـٰذا القسمُ على وجهين؛ لأنه إمَّا أن يكون اللَّحْنُ والخطأُ في مَتْنِ الحديث، أو في سندِه، والأول قسمان؛ لأنه إمَّا أن يكون مُغيِّراً للمعنى أو لا.

ثانيهما: أن يكون اللَّحْنُ من جهة القارىء بحيث إنَّ الرواية جاءت على القانون النحوي، والمَهْيَعِ العربيِّ؛ إلا أنَّ القارىء لعَدَمِ تضلُّعه بعلم العربية أو جهله به رأساً لحَنَ فحرَّف الكلامَ عن مواضعه. ثم ينقسم أيضاً إلى لحنٍ في المَتْنِ أو في السَّندِ، والأوَّلُ إمَّا مغيِّرٌ للمعنى أو لا. وهـٰذا القسمُ الثانيُ هو بيتُ القصيد، وإليه سياقُ الحديث، وسَنُسَمِّعُكَ ما لأسلافنا ـ رحمهم الله تعالى ـ في ذلك من تشديدٍ، وترخيصٍ، وما للأئمَّةِ في ذلك من ظاهرٍ، وتنصيصٍ.

وأمَّا القسم الأول من القسمين فموجودٌ بكثرة في «الموطأ» و«الصحيحين» و«السُّنَن الأربعة» وغيرِها، كما لا يخفى على من تأمَّلها ومارَسَها.

وقد اختلف الأئمَّةُ في ذلك على أقوال:

أولها: أنه يُرْوَى ذلك اللَّفْظُ كما جاء، ولا يتعرَّض له بإصلاحٍ، ويترك على لحنه وخَطَئِهِ وهو محكيٌّ عن غير واحدٍ، كرجاء بن حَيْوة، والقاسِم بن محمَّد، ومحمد بن سِيْرِين، فقد كانوا أصحابَ حروفٍ، يحكون ألفاظ شيوخهم حتى في اللحن. وكذا كان أبو مَعْمَر

عبد الله بن سخبرة يلحن اقتفاءً كما سمع، وكذلك نافعٌ مولى ابن عمر يلحن فيما سمع، كما سمع. وهؤلاء كلُّهم من التابعين. وعن آخرين مثله لكن مع بيانٍ أنه لحن.

قال زيادُ بن خَيْثَمَة عَقِبَ روايتِه لحديث الشفاعة: أترونها للمُتَّقين؟ لا، ولكنها للمتلوِّثين الخطَّاءون. أما إنها لحنٌ، ولكن هكذا حَدَّثَنا الذي حَدَّثَنا.

قال الإمامُ ابن الصلاح في «علوم الحديث»: «وهـٰذا غُلُوٌّ في مذهب من يرى أنَّ اتِّباع اللفظ واجبٌ».

ثانيها: أنه تُتْرَك روايةُ ذلك اللفظِ عن ذلك الشيخ الذي يرويه عنه، ولا يرويه له أصلاً؛ لأنه إن تَبِعَه فيه؛ فالنبيُّ ﷺ لم يَلْحَن، وإنْ رواه عنه على الصَّواب؛ فهو لم يسمعه منه كذلك.

واختار هـٰذا القولَ عِزُّ الدين بن عبد السَّلام كما حكاه عنه تلميذُه ابنُ دقيق العيد في كتاب: «الاقتراح» له، ونقله الحافظُ بن كثير، ولم يعيِّن قائلَه.

قال الحافظُ زَيْن الدين العِراقي: «ولم أَرَ ذلك لغير ابن عبد السلام، واستحسنه بعضُ المتأخِّرين وقاسَمَه غيرُه على ما إذا واكَلَه في بيعٍ فاسدٍ فإنه لا يتولَّاه كذلك؛ لأن الشارع لم يأذن فيه ولا صحيحاً؛ لأن المالك لم يأذن فيه.

ثالثها: أن يصلح ذلك اللَّحْنُ والخطأُ، ويُقْرأ الصوابُ من أول وهلةٍ، وهو مذهبُ المحصلين من علماء الحديث.

وممَّن حُكِيَ عنه ذلك: الشَّعْبيُّ، وعطاء، والقاسم بن محمَّد، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين حيث سُئلوا عن الرجل يحدِّث بالحديث فيَلْحَن، أيرويه السامعُ له كذلك، أم يُعْرِبُه؟

فقالوا: يُعْرِبُه.

ذكره ابنُ أبي خَيْثَمَة في كتاب «الإعراب» له.

وَعن الأَعْمَش قال: «إنْ كان ابنُ سيرين يَلْحَن فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَلْحَنْ، فَقَوِّمُوهُ».

وعن عليِّ بن أبي الحسن قال: قلتُ لابن المُبارَك: يكون في الحديث لَحْنٌ أتقوِّموه؟ قال: نعم. القوم لم يكونوا يَلْحَنُون، اللَّحْنُ منا. (الكفاية: ص: ٢٣١).

وعن ابن عبَّاس الدُّوْري: أنه قال لابن مَعِين: ما تقول في الرجل يُقَوِّم للرجل حديثَه (يعني: ينزع منه اللَّحْن؟) فقال: لا بأسَ بذلك.

وقال أبو داود: كان أحمدُ بن صالح يقوِّم كلَّ لَحْنٍ في الحديث.

وعن الأوزاعيِّ: لا بأسَ بإصلاح اللحن في الحديث.

قال الحافظ الخطيب البغدادي: وهـٰذا إجماعٌ منهم على أنَّ إصلاح اللَّحْنِ جائزٌ. (الكفاية: ص: ٢٣٠).

وقال في الجامع: «الذي تَذْهَبُ إليه روايةُ الحديث على الصواب، ويترك اللَّحْنَ فيه وإن كان قد سمع ملحوناً؛ لأنه من اللحن ما يُحِيل الأحكامَ ويصيِّر الحلالَ حراماً والحرامَ حلالاً، فلا يلزم اتِّباع السَّماع فيما هـٰذا سبيله».

قال السَّخاوي: «ومقتضى كلام الخطيبِ هـٰذا: أنه لا يفرِّق في ذلك بين اللَّحْنِ المغيِّر للمعنى وغيره.

رابعها: أنه يفصل في اللَّحْن بين أن يكون مغيِّراً للمعنى أو لا. فالأول يصلح جَزْماً، بل قال بعض المتأخِّرين: لا تجوز الروايةُ له اتفاقاً.

والثاني يصلح ويقرأ على الصواب، وهـٰذا هو الراجحُ من الأقوال كما عند ابن الصَّلاح. فعلى هـٰذا يكون الخلافُ المتقدِّمُ خاصاً بغير اللحن المغيِّر، وأنَّ الراجح فيه الإصلاحُ مع القراءة على الصواب. أمَّا المُغيِّرُ، فلا خِلافَ في أنه يصلح، ولا تجوز قراءته على الخطأ. وهـٰذا مذهبُ طائفةٍ من المحدِّثين، منهم الإمامُ أحمد.

قال ولدُه عبد الله: ما زال القَلَمُ في يد أبي حتى ماتَ، وكان يقولُ: إذا لم يتصرّف الشيء في معنى؛ فلا بأسَ أن يصلح.

وقال الخطيبُ في «الكفاية»: إذا كان اللَّحْنُ يُحِيل المَعْنَى؛ فلا بُدَّ من تغييرِه، وكثيرٌ من الرواة يحرِّفون الكلامَ عن وجهه، ويُزيلون الخطأَ عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمَّن هـٰذا سبيله أن يحكي لفظه؛ إذا عرف وجهَ الصواب؛ وخاصةً إذا كان الحديثُ معروفاً، ولفظ الإعراب ظاهرٌ معلومٌ، ألا ترى أنَّ المحدِّث لو قال: «لا يَؤُمُّ المسافرَ المقيمُ بنصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباعَ لفظه، ونحوه قولُ عبد الله بن أحمد: كان أبي إذا مَرَّ به لَحْنٌ فاحِشٌ غيَّرَهُ وإن كان سهلاً تَرَكه.

وقال: كذا قال الشيخُ فعُلِمَ من كلامه: أنَّ مَحِلَّ الخِلَافِ فيما لم يكن مُجْمَعاً على الخطأ فيه، إمَّا بالاستقراء التام للسان العرب أو بوضوح الأمر فيه.

وقد صَرَّح ابنُ حَزْم في كتاب «الأحكام» له بالتحريم فيما يكون كذلك، فإنه قال: «إنَّ الواقع في الرواية إذا كان لا وَجْهَ له في الكلام البتة؛ حُرِّمَ عليه تأديتُه لتَيَقُّننا أنه عليه الصلاة والسلام لم يَلْحَنْ قطُّ. وإن جازَ ولو على لغة بعض العرب أدَّاه كما سمعه، ونحوه.

قال ابنُ أبي عمران فيما حكاه عنه القابِسِيُّ: «إنْ كان ممَّا

لا يوجد في كلام أحدٍ من العرب؛ قُرِئَ على الصَّواب، وأصلح؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يَلْحَنُ، وإنْ كان مما يقوله بعضُ العرب، ولم يكن في لغة قريشٍ، فلا؛ لأنه ﷺ كان يكلِّم الناسَ بلغتهم.

نعم، تَرَدَّد ابنُ فارسٍ في الحكم على الرواية بالخطأ مع كَوْنِ لغة العرب واسعةٌ، فلعلَّ المحكوم بخطئه له وجهٌ لم نعثر عليه، ولذلك قال ابنُ الصلاح: «إن كثيراً ممَّا ترى مما يتوهَّمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً وربما غيَّروه صواباً دون وجهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واستغرب لا سيما فيما يَعُدّونه خطأً من جهة العربية، وذلك لكثرة لغة العرب وتشعُّبها، وقد كان الإمامُ أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشِي، (شيخُ القاضي عِيَاض) على تضلُّعِه من اللغة العربية وغيرِها، يصلح ثم يظهر أنَّ الصواب ما كان في الكتاب. ويظهر وجهه وإن ما غيره إليه خطأٌ محضٌ عند كل واقفٍ عليه.

وقد قال أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم: «لأهل العربية لغةٌ ولأهل الحديث لغةٌ، ولغة أهل العربية أَقْيَسُ، ولا نجد بدلاً من اتباع لغةِ أهل الحديث من أجل السَّماع».

قال الحافظ السَّخاوي: «ولكن يحسن أن يكون محلُّ كلامِ أبي عُبَيْد فيما لا يترتَّب عليه حكمٌ كالجِعْرَانة بالنظر للتشديد والتخفيف، والحاصلُ: أنَّ الجزم بخطأ الرواية مع سَعة اللغة يتردَّد فيه النَّظَرُ، ولا تنبغي المسارعةُ إلى إصلاحه.

وانظر ما لهم في حديث أبي بَكْر ـ رضي الله عنه ـ، وقوله كما في الصحيح: «لاها الله إذاً».

فقد صَرَّح عِيَاض وجماعةٌ بأنَّ (إذاً) هنا خطأٌ، وتعقَّبه آخرون كما في «فتح الباري» فراجعه لكن إذا غلب الظَّنُّ بالخطأ فالأرجح الإصلاحُ كما ذكرنا.

قال ابنُ المُنَيِّر: ويَدُلُّ على ذلك قوله عليه السلام: «نَضَّرَ الله امرأً» (أخرجه الترمذي في السنن في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم:٢٦٥٩) من رواية عبد الله بن مسعود، وقال: «هـٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وقوله: «فرُبَّ حامِلِ فِقهٍ إلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». (أخرجه الترمذي في السنن نفس الكتاب والباب السابق، برقم:٢٦٥٨). يعني: أنَّ الرَّاوي لا يقلِّد في كلِّ ما جاء به، ونحوه لابن فارس.

تذييلٌ: هـٰذا الإصلاحُ الذي كُنَّا فيه، إنما هو باعتبار القراءة، وأمَّا باعتبار الكتابة فالصَّواب: أن يُتْرَك الخطأُ في الأصل، ويقرَّر على الوجه الذي وقع فيه، ويُضَبَّب عليه، ويُذْكَر الصَّوابُ بجانب اللفظِ المُخْتَلِّ من هامش الكتاب. وهـٰذا هو الذي نقله عِيَاضٌ عن أكثر الشيوخ، واستحسن ابنُ الصلاح قائلاً: «إنه أبقى للمصلحة، وأنفى للمفسدة». (تدريب الراوي: ٢/١٠٨).

قال: والأولى سَدُّ باب التغيير والإصلاح لئلاَّ يجسر على ذلك من لا يحسن، ولكن عند القراءة يبدأ بالصَّواب أوّلاً ثم ينبّه على الوَهْم. (علوم الحديث).

حكم القارىء اللَّحَّان وذكر ما ورد من التشديد في اللحن في الحديث:

اللَّحْنُ في الحديث من جهة القارىء لعَدَم تضلُّعِه بالعربية أو جهله بها رأساً، فهو يَخْبِط خَبْطَ عَشْواءَ ويركب مَتْنَ عَمْيَاءَ، وقد جاء التشديدُ في ذلك عن جماعةٍ من الأئمة، وعَدُّوه من الكَذِب على النبيِّ ﷺ.

قال أبو داود السِّنْجي: سمعتُ الأَصْمَعِيَّ يقول: «إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ على طالب العِلْم: إذا لم يَعْرِف النَّحْوَ أن يدخل في جملة

قولِه عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لأنه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يكن يَلْحَنُ، فمهما رَوَيْتَ عنه، ولَحَنْتَ فيه فقد كَذَبْتَ عليه» هـ.

وعبارةُ الإمام العَيْني في «شرح البخاري» مما يظن دخوله في النهي، اللَّحْنُ وشبهه هـ.

وقال العِرَاقي في ألفية المصطلح:

وليحـــذر اللَّحَّـــان والمصحِّفـــا ... فعلـى حـديثـه بـأن يُحَـرِّفَـا

فيَـذْخُـلا فـي قـولـه مـن كَـذَبـا ... فحـقّ النحـو علـى مَـنْ طَلَبـا

قلتُ: لفظ الحديث في «الصحيحين» وغيرِهما: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعمِّداً...)، والجاهلُ هل هو كالعامد أم لا؟ فيه خلافٌ، وحينئذٍ فلا يظهر اشتمالُ الحديث على لَحْنِ الجاهل إلا على القول بأنه كالعامد. نعم، على رواية إسقاط (متعمِّداً) كما في البخاري في كتاب العلم وغيره. يظهر ذلك بأنَّ الكَذِبَ هو الإخبارُ بالشيء على خلاف ما هو عليه سواءٌ كان جاهلاً، أو عَمْداً، أو خطأً، كما فهمه الزُّبَيْرُ بن العَوَّام، رضي الله عنه.

ونَقَل ابنُ عَشَرة في كتاب «التصريف» عن الحسن أنه قال: «من لَحَنَ في القرآن فقد كَذَبَ على الله غير مُتعمِّدٍ».

وذَكَر ابن عَرَفَة في حاشية التفسير التي جَمَعها تلميذُه العلاَّمة البَسِيْلي: أنَّ بعض الأئمة رأى النبيَّ ﷺ في النوم فقال: يا رسولَ الله! هل قُلْتَ: «الحياءُ من الإيمان؟» فقال له: لم أَقُلْهُ. فقال ابنُ عَرَفَة: إنَّ (الحياء) الذي هو من الإيمان يُنْطَق به ممدوداً، وأمَّا (الحَيَا) مقصوراً فهو معنى المَطَرِ. فهـذا يَدُلُّ على أنَّ الحديثَ الملحونَ مكذوبٌ على النبيِّ ﷺ، ومن نَسَبه له فهو كاذبٌ».

وعن أبي سَلَمَة حَمَّاد بن سَلَمَة: أنه قال لإنسانٍ: «إنْ لَحَنْتَ في

حديثي؛ فقد كَذَبْتَ عليَّ، فإني لا ألْحَنُ».

وقال السَّخاوي: «رأى بعضُ أهل الحديث في المنام وكأنه قد مَرَّ على لسانه وشَفَتَيْه شيءٌ، فقيل له في ذلك، فقال: لَفْظَةٌ من حديث رسول الله ﷺ غَيَّرْتُها برأيي ففُعِلَ بي هٰذا». (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٨).

وقال الإمامُ أحمد: «ليس بشَقِيٍّ من لا يدري ما يتَّقي، فرُبَّما يقع الجاهلُ بصناعة العربية فيما لا يجوز له، وعلى هٰذا فتعلُّمُ ما يخلص من شَيْنِ اللَّحْنِ، ويَدْفَع وَهْمَ التحريفِ واجبٌ.

وبه صَرَّح عِزُّ الدين بن عبد السَّلام في آخر القواعد؛ حيث قال: «البدعةُ خمسةُ أقسامٍ: فالواجبةُ كالاشتغال بالنحو الذي به يُفْهَمُ كلامُ الله ورسوله ﷺ؛ لأن حفظ الشريعة واجبٌ لا يتأتَّى إلا بذلك، فيكون من مقدِّمة الواجب».

وقال ابنُ القاسم: «لَحَنَ رجلٌ عند رسول الله ﷺ فقال: «أَرْشِدُوْا أخاكم». فهٰذا يَدُلُّ على أنَّ اللاَّحِنَ ضَالٌّ عن طريق الحقِّ.

وقال الخليلُ بن أحمد: لَحَن أيوبُ السَّخْتِياني في حرفٍ فقال: «أستغفر اللهَ» فهٰذا يَدُلُّ على أنَّ اللَّحْنَ معصيةٌ.

وقيل للحسن البَصْري: إنَّ لنا إماماً لَحَّاناً، فقال: «أَمِيْطُوْهُ».

وكان المُؤَدِّبون بالمدينة يَضرِبون على الخطأ واحدةً، وعلى اللَّحْنِ سِتّاً.

وكتب أبو موسى الأشعريّ إلى عُمَرَ بن الخَطَّاب ـ رضي الله عنه ـ ما كتاباً فيه لَحْنٌ، فكتب إليه عمر: «اضْرِبْ كاتبَك سَوْطاً، واتخذ كاتباً حنفياً».

وكان رجلٌ إلى جَنْب ابن عُمَرَ، فلَحَن، فأرسل إليه: إمَّا أن تَتَنَحَّى عنَّا، وإمَّا أن نَتَنَحَّى عنك.

وقيل لعَبْدِ الملك بن مَرْوان: أسرع إليك الشَّيْبُ؟ فقال: شَيَّبَني كثرةُ ارتقاء المِنْبَرِ، ومخافةُ اللَّحْنِ.

وأخرج البَيْهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٦٠، برقم: ١٦٨٩) عن شعبة قال: «إذا كان المحدِّثُ لا يعرف النَحْو فهو كالحِمَارِ، تكون على رأسه مِخْلاة ليس فيها شَعِيرٌ».

ونَظمه جعفرُ السراج في بيتين، فقال:

مَثَلُ الطَّالِبِ للحديث ولا ... يعرف النَّحوَ ولا له ءالاتِه
كحِمَارٍ قد علقت ليس فيها ... من شَعِيْرٍ برأسه مِخْلاته

وكان اللَّحْنُ في الصدر الأول عَيْباً عظيماً لا سِيمَّا في الحديث، فقد رُوِي في سبب تَعَلُّم سِيْبَوَيْه النحوَ، بل لعلم العربية: أنه سأل أبا أسامة حَمَّادَ بن سَلَمَة عن حديث هشام بن عُرْوَةَ في رجلٍ رَعُفَ ـ بضَمِّ العين ـ على لغةٍ ضعيفةٍ، فانتهره وقال له: أخطأتَ، إنما هو: رَعَفَ (يعني: بفتحها). فاشتكى به سيبويه لشيخه الخليل، فقال له: صدق؛ أتلقى هٰذا الكلام أبا أسامة؟!

فهناك اشتغل سيبويه بعلم العربية حتى رأَس فيها، وقال: سأقرأ علماً لا يلحنني معه أحد لحنةً، هكذا ذكر الحكايةَ الإمامُ أبو محمد بن السيد البَطْلَيُوْسِي في حاشية «الموطأ».

والَّذي ذكره ابنُ هشام في «المغني»، حيث تكلَّم على مسألةٍ إلاَّ الاستثنائية يُخالِف هٰذا، فإنه قال: وهٰذه المسألة كانت سَبَبَ قراءةِ سيبويه النَحْوَ، وذلك أنه جاء إلى حَمَّادِ بن سَلَمَة لكتابة الحديث، فاستملى منه قولَه ﷺ: «ليس من أصحابي أحدٌ إلاَّ لو شِئْتُ لأَخَذْتُ عليه، ليس أبا الدَّرْدَاء»، فقال سيبويه: «ليس أبو الدَّرْداء» فصاح به حَمَّادُ فقال له: لَحَنْتَ يا سيبويه! وإنما هو استثناءٌ، فقال: والله لأَطْلُبَنَّ علماً لا يلحنني معه أحدٌ. ثم مضى، ولزم الخليلَ، وغيرَه.

ذكر من رَخَّص من العلماء في اللَّحْنِ في الحديث وما يتعلَّق بذلك:

هـٰذا النَّمَطَ هو المقصودُ أوَّلاً بالذات وله تتشوَّفُ نفوس الأكابر، والنشأة، والهُدَاة، وما قبله كالتَّتِمَّات له والتمهيدات، وقد صَحَّ القولُ بالترخيص في (اللَّحْن في الحديث النبوي) عن جماعةٍ من الأئمة الأكابر، فروى الإمامُ البَرقاني في كتاب «اللفظ» له، والإمامُ الحافظُ الخطيبُ البغدادي في كتاب «الكفاية» له من طريق عبد الملك بن عبد الحميد بن مَيْمُون بن مِهْران قال: «سألتُ الإمامَ الأعظمَ شيخَ الحنابلة أحمد بن حنبل ـ رحم الله تعالى الجميع بمنه ـ عن اللَّحْنِ في الحديث إذا لم يغيِّر المعنى؟ فقال: «لا بأسَ به». (الكفاية: ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢)

فانظرْ هـٰذا النقل الحسن عن هـٰذا الإمام الذي هو أحدُ الأئمة الأربعة الذين أثبتت على مذاهبهم قُبَّةُ هـٰذه المِلَّةِ المحمديةِ وأُسِّسَتْ قواعدُها، وتأمَّلْ ما اشتمل عليه من الرُّخْصَة والتَّوْسعة على الأمة ورَفْعِ الإصْرِ عن العامَّةِ والخاصَّةِ.

ونَقَل الخطيبُ أيضاً في «الكفاية» عن الإمام ابن عبد الرحمن النَّسائي: أنه قال: لا يُعَابُ اللَّحْنُ على المحدِّثين، وقد كان إسماعيلُ بن أبي خالد يَلْحَن، وسفيانُ وغيرُهما من المحدِّثين. فتأمَّلْ قوله: «لا يُعَابُ اللَّحْنُ»، إلخ، كم فيه من تسهيلٍ وإماطةِ حَرَجٍ، وهو أَعَمُّ وأشْمَلُ بحسب الظاهر من جواب أحمدَ قبله؛ لأنه يحتمل أن يريد سائرَ اللَّحْنِ، وكيف كان من مغيِّر المعنى أم لا، ويحتمل أن يصرف لما قيد به جوابُ أحمدَ.

مثال اللحن الذي لا يغيّر المعنى:

ما رُوِي: أنَّ عبد الله بن موسى المعروف بعَبْدَان، أحدُ أشياخ

البخاري، قد أحالَ تحديثَه، وابنُ سُرَيْجٍ يسمع (من دُعِيَ فلم يَجِبْ) بفتح التحتانية، فقال له ابن سُرَيْج: أرأيتَ لو قلت (يُجِب) يعني بضَمِّها، فأبى أن يقول، وعجب من صواب ابن سُرَيْج كما عجب ابن سُرَيْجٍ من خطئه.

ولهـذا كان جماعةٌ من أعيان أكابر المحدِّثين معروفين باللَّحْن في الحديث، ولم يكن ذلك داعيةً لترك الأخذ عنهم كوَكِيْع بن الجَرَّاح، وعَوْفِ بن أبي جميلة، وأبي داود الطَّيَالِسي، والدَّرَاوَرْدِي، وخلائق آخرين، ومع ذلك احْتُجَّ برواياتهم في الصِّحاح ولم يُجِيزوا تخطئتَهم ولا تخطئةَ من أخَذ عنهم، وهـذا كلُّه يَدُلُّ على أنَّ عندهم في اللَّحْن سَعَةً وإلا لما ساغَ ذلك كله.

ورأيتُ في «تاريخ علماء الأندلس» جمع محمد بن حارث الخُشَنِي مؤلِّف كتاب «الفتيا» في ترجَمة (أَصْبَغ بن خليل) قال: «وكان أصبغ قليلَ العلم بالحديث، وأسماءِ الرجال. قال في (أُسَيْدِ بن حُضَيْر) أنه بالخاء المعجمة تصغير الخضر. وقال: لئن بقينا قليلاً ليقول الناس: غُمَر بن الخَظَّاب ـ بالغين والظاء ـ فكلمه أحمد بن خالد في ذلك، فأبى أن يرجع.

ورُوِيَ: أنَّ عُمَرَ بن عَوْف الواسِطي كان له مُسْتَمْلٍ يَلْحَن كثيراً، فقال: أَخْرِجوه، وتقدَّم إلى وَرَّاقٍ، وكان ينظر في الأدب والشعر أن يقرأ عليه، فكان لكَوْنِه لا يعرف شيئاً من الحديث يُصَحِّفُ في الرواية كثيراً. فقال عمرو: رَدُّوْنا إلى الأول، فإنه كان يَلْحَن فليس يَمْسَخ. ا هـ.

قال السَّخَاوي: ونحوُ هـذا الصَّنيع ترجيحُ شيخِنا ـ يعني ابن

حجر ـ مَنْ عرف مشكل الأسماء والمتون دون العربيةِ على مَنْ عرف العربية فقطْ. (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٢).

الحاصل:

فتحصَّل: أنَّ (اللَّحْن في الحديث) رخصةٌ واسعةٌ؛ لأن أولئك الأئمَّة الذين سَرَدْناهم لو لم يروا الأمرَ في ذلك سهلاً ما ارتكبوه، ولبطلت روايتُهم، وامتنع الأخذُ عنهم، كيف وهم قدوةٌ في الدِّين، ومرتبتُهم في العدالة مرفوعةٌ، وحينئذٍ فالذين شَدَّدوا في اللَّحْن، إمَّا أن يحمل كلامهم على النَّهْي عن اللَّحْنِ مطلقاً احتياطاً وتشديداً، ويحمل كلامُ الذين ذكرنا على عكس ذلك. فيثبت الخلافُ بينهم، واختلافُ العلماء رحمةٌ كما يَدُلُّ عليه الحديثُ المشهورُ: «اخْتِلاَفُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»، (الحديث أورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٤٦ رقم: ٣٩)، وإمَّا أن يحمل كلام المشدِّدين على الذي يُغَيِّرُ المعنى، وكلام المخفِّفين على الذي لا يغيِّر، فيتوافق المذهبان ولا يبقى بينهما خِلاَفٌ، على أنَّ كلَّ من لا يُحْسِنُ العربيةَ لا أظنُّه يسلم من تغيير المعنى، وقد سمعت أنَّ أولئك الأكابر كانوا لا يُحسِنونها.

وكان سَبَبُ رغبتهم عن تعلُّم العربية ما قاله الشافعي فيما رواه عنه ابنُ حكمان في جزئه: «إنما العلمُ عِلْمان، علمٌ للدِّين، وعلمٌ للدنيا، فالذي للدِّين الفقهُ، والذي للدُّنيا الطِّبُّ، وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناءٌ» اهـ. (انظر «فتح المغيث»: ٢/ ٢٦٠).

قال السَّخاوي: «وعلى ذلك يحمل حال من وُصِفَ من الأئمَّة باللَّحْن كما ذكرناه قبل» اهـ. (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٠).

إلاَّ أنَّ كلامِ الشافعيِّ المذكور محمولٌ فيما يظهر على التوغُّل في العربية؛ لأنها مُشْغِلَةٌ عن العلم وعن كلِّ خيرٍ لما قاله ابنُ فارس. وأمَّا

المقدارُ الذي يُحْتَرَزُ به عن اللَّحْن فلا أظن أحداً يَعِيْبُه، بل صَرَّح عِزُّ الدين ـ أعني: عبد السَّلام ـ بوجوبه، وإنْ كان مقتضى كلامِ الخطيب في جامعه الاستحبابُ، فإنه قال: «ينبغي للمحدِّث أن يَتَّقي اللَّحْنَ في روايته، وأن لا يَقْدم على ذلك إلا بعد دربية النحو ومطالعة علم العربية. اهـ.

وممَّا يَدُلُّ على الترخيص للجاهل في اللَّحْنِ في الحديث ما رواه أبو أُمَامَة الباهِلي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ بَيْنَ عَيْنَي جَهَنَّمَ»، فشقَّ ذلك على أصحاب النبيِّ ﷺ حتى عُرِفَ في وجوههم وقالوا: يا رسولَ الله! أقُلْتَ كذا ونحن نسمع منك الحديثَ، ونزيد وننقص، ونقدِّم ونؤخِّر؟ فقال: «لم أعْنِ ذلك، ولكن عَنَيْتُ: من كَذَب عليَّ يُرِيْدُ عَيْبِي وشَيْنَ الإسلامِ». (أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في مسنده المستخرج على صحيح مسلم حديث (٢٣٣/ ٤٨، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير حديث (٧٥٩٩) ٨/ ١٣١) وفي سنده الأحوص بن حكيم).

ولا شَكَّ أنَّ اللاَّحِنَ في الحديث لا يريد عَيْبَهُ، ولا شَيْنَ الإسلام، فلا يدخل في الوعيد.

وممَّا يَدُلُّ على الترخيص في اللحن في الحديث: أنَّ العلماء تحمَّلوا روايةَ الحديثِ عن العامة الذين لا أُنْسَ لهم بالعربية. والظنُّ الغالبُ: أنَّ العامي لا يَسْلَم من اللَّحْنِ في الحديث.

قال السَّخاوي: كان الحَجَّار عامياً لا يَضْبِط شيئاً، ولا يتعقَّل كثيراً، ومع هٰذا تداعى الأئمَّةُ والحفَّاظُ إليه فضلاً عمَّن دونهم إلى السَّماع منه لأجل تفرُّده، بحيث سمع منه نحوُ مئة ألف أو يزيدون. اهـ.

وهـٰذا الحَجَّارُ الذي ذكره روايتُه أشهَرُ من الشَّمْسِ في رابعة النهار، وانكبابُ الأئمة عليها يُؤْذِن بما ذكرنا.

فقد تحصَّل لنا من هـٰذه الأدلة كلِّها: أنَّ اللحن في الحديث فيه رخصةٌ واسعةٌ لبعض أهل العلم، وأنَّ من أراد قراءةَ الكتب الحديثية كالصحيحين، والشمائل مثلاً ولا معرفة له بالعربية، وغرضُه التبرُّكُ بها في خاصَّة نفسِه أو يُسمعها لقومٍ بقصد التبرُّك، فليطلب نسخةً من ذلك تكون صحيحةً مقابلةً مضبوطةً، وما اعتراه من اللَّحْن فيها، فلا يُؤاخَذ به إن شاء الله. اهـ.

وأما إن كان بقَصْدِ التصدُّرِ وطلبِ العُلُوِّ فلا يَحِلُّ.

وقد عُلِمَ: أنَّ القارىء للحديث باللحن فيه تفصيلٌ، وقد أَلْمَمْنا بأدلةٍ في ذلك واضحةَ التفصيل، وأتينا بأنقالٍ يَعُضُّ عليها بالنَّواجِذ أهلُ التحصيل، وإذا كان اللَّحْنُ من الخِلاف بحيث ذكرنا؛ فلا حسبةَ فيه ولا إنكارَ على مُتعاطيه؛ لأن الإنكارَ إنما يكون فيما أجمع على تحريمه كما نَبَّه عليه الغزاليُّ، والقرافيُّ، وغيرُهما، وأمَّا ما اخْتُلِفَ فيه؛ فلا إنكارَ فيه؛ لأن كلَّ مجتهدٍ من العلماء في الفروع مُصِيبٌ فليس أحدُ القولين أولى من الآخرِ إلا أن يكون مرتكب ذلك يعتقد تحريمَه فينكر عليه. (من رسالة «فتح المغيث بحكم اللَّحن في الحديث» لأبي عبد الله محمد الإفراني الصَّغير، بتصرُّف واختصار).

للضَّعْفِ مَا هُوَ:

أي: الراوي ليس ببعيدٍ عن الضَّعْفِ، وهـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار به.

لَطَائِفُ الإِسْنَادِ:

يندرج تحت هـٰذا المُصْطَلحِ المصطلحاتُ التاليةُ:

١ ـ الإسناد العالي والنازل.

٢ ـ المُسَلْسَل.

٣ ـ روايةُ الأكابر عن الأصاغر.

٤ ـ روايةُ الآباء عن الأبناء.

٥ ـ رواية الأبناء عن الآباء.

٦ ـ المُدَبَّجُ.

٧ ـ روايةُ الأقران.

٨ ـ السَّابق واللَّاحق.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في حرفه.

لَعَنَ اللهُ مَنْ يَكْتُبُ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمام يحيى بن معين في تجريح: (الفضل بن السُّكَيْن بن السُّخَيْت القطيعي السِّنْدِي الأسود أبي العباس) روى ذلك عنه ابن الجنيد فقال: وسمعتُ يحيى بن معين وذكروا الفضلَ بن سُخَيت أبا العباس السِّنْدي. فقال: «كذَّابٌ ما سمع من عبد الرزّاق شيئاً، كان يتصدَّق. قالوا: إنه يحدِّث. قال: لَعَن اللهُ من يكتب عنه، من صغيرٍ أو كبيرٍ إلَّا أن يكون لا يعرفه». (سؤالات ابن الجنيد: ص: ٤١٦).

وقال الحافظ الذهبي في ترجَمة (الفضل بن السّكين) هـٰذا: كذَّبه يحيى بن معين. (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٥٢).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجَمته ـ أي: الفضل بن السُّكَيْن ـ: والفضل بن السكين ذكره العُقَيْلي فقال: لا يضبط الحديثَ وهو مع هـٰذا مجهولٌ. (لسان الميزان: ٤/ ٤٤١).

ولعلَّ سائلاً يسأل: كيف لَعَنَ ابنُ معين هـٰذا الراوي، واللعنُ أمره خطيرٌ، واللعنةُ تصيب أحدَ الاثنين: الملعون، أو المتفوّه بها إذا لم يكن الملعون يستحقّها؟

فأقول: لا شكَّ في ذلك، واللعن يعني: الطَّردُ والإبعاد من الله، ومن الخلق: السَّبُّ، والدُّعاء. (انظر: «لسان العرب» و«غريب الحديث»).

وقد حَذَّرَنا رسولُ الله ﷺ حيث قال: «ليس المؤمنُ بالطَّعَّانِ ولا اللَّعَّان، ولا الفاحش، ولا البَذِّيء». (رواه أحمد في مسنده: ١/ ٤٠٥).

ولكن أمر الرواية والكذب فيها علىٰ رسول الله ﷺ أخطَرُ، وضررُها أعَمُّ، والمظنون بابن معين الخيرَ والتثبُّتَ والورعَ. يحملني علىٰ هـٰذا القول ما نقله عنه هارون بن بشير الرَّازي حيث قال: «رأيتُ يحيى بن معين استقبل القبلةَ رافعاً يديه يقول: اللَّهم إن كنتُ تكلّمتُ في رجلٍ ليس هو عندي كذّاباً فلا تغفر لي». (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٢٠).

فلعلَّه تيقَّن من عدمِ سماع ابن السخيت من عبد الرزاق، فلما حدَّث عنه تكلَّم فيه هـٰذا الكلامَ: اللهم اغفر لنا ما نعلم، وما أنت به أعلم. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة»).

لَفْظاً:

أي: الحديثَ بلفظِه لا بمعناهِ.

اللَّفْظُ لِفُلاَنٍ، أو «اللَّفْظُ لَهُ»:

يُكْتَب إذا كان الحديثُ عن اثنين أو أكثر، وبينهما تفاوُتٌ في

اللفظ والمعنى واحدٌ، فله جَمْعُها في الإسناد، وثم يسوقه على لفظ أحدِهما فيقول: «أَخْبَرَنا فلانٌ، وفلانٌ، واللَّفْظُ لفلانٍ» وشِبه ذلك.

وللإمام مسلم في صحيحه عبارةٌ أخرى حسنةٌ كقوله: «حَدَّثَنا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، وأبو سعيد الأشجُّ، كلاهما عن أبي خالدٍ»، قال أبو بكر: «ثنا أبو خالد الأحمرُ عن الأعمش». فظاهرُه: أنَّ اللَّفْظَ لأبي بَكْرٍ. (انظر «المنهل الروي» لابن جماعة، ص: ١٠١).

اللَّفْظُ لَهُ:

انظر: «اللَّفظ لفلانٍ».

اللِّقَاءُ:

أي لقاء الراوي لشيخه.

اللَّقَبُ:

انظر «الأَلْقاب» في حرف الألف.

لَمْ أَجِدْ فِيْهِ جَرْحاً ولاَ تَعْدِيْلاً:

هـٰذه العبارة إذا صدرتْ من حافظٍ إمامٍ مُطَّلِعٍ؛ فهي تعني الحكمَ منه على الراوي الذي وُصِفَ بها بجهالة حاله. أمَّا لو قالها مَنْ دونَه فهو حكمٌ منه على نفسِه دون غيره.

لَمْ أَرَ أَعْمَىٰ قَلْباً مِنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الثقةُ الحافظُ أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٨٠ هـ) في تجريح (إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عبَّاد بن هانىء الشَّجَري، روى عنه البخاري في غير الصحيح.

فقد نقل الحافظُ الذهبيُّ عن محمد بن إسماعيل الترمذي: أنه

قال: «لم أر أعمى قلباً منه، قلتُ له: حدَّثكم أبوك! فقال: حدَّثكم أبوك. فقلت له: حدَّثكم إبراهيم بن سَعْد! فقال: حدَّثكم إبراهيم بن سعد». وقوله هـٰذا مأخوذٌ من قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[الحج: ٤٦] (ميزان الاعتدال: ١/ ٧٤).

وأبو إسماعيل الترمذي قال قوله هـٰذا: «لم أر أعمىٰ قلباً منه» ثم ذكر السَّبَب الذي حمله علىٰ تجريحه بهـٰذا القول وهو إجابة إبراهيم الشّجري له!.

ولم ينفرد الترمذيُّ بتجريحه لإبراهيم بن يحيى، بل جرحه أيضاً أبو حاتم الرَّازي؛ حيث قال عنه: «ضعيفُ الحديث». (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٤٧).

وضعيفُ الحديث عنده معناها: أن الراوي المنعوت بها لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

وقال الأزدي: مُنْكَر الحديث. (ميزان الاعتدال: ١/ ٧٤).

وذكره ابن حبان في الثّقات. (الثقات: ٨/ ٦٦).

وقال عنه الحاكم: ثقةٌ. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٧٦).

ولتوثيقهما له قال الدكتور بشَّار عواد: «ولا أعتقد بصُدور هـٰذا ـ أي: التجريح ـ عن محدِّثٍ له أدنى معرفةٍ، فكيف بمثل هـٰذا الذي وثَّقه الحاكم وابنُ حبان، وتضعيف أبي حاتم وأبي الفتح الأزدي لا يعني أنه كان مغفَّلاً إلىٰ هـٰذا الحدِّ. ثم أعقب كلامَه هـٰذا بما يُشَمُّ منه توهين أمر محمد بن إسماعيل الترمذي فقال: وقد تكلَّم أبو حاتم الرَّازي في أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي بالرغم من توثيق الآخرين له». (انظر حاشية «تهذيب الكمال» ٢/ ٢٣١).

وتوثيقُ ابن حبان، والحاكم لم يقبله النقادُ، لما عُرِفَ عنهما من

التساهل في ذلك، وقد انتقد الحافظُ ابن حجر منهجَ ابنِ حِبّان في توثيقه للرّواة في كتابه الثقات، ووَصَف منهجه بأنه مذهبٌ عجيبٌ! وأنَّ الجمهور على خلافه. (لسان الميزان: ١/ ١٤ ـ ١٥).

وأمَّا الحاكمُ فقد حكم عليه الحافظُ الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ بأنه «مُتَسمّحٌ»، أي: متساهلٌ في الجرح والتعديل. (المتكلمون في الرجال).

لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ:

هذا اصطلاحٌ خاصٌ بالإمام أبي الحسن بن القطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرُ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣) في ترجَمة (مالك المصري): «قال ابنُ القَطَّان: هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه. يريد: أنه ما نَصَّ أحدٌ علىٰ أنه ثقةٌ. وفي رواة (الصحيحين) عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وثَّقهم، والجمهُور علىٰ أنَّ من كان من المشايخ قد روىٰ عنه جماعةٌ ولم يَأْتِ بما يُنكَر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ».

لَم يَجْتَمِعْ اثْنان مِنْ عُلَمَاءِ هـٰذا الشَّأْنِ قَطُّ عَلىٰ تَوْثِيْقِ ضَعِيْفٍ وَلا عَلىٰ تَضْعِيْفِ ثِقَةٍ:

اختَلَفَ العلماءُ في تفسير كلمة الحافظ الذَّهبي هذه كثيراً، والذي ترجَّح: أنَّ معناها: لم يقع الاتفاقُ من العلماء علىٰ توثيق «ضعيف»، بل إذا وثَّقَه بعضُهم ضَعَّفه آخرون. كما لم يقع الاتفاقُ من العلماء على تضعيف «ثقةٍ»، فإذا ضعَّفه بعضُهم وثَّقه آخرون، فلم يتَّفقوا على خلافِ الواقع في جرحِ راوٍ أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ. ولفظُ (اثنان) هنا المرادُ به الجميعُ، كقولهم: «هـٰذا أمرٌ لا يَخْتَلِفُ فيه اثنان»، أي: يتفق عليه الجميعُ ولا يُنازع فيه أحدٌ.

وقد نَقَل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ كلمةَ الحافظ الذهبي هٰذه في أواخر كتابه «شرح نخبة الفكر»، عَقِبَ كلامِه علىٰ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، فقال:

«وينبغي أن لا يُقْبَل الجرحُ والتعديلُ إلا من عدلٍ مُتيقِّظٍ، فلا يُقْبَل جرحُ مَن أفرط فيه، فَجَرَح بما لا يقتضي رَدّاً لحديث المحدِّث، كما لا يُقْبَلُ تزكيةُ من أخذ بمجرَّد الظاهر فأطلقَ التزكية.

وقال الذَّهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامِّ في نَقْدِ الرجال ـ: لم يَجتمع اثنان من علماء هٰذا الشأن قطُّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا على تضعيف ثقةٍ. ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي ألا يُتْرَك حديثُ الرجل حتى يجتمع الجميعُ علىٰ تركه». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقد اختَلَف العلماء في تفسير كلمة الذهبي، وهٰذه نماذجُ مما فُسِّرَتْ به، وما اعتُرِضَ به علىٰ تفسيرها، رأيتُ إيرادَها في صعيدٍ واحدٍ، ليَنْظُرَ العلماءُ فيها، ثم وَفَّقني الله إلىٰ كشفها علىٰ الوجه الصواب.

١ ـ قال تلميذُ ابن حجر العلَّامة قاسم بن قُطْلُوْبُغا في حاشيته علىٰ «شرح نخبة الفِكَر»: «قال المصنِّفُ في تقريره: يعني: يكون سببُ ضَعْفِه شيئين مختلفين، وكذا عكسُه. انتهىٰ. قلتُ ـ القائل: العلَّامة قاسم ـ: لم يقع المصنِّفُ علىٰ عِلمِ ذلك، ولم يَفهم المرادَ مَنْ قَبِلَ هٰذا من المصنِّف، وإنما معناه: أنَّ اثنين لم يَتَّفِقا في شَخصٍ علىٰ خلاف الواقع في الواقع، بل لا يتفقان إلا علىٰ من فيه شائبةٌ مما اتفقا عليه، والله أعلم.

٢ ـ ونقله العلَّامةُ عليّ القاري في «شرح شرحِ النخبة» (ص: ٢٣٧) ثم تعقَّبه بقوله: «والأظهر: أنَّ معناه: لم يتفق اثنان من

أهل الجرح والتعديل غالباً على توثيقِ ضعيفٍ، وعكسه، بل إنْ كان أحدُهما ضَعَّفه؛ وَثَّقه الآخرُ، أو وَثَّقه أحدُهما؛ ضَعَّفه الآخرُ، وسبَبُ الاختلاف ما قرَّره المصنِّفُ: بأن يكون سببُ ضعف الراوي شيئين مختلفين عند العلماء، في صلاحية الضعف وعدمه، فكلُّ واحدٍ منهما تعلَّق بسببٍ، فنشأ الخلافُ.

فُعلِمَ من هٰذا التقرير: أنَّ التلميذ ـ يعني: العلامة قاسماً ـ لم يُصِبْ في التحرير، ولم يفهم المراد، مع أنه المطابق لما ذكره في المآل، والمُفاد.

وهٰذا المعنى هو المناسبُ لتعليله بقوله: (ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يُترَك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ ـ أي الأكثَرُ ـ على تركه، فإنَّ التعارُضَ يُوجِب التساقُطَ. وكأنَّ النَّسائي ذهب إلى أنَّ العدالة مقدَّمةٌ على الجرح عند التعارض، بناءً على أنَّ الأصل هو العدالة، بخلاف الجُمهور كما سيجيء.

وبهٰذا يندفع ما قال مُحَشٍ اعتراضاً على التعليل: فيه أنَّ ما يتفرَّعُ على قول الذهبي إنَّما هو: لا يُترَكُ حديثُ الرجل حتى يجتمع على تَرْكه اثنان، أو: يُترَكُ حديثُ الرجل إذا اجتمع على تَرْكه اثنان، لا ما ذكره من قوله: يَجتمع الجميع على تركه، انتهى. وقد ذكر شارح هنا ما لا طائلَ تحته». انتهى كلام علي القاري.

٣ ـ وجاء في النسخة المخطوطة من كتاب: «الإعلان بالتوبيخ» للسَّخاوي، التي طبَع عنها الأستاذ حسام الدين القدسي الكتاب المذكور، تعليقاً على قول الذهبي المذكور فيها ما يلي:

«سألتُ شيخنا العلامة الرُّحْلَة الفَهَّامة، الشيخ يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي البَرَكات الشَّاوي الجزائري، حين اجتماعي

به بالرَّمْلَة ـ في فلسطين ـ في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨١ هـ، عن قول الذهبي: «لم يَجتمع اثنان علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ» ما المرادُ به؟.

فأجابني بأنَّ المراد: لم يجتمع اثنان من غير مخالفٍ، ونظيرُ ذلك قولهم: (لم يختلف فيه اثنان)، بأن المراد به الاتفاقُ لا العَدَد.

ثم ذكرتُ له ما قال المؤلِّفُ ـ أي: السَّخاوي ـ هنا من قوله: (لم يجتمع اثنانِ من طبقةٍ واحدةٍ)، فقال: لا حاجةَ إلىٰ هـٰذا التكلُّفِ، انتهىٰ.

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: والعلاَّمةُ الشَّاويُّ هـٰذا من كبار علماء الجزائر بل فَخْرُهم في القرن الحادي عشر، توفي سنة ١٠٩٦ هـ، وله ترجَمةٌ كبيرةٌ حافلةٌ في «فهرس الفهارس والأثبات» لشيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكتَّاني رحمه الله تعالىٰ، في الجزء (٢/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨).

وقد أصاب ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في رَدِّ قولِ السَّخاوي: (من طبقةٍ واحدةٍ)، وفي أنه لا حاجةَ إليه، وفي تفسير كلمة الذهبي رحمهما الله تعالىٰ.

٤ ـ وقال العلاَّمةُ النابغة الشيخ عبد العزيز الفَرْهارِي الهندي ذو التآليف المحقَّقة، (المتوفى سنة ١٢٤١هـ) في آخر كتابه في علوم الحديث، المسمَّى: «كوثر النبي»(ص ١٠٢ ـ ١٠٣)، ما خلاصتُه:

اختلفوا في تفسير كلام الذهبي، فقيل: أراد: أنَّ الاثنين لم يتَّفقا على خلاف الواقع، بل لا يتفقان علىٰ الجَرْح أو التعديل إلا والواقعُ كما اتفقا عليه.

وفيه بحثٌ، فقد يتعارض جماعتان في الجرح والتعديل، كما

في: (الحارث بن عبد الله الأَعْوَر)، كذَّبه الشَّعْبيُّ وابنُ المَدِيني، وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ، وأخرج له ابنُ حِبَّان في «صحيحه». وكما في: (الحارث بن عُمَير)، وَثَّقه الجُمهورُ، وروى له البخاري في «صحيحه» ـ تعليقاً ـ وقال الحاكم: رَوَى عن جعفر الصادق: موضوعاتٍ، وقال ابن حِبَّان: رَوَى الموضوعات عن الأثبات، وقال الأَزْدِي: ضعيفٌ.

وقيل: أشار الذهبي إلىٰ كثرة اختلافهم في التزكية، فلم يتفق اثنان فيها، بل إن وَثَّق أحدُهما جرَّح الآخَرُ، وإن جَرَّح أحدُهما وَثَّق الآخر، وفيه بحثٌ كما مَرّ.

والجواب عنهما: «أنه أراد الأكثر والأغلب». انتهى.

والأقربُ: أنَّ المراد به الجميعُ من غير مخالفٍ كما تقدَّم في كلام العلامة الشَّاوي الجزائري، ويكون معنىٰ كلمة الحافظ الذهبي: لم يقع الإتفاقُ من العلماء علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، بل إذا وَثَّقه بعضُهم، ضَعَّفه غيرُه، كما لم يقع الاتفاقُ منهم علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، فإذا ضَعَّفه بعضُهم وَثَّقه غيرُه، فلم يتفقوا علىٰ خلافِ الواقع في جرحِ راوٍ، أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ.

ويَنْطِقُ بذلك أوضحَ النُّطْقِ سِياقُ عبارة الذهبي نفسِه هـٰذه، فقد أوردها في رسالته: «الموقظة» في علم مصطلح الحديث، وقال رحمه الله تعالىٰ فيها ما خلاصته ـ وتقدَّمَتْ عبارتُه بتمامها تعليقاً في (ص: ١٣٠) ـ:

«والكلامُ في الرواة يَحتاجُ إلىٰ وَرَعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهَوَى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعِلَلِه، ورجاله.

ثم نحن نفتقر إلىٰ تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك

من العبارات المتجاذَبَة، ثم أهمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذِ، واصطلاحَه، ومقاصدَه بعباراته الكثيرة.

ومن ثَمَّ قيل: تجبُ حكايةُ الجرح والتعديل، فمنهم: من نَفَسُهُ حادٌّ في الجرح، ومنهم: من هو معتدِل، ومنهم: من هو متساهل، . . .

وقد يكون نَفَسُ الإمام ـ فيما وافق مذهبَه، أو في حالِ شيخِه ـ ألطفَ منه فيما كان بخلافِ ذلك. والعصمةُ للأنبياء، والصِّدِّيقين، وحُكَّام القِسْطِ ـ كذا في المخطوطة ـ.

ولكنَّ هٰذا الدِّين مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالىٰ، لم يَجتمع علماؤه علىٰ ضلالة، لا عمداً، ولا خطأً، فلا يَجتمعُ اثنانِ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتب القُوَّةِ أو مراتِب الضعف، والواحدُ منهم يتكلَّمُ بحسب اجتهادِه وقوةِ مَعَارِفه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده؛ فله أجرٌ واحدٌ، والله الموفِّق». انتهى.

وبهٰذا يتبدَّى لك ما وقع في تفسير كلمة الحافظ الذهبي من أوهامٍ من كبار الجَهَابِذَة الأعلام حين قَطَعها الحافظُ ابن حجر عن سياقها وسباقها من الكلام، فتَشَتَّتْ فيها الآراء والأفهام، والحمد لله علىٰ فضله وتوفيقه. (مستفادٌ من حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٢٨٦ـ٢٩١، و«الموقظة»).

لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ فُلَانٌ:

قد تُساوي هذه العبارةُ عبارةَ «تَرَكَه فلانٌ»، فيكون لها مَعناها.

قال الإمام أحمدُ بنُ حَنْبَل في (أبي الزُّبير مُحمَّدِ بن مُسْلم): «قد رَوَى عنه قومٌ واحتَمَلوهُ، رَوَى عنه أيُّوب، وغيرُ واحدٍ، إلَّا أنَّ شُعْبَةَ لم يُحَدِّثْ عنه». (العلل ومعرفة الرِّجال، رواية المروزيِّ وغيرِه (النَّص: ٦٧).

ولم يُحَدِّث مالكُ بن أَنَسٍ عن جماعةٍ من أهل المدينةِ، وقد قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «كُلُّ مَدَنِيٍّ لم يُحَدِّثْ عنه مالكٌ ففي حديثِهِ شيءٌ، ولا أعلَمُ مالكاً تركَ إنساناً إلَّا إنساناً في حديثِه شيءٌ». (أخرجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ١٧٧) وإسنادُه صَحيحٌ).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ لا يروي عنه الثَّوريُّ» وأُراه قال: «وشُعبةُ، وقد أدرَكاهُ، فما ظَنُّكَ به؟». (علل الحديث ١/ ٣٦٥).

وقال عَمْرو بنُ عليٍّ الفَلَّاسُ: سألتُ عبدَ الرحمن ـ يَعني: ابنَ مَهْديٍّ ـ عن حديثِ (عَمْرو بن ثابتٍ) فأبى أن يُحَدِّثَ عنهُ، وقال: «لو كُنْتُ مُحدِّثاً عنه، لحدَّثْتُ بحديثِ أبيهِ عن سعيدِ بن جُبيرٍ في التَّفسيرِ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٢٢٣).

قال أبو حاتم الرَّازيُّ في (القاسم بن مُحمَّدِ بن أبي شَيْبَةَ): «كَتَبْتُ عنه، وتَرَكْتُ حَديثَهُ»، وقال أبو زُرْعَةَ: «كَتَبْتُ عنه ولم أحدِّثْ عنهُ بشيءٍ». (الجَرْح والتعديل ٣/ ٢/ ١٢٠).

ويُرادُ بها أيضاً أنَّه لم يتهيَّأ له السَّماعُ منه، فلذلك لم يَكْتُبْ عنه شيئاً، وليستْ جَرحاً أصلاً.

مثالُه: قال أبو الحسَنِ المَيْمُونيُّ لأحمد بن حَنْبَل؛ وقد ذَكَر له دخولَهُ الرَّقَّةَ وسَماعَه من بعضِ أهلها: فكيف لم تَكْتُب عن عبدِ الله بن جَعفرٍ (يعني الرَّقِّيَّ)؟ فقال: «ما كان عبدُ الله بنُ جَعْفَرٍ تلك الأيَّامَ يُذْكَرُ»، قلتُ: فقد أتيْتَها بعدَ ذاك، فكيف لم تَكْتُبْ عنه؟ قال: «لم أكتبْ عنهُ»، قلتُ: تَرَكْتَه من عِلَّةٍ؟ قال: «لا، ولكن لم أكتُبْ عنه شيئاً». (تهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

كذلك كقولِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ في (عُبَيْدِ بن جَنَّادٍ الحَلَبيِّ):

«صَدوقٌ، لم أكْتُبْ عنه». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٤٠٤).

وقولِ أبي زُرْعةَ الرَّازيِّ في (عبدِ الله بن الجَهْمِ الرَّازيِّ): «كان صَدوقاً، رأيْتُه ولم أكتُبْ عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢٧).

لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْهِ اثْنَان:

انظر: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ».

لَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ البُخَارِيُّ وابنُ أبي حاتِم جَرْحاً:

(لم يَذكُر فيه البخاريُّ جرحاً)، وبعبارةٍ: (لم يَذكُر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً)، وبعبارةٍ: (لم يَذكُر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً)...، قد توصَّلتُ من تتبُّع صَنِيع مَوْرِدِ ذلك منهم إلى أنه يُقصَدُ به ما يلي:

١ ـ توثيقُ من لم يَعرِف عنه مُورِدُها غيرَ التعبير بذلك، وأمثلةُ ذلك كثيرة، منها: (هشام بن سعيد)، قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: ٤٣٢): «ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً».

٢ ـ تعقُّب طعنِ بعض الحفَّاظ في الراوي بإحدى تلك العبارات، كتعقُّبِ الحافظ ابن حجر في: «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٥)، قولَ الحسيني الدمشقي في: (أخشَن السَّدُوسي): مجهولٌ، بقوله: «قلتُ: لم يَذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في: «تعجيل المنفعة» (ص: ١٣٢) (رَوْح بن عابد الشامي): فيه جهالةٌ، بقوله: «كذا ذكر الحسيني، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم في رَوْح هٰذا جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في (ص: ١٥٧). في (سُقَير العَبْدي): مجهولٌ، بقوله: «لم يُصِبْ في ذلك، فقد ذكروه في حرف الصاد

المهملة ـ أي: صُقَير ـ، ولم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم فيه قَدْحاً».

وتعقُّبِه في (ص: ١٧١) تجهيل (سُوَيد بن الحارث) بقوله بعدَ بحْثٍ طويلٍ في روايته لحديثِ: «ما أُحِبُّ أنَّ لي أُحُداً ذهباً، أموتُ يوم أموت وعندي منه دينار، إلا أن أَرصُدَه لغريم». وفي تحقيقِ: أنَّ اسمَه سُويدُ بنُ الحارث، قال بعدَ ذلك: «وقد ذكر البخاري سُويداً ولم يذكر فيه جرحاً، وتبعه ابن أبي حاتم».

٣ ـ تأييدُ توثيقِ بعض أئمة الجرح والتعديل للرواي بعبارة من تلك العبارات، ومن هـٰذا النوع تقويةُ الحافظ ابن حجر في: «تعجيل المنفعة» (ص: ١٠٧) قولَ أبي زُرْعَة في: (حُمَيد بن علي أبي عِكْرشَة العُقَيلي) لا بأسَ به، بقوله: «قلتُ: لم يذكر البخاري فيه جرحاً». جاء هـٰذا في مقام الردِّ علىٰ قول الدارقطني فيه: لا يستقيمُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به.

وتأييدُه توثيقَ ابن معين لـ(شيبة بن مُسَاوِر) (في ص: ١٧٩)، بقوله: «ولم يذكر فيه البخاري جرحاً»، فقد رَدَّ الحافظُ ابن حجر بهـٰذين الأمرين: (توثيقِ ابن معين وسكوتِ البخاري) تجهيلَ الحسيني لشيبة بن مساور المذكور.

٤ ـ قد قال الحافظ ابن حجر: في «هدي الساري» (٢/ ١٢٣)، في ترجَمة (الحسن بن مُدْرِك السَّدُوسي)، متعقِّباً ـ قولَ أبي داود فيه: كان كذّاباً، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها علىٰ يحيى بن حمَّاد ـ بقوله:

«قلتُ: إن كان مستنَدُ أبي داود في تكذيبه هـٰذا الفعلَ؛ فهو لا يوجبُ كذباً؛ لأنَّ يحيى بنَ حمَّاد، وفهدَ بنَ عوف جميعاً من

أصحاب أبي عَوَانة، فإذا سأل الطالب شيخَه عن حديثِ رفيقِه ليَعرِفَ إن كان من جملةِ مسموعه، فحدَّثه به أم لا؛ فكيف يكون بذلك كذَّاباً؟! وقد كَتَبَ عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهمَا ما همَا في النقد». وقَولُ الحافظ ابن حجر هـٰذا: لا يَدَعُ مجالاً للشَّكِّ فيمَا لهـٰذه العبارة عند الحافظ ابن حجر من قُوّةٍ في الباب، حتى تعقَّب بها قولَ أبي داود، ورَدَّه.

كما أنَّ ما جاء في ترجمة (إياس الكِنْدي) من «لسان الميزان» (١/ ٤٧٥) إذ تعقَّب الحافظُ ابن حجر قولَ البخاري فيه: فيه نظر. بقوله: «قال ابنُ أبي حاتم: رَوَى عن أبيه عن النبي ﷺ، ورَوَى عنه ابنُه إسمَاعيل، يُعَدُّ في الحجازيين، ولم يَذكر فيه جرحاً»: يفهَمُ منه: أن عبارة: (لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً)، قد يُتعقَّبُ بها طعنَ البخاري في الراوي.

وهـٰذه النماذج ـ وأمثالُها ـ تفيدُ: أنَّ هـٰذه العباراتِ تأتي علىٰ أنحاءٍ شَتّى: للتوثيق، وللتعقيب علىٰ تجهيل الراوي، ولتأييد التوثيق، ولتعقُّبِ الطعن في الراوي، كما لا يخفىٰ علىٰ كل مشتغل بهـٰذا العلم الشريف والله ولي التوفيق. (انظر أواخر «الرفع والتكميل..» ص: ٥٥٦ ـ ٥٥٨).

لَمْ يَذْكُرْ فيه البُخاريُّ جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَذْكُرْ فيه ابنُ أبي حاتِم جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ فُلَانٍ:

يُقْصَد بذلك: أنَّ الموصوفَ به مجهولُ العين.

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ فُلَانٌ:

يتبادر الذِّهْنُ بادئ ذي بدء إلى أنَّ هٰذه العبارةَ عبارةُ الجَرْح، والحقيقةُ ليست كذلك. لاحتمال أنه لم يَلْقَه، أو لَقِيه لكنه لم يَسْمَع منه، بخلاف قولهم: (تركه فلانٌ) فإنها تحتمل جَرْحاً، وغيره.

قال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «هدي الساري» (ص: ٤٠٠) في ترجمة (الزُّبَيْر بن خَرِّيْت البَصْري): «وحكى الباجيُ في رجال البخاري عن عليٍّ بن المَدِيْني: أنه قال: تَرَكه شُعْبَةُ. قلتُ: والذي رأيتُه عن عليٍّ: أنه قال: لَمْ يَرْوِ عنه شُعْبَةُ، وبين اللَّفْظَين فَرْقٌ».

لَمْ يَصِحَّ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُهُ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ:

لا تَدُلُّ هٰذه العبارةُ على أنَّ الراوي ثقةٌ، أو أنَّ أحداً وَثَّقه، وإنما تَدُلُّ على أنه لم يُوجَد فيه تضعيفٌ لأحدٍ، وعليه فقد يكون الراويُ مجهولَ الحالِ؛ لأنه لم يُوجَد فيه توثيقٌ، ولا تضعيفٌ، وبهٰذا يُعْرَف أنَّ هٰذه العبارةَ ليست من عباراتِ التوثيق. والله أعلم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص: ١٨٥).

لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيْمٌ:

هٰذا التعبيرُ استعمله أبو سلمة التَّبوذكي في تضعيف:

(عبد الله بن المثنّىٰ الأنصاري)، قال أبو داود: ثنا أبو طليق ثنا أبو سلمة قال: «ثنا عبد الله بن المثنّى، ولم يكن من القَرْيَتَيْن عظيمٌ». (سؤالات الآجري: ٣/ ٢٩٩).

ولعلَّ هٰذا المعنى مأخوذٌ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[الزخرف: ٣١]. فشبه به حال عبد الله بن المُثَنَّى في الحديث.

وكانوا يستعملون هٰذا الأسلوبَ أيضاً على سبيل المزاح والمداعبة، فقد روى أبو نعيم بسنده إلىٰ الأعمش ـ سليمان بن مِهْران ـ: أنه قال: دخل عليّ إبراهيم يعودني، وكان يمازحني فقال: أما أنت فيعرف من في منزله، أنه ليس برجلٍ من القريتين عظيم. (حلية الأولياء: ٥/ ٥٠).

فالتَّبوذكيُّ عمد إلى تضعيف وتهوين أمر عبد الله بن المُثَنَّى بهٰذا الأسلوب، ويبدو أنَّ أبا داود السِّجِسْتاني فهم منه التضعيفَ، لذا نجده أهمل حديثَ عبد الله بن المُثَنَّى وجانبه، وما ذلك إلا لضعفه.

قال أبو عبيد الآجُريّ: سألتُ أبا داود عن عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري؟ فقال: «لا أخرج حديثَه». (سؤالات ابن عبيد: ٣/ ٢٣٢).

وهكذا كان رأي معظمُ المحدِّثين في عبد الله بن المُثَنَّى.

لَمْ يُوْجَدْ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَمْ يُوْجَدْ لَهُ أَصْلٌ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَنَا مَا رَوَى لاَ مَا رَأَى:

هٰذه مقولةٌ يَسْتَعْمِلها المحدِّثون، إذا كان العالمُ أو المحدِّثُ روى حديثاً، ولكن عمل بما يخالف هٰذا الحديثَ، فلا تقدح مخالفتُه في عمله بصحة الحديث؛ لأنه من المُمكِن: أنَّه عَدَل عنه لمعارضٍ عنده كالنسخ، أو بما هو أرجَحُ عنده، والأمةُ متعبَّدةٌ بخبر الصادق لا باجتهاد العلماء وفهومُهِمٌ. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص٣٣٣).

يقول العلاَّمة الشَّوْكَانِيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «واعْلَمْ أنه لا يَضُرُّ الخبرَ عملُ أكثر الأئمةِ بخلافه؛ لأن قول الأكثر ليس بحُجَّةٍ، ولا يَضُرُّه عملُ أهل المدينة بخلافه خلافاً لمالكٍ وأتباعِه؛ لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنه لم يبلغهم الخَبَرُ، ولا يَضُرُّه عملُ الرَّاوي له بخلافه خلافاً لجمهُور الحنفية وبعض المالكية؛ لأننا متعبَّدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبَّدْ بما فَهِمَه الراوي». (إرشاد الفحول: ١/ ١٩٣).

يقول ابن التُّرْكَماني: «العبرةُ عند المحدِّثين لرواية الراوي لا لرأيه». (انظر «الجوهر النقي في الردِّ على البيهقي» ١/ ٤٦١).

لَهُ أَوَابِدُ:

يراد بها: أحاديثه المُنْكرة المتروكة والموضوعة.

انظر «الأَوَابِدَ» في حرف الألفِ.

لَهُ بَلاَيَا:

انظر «البَلاَيَا» في حرف الباء.

لَهُ رُؤْيَةٌ:

يقالُ في هؤلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ الذين توفِّي عنهم رسولُ الله ﷺ وهم دون سِنِّ التمييز.

لَهُ طَامَّاتٌ:

انظر «طَامَّات» في حرف الطَّاء.

لَهُ طَامَّاتٌ وأَوَابِدُ:

انظر «الطَّامَّات» في حرف الطَّاء، و«الأَوَابِد» في حرف الألف.

له غَرَائِبُ:

مثل قولهم: «له مَنَاكير»، والذي يكون من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ للاعتبار به.

لَهُ ما يُنْكَرُ:

أي: يروي أشياءَ تفَّرد بها، أو خالَفَ فيها، وهو من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه للاعتبار به.

لَهُ مَنَاكِيرُ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَوْ ارْتَدَّ عَبْدُ الرَّزَّاق عَنِ الإسْلاَم مَا تَرَكْنَا حَدِيْثَهُ:

انفرد بهـٰذا القولِ الإمام الناقد يحيى بن معين.

قال العُقَيْلِي: حدَّثنا أحمدُ بن محمد: سمعتُ أبا صالح محمد بن إسماعيل الضِّرَاري يقول: «بَلَغَنا ونحن بصَنْعاء عند عبد الرزاق: أنَّ أصحابنا: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما تركوا حديثَ عبد الرزاق وكرهوه، فَدَخَلنا من ذلك غمٌّ شديدٌ، وقلنا: قد أنفقنا، ورحلنا! وتعبنا فلم أزَل في غمٍّ من ذلك إلىٰ وقت الحجّ فخرجتُ إلىٰ مكَّةَ فلقيتُ بها يحيىٰ بن معين، فقلتُ له أبا زكريا، ما نزل بنا من شيءٍ بَلَغنا عنكم في عبد الرزاق؟ قال: وما هو؟ قلنا: بَلَغَنا أنكم تركتم حديثَه، ورغبتم عنه، قال: يا أبا صالح لو ارْتَدَّ عبد الرزاق عن الإسلام؛ ما تركنا حديثَه». (الضعفاء: ٣/ ١١٠).

وقولُ يحيى بن معين هـٰذا في عبد الرزاق يُعْتَبَر مبالغةً منه في توثيق عبد الرزاق الصنعاني، فالمُرْتَدُّ معروفٌ حكمُه في الإسلام؛ بَلْهَ الرواية عنه، فهو يريد أن يقول: إنَّ أحاديث عبد الرزاق صحيحةٌ، وهو ثقةٌ، وحتى لو ارتدَّ ـ حاشاه الله ـ فأحاديثه يعتمدها ويُحْتَجُّ بها؛ لأنه كان ثقةً مسلماً في حال روايته لها. والله أعلم. (شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص: ٥٦ ـ ٥٧).

لَوْ ظَهَرَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ لَكَتَبُوا عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها يزيدُ بن زُرَيْع في تجريح: (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني، المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ).

فقد روى ابنُ عدي في ترجَمة إبراهيم بن محمد بسنده إلى

يزيد بن زُرَيْع: أنه رأى إبراهيم بن أبي يحيى يحدِّث، فقال: «لو ظهر لهم الشيطانُ؛ لكتبوا عنه». (الكامل: ١/ ٢٢٠).

ويزيد بن زُرَيْع ما قال هـٰذا الكلامَ إلا لِيُنَفِّرَ الناسَ عنه، ويتركوا حديثَه.

قال البخاري عنه: تَرَكه ابنُ المبارك والناسُ ـ يقصد أهل الحديث. (التاريخ الكبير: ١/ ق ١/ ٣٢٣).

وقال أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنَّسائي، والدارقطني. (متروك الحديث).

وزاد أبو حاتم: كذَّابٌ، ترك ابنُ المبارك حديثه. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، والجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٢٦).

لَوْ كَانَ فِيْه طَبَاخٌ لَحَدَّثْتُكُمْ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة ـ فيما أعلم ـ انفرد بها ابنُ أبي شيبة عبد الله بن محمد الكوفي؛ حيث جَرَح به: (الحكَم بن ظُهير الفَزاري، المتوفىٰ سنة ١٨٠ هـ).

قال أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي شيبة ـ وذكر الحكم بن ظهير ـ فقال: «لو كان فيه طبَاخٌ، لحدَّثْتُكم عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ق ٢/ ١١٩).

المعنىٰ اللُّغوي:

ومعنى الطباخ لغةً (بالفتح، والضَّمِّ): الإحكام، والقُوَّةُ، والسِّمَن. يقال: رجلٌ في كلامه طباخٌ، إذا كان محكماً، ورجل ليس به طباخ، أي ليس به قوةٌ، ولا سمَنٌ.

قال حسان بن ثابت:

المالُ يغشَى رجالاً لا طباخَ بهم كالسَّيل يغشىٰ أصولَ الدِّندِن البالي

ومنه أثرُ سعيد بن المسيَّب: «وقعت الفتنة الأولىٰ ـ يعني مقتل عثمان ـ فَلم تُبقِ من أصحابِ بدرٍ أحداً، ثم وقعت الفتنة الثانية ـ يعني الحرَّة ـ فلم تبق من أصحاب الحُدَيْبِيَة أحداً، ثم وقعتِ الثالثةُ فلم تَرتَفِع وللناس طباخٌ». (هذا الأثر ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً في كتاب المغازي قبل حديث (٤٠٢٥) ـ انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ٧/ ٣٢٣ ـ وذكره الحافظ في «تغليق التعليق» ٤/ ١٠٥).

قال الخطَّابي: أصل الطَّباخِ: القُوَّة والسِّمن، ثم استعمل في غيرهما، فقالوا: فلان لا طباخَ له: أي لا عَقْلَ له، ولا خيرَ عنده، وقال الزمخشري: وما في كلامه طباخٌ ولا فائدةٌ، وأصله اللحم الأعجف الذي ما فيه جدوى لطابخه. (غريب الحديث: ٣/ ٤١، وأساس اللغة: ٥/ ٢).

والمعنىٰ اللُّغوي للطَّباخ ينطبق علىٰ حال (الحكم بن ظهير)، فابن أبي شيبة كتب عنه، ولم يحدِّث عنه، ولم يخرِّج حديثَه في مصنَّفاته؛ وذلك لأنه لم تتوفَّر فيه شروطُ قبول الرواية، وحتى شروطُ من تُقْبَل روايتُه.

لَيْسَ بالثِّقَةِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بحديث أهل هاتين المرتبتين، ولا يُعْتَبَرُ به.

لَيْسَ بِالْحَافِظِ:

قال ابنُ القَطَّانِ الفاسِيُّ: «هـٰذا قد يُقال لِمَن غيرُه أحْفَظُ منه». (بيان الوهم والإيهام: ٤/ ٣٣٦).

قلتُ: وذلك كما قال يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ في: (عاصمِ بن سُليمان الأحوَلِ): «لم يكن بالحافِظِ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٣٤٣).

فإنَّ عاصماً كان من الثِّقاتِ المُتْقنين، ولكن جَفَّتْ فيه عِبارةُ يحيى، وغايةُ القول: أرادَ بالنَّظَرِ إلىٰ أقرانِه من البصريِّين.

وممَّا يُبيِّنُه أيضاً: أنَّ ابنَ أبي حاتم سأل أباهُ عن حديثٍ يرويهِ (حُمَيْدُ بنُ قَيسٍ الأعْرَجُ) وقد اخْتُلِفَ عليه فيه؟ فقال: «إنْ كان شيءٌ؛ فمِن حُمَيْدٍ؛ لأنَّ حُمَيْداً ليس بالحافظ». (علل الحديث: رقم: ١٤١٩).

قلتُ: وحُمَيْدٌ هـٰذا مِن الثِّقاتِ، وإنَّما فيه لينٌ يَسيرٌ.

وسأل البَرْذَعيُّ أبا زُرْعَةَ الرَّازيَّ عن روايةِ (يونُسَ بن يزيدَ الأيليِّ) عن غيرِ الزُّهريِّ؟ فقال: «ليس بالحافظ». (سؤالات البرذعي: ٢/ ٢٤٩).

قلتُ: أرادَ ليس بالمُتْقِنِ لما رواه عن غيرِ الزُّهْريِّ إتقانَه عن الزُّهري، ولهـٰذا نَقَلَ ابنُ أبي حاتمٍ عن أبي زُرْعَة إطلاقَه القولَ في (يونُسَ) هـٰذا: «لا بأسَ به». (الجرح والتعديل: ٤/ ٢/ ٢٤٩).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في: (عبدِ الله بن نافعٍ الصَّائغِ): «ليس بالحافظِ، هو لَيِّنٌ، تَعْرِفُ حِفظَه وتُنْكِرُ، وكِتابُهُ أصَحُّ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٨٤).

قلتُ: وهو عندهم جَيِّدُ الحديثِ، وهـٰذا لا تَخْرُجُ عنه عبارَةُ أبي حاتم هـٰذِهِ.

وقال ابنُ عديٍّ في: (الهيثم بن جَميلٍ الأنْطاكيِّ): «ليس بالحافظِ، يَغْلَطُ علىٰ الثِّقاتِ». (الكامل: ٨/ ٣٩٩).

قلتُ: وهو موصوفٌ عند عامَّتِهم سِوى ابنِ عَديٍّ بالحفظِ،

والإتقانِ، والثِّقَةِ، وكأنَّه لَيِّنَهُ لوَهْمٍ يَسيرٍ وَقَف عليه منه، والثِّقَةُ قد يُخطئُ.

ومِمَّن يَكثُرُ استعمالُه لها: أبو أحمَدَ الحاكِمُ، ولفظُه بها: «ليس بالحافظ عندهم»، فهو يُلخِّصُ بذلك عبارةَ من تَقدَّمَه من نُقَّادِ المحدِّثين، وقد يَعني بها ما ذَكَرتُ من دلالتِها علىٰ المنزلةِ المتوسِّطَةِ للرَّاوي، ورُبَّما عَنى الضَّعْفَ الَّذي لَحِقَ الرَّاويَ بسَبَبِ سُوءِ الحفظِ، والوَهْمِ، والخطأ، وقد يكونُ أثَرُ ذلك في حديثِه قليلاً، وقد يكون كثيراً.

لذا، يجبُ تمييزُ قَدْرِ الضَّعفِ فيها بالنَّظَرِ في عباراتِ مَن تقدَّمَ أبا أحمَدَ من النُّقَّادِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٨٩).

وتُقايَسُ بِها عِباراتٌ هي في معناها، كقولِهم: (ليس بالمتْقِنِ).

ويُعَدُّ هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْقَوِيِّ:

قال الحافظ الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «الموقظة» (ص: ٨٢): «... وقد قيل في جماعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحْتُجَّ به. وهٰذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ، ويُخرِج لهم في (كتابه)، فإنَّ قولَنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ.

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هٰذا اللَّفْظ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٤): «لكن يَعترِض هٰذا التعميمَ قولُ الحافظ ابن تيمية في «إقامة الدليل» (٣/ ٢٤٣) ضِمن

«الفتاوى الكبرى» عند ذكر (عُتْبَة بن حُمَيْد الضَّبِّي البَصْري): «قال الإمامُ أحمد: ضعيفٌ ليس بالقويِّ، لكن أحمد يقصد بهٰذه العبارةِ: (ليس بالقوي): أنه ليس ممَّن يُصَحَّح حديثُه، بل هو ممَّن يُحَسَّن حديثُه، وقد كانوا يُسَمُّون حديثَ مثل هٰذا ضعيفاً، ويَحْتَجّون به؛ لأنه حَسَنٌ؛ إذ لم يكن الحديثُ إذ ذاك مقسوماً إلَّا إلى صحيحٍ، وضعيفٍ». انتهى، فتأمَّلْ.

لَيْسَ بِالْمَتِيْنِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِبَعِيْدٍ مِنَ الصَّوَابِ:

من ألفاظ المرتبة السادسة للجرح.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها، ويُعتَبر به.

لَيْسَ بِثِقَةٍ:

هي عبارةُ جَرْحٍ، قَلَّ أن تَجِدَها مقولةً في راوٍ إلَّا وهو شديدُ الضَّعْفِ: مَتروكُ الحديثِ، أو مُتَّهمٌ بالكذبِ، أو كَذَّابٌ معروفٌ،

خصوصاً في كلامِ يحيىٰ بن مَعينٍ والنَّسائيِّ وقد أكثرا منها.

لكن ليس ذلك بإطلاقٍ، فقد وَقَعت منهم في جماعاتٍ من الرُّواةِ الضُّعفاءِ، أو مِمَّن في حفظِهم بَعضُ اللِّينِ، وإنَّما تبيَّنَ ذلك بدراسَةِ أحوالِ أولئك الرُّواةِ مِمَّن قِيلت فيهم هٰذه الكَلِمَةُ.

مثلُ ما قال بِشْرُ بنُ عُمَرَ:

سألتُ مالكَ بن أنسٍ عن (محمَّد بنِ عبدِ الرَّحمن) الَّذي يروي عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ؟ فقال: «ليسَ بثقةٍ».

وسألتُهُ عن صالح مَولىٰ التَّوْأَمَةِ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُهُ عَن أبي الحُوَيْرِثِ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُه عن شُعْبَةَ الَّذي روى عنه ابنُ أبي ذِئْبٍ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُهُ عن حَرَامِ بن عُثْمانَ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُ مالكاً عن هؤلاءِ الخمسةِ؟ فقال: «ليسوا بثقةٍ في حديثهم». (أخرَجَه مُسلمٌ في «مُقدِّمة صَحيحه» ص: ٢٦).

قلتُ: وليس في هؤلاء مَن يَبْلُغُ التَّرْكَ سِوى حَرَامِ بن عُثمانَ، بل هم بين صَدوقٍ، أو صالحٍ يُعتَبَرُ بهِ.

وتَعقَّبَ ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ قولَ مالكٍ ذلك في: (شُعْبَةَ مولىٰ ابنِ عبَّاسٍ) فقال: «إنَّ مالكاً لم يُضَعِّفْه، وإنَّما شَحَّ عليه بلفظِه: ثقةٍ، وقد كانوا لا يُطلِقونها إلَّا علىٰ العَدْلِ الضَّابِطِ.. ورُبَّما قالوا: «ليس بثقةٍ» للضَّعيف أو المتروكِ، فإذاً هو لَفظٌ يتفسَّرُ مُرادُ مُطلَقِهِ بحسبِ حالِ مَنْ قيل فيه ذلك». (بيان الوَهم والإيهام الواقِعَينِ في كتاب الأحكام: ٥/ ٣٢٥).

وقال الخطيبُ بعدَ أن ذكرَ نَماذِجَ من ألفاظِ بعضِ النُّقَّادِ في

الجَرْحِ بِفِعْلِ بعضِ المباحاتِ، أو مُواقَعَةِ بعضِ المكروهاتِ، أو فعلِ ما يُخْتَلَفُ في تحريمِهِ، قال: «وكذلك قولُ الجارِح: (إنَّ فُلاناً ليس بثقةٍ)، يَحْتَمِلُ أن يكون لمثلِ هٰذا المعنىٰ، فيَجِبُ أن يُفَسَّرَ سَبَبُهُ». (الكفاية: ص: ١٨٣).

قلتُ: ويُصَدِّقُ هٰذا: أنَّ يحيى بنَ مَعينٍ سُئِلَ عن (يونُسَ بنِ خَبَّابٍ)؟ فقال: «ليس بثقةٍ، كان يَشْتُمُ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ، ومَن شَتَمَ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ فليس بثقةٍ». (سؤالات ابن الجنيد: النَّص: ٥٥٩).

قلتُ: فأعادَ ابنُ مَعينٍ هٰذه اللَّفظَةَ حين فَسَّرَها هنا إلىٰ مَعنى غيرِ الحديثِ.

فحيثُ قام الاحتمالُ في دلالتِها علىٰ الضَّعْفِ المُسْقِطِ، أو غيرِ المُسْقِطِ، بل الجَرْحِ المُعْتَبَرِ، أو غيرِ المُعْتَبَرِ، فإنَّه لا يَصِحُّ عَدُّها من قَبيلِ الجَرْحِ الشَّديدِ المُسْقِطِ للرَّاوي بمُجرَّدِ إطلاقها.

وعليهِ: فهي لاحقةٌ بألْفاظِ الجَرْحِ المُجْمَلَةِ، لا يُعْتَدُّ بها مُجَرَّدةً حتَّى تُفَسَّرَ.

نعم، رَدَّ ابنُ حجرٍ تأويلَ ابنِ القطَّانِ المتقدِّم بقولِهِ: «هٰذا التَّأويلُ غيرُ شائعٍ، بل لَفظَة: (ليسَ بثقةٍ) في الاصطلاحِ يُوجِبُ الضَّعفَ الشَّديد». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٧٠ ـ ١٧١).

قلتُ: وابنُ حَجرٍ مَسبوقٌ إلى اعتبارِ هٰذا المعنى، فحين قال الجُوْزَجانيُّ في (سعيدِ بن كَثيرِ بن عُفيرٍ): «فيه غيرُ لَوْنٍ من البِدَعِ، وكان مُخَلِّطاً غيرَ ثقةٍ» (أحوال الرجال: النص: ٢٧٧) تَعَقَّبَه ابنُ عَديٍّ بقوله: «هٰذا الَّذي قال: فيه غيرُ لَوْنٍ من البِدَع، فلم يُنْسَب ابنُ عُفَيْرٍ المصريُّ إلىٰ بِدَعٍ، والَّذي ذَكَرَ: أنَّه غيرُ ثقةٍ، فلم يَنْسُبْهُ أحدٌ إلىٰ الكَذِبِ». (الكامل: ٤/ ٤٧١).

قلتُ: فدَلَّ هـٰذا علىٰ أنَّ ابنَ عَديٍّ من قَبْلُ كان يَحْمِلُها عنهم علىٰ الضَّعْفِ الشَّديدِ الَّذي يَبْلُغُ بالرَّاوي حَدَّ الكَذِبِ، وذلك فيما يبدو من خلالِ ما وَجَدَه عنهم في أكثرِ استعمالِهم كما ذكَرتُ أوَّلاً. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

يُعَدُّ هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسُّنْدِي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ولا يُعْتَبَرُ به.

لَيْسَ بِثِقَةٍ ولا مَأْمُوْنٍ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسُّنْدِي، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لَيْسَ بِحُجَّةٍ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بذاك:

وَقَعَت هـٰذه العبارةُ في كلامِهم بكَثْرَةٍ، وهي صِيغَةُ جَرْحٍ،

تتبَّعْتُها، فوَجَدْتُها قد اطَّرَدَت في تَليينِ الرَّاوي الموصوفِ بها، لكنَّها درجاتٌ مُتَفاوِتَةٌ في التَّليينِ، فأُطلِقَت على مَن دُونَ الثِّقَةِ.

وأُطْلِقَت على الصَّدوقِ الَّذي يُعَدُّ حديثُه المحفوظُ من قَبيلِ الحديثِ الحسَنِ.

كما قالها يحيى بنُ مَعين في: (عَمْرو بن شُعيبٍ) ـ نقله عنه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ٣/ ١/ ٢٣٩ ـ، وهو مَعروفٌ بحُسْنِ حديثِهِ، بل في روايَة الدُّوريِّ عن يحيى بن مَعينٍ نفسِه قولُه فيه: «ثقةٌ». (تاريخه (النَّص: ٨٧٤).

وقالها في (العَلاءِ بن عبد الرَّحمن) ـ نقلَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ٣/ ١/ ٣٥٧ ـ وَهَو صَدوقٌ جيِّدُ الحديثِ، احتَجَّ بهِ مُسلمٌ في «صحيحِهِ».

وكما قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ في: (الحَكَم بنِ فَصِيلٍ الواسطي): «شيخٌ، ليس بذاك». (الجرح والتَّعديل ١/ ٢/ ١٢٧)، وهو صَدوقٌ لا بأسَ به، حَسَنُ الحديثِ، قال يحيى بنُ مَعينٍ: «ليس بهِ بأسٌ». (انظر: «الجرح والتعديل» ١/ ٢/ ١٢٧، وكذلك «سؤالات ابن الجنيد» النَّص: ٨٠١).

وفي روايةٍ: «ثقةٌ». (تاريخ يحيى بن معين (النَّص: ٤٨٥٢).

وقال أبو داوُدَ: «ثِقَةٌ». (سؤالات الآجُرِّي (النَّص: ١٢٩، ١٨٠)، وذَكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات». (الثِّقات (٨/ ١٩٣).

وأُطْلِقَت على مَن يُعْتَبَرُ به مِمَّن لم يتبيَّن إتقانُه لقلَّةِ حديثِه.

كما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (خالِدِ بن الفِزْرِ): «ليس بذاك» ـ نقلَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ١/ ٢/ ٣٤٦، وفيه قولُ أبي حاتمٍ التَّالي كذلكَ ـ وهو شيخٌ ليس بالمشهورِ، لم يَرْوِ عنه غيرُ الحسَنِ بن صالحٍ، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ».

وأُطلِقَت على مَن ليسَ بقويٍّ في حديثه، يُعتَبَرُ به، ولا يُحتَجُّ به.

كما في ترجمةِ: (إبراهيم بن رُسْتُم المَرْوَزيِّ)؛ إذْ سأل ابنُ أبي حاتمٍ أباه قال: قلتُ: ما حالُه في الحديثِ؟ قال: «ليس بذاك، محلُّه الصِّدْقُ». (الجرح والتَّعديل ١/ ١/ ٩٩).

والرَّجُلُ ليس بالقويِّ في الحديثِ لوَهْمِهِ، وخطئِه.

وكما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (جَعْفَر بن مَيْمونٍ الأنْماطيِّ): «ليس بذاك». (تاريخ يحيى بن مَعينٍ (النَّص: ٤٢٣٦)، والرَّجلُ صالحُ الحديثِ، لكنَّه لا يَبْلُغُ الاحتجاجَ لِليِنه، وابنُ مَعينٍ نفسُه قال مرَّةً: «صالحٌ»، وقال أخرَى: «ليس بثقَةٍ». (انظُر: تاريخ يحيى بن مَعين النَّص: ٣٧٢٦، ٤١٤٩).

فكأنَّه يقولُ: لم يَبْلُغْ مَبْلَغَ الثِّقاتِ.

وأُطلقَت على الضَّعيفِ المعروفِ بالضَّعْفِ، مِمَّن الأصْلُ فيهِ الصِّدْقُ، فيُعْتَبَرُ بحديثِهِ.

كما قال يحيى بنُ مَعينٍ ومُحمَّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ نُمَيرٍ في (عُثمانَ بن سَعْدٍ الكاتب): «ليس بذاك». (تاريخ يحيى بن معين (النَّص: ٣٥٩٩) والجرح والتعديل ٣/ ١/ ١٥٣).

هو ليِّنُ الحديثِ، سَيِّئُ الحفظِ، شَرَحَ أمْرَه ابنُ حِبَّان، فقال: «كان مِمَّن لا يُمَيِّزُ شيخَه من شيخ غيرِه، ويُحَدِّثُ بما لا يَدري، ويُجيبُ فيما يسألُ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ». (المجروحين: ٢/ ٩٦).

وكما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (رَوْحِ بن أسْلَمَ أبي حاتم الباهليِّ): «ليس بذاك، لم يكن من أهْلِ الكَذِبِ»، كأنَّه يرُدُّ قولَ عفَّانَ بن مُسلم: «كَذَّابٌ»، وعفَّانُ مع إتقانه لا يُعَدُّ في مُبرّزي النُّقَّادِ، وفَسَّرَ العبارةَ فيه

أبو حاتم الرَّازيُّ فقال: «ليِّنُ الحديثِ، يُتكلَّمُ فيه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٤٩٩).

فكأنَّه يُشيرُ إلىٰ قولِ عفَّانَ مُمَرِّضاً، وأنَّ الرَّجُلَ لا يَنْزِلُ حالُه عن مُجرَّدِ الضَّعْفِ لِلِينِ حَديثِه، ولذا أطْلَقَ تضعيفَه طائِفَةٌ، ولم يُجاوِزُوا.

وكما قال أحمدُ بن حنبلٍ في: (سَلْمِ بن سالم البَلخيِّ الزَّاهدِ): «ليس بذاك في الحديث» قال عبدُ الله بنُ أحمدَ: «كأنَّه ضَعَّفَهُ». (العلل ومعرفة الرجال: النَّص ٥٤٣٤).

قلتُ: وهو كذلك ضعيفُ الحديثِ عند أكثرِهم، وعِلَّتُهُ من جِهَةِ ما روىٰ من المُنْكَر، وكأنَّه لغَفْلَةِ الصَّالحين. وشَدَّد بعضُ النُّقَّادِ القولَ فيه حتَّى أشار إلىٰ أنَّه كان يَكْذِبُ، لكنَّه لا يبلُغُ ذلكَ، بل هو ضعيفٌ، يبقىٰ في حَدِّ الاعتبارِ.

ولا تَعني السُّقوطَ بأيِّ اعتبارٍ، فإن وَجَدْتَها وُصِفَ بها مَن هو متروكٌ، أو مُتَّهمٌ؛ فذلك مِمَّن قالها لعدَمِ اطِّلاعِهِ على سَبَبِ شِدَّةِ الجَرْحِ في ذلك الرَّاوي.

وحيثُ وَقَعَ استعمالُها فيما يتردَّدُ في الدَّرجاتِ المتفاوِتَةِ احتجاجاً واعتباراً، فلا يصِحُّ عَدُّها سَبباً لرَدِّ حديثِ الموصوفِ بها، حتَّى يُحَدَّدَ معناها بغيرها.

وتَجِدُ في كلامِهم يَذْكرونَ تلك العبارةَ مضافةً إلى لفظةٍ مُفسِّرةً، وهي عندئذٍ بحَسَبِها، فيقولون: (ليس بذاك الثِّقة)، و: (ليس بذاكَ المعروفِ)، و(ليس بذاك المشهورِ)، و: (ليس بذاك القويِّ)، وهـٰذه عباراتٌ مُتكرِّرَةٌ في كلامِهم، سِوَى الأولىٰ منها فهي نادرةٌ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٥ ـ ٥٩٧).

لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ:

عبارَةُ تليينٍ، يُكْتَبُ حديثُ الموصوفِ بها، ويُعْتَبَرُ به.

قال الحافظ الذَّهبيُّ: «هٰذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ، ويُخَرِّجُ لهم في كتابِه. قال: قولُنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ». (الموقِظَة: ص: ٨٢).

وعليه قال الذَّهبيُّ أيضاً في تفسيرِ قولِ أبي حاتمٍ: (ليس بالقويِّ): «لم يَبْلُغ درجَة القويِّ الثَّبْتِ». (الموقِظَة: ص: ٨٣).

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ بن حنبلٍ: سألتهُ (يعني: أباه) عن هِشام بن حُجَيْرٍ؟ فقال: «ليس هو بالقويِّ»، قلتُ: هو ضعيفٌ؟ قال: «ليس هو بذاك». (العلل ومعرفة الرِّجال: النَّص: ٧٥٢).

وقال عبدُ الله بنُ أحمدَ: سألتُ أبي عن فَرْقَدٍ السَّبَخيِّ؟ فقال: «ليس هو بقويٍّ في الحديثِ»، قلتُ: هو ضعيفٌ؟ قال: «ليس هو بذاك». (العلل ومعرفة الرِّجال: النَّص: ٧٥١).

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ في (الفَرَجِ بنِ فَضَالَةَ): «هوَ وَسَطٌ، وليس بالقويِّ». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٢٣٤).

وقال في: (سليمان بن قَرْمٍ): «لم يكن بالقويِّ، وهو صالحٌ». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٢٤٧).

ونحوُها في (كَثيرِ بن زَيْدٍ). (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٩٧).

و(هشامِ بن سَعْدٍ). (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٠٩).

و(مُنكَدِرِ بن مُحمَّدِ بن المُنْكَدِر». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٧٨).

وقال في مُحمَّدِ بنِ عبد الله بنِ مُسْلمٍ ابنِ أخي الزُّهريِّ: «ضعيفٌ، ليس بالقويِّ، ونحنُ نَكْتُبُ حديثَه». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٥٠).

وفي (أبي خَلَفٍ موسى بنِ خلفٍ): «ليس بالقويِّ، يُعْتَبَرُ به». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٥٠١).

وقال الدَّارَقطنيُّ في (شِبْلِ بن العَلاءِ بنِ عَبْد الرَّحمن): «ليس بالقويِّ، ويُخَرَّجُ حديثُه». (سؤالات البَرقانيِّ: النَّص: ٢٢٣).

قلتُ: عامَّةُ استعمالهم لهٰذه العبارةِ لا يَخْرُجُ في دلالته عمَّا ذكَرْتُ، فهي عبارةُ جَرْحٍ خفيفٍ، تَجعَل الرَّاويَ في مرتبة: (صالحِ الحديث) لغيرِه، و(لا يُحْتَجُّ به) لذاتِه.

وقد تَدُلُّ بالنَّظَرِ إليها مقرونةً بعباراتِ سائرِ النُّقَّادِ في الرَّاوي الَّذي قيلت فيه علىٰ أنَّه في منزلة مَن هُوَ دونَ الثِّقَةِ، وفوقَ الضَّعيفِ، فتَليينُه بهٰذه العبارةِ من جِهَةِ عَدَمِ بلوغِهِ درجةَ أهلِ الإتقانِ، وكذلكَ الصَّدوقُ، وتارةً تدلُّ سائرُ العباراتِ علىٰ أنَّ الرَّجُلَ ضعيفُ الحفظِ، فيوصَفُ بالضَّعفِ مع صِحَّةِ الاعتِبارِ بحديثِهِ، لكن لا تُفيدُ شِدَّةَ الضَّعفِ لذاتها.

وقد يُراد بها لمعنى غير الحديثِ، لكن لا يأتي ذلك إلَّا مُبيَّناً في نفس لفظِ الجَرْحِ، مثلُ قولِ الدَّارَ قُطنيِّ، وقد سُئل عن (أبي العبَّاس أحمَدَ بن مُحمَّد بنِ سعيدِ ابنِ عُقْدَةَ): «حافظٌ محدِّثٌ، ولم يكن في الدِّينِ بالقويِّ ولا أزيدُ علىٰ هٰذا». (سؤالات السُّلميِّ: النَّص: ٤١).

واعلمْ أنَّ ممَّا يَلتحِق بهٰذه اللفظةِ في المعنىٰ: قولهم: «ليس بالمتين» علىٰ معنىٰ قولهم: «ليس بالقويِّ» بتفصيله. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦٠٠).

لَيْسَ بِذَاكَ الْمَتِيْنِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار.

لَيْسَ بِشَيْءٍ:

هـٰذا اللَّفْظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة: عند الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

قال السَّخاوي: «وما أُدْرِجَ في هـٰذه المرتبةِ من: (لا شيءَ) هو المُعْتَمَدُ، وإن قال ابنُ القَطَّان: إنَّ ابن مَعِيْن إذا قال في الراوي: (ليس بشيءٍ) إنما يريد: أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً، هـٰذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكى: أنَّ عثمان الدَّارِميَّ سأله عن أبي دَرَّاس، فقال: إنما يروي حديثاً، واحداً ليس به بأسٌ.

على أنَّا قد روينا عن المُزَنِيِّ قال: سَمِعَني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول: فلانٌ كذَّابٌ، فقال لي: يا أبا إبراهيم! أُكْسُ ألفاظَك، أَحْسِنْها، لا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، لكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ، وهـٰذا يقتضي: أنها حيث وُجِدَتْ في كلام الشافعي تكون من المرتبة (أي: المرتبة الأولى). (فتح المغيث: ١/ ٣٤٥).

وقد أورد الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على: «الرفع والتكميل» (ص: ٢١٣ ـ ٢٢١) واحداً وثلاثين شاهداً على أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي: «ليس بشيءٍ» ضَعْفَه، وسُقوطَه، لا قِلَّةَ أحاديثِهِ، وأَنْقُلُ هنا عشرة من تلكم الشواهد التي أوردها الشيخُ، لتكون المسألةُ على بيِّنةٍ من الأمر.

١ ـ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢: ٣٢١) في ترجَمة: (خالد بن أيوب البصري) «عن يحيى بن مَعِين: أنه قال: خالد بن أيوب: لا شيءَ. يعني: ليس بثقةٍ. وسمعتُ أبي يقول: هو

مجهولٌ مُنكَرُ الحديث». انتهى..

وقال الحافظ ابن حجر في: «لسان الميزان» (٢/ ٢٧٤) في ترجَمته: «وقال ابن أبي حاتم: معنى قول ابن معين: (لا شيء): ليس بثقةٍ».

٢ ـ قال الحافظُ ابن حجر في: «هدي الساري» (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥) في ترجَمة: (عبد المتعال بن طالب): «شيخٌ بغداديٌّ ثقةٌ، وثَّقه أبو زُرْعة، ويعقوب بن شَيْبَة، وغيرُهما. وأورده ابنُ عَدِي في: «الكامل» ونَقَل عن عثمان الدَّارمِي: أنه سأل يحيى بن مَعِين عن حديثِ هٰذا عن ابن وَهْب؟ فقال: ليس بشيءٍ..

قلتُ ـ أي: ابنُ حجر ـ: وليس هٰذا بصريحٍ في تضعيفه، لاحتمالِ أن يكون أراد الحديثَ نفسَه، ويقوِّي هٰذا الاحتمال...» ثم ذَكَرَ الحافظ ما يقوِّي هٰذا الاحتمالَ.

وأفاد كلامُ الحافظ ابن حجر هنا: أنَّ قول ابن معين: (ليس بشيءٍ) يُمكِن أن يُراد به تضعيفُ الراوي هنا، لولا مانعٌ منَعَ من ذلك، وصَرفَ هٰذا التضعيفَ عن الراوي إلى الحديث نفسِه.

٣ ـ وقال الحافظُ ابن حجر في: «فتح الباري» (٩/ ٥١٤) في كتاب العقيقة: في (باب إماطة الأذى عن الصَّبيّ في العقيقة) في الحديث الذي وَرَد: أنَّ النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوَّة: «أخرجه أبو الشيخ من وجْهَيْن»، فذكَرَ الأوَّلَ، ثم قال: «ثانيهما من رواية أبي بَكْر المستملي، عن الهَيْثم بن جميل، وداود بن المُحَبَّر، قالا: حَدَّثنا عبد الله بن المُثَنَّى عن ثُمَامَةَ عن أنسٍ.

وداود ضعيفٌ، لكن الهَيْثَم ثقةٌ. وعبد الله من رجال البخاري، فالحديث قويُّ الإسناد، ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال؛ لكان هٰذا الحديثُ صحيحاً. لكن قد قال ابن مِعين: ليس بشيءٍ.

وقال النَّسائي: ليس بقويٌّ. وقال أبو داود: لا أُخرجُ حديثَه. وقال السَّاجي: فيه ضَعْفٌ، لم يكن من أهل الحديث، رَوَى مَناكِيرَ. وقال العُقَيْلِيُّ: لا يُتابَع على أكثر حديثه. وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: ربما أخطأ. ووثَّقه العِجْلِيُّ، والترمذيُّ، وغيرُهما. فهـٰذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدُهم بالحديث؛ لم يكن حُجَّةً». انتهى.

والظاهرُ من سياق قول ابن مَعِين هنا: (ليس بشيءٍ): أنه يعني به تضعيفَ الراوي. والله أعلم.

٤ ـ قال الحافظ جمال الدين الزَّيْلَعي في: «نصب الراية» (١/ ٣١٤) خلال الكلام على الراوي: (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي): «قال عبد الحق في «أحكامه»: عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن الحارس، أبو شَيْبَة الواسِطي، قال فيه ابنُ حنبل، وأبو حاتم: مُنْكَرُ الحديث. وقال ابن مَعِين: ليس بشيءٍ. وقال البخاري: فيه نَظَرٌ. انتهى.

ورواه ـ أي: حديثَ أبي داود عن عليٍّ في وَضْع اليَدَيْن تحت السُّرَّة ـ أحمدُ في «مسنده» والدَّارَقُطْنيُّ ثم البَيْهَقيُّ من جهته في «سُنَنِهما». قال البَيْهَقيُّ في «المعرفة»: لا يَثبت إسنادُه، تفرَّد به عبدُ الرحمن بن إسحاق الواسِطي، وهو متروكٌ. انتهى. وقال النَّووي في «الخلاصة» وفي «شرح مسلم»: هو حديثٌ متفقٌ على تضعيفه، فإنَّ عبد الرحمن بن إسحاق ضعيفٌ بالاتفاق». انتهى كلام الزَّيْلَعِيِّ في: «نصب الراية» وقد نازع محقِّقُها النَّوويَّ في دعوى الاتفاق على تضعيف عبد الرحمن بن إسحاق.

والشاهدُ من هـٰذا الكلام قولُ ابن مَعين في: (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي): (ليس بشيءٍ)، فالظاهرُ ـ على ما يبدو ـ: أنه يريد به ضَعْفَه. والله أعلم.

وعلى هٰذا: ينبغي أن يقال: الغالبُ من حال ابن مَعِين: أنه يقصد بقوله: (ليس بشيءٍ): أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ومن غير الغالب يريد به تضعيفَ الراوي. هكذا كنتُ رجَّحتُ أوَّل الأمرِ، في بيانِ المراد من قول ابن مَعِين في الراوي: (ليس بشيءٍ): أنه ينبغي أن يقال: الغالبُ: أنه يريد به: أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ومن غير الغالب يُريدُ به تضعيفَ الراوي.

ثم ترجَّحَ عندي الآن ـ بما وقفتُ عليه من شواهد كثيرة سأسوقها ـ الجزمُ بأنَّ قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيءٍ) يعني به ضعفَ الراوي، وقد يَعني به قِلَّةَ أحاديثه (في بعض الروايات) على حَدِّ تعبير ابن القَطَّان.

وقد سُقْتُ فيما سَبَق تعليقهُ أربعةَ شواهد على ذلك، ويضاف إليها هٰذه الشواهد الكثيرة الناطقة بذلك:

٥ ـ وجاء في «ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض، رحمه الله تعالى (٣/ ١٦ ـ ١٧) من طبعة المغرب، في ترجَمة: (زكرياء بن منظور بن ثَعْلَبة القُرَظِيّ الأنصاري) ما يلي: «قال يحيى بن مَعِين: ليس بشيءٍ، وليس بثقةٍ، وهو ضعيفٌ. ـ وقال الدُّوْرِيُّ: فراجعتُ يحيى مِراراً، فزَعَم: أنه ليس بشيءٍ، كان طُفَيْلِياً ـ وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ، ضعيفُ الحديث منكَرُه، يُكتَبُ حديثُه. وقال أبو زُرْعَة: ليس بالقويِّ واهي الحديث مُنكَرُه. وذكر يحيى بن مَعِين: أنه سكن بغدادَ، وقال: لا بأسَ به. قال الخطيبُ: اختَلَف قولُ يحيى فيه». انتهى بزيادةٍ ما بين الشرطتين من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٧).

٦ ـ وجاء في «ترتيب المدارك» أيضاً (٣/ ١٦٧) في ترجَمة:

(حبيب بن أبي حَبيب المَدَني المصري): «قال ابن مَعِين: حبيبٌ الذي بمصر كان يقرأ على مالك، ويُخَطْرِفُ ـ أي: يُسرِعُ ـ للناس، ويُصَفِّحُ وَرَقَتَيْن، سألوني عنه بمصر فقلتُ: ليس بشيءٍ، وبقراءته سَمِعَ ابنُ بُكَيْر، وهو شَرُّ العَرْض».

وجاء في ترجَمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨١): «قال عبد الله بن أحمد عن أبيه فيه: ليس بثقةٍ، وقال أبي: كان يكذب، ، لم يكن أبي يوثِّقه، ولا يرضاه، وأثنى عليه شَرّاً، وسوءاً. وقال أبو داود: مِن أكذب الناس. وقال أبو حاتم: متروكُ الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديثَ موضوعةً. وقال النَّسائيُّ، والأَزْدِيُّ: متروكُ الحديث. وقال ابن حِبَّان: كان يُدخِلُ على الشيوخ الثقات ما ليس من حديثهم، وقال: أحاديثُه كلُّها موضوعةٌ، ولا يَحتشم في وَضْع الحديث عن الثقات، وأمرُه بيِّنٌ الكذب».

٧ ـ وجاء في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٤) في ترجَمة: (محمد بن عُمر الواقِدي صاحب المغازي): قال معاويةُ بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: الواقِديُّ كذَّابٌ. وقال لي يحيى بن مَعين: ضعيفٌ، وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ، وقال مرَّةً: كان يقلب حديثَ يونس، يُغيِّرُهُ عن مَعْمَر، ليس بثقةٍ، وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ».

٨ ـ وجاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٠) و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٤) في ترجَمة: (صالح بن موسى الطَّلْحي الكوفي): «قال يحيى بن مَعِين فيه: ليس بشيءٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُه. وقال البخاري: مُنْكَرُ الحديث. وقال النَّسائي: متروكٌ. وقال هاشم بن مَرْثَد عن ابن مَعِين: ليس بثقةٍ».

٩ ـ وجاء في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٩٣) في ترجَمة: (محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني): «قال البخاري، وأبو حاتم،

والنَّسائي والسَّاجي فيه: مُنكَرُ الحديث. وقال ابن حِبَّان: حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ، كلُّها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا ذِكرُه إلا على وجه التعجُّبِ. وقال عثمان الدَّارِميّ عن ابن مَعِين: ليس بشيءٍ».

١٠ ـ وجاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٥١) في ترجَمة: (محمد بن عُثَيْم أبو ذَرٍّ): «رَوَى عن محمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني، قُرِىء على العباسِ بن محمد الدُّوْرِي عن يحيى بن مَعِين: أنه قال: محمد بن عُثَيْم الذي رَوى عن ابن البَيْلَماني ليس بشيءٍ. قال عبدُ الرحمن ـ أي: ابن أبي حاتم ـ: سألتُ أبي عنه، فقال: مُنكَرُ الحديث». انتهى.

وجاء في ترجَمته في: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠٢) «قال أبو حاتم: لا يُكْتَبُ حديثُه. وقال ابنُ مَعِين مرَّةً: هو كذَّابٌ. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيفٌ».

لَيْسَ بِعُمْدَةٍ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِقَوِيٍّ:

انظر «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

لَيْسَ بِمَأْمُوْنٍ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلضَّعْفِ:

انظر «لَيْسَ بالْمَرْضِيِّ».

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ الْحَدِيْثِ:

تعني هٰذه العبارةُ: أنَّ أحاديث هٰذا الراوي مُنْكَرَةٌ وغيرُ محفوظةٍ، فهي رتبة: (مُنْكَر الحديث).

قال ابنُ عَدِي في «الكامل» (٣/ ١١٣٩) في ترجَمة: (سليمان بن الفَضْل الزَّيْدي): «ليس بمستقيم الحديث»، ثم قال في آخر ترجَمته: «وسليمان بن فضل هٰذا قد رأيتُ له غيرَ حديثٍ مُنْكَرٍ».

وقال أيضاً (٣/ ١١٥٣) في ترجَمة: (سَلام بن أبي مُطِيع): «ليس بمستقيم الحديث خاصَّةً عن قَتَادة». لكنه لم يُرِدْ: أنه مُنْكَرَ الحديثِ، وإنما أراد: أنه روى أحاديثَ ليست بمحفوظةٍ، تفرَّد بها، ولم يُتابع عليها؛ وذلك لأنَّ سلاماً ثقةٌ، والثقةُ إذا خالف غيرَه من الثقات قيل في حديثه الذي خالف فيه على الصحيح: إنه شاذٌّ لا مُنْكَرٌ. والله أعلم.
(انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٨٨).

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ اللِّسَانِ:

هٰذا اللَّفْظُ كنايةٌ عن الكَذِبِ، فقد روى الإمام مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ **في مقدِّمة صحيحة** (١/ ١٠٤) عن أيُّوب السَّخْتِياني البَصْري ـ **تلميذ ابن سيرين** ـ: **أنه «ذَكَر رجلاً يوماً فقال: لم يكن بمستقيم اللِّسان، وذكر آخَرَ فقال: هو يزيد في الرَّقْم»**. انتهى. وكنى ـ رحمه **الله تعالى** ـ **بهٰذين اللَّفْظَين عن أنَّ رَجُلَين يَكْذِبان.**

جاء في ترجَمته (أي: ابن سيرين) أنه «كان إذا مَدَحَ أحداً ـ أي:

زكّاه، وعَدَّله ـ قال: هو كما يشاءُ الله. وإذا ذَمَّه ـ أي جَرَّحه ـ قال: هو كما يَعْلَمُ الله».

وهٰذا الأسلوبُ الرفيع منه في الجرح، في غاية اللُّطْف والبراعة والوَرَع، لم يُدْرِك شأوَه فيه البخاريُّ، على كمال فِطْنَتِه، وبارعِ لطافتِه، ودِقَّةِ عبارتِه. (انظر هامش «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ:

انظر «لا بَأْسَ به».

لَيْسَ في هٰذا الْبَابِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ هٰذا:

هو مثلُ قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هٰذا البابِ كذا». انظر تعريفه في حرف الألف.

لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ:

حديثٌ ليس له إسناد. انظر: «لا أَصْلَ له».

لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ:

قال الإمامُ عبد الحيِّ اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الرفع والتكميل» (ص: ٢٦١):

«كثيراً ما يقول أئمةُ الجَرْح والتعديل في حقِّ راوٍ: (إنَّه ليس مثلَ فلانٍ) كقول أحمد في (عبد الله بن عُمَر العُمَري): إنَّه ليس مثلَ أخيه ـ أي: عُبَيْدِ الله بن عُمَر العُمَري ـ، أو إنَّ غيرَهُ ـ لمُعَيَّنٍ ـ أحَبُّ إليَّ، ونحوَ ذلك، وهٰذا كلُّه ليس بجرحٍ.

قال الحافظُ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٣) في ترجَمة: (أزهر بن سعد السَّمَّان): حكى العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» أنَّ الإمام أحمد قال: ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر. قلتُ هٰذا ليس

بجرحٍ يُوجِب إدخالَه في الضعفاء».

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في إحدى تعليقاته على «الرفع والتكميل» (ص: ١٨٠ ـ ١٨١) «هٰذه العبارةُ لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيانِ موقع مستواه من الحفظ، والضَّبْطِ، ونحوِهما، فالمُفَضَّلُ عليه فيها واحدٌ مُعَيَّنٌ، وهو الذي يُسَمَّى في تلك العبارةِ، ومن أمثلتها الكثيرةِ ما جاء في: «تعجيل المنفعة» للحافظ ابن حجر (ص: ٧٥) في ترجَمة: (جُهَيْر بن يزيد العَبْدي البَصْري): لَيَّنه يحيى القطَّان بقوله: حَوْشَبُ بن عَقِيْل أثبتُ منه. قلتُ ـ القائل: ابن حجر معقِّباً الحسينيَّ مؤلِّف أصل كتاب تعجيل المنفعة ـ: وهٰذه الصيغةُ ليست صريحةً في التليين، بل احتمالُها قُوَّته أقوى، ووَثَّقه أحمدُ، وابنُ مَعِين، وقال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم: لا بأسَ به».

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

حديث أهل هٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ للاعتبار به.

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِبَابِ:

أي ليس من الجِمال التي يُحْمَل عليها الهَوَادِجُ.

و(القِبَاب) جمع: القُبَّةِ، وهي: بناءٌ مستديرٌ مُقَوَّسٌ مُجَوَّفٌ، والمراد بها هنا: الهَوَادِج.

ويُراد من هٰذا التشبيهِ تضعيفَ الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقويٍّ في الحديث؛ حتى يتحمَّله.

واستعمل هـٰذه العبارةَ الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في تضعيف حديث: (عَطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني) حين بَلَغه: أنَّ عطَّاف هـٰذا قد حَدَّث، فقال: «ليس هو من أهل القِبَابِ».

قال مُطَرِّفٌ: قال لي مالكٌ: عَطَّاف يُحدِّث؟ قلتُ: نعم، فأَعْظَم ذلك، وقال: لقد أدركتُ أُناساً ثقاتٍ يُحدِّثون ما يُؤخذ عنهم. قلتُ: كيف؟ قال: مخافةَ الزَّلل.

وقال مالك في موضعٍ آخر: «عطَّافٌ يُحدِّث؟ قيل: نعم. قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون!». (انظر «تهذيب التهذيب» ٣/ ١١٢ ـ ١١٣).

لَيْسَ مِنْ جَمَّازَاتِ المَحَامِل:

الجَمَّازُ: البعيرُ، أي: ليس من أبعرة المحامل، وهي عبارة تضعيف الراوي. والمراد بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قالها داود بن رشد في: (سريج بن يونس): «ليس من جَمَّازات المحامل».

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر: «وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها: أنه يروىٰ حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِل:

(المحامل) جمع: المَحْمَلِ، وهو شقانٌ على البعير، يحمل فيها العديلان.

وهـٰذه عبارةُ تضعيف الراوي، والمرادُ بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر ـ: «... وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ: منها أنه يروىٰ

حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به» (انظر «فتح المغيث»: ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ هُوَ مِنْ عِيَالِنَا:

من عبارات التليين، أوَّلُ من استعمل هـٰذا التعبيرَ أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن الكوفي؛ حيث ليَّن به: (كوثرَ بن حكيم بن أبَان بن عبد الله بن العباس الحَمْداني الحلبي أبا مخلد الكوفي الأصلي). قال عصمة بن أبي عصمة أبو طالب العُكْبري العسكري: «سألتُ أحمدَ بن حنبل عن كوثرٍ؟ فقال ليس هو من عِيالنا، قال: كان أبو نعيم إذا لم يَرْوِ عن إنسانٍ قال: ليس هو من عيالنا، متروكُ الحديث». (الكامل: ٦/ ٢٠٩٦).

المعنى اللُّغوي:

قال ابن منظور: وعيالُ الرجل، وعَيِّله: الذين يتكفَّل بهم، ويعولهم، ويقال: عنده كذا وكذا عَيِّلاً، أي: كذا وكذا نفساً من العيال، وواحد العيال: عَيِّلٌ، ويجمع: عيائل. (لسان العرب).

لَيْسَ يَنْشَرِحُ لهُ الصَّدْرُ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله الإمامُ أحمد بن حنبل في توهين: (إسماعيل بن زكرياء بن مُرَّة الخُلقاني الكوفي، شَقوصا).

فقد نقل العُقَيْلِيُّ عن الإمام عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني أنه قال: «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: إسماعيل بن زكريا؛ كيف هو؟ فقال لي: أمَّا الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارِب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدرُ له، هو شيخٌ ليس يعرف هكذا (يريد: بالطلب). (الضعفاء: ١/ ٧٨).

كلامُ الإمام أحمد يتضمَّن أمرَين. الأول: أنَّ أحاديث إسماعيل بن زكريا الخلقاني المشهورة، فحالُه فيها مقارب الحديث

ـ بكسر الراء وفتحها ـ ومن نعت بها قال عنه السخاويُّ: هو من القُرب ضِدَّ البُعْد، وهو بكسر الراء، ومعناه: أنَّ حديثه مقاربٌ لحديث غيره من الثقات، وبفتح الرّاء أيضاً أي حديثه يقارِبُهُ حديثُ غيره فهو بالكسر والفتح.

ومعناه واحدٌ، وهو أنَّ حديثه وَسَطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة، وهو نوعُ مدح، وقال ابن رُشَيْد: أي ليس حديثُه بشاذٍّ، ولا مُنْكَر. (فتح المغيث: ١/ ٢٦٦).

وقد حكم السخاويُّ علىٰ أصحاب المرتبة الخامسة التي سبقت هـٰذه المرتبة بأنهم لا يُحْتَجّ بأحد منهم لكون ألفاظها لا تُشعِر بشريطة الضبط بل يُكْتَب حديثهم ويختبر، وأمَّا السادسة، ومن ضمنها مقارب الحديث فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يُكْتَب حديثه للاعتبار به دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه. (فتح المغيث: ١/ ٣٦٨).

والإمام أحمد بعد أن قال قولَه هـٰذا: (مقارب الحديث، وهو خاصٌّ بأحاديثه المشهورة) استدرك عليه بقوله: ولكنّه ليس ينشرح الصدر له، وصدره بـ(لكنّه) ومعناها هنا للاستدراك، ثم بعد هـٰذا الاستدراكِ أعقبه بتوضيح لحال إسماعيل بن زكريا، فقال: هو شيخٌ ليس يُعرَف هكذا، ثم فسَّر ولدُه عبد الله مرادَه بقوله يريد: بالطلب ـ أي: طلب الحديث ـ والله أعلم.

ولعلَّ هـٰذا ينطبق عليه مراد ابن القطَّان في بيان معنىٰ الشيخ؛ حيث ذكر في كتابه: «الوهم والإيهام» ما نصّه: «وسُئل عنه ـ أي: عن طالب بن حُجَير ـ الرازيّان؟ فقالا: شيخٌ. يعنيان بذلك: أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية». (نصب الراية: ٤/ ٢٣٣).

وصاحبها المنعوت بها ـ أي: شيخٌ ـ كما قال الحافظُ الذهبيُّ: «وبالاستقراء يلوح لك: أنه ليس بُحجَّةٍ، ومن ذلك قوله: ـ أي قول أبي حاتم ـ يُكْتَب حديثُه، أي: ليس بحُجَّةٍ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٨٥).

وفي إحدى الروايات عن ابن معين قال عنه: «صالحُ الحديث. فقيل له: أفحُجَّةٌ هو؟ قال: الحجةُ شيء آخر.

هٰذا وقد روى عن ابن معين توثيقه وتضعيفه، لذلك قال الحافظ ابن حجر: «اختلف فيه قول أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال النَّسائي: أرجو أنه لا بأسَ به. (تهذيب الكمال: ٣/ ٩٥).

ووثَّقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالحٌ. (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٧٠).

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث يُكْتَب حديثُه. (هدي الساري: ص: ٣٩٠).

وخُلاصة القول: أنَّ الإمام أحمد بن حنبل أراد بقوله هٰذا تليين إسماعيل بن زكريا، وحديثُه من قبيل الحسن إذا تفرَّد به ـ والله أعلم ـ وهٰذا ما يَدُلُّ عليه قول الحافظ ابن حجر.

قال عنه الحافظ: «صدوقٌ يخطئ قليلاً». (تقريب التهذيب) والراوي المنعوت بهٰذا الوصف هو من أهل المرتبة الخامسة حيث عد منهم من قيل فيه: «صدوقٌ يخطئ» وحديثه دون الصحيح.

لَيْسَ يَحْمَدُوْنَهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيِّنٌ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: حَدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر الدَّيْنوري، قال: سمعتُ حمزة بن يوسف السَّهْمي يقول: سألتُ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِي فقلتُ له: إذا قلتَ «فلانٌ لَيِّنٌ»، أَيْش تريد به؟

قال: «لا يكون ساقطاً متروكَ الحديثِ، ولكنَّه مجروحٌ بشيءٍ لا يُسقِط عن العدالة». (انظر «الكفاية» ص: ٢٣، و«ميزان الاعتدال» ١/ ١٣).

لَيِّنُ الْحَدِيْثِ:

هو من المرتبة السَّادسة عند ابن حجر، والمقصود منها عنده: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترَكُ حديثُه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ: مقبولٌ حيث يُتابَع، وإلاّ فليِّنُ الحديث. وهو اصطلاحٌ خاصٌّ لابن حجر في «التقريب» فقط، وقِلَّة حديث الراوي ليس سبباً لتضعيفه عند العلماء، خاصّةً إذا لم يَثْبُتْ فيه ما يُردُّ به حديثُه، بل ربما ثبت فيه توثيقٌ مُعْتَبَرٌ، ولذلك نرىٰ من الأئمة من صَحَّح حديثَهما أو حَسَّنه، منهم: البخاري، ومسلم، والتِّرمذي، وابن خُزَيْمَة، وابن حِبّان، والحاكم، والذهبي، وابن حجر. بل قد احتجَّ البخاريُّ، ومسلمٌ في صحيحيهما بعَدَدٍ من المقبولين. إذاً هذه المرتبة من مراتب التعديل، لا من مراتب الجرح. (انظر: «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ٢١٤).

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَاب:

أهل القِبَاب، هي الجِمَالُ التي يُحَمَّل عليها الهَوَادجُ، والهَوْدَجُ: مُحْمَلٌ له قُبَّةٌ تُسْتَر بالثِّياب تَرْكَب فيه النساءُ. (تاج العروس).

وإذا قالوا بالنَّفْي (ليس) فمعناه الجرحُ الخفيفُ للراوي، وأنَّه ما بلَغ مَبْلَغَ العِظام.

ومن وُصِفَ بذلك:

قال مالكُ بن أنسٍ يصف (عَطَّافَ بن خالد المَدَني) حين بَلَغه أنَّ (عطَّافَ) قد حَدَّث فقال: «ليس هو من أهل القِبَاب». (تهذيب التهذيب: ٣/ ١١٢).

لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ المَحَامِلِ:

انظر: «جِمَال المَحَامِل» في حرف الجيم.

لَيْسَ هُوَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ:

انظر «ليس مِن جِمال المحامل».

لَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ:

يَسْتَعمِلُ الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هـٰذا الاصطلاحَ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذَكَره؛ رغم أنَّ هناك طائفةً من الصحابة، والتابعين يرون العملَ به؛ إلَّا أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك.

مثاله:

مثال: التحريم بخمس رَضَعَاتٍ: وردت أحاديثُ عِدَّةٌ تُثْبِتُ: أنَّه يحرم من الرضاع بخمس رضعاتٍ، ومنها حديثُ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ: «روى مالكٌ، عن عبد الله بن أبي بَكْرِ بن حَزْم، عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنَّها قالتْ: كان فيما أُنْزِلَ من القرآن: عشر رضعاتٍ معلوماتٍ يُحَرِّمْنَ ـ ثم نُسِخْنَ بـ: خَمْسٍ معلوماتٍ ـ فتوفِّي رسولُ الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن». (الموطأ، كتاب الرضاع، جامع ما جاء في الرضاع ١/ ٤١٣ واللفظ له، ورواه

مسلم، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، برقم: ١٤٥٢).

إلاَّ أنَّ جُمهور الصحابة والتابعين لم يَعْمَلوا به، ولهـٰذا قال مالكٌ بعد حديثِ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ: ليس على هـٰذا العملِ. (عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٢٢٧).

ولهـٰذا الاصطلاح مرادفاتٌ عِدَّةٌ نذكر منها:

ـ ليس لهـٰذا حَدٌّ معروفٌ.

ـ ليس ذلك بمعمولٍ به ببلدنا.

ويُضيف رأيَه أحياناً فيقول:

ـ ليس عليه العملُ ولا أرى أن يُعْمَل به.

ـ ليس عليه العَملُ، وأَحَبُّ إلينا كذا.

ـ ليس العملُ عندي.

ومن استعمالات مالكٍ لتلك الاصطلاحاتِ:

١ ـ قال مالكٌ: ليس العملُ عندي أن يقرأ الرجلُ في الركعة الآخرة من المغرب بعد أمِّ القرآن بهـٰذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]. (انظر: «المدوَّنة» ١/ ٦٥).

٢ ـ قال مالكٌ: ليس العملُ على قول عُمَرَ حين ترك القراءةَ؛ فقالوا: إنَّك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوعُ والسُّجودُ؟ فقال: حسن، قال: فلا بأسَ إذاً.

٣ ـ وفي القراءة على الميِّت قال مالكٌ: «ليس ذلك بمعمولٍ به، إنَّما هو الدعاء، أدركتُ أهلَ بلادنا على ذلك».

٤ ـ وفيما جاء في الدعاء للميِّت أثناء الصَّلاة عليه قال بعد أنْ ساقَ الدعاء: هـٰذا أَحْسَنُ ما سمعتُ في الدُّعاء على الجِنَازة، وليس

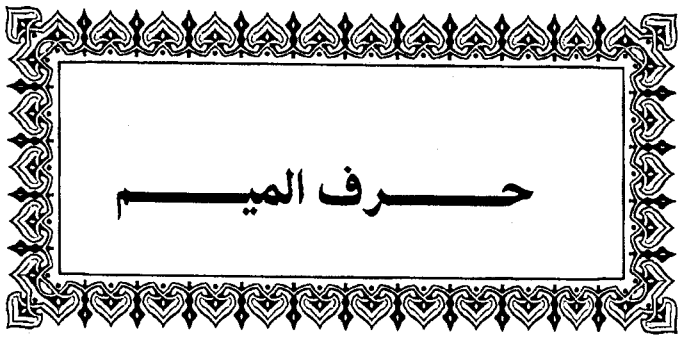
فيه حَدٌّ معلومٌ. (المدونة للإمام مالك: ١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).

٥ ـ وفي الصَّلاة على الجِنازة إذا صَلَّوا عليها، ثم جاء قومٌ بعدما صَلّوا عليها قال: لا تُعَادُ الصَّلاةُ، ولا يُصَلِّي عليها بعد ذلك أحدٌ جاء بعد. قال: فقلنا له: فالحديثُ الذي جاء أنَّ النبي ﷺ صَلَّى عليها وهي في قبرِها قال: قد جاء هـٰذا الحديثُ، وليس عليه العملُ. (المدوَّنة: ١/ ١٨٣).

٦ ـ وفيما جاء في بيع الخِيار: حدَّث يحيى، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ: أنَّ الرسول ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخِيار على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيع الخيار».

قال مالكٌ: وليس لهـٰذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه. (رواه مالك، كتاب البيوع، بيع الخيار، الموطأ ٢/ ٤٦).

***



حـــــرف الميـــــم

م:

رَمْزٌ للإمام مسلم في صحيحه.

ما:

رَمزٌ للإمام مالكٍ في «الموطَّأ» كما في «مفتاح كنوز السنَّة».

مَائِلٌ عَنِ الحَقِّ:

من عبارات الجرح النادرة.

قال الجُوْزَجاني في (إسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق الكوفي): «كان مائلاً عن الحقِّ، ولم يكن يكذب في الحديث».

قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيُّع.

قال الحافظ ابن حجر: الجُوْزَجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدَّ الشيعيِّ المنحرف عن عثمان. والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَع قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ. (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٠).

ملاحظة:

يعني الجُوْزجاني بـ «الحقّ» هنا في زعمه: النَّصْب، وهو: التَّديُّنُ ببُغْض سيِّدنا علي ـ رضي الله عنه ـ، والميلُ عن الحق، يعني به: ما عليه الكوفيون من التشيُّع، وكان إسماعيل هـٰذا شديدَ التشيُّع. (انظر حاشية «قواعد في علوم الحديث» ص: ٤٠٠).

مـ:

قد يَقَع النَّاسِخُ في وَهْمٍ فيُقَدِّمُ مثلاً اسماً على اسمٍ فيستخدم حروفاً تُنبِّهُ على التَّقديم والتَّأخير.

هكذا: [مُحمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن] أي أنَّ (عبد الرَّحمن) مُتَقَدِّمٌ على (مُحمَّد)، و(مُحمَّد) مُتأخِّرٌ عن (عبد الرَّحمن) فيكتب على الصَّواب (عبدَّ الرَّحمن بن مُحمَّد).

أو قد يَكْتُب «مـ» «مـ» أي: «متقدِّم» «متأخِّر».

ومثالُه:

ما جاءَ في «مَشْيَخَة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جَمَاعة» [... وهو أوَّل حديثٍ سَمِعْتُه منه قثا أبو أحمدُ حامِدِ بنُ مُحمَّدِ بنِ يحيى بن بلال البَزَّازُ....].

لذا... يجب أن يُكْتَب على الصواب: [... قثا أبو حامدٍ أحمدُ ابْنُ....].

مَا أَجْوَدَهُ مِنْ حَدِيْثٍ!

هـٰذه العبارةُ أطلقها الإمامُ أحمد بن حنبل رحمه الله على حديث (عُبَيْدِ الله بن عَدِيِّ بن الخِيَار): أنَّ رجلين حَدَّثاه أنهما أتيا رسولَ الله ﷺ يسألانه من الصَّدَقة، فَقَلَّب فيهما البَصَرَ، فرآهما

جَلْدَيْنِ، فقال: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا! ولا حَظَّ فيها لِغَنِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رواه أحمد، وأبو داود، والنَّسائي، وأورده ابنُ عبد الهادي في «المحرَّر في الحديث» (برقم: ٥٩٠)، وذكر عبارة الإمام أحمد هٰذه.

ومعناه عنده: ما أصحَّه من حديثٍ! ويَدُلُّ على ذلك استخدام الإمام أحمد لعبارة (أجود) بمعنى: (أَصَحّ) في كلامه على أصح الأسانيد، حيث قال: أَجْوَدُ الأسانيد كذا وكذا... ومراده بذلك: أَصَحُّ الأسانيد. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

ما أَحْوَجَه أنْ تُضْرَبَ عُنُقُهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها سفيانُ بن عيينة في تجريح: (معلى بن هلال بن سُوَيْد الحَضْرَمي الطحَّان الكوفي).

روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى ابن عيينة: أنه قال: إنْ كان المعلىٰ بن هلال يحدِّث عن ابن أبي نجيح عبد الله بن يَسَار ثقةٌ رُمِي بالقدر ربما دلَّس.

الذي رأينا ما أحوجه أن تُضْرَب عنقه. (الضعفاء: ٤/ ٢١٥).

ولقد بيَّن ابنُ عيينة في قول آخر: أنَّ معلىٰ بن هلال كذَّابٌ، فقد روى ابنُ حِبّان بسنده إلىٰ أبي نعيم: أنه قال: كنتُ مع ابن عيينة فسمع معلَّى ابن هلال يحدِّث عن ابن أبي نجيح، فقال لي ابن عيينة: يا أبا نعيم يكذب. (المجروحين: ٣/ ١٧).

إضافةً إلىٰ ذلك: فقد كان يروي الموضوعات عن أقوامٍ ثقاتٍ، وكان أمّياً لا يكتب، كذا نَعَته ابنُ حِبّان ثم قال: وكان غالياً في التشيّع، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ لا تَحِلُّ الروايةُ عنه بحالٍ، ولا كتابة حديثه إلاّ علىٰ جهة التعجُّب. (المجروحين: ٣/ ١٧).

ما أَشْبَهَ حَدِيثَه بِثِيَاب نَيْسَابُور!

هـٰذا التشبيهُ استعمله الحافظُ إبراهيم الجُوْزَجاني لتضعيف رواية (إسماعيل بن عَيَّاش)، وتجريحُه مأخوذٌ من طريقة أهل نَيْسَابور في بيعهم للثِّياب، حيث يضعون عليها الأثمانَ العاليةَ كي يَغِرُّوا بها المشتريَ، ولعلَّهم اشتروها بأبخسِ الأثمان!

قال الجُوْزَجانيُّ: قلتُ لأبي اليَمَانِ: «ما أشبه إسماعيلُ بثياب نَيْسابور، يرقم بائعَه على الثوب منه، ولعلَّه اشتراه بعشرة أو بدونها» وكان إسماعيلُ من أروى الناسِ عن الكذَّابين، وهو في حديث الثِّقات من الشَّاميين أحمدُ منه في حديثِ غيرهم.

قال ابنُ عَدِيّ: إذا روى إسماعيلُ عن قومٍ من أهل الحجاز فلا يخلو من غَلَطٍ فيغلط، إمَّا أن يكون حديثاً برأسه، أو مُرْسَلاً يُوصِله، أو موقوفاً يرفعه. (انظر «أحوال الرجال» للجوزجاني ١٧٤، و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٧٨، و«تاريخ دمشق» ٩/ ٤٦).

مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

قال الحافظُ العِراقيُّ في تفسير هـٰذه العبارة: «. . . وهـٰذه أرفع في التعديل؛ لأنه لا يلزم من عَدَمِ العلم بالبأس حصول الرَّجاء بذلك». (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٤٨).

وهي نظير «أرجو أنه لابأسَ به» كما ذكره العِرَاقيُّ أيضاً في «التبصرة» (٢/ ٦).

وهـٰذا اللفظُ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابنِ الصَّلاح، قال: «وهو دون قولهم: (لابأسَ به)»، وعند العِراقي من الرابعة، وعند السُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّندي من السادسة.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب، ويُنظَر فيه.

ما أَقْرَبَ حَدِيثُهُ!

ذكرها الحافظُ السَّخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

ومعناها: ما أقرب حديثه من حديث الثقات، أي ليس بعيداً عنهم، فهي نحو قولهم: معاريب الحديث. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠).

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه.

مَا رَوَاهُ الصَّحابَةُ عن التَّابِعِيْنَ عنِ الصَّحَابَةِ:

قال الحافظ السُّيوطي: «... هٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وقد ألَّف فيه الخطيبُ، وقد أنكر بعضُهم وجودَ ذلك، وقال: إنَّ رواية الصحابة عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات. وليس كذلك، فمِن ذلك حديثُ سَهْل بن سعد السَّاعِدي، عن مَرْوان بن الحَكَم، عن زيد بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمْلَى عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فجاءَ ابنُ أمِّ مكتوم. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٨).

ما عَلِمْتُ فِيْهِ جَرْحاً:

ذكر الحافظُ السَّخاويُّ، وزكريا الأنصاري: أنَّ الذهبي أَدْرَجَ هٰذا اللفظ في مرتبةٍ واحدةٍ مع قولهم: روى الناسُ عنه، وشيخٌ، وصُوَيْلِحٌ، ومُقارَب الحديث، ويُكْتَب حديثُه. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠، و«فتح الباقي» ٢/ ٥).

لكنَّ الذي وُجِدَ في «الميزان»: أنَّ (محلَّه الصِّدْقُ، وجَيِّدَ الحديث، وصالحَ الحديث، وشيخاً وسطاً، وشيخاً حسن الحديث، وصدوقاً إن شاء الله، وصُوَيْلِحاً) مرتبةٌ واحدةٌ، فلستُ أدري أين وَقَفا على ذلك، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٩٤، بتصرُّفٍ).

مَا فِي الدُّنْيَا أَحْمَقُ مِمَّنْ يَسْأَلُ عَنْ مُحمَّدِ بْنِ يَحْيَى:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في: (محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلِي، المتوفىٰ سنة ٢٥٨ هـ)، رُوِيَ عن صالح جَزَرة حيث سُئل عنه فقال: «ما في الدنيا أحمق ممَّن يسألُ عن محمد بن يحيى». (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٢٨٤).

فمحمَّد بن يحيى هو الذي يسأل عن الرجال ومن كان مقامَه فهو لا يحتاج السؤال عنه، وذلك لعُلوّ منزلته وعظيمِ قدره.

ما كانَ يَدْرِي أيَّ رِجْلَيْه أَطْوَلُ:

من عبارات التليين النادرة، استعملها الحافظُ محمد بن بَشَّار بن عثمان العبدي؛ حيث ليَّن به (الإمام الحافظ عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلى السَّامي القرشي، المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ).

فقد نقل عنه الحافظُ الذهبي هٰذا التعبير «والله ما كان يدري أي رجليه أطول!». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٥٣١).

وبُنْدَار ـ محمد بن بشَّار ـ قد استعار تعبيرَه هٰذا من أمثال العرب. قال أبو عبيد: ومن أمثالهم في هٰذا. «ما يَدْري أيّ طَرَفَيْهِ أطْوَلُ».

ومعناه: لا يدري أنسب أبيه أفضل أم نسب أمِّه.

وقال البكري في شرح «كتاب الأمثال» (ص: ٢١٦) هـذا الذي ذكر أبو عبيد هو قول الفراءَ وأنشد:

وكيفَ بأطْرافي إذا ما شَتَمْتَني ... وما بَعْدَ شَتْمِ الوالِدَين صلوح

وقال ابن الأعرابي: طرفاه: ذكره، ولسانه. وقال بعضُ الشعراء: يجعل مكان الطرفين الرجلين:

أتيتُـك مُـرتـاداً مِـنَ العِلْـمِ بُلْغـةً ... لمن ليْسَ يدري أيَّ رِجْلَيْهِ أطوَلُ

يَظنُّ بأَنَّ الخَمل في القِطفِ ثابت ... وأَنَّ الذي في داخِلِ التين خردلُ

ومن المعنىٰ السابق يتضح لنا: أنَّ محمد بن بشَّار أراد التقليلَ من شأن عبد الأعلىٰ، وعدم معرفته، وأنه ليس بذاك الثقة الثبت.

ولقد خالفه في ذلك الأئمةُ النقادُ فوثَّقه ابنُ معين، وأبو زُرْعَة، والعِجْلي، وابن خلفون، وابن حِبّان. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٩٦).

وتوسَّط في أمره أبو حاتم الرَّازي، فقال: صالح الحديث، وكذا النَّسائي؛ حيث قال: لا بأسَ به (تهذيب التهذيب: ٦/ ٩٦).

أمَّا ابن سعد فقال فيه: لم يكن بالقوي (الطبقات الكبرىٰ: ٧/ ٢٩)، وعقب عليه الذهبيَّ بقوله: «قلت: بل هو صدوقٌ قويُّ الحديث، لكنه رُمِيَ بالقدر، فالله أعلم» ثم قال: «قلتُ: تقرّر الحال: أنّ حديثه من قسم الصحيح، نعم ما هو في القوة في رتبة يحيى القطَّان، وغندر ـ محمد بن جعفر ثقة ـ». (سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٤٣).

ما كَانَ يَسْوَى طُلْيَةً أو طُلْيَتَيْن في الْحَدِيث:

من عبارات التجريح النادرة.

لم أقف على أحدٍ من النقاد استعملها غير حمَّاد بن زيد. ضَعَّف بها (الجَلْدَ ابن أيوب البصري).

فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلىٰ النَّضْر بن شُمَيْل: أنه قال: «سمعتُ حماد بن زيد يقول» ما كان جلد بن أيوب يَسْوَىٰ طليةً، أو طليتين في الحديث». (الجرح والتعديل: ١١/ ٣٤٩).

المعنىٰ اللُّغوي: والطُّلية في كتب اللغة هي الصوفة التي تُطْلَى بها الإبل الجَرْبىٰ، ويقال: فلانٌ ما يساوي طُلْية.

قال أبو طالب: ما يُساوي طُلْيةً؛ أي: الخيط الذي يُشَدُّ في رجل الجدي ما دام صغيراً، وقيل: الطُّلْيَةُ خِرْقة العارك (الحائض). وقيل: الثَّمِلَةُ ـ بفتح الثاء والميم ـ الصُوفة أو الخرقة التي يُهنأ بها الجرب، وقال ابن بَرّي (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ) وقول العامة لا يُساوي طُلية غَلَط، إنما هو طِلْوة، والطِّلوةُ: «قطعة حبل». («لسان العرب» «وتاج العروس»).

يتَّضح لنا من المعنى اللُّغوي: أن كلمة (طُلية) استعملها العرب للدلالة علىٰ شيءٍ تافهٍ، أو مستقبحٍ مستقذرٍ، فهي خيطٌ يُشَدُّ في رجل الجدي الصغير، أو الخرقة المستعملة لإزالة الجرب عن الإبل المصابة بهـٰذا الداء بعد غمرها بالقطران، أو هي خِرقةُ الحيض، وهي دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن الراوي المنعوت بها لا يعول عليه ولا علىٰ رواياته، فالمعنى اللغوي مطابقٌ للمعنى الذي أراده النقاد، وجَلْدٌ هـٰذا نَعَّته بالضعف غيرُ واحدٍ من النقاد.

قال يحيى بن معين: ضعيفٌ. (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩) وفي رواية أخرى عنه قال: مضطربٌ. (لسان الميزان: ٢/ ١٣٣).

وقال أبو زُرْعَة: «ليس بالقوي». (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩).

وقال الإمام أحمد: «ليس يسوىٰ حديثه شيئاً». (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ١٢٥).

ثم عقب عبد الله بن أحمد بسؤاله لأبيه «الجَلْد ضعيفٌ؟ قال: نعم ضعيفٌ الحديث». (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩).

والظاهر من كلام الإمام أحمد: أنَّ لفظة: «ضعيف الحديث (تساوي) ليس يسوىٰ حديثه شيئاً» وهي المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والمرتبة الثانية عند الذهبي. (التقييد والإيضاح: ص: ١٦/ ١٦).

والراوي المعدود في هٰذه المرتبة لا يطرح حديثه بل يعتبر به. (انظر «فتح المغيث» ص: ٣٧٦).

وجلد بن أيوب ينطبق عليه ذلك، ويعتبر من أهل هٰذه المرتبة.

المِئَاتُ:

جمع مئة) وهي الكتبُ التي يجمع فيها مؤلِّفوها مئةَ حديثٍ، مثل:

١ ـ **المئتان المنتقاة:** لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصَّابوني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ).

٢ ـ **والمئة حديث:** لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٤٨١ هـ).

٣ ـ **والأحاديث المئة:** لابن أبي شُرَيْح، أبي محمد عبد الرحمٰن بن أحمد الأنصاري (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) مخطوطٌ في الظاهرية.

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ:

لغةً: (المُؤْتَلِف): اسمُ فاعلٍ من «الائتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقي» وهو ضِدَّ النُّفْرَةِ. «القاموس المحيط».

و(المُخْتَلِفُ) اسمُ فاعلٍ من «الاختلاف» ضِدَّ الاتفاق. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «أن تتَّفِق الأسماءُ، أو الألقابُ، أو الكُنَى، أو الأنسابَ خَطّاً، وتختلف لفظاً. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٥٨).

أمثلة:

يقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر موضِّحاً هٰذا النوعَ وممثِّلاً له: «وهو منتشرٌ لا ضابطَ في أكثره يُعَوَّل عليه، وإنما يُضْبَط بالحفظ تفصيلاً.

والضَّبْطُ في الأسماء التي أمكن ضبطها من هٰذا النوع على قسمين، نذكرهما مع الإيضاح بالمثال:

القسم الأول: الضَّبْطُ على العموم، أي ضبط الاسم بالنسبة لكافة الرُّواة الذي يُسَمَّون به من غير اختصاصٍ بكتابٍ مُعَيَّنٍ.

من ذلك: «حِزَام» بالزَّاي والحاء المكسورة في قُرَيْشٍ. «حَرَام» بالراء وفتح الحاء في الأنصار.

«أبو عُبَيْدة»: كلُّه بضَمِّ العين، قال الدَّارَقُطْنِي: لا نعلم أحداً يُكنى أبا عَبِيْدَة بالفتح.

«الأَذْرَعِي»: بالذَّال المعجمة، إسحاق بن إبراهيم الأذرعي. والأدْرِعِي بالدَّال المهملة جماعةٌ يُنْسَبُوْن إلى (الأَدْرِع) وهو أبو جعفر محمَّد بن عبيد الله من أشراف آل البيت، قتل أسداً أدرع فسُمِّي به» (الإكمال: ١٣٧ ـ ١٣٨).

«عيسى بن أبي عيسى الحَنَّاط»: بالحاء المهملة والنُّون، نسبة إلى بيع الحنطة، و«الخَبَّاط» بالمعجمة مع الموحّدة نسبة إلى بيع الخبط الذي تأكله الإبلُ، و«الخَيَّاط» بالخاء المعجمة مع الياء نسبة إلى الخِيَاطة، كلُّها جائزةٌ في هٰذا الرجل؛ لأنه باشر هٰذه الحِرَفَ الثلاث، وأوَّلُها أشهر. (علوم الحديث: لابن الصلاح: ص: ٣٥٩).

القسم الثاني: الضَّبْطُ على الخصوص، أي: ضَبْطُ ما كان من هـٰذا النوع في كتاب مُعَيَّنٍ أو كتابين، كضبط ما في الصَّحيحين من ذلك، أو فيهما مع «الموطَّأ»، أو في أحد هـٰذه الثلاثة، وقد خَصَّ ضَبْطَ ألفاظِها وشرحَها، وَضَبْطَ رواتِها القاضي عِيَاض بكتابٍ سَمَّاه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

ومن أمثلة ما جاء فيه قوله: «فيها ـ أي الكتب الثلاثة المذكورة ـ (بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة): بضَمِّ الباء وفتح الرَّاء بعدها ياء التصغير لا غيرَ، و(محمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد) هـٰذا بكسر الباء والرَّاء، وبعدها نونٌ ساكنةٌ، و(عليّ بن هاشم بن البَرِيد) هـٰذا بفتح الباء وكسر الراء بعدها ياء باثنتين تحتها ساكنةٌ، وما عدا هؤلاء الثلاثة فيها «يزيد» بياء باثنتين تحتها، بعدها زاي». (مشارق الأنوار: ١/ ١٠٠).

«(حُصَيْن): كلُّه بالضَّمِّ والصَّاد المُهْمَلة، إلا أبا (حَصِيْن عثمان بن عاصم) فبالفتح، و(أبا سَاسَان حُضيْن بن المنذر) فبالضَّمِّ والضَّاد المعجمة، و(حُضَيْر) والد (أُسَيْد بن حُضَيْر) أحدُ النقباء ليلة العَقَبَة» (مشارق الأنوار: ١/ ٢٢٢).

وغير ذلك من أمثلة القسمين كثيرٌ توسَّع فيها ابنُ الصلاح وذكر جملةً مهمةً، لو رحل فيها طالب العلم؛ لما كان كثيراً.

فائدته:

وفائدةُ هـٰذا النوع: مَنْعُ وقوع الوَهْمِ في اسم الراوي، أو خلطه بغيره، ومن لم يعرفه كَثُرَ عِثاره، ولم يعدم مُخَجِّلاً.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صُنِّفت في هـٰذا الفَنِّ كتبٌ كثيرة جداً، نذكر منها بعض الكتب المطبوعة الهامة:

١ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري(المتوفى سنة ٣٨٢ هـ)، ضمنه فصلاً في المؤتلف والمختلف، وهو أوَّلُ من ألَّف فيه، لكن لم يُفرِده، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١١٩): «يشرح فيه الأسماءَ والألفاظَ المشكلةَ التي تتشابَهُ في صورة الخطِّ، فيقع فيها التصحيفُ». طُبع بتحقيق محمود ميرة، بالمطبعة العربية الحديثة، في القاهرة، عام ١٤٠٢ هـ.

٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧): «وأوّل من صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد الأزردي (ت ٤٠٩ هـ) ثم شيخُه الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) وتلاهما الناسُ». طُبع بتحقيق الدكتور مُوَفّق بن عبد الله بن عبد القادر بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ)، قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧): «وأوّل مَن صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد». وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١١٦): «وله فيه كتابان: أحدُهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب». وأمَّا المؤتلف له فطُبع بتحقيق محمد الجعفري الزَّيني، في أباد الله بالهند، عام ١٣٢٧ هـ.

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد، أحمد بن محمد بن أحمد

الأنصاري الهَرَوي المَاليني (المتوفى سنة ٤١٢ هـ)، ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦)

٦ ـ **الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المُعْتَز النَّسفي المُسْتَغْفِري، (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٨): «ومِمَّن ذَيَّل علىٰ عبد الغني بن سعيد: أبو العباس جعفر بن محمد المُسْتَغفِري». وهو مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث ٢/ ٨٨١).

٧ ـ **المؤتلف تكملة المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني**: لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦): «ثم جاء الخطيبُ فجمع بين كتابَيْ الدَّارقطني وعبد الغني، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاً»، مخطوطٌ.

٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنىٰ والأنساب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ) أكمل به «تكملةَ» الخطيب البغدادي، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦): «زاد علىٰ هٰذه التكملة، وضَمَّ إليها الأسماءَ التي وقعت له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً وهو في غاية الإفادة، وعليه اعتمادث المحدِّثين».

٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أبي نصر الحُمَيدي الأزدي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

١٠ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل أو (ما ائتلف خطّه واختلف لفظُه مِن أسماء رجال الصحيحين)**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن

أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة: (ص:١١٨): «ضَبَط فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللَّبْسُ مِن رجال الصحيحين، وما قصَّر فيه».

١١ ـ **المختلف والمؤتلف أو (ما اختلف وائتلف في أنساب العرب)**: لـلأَبْيَـوري، أبـي المُظفَّـر، محمـد بـن أحمـد بـن محمـد الخُرَاساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) نَسَبه له السَّمعاني في «**الأنساب**» (السير ١٩/ ٢٨٤ و ٢٩١). طُبع بتحقيق مصطفىٰ جوَّاد، بالمجمع العلمي العراقي، في بغداد ١٣٧٧ هـ.

١٢ ـ **الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارِقطني من الأوهام**: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله اللَّخَمي المَرِيّي الرُّشَاطِي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥ ـ ١١٦).

١٣ ـ **إكمال الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة، معين الدين أبي بكر، محمد ابن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)، ذَيَّل به علىٰ كتاب «**الإكمال**» لابن ماكولا، قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٧): ذيّله بما فاته أو تجدَّد بعده. وهو ذَيْلٌ مُفيدٌ، في قَدْر ثُلُثَي الأصل، قال الذهبي: وهو مُنْبِىءٌ بإمامَتِهِ وحفظه، وجمع كتاباً آخر سَمَّاه: «**التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد**» ثم ذَيَّل علىٰ ابن نقطة كلٌّ من ابن الصَّابوني (ت ٦٨٠ هـ) ومنصـور بـن سليـم الإسكنـدرانـي (ت٦٤٣ هـ) ومُغُلْطـاي (ت ٧٦٢ هـ).

١٤ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن النَّجَّار، محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٣) «ذَيَّل به علىٰ الأمير بان ماكولا».

١٥ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لابن الصلاح،

عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٦٣٦).

١٦ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمَادِيَّة، وجيه الدين أبي المُظفَّر، منصور ابن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٨): (ذَيَّل به علىٰ ابن نقطة).

١٧ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٧): «ذَيَّل به علىٰ ابن نقطة».

١٨ ـ **مشتبه النسبة أو (المختلف والمشتبه من الأسماء والألقاب والكُنَىٰ)**: للحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

١٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: لابن التُّركماني، علاء الدين، علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ) نسبه له الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٢٠ ـ **الاتصال في مختلف النسبة أو (ذيل علىٰ المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة)**: لعلاء الدين، أبي عبد الله، مُغْلَطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ)، مخطوطٌ. (الأعلام: للزركلي ٧/ ٢٧٥).

٢١ ـ **المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث**: للهوريني، أبي الوفا، نصر بن يونس الوفائي الأحمدي الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ). مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٦٣٦).

مَأْمُونٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: السُّيوطي، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حكمها:

يُكتَب حديث أهل هٰذه المراتب وينظر فيه للاعتبار.

المُؤَنَّنُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (التأنين)، أي: قال: أنَّ فلاناً قال.

واصطلاحاً: هو قولُ الرَّاوي في إسناد الحديث: أنَّ فلاناً قال كذا وكذا، وذلك من غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

انظر: «أنَّ» في حرف الهمزة فيه بحثٌ علميٌّ مُفَصَّلٌ عنها.

المُبْتَدِئُ:

من ألقاب مراحل قراءة الحديث، قال في «فتح الباقي» (١/ ٨): «هو الذي حَصَل شيئاً ما من فَنِّ الحديث، أو غيرِه من العلوم».

المُبْتَدِعُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «ابْتَدَعَ» أي: اخْتَلَقَ.

واصطلاحاً: هو من خالَف عقيدةَ السُّنَّةِ متأوِّلاً.

حكمه:

يقْبَلُ خَبَرُهُ إذا كان ثقةً وكان المَرْوِيُّ غير موافقٍ لبدعته.

انظر «رواية المبتدعة» في حرف الرَّاء.

المُبَشَّرُوْنَ بالجَنَّةِ:

انظر «العشرة المبشرون بالجنَّة» في حرف العين.

المُبْهَمُ من الرُّواة:

لغةً: اسم مفعول من «أَبْهَمَ» أي: أخفى وأغْمَضَ.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لا يُسَمِّي الرَّاوي اختصاراً من الرَّاوي عنه، كقوله: أخْبَرَني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابنُ فلانٍ. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

ويُسْتَدَلُّ على معرفة اسم «المُبْهَم» بوروده من طريقٍ أخرى مُسَمًّى، وصَنَّفُوا فيه «المُبْهَمات». انظرها في بابه.

حكمه:

لا يُقْبَل حديثُ «المُبْهَم» ما لم يُسَمَّ؛ لأن شرط قبول الخَبَرِ عدالةُ رُواتِه، ومن أُبْهِمْ اسمُه لا يُعْرَفُ عينهُ؛ فكيفَ عدالتُه؟.

وكذا لا يُقْبَل خَبَرُه، ولو أُبْهِمَ بلفظ التعديل، كأن يقول الراويُ عنه: أخبرني الثِّقةُ؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، مجروحاً عند غيره.

وهـٰذا على الأصحِّ في المسألة، ولهـٰذه النُّكْتَةِ لم يُقْبَل «المُرْسَلُ» ولو أرسله العَدْلُ جازماً به لهـٰذا الاحتمال بعينه. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١). انظر «المُبْهَمات» في بابه.

المُبْهَمَاتُ:

لغةً: وهي جمع (المُبْهَم) مفعولٌ من «أَبْهَمَ» أي: أخفى وأغْمَضَ.

واصطلاحاً: هي معرفة اسمِ من أُغْفِلَ ذكرُ اسمه في الحديث من الرجال، والنساء.

ويُعرف ذلك بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات، وبتنصيص أهل

السِّيرَ على كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف على أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، ذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو من أبهمها.

٢ ـ ما أبهم بأن قيل (ابنُ أو ابنةُ فلانٍ) أو (ابنُ الفلانيِّ).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. (لا خِلافَ بين المحدِّثين في تسمية هٰذه الأقسام بالمُبْهَم، وكتبهم في المبهمات ناطقةٌ بذلك، فليحرّر قولُ بعض الكاتبين: «إن الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المبهم) من حيث الاصطلاح. . . . أمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المبهمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ).

وأرى أن نقسم الإبهام بحسب موضعه إلى قسمين:

١ ـ الإبهامُ في السَّند.

٢ ـ الإبهام في المَتْن.

القسم الأول: الإبهامُ في السَّند:

قال ابنُ كثير: «وأَهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ، كما إذا وَرَد في سندٍ: عن فلانِ بن فلانٍ، أو عن أبيه، أو عن عمِّه، أو أُمِّه، فوردت تسميةُ هٰذا المُبْهَم عن طريقٍ أخرى فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ، أو ممن ينظر في أمره، فهٰذا أنفع ما في هٰذا».

القسم الثاني: الإبهام في المَتْن:

ومن فوائد رفع الإبهام في المَتْن: تعيين من نُسبت إليه فضيلةٌ،

أو ضِدَّها، أو أن يكون الحديثُ وارداً بسببه وقد عارضه حديثٌ آخر، فيُعرفُ التاريخ إنْ عُرِفَ زمنُ إسلامه، فيتبين الناسخ من المنسوخ.

وهـٰذه أمثلةٌ حيويةٌ لهـٰذا النوع:

روى أبو داود (في كتاب الخاتم والذهب للنساء برقم: ٩) وقال: حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثنا أبو عَوَانة، عن منصورٍ، عن رِبْعيٍّ بن حِرَاشٍ، عن امرأته، عن أختٍ لحذيفة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشرَ النِّساءِ، أما لكُنَّ في الفِضَّة ما تَحَلَّيْنَ به، أما إنه ليس منكن امرأةٌ تحلى ذهباً تُظْهِرُه إلا عُذِّبَتْ به». أختُ حذيفة بن اليمَان اسمها فاطمة، وقيل خَوْلة، وامرأة رِبْعِيٍّ لم تُعْرَف، مما يضعف الحديث.

وأخرج الخطيبُ البغداديُّ في كتاب: «الرحلة» (ص: ١٣٦ ـ ١٣٧): بسنده: عن مَعْن بن عيسى، حَدَّثنا معاويةَ بن صالح عن ربيعة بن يزيد، قال: سمعتُ ابنَ الدَّيْلَمِيِّ يقول: بَلَغني حديثٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فركبتُ إليه إلى الطائف أسأله عنه. . . .».

ابن الدَّيلمي هـٰذا هو عبدُ الله بن فَيْرُوز، وهو ثقةٌ.

ونسوق إليك هـٰذا المثالَ استقصيناه من مراجع هـٰذا الفنِّ الخاصَّةِ، وهو حديثُ ابن عبَّاسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ أختي حَلَفَتْ أن تمشي إلى البيت. . .

«الرجل: عُقْبَةُ بن عامر الجُهَنِّي». («المبهمات» للنووي، ق ٢١ آ). أخرج الشيخان عن عُقْبَة قال: نَذَرتْ أختي أن تمشي إلى بيت الله حافيةً، فأمرتني أن أستفتي لها رسولَ الله ﷺ فقال: «لِتَمْشِ، وَلْتَرْكَب». (أخرجه البخاري في آخر كتاب الحج، ومسلم في كتاب النذور).

وأختُ عقبة من المُبْهَم أيضاً، فقال العِراقي، وقطب الدين

القَسْطَلَّانِيُّ: «هي أمُّ حِبَّان بنت عامر»، وهـٰذا وَهْمٌ منه، تعقَّبه الحافظُ أبو ذَرٍّ الحلبي، ثم قال: «إنما هي أمُّ حِبَال. . . .». (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

كُتب المُبْهَمات:

ومن أهمِّ الكُتب في المُبْهَمات ما يلي:

١ ـ **الغوامض والمُبْهَمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) ذكره النَّووي في «التقريب». مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث: ٢/ ١١٣٥).

٢ ـ **الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة**: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٢): «ذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتَّب كتابه على الحروف في الشخص المُبهَم، وفي تحصيل الفائدة منه عسرٌ، فإنَّ العارف باسم المُبهَم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنَّته» طُبع بتحقيق عز الدين علي السيّد، بمكتبة الخانجي في القاهرة ١٤٠٥ هـ، ومعه: «الإشارات إلى الأسماء المبهمات» للنَّووي.

٣ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل**: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجيّاني الغَسَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ) وهو في رجال الصحيحين. حقَّقه مجموعة من طلاب الدارسات العليا كرسائل ماجستير من جامعتي الملك سعود، والإمام محمد بن سعود في الرياض ١٤٠١ ـ ١٤١٠ هـ.

٤ ـ **إيضاح الإشكال فيما أُبهِمَ اسمُه مِنَ النساء والرجال**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد

المَقْدِسي الشيباني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ). ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٢) وقال: «ولكنه جَمَع فيه ما ليس من شرط المبهمات» طُبع بتحقيق باسم الجوابرة، بمكتبة المعلَّى في الكويت ١٤٠٨ هـ.

٥ ـ **غوامِض الأسماء المُبهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة**: لابن بَشْكُوَال، أبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ)، قال السُّيوطي في «تريب الراوي» (٢/ ٣٤٢): «وهو أكبر كتابٍ في هٰذا النَّوع وأنفَسُه، جَمَع فيه ثلاثمئةٍ وأحداً وعشرين حديثاً، لكنه غير مرتَّبٍ). طُبع بتحقيق عز الدين السيد، ومحمد كمال عزّ الدين، بعالم الكتب في بيروت ١٤٠٧ هـ.

٦ ـ **الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم)**: الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم): للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الحَوْراني (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ)، قال في كتابه التقريب: «النوع التاسع والخمسون: المبهمات، صَنَّف فيه عبد الغني، ثمَّ الخطيب، ثم غيرهما، وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذَّبتُه ورتَّبتُه ترتيباً حسناً، وضممتُ إليه نفائس»، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» شرح تقريب النواوي» (٢/ ٣٤٢): «ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم استحضار اسم صحابيٍّ ذلك الحديث، وفاته أيضاً الجَمُّ الغفيرُ». طُبع قديماً في الهند ١٣٤٠ هـ وطُبع بتحقيق عز الدين السيّد علي، بمكتبة الخانجي في القاهرة ١٤٠٥ هـ في آخر كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي.

٧ ـ **الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات)**: لقطب الدين، أبي بكر، محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلاّني المصري

(المتوفى سنة ٦٨٦ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٣): «رتّبه على الحروف» وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ٣/ ١٣٥٩).

٨ ـ **الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام**: للقاضي أبي الفضل عبد الرحمٰن بن سراج الدين البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٤): «كان معوّلُه على كتاب الحافظ ابن حجر في ذلك» مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٢١٤).

٩ ـ **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**: لولي الدين ابن العراقي، أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ). قال السُّيوطي في «تدريب الرواي» (٢/ ٣٤٢): «جمع فيه كتابَ الخطيب، وابن بشكوال والنَّووي، مع زياداتٍ أُخر، ورتّبه على الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هٰذا النوع». طُبع بتحقيق الشيخ حَمَّاد الأنصاري في الرياض بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق عبد الستّار مهتاب الدين حمَّاد، بمركز الدراسات الإسلامية في باكستان، عام ١٤٠٣ هـ.

١٠ ـ **مختصر غوامِض الأسماء المبهمة لابن بَشْكُوال**: لأبي الحسن علي بن عمر بن علي ابن المُلَقِّن الأنصاري الأندلسي المصري، ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٢) وقال: «أتى فيه بزياداتٍ».

١١ ـ **مختصر الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث، لابن بَشْكُوال**: لسبط ابن العَجَمي، أبي الوَفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابلسي الحلبي الشافعي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ). ذكر ابن حجر ترجمته في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ١٣) ضِمن مؤلَّفاته فقال: «وتلخيص مبهمات ابن بشكوال» وهو مخطوطٌ.

١٢ ـ **الإفهام لما وَقَع في البخاري من الإبهام**: للحافظ ابن حجر، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٤) فقال: «واعتنى الحافظ ابن حجر بذلك بالنسبة للبخاري خاصةً، فأربَىٰ فيه علىٰ من سَبَقه، بحيث كان معوَّل القاضي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن عمر البُلقيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ) في تصنيفه المفرد عليه» مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٢١٤).

١٣ ـ **ترتيب المبهمات علىٰ الأبواب**: لابن حجر العسقلاني أيضاً؛ ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤)

المُتَابِـعُ:

ويُسَمَّى: «التَّابِعُ»: أيضاً.

لغةً: «المُتابِـعُ» هو اسمُ فاعلٍ مِن «تابَعَ» بمعنى: وافَقَ.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يُشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الفَرْدِ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقطْ، مع الاتحاد في الصحابي.

المُتَابَعَةُ:

لغةً: مصدر «تابَعَ» بمعنى: «وافَقَ» فـ(المتابعةُ) إذَاً: الموافقةُ.

واصطلاحاً: أن يُشارِك الراوي غيرَه في رواية الحديثِ.

والمتابَعَةُ لها نوعان:

١ ـ متابعةٌ تامَّةٌ.

٢ ـ متابعةٌ قاصِرةٌ.

١ ـ أمَّا «المتابعةُ التامَّةُ» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي من أوَّلِ الإسنادِ.

٢ ـ أمَّا «المتابعة القاصِرَة» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي في أثناء الإسناد.

أمثلة:

سأذكر مثالاً واحداً مَثَّلَ به الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» (ص: ٣٧)، فيه «المتابعةُ التامَّةُ» و«المتابعةُ القاصرةُ» و«الشاهدُ»، وهو: ما رواه الإمامُ الشافعيُّ في «الأُمِّ» عن مالكٍ عن عبد الله بن دِيْنارٍ عن ابن عُمَرَ: أنَّ رَسول الله ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُوْنَ، فلا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فأكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثِيْنَ».

فهٰذا الحديثُ بهٰذا اللَّفْظ ظَنَّ قومٌ: أنَّ الشافعي تفرَّد به عن مالكٍ، فعَدُّوه في غرائبِهِ؛ لأن أصحاب مالكٍ رَوَوْه عنه بهٰذا الإسناد، وبلفظ: «فإنْ غُمَّ عليكم؛ فاقْدِرُوْا له» لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعةً تامةً، ومتابعةً قاصرةً، وشاهداً.

أمَّا (المتابعة التامة): فمَا رواه البخاريُّ عن عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبي عن مالكٍ بالإسناد نفسِه، وفيه: «فإنْ غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين».

وأمَّا (المتابعة القاصرة): فما رواه ابنُ خُزَيْمَةَ من طريق عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جَدِّه عبد الله بن عمر بلفظ: «فكَمِّلوا ثلاثين».

وأمَّا (الشاهد): فما رواه النَّسائي من رواية محمد بن حُنَيْن عن ابن عبَّاس عن النبيِّ ﷺ قال، وفيه: «فإن غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ».

المُتَابَعَاتُ:

انظر: «المُتَابَعَة».

المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ:

هي: أن يشترك اثنان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ عن شيخٍ واحدٍ.

مثالها: روىٰ شعبةُ بن الحجَّاج عن قَتادة، عن سالم ابن أبي الجَعْد، عن مَعْدان بن أبي طلحة، عن أبي الدَّرْدَاء، عن النبيِّ ﷺ قال: «أيعجز أحدُكم أن يقرأ في ليلةٍ ثُلُثَ القرآن؟» قالوا: وكيف يقرأ ثُلُثَ القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[أي: سورة الإخلاص بكاملها]، تعدل ثلثَ القرآن». والحديث نفسه رواه أَبَان العَطَّار عن قتادة به. فأبان متابعٌ تامٌّ لشعبة بن الحجَّاج، وشعبة لأَبان، بسبب روايتهما حديثَ أبي الدَّرداء عن شيخٍ واحدٍ وهو قتادة. (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، برقم: ٨١١).

المُتَابَعَةُ القَاصِرَةُ:

هي: أن يشترك روايان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ، واجتمعا فيمن فوق شيخيهما.

مثالها: روىٰ مالكٌ، عن صالح بن كَيْسان، عن عُرْوَة بن الزُّبير، عن عائشةَ زوج النبيِّ ﷺ قالت: «فُرضت الصَّلاةُ ركعتين ركعتين في الحَضر والسَّفر، فأُقِرَّتْ صلاةُ السَّفر، وزِيْدَ في صلاة الحضر». والحديثُ نفسُه يرويه سفيانُ بن عُيَيْنَة عن ابن شهاب الزُّهري عن عُرْوَة بن الزُّبير عن عائشةَ، فشارك ابنُ عيينة مالكاً في عروة الذي هو فوق شيخه صالح، فكلٌّ منهما متابعٌ قاصرٌ أو ناقصٌ للآخر. (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، برقم: ٦٨٥).

المُتَأَخِّرُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصَد بهم الذين كانوا بعد المئة الثالثة الهجرية.

مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيل:

انظر «متعنِّت في التوثيق».

المَتْرُوْكُ (من الحديث):

لغةً: هو اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ من التَّرك، وتَرَكَه الناسُ: وَدَعُوْهُ.

ويُسَمِّي العربُ المرأةَ التي تُتْرَكُ لا تُزوَّج: «التَّرِيْكَةُ» ـ كسفينة ـ وكذا البَيْضَةُ بعد أن يخرج منها الفَرْخُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يرويه من يُتَّهَمُ بالكَذِب، ولا يُعْرَف ذلك الحديثُ إلاَّ من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِفَ بالكذب في كلامه العاديِّ، وإنْ لم يَظْهر منه الكَذِبُ في الحديث النبويِّ. (انظر: «النزهة» ص: ٤٦، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥).

وقال الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤١): «فالحديثُ الذي لا مخالفةَ فيه، وراويه مُتَّهَمٌ بالكذب، بأن لا يُرْوَى إلاَّ من جهته، وهو مخالفٌ للقواعد المعلومة، أو عُرِفَ به في غير الحديث النبوي، أو كان كثيرَ الغلطِ»، أو الفِسْقِ، أو الغفلة يُسَمَّى: (المتروك)».

مثاله:

حديثُ عمرو بن شَمِر الجُعْفي الكوفي الشِّيعي، عن جابرٍ، عن أبي الطُّفَيْل، عن عليٍّ، وعَمَّار، قالا: كان النبيُّ ﷺ يَقْنُتُ في الفجر، ويكبِّر يوم عَرَفَةَ من صلاة الغَداة، ويقطع صلاةَ العصر آخر أيَّام التشريق.

وقد قال النَّسائي والدَّارَقُطْنِيّ وغيرُهما عن عمرو بن شَمِر: «متروكُ الحديث».

رتبته:

«المتروكُ» يلي «الضعيفَ» و«الموضوعَ». ثم «المُنكَرَ»، ثم «المُعَلَّلَ»، ثم «المُدْرَجَ»، ثم «المَقْلُوبَ» ثم «المُضْطَرِب» كذا رَتَّبه الحافظُ ابن حجر. في شرحه لـ «نخبة الفكر» (انظر صفحة: ٩٥).

مَتْرُوْكٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْديِّ.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَتْرُوْكُ الْحَدِيْثِ:

قال ابن مهدي: سُئل شُعْبةُ: من الذي يُتْرَك حديثه؟ قال: من يُتَّهمَ بالكذب، ومن يُكثِر الغلطَ، ومن يُخطئ في حديثٍ يُجمَع عليه، فلا يَتهم نفسه ويُقيم علىٰ غلطه، ورجلٌ رَوَى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

وقال أحمد بن صالح: لا يُترك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه، يعني بخلاف قولهم: ضعيفٌ. انتهى من «شرح الألفية» للسخاوي (ص: ١٦٠ ـ ١٦١).

وعبارة الخطيب في «الكفاية» (ص: ١١٠) وابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ١٣٦ في النوع ٢٣) أتَمُّ وضوحاً، وهي: «وقال

أحمد بن صالح: لا يُترك حديثُ رجلٍ حتى يجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه، قد يقال: فلانٌ ضعيفٌ، فأمَّا أن يقال: فلانٌ متروكٌ؛ فلا، إلا أن يَجتمع الجميعُ علىٰ تركِ حديثه». انتهى يعني: أنه لا يقال: فلانٌ متروكٌ، أو متروكُ الحديث، إلا عند إجماعهم علىٰ تركه.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ: ولا يَعني هـٰذا الذي قاله أحمد بن صالح: إنه لا يقالُ في رجلٍ (متروك)، إلا وقد اجتمع الجميعُ كافةً علىٰ تركه، فهـٰذا الذي قاله أحمد بن صالح، ثم النَّسائي، ثم غيرهما. هو الأصلُ لمدلول لفظِ (متروك) عندهم، ولكنَّ هـٰذا لا يَمنع أن يقول أحدُ النُّقَّاد في راوٍ: (ثقة)، ويقول فيه ناقد آخر: (متروك).

وقد وقع هـٰذا في كلامهم غيرَ قليل، ففي «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٣) في ترجمة: (أبَان بن إسحاق الأسدي الكوفي): «قال ابنُ معين: ليس به بأس ـ أي ثقة ـ وقال العِجْلي: ثقة. وأمَّا الأَزْدِي فقال: متروكُ الحديث، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». انتهى.

وفي «تهذيب التهذيب» أيضاً، (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩) في ترجَمة شيخ الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: (إبراهيم بن محمد بن محمد بن أبي يحيى الأَسْلَمي المَدَني)، الذي كذَّبه غيرُ واحدٍ من أئمة الجرح والتعديل، وأغلظوا فيه الطعنَ والذمَّ جاء من قولهم فيه مما يتصل بالمقام هنا ما يلي:

«قال أحمد: لا يُكْتَبُ حديثُه، تَرَكَ الناسُ حديثَه، وقال بشر بن المُفَضَّل: سألتُ فقهاءَ المدينة عنه، فكلُّهم يقولون: كذَّابٌ. وقال البخاري: تركه ابنُ المبارك، والناسُ. وقال النَّسائي: متروكُ الحديث. وقال الدَّارقطني: متروكٌ. وقال الربيع عن الشافعي كان يقول: كان ثقةً في الحديث». انتهى.

فهـٰذا كذَّابٌ متروكٌ، كلُّ بلاءٍ، فيه كما قالَهُ الإمامُ أحمد، وثَّقه الشافعي، واحتجَّ بحديثه. فقولهم فيه: متروكٌ)، لا يلزمُ منه: أنَّ الجميعَ قاطبةً تركوه، كما أسلفتُ بيانَه قريباً. وأمثالُ هـٰذا الحكمِ فيمن قِيلَ فيه: (متروك) كثيرٌ جداً في كلام المحدِّثين وتراجم الرواة.

ولعلَّ هـٰذا الذي أشرتُ إليه، هو الذي دعا العلامةَ علياً القاري، أن يُفسِّر لفظة (الجميع) بالأكثر، وكان دقيقاً مصيباً، فقال رحمه الله تعالىٰ في: «شرح شرح النخبة» (ص:٢٣٨) عند قول الحافظ ابن حجر: «ولهـٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يُتركَ حديثُ الرجل، حتى يجتمع الجميعُ ـ أي الأكثرُ ـ علىٰ تركه». انتهى كلام علي القاري دون زيادة. وهـٰذه فائدةٌ غاليةٌ فاقبضْ يَدَك عليها.

ومما ينبغي أن يُنتَبَه إليه ما استُفيد من النصوص السابقة، وهو أنَّ هناك فرقاً بين قولِهم: (تركوه) وقولِهم: (تركه فلان)، فإنَّ لفظ (تركوه) يَدُلُّ علىٰ سقوط الراوي، وأنه لا يُكتَبُ حديثُه، بخلاف لفظ: (تركه فلان)، فإنه قد يكون جرحاً، وقد يكون غير جرح، قال الشيخُ ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٢٤/ ٣٤٩): «قولُهم: تركه شعبة، معناه: أنه لم يَرْوِ عنه، وتَرْكُ الرواية قد يكون لشبهةٍ لا توجب الجرح، وهـٰذا معروفٌ في غير واحدٍ قد خُرِّج له في الصحيح». انتهىٰ.

وقد يقولون: (تركه فلان) بمعنى تَرَك الكتابةَ عنه، لا بمعنى التَّرْك الاصطلاحي، كما نَبَّه إليه الحافظ الذهبي. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٤٠ ـ ١٤١).

المُتَسَاهِلُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

وهم كما ذكر الحافظ الذهبيّ:

١ ـ الإمام أبو عيسىٰ بن سَوْرة بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٢ ـ والإمام محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان التَّميمي، أبو حاتم البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ والإمام محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَه بن نعيم الضَّبِّي. أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

انظر «الجَرْح والتَّعْدِيل» في حرف الجيم.

المُتَشَابِهُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «التشابه» بمعنى: التماثل، ويراد بالمتشابه هنا: «الملتبس».

واصطلاحاً: هـٰذا النوعُ يتركَّب من «المُتَّفِق والمُفْتَرِق» و«المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» وهو: أن يتفق اسمُ شخصين أو كنيتهما التي عُرِفَا بها، ويُوجَد في نسبهما أو نسبتهما الاختلافُ والائتلافُ، أو على العكس من هـٰذا، بأن يختلف ويأتلف أسماؤُهما، ويتفق نسبتهما، أو نسبهما اسماً أو كنيةً.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارَبُ ويشتبه، وإنْ كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخَطِّ.

أمثلة القسم الأول:

فمِن أمثلة الأول: (موسى بن عَلِيٍّ) بفتح العين، يُطْلَق على جَمَاعةٍ، و(موسى بن عُلَيٍّ) ـ بضَمِّ العين وفتح اللَّام ـ (ابن رباح اللَّخْمي)، عرف بضمِّ العين في اسم أبيه.

ومنه: (محمد بن عبد الله المُخَرِّمِي) و(محمد بن عبد الله المَخْرَمي).

ومنه: (أبو عمرو الشَّيْبَاني)، و(أبو عمرو السَّيْبَاني).

ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة: (ثور بن يزيد الكَلَاعِي)، و(ثور بن يزيد الدَّيْلي).

أمثلة القسم الثاني:

ومن أمثلة القسم الثاني: الذي هو العكس: (عَمْرو بن زُرَارَة)، و(عُمَر بن زُرَارَة)، (حَيَّان الأسَدي)، و(حَنَان الأسدي). (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٨٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكناهم**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزَّيني، بمطبعة نور حمدي في الهند، عام ١٣٢٧ هـ.

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرُّواة**: للأزدي أيضاً، مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٩).

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٥ ـ **المعجم في مشتبه المحدثين**: لأبي الفضل، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**: لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف

بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٩): «وهو مِن أحسن كتبه». طُبع بتحقيق سكينة الشهابي، بدار طلاس، في دمشق، عام ١٤١٥ هـ.

٧ ـ **تالي التلخيص**: للخطيب البغدادي أيضاً، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩): «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسمَّاه: «**تالي التلخيص**» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين ابن التركماني، واختصره أيضاً السيوطي» طُبع بتحقيق مشهور حسن، وأحمد الشقيرات بدار الصُمَيعي، في الرياض، عام ١٤١٧ هـ.

٨ ـ **المشتبه**: لابن ماكولا، الأمير سعد الملك أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ)، مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٤٧٣).

٩ ـ **الفيصل في مشتبه النسبة**: لأبي بكر، محمد بن موسىٰ الهمذاني الحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ).

١٠ ـ **مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة محب الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

١١ ـ **ذيل (مشتبه الأسماء والنسب لابن نقطة المُذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا)**: لابن العمادِيّة، وجيه الدين أبي المظفّر، منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ).

١٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ).

١٣ ـ **مشتبه النسبة**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٤ ـ **مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب**: لابن التَّركماني، القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفىٰ المارديني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ)، ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

١٥ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدهشة، نور الدين أبي الثناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ). طُبع بتحقيق المستشرق تروكت مان في ليدن، عام ١٣٢٣ هـ.

١٦ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

١٧ ـ **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدمشقي أيضاً.

١٨ ـ **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٩ ـ **تحفة النّابه بتلخيص المتشابه**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). لَخَّص فيه كتابَ الخطيب البغدادي. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

المُتَشَابه المَقْلُوبُ:

وهو أن يحصل الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكن يقع الاختلافُ والاشتباهُ بالتقديم والتأخير، (الأسود بن يزيد) و(يزيد بن الأسود).

فالأوَّل: هو: النَّخَعِيُّ التابعيُّ المشهورُ، والثاني اثنان: (يزيد بن الأسود الصحابي الخُزَاعِيّ)، و(يزيد بن الأسود الجُرَشِي المُخَضْرَم).

وقد يحصل التقديمُ والتأخيرُ في الاسم الواحد في بعض حروفه مثل (أيُّوب بن سَيَّار)، وهو مَدَنِيٌّ مشهورٌ وليس بقويٍّ، والآخَرُ (أيوب بن يَسَار)، مجهولٌ. (انظر «شرح النخبة» للملاَّ علي القاري، ص: ٤٧٥).

المُتَشَابِهُوْنَ:

انظر «المُتَشَابِه».

المُتَشَدِّدُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

وهم كما ذكرنا في كتابنا: «المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل»:

١ ـ **شعبة بن الحجَّاج** بن الوَرْد العَتَكي الأزدي، أبو بِسْطام (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

٢ ـ **يحيىٰ بن سعيد القطَّان**، أبو سعيد القطّان البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ **مالك بن أنس** بن **مالك** أبو عبد الله الأصبحي، صاحب، «الموطأ». (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٤ ـ **عفَّان بن مسلم** بن عبد الله الصفَّار، أبو عثمان البصيري (المتوفىٰ سنة ٢٢٠ هـ).

٥ ـ **يحيىٰ بن مَعِين**، أبو زكريا البغدادي، (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٦ ـ **عليُّ بن المديني**، أبو الحسن البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **أبو حاتم الرَّازي**، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

٨ ـ **الجَوْزَجاني**، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

٩ ـ **النَّسائي**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شُعَيب بن سِنان (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

١٠ ـ **ابن حِبّان**، محمد بن حِبّان بن أحمد، أبو حاتم البستي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

١١ ـ **الأزدي**، أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين (المتوفىٰ سنة ٣٩٤ هـ).

١٢ ـ **ابن القَطَّان**، علي بن محمد بن عبد الملك الكناني الحِمْيَري الفاسي، أبو الحسن بن القطَّان. (المتوفىٰ سنة ٦٢٨ هـ).

١٣ ـ **ابن حَزْم**، علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم، أبو محمد (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ).

المُتَّصِلُ:

لغةً: (المُتَّصِلُ) اسمُ فاعل من «الاتصال» ضِدَّ «الانقطاع» و«المُتَّصِلُ» ضِدَّ «المُنْقَطِع». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما اتَّصل سندُه مِن أوَّله إلى منتهاه مرفوعاً كان أو موقوفاً.

مثاله:

١ ـ مثال (المتصل المرفوع): «مالكٌ، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ: أنه قال: كذا...».

٢ ـ مثال (المتصل الموقوف): «مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: أنه قال كذا. . .».

المُتَّصِلُ المَرْفُوْعُ:

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِل».

أمَّا مثالُ «المُتَّصِل المرفوع» فهو: «مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ـ رضي الله عنهم ـ عن رسول الله ﷺ: أنَّه قال: «كذا. . .».

المُتَّصِلُ المَوْقُوفُ:

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِلُ».

أمثلة:

عن مالكٍ، عن نافعٍ: أنَّ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كان يُحلِّي بناتَه وجواريه الذَّهَبَ ثمَّ لا يُخرِج من حليِّهن الزكاةَ. (الموطأ في الزكاة، باب: ما لا زكاة فيه من الحلي والتِّبر، رقم: ١٠).

عن مالك عن نعيم بن عبد الله المُجْمِر: أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «إذا صَلَّى أحدُكم ثم جَلَس في مصلاَّه لم تَزَلْ الملائكةُ تصلِّي عليه، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فإذا قام من مصلاَّه، فجلس في المسجد ينتظر الصَّلاةَ؛ لم يَزَلْ في صلاةٍ حتى يُصلِّي». (أخرجه مالك في «الموطأ» قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشي فيها، برقم: ٥٤).

ومن أمثلة الأحاديث المتصلة إلى أحد التابعين:

أخرج ابنُ أبي الدُّنيا عن الفضل بن سَهْلٍ: حَدَّثنا أبو النَّضْر عن محمد بن طَلْحَة، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن الحسن البَصْري: ﴿ إنَّ

﴿ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[العاديات:٦] قال: «يذكر المصيبات، وينسى النعم». (انظر «المرض والكفارات»: ص:١٠٥).

حكم (الحديث المُتَّصِل):

(الحديثُ المُتَّصِلُ) قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً، فإن استكمل بقيةَ شروط الصحيح - إضافةً إلى اتِّصاله - حُكِمَ بصحته، فإنْ خَفَّ ضَبْطُ بعض رواته؛ كان حَسَناً، فإن فقد أحدَ شروط الصحيح الأخرى كفَقْد عدالة الراوي أو ضَبْطِه، أو كان الحديثُ شاذاً أو مُعَلَّلاً؛ حُكِمَ بضَعْفِه، ولا اعتبارَ لاتصال السند عند ذلك. والله أعلم. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص:١٣٦ - ١٣٧، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص:١١٣ - ١١٤).

مُتَعَنِّتٌ في التَّوْثِيقِ مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيلِ:

ناقدٌ يغمز الراويَ بالغلطتين والثلاث، كشعبة، وسفيان الثَّوري، ويحيىٰ القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي فهـٰذا إذا وثَّق شخصاً؛ فَعَضَّ علىٰ قوله بنواجذك، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً؛ فانظرْ هل وافقه غيرُه علىٰ تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثِّقْ ذلك الرجلَ أحدٌ من الحُذَّاق؛ فهو ضعيفٌ، وإن وثَّقه أحدٌ فهـٰذا هو الذي قالوا: لا يُقْبَل فيه الجرح إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي فيه قولُ ابن معين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يبيِّنْ سببَ ضَعْفِه، ثم يجيء البخاري، وغيره يوثِّقه. ومثل هـٰذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه. ومن ثم قال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - : «لم يجتمع اثنان من علماء هـٰذا الشأن قطُّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، ولهـٰذا كان مذهبُ النَّسائي ألا يترك حديثُ الرجل حتىٰ يجتمع الجميعُ علىٰ تركه». (انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٥٨، و «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٨٥).

مُتَعَنِّتٌ في تَضْعِيفِ الأَحَادِيْثِ:

الذي يضعِّف بأدنىٰ سببٍ، مثل يعقوب بن سفيان الفَسَوي، والنَّسائي، وابن حِبّان، والجُوْزَجاني، وابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي وابن تيمية، والفيروز آبادي وغيرهم.

مُتَعَنِّتٌ في الْجَرْحِ:

انظر متشدِّدٌ.

مُتَّفَقٌ عَلى تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

المُرادُ به: أنَّ الحديثَ الذي قيل فيه هٰذه العبارةُ اتفق على إخراجه الإمامُ البخاريُّ والإمام مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ويقصد به اتفاقَ البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتفاقَ الأمَّةِ عليه، لكنَّ اتفاق الأمةِ عليه لازمٌ من ذلك، وحاصلٌ معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. (انظر «علوم الحديث» ص: ١٤).

ونَقَل النَّووي في «شرح مسلم» (١/ ٢٠) عن ابن الصَّلاح قوله: «ما اتفقا عليه مقطوعٌ بصِدقه، لتلقي الأمة له بالقبول، وذلك يُفيد العلمَ النظريَّ، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أنَّ المتواتر يُفيد العلمَ الضروريَّ، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلمَ النظريَّ».

وقد سَبَق ابنُ الصلاح من قال: ما أخرجه الشيخان فهو مقطوعٌ

بصحته، وذكر العِراقي منهم أبو الفضل بن طاهر (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)، وأبو نصر بن يوسف (المتوفى سنة ٥٧٤ هـ). (انظر «التقييد والإيضاح» ص: ٢٨).

فإذا كان مقطوعاً بصحته، مع تلقي الأمة بالقبول؛ فهو يُفيد العِلْمُ الضروريَّ، لا النظريَّ، على أنَّ أكثر متون الصحيحين بلغ حدَّ التواتِر.

فائدة:

كثيراً ما يقولُ الحافظُ أبو يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليلي القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ) في كتابه «كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (مُتَّفَقٌ عليه)، ومراده بهٰذه العبارة: متَّفقٌ عليه في عدالتِه، ولهٰذا أمثلةٌ كثيرةٌ جدّاً، منها: أنه قال في ترجَمة عبَّاس بن محمد الدُّورِي: «متَّفق عليه».

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن نَقَل عنه العبارةَ ـ «يعني: في عدالته»، وإلاَّ فالشَّيخان لم يخرِّج له واحدٌ منهما». (تهذيب التهذيب: ٥/ ١٣٠).

وأحياناً يقولُ: «ثقةٌ» «متفق عليه» كما في ترجمة ابن كُناسَة رقم (٢٩٥) مع أنه لم يخرِّج له إلاَّ النَّسائيُّ.

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ:

لغةً: (المُتَّفِقُ) اسمُ فاعلٍ من الاتفاق، معناه: المُتوافِق بعضُه مع بعضٍ، أو المُتقارِبُ، والمُلائِم. (انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

و(المُفْتَرِقُ) اسمُ فاعلٍ من الافتراق، معناه: المنفردُ عن غيره، مأخوذٌ من التفرُّق، المُنْفَصِلُ عن غيره والمُبايِنُ. (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: وهو ما يَتَّفِقُ لفظاً وخَطّاً، أي: أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ على أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

فائدته:

وهـٰذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمن من اَلْلَبس، فربما يَظُنّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المَتَّفِقين ثقةً، والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

وقد ذكر له ابنُ الصلاح أقساماً، نذكر منها:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله:

أنس بن مالِكٍ، عشرة. روى منهم الحديثَ خمسةٌ: الأوَّل: خادمُ النبيِّ ﷺ، والثاني كَعْبِيٌّ قُشَيْرِيٌّ روى حديثاً واحداً، والثالث والدُ الإمام مالكٍ، والرابع حِمْصِيٌّ، والخامس كوفيٌّ.

القسم الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم وأجدادهم:

مثاله:

أحمد بن جعفر بن حَمْدان، أربعة: القَطِيْعي (راوية المسند) والبَصْري، والدِّيْنَوَرْي، والطَّرَسُوسي.

القسم الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة معاً:

مثاله:

أبو عمران الجَوْني، اثنان: أحدُهما (عبد الملك بن حبيب التابعي)، الثاني اسمه (موسى بن سهل) بَصْرِيٌّ، سكن بغدادَ.

القسم الرابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة:

ومن أمثلته:

«الآمُلِي»، و«الآمُلي». الأوَّل إلى آمُل طبرستان، والثاني إلى آمُل جَيْحُون، قال أبو سعد السَّمْعَاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان مِن آمُل». وأكثر من ينسب إليها يعرف بالطَّبري، وشُهِر بالنسبة إلى آمُل جَيْحُون عبدُ الله بن حَمَّاد الآمُلي شيخ البخاري. (الأنساب المتفقة: ص: ٤، و«اللُّبَاب» ١/ ١٦).

«السَّرَوِي» و«السَّرْوِي»: الأول منسوبٌ إلى بلدة «سَارِية» من طَبَرستان، منهم: محمد بن صالح السَّرْوِي الطَّبَري، ومحمد بن حفص السَّرَوي، الثاني: منسوبٌ إلى مدينة بأردَبيل يقال لها «سَرْو»، منها نصر السَّرْوِي الأردبيلي (المؤتلف والمختلف: ص: ٧٧).

ثم إنَّ ما يُوجَد من «المتفق والمفترق» غير مقرونٍ ببيانٍ فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميّزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه.

وقد زَلَق بسبب الاتفاق بين الرواة في الاسم أو غيره غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراكُ من أسباب الغلط في كلِّ علمٍ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٨١).

أشهر المصنفات فيه:

١ ـ **المُتَّفق الكبير**: لأبي بكر الجَوْزَقي، محمد بن عبد الله بن محمد الخراساني (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)، قال الذهبي في السِّير (١٦/ ٤٩٤): «يكون ثلاثمئة جزء، رواه عنه شيخُ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني»، وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥) «وله آخر أبسط منه».

٢ ـ **غنية الملتَمِس وإيضاح الملتبس**: للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، حقَّقه عبدُ الرحمٰن محمد الشريف، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام بن سعود في الرياض ١٤٠٣ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ: نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الكوثر في الرياض، ١٤١٣ هـ.

٣ ـ **المُتَّفِق والمُفْتَرِق**: للخطيب البغدادي أيضاً، نسبه له النَّووي في «التقريب» (٢/٣١٦)، والذهبي «السير» ١٨/ ٢٩٠): وقال: «ثمانية عشر جزءاً»، وقال السُّيوطي في «تدريب الراوي» ٢/ ٣١٦): «وللخطيب فيه كتابٌ نفيسٌ، علىٰ إعْوازٍ فيه»، وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١١٥): «وهو كتابٌ نفيسٌ في مجلَّدٍ كبيرٍ، وشرع الحافظُ ابن حجر في تلخيصه مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً ولم يكمله»، وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٣٦٢).

٤ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخط المُتَماثِلة في النُّقاط والضَّبط**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٥ ـ **المُتَّفق والمفترق**: لابن النجّار، أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، نسبه له الذهبي في «السير»)(٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ **تلخيص المُتَّفق المفترق للخطيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أحمد بن علي بن محمد المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦)، وقال محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»

(ص: ١١٥): «وشرع الحافظ ابن حجر في تلخيص المتفق والمفترق للخطيب مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً، ولم يُكمِله».

المُتَقَدِّمُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصد بهم: المحدِّثون الذين كانوا قبل المئة الثالثة الهجرية.

المُتَقَدِّمُوْنَ والمُتَأَخِّرُوْنَ:

قد شاعَ استخدامُ كلمتَي «المتقدِّمين» و«المتأخِّرين» في مَواضِعَ كثيرةٍ من علوم الحديث، دون بيانٍ شافٍ عن مدلوليهما؛ إلَّا ما ذكره الحافظُ الذَّهَبيُّ في مقدِّمة كتابه: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤): غير أنه لا يَصْلُح أن يكون فاصلاً بينهم، فإنه قال: «الحَدُّ الفاصلُ بينهم ثلاثُمئة سنةٍ» وهٰذا كما ترى تحديدٌ زمنيٌّ قائمٌ على أساس الفضل والشرف للقرون الأولى، فلا يُعْتَبَرُ ذلك إلا في مجال التفضيل والتشريف، أمَّا في المجالات العلمية والمنهجية ـ كعلوم الحديث ـ مثلاً ـ فلا؛ إذ إنَّ حُفَّاظ القرن الرابع بل النصف الأول من القرن الخامس أيضاً يشتركون مع سَلَفِهم في الأعراف العلمية، والمناهِج التعليمية، والأساليب النقدية، وكيفيةِ استخدام التعابير الفنيَّة، دون اللَّاحقينَ بهم.

ومع ذلك فإنَّ هٰذا الفاصلَ لم يكن معمولاً به في الصناعة الحديثية عموماً كما يبدو جَلِيّاً لمَن يتتبَّع السِّياقَ الذي وردتْ فيه هاتان الكلمتان، ومناسبةُ إطلاقهما، حيث إنَّ المفهوم السائد لهٰذين المُصْطَلَحين هو المعنى النِّسْبِيُّ، أي كلُّ من سلف يُعتبر متقدِّماً بالنسبة إلى من لحقه، وهٰذا المفهومُ غيرُ صالحٍ أيضاً في المجالات العلمية التي يتوخَّى فيها المنهجُ والاصطلاحُ نظراً إلى كونه تحديداً لُغَوِيّاً دون أدنى اعتبار للفاصل العلمي الحقيقي، وإلا فإنه يؤدِّي إلى الخلط بين

أصحاب الرؤى المتباينة جوهرياً وفنياً.

فحين يقع بين مجموعتَيْن خِلافٌ جوهريٌّ، وتباينٌ منهجيٌّ، في كثيرٍ من مسائل علوم الحديث، فإنه يصبح من الضروريِّ فصْلُهُما بما يميِّز كُلاًّ منهما عن الأخرى، كي لا يَشيع الزَّلَلُ، ويَكثُر حوله الجَدَلُ، بسبب عدمِ التمييز بين ذَوِي المناهج المختلفة.

المَعْنِيُّون بـ «المتقدِّمين» و«المتأخِّرين»:

إنَّ المسيرة التاريخية للسُّنَّة النبويَّة يتعيَّن تقسيمُها إلى مَرْحَلَتَيْن زَمَنِيَّتَيْن كَبِيرتَيْن، لكلٍّ منهما معالمُها وخصائصُها المميَّزة، وآثارُها المختلفة.

فأمَّا الأولى فيُمكن تسميتها بـ: «مرحلة الرواية» وهي ممتدةٌ من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري، تقريباً، وأبرزُ خصائصها كَوْنُ الأحاديث لا تُتَلقَّى فيها، ولا تُنْقَل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرةِ، والإسنادُ في هٰذه المرحلة يشكل العمودَ الفقريَّ، عليه يَتِمُّ الاعتمادُ في تلقي الأحاديث والآثار ونقلِها، ويُعَدُّ «مسندُ الإمام أحمد» نموذجاً لها.

وأمَّا المرحلة الثانية فيُمكن تسميتُها بمرحلةِ ما بعد الرِّواية، وفي هٰذه المرحلة آلت ظاهرةُ الإسناد والرواية المباشرة إلى التلاشي لتبرز مكانَها ظاهرةُ الاعتماد على الكتب التي صَنَّفها حُفَّاظُ المرحلة الأولى وتقليدهم فيها، وبينما كانت الكتبُ المُصَنَّفَةُ في المرحلة الأولى تنقل الأحاديثَ بأسانيدها الخاصة، فإنَّ جُلَّ الكتبِ التي ظهرت في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديثَ بالاعتماد على الكتب السابقة، وإنْ كانت أساليبُ النقلِ وطُرُقُ الأخذِ تختلف من كتابٍ إلى آخر، ويُعَدُّ «تفسيرُ ابن كثير» نموذجاً لها.

«ومُسْنَدُ الإمام أحمد» مثلاً، وهو نموذجٌ لكتب المرحلة الأولى، عُمْدَتُه في نقل الأحاديث هي الأسانيد والرواية المباشرة، ولذلك يقول في كلِّ حديثٍ يسوقه فيه: حَدَّثنا فلانٌ عن فلانٍ.. إلى آخر سلسلة الإسناد.

وأمَّا كتابُ «تفسير ابن كثير» ـ مثلاً ـ وهو نموذجٌ لكتب المرحلة الثانية، فإنَّ عُمْدَتَه في نقل الأحاديث هي الكتبُ والمُدَوَّنَاتُ التي ظهرت في مرحلة الرواية، ولذلك تراه يحكي ويقول: قال الإمامُ أحمد في مسنده: حَدَّثنا فلانٌ عن فلانٍ.... وهكذا، وهـٰذا ما جعل للمرحلة الأولى ميزةً علميةً تختلف عن المرحلة الثانية، فأصبح الحُفّاظُ المتقدِّمون يَتَّسِمون بالأصالة، والعُمْدَةِ، بينما كان المتأخِّرون يَتَّصِفون بمظهر التقليد والتبعية في مجال الحديث ونقله وروايته.

وجديرٌ بالذكر: أنَّ القرن الخامس الهجري من المرحلة الأولى، والقرن السادس من المرحلة الثانية يُعْتَبَران فترتي انعطافٍ وتحوُّلٍ من مرحلةٍ إلى أخرى إذ ظَهَر في كلٍّ منهما الاعتمادُ على الكتب والرواية المباشرة تصاعداً، وتنازلاً.

وهـاهنـا لفتـةٌ علميـةٌ، لابُـدَّ مـن التلـويـح إليهـا، وهـي: أنَّ المستشرقين أثاروا جملةً من الشُّبهات والشُّكوك حول السُّنَّة النبويَّة، من بينها: أنَّ السُّنَّة لم تُدَوَّنْ إلا في عهد الإمام الزهري، أي بعد حوالي قرنٍ من الزمن، وهـٰذه في الحقيقة ليست إلا كنسيج العنكبوت لا تلبث أن تتمزَّق أمام الواقع الحديثي، إن هي إلا تلبيسٌ، وخلطٌ للمفاهيم.

وذلك: أنَّ ما ظهر رسمياً بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ من كتابة الأحاديث لم يغيِّر شيئاً من عادة المحدِّثين في الاعتماد على الرواية، فقد ظَلّوا يتلقَّون الأحاديثَ من شيوخهم

بالرواية الشفهية، ويعتمد كلٌّ منهم على مروياته الخاصة به، دون الاتِّكالِ منهم على ما دَوَّنه السابقُ، وإنْ كانت حركةُ التدوين تتصاعَدُ وتتكثَّف يوماً بعد يوم طيلةَ المرحلةِ الأولى، فإنها لم تدفع بهم إلى ترك الروايةِ الشفهية التي كانوا عليها منذُ عهدِ الصحابة، بل أصبحوا يَستخرِجون الحديثَ بسندٍ خاصٍّ بهم، فهـٰذا الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ على سبيل المثال كلُّ ما جَمَعه في كتابه «الموطَّأ» قد اعتمد فيه على مَرْوِيَّاتِه، دون اتكالِه على ما دَوَّنه شيخُه الإمام الزهريُّ في عصر الخليفة، وكذا الإمامُ الشافعيُّ تلميذُ مالكٍ لم يكن معتمداً إلا على الرواية الخاصة به، وكذا كافةُ الحُفَّاظ في المرحلة الأولى. هـٰذا من جهةٍ.

ومن جهةٍ أخرى فإنَّ ما كَتَبه الإمامُ الزهريُّ وغيرُه لم يكن على شاكلةِ جمع القرآنِ الكريمِ، الذي وقع في خلافة أمير المؤمنين أبي بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ، ولم يكن على صورة التدوين المتعارف عليه حالياً، بل إنه كان مُجَرَّدَ جَمْعِ بعضِ الحُفَّاظ لمروياتهم، وكتابتِها في صحائف بشكلٍ منفردٍ حفظاً لعلمهم، وصَوْناً لأحاديثهم، وقد كان هـٰذا مألوفاً منذ عهد النبي ﷺ وإنْ كان في تحفُّظٍ شديدٍ. وكسراً للحاجز النفسي الذي كان يحول دون كتابة الأحاديث أصدر الخليفةُ أمراً بكتابتها، سيَّما بعدما اعتراه قَلَقٌ وخوفٌ من ضياع العلم واندراسه بموتِ صاحبه.

فالذي كَتَبه الإمامُ الزهريُّ إنما هو في الحقيقة من مروياته الخاصة به إذاً، ولم يكن ذلك على نحو تدوينٍ عامٍّ للسنَّة، كجَمْعِها في كتابٍ واحدٍ من مصادرَ مختلفةٍ، كما وقع ذلك في جمع القرآن الكريم. ورغم ذلك فإنَّ المحدِّثين لم يَحِيدوا عن عادة الرواية، والاعتمادِ عليها في تلقِّي الأحاديث وقبولها، ولا يَنْفَكُّ ما كتبه الإمامُ

الزهريُّ أو غيرُه أن يكون شيئاً عادياً، بل استمراراً لمعهود كتاباتِ بعض السابقين دونما أدنى تغييرٍ يذكر.

ولو كان ذلك كتاباً جامعاً للسُّنَّة النبويَّة، ومصادره المختلفة، واعتمد الناسُ عليه بعده، لكان فيه ما يُثير الشُّكوكَ حول المصادر المعتمدة في جمع الأحاديث، لكن ذلك لم يَحْدُثْ قطُّ، وعليه فليس هناك ما يدعو إلى إثارة قضية التدوين البَتَّة.

وقد بذل علماءُ الحديث في المرحلتَيْن جميعاً جهوداً مُضْنِيَةً لصيانة السُّنة وحفظِها ـ مباشرةً كانت أم غيرَ مباشرةٍ ـ فعنايةُ المحدِّثين في الأولى صارت منصبَّةً على نَقَلَة الأخبار ورُوَاتِها، والبحث عن أحوالهم والتفتيش في مروياتهم، ومن ثم أصبحت السُّنَّةُ محلَّ دفاعِهم المباشر، وأمَّا في المرحلة الثانية فقد توجَّه اهتمامُ الأئمة إلى حفظ وصيانة الكتب والدواوين المنقولين عن السَّابقين ـ سواء حوَت الأحاديث، أو لا ـ وبذلك أصبحت الكتبُ والدواوينُ محلَّ عنايتهم المباشرة.

فالموادُّ العلميةُ التي تشكِّل المحاورَ الرئيسةَ في علوم الحديث من المصطلحات، وقواعد التصحيح والتعليل ووسائل معرفة الخطأ والصَّواب، وأصول الجرح والتعديل، إنما انبثقتْ من الجهود النقدية التي بذلها المحدِّثون النُّقَّادُ في المرحلة الأولى، بينما أسفرت الممارساتُ العلميةُ في المرحلة الثانية عن أنواعَ جديدةٍ من الضوابط، من شأنها: توثيقُ الأصول والفروع من نسخ الكتب ونقلهما إلى الأجيال اللاَّحقة بعيداً عن احتمال التحريف والتزوير والانتحال.

فبذلك أصبح النُّقَّادُ في المرحلة الأولى العُمْدَةَ في مباحث علوم الحديث، والمصدرَ الرئيسَ لمصطلحاتها، وأمَّا «المتأخرون» فتبع لهم يتمثَّل دورهم في النقل والتهذيب والاستخلاص، والاختصار دون

التأسيس والإبداع، كما شهد بذلك الواقعُ، فمن الطبيعي إذاً بُروز تبايُنٍ منهجيٍّ بين حفَّاظ المرحلة الأولى وأئمة المرحلة الثانية في مجال علوم الحديث.

إلى جانب التأثير المنطقي الذي لم يفلت منه علمٌ من العلوم الشرعية في مرحلة ما بعد الرواية، فإنه قد لعب دوراً قوياً لتعميق الهُوَّة بينهم، حيث إنَّ معظم التعاريف للمصطلحات بدأت تأخذ صبغةً منطقيةً ـ كأن يكون التعريف جامعاً مانعاً موجزاً واضحاً ـ بينما كان الأمرُ في المرحلة الأولى غير ذلك؛ إذ إنَّ أكثر ما يذكر في سبيل التعريف والتوضيح لا يخلو من غموضٍ، أو من تطويلٍ، أو لا يكون مانعاً، أو لا يكون جامعاً، فإنهم يعطون للمناسبات والقرائن وحال المخاطبين أهميةً بالغةً، ولهـٰذا يكتفون غالباً في كلامهم بالإشارات والألغاز، كارهين فيها التطويلَ، ومقتضى ذلك ضرورةُ الاعتبار بمناسبات كلام النُّقَّادِ وتعابيرهم الفنيَّة كي تتَّضح مقاصدُهم، فإنَّ العديد من تعاريف المصطلحات التي استقرَّ عليها «المتأخِّرون» لا يصلح التقيُّدُ بها في كثير من المواضع؛ لأنها وقعت مضيقةً لمدلولاتها التي كانت متسعةً في إطلاق «المتقدِّمين».

وفي ضوء هـٰذه الحقائق العلمية فإنَّنا نستخلص بأنَّ المَعْنِيِّين بـ: «المتقدِّمين» هم حُفَّاظ «مرحلة الرواية»، وبالخصوص نُقَّادُهم، وبـ: «المتأخِّرين» أهل «مرحلة ما بعد الرواية»، فإنَّ كُلاًّ من هاتين المجموعتين تنفصل عن الأخرى أصالةً وتبعيةً في مجال الحديث وعلومه، فلا ينبغي الخلطُ بينهما؛ لأنه ظهر بينهما خِلافٌ جوهريٌّ وتبايُنٌ منهجيٌّ. (انظر: «نظرات جديدة في علوم الحديث»: ص: ١١ ـ ١٦).

المُتْقِنُ:

مَن وُصِفَ بالحِفظ والضَّبْطِ والتَّيَقُّظِ.

مُتْقِنٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن الصَّلاح، والثانية عند: الحافظ العِراقي، والثالثة عند: السُّيوطي.

حُكمها:

يُحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ به.

مُتْقِنٌ ثَبْتٌ:

قال الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» (١/ ١٥٧) تعليقاً على وصف الراوي بالحفظ أو الضَّبْط: كأن يُقَال: حافظٌ، أو ضابطٌ لعَدْلٍ، إذ مجرَّدُ الوصف بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنه تُوجَد العدالةُ بدونها، ويوجَدان بدونها، وتُوجَد الثلاثة.

ويَدَلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زُرْعَةَ عن رجلٍ، فقال: حافظٌ. فقال: أهو صدوقٌ ـ أي: عَدْلٌ ـ؟.

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَم بشُرْب النَّبيذ وبالوَضْع، قال البخاري: هو أضْعَفُ عندي من كل ضعيفٍ.

ثم إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقانُ وجيِّدُ المعرفة، لابُدَّ أن يكون في (عَدْل)، فيكون الموصوفُ بأحد هـٰذه الأوصاف من هـٰذه المرتبة الرابعة إذا لُوحِظ فيه أنه (عَدْلٌ) مع هـٰذه الأوصاف، دون أن يُصرِّح ذاك الإمامُ في وصفه بلفظ (عَدْل) ـ أمَّا لو صَرَّح به فقال: (عَدْلٌ حافظٌ) كان أعلى، ولذا أدرج شيخُنا ـ ابن حجر ـ (عدل ضابط) في «شرح النخبة» في المرتبة الثانية بحسب تقسيم الحافظ ابن

حجر ـ في التي قبلها ـ وهي الثالثة هنا في تقسيم السَّخاوي.

ويُعَدّ هـٰذا اللَّفْظُ «مُتْقن ثَبْتٌ» من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُحتَجُّ بحديث من اتَّصَف به.

المُتَلَقِّنُ:

هو الشيخُ الذي يقبل كلَّ ما يقال فيه: إنَّه حديثٌ، دون التحقيق والتفتيش فيه، وذلك بسبب النِّسيان أو الاختلاط.

مُتَمَاسِكٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ ذكره المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل في رتبة «صَدوق»، أو «محلُّه الصِّدْقُ»، أو «لابأسَ به»، أو «ليس به بأسٌ»، أو «ثقةٌ إن شاء الله»، أو «مأمونٌ»، أو «خِيارٌ»، أو «خِيَارُ الخَلْق»، ونحوِها، والتي يُكتَب حديثُ أهلها، ويُنَظر فيه. (قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٤٩).

المَتْنُ:

لغةً: ما صَلُبَ وارتفع من الأرض. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما ينتهي إليه السَّنَدُ من الكلام. (تدريب الراوي: ١/ ٤٢).

مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّهَمٌ بالوَضْعِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذهبيِّ، والعِراقي، والسيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِيّ.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المُتَوَاتِرُ:

لغةً: هو اسمٌ مشتقٌّ من «التَّوَاتُرِ» أي: التتابُع والمتواتر: المُتتابِعُ، والمُؤَاتَرَةُ: المتابعةُ. (انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: «هو ما رواه جماعةٌ غيرُ محصورةٍ بعددٍ في كلِّ طبقةٍ من طبقاته، تُحيل العادةُ تواطؤهم أو توافُقَهم على الكَذِب، ويكون مستندَهم الحِسُّ».

شروط «الحديث المتواتر»:

يُؤخَذ من التعريف شروط «المتواتر» وهي:

١ ـ أن يكون روايتُه في كلِّ طبقةٍ من طبقات إسناده جَمْعٌ كبيرٌ من الرّواة، وقد اختلف العلماءُ في عِدَّة هـٰذا الجمع، فمنهم من قَيَّده بـ «عشرة»، ومنهم من قَيَّده بـ «أربعين»، ومنهم من قَيَّده بأكثر من هـٰذا العدد حتى أوصله بعضُهم إلى أكثر من «ثلاثمئة».

وقد قَرَّر الحافظُ ابن حجر في «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (٣٨ ـ ٣٩) أنَّ القول الصحيح عَدَمُ تعيين العدد، وأنَّ العبرة

بإفادة العلم، فكلُّ عددٍ يُفيد العلمَ بنفسه معتبرٌ، والله أعلم.

٢ ـ استحالةُ اتفاق جمع الرُّواة على الكذب، وكذلك استحالةُ وقوع الكذب دون قصدٍ منهم، والمرادُ إحالة العادة أن يتفقوا على الكذب عَمْداً، أو سَهْواً.

٣ ـ استمرارُ عدد التواتر المُفيد للعلم من ابتداء السَّند إلى انتهائه، والمقصودُ أن لا تنقص الكثرةُ فلو زاد فلا يؤثِّر.

٤ ـ أن يكون مستندُ الخبر «الحِسّ» من مشاهدةٍ أو سمَاعٍ... فخرج ما كان مستنده العقلُ كالقول مثلاً: «إنَّ الواحد نصف الاثنين»، أو «إنَّ العالَم حادثٌ».

فكلُّ حديثٍ جَمَع بين هٰذه الشروط الأربعة كان «متُواتِراً»، وكلُّ حديثٍ لم تتوفَّر فيه هٰذه الشروطُ مجتمعةً بأنْ فقدَ ولو شرطاً واحداً منها سُمِّيَ «حديثاً آحادياً».

أقسام المتواتر:

ينقسم «الحديثُ المُتواتِرُ» إلى قسمين:

١ ـ مُتواتِرٌ لفظيٌّ.

٢ ـ مُتَواتِرٌ معنويٌّ.

أ ـ المتواتر اللَّفظي: هو ما اتَّفق رواتُه على رواية لفظٍ واحدٍ.

مثاله:

ويمثِّل له العلماءُ بحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النَّار» فقد رواه أكثرُ من سبعين صحابياً بهٰذا اللَّفظ. (انظر «نظم المتناثر» للعلاَّمة الكتاني، ص: ٢٠ ـ ٢٤).

ب ـ «المتواتر المعنوي: هو ما تعدَّدت ألفاظُه، فرواه بعضُ الرواة بلفظٍ، ورواه البعضُ بلفظٍ آخرَ، ورواه بعضٌ بلفظٍ ثالثٍ...

وهكذا، إلا أنَّ جميعَ تلك الألفاظِ تُفيد معنىً واحداً.

ومن «المتواتر المعنوي» أنْ تُنْقَل إلينا وقائع مختلفةٌ، كلُّ واقعةٍ على حِدَةٍ لا تصل إلى حدِّ التواتر، ولكن بين هٰذه الوقائع أمراً مشتركاً، فيكون هٰذا الأمرُ المشتركُ بين جميع تلك الوقائع مُتواتِراً تَواتُراً معنوياً.

مثاله:

ويمثِّل العلماءُ لهٰذا النوع من التواتر بـ: «رَفْع اليدين في الدعاء»، فقد وَرَد رفعُ اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبيِّ ﷺ، كلُّ حديثٍ في واقعةٍ مختلفةٍ عن الواقعة التي ذكَرها الحديثُ الآخَرُ، وبين هٰذه الوقائعِ قاسمٌ مشتركٌ هو أنَّ النبيَّ ﷺ دعا ورفع يدَيْه أثناء الدعاء، وإليك طرفاً منها توخّياً لإيضاح المراد:

١ ـ أخرج البخاريُّ عن أبي موسى الأَشْعَرِيِّ: أنَّ النبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام توضَّأ ثم رَفَع يديه، فقال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعُبَيْدٍ أبي عامِرٍ....». (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: نزع السهم من البدن، رقم: ٢٨٨٤).

٢ ـ وأخرج البخاريُّ عن أبي هريرة أنَّ الطُّفَيْل بن عمرو الدَّوْسِي جاء إلى النبيِّ ﷺ وطلَب منه أن يدعو على دَوْسٍ، فرفع النَّبيُّ ﷺ يديه، وقال: «اللَّهم اهْدِ دَوْساً، وائْتِ بهم» (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: الدعاء للمشركين بالهدي ليتألفهم، رقم: ٢٩٣٧).

٣ ـ وأخرج البَزَّارُ والطَّبَرانِيُّ عن أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ رفع يَدَيْه بعَرَفَة يَدْعُو. (انظر «مجمع الزوائد» في الأدعية، باب: ما جاء في الإشارة في الدعاء ورفع اليدين، رقم: ١٧٣٣٨).

وهكذا إلى خمسين حديثاً، كلٌّ منها في واقعةٍ خاصةٍ، وكلُّها تَشترِك بكون النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رَفَع يَدَيْه أثناء دعائه، فهٰذا

الأمرُ الذي اتفقت عليه الوقائعُ أصبح متواتراً تواتراً معنوياً.

أهمُّ مصادر «الحديث المتواتر»:

للمتواتر من الحديث بقسميه اللَّفظيِّ والمعنويِّ أمثلةٌ كثيرةٌ، ولذا أفرده بعضُ العلماء بالتصنيف، وأشهر المؤلَّفاتِ التي جَمَعت الأحاديثَ المتواترة فيما يلي:

١ ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، لَخَّصَه من كتابه الكبير في هٰذا الموضوع الذي عَنْوَنه بـ «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» وقد أورد في القطف الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فصاعداً، وذكر فيه كلَّ حديثٍ وعدَّةَ من رواه من الصحابة مقروناً بالعَزْو إلى من خرَّجه من الأئمَّة المشهورين في كُتبهم ومصنَّفاتهم الحديثية، ورَتَّب كتابه على الأبواب، وبلغ عددُ الأحاديث فيه (١١٣) حديثاً.

٢ ـ **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**: للعلاَّمة المحدِّث السَّيد محمد بن جعفر الكَتَّاني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٥ هـ)، والَّذي ضَمَّن فيه كتابَ السُّيوطي، وأضاف عليه إضافاتٍ كثيرةً في التخريج والأحاديث، ورَتَّبه ترتيبَ كتابِ السُّيوطي، وقدَّم له بمقدِّمةٍ ضافيةٍ تكلَّم فيها عن حدِّ المتواتر، وشروطه، ونوع العلم الذي يُفيده، وقد بلغ عددُ الأحاديث التي أوردها (٣١٠) حديثاً.

هٰذا وقد وقع في الكتابين تساهُلٌ في الحكم بتواتر بعض الأحاديث، فحكما على عِدَّة أحاديث بذلك، مع أنها لم تتوفَّر فيها شروطُ التواتر، والله أعلم.

وممَّن جمع كتاباً في الأحاديث المتواترة أيضاً:

١ ـ ابن طُولون الحنفي محمد بن عليّ الدِّمَشْقي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

٢ ـ والعلاَّمة أبو الفَيْض محمد بن مرتضى البِلْجِرَامِي الهِندي ثُمّ الزَّبِيْدِي (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ).

٣ ـ والشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوْجي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٧هـ)، وغيرُهم.

وبعض هـٰذه الكتب مطبوعٌ ومتداولٌ.

تنبيه:

واعْلَمْ: أنَّ العلماء نَبَّهوا إلى أنَّ الحديثَ إذا عُرِفَ تواتُرُه لا يبحث في أسانيده، ولذلك لم يُدْخِله أهلُ الحديث في كتب علوم الحديث ومصطلحه؛ لأنَّ علوم الحديث قائمةٌ على دراسة الأَسانيد والمتون. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث»: ص:٤٨ ـ ٥٢، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٠٤ ـ ٤٠٨).

المُتَواتِرُ الْعَمَلِيُّ:

ما نَقَله أهلُ المشرق، والمغرب عن أمثالهم جِيْلاً عن جيلٍ، لا يختلف فيه مؤمنٌ، مثل الصَّلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والحجّ. فهذه كلُّها تواترت تواتُراً عملياً عن النبي ﷺ، عملها هو، وعمل معه الصحابة، ثم نقل ذلك المسلمون جيلاً عن جيلٍ، حتىٰ يومنا هـٰذا، ولا يختلف في عمومه المسلمون شرقاً وغرباً، وإن اختلفوا في بعض الفروع، والجزئيات. (انظر «معجم المصطلحات الحديثية» للخيرآبادي، ص: ٨١).

المُتَواتِرُ اللَّفْظِيُّ:

انظر «المُتَواتِرُ».

المُتواتِرُ الْمَعْنَوِيُّ:

انظر «المُتَواتِر».

المُتَوَسِّطُ:

هو من شَرَع في فنٍّ، واسْتَقَلَّ بتصوُّر مسائله، غير أنه لا يستحضِر غالبَ أحكامه، ولا يمكنه الاستدلالُ عليها. (انظر «فتح الباقي» ١/ ٢٨).

المُتَيَقِّظُ:

الراوي الذي لا يكون مغفَّلاً.

مُثَلَّثَةٌ:

ثاءٌ ذاتُ ثلاث نُقَطٍ.

مُثَنَّاةٌ تَحْت:

أو (تحتية): ياءٌ ذات نقطتين تحت.

مُثَنَّاةٌ فَوْق:

تاءٌ ذات نقطتين فوق.

مُثَنَّى بن الصَّبَاح عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ يَقْطَعُ الصَّلاةَ ويَنْقُضُ الوضوءَ:

هـٰذا التعبيرَ انفرد به صالحُ جَزَرَة في تجريح: (المُثَنَّى بن الصباح اليماني، المتوفىٰ سنة ١٤٩ هـ) حيث رواه ابنُ عدي، عن الحسن بن أبي الحسن، عنه أنه قال:

مُثَنَّى بن الصبَّاح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ وينقض الوضوءَ (الكامل: ٦/ ٢٤١٨).

وذهب جمهورُ النقاد إلى تضعيفه في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وهو في غيره ضعيفٌ أيضاً يكاد النقادُ يجمعون على ذلك إلاَّ في بعض الروايات عن يحيى بن معين.

وأسباب الضعف حَدَّدتها أقوالُ النقاد، وهي:

١ ـ **الاختلاطُ**. وخاصةً في عطاء بن أبي رَبَاح.

فقد روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى يحيى بن سعيد القطَّان: أنه قال: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء. (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٣٢٤).

٢ ـ **اضطراب حديثه**. قال الإمام أحمد: لا يساوي حديثُه شيئاً، مضطرب الحديث. (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٥٦).

٣ ـ **روايته لأحاديث مُنكَرة**. قال السَّاجي: ضعيفُ الحديث جدّاً، حدَّث بمناكير ويطول ذكرها، وكان عابداً يَهِمُ. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٦).

وفصَّل فيه القولَ ابنُ حِبّان حيث قال: «كان ممَّن اختلط في آخر عُمُره، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فاختلط حديثُه الأخيرُ الذي فيه الأوهامُ والمناكيرُ بحديثه العظيم ـ كذا في المطبوع، ولعلَّ الصواب القديم ـ الذي فيه الأشياءُ المستقيمةُ، عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به». (المجروحين: ٣/ ٢٠).

مج:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجة في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مُجَالِدٌ يَجْلِدُ فِي الْحَدِيْثِ:

هٰذا من قول الإمام الشافعي في تجريح الرواة، وهو نوعٌ من تخفيف الجرح وتجنُّبِ الألفاظ الشديدة التي يستعملها بعضُ الأئمة النقاد.

قال إبراهيم المُزَنِيّ: سمعني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول فلانٌ كذا، فقال: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، أَحْسِنْها فلا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيء.

المُجَالَسَةُ:

مجالسةُ الراوي لمن يروي عنه.

مَجَامِيْعُ الْحَدِيْثِ:

مُنذ القرن الرابع ظهرت فكرةُ جَمْع أحاديث أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ، واتَّخذت مناهج شَتَّىٰ، فمنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «**مجمع الزوائد**» للهَيْثَمي (ت ٨٠٧ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «**الجامع الصغير**» للسَّيوطي (ت ٩١١ هـ)، ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) و«**كنز العمال**» للمُتَّقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين علىٰ حروف المعجم أيضاً، ويذكر مروياتِهم كـ: «**تحفة الأشراف**» للمِزّي (ت ٧٤٢ هـ). ومن أشهر هٰذه الكتب:

١ ـ **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد النَّيسابوري الجوزقي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٢ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القزاب السَّرْخَسِي ثم الهروي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). ذكره الذهبي في السير (١٧/ ٣٨٠) وقال: (وله كتاب «الجمع بين الصحيحين» بأسانيده).

٣ ـ **الجمع بين الصحيحين**. لأبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدِي الأزدي الأندلسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ). مخطوطٌ وقد اختصره عبد الحقِّ الإشبيلي (ت ٥٨١ هـ) في «الاختصار والتجريد للصحيحين من التكرار والأسانيد» ويأتي، كما اختصره عبد العزيز بن رضوان الحنبلي (ق ٨ هـ) في «مطلع النيّرين في الجمع بين الصحيحين» ويأتي، واختصره محمد الرُّومي في «مختصر الجمع بين الصحيحين للحميدي». وشَرَحه ابن هبيرة (المتوفى سنة ٥٦٠ هـ) في «الإفصاح عن معاني الصحاح».

٤ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لمحيي السُّنَّة، أبي محمد، الحسين مسعود بن محمد ابن الفَرَّاء الشافعي البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ)، ذكره الذهبي في السير (١٩/ ٤٤٠) مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١٠/ ٦٥٠).

٥ ـ **شرح السُّنَّة**: للبَغَوي أيضاً، رَتَّبه علىٰ الموضوعات علىٰ طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع الأحاديثَ المتعلِّقةَ بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، وأطلق لفظةَ (كتاب) علىٰ العنوان العام الجامع لأحاديث متعدِّدةٍ ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنسٍ واحدٍ، كالإيمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظةَ (باب) علىٰ الأحاديث التي تَدُلُّ علىٰ مسألةٍ خاصّةٍ بعينها... درج علىٰ أن يفتتح كلَّ باب، وأحياناً بعض الأبواب بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، مذيِّلةً بما أُثر عن الصحابة والتابعين

من تفسيرٍ لها وتوضيحٍ لمعانيها، ثم يسوق الأحاديثَ المتعلِّقةَ بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلىٰ مؤلِّفيها... وغرض المؤلِّفُ رحمه الله من كتابه هـٰذا هو جمع ما تناثَرَ من الحديث المحتج به في الصِّحاح، والمسانيد، والسُّنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقة، ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه.

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لابن الحَدَّاد أبي نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥١٧ هـ). مخطوط. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٧ ـ **تجريد الصِّحاح السِّتَّة**: لِرَزِين السَّرقُسْطِي الأندلسِي المالكي (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «والجمع بين الأصول الستة، أي الصحاح الثلاثة التي هي للبخاري ومسلم والموطّأ، والسنن الثلاثة وهي: سنن أبي داود والترمذي والنسائي». مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٣٢٨) وقد هـذَّبه وأكمله، ابنُ الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) بعنوان: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، ويأتي.

٨ ـ **الاختصار والتجريد للصَّحيحين من التكرار والأسانيد**: لعبد الحق أبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمـٰن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ). اختصره من كتاب الحُمَيْدي السَّابق، قال الذهبي في السير (٢١/ ١٩٩): «وعمل الجمع بين الصحيحين بلا إسنادٍ علىٰ ترتيب مسلم وأتقنه وجوّده» وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ١/ ٦٥٢).

٩ ـ **الجمع بين الكتب السِّتَّة**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً: نسبه له

ابن الأَبّار في «التكملة» (٣/ ٣٨).

١٠ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ) ـ بوزن غَنِيّ ـ نسبة إلىٰ المَرِيَّة بالأندلس. قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو كتابٌ حسنٌ أخذه عنه الناس».

١١ ـ **جامع المسانيد بألخص الأسانيد**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه بين الصحيحين والترمذي ومسند أحمد، رَتَّبه علىٰ المسانيد، في سبع مجلَّداتٍ، ورتَّبه الشيخ أبو العباس، أحمد بن عبد الله الطَّبري ثم المَكّي، وهو المعروف بالمُحِبّ» وهو مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦١٣ ـ ٦١٤).

١٢ ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول**: لابن الأثير، مجد الدين أبي السَّعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ١٧٤): «علىٰ وَضْع كتاب رَزِين، إلاّ أنَّ فيه زياداتٍ كثيرةً عليه». جَمَع فيه الكتبَ الأصول في الحديث النبوي، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وسنن التِّرمذي، ولم يضمّ إليها سننَ ابن ماجه.

وجرَّد الأحاديثَ من الأسانيد واكتفىٰ بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنَّف هٰذه الأحاديث علىٰ أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هٰذه الأبواب علىٰ حروف المعجم، وجعل تحت كلِّ حرفٍ عِدَّة كتبٍ، ففي حرف الهمزة عشرة كتب، أوَّلُها: الإيمان والإسلام، وآخرها: كتاب الأمل والأجل، وقَسَّم الكتب إلىٰ أبوابٍ، والأبوابَ

إلىٰ فصولٍ، ففي كتاب الإيمان والإسلام ـ مثلاً ـ ثلاثة أبوابٍ، الباب الأول في تعريفهما حقيقةً ومجازاً وفيه فصلان. . . وهٰكذا حتىٰ يسهل علىٰ المطالع البحثُ. وذكر في كلِّ فصلٍ الأحاديثَ التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلىٰ مخرجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتبُ كلِّ حرفٍ يشرح غريبَ ألفاظه علىٰ ترتيب الكتب التي في كلّ حرفٍ مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب، وكان آخر حروف هٰذا السّفر الضخم حرف الياء، وفيه كتاب اليمين، وبعد ذلك كله ألحق بكتابه كتاباً سَمَّاه اللواحق جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة. وجعل في خاتمة الكتاب فهرساً يستدلّ به علىٰ أحاديث مجهولة المواضع، تسهل علىٰ القارىء معرفة موضعها من كتابه، سَمَّاه «تتمّة جامع الأصول». طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في أحد عشر مجلّداً سنة (١٣٩١ ـ ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ م) مكتبة الحلبوني، مطبعة الملاح بدمشق. في ١١ مجلَّد وتصوره دار الفكر، في بيروت، وله فهرسٌ في جزءين.

وقد هَذَّب «جامعَ الأصول» وجرَّده مما زاد علىٰ الأصول من شرح الغريب والإعراب، ومما جاء فيه من التكرار في نحو حجمه قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي قاضي حماه (المتوفى سنة ٦٤٥ ـ ٧٣٨ هـ) في كتابه «تجريد الأصول في أحاديث الرسول» ونَسَّق بعض أبوابه، وضَمَّ بعض الأبواب إلىٰ كتبها حتىٰ لا تتوزَّع أحكام في عدة كتب. وقد اطَّلع الشيخ عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشيباني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ) علىٰ الجامع وعلىٰ التجريد، وأعجب بكل منها، فخدم الكتاب خدمةً طيبةً حيث حافظ علىٰ ترتيبه، وزاد بأن ذكر

بعد كل حديث أسماء مخرجيه بدلاً من الرموز ليؤمن بذلك الغلط والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسَمَّىٰ مختصره هٰذا «تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ». طُبع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة، في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السَّند والمكرَّر من البَيْن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ). طُبع بتحقيق صالح أحمد الشامي بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٤١٦ هـ.

١٤ ـ أنوار اللُّمْعَة في الجمع بين الصِّحاح السَّبعة: لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمٰن بن موسىٰ الشَّهْرَزُوْري الشافعي. (المتوفىٰ سنة ٦٣٤ هـ) يضمُّ الصحيحين للبخاري ومسلم، والسنن الخمسة: لأبي داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، والدَّارمي. مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ـ الحديث: ١/ ٢٦٢).

١٥ ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكتُب الستّة الصحاح: لأبي عبد الله، محمد بن علي التجيبي الغرناطي (المتوفىٰ سنة ٦٤٦ هـ) ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

١٦ ـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية: لرضي الدين أبي الفضل، الحسين بن محمد بن الحسن الصَّاغاني العَدَوي العُمَري (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» «ص: ١٧٣»: «وهو يجمع بين الصحيحين، وقد شرحه غيرُ واحدٍ». وطُبع في الآستانة ١٣١١ هـ، ومعه «مبارق الأزهار» لابن ملك (ت ٨٨١ هـ). وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٧ ـ **أنوار اللُّمعة في الجمع بين الصحاح السبعة**: لأبي سعد، محمود بن كمال الصَّاوي (المتوفىٰ سنة ٦٥٣ هـ). مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٢).

١٨ ـ **جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة**: لأبي المؤيّد الخُوَارِزْمي، محمد بن محمود بن محمد (المتوفىٰ سنة ٦٥٥ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه المسانيدَ الخمسةَ عشر المنسوبة لأبي حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم، وشرحه الحافظُ أبو العدل، زيد الدين قاسم بن قُطلوبغا». طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد بالهند عام ١٣٣٢ هـ، وفي المكتبة الإسلامية بباكستان عام ١٣٩٦ هـ.

١٩ ـ **تجريد «جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير**: لشرف الدين أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الجُهَنِيّ الحَمَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٣٨ هـ). اختصر به «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ). وهو مخطوطٌ بعنوان «تجريد الأصول في أحاديث الرسول». «انظر (الفهرس الشامل ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧) وقد اختصره علي بن محمد الفاسي، في «مختصر تجريد الأصول».

٢٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين، أبي الحجاج، يوسف ابن الزكي عبد الرحمٰن المِزّي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ). جمع الكتبَ الستّة علىٰ أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، يجمع تحت اسم كلِّ صحابيٍّ أحاديثَه كلَّها الموجودَة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثُه كثيرةً وَزَّعها علىٰ الرواة عن هٰذا الصحابي من التابعين علىٰ حروف المعجم، ويذكر من الحدث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديثَ كاملةً، ولذلك سُمِّي هٰذا النوع من

الكتب بـ: «الأطراف»، جمع فيه (١٩٩٥٩) حديثاً. طُبع بتحقيق عبد الصَّمد شرف الدين، بالدار القيّمة في بومباي بالهند، عام ١٣٨٤ هـ ومعه: «النكت الظِراف علىٰ الأطراف» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، و«الإشراف علىٰ الجمع بين النكت وتحفة الأشراف» لمحمد ابن فهد المَكّي القرشي (ت ٨٧١ هـ) وبآخره: «الكشّاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف» لعبد الصَّمد شرف الدين.

٢١ ـ **جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن**: لابن كثير، الحافظ عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥ هـ): «جمع فيه بين الأصول الستّة، ومسانيد: أحمد، والبزّار، وأبي يعلىٰ، والمعجم الكبير، وربما زاد عليه من غيرها، وهو المسند الكبير، رتّبه علىٰ حروف المعجم يذكر كل صحابيٍّ له روايةٌ، ثم يُورِد في ترجمتَه جميع ما وقع له في هـٰذه الكتب، وما تيسّر من غيرها». طُبع بتحقيق عبد الملك بن دهيش، بمكتبة ومطبعة النهضة في مكة المكرمة عام ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٥ هـ.

٢٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ). جمع فيه زوائدَ كتب ستة علىٰ الكتب الستة، كان قد أفردها وهي: مسند أحمد، والبزّار، وأبي يعلىٰ، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطَّبراني، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢): «ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصّحة والحُسْن

والضَعْف، وما في بعض رُواتِها من الجرح والتعديل. . . وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يُوجَد مثلُه كتابٌ ولا صُنِّف نظيره في هـٰذا الباب. وللسيوطي: «بغية الرائد في الذيل علىٰ مجمع الزوائد» ولكنه لم يتمّ». طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٠٨ هـ، وطُبع بمكتبة القدسي في القاهرة، عام ١٣٥١ هـ.

٢٣ ـ **جامع الأحاديث**: للهيثمي أيضاً، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتابٌ جمع أحاديث «الغَيْلاَنيات» و«الخِلَعيات» و«فوائد تمام» و«أفراد الدَّارقطني» مع ترتيبها علىٰ الأبواب في مجلَّدين، وقفتُ عليه بخطِّ الحافظ السَّخاوي في مجلَّدٍ واحدٍ، نقله من خطِّ جامعه، ذكر في آخره أنه كتبه سريعاً جداً في ثلاثة عشر يوماً».

٢٤ ـ **تسهيل طريق الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول**: لمجد الدين أبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ)، مؤلِّف «القاموس المحيط» قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولمجد الدين زوائد علىٰ «جامع الأصول» لابن الأثير في أربع مجلَّدات، صَنَّفه للناصر ولد الأشراف صاحب اليمن).

٢٥ ـ **إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة**: لأحمد بن أبي بكر البوصيري المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ). أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطَّيالسي، والحُمَيْدِي، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وابن أبي عمرو، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وابن أبي شَيْبَة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي، أي ما زاد من أحاديثها علىٰ الكتب الستة، وهو مُرَتَّبٌ علىٰ مئة كتاب. حقَّقه مجموعة من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل

جامعية عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بعد ذلك طبعةً كاملةً.

٢٦ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: للحافظ ابن حجر، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). جَمَع فيه زوائد ثماني مسانيد علىٰ الكتب الستة وهي: مسند محمد بن يحيىٰ ابن أبي عمر العَدَني (ت ٢٤٣ هـ) وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي (ت ٢٩١ هـ) ومُسَدَّدِ بن مسرهد (ت ٢٢٨ هـ) وأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي (ت ٢٠٣ هـ)، وأحمد بن مَنيع (ت ٢٤٤ هـ)، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، وعَبْد بن حَمِيد (ت ٢٤٩ هـ)، والحارث بن محمد بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ هـ). قال السَّخاوي: «وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنّفة ـ أعني شيخنا ابن حجر ـ تامّة، كإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، والحسن سفيان (ت ٣٠٣ هـ) ومحمد بن هشام السدوسي (ت ٢٥١ هـ) ومحمد بن هارون الرُّوْياني (ت ٣٠٧ هـ)، والهيثم بن كُلَيب (ت ٣٣٥ هـ) وغيرها»، طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت ١٣١٣ هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣/ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م، ٤ج. وصوَّرته دار المعرفة في بيروت، وهٰذه الطبعة محذوفةُ الأسانيد، وأعاد المُحقِّق طبعه سنة وفاته علىٰ نسخة خطية مسندة.

٢٧ ـ **إتحاف السَّادة المَهَرة بأطراف الكتب الحديثية العَشَرة**: لابن حجر العسقلاني أيضاً. جَمَع فيه زوائدَ كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتب الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عَوَانة الإسْفِرَائيني، والمستدرك للحاكم،

وسُنَن الدَّارمي، وسنن الدَّارقطني، وصحيح ابن حِبّان، وصحيح ابن خُزَيْمَة. طبع بتحقيق مجموعة من العلماء، بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م. في ٢٠ مجلَّداً.

٢٨ ـ **بغية الرائد في الذَّيل علىٰ مجمع الزوائد**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١هـ). قال الكتَّاني: «ولكنه لم يُتِمّ».

٢٩ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي أيضاً، من أجمع ما صُنِّف في معاجم الحديث، رَتَّبه السيوطي علىٰ حروف الهجاء وراعىٰ في هٰذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتىٰ بلغ عددُ ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلىٰ درجة كلّ حديثٍ ورمز إلىٰ المخرجين. وكان السيوطي قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتّباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامع الصغير»، ثم جعل لـ«الجامع الصغير» ذيلاً سَمَّاه «زيادة الجامع» وقد ضمَّ الشيخُ يوسف النَّبْهَاني هٰذه الزيادة إلىٰ «الجامع الصغير» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير»، وطُبع الكتاب طبعةً جيدةً في ثلاث مجلَّدات، في دار الكتاب العربي في بيروت عام ١٣٩٥ هـ١٩٧٥ م، وذكر: أنَّ عدة أحاديث الزيادة أربعة آلاف وأربعون حديثاً.

وقد طُبع «الجامع الصغير» في مجلَّدين كبيرين أكثر من مرّةٍ وتصدَّىٰ لشرحه أكثر من عالم، والكتاب مشهور، سهل التناول لا يستغني عنه عالمٌ أو طالبُ علمٍ. ومن أشهر شروحه« فيض القدير شرح الجامع الصغير» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي القاهري أحد كبار العلماء (٩٥٢ ـ ١٠٣١ هـ) شرح

الجامع شرحاً وافياً، واستدرك على السيوطي في بعض الأحاديث، وذكر فوائدَ جليلةً. طُبع الكتاب في سِتّ مجلَّدات كبيرة عام ١٣٥٦ هـ. بالمطبعة التجارية بمصر، وعدة ما فيه من الأحاديث (١٠٠٣١) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثين حديثاً.

٣٠ ـ **الجامع الكبير**: للسُّيوطي أيضاً، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٢): «وهو المُسَّمى بجمع الجوامع، قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأسْرِها والمشاهدة تمنع ذلك على أنه تُوفِّي قبل إكماله، وهي مرتَّبةٌ على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتَّبٌ على المسانيد ذاكراً عَقِبَ كلِّ حديثٍ من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه، وقد رَتَّب الجوامع الثلاثة للسيوطي على الأبواب الفقهية الشيخ علاء الدين علي، الشهير (بالمتقي) ابن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي، ثم المدني القادري الشاذلي الجشتي، المتوفى بمكة سنة خمس وسبعين وتسعمئة. في كتابه «كنز العمال».

ولخاتمة المعتَّنين بالحديث بالديار المغربية (أبي العلاء) مولانا أدريس بن محمد بن أدريس العراقي الحسيني الفاسي، المتوفى بها سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وألف كتاب عَرَّفَ فيه بأئمة الحديث المُخرَّج لهم في «الجامع الكبير» سَمَّاه: «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير»، وله أيضاً كتابٌ آخر في الكلام على أحاديثه بالصحة والحسن وغيرهما، وسَمَّاه: «الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع»، لكنه لم يَكْمُلْ؛ و«درر البحار في الأحاديث القصار» للسيوطي أيضاً».

٣١ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**: لابن الدَّيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الشَّيْباني، الزَّبيدي

اليَمَني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٤): «اختصر فيه «جامعَ الأصول» لابن الأثير الجَزَري، وهو أحسن مختصراته». طُبع في كَلْكَتَّه بالهند عام ١٣٠١ هـ وطُبع بتحقيق محمد حامد الفقي، بدار المعرفة في بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.

٣٢ ـ **تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للشيخ، محمد طاهر الفَتَّني الصِّدّيقي الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ). ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

٣٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ): جمع المؤلِّف «الجامعَ الصغير» و «زياداته» ورتَّبه علىٰ أبواب الفقه، وسمَّىٰ هـٰذا المؤلف «منهج العمال في سنن الأقوال» ثم بوب ما بقي من قسم الأقوال من «الجامع الكبير» علىٰ أبواب الفقه وسمَّاه «الإكمال لمنهج العمال» ثم مزج بين هـٰذين المؤلفين وميز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديثه أصح وأخصر وأبعد من التكرار وسَمَّىٰ الكتاب «غاية العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب قسم الأفعال علىٰ أبواب الفقه وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال وسَمَّىٰ مجموع ذلك «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». قال المؤلِّفُ: فمن ظفر بهـٰذا التأليف قد ظفر بـ«جمع الجوامع» مبوّباً مع أحاديث كثيرة ليست في «جمع الجوامع»؛ لأن المؤلف رحمه الله زاد في الجامع الصغير وذيَّله أحاديث لم تكن في «جمع الجوامع». طُبع في أربعة عشر جزءاً كبيراً في الهند، عام ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م. وطُبع طبعة محققة بالمكتبة العربية الإسلامية في حلب، عام ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م. وطبع «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي المتقي الهندي علىٰ حواشي «مسند الامام

أحمد» وطُبع «كنز العمال» أخيراً في ١٦ جزءاً بمؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٤ ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: لمحمد عبد الرؤوف المناوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٤): «فيه عشرة آلاف حديث، في عشر كراريس، في كلِّ كرّاسةٍ ألف، وفي كلِّ ورقةٍ مئة، وفي كلِّ وجهٍ خمسون، وفي كلِّ سطرٍ حديثان... رَتَّبه علىٰ حروف المعجم، لكن من غير ذكر للصحابي المروي عنه، وهو مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي رموزه بعضُ تحريفٍ، يَغلب علىٰ الظنّ أنّه من النُسَّاخ». طُبع بهامش «الجامع الصغير» للسُّيوطي في مرسيليا عام ١٢٦٨ هـ/ ١٨٥١ م. وطُبع مستقلاً بدار الطباعة العامرة (بولاق) عام ١٢٨٦ هـ. وطُبع باعتناء محمد محمود الزناري بدار الجيل في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣٥ ـ الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور: للمُناوِي أيضاً، نَبَّه فيه علىٰ ما فاتَ الإمامَ السيوطيَّ من الأحاديث في الجامع الكبير. طُبع بالمركز العربي للبحث والنشر في القاهرة عام ١٤٠٠ هـ.

٣٦ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: لمحمد بن محمد بن سليمان الرُّوْداني المغربي (المتوفىٰ سنة ١٠٩٤ هـ). جمع فيه بين «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) و«مجمع الزوائد» للهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) فهو يَضُمُّ (١٤) كتاباً من كتب السنّة هي: الصحيحان للبخاري ومسلم، والسنن الأربعة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والموطأ لمالك، ومسانيد: أحمد، وأبي يعلىٰ، والدَّارمي، والبزَّار، ومعاجم الطَّبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير. طُبع لأوّل مرةٍ بالمطبعة الخيرية، بمِيْرَته في الهند عام ١٣٤٦ هـ.

٣٧ ـ **ذخائر المواريث في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث**: لعبد الغني النَّابُلسِي (المتوفىٰ سنة ١١٤٣ هـ). اختصر فيه «تحفة الأشراف» للمِزّي (ت ٧٤٢هـ) وحذف منه «سننَ ابن ماجه» واستبدله بـ«موطأ مالك». طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية، في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وقد وضع له الحسينيُّ عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد «الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث» وطُبع بدار الشعب، في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ.

٣٨ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**: لعبد الله الميرغني (ت ١٢٠٧ هـ): استدرك فيه علىٰ السُّيوطي أحاديثَ لم يذكرها في جامِعَيْه. وفيه (١١٣٠) حديثاً. طُبع بتحقيق الشيخ سمير طه المجذوب بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٩ ـ **راموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء**: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الكَمُشْخَاوي الطَّرابزوني التركي (المتوفىٰ سنة ١٣١١ هـ). رَتَّبه علىٰ حروف المعجم مع الرمز للمخرّجين، كما فعل السيوطي. طُبع بمطبعة قشلة همايون، في الآستانة عام ١٢٧٥ هـ وطُبع مع «شرح راموز الأحاديث المُتَّسِم بلوامع العقول» للمؤلف بمكتب الصنايع، في الآستانة عام ١٢٩٤ هـ.

٤٠ ـ **الفتح الكبير في ضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير**: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهاني البيروتي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ). كان السيوطي قد ألف كتاباً كبيراً يجمع الحديث النبوي مرتباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامعَ الصغير» ثم جعل «لـ«الجامع الصغير» ذَيْلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع». وقد ضَمَّ الشيخ يوسف النَّبْهاني هـٰذه الزيادة إلىٰ الجامع الصغير وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في

ضم الزيادة إلىٰ الجامع الصغير». طُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ، وطبع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ، وبالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٨٩ هـ، ويُصوَّر بدار الكتاب العربي في بيروت.

٤١ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين**: للشيخ عبد الله الغُماري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ)، وهو عبارةٌ عن «الجامع الصغير» للسيوطي مجرَّداً من الحديث الموضوع، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وقد أضاف إليه بعضَ الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطيَّ ذكرُها. طُبع بعالم الكتب، في بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٤٢ ـ **المسند الجامع لأحاديث الكتب السِّتَّة ومؤلَّفات أصحابها الأخرىٰ، وموطّأ مالك ومسانيد: الحميدي، وأحمد بن حنبل**: للدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف وآخرين. طُبع بمطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد، عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٤٣ ـ **موسوعة الحديث النبوي**: لعبد الملك بكر عبد الله القاضي: أصدر منها (قسم أحاديث الزكاة عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م في ٣٠٣ق). و(قسم أحاديث الصيام، تَمَّ بإشراف دار البحوث العلمية في الكويت عام ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م: الموسوعة الشاملة، في ٢مج، ١١٠٤ ص. والموسوعة المصنّفة في ٥١٤ ص). و(قسم أحاديث الحج والعمرة، عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٤٤ ـ **موسوعة الحديث النبوي الشريف**: لشركة العريس في بيروت، وهي أقراص مُدْمَجَة (C.D) يمكن تشغيلُها علىٰ الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تحتوي علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتاب، يمكن

للباحث العثورُ علىٰ طلبه منها بسرعةٍ وسهولةٍ، وهي لم تأخذ الشكل النهائيَّ بعد، وما زال واضعوها يطوِّرون فيها سنوياً، ويزيدون عدد مصادرها.

هـٰذا ولـم يصـدر حتىٰ الآن كتـابٌ يمكـن القـولُ إنـه يجمـع الأحاديثَ النبويةَ كلَّها علىٰ الإطلاق، وإنما ظهرت محاولات تتفاوت في حجمها واستيعابها، ينقل الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) عن السيوطي في مقدِّمته للجامع الكبير المُسَمَّىٰ بجامع الجوامع: أنه قصد فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأَسرِها قال الكتاني: (والمُشاهَدَة تمنع ذلك علىٰ أنه توفي قبل إكمال). وأكبر كتابٍ جامع لها هو «كنز العمال» فقد اشتمل علىٰ (٤٦٦٢٤) حديثاً. ويليه«الجامع الأزهر» للمُنَاوي ويشتمل علىٰ (٣٠٠٠٠) حديث، ويليه«مسند الإمام أحمد» ويشتمل علىٰ (٢٨٦٤٧) حديثاً، ويليه «تحفة الأشراف» للمزي، يشتمل علىٰ (١٩٥٩٥)، ويليه «الفتح الكبير بضَمّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير» للشيخ يوسف النَّبهاني، ويشتمل علىٰ (١٤٤٧١) حديثاً، ويليه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للرُّوْداني، ويشتمل علىٰ (١٠١٢١) حديثاً ثم «الجامع الصغير» للسيوطي، ويشتمل علىٰ (١٠٠٣١) حديثاً...

ولا نشكّ: أنَّ عدد الأحاديث أكبر من هـٰذا بكثيرٍ، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «أحفظ ألفَ ألفِ حديث» يعني مليوناً، وقال الإمام أبو زُرعة الرازي: «أحفظ ستمئة ألف حديث» وما مِن شكٍّ أنَّ هـٰذا بالمكرَّرات، وتعدّد الأسانيد للحديث الواحد، يقدِّر الباحثون أنَّ عدد الأحاديث الصحيحة والحسنة التي يُحتج بها، بدون تكرار، زُهاء خمسة عشر ألف حديث، وهي ما نحن بحاجةٍ اليوم إلىٰ جمعه في كتابٍ واحدٍ. (انظر «مصادر الدراسات الإسلامية»، ص ٢٣٥ ـ ٢٥٠).

المُجَرَّحُ:

الحديث الضَّعيف أو المتروك.

مَجْرَوْحٌ:

مطعونٌ في عدالته أو ضَبْطِه.

المَجْلِسُ:

مجلس تَلَقِّي الحديث.

مَجْلِسُ الإِمْلاَءِ:

أي: مجلس إملاء الحديثِ، ومن أشهر كُتب إملاءته فيمايلي:

١ ـ **أمالي المحامِلي**: الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). رواية ابن البَيِّع. طُبع بتحقيق إبراهيم القيسي، بدار ابن القيّم، والمكتبة الإسلامية في عمّان، عام ١٤١٢ هـ.

٢ ـ **مجلس من أمالي أبي القاسم ابن البُسْري**: علي بن أحمد بن محمد البندار (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ) يُوجَد منها المجلس الرابع والعشرون في المكتبة الظاهرية بدمشق. (انظر: فهرس مجاميع المدرسة العمرية» ص: ٦٤٣).

٣ ـ **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه** (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ): ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ٣٧٧) وهو مخطوطٌ.

٤ ـ **أمالي أبي بكر ابن مَرْدُوَيْه**: أحمد بن موسىٰ (المتوفى سنة ٤١٠ هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ١٥٣). وهو مخطوطٌ. (انظر «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٥٨١).

٥ ـ **أمالي أبي جعفر ابن المُسْلِمَة**: محمد بن أحمد بن محمد بن عمر (المتوفى سنة ٤٦٥ هـ)، ذكره الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاَني في

«المعجم المفهرس» (١٥٨/أ) (ب ـ ١١/ب) و(٢١/ب ـ ٢٢).
(انظر «فهرس مجاميع المدرسة العمرية» ص: ٦٣٢).

المُجَلَّدُ:

لغةً: اسمُ مفعول مُشْتَقٌّ من (الجِلْدِ) وهو غشاء جَسَدِ الحيوانِ، والجَمْعُ: جُلُودٌ، وقد يُجْمَعُ على أَجْلاَدٍ، مِثْلُ حِمْلٍ وحُمُولٍ وأحْمَال، والجِلْدَةُ أَخَصُّ منَ الجِلْد. («المصباح المنير» و«لسان العرب»).

وجَلَّدَ الكتابَ: أَلْبَسَهُ الجِلْدَ. (أساس البلاغة: ص: ٩٦).

واصطلاحاً: وفي اصطلاح المحدِّثين: يُطْلِقُ المحدِّثُون لَفْظَ مُجَلَّدٍ أحياناً ويُريدون به إمَّا: المعنى اللُّغَوي، أو أنَّ المصَنِّفَ الواحِدَ قد قُسِّمَ إلى عِدَّةِ مُجَلَّداتٍ.

عددُ أوراق (المُجَلَّد): قد يُقَسِّمُ المُحَدِّثُونَ الكتابَ الواحِدَ إلى عِدَّة مُجَلَّداتٍ حديثيَّةٍ.

فمنهم من جَعَلَ المجلَّدةَ الواحدةَ عَشْرَ وَرَقَاتٍ، ومنهم من جَعَل المُجَلَّدةَ عشرةَ أجزاءٍ حديثيَّةٍ، عَدَدُ أوراقِ الجُزءِ منها عشرون ورقةً.

وكتاب «معجم الدِّمْيَاطي» قَسَّمَهُ المُصنِّفُ إلى «أربعةٍ وأربعين جُزْءاً» قال الحافظُ ابنُ حجر: «في أربع مُجَلَّدات» وعلى هٰذا فيكون في كُلِّ مُجلَّدةٍ أحد عشر جُزءاً. (انظر «الدُّرر الكامنة» ٢/ ٤١٧).

مُجْمَعٌ عَلىٰ تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذَّهبي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المَجْهُولُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الجهل)، وهو ضِدُّ (المعلوم)، يقال: جَهِلَه كسَمِعَه، جَهْلاً وجهالةً، ضِدَّ (عَلِمَه). (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو من لم يُعْرَفْ وصفُه.

وهٰذا يقسم بحسب نوع الجَهالة إلى ثلاثة أقسام:

وذلك أنَّ الجهالة إمَّا أن تكون في عَيْنِ الراوي وهو «مجهول العين».

أو في صفته الظاهرة والباطنة معاً وهو «مجهول الحال»، أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويُسَمَّى: «المستور».

فانقسم (المجهولُ) بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدِّثون في مصنَّفات علوم الحديث، ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيمه قسمين، تكلَّم عليهما في «النخبة وشرحها». (ص: ١٠١ـ١٠٢). فقال: «فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه فهو (مجهولُ العين)... أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّقْ، فهو (مجهول الحال) وهو (المستور)».

مَجْهُولٌ:

انظر «فِيْهِ جَهَالَةٌ» في حرف الفاء.

المراد بـ «مَجْهُوْل» عند الإمام أبي حاتم الرَّازي:

إذا قال أبو حاتم في رجلٍ: «إنَّه مجهولٌ» يريد به جهالةَ الوصف غالباً دون جهالةِ العَيْن، والحافظ الذهبي نَقَل عنه ذلك في «الميزان»

كثيراً، كما قال في ترجَمة (أبَان بن حاتم): اعلمْ أنَّ كل من أقول فيه: مجهولٌ، ولا أُسنِده إلى قائله فإنَّ ذلك هو قولُ أبي حاتم.

وقال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث»: على أنَّ قول أبي حاتم في الرجل: «إنه مجهول» لا يريد به أنه لم يَرْوِ عنه سوى واحدٍ، بدليلِ أنه قال في (داود بن يزيد الثَّقَفي): «إنَّه مجهولٌ، مع أنه قد رَوى عنه جماعةٌ، ولذا قال الذهبيُّ عقيبَه: هذا القولُ يُوضِّح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو رَوى عنه جماعةُ ثقاتٍ. يعني أنه مجهول الحال. ا هـ. (انظر «الرفع والتكميل» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

قال العلاَّمة المحدِّث ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكذا جَهَّلَ أبو حاتم قوماً من الرُّواة قد عَرَفهم غيرُه ووثَّقوهم، فالأَمانُ مرتفعٌ مِنْ جَرْحِهِ أَحداً بالجهل، ما لم يُوافِقه على ذلك غيرُه من النقاد، وقد عرفتَ أنَّ الذهبي في «الميزان» تابعٌ لأَبي حاتم في الحكم بالجهل غالباً، فليتنبه من يُطالع «الميزان» لذلك.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٣١): «جهَّلَ جماعةٌ من الحُفَّاظ قوماً من الرُّواة لعَدَمِ علمهم بهم، وهم قومٌ معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أَسرُدُ ما في «الصحيحين» من ذلك:

١ ـ أحمدُ بن عاصم البَلْخِي. جَهَّلَه أبو حاتم، ووثَّقه ابنُ حِبَّان وقال: رَوى عنه أَهلُ بلده.

٢ ـ وإبراهيم بن عبد الرحمن المَخْزُومي. جهَّله ابنُ القَطَّان، وعرَفه غيره، فوثَّقه ابنُ حِبَّان.

٣ ـ وأُسامة بن حَفْص المَدَني. جَهَّلَه أبو القاسم اللاَّلكائي، قال الذهبيُّ: ليس بمجهولٍ، رَوى عنه أربعةٌ.

٤ ـ وأَسباطٌ أَبو اليَسَع. جَهَّلَه أبو حاتم، وعرَفه البخاريُّ.

٥ ـ وبَيانُ بن عَمْرو. جهَّله أبو حاتم، ووثَّقه ابنُ المَدِيْني، وابن حِبَّان، وابنُ عَدِي، ورَوى عنه البخاري وأبو زُرْعَة.

٦ ـ والحُسَيْنُ بن الحسن بن يَسَار جهَّله أبو حاتم، ووثَّقه أحمدُ وغيرُه.

٧ ـ والحَكَمُ بن عبد الله البَصْري جهَّله أَبو حاتم، ووثَّقه الذُّهْلِيُّ، ورَوى عنه أربعُ ثقات.

٨ ـ وعبَّاس القَنْطَري. جهَّله أَبو حاتم ووثَّقه أحمدُ وابنه.

٩ ـ ومحمدُ بن الحكم المَرْوَزِي. جهَّله أَبو حاتم، ووثَّقه ابن حِبَّان. اهـ.

تنبيه:

وقد يُجَهِّل أبو حاتم الرَّاوِيَ لبُعْدِ بلدِه عنه وعَدَمِ معرفته به أيضاً، فقد جاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض في ترجمة: (عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي): قال أبو سعيد بن يونس: كان أَحَدَ الثِّقات الأثبات، ولم يَعْرِفه أبو حاتم لبُعْد قُطْرِه، وقال: مجهولٌ».

لذا قال الإمامُ ابنُ دَقيق العِيْد: «لا يكون تجهيلُ أبي حاتم حُجَّةً ما لم يُوافِقه غيرُه».

مَجْهُوْلٌ (عند الإمام ابن حَزْم):

يُعبِّر به ابنُ حَزْم في «المُحَلَّى» عمَّن لا يَعْرِفه من الرُّواة.

مثالُ ذلك:

قال ابنُ حَزْم في (إسماعيل بن محمَّد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصَّفَّار، المتوفَّى سنة ٣١٤ هـ): «إنَّه مجهولٌ!».

وقال فيه ـ أي: في إسماعيل بن محمد ـ الحافظُ ابن حجر: الثقة الإمام، النحوي المشهور، حدَّث عن الحسن بن عَرَفَةَ وأحمد بن منصور الزِّيَادي والأكابر، وانتهى إليه عُلُوُّ الإسناد، روى عنه الدَّارَقُطْني وابنُ مَنْدَه والحاكمُ ووثَّقُوْه...». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٤٣٢).

ولم يعرفه ابنُ حَزْم فقال: «إنَّه مجهولٌ»! وهذا هو رَمْزُه، يَلْزَم منه أن لا يُقْبَل قولُه في تجهيل من لم يطَّلع على حقيقة أمره.

من عادة الأئمَّة أن يعبِّروا في مثل هذا بقولهم: «لا نَعْرِفه»، أو «لا نَعْرِف حالَه» وأمَّا الحُكْمُ عليه بالجهالة بغير زائدٍ: لا يقع إلَّا من مُطَّلعٍ عليه أو مُجازفٍ. («لسان الميزان» ١/ ٤٨٢).

وقال أيضاً في ترجَمة (أحمد بن علي بن حَسَنَوَيْهْ): «أمَّا ابنُ حزم فقال: أحمد بن علي حسنويه مجهولٌ، وهذه عادته فيمن لا يَعْرِف». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٢٤١).

فائدةٌ مهمَّةٌ:

أرى من المناسب أن أذكر هنا المنهجَ الذي سَلكه الإمامُ ابن حَزْم ـ رحمه الله تعالى ـ في تجهيل الرُّواة، ليكون قارئُ كتبه ـ خاصةً «المحلَّى» ـ على علمٍ به، ولا يكون مُتسارعاً في الحكم على راوٍ من الرواة بالضَّعْف اعتماداً على تجهيل ابن حزم إيَّاه ـ، وقد سَلَك ابنُ حزم في تجهيل الرواة منهجاً متميزاً، وهو يتمثَّل في أغلب الحالات فيما يلي:

أ ـ أن يَذْكر الاسمَ ثم يذكر حُكمَه عليه:

مثال ذلك قوله: «رَبيعة بن عثمان، مجهولٌ» (المحلى: ١٠/ ٣٣٤).

و«سعيد بن رَزِين، وهو مجهولٌ لا يُدْرىٰ من هو» (المحلى: ٢/ ٣٦).

و«أيوب بن عبد الله، وهو مجهولٌ». (المحلى: ٢/ ٣٦).

ب ـ أن يَذْكُر الحديثَ مُسْنَداً ثم يحكم على الإسناد بجهالة بعض رُواته:

مثال ذلك قوله: «ما رويناه من طريق محمَّد بن القاسم بن شَعْبان المصري، قال: حَدَّثني إبراهيمُ بن عثمان بن سعيد، حَدَّثناأحمد بن الغَمْر بن أبي حَمَّاد بحِمْصَ، ويزيد بن عبد الصَّمَد، حَدَّثنا عبيد بن هشام الحَلَبي ـ هو ابن نعيم ـ حَدَّثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك بن أنس. . .» الحديثَ ثم قال: «وكلُّ مَن دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون». (المحلَّى: ٩/ ٥٧).

ج ـ عَدَمُ التصريح بلفظ التجهيل، ولكنَّه يَذْكُر ما يُشْعِر بجهالته عنده.

مثالُ ذلك قوله: «أُسَامة، رجلٌ من جيران شعبة، وما نَعْلَم أحدا أتَمَّ جهلاً أو أَقَلَّ حياءً ممَّن يتعلَّق بهذا». (انظر «نقد ابن حزم» للصبيحي، ١/ ١٤٦).

د ـ أن يَذْكُر حكمَه على الرَّاوي ثم يذكر ما قاله فيه أحدُ الأئمَّة الكبار.

مثال ذلك قولُه: «الأسود بن ثَعْلَبة، مجهولٌ قاله عليُّ بن المَدِيْني وغيره». (المحلَّى: ٨/ ١٩٦ و٩/ ٤٩٩).

هـ ـ أن يُبَيِّن الفَرْقَ بين الراويين ثم يحكم على أحدهما بالجهالة.

مثال ذلك قوله: «الزُّهْرِي المذكور فيه ليس هو ابنَ شهاب، لكنه رجلٌ زهريٌّ مجهولٌ، اسمه عبد الرحيم». (المحلَّى: ٩/ ٥٦).

و ـ أن يَذْكُر اسمَ الرَّاوي الذي وَرد في الإسناد ثم يذكر تصحيحَه لذلك الاسم ثم يحكم عليه.

مثل قوله: «وعبد الرحمن بن محمَّد بن الأَشْعَث، ظالمٌ من ظَلَمَة الحَجَّاج، لا حُجَّةَ في روايته. . . . وأيضاً فهو خطأٌ وإنما هو عبد الرحمن بن محمَّد بن قَيْس بن محمد بن الأشعث، وهو مجهول ابن مجهول». (المحلَّى: ٨/ ٣٦٨).

ز ـ تَردُّده في تعيين الرُّواة:

قد لا يَحْسِم ابنُ حَزْم في تعيين أحدِ الرُّواة، بل يذكره على سبيل الشكِّ.

مثالُ ذلك قولُه في (عبد الملك بن نافع الشَّيْبَاني): «مجهولٌ ضعيفٌ»، وقال مَرَّةً أخرى: «لا يُدرىٰ من هو. . .». (المحلَّى: ٧/ ٤٨٣).

وقال في (يزيد): «الجَزرِيُّ وهو مجهولٌ فإنْ كان ابن سِنَان؛ فهو مذكورٌ بالكَذِب». (المحلَّى: ١٠/ ٣٤٧).

ح ـ جَمْعُه بين تجهيل الراوي وتضعيفه:

وقد يَجْمَع ابنُ حَزْم بين تجهيل الرُّواة وتضعيفهم، وهذا أمرٌ غير مألوفٍ عند علماء الجَرْح والتعديل، بل إنَّ الجمع بين التجهيل والتجريح في حقِّ راوٍ واحدٍ تناقُضٌ؛ لأنَّ في الحكم على الراوي بالضَّعْف دليلاً على معرفة حال ذلك الرَّاوي الذي حُكِم عليه بالجَهالة، وهذا هو التناقضُ.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قولُه في (أَبَان بن صالح): «ليس بالمشهور»، وقال مَرَّة: «ليس

بالقوي». (انظر «نقد ابن حَزم» ١/ ١٤٦، و«المحلَّى» ١/ ١٩٨).

وقال في (بَهْز بن حكيم): «غير مشهور العدالة» (المحلَّى: ٧/ ١٣٧)، وقال مَرَّةً: «ضعيفٌ». (المحلَّى: ٦/ ٥٧).

وقال في (أيوب بن عبد الله العَدَوي): «ضعيفٌ مجهولٌ». (المحلَّى: ٨/ ١٦٩).

ط ـ الأئمَّة الذين اعتمدهم في تجهيل الرواة:

لم يَعْتَمِدْ ابنُ حَزْم كلامَ علماء الرجال الذين سبقوه في تجهيل الرُّواة، بل كلُّ الرواة تقريباً الذين ضَعَّفهم بهذه الجرحة لم يذكر فيهم كلاماً لمن سَبَقه، حتى جَرَّه ذلك إلى الوقوع في كثيرٍ من الأوهام، قال الدكتور إبراهيم الصَّبيحي: «بعد التتبُّع لكلامه في تجهيل الرُّواة لم أَرَ له استناداً إلَّا لتجهيل واحدٍ منهم هو (عليّ بن المَدِيْني). قال ابنُ حزم: «الأسود بن ثعلبة مجهولٌ لا يدري. قاله عليُّ بن المَدِيني وغيره». (نقد ابن حزم: ١/ ١٤٥).

ي ـ ألفاظه في تجهيل الرواة:

لقد نَوَّع ابنُ حَزْم في استعمال ألفاظ التجهيل، مِن ذلك قوله: «مجهولٌ لا يدرىٰ من هو» ـ «غير مشهورٍ بالنقل» ـ «غير مشهورِ العدالة» ـ «غير مشهورٍ ولا معروفٌ بالثقة» ـ «لا يدري أحدٌ من هو في الخَلْق» «لا يدري أحدٌ من هو ـ غير مشهورٍ ـ مجهولٌ». (المحلَّى: ٨/ ١٩٦ و٩/ ٤٩٩).

وقد لاحظتَ: أنَّ أكثر عباراته استعمالاً في التضعيف كلمة: «مجهول»، بينما وجدتَ عنده بعض العبارات النادرة مثل: «لا نَعْرِفه بعدلٍ، ولا جراحةٍ، لا أعرفه...» لكنها قليلةٌ بالمقارنة مع العبارات السابقة ممَّا جعل بعضَ الأئمة المتأخِّرين يتعقَّبه في غير ما موضع من كتبه.

ك ـ تشدُّده في التجهيل:

بَلَغَتْ شِدَّةُ ابنِ حَزْم في هذه الناحية إلى حَدِّ التعنُّت، فأَطْلَق للسانه عنانَ التجهيل حتى جهل بعضَ الصحابة، رضي الله عنهم.

أمثلة ذلك:

١ ـ حصين بن مُحْصِن الأنصاري المَدَني: قال فيه ابنُ حزم: «مجهولٌ لا يُدْرَى من هو»، وقد قال فيه ابنُ حجر: «معدودٌ في الصحابة وروايته عن عَمَّته». (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٤٥).

٢ ـ عبد الله بن ثَعْلَبة، قال فيه ابنُ حزم: «مجهولٌ». (المحلَّى: ٦/ ٦٢٢) وقد قال فيه ابنُ حجر: «له رؤيةٌ ولم يثبت له سَمَاعٌ». (انظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣١١).

٣ ـ كَعْب بن مُرَّة، ويقال: مُرَّة بن كعب: قال فيه ابنُ حزم: «لا يُدرىٰ من هو». (المحلَّى: ٣/ ٣٣) بينما قال فيه ابنُ حجر: «صحابيٌّ سكن البَصْرَةَ ثم الأُرْدُنَ». (انظر «تهذيب التهذيب».

والملاحظ: أنَّ ابن حزم أكثر جدّاً من تجهيل الرواة؛ حتى بَلَغ مجهول ذلك (٤٠٣) رجلاً من مجموع (٨٩٧) راوياً، وذلك من خلال «المحلَّى» يعني: أنه أخطأ في أكثر من ثُلُثِهم!. (استفدنا في الموضوع من «نقد ابن حزم» للدكتور إبراهيم الصبيحي، و«المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي» للأستاذ طه بن علي بو سريح).

مَجْهُولُ الْحَالِ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: ويُسَمَّى «المَسْتُورَ».

هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثَّق، وهو عَدْلُ الظاهرِ خفيُّ الباطن.

حكم روايته:

الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها، قال الحافظُ ابن حجر: «قد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيد» أي: بغير اعتبارٍ لعصرٍ دون عصرٍ ورَدَّها الجمهورُ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون غيرَ عدلٍ، فلا تُقْبَل روايتُه؛ حتى يتبيَّن حاله.

والتحقيقُ: أنَّ رواية «المستور» ونحوه مما فيه الاحتمالُ ـ أي احتمال العدالة وضِدَّها ـ، لا يُطْلَق القولُ بَرَدِّها، ولا بقَبولها: بل هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله. (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٥١٧).

وما اختاره الحافظُ من التوقُّف في خبر «المستور» حتى يتبيَّن حاله، لا يختلف كثيراً عما ذكرناه عن الجمهور من عدم قبول روايته.

غاية الأمر: أنه أراد ألا يُعْتَبَرُ ذلك جرحاً له، وطَعْناً فيه، وذلك ما تقضي به العدالة في الحكم، والتحري فيه. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٩١).

مَجْهُوْلُ الْعَيْنِ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: قال الخطيبُ البغدادي في تعريفه: «المجهولُ عند أصحاب الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عَرَفه العلماءُ به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ» (الكفاية: ص: ٨٨).

وحاصلهُ:

أنَّ (مجهول العين) هو من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، ومن أمثلته: عمرو ذو مُرٍّ، وجبَّار الطَّائي، لم يرو عنهما غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي.

«ولا تزول جهالةُ العين عن الراوي إلا أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه».

وإنما يصبح من طبقة «مجهول الحال» وهو من لم تُعْرَف عدالتُه الظاهرة، ولا الباطنة. أو «المستور» وهو من عُرِفَتْ عدالتُه الظاهرةُ أي لم يوقف منه على مُفسِّقٍ، لكن لم تثبت عدالتُه الباطنةُ، وهي التي يَنُصُّ عليها علماءُ الجرح والتعديل ولو واحدٌ منهم. (انظر: «تنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار» ٢/ ١٩٢).

حكمه:

وحكمُ هـٰذا على الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم: أنه لا يُقْبَل حديثُه. وقيل يُقْبَل مطلقاً، وهو قولٌ مردودٌ لا يُلْتَفَتُ إليه، وقيل غير ذلك مما لا نُطيل بذكره.

نعم يُقْبَل حديثُ (مجهول العين) على الأصحِّ، بأحد أمرين ذكرهما الحافظُ ابن حجر:

الأوَّل: أن يُوثِّقه غيرُ من ينفرد عنه على الأصح.

الثاني: وكذا ـ أي: الأصح ـ إذا زَكَّاه من يتفرَّد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أي إذا كان هـٰذا المتفرِّدُ من أئمَّة الجرح والتعديل، ثم زَكَّى من انفرد بالراوية عنه؛ قُبِلَ حديثه. (انظر «شرح شرح نخبة الذكر» لملاَّ علي قاري، ص: ٥١٩).

المُجَوَّدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مُشْتَقٌّ من (الجَيِّد) وهو: نقيضُ الرديء.

اصطلاحاً: يُقْصَدُ به: (الصحيحَ) أو: (المقبولَ) أو: (الحَسَن) عموماً، ونظيره: «الثَّابتُ».

المَحامِلِيَّاتُ:

وهي ستةَ عشرَ جزءاً، من رواية البغداديِّين، والأصبهانيِّين، للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضَّبي المَحامِلي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٣).

مُحْتَجٌّ بِهِ:

تَدُلُّ هـٰذه العبارةُ على أنَّ البعضَ قد احْتَجَّ بالراوي دون البعضِ الآخر، لا أنَّ الراوي محتجٌّ به قولاً واحداً.

يُنتَبه إلى ذلك فهي كقولهم: «اخْتُلِفَ فيه». انظر تعريفه في حرف الألف.

المُحَدِّثُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من (التحديثِ)، بمعنى نقل الحديث، وإسماعه للطَّلَبَة.

واصطلاحاً: (المحدِّث) لَقَبٌ يُطْلَقُ على من اشتغل بالحديث النبوي الشريف، وأحرز فيه صفاتٍ ذكروها، فيُطْلَقُ عليه عندئذٍ: (المحدِّث). قال الإمام الحافظ تاج الدين السُّبْكي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه النافع الماتع «مُعِيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم» (ص: ٨١)، ونقله عنه الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (ص ٨ ـ ٩) ما يلي:

«المحدِّثُ من عَرَف الأسانيدَ والعِللَ وأسماءَ الرجال، والعاليَ والنازلَ، وحَفِظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المُتون، وسمع «الكتبَ السِّتَّةَ» و«مُسْنَدَ أحمد بن حنبل» و«سُنَنَ البيهقي» و«مُعْجَمَ الطَّبَراني» وضَمَّ إلى هـٰذا القدر: ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثيَّةِ، هـٰذا أقلُّ درجاته.

فإذا سَمِعَ ما ذكرناه، وكَتَبَ الطِّبَاق ـ جمع طَبَقة، وهم القومُ المتعاصرون، الذين تقاربوا في السِّنِّ، واشتركوا في الروايةِ، والأخذِ عن شيوخ الطَّبقة التي قبلهم ـ ودارَ على الشيوخ، وتكلَّم في العِلَلِ والوفياتِ والمسانيدِ: كان في أول درجاتِ (المحدِّثين)، ثم يزيدُ الله من يشاء ما يشاء.

ومن النَّاس فِرقةٌ ادَّعَتْ الحديثَ! فكان قُصَارى أمرِها النظرَ في «مشارق الأنوار» للصَّاغَاني، فإن ترفَّعت إلى «مصابيح البَغَوي» ظنَّتْ: أنها بهـٰذا القدر تصِلُ إلى درجة (المحدِّثين)، وما ذلك إلا لجهلها بالحديث، فلو حَفِظ من ذكرناه هـٰذين الكتابَيْن عن ظهر قلبٍ، وضَمَّ إليهما من المتون مثليهما: لم يكن (محدِّثاً) ولا يصيرُ بذلك (محدِّثاً) حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاط!

فإن رامَتْ بلوغَ الغاية في الحديث على زعمها! اشتغلَتْ بـ «جامع الأصول» لابن الأثير، فإن ضَمَّتْ إليه «كتابَ علوم الحديث» لابن الصلاح، أو مختصرَه المُسَمَّى بـ «التقريب والتيسير» للنَّووي، ونحو ذلك فحينئذٍ يُنادَى من انتَهى إلى هـٰذا المقام: (مُحدِّثَ المحدِّثين) و(بُخَارِيَّ العصر)، وما ناسب هـٰذه الألفاظ الكاذبة! فإنَّ من ذكرناه لا يُعَدُّ (مُحدِّثاً) بهـٰذا القدر». انتهى.

ثم نَقَل الحافظُ السُّيوطيُّ في «التدريب» (ص: ١١)، عن الحافظ المحدِّث فتح الدين بن سيِّد الناس، شيخ الحافظ الذهبي، (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ) رحمه الله تعالى قولَه: «المحدِّثُ في عصرنا هو من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً وجَمْعَ رُوَاةٍ، واطَّلعَ على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتميَّز في ذلك حتى عُرِفَ فيه خَطُّه، واشتَهَر فيه ضَبْطُه». انتهى.

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٧): «المحدِّثُ هو من عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديث، وعَلِمَ عدالةَ رجالِه وجَرْحَهم، دون المقتصرِ على السَّماع». انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقيباً على هـٰذا التعريف: «هـٰذا التعريف قاله التاج بن يونس والزَّرْكَشي، كما نقله عنهما السُّيوطي في «التدريب» (ص: ٧)، وهو منظورٌ فيه إلى حالِ تدني العلم وأهلِه، لا حال ما ينبغي أن يكون عليه المحدِّثُ في عُرْف العلماء السابقين».

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ١٧٦) بعد أن ذكر لقبَ (الحافظ) و(المحدِّث) وما قيل فيهما: «وأمَّا عصرُنا هـٰذا فقد تَرَكَ الناسُ فيه الروايةَ جملةً، ثم تركوا الاشتغالَ بالأحاديث إلاَّ نادراً، وقليلٌ أن ترى منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالباً لعلوم السُّنَّة! وهيهات أنْ تجد من يَصِحُّ أن يكون (محدِّثاً)؟! انتهى.

وقال ـ قبله بنحو سبعة قرون ـ حافظُ عصرِه في أول القرن الثامن الإمام شمس الدين الذهبي في جزئه: «بيان زَغَل العلم والطلب» (ص: ١١)، وهو يتحدَّث عن علم الحديث: «وكم من رجلٍ مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم، أفضلُ في الحديث من المتأخِّرين، وكم من رجلٍ من متكلِّمي القدماء أعرف بالأثر من مشيخة ـ أي: شيوخ ـ زماننا!». (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٥٨ ـ ٥٩).

المَحْذُوْفُ:

السَّاقِطُ من سلسلةِ الإسناد.

المُحَرَّفُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «حَرَّفَ» أي: غَيَّر وبَدَّل.

واصطلاحاً: هو ما كان التغييرُ فيه بالنسبة إلى شَكْل الحروف، مع بقاء صورة الخطِّ. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٩٥).

مثال ذلك: (سِتاً) فتُقْرَأ (شيئاً).

ويحصل (التحريفُ) أيضاً بتغيير شكل الكلمة بتقديم وتأخير بعض الحروف على بعض.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التَّاء.

مُحَرَّفُ السَّنَدِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في سند الحديث.

انظر «التَّحرِيْف» في حرف التاء، و«المُحرَّف» في حرف الميم.

مُحَرَّفُ الْمَتْنِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في مَتْنِ الحديث.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التاء، و«المُحَرَّف» في حرف الميم.

المَحْفُوظُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (حَفِظَه) أي: حَرَسَه، والقرآنَ: اسْتَظْهَرَه، والمالَ: رَعَاه، ورجلٌ حافظ العَيْن: لا يَغلِبه النومُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما رواه الأوثقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ، أو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أَوْلى منه. (انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٦) ويُقابِلُه «الشَّاذُّ».

المُحْكَمُ:

لغةً: اسمُ مَفعولٍ مأخوذٌ مِن: (أَحْكَمَهُ): إذا أتْقَنَه، فاسْتَحْكَمَ، ومَنَعه من الفسادِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ الذي سَلِمَ من مُعارضَة مثله.

(انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٢).

ويُوجَد أكثرُ الأحاديث في كتب الحديث من هٰذا النوعِ.

وهو نوعٌ جليلٌ ذكره الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠) وسَمَّاه تسميةً تَصْلُح لتعريفه: «الأخبار التي لا مُعَارِضَ لها بوجهٍ من الوجوه».

مثال ذلك:

١ ـ حديثُ عائشة رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ دخَل عليها وقد سترت سَهوةً بِقِرَامٍ فيها صورةُ تماثيلَ، فتلوَّن وَجْهُهُ، ثم أهوى على القِرَام، فهَتَكَه بيده، ثم قال: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِيْنَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ». (أخرجه البخاري برقم: ٥٩٥٤).

هٰذه سُنةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

٢ ـ وحديثُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَقْبَل اللهُ صلاةً بغير طُهُورٍ، ولا صَدَقَةً من غُلُوْلٍ». (أخرجه مسلم).

وهٰذه سُنَّةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

قال الحاكم: «وقد صَنَّف عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي كتاباً كبيراً».

(انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٣٠).

مُحْكَمُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُحْكَمُ».

مَحِلُّهُ الصِّدْقُ:

هٰذا اللَّفْظُ دالٌّ على أنَّ صاحبه محلّه ومرتبته مُطْلَق الصِّدْق.

(تدريب الراوي: ١/ ٣٤٥).

وهو من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح، ومِن الرابعة عند: الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي والسِّندي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هٰذه المراتب، ويُنظَر فيه للاعتبار.

المِحْنَةُ:

انظر «مَسْأَلة اللَّفْظِ».

المَحْوُ:

لغةً: مصدر (مَحَا) الشيءَ يمحوه ويمحاه مَحْواً ومحياً، أي: أَذْهَبَ أثره.

واصطلاحاً: نَفْيُ ما ليس من الكتاب بمَحْو الكلمة، وهي مَسْحُها في حال طراوة المكتوب بغير سلخٍ بسكِّينٍ، إمَّا بأصبعٍ، أو بخِرقةٍ ونحو ذلك.

مَخَارِجُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المَخْرَج».

المُخْتَارَةُ:

كتابٌ معروفٌ في الحديث للحافظ ضياء الدِّين المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

قيل: تصحيحُه قريبٌ من تصحيح الترمذي، وابن حِبَّان، وأعلى من تصحيح الحاكم في مستدركه.

رَتَّبه على المسانيد على حروف المعجم ولكنه لم يُكمل، والتزم فيه الصحةَ، وذكر أحاديثَ لم يسبق إلى تصحيحها، وقد سَلِمَ له فيه إلاَّ أحاديث يسيرة جدّاً تُعُقِّبَ عليها.

مُخْتَارَاتٌ مِن مُتُوْنِ الأَحَادِيْث:

تُقصَد بها مجموعات من مختاراتٍ من الحديث الشريف من كُتب الأئمة السابقين، قامَ بجمعها بعضُ المعاصرين وِفق مقاصد واعتباراتٍ ومعايير مختلفةٍ، فمنهم مَن توخَّىٰ جمعَ الأحاديث المتعلِّقة بمكارم الأخلاق والتهذيب والتربية والهَدي النبوي، دون النظر في درجة الأحاديث من الصِّحَّة والحسن والضعف، ومنهم من نظر إلىٰ ذلك في تأليفه، وذلك تسهيلاً للناس في قراءة الحديث النبوي الشريف، وجمعه في مؤلَّفاتٍ صغيرة الحجم، وربّما تُقرَّر هٰذه الكتبُ في بعض الدروس المدرسيّة أو حلقات العلم لبعض الشيوخ، أو ينصح بها العلماء بعض المُغتربين في بلاد الغرب الذين لا يقدرون علىٰ الرجوع إلىٰ المصادر والمطوّلات. ومن هٰذه الكتب:

١ ـ **العرائس الحِسَان في نفائس أحاديث سيّد الأكوان**: للأستاذ محمد السعيد بن إبراهيم، وهي ألفُ حديثٍ اختارها من «**الجامع الصغير**» للسُّيوطي. طُبع بمطبعة محمد مصطفىٰ في القاهرة، عام ١٣٠٨ هـ.

٢ ـ **مختار الأحاديث النَّبويَّة والحِكَم المحمدية**: تأليف الأستاذ

أحمد الهاشمي، طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، وفي دار الفكر بدمشق، عام ١٣٨٥ هـ.

٣ ـ **مختار الحسن والصحيح من الحديث الشريف**: اختيار وتعليق الشيخ عبد البديع صقر. طُبع في المكتب الإسلامي بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ **مختار من أحاديث الرسول ﷺ**: جمع وتعليق الأستاذ محمود خاطر، طُبع في مطابع دار الشعب، بالقاهرة، عام ١٤٩٣ هـ.

٥ ـ **المختار من أحاديث سيد الأبرار**: بقلم الأستاذ جواد المرابط، طُبع في المكتب الإسلامي، ببيروت.

٦ ـ **مختارات الأحاديث والحِكَم النبوية من صحيح الجوامع والسُّنن والمسانيد والمعاجم والمختارة للمَقْدِسي**: جمعه وحقَّقه وشرحه وَقدَّم له الشيخ عبد الوهّاب عبد اللطيف. طُبع في مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، عام ١٣٧٨ هـ.

٧ ـ **مختارات من الحديث النبوي الشريف**: جَمَعها وبَوَّبها الأستاذ زهدي جار الله، طُبع في المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٨ ـ **مختارات من هدي النبوة**: إعداد الأستاذ علي محمد الجمَّاز، يوسف عبد المقصود إبراهيم، طُبع دار القلم، بالكويت، عام ١٤٠٥ هـ.

٩ ـ **منتخب الصحيحين من كلام سيد الكَوْنَين ﷺ**: جمع وترتيب الشيخ يوسف إسماعيل النَّبْهاني (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ). طُبع في مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة، عام ١٣٢٩ هـ.

١٠ ـ **المنتخب من السُّنَّة**: إعداد لجنة متخصّصة في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية. ـ القاهرة: المجلس، عام ١٣٩٠ هـ.

١١ ـ **المنتقىٰ من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري**: انتقاه وقدَّم

له وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه الدكتور يوسف القرضاوي. طُبع في مركز بحوث السنة والسيرة، بالدوحة، عام ١٤٠٦ ـ ١٤٠٩ هـ.

١٢ ـ صحيح الحُفاظ مما اتفق عليه الأئمة الستة: جمع وتصنيف الدكتور عواد الخلف، طُبع في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

المُخْتَصَرُ:

هو ما ذُكِرَ بعضُه وطُرِحَ بعضُه عند الرواية. انظر «اخْتِصَار الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُخْتَلَطُ:

انظر «المُخْتَلطُون».

المُخْتَلَطُوْنَ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اختلط)، و(الاختلاطُ) هو فساد العقل، واخْتَلطَ فلانٌ: أي: فسد عَقْلُه.

واصطلاحاً: عَدَمُ انتظام الراوي في أقواله أو أحاديثه بسبب حرقٍ أو عمىً، أو احتراق، كتبٍ أو غير ذلك.

وقد ذكر الحافظُ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ ثلاثةَ أنواعٍ لـ «المختلط» في «شرح تحليل الترمذي» وأضاف إليها النوعَ الرابعَ فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ وكلُّها فيما يلي:

النوع الأول: معرفةُ من ضُعِّفُ حديثُه في بعض الأزمان دون بعضٍ:

وهـذا هو المعروفُ في مصادر علوم الحديث بعنوان: (من

اختلط في آخر عمره من الثقات)، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا آخر عمرهم.

ويتبع معرفةَ هؤلاء معرفةُ من روى عنهم قبل الاختلاط، ومعرفة من روى عنهم بعد الاختلاط، وذلك من أجْلِ الحكم على الحديث بالاحتجاج، أو عدمه.

ومن أمثلة هؤلاء:

عَطَاء بن السَّائب الثَّقَفِي الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٣٧ هـ).

ذكر الترمذي أنه يقال: «إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر عمره قد ساء حفظُه». وذكر الترمذيُّ أيضاً عن عليِّ بن المَدِينِي عن يحيى بن سعيد قال: من سمع من (عطاء بن السَّائب) قديماً فسماعُه صحيحٌ، وسَماعُ شُعْبَةَ، وسفيانَ عن عطاء بن السَّائب صحيحٌ إلا حديثَيْن عن عطاء بن السَّائب عن زَاذَان، قال شعبة: سمعتُهما منه بأخَرَة.

وممَّن سمع من عطاء قبل أن يتغيَّر: سفيانُ، وشعبةُ، وحَمَّادُ بن زيد، وحَمَّادُ بن سَلَمة، وسفيان بن عُيَيْنَة، وهشام الدَّسْتَوائي.

وممَّن سمع منه بأخَرَةٍ بعد اضطرابه: جَرِيرُ، وخالدُ بن عبد الله، وابنُ عُلَيَّة، وعليُّ بن عاصم، ومحمَّدُ بن فُضَيْل، وَوُهَيْبٌ، وعبدُ الوارث، وهُشَيم. (انظر للتفصيل «شرح علل الترمذي» ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨).

ومن ذلك من كان يعتمد في الرواية على كتابه فحَدَّث من حفظه ما ليس في كتابه:

مثال ذلك:

حديث هشام بن عُرْوَة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ

النبي ﷺ كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا». (أخرجه أبو داود).

قال أبو عبد الله الإمام أحمد: قالوا: هـٰذا ليس له أَصْلٌ في كتابه. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

النوع الثاني: معرفة من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ:

وهو من حَدَّث في بعض الأماكن فأصابَ، ثم حَدَّث في بعض آخر فأخطأ.

وهـٰذا كمن حَدَّث في مكانٍ لم يكن معه كتبُه فخلط، وحَدَّث في مكانٍ آخر من كُتبِه فضَبط، أو كمَن سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فَضَبط. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٢).

ومن هـؤلاء (مَعْمَر بن راشد الأزدي الحُدَّاني، أبي عَرْوَة (المتوفىٰ سنة ١٣٥ هـ): فقد كان حديثُه بالبَصْرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثُه باليمن جَيِّدٌ، فممّا اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: «أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أسعدَ بن زُرَارة من الشَّوكة». (أخرجه الترمذي في أبواب الطب).

فهـٰذا الحديثُ رواه مَعْمَرٌ باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمَامَة بن سَهْل مُرْسَلاً، ورواه بالبَصْرة عن الزهري عن أنسٍ، والصواب المُرْسَل.

ويدخل في معرفة المختلطين أيضاً: معرفة من حَدَّث عن أهل مصر، أو إقليم فحُفِظَ حديثُهم، وحَدَّث عن غيرهم فلم يُحْفَظ، وكذلك من حَدَّث عنه أهلُ مصرٍ فحفظوا حديثَه، وحَدَّث عنه غيرهم، فلم يُقيموا حديثَه.

مثال ذلك: حديث: «إذا عَمِلَتْ أمَّتي خمسَ عشرة خَصْلَةً؛ حَلَّ

بها البلاءُ. . . . » الحديث. (أخرجه الترمذي في أبواب الفتن).

هـٰذا الحديثُ جاء من طريق فَرَج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد، وقد أُنكِر هـٰذا الحديثُ على الفرج بن فَضالَة؛ لأن أهل الحديث قد تكلَّموا فيه، وضَعَّفوه مِن قِبَل حفظه، فقد قال فيه أحمدُ عندما سئل عنه: «أمَّا ما روى عن الشَّاميِّين، فصالحُ الحديث، وأمَّا ما روى عن يحيى بن سعيد؛ فمضطربٌ». (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣).

النوع الثالث: معرفة من ضُعِّفَ حديثُهُ عن بعض الشيوخ دون بعضٍ.

وهـٰذا يندرج أيضاً في معرفة من اخْتَلَطَ.

أي معرفةُ قومٍ هم ثقاتٌ في أنفسهم، لكنَّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

مثل: **إسماعيل بن عَيَّاش الحِمْصِي عن موسى بن عُقْبَةَ**، عن نافعٍ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنَّه قال: «لا يَقْرَأ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآن». (رواه الترمذي).

قال أبو حاتم الرَّازي: «هـٰذا خطأٌ، إنما هو عن ابن عُمَرَ قوله». (علل الرازي: ١/ ٤٩)، يعني: أنَّ إسماعيل بن عَيَّاش وَهِمَ فيه. قال الشيخ نور الدين عِتْر تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «إسماعيلُ بن عَيَّاش صَدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة.

وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عُقْبَة، وموسى مَدَنيٌّ ثقةٌ فقيهٌ، إمامٌ في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومئة، فضُعِّفَ الحديثُ بسبب ذلك.

النوع الرابع: من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الموضوعات دون بعضٍ:

وهـٰذا النوع من إضافة الشيخ عِتْر إلى الأنواع الثلاثة السابقة، يقول ـ حفظه الله تعالى ـ في تعريفه مع الأمثلة في كتابه القيِّم «لمحات موجزة في أصول علم الحديث» (ص: ١١٥ ـ ١١٦):

«... ويقع ذلك في الرُّواة الذين تخصَّصوا، وأفرغوا عنايتَهم لنوعٍ مُعيَّنٍ من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثم تعرَّضوا لغير ما تخصَّصوا به.

وذلك كمَن يتخصَّص بالقراءة دون السُّنَن: مثل (عاصم بن أبي النَّجُود) إمامُ القراءة المشهور، قال الحافظ ابن حجر: صَدوقٌ، له أوهامٌ، حُجَّةٌ في القراءة.

أو كمَن تخصَّص في السِّيرة، أو التاريخ: مثل (محمد بن إسحاق) صاحب المغازي، وهو إمامٌ فيها، قال عنه ابنُ حجر: إنه صدوقٌ، يدلِّس، ورُمِيَ بالتشيُّع، والقَدَر.

ومثل: (سيف بن عمر التَّمِيْمي): ضعيفٌ في الحديث، عُمْدَةٌ في التاريخ.

ومنهم: (نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي أبو مَعْشَر) قال يحيى بن مَعِين: «اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمَّدِ بن كَعْب في التفسير، وأمَّا أحاديثُ نافعٍ، وغيرِها فليس بشيءٍ، التفسير حَسَنٌ». (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٥٨).

ومثله: (سعيدُ بن بشير الأَزْدي) قال فيه سعيد بن عبد العزيز الدِّمَشْقِي: «كان غالبُ علمِه التفسيرُ، خُذْ عنه التفسيرَ، ودَعْ ما سِوى ذلك».

ومنهم: (إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي) قال الإمامُ أحمد: «هو حَسَنُ الحديث، وحديثُه مقاربٌ، إلا أنَّ هـٰذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه»، فجعل يستعظمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد؟ ما أدري ما ذاك؟!».

ومنهم: (عبد الجَبَّار بن عمر الأَيْلي) قال أبو زُرْعَة: «واهي الحديث، وأمَّا مسائله؛ فلا بأسَ». (شرح عِلل الترمذي: ٢/٦٥٩ ـ ٦٦٠).

مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: «مختلف» اسمُ فاعلٍ من (الاختلاف) وهو ضِدُّ التردُّد. (القاموس المحيط).

والأحاديث المختلفة: التي يُخالِف بعضُها بعضاً، فليس بينهما اتفاقٌ في المعنى، أو أنها تتردَّدُ بين معانٍ مختلفةٍ، يُعارِض بعضُها بعضاً.

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ المُعارَضُ بمثله مع إمكان الجمْعِ بينهما. (نزهة النظر: ص: ٣٩).

أي: هو (الحديثُ الصحيحُ) أو (الحَسَنُ) الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوَّة ويُناقِضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكلٍ مقبولٍ.

مثاله:

حديثُ: «لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ...» الذي أخرجه مسلمٌ مع حديث «فِرَّ من المَجْذوم فِرَارَكَ من الأَسَدِ» الذي رواه البخاريُّ.

فهـٰذان حديثان صحيحان، ظاهرُهما التعارُضُ؛ لأن الأول يَنْفي العَدْوَى، والثاني يُثْبِتُها، وقد جَمَع العلماءُ بينهما، ووفَّقوا بين معناهما

على وجوهٍ متعدِّدةٍ، أذكر هنا ما اختاره الحافظُ ابن حجر، ومُفَادُه ما يلي:

كيفية الجمع:

وكيفية الجمع بين هـٰذين الحديثين أن يقال: أنَّ العَدْوَى منفيةٌ، وغيرُ ثابتةٍ، بدليل قوله ﷺ: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً». (أخرجه الترمذي).

وقولهُ لمن عارضَه بأنَّ البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: «فمَنْ أَعْدَى الأول؟» يعني: أنَّ الله تعالى ابتدأ ذلك المَرَضَ في الثاني كما ابتدأه في الأول. وأمَّا الأمرُ بالفرار من المجذوم فمن باب سَدِّ الذرائع، أي لئلا يتفق للشخص الذي يُخالِط ذلك المجذومَ حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المنفية، فيظنّ: أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأُمِرَ بتجنُّب المجذوم دفعاً للوقوع في هـٰذا الاعتقاد الذي يسبِّب الوقوعَ في الإثم.

ماذا يجب على من وَجَد حديثَيْن مُتعارضَيْن مَقبولَيْن؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ ـ إذا أمكن الجمعُ بينهما: تَعَيَّنَ الجمعُ، ووجب العملُ بهما.

ب ـ إذا لم يُمكِن الجمعُ بوجهٍ من الوجوه:

١ ـ **فإن عُلِمَ أَحَدُهما ناسخاً**: قَدَّمْناه، وعملنا به، وتركنا المنسوخَ.

٢ ـ **وإن لم يُعْلَم ذلك**: رَجَّحْنا أحدَهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣ ـ **وإن لم يترجَّح أحدُهما على الآخر** ـ وهو نادرٌ ـ توقَّفنا عن

العمل بهما حتى يظهر لنا مرجِّحٌ.

أهميته ومَنْ يَكْمُلُ له:

هـٰذا الفَنُّ من أهمِّ علوم الحديث؛ إذ يُضْطَرُّ إلى معرفته جميعُ العلماء، وإنَّما يَكْمُل له، ويَمْهَر فيه الأئمَّةُ الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكِلُ عليهم منه إلاَّ النادرُ.

وتعارُضُ الأدلةِ قد شغل العلماءَ، وفيه ظهرتْ موهبتُهم، ودِقَّةُ فهمِهم، وحُسْنُ اختيارِهم، كما زَلَّتْ فيه أقدامُ من خاض غِمَارَه من بعض المتطفِّلين على موائد العلماء.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **اختلاف الحديث**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)، وهو أوَّلُ من تكلَّم وصَنَّف فيه.

٢ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لابن قُتَيْبَة ـ عبد الله بن مسلم (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن سَلاَمة الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

مُخْتَلَفٌ فِيْه:

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمَّةُ، فمنهم من عَدَّله، ومنهم من ضَعَّفه، وقد عَدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، والسَّخاويُّ، والسيوطيُّ في السادسة، وأمَّا ابنُ أبي حاتم وابنُ الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و(ليِّن الحديث) في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمة، فتكون عندهما من المرتبة الأولى، والله أعلم.

حُكمها:

يُعتَبر بحديث أهل هاتين المرتبتين، لإشعار هـٰذه الصيغة بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

المَخْرَجُ:

هو مَوضِعُ الخروج، يقالُ: خَرَج مَخْرَجاً حسناً، وهـٰذا مَخْرَجُه. (لسان العرب).

والمقصودُ به في عبارة المحدِّثين: «هـٰذا حديثٌ عُرِفَ مَخْرَجُه» أي: موضِع خُروجِه، وهو رواةُ إسناد الذين خرج الحديثُ من طريقهم. (أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ٨).

قال الحافظُ العراقيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢): «فاقتصرتُ على ذكر طَرَف الحديث، وصحابيه، ومخرجه، وبيان صحته، أو ضعفه، أو ضَعْفِ مخرجه، فإنَّ ذلك هو المقصودُ الأعظمُ عند أبناء الآخرة؛ بل وعند كثيرٍ من المحدِّثين».

وقولهم في حديثٍ: «كَثُرَتْ مخارجُه» و«واسع المخرج» و«ضيِّق المخرج».

قال الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» (٤/ ٤): «وربَّما يُسَمّى كلٌّ من قِسْمَى الغريب: «ضَيِّق المخرج» ثم ذَكَر أضيق الأحاديث مخرجاً في «صحيح البخاري» وشرح هـٰذا مُفَصَّلاً في «الباب الرابع: أصولٌ في مخرج الحديث». (انظر «التأصيل» ص: ٦٠).

المُخَرِّجُ:

أو «المُخْرِجُ» الذي يَذْكُر الروايةَ في كتابه، أي: الذي يُخرِجها

ويرويها في كتابه بإسناده كأصحاب الكتب الستة، وغيرهم.

المُخْرِجُ:

انظر «المُخَرِّج».

المُخَضْرَمُ:

لغةً: المُخَضْرَم بالخاء والضَّاد المعجمتين على صيغة إسم مفعول.

وقال ابن بري: «أكثر أهل اللغة على أنه مُخَضْرِمٌ بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل.

وحكى ابن خلّكان: مُحَضْرِم بالحاء المهملة والكسر أيضاً والأول أصح إلى ما نحن في مبحثه.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢/ ٩٥٤):

(المخضرم) كأنه مأخوذٌ من الشيء المتردّد بين أمرين هو من هٰذا؟

واصطلاحاً (عند المحدِّثين) هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ، ولم يُسلِم إلاَّ بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته؛ ولكنه لم يَلْقَه، فكأنه خُضْرِمَ؛ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ.

قال الحافظ العِراقي: «ولم يَشْتَرِط بعضُ أهل العلم نفيَ الصحبة، قال صاحبُ (المحكم): «رجلٌ مُخْضَرَمٌ: إذا كان نصفُ عُمرِه في الجاهلية، ونصفُه في الإسلام، وبمقتضى هٰذا: أنَّ (حكيم بن حِزَام)، ونحوه مُخَضْرَمٌ، وليس كذلك حيث الاصطلاح؛ لأنه متردِّدٌ بين طبقتين لا يُدْرىٰ من أيتهما هو، فهٰذا مدلولُ الخضرمة.

قال صاحبا المحكم، والصحاح: لحم مُخَضْرَمٌ لا يدرى من ذكر

هو، أو أنثى، فكذلك المُخَضْرَمُون متردِّدون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية، وفي كلام ابن حِبَّان في صحيحه موافقةٌ لكلام صاحب (المحكم) فإنه قال: والرجلُ إذا كان في الكفر له ستون سنةً وفي الإسلام ستون سنةً يدعى مُخَضْرَماً، لكنه ذكر ذلك عند ذكر أبي عمرو الشَّيْبَاني، وأنه كان من المخضرمين، فكأنه أراد ممَّن ليست له صحبةٌ، وحكى الحاكمُ عن بعض مشايخه: أنَّ اشتقاق ذلك من أن أهل الجاهلية كانوا يُخَضْرِمون آذانَ الإبل، أي يقطعونها لتكون علامةً لإسلامهم إن أُغِيْرَ عليها أو حُوربوا، فعلى هـٰذا يحتمل أن يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعضُ أهل اللغة؛ لأنهم خَضْرَموا آذانَ الإبل، ويحتمل أن يكون بالفتح، وأنه اقتطع عن الصحابة؛ وإن عاصر لعدم الرؤية، والله أعلم». (انظر «التبصرة والتذكرة» ٣/ ٥٥).

أقسام المخضرمين:

قال الإمام اللَّكْنَوي في «ظفر الأماني في مختصر الجرجاني»: والمخضرمون على أقسام: الأولى: فمنهم مَنْ عُرِفَ إسلامُه في الحياة النبوية ـ صلى الله عليه وسلم ـ كأويس القَرني سيد التابعين، وكالنَّجاشي مَلِك الحبشة، واسمه: أصحمة، وقد صلَّى عليه ـ أي على النَّجاشي ـ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع من حضر من أصحابه بالمدينة حين ماتَ بالحبشة، كما هو مروي في كتب الصحاح (انظر صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب موت النجاشي، برقم ٣٨٧٧ هـ).

الثانية: ومنهم مَنْ لم يُعْرَفْ إسلامه في الحياة النبوية؛ أي: لم يَشْتَهر ذلك؛ لكنه كان مسلماً في نفس الأمر، فيدخل فيهم قيس بن أبي حازم، أبو مسلم الخَوْلاني، وأبو عبد الله الصُّنَابحِي الذين قدموا المدينةَ بعد موت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بليالٍ، وسُوَيد بن غفلة الذي قدم المدينةَ حين فرغ الناس من دفن النبيِّ ـ صلى الله عليه

وسلم ـ ولا يدخل فيهم من لم يُسْلِمْ في العهد النبوي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ بل أسلم بعده في عهد أبي بكر، أو عمر، أو غيرهما.

الثالثة: ومنهم من جعله (أي: الذي لم يسلم في العهد النبوي ﷺ بل أسلم بعده) أيضاً مخضرماً.

حكم المخضرمين:

قيل: إنهم في حُكم التابعين، وأحاديثُهم تُعْتَبَرُ مُرْسَلَةً. وعَدَّهم بعضُ العلماء من الصحابة.

المؤلَّفات في المخضرمين:

لم يُفْرد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (رحمه الله)، والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي (رحمه الله) (ت ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم: قد ذكره النَّووي في شرح صحيح مسلم بعد أن ذكر مصنَّفات إمام أهل الحديث مسلم رحمه الله فقال: وكتاب المخضرمين (انظر: «شرح النووي علىٰ صحيح مسلم»: ١/ ١٠، تهذيب الأسماء للنووي: ٢/ ٣٩٧، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٩٧).

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»:

فأمَّا المخضرمون من التابعين... فهم أبو رجاء العُطَاردي، وأبو وائل الأسدي، وسُوَيد بن غَفْلَة، وأبو عثمان النَّهْدي وغيرهم من التابعين، قرأتُ بخطِّ مسلم بن الحجَّاج ـ رحمه الله ـ ذكر من أدرك الجاهليةَ ولم يلق النبيَّ ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ ولكنه صحب الصحابةَ بعد النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ منهم: أبو عمرو الشَّيباني سعد بن إيَاس، منهم سُوَيد بن غفلة الكِنْدي يُكنىٰ أبا أمية، ومنهم شريح بن

هانىء الحارثي، ومنهم يسير بن عمرو يقال: أسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون بن جابر، ومنهم عمرو بن ميمون الأودي يُكْنَىٰ أبا عبد الله، ومنهم الأسود بن يزيد النَّخعي ويكنىٰ أبا عمرو، ومنهم الأسود بن هلال المحاربي من ساكني الكوفة، ومنهم المعرور بن سويد، ومنهم عبد خير بن يزيد الخيواني أبو عمارة، ومنهم شبيل بن عوف الأحمسي، ومنهم مسعود بن حِرَاش أخو ربعي بن حراش، ومنهم مالك بن عُمَيْر، ومنهم أبو عثمان النَّهدي واسمه عبد الرحمٰن بن ملٍّ، ومنهم أبو رجاء العطاردي واسمه عمران بن تميم، ومنهم غنيم بن قيس ويكنىٰ أبا العنبر، ومنهم أبو رافع الصائغ، ومنهم أبو الحلال العتكي اسمه ربيعة بن زُرَارَة، ومنهم خالد بن عمير العَدَوي، ومنهم ثُمَامَة بن حزن القُشَيري، ومنهم جبير بن نفير الحَضْرَمي، قال الحاكم فبلغ عددٌ من ذَكَرهم مسلم رحمه الله من المخضرمين عشرين رجلاً. (معرفة علوم الحديث: ١/ ٤٤).

وقال السيوطي في «تدريب الراوي»:

وعَدَّهم مسلم عشرين نفساً وهم أكثر، وممن لم يذكره: أبو مسلم الخَوْلاني والأحنف بن قَيْس.

قلت: لم أجد كتابَ الإمام مسلم في المخضرمين مطبوعاً مفرداً.

وأمَّا كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال أنه مُخَضْرمٌ» للإمام ابراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي:

قال مصطفىٰ القسطنطيني في «كشف الظنون» (١/ ٣٨٨):

«تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنَّه مخضرم» لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي، المتوفىٰ سنة إحدىٰ

وأربعين وثمانمئة مختصراً أوله الحمد لله المتوحد بكبريائه الخ ذكر فيه الرجال ثم النساء.

قد طُبع هـٰذا الكتاب في حلب: المطبعة العلمية ١٣٥٠ هـ، ويليه/ للمؤلف «التبيين لأسماء المدلسين» و«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط».

وقال أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في تحقيقه وشرحه علىٰ كتاب علوم الحديث لابن صلاح: وجمع منهم (أي: المخضرمين) البرهان الحلبي ثلاثة وخمسين ومئة. في رسالته «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم»، وقال: إنهم أكثر من ذلك. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٠٤).

و ـ الكتب التي من مَظِنَّات الرواة المخضرمين من المحدِّثين:

لم يُفْرد العلماء كتباً خاصَّةً بالرواة المخضرمين من التابعين كما أفردوا الرواة التابعين في كتبٍ مستقلّةٍ وهناك كتباً من الرواة العامة والخاصة يكثر فيها وجودُ الرواة المخضرمين، فمن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣ ـ **تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنَّه مخضرم**: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي. هـٰذا من الكتب المفردة في المخضرمين.

٤ ـ **تجريد أسماء الصحابة**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ ٧٤٨ هـ).

مد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المراسيل» كما ذكره الحافظُ المزِّيُّ في «تهـذيب الكمال».

المُدَبَّجُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى التزيين، والتدبيج مُشْتَقٌّ من دِيْبَاجَتَي الوجه أي الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخَدَّان.

واصطلاحاً: أن يروي القرينان كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر.

أمثلة المُدَبَّج:

١ ـ **في الصحابة**: روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة ـ رضي الله عنهما ـ.

٢ ـ **في التابعين**: روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزهريِّ.

٣ ـ **في أتباع التابعين**: روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ.

من فوائده:

١ ـ ألا يُظَنَّ الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذُ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظَنَّ من لم يدرس هـٰذا النوعَ: أنَّ ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ.

٢ ـ ألا يُظَنَّ إبْدال «عن» بـ «الواو» أي لا يتوهَّم السامع أو القارىء لهـٰذا الإسناد أنَّ أصل الرواية: حدَّثنا فلان (و) فلانٌ، فأخطأ فقال: حَدَّثَنا فلانٌ «عن» فلانٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ المُدَبَّجُ: لعلي بن عمرو الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ ورواية الأقران: لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

المُدْرَجُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن (أَدْرجَ) الشيءَ في الشيء: إذا طَوَاه وأدْخَله. وأَدْرَجَ الميِّتَ في الكفن والقبر، أي: أَدْخَله. والإدراجُ: كفُّ الشيءِ. في الشيءِ («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: ما غُيِّرَ سِياقُ إسنادِه، أو أُدْخِلَ في مَتْنِه ما ليس منه، بلا فَصْلٍ. (انظر ما قاله الحافظ ابن حجر في «نزهة» ص: ٤٨).

أقسامه:

ينقسم «المُدْرَج»: إلى قسمين:

ـ المُدْرَجُ في الإسناد.

ـ المُدْرَج في المَتْنِ.

١ ـ الإدراج في المَتْن:

هو أنْ يُذْكَر في مَتْن الحديث شيءٌ من كلام بعض الرُّواة ليس في أَصل الرِّواية، بحيث يتَوهَّم من يسمع الحديثَ: أنَّ هـٰذا الكلامَ منه.

وهـٰذا النوعُ من الإدراج قد يكون في أَوَّل المَتْن، أو في وسطه، أو في آخره.

مثالُ الإدراجِ في أَوَّل المَتْن:

حديثُ ابن مسعود ـرضي الله عنه ـ: «تَعَاهَدُوْا القرآنَ، فلهو أشد تفصياً مِنْ صُدُورِ الرِّجَال من النّعم في عُقلها، ولا يَقُلْ أحدُكُمْ: نَسِيْتُ

كَيْتَ وكَيْتَ، بل هو نُسِّيَ». (أخرجه أحمد مرفوعاً بتمامه في المسند، برقم: ٤٠١٠).

فقوله: «تعاهدوا القرآن. . . .» موقوفٌ من كلام عبد الله بن مسعود، وقولُه: «لا يَقُلْ أحَدُكُمْ. . .» مرفوعٌ من كلام النَّبي ﷺ فالتبس الأمرُ على بعض الرُّواة، فرواه تارةً كلَّه من قول النَّبي ﷺ، وتارةً كلَّه من كلام ابن مسعود.

والصَّوابُ التَّفصيل.

ومثالُ الإدراج في وسط المَتْن:

حديثُ عائشة في الهجرة: «واستأجَرَ رسولُ الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدِّيل هادياً خِرِّيتاً ـ والخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية ـ قد غَمَسَ. . . . الحديث». (أخرجه البخاري في الإجارة، باب: استئجار المشركين عند الضرورة، برقم: ٢٢٦٣).

فقوله: «الخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية» مُدْرَجٌ من كلام الزُّهري راوي الحديث، وليس من كلام السيدة عائشة، فَسَّر به كلامها.

مثال المُدْرَج في آخر المتن:

حديثُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: أنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المِنْبَر، وذكر الصَّدَقَة والتَّعفُّفَ عن المسألة: «اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، واليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، والسُّفْلَىٰ هي السَّائِلَة». (أخرجه الدارمي في الزكاة، باب فضل اليد العليا، برقم: ١٦٥٢).

فقوله: «اليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ. . . الخ» مُدْرَجٌ من كلام ابن عمر في تفسير الحديث، والدَّليل على ذلك ما نُقِلَ عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ: أنه كان يقول: «إنِّي لأحسب اليدَ العليا المعطية، والسُّفلى السائلة». (أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٦٣٦٦).

وغالبُ الإدراج يقع في آخر المَتْنِ.

ويأتي الإدراجُ في الأكثر على سبيل الشرح من الرَّاوي لما وَقَع في الحديث من غريبٍ، أو على سبيل التَّفسير لبيان المعنى المراد من الحديث.

٢ ـ الإدراجُ في السَّند:

ذكر العلماءُ لإدراج السَّند صُوَراً متعدِّدةً:

الصُّورةُ الأُولى: أن يروي جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مختلفةٍ، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلَّ على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد، ولا يُبيِّن.

مثاله:

ما رواه بُنْدَارٌ عن عبد الرحمن بن مَهْدي، عن سفيان الثَّوري، عن وَاصِلٍ، ومنصورٍ، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبِيْل، عن عبد الله بن مسعود قال: قلتُ يا رسولَ الله: أيُّ الذَّنْبِ أعظم؟ قال: «أنْ تجعل لله نِدّاً وهو خَلَقَك».

فإنَّ هـٰذا الحديثَ يرويه سفيانُ الثوري من طريقين كالتالي:

أ ـ سفيانُ، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله.

ب ـ سفيانُ، عن واصِلٍ، عن أبي وائل، عن عبد الله، بدون ذكر عمرو بن شُرَحْبِيل.

فجمع عبدُ الرحمن بن المهدي بين الرِّوايات دون أن يُبيِّن الاختلافَ. (انظر: مسند أحمد، رقم: ٤١٢٠ والترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة الفرقان، رقم: ٣١٨٢).

الصورةُ الثانيةُ: أن يكون المَتْنُ عند راوٍ إلاّ طَرفاً منه فإنَّه، عنده

بإسنادٍ آخر، فيرويه راوٍ عنه تامّاً بالإسناد الأَوَّل.

أو يروي الحديثَ عن شيخه بدون واسطة إلَّا طرفاً من الحديث فإنَّه يرويه عن شيخه بواسطةٍ فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة.

مثاله:

روى أبو داود (في الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، رقم: ٧٢٦) من طريق زائدة وشريك، عن عاصم بن كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جئتُهم بعد ذلك في زمانٍ فيه بَرْدٌ شديدٌ، فرأَيتُ النَّاسَ عليهم جُلُّ الثياب تحرَّكُ أيديهم تحت الثياب.

فقوله: «ثم جئتُهم.... الخ الحديث» ليس بهٰذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، ويرويه: عاصم، عن عبد الجَبَّار بن وائل، عن بعض أهله عن وائل». (أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٨٣٩٧).

الصورة الثالثة: أن يكون عند الرَّاوي مَتْنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحَد الإسنادين، أو يروي أحدُهما بإسناده الخاص به، يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

مثاله:

ما رُوي من طريق مالكٍ عن الزُّهري، عن أَنس: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تَبَاغَضُوْا، ولا تَحاسَدوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَنَافَسُوا».

فقوله: «لا تَنَافَسُوا» مُدْرَجٌ من حديث آخر مروي بإسنادٍ آخر من طريق أَبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة. (حديث أبي هريرة. أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن، والتجسُّس، برقم: ٢٥٦٣. وأما

حديثُ أنس ـ رضي الله عنه ـ بدون إدراجٍ فقد أخرجه البخاريُّ في كتاب الأدب، باب الهجرة، برقم: ٦٠٧٦).

الصورة الرابعة:

أن يسوق المحدِّثُ إسنادَ حديثٍ ثمَّ يعرض له أمرٌ فيأتي بكلامٍ من عند نفسه لا علاقةَ له بالإسناد المَسُوق، فيُظَنّ: أنَّ هـٰذا الكلام هو مَتْنٌ لذلك الإسناد فيرويه على ذلك.

ومثاله:

ما رُوِيَ: أنَّ ثابت بن موسى دَخَل على شَرِيك بن عبد الله القاضي وهو يسوق الإسنادَ التالي: «حَدَّثَنا الأعمشُ عن أبي سفيان عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ. . . .

ثم نظر شريكٌ إلى ثابتٍ فقال: «من كَثُرَتْ صلاتُه باللَّيل حسن وجهه بالنَّهار» يُريد بذلك ثابتاً لصلاحه، فظنَّ ثابتٌ أنَّ ذلك الكلامَ هو مَتْنٌ لذلك الإسناد.

وإنَّما متن هـٰذا الإسناد هو قول النبي ﷺ: «يعقد الشَّيطان على قافية رأس أحدكم». («انظر تدريب الراوي» ١/ ٢٤٣، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، برقم: ١٣٣٣).

حكمُ الإدراج:

١ ـ إنْ كان الإدراجُ لتفسير لفظةٍ في الحديث كما في حديث بدء الوحي الذي أخرجه البخاري: «كان النَّبيُّ ﷺ يتحنَّث في غار حِرَاء ـ وهو: التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العدد. . .» فكلمة «وهو التَّعبد» إدراجٌ من كلام الزُّهري لشرح لفظة: «التَّحنُّث».

فمثل هـٰذا يُمكن أَنْ يُتسامح به، والأَولى أَنْ يُشير الراوي إلى أنَّه ليس من الحديث.

٢ ـ وقد يكون الإدراجُ وقع من الرَّاوي خطأً من غير تعمُّدٍ فهـٰذا يُبيِّن ما أدرجه، ولا حرجَ علىٰ المخطئ إلاَّ أن يتكرَّر ذلك منه، فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه، وحفظه، وإتقانه.

٣ ـ أمَّا إنْ وقع الإدراجُ عَمداً بقصد الإيهام، والإغراب فهـٰذا يُسقِط العدالةَ، ويصبح فاعل ذلك متَّهماً بالوضع مُلحقاً بالكذَّابين.

قال ابن السَّمْعَاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقطُ العدالة، وممن يُحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه، وهو مُلْحَقٌ بالكذَّابين». (انظر: «تسهيل المدرج» ص: ١٣).

بم يُعْرَف الإدراجُ:

يُعرَف الإدراج بواحدٍ من أربعة أُمور:

١ ـ مجيء روايةٍ أُخرى للحديث خاليةٌ من الإدراج.

٢ ـ أن يَنُصَّ الرَّاويُ نفسُه في حديث على إدراجه.

مثاله:

كما في حديث أبي هريرة: «أَسْبِغُوا الوضوءَ، وَيْلٌ للأَعقاب من النَّار» فإنَّه وردَ التَّفصيلُ في هـٰذا الحديث عن أبي هريرة: «أَسْبغوا الوضوءَ، فإنِّي سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: وَيْلٌ للأَعْقَاب مِنَ النَّارِ». (أخرجه مدرجاً الخطيب البغدادي، وأخرجه مبيناً: البخاري في الوضوء، باب: غسل الأعقاب، رقم: ١٦٥، ومسلم في الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالها، رقم: ٢٤٢).

٣ ـ أَنْ يكشف لك أَحدُ الحفَّاظ المُتقِنين أمرَ الحديث، فيُبيِّن الأصلَ ممَّا أُدرِجَ فيه.

ومن أَوْضَح أمثلته:

ما أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما:

«أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبَلَ الحَبَلةِ، وكان بيعاً يتبايعه أهلُ الجاهلية، كان الرجلُ يبتاع الجَزورَ إلى أن تُنْتَجَ النَّاقة، ثم تُنْتَج التي في بطنها». (انظر: «صحيح البخاري» كتاب البيوع باب بيع الغرر... (برقم: ٢١٤٣).

فقوله: «أن تُنْتَج النَّاقَة....» مُدْرَجٌ من كلام نافع في تفسير معنى: «حَبَل الحَبَلة» بيَّن ذلك البخاريُّ نفسُه عندما أعاد تخريجَ الحديث في موضع آخر من صحيحه. (انظر «صحيح البخاري» كتاب السَّلم... رقم: ٢٢٥٦).

٤ ـ أن يكون الكلامُ المُدْرَجُ ممَّا يَبْعُدُ أن يقوله النَّبيُّ ﷺ.

ومثاله:

حديثُ أبي هريرة مرفوعاً: «لِلعَبْدِ الْمَمْلُوْكِ الصَّالِح أَجْرَان، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْلا الْجِهَادُ في سَبِيْلِ الله، والحَجُّ، وبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوْتَ، وأنا مَمْلُوكٌ». (أخرجه هكذا بالإدراج البخاري في العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، رقم: ٢٥٤٨، وأخرجه مفصلاً مبيناً مسلمٌ في الإيمان، باب: ثواب العبد وأجره، رقم: ١٦٦٥، ولفظه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد...).

فقوله: «والذي نفسي بيده لولا الجهادُ....» مُدْرَجٌ من قول أبي هريرة؛ لأنَّه يستحيل أن يَصْدُر عن النَّبي ﷺ فإنَّه يمتنع عليه ﷺ أن يتمنَّى الرِّقَّ؛ ولأنَّ أُمّه تُوفِّيت وهو صغيرٌ. (من كتاب «الإيضاح في علوم الحديث»: ص: ٢١٦ ـ ٢٢٢).

مصادر الحديث المدرج:

١ ـ **الفصل للوصل والمُدْرَجُ في النقل**: للحافظ أبي بكر

الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **تقريب المنهج بترتيب المدرج**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **المَدْرج إلى معرفة المُدْرج**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) وهو تلخيص كتاب ابن حجر.

٤ ـ **تسهيل المَدْرج إلى المُدْرَج**: للسيِّد عبد العزيز الغُماري، وهو رَتَّب كتابَ السيوطيِّ وأضاف إليه بعضَ الاستدراكات.

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

انظر «المُدْرَج».

مُدْرَجُ المَتْنِ:

انظر «المُدْرَج».

المُدَلَّسُ:

انظر «التَّدْلِيس» في حرف التاء.

المُدَلِّس (الرَّاوِي):

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «دَلَّسَ».

واصطلاحاً: من يحدِّث عمَّن سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْ منه بصيغة تُـوْهِمُ: أنه سمعه منه.

حكمه: يُقْبَل حديثُه إذا كان ثقةً ورواه بصيغةٍ صريحةٍ في السَّماع.

انظر «التدليس» في حرف التاء.

أشهر المُدَلِّسين:

أذكر هنا مراتبَ المدلِّسين وأسماءهم.

قال الحافظ ابن حجر: هم على خمس مراتب:

المرتبة الأولىٰ:

من لم يُوصَف بالتَّدليس إلا نادراً، وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً.

١ ـ الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني، صاحب (حِلْية الأولياء)، كانت له إجازةٌ من أناسٍ أدركهم ولم يلقهم، فكان يروىٰ عنهم بصيغة (أخبرنا)، ولا يبّين كونها إجازةً، ولكنه إذا حدَّث عمَّن سمع منه يقول: (حدَّثنا) سواء كان ذلك قراءةً أو سماعاً، وهو اصطلاحٌ له.

٢ ـ أبو يحيىٰ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم السَّمَرْقَنْدي الكَرَابِيسي.

قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك ـ يعنىٰ: أنه دلَّس عنه الإجازة ـ.

٣ ـ القاضي أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الدِّمشقي: أكثر عن أبيه عن جدِّه، فقال أبو حاتم الرازي: سمعتُه يقول: لم أسمع من أبي شيئاً.

٤ ـ إسحاق بن راشد الجَزَري: كان يُطلِق (حدَّثنا) في الوجادة، فإنه حدَّث عن الزهري، فقيل له: أين لقيتَه؟ قال: مررتُ ببيت المَقْدِس فوجدتُ كتاباً له حكاه الحاكمُ عن الإسماعيلي. قال ابن حجر: وهو بالكذب أشبه.

٥ ـ أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني: أحد الأئمة، متَّفقٌ على الاحتجاج به، رأىٰ أنساً ولم يسمع منه، فحدَّث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة، اخرجها عنه الدَّارقطني، والحاكم.

٦ ـ **أيوب بن النَّجَّار اليمامي**: صَحَّ أنه قال : لم أسمع من يحيىٰ بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وقد روىٰ عنه أكثر من حديثٍ.

٧ ـ **جرير بن حازم الأزدي**: أحد الثقات، وَصَفه بالتَّدليس يحيىٰ الحِمَّاني في أحاديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

٨ ـ **الحسين بن واقد المروزى**: أحد الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه الدَّارقطني، وأبو يعلىٰ الخليلي بالتدليس.

٩ ـ **حفص بن غياث الكوفي القاضي**: أحد الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه أحمدُ بن حنبل، والدَّارقطني بالتَّدليس.

١٠ ـ **خالد بن مِهْران الحَذَّاء**: أحد الأثبات المشهورين، روىٰ عن عِرَاك ابن مالك حديثاً سمعه من خالد بن أبي الصَّلت عنه في استقبال القبلة في البول.

١١ ـ **زيد بن أسلم العُمَري مولاهم**: فإنه روىٰ حديثاً عن ابن عمر، فسُئل عن سماعه، فقال: أما أني فكلَّمني وكلمته، وفي هـٰذا الجواب إشعارٌ بأنه لم يسمع هـٰذا بخصوصه منه، مع أنه مكثرٌ عنه، فيكون قد دَلَّسه.

١٢ ـ **سلمة بن تمام الشقري**: من أتباع التابعين، ذكره ابن حِبّان في ثقات التابعين، ذكر ابن أبي حاتم ما يَدُلُّ علىٰ تدليسه، وقال العلائي: كأنه مدلِّسٌ.

١٣ ـ **شباك الضَّبِّيُ صاحب إبراهيم النَّخَعي**: من أهل الكوفة، وَصَفه الدَّارقطني، والحاكم بالتَّدليس.

١٤ ـ **طاووس بن كَيْسان اليماني التابعي المشهور**: ذكره الكَرَابِيسيُّ في المدلِّسين، روىٰ عن عائشة، ولم يسمع منها، كما قال ابن مَعِين، وأبو داود.

١٥ ـ **أبو قِلاَبه عبد الله بن زيد الجرمي التابعي**: وَصَفه بالتدليس الذهبي والعَلائي.

١٦ ـ **عبد الله بن عطاء الطائفي**: نزيل مكة من صغار التابعين، قصته في التدليس مشهورةٌ.

١٧ ـ **عبد الله بن وهب المصري الفقيه المشهور**: وَصَفه بالتدليس محمدُ بن سعد في (الطبقات).

١٨ ـ **أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنَّاط نزيل المدائن**: ونَّقه ابن مَعين، وأثبته النَّسائي، وأشار الخطيب (في مقدمة تاريخه) إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

١٩ ـ **الدَّارقطني علي بن عمر بن مهدي الحافظ المشهور**: قال أبو الفضل ابن طاهر: كان له مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول: «قرىء علىٰ أبي القاسم البَغَوي حدثكم فلانٌ» فيُوهِم: أنه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع.

٢٠ ـ **عمرو بن دينار المَكِّي الثقة المشهور التابعي**: أشار الحاكم إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٢١ ـ **الفَضل بن دُكَيْن بن زهير أبو نُعَيْم الكوفي**: من كبار شيوخ البخاري، وَصَفه أحمدُ بن صالح المصري بالتدليس.

٢٢ ـ **مالك بن أنس الإمام المشهور**: كان يروي عن ثور بن زيد حديثَ عِكْرِمة عن ابن عبَّاسٍ، وكان يحذف عكرمةَ، وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسنادٍ آخرٍ.

فإنه يلزم من جعل التسوية تدليساً أن تذكره فيهم، وأنكر ابن عبد البَرّ أن يكون ذلك تدليساً؛ لأن التدليس أن يجتمع الشيخ الذي في الإسناد بشيخ شيخه الذي حُذفت الواسطةُ بينه وبينه، وإذا

لم يجتمع ثورٌ بابن عبَّاسٍ فحذف عكرمة لا يكون تدليساً، بل هو من باب المنقطع.

٢٣ ـ **محمد بن إسماعيل البخاري الإمام**: وَصَفه ابنُ مَنْدَه بالتدليس، ولم يُوافِق أحدٌ على ذلك.

٢٤ ـ **محمد بن عمران بن موسىٰ المَرْزُباني الكاتب الإخباري**: كان يُطلِق التحديث، والإخبار في الإجازة، ولا يُبيِّن ذلك.

٢٥ ـ **محمد بن يزيد بن خنيس العابد**: قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماع في روايته.

٢٦ ـ **محمد بن يوسف بن سُدّي الحافظ الأندلسي**: نزيل مكة في المئة السابعة، كان يدلِّس الإجازة.

٢٧ ـ **مَخْرَمة بن بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجّ**: سمع من أبيه قليلاً، وقيل: لم يُدرِكه، وقيل: لم يسمع منه، وحَدَّث عنه بالكثير، وقال أبو داود: لم يسمع منه إلا حديثَ الوترِ، ووَصَفه السَّاجي بالتدليس.

٢٨ ـ **مسلم بن الحجَّاج القُشَيري النَّيسابوري**: صاحب «الصحيح» قال ابن مَنْدَه: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: (قال لنا فلان) وهو تدليسٌ، قال ابن حجر: رَدَّ ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين، وهو كما قال.

٢٩ ـ **موسىٰ بن عُقْبَة المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ ثقةٌ متَّفقٌ عليه، وَصَفه الدَّارقطني بالتَّدليس، أشار إلىٰ ذلك الإسماعيليّ.

٣٠ ـ **هشام بن عُرْوَة بن الزُّبير بن العَوَّام**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ، ذكره بالتدَّليس أبو الحسن بن القَطَّان، وأنكره الذهبيُّ.

٣١ ـ **لاحق بن حميد أبو مِجْلِز البصري**: التابعيُّ المشهور، صاحب أنس، أشار ابن أبي خَيْثَمة عن ابن معين إلىٰ أنه كان يدلِّس، وجزم بذلك الدَّرقطنيُّ.

٣٢ ـ **يحيىٰ بن سعيد بن قهد (بالقاف) بن قيس الأنصاري المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ، وَصَفه بالتدليس عليُّ بن المديني، وكذا وصفه به الدَّارقطني.

٣٣ ـ **يزيد بن هارون الواسِطي**: أحد الأعلام من أتباع التابعين، قال: ما دلَّستُ قطّ إلا في حديثٍ واحدٍ: (فيما بُورِك فيه).

المرتبة الثانية:

من احتمل الأئمةُ تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقِلَّة تدليسه في جَنب ما روىٰ كالثَّوري، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنَة، وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً:

١ ـ **إبراهيم بن سليمان الأفطس الدِّمشقي**: قال أبو حاتم: لا بأسَ به، وأشار البخاري إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٢ ـ **إبراهيم بن يزيد النَّخَعي**: المشهور في التابعين من أهل الكوفة، فإنه لم يَلْقَ أحداً من الصحابة إلا عائشة رضي الله عنها، ولم يسمع منها.

وذكر الحاكم: أنه كان يدلِّس.

٣ ـ **إسماعيل بن خالد الكوفي**: الثقة المشهور، كان من صغار التابعين، ووَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٤ ـ **أشعث بن عبد الملك الحمراني**: بصريٌّ دَلَّس عن الحسن ثلاثة أحاديث.

٥ ـ **بشير بن المهاجر الغَنَوي**: كوفيٌّ من صغار التابعين، وقال ابن حِبَّان في (الثقات): كان يدلِّس.

٦ ـ **حُبَير بن نُفَير الحَضْرَمي**: من ثقات التابعين من أهل الشام.

قال الذهبي في (طبقات الحفاظ): ربما دَلَّس عن كبار الصحابة.

٧ ـ **الحسن بن أبي الحسن البصري**: الإمام المشهور من سادات التابعين، وَصَفه بتدليس الإسناد النَّسائيُّ، وغيرُه.

٨ ـ **الحسن بن التميمي أبو علي المذهب**: راوي مسند أحمد عن القُطَيْعِي.

قال الخطيب: روىٰ عن القطيعيِّ حديثاً لم يسمعه منه، قال الذهبي: لعلَّه استجاز روايته بالإجازة، والوِجَادة.

٩ ـ **الحسن بن مسعود أبو علي الدِّمشقي ابن الوزير**: محدِّثٌ مكثرٌ مذكور بالحِفظ. وَصَفه ابن عساكر بالتدليس.

١٠ ـ **الحكم بن عتيبة (مصغراً)**: تابعيٌّ صغيرٌ من فقهاء الكوفة مشهور.

وَصَفه النَّسائي بالتدليس، وحكاه السَّلَمي عن الدَّارقطني.

١١ ـ **حَمَّاد بن أسامة، أبو أسامة الكوفي**: من الحفاظ من أتباع التابعين مشهورٌ بكنيته، متَّفقٌ علىٰ الاحتجاجِ به، وقال ابن سَعْد: كان كثيرَ الحديث، ويدلِّس، ويبيِّن تدليسه. وقال أحمد: كان صحيحَ الكتاب، ضابطاً لحديثه. وقال أيضاً: كان ثبتاً ما كان أثبته! لا يكاد يُخطىء.

١٢ ـ **حمَّاد بن أبي سليمان الكوفي الفقيه المشهور**: ذكر الشافعي: أنَّ شعبة حَدَّث بحديثٍ عن حمَّاد عن إبراهيم قال: فقلتُ لحماد: سمعتَه من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مِقْسَم عنه.

١٣ ـ **خالد بن مِعْدَان الشَّامي الثقة المشهور**: قال الذهبي: كان يُرسِل، ويدلِّس.

١٤ ـ **زكريا بن أبي زائدة الكوفي**: من أتباع التابعين، أكثر من الشعبيِّ.

قال أبو حاتم: كان يدلِّس عن الشعبي، وابن جُرَيْج، ووَصَفه الدَّارقطني بالتدليس.

١٥ ـ **سالم بن أبي الجَعْد الكوفي**: ثقةٌ مشهورٌ من التابعين، ذكره الذهبي في (الميزان) بالتدليس.

١٦ ـ **سعيد بن عبد العزيز الدمشقي**: ثقةٌ من كبار الشاميين، من طبقة الأوزاعي، روىٰ عن زيادة بن أبي سَوْدَة، فقال أبو الحسن بن القَطَّان: لا ندري سمعه منه، أو دَلَّسه عنه؟

١٧ ـ **سعيد بن أبي عَرُوْبَةَ البصري**: رأىٰ أنساً رضي الله عنه، وأكثر عن قتادة، وهو ممَّن اختلط، ووَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

١٨ ـ **سفيان بن سعيد الثَّوري**: الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس، وقال البخاري: ما أقَلَّ تدليسه!

١٩ ـ **سفيان بن عُيَيْنَة الهلالي الكوفي، ثم المَكّي**: الإمام المشهور، كان يُدلِّس، لكن لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ، ووَصَفه النَّسائيُّ وغيرُه بالتدليس.

٢٠ ـ **سليمان بن داود الطَّيَالِسِي أبو داود**: الحافظ المشهور بكُنيته من الثِّقات المُكثِرين. قال يزيد بن زُرَيْع: سألتُه عن حديثين لشعبة، فقال: لم أسمعهما منه، قال: ثم حَدَّث بهما عن شعبة، قال الذهبي: دَلَّسهما عنه، فكان ماذا؟ قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون تذكرهما، وإن كان دَلَّسهما نُظِر: فإن ذكر صيغةً محتملةً؛ فهو تدليسُ الإسناد، وإن ذكر صيغةً صريحةً؛ فهو تدليسُ الإجازة.

٢١ ـ **سليمان بن طَرْخَان التَّيمي**: تابعيٌّ مشهورٌ، من صغار تابعي أهل البصرة، وَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

٢٢ ـ **سليمان بن مِهْران الأعمش**: محدِّثُ الكوفة وقارئها، وكان يُدَلِّس، وَصَفه بالتدليس الكَرَابِيسيُّ، والنَّسائي، والدَّارقطني، وغيرُهم.

٢٣ ـ **شريك بن عبد الله النَّخَعي**: القاضي المشهور، كان من الأثبات فلمَّا وُلِّيَ القضاء تغيَّر حفظُه، كان يتبرَّأ من التدليس، ولكن نَسَبه عبدُ الحقّ في الأحكام إلىٰ التدليس، وسَبَقه إلىٰ وصفه به الدَّارقطني.

٢٤ ـ **شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص**: اختلفوا في سماعه من جَدِّه، فجزم بأنه سمع منه ابنُ المديني، والبخاريُّ، والدَّارقطنيُّ وأحمدُ بن سعيد الدَّارمي، وأبو بكر بن زياد النَّيسابوري، وقال أحمد بن حنبل: أراه سمع منه، وجزم بأنه لم يسمع منه ابنُ معين، وقال: إنه وَجَد كتابَ عبد الله ابن عمرو فحَدَّث منه، وقال ابن حِبّان: من قال: إنه سمع مِنْ جَدِّه ـ فليس ذاك بصحيحٍ. قال ابن حجر: وقد صَرَّح بسماعه من جَدِّه في أحاديثَ قليلةٍ قال فيها: إنه سمع من جَدِّه، فإن كان روايةَ الجميع عنه صحيحةً وُجدت صورةُ التدليس.

٢٥ ـ **عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني الحافظ المشهور**: متَّفقٌ علىٰ تخريج حديثه، قد نَسَبه بعضُهم إلىٰ التدليس، وقد جاء عنه التبرِّي منه.

٢٦ ـ **عِكْرِمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي**: تابعيٌّ مشهورٌ، وَصَفه بالتدليس الذهبيُّ في أرجوزته، والعَلائي في «المراسيل».

٢٧ ـ **عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السَّهْمي**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ مختلَفٌ فيه، والأكثر: أنه صدوقٌ في

نفسه، وحديثُه عن غير أبيه عن جدِّه قويٌّ.

قال: أبو زُرْعَه: روىٰ عنه الثقاتُ، وإنما أنكروا عليه كثرةَ روايته عن أبيه عن جدِّه، وقالوا: إنما سمع أحاديثَ يسيرةً، وأخذ صحيفةً كانت عنده، فرواها، وعامةُ المناكير في حديثه من رواية الضعفاء عنه، وهو ثقةٌ في نفسه، إنما تُكُلِّم فيه بسبب كتابٍ كان عنده.

قال ابن حجر بعد ما روىٰ عِدَّةَ رواياتٍ في هٰذا المعنىٰ: فعلىٰ مقتضىٰ قول هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنه ثَبَت سماعُه من أبيه، وقد حَدَّث عنه بشيءٍ كثيرٍ مما لم يسمعه منه ـ أخذه عن الصحيفة ـ بصيغة: عن، وهٰذا أحدُ صُور التدليس، والله أعلم.

٢٨ ـ **محمد بن خازم الكُوفي أبو معاوية الضَّرير**: مشهورٌ بكنيته، معروفٌ بسَعَة الحفظ، أثبتُ أصحابِ الأعمش فيه، ووَصَفه الدَّارقطنيُّ بالتدليس.

٢٩ ـ **محمد بن حَمَّاد الطهراني**: الراوي عن عبد الرَّزَّاق، أشار أبو محمد ابن حزم إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

٣٠ ـ **يحيىٰ بن أبي كثير اليماني**: من صغار التابعين، حافظٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٣١ ـ **يونس بن عبيد البصري**: من حفاظ البصرة، ثقةٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائي بالتدليس، وكذا ذكره السَّلَمي عن الدَّارقطني.

٣٢ ـ **يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي المصري**: روىٰ عن الشافعيِّ حديثَ أنسٍ، الذي أخرجه ابنُ ماجه عن محمد بن خالد الجندي، وأشار الذهبي إلىٰ أنَّ يونس سِواه.

٣٣ ـ **يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي**: حافظٌ مشهورٌ، كوفيٌّ، يقال: إنه روىٰ عن الشَّعبي حديثاً، وهو حديثُه عن

عليٌّ رضي الله عنه: (أبو بكر وعمر سَيِّدا كهولِ أهل الجَنَّة) فأسقط الحارثَ.

المرتبة الثالثةَ:

من أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم من رُدَّ حديثُهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، وعدتهم خمسون نفساً:

١ ـ **أحمد بن عبد الجَبَّار العُطَارِدي الكوفي**: محدِّثٌ مشهورٌ، قال ابن عَدِي: لا أعلم له خبراً منكراً، وإنما نَسَبُوه إلىٰ أنه لم يسمع من كثيرٍ ممن حَدَّث عنهم.

٢ ـ **إسماعيل بن عَيَّاش أبو عتبة العَنْسي**: عالم أهل الشَّام في عصره أشار ابن معين ثم ابن حِبّان في (الثقات) إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٣ ـ **حبيب بن أبي ثابت الكوفي**: تابعيٌّ مشهورٌ، يُكثر التدليسَ.

٤ ـ **الحسين بن ذَكْوان**: أشار ابن صاعد إلىٰ أنه كان مدلِّساً.

٥ ـ **حُميد الطَّويل**: صاحب أنس، كثيرُ التدَّليس عنه.

٦ ـ **شعيب بن عبد الله الصَّريفيني**: من شيوخ أبي داود، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبّان، والدَّارقطني.

٧ ـ **شعيب بن عبد الله**: أسقط ثلاثة دَلَّسهم في حديثٍ.

٨ ـ **صَفْوان بن صالح بن دينار الدمشقي أبو عبد الملك المؤذِّن**: نُسِبَ إلىٰ النَّسوية.

٩ ـ **طلحة بن نافع الواسطِي أبو سفيان**: الراوي عن جابرٍ، معروفٌ بالتدليس.

١٠ ـ **عبد الله مَرْوان أبو الشيخ الحَرَّاني**: قال ابن حبان (في الثقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ في خبره.

١١ ـ **عبد الله بن أبي نَجِيح المكيِّ المفسِّر**: أكثَرَ عن مجاهد، كان يُدَلِّس عن مجاهدٍ، وَصَفه بذلك النَّسائي.

١٢ ـ **عبد الجليل بن عطية القَيْسي أبو صالح البَصْري**: قال ابن حبَّان: يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٣ ـ **عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود**: ثقةٌ صَرَّح بالسماع عن أبيه في أربعة أحاديث، أحدُها موقوفٌ، وحديثه عنه كثيرٌ، ففي السُّنن خمسة عشر، وفي المسند زيادة علىٰ ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة، وهٰذا هو التدليس، قاله ابن حجر، وذلك لأنهم اختلفوا في سماعه من أبيه.

١٤ ـ **عبد الرحمٰن بن محمد المُحاربي**: محدِّثٌ مشهورٌ من طبقة عبد الله بن نُمَير، وَصَفه العُقَيْلِيُّ بالتَّدليس.

١٥ ـ **عبد العزيز بن عبد الله القُرَشي البصري، أبو وهب الجرعاني**: قال ابن حِبّان في (الثقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٦ ـ **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رُوَّاد المَكِّي**: صدوقٌ نُسِبَ إلىٰ التدليس، وممن ذكره فيهم العَلائيُّ.

١٧ ـ **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المكِّي**: فقيه الحجاز، وَصَفه النَّسائي وغيرُه بالتدليس، وقيل: لا يُدَلِّس إلا من مجروحٍ.

١٨ ـ **عبد الملك بن عُمَير القِبْطِي الكوفي**: تابعيٌّ مشهورٌ من الثقات، مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه الدَّارقطني وابن حِبّان وغيرُهما.

١٩ ـ **عبد الوَهَّاب بن عطاء الخفَّاف البصري**: صدوقٌ من طبقة أبي أُسَامة، قال البخاري: كان يُدَلِّس علىٰ ثَوْر الحمصي وأقوام أحاديثَ مناكيرَ.

٢٠ ـ **عبيدة بن الأسود بن سعيد الهَمْداني**: أشار ابن حِبّان في (الثقات) إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٢١ ـ **عثمان بن عمر الحنفي**: عن ابن جريج، وعنه محمد بن حرب الشامي قال ابن حبان في (الثِّقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

٢٢ ـ **عِكْرِمة بن عَمَّار اليمامي**: من صغار التابعين، وَصَفه أحمدُ والدَّارقطني بالتدليس.

٢٣ ـ **عليُّ بن غُراب الكوفي القاضي**: اختُلِفَ فيه، ووَثَّقه ابنُ مَعين، وَصَفه الدَّرقطنيُّ وغيرُه بالتدليس.

٢٤ ـ **عمر بن علي بن أحمد بن اللَّيث البخاري اللَّيثي أبو مسلم الحافظ**: وَصَفه يحيىٰ بن مَنْدَه بالتدليس، وقال شيرويه: كان يحفظ ويُدَلِّس.

٢٥ ـ **عمرو بن عبد الله السَّبيعي الكوفي**: تابعيٌّ ثقةٌ، مشهورٌ بالتدليس، ووَصَفه النَّسائيُّ وغيرُه بذلك.

٢٦ ـ **قتادة بن دَعَام السَّدُوسي البصري**: صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه، كان حافظَ عصره، هو مشهورٌ بالتدليس، وَوَصَفه به النَّسائيُّ وغيرُه.

٢٧ ـ **مبارك بن فُضَالة البصري**: مشهورٌ بالتدليس، وَوَصَفه به الدَّارقطني وغيرُه، وقد أكثر عن الحسن البصري.

٢٨ ـ **محمد بن البخاري**: يروي عن وكيعٍ، وعنه ولداه: عمر وإبراهيم، أشار ابن حِبّان إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٢٩ ـ **محمد بن صدقة الفدكي**: من أصحاب مالك، ووَصَفه

ابنُ حبّان بالتدليس في كتاب (الثقات)، وكذلك وَصَفه الدَّارقطني.

٣٠ ـ **محمد بن عبد الملك الواسِطي الكبير أبو إسماعيل**: وَصَفه ابن حِبّان بالتدليس، وكذا أطلق فيه الذهبيُّ في: (تذهيب التهذيب).

٣١ ـ **محمد بن عَجْلان المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ من شيوخ مالكٍ، ووَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس.

٣٢ ـ **محمد بن عيسىٰ بن نَجِيح أبو جعفر بن الطَّبَّاع**: ثقةٌ مشهورٌ، قال صاحبه أبو داود: كان مُدَلِّساً، وكذا وَصَفه الدَّارقطني.

٣٣ ـ **محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدِي الحافظ البغدادي أبو بكر**: مشهورٌ بالتَّدليس مع الصِّدق والأمانة، قال الإسماعيلي: لا أتَّهمه ولكنه يُدَلِّس.

٣٤ ـ **محمد بن مسلم بن تدرس المَكِّي أبو الزُّبير**: من التابعين، مشهورٌ بالتدليس، وقد وَصَفه النَّسائي وغيرُه بالتدليس.

٣٥ ـ **محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني**: نزيل الشَّام، مشهورٌ بالإمامة والجلالة من التابعين، وَصَفه الشافعيُّ والدَّارقطني وغيرُ واحدٍ بالتدليس.

٣٦ ـ **محمد بن مصطفىٰ**: قال أبو زُرْعَة الدِّمشقي: كان صفوان بن صالح، ومحمد بن مصطفىٰ يُسَوِّيان الحديثَ كبقية بن الوليد.

٣٧ ـ **مِحْرز بن عبد الله أبو رَجاء الجَزَري**: من أتباع التابعين، وَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس في (الثقات).

٣٨ ـ **مَرْوان بن معاوية الفَزاري**: من أتباع التابعين، كان مشهوراً بالتدليس، وكان يدلِّس الشيوخ أيضاً، ووَصَفه الدَّارقطني بذلك.

٣٩ ـ **مُصْعَب بن سعيد أبو خَيْثَمة المِصِّيصِي**: قال ابن عدي: كان يصحف، وقال ابن حبان في (الثقات): كان يدلِّس.

٤٠ ـ **المُغِيرة بن مقسم الضَّبيّ الكوفي**: صاحب إبراهيم النَّخَعي، ثقةٌ مشهورٌ، ووَصَفه النَّسائي بالتدليس.

٤١ ـ **مكحول الشَّامي**: **الفقيه المشهور**: تابعيٌّ، يقال إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفرٍ قليلٍ، ووَصَفه بذلك ابنُ حِبّان، وأطلق الذهبيُّ أنه كان يدلِّس، قال ابن حجر: ولم أره للمتقدِّمين إلا في قول ابن حبان.

٤٢ ـ **ميمون بن موسىٰ المرائي ـ نسبة إلىٰ امرىء القيس ـ**: صاحب الحسن البصري، قال النَّسائي، والدَّارقطني: كان يدلِّس، وكذا حكاه ابن عَدي عن أحمد بن حنبل.

٤٣ ـ **هشام بن حَسَّان البصري**: وَصَفَه بالتدَّليس عليُّ بن المَدِيني وأبو حاتم.

٤٤ ـ **هشيم بن بشر الواسِطي**: من أتباع التابعين، مشهورٌ بالتدليس مع ثقته، ووَصَفه النسائيُّ وغيره بذلك.

٤٥ ـ **يزيد بن أبي زياد الكوفي**: من أتباع التابعين، تغيَّر في آخر عمره، وَصَفَه الدَّارقطنيُّ، والحاكمُ، وغيرُهما بالتدليس.

٤٦ ـ **يزيد بن عبد الرحمٰن أبو خالد الدَّالاَني**: مشهورٌ بكنيته، من أتباع التابعين، ثقةٌ، وَصَفه حسنُ الكَرَابِيسي بالتدليس.

٤٧ ـ **يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الهَمْداني الدِّمشقي**: وَصَفه أبو مسهر بالتَّدليس.

٤٨ ـ **أبو حرَّة الرَّقَاشي البصري**: صاحب الحسن، روىٰ عنه

يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، وصفه أحمد، والدَّارقطني بالتدليس.

٤٩ ـ **أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود**: ثقةٌ مشهورٌ، روايته عن أبيه داخلةٌ في التدليس، وهو أولىٰ بالذكر من أخيه عبد الرحمٰن.

المرتبة الرابعة:

من اتَّفق علىٰ أنه لا يُحْتَجّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع، لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل، وعدتهم اثنا عشر:

١ ـ **بَقِيَّة بن الوليد الحمصي**: المحدِّث المشهور المُكِثر، كان كثيرَ التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وَصَفه الأئمة بذلك.

٢ ـ **حَجَّاج بن أَرْطَاة**: الفقيه الكوفي المشهور، وصَفَه النَّسائيُّ وغيرُه بالتدليس عن الضعفاء، وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك، ويحيىٰ بن القَطَّان، ويحيىٰ بن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: إذا قال: حَدَّثنا؛ فهو صالحٌ، وليس بالقويِّ.

٣ ـ **حميد بن الرَّبيع الكوفي الخزاز ـ بمعجمات ـ اللَّخَمي**: مختَلفٌ فيه، وقد وصَفَه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شَيْبَة.

٤ ـ **سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني**: موصوفٌ بالتدليس، وَصَفَه به الدَّارقطنيُّ، والإسماعيليُّ، وغيرُهما.

٥ ـ **عباد بن منصور الباجي البصري**: ذكره أحمد، والبخاري، والنَّسائي، والسَّاجي، وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.

٦ ـ **عطية بن سعيد العَوفي الكوفي**: تابعيٌّ معروفٌ ضعيفٌ الحفظ، مشهورٌ بالتدليس القَبيح.

٧ ـ **عمر بن عليّ المُقَدَّمي**: من أتباع التابعين، ثقةٌ مشهورٌ، كان شديدَ الغُلُوّ في التدليس، وَصَفَه بذلك أحمدُ، وابن معين، والدَّارقطني، وغيرُ واحدٍ.

٨ ـ **عيسىٰ بن موسىٰ البخاري ـ لقبه غُنْجَار**: صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء، والمجهولين.

٩ ـ **محمد بن إسحاق بن يَسَار المُطَّلِبي المدني**: صاحب المغازي، صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء، والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وَصَفَه بذلك أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما.

١٠ ـ **محمد بن عيسىٰ بن القاسم بن سميع**: دمشقيٌّ فيه ضعفٌ، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبّان.

١١ ـ **الوليد بن مسلم الدِّمشقي**: معروفٌ، موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصِّدق.

١٢ ـ **يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح**: ذكره ابن حِبّان في (الثقات): بما يقتضي ذلك.

المرتبة الخامسة:

من ضُعِّف بأمر آخر سِوىٰ التدليس فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع، إلا أن يوثق من كان ضعفُه يسيراً كابن لَهِيْعَة، وهم أربعة وعشرون نفساً:

١ ـ **إبراهيم بن يحيىٰ الأسلمي**: شيخُ الشافعي، ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما بالتدليس.

٢ ـ **إسماعيل بن أبي خليفة أبو إسرائيل الملائي**: ضعَّفوه، وأشار الترمذي إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٣ ـ **بشير بن زاذان**: روىٰ عن رشد بن سعد وغيره، وروىٰ عنه قاسمُ ابن عبد الله السراج، ضَعَّفه الدارقطنيّ، ووَصَفه ابنُ الجَوزي بالتدليس عن الضعفاء.

٤ ـ **تليد بن سليمان المُحاربي الكوفي**: مشهورٌ بالضَّعف، قال

أحمد، والعِجْليُّ، والدارقطني: يُدَلِّس.

٥ ـ **حسان بن يزيد الجُعْفي**: ضَعفَّه الجمهورُ، ووَصَفه الثَّوري، والعِجْليُّ، وابن سعد بالتدليس.

٦ ـ **الحسن بن عمارة الكوفي أبو محمد**: الفقيه المشهور، ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن حِبّان: كانت بليتُه التدليسَ.

٧ ـ **الحسين بن عطاء بن عطاء يَسَار المدني**: عن أبيه، قال أبو حاتم: مُنكَر الحديث، وقال ابن الجارود: كذَّابٌ، وقال ابن حِبّان في (الثقات): كان يخطىء، ويدلِّس، وقال في (الضعفاء): لا يجوز أن يُحْتَجّ به.

٨ ـ **خارجة بن مصعب الخُراساني**: ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن معين: كان يدلِّس عن الكذَّابين.

٩ ـ **سعيد بن المَرْزُبان أبو سعيد البَقَّال**: من أتباع التابعين، ضعيفٌ مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه به ابنُ أحمد، وأبو حاتم، والدَّارقطني، وغيرُهم.

١٠ ـ **صالح بن أبي الأخضر**: أشار رَوْحُ بن عُبادة إلىٰ أنه كان مدلِّساً.

١١ ـ **عبد الله بن زياد بن سَمْعان المدني**: ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه ابن حِبان بالتدليس.

١٢ ـ **عبد الله بن لَهِيْعَة الحَضْرَمي**: قاضي مصر، اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكيرُ في روايته، قال ابن حبّان: كان صالحاً، ولكنه كان يدلِّس عن الضعفاء.

١٣ ـ **عبد الله بن معاوية بن عارم بن المُنذِر بن الزُّبير بن العَوَّام**: ضَعَّفه البخاري والنَّسائي، وأشار ابن حِبّان إلىٰ تدليسه.

١٤ ـ **عبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرَّاني**: متفَّقٌ علىٰ ضعفه، ووَصَفه أحمد بالتدليس.

١٥ ـ **عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم**: ذكر ابن حِبّان في (الضعفاء) أنه كان مدلِّساً، وكذا وَصَفه به الدَّارقطني.

١٦ ـ **عبد العزيز بن عبد الله بن وهي الكَلاَعي**: ضعيفٌ، قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ.

١٧ ـ **عبد الوهَّاب بن مجاهد بن جبر**: قال الحاكم: كان يُدَلِّس عن شيوخ ما سمع منهم قط.

١٨ ـ **عثمان بن عبد الرحمن الطَّرايقي**: قال ابن حِبّان: روىٰ عن قومٍ ضعافٍ أشياء فدَلَّسها عنهم.

١٩ ـ **علي بن غالب المصري**: عن راهب بن عبد الله، وعنه يحيىٰ بن أيوب، ضَعَفَّه أحمدُ وغيرُه، وقال ابن حِبّان: كان كثيرَ التدليس.

٢٠ ـ **عمرو بن حكام**: قال الحاكم: كان يدلِّس عمن لم يسمع منه، قال ابن المديني: سمع في شبابه من شعبة، فلمَّا ماتَ؛ أخذ كتبَه.

٢١ ـ **مالك بن سليمان الهَرَوي**: قاضي هَراة، ضَعَّفه النَّسائي، ووَصَفه بان حِبّان بالتدليس.

٢٢ ـ **محمد بن كثير الصَّنعاني**: اتَّهمه العُقَيلي بالتدليس.

٢٣ ـ **الهيثم بن عَدي الطَّائي**: اتَّهمه البخاري بالكذب، وتركه النَّسائيُّ وغيرُه، وقال أحمد: كان صاحبَ أخبارٍ وتدليسٍ.

٢٤ ـ **يحيىٰ بن أبي الكَلبي أبو جناب**: ضَعَّفوه، وقال أبو زُرْعَة، وأبو نُعَيْم، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والدَّارقطني وغيرُ واحدٍ: كان مدلِّساً.

فهؤلاء هم المدلِّسون الذين جمعهم ابنُ حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) في كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» وجعلهم علىٰ المراتب الخمسة التي ذكرناها.

وقال في خطبة كتابه: وهي مستمدّةٌ من «جامع التحصيل» للإمام صلاح الدين العَلائي مع زياداتٍ كثيرةٍ.

قال: وهـٰذا التقسيمُ المذكورُ حَرَّره الحافظُ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور.

قال: وقد أفرد أسماء المدلِّسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكَرَابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النَّسائي، ثم الدَّارقطني، ثم نظم شيخُ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذَّهبي في ذلك أرجوزةً، وتبعه بعضُ تلامذته، وهو الحافظُ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المَقْدِسي، فزاد عليه من تصنيف العلائيِّ شيئاً كثيراً مما فات الذهبيَّ ذِكْرُهُ، ثم ذَيَّل شيخُنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماءَ وقعتْ له، ثم ضَمَّها ولدُه العلاَّمة قاضي القضاة ولي الدين أبو زُرْعَة الحافظ ابن الحافظ إلىٰ من ذكره العلائي، وجعله تصنيفاً مستقلاً فزاد من تتبَّعه شيئاً يسيراً جداً، وعلَّم يما زاده علىٰ العلائي (ز). وأفرد المدلِّسين بالتصنيف من المتأخِّرين المحدِّث الكبيرُ المُتقِن برهان الدين الحَلبي سبط ابن العجمي غير متقيد بكتاب العلائي، فزاد عليهم قليلاً، فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً، وزاد عليهم ابنُ العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليه الحلبي اثنين وثلاثين نفساً، وزدتُ عليه تسعة وثلاثين نفساً، فجملة ما في كتابي هـٰذا مئة واثنان وخمسون نفساً».

أقول: وقد أوردتُّها هنا لشِدَّة حاجة المحدِّث إليها.

المُذَاكَرَةُ:

من آداب طالب الحديث أن يُكثِر من المذاكرة، فإنها تُقَوِّي الذاكرةَ، عن أنس بن مالكٍ قال: «كنَّا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديثَ، فإذا قُمْنا تذاكرناه فيما بيننا؛ حتى نحفظه».

وعن ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: «إذا سمعتم مني حديثاً؛ فتذاكروه بينكم».

وعن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه قال: «تحدَّثوا، وتذاكروا، فإنَّ الحديث يذكر بعضُه بعضاً».

ورُوي مثلُ هذا عن عليٍّ وغيره. (انظر «الجامع لأخلاق الراوي....»: ١/ ٩٢٣٦).

قال عطاء بن أبي رَباح: «كنا نكون عند جابرٍ يُحَدِّثُنا، فإذا خرجنا؛ تذاكرنا، فكان أبو الزُّبَيْر أحفظنا للحديث». (الجامع: ١/ ٢٢٨).

وقال عَلْقَمَةُ: «تذاكروا الحديثَ، فإنَّ حياتَه مذاكرتُه».

قال الخطيبُ: «أفضلُ المذاكرةِ مذاكرةُ الليل، وكان جماعةٌ من السَّلَفِ يبدؤون المذاكرةَ من العِشَاء، فربما لم يقوموا حتى يسمعوا أذانَ الصُّبْحِ».

«فإن لم يجد الطالبُ من يذاكره ذاكرَ نفسه بنفسه، وكَرَّر معنى ما سمعه، ولفظه على قلبه، ليعلق ذلك على خاطره، فإنَّ تكرار المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللِّسان سواءٌ بسواءٍ، وقَلَّ أن يُفْلِحَ من يقتصر على الفكر، والتعقُّل بحضرة الشيخ خاصةً، ثم يتركه ويقوم، ولا يُعاوِده». (تذكرة السامع والمتكلم: ص: ١٤٥).

كان وكيعٌ وأحمدُ بن حنبل تذاكرا ليلةً، حتى جاءت الجاريةُ وقالت: «قد طلع الكوكبُ، أو قالت: الزهرةُ».

وقد نَقَلَ الإمامُ البَيْهَقيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ عدداً كبيراً من النصوص لأخبار السَّلَف في كتابه «المدخل» في باب «مذاكرة العلم والجلوس مع أهله» وذكر فيه أهمية المذاكرة لطالب العلم.

مَرَاتِبُ الأَصَحِّيَّةِ:

ينقسم ترتيب الكتب الصِّحاح إلى هٰذه المراتب:

١ ـ ما اتَّفق عليه الشيخان.

٢ ـ ثم ما انفرد به الإمام البخاريُّ.

٣ ـ ثم ما انفرد به الإمام مسلمٌ.

٤ ـ ثم ما وافق شرطهما، ولم يخرِّجاه، والمقصودُ به رجالَهما وكيفيةَ إخراجهما خلافاً لما فعله الحاكمُ بتلفيق الأسانيد، وحَكَم عليه بأنه على شرطهما.

٥ ـ ثم ما وافق شرط البخاري وحدَه ولم يخرِّجه.

٦ ـ ثم ما وافق شرطُ مسلمٍ وحده ولم يخرِّجه.

٧ ـ ثم ما ليس على شرطهما، وصَحَّ عند غيرهما كابن خُزَيْمَةَ، وابن حِبَّان، وأصحابِ السُّنَن والمَسَانيد؛ لأن الشيخين لم يستوعبا جميعَ الصحيح، ولم يلتزما بذلك، ولذا قال الحاكمُ في خطبة كتابه: (المستدرك): «لم يحكما ولا واحد منهما: أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه».

والأوَّل يقال له: «متفق عليه» والعلم القطعي حاصِلٌ به، وهو يُساوي «المُتواتِرَ» في حصول العلم. (انظر «معجم مصطلحات الحديث

ولطائف الأسانيد»، ص: ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

مَرَاتِبُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

المراد بذلك ألفاظُها، ومنزلةُ كلِّ لَفْظَةٍ منها، وعددها عند علماء هٰذا الشأن؛ أمثال: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري وغيرِهم.

وقد أوردنا كلَّ لَفْظٍ من ألفاظ الجرح، والتعديل في حرفه مع بيان مرتبته عند هؤلاء الأئمَّة النُّقَّاد.

مَرْحَلَةُ الرِّوَايَةِ:

هي الفترةُ الممتدَّةُ من عصر الصحابة إلىٰ نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً، وأبرَزُ خصائصها كون الأحاديث لا تتلقَّىٰ فيها، ولا تنقل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرة، والإسناد في هٰذه المرحلة يشكل العمودَ الفقريَّ، عليه يتم الاعتمادُ في تلقي الأحاديث والآثار، ونقلها. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

مَرْحَلَةُ مَا بَعْدَ الرِّوَايَةِ:

هي مرحلة الاعتماد علىٰ الكتب التي صَنَّفها حُفَّاظُ المرحلة الأولىٰ تنقل الأحاديث بأسانيدها الخاصة، فإن جُلَّ الكتب التي ظهرتُ في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديثَ بالاعتماد علىٰ الكتب السابقة، وإن كانت أساليب النَّقل وطُرُق الأخذ تختلف من كتاب إلىٰ آخر. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

المَرْدُوْدُ:

وهو الضعيفُ على اختلاف الدَّرجات، ومُوجِبُ الرَّدِّ إمَّا أن

يكون لسَقْطٍ من إسنادٍ، أو لطَعْنٍ في راوٍ على اختلاف وجوه الطَّعْن.

مَرْدُوْدُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «رُدَّ حَدِيْثُهُ» في حرف الرَّاء.

المُرْسَلُ:

لغةً: «المُرْسَلُ» اسمُ مفعولٍ من (الإرسال) بمعنى: (الإطلاق). (القاموس المحيط).

فكأنَّ ـ المُرْسِلَ أطلق الإسنادَ، ولم يُقَيِّده براوٍ معروفٍ.

واصطلاحاً: : «هو ما رفعه التَّابعيُّ إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة» وقولنا: «التابعي» بإطلاقٍ شاملٍ للتابعي الصغير، والكبير.

هـٰذا هو التعريف المعتمد عند أهل الحديث، ومنهم من قيَّده بالتابعي الكبير، ويجعل ما رفعه صغارُ التابعين من المنقطع.

أمَّا علماءُ الأصول؛ فالمُرْسَل عندهم: «ما رفعه غيرُ الصحابي إلى النبي ﷺ».

فقولهم: «غيرُ الصحابي» يشمل ما رفعه التابعيُّ كالحسن البصري، أو تابع التابعي كمالكٍ، أو من فوقهم كتابع تابع التابعي، كل هـٰذا عندهم مُرْسَلٌ.

أما أهل الحديث فالمرسل فقط ما مرَّ في تعريفهم، أما ما رفعه من فوق التابعي؛ فهو عندهم صورة من «المُعْضَل».

وعليه فبين التعريفين ـ تعريف المحدِّثين، وتعريف الأصوليين ـ عمومٌ، وخصوصٌ مطلقٌ، فتعريف الأصوليين أعَمُّ.

مثال المرسل:

ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه في كتاب البيوع قال:

«حَدَّثَني محمَّدُ بن رافع، ثنا حُجَيْن، ثنا اللَّيْثُ عن عُقَيْل، عن ابن شهابٍ، عن سعيد بن المُسَيَّب: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن المُزَابَنَةِ».

فسعيدُ بن المُسَيَّب تابعيٌّ كبيرٌ، روى هٰذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ بدون أن يَذْكُرَ الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ، فقد أسقط من إسناد هٰذا الحديث آخِرَهُ وهو مَنْ بَعدَ التابعيِّ، وأقَلُّ هٰذا السَّقَط أن يكون قد سَقَط الصحابيُّ، ويُحْتَمَلُ أن يكون قد سقط معه غيرُه كتابعيٌّ مثلاً.

حكمُ «المُرْسَل» وحُجِّيته:

«المُرْسَلُ» في الأصل ضعيفٌ مردودٌ، لِفَقْدِه شرطاً من شروط المقبول وهو اتصالُ السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، لاحتمال أن يكون المحذوفُ غيرَ صحابيٍّ، وفي هٰذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدِّثين، وغيرهم اختلفوا في حكم «المرسل» والاحتجاج به؛ لأن هٰذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السَّند؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابةُ كلُّهم عَدُولٌ، لا تَضُرُّ عَدَم معرفتِهم.

ومُجْمَلُ أقوال العلماء في المرسل ثلاثةُ أقوالٍ هي:

١ ـ **ضعيفٌ مردودٌ**: عند جُمهور المحدِّثين، وكثيرٍ من أصحاب الأصول، والفقهاء.

وحُجَّةُ هؤلاء هو: الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غيرَ صحابيٍّ.

٢ ـ **صحيحٌ يُحْتَجُّ به**: عند الأئمَّة الثلاثة ـ أبو حنيفة، ومالكٍ، وأحمدَ في المشهور عنه ـ وطائفةٍ من العلماء بشرطٍ أن يكون المُرْسِلُ

ثقةً، ولا يُرسِل إلاَّ عن ثقةٍ.

وحُجَّتُهم: أنَّ التابعي الثقة لا يَسْتَحِلُّ أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلاَّ إذا سمعه من ثقةٍ.

٣ ـ قبوله بشروطٍ: أي يَصِحُّ بشروط، وهٰذا عند الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ وبعضِ أهل العلم.

وهٰذه الشروطُ أربعةٌ، ثلاثةٌ في الراوي المُرْسِل، وواحدٌ في الحديث «المُرْسَل» وإليك هٰذه الشروطُ.

١ ـ أن يكون المُرْسِلُ من كبار التابعين.

٢ ـ وإذا سَمَّى من أَرْسَل عنه؛ سَمَّى ثقةً.

٣ ـ وإذا شاركه الحُفَّاظُ المأمونون؛ لم يُخالِفوه.

٤ ـ وأن يَنْضَمَّ إلى هٰذه الشروط الثلاثة واحدٌ مما يلي:

أ ـ أن يُرْوَى الحديثُ من وجهٍ آخر مُسْنَداً.

ب ـ أو يُرْوَى من وجهٍ آخر مُرْسَلاً، أرسله من أخذ العلمَ عن غير رجال «المُرْسَل» الأول.

ج ـ أو يُوافِقُ قولَ صحابيٍّ.

د ـ أو يُفْتِي بمقتضاه أكثرُ أهل العلم. (انظر «الرسالة» للشافعي، ص: ٤٦١).

فإذا تحقَّقت هٰذه الشروطُ؛ تبيَّن صحةُ مَخْرَج «المُرْسَلِ» وما عَضَدَهُ، وأنَّهما صحيحان، لو عارضَهما صحيحٌ من طريقٍ واحدٍ؛ رَجَّحْناهما عليه بتعدُّدِ الطُّرُق إذا تعذَّر الجمعُ بينهما.

مثالٌ لمنهج الإمام الشافعيِّ في قبول «المُرْسَل»:

روى الشافعيُّ من حديث مالك بن أنس، عن أبي حازم، عن

سعيد بن المُسَيَّب: أنَّ رسول الله ﷺ «نهى عن بَيْع الغرر» واحْتَجَّ به.

فهـٰذا الحديثُ مُرْسَلٌ كما ترى، إلَّا أنَّه ثَبَت مُسْنَداً من حديث عُبيد الله بن عمر، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. فعضد المسندُ مُرْسَلَ ابن المُسَيَّب فثبت: أنَّه مُرْسَلٌ صحيحٌ، وبالتالي احتجَّ به الشافعيُّ. (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للعلائي ص: ١٠٢ ـ ١٠٣).

وهنا قد يقع في الذِّهْن السؤالُ التالي:

إذا تقوَّى المُرْسَلُ بالحديث المسند فإنَّ الحجَّة قائمةٌ بالمسند فلا فائدةَ عند ذلك بالمرسل؟

والجوابُ: أنه بالمسند يتبيَّن لنا صِحَّةُ المُرْسَل، فيكون في المسألة حديثان صحيحان: المُسْنَدُ، والمُرْسَلُ الذي تقوّى به، فأصبحا دليلين فلو عارضهما حديثٌ صحيحٌ من طريقٍ واحدٍ وتعذَّر الجمعُ؛ قدَّمناهما عليه، وعملنا بهما دونه. (انظر «إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٨١).

أشهر المُرسِلين من التابعين:

وأكثر ما تُرْوَى المراسيلُ:

من أهل المدينة عن: سعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: عطاء بن أبي رَباح (المتوفى سنة ١١٤ هـ).

ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هِلال (المتوفى سنة ١٣٥ هـ).

ومن أهل الشام عن: مَكْحُول الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ١١٢ هـ).

ومن أهل البصرة عن: الحسن بن يَسَار أبي الحسن البَصْرِي (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ)».

هٰذا؛ وقد اشتهر عن الشافعي: أنَّه قال: «إرسالُ سعيد بن المُسَيَّب عندنا حَسَنٌ» وقد اختلف العلماءُ حول مراد الشافعيِّ بقوله هٰذا على قولَيْن:

القول الأول: أنَّ مُرْسَل سعيدٍ حُجَّةٌ عنده؛ ولو لم يتوفَّر لها، أيٌّ من العواضد المذكورة آنفاً ـ بخلاف غيرها من المراسيل ـ وذلك لأنَّ مراسيل سعيد فُتِّشَتْ فوُجِدَتْ مسندةً من طُرقٍ أُخرى.

القول الثاني: أنَّ مُرْسَله كمرسل غيره من كبار التابعين يُحْتَجُّ به إذا استكمل الشروطَ التي مَرَّ ذِكْرُها، وليس لابن المُسَيَّب ميزةٌ في هٰذا إلاَّ أنَّه أصحُّ التابعين إرسالاً.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وهٰذا هو الصحيحُ من القولين عندنا؛ لأن في مراسيل سعيد ما لم يُوجَد مسنداً بحال من وجهٍ يَصِحُّ، وقد جعل الشافعيُّ لمراسيل كبار التابعين مزيةً على من دونهم، كما استحسن مُرْسَلَ سعيدِ بن المُسَيَّب على مَن سواه».

مصادر الحديث المرسل:

أفرد الحديثَ المُرْسَل عددٌ من العلماء بالتَّصنيف، أشهرهم:

١ ـ **المراسِيل**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) وكتابه مُرتَّبٌ على الأبواب الفقهية، ويبلغ عدد الأحاديث التي أوردها في الكتاب (٥٤٤) حديثاً، وهو مطبوعٌ مع الأسانيد، وطبعة أخرى محذوفة الأسانيد.

٢ ـ **المراسيل**: للإمام ابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) وكتابه

مُرتَّبٌ على أسماء التابعين في حروف المعجم، وهو مطبوعٌ أيضاً.

٣ ـ **بيان المُرْسَل**: لأبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيْجي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

٤ ـ **جامع التحصيل بأحكام المراسيل**: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العَلاَئي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ) تكلَّم على أنواع الانقطاع في الأسانيد مع الأمثلة على ذلك، وكيفية معرفة الانقطاع، وذكر طبقاتِ المُرسِلين، وغير ذلك من الأبحاث.

(مستفادٌ من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٩٩، و«تيسير مصطلح علوم الحديث» ص: ٧١ ـ ٧٣ و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٣٥ ـ ١٤١).

المُرْسَلُ الخَفِيُّ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «الإرسال» بمعنى «الإطلاق». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رواه الراوي عمَّن عاصَره أو لَقِيَه، ولم يَسْمَعْ منه بلفظٍ يحتمل السَّماعَ وغيرَه، كـ «قال» أو «عن». (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٨٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٥).

هـٰذا نوعٌ مُهِمٌّ عظيمُ الفائدة، دقيقُ المسلك، إنما يُدرِكه نُقَّادُ الحديث وجَهَابِذَتُه، فإنَّ الإسناد إذا عُرض على كثيرٍ من العلماء قد يغتر بظاهره، ولا يهتدىٰ لِمَا فيه من الانقطاع أو الإعضال أو الإرسال.

وهو نوعٌ من «المنقطع» إلَّا أنَّ الانقطاع فيه خَفِيٌّ، لما أنَّ تعاصُرَ الراويَيْن يوُهِم اتصالَ السَّند بينهما.

أمثلة «المُرْسَل الخفيِّ»:

ومن أمثلة (المُرْسَلِ الخَفِيِّ) ما رواه في «العلل الكبير»: «حدَّثنا

إبراهيمُ بن عبد الله الهَرَوي، نا هُشَيْمٌ، أنا يونسُ بن عُبيد، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مطل الغني ظلم، وإذا أحلت على ملىء فاتبعه، ولا تبع بَيْعَتَيْن في بَيْعَةٍ».

فهـٰذا الإسنادُ ظاهرهُ الاتصالُ، ويونسُ بن عبيد أدرك نافعاً وعاصره معاصرةً حتى عُدَّ فيمن سمع من نافع، لكن أئمَّةَ النقد قالوا: إنه لم يسمع منه، قال البخاري: «ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع» وهو رأيُ ابن مَعِين. وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم أيضاً، فهو من المُرْسَل الخَفِيِّ. (انظر «جامع التحصيل» ص: ٣٧٧، و«تهذيب التهذيب» ٤/ ٤٧٢).

الفَرْق بين «المُرْسَل الخفي» و«المُدَلّس»:

وأمَّا الفَرْقُ بين (المُرْسَل الخَفِيّ) وبين (المُدَلّس)، فوقع فيه كلامٌ كثيرٌ لأئمَّة أصول الحديث، واختلفت فيه وِجْهاتهُم، تبعاً لاختلافهم حول ما يعتبر مندرجاً في المدلَّس.

ونقدِّم إليك هاهنا حاصلَ التفريق بينهما، وذلك من وجهين:

الأول: أن (المدلِّس) يروي عمَّن سمع منه، أو لَقِيَه ما لم يسمع منه بصيغةٍ مُوْهِمَةٍ للسَّماع.

وأمَّا (المُرْسِلُ) فإنه يروي عمَّن لم يسمع منه، ولم يَلْقَه إنما عاصَره فقط، فهما متباينان.

الثاني: أنَّ (التدليس) إيهامُ سَماعِ ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهامٌ، فلو بَيَّن المدلِّسُ أنه لم يسمع الحديثَ من الذي دلَّسه عنه؛ لصَارَ الحديثُ مُرْسَلاً لا مُدَلَّساً. نَبَّه على ذلك النُّقَّادُ المحقِّقون كالخطيب البغدادي، وابن عبد البَرّ. (انظر «الكفاية» ص: ٣٥٧، و«التمهيد» ١/ ١٥ ـ و١٩/ ٢٧).

وكذلك فيما نرى من كان معروفاً من أمره أنَّ من يحدِّث عنه لم يسمع منه لاشتهار ذلك، أو اشتهارِ أنه سمع منه أحاديثَ بعينها إذا لم يقصد الإيهامَ، فهـٰذا ينبغي أن يكون مُرْسَلاً خفياً لا مُدلَّساً، ويَدُلُّ على ذلك أنهم لم يذكروا هـٰذا النوعَ في المدلِّسين، ولم يصفهم بالتدليس تلامذتُهم ومن عرفهم من علماء الجرح والتعديل، ومن هنا مَيَّز علماءُ الرجال بين الفريقين كما وجدناه في صنيع الحافظ العَلاَئي وغيره، فإنهم ينبِّهون على المدلِّس أنه مُدَلِّسٌ، ويصفون غيره بأنه «يُرْسِل»، أو «كثيرُ الإرسال».

وسائل معرفة الإرسال:

وقد عُني العلماءُ بكشف هـٰذا النَّوع لِمَا فيه من الخفاء، ووضعوا لمعرفته ضوابطَ دقيقةً، فَصَّلها الحافظُ العَلاَئي في «جامع التحصيل» (ص: ١٤٥)، وأخذ بتفصيله الحافظُ العراقي في «شرح الألفية» (٤/ ٢٥ ـ ٢٦) وغيره، بعد تنقيحها، وتحريرها، وهي:

١ ـ أن يُعرَف عدمُ اللِّقاء بينهما بنَصِّ بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف بوجهٍ صحيح من البحث في تواريخ الرواة، مثلُ حديث عمر بن عبد العزيز عن عُقْبَة بن عامرٍ عن النبي ﷺ: «رَحِمَ اللهُ حارِسَ الحَرْسِ». (أخرجه ابن ماجه في الجهاد، فضل الحرس، برقم: ٢٧٦٩)، قال المِزِّيُ في «الأطراف»: إنَّ عُمَر لم يَلْقَ عقبةَ.

٢ ـ أن يُعرَف عَدَمُ السَّماع منه مُطْلَقاً بنَصِّ إمامٍ على ذلك، أو نحوه، كأن يصرِّح الراوي نفسُه بذلك مثل: أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع أباه.

٣ ـ أن يعرف عَدَم سَماعه منه لذلك الحديثِ فقطْ، وإنْ سمع منه غيره، إمَّا بنَصِّ إمامٍ أو إخباره عن نفسه بذلك في بعض طُرُق الحديث، أو نحو ذلك.

٤ ـ أن يَرِدَ في بعض طُرُقِ الحديث زيادةُ اسمِ راوٍ بينهما، كحديثٍ رواه عبد الرَّزَّاق عن سفيان الثَّوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ عن حُذَيْفَة مرفوعاً: «إنَّ ولَّيتُمُوها أبا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أمينٌ».

هٰذا منقطعٌ في موضعين؛ لأنه رُوِيَ عن عبد الرَّزَّاق قال: حدَّثني النعمان بن أبي شيبة عن الثَّوري، ورُوِي عن الثوري عن شريكٍ عن أبي إسحاق.

إلا أنَّ في هٰذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالاً كبيراً؛ إذ يُمكِن أن يُعارَض بكونه من «المزيد في متصل الأسانيد» لا من (المُرْسَل الخفي)، ووَجْهُ ذلك: أننا لم نعرف عَدَم السَّماعِ بدليلٍ خارجيٍّ، وإنما اكتشفناه بوُرود الواسطة بين الرجلين في الإسناد، فيُمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوي ممن فوق المحذوف، فيكون السندُ متصلاً بهما، ورواية الزيادة من باب «المزيد في متصل الأسانيد».

ويُمكن حَلُّ هٰذا الإشكال ـ في رأينا ـ بمنهجٍ دقيقٍ نَتَّبِعه، وهو أن نلاحظ في «المزيد في متصل الأسانيد» ثبوتَ السَّماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أمَّا (المُرْسَلُ الخَفِيُّ) فليس لدينا ما يثبت: أنه قد وقع السَّماعُ بين الراويين اللَّذيْنِ حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

وفَرْقٌ آخَرُ يتعلَّق بصيغة الرواية، فإنها في «المزيد في متصل الأسانيد» تتثبت سَمَاع الراوي للحديث ممَّن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحةً، أو بالقرائن الدَّالة على السَّماع، أمَّا صيغةُ الراوي في (المُرْسَل الخَفِيِّ)، فإنها لا تثبت سَماعَه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت روايةٌ بزيادة واسطةٍ بينهما كان الحكمُ لها. والله تعالى أعلم. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٣٨٧ ـ ٣٩٠).

مُرْسَلُ الصَّحَابيِّ:

هو «ما أخْبَرَ به صحابيٌّ عن النبيِّ ﷺ ممَّا يُعْلَم: أنَّه لم يَسْمَعْه أو يحضره لصِغَر سِنِّه أو لتأخُّر إسلامِه أو غير ذلك».

مثاله:

قولُ السيدةِ عائشةَ رضي الله عنها: أوَّلُ ما بُدِيءَ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصَّالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مثل فَلَقِ الصُّبْحِ، وحُبِّبَ إليه الخلاءُ، فكان يخلو بغار حِرَاء فيتحنَّث فيه ـ وهو التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العَدَدِ قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزوَّد لمثلها حتَّى جاءه الحقُّ وهو في غارِ حِرَاء. . . . الحديث. (أخرجه البخاري في بدء الوحي، برقم: ٣).

فالسيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ لم تكن موجودةً زمنَ بدءِ الوحي، ولم تبيِّن لنا عمَّن سمعتْ ما يتعلَّق ببدء الوحي على رسول الله ﷺ، فحديثها «مُرْسَلٌ» إلا أنَّ أهل الحديث اصطلحوا على تسميته بـ: «مُرْسَلِ الصَّحابي».

حكمه:

ذهب جُمهورُ أهل العلم إلى الحكم باتصال هٰذا النَّوع، وأنَّ إرسال الصحابيّ لا يَضُرُّ، وأنَّه يُحْتَجُّ به إن استكمل بقيةَ شروط القبول؛ وذلك لأن رواية الصَّحابي لا تكون في الغالب إلا عن صحابيٍّ مثله، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ ولو لم تعرف أعيانهم.

إشكال:

ولعلَّه يعترض معترضٌ، فيقول: ثبت: أنَّ بعضاً من الصحابة رووا عن التابعين؟

والجوابُ: أنَّ الصحابي إذا روى عن تابعيٍّ بيَّن ذلك: وبالتالي فلا يرد اعتراض المعترض على ذلك، ولا التفاتَ لقول من قال: «إنَّ مُرْسَلَ الصحابيِّ كَمُرْسَلِ غيره» مُتعلِّلاً بالاعتراض المذكور، والله أعلم.

قال النَّووي: «أمَّا مُرْسَلُ الصَّحابي... فالمذهبُ الصحيحُ المشهورُ الذي قطع به جُمهورُ أصحابنا، أنه حُجَّةٌ، وأطبق المحدِّثون المشترطون للصحيح القائلون بأنَّ المُرْسَلَ ليس بحُجَّةٍ على الاحتجاج به، وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري ومسلم من هٰذا ما لا يُحصى».

وخالف أبو إسحاق الإسْفِرَايِيني في هٰذه المسألة، فقال: لا يُحْتَجُّ بمُرْسَل الصَّحابي، وحكُمه حكمُ مُرْسَلِ غيره، إلا إن تبيَّن أنَّه لا يُرسِل إلا ما سمعه من النبيِّ ﷺ أو الصحابيِّ، قال: لأنَّهم قد يَرْوُون عن غير صحابيٍّ.

والصَّوابُ: الأوَّلُ، وأنَّه يُحْتَجُّ به مُطْلَقاً؛ لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرةٌ، وإذا رَوَوْها بيَّنوها، فإذا أطلقوا ذلك؛ فالظاهرُ: أنَّه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدولٌ.

قال العلاَّمة جمال الدين القاسمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «قواعد التحديث» (ص: ١٤٣) بعد أن نقل كلامَ النووي السابق: «... أي فلا تقدح الجهالة بأعيانهم، وأيضاً فما يروونه عن التابعين، غالِبُه؛ بل عامته إنَّما هو من الإسرائيليات وما أشبهها من الحكايات والموقوفات». (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٤٢ ـ ١٤).

مَرَّضَهُ فُلاَنٌ:

مَرَادُهم بذلك: أنه ضَعَّفَه، كما جاء في «ميزان الاعتدال»

(١/ ٥٩٩) في ترجَمة (حَمَّاد بن قِيْرَاط النَّيسابوريِّ): «كان أبو زُرْعَة يمرِّض القولَ فيه، وقال ابن حِبَّان: لا تجوز الروايةُ عنه. . . .».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠) في ترجَمة (ثابت بن عَجْلان): «قال عبدُ الله بن أحمد: سألتُ أبي عنه، فقلتُ: هو ثقةٌ؟ فسكت، كأنه مَرَّض في أمره». (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» صفحة: ١٣٩).

المَرْفُوْعُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «رَفَع» ضِدَّ: وَضَع. (القاموس المحيط).

كأنَّه سُمِّي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبيُّ ﷺ.

واصطلاحاً: هو ما أُضيف للنبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

و«المرفوعُ» قد يكون مُتَّصِلَ السند، وقد يكون منقطعاً، أو مُرْسَلاً.

وذهب الخطيبُ البغداديُّ إلى أنَّ «المرفوع» هو ما أضافه الصَّحابيُّ إلى النبي ﷺ سواء اتصل السندُ إلى الصحابيِّ، أو انقطع، فخرج بذلك «المُرْسَلُ» فلا يَعدُه الخطيبُ «مرفوعاً».

والتعريفُ الأوَّلُ هو الذي عليه الجُمهورُ، وهو الصحيحُ.

مثال المرفوع:

الأمثلة التي تُذْكَر في تعريف «الصحيح» و«الحَسَن» و«الضَّعيف» تَصْلُح أن تكون أمثلةً للمرفوع.

أنواعه:

قد تبيَّن من تعريف «المرفوع»: أنَّ أنواعه أربعة، وهي:

١ ـ المرفوع القَوْلي.

٢ ـ المرفوع الفِعْلي.

٣ ـ المرفوع التقريري.

٤ ـ المرفوع الوصفي.

وانظر تعريف كلٍّ واحدٍ منهما في حرفه.

حكمه:

«المرفوع» قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروطَ الصِّحة الخمسة، وقد يكون «حسناً»، وقد يكون «ضعيفاً» إذا فقد شرطاً من شروط الصحيح أو أكثر ولا يُفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

المَرْفُوعُ حُكْماً:

هو ما قاله الصحابيُّ الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات، وممَّا لا مجالَ فيه للاجتهاد، كتوقيت العبادات، وتحديد الثواب، والعِقاب. (انظر ما قاله الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» ص: ١١٤).

وهو حُجَّةٌ عند جُمهور أهل الحديث، وكذا عند الشافعية، والحنفية، وسائِر أصحاب المذاهب المشهورة، فقد أخذوا بقول أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ صام اليومَ الذي يَشُكُّ فيه؛ فقد عَصَى أبا القاسم»، رواه أصحابُ السُّنن الأربعة، وكذا قولُه: «مَنْ خَرَجَ من المسجد بعد الأذان فقد عَصَى أبا القاسم»، وكذا قولُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كُنَّا نُؤْمَرُ بقضاء الصَّوم»، وكذا قولُ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «من أتى عرَّافاً، أو ساحراً فقد كَفَر بما أُنْزِلَ على محمَّدٍ ﷺ».

فهـٰذه كلُّها في حكم المرفوع عند عامة العلماء، غير أنَّ البُلْقِيني يرى: أنَّ الأقرب: أنه ليس بمرفوعٍ لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد. (انظر «محاسن الاصطلاح» ص: ١٢٨).

والأَصَحُّ ما قاله الجُمهورُ.

ومن قبيل المرفوع أيضاً: ما قيل عند ذكر الصحابي: يَرْفَع الحديثَ، أو يَبْلُغ به، أو يَنْميه، ومنه أيضاً إذا قال الصحابيُّ: أُمِرْنَا بكذا، أو نُهِيْنَا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا، فهـٰذه كلُّها في حكم المرفوع. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٣٩٩).

المَرْفُوعُ الحُكْمِيُّ:

انظر «المَرْفُوع حُكْماً».

المَرْفُوْعُ التَّقْرِيرِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فُعِلَ بحضرة النبيِّ ﷺ كذا...» ولا يَرْوِي إنكارَه لذلك الفعل.

المَرْفُوْعُ الفِعْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فعَل رسولُ الله ﷺ كذا...».

المَرْفُوعُ القَوْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «قال رسولُ الله ﷺ كذا».

المَرْفُوعُ الوَصْفِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «كان رسولُ الله ﷺ أحسَنَ الناسِ خُلُقاً».

المُرُوْءَةُ:

هي ما كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوُّل في الطريق، وكثرةِ السخرية، والاستخفاف؛ لأن مَن فعل ذلك كان قليلَ المبالاةِ، لا نأمن أن يستهتر في نقل

الحديث النبوي، وأمَّا الأكلُ، والشُّرْبُ في السُّوق ـ كما عَدَّهما البعضُ خلاف المروءة ـ فهما يُنْظَر فيهما إلى العُرْفِ، فشُرْبُ المشروبات من الشَّاي، والبارد، وتناوُلِ بعضِ الأشياء في السُّوق لا يُعَدُّ في عُرْفِ اليوم مخالفاً للمروءة.

المُزَكِّي:

المحدِّثُ الذي يزكِّي الراويَ تعديلاً باعتباره ثقةً.

المَزِيْدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيْدِ:

لغةً: (المَزِيْدُ): اسمُ مفعولٍ من «الزيادة» أي: السُّمُوّ، خلاف النُّقْصان. (لسان العرب).

و(المُتَّصِلُ): ضِدُّ «المنقطع» و(الأسانيدُ): جمع إسنادٍ، والإسنادُ: «الاعتمادُ». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو أن يزيد راوٍ في الإسنادِ المُتَّصِل رجلاً لم يَذْكُرْه غيرُه.

مثاله:

ما رَوَاه ابنُ المبارك قال: حدَّثنا سفيانُ عن عبد الرحمن بن يَزِيْد، حَدَّثَني بُسْرُ بن عُبيد الله، قال سمعتُ أبا إدريس قال: سمعتُ وَاثِلَةَ يقول: سمعتُ أبا مَرْثَد يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تَجْلِسُوا على القُبُورِ، ولا تُصَلُّوا إليها». (أخرجه مسلم في كتاب الجنائز).

الزيادة في هـٰذا المثال:

الزيادةُ في هـٰذا المثال في مَوضِعَين، الموضع الأول في لفظ «سفيان» والموضع الثاني في لفظ «أبا إدريس» وسببُ الزيادة في الموضعين هو الوَهْمُ.

أمَّا زيادة «سفيان» فوَهْمٌ ممَّن دون ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديثَ عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صَرَّح فيه بالإخبار.

وأمَّا زيادة «أبا إدريس» فوَهْمٌ من ابن المبارك؛ لأنَّ عدداً من الثِّقات رووا الحديثَ عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا «أبا إدريس»، ومنهم من صَرَّح بسَماع بُسْرٍ من وَاثِلَة.

شروط رَدِّ الزيادة:

يشترط لِرَدِّ الزيادة واعتبارها وَهْماً ممَّن زادها شرطان، وهما:

١ ـ أن يكون من لم يَزِدْها أتقنَ ممَّن زادها.

٢ ـ أن يقع التصريحُ بالسَّماع في موضع الزيادة.

فإن اختلَّ الشرطان أو واحدٌ منهما ترجَّحت الزيادةُ وقُبِلَت، واعْتُبِرَ الإسنادُ الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ، وهو الذي يُسَمَّى «المُرْسَلُ الخَفِيُّ». (وانظر تعريفه في بابه).

الاعتراضات الواردة على ادِّعاء وقوع الزيادة:

يُعْتَرَض على ادِّعاء وقوع الزيادة باعتراضين، هما:

١ ـ إنْ كان الإسنادُ الخالي عن الزيادة بحرف «عَنْ» في موضع الزيادة، فينبغي أن يُجْعَل منقطعاً.

٢ ـ وإنْ كان مصرَّحاً فيه بالسَّماع، احْتُمِلَ أن يكون سَمِعَهُ من رجلٍ عنه أولاً، ثم سَمِعَه منه مباشرةً، ويمكن أن يُجَاب عن ذلك بما يلي:

ـ أمَّا الاعتراضُ الأول فهو كما قال المُعترِضُ.

ـ وأمَّا الاعتراضُ الثاني، فالاحتمالُ المذكورُ فيه مُمْكِنٌ، لكن

العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وَهْمٌ إلا مع قرينةٍ تَدُلُّ على ذلك.
(تيسير مصطلح الحديث: ص: ١١٠ ـ ١١١).

أشهر المصنَّفات فيه:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)

مس:

رَمْزٌ للإمام مُسْلمٍ في صحيحه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّةِ».

مَسْأَلَةُ اللَّفْظ:

أو «مسألة خَلْقِ القرآن»، هي مسألةٌ دقيقةٌ خطيرةٌ، أَثَّرَتْ على الفكر الإسلامي تأثيراً كبيراً، وأثارتْ خلافاً اتسعتْ فيه الشُّقَّةُ جداً، وقد سُمِّيَتْ هـٰذه المسألة في التاريخ باسم (المِحْنَة) أيضاً يكثر ذكرُها، والتعليلُ بها، والإحالةُ إليها في كُتب الجَرْح والتعديل، وكُتب الرجال والرُّواة والضعفاء والتاريخ، وهي بالنظر لتقادم عهدها يَغمُضُ المرادُ منها، ويخفى تاريخها على كثيرٍ من طلبة العلم في عصرنا فضلاً عن غيرهم، وقد رأيتُ من المناسب هنا ذِكْرَ كلمةٍ موجزةٍ عن مَنْشَئِها، وتاريخها، وكلمةٍ مطوَّلةٍ عن أثرها في صفوف الرواة، والمحدِّثين وكتبِ الجرح والتعديل، ومن الله أستمد العون والسدّاد.

منشؤها وبدء تاريخها:

اتفقت كتبُ التاريخ والنِّحَل على أنَّ أوَّل من قال بخلق القرآن هو: (الجَعْدُ بن دِرْهم)، ثم (جَهْمُ بن صَفْوان)، ثم تبعهما: (بِشْرُ بن غياث المَريسي)، كما يظهر ذلك من كتاب: «شرح السُّنَّة» للحافظ اللَّالْكَائي، ومن كتاب: «الرَّد على الجهمية» لابن أبي حاتم الرَّازي، وغيرِهما.

وقد قُتِلَ (الجَعْدُ بن درهم) على الزَّنْدقَة، والإلحاد نحو

سنة ١١٨ من الهجرة، في أواخر عهد الدولة الأموية، وقُتل (جَهْمُ بن صَفْوان) في سنة ١٢٨، لخروجه بالسَّيف مع الحارث بن سُرَيج على أمراء خُرَاسان، وأمَّا (بِشْرُ بن غياث المَرِيسْي) فماتَ في بغداد سنة ٢١٨ عن نحو ٧٠ سنةً.

قال الحافظُ الذَّهبي في «العِبَر» (١/ ٣٧٣): «وفي سنة ٢١٨ توفِّي بِشْرُ المَرِيسْي الفقيه المتكلِّم، وكان داعيةً إلى القول بخَلْق القرآن، هلك في آخر السَّنة، ولم يشيِّعه أحدٌ من العلماء، وحَكَمَ بِكُفْره طائفةٌ من الأئمة». وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٢): «ولم يُدْرِك بِشْرٌ: الجَهْمَ بن صَفْوان، وإنما أخذ مقالتَه، واحْتَجَّ لها، ودعا إليها، وكان والدُ بِشْرٍ يهوديًّا قصَّاباً صَبَّاغاً في سُوَيْقَة نصر بن مالكٍ، وأُخِذَ في دولة الرشيد، وأُوْذي لأجل مقالته». انتهى. وخلافة الرشيد كانت سنة ١٧٠، إلى وفاته سنة ١٩٣.

وقد ظهرت هٰذه الفتنةُ بعضَ الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ـ وُلِد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ ـ فقال فيها قولاً فصلاً، ورَدَّ على ناشريها، فأسكتهم إلى حينٍ، كما رواه ابنُ أبي العَوَّامُ الحافظُ، ونقَله عنه شيخُنا العلاَّمة الكوثري في «تأنيب الخطيب» (ص: ٥٥)، وكما أشار إليه ابنُ قُتَيْبَة مع التقدير والاستحسان لذلك الموقفِ من أبي حنيفة في كتاب: «الاختلاف في اللفظ» (ص: ٥٦).

وقال الشيخ زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ في «تأنيب الخطيب» (ص: ٥٣) «ولم يَحُل قتلُ جَهْمٍ دون ذيوع رأيه في القرآن، فافْتَتَن به أُناسٌ، فشايعه، مُشايِعون، ونافره مُنافِرون، فحصلت الحَيْدَةُ عن العدل إلى إفراطٍ وتفريطٍ من غير معرفة كثيرٍ منهم لمغزى هٰذا المبتدعِ، أُناسٌ جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناسٌ قالوا في معاكسته بقِدَم الكلام اللفظي.

ولمَّا رأى أبو حنيفة ذلك، تدارك الأمرَ، وأبان الحقَّ، فقال: «ما قام بالله غيرُ مخلوقٍ، وما قام بالخلق مخلوقٌ» يريد: أنَّ كلام الله باعتبار قيامه بالله صفةٌ له كباقي صفاته في القِدَم، وأمَّا ما في ألسنة التالين، وأذهان الحفَّاظ، والمصاحف، من الأصوات، والصُّوَر الذِّهنية، والنقوش فمخلوقٌ كخَلْق حامليها. فاستقرَّتْ آراءُ أهل العلم والفهم على ذلك بعده». انتهى.

ولكن مع هـٰذا لم تنطفىء هـٰذه الفتنةُ، فاستمرَّتْ تظهر، وتختفي إلى عهد الخليفة المأمون العبَّاسي، فأخذَتْ في عهده مأخذَها من الظهور، والتمكُّن، واعتقدها المأمونُ اعتقاداً، وتبنَّى القولَ بخلق القرآن مقتنعاً برأي المعتزلة في هـٰذه المسألة أتمَّ اقتناعٍ، وأخذ يدعو العلماءَ، والقضاةَ، والمحدِّثين، والرواةَ إلى القول بخلق القرآن، ويضطهدهم على ذلك، وكان ذلك في السَّنة الأخيرة من حياته وخلافته سنة ٢١٨ هـ.

واستمرَّت هـٰذه الفتنةُ من بعد عهد المأمون سنة ٢١٨ هـ إلى عهد المعتصم، ثم إلى عهد الواثق، ثم إلى أول عهد المتوكِّل سنة ٢٣٢، فلمَّا تولَّى المتوكِّلُ الخلافةَ لم يتحمَّسْ للقول بخَلْق القرآن، كما كان عليه أسلافُه الخلفاء الثلاثة، بل قد نهى عن القول بخَلْق القرآن في سنة ٢٣٤، وكتَب بذلك إلى الآفاق، فانطفأت الفتنةُ التي أقلقت الدولةَ، والناسَ.

ولَقِيَ العلماءُ والمحدِّثون صُنوفَ الإرهاق طول هـٰذه المدة ـ ١٥ سنة ـ فمنهم من أجاب خوفاً من السَّيف، ومنهم من أجاب مُرْغَماً من غير أن يَعقل المعنى، ومنهم من تورَّع عن الخوض فيما لم يَخُضْ فيه السَّلَفُ، ومنهم من أبي أن يُجيب، وصرَّح بأنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، وصبروا على ما نالهم من العذاب، والموت في سبيل ذلك.

قال الحافظُ الذهبي في «العِبرَ» (١/ ٣٧٢): «وفي سنة ٢١٨ امتَحن المأمون العلماءَ بخَلْق القرآن، وكتَب في ذلك إلى نائبه ببغداد ـ إذ كان هو في الرِّقَّة ـ وبالغ في ذلك، وقام في هـٰذه البدعة قيامَ معتقدٍ بها، فأجاب أكثرُ العلماء على سبيل الإكراه، وتوقَّف طائفةٌ، ثم أجابوا، وناظروا، فلم يُلْتَفَتْ إلى قولهم، وعَظُمَت المصيبةُ، وهَدَّد على ذلك بالقتل».

بل قد حُبِسَ، وعُذِّبَ، وقُتِلَ، في هـٰذه المحنةِ خلائقٌ لا يُحْصون كثرةً، كما يراه القارئُ المتتبِّعُ لتلك الحِقْبَة من التاريخ، وصارت هـٰذه المحنةُ هي الشُّغْلَ الشاغلَ للدولة والناس خاصَّتهم وعامَّتهم، وأصبحت حديثَ مجالِسهم، وأنديتِهم، وحاضرتِهم، وباديتِهم في العراق وغيرِه، وقام الجَدْلُ فيها بين العلماء، ووقع امتحانُ الأمراء للعلماء والقضاة، والفقهاء، والمحدِّثين في مصر، والشام، وفارس، وغيرِها من البلدان.

«ولمَّا تولَّى الواثقُ الخلافةَ؛ كتب إلى قاضي مصرَ محمد بن أبي اللَّيْث بامتحان الناس أجمعين، فلم يَبْقَ أحدٌ من فقيهٍ، ولا محدِّثٍ، ولا مؤذِّنٍ، ولا معلِّم حتى أُخِذَ بالمحنة، فهرب كثيرٌ من الناس، ومُلئت السجونُ ممن أنكر المحنةَ، واستمرَّ الحالُ على ذلك في أيام الواثق كلِّها، إلى أن تولَّى المتوكِّلُ الخلافة، وأصدر أمرَه برفع هـٰذه المحنةِ، والسكوت عن هـٰذه المقالة بكاملها، فاستراح الناسُ»، وتنسَّموا الرحمةَ بعدما لبثوا في العذاب المهين خمسةَ عشر عاماً.

قال الشَّوكاني في «إرشاد الفحول» في مبحث (المحكوم عليه) (ص: ١١): «ومسألةُ الخلاف في كلام الله تعالى وإنْ طالت ذيولها، وتفرَّق الناسُ فيها فِرَقاً، وامْتُحِنَ بها من امْتُحِنَ من أهل العلم، وظَنَّ من ظنَّ: أنها مِن أعظم مسائل الدين، ليس لها كبيرُ فائدةٍ، بل هي من

فضول العلم، ولهـٰذا صان اللهُ سلفَ هـٰذه الأمةِ من الصحابة والتابعين عن التكلُّم فيها».

أثرُ هـٰذه المحنةِ في صفوف الرواة والمحدِّثين وكتب الجرح والتعديل:

وبعد محنة الإمام أحمد، وانطفاء نارِ هـٰذه الفتنة التي أكلت رؤوسَ طوائفَ من العلماء؛ اتَّخذت هـٰذه المسألةُ طابعَ شنآن خاصاً مميِّزاً، يُمَيَّزُ به بين القائلين بها وغير القائلين بها، وأصبحت مدعَاةَ خِلافٍ وشقاقَ عريضٍ بين كثيرٍ من أهل العلم، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل التي تُضَعَّفُ بها الأسانيدُ والأحاديثُ، وجُرِحَ بها أقوامٌ من العلماء، والمحدِّثين، والفقهاءِ، والقضاةِ، والرواةِ الثقاتِ الأثباتِ؛ إذ توقَّفوا فيها فلم يقولوا شيئاً، أو قالوا فيها قولاً عادلاً لا إفراطَ فيه ولا تفريطَ، كما تَرى تلك الجروحَ مستفيضةً في كتب الجرح والتعديل.

واتُّخِذَتْ من جانب آخر أداةَ انتقامٍ وإيذاءٍ، يَرْمِي بها بعضُ الناس خصومَهم ظلماً وعُدْواناً للنَّيْل منهم، فمن حقَد على عالمٍ؛ اتَّهمَهَ بأنه يقول: القرآنُ مخلوقٌ؛ ليجرحه، ويهدر وثاقَةَ الناسِ به بمقياس ذلك العصر عند أهل السنة.

ولقد توسَّع نطاقُ الجَرْح بهـٰذه المسألة حتى تناول الإمامَ البخاري، وشيوخَه الأجلَّة الأفذاذ: يحيى بنَ معين، وعليَّ بن المديني، ويزيدَ بن هارون، وزُهَيْرَ بن حَرْب، وغيرَهم من الأئمة المُجْمَع على جلالتهم، وإمامتهم في حفظ السُّنَّة المطهَّرة، وعلومها.

قال الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٤٩١ و٢: ٢٠٣): «قال الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في «تاريخ نيسابور»: قال

حاتمُ بن أحمد بن محمود: سمعتُ مسلمَ بن الحَجَّاج يقول: لمَّا قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل ـ هو البخاري ـ نَيْسابورَ، ما رأيتُ والياً، ولا عالماً فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي ـ شيخ نيسابور في عصره ـ في مجلسه: من أراد أن يَستقبِل محمدَ بن إسماعيل غداً فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله محمَّدُ بن يحيى، وعامَّةُ علماء نيسابور.

فنزل البلدَ فدخل دارَ البخاريِّين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيءٍ من الكلام، فإنه إنْ أجاب بخلاف ما نحن عليه؛ وقع بيننا وبينه، وشَمِت بنا كلُّ ناصبيٍّ، ورافضيٍّ، وجَهْمِيٍّ، ومُرْجِىءٍ بخُراسان، قال: فازدحم الناسُ على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأت الدارُ والسطوحُ، فلمَّا كان اليوم الثاني، أو الثالث من يوم قُدومِه؛ قام إليه رجلٌ فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقةٌ، وألفاظُنا من أفعالنا.

قال: فوقع بين الناسَ اختلافٌ، فقال بعضُهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، وقال بعضُهم: لم يَقُلْ، فوقع بينهم في ذلك اختلافٌ حتى قام بعضُهم إلى بعضٍ! قال: فاجتمع أهلُ الدار، فأخرجوهم.

قال البخاريُّ: وسمعتُ عبيد الله بن سعيد ـ يعني أبا قُدَامَة السَّرَخْسِي ـ يقول: ما زِلْتُ أسمعُ أصحابنا يقولون: إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ، قال محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ: حركاتُهم، وأصواتُهم، وأكسابُهم، وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأمَّا القرآن المبينُ المثبَتُ في المصاحف الموعى في القلوب؛ فهو كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعتُ محمد بن يحيى الذُّهْلي يقول: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومن زَعم: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو مبتدعٌ، ولا يُجالَس، ولا يُكلَّم، ومن ذهَبَ بعد هٰذا إلى محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ فاتَّهِموه، فإنه لا يحضر مجلسَهُ إلا مَن كان على مذهبه. انتهى.

ومن أجلِ هٰذا ترى ابنَ أبي حاتم يَجرح البخاريَّ في كتابه: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢: ١٩١)، فيقول في ترجَمة البخاري: «قَدِمَ عليهم الرَّي سنة ٢٥٠هـ سمع منه أبي، وأبو زُرْعَة، ثم تركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمدُ بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أنَّ لفظه بالقرآن مخلوقٌ».

وغفر الله للحافظ الذهبي؛ إذْ ذكر الإمامَ البخاري في «كتاب الضعفاء والمتروكين» فقال: «ما سَلِمَ من الكلام لأجل مسألة اللفظ، تركها لأجلها الرَّازِيَّان» أي: أبو زُرْعَة، وأبو حاتم.

وأمَّا شيخُ البخاري الإمام (علي بن المَدِيني) الذي ملأ البخاريُّ «صحيحه» من مرويّاته، فذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١: ١٩٤) فقال: كَتب عنه أبي، وأبو زُرْعَة، وترك أبو زُرْعَة الروايةَ عنه من أجلِ ما كان منه في المحنة ـ يعني إجابته في مسألة خلق القرآن...».

وفي «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧/ ٣٥٦ و٣٥٧): «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «المسند» بعد أن رَوى عن أبيه عن (علي) حديثاً: لم يُحدِّث أبي بعد المحنة عنه بشيءٍ، وفي (مسند طَلْق بن علي): حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا عليُّ بن عبد الله ـ هو ابنُ المَدِيني ـ قبل أن يُمْتَحن، قلتُ ـ أي: ابن حجر ـ: تكلَّم فيه أحمدُ ومن تابعه لأجل ما تقدَّم من إجابته في المحنة، وقد اعتذر الرجلُ عن ذلك، وتابَ، وأنابَ».

وفي «التقريب» في ترجَمة: (أحمد بن منصور الرمادي): «طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن».

وتهوَّر العُقَيْليُّ فذكر (عليَّ بن المَدِيْني)، في «كتاب الضعفاء» من أجل مسألة اللفظ! فتعقَّبه الحافظُ الذهبيُّ بالذَّمِّ لما صَنَع، ووَبَّخه، وقَرَّعه أشدَّ التوبيخِ والتقريعِ على هٰذا، فقال في «الميزان» (٣/ ١٤٠): «أفما لك عقلٌ يا عُقَيْلي؟! أتدري فيمن تتكلَّم؟!...».

وأمَّا الإمامُ يحيى بن مَعِين ففي ترجَمته في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٤١٠): «قال أحمدُ بن حنبل: أكرَهُ الكتابةَ عمن أجاب في المحنة، كيحيى، وأبي نصر التَّمَّار»، ثم قال الذهبي مُبيِّناً سبب ذكرِه في «الميزان»: «وإنما ذكرتُه ليُعلَم أنْ ليس كلُّ كلام وقع في حافظٍ كبير بمؤثِّرٍ فيه بوجهٍ، و- أمَّا - يحيى فقد قَفَزَ القنطرةَ - يعني برواية الشيخين له، فلا يُلتفَتُ إلى ما قيل فيه - بل قَفَزَ من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي - يعني: أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق - رحمه الله».

وقال ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١٩٤) في ترجَمة: (عليِّ بن أبي هاشم اللَّيثي البغدادي): «كتب عنه أبي بالرَّيِّ، وبغداد، سمعتُ أبي يقول: ما علمتُهُ إلَّا صَدوقاً، وقَفَ في القرآن، فترك الناسُ حديثَه، ولم يقرأ على أبي حديثَه، فقال: وقَفَ في القرآن، فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا في حديثه».

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صَدوقٌ تُكلِّم فيه للوقف في القرآن، روى عنه البخاريُّ - أي: في «صحيحه» - وقال في «هدي الساري» (ص: ٤٣٠ و٢: ١٥٣): «وليس ذلك - أي وقفُه في القرآن - بمانعٍ من قبول روايته». انتهى.

وقد كان بين الإمام أحمد بن حنبل، وصاحبه الحُسَين بن علي

الكَرَابِيْسي ـ أحَدُ من حَمَلَ العلمَ عن الإمام الشافعي ـ صداقةٌ، وصُحبةٌ قويةٌ، فلما وَقَعَت المحنةُ؛ فرَّقَتْ بينهما، وأبدَلَتْ صداقتَهما وأخوَّتَهُما الوكيدةَ جفوةً، وعداوةً شديدةً.

قال الحافظُ ابن عبد البَرِّ في «الانتقاء» (ص: ١٠٦) في ترجَمة (الكَرابِيْسي) بعد أن أثنى على علمه، وإتقانه، وتصانيفه: «وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقةٌ وكيدةٌ، فلمَّا خالفه في القرآن، عادت تلك الصداقةُ عداوةً، فكان كلُّ واحدٍ منهما يطعن على صاحبه.

وذلك: أنَّ أحمد بن حنبل كان يقول: من قال: القرآنُ مخلوقٌ فهو جَهْمِيٌّ، ومن قال: القرآن كلامُ الله، ولا يقول: غيرُ مخلوق ولا مخلوقٌ فهو وَاقِفِيٌّ، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو مبتدعٌ.

وكان الكَرَابِيْسي، وعبدُ الله بن كُلَّاب، وأبو ثَوْر، وداود بن عليٍّ، وطبقاتُهم يقولون: إنَّ القرآن الذي تكلَّم الله به: صفةٌ من صفاته، لا يجوز عليه الخَلْقُ، وإنَّ تلاوة التالي وكلامَه بالقرآن كسبٌ له، وفِعْلٌ له، وذلك مخلوقٌ، وإنه حكايةٌ عن كلام الله، وليس هو القرآن الذي تكلّم الله به، وشبَّهوه بالحمد، والشكر لله، وهو غير الله، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير، فكذلك يؤجر في التلاوة.

وهجرت الحنبليةُ أصحابُ أحمد بن حنبل حُسَيناً الكَرَابِيْسِيَّ، وبَدَّعوه، وطعنوا عليه، وعلى كل من قال بقوله في ذلك».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٩) في ترجَمة (الكَرابِيْسي) بعد أن نَقل جملةً من كلام ابن عبد البَرِّ المتقدّم: «وقال أبو الطيب الماوَرْدِيّ: كان الكَرَابِيْسِي يقول: القرآنُ غيرُ مخلوقٍ، ولفظي به مخلوقٌ، وأنه لما بلغه إنكارُ أحمدَ بن حنبل عليه؛

قال: ما ندري أيش نعمل بهـٰذا الفتى؟! إنْ قلنا: مخلوقٌ، قال: بدعةٌ، وإنْ قلنا: غيرُ مخلوقٌ، قال: بدعةٌ».

قال الحافظُ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٥٤٤)، في ترجَمَة (الكَرَابِيْسِيّ): «فإن عَنى بقوله: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ولفظي به مخلوقٌ: التلفُّظَ فهـٰذا جيِّدٌ، فإن أفعالنا مخلوقةٌ، وإنْ قصدَ الملفوظَ بأنه مخلوقٌ، فهـٰذا الذي أنكره أحمدُ، والسَّلَفُ، وعدّوْه تجَهُّماً، ومات الكَرَابِيْسِيُّ سنة ٢٤٥ هـ».

وقال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٦٢) في ترجمة (نُعَيم بن حَمَّاد المَرْوَزِيّ): «قال مَسْلَمة بن قاسم: كان له مذهبُ سُوءٍ في القرآن، كان يجعل القرآنَ قرآنَيْن: فالذي في اللوح المحفوظ كلامُ الله تعالى، والذي بأيدي الناس مخلوقٌ. انتهى».

ثم تعقَّبه الحافظُ ابن حجر بقوله: «كأنه يريد بالذي في أيدي الناس: ما يتلونه بألسنتهم، ويكتبونه بأيديهم، ولا شكَّ: أنَّ المِدَادَ، والوَرَقَ، والكاتبَ، والتاليَ، وصوتَه: مخلوقٌ، وأمَّا كلامُ الله سبحانه وتعالى؛ فإنه غيرُ مخلوقٍ قطعاً».

قال عبد الفتَّاح: فانظرْ إلى ضِيْق نظر هـٰذا الطاعن ـ وهو معدودٌ من علماء الحديث ـ الذي لا يقبل التمييزَ بين الذي تكتبه الأيدي على الورق، وتتلوه الألسنةُ المخلوقةُ الباليةُ، وبين كلام الله تعالى!

وقال الحافظُ ابن عبد البَرِّ في «الانتقاء» (ص: ١١٠) في ترجمة الإمام المُزَني صاحب الإمام الشافعي، وناشرِ علمه ـ رضي الله عنهما ـ: «... وكان تقيّاً وَرِعاً ديِّناً صَبوراً على الإقلال والتقشُّف، وكان من يُعادِيه ويُنافِسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول: القرآن مخلوقٌ، وهـٰذا لا يَصِحُّ عنه، فهجره قومٌ كثيرٌ من أهل

مصر، حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمودٍ في المسجد، ثم رأى بعضُ الصالحين من أهل مصر رؤيا حسنةً تتعلَّق بالمُزَني ـ ذكرها ابنُ عبد البر ـ فأخبر الناسَ بها، فرجع الناسُ إليه، وزال مافي قلوبهم من التُّهْمةِ له». انتهى بتصرّف يسير.

بل قد رُمِيَ بهذه التهمةِ الإمامُ أبو حنيفة، رضي الله عنه؛ للنَّيْل منه، كما تراه مكشوفاً مردوداً في مواضع من «تأنيب الخطيب» بقلم شيخنا العلامَّة الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ. (انظر منه ص: ٤ ـ ٦ و٥٢ ـ ٦٦) وجُرِح بسببها الإمامُ البخاريُّ، رضي الله عنه!

قال الإمامُ تاج الدين السُّبْكي في: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص: ١٢): «وممَّا ينبغي أن يُتَفَقّد عنه الجرح: حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربَّما خالف الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجَرَحه لذلك.

ومن أمثلةِ ذلك: قولُ بعضهم في البخاري: تركه أبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ، فيالله والمسلمين أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاريُّ متروكٌ؟! وهو حاملُ لواء الصِّناعة، ومقدَّمُ أهل السنة والجماعة؟! ثم يا لله والمسلمين أتُجْعَلُ ممادِحُه مَذامّ؟! فإن الحق في (مسألة اللفظ) معه؛ إذ لا يستريب عاقلٌ من المخلوقين في أنَّ تلفُّظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقةٌ لله تعالى، وإنما أنكرها الإمامُ أحمد ـ رضي الله عنه ـ لبشاعة لفظها».

قال شيخُنا المحقِّق الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص: ٢١ ـ ٢٢): «قال الذهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (ص: ٨٩٥) عند ترجَمة الحافظ أبي الوليد حسَّان بن محمد النَّيْسابوري: قال الحاكم: سمعتُ أبا الوليد يقول: قال أبي: أيَّ كتابٍ تجمع؟ قلتُ: أُخَرِّجُ على «كتاب» البخاري، قال: عليك بـ:

«كتاب» مسلم، فإنه أكبر بركةً، فإنَّ البخاري كان يُنسَبُ إلى اللفظ، قال ابنُ الذَّهبي: ومسلمٌ أيضاً منسوبٌ إلى اللفظ، والمسألة مشكلةٌ». انتهى.

يُشير إلى ما وقع بين البخاريِّ وشيخه محمد بن يحيى الذُّهلي، حين قَدِمَ البخاريُّ نيسابور وسألوه عن اللفظ، فقال: القرآنُ كلامُ الله: غيرُ مخلوقٍ، وأعمالُنا مخلوقةٌ، قال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعتُ الذهليَّ يقول: القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوقٍ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو مبتدعٌ، لا يجلس إلينا، ولا نُكلِّمُ بعد هـٰذا من يَذهَبُ إلى محمد بن إسماعيل البخاري.

فانقطع الناسُ عن البخاري إلا مسلمٌ بن الحجاج وأحمدُ بن سَلَمة، وبعثَ مسلمٌ إلى الذُّهْلي جميعَ ما كانَ كتَبَ عنه على ظهر حَمَّال.

وقال الذُّهْلي: لا يُساكنني محمدُ بن إسماعيل في البلد، فخشي البخاري على نفسه، وسافر منها.

ومسلمٌ لم يُخْرِج بعد ذلك لا عن الذُّهْلي ولا عن البخاري، وأما البخاري فأخرج حديثَ الذُّهْلي في «صحيحه»، مع ما جرى بينهما، في مقدار ثلاثين موضعاً قاله ابنُ خَلِّكان في ترجَمة مسلم إلا أنه كان يقول: حَدَّثنا محمدٌ، أو: حدَّثنا محمدُ بن خالد، ينسبه إلى جدِّه أخذاً بعلمه، ودفعاً لما يُتوهَّمُ من أنَّ شيخَه محقٌ في طعنه لو صَرَّح باسمه.

ولا إشكالَ في المسألة؛ لأن الحق كان بجانب الشيخين في مسألة اللفظ؛ وإن تعصّبوا عليهما، ومَنْ أشرف على سَيْر المسألة بعد مِحنة الإمام أحمد؛ يَرى مَبلغَ ما اعترى الرواةَ من التشدُّد في مسائل

يكون الخلافُ فيها لفظياً، وعلى تقديرِ عدّه حقيقياً يكون المغمزُ في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح، فليتهم لم يتدخَّلوا فيما لا يعنيهم، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية.

ولو فعلوا ذلك؛ لما امتلأت بطونُ غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها، كقولهم: فلانٌ من الواقفة الملعونة، أو من اللفظيَّة الضالَّة، أو كان ينفي الحَدَّ عن الله، فنفيناه، أو لا يَستثني في الإيمان فمرجىءٌ ضالٌّ، أو جَهْمِيٌّ في غير مسألة الجبر، والخلود، ونحوهما. أو كان لا يقول: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، فتركناه، أو يُنسَبُ إلى الفلسفة، أو الزَّنْدقَة لمُجَرَّد النظر في الكلام، أو يَنظُر في الرأي، ونحوِ ذلك مما لبسطه موضع آخر.

ومن أخطر العلوم: علمُ الجرح والتعديل، وفي كثيرٍ من الكتب المؤلَّفة في ذلك غُلُوٌّ وإسرافٌ بالغٌ، ويظهر منشأ هـٰذا الغُلُوِّ مما ذكره ابنُ قتيبة في «الاختلاف في اللفظ» (ص: ٦٢)، ولا يخلو كتابٌ أُلِّفَ بعد محنةِ الإمام أحمد في الرجال من البُعْد عن الصواب، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتبَ بإمعانٍ». انتهى.

قال ابنُ قتيبة ـ في كتابه: «الاختلاف في اللفظ» بعد أن استهلَّ مقدِّمته ببيان ما آل إليه حالُ أهل العلم في عصره، من انتقالهم من تحصيل العلم للعمل إلى تحصيله للرَّدِّ على السالفين من الأئمة، ورَمْيِهم بالابتداع في دين الله، وإلى المناظرة فيه مصحوبةً بقياد الهوى وزمام الرّدى، ثم قال في (ص: ٩ ـ ١١):

«وكان آخِرُ ما وقع من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحاب الحديث؛ الذين لم يزالوا بالسُّنَّة ظاهرين، وبالاتّباع قاهرين، يُداجَون بكلِّ بلدٍ، ولا يُداجُون، ويُسْتَتَرُ منهم بالنِّحَل ولا يَستترون، ويَصدعون بحَقِّهم الناس، ولا يستغشون. لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا، ولا يتضع فيه

إلا من وضعوا، ولا تسير الركبانُ إلا بذكر من ذكروا، إلى أن كادهم الشيطانُ بمسألةٍ لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدِّين، ولا فرعاً، في جهلها سَعةٌ، وفي العلم بها فضيلةٌ.

فنَمى شرُّها، وعَظُم شأنُها، حتى فَرَّقَتْ جماعتَهم، وشَتَّتْ كلمتَهم، ووَهَّنَتْ أمرَهم، وأشمتت حاسديهم، وكفَتْ عدّوهم مُؤنتهم بألسنتهم، وعلى أيديهم، فهو دائبٌ يضحك منهم، ويستهزىء بهم، حين رأى بعضَهم يُكفّرُ بعضاً، وبعضَهم يلعن بعضاً، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين، ومتابينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسَه قد صار لهم سَلْماً بعد أن كان حَرْباً.

ولمَّا رأيتُ إعراضَ أهل النظر عن الكلام في هـٰذا الشأن منذ وَقَع، وتركَهم تلقِّيَه بالدَّواء حين بدا، وبكشفِ القِنَاع عنه حين نَجم، إلى أن استحكمَ أساسُه، وبَسق رأسُه، وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهلُ، ونشأ عليه الطفلُ، وعَسُرَ على المداوين أن يُخرجوا من القلوب ما قد استحكم بالإلف، ونبَت على شَرَاه اللحم؛ لم أرَ لنفسي عُذْراً في ترك ما أوجبه الله عليَّ، بما وهب من فضل المعرفة، في أمرٍ اسْتَفْحَلَ، بأن قَصَّر مُقصِّر، فتكلَّفتُ بمبلغ علمي، ومقدار طاقتي ما رجوتُ أن يقضي بعض الحقِّ عني، لعلَّ الله ينفع به، فإنه بما شاء نفع، وليس على مَنْ أراد الله بقوله أن يسأله الناس، بل عليه التبصيرُ، وعلى الله التيسيرُ».

ثم استعرض ابنُ قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ نماذجَ كثيرةً مما غَلِطَ في تأويله المتأوِّلون، وأبدى رأيه فيها، ثم بَيَّن الصحيحَ في معناها عنده، ثم قال بعد ذلك (في ص: ٥٠ ـ ٥٢ و٦٢ ـ ٦٣):

«ثم انتهى بنا القولُ إلى غَرَضِنا من هـٰذا الكتاب، وغايتِنا من اختلافِ أهل الحديث في اللفظ بالقرآن، وتشانُئِهم، وإكفارِ بعضهم

بعضاً، وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة، ولا ممَّا يُوجِب الوحشةَ؛ لأنهم مُجْمَعون على أصلٍ واحدٍ وهو: القرآن كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ».

وإنما اختلفوا في فرعٍ لم يفهموه لغُموضه ولُطفِ معناه، فتعلَّق كلُّ فريقٍ منهم بشعبةٍ منه، ولم يكن معهم آلةُ التمييز، ولا فحصُ النظَّارين، ولا علمُ أهل اللغة. . . .

وكلُّ من ادَّعى شيئاً، أو انتحلَ نِحلةً فهو يزعم: أنَّ الحقَّ فيما ادَّعى، وفيما انتحل، خلا الواقفَ الشاكّ، فإنه يُقِرُّ على نفسه بالخطأ؛ لأنه يعلم: أنَّ الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما، وأنه ليس على واحدٍ منهما.

وقد بُلِيَ بالفريقين المستبصرُ المسترشدُ ـ يعني به: «الواقفَ الشاكَّ ـ، وبإعناتهم وإغلاظهم لمن خالفهم، وإكفارِه وإكفارِ من شَكَّ في كفره!.

فإنه ربَّما وَرَدَ الشيخُ المصرَ، فقَعَد للحديث، وهو من الأدب غُفْل ومن التمييز، ليس له من معاني العلم إلا تقادُمُ سِنِّه، وأنه قد سَمِعَ ابنَ عُيَيْنَة، وأبا معاوية، ويزيدَ بن هارون، وأشباهَهم، فيبدؤونه قبل الكتاب بالمِحنْة.

فالويلُ له إن تَلَعْثَمَ، أو تَمكَّث، أو سَعَلَ، أو تَنَحْنَح قبل أن يُعطيهم ما يريدون، فيحمله الخوفُ من قَدْحِهم فيه، وإسقاطهم له، على أن يعطيهم الرِّضا، فيتكلَّم بغير علمٍ، ويقول بغير فهمٍ، فيتباعد من الله في المجلس الذي أمَّل أن يتقرَّب فيه منه! وإن كان ممن يَعقِدُ على مخالفتهم سامَ نفسَهُ إظهار ما يُحِبّون؛ ليكتبوا عنه!

وإن رأوا حَدَثاً مسترشِداً، أو كهلاً متعلِّماً؛ سألوه، فإن قال لهم:

أنا أطلب حقيقةَ هـٰذا الأمرِ، وأسألُ عنه، ولم يَصِحَّ لي شيءٌ بعدُ، وإنما صَدَقَهم عن نفسه، واعتذر بُعذْرٍ اللهُ يعلم صِدقَه، وهم يعلمون: أنَّ الله لم يكلِّفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل، ويبحث ليعلم؛ كذَّبوه وآذوه، وقالوا: خبيثٌ، فاهجروه، ولا تقاعدوه!

أفترى لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هـٰذا الأمر أصلَ التوحيد الذي لا يجوز للناس أن يجهلوه، وقد سمعوه من رسول الله ﷺ مشافهةً، أكان يجبُ أن يُبلَغ فيه هـٰذه الغاية؟!». انتهى مختصراً.

وعلَّق عليه الشيخُ الكوثريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله ـ «المُصنِّفُ ـ ابن قُتيبة ـ شاهِدُ عِيَان فيما يحكي في هـٰذا الباب، وهـٰذا البحث من أجلِّ أبحاث الكتاب، يدعو المتبصِّرَ إلى التثبُّت فيما يُرْوَى من الجروح في كتب الجرح والتعديل بطريق رجالِ هـٰذا العصر الذي أشار إليه المُصنِّفُ ـ ابن قتيبة ـ وقد صَدَقَ أبو طالب المَكِّي حيث قال: وقد يتكلّم بعضُ الحفَّاظ بالإقدام والجُرأة فيجاوز الحدَّ في الجرح، ويتعدَّى في اللفظ، ويكون المتكلَّمُ فيه أفضلَ منه، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجةً، فيعود الجرح على الجارح» انتهى.

وقد صَوَّر الإمامُ ابن قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ في كلامه المتقدِّم عصرَ المحنة تصويرَ من شاهده وعاشه وعاصره في شِدَّته ورَخَائِه، وأشار إلى جانبٍ هامٍّ جداً مما أثارته المحنةُ من القَسْوَة، والإغلاظ في الجرح والطعن على من أجابَ فيها أو من توقَّف، دون إعذارٍ له في حالٍ من الأحوال.

هـٰذا، وإخالُ: أنه من هـٰذه الجولة القصيرة العابرة، والنماذجِ القليلةِ المعُبِّرة: تتجلَّى لنا الآثارُ التي خَلَّفَتْها المحنةُ في صفوف العلماء، والرواة، والمحدِّثين، وفي كثيرٍ من كلماتهم المدوَّنة في كتب الجرح والتعديل التي أُلِّفت بعد المحنة، وتناقَلَها الخالفُ عن السَّالف.

انتهى من تعليق الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة على «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٣٦٢ ـ ٣٧٧).

وكان بلاء الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ بهـٰذه المحنةِ لا يزال حُجَّةً بُطولته، وقوَّة العقيدة، وعجائِب صنع الإيمان، وقد كان من ثبات ابن حنبل، وشجاعته، وإخلاصه أن انطفأتْ عقيدةُ خَلْقِ القرآن، وانطفأتْ معها حركةُ الاعتزال؛ حتى بقيت مدفونةً في كتب المِلَل، والنِّحَل وعلمِ الكلام.

يقول الإمام أبو الحسن النَّدْوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القيِّم «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» (١/ ١٧٩ ـ ١٨١):

«وانتصر أحمدُ بن حنبل بإيمانه وشَجاعته، وكان انتصارُه دليلاً على انتصار الإخلاص، والعَزْم على القوَّة، والدولة، والمعارضات الشديدة، والعقُوبات المُوجِعة، وانهزمت حكومةٌ هي من أقوى الحكومات وأوسعها في عصرها، وانهزم معها كلُّ من الْتَفَّ حول رايتها من أهل العلم، والجدل، والذَّكاء، والمناصب، والرياسات.

وكان المعتزلةُ لو انتصروا في المحنة فاستطاعوا ـ بسيطرتهم العملية والسياسية على البَلاط ـ أن يُعاقبوا منافسيهم ورئيسَ الحزب الذي يُعارضهم بما شاؤوا، وينفذوا فيه إرادتهم، ولكنَّهم خَسِروا دولتهم، وفَقدوا سلطانهم، وقَطعوا الصِّلَة بينهم وبين الشعب، فقد كَرهم من ذلك اليوم كراهةً شديدةً، وانصرفت القلوبُ عنهم، ولم يزل نجمُهم في أفولٍ حتى غرب من غير رجعة، قال الدكتور أحمد أمين: [في: «ضحى الإسلام: (٣/ ١٠٢)]: «ولم يستردَّ المعتزلةُ سُلطتَهم يوماً ما بعد المحنة».

وخَرَج أحمدُ بن حنبل من هـٰذه المحنة خروجَ السَّيف من

الجَلاَء، والبدر من الظَّلْماء، وكان كما قال بعضُ معاصريه: «أُدخل الكِيْرَ فخرج ذهباً أحمر» ولم يَزل بعد ذلك اليوم في صعودٍ واعتلاء، حتى تواضعتِ القلوبُ على حُبِّه، وأصبح حُبُّه شعارَ أهل السُنَّة وأهلِ الصلاح، حتى نُقِلَ عن أحد معاصري قتيبةَ: أنَّه قال: «إذا رأيتَ الرجلَ يُحِبُّ أحمد بن حنبل فاعْلَمْ أنه صاحبُ سُنَّةٍ». (انظر: «ترجمة الإمام أحمد» ص: ١٢).

وقال أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي: «من سمعتموه يذكرُ أحمدَ بن حنبل بسُوءٍ؛ فاتَّهموه على الإسلام» (تاريخ بغداد: ٢/ ٤٣١).

وقال شاعر:

أَضْحى ابنُ حَنْبَلَ مِحْنَةً مأمونةً ... وبِحُبِّ أحمد يُعرَفُ المُتَنَسِّكُ
وإذا رأيتَ لأحمد مُتنقِّصاً ... فاعْلَمْ بأنَّ سُتورَه سَتُهَتَّكُ

وقد اعترف معاصروه بأنَّ غَناءه للإسلام وفي الدِّفاع عن القرآن كان عظيماً، وأنه سَدَّ ثُلْمَةً عظيمةً كادتْ تَحدُث في الإسلام، وشبَّهوا يوم المحنة بيوم الرِّدة، وقرنوا ذِكْرَ أحمد بن حنبل بذكر أبي بكر الصِّدِّيق، وكفى به عظمةً! قال عليُّ بن المَدِيني: «إنَّ الله أعزَّ هٰذا الدِّيْنَ بأبي بكر الصِّدِّيق يومَ الرِّدَّة، وبأحمدَ بن حنبل يوم المحِنة». (ترجمة الإمام أحمد: ص: ٧١).

وليس سِرُّ عبقرية أحمد بن حنبل في دفاعه عن عقيدةٍ من عقائد الإسلام، وانتصاره لها ـ وفضله في ذلك لا يُنكر ـ ولكنَّ مأثرته الكبرى التي أكسبته منصبَ التجديد، هو أنه وقَفَ سدّاً مَنِيعاً في اتجاه هٰذه الأمَّة إلى التفكير الفلسفي المتهوّر، الذي لو سَيْطَر على هٰذه الأمة؛ لانقطعت صِلتُها بالتدريج عن منابع الدين الأولى، وعن النُّبُوَّة المحمدية، وخضعت هٰذه الأمة للفلسفات، وأصبحت عُرْضَةً للآراء والقياسات، وانتصرت الحكومةُ على الشعب، والسياسة على الدين

انتصاراً مُؤيَّداً، وسلبت حريةَ الرأي والعقيدة.

ولاشكَّ أنها رزيئةٌ جليلةٌ، وفتنة عظيمةٌ في الإسلام، وقد قضى عليها أحمدُ بن حنبل وهي في شبابها وأَوْجِها، وحفظ هـٰذا الدِّينُ من أن يعبث به العابثون، وتتحكَّم فيه السلطةُ والأهواءُ، وحفظ هـٰذه الأمةَ من أن تكون في حضانة الملوك الشباب الثائرين المتهوِّرين وحاشيتهم، يفرضون عليها العقائد فَرْضَ الجبايات، ويسوقونها إلى أهوائهم سَوْقَ الغنَم والبقرات، وردَّ إلى العقيدة الإسلامية كرامتها وأصالتها، وإلى الأمة حرِّيتها وشخصيتها، فاستحقَّ بذلك تقدير الإنسانية وثناء المسلمين، واعتراف الأجيال القادمة وإجلال التاريخ وإكباره، وكان من المجدِّدين الكبار في الإسلام». انتهى من كلام الإمام الندوي.

فكذلك يتبدَّى لنا من هـٰذه اللَّمحات الكاشفةِ سَدادُ موقف الإمام البخاري، وسَدادُ مَوقفِ تلميذه الإمام مسلمٍ ـ رحمهما الله تعالى إذ نَرى كُلاًّ منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمَّن رُمِيَ بمثل هـٰذه الجروح المجروحة بوزن القِسْطاس المستقيم. وقد ساق السُّيوطي في «تدريب الراوي» (ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠) في أواسط (النوع الثالث والعشرين) تحت عنوان (فائدة) أسماءَ جَمهرةٍ كبيرةٍ رُموا بأنواعٍ من البدعة، وأخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ، أو أحدُهما، فبلغوا عنده (٧٨) رجلاً، وفاتَهُ عددٌ غيرهم، فارجع إليه إذا شئتَ.

وعَقَد الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٣٨١ و٢: ١١١) (الفصلَ التاسعَ في أسماء من طُعِن فيه من رجال البخاري)، وذكر فيهم من رُمي بالبدعة، وفرَّق بين البدعة المؤثِّرة وغير المؤثِّرة ثم عقد في أواخر هـٰذا الفصل التاسع (ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٠ و٢: ١٧٩ ـ ١٨٠) بعد نهاية الأسماء مرتَّبة على حروف المعجم: (فصلاً) جمَعَ فيه

أسماءَ من طُعِنُوا ـ من رجال البخاري ـ بأمرٍ يَرجع إلى الاعتقاد ولم يؤثر ذلك فيهم، فبلغوا عنده (٦٩) رجلاً، وفي ذلك عبرةٌ بالغةٌ للمعتبرين.

المَسَانِيْدُ:

لغةً: «المسانيد» جمعُ مُسْنَدٍ، والمُسْنَدُ: اسمُ مفعول مِن «أَسْنَدَ» بمعنى: «أضاف» أو (نَسَبَ) والمُسْنَدُ من الحديث: ما أُسْنِدَ إلى قائله. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «المسانيد» جمعُ: مُسْنَدٍ، والمسانيد هي الكتبُ التي ليست مُرَتَّبةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ «مُسْنَد بقِيّ بن مَخْلَد الأندَلُسِيّ» (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ «صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرتَّبٌ على الكتب فالأبواب.

و«مُسْنَد السِّرَاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفىٰ سنة ٥٥٨ هـ).

والمرتَّب على الكلمات غيرُ متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: «مُسْنَد الشهاب» للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية.

قال في وصفه ابنُ حَزْم ـ رحمه الله تعالى ـ: «روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابيٍّ ونَيِّفٍ، ورتَّبَهُ على أبواب الفقه، فهو مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ ليس لأَحدٍ مثله». (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٧٥).

أول من صَنَّفَ «مُسْنَداً»:

على أقوال حسب تاريخ وفياتهم:

فقيل: أوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً»: أبو داود الطَّيالسي، سليمان بن داود البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بمصر: أسدُ بن موسى الأُمَوِي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ) ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وكان معروفاً باسم: «أسد السُّنَّة».

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بالكُوفة: عبيدُ الله بن موسى العَبْسِي (المتوفى سنة ٢١٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وقيل بالكُوفة أيضاً: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّفَ «مُسْنَداً» بالبَصْرة: مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) رحمه الله تعالى.

وقيل أوَّلُ من صَنَّفَ «مسنَداً» بمصر: نُعَيْمُ بن حَمَّاد (المتوفى محبوساً بسجن سامراء سنة ٢٢٨ هـ) رحمه الله تعالى.

وكاد أن يُسَلَّمَ بالأولية للطَّيالسي ـ رحمه الله تعالى ـ؛ لأنه أقدمهم وفاةً، لكن يُعَكِّرُ عليه: أن الجامع له غيره من حفَّاظ خُرَاسان جمع فيه ما رواه: يونسُ بن حبيب، عنه خاصةً. (انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ١/ ١٠٣، ٣/ ٣٢٢ و«الرسالة المستطرفة»: ص: ٦١).

وإذا وُزِّعَت «الأَولية» على البُلدان؛ سُلِّمَ للجميع بها. والله أعلم.

تنبيه:

هـٰذه خلاصةُ كلامهم في ذِكْرِ أوَّل من صَنَّف مُسْنَداً، لكن في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٦/ ٣٥٨) في ترجَمة (أبي عمرو بن حَمْدان) قولُ أبي عبد الله الحاكم: «سمعتُ أبا عمرو يَعُدُّ ما عنده من المسانيد المسموعة، فقال: مُسْنَدُ ابن المبارك، ومُسْنَدُ الحسن بن سفيان...» وابن المبارك تُوفِّي سنة ١٨١ هـ ـ رحمه الله تعالى ـ قبل الطَّيالسي ومن ذكر بعد، وقد طُبع لابن المبارك كتابٌ باسم: «مسند الإمام عبد الله بن المبارك» فإن كان هو المراد، فيصلح أيضاً على أن يذكر في أمثلة إطلاق المُسْنَد على الكتب المرتَّبة على أبواب الفقه.

ومن المسانيد المتقدِّمة تاريخياً: «مسند عبد الله بن وَهْب» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ نقل منه ابنُ حجر في «فتح الباري»: (٩/ ٣٥٣)، وفي «المنتخب من مخطوطات الظاهرية» (ص/ ١٣٠) ذكر الجزء الثامن منه.

ومنها: «مسند وكيع بن الجَرَّاح» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) رحمه الله تعالى، ذكره السَّمْعاني في: «التحبير»: (٢/ ١٨١) ضِمْنَ

مسموعات أَبي الفضل البخاري، ورواه بإسناده إلى وكيعٍ، والله أعلم.

الترتيب العام للمسانيد الشاملة:

يكون على حروف الهجاء لأسماء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما فعله غيرُ واحدٍ، منهم: الطَّبراني في: «المعجم الكبير».

ومنهم من رتَّب مسنده على «القبائل».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «السابقة في الإسلام».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «الشَّرافة في النَّسب».

وقد رتَّب الإمامُ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في «مُسْنَدِه» على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مبتدأً بمسند العَشَرة المُبَشَّرة، ثم مسند أهل البيت النَّبوي، ثم على كثرة الرواية، ثم الصَّحابة على البلدان، ثم السبق في نصرة الدين فذكر مسندَ الأنصار، ثم مسندَ النساء، ومسندَ القبائل. (انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢، وعنه: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٧٤).

أصحاب المسانيد:

منهم من قَصَده الاستيعابَ ما أمكنه، سواء صَحَّ عنده أو لم يَصِحَّ. وهم الأكثر.

ومنهم من يقصر «مسندَه» على ما صَحَّ عنده.

ومنهم من يكون «مسنده» مُعلَّلاً، بمعنى: أنَّه يذكر الحديث بسنده، ويشير إلى عِلَلِه مثل:

يعقوب بن شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ: في «مُسْنَده».

وأحمد بن عمرو البَصْري البَزَّار(المتوفى سنة ٢٩٢ هـ) ـ رحمه

الله تعالى ـ في «البحر الزَّخَّار» وهو مسنده الكبير المُعَلَّل، ويشير فيه إلى المتابعات والشواهد. (انظر: «فتح الغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣. «الرسالة المستطرفة»: ص: ٦٨ ، ٦٩).

و«مسند المَاسَرْجِسِي» ويأتي.

قال الأزهري ـ رحمه الله تعالى ـ:

«سمعتُ الشيوخ يقولون: إنه لم يتم مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ قَطُّ». (الرسالة المستطرفة: ص: ٦٩).

أعْلَى المسانيد:

«مُسْنَدُ أحمد بن حنبل» ـ رحمه الله تعالى ـ وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أُريد غيره قُيِّد. (الرسالة المستطرفة: ص: ٦١).

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «النكت» (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨): «ولا يَشُكُّ مُنصِفٌ: أَنَّ مُسْنَدَه أَنقى أحاديث وأَتقن رجالاً من غيره، وهـٰذا يَدُلُّ على أنه انتخبه» ثم ذكر أنَّ ما وقع فيه من ضِعَافٍ، ومنكراتٍ لا تمنع صحة الدعوى؛ لأنها أمورٌ نسبيةٌ.

وقد ذكر أبو محمَّد عبد الحق الهاشمي ثم المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدّمة رسالته: «الموازنة بين مسندي الإمامين أحمد بن حنبل، وبَقِي بن مَخْلَدٍ»: «أنَّ جَودة الكتاب تُعْرَفُ من أربع جهاتٍ: إمَّا من جهة فضل مصنِّفه، وإمَّا من جهة حُسْنِ ترتيبِ الكتاب، وإمَّا من جهة استيعاب المقاصد فيه، وإمَّا من جهة اشتراطِ الصحة أو الحسن فيه، ولاشَكَّ أنَّ هـٰذين المُسْنَدين العظيمين وُجِدَتْ فيهما هـٰذه المزايا كلُّها».

أكبر «مسند» في الإسلام:

أكبر مُسْنَدٍ في الإسلام قيل هو «مُسْنَد المَاسَرْجِسِيّ»: لأبي علي

الحسين بن محمد بن مَاسَرْجِسْ «المَاسَرْجِسيّ» (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ـ نسبةً إلى جَدِّه المذكور، كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك، رحمهم الله تعالى.

قال الكَتَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ:

«مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ مهذَّبٌ في ألف وثلاثمئة جزءٍ... وقيل: إنه لم يُصَنَّفْ في الإسلام أكبر منه». (الرسالة المستطرفة: ص: ٢٩ و٧٣).

وقيل بل أكبرُ مُسْنَدٍ في الإسلام: «مسند أبي يوسف يعقوب السَّدُوْسِي» تلميذ الإمام أحمد، وابن المَدِيني، وابن مَعِين ـ رحمهم الله تعالى ـ لكنه لم يُكْمِله، كما في: «الموازنة بين مُسْنَدي أحمد، وبقي» للهاشمي.

تَعَدُّد مسانيد بعضهم:

فلكُلٍّ من: مُسَدَّد، وعَبْدِ الكِسِّي نسبة إلى «كِسْ» «بالسِّين المهملة على الراجح»، من مُدُن سَمْرقَنْد، والبَزَّار، وأبي يَعْلى ـ رحمهم الله تعالى ـ: مسندان اثنان.

وللحسن بن سفيان ـ رحمهم الله تعالى ـ ثلاثة مسانيد.

وللمَرْوَزي أحمد بن سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ مسانيد. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٤).

المَسانيدُ التي اشتهرت بشيوخها دون جامعيها، منها:

«مُسْنَدُ الطَّيالسي» ومضى الكلامُ عليه قريباً.

و«مُسْنَدُ الشَّافعي» ـ رحمه الله تعالى ـ ليس من تصنيفه، وإنما التقطه ابنُ مطر النَّيسابوري، من مسموع الأَصَمِّ من «الأمّ» وسمعه عليه. (انظر «تدريب الراوي»: ١٠٢ و: الرسالة المستطرفة: ص: ١٧).

و«العِلَل» لأبي الحسن الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ المُرَتَّبَ على: «المسانيد» فإنه ليس من جَمْعِه، وإنما هو من جمع تلميذه الحافظ أبي بكر البَرْقَاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ). (انظر «فتح المغيث للسخاوي» ٣/ ٣٦٢).

أهَمُّ المسانيد:

١ ـ مسند أبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري الحافظ الثِّقة، (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)، قيل: بأنه أول مسندٌ صُنّف باعتبار تقدم وفاته، ورُدّ بأن هـٰذا صحيحٌ لو كان هو الجامعُ له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعضُ الحُفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصةً عن أبي داود، ومما يَدُلُّ علىٰ أنه ما رواه ليس من جمعه أنَّ لأبي داود أحاديثَ كثيرةً مرويةً في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقال السَّخاوي: «هـٰذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديثٍ، ثم قال: تولّىٰ جَمْعَه بعضُ حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه». (فتح المغيث: ١/ ١٠٣).

وقد طُبع هـٰذا المسند في مجلَّدٍ واحدٍ بحَيْدَر آباد بالهند سنة ١٣٢١، ثم طُبع مصوّراً في بيروت. وقام أحدُ الباحثين بترتيب أحاديثه علىٰ حروف المعجم، وطُبع مع هـٰذه الطبعة المصورة. كما قام الشيخُ أحمد بن عبد الرحمـٰن البَنّا بترتيب أحاديثه علىٰ أبواب الفقه، وسَمَّاه: «منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود»، وهو مطبوعٌ في القاهرة في مجلَّدين.

٢ ـ مسند إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي

المعروف بابن رَاهُوْيَهُ، الإمام الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨)، يَقَعُ في ست مجلَّداتٍ، وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية، وطُبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الغفور البَلُوشي بمكتبة الايمان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

ومن مميزات هـٰذا المسند: أنه خَرَّج فيه أحسنَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ، ولكن قد يضطر إلىٰ تخريج بعض الأحاديث بأسانيدَ ضعيفةٍ عندما لا يجد الأمثلَ، بل إنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين. (انظر كلام محقق المسند، ص: ٢٤٨).

٣ ـ مسند أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١)، وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها علىٰ الإطلاق، وسوف يأتي الحديث عنه.

٤ ـ مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٩٢)، له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، ويُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً، وقامَ الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله بتحقيقه، وصدر منه ثمانية مجلَّدات، عن مكتبة العلوم والحِكَم بالمدينة المنوَّرة.

وقام الامام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧)، بإفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) بإفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٥ ـ مسند أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّى الموصلي، الحافظ

الثقة (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، له مسندان: كبيرٌ، وصغيرٌ، فأمَّا الكبيرُ فهو مفقودٌ، وقد اعتمده ابن حجر (ت ٨٥٢) في كتابه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» وكذا البوصيري (ت ٨٤٠) في كتابه: «إتحاف الخيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرة» وأمَّا الصغير فقد طُبع في ثلاثة عشر مجلّداً بتحقيق حسين أسد، بدار المأمون بدمشق.

وقام الإمام الهيثمي (ت ٨٠٧) باستخراج زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتاب سَمَّاه المسند العلي في زوائد مسند أبي يعلىٰ الموصلي، وقد طُبع.

٦ ـ مسند أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، وهو أحدُ الأئمة الأعلام المشهود له بالثقة والعدالة في الدين.

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر العسقلاني: أنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هٰذا المسند ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق أيمن علي في القاهرة (الرسالة المستطرفة: ص: ٧٢).

٧ ـ مسند أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي (المتوفىٰ سنة ٣٣٥)، الإمام الحافظ محدِّث بلاد ما وراء النهر وحافظها.

وقد وصل إلينا مسنده ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله، عن مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنوَّرة.

مسانيد الأئمَّة الثلاثة:

واشتهر من الأئمَّةِ الأربعةِ ثلاثةٌ بمسانيدهم: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد.

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة:

فأمَّا الإمامُ أبو حنيفة فلم يَصِحَّ عنه تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن

جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها مسانيدَ «الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيَّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفىٰ سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه: «جامع المسانيد» ورتَّبه على أبواب الفقه فهو باسم (السُّنن) أولى.

كذلك خَرَّج أحاديثَ الإمام وجَمَعها أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الكَلَاباذِي الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

وجَمع أحاديثَ الإمام أيضاً الحافظُ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو (المتوفىٰ سنة ٥٢٣ هـ)، وهٰذا الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة».

٢ ـ مُسْنَد الإمام الشافعي:

كذلك الإمام الشافعي، له مُسْنَدٌ، ولكنه ليس من تأليفه، إنَّما هو عبارةٌ عن الأحاديث التي أسنَدها، مرفوعها، وموقوفها، ووَقَعتْ في مسموع أبي العبَّاس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصَمّ (المتوفىٰ سنة ٣٤٦ هـ) عن الرَّبيع بن سليمان المُرَادِي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ) عن الشافعي، وفيها أربعةُ أحاديث رواها الرَّبيعُ عن البُوَيْطِي عن الشافعي، التقَطَ هٰذه الأحاديثَ وجَمَعها أبو جعفر محمَّد بن مطر العدل النَّيْسابُوري (وهو من شيوخ الحاكم) من الأبواب لأبي العبَّاسِ الأَصَمُّ، وقيل: جَمَعها الأَصَم لنفسه، فسَمَّى ذلك «مسند الشافعي» ولكنه لم يُرَتِّبْهُ، ولذلك وقع فيه التكرارُ في غير ما موضعٍ.

٣ ـ مُسْنَدُ الإمام أحمد بن حنبل:

وأمَّا الإمام أحمد فَمُسْنَدُه أَشْهَرُ من نارٍ على علم، ويَشْتَمِلُ على

(٩٠٤) مسانيدِ من مسانيد الصحابة، بعضها بلغت المئاتِ، وبعضها اشتمل على حديثٍ أو حديثين.

وابتدأ بمسانيد العشرة، ثم حديثِ عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ، ثم ثلاثةِ أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت.

وليس ترتيبهُ إذاً على حروف المعجم، بل راعى في ترتيبهم كما يبدو أموراً متعدِّدةً، منها أفضليتهم، ومواقع بلدانهم وقبائلهم وغير ذلك.

وقد أثبتَ فيه ناشرو الطبعة في بيروت عام ١٣٨٩ هـ فهرساً لأسماء الصحابة يُعين في التَّوصُّل إلى أحاديث الصحابي المطلوب.

ويشتمل هـٰذا المُسْنَدُ على ثلاثين ألف حديثٍ، وأمَّا مع زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وبعض زيادات أبي بكر القَطِيعي الرَّاوي عن عبد الله فيكون مجموعها أربعين ألف حديث.

ولم يُدْخِلْ الإمامُ أحمد فيه إلا ما احْتَجَّ به، وفيه أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ، وأكثرها من زياداتِ ابنه، وأدْخَلَ ابنُ الجَوْزِي كثيراً من أحاديثِه في كتابه: «الموضوعات» ولكن تَعقَّبه الحافظُ العراقي، ثم رَدَّ عليه الحافظُ ابن حجر بكتابه: «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مُسْنَدِ أحمد»، والسُّيوطِي في كتابه: «الذيل المُمَهَّدُ على القول المُسَدَّد».

ورتَّبَهُ على الأبواب بعضُ الأصْبهانِيِّين، والحافظ ناصر الدين بن رُزَيْق وبعضُ المتأخرين، ثم رَتَّبه على الأبواب الشيخُ عبد الرحمن البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ) وسَمَّاه «الفتح الرَّبَّاني بترتيب مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني» في (٢٤) جزءاً، كلُّ جزءين في مجلَّدٍ.

والمسانيدُ كثيرةٌ، فقد ذكر الكَتَّانِيُّ في «الرسالة المستطرفة»

بعض المسانيد، ثم قال: «والمسانيدُ كثيرةٌ سوى ما ذكرناه. وفيما يلي بعض المسانيد الأخرى:

١ ـ مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ البَصْرِي: (المتوفىٰ سنة ٢٠٣ هـ)، جَمَعه بعضُ حُفَّاظِ خُرَاسان، جَمَع فيه ما رواه يونسُ بن حبيب عنه خاصَّةً. قيل: كان يحفظ أربعين حديث!.

٢ ـ مُسْنَدُ أبي إسحاق المُطَّوِّعي النَّيْسَابُوري (المتوفىٰ سنة ٢١٣ هـ).

٣ ـ مُسْنَدُ أسد بن موسى البَصْرِي المعروف (بأسد السُّنَّةِ) (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ).

٤ ـ مُسْنَد مُسَدَّدِ بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٢٨ هـ).

٥ ـ مُسْنَد أبي خَيْثَمة زُهَيْر بن حرب. (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٦ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني: قاضي عَدَن أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر الدَّرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣)، انتقل لمكَّة، وحَدَّث عن ابن عُيَيْنَة، وعنه الإمام مسلم. (تذكرة الحفاظ: للذهبي ٢/ ٥١٠). ومسنده ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» للمعجم المفهرس (٢/ ١٨٩).

٧ ـ مسند ابن مَنِيع: الحافظ الثقة أبو جعفر، أحمد بن مَنيع بن عبد الرحمٰن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ)، نزيل بغداد. ذكره الذهبي في «تذكرة الحافظ» (٢/ ٧٠٧).

٨ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (المتوفى سنة ٥٥): تخريج أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ). طُبع بتحقيق عامر حسن صبري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٩ ـ مسند عبد بن حُمَيْد: أبي محمد، عبد بن حُمَيْد بن نصر الكِسِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) نسبة إلىٰ كِس من بلاد السِنْد ـ قيل: اسمه عبد الحميد، وخُفِّف.

طُبع منه «المنتخب من مسند عبد بنَ حُمَيْد» بتحقيق مصطفىٰ بن العَدَوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام ١٤٠٥ هـ.

١٠ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوْسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ)، طُبع منه الجزء العاشر المشتمل علىٰ «مسند عمر بن الخطاب» بتحقيق كمال يوسف الحوت، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ). طُبع بتحقيق أحمد راتب عرموش، بدار النفائس في بيروت، عام ١٣٩٣ هـ.

١٢ ـ مسند الحُمَيدِي: عبد الله بن الزُّبير بن عيسىٰ (المتوفى سنة ٢٩١ هـ)، طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ) بالمجلس العلمي في باكستان، عام ١٣٨٣ هـ.

١٣ ـ مسند أبي بكر الصِّدِّيق: (المتوفى سنة ١٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي بن سعيد المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

١٤ ـ مسند البَزَّار، ويُسَمَّىٰ «البحر الزخّار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). طُبع بتحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، بمؤسَّسة علوم القرآن في بيروت عام، ١٤٠٩ هـ.

١٥ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة. بمكتبة دار الدعوة في حلب عام ١٣٩٧ هـ.

١٦ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفى سنة ٥٨ هـ) تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ). طُبع بتحقيق عبد الغفور البَلُوشي، بمكتبة دار الأقصىٰ في الكويت عام ١٤٠٥ هـ.

١٧ ـ مسند أبي عَوَانة: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ)، المعروف بـ«أبي عَوَانة».

١٨ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ). ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» ١/ ١٣٤). (انظر «التعريف الوجيز بكتب الحديث»، و«التأصيل في أصول التخريج» ص: ١٠٦ ـ ١١٢).

المُسَاوَاةُ:

لغةً: مصدرُ «ساواه» أي: ماثَلَه.

واصطلاحاً: وهي استواء عدد الإسناد من الرَّاوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنِّفين.

مثاله:

مثالُ ذلك كما قال الحافظ ابن حجر: «كأن يروي النَّسائي ـ مثلاً ـ حديثاً يقع بينه وبين النبيِّ ﷺ فيه أحدَ عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديثُ بعينه بإسنادٍ آخرَ إلى النبيِّ ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبيِّ ﷺ أحدَ عشر نفساً، فنُساوي النَّسائيَّ من حيث العدد، مع قطع النظر عن

ملاحظة ذلك الإسناد الخاص». (انظر: «نزهة النظر» ص: ٧١).

المُسْتَتِرُ:

هو الحديثُ الذي لم يُقابَل بَردٌّ، ولا قَبولٍ، كبعض الأحاديث المروية في فضائل الأعمال (انظر «المختصر في علم الأثر» ص: ١٢٥).

المُسْتَخْرَجَاتُ:

لغةً: (المُسْتَخْرَجات) جمع «مُسْتَخْرَجٍ»، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط، وخَرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيجٌ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (المُسْتَخْرَجُ) هو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِهِ الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ نَفْسِ الصَّحابيِّ الَّذي أخْرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هٰذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ «المُسْتَخْرَجِ».

مثاله:

قال الإمامُ مُسْلِمٌ في «صحيحه» (في كتاب الإيمان، برقم: ٩٨): حدَّثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَة، وزُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ، وابنُ نُمَيْرٍ، قالوا: حَدَّثنا سُفيانُ، عن زِيادِ بنِ عِلاقَةَ، سَمِعَ جَرِيرَ بن عبد الله يقول: «بايعتُ النبيَّ ﷺ على النُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ».

هكذا جاء سِياقُ الحديثِ بروايةِ مسلمٍ، فاستخرجه الحافظُ أبو عَوانَةَ الإسْفِرَايِينيُّ في: «المُسْتَخْرَجِ على صحيح مسلمٍ» (١/ ٣٨) فقال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ سَيَّار، قال: حدَّثنا عُبَيْدُ الله، قال: أخْبَرَنا سفيانُ، عن زِياد بن عِلاَقَة، قال: سمعتُ جَريراً يُحدِّثُ حين ماتَ

المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، خَطَب النَّاسَ فقال: أُوْصِيْكُم بتقوى الله وَحْدَه لا شريكَ له، والسَّكينَةِ والوَقَارِ، فإنِّي بايعتُ رسول الله ﷺ بيدي هـٰذه على الإسلامِ، واشْتَرَط عليَّ النُّصْحَ لكلِّ مسلمٍ، فوَرَبِّ الكَعْبَةِ؛ إنِّي لكم ناصِحٌ أجمعين، واسْتَغْفَرَ، ونَزل.

فأنت رأيْتَ مسلِماً لم يَرْوِ هـٰذا الحديثَ بهـٰذا التَّمامِ، وفي استخراجه عليه فوائدُ عديدةٌ في الإسنادِ، والمَتْنِ، فأبرَزُها في الإسناد: أنَّ مسلماً روى هـٰذا الحديث من حديث سُفْيان بن عُيَيْنَةَ، فجاء في «الاستخراج» من روايةِ سُفْيانَ الثَّوري مُتابَعَةً لابن عُيَيْنَة، كِلاهُما عن زيادٍ. وفيه: أنَّ التَّخريج للرِّواية لم يَلْتَقِ فيه أبو عَوانَةَ بمسلم في شيخه، ولا في شَيْخِ شيخه ابنِ عُيَيْنَةَ. إنَّما في شيخِ ابنِ عُيَيْنَةَ، وفي المَتْنِ زيادَةٌ لا تخفى فائدتُها.

واستخرجه الحافظُ أبو نُعَيْم الأصْبَهانيُّ في «المُستخرَج على صحيح مُسْلِم» (برقم: ١٩٥) من طريقِ الحافظِ الحُمَيْدِي قال: حدَّثنا سُفْيانُ، حدَّثنا زِيادُ بنُ عِلاَقَةَ، سمعتُ جَريرَ بنَ عبدِ الله.

ثُمَّ رواه من طريقِ الحافظِ الحسنِ بن سفيانَ قال: حدَّثنا أبو بكرِ ابنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، حدَّثنا زِيادُ بنُ عِلاقَةَ، سمِعتُ جَرير بنَ عبد الله، قال: «بايعتُ رسولَ الله ﷺ على النُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ».

فاستخراجُ أبي نُعَيْمٍ لم تَرِدْ فيه فائدةٌ في المَتْنِ، لكنَّه جاءَ على المُوافَقَةِ لمسلمٍ في روايةِ هـٰذا الحديث في شيخه ابن أبي شيبة في روايةِ الحَسَن بنِ سُفيانَ عنه، وشيخِ شيخه ابن عُيينَةَ في رواية الحُمَيْدِيِّ عنه، ولك أن تقول: فيه من الفائدةِ كذلك: أنَّه ميَّزَ (سُفيانَ) في روايةِ مسلم بأنَّه ابن عُيَيْنَةَ، وإن كان مثلُه لا يخفى في هـٰذا الإسنادِ على مشتغلٍ بالحديث.

فوائدُ المُسْتَخْرجَات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ: في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشَرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةٍ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ.

قلتُ: وذلك أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلاَّ أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ.

قلتُ: لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان، أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما من حديثٍ من وَقَعت، وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحِهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحَدِهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجمِه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه. انتهىٰ ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

قلتُ: وهٰذه الفائدةُ الأخيرةُ حين كان التَّلقِّيُ للكُتُبِ بالسَّماع، ولا يُحتاجُ إليها اليومَ في تلقي «الصَّحيحيْن» خُصوصاً: أنَّ انتشارهما في النَّاسِ أكْثَرُ من انتشارِ المستخرَجات عليهما.

ومن أشهر المستخرجات:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١هـ). قال الذهبي فيه: «ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخِّرين علىٰ إياسٍ مِن أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة». ذكره الكتَّاني نفي «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف ابن الجَهَم الغِطريفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لابن أبي ذُهْل، أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصَيم، الضَّبِّي العُصْمِي الهروي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسىٰ بن مَرْدُوْيَه الإصبهاني (المتوفىٰ سنة٤١٦ هـ) صاحب «التاريخ» و«التفسير».

٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حِلْيَة الأولياء»، رواه ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بإسناده إليه.

(ب) **المستخرجات على «صحيح مسلم»**:

٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأحمد بن سَلَمَة، أبي الفضل البَزَّار النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلىٰ بلخ والبصرة. قال الذهبي: «له مسنخرج كهيئة صحيح مسلم»، وقال الشيخ أبو القاسم النصر آباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النوم، فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة».

٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الأسْفَرائيني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، شارَكَ الإمامَ مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي جعفر، أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان الحِيَري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: ويُسمّىٰ بـ«صحيح أبي عوانة» و«مُسند أبي عوانة» و«المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم»: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ)، ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بعنوان «صحيح أبي عوانة» وقال: «وهو مستخرجٌ علىٰ صحيح مسلم لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون»، طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ)، بدائرة المعارف العثمانية عام ١٣٦٢ هـ.

١٠ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي عمران، موسىٰ بن محمد بن عباس الجُوَيني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ)، أحد الرحّالين. ذكره الكَتَّاني.

١١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي محمدأحمد بن محمد بن إبراهيم الطُّوسي البُلَاذَرِي الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ). قال الذهبي: «خرّج صحيحاً علىٰ وضع كتاب مسلم».

١٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لابن أصبغ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

١٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي الوليد القَزْوِيني، حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي النَّضْر، محمد بن يوسف الطُّوسي الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي سعيد الحِيَري، أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري (المستشهد بطرسوس سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي حامد، أحمد بن شارك الشَّاركي الهَرَوي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجَوْزقي الشَّيْباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ): ذكره ابن حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ٤٥)، وقال: «قرأتُه كلَّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار»، وتقدّم له «المستخرج علىٰ صحيح البخاري» وسيأتي له: «المستخرج علىٰ الصحيحين» حقّقهُ مُقْبِل بن مريشيد الرُّقَيْعي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٢ هـ.

(ج) المستخرجات على «الصحيحين»:

١٩ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لابن الأخْرَم، أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الماسَرْجِسِي (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ)، كان نصرانياً فأسلم علىٰ يد الإمام عبد الله بن المُبارك النَّيسابوري.

٢١ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج، الشِّيرازي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني الخَوارِزْمِي الشافعي، (المتوفىٰ سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لابن مَنْجُوَيْه أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) نزيل نيسابور.

٢٤ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره الكتاني، وتقدَّم له «المستخرج علىٰ

صحيح البخاري» و«المستخرج على مسلم».

٢٥ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي، عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

٢٦ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي محمد الخَلَّال، الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي مسعود المُلِيحي سليمان بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

(د) **المستخرجات على «سنن أبي داود»**:

٢٨ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لابن فرج القُرْطُبي، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج، (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ).

٢٩ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لقاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ)، صاحب «المنتقى» المتقدِّم في «الصحاح» ذكره ابن حجر العسقلاني في «المعجم المؤسّس» (ص: ٤٥) ورواه بسنده، وذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ٣٠) وقال: «ثم اختصر كتابه، وَسمَّاه «المُجْتَنَى»ـ بالنون ـ فيه من الحديث (٢٤٩٠) حديثاً في سبعة أجزاء».

٣٠ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ): وتقدَّم له «المستخرج على الصحيحين»ذكره الكتَّاني.

(ر) **المستخرجات على «سنن الترمذي»**:

٣١ ـ **مستخرج أبي علي الطُّوسي على سُنَن التِّرمذي**: للحسن بن علي بن نصر الخراساني (ت ٣١٢ هـ)، شيخ أبي حاتم الرازي. قال

الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٣١): «وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه». طُبع بتحقيق أنيس بن أحمد طاهر الأندنوسي بمكتبة الغرباء في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٣٢ ـ المستخرج علىٰ سنن الترمذي: لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ): وتقدم له «المستخرج علىٰ الصحيحين»، ذكره الكتاني.

(س) المستخرجات على كتب أخرى:

٣٣ ـ مستخرج على التوحيد لابن خُزَيْمَة: لأبي نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

٣٤ ـ المنتقىٰ: لابن الجارود (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): «وهو كالمستخرج علىٰ صحيح ابن خزيمة، في مجلَّدٍ لطيفٍ».

٣٥ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي ذَرٍّ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣) «وهو كالمستخرج علىٰ سنن الدَّارقطني».

تنبيهان:

التَّنبيهُ الأوَّل:

قال الحافظ السَّخاويُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «وتَقَعُ في (صحيح أبي عَوَانَةَ) الَّذي عَمِلَه مُسْتَخْرَجاً على مسلمٍ أحاديثُ كثيرةٌ زائدةٌ على أصْلِهِ، وفيها الصَّحيحُ، والحَسَنُ، بل والضَّعيفُ أيضاً، فينبغي التَّحرُّزُ في الحكمِ عليها». (فتح المغيث: ١/ ٣٨).

وقال: «المُسْتَخْرِجونَ ليس جُلُّ قصدِهم إلاَّ العُلُوَّ، يَجْتَهِدون أن يكونوا هم والمُخَرَّجُ عليه سَواءً، فإن فاتَهم فأعلى ما يَقْدِرون عليه كما صَرَّحَ به بعضُ الحُفَّاظِ ممَّا يُساعِدُه الوِجْدانُ، وقد لا يتهيَّأ لهم عُلُوٌّ

فيُورِدونه نازلاً، وإذا كان القَصْدُ إنَّما هو العُلُوُّ ووجَدوهُ، فإن اتَّفَقَ فيه شَرْطُ الصَّحيح فذلك الغايةُ، وإلاَّ فقد حَصَلوا على قَصْدِهم، فَرُبَّ حديثٍ أخرَجَه البُخاريُّ من طريقِ بعضِ أصحاب الزُّهري عنه مثلاً، فأورَدَه المُخَرِّجُ من طريقٍ آخَرَ ممَّن تُكُلِّمَ فيه عن الزُّهري بزِيادةٍ، فلا يُحْكَمُ حينئذٍ فيها بالصِّحَّةِ». (فتح المغيث: ١/ ٤٠).

قلتُ: وهـٰذا تنبيهٌ جديرٌ بالملاحظةِ في جميع المُسْتَخْرَجاتِ على «الصَّحيحين»؛ إذ الحاجةُ إلى تخريج الحديثِ من غير طريقِ صاحبِ الصَّحيح قد تُلجِىءُ إلى تخريجه من طريقٍ مَجروحٍ.

ويؤكِّدُ ذلك: أنَّه لم يُعْرَفْ عن أحدٍ مِمَّن خَرَّجَ على الصَّحيحَيْنِ: أنَّه اشْتَرَطَ ألاَّ يُخرِّجَ إلاَّ عَمَّنَ يُحْتَجُّ به.

والمطلوبُ اعتبارُه من النَّظَرِ في إسنادِ المُسْتَخْرَجِ: البحثُ في دَرَجَة الإسناد من جِهَةِ المُسْتَخْرِجِ حتَّى يَلتقي في إسنادِه مع صاحب «الصَّحيح»، لا ما بَعْدَه إلى مُنْتَهىٰ الإسناد؛ فذلك إسنادُ «الصَّحيحِ» فلا يَحتاجُ إلى النَّظَرِ.

التَّنبيهُ الثَّاني:

وَقَعَ الاستخراجُ على «الصَّحِيحَيْن» للحديث بعْدَ الحديثِ في بعض مُصنَّفاتِ من جاء بَعْدَ الشَّيخين، وليس على سبيل الاستقلالِ بالتَّصنيف في هـٰذا الموضوع، وذلك مثلُ ما يَقَعُ في كُتُب البَيْهَقِيِّ، وأبي مُحمَّدٍ البَغَويِّ، وغيرِهما، يُخَرِّجونَ الحديثَ بإسنادٍ يَنْطَبِقُ عليهِ نَعْتُ الاستخراج، ثُمَّ يُتْبَعُ مثلاً بالقولِ: (مُتَّفقٌ عليهِ) أو (أخرجه البُخاريُّ عن فلانٍ) أو (من طريق فلانٍ) وهكذا.

فاعْلَمْ: أنَّ هـٰذا العَزْوَ إلى «الصَّحيحَين» أو أحدِهما إنَّما يَعني الاتِّفاقَ على الإسناد من موضع الالْتقاءِ بين البَغَويِّ مثلاً وصاحبِ الصَّحيحِ، والاتِّفاقَ على أصلِ المَتْنِ، وقد يَتطابَقُ المتْنُ، أو يتغايَرُ

زيادةً واختصاراً، فاحْذَرْ أن تأخُذَ من هـٰذهِ الكُتُبِ ما عُزِيَ إلى «الصَّحيحَيْن» وتقولَ: «مُتَّفقٌ عليهِ» أو «أخرَجهُ البُخاريُّ» أو «مُسلمٌ» دون الرُّجوعِ إلى «الصَّحيحَينِ» ذاتِهما.

كما عليك أن تَحْذَرَ من الحُكم على لَفْظِ البَغَويِّ مثلاً بالصِّحَّةِ بمجرَّدِ عَزْوِهِ الحديثَ إلى «الصَّحيحِ» وهو قد استَخْرَجَه عليه. (انظر «تحرير علوم الحديث»: ص: ٨٧٢ ـ ٨٧٥).

المُسْتَدْرَكَاتُ:

لغةً: (المُسْتَدْرَكات) جمع: «مُسْتَدْرَكٍ»، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: استدركَ الشيءَ بالشيءِ: حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَك الشيءُ: بَلَغ وَقْتَه، وانْتَهى، وفَنِي. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (المُسْتَدْرَكات) جمع «مُسْتَدْرَكٍ» ـ كما سَبَق ـ وهو: كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ، ممَّا فاتَتْه على شرطه، مثل «المُسْتَدْرَك» للإمام أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن حَمْدُوَيْهْ بن نُعَيْم بن البَيِّع الحاكم النَّيْسابُوري (المتوفَّى سنة ٤٠٥ هـ) (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» ١/ ١٠٥).

ترتيب «مُسْتَدرَك الحاكم»:

وقد رتَّب الحاكمُ مُستدركه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري، ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكمُ في هـٰذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

١ ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

٢ ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

٣ ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها.

وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ، والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ، فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

واعتذر الحافظُ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنَّما وَقَع للحاكم التَّساهُلُ؛ لأنَّه سَوَّد لينقِّحه فأعجلته المَنِيَّةُ، وقد وَجَدْتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده».

هـٰذا وقد ذَهَب ابنُ الصلاح ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ما حكم الحاكمُ بصحته، ولم نجد أحداً غيره تَعَقَّبه أو صَحَّحه فهو من قبيل الحديث الحَسَن يُحْتَجُّ به ويُعْمَل به إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ تُوجِب ضَعْفَه. (علوم الحديث: ص: ٢٢).

ملاحظةٌ مُهِمَّةٌ:

يَجْدُرُ بالمُلاحَظَةِ: أنَّ الحافظَ الذَّهبيَّ اخْتَصَر «المستدرَك» وتعقَّبَ الحاكمَ في مواضِعَ كثيرةٍ، وأهْمَلَ مواضِعَ أخرى، ونُشِرَ «مختصر الذَّهبيِّ» في هامش «المستدركِ» وحين يقول الحاكمُ مثلاً: «حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخين ولم يُخرجاهُ» يختصِرُ ذلك الذَّهبيُّ بقوله مثلاً: «على شرطهما»، فهـٰذا من الذَّهبيِّ ليس موافَقَةً،

ولا مُخالَفَةً، وإنَّما هو سُكوتٌ، فلا يصلح أن يُضافَ إليه القولُ بالموافَقَةِ، فيُقالَ في الحديثِ: «صَحَّحَه الحاكمُ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ»، إنَّما الصَّوابُ: «صحَّحهُ الحاكُم، وسَكَتَ عنه الذَّهبيُّ»: ولم يُبيِّنِ الذَّهبيُّ أنَّ سُكوتَهُ دالٌّ على الموافَقَة، فيُنتَبه إلىٰ ذلك.

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنىٰ علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقّها، وإليك بعضَ تلك الجهود:

١ ـ لخَّصه الإمام الذَّهبي (ت ٧٤٨) في كتابه: «تلخيص المستدرك» وأتىٰ بالمتون وحذف الاسانيد، وعلَّق عليها، وتعقَّبه في كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، وقد أشارَ إلىٰ تأليفه هٰذا في أثناء ترجَمته للحاكم في السِّير، فقال: وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً، وتحريراً. (سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٧٦).

وقد طُبع هٰذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ ـ ترجَم لرجاله الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن (ت ٨٠٤)، ضِمن كتابه: «إكمال تهذيب الكمال» للمِزِّي.

وما يزال هٰذا الكتابُ مخطوطاً لم يُطبَع.

٣ ـ مختصر استدراك الذهبي علىٰ الحاكم: للإمام ابن الملقن وطبع هٰذا المختصر في سبعة مجلدات.

٤ ـ النُّكت اللطاف علىٰ أحاديث الضعاف: لأبن المُلَقِّن، اقتصر فيه علىٰ الأحاديث التي حَكَم عليها الذهبيُّ بضعفها، وقد تعقَّبه في مواضعَ يسيرةٍ، والكتابُ ما زال مخطوطاً لم يُطبَع.

٥ ـ المستخرج علىٰ المستدرك: وهي أمالي للحافظ زين الدين العِراقي (ت ٨٠٦). وهي تخريج لبعض أحاديث المستدرك، علىٰ طريقة الأمالي.

وقد طبع هٰذا الكتاب.

٦ ـ رَتَّب أحاديثه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) علىٰ الأطراف، وذلك في كتابه: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٧ ـ فهارس المستدرك: قام بها الأستاذُ محمد السعيد بَسْيوني زَغْلول.

وهي تشتمل علىٰ أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الامام الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، وفهرس للألفاظ المعجمية. (انظر: «دراسات في مناهج المحدِّثين» ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢).

٢ ـ **المستدرك علىٰ الصحيحين**: لأبي ذرٍّ الهَرَوي، ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ). قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣): «وهو كالمستخرج علىٰ كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً».

٣ ـ **الإلزامات**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّرَاقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣): «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وَجَده علىٰ شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمها ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد في مجلَّدٍ لطيفٍ».

المُسْتَفِيْضُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من: (استفاضَ) أي: سأل إفاضةَ الماء، يقال: «انتشر الخَبَرُ» فهو مستفيضٌ، ومستفاضٌ فيه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: له ثلاثةُ معانٍ، وهي:

١ ـ هو مُرادِفٌ لـ: «المشهور»، وهو: «ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ، في كلِّ طبقةٍ من طبقات السَّند، ما لم يَبْلُغْ حدَّ التَّواتُرِ».

٢ ـ هو أخَصُّ من «المشهور»؛ لأنه يُشْتَرَطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرفا إسنادِه، ولا يُشْتَرَطُ ذلك في «المشهور». (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

٣ ـ هو أعَمُّ من «المشهور»؛ وذلك بأنَّ (المستفيض) يكون العددُ في ابتدائه، وانتهائه سواء. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٧٣).

فحديثُ: «إنّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» لا يكون مشهوراً، ولا مستفيضاً؛ لأنه تفرَّد به عن رسولِ الله ﷺ، عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه، وعنه عَلْقَمَةُ، وعنه التَّيْمِيُّ، وعنه يحيى بنُ سعيد، ثم انتشر بعد ذلك، فلم تَسْتَوِ أزمنتُه في انحصار الطُّرُق الكثيرةِ. (انظر «ظفر الأماني»).

المُسْتَقْصَىٰ:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه بلا اختصارٍ.

المُسْتَقِيْمُ:

هو الحديثُ الذي يَشْمُلُ: (الصحيحَ) و(الحَسَنَ).

المُسْتَمْلِي:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اسْتَمْلَى) يقال: فلانٌ استملى الكتابَ، أي: سأل أن يُمْلى عليه.

واصطلاحاً: هو الذي يتلقَّن الكلامَ من المُمْلِي يبَلِّغه إلى مَنْ بَعُدَ في الحلقة.

والأَصْلُ فيه ما رواه أبو داود، وغيره عن رافع بن عمرو المُزَنِّي يقول: «رأيتُ رسول الله ﷺ يوم النَّحر بِمنىً يخطبُ الناسَ حين ارتفع الضُّحى على بَغْلَةٍ شهباء، وعلي يُعبِّر عنه». (أخرجه أبو داود).

يقول الرَّبيع بن سليمان المُرَادِي: «كلُّ مُحدِّثٍ حدَّثَ بمصر بعد ابن وهب كنتُ مستمليه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٦٦).

ويقول الخطيبُ: «ويجب أن يكون المستمليُ متيقِّظاً مُحصِّلاً، ولا يكون بَليداً مُغفَّلاً، كما حُكي عن مستملي يزيد بن هارون، يقول إسحاقُ بن وهب: كنا عند يزيد بن هارون، كان له مستملٍ يقال له: بَرْبَخ، فسأله رجلٌ عن حديثٍ: فقال يزيد: نابه عِدَّة، قال: فصاح به المستملي، يا أبا خالد: عِدَّةُ بنُ مَن؟ قال: عِدَّة ابن فَقِدَتْك». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

ولهذا احتاط المحدِّثون في اختيار مستملٍ، إلا أن من سمع لفظَ المستملي، ولم يسمع من المُملي لا يجوز أن يقول: سمعتُ فلاناً يقول: فإنَّ السَّماع بالاستملاء كالعرض؛ لأن المستملي في حُكم من يقرأ على الشيخ، ويعرض حديثَه. (انظر «شرح شرح نخبة الفكر» ص: ٧٨٥).

المَسْتُوْرُ:

هو أحدُ أنواع «المجهول» وذكر العلماءُ: أنَّه من روى عنه واحدٌ ولم يُوثَّق فهو مجهولٌ، ومن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّق فهو (مستورٌ).

انظر «المجهول» في بابه.

المُسْتَوْفَىٰ:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه مع الإسناد، والروايات.

المَسْرُوْقُ (من الحديث):

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «سَرَق».

واصطلاحاً: أن يأتي إلى حديثٍ تفرَّد به بعضُ الرُّواة، فيَدَّعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدِّثِ المُتَفرِّدِ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٣٨).

حكمه: لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

المُسَلْسَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (السَّلْسَلَةِ) وهي اتصال الشيءِ بالشيءِ، واحدتُها: «سِلْسِلَةٌ». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ، للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى. (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٩، و«علوم الحديث» ص: ٢٤٨).

وله أنواعٌ كثيرةٌ بحسب تعدُّدِ أحوالِ الرُّواة، وصفاتِهم، وأحوالِ الرواية.

أمَّا أحوالُ الرواة، فهي إمَّا أقوالٌ، أو أفعالٌ، أو أقوالٌ، وأفعالٌ معاً، وكذا القولُ في صفاتهم أيضاً.

وينقسم (المُسَلْسَلُ) أقساماً كثيرةً، فمنها:

الأول: المُسَلْسَلُ بأحوال الرُّواة القولية:

مثل حديث مُعاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «يا مُعاذ إنِّي أُحِبُّكَ، فقُلْ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

تَسْلَسَلَ بقول كلِّ واحدٍ من رواته: «وأنَا أُحِبُّكَ، فَقُلْ». (أخرجه أبو داود في الوتر، باب الاستغفار: ٢/ ٨٦ مسلسلاً لراويين فقط، والنَّسائي في الصلاة باب الدعاء بعد الذكر: ١/ ١٩٢ غير مسلسل. ووقع مسلسلاً خارج الكتب الستة لجماعةٍ من العلماء، أخرجه مسلسلاً في «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»: ص: ١٣ ـ ١٥).

وكحديث عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من الشِّعْرِ حِكْمَة».

وقالت عائشةُ رضي الله عنها: يَرْحَم الله لُبَيْداً وهو الذي يقول:

ذَهَب الذين يُعاش في أكنافهم ... وبقيت في خلَفٍ كجلد الأجرب

يتأكَّلون خيانةً مذمومةً ... ويُعاب سائلهم وإنْ لم يشغب

قالت عائشةُ: «يَرْحَم اللهُ لُبَيْداً كيف لو أدرك زمانَنا هٰذا؟ قال عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر ـ الرَّاوي عن عائشة: «رحم الله عائشةَ كيف لو أدركت زمانَنا هٰذا؟!».

تَسَلْسَلَ بقول كلِّ راوٍ: رَحِمَ اللهُ فلاناً كيف لو أدرك زمانَنا هٰذا؟! (أخرجه المحدِّث محمد عبد الباقي الأيوبي في كتابه «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» ص: ٧١ ـ ٧٣).

قال الشيخُ محمد عابد السِّنْدِي: «قد جَزَم العَلاَئيُّ وغيرُه بصحة تسلسله». (انظر «المناهل السلسلة» ص: ٧٣).

الثاني: المُسَلْسَلُ بأحوالهم الفعلية:

مثل حديث أبي هريرة: شَبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: «خَلَق اللهُ الأرضَ يَوْمَ السَّبْتِ».

تَسَلْسَل بتشبيك كلِّ واحدٍ من رواته يَدَه بيدِ من رواه عنه. (أخرجه تامُّ التسلسل الحاكمُ في المعرفة ص: ٣٣ ـ ٣٤، وتسلسل أيضاً للعلاَّمة الشيخ

محمد الأمير الكبير، أخرجه من طريقه بسنده العلَّامة الدكتور محمد السماحي في قسم المصطلح: ٢٨٥، وصاحب «المناهل السلسلة»: ٣١ ـ ٣٣).

وكالمُسَلْسَلِ بوَضْع اليد على الكَتِف، والمُسَلْسَل بوَضْع اليد على الرَّأس.

الثالث: المسلسل بأحوالهم القولية والفعلية:

مثاله حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَجِدُ العَبْدُ حَلاَوَةَ الإِيْمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّه» وقَبض رسولُ الله ﷺ على لِحْيَتِه، وقال: «آمنتُ بالقدر خيره وشَرِّه، حلوه ومُرِّه».

تَسَلْسَلَ بصُدور ذلك من كلِّ رواته. (أخرجه الحاكم تامَّ التَّسَلْسُل في «معرفة علوم الحديث» ص: ٣١ ـ ٣٢ وصاحب «المناهل السلسلة» ص: ٣٥ ـ ٣٨).

الرابع: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة القولية:

وهي تقاربُ الأحوال القولية، بل تماثلها على التحقيق. (انظر «شرح الألفية» ٤/ ١٣).

الخامس: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة الفعلية:

مثلُ اتفاق أسماء الرُّواة، كالمُسَلْسَل بالمحمَّدِين، ومثل اتفاق صفاتهم، كالمُسَلْسَل بالفقهاء، أو الحفَّاظ، أو المعمَّرين، أو الصُّوفيِّين.

السادس: المُسَلْسَل بصفات الرواية:

وهي تتعلَّق بصِيَغ الأداء، أو زمانه، أو مكانه.

مثال صفات الرواية المتعلِّقة بِصِيَغ الأداء: المسلسل بقول كلٌّ

واحدٍ من رُواته سمعتُ فلاناً، أو أخْبَرَنا فلانٌ، أو أخْبَرَنا فلانٌ والله . . .

مثال صفات الرِّواية الزمانية: المُسَلْسَل بروايته يوم العيد.

ومثال صفات الرِّواية المكانية: المُسَلْسَلُ بإجابة الدعاء في الملتزم.

وغير ذلك من أقسام يُعْرَف مما ذكرناه.

فائدة التسلسل:

والتسلسل يُفيد اتصالَ حلقات الإسناد مع ما اقترن بها من صفةٍ خاصَّةٍ أو حالةٍ خاصَّةٍ، وذلك يُقوِّي معنى الاتصال في الحديث، لذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٩)، «فإنَّه نوعٌ من السَّماع الظاهر الذي لا غُبارَ عليه».

وقال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤): «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

لكنَّ (المُسَلْسَلات) على الرَّغْم من عذوبةِ وَقْعِها قلَّما تَسْلَم روايةُ التسلسل فيها من ضَعْفٍ، وإنْ صَحَّ أصلُ الحديث، ومن (المُسَلْسَل) ما ينقطع تسلسلهُ في أثناء إسناده، وذلك نقصٌ فيه، كحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «الرَّاحِمُون يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ» المسلسل بـ: أوَّلِ حديثٍ سمعتُه، فإنَّه إنما يَصِحُّ التسلسلُ فيه بالأولية من أوَّلِ السند إلى سفيان بن عُيَيْنَة، وينقطع هٰذا التسلسلُ بين سفيانَ ومن فوقه إلى النبيِّ ﷺ.

ومن أصَحِّ مُسَلْسَلٍ يُرْوَى في الدُّنيا المُسَلْسَل بقراءة سورة الصَّفِّ، رواه الترمذيُّ في جامعه (في التفسير، باب سورة

الصف: ٥/ ٢١٤ ـ ٤١٣)، قال: حدَّثنا عبدُ الله بن عبد الرحمن: أخبرنا محمدُ بن كَثير عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن عبدِ الله بن سَلاَم ـ رضي الله عنه ـ قال: قَعَدْنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا فقُلنا: لو نَعْلَمُ أيَّ الأعمال أحَبُّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله عزَّ وجَلَّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١ ـ ٢].

قال ابن سلام: فقرأها علينا رسولُ الله ﷺ، قال أبو سَلَمة، فقرأها علينا عبدُ الله بن سلام، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سَلمة. قال: ابنُ كثير: فقرأها علينا الأوزاعيُّ، قال عبد الله: فقرأها ابنُ كثير.

ويَذكُر العلماءُ: أنَّ أصحَّ (المُسَلْسَلات) على الإطلاق هي التي تَتَسَلْسَل بالرُّواة المنسوبين إلى الحِفظ، أي: الذين قيل في كلٍّ منهم: إنَّه بلغ مرتبةَ الحافظ المُتْقِنِ، ومن هٰذه الأحاديث التي تَسَلْسَلَتْ بالحفَّاظ نُورِد ما أورده الحافظ السَّخاويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال:

أخْبَرَنا أبو محمَّد عبد الرحيم بن الفُرَات الحَنَفِي، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ القاضي عِز الدين أبو عمر عبد العزيز بن جَمَاعة عن الحافظ الشرف أبي أحمد عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمْيَاطي، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ الزَّكِي أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري، قال:

أخْبَرَنا أبو الحسن علي بن المُفَضَّل المَقْدِسِيّ، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي، قال:

أخْبَرَنا الحافظ أبو الغَنَائم محمد بن أبي مَيْمُون النَّرْسِي، قال:

أخْبَرَنا الحافظ أبو نَصْر علي بن هِبَة الله بن ماكُوْلاَ، قال:

حدَّثني أبو بَكْر بن مَهْدي الحافظ الخطيب البغدادي، قال:

حَدَّثَني الحافظُ أبو عمرو بن مَطَر النَّيسابوري، قال:

حدَّثنا إبراهيم بن يوسف، قال:

حَدَّثنا الفَضْلُ بن زياد بن القَطَّان (صاحب أحمد بن حنبل)، قال:

حدَّثنا أحمدُ بن حنبل، قال:

حدَّثنا أبو خَيْثَمة زُهَير بن حَربٍ، قال:

حَدَّثَنا يحيى بن مَعِين، قال:

حَدَّثَنا عليُّ بن المَدِيْني، قال:

حدَّثنا عبدُ الله بن مُعَاذ، قال:

حَدَّثنا أبي، قال:

حَدَّثنا شُعْبَةُ، عن أبي بَكْرِ بن حَفْصٍ، عن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن عن عائشةَ رضي الله عنها، قالتْ: «كُنَّ أزواج النبيِّ ﷺ يَأخُذْنَ من رُؤوسِهِنَّ حتى تكون كالوَفْرَة».

قال السَّخاوي: «هٰذا الحديث صحيحٌ عجيبُ التسلسل بالأئِمَّة الحفَّاظ ورواية الأقران بعضهم عن بعض» (انظر: «الفضل المبين» ص: ٤٧ ـ ٤٩).

حكم الحديث المسلسل:

ممَّا تقدَّم نعرف: أنَّه ليس كلُّ مُسَلْسَلٍ من الأحاديث يُعَدُّ صحيحاً، فالمُسَلْسَلُ قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً، وذلك راجعٌ إلى تَوافُرِ الشروط المعتبرة عند علماء الحديث للحُكم على صِحَّة الحديث. (انظر «منهج النقد» ص: ٣٥٤ ـ ٣٥٨، و«الإيضاح» ص: ٦٦١ ـ ٦٦٣).

المؤلَّفات في هـٰذا النوع:

عُني المتأخِّرون بالتَّصنيف في هـٰذا المِضْمار، وقد تركوا لنا عدداً لابأسَ به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ **المسلسلات:** لابن شاذان، أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن الحسن، البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٣ هـ). وهو أول من ألف في المسلسل فيما نعلم، ثم تلاه أبو نُعَيْم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، ذكره ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في «المعجم المفهرس» (٣٧/ أ).

٢ ـ **المسلسلات:** لأبي نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ).

٣ ـ **المسلسلات:** لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النَّسَفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ)، نصَّ عليه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٤ ـ **مسلسل العيدين:** للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) صاحب «تاريخ بغداد». طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، بمكتبة الرُّشد في الرياض، ١٤١٦ هـ ومعه: «مسلسل العيدين» لعبد العزيز الكتّاني (ت ٤٦٦).

٥ ـ **مسلسل العيدين:** لعبد العزيز بن أحمد الكتَّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ)، طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيّد، بمكتبة الرُّشد، في الرياض، ١٤١٦ هـ ومعه الكتاب السابق.

٦ ـ **المسلسل الأوَّل:** لأبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر، السَّمَرقندي (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ) مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ٣/ ١٤٣٨).

٧ ـ **مسلسلات الدِّيباجي**: لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يحيىٰ العثماني (المتوفى سنة ٥٧٢ هـ) محدّث الإسكندرية. مخطوطٌ.

٨ ـ **المسلسل بالأوّلية**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني ثم الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ) مخطوطٌ.

٩ ـ **حديث العيدين المسلسل**: للسِّلَفي أيضاً: وهو حديثُ التخيير بسماع خطبة العيد. مخطوطٌ.

١٠ ـ **نزهة الحفَّاظ**: لأبي موسىٰ المَديني، محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)، وهو في المسلسلات بالرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدين، والمسلسل بالأحمدين... قال ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ): «يشتمل علىٰ رواة اتَّفقوا في الاسم، والأب، والجدِّ، ونحو ذلك، مع تخريج أحاديث من طرقهم»، طُبع بتحقيق عبد الراضي محمد عبد المحسن، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

١١ ـ **مسلسلات ابن الجَوْزي**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

١٢ ـ **مسلسل العيدين**: لشستان، أبي سعد، ثابت بن مشرف بن أبي سعد الخباز الناقد البغدادي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ)، مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩).

١٣ ـ **مسلسل العيدين**: لابن قُدَامة المَقْدِسي، الموفَّق أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الجَمَّاعيلي (المتوفى

سنة ٦٢٠ هـ) مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩).

١٤ ـ **مسلسلات الكَلاَعي**: لأبي الربيع، سليمان بن موسىٰ بن سالم الحِمْيَري البلنسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ). قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٤): «في جزء كبير». مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

١٥ ـ **مسلسلات تاج الدين ابن حَمُّوَيْه**: لعبد الله بن عمر بن علي الجُوَيني السَّرَخْسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث: ٣/ ١٤٣٩ ـ ١٤٤٠).

١٦ ـ **الجواهر المفصَّلة في الأحاديث المسلسلة**: لابن الطَّيْلَسان، أبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الأوسي القُرطبي (المتوفى سنة ٦٤٢ هـ) قال محمد عبد الحي الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (١/ ٣١٥ و ٣/ ٦٥٩): «رَتَّبها علىٰ الأبواب كالسُّنَن، وهي في مجلَّدٍ وسطٍ عندي، بخطٍّ أندلسيٍّ عتيقٍ».

١٧ ـ **مسلسلات ابن مَسْدِي**: لجمال الدين أبي بكر، محمد بن يوسف بن موسىٰ الغَرْناطي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

١٨ ـ **العَذب السّلسل في الحديث المسلسل**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ١٧١) وهو يختص بالمسلسل بالأوّليّة.

١٩ ـ **المسلسل بالأولية**: لتقي الدين السُّبكي، أبي الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الشافعي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ)، خَرَّجه

لنفسه. ذكره الحافظُ ابن حجر في: «المعجم المفهرس» (٦٧/ ب).

٢٠ ـ **مسلسلات الكازروني**: لعفيف الدين، سعيد بن محمد بن مسعود (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ). (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٢١ ـ **مسلسلات العَلاَئي**: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله الدمشقي ثم المقدسي الشافعي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

٢٢ ـ **المسلسل بالأولية**: لأبي زُرْعَةَ العِراقي، القاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ)، ذكره الكتَّاني في «الرسائل المستطرفة» (ص: ٨٢).

٢٣ ـ **مسلسلات النَّجم ابن فهد**: لمحمد ـ المدعو عمر ابن تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمدبن فهد الهاشمي العَلَوي المكّي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٤).

٢٤ ـ **الجواهر المُكَلَّلة في الأخبار المسلسلة**: للحافظ شمس الدين، أبي الخير، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ)، وهو منسوبٌ إلىٰ «سَخَا» قريةٌ بمصر، الشافعي. وهي مئة حديث استفتحها بمن سبقه لجمع المسلسلات، مع انفراده بما اجتمع فيها، ذكر فيها: أنَّ الذين صَنَّفوا في المسلسلات نحو خمسين، وعَدَّدهم. (الضوء اللامع: ٨/ ١٦). مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٦٧١). ووهَم الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٣) حيث نسبها خطأ للفقيه أبي الحسن علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المفسِّر اللُّغوَي النَّحوي الشافعي نزيل دمشق (المتوفىٰ سنة ٦٤٣)، ثم عادَ فنسب في الصفحة التالية مسلسلات للشمس السخاوي، والصواب أنَّ الكتاب

واحدٌ، وأنه للشمس السَّخاوي كما بَيَّن في كتابه: «الضوء اللامع».

٢٥ ـ **مسلسلات ابن أبي شريف**: لكمال الدين أبي المعالي، محمد ابن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المَقْدِسي ثم المصري الشافعي الشهير بابن عَوْجان، سِبْط شهاب الدين أحمد العمري (المتوفىٰ سنة ٩٠٦ هـ)، ومسلسلاته مخطوطةٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٢٦ ـ **المسلسلات الكبرىٰ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، وهي خمسة وثمانون حديثاً، قال السيوطي: «جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها؛ وجمع الناسُ في ذلك شيئاً» ذكرها ضِمن مؤلفاته في: «حسن المحاضر» (١/ ٣٣٩) ثم انتقىٰ منها: «جياد المسلسلات».

٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسُّيوطي أيضاً: قال في أوّله: «هٰذا جزءٌ انتقيتُه من «المسلسلات الكبرىٰ» تخريجي، اقتصرتُ فيه علىٰ أجْوَدِها متناً، وأعلاها سَنَداً» ذكرها في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٩) وهي مخطوطةٌ. (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ١/ ٢٧٣).

٢٨ ـ **الفوائد الجليلة في مسلسلات محمد ابن عقيلة**: للمحدِّث الصوفي جمال الدين أبي عبد الله، محمد ين أحمد بن سعيد (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ) المشتهر والده (بعقيلة) المَكّي أوله بعد الديباجة: «الحمد لله الذي أنزل من فيوض رحمته، وبحار فيضه سُيول الحِكَم الإلٰهية...». ذَكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠) ـ وهو مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٢/ ١٢٠٩ و ٥/ ١٤٤٠).

٢٩ ـ **عقد الجواهر في سلاسل الأكابر**: لابن عقيلة أيضاً: جمع فيه أسانيد الطُّرق الصوفية، أوَّله: «الحمد لله المحمود قبل ظهور المظاهر. . . وبعد، فيقول الفقير. . هـٰذه سلاسل مشايخي. . . » وقد بلغ فيه مجموع الطُّرُق (١٨) طريقاً. ذكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠). (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٢/ ١٠٨٤).

٣٠ ـ **عيون الموارد السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة**: لابن الطيِّب، شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن الطيّب بن محمد بن محمد الصيلمي الفاسي ثم المدني المَالِكي، الشهير بابن الطيّب الشَّرقي (المتوفىٰ سنة ١١٧٠ هـ). قال محمد بن جعفر الكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) «وهي أزيد من ثلاثمائة حديث مسلسل». وذكره المرادي في: «سلك الدرر» (٤/ ٩١)، بعنوان: «**الموارد السلسلة**» وذكر عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦٧) «أنه وقف علىٰ نسخة منه في المدينة المنوَّرة، في مجلَّد».

٣١ ـ **مسلسلات السيّد علي السَّقَّاط**: للسيد نور الدين، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن العَرْبي الفاسي ثم المصري المالكي الشاذلي (المتوفى سنة ١١٨٣ هـ)، جَرَّدها محمد العقاد المالكي. مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٣٢ ـ **الإسعاف بالحديث المسلسل بالإشراف**: للمرتضىٰ البَلْجرامي، أبي الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي الواسطي المصري (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ)، ويعني به: حديث: «لا إلـه إلا الله حصيني» ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥).

٣٣ ـ **التعليقة الجليلة بتغليق مسلسلات ابن عقيلة**: للزَّبيدي أيضاً: وهو ثَبَتٌ كالمستخرج على مسلسلات ابن عقيلة (ت ١١٥٠ هـ). مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

٣٤ ـ **التغريد في الحديث المسلسل بيوم العيد**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٩٤).

٣٥ ـ **التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٣٦ ـ **تخريج الحديث المسلسل بالأولية**: للزَّبيدي أيضاً: مخطوطٌ.

٣٧ ـ **السِّمط المُكَلَّل بالجوهر الثمين من الأربعين المسلسلة بالمحمَّدين**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

٣٨ ـ **الهدية المرتضيَّة في المسلسل الأوَّليّة**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتاني في: «فهرس الفهارس» (٢/ ١١١٠).

٣٩ ـ **العروس المجلية في طرق حديث الأوليّة**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٧٥).

٤٠ ـ **عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٦٤ و ٨٧١).

٤١ ـ **المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) وذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٦).

٤٢ ـ **مسلسل يوم عاشوراء**: للأمير الصغير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السّنباوي المصري المالكي (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ). (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٣/ ١٤٣٨).

٤٣ ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيّ الأمين صلىٰ الله عليه وسلم**: للإمام شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

٤٤ ـ **مسلسلات الحَلَبي**: لمحمد سعيد بن السيد حسن الشامي الدِّمشقي (ت ١٢٥٤ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٤٥ ـ **المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية**: للشريف الأستاذ الأكبر، شيخ الطريقة محمد بن علي الخَطَّابي الحسيني الإدريسي السَّنّوسي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ) ذكر فيه عشرة أحاديث بسنده إلىٰ رسول الله ﷺ. طُبع بمطبعة حجازي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٤٦ ـ **مسلسلات البَاجُوري**: لشيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي المصري (المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ)، وهي المسلسلات المذكورة في «فهرس الأمير الكبير» (ت ١٢٣٢ هـ) المسمّىٰ «سيّد الإرب» جَرَّدها منه علىٰ حدة. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٣٩).

٤٧ ـ **إكمال المِنَّة باتصال سند المصافحة المُدخِلَة للجنة**: لمحمد حبيب الله بن ما يَأبَىٰ الجكنِي الشَّنْقِيطي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ) دفين مصر، طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٤٥ هـ.

٤٨ ـ **الخلاصة النافعة العلمية المؤيَّدة بحديث الرحمة المسلسل بالأوليّة**: للشَّنْقِيطي أيضاً: طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام

١٣٣٨ هـ، ويليه: «النصائح الدينية» للمولّف نفسه.

٤٩ ـ المناهل السّلسلة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيّوبي (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ). طُبع بمكتبة القدسي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٥٠ ـ ذيل نظم أجود المسلسلات: لزبارة محمد بن محمد بن يحيىٰ اليَمَني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ). طُبع بمطبعة وزارة المعارف، في صنعاء، عام ١٣٦٣ هـ. ومعه «نظم أجود المسلسلات» لابن يحيىٰ.

٥١ ـ الآيات البيّنات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات: للفاسي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر المالكي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ). طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط، عام ١٣٥٢ هـ.

٥٢ ـ العُجالة في الأحاديث المسلسلة: للشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الفاداني الأندنوسي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، طُبع بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ.

هٰذا وتُوجَد المسلسلات في كثيرٍ من المَشْيَخات، وفهارس الشيوخ، والمشيخات، والبرامج يَصْعُب هنا حَصْرُها.

المُسَلْسَلُ بِصِفَاتِ الرِّوايَةِ:

انظر: «المُسَلْسَل».

المُسَلْسَلُ بِصِفَات الرُّواةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ بِأَحْوَالِ الرُّواةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُسَلْسَل».

المُسْلِمُ الْبَالِغُ:

من شروط رواية الحديث.

انظر «العَدَالة» في حرف العين.

المُسْنَدُ:

جَمْعُه: «المَسَانِيد». انظر «المَسَانِيْد».

المُسْنَدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «أَسْنَدَ» بمعنى: أضاف، أو نَسَب، و«المُسْنَدُ من الحديث»: ما أُسْنِدَ إلى قائله. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اتَّصَل سندُه مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

وبعبارة أخرى هو «الحديثُ المرفوعُ».

وهٰذا هو التعريفُ المعتمدُ لـ: «الحديث المسند» عند جماهير المحدِّثين.

وهناك أقوالٌ أخرى في تعريف «المسند» وهي:

١ ـ تعريف الحافظ أبي بكر الخطيب حيث عرَّفه بقوله: «هو ما اتَّصَل إسنادَه إلى منتهاه».

وهٰذا التعريفُ يتفق وتعريف الجمهور لـ «المُتَّصِل»، وعليه فيدخل في هٰذا التعريفِ ما أُضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصَّحابةِ أو إلى التابعين إذا كان السندُ متصلاً من الرَّاوي إلى آخر السند.

٢ ـ تعريفُ ابن عبد البرِّ الذي عرَّفه بقوله: «هو ما جاء عن رسول الله ﷺ خاصةً مُتَّصِلاً كان أم منقطعاً».

وهـٰذا التعريفُ يتفق وتعريف الجمهور لـ «الحديث المرفوع»، وهو يدخل في مفهوم «المُرْسَل» و«المنقطع» وغيرها إذا كان مُضافاً إلى النبي ﷺ.

ويلاحظ: أنَّ التعريف المعتمد الذي ذكرناه أولاً يجعل «الحديثَ المسندَ» نوعاً متميزاً عن غيره من الأنواع.

كما يلاحظ: أنَّ التعريف المعتمد جامعٌ لشروط التعريفين التاليين المنقولين عن الحافظين أبي بكر الخطيب، وابن عبد البرِّ.

أمثلة من الحديث المسند:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (في كتاب الحدود، في باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، برقم: ٦٧٨٣) قال:

حدَّثنا عُمَرُ بن حفص بن غياث: حَدَّثني أبي: حَدَّثنا الأعمشُ قال: سمعتُ أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن اللهُ السَّارقَ يسرق البيضةَ فتقطع يَدُه، ويسرق الحبل فتقطع يَدُه». قال الأعمش: كانوا يرون: أنَّه بَيْض الحديد، والحبل، كانوا يرون: أنَّه منها ما يساوي دراهم.

٢ ـ روى البخاريُّ في صحيحه(في كتاب الحدود، في باب ظَهرُ المؤمن حِمىً...، برقم: ٦٧٨٥) قال:

حَدَّثَني محمدُ بن عبد الله: حَدَّثنا عاصمُ بن علي: حَدَّثنا عاصمُ بن محمد: عن واقِدِ بن محمد سمعتُ أبي قال: قال عبدُ الله بن عمر: قال رسولُ الله ﷺ في حُجَّة الوداع: «ألا أيُّ شهرٍ تَعْلَمُونه أعظم

حُرْمَةً؟ قالوا: ألا شَهْرُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ بلدٍ تَعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا بَلَدُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ يومٍ تعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا يَوْمُنا هـٰذا، قال: فإنَّ الله تبارك وتعالى قد حَرَّم عليكم دماءَكم، وأموالكم، وأعراضكم إلاَّ بحَقِّها، كحُرْمَة يَوْمِكم هـٰذا، في بَلَدِكم هـٰذا، في شَهْرِكم هـٰذا. ألا هل بَلَّغْتُ؟ (ثلاثاً) كلُّ ذلك يُجيبونه: ألا نَعَمْ، قال: وَيْحَكُم ـ أو: وَيْلَكُم ـ لا تَرْجِعُنَّ بعدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رِقَابَ بعضٍ».

ففي كل مِن هـٰذين الحديثين اتَّصل السَّندُ من الراوي الأول ـ الذي هو البخاري ـ إلى منتهاه، وكان منتهاه النبي ﷺ حيث أُضيف الكلام إليه عليه الصلاة والسلام.

حكم «الحديث المسند»:

لاحظنا: أنَّ «الحديث المُسْند» توفَّر فيه أحدُ شروط «الحديث الصحيح» وهو اتصالُ السند، فإذا انضاف إلى ذلك بقية شروط الصحيح حكمنا عليه بالصحة، فإن خَفَّ ضَبْطُ راويه حكمنا عليه بالحَسَن، فإن فقد شرطاً من شروط الصحة كان ضعيفاً ولا عبرةَ عند ذلك باتصال السند.

أي: أنَّ «الحديث المُسْنَد» قد يكون صحيحاً، أو حسَناً، أو ضعيفاً ولا يختص بواحدٍ من الأحكام الثلاثة، والله أعلم.

العلاقة بين «المسند» و«المتصل»:

يلتقي «المسندُ» مع «المتصل» في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُشْتَرطُ فيه أن يكون كل راوٍ من رواته قد تلقَّاه عمَّن هو فوقه من غير انقطاعٍ من أول سلسلة السند إلى آخرها.

ويفترقان في أنَّ «المسند» بتعريفه المعتمد يُشْتَرَطُ فيه الإضافةُ إلى

رسول الله ﷺ، ولا يُشْتَرَطُ في «المتصل» ذلك.

إذاً فبين «المتصل» و«المسند» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، «فالمتصل» أعَمُّ مُطْلَقاً، فكلُّ مُسْنَدٍ مُتَّصِلٌ، ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المسند»:

«المرفوع» و«المسند» يلتقيان في الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

ويفترقان في أنَّ «المرفوع» لا يُشْتَرَطُ فيه اتصالُ السند بينما يشترط ذلك في «المُسْنَد».

إذاً فبين «المرفوع» و«المُسْنَد» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ أيضاً، «فالمرفوع» أعَمُّ مُطْلَقاً من «المسند»، فكلُّ مُسْنَدٍ مرفوعٌ، ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المتصل»:

«المرفوع» و«المتصل» يلتقيان في الحديث المتصل المرفوع (المسند) ويفارق الحديثُ المرفوعُ الحديثَ المتصلَ في «المنقطع» والمُرْسَل» و«المُعْضَل».

بينما يُفارق «المتصلُ» «المرفوعَ» في الحديث الذي يُضاف إلى الصحابي، أو التابعي إذا كان متصل الإسناد.

فبين «المُتَّصِلُ» و«المرفوع» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١١٦ ـ ١١٩).

ملاحظة:

قد يُطْلَق «المُسْنَدُ» على الكتاب الذي جُمِعَتْ فيه مَرْوِيَّاتُ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ. انظر «المَسَانِيْدَ».

المُسْنِدُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «أَسْنَدَ» الحديثَ، بمعنى: رَفَعَه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو من يروي الحديثَ بسنده، سواءٌ عنده علمٌ به، أو ليس له إلاَّ مُجرَّدُ الروايةِ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٤٣).

مَشَّاهُ فُلاَنٌ:

يَستعمل الحافظُ الذهبيُّ في كتابه «ميزان الاعتدال» عبارةً قريبةَ المعنى من هـٰذه في بعض استعمالاتها، فيقول في الراوي الضعيفِ، أو المُضَعَّفِ، أو المُوَثَّق: (ومشَّاه فلانٌ) بمعنى: قَبِلَه، أو اعْتَدَّ به في الجملة، أو اعْتَدَّ به، ورَضِيَه.

قال في «الميزان» (١/ ٢٧) في ترجَمة (إبراهيم بن الحكم): تركوه، وقَلَّ من مَشَّاه، وقال (١/ ١٩٣) في ترجَمة (إسحاق بن عبد الله المَدَني) المتفق على تركه: قلتُ: ولم أَرَ أحداً مَشَّاه.

وقال (١/ ٣٢١) في ترجمة: (بِشْر بن عُمَارة): ضَعَّفه النَّسائيُّ، ومَشَّاه غيرُه.

وقال (٢/ ٥٥٧) في ترجمَة: (عبد الرحمن بن خُضَيْر): ضَعَّفه الفَلاَّس، ومَشَّاه غيرُه، فوثَّقه يحيى».

المُشَاهَدَةُ:

مشاهدةُ الراوي لمن يروي عنه.

المَشْقُ:

(في الحَظِّ) سرعة الكتابة.

المُشَبَّهُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (شَبَّهَ) الشيءَ بالشيء: مَثَّلَه به، والشبيهُ: المِثْلُ.

واصطلاحاً: يُطْلَق على (الحسن) وما قاربَه، فهو بالنسبة إليه

كنسبة (الجَيِّد) إلى (الصحيح). (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

المُشْبَهُ الْمَقْلُوْبُ:

يتركَّبُ هـٰذا من نوعي: «المُتَّفِق» و«المُخْتَلِف» وهو: أن يكون اسمُ أحد الرَّاويَيْن كاسم أب الآخر خَطًّا ولفظاً، واسم الآخر كاسم أب الأوَّل، فينقلب على علماء الحديث، كما انقلب على الإمام البخاري ترجمة: (مسلم بن الوليد المَدَني) فجَعَله (الوليدَ بن مسلم الدِّمشقي) المشهور.

ومن أمثلته:

(الأسودُ بن يزيد) و(يزيد بن الأسود) فالأوَّل: النَّخَعِي: أحد كبار التابعين. والثاني: الخُزَاعِيُّ، له صحبةٌ.

مُشْكِلُ الآثَارِ:

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

مُشْكِلُ الْحَدِيْثِ:

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

المَشْهُوْرُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الشُّهْرة)، وهي: الظُّهور. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ ـ في كلِّ طَبَقةٍ من طَبَقات السَّند ـ ما لم يَبْلُغ حدَّ التواتُر. (انظر «معرفة علم الحديث» ص: ٦٢، و«علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

مثالُه:

حديثُ «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعاً يَنْتَزِعُهُ...». (أخرجه البخاري).

وقيل: «المُسْتَفِيض» مُرادِفٌ لـ: «المشهور» وقيل: هو أخَصُّ منه؛ لأنه يُشْتَرَطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرَفا إسناده، ولا يُشْتَرَط ذلك في «المشهور» وقيل: هو أعَمُّ منه (أي: عكس القول الثاني).

(المشهور) غيرُ الإصطلاحي:

ويُقْصَدُ به ما اشْتَهَر على الألسنة من غير شروطٍ تعتبر، فيشمل:

١ ـ ما له إسنادٌ واحدٌ.

٢ ـ وما له أكثرُ من إسنادٍ.

٣ ـ وما لا يُوجَد له إسنادٌ أصلاً.

أنواع (المشهور) غير الاصطلاحي:

له أنواعٌ كثيرةٌ، أشهرها:

١ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّةً:

مثالهُ:

حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ رسول الله ﷺ قَنَت شهراً بعد الرُّكوع يدعو على رِعْلٍ، وذَكْوَان». (أخرجه الشيخان).

٢ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث والعُلماء والعَوام:

مثالُه:

«المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ». (متفق عليه).

٣ ـ مشهورٌ بين الفُقهاء:

مثالُه:

حديث: «أبْغَضُ الحَلاَلِ إلى الله الطَّلاَقُ». (صحَّحه الحاكم في المستدرك، وأقرَّه الذهبي لكن بلفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»).

٤ ـ مشهورٌ بين الأصوليِّين:

مثالُه:

حديث: «رُفِعَ عن أُمَّتي: الخَطأُ، والنِّسْيَانُ، وما استكرهوا عليه»، (صَحَّحه ابن حِبَّان والحاكم).

٥ ـ مشهورٌ بين النُّحَاة:

مثالُه:

حديث: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لم يَخَفِ اللهَ؛ لم يَعْصِهِ». (لا أصلَ له).

٦ ـ مشهورٌ بين العامَّة:

مثالُه:

حديث «العَجَلَةُ من الشَّيطان». (أخرجه الترمذيُّ وحَسَّنه).

حكم المشهور:

(المشهور) الاصطلاحيُّ وغير الاصطلاحيِّ لا يُوصَف بكَوْنه صحيحاً أو غيرَ صحيحٍ، بل منه (الصحيحُ) ومنه (الحَسَن) و(الضعيفُ) بل و(الموضوعُ)، لكن إن صَحَّ المشهورُ الاصطلاحيُّ فتكون له مِيْزَةٌ ترجِّحه على (العَزيز) و(الغريب). (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢٤ ـ ٢٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

المراد بالمصنَّفات في الأحاديث المشهورة هو: الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هٰذه المصنَّفات:

١ ـ **المقاصد الحَسَنة فيما اشتهر على الألسنة**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

٢ ـ **تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يَدور على ألسنة الناس من الحديث**: لابن الدَّيْبَع الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

٣ ـ **كشف الخَفاء ومُزِيل الإلْباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العَجْلوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

المَشْيَخَاتُ:

هي الكتبُ التي تَشتمِل على ذكر الشيوخ الذين لَقِيَهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإنْ لم يَلْقَهم مع إسنادهم إلى مؤلِّفي الكتب، وقد يُسَمّونه: «فِهْرِساً»، وقد يُسَمُّونه: «ثَبْتاً».

انظر (الأثبات) في حرف الألف.

ومن كتب المَشْيَخَات المشهورة:

١ ـ مَشْيَخَةُ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

٢ ـ ومَشْيَخَةُ ابن شاذان (المتوفىٰ سنة ٤٢٦ هـ).

٣ ـ ومَشْيَخَةُ أبي يعلى الخَليلي (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

٤ ـ ومَشْيَخَةُ أبي القاسم القَزْويني الفقيه (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

٥ ـ ومَشْيَخَةُ أبي حفص السُّهْرَوَرْدِي (المتوفىٰ سنة ٦٣٢ هـ).

انظر: «معاجم الشيوخ والمشيخات».

المَشْيَخَةُ:

انظر: «المَشْيَخَاتُ» في بابه.

المَصَائِبُ:

لغةً: جمعُ: (مُصيبةٍ) على غير قياسٍ، وهي: ما أصابكَ من الدهر.

واصطلاحاً: يريد بها المحدِّثون: «الموضوعاتِ»، وسبب التشبيه لها عندهم بـ: «المصائب» لعظَم ضَرَرِها، وسوءِ أثرها على الدين، كعظم وقع المصيبة على الإنسان.

ومن شواهد ذلك:

١ ـ السَّرِيُّ بن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهَمْداني، مؤدِّب (المعتز بالله)، قال ابنُ عدي: «يَسْرِق الحديثَ، وكَذَّبه ابنُ خِرَاش» قال الحافظ الذهبيُّ: «ومن مصائبه: أنه أتى بحديثٍ مَتْنُهُ: (رأيتُ حول العرش وردةً مكتوبٌ فيها: محمَّد رسول الله أبو بكر الصديق) ومن مصائبه: حَدَّثَنا عليُّ بن عاصم عن حميد، عن أنسٍ، مرفوعاً: (لله ملكٌ من ياقوتةٍ على زمردةٍ كُلُّ يوم يسعر)». (ميزان الاعتدال: ٢/ ١١٧).

٢ ـ عبد الله بن عيسى الخَزري، قال الدَّارقُطْنِي: «كان يضع الحديثَ» قال الذهبي: «ومن مصائبه: (عن عَفَّان، عن شعبَة، عن عاصمٍ، عن أبي رَزِين، عن ابن عبَّاس حديثٌ: لا تقتل المرأة إذا ارتدَّت. رواه عنه عبد الصَّمد بن علي الطستي)». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٧٠).

المُصَافَحَةُ:

من أنواع «الإسناد العالي»، أن تقع المساواةُ لشَيْخِك فيكون لك مصافحةً كأنَّكَ صافحتَ (مسلماً) فأخذتَ عنه، فإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِك كانت المصافحةَ لشيخك، وإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِ شيخكِ فالمصافحةُ لشيخ شيخِك، وسُمِّيتْ (المصافحةُ) لأن العادة في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

وهـٰذا العُلُوُّ تابعٌ لنزولٍ غالباً، فلولا نزولُ (مسلمٍ)، وشِبْهه

لم تَعْلُ أنتَ، وقد يكون مع عُلُوِّه أيضاً، فيكون عالياً مُطْلَقاً.

المَصْدَرُ الأَصْلِيُّ لِلْحَدِيْثِ:

الكتاب الذي يروي فيه مؤلفه الأحاديث بإسناده، سواء أكان ذلك الكتاب في الحديث، أو العقيدة، أو التفسير، أو الفقه، أو التاريخ أو غيرها من الموضوعات، مثل الكتب الستة، وتفسير ابن جرير الطبري، وغيرهما. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ شِبْهُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بأسانيدها، مثل تفسير ابن كثير، والبداية والنهاية له، وغيرهما من الكتب. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ غَيْرُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

هو الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بدون أسانيدها، مثل الجامع الصغير للسيوطي، والدر المنثور للسيوطي، وبلوغ المرام لابن حجر وغيرها. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المُصَحَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «التصحيف» وهو: الخطأُ في قراءة الصحيفة، ومنه «الصَّحَفِيُّ» وهو: من يُخطِىء في قراءة الصحيفة.

والتصحيف: الخطأ في الصحيفة. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تغييرُ الكلمةِ في الحديث إلى غير ما رواها الثقاتُ لفظاً، أو معنىً.

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بأنه ما وقع التغييرُ فيه في النُّقَط لا في

الحروف، (تيعر)، فيقرؤها: (تنعر) بالنون. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤٩).

أقسامه:

ينقسم (المُصَحَّفُ) إلى قسمين رئيسيين:

١ ـ تصحيفٌ في الإسناد.

٢ ـ تصحيفٌ في المَتْن.

وهناك تقسيماتٌ فرعيةٌ تابعة للقسمين السابقين، وهي:

١ ـ تصحيف السَّمع.

٢ ـ تصحيف البَصَر.

٣ ـ تصحيف في اللفظ.

٤ ـ تصحيف في المعنى.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفه.

مُصْحَفٌ:

من ألفاظ التعديل، سأل ابنُ أبي حاتم أباه: إذا اختلف الثوريُّ ومِسْعَرٌ؛ فقال يُحْكَمُ لِمِسْعَرٍ، فإنه قيل: مِسْعَرٌ مُصْحَفٌ. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٦١).

ومعنى مُصْحَف: أنه في حفظه وإتقانه للحديث كالمصحف، فإنك إن نقلتَ شيئاً من المصحف؛ فإنك لا تُخطىء فكذلك إذا حدَّث مِسعرٌ بحديثٍ؛ فإنه لا يخطىء.

قال أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَين: «كان مِسْعَرٌ شَكَّاكاً في الحديث، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديثٍ واحدٍ».

مُصْطَلَحُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «أُصول الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُصَنَّفُ:

انظر: «المُصَنَّفات».

المُصَنَّفَاتُ:

لغةً: (المُصَنَّف) جمع: المُصَنَّفات وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنْف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو كلُّ كتابٍ حديثيٍّ مُرَتَّبٌ على الأبواب الفقهية، وتَشتمِل أحاديثُه على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع) أي: فيه: الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٧٤).

أشهر المصنَّفات:

١ ـ **المُصَنَّف**: لأبي سفيان وَكِيْع بن الجَرَّاح بن مَلِيْح الرُّوَاسِي الكوفي (المتوفى سنة ١٩٦ هـ).

٢ ـ **المُصَنَّفُ**: لأبي سَلَمة حَمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ)، نَصَّ عليه الحافظُ الذهبي في: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) والكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠).

٣ ـ **المُصَنَّفُ**: لأبي الرَّبِيْع سليمان بن داود العَتَكي البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ **مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق**: لأبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

رَتَّب الأحاديثَ على الكتب، والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطَّهارة، ثم كتاب الحيض، فكتاب الصَّلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتبَ التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الأيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم خَتَمه بكتاب الجامع.

أدخل في هٰذه الكتب عشراتٍ من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع. فلمَّا ذكر على سبيل المثال كتاب الصِّيام أدرج فيه هٰذه الأبواب: باب متى يؤمر الصبي بالصيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان، وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار، والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يُسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام، والشراب من الشَّكّ... الخ.

ويظهر من هٰذا: أنَّ الامام عبد الرزاق رَتَّب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوةٌ لكثير ممن جاء بعده، كالبخاري، ومسلم، وأصحاب، السنن وغيرهم.

ذكر آراء وفتاوىٰ كثيرٍ من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالَهم من الضّياع، ومن مشايخه الذين ذكر آراءَهم: سفيان بن سعيد الثَّوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد.

كما حفظ لنا هـٰذا الكتابُ الكثيرَ من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم.

ومن التابعين: ابراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، والحَكم بن عتيبة، وسعيد بن المُسَيَّب، وطاووس بن كيسان، وعبيدة السَّلماني، وعُرْوة بن الزُّبَير، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعِكْرِمة مولىٰ ابن عبَّاس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دَعَامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سِيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مهران، وغيرهم.

روىٰ عدداً من الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة، ولكنه لم يتقيَّد بالصحة، وإنما روىٰ أيضاً الضعيفَ، كالمراسيل، وروىٰ كذلك عن المُبْهَمين، والمجاهيل، كما أنه روىٰ عن بعض الضعفاء، والمتروكين، مثل: ابراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجُعْفِي، وجويبر بن سعيد، وعبد الله بن زياد بن سمعان، وعبد الكريم بن أبي المخارق، ولَيْث بن أبي سليم، ومحمد بن السَّائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم، وقام بشرح بعض الألفاظ الغريبة.

طُبع مصنف عبد الرزاق بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي في أحد عشر مجلّداً، ومعه كتاب «الجامع» للامام مَعْمَر بن راشد، رواية الامام عبد الرَّزَّاق، ويقع الجامعُ في المجلّد الحادي عشر وبعض من المجلد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه.

٥ ـ **مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن

أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

لا يُوَجد هناك فرقٌ كبيرٌ بين «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» و«مصَّنف ابن أبي شيبة» من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتَّب ابنُ أبي شيبة المصنَّفَ على الكتب الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامينَ الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدَ الرزاق، إلاّ أن «مصنَّف عبد الرزاق» أكثر ترتيباً، وأقل أبواباً، فقد نجد في «مصنَّف ابن أبي شيبة» بعض الكتب التي تفتقر إلى الترتيب ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها. ومن الأمور التي تابع فيها مصنف عبد الرزاق: أنه ذكر آراء وفتاوى كثيرٍ من الصحابة والتابعين، وشيئاً من حياتهم وأخبارهم.

كما أنه لم يتقيَّد بالصحيح، وإنما روى أيضاً الحسنَ، والضعيفَ، والمُنكَرَ، والمتروكَ، شأنُه في ذلك كشأن عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه.

وتُوجَد فيه أيضاً بعضُ الأحاديث الزائدة على الكتب الستة.

وممّا يُلاحَظ على مصنَّف ابن أبي شيبة: أنه لم يتدخَّل في شرحٍ، أو تعليقٍ كما فعل عبد الرزَّاقُ في مواضع من مصنَّفه.

طُبع من المصنَّف خمسة اجزاء قديماً بالهند، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها ترقيم، ولا مراجعة، ولا تصحيح، ولا تخريج، ثم قامت الدار السَّلفية بالهند، بتصوير هذه الطبعة وإكمال ما تبقى من المصنَّف، فجاء في ستة عشر مجلَّداً. (انظر «دراسات في مناهج المحدِّثين» للقضاة والصبري. ص: ٢٤٧ ـ ٢٥١).

٦ ـ مُصَنَّفُ بَقِي بن مَخْلَد القُرْطُبِي (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

الفرق بين «المُصَنَّفات» و«السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة،

والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنَن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم «سُنناً».

وما عدا هـٰذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و«السُّنَن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

المُضْطَرِبُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من «الاضطراب» وهو اختلالُ الأمر، وفسادُ نظامِه، وأصلُه من: اضطراب المَوْج: إذا كَثُرَتْ حركتُه، وضرب بعضُه بعضاً. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رُوِيَ على أَوْجُهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في القوة. (انظر «علوم الحديث» ص: ٩٣).

أي: هو الحديثُ الذي يُرْوَى على أشكالٍ متعارضةٍ متدافعةٍ، بحيث لا يُمكِن التوفيقُ بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساويةٌ في القوَّة من جميع الوُجوه، بحيث لا يُمكِن ترجيحُ إحداهما على الأخرى بوجهٍ من وجوه الترجيح.

شروطُ تَحَقُّق الاضطراب:

يتبيَّن من النظر في تعريف «المضطرب» وشرحه: أنَّه لا يُسَمَّى الحديثُ مضطرباً إلاَّ إذا تحقَّق فيه شرطان، وهما:

١ ـ اختلافُ روايات الحديث بحيث لا يُمكِن الجمعُ بينها.

٢ ـ تساوي الرواياتِ في القوَّة بحيث لا يُمكِن ترجيحُ روايةٍ على أخرى.

أمَّا إذا ترجَّحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمعُ

بينها بشكلٍ مقبولٍ، فإنَّ صفة الاضطراب تَزُوْلُ عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حال إمكان الجمع بينها.

أقسامه:

ينقسم «المضطربُ» بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: «مضطرب السند» و«مضطرب المَتْن» ووقوعُ الاضطراب في السَّند أكثَرُ:

الأول: مُضْطَرِبُ السند:

مثالُه:

حديثُ أبي بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: يا رسول الله! أراكَ شِبْتَ، قال: «شَيَّبَتْني هُوْدٌ، وأخواتُها». (أخرجه الترمذي).

قال الدَّارَقُطْنِيّ: «هـٰذا مضطربٌ فإنَّه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اخْتُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة أَوْجُهٍ، فمنهم من رواه مُرْسَلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جَعله من مُسْنَد أبي بَكْر، ومنهم من جعله من مُسْنَد سَعْدٍ، ومنهم من جَعَله من مُسْنَد عائشةَ، وغير ذلك، ورواته ثقاتٌ لا يُمكن ترجيحُ بعضِهم على بعضٍ، والجمعُ مُتَعذّرٌ.

الثاني: مُضْطَرِبُ المَتْن:

مثالُه:

ما رواه الترمذيُّ عن شَرِيْكٍ عن أبي حَمْزَة، عن الشَّعْبيِّ، عن فاطمةَ بنت قَيْسٍ ـ رضي الله عنهـا ـ قالتْ: «سُئل رسولُ الله ﷺ عن الزَّكاة، فقال: إنَّ في المال لَحَقاً سِوَى الزَّكاة».

ورواه ابن ماجَهْ من هـٰذا الوجهِ بلفظ «ليس في المال حَقٌّ سِوى الزَّكاةِ».

قال العِراقيُّ «فهـٰذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويلَ».

مِمَّنْ يقع الاضطرابُ؟

١ ـ قد يقع الاضطرابُ من راوٍ واحدٍ، بأن يَرْوِي الحديثَ على أوجهٍ مختلفةٍ.

٢ ـ وقد يقع الاضطرابُ من جماعةٍ، بأن يَرْوِي كلٌّ منهم الحديثَ على وجهٍ يُخالفِ روايةَ الآخرين.

سببُ ضَعْفِ «المضطرب»:

وسَبَبُ ضَعْفِ «المضطرب»: أنَّ الاضطرابَ يُشْعِر بعدم ضَبْطِ رواتِه.

حُكم الاحتجاج بـ «المضطرب»:

الاضطرابُ سواء أكان في السَّنَد أو في المَتْنِ مُوجِبٌ لضَعْف الحديث؛ لإشعاره بعَدَمِ ضبط راويه ـ أو رواته ـ ومن شرط الصَّحة: أنْ يكون كلُّ راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لِمَا رواه.

هـٰذا وقد يجتمع الاضطرابُ مع الصحَّة في حالة وقوع الاختلاف في اسم راوٍ واحدٍ أو اسم أبيه أو نسبته، ويكون هـٰذا الراوي معروفاً ثقةً، فعند ذلك لا يَضُرُّ مثل هـٰذا الاضطراب، ويحكم للحديث بالصَّحة مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ بهـٰذه المثابة. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣٥).

أمثلة ذلك:

ولنوضِّح ذلك بمثالٍ: روى الشافعيُّ: «أنَّ النبي ﷺ قَضى في

بَرْوع بنت واشِقٍ، ونكحت بغير مَهْرٍ، فمات زوجُها، فقضى لها بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث».

ثم قال: «فإنْ كان ثَبَت عن النبي ﷺ فهو أَولى الأمور بنا... ولم أحفظه بعد من وجهٍ يثبت مثلُه؛ وهو مرَّةً يقال: عن مَعْقَل بن يَسَارٍ، ومرَّة: عن مَعْقَل بن سِنَانٍ، ومرَّة: عن بعض بني أَشْجَعٍ» (الأم: ١٠/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

أي: أنَّ الشافعي أعلَّ الحديثَ للاضطراب باسم راويه عن النبي ﷺ، ولكنَّ مثل هـٰذا الاضطرابَ لا يَصْلُح للطعن بصحة الحديث؛ لأنه صحابيٌّ والصحابة كلُّهم ثقاتٌ، ولذلك قال البيهقيُّ بعد أنْ أورد كلامَ الشافعيِّ السابق:

«وهـٰذا الاختلافُ في تسمية من روى قِصَّةَ بَرْوع بنت واشقٍ عن النبي ﷺ لا يُوْهِن، فإنَّ أسانيد هـٰذه الرّواياتِ صحيحةٌ». (انظر «معرفة السُّنن والآثار» ٥/ ٣٨٦ و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٣، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١١٢ ـ ١١٣).

مُضْطَرِبٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتبُ حديثُ أهلِ هاتين المرتبتين للاعتبار به فقطْ.

مُضْطَرِبُ الإسْنَادِ:

انظر «المضطرب».

مُضْطَرِبُ الْحَدِيْثِ:

إحدى صورَتي الاضطِرابِ هي: الاختلافُ على الرّاوي؛ حيثُ

يأتي الحديثُ عنه على وجوهٍ، تَدلُّ على لينِه وسُوءِ حفظِه.

وذلك كقولِ الإمام أحمدَ بن حنبلٍ في (خُصَيْفِ بن عبد الرَّحمن): «شديدُ الاضطِرَابِ في المسنَدِ». (العلل: النَّص:٤٩٢٦)، لذلك وَصَفَه في مَوْضِعٍ آخَرَ بقولِهِ: «ليس بقويٍّ في الحديث». (العلل: النَّص:٣١٨٧).

هٰذا اللفظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقيِّ، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاعتبار به فقطْ.

مُضْطَرِبُ المَتْنِ:

انظر «المُضْطَرِب».

المُضَعَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الضَّعْفِ) أي: خِلاف القُوَّةِ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: وهو الذي لم يُجْمَعْ على ضَعْفِه، بل ضَعَّفه بعضُهم، وقوَّاه آخرون إمَّا في المَتْن أو في السَّند، أفْرَدَ هٰذا النوعَ ابنُ الجَوْزيِّ، واستدرك عليه الحافظُ السَّخاوي ـ رحمهما الله تعالى ـ بأنه يُشْتَرط فيه أن يترجَّح التضعيفُ، أو يتساويَا، ولا يترجَّح شيءٌ منهما.

وهو شرطٌ لابُدَّ منه، فكم من الأحاديث الصحيحة ما وقع في سنده راوٍ ضعَّفه بعضُ العلماء، لكن لم يُعْتَدَّ بجرحه.

وهٰذا النوعُ أعلى مرتبةً من «الضعيف» المُجْمَعِ عليه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٩ و«توجيه النظر»: ٢٣٩).

ويقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ

تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «لكن هـٰذا على إطلاقه غيرُ مُسَلَّمٍ في رأينا؛ لأنه قد يترجَّح التضعيفُ ويكون أشدَّ جرحاً ممَّا أُجْمِع على ضَعفِه، كما إذا فُسِّرَ بجارحٍ مُفَسَّقٍ، وصَحَّ ثبوتُ ذلك عنه ثبوتاً مؤكَّداً، فإنه أشَدُّ ممَّا أُجمع على ضَعْفِه لسُوء حفظِ راويه.

ولهـٰذا فإنَّ الأولى ما دَرجَ عليه جُمهور المحدِّثين من عَدم إفراد هـٰذا النوع. (منهج النقد: ص: ٢٩٨).

مَطْرُوحٌ:

انظر: «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

المَطْرُوْحُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الطَّرْحِ)، وطَرَحه، يَطْرَحه طَرْحاً، أي: رَمَى به. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما نَـزَل عن مرتبة «الحديثِ الضعيف» وارتفع عن مرتبة «الموضوع». (تدريب الراوي: / ٢٩٦).

ومَثَّل له الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨٤) بحديث جُوَيْبَر بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ.

وهي سلسلةٌ يُرْوَى بها أحاديثُ كثيرةٌ، منها: عن جُوَيْبَر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ، مرفوعاً قال: «تَجِبُ الصَّلاَةُ على الغُلاَمِ إذا عَقَل، والصَّوْمُ إذا أَطَاقَ». (انظر «ميزان الاعتدال»: ١/ ٤٢٧).

جُوَيْبَر: قال ابنُ مَعِيْن: «ليس بشيءٍ» وقال الجَوْزَجاني: «لا يُشْتَغل به»، وقال النَّسائي، والدَّارقُطْنِيّ، وغيرُهما: «مَتروكٌ».

وقد أدَّى نَظَرُ بعضِ العلماء إلى أنَّ هـٰذا القِسْمَ هو «الحديث المتروك» فيكون هـٰذا القسمُ ممَّا له اسمان.

ولعلَّك ترى تقارُبَ ما بين النوعين، خلا أنَّ «المتروك» أدنى إلى «الموضوع» هٰذا. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٠٠ ـ ٣٠١).

مَطْعُونٌ فِيْهِ:

انظر «طَعَنُوا فيه» في حرف الطَّاء.

مَطْرُوْحُ الْحَدِيْثِ:

انظر «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

مُظْلِمُ الأَمْرِ:

المرادُ به: أنَّ حال الرَّاوي لم يتبيَّن للناظر فيه.

معاً:

يَضَعُ النَّاسِخُ أحياناً كلمة «معاً» فوق الكَلِمة، وهٰذهِ الإشارة تَدُلُّ على أنَّ لهٰذه الكَلِمة قراءتان.

مثال ذلك:

معاً

«سَرَخْسَ» أي أنَّ هٰذه الكَلمة: بفتح الأَوَّلِ والثاني، وسُكون الخاء المُعجمة، ويقال أيضاً: بسكون الرَّاء، وفتح الخاء، وزان جَعْفَر.

معاً

و«صِحَاح» أي فيها لُغَتان: بكسر الصَّاد المهملة، وبفتحها.

المَعَاجِمُ:

انظر: «المعاجم الحديثية» و«معاجم الشيوخ والمشيخات».

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي تُرَتَّبُ فيه الأحاديثُ على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البُلْدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون

ترتيبُ الأسماء فيه على حروف المعجم.

أشهر المعاجم:

١ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) وهو مُرَتَّبٌ على مسانيد الصحابة على حروف المعجم ـ عدا مُسْنَد أبي هريرة، فإنه أفرده في مُصَنَّفٍ ـ ويقال: إن فيه ستِّين ألف حديثٍ، وفيه يقول ابنُ دحية: وهو أكبَرُ معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِق في كلامهم «المعجمُ» فهو المرادُ. وإذا أُريدَ غيرُه؛ قُيِّدَ.

٢ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً، وهو مُرَتَّبٌ على أسماء شيوخه (أي: الطَّبَراني) وهم قريبٌ من ألفي رجلٍ، ويقال إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ.

٣ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً، خَرَّج فيه عن ألف شيخٍ من شيوخه، يَقتصرِ فيه غالباً على حديثٍ واحدٍ عن كلِّ واحدٍ من شيوخه.

٤ ـ **معجم الصحابة**: لأحمد بن علي بن هلالٍ الهَمْداني (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

٥ ـ **معجم الصحابة**: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

المَعَاجِمُ الثَّلاثَةُ:

يُراد بها: «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» للطَّبَراني. انظر: «المعاجم».

المَعَاجِمُ الْحَدِيْثِيَّةُ:

في اللغة: إنَّ لفظة «معجم» هي مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم» الكلام، أو الكتاب: إذا أزال عجمته، وإبهامه بالنقط، والشكل. وهي

مفرد: معاجم، ومعجمات. (تاج العروس).

وفي اصطلاح اللُّغويين: ترتيب مادة الكتاب على حروف الهجاء.

وفي اصطلاح المحدِّثين: ما تُذكَر فيه الأحاديثُ على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون على حروف المعجم ـ الهجاء ـ. (الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥).

فالعلاقة بين المفهوم اللُّغوي، وبين المفهوم الاصطلاحي لـ«معجم الشيوخ»، هي: أنَّ المؤلِّف لمَّا عمد إلى أسامي شيوخه على حروف الهجاء، يكون قد قامَ بإزالة إبهام البحث فيه عن الأسامي، وتسهيلِ الكشف عنهم.

وقد وَضِعَتْ لفظةُ «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتبة حسب حروف المعجم ـ الهجاء ـ، مثل «تهذيب اللغة» و«القاموس» و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة.

ثم استعيرت لفظة «المعجم» لأنواع شتى من المصنَّفات، منها:

١ ـ الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظةٍ منها، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» ـ و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي». أو بمعرفة أوَّل الحديث مثل «الجامع الكبير» للسُّيوطي، أو بمعرفة موضوع الحديث، مثل «مفتاح كنوز السُّنّة».

٢ـ الكتب التي تَضُمُّ الأحاديثَ، وتَرتَّب على أسماء الصحابة، كمعاجم الطَّبراني.

٣ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماء البلدان، مثل «معجم ما اسْتُعْجِم» و«معجم البلدان».

٤ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ الأدباء، مثل «معجم الأدباء» لياقوت.

٥ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ المصنِّفين، مثل «معجم المؤلِّفين» لكحالة.

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ.

مترادفات لفظة «معجم»:

تتقارَبُ هٰذه اللفظةُ أحياناً مع مدلول خمسة ألفاظٍ أخرىٰ، وهي: اللفظة الأولىٰ: «الفهرست»، وتَدُلُّ علىٰ ثلاثة معانٍ:

١ ـ ما يُوضَع في أول الكتاب، أو آخره، يحدِّد مواضع أبواب وفصول، ومباحث الكتاب، ليسهل تناوُلها.

٢ ـ كتابٌ يَضُمُّ أسماءَ الكتب والأجزاء والفوائد التي تملَّك حقَّ روايتها صاحب الفهرست، مثل: «فهرس ابن عطية» و«فهرس الفهارس والاثبات» للكتَّاني.

٣ ـ كتاب يتضمَّن أسماء المشايخ المستفاد منهم. مثل «الغُنية فهرست شيوخ القاضي عياض»، و«المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر.

اللفظة الثانية: «البرنامج» وتدلُّ علىٰ معنيين، وهما المعنيان الثاني، والثالث من معاني «الفهرست» ومن أمثلتها: «برنامج ابن جابر الوادي آشي.

اللَّفظة الثالثة: «المَشْيَخَة». من باب تسمية الشَّيء بمحتواه.

وتشتمل علىٰ ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإن لم يَلْقَهم. مثل: «مشيخة البخاري»، و«مشيخة النَّعَّال».

اللفظة الرابعة: «الثَّبَت»، اسمٌ للكتاب الذي يشتمل على أسماء المشايخ والأعلام، مثل«ثَبتِ الجوهري»، و«ثبت ابن العنابي» الجزائري.

اللَّفظة الخامسة: «السَّند»، اسمٌ للكتاب الحاوي للشيوخ والكتب المتصلة السند. مثل «سند زكريا الأنصاري»، و«سند البُجَيْرَمي».

ويقول الكتَّاني في معنىٰ المعاجم والمَشْيَخات: «والمشيخات في معنىٰ المعاجم، إلا أنَّ المعاجم يُرَتَّب فيها المشايخُ علىٰ حروف المعجم بأسمائهم بخلاف المشيخات. قاله ابن حجر». (فهرس الفهارس: ١/ ٣٨).

وفي تعريف الفهرست والبرنامج يقول: «الفهرسة في الاصطلاح»: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيدَه، وما يتعلَّق بذلك...

الفهرسة تُرادِف البرنامج، وكلمة البرنامج يستعملها كثيراً أهلُ الأندلس بمعنىٰ: «الفهرسة». (فهرس الفهارس: ٢/ ٤١).

ومما تجدر الإشارةُ إليه هنا، أن «الثَّبَت»، و«السَّنَد» يختصان ـ غالباً بالإجازات، ولهٰذا لم يبلغ حجمُهما حجمَ الفهارس، والبرامج، والمعاجم، والمشيخات، وإن كان هدفُ الجميع واحداً.

لمحة سريعة في معاجم الشيوخ:

لقد شاركت معاجمُ الشيوخ في بناء المكتبة الحديثيّة، لا سِيّما بما يتعلَّق في علم الرجال، حيث يقول الصَّفَدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ):

«أمَّا كتبُ المحدِّثين، في معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مثل (الاستيعاب) لابن عبد البَرّ، و(أسد الغابة) لابن الأثير، وغيرهما، وكتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين، ومشيخات الحُفَّاظ والرواة؛ فإنها شيءٌ لا يحصره حدٌّ، ولا يقصره عدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؟ لأنها كاثرت الأمواجَ أفواجاً، وكابرت الأدراجَ اندرجاً». (الوافي بالوفيات: ١/ ٥٥).

أمَّا الحافظ السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) فقد قال بخصوص معاجم الشيوخ، والمشيخات: «ولستُ أستبعد زيادتهم علىٰ الألف». لذلك لا يتناسب حصرُهم في مثل هـٰذه التوطئة.

أشهر المعاجم:

١ ـ معجم أبي يعلىٰ المَوْصِلِي أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ التميمي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، صاحب «المسند». ارتحل في حداثته، ولقي الكبار، فسمع أحمدَ بن منيع، وخليفةَ بن خَيَّاط، وأبا خَيْثَمَة زهير بن حرب، وخلقاً كثيرين، ذكرهم في «معجمه». قال عنه الدَّارقطني: «ثقةٌ مأمونٌ»، حَدَّث عنه النَّسائي، وابنُ حِبّان، والطَّبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: «بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثَةُ أنفُس». «السير» للذهبي (١٤/ ١٧٤). ومعجمه روىٰ فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل واحد بضعة أحاديث أقَلُّها واحد، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وقَدَّم من اسمه محمد تبرُّكاً. ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٨١/ ب). طُبع بتحقيق إرشاد الحق الأثري بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد، بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بتحقيق حسين أسد الدَّاراني، وعبده كوشك، بدار المأمون، في دمشق، عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ معجم ابن الأعرابي: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد

البصري (المتوفى سنة ٣٤١ هـ) نزيل مكة، الصوفي شيخ الحرم. رحل إلىٰ الأقاليم، وجمع وصَنَّف، وجَمَع المشايخ، وحَمَل «السنن» عن أبي داود، وله فيه «زيادات» وصحب الجُنَيدَ، وسمع من الزَّعْفَراني، والمُخَرِّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثيرٍ خرَّج عنهم في معجمه. وألَّف «مناقب الصوفية» (حلية الأولياء: لأبي نعيم ١٠/ ٣٧٥) ـ و«معجمه» روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخ بضعة أحاديث قد تَبْلُغ (٩٠) أحياناً، ورَتَّب فيه شيوخه علىٰ حروف المعجم باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّمَ مَن اسمه محمد تَبَرُّكاً. طُبع منه جزآن بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلُوشِي، بمكتبة الكوثر، في الرياض عام ١٤١٢ هـ. ثم ظهرت له طبعةٌ كاملةٌ مؤخّراً.

٣ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني اللَّخَمي الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) ولد بمدينة عَكَّا، وأول سماعه كان سنة ٢٧٣ هـ وعمره ١٣ سنةً. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة ١٦ عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريبٌ من أَلَفَيْ رجل. وجَمَع، وصَنَّف، وبَرَع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار. «السير» للذهبي (١٦/ ١١٩). وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير، قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٥): «رَتَّب الكبير علىٰ أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنَّفٍ. يُقال إنه أورد فيه ستّين ألف حديثٍ في اثني عشر مجلَّداً. وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا. وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «المعجم» فهو المراد، وإذا أُريد غيره قُيِّد»، طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السَّلَفي، بوزارة الأوقاف العراقية، ضِمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي» عام ١٣٩٨ هـ، وينقص الأجزاء

(١٣ ـ ١٦) و(٢١). وطُبع فيها ثانية عام ١٤٠٤ هـ بمطبعة الزهراء الحديثة.

٤ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً: قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٥): «ألّفه في أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفي رجل، حتىٰ إنه روىٰ عمَّن عاشَ بعده، لسَعَة روايته، وكثرة شيوخه، وأكْثَرَ مِن غرائب حديثهم». وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢): «فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، بيَّن فيه فَضيلَتَه، وسَعَةَ روايتهِ، ويُقال: إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ، وهو في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ، وكان يقول فيه: هٰذا الكتاب رُوْحي. فإنه تعب فيه. وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ»، وعددُ الأحاديث في مطبوعته (٩٤٨٥) حديثاً، وهي ناقصةٌ. طُبع بتحقيق محمود الطحّان بمكتبة العارف في الرياض، عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٥ هـ. وطُبع بتحقيق طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً: روىٰ فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب. طُبع بدلهي في الهند، عام ١٣١١ هـ. وطُبع بتصحيح عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٨ هـ. وطُبع بتحقيق محمد سليم سمارة، بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُستغرَب، أو يُستَفاد، أو يُستَحْسَن، أو حكايةً مع نقدها. طُبع بتحقيق محمد زياد منصور،

بمكتبة العلوم والحِكَم، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقرىء**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) قال الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٠١): «سمع ابن المقرىءُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرىء: طُفْتُ الشرقَ، والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرّات، وحَججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً»، حقَّقه محمد بن صالح الفلاَّح، كرسالة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **معجم ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد الغسّاني الصَيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ)، أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه محمّد تَبَرُّكاً، وروىٰ عن كلّ شيخٍ حديثاً، أو حكايةً. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التَّدْمُري، بمؤسَّسة الرسالة، في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، ومعه «مختصر ابن سَنَد».

والمعاجم سِوىٰ ما ذكرنا كثيرةٌ جداً، اقتصرنا علىٰ ذكر أقدمها وأهمّها. (انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ١٣٠ ـ ١٣٢).

مَعَاجِمُ الشُّيُوْخِ والمَشْيَخَات

قد سبق تعريف «المعاجم» لغةً واصطلاحاً، في تعريف: «المعاجم الحديثية» فارجع إليه.

يُرادُ بها تلك الكُتب التي يجمع فيها مؤلِّفُها الأحاديثَ التي سمعها عن شيوخه مُرَتَّبةً بحسب شيوخه، يكتفي بذكر اسم الشيخ دون أن يُترجِم له، ويُرتِّبهم علىٰ حروف المعجم، ومثاله: «المعجم الأوسط» للطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ)، ثم تطوَّر التأليفُ في

معاجم الشيوخ بعد القرن الخامس، فصار المؤلِّفُ يجمع مروياته من الكتب على كل شيخٍ بعد أن يُترجِم له، ومثاله: «المجمع المؤسِّس» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). وبذلك تكتسب «معاجم الشيوخ» أهميةً بالغةً في كونها من مصادر الحديث، ومصادر لترجَمة الشيوخ، ولتوثيق روايات الكتب بأسانيدها، وإثبات سماع الشيوخ بعضهم على بعضٍ أو عدمه. وتبلغ معاجمُ الشيوخ الآلاف، فما من عالمٍ إلاّ وله معجمٌ، أو كُتِب له على يد أحد تلاميذه. ومن أشهر معاجم الشيوخ:

١ ـ **معجم أبي يَعْلَىٰ الموصلي**: أحمد بن علي المُثَنَّىٰ (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، روى فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، أقلّها واحدٌ، رَتَّبهم على حروف المعجم، وقَدَّم مَنْ اسمه «محمد» تبرُّكاً. طُبع بتحقيق إرشاد الحقِّ الأثري بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ.

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصُّوفي، شيخ الحرم (المتوفى سنة ٣٤١ هـ) روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّم مَنْ اسمه «محمد» تبركاً.

طُبع منه جزآن بتحقيق أحمد مير البَلُوشي، بمكتبة الكوثر، في الرياض. ثم ظهرت له طبعة مؤخَّراً.

٣ ـ **المعجم على المدن**: لابن حِبّان أبي حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، جمع فيه شيوخَه على ترتيب المُدُن التي دخلها، وما روىٰ عن كلِّ واحدٍ من الأحاديث، في عشرة أجزاء. ذكره الذهبي في «السير» (١٦/ ٩٥).

٤ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبرَاني الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) رتّب فيه شيوخَه علىٰ حروف المعجم، وروىٰ فيه عنهم غرائبَهم، ومفراداتِهم، ووحدانهم. طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطَّحَّان، بمكتبة المعارف، في الرياض، ١٤٠٥ هـ، وطُبع بتحقيق طارق بن عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، بدار الحرمين، في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً. روىٰ فيه عن ألف شيخٍ. عن كلّ واحدٍ حديثاً أو حديثين فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً وأكثر فيه من الغرائب. طُبع عِدَّةَ طبعاتٍ أقدمها بدلهي في الهند ١٣١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُسْتَغْرَب، أو يُسْتَفَاد، أو يُسْتَحْسَن، أو حِكايةً مع نقدها. طُبع بتحقيق محمد زياد منصور، بمكتبة العلوم والحِكَم، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقْرِي**: أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) يقول: «طفتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّاتٍ، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرَّاتٍ وحججتُ أربع حجّات، وأقمتُ بمكّة خمسة وعشربن شهراً». (السير» (١٦/ ٤٠٠). حقَّقه محمد بن صالح الفلَّاح، كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ، يقول الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٠١): «وانتقيتُ من معجمه أربعين حديثاً سمعتُها بأربعين بلداً».

٨ ـ **معجم الشيوخ**: لابن جُمَيْع الغساني أبي الحسين أحمد بن محمد، (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ) أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه «محمد» تبرُّكاً، وروىٰ عن كل شيخ حديثاً، أو حكايةً. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التَّدْمُري، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، ومعه «المنتقىٰ» لابن سَنَد (ت ٧٩٢ هـ).

٩ ـ **معجم شيوخ الحاكم النَّيسابوري**: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين». قال ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠): «سمع الحديثَ من جماعةٍ لا يُحصَوْن كثرةً، فإنّ معجم شيوخه يقرب من ألفَيْ رجلٍ». مخطوطٌ.

١٠ ـ **معجم أبي نُعَيْم الأصبهاني**: أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء». وله معجمان: واحد عمله لنفسه، وآخرُ جَمَعَهُ جمال الدين أبو بكر، محمَّد بن يوسف بن موسىٰ ابن مَنْدِي (ت ٦٦٣ هـ). والثاني مخطوطٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ٣/ ١٥٣٣).

١١ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصَّدفي**: الحسين بن محمد بن فيرُّه، المعروف بابن سُكَّرة الأندلسي (المتوفى سنة ٥١٤ هـ) جمعه له أبو عبد الله، محمد بن عبد الله ابن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ) طُبع قديماً بتحقيق فرنسيسكوس كوديرا، بمجريط عام ١٣٠٣ هـ.

١٢ ـ **معجم أسامي مشايخ أبي علي الحدَّاد الأصفهاني**: الحسن بن أحمد بن الحسن (المتوفى سنة ٥١٥ هـ). مخطوطٌ.

١٣ ـ **المعجم الكبير**: للدقّاق أبي عبد الله، محمد بن

عبد الواحد بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٦ هـ)، طُبع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١٨ هـ، ومعه «مشيخة أبي الطاهر ابن أبي الصقر» (ت ٤٧٦ هـ)، و«مجلس من إملاء الدقّاق».

١٤ ـ **مشيخة أبي عبد الله الرَّازي**: محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن الحطَّاب المصري (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ) طُبعت بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني، بدار الهجرة في الرياض، عام ١٤١٥ هـ.

١٥ ـ **فهرس ابن عطية**: أبي محمد، عبد الحقّ بن أبي بكر غالب الغَرْناطي (المتوفى سنة ٥٤١ هـ) صاحب «المُحرَّر الوجيز في تفيسر الكتاب العزيز». مَزَجَ في فهرسه بين شيوخ الإجازة والسَّماع، وعددُ شيوخه فيه (٣٠) شيخاً، ترجَمَ لهم تراجم وفيرة، وَبيَّن مروياته من الكتب علىٰ كل شيخ، وذَكَر أسانيدها، طُبع بدار الكتب المصرية عام ١٣٧٥ هـ، وطُبع بتحقيق محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

١٦ ـ **الغُنْيَة**: فهرسة الشيوخ القاضي عِياض أبي الفضل، عياض بن موسىٰ اليَحْصُبي الأندلسي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)، صاحب «الشِفا في أحوال المصطفىٰ ﷺ». ضَمَّن فهرسته (٩٨) شيخاً علىٰ حروف المعجم علىٰ الترتيب المغربي، وقَدَّم من اسمه «محمد» تبرُّكاً، وذكر مروياته عن كل شيخ. طُبع بتحقيق محمد عبد الكريم بالدار العربية للكتاب، في تونس، عام ١٣٩٨ هـ. وطُبع بتحقيق ماهر زهير جَرَّار بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ.

١٧ ـ **التحبير في المعجم الكبير**: لأبي سَعْد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظفّر منصور السَّمْعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ)، ذكر

فيه أسماء (١١٩٣) شيخاً حسب المطبوعة على حروف المعجم، يُفَصِّل في ترجمة الشيخ: فيذكر اسمَه، ونسبَه، وشيوخَه، ومسموعَه، وما قرأ على كل واحدٍ. طُبع بتحقيق منيرة ناجي سالم، بمطبعة الإرشاد في بغداد، عام ١٣٩٥ هـ.

١٨ ـ **معجم شيوخ ابن عساكر** الحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى سنة ٥٧١ هـ)، صاحب «تاريخ دمشق». رَتَّب في معجمه أسماء شيوخه على حروف المعجم، وعددهم (١٣٠٠) بالسَّماع، و(٤٦) أنشدوه، و(٢٩٠) بالإجازة، وأفرد النساء في «معجم النسوان». طُبع بتحقيق طلال بن سعود الدَعْجَاني من مكة المكَرّمَة. وحقّقته وفاء تقي الدين من دمشق.

١٩ ـ **مشيخة شَهْدَة مُسْنِدة العراق، فخر النساء**: شَهْدَة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدِّينورية ثم البغدادية الإبرية (المتوفى سنة ٥٧٤ هـ) خَرَّجها لها أبو محمد، عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجَنَابذي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٦١١ هـ). ذكر فيها (٢٨) من مشايخها. طُبعت بتحقيق الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب، بمكتبة الخانجي، في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٢٠ ـ **فهرس ابن خير الإشبيلي**: أبي بكر، محمد بن خير بن عمر الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ) ذكر فيها الكتبَ التي قرأها على شيوخه بأسانيدهم، ومجموعها نحو (١٤٠٠) كتاب، رَتَّبها حسب الموضوعات، فبدأ بعلوم القرآن، فالحديث... ثم عَقَد فصلاً في آخر الكتاب فيه أسماء شيوخه الذين روى عنهم العلم، أو أجازوه مُطلقاً لفظاً، أو خطاً، ورَتَّبهم على المدن. قال ابن الأبّار في «تكملة الصلة» (٢/ ٥٢٣): «وهو مِنَ المشهورين بسعة الرواية، والتبحُّر في علومها، وعددُ من سمع منهم، أو كتب له نيّفٌ ومئة رجلٍ، قد احتوى على

أسمائهم برنامَجُه الضَّخم، وهو في غايةِ الاحتفال والإفادة، لا يُعْلَم لأحدٍ من طبقته مثله»، طُبع بعناية المستشرق الإسباني فرنسيسكوس كـوديـرا (Franciscus Codeera) وتلميـذه ج. ريبيـرا تـرّاغـو (J.Riberatarrago) في مطبعة قومش بسَرَقُسْطة في الأندلس، عام ١٣١١ هـ، وتصوّره دارُ الآفاق الجديدة في بيروت.

٢١ ـ **معجم السفر**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني نزيل الإسكندرية (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ) وهو منسوبٌ لجدّهِ أحمد الذي كان يُلقّب «سِلفَة» وهو لَقَبٌ يُقالُ للغليظ الشَّفَة. ومُعجمه جمعه تلاميذه من جُزازه، وتعاليقه، وفيه شيوخُه الذين لَقِيَهم في الرحلة وعددهم (٧٩٤) كما في المطبوعة، ولعلَّها ناقصةٌ؛ لأن المشهور عند المحدِّثين أنهم ألفان، طُبع بتحقيق بهيجة الحسيني، في بغداد، عام ١٣٩٩ هـ، وطُبع بتحقيق شَير محمد رفان بمجمع البحوث الإسلامية في إسلام آباد بباكستان، عام ١٤٠٨ هـ. ولـه «المشيخـة البغـداديـة» حقَّقهـا نـزار عبـد اللطيـف الحديثي، ومحمد جاسم حمادي، في بغداد، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٢ ـ **مشيخة ابن الجَوْزي**: الحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي بن محمَّد البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)، وعددُ شيوخه فيه (٩٨)، بدأ بالرجال، وختم بالنساء، وهُنَّ ثلاث، يذكر اسمَ الشيخ، ويسند عنه حديثاً، أو حديثين، ويعزوه لمخارجه من كتب الأئمة، ويُبيِّن عُلُوَّه، وموافقاته للأئمة، ثم يُترجِم للشيخ بذكر ولادته، ورحلاته، وشيوخه، ووفاته. طُبعت بتحقيق محمد محفوظ، بالشركة التونسية عام ١٣٩٧ هـ، وطبعت بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

٢٣ ـ **مشيخة النَعَّال البغدادي**: أبي الحسن، محمد بن أنجب بن

أبي عبد الله المعروف بابن الأنجب (المتوفى سنة ٦٥٩ هـ)، خَرَّجها له الحافظ رشيد الدين أبي بكر، محمد ابن الزَّكي عبد العظيم المنذري (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). ترجم فيها لـ(٥٢) شيخاً من شيوخه، رَتَّبهم حسب وفياتهم. طُبعت بتحقيق الأستاذ ناجي معروف، والدكتور بَشَّار عوّاد معروف، بالمجمع العراقي في بغداد، عام ١٣٩٥ هـ.

٢٤ ـ **برنامج شيوخ الرُعَيْنِي**: أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الفخار (المتوفى سنة ٦٦٦ هـ)، سَمَّىٰ برنامجه: «الإيراد لنبذة المُستفاد من الرواية، والإسناد بلقاء حَمَلَة العلم في البلاد، علىٰ طريق الاختصار، والاقتصاد». طُبع بالمطبعة الهاشمية في دمشق، عام ١٣٨١ هـ.

٢٥ ـ **مشيخة ابن البخاري: أو «المشيخة الفخرية»**: لمسند عصره فخر الدين أبي الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي الصالحي (المتوفى سنة ٦٩٠ هـ) تخريج أبي العباس، أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ). خَرَّج له فيها عن (٧١) شيخاً، منهم (٧) نسوة. نشرها وقَدَّم لها الشيخُ محمد ناصر العَجَمي، بالتصوير، عن مخطوطة وزارة الأوقاف الكويتية، علىٰ نفقة الصندوق الوقفي للثقافة والفكر بالكويت، عام ١٤١٧ هـ، وحقَّقها عوض الحازمي، كرسالة دكتوراة، من جامعة أم القرىٰ في مكة المكرمة، عام ١٤١٠ هـ.

٢٦ ـ **برنامج التجيبي**: علم الدين، القاسم بن يوسف بن محمد البَلَنْسِي السِبْتي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ) انتقاه من رحلته المُسَمَّاه: «مستفاد الرحلة والاغتراب» ورَتَّبه علىٰ الكتب حسب مواضعها، بدءاً بعلوم القرآن، فالحديث، فالفقه... ولم يُترجِم لشيوخه، بل ذكرهم أثناء الأسانيد، وذكر فوائد، ونوادر. طُبع بتحقيق عبد الحفيظ منصور، بالدار العربية للكتاب في تونس، عام ١٤٠١ هـ.

٢٧ ـ **مَشْيَخَة قاضي القُضاة البدر ابن جماعة**: أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكِناني الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ) تخريجُ علم الدين، القاسم بن محمد البِرْزالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ). خرَّج فيه عن (٧٤) شيخاً. رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم. طُبعت بتحقيق مُوفَّق عبد القادر، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٢٨ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، خرّجه لنفسه، ترجم فيه لـ(١٠٤٠) شيخاً كما في المطبوعة ـ وهي ناقصةٌ ـ رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وأَخَّر النساء والكُنىٰ في آخره، وبدأ بمن اسمه «أحمد» تبرُّكاً. طُبع بتحقيق الحبيب الهيلة بدار الصِدِّيق في الطائف بالسعودية، عام ١٤٠٨ هـ، وهي طبعةٌ ناقصةٌ، وأفرد المحدِّثين بمعجمٍ مختصٍّ بهم، وهو الآتي.

٢٩ ـ **المعجم المختص بالمحدِّثين**: للذهبي أيضاً: ترجم فيه لـ(٣٩٤) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وفي ترتيبه اضطرابٌ، وكتبه بعد المعجم الكبير؛ لأنه يُحيل فيه إليه. طُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمكتبة الصِدِّيق في الطائف بالسعودية، عام ١٤٠٨ هـ، وهي ناقصةٌ.

٣٠ ـ **المعجم اللَّطيف أو الصَّغير**: للذهبي أيضاً. طُبع بتحقيق جاسم سليمان الدوسري، في الكويت، عام ١٤١٠ هـ.

٣١ ـ **برنامج الوادي آشي**: للمحدِّث أبي عبد الله، محمد بن جابر بن محمد القَيْسِي التونسي المالكي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ)، خَرَّجه لنفسه، وذكر فيه تراجم (٢٧٨) شيخاً، وجعله في جزءين: (الأول) لشيوخه، دون ترتيب أسمائهم، و(الثاني) لمروياته من الكتب

وعددها (٢٣٥) كتاباً، على المواضع، بدأ بالقرآن وعلومه، ثم الحديث. . . طُبع بتحقيق محمد محفوظ، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ، وطُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرىٰ في مكة المكرمة، عام ١٤٠١ هـ.

٣٢ ـ معجم شيوخ التاج السُّبْكي: أبي نصر، عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ)، صاحب «طبقات الشافعية الكبرىٰ». خَرَّجه له: محمد بن يحيىٰ بن محمد بن سَعْد المَقدِسي (ت ٧٥٩ هـ). طُبع بتحقيق الحسن بن محمد بن علي أيت بلعيد، في المغرب، عام ١٤٢٠ هـ.

٣٣ ـ مشيخة زين الدين بن حُسَين المَرَاغِي: قاضي طَيْبَة أبي بكر بن الحسين بن عمر العثماني الأموي المراغي المصري (المتوفى سنة ٨١٦ هـ)، تخريج الجمال أبي البركات، محمد بن موسىٰ بن علي المُرَّاكشي المَكّي (المتوفى سنة ٨٢٣ هـ). طُبعت بتحقيق محمد صالح بن عبد العزيز المراد، بمركز البحث العلمي، في جامعة أم القُرىٰ بمكة المكرّمة، عام ١٤١٦ هـ.

٣٤ ـ المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس: للحافظ ابن حجر شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، ترجم فيه لـ(٧٣٠) شيخاً وذكر فيه مرويّاته عنهم، وبلغت (١٥٠٠) كتاباً، طُبع بتحقيق يوسف المرعشلي بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤١٣ هـ.

٣٥ ـ المعجم المفهرس، أو: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: لابن حجر أيضاً. رَتَّبه علىٰ الكتب، وجَمَع فيه مرويّاته بأسانيدها عن شيوخه، فبلغت زهاء (٢٥٠٠) كتاب، وزادَ العدد عمّا في «المجمع»؛ لأنه ذكر فيه مرويّاته بالإجازة. طُبع بتحقيق

محمود شكور الميادني، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤١٩ هـ.

٣٦ ـ **برنامج المُجاري**: أبي عبد الله، محمد بن علي المُجاري الأندلسي (المتوفى سنة ٨٦٢ هـ) رَتَّب فيه شيوخه، وعددهم (٣٤) حسب بلدانهم، وترجَم لهم، وذكر مروياته عنهم. طُبع بتحقيق محمد أبو الأجْفَان بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ.

٣٧ ـ **معجم الشيوخ**: لنجم الدين ابن فهد أبي القاسم، محمد المدعو عمر بن محمد القُرشي الهاشمي المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ)، مخطوطٌ في مكتبة خدابَخْش في بَتْنَة بالهند.

٣٨ ـ **فهرست الرصّاع، أو «فهرست شيوخ الأنصاري»**: للقاضي المُفتي أبي عبد الله قاسم التِّلْمِساني ثم التُّونسي المالكي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ)، رَتَّب فيه شيوخه حسب لقيّه بهم، وتلقّيه عنهم، وهو منهجٌ لم يُسْبَق إليه. طُبع بتحقيق محمد العنابي، بالمكتبة العتيقة في تونس، عام ١٣٨٧ هـ.

٣٩ ـ **المنجم في المعجم**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، ترجم فيه لـ(١٥١) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم. طُبع بتحقيق إبراهيم باجس بدار ابن حزم في الرياض، عام ١٤١٥ هـ.

٤٠ ـ **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طُولون**: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصالحي الدِّمشقي (ت٩٥٣ هـ)، وهي ترجَمةٌ ذاتيةٌ. ذكر في الفصل الأولَ منها شيوخَه، ثم سرد مؤلَّفاته، طُبع بتحقيق الأستاذ محمد خير رمضان بدار ابن حزم في بيروت، عام ١٤١٦ هـ.

٤١ ـ **فهرسة المنجور**: أحمد بن علي بن عبد الرحمٰن

المِكْنَاسي الفاسي (المتوفى سنة ٩٩٥ هـ)، وهي الفهرسة الكبرىٰ. طُبع بتحقيق محمد حَجّي، بمطبعة دار الغرب الإسلامي، في الرّباط، عام ١٣٩٦ هـ.

٤٢ ـ **رياض أهل الجنَّة في آثار أهل السُنَّة**: لعبد الباقي الحنبلي تقي الدين، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر، المشهور بابن بَدْر، وبابن فقيه فُصَّة البَعْلي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٧١ هـ)، وهو ثبته. قال عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٤٥٠): «وَثَبَتُهُ هٰذا مِن ألطف ما كتبه أهل الشام في القرن ١١ هـ، وأجْمَع وأفْيَد، وهو في مجلَّدٍ وسطٍ، لخَّصه من ثَبَتِ نجم الدين الغزّي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) بدار البشائر في بيروت.

٤٣ ـ **صلة الخَلَف بموصول السَّلف**: لشمس الدين أبي عبد الله، محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني الفاسي المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ) وهو من الفهارس الكبيرة الجامعة. طُبع بتحقيق محمد حجّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ، وهي طبعةٌ مليئةٌ بالتصحيف، والأخطاء الطباعية.

٤٤ ـ **الأَمم لإيقاظ الهِمَم**: لبرهان الدين الكوراني أبي العِرفان، إبراهيم بن حسن المدني الشَّهْرَزُوْرِي الكردي الشافعي (المتوفى سنة ١١٠١ هـ)، وهو من الفهارس المفيدة. طُبع بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٢٨ هـ ومعه «حاشية» لأبي الخير العَطَّار المَكّي (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

٤٥ ـ **فهرسة ابن الحاج الفاسي**: لسيدي أحمد بن العَرْبي (المتوفى سنة ١١٠٩ هـ) جَمعها تلميذه محمد بن عبد السَّلام بَنَّاني (المتوفى سنة ١١٦٣ هـ). حقَّقها حالي الحسان، كرسالة دبلوم من

دار الحديث الحسنية بالمغرب، عام ١٤٠٦ هـ.

٤٦ ـ **مشيخة أبي المواهب الحنبلي**: لتقي الدين، محمد بن عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي ثم الدِّمشقي (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ) طُبع بتحقيق محمد مطيع حافظ بدار الفكر دمشق، عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، في ١٦٣ ص.

٤٧ ـ **بغية الطَّالبين لبيان المشايخ المحقّقين المدقّقين، أو: «ثَبَتُ النَّخلي»**: لشهاب الدين، أبي محمد، أحمد بن محمد المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٠ هـ)، وهو منسوبٌ إلىٰ «نَخْلَة» قرية باليمن. قال المُرادِي في: «سلك الدرر» (١/ ١٧١): «وألَّف ثبتاً جامعاً لأسماء شيوخه، أوَّله: قد سنح للخاطر العاطل، الذي هو عن الصواب مائلٌ... أن أذكر المشهورين المحقّقين من مشايخي المعنيين... فرغ من تأليفه سنة ١١١٤ هـ، وعليه مدارُ الإسناد في القرن ١٢»، طُبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٤٨ ـ **الإمداد بمعرفة عُلُوّ الإسناد**: لعبد الله بن سالم البصري المكي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٤ هـ)، وهو ثَبَتُهُ الجامع لمرويّاته من الكتب وأسانيد شيوخه، جمعه ولدُه سالم (ت ١١٦٠ هـ) أوّله: «فيقول سالم بن عبد الله بن سالم...: ولما كان الإسناد من الدين... وقد بذل السَّلف الصالح في ذلك الهمم... حتىٰ تميَّزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة... وكان سيّدي ووالدي عبد الله بن سالم قد انتهىٰ إليه في هـٰذا الزمن علوّ الإسناد، وكانت أسانيده مفرّقة غيرَ مجتمعةٍ، ويُخشىٰ أن تكون مع طول الزمان منقطعة، أردتُ جمع شملها). طبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠ م.

٤٩ ـ **الإرشاد إلىٰ مهمّات علم الإسناد**: للإمام شاه وليّ الله الدّهْلَوِي أحمد بن عبد الرحيم العُمري الهندي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ) وهو ثَبَتٌ نفيسٌ في نحو كرّاسةٍ، قال في أوّله: «حداني علىٰ تأليفه احتياجُ أهل العصر إلىٰ مثله، فإنّ هـٰذا العلم صار في مثل عصرنا نَسْياً مَنْسِياً، وكاد أهل العصر بجهلهم بفضله يَتَّخِذُونَه سُخْرِيّاً...» طُبع في لاهُوْر بالهند، عام ١٣٨٧ هـ.

٥٠ ـ **ثَبَت سَفَر**: للعلاّمة محمد سعيد بن محمد أمين سَفَر المدني، نزيل مكة والمُدَرِّس بالحرم (المتوفى سنة ١١٩٤ هـ)، وهو منظومةٌ شعريةٌ علىٰ قافية النُّون، في (١٤٤) بيتاً. ذكر فيها (٢٥) شيخاً. طُبعت بتحقيق أحمد عبد الملك عاشور بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤١٩ هـ.

٥١ ـ **نزهة رياض الإجازة المُستطابة بذكر مناقب مشايخ أهل الرواية والإصابة**: للمِزْجاجي عبد الخالق بن علي بن الزين الزَّبيدي ثم الهندي (المتوفى سنة ١٢٠١ هـ) طُبع بتحقيق عبد الكريم الخطيب، وعبد الله ابن محمد اليَمَني بدار الفكر في بيروت، عام ١٤١٨ هـ.

٥٢ ـ **قطف الثَّمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر**: لصالح الفُلاَّني (المتوفى سنة ١٢١٨ هـ)، وهو ثبته الصغير، مهمٌّ جداً لأسانيد وكُتُب أهل المشرق والمغرب. طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٢٨ هـ، وطُبع بتحقيق عامر حسن صبري بدار الشرُّوق في جُدَّة، عام ١٤٠٥ هـ.

٥٣ ـ **عقود اللَّآلي في الأسانيد العوالي المتصلة بشيخ الشيوخ علىٰ الإطلاق ومُحَقِّق زمنه بالاتِّفاق**: للشيخ محمد شاكر مقدَّم سعد العمري: العقّاد الدمشقي (المتوفى سنة ١٢٢٢هـ)، أخرجه له تلميذه

محمد أمين بن عمر ابن عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢ هـ). وهو ثَبَتٌ نفيسٌ جامع. طُبع بمطبعة المعارف في دمشق، عام ١٣٠٢ هـ.

٥٤ ـ **سَدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب**: للأمير الكبير أبي عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي المغربي ثم المصري الأزهري (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ)، وهو ثبته، وعليه مَدارُ رواية المصريين، ومعظم الحجازيِّين، والمَغَاربة بعده، جامعٌ للمصنَّفات الحديثية، والكتب، رَتَّبها على الفنون، والمسلسلات، والطُّرق. طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ وطُبع بمطبعة حجازي في القاهرة ومعه: «نهاية المطلب في التعليق على سدّ الأدب» للشيخ محمد ياسين الفاداني المكي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

٥٥ ـ **النَّفَس اليَماني والروح الروحاني في إجازة القُضاة الثَّلاثة بني الشَّوكاني**: للوجيه الأهدل: عبد الرحمٰن بن سليمان بن يحيى الزَّبيدي اليمني الشافعي (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وهو مِن أنفس ما أُلِّفَ، وأرفع ما صُنِّف اتّساع رواية، وعلوّ إسناد. طُبع بعناية مركز الدراسات والأبحاث اليمنية في صنعاء، عام ١٣٩٩ هـ.

٥٦ ـ **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**: لمحمد بن علي بن محمد اليمني الشَّوْكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وهو منسوبٌ إلى «شوكان» قريةٌ بالقرب من ذمار باليمن. وهو ثَبَتُه، جمع فيه مروياتِه عن شيوخه، أتَمّه عام ١٢١٤ هـ. طُبع بدائرة المعارف العثمانية في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٥٧ ـ **حصر الشَّارد من أسانيد محمد عابد**: لمحدِّث الحجاز محمد بن أحمد بن أحمد بن علي السِّندي الأنصاري المدني (المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ)، جمع فيه أسانيدَه للكتب، والمسلسلات: قال عنه علي بن ظاهر الوتري المدني (ت ١٣٢٢ هـ): «هٰذا الفهرس

لا يُوجَد ـ عليْ ما نعلم ـ أوسع منه، وأصح». طُبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٥٨ ـ **ثَبَتُ الوجيه الكُزْبَري**: عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ) وهو صغيرٌ. طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني المكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ.

٥٩ ـ **اليانع الجَني في أسانيد الشيخ عبد الغني**: ابن أبي سعيد عبد الحق الدِّهْلَوي المَدَني النَّقْشَبَندي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ). طُبع في جزءٍ صغيرٍ بالهند.

٦٠ ـ **عقد اليواقيت الجوهرية وسِمْط العين الذهبية بذكر طرق السادة العلوية**: لعيدروس الحبشي، ابن عمر بن عيدروس الحسيني العلوي الحضرمي الشافعي (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ)، هو مِن أكبر الأثبات. طُبع في مصر عام ١٣٠٧ هـ وبهامشه: «ذخيرة المعاد في ذكر السادة بني الصيّاد». وللمؤلِّف: «عقود اللآل في أسانيد الرجال» طبع في مصر، عام ١٣٨١ هـ.

٦١ ـ **إعلام الأئمَّة الأعلام وأساتيذها بما لنا من المرويات وأسانيدها**: لجعفر بن إدريس الكَتَّاني (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ). جمعه ابنه أبو زيد، عبد الرحمٰن (ت ١٣٣٤ هـ). طُبع بفاس زمن المؤلِّف.

٦٢ ـ **حسن الوفا لإخوان الصَّفا**: لفالح الظاهري (المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ). وهو الثَّبَت الصغير له. طُبع بمطبعة شركة المكارم بالإسكندرية، عام ١٣٢٣ هـ.

٦٣ ـ **انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار من فهارس ثبت الشيخ إبراهيم العطّار (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ)**: انتخاب ولده محيي الدين (ت ١٣٣٠ هـ). طُبع في دمشق.

٦٤ ـ **فتح القَوِيّ في أسانيد السيد الحبشي العَلَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ)**: جمعه تلميذه عبد الله بن محمد غازي الهندي ثم المَكّي (ت ١٣٦٥ هـ). طُبع على نفقة ولد حفيده الشيخ محمد بن أبي بكر بن حسين الحبشي، عام ١٤١٨هـ، وتوزّعه المكتبة المكيّة.

٦٥ ـ **عقود الأسانيد**: لمحمد أمين بن محمد خليل السَّفَرْجلاني الدّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ) وهو ثبتٌ منظومٌ في الأسانيد على هيئة سؤالٍ وجوابٍ. طُبع بالشام، عام ١٣١٩ هـ.

٦٦ ـ **كفاية المستفيد لِما علا من الأسانيد**: لمحمد محفوظ بن عبد الله، المكّي التُّرْمُسِي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ) وهو منسوبٌ إلى «تُرْمُس» مِن قُرى جاوَى الوسطى في أندونيسيا. طُبع بمصر عام ١٣٣٢ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (ت ١٤١٠ هـ) بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٦٧ ـ **الدُّرّ المنضود في أسانيد شيخ الهند محمود**: للشيخ حسن بن ذي الفِقار الدِّيُوْبَنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، جمعه تلميذه الشيخُ محمد شفيع الدِّيُوْبَنْدي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ). طُبع مع كتاب «كشف الأستار عن رجال معاني الأثار» لأبي تراب رشد السندي، في دلهي، عام ١٣٤٩ هـ.

٦٨ ـ **العقود اللُّؤلؤية في الأسانيد العلوية**: لأبي بكر ابن شهاب العيدروس (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ)، وهو ثبتٌ مشجَّرٌ مجدولٌ عجيبٌ في أسلوبه، غريبٌ في بابه، ألّفه في الآستانة، عام ١٣٠٣ هـ، وطُبع بإشارة الأمير فضل بن علي بن سهل مولى الدويلة (ت ١٣١٨ هـ).

٦٩ ـ **ثبت الأثبات الشَّهيرة**: لأبي بكر خُوقِير مفتي الحنابلة في مكة أبي بكر بن محمد عارف الكتبي (المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ) طبع

بتحقيق محمد عبد الله آل الرشيد بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٧٠ ـ **هادي المريد إلىٰ طُرُق الأسانيد**: للشيخ يوسف النبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ): وهو ثَبَتُهُ، لَخَّصه من ثَبَتَيْ ابن عابدين، والكُزْبَري، وختمه بترجمته، وبعض الفوائد. طبع ببيروت، عام ١٣١٧ هـ.

٧١ ـ **نور النِّبراس في التعريف بأسانيد ومرويات الجدّ السيد عباس**: العلاّمة السيّد عباس بن عبد العزيز الإدريسي الحسني المالكي المكي (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ)، جمعه حفيدُه الشيخ محمد بن علوي بن عباس. طُبع بدار القلم العربي في حلب، عام ١٤١٦ هـ.

٧٢ ـ **الإسعاد بالإسناد**: لمحمد عبد الباقي الأنصاري اللَّكْنَوي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ): طُبع بتصحيح محمد الدفتردار بمطبعة القدسي في القاهرة، عام ١٣٥٦ هـ، وله: «نشر الغوالي من الأسانيد العوالي». طُبع مع «الدليل المشير» لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

٧٣ ـ **المسلك الجلي في أسانيد محمد علي**: محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المغربي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ)، جمعه تلميذه الشيخ محمد ياسين الفاداني المَكّي (ت١٤١٠ هـ).

٧٤ ـ **إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان**: اختصره شيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) من كتابه الكبير: «مطمح الوجدان من أسانيد حمدان» طُبع منه الجزء الأول فقط بمطبعة حجازي في القاهرة، عام ١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م في ٢٧٢ ص. طُبع بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٧٥ ـ **الأنوار الجلية في الأثبات الحلبية**: للشيخ راغب الطَّبَّاخ الحلبي (المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ): اختصر فيه ثلاثة كتب هي: «كفاية الراوي والسامع» ليوسف الحسيني الحلبي (ت١١٥٣ هـ)، و«إنالة الطالبين» لعبد الكريم الشراباتي الحلبي (ت ١١٧٨ هـ) و«منار الإسعاد في طرق الإسناد» لعبد الرحمٰن بن عبد الله الحلبي (ت ١١٩٢ هـ). وذَيَّلهُ ببعض إجازات شيوخه وتراجمهم. طُبع علىٰ نفقة المؤلّف بالمطبعة العلمية في حلب، عام ١٣٥١ هـ.

٧٦ ـ **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيزُ**: للشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ)، ذكر فيه شيوخه وكثيراً من الكتب والأثبات. طُبع بمطبعة الأنوار في القاهرة، عام ١٣٦٠ هـ، وطُبع بتحقيق تلميذه الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ) بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب، عام ١٤١٣ هـ.

٧٧ ـ **الدليل المشير إلىٰ فلك أسانيد البشير** ﷺ: لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ) وهو ثبتٌ كبيرٌ، طُبع بعناية ولده الشيخ محمد، عام ١٤١٨هـ، وتوزعه المكتبة المكيّة.

٧٨ ـ **الدُّرّ الفريد الجامع لمتفرّقات الأسانيد**: للواسعي عبد الواسع بن يحيىٰ بن محمد الصَّنعاني اليمني (المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ) طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٧٩ ـ **نظم أجود الأسانيد المسلسلة**: لزُبَارَة محمد بن محمد بن يحيىٰ الصَّنعاني الحسني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ) طُبع بمطبعة وزارة المعارف بصنعاء، عام ١٣٦٣ هـ ومعه: «ذيل نظم أجود المسلسلات».

٨٠ ـ **المعجم الوجيز للمستجيز**: لأحمد بن محمد الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ) وهو ثبته الصغير ذكر فيه (١٠٠) شيخ. مطبوعٌ.

٨١ ـ **إتحاف ذوي العناية ببعض مالي من المشيخة والرواية**: لمحمد العربي العَزُّوزي (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ) جعله كمقدّمة لثبته الكبير: «جامع الأثبات والمشيخات والأسانيد». طُبع بمطبعة الإنصاف في بيروت، عام ١٣٧٠ هـ.

٨٢ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات**: للشيخ محمد عبد الحي الكتّاني (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ). وهو معجمه الكبير، كتبه إجازة لمحمد حبيب الله الشِّنقيطي (ت ١٣٦٣ هـ) بدأه بذكر (١٨٠) من أسماء شيوخه موزَّعين على المُدُن، ثم ضَمَّنه أسماء (١٣٠٠) كتاب، وتراجم (٥٠٠) من الحُفَّاظ، على حروف المعجم ـ على الطريقة المغربية. يذكر في كل حرف الحفاظ، ثم الكتب، ثم ينتقل لحرف آخر. وذكر: أنه أراد أن يذيِّل به على «التبيان لبديعة البيان» وهي قصيدةٌ لابن ناصر الدين الدِّمشقي (ت٨٤٢ هـ) بأسماء حفّاظ الحديث، إضافةً إلى «طبقات الحفاظ» للسُّيوطي (ت ٩١١ هـ) لكنه خرج عن شرطه، فترجم لمن فيهما، ولمن هو من غير الحفّاظ، ولم يستوعب. ومع ذلك فالكتاب يَدُلُّ على سَعَة اطِّلاعه ومعرفته بفنّ الأسانيد، واتصاله بالمشايخ المسندين في زمانه في كل بلدٍ، وقد تتبَّع العلماء أوهامَه، فجمع أحمد رافع الطهطاوي: «إرشاد المستفيد»، وذكر ابن سودة كتابين في الردّ عليه أحدهما: «مدفع المهارس للفتك بفهرس الفهارس» والآخر: «لقط الممارس على فهرس الفهارس» أطالا النفسَ، وَبيَّنا ما فيه من أخطاء، وتدليس، وتناقض. طبع الكتاب قديماً بفاس، عام ١٣٤٦ هـ، وطبع بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٨٣ ـ **معجم الشيوخ، أو: رياض الجنّة في شيوخ السُّنّة، أو**

المُدهش المُطرِب بأخبار مَن لَقِيتُ، أو كاتبني بالمشرق أو المغرب: لمحمد عبد الحفيظ ابن محمد الطاهر الفاسي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ)، روىٰ فيه عن (١١٤) شيخاً افتتحهم بذكر والده، ثم سائر المحمَّدين تبرُّكاً ثم ذكر الباقين علىٰ حروف المعجم عند المغاربة، طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط، عام ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣٢ م في جزءين. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٨٤ ـ **الإرشاد بذكر بعض مالي من الإجازة والإستاد**: لحسن المَشَّاط المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ)، طُبع بمطبعة المدني في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٨٥ ـ **سَلْ النصال للنّضال بالأشياخ وأهل الكمال**: لعبد السلام ابن سَودَة (المتوفى سنة ١٤٠٠ هـ). طُبع بتحقيق محمد حَجِّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤١٧ هـ.

٨٦ ـ **معجم المعاجم والمَشْيَخات والفهارس والبرامج والأثبات**: للأستاذ يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي: وهو يَضُمّ (٣٢٢٥) كتاباً، وتراجم (١٨٠) شيخاً، جمع فيه صاحِبُه كل ما كتب في معاجم الشيوخ علىٰ تقدُّم وفيات أصحابها في الزمن، حسب القرون. طُبع بمكتبة الرشد في الرياض، عام ١٤٢٣ هـ ومعه: «الأنوار العلية بالأسانيد المرعشلية».

٨٧ ـ **إمداد الفتَّاح بأسانيد الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة**(المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ): جمعه تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله آل الرّشيد، طُبع في مكتبة الإمام الشافعي ـ بالرياض.

٨٨ ـ **نفحات الهند واليمن بأسانيد الشيخ أبي الحسن**: وهو ثَبَتُ

الإمام أبي الحسن علي الحسني النَّدْوي (المتوفىٰ سنة ١٤٢١ هـ)، جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي، طُبع في مكتبة الإمام الشافعي ـ بالرياض، عام ١٤١٩ هـ.

٨٩ ـ **كفاية الراوي بأسانيد الشيخ يوسف القرضاوي**: جمع الأستاذ محمد أكرم النَّدوي، طُبع في دار القلم بدمشق.

٩٠ ـ **بغية الأسانيد**: للعلامة الشريف محمد الرَّابع (وهو ثبت الشيخ محمد الرابع الحسيني النَّدْوي): جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدوي، طُبع في دار القلم بدمشق.

٩١ ـ **العقد اللُّجيني في أسانيد الشيخ سلمان الحسيني**: (وهو ثَبَتُ العالم الداعية: الشيخ سلمان بن طاهر الحسيني النَّدْوي): جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي، طُبع في دار الغرب الإسلامي ـ ببيروت. (انظر: «فهرس الفهارس» للكتَّاني، و«المعاجم والمشيخات» للمرعشلي، و«مصادر الكتب الحديثية» للمؤلّف).

المُعَارَضَةُ:

لغةً: وهي في اللُّغةِ من قولِهم: قَابَلْتُ الكتابَ قِبَالاً ومُقابَلَةً، أي: جعلتُه قبالتَه وصَيَّرتُ في أحدِهما كُلّ ما في الآخر.

وعارَضتُ بالكتاب الكتابَ: أي جَعَلْتُ ما في أحدهِما مِثْلَ ما في الآخَرِ. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٦٥، و«التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٣٢).

واصطلاحاً: أنْ يُقَابِلَ النَّاسِخُ نُسْخَتَه أو ما نَقَلَهُ بأَصْل شيخِه، أو بأَصْلٍ موثوقٍ به، وإصلاح ما يُوجَدُ من فُروقٍ أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو زيادةٍ أو نقصٍ، وتُسَمَّى النُّسْخَةُ القديمةُ: الأصلَ، وتُسَمَّى النُّسْخَةُ: الجديدةُ الفَرْعَ. (انظر: «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٣٣، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» ١/ ٢٧٥، و«الكفاية» ص: ٢٣٧).

المُعَارَضَةُ بَيْنَ النُّسَخِ أهمِّيَّتُها ونَتائِجُها:

تُعَدُّ «المُعَارَضَةُ» من أفضل الطُّرُقِ لمعرفة أصوبِ الرِّوايات، وأتْقَنِها، وهي الأسلوبُ العلميُّ الدَّقيقُ الَّذي يُرْشِدُنا إلى معرفةِ الخطأ مِن الصَّواب.

ولقد عَرَف المُسْلِمُونَ «المعارضةَ» كأفْضَلِ وَسيلةٍ عَلميَّةٍ لتقويم النُّصُوص منذ فجر الإسلام؛ وذلك أنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «كان يَعْرِضُ القُرآنَ على جِبريلَ في كُلِّ سَنةٍ مَرَّةً، فَلمَّا كانت السَّنَةُ الَّتي قُبِضَ فيها عَرضهُ عليه مرَّتين...». (أخرجه أحمد في مسنده، برقم: ٢٤٩٤ ـ ٣٠٠١).

قال البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٤٦٦ ـ ٥٢٥) «يقال: إنَّ زَيدَ بن ثابتٍ شَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ الَّتي عَرَضَها رَسُولُ اللهِ ﷺ على جبريلَ، وهي الَّتي بَيَّن فيها ما نُسِخَ، وما بَقِي».

وقال أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ: «قَرَأ زيدُ بن ثابتٍ على رسولِ الله ﷺ في العامِ الَّذي تَوفَّاه اللهُ فيه مرَّتين، وإنَّما سُمِّيَت قراءةُ زيد بن ثابت؛ لأنَّهُ كَتَبها لِرَسُولِ الله ﷺ، وقرأها عليه، وشَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ، وكان يُقرِئُ النَّاسَ بها حتَّى ماتَ، ولذلك اعتمدَه أبو بَكْر وعُمَرُ في جَمْعِه، ووَلَّاهُ عثمانُ كَتَبة المصاحفِ ـ رضي الله عنهم ـ أجمعين». (انظر «شرح السنة» للبغوي، ٤/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

قال الحافظُ الذَّهبيُّ: «ومِن جلالةِ زَيد: أنَّ الصِّدِّيقَ اعتمد عليه في كتابةِ القُرآنِ العظيمِ في صُحُفٍ، وجَمْعِه من أفواه الرِّجال، ومن الأكتافِ، والرِّقاع، واحتفظوا بتلك الصُّحُفِ مُدَّةً، فكانت عند الصِّدِّيق، ثُمَّ تَسَلَّمها الفاروقُ، ثمَّ كانت بعدُ عند أمِّ المؤمنينَ حَفْصَة إلى أن نَدَبَ عثمانُ زَيْدَ بن ثابتٍ، ونَفراً من قُريشٍ إلى كتابة هٰذا المُصْحَفِ العُثْمانيِّ الَّذي به الآن في الأرض أزيدُ من أَلْفَي ألف نُسخةٍ،

ولـم يَبْـقَ بـأيـدي الأمَّـةِ قُـرآنٌ سـواهُ، ولله الحمـد». (سيـر أعـلام النبلاء: ٢/ ٤٤١).

وبعد تدوين الحديث النَّبويّ الشريف وتعدُّدِ نُسَخِ الكتاب الواحد ظَهَرت الحاجةُ الماسَّةُ إلى المعارضة بين هـٰذه النُّسَخ لِمَعْرِفَة أدَقِّها وأصوبِها، حتى إنَّ النُّسخَة الَّتي لم تُعارَضْ وتُقَابَلْ وتُراجَعْ عَدَّها أهلُ الحديث نسخةً ليست بذي بالٍ.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «يجبُ على من كَتبَ نُسْخَةً من أصلِ بعضِ الشُّيوخِ أن يُعَارِضَ نسخته بالأصلِ، فإنَّ ذلك شرطٌ في صحَّةِ الرِّوايةِ من الكتاب المسموع». (الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢٧٥).

وعن هِشام بن عُرْوَةَ قال: قال لي أبي: أكتبتَ؟

قال: قلتُ: نعَم. قال: عارضتَ؟

قلتُ: لا. قال: فلم تَكْتُبْ. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٥٤٤، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٧٥).

ولبعض الشعراء كما في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٩):

إلْمَـحْ كِتـابَـك حِيْـنَ تَكْتُبُـه ... واحْرِسْهُ مِنْ وَهْمٍ ومِنْ سَقَطِ
واعْـرِضْـهُ مُـرْتـابـاً بِصِحَّتِـهِ ... ما أَنْتَ مَعْصُوْماً مِنَ الغَلَطِ

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى:

«وأمَّا مُقابَلةُ النُّسخةِ بأصل السَّماع، ومُعارضتُها به؛ فمُتعيِّنَةٌ لا بُدَّ منها، ولا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ التَّقِيِّ الرِّواية ما لم يُقابِل بأصلِ شيخهِ، أو نُسخَةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابَلتِها بالأصل...». (الإلماع: ص: ١٥٩).

أمَّا إذا لم يُعارِض كتابَه بالأصل؛ فقد أجاز الرِّواية منه الأستاذُ أبو إسحاق الإسْفَراييني، وأبو بَكْر الإسماعيليّ، والبَرْقَانيُّ، والخطيبُ البغداديُّ. وشرطُ الخطيبِ:

أ ـ أن تكون نُسْخَتُه نُقِلت من الأصلِ.

ب ـ وأن يُبَيِّن عند الرِّواية: أنَّه لم يُعارِض، وهـٰذا أيضاً شرط الإسماعيليّ، والبَرْقَانيِّ، وابن الصَّلاح. (انظر «الكفاية» ص:٣٢٩، و«علوم الحديث» ص:٢٠٨).

ج ـ قال ابنُ الصَّلاح: ولابُدَّ من شرطٍ ثالثٍ: وهو أن يكون ناقلُ النُّسْخَةِ... صحيحَ النَّقْلِ، قليلَ السَّقَطِ. (انظر «علوم الحديث» ص:٢٠٩).

إنَّ «المُعارَضَة» بين النُّسَخِ تقودنا إلى عِدَّة أمورٍ، ومن هـٰذه الأمور:

١ ـ اختلاف الرِّوايات.

٢ ـ السَّقَط.

٣ ـ التصحيف والتحريف.

٤ ـ التقديم والتأخير.

٥ ـ الإعادة والتَّكرار.

٦ ـ الخطأ الإعرابي والإملائي.

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنَّ الباحث في حالة اختياره نُسْخَةً تكون أصلاً لِعِدَّةِ اعتباراتٍ علميَّةٍ ففي حالةِ مُعارَضَتِه لهـٰذه النُّسخَةِ بالنُّسَخِ الأخرَى فما هي الطَّريقةُ العِلميَّةُ الواجب اتِّباعُها في إثبات هـٰذه الفروق؟

هل يَعْتَمِدُ اعتماداً كُلِّياً على نُسخَتِه، ويضَعها في صُلْبِ الكِتاب، ثُمَّ الإشارة إلى بقيَّة الفروق من النُّسَخِ الأُخرى في حاشية الكتاب، دون تَحَمُّلِ مسؤولية الاختيار، أو تغييرِ تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو خطأ بَيِّنٍ، أو إتمامِ نقصٍ...؟

أم يَعْتَمِدُ على كُلِّ النُّسَخِ، ويتحَمَّلُ مسؤوليةَ الاختيار من النُّسَخِ كُلِّها، وإعمال الفِكْر، وإكداد الذِّهْنِ لاختيار الكلمةِ المناسبةِ، والتعبيرِ

الدقيق، وإثباتِ النَّصِّ الذي يراهُ صحيحاً من أيِّ نُسْخَةٍ كانت في صُلْبِ الكتابِ مع ذِكْرِ بقيَّة الفروقِ في حاشية الكتاب. . . ؟

وفي حالة اختياره النَّصَّ المُختارَ ما هي الطَّريقةُ العلميَّةُ الَّتي يجب عليه أن يسلكها في هٰذا الطَّريق. . . ؟

وقبلَ الحديث عن هٰذهِ الأمور أُحِبُّ أن أقول: إنَّ تحقيق النُّصوصِ أمَانَةٌ دينيَّةٌ، وأخلاقيَّةٌ، وإنَّ من واجب المحقِّق أن يَعْلَمَ أنَّ هٰذه النُّصوصَ إنَّما هي وثائقُ تاريخيَّةٌ لا يَحِقُّ له أن يتلاعبَ بها، وأن يجعلَ من نَفْسِه مُصَحِّحاً أو مُقوِّماً لهٰذه الوثائق. . . وأنَّ الأمَانةَ العلميَّة تقتضي منه الحرصَ التَّامَّ على نقلِ هٰذهِ الوثائق كما هي.

فإنَّ هٰذه النُّصوصَ وثائقٌ يُحْكَمُ بها على كاتبها سَلباً، وإيجاباً، كما أنَّها تُمَثِّلُ واقعاً وحَدَثاً حَدَث، ومضَى؛ لذا فإنَّ تبديلَ أيِّ نَصٍّ أو تغييرِه يُعَدُّ تلاعُباً خطيراً في هٰذه الوثائق، وبالتَّالي فقداناً للأمانةِ العلميَّة الواجب توفّرها في المحقِّق الأمين، وعُدْواناً على حقِّ المُصنِّف الَّذي كَتَب هٰذا الكتابَ. . .

لذا فإنَّ على المحقِّق أن يضَعَ في ذِهْنِه قبلَ كُلِّ شيءٍ إثباتَ ما قاله المُصَنِّف خطأً كان أم صواباً، وأن لا ينصب نفسَه حَكَماً على هٰذه النُّصوص، فَيُبيح لها تصحيحَ النُّصوص، أو تبديلها بنصوصٍ أخرى. . . هٰذا أمرٌ.

الأمر الثَّاني: على المحقِّق أن يَكُدَّ ذِهْنَه ويشغل فِكرَه لِيَصِلَ إلى النَّصِّ السليم الذي قاله المُصَنِّفُ، وأن يتحَرَّى الدِّقَّةَ التَّامةَ والحذرَ الشديدَ ليُفَرِّق بين خطأ النُّسَّاخ، وخطأُ المُصَنِّف، واختلافِ النُّسَخِ واختلاف الرِّوايات.

الأمر الثالث: أن يَتَنَبَّهَ المحقِّقُ إلى اختلافِ الرِّواياتِ، وأن

يَسْلُكَ طريقاً واضحاً ويَلْتَزِمَ روايةً مُعَيَّنَةً في حالة اختلافِ الرِّوايات، وأن يحذر حذراً شديداً من الوقوعِ في خطأ الخَلْطِ بين الرِّوايات المُخْتَلِفَةِ للمُصَنَّفِ الواحدِ. . .

الأمر الرابع: أنَّ الغاية من «المُعارَضَةِ» بين النُّسَخ هو: الوصولُ إلى ما كَتَبهُ المُصَنِّفُ. . . لذا فإنَّ اتّخاذ نُسخةٍ مُعَيَّنَةٍ تكون أصلاً، وإثباتَ ما فيها في صُلْبِ الكتاب خطأً كان أم صواباً مع الإشارةِ إلى الفروق بين هٰذه النُّسَخ في الحاشيةِ قد تُؤدِّي بالباحث إلى إثبات ما لم يَقُله المُصنِّفُ، وبالتَّالي قد تُؤدِّي أيضاً إلى إلغاء مبدأ «المعارضة».

إذ إنَّ الغاية من «المُعارضَة» إثباتُ ما قاله المُصَنِّفُ على وجه الدِّقَّةِ والصَّواب، فـ «المُعَارضَة» وسيلةٌ لإثبات صحَّة ما قاله المُصَنِّفُ من عَدَمِه. . . وفي حالة إثباتِ ما لم يَقُلْهُ المُصَنِّفُ بحُجَّةِ أنَّنا هكذا وجدناه في نُسْخَتِنَا، والإشارةُ إلى فروق النُّسَخِ المخالِفَةِ لنُسْخَتِنا والَّتي تحتمل الصَّوابَ نكون قد جعلنا من المعارضة «غايةً» لا «وسيلةً».

وكذا الأمرُ بالنِّسبة إلى إتمام النَّقصِ فإنَّ المُحَقِّقَ في حالة إثباته في صُلْبِ الكتابِ المُحقَّقِ كلاماً ناقصاً، اعتماداً على نسخته الَّتي اتَّخذها أصلاً مع الإشارة إلى هٰذا النَّقص من فروقِ النُّسَخِ في حاشية الكتاب فإنَّهُ يكون قد أثبت كلاماً ناقصاً للمُصَنِّف، كان الأولى به إثباته في صُلْبِ الكتاب. يُضاف إلى هٰذا كُلِّه: أنَّ المُعَارضَةَ وسيلةٌ لإثبات صِحَّة، وتمامِ ما قاله المُصَنِّف. . . لا غايةً في حَدِّ ذاتِها:

الأمر الخامس: الأصلُ في تَعَدُّدِ النُّسَخِ: أنَّها جميعاً من قولِ المُصَنِّفِ، وأنَّ اتِّخاذَ نُسْخَةٍ لأسبابٍ علميَّةٍ، وتاريخيَّةٍ لا يعني بالضَّرورة إلغاءَ بقيَّةِ النُّسَخِ. . . لذا فإنَّ أيَّ إضافةٍ من النُّسَخِ الأُخرى في صُلْبِ الكتاب لضرورةٍ تقتضيها سلامةُ النَّصِّ من إتمام نقصٍ، أو

تصحيح تحريفٍ، أو تصحيفٍ بعد دراسةِ النُّصوصِ، والتَّوثُّقِ من كلام المُصنِّف. . . فإنَّ ذلك لا يعني أنَّنا قد تَعَدَّينا على حَقِّ المُصَنِّفِ، نظراً لأنَّ الأصلَ: أنَّ هـٰذه النُّسَخ جميعها من قولِ المُصَنِّفِ. . . وأنَّ هنالك بَوْناً شاسعاً بين أن يُلْحِق المحقِّقُ نَصّاً أو أن يُبَدِّلَ كلمةً بَدَلَ كلمةٍ من عنده، وبين أن يُضيف سَقطاً، أو يُصْلِحَ لَحْناً، أو خطأً من فروقِ النُّسَخِ بعد دراسةٍ، وتأمُّلٍ دَقيقين. . .

الأمر السَّادس: لعلَّ أفضل الطُّرقِ في تحقيق النُّصُوصِ ـ واللهُ أعلم ـ هو اتِّخاذُ نسخةٍ تكون أصلاً بعد دراستِها دراسةً علميَّةً دقيقةً، ثُمَّ مُعارَضَتُها بالنُّسَخِ الأُخرى والإشارةُ إلى الفروق بين النُّسَخ في حاشية الكتاب، مع التَّحري الدَّقيق والحرصِ التَّامِّ على عَدَمِ إضافةِ أيِّ لفظةٍ أو تغيير أيِّ عبارةٍ من نسخةِ الأصل سواءٌ من النُّسَخِ الأُخرى، أو من النُّقول عن المُصَنِّفِ. .

اللَّهُمَّ إلاَّ لضرورةٍ علميَّةٍ لا مناصَ منها، فعندئذٍ يلجأ المحقِّقُ إلى الإضافة أو التبديل مُستعيناً بالنُّسُخ الأخرى، ولا يَتِمُّ ذلك إلاَّ بعد التَّمحيصِ الدَّقيقِ، والدراسةِ المتأنِّية لهـٰذه الإضافة، أو التبديل. . .

(انظر «توثيق النصوص وضبطها عن المحدِّثين» ص: ١١٧ ـ ١٢٤).

المُعَاصَرَةُ:

لغةً: مصدرُ (عاصَرَ) يُعاصِرُ معاصَرَةً: عاصَرَ فلانٌ فلاناً: أي: عاشَ معه في عصرٍ واحدٍ.

واصطلاحاً: هي وجودُ الراوي، والمروي عنه في عصرٍ واحدٍ، سواء التقيا، أو لا، واكتفى بها الإمامُ مسلمٌ في قبول السَّند المُعَنْعَن إذا كان رواتُه عدولاً لم يُوصَموا بالتَّدليس.

المُعْتَزِلَة:

هم من الفِرَق الضَّالَّة عند أهل السُّنَّة، والجماعة، وهم علىٰ عِدَّة فِرَقٍ تجمعها في بدعتها أمورٌ، منها:

نَفْيُها كلِّها عن الله عزَّ وجلَّ صفاته الأزلية، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا صفةٌ أزليةٌ، وأنَّ الله تعالىٰ لم يكن له في الأزل اسمٌ، ولا صفةٌ.

وقولُهم باستحالة رؤية الله عزَّ وجلَّ بالأبصار، وأنه لا يرى نفسَه ولا يراه غيره.

وقولُهم بحدوث كلام الله عزَّ وجلَّ، وحدوث أمره، ونهيه، وخبره، ويزعمون: أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ حادثٌ، وأكثرهم اليوم يُسَمّون كلامه مخلوقاً.

وقولُهم بأنَّ الله تعالىٰ غيرُ خالقٍ لأكساب الناس، ولا لشيءٍ من أعمال الحيوانات، وقد زعموا: أنَّ الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في أكسابهم، ولا في أعمار سائر الحيوانات صنعٌ، ولا تقديرٌ، ولأجل هٰذا القول سَمَّاهم المسلمون: «قَدَرِيَّة».

واتفاقهم علىٰ أنَّ الفاسق من أمة الإسلام بالمَنْزلة بين المَنْزلَتين، وهي: أنه فاسقٌ، لا مؤمنٌ، ولا كافرٌ، ولأجل هٰذا سَمَّاهم المسلمون: «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها.

وقولهم: إنَّ كل ما لم يأمر الله تعالىٰ به، أو ينهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها. (انظر: «تخريج الحديث نشأته ومنهجيته «للخيرآبادي، ص: ٩١).

المُعْجَمُ:

انظر «المَعَاجم».

المُعْجَمَةُ:

هي الحروفُ ذاتُ النُّقَطِ كالخاء، والذَّال، والشِّين، والضَّاد، والغَيْن.

المُعَدَّلُ:

الحديثُ الصحيحُ، أو الحَسَنُ.

المُعَدِّلُ:

الذي يُبيِّن الأسبابَ المُوجِبةَ لتقوية الراوي، أو إخراجه ممَّا يقدح به من جرحٍ، وضعفٍ.

مَعْدِنُ الكَذِبِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجَرْح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَعْرِفَةُ الإِخْوَة والأَخَواتِ:

انظر راجع «الإِخْوَةُ والأخواتُ» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ أَسْمَاء مَنِ اشْتَهَرُوا بكُناهم:

انظر: «أَسْمَاءَ مَنْ اشتهروا بكُناهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ الأَلْقَاب:

انظر «الأَلْقَاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَة أَوْطَانِ الرُّوَاة وبُلْدَانِهِمْ:

انظر «أَوْطَان الرُّواةِ وبُلْدَانِهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ التَّابعين:

لغةً: «التَّابعون» جمع تابعيٍّ، أو تابعٍ، والتابعُ: اسم فاعِل من «تَبِعَه» بمعنى: مَشَى خلفه. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً، وماتَ على الإسلام.

وقيل: هو من صحب الصَّحابيَّ.

انظر: «التَّابِعيّ» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيخ الرُّوَاة:

أي مواليدهم، ووفياتهم. انظر «تَوارِيخ الرُّواة» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيخ المُتُون:

ذكره البُلْقِيني، وقال: فوائدُهُ كثيرةٌ، وله نفعٌ في معرفة الناسخ والمنسوخ.

قال: والتاريخُ يُعْرَف بأوَّل ما كان كذا، وبذكر القبلية، والبعدية وبآخر الأمرين، ويكون بذكر السنة، والشهر، وغير ذلك. (تدريب الراوي: ٣٠٤).

مَعْرِفَةُ الثِّقَات والضُّعَفَاء من الرُّوَاة:

وهو فَنٌّ يبحث عن عدالة الرَّاوي وضَبْطِه.

انظر «الثقات والضعفاء من الرُّواة» في حرف الثاء.

مَعْرِفَةُ الحُفَّاظ:

انظر «الحافظ» في حرف الحاء.

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَة:

انظر «الصحابة» في حرف الصاد.

مَعْرِفَةُ طَبَقاتِ العُلمَاء والرُّوَاة:

وهم قومٌ تقاربوا في السِّنِّ، والإسنادِ، أو في الإسناد.

انظر «الطَّبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ العُلَمَاء والرُّوَاة:

انظر «الطبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ المُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ:

انظر «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف».

مَعْرِفَةُ المُبْهَمَاتِ:

هو من أُبْهِمَ اسمه في المَتْن، أو الإسناد من الرُّواة، أو ممَّن له علاقة بالرِّواية.

انظر «المُبْهَمات».

مَعْرِفَةُ المُتشَابِه:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة لفظاً وخطَّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً، أو بالعكس.

انظر «المتشابه».

مَعْرِفَةُ المُتَّفِقِ والمُفْتَرِق:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة، وأسماء آبائهم فصاعداً خطّاً، ولفظاً، وتختلف أشخاصُهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم، وكناهم، أو أسماؤهم، ونسبتهم.

انظر «المتفق والمفترق».

مَعْرِفَةُ المُفْرَداتِ مِن الأَسْمَاء والكُنَى والأَلْقَابِ:

هو أن يكون لشخصٍ من الصَّحابة، أو الرُّواة عامةً، أو أحد العلماء اسمٌ، أو كنيةٌ، أو لقبٌ لا يُشارِكه فيه غيرُه من الرُّواة، والعلماء.

وهو أقسام:

الأول: في الأسماء، فمن الصَّحابة «أحمد» ابن عُجَيْلان.

الثاني: الكُنَى، مثاله: أبو العبيدين، وأبو العُشَرَاء.

الثالث: الألقاب، مثاله: سَفِيْنَةُ مولى النَّبي ﷺ.

انظر: «الألقاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ مَن أُسْنِدَ عنهُ من الصَّحَابَةِ الَّذين مَاتُوا في حياة النَّبِيِّ ﷺ:

قال السيوطيُّ: وهـٰذا النوع زِدْتُهُ أنا، وفائدةُ معرفةِ ذلك: الحكمُ بإرساله إذا كان الرَّاوي عنه تابعيّاً.

ومن ذلك: أبو سَلَمَة زوجُ أُمّ سَلَمة رضي الله عنهما، توفِّي مرجع رسول الله ﷺ من بدر. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

مَعْرِفَةُ مَن خَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ:

الاختلاط: هو فساد العقل.

انظر «من اختلط من الثقات» و«المختلطون».

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بأَسْمَاءَ أو صفاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من شخصٍ واحد أو من جماعةٍ.

مثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبِيّ، سمَّاه بعضُهم: «أبا النَّضْر» وقيل: حَمَّاد بن السَّائب، وقيل: «أبا سعيد». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣٥).

مَعْرِفَةُ المهل:

وهو أن يروى الرَّاوِيُّ عن شخصين مُتَّفِقين في الاسم فقطْ، أو مع اسم الأب، أو نحو ذلك، ولم يتميَّز بما يخصّ كلَّ واحدٍ منهما.

انظر «المهل».

مَعْرِفَةُ المَنْسُوْبِيْنَ إلى غَيْرَ آبَائِهِم:

ومنهم من نُسِبَ إلى أُمِّه، وجَدَّتِه، وجَدِّه، وإلى أجنبي.

انظر «المَنْسُوبِيْنَ إلى غير آبائهم».

مَعْرِفَةُ المَوَالي مِنَ الرُّواة والعُلَمَاء:

هو الشَّخصُ المُحَالفُ، أو المُعْتَق، أو الذي أَسْلَم على يد غيره. (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣٣).

انظر «المَوالي من الرُّواة والعُلَماء».

مَعْرِفَةُ النِّسَبِ التي على خِلاَف ظاهِرِها:

انظر «النِّسَب التي على خِلاَفِ ظاهِرِها» في حرف النّون.

مَعْرِفَةُ الوُحْدَانِ:

لغةً: الوُحْدان: جمعُ واحدٍ.

واصطلاحاً: وهو معرفة من لم يَرْوِ عنه إلاَّ راوٍ واحدٌ من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم. (علوم الحديث: ص: ٣١٩).

المَعْرُوفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَرَفَ) بمعنى: عَلِمَ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لِمَا رواه الضعيفُ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

فهو بهٰذا المعنى مُقابلٌ لـ: «المُنْكَرِ»، أو بتعبير أَدَقُّ هو «مُقابِلٌ لتعريف «المُنْكَر» الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر.

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيبٍ الزَّيَّات، عن

أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أقَامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وحَجَّ البَيْتَ، وصامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّة».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكرٌ؛ لأنَّ غيرَه من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ. (انظر «علل الرازي»).

مَعْرُوْفٌ:

هٰذه العبارةُ هل تعني التَّعديلَ أم لا؟ نوضِّحها فيما يلي:

قال أبو حاتمٍ الرَّازيّ في: (الحَجَّاج بن سُليمان ابنِ القُمْريِّ): «شيخٌ معروفٌ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢).

والتَّحقيقُ: أنَّه هو الرُّعَينيُّ، مِصريٌّ اختَلَفوا فيه جرحاً وتعديلاً، وقَرينُ أبي حاتم أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ قال في (الرُّعَينيِّ) هٰذا: «مُنْكَرُ الحديثِ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢)، فكأنَّ أبا حاتمٍ أراد بالمعرفةِ: أنَّه ليس بمجهولٍ، فتأمَّلْ!.

بينما قال عليُّ بن المدينيِّ في: (حصين بن أبي الحُرِّ مالك العَنْبريِّ): «معروفٌ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٩٥)، وهو ثقةٌ.

والتَّحقيقُ: أنَّها عبارَةٌ مُجمَلَةٌ، يُبحَثُ في تفسيرِها في عباراتِ سائرِ النُّقَّادِ في ذاتِ ذلكَ الرَّاوي.

ومِن دليلِ ذلك قولُ أحمدَ بن حنبلٍ في (أبي رَيحانة عبد الله بن مَطَرٍ): «هو معروفٌ»، فسألهُ ابنُه عبدُ الله: كيف حديثُه؟ قال: «ما أعلَمُ إلا خيراً». (العلل ومعرفة الرجال: النَّص: ٤٥٩٣).

فلو كانَت العبارَةُ دالَّةً بمفردِها علىٰ التَّعديلِ، لما احتاجَ عبدُ الله ليسألَ أباهُ عن حالِهِ في الحديثِ.

ومثلُها أيضاً عبارَة: (مَشْهور) إذا وُصِفَ بها الرَّاوي مُجَرَّدَةً، كَقولِ يحيى بن مَعينٍ في (مُغيرةَ بن حَذفٍ العَبْسيِّ): «مشهورٌ». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٢٢٠، وانظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

المُعْضَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ، مأخوذ من «أَعْضَلَه» وأعْضَلَهُ الأمرُ: أي: غَلَبه، وداءٌ عُضَالٌ: شديدٌ، مُعْيٍ، غالبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما سَقَط من إسناده اثنان، أو أكثرُ في موضعٍ واحدٍ، سواء كان في أوَّل السَّند، أو في وسطِه، أو في منتهاه. (انظر «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٣٦).

فالحديث الذي يرويه تابعُ التابعي عن النبيِّ ﷺ: من «المُعْضَل»؛ لأننا على يقينٍ من أنه قد سَقَط من سنَده راويان على الأقلِّ هما: التابعيُّ، والصحابيُّ.

كذلك الحديثُ الذي سقَطَ من أوَّل سنَده راويان، أو أكثر فإنَّه من «المعضل» أيضاً.

وقد ذكر الحاكمُ في: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٧ ـ ٣٨) صورةً أخرى «للمعضل» وهو: الحديثُ الذي يُرْوَى من قول أحدِ التابعين: ويكون هٰذا الحديثُ مروياً مُسْنَداً إلى النبي ﷺ.

قال الحاكمُ: «والنوع الثاني من «المُعْضَل» أن يُعْضِله الرَّاوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويُوقفه، فلا يذكره عن رسول الله ﷺ مُعْضِلاً، ثم يوجد ذلك الكلامُ عن رسول الله ﷺ متصلاً.

مثاله:

ما حَدَّثنا إسماعيلُ بن أحمد الجُرْجَاني قال: أنبأنا محمدُ بن

الحسن بن قُتَيْبَة العَسْقَلاني قال: حَدَّثَنا عثمانُ بن موسى الدَّعْلَجِي، قال: حَدَّثنا خَلِيْدُ بن دَعْلَج، قال: سمعتُ الحسنَ [البَصْري] يقول: «أَخذ المؤمنُ عن الله أدباً حسناً، إذا وسِّع عليه؛ وسَّع، وإذا قتر عليه؛ قَتَّر».

حَدَّثنا أبو بَكْرٍ محمد بن عبد الله الشافعي قال: حَدَّثَنا جعفرُ بن محمد بن كَزَّال قال: حَدَّثَنا إبراهيمُ بن بشير المَكِّي قال: حَدَّثَنا معاويةُ بن عبد الكريم الضَّال قال: سمعتُ أبا حمزة يقول: سمعتُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ المُؤْمِنَ أَخَذَ عَنِ اللهِ أدباً حَسناً، إذا وُسِّعَ عَلَيْهِ؛ وَسَّعَ على نَفْسِهِ، وإذا أُمْسِكَ عليه؛ أَمْسَكَ».

ففي هـٰذا المثال الذي أورده الحاكمُ روى الحديثَ أولاً من قول التابعيِّ الكبير الحسن البصري، ثم ساقه بسنده المتصل مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ، فكأنَّ الراوي الأوَّلَ أعضله بإسقاطِ اسم اثنين من السند هما: النبيُّ ﷺ والصحابيُّ.

أمثلة الحديث المُعْضَل:

١ ـ قال مالكٌ في الموطَّأ: بَلَغني عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لِلمَمْلُوْكِ طَعَامُهُ، وكِسْوَتُهُ بالمَعْرُوفِ، ولا يُكَلَّفُ مِنَ الأَعْمَالِ إلاَّ ما يُطِيْقُ**». (انظر: الموطأ: كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق، برقم: ١٨٨٧).

فقد سَقَط من السند راويان بين مالكٍ، وأبي هريرة، وهما ـ كما تبيَّن ذلك ممَّا أخرجه ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (٢٤/ ٢٨٣) ـ: محمَّد بن عَجْلان، وأبوه».

٢ ـ أخرج البَيْهَقِيُّ في «المدخل» من طريق: يزيد بن هارون

قال: أخبرنا إسماعيلُ بن عَيَّاش عن إسماعيل بن رافع رَفَعه إلى النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ وهُوَ شَابٌّ كَوَسْمٍ في حَجَرٍ، ومَنْ تَعَلَّمَ في الكِبَرِ كان كالكَاتِبِ عَلَىٰ ظَهْرِ المَاء». (انظر «المقاصد الحسنة» ص: ٤٦٠).

إسماعيلُ بن رافع: تابعُ تابعيٍّ، فيكون قد سَقَط من السند تابعيٌّ، وصحابيٌّ على الأقلِّ، فيكون مُعْضَلاً.

حُكْمُ «المُعْضَلِ»:

«المُعْضَلُ: حديثٌ ضعيفٌ، وهو أسوأُ حالاً من «المُرْسَلِ» والمنقطع»، لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهـٰذا الحكم على «المعضل» بالاتفاق بين العلماء. (انظر «الكفاية» ص: ٢١، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥).

اجتماعُ «المُعْضَل» مع بعض صُوَر «المُعَلَّق»:

إنَّ بين «المُعْضَل» وبين «المُعَلَّق» عموماً، وخصوصاً من وجهٍ.

أ ـ فيجتمع «المُعْضَلُ» مع «المُعَلَّقُ» في صورةٍ واحدةٍ، وهي: إذا حُذِفَ من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو مُعْضَلٌ، ومُعَلَّقٌ في آنٍ واحدٍ.

ب ـ ويُفارِقُه في صُورتَين:

١ ـ إذا حُذِفَ من وسطِ الإسناد راويان متواليان، فهو مُعْضَلٌ، وليس بمُعَلَّقٍ.

٢ ـ إذا حُذِفَ من مبدأ الإسناد راوٍ فقط، فهو مُعَلَّقٌ، وليس بمُعْضَلٍ.

من مَظَانِّ «المُعْضَل»:

١ ـ **كتاب السُّنَن**: لسعيد بن منصور بن شعبة المَرْوَزِي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٢ ـ **مؤلَّفاتُ ابن أبي الدنيا**: (أبو بَكْر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القُرَشي البغدادي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ)، وهو يُكثِر ذِكْرَ «المُعْضَلات» و«المنقطعاتِ» في كتبه. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢١٤).

المُعْضَلاتُ:

لغةً: جمعُ: (مُعْضَلَةٍ) وهي: الشِّدَّة.

والمُعَضلات: الشدائد، وأمرٌ مُعْضَلٌ: لا يُهْتَدى لوجهه، وشيءٌ مُعْضَلٌ: شديدُ القُبْح. (لسان العرب).

واصطلاحاً: يرادُ بها الأحاديثُ الواهيةُ، والمُنْكَرَة، والموضوعةُ، وذلك بحسب حال المُتَرْجَم له.

شواهدها:

وقد أكثر ابنُ حِبَّان باستعمال هٰذه اللَّفْظَةِ في كتابه «المجروحين...» نذكر منه هنا شاهدين على سبيل المثال.

١ ـ قال في ترجَمة: (أحمد بن صالح الشُّمُّوْني أبي جعفر)... كان ممَّن يأتي عن الأثباتِ المعضلات. (انظر «المجروحين» ١/ ١٤٩).

٢ ـ وقال في ترجمة (سُوَيْد بن سعيد الحَدَ ثاني): ... يأتي عن الثقاتِ المعضلات، قال فيه يحيى بن مَعين: «لو كان لي فرسٌ، ورُمْحٌ؛ لكنتُ أغْزُو سُوَيْدَ بن سعيد». (انظر «المجروحين» ١/ ٣٥٢).

المُعَلَّقُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَلَق) الشيءُ بالشيءِ، أي: اسْتَمْسَكَ به.

وعَلَّق الشيءَ بالشيءِ: ناطَه، ورَبَطَه به، وجَعَله معلَّقاً. («لسان العرب» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: ما حُذِفَ من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.
(انظر «علوم الحديث» ص: ٦٩).

قال ابنُ الصَّلاح: «وكأنَّ هٰذا التعليقَ مأخوذٌ من تعليق الجِدار، وتعليق الطلاق، ونحوه؛ لِمَا يَشترك الجميعُ فيه من قطعِ الاتصال».
(علوم الحديث: ص: ٧٠).

مثاله:

قال أبو نُعَيْم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ١٠٠): «أُخْبِرْتُ عن محمَّد بن أيوب الرَّازي قال: حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ قال: حَدَّثَنا مُعْتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن الحَضْرَمي قال: قرأ رجلٌ عند النبيِّ ﷺ وكان لَيِّنَ الصوتِ ـ أو لَيِّنَ القراءة ـ فما بقي أحدٌ من القوم إلا فاضتْ عينُه غير عبد الرحمن بن عَوْفٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنَ عَوْفٍ فاضَتْ عَيْنُهُ؛ فَقَدْ فاضَ قَلْبُه».

أبو نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله وُلِدَ سنة (٣٣٦ هـ) ومحمَّدُ بن أيوب ـ ابن الضُّرَيْس ـ وهو الذي يروي أبو نُعَيْم عنه هٰذا الحديثَ (توفي سنة ٢٩٤ هـ)، ولم يبيِّن أبو نُعَيم الواسطةَ بينه وبين محمد بن أيوب، فنقول: إنَّ أبا نُعَيْم عَلَّق الحديثَ على محمد. . . . فالحديث «مُعَلَّقٌ».

حكم المعلَّق:

حكم «الحديث المُعَلَّقِ» حكمُ «المنقطع»، ضعيفٌ للجهل بحال الرَّاوي، أو الرُّواة الساقطين: فهو إذاً غيرُ صالحٍ للاحتجاج.

هٰذا وقد استثنى العلماءُ من هٰذا الحكم المعلَّقاتِ الواقعة في المصنَّفات التي التزم أصحابُها إخراجَ الحديثِ الصحيحِ فقطْ، ومثَّلوا لذلك بصحيحي البخاري، ومسلم.

حكمُ معلَّقات الصحيحين:

وَقَعَ في «صحيح مسلم» أربعةَ عشر حديثاً معلَّقاً فقط، بيَّنها الإمامُ النووي ـ رحمه الله ـ في شرحه عليه، ووضَّح اتصالَها من طُرُقٍ أخرى، وتحقَّقت صحَّتها. (شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١٦ ـ ١٩).

وأمَّا في «صحيح البخاري» فقد كَثُرَت المعلَّقاتُ فيه في تراجم «عناوين» الأبواب.

انظر للإطلاع على تعليقات البخاري «معلَّقات البخاري» في بابها.

العلاقة بين «المُعَلَّقِ» و«المُعْضَلِ»:

النسبةُ بين هـٰذين النوعين من الحديث هي العُموم، والخُصوص الوجهي، فهما يلتقيان في صورةٍ، وينفرد كلٌّ منها في صورةٍ:

فالصورةُ التي يلتقيان بها: إذا كان الساقطُ من أول السند أكثر من راوٍ على التوالي حتى لو سقط السندُ جميعاً، ففي هـٰذه الصورة يكون الحديثُ معلَّقاً، ومُعْضَلاً أيضاً.

والصورةُ التي ينفرد بها «المُعَلَّقُ» عن «المُعْضَلِ»: إذا كان الساقطُ من أوَّل السند راوٍ واحدٍ فقط، وتتمة السَّند موجودٌ لا انقطاعَ فيه، فهـٰذا الحديثُ يكون معلَّقاً، لا مُعْضَلاً.

والصورةُ التي ينفرد بها «المُعْضَلُ» عن «المُعَلَّقِ» إذا كان الساقطُ من الإسناد أكثر من راوٍ ليس في أوَّلِ السند بل في وسطه، أو آخره، فعندها يكون الحديثُ مُعْضَلاً وليس بمُعَلَّقٍ. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٥٠ ـ ١٥٣).

مُعَلَّقَاتُ البُخَارِيِّ:

لغةً: هو اسمُ مَفعولٍ من (عَلَّق الشيءَ بالشَّيءِ، أي: ناطه، وربطَه به، وجَعَله مُعَلَّقاً).

واصطلاحاً: ما حُذف من الحديث من مبدأ إسناده راوٍ، فأكثرُ على التوالي. (انظر تعريفه المفصَّل في «المعلَّق» في حرف الميم).

أمَّا التعليقُ عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه فالغرض منه: الاختصارُ في إيراد الحديث، أو تقويةِ الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخُلُ في شرط الكتاب.

مثاله:

قولُ الإمام البُخاريِّ: ويُروَى عن ابن عبَّاسٍ، وجَرْهَدٍ، ومحمَّد بن جَحْشٍ عن النَّبيِّ ﷺ: «الفَخِذُ عَوْرَةٌ».

هكذا ذكره البخاريُّ في «صحيحه» بغير إسنادٍ، ويقالُ في مثله: (علَّقَه البُخاريُّ).

ومثالُ ما حُذِفَ بعضُ إسنادِه قولُ البُخاريِّ: وقالَ عَفَّانُ: حَدَّثنا صَخْرُ بنُ جُوَيْرِيَة، عن نافِع، عن ابن عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أَرَاني أَتَسَوَّكُ بِسِواكٍ، فجاءَني رَجُلَانِ، أَحَدُهُما أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، فنَاوَلْتُ السِّواكَ الأَصْغَرَ مِنْهُما، فقيلَ لي: كَبِّرْ، فدَفَعْتُهُ إلى الأَكْبَرِ مِنْهُما». (أخرجه برقم: ٢٤٦).

علَّقَه البخاريُّ فيما بينه وبين عَفَّانَ، وهو ابنُ مسلمٍ الصَّفَّارُ، لم يُدْرِكه البخاريُّ، إنَّما يَرْوي عنه بالواسِطة.

إطلاقُ مُصْطَلح (المعلَّق):

وأوَّلُ من عُرِفَ عنه من النُّقَّادِ إطلاقُ تسميةِ (المعلَّق) هو الحافظُ

أبو الحَسَنِ الدَّارَقُطنيُّ. (انظر «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلَط» لابن الصَّلاح: ص: ٧٦).

سَبَبُ تعليقِ الحديثِ:

يُعلَّقُ الحديثُ لواحدٍ من سَبَبَيْنِ:

الأوَّل: ألَّا يكون على الشَّرْطِ الذي ارتضاهُ المُعلِّقُ لثُبوت الحديثِ.

فالبخاريُّ مثلاً اشْتَرَط أن يكونَ كتابُه في الحديث المُسْنَدِ إلى النَّبيِّ ﷺ، فيرى فائدةً في ذِكْرِ بعضِ الآثارِ عن الصَّحابَةِ أو من دُوْنَهُم في التَّفسيرِ، والأحكام، وغيرِ ذلك، فلو أسْنَدَها؛ خَرَجَ بذلك عن شَرْطِه، فيُعَلِّقُها؛ وإن كانت صحيحةً.

والتزمَ ألَّا يُخَرِّجَ أحاديثَ جماعةٍ تُكُلِّمَ فيهم بما يَنْزِلُ بهم عن شَرْطِه في القوَّةِ، ورأى لهم بعضَ الأخبار ممَّا يصحُّ الاستشهادُ به، فيُعلِّقُ عنهم.

والثَّاني: أن يَقْصِدَ به مجرَّدَ الاختصار.

وذلك كأنْ يَرْوِيَ البُخَاريُّ في الباب ما يُغني عن الإطالةِ بتخريجِ خَبَرٍ تامٍّ إسناداً، ومَتْناً زيادةً على ما خَرَّجَ.

وأحياناً يكون الحديثُ عندَه بإسنادٍ واحدٍ على شَرْطِه، ويحتاجُه في بابين، فيُسْنِدُه في أحدِهما ويُعلِّقُه في الآخَرِ اتِّقاءً لتكرارِ الحديثِ بنَفْسِ الإسنادِ في مكانين؛ ولذا يَندُرُ أن يُؤخَذَ على البُخاريِّ أنَّه كرَّرَ حديثاً بَنَفْسِ الإسْنادِ، والمتنِ، إنَّما ترى في التَّكرارِ فائدةً جديدةً ولابُدَّ.

وقَدِ اشْتهرَ بكثرةِ الأحاديثِ المعلَّقة: صحيحُ الإمام البُخاريِّ.

وإذا كانَ التَّعليقُ عنده ممَّا يندرجُ تحت السَّبب الأوَّل، وهو كونُه ليس على شرطه، فذلك لا يَعْني ضَعْفَه عنده، وإنَّما القولُ في معلَّقاتِ البخاريِّ كما يَلي:

أولاً: إذا علَّقَ الحديثَ بصيغةِ الجَزْمِ، بأنْ قال مثلاً: (قال النَّبيُّ ﷺ) أو: (قال ابنُ عبَّاسٍ) فهو ثابتٌ عنده.

ثانياً: إذا عَلَّقَ الحديثَ بصيغةِ الجَزْمِ إلى بعض رواةِ ذلك الحديثِ، كأنْ يقول: (قال فلانٌ) ويسوقُ طرفاً من آخرِ الإسناد؛ فهو صَحيحٌ منهُ إلى من سمَّاه، أمَّا مِنْ ذلك المُسَمَّى إلى منتهى الإسنادِ فيحتاجُ إلى كَشْفٍ.

وهـٰذا كحديث عَفَّانَ بن مُسْلِمٍ المتقدِّم، فهو صحيحٌ عند البخاريِّ إلى عَفَّانَ، لكنَّه مِن عَفَّانَ إلى ابنِ عُمَرَ يحتاجُ إلى تحقيق ثُبوتهِ.

ثالثاً: إذا علَّقَ الحديثَ بصيغةِ التَّمريض، كَقَوْلِهِ: (يُروَى، رُوِيَ) ونحوِ ذلك من صِيَغِ المبنيِّ للمَجهولِ، فليس فيه حكمٌ منه بثُبوتِ ذلك المعلَّقِ، بل فيه إشعارٌ بتعليلِه، فهو على الضَّعفِ حتَّى يتبيَّنَ وصْلُه من طريقٍ ثابتٍ.

وأمَّا ما يعلِّقُهُ البُخاريُّ لأجْلِ الاختِصارِ، فإنَّه يَسوقُهُ موصولاً في موضِعٍ آخرَ من «الصَّحيح»، فهـٰذا ليس من قَبيلِ المعلَّقِ الَّذي يتخلَّفُ عن شَرْطِه؛ للعِلْمِ بمخرَجِهِ في نفس «الصَّحيحِ».

تنبيهان:

التَّنبيهُ الأوَّل:

ليسَ في معلَّقاتِ البُخاريِّ ما هو شديدُ الضَّعْفِ، إلَّا نادراً، ويُبيِّنُه، إنَّما فيها: الصَّحيحُ، والحَسَنُ، والضعيفُ المحتَمَلُ، وأكْثَرُ

ذلك آثارٌ عَن الصَّحابة، والتَّابعين، أو مُتابَعاتٌ، وزيادةُ طُرُقٍ قد رَوى ما هُوَ أَحْسَنُ منها مُسْنَداً.

ومثالُ النَّادرِ الَّذي يُلْحَقُ بمعلَّقاتِه، ويُبَيِّنُه، قولهُ: ويُذْكَرُ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَفْعَه: «لا يَتَطَوَّعُ الإمامُ في مَكانِهِ» ولم يَصِحَّ. (أخرجه البخاري: ١/ ٢٩٠).

التَّنبيه الثَّاني:

قولُ البخاريِّ: (قال فلانٌ): وفُلانٌ هٰذا من شُيوخه، هل يُعَدُّ على شَرْطِ الصَّحيحِ، أم لا؟ مسألةٌ اخْتَلَفَ فيها العُلماءُ على قولين:

أوَّلهما: ليستْ على شَرْطِه، وشأنُها شأنُ سائرِ المُعَلَّقاتِ الَّتي تحتاجُ إلى النَّظَرِ في وَصْلِها في مَوضع آخَرَ غير «الصَّحيح». وحُجَّتُهم: أنَّ البخاريَّ إذا رَوى حديثاً عن شيخٍ له سَمِعَهُ منهُ، وذلك الحديثُ على شَرْطِه، فإنَّه لا يقول فيه: (قال فُلانٌ) إنَّما يقول: (حدَّثنا) أو شِبْهَهَا من الصِّيَغِ الصَّريحَةِ في الاتِّصالِ. قالوا: ووَجَدْنا البخاريَّ رَوَى لبعضِ شُيوخِه ما سَمِعَه منهم بالواسِطة.

وثانيهما: هو موصولٌ على شَرْطِ «الصَّحيح» فإنَّ البخاريَّ لم يُعْرَفْ بالتَّدليس، والرَّاوي إذا قال في بعضِ حديثِه عن شيخه: (قال فُلانٌ) أو (عن فُلانٍ) ولم يُعْرَفْ بالتَّدليس؛ فذلك مُتَّصِلٌ، قالوا: ووجَدْنا البُخَاريَّ في كتابه: «التَّاريخ الكبير» روى عن شيوخه حديثاً كثيراً لا يذكُرُ الصِّيغَةَ بينه وبين شيخه إلَّا (قال)، وهو جارٍ عند أهل العِلْمِ على الاتِّصال.

وهٰذا القَوْلُ الثَّاني أصحُّ في الأصولِ.

ويَذْكُرُ أهْلُ العلمِ له شاهداً حديثَ المعازِفِ المشهورَ، فهُو مُخَرَّجٌ في «الصَّحيح»، قال البَخاريُّ: وقال هِشامُ بنُ عَمَّارٍ: حَدَّثنا

صَدَقَةُ بنُ خالِدٍ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ يَزيدَ بنِ جابِرٍ، حَدَّثنا عَطِيَّةُ بنُ قَيْسٍ الكِلابيُّ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحمن بن غَنْم الأشْعَريُّ، قالَ: حَدَّثني أبو عامِرٍ ـ أو أبو مالكٍ ـ الأشْعَريُّ، والله ما كَذَبَني، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتي أقْوامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ، والحَريرَ، والخَمْرَ، والمَعازِفَ، ولَيَنْزِلَنَّ أقْوَامٌ إلى جَنْبِ عَلَمٍ، يَروحُ عَلَيْهِمْ بِسارِحَةٍ لَهُم، يأتيهِمْ ـ يَعني الفَقيرَ ـ لِحاجَةٍ ـ فيقولوا: ارْجِعْ إلَيْنا غَداً، فيُبَيِّتُهُمُ الله وَيضَعُ العَلَمَ، ويَمْسَخُ آخَرينَ قِرَدَةً، وخَنازِيرَ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ». (أخرجه البخاري، برقم: ٢٥٦٨).

فهِشامُ بنُ عَمَّارٍ من شيوخِ البخاريِّ، روى عنه البخاريُّ بالسَّماعِ المُباشرِ داخل «الصَّحيح» وخارِجَه أحاديثَ، ومنه إلى النَّبيِّ ﷺ كُلُّ راوٍ قد صرَّحَ بسَماعه مِمَّن فوقه، فلا شُبْهَةَ في الاتِّصالِ، والبخاريُّ أورَدَ الحديثَ المذكورَ تحت باب: (ما جاءَ فيمَن يَسْتَحِلُّ الخَمْرَ ويُسَمِّيه بَغَيْر اسمِه) وساقَ هٰذا الحديثَ ولم يَذْكُرْ شيئاً غيرَه، فهو حُجَّتُه للباب المذكور، فهٰذا مِمَّا يؤكِّدُ اتِّصالَه.

لكن لماذا لم يَقُل: (حَدَّثني هِشامٌ)؟.

جوابُه: للشَّكِّ في اسم صحابيِّه، وهو غيرُ قادحٍ عند جُمْهورِ أهلِ العِلْمِ؛ لأنَّه كان عن أبي عامرٍ، أو أبي مالكٍ، فكِلاهُما صحابيٌّ سَمِعَ الحديثَ مِن النَّبيِّ ﷺ، وجَهالَةُ الصَّحابيِّ لا تُؤثِّرُ لَعدالة جميعهم، فكيْفَ وقَدْ سُمِّيَ هُنا، وإنَّما وَقَعَ التَّردُّدُ في تَعيينِهِ.

تتمَّة في مسائل تتَّصلُ بالمعلَّقات:

١ ـ اعتنى الحافظُ ابن حَجَرٍ بذِكْرِ وصلِ المعلَّقاتِ الَّتي في «صَحيحِ البَخاريِّ» في «فَتح الباري»، وفي كتابٍ مُفْرَدٍ سَمَّاهُ: «تَغليق التَّعليقِ»، وهو نافع مُبْرِزٌ لصِحَّةِ ما ذَكَرْتُ آنفاً من قِسْمَةِ المعلَّقاتِ في «الصَّحيح».

٢ ـ وأمَّا المعَّلقات في «صحيح مسلم» فقد بُحِثَتْ وفُرِغَ منها وتحقَّقتْ صِحَّتُه، وقد أورد الحافظ أبو علي الغَسَّاني في كتابه القيم: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وبَلَغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تَبِعَه في ذِكْرها ابنُ الصَّلاح في مطلع شرحه لـ: «صحيح مسلم» وحقَّق: أنَّها اثنا عشر حديثاً فقط.

ويوجَدُ المعلَّقُ في بعض كُتُب السُّنَنِ، كأبي داوُدَ، والترمذيِّ، كما يوجَدُ في غيرها، ويَنْعَدِمُ، أو لا يكادُ يوجَدُ في كُتُب المسانيدِ، أو المعاجِمِ، وشِبْهِها.

والقاعدةُ فيما يُوجَدُ منه عند غير البخاريِّ: أنَّه حديثٌ ضعيفٌ حتى يُعْلَمَ وَصْلُهُ من وجهٍ ثابتٍ، وذلك للجَهْلِ بدرَجَةِ السَّاقِط من الإسنادِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥٤).

المُعَلُّ:

انظر «المُعَلَّل».

المُعَلَّلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: «أَعَلَّهُ» بكذا فهو «مُعَلٌّ» وهو القياسُ الصَّرْفيُّ المشهورُ، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ: «المُعَلَّل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة؛ لأن المُعَلَّل اسمُ مفعولٍ من «عَلَّله» بمعنى ألهاه، ومنه تعليلُ الأمِّ ولدها، ومن المحدِّثين من عَبَّر عنه بـ: «المعلول» وهو ضعيفٌ مرذولٌ عند أهل العربية واللغة؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول. (انظر «علوم الحديث» ص: ٨١).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَح في صِحَّته مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منها.

تعريف العلة:

هي سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ قادحٌ في صحة الحديث.

فيُؤخَذ من تعريف «العِلَّة» هـٰذا: أنَّ العِلَّة عند علماءِ الحديث لابُدَّ أن يتحقَّق فيها شرطان، وهما:

١ ـ الغُموضُ والخَفاء.

٢ ـ والقَدْحُ في صِحَّة الحديث.

فإن اخْتَلَّ واحدٌ منهما ـ كأن تكون العِلَّةُ ظاهرة، أو غيرَ قادحةٍ ـ فلا تُسَمَّى عندئذٍ عِلَّةً اصطلاحاً.

إطلاقُ العِلَّة على غير معناها الاصطلاحي:

قد تُطْلَق «العِلَّةُ» على غير معناها الاصطلاحي، فإنَّ ما ذكرتُه من تعريف العِلَّة في الفقرة السابقة هو المراد بالعِلَّة في اصطلاح المحدِّثين، لكن قد يُطلِقون العِلَّة أحياناً على أيِّ طعنٍ مُوجَّهٍ للحديث، وإن لم يكن هـٰذا الطعنُ خفياً، أو قادحاً:

فمن النوع الأول: التعليلُ بكَذِب الراوي، أو غفلتِه، أو سُوءِ حفظه، أو نحو ذلك، حتى لقد سَمَّى الترمذيُّ النَّسْخَ عِلَّةً.

ومن النوع الثاني: التعليلُ بمخالفةٍ لا تَقْدَح في صِحَّة الحديث، كإرسال ما وَصَله الثقةُ، وبناءً على ذلك قال بعضُهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيحٌ مُعَلَّلٌ.

جلالته ودِقَّته ومن يتمكَّن منه:

معرفة عِلَل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث، وأدقِّها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العِلَل الغامضة الخفيَّة التي لا تظهر إلاَّ للجَهابِذة في علوم الحديث، وإنَّما يتمكَّن منه، ويقوى على معرفته أهلُ الحفظ،

والخبرة، والفهم الثاقب، ولهـٰذا لم يَخُضْ غِمارَه إلاَّ القليلُ من الأئمَّة كـ: ابن المَدِيْني، وأحمد بن حنبل، والبُخاري، وأبي حاتم الرَّازي، والدَّارقُطْنِي.

إلى أيِّ إسنادٍ يتطرَّق التعليلُ؟

يتطرَّق التعليلُ إلى الإسناد الجامع شروط الصِّحة ظاهراً؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن عِلَله؛ إذ إنه مردودٌ لا يُعْمَلُ به.

بِمَ يُسْتَعان على إدراك العلة؟

يُستعان على إدراك العِلَّة بأمورٍ منها:

١ ـ تفرُّد الراوي.

٢ ـ مخالفةُ غيره له.

٣ ـ قرائنُ أخرى تَنْضَمُّ إلى ما تقدَّم.

هـٰذه الأمورُ تُنَبِّه العارفَ بهـٰذا الفَنِّ على وَهْمٍ وقع من راوي الحديث، إمَّا بكشف إرسالٍ في حديثٍ رواه موصولاً، أو وقف في حديثٍ رواه مرفوعاً، أو إدخاله حديثاً في حديثٍ أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظَنِّه ذلك، فيحكم بعدم صِحَّة الحديث.

ما هو الطريق إلى معرفة المُعَلِّ؟

الطريق إلى معرفته هو جَمْعُ طُرُقِ الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضَبْطِهم، وإتقانِهم، ثم الحُكْمُ على الرواية المعلولة.

أنواع المُعَلِّ:

العِلَّةُ قد تقع في السَّند، أو في المَتْن، أو فيهما معاً، وعليه فإنَّ

الحديثَ المُعَلَّ يتنوَّع بحسب موقع العِلَّة فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأَوَّل: المُعَلُّ في السَّند:

وهو أنَّ تكون العِلَّةُ القادحةُ في السَّند بأن لا يُعْرَفَ الحديثُ إلاَّ من رواية راوٍ واحدٍ ثقةٍ، ثم ظهر بعد التفتيش فيه عِلَّةٌ كالاضطراب، أو الانقطاع الباطن، أو وقفٍ في المرفوع، أو إرسالٍ في الموصول... الخ.

مثاله:

روى عبدُ الملك بن جُرَيْجٍ عن موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فَكَثُرَ فِيْهِ لَغْطُهُ فقالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوْبُ إليكَ، إلاَّ غُفِرَ لَهُ ما كانَ في مَجْلِسِه».

فإسنادُ هٰذا الحديث صحيحٌ سالمٌ من القدح في الظَّاهر لثقة رواته، واتّصاله، وبناءً على ذلك حَكم عددٌ من الأئمة على الحديث بالصِّحة اغتراراً بظاهر السند. فأخرجه الترمذيُّ في الدّعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه، (برقم: ٣٤٢٩) وقال: «حَسَنٌ صحيحٌ» والحاكم في المستدرك: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥) وصَحَّحه أيضاً، وغيرهما.

ولكنَّ بعض الأئمة المُتقِنين كَشَف عن وجود عِلَّةٍ قادحةٍ دقيقةٍ فيه، وإليك ما ذكره الحافظُ السَّخاوي في بيانها، قال:

«إنَّ موسى بن إسماعيل أبا سَلَمة المِنْقَري رواه عن وُهَيْب بن خالد الباهِليِّ عن سهيل المذكور [سهيل بن أبي صالح] فقال [أي: سهيل]: عن عَوْفِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود التابعي، وجعله من قوله.

وبذلك أعلَّه البخاري، وقَضى لوُهَيب، مع تصريحه بأنَّه

لا يُعْرَف في الدنيا بسند ابن جُرَيْجٍ بهـٰذا إلا هـٰذا الحديثُ، وقال [أي: البخاري]: لا نذكر لموسى سَماعاً من سهيلٍ. وكذا أعلَّه: أحمدُ وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة». (وانظر «فتح المغيث» ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، و«معرفة علوم الحديث: ١١٣ ـ ١١٤).

وتوضيح ما تقدَّم:

أنَّ هـٰذا الحديثَ يرويه سهيلُ بن أبي صالح، ويرويه عن سهيل اثنان:

١ ـ الأوَّل: موسى بن عُقْبَة، ورواه عن موسى ابنُ جُرَيْجٍ.

٢ ـ الثاني: وُهَيْب بن خالدٍ، ورواه عن وهيب موسى بنُ إسماعيل المِنْقَرِي.

الأول: رواه متصلاً مرفوعاً من كلام النبيِّ ﷺ.

والثاني: رواه مقطوعاً من كلام عَوْفِ بن عبد الله التابعي.

فرجَّح البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ، وأحمدُ، وأبو حاتم روايةَ الثاني على رواية الأول؛ وذلك لأن ابن جُرَيْجَ وإنْ كان ثقةً إلاَّ أنَّه لا تُعْرَف له روايةٌ بهـٰذا الإسناد إلاَّ لهـٰذا الحديثِ، كما بيَّن البخاريُّ، وقد وَقَع وَهْمٌ لسهيلٍ في رواية الحديث فرواه عنه موسى بن عُقْبَةَ على هـٰذا الوَهْمِ، وعنه نقل ابنُ جُرَيْجٍ.

وأمَّا الراويُ الآخرُ موسى بن إسماعيل؛ فهو أَضْبَطُ لحديث سهيل، وأعرَفُ به، فرواه عن سهيل على وجهه، ونَقَلَ ذلك عنه وهيبُ بن خالد.

القسم الثاني: المُعَلُّ في المَتْن:

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم قال: «ذكر أبي حديثاً رواه حَفْصُ بن عبد الله النَّيسابوري عن إبراهيم بن طَهْمان، عن هِشَام بن حَسَّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة قال:

قال رسولُ الله ﷺ: «إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُمَا في الإِنَاءِ، فإنَّه لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِيْنِه مِنْ إِنَائِهِ، ثُمَّ لْيَصُبَّ على شِمَالِهِ، فَلْيَغْسِلَ مَقْعَدَتَهُ».

قال أبو حاتم: «وينبغي أن يكون: (ثم ليغترف بيمينه...) إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طَهْمان، فإنَّه كان يَصِل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمع». (انظر «علل الحديث» ١/ ٦٥).

القسم الثالث: المُعَلُّ في السَّند والمَتْن معاً:

مثاله:

ما جاء في «عِلَل الحديث» (١/ ١٧٢) لابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ [بن الوليد] عن يونسَ [بن يزيد الأيلي]، عن الزهريِّ، عن سالمٍ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أدرَكَ رَكعَةً مِنْ صَلاَةِ الجُمُعَةِ وغَيْرِهَا؛ فَقَدْ أَدْرَكَ».

قال أبو حاتم: «هـٰذا خطأٌ في المَتْن والإسناد، إنَّما هو:

ـ الزُّهريُّ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «مَنْ أدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاَةٍ؛ فَقَدْ أَدْرَكها».

وأما قولُه: «من صَلاَةِ الجُمُعَةِ» فليس هـٰذا في الحديث فوُهِمَ في كليهما.

قلتُ: وممَّا يَدُلُّ على صحة ما قاله أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله تعالى ـ: أنَّ الحديث مَرْوِيٌّ في الصحيحين وغيرهما على الوجه الذي أورده من حديث أبي هريرة. (أخرجه البخاري في المواقيت، باب: من أدرك

ركعة من الفجر، برقم: ٥٨٠، ومسلم في المساجد، باب: من أدرك ركعة من الصلاة، برقم: ٦٠٧).

حكم الحديث المُعَلّ:

«الحديثُ المُعَلّ» وِفْقَ الاصطلاح الذي قَرَّرْناه من أنواع الحديث الضعيف المردود.

طريقةُ معرفة الحديث المُعَلّ:

يقول الإمام القَسْطَلَّاني في مقدِّمة شرحه على «صحيح البخاري» عند الكلام عن الحديث المُعَلّ: «هـٰذا مِن أغْمَض أنواع علوم الحديث، وأدَقِّها، ولا يقوم به إلَّا ذو فهمٍ ثاقبٍ، وحفظٍ واسعٍ، ومعرفةٍ تامَّةٍ بمراتب الرواة؛ وملكةٍ قويةٍ بالأسانيد، والمتون».

ويقول ابنُ كثير عنه: «هو فَنٌّ خفِيَ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعضُ حفَّاظهم: معرفتنا بهـٰذا كَهَانةٌ عند الجاهل.

وإنَّما يهتدي إلى تحقيق هـٰذا الفَنِّ الجَهابِذَةُ منهم، يميِّزون بين صحيح الحديث وسقيمِه، ومُعْوَجِّه، ومستقيمِه، كما يميِّز الصَّيرفيُّ بصناعته بين الجِيَاد والزُّيوف، والدَّنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هـٰذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يَظُنُّ، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم، وحِذْقِهم، واطِّلاعهم على طُرُق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة رسول الله ﷺ التي لا يُشْبِهها غيرُها من ألفاظ الناس... إلخ ما قال». (انظر «الباعث الحثيث» ص: ٧٢).

يُفْهَمُ من الكلام المتقدّم: أنَّ إدراك العلَّة في الحديث يحتاج إلى خبرةٍ خاصةٍ، وشفافيةٍ، وصفاءٍ، وملكةٍ لدى العالم المحقِّق في هـٰذا الفَنِّ، ومع ذلك فإنَّ العلماء ذكروا طُرُقاً يتوصَّل من خلالها الطالبُ إلى معرفة العِلَل، واكتساب الخبرة، فقالوا:

إنَّ طريق معرفة العِلَّة أنْ يجمع الحافظُ طُرُقَ الحديث، ويستقصيها من المصادر الحديثية التي أوردت الحديثَ.

ثم يَسْبُرَ أحوالَ الرواة، فيتعرف على مقدار ضَبْطِهم، وحفظِهم، وتفاوُتِ إتقانهم، ومكانتهم.

ثم يَنْظُر في مواطن اتفاق الرُّواة، واختلافهم في تلك الأسانيد، واختلافهم واتفاقهم في ألفاظ المتن.

ثم يَنْظُر في القرائن العامة المتعلِّقة بهٰذا الحديث.

بعد كلِّ ذلك يحكم بما يغلب على ظنِّه بعد شِدَّة الفحص، والتَّحرُّز، والاجتهاد، ولا يتسرَّع، فإنْ تردَّد في الأمر؛ توقَّفَ فيه.

لذلك قال الجَهَابِذَةُ: إنَّ عبارة الإمام المُعلِّل قد تَقْصُر عن إقامة الحُجَّة على دعواه، وهٰذا معنى قولهم: «معرفة عِلَل الحديث إلهامٌ» والله أعلم. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٩٠ ـ ١٩٥).

من أشهر المؤلَّفات في الحديث المُعَلّ:

١ ـ **العِلَل**: لعليِّ بن عبد الله بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ) شيخ البخاري.

٢ ـ **عِلَل الحديث**: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، وهو مرتَّبٌ على الأبواب.

٣ ـ **العِلَل الواردة في الأحاديث النَّبوية: للدَّارقطني علي بن عمر** أبي الحسن (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)، وهو أجمَعُ كتابٍ في بابه، وأحسنه.

قال ابنُ كثير: «ومن أحسن كتابٍ وُضِعَ في ذلك، وأجلِّه، وأفحله: (كتابُ العِلَلِ) لعليِّ بن المَديني شيخ البخاري، وسائر

المحدِّثين بعدَه في هـٰذا الشأن على الخصوص.

وكذلك «كتاب العِلَل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي، وهو مُرتَّبٌ على أبواب الفقه.

و«كتاب العلل» للخَلَّال.

ويقع في: (مسند الحافظ أبي بكر البزَّار) من التعاليل ما لا يُوجَد في غيره من المسانيد.

وقد جمع أزمَّةً ما ذكرناه كلَّه الحافظ أبو الحسن الدَّارقُطْنِي في كتابه في ذلك، هو من أجلِّ الكتب، بل أجلُّ ما رأيْنَاهُ وضعَ في هـٰذا الفَنِّ، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله، وأكرم مثواه.

ولكن يعُوزُهُ شيءٌ لابُدَّ منه، وهو: أنْ يُرتَّب على الأبواب؛ ليَقْرُب تناولُه للطلاب، أو أنْ تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتَّبين على حروف المعجم؛ ليسهل الأخذ منه، فإنَّه مبدّد جداً لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة. والله الموفق. (انظر «الباعث الحثيث» ٧٢ ـ ٧٣).

المَعْلُوْلُ:

انظر «المُعَلَّل».

المُعَنْعَنُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (عَنْعَنَ) أي: قال: عَنْ عَنْ.

واصطلاحاً: هو قولُ الرَّاوي في الإسناد: عن فلانٍ، عن فلانٍ.

انظر «عَنْ» في حرف العين، فيه بحثٌ مفصَّلٌ عنه.

المُفْرَدَاتُ:

انظر «أَفْرَاد العَلَم» في حرف الألف.

المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاء والْكُنَى:

انظر «أَفْرَادَ الْعَلَمِ» في حرف الألف.

المُفِيْدُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من: (أَفَاد، يُفيد)، والمفيد: هو الذي يُفيد غيرَه عِلْماً، أو مالاً.

واصطلاحاً: (المُفِيدُ) هو: من جمع شروطَ (المحدِّثِ)، وتأهَّل لأن يفيد الطَّلَبَةَ الذين يحضرون مجالسَ إملاء (الحافظ) فيُبلِغهم، ما لم يسمعوه، ويُفهِمهم ما لم يَفْهَموه، وذلك بأن يعرف العاليَ، والنازل، والبَدَلَ، والمصافحةَ، والموافقةَ مع مشاركةٍ في معرفة العِلَل، وهي رُتبةٌ اسْتُحْدِمَتْ في القرن الثالث. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٦٠).

وقال الحافظ الذهبي في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧١): (الحافظُ) أعلى من (المُفيد) في العُرْف، كما أنَّ (الحُجَّةَ) فوق (الثقة).

وقد قابَلَ الحافظُ الذهبيُّ في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧٩) بين بعض ألقاب الرواية والدراية، في ترجَمة مَنْ قيلَ فيه: (المُفِيد)، وذلك في ترجمة: (المُفِيد مُحدِّثِ جَرْجَرَايا، أبي بكر محمد بن أحمد، المولود سنة ٢٨٤، والمتوفى سنة ٣٧٨ هـ) فقال فيها: «والحافظُ أعلَى من المُفِيد في العُرف، كما أنَّ الحُجَّةَ فَوْقَ الثقة» تمييزاً بين ألقابِ الرواية، والدراية.

وقال الذهبي في ترجمة المذكور: «إنه قال: موسى بن هارون

سَمَّاني: المفيدَ. قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: فهٰذه العبارةُ أوَّل ما استُعمِلَتْ لَقَباً في هٰذا الوقتِ قبلَ الثلاثمئة». انتهى.

قال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقُّباً علىٰ قول الحافظ هٰذا: «وهٰذا القولُ من الحافظ الذهبي بحاجةٍ إلى تمحيصٍ، فإنَّ (موسى بن هارون) وُلِدَ سنة ٢١٤هـ وتوفِّي سنة ٢٩٤هـ كما في ترجَمته في: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٧٠)، و(المُفِيدُ) هٰذا، وُلد سنة ٢٨٤هـ فيكون عُمُره يومَ وفاة موسى بن هارون عَشْرَ سنين، فهو طِفلٌ لا يُفيد، ولا يُجيد، فهٰذا التلقيبُ ادعاءٌ كاذبٌ منه.

وقد أشار الحافظُ الذهبيُّ إلى بعض أكاذيبه في ترجَمته، فلما قال فيها: «قال المَالِيْنِيُّ: كان المُفيدُ رجلاً صالحاً»، تعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «قلتُ: لكنه مُتَّهَمٌ، حدَّثَ عن أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطي، عن يَزِيد بن هارون، ولا يُدْرَى مَنْ ذا؟ فكان يقول: سَمِعتُ منه سنةَ خمسٍ وتسعين.

ورَوى مُوَطَّأَ القَعْنَبِيِّ عن الحَسَنِ بن عُبَيْدِ الله، عن القَعْنَبِيِّ، والآخَرُ ـ أي الحَسَنُ بن عُبَيْدِ الله ـ لعلَّه ما وُجِدَ أبداً، وقد تجاسَرَ البَرْقَانيُّ وأخرج عنه في «صحيحه»، واعتذَر بأنَّ الحديث المذكور لم يَسمعه من غيرِه، وسُئل عنه، فقال: ليس بحُجَّةٍ، قد حدَّثَنا بالموطَّأ عن رجل، عن القَعْنَبِيّ، فلما رجعتُ؛ قال لي أبو بكر بن أبي سَعْد: أخلَفَ الله نَفَقَتَك! فَدَفَعْتُ (الموطَّأ) إلى بعض العامة، وأعطاني بدَلَه بَيَاضاً».

ثم ساق الحافظُ الذهبيُّ من طريقه حديثاً، جاء في سنده «: . . . أنا الحسَنُ بنُ غالب المقرىء، أنا محمدُ بن أحمد المُفِيدُ بجَرْجَرَايا إملاءً، نا عثمان بن الخطَّاب، سمعتُ علياً، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (من كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً؛ فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار)، هٰذا مما

لا أفرَحُ بعُلُوِّه، لعلمي بأنَّ هـٰذا الكذَّاب ما رأى عليّاً ـ رضي الله عنه أصلاً ـ ولا واللهِ رَأى من رآه». انتهى.

ثم إنَّ لَقَب (المُفِيد) قد لُقِّبَ به عَددٌ من المحدِّثين قبلَه بزمنٍ طويلٍ، ذكرهم الذهبي نفسُه في: «تذكرة الحفاظ».

١ ـ ففي (٢/٦٢٨): «إبراهيمُ بن أُوْرْمَةَ، مُفِيدُ بغداد في زمانِهِ» من الطبقة العاشرة، وُلِدَ سنة ٢١١هـ وماتَ سنة ٢٦٦ هـ.

٢ ـ وفي (٢/٦٩٦): «ابنُ ناجِيَة الحافظُ المُفِيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجِيَة البَرْبَرِي ثم البغدادي»، من الطبقة العاشرة، ماتَ سنة ٣٠١ هـ.

٣ ـ وفي (٣/٨٤٥): «الطَّحَّان الحافظُ المُفِيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عَمْرو، مُحدِّثُ الرَّملة»، من الطبقة الحادية عَشرة، ماتَ سنة ٣٣٣ هـ.

٤ ـ وفي (٣/٨٤٩): «ابنُ المُنَادِي المُحدِّثُ الحافظ المقرىء، أبو الحُسَين أحمد بن جعفر بنُ المُنَادِي البغدادي، مُفِيدُ العراق»، من الطبقة الحادية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٥٧هـ وماتَ سنة ٣٣٦ هـ.

٥ ـ وفي (٣/٨٥٠): «الأَرْدَبِيْلِي الحافظُ المُفِيدُ أبو القاسم حفص بن عُمَر الأرْدَبِيْلي الرَّحَّال». من الطبقة الحادية عَشْرَة، مات سنة ٣٣٩ هـ.

٦ ـ وفي (٣/٨٦٠): «الأصمُّ الإمام المُفِيدُ الثقةُ مُحدِّث المَشْرِق، أبو العبَّاس محمد بن يعقوب النَّيْسَابوري»، وهو من الطبقة الحادية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٤٧ هـ، وماتَ سنة ٣٤٦ هـ.

٧ ـ (٣/٨٨٠): «أبو بكر الشافعي الإمامُ الحُجَّةُ المفيدُ مُحدِّثُ العراق، محمدُ بن عبد الله البغدادي البَزَّار»، من الطبقة الثانية عَشْرَة،

وُلِدَ سنة ٢٦٠ هـ، وماتَ سنة ٣٥٤ هـ.

٨ ـ وفي (٣/ ٩٣٤): «عُمَر البَصْري الحافظُ المُفِيدُ أبو حَفْص عُمَر بن جعفر الورَّاق». من الطبقة الثانية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٨٠ هـ، وماتَ سنة ٣٥٧ هـ.

فهؤلاء ثمانية من (المُفِيدين) كانوا قبلَ المُفِيدِ مُحدِّثِ جَرْجرَايَا، فهٰذا اللَّقَبُ: (المُفِيدُ) ليس أوَّلَ ما استُعمِلَ لَقَباً في (مُحدِّثِ جَرْجَرَايَا) بل قَبْلَه بزمنٍ طويلٍ، ولغيرِ واحدٍ، فيتأكَّد من هٰذا كَذِبُ ادِّعائِهِ: أنَّ مُوسَى بنَ هارون سمَّاه: المُفِيد، والله تعالى أعلم. (انظر حاشية «أمراء المؤمنين في الحديث» للشيخ أبو غُدَّة، ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).

مق:

رَمْزٌ للإمام مُسْلِمٍ في مقدِّمة صحيحه، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في: «تهذيب الكمال».

المُقَابَلَةُ:

لغةً: مصدر (قابَلَ يُقابل): عارض: يقال: عارضَ فلانٌ بالكتابِ الكتابَ؛ أي: جَعل ما في أحدهما مثل ما في الآخر.

واصطلاحاً: مقابلة الطالب أصله بأصل شيخه الذي أخذه عنه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة، أو أصلُ أصلِ شيخه الذي أخذ الطالبُ عنه المقابلَ به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقاً بها، أو بفرعِ قُوبل كذلك على فرعٍ؛ ولو كَثُرَ العددُ بينهما (فتح المغيث: ٢/ ١٦٧)

اهْتَمَّ المحدِّثون بمقابلة المنسوخ بعد نسخه ليكون الكتابُ المسموع سَليماً من الأخطاء.

قال القاضي عياض في «الإلماع» ص: ١٥٨ ـ ١٥٩): «مقابلةُ

النسخة بأصل السَّماع ومعارضتُها به مُتَعَيِّنَةٌ لابُدَّ منها، ولا يَحِلُّ للمسلمِ التقيِّ الروايةُ ما لم يُقابِل بأصلِ شيخه، أو نسخةٍ تُحقّق ووُثِّقَ بمقابلتها بالأصل»، «وأفضل العرضِ: أن يُقابِل كتابَه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سمع من الشيخ، أو قُرِىء عليه، لِمَا فيه من وجود الاحتياط، والإتقان من الجانبين، بمعنى أنَّ كُلاًّ منهما أهلٌ لذلك، فإن لم تجتمع هـٰذه الأوصافُ؛ نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها».

والضابطُ فيه: إنْ كان الشخصُ مستيقظاً حافظاً، فلو راجَعَه، وقابَلَه مع نفسه؛ فهـٰذا أفضل.

وإن كان الشخصُ يطرأ عليه الغفلةُ؛ فالمقابلة مع الآخرين أَوْلى في حَقِّه، ويميل إليه ابنُ دقيق العيد. (انظر «الاقتراح» ص: ٤٤).

انظر: (المُعَارضَةُ) فيها شيءٌ من التفصيل عن هـٰذا الموضوع.

مُقَارِبُ الْحَدِيْثِ:

بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها: من (القُرْب) ضِدّ (البُعْد) ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أنَّ حديثه يُقارِبه حديث غيره، أي: هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة.

وقال ابنُ رشيد: معناها: يُقارب الناس في حديثه، ويُقاربِونه، أي: ليس حديثُه بشاذٍّ، ولا مُنْكَرٍ. (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

وقال ابن سَيِّد الناس: «إذا قُرِىء بالكسر؛ فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قرىء بالفتح؛ فهو من ألفاظ الجرح»، وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِيني.

إلاَّ أنَّ الصحيح هو القول الأول بأنه من ألفاظ التعديل على كل حالٍ؛ فهـٰذا هو رأيُ العِراقي، والذَّهبي، والسُّيوطي، وغيرِهم. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩).

مثاله:

قال الترمذيُّ في جامعه، في كتاب السِّير، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة، قال: حَدَّثَنا يحيى بن أَكْثَم، حَدَّثَنا عبدُ العزيز بن أبي حازم، عن كَثير بن زيد، عن الوليد بن رَبَاحٍ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ المرأة لَتَأْخُذ لِلْقَوْم». يعني: تجير على المسلمين.

وقال الترمذيُّ: «هـٰذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ، وسألتُ محمداً [يعني: البخاريَّ] فقال: هـٰذا حديثٌ صحيحٌ، كثيرُ بن زيد قد سمع من الوليد بن رَبَاحٍ، والوليدُ بن رَبَاحٍ سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث».

ومثال آخر: ما رواه الإمامُ أحمد، وأصحاب السنن ما عدا النَّسائي عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطَّهُورُ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ».

قال الترمذيُّ: «سألت محمَّداً [البخاريَّ] عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فقال: رأيتُ أحمد بن حنبل، وإسحاقَ بن إبراهيم، والحُمَيْدِيَّ يحتجُّون بحديثه، وهو مقاربُ الحديث». (انظر: «شرح علل الترمذي»).

المُقَاطِعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

المَقَاطِيْعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

المَقْبُولُ:

هو ما يجب العملُ به عند جُمهور المحدِّثين بأن ترجَّح صِدْق المُخْبر به، وينقسم (المقبولُ) إلى «صحيحٍ» و«حَسَنٍ». انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منهما في حرفيهما.

مَقْبُولٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

قال الحافظ ابن حجر: «السادسة: من ليس له من الحديث إلاَّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك صاحبُه من أجله، ويُشار إليه بلفظ: (مقبولٍ) حيث يتابع، وإلاَّ فليِّن الحديث». (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٠ و«تدريب الراوي» ١/ ٣٤٥).

المَقْطُوعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (قَطَع)، وهو: إبانةُ بعضِ أجزاء الجُرْمِ من بعضٍ، فَصْلاً. (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ من قوله أو من فعلِه متصلاً، أو غير متصلٍ».

هٰذا وقد ألحق الحافظُ ابنُ حجر بالمقطوع: ما أُضِيْفَ إلى مَنْ بعد التابعن من أتباع التابعين، فمن بعدهم.

نماذجٌ من الحديث المقطوع:

١ ـ قال ابنُ أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (برقم: ٤) حَدَّثنا عليُّ بن الجَعْد قال: أنبأنا قَيْسُ بن الرَّبيع عن الرَّبيع بن المنذر، عن أبيه، عن الرَّبيع بن خَيْثَم ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] قال: المخرج من كلِّ ما ضاق على الناس.

الرَّبيع بن خيثم أبو يزيد الكوفي تابعيٌّ ثقةٌ، وتفسير الآية مضافٌ إليه من قوله، فهو مقطوعٌ.

٢ ـ قال أبو بكر الخَرائطي في «مساوىء الأخلاق، ومذمومها» (برقم: ٧٠٥): حَدَّثنا حميدُ بن الرَّبيع الخَزَّاز قال: حدَّثنا محمدُ بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني، عن جعفر بن بُرْقان، عن مَيْمُون بن مِهْران قال: قال لي عُمَرُ بن عبد العزيز: لا تُصَاحِب قاطِعَ رَحِمٍ، فإنَّ الله تبارك وتعالى لَعَنه في آيتين من القرآن: آية الرعد [٢٥] قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ وآية في سورة محمد ﷺ [٢٢ ـ ٢٣] قوله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾.

٣ ـ روى البخاريُّ في صحيحه في كتاب «الأحكام» قال: قال الحسن: [أي الحسن بن يَسَار البَصْري]: أخذ الله على الحُكَّام ألَّا يتبعوا الهوى، ولا يخشوا النَّاسَ، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً، ثم قرأ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وقرأ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

حكم الاحتجاج به:

«المقطوع» لا يُحْتَجُّ به في شيءٍ من الأحكام الشرعية، أي: ولو

صَحَّت نِسبتُه لقائله؛ لأنه كلامُ، أو فعلُ أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينةٌ تَدُلُّ على رفعِه، كقول بعض الرواة ـ عند ذِكْر التابعيِّ ـ: «يَرْفَعُه» مثلاً، فيُعْتَبَرُ عندئذٍ له حكمُ «المرفوعِ المُرْسَلِ».

تنبيهٌ:

وقد أطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظَ «المقطوعِ» وأرادوا به «المُنْقَطِع» (أي: الذي لم يتصل إسنادُه).

وهو اصطلاحٌ غير مشهورٍ، وقد يُعْتَذَر للشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبَرانيُّ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح.

مصادر «المقطوع»:

لـ «حديث الموقوف» و«المقطوع» ثلاثة مصادر رئيسية، وهي:

١ ـ **مُصنَّف أبن ابي شَيْبَة**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيْبَة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **مُصنَّفُ عبد الرَّزَّاق**: لأبي بكر عبد الرَّزاق بن همَّام الحِمْيَري الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **تفسير ابن جرير** (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ)، وابن أبي حاتم (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، وابن المنذر (المتوفىٰ سنة ٣١٩ هـ).

(مستفاد من «تيسير مصطلح الحديث» ١٣٣ ـ ١٣٤، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٣ ـ ١٢٤).

المَقْطُوعُ الْفِعْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَويّ في «الْمَقْطُوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو من دونه من فعله،

كقول إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر: «كان مَسْروقٌ يُرْخي السِّتْرَ بينه وبين أهله، ويُقبِل على صلاته ويُخَلِّيْهم ودنياهم». (انظر «حلية الأولياء» ٢/ ٩٦).

المَقْطُوْعُ الْقَوْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المقطوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو مَنْ دونه من قوله.

مثاله: قولُ الحسن البَصْري في الصَّلاة خلفَ المبتدعِ: «صَلِّ وعليه بِدْعَتُه». (أخرجه البخاري).

مُقِلٌّ:

أي: قليلُ الرِّواية، بالنسبة لأقرانه. (انظر «توضيح الأفكار» ٢/ ١٢٨).

وليس هٰذا بجرحٍ في الراوي، ولا يقلِّل من قدره؛ لأنَّ ميزان الجرح والتعديل ما بُنِيَ علىٰ كثرة الرواية وقِلّتها.

مثال من وُصِفَ بذلك: «إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري».

قال الحافظ الذهبي «تابعيٌّ مُقلٌّ، ما علمتُه واهياً» (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٥).

قال في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٢٨): «وذكر في مختصر أسد الغابة: أنه كان صحابياً».

المَقْلُوبُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (القَّلب)، وهو تحويلُ الشيء عن وجهه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: إبدالُ لفظٍ بآخر في سند الحديث، أو مَتْنِه بتقديمٍ، أو تأخيرٍ، ونحوه. (انظر «علوم الحديث» ص: ١٠١).

أقسامه:

ينقسم «المقلوبُ» إلى قسمين رئيسيين، وهما:

* مقلوب السَّند.

* ومقلوب المَتْنِ.

أ ـ مقلوب السَّند.

وللقلب في السَّند ثلاثة صُوَرٍ، وهي:

١ ـ أن يُقَدِّم الراوي، ويؤخِّر في اسم أحدِ الرُّواة، واسمِ أبيه، كحديثٍ مَرْوِيٍّ عن «كَعْب بن مُرَّة» فيرويه الراوي عن «مُرَّة بن كعب».

٢ ـ أن يُبْدِل الراوي شخصاً بآخرَ بقصد الإغْراب: كحديثٍ مشهورٍ عن «سالمٍ» فيجعله الراوي عن «نافع».

وممَّن كان يفعل ذلك من الرواة (حَمَّادُ بن عمرو النَّصِيْبِيِّ).

مثاله:

حديثٌ رواه حَمَّادُ النَّصِيبي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لَقِيْتُمُ المُشْرِكِيْنَ في طَرِيْقٍ فلا تَبْدَؤوهُمْ بالسَّلام». فهـٰذا حديثٌ مقلوبٌ، قَلَبه حَمَّادٌ، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروفٌ عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلمٌ في صحيحه. وهـٰذا النوع من القَلْب هو الذي يُطْلَق على راويه: أنه يَسْرِق الحديثَ.

٣ ـ أَنْ يُؤخَذ سَندُ مَتْنٍ فيوضع على مَتْنٍ آخر، ويؤخذ المَتْنُ الأولُ فيركَّب على السند الثاني، ويمثِّل العلماء لذلك بالقصَّة التي وقعت للإمام البخاري عند دخوله بغدادَ، حيث اجتمع عليه علماءُ بغدادَ؛ ليَمْتحِنوه، فعمدوا إلى مئة حديثٍ، فقلبوا متونَها، وأسانيدَها، ودفعوا كلَّ عشرة أحاديث منها إلى واحدٍ من الحفَّاظ، وأَمروهم أَنْ يلقوا ذلك إلى البخاري.

فلمَّا اجتمعوا، واطمأنَّ بهم المجلسُ؛ قام الأوَّلُ، فسأله عن الأحاديث المقلوبة العشرة التي يحفظها حديثاً حديثاً، والبخاريُّ لا يزيد على أَنْ يقول عند إلقاء كلِّ حديثٍ على قوله: «لا أعرفه» هكذا. إلى تمام العشرة.

فكان أهلُ الصَّنعة ممَّن حضر المجلسَ يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فَهِمَ الرجلُ».

ومن كان من غير أهل الصَّنعة يحكم على البخاري بقِلَّة العلم، والتقصير.

ثم انتدب إليه الثانيُ فصنع مثل ما صنع الأوَّلُ، والبخاريُّ يجيبه كما أجاب الأولَ.

وهكذا حتى انتهى العشرة.

فلمَّا انتهوا التفت البخاريُّ إلى الأول فقال له: أمَّا حديثُك الأوَّلُ فهو كذا، وكذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، وهكذا إلى تمام العشرة، فَرَدَّ المتونَ إلى أسانيدها، والأسانيد إلى متونها، وفعل مع الآخرين مثل الأوَّل.

فأذعن له الجميعُ بالفضل، وأقرَّوا له بالحفظ، والإتقان. (انظر «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠ ـ ٢١).

ب ـ مقلوب المَتْن:

وهو أن تعطي أحدَ الشَّيئين ما يستحقه الآخرُ، أو ما شابه ذلك، ويذكرُ له العلماءُ أمثلةً متعدِّدةً، لعلَّ أوضحها المثال التالي:

مثاله:

أخرج الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٤٥: برقم: ٢٧٣٦)

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ يقول: «إذا أَمَرْتُكُمْ بِشَيءٍ فَأْتُوه، وإذا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيءٍ فاجْتَنِبُوهُ ما اسْتَطَعْتُمْ».

فهٰذا المَتْنُ فيه قلبٌ، فقد رواه البخاريُّ، ومسلمٌ بلفظِ: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وما أَمَرْتُكُمْ به فَأْتوا مِنْهُ ما اسْتَطَعْتُمْ». (أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي ﷺ برقم: ٧٢٨٨).

ومن أمثلته أيضاً:

حديثُ أنيسة مرفوعاً: «إذا أَذَّن ابنُ أُمِّ مَكْتُوْم؛ فكُلُوا، واشْرَبُوا، وإذا أَذَّن بِلالٌ؛ فلا تَأْكُلُوا، ولا تَشْرَبوا». كذا وقعت روايتُه عند أحمد (في مسنده: ٦/ ٤٣٣) وغيره وهو مقلوبٌ، وأصله من حديث ابن عمر -رضي الله عنه- وغيره: «إنَّ بِلالاً يؤذِّن بلَيْلٍ، فكُلُوْا واشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مَكْتُوْمٍ». (أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، برقم: ٦٢٣).

الأسباب الحاملة على القَلْب:

تختلف الأسبابُ التي تحمل بعضَ الرواة على القلب، وهٰذه الأسباب هي:

١ - قصدُ الإغراب؛ ليرغب الناسُ في رواية حديثه، والأخذِ عنه.

٢ - قصدُ الامتحان، والتأكُّد من حفظ المحدِّث، وتمام ضبطه، كالقصَّة التي وقعت مع الإمام البخاري.

٣ - الوقوعُ في الخطأ، والغلط من غير قصدٍ.

حكم القَلْب:

١ - إنْ كان القَلْبُ بقصد الإغْراب؛ فلا شكَّ في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهٰذا من عمل الوَضَّاعين.

٢ - وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائزٌ؛ للتثبُّت من حفظ

المحدِّث، وأهليته، وهـٰذا بشرطِ أن يُبَيِّنَ الصحيحُ قبل انفضاض المجلس.

٣ ـ وإن كان عن خطأ وسَهْوٍ، فلا شكَّ: أنَّ فاعله معذورٌ في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه؛ فإنه يُخِلُّ بضَبْطِه، ويجعله ضعيفاً.

أمَّا «الحديثُ المقلوب» فهو من أنواع الضَّعيف المردود كما هو معلومٌ.

أشهر المصنفات فيه:

كتاب «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادي، والظاهرُ من اسم الكتاب: أنه خاصٌّ بقسم المقلوب الواقع في السند فقطْ. (مستفادٌ من «تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٠٨ ـ ١٠٩، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٢٢٦ ـ ٢٢٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٥).

مَقْلُوْبُ السَّنَدِ:

انظر «المَقْلُوبُ».

مَقْلُوْبُ المَتْنِ:

انظر «المَقْلُوب».

المُكَاتَبَةُ:

لغةً: المراسلة: تكاتَبَ الصَّديقان، أي: تراسلا، و(المكاتبةُ): المُخاطبةُ بالكتابة. (انظر «القاموس المحيط» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: هي أن يَكْتُبَ الشَّيخُ إلى الطالب شيئاً من حديثِه، غائباً كان، أو حاضراً، بخطِّه، أو أمره، وهي نوعان:

١ ـ أن تتجرَّد المُكَاتَبَةُ عن الإجازَة: كأن يكتب له بعضَ

الأحاديث، ويُرسِلها له، ولا يُجيزه بروايتها.

٢ ـ أن تقترن بها: كأن يقول: أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك، أو ما كَتبتُ به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

حُكم الرواية بها:

١ ـ أمَّا المجَرَّدةُ؛ فقد منع الروايةَ بها قومٌ، وأجازها آخرون، وهو الصَّحيحُ المشهورُ بينَ أهل الحديث.

٢ ـ وأمَّا المقرونةُ بالإجَازة؛ فالروايةُ بها صحيحةٌ، وهي في الصِّحَّةِ، والقوَّة شبيهةٌ بالمُناولة المقترنة بالإجازة. (انظر «المحدِّث الفاضل» ص: ٤٤٠).

ويكفي في ذلك أن يعرفَ المكتُوبُ إليه خَطَّ الكاتِب؛ وإن لم تَقُم البَيِّنةُ عليه.

ومِنَ النَّاس مَن قالَ: الخَطُّ يُشِبهُ الخَطَّ، فلا يجوزُ الاعتماد عليه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهـٰذا غيرُ مَرضِيٍّ؛ لأنَّ ذلك نادرٌ، والظَّاهِرُ: أنَّ خَطَّ الإنسانِ لا يَشْتَبِهُ بغيرِهِ، ولا يقعُ فيه إلْباسٌ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٠٨).

ذهب غيرُ واحدٍ مِن عُلماءِ الْمُحدِّثينَ، وأكابرِهِم، منهم: اللَّيثُ بْنُ سَعْد، ومنصورٌ [أي ابن المُعْتَمِرِ] إلى جَوازِ إطلاقِ: (حَدَّثنا) و(أَخْبَرنا) في الرِّوايةِ بالمُكاتَبةِ. (انظر: «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

قال ابنُ الصَّلاح: والمختارُ قولُ من يقولُ فيها: (كَتَبَ إليَّ فُلانٌ) قالَ: (حَدَّثنا فُلانٌ بكذا، وكذا).

وهـٰذا هو الصَّحيحُ اللاَّئقُ بمذاهبِ أهل التَّحرِّي والنَّزاهَةِ.

وهكذا لو قال: (أَخْبَرَني به مُكَاتَبَةً) أو كِتَابَةً، ونحو ذلك مِنَ العبارات.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٥٨): وجَوَّز آخرون: (أَخْبَرَنا) دون (حَدَّثَنا). وعَزَاه إلى أبي سليمان الجَوْزجَاني نقلاً عن البَيْهَقيِّ في «المدخل».

المُكَاتَبَةُ الْمُجَرَّدَةُ:

لغةً: انظر تعريفَها اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهو ما إذا اقتصر على «المكاتبة»، فقد أجاز الرِّوايةَ بها كثيرٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين. منهم: أيوب السَّخْتياني، ومنصورٌ، واللَّيْث بن سعد، وقاله غيرُ واحدٍ من الشافعيين، وجعلها أبو المُظَفَّر السَّمعاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غيرُ واحدٍ من الأصوليين، وأبَى ذلك قومٌ آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي المَاوَرْدِي، وقطع به في كتابه: «الحاوي»، والمذهب الأول هو الصحيحُ المشهورُ بين أهل الحديث، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنَّفاتهم قولهم: «كَتَب إليَّ فلانٌ، قال: حَدَّثنا فلان». (انظر «علوم الحديث»: ص: ٢١١).

المُكَاتَبَةُ الْمَقْرُوْنَةُ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهي أن تقترن بالإجازة؛ بأن يكتب إليه، ويقول: (أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك) أو (ما كتبتُ به إليك) أو نحو ذلك من عبارات الإجازة. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٢١٢).

المُلاَزَمَةُ:

أي ملازمةُ راوي الحديث لشيخهِ.

المُلْزَقَاتُ:

لغةً: جمع مُلْزَقَةٌ، وهي اسمُ مفعولٍ مِن: (ألزق) الشيءَ بالشيء أي: ألصقه به، والمُلْزَقَاتُ: المُلْصَقَات.

واصطلاحاً: هي الأحاديثُ التي يرويها الضعيفُ عمَّن لم يحدِّث بها قطُّ، سواء كانت صحيحةً، أو ضعيفةً، أو موضوعةً.

وإليك شواهد ذلك من كتاب «المجروحين» لابن حِبَّان:

١ ـ أفْلَحُ بن سعيد، شيخٌ من أهل قُبَاء، كان يسكن المدينةَ، يروي عن الثقات الموضوعاتِ، وعن الأثبات المُلْزَقَاتِ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به، ولا الرواية عنه بحالٍ. (المجروحين: ١/ ١٧٦).

٢ ـ عبدُ الله بن عمر بن حَفْص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَري أخو عُبيد الله بن عمر... روى عن نافعٍ، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأ؛ خَلَّل لِحْيَتَه. وروى عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً يَسْأَلُهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً». وروى عن نافعٍ، عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ أَسْهَمَ للفارس سَهْمَين، وللراجل سهماً. فيما يشبه هٰذا من المقلوبات والملزوقات التي لا يُنكِرها إلا من أَمْعَن في العلم وطلبه في مظانِّه. (المجروحين: ٢/ ٦ ـ ٧).

ملاحظةٌ:

متونُ هٰذه الأحاديث صحيحةٌ مشهورةٌ ممَّا يَدُلُّ قطعاً: أنه

لا يقصد بالمُلْزَقات هنا الموضوعات.

٣ ـ عبدُ الله بن مَرْوان أبو شيخ الخُرَاساني، يروي عن ابن أبي ذِئْبٍ، روى عنه سليمانُ بن عبد الرحمن، يُلزِق المتونَ الصِّحاحَ؛ التي لا يُعْرَف لها إلا طريقٌ واحدٌ بطريقٍ آخرَ يشتبه على مَن الحديث صناعته. لا يَحِلُّ الاحتجاج به.

٤ ـ عبدُ الله بن أبي عمرو الغِفَاري، شيخٌ يروي عن عبد الله بن زيد بن أسلم، وأهل المدينة، روى عنه سَلَمَةُ بن شَبِيْب. وعبد العزيز بن حَيَّان المَوْصَلي، والناسُ، كان ممَّن يأتي عن الثقاتِ المقلوباتِ، وعن الضعفاء المُلْزَقات، روى عن عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عُمَرَ، عن النبي ﷺ قال: «ما جزت ليلةً أُسْرِيَ بي مِن سَمَاءٍ إلى سَمَاءٍ إلاَّ رأيتُ مَكْتُوْباً: مُحمَّدٌ رَسُولُ الله، أبو بَكْرِ الصِّدِّيْق» وهـٰذا خبرٌ باطلٌ، فلستُ أدري البَلِيَّةَ فيه منه، أو من عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم؟ على أنَّ عبد الرحمن ليس هـٰذا من حديثه بمشهورٍ، فكأنَّ القلب إلى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرٍو أَمْيَلُ. (المجروحين: ٢/ ٣٧ ـ ٣٩).

ملاحظة:

فالملزقات يقصد بها هنا الموضوعات، بدليل قول ابن حِبَّان في هـٰذا الخبر: إنه باطلٌ، أي: موضوعٌ.

٥ ـ عبد الله بن وَهْب النسوي، شيخٌ دَجَّالٌ، يضع الحديثَ على الثقاتِ، ويُلزِق الموضوعات بالضعفاء. (المجروحين: ٢/ ٤٣).

٦ ـ عبدُ الله بن محمد بن القاسم مولى جعفر بن سليمان الهاشمي، يروي عن يزيد بن هارون المقلوباتِ، وعن غيره من الثقات المُلْزَقاتِ. لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد. (المجروحين: ٣/ ٤٤).

٧ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن الجَزَرِي، . . . يأتي بالمقلوبات عن الثقاتِ، فيُكثِر، والمُلْزَقات بالإثبات، فيفحش، روى عن خُصَيْفٍ، عن عطاء، عن جابرٍ: أنه قال: «مضت السُّنَّة بأنَّ في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة، وأضحى، وفطر»، كتبناه عن عمر بن سِنَانٍ، عن إسحاق بن خالد البالِسِيِّ عنه، بنسخة شبيهاً بمئة حديثٍ مقلوبةٍ، منها ما لا أصْلَ له، ومنها ما هو مُلْزَقٌ بإنسانٍ لم يَرْوِ ذلك البتة، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحالٍ. (المجروحين: ٢/١٣٨).

٨ ـ فَرَجُ بن فَضَالة الشَّامي أبو فضَالة، كان ممَّن يقلب الأسانيدَ ويُلزِق المتونَ الواهيةَ بالأسانيد الصحيحة. لا يحلُّ الاحتجاجُ به. (المجروحين: ٢/٢٠٦، وانظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

المُمْلِي:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (أَمْلَى الكتابَ)، أي: أَطال قراءتَه عليه. والإملاءُ: إلقاءُ الكلام على الكاتب بتأنٍّ؛ ليكتبه. (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: الذي يُملي الحديثَ على طلابه بتمَهُّلٍ؛ ليكتبوه، وذلك إمَّا من كتابه، أو من حفظه.

المُمَيِّزُ:

الصَّبِيُّ إذا بَلَغ سِنَّ التمييز في فهم الخِطَاب، ورَدِّ الجواب.

المُنَاوَلَةُ:

لغةً: العطيةُ: يقال: أنالَ فلانٌ فلاناً الشَّيءَ؛ أي: أعطاه إيَّاه. (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: إعطاءُ الشَّيخ الطالبَ شيئاً من مَرْوِيَّاتِهِ مع إجازته له به صريحاً، أو كِنايةً. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ٩٩، و«توضيح الأفكار» ٢/ ٣٣٣).

أنواعُها:

١ ـ المُناولةُ المَقْرونةُ بالإِجازةِ:

ومِن صُوَرِها: أن يَدْفَع الشيخُ إلى الطالب أصْلَ سَماعِه، أو فَرْعاً مقابَلاً به، ويقول: هـٰذا سَماعي، أو رِوايتي عن فُلانٍ، فارْوِهِ عَنِّي. أو: أجزتُ لك رِوايتَه عنِّي، ثمَّ رُدَّه إليَّ. أو نحو هـٰذا. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٤٥، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠١).

٢ ـ المناولةُ المُجَرَّدَة عن الإِجازةِ:.

ومن صورها: أن يُناوِل الشيخُ الكتابَ إلى الطالبِ، ويقول: هـٰذا حديثي، أو من سَماعاتي. ولا يقول له: ارْوِه عنِّي، ولا أَجَزْتُ لك روايتُه، ونحو ذلك. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٠، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠٩).

كيفيَّة العبارة عَن الرِّواية بالمناوَلَة والإِجَازَة:

١ ـ الصحيحُ المختارُ الَّذي عليه عملُ الجمهور وأهل التَّحرِّي أن يقول: أخبرنا فلانٌ مُناولةً، وإجازةً. أو: أخبرنا مُناولةً، أو أخبرنا إذناً. أو: في إذنه، أو: فيما أذِنَ لي فيهِ... أو يقول: أجازَ لي فُلانٌ، أو أجازني فلانٌ كذا، وكذا... وما أشبه ذلك منَ العباراتِ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٥ و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٢، و«فتح المغيث» ٢/ ١١٦).

٢ ـ وَرَد عن الإمام الأوزاعيِّ تخصيصُ الإجازة: بـ: (خَبَّرنا) بالتَّشديد، والقراءة عليه: (أخبرنا). (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٦

و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٢، و«فتح المغيث» ٢/ ١١٨).

٣ ـ اصْطَلَح قومٌ من المتأخِّرين على إطلاق: (أنبأنا) في الإجازة، وإليه نحا الحافظُ أبو بَكْر البَيْهَقِيُّ. (انظر: إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٣، و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٣).

٤ ـ وقال الحاكمُ: الذي أختارُه، وعَهِدْتُ عليه أكثر مشايخي وأئِمة عصري أن نقول فيما عُرِضَ على المُحَدِّثِ، فأجاز له روايتَه شِفَاهاً: (أنبأني) وفيما كَتَب إليه المُحَدِّثُ: (كَتَب إليَّ فلانٌ). (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٦٠، و«علوم الحديث» ص: ٢١٤).

٥ ـ التَّعبيرُ عن الإجازَة: بأخبرنا فُلانٌ: أنَّ فلاناً حَدَّثَهُ، أو أخبره. واختاره الخَطَّابيُ، أو حَكاه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهـٰذا اصطلاحٌ بعيدٌ عن الإشعارِ بالإجازَة. (علوم الحديث: ص: ٢١٤) وقال النَّوويُّ: وهو اصطلاحٌ ضعيفٌ. (انظر «إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٤).

٦ ـ عَبَّرَ الرُّواةُ المتأخِّرون عن الإجازةِ الواقعةِ في رِواية مَنْ فوق الشَّيخ المُسْمِع بكلمة: عَن، فيقولُ أحدُهم إذا سَمِعَ على شيخٍ بإجازته عن شيخه: (قرأتُ على فُلانٍ عن فلانٍ). (علوم الحديث: ص: ٢١٤ و«فتح المغيث» ٢/ ١١٩).

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

المُنَاوَلَةُ المَقْرُوْنَةُ بالإِجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ أَبِيْهِ وجَدِّهِ:

ومثاله: الحَسَنُ بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وقد صنَّف أبو الفتح الأزدي كتاباً فيمن وافق اسمُه اسمَ أبيه: كـالحَجَّـاج بـن الحجـاج الأسلمـي، لـه صحبـةٌ. (انظـر «تهـذيـب الراوي»: ٢/ ٢٩٢).

منْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ شَيْخِهِ وشيخُ شَيْخِهِ:

كعِمْران عن عِمْران عن عمران:

الأول: يُعْرَف بالقصير.

الثاني: أبو رجاء العُطاردي.

الثالث: ابن حصين الصحابي. («النزهة» ص: ١٢٣).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوي عَنْهُ:

ومثـالـه: أنَّ البخـاري روى عـن مسلـمٍ، وروى عنـه، فشيـخُ مسلمٍ بن إبراهيم أبو مسلم الفراديسي البَصْري، والرَّاوي عنه مسلمُ بن الحَجَّاج صاحبُ الصحيح. (النزهة: ١٢٢).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وكُنْيَتُهُ:

ذكـره الحـافـظ ابـن حجـر فـي أول نُكَتِـه علـى ابـن الصـلاح، ولم يذكره في النخبة، وصَنَّف فيه الخطيب.

ومن أمثلته: ابن الطَّيْلَسان الحافظ محدِّث الأندلس، اسمُه «القاسم» وكنيته «أبو القاسم».

مَنْ اخْتَلَطَ من الثِّقات:

لغةً: الاختلاط: فسادُ العقل.

واصطلاحاً: وهو فنٌّ مهمٌّ لا يُعْرَف فيه تصنيفٌ مُفْرَدٌ، وهو أنواع:

الأول: من اخْتَلَط بسبب الخرف: مثل: عطاء بن السَّائب الثقفي.

الثاني: من اختلط بسبب ذهاب البَصَرِ: مثل: عبد الرَّزاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني.

الثالث: من اختلط بأسبابٍ أخرى كاحتراق الكتب: مثل: عبد الله بن لَهِيْعَة المصري.

يقبل ما روى عنهم قبل الاختلاطِ، ويُرَدُّ ما بعده، وما شُكَّ فيه.

ومن كان من هٰذا القَبيل محتجًّا به في الصحيحين (أي: البخاري، ومسلم) فهو ممَّا عِرُفَ روايته قبل الاختلاط.

انظر «المختلطون».

مَن اشْتَرَك في الرِّواية عَنْهُ أثناء تبَاعُدِ ما بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا:

وهم السَّابقُ واللَّاحقُ.

مثاله:

محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج، اشترك في الرِّواية عنه البخاريُّ والخفَّافُ، وبين وفاتيهما مئة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.

انظر «السَّابق واللَّاحق» في حرف السِّين.

مِنْ أَنْكَرِ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا:

انظر «أَنْكَرُ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا» في حرف الألف.

مِنْ بَلاَيَا فُلانٍ كَذَا:

انظر «البَلاَيا» في حرف الباء.

من ثِقَاتِ الثِّقَاتِ:

من الأقوال النادرة، أو قليلة الاستعمال التي قيلت في توثيق(يزيد بن جابر) ما رواه الآجُرِيُّ عن شيخه أبي داود السِّجِسْتاني: أنه قال: «يزيد بن يزيد بن جابر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر من ثقات الثقات، أجازه الوليدُ بخمسين ألف دينار، وذكر القضاءَ فإذا هو أكبر من القضاء». (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٤٦).

مِنْ حَيَوَانات البَرِّ:

استعمل هٰذه التعبيرَ الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (القاسم بن داود البغدادي) فقال عنه: «من حيوانات البرِّ». (المغني في الضعفاء: ٢/ ٥١٨).

مَنْ ذُكِرَ بأَسْمَاء مُخْتَلِفَةٍ أو نُعوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

مثاله: محمد بن السَّائب الكَلْبي، سَمَّاه بعضُهم «أبا النَّضر»، وقيل: «حَمَّاد بن السَّائب» وسمَّاه بعضهم «أبا سعيد».

مَنْ لَمْ يَرْوِ إلاَّ حَديثاً وَاحداً:

قال السُّيوطي: هٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وهو نظيرُ ما ذكروه فيمن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ، ثم رأيتُ: أنَّ للبخاري فيه تصنيفاً خاصَّاً بالصحابة، وبينه وبين الوحدان فَرْقٌ، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحدٍ وليس له إلاَّ حديثٌ واحدٌ، وقد يكون روي عنه غَيْرُ حديثٍ،

وليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وذلك موجودٌ معروفٌ.

ومن أمثلته: ابنُ أبي عُمَارة المَدَني.

قال المِزِّي: له حديثٌ واحدٌ في المسح على الخُفَّيْن. (تدريب الراوي: ٢/ ٢١٥).

مَنْ لَمْ تَرَ عَيْنَاي واللهِ مِثْلَهُ قَطُّ:

من أقوال التعديل النادرة، أو قليلة الاستعمال التي قيلت في (عبد الله بن عون) ما رويَ عن هشام بن حسان: أنه حَدَّث مَرَّةً فقال له رجلٌ: «من حدَّثك به؟» قال: «من لم تَرَ عيناي والله مثلَه قطُّ عبد الله بن عون، وما استثنى الحسن، ولا ابن سيرين». (الطبقات الكبرىٰ: ٧/ ٢٦٥)

مَنْ لَم يَرْوِ عَنْهُ إلاَّ راوٍ واحدٌ (وهم الوحدان):

انظر: «الآحاد» في حرف الألف، و«الوحدان» في حرف الواو.

مَنْ مِثْلُ فُلانٍ؟!

يعني: لا أحدَ مثله! وهـٰذه العبارةُ من أعلى مراتب التَّعْديل التي زادها السُّيوطي. (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٣).

مِنْ مَعَادِنِ الصِّدْقِ:

مِن أقوال التوثيق النادرة قليلة الاستعمال، التي قيلت في (عبد الرحمن بن مهدي). قال الإمامُ أحمد بن حنبل عنه: «كان ثقةً خياراً مِن معادن الصِّدق، صالح مسلم». (مقدمة الجرح والتعديل: ص: ٢٥٤).

مِمَّنْ يَزْدَادُ كُلَّ يَوْمٍ عِنْدَنَا خَيْراً:

من الأقوال القليلة الاستعمال في التوثيق، والتي قيلت في (أبي عبيد بن سلاَّم البغدادي)، روي عن الإمام أحمد: أنه قال عنه: «ممن يزداد كلَّ يومٍ عندنا خيراً». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١٥).

وقال إسحاق بن رَاهْوَيْه: «الحَقُّ يحبه الله عزَّ وجلَّ، أبو عبيد القاسم ابن سلاَّم أفقَهُ مني، وأعْلَمُ مني». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١١).

وقال: «أبو عبيد أوسَعُنا عِلْماً، وأكثرنا أدباً، وأجمعنا جمعاً، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١١).

وقال ابن حِبَّان: «كان أحدُ أئمة الدنيا صاحبَ حديثٍ، وفقهٍ، ودينٍ، وورعٍ، ومعرفةٍ بالأدب وأيَّام الناس، جمع، وصنَّف، واختار، وذَبَّ عن الحديث، ونصره، وقمع من خالفه، وحادَ عنه» (الثقات: ٦/ ١٦).

مَنْ وَافَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أبيه:

هٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابن حجر في «النخبة»، ومثَّله بالرَّبيع بن أنس عن أنسٍ رضي الله عنه.

مَنْ وافَقَ اسْمُهُ نَسَبَهُ:

مثاله:

حِمْيَرى بن بشير الحِمْيَرى، روى عن جُنْدُب البَجَلِي، وأبي الدَّرْدَاء، ومَعْقِل بن يَسَارٍ، وغيرهم، وقريب منهم. (تدريب الراوي: ٢/ ٢١١).

مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجِهِ:

هٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابنُ حجر في «النخبة» وصَنَّف فيه أبو الحسن ابن حَيَوَيْه جزءاً خاصّاً بالصحابة.

ومثاله:

أبو أُسَيْد السَّاعدي مالك بن رَبِيْعَةُ الأنصاري، وزوجه أُمُّ أُسيد الأنصارية، وأبو أيوب الأنصاري خالد بن زَيْد، وزوجُه أمُّ أيوب بنت قَيْس بن أسد الأنصارية.

مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ:

إذا نسي الشيخُ، والراويُ عنه ثقةٌ، وجازمٌ بما سمع، وأظهر الشيخُ احتمالاً، فقال: ما أذْكُرُ هٰذا، أو لا أعرفه، أو نحوَ ذلك فالذي عليه جُمهورُ المحدِّثين: أنه يُقبَل هٰذا الحديثُ؛ لأن ذلك يُحْمَلُ على نِسْيان الشيخ.

مثاله:

ومثال ما رواه عبدُ العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي عن رَبيعة، عن سُهَيْلِ بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين. (أخرجه مسلم في كتاب القضاء).

قال الدَّرَاوَرْدِيُّ: ثم لقيتُ سهيلاً، فسألتُه عن هٰذا الحديث فلم يعرفه؛ لأن سهيلاً أصابته عِلَّةٌ أذهبتْ بعضَ عَقْلِه، فنسي بعضَ حديثِه، فكان بعد ذلك يقول: حَدَّثَني ربيعةُ عنّي، أني حَدَّثْتُه، عن أبي، عن أبي هريرة... فذكر الحديثَ، ولم يُنكِرِ عليه أحدٌ من التابعين؛ لأن الراوي عنه ثقةٌ جازمٌ، فلا تُرَدُّ روايتُه بالاحتمال، وقد روى كثيرٌ من الأكابر أحاديثَ، ثم نسوها، فَحدَّثوا بها عمَّن سمعها منهم.

وخالَفَ في ذلك أصحابُ أبي حنيفة، فقالوا: يسقط الحديثُ، ويكون جرحاً في الراوي؛ لأن إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحاً. (انظر «كشف الأسرار» ١/ ٦٠).

وأمَّا إذا كان الشيخُ جازماً بأنه لم يحدِّث بهٰذا الحديث، ويقول: إنَّ فلاناً كَذَبَ عليَّ، ما رويتُ هٰذا أبداً، أو نحو ذلك؛ رُدَّ هٰذا الخَبرُ بالاتفاق.

وأمَّا الراوي فلا يكون مجروحاً بهٰذا الإنكار، فلا يبطل جميع ما روى؛ لأنه جَرْحٌ غيرُ ثابتٍ بالواحد؛ لأن الراوي العدل أيضاً يجرح شيخَه، ويقول: قد كَذَبَ في تكذيبه لي، وهو يعلم: أنه قد حَدَّثَني. (انظر «الكفاية» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يكون ذلك الخبَرُ قادحاً في واحدٍ منهما للتعارض».

وقال عليٌّ القاري: «أي: ليس أحدُهما أولى بقبول ما تضمَّن الجرحُ من الآخر، فلا يكون رَدُّ الحديث المروي بخصوصه قادحاً في عموم الروايات الباقية عنهما». (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٦٥٢ ـ ٦٥٣).

وتَظْهَر فائدةُ ذلك في قبول رواية كلٍّ واحدٍ منهما في غير ذلك الخبرِ، فمن يرى: أنَّ إنكار الشيخ على التلميذ جَرْحٌ له ـ كما هو مذهبُ أصحاب الإمام أبي حنيفة، رحمه الله تعالىٰ ـ تكون جميعُ مروياته ضعيفةٌ، ومن يرى: أنَّ ذلك ليس بجرحٍ ـ كما هو رأيُ المحدِّثين وجمهور الفقهاء ـ لا تكون أحاديثُه الأخرى ضعيفةً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٩).

ومن أشهر المصنَّفات في هٰذا:

١ ـ من حدَّث ونسي: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر

الدَّارَقُطْنِي، (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) كما قال الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» وعزاه غيرُ واحدٍ من العلماء للخطيب كابن الصلاح في مقدِّمته.

وابنُ كثير أقره في اختصاره، والذهبي في ترجمة الخطيب، واختصره السُّيوطي بعنوان: «تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي».

مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءَ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوْتٍ مُتَعَدِّدةٍ:

اصطلاحاً: هو راوٍ وُصِفَ بأسماءَ أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ، من شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ. (انظر «المحدِّث الفاضل» ص: ٢٧٠، و«علوم الحديث» ص: ٣٩١).

فوائده:

من فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنين، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف، وتضعيف الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغربون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه ليُبْهِموه على من لا يَعْرف.

مثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبي صاحبُ التفسير، هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار حديثَ تَمِيْم الدَّاري، وعَدِيِّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] في الوصية في السفر. (أخرجه الترمذي في تفسير سورة المائدة، وأصلُ الحديث من غير طريقي محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب الوصايا).

وهو حَمَّادُ بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديثَ: «زَكاة كل مَسْكٍ دِباغُه». (أخرجه الحاكم في المستدرك)، وقد وَهَمَ فيه حمزةُ بن

محمد، ووَثَّقه، حيث لم يعرف أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ يدلِّس به، مُوهِماً: أنه أبو سعيد الخُدْرِي، وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٦٦ ـ ١٦٧).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **إيضاح الإشكال**: وقد صَنَّف في هـٰذا النوع الحافظُ عبد الغني بن سعيد الأَزْدِي (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**: لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) ذكر فيه كلَّ راوٍ من هـٰذا النوع، وما وقع فيه من الأوهام بسبب ذلك.

مِنَ السُّنَّةِ كَذَا:

إذا كان القائلُ صحابياً فجُمهور أهل الحديث على أنَّ له حكم «المرفوع» كقول أبي قِلَابة عن أنسٍ: «من السُّنَّة إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أقَامَ عِنْدَها سَبْعاً». (أخرجه البخاري ومسلم).

قال أبو قِلَابة: «لو شئت لقلت: إنَّ أنساً رفعه إلى رسول الله ﷺ».

وكذلك ما أخرجه البخاريُّ من طريق ابن شهاب الزهريِّ، قال: أخبرني سالمٌ: أنَّ الحَجَّاج بن يوسف عام نزل بابن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ سأل عبدَ الله رضي الله عنه: كيف تَصْنَع في الموقف يوم عَرَفَة، فقال سالمٌ: إن كنتَ تُريد السُّنَّةَ فهجِّر بالصَّلاة يوم عَرَفَة، فقال عبدُ الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَدَق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السُّنَّةِ» فقال ابنُ شهاب لسالمٍ: أَفَعَلَهُ رسولُ الله ﷺ؟ فقال سالمٌ: «وهل يَتَّبعون بذلك إلا سُنَّته». (أخرجه البخاري في الحج،

باب الجمع في الصلاتين بعرفة، برقم: ١٦٦٢).

قال السُّيوطي بعد إيرَاده هٰذا الأثَر: «فنقل سالمٌ ـ وهو أحدُ الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفَّاظ من التابعين ـ عن الصحابة: أنهم كانوا إذا أطلقوا «السُّنَّةَ» لا يريدون بذلك إلَّا سنَّةَ النَّبي ﷺ». (تدريب الراوي: ١/ ١٥٣).

ويحتمل أن لا يكون حكمهُ مرفوعاً لإطلاق السُّنَّة على سُنَّة رسول الله ﷺ، وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين، مثل قول عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في حَدِّ الشُّرْبِ: «جَعَله النبيُّ ﷺ أربعينَ، وأبو بَكْرٍ أربعينَ، وعُمَرُ ثمانينَ، وكلٌّ سُنَّة». (رواه مسلمٌ وغيره).

فلذا قَيَّد أهلُ العلم بالقرائن كما لو قال أبو بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ: «مِن السُّنَّةِ كذا»، فإنه يقصد به «المرفوعَ» إذ لم يتأمَّر عليه أحدٌ غير النبي ﷺ، وأمَّا غيرُه من الصحابة فقد تأمَّر عليهم الخلفاءُ، فقالوا: لا نحكم بأنه مرفوعٌ، أو غيرُ مرفوعٍ إلا بالقرائن، والصحيحُ عند أهل الحديث: أنَّ الأصل أنه مرفوعٌ، إلا إذا قُيِّد بالخلفاء.

قال البَيْهَقيُّ: «لا خِلافَ بين أهل النقل: أنَّ الصحابي إذا قال: (أُمِرْنَا)، (أو: نُهِيْنَا)، (أو: من السُّنَّة كذا) أنه يكون حديثاً مُسْنَداً».

وأمَّا لو قال التابعيُّ: «من السُّنَّة كذا» فالصوابُ: أنه موقوفٌ. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

مِنْ مَصَائِب فُلَانٍ كَذَا:

انظر «المَصَائِب».

مِنْ مَعَادِنِ الصِّدْقِ:

من ألفاظ التعديل، استعمله ابنُ عُيَيْنَةَ في مِسْعَرِ بن كِدَامٍ، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦١) في ترجَمته:

«قال عبد الجبّار بن العَلاء بن ابن عُيَيْنَة: «كان من مَعَادن الصِّدق».

مَنْبَعُ الكَذِبِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحَتجاج به ولا للاعتبار.

المُنْتَهِي:

هو مَن حصل من الشيءِ أكثرَه، وصلح مع ذلك لإفادته، وتعليمه، والإرشاد إليه، وتفهيمه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٢).

المَنْسُوبُوْنُ إلى خِلاَفِ الظَّاهِرِ:

لغةً: «المنسوبون» جمع: منسوبٍ، و«المنسوبُ» اسم مفعول من: (نَسَبَ)، أي: ذكَرَ نسبه، والنَّسَبُ هو: القَرَابَةُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو أن يُنْسَب الراويُ إلى غير قبيلته، أو غير بَلْدَتِه، أو غير صَنْعَتِه. (انظر «علوم الحديث» ص:٣٧٣، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

لأنَّ الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلى قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه، أو غيرِها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة نُسِبَوا على خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هٰذه العوارض، والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هٰذه النسبة.

ومن هؤلاء:

١ ـ أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي في قول الأكثرين: أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها، فنُسِبَ إليها، ولكن يرى البخاريُّ، ووافقه

مسلمٌ: أنه ممَّن شهد بدراً، فروى البخاريُّ في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً حديث عُرْوَة بن الزُّبَيْر عن بشير بن أبي مسعود قال: «أَخَّرَ المُغِيْرَةُ العَصْرَ، فَدَخَل عليه أبو مسعود عُقْبَةُ بن عمرو جَدُّ زيدِ بن حسنٍ، وكان شهد بدراً».

قال الحافظُ ابن حجر: «الظَّاهر: أنه من كلام عُرْوَة بن الزُّبَيْر، وهو حُجَّةٌ في ذلك؛ لكَوْنِه أدرك أبا مسعود، وإنْ كان روى عنه الحديثَ بواسطة». (فتح الباري: ٧/ ٣١٨).

وكذا جَزَم به مسلمٌ في كتابه: «الكنى» (٢/ ٧٧٨).

٢ ـ وسليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي: لم يكن منهم، وإنما نزل فيهم، فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة. (انظر «الأنساب» ٣/ ١٢٤).

٣ ـ ويزيد الفقير: أُصِيبَ في فقار ظهره، فكان يألم منه؛ حتى ينحنى له.

٤ ـ وخالد بن مِهْران أبو المنازل الحَذَّاء: لم يكن حَذَّاءً، وإنما يجلس عندهم، فنُسِبَ إليهم فيما حكاه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٤) عن يزيد بن هارون: «أنه ما حذا نعلاً قطُّ».

قال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٧٣): «واعلمْ أنَّ مما كَثُرَ الاشتباهُ فيه، وعَمَّ الضَّرَرُ به: من ينسب حُسَينياً لسكناه محلاًّ من القاهرة، أو بلدةً أو غيرهما، فيُتَوهَّم: أنها نسبةٌ للحسين بن عليٍّ، ويُوصَف بالشرف، ولذا كان بعض مُتقني العلماء من ينسب كذلك يقيِّد بقوله: للسكن.

أو زُبيريّاً لمحلَّةٍ بنواحي الغربية، فيُتَوهَّم: أنها للزُّبَيْرِ بن العَوام (حواريّ رسولِ الله ﷺ).

أو جعفرياً لمحلَّةٍ أيضاً، فيُتَوَهَّم: أنها: جعفر بن أبي طالبٍ.

أو قرشياً لمحلَّة تُسَمَّى: «القرشية» فيتُوَهَّم: أنها: لقريشٍ.

أو جرَّاحياً لمحلَّة أخرى، فيتَوَهَّم أنها: لأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح.

أو عبَّاسياً للعباسية من الشرقية، فيُظَنُّ: أنها: من ذُرِّيَّة العبَّاس عمِّ النبي ﷺ في أشباه لذلك عَمَّ الضَّرَرُ بها».

المَنْسُوبُونَ إلى غَيرِ آبَائِهِمْ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في: «المَنْسوْبُونَ إلى خِلَاف الظَّاهر».

واصطلاحاً: هو راوٍ نُسِبَ إلى أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٢٦٦، و«علوم الحديث» ص: ٣٧٠).

معرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره، إلَّا أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلى غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء حاقةٌ، وتسمية آبائهم هامةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلى آبائهم.

وهٰذا النوع بالنسبة لمن ينسب إليهم الرواة على ضروبٍ:

الأول: من نُسِبَ إلى أمِّه:

كمُعَاذ، ومُعَوِّذ ابني عَفْراء، وهما اللَّذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، أبوهم: (الحارث بن رفاعة الأنصاري).

ومثل: ابنِ أمِّ مَكْتُوم الأعمى المؤذِّن، وكان يَؤُمُّ الناسَ أحياناً عن رسول الله ﷺ في غَيْبَتَه، قيل: اسمُه (عبد الله بن زائده). وقيل: (عمرو بن قَيْسٍ).

ومن التَّابعين فمن بعدهم:

محمَّد بن الحنَفِيَّة، واسمُها: (خَوْلَة)، وأبوه: (عَليُّ بن أبي طالبٍ).

إسماعيل بن عُلَيَّة الحافظ، هي أمُّه، وأبوه: (إبراهيم) وكان يكره النسبةَ إلى أمِّه.

الثاني: من نُسِبَ إلى جَدَّتِه:

مثل (بشير بن الخصاصية) أبوه (مَعْبَدٌ)، و(الخصاصية) أمُّ جدِّه الثالث.

وابنُ تيميّة، هي أمُّ أحد أجداده الأبعدين.

الثالث: من نُسِبَ إلى جَدِّه:

(كأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح) أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وهو عامرُ بن عبد الله بن الجَرَّاح.

ومن غير الصحابة:

(ابن جُرَيْج) الإمام الحافظ المحدِّث، هو (عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج).

و(أحمد بن حنبل) الإمام المُبَجَّل، هو (أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني).

الرابع: من نُسِبَ إلى رجلٍ غير أبيه هو منه بسببٍ:

(كالمقداد بن الأسود الصحابي) هو المقدادُ بن عمرو الكِنْدِي، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث الزهري زوجِ أمِّه، فتبنَّاه، فنُسِب إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٢).

المَنْسُوْخُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (نَسَخ) الشيءَ بالشيءِ: أزاله به، والنسخُ: إبطالُ الشيءِ، وإقامة آخر مقامه.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رُفِعَ حكمهُ بحديثٍ آخر متأخِّرٍ عنه.

انظر «ناسِخُ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوْخِهِ» في حرف النون، وفيه تفصيلٌ.

المُنْقَطِعُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (الانقطاع) ضِدَّ (الاتصال) يقال: بينهم رَحْمٌ قطعاء: إذا لم تُوْصَل. (القاموس المحيط). . .

واصطلاحاً: «هو ما سَقَط من سنده قبل الصحابيِّ راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ، أو أكثر».

هـٰذا هو التعريفُ المعتمد لدى المحقِّقين من العلماء المحدِّثين.

وقد عُرِّف «المنقطع» بتعاريف أخرى، منها:

١ ـ تعريفُ الإمام الحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري: «ما سَقط فيه قبل الوصول إلى التابعيِّ راوٍ في موضعٍ، أو في مواضعَ، أو ذُكِرَ فيه بعضُ الرُّواة بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحو رجلٍ، أو شيخٍ» وهـٰذا التعريفُ مُنْتَقدٌ بما يلي:

أ ـ أنَّ الصحيح أن يقول: «قبل الوصول إلى الصحابي»؛ لأنَّ ما سَقَط منه التابعيُّ بين الصحابي، وتابع التابعيِّ يُسَمَّى «منقطعاً» أيضاً، ومقتضى تعريف الحاكم: أنَّ مثل هـٰذا لا يُسَمَّى «منقطعاً».

ب ـ وبأنَّ قوله: «أوْ ذُكِرَ فيه بعضُ الرواة بلفظٍ مُبْهَمٍ. . .» لا يُقِرُّه عليه جُمهورُ المحدِّثين، فإن السنَّد الذي فيه راوٍ مُبْهَمٌ يُعَدُّ عندهم متصلاً، وفي سنده راوٍ لم يُعْرَف من هو.

ومثال ما في سنده راوٍ مُبْهَمٌ: أخبرنا سفيانُ، عن مَعْن، عن شيخ: «أنَّ عبد الله بن مسعود رأى رجلاً يسأل الله؛ وفي يده حَصَىً،

فقال: إذا سألتَ رَبَّكَ فلا تسأله وفي يدك الحجرُ». (زوائد الزهد لنُعيم بن حماد: باب في الإخلاص في الدعاء، رقم:٨٤، وانظر «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٣)، حيث عزاه للطبراني في الكبير).

فالسَّندُ متصلٌ وفيه راوٍ مُبْهَمٌ لم يُسَمَّ، وهو الشيخُ الذي يروي عن سيدنا عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ فمثل هـٰذا يَعِدُّه الحاكمُ «منقطعاً».

٢ ـ تَعريفُ ابن عبد البَرِّ: «المنقطع عندي ما لا يتصل سواء كان يُعْزَى إلى النبيِّ ﷺ أو إلى غيره». (انظر «التمهيد» ١/ ٢١).

وقال صاحبُ البيقونية:

وكُـلُّ مـا لَـمْ يَتَّصِـلْ بحَـالِ إسْنَـادُهُ مُنْقَطِـعُ الأوْصَـالِ

قال ابنُ الصلاح: «صار إليه ـ أي: تعريف ابن عبد البَرِّ ـ طوائفٌ من الفقهاء وغيرُهم، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في كفايته». (انظر «علوم الحديث» ص: ٥٨).

ولا يخفى: أنَّ هـٰذا التعريف شاملٌ «للمنقطع» و«المُرْسَل» و«المُعْضَل» وما في سنده نوعُ انقطاعٍ على أي وجهٍ كان.

وعليه: فإنَّ التعريف الذي قاله المحقِّقون أولىٰ بالقبول؛ لأنه يجعل«المنقطَع نوعاً متميِّزاً عن «المُرْسَل» و«المُعْضَل» وما فيه راوٍ مُبْهمٌ.

مثال الحديث المنقطع:

قال أبو يَعْلى في مسنده (برقم: ٤٣٦): حَدَّثنا عبدُ الأعلى بن حَمَّاد النَّرْسِي قال: حدَّثنا بِشْرُ بن منصور السُّلَمِي، عن الخليل بن مُرَّة، عن الفُرَات بن سلمان، قال: قال عليٌّ: ألا يقوم أحدٌ فيُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ قبل العصر، ويقول فيهن ما كان رسولُ الله ﷺ يقول: «تمَّ

نُوْرُكَ، فهَدَيْتَ فلك الحمدُ، عَظُمَ حلمك، فعفوتَ، فلك الحمدُ، بسطتَ يدك، فأعطيتَ، فلك الحمدُ ربَّنا، وجهُك أكْرَمُ الوجوه، وجَاهُكَ أَعْظَمُ الجَاهِ، وعَطِيَّتُكَ أفضل العطيَّة، وأهنؤها...».

هذا الحديثُ في سنده انقطاعٌ بين الفُرَاتِ بن سلمان وسيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه، ففُرَات لم يُدْرِك سيِّدنا عليّاً، ولم يَسْمَع منه. (انظر «مجمع الزوائد» للهيثمي، ١٠/ ١٥٨).

حُكمه:

المنقطع ضعيفٌ بالاتفاق بين العلماء، ولا يَصْلُحُ للاحتجاج به، وذلك للجهل بحال الراوي الساقط من السَّند.

تنبيهٌ:

أَطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ، والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظ «المقطوع» وأرادوا به «المنقطَع»، وهو اصطلاحٌ غيرُ مشهورٍ.

وقد يُعتذَر للإمام الشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبرانيُّ؛ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٤٤ ـ ١٤٦، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٣ ـ ١٣٤).

المُنْقَلِبُ:

الذي ينقلب بعضُ لفظِهِ على الراوي فيتغيَّر معناه.

المُنْكَرُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (أنْكَرَهُ) بمعنى: جَحَدَه، أو: لم يَعْرِفْه،

ويُقابِله «المعروف» فالمُنْكَر: ضِدَّ «المعروف». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ولهذا المُصْطَلَحِ تعريفاتٌ متعدِّدةٌ، أشهرها فيما يلي:

١ ـ هو الحديثُ الذي في إسناده راوٍ فَحُشَ غلَطُه، أو كَثُرَتْ غَفْلَتُه، أو ظَهر فِسْقُه. (انظر «توضيح الأفكار» و«النزهة» ص: ٤٧).

٢ ـ ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً لما رواه الثقةُ.

قال الحافظُ ابن حجر: «وهو المُعْتَمَدُ على رأي الأكثرين». (انظر «نزهة النظر» ص: ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

٣ ـ هو ما انفرد به «المستورُ» أو الموصوفُ بسُوء الحفظِ، أو «المُضَعَّفُ» في بعض مشايخه دون بعضٍ بشيءٍ لا متابعَ له، ولا شاهدَ.

قال الحافظ ابن حجر: «وهو الذي يُوَجَد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث». (انظر «النكت على ابن الصَّلاح» ٢/ ٦٧٥).

الفَرْقُ بين «المُنْكَر» وبين «الشَّاذ»:

١ ـ أنَّ «الشاذ» ما رواه «المقبولُ» مُخالِفاً لمن هو أولى منه.

٢ ـ أنَّ «المُنْكَر» ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً للثقة.

فيُعْلَم من هذا: أنهما يَشترِكان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أنَّ «الشَّاذ» رَاوِيْهِ مقبولٌ، و«المُنْكَر» راويه ضعيفٌ. قال ابن حجر: «وقد غفل من سَوَّى بينهما». (انظر «شرح النخبة» ص: ٥٩ ـ ٧١).

مثاله:

١ ـ مثال للتعريف الأوَّل: ما رواه النَّسائيُّ، وابنُ ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمَّد بن قَيْس عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن

عائشة مرفوعاً: «كُلُوْا البَلَحَ بالتَّمْرِ فإنَّ ابْنَ آدَم إذا أكَلَه غَضِبَ الشَّيطَانُ».

قال النَّسائيُّ: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ، تفرَّد به أبو زُكَيْر، وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج له مسلمٌ في المتابعات، غير أنه لم يَبْلُغْ مبلغَ من يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

٢ ـ مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب ابن حَبِيْب الزَّيَّات عن أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أقامَ الصَّلاَةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وحَجَّ الْبَيْتَ وصَامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الْجَنَّة».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكَرٌ؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ».

رتبته:

يتبيَّن من تعريفَيْ «المُنكَر» المذكورَيْن آنفاً: أنَّ «المُنْكَرَ» من أنواع «الضعيف» جداً؛ لأنه إمَّا روايةُ ضعيفٍ موصوفٍ بفحش الغَلَطِ، أو كثرة الغفلةِ، أو الفِسْقِ، وإمَّا روايةُ ضعيفٍ مُخالِفٍ في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضَعْفٌ شديدٌ، و«المُنْكَرَ» يأتي في شِدَّة الضَّعْفِ بعد مرتبة «المتروك».

حكم المنكر:

الحديث المنكر حديثٌ ضعيفٌ شديدُ الضعف، لضعف راويه من جهةٍ ومخالفته للثقات من جهة ثانية.

أقوال أخرى في المنكر:

لعلماء الحديث أقوالٌ أخرى في تعريف «المُنْكَرِ» وذلك قبل استقرار المصطلح على يد الحافظ ابن حجر، ومن هذه الأقوال:

أ ـ عَرَّفه الإمامُ أبو بَكْر أحمد بن هارون البَرْدِيْجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ): «هو الذي يُحدِّث به الرَّجُلُ عن الصحابة أو عن التَّابعين عن الصَّحابة لا يُعْرَف ذلك الحديث... إلاَّ من طريق الذي رواه فيكون منكراً». (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٥٠).

ومقتضى كلام البرديجي: أنَّ «المنكر» يُطْلَقُ على مجرَّد التَّفرد خالف أو لم يُخالِف، وقد مشى على ذلك عددٌ من الأئمة أمثال: أحمد ابن حنبل، والنَّسائي.

وقد أورد فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ أمثلةً على ذلك في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١) نُورِدها هنا:

١ ـ قال الإمامُ أحمد عن أفلح بن حُمَيْد الأنصاري ـ أحدُ رجال الصحيحين الثقات ـ: روى أفلحُ حديثَيْن مُنْكَرَيْن: «إنَّ النبيَّ ﷺ أشعرَ الهَدْي».

وحديث: «وقَّت لأهل العِراق ذات عرقٍ». (هدي الساري: ٢/ ١١٧).

فسَمَّى الإمامُ أحمد هذين الحديثَيْن مُنْكَرَيْن لتفرُّد أفلح بروايتهما مع كونه ثقةً.

٢ ـ حديثُ أبي الزُّبَيْر المَكِّي قال: «سألتُ جابراً عن ثمن السِّنَّور والكلبِ؟ فقال: زَجَر النبيُّ ﷺ عن ذلك». (هكذا أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، برقم: ١٥٦٩).

ورواه النَّسائي قال: «أخبرني إبراهيمُ بن الحسن قال: أنبأنا حَجَّاجُ بن محمد عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن ثمنِ الكَلْبِ، والسِّنَّورِ إلاَّ كَلْبَ

الصَّيْدِ». (أخرجه النسائي في السنن الكبرى، في البيوع، باب: بيع الكلب إلا ما استثني منه، رقم: ٦٢٦٤).

قال أبو عبد الرحمن ـ يعني: النَّسائي ـ: هذا مُنْكَرٌ.

وهذا إسنادُ رجاله ثقاتٌ، لكنَّه تفرَّد برواية: «إلاَّ كلب صيد» لذلك قال فيه النَّسائيُّ: «مُنْكَرٌ».

ويمكن أن يُدْخَل هذا في «الشَّاذ»؛ لأنَّ هذه الزِّيادة فيها مخالفةٌ.

ب ـ أمَّا الإمام مسلم «فالمُنْكَرُ» عنده هو ما تفرَّد بروايته الرَّاويُ الضَّعيفُ. يُستفاد ذلك من قوله في مقدِّمة صحيحه: «وعلامةُ (المُنْكَر) في حديث المحدِّث إذا ما عُرِضَت روايتهُ للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا؛ خالفت روايَتُه روايتَهم، أو لم تكن تُوافِقها، فإذا كان الأَغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبوله، ولا مستعمِلِه». (انظر «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ٧).

ويبدو من تصرُّف التِّرمذي في «سُننه» أنَّه يرى هذا الرأي في «المُنْكَر»، فمن أمثلة ما ذكره ـ رحمه الله ـ في كتابه، وحكم عليه بالنَّكارة قوله:

١ ـ «حَدَّثَنا الفَضْلُ بن الصَّبَّاح البغداديُّ: حَدَّثنا سعيدُ بن زكريا عن عَنْبَسَة بن عبد الرحمن، عن محمَّد بن زَاذَانْ، عن محمَّد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «السَّلاَمُ قَبْلَ الكَلاَمَ».

وبهذا الإسناد عن النَّبي ﷺ قال: «لا تَدْعُوا أحداً إلى الطَّعام حتى يُسَلِّمَ».

قال أبو عيسى الترمذي بعد أن أخرج هذا الحديثَ: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لا نَعْرفه إلاَّ من هذا الوجهِ، وسمعتُ محمَّداً ـ أي: ابن

إسماعيل البُخاري ـ يقول: عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن ضعيفٌ في الحديث ذاهبٌ، ومحمد بن زاذان منكرُ الحديث». (الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في السلام قبل السلام، رقم: ٢٦٩٩).

٢ ـ ومن ذلك أيضاً ما أخرجه في جامعه قال:

«حَدَّثنا محمودُ بن غِيْلان: حَدَّثنا شَبَّابة بن حَمْزة عن أبي الزُّبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: «إذا كَتَب أحَدُكم كِتَاباً فليُتَرِّبْهُ فإنَّه أنجحُ للحاجة».

ثم قال بعد إخراجه: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لا نعرفه عن أبي الزُّبير إلاَّ من هذا الوجِه. و«حمزة» هو عندي ابنُ النَّصيبيِّ هو ضعيفٌ في الحديث. (الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في تتريب الكتاب، رقم: ٢٧١٣).

فظاهرٌ من صنيعه في هذين المثالين: أنَّه يحكم على الحديث بالنكارة إذا تفرَّد بروايته من كان ضعيفاً في روايته. والله أعلم.

مما تقَّدم: على المُعتني، والمشتغل بهذا الفن التَّيقُّظُ، والتمييزُ بين إطلاقات النَّكارة على الحديث عند العلماء المتقدِّمين، حتى لا يقع في الالتباس، ويُنْسَب إلى الوهم، والغفلة، والتَّسرُّع في الحكم.
(انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٧٨ ـ ١٨٣، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١» و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٩٥ ـ ٧٩).

مُنْكَرُ الْحَدِيْثِ:

هذا الوَصْفُ صريحٌ في حقِّ الرَّاوي باعتبارِ حديثِه، لا أمرٍ آخرَ.

وهي من ألفاظِ الجَرْحِ المُوجِبةِ ضَعْفَه عند النَّاقدِ.

وقَدْرُ الجَرْحِ بهذه العبارةِ في التَّحقيقِ مُتَفاوِتٌ بين الضَّعْفِ الَّذي يُبقي للرَّاوي شيئاً من الاعتبارِ، والشَّديدِ الَّذي يَبْلُغُ به إلىٰ حَدِّ التُّهَمَةِ،

فهي لفظةٌ مُفسَّرةٌ باعتبارٍ، مُجْمَلَةٌ باعتبار.

ويُفَسَّرُ ذلك في حقِّ الرَّاوي المُعَيَّنِ بالقرائنِ المُصاحِبةِ للوَصْفِ، أو بدلالةِ أقاويلِ سائرِ النُّقَّادِ فيهِ.

ومِمَّا يُبيِّنُ تلك الدَّرَجاتِ الأمثلةُ التَّاليَةُ:

١ - قولُ أبي حاتم الرَّازيِّ في (سعيد بن الفَضْلِ بن ثابتٍ البَصْريِّ): «ليس بالقويِّ، منكَرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٥٥)، وقولُه في (سليمان بن عَطَاءٍ الحَرَّانيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ، يُكْتَبُ حَديثُه» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ١٣٣)، وقولُه في (عبدِ الله بن جَعْفَرِ بن نَجيحٍ المدينيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ جِدًّا، ضعيفُ الحديثِ، يُحَدِّثُ عن الثِّقاتِ بالمناكيرِ، يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٢٣).

وقولُ أبي زُرْعَةَ الرَّازيِّ في (سَلاَمَةَ بن رَوْحٍ الأيْليِّ): «ضعيفٌ مُنْكَرُ الحديثِ»، فقال له ابنُ أبي حاتمٍ: يُكْتَبُ حديثُهُ؟ قال: «نَعَم، يُكْتَبُ على الاعتِبارِ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٣٠٢).

فاقترانُ وَصْفِ (مُنْكَر الحَديث) بتليينِ الرَّاوي، أو بكتابةِ حديثِهِ، دليلٌ على أنَّه ليس بمَطْروحِ الحديثِ، بل يُعْتَبَرُ به.

وشبيهٌ به في المَعنى ما يَقَعُ في عِباراتِ ابنِ حِبَّانَ، كقوله في (عبدِ الله بنِ نافعٍ المَدَنيِّ مولى ابنِ عُمَرَ): «مُنْكَرُ الحديثِ، كان مِمَّن يُخْطِىءُ؛ ولا يَعْلَمُ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بأخبارِه الَّتي لم يُوافِق فيها الثِّقاتِ، ولا الاعتبارُ منها بما خالفَ الأثْباتَ». (المجروحين: ٢/ ٢٠).

فهذا يَجْعَلُه في مرتبةِ مَن يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ، والشَّواهِدِ.

وجديرٌ أن تُلاحِظَ هنا: أنَّ مَن يُعْتَبَرُ به مِمَّن هذا نَعْتُه، فإنَّما هو الاعتبارُ بغيرِ المُنْكَرِ من رِوايتِه؛ لأنَّ المُنْكَرَ لا يُعْتَبَرُ بهِ.

٢ ـ وسُئل أحمدُ بن حَنْبَلٍ عن (عبدِ الرَّحمن بن زيادِ بنِ أنْعُمٍ الإفريقيِّ)، قيل له: يُرْوَىٰ عن الإفريقيِّ؟ قال: «لا، هو مُنْكَرُ الحديثِ، وقال أبو زُرْعَةَ في (مُحمَّدِ بن عَبْد الله بن نِمْرَان): «مُنْكَرُ الحديثِ، لا يُكْتَبُ حديثُه»، وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في (مَسْلَمَةَ بنِ عُلَيٍّ الخُشَنيِّ): «ضعيفُ الحديثِ، لا يُشْتَغَلُ به»، فقال له ابنُه: هو مَتْروكُ الحديثِ؟ قال: «هو في حَدِّ التَّرْكِ، مُنْكَرُ الحديثِ».

فهذه الأمثِلَةُ دَلَّتْ علىٰ أنَّ (مُنْكَرَ الحديثِ) يكون في منزلةِ المتروكِ الَّذي لا يُعْتَبَرُ به.

٣ ـ وقال يحيىٰ بنُ مَعِينٍ في (مُحمَّدِ بن سعيدٍ الشَّاميِّ المَصْلوبِ): «مُنْكَرُ الحديثِ».

فهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذبِ ووَضْعِ الحديثِ. ووَصَفهُ يحيىٰ بكونِه (مُنْكَرَ الحديثِ).

وعَلِمْنا كَوْنَ هذا الاستعمالِ هُنا أريدَ به المتروكُ الكذَّابُ بدلالةِ المعروفِ عن النُّقَّادِ في شأنِهِ.

إذاً استِعمالُهم لهذه اللَّفْظَةِ يَجِبُ أن يُرَاعَىٰ فيه درجةُ الجَرْحِ بها، ولا يَصِحُّ أن تُحْمَل علىٰ الشَّديدِ المُسْقِطِ لذاتِها، إلَّا أن يُعْدَمَ في الرَّاوي من الأوصافِ سِواها.

وهذا الَّذي ذَكَرْتُ في بيانِ مَعنىٰ هذه العبارةِ هو الَّذي يجري عليه الاصطلاحُ لعامَّةِ النُّقَّادِ، ومنهم البُخاريُّ في التَّحقيقِ.

تفسير قولِ البُخاريِّ في الرَّاوي: «مُنْكَر الحديث»:

حكىٰ أبو الحسن القَطَّانُ عن البخاريِّ: أنَّه قال في كتابه «الأوسَط»: «كُلُّ مَن قلتُ فيه: مُنْكَرُ الحديثِ، فلا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه». (بيان الوهم والإيهام: ٢/ ٢٦٤ و٣/ ٣٧٧).

هذا النَّصُّ عن البخاريِّ وَجَدْتُ من يَذْكُرُه يَعْزُوه لابنِ القطَّانِ، ولم أجِدْ له ذِكْراً فيما في أيدينا من مُصنَّفاتِ البُخاريِّ، ولِما فيه من الشِّدَّةِ أُلحِقَ في رأي بعضِ متأخِّري المحدِّثين بأسوأ مَراتبِ التَّجريحِ.

والَّذي وَجَدْتُه بالتتبُّعِ: أنَّ استعمال البُخاريِّ لهذه اللَّفظة لا يختلفُ عن استعمال مَن سَبَقَه أو لَحِقَه من عُلماءِ الحديثِ، فهو إنَّما يقولُ ذلك في حقِّ مَن غلَبَت النَّكارةُ على حديثِه، أو استحكَمَت من جميعِه، وربَّما حكمَ عليه غيرُه بمثل حُكمِه، وربَّما وُصِفَ بكونِه (متروكَ الحديثِ)، ورُبَّما اتُّهِمَ بالكَذِبِ، وربَّما وُصِفَ بمجرَّدِ الضَّعفِ، وربَّما قال ذلك البُخاريُّ في الرَّاوي المجهولِ الَّذي لم يَرْوِ إلاَّ الحديثَ الواحدَ المُنْكَرَ.

وهذه أمثلةٌ متفاوتَةٌ مِن الرُّواةِ لذلك:

قال البُخاريُّ في (إسحاقَ بن نَجِيحٍ المَلَطيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ»، وهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذِبِ ووَضْعِ الحديثِ عندهم، ومثلُه [هو] ممَّن لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه إلاَّ للبَيانِ.

وقالها في (ثابت بن زُهير أبي زُهَيرٍ). وهكذا جاءت عباراتُ غيرِه على الموافقة لِمَا قال لفظاً أو معنىً، وقال ابنُ عديٍّ: «كُلُّ أحاديثِه تُخالِفُ الثِّقاتِ في أسانيدِها ومُتونِها»، ومنهم مَن قال: «متروك الحديثِ».

وقالها في (جُميعِ بنُ ثُوَبٍ الرَّحبيِّ)، وقال ابنُ عديٍّ: «عامَّةُ أحاديثِه مَناكيرُ، كما ذَكَرهُ البُخاريُّ».

قلتُ: وهذا من ابنِ عَديٍّ تفسيرٌ ظاهرٌ لمرادِ البُخاريِّ بهذه اللَّفظَةِ، والَّتي تؤكِّدُ ما ذكرتُه آنفاً أنَّ مُراده أئمَّة الشَّأن.

وقالها البُخاريُّ في (إبراهيمَ بن إسماعيلَ بن أبي حَبِيْبَة)،

ولم يقُلْهُ غيرُه ممَّن سَبَقه، بل قال أحمدُ بن حنبلٍ: «ثقةٌ»، وقال ابنُ مَعينٍ: «صالحٌ»، لكن وافقَه عليه مِن أقرانِه أبو حاتم الرَّازيُّ، وفسَّرَه، فقال: «شَيخٌ ليس بقويٍّ، يُكْتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به، مُنْكَرُ الحديثِ»، فكأنَّه يقولُ: له أحاديثُ مَناكيرُ، ولم يَغلِب ذلك علىٰ حديثِه إلىٰ درجَة أنَّه صارَ لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه.

وهذا ابنُ عديٍّ يقولُ بعدما حَرَّرَ مرويَّاتِه: «له غيرُ ما ذكرتُه من الأحاديثِ، ولم أجد له أوحشَ من هذه الأحاديثِ، وهو صالحٌ في بابِ الرِّوايةِ، كما حُكيَ عن يحيىٰ بن مَعينٍ، ويُكْتَبُ حديثُه مع ضَعفِه».

قلتُ: وكان البُخاريُّ قال مرَّةً: «عنده مَناكير»، وهذه أظْهَرُ في أمرِه من الإطلاقِ المتقدِّم، لكن دَلَّ هذا علىٰ أنَّ تلك العبارةَ من البُخاريِّ لا تَعني دائماً أن يكون الرَّاوي الموصوفُ بذلك يُنَزَّلُ منزلةَ المتروكِ السَّاقطِ، والَّذي هو مقتضى عبارةِ: «لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه».

وقالها البُخاريُّ في (عبد الله بن خالد بن سَلَمَة المَخْزوميِّ)، وكذلك قال أبو حاتم الرَّازيُّ، وفَسَّر أمرَه ابنُ عديٍّ، فقال: «ليس له من الحديثِ إلَّا اليَسِيرُ، ولعلَّه لا يروي عنه غيرُ محمَّد بن عُقبةَ».

ومِن بابهِ (عبد الله بن المُؤَمَّل المَخْزوميُّ)، قال أبو داوُدَ: «مُنْكَرُ الحديثِ»، وكان قليلَ الحديثِ، كما بَيَّنَ ذلك ابنُ حِبَّان. فقال: «قليلُ الحديثِ، مُنكرُ الرِّوايةِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا انفرَدَ؛ لأنَّه لم يتبيَّنْ عندنا عدالتُه، فيُقْبَل ما انفرَد به، وذاك: أنَّه قليلُ الحديثِ، لم يتهيَّأ اعتبارُ حديثهِ بحديثِ غيرِه لقلَّتِهِ، فيُحْكَمَ له بالعدالةِ أو الجرْحِ، ولا يتهيَّأ إطلاقُ العدالةِ علىٰ مَن ليس نَعْرِفُه بها يقيناً، فيُقبلَ ما انفرَد به، فعسىٰ نُحِلُّ الحرامَ ونحرِّمُ الحلالَ برواية مَن ليس بعَدْلٍ، أو نقولُ علىٰ رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ اعتماداً منَّا علىٰ رواية مَن

ليسَ بعَدْل عندنا، كما لا يتهيَّأ إطلاقُ الجرح علىٰ من ليس يَسْتَحِقُّه».

قلتُ: وفي هذا بقاءٌ علىٰ أصل استعمالِ هذه اللَّفظة فيمن لم يَرْوِ إلاَّ المُنْكَرَ، أو غَلَبَ ذلك علىٰ حديثِه، فهذا وإن لم يَرْوِ إلاَّ اليسيرَ، لكن جميعُ ذلك مُنْكَرٌ، فصَحَّ أن يكون (مُنْكَرَ الحديثِ)، وهذا جَرْحٌ له بالنَّظَرِ إلىٰ مَروِيَّاتِه دون حاله.

ويُستَثْنى من دلالةِ الاصطلاح في استعمالِ (مُنْكَر الحديثِ) صورةٌ تحتاجُ إلىٰ تيقُّظٍ، وهي:

ما وَقَعَ من استعمالِ بعضِ المتقدِّمين هذا الوَصْفَ يُريدُ بهِ أنَّ الرَّاويَ يتفرَّدُ، ويُغْرِبُ.

وعلىٰ هذا حَمَلَ بعضُ الأئمَّةِ قولَ يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطَّانِ في (قَيْسِ بن أبي حازِمٍ): «مُنْكَرُ الحديثِ» وذكَرَ له أحاديثَ مَناكيرَ. (تاريخ دمشق: ٤٩/ ٤٦٤).

كما قال يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: «الَّذينَ أطْرَوْهُ يَحمِلون هذه الأحاديثِ عنه علىٰ أنها عندهم غيرُ مَناكيرَ، وقالوا: هي غرائبُ». (تاريخ دمشق: ٤٩/ ٤٦٢).

ولذا قال ابنُ حجرٍ: «ومُرادُ القطَّانِ بالمنكَرِ: الفَرْدُ المطْلَقُ». (تهذيب التهذيب: ٣/ ٤٤٥).

وهو استعمالُ أحمدَ بن حنبلٍ أيضاً في طائفةٍ من الثِّقاتِ، لم يكن مُرادُهُ يَعْدُو التَّفرُّدَ، مثلُ: مُحمَّدِ بن إبراهيمَ التَّيميِّ، وزَيْدِ بن أبي أنَيْسَةَ، وعَمْرِو بن الحارثِ، والحُسَيْنِ بن واقدٍ، وخالدِ بن مَخْلَدٍ.

ومِمَّا يُؤيِّدُ هذا قولُ أحمَدَ بن حنبلٍ في: (الحُسَين بن الحَسنِ

الأشْقَر): «مُنكَرُ الحديثِ، وكانَ صَدوقاً». (مسائل ابن هانىء النيسابوري: ٢/ ٢٤٣).

فوصَفَهُ بالصِّدْقِ مع كونِه عنده منْكَرَ الحديثِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٢١٢ ـ ٢١٧).

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ: «. . . فعليك يا مَنْ ينتفعُ من «ميزان الاعتدال» وغيره من كُتب أسماء الرجال ألا تَغْتَرَّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك:

١ ـ أن تَثَّبَتَ، وتفهم: أنَّ المنكَرَ إذا أطلقه أحمدُ، ومن يحذو حَذْوَه فلا يَلزمُ أن يكون الراويُ ممَّن لا يُحْتَجُّ به.

٢ ـ وأن تُفرِّقَ بينَ: (رَوى المناكيرَ، أو: يروي المناكيرَ، أو: في حديثه نَكارةٌ) ونحو ذلك، وبين قولهم: (مُنكَرُ الحديث) ونحوِ ذلك، بأنَّ العباراتِ الأولى لا تَقْدَح الراويَ قدحاً يُعتدُّ به، والأخرى تجرحه جرحاً مُعتداً به.

٣ ـ وألا تُبادِرَ بحُكم ضَعْفِ الراوي بوُجود: (أنكَرُ ما رَوَى)، في حقِّ روايته في «الكامل» و«الميزان» ونحوهما، فإنهم يُطْلِقون هذا اللفظَ على الحديث الحسَن، والصحيح أيضاً بمجرَّد تفرُّدِ راويهما.

٤ ـ وأن تُفرِّقَ بين قولِ القدماء: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وبين قولِ المتأخِّرين: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، فإنَّ القدماء كثيراً ما يُطلِقونه على مجرَّد ما تفرَّدَ به راويه، وإن كان من الأثبات؛ والمتأخِّرون يُطلِقونه على رواية راوٍ ضعيفٍ خَالف الثقات.

وقد زَلَّ قدمُ من احْتَجَّ على ضَعْفِ حديث: «مَنْ زارَ قبري وجَبَتْ له شفاعتي»، بقول الذَّهبي في «ميزانه» (٣/ ٢٢٠)، في ترجمة (موسى

ابن هلال) أحدِ رواته: وأنكرُ ما عنده حديثُهُ عن عبد الله بن عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابن عمر: «من زار قبري وجَبَتْ له شفاعتي» رواه ابنُ خُزَيْمَةَ عن محمد بن إسماعيل الأَحْمَسِيّ عنه انتهىٰ. من كلام الإمام اللَّكْنَوي.

مُنْكِرُوْ الحديثِ:

لا يُمكن للمَرْء رَفْضُ السُّنَّة النبوية، والاعتمادُ على القرآن وحده، وأنه لا يُمكِن الجمعُ بين دعوى الالتزام بتعاليم الإسلام، وإنكار حُجِّيَّةِ السنَّة النبوية، لكنَّ بعض الناس قد تخفى عليهم الأمورُ حتى البدهيات منها، وهكذا كان الأمرُ بالنسبة للسنَّة النبوية.

تاريخ الفتنة.

السنة ومنكروها قديماً:

فقد وُجِدَ في عهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من لم يَنتبه لقيمتها التشريعية.

قال الحَسَنُ: «بينما عمرانُ بن حصين يحدِّث عن سُنَّة نبيِّنا ﷺ إذ قال له رجلٌ: يا أبا نجيد: حدِّثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤن القرآن، أكنتَ محدِّثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟ أكنتَ محدِّثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغِبْتَ أنت، ثم قال: فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا، وكذا. فقال الرجل: أحيَيْتَني أحياك الله! قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين». («المستدرك»: ١/ ١٠٩ ـ ٥١١ و«الكفاية» ص: ١٥).

ويبدو: أنَّ أشكالاً من هذا النوع وقع لأُمَيَّة بن خالد حيث حاوَلَ أن يبحث كافة المسائل في القرآن وحده، فقال لعبد الله بن عمر:

«. . . وإنَّا نجد صلاة الحضر، وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن. فقال عبد الله: يا بن أخي! إنَّ الله بعث إلينا ـ محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل». (المستدرك: ١/ ٢٥٨ وقال: رواته ثقات، مدنيون، ووافقه الذهبي).

ومن المحُتَمل: أنه بتقادَمُ الزمن ازداد عددُ الذين كانوا يبحثون مشاكلهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال أيوب السَّخْتِياني (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ): «إذا حدَّثتَ الرجل بالسنة، فقال: دَعْنا من هذا، وحدِّثْنا من القرآن فاعلم: أنه ضالٌّ مُضِلٌّ». (الكفاية: ص: ١٦). هؤلاء الذين ذكرتُهم آنفاً، يبدو أنهم لم يكونوا يمثِّلون فرقةً ما، أو أيَّ اتجاهٍ جماعيٍّ، بل ربما كانت هذه حالاتٌ فرديةٌ، ومِن المُحْتَمَل: أنَّ عددهم قد زاد بمرور الأيام.

وهناك نقطةٌ أخرى تسترعي الانتباهَ هي أنَّ ذلك الاتجاه لم يكن عامّاً في كافة البلاد الإسلامية، بل إنه على الأغلب قد وُجِدَ بشكلٍ خاصٍّ بالعراق؛ لأن عمران بن حصين كان بالبَصرة ـ كما ذكره ابنُ حِبَّان ـ (انظر«مشاهير علماء الأمصار» ص: ٣٧)، وكذلك أيوب السَّخْتِياني من البصرة. (انظر «مشاهير علماء الأمصار» ص: ١٥٠)، ويبدو: أنَّ من أنكروا حجية السنة الذين ذكرهم الإمام الشافعي على الأغلب هم كذلك من البصرة. (انظر «السنة ومكانتها» ص: ١٦٠).

في ضوء هذه النصوص التاريخية يُمكِن القول: إنَّ هذا الاتجاه ربما وجد مجالاً بالعراق وحده.

تطوُّرٌ في رفض السُّنَّة:

رأينا في عصر الصحابة بعضَ الأشخاص الذين لم يتنبهوا لقيمة السنَّة النبوية، لكن ـ كما أسلفنا ـ أنَّ تلك الحوادثُ كانت فرديةً، ثم

تطوَّرت الأمورُ بعد ذلك، فقبيل نهاية القرن الثاني وُجِدَتْ شِرْذِمَةٌ أنكرت حجيةَ السنَّةِ كمصدرٍ للتشريع. (انظر «الأم» ٧: ٢٥٠) حيث قال الشافعي: «باب حكاية قول الطائفة التي ردَّت الأخبار كلها»)، ووُجدت طائفةٌ أخرى أنكرت حجية غير المتواتر منها. (انظر الأم: ٧: ٢٥٤ «باب حكاية قول من رد الخبر خاصة»).

الخوارج والمعتزلة والشِّيعة، وموقفُهم من السنَّة النبوية

١ ـ الخوارج والسُّنَّة:

الخوارجُ يأخذون بالسنَّة النبوية، ويؤمنون بها مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامي، إلا أنه نُقِلَ عنهم رَدُّ ما روى بعضُ الصحابة، وخاصةً بعد التحكيم.

قال الدكتور مصطفىٰ السِّباعي رحمه الله تعالىٰ: إن «الخوارج على اختلاف فِرَقِهم يُعَدِّلون الصحابةَ جميعاً قبل الفتنة، ثم يكفِّرون علياً، وعثمان، وأصحابَ الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوَّب الحكمين، أو أحدهما، وبذلك رَدُّوا أحاديثَ جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم، واتِّباعهم أئمةَ الجَوْرِ على زعمهم فلم يكونوا أهلاً لثقتهم». («السنة ومكانتها»: ص: ١٤٩).

لكنَّ هذا الكلام يستدعي النظرَ.

فممَّا لا رَيْبَ فيه أنَّ كُتب الخوارج انعدمتْ بانعدام مذهبهم، ما عدا «الإباضية» وهم فرقةٌ من الخوارج. وبمراجعة كُتبهم نجد: أنهم يقبلون الأحاديث النبوية، ويَرْوُون عن عليٍّ، وعثمانَ، وعائشةَ، وأبي هريرة، وأنسِ بن مالك، وغيرهم، رضوان الله عليهم أجمعين.

أمَّا أخذُهم بخبر الآحاد فواضحٌ مما كتبوه في أصول الفقه.

قال السَّالمي: «إذا عارض خبرُ الآحاد القِياسَ، ففي تقديم أيهما

على الآخر مذاهبُ، ذكر المصنِّفُ منها ثلاثة، أحدها ـ وهو قول الأكثر من أصحابنا والمتكلِّمين وهو قولُ عامةِ الفقهاء من قومنا ـ: أن يقدَّم الخبرُ على القياس، فيكون العمل به أولى من العمل بالقياس». (انظر «طلعة الشمس»: ٢/ ٢٠).

ومن هنا يثبت: أنه لا يجوز إطلاقُ القول بأن كافة الخوارج يرفضون السنّةَ التي رواها الأصحابُ بعد التحكيم، أم قبله؟ (انظر «الخوارج» في حرف الخاء، فيه بحثٌ مفصَّلٌ عنهم).

٢ ـ المعتزلة والسنَّة:

استنتج الشيخُ الخضري من كتابات الشافعي (في «تاريخ التشريع الإسلامي»: ص: ١٨٥) ـ ومال إلى ذلك الدكتور السِّباعي أيضاً (في «السنة ومكانتها...» ص: ١٦٠) بأنَّ الفرقة التي رَدَّت الأخبارَ كلَّها هي المعتزلة.

والواقعُ أن نقول العلماء ـ كما قال السباعي ـ قد اضطربت في موقف المعتزلة من السنة، «هل هم مع الجُمهور في القول بحُجِّيَّتِها، بقسميها المتواتر، والآحاد؟ أم يُنكرون حُجِّيتها بقسميها؟ أم يقولون بحُجِّية المتواتر، ويُنكِرون حجية خبر الآحاد؟». (انظر «السنة ومكانتها» ص: ٢٠٢).

وذكر السِّباعي نقولاً عن الآمِديِّ وابن حَزْمٍ وابن القَيِّم، ثم قال: «وهذه النقول ـ كما ترى ـ متضاربةٌ، لا تعطينا حكماً صحيحاً في المسألة». (السنة ومكانتها: ص: ٢٠٣).

ثم نَقَل مذهب ـ النظام ـ من «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩ هـ) مفاده:

أنَّه كان يُنكِر معجزات النبي ﷺ.

وأنكر حُجِّيةَ الإجماع، والقياس.

وأنكر الحُجَّةَ من الأخبار التي لا تُوجِب العلمَ الضروريَّ.

ثم ذكر: أنَّ أكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام. (السنة ومكانتها: ص: ٢٠).

وعندما نجد ابن الرَّاوَنْدي يَتَّهِمُ إبراهيمَ النظام ـ كما نقله الخَيَّاط المعتزلي ـ قائلاً:

«وكان يزعم: أنَّ خبر الواحد الكافر يُوجِب العلمَ، وأنَّه بمنزلة خبر النبي ﷺ في إيجاب الحُجَّةِ إذا كان خبره جسماً محسوساً.

يَرُدُّ عليه الخَيَّاطُ قائلاً: «وهذا أيضاً كَذِبٌ على إبراهيم، ليس يعدل خبر الله، وخبر رسوله عند إبراهيم خبر أحد». (الانتصار: ص: ٤٥).

وبَوَّب أبو الحسين البَصْري المعتزلي في كتابه في أصوله الفقه «المعتمد» (ص: ٥) بقوله: «بابٌ في أنَّ خبر الواحد لا يقتضي العلم، قال أكثر الناس: أنَّه لا يقتضي العلم، وقال آخرون يقتضيه، واختلف هؤلاء فلم يشترط قومٌ من أهل الظاهر اقتران قرينته بالخبر، وشرط أبو إسحاق النظام في اقتضاء الخبر العلم اقتران قرائن به، وقيل: إنَّه شرط ذلك في التواتر أيضاً، ومثَّل ذلك بأنْ نخبر بموت زيد، ونسمع في داره الواعيةَ، ونرى الجِنازة على بابه، مع علمنا بأنه ليس في داره مريضٌ سِواه...».

كما أورد أبو الحسن المعتزليّ في كتابه أبواباً أخرى مثل بابٍ في جواز وُرُود التعبُّد بأخبار الآحاد، وبابٍ في التعبُّد بخبر الواحد. (المعتمد: ص: ٥٨٣).

هذه النقولُ تعطينا فكرةً واضحةً عن مذهب المعتزلة بأنهم كانوا

يأخذون بالأحاديث النبوية، وما نُقِل عن النظام فهو مضطربٌ، وإن ثبت عنه رَدُّ السنَّة فيكون مذهبُه، وهو في هذا لا يمثِّل جمهورَ المعتزلة، وكم من المحدِّثين رموا بالقدر، فإذا كان هؤلاء لا يأخذون بالأحاديث النبوية؛ فلم كانوا يتعبون أنفسَهم، ويفنون أعمارَهم في شيء لا قيمةَ له عندهم؟

والذي نميل إليه ـ بعد هذه الشواهد ـ: أنَّ المعتزلة كانوا مع جمهور الأمة في الأخذ بالأحاديث النبوية، وربَّما طعنوا في صحة بعض الأحاديث عندما وجدوها تقف في سبيل نظرياتهم، لكنه لم يكن من مذهبهم رَدُّ الأحاديث جملةً.

٣ ـ الشيعة والسنة:

أمَّا الشيعةُ فهم فِرَقٌ كثيرةٌ، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودُ منهم حالياً في العالم الإسلامي أكثرهم من الإثني عشرية، وهم يذهبون إلى الأخذ بالسنة النبوية. (انظر كتبهم في الأحاديث مثل «الكافي» للكليني وغير ذلك).

لكنَّ الاختلاف بيننا وبينهم في طريق إثبات السنَّة نفسها.

وبما أنَّهم يحكمون بالرِّدَّة على كافة الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ عدا عدة أشخاصٍ يتراوح عددُهم بين ثلاثة إلى أحد عشر ـ لذلك لا يقبلون الأحاديث المروية عن هؤلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ بل يعتمدون على رواياتٍ منقولةٍ عن أهل البيت فقط ـ حسب نظرهم ـ.

خلاصة القول: أجمعت الأمةُ الإسلاميةُ من سالف الدَّهر حتى الآن على الأخذ بالسنة النبوية، وأنها مصدرُ التشريع، والمسلمون مُلزَمون بها.

ووُجِدَ قديماً بعضُ الأشخاص، أو بعضُ الفِرَق التي طعنت في السنَّة النبوية؛ ولكنها انتهت بنهاية القرن الثاني، أو على الأكثر بنهاية القرن الثالث، وما بقي لهم وجودٌ، وقد استيقظت الفتنةُ مرَّةً أخرى في القرن الماضي بتأثير من الاستعمار الغربيِّ. (انظر «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص: ٢١ ـ ٢٥).

* السُّنَّة ومُنكِروها حديثاً:

يقول الإمام أبو الحسن علي الحسني النَّدوي ـ رحمه الله تعالى ـ عن دافع إنكار الحديث والسنة في العصر الحديث في رسالته «المدخل إلى دراسات الحديث النبوي» ص: (٥٢ ـ ٥٧):

«وقد ظَهر أخيراً: أنَّ الدعاة إلى تقليد الحضارة الغربية (أحياناً جزئياً، وأحياناً كثيرة كلياً) قد عرفوا بفِطْنَتِهم وتجارُبِهم العمليةِ: أنَّ الحديث أكبر عائقٍ في سبيلهم، وهو الذي يتعارَضُ مع أهوائهم، ودعواتهم، ومناهج حياتهم، وهو الذي يحبط مساعِيَهم، أو يَخْلُق لها مشاكلَ، وعوائقَ، وتحدِّياتٍ، ومعارضاتٍ، فاستهدفوه، واعتبروه أكبرَ مُنافِسٍ، وهدفٍ، في تحقيق أغراضهم، وهدفهم لنقل الجِيْلِ الإسلاميِّ المعاصرِ من حضارةٍ إلى حضارة، وهو منهج الحياة القائمة على التعاليم الإسلامية، والآداب النبوية السُّنية، وأسوة الرسول، التي حثَّ عليها القرآنُ ودعا إليها بصراحة بقول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١].

وقد ثبتت بالحديث، والسنَّة آدابٌ، وتعليماتٌ، وأساليبٌ للحياة والعشرة، ومُنكَراتٌ ذَمَّها رسولُ الله ﷺ وأنكر عليها، واعتبرها من شعائر الجاهلية، أو تقليداً للأمم غير الإسلامية، فاستهدفوا الحديثَ والسُّنَّةَ بصورةٍ خاصةٍ، وعارضوها معارضةً قويةً، وحاولوا أن يشكِّكوا فيها ويَصرِفوا عنها، وكانوا في ذلك ـ مع استنكارهم والبراءة منهم ـ أذكياءَ شاطرين، عارفين بنفسية هذه الأمَّةِ، وكيف يستطيعون أن يوجِّهوها من الاتِّباع والتقيُّدِ، والعمل بالشريعة الإسلامية، والحياةِ على منهج حياة الرسول والصحابة إلى الحُرِّية، والانطلاق، وتحقيقِ الشهوات، والرغبات، وتقليدِ الحضارة الغربية، والرغباتِ النفسية في حُرِّيةٍ تامَّةٍ.

وهنا نَنْقُل ما جاء في آخر رسالتنا «دور الحديث في تكوين المناخ الإسلامي وصيانته».

دافعٌ جديدٌ إلى إنكار الحديث والسنَّة:

وقد عَلَّل العالِمُ الغربيُّ المهتدي الأستاذ محمَّد أسد (ليوبولد ويس سابقاً، المتوفى ١٤١٢ هـ) التنصُّلَ من السنَّة، ونزعةَ إنكار الحديث ـ التي ظهرت طلائعُها في الفترة الأخيرة ـ في ضوء معرفته لنفسية الجِيْل الجديد، وقُوَّةِ سيطرةِ الحضارة الغربية، بصعوبة التطبيق بين موازين الحضارة الغربية، وقِيَمِها، وأساليبِ حياتها، و«موضاتها» وبين السُّنَّة، والجمع بين الحياة التي تقوم على الحُبِّ العميق، والثقة التَّامة بصاحب الرسالة الإسلامية، ومصدر السَّنة النبوية ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وبين تقديسِ الحضارة الغربية والنظرِ إليها كآخر ما وصل إليه العلمُ الإنسانيُّ، ولعلَّ هذا هو السَّبَب الذي يَحُثُّ بعضَ القادة السياسيِّين، والحُكَّام، في بعض الشعوب الإسلامية، والأقطار العربية، على الهُجوم على السنَّة، وإنكار الحديث، يقول محمد أسد:

«وفي هذه الأيام التي زاد فيها نفوذُ المدنية الغربية في البلاد الإسلامية، نجد سبباً جديداً يُضاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه من نُسَمِّيهم «متنوِّري المسلمين» من هذه القضيةِ، ذلك هو قولُهم أنَّه من المستحيل أن نعيش على سنَّة النبي ﷺ، وأن نَتَّبعَ الطريقةَ الغربيةَ في الحياة في آنٍ واحدٍ، ثم إنَّ الجِيل المسلم الحاضر مستعدٌّ لأن يكبر كلَّ شيءٍ غربيٍّ، وأن يتعبَّد لكل مدنيةٍ أجنبيةٍ؛ لأنها أجنبيةٌ؛ ولأنها قويةٌ، وبرَّاقةٌ من الناحية المادية، هذا التفرنجُ كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديثَ النبيِّ عليه الصلاة والسلام، وجعلت جميعَ نظام السُّنَّة معها لا تجد قبولاً في يومنا هذا، إنَّ السنة تُعارِض الآراءَ الأساسيةَ التي تقوم عليها المدنيةُ الغربيةُ معارضةً صريحةً، حتى إنَّ أولئك الذين خلبتهم الثانية (المدنية الغربية) لا يجدون مخرجاً من مَأْزِقهم هذا إلاَّ برفض السُّنَّة، على أنَّها غيرُ واجبةِ الاتِّباع على المسلمين؛ ذلك لأنها قائمةٌ على أحاديث لا يُوْثَق بها، وبعد هذه المحاكمة الوجيزة يصبح تحريفُ تعاليم القرآن الكريم، لكي تظهر موافقةُ روح المدنية الغربية أكثر سهولة». («الإسلام على مفترق الطرق» ص: ٩٥ ـ ٩٩).

التشكيك في حُجِّية الحديث وإنكار السُّنَّة مؤامرةٌ على الإسلام، ستبوء بالخيبة والإخفاق:

والذين يُحاوِلون أن يحرموا الأمَّةَ هذا المَنْبَعَ الفَيَّاضَ للحياة، والهداية، والقُوَّة، بإثارة الشَّكِّ، والارتيابِ في حُجِّيَّة الحديث، وقيمتِه، وزحزحةِ ثقتها به، إنَّهم لا يَدْرون مدى الضَّررِ، والخسارة التي يلحقونها بها، إنهم لا يدرون: أنهم يكونون بذلك قد جعلوا أمَّتَهم «محرومةَ الإرْثِ» «محذوفة الصَّدْرِ» «مقطوعةَ الأصل» حائرةً تائهةً، كما صنع أعداءُ اليهودية، والمسيحية، أو حدثان الدهر معهما، فلو أنهما يصنعون ذلك عن شعورٍ، ووعيٍ، لَمَا كان لهذه الأمة ودينها

عدوٌّ ألدَّ منهم، وأحنق؛ لأنه لا تعود إذاً هناك وسيلةٌ إلى إنشاء هذا الذوق الديني من جديدٍ، الذوق الذي كان يمتاز به الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ والذي لا يُمكِن أن يوجد إلا بصحبة النبيِّ ﷺ مباشرةً، أو بواسطة الحديث الذي هو صورةٌ حَيَّةٌ لذلك العهد، ومُذَكِّرةٌ ناطقةٌ للحياة النبوية تزخر بكيفياتِ العهد النبوي، وتتعطَّر بأريجه، وتفوح برياه.

وقد أحسن الأستاذ محمَّد أسد في كتابه القيِّم «الإسلام على مفترق الطرق» (ص: ٨٥ ـ ٩٥) تشخيصَ هذا العداءِ للإسلام ومدى خَطَرِ هذه المؤامرةِ التي تُحاول تجريدَ المجتمع الإسلامي من هذه القوَّة التي لا عِوضَ عنها، وهذه الثروةِ التي لا مثيلَ لها، فيقول:

«لقد كانت السُّنَّةُ الهيكلَ الحديديَّ الذي قام عليه صَرْحُ الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكلَ بناءٍ ما؛ أفيه شكٌّ بعدئذٍ أن يقوض ذلك البناء، كأنه بيتٌ من ورق».

ويتحدَّث عن تأثير إنكار الحديث وضرورة اتِّباع السنَّة، فيذكر نتيجةَ ذلك، ويقول: «ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام ـ على أنه نظامٌ خُلُقِيٌّ، وعمليٌّ، ونظامٌ شخصيٌّ، واجتماعيٌّ ـ تنتهي بهذه الطريقة (يعني: بإنكار الحديث وضرورة اتِّباع السَّنة) إلى التهافت، والاندثار».

تاريخ فتنة «إنكار الحديث» في العصر الحديث:

لا يحدِّثنا التاريخُ عن أفراد أو جماعاتٍ تنتسب إلى الإسلام دعت إلى نَبْذِ السنَّة النبوية بعد القرن الثاني، وأمَّا الذين نادوا بها في القرن الثاني؛ فقد أصبحوا في ذِمَّة التاريخ، واستمرَّ الوضعُ هكذا بعد ذلك أحد عشر قرناً على وجه التقريب، وتغيَّر الزمنُ، وزالت دولةُ

المسلمين، وجاء عهدُ الاستعمار، والاستعباد، وبدأ المستعمرون بنشر أفكارهم الخبيثة للقضاء على مقوِّمات الإسلام.

وفي هذه الظروف وُجِدَ بالعراق من دعى إلى نَبْذِ السنَّة. (انظر «سنة كي آيني حيثيث» للشيخ أبي الأعلى المودودي: ص: ١٦).

أمَّا في (مصر) فترجع هذه الفتنةُ إلى عهد الشيخ محمد عبده؛ إن كان ما يذكره أبو رية، ويستنتجه صحيحاً.

قال أبو رية: «قال الأستاذُ الإمام محمَّد عبده ـ رضي الله عنه ـ إنَّ المسلمين ليس لهم إمامٌ في هذا العصر غيرَ القرآن، وإنَّ الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدرُ الأوَّلُ قبل ظهور الفِتَن».

«وقال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: لا يُمكِن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتبُ فيها (يعني: الكتب التي تُدَرَّس في الأزهر، وأمثالها، كما ذكره بالهامش) ولن تقوم إلاَّ بالروح التي كانت في القرن الأول، وهو (القرآن) وكلُّ ما عداه فهو حجابٌ قائمٌ بينه وبين العلم، والعمل». (انظر «أضواء على السنَّة: ص: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

ثم مشى على هذا المنهج الدكتور توفيق صدقي، حيث كتب مقالتَيْن في مجلَّة «المنار» (العدد: ١٢٥٧، السنة التاسعة) بعنوان «الإسلام هو القرآن وحده» واستدلَّ بالآيات القرآنية لعدم الحاجة إلى السنة النبوية حسب زعمه.

وقال الشيخ رشيدُ رضا المصري في تعليقه على مقالة الدكتور توفيق صدقي: «بقي في الموضوع بحثٌ آخر هو محلٌّ للنظر، وهو: هل الأحاديث ـ ويُسَمَّونها بسُنَن الأقوال ـ دينٌ، وشريعةٌ، وعامةٌ، وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاعٍ ولا خلافٍ، لاسيَّما في الصدر الأول؟ إن قلنا: نعم؛ فأكبر شبهة ترد علينا نهيُ النبي ﷺ عن كتابة

شيء عنه غير القرآن، وعدم كتابة الصحابة للحديث، وعدمِ عناية علمائهم وأئمَّتهم كالخلفاء بالتحديث، بل نُقِلَ عنهم الرغبةُ عنه، كما قلنا للدكتور صدقي في مذكِّرته قبل أن يكتب شيئاً في الموضوع». (مجلة «المنار» ٩: ٩٢٩ ـ ٩٣٠).

وأيَّد الشيخُ رشيد رضا الدكتورَ توفيق صدقي بكتاباته إلى حدٍّ كبيرٍ؛ إذْ قَسَّم الأحاديث النبوية قسمين، المتواتر، وغير المتواتر، وكان يرى الشيخ رشيد رضا: أنَّ ما نُقِل إلينا بالتواتر، كعدد ركعات الصلاة، والصَّوم وما شاكل ذلك، فهذا يجب قبوله، ويسمِّيه الدين العام، وأمَّا ما نُقِلَ إلينا بغير هذه الصفة فهو دينٌ خاصٌّ، لسنا مُلزَمين بالأخذ به. يذكر الشيخ رشيد رضا بعد أن أورد الآثارَ الواردةَ في الامتناع عن الكتابة قائلاً: «كلُّ هذا الذي أورده ابنُ عبد البَرِّ وأمثالُه مما رواه غيرُه كإحراق أبي بكر لما كتَبه، وعدم وُصول شيءٍ من صُحُف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدوِّنوا الحديثَ لنشره إلاَّ بأمر الأمراء ـ يؤيِّد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيءَ لأجل حفظه، ثم يمحونه، وإذا أضفتَ إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه، بل في نَهْيِهم عنه، قوي عندك ترجيحُ كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديثَ (كلَّها) ديناً عامَّاً دائماً كالقرآن». (مجلة «المنار» المجلد العاشر، ٥١١).

ويبدو: أنه ـ أي: الشيخ رشيد رضا ـ رَجَع عن موقفه في آخر عُمُرِه كما يذكر لنا الأستاذُ مصطفى السباعي رحمه الله. (انظر«السنة ومكانتها...»: ص: ٤٢).

ثم أصدر الأستاذ أحمدُ أمين كتابَه: «فجر الإسلام» سنة ١٩٢٩ م، وكتب فيه فصلاً عن السنَّة النبوية، وخلط الحقَّ بالباطل، وبقي على آرائه حتى ماتَ، وهو مع الأسفِ الشديدِ لا يَمُتُّ إلى العلم

بصلةٍ بل يبعث الشَّكَّ في نزاهته العلمية.

ثم نَشَر الأستاذ إسماعيل أدهم رسالةً في سنة ١٣٥٣ هـ عن تاريخ السنَّة، وقال: «الأحاديثُ الموجودةُ حتى في الصحيحين «ليست ثابتةَ الأصول، والدعائم، بل هي مشكوكٌ فيها، ويغلب عليها صفةُ الوضع». (السنة ومكانتها: ص: ٢١٣).

وعندما قامت ضَجَّةٌ حول كتابه، نشر مقالتَه في مجلة «الفتح» قائلاً: إنَّ ما قاله وافق عليه جماعةٌ من كبار الأدباء، والعلماء، وذكر منهم الأستاذَ أحمد أمين بكتابٍ أرسله إليه، ولم يكذِّبه أحمدُ أمين بل كتب في بعض المجلَّات ما يُفيد تألُّمَه مما حَصَل لصاحبه، واعتبر ذلك محاربةً لحُرِّية الرأي، وحجرَ عثرةٍ في سبيل البحوث العلمية. (السنة ومكانتها: ص: ٢١٤).

بعد هؤلاء تَسَلَّم اللِّواءَ أبو رَيَّة، ونشر نتيجةَ «بحثه» في كتابه «أضواء على السنَّة المحمدية».

وفي الواقع: أنَّه ما جاء بفكرةٍ جديدةٍ، ولا باستدلالٍ جديدٍ، بل خَلَط ما قاله كلٌّ من إسماعيل أدهم، وتوفيق صدقي، ورشيد رضا، وهو لا يبعد في نتيجته عما ذهب إليه السيدُ رشيد رضا، بل يقلِّده مع دعوى الاجتهاد، وهو يفسِّر كلمة السنَّة قائلاً:

«ولم تكن السُّنَّةُ يومئذ [يعني في عصر النبي ﷺ] تُعْرَف إلاَّ بالسُّنَّة العملية». (أضواء: ص: ٤٠٤).

أمَّا مفهومُ السنَّة العملية عنده فهو السُّنَنُ العمليةُ المتواترةُ كما جاء في كتابه: «أضواء...»: «وسُنَنُ الرسول المتواترة ـ وهي السُّنَن العملية ـ وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة ـ كلُّ ذلك لا يَسَعُ أحداً جحده، أو رفضه بتأويلٍ، ولا

اجتهادٍ، ككَوْن الصَّلاة المعروفة خمساً، وكون الفجر ركعتين، والمغرب ثلاثاً والبواقي أربعاً أربعاً، وكون كلِّ ركعةٍ تشتمل على قيامٍ، وقراءةِ قرآنٍ فيه، وركوعٍ، وسجودين... إلخ ممَّا هو معروفٌ بالعمل من عهد الرسول [ﷺ] وإلى اليوم، هذه هي سُنَّةُ الرسول ﷺ، وأمَّا إطلاقُها على ما يشمل الأحاديث؛ فاصطلاحٌ حادثٌ».

إمَّا بالنسبة لأحاديث الآحاد فيقول: «ومن صَحَّ عنده شيءٌ منها روايةً، ودلالةً عمل به ـ ولا تجعل تشريعاً عاماً تُلزِمه الأمة إلزاماً، تقليداً لمن أخذ به». (أضواء: ص: ٤٠٧).

فتنة «مُنْكري الحديث» في القارة الهندية:

لقد استعمر الإنجليزُ الهندَ بكاملها في القرن الماضي، وعندما حاول المسلمون استخلاصَها من أيدي المستعمرين؛ أعلنوا الجهادَ لهذا الغرض، ولو أنهم أخفقوا في محاربتهم للإنجليز، إلاَّ أنَّ المستعمرين قد تنبَّهوا لخطورة روح الجهاد بالسَّيف، ولذلك أوجدوا طبقةً من «علماء المسلمين» الذين أنكروا الجهادَ بالسَّيف، وذلك بالطعن في أحاديث الجهاد، وكان جِرَاغْ علي، والمتنبِّي الكَذَّاب مِيْرزَا غُلَام أحمد القادِيَاني من قادة هذه المدرسةِ.

كما أنتجت الروحُ الانهزاميةُ رجالاً مثلَ: السيد أحمد خان، وعبد الله الجِكَرُ الَوي، وأحمد الدِّين الأَمَرْ تَسْرِي، وآخرين، وأخيراً جاء غلامُ أحمد بَرْوَيْز الذي أبدى نشاطاً ملحوظاً فأسَّس جمعيةً باسم «أهل القرآن»، كما أصدر مجلةً شهريةً، ونشر عدةَ كتبٍ في هذا الصدد، وغلام أحمد بَرْوَيْز يقلِّد توفيق صدقي تقليداً تاماً مع دعوى الاجتهاد، والانفراد؛ لأنه يُنكِر إنكاراً تاماً أن يكون للأحاديث أيَّةُ قيمةٍ تشريعيةٍ، فلا يرفض أخبارَ الآحاد فحسب، بل يرفض ما نُقِلَ إلينا بالتواتر مثلَ الصَّلوات الخمس، وعدد ركعاتها وهيآتها، وما شاكل

ذلك ـ ويقول: إنَّ القرآن لم يأمرنا إلاَّ بإقامة الصَّلاة، أمَّا كيفيةُ أداء الصلاة، فأمرٌ متروكٌ لرئيس الدولة يعينه بمشورة مستشاريه حسب الزمان، والمكان».

وهذا ما قاله توفيقُ صدقي في مقاله: «الإسلام هو القرآن وحده»، ولكنه تراجع عنه فيما بعد ذلك.

خلاصة القول:

لقد أَنْكَر قِلَّةٌ قليلةٌ من الناس حُجِّيَّةَ السنَّة النبوية، وقيمَتها التشريعيةَ في القرن الثاني، وكان منشأ ذلك الجهل.

كما وُجِدتْ فئةٌ أخرى أنكرت غير المتواتر منها، وقُضِيَ على هذه الفتنة بعد القرن الثاني، ثم قامت من جديدٍ ـ ولعلَّها بتأثير من الاستعمار الغربي ـ فأنكر بعضُ الناس أحاديث الجهاد فقط، بينما أنكر البعضُ الآخرُ الأحاديثَ النبويةَ جملةً، وتفصيلاً، متواترَها، ومشهورَها، وآحادَها.

وعلى كلٍّ... فالاتجاهات الحديثة في رفْض السنَّة لا تَخْرُج عن اتجاهات القرن الثاني، واستدلالاتهم لا تضيف شيئاً على استدلالات أسلافهم. وما أَشْبَهَ اللَّيْلَة بالبارحة! (انظر «دراسات في الحديث النبوي» ص: ٢٦ ـ ٢٩).

أختم هذا البحثَ بما اختتم الإمام أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ مقاله عن الموضوع قائلاً....

«...وبالرَّغم من هذه المحاولات الطائشة للتشكيك في حُجِّيَّةِ الحديث، والدعوة إلى إنكار السُّنَّة التي ظهرت على مستوياتٍ مختلفةٍ، وبدوافعَ متنوِّعةٍ: عقائديةٍ، وسياسيةٍ، وشخصيةٍ، وللهُروب من مسؤولية العمل بالأحكام الشرعية، والالتزام الدينيِّ في فتراتٍ

مختلفةٍ لم يَزَلْ شعارُ السنَّة عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، وقد عُجِنَتْ بها طينةُ المجتمع الإسلامي، وتَغَلْغَلَتْ في أحشائه، وجرتْ منه مجرى الرُّوح والدَّم، حتى أصبح من المستحيل تجريدُه منها، وإقامةُ مجتمعٍ جديدٍ على مجرَّد الدعوة إلى القرآن الذي اقترن بعمل الرسول ﷺ وشرحه له، وتفصيل ما جاء فيه مُجْمَلاً ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤].

ولا يزال الحديثُ النبويُّ الشريفُ معتنى به، دراسةً، وتفهُّماً، وتحقيقاً، ونشراً لمصادره التي لم تَرَ ضَوْءَ الشمس بعد، ولا تزال الحسبةُ قائمةً على المجتمع الإسلامي، والأمرُ بالمعروف والنهي عن المُنْكَر، والرَّدُّ على البِدَع والمُحْدَثات على قدمٍ وساقٍ بما في ذلك من تقليد الحضارة الغربية التقليد الأعمى، والرِّدَّةِ العقائدية، والفكرية، والحضارية، وقبول المدنية الغربية برُمَّتِها، وبَحذافيرها، وعلى عِلاَّتها، ومخالفاتها للحياة الإسلامية، بفضل الاحتكام إلى السنَّة، والرُّجوع إلى الحديث تحقيقاً لِمَا أخبر به النبيُّ ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَوَامَةٌ على أَمرِ الله، لا يَضُرُّها مَنْ خالَفَها»، وفي حديثٍ آخَرَ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِيْن على الْحَقِّ حَتَّى تَقُوْمَ السَّاعَةُ».

إنَّ شأن المشكِّكين في حُجِّيَّة الحديث، والحاملين للواء إنكار السُّنَّة، مع الحديث النبوي والسنَّة المطهَّرة، كما حكاه الشاعرُ العربيُّ القديمُ:

كنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْماً ليُوْهِنَها فلم يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ

أهمُّ الكتب المؤلَّفة في الرّدِّ علىٰ منكري الحديث:

١ ـ **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفىٰ السباعي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٣ هـ).

٢ ـ **حجية السُّنَّة**: للدكتور عبد الغني بن محمد عبد الخالق (المتوفى سنة ١٤٠٣هـ).

٣ ـ **دفاع عن السُّنَّة**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفىٰ سنة ١٤٠٣هـ).

٤ ـ **نصرة الحديث في الردّ علىٰ منكري الحديث**: للمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفىٰ سنة ١٤١٢ هـ).

المُوَافَقَةُ:

من أقسام «الإسناد العالي»، وهي: الوصولُ إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه.

مثالُه:

كما قال الحافظُ ابن حجر: «روى البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ، عن مالكٍ حديثاً فلو رويناه من طريقه؛ كان بيننا وبين قتيبة ثمانيةٌ، ولو روينا ذلك الحديثَ بعينه من طريق أبي العبَّاس السَّرَّاج (المتوفىٰ سنة ٣١٢ هـ) عن قتيبة مثلاً؛ لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعةٌ، فقد حصلت لنا الموافقةُ مع البخاري في شيخه بعينه مع عُلُوِّ الإسناد على الإسناد إليه». (نزهة النظر: ص: ٧١).

المَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ والْعُلَمَاءِ:

لغةً: (المَوالي) جمعُ: مَوْلَى: والمَوْلَى من الأضداد، فيُطْلَق على المالك، والعَبْد، والمُعْتِق، والمُعْتَقِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (الموالي): جمع: مَوْلَى، وهو: الشخصُ المُحَالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ على يد غيره. («المعرفة في علوم

الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٢).

الأصلُ في نسبة الراوي إلى قبيلةٍ أن يكون منهم صليبةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ؛ أي: من أولاد قُرَيْش، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء؛ أضافوا كلمة (مَوْلَى)، فقالوا: مولى قريشٍ، أو القُرَشيُّ مَوْلاَهم.

والولاَءُ أقسامٌ، منها: ولاءُ العِتاقة، وولاءُ الإسلام، وولاءُ الموالاة (أي: الحلف) إلاَّ أنَّ (المولى) ربما نُسِبَ إلى القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرءُ أنه منهم صليبةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَب إلى القبيلة بالولاء مع من يُنْسَب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سميِّه المنسوب إليها صليبةً.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أبو البَخْتَري الطَّائي: سعيد بن فَيْرُوْز التابعيُّ، هو مولى طيِّئ؛ لأن سيده كان من (طيِّئ) فأعتقه.

٢ ـ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ الأَعْرَج الهاشمي، هو مولى (بني هاشم) بالعتاقة.

٣ ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي، مولى (الجُعْفِيِّين) لإسلام جَدِّه الأعلى على يد بعض الجُعْفِيِّين.

٤ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي التَّيْمي، هو أصبحيٌّ صليبةً، وتَيْمِيٌّ بولاء الحلف؛ لأن جدَّه مالك بن أبي عامر كان حليفاً (لبني تَيْم).

والبحثُ في الموالي يقدِّم إلينا صورةً مشرقةً عن أثر الإسلام في إنهاض الشعوب، ومحو الفروق بين الطبقات؛ إذ رفع من شأنهم مع

أنَّ أعراف سائر الأمم تُعْتَبِرُ أمثالهم طبقةً دنيا، لا يسمح لها أن تطمع بمساواة ساداتها، فضلاً عن أن تطمح إلى المعالي، والسيادة.

لكنَّ ديننا الإسلاميَّ جعل معيارَ سيادة الفرد، وكرامته ما يتحلَّى به من الفضائل، والخير، كما قرَّر القرآنُ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، والتقوى تحقِّق خيرَ الدنيا، والآخرة، وإعمارَ الحضارة، وهداية القلوب.

وهذه قصةٌ قصيرةٌ يرويها لنا الإمامُ الزهريُّ تفصح عمَّا بلغه هؤلاء في ظِلِّ الإسلام:

قال الزهري: «قَدِمْتُ على عبد الملك بن مَرْوان.

فقال: من أين قَدِمْتَ يا زُهريُّ؟

قال: قلتُ: من مَكَّةَ.

قال: فَمَنْ خَلَّفْتَ بها يسود أهلَها؟

قلتُ: عطاء بن أبي رَبَاح.

قال: فَمِنَ العرب، أم مِنْ المَوالي؟

قلتُ: من الموالي.

قال: وبم سادَهم؟

قلتُ: بالدِّيانة، والرِّواية!!

قال: إنَّ أهل الدِّيانة، والرِّواية ينبغي أن يسودوا.

قال: فمن يسود أهل اليمن؟

قال: قلتُ: طاووسُ بن كَيْسَان.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: وبم سَادَهم؟

قلت: بما سادهم به عطاءٌ.

قال: إنه لينبغي.

قال: فمن يسود أهلَ مصر؟

قال: قلتُ: يزيد بن أبي حبيب.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: من يسود أهل الشام؟

قال: قلتُ: مَكْحُوْلٌ.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي.

قال: قلتُ: من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هُذَيْل.

قال: فمن يسود أهلَ الجزيرة؟

قلتُ: مَيْمُون بن مِهْران.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ خُرَاسان؟

قال: قلتُ: الضَّحَّاك بن مُزاحِم.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ البَصْرَةَ؟

قال: قلتُ: الحسن بن أبي الحسن.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قالت: قلتُ: من الموالي.

قال: وَيْلَك فمن يسود أهلَ الكوفة؟

قال: قلتُ: إبراهيم النَّخَعي.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من العرب.

قال: وَيْلَك يا زهريُّ فرجت عني! والله لتَسُودَنَّ الموالي على العرب؛ حتى يُخْطَب لها على المنابر؛ والعرب تحتها!!

قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمرُ الله ودِيْنُه، من حَفِظَه؛ سادَ، ومن ضيَّعَه؛ سَقَط. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٥ ـ ١٧٧).

المُصنَّفات فيه:

ومظانّ تراجم هؤلاء كتب رجال الحديث عموماً، ولم أعثر على كتابٍ خاصٍّ أُلِّف في «الموالي».

مُوَثَّقٌ:

تعني هذه العبارةُ: أنَّ البعض قد ضَعَّفه، غير أنَّ الأكثر على توثيقه، وأنَّ الراجح فيه: أنه ثقةٌ، أو صدوقٌ، كما يَدُلُّ عليه كلامُ الحافظ الذهبي، الذي عَنْوَنَ به كتابَه: «معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرَّدَّ» أو «مَنْ تُكُلِّم فيه؛ وهو مُوَثَّقٌ» ومطبوعٌ باسم الأول.

وقد قال فيه ـ رحمه الله تعالى ـ (ص: ٥١): «أمَّا بعد: فهذا

فصلٌ نافعٌ في معرفة الثِّقات الرواة الذين تكلَّم فيهم بعضُ الأئمة بما لا يُوجِب رَدَّ أخبارِهم، وفيهم بعضُ اللِّيْن، وغيرُهم أتقَنُ منهم، وأحفَظُ، فهؤلاء حديثُهم إنْ لم يكن في أعلى مراتب «الصحيح» فلا ينزل من رُتبة «الحسن»، اللَّهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديثُ تُسْتَنْكَرُ عليه، وهي التي تُكلِّم فيه من أجلها، فينبغي التوقُّف».

المُوَحَّدَةُ:

باء ذاتُ نقطةٍ تحت.

مُوْدٍ:

قال الحافظ السَّخاوي: «اخْتُلِف في ضَبْطِها، فمنهم من يخفِّفها ـ أي: مُوْدٍ (أي: هالكٍ) قال في الصِّحاح: أودى فلان، أي: هَلَك، فهو مُودٍ، ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة ـ مُؤْدٌّ ـ أي: حَسَنُ الأداء، أفاده شيخي في ترجَمة (سعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن ابن القَطَّان الفاسي، وكذا أثبت الوَجْهَيْن كذلك في ضَبْطِها ابنُ دقيق العيد». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٨).

المَوْصُوْلُ:

انظر «المُتَّصِلُ».

المَوْضُوْعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الوَضْع) ضِدَّ: الرَّفْع.

يُستعمَل (الوَضْعُ) في اللغة لمعانٍ عِدَّة، منها:

الحَطُّ: يُقال: وضعَه، يَضَعَه وَضْعاً، بمعنى: حَطَّه.

ووَضع عنه، أي: حَطَّ من قدره.

ووضع عن غريمه، أي: أنقص ممَّا له عليه شيئاً.

ووَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها: إذا وَلَدَتْ.

ووضع في تجارته: إذا خَسِرَ فيها، وانحطَّ من رأس مالِها.

ومنها: الإسقاطُ: يقالُ: وضع عُنْقَه، أي: أَسقطها، ووضع عنه الجِنايَةَ، أي: أسقطها.

ومنها: الاختلاقُ: يقالُ: وضَع الشيءَ وضعاً؛ أي: اخْتَلَقَه.

ومنها: الإلصاقُ: يُقالُ: وضَع فلانٌ على فلانٍ كذا، أي: أَلصقه به.

والموضوع: اسم مفعول من: «وَضَعَ» ومنه «الحديثُ الموضوعُ». (انظر «القاموس المحيط» و«معجم مقاييس اللغة» و«تنزيه الشريعة» ١/ ٢٥. و«فتح المغيث» ١/ ٢٣٤).

فيكون معناه: الحديثُ المُنْحَطُّ، أو المُسْقَطُ، أو المُخْتَلَقُ، أو المُلْصَقُ.

واصطلاحاً: عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ (الموضوع) هو الحديث الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أو عَمْداً، جهلاً، أو كيداً. (انظر: «علوم الحديث» للحاكم: ص: ٨٩، و«تدريب الراوي» للسيوطي، (١/ ٢٣٤)، و«فتح المغيث» للعراقي، (١/ ٢٣٤)، و«تنزيه الشريعة» للكِناني، (١/ ٥).

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوع خاصٌّ بما تعمَّد بوَضْعه، أمَّا ما لم يتعمَّد في وضعه، ونسب إلى النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه «الباطل».

وإذا أطلق المحدِّثون (الموضوعَ) لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ،

ونُسِبَ إلى النبي ﷺ، والمنسوب إلى غيره كذباً يقولون فيه: «هذا موضوعٌ على فلان» كما قال الإمام ابن الجَوْزيّ، وغيره: إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أنها قالت: وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ: ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المِعراج. موضوعٌ على عائشة، ومن ثَمَّ تَرَى أكثرَهم لا يُعرِّفون (الموضوعَ) إلا بالمكذوبِ على رسول الله ﷺ فحَسْب. (ظفر الأماني: ص: ٤١٨ ـ ٤١٩).

وكثيراً ما يكون اللفظُ المزعومُ لـ «الحديث الموضوع» من كلام الحُكماء، أو المثال، أو من آثار الصحابة ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ، وقد يكون من نَسْجِ خياله، وإنشائه، والحديث الموضوع هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشدُّها خطراً، وضرراً على الدِّين، وأهله، كما سنبيِّنُه خلال تعريفه.

الوَضْعُ في الحديث من جهة التعمُّد والغَفلةِ:

الوَضْعُ في الحديثِ من جِهَةِ التَّعمُّدِ، وَعَدمِهِ، يَعودُ إلى سببين:

الأوَّل: التَّعمُّدُ والقَصْدُ:

وهذا ظاهرٌ، وعُرِفَت بهِ طائفةٌ من الهَلْكَى، لأغراضٍ سيأتي التَّنبيهُ عليها.

مِثْلُ: مُحمَّد بن سعيد الشَّاميِّ المَصْلوب، وكان مِن أجرأ النَّاسِ على وَضْعِ الحديثِ، حتَّى جاء عنهُ: أنَّه يَسْمَعُ الكلامَ يَسْتَحْسِنُهُ، فيَضعُ له إسناداً.

ومِثْلُ: أبي البَخْتَريِّ وَهْبِ بن وَهْبٍ القاضي، فَقَد كانَ يكذِبُ، يَضَعُ الحديثَ بلا حَياءٍ، اتَّفَقت على ذلك عِباراتُ جَميعِ النُّقَّاد، وأمثلةُ ما وضَعَهُ (أسانيدَ، ومُتوناً) كَثيرَةٌ في كُتُبِ المجروحينَ.

ومثلُ: جَعْفَرِ بن الزُّبير. قال محمَّدُ بن جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ: رأيْتُ شُعبَةَ (يعني: ابنَ الحجَّاج) راكِباً على حِمارٍ، فقيل له: أين تُريد يا أبا بِسْطامٍ قالَ: «أَذْهَبُ فأسْتَعْدي (أي: أسْتَنْصِرُ عليه، كأنَّه يعني يَشْكو أمرَه إلى السُّلطان ليَدْفَعَ سوءه) على هذا (يعني: جَعفرَ بنَ الزُّبير)؛ وضَع على رَسولِ الله ﷺ أرْبَعَمِئَة حديثٍ كذباً». (الكامل: ١/ ١٨٢).

ومِثْلُ: محمَّد بن أحمد بن عيسى الورَّاق. قال ابنُ عَديٍّ: (يضَعُ الحديثَ، ويُلْزِقُ أحاديثَ قومٍ لم يَرَهُم، يتفرَّدُ على قومٍ يُحَدِّثُ عنهُم ليسَ عندَهُم»، قالَ: «عندي عنه آلافُ الأحاديث، ولو ذكَرْتُ مَناكيرَهُ؛ لطال به الكتابُ». (الكامل: ٧/ ٥٥٩ ، ٥٦٠).

وهذا الصِّنْفُ نُفوسُهم مريضةٌ عريَّةٌ من الوَرَع، رخيصةٌ، يَكْذِبونَ على رسول الله ﷺ بغايةٍ من الوقاحةِ، وسوء الأدبِ، ورِقَّةِ الدِّين.

وفيهم طائِفةٌ ربَّما تَذَرَّعوا بجَهْلٍ: أنَّهم قَصَدوا نصْرَ الدِّين، فقالوا: نَكْذِبُ له ﷺ لا عليه، ونَكْذِبُ لمَصْلَحةٍ لا لمَفْسَدةٍ، والكَذِبُ المحرَّمُ إنَّما هو في حقِّ من كَذَب عليه يُريد بذلك شَيْنَهُ، وشَيْنَ الإسلام، كما يتنزَّلُ على هذا حالُ (نوح بن أبي مَرْيَمَ) وَشِبْهِهِ.

وهذا الصِّنْفُ من الرُّواةِ هم المَعنِيُّونَ بالوَعيد الشَّديد الوارِد في الكَذِب على النَّبيِّ ﷺ في الحديثِ الصَّحيح المتواترِ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعَمِّداً؛ فليتبوَّأ مَقْعَدَهُ من النَّار». (جَمَع طُرُقَه الحافظُ الطَّبراني في «جزء»، وابنُ الجوزيِّ في صدر كتاب «الموضوعات»).

والثَّاني: الغَفْلَةُ والخَطأُ:

كمَن لا يَفْهَمُ الحديثَ، فيُحدِّثُ، فيُشَبَّهُ له، أو يكون أُتِيَ من تغيُّرِ حِفْظه، واختلاطِه، أو مِنْ قبولِهِ التَّلقينَ، أو أن يُدَسَّ في كُتُبِه؛ وهو لا يَعْلَمُ.

وهذا ممَّا يُصاب به كثيرٌ من الرُّواة ليسوا مُتَّهَمين، لكنَّ الحديثَ يكون موضوعاً.

كقصَّة (ثابتٍ الزَّاهد)، وكمن جعل الأثرَ عن بني إسرائيلَ حديثاً وهَمْاً منهُ، كحديث: «الرِّبا سَبعون باباً» والَّذي صَوابُه ممَّا حدَّثَ به (عبدُ الله بنُ سَلاَم)، وابنُ سَلاَمٍ كان من أحبار أَهْلِ الكتابِ، فأسْلَم.

وفي الرُّواة عددٌ ذُكِروا في الكذَّابينَ، وعِلَّتُهم من جهة الغَفْلَةَ.

مثْلُ: عَبَّاد بن كَثير الثَّقفيِّ، فقد قالَ أبو طالبٍ: سَمِعْتُ أحمدَ بن حنبل يقولُ: «عَبَّادُ بن كثير أسْوَؤهم حالاً» قلتُ: كان له هَوىً؟ قالَ: «لا، ولكن روى أحاديثَ كَذِبٍ لم يَسْمَعْها، وكان من أهل مَكَّةَ، وكانَ رَجُلاً صالحاً»، قلتُ: كيف كان يَرْوي ما لم يَسْمَعْ؟ قالَ: «البَلاءُ، والغَفْلَةُ». (الكامل: (٥/ ٥٣٨).

ومثْلُ: عطاءِ بن عَجْلانَ العطَّارِ، قالَ يحيى بن مَعينٍ: «لم يَكُن بشيءٍ، وكان يُوضَعُ له الحديثُ: حديثُ الأعمَشِ، عن أبي مُعاوِيةَ الضَّريرِ؛ وغيرِه، فيُحَدِّثُ بها». (تاريخ يحيى بن مَعين: النَّص: ٥٢٧٠).

وبسَبَبِ الغَفْلَةِ ربَّما وُضِعَ للرَّاوي الحديثُ، فحدَّثَ به على أنَّه من حديثِه؛ وهو لا يَعْلَمُ، مثلُ: (مُحمَّد بن مَيْمُونٍ الخيَّاطِ المَكِّيِّ)، قال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «كان أُمِّيّاً مُغفَّلاً، ذُكِرَ لي: أنَّه رَوَى عن أبي سَعيدٍ مولى بني هاشمٍ عن شُعْبَةَ حديثاً باطلاً، وما أسْتَبْعِدُ أن يكونَ وُضِعَ للشَّيخ؛ فإنَّه كان أمِّيّاً». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٨٢).

الوَضْع في الحديث: إثمه، وحُكمه، وحُكم رواية الحديث الموضوع:

إثم الكذب على رسول الله ﷺ:

يقولُ الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة شرحه لـ: «صحيح مسلم»، عند شرح الحديث: «مَن كَذَبَ عليَّ متعمِّداً

فليَتَبوَّأ مقعدَه من النَّار»: «الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمداً كان، أو سهواً. هذا مذهبُ أهل السُّنَّة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية. ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنَّه قيَّدهُ عليه الصلاة والسلام بالعمد، لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً، مع أنَّ الإجماع، والنصوص المشهورة في الكتاب والسنَّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على الناسي والغالِط، فلو أطلق عليه الصلاة والسلام الكذبَ؛ لتُوُهِّم أنه يأثم الناسي أيضاً فقيَّده، وأما الرواياتُ المُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد، والله أعلم.

والكَذِبُ على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٧٠).

ويقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ من كذب عليه ﷺ: «فليتبوَّأ» على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار، بل ظاهرُه: أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له منزلاً غيره، إلا أن الأدلة القطعية قائمةٌ على أنَّ خُلود التأبيد خاصٌّ بالكافرين.

وقد فرَّق النبيُّ ﷺ بين الكذب عليه، والكذب على غيره حيث يقول: «إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ». (فتح الباري: ١/ ٢٠٢).

حكم وضع الحديث:

اتفق علماءُ الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ، وأنه معصيةٌ من أكبر المعاصي، والإمام الجُوَيْنِيّ يكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ ويذهب إلى إراقة دَمِه.

قال الحافظُ السُّيوطي: «لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحدٌ من أهل السُّنَّة بتكفير مُرتكبيه إلا الكذب على رسول الله ﷺ، فإنَّ الشيخ أبا محمَّد الجُوَيْنِيَّ من أصحابنا ـ وهو والد إمام الحرمين ـ قال: «إنَّ من تعمَّد الكذب عليه ﷺ يُكفَّر كفراً يُخرجه عن المِلَّة»، وتبعه على ذلك طائفةٌ، منهم الإمام ناصر الدين بن المُنَيِّر من أئمة المالكية، وهذا يَدُلُّ على أنَّه أكبر الكبائر، يقتضي الكفر عند غير واحدٍ من أهل السنَّة، والله أعلم». (الأسرار المرفوعة: ص: ٣٦ ـ ٣٧ و«المقاصد الحسنة» ص: ٤).

قال الحافظ السَّخاوي: «... لأنَّ الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الخَلْق والأمم، حتى اتفق أهل البصيرة والبصائر: أنه من أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّته بعَدَم قبول توبته». (مقاصد الحسنة: ص: ٤).

وقال الإمام النَّووي: «... وأنه ـ أي: وضع الحديث ـ فاحشةٌ عظيمةٌ، وموبقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب؛ إلا أن يستحلَّه. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٦٩).

هل تُقبل رِوَايةُ الواضِع أو الكاذب بعد موته؟

قال الإمام النَّووي: «إنَّ من كَذَب على رسول الله ﷺ عَمْداً في حديثٍ واحدٍ فَسَقَ، ورُدَّتْ رواياتُه كلُّها، وبطل الاحتجاجُ بجميعها».

وفي هذا يقولُ ابنُ الصَّلاح: «التَّائبُ من الكذب متعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنَّه لا تُقْبَل روايتُه أبداً؛ وإنْ حَسُنَتْ توبتُه على ما ذُكِرَ عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمدُ بن حنبل، وأبو بَكْر الحُمَيْدِي (شيخ البخاري). . . . .». (علوم الحديث: ص: ١١٦).

وأبو بكر الصَّيْرَفي من فقهاء أصحابنا الشافعيِّين، وأصحاب

الوُجوه منهم، ومتقدِّميهم في الأصول والفروع: فقد قالوا: لا تؤثِّر توبتُه في ذلك، ولا تُقْبَل روايتُه أبداً، بل يحتم جَرْحُه دائماً، وأطلق الصَّيْرَفِيُّ، وقال: كلُّ من أسقطنا خبرَه من أهل النقل بكَذِبٍ وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبةٍ تظهر، ومن ضعَّفنا نَقْلَه لم نجعله قويّاً بعد ذلك. (شرح صحيح مسلم: ١/ ٦٩ ـ ٧٠).

والسَّبَبُ في عَدَمِ قَبوله الزجرُ والتغليظ، والمبالغة في الاحتياط للحديث، كما أنَّ الشريعة غلظت حرمةَ أعراض الناس، فرَدَّتْ شهادةَ القاذف؛ ولو تابَ بعد ذلك على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ٨٢).

واسْتَدَلَّ السُّيوطيُّ على ذلك باستدلالٍ بديعٍ يَدُلُّ على تحقيقه، وفقهِه، فقال: «ذكروا في باب اللِّعان: أنَّ الزَّاني إذا تابَ وحَسُنَتْ توبتُه، لا يعود محصناً ولا يحدُّ قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضِه، فهذا نَظِيْرُ: أنَّ الكاذب لا يُقْبَل خَبَرُه أبداً». (تدريب الراوي: ١/ ١٢٢).

ولكن خالفهم الإمامُ النَّووي في ذلك، وقال: «ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء... وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها؛ إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة.... فهذا هو الجاري على قواعد الشرع». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٧٠).

حُكم رواية الحديث الموضوع:

قد اتفق عُلماء الحديث أنه تُحْرَمُ روايتُه، مع العلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَصِ، أو الترغيب، ونحوِها، إلا مبيِّناً وَضْعَه؛ لحديث مسلمٍ عن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «منْ حَدَّث عنِّي بحديثٍ يَرى: أنه كَذِبٌ فهو أحدُ

الكَذَّابين». (قواعد التحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي، ص: ١٥٥).

قال ابن الصلاح: «اعْلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عُلِمَ حالُه في أيِّ معنىً كان إلَّا مقروناً ببيان وَضْعِه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَلُ صِدْقُها في الباطن، حيث جازت روايتُها في الترغيب والترهيب». (علوم الحديث: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

وقد صرَّح العلماء من أمثال ابن تَيْمِيَّة، والذَّهَبِيِّ، وابن حجر: أنَّ رواية الراوي للموضوعات دُون التنبيه إليها من الذُّنوب، قال الذهبيُّ عن أبي نُعَيْمٍ، وابن مَنْدَه: «لا أعلمُ لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكِتَيْن عنها». (انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٥١).

ولأجل هذا قد توَرَّع كثيرٌ من السَّلَف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتوقَّوها خوفاً من الوقوع في الكذب، والدُّخول في حديث الوعيد؛ الذي ذكرناه آنفاً.

بدايةُ ظهور الكَذِبِ والوضْعِ في الحديث:

لم يكن الكذبُ على عهد رسول الله ﷺ من الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ولا وَقَع منهم بعده، وأنهم كانوا مَحَلَّ الثقةِ فيما بينهم، لا يكذب بعضُهم بعضاً، وكلُّ ما كان بينهم من خِلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّى اختلافَ وِجهات النظر في أمرٍ دينيٍّ، وكلٌّ منهم يطلب الحقَّ، وينشده.

أمَّا عصرُ التابعين فلا شكَّ: أن الكذبَ كان في عهد كِبارهم أقَلَّ منه في عهد صِغارهم؛ إذ كان احترامُ مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى، والتديُّن أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضاً

فقد كان الخلافُ السياسيُّ في أوَّل عهده، فكانت البواعثُ على الوضع في الحديث ضيِّقةً بالنسبة للعُصور التالية، ويُضاف إلى ذلك: أنَّ وُجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعِلم، والدين، والعَدالة، واليَقْظة من شأنه أن يقضي على الكذَّابين، ويفضِّح نَواياهم، ومؤامراتِهم، أو أن يحدَّ نشاطهم في الكذب. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص: ٩٢).

وعلى هذا نستطيع أن نحدِّد سنةَ أربعين من الهجرة كالحَدِّ الفاصل بين صفاء السُّنَّةِ، وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيُّد فيها، واتخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية، والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلافُ بين سيِّدنا علي، ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ شكلاً حربياً سالتْ به دِماءٌ، وأُزهقت فيه أرواحٌ، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائفَ متعدِّدةٍ، فالجمهور مع سيدنا عليٍّ في خلافه مع سيدنا معاوية، والخوارج ينقمون على عليٍّ، ومعاوية معاً بعد أن كانوا من شِيعة عليٍّ المتحمِّسين له، وآلُ البيت وفريقٌ منهم أخذوا بعد قتل عليٍّ وخلافة معاوية يُطالبون بحقِّهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداثُ السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شِيَعٍ وأحزابٍ. ومع الأسف: أن هذا الانقسام اتَّخذ شكلاً دينياً كان له أبلَغَ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام بعد، فلقد حاولَ كلُّ حزبٍ أن يؤيِّد موقفه بالقرآن، والسُّنَّة، وطبيعيٌّ أن لا يكونا مع كل حزبٍ يؤيِّدانه في كل ما يدَّعي، فعمل بعضُ الأحزاب على أن يتناولوا القرآنَ على غير حقيقته، وأن يحمِّلوا نصوص السُّنَّة ما لا تتحمَّله، وأن يضع بعضُهم على لسان الرسول ﷺ أحاديثَ تؤيِّد دعوَاهم، بعد أن عزَّ عليهم مثلُ ذلك في القرآن لحِفْظه وتوفُّر المسلمين على روايته، وتلاوته، ومِن هنا كان

وضعُ الحديث، واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأوَّلُ معنى طَرَق الوَضَّاعُ في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديثَ الكثيرة في فضل أئمَّتهم، ورؤساء أحزابهم. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: بتصرُّف يسير، ص ٩٢ ـ ٩٣).

الشِّيعة ووَضْعُ الحديث:

قد قام الشيعةُ بدورٍ كبيرٍ في وضع الحديث؛ حتى أصبح من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا فقد حذَّر علماءُ الإسلام، وأئمة الدين أمثال: أبي حنيفة، ومالك، وابن المُبارك، والشافعي... في آخرين، ولمَّا سُئل الإمام مالك عن الرافضة؛ قال: «لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذبون». (منهاج السنة: لابن تيمية، ١/ ١٣).

وقال شَرِيك القاضي، وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه: «احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ، ويتَّخذونه دِيناً». (تدريب الراوي: للسيوطي، ١/ ٣٢٧).

وقال الشافعي: «لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة». (الكفاية: ص: ١٦٦).

وقد بالَغ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم، وفَضْلَ عليٍّ وآل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ، وكذا في ذمِّ مخالفيهم من الصحابة، ومَنْ بعدهم من خلفاء بني أميَّة، حتى نُسب الكذب في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم، وهو ابن أبي الحَديد (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) الذي يقول: «إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفةً في صاحبهم، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم». (شرح نهج البلاغة: لابن الحديد، ١/ ١٣٥).

وقال في موضع آخر: «فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ

ـ وذَكر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط، وإيذاء عُمَرَ لها، ولابنيها: الحسن، والحُسين، وغير ذلك من المثالب ـ ثم قال: فكلُّ ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ بنقله». (المصدر السابق: ١١/ ٤٢ ـ ٤٨).

ويقولُ الحافظ أبو يَعْلَىٰ الخَليلي (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ): «وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٢٣).

وقد وصفها الحافظُ ابنُ حجر ـ أعني موضوعات الشيعة في الفضائل ـ بأنها مما لا يُحصى. (لسان الميزان: ٦/ ٦).

وقد تبيَّن بهذا: أنَّ الوضع إنما ظهر، واستشرى في القرن الثاني؛ إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ممَّن وُصف بالكذب، والوضع، ويعود ذلك لِمَا وصف به أولئك من صلابةٍ في الدين، وكثرة الحُفَّاظ للحديث، ونُقَّادِه من جهةٍ، ولضَعْفِ بواعث الاختلاق للحديث آنذاك من جهةٍ أخرى.

أسباب الوضع في الحديث:

هناك لوضع الأحاديث أسباب كثيرةٌ، ودوافع عديدةٌ غير ما ذكرناه آنفاً، نُوجز هنا منها الأهمَّ، فيما يلي:

أولاً: الخلافات السياسية:

وهي أوَّلُ سببٍ للوضع بعد مَقْتَل سيِّدنا عثمان بن عَفَّان ـ رضي الله عنه ـ اتخذ طابعاً دينياً بَعْدُ، وأَوَّلُ معنىً طرقه الواضعون هو فضائل الأشخاص. قال ابنُ الجَوزي: «وقد تعصَّب قومٌ لا خلاقَ لهم، يدَّعون التمسُّكَ بالسنَّة، فوضعوا لأبي بَكْرٍ فضائلَ، ومنهم من قصد

الرافضة بما وضعت لعليٍّ رضي الله عنه، وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيّدان غنيّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ، وتخرُّصٍ». (الموضوعات: ١/ ٢٢٥).

نسوق هنا بعض أمثلةِ الوَضْعِ في فضائل الصحابة:

أ ـ في فضائل أبي بكر الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ وأشهر المشهورات من الموضوعات مثل حديث: «إنَّ الله يتجلَّى للناس عامةً يوم القيامةِ، ولأبي بكر خاصةً». (انظر: «المنار المنيف» ص: ٢٣٩).

ب ـ ومن أكثرِ ما يوجَدُ من هذا ما شُحِنَت به كُتُبُ الأصولِ، والفُروعِ العتيقةِ عند الشيعةِ، فإنَّ فيها الكثيرَ من الأحاديثِ، والأخبارِ ممَّا يُنْسَبُ إلى أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب، وغيره من سادة أهل البيت بأسانيدَ واهيةٍ.

قال عَبْدُ الرحمن بن أبي لَيْلى: «صَحِبْتُ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ في الحضَرِ، والسَّفرِ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ». (أحوال الرجال: ص ٤٠).

وكان عامِرٌ الشَّعبيُّ يقولُ: ما كُذِبَ على أحدٍ من هذه الأُمَّةِ ما كُذِبَ على عليِّ بن أبي طالبٍ». (الجعديات: رقم: ٢٥٥٦).

ومن الأحاديث الموضوعة على سيدنا عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ نذكر واحداً منهما على سبيل المثال: «عليٌّ خَيْرُ البَشَر، مَن أَبَى فقد كَفَرَ». (انظر: «الموضوعات» (١/ ٢٦٠)، و«اللآليء المصنوعة» (١/ ٣٠٠)، و«الفوائد المجموعة» ص: ٤٩).

ولم ينتهِ وضعُ الحديث إلى فضائل الصحابة فقط، بل استمرَّ لدعم الرؤساء، والملوك إلى عهد الخلافة العباسية، واستوفت بيانَها كُتبُ الموضوعات.

ثانياً: العداوة للإسلام:

يدخل في هذه العداوة أهلُ الزَّنْدِقَةِ، وغيرهم من يهودٍ، ومجوسٍ وحاقدين على الإسلام ديناً، ودولةً، وقد تفنَّنوا بألوان الوضع في الحديث كلَّ التفنُّن للنَّيل من الإسلام وأهله، فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى، والملائكةِ، والسَّمواتِ، والأرضين، والنبوَّةِ، والعقيدةِ، والعبادةِ، والشَّرْعِ، والعقلِ، والمأكولاتِ، والمشروباتِ، والملبوساتِ، والقَبْرِ، والحَشْرِ، والجنَّةِ، والنَّارِ، والدُّنيا، والآخرةِ، حتى وضعوا في العَدَس، والبَصَلِ.

ونسوق هنا بعض ما وضعوا هُزُوْءاً بالدِّين، وكيداً للإسلام، والمسلمين.

* فمنهم في ذات الله تبارك وتعالى:

«رأيتُ ربِّي يوم النَّفر على جَمَلٍ أزرق، عليه جُبَّةُ صُوفٍ أمام الناس». (انظر: «تنزيه الشريعة...» ١/ ١٤٦).

* ومنها في الخضراوات والمأكولات:

«عليكم بالعَدَسِ، فإنه مبارَكٌ يرقِّق القلبَ، ويُكثِرِ الدَّمعةَ، قُدِّس على لسان سبعين نبياً». (انظر: «تنزيه الشريعة...» ٢/ ٢٤٣)

* وفي الطيور والحيوانات:

«لا تَسُبوا الدِّيكَ، فإنه صديقي، وأنا صديقُه، وعَدُوُّه عدوِّي، والذي بَعثني بالحقِّ لو يَعْلَمُ بنو آدم ما في صوتِه؛ لاشتروا رِيْشَه، ولَحْمَه بالذَّهبِ والفِضَّةِ، وإنَّه ليَطْرُدُ مَدى صوتِه من الجِنِّ». (انظر «المنار المنيف» (٧٦)، و«تنزيه الشريعة...» ٢/ ٢٤٩).

ثالثاً: العصبية للجنس والقبيلة واللُّغة والبَلَد:

إنَّ مرض العصبية للباطل قلَّ أن تسلم منه أمَّةٌ من الأمم، فلقد وضع الشُّعوبيون ـ وهم يحتقرون أمرَ العرب ـ أحاديثَ في ذمِّ العرب ومَدْح أنفسِهم، وشأنهم.

* وممَّا وضعوا من ذلك الحديث:

«إنَّ الله إذا غَضِبَ؛ أَنزل الوحيَ بالعربية، وإذا رَضي أنزل الوحي بالفارسية».

فقابلهم جَهَلَةُ العرب بالمثل، فوضعوا:

«إنَّ الله إذا غَضِبَ أنزل الوحيَ بالفارسية، وإذا رضي أَنزل الوحيَ بالعربية». (انظر: «الكامل» ٥/ ١٠، و«الموضوعات» ١/ ٦٩ و«معرفة التذكرة» ٩٢٢).

* وممَّا وضعوا في بعض البُلدان، حديث:

* «أربعة أبواب من أبواب الجَنَّةِ مفتَّحةٌ في الدنيا، أوَّلُهن: الإسكندرية، وعَسْقَلان، وقَزْوين، وفضل جُدَّة على هؤلاء كفضلِ بيت الله الحَرام على سائر البيوت». (انظر: «المجروحين» ٢/ ١٣٣، و«الموضوعات» ١/ ٣٥٧).

وممَّا وضعوا في شأن بعض الأئمَّة ذَمًّا، ومَدْحاً:

* «يكون في أُمَّتي رجلٌ يقال له: محمَّدٌ بن إدريس، أَضَرَّ على أمتي من إبليسٍ، ويكون في أمتي رجلٌ يقال له أبو حنيفة، هو سراجُ أمَّتي». (انظر: «المجروحين» ٣/ ٤٦، و«لسان الميزان» ٥/ ٧).

وهكذا وضعوا أيضاً أحاديث كثيرة في شأن الأمراء، والسَّلاطين.

رابعاً: القصص والوعظ للترغيب والترهيب:

فقد تولّى مُهِمَّةَ الوعظ رجالٌ أكثرُهم لا يخافون الله، ولا يَهُمُّهم سِوى أن يبكي الناسُ في مجالسهم، وأن يتواجدوا، وأن يُعجبوا بما يقولون، فكانوا يضعون القِصَصَ المكذوبة، وينسبونها إلى النبي ﷺ.

قال ابن الجَوْزي في تَعليلِ صَنيعِ هؤلاء: «يُريدونَ أحاديثَ تَنفُقُ، وتُرَقِّقُ، والصِّحاحُ يَقِلُّ فيها هذا، ثُمَّ إنَّ الحفظَ يشُقُّ عليهم، ويتَّفقُ عَدَمُ الدِّينِ، ومَن يحضُرُهم جُهَّالٌ». (الموضوعات: ١/ ٢٩).

ومِن مِثالِ هذا صَنيعُ (مُحمَّدِ بن أبانٍ بن عائشَةَ القَصْرانيِّ)، قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ: «أوَّلُ ما قَدِمَ الرَّيَّ قالَ للنَّاسِ: أيُّ شَيءٍ يشْتَهي أَهْلُ الرَّيِّ من الحديثِ؟ فقيلَ له أحاديثُ في الإرجاءِ، فافتَعَلَ لهم جُزءاً في الإرْجاءِ». (الجرح والتَّعديل: ٣/ ٢/ ٢٠٠).

قلتُ: فهذا لم يَفْعَلْ ذلكَ ينتَصِرُ به إلى مَذْهَبٍ، إنَّما قَصَدَ به استِمالَةَ وُجوهِ العامَّةِ إليهِ.

كذلك الإغرابُ بالرِّواياتِ؛ لِما يَحْصِلُ به من الإعجابِ.

وذَكَرَ ابنُ عَديٍّ (جَعْفَرُ بنُ أحمدَ بن عليٍّ الغافِقيُّ المصريُّ المعروفُ بابنِ أبي العَلاء) وكانَ قَد أدْرَكَه، وكَتَبَ عنهُ، لكنَّه اتَّهمه بوَضْعِ الحديثِ، وذلك: أنَّه كان مُغْرَماً بأبوابٍ اعتَنى بوَضْعِ الحديثِ فيها عن المصريِّينَ، وغيرِهم، وضَعَ في فَضْلِ النَّخْلَةِ. والتَّمْرِ، وفي الفَرَاعِنَةِ، والسَّرِقَةِ، وأَكْلِ الطِّينِ أحاديثَ بألْفاظٍ رَكيكَةٍ واضِحَةٍ في الوَضْعِ. (انظر ترجمتَه في «الكامل» ٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠٥).

ومن هذا: العَمْدُ إلى وَضْعِ أسانيدَ لأحاديثَ صحيحَةٍ مَشْهورَةٍ مَرويَّةٍ بغيرِ تلكَ الأسانيدِ، كما كانَ يَصْنَعُ إبراهيمُ بنُ اليَسَعِ، وحَمَّادُ بنُ عَمْرٍو النَّصِيبيُّ، وغيرُهما من المذكورين بالكَذِبِ.

قال الإمام ابن قُتَيْبَة أثناء حديثه عن الوُجوه التي دخل منها الفسادُ

على الحديث، يقول في الوجه الثاني: «القصص: فإنهم يُميلون وجهَ العوام إليهم، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير، والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يُحزِّن القلبَ، فإذا ذكر الجنَّةَ، قال: فيها الحَوراء من مِسْكٍ، أو زعفرانٍ، وعجيزتها ميلٌ من ميلٍ، ويُبَوِّىء الله وليه قصراً من لؤلؤةٍ بيضاءَ فيه سبعون ألف مقصورةٍ، في كل مقصورةٍ سبعون ألف قبَّةٍ، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحولَّ عنها». (تأويل مختلف الحديث: ص: ٢٥٥).

نسوق هنا بعض الأمثلة من هذا القسم:

* «من قال: لا إله إلاَّ الله خَلَق اللهُ من كلِّ كلمةٍ طَيْراً، مِنْقَارُه من ذَهَبٍ، ورِيْشُه من مَرْجانٍ». (انظر: «لسان الميزان» ١/ ٧٩).

* «إنَّ في الجنَّة شجرةً يخرج من أعلاها الحُلَلُ، ومن أسفلها خيلٌ بُلْقٌ من ذهبٍ، مُسْرَجَةٌ بالدُّر، والياقوت، لا تروث، ولا تبول، ذواتُ أجنحةٍ، فيَجلس عليها أولياءُ الله، فتطير بهم حيثُ شاؤوا...». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٤٢٦، و«تنزيه الشريعة...» ٢٠/ ٣٧٨).

خامساً: الخلافات المذهبية والكلامية:

فقد نزع الجُهَّالُ، والفَسَقَةُ من أتباع المذاهب الفقهية، والكلامية إلى تأييد مذهبهم بأحاديثَ مكذوبةٍ، نذكر هنا بعضاً منها على سبيل المثال:

* «مَن رَفَع يديه في الصلاة؛ فلا صلاةَ له». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٧٩).

* «المَضْمَضَةُ والاستنشاقُ ثلاثاً، فريضةٌ للجُنُبِ». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٨١).

* «من قال: القرآنُ مخلوقٌ فقد كَفَر». (انظر: «الموضوعات» ج: ١/ص: ٦٥).

سادساً: الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب:

وهو صنيعُ كثيرٍ من الزُّهَّاد، والعُبَّاد، والصالحين، فقد كانوا يحتسبون وَضْعَهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ظناً منهم: أنهم يتقرَّبون إلى الله، ويخدمون دينَ الإسلام، ويحبِّبون الناسَ بالعبادات، والطاعات، وحينما أُنكر على بعضهم هذا الصنيعُ، وذُكِرَ لهم قولُه ﷺ: «مَن كَذِبَ عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النَّار»، قالوا: نحن نكذب له، ولا نكذب عليه!، وهذا من شِدَّةِ جهلهم بالدين، وغلبةِ الغفلة، وضَعْف العقل لديهم. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٠٤).

قال مسلمٌ: «يقول: يجري الكذبُ على لِسانهم، ولا يتعمَّدون الكذبَ». (انظر «صحيح مسلم» ١/ ١٨)، ورَوى ابنُ عَدِي بإسناده عن أبي عَاصم النَّبيل قال: «ما رأيتُ الصالحَ يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث». (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٨).

قال الحافظ ابن رَجَب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٩٠): «المستغِلّون بالتعبُّد الذين يُتْرَكُ حديثهم على قسمين: منهم من شَغلته العبادةُ عن الحفظ، فَكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه، فرفع الموقوفَ، ووَصَل المُرْسَلَ.

وهؤلاء مثل أَبَان بن أبي عيَّاش، ويزيد الرَّقَاشي، وقد كان شعبةُ يقول في كلٍّ منهما: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أحدِّث عنه».

نسوق هنا بعضَ أمثلة هؤلاء:

١ ـ رواه الحاكمُ بسنده إلى أبي عَمَّار المَرْوَزِي: أنَّه قيل لأبي عَصَمة نوح بن أبي مريم: من أين لك عن عِكْرِمَةَ عن ابن عبَّاس في

فضائِل القرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حسبةً.

وكان يقال لأبي عصمة: هذا نوح الجامع، فقال ابن حِبَّان: «جَمَع كلَّ شيء إلا الصِّدق». (تدريب الراوي: ١/ ٢٤٠).

٢ ـ وقال السُّيوطي: رَوى ابنُ حِبَّان في «الضعفاء» عن ابن مهدي، قال: قلتُ لمَيْسَرَة بن عبد رَبّه: من أين جئتَ بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: «وضعتُها أرغِّب الناسَ فيها»، وكان غلاماً جليلاً يتزهَّد، ويهجر شهواتِ الدنيا، وأغلقت بغدادُ أسواقَها لموته؛ ومع ذلك كان يضع الحديثَ! (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٩).

سابعاً: التقرُّب من السَّلاطين والحُكَّام:

يُوجَد في كل عصرٍ ومصر فاقدو الذِّمَّة، في دينهم رِقَّةٌ، وضَعْفٌ، يُحِبُّون دُنياهم، ويؤثرونها على دِينهم، ويَطمعون في أموال الملوك، والحكَّام، والتقرُّب منهم، فيتملَّقونهم بالباطل، وهذا الصِّنفُ من المنتسبين إلى العلم مَرَضٌ وَخِيمٌ في جسم الأمة، وبلاءٌ عظيم في حَياتها! وقَلَّ أن تنجو منه أُمَّةٌ، أو تسلم منه جماعةٌ. (لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: ص: ١٢٥ ـ ١٢٦).

ومن أمثلة ذلك ما فعله غِيَاثُ بن إبراهيم؛ إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحَمام، فَرَوى له الحديثَ المشهور: «لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ أو نَصْلٍ، أو حافرٍ» وزاد فيه: «أو جَناحٍ» إرضاءً للمهدي، فمنحه المهديُّ عشرةَ آلاف درهم، ثم قال بعد أن تولَّى: «أشهدُ أن قَفَاك قَفا كذَّابٍ على رسول الله ﷺ، وأَمَرَ بذبح الحَمام». (انظر: «الكامل» ٥/ ٢٢٨ ـ ٣١٩).

وهنالك أسبابٌ أخرى في الوضع أيضاً، منها:

* الرغبة في الإتيان بغريب الحديث من مَتْنٍ، وإسنادٍ.

* والانتصار للفتيا، والانتقام من فئةٍ معيَّنةٍ.

* والترويج لشيءٍ من الأشياء.

* وغفلة المحدِّث، واختلاط عقله في آخر حياته.

وقد تفرَّغ العلماء لجمع تلك الأحاديث الموضوعة، وتوسَّعوا في ذِكرها، وضربوا لها الأمثالَ. جزاهم الله عن الإسلام، وعنا خير الجزاء!

نتائج الوضع في الحديث:

لقد كان لحديث رسول الله ﷺ أثرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية، والاجتماعية، والإسلامية، منذ أن حَمله الصحابةُ في صُدورهم، وصاغوا منه، ومن القرآن الكريم أعمالَهم، وسُلوكَهم، ثم كان لزاماً عليهم أن يسلِّموا حصيلتَهم من هذا الحديث إلى الأجيال التالية لهم، وقد فعلوا.

وتولَّى المحدِّثون بعد الصحابة هذه المُهِمَّةَ الهامَّة، وأخذوا على عاتقهم تقديمَ السنَّة إلى الناس، ولم تكن هذه المهمَّة يسيرةً هيِّنةً، بل خاض المحدِّثون في أثناءها غِمَارَ حربٍ فكريةٍ، ونفسيَّةٍ، ألقى أعداءُ الإسلام فيها بكل ما يشوِّش على الإسلام، ويدلِّس على أهله، فقدَّموا أفكارَ غريبةً خبيثةً متنكِّرةً في هيئة أحاديث يختلقونها، وأسانيد يلفقونها، ثم حاولوا ترويجها في الآفاق العلمية وغيرها، حيثُ خُدع بها بعضُ السطحيِّين من الرواة!، أما علماء الحديث، ونُقَّاده؛ فقد وقفوا لها بالمرصاد، وصمدوا أمام سَيلها الجارف مبيِّنين زَيْفَها، وأسفر صمودهم على أدقِّ منهجٍ، وأحكمه في نقد الروايات،

وتمحيصها والتمييز بين غَثِّها، وسمينها، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاء.
(انظر «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري» ص: ٣).

ويقول الإمام الدَّارَقُطْني: «يا أهل بغداد! لا تظنُّوا: أنَّ أحداً يَقْدِر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حيٌّ». (شرحُ شرحِ نخبة الفكر: ص: ٤٣٦).

فهكذا بجهود هؤلاء الأئمة المحدِّثين المكثَّفة، والموفَّقة استقامَ أمرُ الشريعة بتوطيد دعائم السنَّة التي هي ثانيُ مصادرها التشريعية، واطمأنَّ المسلمون إلى حديث نبيِّهم ـ عليه ألف ألف سلامٍ، فأقصي عنه كلُّ دخيلٍ، ومُيِّز بين الصحيح، والحسن، والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين، وَدَسِّ الدَّسَّاسين، وتآمُرِ الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبَّارة المباركة، ثم أوجد هؤلاء العلماء الجهابذة علوماً، وفنوناً لصيانة السنَّة النبوية، وهي:

١ ـ الإسناد.

٢ ـ تاريخ الرُّواة ووفياتهم.

٣ ـ نقد الرُّواة وبيان حالهم من تزكيةٍ أو جَرْحٍ.

٤ ـ سَبْرَ مَتْنِ الحديث ومعناه.

٥ ـ علم الجرح والتعديل.

٦ ـ علم عِلَل الحديث.

٧ ـ علم مصطلح الحديث.

٨ ـ تأليف الكتب في الموضوعات، والضفعاء، والمجروحين، والوضَّاعين.

ضوابطٌ خاصَّةٌ لمعرفة الوضع في الحديث في السَّنَدِ والمَتْنِ:

لقد وضع العلماءُ والمحدِّثون قواعدَ دقيقةً محكَّمةً، وعلاماتٍ دالَّةً مميَّزةً، يُعرف بها الحديثُ الموضوعُ، وهي على نوعين: أحدهما يتعلَّق بسند الحديث، والآخَرُ يتعلَّق بمَتْنه، نذكر كُلاً منهما هنا مع الأمثلة:

أولاً: علامات الوضع في السند:

١ ـ أن يكون راويُه كذَّاباً معروفاً بالكذب، ولا يرويه ثقةٌ غيره، والمحدِّثون يعرفون الكذَّابين معرفةً دقيقةً. ذكر ابنُ أبي حاتم: أنَّ نُعَيْم ابن حمَّاد قال لعبد الرحمن المهدي: كيف تَعرف الكذَّابَ؟ قال: «كما يعرف الطبيبُ المجنونَ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢٥٢).

والمثال على ذلك: ما أورده الحافظ الذهبي نقلاً عن الخطيب من أنَّ علي بن عبد الله البَرْدَاني مُتَّهَمٌ بالوضع، وأنَّ من أباطيله الحديثُ: «الأمُناء عند الله ثلاثة: أنا، وجبريل، ومعاوية».

٢ ـ أن يعترف واضِعُه بالوضع، كما اعترف أبو عَصَمة نوح بن أبي مريم، ومَيْسَرَة بن عبد ربِّه، وغيرهما بوضعهم أحاديثَ فضائل السُّورَ، وقد ذكرنا أمثلةً على ذلك.

٣ ـ أن يروي الراويُ عن شيخٍ لم يثبت لُقياه له، أو وُلد بعد وفاته، أو لم يدخل المكانَ الذي ادَّعى سماعَه فيه.

والمثال على ذلك ما جاء في «لِسان الميزان» في ترجمة: (أحمد ابن سُليمان القَوارِيري) نقلاً عن الخطيب: «كَذِبه ظاهرٌ... وذلك أن محمد بن إسحاق توفِّي سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين ومئة، وقيل قبل ذلك، يكتب هذا عنه؛ ومولده ـ على ما ذكر ـ سنة إحدى وخمسين ومئة.

وأَعجب من هذا ادِّعاؤه سَماعه منه بالكوفة، ثم بالمدينة، وابنُ إسحاق إنما قَدِم الكوفةَ في حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة!!». (لسان الميزان: ١/ ١٨٣).

٤ ـ أن يُعرف الوضعُ من حال الراوي، وبَواعثه النفسية، والمثالُ على ذلك ما أخرجه الحاكمُ عن سيف بن عُمر التَّميمي: أنه قال: كنا عند (سَعَدِ بن طَرِيف) فجاء ابنُه من الكُتَّاب يبكي فقال: مالكَ؟ قال: ضَرَبني المعلِّمُ. فقال سعدٌ: حدَّثني عِكْرِمةُ عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً: «معلِّموا صِبيانِكم شِرارُكم، أَقَلُّهم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المِسْكين». (انظر: «الكامل» ٣/ ٤٣٥).

قال ابنُ مَعِيْن في شأن (سعد بن طريف) هذا: «لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه». وقال ابن حِبَّان: «كان يضع الحديثَ». (تهذيب التهذيب: ١/ ٦٩٤).

ثانياً: علامات الوضع في المتن:

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: «... وبالجملة فالأحاديث التي ينقلها كثيرٌ من الجُهَّال لا ضابِطَ له، لكن منها ما يُعرَف كَذِبُه بالكُلِّ، ومنها ما يُعْرَف كذبُه بالعادة، ومنها ما يُعرف كذبُه بأنه خلاف النقل الصحيح، ومنها ما يُعرف كذبه بطُرُقٍ أخرى. (منهاج السنة: ٨/ ١٠٥).

نذكر هنا أمثلة أحاديث هذا النوع تلخيصاً ممَّا جاء في كُتب الموضوعات:

١ ـ الرِّكَّة في اللفظ والمعنى:

بحيثُ يعلم العارفُ باللسانِ أنَّ مثله لا يَصدُرُ عن فصيح اللسان، فضلاً عن أن يكون كلام النبيِّ ﷺ، قال ابن دقيق العيد: «كثيراً ما يحكُمون بذلك باعتبارِ لأمورٍ ترجعُ إلى المَرْوِيّ، وألفاظِ الحديث،

وحاصِلُه يَرجِعُ إلى أنَّه حَصَلَتْ لهم لكثرة ممارسةِ ألفاظِ النَّبيِّ ﷺ هَيْئةٌ نفسانيةٌ، ومَلَكةٌ قويَّةٌ يعرفون بها ما يجوزُ أن يكونَ من ألفاظ النبوَّة، وما لا يجوزُ». (ظفر الأماني: ص: ٤٢٩).

ومن أمثلة مثل هذه الأحاديث:

ـ لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً ما أكله جائعٌ إلا أَشْبَعَه. (انظر «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» رقم: ٢٥٢).

ـ إنَّ لله مَلَكاً اسمُهُ عُمَارة، على فرسٍ من الحجارة الياقوتِ، طُولُه مَدُّ بَصَرِهِ، يدورُ في البلدان، ويقف في الأسواق فينادي: ألا لِيَغْلُ كذا، وكذا، ألا ليَرْخُصْ كذا وكذا، (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

فهذا الكلامُ يبلغ من السَّماجة حدّاً يُصان عنه كلامُ العُقلاء فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء.

لذا قال الرَّبيع بن خَيْثَم: «إنَّ للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمةً كظلمة الليل تُنكره». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

وقال ابنُ الجوزي: «الحديثُ المنكَرُ يقشعِرُّ له جلدُ طالب العلم، وينفر منه قلبُه على الغالب». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

وهكذا تُصبح للعلماء الأثبات بكثرة الممارسة، والأمانة فيها ملكةٌ يعرفون بها ما يُمكن أن يكون من كلام النبيِّ ﷺ أو لا يكون.

٢ ـ أن يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السُّنَّةِ الصحيحة، أو الإجماع القطعي، ولم يقبل التأويل لما خالفه:

مثل: «لو أحْسَنَ أحدُكم ظنَّه بحَجر لنفعه»، فهو من وَضْع عُبَّاد الأوثان، ومخالفٌ لجميع آيات التوحيد في القرآن، ومثل: «إذا حُدِّثْتُم عني بحديثٍ يُوافِقُ الحقَّ؛ فصدِّقوه وخذوا به، حَدَّثْتُ به، أو لم أُحَدِّث» فهو موضوع سنداً، ومتناً: ذكره الذهبي في «الميزان»

(١/ ٤٢٥)، وقال: منكر جداً، ووافقه ابن حجر في «اللسان» (١/ ٤٥٤) (١٤٠٧)، وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٣٢): إسناده لا يصح. فإنه مخالفٌ للحديث المتواتر: «من كذب عليَّ متعمِّداً؛ فليتبوّأ مقعدَه من النار» ولا مجال للتأويل الصحيح.

٣ ـ أن يكون مخالفاً للحِسِّ والمشاهدة:

مثل: «الباذنجانُ لما أُكِلَ له» ومثل: «الباذنجان شفاءٌ من كلِّ داءٍ». قال ابنُ القيِّم: «قَبَّح الله واضعَها، لو قاله بعضُ جهلة الأطباء؛ لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحُمَّى، والسَّوداء الغالبة، وكثير من الأمراض، لم يزد إلا شِدَّةً، ولو أكله فقيرٌ ليستغني؛ لم يفده الغنى، أو جاهلٌ ليتعلَّم؛ لم يفده العلم. (المنار المنيف: ص: ٥١).

٤ ـ أن يكون مخالفاً لبديهيَّات العُقول من غير أن يُمكن تأويله:

مثل: «إنَّ سفينة نوحٍ طافت بالكعبةِ سبعاً، وصَلَّتْ عند المَقَام رَكْعَتَيْن». (انظر «تنزيه الشريعة...» ١/ ٢٥٠).

٥ ـ أن يكون في نفسه باطلاً تدلُّ وقائعُ الأيَّام على بُطلانه:

مثل حديث: «إنَّ هذا الأمرَ إذا وَصَلَ إلى بني العبَّاس؛ بقي فيهم حتى يسلِّموه إلى عيسى بن مريم، أو المهدي».

٦ ـ أن يكون مخالفاً لمقصدٍ من مقاصد الشريعة، أو هدفٍ من أهدافها، أو قاعدةٍ من قواعدها:

مثل حديث: «خيرُكم بعد المئتين من لا زوجةَ له ولا ولدَ». فحِفْظُ النَّسل مقصدٌ من مقاصد الشريعة.

٧ ـ أن يكون مخالفاً لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبيِّ ﷺ:

مثل حديث: «دخلتُ الحَمَّامَ فرأيت رسولَ الله ﷺ جالساً؛ وعليه مِئْزَرٌ...» وذلك منقوضٌ تاريخياً؛ لأن الثابت: أن الرسول ﷺ لم يدخل حَمَّاماً قطُّ؛ إذ إن الحمامات لم تكن معروفةً في الحجاز في عصره عليه الصَّلاة والسلام، وعند ذهابه إلى الشام ـ حيث كانت الحمامات موجودةٌ ـ في المرة الأولى ـ وهو حدثُ السِّن، وفي المرة الثانية ـ وهو شابٌّ يافعٌ ـ لم يتجاوز بُصْرى الشَّام.

٨ ـ ومنها أن يكون خبراً عن أمر عظيم من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله؛ لأنه مع أهميته وقع بمشهدٍ عظيمٍ، ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلا واحداً؟!:

مثال ذلك روايتهم: رَدُّ الشمس على سيِّدنا عليٍّ حين نامَ النبيُّ ﷺ في حجرِهِ، وغرَبَتْ الشمسُ، ثم طلعتْ ليصلِّي عليٌّ العصرَ، وذلك في خَيْبَرَ. (انظر «الأسرار المرفوعة» ٢١٥ و«ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٤).

ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهارٍ!!، وأغرب من ذلك حديثُ مبايعة الرسول له بعد العودة من حِجَّةِ الوداع.

٩ ـ أن يكون مشتملاً على إفراطٍ في الوعيد الشديد على الأمر الصغير:

مثل: «من أكَل الثُّومَ ليلةَ الجمعة فليَهْوِ في النار سبعين خريفاً».

أو الوعد العظيم على الفعل القليل، مثل: «من صَلَّى الضُّحَىٰ كذا وكذا ركعةً أُعْطِيَ ثوابَ سبعين نبيّاً». (انظر «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: ١٧).

قال ابن القيِّم: «وكأنَّ الكذَّاب الخبيث لم يعلم: أنَّ غير النبي لو صلَّى عُمْرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعْطَ ثوابَ نبيٍّ واحدٍ». (المنار المنيف: ص: ٥٠).

١٠ ـ ويدخل في هذا الباب أحاديثُ لو فتِّش عنها في دواوين الإسلام من الصِّحاح، والسُّنَن، والمسانيد، والكُتب المشهورة الموثَّقة في الحديث؛ لَمَا وُجِدَتْ.

ضوابطُ عامَّةٌ لمعرفة الحديث الموضوع:

قال الإمامُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّة في «المنار المُنيف في الصحيح والضعيف»: «سُئِلتُ: هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابطٍ، من غير أن يُنظَر في سنده؟

فهذا سؤالٌ عظيمُ القدر، وإنما يَعلَمُ ذلك من تضلَّع في معرفة السُّنن الصحيحة، واختَلَطَتْ بلحمِه، ودَمِه، وصار له فيها مَلكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفةِ السُّنن والآثار، ومعرفةِ سيرة رسول الله ﷺ وهَدْيِهِ فيما يأمرُ به، ويَنهى عنه، ويُخبِرُ عنه، ويدعو إليه، ويُحِبُّه ويَكرهه، ويشرَعه للأُمَّةِ، بحيث كأنه مخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين أصحابه، فمِثلُ هذا: يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِهِ، وكلامِهِ، وما يَجوزُ أن يُخبِرَ به، وما لا يجوز ما لا يَعرفه غيرُه.

وهذا شأنُ كلِّ متَّبِعٍ مع متبوعِه، فإنَّ للأَخَصِّ به، الحريصِ على تتبُّعِ أقوالِه، وأفعالِه من العلم بها، والتمييزِ بين ما يَصِحُّ أن يُنسَبَ إليه، وما لا يَصِحُّ ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمَّتِهم، يَعرِفون أقوالَهم، ونصوصَهم، ومذاهبَهم، والله أعلم». انتهى.

ثم قال الإمام ابن القيِّم في إتمام إجابة السائل: «ونحن نُنبِّه على أمورٍ كُلِّيةٍ، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعاً، فمنها:

١ ـ اشتمالهُ على المُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ، وهي كثيرةٌ جدّاً، كقولِه في الحديث المكذوب: من قال: لا إله إلاَّ الله

خَلَقَ الله من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسانٍ، لكل لسانٍ سبعون ألفَ لغةٍ، يستغفرون اللهَ له. . . .

٢ ـ ومنها؛ تكذيبُ الحِسِّ له، كحديث: الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له. (وقد تقدَّم ذكرُه).

٣ ـ ومنها: سَمَاجةُ الحديث، وكونُه ممَّا يُسْخَرُ منه، كحديث: لو كان الأرُزُّ رجلاً؛ لكان حليماً، ما أكلَه جائعٌ إلاَّ أشبَعَه.

فهذا من السَّمِج البارِدِ، الذي يُصانُ عنه كلامُ العقلاء، فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء. وقد تقدَّم.

٤ ـ ومنها: مناقضةُ الحديث لِمَا جاءت به السُّنَّةُ الصحيحةُ مناقضةً بيِّنةً، فكلُّ حديثٍ يَشتمل على فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عَبَثٍ، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حَقٍّ، أو نحوِ ذلك فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيءٌ.

ومن هذا الباب أحاديث مَدْح من اسمُه: محمَّد، أو أحمد، وأنَّ كلَّ من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخل النار!

وهذا مناقِضٌ لما هو معلومٌ من دينِه ﷺ: أنَّ النار لا يُجارُ مِنها بالأسماء، والألقابِ، وإنما النجاةُ منها بالإيمان، والأعمال الصالحة.

٥ ـ ومنها: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فَعَل أمراً ظاهراً بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم، وأنهم اتفقوا على كِتْمانه، ولم ينقلوه، كما يَزعم أكذَبُ الطوائف: أنه ﷺ أَخَذَ بيد عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع، ثم قال: هذا وصيِّي، وأخِي، والخليفةُ من بعدي، فاسمَعُوا له، وأطيعوا.

ثم اتفق الكلُّ على كِتْمانِ ذلك، وتغييره، ومخالفته. فلعنةُ الله على الكاذِبين.

٦ ـ ومنها: أن يكون باطلاً في نفسه فيَدُلَّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديثِ: المَجَرَّةُ التي في السماء في عَرَقِ الأفعى التي تحت العرشِ.

٧ ـ ومنها: أن يكون كلامُه لا يُشبه كلامَ الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ، الذي هو وَحْيٌ يُوحَى، كحديث: عليكم بالوجوهِ المِلاح، والحَدَقِ السُّودِ، فإنَّ الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار. فلعنةُ الله على واضعِه الخبيث!

٨ ـ ومنها: أن يكون في الحديث تاريخُ كذا، وكذا، مثلُ قوله: إذا كانت سنةُ كذا، وكذا؛ وقع كَيْتَ، وكَيْتَ، وإذا كان شهرُ كذا، وكذا، وقع؛ كَيْتَ، وكَيْتَ.

كقول الكذَّابِ الأشِر: إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغَلاَءُ، والقِتالُ، وشُغلُ السلطان. وإذا انكسف في صَفر؛ كان كذا، وكذا. واستَمرَّ الكذَّابُ في الشهور كلِّها.

٩ ـ ومنها: أن يكون الحديث بوصِف الأطبَّاء، والطُّرُقِيَّةِ أشبَهُ وأليقَ، كحديثِ: الهَرِيسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ. وحديثِ الذي شكا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ الوَلَد، فأمَرَه بأكل البيض، والبَصَلِ.

١٠ ـ ومنها: أحاديثُ العقل، كلُّها كَذِبٌ، كقوله: لمَّا خَلَق الله العقلَ؛ قال له: أقبِلْ. فأقبَلَ، ثم قال له: أدبِرْ. فأدبَر، فقال: ما خَلقتُ خَلْقاً أكرمَ عليَّ منك، بك آخُذُ، وبك أُعطي. (انظر شرح ابن قيِّم لهذا الحديث في: «المنار المنيف» ص: ٦٦).

١١ ـ ومنها: الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الخَضِرُ، وحياتُه، كلُّها كذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياة الخضر حديثٌ واحدٌ. (وقد شرحه ابنُ القيِّم شرحاً وافياً، انظر في: «المنار» ص: ٦٧).

١٢ ـ ومنها: أن يكون الحديثُ مما تقوم الشواهدُ الصحيحةُ على بُطُلانه، كحديث: «عُوْج بن عُنُق الطويل»، الذي قصد واضعُه الطعنَ في أخبار الأنبياء، فإنَّ في هذا الحديث: أنَّ طُوْله كان ثلاثةَ آلاف ذراعٍ وثلاثمئةٍ وثلاثةَ وثلاثين ذراعاً. . . !

١٣ ـ ومنها: مخالفةُ الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا، وأنها سبعةُ آلاف سنةٍ، ونحن في الألفِ السابعة!.

١٤ ـ ومنها: أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد، ويومِ الإثنين وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوعِ، كلُّ أحاديثها كَذِبٌ.

١٥ ـ ومنها: أحاديثُ ليلةِ النصف من شعبان، كحديث: «يا عليّ، من صلَّى ليلَةَ النصف من شعبان مئةَ ركعةٍ بألفِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ قَضَى الله له كلَّ حاجةٍ طلبها تلك الليلة. . . !».

١٦ ـ ومنها: ركاكةُ ألفاظ الحديث وسَماجتُها، بحيث يَمُجُّها السمعُ، ويَدْفَعُها الطبعُ، ويَسمُج معناها للفَطِن، كحديث: «أربعٌ لا تَشبَعُ من أربعٍ: أنثى من ذَكَرٍ، وأرضٌ من مَطَرٍ، وعينٌ من نَظَرٍ، وأُذنٌ من خَبَرٍ!».

١٧ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الحَبَشَةِ، والسُّودان، كلُّها كَذِبٌ، كحديث: «الزِّنجي إذا شَبِعَ؛ زَنَى، وإذا جاع؛ سَرَقَ!».

١٨ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ التُّرْك، وأحاديث ذَمِّ الخُصْيان، وأحاديثُ ذمِّ المماليك، كحديث: «لو عَلِمَ الله في الخُصْيان خيراً؛ لأخرَج من أصلابهم ذُرِّيَّةً يَعبُدُون الله».

١٩ ـ ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها: أنه باطلٌ، مثل حديث وضعِ الجزية عن أهل خيبر (وهو باطلٌ من عشرة

وجوهٍ، شرحها ابن القيِّم في: «المنار» انظر صفحة ١٠٢).

٢٠ ـ ومنها: أحاديثُ الحَمَام (بالتخفيف)، لا يَصِحُّ منها شيءٌ. كحديث: «كان يُعجبه النظرُ إلى الحَمام» وحديث: «لا سَبَقَ إلاَّ في خُفٍّ، أو نَصْل، أو حافر، أو جَنَاح» فقد زاد فيه الكذَّابُ (أو جَنَاح)، وقد تقدَّم.

٢١ ـ ومنها: أحاديثُ اتخاذ الدَّجَاج، كحديث: «الدَّجَاج غنَمُ فقراء أمَّتي».

٢٢ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الأولاد، كلُّها كذبٌ من أوَّلها إلى آخرها، كحديث: «لو يُربِّي أحدُكم بعد الستين ومئة جِرْوَ كلبٍ؛ خيرٌ له من أن يُرَبِّيَ ولداً»!

٢٣ ـ ومنها: أحاديثُ التواريخ المستقبَلَة، مثل حديث: إذا كانت سنةُ كذا، وكذا؛ حَلَّ كذا وكذا.

٢٤ ـ ومنها: حديثُ الاكتحال يوم عاشوراء، والتزيُّن، والادهان، والتطيُّب، فهو من وَضْعِ الكذَّابين، وقابَلَهم آخرون، فاتخذوا يومَ عاشوراء يوم تألُّمٍ وحُزْنٍ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنَّة.

٢٥ ـ ومنها: ذكرُ فضائلِ السُّوَرِ وثوابِ: من قَرأ سورةَ كذا، فله أجرُ كذا من أول القرآن إلى آخره.

انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم، وقد توسَّعَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في شرح هذه الضوابط، وأورَدَ بعدَها جملةً من الموضوعات المختلِفَة، أكتفي بالإشارة إليها عن ذكرها.

وهذه الضوابط الجامعةُ النافعةُ، وتلك الأَمَاراتُ الصادقةُ الساطعةُ من أفضل ما يُبَصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلمِ بمعرفةِ الحديث الموضوع، ويُنشِىءُ لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ ـ أو يُتوَقَّفُ فيه

على الأقلِّ ـ من الأحاديثِ التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس.

وإنَّ أدنى ما في هذه الأَماراتِ، والضوابط من الفائدة: أنها تَرسُمُ في ذِهْن العالم، والمتعلِّم مقياسَ الحديث الصحيح، ومقياسَ الحديث المكذوب، ومَنْ ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه، أو في عِلمِه، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيمٍ، وغُنمٍ جسيمٍ. والله ولي التوفيق. (انظر «المحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث»: ص ٢٤٦ ـ ٢٥١).

أهمُّ الكُتب المؤلَّفة على الأحاديث الموضوعة:

قد أَلَّف العلماءُ الجَهابِذَةُ، والمحدِّثون النُّقَّادُ أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم، كذلك أَلَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة التي كَشَفتْ زيفَ كثير من الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، وهي موضوعةٌ، فإلى جانب ذلك كلِّه أَلَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة، وخصَّصوا بها تلك الكُتب؛ ليعرفها الناسُ، ويحذروها، نذكر هنا من تلك الكُتب الأهمَّ والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه، فمنها:

١ ـ **تذكرة الموضوعات**: للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

وقد رتَّب فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ أحاديثَه بحسب أوائلها على حروف المعجم، وهو كتابٌ مختصرٌ بالنسبة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع بعده.

٢ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لأبي عبد الله الحُسين بن إبراهيم الجُوْزَقاني (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

ويُسَمَّى أيضاً بـ «الأباطيل»، أكثر فيه مصنِّفُه من الحُكم بالوضع بمجرَّد مخالفة السُّنَّة، قال الحافظ الذهبي: «وهو محتوٍ على أحاديثَ موضوعةٍ وواهيةٍ، وطالعتهُ واستفدتُ منه؛ على أوهام فيه». (الرسالة المستطرفة: ص: ١٤٩).

٣ ـ **الموضوعات**: للإمام أبي الفَرَج عبد الرحمن بن الجَوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أوسع الكُتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع، وأيسرِها منالاً لسُهولة تبويبه وطريقة الاستخراج منه، وقد حظي بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً، ونقداً، وتعليقاً، وتلخيصاً، وقد انتقده الحافظ ابن حجر، ولكن قرَّر: أنَّ غالب ما فيه موضوعٌ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنَّ بحديثٍ صحيحٍ: أنه غيرُ صحيحٍ.

وقد استخرج ـ رحمه الله ـ أربعةَ وعشرين حديثاً من كتاب «الموضوعات» حَكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي ليست كذلك، والأحاديث هي في «مسند الإمام أحمد»، وقد جمعها الحافظُ في كتاب سمَّاه «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مسند أحمد» دافعَ فيه عنها، وكشف خطأ ابن الجوزي فيما ذهب إليه. (لمحات في أصول الحديث: ص: ٣١٦ ـ ٣١٧).

ومن مآخذ الحافظ ابن حجر أيضاً على هذا الكتاب حديثٌ واردٌ في «صحيح مسلم» حكم عليه ابنُ الجوزي بالوضع أيضاً، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبيَّ ﷺ قال: «إنْ طالتْ بك مُدَّةٌ؛ أوْشَكَ أن ترى قوماً يَغْدُون في سَخَطِ الله، ويَرُوحون في لَعْنته، في أيديهم مثل أَذْنَاب البقر». (أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون. . . . ، الحديث برقم: ٧٥٨٢).

قال الحافظ: «لم أقف في كتاب «الموضوعات» على شيءٍ حُكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٧).

٤ ـ **المُغْنِي عن الحفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصحَّ شيءٌ في هذا الباب**: للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر المَوْصِلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

قال الحافظ السَّخاوي: «وعليه فيه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ، وإن كان له في كلٍّ من أبوابِه سَلَفٌ من الأئمة خصوصاً المتقدِّمين». (ظفر الأماني: ص: ٤٨٤).

وقال السُّيوطي: «ألَّف عمر بن بدر الموصلي، هو ليس من الحُفَّاظ ـ كتاباً في قولهم: لم يصح شيء في هذا الباب، وعليه في كثيرٍ مما ذكره انتقادٌ». (تدريب الراوي: (١/ ٢٥١).

٥ ـ **المَنار المُنِيف في الصحيح والضعيف**: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجَوزِيَّة (المتوفى سنة (٧٥١ هـ).

وهذا كتابٌ لطيفُ الحجم، غزيرُ العلم، من خير ما أُلِّف في «الموضوعات» ومن أجمعها عِلماً، وأصغرِها حجماً، وأغزرِها ضوابطَ لمعرفة الحديث دُون أن يُنظَر في سنده، قيل: إنه تلخيص لكتاب «الموضوعات» لكن ينقضه النظرُ المتأنِّي في الكتابين، ومنهجيهما والأحاديث الواردة فيهما، والله أعلم. وقد طُبع هذا الكتابُ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى.

٦ ـ **سِفْر السَّعادة**: للعلاَّمة المحدِّث اللُّغَوي مجَد الدِّين الفيروزآبادي، صاحب «القاموس المحيط» (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

٧ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على**

الألسنة: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكر فيه المصنِّف جملةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وهو كتابٌ محرَّرٌ مفيدٌ، عُني فيه مؤلِّفُه بفَنِّ الصناعة الحديثية، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ في الموضوعات، وكلُّ ذلك مع الدِّقَّةِ والإتقانِ، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث. ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قولُه في الحديث: «لا أَصْلَ له» أي: ليس له سندٌ، أو ليس في كتابٍ من كتب الحديث، وقولُه: «لا أعرفه» فيما عرض له التوقُّفُ خشيةَ أن يكون له أَصْلٌ، لم يقف عليه، وهاتان العبارتان من المحدِّث الحافظ من علامات الوَضْع.

٨ ـ **اللَّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للحافظ جَلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو من أحسن الكُتب التي أُلِّفت حول «الموضوعات» لابن الجوزي، وتعقَّبه المصنِّف في أحاديثَ كثيرةٍ، وعليه في بعض تلك التعقُّبات مؤاخذاتٌ، وله كتابٌ آخر باسم: «ذيل اللآلي المصنوعة» وهو كتابٌ مهمٌّ مفيدٌ.

٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِنَاني، (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ).

وهو مِن أحسن الكُتب في هذا الباب من حيث التنظيم، والتبويب، والترتيب، قدَّم له المصنِّفُ مقدِّمةً ضافيةً قيمةً تشتمل على فوائدَ نفيسةٍ، ذكر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوضَّاعين.

١٠ ـ **تذكرة الموضوعات**: للمحدِّث محمد بن طاهر الفَتَّنِي، (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

وقد أوردَ فيه المصنِّفُ بعضَ ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي من كتاب: «المغني من حمل الأسفار في الأسفار» للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحُسين العراقي في تخريج الإحياء، وفي: «المقاصد الحسنة» للحافظ السَّخاوي، وفي كتاب: «اللآلي» للسيوطي، وفي كتاب: «الذَّيل» له، وفي كتاب: «الوجيز» له، و: «موضوعات الصَّاغَاني»، و: «موضوعات المصابيح»، التي جمعها سراجُ الدين القَزْويني وغير ذلك، فجمع أقوالَ العلماء في كل حديثٍ كي يتضح للقارىء الحقُّ الحقيقُ بالقبول، ويتضمَّن مع هذا الكتاب كتابٌ آخر له: «قانون الموضوعات والضعفاء» جمع فيه من وجد مِنَ الكذَّابين، والوضَّاعين، والضعاف.

١١ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الفقيه علي القاري الهَرَوِي المَكِّي المشهور بمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو كتابٌ لعالمٍ جليلٍ من المتأخِّرين، استفاد مِن العلماء الذين تقدَّموه، وألَّفوا في هذا المجال، واختصر فيه تلك الكُتبَ التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وأراد قصر كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة، واقتصر أيضاً على ما قيل فيه: «إنه لا أصل له» أو: «موضوعٌ»، ولم يذكر الأحاديثَ التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحةً، وذكر الأحاديث على ترتيب حورف الهجاء، ولكن لم يستطع المصنِّف التزام الأمرين الآخرين. أما كونه اقتصر على ذكر ما اتفق على أنه موضوعٌ؛ فسترى نقضه في أكثر من موضعٍ، بل إنه هو الذي يذهب إلى تصحيح ما قال العلماءُ بوضعه كما في الحديثين (١١٥ ـ ١٦٤). وترتيبُ هذا الكتاب لم يستقم له على الوجه الدقيق.

١٢ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للعلامة علي القاري أيضاً.

وهو من أنفس الكُتب في هذا الباب، اقتصر فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على ذكر الحديث الموضوع دُون غيره من الحديث الضعيف، أو الصحيح ـ كما فعلَ غيرُه من المصنِّفين ـ ليكون أصغرَ حجماً، وأيسرَ استفادةً، وعلماً، وهو جديرٌ بأن يكون في مطالعة كلِّ مسلمٍ، ليكون على حذرٍ من الأحاديث الموضوعة، والواهية. وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق وتعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى!

١٣ ـ **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للعلامة الشيخ إسماعيل العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ).

وهو كتابٌ نفيسٌ، على غِرار كتاب: «المقاصد الحسنة...» للحافظ السَّخاوي المتقدّم الذكر، وقد زاد فيه على كتاب السخاوي زيادةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وغيرها، كما زاد فوائدَ في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مرجعاً قيِّماً في هذا الفنِّ، وأكثرها جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة.

١٤ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**: للعلامة مَرْعي ابن يوسف الكَرَمي (المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ).

١٥ ـ **الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع الواهي**: للعلامة محمَّد بن محمد بن محمد الحُسيني الطَّرابُلسي السَّنْدُروسي، (المتوفى سنة ١١٧٧ هـ).

جمع فيه الأحاديثَ الشديدةَ الضَّعْفِ، والواهيةَ والموضوعةَ،

ورتَّب أحاديثه على حروف المعجم، وجعل في كل حرفٍ ثلاثة فصولٍ، لكل نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة فصلٌ. (الرسالة المستطرفة: ص: ١٥٣).

١٦ ـ **الدُّرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات**: للعلامة محمد بن أحمد السَّفَارِيني (المتوفى سنة ١١٨٨ هـ) ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٥٠.

١٧ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام أبي عبد الله محمد بن علي الشَّوكاني اليَماني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

وقد انتقد عليه الإمام عبد الحي اللَّكْنَوِي وقال: «إنَّ فيها أحاديثَ صِحاحاً، وحِسَاناً، قد أدرجها لسُوء فَهْمه، وتقليده بالمشدِّدين المتساهلين في الموضوعات، فعلى العارِف الماهِر التوقُّفُ في قبول كلامه، وتنقيح مرامه في هذا الباب». (ظفر الأماني: ص: ٤٨٤).

وقد قصد المصنِّفُ ـ كما تنبىء عنه مقدِّمتُه ـ إلى جميع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العلم: أنها موضوعةٌ مبوَّبةً على سبيل الاختصار، مع تنبيهاتٍ، منها: ما هو مأخوذٌ عن بعض الكُتب التي أخذ منها، وقبول لقولِ مؤلِّفيها، أو من نقلوا عنه، ومنها: ما هو مبنيٌّ على بعض القواعد الأصولية، وزاد في باب فضائل البُلدان: أحاديث يُوردها بعُض مؤرِّخي اليَمن، فبيَّن: أنه لا أصلَ لها.

وكثيراً ما يورد الحديثَ، وأنَّ ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات»، ثم يذكر: أن صاحب «اللآلي المصنوعة» ـ وهو السيوطي ـ تعقَّبه في ذلك، أو ذكر له طريقاً أخرى، فصاعداً، ولا يبيِّن حالَ تلك الطُّرق، ولا يسوق أسانيدها، وعُذره في ذلك: قصده إلى الاختصار، وعدم توفُّر الكتب الكافية لاستيفاء البحث، والتحقيق، ويظهر ذلك من صنيعه في مواضع من الكتاب. (انظر مقدمة التحقيق له).

١٨ ـ اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله الموضوع: للعلامة أبي الحسن محمد بن خليل القاوُقْجي الحسني العلمي المِشِّيْشي الطَّرابُلسِي (المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ).

١٩ ـ الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام المحدِّث الفقيه الشيخ محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وقد اقتصر فيها المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ على الأحاديث المشتهرة في الصَّلوات وغيرها في أيام السَّنة ولياليها، وغير ذلك وبيَّنَ اختلافها، ووَضْعَها؛ لئلا يغترّ بها الجاهلون، وليتيَّقظ بها العالمون، وكان هدفُه إبطالَ البِدَع السائدة في عصره بين العلماء، والعامة في صلاة يوم عاشوراء وغيره من الأيام التي لم يثبت فيها آثارٌ صحيحةٌ.

٢٠ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين: للعلامة أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري، (المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ).

وهناك كُتبٌ أخرى غير ما ذكرناه، أُلِّفت في هذا الموضوع، ولكننا اقتصرنا هُنا على ما هو النَّافعُ، والمُهِمُّ منها، والمطبوع المتوفّر.

الأحاديث الموضوعة في كتبٍ أخرى:

أ ـ المؤَّلفاتُ في «الموضوعات» في بابٍ واحدٍ:

وقد أَلَّف البعضُ مؤلَّفاتٍ في موضوعات بابٍ واحدٍ، نذكر منها البعضَ فيما يلي:

١ ـ أحاديث المعراج الموضوعة: للفِيْشي.

٢ ـ قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان: لإبراهيم بن محمَّد الناجي.

٣ ـ **أداء ما وجب في بيان وضع الوضَّاعين في رجب**: لابن دِحْيَة عمر بن الحسن (المتوفى سنة ٦٣٣ هـ).

٤ ـ **تبيين العجب فيما ورَد في فضل رجب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ب ـ مؤلَّفاتٌ مشهورةٌ مشحونةٌ بالموضوعات:

وهناك عددٌ من الكتب المشهورة، كثيرة التداول بين أيدي العلماء، والعوام، وهي مشحونةٌ بالموضوعات، والإسرائيليات، نذكر هنا البعضَ منها على سبيل المثال:

١ ـ **تفسير ابن عبَّاس**: المرويُّ من طريق: محمد بن السَّائب بن بشر الكَلْبِيّ (المتوفى سنة ١٤٦ هـ)، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي (المتوفى سنة ١٢٨ هـ)، ومُقاتِل بن سليمان بن بشير الأزدي (المتوفى سنة ١٥٠ هـ).

٢ ـ **فتوح الشَّام**: لمحمَّد بن عُمَر الواقِدي (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ).

٣ ـ **نزهة المجالس**: لعبد الرحمن بن السَّلام الصَّفُّوري (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

٤ ـ **منتخب النفائس**: للصَّفُّوري أيضاً.

وكذلك هناك بعضُ كتبٍ ليس فيها شيءٌ من الأصل من الحكايات، والأخبار، وإنما هي مشحونةٌ بالإسرائيليات، فمنها:

١ ـ **قصص الأنبياء**: (المسمَّى بـ «عرائس المجالس») لأبي إسحاق أحمد الثعالبي.

٢ ـ **دُرَّة الناصحين في الوعظ والإرشاد**: لعثمان بن حسن الخُوَيْري.

٣ ـ **بدائع الزهور في وقائع الدهور**: لحمد بن أحمد بن إيَاس الحنفي (المتوفى سنة ٩٣٠ هـ).

٤ ـ **الروض الفائق في المواعظ والرقائق**: لشعيب بن سعد الحُرَيْفِيْش (المتوفى ٨١٠ هـ).

مَوْضُوْعٌ لا أَصْلَ لَهُ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللاَّم.

المُوَطَّآتُ:

لغةً: (الموطآت) جمع: موطَّأ، و(المُوطَّأ) لغةً المسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَّأه»: هَيَّأه، ودَمَّثَه، وسَهَّلَه، كـ: (وطَّأه) في الكلِّ ورَجُلٌ مُوَطَّأ الأكنافِ، كمُعَظَّمٍ: سهلٌ، دَمِثٌ، كريمٌ، مِضْيافٌ.

واصطلاحاً: (الموطَّأُ) في اصطلاح المحدِّثين هو الكتابُ المُرتَّبُ على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن» إلاَّ أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوع» فبالتبع لسبب التسمية:

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من المؤلَّفات الحديثية بـ: «الموطَّأ»أن مؤلِّفه وَطَّأه للناس، أي: سَهَّلَه، وهَيَّأه لهم.

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ كتابه بـ: «الموطَّأ» ما رُوِيَ عنه أنه قال: عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه. (أي: وافقني عليه) فسَمَّيتُه: «الموَّطأ». (انظر مقدِّمة السيوطي لـ «تنوير الحوالك»).

من أشهر الموطَّآت:

١ ـ موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ): أَلَّف الإمام مالك كتابه الذي اشتهر بين أهل العلم بالموطأ علىٰ الأبواب. وقد توخَّىٰ فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه علىٰ الحديث النبوي المرفوع إلىٰ الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة، والتابعين، وقد بناه علىٰ نحو عشرة آلاف حديث من مئة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه، وينقِّحه حتىٰ أصبح علىٰ ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ، وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة، وأقوال التابعين، وبلاغات مالك، وأقواله علىٰ ما ذكره أبو عمرو الدَّاني. (الرسالة المستطرفة، للكتاني ص١٤).

وقد استغرق في تصنيفه، وتنقيحه، وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ الموطأ علىٰ مالك في أربعين يوماً، فقال: كتابٌ أَلَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ماأقلَّ ما تفقهون.

وقد ذكر الإمام مالك: أنه عرض كتابه الموطأ علىٰ سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطَأه عليه، قال: فكلّهم «واطأني عليه» فسَمَّيتُه: «الموطأ».

كان الإمامُ مالك من أول المصنِّفين في المدينة المنوَّرة؛ إذ ظهرت طلائعُ المصنَّفات في مختلف عواصم البلاد الإسلامية في أوقاتٍ متقاربةٍ، ويروي العلماء: أنَّ سبب تصنيف مالكٍ لكتابه طَلَبُ أبي جعفر المنصور ـ نحو سنة ١٤٨ هـ ـ من مالك أن يضع للناس كتاباً يحملهم عليه، قال أبو جعفر: «اجعل العلم يا أبا عبد الله علماً واحداً. فقال له مالكٌ: إنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرَّقوا في البلاد، فأفتىٰ كلٌّ في مِصره بما رأىٰ..». وقال الرشيد لمالكٍ: «عزمتُ أن

أحمل الناس علىٰ الموطأ كما حمل عثمان الناس علىٰ القرآن. فقال: أمَّا حمل الناس علىٰ الموطأ؛ فليس إلىٰ ذلك سبيل؛ لأن أصحاب الرسول ﷺ تفرَّقوا بعده في الأمصار، فحدَّثوا، فعند كل أهل مصر حديث عمله». وفي رواية: «إن أصحاب الرسول ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرَّقوا في البلدان، وكلٌّ مصيبٌ. فقال الرشيد: وفَّقك الله يا أبا عبد الله..». إن إباءه عن حمل المسلمين علىٰ كتابه في الأمصار الإسلامية يَدُلُّ علىٰ تقواه، وورعه.

وطريقةُ الإمام في كتابه: أنّه يذكر عنوانَ الباب، ثم يذكر بعضَ الأحاديث مسندة إلىٰ النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وكثيراً ما يذكر فِقْهَه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة) (في المستحاضة)، وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بَيِّنٌ واضحٌ في أكثر كتابه.

قال الحافظ ابن حجر: «كتاب مالك صحيحٌ عنده وعند من يقلِّده علىٰ ما اقتضاه نظره بالاحتجاج بالمُرْسَل، والمنقطع، وغيرهما، لا علىٰ الشرط الذي تقدَّم التعريف به، والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري: أنَّ الذي في الموطأ هو كذلك مسموعٌ لمالك غالباً، وهو حُجَّةٌ عنده، والذي في البخاري قد حُذف إسنادهُ عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضعٍ آخر موصولاً، أو لقصد التنويع إن كان علىٰ غير شرطه، ليخرجه عن موضوع كتابه».

ففي الموطأ: المسند المتصل المرفوع، والمُرْسَل، والمنقطع، والبلاغات، ومع هذا فقد صَنَّف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البَرّ (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل، والمنقطع، وغيرهما.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه علىٰ الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون: أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد صحيح مسلم. وقد يكون هذا القول هو الأرجح، والصواب.

ومع كل هذا فإن «الموطأ» من أقدم ما وصلنا من مؤلَّفات الحديث في النِّصف الأول من القرن الثاني، بعد أن وقفنا علىٰ مجموع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي يؤكِّد قِدَمَ التصنيف في الحديث النبوي، وأنه يعود إلىٰ أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الثاني.

«والموطأ» من أجمع الكتب في عصره حتىٰ قال الإمام الشافعي: «ما ظهر علىٰ الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أصَحُّ من كتاب مالك». وهذا قبل أن يظهر «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم». وقد روىٰ الموطأ عن الإمام مالك عددٌ كبيرٌ من أهل العلم من مختلف البلاد، من أهل المدينة، ومكة، ومصر، والعراق، والمغرب، والأندلس، والقَيْرَوان، وتونس، وبلاد الشام، وغيرها، وانتشر في الآفاق. واهتم به طلاب العلم، والعلماء، ووضعوا له شروحاً، ومختصرات كثيرة.

رواياته:

منها: روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب، والبلاد العربية، قال الكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣): «وعن مؤلِّفها فيها رواياتٌ كثيرةٌ، أشهرها، وأحسنها

روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير اللَّيثي الأندلسي، وإذا أطلق في هذه الأعصار موطأ مالك فإنّما ينصرف لها». طُبعت مِراراً، ومِن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرتها دارُ إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٧٠ هـ في مجلّدين.

ومنها: رواية محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «وفيها أحاديثُ يسيرةٌ يرويها عن غير مالكٍ. وأخرىٰ زائدةٌ علىٰ الروايات المشهورة، وهي أيضاً خاليةٌ عن عِدَّة أحاديث ثابتةٍ في سائر الروايات». وهي المنتشرة في بلاد الهند وما جاورها. طُبعت في لودِيانا، عام ١٢٩٣ هـ، وفي لَكْهَنو، عام ١٢٩٨ هـ، وفي قازان عام ١٣٢٧ هـ، وطُبعت بتحقيق عبد الوهَّاب عبد اللطيف، في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ. وطُبعت بدار القلم في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

ومنها: رواية أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهْري المدني قاضي المدينة (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ)، قال العلائي: «روىٰ الموطأ عن الإمام مالك جماعةٌ كثيرةٌ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديمٍ وتأخيرٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، ومِن أكبرها وأكثرها زياداتُ «موطأ أبي مُصْعَب» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مئة حديث، وهو آخر من روىٰ عن مالك. قال الدَّارقطني: أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ، وقَدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بُكَيْر». طُبعت بتحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، ومحمود محمد خليل بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤١٢ هـ.

ومنها: رواية أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ)، قال الضَّبِّي في «بغية الملتمس» (ص: ٦٥): قال بقي بن مَخْلَد: «سمع يحيىٰ بن بكير «الموطّأ» سبع عشرة مَرَّةً من

مالكٍ». طُبعت في الجزائر، عام ١٣٢٢ هـ.

ومنها: رواية أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ)، ذكرها بقي بن مخلد (بغية الملتمس: للضَّبِّي: ص: ٨٩). طُبعت بتحقيق آيت سعيد الحسين، من الرّباط بالمغرب، عام ١٤٠٩ هـ.

ومنها: روايةُ سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفىٰ سنة ٢٢٦ هـ)، ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ٣٧٥)، ويظهر أنها لم تصِلنا.

ومنها: روايةُ أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسىٰ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ)، ذكرها الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٣٨)، ويظهر أنها لم تصلنا.

ومنها: روايةُ عليٍّ بن زياد التُّونسي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ). طُبعت بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر بالدار التونسية في تونس، عام ١٣٩٨ هـ.

ومنها: روايةُ عبد الرحمن بن القاسم (المتوفىٰ سنة ١٩١ هـ)، تلخيصُ عليٍّ بن محمد القابسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المُعَافِري القَرَوي القابِسي، نسبة إلىٰ (قابِس) مدينة بإفريقية ـ تونس ـ بالقرب من (المهدية) المالكي الضرير المتوفّىٰ بالقيروان سنة ثلاث وأربعمئة، كتاب «المُلَخِّص» ـ بكسر الخاء ـ ذكره عياض في «فهرسته» جَمَع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «الموطأ» رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو

الدَّاني: وهو خمسمئة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو علىٰ صِغَر حجمه جيّد في بابه».

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد علوي المالكي، بدار الشُّروق، في جُدَّة، عام ١٤٠٥ هـ.

ومنها: روايةُ عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٢٢١ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي»، طُبعت بتحقيق عبد الحفيظ منصور، بالدَّار التُّونسية للنشر، عام ١٣٩٦ هـ، وطُبعت ثانيةً في شركة الشروق بالكويت، عام ١٤٠٤ هـ.

ومنها: روايةُ أبي حُذَافة أحمد بن اسماعيل السَّهْمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ) قال بقي بن مخلد: «وهو آخر من روىٰ عنه «الموطأ» من أصحابه». (انظر: «بغية الملتمس» للضَّبي: ص: ٩١).

٢ ـ **موطّأ ابن أبي ذِئْب**: أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، من بني عامر بن لؤي من قُريش (المتوفىٰ سنة ١٥٨ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩): «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتىٰ قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بَقِيَ».

٣ ـ **موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ**: أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعَان الأسلمي مولاهم المَدَني الفقيه (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ)، قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُ بحديثه ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الذهبي في «السِيَر» (٨/ ٤٥٠): «وصَنَّف «الموطأ» وهو كبيرٌ، أضعاف «موطأ الإمام مالك».

٤ ـ **المُوَطّأ الصغير**: لعبد الله بن وَهْب المصري (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ): وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمئة ألف حديث». وقال الذهبي في «السير» (٩/ ٢٢٥): «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ». طُبع «الموطأ الصغير» له بتحقيق أحمد بن محمد الأمين الشِّنقيطي، كرسالةِ ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٤ هـ.

٥ ـ **موطأ إسماعيل القاضي**: أبي اسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي، قاضي بغداد (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٨٤): «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ، واحتجَّ له وصَنَّف. ثم صَنَّف «الموطأ»، وألَّف كتاباً في الردّ علىٰ محمد بن الحسن الشيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل». (انظر: «الموطآت» للأستاذ نذير حمدان، و«مصادر الدرسات الإسلامية» للمرعشلي، و«مصادر الكتب الحديثية» للمؤلِّف).

المَوْقُوْفُ:

لغةً: (الموقوف) اسمُ مفعولٍ من الوقف. وَوَقَفَ، يَقِفُ وُقُوفاً، أي: دام واقفاً. (القاموس المحيط).

اصطلاحاً: هو ما رُوي عن الصَّحابة رضوان الله عليهم قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً، سواء أكان السَّندُ مُتَّصلاً، أو غير متصلٍ.

ويُسَمِّيه بعضُ العلماء «أثراً» ويُسَمُّون المرفوع «خبراً» ويكاد يكون إطلاقُ مصطلح «الأثر» على الحديث الموقوف هو الشائعُ عند المتأخِّرين، والمعاصرين، ومن العلماء من جمع في تصانيفه بين الموقوف، والمرفوع، فسَمَّى كتابه: «السُّنَن والآثار» ككتاب «معرفة السنن والآثار» للبَيْهَقِي أبي بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِيّ (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨ هـ).

أمثلة الحديث الموقوف:

١ ـ قال ابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنَّفه (١٢، برقم: ١٢٠٨٩): حَدَّثَنا عَفَّانُ قال: حَدَّثنا سعيدُ بن زَيْد قال: حَدَّثنا عاصمُ بن بَهْدَلَةَ قال: حَدَّثنا أبو وائِل عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان عثمانُ يكتب وصيةَ أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: فأُغمي عليه، فعَجَّل وكَتَب: «عمر بن الخَطَّاب» فلمَّا أفاق قال له أبو بكر، من كتبتَ؟ قال: عمر بن الخَطَّاب، قال: كتبتَ الذي أردتُ أنْ آمُرَكَ به، ولو كتبتَ نفسَك كنتَ لها أهلاً.

٢ ـ قال ابن أبي شَيْبَة في مصنَّفه (١٢، برقم: ١٤٠٨١): حدَّثنا عبدُ الرحيم بن سليمان، عن حَجَّاج بن أَرْطَأة، عن عبد الرحمن بن زَيْد بن جُدْعَان، عن يحيى بن أبي مُطِيع: أنَّ أبا بكر الصِّديق بَعَث جيشاً فقال: «اغْزُوْا بسم الله، اللَّهُمَّ اجْعَلْ وفاتهم شهادةً في سبيلك، ثم إنكم تأتون قوماً في صَوامع لهم، فدعوهم وما أعلموا أنفسهم له، وتأتون إلى قوم قد فحصوا عن أوساط رؤوسهم أمثال العصب، فاضربوا ما فحصوا عنه من أوساط رؤوسهم».

٣ ـ قال عبد الرزَّاق الصَّنْعَاني في مصنَّفه (٨/ ٣٤٧) برقم: ١٥٤٩٠): أخبرنا ابنُ جُرَيْج قال: أخبرني أبو بكر عن سعيد بن المُسَيَّب، عن عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: «تجوز شهادةُ الكافر، والصَّبِيِّ، والعَبْدِ، إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك، وشهدوا بعدما يُسلِم الكافرُ، ويكبر الصبيُّ، ويعتق العبد، إذا كانوا حين يشهدون بها عدولاً».

فروع تتعلَّق بـ «المرفوع» حُكماً:

هناك صُوَرٌ من (الموقوف) في ألفاظِها، وشكلِها، لكن المدِّقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماءُ

اسم: «المرفوعُ حُكْماً» أي: إنَّها من (الموقوف) لفظاً (المرفوع) حكماً.

ومن هذه الصُّور:

١ ـ أن يقول الصحابيُّ ـ الذي لم يُعْرَف بالأخذ عن أهل الكتاب ـ قولاً لا مجال للاجتهاد، فيه ولا له تعلُّقٌ ببيان لغةٍ، أو شرح غريبٍ مثل:

الإخبار عن الأمور الماضية، كَبَدْءِ الخَلْق.

٢ ـ أو الإخبار عن الأمور الآتية، كالمَلاَحِم، والفِتَن، وأحوال يوم القيامة.

٣ ـ أو الإخبار عمَّا يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، كقوله: من فَعَل كذا فله أجرُ كذا.

٤ ـ أو يفعل الصحابيُّ ما لا مجالَ للاجتهاد فيه: كصلاة عليٍّ رضي الله عنه صلاةَ الكسوف في كلِّ ركعةٍ أكثر من ركوعين.

٥ ـ أو يُخبِر الصحابيُّ: أنهم كانوا يقولون، أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأساً بكذا.

ـ فإنْ أضافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيحُ: أنه مرفوعٌ، كقول جابر: كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله ﷺ. (أخرجه البخاري ومسلم).

ـ وإنْ لم يُضِفْه إلى زمنه؛ فهو موقوفٌ عند الجمهور، كقول جابر: «كنا إذا صَعِدْنَا؛ كَبَّرْنَا، وإذا نَزَلْنا؛ سَبَّحْنَا». (أخرجه البخاري). أو يقول الصحابيُّ: «أُمِرْنا بكذا، أو نُهِيْنا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا» مثل قول بعض الصحابة: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذان، ويُوْتِرَ الإقامة». (أخرجه البخاري ومسلم). وكقول أمِّ عَطِيَّة: «نُهِينا عن اتِّباع الجنائز، ولم يُعْزَمْ علينا». (أخرجه البخاري ومسلم). وكقول أبي قِلاَبَة عن أنسٍ: «من السُّنَّة إذا تزوَّج البِكْرَ على الثَّيِّب؛ أقام عندها سبعاً». (أخرجه البخاري ومسلم).

أو يقولُ الراوي في الحديث عند ذِكْر الصحابيِّ بعضَ هذه الكلمات الأربع وهي: «يَرْفَعُهُ، أو يَنْمِيْهِ، أو يَبْلُغُ به، أو رِوايَةً» كحديث الأَعْرَج عن أبي هريرة روايةً: «تقاتلون قوماً صِغارَ الأَعْيُنِ». (أخرجه البخاري).

أو يفسِّر الصحابيُّ تفسيراً له تعلُّقٌ بسبب نزول آية: كقول جابر: «كانت اليهود تقول: من أتى امرأتَه من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولدُ أحوَلَ، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ...﴾ الآية». (أخرجه مسلم).

هل يُحْتَجُّ بالموقوف؟

الموقوف ـ كما عرفتَ ـ قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، لكن حتى ولو ثبتت صِحَّتُه؛ فهل يُحْتَجُّ به؟

والجوابُ عن ذلك: أنَّ الأصل في (الموقوف) عَدَمُ الاحتجاج به؛ لأنه أقوالُ، وأفعالُ صحابةٍ.

لكنها إن ثبتت فإنها تقوِّي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العملُ بالسُّنَّة وهذا إذا لم يكن له حكمُ المرفوع، أمَّا إذا كان من الذي له حكمُ المرفوع؛ فهو حُجَّةٌ كالمرفوع. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٢٦، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٠ ـ ١٢٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٢ ـ ١٣٣).

الموقوف على غير الصحابة:

إذا قيل في حديثٍ «هذا حديثٌ موقوفٌ» فالمُراد به ما ذكرنا في تعريف «الحديث الموقوف» أي: «ما أُضيف إلى الصحابة، رضوان الله عليهم».

هذا عند إطلاق مصطلح «موقوف» وقد يُسَمَّى ما يُضاف إلى

التابعين من الأحاديث المقطوعة بـ«الموقوف» أيضاً ولكن مُقيَّداً، فيقال: «هو موقوفٌ على الزهريِّ» مثلاً... وهكذا.

وكذلك قد يُسَمَّى ما يُضاف إلى أتباع التابعين بـ«الموقوف» أيضاً حال تقييده، فيقال: «هو موقوفٌ على مالكٍ» مثلاً... وهكذا.

مصادر «الحديث الموقوف»:

نجد «الحديثَ الموقوف» بشكلٍ أساسيٍّ في كُتب: المُصنَّفات والموطَّآت، والتفسير بالمأثور، وبعض الكتب التي تَرْجَمت للصَّحابة، وبعض الأجزاء الحديثية مثل:

١ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفىٰ سنة: ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة: ٢١١ هـ).

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأَصْبَحي (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ).

٤ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ: «تفسير الطَّبَري»**: لأبي جعفر محمد بن جَرِير الطَّبَري (المتوفىٰ سنة: ٣١٠ هـ)، الذي قال فيه الإمام النَّووي: «أجمعت الأمةُ: أنه لم يُصَنَّف مثل تفسيره» وقال السُّيوطي: «هو أَجَلّ التفاسير وأعظمها». (الرسالة المستطرفة: ص: ٧).

٥ ـ **التفسير**: لابن أبي حاتم الرَّازي عبد الرحمن بن محمد (المتوفىٰ سنة: ٣٢٧ هـ)، عامته آثار مسندةٌ.

٦ ـ **والتفسير لأبي بكر محمد بن إبراهيم** بن المُنذِر النَّيْسابوري (المتوفىٰ سنة: ٣١٦ هـ تقريباً).

٧ ـ **حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ).

٨ ـ **الأجزاء الحديثية**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدُّنيا القرشي البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٢٨١ هـ) منها: الإخوان، اصطناع المعروف، التهجُّد، التوكُّل، الشكر، الحلم، الصمت، ذَمُّ الدنيا، الصبر، العظمة... وغيرها.

مي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمي في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مِيْزَانٌ:

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: في هامش «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٧ ـ ١٥٨): «وقد يُسَمُّون الراويَ: (المِيْزَانَ) لقوَّة حفظِه، وضَبْطِه، جاء في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٩٧) في ترجَمة (عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي الكوفي) ـ أحد الأئمة المتوفى سنة ١٥٤ هـ ـ قولُ الثوري فيه: حَدَّثَني الميزانُ، عبدُ الملك ابن أبي سليمان، وقال ابنُ المبارك: عبد الملك ميزانٌ، وذكره الترمذيُّ في سننه في كتاب الشفعة (٦/ ١٣١) عن سفيان الثوري.

وفي «تهذيب التهذيب» (١٥/ ١١٤)، في ترجمة (مِسْعَر) أيضاً: «قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان مِسْعَرٌ يُسَمَّى: الميزانَ، وفي «الجواهر المضية» (٢/ ١٦٧) للحافظ القرشي: قال إبراهيمُ بن سَعِيد: كان شُعْبَةُ وسفيانُ إذا اخْتَلَفا في شيءٍ قالا: «اذهَبْ بنا إلى الميزان مِسْعَر بن كِدَام».

المُهْمَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (أَهْمَلَ) الشيء، بمعنى: تَرَكه، ومن قولهم: (أمرٌ مُهْمَلٌ) أي: متروكٌ.

واصطلاحاً: هو روايةُ الراوي عن اثنين مُتَّفقي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجَدِّ، أو مع النسبة، ولم يتميَّزا بما يَخُصُّ كلاًّ منهما. (انظر «نزهة النظر» ص: ٧٤، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢١٢).

حكم المهمل:

إنْ كانا ثقتين لم يَضُرَّ هذا الإهمالُ كما وقع للبخاري في روايته عن أحمد ـ غير منسوبٍ ـ عن ابن وهب، فإنه إمَّا أحمد بن صالح المصري، أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقةٌ.

وأمَّا إذا كان أحدُهما ثقةً، والآخرُ ضعيفاً؛ فإنه يَضُرُّ، وحينئذ يرجع فيه إلى القرائن، والظن الغالب.

مثل: (سليمان بن داود) و(سليمان بن داود) فإنْ كان الخَوْلانِيّ فهو ثقةٌ، وإنْ كان اليمانيّ فهو ضعيفٌ.

الفرق بين «المُهْمَل» و«المُبْهَم»:

والفرقُ بينهما: أنَّ «المُهْمَل» ذُكِرَ اسمُه والْتَبَسَ تعيينُه، و«المُبْهَمُ» لم يُذْكَرْ اسمُه. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢١٣).

أشهر المصنَّفات فيه:

المُكْمَل في بيان المُهْمَل: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

المُهْمَلَةُ:

وهي تُسَمَّى للحروف الخالية من السَّقَطِ.

مِنْ:

عبارةٌ تُكْتَبُ في آخر الزيادة من مَتْنِ الكتاب.

❐ ❐ ❐

حـــــرف النُّـــــون

ن :

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُنَنه.

نا :

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَنا».

النَّازِلُ :

انظر «الإسْنَادُ النَّازِل» في حرف الألف.

النَّازِلُ مِنَ الأَسَانِيْد :

انظر «الإسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

النَّاسِخُ والمَنْسُوْخُ :

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ ومَنْسُوْخُه».

ناسِخُ الحَديثِ ومَنْسُوخُه :

لغةً: له معنيان: الإزالةُ، ومنه نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ أي: أزالتْه.

والنَّقْلُ، ومنه نسختُ الكتابَ: إذا نقلتُ ما فيه، فكأنَّ الناسخَ قد أزال المنسوخَ أو نَقَله إلى حكمٍ آخر (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: رَفْعُ الشارع حُكماً منه متقدِّماً بحُكْمٍ منه متأخِّرٍ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧٧، و«تدريب الراوي» ٢/ ١٩٠).

أهميته وصعوبته وأشهر المُبرِّزين فيه:

معرفةُ «ناسخ الحديث من منسوخه» فَنٌّ مُهِمٌّ صعبٌ، فقد قال الإمامُ الزهريُّ: «أَعْيا الفقهاءَ وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ الحديث من منسوخِه».

وأشهر المبرِّزين فيه هو الإمام الشافعي، فقد كانت له فيه اليدُ الطُّولى، والسابقةُ الأولى. قال الإمامُ أحمد لابن وَارَةَ ـ وقد قَدِمَ من مصر ـ: كتبتَ كُتُبَ الشافعيِّ؟ قال: لا، قال: فَرَّطْتَ، ما علمنا المُجْمَلَ من المُفَسَّرِ، ولا ناسخَ الحديثِ من منسوخِه حتى جَالَسْنا الشافعيَّ.

طريقةُ معرفةِ الناسخِ من المنسوخ:

يُعْرَفُ «ناسخ الحديث من منسوخه» بأحد هذه الأمورِ:

١ ـ **بتصريح رسول الله ﷺ**: كحديث بُرَيْدَةَ في (صحيح مسلم) «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُوْرُوْهَا؛ فإنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ». (أخرجه مسلم).

٢ ـ **بقول صحابيٍّ**: كقول جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ: «كان آخِرَ الأَمْرَيْنِ من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوضوء ممَّا مَسَّت النار». (أخرجه أصحاب السنن).

٣ ـ **بمعرفة التاريخ**: كحديث شَدَّاد بن أَوْسٍ: «أفطر الحاجم والمحجوم». (أخرجه أبو داود)، وهو نُسِخَ بحديث ابن عَبَّاس: أنَّ النبي ﷺ احْتَجَم وهو مُحْرِمٌ صائمٌ». (أخرجه مسلم)، فقد جاء في

بعض طُرُقِ حديث شَدَّاد: أنَّ ذلك كان زمن الفتح، وأنَّ ابن عبَّاس صَحِبَه في حُجَّة الوداع.

٤ ـ **بدلالة الإجماع**: كحديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ فاجْلِدُوْهُ، فإنْ عادَ في الرابعةِ؛ فاقْتُلُوه». (رواه أبو داود، والترمذي).

قال النَّووي: «دَلَّ الإجماعُ على نَسْخِهِ».

والإجماع لا يَنْسَخُ، ولا يُنْسَخُ، ولكن يَدُلُّ على ناسخٍ. (انظر: «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ من الحديث**: لابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أحمد بن حنبل.

٤ ـ **تجريد الأحاديث المنسوخة**: لابن الجوزي.

٥ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: لبرهان الدين الجَعْبَرِي (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

النَّاسِخُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ».

نَاصِبِيٌّ:

قال الحافظُ: «النَّصْبُ بُغْضُ عليٍّ كَرَّم الله وجهه، وتقديم غيره عليه». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

مثالُ من وُصِف بهذا مع إخراج الأئمة له:

ذكر الحافظُ عدداً منهم في «هدي الساري» (ص: ٤٥٩):

١ ـ حصين بن نمير الواسِطي.

٢ ـ إسحاق بن سويد العَدوي.

٣ ـ عبد الله بن سالم الأشعري.

نَاوَلَنِي:

من ألفاظ الأداء لمن تَحَمَّلَ الإجازةَ، والمناولةَ.

نَبَّأَنا:

من ألفاظ التحمُّلِ سماعاً من الشيخِ، وهو قليلٌ في الاستعمال.

نَبَّأَنِي:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، وهو قليلٌ في الاستعمال.

نُجُوْمُ الأَرْضِ:

وصَف به الإمام محمدُ بن محمَّد الخَطَّابيُّ علماءَ أهل الحديث، أمثال: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، والشافعي، وأبي عبيد، وأبي ثور، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. (انظر «مختصر سنن أبي داود» ١١/ ٢٨).

نَحْوَهُ:

ويُطْلَق هذا اللَّفْظُ عند ذِكْرِ روايةٍ مُغَايرةٍ بعض الشيء عن المطلوبة.

وقيل: ينبغي للرَّاوي بالمعنى أن يقول عقيبته. «أو كما قال». أو: «نحوه» أو «شِبْهَهَ». (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٠٦).

نَزَكُوْهُ:

لغةً: بالنون والزَّاء المفتوحتين من (نَزَكَ) فلاناً، أي: طعنه بالنَّيْزَك (وهو: الرُّمْحُ القصير) وأساؤوا القولَ فيه.

واصطلاحاً: وهو من ألفاظ الجَرْح، استعمله عبدُ الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري.

قال الإمام مسلمٌ: «ثنا عبيدُ الله بن سعيد، قال: سمعتُ النَّضْرَ يقول: سُئل ابنَ عَوْنٍ عن حديثٍ لشهرٍ وهو قائم على أَسْكُفَّةِ الباب، فقال: إنَّ شهراً نزكوه، إنَّ شهراً نزكوه». (انظر «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ١٧).

قال مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: «يقول: أخذتْه ألسنةُ الناس، تكلَّموا فيه».

قال النَووي في («شرحه لصحيح مسلم» ١/ ٩٢ ـ ٩٣): «الروايةُ المشهورةُ هي: بالنُّون والزَّاي، وكذا ذكرها مِنْ أهلُ اللغة، والأدب، والغريب: الهَرَوِيُّ في غريبه، وحكى القاضي عِيَاض عن كثيرٍ من رواة مسلمٍ أنهم رَوَوْه: (تركوه) بالتَّاء والرَّاء. وضَعَّفه القاضي، وقال: الصحيحُ بالنون والزاي، وهو الأشبه بسِياق الكلام، وقال غير القاضي: رواية التاء ـ تصحيفٌ، وتفسيرُ مسلمٍ يَرُدُّها، ويَدُلُّ عليه أيضاً أنَّ شهراً ليس متروكاً، بل وَثَّقه كثيرون من كبار أئمَّة السَّلف».

وقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ هذه اللَّفْظَةَ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبار فقط.

النُّزُوْلُ:

مصدر «نَزَل». انظر: «الإسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

نس:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُننه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ:

من عبارات التجريح النَّادرة.

استعملها الإمامُ أحمد في غَمْزِ (الحافظ عثمان بن أبي شَيْبَة) في روايته شهود النبيِّ ﷺ مشاهدَ المُشرِكين، ولفظه: «كان رسولُ الله ﷺ يَشْهَدُ مع المُشركِين مشاهدَهم، قال: فسمع مَلَكَيْن خلفه، وأحدُهما يقول لصاحبه: اذْهَبْ بنا حتى نقوم خلف رسولِ الله ﷺ فقال: وكيف أقوم خَلْفَه، وإنما عَهْدُه باستلام الأصنام، فقال: فلم يَعُدْ بعد ذلك يشهد مع المُشرِكين مشاهدهم».

فلمَّا عَرَض عبدُ الله هذا الحديثَ على الإمام أحمد أَنْكَرَ جِدًّا وقال: «نَسْأَلُ اللهُ السَّلاَمَة في الدِّين والدُّنيا».

وقال أيضاً: «تراه يَتَوَهَّم هذه الأحاديث: نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَة، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّم». (انظر «العلل ومعرفة الرجال» ١/ ٢٢٦).

وقال الحافظ في «المطالب العالية» (٤/ ١٧٩) بعد أن عَزاه إلى أبي يَعْلى: «هذا الحديثُ أنكره الناسُ على عثمان بن أبي شَيْبَة، فبالغوا، والمنكر منه قوله: عن الملك: أنه قال: (عَهْدُه باستلام الأصنام) فإنَّ ظاهره أنه باشر الاستلامَ، وليس ذلك مراداً، بل المرادُ: أنَّ الملك أنكر شهودَه لمباشرة المُشرِكين استلامهم أصنامهم.

النِّسَبُ الَّتِيْ بَاطِنُهَا عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهَا:

انظر «المَنْسُوبُوْنَ إلى خِلاَف الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النِّسَبُ الَّتِي عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهَا:

انظر «المَنسُوْبُوْنَ إلى خِلاَفِ الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النَّسْخُ:

لغةً: الإزالةُ، والنَّقْلُ.

اصطلاحاً: رَفْعُ تعلُّق حكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأخِّرٍ عنه.

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ من مَنْسُوْخِهِ» فيه تفصيلٌ.

النُّسْخَةُ:

جَمْعُها: النُّسَخُ، وهي مرادفةٌ للصحيفة، كان غالبُ اعتماد المحدِّثين في رواية الحديث على النُّسَخِ، والصُّحُفِ الصحيحةِ مع اعتمادهم على حفظِهم، وإتقانِهم، فكانت من النُّسَخ المشهورة: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» و«صحيفة جابر بن عبد الله»، وغيرِهما.

ومن أنواع الأوعية التي كانت تُدَوَّن فيها السُّنَنُ: أديم، أوراق البَردي، جِلد، دَفْتَر، الدَرْج، دِيْوان، رِقٌّ، سِجِلٌّ، الطَلْحِيَةُ، طُوْمَارٌ، العَصْفُور، قِرْطَاس، قَوْهِيَّة، كاغَدٌ، كُرَّاسٌ، لَوْحٌ، مَجَلَّةٌ، مَلْزَمَةٌ.

وكانوا يحفظون هذه النُّسَخَ، والصُّحُفَ في الأوعية منها: بَطْن السَّيف، وبيت القَرَاطِيس، التَّابوت، التلبس، الجِرَاب، جِلْد، الجَيْب، حَوال، الحَب، الحصير، حُبَا، الحقيبة، حِقَّة، الحُزْمة، الخُرْج، الخريطة، ذيل السِّقْط، رَبَعة، رُزْمة، السُّنَّارة، الصُرَّة، الصَّنْدوق، الصِّفْن، الضُّمامة، الطَّبق، العَدل، الغِمْد، غِمْد السَّيف، غِمْد الجِراب، القُفَّة، قِراب السَّيف، القِمَطْر، القَوْسَرة، الكُمّ، الكِيس، الكُوَّة، المِخْلاة، النَّمط، وغيرها. (انظر «معرفة النُّسَخ والصحف الحديثية» للشيخ بكر عبد الله أبو زيد، ص: ٢٨ ـ ٣٥).

وقد استغلَّ الضعفاءُ والمتروكون فوضَعوا نُسَخاً مختلفةً، وزعموا: أنهم ورثوها روايةً عن الشيوخ؛ إلاَّ أنَّ المحدِّثين كشفوا عن زَيْفهم، وضلالِهم، وبيَّنوا النُّسَخَ الموضوعَة، فكان منها:

نسخ إبراهيم بن هَدْبَة، وهو دَجَّالٌ من الدجاجلة ـ كما قال ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١١٤)، ونعيم بن سالم بن قنبر، ودينار أبي مكيس، وسَمْعان بن مهدي، وغير هؤلاء، كان لهم نُسَخٌ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وهي كلُّها موضوعةٌ.

ونسخةٌ يرويها بَقِيَّةُ بن الوليد، عن مُبَشِّر بن عبيد، عن حَجَّاج بن أَرْطَأَه، عن الشيوخ، ومُبَشِّرٌ هذا رماه أحمدُ بالوَضْع، وقال البخاري: «روى عنه بَقِيَّةُ، مُنْكَرُ الحديث».

ونسخةٌ رواها إبراهيمُ بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإبراهيم مُتَّهَمٌ بالوَضْع، وأبوه متروك. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٥٠٢).

وقال أبو حاتم: «روى عبدُ العزيز، عن نافعٍ، عن ابن عمر نسخةً موضوعةً». (انظر «المجروحين» ٢/ ١٣٦).

ونسخةٌ رواها أبو سعيد أبَان بن جعفر البَصْري، أوردها كلَّها من حديث أبي حنيفة، وهي نحو ثلاثمئة حديث، ما حَدَّث أبو حنيفة منها بحديث. (انظر «النَّكت على ابن الصلاح» ١/ ٥٠٢).

النَّشَقُ:

لغةً: بفتح النون المُعْجَمة، وهو مصدر: (يَنْشِقُ الصَّيْدُ في الحِبَالة) نشقاً، أي: نشب وعلق عليها.

واصطلاحاً: هو «الضَّرْبُ». (انظر تعريفه في حرف الضَّاد)

وسُمِّي «الضَّرْبُ» نَشْقاً؛ لكونه أَبْطَل حركةَ الكلمة، وإعمالَها، فكأنَّه جَعَلها في وِثَاقٍ يَمْنَعُها من التصرُّفِ. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤).

نِعْمَ حَشْوُ المِصْرِ هُوَ:

هٰذا التعبيرُ استعمله الامامُ الفقيهُ أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي في الثناء علىٰ (الإمام شعبة بن الحجَّاج أمير المؤمنين في الحديث، ت ١٦٠).

قال عمرو بن الهيثم أبو قَطن البصري: «كتب لي شعبةُ إلىٰ أبي حنيفة يحدِّثني، فأتيتُه فقال: كيف أبو بسطام؟ قلت: بخير، فقال: «نِعْمَ حشوُ المِصر هو» وقوله هٰذا يَدُلُّ علىٰ ثنائه، وتوثيقه لشعبة بن الحجَّاج، وأنه من أفضل علماء العراق، أو الكوفة، والبصرة، وذلك لأنَّ شعبة بن الحجَّاج جمع حديثَ المدينتين إضافةً إلىٰ ما استفاده من حديث أهل مدينته ـ واسط ـ التي نشأ فيها.

قال هشام بن أبي عبد الله الدُّسْتُوائي «شعبة الواسطي جمع حديث المِصْرَين، البصرة، والكوفة». (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٥٩). إضافةً إلىٰ ذلك ما أكَّده الأئمةَ، والنقادُ الآخرين من أنه ـ أي: شعبة ـ أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين.

وقول الشافعي: «لولا شعبة ما عُرِف الحديث بالعراق...».

فثناء الإمام أبي حنيفة من هٰذه الحيثية. (شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص: ٧٥).

نَقْدُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: (النَّقْد) و(التِّنقاد) و(التَّنَقُّدُ) هو: التمييزُ بين الأشياء بقصد الفَصْل بين جيِّد الأشياء، ورديئها، وإخراج ما فيها من الزَّيْف، ومنه قوله الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجِرة نفي الدَّنانير تنقاد الصياريف

(تاج العروس: ٩/ ٢٣٠).

واصطلاحاً: هو علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عِلَلِها والحُكم على رواتها جَرْحاً، وتعديلاً بألفاظٍ مخصوصةٍ ذات دلائلَ معلومةٍ عند أهل الفن. (ابن معين التاريخ، مقدمة المحقِّق ١/ ٥).

مهمَّة الناقد:

أمَّا المهمَّةُ التي يتصدَّى لها الناقدُ؛ فهي جمعُ الأحاديث، وفحصُها ونقدُها بعد تتبُّعِ أحوال ناقليها، ورواتها، فيقوم بجمع طُرُق الروايات، وأسانيدها، ودراستِها، وبيانِ ما فيها من عِلَّةٍ واختلافٍ مستعيناً بدراسة حال الراوي من عدالةٍ، وضبطٍ، يستخلص من ذلك الحُكم على الحديث.

فالغايةُ التي يسعى إليها الناقِدُ هي صيانةُ السُّنَّةِ النبويةِ، والذَّبُّ عن حماها، وتمييزُها من كلِّ تحريفٍ، وشائبةٍ لتَظِلَّ (السُّنَّةُ) نقيَّةً خالصةً من الأكدار، فيستلهم منها المسلمون تشريعهم، وهَدْيَهم، وليس في هذا الفرضِ تلبيةٌ لرغبةٍ نفسيةٍ، أو مَطمَعٍ شخصيٍّ، أو استجابةٍ لعاطفةٍ، وميولٍ، إنما هي وفاءٌ بواجبٍ شرعيٍّ، وقيامٌ بأمانةٍ دينيةٍ. (أصول منهج النقد عند أهل الحديث: ص: ٧ ـ ٨).

دوافع النقد:

لم يكن النَّقْدُ في الحديث لمجرَّد إشباع رغبةٍ علميةٍ جامحةٍ، بل كانت الدوافع إليه أعمقَ، وأدقَّ.

إنَّ الله جَلَّ وعلا أنزل كتابَه، ووكَّل تبيينه لنبيِّه، فقال عَزَّ مِنْ قائل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: ٤٤] ولبث رسولُ الله ﷺ ثلاثاً وعشرين سنةً يفرض الفرائضَ، ويَسُنُّ السُّنَنَ، ويحرِّم الحرامَ، ويُحِلُّ الحلالَ، وأصبحت معرفةُ ديننا ـ وهو عصمة أمرنا وسبيل نجاحنا في دنيانا، وآخرتنا ـ موقوفةً على معرفة سنته والصحيح من آثاره، والعمل به، ولا يتأتَّى ذلك إلا بالفحص عن النقلة والبحث عن أحوالهم؛ ليُؤخَذ بكلام الصادقين، ويعمل به، ويرمى كلام الكاذبين ويدفن، أو يروى، فيبين، ويشهَّر به.

ولذلك قال الإمام مُسْلِمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصِّدق، والأمانة، ثم أَقْدَم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك، غاشًّا لعوامِّ المسلمين. . . (انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٨). والمقصود بعوام المسلمين: من ليس من أصحاب الاختصاص والمعرفة.

ولذلك شَمَّر العلماءُ عن سواعدهم، واحتملوا في سبيل الحديث كلَّ عناءٍ، ومَشَقَّةٍ ـ وهم راضون ـ ليميِّزوا الخبيثَ من الطيِّب، ولو كان الأمرُ لمجرَّد إشباع رغبةٍ علميةٍ؛ لما كابدوا كلَّ هذه المشاق.

وكلامُ يحيى بن سعيد القَطَّان يُلقي بعضَ الأضواء على ما نحن بصدده، ويظهر لنا أحاسيسهم، ويُرينا خلجاتِ نفوسِهم.

قال أبو بكر بن خَلَّاد: «دخلتُ على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر! ما تركتَ أهل البصرة يتكلَّمون؟ قلتُ: يذكرون خيراً، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس، فقال: احفظ عنِّي: لأن يكون خَصمِي في الآخرة رجلٌ من عرض الناس أَحَبُّ إليَّ من أن يكون خصمي في الآخرة النبيُّ ﷺ، يقول: بَلَغك عنِّي حديثٌ وقع في وَهْمِك: أنه عنِّي غيرُ صحيحٍ ـ يعني: فلم تنكر». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٥).

نشأة النَّقْدِ:

في الواقع بدأ البحثُ، والتنقيبُ في أحاديث رسول الله ﷺ في حياته، وما كان الأمرُ يعدو في حينه سؤال النبي ﷺ نفسه. وهذا الاستفسار كان على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً؛ إذ الصحابةُ ما كانوا يكذبون ولا يكذِّب بعضُهم بعضَهم الآخر، بل كان غايةُ البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوعٌ من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم في ذلك أسوةٌ في سيرة أبي الأنبياء عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[البقرة: ٢٦٠].

ومحالٌ أن يكون إبراهيمُ عليه السلام قد شَكَّ في قدرة الله سبحانه وتعالى. وهكذا كان تدقيقُ الصحابة في حياة النبي ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبي لا غيرَ، وهناك أمثلةٌ عديدةٌ تَدُلُّ على توثيق الصحابة عن النبي ﷺ، مدفوعين بهذه الغاية، ولعلَّ من المفيد أن نسوق بعضاً منها:

أمثلة توثيق الصحابة عن النبي ﷺ:

١ ـ جاء ضَمَامُ بن ثَعْلَبَة إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا مُحمَّد، أتانا رسولُك، فزَعَم لنا: أنك تَزْعَم: أنَّ الله أرسلك. قال: صَدَق... قال: وزَعَم رسولُك: أنَّ علينا زكاةً في أموالنا. قال: صَدَق... قال، وزَعَمَ رسولُك: أنَّ علينا صَوْمَ شهرِ رمضانَ في سَنتنا. قال: صَدَق....». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان).

٢ ـ قَدِمَ عليّ ـ رضي الله عنه ـ من اليمن بهديٍ، وساق رسول الله ﷺ من المدينة هدياً، وإذا فاطمةُ قد لبست ثياباً صبيغاً،

واكتحلت، قال: فانطلقتُ محرَّشاً، أستفتي رسولَ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله! إنَّ فاطمة لبست ثياباً صبيغاً واكتحلتُ، وقالتْ: أَمَرَني بي أبي ﷺ. قال: «صَدَقَتْ، صَدَقَتْ، أنا أمرتُها». (أخرجه النسائي: ٥/ ١١١).

٣ ـ . . . أنَّ رسول الله ﷺ قرأ يومَ الجُمُعَةِ البراءةَ؛ وهو قائمٌ يذكر بأيام الله وأبيُّ بن كَعْبٍ وجاءه النبي ﷺ، وأبو الدَّرْدَاء، وأبو ذَرٍّ، فغَمَز أبيَّ بن كعب أحدُهما، فقال: متى أنزلت هذه السورةُ يا أُبيّ؟ فإني لم أسمعها إلا الآن، فأشارَ إليه: أن اسْكُتْ. فلمَّا انصرفوا قال: سألتُك متى أُنزلت هذه السورةُ، فلم تُخْبِرْ. قال أبيُّ: ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لَغَوْتَ. فذهبتُ إلى رسول الله ﷺ فذكرتُ ذلك وأخبرتُه بالذي قال أبيُّ. فقال: «صَدَقَ أُبيٌّ». (أخرجه أحمد في مسنده).

٤ ـ كان سيِّدُنا عُمَرُ وجارُه من الأنصار يتناوَبان النُّزولَ على النبي ﷺ، قال عمر: فإذا نزلتُ؛ جئتهُ من خبر ذلك اليوم من الأمر، وغيره، وإذا نَزَلَ؛ فَعَلَ مثله، فنَزل صاحبي يومَ نوبته، فرَجَعَ عشاءً، فضَرَب بابي ضرباً شديداً، وقال: أثَمَّ هو؟ ففزعتُ، فخرجتُ إليه، وقال: حَدَثَ أمرٌ عظيمٌ.

قلتُ: ما هو؟ أجاءت غَسَّان؟ قال لا، بل أعظَمُ منه وأطوَلُ، طَلَّق رسولُ الله ﷺ نساءَه. . . «فذهب عمر واستأذن النبيَّ ﷺ حتى إذا أَذِنَ له، ودخل، قال: طلَّقتَ نساءك؟ فرفَع بصره إلي، فقال: «لا. . . .». (أخرجه البخاري).

٥ ـ . . . عن أبي يحيى بن عبد الله بن عمرو، قال: حُدِّثت: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاةُ الرَّجل قاعداً نِصْف الصَّلاة». قال: فأتيتهُ، فوجدتُه يصلِّي جالساً، فوضعتُ يدي على رأسه، فقال: «مالكَ يا عبد الله بن عمرو؟» قلتُ: حُدِّثْتُ يا رسول الله: أنَّك قلتَ: صلاةُ الرَّجل قاعداً على نِصْف الصَّلاة، وأنت تصلِّي الصلاة قاعداً! قال:

أَجَلْ، ولكني لستُ كأحدٍ منكم». (أخرجه مسلم في كتاب المسافرين).

تاريخ النقد:

في ضوء هذه الأحاديث نستطيع أن نقول: إنَّ البحث، والتدقيق ـ أو بتعبيرٍ آخَرَ: النقدُ ـ في أحاديث الرسولِ ﷺ بدأ في حياته الشريفة، ولكن على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً، والسببُ في ذلك: أنَّ الصحابة لم يشعروا عادةً بأنهم في حاجةٍ إلى الرجوع إلى النبي ﷺ لمزيدٍ من التوكيد والتوثيق؛ لأنه لم يكن فيما بينهم من يكذب.

روى الحسنُ عن أنسِ بن مالك: أنه قال: «ليس كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حَدَّثَنا أصحابُنا، ونحن قومٌ لا يكذب بعضهم بعضاً». (الكفاية: ٣٨٦).

وقال البَرَاء بن عازبٍ: «ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدِّثنا أصحابُنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعيةُ الإبل. (أخرجه أحمد في مسنده: ٤: ٢٨٣).

وفي روايةٍ أخرى قال البراء: «ليس كلُّنا كان يسمع رسولَ الله ﷺ، وكانت لنا ضَيْعَةٌ، وأشغالٌ، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ». (المحدث الفاصل: للرامهرمزي ٢٣٥).

على أنَّ ما حَصَل في هٰذا الوقت مِن مظاهر النقد للحديث إنما كان من باب الحَيْطَة، والتثبُّت. ويُذْكَر: أنَّ أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ كان أوَّلَ من احتاط في قبول الروايات، وكان إليه المنتهىٰ في التحرِّي، والقبول، وقصته في ميراث الجَدَّة مشهورةٌ، وذلك: أنَّ الجَدَّة جاءته تلتمس ميراثاً، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، فقام المُغِيْرَةُ بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ فقال: حضرتُ رسولَ الله ﷺ يعطيها السُّدُسَ،

فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهد معه محمدُ بن مَسْلَمة الأنصاري، فأنفذه لها. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٢).

وكذا كان عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقبل روايةً من غير شاهدٍ، وربما توقَّف في خبر الواحد إذا ارتابَ. روىٰ أبو سعيد الخُدْرِي ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ أبا موسىٰ سَلَّم علىٰ عُمَرَ من وراء الباب ثلاثَ مرّاتٍ، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لِمَ رجعتَ؟ قال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إذا سَلَّم أحدُكم ثلاثاً، فلم يجب؛ فليرجع. قال: لتأتين علىٰ ذلك ببينةٍ، أو لأفعلنَّ بك! فجاءنا منتقعاً لونه؛ ونحن جلوسٌ، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحدٌ منكم؟ فقلنا: نعم كلنا، فأرسلوا معه رجلاً منهم، فأخبره (البخاري، الصحيح ٧/ ١٣٠).

ولم يكن عليٌّ رضي الله عنه بأقلّ تثبّتاً منهما، وكان يستحلف من يحدِّثه بالحديث. (تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠).

وقد عَدَّ الحافظ ابن حِبّان عمرَ، وعلياً أول من فتَّش عن الرجال، وبحثا عن النقل في الأخبار، (المجروحين: ١/ ٣٦، ٣٧). ويمكن توجيه ذلك بأنهما توسَّعا في ذلك توسُّعاً لم يكن من قبل، حتىٰ غلب علىٰ ظن البعض: أنَّ عمر كان أول من فعل ذلك.

وهـٰذا بالطبع فيما يتعلَّق بالتثبُّت في الرواية عند الأخذ، والأداء، وأضاف الصحابةُ إلىٰ ذلك منحىً نقدياً آخر، وهو عرضُ الروايات علىٰ أصول الشرع، وقواعد الدين، فأخذوا بما وافق القرآنَ الكريمَ، والسنةَ الثابتةَ دون غيره ولمزيد من التوضيح نسوق ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٨) من أنَّ فاطمة بنت قَيْسٍ ـ رضي الله عنها ـ طَلَّقها زوجُها، فلم يجعل لها رسولُ الله ﷺ سَكنىٰ، ولا نفقةً، فجاءتْ عمرَ، فقال: لا نترك كتابَ الله، وسنةَ نبيِّنا لقول امرأةٍ،

لا ندري لعلَّها حفظتْ، أو نسيتْ، لها السكنىٰ، والنفقةُ.

قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ . . .﴾[الطلاق: ١] وما أكثر ما أنكرته عائشةُ ـ رضي الله عنها علىٰ الصحابة، حتىٰ جمع في ذلك الإمامُ الزَّرْكَشِي كتاباً حافلاً سمَّاه: «الإجابة فيما استدركته عائشةُ علىٰ الصحابة». ومما يؤكِّد كبيرَ حرصها علىٰ حفظ الحديث، وضَبْطِ الروايةِ، وإتقانِ الراوي لما يرويه، ما جاء من أنها قالت لعُرْوَة بن الزُّبير: بَلَغني: أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص مارٌّ بنا إلىٰ الحج، فالْقَهُ، فاسْأَلْه، فكأنه حمل عن النبي ﷺ كثيراً. قال: فلقيتُه، فسألتُه، فذكر: أنَّ النبي ﷺ قال: «إن الناس لا ينزع العلمَ من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماءَ، فيرفع العلم معهم، ويبقىٰ في الناس رؤوسٌ جُهَّالٌ يفتونهم بغير علم، فَيضِلُّون، ويُضِلُّون» قال عروة: فلمَّا حدَّثتُها بذلك؛ أعظمتْه، وأنكرْته. . . فلما أخبرتُها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صَدَق، أراه لم يزد فيه شيئاً، ولم ينقص. (إعلام الموقعين: ١/ ٥٢، وهـٰذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، ١/ ٣٤).

أي: أنها عرفتْ مدىٰ ضبطه لروايته من خلال عرض روايته اللاَّحقة علىٰ السابقة، فكان التطابقُ، وهو في الوقت ذاته يُشير إلىٰ مدىٰ الحرص علىٰ رواية اللفظ النبوي ذاته، كما هو منهجُ عمر في آخرين؛ إذ يقول لمن سأله البينةَ: أما إني لم أتَّهِمْك، ولكن أحببتُ أن أتثبَّت. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٨، ومنهج النقد: ص: ٥٣).

ومما يجدر ذكرهُ: أنَّ عامة الصحابة كان يذهب إلىٰ ضرورة الإقلال من الرواية، وكأنَّ هـٰذا منهم رأيَ عمر في آخرين أن يصار لئلا تزل بالمُكثِرين أقدامهم، وهـٰذا يفسِّر لنا قلة عدد الأحاديث المروية عن الراشدين علىٰ كبير صلتهم بالنبي ﷺ، بل إنَّ عمر كان ينهىٰ عن

التحديث، ويتعقَّب الفاعلين له. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٧).

كما كان من منهجهم الإمساكُ عن التحديث بما يعلو أفهامَ العامة حتىٰ لا يكون ذلك ذريعةً للتقصير، أو التهاون، وقد يفتح باباً يدخل منه أهل الفتنة، والغِواية. (فتح الباري: ١/ ٢٢٥).

فهـٰذه الأمثلةُ تؤكِّد: أنَّ نقاد الحديث من الصحابة الكرام قد لعبوا دوراً بالِغَ الأهمية في ميدان الرواية، والاحتياط فيها نقداً، وتفريقاً بين ما اشتهر من الحديث، وما تفرَّد البعضُ بروايته مما يستدعي التثبُّتَ بما يفي بالغرض في ذلك الوقت.

وما أن تولَّىٰ عصرُ الصحابة، وابتدأ عصر التابعين حتىٰ ظهر النقدُ أكثر وضوحاً تبعاً لازدياد الحاجة، وخاصةً بعد ظهور الفِتَن، وفُشُوِّ الكذب، والوَضْعِ في الحديث، والأمر الذي دفع النقاد إلىٰ المزيد من البحث عن الأسانيد التي اعتبرت وقتذاك من الدين؛ إذ لولاها لقال مَن شاء ما شاء. يقول ابن سيرين رحمه الله: «كانوا لا يسألون عن الإسناد فلمَّا وقعت الفتنه؛ قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ حديث أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البِدَع، فلا يُؤْخَذ حديثهم. (الكفاية: ص: ١٢٢).

وبات في عُرْفِهم: أنَّ هـٰذه الأحاديث دينٌ ينبغي التثبُّتُ فيها، فرحلوا في سبيل ذلك، وطافوا يُقارنون بين المرويات، ويعرضون بعضها علىٰ بعضٍ إلىٰ أن تيسَّر لهم الوقوفُ علىٰ أكثر هـٰذه الأحاديث قبولاً، ورَدّاً.

وهـٰكذا تتابَعَ النُّقَّادُ علىٰ نقد الحديث سنداً، ومتناً، ولم يَعُدْ ميدان النقد حكراً علىٰ النقاد في مكة المكرمة، والمدينة، بل انتشر هـٰذا المنهج في سائر البلدان الإسلامية، كالكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد في العراق، ودمشق، وبيت المقدس، وقيسارية في الشام، وبخارىٰ، وهَراة، وسَمَرْقَنْد، ونَيْسابور في بلاد فارس،

وغيرها من حواضر العالم الإسلامي آنذاك، وبَرَعَ في كلٍّ من هـٰذه البلدان نقادٌ عظامٌ في مختلف الأزمان، والعصور، ولم يزل هؤلاء النقادُ في ازديادٍ دائمٍ وخاصةً في نقد الرواة تبعاً لكثرة الرواة، وشيوع الضَّعْف، وانتشار الأهواء في الأجيال اللاَّحقة. وما أن أَطَلَّ القرنُ الثالثُ الهجريُّ؛ حتىٰ ظهر فَنُّ النقد بصورته المميّزة، ودوِّنت فيه المصنفات، ولم يزل المسلمون يتناقلون هـٰذا العلم جيلاً بعد جيل إلىٰ يومنا هـٰذا، وفي كل جيل نقاده. (انظر «دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين» ص: ١٢ ـ ١٤).

ولقد قام بالنقد عددٌ من الصحابة في حياة عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ وبعد وفاته، كأمِّ المؤمنين عائشةَ، وغيرِهما، وأضافوا قواعدَ أخرى للنقد.

وانتشرت أحاديثُ رسول الله ﷺ مع الفتح الإسلامي، وكان للعِراق منها نصيبٌ وافرٌ، ولذا نشأت مدرسةٌ أخرى للنقد بالعراق إلى جانب مدرسة المدينة.

النقد في مدرسة المدينة:

قال ابنُ حِبَّان: ثم أخذ مَسْلَكَ عُمَرَ، وعليٍّ، واسْتَنَّ بسُنَّتِهم، واهتدى بَهَدْيِهم فيما استنوا من التيقُّظ في الروايات جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم:

١ ـ سعيد بن المُسَيَّب.

٢ ـ والقاسم بن محمد بن أبي بَكْر.

٣ ـ وسالم بن عبد الله بن عُمَرَ.

٤ ـ وعليّ بن الحسين بن عليٍّ.

٥ ـ وأبو سَلمة بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ.

٦ ـ وعبد الله بن عبد الله بن عُتْبَة.

٧ ـ وخارجة بن زيد بن ثابتٍ.

٨ ـ وعُرْوَةَ بن الزُّبَير بن العَوَّام.

٩ ـ وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هِشَام.

١٠ ـ وسليمان بن يَسَار.

وتخرَّج على يد هؤلاء، وبَرَز في هذه الصَّنعة بعدهم بالمدينة:

١ ـ الزهريُّ.

٢ ـ ويحيى بن سعيد الأنصاري.

٣ ـ وهشام بن عُرْوَة.

٤ ـ وسعيد بن إبراهيم في جماعةٍ معهم من أهل المدينة، إلَّا أنَّ أكثرهم تيقُّظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلةً، وأعلاهم همةً: الزهريُّ رحمه الله. (انظر «المجروحين» ١/ ١٣).

النقد في العِراق:

قال الترمذيُّ: وقد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمة التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم:

١ ـ الحَسَن البَصْري.

٢ ـ وطاوُوس.

٣ ـ وسعيد بن جُبَيْرٍ.

٤ ـ وإبراهيم النَّخَعي.

٥ ـ وعامِر الشَّعْبِي. (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٣).

ويُضاف إلى هذه القائمة بعضُ الأعلام الآخرين، أهمهم:

٦ ـ ابن سِيْرين.

ذكر ابنُ رجب: أنَّ ابن سيرين هو أول من انتقد الرجالَ، وميَّز الثقات من غيرهم. (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٤).

وقال يعقوب بن شَيْبَة: «قلتُ ليحيى بن مَعِين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجالَ كما كان ابنُ سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: (أي: لا)، قال يعقوبُ: وسمعتُ عليَّ بن المَدِيْني يقول: كان ممَّن ينظر في الحديث، ويفتِّش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه [كذا] محمَّد بن سِيْرين». (شرح علل الترمذي: ١/ ٧٥).

وفي الواقع: أنَّه لا يُمكِن الجَزْمُ بأول من تكلَّم في الرجال، وقام بتفتيش الأسانيد، فإذا كان ابنُ المديني ـ رحمه الله ـ يرى: أنَّ ابن سيرين هو أوَّلُ من تكلَّم في الرجال؛ فإننا نجد صعوبةً في الموافقة على هذا القول؛ لأن هناك علماءَ في المدينة ـ كما مَرَّ آنفاً ـ قاموا بتفتيش الأسانيد والبحث عن الأحاديث، وهم أكبرُ سِنّاً، وربما أَغْزَرُ علماً من ابن سيرين.

ولو أردنا أن نقيِّد قولَ ابن المَدِينْي بمنطقة العراق وحدها؛ لما كان ذلك دقيقاً؛ لأن من النقاد الشَّعْبيُّ (١٩ هـ ـ ١٠٣ هـ) وهو أقدم ولادةً، وموتاً من ابن سيرين (٣٣ هـ ـ ١١٠ هـ)، وكذلك الحسن البَصْري (٢١ هـ ـ ١١٠ هـ) وإنْ كان سعيد بن جُبَيْرٍ (٤٦ هـ ـ ٩٥ هـ) وإبراهيم النَّخَعي (٤٧ هـ ـ ٩٦ هـ) كلاهما متأخِّرين عنه ولادةً، لكنهما أقدم موتاً منه، لذلك ما ذكر من أولية ابن سيرين هي ربما باعتبار توسُّعه في الكلام؛ لا من باب توثيق أوليته المطلقة.

ثم كان بعد هؤلاء:

١ ـ أيُّوب السَّخْتِياني.

٢ ـ وابن عَوْن.

التوسُّع في كلام النقاد وانتشار النقد إلى أماكن أخرى:

يبدو: أنه بذهاب عصر التابعين دخل النقدُ في طورٍ جديدٍ.

وأسفار الصحابة لأجل أحاديث رسول الله ﷺ بعد وفاته معروفةٌ، ومشهورةٌ.

وكذلك رحلاتُ التابعين، حتى قال الشَّعْبِيُّ: لو أنَّ رجلاً سافر من أقصى الشَّام إلى أقصى اليمن، فحفظ كلمةً تنفعه فيما يستقبله من عمره؛ رأيتُ أنَّ سفره لا يضيع. (الرحلة في طلب الحديث: ص: ٤٩).

وبالرغم من هذه الرحلاتِ كلِّها فإنها لا يُمكِن أن تُقَاس برحلات أتباع التابعين، ومن بعدهم لطلب العلم.

قال التَّمِيْمي: ما سمعتُ بأرضٍ فيها علمٌ إلا أتيتُها. (العلل: ١/١٦).

وقد اعتبر ابنُ مَعِين الرحلةَ ضرورةً من ضرورات العلم؛ حتى قال: «أربعة لا تأْنَس منهم رُشْداً... رجلٌ يكتب في بلده، ولا يرتحل في طلب الحديث». (الرحلة في طلب الحديث: ص: ٤٧).

وبما أنَّ الرحلة أصبحت من لوازم العلم؛ فإنَّ كل من جاء من النُّقَّاد، والمحدِّثين بعد عصر التابعين استقى معلوماتِه ـ على الأغلب ـ من كافة المراكز العلمية بالعالم الإسلامي حينذاك، ولم يكن يقتصر على بلده إلا نادراً، ومن ثم لم يكن يقتصر كلام النقاد على رجال منطقةٍ واحدةٍ بعينها، بل كانوا يتكلَّمون على الرواة كافةً بوجهٍ عامٍّ، ومن ناحيةٍ أخرى: فقد وُجِدَتْ في هذه الفترة مدارسُ أخرى عديدةٌ للنقد في مختلف الأقطار الإسلامية.

ولذلك قال ابنُ حِبَّان: «ثم أخذ عن هؤلاء مَسْلَك الحديثِ،

وانتقادَ الرجالِ، وحفظَ السُّننِ، والقدحَ في الضعفاء جماعةٌ من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدِّين، منهم:

١ ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري [الكوفة].

٢ ـ ومالكُ بن أنس [المدينة].

٣ ـ وشُعْبَة بن الحَجَّاج [واسِط].

٤ ـ وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي [بيروت].

٥ ـ وحَمَّاد بن سَلَمة [البَصْرة].

٦ ـ واللَّيْثُ بن سَعْد [مصر].

٧ ـ وحَمَّاد بن زَيْد [مَكَّة].

٨ ـ وسفيان بن عُيَيْنَةَ [مكَّة] في جماعةٍ معهم، إلاَّ أنَّ من أشدِّهم انتقاءً للسنن، وأكثرهم مواظبةً عليها؛ حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم، لا يشوبونها بشيءٍ آخر، ثلاثة أنفسٍ، مالكٌ، والثوريُّ، وشُعْبَةُ». (انظر «المجروحين»: ١٣/ب).

وقال ابن حبانُ في «الثقات» (ص: ٤٩٤): «شعبة أوَّلُ من فَتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانب الضعفاء، والمتروكين؛ حتى صار عَلَماً يُقْتدَى به، ثم تَبِعَه عليه بعده أهلُ العراق» حتى وصفوه بأنَّه أول من وَسَّع الكلام في الجرح والتعديل. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٧٢).

ويُلاحَظ في هذه القائمةِ اختلافُ بلدان النقاد، فمنهم من العراق، والشام، والحجاز، ومصر، ولم يَبْقَ النقدُ منحصراً في المدينة، والكوفة، والبصرة كما كان من قبل.

وقال ابنُ حِبَّان: «ثم أَخَذ عن هؤلاء بعدهم الرَّسْمَ في الحديث،

والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعةٌ، منهم:

١ ـ عبدُ الله بن المُبَارَك.

٢ ـ ويحيى بن سعيد القَطَّان.

٣ ـ ووَكِيْع بن الجَرَّاح.

٤ ـ وعبد الرحمن بن مَهْدي.

٥ ـ ومحمد بن إدريس المُطَلَّبي الشافعي في جماعةٍ معهم، إلاَّ أنَّ أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدِّثين، وأتركهم للضعفاء، والمتروكين؛ حتى جعلوا هذا الشأن صناعةً لهم لم يتعدَّوها إلى غيرها مع لزوم الدينِ، والوَرَع الشديدِ، والتفقُّهِ في السُّنَّن رجلان: يحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدي» (المجروحين: ١٦ ـ ب).

ولقد تخرَّج يحيى بن سعيد في هذه الصَّنعة على يد شُعْبَةَ بن الحَجَّاج. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٧٣).

قال ابنُ حِبَّان: «ثم أخذ عن هؤلاء مَسْلَكَ الحديثِ، والاختبارِ، وانتقاء الرجال في الآثار... جماعةٌ منهم:

١ ـ أحمدُ بن حَنْبَل.

٢ ـ ويحيى بن مَعِين.

٣ ـ وعليُّ بن المَدِيْني.

٤ ـ وأبو بَكر بن أبي شَيْبَة.

٥ ـ وإسحاقُ بن إبراهيم الحَنْظَلي.

٦ ـ وعبدُ الله بن عمر القَوَارِيْريّ.

٧ ـ وزُهَيْرُ بن حَرْب أبو خَيْثَمة في جماعةٍ من أقرانهم، إلاَّ أنَّ من أورعهم في الدِّين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصِّناعة على دائم الأوقات منهم كان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وعليَّ بن المَدِيني رحمهم الله. (المجروحين: ١/ ١٧).

«. . . . ثم أخذ عن هؤلاء. . . جماعةٌ منهم:

١ ـ محمَّد بن يحيى الذُّهلي النَّيسابوري.

٢ ـ وعبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي.

٣ ـ وأبو زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرَّازي.

٤ ـ ومحمد بن إسماعيل الجُعْفِي البُخَاري.

٥ ـ ومُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابوري.

٦ ـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني في جماعةٍ من أقرانهم». (المجروحين: ١/ ١٨).

ونَقِفُ هنا في مسألة تاريخ النقد؛ لأن هاتين الطبقتين الأخيرتين هما الذُّرْوَةُ، وقد بقيت بعضُ مؤلّفاتهم في النقد، أمَّا من مضى قبل هاتين الطبقتين، فكلامهم مبثوثٌ في كتب الجرح والتعديل، ولا نعلم لأحدٍ منهم كتاباً مستقلاً في الجرح والتعديل بقي إلى زماننا هذا.

عوامل ظهور علم النقد:

«يلاحظ ممَّا سبق: أنَّ هناك أسباباً أَدَّتْ إلى نشأة علم النقد، يُمكِن تلخيصُها في النقاط التالية:

١ ـ الغَيْرَةُ على الدِّين، والحرصُ على السُّنَّة، باعتبارها ثاني مصادر التشريع الإسلامي، وفيها الحلالُ، والحرامُ، وهذا يفسِّر لنا تشدُّدُ الصحابة، واحتياطهم في قبول الرواية.

٢ ـ ظهورُ الفِتَن، ونُزوعُ الناس إلى الابتداع، واستحلال الكَذِب، والوَضْعُ في الحديث وخاصةً في أواخر عصر التابعين وما بعده. (المتكلِّمون في الرجال: ص: ٨٦ ، ٨٧).

٣ ـ ضَعْفُ ملكةِ الحفظ عند الكثيرين، وهذا ما يحول دون ضبط الرواية، الأمر الذي دعا النقادَ إلى ضرورة التتبُّع لنَقَلَةِ الأخبار وخاصةً في بدايات المئة الثانية، وما بعدها.

٤ ـ كثرةُ الرُّواة، والمَرْوِيَّات، وطُول العهد بالرواة من الصحابة، الأمرُ الذي جعل تتبّعَ الرواةِ، وسَبْرَ المروياتِ من الضروريات اللازمة وخاصةً في المئة الثالثة، وما بعدها.

هذه العواملُ مجتمعةً كانت من أهمِّ الحوافر التي دفعت فطاحلَ المحدِّثين إلى الوقوف عن كثب على أحوال الرواة، وما ينسبونه للنبي ﷺ، أو غيره من الأحاديث الموقوفة، والمقطوعة.

طبقات النقاد:

يُعَدُّ علمُ النقد أكثر علوم الحديث أهميةً، وخاصةً إذا ما أدركنا أهميةَ كلٍّ من علم الجرح والتعديل، وتاريخ الرُّواة، ومعرفة عِلَل الأحاديث، وكلُّها فنونٌ عَويصةٌ، لا يُدْرِك مدى صُعوبتها، ووُعُورَةِ الطريق المؤدِّي إليها إلا فطاحلُ النقاد، وجَهَابِذَةُ الحديث.

إنَّ الناقد لابُدَّ أن يكون عارفاً بأحوال الرواة، وطُرُقَ مروياتِهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهُل عند بعضهم، وكيف كانت كُتُبُهم، وما إلى ذلك ممَّا لابُدَّ من تتبُّعه، والوقوف عليه، حتى يتوصَّل الناقدُ إلى وصف الراوي بما يستحقه في ميدان الرواية، ولابُدَّ أن يكون ذا فهمٍ حادٍّ، وعلى درجةٍ كبيرةٍ من الوعي، واليقظة، وإلا فكم من ناقدٍ لا يعوَّل على قوله؛ إمَّا لتسرُّعه، أو لأن أقواله قد تصدر عن عداوةٍ بسبب

مخالفة اعتقادٍ، أو حسدٍ، كما قد يحصل بين بعض الأقران. . . وممن لم يَقْبَل العلماءُ قولَه في النقد: (عَفَّان بن مسلم) و(الفَضْل بين دُكَيْن) لتسرُّعهما، وهما من كبار المحدِّثين، ويبدو: أنَّ لهما في النقد أقوالاً كثيرةً، كما يوحي بذلك قولُ الناقد الكبير الإمام عليٍّ بن المَدِيْني: «لا أقبل كلاهما في الرجال، لا يَدَعُون أحداً إلا وقعوا فيه». (تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٢).

لكن ومع هذا الإكثار لو تتبَّعنا أقوالَهما في كتب الرجال؛ لما وجدنا من هذه الأقوال إلا القليلَ بحكم الإعراض عنهما على ما يظهر، ومن هؤلاء أيضاً: (أبو الفتح الأَزْدِي) وهو ممن يُسرف في الجرح أيضاً، وغير هؤلاء كثيرٌ.

أقوال النقاد كثرة وقلة:

إنَّ مما ينبغي ذكره في هذا المقام: أنَّ النقاد على درجةٍ كبيرةٍ من التَّبايُنِ بالنظر إلى كثرة ما قالوه في النقد أو قِلَّتِه، وكذا بالنظر إلى المنهجية التي اتبعوها في نقدهم للرواة جَرْحاً، وتعديلاً، بمعنى: أنَّ من النقاد من كان مُكِثراً حتى تكلَّم في سائر الرواة، وما فاته إلا القليلُ كابن مَعِين، وابن أبي حاتم، والبخاري، وهناك من تكلَّم في كثيرٍ من الرواة، لكنَّه لم يَبْلُغْ ما بَلَغه من ذكر منهم أولاً، ومن هؤلاء مالكٌ، وشُعْبَةُ، وغيرُهما، في حينٍ: أنَّ آخرين تكلَّموا في الرجل بعد الرجل حسب ما يقتضيه الحالُ، فكأنَّ كلامهم في الرجال إنما كان عَرْضاً ليس مقصوداً لذاته، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي في آخرين، والمُتتبِّعُ لأقوال هؤلاء النقاد يرى أقوالَهم مبثوثةً في كتب الرجال، والعِلَل التي صَنَّفها بعضُهم، كابن مَعِين في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وكذا عِلَل الحديث، أو في مصنَّفات غيرهم ممن جاء بعدهم، واعتمد أقوالهم، كابن عَدِي في «الكاملَ»، والعُقَيْلِيِّ في

«الضعفاء»، والذهبيِّ في «ميزان الاعتدال».

نقاد الحديث من حيث التساهل والتشدد:

إنَّ من النقاد من هو مُتعنِّتٌ في الجرح، مُتشدِّدٌ في التعديل... بحيث يقدح الراويَ بالغلطة، والغلطتين، لكنه لا يوثق إلا من استحق ذلك بالفعل، فمثل هذا يُعْتَدُّ بتوثيقه دون تجريحه، وخاصةً إذا انفرد بالتجريح من غير بيان السبب، وحتى لا يتوهَّم أحدٌ: أنَّ كثيراً من الرواة قد جُرِحُوا في وقتٍ كانوا فيه أحق بالتوثيق؛ لابأسَ من التأكيد على أنَّ أكثر النقاد، والمصنِّفين في السنة ـ كأصحاب السُّنَن ـ كان من مذهبهم ألَّا يترك الرجلَ؛ حتى يتفق الجميعُ على ترك حديثه، والمتتبع لصنيع المحدِّثين يرى: أنه لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيفٍ، أو تضعيف ثقةٍ، وهو ما أكَّده الحافظُ الذهبي: وهو من أهل التتبُّع والاستقراء التام في نقد الرجال.

ويُقابل هذا الصِّنفَ من النُّقَّاد صِنْفٌ متسامحٌ يميل إلى التساهُل إلى حَدٍّ ما في التوثيق، وهو إلى ذلك أقرب منه إلى التضعيف كالترمذي، والحاكم، ومثل هذا الصِّنْفِ ينبغي ألَّا يصار إلى اعتماد أقوالهم في التوثيق في حال التفرد، خلافاً للتجريح احتياطاً.

بين هذين صِنْفٌ ثالثٌ معتدلٌ يذكر الراويَ بما هو أهله جرحاً وتعديلاً، كالإمام أحمد، والبخاري في آخرين، وأحسب: أنَّ هذا الصِّنْفَ من النقاد يمثِّل الغالبيةَ العظمى من أهل النقد في الحديث.
(انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٥٨ ـ ١٥٩).

ميدان علم النقد عند المحدِّثين:

إنَّ من يُمْعِنُ النظرَ في كتب النقد عند المحدِّثين يرى: أنَّ المادة النقدية ذاتَ اتِّجاهَيْن: اتجاهٌ ينصبُّ النقد فيه على الرواة، وآخَرُ على

مرويات الحديث ذاتها، وإليك تفصيلُ ذلك.

١ ـ نقد الرواة:

يمثِّل الإسنادُ أحدَ خصائص هذه الأمةِ، التي اعتنت إلى حدٍّ كبيرٍ بالتحرِّي في النقد، ومعرفة رجال الإسناد، ودرجاتهم من العدالةِ، والضَّبْطِ بما يُعَدُّ من مفاخرها بين الأمم، وكان ذلك مَحَطَّ إعجاب الباحثين من مسلمين، وغيرهم؛ إذ اعتبرت قواعدهم في البحث من أهمِّ الموازين التي يُمكِن بواسطتها التثبُّتُ من صحة الروايات في ميدان الحديث، والتاريخ، والأدب، أو كلُّ ما يعتمد النقل من العلوم، ويُعَدُّ الراوي وهو أحد حلقاتِ الإسناد أهمَّ موضوعاتِ علم النقد، وبالتالي فقد بَذَل النقادُ كلَّ ما في الوُسْعِ من أجل التعريف بهذا الراوي، ووصفِه بما هو أهله من أوصاف القبول، والرَّدِّ.

وقد اتفق النقادُ على اشتراط العدالة، والضبط في كل راوٍ للحديث؛ حتى يكون مقبولاً للرواية. (فتح المغيث: للسَّخاوي: ١/ ٢٧٩).

و(العدالةُ) ملكةٌ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، وترك المُفَسِّقات، وخوارم المروءة، وشرطها: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والتقوى.

وتثبت العدالة بشاهدَيْن عَدْلَين، واكتفى بعضُهم بالواحد إذا كان بصفةٍ من يجب قبول تعديلِه، والأول أولى احتياطاً، وقد تثبت بالشهرة، أو الاستفاضة كالأئمة المتبوعين وغيرهم ممن عُرِفَ بالصِّدق، والفهم؛ لأن السؤال إنما يكون عمن أشكل أمره. (الكفاية: ص ٧٨، ٨٦، ٩٦).

ويُقْصَدُ (بالضبط) أن يكون الراوي يَقِظاً، حافظاً، واعياً لما يسمع، أو يروي؛ سواء حَدَّث من حفظِه، أو كتابِه، ولذا فقد رَدَّ العلماء روايةَ الكافرِ، والصَّبِيِّ غير المميِّز، والفاسق، والتائبِ من

الكذب في الحديث احتياطاً، وكذا المبتدع على تفصيل في ذلك. (الكفاية: ص ٥٤ ، ٦٥ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٠ وما بعدها).

ومن أخذ على الحديث أجراً ما لم تَدْعُهُ إلى ذلك حاجةٌ. (الكفاية: ص: ١٥٣)، وهذا فيما يتعلَّق باختلال شرط العدالة.

وقد يَخْتَلُّ (الضَّبْطُ) أيضاً، فلا يقبل النقاد عندها من عُرِفَ بسُوء الحفظ، أو التلقينِ في الحديث ـ وهو من عُرِضَ عليه الحديثُ، فلا يدري أهو من حديثه أم لا ـ وكذا مَن أكثر من رواية المناكير، والأحاديث الشاذة، ومن عُرِفَ بكثرة السَّهْو، والغفلةِ، والتساهُلِ في سَماع الحديث، أو روايته، وكثرة الخطأ. (الكفاية: ص: ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١).

يتَّضِح مما تقدَّم: أنَّ الراوي المقبول الرواية لابُدَّ أن يكون معروفاً بذاته، ومشهوراً بالعدالة، والضبط، غيرَ مُبْهَمٍ، ولا مجهولٍ عيناً ـ وهو من عُرِفَ بشخصه لكنه لم يُعْرَفُ بطلب الحديث، وتعاهده، ولا حالاً، وهو من روى عنه أكثرُ من واحدٍ، لكن الجهالة بعدالته باقيةٌ ولو ظاهراً، فمثل هؤلاء لا تُقْبَلُ لهم روايةٌ عند جمهور المحدِّثين. (تقريب التهذيب: ص: ١٠، توضيح الأفكار: ٣/ ١٩١).

أمَّا ما بَذَله النقادُ من الجهد في محاولتهم للتعرُّف على حالة الرواة، والتمييز بينهم من جهة الأهلية للرواية أو عدمها؛ فلا يخفى على من له أدنى درايةٍ بهذا العلم، وحسب المستريب أن ينظر في أحد كتب الرجال كـ«تهذيب التهذيب»، أو «ميزان الاعتدال»، أو أي كتاب «آخر» للوقوف على حقيقة ذلك، بل بلغ الحَدُّ بهم أن عرَّفوا من هو الثقة، والثبت، كالأسطوانة، ومن هو في الضعف، واللِّين كالرَّيحانة، كما في عبارة الحافظ الذهبي. (ذكر ما يعتمد قوله: ص: ١٧١).

وكان مِن دأب النُّقَّادِ التعريفُ بالراوي من جهة اسمه، وكنيته،

ونسبه، وسِنِّه، ومولده، وطبقته، ووفاته إنْ تيسَّر، ومن روى عنهم سَماعاً، أو بإحدى طُرُقِ التحمُّل الأخرى، ومن رَوَوْا عنه كذلك، ورحلاته، وأسفاره، وما قاله النقادُ فيه جَرْحاً، وتعديلاً، إضافةً إلى بعض الأخبار اللاَّزمة للتعريف بالراوي على تباينٍ بين كتب التراجم من جهة الإيجاز، والتفصيل في ذلك.

ولعلَّ من المفيد أن نشير إلى: أنَّ التعريف بحال الرواة قد أوجد أنواعاً من العلوم التي استقلَّ كلُّ علمٍ منها بذاته، وخصائصه، ومصنَّفاته، مثل «علوم أسماء الرواة» والتي تُعْنَىٰ ببيان أسماء الرواة، والتعريف بأسماء من أُبْهِمَتْ أسماؤهم في الأسانيد، والمتون، ومن أهم المصنَّفات في ذلك كتاب: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للحافظ ولي الدين العِراقي، وكذا التعريفُ بمن ذُكِرَ بأسماءٍ، أو أوصافٍ مختلفةٍ، ومن فوائده التحرُّزُ عن جعل الواحد اثنين، أو تضعيف من يستحق التوثيقَ، أو العكسَ. ولعلَّ من أحسن ما صنِّف فيه هو كتاب الخطيب البغدادي: «موضح أوهام الجمع والتفريق».

كما أنَّ هناك علوماً اهتمت ببيان كُنَى المحدِّثين، وألقابهم، تسهيلاً للتعريف بالرواة، وخشيةَ وقوع الالتباس بينهم، وفي هذا النوع مصنَّفاتٌ كثيرةٌ، من أهمِّها: «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، و«نزهة الألباب في الكُنَى والألقاب» للحافظ ابن حجر، وكذا من نُسِبُوا إلى غير آبائهم، كمن نُسِبَ إلى أمه، كابن عُلَيَّة، أو إلى جَدَّتِه، كابن تيمية، وهي أمُّ أحد أجداده، أو إلى جَدِّه، كالإمام أحمد بن محمَّد بن حنبل، أو إلى غير أبيه، كالمِقْدَاد بن الأسود، وهو ابن عمرو الكِنْدِي، والأسود من أجداده. (تقريب التهذيب: ص: ٣٤٦).

كما أنَّ هناك مصنَّفاتٍ كان جُلُّ اهتمامها التعريف بالموالي من الرواة تفريقاً بين من يُنْسَبُ إلى القبيلة من صُلْبِها ومن يُنْسَبُ إليها

ولاءً، وقد يُنْسَبُ الراوي إلى القبيلة تبعاً لولاء العتاقة، أو الإسلام، أو الحلف. (فتح المغيث: ٣/ ٣٥٧).

كما اهتمَّت أخرى ببيان مواطن الرواة، وبلدانهم، وعادةً ما يُفيد ذلك في التمييز بين من تشابهت أسماؤهم من الرواة المتفقين في الاسم، واسم الأب، وكذا الجَدِّ، والكنية، والنسبة، والتمييز بين هؤلاء على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية، ومن أمثلة ذلك: (أنس بن مالك)، عشرةُ أشخاصٍ، روى منهم الحديثَ خمسةٌ. (أبو عمران الجُوْني) اثنان، أحدهما: عبد الملك بن حبيب البَصْري، والآخر موسى بن سهل البصري سكن بغدادَ، وغير ذلك كثير مما يعرف بالمتفق، والمفترق. (تدريب الراوي: ٢/ ٣١٩، ٣٢١).

وقد تتفق الأسماءُ، أو الكُنَى، والنسب في الخَطِّ، والصورة دون اللَّفْظِ، والنُّطْقِ، وهو ما يُعْرَف بـ: (المؤتلف، والمختلف)، مثل: حُصن بالضم والصاد المهملة آخره نون، وحَصِين بالفتح وكسر الصاد المهملة وتحتانية آخره نون، وفي هذين النوعين كتبٌ كثيرةٌ من أهمِّها: كتاب «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي: «والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكُوْلا، وهذه الكتب المشار إليها كلُّها مطبوعةٌ موجودةٌ.

وبمعنى آخر فإنَّ نقاد الحديثِ تتبَّعوا الرواة تتبُّعاً دقيقاً يفوق الوصفَ من حيث التمييز بين الأشخاص، والتعريف بهم، ومعرفة سِنِّي المولد، والوفاة، والطبقات، والشيوخ، والتلاميذ، ومواطن التواجُدِ، والتَّرْحَال، وعدد أحاديث الراوي، أو ما يُشير إلى ذلك، ومن لم يَرْوِ عنه، إلا راوٍ واحدٌ، وهو ما يُعْرَفُ عند علماء هذا الشأن بـ(الوُحْدانِ)، ورصد أقوال علماء النقد فيهم الأمر الذي يؤكِّد: أنَّ أحكام النقاد فيهم كانت أحكاماً تتناسَبُ مع واقع الحال جرحاً، وتعديلاً.

علم الجرح والتعديل:

من أبرز العلوم التي ظهرت في هذا الميدان هو: «علم الجرح والتعديل»، وهو علمٌ نفيسٌ يبحث في أحوال الرواة، من حيث توثيقهم، وتضعيفهم بألفاظ لها مدلولاتُها الخاصة، ومراتبِ تلك الألفاظ، وبواسطته قضى النقادُ على كلِّ راوٍ بما يستحقه من الوصف... وأمكن من خلاله الوقوف على صحيح الحديث من ضعيفه.

وأمَّا ألفاظ الجرح والتعديل؛ فالاعتبار فيها إلى الاصطلاح لا إلى اللغة في الأكثر، وقد يكون للمصطلحِ الواحدِ أكثرُ من مدلول تبعاً للاختلاف بين النقاد أنفسهم في المقصد، فمثلاً يُطلق جمهور المحدِّثين مصطلح: «لابأس به» على من هو صَدوقٌ، بمعنى: أنه دون مرتبةٍ من يُوصَف بلفظ ثقةٍ، في حينٍ: أنه عند الإمام ابن مَعِين يُطْلَق على الثقة، ومن ذلك أيضاً قولهم: «فيه نَظَرٌ» فهو تضعيفٌ نسبيٌّ، لكن هذا المصطلح عند الإمام البخاري لا يقال إلا في حق من ترك حديثَه، وكذا «مُنْكَر» الحديث عنده يُطْلَق على من لا تَحِلُّ الروايةُ عنه، وليست كذلك عند غيره، وهذا مما ينبغي التنبُّه له.

٢ ـ نقد الروايات والمتون:

حَظِيت المتونُ بعناية المحدِّثين، وخضعت للبحث، والتفتيش، والتتبُّع بقصد التأكُّد من صحة النسبة إلى المصطفى ﷺ؛ لأن هناك من المتون ما لا يُتَصَّور أن يكون صادراً عنه؛ حتى ولو صَحَّ السندُ إليه؛ إذ لا تلازُمَ بين صحة المتن، وصحة السند، فقد تثبت صحةُ أحدِهما دون الآخر، وبالتالي فقد تصدَّى لهذا الغرض أهلُ الخبرة، وجَهابِذَة السنة، كالإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم الرازي في آخرين.

ويزيد من أهمية هذا البحثِ: أنَّ صحة الأسانيد شرطٌ في صحة المتون المروية بهذه الأسانيد؛ كما يراه نقادُ الحديث، والتوثيق، والتجريح لرواة الأسانيد أمرٌ اجتهاديٌّ، ومبنيٌّ على غلبة الظَّنِّ، وبالتالي فقد يضعِّف بعضُهم من هو ثقةٌ عند آخرين، وقد يصح العكسُ، كما أنَّ احتمال الخطأ حتى في رواية من وُثِّقَ يبقى أمراً وارداً، وهذا يعني: أنَّ نقد المتن يبقى ضرورياً لمواجهة احتمال الخطأ الذي قد يُتصوَّر وجودُه في الحكم على الأسانيد مما يعزِّز موقفَ الناقد في حكمه على الحديث قبولاً، أو ردّاً، إضافةً إلى أنَّ الحكم على الرواة لا يكون إلا بعد سَبْرِ مروياتهم، وتتبُّع متونِها، وقد يُضَعَّفُ الراويُ بسبب ذلك.

ويؤكِّد هذه الأهميةَ وجودُ أعدادٍ من الأحاديث المتعارضة التي صَحَّتْ أسانيدُها حتى في الموضوع الواحد في وقتٍ لا سبيلَ إلى الجمع بين هذه الأحاديث، أو العمل بالناسخ والمنسوخ فيها، فدراسةُ هذه المتونِ، وعرضُها على ما هو مألوفٌ من حال النبي ﷺ أمرٌ حتميٌّ للخروج من كثيرٍ من الإشكالات التي تَرِدُ.

كما أنَّ بُعْدَ كثير من الناس عن التديُّن الصادق بعد فتنة عثمان ـ رضي الله عنه ـ وتفرُّقِ المسلمين شِيَعاً، وأحزاباً، ودخولِ كثيرين في الإسلام على غير رغبةٍ، وانتشارِ ظاهرة الوضع في الحديث، وطولِ العهد بالرسول ﷺ، وغلبةِ الوَهْمِ على كثيرٍ من الرواة في العصور اللاَّحقة كلُّ ذلك من مُوجبات تفقُّد المتون، وحالها.

لقد شاع نقدُ المتون عند الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن فُرْسان ذلك عُمَرُ، وعائشةُ، وغيرُهما، رضي الله عنهم.

ومن ذلك إنكارُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ على عمر ـ رضي الله

عنه ـ لروايته حديث: «إنَّ الميِّت ليُعَذَّب ببُكاء أهله عليه». (أخرجه البخاري) وقالتْ: رَحِمَ اللهُ عمرَ، ما حَدَّث رسولُ الله ﷺ أن الله يعذِّب الميِّتَ ببُكاء أحدٍ، ولكن قال: إنَّ الله يزيد الكافرَ عذاباً ببُكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الأنعام:] إلى أن قالت في نهاية المطاف معتذرةً عن عمر: أما والله ما عرفوني هذا الحديث عن كاذبين مكذبين ولكن السَّمع يُخطئ، (الإجابة: للزركشي: ص: ٧٦ ـ ٧٧)... ويذكر أنَّ هذا الحديث رواه غيرُ واحدٍ من الصحابة.

على أنَّ موضوع عذاب الميِّت ببكاء الأهل من المسائل الخلافية حتى بين الصحابة أنفسِهم، وإنما الذي يعنينا تأكيدُ: أنَّ الصحابة قد أسهموا أيضاً بجهدٍ مشكورٍ في نقد الرواية الحديثية، كما نُقِلَ مثلُ ذلك عن عمر في نقده لرواية فاطمة بنت قَيسٍ في سكنى المطلَّقة، ونفقتها، ويبدو: أنَّ ما وَرَد في هذا المعنى عن الصحابة كعليٍّ، وابن عَبَّاسٍ، وغيرِهما كثيرٌ.

وقد تتابَعَ نقادُ الحديث بعد الصحابة على استخدام هذا النهجِ، وعرضِ الروايات على القرآن الكريم، وأصول الدين، وقواعده، وجهود النقاد في ذلك واضحةٌ جليةٌ، غير أنَّ نقد المتن لم يَحْظَ بالقدر الذي حَظِيَ به الإسنادُ من جهة كثرة المصنَّفات، وتنوُّع المصطلحات، وهذا بحكم طبيعةِ كلٍّ منهما، وأكثر ما يُشار إلى نقد المتون عادة في كتب العِلَل كعِلَل ابن أبي حاتم، والعِلَل للدَّارَقُطْنِي، وكُتب شروح الحديث، والمصنَّفات التي عُنِيَتْ بالأحاديث المُشْكِلة، أو المتعارضة في الظاهر، نحو كتاب ابن قتيبة: «تأويل مختلف الحديث»، والطَّحاوي في «مشكل الآثار»، وعادة ما يكون سكوت الناقد دلالةً على صحة المتن ولو عنده على الأقلّ، وإلا للزم التنبيهُ على سبب

الضَّعْفِ، أو العِلَّةِ كالاضطراب، أو الإدراج، أو النكارة، أو القلب، أو غيرها من مُوجِبات الضعف.

وكما اشترط العلماءُ لصحة الإسناد شروطاً؛ فقد اشترطوا لصحة المَتْنِ أخرى، وهي نفيُ الشذوذ والنكارة، والمتن الشاذ والمنكر يتفقان في مخالفة الثقات، ويختلفان في أنَّ راوي الشاذ ثقةٌ، وراوي المنكر ضعيفٌ، كما لابُدَّ أن يكون المتن خالياً من أية عِلَّةٍ خفيةٍ قادحةٍ، كأن يروي الراويُ في المتن ـ ما ليس منه، كما حصل لـ: (ثابت بن موسى الزاهد)، حين دخل على (شريك القاضي) والمستملي بين يديه؛ وشريكٌ يقول: حدَّثنا الأعمشُ عن أبي سفيان عن جابر قال رسول الله ﷺ: ولم يذكر المَتْنَ، فلمَّا نظر شريكٌ إلى ثابتٍ قال: «من كثرت صلاتُه بالليل؛ حَسُنَ وجهُه بالنهار»، فظنَّ ثابتٌ أنه حديثٌ مرفوعٌ بالإسناد المشار إليه فكان يحدِّث به. (التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٧٨).

وفي الجملة... فإنَّ عناية النقاد بالمتون لا تَقِلُّ عنها في الإسناد، وكانت لهم في كل ذلك منهجيةٌ واضحةُ المعالم، وذات معاييرَ منضبطةٍ، من أهمِّها: مدى موافقة المتون للنصِّ القرآنيِّ، وما ثبت من حديث النبي ﷺ، وكذا مدى موافقة المروي لحكم العقل السليم، فإذا كان المروي لا يتعارَضُ مع هذه الأصول؛ قُبِلَ، وعمل المسلمون بمقتضاه، وأمَّا إذا خالف نَصّاً ثابتاً من غير إمكانيةٍ للجمع أو التوفيق، أو كان مما لا يقع تحت الحِسِّ، أو الإدراكِ، أو لا يَقِرُّه عقلٌ؛ عُدَّ ذلك من مُوجِبات الرَّدِّ لهذه المرويات؛ ولو صَحَّتْ أسانيدُها.

أهَمُّ مسالك النقاد في نقدهم للرواة والمرويات:

يتمثَّل جهدُ نقادِ الحديث في حكمهم على الرواة ومروياتهم في مسلكين، هما:

١ ـ تتبُّعُ الرواةِ واختبارُهم من جهة العدالة والضبط، وقد سبقت الإشارة إلى مدى عناية المحدثين بذلك، وتتلخَّص عملياتُ النقد في هذا الاتجاه بما يلي:

أ ـ تحديدُ سِنِّ الطلب للحديث من المسلم المميّز.

ب ـ قبولُ الرواية ممن عُرِفَ بالتديُّن، واشتهر بالحفظ، والضبط، وعدم التساهل في الرواية.

ج ـ ترتيبُ طبقات الرواة ـ ومعرفة تاريخ تلك الطبقات.

د ـ إحصاءُ شيوخ، وتلاميذ الراوي، وتحديدُ روايته عن شيوخه، وروايةُ تلاميذه عنه.

هـ ـ مقارنةُ روايات المشتركين في الشيخ الواحد؛ للتأكُّد من مدى ضبطهم، وإتقانهم، والوقوف على الأخطاء، والزيادات عند البعض.

و ـ اعتمادُ مصطلحاتٍ في الجرح والتعديل، وتصنيفُها في مراتب حسب درجة التوثيق، أو الضعف، واعتبارُها أوصافاً تحدِّد درجةَ أهليةِ الرواة للرواية.

٢ ـ معارضةُ الروايات، ومقارنةُ بعضِها ببعضٍ، ومقابلتها بعد جمعِها، وسَبْرِها ـ وهذا يُفيد في الكشف عن حال الرواة ـ وتحديدُ جوانب التوثيق ـ وخاصة من جهة الضبط في الراوي، وأسباب التجريح، ومن ثَمَّ أهمية ما يرويه، ومدى صلاحية مروياته للاحتجاج بها، أو الاستشهادِ، أو الرَّدِّ جملةً واحدةً، والأمثلةُ التي تؤكِّد أهميةَ هذا المسلكِ كثيرةٌ، لا سبيلَ إلى حصرها، ومنها ما رواه الدُّوْري عن ابن مَعين قال: أخْرَجَ إلينا غُنْدَرٌ جراباً من جرب الطَّيالسة فيه حديثُ ابن عُيَيْنَة، فنظَر فيه خلف المَخْرَمي، ونظرنا فيه على أن نصيب فيه خطأً فما أصبنا، وقد كان على وُدِّهم أن يصيبوا خطأً، فما أصابوا. (التاريخ: لابن معين ٤/ ٢٤٥).

وتتمثَّل عمليات النقد في هذا الجانب في:

أ ـ التأكيدُ على ضرورة الاتصال بين حلقات الإسناد بحيث يحدِّد كلُّ راوٍ من رواة الإسناد طريقتَه في التحمُّل عن شيخه.

ب ـ وضعُ مُسَمَّياتٍ لمراتب القبول والرَّدِّ بالنسبة لهذه الأسانيد، أو المتون، فعُرِفَ بذلك «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» و«الموضوع» و«المُرْسَل» و«المتَّصِل» و«المنقطع» و«المُعْضَل» و«المُدَلَّس» وغيرُها...

جـ ـ تتبُّع طُرُقِ كلِّ الأحاديث للتمكُّن من الحكم عليها حكماً أقرب ما يكون إلى الصحة.

د ـ العنايةُ بعلوم المَتْن كـ(الناسخ والمنسوخ) و(المُحْكَم) و(المتشابه) و(المُدْرَج) و(الغريب) وما إلى ذلك.

سِمَات المنهج النقدي عند المحدِّثين:

مِن المُفيد في هذا المقام أن نُشير إلى أنَّ كلام النقاد في الحديث ورواته إنما كان من باب صيانة السُّنَّةِ، وإبعاد يد العابثين عنها باعتبار ذلك مُهِمَّةً دينيةً يفرضها الشعورُ بالمسؤولية، بمعنى: أنَّ النقد كان وسيلةً لا غايةً، ولهذا الغرضِ فقد كان مسلكُ النقاد في ذلك مسلكاً أخلاقياً، لا يُقْصَد منه سوى بيان أهلية الحديث للقبول، أو الرواة للرواية دون المَسَاسِ بجوانب حياتهم الأخرى، وقد امتاز هذا المسلكُ بالموضوعية التامة، والعُمْقِ في البحث، ولعلَّ من أبرز سمات هذا المنهج:

١ ـ الأمانةُ العلميةُ، والنزاهةُ في إصدار الأحكام على الرواة: وهذا واضحٌ جليٌّ فيمن يدقِّق النظرَ في أقوال النقاد، وقد التزموا بذكر كلٌّ من جانب الجرح والتعديل إن وُجِدا في الراوي دون الاكتفاء

بأحدهما؛ إن وُجِد الآخر، وعادةً ما يميلون إلى السُّكوت عن سبب الجرح، إلا إذا سئلوا. ولم يجد كثيرٌ منهم غَضَاضةً في ذكر خاصته بما هو أهله من الجرح، كما هو حالُ (وَكِيْع بن الجَرَّاح) الذي لم يكن يَقْبَل الروايةَ عن أبيه ما لم يكن مقروناً بغيره إلا نادراً، ومثله أبو داود السِّجِسْتاني الذي ذهب إلى تضعيف ابنه، وعلي ابن المَدِيْني في تضعيفه لأبيه، وكان لا يحدِّث عنه، مما يُعَدُّ في حقيقة الأمر من أظهر صور الأمانة، والنزاهة.

٢ ـ الدِّقةُ العلميةُ في تتبُّع الرواة ومروياتهم والموضوعية في إصدار الأحكام:

إذْ يُلاحَظ: أنَّ هذه الأحكام تمتاز بدقَّة الوصف للرواة بفضل ما كانوا يجرونه بينهم من المقارنات ـ حتى بين الثقات منهم ـ وهو مما تظهر فائدتهُ عند التعارض، فأوصلهم ذلك إلى التميز بين من يجب الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاجُ به إلا إذا اعْتُضِدَ، ومن لا يُحْتَجُّ به ولكن يُسْتَشْهَدُ، ومن يُعْتَمَدُ عليه في حال دون أخرى، وتمكَّنوا من الكشف عن الكذَّابين، والمُغفَّلين، وتفقَّدوا الأخبارَ، وصنَّفوها حسب درجاتها من القُوَّة، وأطلقوا عليها مُسَمَّياتٍ كثيرةً تُناسِب واقعَ حالها كـ(الصحيح) و(الحسن) و(الضعيف) و(الموضوع) و(المتصل) و(المنقطع) و(الموقوف) وما إلى ذلك... ولكلٍّ من هذه الأوصاف درجةٌ من درجات القبول، أو الرَّدِّ، الأمرُ الذي يحتاج معه إلى تحرٍّ دقيقٍ، وفهمٍ ثاقبٍ، ودرايةٍ في فنِّ النقد.

وكما أسهم هذا المنهجُ في تحديد أهلية رواة الحديث؛ مَكَّن النقادَ في ذات الوقت من الحُكم على الأسانيد أكثرها صحةً، أو ضَعْفاً، وكذا أثبت البلاد في الرواية يقول الخطيب البغدادي الناقد المعروف:

«أَصَحُّ طُرُقِ السُّنن ما يرويه أهلُ الحرمين: مكَّة، والمدينة، فإنَّ التدليس عنهم قليلٌ، والكَذِبُ، ووَضْعُ الحديث عندهم عزيزٌ.

ولأهل اليمن رواياتٌ جيِّدةٌ، وطرقٌ صحيحةٌ إلا أنها قليلةٌ ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً.

ولأهل البصرة من السنة الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكوفيون مثلهم في الكثرة؛ غير أنَّ روايتهم كثيرة الدَّغَلِ، قليلةُ السَّلامة من العِلَل.

وحديثُ الشاميين أكثره مراسيلُ، ومقاطيعُ، وما اتصل منه مما أسنده الثقاتُ، فإنه صالحٌ، والغالب عليه ما يتعلَّق بالمواعظ». (قواعد التحديث: ص: ٨١).

وهذا القولُ وغيرُه كثيرٌ يؤكِّد صراحةَ مدى الجهد الذي بذله النقادُ في سبيل الوصول إلى هذا الحَدِّ من العلم، والمعرفة بالرواة، والأخبار.

٣ ـ الإجمالُ في التعديل والتفصيل في الجرح:

لأنَّ أسباب التوثيق كثيرةٌ فلم يَرَ النقادُ مُوجِباً لذكر هذه الأسباب على خلاف الجرح، كأن يكون طعناً في العدالة، أو قصوراً في الضبط، والعادة أن يكتفى بسببٍ واحدٍ، والزيادة لا مُسَوِّغَ لها؛ إذ التمادي في ذلك يتعدَّى الغايةَ إلى الغِيبة، والضرورة تُقَدَّر بقدرها.

ومما يحسن التنبيهُ عليه: أن النقاد التزموا بحال الجرح بالأدب، واختيار ما يسهل على الأذن سَماعُه من عبارات النقد، وأبلغ ما قالوه: (كَذَّابٌ)، و(وَضَّاعٌ)؛ وهي أوصافٌ لا تتعدَّى حقيقةَ واقع الراوي، ومع ذلك فقد كان كثيرٌ من الرواة يعبِّرون عن ذلك بمصطلحاتٍ أخرى كما سبق عن الإمام البخاري استعمالُه لمصطلح: (فيه نَظَرٌ)، أو:

(سكتوا عنه) فيمن ترك حديثه، أو: لا تَحِلُّ الروايةُ عنه.

منهجية التصنيف في النقد وأهمُّ الكتب في ذلك:

سبقت الإشارةُ في ثنايا الموضوع إلى عددٍ لابأسَ به من المصنَّفات في النقد، وما ذكر في الواقع لا يعدو أن يكون من باب التمثيل، وتقريب الصورة، وإلا فإنَّ ما صُنِّف في النقد أكثر من أن يُشار إليه في مثل هذه العُجَالة، وهذه المصنَّفات تتفق في الهدف والمضمون إلاَّ أنَّها تختلف فيما بينها من جهة طريقة العرض، والتقييدِ لما حَوَتْه من مادةٍ نقديةٍ، ويُمكن للمتتبِّع لها أن يصنِّفها حسب طريقة التصنيف إلى ما يلي:

١ ـ المصنَّفات التي اعتمدت طريقةَ المسانيد، حيث قام المصنِّفُ بجمع أحاديث كلِّ صحابيٍّ بمفرده، ثم عَمَد إلى نقد بعضها وتبيين عِلَلِها كـ«المسند المعُلَّل» ليعقوب بن شَيْبَة.

٢ ـ المصنَّفات التي اعتمدت طريقةَ المسانيد، لكن بجمع أحاديثَ أحدِ المشهورين بالرواية من الرواة اللاَّحقين، ثم إخراج ما فيها من عِلَلٍ وما أشبه ذلك على نحو ما فعله ابنُ المَدِيْني في أحاديث ابن عُيَيْنَةَ.

٣ ـ المصنَّفات التي اعتمدت جمع الأحاديث على الموضوعات والأبواب الفقهية التي تَمَّ استخراجُ عِلَلِها. كـ«العِلَل» لابن أبي حاتم.

٤ ـ المصنَّفات التي اعتمدت في تدوين مادة النقد سواء تعلَّق ذلك بالرواة، أو متون الأحاديث وأسانيدها، نحو «سؤالات الدَّارِمي» لابن مَعِين.

٥ ـ ما كُتِبَ في الأساس على أنه في الرُّواة، فحوى مادةً نقديةً في عِلَل الأحاديث، ومتونها، وأسانيدها، نحو «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل.

٦ ـ ما كُتِبَ في الأساس على أنه في عِلَل الأحاديث، فحوى مادة نقدية في الرجال، مثل كتب الموضوعات، كـ«اللآلىء المصنوعة» للسُّيوطي.

٧ ـ ما عَرَفه الناسُ بعدُ من كتب علوم الحديث التي أَفْرَدَتْ الرواةَ، وعِلَل الأحاديث بأبوابٍ خاصةٍ.

هذه في الجملة مناهجُ التصنيف، والتدوين في مادة النقد عند المحدِّثين، ويُمْكِن بالنظر إلى القصد، أو ما تغلب عليه المادةُ النقديةُ أن تُقَسَّم هذه المصنَّفات إلى نوعين:

النوع الأول:

وهو ما انْصَبَّ كلام النقاد على عِلَل الأحاديث من جهة السَّندِ والمَتْنِ؛ لأن فُقْدان شرط القبول لكلٍّ منهما يجعل الحديثَ في عِدَاد الأحاديث الضعيفة؛ ولو نِسْبِيّاً، والأغلبُ أن يكون ضَعْفَ المَتْنِ من شذوذٍ أو نكارةٍ أو تحريفٍ، أو قلبٍ، أو اضطرابٍ، أو إدراجٍ. وقد يتعدَّى ذلك إلى حدِّ إمكان الحُكم عليه بالوَضْع، كأن يكون فاسداً في معناه، ركيكاً في لفظه... والكتبُ المصنَّفةُ في هذا اللَّون من النقد كثيرةٌ، ويُطلق عليها في العادة: كُتب العِلَل، ومن أشهرها «كتاب العلل» لعلي بن المَدِيْني، وقد طُبع منه جزءٌ في مجلَّدةٍ صغيرةٍ، و«كتاب العلل» للإمام أحمد، وهو بعنوان «العِلَل ومعرفة الرجال»، وهو كتابٌ كبيرُ الحجم، وأجمَعُ كتب العِلَلِ كتاب الدَّارَقُطْنِي؛ الذي رَتَّبه على مسانيد الصحابة ويقع في مجلَّداتٍ كثيرةٍ، وقد طُبع بعضُه منذ سنواتٍ عدة.

النوع الثاني:

ويمثِّل المصنَّفات التي دار النقدُ فيها على الرواة جرحاً وتعديلاً،

وهي بالنظر إلى حال من ترجم فيها على أنواع ثلاثة:

١ ـ ما احتوى على تراجم الثقات.

٢ ـ ما احتوى على تراجم الضعفاء.

٣ ـ ما جُمِعَ فيه بين الثقات، والضعفاء.

ولعلَّ من أهمِّ ما صُنِّف في النوع الأول (أي ما احتوىٰ علىٰ تراجم الثقات)، «كتاب الثقات» لمحمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، وهو مُرتَّبٌ على الطَّبقات، وقد طُبع منذ سنوات في الهند في عِدَّة مجلداتٍ. و«كتاب الثقات» لعمر بن أحمد بن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، وهو مُرتَّبٌ على حروف المعجم، ويقع في مجلَّدٍ مطبوعٍ واحدٍ. و«كتاب الثقات» لأبي الحسن العِجْلِي وهو كسابقه. ومنها أيضاً: «كتاب الحَفَّاظ» وهو خاصٌّ بمشاهير المحدِّثين للحافظ الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ)، ويقع في ثلاثِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ، ومطبوعةٍ.

وأمَّا مصنَّفات النوع الثاني (أي: ما احتوىٰ علىٰ تراجم الضعفاء) فهي كثيرةٌ جداً، منها: كتاب «الضعفاء»، لكل من الإمام البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، والنَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، والدَّارقُطْنِيّ (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)، وكلُّها مطبوعةٌ. ولعلَّ من أهمِّ كتب الضعفاء، كتاب أبي جعفر العُقَيْلِي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ) في الضعفاء، ويقع في أربع مجلَّداتٍ، وأحسن منه كتابُ ابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ)، وهو غزيرُ الفائدة، طُبع في ثماني مجلَّداتٍ، ورتَّبه صاحبه على حروف المعجم.

ويبدو: أنَّ أجمع هذه الكتب هو كتاب الحافظ الذهبي: «ميزان الاعتدال» في نقد الرجال، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، ويقع في

أربع مجلَّداتٍ ضخمةٍ مطبوعة.

أمَّا مصنَّفاتُ النوع الثالث (أي: ما جُمِعَ فيه بين الثقات والضعفاء) فمن أهمِّها: «كتاب التاريخ» ليحيى بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ)، و«التاريخ» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ)، وكلُّها كتبٌ غايةٌ في الأهمية، وكبيرةٌ في الحجم والمحتوى، وكتاب البخاريِّ وابن أبي حاتم مُرتَّبٌ على حروف المعجم، وكلٌّ منهما يقع في مجلَّداتٍ تسع مطبوعةٌ. ومن الكتب الهامَّةِ في هذا النوع كتاب: «تهذيب الكمال» للحافظ يوسف بن الزَّكِي المِزِّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ) وهو خاصٌّ بتراجم مصنَّفات رواة الكتب الستة، طُبع في مجلدات كثيرة. . . . وغيرها كثيرٌ. . .

النَّقْدُ الخَارِجِيُّ:

هٰذا اصطلاحٌ جديدٌ اصطلحه المستشرقون، يعنون به نقدَ سندِ الحديث، وكما اصطلحوا علىٰ نقد متن الحديث بـ: «النقد الداخلي».

يقول المستشرقون:

«. . إنَّ وِجْهات النظر التي تبنَّاها النقد الاسلاميُّ للسنَّة لم يكن بامكانها أن تُساهِم في تشذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات التي هي أكثر ظهوراً إلا في مقياسٍ محدودٍ؛ ففي النقد الاسلامي للسنَّة تهيمنُ النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هٰذا العلمُ.

والعواملُ الشكليةُ هي بصورةٍ خاصةٍ العوامل الحاسمة للحكم علىٰ استقامة، وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون علىٰ صحة الحديث، وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط. ثم إنَّ الحكم الذي يمس قيمةَ مضمونها يتعلَّق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة. وعندما ينتصر إسنادٌ في امتحان هٰذا النقد

الشكلي، ويكون قد نقل به فكرةً مستحيلةً ملوّثةً بتناقضاتٍ خارجيةٍ، وداخليةٍ، وعندما يقدم هـٰذا يبرهن علىٰ أنَّ هؤلاء الاشخاص كان في إمكانهم أن يكونوا علىٰ صلةٍ فيما بينهم، فإنَّ الحديث يعتبر عند ذلك صحيحاً، ولا يبادرن أحدٌ لأن يقول: بما أنَّ المتن يتضمنَّ استحالةً منطقيةً، أو تاريخيةً؛ فإني أشك في أن يكون الاسناد منتظماً» (من الفصول التي ترجمها الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ من كتاب: «دراسات في السنة الاسلامية»).

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نُور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقُّباً علىٰ هـٰذا الكلام: «هـٰذا أخطَرُ إشكالات المستشرقين وأشهرها، وأن كان أشدَّها ضعفاً، وأوضحها سقوطاً، لكنهم عنوا بتسديده نحو قواعد المصطلح؛ ليظهروا هـٰذا العلم بمظهر العلم الناقص؛ الذي يرىٰ شيئاً شكلياً هو ما أسموه: «النقد الخارجي» أي: نقد السند، علىٰ حينٍ أنه يعشو بصره عن أشياء خطيرة في النقد، حيث إنه بزعمهم لا يعتني بنقد المتن؛ الذي يَسَمّونه «النقد الداخلي»، وقد سَرَتِ العدوىٰ بهـٰذا الظن الخاطيء إلىٰ بعض كُتَّابنا، ومفكِّرينا مثل الدكتور أحمد أمين في كتابه «ضحىٰ الإسلام» ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١)، والدكتور أحمد عبد المنعم البهي (في مقاله المنشور في مجلة العربي الكويتية عدد/ ٨٩/ ص ١٣)، فقد كرَّ الدكتوران هـٰذا الطعن في المحدِّثين، بدافعٍ من التقليد للمتشرقين وحُبِّ التظاهر علىٰ الناس بمعرفة شيءٍ خفي بزعمهم عن الأئمة الكبار، من حيث إنَّ هؤلاء المقلدة هم، ومتبوعوهم ليسوا من علم المحدِّثين في ذلك المكان، ومثَل الدكتورين في مقاليهما كمثل تلميذ يتلقَّف ما يسمعه، ثم يردِّده دون أن يدرك ما فيه من عظيم البهتان.

ومن الدليل علىٰ ماقلناه:

١ ـ أنَّ الدكتور أحمد أمين ذكر: أنهم قَسَّموا الحديثَ بحسب النقد الخارجي إلىٰ صحيحٍ، وحسنٍ، وضعيفٍ، وشاذٍّ... إلخ. والحقيقةُ التي نعرفها منذ حداثة عهدنا بعلم الحديث: أنهم قَسَّموا الحديث بحسب النقد الداخلي، والخارجي إلىٰ الأقسام التي ذكرها، لا بحسب النقد الخارجي فقط.

بيان ذلك: أنَّك تجد من شرط الحديث الصحيح، والحسن ألَّا يكون شاذّاً، ولا مُعَلاً، ثم نقرأ كلامَ القوم وإذا بهم يقسِّمون الشذوذَ إلىٰ شذوذٍ في المتن وشذوذٍ في السند، كذلك يقولون: إنَّ العلة قد تكون في المتن كما قد تكون في السند، فلو كان ناقدُ المحدِّثين اطَّلع علىٰ مؤلفٍ يسيرٍ في علم الحديث؛ أكان يجترئ علىٰ أن يقول ما قال؟! بل إنا نكتفي منه أن ينظر نظرةً في تعريف علوم الحديث؛ إذاً لوجده علماً يبحث في أحوال السند، والمتن، لكنه سقط فيما عابه بزعمه علىٰ المحدِّثين بسبب تقليده للمستشرقين؛ حيث إنه لم يتثبَّت، ولم يعتبر ظروفَ المستشرقين التي هي أكبر دافعٍ يدفع لاختلاق المطاعن، فحقَّ عليه المثل: «رمتني بدائها وانسلت».

٢ ـ إنَّ المحدِّثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية؛ حيث قرَّروا قاعدةً اتفقوا عليها، وهي: أنه لا تلازُمَ بين صحة السند، وصحة المتن، وبالعكس أيضاً، فإنه لا تلازُمَ بين ضَعْفِ السند، وضَعْفِ المتن، وهـٰذا واضحٌ في قواعد هـٰذا العلم مُسَلَّمٌ به، لا يحتاج إلىٰ الاستكثار من النقول، والتطويل به. وهو يَدُلُّ بما لا يدع مجالاً للشكِّ علىٰ أنَّ المحدِّثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمالٍ، وأعدوا له العدةَ العلميةَ في منهجٍ موضوعيٍّ متعمِّقٍ بعيدٍ غاية البعد عن الشكلية، والانخداع بالمظاهر.

٣ ـ إنَّ (النقد الداخلي) كان أولَ علومِ الحديث وجوداً حين كان

الناس علىٰ العدالة، وذلك في عصر الصحابة. والعجيبُ: أنَّ الدكتور أحمد البهي قال في آخر مقالته التي أومأنا إليها: «وقد ذكر العلماء وجوهاً في رَدِّ المتن بناء علىٰ معناه مع صحة السند...»، ومثَّل لذلك بقصة فاطمة بنت قيس، وقصة علي بن أبي طالب حين رَدَّ حديث مَعْقِل بن سنان في مهر مَنْ مات عنها زوجها ولم يدخل بها، ولم يسم لها مهراً، فقال علي ـ رضي الله عنه ـ: «لا ندع كتابَ ربِّنا لقول أعرابيٍّ بوّال علىٰ عقبيه». (انظر تحقيق نقد هـٰذه الرواية عن علي في «سبل السَّلام»: ٣: ١٥١). الأمر الذي يبيِّن: أن الكاتب غلب عليه التقليدُ، فجاءت مقالته متناقضةً ينسف آخرها أولها!!، وتثبت هي نفسها: أنَّ (النقد الداخلي) قد عني به المحدثون منذ قديمِ العهد برواية حديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم. بل إنَّا نجد: أنَّ نقد المتن يؤدِّي إلىٰ الحكم علىٰ الحديث بأشد الأحكام، وهو الوضع، حيث قرَّروا: أنَّ الوضع قد يعرف من النظر في المروي، كما سبق أن أوضحنا وجوهَه العديدة.

٤ ـ إنَّ فكرة الإعتماد علىٰ النظر في المتن وحده ليست من اختراع المستشرقين، بل إن تجربتها قد سبقت في تاريخ المسلمين القديم علىٰ أيدي أناس جعلوا الرأي وحده يتحكَّم في المتون سلباً وإيجاباً، نفياً وإثباتاً، وقد أسفرت التجربة عن أسوأ النتائج، وأغرب التناقضات.

لقد استحسن بعضُ المتزهِّدين الجَهَلة وَضْعَ الحديث في الترغيب والترهيب وقالوا: «نحن نكذب له»، والوعيد انما جاء لمن «كذب عليّ»، فجعلوا هـٰذا العبثَ في النص الصريح ذريعةً للاختلاق علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم، وكأنهم جهلوا: أن فعل «كذب عليه» معناه ألصق به ما لم يقله، سواء أكان مؤيِّداً له، أم طاعناً فيه، وهكـٰذا أدَّىٰ التصوُّرُ الخاطىءُ بهـٰذه الطائفة إلىٰ أن تتصوَّر: أنَّ كل كلامٍ

صحيحٍ فإنه قاله رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ـ فصاروا يسندون ما يشاؤون إلىٰ رسول الله ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ وهو منه، ومنهم براء.

وفي الطرف المقابل نهض أناسٌ لرفض المتون الصحيحة لمجرَّد بعده عن خيالاتهم، ومألوفاتهم، كما فعل بعضُ المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وإذا بهم يبلغون من الاسفاف مبلغاً عظيماً، حيث راحو يحتكمون إلىٰ المشاهدات المادية المعتادة، يقيسون عليها ما وَرَد من النصوص في عوالم مغيبة غير ماديةٍ، كالأحاديث في الملائكة، أو الجِنّ ينكرونها، أو يتأوَّلونها تأويلاتٍ هزيلةً، حتىٰ خرجوا بذلك عن نصوص الاسلام القطعية، بل عن الأديان السماوية، فلو رامَ أحدُهم أن ينقل إلىٰ النصرانية؛ لما وجد له فيها متنقلاً، أو إلىٰ اليهودية لم يجد متسعاً.. !!.

وهـٰذا كلُّهُ يُثبت أبلغ إثباتٍ: أنَّ نقد المتون ليس له بمفرده تلك الجدوىٰ إلا إذا كان في ضِمن الإطار العام لنظرية النقد الشامل الذي سلكه المحدِّثون، وانتهجوه.

٥ ـ إنَّ النقد الخارجي للأحاديث (أي: نقد الأسانيد) الذي عابه العائبون، وسَمَّوه شكلياً يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي؛ أي: نقد المتون؛ لأن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بالثقة هـٰذا الذي استخف به المستشرق جولد تسيهر، وأشياعه ليس عملاً شكلياً سطحياً، بل إنه مرتبطٌ بالمتن ارتباطاً قوياً؛ وذلك: أن توثيق الراوي لا يثبت بمجرَّد عدالته، وصدقه، بل لابُدَّ من اختبار مروياته بعرضها علىٰ روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقةٌ ولو من حيث المعنىٰ لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً. (انظر مقدمة «صحيح مسلم» ص: ٥، و«علوم الحديث» ص: ٩٥ وغير ذلك من المصادر).

وهٰذه كتبُ الجرح والتعديل ملأىٰ بالجرح لرواية المناكير، والأباطيل نسوق أمثلة لذلك من كتاب: «المغني في الضعفاء» للإمام الذهبي:

٨٠ - إبراهيم بن زكرياء الواسطي. قال ابن عدي: حَدَّث بالبواطيل. وقال أبو حاتم: حديثُه مُنْكَرٌ.

٨٢ - إبراهيم بن زياد القُرَشي، عن خُصَيْفٍ، وعنه محمد بن بكَّار الريان بخبرٍ منكرٍ جداً، ولا يدرىٰ من هو؟.

٨٥ - إبراهيم بن زيد الأسلمي، عن مالكٍ، وَهَّاه ابنُ حِبَّان، والدارقطني، وله عن مالكٍ خبرٌ كذب.

٨٦ - إبراهيم بن سالم النَّيسابوري. قال ابن عدي: له مَناكِيرُ.

٨٨ - إبراهيم بن سعيد المديني، مُنكَر الحديث، ولا يكاد يُعْرَف.

٨٩ - إبراهيم بن سَلْمٍ، قال ابن عدي: مُنكر الحديث، لا يُعْرف.

فهٰذه سِتّ تراجم اخترناها من عشرة فقط من كتاب مختصر جداً في نقد الرواة، يأتي جرحهم بنقد مروياتهم. وذلك يوضح قوّةَ ارتباط نقد السند بالمتن، وعلاقته بمرويات الرواة علاقة وشيجة لا يصح أن يدور حولها جدال.

٦ - سَبَق أن بينا: أنَّ ظهور الفِرَق دعا علماء الأمة إلىٰ تحري أحوال الرواة، ودراستها من كافة الوجوه، ولا سيما بيئة الراوي، ومذهبه، حتىٰ إنهم لم يقبلوا روايةً من يدعو لبدعةٍ ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته، فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم.

وإنّنا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديثٍ من كتب السنة الأصول يَدُلُّ علىٰ وضعه ما ذكروه من عاملٍ سياسيٍّ كدعم بني أمية، أو غيرهم، أو عاملٍ بيئة، أو غير ذلك.

اللَّهم إلا أن يكون بعض هؤلاء الوالغين في علم المحدِّثين قد اطَّلع علىٰ بعض تلك الأحاديث في كتاب «اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام السُّيوطي، أو في كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» للحافظ أبي الحسن بن عَرَّاق فحسب بما أوتي من السعة في علم الحديث: أن هـٰذه الكتب هي مصادر نقل السنة النبوية؟! فحَقَّ له أن يقول ما شاء له القول.. !!

وحق للعقلاء المنصفين أن يُقِرّوا بحقيقة الجهود العظيمة، والوسائل العلمية، والدقيقة؛ التي اتبعها المحدِّثون في خدمة الحديث.

النَّقْدُ الدَّاخِلِيُّ:

انظر «النقد الخارجي».

نَقْدُ الرِّجَالِ:

أي: نقدُ الرُّواةِ ومعرفةُ أحوالهم جرحاً وتعديلاً.

انظر «نقد الحديث».

نَسِيْجُ وَحْدِهِ:

وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ في مدح الرجلِ المنقطع النظير المحمودِ، وذلك أنَّ الثوب الذي لم يُنْسَجْ على مِنْواله مثله لدِقَّتِه، وإحكامِ صَنْعَتِه يكون مُميَّزاً، حيث لم يُصْنَعْ على مثاله مثلُه، ومثل هذا يبالغ عادةً في مدحه. (انظر «مجمع الأمثال» ١/ ٤٠).

جاء في وصف عائشةَ رضي الله عنها لعُمَرَ رضي الله عنه: «كان والله أَحْوذِّياً، نَسِيْجَ وَحْدِه».

كما جاء عن ابن عُمَرَ قوله: «من يَدُلُّني على نسيج وحده، أي رجلاً لا عَيْبَ فيه». (لسان العرب: ٢/ ٣٦٢).

وممَّن استخدم هذا المثلَ من النُّقَّاد: ابنُ مهدي في وَصْف ابن المبارك، والإمامُ أحمد في وصف عبد الله بن إدريس وكِلاَهما من كبار الأئمة. (انظر «تاريخ بغداد» ٩/ ٤١٨، و١١/ ١٦١).

واستعمله أيضاً خُلَيْف بن عُقْبَة في محمَّد بن سِيْرِيْن. (انظر «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٦٠٨).

وظاهرُ الأمر يَدُلُّ على أنَّ هذا المثلَ هو نظيرُ قولهم: (فلانٌ منقطعُ القرين) أو (معدومُ النظير) و(لا أَعْرِفُ له نظيراً) وهي أعلى مراتب التعديل.

نِقْمَةٌ وعَذَابٌ:

من ألفاظ الجرح الشديد، قاله الحافظُ صالح جَزَرَة في: (برَكة بن محمَّد الحَلَبِي): «ليس هو بَرَكةٌ، إنَّما هو نِقْمَةٌ وعَذَابٌ». (انظر «سؤالات حمزة السَّهْمي للدَّارقُطني» ص: ١٨٦).

نُهِيْنَا عَنْ كَذَا:

قولُ الصَّحابة: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهينا عن كذا» كقول أُمِّ عَطِيَّة الأنصارية ـ رضي الله عنها ـ: «أُمِرْنا أن نُخرِج في العيدين العواتقَ، وذواتَ الخُدور، وأُمِرَ الحُيَّضُ أن يعتزلن مصلَّى المسلمين». (أخرجه البخاري في العيدين، باب: خروج النساء والحيض إلى المصلى، رقم: ٩٧٤ ومسلم في العيدين، باب: إباحة خروج النساء إلى المصلى رقم: ٨٩٠ واللفظ له).

وقولها ـ رضي الله عنها ـ «نُهينا عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَم

علينا». (أخرجه البخاري في الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز، رقم: ١٢٧٨ ومسلم في الجنائز، باب: نهي النساء عن إتباع الجنائز، رقم: ٩٣٨).

وكقول أنس بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشفع الأذانَ، ويُوتِر الإقامةَ إلا الإقامة». (أخرجه البخاري في الأذان، باب الأذان مثنى، برقم: ٦٠٥).

فهذا وما جانَسه «مرفوع» على الصحيح المعتمد؛ لأنَّ الآمر، والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبيُّ ﷺ، لا فَرْقَ في كلٍّ ذلك بين قول الصحابيِّ ذلك في حياة الرَّسول ﷺ أو بعده.

النَّواصِبُ:

وعلىٰ الطرف الآخر من التشيُّع (النصب) وهو بُغْض أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وأرضاه؛ إذ كانت طائفةٌ من شيعة بني أمية قد قُتل آباؤهم، وأجدادهم وإخوانهم، في معارك معاوية مع أمير المؤمنين علي، فبقي ذلك في نفوسهم، وحصلت لهم النُّفرة كما جاء ذلك عنهم صريحاً بالنص.

ولم يكن بُغْضُهم لأمير المؤمنين من أجل الدِّين، أو شكّاً في مكانته، وسابقته في الإسلام، بل كان ذلك منهم عن تأويلٍ، واجتهادٍ. ولو كان بُغْضُهم للدين، والإسلام؛ لكانوا من المُرْتَدِّين، أو المنافقين، وهؤلاء لا يؤخذ حديثُهم ولا كرامةَ لهم، ولو كان بُغْضُهم للدِّين؛ لما رووا عنه، ولما اتَّصلت أسانيدهم به، رضي الله عنه، كيف وقد حملوا عنه الحديث؟! ثم لو كان ذلك؛ لما كان للمحدّثين القائمين لله بالحجة ليقبلوا هـٰذا الصنف.

وأقول: إنَّ الذي كشف أمرَ النواصب، وحذَّر منهم هم أهلُ

الحديث أولاً، وهم الذين بيَّنوا الشيعةَ، والرافضةَ، والمُرْجِئةَ، وغيرَهم، ووضعوا كلَّ واحدٍ في مكانه الذي يستحقه في سُلَّم الرواية، والحديث، والسنَّة بدءاً من الصحابة ابن عباس، وابن عمر، وإخوانهم إلىٰ أن انتهىٰ الأمرُ إلىٰ الحفاظ: الذهبي، وابن حجر، وإخوانهم. ومن هؤلاء:

١ - **إسحاق بن سُوَيْد بن هُبَيْرَة العَدَوي البصري**، التابعي، (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ):

كان يحمل علىٰ عليٍّ، رضي الله عنه. قال أبو العرب الصقلي: كان يحمل علىٰ عليٍّ تحامُلاً شديداً، وليس بكثير الحديث، ومن لم يحب الصحابة؛ فليس بثقة، ولا كرامة.

وقال العِجْلِي: بصريٌّ ثِقَةٌ كان يحمل علىٰ عليٍّ.

ولكنه ثقةٌ صادقٌ، فقد قال فيه أحمد بن حنبل: شيخٌ ثقةٌ. وقال مثله ابن معين، والنَّسائي، ومحمد بن سعد. وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث.

وكذلك وَثَّقه ابنُ شاهين، وغيرهم.

ولهٰذه الثقة، والصدق، وعدم بلوىٰ الكذب عليه أخرج له الأئمةُ في كتبهم؛ فقد أخرج له البخاريُّ حديثاً في الصيام؛ وإن كان مقروناً، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، فأخذوا صِدْقَه، وتركوا له بدعتَه، وهٰذا هو عين الإنصاف لمن أبصر الحق!!. (انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري: ١/ ٣٨٩؛ والثقات للعجلي، ص ٦١؛ والجرح والتعديل: ٢/ ٢٢٢؛ والثقات لابن حبان: ٦/ ٤٧؛ وتهذيب الكمال: ٢/ ٤٣٢؛ وسير أعلام النبلاء: ٦/ ٤٧؛ وتهذيب التهذيب: ١/ ٢٣٦؛ وتقريب التهذيب، ص ١٢٨).

٢ ـ **بَهْزُ بن أسد العمي أبو الأسعد البصري** (المتوفىٰ نحو المئتين للهجرة):

ذكر الأزدي: أنه كان يتحامَلُ علىٰ عثمان، وقيل: على علي، فهو بهـٰذا سيِّىء المذهب، والعهدة عليه. ولكنه كان إماماً ثَبْتاً صادقاً، قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهىٰ في التثبت.

وقال ابن معين والنسائي: ثقةٌ.

وقال محمد بن سعد: ثقةٌ كثيرُ الحديث حُجَّةٌ.

وقال يحيىٰ بن سعيد: ما رأيتُ رجلاً خيراً منه.

وقال أبو حاتم: إمامٌ صدوقٌ، ثقةٌ.

وقال العِجْليُّ: بصريٌّ ثقةٌ، ثَبْتٌ في الحديث، رجلٌ صالحٌ، صاحبُ سُنَّةٍ.

ولهـٰذه المكانة لم يلتفتوا إلىٰ رأيه، وأقبلوا علىٰ روايته مطمئنِّين، وأكثروا عنه الروايةَ، قال عبد الرحمـٰن بن بشر بن الحكم: سألتُ يحيىٰ بن سعيد يوماً عن حديثٍ، فحدَّثني به، ثم قال لي: أراك تسألني عن شعبة كثيراً، فعليك ببَهْزِ بن أسد، فإنه صدوقٌ، فاسمع منه كتاب شعبة.

وقال جرير بن عبد الحميد: اختلط عليَّ حديث عاصم الأحول، وأحاديث أشعث بن سوار حتىٰ قَدِمَ علينا بَهْزٌ فخلصها لي، فحدثت بها.

وقد أخرج حديثه الشيخان، وبقية الستة، وغيرهم.

(انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩٨، والتاريخ الكبير للبخاري: ٣/ ١٤٣، والثقات للعجلي، ص ٧٨؛ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم:

٢/ ٤٣١؛ والثقات لابن حبان: ٨/ ١٥٥، وتهذيب الكمال: ٤/ ٢٥٧، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٩٢، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٤١، وميزان الاعتدال: ١/ ٣٥٣، وتهذيب التهذيب: ١/ ٤٩٧).

٣ ـ حصين بن نمير الواسطي أبو محصن مولىٰ لهمدان:

أحدُ النواصب، قال ابن أبي خَيْثَمَة: قلتُ لأبي: لمَ لا تكتب عن أبي محصن؟ قال: أتيتُه فإذا هو يحمل علىٰ عليٍّ، فلم أعد إليه.

وقد أقبل عليه للأخذ عنه غَيْرُ أبي خَيْثَمَة لصِدْقِه، وضَبْطِه، وعدالتِه، وإتقانِه.

فقال عنه يحيىٰ بن معين: صالحٌ. وقال أبو حاتم: صالحٌ ليس به بأسٌ. وقال أبو زُرْعَةَ: واسطيٌّ ثقةٌ. وقال العِجْلِيُّ: بصريٌّ ثقةٌ.

ولهـٰذا أخرج حديثَه البخاريُّ في صحيحه، فقد روىٰ عنه في كتاب الطِّبّ، وكتاب الأنبياء، وأخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

٤ ـ خالد بن سلمة بن العاص القُرَشي المخزومي الكوفي، الفأفاء (المتوفىٰ مقتولاً في سنة ١٣٢ هـ):

قال الذهبي (في «سير أعلام «النبلاء» ٥/ ٣٧٤):

«وهو من عجائب الزمان، كوفيٌّ ناصبيٌّ، ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيَّع. وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفين علىٰ أقسام: أهل سنَّة، وهم أولو العلم، وهم محبون للصحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم، كسعد، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأمم، ثم شيعة يتوالون، وينالون ممَّن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة.

ثم نواصب، وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين، ويقرُّون بإسلام علي، وسابقته، ويقولون: خذل الخليفة عثمان. فما علمتُ في ذلك

الزمان شيعياً كفَّر معاوية، وحزبه، ولا ناصبياً كفَّر عليّاً، وحزبه، بل دخلوا في سبّ، وبغض، ثم صار اليوم شيعة زماننا يكفِّرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً، وعدواناً، ويتعدَّون إلىٰ الصدِّيق.

وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمت فيهم مَنْ يكفِّر علياً، ولا صحابياً.

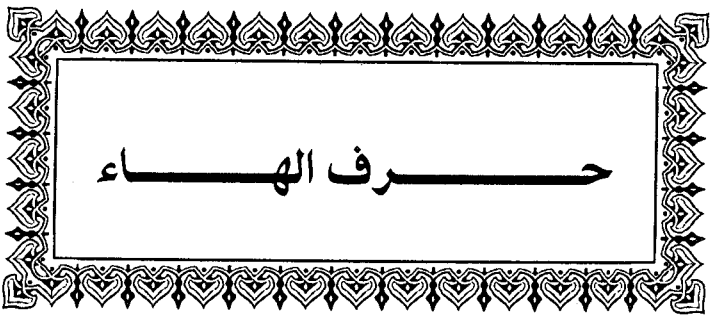
وقد كان خالد الفأفاء محلَّ صِدْقٍ، وأمانةٍ، ووثَّقه غيرُ واحدٍ، منهم عليُّ بن المَدِيني، ويحيىٰ بن مَعِين، والنَّسائي، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وغيرهم.

وقال ابن عدي: هو في عداد مَنْ يجمع حديثه، وحديثُه قليلٌ، ولا أرىٰ بروايته بأساً».

ولهـٰذا أخرج عنه الأئمة في كتبهم، فروىٰ له البخاري في «الأدب المفرد» وجاء ذكره في الصحيح، وأخرج له مسلمٌ في صحيحه، وأصحاب السنن.

(انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: ٣/ ١٠، والجرح والتعديل: ٣/ ١٩٧، وثقات العجلي ص ١٢٣، والتعديل والتجريح للباجي: ١/ ٥٣٣، والثقات لابن حبان: ٦/ ٢١٣، وتهذيب الكمال: ٦/ ٥٤٦، وميزان الاعتدال: ١/ ٥٥٤، وتهذيب التهذيب: ٢/ ٣٩١، وهدي الساري، ص ٣٩٨، وتقريب التهذيب، ص ٢٠٧، وغيرها).

❐ ❐ ❐



حـــــــرف الهـــــــاء

هـ:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في سُنَنِه.

هَالِكٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن للاحتجاج به ولا للاعتبار.

هب:

رمْزٌ للإمام البَيْهَقِيُ في «شعب الإيمان».

هـٰذا الحَدِيْثُ بَاطِلٌ لا أَصْلَ لَهُ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الحَدِيْثُ لا أَصْلَ لَهُ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الحَدِيثُ لا أَصْلَ له في الْكِتَاب ولا في السُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الْحَدِيْثُ أَصَحُّ شيءٍ في الْبَابِ:

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في البَابِ» في حرف الألف.

هٰذا الْحَدِيثُ أَصَحُّ مِنْ كذَا:

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في الْبَابِ» في حرف الألف.

هَٰذا الْحَدِيْثُ لا يَصِحُّ أَوْ لا يَثْبُتُ:

قال المحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٨٢ ـ ٢٨٤):

«لا يَلْزَم من قولهم: (لا يَصِحُّ أو لا يَثْبُتُ هذا الحديثُ) كَوْنه موضوعاً، أو ضعيفاً، وكذا لا يَلْزَم من قولهم: (لَمْ يَصِحَّ أو لا يَثْبُتُ في هذا الباب شيءٌ) خُلُوُّه عن (الحُسْن) أيضاً. قال الزَّرْكشي في (نُكَتِه على ابن الصَّلاح) بين قولنا: (موضوعٌ) وبين قولنا: (لا يَصِحُّ) بَوْنٌ كثيرٌ، فإنَّ الأول إثباتُ الكَذِب، والاختلاقِ، والثاني إخبارٌ عن عدم الثبوت، ولا يَلْزَم منه إثباتُ العَدَمِ، وهذا يجيء في كلِّ حديثٍ قال فيه ابنُ الجَوْزي: (لا يَصِحُّ ونحوه).

وقال أيضاً: «لا يَلْزَم منه أن يكون موضوعاً، فإنَّ الثابت يَشْمَلُ: (الصحيحَ) و(الضعيفَ) دونه».

وقال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على كلام المحدِّث التَّهَانَوِي: «تابَعَ شيخنُا المؤلِّف ـ حفظه الله تعالى ـ العلاَّمةَ اللَّكْنَوِيَّ في هذا الفصل بكامله، وقد نَقله من كتابه (الرفع

والتكميل) كما سيصرح به في آخره، وكذلك اللَّكْنَوِيُّ تابع الشيخَ علياً القاري والإمامَ الزَّرْكَشي، وقد سها الإمامُ الزَّرْكَشي ـ فيما قاله ـ فتَبِعَه المقتدون من ورائه: القاريُ، واللَّكْنَوِيُّ، والقَاسِميُّ، والمُعَلِّمي، وشيخُنا التهانوي وغيرُهم كما أوضحتُهُ بتوسُّعٍ، ونصوصٍ، وأمثلةٍ في تَقْدِمتي لكتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعليٍّ القاري، فانظره فإنه ممَّا يُستفاد. (انظر ص: ١٠ ـ ١٥ من الكتاب المذكور).

وتوضيحُ المقام: أنَّ قولهم في الحديث: (لا يَصِحُّ) أو (لا يَثْبُتُ) أو (لَمْ يَصِحَّ) أو (لم يَثْبُتْ) أو (لَيْسَ بِصَحِيْحٍ)، أو (لَيْسَ بثَابِتٍ) أو (غيُر ثابتٍ) أو (لا يَثْبُتُ)، ونحو هذه التعابيرُ إذا قالوها في كتب الضعفاء، والمتروكين، والوضَّاعين، أو كتب الموضوعات؛ فالمراد به: أنَّ الحديث موضوعٌ لا يتصف بشيءٍ من الصحة. وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام؛ فالمرادُ به ـ أي: بنفي الصحة، أو نفي الثبوت هنا ـ نفيُ الصحة الاصطلاحية عنه، فيُمكِن أن يكون حَسَناً، أو ضعيفاً».

ثم نقل ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه الإمام الكوثري عن ابن هِمَّات الدِّمَشْقِي: أنه قال: «اعْلَمْ: أنَّ البخاري، وكلَّ من صَنَّف في الأحكام يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) الصحةَ الاصطلاحيةَ، ومن صَنَّف في الموضوعات، والضعفاء يريد بقوله: (لم يَصِحَّ)، أو (لم يَثْبُتْ) المعنى الأعمَّ، ولا يلزم من الأوَّلِ نَفْيُ الحُسْنِ، أو الضَّعْفِ، ويلزم من الثاني: البُطْلان».

هٰذَا الحَدِيْثُ مِنْ بَلاَيَاه:

أي من مَوْضوعاتِه.

انظر «البَلاَيا» في حرف الباء.

هٰذا حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ:

انظر «مُنْكَرُ الحَديْثِ» في حرف الميم.

هٰذا سَمَاعِي عِنْدَ فُلَانٍ:

من ألفاظ تَحمُّل الحديث سَماعاً من الشيخ.

هَٰذا لَفْظُ فُلَانٍ:

يقال ذلك عند الاقتصار على روايةٍ مُعَيَّنَةٍ من ألفاظ الحديث الذي رُوِيَ بأكثر من لفظٍ. (تدريب الراوي: ٢/ ٥٥).

الهَذْرَمَةُ:

هي السُّرعةُ في القِراءةَ، ويقالُ: «هَذْرَمَ القرآن» أي: أسرع في قراءته، لا يتدبَّر معانيه، وهو غيرُ محمودٍ. (المعجم الوسيط).

قال عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: «شَرُّ الكتابة (المَشْقُ) وشَرُّ القِراءةِ (الهَذْرَمَةُ) وأجْوَدُ الخَطِّ أبْيَنُهُ». (انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٦٢).

هش:

رَمْزٌ لابن هشام في «السيرة» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

هسق:

رَمْزٌ للإمام البَيْهَقِيِّ في «السُّنن الكبرى».

هَل الْعُلمَاءُ إلاَّ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبَة:

من الأقوال النادرة في التوثيق، قيلت في (شعبة بن الحجَّاج) روىٰ الخطيبُ بسنده إلىٰ محمد بن القاسم قال: ذُكر شعبة بن الحجاج عند أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، فقال: «هل العلماءُ إلا شُعْبَةٌ من شعبة». (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٦٦).

والشُّعْبَةُ: الفِرقَةُ، والطائفةُ من كلّ شيءٍ والقطعة منه، ويقال:

اشْعَبْ لي شُعْبةً من المالِ ـ أي: أعْطِني قِطعة من مالِكَ. وفي يدي شُعْبةٌ من مالٍ. (لسان العرب). وتعبيره هـٰذا هو جناس تام في فن البلاغة.

هُوَ أَكْذَبُ مِنْ حِماري هـٰذا:

هـٰذا التعبيرُ استعمله عليُّ بن ثابت الجزري في تجريح: (ابراهيم هُدْيَة أبو هُدْيَة الفارسي).

روىٰ الخطيب بسنده إلىٰ مجاهد بن موسىٰ: أنه سُئل عن ابراهيم بن هدية، فقال: قال عليُّ بن ثابت: هو أكذب من حماري هـٰذا (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٠٢) وتعبيره هـٰذا يَدُلُّ علىٰ تجريحه الشديد لهـٰذا الراوي، وهو ينطبق عليه، فأمره بالكذب، ووَضْعِ الأحاديث مشهورٌ معروفٌ عند نقاد الحديث وهـٰذه طائفةٌ من أقوالهم فيه.

قال ابن حِبَّان عنه: دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة، وكان رقّاصاً بالبصرة يُدْعَىٰ إلىٰ الأعراس، فيرقص فيها، فلمَّا كبر؛ جعل يروي عن أنسٍ، ويضع عليه، ثم قال بعد أن أورد له بعضَ الأحاديث التي وضعها: فلا يحل لمسلمٍ أن يكتب حديثَه، ولا يذكره إلا علىٰ وجه التعجب. (المجروحين: ١/ ١١٤). وقال ابن عدي: حَدَّث عن أنسٍ، وغيرِه بالبواطيل، وقال في آخر ترجَمته بعد أن أخرج له بضعةَ عشر حديثاً مناكيرَ: وهـٰذه الأحاديثُ مع غيرها مما رواه أبو هُدْبَة كلُّها بواطيل، وهو متروكُ الحديث بَيِّنُ الأمر في الضعف جداً. (الكامل: ١/ ٢١١). وقال الخطيب: حَدَّث عن أنس بالاباطيل. (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٠١).

هَوَ أَكْذَبُ مِنْ رَوْثِ حِمَارِ الدَّجَّالِ:

هـٰذا التعبيرُ انفرد به أحدُ الأئمة في تجريح: (عبد السلام بن صالح الهَرَوي)، قال ابراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني: «كان زائغاً عن

الحقِّ، مائلاً عن القصد، سمعتُ من حدَّثني عن بعض الأئمة: أنه قال فيه: هو أكذب من رَوْثِ حِمار الدَّجالِ، وكان قديماً متلوِّثاً في الأقذار». (أحوال الرجال: ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

هٰذا التعبيرُ نقله الجُوْزجاني ـ وهو ثقةٌ حافظٌ ـ عن بعض الأئمة، ولم يذكر اسمَ الامام، وكذلك لم يصرِّح باسم الراوي الذي نقل هٰذا التعبيرَ عن ذلك الإمام، ولكن رواية الحافظ الخطيب البغدادي لهٰذا الخبر بإسناده إلىٰ الجوزجاني، ونقل المِزِّي لها، وعدم التعقيب عليها بشيءٍ يُشعِر بقبولهما لهٰذا الخبر.

فتعبيرُ هٰذا الإمام يَدُلُّ علىٰ شِدَّة تجريحه لهٰذا الراوي وكان يكفي لوصفه بالدجَّال للتدليل علىٰ كذبه، ولكنه أراد المبالغة، والتهويل في أمره ـ والله أعلم ـ فنقاد الحديث أجمعوا علىٰ تضعيفه.

قال عن النَّسائي: ليس بثقةٍ. (تاريخ بغداد: ١١/ ٩٥١).

وقال أبو حاتم: لم يكن عندي بصَدوقٍ، وهو ضعيفٌ، ولم يحدِّث عنه. (الجرح والتعديل: ٣/ ١٥/ ٤٨).

وقال الدَّارقطني، والعُقَيْلي: رافِضِيٌّ خبيثٌ. زاد العقيلي: كذَّابٌ. (الضعفاء: ٣/ ٧٠).

وأمَّا أبو زُرْعة فأمر أن يُضرب علىٰ حديثه، وقال: لا أحدِّث عنه، ولا أرضاه. (الجرح والتعديل: ٣/ ق١/ ٤٨).

هُوَ عِنْدي أَضْعَفُ مِنْ كُلِّ ضَعِيْفٍ:

هٰذا التعبيرُ استعمله البخاريُّ في تجريح سليمان بن داود الشَّاذَكُوْني (المتوفىٰ ٢٤٣ هـ) فقد روىٰ الخطيب بسنده إلىٰ أبي العباس الأزهري: أنه قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري

وذكر سليمان يعني الشَّاذكوني، فقال: هو عندي أضعَفُ مِنْ كلِّ ضعيفٍ. (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٧).

والبخاري أراد بلا شكٍّ تجريح الشاذكوني بهـٰذا التعبير، ويؤيِّد ذلك قولُ البخاري الآخر فيه، وكذلك أقوال النقاد الآخرين.

أمَّا قوله الآخر فيه فهو: «فيه نظرٌ». (التاريخ الصغير: ٢/ ٣٣٤).

انظر تعريف لفظه: «فيه نظر» في حرف الفاء.

قال ابن معين ـ في رواية ابن الجنيد ـ قد سمع إلَّا أنه يكذب ويضع الحديثَ. (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٧).

وروىٰ الحاكمُ بسنده إلىٰ أبي زُرْعَة ـ أي: الرَّازي ـ: أنه قال: وضع الشَّاذكونيُّ سبعة أحاديث علىٰ رسول الله ﷺ لم يَقُلْها». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٦٨٢).

وقال ابن أبي حاتم الرّازي سمعتُ أبي يقول عنه: ليس بشيءٍ، متروكُ الحديث، وترك حديثَه، ولم يحدِّث عنه. (الجرح والتعديل: ٢/ ١٥/ ١١٥).

ولقد حاول بعض النقاد أن يدافع عنه ويُبَرِّئه من الكذب، والوضع في الحديث.

قال الحافظ ابن عدي بعد أن خَرَّج في ترجَمته مجموعةً من الأحاديث المُنْكَرة عليه:

«وللشَّاذكونيِّ حديثٌ مستقيمٌ، وهو من الحفَّاظ المعدودين من حفَّاظ البصرة، وهو أحدٌ من يضم إلىٰ يحيىٰ، وأحمد، وعلي، وأنكر ما رأيتُ له هـٰذه الأحاديث التي ذكرتها، بعضها مناكيرُ، وبعضها سرقةٌ، وما أشبه صورة أمرِه بما قال عَبْدَان: إنه ذهبتُ كُتبه، فكان يحدِّث حفظاً، فيغلط، وإنما أُتي من هناك يشتبه عليه فلجرأته،

واقتداره علىٰ الحفظ يَمُرُّ علىٰ الحديث، لا أنه يتعمَّده». (الكامل: ٣/ ١١٤٥ ـ ١١٤٦).

هُوَ والرِّيْحُ سَوَاءٌ:

ومِن الألفاظ التي استعملها النقادُ في تشبيه بعض الرواة، أو مروياتهم بالرِّيح ما روي عن عثمان بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٨٣ هـ) حيث جرح بهٰذه العبارة أسدَ بن عمرو البَجَلي، (المتوفىٰ سنة ١٩٠ هـ).

روىٰ ابنُ شاهين بسنده إلىٰ عثمان بن أبي شيبة: أنه قال في أسد بن عمرو: «هو والريح سواء، لا شيءَ في الحديث، إنما كان يبصر الرأي». (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

ولم ينفردْ ابنُ أبي شيبة في تجريحه، بل شاركه التجريحَ أكثر النقاد.

فقال يزيد بن هارون عنه: «لا تَحِلُّ الروايةُ عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ١٥/ ٣٣٧).

وقال النَّسائي: ليس بثقةٍ. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٩).

وقال ابن المديني: ضعيفٌ. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

هوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ:

قال الطِّيْبِيُّ: «أي: شيخٌ كبيرٌ غلب عليه النِّسيانُ، ليس بذاك المقام الذي يُوْثَق به؛ أي: روايته ليست بقويةٍ».

إلاَّ أنَّ ظاهر قولهم: «هو شيخٌ» من أدنى ألفاظ التعديل، فإذا قرن

به: «لَيْسَ بذاك» فيكون من ألفاظ الجرح، والترمذيُّ كثيراً ما يقرن بين قوله: «هو شيخٌ» و«ليس بذاك» ويقصد به: الضعيفَ.

وأمَّا إذا أُفْرِدَ بأنه: شيخٌ؛ فهو إلى التعديل أقرَبُ من التجريح، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به.

هُوَ عَصَى مُوْسىٰ تَلْقَفُ ما يأْفِكُونَ:

انظر «عَصَى مُوْسَى، تَلْقَفُ ما يأْفِكُوْنَ» في حرف العين.

هُوَ على يَدَي عَدْل:

انظر «على يَدَي عَدْلٍ» في حرف العين.

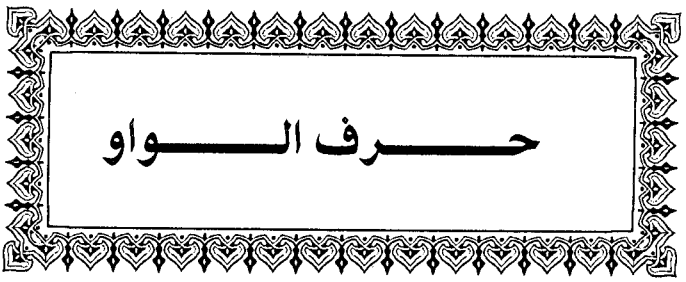
هُوَ كَذَا وكَذَا:

انظر «كَذَا وكَذَا» في حرف الكاف.

هَيْنَمَ القارئُ:

أي: أخفى صوتَه، والقارئُ هو قارئُ الحديث على الحاضرين في مجلس الشيخِ.





وَاضِعٌ وَاهٍ:

يُراد به الواضع في الحديث. انظر «الموضوع في حرف الميم.

وَاهٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَاهٍ بِمَرَّةٍ:

أي: قولاً واحداً، لا تردُّدَ فيه، وكأنَّ الباء زِيْدَتْ تأكيداً. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٥).

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَاهٍ ضَعَّفُوْه:

من ألفاظ الجَرْح. انظر «واهٍ».

واقِفِيٌّ:

قال الحافظُ: «الواقفُ في القرآن من لا يقول: مخلوقٌ، ولا ليس بمخلوقٍ». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

مثال مَن وُصِفَ بذلك:

وهم من رجال البخاري، ذكرهم الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٥٩). علي بن أبي هشام طَيْرَاخ البغدادي، من شيوخ البخاري.

قال البخاري: قال أبو حاتم: «صدوقٌ تركه الناسُ للوقف في القرآن».

قال الحافظُ: «وليس ذلك بمانعٍ من قبول روايته» وقد رمز له بحرف (خ).

وَاهِيُ الْحَدِيْثِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَبِهِ قالَ حدَّثَنا:

قال الإمامُ القَسْطَلَّانيُّ: «إذا قرأ المحدِّثُ إسنادَ شيخه المحدِّث أوَّلَ الشروعِ، وانتهى؛ عطف عليه بقوله في أوَّل الذي يليه: (وبه قال

حدَّثنا. . .) ليكون كأنَّه أَسْنَد إلى صاحبه في كلِّ حديثٍ، أي: لعَوْد ضمير: (وبِهِ) على السَّند المذكور، كأنَّه يقول: وبالسَّند المذكور، قال: أي صاحبُ السَّند لنا، فهذا معنى قولِهم: وبه قالَ». (انظر «قواعد التحديث» ص: ٢١٧).

وُثِّقَ:

يقال هذا اللَّفْظُ فيمن وُجِدَ توثيقٌ في آنٍ واحدٍ.

وثَّقَه ابنُ حِبَّان:

وقد أكثر إطلاق هذه العبارة بعضُ الأئمة، والنُّقَّاد أمثال الحافظِ الذَّهبيِّ، والهَيْثَميِّ، والسُّيوطيِّ، وغيرهم، قاصدين بها الراوي الذي ذكره ابن حِبَّان في «كتاب الثِّقات»، ثم اقتدى بهم كثيرٌ من المحقِّقين في عصرنا في استعمال هذا الإطلاق دون التقصِّي، والتساهلُ فيه واضحٌ.

والصَّواب: أنه لا يقال هذا إلاَّ فيمن نَصَّ ابنُ حِبَّان صريحاً على توثيقه، أمَّا بمجرَّد إيداعه الرَّاويَ في كتابه المذكور دون نصٍّ على توثيقه فيقال فيه: (ذَكرَه ابنُ حبَّان)، وَثَّقه، فانتبه إلى ذلك.

انظر التوضيحَ عن هذه العبارة في: «ذَكره ابنُ حِبَّان في ثقاتِه» في حرف الذَّال.

الوِجَادَةُ:

لغةً: الوِجَادة ـ بكَسْر الواو ـ مصدرُ (وَجَدَ) أي: أدْرَكَ. (القاموس المحيط). وهو مُوَلَّدٌ غيرُ مَسموعٍ من العرب.

واصطلاحاً: هو أن يَقِفَ الطالبُ على كتابِ شخصٍ فيه أحاديثُ يرويها بخَطِّهِ؛ ولم يَلْقَه، أو لَقِيَهُ؛ ولكن لم يَسْمَعْ مِنْهُ ذلك الَّذي وَجَده بخَطِّهِ، ولا لَهُ منهُ إجازَةٌ، ولا نحوها. (علوم الحديث: ص: ٢٠٩).

وحكم الرِّواية بها: نُقِلَ عن معظمِ المُحدِّثين، والفقهاء المالكيِّين

وغيرِهم: أنَّهُ لا يَرَوْنَ العملَ بذلك.

وعن الإمام الشافعيِّ وطائفةٍ مِنْ نُظَّار أصحابِه جوازُه.

وقَطَع بعضُ المحقِّقين من الشَّافعيِّين بوُجُوب العَمَلِ بها عند حُصولِ الثِّقة.

قال ابنُ الصَّلاح: «وما قُطِع به، هو الَّذي لا يتَّجهُ غيرُه في الأعصارِ المتأخِّرةِ، فإنَّهُ لو توقَّفَ العملُ فيها؛ لانسَدَّ بابُ العمل بالمنقول؛ لتَعَذُّرِ شرطِ الرِّواية فيها». (علوم الحديث: ص:٢٠٩). وقال النَّووي: وهذا هو الصَّحيحُ. (إرشاد طلاب الحقائق: ١٥٣).

ألفاظ الأداء:

١ ـ وألفاظ الأداء أن يقول الرَّاوي: وَجَدْتُ بخطِّ فُلانٍ، أو: قرأتُ بخطِّ فُلانٍ، أو: في كتاب فلانٍ بخَطِّهِ: أخبرنا فلانُ بن فُلانٍ، ويذكر شيخَه، ويسوقُ سائِرَ الإسناد، والمَتْن. (علوم الحديث: ص:٢١٠).

٢ ـ ورُبَّما دَلَّسَ بعضُهُم، فَذَكر الَّذي وَجَدَ خَطَّهُ، وقال فيه: عن فُلانٍ، أو قال: فلانٌ. (علوم الحديث: ص:٢١١).

قال ابنُ الصَّلاح: وذلك تدليسٌ قبيحٌ.

٣ ـ وجازفَ بَعْضُهُم، فأطلقَ فيه: (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا).

قال ابنُ الصَّلاح: وانْتُقِدَ ذلك على فاعلِه. (علوم الحديث: ص:٢١١).

٤ ـ وإذا وَجَد حديثاً في تأليف شخصٍ، وليس بِخَطِّهِ، فلهُ أن يَقُولُ: (ذَكَرَ فُلانٌ) أو: (قالَ فلانٌ أخبرنا فُلانٌ) أو: (ذَكَر فلانٌ عن فُلانٍ).

هذا كُلُّه إذا وَثِقَ بأنَّهُ خطُّ المَذكُور، أو كتابُهُ فإنْ لم يكن كذلك؛ فليُقل: (بَلَغني عن فُلانٍ)، أو: (وَجَدْتُ عن فُلانٍ)، أو نحو ذلك مِنَ العبارات... أو (قرأتُ في كتابِ فلانٍ بِخَطِّهِ) و(أخْبَرَني فلانٌ: أنَّهُ بِخَطِّهِ) أو يقول: (وَجَدْتُ في كِتَابٍ ظَنَنْتُ: أنَّهُ بخطِّ فُلانٍ).

أو: في كتابٍ ذَكَرَ كاتبُهُ: أنَّهُ فلانُ ابنُ فلانٍ، أو: في كتابٍ قِيلَ: إنَّهُ بخَطِّ فلانٍ. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

٥ ـ وإذا أرادَ أن يَنْقُلَ من كتابٍ منسوبٍ إلى مُصَنِّفٍ؛ فلا يَقُلْ: (قال فُلانٌ كذا وكذا) إلَّا إذا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ، بأن قابَلَها، هو، أو ثِقَةٌ، غيرُهُ بأصولٍ مُتَعدِّدَةٍ، وإذا لم يُوجَد ذلك، ونحوُهُ؛ فَلْيَقُل:

(بَلَغني عن فُلانٍ: أنَّهُ ذَكَرَ كذا وكذا)، أو: (وَجَدْتُ في نُسْخَةٍ من الكتابِ الفُلانِّي). وما أشبه هذا مِنَ العِبَاراتِ. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

قالَ ابنُ الصَّلاح: «وقد تسَامَحَ أكثَرُ النَّاسِ في هذِه الأزمانِ بإطلاقِ اللَّفظِ الجازم في ذلك من غير تَحرٍّ، وتَثَبُّتٍ، فَيُطالِعُ أحدُهم كِتَاباً منسوباً إلى مُصَنِّفٍ مُعَيَّنٍ، ويَنْقُلُ منه عنه من غيرِ أن يَثِقَ بصحَّةِ النُّسْخَةِ، قائلاً: (قال فُلانٌ كذا وكذا) أو: (ذَكَرَ فُلانٌ كَذَا وكذا) والصَّوابُ ما قَدَّمْناه.

فإنْ كان المُطالِعُ عالِماً فَطِناً، بحيث لا يخفى عليهِ في الغَالبِ مواضعُ الإسقاطِ، والسَّقطِ، وما أُحِيلَ عن جهتِه من غيرها؛ رَجَوْنا أن يجوزَ إطلاقُ اللَّفْظ الجازمِ فيما يحكِيه من ذلك، وإلى هذا ـ فيما أحسب ـ استروح كثيرٌ من المُصَنِّفينَ فيما نقلوهُ من كُتُب النَّاس. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

قال الحافظ السَّخَاويُّ: ويَلْحَقُ بذلك ما يُوْجَدُ بحواشي الكُتُب

مِن الفوائِد والتَّقييدات ونحو ذلك، فإن كانتْ بخطٍّ معروفٍ؛ فلابأسَ بنقلها، وعَزْوِها إلى من هي له، وإلاَّ فلا يجوزُ اعتمادُها إلاَّ لِعَالِمٍ مُتَيَقِّنٍ، ورُبَّما تَكُونُ تلك الحواشي بخطِّ شَخْصٍ؛ وليست له، أو بعضها له، وبعضُها لغيرِه، فيشتبه ذلك على ناقلِه بعزوِ الكُلِّ لواحدٍ». (فتح المغيث: ٢/ ١٤٠).

وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التَّحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي:

يقع هذا كثيراً في «مسند الإمام أحمد» يقول ابنه عبد الله: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِيْ: حَدَّثَنا فلانٌ.

وَجَدْتُ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ. انظر: «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ، انظر: «الوِجَادَة».

الوَجْهُ:

لغةً: هو الجِهَةُ، يقالُ: خَلِّ عن جِهَته، يريد جِهَةَ الطريق.

اصطلاحاً: هو الطريقُ: أي (السَّنَدُ)، وهذا كثيرٌ في استعمال المحدِّثين، فإنهم يقولون: (قد رُوِيَ هذا الحديثُ من وجهٍ آخر)، أو: (من غير وجهٍ)، أو: (من أَوْجُهٍ أخرى)، ويريدون بذلك الطُّرُقَ التي رُوِيَ بها الحديث.

الوُحْدَانُ:

لغةً: (الوُحْدَان) جمعُ «واحدٍ» وهو: أوَّلُ عَدَدِ الحِسَابِ. (القاموس المحيط).

اصطلاحاً: الوُحْدَانُ: هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلِّ واحدٍ منهم إلاَّ راوٍ واحدٌ. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٦٠).

فائدتهُ: معرفةُ «مجهول العَيْن» ورَدُّ روايته إذا لم يكن من الصحابة، إلاَّ إذا وَثَّقَه من انفرد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أو وثَّقَه غيرُه. (على الأَصَحِّ من أقوال العلماء).

الوحدان من الصحابة:

ففي الصحابة جماعةٌ لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبنائهم منهم:

١ ـ المُسَيَّب بن حَزْن بن وَهْب المَخْزُومي، له ولأبيه صحبةٌ، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه سعيد، وهو سيِّدُ التابعين.

٢ ـ ومعاويةُ بن حَيْدَة، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه حكيمٌ.

٣ ـ وقُرَّةُ بن إيَاس، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه معاوية.

٣ ـ أبو لَيْلَى الأنصاري، لم يَرْوِ عنه إلا ابنهُ عبد الرحمن، وكذلك من الصحابة: وَهْب بن خَنْبَش، وعامرُ بن شهر، وعُرْوَة بن مُضرِّس، ومحمَّدُ بن صَفْوان، ومحمَّدُ بن صَيْفي لم يَرْو عنه غيرُ حَمَّاد بن سَلَمة.

الوحدان من التابعين وأتباعهم:

ومحمَّد بن أبي سفيان الثَّقَفِي لم يَرْو عنه غيرُ الزهري، وقد تفرَّد الزهريُّ عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يَرْوِ عنهم غيرُه.

وكذا تفرَّد عمرو بن دينار عن جماعةٍ، ويحيى بن سعيد، وهشامُ ابن عُرْوَة.

ومن أتباع التابعين: المِسْوَرُ بن رِفَاعة القُرَظِيِّ تفرَّد به مالكٌ، وكذا تفرَّد مالكٌ أيضاً عن نحو عشرة من شيوخ المدينة.

هذه بعضُ الأمثلةِ ذكرها العلماءُ في مؤلَّفاتهم، وكان أكبر اعتمادهم على «كتاب الوُحدان والأفراد» لمسلم بن الحَجَّاج صاحب الصحيح، و«معرفة علوم الحديث» و«المدخل إلى الإكليل» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري، وفي بعض ما ذكروه نَظَرٌ؛ فقد أبدى ابنُ الصَّلاح خَشْيَته من الحاكم أن يكون اعتمادهُ على الحُسْبان والتوهُّمِ، وأكَّد العِراقيُّ في «تقييده» بأنَّ ما خشيه المصنِّفُ هو المتحقق في بعضهم. (انظر «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» ص ٣٠٧، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢٣٤) و«المقنع»: ٢/ ٥٤٩، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

من أشهر المؤلَّفات في الوحدان:

١ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) صاحب الصحيح.

٢ ـ **تسمية من لم يَرْو عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ**: للإمام أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، مطبوعٌ مع وُحْدَان مسلمٍ، ذكر فيه خمساً وعشرين شخصاً فقطْ، من الصحابة وغيرهم.

٣ ـ **المخزون في علم الحديث**: للحافظ أبي الفتح الأزدي (المتوفىٰ سنة٣٧٤ هـ)، اكتفى فيه بذكر أسماء الصحابة الذين لم يَرْوِ عنهم إلا رجلٌ واحدٌ فبلغ عددهم عنده (٢٦٣) شخصاً.

الوَحْدَانِيَّاتُ:

وهي الأسانيد التي فيها بين المُصَنِّفِ وبين النبيِّ ﷺ شخصٌ واحدٌ، هو (الصحابيُّ).

قال العلاَّمة الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩٧): «ومن الوَحْدانيات. . . .» «الوَحْدانِيَّات» لأبي حنيفة الإمام، جَمَعها أبو مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصَّمد الطَّبري المقرىء الشَّافعي في جُزءٍ، لكنْ بأسانيدَ ضعيفةٍ غير مقبولةٍ، والمعُتْمَدُ: أنه لا روايةَ له عن أحد مِن الصحابة».

الوَحْشِيَّاتُ:

هي من انتقاء أبي علي الحسن بن علي بن محمَّد الوَحْشِيِّ ـ و«وَحْشٌ» قريةٌ من أعمال (بَلخ) ـ المتوفى سنة ٤٧١ هـ، لأبي نُعَيم الأصبهاني.

وَسَطٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المراتب يُكْتَبُ، ويُنْظَرُ فيه.

الوَحْيُ البَاطِنُ:

أي: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ، منقولٌ غير مؤلَّفٍ، ولا معجز النظم، ولا مَتْلُوٌّ، ولكنَّه مقروءٌ، وهو: الخَبَرُ الواردُ عن رسول الله ﷺ. (انظر «إحكام الأحكام»: لابن حزم ١/ ٨٧).

يُسَمِّيه جُمهورُ علماء الحنفية بـ: «الوحي الباطن».

الوَصْلُ:

أي وَصْلُ الأحاديث المُرْسَلَةِ، والمنقطعةِ، والمُعْضَلَةِ.

الوَصِيَّةُ:

لغةً: (الوَصِيَّةُ) مصدرُ من: «وَصَّى» أي: عَهِدَ إليه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: الوَصِيَّةُ: هي أن يُوصِيَ المحدِّثُ عند موته، أو سَفَره أن تُدْفَع كتبُه التي يرويها لشخصٍ قريبٍ، أو بعيدٍ. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٠، و«علوم الحديث» ص: ١٧٧، و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٩ ـ ٦٠).

حكمُ الرِّواية بها:

أجاز بعضُ العلماء للمُوْصَى أن يروي عن المُوصِي بذلك الكتاب، وهو شبيهٌ بـ(المناولة) و(الإعلام).

ومَنَع آخرون، والصوابُ: أنه تجوز الروايةُ بالوصية، لأنها تتضمَّن (الإعلامَ) مع (الإجازة)؛ لأنه لو لم يكن الشيخ على ثقةٍ من روايته؛ لما أجازَ له أن يوصي برواية كتابه.

مثاله:

ومثال «الوصية ما ذكره الخطيبُ بإسناده إلى حَمَّادٍ» قال: «مات أبو قِلَابة بالشَّام، فأوصى بكُتبه لأيُّوبَ، فأرسل أيوبُ فجيء بها عدل راحلةٍ، قال أيوب: فلما جاءني قلتُ لمحمد بن سِيْرين: جاءني كتبُ أبي قِلَابة، فأُحدِّث منها؟ قال: نَعَمْ، ثم قال: لا آمُرُك، ولا أَنْهَاك». (انظر «الكفاية» ص: ٣٥٢).

وذَهَب الخطيبُ إلى عدم الرواية بالوصية إلاَّ على سبيل

(الوِجَادة) وقال: «لا فَرْقَ بين أن يُوصي العالمُ لرجلٍ بكُتبه، وبين أن يشتريها ذلك الرجلُ بعد موته في أنه لا يجوز له الرواية منها.

وما قاله الخطيب بأنَّ (الوصية) مثل الشِّراء ليس بجيِّدٍ؛ لأن (الوصية) لا تكون إلا لمن يثق فيه المُوصي، وبذلك لا تَقِلُّ (الوصيةُ) عن (المناولةِ) و(الإعلام) بل قد تتضَّمن (الإجازةَ) بالرواية أيضاً.

(انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٥٢٥).

ألفاظ الأداء:

ومن ألفاظ الأداء في (الوصية) أن يقول الراويُ: (أوصى إليَّ فلانٌ بكتاب كذا)، أو (حدَّثني فلانٌ بالوَصِيَّة).

وَضَّاعٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقيِّ، والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّندي.

حُكمها:

لا يَصْلُح أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

الوَضْعُ:

انظر «المَوْضُوْع» في حرف الميم.

وَفِي الْبَابِ عَنْ...:

كثيراً ما يأتي بذلك الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- في جامعه، حيث يقول: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ» ويُعَدِّد صحابةً، ولا يريد ذلك الحديث المُعَيَّنَ، بل يريد أحاديث أُخَرَ يَصِحُّ أن تُكْتَبَ في الباب، قال الحافظ العِراقي رحمه الله تعالى: «وهو عملٌ صحيحٌ، إلَّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك: أنَّ من سُمِّي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد

يكون حديثاً آخَرَ يَصِحُّ إيرادهُ في ذلك الباب» (قواعد التحديث: ص: ٢٢١).

ولفضيلة أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ شرحٌ نفيسٌ، وبيانٌ شافيٌ لقول الإمام الترمذي هذا، ذكره في كتابه القيِّم: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» فهو جديرٌ بالنقل هنا برُمَّتِه خاصةً لمن يلتوي عليه فهمُ هذا القول، فيقول حفظه الله تعالىٰ:

إشارة الإمام الترمذي إلى أحاديث الباب ميزةٌ بارزةٌ في كتابه، تفرَّد بها دون سائر كتب الحديث، وأمكن بها للترمذي أن يجمع، فيوعب من السُّنة في كتابه العظيم، مع الاختصار والحذر من التطويل، فإنه يكتفي في كثيرٍ من الأبواب بحديثٍ واحدٍ، أو اثنين، خصوصاً في أحاديث الأحكام، حتى قَلَّتْ مادتُها في كتابه، وإن كان توسَّعَ فيما سوى ذلك من أبواب الأدب، والتفسير، والمناقب، فأتى فيها بالكثير الذي لا يُدان في باقي الكتب الستة، ولكن الترمذي تدارك اختصارَه، وعمل على استيعابِ ما يتفق من الحديث مع شروط كتابه بالإشارة إلى الأحاديث المرويَّة في الباب بذكر أسماءَ من روى من الصحابة حديثاً في ذلك الموضوع، أو ما يُلائِم ذلك المَتْنَ، كباب ما جاء في السِّواك، أخرج فيه حديثَ أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أَشُقَّ على أمَّتي لأَمَرْتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاةٍ» ثم قال:

«وفي الباب عن أبي بَكْر الصديق، وعليٍّ، وعائشةَ، وابن عبَّاسٍ، وحُذَيْفَة، وزيدِ بن خالد، وأنسٍ، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وأمِّ حَبيبة، وأبي أُمَامَة، وأبي أَيُّوب، وتَمَّامِ بن عَبَّاسٍ، وعبدِ الله بن حَنْظَلَةَ، وأمِّ سَلَمة، وواثِلةَ، وأبي موسى».

وهذه مزيةٌ لها موقعُها من الأهمية في نظر جَهَابِذَةِ النقد، والبحثِ من المحدِّثين، وهي ميزةٌ بديعةٌ لكتابه، ترتاح لها الأذواقُ القديمةُ،

والأفكارُ الحديثةُ جميعاً في وقتٍ واحدٍ؛ إذ يستوعب الترمذيُّ إلى تصفُّحِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ وآلافٍ من الأوراق للظَّفَر ببعض هذه الأحاديث المشار إليها.

على أنَّنا لا نقول: إنَّ الترمذي يقصد بقوله «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ...» أن يستوعب كلَّ ما وَرَد في الباب من حديثٍ، بل قد يَغْفُل، أو يغيب عنه، كثيرٌ من الأحاديث على شرط كتابه، فإننا نجده يُغْفِل أحاديثَ جَيِّدةً معلومةً له كأحاديث الصحيحين، أو أحدِهما، مع أنه تلميذٌ لكلٍّ من صاحِبيَ الصحيح.

ومقصدُ الترمذي بقوله: «في الباب عن فلانٍ وفلانٍ»: أنَّ هذه الأحاديث يَصْلُح ذِكْرُها في هذا الباب سواء كانت بلفظ الحديث المروي أو لا، وقد يكون تعلُّقُ بعضِ هذه الأحاديث بالمسألة تعلُّقاً يسيراً، ولكنها جميعاً تؤيِّد حكمَ الباب.

ولا يتوهَّمَنَّ: أنه يَقْصِد بهذه العبارة: أنَّ الحديث نفسَه رُوِيَ عن هؤلاء الصحابة، فذلك فهمٌ خاطئٌ؛ لأن الترمذي قال: «وفي الباب» لم يَقُلْ الحديثَ رُوي عن فلان، وفلانٍ، سواء في ذلك الأبواب التي وُضِع لها عنوانٌ، والتي لم تُوضَع لها العناوينُ، ويجد القارئُ ذلك بَيِّناً فيما خَرَّجْنا من هذه الأحاديث على سبيل المثال.

كذلك ما يَذْكُره من الحديث في قوله: «وفي الباب...» كلٌّ منها له رتبتُه حسب استيفائه شروطَ الصحة، أو نزوله عنها، ولا يَقْصِد من ذكرها في هذه الإشارة اندراجَها تحت حكم الحديث المخرَّج.

والترمذيُّ في إشارته لأحاديث الباب يَقْصِد التنبيهَ على الأحاديث التي لم يخرِّجها، ولذلك لا يُعيد الحديثَ الذي رواه في نفس الباب بل يُشير إلى غيره من الأحاديث، ولكنا نجده في عِدَّة أبوابٍ يُخالِف هذه الطريقةَ، ويُعيد ذِكْرَ الصحابيِّ الذي روى حديثَه، كما في باب:

(الركعتين إذا جاءَ الرجلُ؛ والإمام يَخْطُبُ).

روى فيه حديثَ جابرٍ، فقال: حَدَّثَنا: «قُتيبةُ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بن زيدٍ، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: بينما النبيُّ ﷺ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ؛ إذ جاءَ رَجُلٌ، فقال النبيُّ ﷺ: أَصَلَّيْتَ؟» الحديثُ. . . . ثم قال الترمذي: «وفي الباب عن جابرٍ، وأبي هريرة».

قال العِراقيُّ: «إنْ قيل قد صَدَّر المصنِّفُ بحديث جابرٍ فما وجهُ قولِه وفي الباب عن جابرٍ، بعد أن ذكَره أوَّلاً، وما عادَتُه أن يُعيد ذِكْرَ صحابيٍّ في الحديث الذي قَدَّمه على قوله: «وفي الباب»؟

فالجوابُ: لعلَّه أراد حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذي قدَّمه، وهو ما رواه الطَّبَرانيُّ من طريق الأعْمَشَ عن أبي سفيان، عن جابرٍ، قال: دَخَل النعمان بن نَوْفل ورسولُ الله ﷺ على المِنْبَرِ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ ـ فقال له النبيُّ ـ ﷺ: «صَلِّ رَكْعَتَيْن تَجَوَّزْ فِيْهِمَا، فإذا أَتى أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ والإِمَامَ يَخْطُبُ؛ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَلْيُخَفِّفْهُما». انتهىٰ.

وأحياناً نجد الترمذيَّ يعكس، فيخرِّج بعضَ الأحاديث عن صحابةٍ سبق ذِكْرُهم في قوله: «وفي الباب». ومراده في هذه الحال الإشارةُ إلى الحديث الذي خَرَّجه بعد ذكر أسماء الصحابة، كما يجده القارىءُ واضحاً في المثال الثاني الآتي بعد. . .

تخريجُ أمثلةٍ لقول الترمذي: «وفي الباب»:

بعد هذا الشرح، والبيان لقول الترمذي: «وفي الباب» يحتاج القارىءُ إلى بعض أمثلةٍ من كتاب الترمذي مُحَلَّلَةً تحليلاً كاملاً، ليتبيَّن له مرادُ الترمذي، وصنيعُه في إيراد الشواهد، وجَمْعِ أحاديث الباب بطريق الإشارة.

المثال الأول: قال الترمذيُّ في الدِّيات: «باب ما جاء لا يَحِلُّ دَمُ

امرىءٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث» فأخرج حديثَ عبد الله بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرىءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أنْ لا إلـه، إلاَّ الله وأنِّي رَسُوْلُ الله إلاَّ بإحْدَى ثَلَاث: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِك لِدِيْنِهِ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعةِ». قال: «وفي الباب عن عائشة، وعثمان، وابنِ عبَّاس» «قال أبو عيسى: حديثُ ابن مسعود حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، انتهى.

قال العراقيُّ في شرحه (٢/ ٢٦٣) «الكلامُ عليه من وجوهٍ»:

الأول: حديثُ ابن مسعود أخرجه بقيّةُ الأئمة السِّتة، فرواه مسلمٌ عن أبي بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، عن أبي مُعاوِيَة، وحَفْصِ بن غِيَاث، ووَكِيْعٍ، وأبو داود عن عمرو بن عَوْن، عن أبي مُعَاوِيَة، وأخرجه البخاري عن عمر بن حَفص بن غياث عن أبيه.

وابنُ ماجَهْ عن أبي بَكْرِ بن خَلَّاد، وعليِّ بن محمد، كلاهما عن وكيعٍ، كلاهما عن الأعمشَ.

ورواه مسلمٌ من رواية السُّفْيانين، وشيبانَ، وعبد الله بن نُمَير، وعيسى بن يونس، ورواه النَّسائي من رواية شعبة، وسفيان الثوري، سِتَّتُهم عن الأعمش.

وحديثُ عائشةَ أخرجه النَّسائيُّ من رواية أبي إسحاق عن عمرو ابن غالبٍ قال: قالت عائشةُ: أما علمتَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ إلاَّ رَجُل زَنَىٰ بَعْدَ إحْصَانِهِ، أو كَفَرَ بَعْدَ إسْلَامِهِ، أو النَّفْس بالنَّفْس».

اختلف فيه على أبي إسحاق: فرَفَعه عنه سفيان الثوري، وتابعه على رَفْعِه أبو الأحوص، رواه ابنُ أبي شَيْبَة في المصنَّف، وخالفهما زهيرٌ عن أبي إسحاق، فجعله موقوفاً على عائشة، رواه النَّسائي.

وحديثُ عثمان: أخرجه أصحابُ السُّنَن من رواية أبي أُمَامَةَ بن

سَهْل بن حُنَيف عن عثمان، وأورده المصنِّفُ في الفِتَن (في أول باب الفتن: باب ما جاء لا يحل دم امرىء مسلم إلا بأحدى ثلاث، ٢/ ٢٣).

وهو في رواية ابن دَاسَة من سنن أبي داود، ورواه النَّسائي من رواية عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامر بن رَبِيْعَة وبشر بن سعيد، فرقهم كلهم عن عثمان.

وحديثُ ابن عباس: رواه الطَّبَرانِيُّ في «المعجم الكبير» من رواية حسين بن قَيْس عن عِكْرِمَة عن ابن عباس، قال: خَطَبَ رسولُ الله ـ فذكر الحديثَ، وفيه: «ألا: إنَّ اللهَ لم يُرَخِّصْ في القَتْلِ إلاَّ ثلاثةً: مُرْتَدٌّ بعد إيمانٍ، أو زانٍ بعد إحصانٍ، أو قاتلُ نفسٍ، فيقتل بقتله...» الحديث....

الثاني: وفي الباب ممَّا لم يذكره عن جابرٍ:

رواه أبو بكر البَزَّار في مسنده من رواية عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إله إلاَّ الله، وأنِّي رسولُ الله؛ حُرِّم عليَّ دَمُهُ إلاَّ بثلاث: التاركُ لدِيْنِه، والثَّيِّبُ الزَّاني، ومَنْ قَتَل نَفْساً ظلماً».

قال البَزَّارُ: لا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه، انتهى كلامُ العراقي في تخريج أحاديث الباب، وله بعد في كل بابٍ شرحٌ كثيرٌ يتناول اللغةَ، والفقهَ، وغير ذلك باستيفاء، وتحقيق عظيم.

المثال الثاني: (باب ما جاء في القطائع).

أخرج فيه حديث أبيض بن حمَّال: «أنه وفد إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه المِلْحَ، فقطع له، فلمَّا أن وَلَّى، قال رجلٌ من المجلس: أتدري ما قطعتَ له؟ إنما قطعتَ له الماء العِدّ. قال: فانتزعه منه،

وسأله عمَّا يحمي من الأراك، قال: ما لم تنله خفافُ الإبل».

ثم قال: وفي الباب عن وائلٍ، وأسماء بنت أبي بكر (قال أبو عيسى): «حديثُ أبيض حديثٌ غريبٌ». انتهى.

أمَّا حديث وائل: فأخرجه الترمذيُّ عَقِبَ قولِه: وفي الباب، ولفظُه: عن وائلٍ: «أنَّ النبي ﷺ أقطعه أرضاً بحَضْرَمَوْتَ» وقال فيه: حسنٌ صحيحٌ، وقد أخرجه الدَّارِميُّ أيضاً.

وأمَّا حديثُ أسماء بنت أبي بَكر: فأخرجه أبو داود بلفظ: «إنَّ رسول الله ﷺ أقطع للزُّبَيْر نخيلاً...». (تحفة الأحوذي شرح الترمذي، وانظر «شرح العراقي» ورقة ١١٤).

وقد وَرَد في الباب أحاديث كثيرةٌ لم يذكرها الترمذيُّ وبَيَّنها العِراقيُّ في شرحه، قال العراقي (ق ١١٤ ـ ب ١١٥).

«الثاني: ممَّا لم يذكره: عن ابن عُمَرَ، وابن عَبَّاس، وعمرو بن عَوْفٍ، وأنس بن مالكٍ، وحصين بن مُشَمِّت، وصَخر بن العَيْلَة، والرَّبيع بن سَبْرَة؛ وقيلة بنت مَخْرَمة».

أمَّا حديثُ ابن عمر: فأخرجه أبو داود من رواية عبد الله بن عُمَرَ عن نافعٍ عن ابن عُمَرَ أنَّ النبي أقطع الزبير، حُضرَ فرسه... الحديث.

وأمَّا حديثُ ابن عباس: فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية ثَوْر بن زيد عن عِكْرِمَة عن ابن عبَّاس مثل حديث عمرو بن عَوْف الآتي:

وأمَّا حديثُ عمرو بن عوف: فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية كَثِيْر بن عبد الله، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المَدَني المعَادِنَ القبيلة جلسها، وغورها، وفي روايةٍ جلسها، وغورها، وحيث يصلح الزرع.... الخ.

وأمَّا حديثُ أنس بن مالكٍ: فأخرجه البخاريُّ في أفراده من رواية

يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس: أنَّ النبي ﷺ أراد أن يقطع الأنصار من البحرين، فقالوا: لا حتى يقطع إخواننا من المهاجرين... الحديث.

وأمَّا حديثُ حصين بن مُشَمِّت؛ فأخرجه البَيْهَقِيُّ عن حصين بن مُشَمِّت: «أنه وَفَد إلى النبيِّ ﷺ وبايَعَه بيعةَ الإسلام، وصَدَق إليه ماله، وأقطعه النبيُّ ﷺ مِياهاً عِدَّةً... فسَمَّاهن...» الخ.

وأمَّا حديثُ صَخْر بن العَيْلَة؛ فرواه أبو داود بسنده عنه: «أنَّ رسول الله ﷺ غزا ثقيفاً، فلمَّا أن سمع ذلك صَخْرٌ، رَكِبَ في خيل لمَدِّ النبي ﷺ... فذكر الحديث، وفيه: فسأل النبيَّ ﷺ ماء لبني سليم قد هربوا عن الإسلام، وتركوا ذلك الماء، فقال: يا نبيَّ الله! أَنْزِلُنِيْه أنا، وقومي، فقال: نَعَمْ، وذكر بقية الحديث.

وأمَّا حديثُ الرَّبيع بن سبرة؛ فأخرجه أبو داود أيضاً». انتهىٰ.

مسالك الترمذي في الإشارة إلى الأحاديث:

وقد سَلَك أبو عيسى في إشارته للأحاديث الواردة في الباب طُرُقاً منوَّعةً، حيث نَوَّع في الرتبة بين الأحاديث المَرْوِيَّة، وبين الأحاديث المَرْمُوْزَة، ممَّا يكثر فوائد كتابه في الحديث، وصناعته، وذلك:

أ ـ أنَّه في الكثير من الأحيان يخرِّج الحديثَ الصحيحَ المشهورَ للاستدلال به على حكم مسألة الباب، ثم يُشير إلى ما وَرَد فيها من الأحاديث بقوله: «وفي الباب عن فلانٍ، وفلانٍ».

وكباب (ما جاء في الوِتْر بركعةٍ) أخرج فيه حديثَ ابن عمر: «كان النبيُّ ﷺ يُصَلِّي من الليل مَثْنَى ويُوتِر بركعةٍ، وكان يُصَلِّي الركعتين والأذان في أذنهِ» ثم قال: «وفي الباب عن عائشةَ، وجابرٍ، والفَضْلِ بن عبَّاسٍ، وأبي أَيُّوبَ، وابنِ عَبَّاسٍ. قال أبو عيسى: حديثُ ابن عمر حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ». انتهىٰ.

ب ـ وقد يُعْرِضُ عن الحديث المشهور الوارد عن صحابيٍّ قد صَحَّ الطريقُ إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصِّحاح، فلا يُخرِجه ـ اعتماداً على شهرته، ومعرفته ـ بل يُورِد الحكمَ في الباب من حديث صحابيٍّ آخرَ لم يُخرِجوه من حديثه، ولا تكون الطريقُ إليه كالطريق الأول، إلاَّ أنَّ الحكم صحيحٌ، ثم يتبعه بأن يقول: «وفي الباب عن فلانٍ، وفلانٍ...» وَيَعُدُّ جماعةً فيهم ذلك الصحابيُّ المشهور، وقد يفعل ذلك؛ لأنه أخرجه من قبل، فلم يُخرجه تَجنُّباً للتكرار، ولزيادة الفائدة بإخراج غيره...

مثال ذلك: (باب ما جاء أنَّ الصوم لرؤية الهلال، والإفطار له) أخرج فيه حديث ابن عبَّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَصُوْمُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُوْمُوْا لِرُؤْيَتِه، وأَفْطِرُوْا لِرُؤْيَتِهِ فإنْ حالَتْ دُوْنَهُ غيابةٌ؛ فأكْمِلُوا ثَلاثِيْنَ يَوْماً» ثم قال: «وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي بَكْرَة، وابنِ عمر» قال أبو عيسى: «حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، وقد رُوِيَ عنه من غير وجهٍ».

وهذه الأحاديثُ الثلاثة قد أخرجها الشيخان كما ذكر المُبَارَكْفُوْرِيُّ في «تحفة الأحوذي» (٢/ ٣٤).

أمَّا حديثُ الترمذي؛ فقد أخرجه أحمدُ، والنَّسائيُّ، وهو وإنْ كان صَحَّحه الترمذي إلاَّ أنَّ سنده دون شرط الصحيحين، ففيه عِكْرِمَة مولى ابن عباس، وقد تكلَّم فيه لسُوء رأيه لا لحفظِه، فاتُّهِمَ برأي الخوارج، ونُسِبَ إلى الكَذِب، ولكن وَثَّقه جماعةٌ، فهو مُخْتَلَفٌ فيه، وروى البخاريُّ له قليلاً مقروناً بغيره فحديثُه لا يُؤخَذ كلُّه، ولا يُتْرَك كلُّه، بل يتحرَّى فيه كما صنع البخاري. (انظر «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، و«تهذيب التهذيب» ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٧٣).

وسِمَاكُ بن حَرْبٍ راوي الحديث عن عِكْرِمَة هو من أَوْعِيَة العلم، صدوقٌ صالحٌ، وقد روى له مسلمٌ وأصحابُ السُّنن، ولكنَّ الإسناد ليس على شرط الشيخين، أو أحدهما، كما قد يُتَوَهَّم؛ لأنه مُلَفَّقٌ من رجالهما؛ إذ ليس في رواية أحدهما سِمَاكٌ عن عِكْرِمَة، فليس من شرطهما، ولا من شرط أحدِهما؛ لأن سِمَاكاً يُضَعَّف في عِكْرِمَة شيخه في هذا الحديث، قال يعقوبُ بن شَيْبَة: «هو في غير عِكْرِمة صالحٌ، وليس من المتثبِّتين». انتهىٰ. (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٢٧، «تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤).

فحديثه هذا أخرجه الترمذيُّ، ورمز للصحيح المتفق عليه.

ج ـ وأكثر من ذلك: أنه قد يخرِّج في الباب حديثاً ضعيفاً وفيه حديثٌ صحيحٌ، فلا يُورِد الحديثَ الصحيحَ فيه، بل يُشير إليه مع قوله: (وفي الباب)، كما في باب: (ما يقول عند دخول المسجد)، أخرج حديثَ فاطمة بنت الحسين عن جَدَّتِها فاطمة الكبرى ـ رضي الله عنهم ـ قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا دَخَل المسجدَ صَلَّى على محمَّدٍ وسَلَّم، وقال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذُنُوبي...» الحديث، ثم قال: «وفي الباب عن أبي حميد، وأبي أسيد، وأبي هريرة».

وبيَّن انقطاعَ حديث الباب؛ لأنَّ فاطمة بنت الحسين لم تُدرِك فاطمةَ الكبرى، فالحديثُ ضعيفٌ، وحديثُ أبي أسيد الذي أشار إليه أخرجه مسلمٌ، فأخرج الترمذيُّ الضعيفَ، وأشار للصحيح.

هذه طريقةٌ الترمذي في رواية أحاديث الباب، وجَمْعِها، يروي بعضَه بسنده، ثم ينبِّه على باقي الأحاديث مُتَّبِعاً المسالكَ التي بَيَّنَّاها، وهو بذلك يحقِّق الفائدةَ التي أرادها بما سلك في طريقته من تأييد حديث الباب بالمتابعات، والشواهد، والترجيح بين الأحاديث، أمَّا إذا كانت هناك مخالفةٌ فإنَّ الترمذي يأتي بالحديث المُخالف، وينبِّه

على (الشَّاذ) و(المنكر) صراحةً بخلاف مسلمٍ، فإنه يُشير إليهما إشارةً.

ولكن يعترض القارىءُ كثيراً من التعب في معرفة ما أشار إليه الترمذيُّ ورَمَز إليه من الأسانيد، والأحاديثُ الواردةُ عن الصحابة، فإننا نحتاج إلى كثيرٍ من المراجع للعثور عليها: وأين هي كتب الحديث، ودواوين السُّنَّة، وأين هم الحفَّاظ الذين لا تخفى عليهم هذه الرموز؟

كيف نفيد من إشارة الترمذي للأحاديث:

نستطيع ـ بادىء ذي بَدْءٍ ـ وقد عرفنا سلوكَ الترمذي طريقة مسلمٍ أن نستعين بالمسند الصحيح لمسلمٍ في حَلِّها، وأنه لمرجعٌ جيِّدٌ في ذلك بالنسبة لطُرُق الحديث، ومتابعاته، وشواهده، وبيانها، ولكن هذا النفع خاصٌّ بما كان من الصحيح المروي عندهما، ولكن شيئاً كثيراً منها ليس في الصحيحين، بل ولا في سائر الكتب السِّتَّة، وإنما هو من مرويات كتب عبد الرزَّاق، وابن أبي شَيْبَة، وأبي داود الطَّيَالِسي في كتبهم وغيرهم، وأين نحن الآن من هذه الكتب وغيرها، كثيرٌ من الكتب الحديثية مع ما تُعانيه مكتبةُ علوم الإسلام في الوقت الحاضر من نقصٍ عظيمٍ في كتب السُّنَّة، والحديث، وعلومه.

إنَّ في معرفة هذه الرُّموز، والوقوف عليها صعوبةً قائمةً لا مِرَاءَ فيها، ولكننا ينبغي أن نذكر: أنَّ الترمذي قد وضَع كتابه في عصر هو أزهى العصور، وأسعدها بتدوين السُّنَّة، وحفظِها، وأنَّ الترمذي نشأ، وشبَّ في عصر المسانيد، وهي مُرتَّبةٌ على أسماء الصحابة، كما أنَّ من عادة المحدِّثين استعمالُ مثل عبارته بقولهم: (حديثُ فلانٍ في كذا...) فكانت هذه الإشاراتُ مفهومةً سهلةً جداً في ذلك الوقت وما بعده إلى زمنٍ ليس بالقليل لكثرة حفَّاظ الحديث المُطَّلِعين على مجموعة السُّنَّة فالحقيقةُ: أنه قصد جمع الأحاديث، والطرق،

وتقديمها لطالب الحديث بأيسر وسيلةٍ، وإنما جاءت المصاعبُ نتيجة نقصِ الاطِّلاع، وضعف الوسائل المتيسِّرة حالياً.

وقد أحَسَّ علماءُ الحديث بهذا النقص، ووجدوا الحاجةَ مُلِحَّةً لبيان هذه الأحاديث، فشرحوا «جامع الترمذي» كما شرحوا سائرَ الكتب، وحَظِيَ الترمذيُّ بشرحٍ عظيمٍ كتبه عليه فتح الدين بن سيِّد الناس اليَعْمُري (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ) وأكمله الحافظُ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ)، فخَرَّجا جميعَ أحاديثه المُسْنَدة، والمعلَّقة، والتي أشار إليها بقوله: (وفي الباب)، بل إنهما استدركا عليه أيضاً أحاديثَ لم يُشِرْ إليها، فجاء الكتابُ حافلاً في شرح الجامع من جميع الوجوه العلمية التي تتصل به، وأهمّها تخريج أحاديثه، والبحث فيها، فقد بيَّنا أمرها بما لا مزيدَ عليه، ثم جاء الحافظُ ابنُ حجر، فأفرد لأحاديث الترمذي المرموزة كتاباً سَمَّاه (اللُّباب) ولكننا لشديد الأسف لا نجد هذه الكتبَ، والشروحَ المُهِمَّةَ، وقد بحثتُ عن شرح ابن سيِّد الناس، والعِراقيِّ، وفَتَّشْتُ فلم أَصِلْ إليه، اللَّهُمَّ سِوى قطعةٍ يسيرةٍ من تَكْمِلَة شرح العِراقي بَخَطِّه عثرتُ عليها في دار الكتب المصرية بالقاهرة، فأفَدتُ منها قدرَ الإمكان.

ولكنَّ هذه الكتبَ ـ وإنْ فُقِدَتْ الآن ـ فإنَّ كاتب السطور بالبحث والتتبع يستطيع إحالة الباحث إلى المراجع الميسورة لمعرفة الأحاديث الإشارية في كتاب الترمذي، وهي:

١ ـ **المُسْنَدُ**: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وترتيبُه على أسماء الصحابة يجعل منه مرجعاً مُهِمّاً في هذا المِضْمار.

٢ ـ **الكتبُ السِّتَّة**: فإنَّها أكبر نخبةٍ منتقاةٍ من حديث رسول الله ﷺ، وكتاب «جامع الأصول» الذي وضعه ابنُ الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) لجَمْعِ أحاديثها مُيَسَّرٌ للاستفادة منها.

٣ ـ **السُّنَن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، فإنَّه توسَّع توسُّعاً عظيماً في رواية الأحاديث.

٤ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ).

٥ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لمحمد ابن عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ)، فإنه يذكر بمناسبة تخريج أيِّ حديثٍ في كتاب «الهداية» ما يتصل بالباب من الحديث المؤيِّد للحنفية، أو مخالفيهم، ويتكلَّم عليها سنداً، ومَتْناً، فهو غزيرُ النفع، عظيمُ الفائدة.

٦ ـ ومثله أيضاً كتاب «**التلخيص الحبير**» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تخريج أحاديث كتاب «الرافعي الكبير» في فقه الإمام الشافعي.

فهذه المَراجِعُ التي نعرف عن طريقها الكثيرَ، والجَمَّ الغفيرَ من حديث الترمذيِّ، ونقف على فوائده الكثيرة مما يذلِّل هذه الصعوبةَ التي شرحناها مقابل الفوائد التي ذكرنا بعضها، والميزات التي تفرَّد بها كتابُه في طريقته، وسهولة مأخذه. «انتهىٰ كلام الدكتور عِتْر من كتابه«الموازنة...» بشيءٍ من التصرُّف، والاختصار.

وَضَعَ حَدِيْثاً:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «وَضَّاع» وهو من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ والعِراقيِّ والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند: الحافظ السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

الوَفَيَاتُ:

لغةً: جمع «وَفَاةٍ» وهي: المَنِيَّةُ، والموت.

واصطلاحاً: المراد بـ«الوَفَيات» عند المحدِّثين: تاريخُها، ووقتها الذي حَدَثَتْ فيه.

وَقَعْتُ بَيْنَ أَسَدَيْنِ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله الحافظُ يزيد بن هارون الواسِطي في توثيق عَلَمين من أعلام النقاد هما: عبد الرحمـٰن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطَّان (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

فقد رويَ عنه: أنه قال: «وقعتُ بين أسدين: عبد الرحمـٰن بن مهدي، ويحيىٰ القطَّان». (المجروحين: ١/ ٥٤).

وكلاهما: من الأئمة المَبرِّزين في علم الرجال، ومعرفةِ الحديث وطُرُقِه، وهما «من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدِّثين ـ كما يقول ابنُ حِبّان ـ وأتركهم للضعفاء، والمتروكين حتىٰ يجعله لهـٰذا الشأن صناعةً لهم لم يتعدَّوها ـ مع لزوم الدِّين، والوَرَعِ الشديد، والتَّفقُّه في السُنن». (المجروحين: ١/ ٥٢).

وعبد الرحمـٰن بن مهدي قال فيه الخطيبُ البغدادي: «كان من الرَّبانيِّين في العلم، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن بَرَع في معرفة الأثر، وطُرُق الروايات، وأحوالِ الشيوخ». (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٠). ومِن حيث المفاضلة بينهما قال عليُّ بن المديني: «كان يحيىٰ بن سعيد أعلَم بالرجال، وكان عبدُ الرحمـٰن أعلم بالحديث»، وقال عليٌّ: «وما شبهت علم عبد الرحمـٰن بالحديث إلا كَسِحْر». (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٦).

وقال: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد، وعبدُ الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجلٍ؛ لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا؛ أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ. (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٣).

الوَقْفُ:

الوَقْفُ بين قَوْلَيْن لعالِمَيْن أحدُهما يجرِّح الرَّاوي، والآخرُ يوثِّقه.

الوَهَمُ:

بتحريك الهاء، معناه: الغَلَطُ، يقال: وهمت في كذا، وكذا، أي: غلطت، والمضارع منه (يوهم)، لا (يهم)، كما ينطقه المحدِّثون.

وأمَّا (الوَهْمُ) بإسكان الهاء، هو من خطرات القلب، والجمع: «أوهامٌ» يقال: وَهَمْتُ إلى الشيء وَهْماً ـ من باب: وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً ـ: سبق القلبُ إليه مع إرادة غيره. وتوهَّم الشيءَ: تخيَّله، وتمثَّله.

والوَهَمُ ـ بفتح الهاء ـ هو الشايعُ الذي يَستعمِله المحدِّثون عند ذكر خطأ الرَّاوي، أو الشيخ: فيقولون: (في حديثه وَهَمٌ) أي: غَلَطٌ. (في حديثه أو هامٌ) أو (له أوهامٌ) أي: أغلاط. ولكن الملاحظ في استعمال المحدِّثين: أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل؛ قالوا في الماضي: (وَهِمَ)، وفي المضارع: (يَهِمُ) فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصَّرفيون: من باب تداخُل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صَدوقٌ يَهِمُ)، فيستعملون فعل (يَهِم) في مُوضِع (يُوْهَمُ) وما رأيتُ في كلامهم إلى الآن (يُوْهَمُ). (انظر «الرفع والتكميل» ص: ٥٥١).

الوَهَمُ سببُ العِلَّة الأصلي:

(الوَهَمُ) السَّبَبُ الأصليُّ للعِلَّة في الحديث، وقد أشار إليه أئمةُ الاصطلاح في بحثهم في العِلَل، واكتفوا به؛ لأنه هو الأصل.

والوَهَمُ، والسَّهْوُ، والنِّسْيَان من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سُمِّي إنساناً على قول بعض اللُّغَويين، ومن هنا لم يَسْلَم من الوهم، والغلط

كبيرُ أحدٍ من الأئمة، كما نَبَّه الإمامُ الترمذي، فقال: «لم يَسْلَم من الخطأ والغَلَطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حفظهم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٥٣).

وقد عُنِيَ الحافظُ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه عِلَل الترمذي، فقال: «وقد وَهَّمَتْ عائشةُ جماعة من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جَمَع بعضهم جزءاً من ذلك. (الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في الحج (باب تزويج المحرم) ٣/ ١٥ ومسلم في النكاح (تحريم نكاح المحرم) ٤/ ١٣٧، وأخرج أبو داود ٢/ ١٦٩ قول سعيد بن المسيب «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة؛ وهو محرم»).

ووَهَّم سعيدُ بن المُسيَّب ابنَ عباس في قوله: «تزوَّج النبيُّ ﷺ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ».

وقرأتُ بخَطِّ أبي حَفْصٍ البَرْمَكيِّ الفقيه الحنبلي: ذكرتُ لأبي الحسن - يعني الدَّارقُطْني -: جاء عمرو بن يحيى المَازِني في ذكره الحِمارَ مَوضِعَ البعيرِ، في توُّجه النبيِّ ﷺ إلى خَيْبَر، وأنَّ أحمد لم يُضعِّفْه بذلك؟ فقال أبو الحسن: «مثلُ هذا في الصحابة، قال: روى رافع ابنُ عمرو المُزَنِيِّ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يخطب على بَغْلَةٍ بِمنىً» وروى الناسُ كلُّهم خطبةَ النبيِّ ﷺ على ناقةٍ، أو جَمَلٍ، أفيُضَعَّفُ الصحابيُّ بذلك؟!».

كذلك حالُ غير الصحابة، قال ابنُ المُبارَك: «ومن يَسْلَم من الوَهَم؟».

وقد ذكر الأَثْرَمُ لأحمدَ أنَّ ابن المَدِيْني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديثَ: أنَّ النبي ﷺ صَلَّى على حمارٍ، وقال: إنما هو على بعيرٍ، فقال: هذا سهل.

وقال أحمد: «كان مالكٌ من أثبت الناس، وكان يُخطىء».

فإن قلتَ: إذا كان الحفَّاظُ المُتقِنون قد يُخطِئون فكيف نُطمئِنُّ على الحديث النبوي الشريف؟

فالجوابُ: أنَّ المحدِّثين احتاطوا لذلك غاية الاحتياط، ووضعوا لذلك شرطين في غايةَ الأهمية في (الصحيح) و(الحَسَن) وهما: عَدَمُ الشُّذوذ، وعَدَمُ العِلَّة القادحة، هذان الشرطان حارسان يَقظِان أمينان، يكشفان أيَّ وَهَمٍ، أو غَلَطٍ من الراوي الثقة الحافظ.

ومن أمثلة الوهم عامة:

حديثُ همَّام بن يحيى العَوْذي عن ابن جُرَيْجٍ عن الزُّهْرِي عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا دَخَل الخلاءَ وضَع خاتَمَه». (أخرجه أبو داود في الطهارة: ١/ ٥، والترمذي في اللباس: ٤/ ٢٢٩، والنسائي في الزينة: ٨/ ١٧٨، وابن ماجه في الطهارة: ١/ ١١٠).

والعِلَّةُ في هذا الحديث، كما قال أبو داود: «هذا حديثٌ مُنْكرٌ، وإنما يُعْرَف عن ابن جُرَيْج، عن زياد بن سعد، عن الزهريِّ، عن أنس ابن مالكٍ: أنَّ النبي ﷺ اتَّخذَ خاتماً من وَرِقٍ ثم أَلْقَاه».

والوَهَمُ فيه من هَمَّامٍ، ولم يَرْوِه سِواه.

قال الحافظُ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٨ و٥٨٩): «هَمَّامُ بن يحيى العَوْذي أحدُ الثقات المشهورين، قال عبدُ الله ـ وهو ابن الإمام أحمد ـ: وقال أبي: (ومن سمع من هَمَّامٍ بأَخَرَة فهو أجْوَدُ؛ لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانةٌ، فكان يقرب عهدَه بالكتاب فقلَّ ما يخطىء».

وسُئل الدَّارَقُطْنِي عن حديث عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا سأَلْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاسْأَلُوْهُ بِبُطُوْنِ أَكُفِّكُم،

ولا تَسْأَلُوْهُ بِظُهُوْرِهَا». (أخرجه أبو داود: ٢/ ٧٨ وابن أبي شيبة: ١٠/ ٢٨٦٦ وغيرهما، وانظر «علل الدارقطني» ٧/ ١٥٧).

فقال: يرويه القاسمُ بن مالكٍ المُزَنِيّ عن خالد الحَذَّاء، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة، عن أبيه وُهِمَ فيه على خالدٍ، والمحفوظُ عن خالدٍ عن أبي قِلَابة، عن ابن محيريز مُرْسَلاً عن النبيِّ ﷺ، وكذلك رواه أيّوبُ عن أبي قِلَابة عن ابن سِيْرين مُرْسَلاً. (علل الدارقطني: ٧/ ١٥٧).

في نسخة (ابن محيريز): والظاهر أنه الصواب كما يعرف من علل الرازي ٢/ ٢٠٦ رقم ٢١١١٠ وهو الظاهر من قوله: «وكذلك».

الأسباب الفرعية للوهم:

ثم إنَّ (للوَهَم) أسباباً توقع فيه، وهي:

١ ـ سُلوكُ الجَادة.

٢ ـ الاختلاطُ.

٣ ـ قِلَّةُ الصُّحبة للشيخ.

٤ ـ الروايةُ بالمعنى.

٥ ـ اختصارُ الحديث.

٦ ـ التدليسُ.

٧ ـ اشتباهُ الاسم أو الكنية.

٨ ـ التصحيفُ.

انظر تعريف كلٍّ واحدٍ منه في حرفه.

❐ ❐ ❐



حـــــرف اليـــــاء

ي:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في كتاب «رَفْعِ اليدين في الصَّلاة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُ في «تهذيب الكمال».

يأْتِي بالعَجَائبِ:

انظر «العَجائِب» في حرف العين.

يَاقُوْتَةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاء، أو «اليَاقُوْتُ الأَحْمَرُ»:

وَمِن أقوال النقاد النادرة، أو قليلة الاستعمال في محمد ابن عَجْلان، قولهم: «ياقوتةٌ بين العلماء» و«الياقوت الأحمر».

فقد روى أبو حاتم، عن بعض مشيخته: أنَّ ابن المبارك قال: «لم يكن بالمدينة أحدٌ أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كان مثلَ الياقوت الأحمر». (الجرح والتعديل: ٤/ ق١/ ٥٠).

والياقوت من الجواهر، معروفٌ فارسيٌّ معرَّبٌ، وهو فاعول، الواحدة: ياقوتةٌ، والجمع: اليواقيت وهو أقسام كثيرة أجوده الأحمر الرماني. (لسان العرب).

واستعمل هـٰذا التعبيرَ أيضاً أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثَّوري؛ حيث وَصَف به: (المعافىٰ بن عمران الأزدي الفهمي الموصلي، (المتوفى سنة ١٨٥ هـ).

فقد روىٰ ابنُ أبي حاتم بسنده إلىٰ أحمد بن يونس: أنه قال: «كان سفيان الثوري يُسَمِّي المعافىٰ بن عمران: ياقوتة العلماء». (الجرح والتعديل: ٤/ ق١/ ٤٠٠).

يَبْلُغُ به:

أي: الحديثَ: أي يَنْسِبُه إلى النبي ﷺ.

يتَكَلَّمُوْنَ فِيْهِ:

انظر: «تَكَلَّمُوا فِيْهِ» في حرف التَّاء.

يُثَبِّجُ:

(يُثَبِّج) بفتح الثاء، والباء (يثَبِّج) (ثَبجاً) وهو الخلطُ، أو الكلام لم يبيِّنه، أو الكلام لم يأتِ به علىٰ وجهه». (تهذيب الصحاح).

تفسير العبارة:

يضع الحديثَ، ويختلقه.

والثبج في اللغة: اضطرابُ الكلام، وتفنينه، ويُطْلَقُ علىٰ: تَعْمية الخط، وترك بيانه كالتثبيج.

يقال: ثَبَّج الكتاب تثبيجاً: لم يبيِّنه. وقيل: لم يأتِ به علىٰ وجهه.

والتثبيج: التخليطُ. («لسان العرب» و«تاج العروس»).

مثال من وُصِفَ بذلك:

ومِن ذلك وصفُهم لـ«إسماعيل بن شَرْوَس بن أبي سعيد

الصَّنعـاني أبـو المِقْـدام». قـال عنـه مَعْمَـر بـن راشـد: «كـان يُبَجِّـج الحديثَ». (التاريخ الكبير: ١/ق١/ ٣٥٩).

يُجْمَعُ حَدِيْثُهُ:

هذه العبارة تقال في حقِّ الثقةِ والإمامِ المشهور الذي ينبغي أن يُعْتَنى بحديثه، ويُدَوَّنُ، وتقال في حقِّ (الضعيف) أيضاً، ويكونُ معناها: أنه يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار. ومن الأئمة الثقات الذين قيل فيهم ذلك: (حبيب بن أبي ثابت الكوفي) قال فيه ابنُ عدي في «الكامل» (٢/ ٨١٥): «وقد حَدَّث عنه الأئمةُ مثل الأعمش، والثَّوري، وشُعْبَة، وغيرهم، وهو ثقةٌ حُجَّةٌ كما قاله ابنُ مَعِين، ولعلَّ ليس في الكُوْفيِّين كبيرَ أحدٍ مثله لشُهْرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم، يُجْمَع حديثُه».

ومنهم: (عبدُ الواحد بن أبي عَوْن الأويسي)، قال أبو حاتم الرَّازي في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣): «من ثقات أصحاب الزهري، ممَّن يُجْمَع حديثُه».

ومنهم: (سالِم بن عَجْلان الأفطس) سُئل عنه الدَّارقُطْنِي، فقال: ثقةٌ، فيُجْمَع حديثه» (انظر «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم: ٣٤٣).

ومن الضعفاء الذين قيل فيهم ذلك: (منصورُ بن دِينار التَّمِيْمي) قال فيه ابنُ عدي في «الكامل» (٦/ ٣٨٨): «له أحاديثُ قليلةٌ، وهو مع ضَعْفِه ممن يُجْمَع حديثُه، وقد روى عنه قومٌ ثقاتٌ».

ومنهم (العلاء بن المِنْهال) قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٠٢): فيه جَهالةٌ، روى ابنُ مَنْدَة حديثاً من طريقه، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ، والعلاء كوفيٌّ يُجْمَعُ حديثه». (انظر «معجم مصطلحات الحديث» ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

يُجْهَلُ:

انظر «مَجْهُوْل» في حرف الميم.

يُحَدِّثُ بأحَادِيْثَ لَيْسَتْ بِمُضِيئَةٍ:

من عبارات الجرح النادرة استعملها الإمامُ الدَّارَقُطْنِيّ في (أبي السَّكن الكِلاَبيِّ زكريا بن يحيى الطَّائي) فقال: «ليس بالقويِّ، يحدِّث بأحاديث ليستْ بمضيئةٍ». (سؤالات الحاكم للدارقطني: ص: ٢١٢).

يُحَوِّلُ:

يعني ينسخ مِن أصله، فإن وقع منه شيءٌ؛ فمن النقل.

وهو ثقةٌ.

قال هٰذه اللفظةَ الحافظُ ابن حجر في: (سليمان بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي). (انظر «هدي الساري» ص: ٤٠٧).

يُخالِفُ الثِّقات:

عبارةُ جَرْحٍ مُجْمَلَةٌ، إذا عارضتِ التَّعديلَ؛ فإنَّها تُثير شُبْهَةَ إمكانِ الشُّذوذِ، ورُبَّما أيضاً التَّفرُّدِ.

وابنُ حِبَّان يقولُ في مواضِعَ فيمَن يُورِدُهم في «الثِّقات»: «يُخالِفُ»، «رُبَّما خالَفَ»، فهي عبارَةٌ لا تَعني الجَرْحَ المُسْقِطَ، والثِّقَةُ قد يُخالِف، فتكون روايتُه شاذَّةً إذا كانت المخالَفَةُ لمن هو أتْقَنُ منهُ، وإنَّما يكون مُجرَّدُ المخالَفَةِ قادِحاً مُؤثِّراً في الرَّاوي؛ إذا كان قليلَ الحديثِ.

يَرْفَعُهُ (الحديثَ):

إذا قال الراوي في حديثٍ عند ذكر الصحابيِّ: «يَرْفَعُهُ» أو «يَنْمِيْهِ» أو «يَبْلُغُ به» أو «روايةً» أو كلمةً نحوَها؛ يُعَدُّ من قبيل (المرفوع).

قال ابن الصلاح: «كلُّ ذلك وأمثاله كنايةٌ عن رَفْع الصحابيِّ الحديثَ إلى رسول الله ﷺ، وحُكْمُ ذلك عند أهل العلم حكمُ المرفوع صريحاً». (علوم الحديث: ص: ٥١).

كالحديث الذي أخرجه البخاريُّ من طريق سعيد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «الشِّفاء في ثلاثٍ: شَربة عَسَلٍ، وشرطة مَحْجمٍ، وَكَيَّة نارٍ، وأنهى أُمتي عن الكَيِّ» رَفَع الحديث. (أخرجه البخاري في الطب، باب الشفاء في ثلاث، برقم: ٥٦٨).

ومن ذلك: الحديث الذي أخرجه الترمذيُّ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ رَفَعه؛ قال: «ضرس الكَافِرِ مثل أحدٍ». رواه الترمذي بسنده ثم قال: «هذا حديثٌ حَسَنٌ». (انظر أبواب صفة جهنم، باب عظم أهل النار).

يُرْوَىٰ حَدِيْثُه:

انظر «رَوَى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يُرْوَىٰ عَنْهُ:

انظر «رَوى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يَرْوِي المَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوى أحاديْثَ مُنْكَرةً» في حرف الرَّاء، و«مُنْكَرُ الحدِيْثِ» في حرف الميم.

يَرْوِي المَوْضُوْعاتِ:

لا شَكَّ: أنَّ رواية الموضوعات من غير تبيينٍ لها مذمومٌ عند العلماء، حتىٰ قالوا: إنها إثمٌ، وِجنايةٌ علىٰ السُّنن، وقلة دين، وإنَّ من يفعل ذلك؛ فعليه التوبة إلىٰ الله تعالىٰ.

قال الحافظ الذهبي، في ترجَمة (أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني): «كلام ابن مَنْدة في أبي نُعَيم فظيعٌ لا أحب حكايتَه، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عليها». (الميزان: ١/ ٥٢).

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غده في هامش: «الرفع والتكميل» معلِّقاً: «ولهٰذا عابَ الحافظُ الذهبيُّ أيضاً في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٠٢) الحافظَ المستغفريَّ جعفر بن محمد، شيخ الخطيب البغدادي المتوفىٰ سنة (٤٣٢ هـ)، فقال: كان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعاتِ في الأبواب، ولا يُوهيها. فجعله مؤاخذاً بذلك، واعتبر سكوته عنها خرماً في عدالته». (ص: ٤١٩).

وعاب الذهبيُّ أيضاً في رسالة: (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم) (ص: ١١) الخطيبَ البغداديَّ ومن شاكله في صنيعه، فقال: «وهو، وأبو نعيم، وكثير من العلماء المتأخِّرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديثَ الموضوعةَ في تآليفهم، غير محذرين منها، وهٰذا إثمٌ، وجنايةٌ علىٰ السنن، فالله يعفو عنا، وعنهم».

ولمَّا أورد الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٧) في ترجَمة (مسروح بن عبد الرحمٰن) قول ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن مسروح، وعرضتُ عليه بعضَ حديثِه، فقال: يحتاج إلىٰ التوبة من حديثٍ باطلٍ رواه عن الثوري. قال ـ أي الذهبي ـ عقبه: «قلتُ: إي والله هٰذا هو الحق؛ إنَّ كل مَنْ روىٰ حديثاً يعلم: أنه غيرُ صحيحٍ؛ فعليه التوبة، أو يهتكه».

قلتُ: ويؤيِّد هٰذا قولُ النبي ﷺ الذي في الصحيح: «من حَدَّث عني حديثاً يرىٰ: أنه كَذِبٌ؛ فهو أحدُ الكاذبين»، فحكم عليه الصلاة والسلام بالكذب علىٰ كل من روىٰ حديثاً موضوعاً يعلم حقيقتَه ولم يبيِّنه؛ لأنه أعان علىٰ نشر الكذب عليه ﷺ، وأقرَّه ظاهراً، وإن كان لا يُقِرُّه باطناً.

وهٰذا اللفظ: (يروي الموضوعات) إذا قيل في راوٍ ما، هل يكون جرحاً، أو لا؟ فيه تفصيلٌ:

إذا كان من يروي الموضوعاتِ يرويها في كتابٍ له بإسناده إلىٰ من رويت عنه، وهو رجلٌ مشهودٌ له بالحفظ، والأمانة، والعدالة؛ فإنَّ ذلك لا يؤثِّر في عدالته بشيءٍ؛ إذا لم يبيِّن؛ لأنه قد أسند، وقالوا: من أسند فقد أحال، ولو كان ذلك يؤثر في العدالة لأثَّرَ في عدالة الإمام أحمد؛ لأنه قيل: يوجد بعض أحاديث موضوعة في مسنده، وأثَّر أيضاً في الترمذي؛ لروايته عن المصلوب، ولأثَّر في ابن ماجه، وابن جَرير الطَّبري، وغيرهم من الأئمة الذين رووا في كتبهم أحاديثَ موضوعةً بأسانيدهم إلىٰ النبي ﷺ. والواقع: أن ذلك لم يؤثر في عدالتهم بشيء؛ لأنهم قد أحالوا الناظر في كتبهم إلىٰ الأسانيد المروي بها أحاديث تلك الكتب، وبذلك قد برئوا من العهدة.

وإمَّا أنَّ كون الذي (يروي الموضوعات) ضعيفاً، أو غير معروفٍ، ورواها عن ثقةٍ، أو ضعيفٍ أقوىٰ منه، فإنَّ ذلك يجرح في عدالته، وينزل به إلىٰ رتبة المتهم به. والله أعلم. (انظر «منهج علوم الحديث النبوي» ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

يَزْرِفُ الْحَدِيْثَ:

انظر «يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ».

يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ:

أي: يَكْذِبُ فيه، قال ذلك قُرَّةُ بن خالد السَّدُوْسِي في (محمَّد بن السَّائب الكَلْبي)، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إليه: أنه قال: «كانوا يرون: أنَّ الكَلْبيَّ يزرف». قال ابنُ أبي حاتم: «يعني: يَكْذِبُ». (الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧١).

قال الزَّمَخْشَرِي: «زَرَفْتَ على الستين: زِدْتَ، وفلانٌ يَزْرِفُ الحديثَ». (انظر «الفائق في غريب الحديث» ٢/ ١١٠).

وقال ابنُ الأثير: «وفي حديث قُرَّة بن خالد: كان الكَلْبِيُّ يَزْرِفُ في الحديث، أي: يزيد فيه، مثل: يَزْلِفُ». (النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٣٠١).

يَزِيْدُ في الرَّقْمِ:

من عبارات الجرح النادرة، وهي كنايةٌ عن الكَذِب، فقد روى الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة «صحيحه» (١٠٤) عن أيُّوب السَّخْتِياني البَصري ـ تلميذ ابن سِيْرين ـ: أنه ذكر رجلاً يوماً، فقال: لم يكن بمستقيم اللِّسان. وذكر آخَرَ، فقال: هو يَزِيدُ الرَّقْمَ. وكنى بهذين اللَّفْظين عن أنَّ الرَّجُلَين يَكْذِبان. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

يَسْرِقُ الْحَدِيْثَ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّندي.

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديث أهل هذه المرتبةِ، ولا يَصْلُح للاستشهاد، والاعتبار.

يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُحْفَرَ لَهُ بِئْرٌ فَيُلْقَىٰ فيها:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ النَّاقد يحيىٰ بن

معين في تجريح: (زكريا بن يحيىٰ بن حوثرة الكَسائي الكوفي).

فقد روىٰ العُقَيلِيُّ عن عبد الله بن أحمد: أنه سأل عنه يحيىٰ بن معين، فقال: «رجلٌ سوء» يحدِّث بأحاديث سوء. قلت ليحيىٰ ـ القائل عبد الله ـ: إنه قد قال لي: إنّك كتبتَ عنه! فَحوَّل يحيىٰ وجهَه إلىٰ القبلة، وحلف بالله مجتهداً: أنه لا يعرفه، ولا أتاه، ولا كتب عنه إلاّ أن يكون رآه في طريق، وهو لا يعرفه. ثم قال يحيىٰ: «يستأهل أن يحفر له بئرٌ فَيُلْقىٰ فيها». (الضعفاء: ٢/ ٨٦).

وهٰذا يُوافِق أقوالَ النقاد فيه، فقد قال عنه النَّسائيُّ، والدارقطنيُّ: «متروكٌ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٧٦).

وقال الذهبيُّ: رافضيٌّ هالكٌ. (المغني في الضعفاء: ١/ ٢٤٠).

يُسْتَسْقىٰ بحَدِيْثِهِ، وَيَنْزِلُ القَطْرُ مِنَ السَّماءِ بِذِكْرِهِ:

هٰذا التعبيرُ استعمله الإمام أحمد في توثيق: (صفوان بن سُلَيم المدني، المتوفىٰ ١٣٢ هـ).

قال أبو بكر بن أبي الخصيب: ذكر عند أحمد بن حنبل صفوان ابن سُلَيم، فقال: هٰذا رجلٌ يُستسقىٰ بحديثه، وينزل القطرُ من السماء بذكره. (تاريخ دمشق: ٨/ ٣٣٣).

والإمام أحمد قال هٰذا القولَ لثقة صفوان، وصحة حديثِه، وقد وثَّقه كبارُ النقاد الآخرين مثل: علي بن المديني، وأبي حاتم، والعِجْلِي، والنَّسائي، وابن سعد، وقال: كان ثقةً كثيرَ الحديث، عابداً. وقال يعقوب بن شيبة: ثبتٌ، ثقةٌ، مشهورٌ بالعبادة. (الطبقات الكبرىٰ: ١/ ٣٢٤، و«الجرح والتعديل» ٢/ ١٥/ ٤٢٣).

روىٰ له البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، وكذلك الإمام مسلم.

والقصدُ: أنَّ مراد الإمام أحمد الاستسقاء بحديثه: القطع بصدور

الكلام عن المصطفىٰ صلىٰ الله عليه وسلم، فالدعاء بالمأثور الصحيح أولىٰ، ويقترن تصحيح حديثه بما عُرِفَ عنه من عبادةٍ، وصلاحٍ يليقان بحامل حديث رسول الله ﷺ، واستعمله أبو بكر بن الخاضبة في توثيق ابن الطُّيوري.

فقال: ابنُ الطيوري ممن يُسْتَسْقَىٰ بحديثه. (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢١٥).

وابن الخاضبة قال هٰذا القول في شيخه؛ لما يتمتَّع به من سمعةٍ عاليةٍ لدىٰ المحدِّثين، فكلُّهم أثنىٰ عليه ووثَّقه.

يُسْتَسْقَىٰ بِهِ:

هٰذا التعبير استعمله ابنُ عُيَيْنَة في توثيق: (محمد بن عَجْلان) و(يزيد بن يزيد).

قال عبدُ الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: قال ابنُ عيينة: حدَّثنا رجلان صالحان يُسْتَسْقَىٰ بهما: ابن عجلان، ويزيد بن يزيد بن جابر.

وابنُ عيينة أراد بتعبيره هٰذا الثناءَ عليهما من حيث الدِّين، والعبادة ـ وهما كذلك ـ وأراد أيضاً تعديلَهما من حيث الرواية، ويؤيِّد ذلك ما رويَ عنه في توثيقهما.

أمَّا يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، الدمشقي (المتوفى سنة ١٣٤ هـ) فهو من كبار الأئمة الأعلام، ذكر للقضاء مرّةً فإذا هو أكبر من القضاء. (سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٥٨).

ذكره ابن حِبّان، فقال: كان من خيار عباد الله تعالىٰ. (الثقات: ٧/ ٦١٩).

ورُوِيَ عن ابن عيينة: أنه قال عنه: «كان يزيد ثقةً، عالماً، حافظاً، لا أعلم مكحولاً خلف مثله؛ إلا ما ذكره ابنُ جريج عن سليمان بن موسىٰ».

وقال عنه فيما رواه ابنُ أبي حاتم بسنده إليه: «كان حَسَنَ الهيئة، حَسَنَ النحو، كانوا يقولون لم يكن في أصحاب مكحول مثلُه». (الجرح والتعديل: ٤/ ١٥/ ١٤٢).

ووثَّقه عددٌ من النقاد كإبن معين، والنَّسائي، وأبي داود. (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٤٥).

يَضَعُ:

من ألفاظ الجرح من المرتبة السادسة.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديث أهلِها للاحتجاج به ولا للاعتبار، وهي نوع من الموضوع.

يَضَعُ الْحَدِيْثَ:

انظر «يَضَعُ»، و«وَضَّاع» في حرف الواو.

يُضَعَّفُ:

انظر «ضُعِّفَ» في حرف الضَّاد.

يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ:

أي: يُعْتَبَرُ به في المتابعات، والشَّواهد، وقد ذكر هذا اللفظَ الحافظُ السَّخاويُّ، والسِّنْدِيُّ في المرتبة السادسة مِن مراتب التعديل، وذكرها زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

حُكمها:

يُكْتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنظَر فيه للاعتبار.

يُعْتَبَرُ به:

انظر: «يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ».

يُعْرَفُ ويُنْكَرُ:

انظر: «تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

يَعْنِيْ:

هذا اللَّفْظُ استعمله المحدِّثون في بيان السَّاقط، وإصلاحِ ما درس في كتبهم بنحو تقطيعٍ، أو بللٍ، وغيرها.

قال الحافظُ العراقي في شرحه على ألفيته: «وإذا كان الساقطُ يُعلَم: أنه سَقَط من بعض من تأخَّر من رواة الحديث، وأنَّ من فوقه من الرواة أتى به، فإنه يُزَادُ في الأصل، ويُؤْتَى قبله بلفظ: (يعني) كما فعل الخطيبُ؛ إذ روى عن أبي عمر بن مَهْدي، عن المُحَامِلي بسنده إلى عُرْوَة، عن عُمْرَة ـ يعني: عن عائشة ـ قالت: «كَان رَسُولُ اللهِ ﷺ يُدْنِي إليَّ رأْسَه فَأُرَجِّلُه».

قال الخطيبُ: «كان في أصل ابن مهدي: عن عُمْرَة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُدْنِي إليَّ رأسَه: فألحقنا فيه ذِكْرَ عائشةَ؛ إذ لم يَكُنْ منه». (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٨٠).

ثم رُوِيَ عن وكيع؛ قال: أنا أستعين في الحديث بـ: «يعني».

قال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ليس للرَّاوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته، على ما سَمِعَه من شيخه؛ لئلا يكون كاذباً على شيخه، فإذا أراد تعريفَه، وإيضاحَه، وزوالَ اللُّبْس المتطرِّق إليه لمشابهة غيره، فطريقُه أن يقول: قال: (حدَّثني فلانٌ) يعني: ابنُ فلانٍ، أو الفلانيّ، أو هو ابنُ فلانٍ، أو الفلانيُّ، أو نحو ذلك.

وقد استعمله الأئمَّةُ، وقد أكثر البخاريُّ، ومسلمٌ منه غاية الإكثار، وهذا مَلْحَظٌ دقيقٌ، ومن لا يُعاني هذا الفَنَّ، قد يتوهَّم: أنَّ قوله: «يعني» وقوله: «هو» زيادةٌ لا حاجةَ إليها، وأنَّ الأَوْلى حَذْفُها، وهذا جهلٌ، وسِرُّها ما عرفتَ. (انظر «قواعد التحديث» ص: ٢٢٠).

يُغْرِبُ:

أي: يروي (الغرائبَ) وهذا مثل قولهم: (له غرائب) أو: (مَنَاكِيْرُ) أو: (يروي المَناكِيْرَ) واتصاف الراوي بهذه اللَّفْظَةِ لا يكون فيه جرحاً؛ إلَّا إذا كَثُرَتْ الغرائبُ في رواياته.

يُغْرِبُ ويُخالِفُ:

أي: يروي أحاديثَ أفراد، ويُخالِفُ في روايته غيره ممّن يشاركه في مدرسته، وشيوخه، ولا يَضُرُّه هـٰذا؛ إلا إذا كثر، وهو ثقةٌ، وهـٰذه ليست العبارةُ بجرحٍ في الراوي.

قال الحافظ ابن حجر: «فهـٰذا إن كان كَثُر منه؛ حُكِمَ علىٰ حديثه بالشُّذوذ» وأكثر من يستعمل هـٰذه العبارةَ ابنُ حِبَّان في كتابه: الثقات». (هدي الساري: ص: ٤٤٥).

مثال من وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك الوصفِ لـ: «مقدم بن محمد بن يحيىٰ بن عطاء المَقْدَمي الواسِطي» من شيوخ البخاري، روىٰ عنه عن عمِّه القاسم بن يحيىٰ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر حديثَين.

قال الحافظ: «وقد وثَّقه البزَّار، والدَّارقطني، وابنُ حِبَّان؛ لكن لما ذكره في الثقات؛ قال يُغْرِب، ويُخَالِف». (هدي الساري: ص: ٤٤٥).

يَفْتَعِلُ الْحَدِيْثَ:

قالوا في اللغة: ومن المجاز (افْتَعَلَ عليه كَذِباً وزُوْراً) **أي:** اخْتَلَقَه. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ٧٥).

ومعناه عند المحدِّثين: يَضَعُ الحديثَ، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠٠) في ترجَمة: (محمد بن أبان بن عائشة

القَصْراني): «سمعتُ أبي، وأبا زُرْعَةَ يقولان: هو كَذَّابٌ، كان يفتعل الحديثَ، وكان لا يُحسِن أن يفتعل، كان يحدِّث بعد هشام في مسجد حرم، ويجتمع عليه الناسُ، قال أبو زُرْعَة: أوَّل ما قَدِمَ الرَّيَّ، قال للناس: أيُّ شيءٍ يشتهي أهلَ الرَّيِّ من الحديث؟ فقيل له: أحاديثُ في الإرجاء، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء».

وقال (٤/ ٢٠٢) في ترجمة: (سهل بن عامر البَجَلِي): «روى أحاديثَ بواطيل، أدركتُه بالكوفة، وكان يفتعل الحديثَ».

يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الرفع والتكميل» (ص: ٢٢٥): «معنى قولِ ابن معين في حقِّ الرواة: (يُكْتَبُ حديثُه): أنه من جُملة الضعفاء. كذا ذكره الذهبيُّ نقلاً عن ابن عَدِي في ترجمة: (إبراهيم بن هارون الصَّنْعاني).

وهذا اللفظ ذكره السَّخاوي، والسِّنْدي في المرتبة السادسة من مراتب التعدل، وذكره زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

يَكْذِبُ:

انظر «الكَذَّاب» في حرف الكاف.

يُنْكِرُ مَرَّةً، ويَعْرِفُ أُخْرَى:

أي: يروي مَرَّةً الأحاديثَ المعروفةَ، وأخرى الأحاديثَ المُنْكَرَةَ، فأحاديثُه تحتاج إلى موازنة مع حديث الثقات.

يُنْكِرُ عَنْ فُلانٍ:

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقاً على قولهم: «يَرْوِي المناكير» في حاشيته على: «الرفع والتكميل» (ص:

٢٠٠): «وقد اشتقَّ أبو حاتم الرَّازي لهذا المعنى فعلاً، فقال في بعض الرُّواة: يُنكر عن فلانٍ، يعني: يروي المناكيرَ عنه، ففي: «الجرح والتعديل» (١/ ٢: ٢٥٠) و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٤)، في ترجمة: (حَرْب بن سُرَيْج البَصْري): وقال ابنُ مَعِيْن: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: يُنكر عن الثقات، ليس بالقويِّ».

يَنْمِيْهِ:

أي: الحديث: يَنْسِبُهُ إلى النبيِّ ﷺ. انظر «يَرْفَعُه».

يَهِمُ:

تقالُ هٰذه اللفظةُ في مَن له هفوةٌ، وأوهامٌ يسيرةٌ مع سَعة علمِه، وهٰذا الوصف لا يُنْزِل من اتصف به عن درجة الثقة؛ إذ العصمةُ من الخطأ، والسهو خاصة بالأنبياء، وليست لغيرهم.

ومن شاكلته قول النُّقّاد في الراوي عن درجة الثقة، ومن المُسَلَّم به: أنَّ قليل الوهم، ويسيرَه لا يَضُرُّ بالراوي؛ إذ لا يخلو منه أحدٌ.

فإن قيل: ما فائدةُ هٰذا الجرح إذاً؟

فالجوابُ أن يقال: فائدته يستعمل في الترجيح عند التعارُضِ، والمفاضلةِ، فالثقةُ الذي لم يُوصَف بالوهم حديثه مقدَّمٌ على الثقة الذي وُصِفَ بالوهم.

الأمثلة:

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠) رَدّاً على العُقَيْلي في إدخاله (علي بن المديني) في ضعفائه، ما لفظه: «أفمالك يا عُقيلي عقلٌ؟! أتدري فيمن تتكلَّم؟! وأنا أشتهي أن تعرِّفني مَن هو الثقةُ الثَّبتُ؛ الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟».



وَقَع الفراغُ من تبييض هٰذه الموسوعةِ، يوم الإثنين بتاريخ ١/ محرَّم الحرام، عام ١٤٢٧ هـ (الموافق ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦ م)، في حيِّ الصِّناعة بمدينة دِمَشْق الشَّام حَرسها الله مَدَىٰ الزَّمان، وجَعَلها سخاءً رخاءً وسائر بلاد المسلمين.

وصَلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمد، وعلىٰ آله، وصَحْبِه، وسَلَّم، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلىٰ يوم الدِّين، وعلينا، وعلىٰ مَن دعا لنا بخيرٍ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ جميع الأنبياء، والمُرسَلين، والحمدُ لله رَبِّ العالمين.

وكتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغوري

الفهارس العامة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٢ ـ فهرس مصطلحات الجزء الثالث .

٣ ـ الفهرس العام لمصطلحات الأجزاء الثلاثة .

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**: للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط: ١، عام ١٣٩٩ هـ.

٢ ـ **أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء**: للشيخ محمد عوّامة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.

٣ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٤ ـ **أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي**: تحقيق: الدكتور سعيد سعيد الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤٠٢ هـ.

٥ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٣، عام ١٤١٤ هـ.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: ١، عام ١٣٨٧ هـ.

٧ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**: لابن أبي حاتم الرازي: تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩ ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

١٠ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار

اليمامة ـ دمشق، ط: ٤، ١٤٢٣ هـ.
١١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلى الخليلي، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.
١٢ ـ **أساس البلاغة**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: دار المعرفة ـ بيروت.
١٣ ـ **الإسناد من الدين**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٤ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: السعادة و البيجاوي ـ القاهرة.
١٥ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.
١٦ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: اليمامة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٧ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.
١٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.
١٩ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.
٢٠ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٢١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد صفر، ن: دار التراث، القاهرة، ط: ٣، عام ١٣٨٩ هـ.
٢٢ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.
٢٣ ـ **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**: للشيخ عبد الرشيد النعماني، تحقيق: الشيخ عبد

الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
٢٤ ـ **أمراء المؤمنين في الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
٢٥ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).
٢٦ ـ **الإيضاح في علوم الحديث**: للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار الكلم الطيب ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٢٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٢٣ عام ١٤٢١ هـ.
٢٨ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.
٢٩ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.
٣٠ ـ **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**: للشيخ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.
٣١ ـ **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ن: دار العاصمة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٣٢ ـ **تأملات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث**: للدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم، ن: دار الثقافة ـ الدوحة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٣٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ن: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
٣٤ ـ **تاريخ أبي زرعة**: تحقيق: الأستاذ شاكر الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٥ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لأبي حفص عمرو بن شاهين، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية الكويت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٣٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.

٣٨ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: ليدن، ط: ١، عام ١٩٣١ م.

٣٩ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.

٤٠ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

٤١ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تصحيح: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن)، ط: ١، عام ١٣٦٩ هـ.

٤٢ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: الآداب، النجف، دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٤٣ ـ **التاريخ الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار الوعي ـ حلب.

٤٤ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.

٤٥ ـ **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ط: ١، عام ١٣٦٢ هـ.

٤٦ ـ **التاريخ**: ليحيى بن معين (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم) تحقيق: الدكتور أحمد محمود نور سيف، ن: مركز البحث العلمي ـ (جامعة أم القرى) مكة المكرمة.

٤٧ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل ـ بيروت.

٤٨ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

٤٩ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.

٥٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.

٥١ ـ **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**: للدكتور طاهر منصور عبد الرزاق، ن: دار اليقين ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

٥٢ ـ **تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

٥٣ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٤ ـ **تخريج الحديث ـ نشأته ومنهجيته**: للدكتور أبي الليث الخير آبادي، ن: دار الشاكر ـ ماليزيا، ط: ١، عام ١٩٩٩ م.

٥٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

٥٦ ـ **التدليس وأحكامه وآثاره النقدية**: للأستاذ صالح بن سعيد عومار الجزائري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢هـ.

٥٧ ـ **التدليس في الحديث: حقيقته وأقسامه ومراتبه والموصوفون به**: للأستاذ مسفر ابن غرم الله الدميني، ن: المؤلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٢هـ.

٥٨ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٩ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، عام ١٩٣٣ م.

٦٠ ـ **التعديل والتجريح ممن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة الرياض، عام ١٤٠٦ هـ.

٦١ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور سعيد القذفي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٦٢ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ن:

دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٦٣ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.
٦٤ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.
٦٥ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
٦٦ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٦٧ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري، ن: وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.
٦٨ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
٦٩ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٧٠ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.
٧١ ـ **التواصل بين المذاهب الإسلامية**: للدكتور فاروق حمادة، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٩ هـ.
٧٢ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدِّثين**: للدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: المكتبة المكية، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
٧٣ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري: تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٧٤ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦ هـ.

٧٥ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٨، عام ١٤٠٧ هـ.

٧٦ ـ **الثقات**: لمحمد بن حبان أحمد البستي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الهند)، ط: ١، عام ١٩٧٣ م.

٧٧ ـ **الحديث والمحدّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٧٨ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٧٩ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٨٠ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٨٢ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٨٣ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٣٣ هـ.

٨٤ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ م.

٨٥ ـ **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**: لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن

محمد القرشي الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٨ هـ.

٨٦ ـ **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٨٧ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهر، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).

٨٨ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، (وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة بولاق، ١٣٠١ هـ.).

٨٩ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٩٠ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

٩١ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٥ هـ.

٩٢ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٩٣ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٩٤ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٠ هـ.

٩٥ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.

٩٦ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات

الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
٩٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٩٨ ـ **رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)**: لأحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، طبعة بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.
٩٩ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.
١٠٠ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٠١ ـ **الرسالة**: للإمام محمد إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ.
١٠٢ ـ **الرسالة المحمدية**: للشيخ سيد سليمان الندوي، تحقيق: سيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
١٠٣ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
١٠٤ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
١٠٥ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٧، عام ١٤١٨ هـ.
١٠٦ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.
١٠٧ ـ **السنة ومكانتها في الشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
١٠٨ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١٠٩ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٠ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.

١١١ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدرامي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ.

١١٢ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٣ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبعة باكستان، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٤ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: لإبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: الدكتور أحمد نور سيف، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

١١٥ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض.

١١٦ ـ **سؤالات السنجري للحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب ـ بيروت.

١١٧ ـ **سؤلات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٨ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجُري أبا داود السجستاني**: تحقيق: الدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية) ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١١٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.

١٢٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.

١٢١ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**: للشيخ برهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح الدين فتحي هَلَل، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

١٢٢ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة**: للدكتور سعدي الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١٢٣ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال**: للدكتور سعيد الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.
١٢٤ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥ هـ.
١٢٥ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القارىء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.
١٢٦ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.
١٢٧ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.
١٢٨ ـ **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**: للأستاذ يوسف محمد صديق، ن: مكتبة ابن تيمية ـ الكويت، ط: ١، عام ١٩٩٠ م.
١٢٩ ـ **شرف أصحاب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، ن: نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية ـ أنقرة، ط: ٢، عام ١٩٩١ م.
١٣٠ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.
١٣١ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.
١٣٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
١٣٣ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٣٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.
١٣٥ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
١٣٦ ـ **طبقات المدلِّسين**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المطبعة الحسينية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ.
١٣٧ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
١٣٨ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٣٩ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، طبعة لاهور، ط: ١، عام ١٣٩٩هـ.
١٤٠ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة أنقرة، عام ١٩٦٣ م.
١٤١ ـ **علم أسباب ورود الحديث**: للدكتور طارق أسعد حليمي الأسعد، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٤٢ ـ **علم الحديث**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: موسى محمد علي، ن: دار الحرم للتراث ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.
١٤٣ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١٤٤ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٤٥ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.
١٤٦ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
١٤٧ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٤٨ ـ **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدّثين النقاد**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
١٤٩ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد النبهاوي، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.
١٥٠ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٥١ **فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث**: لأبي عبد الله محمد الإفراني الصغير، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
١٥٢ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
١٥٣ ـ **الفَرْق بين الفِرَق**: لعبد القادر بن طاهر التميمي، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، ن: دار المعرفة ـ بيروت.
١٥٤ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٣ هـ.
١٥٥ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، ن: دار المعرفة ـ بيروت.
١٥٦ ـ **الفوائد المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**: جمع وترتيب: الدكتور ماجد الدرويش، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٥٧ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
١٥٨ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٥٩ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.
١٦٠ ـ **قفو الأثر في صفو علوم الأثر**: للشيخ رضي الله محمد بن إبراهيم الحلبي،

تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٦١ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: للشيخ جمال الدين القاسمي، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.

١٦٢ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٣٩٢ هـ.

١٦٣ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

١٦٤ ـ **الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعلل الأحاديث**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٦٥ ـ **كتاب التعريفات**: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٦٦ ـ **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.

١٦٧ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصديقي، ن: دار الحديث ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٠ م.

١٦٨ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.

١٦٩ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لبرهان الدين سبط ابن العجمي، تحقيق: الأستاذ صبحي السَّامرائي، ن: وزراة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٧٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.

١٧١ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ.
١٧٢ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.
١٧٣ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤١٨ هـ.
١٧٤ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.
١٧٥ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.
١٧٦ ـ **اللمع في أسباب الحديث**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: غياث عبد اللطيف دحدوح، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
١٧٧ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٧٨ ـ **مباحث في علم الجرح والتعديل**: للدكتور قاسم علي سعد، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٧٩ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٨٠ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ن: دار الكتاب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٧ م.
١٨١ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، تصوير الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨ هـ.
١٨٢ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١١، عام ١٣٩٦ هـ.

١٨٣ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: الأستاذ محي الدين عبد الحميد، ن: منشورات دار النصر ـ بيروت.

١٨٤ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤٠٤ هـ.

١٨٥ ـ **المحلَّى شرح المجلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر والجزيري، ن: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٠ هـ.

١٨٦ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

١٨٧ ـ **مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيّاط، ن: مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١٨٨ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٨٩ ـ **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

١٩٠ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩١ ـ **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**: لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري، تحقيق: الأستاذ معتز عبد اللطيف الخطيب، ن: دار الفيحاء ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

١٩٢ ـ **المدخل في أصول الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (مجموعة رسائل الكمالية) ن: مكتبة المعارف ـ الطائف.

١٩٣ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٤١ هـ.

١٩٤ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.

١٩٥ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩٦ـ **مصادر الكُتب الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

١٩٧ ـ **المصباح في أصول الحديث**: للسيد قاسم الأندجاني، ن: مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٩٨ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.

١٩٩ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للإمام علي القاري الهروي المكّي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٥، عام ١٤١٤ هـ.

٢٠٠ـ **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

٢٠١ ـ **معجم البلدان**: لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ن: دار صادر ـ بيروت.

٢٠٢ ـ **معجم علوم الحديث النبوي**: للدكتور عبد الرحمن إبراهيم الخميسي، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٢٠٣ ـ **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢٠٤ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي، ن: مؤسَّسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٦ هـ.

٢٠٥ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

٢٠٦ ـ **معجم لغة الفقهاء**: للدكتور محمد رواس قلعه جي. ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٧ هـ.

٢٠٧ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم**

وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (بترتيب الهيثمي والسبكي)، تحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٠٨ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ.

٢٠٩ ـ **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٣، عام ١٣٩٠ هـ.

٢١٠ ـ **معنى قول الإمام الطيبي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي**: لشيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: الدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.

٢١١ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٢١٢ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

٢١٣ ـ **مقاييس اللغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٩ م.

٢١٤ ـ **المنهاج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور شرف القضاة، ن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.

٢١٥ ـ **منهج النقد عند المحدِّثين**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: مكتبة الكوثر ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٠ هـ.

٢١٦ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**: للدكتور فاروق حمادة، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢١٧ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.

٢١٨ ـ **المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي**: للأستاذ علي بوسريح، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

٢١٩ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.
٢٢٠ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: للإمام ابن قيّم الجوزية، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٢ هـ.
٢٢١ ـ **مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الرؤية ـ بدمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٤ هـ.
٢٢٢ ـ مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية): للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
٢٢٣ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.
٢٢٤ ـ **الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٢ هـ.
٢٢٥ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠ هـ.
٢٢٦ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٢٢٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.
٢٢٨ـ **المُيسَّر في علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.
٢٢٩ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.
٢٣٠ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٣٩٣ هـ.
٢٣١ ـ **النكت على كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق:

الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٣٢ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

٢٣٣ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٢٣٤ ـ **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: للدكتور محمد بن أبو شهبة، ن: عالم المعرفة ـ جدّة، ط: ١، عام١٤٠٣ هـ.

٢٣٥ ـ **الوضع في الحديث وطريقة التخلّص منه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

٢٣٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

❐❐❐

فهرس مصطلحات الجزء الثالث

الموضوع	رقم الصفحة
حرف اللّام	
ل	٥
لا	٥
لئن أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عنه	٦
لا أحدَ أثبت منه	٦
لا أحدَ أثبت مِن مثل فلانٍ	٧
لا أختاره في الصحيح	٧
لا أدري ما هو	٨
لا أصلَ له	٨
لا أصلَ له بهذا اللفظ	١٢
لا أعرف له نظيراً في الدنيا	١٢
لا أعرفه	١٢
لا أعلم إلاّ خيراً	١٥
لا أعلم به بأساً	١٥
لا بأسَ به	١٧

الموضوع	رقم الصفحة

لا تحلّ الرواية عنه ٢١
لا تحلّ كتابة حديثه ٢١
لا شيءَ ٢١
لا يُتابَع على حديثه ٢٢
لا يجوز في الضحايا ٢٤
لا يحتجُّ به ٢٥
لا يخفى حالُه على العميان ٢٧
لا يدرىٰ من ذا الحيوان ٢٧
لا يسأل عنه ٢٨
لا يُساوي شيئاً ٢٨
لا يُساوي دستجة بقلٍ ٢٩
لا يسوٰى كعباً ٣٠
لا يسوٰى نواةً في الحديث ٣١
لا يُساوي فلساً ٣٢
لا يُستشهد بحديثه ٣٣
لا يُستشهد به ٣٣
لا يسوٰى نواةً ٣٣
لا يُشتغل به ٣٣
لا يصحّ ٣٣
لا يصحّ حديثه ٣٨
لا يُعتَبر به ٣٩
لا يُعترف بحديثه ٣٩
لا يُعَرف ٣٩
لا يُعرَف له أصلٌ ٣٩
لا يُعرف له حالٌ ٤٠

الموضوع	رقم الصفحة

لا يفقه رجلٌ لا يدخل حجرة سعيد بن أبي عروبة ٤٠
لا يكاد يُعرَف ٤١
لا يُكتَب حديثه ٤١
لا يُكتَب عنه إلاّ زحفاً ٤١
لا يُوثَق به ٤١
اللاَّحق ٤٢
اللَّلحَّان ٤٢
اللَّحق ٤٢
اللَّحن في الحديث ٤٤
للضَّعف ما هو ٥٧
لفظاً ٥٨
لطائف الإسناد ٥٨
لَعَن الله من يكتب عنه ٥٨
اللَّفظ لفلانٍ ٥٩
اللَّفظ له ٦٠
اللِّقاء ٦٠
اللَّقب ٦٠
لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ٦٠
لم أَرَ أعمى قلباً منه ٦٠
لم تثبت عدالته ٦٢
لم يجتَمعْ اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ ٦٢
لم يحدِّث عنه فلان ٦٧
لم يختلف فيه اثنان ٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً ٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ جرحاً ٧١

الموضوع	رقم الصفحة

لم يذكر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً ٧١
لم يرو عنه غيرُ فلان ٧١
لم يرو عنه فلان ٧٢
لم يصحّ ٧٢
لم يصحّ حديثه ٧٢
لم يضعِّفه أحدٌ ٧٢
لم يكن من القريتين عظيمٌ ٧٣
لم يُوجَد ٧٣
لم يُوجَد له أصلٌ ٧٤
لنا ما روى لا ما رأى ٧٤
له أوابد ٧٤
له بلايا ٧٤
له رؤية ٧٥
له طامّات ٧٥
له طامّات وأوابد ٧٥
له غرائب ٧٥
له ما يُنكَر ٧٥
له مَناكِير ٧٥
لو ارتدَّ عبد الرَّزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه ٢٧
لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه ٧٦
لو كان فيه طباخٌ لحدَّثتُكم عنه ٧٧
ليس بالثقة ٧٨
ليس بالحافظ ٧٨
ليس بالقوي ٨٠
ليس بالمتين ٨١

الموضوع	رقم الصفحة

ليس بالمرضيّ ٨١
ليس ببعيدٍ من الصَّواب ٨١
ليس بثقةٍ ٨١
ليس بثقةٍ ولا مأمون ٨٤
ليس بحُجَّة ٨٤
ليس بذاك ٨٤
ليس بذاك القويّ ٨٧
ليس بذاك المتين ٨٩
ليس بشيءٍ ٩٠
ليس بعُمدة ٩٥
ليس بقويٍّ ٩٥
ليس بمأمونٍ ٩٥
ليس بمرضيٍّ للضَّعف ٩٦
ليس بمستقيم الحديث ٩٦
ليس بمستقيم اللِّسان ٩٦
ليس به بأسٌ ٩٧
ليس في هذا الباب شيءٌ أصحُّ مِن هذا ٩٧
ليس له أصلٌ ٩٧
ليس مثل فلان ٩٧
ليس من أهل الحفظ ٩٨
ليس من أهل القباب ٩٨
ليس من جمّازات المحامل ٩٩
ليس من جمال المحامل ٩٩
ليس هو من عيالنا ١٠٠
ليس ينشرح له الصَّدر ١٠٠

ليس يحمدونه ١٠٢
لَيِّنٌ ١٠٣
لَيِّنُ الحديث ١٠٣
ليس من أهل القباب ١٠٣
ليس هو من أهل المحامل ١٠٤
ليس هو من جمال المحامل ١٠٤
ليس عليه العملُ ١٠٤



م ١٠٧
ما ١٠٧
مائلٌ عن الحقّ ١٠٧
مر ١٠٨
ما أجوده من حديثٍ ١٠٨
ما أحوجه أن تُضرَب عنقُه ١٠٩
ما أشبه حديثه بثياب نيسابور ١١٠
ما أعلم به بأساً ١١٠
ما أقرب حديثه ١١١
ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة ١١١
ما علمت فيه جرحاً ١١١
ما في الدنيا أحمق ممن يسأل عن محمد بن يحيى ١١٢

الموضوع	رقم الصفحة

ما كان يدري أيّ رجليه أطول ١١٢
ما كان يسوىٰ طليةً أو طليتين في الحديث ١١٣
المئات ١١٥
المؤتلف والمختلف ١١٥
مأمونٌ ١٢٢
المؤنَّن ١٢٢
المبتدىء ١٢٢
المبتدع ١٢٢
المبشّرون بالجنّة ١٢٢
المبهم من الرواة ١٢٣
المبهمات ١٢٣
المتابع ١٢٩
المتابعة ١٢٩
المتابعات ١٣١
المتابعة التّامّة ١٣١
المتابعة القاصرة ١٣١
المتأخّرون (من المحدِّثين) ١٣٢
متثبّتٌ في التعديل ١٣٢
المتروك (من الحديث) ١٣٢
متروك ١٣٣
متروك الحديث ١٣٣
المتساهلون في الجرح والتعديل ١٣٥
المتشابه ١٣٦
المتشابه المقلوب ١٣٩
المتشابهون ١٤٠

الموضوع	رقم الصفحة

المتشدِّدون في الجرح والتعديل ١٤٠
المتّصل ١٤١
المتّصل المرفوع ١٤٢
المتّصل الموقوف ١٤٢
متعنِّتٌ في التوثيق متثبّتٌ في التعديل ١٤٣
متعنّتٌ في تضعيف الأحاديث ١٤٤
متعنِّتٌ في الجرح ١٤٤
متَّفق على تركه ١٤٤
متَّفق عليه ١٤٤
المتَّفق والمفترق ١٤٥
المتقدِّمون (من المحدِّثين) ١٤٩
المتقدِّمون والمتأخّرون ١٤٩
المُتقِن ١٥٤
مُتقنٌ ١٥٥
مُتقنٌ ثبتٌ ١٥٥
المتلقَّن ١٥٦
مُتماسِكٌ ١٥٦
المَتْنُ ١٥٦
مُتَّهَمٌ بالكذب ١٥٦
مُتَّهَمٌ بالوضع ١٥٧
المتواتر ١٥٧
المتواتر العملي ١٦١
المتواتر اللَّفظي ١٦٢
المتواتر المعنوي ١٦٢
المتوسِّط ١٦٢

الموضوع	رقم الصفحة

المتيقِّظ ١٦٢
مثلَّثة ١٦٢
مثنَّاة تحت ١٦٢
مثنَّاة تحت بعد همزة ١٦٢
مثنَّاة فوق ١٦٢
مثنَّى بن الصَّباح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ ويَنقُض الوضوء ١٦٢
مج ١٦٣
مجالدٌ يجلد في الحديث ١٦٤
المجالسة ١٦٤
مجاميع الحديث ١٦٤
المجرَّح ١٨١
مجروح ١٨١
المجلس ١٨١
مجلس الإملاء ١٨١
المجلَّد ١٨٢
مجمعٌ على تركه ١٨٢
المجهول ١٨٣
مجهول ١٨٣
مجهول الحال ١٩٠
مجهول العين ١٩١
المجوَّد ١٩٢
المحامليّات ١٩٣
محتجٌّ به ١٩٣
المحدِّث ١٩٣
المحذوف ١٩٥

الموضوع	رقم الصفحة

المحرَّف ١٩٦
محرَّف السَّند ١٩٦
محرَّف المتن ١٩٦
المحفوظ ١٩٦
المُحكَم ١٩٧
مُحكَم الحديث ١٩٨
محلّه الصِّدق ١٩٨
المحنة ١٩٨
المحو ١٩٨
مخارج الحديث ١٩٨
المختارة ١٩٩
مختارات من متون الحديث ١٩٩
المختصر ٢٠١
المختلط ٢٠١
المختلطون ٢٠١
مختلف الحديث ٢٠٦
مختلفٌ فيه ٢٠٨
المَخْرَج ٢٠٩
المخرِّج ٢٠٩
المُخرِج ٢١٠
المخضرم ٢١٠
مد ٢١٥
المدبَّج ٢١٥
المُدْرَج ٢١٦
مُدْرَج الإسناد ٢٢٣

الموضوع	رقم الصفحة

مدْرَج المتن ٢٢٣
المدلِّس (الحديث) ٢٢٣
المدلِّس (الراوي) ٢٢٣
المذاكرة ٢٢٣
مراتب الأصَحِّيّة ٢٢٤
مراتب الجرح والتعديل ٢٤٥
مرحلة الرواية ٢٤٥
مرحلة ما بعد الرواية ٢٤٥
المردود ٢٤٥
مردود الحديث ٢٤٦
المُرْسَل ٢٤٦
المُرسَل الخفيّ ٢٥١
مُرسَل الصحابي ٢٥٥
مَرَّضه فلان ٢٥٦
المرفوع ٢٥٧
المرفوع حُكماً ٢٥٨
المرفوع الحُكمي ٢٥٩
المرفوع التقريريّ ٢٥٩
المرفوع الفعليّ ٢٥٩
المرفوع القوليّ ٢٥٩
المرفوع الوصفيّ ٢٥٩
المروءة ٢٥٩
المزكّي ٢٦٠
المزيد في متّصل الأسانيد ٢٦٠
مس ٢٦٢

الموضوع	رقم الصفحة

مسألة اللَّفظ ٢٦٢
المسانيد ٢٨١
المساواة ٢٩٤
المُستَتِر ٢٩٥
المستخرجات ٢٩٥
المستدركات ٣٠٥
المستفيض ٣٠٩
المستقصىٰ ٣٠٩
المستقيم ٣٠٩
المستملي ٣٠٩
المستور ٣١٠
المستوفى ٣١١
المسروق ٣١١
المسلسل ٣١١
المسلسل بصفات الرِّواية ٣٢٥
المسلسل بصفات الرُّواة ٣٢٥
المسلسل بأحوال الرُّواة ٣٢٥
المسلسل من الحديث ٣٢٦
المسلم البالغ ٣٢٦
المُسْنَد ٣٢٦
المُسْنَد (الحديث) ٣٢٦
المُسْنِد ٣٢٩
مشَّاه فلان ٣٣٠
المشاهدة ٣٣٠
المشق ٣٣٠

الموضوع	رقم الصفحة

المشبَّه ٣٣٠
المشبَّه المقلوب ٣٣١
مشكل الآثار ٣٣١
مشكل الحديث ٣٣١
المشهور ٣٣١
المشيخات ٣٣٤
المشيخة ٣٣٤
المصائب ٣٣٤
المصافحة ٣٣٥
المصدر الأصلي للحديث ٣٣٦
المصدر شبه الأصلي للحديث ٣٣٦
المصدر غير الأصلي للحديث ٣٣٦
المصحَّف ٣٣٦
مُصْحَف ٣٣٧
مصطلح الحديث ٣٣٨
المصنَّف ٣٣٨
المصنَّفات ٣٣٨
المضطرب ٣٤٢
مضطربٌ ٣٥٤
مضطرب الإسناد ٣٤٥
مضطرب الحديث ٣٤٥
مضطرب المتن ٣٤٦
المضعَّف ٣٤٦
مطروح ٣٤٧
المطروح ٣٤٧

الموضوع	رقم الصفحة

مطعونٌ فيه ٣٤٨
مطروح الحديث ٣٤٨
مُظلِم الأمر ٣٤٨
معاً ٣٤٨
المعاجم ٣٤٨
المعاجم الثلاثة ٣٤٩
المعاجم الحديثية ٣٤٩
معاجم الشيوخ والمشيخات ٤٥٦
المعارضة ٣٧٧
المعاصرة ٣٨٣
المعتزلة ٣٨٣
المعجم ٣٨٤
المعجمة ٣٨٤
المعدَّل ٣٨٥
المعدِّل ٣٨٥
معدن الكذب ٣٨٥
معرفة الإخوة والأخوات ٣٨٥
معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم ٣٨٥
معرفة الألقاب ٣٨٥
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم ٣٨٥
معرفة التابعين ٣٨٥
معرفة تواريخ الرواة ٣٨٦
معرفة تواريخ المتون ٣٨٦
معرفة الثقات والضعفاء من الرواة ٣٨٦
معرفة الحفَّاظ ٣٨٦

الموضوع	رقم الصفحة

معرفة الصَّحابة ٣٨٦
معرفة طبقات العلماء والرُّواة ٣٨٦
معرفة العلماء والرواة ٣٨٧
معرفة المؤتلف والمختلف ٣٨٧
معرفة المبهمات ٣٨٧
معرفة المتشابه ٣٨٧
معرفة المتَّفق والمفترق ٣٨٧
معرفة المفردات من الأسماء والكُنىٰ والألقاب ٣٨٧
معرفة من أُسند عنه من الصحابة الذي ماتوا في حياة النبي ﷺ ٣٨٨
معرفة من خلط من الثقات ٣٨٨
معرفة مَن ذُكر بأسماء أو صفات مختلفة ٣٨٨
معرفة المهل ٣٨٨
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم ٣٨٩
معرفة الموالي من الرواة والعلماء ٣٨٩
معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها ٣٨٩
معرفة الوحدان ٣٨٩
المعروف ٣٨٩
معروفٌ ٣٩٠
المُعضَل ٣٩١
المعضلات ٣٩٤
المعلَّق ٣٩٤
معلَّقات البخاري ٣٩٧
المعلّ ٤٠٢
المعلَّل ٤٠٢
المعلول ٤١٠

الموضوع	رقم الصفحة

المعنعن ٤١٠
المفردات ٤١١
المفردات من الأسماء ٤١١
المفردات من الأسماء والكنى ٤١١
المفيد ٤١١
مق ٤١٤
المقابلة ٤١٤
مقارب الحديث ٤١٥
المقاطع ٤١٦
المقاطيع ٤١٦
المقبول ٤١٧
مقبولٌ ٤١٧
المقطوع ٤١٧
المقطوع الفعلي ٤١٩
المقطوع القولي ٤٢٠
مقلٌ ٤٢٠
المقلوب ٤٢٠
مقلوب السَّند ٤٢٤
مقلوب المتن ٤٢٤
المكاتبة ٤٢٤
المكاتبة المجرَّدة ٤٢٦
المكاتبة المقرونة ٤٢٦
الملازمة ٤٢٧
الملزقات ٤٢٧
المملي ٤٢٩

الموضوع	رقم الصفحة

المميِّز ٤٢٩
المناولة ٤٢٩
المناولة المجرَّدة عن الإجازة ٤٢٩
المناولة المقرونة بالإجازة ٤٢٩
مَن اتَّفق اسمه واسم أبيه وجدِّه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمه واسمُ شيخه وشيخ شيخه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُ شيخه والراوي عنه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُه وكنيتُه ٤٣٢
مَن اختلط من الثقات ٤٣٣
مَن اشترك في الرواية عنه أثناء تباعد ما بين وفاتيهما ٤٣٣
مِن أنكر ما رواه فلانٌ ٤٣٤
مِن بلايا فلان كذا ٤٣٤
مِن ثقات الثقات ٤٣٤
مِن حيوانات البرِّ ٤٣٤
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوتٍ متعدِّدة ٤٣٤
مَن لم يرو إلا حديثاً واحداً ٤٣٤
مَن لم تر عيناي والله مثله قطّ ٤٣٥
مَن لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحدٌ ٤٣٥
مَن مثل فلان؟ ٤٣٥
مِن معادن الصِّدق ٤٣٥
ممَّن يزداد كلَّ يوم عندنا خيراً ٤٣٦
مَن وافَقَ اسمُ شيخه اسمَ أبيه ٤٣٦
مَن وافق اسمهُ نسبته ٤٣٦
مَن وافقت كنيتُه كنيةَ أخيه ٤٣٧
مَن حدَّث ونسي ٤٣٧

الموضوع	رقم الصفحة

من ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعدِّدة ٤٣٩
مِن السنة كذا ٤٤٠
مِن مصائب فلانٍ كذا ٤٤١
مِن معادن الصِّدق ٤٤١
منبع الكذب ٤٤٢
المنتهي ٤٤٢
المنسوبون إلى خِلاف الظَّاهر ٤٤٢
المنسوبون إلى غير آبائهم ٤٤٤
المنسوخ ٤٤٥
المنقطع ٤٤٦
المنقلب ٤٤٨
المُنكَر ٤٤٨
مُنكَر الحديث ٤٥٣
مُنكِرو الحديث ٤٦٠
الموافقة ٤٧٦
الموالي من الرواة والعلماء ٤٧٦
موثَّق ٤٨٠
الموحَّدة ٤٨١
مود ٤٨١
الموصول ٤٨١
الموضوع ٤٨١
موضوعٌ لا أصلَ له ٥٢١
الموطَّآت ٥٢١
الموقوف ٥٢٨
مي ٥٣٣

الموضوع	رقم الصفحة

ميزانٌ ٥٣٣
المُهمَل ٥٣٣
المهملة ٥٣٤
من ٥٣٤

حـــرف النُّـــون

ن ٥٣٥
نا ٥٣٥
النّازل ٥٣٥
النَّازل من الأسانيد ٥٣٥
النَّاسخ والمنسوخ ٥٣٥
ناسخ الحديث ومنسوخة ٥٣٥
الناسخ من الحديث ٥٣٧
ناصبيّ ٥٣٧
ناولني ٥٣٨
نبّأنا ٥٣٨
نبّأني ٥٣٨
نجوم الأرض ٥٣٨
نحوه ٥٣٨
نزكوه ٥٣٩
النزول ٥٣٩

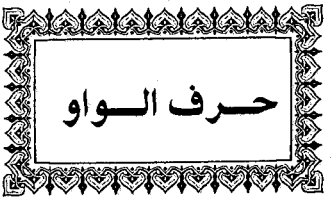
الموضوع	رقم الصفحة
نس	٥٤٠
نسأل الله السَّلامة	٥٤٠
النسب التي باطنها علىٰ خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسب التي علىٰ خلاف ظاهرها	٥٤١
النسخ	٥٤١
النسخة	٥٤١
النشق	٥٤٢
نعم حشو المصر هو	٥٤٣
نقد الحديث	٥٤٣
النقد الخارجي	٥٧٧
النقد الداخلي	٥٨٣
نقد الرجال	٥٨٣
نسيج وحده	٥٨٣
نقمة وعذاب	٥٨٤
نُهينا عن كذا	٥٨٤
النواصب	٥٨٥

حـــرف الهـــاء

هـ	٥٩١
هالكٌ	٥٩١
هذا الحديث باطلٌ لا أصلَ له	٥٩١

الموضوع	رقم الصفحة

هذا الحديث لا أصلَ له في الكتاب والسنة ٥٩١
هب ٥٩٢
هذا الحديث أصحُّ شيءٍ في الباب ٥٩٢
هذا الحديث أصحّ من كذا ٥٩٢
هـٰذا الحديث لا يصحُّ أو لا يثبت ٥٩٢
هـٰذا الحديث من بلاه ٥٩٣
هـٰذا حديثٌ مُنكَرٌ ٥٩٤
هـٰذا سماعي عند فلانٍ ٥٩٤
هـٰذا لفظُ فلانٍ ٥٩٤
الهذرمة ٥٩٤
هش ٥٩٤
هسق ٥٩٤
هل العلماء إلا شعبة ٥٩٤
همزة بعد الألف ٥٩٥
هو أكذب من حماري هـٰذا ٥٩٥
هو أكذب من روث حمار الدجال ٥٩٥
هو عندي أضعف من كل ضعيف ٥٩٦
هو والرِّيح سواء ٥٩٨
هو شيخٌ ليس بذاك ٥٩٨
هو عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون ٥٩٩
هو علىٰ يدي عدل ٥٩٩
هو كذا وكذا ٥٩٩
هينم القارئ ٥٩٩



واضعٌ واهٍ ٦٠١
واهٍ ٦٠١
واهٍ ضعَّفوه ٦٠١
واه بمرة ٦٠١
واقفي ٦٠٢
واهي الحديث ٦٠٢
وبه قال: حدثنا ٦٠٢
وُثّق به ٦٠٣
وثَّقه ابن حبان ٦٠٣
الوجادة ٦٠٣
وجدتُ بخطّ فلان ٦٠٦
وجدتُ بخطّ أبي ٦٠٦
وجدتُ عن فلان ٦٠٦
وجدتُ في كتاب فلان ٦٠٦
وجدتُ في كتاب ظننت أنه من خط فلان ٦٠٦
الوجه ٦٠٦
الوحدان ٦٠٧
الوحدانيات ٦٠٩
الوحشيات ٦٠٩
وسطٌ ٦٠٩

الموضوع	رقم الصفحة
الوحي الباطن	٦٠٩
الوصل	٦١٠
الوصية	٦١٠
وضّاعٌ	٦١١
الوضع	٦١١
وفي الباب عن	٦١١
وَضَع حديثاً	٦٢٣
الوفيات	٦٢٣
وقعتُ بين أسدين	٦٢٤
الوقف	٦٢٥
الوهم	٦٢٥

حـرف اليـاء

ي	٦٢٩
يأتي بالعجائب	٦٢٩
ياقوتة بين العلماء	٦٢٩
يبلغ به	٦٣٠
يتكلمون فيه	٦٣٠
يثبِّج	٦٣٠
يُجَمَع حديثه	٦٣١
يُجهَل	٦٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

يحدِّث بأحاديث ليست بمضيئة ٦٣٢
يحوِّل ٦٣٢
يخالف الثقات ٦٣٢
يرفعه (الحديث) ٦٣٢
يُروىٰ عنه ٦٣٣
يروي المناكير ٦٣٣
يروي الموضوعات ٦٣٣
يزرف الحديث ٦٣٥
يزرف في الحديث ٦٣٦
يزيد في الرقم ٦٣٦
يسرق الحديث ٦٣٦
يستأهل أن يُحفَر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها ٦٣٦
يُستسقىٰ بحديثه ٦٣٧
يُستسقىٰ به ٦٣٨
يضع ٦٣٩
يضع الحديث ٦٣٩
يُضَعَّف ٦٣٩
يُعتبر حديثه ٦٣٩
يُعتبر به ٦٣٩
يُعَرف ويُنكَر ٦٤٠
يعني ٦٤٠
يُغرب ٦٤١
يُغرب ويخالف ٦٤١
يفتعل الحديث ٦٤١
يُكتَب حديثه ٦٤٢

الموضوع	رقم الصفحة

يكذب ٦٤٢
يُنكر مرةً ويعرف أخرىٰ ٦٤٢
يُنكر عن فلانٍ ٦٤٢
ينميه ٦٤٣
يهم ٦٤٣



الفهرس العام

لمصطلحات الأجزاء الثلاثة

فهرس مصطلحات الجزء الأول

المصطلح	رقم الصفحة
حرف الألف	
الآباء الرواة عن الأبناء	١٠٥
آداب طالب الحديث	١٠٦
آداب كتابة الحديث	١١١
آداب المحدِّث	١١٣
آفةٌ من الآفات	١٢٠
آفته فلان	١٢٢
آيةٌ	١٢٣
آيةٌ من الآيات	١٢٣
أباحَ لي	١٢٧
إباضِيٌّ	١٢٧
الأبدال	١٣٠
ابن خمس	١٣٠
أبنا	١٣١
الأبناء الرواة عن الآباء	١٣١
الإبهام	١٣٣
الأبواب	١٣٣
أتباع التابعين	١٣٥
اتِّحاد المخرج	١٣٧
الاتِّصال	١٣٧
اتِّصال السند	١٣٧
اتَّقِ حيَّات سَلْمٍ لا تلسعك	١٣٨
اتِّهام الراوي بالكذب أو الوضع	١٣٨
اتُّهم بأمر سوء	١٣٩
اتُّهم بسرقة الحديث	١٤٠
اتُّهم في اللِّقاء	١٤٠
الأثبات	١٤١
أثبتُ البلاد في الحديث الصحيح	١٤٣
أثبتُ الناس	١٤٣
أثبتُ الناس في فلان	١٤٣
الأثر	١٤٤
الأثريّ	١٤٥

المصطلح	رقم الصفحة
أجُائيه بين يدي الله غداً	١٤٥
الإجازة	١٤٦
إجازة للمحمول أو بالمجهول	١٤٧
إجازة الشيخ	١٤٧
إجازةٌ عامّةٌ	١٤٧
أَجاز لي	١٤٨
أجازني	١٤٨
إجازةُ ما لم يتحمَّله المجيزُ	١٤٨
إجازة المعدوم	١٤٨
إجازة معيَّنٍ لمعيَّنٍ	١٤٩
إجازة الطِّفل	١٥٠
أجرأ من خاصي الأسد	١٥٠
الأجزاء	١٥٠
أجزتُ فلاناً الفلاني	١٥٢
أجزتُ لبعض الناس	١٥٢
أجزتُ لفلانٍ كذا، إن شاء روايته عني	١٥٢
أجزتُ لك إن شئتَ أو أحببتَ أو أردتَ	١٥٣
أجزتُ لك أن تروي عني إن شئتَ الرواية عني	١٥٣
أجزت لمن يشاء الرواية	١٥٣
إجازة المجاز	١٥٣

المصطلح	رقم الصفحة
إجازة معلّقة	١٥٤
أجزت لمن يشاء فلان	١٥٤
أجزتُك	١٥٤
أجزتك جميع مسموعاتي أو مروياتي	١٥٤
أجزتكم	١٥٤
أجوَدُ الأسانيد	١٥٤
الآحاد	١٥٥
أحاديث الآحاد	١٥٦
أحاديثه تُشبه أحاديثَ فلان	١٥٦
الأحاديث الثلاثية	١٥٧
أحاديثه تُشبه أحاديثَ الثقات	١٥٨
أحاديثه تُشبه أحاديثَ فلان	٢٥٨
الأحاديث الثلاثية	١٥٩
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ الثقات	١٥٩
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ فلانٍ	١٦١
الأحاديث المشتهرة على الألسنة	١٦٢
احتجَّ به البخاري ومسلم	١٦٢
أحداث الصحابة	١٦٢
أحدُ الأحدين	١٦٢
أحسَنُ شيءٍ في الباب	١٦٣
أحسَنُ شيءٍ في هذا الباب	١٦٣
أحكام الرواية	١٦٣
أخ نا	١٦٣
أخافُ أن يكون من الذين ضلَّ سعيهم	

المصطلح	رقم الصفحة
في الحياة الدنيا	١٦٣
أخبار الآحاد	١٦٤
أخباريٌّ	١٦٤
أخبر فلانٌ	١٦٤
أخبرك	١٦٥
أخبرني الثقة	١٦٥
أخبرني	١٦٦
أخبرني مَن لا أتَّهم	١٦٦
أخبرني من لا أتهم من أهل العلم	١٦٧
أخبرنا	١٦٧
أخبرنا إجازةً	١٦٨
أخبرنا إذناً	١٦٨
أخبرنا بقراءتي وقراءةً عليه	١٦٩
أخبرنا بقراءتي عليه وأنا أسمع	١٦٩
أخبرنا سماعاً أو قراءةً	١٦٩
أخبرنا فلانٌ وفلانٌ واللفظ لفلانٍ، أو هـٰذا لفظُ فلانٍ	١٦٩
أخبرنا فيما جازني أو أجاز لي	١٧٠
أخبرنا فيما أذن لي فيه	١٧٠
أخبرنا فيما أطلق لي روايته	١٧٠
أخبرنا قراءةً عليه	١٧٠
أخبرنا كتابةً	١٧٠
أخبرنا مشافهةً	١٧٠
أخبرنا مكاتبةً	١٧١
أخبرنا مناولةً	١٧١

المصطلح	رقم الصفحة
الاختبار	١٧١
اختصار الحديث	١٧٣
اختلط	١٧٤
الاختلاط	١٧٤
اختلاف الحديث	١٧٤
اختلاف الروايات	١٧٧
اختُلف فيه	١٧٧
أخذ الأجرةَ على التحديث	١٧٨
أخرج له البخاري أو مسلم في الأصول	١٧٩
أخرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد	١٧٩
أخرج المحدِّثُ الحديث	١٧٩
أخسَرُ من حمّالة الحطب	١٨٠
أخشَنَ فيه القولَ	١٨١
الإخوة والأخوات	١٨٢
أخ نا	١٨٢
الأداء	١٨٤
أدخل على المشايخ	١٨٤
الإدراج	١٨٥
الإدراج في السَّند	١٨٥
الإدراج في المتن	١٨٥
إذا حدَّث عبد الرحمن بن مهدي عن رجلٍ فهو حُجَّةٌ	١٨٥
إذا رأيتني قد كتبتُ عن الرجل	

المصطلح	رقم الصفحة
ولا أحدِّث عنه فلا تسأل عنه	١٨٦
إذا قامت الخيل لم يجلس مع الرجالة	١٨٧
إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي	١٨٨
إذنٌ مجرَّدٌ	١٩٧
الأربعة	١٩٧
الأربعينات	١٩٨
الإرجاء	١٩٩
أرجو أنّه لا بأسَ به	٢٠٥
أرجو أن يُحتمل حديثه	٢٠٨
الإرسال	٢٠٩
ارْمِ به	٢٠٩
أرنا	٢١٠
أسأل الله السَّلامة	٢١٠
أسباب الحديث	٢١٠
أسباب الطعن في الراوي	٢١٠
أسباب وُرود الحديث	٢١١
أستخير الله فيه	٢١٣
الاستشهاد	٢١٣
استشكال الحديث	٢١٤
استشهد به البخاري تعليقاً ولم يخرِّج له احتجاجاً، ولا مقروناً ولا متابعةً	٢١٤
استشهد به الشيخان أو أحدهما	٢١٥
الاستفاضة	٢١٥
الاستقراء	٢١٥

المصطلح	رقم الصفحة
الاستقراء التّام	٢١٦
استقلال السُّنّة بتشريع الأحكام	٢١٦
الاستملاء	٢١٤
الأسد	٢٢٥
الإسرائيليّات	٢٢٥
أسطوانةٌ	٢٢٥
الأسماء	٢٢٥
أسماء الرجال	٢٢٦
الأسماء والكنى	٢٤٤
الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنّساء	٢٤٥
الأسماء المفردة والكُنى والألقاب	٢٤٥
الإسماع	٢٤٥
الإسناد	٢٤٦
إسنادٌ صحيحٌ نظيفٌ	٢٥٠
إسناده تالفٌ	٢٥٠
إسناده ثابتٌ	٢٥٠
إسناده جيّدٌ	٢٥٠
إسناده حسنٌ	٢٥١
إسناده ذاهبٌ	٢٥١
الإسناد السَّافل	٢٥١
إسناده ساقطٌ	٢٥١
إسناده صالحٌ	٢٥١
إسناده صحيحٌ أو «صحيحُ	

المصطلح	رقم الصفحة
الإسناد»	٢٥٢
إسناده ضعيفٌ أو «ضعيفُ الإسناد»	٢٥٢
الإسناد العالي	٢٥٣
إسناده فاسدٌ	٢٦٠
إسناده فيه اختلافٌ	٢٦٠
إسناده فيه ضعفٌ	٢٦٠
إسناده قويٌّ أو «قويُّ الإسناد»	٢٦٠
إسناده كالشمس	٢٦٢
إسناده لا بأسَ به أو «لا بأسَ بإسناده»	٢٦٣
إسناده لا يمضي	٢٦٤
إسناده ليس بالقويّ	٢٦٤
إسناده ليس بذلك القائم	٢٦٤
إسناده ليس بشيءٍ	٢٦٤
إسناده ليِّنٌ	٢٦٥
إسناده متماسكٌ	٢٦٥
إسناده مستقيمٌ	٢٦٥
إسناده مظلمٌ	٢٦٦
إسناده نظيفٌ	٢٦٦
الإسناد المعنعن	٢٦٦
الإسناد النازل	٢٦٧
إسناده نظيفٌ	٢٦٧
إسناده هالكٌ	٢٦٧
إسناده واهٍ بمرَّة	٢٦٨
الإشارة بالرَّمز	٢٦٨
إشكال الحديث	٢٦٩
أشهد على فلانٍ أنه	٢٦٩
الأصاغر	٢٦٩
أصاغر الصحابة	٢٦٩
أصحاب الحديث	٢٧٠
أصحاب الرأي	٢٧٠
أصحاب الفنون	٢٧٠
أصحاب المحابر	٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد	٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد عن أبي بكر	٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن علي	٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن عائشة	٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود	٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن أمّ مسلمه	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن أبي موسى الأشعري	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أنس بن مالك	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن ابن عباس	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن جابر بن	

المصطلح	رقم الصفحة
عبد الله	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن عقبة بن عامر	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن بريدة	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أبي ذرٍّ	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد المكِّيّين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد اليمانيين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد المصريّين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد الخراسانيّين	٢٧٦
أصَحُّ شيءٍ في الباب كذا	٢٧٦
أصدَقُ البشر وأوثق الخلق	٢٧٦
الأصل	٢٧٨
أصل الحديث	٢٨١
أصل الشيخ	٢٨٤
أصل المصنِّف	٢٨٤
أصلٌ معمولٌ به	٢٨٤
أصلح في كتابه أو في كتاب غيره	٢٨٤
الأصناف	٢٨٥
الأصول	٢٨٥
أصول التخريج	٢٨٦
أصول الحديث	٢٨٧
الأصول الخمسة	٢٨٧
الأصول الستة	٢٨٧
أضبَطُ الناس	٢٨٩
الاضطراب	٢٨٩
الأطراف	٢٨٩

المصطلح	رقم الصفحة
الاطلاق	٢٩٣
أظن أنّ الشيطان تبدَّىٰ علىٰ صورته	٢٩٣
الاعتبار	٢٩٤
الاعتزال	٢٩٥
الإعجام	٢٩٥
الإعراب	٢٩٥
إعرابيٌّ مجهولٌ	٢٩٦
الإعضال	٢٩٦
الإعلام	٢٩٦
إعلام الشيخ	٢٩٧
أعلَمُ الناسِ في فلانٍ	٢٩٧
أغرَبَ علىٰ أقرانه	٢٩٧
الافتتاح	٢٩٨
الأفراد	٢٩٨
أفراد البخاري	٣٠٢
أفراد البلدان	٣٠٢
أفراد العلم	٣٠٣
أفراد القبائل	٣٠٤
أفراد مسلم	٣٠٤
أفسدوه علينا	٣٠٥
الإقرار	٣٠٥
الأقران	٣٠٦
أقسام (الحديث) الحسن	٣٠٦
أقسام (الحديث) الصحيح	٣١٠

المصطلح	رقم الصفحة
أقسام العلو	٣١٠
الإقلاب	٣١٠
الأكابر عن الأصاغر	٣١٠
اكتبْ عنه	٣١٠
أكثر الصحابة روايةً للحديث	٣١٠
أكذَبُ الناس	٣١١
ألجأ الحديثَ إلىٰ فلانٍ	٣١١
ألحق في كتابه أو في كتاب غيره	٣١١
الإلزامات	٣١١
ألفاظ الأداء	٣١٢
ألفاظ تحمّل الحديث وأدائه	٣١٢
ألفاظ الجرح والتعديل	٣١٢
الألقاب	٣١٢
ألقاب المحدِّثين	٣١٨
الله أعلَمُ	٣١٨
الله المستعان	٣١٩
اللهم سلِّم سلِّم	٣٢٠
إلىٰ	٣٢٠
إلىٰ الضّعف ماهو	٣٢٠
إليه المنتهىٰ في الثبت	٣٢٢
إليه المنتهىٰ في الكذب	٣٢٣
إليه المنتهىٰ في الوضع	٣٢٣
الأمالي	٣٢٣
الإمام	٣٢٥
إمام المتقين	٣٢٥

المصطلح	رقم الصفحة
إمام الدنيا	٣٢٦
إمام الأئمة	٣٢٦
إمام أهل زمانه في العلم والأخبار	٣٢٦
أُمرنا كذا	٣٢٧
الأمر عندنا	٣٢٨
الأمر المجتمع عليه عندنا	٣٢٩
إمساك الثقة	٣٣٢
الإملاء	٣٣٢
الأمّهات السِّتّ	٣٣٢
أمير المؤمنين في الحديث	٣٣٣
إنّ غيره أحبّ إليّ	٣٤١
أنَّ	٣٤١
أنَّ فلاناً أخبر	٣٥٤
أنَّ فلاناً حدَّث	٣٥٤
أنَّ فلاناً قال	٣٥٤
إنّ هٰذا الحديث من مناكير فلان، أو من أنكر ما رواه فلانٌ	٣٥٥
إنّه ليس مثل فلانٍ	٣٥٥
أنا	٣٥٥
الأنئنة	٣٥٥
أنبأنا	٣٥٥
أنبأنا إجازةً	٣٥٦
أنبأنا قراءةً عليه وأنا أسمع	٣٥٦
أنبأني	٣٥٦

المصطلح	رقم الصفحة
أنبأني إجازةً	٣٥٦
الانتخاب	٣٥٧
انتهىٰ اللحقُ	٣٥٧
الأنساب	٣٥٨
الانقطاع	٣٥٩
الإنكار	٣٥٩
أنكر ما رواه فلانٌ	٣٥٩
أنواع تحمُّل الحديث وأدائه	٣٦٠
أنواع الرواية	٣٦١
الأوابد	٣٦١
أوثق الناسِ	٣٦٤
أورد المحدِّثُ الحديثَ	٣٦٤
أوسط التابعين	٣٦٥
أوسط الصحابة	٣٦٥
أو طان الرواة وبلدانهم	٣٦٥
أو كما قال	٣٦٧
أومأ إليّ فيه	٣٦٨
أوهىٰ الأسانيد	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أهل البيت	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أبي بكر الصّديّق	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد العُمريين	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أبي هريرة	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد عائشة	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد عبد الله بن مسعود	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أنس بن مالك	٣٦٩

المصطلح	رقم الصفحة
أوهىٰ أسانيد المكِّيّين	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد اليمانيِّين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد المصريِّين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد الشَّاميين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد الخراسانيِّين	٣٧٠
أهل الأهواء	٣٧٠
أهل الحديث (تعريفٌ عامٌّ)	٣٧٠
أهل الحديث	٣٧٢
أهل الرّأي	٣٧٤
أهل السُّنّة	٣٧٤
أهل السُّنّة والجماعة	٣٨٥
أهل الصنعة	٣٨٦
أهل الظاهر	٣٨٦
الأهلية	٣٩٠
أهلية الرواية	٣٩٠
إهمال اللفظ	٣٩٤
أيُّ شيءٍ عند فلانٍ	٣٩٤
أيُّ شيءٍ لم يكن عند فلانٍ	٣٩٤

حرف الباء

الباء الموحَّدة	٣٩٥

المصطلح	رقم الصفحة
بأَخَرة	٣٩٥
الباطل	٣٩٥
البالغ	٣٩٦
بخ	٣٩٦
بد	٣٩٦
البدعة	٣٩٧
البدعة الحقيقية	٤٠١
البدعة الإضافية	٤٠١
البدعة المفسِّقة	٤٠٤
البدعة المكفِّرة	٤٠٤
البدل	٤٠٤
البرنامج	٤٠٤
بعرةٌ أحبُّ إليّ منه	٤٠٥
البلاغات	٤٠٦
البلاء فيه من فلان	٤٠٨
البلايا	٤٠٩
البُلدانيات	٤١٠
بلغني عن فلانٍ	٤١٠
البليّة فيه من فلان	٤١٠
بُندار	٤١٠
البواطيل	٤١٢
بيان المُجْمَل	٤١٢
بيَّض الله عيني من يروي عنه	٤١٣
بيَّض له	٤١٤

المصطلح	رقم الصفحة

حرف التاء

ت	٤١٧
التابع	٤١٧
تابع الأتباع	٤١٧
تابع التابعين	٤١٧
التَّابعون	٤١٧
التابعي	٤٢٠
التابعيات	٤٢٠
التاريخ	٤٢٠
تاريخ الرواة	٤٢١
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم	٤٢٥
تالف	٤٢٦
تبع التابعين	٤٢٦
التتبُّع	٤٢٦
التجهُّم	٤٢٨
تجويد الإسناد	٤٢٨
التحديث	٤٢٩
التحريف	٤٢٩
تحريك الرَّأس	٤٣١
تحريك اليد	٤٣٢
التحقيق	٤٣٢

المصطلح	رقم الصفحة
التحمُّل	٤٣٢
تحمُّل الحديث	٤٣٣
تحميض الوجه	٤٣٣
التحويق	٤٣٤
التحويل	٤٣٤
تخ	٤٣٥
تخرَّج بفلان	٤٣٥
التخريج	٤٣٦
تخريج الحديث	٤٤٥
تخريج الحواشي	٤٤٥
التخليط	٤٤٥
التدليس	٤٤٦
تدليس الاستدراك	٤٦٧
تدليس الإسناد	٤٦٨
تدليس البلاد	٤٧١
تدليس البلدان	٤٧١
تدليس التسوية	٤٧١
تدليس السكوت	٤٧٦
تدليس الشيوخ	٤٧٦
تدليس الصِّيغ	٤٧٩
تدليس العطف	٤٨٢
تدليس القطع	٤٨٣
تدليس المتن	٤٨٤
التدقيق في الخطّ	٤٨٤
تدوين السُّنّة	٤٨٤

المصطلح	رقم الصفحة
تر	٤٩٠
التراجَم	٤٩٠
تراجم الأبواب	٤٩٠
الترجيح بأمر خارجي	٥٠٦
الترجيح بالتّحمُّل	٥٠٦
الترجيح بالحُكم	٥٠٧
الترجيح بكيفية الرواية	٥٠٧
الترجيح بلفظ الخبر	٥٠٧
الترجيح بوقت الوُرود	٥٠٨
الترغيب والترهيب	٥٠٨
التَّرك	٥٠٩
تركوه	٥٠٩
تركه فلانٌ	٥٠٩
التزكية	٥١٠
التساعيات	٥١٠
التسلسل	٥١١
التسميع	٥١١
التسويد	٥١٢
التسوية	٥١٢
تشكيل الحديث	٥١٢
التشيُّع	٥١٢
التصحيح	٥١٥
تصحيح الحديث في الأزمنة المتأخِّرة	٥١٥
التصحيح الكشفي	٥١٦

المصطلح	رقم الصفحة
التصحيف	٥١٦
التصحيف في الإسناد	٥٢٠
تصحيف البصر	٥٢٠
تصحيف السَّمع	٥٢١
تصحيف اللفظ	٥٢٢
التصحيف في المتن	٥٢٢
تصحيف المعنىٰ	٥٢٢
التصنيف	٥٢٢
تصنيف الحديث	٥٣٢
التصنيف علىٰ الأبواب	٥٣٣
التصنيف علىٰ المسانيد	٥٣٤
التضبيب	٥٣٥
التضعيف	٥٣٥
تضعيفُ ثقةٍ	٥٤٨
تطريق الحديث	٥٤٨
تعارُض الجرح والتعديل	٥٤٩
تعارُض الروايات	٥٤٩
تعدُّد روايات المتن	٥٥٠
التعديل	٥٥٢
التعديل المُبْهَم	٥٥٢
التعديل المفسَّر	٥٥٢
تعرف وتُنكر	٥٥٢
تعريف علوم الحديث	٥٥٤
التعليق	٥٥٥
التعليق في الخطِّ	٥٥٥

المصطلح	رقم الصفحة
تعليق الحديث	٥٥٥
تعليقات البخاري	٥٥٥
التعليل	٥٥٥
التعنُّت	٥٥٥
تغيَّر بأَخِره	٥٥٧
تغيَّر بأَخَرة	٥٥٨
التفريق	٥٥٨
تقاربا في اللفظ	٥٥٩
التقرير	٥٥٩
التقرير الحُكمي	٥٦٥
التقرير الصَّريح	٥٦٦
التقرير الفعلي الحُكمي	٥٦٦
تقطيع الحديث	٥٦٦
التقميش	٥٦٦
التقييد	٥٦٨
تقييد الحديث	٥٦٨
تُكلِّم فيه لأجل الوقف	٥٦٨
تُكلِّم فيه لمسألة اللفظ	٥٦٨
تكلّموا فيه	٥٦٨
تلخيص المتشابه	٥٦٩
التلقين	٥٦٩
تم	٥٧١
تمتَّن بأخرة	٥٧١
التمريض	٥٧١
التمريض في الرواية	٥٧٢

المصطلح	رقم الصفحة
التمييز	٥٧٢
تهمة الراوي بالكذب أو الوَضْع	٥٧٣
التواتر	٥٧٣
تواريخ الرواة	٥٧٣
التواريخ والوفيات	٥٧٣
تواريخ المتون	٥٧٣
التواطُؤ والتوافُق	٥٧٣
التوثيق	٥٧٣
توثيقُ ضعيفٍ	٥٧٤
التوثيق والتجريح في الرواي الواحد من العالم الواحد	٥٧٤

حرف الثّاء

الثاء المثلَّثة	٥٧٥
الثابت	٥٧٥
الثَّبَت	٥٧٥
ثَبْتٌ	٥٧٥
ثبتٌ ثبتٌ	٥٧٦
ثبتٌ حُجَّةٌ	٥٧٦
ثبوت السَّمع	٥٧٧
الثقات والضعفاء	٥٧٧
الثقة	٥٨١

المصطلح	رقم الصفحة
ثقةٌ	٥٨٣
ثقةٌ ثبتٌ	٥٨٣
ثقةٌ حافظٌ	٥٨٤
ثقةٌ حُجَّةٌ	٥٨٤
ثقةٌ سُنِّيٌّ	٥٨٤
ثقةٌ ضابطٌ	٥٨٤
ثقةٌ عَدْلٌ	٥٨٥
ثقةٌ مأمونٌ	٥٨٥
ثقةٌ مُتقِنٌ	٥٨٥
ثقةٌ مُتَّهمٌ	٥٨٦
الثُّلاثيات	٥٨٦
الثَّمانيات	٥٨٧
ثنا	٥٨٧
الثُّنائيات	٥٨٨
ثني	٥٨٨

حـرف الجيـم

جئتني بشيطان	٥٨٩
الجادَّة	٥٨٩
الجارح	٥٩١
الجامع	٥٩١
جبلٌ	٥٩٢

المصطلح	رقم الصفحة
جبلٌ في الكذب	٥٩٤
جِرابٌ	٥٩٤
جرابُ الكذب	٥٩٤
الجرح	٥٩٤
الجرح البري	٥٩٥
الجرح المُبْهَم	٥٩٥
الجرح المفسَّر	٥٩٥
الجرح والتعديل	٥٩٥
جرىٰ فيه علىٰ الجادة	٦٤٤
الجزء	٦٤٤
الجزم في الرواية	٦٤٤
الجَعْدِيّات	٦٤٥
جِمال المحامل	٦٤٥
جِمالات المحامل	٦٤٦

المصطلح	رقم الصفحة
الجمع	٦٤٦
الجمهور	٦٤٧
الجوامع	٦٤٧
جوَّد إسناده	٦٤٧
جه	٦٤٧
الجهالة	٦٤٨
جهالة الصحابي	٦٤٨
جِهْبِذٌ	٦٤٨
جهلة الرَّاوي	٦٤٨
الجَهْمِيّة	٦٤٨
الجيّد (من الحديث)	٦٤٩
جيِّدٌ (من الرواة)	٦٥٠
جيِّدُ الحديث	٦٥٠



فهرس مصطلحات الجزء الثاني

المصطلح	رقم الصفحة
حرف الحاء	
ح	٥
الحاشية	٦
حاطبُ ليل	٨
الحافظ	٩
الحافظةُ	١٧
الحاكم	١٧
حالُ الصِّبا	١٨
حالُ الكفر	١٨
حب	١٨
حجَّاج بن محمَّد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان	١٨
الحُجَّة	١٩
حُجَّةٌ	٢٠
حُجِّيَّة السُّنَّة النبويَّة	٢٣
حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا	٢٣
حدَّثنا	٢٣
حدَّثنا إجازةً	٢٣
حدَّثنا أبو الزُّبير	٢٤
حدَّثنا إمام أهل زمانه	٢٤
حدَّثنا الضَّخم عن الضَّخام	٢٤
حدَّثنا بقراءتي عليه وأنا أسمع	٢٥
حدَّثنا في إذنه	٢٥
حدَّثنا فيما أجازني أو أجاز لي	٢٦
حدَّثنا فيما أذن لي فيه	٢٦
حدَّثنا فيما أطلق لي روايتَه	٢٦
حدَّثنا فيما ناولني	٢٦
حدَّثنا قراءةً عليه وأنا أسمع	٢٦
حدَّثنا مذاكرةً	٢٧
حدَّثنا مناولةً	٢٧
حدَّثنا مناولةً وإجازةً	٢٧
حدَّثني	٢٧

المصطلح	رقم الصفحة
حدَّثني الصَّدوق عن الصَّدوق	٢٧
حدَّثني فلانٌ وردَّ ذلك إلىٰ فلان	٢٨
الحديث	٢٨
الحديث الإلٰهي	٢٩
حديثٌ جيِّدٌ	٢٩
حديثٌ حَسَنٌ	٣٠
حديثٌ حَسَنُ الإسناد	٣٠
حديثُ خُرافة	٣٠
الحديث الرَّبَّاني	٣١
الحديث الشَّاذّ	٣١
حديثٌ صحيحٌ	٣١
حديثٌ صحيحُ الإسناد	٣٢
حديثٌ غير صحيح	٣٢
حديثٌ ضعيفٌ	٣٢
حديثُ فلانٍ أسنَدُ	٣٢
حديثُ فلانٍ أصَحُّ	٣٣
حديثٌ فيه ضعفٌ والعملُ عليه عندنا	٣٣
الحديثُ القدسيُّ	٣٣
حديثُه ليس بشيءٍ	٣٧
حديثُه ليس بالمحفوظ	٣٧
الحديث الضعيف	٣٨
الحديث المتواتر	٣٨
الحديث المحرَّف	٣٨
الحديث المُحْكَم	٣٨

المصطلح	رقم الصفحة
الحديث المختلف	٣٨
الحديث المردود	٣٨
الحديث المُسَلْسَل	٣٨
الحديث المضعَّف	٣٨
الحديث المعلول	٣٨
الحديث المقبول	٣٨
الحديث المنقطع	٣٨
الحديث المُنْكَر	٣٨
الحديث النَّاسخ	٣٩
حديثُ فلانٍ أصَحُّ من حديث فلانٍ أو أحسَنُ	٣٩
حديثُه مُنْكَرٌ	٣٩
حديثُه يُشبِه حديثَ أهلِ الصِّدق	٣٩
حرامُ الرِّواية عنه حرامٌ	٤٠
حروريٌّ	٤٠
الحِسان	٤١
الحَسَنُ لذاته	٤١
حَسَنُ الإسناد	٥٥
حَسَنُ الحديث	٥٥
حَسَنٌ صحيحٌ	٥٦
حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ	٥٨
حَسَنٌ غريبٌ	٥٩
حَسَّن فلانٌ حديثَه	٥٩
الحَسَنُ لغيره	٥٩
حَضَر، أو حضرتُ، أو حضروا	٦٣

المصطلح	رقم الصفحة
الحفظ حفظُ الثِّقة	٦٣
حقيقة الرِّواية	٦٣
الحَكُّ	٦٣
الحُكم علىٰ إسناد الحديث	٦٣
الحُكم علىٰ الحديث	٦٣
الحُكم علىٰ متن الحديث	٦٤
الحكمة	٦٤
حُكي	٦٦
حل	٦٦
الحلقة	٦٧
حم	٦٧
حمَّادان	٦٧
حمَّالة الحطب	٦٧
الحُمْرَة	٦٨
الحملُ فيه علىٰ فلان	٦٩
الحواس الخمسة	٦٩
حيوانٌ مُتَّهَمٌ	٦٩
حيَّة الوادي	٧٠

حرف الخاء

المصطلح	رقم الصفحة
خ	٧١
الخائب	٧١
الخبر	٧٢
خبر الآحاد	٧٣
الخبر المتواتر	٧٣
خبرُ الواحد	٧٣
خَبَّرَنا	٧٣
خت	٧٣
خد	٧٣
خُذْ عنِّي	٧٣
خُرافةٌ	٧٣
خَرَّجَ لفلانٍ	٧٥
خِرِّيجُ فلانٍ	٧٥
خَشَبِيٌّ	٧٦
الخصائص	٧٦
خط	٧٧
الخطَّابية	٧٧
خَفَّ الضَّبط	٧٨
خفيفُ الضبط	٧٨
الخفيُّ	٧٨
خفيُّ الإرسال	٧٨
الخِلَعِيَّات	٧٨
خُلْفٌ	٧٨
الخُماسيات	٧٩
الخمسة	٧٩
الخوارج	٨٠
خُوَيْلِط	٩٢

المصطلح رقم الصفحة

خيَارٌ ٩٣
خيار الخَلْق ٩٤

حرف الدَّال

د ٩٥
الدَّائرة ٩٥
الدَّارة ٩٥
داعيةٌ ٩٦
دثنا ٩٧
دثني ٩٧
دجَّالٌ ٩٧
دجَّالٌ من الدَّجاجلة ٩٧
دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ ١٠١
دخوله في عمال السلطان ١٠٢
الدِّراية ١٠٣
دُرَّةٌ بين مَرْوَيْن ضائعةٌ ١٠٣
درجة الحديث ١٠٥
دَفَّك بالمنحاز دَقُّ الفُلْفُلِ ١٠٥
دلائل النبوَّة ١٠٦
دي ١٠٧

المصطلح رقم الصفحة

حرف الذَّال

ذاكَ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه ١٠٩
الذَّاكرة ١١٠
ذاهبٌ ١١٠
ذاهبُ الحديثِ ١١٠
ذَكَر ١١١
ذَكَر لنا ١١١
ذَكَر لنا فلانٌ ١١١
ذَكَر لي ١١١
ذَكَر المحدِّثُ الحديثَ ١١١
ذَكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» ١١٢
ذَكَره البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحاً ١١٥
ذَكَره فلانٌ في كتابه ١١٥
ذَهَب كالأمس الذاهب ١١٥
الذَّيْلُ ١١٦

حرف الرَّاء

رافضيٌّ، كأنَّه جَرْوُ كلبٍ ١١٧

المصطلح	رقم الصفحة
رافضيٌّ كذَّابٌ جبلٌ	١١٨
رافضيٌّ مثل الحِمار	١١٩
الرَّافضة	١٢٠
الرَّاوي	١٢٠
رأيتُ بحراً اختلط	١٢٠
رأيتُ على حديثه النُّورَ	١٢١
رأيُ جَهْمٍ	١٢٢
الرُّباعيَّات	١٢٣
رُبَّما أخطأَ	١٢٤
رُبَّما أغربَ	١٢٥
رُبَّما خالَفَ	١٢٦
رُبَّمَا لُقِّنَ	١٢٦
رُبَّما يُخالِف	١٢٦
رُبَّما يَهِمُ	١٢٧
الرُّتْبَة	١٢٧
رُتْبَةُ الثِّقات	١٢٧
رجال الحديث	١٢٧
رجاله ثقاتٌ	١٢٧
رجاله رجالُ الشَّيخين	١٢٨
رجاله رجالُ الصَّحيح	١٢٨
رجال الصَّحيح	١٢٩
رجاله لا بأسَ بهم	١٢٩
رَجَع	١٢٩
رجلٌ	١٢٩
رجلُ سوءٍ	١٣٠

المصطلح	رقم الصفحة
الرِّحلة	١٣١
الرِّحلة في طلب الحديث	١٣١
الرِّحلة للحديث	١٤٩
رُدَّ حديثُه	١٤٩
ردَّوا حديثَه	١٤٩
رِضا	١٤٩
الرِّضا	١٥٠
رَضِيَ	١٥٠
الرَّفض	١٥٠
الرَّفع	١٠٥
ركاكة اللفظ والمعنى	١٥١
ركنُ الكذب	١٥١
ركنٌ من أركان الكذب	١٥١
الرَّمْزُ	١٥١
رُمِيَ بالإرجاء	١٥٢
رُمِي بالاعتزال	١٥٢
رُمِيَ بالتشيُّع	١٥٢
رُمِيَ بالزَّندقة	١٥٣
رُمِيَ بالرَّفض	١٥٣
رُمِيَ بالكذب	١٥٤
رُمِيَ بالنَّصْب	١٥٤
رُمِيَ برأي الخَوارج	١٥٤
رُمِيَ برأي جَهْم	١٥٤
الرُّواة	١٥٥
رواه الأربعة	١٥٥

المصطلح	رقم الصفحة
رواه أهلُ السُّنن	١٥٥
رواه الثَّلاثة	١٥٥
رواه الجماعة	١٥٥
رواه الخمسة	١٥٥
رواه السَّبعة	١٥٥
رواه السِّتَّة	١٥٥
رواه الشيخان	١٥٦
رواه بصيغة التمريض	١٥٦
رواه بصيغة الجزم	١٥٦
رواه بلفظٍ مقاربٍ	١٥٦
رواه بلفظه	١٥٦
رواه بمثله	١٥٦
رواه بمعناه	١٥٧
رواه بنحوه	١٥٧
رَوَوْا عنه	١٥٧
الرِّواية	١٥٧
روايةً	١٥٨
رواية الآباء الرُّواة عن الأبناء	١٥٨
رواية الأبناء الرواة عن الآباء	١٥٩
رواية الأقران	١٦١
رواية الأكابر عن الأصاغر	١٦٢
الرواية باللفظ	١٣
الرواية بالمعنىٰ	١٦٣
رواية بعض الحديث	١٦٧
رواية الحديث باللَّفظ	١٦٨

المصطلح	رقم الصفحة
رواية الحديث بالمعنىٰ	١٦٨
الرواية والدِّراية	١٦٨
رواية السابق عن اللاحق	١٧٠
رواية المبتدعة	١٧٠
رواية المدبَّج	١٧٩
رَووا عنه	١٧٩
روىٰ أحاديث معضلة	١٨٠
روىٰ أحاديث منكرة	١٨١
رُوي عنه	١٨٢
رُوي	١٨٢
روىٰ الناس عنه	١٨٢
روىٰ المناكير	١٨٢
روىٰ له مقروناً	١٨٣
رويناه وبلَّغناه	١٨٣
الرياحيُّ رياحٌ	١٨٣

حـــرف الـــزّاي

ز	١٨٥
زائداً	١٨٥
زاويةٌ قائمةٌ يمينيةٌ	١٨٥
زعم لنا فلان عن فلانٍ	١٨٥

المصطلح	رقم الصفحة
الزوائد	١٨٦
زيادات الثقات	٢٠٧
زيادة الثقة	٢١٢
زيادة السَّاقط	٢١٢
الزيادة في الإسناد	٢١٢
الزيادة في المتن	٢١٢
الزَّيدية	٢١٢

حـــرف السّـــين

المصطلح	رقم الصفحة
س	٢١٥
السُّؤالات	٢١٥
السابق واللاَّحق	٢١٧
السابقون الأوَّلون	٢١٩
سارق الحديث	٢١٩
السَّافل	٢٢٠
السَّاقط	٢٢١
ساقط	٢٢١
ساقط الحديث	٢٢١
السُّباعيات	٢٢١
السبر	٢٢٢
سبب وُرود الحديث	٢٢٢
السبعة	٢٢٢
سبيله كسبيل فلانٍ	٢٢٢
السِّتَّة	٢٢٣
سداد من عيش	٢٢٣
السُّداسيات	٢٢٣
سرقة الحديث	٢٢٤
سعيدان	٢٢٤
سفيانان	٢٢٤
السَّقط	٢٢٥
السَّقط الخفيّ	٢٢٩
السَّقط الظاهر	٢٢٩
سكتوا عنه	٢٣٠
سلسلة الذهب	٢٣٣
سلسلة الكذب	٢٣٤
السِّلَفيات	٢٣٤
السَّماع	٢٣٥
سماع المذاكرة	٢٣٦
السَّماع من لفظ الشيخ	٢٣٦
سمع مني الحديث وأجزت له روايته	٢٣٧
سمعتُ	٢٣٧
سمعتُ فلاناً	٢٣٧
سمعتُ فلاناً يأثر عن فلانٍ	٢٣٨
سمعتُ فلاناً يقول	٢٣٨
السُّنَّة	٢٣٨
السُّنَّة التقريرية	٢٤٢

المصطلح	رقم الصفحة
السُّنَّة الخِلقية	٢٤٢
السنة الخُلقية	٢٤٢
السُّنَّة الفعلية	٢٤٢
السُّنَّة القولية	٢٤٣
السُّنَّة المعرفية	٢٤٣
السَّند	٢٤٣
السَّند العالي	٢٤٤
السَّند السافل	٢٤٤
السَّند النازل	٢٤٤
السُّنن	٢٤٤
السُّنن الأربعة	٢٥٢
سوء الحفظ الملازم للراوي	٢٥٢
سوء الحفظ الطَّارئ على الراوي	٢٥٢
سوَّغ لي أن أروي عنه	٢٥٣
سيئ	٢٥٣
سيئ الحفظ	٢٥٣
السِّياق	٢٥٤
السيرة	٢٥٤

حـــرف الشّـــين

المصطلح	رقم الصفحة
الشَّاذ	٢٥٥
شاذ الإسناد	٢٦٠
شافهني	٢٦١
الشاهد	٢٦١
شبه الريح	٢٦٢
الشُّذوذ	٢٦٢
شرط البخاري	٢٦٢
شرط الشيخين أو أحدهما	٢٦٣
شرط مسلم	٢٣
شروح الحديث	٢٦٣
الشعوبيون	٢٨٢
الشَّقّ	٢٨٣
شكُّك أحبُّ إليَّ من يقين غيرك	٢٨٣
الشَّكل	٢٨٤
شكل الحديث	٢٨٤
الشَّمائل	٢٨٤
الشواهد	٢٨٥
الشيخ	٢٨٥
شيخٌ	٢٨٥
شيخ الإسلام	٢٨٦
شيخ الحديث	٢٨٨
شيخ وسط	٢٨٨
الشَّيخان	٢٨٨
الشِّيعة	٢٨٩
شيوخ الحديث	٣٠١

المصطلح	رقم الصفحة



صـ	٣٠٣
ص	٣٠٣
الصَّالح	٣٠٣
الصَّالح	٣٠٤
صالح الحديث	٣٠٤
صحَّ	٣٠٥
صح	٣٠٥
صحَّ ورجع	٣٠٥
الصحابة	٣٠٥
الصحابي	٣٢٣
الصِّحاح	٣٢٣
الصِّحاح الستة	٣٢٨
صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي	٣٣١
الصحيح	٣٣٢
الصحيح	٣٤٢
صحيح الإسناد	٣٤٢
صحيح على شرطهما	٣٤٢
صحيح غريب	٣٤٢
الصحيح لذاته	٣٤٣
الصحيح لغيره	٣٤٣
الصحيح المجرَّد	٣٤٤
الصحيحان	٣٤٤
الصُّحف	٣٤٥
صد	٣٥٥
صدوقٌ	٣٥٥
صدوقٌ إن شاء الله	٣٥٧
صدوق ثقة	٣٥٧
صدوقٌ حسنُ الحديث	٣٥٧
صدوقٌ سيِّئ الحديث	٣٥٨
صدوقٌ إلى الضعف ما هو	٣٥٨
صدوقٌ في نفسه	٣٥٩
صدوقٌ كثير الأوهام	٣٥٩
صدوقٌ لكنَّه مبتدعٌ	٣٥٩
صدوقٌ له أوهامٌ	٣٥٩
صدوقٌ مبتدعٌ	٣٦٠
صدوقٌ يُخطئ	٣٦٠
صدوقٌ يَهِمُ	٣٦٠
صِغار الصحابة	٣٦٠
صفة من تُقبَل روايته ومن تُرَدُّ	٣٦٠
الصَّفر	٣٦١
صُفَّري	٣٦١
صفة رواية الحديث	٣٦٢
صلَّحه فلانٌ	٣٦٢
صلعم	٣٦٣

المصطلح	رقم الصفحة
صوابه كذا	٣٦٣
صويلح	٣٦٣
صيغ الأداء	٣٦٣
صيغ التحديث	٣٧٠
صيغ التمريض	٣٧٠
صيغ الجزم	٣٧١
صيغة التمريض	٣٧١
صيغة الجزم	٣٧١

حـــرف الضّـــاد

ض	٣٧٣
الضَّابط	٣٧٣
ضابط	٣٧٥
الضَّبَّة	٣٧٥
الضبط	٣٧٥
ضبط النصوص وتقييدها	٣٨٣
ضبط الحروف المهملة	٣٨٦
ضبط المشكل	٣٩٠
ضبط الصَّدر	٣٩٠
ضبط الكتاب	٣٩١
الضَّربُ	٣٩١
الضعفاء	٣٩٢

المصطلح	رقم الصفحة
ضعِّف	٣٩٢
ضعَّفوه	٣٩٢
الضَّعيف	٣٩٢
ضعيفٌ	٣٩٥
ضعيف الحديث	٣٩٦
ضعيفٌ	٣٩٧
ضعيفٌ جدّاً	٣٩٧
ضعيفٌ ضعيفٌ	٣٩٨

حـــرف الطّـــاء

ط	٣٩٩
الطالب	٣٩٩
طالب الحديث	٣٩٩
طامَّات	٣٩٩
الطَّاقة	٤٠١
طب	٤٠٣
الطباق	٤٠٣
الطبق	٤٠٣
الطَّبقات	٤٠٧
طبقات السَّند	٤١٣
طبقات الصحابة	٤١٣
طبقات المحدِّثين	٤١٣

المصطلح	رقم الصفحة
طبقات النقَّاد	٤٢٠
طبقات المدلِّسين	٤٢٩
طبلٌ	٤٣١
طبلٌ لا يدري ما يخرج من رأسه	٤٣٢
طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ	٤٣٣
الطبقة	٤٣٤
الطُّرَّة	٤٣٤
طرحوا حديثه	٤٣٥
طرحوه (الراوي)	٤٣٥
الطَّرف	٤٣٥
طُرق التحمّل	٤٣٥
طُرق التحمّل والأداء	٤٣٦
طُرق تحمُّل الحديث	٤٣٦
طُرق الحديث	٤٣٦
الطَّريق	٤٣٦
الطريق الناقصة	٤٣٧
الطريق المزيَّدة	٤٣٧
طس	٤٣٧
طص	٤٣٧
الطَّعْنُ في الراوي	٤٣٧
طعنوا فيه	٤٣٧
طُول الصُّحبة	٤٣٧
طيرٌ طرأ علينا	٤٣٧
طيرٌ طرأ	٤٣٨
طيرٌ طيَّارٌ	٤٣٨
طيرٌ غريبٌ	٤٣٩
الطيوريات	٤٤٠

حرف الظّاء

المصطلح	رقم الصفحة
ظالم لنفسه	٤٤١
ظاهر الحديث	٤٤٢
ظاهر السَّند	٤٤٢
الظَّنّ	٤٤٢
الظَّن الغالب	٤٤٢
الظَّنَّة	٤٤٢
ظَنِّيُّ الثبوت	٤٤٣
ظَنِّيُّ الدَّلالة	٤٤٣
ظهور اللَّفظ في المعنىٰ	٤٤٣

حرف العين

المصطلح	رقم الصفحة
ع	٤٤٥
العارض	٤٤٥
العارف	٤٤٥
العاقل	٤٤٥

المصطلح	رقم الصفحة
العالي	٤٤٥
العالي والنازل	٤٤٩
تعب	٤٤٩
العبادلة (من الصحابة)	٤٤٩
العبادلة (من الرواة)	٤٥٠
عبد الرحمن يسمع نائماً أحبُّ إليَّ من أن يملي علي ذلك	٤٥٠
عثماني	٤٥٠
العجائب	٤٥١
عخ	٤٥٣
عد	٤٥٣
العدالة	٤٥٣
عدالة الراوي	٤٦٣
عدالة الصحابة	٤٦٣
العدالة	٤٦٣
عدل حافظ	٤٦٥
عدل ضابط	٤٦٧
العرض	٤٦٧
عرض الحديث على أصل آخر	٤٦٧
عرض القراءة	٤٦٩
عرض المناولة	٤٦٩
العزو	٤٦٩
عزو الحديث	٤٦٩
العزيز	٤٧٠
عس	٤٧٢

المصطلح	رقم الصفحة
عسى الغوير أبؤساً	٤٧٢
العشاريات	٤٧٣
العشرة المبشرون بالجنة	٤٧٣
عصا موسى تلقف ما يأفكون	٤٧٥
عصر الرواية	٤٧٦
العظائم	٤٧٧
عق	٤٧٧
عقبيٌّ	٤٧٧
علامات الترقيم	٤٧٧
علاقة السُّنَّة مع القرآن	٤٨١
علامة الإسلام	٤٨١
علل الحديث	٤٨١
العِلَّة	٤٨١
العِلَّة القادحة	٤٩٨
العِلم	٤٩٨
علم الجرح والتعديل	٤٩٩
علم تأريخ الرواة	٤٩٩
علم الحديث	٤٩٩
علم الحديث درايةً	٤٩٩
علم الحديث روايةً	٥٠٢
علم رواية الحديث	٥٠٢
علم الرجال	٥٠٢
علم رواية الحديث	٥٢١
علم زوائد الحديث	٥٢١
العلم الصحيح	٥٢١

المصطلح	رقم الصفحة
علم غريب الحديث	٥٢١
علم مصطلح الحديث	٥٢١
علم معرفة التابعين	٥٢٢
علم معرفة الصحابة	٥٢٢
العُلوّ	٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم السماع	٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم وفاة الراوي	٥٢٢
العُلُوّ بالصفة	٥٢٢
العُلُوّ بالمسافة	٥٢٣
عُلُوّ التنزيل	٥٢٣
عُلُوّ السَّند	٥٢٣
العُلُوّ المطلق	٥٢٣
العُلُوّ النسبي	٥٢٣
علوم الحديث	٥٢٣
علوم أسماء الرواة	٥٢٤
علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما	٥٢٤
علىٰ شرطهما	٥٢٥
علىٰ يدي عدل	٥٢٥
عليه أدركت الناس	٥٢٦
عم	٥٢٧
عن	٥٢٧
عندي بليته قدم رجاله	٥٢٧
العنعنة	٥٢٩
عن فلانٍ	٥٤٠
عو	٥٤٠
العوالي	٥٤٠
العين المالحة	٥٤١

حـــرف الغـــين

المصطلح	رقم الصفحة
الغالية	٥٤٣
الغرائب	٥٤٣
الغرابة	٥٤٣
الغريب	٥٤٣
غريب الحديث	٥٤٥
الغريب الحسن	٥٤٩
الغريب الصحيح	٥٤٩
الغريب الضعيف	٥٤٩
الغريب إسناداً لا متناً	٥٤٩
غريب ألفاظ الحديث	٥٥٠
الغريب بعض المتن	٥٥١
الغريب بعض السند	٥٥١
الغريب متناً وإسناداً	٥٥٢
الغريب المشهور	٥٥٢
الغريب المطلق	٥٥٢
غريب من هـٰذا الوجه	٥٥٣
الغريب النسبي	٥٥٣
الغفلة	٥٥٤

المصطلح	رقم الصفحة
غير ثقة	٥٥٤
غير ثقة ولا مأمون	٥٥٤
غير معتمد	٥٥٤
غير مغفَّل	٥٥٥
غيره أثبت منه	٥٥٥
غيره أحبُّ	٥٥٥
غيره أحفظ منه	٥٥٨
غيره أرضىٰ منه	٥٥٨
غيره أقوىٰ منه	٥٥٩
غيره أمتن منه	٥٥٩
غيره أوثق منه	٥٥٩
الغيلانيات	٥٦٠

حـــرف الفـــاء

ف	٥٦١
فاحش الغلط	٥٦١
فارس في الحديث	٥٦١
فاسد الإسناد	٥٦٣
فاسق	٥٦٣
الفتنة	٥٦٣
فُحش الغلط في الرواية	٥٦٧
فحل الحديث	٥٦٧
فر	٥٦٨
الفرد	٥٦٨
الفرد الحسن	٥٦٨
الفرد الصحيح	٥٦٨
الفرد الضعيف	٥٦٨
الفرد المُطْلَق	٥٦٨
الفرد النِّسبي	٥٦٨
الفسق	٥٦٨
فسق الراوي	٥٧١
فسل	٥٧١
فق	٥٧٢
فقد اتصال السَّند	٥٧٢
فقد العدالة	٥٧٢
فقه البخاري في تراجمه	٥٧٢
فقه الحديث	٥٧٣
الفقيه المحدِّث	٥٧٨
فالله المستعان	٥٧٨
فلانٌ	٥٧٨
فلانٌ أحبُّ إلي	٥٧٨
فلان تعرف وتنكر	٥٧٩
فلان حدَّثنا أو أخبرنا	٥٧٩
فلان لا يُتابع علىٰ حديثه	٥٧٩
فلان لا يُسأل عنه	٥٧٩
فلان له بلايا	٥٧٩
فنُّ الشيء	٥٧٩

المصطلح	رقم الصفحة
الفوائد	٥٧٩
الفوائد الحديثية	٥٨١
الفواطم	٥٨١
فهارس الحديث	٥٨٢
الفهرس	٥٩٤
الفهرسة	٥٩٤
في آخره	٥٩٥
في أحاديثه نظرٌ	٥٩٦
في الباب	٥٩٦
في حديثه ضعفٌ	٥٩٦
في حديثه نظرٌ	٥٩٦
في دار فلان شجرٌ يحمل الحديث	٥٩٧
في رجله خيط أو في رجلهِ حبطٌ	٥٩٧
فيه أدنىٰ مقالٍ	٥٩٩
فيه جهالةٌ	٦٠٠
فيه خلفٌ	٦٠٠
فيه شيءٌ	٦٠٠
فيه ضعفٌ	٦٠١
فيه لينٌ	٦٠١
فيه مقالٌ	٦٠١
فيه نظرٌ	٦٠١

المصطلح	رقم الصفحة

حرف القاف

ق	٦٠٩
ق ثنا	٦٠٩
قابَلَ	٦٠٩
القارئ	٦٠٩
قالَ	٦٠٩
قال	٦١٠
قال أصحابنا	٦٤٥
قال أهلُ الكوفة	٦٤٧
قال بعضُ النَّاس	٦٤٨
قال فلانٌ	٦٥٠
قال لي	٦٥٠
قبَّان المحدِّثين	٦٥٠
القبول	٦٥١
قال لنا	٦٥١
قثنا	٦٥١
قثي	٦٥١
قد	٦٥١
قد جاءت المدينة	٦٥١
قدريٌّ	٦٥٢
القدرية	٦٥٢

المصطلح	رقم الصفحة
القدسي	٦٥٧
قد عرفته	٦٥٧
قد فرغ منه منذ دهر	٦٥٧
القراءة	٦٥٨
قُرئ على فلان	٦٥٨
قُرئ على فلان أخبرك فلان	٦٥٨
قُرئ عليه وأنا أسمع	٦٥٩
قرئ على فلان وأنا أسمع فأقرَّ به	٦٥٩
قرأتُ على فلان	٦٥٩
قرأتُ في كتاب فلانٍ بخطِّه	٦٥٩
القراءة على الشيخ	٦٥٩
القرناء	٦٥٩
قريب الإسناد	٦٦٠
القرين	٦٦٠
القسْط	٦٦٠
قط	٦٦٠
القطع	٦٦٠
قطع الحروف	٦٦٠
قعديٌّ	٦٦٠
القلب	٦٦١
القلب في السَّند	٦٦١
القلب في المتن	٦٦١
قِلَّة الصحبة للشيخ	٦٦١
قلتُ لفلانٍ: أحدَّثك فلان؟	٦٦٢
قليل الحديث	٦٦٢
القوي	٦٦٣
قويُّ الإسناد	٦٦٣
قوَّى أمره فلانٌ	٦٦٤

حرف الكاف

المصطلح	رقم الصفحة
ك	٦٦٥
كأنها الدنانير	٦٦٥
كأنه مصحفٌ	٦٦٥
الكاتب	٦٦٥
كاتَبَ إليَّ شيخي	٦٦٦
كاتب الطباق	٦٦٦
كاذبٌ	٦٦٦
كالَ لك من جراب النورة	٦٦٦
كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاء	٦٦٨
كان أمَّةً وحده	٦٧٠
كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني	٦٧١
كان فسلاً	٦٧٢
كان مغفَّلاً	٦٧٣
كان ممَّن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها	٦٧٤
كان من أصحاب الرأي	٦٧٤

المصطلح	رقم الصفحة
كان يثبِّج الحديث	٦٧٥
كان يجلد في الحديث	٦٧٥
كان يحفظ الرياح	٦٧٥
كان يسوي الأحاديث	٦٧٧
كان يلتفط الشيوخ من السِّكك	٦٧٧
كان يلقِّن المشايخ	٦٧٨
كبار التابعين	٦٧٨
كبار الصحابة	٦٧٨
كُتَّاب الحديث	٦٧٩
الكتابة	٦٧٩
كتابة التسميع	٦٧٩
كتابة الحديث	٦٧٩
الكتابة المجرَّدة	٦٩٢
الكتابة المقرونة بالإجازة	٦٩٢
كتب إلي	٦٩٣
كتب إلي شيخي	٦٩٣
كُتب الأطراف	٦٩٣
كُتب التاريخ	٦٩٣
كُتب الترتيب	٦٩٣
الكُتب التسعة	٦٩٤
كُتب التواريخ	٦٩٥
كُتب الجرح والتعديل	٦٩٥
كُتب الجمع	٦٩٥
كَتْب الحديث	٦٩٥
الكُتب الخمسة	٦٩٦

المصطلح	رقم الصفحة
الكُتب السِّتَّة	٦٩٦
كُتب السُّنَّة	٦٩٧
كُتب الصِّحاح	٦٩٧
كُتب الضُّعفاء	٦٩٩
كَتَب عمن دبَّ ودرج	٧٠٠
الكُتب المخرَّجة	٧٠٠
كُتب الوفيات	٧١٠
كتبُ عن كبش نطَّاح	٧١٥
كثرة غفلة الراوي	٧١٥
كثير الخطأ	٧١٥
كثير السَّهو	٧١٥
كثير الغلط	٧١٦
كثير النسيان	٧١٦
كثير الوهم	٧١٦
كد	٧١٦
كذا وكذا	٧١٦
كذَّاب	٧١٦
الكذب	٧١٧
كذب الراوي	٧٢٠
كسر	٧٢٠
الكُرَّاسة	٧٢٠
الكشط	٧٢١
كلاهما وتمراً	٧٢١
كما قال	٧٢٣
كن	٧٢٣

المصطلح	رقم الصفحة
كنَّا نرى كذا	٧٢٣
كنَّا نفعل كذا	٧٢٤
الكُنىٰ	٧٢٤
كيفية سماع الحديث	٧٣٥



فهرس مصطلحات الجزء الثالث

المصطلح	رقم الصفحة
حرف اللّام	
ل	٥
لا	٥
لئن أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عنه	٦
لا أحدَ أثبت منه	٦
لا أحدَ أثبت مِن مثل فلانٍ	٧
لا أختاره في الصحيح	٧
لا أدري ما هو	٨
لا أصلَ له	٨
لا أصلَ له بهذا اللفظ	١٢
لا أعرف له نظيراً في الدنيا	١٢
لا أعرفه	١٢
لا أعلم إلّا خيراً	١٥
لا أعلم به بأساً	١٥
لا بأسَ به	١٧
لا تحلّ الرواية عنه	٢١
لا تحلّ كتابة حديثه	٢١
لا شيءَ	٢١
لا يُتابَع على حديثه	٢٢
لا يجوز في الضحايا	٢٤
لا يحتجُّ به	٢٥
لا يخفى حالُه على العميان	٢٧
لا يدرىٰ من ذا الحيوان	٢٧
لا يسأل عنه	٢٨
لا يُساوي شيئاً	٢٨
لا يُساوي دستجة بقلٍ	٢٩
لا يسوٰى كعباً	٣٠
لا يسوٰى نواةً في الحديث	٣١
لا يُساوي فلساً	٣٢

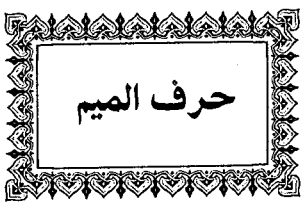
المصطلح	رقم الصفحة
لا يُستشهد بحديثه	٣٣
لا يُستشهد به	٣٣
لا يسوى نواةً	٣٣
لا يُشتغل به	٣٣
لا يصحّ	٣٣
لا يصحّ حديثه	٣٨
لا يُعتَبر به	٣٩
لا يُعتبر بحديثه	٣٩
لا يُعرَف	٣٩
لا يُعرَف له أصلٌ	٣٩
لا يُعرف له حالٌ	٤٠
لا يفقه رجلٌ لا يدخل حجرة سعيد بن أبي عروبة	٤٠
لا يكاد يُعرَف	٤١
لا يُكتَب حديثه	٤١
لا يُكتَب عنه إلّا زحفاً	٤١
لا يُوثَق به	٤١
اللَّاحق	٤٢
اللَّحّان	٤٢
اللَّحق	٤٢
اللَّحن في الحديث	٤٤
للضَّعف ما هو	٥٧
لفظاً	٥٨

المصطلح	رقم الصفحة
لطائف الإسناد	٥٨
لَعَن الله من يكتب عنه	٥٨
اللَّفظ لفلانٍ	٥٩
اللَّفظ له	٦٠
اللِّقاء	٦٠
اللَّقب	٦٠
لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً	٦٠
لم أَرَ أعمى قلباً منه	٦٠
لم تثبت عدالته	٦٢
لم يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ	٦٢
لم يحدِّث عنه فلان	٦٧
لم يختلف فيه اثنان	٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً	٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ جرحاً	٧١
لم يذكر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً	٧١
لم يرو عنه غيرُ فلان	٧١
لم يرو عنه فلان	٧٢
لم يصحّ	٧٢
لم يصحّ حديثه	٧٢
لم يضعِّفه أحدٌ	٧٢
لم يكن من القريتين عظيمٌ	٧٣

المصطلح	رقم الصفحة
لم يُوجَد	٧٣
لم يُوجَد له أصلٌ	٧٤
لنا ما روى لا ما رأى	٧٤
له أوابد	٧٤
له بلايا	٧٤
له رؤية	٧٥
له طامّات	٧٥
له طامّات وأوابد	٧٥
له غرائب	٧٥
له ما يُنكَر	٧٥
له مَناكِير	٧٥
لو ارتدَّ عبد الرَّزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه	٧٦
لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه	٧٦
لو كان فيه طباخٌ لحدَّثتُكم عنه	٧٧
ليس بالثقة	٧٨
ليس بالحافظ	٧٨
ليس بالقوي	٨٠
ليس بالمتين	٨١
ليس بالمرضيّ	٨١
ليس ببعيدٍ من الصَّواب	٨١
ليس بثقةٍ	٨١
ليس بثقةٍ ولا مأمون	٨٤

المصطلح	رقم الصفحة
ليس بحُجَّة	٨٤
ليس بذاك	٨٤
ليس بذاك القويّ	٨٧
ليس بذاك المتين	٨٩
ليس بشيءٍ	٩٠
ليس بعُمدة	٩٥
ليس بقويٍّ	٩٥
ليس بمأمونٍ	٩٥
ليس بمرضيٍّ للضَّعف	٩٦
ليس بمستقيم الحديث	٩٦
ليس بمستقيم اللِّسان	٩٦
ليس به بأسٌ	٩٧
ليس في هذا الباب شيءٌ أصحُّ مِن هذا	٩٧
ليس له أصلٌ	٩٧
ليس مثل فلان	٩٧
ليس من أهل الحفظ	٩٨
ليس من أهل القباب	٩٨
ليس من جمّازات المحامل	٩٩
ليس من جمال المحامل	٩٩
ليس هو من عيالنا	١٠٠
ليس ينشرح له الصَّدر	١٠٠
ليس يحمدونه	١٠٢

المصطلح	رقم الصفحة
ليِّنٌ	١٠٣
لَيِّنُ الحديث	١٠٣
ليس من أهل القباب	١٠٣
ليس هو من أهل المحامل	١٠٤
ليس هو من جمال المحامل	١٠٤
ليس عليه العملُ	١٠٤



المصطلح	رقم الصفحة
م	١٠٧
ما	١٠٧
مائلٌ عن الحقّ	١٠٧
مر	١٠٨
ما أجوده من حديثٍ	١٠٨
ما أحوجه أن تُضرَب عنقُه	١٠٩
ما أشبه حديثه بثياب نيسابور	١١٠
ما أعلم به بأساً	١١٠
ما أقرب حديثه	١١١
ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة	١١١
ما علمت فيه جرحاً	١١١
ما في الدنيا أحمق ممن يسأل عن محمد بن يحيى	١١٢
ما كان يدري أيّ رجليه أطول	١١٢
ما كان يسوىٰ طليةً أو طليتين في الحديث	١١٣
المئات	١١٥
المؤتلف والمختلف	١١٥
مأمونٌ	١٢٢
المؤنَّن	١٢٢
المبتدىء	١٢٢
المبتدع	١٢٢
المبشّرون بالجنّة	١٢٢
المبهم من الرواة	١٢٣
المبهمات	١٢٣
المتابع	١٢٩
المتابعة	١٢٩
المتابعات	١٣١
المتابعة التّامّة	١٣١
المتابعة القاصرة	١٣١
المتأخّرون (من المحدِّثين)	١٣٢
متثبّتٌ في التعديل	١٣٢
المتروك (من الحديث)	١٣٢
متروك	١٣٣

المصطلح	رقم الصفحة
متروك الحديث	١٣٣
المتساهلون في الجرح والتعديل	١٣٥
المتشابه	١٣٦
المتشابه المقلوب	١٣٩
المتشابهون	١٤٠
المتشدِّدون في الجرح والتعديل	١٤٠
المتّصل	١٤١
المتّصل المرفوع	١٤٢
المتّصل الموقوف	١٤٢
متعنِّتٌ في التوثيق متثبِّتٌ في التعديل	١٤٣
متعنّتٌ في تضعيف الأحاديث	١٤٤
متعنِّتٌ في الجرح	١٤٤
متَّفق على تركه	١٤٤
متَّفق عليه	١٤٤
المتَّفق والمفترق	١٤٥
المتقدِّمون (من المحدِّثين)	١٤٩
المتقدِّمون والمتأخّرون	١٤٩
المُتقِن	١٥٤
مُتقنٌ	١٥٥
مُتقنٌ ثبتٌ	١٥٥
المتلقِّن	١٥٦
مُتماسِكٌ	١٥٦

المصطلح	رقم الصفحة
المَتْنُ	١٥٦
مُتَّهَمٌ بالكذب	١٥٦
مُتَّهَمٌ بالوضع	١٥٧
المتواتر	١٥٧
المتواتر العملي	١٦١
المتواتر اللَّفظي	١٦٢
المتواتر المعنوي	١٦٢
المتوسِّط	١٦٢
المتيقِّظ	١٦٢
مثلَّثة	١٦٢
مثنَّاة تحت	١٦٢
مثنَّاة تحت بعد همزة	١٦٢
مثنَّاة فوق	١٦٢
مثنَّى بن الصَّباح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ ويَنقُض الوضوء	١٦٢
مج	١٦٣
مجالدٌ يجلد في الحديث	١٦٤
المجالسة	١٦٤
مجاميع الحديث	١٦٤
المجرَّح	١٨١
مجروح	١٨١
المجلس	١٨١
مجلس الإملاء	١٨١

المصطلح	رقم الصفحة
المجلَّد	١٨٢
مجمعٌ على تركه	١٨٢
المجهول	١٨٣
مجهول	١٨٣
مجهول الحال	١٩٠
مجهول العين	١٩١
المجوَّد	١٩٢
المحامليّات	١٩٣
محتجٌّ به	١٩٣
المحدِّث	١٩٣
المحذوف	١٩٥
المحرَّف	١٩٦
محرَّف السَّند	١٩٦
محرَّف المتن	١٩٦
المحفوظ	١٩٦
المُحكَم	١٩٧
مُحكَم الحديث	١٩٨
محلّه الصِّدق	١٩٨
المحنة	١٩٨
المحو	١٩٨
مخارج الحديث	١٩٨
المختارة	١٩٩
مختارات من متون الحديث	١٩٩

المصطلح	رقم الصفحة
المختصر	٢٠١
المختلط	٢٠١
المختلطون	٢٠١
مختلف الحديث	٢٠٦
مختلفٌ فيه	٢٠٨
المَخْرَج	٢٠٩
المخرِّج	٢٠٩
المُخرِج	٢١٠
المخضرم	٢١٠
مد	٢١٥
المدبَّج	٢١٥
المُدْرَج	٢١٦
مُدْرَج الإسناد	٢٢٣
مُدْرَج المتن	٢٢٣
المدلَّس (الحديث)	٢٢٣
المدلِّس (الراوي)	٢٢٣
المذاكرة	٢٤٣
مراتب الأصَحِّيّة	٢٢٤
مراتب الجرح والتعديل	٢٤٥
مرحلة الرواية	٢٤٥
مرحلة ما بعد الرواية	٢٤٥
المردود	٢٤٥
مردود الحديث	٢٤٦

المصطلح	رقم الصفحة
المُرْسَل	٢٤٦
المُرسَل الخفيّ	٢٥١
مُرسَل الصحابي	٢٥٥
مَرَّضه فلان	٢٥٦
المرفوع	٢٥٧
المرفوع حُكماً	٢٥٨
المرفوع الحُكمي	٢٥٩
المرفوع التقريريّ	٢٥٩
المرفوع الفعليّ	٢٥٩
المرفوع القوليّ	٢٥٩
المرفوع الوصفيّ	٢٥٩
المروءة	٢٥٩
المزكّي	٢٦٠
المزيد في متّصل الأسانيد	٢٦٠
مس	٢٦٢
مسألة اللَّفظ	٢٦٢
المسانيد	٢٨١
المساواة	٢٩٤
المُستتر	٢٩٥
المستخرجات	٢٩٥
المستدركات	٣٠٥
المستفيض	٣٠٩
المستقصى	٣٠٩

المصطلح	رقم الصفحة
المستقيم	٣٠٩
المستملي	٣٠٩
المستور	٣١٠
المستوفى	٣١١
المسروق	٣١١
المسلسل	٣١١
المسلسل بصفات الرِّواية	٣٢٥
المسلسل بصفات الرُّواة	٣٢٥
المسلسل بأحوال الرُّواة	٣٢٥
المسلسل من الحديث	٣٢٦
المسلم البالغ	٣٢٦
المُسْنَد	٣٢٦
المُسْنَد (الحديث)	٣٢٦
المُسْنِد	٣٢٩
مشَّاه فلان	٣٣٠
المشاهدة	٣٣٠
المشق	٣٣٠
المشبَّه	٣٣٠
المشبَّه المقلوب	٣٣١
مشكل الآثار	٣٣١
مشكل الحديث	٣٣١
المشهور	٣٣١
المشيخات	٣٣٤

المصطلح	رقم الصفحة
المشيخة	٣٣٤
المصائب	٣٣٤
المصافحة	٣٣٥
المصدر الأصلي للحديث	٣٣٦
المصدر شبه الأصلي للحديث	٣٣٦
المصدر غير الأصلي للحديث	٣٣٦
المصحَّف	٣٣٦
مُصْحَف	٣٣٧
مصطلح الحديث	٣٣٨
المصنَّف	٣٣٨
المصنَّفات	٣٣٨
المضطرب	٣٤٢
مضطربٌ	٣٤٥
مضطرب الإسناد	٣٤٥
مضطرب الحديث	٣٤٥
مضطرب المتن	٣٤٦
المضعَّف	٣٤٦
مطروح	٣٤٧
المطروح	٣٤٧
مطعونٌ فيه	٣٤٨
مطروح الحديث	٣٤٨
مُظلِم الأمر	٣٤٨
معاً	٣٤٨

المصطلح	رقم الصفحة
المعاجم	٣٤٨
المعاجم الثلاثة	٣٤٩
المعاجم الحديثية	٣٤٩
معاجم الشيوخ والمشيخات	٤٥٦
المعارضة	٣٧٧
المعاصرة	٣٨٣
المعتزلة	٣٨٣
المعجم	٣٨٤
المعجمة	٣٨٤
المعدَّل	٣٨٥
المعدِّل	٣٨٥
معدن الكذب	٣٨٥
معرفة الإخوة والأخوات	٣٨٥
معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم	٣٨٥
معرفة الألقاب	٣٨٥
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٣٨٥
معرفة التابعين	٣٨٥
معرفة تواريخ الرواة	٣٨٦
معرفة تواريخ المتون	٣٨٦
معرفة الثقات والضعفاء من الرواة	٣٨٦
معرفة الحفَّاظ	٣٨٦
معرفة الصَّحابة	٣٨٦
معرفة طبقات العلماء والرُّواة	٣٨٦

المصطلح	رقم الصفحة
معرفة العلماء والرواة	٣٨٧
معرفة المؤتلف والمختلف	٣٨٧
معرفة المبهمات	٣٨٧
معرفة المتشابه	٣٨٧
معرفة المتَّفق والمفترق	٣٨٧
معرفة المفردات من الأسماء والكُنىٰ والألقاب	٣٨٧
معرفة من أُسند عنه من الصحابة الذي ماتوا في حياة النبي ﷺ	٣٨٨
معرفة من خلط من الثقات	٣٨٨
معرفة مَن ذُكر بأسماء أو صفات مختلفة	٣٨٨
معرفة المهل	٣٨٨
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	٣٨٩
معرفة الموالي من الرواة والعلماء	٣٨٩
معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها	٣٨٩
معرفة الوحدان	٣٨٩
المعروف	٣٨٩
معروفٌ	٣٩٠
المُعضَل	٣٩١
المعضلات	٣٩٤
المعلَّق	٣٩٤

المصطلح	رقم الصفحة
معلَّقات البخاري	٣٩٧
المعلّ	٤٠٢
المعلَّل	٤٠٢
المعلول	٤١٠
المعنعن	٤١٠
المفردات	٤١١
المفردات من الأسماء	٤١١
المفردات من الأسماء والكنى	٤١١
المفيد	٤١١
مق	٤١٤
المقابلة	٤١٤
مقارب الحديث	٤١٥
المقاطع	٤١٦
المقاطيع	٤١٦
المقبول	٤١٧
مقبولٌ	٤١٧
المقطوع	٤١٧
المقطوع الفعلي	٤١٩
المقطوع القولي	٤٢٠
مقلٌّ	٤٢٠
المقلوب	٤٢٠
مقلوب السَّند	٤٢٤
مقلوب المتن	٤٢٤

المصطلح	رقم الصفحة
المكاتبة	٤٢٤
المكاتبة المجرَّدة	٤٢٦
المكاتبة المقرونة	٤٢٦
الملازمة	٤٢٧
الملزقات	٤٢٧
المملي	٤٢٩
المميِّز	٤٢٩
المناولة	٤٢٩
المناولة المجرَّدة عن الإجازة	٤٢٩
المناولة المقرونة بالإجازة	٤٢٩
مَن اتَّفق اسمه واسم أبيه وجدِّه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمه واسمُ شيخه وشيخ شيخه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُ شيخه والراوي عنه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُه وكنيتُه	٤٣٢
مَن اختلط من الثقات	٤٣٣
مَن اشترك في الرواية عنه أثناء تباعد ما بين وفاتيهما	٤٣٣
مِن أنكر ما رواه فلانٌ	٤٣٤
مِن بلايا فلان كذا	٤٣٤
مِن ثقات الثقات	٤٣٤
مِن حيوانات البرِّ	٤٣٤
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوتٍ متعددة	٤٣٤
من لم يرو إلا حديثاً واحداً	٤٣٤
مَن لم تر عيناي والله مثله قطّ	٤٣٥
مَن لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحدٌ	٤٣٥
مَن مثل فلان؟	٤٣٥
مِن معادن الصِّدق	٤٣٥
ممَّن يزداد كلَّ يوم عندنا خيراً	٤٣٦
مَن وافَقَ اسمُ شيخه اسمَ أبيه	٤٣٦
مَن وافق اسمهُ نسبته	٤٣٦
مَن وافقت كنيتُه كنيةَ أخيه	٤٣٧
مَن حدَّث ونسي	٤٣٧
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعدِّدة	٤٣٩
مِن السنة كذا	٤٤٠
مِن مصائب فلانٍ كذا	٤٤١
مِن معادن الصِّدق	٤٤١
منبع الكذب	٤٤٢
المنتهي	٤٤٢
المنسوبون إلى خِلاف الظَّاهر	٤٤٢
المنسوبون إلى غير آبائهم	٤٤٤
المنسوخ	٤٤٥
المنقطع	٤٤٦
المنقلب	٤٤٨

المصطلح	رقم الصفحة
المُنكَر	٤٤٨
مُنكَر الحديث	٤٥٣
مُنكِرو الحديث	٤٦٠
الموافقة	٤٧٦
الموالي من الرواة والعلماء	٤٧٦
موثَّق	٤٨٠
الموحَّدة	٤٨١
مود	٤٨١
الموصول	٤٨١
الموضوع	٤٨١
موضوعٌ لا أصلَ له	٥٢١
الموطَّآت	٥٢١
الموقوف	٥٢٨
مي	٥٣٣
ميزانٌ	٥٣٣
المُهمَل	٥٣٣
المهملة	٥٣٤
من	٥٣٤

حـــرف النُّـــون

المصطلح	رقم الصفحة
ن	٥٣٥
نا	٥٣٥
النّازل	٥٣٥
النّازل من الأسانيد	٥٣٥
النّاسخ والمنسوخ	٥٣٥
ناسخ الحديث ومنسوخة	٥٣٥
الناسخ من الحديث	٥٣٧
ناصبيّ	٥٣٧
ناولني	٥٣٨
نبّأنا	٥٣٨
نبّأني	٥٣٨
نجوم الأرض	٥٣٨
نحوه	٥٣٨
نزكوه	٥٣٩
النزول	٥٣٩
نس	٥٤٠
نسأل الله السَّلامة	٥٤٠
النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسب التي على خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسخ	٥٤١
النسخة	٥٤١
النشق	٥٤٢
نعم حشو المصرهو	٥٤٣

المصطلح	رقم الصفحة
نقد الحديث	٥٤٣
النقد الخارجي	٥٧٧
النقد الداخلي	٥٨٣
نقد الرجال	٥٨٣
نسيج وحده	٥٨٣
نقمة وعذاب	٥٨٤
نُهينا عن كذا	٥٨٤
النواصب	٥٨٥

حرف الهاء

هـ	٥٩١
هالكٌ	٥٩١
هذا الحديث باطلٌ لا أصلَ له	٥٩١
هذا الحديث لا أصلَ له في الكتاب والسنة	٥٩٢
هب	٥٩٢
هذا الحديث أصحُّ شيءٍ في الباب	٥٩٢
هذا الحديث أصحّ من كذا	٥٩٢
هٰذا الحديث لا يصحُّ أو لا يثبت	٥٩٢
هٰذا الحديث من بلاه	٥٩٣
هٰذا حديثٌ مُنكَرٌ	٥٩٤
هٰذا سماعي عند فلانٍ	٥٩٤
هٰذا لفظُ فلانٍ	٥٩٤
الهذرمة	٥٩٤
هش	٥٩٤
هسق	٥٩٤
هل العلماء إلا شعبة	٥٩٤
همزة بعد الألف	٥٩٥
هو أكذب من حماري هٰذا	٥٩٥
هو أكذب من روث حمار الدجال	٥٩٥
هو عندي أضعف من كل ضعيف	٥٩٦
هو والرِّيح سواء	٥٩٨
هو شيخٌ ليس بذاك	٥٩٨
هو عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون	٥٩٩
هو علىٰ يدي عدل	٥٩٩
هو كذا وكذا	٥٩٩
هينم القارئ	٥٩٩

حرف الواو

واضعٌ واهٍ	٦٠١

المصطلح	رقم الصفحة
واهٍ	٦٠١
واهٍ ضعَّفوه	٦٠١
واهي الحديث	٦٠١
وبه قال: حدثنا	٦٠٢
وُثّق به	٦٠٢
وثّقه ابن حبان	٦٠٢
الوجادة	٦٠٣
وجدتُ بخطّ فلان	٦٠٣
وجدتُ بخطّ أبي	٦٠٦
وجدتُ عن فلان	٦٠٦
وجدتُ في كتاب فلان	٦٠٦
وجدتُ في كتاب ظننت أنه من خط فلان	٦٠٦
الوجه	٦٠٦
الوحدان	٦٠٧
الوحدانيات	٦٠٩
الوحشيات	٦٠٩
وسطٌ	٦٠٩
الوحي الباطن	٦٠٩
الوصل	٦١٠
الوصية	٦١٠
وضّاعٌ	٦١١
الوضع	٦١١
وفي الباب عن	٦١١
وَضَع حديثاً	٦٢٣
الوفيات	٦٢٣
وقعتُ بين أسدين	٦٢٤
الوقف	٦٢٥
الوهم	٦٢٥

حرف الياء

المصطلح	رقم الصفحة
ي	٦٢٩
يأتي بالعجائب	٦٢٩
ياقوتة بين العلماء	٦٢٩
يبلغ به	٦٣٠
يتكلمون فيه	٦٣٠
يثبِّج	٦٣٠
يُجمع حديثه	٦٣١
يُجهَل	٦٣٢
يحدِّث بأحاديث ليست بمضيئة	٦٣٢
يحوِّل	٦٣٢
يخالف الثقات	٦٣٢
يرفعه (الحديث)	٦٣٢

المصطلح	رقم الصفحة
يُروىٰ عنه	٦٣٣
يروي المناكير	٦٣٣
يروي الموضوعات	٦٣٥
يزرف الحديث	٦٣٦
يزرف في الحديث	٦٣٦
يزيد في الرقم	٦٣٦
يسرق الحديث	٦٣٦
يستأهل أن يُحفَر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها	٦٣٦
يُستسقىٰ بحديثه	٦٣٧
يُستسقىٰ به	٦٣٨
يضع	٦٣٩
يضع الحديث	٦٣٩
يضَعَّف	٦٣٩
يعتبر به	٦٣٩
يعتبر حديثه	٦٣٩

المصطلح	رقم الصفحة
يعَرف ويُنكَر	٦٤٠
يعني	٦٤٠
يُغرب	٦٤١
يُغرب ويخالف	٦٤١
يفتعل الحديث	٦٤١
يُكتَب حديثه	٦٤٢
يكذب	٦٤٢
ينكر مرةً ويعرف أخرىٰ	٦٤٢
يُنكر عن فلانٍ	٦٤٢
ينميه	٦٤٣
يهم	٦٤٣
الفهارس العامة	٦٤٥
فهرس المصادر والمراجع	٦٤٧
فهرس مصطلحات الجزء الثالث	٦٦٧
الفهرس العام لمصطلحات الأجزاء الثلاثة	٦٩٥



كتبٌ للمؤلِّف

١ - موسوعة علوم ٱلحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات).
٢ - معجم ٱلمصطلحات ٱلحديثية.
٣ - معجم ألفاظ وعبارات ٱلجرح وٱلتعديل ٱلمشهورة وٱلنَّادرة.
٤ - معجم ألفاظ ٱلجرح وٱلتعديل.
٥ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٦ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علوم ٱلحديث.
٧ - علم ٱلرجال: تعريفه وكُتبه.
٨ - ٱلمُيَسَّر في علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٩ - ٱلمُيَسَّر في علوم ٱلحديث والاصطلاح.
١٠ - علم مصطلح ٱلحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
١١ - مصادر ٱلكتب ٱلحديثية: دراسةٌ وتعريفٌ.
١٢ - ٱلوجيزُ في تعريف كُتب ٱلحديث.
١٣ - ٱلوَضْعُ في ٱلحديث: تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ ٱلتخلُّص منه ـ ٱلكتب ٱلمؤلَّفة فيه.
١٤ - أعلام ٱلمحدِّثين في ٱلهند في ٱلقرن ٱلرابع عشر ٱلهجري وآثارهم في ٱلحديث وعلومه.
١٥ - أبو ٱلحسن ٱلنَّدْوي: ٱلإمام، ٱلمفكِّر، ٱلدَّاعية، ٱلمربِّي، ٱلأديب.
١٦ - العلاَّمة أبو ٱلحسن ٱلنَّدْوي: رائد ٱلأدب ٱلإسلامي.
١٧ - محمد إقبال: ٱلشاعر ٱلمفكِّر ٱلفيلسوف.
١٨ - ٱلقاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ علىٰ ٱلنُّبوَّة ٱلمحمدية.

